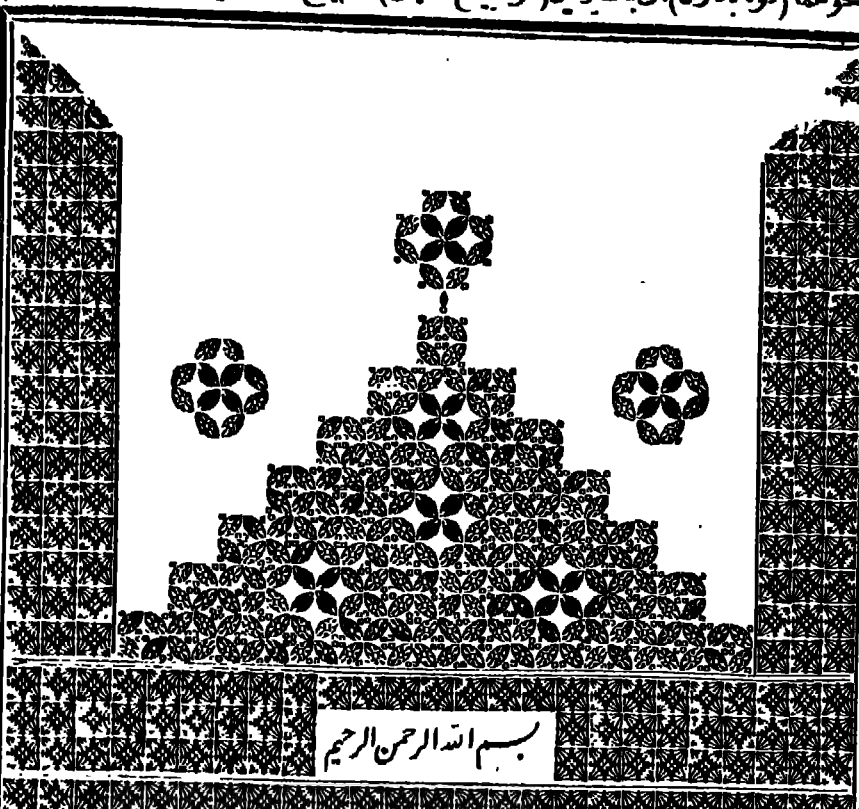


أبازة الثالث من شرح منج الجليل على مختصر العلامة خليل الخاتمة  
المحققين وتايح المدققين وارث علوم صفوة قريش  
العلامة الشيخ محمد عيسى حفظه  
الله ويلقبه من كل  
خير فوق  
مناه

٢

(وبهامشه حاشيته المسماة تسهيل منج الجليل)

\*(باب السلم)\* (قوله السلم) يفتح السين واللام مخففاً (قوله عزفه) بفتح عـ (قوله عقد) بفتح عـ (قوله وضايقه معاوضة) بضم مـ (قوله وبيع) بفتح بـ (قوله بالاول) بفتح اـ (قوله بغير عين) بفتح عـ (قوله يبيع الاجل) بفتح يـ (قوله وبيع) بفتح بـ



\*(باب في بيان أحكام السلم)\*

(شرط صحة عقد السلم) عرفه ابن عرفة بأنه عقد معاوضة يوجب عمارة ذمة بغير عين ولا منفعة غير متماثل العوضين ١٥ يخرج بالاول يبيع الاجل ويبع الدين وان مائل حكمه حكمه لانه لا يصدق عليه عرفا والمختلفان يجوزان اشتراكهما في حكم واحد وبالثاني الكراء المضمون وبالثالث السلف ولا يدخل اطلاق مثلي غير عين ولا هبة بغير عين ويطلق طرده بشكاح بعبد موصوف مثلاً فانه نكاح لاسلم المشد الى صريح في المدونة بان السلم وصحة مستثناة من بيع ما ليس عند بائعه. ابن عبيد السلام الشروط التي ذكرها ابن الحاجب هي في جوازه حكمه الجواز لقوله تعالى وأحل الله البيع وقوله صلى الله عليه وسلم من أسلم فليسلم في كيل معلوم أو وزن معلوم الى أجل معلوم ولا إجماع على جوازه الجزولي روى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما منع تسميته بالسلم لانه اسم لله تعالى في إطلاقه على غيره تعالى ثم ان وفي المدارك كره شيخنا تسميته بالسلم ثم قال والعصم انه يجوز ان يسمى بالسلم أه ابن عبيد السلام كره به ضر السلف لفظ السلم في حقيقة العرفية التي هي من أنواع البيع ورأى انه انما يستعمل فيه لفظ السلف أو السلف صوتاً لفظ السلم من التنزل في الامور الدنيوية ورأى انه قريب من لفظ الاسلام ثم قال والعصم جوازه لاسيما غالب اسمه مال الفقهاء انما هو صيغة الفعل مقررة بحرف في فيقولون اسلم في كذا فاذا أرادوا الالهم أو اطلق السلم وقلبا يستعملون لفظه

الدين) عطف على بيع الاجل لا يجاه عارة ذمة المدين بغير اشتريه (قوله وان مائل حكمه) أي يبيع الدين (قوله حكمه) أي السلم في اشتراط تجهيل الثمن وكونه ليس من جنس الدين وليس ذهباً في فضة او عكسه والاول لاسال وان صلة (قوله لانه) أي السلم (قوله لا يصدق) أي السلم (قوله عليه) أي يبيع الدين (قوله والمختلفان الخ) دفع لئولهم منافاة عدم صدقه عليه كون حكمه حكمه (قوله وبالثاني) أي ولا منفعة (قوله وبالثالث) أي غير متماثل العوضين (قوله ولا يدخل) أي في الحد (قوله اطلاق مثلي غير عين الخ) أي لعدم عقد المعاوضة (قوله طرده) أي كونه ملازوماً للحدوده لثبوته دونه فهو غير مانع (قوله بشكاح الخ) صلة يطل (قوله فانه) أي التزوج بيمين او عرض موصوف (قوله المشدالي) بفتح شـ (قوله بفتحات منقلا) بفتح فـ (قوله جوازه) أي السلم (قوله حكمه) أي السلم (قوله لانه) أي السلم (قوله اطلاقه) أي السلم (قوله ثم قال) أي الجزولي (قوله انه) أي المعنى العرفي (قوله في حقيقة) أي السلم (قوله ورأى) أي بعض السلف (قوله انه) أي المعنى العرفي (قوله الاسلام ثم قال) أي ابن عبد السلام (قوله جوازه) أي استعمال لفظ السلم في المعنى العرفي (قوله بحرف في) (قوله بغير عين) (قوله بفتح بـ) (قوله بالاول) (قوله بفتح اـ) (قوله بغير عين) (قوله بفتح عـ) (قوله يبيع الاجل) (قوله بفتح يـ) (قوله وبيع) (قوله بفتح بـ)

انه) أي المعنى العرفي (قوله في حقيقة) أي السلم (قوله ورأى) أي بعض السلف (قوله انه) أي المعنى العرفي (قوله الاسلام ثم قال) أي ابن عبد السلام (قوله جوازه) أي استعمال لفظ السلم في المعنى العرفي (قوله بحرف في) (قوله بغير عين) (قوله بفتح بـ) (قوله بالاول) (قوله بفتح اـ) (قوله بغير عين) (قوله بفتح عـ) (قوله يبيع الاجل) (قوله بفتح يـ) (قوله وبيع) (قوله بفتح بـ)



(قوله صفة البيع) أي بالثمن (قوله لقوله) عليه التسمية مالا (قوله المركب الإضافي) أي رأس المال (قوله عزيمة) أي حكما أصليا (قوله وإن الأصل التجهيل) تفسير لعزيمة (قوله يطلب) بضم الياء وفتح اللام (قوله عوضه) أي السلم (قوله بشرطه) أي السلم (قوله تأخير) أي أول عوضه (قوله على أنه) أي السلم (قوله وأنه) أي السلم عطف على أنه (قوله تأخير) أي رأس ماله (قوله بشرطه) أي السلم (قوله إن كان) أي رأس ماله (قوله مضونا) أي موصوفا غير معين (قوله واختلاف) بضم التاء (قوله تأخير) أي رأس المال (قوله يسير رأس المال) أي اليسير منه (قوله هل يصح) أي السلم (قوله جميعه) أي رأس المال (قوله بشرط) صله تأخير (قوله ثلاثة أيام) صله تأخير ٣ (قوله من البغداديين) بيان غيره (قوله أنه) أي السلم (قوله فاسد) أي

بشرط تأخير رأس ماله ثلاثة أيام (قوله يومين) أي جواز تأخير يومين (قوله فاستدركها) أي الأيام الثلاثة (قوله عليه) أي الباجي (قوله ذكراه) أي اللغعي والمأزري (قوله من الخلاف) بيان ما (قوله الاتفاق) أي على الجواز (قوله وعزا) أي نسب (قوله كاليومين) أي في الجواز (قوله لكتاب الخبار) أي من المدونة (قوله وبان أو الخ) عطف على يعطقه (قوله وبان الشرط الخ) عطف على يعطقه (قوله بشرطه) أي السلم (قوله أما قبضه) أي رأس المال (قوله فقد) بضم فكسر أي الشبان (قوله بتأخير) أي رأس المال الخ تصوير لفقدهما (قوله منها) أي الثلاثة (قوله فقد شرطه) بضم فكسر جواب أن

الاسلام في هذا الباب والعصم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أسلم فليسلم في كبل معلوم أو وزن معلوم إلى أجل معلوم وفي وثائق ابن العطار جاز أن يقول سلم وأسلم وفي وثائق محمد بن أحمد الباجي جاز أن يقول سلم وسلف ويكره أن يقول سلم فلان ورؤى ذلك عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما قال إنما الاسلام لله رب العالمين والمراد بشرط صفة السلم زيادة على شروط صفة البيع سبعة أحدها (قبض رأس) أي غنم رأسا لأنه أصل موصل للمسلم فيه (المال) أي المسلم فيه لقوله وهذا بحسب الأصل ثم صار المركب الإضافي كالعلم على العوض المجهل (كأنه) ابن عبيد السلام لم أعلم خلافا في كون تجهيل رأس المال عزيمة وإن الأصل التجهيل وإنما الخلاف هل يرخص في تأخير رأس ماله بغير عزيمة يطلب تجهيل أو عوضه وبشرط عدم طول تأخير ابن حارث اتفقوا على أنه لا يجوز تأخير رأس ماله المدة الطويلة وأنه يجوز تأخير اليوم واليومين اللغعي من شرطه تجهيل رأس ماله أن كان مضونا ولا يضر تأخير المعين واختلف إذا اشترط تأخير المدة اليسيرة كاليومين أو يسير رأس المال المدة البعيدة هل يصح أو يفسد فجاز مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما تأخير جميعه بشرط ثلاثة أيام وحكي ابن مجنون وغيره من البغداديين أنه فاسد زاد المأزري عن عبد الوهاب يومين لا أكثر قلت ولم يذكر الباجي الثلاثة فاستدركها عليه ابن زرقون من المدونة وما ذكره من الخلاف منافي لنقل ابن حارث الاتفاق في اليومين وعز الصقلي وغيره كون الثلاثة كاليومين لكتاب الخبار (أو تأخير) أي رأس المال (ثلاثة أيام) استشكل بأن مقتضاه أن تأخير ثلاثة شرط وليس كذلك واجب يعطقه على قبض بحسب معناه أي شرط السلم كون رأس ماله مقبوضا أو في حكمه وقال وتأخير ثلاثة لبيان ما في حكمه وبان أو بمعنى الواو وتأخير فاعل فعل محذوف أي يجوز وبان الشرط مصحبه قوله ثلاثا أي أن أخر فشرطه كونه ثلاثا لبيان الصواب لا إشكال فإن معنى كلام المصنف أن شرطه أحد شيئين أما قبضه وأما تأخير ثلاثة ثلاثان فقد ابتأخيره أكثر منها فقد شرطه فاعل على بابها ومحل اعتقاده تأخير ثلاثة ثلاثان كان أجل المال نصف شهر فأكثر فإن كان يومين بان شرطه في بلد آخر على مسافتهم فلا يفتقر ذلك لأنه كالي بكالي ابن عرفة الصقلي بعض أصحابنا على إجازة السلم إلى ثلاثة أيام ونحوها لا يجوز تأخير رأس ماله اليومين لأنه يصير ديناً بدين ومثله لابن الكاتب وهو بين قلت ذكره الباجي غير معز وكنه المذهب قال ويجب

قوله على بابها) أي لأحد الشئتين (قوله المال) أي المسلم فيه (قوله فإن كان) أي أجل المال (قوله بان شرطه) أي قبض المسلم فيه (قوله مسافتهما) أي اليومين (قوله فلا يفتقر) بضم الباء وفتح الفاء (قوله ذلك) أي تأخير رأس المال ثلاثة أيام (قوله لأنه كالي بكالي) أي في غير مورد الرخصة فلا يقال كالي بكالي في تأخير ثلاثة وأجل المال نصف شهر أيضا (قوله وهو) أي منع تأخير يومين مع تأجيله (قوله بين) بكسر الهمزة لا أي ظاهر (قوله كانه) بفتح الهمزة وشدة الذنون (قوله قال) أي الباجي

(قوله يقبض) بضم الياء وفتح الواو (قوله ان كان) أى تأخير ثلاثة أيام (قوله واختاره) أى قول مصنون (قوله بلا شرط) صلة الزيادة (قوله وعده) أى الفساد (قوله بان لم يؤخر) بفتح النون الموحدة أى راس المال الخ تصوير لعدم كثرة تأخيرا (قوله عنه) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله سلمها) أى المدونة (قوله وتأخير) أى راس المال (قوله ان كان) أى راس المال (قوله الى اجل السلم) أى المسلم فيه صلة تأخير ٤ (قوله قال ابن القاسم الخ) خبر تأخير (قوله يفسده) أى التأخير السلم (قوله ثم

رجع) أى ابن القاسم ان يقبض في الخامس او ما يقرب منه اه ويقتدر تأخير ثلاثة أيام ان كان بلا شرط بل (ولو بشرط) وأشار بولو لقول مصنون لا يجوز تأخير ثلاثة بشرط واختاره ابن الكاتب وابن عبد البر (وفي فساد) أى السلم (السبب) (الزيادة) في تأخير راس المال على ثلاثة أيام بلا شرط وعده (ان) لم (تكثر) (الزيادة) (جدا) بان لم يؤخر الى اجل السلم فيه (تردد) الخطاب القولان للمالك رضى الله تعالى عنه في المدونة وأشار بالتردد لمرور مصنون في النقل عنه والقول باقتضاها في سلمها الثاني ابن عرفة الصقل وتأخير بلا شرط ان كان بينا الى اجل السلم قال ابن القاسم يفسده ثم رجع فقال لا يفسده ان لم يكن بشرط وبه قال اشهب ولا بن وهب ان فسد أحدهما تأخير لم يفسد وان لم يفسد أحدهما فسد الآخر فسادا غير يدان فزاد أحدهما اليفسد فلا يفسد على قولنا القرار من الاداء في الصرف لا يفسده الباقي وعلى رواية ابن وهب قال ابن حبيب ان كان المسلم هو المستع من القضاء خير المسلم اليه في الاخذ ويدفع المسلم فيه وفي حل الصفة ورد ما قبض منه وان كان المسلم اليه هو المستع لزمه عند الاجل قبضه ودفع المسلم فيه وفي التذيق ان ادعى أحدهما انهما لم يضر بالرأس المال أجملا وأنه تأخر شهر بشرط واكذبه الآخر فالقول قول مدعي الصحة عبد الحق نقص ابو سعيد من هذه المسئلة لان نصها في الام قال الذي عليه السلم لم يقبض راس المال الا بعد شهر او شهرين او أكثر طنا ذلك فاقصر ابو سعيد على مسئلة الشرط وترك الاخرى وهي يستفاد منها ان تأخير رأس المال بلا شرط الامد الطويل كالتأخير يفسده وقال ابن القاسم في الكتاب الثالث ان أخر النقد حتى حل الاجل كرهته واما من الدين بالدين ولا يجوز هذا وهو رأى الخطاب والقول بعدم الفساد قال في التوضيح هو قوله في السلم الثالث ان تأخر راس المال أكثر من ثلاثة أيام بلا شرط فيجوز ما يجعل الاجل فلا يجوز انتهى وقوله ما يجعل الاجل هو الذي أشار اليه المصنف بقوله ما ليكثر جدا والله اعلم البناني في كلام المصنف أربعة أمور أحدها ان ظاهره سواء كانت الزيادة بشرط أم لا يحل ان يحل الخلاف اذا كانت بلا شرط والافساد اتفاقا الثاني ان قوله ان لم تكثر جدا الخ الصواب اسقاطه لان ظاهره ان الزيادة اذا كثرت جدا لا يختلف في الفساد وليس كذلك بل الخلاف في الزيادة بلا شرط ولو كثرت جدا وحل اجل السلم طاق فان ابن الحاجب وابن شاس أطلقا الخلاف فيها وكذا ابن رشد وابن عرفة وغير واحد بل صرحوا به فيها وما كان منهم الا لاجل اه وهو كذلك فاما الفساد بالزيادة مطلقا فهو ما في سلمها الثاني واما مقابله فهو ما في سلمها الثالث لكن رجع ابن القاسم الى الجواز ولو حل الاجل فقد علمت ان الخلاف مطلق سواء حل الاجل أم لا خلافا لظاهر المصنف ثم قال البناني الامر الثالث مما في كلام المصنف ان تعبيره بالتردد

رجع) أى ابن القاسم (قوله وبه) أى عدم افساده صلة قال (قوله ان فر أحدهما) أى من عام السلم يتأخير راس ماله (قوله القضاء) أى دفع راس المال (قوله خير المسلم اليه) بضم فكسر مثقلا (قوله في الاخذ) أى راس المال من المسلم (قوله ويدفع) أى المسلم اليه (قوله وفي حل) بفتح الحاء وشدة اللام أى فسخ (قوله الصفة) أى قصد السلم (قوله منه) أى راس المال (قوله لزمه) أى المسلم اليه (قوله قبضه) أى راس المال (قوله أحدهما) أى عاقد السلم (قوله انهما) أى عاقدى السلم (قوله وأنه) أى راس المال (قوله لان نصها) أى المسئلة (قوله عليه السلم) أى المسلم فيه (قوله وهي) أى الاخرى (قوله في الكتاب الثالث) أى السلم من المدونة (قوله من الدين بالدين) أى الذي لم يرخس فيه (قوله وهو) أى المنع (قوله بعدم

الفساد) أى بالتأخير زيادة عن الثلاثة (قوله قولها) أى المدونة (قوله والاولا) أى وان كانت بشرط (قوله فيها) أى الزيادة (قوله به) أى الخلاف (قوله فيها) أى الزيادة الطويلة (قوله مطلقا) أى طويلة أم لا لحل الاجل فيها أم لا (قوله مقابله) أى عدم الفساد مطلقا (قوله سلمها) أى المدونة (قوله لكن رجع ابن القاسم) أى مما في سلمها الثاني

(قوله يؤخر) فيه جريان الملة أو المنة على غير ما هي له بدون إبراز وحذف العائد المجرى وبه دون شرطه (قوله لانه) أي تأخيره  
ثلاثة (قوله رخصة) أي فيقتصر فيما على مواردها (قوله جواز) أي الخيار (قوله فان نقد) مفهوم أن لم ينقد (قوله فسد)  
أي السلم بشرط الخيار في السلم فيه (قوله لتردده) أي المنقود (قوله السلفية) أي أن اختيار الرد (قوله والثنية) أي أن اختيار  
الامضاء (قوله والبيع) أي السلم فيه (قوله والسلف) أي رأس المال (قوله وشرطه) أي النقد (قوله للملة الثانية)  
أي البيع والسلف (قوله أسقط) بضم فسكون فكسر (قوله فساد) أي السلم (قوله إذا كان) أي رأس المال (قوله فتحصل)  
بفتحات مثقلا (قوله أن شرطه) أي النقد (قوله كان) ٥ أي رأس المال (قوله حذف) بضم فسكون

(قوله وان لم يرد) بضم فتح  
مثقلا أي رأس المال (قوله  
والا) أي وان رد (قوله فيها)  
أي المدونة (قوله إلى أمد  
قريب) صلة الخيار (قوله  
أن لم يقدم) أي السلم (قوله  
كرهت) بضم التاء (قوله  
ذلك) أي الخيار (قوله قدم  
بفتحات مثقلا) أي السلم  
(قوله عقد) بضم فسكون  
(قوله على ذلك) أي شهر  
في غير العقار وشهرين  
في العقار (قوله انفساد  
العقد) أي ولا احتمال أن يترك  
الخيار اختيار لامضاء  
السلم وعمل بشرطه (قوله  
رأس ماله) مفعول ثان  
لجعل (قوله وشرع فيها)  
أي المنفعة قبل تمام ثلاثة  
أيام (قوله تمامها) أي  
المنفعة (قوله ومنعت)  
بضم فسكون أي منفعة  
المعين (قوله لانه) أي

ليس جاري على اصطلاحه ولذا قال الخطاب القولان لما لا يرضى الله تعالى عنه في المدونة وأشار  
بالتردد لتردده ضمنون في النقل عنه لكن في قوله لتردد ضمنون الخ نظر لانه من المتقدمين الامر  
الرابع من حق المصنف الاقتصار على القول بالفساد لتصریح ابن بشير بانه المشهور كما نقله  
الخطاب عنه والله أعلم (وجاز) عقدا السلم (د) شرط (خيار) في رأس مال او سلم فيه لهما  
اولا حدهما والغير هما (المال) أي زمن (يؤخر) رأس المال (اليه) وهو ثلاثة أيام لا أكثر ولو في  
كريق ودأ على العقد لانه رخصة (ومحل جواز) في السلم فيه (أن لم ينقد بضم الياء وفتح القاف  
رأس المال فان نقد ولو تطوعا فسد لتردده بين السلفية والثنية والبيع والسلف وشرطه مفسد  
للملة الثانية ولو أسقط الشرط ومحل فساد بالنقد تطوعا إذا كان لا يعرف بعينه كالعين واما  
المعين كثوب وحيوان معين فيجوز نقله تطوعا فتحصل أن شرطه مفسد تقدم لا كان مما  
يعرف بعينه أم لا حذف الشرط أم لا وان النقد تطوعا جاز فيما يعرف بعينه وان لم يرد ومفسد  
فيما لا يعرف بعينه أن لم يرد والاولو بعدم مضي أيام الخيار صرح قال فيها في كتاب الخيار ولا بأس  
بالخيار في السلم إلى أمد قريب يجوز تأخير النقد اليه كيومين أو ثلاثة أن لم يقدم رأس المال  
فإن قدمه كرهت ذلك لانه يدخله بيع وسلف وسلف جرم منقعة وان تباعد أجل الخيار كشهر أو  
شهرين لم يجوز قدم النقد لا ولا يجوز الخيار في شيء من البيوع إلى هذا أجل فان عقد البيع  
على ذلك ثم ترك الخيار بشرطه قبل التفرق فلا يجوز فساد العقد (و) جاز السلم (د) جعل (منفعة)  
شيء (معين) كعقار وحيوان رأس ماله وشرع فيها ولو تأخر تمامها عن قبض المسلم فيه  
بناء على أن قبض الاوائل كقبض الاواخر ومنعت عن دين لانه فسخ دين في دين وما هنا  
استداء دين بدين والسلم كله من هذا والظاهر انه لا بد من قبض ذي المنفعة قبل تمام ثلاثة أيام  
الا الحيوان فيجوز تأخير قبضه بلا شرط أكثر منها قياسا عليه إذا كان رأس مال واحدة زعمين  
عن منفعة مضمون فلا يجوز جعلها رأس مال سلم لانه كالتي بكالي وظاهره ولو شرع فيها البثاني  
جرم نخس بتقييد المنع بعدم الشروع فيها وهو الظاهر فلا مفهوم لتقييد المصنف بالمعين  
لا شرط الشرع في منفعته أيضا فلا فرق بينهما (و) جاز السلم (د) جعل شيء (جواز) رأس ماله  
ويشترط فيه شروط بيعه ابن الحاجب والمجازفة في غير العين جائزة كالبيع وفي الشامل وجاز

أخذها عن دين (قوله وما هنا) أي جعلها رأس مال سلم (قوله من هذا) أي استداء دين بدين (قوله منها) أي ثلاثة  
الأيام (قوله عليه) أي الحيوان (قوله إذا كان) أي الحيوان (قوله لانه) أي جعل منفعة المضمون رأس مال سلم (قوله كالتي  
بكالي) أي خارج عن مورد الرخصة (قوله فيها) أي المنفعة (قوله للنع) أي في منفعة المضمون (قوله وهو) أي تقييد  
النع بعدم الشروع فيها الظاهر لانه إذا كان قبض الاول كقبض الآخر استوت منفعة المضمون ومنفعة المعين  
إذا شرع فيهما (قوله بينهما) أي منفعة المعين ومنفعة غيره (قوله فيه) أي الجزاف (قوله والمجازفة) أي في رأس مال  
السلم

(قوله بشرطه) أي الجواز فيم سائر بشرطه وطعنا بضايقته لضعفه (قوله على المعروف) حمله جاز (قوله جعل) بضم فكسر (قوله لانه) أي الحيوان (قوله يعرف) بضم فسكون ففتح أي فليس في تأخير دين بدين (قوله تأخير) أي الحيوان (قوله به) أي الشرط (قوله تأخير) أي العرض أو الطعام (قوله به) أي الشرط (قوله لا تتقال ضمنهما) أي الطعام والعرض على اشتراط كيل الطعام واحضار العرض (قوله به بذلك) ٦ أي كيل الطعام واحضار العرض (قوله نزل) بضم فكسر مثقلا الخ خبر ترك

بمنفعة معين وجواز بشرطه على المعروف (و) جاز (تأخير حيوان) جعل راس مال سلم أكثر من ثلاثة أيام ولو إلى حلول أجل المسلم فيه لانه يعرف بعينه (بلا شرط) ومفهومه منع تأخير به أكثر من ثلاثة أيام لانه يسع معين بتأخير قبضه (وهل الطعام والعرض) المجموع لرأس مال سلم (كذلك) أي الحيوان في جواز تأخير به بلا شرط أكثر من ثلاثة أيام ومنع تأخير به زيادة على ثلاثة أيام (ان كيل) الطعام (واحضر) بضم الهاء وكسر الضاد المجهمة (العرض) مجلس العقد لا تتقال ضمنهما للمسلم اليه وترك قبضه ما بعد ذلك نزل منزلة قبضه ما ابتداء فان لم يكل الطعام ولم يحضر العرض حين العقد فلا يجوز له عدم دخوله في ضمان المسلم اليه والنقل كراهته (أو) الطعام والعرض (كالعين) في امتناع التأخير زيادة على ثلاثة أيام بلا شرط ولو كيل الطعام واحضر العرض وقت العقد هذا ظاهر كلام المصنف والنقل الكراهية أيضا واجيب بانه كالعين في عدم الجواز المستوي الطرفين في الجواب (ناويلان) ابن بشير اذا تأخر راس المال فلا يتجاوز امانا ان يكون بشرط أو بغير بشرط فان كان بشرط وطال الزمان المشروط التأخير عنه فلا يتجاوز امانا ان يكون راس المال يعرف بعينه كالعرض والحيوان أو لا يعرف بعينه كالثقة وإذا كان يعرف بعينه فلا يتجاوز امانا ان يكون مما يغاب عليه كالتياب أو لا يغاب عليه كالحیوان فان كان عرضا يغاب عليه كره ولا يشيخ وان كان مما لا يغاب عليه فقد جعله كالوديعة عند المسلم فلا يكره وان كان لا يعرف بعينه كالثقة في تأخيرها أكثر منها فقولان أحدهما فسححه وهو المشهور ولانه دين بدين والثاني عدمه لعدم دخوله ما على تأخيرها الخطاب فعلم من كلامه انه اذا زاد التأخير على ثلاثة أيام كان تأخيرا طويلا لأن حد القصير ما دون الثلاثة وان المشهور فسححه وحيث كان هذا القول بهذه القوة فكان ينبغي للمصنف الاقتصاد عليه ثم قال وفي أوائل السلم الثاني من التهميد وإذا كان راس مال السلم عرضا أو طعاما أو حيوانا بعينه فتأخر قبضه الايام الكثيرة والشهر أو الى الاجل فان كان بشرط ففسد البيع وان لم يكن بشرط أو كان هر وبامن أحدهما فقد البيع مع كراهة مالك رضي الله تعالى عنه ذلك التأخير البعيد بغير شرط لهما ١١ وظاهر هذا كراهة تأخير الحيوان وليس كذلك كما تقدم في كلام ابن بشير وصرح به في غير هذا الموضع منها وفي الجواهر اما تأخير بشرط زيادة على الثلاثة ففسد للعقد واما بغير شرط ففي القساد قولان في العين خاصة ولا يفسد تأخير العرض لكن يكره ١٢ فعلم من كلام ابن بشير والمبدونة والجواهر ان الزيادة على الثلاثة بشرط مفسدة في العين وغيرها والله أعلم ثم قال يحتل على بعد ان يقال قصد المصنف بقوله كالعين انهما الشبهان كيل واحضر في كونهما يغاب عليهما فتأخيرهما مكره لقرنه من العين الممنوع تأخيرها فان الشبه لا تلزم مساواته المشبه به من

(قوله فان لم يكل الطعام ولم يحضر العرض) مفهوم ان كيل واحضر (قوله كراهته) أي لا منعه (قوله هذا) أي امتناع تأخير الطعام والعرض أكثر من ثلاثة أيام بلا شرط ولو كيل الطعام واحضر العرض (قوله بانه) أي الطعام أو العرض (قوله امانا يكون) أي التأخير فان كان (قوله يعرف) بضم فسكون ففتح (قوله فان كان) أي راس المال (قوله كره) بضم فكسر أي تأخيرها أكثر من ثلاثة أيام (قوله وان كان) أي راس المال (قوله فعلم) بضم العين (قوله من كلامه) أي المصنف (قوله انه) أي الشان (قوله وان المشهور فسححه) أي السلم بالتأخير الطويل عطف على انه الخ (قوله ثم قال) أي الخطاب (قوله بعينه) راجع للعرض والطعام والحيوان (قوله

كل

فعلم) بضم العين (قوله ثم قال) أي الخطاب (قوله بعد) بضم الموحدة (قوله انهما) أي الطعام والعرض (قوله في كونهما) أي (قوله ويحتل انه) أي المصنف

(قوله شبهه) أي الطعام والعرض (قوله بها) أي العين (قوله والظاهر أنه) أي المصنف (قوله لأنه) أي الشأن (قوله وإن كان كلام أبي سعيد راجح) حال (قوله تأولها) أي الام (قوله على ما قال) ٧ أي المصنف في توضيحه (قوله هذه المسئلة) أي مسئلة تأخير راس المال

(قوله وإن كان) أي راس المال (قوله فصار دينا بدين) أي خارجا عن مورد الرخصة (قوله اطلع) أي المسلم إليه (قوله عليه) أي الزائف (قوله سواء كان) أي الزائف (قوله وجوبا) بيان لمحكم تجهيل بده (قوله كآخيره) أي بدل الزائف (قوله أن طلب البطل الخ) شرط في وجوب تجهيله (قوله عند حلوله) أي الاجل (قوله أو قبله) أي حلول الاجل (قوله جاز تأخيره) أي البطل (قوله وهو) أي التساوي المقابل لافي الجميع (قوله مقيد) خبر فساد (قوله عند عقده) أي السلم (قوله ان عقد) بضم فكسراي (قوله سواء كان) أي العيب (قوله عنده) أي المسلم (قوله فله) أي المسلم (قوله فان احب) أي المسلم (قوله الامساك) أي للمسلم فيه الذي اطلع على عيبه بعد تعيينه عنده (قوله او كان) أي المسلم فيه (قوله من يده) أي المسلم (قوله هبة) أي او صدقا وعقبا (قوله يغرم) أي (قوله ويرجع) أي المسلم (قوله بربح) أي

كل وجه ويحتمل أنه شبهه ما في طلب التجهيل وإن اختلف الطلب وهو بعد جدد والظاهر أنه منى على قوله في التوضيح فبقي حمل الكراهة على التعريم والله أعلم طفي مافي التوضيح فيه نظر لأنه وإن كان كلام أبي سعيد محتملا لما قاله في الام ما يدفعه ونصها على نقل ابن عرفة ولو كان راس المال ثوبا بعينه ولم يقبضه الا بعد أيام كثيرة فقد كرهه مالك ولم يجهجه ولم يحفظ عنه فسخه وأراه ناقذا اه وحمل كلامها على جعل عدم القسح في غير الطعام بعيدا وتكلف بلا موجب ولم أر من تأولها على ما قال اه ابن بونفس بعض أصحابنا هذه المسئلة على ثلاثة أوجه ان كان رأس المال رقيقا أو حيويا فاقترأ بقضه الايام الكثيرة او الى الاجل نقذ بلا كراهة وإن كان عرضا يغاب عليه فقدم كراهة وإن كان عرضا فاقترأ بغيره كثيرا او الى الاجل فسد البيع لأنه لا يمين فاشبهه ما في الذمة فصار دينا بدين بعض القرويين هذا اذا كان الثوب غائبا فان حضر حين العقد لا يمتنع كونه كالعبد في عدم كراهة تأخيره والطعام أثقل منه اذ لا يعرف بعينه والعين أشد من الطعام لأنه يراد لعينه وهي لا ترد لعينها (و) جاز للمسلم اليه (رد) راس مال (زائف) أي ردى اطلع عليه بقرب أو بعد سواء كان كاه أو بعده (وعمل) بضم فكسر مثقلا بده وجوبا ولو حكما كآخيره ثلاثة أيام ولو بشرط على المشهور ان طلب البطل قبل حلول الاجل فان طلب عند حلوله او قبله يومين او ثلاثة جاز تأخيره ما شاء ولو بشرط (والا) أي وإن لم يجعل البطل حقيقة ولا حكما بان آخر أكثر من ثلاثة أيام ولو بلا شرط (فسد) السلم في بعض السلم فيه وهو (ما) أي الجزء الذي (يقابل) أي الزائف فقط (لا) يفسد (الجميع) أي المقابل لزايف والمقابل للجيد (على) القول (الاحسن) عند ابن محرز وهو قول أبي عمران وابن شعبان وقال أبو بكر بن عبد الرحمن يفسد الجميع وقيل بفسد الجميع وفساد المقابل فقط مقيد بضممة قيود قيامه بالبطل وبقاء أكثر من ثلاثة أيام من الاجل والاطلاع عليه بعد تأخيره ثلاثة أيام وعدم دخولهما عند عقده على تأخير ما يظهر زائفا وكون راس المال عينا فان لم يقم بالبطل بان رضى بالزائف او سأل من عوضه لم يفسد ما يقابل به وكذا ان قام به بعد حلول الاجل او قبله ثلاثة أيام فان دخل عند العقد على تأخير ما يظهر زائفا تأخيرا كثيرا فسد الجميع لأنه كالمكالي وكذا ان كان راس المال غير عين واطلع فيه على عيب فينقض السلم كله ان عقد على عيبه فان عقده على موصوف وجب رد مثل ما ظهر معيبا (تنبيهات) الاول اذا ظهر عيب في السلم فيه بعد قبضه فلا ينقض السلم بحال سواء كان في عيب او ثوب او مكيل او موزون والمسلم رد المبيع والرجوع بمثله في ذمة السلم اليه ولو بعد حواله السوق لأنها لا تنقضي الرد بالمعيب وإن حدث عنده عيب فله الرد رغم ما نقصه العيب ويرجع بمثل موصوف الصفة التي اسلم فيها فان احب الامساك او كان خرج من يده هبة ثم اطلع على العيب فقبل يغرم للمسلم اليه قيمة ما قبض معيبا ويرجع بالصفة وقيل يرجع بقدر ذلك العيب في الصفة فان كانت قيمة العيب الربع ورجع بمثل ربع الصفة التي اسلم فيها بشرط كالمسلم اليه وقيل يرجع بقيمة العيب من الثمن الذي كان اسلم التخصي وارى ان يكون المسلم بالخيار بين

المسلم على المسلم اليه (قوله بالصفة) أي بمثل موصوفها (قوله في الصفة) أي في موصوفها (قوله بتل ربع الصفة) أي موصوفها

(قوله ان قلت) خطاب للمسلم (قوله) أي المسلم اليه (قوله حيز ردها) أي الدراهم او الذنانير التي هي رأس المال لو جودها زائفة (قوله مادفعت اليك الاجيادا) مفعول قال (قوله قولك) خطاب للمسلم (قوله وتحلف) خطاب للمسلم (قوله ما اعطيته) أي المسلم اليه (قوله في علمك) خطاب للمسلم (قوله الا ان يكون) أي المسلم اليه (قوله اخذها) أي المسلم اليه الدراهم او الذنانير (قوله منك) خطاب للمسلم (قوله ليزنها) أي المسلم اليه الدراهم او الذنانير (قوله قوله) أي المسلم اليه (قوله وعليك) خطاب للمسلم (قوله بدلها) أي الدراهم او الذنانير (قوله زاد) أي في صفة عين المسلم على ما اعطيته الاجيادا في علمك (قوله الا ان يحقق) أي المسلم (قوله انها) أي الزائفة (قوله لانه) أي قابضها (قوله موقن) أي انها الدراهم التي دفعها له المسلم على حقه على البت (قوله الكتاب) أي المدونة (قوله انه) أي المسلم (قوله العلم) أي نفسه (قوله ولو كان) أي المسلم (قوله في النواذر) خبر مقدم (قوله من الثمن) بيان ما بعد الا (قوله يتحقق) بضم فتحه مثقلا (قوله اذا شرط) بضم فكسر (قوله تعين الذنانير والدراهم) بان قال المسلم اسلك هذه الذنانير والدراهم في كذا بصقة كذا ٨ الى اجل كذا او قال المسلم اليه اسلمني هذه الذنانير والدراهم الخ (قوله

ان برد القيمة ويرجع بالمثل او يتقص من رأس السلم بقدر العيب) (الثاني) قال في المدونة ان قلت له حين ردها عليك مادفعت اليك الاجيادا قال قول قولك وتحلف ما اعطيته الاجيادا في علمك الا ان يكون انما اخذها منك ليزنها قال قول قوله مع عينه وعليك بدلها زاد في الوكالة ولا اعلمها من دراهمي أبو ابيحى الا ان يحقق انها ليست من دراهمه فيحلف على البت فان نكل حلف قابضها الراد على البت لانه موقن وظاهر الكتاب انه يحلف على العلم ولو كان صريفاً وقال ابن كثة يحلف الصراف على البت (الثالث) في النواذر لا يجبر البائع ان يقبض من الثمن الا ما اتفق على انه جدي فان قبضه ثم اراد رده لردائه فلا يجبر الدافع على بدله الا ان يتفق على انه ردي ١٥ ومثله في أحكام ابن سهل (الرابع) اذا شرط تعين الذنانير او الدراهم فقبل الشرط ساقط وقيل لازم ان كان من بائعها وساقط ان كان من مشتريها فعلى الاول الحكم ما في كلام المصنف وعلى لزومه يجوز ان يخلط اذا رضى باجتماع ولا يدخله الكالئ بالكالئ لانه اذا صح التعيين صار بمنزلة كون رأس المال ثوبا او عبداً معينا فاذا ردها انتقص السلم وما تراضيا عليه سلم مبتدأ وعلى الثاني ان شرطه مسكها اجاز خلطها اذا رضى والافسخ وان شرطه السلم اليه فهو كالقول الاول (الخامس) الغنى اذا انتقض السلم لرأس المال بعيب بعد قبض المسلم فيه فان كان قائماً بيد المسلم رده وان حالت سوقه أو حدث به عيب او خرج من يده فان كان عرضاً أو رقيقاً أو حيواناً رقيقه يوم قبضه ولو كان موجوداً الا ان يسده وان كان مكبلاً أو موزوناً قطعاً ونحاساً فلبائعه أخذه بعينه ان وجدته بيد المسلم ومثله ان لم يجده ولا تقيته حواله السوق ١٥ ونقله ابن عرفة وفي الشامل وزاد على المنصوص وخرج الغنى فيه قولاً بقواته بما واققه اعلم (و) جاز له سلم (التصديق) للمسلم اليه (في) كيل او وزن او عد المسلم فيه (هـ) اذا دفعه له بعد حلول اجله لا قبله لمنعه في مجمل قبل اجله الخطاب هذه

ساقط) أي لا يعمل به سواء كان من مسلم او مسلم اليه (قوله ان كان) أي الشرط (قوله بائعها) أي الذنانير او الدراهم وهو المسلم (قوله مشتريها) أي المسلم اليه (قوله الاول) أي سقوط الشرط مطلقاً (قوله لزومه) أي الشرط (قوله الخلف) يقع الخلف المجهة واللام أي ابدال الزائفة (قوله رضى) أي المسلم والمسلم اليه (قوله ولا يدخله) أي الخلف (قوله لانه) أي الشأن (قوله صح) أي لم (قوله صار) أي المعين من الدراهم او الذنانير (قوله ردها) أي العين الزائفة (قوله مبتدأ) أي مستأنف (قوله

وعلى الثاني) أي لزومه ان شرطه المسلم وسقوطه ان شرطه المسلم اليه (قوله اذا رضى) أي مسامها (قوله المستقلة والا) أي وان لم يرض مسامها (قوله فسخ) بضم فكسر أي السلم (قوله وان شرطه) أي التعين (قوله فهو) أي الشرط (قوله كالقول الاول) أي في لغو الشرط (قوله فان كان) أي المسلم فيه (قوله رده) أي المسلم اليه (قوله فان كان) أي المسلم فيه (قوله ولو كان) أي المسلم فيه (قوله يده) أي المسلم (قوله وان كان) أي المسلم فيه (قوله زاد) أي في الشامل عقب ولا يقيته حواله الاسواق (قوله على المنصوص) مفعول زاد (قوله وخرج) بفتح خاء مثقلا (قوله فيه) أي المسلم فيه (قوله بقواته) أي المسلم فيه (قوله بها) أي حواله السوق (قوله دفعه) أي المسلم اليه المسلم فيه (قوله له) أي المسلم (قوله اجله) أي المسلم فيه (قوله لا قبله) أي حلول اجله (قوله لمنعه) أي التصديق على اذا دفعه له الخ

(قوله على التصديق) أى فى كيله (قوله الكتاب) أى المدونة (قوله جاز) أى التصديق (قوله فى كيل او وزن) غير متوئين  
لاضافتهما (قوله لك عليه) أى النقص صلتا تصديق (قوله به) ٩ أى النقص (قوله بنقص) تنازع فيه

كيل ووزن (قوله وان كان)  
أى الطعام (قوله بمصصة  
النقص من الثمن) أى ووزن  
الباقى بمصسته من الثمن  
(قوله اذا كان) أى النقص  
(قوله فان كان) أى النقص  
(قوله ان كان) أى المسلم  
اليه أو البائع (قوله بنفسه)  
تنازع فيه كآل ووزن  
(قوله أو حضر) أى المسلم  
ليه أو البائع (قوله ولو قال)  
أى المصنف بدل باعه (قوله  
الى) بشد الباء (قوله فى  
الاولى) بضم الهمز أى  
اكتبته أو وزنه بنفسه  
(قوله فى الثانية) أى ما كتب  
به اليه (قوله فى الاولى) بضم  
الهمز أى اكتبال المسلم  
اليه أو البائع بنفسه (قوله  
(قوله لنكوله) أى المسلم اليه  
أو البائع (قوله عنها) أى  
اليمن (قوله ولا) بشد الواو  
(قوله ولا يمكن) بضم ففتح  
مثقلا أى من توجهت  
عليه (قوله منها) أى اليمين  
(قوله ان نكل) أى عنها  
(قوله يئنه) أى على النقص  
الذى ادعاه (قوله له) أى  
المشتري (قوله ان كآله)  
أى البائع (قوله هو) فوكيد  
لفاعل المستتر فى كآل  
(قوله من الكيل) بيان ما  
أى لقد وفى به جميع ما معنى  
معنى التخيير) اضافته للبيان

المسئلة فى اوائل سلمها الثانى ابو الحسن ابن الكاتب فى الذى اخذ من غيره الطعام على  
التصديق يحتمل ان لا يجوز تصديقه قبل - لاول الاجل لانه اذا صدقه لاجل تعجيله قبل الاجل  
دخله المجرى منقعة وهو معنى وضع منه وتيجل فقوله فى الكتاب جاز معناه بعد حلول الاجل  
وقوله يدخله وضع وتيجل او حط الضمان وازيدك وشبهه فى جواز التصديق فقال (ك) التصديق فى  
كيل او وزن (طعام من بيع) فيجوز (ثم) اذا صدقت فى كيل او وزن طعام من سلم أو بيع  
ووجدت نقصا او زيدا على ما صدقته فيه (لث) يا مصدق (او عليك الزيد) أى الزائد المعروف  
راجع لك (والنقص) أى الناقص (المعروف) أى المعتادين الناس فى الكيل او الوزن  
راجع لعليك (والا) أى وان لم يكن الزيد معروفا بان كان متقا حشار دته كله الى البائع ولا  
تأخذ منه المعروف وتركه هذا لوضوحه والايكس النقص معروفا (فلا رجوع لك) يا مصدق  
على البائع به فى كل حال (الاتصديق) من البائع لك عليه (او يئنه) تشبه لك به (لم تقار) لك من  
حين قبضك الى حين كيلك او وزنك او يئنه حضرت كيل البائع او وزنه بنقص كما قال المشتري  
فيرجع على البائع بجميع النقص ولا يتركه المتعارف كالجائحة اذا اصاب دون الثلث  
لا يوضع عن المشتري شئ وان اصاب الثلث وضع عنه قدره من الثمن وليس للبائع ان يقول  
لا يوضع الثلث كله لانه دخل على اضافتها اليسير من الثمرة قاله أبو الحسن واذا ثبت النقص  
فان كان الطعام من سلم أو بيع مضمون رجع عنه وان كان مضمونا رجع بمصسته من الثمن  
قاله فى المدونة البراجمى محل الرجوع بمصصة النقص من الثمن اذا كان قليلا فان كان كثيرا  
خير المشتري بين الرد والتمسك ويجرى فى حد القليل الخلاف الذى جرى فيه فى العيوب والله  
أعلم (و) اذا قبض المسلم أو المشتري الطعام مصدقا المسلم اليه أو البائع فى كيله أو وزنه ثم وجده  
ناقصا محالفا لمعتاد ولم يصدقه المسلم اليه أو البائع ولم يثبت بينه (حلف) المسلم اليه أو  
البائع (لقد وفى) أى سلم المسلم أو المشتري (ما) أى القدر الذى (سمى) له ان كان كآله أو وزنه  
ينفسه أو حضر كيله أو وزنه (أو لقد باعه) أى المسلم اليه أو البائع المسلم أو المشتري (على ما) أى  
القدر الذى (كتب) بضم فكسر (به) أى القدر المعبر عنه بما (اليه) أى المسلم اليه أو البائع  
من وكيله ان لم يكتله ولم يزنه ولم يحضره (ان) كان المسلم اليه أو البائع (اعلم) حين البيع مسئلة  
أو (مشتريه) بأنه كتب به اليه أو أخبر رسول وكيله به ولو قال بعثت اليك ما كتب به الى مكان  
أو وضع اذا خلافا بينهما فى بيعه وأجيب بأنه ضمن ببيع معنى أوصل (والا) أى وان لم يصالح  
اقتدا وفى ما معنى فى الاولى أو لم يعلم مشترى به فى الثانية (حلفت) يا مسلم أو يا مشتري على  
النقص الذى وجدته (ورجعت) بعوضه فان نكلت فلا شئ لك فى الاولى ولا ترد البعير على  
البائع لنكوله عنها أو لا وىب أى ولا يمكن منها ان نكل وحلف المسلم اليه أو البائع فى الثانية  
وبرى فان نكل غرم قال فى المدونة فان لم تكن له أى المشتري يئنه حلف البائع لقد وفى به جميع  
ما معنى له ان كآله هو أو لقد باعه على ما كان فيه من الكيل الذى يذكر أبو محمد صالح ليس فى  
الامهات أو لقد باعه وانما هو فى السلم الثالث فجمع أبو سعيد بين اللقطين على معنى التخيير فى

(قوله يئنه) بضم الياء وفتح الكاف (قوله اللقطين)

له أو لقد باعه على ما كان فيه من الكيل الخ (قوله

(قوله لان شرط العين الخ) على انظر الخ (قوله لان المتاع الخ) على ما قدر رأى وليست كذلك هذا (قوله يقول) أى المتاع (قوله ذلك) أى ما يعتق (قوله واذا حلف) أى البائع (قوله هذا اللفظ) أى باع (قوله فهو ومنه ان أهمل) قال أبو الحسن الرابع ان يبقى بيد المسلم مهملا بلائية فهذا الوجه يحمل فيه العرض على انه ودبعة فيكون ضمانه من المسلم اليه انتهى وقال ابن بشير فيه قول للمتأخرين انها كالجبوسة للاشهاد (قوله أو أودع) قال أبو الحسن أحدها ان يبقى بيد المسلم ودبعة بعد دفعه للمسلم اليه فرده اليه ودبعة فهذا الوجه به يكون ضمان العرض فيه من المسلم اليه على قاعدة الودبعة اللخمي فان ادعى بآئعه تلقه أو غصبه واستهلا كما قال قول قوله ويحلف ان كان ممن يتم انه كذب في قوله ذلك والمسلم على حاله وفيها وان أسلمت الى رجل عرضا يغاب عليه ١٠ في حنطة الى أجل فاحرقه رجل في يدك قبل ان يقبضه المسلم اليه

بان تركه ودبعة بيدك بعد دفعه اليه فهو منه ويتبع الجاني بقيته والمسلم ثابت أبو الحسن معنى قوله قبل ان يقبضه القبض الحسي ومعنى بعد دفعه اليه قوله له خذ وفي الامهات بعد ان دفعه للمسلم اليه ثم رده اليه ودبعة فالضمان منه بعض شيوخ عياض قوله ثم رده اليه شديد الآن يريد به خذ وانزل هذا منزلة الدفع (قوله أو على الاقتناع) أبو الحسن الثاني أن يبقى بيده على وجه الاقتناع به فهذا الوجه حكم العرض فيه حكم الثوب المسافر فيكون ضمانه من المسلم اليه (قوله ومنك ان لم تقم بينه ووضع للتوثق) أبو الحسن الثالث ان يبقى بيده على جهة التوثق حتى تشهد بيته فهذا الوجه حكم العرض فيه حكم الرهن فيضمنه المسلم ضمان تهمته فان قامت بيته على هلاكه فضمنه من المسلم اليه (قوله بالمسلم فيه) تنازع فيه رهن وجعل (قوله ولو قال) أى المصنف (قوله وهذا) أى الخائف والنقض (قوله والا) أى وان شهدت بيته بقلعه منك أو من غيرك (قوله بانه) أى التائب (قوله وابقائه) أى السلم على حاله (قوله واتباعك) خطاب للمسلم (قوله المقصود المبين) بضم ففتح فكسر منقلا فيهما (قوله قبله) أى كلام ابن بشير (قوله انه) أى الشأن (قوله علم) بضم العين (قوله الاوجه الثلاثة الاول) بضم الهمز أى الاهداء والايداع والاقتناع (قوله وكذا) أى في كون الضمان من المسلم اليه (قوله قامت بيته) أى على هلاك العرض بلا تعد ولا تقريط (قوله في الوجه الرابع) أى وضعه للتوثق (قوله والا) أى وان لم تقم بينه

بينه فهذا الوجه حكم العرض فيه حكم الرهن فيضمنه المسلم ضمان تهمته فان قامت بيته على هلاكه فضمنه من المسلم اليه (قوله بالمسلم فيه) تنازع فيه رهن وجعل (قوله ولو قال) أى المصنف (قوله وهذا) أى الخائف والنقض (قوله والا) أى وان شهدت بيته بقلعه منك أو من غيرك (قوله بانه) أى التائب (قوله وابقائه) أى السلم على حاله (قوله واتباعك) خطاب للمسلم (قوله المقصود المبين) بضم ففتح فكسر منقلا فيهما (قوله قبله) أى كلام ابن بشير (قوله انه) أى الشأن (قوله علم) بضم العين (قوله الاوجه الثلاثة الاول) بضم الهمز أى الاهداء والايداع والاقتناع (قوله وكذا) أى في كون الضمان من المسلم اليه (قوله قامت بيته) أى على هلاك العرض بلا تعد ولا تقريط (قوله في الوجه الرابع) أى وضعه للتوثق (قوله والا) أى وان لم تقم بينه



(قوله ان هلك) اى العرض المجهول رأس مال مسلم (قوله وينظر) بضم الياء وفتح الغاء (قوله له) اى المسلم اليه (قوله وان كان) اى هلك العرض (قوله ورجع) اى المسلم اليه (قوله عليه) اى المسلم (قوله يرجع) اى المسلم اليه (قوله ان تلقه) اى الاجنبي رأس المال (قوله وان كان) اى رأس المال الهالك (قوله الا ان يتلقه) اى رأس المال (قوله قبضه) اى رأس المال (قوله جهل) بضم فكسر (قوله اتهم) بضم التاء وكسر الهاء اى المسلم باطلاق رأس المال (قوله لذلك) اى لانه ربانسا (قوله كذلك) اى من جنسه (قوله لذلك) اى لانه ربافضل (قوله ينصا) اى يصرح ١١ المتسايمان (قوله عليه) اى الضمان

يجعل ابن عبد السلام انما تنفع هذه المسئلة على سد الذرائع فان المتبايعين لم ينصا على الضمان يجعل ثم قال على ان دفع كثيرى قليل ليس من شأن العقلاء غالباً فلذا تضعف التهمة عليه مبالغة أحوال (قوله فيها) اى المنفعة (قوله أكثر) حال اطمأن البعض المجهول رأس مال وامان البعض المسلم فيه (قوله لان اختلافها) اى المنفعة (قوله بصير) بضم بفتح فكسر مثقلاً (قوله الجواز) اى سلم أحدهما فى الآخر (قوله واتفاقهما) اى الجنس والمنفعة (قوله فى منته) اى سلم أحدهما فى الآخر (قوله يسلم) بضم فسكون ففتح (قوله وهو المراد هنا) اى بقوله الآن (قوله تحتلف المنفعة) (قوله الاعيان) اى الذوات (قوله منع) اى سلم أحدهما فى الآخر (قوله أجاز) اى سلم أحدهما فى الآخر (قوله

بن شيران هلك بعد ما صار فى ضمان المسلم اليه فلا شك فى صحة السلم به - نظر فان هلك من الله تعالى او من المسلم اليه فلا رجوع له على احد وان كان من المسلم يرجع عليه بقيمته أو بمثله على حسب تضمن المتلفات وكذلك يرجع على الاجنبي ان اتلفه وان كان فى ضمان المسلم انفسخ السلم الا ان يتلقه المسلم اليه فاصدا الى قبضه وان تلقه فيصح السلم وان جهل من هلك ففيه قولان أحدهما فسخ السلم وهو المشهور والثانى تضييع المسلم اليه اه قوله وان جهل هلك انما يرجع الى ما فى ضمان المسلم لان ما فى ضمان المسلم اليه لا يتصور فيه الفسخ فان جهل من هلك فضاءه من المسلم اليه ولا غرم على أحد منهم بخلاف المسلم ان اتهم به والله أعلم (و) الشرط الثانى من شروط صحة السلم (ان لا يكونا) أى رأس المال والمسلم فيه (طعامين) فلا يصح سلم طعام فى طعام ولو اختلفا جنسا لانه ربانسا (و) (ان لا يكونا) (تقديريين) فلا يصح سلم تقديرى تقديرك (و) (ان لا يكونا) (شياء) مسلم (فى أكثر) منهم من جنسه لانه ربافضل (أو أجود) منه كذلك انك وشبهه فى المنع فقال (كالعكس) اى سلم شئ فى أقل أو أدنى منه من جنسه لانه ضمان يصح وان لم ينصا عليه سدا للذريعة (الا ان تحتلف المنفعة) باختلاف افراد الجنس الواحد فيجوز سلم بعض افراده فى بعض آخر بخلافه فيها أكثر أو أقل أو أجود أو أدنى منه لان اختلافها يصير افراد الجنس الواحد كجنسين البنائى أوجه المسئلة أربعة اختلاف الجنس والمنفعة معا ولا اشكال فى الجواز واتفاقهما معا ولا اشكال فى منعه الا أن يسلم الشئ فى مثله فهو قرض واتحاد الجنس مع اختلاف المنفعة وهو المراد هنا واتحاد المنفعة مع اختلاف الجنس وفيه قولان فمن نظر الى ان المقصود من الاعيان منافعتها منع ومن نظر الى اختلاف الجنس أجاز وهو الراجح والله أعلم (كفاره) بالقائه وكسر الراء أى سريع السير من (الحجر) بضم الحاء المهملة والميم واسكانهم جامع جار كذا فسر المصنف القاره واعترضه طنى بان عبارة المدونة كعبارة المصنف وقال أبو عمران وعياض مذهبها ان الحمل والسير غير معتبرين لانه جعل حرم مصر كلها منقفا وبعضها أسير من بعض وأجل فهذا يدل على ان القراهة غير مرفة السير ورد ابن عرفة احتجاجا على ابن عمر بانه لا يلزم من الغاشقة السير مع سير دونه الغاؤه مع عدمه لان المراد بالسير سرعته لا مطلقه وأجاب عجم بان مراد أبى عمران ان اطلاقها يقتضى الاسير والقطوف وما بينهما والقطوف كصبي ورضيق السير فيصبح ساء (فى) الحجر (الاعرابية) اى المقسوبة للاعراب بفتح الهمز اى سكان البوادي التى

واعترضه) اى تفسيره فاره بسريع (قوله مذهبها) اى المدونة (قوله لانه) اى صاحب المدونة (قوله وبعضها) اى حرم مصر (قوله أسير) اى أسير سير أو الوال لجمال (قوله وأجل) اى أقوى جلا من بعض (قوله فهذا) اى قول أبى عمران وعياض مذهبها عدم اعتبار السير والجمال (قوله بانه) اى الشأن (قوله التاؤه) اى السير فى بعض افراد الجنس (قوله عدمه) اى السير فى بعض افراد ذلك الجنس (قوله لان المراد بالسير) اى فى قول أبى عمران مذهبها ان الحمل والمسلم غير معتبرين (قوله اطلاقها) اى المدونة (قوله الاسير) اى الزائد فى السير (قوله وما بينهما) اى الاسير والقطوف (قوله سلمه) أى قاره الحجر (قوله التى) نعت الاعرابية



(قوله فيها) اى الابل (قوله وفيه) اى كلام ابن عبد السلام (قوله عليها) اى الابل (قوله بعضها) اى الابل (قوله وهو) اى اتخاذ الابل للقتال والركوب (قوله والى اختياره) اى ابن عبد السلام صله (قوله ونكت) بفتحات منقلبا (قوله على قوله) اى ابن عبد السلام (قوله فقال) عطف على نكت (قوله فسر) بفتحات منقلبا (قوله منها) اى الابل (قوله من الجمل) بفتح الحاء المهملة وسكون الميم (قوله وهو) اى بقر (قوله جى) ١٣ نعت اسم اى وضع لجمع كذلات (قوله

يفرق) بضم فسكون ففتح محققاى بغير (قوله واحد) اى مفرد اسم الجمع (قوله منه) اى اسم الجمع (قوله بالتاء) اى فى واحد (قوله ولو مذكرا) اى ولو كان واحدا مذكرا اى نورا (قوله فتاؤه) اى الواحد (قوله وعكسه) اى بقرة غير قوية فى بقرة قوية (قوله ثم قال) اى الخطر (قوله هذا) اى التفصيل (قوله من المعز) بيان للشاة (قوله منه) اى المعز (قوله غزيرى) بفتح التاء مفتى غزيرة بالون لاضاقته (قوله فاكثرت) عطف على اثنتين (قوله وأشعر) اى كلام المصنف (قوله بمنع شاة لبون بلين) اى يسع أحدهما بالآخر لاجل (قوله لا يجوز) اى سلم أحدهما فى الآخر (قوله أهما) اى للشاة اللبون واللين (قوله بمثل) بضم فكسر منقلبا (قوله وهو) اى المنع (قوله جواز) اى سلم أحدهما فى الآخر (قوله بكثرته) اى اللين

سابق فى متعدد غير سابق ابن عبد السلام المعتبر عندهم فى الابل الجمل خاصة وليس السبق باعتبار فيها عندهم وفيه نظر فان العرب كانوا يقاتلون عليها ويريدون بعضها للركوب دون الجمل وهو موجود الى الآن فما كان منها يصلح للركوب فينبغى ان يسلم فيما يصلح للعمل وكذا عكسه اه والى اختياره اشار المصنف بعينه ونكت فى التوضيح على قوله المعتبر عندهم فى الابل الجمل خاصة فقال فسر التونسي التجاية بالجرى فقال الخيب منها مصنف وهو مافى بالجرى والجمل صنف والذى مصنف وينبغى اعتبار كل من الجمل والسبق والسير وهو الذى قاله اللغوى اه وتقدم منه د والمقصود بالتصحيح السبق اذا الجمل متفق عليه (و) تختلف المنفعة فى نوع البقر (بقوة البقرة) على العمل كالحرث والدرس والسقى والطحن وهو اسم جنس جى يفرق واحده منه بالتاء ولو مذكرا فتاؤه للوحدة لا للتأنيث فتنطق البقرة على الذكر أيضا فلذا قال ان كانت ذكرا بل (ولو) كانت البقرة (أنثى) فى الصحاح البقرة تقع على الذكر والأنثى وانما دخلته الهاء على انه واحد من جنس والجمع البقرات وفى القاموس البقرة للمذكر والمؤنث الجمع بقرو وبقرات وبقر بضمين الخط والجواز على قول ابن القاسم اذا كان على وجه المبايعة بان يسلم بقرة قوية فى بقرتين ضعيفتين أو أكثر ما سلم بقرة قوية فى بقرة غير قوية فنص بعضهم على منعه وهو ظاهر اذ هو ضمان يجعل وعكسه سلف بزيادة ثم قال ولا ينبغى ان يكون هذا خاصا بالبقرة بل بجرى فى جميع ما تقدم وما يأتى والله أعلم (و) تختلف المنفعة بكثرته ابن الشاة من المعز قسم شاة غزيرة اللين من المعز فى اثنتين منه ليسا غزيرى اللين فاكثر المازرى اتفاقا فت وأشعر بمنع شاة لبون بلين فى الكفاى لا يجوز أن يهما بمثل واخر صاحبه وهو الاشهر فى المذهب والقياس عندى جوازه ومفهوم الشاة عدم اختلاف المنفعة بكثرته فى بقرا وجاموس او ابل الا لعرف وقد اقتصر فى التبصرة على الاختلاف بكثرته لبين البقر وعزاه لابن القاسم فاذا اعتقده وظاهر ابن عرفة والتوضيح والشارح خلافاه وينبغى اعتمادا للغوى فى عرف مصر ونحوها على ما يراه فيه البقر والجاموس لكثرة اللين للعز وذا قال القرافى وابن عبد السلام فى قولها واذا اختلفت المنافع فى الحيوان جاز ان يسلم بعضها فى بعض اتفق سنة أو اختلف هذا هو الفقه الجلى الذى يعتمد عليه المفتى والقاضى فيستظر فى كل بلد الى عرف أهله ولا يحمل اهل بلد على ما سطر قديما بالنسبة الى عرف ترك فيما يبنى على العرف (وظاهر) قولها اى المدونة لا يسلم ضمان الغنم فى معزها ولا عكسه الا شاة غزيرة اللين موضوعة بالكروم فلا بأس أن تسلم فى حواشى الغنم وخبر ظاهرها (عموم) اى شمول الشاة الغزيرة اللين المستثناة المحكوم بجواز اسلامها فى حواشى الغنم (الضان) ابن يونس ظاهرا المدونة ان الضان والمعز

(قوله قولها) اى المدونة (قوله سنه) بكسر السين وشدة التون (قوله واختلف) اى سنه عطف على اتفق (قوله هذا) اى قولها اذا اختلفت المنافع فى الحيوان جاز ان يسلم بعضها فى بعض (قوله سطر) بضم فكسر منقلبا اى كتب (قوله عرف) بضم فسكون (قوله ترك) بضم فكسر (قوله فيما يبنى) بضم الياء وفتح التون بدل من فى كل بلد (قوله ولا عكسه) اى لا يسلم معز فى ضان

(قوله منهما) أي الضان والمغز (قوله هي) أي الضان أبرزه لعوده على غيرنا (قوله وقال) أي ابن عبد السلام (قوله يريد) أي ابن القاسم (قوله المنفعة الصوف) ١٤ إضافة للبيان (قوله وعليه) أي عدم اختلاف منفعة الضان بكثرة لبثها

(قوله فلا تختلف) أي منفعة الضان (قوله وهو) أي عدم اختلافها بالذكورة والأنوثة (قوله هذا) أي جواز سلم صغيرين في كبير (قوله الآتي) أي في قوله وتوولت على خلافه (قوله إلى) بشد الباء (قوله وهذا) أي التعليل (قوله معناها) أي المزاينة (قوله من الأول) أي يبيع مجهول بمجهول (قوله أي منع سلم صغير في كبير وعكسه) نفسه (قوله منفعتها) أي صغير الآدمي وكبيره وصغير الغنم وكبيره (قوله سائر) أي جميع (قوله قلنا) أي اختلاف المنفعة بالصغر والكبر في غير الآدمي والغنم (قوله صغير في كبير وعكسه) أي فقط (قوله وفيه) أي جعل محل التأويلين سلم صغير في كبير وعكسه فقط (قوله نقله) أي تأويل ابن أبي زيد (قوله لم يخص المنع بكبير في صغير وعكسه) أي بل جعله شاملا لصغير في كبيرين (قوله فقال) أي الشيخ (قوله قولها) أي المدونة (قوله وهو) أي ما عدا ما ذكر (قوله عكس الأخيرة) أي كبيران في صغير (قوله عكسه) أي كبير في صغير وعكسه

سواء ما عرف منهم ما يغز واللبن والكرم جاز أن يسلم في غيره من الأولى إبدال عموم بشمول أي لأن لفظ شاة في كلامها من صريح المطلق لأنه نكرة في سياق الإثبات لا العام (وصحح) بضم فكسر مثقلا (خلافه) أي أن كثرة اللبن لا تختلف به منفعة الضان لأن غالب ما ترادى له الصوف حكاه ابن حبيب عن مالك وأصح ما به رضى الله تعالى عنهم وصحبه ابن الحاجب وعزاه ابن عبد السلام لابن القاسم وقال يريدوا لله أعلم لأن اللبن في الضان كالتابع لمنفعة الصوف ولأن لبثها غالب أقل من لبن المغز وأما المنفعة فشعره يسيرة ولبثها هو المقصود منه وعليه فلا تختلف بالذكورة والأنوثة بمض الفقهاء وهو ظاهر المدونة وعطف على كفارة الحشر الخ فقال (وكـ) سلم حيوانين (صغيرين في) حيوان (كبير) من نوعهما فيجب ولا اختلاف المنفعة في ضميم وأبي الحسن أن هذا تأويل أبي محمد وابن السبابة وعزاه ابن عرفة لابن محرز وابن لبابة والتأويل الآتي لابي محمد فلهل مرادهما بأبي محمد صغير ابن أبي زيد (و) ك (عكسه) أي سلم كبير في صغيرين السفاقي فيجوز اتفاقا فالسلامته من سلف جرت فعا وضمان يجعل (أو) سلم (صغير في كبير وعكسه) أي سلم كبير في صغير فيجوز أن (ان لم يؤد) المذكور من سلم الكبير في الصغير وعكسه (للمزاينة) في التوضيح معنى المزاينة هنا القمار والخطر لأنه إذا أعطاه الصغير الكبير إلى أجل يكبر فيه الصغير فكانه قال له اضمن هذا إلى أجل كذا فإن مات كان في ذمتك وإن سلم عاد إلى وكانت منفعتها لك وفيما إذا أعطاه الكبير في الصغير كانه قال له خذ هذا الكبير في صغير يخرج منه عب وهذا يقتضي أنه يراعى في سلم الصغيرين في كبير وعكسه أن لا يطول أجل السلم بحيث يصير الصغيران أو أحدهما كالكبير ويولد الكبير صغيرين ويمكن أن يراد معناها المذمومة وهو يبيع مجهول بمجهول أو يعاوم من جنسه ويمكن أن يكون ما هنا من الأول نظرا إلى جهل انتفاع كل من السلم والمسلم اليه برأس المال والمسلم فيه اه وفيه نظر قاله عجم (وتوولت) بضم القوقية والهمز وكسر الواو مشددة أي حملت المدونة (على خلافه) أي منع سلم صغير في كبير وعكسه فقط لا منع سلم صغيرين في كبير وعكسه فانه جائز أن لم يؤد للمزاينة ولم تناول المدونة على خلافه وشبه في المنع المستفاد من قوله وتوولت على خلافه فقال (كالا آدمي والغنم) فلا يجوز سلم صغيرهما في كبيرهما ولا عكسه لتقارب منفعتهما الخط يعني أن مما يختلف به الجنس الواحد ويصير كالجنسين الصغرى والكبرى في الحيوان الآتي نوعين الآدمي والغنم في التوضيح ابن القاسم الصغير والكبار من سائر الحيوان يختلفان الآتي نوعين الآدمي والغنم فلذا يجوز سلم صغيرين في كبير وكبير في صغيرين وهذا لا خلاف فيه وأما سلم كبير في صغير وعكسه أو كبيرين في صغيرين وعكسه ففيه قولان مشهورهما الجواز أن لم يؤد للمزاينة وتوولت على أنه لا يجوز سلم الصغير في الكبير ولا عكسه سواء اتحد أو تعدد طلق جعل من محل التأويلين سلم صغير في كبير وعكسه وتبعه عجم وفيه نظر لأن التأويل بالمانع لا ينحصر في كل من قلله لم يخص المنع بكبير في صغير وعكسه ابن عرفة فسر الشيخ المدونة بسماع عيسى فقال لا يجوز على قولها كبير في صغير ولا عكسه ولا صغير في كبيرين اه ويجوز ما عدا ما ذكر وهو عكس الأخيرة وصغيران في كبير وعكسه باتفاق التأويلين فالصورت وتقال عياض ظاهر

كبير في صغيرين (قوله است) أي كبير في صغير وعكسه وكبيرين وكبيران في صغير وصغيران في كبير وعكسه قولها

(قوله ولا يصح عن ابن القاسم) عطف على في سماع عيسى (قوله على التفصيل المتقدم) اي بين سلم صغير في كبيرين فيقسم  
وعكسه فيجوز (قوله لانه يجوز مطلقا) اي سواء اسلم صغيرا في كبيرين او كبيرين في صغير (قوله فيه التفصيل) اي  
بين سلم صغير في كبيرين وعكسه (قوله وعلى هذا) اي التفصيل صله يفهم بضم فسكون ففتح (قوله القول مفعول اطلاق  
(قوله في توضيحه) صله اطلاق (قوله سواء اتحد او تعدد) تفسير مطلقا (قوله عليه) اي التفصيل (قوله وهو) اي التفصيل  
(قوله فقيها) اي الموازية (قوله فارح) يقاف اي منه خمس سنين (قوله يقيد) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله اطلاقه) اي  
المصنف (قوله وهي) اي الموازية (قوله ولذا) اي موافقتها لسماع عيسى عليه قال ١٥ (قوله قاله) اي من وعج (قوله ففهما)

اي من وعج (قوله انه)  
اي الشأن (قوله اختلافه)  
اي العدد (قوله مطلقا)  
اي سواء اسلم صغيرا في  
كبيرين او كبيرين في صغيرا  
وليس كذلك لامتناع الاول  
وجواز الثاني (قوله سلم)  
بضم فكسر مثقلا (قوله  
ذلك) اي الجواز مطلقا  
عند اختلاف العدد (قوله  
فلا خصوصية) اي لا اتفاق  
عليه (قوله لبقاء تأويل  
أي محمد بن أبي زيد) اي يمنع  
سلم صغير في كبيرين (قوله  
وماء هذا) اي المذكور  
من الصور الثلاثة وهو سلم  
كبيرين في صغير وصغيرين  
في كبير وكبير في  
صغيرين (قوله قوله) اي  
عباض (قوله على اطلاقه)  
صله ابقائه (قوله فيه) اي  
قوله حتى يختلف العدد  
(قوله عليه) اي اطلاق  
قول عباض حتى يختلف  
العدد (قوله فيرجعان)

قوله لا يجوز كبير في صغير حتى يختلف العدد ونحوه في سماع عيسى ولا يصح عن ابن القاسم  
وقاله بعضهم وقوله حتى يختلف العدد اي فيجوز على التفصيل المتقدم لانه يجوز مطلقا لسماع  
عيسى فيه التفصيل وعلى هذا يفهم اطلاق المؤلف القول بالمتنع في توضيحه حيث قال لا يجوز  
سلم أحدهما في الآخر مطلقا سواء اتحد او تعدد وفهم به ضم المدونة عليه وهو في الموازية  
فقيم الاخير في فارح في حولى ولا حول في فارح ولا صغير في كبيرين في تفصيل الموازية يقيد  
اطلاقه وهي موافقة لسماع عيسى ولذا قال ابن عرفة عن ابن رشد ولمحمد في موضع من كتابه  
لا يجوز صغير في كبيرين ويجوز كبير في صغيرين ٨١ ومقابل التأويل بالمتنع هو تأويل ابن محرز  
وابن بابية الجواز مطلقا في المتعدد والمتحد من غير تفصيل وهو الذي صدر به المصنف فقد ظهر  
لحل التأويلين وانهم ليسا خاصين بصغير في كبير وعكسه وبما ذكرنا تعلم ان قول عجي صغيران  
في كبير وعكسه جائز ولم تقل المدونة على خلافه صواب لولا تخصيصه المتقدم وأهل ما قاله  
تبعافيه قول عباض حتى يختلف العدد ففهما انه عند اختلافه يجوز مطلقا وان سلم ذلك فلا  
خصوصية لبقاء تأويل ابن أبي زيد والحاصل ان محل التأويل بالمتنع عند ابن أبي زيد صغير  
في كبير وعكسه وصغير في كبيرين وماء هذا الجائز وعند عباض محل المنع صغير في كبير  
وعكسه فقط على ابقائه قوله حتى يختلف العدد على اطلاقه فدخل فيه صغير في كبيرين فتأمل  
هذا المحل فاني لم أرم من حقيقته من شراحه وقد يجعل قول س وعج عليه فيرجعان لما قاله  
لانهم لا يميزان في غير ذلك البناء فيجيب عنهما بانهم ما اقتصر في محل التأويلين على صغير  
في كبير وعكسه باعتبار كلام المصنف وهو صحيح وبان ما ذكره هو ظاهر قول عباض ظاهر  
المدونة انه لا يجوز كبير في صغير حتى يختلف العدد والى هذا ذهب بعضهم فقوله حتى يختلف  
العدد يشمل صغيرا في كبيرين وقد اشار الى ذلك كله طي واقه أعلم وعطف على كفارة فقال  
(وك) سلم (جذع) بكسر الجيم وسكون الذا لالمجمة (طويل غليظ) أي او غليظ فقط على المعتد  
(في غيره) الخط أي في جذع مخالف له في الطول والغلظ او في جذعين أو ثلاثة ليست مثله في  
سلمه الاول الخشب لا يسلم منه جذع في جذعين مثله حتى يقين اختلافهما كما جذع فخل كبير  
غلظه وطوله كذا في جذوع فخل مسغا لا تقاربه فيجوز وان أسلمته في مثله صفة وبنا فهو  
قرض ان ابتغيت به نفع المقرض جاز وان ابتغيت به نفع نفسك فلا يجوز ورد السلف ولا

اي س وعج (قوله لما قاله) اي عباض (قوله لانهم) اي س وعج (قوله بانهم) اي س وعج  
(قوله باعتبار كلام المصنف) اي وهذا لا ينافي جريانها في صغير في كبيرين (قوله وبان ما ذكره) اي س وعج عطف  
على بانهم (قوله فقوله) اي عباض (قوله في سلمها) اي المدونة خبر مقدم (قوله يتبين) اي يظهر (قوله اختلافها)  
اي رأس المال والمسلم فيه (قوله لا تقاربه) اي لا في غلط ولا في طوله (قوله وان أسلمته) اي الجذع (قوله فهو) اي العقب  
(قوله ابتغيت) اي اردت (قوله ورد) بضم الراء

(قوله أو راس في راس) أي واحد من رقيق أو غنم مثلاً في واحد منه (قوله اختلافهما) أي راس المال والمسلم نفسه  
(قوله اعترضه) أي كلام ابن الحبيب ١٦ (قوله اعترض) بضم التاء وكسر الراء أي سلم الغليظ في الرقاق (قوله

قوله) أي الغليظ في رفاق  
بشمره (قوله لا يجعل) بضم  
الباء أي لا ينتفع به (قوله  
لأنه) أي المتجوز (قوله وهو)  
أي كون الخشب اجناساً  
(قوله كله) أي الخشب (قوله  
أحدهما) أي القطع  
والجوهرية (قوله فإن  
ساوية) أي السيفان المسلم  
فيهما رأس المال (قوله  
فيهما) أي القطع والجوهرية  
(قوله منعه) أي سلم السيف  
الواحد (قوله فيهما) أي  
القطع والجوهرية (قوله  
عنها) أي المدونة (قوله  
وبه) أي نص عياض صلة  
يرد (قوله جواز) أي سلم  
سيف طامع جيد في سيف  
دونه فيهما (قوله فيجوز سلم  
المرتفع منها في غيره) ظاهره  
ولو واحداً في واحد (قوله  
والأولى) بضم الهزاي  
رقيق القطن والكتان  
بالواو (قوله بصورتين) أي  
سلم رقيق القطن في رقيق  
الكتان وعكسه (قوله  
أو بدخولها بالكاف)  
ضطف على القياس عليها  
(قوله وهو) أي العقد (قوله  
حيثن) أي حين تهيئها  
(قوله واحدهما) عطف  
على ألف الجلاميع الفصل  
جما (قوله بزيادة المجل)

يسلف جذع في نصف جذع من جنسه وكأنه أخذ جذعاً على ضمان نصف جذع وهذا في جميع  
الاشياء وكذا نوب في نوب دونه أو راس في راس دونه إلى أجل لاخبر فيه ٥١ قول ابن  
الحبيب كجذع طويل أو غليظ في جذع يخالفه يقتضي أن اختلافهما في الطول كاف وليس  
كذلك وقد اعترضه ابن عبد السلام والمصنف وأما سلم الغليظ في الرقاق فيجوز وقد اعترض  
بامكان فسمه على جذوع وأجيب بأن المراد إذا كان الكبير لا يجعل فيما يجعل فيه الصغار  
أو لا يخرج منه الصغار إلا بقسداً لا يقصده الناس وبأن المراد الكبير من غير نوع الصغار  
وبأن المراد بالجذع الصغير المخلوق لا المتجوز لأنه لا يسمى جذعاً بل جائز وهوذا العياض وهو  
الظاهر ويقهمن من الجواب الثاني أن الخشب اصناف وهو ظاهر كلام ابن أبي زمنين فإنه قال  
لو كان الجذع مثل الصنوبر والنصف من الفل أو من نوع غير الصنوبر لم يكن به بأس على أصل  
ابن القاسم وفي الواضحة كله صنف وان اختلفت أصوله إلا أن تختلف منافعه ومصارفه  
كاللواح والجوايز وتردد بعضهم في كونه موافقاً للأول ومخالفه والحاصل على هذا الرابع  
أنه إذا اختلفت أصول الخشب جاز سلم بعضه في بعض وإن لم يختلف فلا يجوز الآن تختلف  
المنفعة كما تقدم واقفاً على (وكسيف قاطع) أي شديد القاطع لشدة حدة وجهه والجوهرية فيجوز  
سلمه (في سيقين دونه) أي أدنى منه في القطع والجوهرية معاً تبعاً لما بينهما حيثن  
وصورتها بكتنسين لأن أحدهما فقط كما هو سلم كلام المصنف وت فأن ساوية فيهما مانع  
اتفاقاً لأنه سلف بزيادة وظاهر قوله في سيقين منعه في واحد دونه فيهما هو كذلك كما أفاده في  
عنها ونصه عياض لا يجوز سلم كثير في صغير ولا جده في ردي حتى يختلف العدد وهو مذهب  
المدونة وبه يرد استظهاره جوازاً أفاده عبطي لكن في ابن عرفة الصقلي عن محمد  
الحديد جده وزدته صنف حتى يعمل سبوقاً أو سكاكين فيجوز سلم المرتفع منها في غيره  
وعطف على كفاية الحجر أيضاً قال (وكالفسين) فيجوز سلم أحدهما في الآخر أن تباعدت  
منفعتهما اتفاقاً بل (ولو تفاوتت المنفعة) المرادة منهما (كريق) ثياب (القطن و) رقيق  
ثياب (الكتان) فيجوز سلم أحدهما في الآخر لاختلاف الجنس كذا في نسخة الشارح وفي  
نسخة (ت) في الكتان والأولى منطوقها صادق بصورتين والثانية فاصرة على أحدهما وتعلم  
الثانية منهما وهي عكسها بالقياس عليها الاستواء أو بدخولها بالكاف فأن اتحد الجنس  
فلا بد من اختلاف المنفعة كما تقدم كغليظ القطن أو الكتان في رقيقه (لا) يجوز سلم (جمل)  
مثلاً (في جلين مثله) بضم العين وكسر الجيم مشددة (أحدهما) أي الجلين وأجل الآخر  
لأجل السلم على المشهور لأن المؤجل هو العوض والمجل زائد فهو سلف بزيادة وقيل يجوز  
لأن المجمل هو العوض والمؤجل زائد فأن أجلا معاً مانع بالأولى وأن مجلاً معاً جاز وهو حيثن  
يسع لاسم ويقهوم مثله أنهما أن كانا معاً أجود منه بكثرة جل أو سبق أو أوداً جاز مطلقاً  
أجلاً معاً أو أحدهما فقط وإن كان أحدهما مثله والآخر أجوداً وأدنى منه فأن أجل المثل  
منع لأنه سلف بزيادة المجمل الأجود والأدنى وإن مجل المثل جاز قاله اصبيغ وإن أجلا معاً لأنه  
سلف بزيادة لكن قال الخط لاقهوم مثله وإنما هو تبيينه بالانخاف على الأشد انطريض والكبير

لكن هذا خلاف نقبل ابن عرفة عن التميمي ونصه فان اختلفا في الجودة والمنفرد مثل المجمل  
 أو أدنى جازوان كان أجود من المجمل ومثل المؤجل أو أدنى لم يجز وهو سلف بزيادة هي المجمل  
 مع فضل المؤجل ان كان أجود وان كان المنفرد أجود منها جاز وهي مباينة (تبيينات) \*  
 الاول البتاني ليس في كلامه ما يعطف عليه قوله وكالجنسين الا قوله كفارة الجزل لكن بعده  
 ان كفارة الجزل مثل الجنس الواحد الذي اختلفت منفعة وهو المبادر في ذلك فلو حذف  
 الواو هنا واقتصر على الكاف كان أصوب \* الثاني ابن عاشر هذه المسئلة والتي بعدها  
 مقتحمان بين نظائر من خط واحد \* الثالث اعترض ق قوله لاجل في جليل مثله الخ بيان المعتقد  
 فيه الجواز لانه رواية ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنه ما رواها اخذوا له أشبه  
 ومقابله الكراهة قال فاقطع مع كلام خليل ونص ابن عرفة عن المازري في جليل يجهل مثله  
 أحدهما قد لا آخر مؤخر رواية الجواز والكراهة وبالأولى أخذ ابن القاسم وبالثانية  
 أخذ ابن عبد الحكم وقال مضمون هذا الرأى انتهى البتاني يجاب عن المصنف بما في التوضيح  
 عن ابن عبد السلام من ان المنع هو المشهور لان المؤخر عرض من المدفوع فهو سلف والمجمل  
 زيادة محضة والقولان لمالك رضي الله تعالى عنه ابن عبد السلام وأقرب ما جري على قواعد  
 المذهب المشهور لان في هذه المسئلة تقدير يمنع وتقدير يجوز والاصل في هذا انقلاب المنع انتهى  
 وبان قول مضمون هذا الرأى بقيد المنع ولعل الكراهة المروية عن مالك رضي الله تعالى عنه  
 المراد بها المنع لانه هو المشهور واقول مضمون هذا الرأى بما في أبي الحسن ونصه لو أسلم  
 فسطاطية في فسطاطية مجله فسطاطية مؤجلة فخفي عبد الحق في التهذيب عن ابن القاسم  
 فيه الجواز وعن مضمون الكراهة واعترض قول ابن القاسم أبو اسحق لان المجمل نصفه عن  
 المجمل ونصفه عن المؤجل فصار قد دفع نصف جليل في جليل الى أجل فهذا لا يجوز انتهى فقد ربح  
 عبد الحق وأبو اسحق قول مضمون والله الموفق \* الرابع لو كان مع أحد الجليلين درهم حيث  
 أسلم جليل في جليل أو كان مع المنفرد درهم اذا أسلم جليل في جليل جاز ان يعمل الجليلان او الجليل ولو  
 أخرت الدرهم فان أخر الجليلان أو أحدهما فلا يجوز لان الدرهم ان كانت من صاحب المؤجل  
 كان سلفا بزيادة وان كانت من صاحب المجمل كان ضمما فاجعل \* الخامس الخط بين المصنف  
 حكم اسلام بعض نوع من الحيوان في بعضه فحكم اسلام نوع منه في نوع آخر قلت حكمه  
 الجواز ولو ضوجه سكت عنه المصنف لكن يستثنى منه الضان والعز لحكمه في المدونة على  
 الغنم كلها بانها جنس واحد قال فيها لا بأس ان يسلف الابل في البقر والغنم ويدلم البقر في  
 الابل والغنم ويسلف الغنم في الابل والبقر ويسلم الجير في الابل والبقر والغنم او النيسل  
 وكره مالك اسلاف الجير في البغال الا ان تكون من الجرا الاعرابية التي يجوز ان يسلم الفارة  
 النجيب فيها وكذلك اذا أسلفت الجير في البغال والبغال في الجير واختلفت كالخلاف الجار  
 القصاره النجيب بالجار الاعرابي فخرتم قال ولا يسلف صغار الغنم في كبارها ولا كبارها في  
 صغارها ولا من زها في ضأنها ولا ضأنها في معزها لانها كلها امنة نعمت اللحم لا الهولة الاشاة غزيرة  
 اللبن معروفة بالكرم فلا بأس ان تسلم في حوائش الغنم واذا اختلفت المنافع في الحيوان جاز  
 اسلام بعضه في بعض اتفقت استأنها أو اختلفت اه (وكطير علم) بضم فكسر مثقالا مصنعة

(قوله لكن هذا) اي ما في  
 الخط (قوله وان كان) اي  
 المنفرد (قوله هذه المسئلة) اي  
 كالجنيين (قوله والتي) اي  
 بعدها (اي لاجل الخ) (قوله) نظائر من خط واحد (لانها) أمثلة ما اختلفت منفعة  
 من جنس واحد (قوله لانه) اي الجواز (قوله وبها) اي رواية الجواز صلة أخذ  
 أي ابن القاسم (قوله وطاه) اي الجواز (قوله ومقابله) أي الجواز الكراهة (قوله) قال أي المواق (قوله) وبالأولى بضم الهمز أي الجواز (قوله وبالثانية) أي الكراهة (قوله من ان المنع هو المشهور) بيان ما (قوله) المشهور خبر اقرب ما (قوله يجوز) بضم قفتح فكسر مثقالا (قوله هذا) اي ما فيه مانع ويجوز (قوله) وبان قول مضمون عطف على بما في التوضيح (قوله) وبما في أبي الحسن عطف على بما في التوضيح (قوله) بين بفتحات مثقالا

(قوله من الطير) بيان ما (قوله براءها) ١٨ أي الحيلة (قوله فيها) أي المدونة (قوله على اختلافه) أي الأدي (قوله بهما)

أى الذكورة والأؤنة (قوله ولاختلاف اغراض الناس) أى فى الأدي بالذكورة والأؤنة (قوله بأن تفوق) أى الامتياز تصوير بلوغ النهاية (قوله فيه) أى الغزل والطبخ (قوله) أى الغزل والطبخ (قوله سوى) بفتح السين والواو مثقالاى المصنف (قوله بينهما) أى الطبخ والغزل (قوله لولا) بفتح اللام وشد الميم (قوله نقله) أى كلام ابن بشير (قوله قال) أى ابن عرفة (قوله من رواية محمد الخ) بيان ما (قوله قيد بلوغ النهاية) إضافة قيد للبيان (قوله هذا الشرط) أى بلوغ النهاية (قوله منقعه) أى الرقيق بهما أى الكتابة والحساب (قوله فيها) أى المدونة لابن سعيد (قوله قولهما) أى ابن سعيد وابن حبيب (قوله وهو) أى قولت لوقال الخ (قوله وهم) بفتح الهاء أى غلط (قوله فانها) أى منقعة الرقيق (قوله سائر) أى باقى (قوله نوبين) بضم النون (قوله كبراز) بزاين (قوله ثم قال) أى ابن الحاجب (قوله وفيها) أى المدونة (قوله عمرو) بفتح فسكون (قوله ذا) أى قولها لايأس بسلام عبد تاجر فى نوبين

(قوله من عبيدهم) بيان ما



(قوله لفظها) أي المدونة (قوله لانه) أي صاحب المدونة (قوله منع) بضم فكسر (قوله لانه) أي العقد (قوله فمقيم) بضم الميم  
 وفتح الميم الأولى (قوله يخصص) بفتح الصاد الأولى (قوله بعد) بالضم عند حذف الحذف اليه ونية معناه (قوله رد) أي رتب ورتب  
 (قوله إلى القصد) أي إلى اللفظ (قوله منفعته) أي المسلم بالدفع (قوله منفعته) ١٩ أي الدافع ولفظ الحطر رد في المدونة

الأمر فيه إلى قصد المسلم  
 لانه لم يظهر له منفعة في  
 الخارج بخلاف لو كان  
 سبب المنفعة ظاهرا واقعه  
 اعلم (قوله حقيقة الخ)  
 راجع ليؤجل (قوله وهو)  
 أي كلام التسمي (قوله  
 واقله) أي الأجل (قوله  
 فيه) أي نصف الشهر (قوله  
 غالبا) أي فيرجى تحصيل  
 المسلم إليه المسلم فيه فيخف  
 الغرر ويصير كأنه باع ما هو  
 عنده (قوله وغير) بفتح  
 منقلا أي المصنف (قوله  
 عن هذا) أي نصف الشهر  
 (قوله لانه) أي الشأن (قوله  
 عليه) أي نصف الشهر  
 والأولى لانه لا يتحقق إلا  
 بزيادة عليه والضمير لنصف  
 الشهر كقولهم لا يتم غسل  
 الوجه إلا بغسل جزء من  
 الرأس ولا يتم مسح الرأس  
 إلا بمسح جزء من الوجه  
 (قوله لانه) أي ابن شاس  
 (قوله بحساب) صلة المعلوم  
 (قوله العجم) احتزبه عن  
 حساب العرب بالاهلة فانه  
 لا يحصل به ضبط الأثار  
 وطيب الزرع (قوله عرفا)  
 بضم فكسر أي الشتاء

أو يكون لفظها للتقيد لا لتحقيق لانه لم يقصد الكلام على جواز بيعهم ابن عرفة وأوله للشرط  
 نقضه وبظاهره إذا كان أحدهما يبيع بما يعتبر أو لا يتردونه فكجسيع وكذا يقال  
 في الخياطة (والشيء) طعاما كان أو نقدا أو عرضا أو حياوانا أو ورقيا المدفوع (في  
 مثله قرض) سواء وقع بلفظ قرض أو بيع أو سلم أو لم يسم في الحيوان والعرض وأما الطعام  
 والتصدق فحل جوازه إذا مهي قرضا فان سمي ببيع أو سلبا أو لم يسم شيئا منع لانه في الطعام بيع  
 طعام بطعام لأجل وفي النقد بدل مؤخر فيعهم في الشيء ويخصص بعد الحطر رد في المدونة  
 الحكم فيه إلى القصد لعدم ظهور منفعته في الخارج بخلاف ما ظهرت منفعته والله أعلم  
 وأشار للشرط الثالث من شروط صحة السلم فقال (وان يؤجل) بضم التحتية وفتح الهمز  
 والجيم مشددة السلم فيه (ب) أجل (معلوم) للعاقدين حقيقة أو حكما كالزمن المعتاد لقبض  
 المسلم فيه فلا يحتاج معه لضرب أجل قاله النخعي وهو ظاهر لأن العادة كالشرط وأقله نصف  
 شهر لا اختلاف الاسواق فيه غالبا وعبر عن هذا بقوله (زائدا على نصف شهر) لانه لا يتحقق  
 الخمسة عشر يوما إلا بزيادة عليه ولو بسيرة غ لعله أراد نصف شهر ناقص والأقل وجه أن  
 يقول نصف شهر ليوافق النص ٨ البناي في خمس تبعات مانصة ظاهره أن نصف  
 الشهر غير كاف مع انه كاف بل وقوع السلم ثلاثة عشر يوما وأثنى عشر يوما وأحد عشر  
 خلاف الأولى فقط عيج وفيه نظر اذ ليس في قول من الأقوال التي نقلها عن ابن عرفة  
 والشارح ما يوافق قوله خلاف الأولى طئي وهو ظاهر فاني لم أر من صرح بما ذكره لافي  
 التوضيح ولا ابن عبد السلام ولا في المدونة ولا غير ذلك وقد استوفى ابن عرفة أقوالها ولم يذكره  
 ولم يذكره القائل كنهائي ولا صاحب الجواهر إلا انه قال خمسة عشر يوما ونحوها ولا صاحب  
 الشامل ولما كان التأجيل المعلوم جائزا بحساب العجم ان علمه العاقدان قال (كالنروز)  
 بفتح النون وسكون التحتية وضم الراء آخره زاي أي أول يوم من السنة القبطية وهو أول  
 شهر توت وفي سابعه ولا عيسى عليه الصلاة والسلام وادخلت الكاف المهرجان بكسر الميم  
 وسكون الهاء وفتح الراء وهو عيد القرض بضم الفاء رابع عشر شهر رونة بفتح الواو وضم  
 الهمزة تليها نون ولفيه يحيى عليه الصلاة والسلام (و) يجوز التأجيل بفعله وقت معلوم  
 (كالخصاد للزرع) والدراس بفتح أولهما وكسره (وقدوم) بضم القاف الحجاج أي  
 رجوع (الحجاج) بلده بعد حجه ويجوز التأجيل بالشتاء والصيف سواء عرفا بالحساب  
 أو بشدة الحر والبرد والمعتمد أنه لا بد من تأخر المذ كوراة عن يوم العقد خمسة عشر يوما  
 (واعتبر) بضم المشدة وكسر الموحدة (مبقات) أي وقت حصول (معظمه) بضم فسكون  
 ففتح أي أكثر ما ذكر من الخصاد وما بعده عادة وان لم يحصل بالفعل لمانع في المدونة لأبأس  
 بالبيع إلى الخصاد والجدا والعسير أو إلى رفع جزون بتر زرقون لانه أجل معروف وان كان  
 للعطاء والتبرؤ والمهرجان وفتح التصاري وضمهم والميلاد وقت معروف جاز البيع إليه

والصيف (قوله لانه) أي الشأن (قوله في المدونة) خبر مقدم (قوله والجدا) باهمال الدالين واجهاهما (قوله لانه) أي الخصاد  
 الخ (قوله جاز البيع إليه) جواب ان

(قوله القرس) يضم القاء وسكون الراء (قوله عنده) أي وسطه (قوله بين) بكسر المنة مثقلا (قوله بها) أي اليومين فالكاف استعصائية (قوله والثلاثة) أي لادخال ٢٠ الكاف الثالث (قوله سلها) أي المدونة (قوله وعليه) أي الاكتفاء يوم واحد

صلاة درج (قوله ويحمله)  
أي الا اكتفاء يوم واحد  
كلام المصنف أي يجعل  
كيومين تمثيلا لا تحديدا  
(قوله بعد) يضم الموحدة  
(قوله جميعها) أي اليوم  
واليومين والثلاثة (قوله  
باعتبار زمان كل) يعني ان  
من غير الثلاثة لم يدخلوه بها  
وعنده اليومان كالثلاثة  
واليوم كالثلاثة ومن غير  
اليومين لم يدخلوه بها  
فاليوم عنده كاليومين  
(قوله او مفهوم عدد) أي  
او باعتبار ان مفهوم ثلاثة  
ومفهوم يومين مفهوم عدد  
(قوله او خرج) أي التحديد  
بالثلاثة او باليومين (قوله  
على مذهبي) أي المدونة  
(قوله ولو نص) أي المصنف  
(قوله فلا يحتاج) أي السلم  
المشترط فيه قبض السلم  
فيه يلد آخر على ثلاثة أيام  
(قوله لنصف شهر) أي  
تاجيله به (قوله حينئذ) أي  
حين كون ما بينهما ثلاثة  
أيام (قوله وحينئذ) أي حين  
كون ما بين البلدين اقل من  
يومين (قوله تاجيله) أي  
المسلم فيه (قوله من المسلم  
اليه والمسلم) بيان عاقل السلم  
(قوله قبضه) أي المسلم فيه

مباحض الحصاد والجداد يفتح اولهما وكسره وجرون يضم الجيم والراء جمع جرين وهو الاندر  
كذا جاءت الرواية قيسه بزيادة واو وهو ابجرن بغير واو وبث زر قون يفتح الزاي فسر هافي  
الكتاب بانها بئر عليها زرع وصاد الشيخ أبو الحسن وزر قون المضاف اليه البئر اسم ابراهيم  
ابن كلى والتبر و زاول يوم من السنة القبطية والسريانية والجمية والقارسية ومعناه اليوم  
الجديد وهو عيد القرس ستة أيام اولها اليوم الاول الذي هو أول شهر رستم ويسمون  
اليوم الاول تبر و زان الخاصة والمعتبر معظم الحصاد والجداد وكذا الو باع على ان يحل  
عليه الثمن بالحصاد والجداد فسوا باع على ان يؤدي في الحصاد أو الجداد او باع الى الجداد  
والحصاد يحل عليه الثمن في الوجهين جميعا في معظم الحصاد والجداد اذ ليس لأقول الحصاد  
والجداد وآخره حكم معلوم فيحصل في الوجهين على معظمه بخلاف الشهر اذا باع على  
ان يعطيه الثمن في شهر كذا جاز البيع وحل عليه الثمن في وسطه بيلسل هذه الرواية ومن جهة  
المعنى ان الشهر لما كان أوله وآخره معلومين كان وسطه معروفا فاقضى بحلول الثمن عنده  
واذا باع الى شهر كذا حل عليه الثمن باستمالة لانه الى غاية وهذا بين ان باع على ان يقضيه  
في الصيف فلا اشكال انه يقضيه في وسطه على هذا القول الذي رجحه ابن رشد وعلى قول ابن  
لبابة يقضى البيع بذلك واذا باع الى الصيف فان كان المتبايعان يعرفان الحساب ويعرفان  
اول الصيف وآخره فيحل باوله وان لم يعرفا ذلك وانما الصيف عندهما بشدة الحر وما شبه ذلك  
فهو كالبيع الى الحصاد والجداد فيحل بمقتضاه ويرجع في أول الصيف الى الحساب الذي  
تعارفه أهل ذلك البلد والله أعلم افاده الخط واستثنى من قوله زائد على نصف شهر فقال (الا)  
ان يشترط (ان يقبض) يضم فسكون ففتح المسلم فيه (يلد) غير بلد العقد فلا يشترط نصف  
شهر وانما يشترط كون مسافة ذلك البلد (كيومين) من بلد العقد يحل التحديد بما فيكون  
فخوما في كتاب محمد قتره الشارح ويحتمل والثلاثة وهو الذي في سلمها الثالث المازري يكنى  
اليوم الواحد وعليه درج ابن الحاجب ويحتمل كلام المصنف على بعد المازري التحقيق  
عندي ردي جميعها للوقاف باعتبار زمان كل او مفهوم عدد وهو غير معتبر عند بعض الاصوليين  
او خرج على سؤال فلا مفهوم له قاله ثم طنى قوله يحتمل التحديد اى لا اقل من ذلك فالكاف  
زائدة لكن يلزمه زيادة الكاف ومخالفة مذهب المدونة قوله ويحتمل والثلاثة اى لا اقل منها  
وهذا امر اذ المصنف كان يحوم على مذهبي ولو نص على الثلاثة وحذف الكاف لجرى على  
مذهبي بلا كلفة عب كيومين او اكثر ذهابا فقط وان لم يلانظ بمساقتيها فلا يحتاج لنصف شهر  
اظنة اختلاف سوق البلدين حينئذ وان لم يختلف بالفعل ولا يكتفى دون اليومين ولو اختلف  
السوق بالفعل خلا فالجزولى حينئذ فلا بد من تاجيله يتصف شهر ثم جواز ما جله كيومين  
مقيد بربعة قبود أحدها قبض رأس المال يجلس العقد او قربه قاله الباجي وقد سبق أول  
الباب ثانيا اشترط آخر وجهها حال العقد وهذا لا يفهم من كلام المصنف ثالثا آخر وجهها  
بالفعل وافاده بقوله (ان خرج) عاقل السلم من المسلم اليه والمسلم اذا موضوع قبضه يلد على  
كيومين (حينئذ) أي حين عقده بنفسه ما او بوكيليهما او احدهما بنفسه والا يخرج بوكيله

أولهما وكيلان يلد قبضه قرارا من جهالة زمن قبضه رابعها كون مسافة اليومين (ببر  
 او) بحر يسافر فيه (بغير ربح) بان كان بالقدار مع جري الماء ومجاذيف او يجر بجبل من  
 اشخاص ماشين ببرا حتر ازا من البحر الذي يسافر فيه بالربح فلا يجوز لعدم انضباطه اذ قد يصل  
 في اقل من يوم فمضيه سلا حلا (والاشهر) بضم الهاء جمع شهر المؤجل بها المسلم فيه أي جنسها  
 الصادق بشهر فاكتر تحسب (ب) ظهور (الاهلة) جمع هلال سواء كان بعد ثلاثين يوما او بعد  
 تسعة وعشرين يوما ان عقد السلم في أول ليلة من الشهر فان عقد في غيرها واجل ثلاثة أشهر  
 حسب الثاني والثالث بالهلال (وتيم) الشهر الاول (المنكسر) أي الذي مضى منه ليلة  
 او اكثر قبل عقد السلم ثلاثين يوما وان كان بالهلال تسعة وعشرين يوما فيتم (من) الشهر  
 (الرابع) لا بما يليه لانه خلاف النقل ولتأديته لانكسار جميع الأشهر (و) ان أجل المسلم فيه  
 (الي) شهر (ريبع) الاول أو الثاني مثلا (حل) المسلم فيه (بأوله) أي ربيع بظهور هلاله أول  
 ليلة منه لا بظهوره نهارا وقول الشارع برؤية هلاله أراد به الرؤية الغالبة وهي رؤيته ليلا  
 (وفسد) السلم الذي شرط فيه قضاء المسلم فيه (فيه) أي الشهر (على المقول) أي مختار  
 المازري من الخلاف وهو قول ابن بسابة الجبل بوقت القضاء لتردده بين أوله ووسطه وآخره  
 وسائر أيامه وهذا ضعيف والمعتمد قول مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما صحيح ويقضيه  
 وسطه وهو الذي رجحه ابن رشد وابن زرب وابن سهل وعزاه مالك رضي الله تعالى عنه  
 في المبسوط والعينية قاتلا يكون محل الاجل في وسط الشهر اذا قال في شهر كذا وفي وسط السنة  
 اذا قال في سنة كذا وان قال اقصيك في جل ربيع مثلا فقال ابن فافع الجبل الثلثان فاكثر  
 (لا) يفسد السلم الذي شرط فيه قضاء المسلم فيه (في اليوم) الاول من الشهر مثلا لخفة غمره  
 ويجل بطاوع جرمه وان قال لصدر شهر كذا فقال ابن القطان ثلثاه اقصيه ابن مالك اقل من  
 ذلك واختاره ابن سهل وحده بثلاثة ارباعه ابن حبيب عن مالك وابن القاسم رضي الله تعالى  
 عنهم من حلف بقبض غير عاجل مما قبله حل قضاء من حقه صدر امثل الثلث خافوقه بر  
 قاله تم وأشار لرابع شرط السلم بقوله (وان يضبط) بضم التحتية وفتح الموحدة المسلم فيه  
 (ب) ضابط (عاده) في بلد السلم أي بما اعتاد اهل بلده ضبطه به (من كيل) التصويق (او وزن) لثبو  
 لحم ومن البسر والرطب والتمر والزبيب والارز تكال في بعض البلاد ووزن في بعض آخر  
 فنضبط بالكيل في الاول وبالوزن في الثاني (او عدد كالرمان) والسفرجل والبيض والبطيخ  
 (وقيس) بكسر القاف الرمان ونحوه سواء اعتدعه او وزنه أي اعتبر قياسه (ب) مل (خيط)  
 معلوم الطول كشرا وذراع او باع لاختلاف الاغراض فيه بأكبره وصغره ويجعل الخيط عند  
 امين او بخصطين مستويين ويجعل احدهما عند المسلم والاخر عند المسلم اليه (و) ك (البيض)  
 يضبط بالعدد وأخوه من قوله وقيس بخيط ثلاثين يوم عوده اياضا فلا يقاس بخيط لیسارة تقاونه  
 ا وفي بعض الشرايح يقاس البيض بخيط وجذبه المصنف منه دلالة الاول عليه في سلمها  
 الاول ولا يسلف في البيض الأعداد ابصقة ويجوز السلم في الجوز على العدد والصفة وعلى  
 الكيل اذا عرف فيه ولا يابس بالسلف في الرمان عددا اذا وصف مقدار الرمان وكذا التفاح  
 والسفرجل اذا كان يحاط بجرقه ا (او) يضبط المسلم فيه (بجمل) بكسر الجاء المهملة  
 (قوله قرارا من جهالة زمن قبضه) عليه اشتراط خروجهما  
 حين عقده (قوله بان كان) أي  
 سير البحر (قوله وان كان) أي  
 الشهر الاول الذي مضى  
 منه قبل عقد السلم ليلة  
 او اكثر (قوله لانه) أي  
 لتأديته أي تمهيد بما يليه  
 (قوله منه) أي الشهر (قوله  
 لا بظهوره) أي الهلال  
 (قوله ووسطه) بفتح الواو  
 أي ابن سهل صدر الشهر  
 (قوله ثلثه) أي الشهر  
 (قوله الثلث) أي من حقه  
 (قوله ضبطه) أي المسلم فيه  
 (قوله في الاول) أي البلد  
 الذي تكال فيه (قوله في  
 الثاني) أي البلد الذي توزن  
 فيه (قوله فيه) أي نحو  
 الرمان (قوله واخوه) بفتح  
 مثلا أي المصنف البيض  
 (قوله يتوهم) بضم الياء  
 (قوله عوده) أي وقيس  
 بخيط (قوله لانه) أي البيض  
 (قوله وحذنه) أي وقيس  
 بخيط (قوله منه) أي  
 البيض (قوله يسلف) بضم  
 فسكون ففتح أي لا يسلم  
 (قوله عددا) أي مضبوطا  
 بعدد (قوله بصفة) أي معينة  
 (قوله عرف) بضم فكسر  
 أي اعتد المسلم فيه (قوله  
 فيه) أي الجوز (قوله  
 وصف) بضم الواو

وسكون الميم (وجرزة) يضم الجيم وسكون الراء يلبها زاي أى حزمة المصنف قيل ويقاس بحبل  
 بان يقول اسلك في عشرة اجال من البرسيم او الحطب كل حمل يلا هذا الحبل اوق مائة جرزة  
 من كذا كل جرزة تملؤه ويجعل عند امين ويكون الضبط بالحبل والجرزة (في كقصيل) من  
 شحور برسيم وقصب و (لا) يصح ضبطه (بقدان) بفتح القاء وشد الدال المهمة آخره نون مقياس  
 معلوم للزراعين لانه لا يرفع الجهل والغرض لا اختلاف الزرع بالثقل وضدها وجوزها شهب  
 (أو) يضبط المسلم فيه (بقر) بفتح القوقية والهاء المهمة وشد الراء أى اجتماد وتخمين ان كان  
 مما يباع جزافا كخبز ولحم وحب ومن وزيت ان عدت آلة الوزن كما أفاده ابن عرفة وأبو  
 الحسن وهو تحو قعيد ابن رشد في مسألة الذراع (وهل) معنى التحرى ان يقول اسلك في  
 خبزاً ولحم مثلاً اذا تحرى كان (بقدر كذا) أى قنطار مثلاً او اردب ابن أبي زمين كان يقول  
 اسلك في قدر عشرة ارطال من لحم ضان مثلاً او خبز ونحوه أى تحرى بالتحقيق والاعتماد  
 مضبوطاً بالوزن (او) معناه انه (ياق) المسلم (به) أى الشئ التحرى به من نحو لحم اوقع  
 (و يقول) المسلم اسلك في خبزاً ولحم اوقع (كقوله) أى المأني به ويشهد عليه قاله ابن زرب  
 أبو الحسن عياض ذهب ابن ابى زمين وغير واحد الى ان معنى التحرى هنا ان يقول اسلك  
 في لحم يكون قدر عشرة ارطال وكذلك الخبز وقال ابن زرب انما معناه ان يعرض عليه قدران  
 ويقول آخذ منك قدر هذا كل يوم فيشهد على المثال في الجواب (تاويلان) في فهم قولها  
 في السلم الا قول وان اشترط في اللحم تحرى بما عر وفاجاز اذا كان ذلك قد عرفوه لان اللحم يجوز  
 بيع بعضه ببعض تحرياً اه وقيل ابن ابى زمين بالقبيل ونقله عنه في التوضيح (وفسد)  
 السلم ان ضبط المسلم فيه (بشئ) (مجهول) من كيل او وزن او عدد كل هذا الوعاء منقطة  
 او وزن هذا الخبز شيئاً او عدد هذا الكف من الحمى يضاف (وان) ضبطه بمجهول (ونسبه) أى  
 المجهول لمعلوم كمل هذا الوعاء وهو اردب او وزن هذا الخبز وهو قنطار او عدد هذا الحمى وهو  
 الف (التي) يضم الهمز وكسر الغين المجبة اى لم يعبر بالمجهول واعتبر بالمعلوم المنسوب اليه  
 وصح السلم (وجاز) ضبط المسلم فيه المذروع (بذراع رجل معين) أى يده من طرف مرفقه  
 لطرف وسطه ابن رشد اذا لم ينصب الحاك كم ذراعاً ومفهوم معين منعه ان لم يعين الرجل وهو  
 كذلك ومع أصبغ ابن القاسم يجوز ويحتمل ان على ذراع وسط أصبغ هذا استحسن  
 والقياس فيجوز وشبهه في الجواز فقال (ك) سلم في (وينة وحننة) من نحو قم وان اختلفت  
 الحفنة بالصغر والكبر ليسا رتبا حكى المصنف عن سلمها الثالث من اسلم في ثياب موصوفة  
 بذراع رجل بعينه الى اجل كذا جاز اذا اراد الذراع وليأخذ اقياس الذراع عندهما كما جاز  
 شراء وينة وحننة بدرهم ان اراد الحفنة لانها تختلف غ عياض الوينة عشرة ومدا اه  
 فهي خمسة أصع والحفنة مل ويد واحدة كذا في سجها الثالث وقال الجوهرى مل الكنتين  
 (وفى) جواز بيع (الويات والحفنة) أى معها وهو قول ابى عمران وظاهر الموازية ومنعه  
 وهو قل عياض عن الاكثر ويحبون (قولان) محلهما اذا كانت الحفنة بعدد الويات او  
 دونها فان زادت على الويات فيظهر المنع اتفاقاً (و) الشرط الخامس (ان تبين) بضم القوقية  
 وفتح الموحدة والتحية منقلاً أى تذكر عند عقد السلم (صفاته) أى المسلم فيه (التي) تختلف

(قوله قصب) بسكون الضاد  
 المججمة او يفتح الصاد  
 المهمة (قوله وجوزها)  
 بفتحات متقللاى ضبط  
 كقصيل بقدان (قوله)  
 عدت) يضم فكسر (قوله)  
 وهو) أى التقييد بغير  
 آلة الوزن (قوله التحرى)  
 بفتح الراء (قوله قولها) أى  
 المدونة (قوله ذلك) أى  
 التحرى (قوله من طرف)  
 بفتح الراء (قوله منعه) أى  
 السلم (قوله يجوز) أى السلم  
 المضبوط فيه المسلم فيه  
 بذراع رجل غير معين (قوله)  
 وان اختلفت الحفنة)  
 حال (قوله سلمها) أى المدونة  
 (قوله لانها) أى الحفنة  
 الخ على قوله ان اراد اياها  
 (قوله بجها) أى المدونة  
 (قوله وهو) أى الجواز  
 (قوله وظاهر) عطف على  
 قول (قوله ومنعه) أى السلم  
 في ويات مع حفنة (قوله)  
 وهو) أى منعه (قوله)  
 محلهما) أى القولين (قوله)  
 فان زادت) أى الحفنة

(ب) اختلافها القيمة في السلم (أي المسلم فيه) عادة (ع) كذا لا ين الحاجب فقال في التوضيح تبعاً  
 لابن عبد السلام ظاهره ان الصفة اذا كانت لا تختلف القيمة بسببها فانه لا يجب بيانها في السلم  
 وبعبارة غيره أقرب لانهم قالوا تبين في السلم جميع الاوصاف التي تختلف الاغراض بسببها  
 واختلاف الاغراض لا يلزم منه اختلاف القيمة بل واز كون ما تعلق به الغرض صفة يسيرة  
 عند التجار او كون الصفة المعينة وان وجدت لكن فقدت صفة اخرى يكون فقداهامساويا  
 لوجود الصفة المذكورة قال وانما قال في السلم لان السلم يغتفر فيه من الاضرار عن بعض  
 الاوصاف ما لا يغتفر مثله في بيع النقد ولا يتعكس لان السلم مستثنى من بيع الغرر بل ربما  
 كان التعرض للصفات الخاصة في السلم مبطالا لقوة الغرر المازري الصفات التي تجب  
 الاطاحة بها هي التي يختلف الثمن باختلافها فيزيد عند وجود بعضها وينقص عند انقاص  
 بعضها **ا** وباختلاف الاغراض عبر ابن عرفة وغير واحد ومثل للصفات التي تختلف بها القيمة  
 فقال (كالنوع) يحتمل حقيقة كالا انسان والقرس ويحتمل الصنف كالرومي والحلبي (و) تبين  
 معه صفة (الجلودة والرداءة) (التوسط) بينهما) انهم عليه المبطل وزعم بعضهم انه يتشدد  
 المثناة التحتية ولا بد من بيان هذه الاوصاف في كل مسلم فيه (و) يزيد بيان (اللون في الحيوان)  
 ظاهره ولو غير الرقيق ومثله لابن الحاجب وعنده في التوضيح بكلام الجواهر ثم قال وذكريه ان  
 اللون لا يعتبر عندنا في غير الرقيق واعله اعتمد على كلام المازري فانه لم يذكر اللون في غيره وليس  
 بظاهراً فان الثمن يختلف به في غيره وقد ذكره بعضهم في الخيل وغيرها من الحيوان (و) يزيد بيان  
 اللون في (الثوب) في (العسل) (يزيد بيان) (مرعاه) أي ما يرعاه من العسل لاختلاف غنائه  
 باختلافه لا اذ كرم من ذكر المرعى في العسل والمصنف مطلع ولم يذكر ما بن عرفة مع كثرة اطلاعه  
 الخطاب بذكر المازري في شرح التلقين ونصه والجواب عن السؤال الرابع ان يقال اما  
 العسل فلا بد من بيان مرعاه لاختلاف طعم العسل وحلاوته وقوامه ولونه باختلاف مرعاه  
 وهذه معان مقصودة فيسهل يختلف بها الثمن اختلافا كثيراً كالحل الذي مرعاه السعتر وآخر  
 مرعاه الورد والازهار الطيبة وآخر مرعاه الاسفنارية وشبهها (و) يبين ما تقدم (في الفر  
 والحوث) (يزيد فيها بيان) (الناحية) التي يجلب منها ككون القرمذنيا أو ينعياً أو يهيوياً  
 أو أواحياء أو كونه الحوت اسكندوانيا أو سويسيا أو فيوميا (و) يزيد فيها بيان (القدر) أي  
 الكبر أو الصغر أو التوسط بينهما المازري يحتاج في القمالي ذكر النوع والجلودة والرداءة  
 ويزاد بعض العلماء البلد واللون وكبر القرة وصغرها وكونه جديداً أو قديماً وفي الحوت طوله  
 وعرضه أو وزنه في المدونة من أسلم في عمر ولم يذكر برين من صيغاتي ولا جنس من القراوذ ك  
 الجنس ولم يذكر جوده ولا رداءة قال أسلم فاستحق يذ ك الجنس والصفة وفيها السلم في الحوت  
 الطري جائز اذا سمى جنساً منه وشرط ضرباً به أو ما صفة وطوله وناحيته اذا أسلم فيه عدداً  
 أو وزناً (و) يبين ما تقدم (في البر) بضم الموحدة (و) يزيد (جدته) بكسر الجيم وشدة الال أي كونه  
 جديداً أو قديماً ان اختلاف الثمن بهما ابن قنوح يستحب بيان كونه قديماً عام أو عامين بعض  
 المؤثقة لا بد من ذكر رفع أي عام اذ منه ما يجعل في المعمر أو الأهرام والغرف (و) بيان (ملته)  
 وضاهره (ان اختلف الثمن بهما) اذا ضاهر براد لارادة لالا كل وعنه المثلث فان لم

(قوله قال) أي ابن  
 عبد السلام (قوله ولا  
 يتعكس) أي فلا يقال  
 يغتفر في بيع النقد ما لا  
 يغتفر في السلم (قوله  
 الاطاحة بها) أي عليها عند  
 عقد السلم (قوله باختلاف)  
 صفة (قوله ومثل)  
 بنسخت مثلاً (قوله صفة)  
 الجلودة) اضافته للبيان  
 (قوله بعضهم) أي الشارحين  
 (قوله انه) أي بينهما (قوله  
 وعنده) بنسخت مثلاً أي  
 قواء (قوله ثم قال) أي في  
 ضيق (قوله واعله) أي سنداً  
 (قوله فانه) أي المازري  
 (قوله في غيره) أي الرقيق  
 (قوله وليس) أي عدم  
 اعتبار اللون (قوله به) أي  
 اللون (قوله في غيره) أي  
 الرقيق (قوله وقد ذكره) أي  
 اللون (قوله من الحيوان)  
 بيان غيرها (قوله ثمنه) أي  
 العسل (قوله باختلافه)  
 أي مرعاه (قوله ذكره) أي  
 المرعى (قوله قوامه) أي  
 رقبته وثمنه (قوله فيه) أي  
 العسل (قوله وفيها) أي  
 المدونة (قوله منسه) أي  
 الحوت (قوله فان لم

مستلزم ما) ای الامتلاف و القبول مفهوم ۳۴ الشرط (قوله هذا) ای و قتره او و محموله لیه ما به (قوله وهو) ای مافی ضیغ

(قوله في بيان) أي السمره  
 والمحمولة (قوله والا) أي  
 وان لم يد كراحد الصنفين  
 (قوله وان كان) أي البلد  
 (قوله فساد) أي السلم  
 (قوله بتركه) أي ذكر احد  
 الصنفين (قوله خلافه) أي  
 الفساد (قوله منهما) أي  
 ابن حبيب والباقي (قوله  
 باختلافهما) أي السمره  
 والمحمولة (قوله والا) أي  
 وان لم يختلف الاغراض  
 باختلافهما (قوله وهذا)  
 أي نقل ابن بشر عن ابن  
 حبيب (قوله فانه) أي ابن  
 يونس (قوله قال) أي ابن  
 يونس (قوله ذلك) أي سمره  
 ومحمولة (قوله على اختلافهما)  
 أي ابن بشر وابن يونس  
 (قوله ثم قال) أي ابن  
 عبد السلام (قوله فيها) أي  
 السمره والمحمولة (قوله  
 وانهما) أي ابن يونس وابن  
 بشر (قوله في الاقواع  
 البديعة) كتاب لابن بشر  
 (قوله في الانوار) اسم كتاب  
 (قوله فان كان) أي السلم  
 (قوله اذهي) أي المحمولة  
 (قوله فيها) أي مصر (قوله  
 ورواه) أي فساد السلم  
 (قوله وبينهما) أي النقي  
 والغلت (قوله يذ كر) أي  
 المسلم حال عقد السلم (قوله  
 ذكرهما) أي النقي والغلت  
 (قوله يفسد) أي السلم (قوله  
 والا) أي وان لم يكن غالب

(قوله شرطوه) أى ذكر  
السمن (قوله انما بقوله)  
أى شرط ذكر السمن (قوله  
وهو) أى قول أهل العراق  
(قوله قبل له) أى ابن القاسم  
(قوله يطونا) أى ما فيها من  
الكبد والقلب والطحال  
والكرش (قوله قال) أى  
خليل (قوله فان كان) أى  
المازرى (قوله بها) أى  
البكاره والنبوة (قوله فيها)  
أى المدونة خبر فحوى أى كلام  
المازرى

بقول وجهه بشد القاف ثم حديث السن ثم كهل ثم أشمط ثم أشيب ثم شخ ثم هرم وبعد القيعاء  
من النساء كاعب وهى التى كعب ثديها بشد العين وعدمه ثم ناهد اذا شخض ثديها ثم معصر  
عند دفن حبيصتها ثم حائض ثم حديثه السن ثم كهله انتهى (و) يمين (الذ كورة والسمن  
وضديهما) أى الاثوثة والهزال صاحب التكملة انظر من ذكر السمن فى الحيوان وقد شرطوه  
فى اللحم بعضهم السمن نارة يكون من الجوده ونارة من الرداءة فهو داخل فيما قبله فلا يحتاج  
للتنصيص عليه بل مستغنى عنه البنا فى ذكره أبو الحسن عن جامع الطرر ونقله ق عن ابن  
يونس فى اللحم والحيوان مثله (و) يزيد (فى اللحم) على ما تقدم كون المأخوذ منه (خصيا)  
أو غلا (وراعيا أو معاونا) قاله المازرى (لا) يشترط بيان كونه (من كنب) وظاهره  
ولو اختلفت الاغراض به خلافا لعبد الوهاب قيل لابن القاسم أيجتاج لذكر كونه من جنب  
أو يد قال لا انما يقوله أهل العراق وهو باطل قيل له فلو قضا مع ذلك بطونا فلم يقبلها قال  
أفيمكون لحمه بالبطن قيل فما قدره قال قد جعل الله لكل شئ قدرا البطن من الشاة اللحمى  
يسع البطن وحدها عادم مصر طنى قد جعل الله الخ كانه قال على قدر البطن من الشاة ابن  
عبد السلام المراد بالبطن ما احتوى البطن عليه من كرش ومصارين الا القوادفاته يساع  
على حديثه كالرأس والا كارع (و) يذكر (فى الرقيق) ما تقدم (و) يزيد (القد) بفتح القاف  
وشد الدال أى طوله وعرضه فى التوضيح من سندا لا يشترط ذكر القد فيما عدا الانسان وهو  
خلاف قول ابن الحاجب ويزاد فى الرقيق القد وكذا الخيل والابل وشبهها قال فانظر ذلك  
(و) يزيد فى الرقيق (البكاره) أو الثيوبه عليا أو غيره (واللون) الخالص ككونه شديدا  
السوادا وما تلا الى حمرة وصفرة وكون البياض ناصعا ومشر بالجمرة أو صفرة وليس المراد  
مطلق اللون فان ذكر مصنف الرقيق يغنى عنه فلون النوب السواد والحبش الصفرة والروم  
البياض وسقط اللون من بعض النسخ هنا تقدمه فى الحيوان الاعم من الرقيق فيجعل اللون  
المتقدم على الخالص ولا يغنى عنه ذكر المصنف وذكره هنا تكرار قطع لانه ان جعل على العام  
أغنى عنه ذكر الجنس وان جعل على الخالص تكرار مع اللون المتقدم فان جعل هذا على الخالص  
والمقدم على العام كان المتقدم مستغنى عنه بذكر الجنس والله أعلم (قال) أى المازرى  
من نفسه (و) يزيد فى الرقيق (كالعج) بفتح الدال والعين المهملين فجيم أى شدة سواد العين  
مع سعتها وادخلت الكاف الشبهة والكحلة والزرقه ونص عليه ابن عرفة عن ابن قنوح  
وغيره والكحل يقتضين ان يعالجون العينين سوادا كالسكجل بدون اكحال والجور شدة  
بياضها مع شدة سوادها والشبهة تميل سوادها الى الحمرة والزرقه تميل الى الخضرة (وتكلم)  
أى كثرة لحم (الوجه) بلا جهومه ان كان وهو تكشرفى عبوسة ابن قنوح ويصف الاتف  
بالقناء أى المنقراض وسطه أو الشيم أى ارتفاعه أو الفطس أى عرض أرنبيه وتطامن قصبته  
ولون شعره وسبوطته أو جعودته وسائر الصفات المذكورة فى بابها قال صاحب التكملة لم  
يذكر المصنف البكاره والنبوة الا عن المازرى فان كان مختصا بهما فالمناسب ذكرهما بعد  
قال (و) يذكر (فى الثوب) ما تقدم (و) يزيد (الرقه والصفافه وضديهما) أى الثخن  
والشفافية والطول والعرض ظاهره انه لا يحتاج مع ذلك الى ذكر وزنه وفحوى فيها (و) يزيد

(قوله وجه) أي استقامة (قوله خامسا) أي ذاهر وفي نسخة من الاعتصار (قوله او المعصور) عطف على المعصر (قوله ثانيا) أي العصر (قوله بانه) أي يعصرون أي معناه (قوله يستغلون) بكسر الغين المجعولة وشذ اللام أي يستخرجون الغلات بعصر الزيتون وفخوه وحصد الزرع ودرسه وتذريته وقطع الثمار وتجفيفها (قوله هي) أي المعصرات (قوله او ماء) بالماء عطف على معصرة (قوله غنمه) أي الزيت (قوله بهما) أي عصره بالمعصرة وعصره بالماء (قوله بين) بضم فكسر مثقلا (قوله ما) أي الزيتون الذي (قوله يسلم) بضم فسكون ٢٦ ففتح (قوله ولا يلزمه) أي المسلم اليه (قوله لانه) أي الشأن (قوله وبه) أي قول ابن فرحون

فيجعل على الغالب في الوجود  
أي الاكثر صلة تعلم (قوله  
يقضي) بضم الياء وفتح الصاد  
المجعة (قوله أولا) بشتا الواو  
(قوله به) أي الوسط (قوله  
أولا) بشتا الواو (قوله يفرق)  
بضم فسكون ففتح (قوله  
وتبعه) أي أت (قوله فظاهره)  
أي كلامهم (قوله انه) أي  
الشأن (قوله عند) صلة يقضي  
(قوله توسطه) أي الجيد (قوله  
هؤلاء) أي أت وس وج  
(قوله وما تقدم في النكاح  
الخ) جواب ما يتوهم من  
تفريق المصنف بينهما كما  
قلوا (قوله من قوله) أي  
المصنف والها الوسط بيان ما  
(قوله فهو) أي ما تقدم الخ  
خبره (قوله في عمل) بضم الياء  
(قوله به) أي ما شرط من جيد  
أوردى (قوله من سماع  
عيسى الخ) بيان ما (قوله وإذا  
عمل) بضم العين (قوله به)  
أي الجيد أو الرديء (قوله  
النظر للاغلب) أولا وان وجد  
والا فالوسط (قوله وأما قول

(في الزيت) الخمس (المعصر منه) زيتونا أو سمسا أو غيرهما وكونه شاميا أو مغربيا أو روميا  
من لا غ كذا في النسخ بصيغة اسم مفعول الرباعي ووجه الكلام المختصر بزيادة تاء  
خامسا أو المعصور ثانيا من قوله تعالى وفيه يعصرون على القول بأنه يستغلون وقيل بمعنى  
يتجرون حكاهما الجوهرى وأجيب بور ودأ عصر رباعيا في قوله تعالى وانزلنا من المعصرات  
ماء ثجاجا قيل هي الرياح التي تعصر السحاب (و) يزيد (بإيه مصر) به من معصرة أو ماء لا اختلاف  
غنه به ما وإذا اجتمع زوت بلاديلدين بلد ما يسلم فيه (و) ان شرط كون المسلم فيه جيد  
أوردى ثانيا تعدد الجيد أو الرديء في البلد الذي يقبض فيه المسلم فيه (جمل) بضم الحاء المهملة  
وكسر الميم المسلم فيه (في) شرط كونه من (الجيد) أو (الرديء) من غير بيان كونه من  
أعلاه أو أدناه أو وسطه فيجعل (على الغالب) طقى نحو لا ين الحاسب ابن فرحون جعل على  
الغالب من الجيد ولا يلزمه غاية الجود لانه ما من جيد الا يوجد أجود منه فيجعل على الغالب  
في الوجود أي الاكثر عند أهل المعرفة انتهى وبه تعلم جواب قول من انظر هل المراد الاكثر  
في الوجود أو في الاطلاق والتسمية (والا) أي وان لم يكن غاب (فالوسط) من الجيد أو الرديء  
يقضي منه المسلم فيه أت فلا يقضي بالوسط أولا وفي النكاح يقضي به أولا وقد يفرق بالمشاحة  
في البيع دون النكاح طقى وتبعه من وس وج واقراء فظاهره انه عند اشتراط الجيد في  
النكاح يقضي بوسطه ابتداء من غير نظر للاغلب بخلاف السلم ولم أقف على هذا التقريب لغير  
هؤلاء وما تقدم في النكاح من قوله ولها الوسط فهو عند الاطلاق ما عند اشتراط الجيد  
أو الرديء فيعمل به كما تقدم في النكاح من سماع عيسى وغيره وإذا علم به فأنظروا من كلامهم  
النظر للاغلب كما في السلم وأما قول المتبطل لها الوسط من تلك الصفة المشتركة فهو قائل بهذا  
في السلم أيضا ويدل على كون النكاح كالسلم قوله في السماع المذكور ان كانت الخمسون مسقة  
للرأس بمنزلة ما يوقت بصفة معلومة عما يتوهم من الناس بينهم إذا سلفوا في الرقيق وابتاعوه  
كقوله هو لك صبيحا تاجر أقصا فاني أرى هذه الصفة لازمة على الرقيق أو رخص ٥١ وأول  
سماع عيسى ابن القاسم من تكلمت على رأسين بمائة كل رأس بخمسين ثم غلا الرقيق وصار كل  
رأس بمائة فقال ابن القاسم ان كانت الخمسون صفة للرأس الخ (و) الشرط السادس (كونه)  
أي المسلم فيه (دينا) أي شأنا وصوفاه متعلقة بصفة المسلم اليه لانه ان كان معينا عنده لم يبيع  
معين بتأخر قبضه وان كان عنده غير لازم يبيع معين ايس عنده ونص التوضيح لانه اذا لم يكن في

المتبطل لها الوسط من تلك الصفة) أي ابتداء بدون نظر للغالب (قوله فهو) أي المتبطل الخ جواب اما (قوله ملك  
بهذا) أي القضاء بالوسط ابتداء (قوله في السلم أيضا) أي فلا شاهد فيه اتفق بينهم بين الصداق والسلم فيه (قوله كالسلم) أي في  
القضاء بالغالب ان كان والا فالوسط (قوله قوله) أي ابن القاسم (قوله بمنزلة ما) أي المسلم فيه الذي (قوله يوقت) أي يؤجل (قوله  
اسلفوا) أي اسلموا (قوله وابتاعوه) تفسير لاسلفوا (قوله كقوله) أي المسلم اليه (قوله هو) أي الرقيق المسلم فيه (قوله لازمة)  
أي للزوج (قوله تكلمت) أي زوجت (قوله لانه) أي المسلم فيه (قوله عنده) أي المسلم اليه (قوله يبيع معين بتأخر قبضه) أي



وهو ممتنع للفرق (قوله وان كان) اي المعين المسلم فيه (قوله عند غيره) اي المسلم اليه (قوله لم يبيع مع عين ليس عنده) اي المسلم اليه اي وهو ممتنع ايضا لانه اشد غررا مما هو عنده (قوله الثمن) اي رأس المال (قوله ليضمنه) اي المسلم فيه المعين (قوله له) اي المسلم (قوله دار) اي المنقود (قوله ان لم يهلك) اي المعين المسلم فيه (قوله ان هلك) اي المعين المسلم فيه (قوله البيعات) اي المبيعات المعينات (قوله هنا) اي في السلم (قوله كذلك) اي السلم في معين يقبض بعد شهر مثلا (قوله انما ذلك في البيع) وكلامنا في السلم لا يتم الا ببيان الفرق بينهما وسيأتي (قوله ان الدابة المعينة) اي المسلم فيها ٢٧ (قوله ضمانا) اي في الاصل (قوله ضمان يجعل) اي وتردد رأس المال

بين التمنية والسلفية (قوله فان ضمانها) اي اصالته (قوله من ربه) اي المكري (قوله عليه) اي ربه اي فليس ضمانا يجعل (قوله حاصله) اي الفرق (قوله الصورتين) اي يبيع المعين بشرط قبضه بعد شهر واكثره المعين بشرط قبضه بعد شهر (قوله لكن قول الموضح في الجواب الاول الخ) استبدرا على الفرق بين الصورتين الموردين وبين السلم بما تقدم لرفع ايهامه انه رافع للإشكال بكل وجه (قوله في السلم) اي في معين (قوله انما هو) اي المنع (قوله لكونه) اي السلم (قوله بينهما) اي البيع والسلم (قوله مراده) اي الموضح (قوله الصورتين) اي صورة يبيع شي معين على ان يشتريه لا يقبضه الا بعد شهر مشلا وصوتا كثيرا شي معين على ان مكثره لا يقبضه الا بعد شهر (قوله ان محل المنع الخ) خبر حاصل

ملك البائع ففرده ظاهر وان كان في ملكه فبما هو بصفته الى اجهة غير معلوم ولانه يلزمه الضمان يجعل لان المسلم يزيد في الثمن ليضمنه له المسلم اليه ولانه ان لم يقدر الثمن اختل شرط السلم وان تقدمه دار بين الثمن ان لم يهلك والسلف ان هلك فان قيل من البيعات ما يجوز بيعه على ان يقبضه المشتري بعد شهر فلم لا يجز هنا كذلك قيل انما ذلك في البيع وكلامنا في السلم فان قيل قد اجاز ابن القاسم كراه الدابة المعينة تقبض بعد شهر ويلزمه جواز السلم في معين الى أجل قيل الفرق ان الدابة المعينة ضمانها من المتاع بالعقد والتكليف فاذا اشترط تأخيرها كان ضمانها من البائع فيلزم ضمان يجعل بخلاف منافع المعين فان ضمانها من ربه فلم يشترط الا ما وجب عليه صر حاصله ان المنع حيث يكون ضمان المبيع اصالته على المشتري وينقل الى البائع فيلزم الضمان يجعل كافي السلم دون الصورتين الموردين فان الضمان فيهما في صورة البيع باق من المشتري لم ينتقل الى البائع وفي صورة الكراء المكري اصالته فلم يشترط الا ما وجب عليه لكن قول الموضح في الجواب الاول هذا انما هو في البيع الخ يقال عليه ان المنع في السلم انما هو لكونه يؤل الى بيع معين يتأخر قبضه في التقريب بين ما نظرو ويحاج بان مراده والله أعلم ان الضمان في البيع من المشتري فليس فيه ضمان يجعل بخلاف السلم وحاصل ما يفيد كلامه صريح صر في الفرق بين السلم وبين الصورتين ان محل المنع حيث يكون ضمان المبيع من المشتري اصالته وينقل الى البائع وهذا مفقود في الصورتين لكون الضمان في صورة البيع باقيا من المشتري لم ينتقل وفي صورة الكراء الضمان من البائع اي المكري اصالته فلم يشترط الا ما وجب عليه والله أعلم \* تنبيهات الاول \* القرافي العبارة الكاشفة عن الذمة انهم اعطى شرعي مقدرا في المكلف قابل للالتزام والزم وجعله الشارع مسيبا عن اشياء خاصة منها البلوغ والرشد في بلغ سفيها فلا ذمة له ومنها عدم الجور فلا ذمة للعقل في اجتمعت فيه هذه الشروط رتب الشارع عليها تقدير معنى يقبل الزامه اروش الجنائيات واجر الاجارات وأثمان المعاملات ونحوها من التصرفات ويقبل التزامه شيئا اختيارا من قبل نفسه فيلزمه وهذا المعنى المقدر هو الذي تقر رفيه الاجناس المسلم فيها مستقرة حتى تصح مقابلا الاعراض المقبوضة وفيه تقدر اثمان المبيعات ومصدقات الانكحة وسائر الديون ومن لا يكون هذا المعنى مقدرا فيه لا يتعدى حقه سلم ولا ثمن الى أجل ولا حوالة ولا شيء من ذلك وأطال في هذا ثم قال شرطها البلوغ من غير خلاف اعلمه ابن الشاط الا بلى

(قوله وينقل) بضم فسكون ففتح (قوله وهذا) اي كون الضمان من المشتري اصالته ونقله الى البائع (قوله لم ينتقل) اي من المشتري الى البائع (قوله عليه) اي البائع تنازع فيه يشترط وجوب (قوله عن الذمة) اي حقيقتها (قوله معنى) جنس (قوله شرعي) فصل يخرج كل معنى غير شرعي (قوله مقدرا) فصل يخرج كل معنى شرعي موجود (قوله في المكلف) فصل يخرج كل معنى شرعي في غير مكلف (قوله قابل للالتزام والزم) فصل يخرج المعنى الشرعي المقدرا في المكلف الذي لا يقبل الالتزام والزم (قوله وجعله) اي المعنى الشرعي (قوله هذه الشروط) اي البلوغ والرشد وعدم الجور (قوله اروش) بضم الهمزة جمع ارض اي دية (قوله أجر

بضم ففتح جمع أجز بفتح فسكون (قوله من قبل) بكسر ففتح (قوله تقرر) بفتح التاء وضم الراء مضارع أصله تتقرر حدثت منه  
أحدى التامين للتخفيف (قوله وأطال) أى القرائى (قوله ثم قال) أى انقرا فى (قوله شرطها) أى الذمة (قوله الأولى) بفتح الهمز  
أى فى شرح معنى الذمة (قوله أنها) ٢٨ أى الذمة (قوله بينه) أى ما بين الشاط (قوله واختاره) أى ابن الشاط كون الذمة

عندى أنها قبول الانسان للزوم الحقوق دون التزامها فعلى هذا الصبي ذمة لأنه تلزمه أروش  
الجنابيات وقيم المتلفات وعلى أنه لا ذمة له نقول هي قبول الانسان شرعا للزوم الحقوق  
والتزامها البنائى والفرق بينه وبين ما للقرافى أن القبول المذكور ناشئ ومسبب عن الذمة  
على ما للقرافى وعلى ما لابن الشاط عينا واختاره لسلامته مما يقتضيه تعريف القرافى من  
كونها من التقادير الشرعية الشيخ السنائى أثبات الذمة للصبي للدليل المذكور صحيح فى الجلة  
نقول ابن عرفة وقها من أو دعت حنطة فخطها صبي أجني بشعبه للمودع ضمن الصبي ذلك فى ماله  
فإن لم يكن له مال ففى ذمته ثم قال بعد ذكره حكم جنابة غير المميز من صبي ومجنون الصغرى  
والصبي المميز ضمن المال فى ذمته والدماء على حكم الخطا ونحوه لابن الحاجب وضيح وكاه  
صرح فى إثبات ذمة للصبي وهو اتفاق فى المميز وعلى الراجح فى غيره قاله ابن عبد السلام  
والمصنف فلا يشترط فيه التمييز فضلا عن البلوغ أنظر صرف المهمة الى تحقيق معنى الذمة  
للسناوى \* الثانى \* عرفها ابن عبد السلام بأنها امر تقديرى فليس ذاتا ولا صفة لها فبقدر  
المبيع وما فى معناه من الأثمان كأنه فى وعاء عند من هو مطلوب به ففى الامر التقديرى الذى  
يجوز ذلك المبيع أو عوضه ١٥ واعترضه ابن عرفة بأنه يلزم عليه أن قام زيد ونحوه ذمة  
وسله الابن والرصاص والمشدالى والخط ورده السنوسى فى حاشية مسلم قائلا فيه نظر لان القيام  
المقدر بعد ان الشرطية يصح كونه صفة للذات وليس مراد ابن عبد السلام بقوله ولا صفة لها  
ما هو صفة فى الحال فقط بل المعنى لا يصح كونه صفة لها مطلقا وذكره الزناسى فى شرح الصفة  
السنائى قد يقال جوابا عن ابن عبد السلام آخر كلامه يخرج ذلك وهو قوله فالذمة هو الامر  
التقديرى الخ لان حاصل كلامه أولا وآخر ان الامر تقديرى يفرضه الذهن ليس بذات  
ولا صفة لها يحوى المبيع أو عوضه وبالقيد الاخير يندفع ما أورده عليه وهو بما لا يكاد يخفى  
على من دون ابن عرفة فضلا عن هو مشله ونظم الشيخ عبارة نحو ما لابن عبد السلام فقال

والشرح للذمة ظرف قدرا \* عند المدين فيه ما قد أنظرا

\* الثالث \* عرفها ابن عرفة بأنها ملك مقول كلى حاصل أو مقدر وقال فيخرج عنه ما أمكن  
حصوله من نكاح أو ولاية أو وجوب حق فى قصاص أو غيره مما ليس مقولا اذ لا يسمى ذلك  
فى العرف ذمة واعترضه الرصاص بأنه ان اراد بالملك الثنى المتملك فكيف يقال ان الذمة متملكة  
وانما المتملك ما فيها وان اراد استحقاق التصرف فى المتملك وهو حقيقة الملك فكذلك لانها ليست  
هى الاستحقاق طوى اعتراضه صحيح وأجاب السنائى بان الظاهر ان مراد ابن عرفة بالملك  
العندية المعنوية والطرفية التقديرية التى مبرعها ابن عبد السلام بقوله كأنه فى وعاء الخ  
عبارة ابن عرفة عنها بالملك مجازا المشابهة بين ما اعتمادا على القرينة المعنوية وهى عدم  
صلاحية المعنى الحقيقى له هنا ويبحث السنوسى فى تقييده بمقوله باطلاقهم الذمة فى العبادات  
فقالوا ترتب الصلاة والصوم فى ذمته فالحق ما قاله ابن عبد السلام السنائى قد يجاب بادعاء

قبول لزوم الحقوق (قوله  
من كونها) أى الذمة الخ  
بيان ما (قوله وفيها) أى  
الدونة (قوله ثم قال) أى  
ابن عرفة (قوله عرفها) أى  
الذمة (قوله لها) أى الذات  
(قوله كأنه) بفتح الهمز وشد  
النون (قوله واعترضه) أى  
تعريف ابن عبد السلام  
(قوله عليه) أى تعريف  
ابن عبد السلام (قوله أن)  
يفتح الهمز وشد النون  
مؤول مدخولها بمصدر  
فاعل يلزم (قوله ونحوه)  
أى من كل شرط (قوله وسلمه)  
يقع تحت متقلا أى اعتراض  
ابن عرفة (قوله ووده) أى  
اعتراض ابن عرفة (قوله  
فأثلا) حال من السنوسى (قوله  
فيه) أى اعتراض ابن عرفة  
(قوله بل المعنى) أى تعريف  
ابن عبد السلام (قوله كونه)  
أى الامر التقديرى (قوله  
لها) أى الذات (قوله مطلقا)  
أى لا فى الحال ولا فى غيره (قوله  
وذكره) أى كلام السنوسى  
(قوله آخر) بكسر الهمز وكسر  
المججمة (قوله كلامه) أى ابن  
عبد السلام (قوله ذلك) أى ان  
قام زيد ونحوه (قوله أولا) بفتح  
الواو (قوله وبالقيد الاخير)  
أى ليس بذات ولا صفة لها  
(قوله عرفها) بفتح متقلا

أى الذمة (قوله كلى) نعمت مقول يخرج الجزئ المعين (قوله حاصل) نعمت ملك (قوله قال) أى ابن عرفة (قوله عنه) الجواز  
أى التعريف (قوله من نكاح الخ) بيان لما (قوله مما ليس مقولا) بيان لغيره (قوله واعترضه) أى تعريف ابن عرفة (قوله له) أى الملك

(قوله قبل هذا الشرط) أي كونه ديناً (قوله وسيله بفتح مثقلاً) أي كلام ابن الحاجب (قوله عدمه) أي المسلم فيه (قوله إبان) يكسر الهمز وشدة الموحدة أي وقت معين (قوله ذلك) أي احتمال موت المسلم إليه أو فله (قوله وجوده) أي المسلم فيه (قوله وقف) بضم فكسر (قوله إليه) أي إبان (قوله انما يوقف) أي القسم ٢٩ (قوله يستغفرها) أي التركة (قوله ما عليه) أي المسلم إليه (قوله فان قل) أي ما عليه (قوله وكثرت) أي التركة (قوله وقف) بضم فكسر (قوله يرى) بضم الباء (قوله قسم) بضم فكسر (قوله ان القسم الخ) بيان رواية ينفذ من (قوله عليه) أي المسلم إليه (قوله ضرب) بضم فكسر (قوله إليه) أي المسلم (قوله فيشترى) بضم الباء (قوله الرأ) (قوله له) أي المسلم (قوله نقص) أي المشتري بالفتح (قوله عنه) أي ما أسلم فيه (قوله اتبع) أي المسلم (قوله ياقبه) أي المسلم فيه (قوله له) أي الميت (قوله وان زاد) أي للمشتري بالفتح عن المسلم فيه (قوله فلا يشترى) بضم الباء (قوله الرأ) (قوله له) أي المسلم (قوله وترد) بضم ففتح مثقلاً (قوله من وارث الخ) بيان من (قوله وقف) بضم فكسر (قوله له) أي المسلم (قوله لأن له) أي المسلم إليه (قوله انما) أي الموقوف (قوله انما) أي المسلم إليه (قوله نواه) بفتح المثناة فوق أي هلاك المسلم فيه (قوله أسلم) بضم الهمز وكسر اللام (قوله لتردد الخ) (قوله لأنه) أي نسل الحيوان الخ (قوله ترد الخ) (قوله محقق ولا غالب) خبر منونين لاضافتهما (قوله وتبع) أي المصنف (قوله قيد القلة) (قوله ونعقبه) أي قيد القلة (قوله منعه) أي السلم في نسل المعين (قوله مطلقاً) أي قل أو كثر (قوله لذلك) أي ترد رأس المال بين التمنية والساقية (قوله فيها) أي الذمة (قوله فقد) بضم فكسر أي عدم (قوله منهما) أي النسل والتمر

(قوله الشرطان) أى كونه دينا ووجوده عند أجله (قوله من وقت عليه) بيان غيرهم (قوله ولأنه) أى كون الحائط قاطعا ولاوان كنه  
 فى نفسه عليه آخره أى الحائط (قوله أنه) أى المصنف (قوله حذفه) أى قل (قوله لأنه) أى ما قبله (قوله لا ينافى) (قوله فأن سمي يباعا  
 مفهوم الشرط (قوله اذ يظهر الخ) على درج الخ (قوله اعتماده) أى ما قاله بعض القرويين (قوله ان سميها) أى العاقدان العقد  
 على غير الحائط (قوله ولم يذ كر أجلا) أى لا خذ (قوله فهو) أى المبيع (قوله وبعد البيع) صلا يجب أى يثبت (قوله له) أى  
 المشتري (قوله جميعه) أى المبيع (قوله وهو) أى البيع (قوله لا فساد فيه) لازم لجوازه (قوله فأن اشترط) أى المسلم

أى بين قدر (قوله اما) الشرطان قبلهما طعى لم يقيد فى المدونة الحائط بالصغر ولا ابن شاس ولا ابن الحاجب ولا ابن  
 معرفة ولا غيرهم من وقت عليه وظاهر كلامهم أو صريحه ان الحائط قليل وان كان كثيرا  
 فى نفسه وهو مراد المصنف ولذا آخره عن قوله وقل ودعوى انه حذفه من الثاني لدلالة الاول  
 بعدة واقعه علم (وشرط) بضم فسكسر فى العتد على غير الحائط الصغير المعين (ان سمي) بضم  
 فسكسر مثله العقد عليه (سما) مجازا فلا ينافى ما قبله لأنه فى السلم الحقيقية (لا) ان سمي (ييعا)  
 ونائب فاعل شرط (ازهاؤه) أى الثرفان سمي ييعا اشترط فيه ما عدا كيفية قبضه طعى درج  
 المصنف على ما قاله بعض القرويين اذ يظهر من توضيحه اعتماده ابن يونس بعض القرويين ان  
 سمي ييعا ولم يذ كر أجلا فهو على الفور وبعد البيع يجب له قبض جميعه وهو جائز لا فساد فيه  
 فان أخلفنا آخر عشرة قايام أو خمسة عشر فقال مالك رضى الله تعالى عنه هذا قريب واما ان سميها  
 سلما فان اشترط ما يأخذ كل يوم امان وقت عقد البيع أو من بعد أجل ضربه فذلك جائز وان لم  
 يضرب أجلا ولا ذ كر ما يأخذ كل يوم فالبيع فاسد لأنه لما سميها سلما وكان لفظ السلم يقتضى  
 التراخي علم انهما قصدوا الأخير ففسد لذلك اه فعلى هذا الفرق بين تسميته سلما وعدمها الا فى  
 بيان كيفية قبضه فانه شرط على الاول دون الثاني ثم قال وما اعتمده المصنف من كلام بعض  
 القرويين صدر فى الجواهر بخلافه فقال فى معرض ذكر الشروط ويضرب أجلا لا يثرفيه  
 ويسمى ما يأخذ كل يوم ولو شرط أخذ الجميع فى يوم لجاز وقال بعض المتأخرين ان سموه ييعا  
 لم يلزم ذلك فيه وان سموه سلما لم يلزم وما صدر به هو ظاهر كلامه لأنه لما ذ كر الشروط قال هذا  
 عند مالك رضى الله تعالى عنه محمل البيع لا محمل السلف فدل على انه اعتبر هذه الشروط على  
 ملاحظة انه يبيع ولا عبرة بتسميته سلما لأنه يبيع شئ معين وهذه قاعدة المذهب اذا تقابل اللفظ  
 والفعل فى العقود فالنظر الى الفعل فى كتاب الفرر منها من قال أبيعك سكنى دارى سنة فذلك  
 غلط فى اللفظ كراهه صح وفى كتاب الصرف وان صرفت دينا رايد راهم على ان تأخذ بها سميها أو  
 زيتا وتسمى صفته ومقدار مقداد أو مؤجلا وعلى أن تقبضها ثم تشتري منه هذه السلعة كلجل  
 السلم فذلك جائز والكلام الاول لغو وكذلك لو قلت له على ان أقبضها منك ثم اشتري بها منك  
 الثمر (قوله ذلك) أى بيان ما يأخذ كل يوم (قوله لزم) أى بيان ما يأخذ منه كل يوم (قوله كلامها) أى  
 المدونة (قوله لأنه) أى صاحب المدونة (قوله الشروط) أى فى شراء الثمر (قوله محمل) بفتح المجهين أى حكم محل العقد على انه  
 يبيع (قوله لا محمل السلف) لا حكم حله على السلم (قوله فدل) أى قوله محمل البيع (قوله على انه) أى صاحب المدونة (قوله انه)  
 أى العقد (قوله منها) أى المدونة (قوله وتسمى) أى تين (قوله صفته) أى السمن أو الزيت (قوله ومقداره) أى السمن  
 أو الزيت (قوله نقدا) أى سالا (قوله وعلى ان تقبضها) أى الدراهم صرف الدينار (قوله منه) أى الذى صرفت منه الدينار  
 بالدراهم (قوله والى الكلام الاول) أى قول صاحب الدينار صرفه منك بدراهم (قوله على ان اقبضها) أى الدراهم صرف  
 الدينار (قوله بها) أى الدراهم

الثمر (قوله ذلك) أى بيان ما يأخذ كل يوم (قوله لزم) أى بيان ما يأخذ منه كل يوم (قوله كلامها) أى  
 المدونة (قوله لأنه) أى صاحب المدونة (قوله الشروط) أى فى شراء الثمر (قوله محمل) بفتح المجهين أى حكم محل العقد على انه  
 يبيع (قوله لا محمل السلف) لا حكم حله على السلم (قوله فدل) أى قوله محمل البيع (قوله على انه) أى صاحب المدونة (قوله انه)  
 أى العقد (قوله منها) أى المدونة (قوله وتسمى) أى تين (قوله صفته) أى السمن أو الزيت (قوله ومقداره) أى السمن  
 أو الزيت (قوله نقدا) أى سالا (قوله وعلى ان تقبضها) أى الدراهم صرف الدينار (قوله منه) أى الذى صرفت منه الدينار  
 بالدراهم (قوله والى الكلام الاول) أى قول صاحب الدينار صرفه منك بدراهم (قوله على ان اقبضها) أى الدراهم صرف  
 الدينار (قوله بها) أى الدراهم

(قوله به) أي الديار (قوله واللفظ الأول) أي قوله أصرف منك الدينار بالدرهم (قوله قطر) يحتمل المصدرية والمضورية (قوله والاطعمة) أي المدفوعة في مثلها (قوله والنقود) أي المدفوعة في مثلها (قوله هذا) أي تأدية اللفظ إلى الربا (قوله بعد) بضم الموحدة منونا (قوله وكلامها) أي المدونة (قوله على خلافه) أي ملاحظه بعض القرويين (قوله وكذا) أي ابن عرفة في الاقتصاد على كلامها (قوله اذ قال) أي ابن الحاجب (قوله فانه) أي العقد على غير الحائط (قوله فهي) أي قول ابن الحاجب فانه يكون بيعا لاسلما وانتهى لتأنيث خبره (قوله منه) أي ابن الحاجب (قوله لفظ السلم) اضافته ٣١ للبيان (قوله فالأولى) بفتح الهمز (قوله متابعتها) أي ابن الحاجب

(قوله شرط) بضم فكسر  
(قوله قبله) أي ازهاؤه  
(قوله المشتري) بفتح الراء  
(قوله من غره) أي الحائط  
تنازع فيه استيفاء والمشتري  
(قوله لاقتضاه البيع الخ)  
إشارة إلى الفرق بينهما  
(قوله فيهما) أي التسمية  
ببيع والتسمية سلما (قوله فيها)  
أي المدونة (قوله ويضرب)  
أي يذكر (قوله لأمده) أي  
زمن أخذ الثمر (قوله لانه)  
أي الشأن (قوله لفظه) أي  
السلم (قوله علم) بضم العين  
(قوله انهما) أي العاقلين  
(قوله كذلك) أي بسرا  
أورطبا (قوله هذا الشرط)  
أي أخذه بسرا أورطبا  
(قوله وقع) أي البيع (قوله  
عليه) أي الثمر (قوله من  
كيل الخ) بيان معياره (قوله  
يجه) أي الجزاف (قوله  
فيه) أي الجزاف (قوله  
الخائفة) أي والغالب  
النسالة منها (قوله هذه  
المستله) أي شراء الثمر الحائط

سلة فذلك جائز فان رددت السلعة بعيب رجعت بيدنا لأن البيع انما وقع به واللفظ الأول لغو وانما قطر ما لا رضي الله تعالى عنه إلى فعله ما لا إلى قوله ما إلى غير ذلك وتأمل قوله تبعا لها والاطعمة والنقود قرض والشئ في مثله قرض فانظر اريد إلى الفعل ولا عبرة باللفظ ما لم يؤدي إلى ما لم يرد هذا الذي لاحظ بعض القرويين لقوله لفظ السلم يقتضي التأخير وفيه بعد وكلامها يدل على خلافه وقد أقصر ابن عرفة على كلامها وكذا ابن الحاجب اذ قال فانه يكون بيعا لاسلما فهي إشارة منه إلى ان لفظ السلم ملحق بالأولى بالمصنف متابعتها وشرط ازهاؤه للتمهي عن بيع الثمر قبله (و) شرط أيضا (سبعة) بفتح السين وكسر هاء أي كبر (الحائط) بحيث يغلب استيفاء القدر المشتري من غره لكثرة شجره (و) شرط أيضا بيان (كيفية قبضه) أي الثمر المشتري أمتموا اليساء متقرا وقد رما يؤخذ منه كل يوم فان سمي بيعا فلا يشترط ذلك ويحمل على الحلول لاقتضاه البيع المناجزة ولفظ السلم التأجيل (و) شرط أيضا فيهما سلامه (لما لا) أي الحائط (و) شرط فيهما (شروعه) أي المسلم في أخذ الثمر من يوم العقد بل (وان) تأخر الشمر فرع فيه (لنصف شهر) لا أكثر على المعتمد قال فيها ويضرب لأمده أجلا ولا يذكر ما يأخذ كل يوم أبو الحسن ابن بونس اذ اشترط ما يأخذ كل يوم من وقت عقد البيع أو من بعد أجل ضرباه فذلك جائز وان لم يضربا أجلا ولا ذكرا ما يأخذ كل يوم من وقت عقد البيع ولا متى يأخذه فالبيع قاسد لانه لا يملك له سلما وكان انقظه يقتضي التراخي علم انهم قصدوا التأخير فيفسد (و) يشترط فيهما أيضا (أخذه) أي الثمر أي انهما أخذه لبيع ما اشتراه خال كون المأخوذ (بسرا أو رطبا) وزيد شرط سابع وهو اشتراط أخذه كذلك على المعتمد فلا يكفي الاخذ من غير شرط ولا الشرط من غير أخذه كذلك (لا) يصح الشراء ان أخذ حال كونه (ثمرا) لبعده من الزهو ويحل هذا الشرط اذ اوقع عليه معياره من كميل أو وزن فان اشتراه جزا فافله باقائه إلى ثمره لتناول العقد الجزاف على ما هو عليه وقد استله المتابع بدليل جواز بيعه قبل قبضه ولم يبق على البايع فيه الاضمان الجائفة ولا يشترط في هذه المسئلة لتجيب رأس المال وان سمي سلما لانهم اجماعا نعم يشترط كونه غير طعام وضبطه بعد ادائه الحط ان قيل ظاهر كلام المصنف انه اذا ساء سلما يشترط تقديم رأس المال لوجوبه في السلم وقد صرح في إمامته لا يشترط ويجوز تأخير ولو بشرط جوايه ان هذا مفهوم من قوله وهل القرية الصغيرة كذلك والافى وجوب تجبيل النقد فيها (فان شرط) المسلم (تتارطب) الموجود حال العقد شرطاصريها والتزاما بان شرط في كيفية قبضه أي ما يبصر فيها ثمرا (مضى) العقد فلا يفسخ (وبعضه) أي الثمر

(قوله لانها) أي تسميته سلما (قوله كونه) أي رأس المال (قوله وضبطه) أي المسلم فيه (قوله انه) أي الشأن (قوله لوجوبه)  
أي تقديم رأس المال على ظاهر الخ (قوله فيها) أي المدونة (قوله بانه) أي تجبيل رأس المال (قوله تأخير) أي رأس المال (قوله هذا) أي عدم اشتراط تجبيل رأس المال

55

فَسَاءَ (قوله الاول) اي: واما

فسيما (قوله الاول) اي من التاويلين (قووالثاني) اي من التاويلين (قوله تعقبه) اي المصنف (قوله وهو) حال  
اي تعقب في (قوله في اشتراط الخ) صله كاف التشبيه (قوله في السلم) صله اشتراط (قوله في غيرها) صله اسلم (قوله حقيقة)  
راجع للتجصيل (قوله بتأخيرها الخ) تصدير لحكما (قوله ولو بشرطه) مبالغة في تأخيرها ثلاثة

(قوله لانه) اي غير القرية الصغيرة مضمون في الذمة على اشتراط تعجيل الثمن في المسلم فيه (قوله لا شتمها) اي القرية الصغيرة الخ  
 على لضمها ثمرها (قوله فشرأوه) اي غير القرية الصغيرة (قوله فيها) اي القرية ٢٢ (قوله تخالفه) اي القرية الحائط

(قوله وجهين) اي وجوب  
 تعجيل الثمن وجواز السلم  
 لغير مالك في القرية وعدم  
 وجوب التعجيل وامتناع  
 السلم لغير مالك في الحائط (قوله  
 قبل قبض شيء) صلة انقطع  
 (قوله منه) اي المسلم فيه  
 بيان شيء (قوله ما يأتي) اي  
 قوله وان قبض البعض  
 الخ (قوله من انقطاع)  
 صلة ما مونة (قوله في اثناء)  
 صلة انقطاع (قوله من  
 السنة بيان ابانه (قوله برأس  
 ماله) اي ان لم يفت (قوله  
 عوضه) اي مثله او قيمته ان  
 فأت (قوله على المسلم اليه)  
 صلة الرجوع (قوله من غيره)  
 اي العام القابل (قوله الثاني)  
 اي التأخير بسبب البائع  
 (قوله قوله الاول) اي  
 التأخير بسبب المشتري  
 (قوله وتعين) بضم التحتية  
 مصدر مطلق على عدم (قوله  
 والى هذا) اي وجوب التأخير  
 العام القابل الان يرضيا  
 بالفسخ والتعاسب صلة رجوع  
 (قوله وضوبه) بفتحات منقلا  
 (قوله لتعلق المسلم فيه  
 بالذمة) على وجوب التأخير  
 (قوله فلا يبطل) اي المسلم  
 فيه (قوله كالدين) اي كما  
 لا يبطل الدين بانقضاء اجله

حال كون تعجيله (في) السلم في غير (١٥) اي القرية الصغيرة لانه مضمون في الذمة لا شتمها  
 على حوائط فشرأوه سلم حقيقي بخلاف السلم في غير حائط معين فلا يجب تعجيل النقد فيه ويجوز  
 تأخيرها أكثر من ثلاثة أيام لانه يبيع معين ونسبته سلم مجاز (او تخالفه) اي القرية الصغيرة  
 الحائط المعين (فيه) اي وجوب تعجيل النقد فيها (وفي) جواز السلم (في غيرها) لمن لا ملك له  
 فيها بخلاف الحائط المعين فلا يجوز السلم في غير المالكه تخالفه في وجهين في الجواب  
 (تأويلات) ثلاثة الاول ظاهر المدونة والثاني لابي محمد والثالث لبعض القرويين (وان)  
 أسلم في غير سلم حقيقي في ذمة المسلم اليه و (انقطع ما) أي غير مسلم فيه (له) أي الثمر (ابان)  
 يكسر الهمز وشد الموحدة آخره فون أي وقت معين لا يوجد في غيره عادة قبل قبض شيء منه  
 بقرينة ما يأتي (أو) أسلم في غير قرية معينة مأمونة من انقطاع غيرها في أثناء ابانه من السنة  
 وانقطع ماله ابان (من قرية) معينة مأمونة قبل قبض شيء منه (خير) بضم الخاء المججمة وكسر  
 التحتية مشددة (المشتري) يكسر الراء (في الفسخ) للسلم والرجوع برأس ماله أو عوضه على  
 المسلم اليه (و) (في الابقاء) السلم للعام القابل وأخذ المسلم فيه من غيره وظاهره سواء كان التأخير  
 الى فوات الابان بسبب المشتري أو البائع فان كان الثاني فكما قال وان كان الاول فقال ابن  
 عبد السلام ينبغي عدم تخيير موعدين الفسخ لان تأخير ظلم البائع فتخير به بعد ذلك زيادة ظلم  
 وشمل كلامه سكوته الى دخول الابان في العام القابل وهو كذلك قاله قت (وان) كان أسلم  
 في غيره ابان و (قبض) المشتري (البعض) من الثمر وفات الابان قبل قبض باقيه (وجوب التأخير)  
 للسلم للعام القابل لياخذ الباقي من غيره في كل حال (الان يرضيا) أي المتبايعان (و) الفسخ  
 و (المحاسبة) فلهما ذلك في السلم الحقيقي وفي السلم في غير قرية مأمونة والى هذا يرجع مالك  
 رضي الله تعالى عنه وصوبه ابن حجر زلتعلق المسلم فيه بالذمة فلا يبطل بقوات الابان كالدين  
 وله ما الرضا بالفسخ والمحاسبة ان كان رأس المال مثلياً بل (ولو كان رأس المال مقوماً) بفتح  
 الواو كعروض وحيوان لجواز الاقالة على غير رأس المال وأشار بولو الى قولهم نحنون لا يجوز  
 الا اذا كان مثلياً لئلا يمتنع من خطأ التقويم \* (تنبيهات) \* الاول ان تراضيا بالمحاسبة فهي على  
 المسكيلة لا على القيمة اه عب \* (الثاني) \* يمنع أخذه بقيمة رأس ماله عرضاً أو غيره لانه يبيع للطعام  
 قبل قبضه قاله ابو بكر بن عبد الرحمن والنواصي ولم يعتبر واتهمه يبيع وساق اضربه  
 بالتأخير الداخل عليهما قاله في التوضيح \* (الثالث) \* محل جواز رضاها بالمحاسبة حيث كان  
 انقطاعه بجائحه او بهروب أحدهما حتى فأت الابان لاتقاء بهمة يبيع وسلف به أيضاً فان كان  
 يسكوت المشتري عن طلب البائع فلا يجوز تراضيهما بها اه عب زاد النواصي لاتهمها  
 على المبيع والسلف \* (الرابع) \* طق قوله لجواز الاقالة على غير رأس المال معناه لجواز الاقالة  
 في هذا الصورة على غير رأس المال بفرض المردود مثل ما في او اقل او أكثر عند ابن القاسم  
 لانه لم يتظر لاحتمال المخالفة بالقله والكثرة فيلزم جواز الاقالة على غير رأس المال في هذه  
 المسئلة ابن عبد السلام اذا اتفقا على رد ثوب مبيع عوضا عما يقبض من السلم فيه احتل

منح ث (قوله لا يجوز) أي الفسخ والحساب (قوله فان كان) أي انقطاع الابان (قوله بها)  
 أي المحاسبة (قوله بفرض المردود) أي بسبب تقدير المردود من الثمن صلة جواز (قوله عند ابن القاسم) صلة لجواز (قوله  
 لانه) أي ابن القاسم (قوله المخالفة) أي بين المردود والباقي (قوله من المسلم فيه)

بيان ما (قوله منه) أي المسلم فيه (قوله منه) تنازع فيه أكثر وأقل منه فمتنع (قوله فمتنع) أي قد الثوب المعين (قوله لأنها) أي الرد  
 وأما لتأنيث خبره (قوله الآن ابن القاسم الخ) استدراك على قوله احتمال كون الردود الخ لرفع أيامه امتناع الرد (قوله  
 هذا) أي كلام ابن عبد السلام (قوله على القرية المأمونة) أي على انقطاع غيرها المسلم فيه (قوله عن حكم القرية غير المأمونة)  
 أي عن حكم انقطاع غيرها المسلم فيه (قوله فيها) أي المدونة أي إذا أسلم في غرقية غير مأمونة وانقطع إبانته قبل قبضه (قوله إذا  
 انقطع غيرها) أي القرية غير المأمونة المسلم فيه ٣٤ قبل قبضه (قوله والثاني جواز البقاء) لا يفتي أن هذا يستلزم خيار المشتري

بل هو فوقه لكن هذا  
 يحتاج للتصريح بثبوت  
 الخيار للمشتري في انقطاع  
 الثمر وقوله فالصواب  
 الاحتمال الأول ناشئان  
 عن عدم التأمل (قوله وأما  
 لو اجمعت) أي غرة القرية  
 غير المأمونة المسلم فيها قبل  
 قبضه (قوله البقاء) أي  
 للعام القابل ليستوفي من  
 ثمره (قوله وعلى هذا) أي  
 وجوب البقاء صلة اقتصر  
 (قوله كالحائط المعين) أي  
 الذي اجمعت غيره المسلم فيه  
 قبل قبضه (قوله فالصواب  
 الخ) تفريع على لكن هذا  
 الاحتمال يحتاج للتصريح  
 الخ وقد علمت أنه مصرح به  
 بقوله والثاني جواز البقاء  
 وصوبه ابن محرز (قوله  
 الاحتمال الأول) أي حمل  
 وان انقطع ماله إبان على  
 السلم الحقيقي وأمن قرية  
 على السلم في غرقية  
 مأمونة والسكون  
 عن السلم في غرقية غير

كون الردود مثل ما بقي منه فيجوز أو أكثر وأقل منه فمتنع لأنها اقالة على غير رأس المال إلا  
 أن ابن القاسم اجاز الاقالة في هذه الصورة بعد التقويم اهنا أشارت إلى هذا (الخامس) \*  
 طئي الصواب حمل قوله وان انقطع ماله إبان على السلم الحقيقي وهو السلم في الذمة في غير غرقية  
 حائط بعينه وغير غرقية وقوله وأمن قرية على القرية المأمونة صغيرة أو كبيرة فيكون المصنف  
 بما كاعن حكم القرية غير المأمونة ولك جعل قوله وان انقطع ماله إبان شاملاً للسلم في الذمة  
 والسلم في غرقية المأمونة وقوله وأمن قرية هو في السلم في غرقية غير المأمونة لكن هذا  
 الاحتمال يحتاج للتصريح بثبوت الخيار للمشتري في انقطاع الثمر في القرية غير المأمونة والذي  
 فيها قولان إذا انقطع غيرها أحدهما وجوب الحاسبة والثاني جواز البقاء وصوبه ابن محرز  
 وأما لو اجمعت قبل بقاء البقاء اتفاقاً فاقالة عياض وغيره وعلى هذا اقتصر ابن عرفة والموضح  
 واقتصر اللغوي على القسح في الحائجة كالحائط المعين فالصواب الاحتمال الأول وهو المأخوذ  
 من توضيحه وتكون القرية المأمونة شاملة انقطاع غيرها بحائجة كما صرح به في توضيحه وتبقى  
 غير المأمونة مسكوناً عليها وادخله في التشبيه في قوله وهل القرية الصغيرة كذلك وان القسح  
 فيها متعين كالحائط المعين سواء انقطع غيرها أو اجمعت على ما عند اللغوي وأما الحائط المعين فلا  
 يدخل هنا أصلاً كما تقدم التنبيه عليه خلافاً لما قاله الخ ومن تبعه فتأمل هذا الحمل فإنه منزلة  
 افكار والله الموفق الباني قوله وأما الحائط المعين فلا يدخل هنا أصلاً أي ويتعين فيه القسح  
 اتفاقاً حكماء ابن نونس واللغوي وغيرهما كما في التوضيح (ويجوز) (السلم) (فيها) أي طعام (طبخ)  
 بضم الطاء المهملة وكسر الموحدة أن ينت صفتته وفي بعض النسخ بقاء فصحة وهي الواقعة في  
 جواب شرط مقدرا والعاطفة على مقدروها أحسن لا فادتها التفريع على الثمروط السبعة  
 السابقة لاستنادها منها فلا يشترط في المسلم فيه كونه لا يفسد بالتأخير وسواء كان المطبوخ  
 لما وغيره في الشامل في الرأس مافي اللحم ولو مشوية أو مغمورة فإن اعتيد وزنها عمل به  
 ويصح في الأكارع والرؤس وفي المطبوخ منها ومن اللغوي إذا عرف تأخير الناف فيها بالعادة  
 وحصرته الصفة (و) (يجوز في) (اللواؤ) بهمزتين وبواو يمين وبهمز ثم واو وعكسه اسم جمع  
 واحد أولؤه وجعه لا يفتي للقدرة على حصر صفة به بذكر نفسه وعدده ووزن كل حبة  
 وبيان صفتها (والعنبر) بعضهم الصحيح أنه غر شجر ينت في طاع البحر فيرميه بساحله وهو أعلاه  
 وأوسطه ما يثقله دابة بخرية قبضه الشدة سرورته فتتقايأه وإن ماتت ووجدت في جوفها فهو

مأمونة (قوله وهو) أي الاحتمال الأول (قوله بحائجة) أي أو بقاء إبان (قوله غير المأمونة) أي المسلم في غيرها يلي  
 (قوله وادخله) عطف على مسكوناً (قوله غيرها) أي القرية غير المأمونة (قوله على ما عند اللغوي) راجع لا واجبة (قوله ينت)  
 بضم فكسر مثقلاً (قوله وهي) أي نسخة القاسم (قوله لاستفادته) أي الجواز (قوله منها) أي الثمروط (قوله مغمورة) أي  
 مطبوخة في الماء (قوله عمل) بضم العين (قوله به) أي الوزن (قوله ويصح) أي السلم (قوله ومن اللغوي) أي تبصرته (قوله  
 وحصرته) أي الطبخ (قوله للقدرة على حصر صفتته الخ) على جواز السلم فيه (قوله أنه) أي العنبر (قوله فيرميه) أي البحر



(قوله فيها) أي المدونة (قوله يسلم) بضم فسكون ففتح أي يجوز السلم (قوله أنه) أي الشأن (قوله يعمل) بضم ثم فتح (قوله فيه) أي الخطب (قوله غيره) أي المدبوغ (قوله كذلك) أي جز في كسر الجيم (قوله والغزارة) بفتح الغين المجهمة (قوله شراؤه) أي المصوف (قوله وصفت وضمنت) بضم أولهما وكسر ثانيهما (قوله واجبات) بضم ٣٥ فكسر مثقلا (قوله ويجعل) بضم فكسر

بلى الثاني وان جافت وهو في جوفها فهو أدناه (و) في (الجوهر) أي كبير اللؤلؤ (والزجاج) بتثنية الزاي واحدة زجاجة (والجص) بكسر الجيم وبالصاد المهملة يسمى في عرف مصر جيسا يجري يحرق ويطن يبق به السلام وتبيض به الحيطان (والزرنج) بكسر الزاي وسكون الراء فنون مكسورة فخصية ساكنة فثا مفعلة معدن معروف (و) يجوز السلم في (احمال) بفتح الهمز وسكون الحاء المهملة جمع حل بكسر فسكون (الخطب) ويقاس بخيط ويجعل عند أمين ويوصف الخطب وصفا شافيا فيها ابن القاسم يسلم في الخطب وزنا واجالا الباجي وعندي أنه يعمل في كل بلد يعرفهم فيه (و) يجوز السلم في (الادم) بفتح الهمز واللام أي الجلد المدبوغ والمراد به هنا يشعل غيره (و) في (صوف) مضبوط (بالوزن) كقنطار (لا بالجزز) بكسر الجيم جمع جرة كذلك لعدم انضباطها للاختلاف بالأكبر والصغر والغزارة والخفة ويجوز شراؤه على غير وجه السلم بالجزز تحريا وبالوزن مع رؤية الغنم كما في المدونة والشروع في الجز ولو تأخر عنه لم يصفه شهر كما سيأتي في باب القسمة (و) يجوز السلم في (فصول) وسكاكين وفي العروض كلها إذا وصفت وضمنت في الذمة وأجلت بأجل معلوم ويجعل رأس مالها حقيقة أو حكما (و) يجوز شراء (تور) بفتح المثناة فوق وسكون الواو آخره أي أمان مفتوح يشبه الطشت من فهو فحاش شرع فيه العامل (ليكمل) بضم التثنية وفتح السكاف والميم مثقلا وما ذكر البقرة في المثلثة وليس هذا أسما لانه يسع معين في شرط فيه شروعه الآن أو لا يام قليلة لتلازم يسع معين يتأخر قبضه ويضمنه مشتريه بالعقد وانما يضمنه بآثمه ضمان الصانع طئي في اطلاق السلم عليه تجوز وانما هو يسع معين فلذا اشترط فيه الشرع وحسن العقد أو ما قرب منه كخمسة عشر يوما يدخل في ضمان مشتريه بالعقد ويضمنه بآثمه ضمان الصانع وقد عر عنه في الرواية بالشراء فالمناسب أن يقال وجاز شراء تور ليكمل البناء في جعله الشراحي تعالى ابن الحاجب وضع من اجتماع البيع والاجارة وهو مغاير لاسلوب المصنف فيصح كونه من السلم لكن على مذهب أشهب الجوز تعيين المصنوع منه والصانع في السلم وعين هذا المصنوع منه لتعين الجزء المصنوع وهذه منعها ابن القاسم على أنهم اختلفوا هل ما بين ابن القاسم وأشهب خلاف أو وفاق وإذا أمعنت النظر وجدتهم لم تمحض اسم ولا البيع والاجارة ولكن أقرب ما يتشبه عليه قول أشهب والله أعلم طالع بعض شيوخنا والذي في أبي الحسن ان التور هو المسمى بالمقمم وقال عياض هو البرقال أي الابريق (و) يجوز (الشراء) للجهة مضبوطة كقنطار تؤخذ في أيام كل يوم قدرا معلوما حتى تنتهي (من) عامله (دائم العمل) حقيقة بأن لا يفر عنه غالبا أو حكما بأن كان من أهل حرفة الشيء المشتري لتيسره عنده في شبه المعقود عليه المعين والعقد في هذه لازم لهما فليس لأحدهما فسخه وجوز العقد معه على أن يأخذ منه كل يوم قدرا معينا يضمن معين من غير بيان مقدار الجهة وعقد هذه الصورة لا يلزمهما فلا يكل منهما فسخه ومثل دائم العمل فقال (كأن الجاز) والجزاز والطباخة

لتكميله (قوله المشتري) بفتح الراء (قوله المعقود عليه) فاعل يشبه (قوله المعين) مفعول يشبه (قوله هذه) أي صورة شراجه مضمومة من دائم العمل (قوله لهما) أي العاقدين (قوله معه) أي دائم العمل (قوله منه) أي دائم العمل (قوله قدرا معينا) أي من لحما وخيز (قوله يضمن معين) أي قدره كدرهم (قوله الجهة) أي المعقود عليها (قوله ومثل) بفتحات مثقلا

(قوله العطاء) أي الذي يعطيه الامام من بيت المال المستحقه (قوله ومأمونا) أي وكان العطاء محققا (قوله الخامس) أي العمادة والتابعون وتابع التابعين رضي الله تعالى عنهم ٢٦ اجعين (قوله وانا ارى ذلك حسنا) لعله كلام ابن القاسم (قوله واجل)

بضم فكسر مثقلا (قوله عندهم) أي العمادة والتابعين (قوله ولا شتار ذلك) علة سميت (قوله سميت) بضم فكسر مثقلا (قوله بها) أي المدينة على ساكنها افضل الصلاة والسلام (قوله اليه) أي العطاء (قوله روى) بضم فكسر (قوله انه) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله منعه) أي الايقاع المذكور (قوله وقال) أي مالك رضي الله تعالى عنه لعله حذف عقبه ايضا او مرة اخرى لمناقاة منعه (قوله الجهر) بضم فسكون فكسر محققا او ففتح فكسر مثقلا أي الذي يجزئ المسجد النبوي بنحو العود (قوله وهو) أي تأويل مالك حديث الجهر وهذا والله اعلم كلام ابن رشد (قوله فيه) أي حديث الجهر (قوله لانه) أي الايقاع (قوله فيه) أي الايقاع (قوله بينهما) أي العاقلين (قوله ذلك) أي التبايع (قوله بالشرطين المذكورين) أي الشرع في اخذ المسلم فيه وكون اصله عند المسلم اليه (قوله هو المشهور) خبر اجازة (قوله وهو) أي اجازته وذكره لثذكريه (قوله وان خالفه القياس) حال (قوله وليس) أي العمل (قوله بقاء) أي تأجيل (قوله من وصف العمل الخ) بيان شروط السلم (قوله فيها) أي المدونة (قوله يعمل) بضم الباء فان

(وهو) أي الشرع من دائم العمل (يسع) فلا يشترط فيه تعجيل الثمن ولا تأجيل الثمن لقول سالم بن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهم كاتبتاع اللحم من الجزارين بالمدينة المتورة بانوار النبي صلى الله عليه وسلم بسعر معلوم كل يوم رطلين او ثلاثة بشرط دفع الثمن من العطاء مالك رضي الله تعالى عنه لا اري به بأسا اذا كان وقت العطاء معروفا أي ومأمونا الخط هذه المسئلة تسمى ببيعة اهل المدينة لاشتغالها بينهم وهي في كآب التجارة الى ارض الحرب من المدينة في أوائل السلم قال في كآب التجارة وقد كان الناس يتبايعون اللحم بسعر معلوم يؤخذ كل يوم شي معلوم ويشترع في الاخذ ويتأخر الثمن الى العطاء وكذلك كل ما يباع في الاسواق ويكون لايام معلومة يسمى ما يأخذ كل يوم وكان العطاء يومئذ مأمونا ولم يروى بتأجيل واستحقاقه وذكره انه يجوز تأخير الشرع في الاخذ عشرة أيام ونحوها ابن القاسم حدثنا مالك رضي الله تعالى عنه عن عبد الرحمن الجهم عن سالم بن عبد الله رضي الله تعالى عنهم كما يبتاع اللحم من الجزارين بسعر معلوم نأخذ كل يوم رطلا ورطلين او ثلاثة ونشترط عليهم ان ندفع من العطاء وانا ارى ذلك حسنا مالك رضي الله تعالى عنه لا اري به بأسا اذا كان العطاء مأمونا واجل الثمن الى اجل معلوم ابن رشد قوله كآخ يزيد على انه معلوم عندهم مشهور ولا شتار ذلك من فعلهم سميت ببيعة اهل المدينة واجازها مالك وجماعه رضي الله تعالى عنهم اتباعا لما جرى به العمل بها بشرطين الشرع في اخذ المسلم فيه وكون اصله عند المسلم اليه فليس ملما محضا ولذا جاز تأخير راس المال اليه ولا شرا مني بعينه حقيقة ولذا جاز أن يتأخر قبض جميعه اذا اشترع في قبض اوله وقدر روى عن مالك رضي الله تعالى عنه انه منعه وراعيه بتأجيل وقال تأويل حديث الجهم ان يجب عليه ثمن ما يأخذ كل يوم الى العطاء وهو تأويل سائغ فيه لانه انما سمى فيه السوم وما يأخذ كل يوم ولم يذكر عددا لارطال التي اشترى منه فلم ينعقد بينهما يسع على عدد مسمى من الارطال فكلما اخذ شيئا وجب عليه ثمنه الى العطاء ولا يلزم واحد منهما التماضي على ذلك اذا لم يعقد بينهما على عدد معلوم مسمى من الارطال فكلما اخذ شيئا وجب عليه ثمنه الى العطاء واجازة ذلك مع تسمية الارطال التي يأخذها في كل يوم رطلين او ثلاثة بالشرطين المذكورين هو المشهور في المذهب وهو قوله في هذه الرواية وانا اراه حسنا معناه وانا اجيز ذلك استحسانا باتباع العمل اهل المدينة وان خالفه القياس اه (وان لم يدم) عمله حقيقة ولا حكمان كان يعمل مرة واحدة او اخرى وليس حرقته واشترى منه به هذه الحالة (فهو) أي العقد (سلم) حقيقي لا يسع فيشترط فيه شروط السلم التي منها بقاء المسلم فيه الى خمسة عشر يوما او اكثر وتعجيل راس المال فان تعذر شيء من المسلم فيه تعلق بذمة المسلم اليه وشبهه في الجواز على وجه السلم فقال (كاستصناع سيف او سرج) فيجوز بشرط السلم من وصف العمل وضرب الاجل وتعجيل راس المال وكون الممول منه والعمل في القمه (وفسد) السلم في نحو عمل السيف (بتعين) الشيء (الممول منه) كالخديد (او) تعيين الشخص (العامل) وأولى بتعيينه ماله الشدة غرضه فيها ومن استصنع طشتا او قورا او قلسوة او خفبا او غير ذلك مما يعمل في الاسواق بصفة معلومة

بقائه أي تأجيل (قوله من وصف العمل الخ) بيان شروط السلم (قوله فيها) أي المدونة (قوله يعمل) بضم الباء فان

(قوله فان كان) اي المصنوع (قوله مكانه) اي حين عقده صله قدم (قوله لا يدري) بضم الهمزة (قوله ايسلم) اي المعين (قوله ولا يكون السلف) اي السلم الخ المناسب تقريره بالقائه (قوله لنصها) اي المدونة (قوله وعليه) اي نصها صله درج (قوله منها) اي المدونة (قوله جوازه) اي الاستصناع (قوله وهو) اي مقتضى جوازه (قوله والاخر) بعد الهمز وضم الجيم وشد الراء جمع آجرة كذلك (قوله وهو) اي جوازه مع تعيين العامل وحده (قوله من صانع) ٣٧ صله اشترى (قوله من جوازه) اي جمع فان كان مضمونا الى مثل اجل السلم ولم يشترط عمل رجل بعينه ولا شيئا بعينه يعمل منه جاز ذلك اذا قدم رأس المال مكانه او الى يوم او يومين فان ضرب بال رأس المال اجلا بعيد لم يجز وصار دينابدين وان اشترط عمله من شخص او تحديد بعينه او ظواهر معينة او عمل رجل بعينه لم يجز وان فقهه لانه غير لا يدري ايسلم الى ذلك الاجل ام لا ولا يكون السلف في شيء بعينه اه والظواهر الجلود وسقط او العامل من بعض نسخ المتن وثبوتها هو الموافق لنصها السابق وعليه درج ابن رشد وفي موضع آخر منها ما يقتضي جوازه اذا عين العامل فقط وهو قولها من استأجر من يبنى لدار او الاخر من عند الاجير جاز وهو قول ابن بشير انظر (وان اشترى) شخص الشيء (المعمول منه) كالحديد والنحاس والجلود ونحوها من صانع (واستأجره) اي المشتري البائع على عمله سيفا او ثوبا او سراجا مثلا (جاز) على المشهور ومن جواز الجمع بين البيع والاجارة (في عقد واحد) (ان شرع) البائع في العمل ولو حكما بتأخير ثلاثة ايام وسواء (عين) المشتري (عامله ام لا) وفارقت هذه المسئلة التي قبلها بان التي قبلها لا يدخل فيها المبيع في ملك المشتري او لا وهذه دخل في ملكه ثم ابره على عمله ابن عبد السلام وغيره الفرق بين هذه والتي قبلها ان العقد فيها قبلها وقع على المصنوع على وجه السلم ولم يدخل المعمول منه في ملك المشتري وهذه وقع العقد فيها على المبيع المعمول منه وملكه المشتري ثم استأجره بالشرط في العقد على عمله وهذه الثانية هي مسئلة ابن رشد والتي قبلها مسئلة المدونة وفيها اربع صور تعيين المعمول منه والعامل وعدم تعيينهما وتعيين المعمول منه فقط وتعيين العامل فقط \* (تنبيهات) \* الاول قيد في التوضيح الجواز يكون بشرط وجه معلوما فان اختلف كثيرا فباع على ان على البائع صبغه او غز لا على ان عليه نسجه او خشبة على انه يعملها تاويله تاويله \* (الثاني) \* طفي سلم ابن عرفة وغيره جعل ابن رشد التأخير المقتصر ثلاثة ايام فقط وهو غير مسلم اذا الممنوع ما زاد على خمسة عشر يوما في بيع معين يتأخر قبضه كافي يوعها الفاسدة في اشتراء الزرع المستخص بكيل وشراء زيت زيتون معين ونحوهما ما هو كثير في المذهب ولذا قال س ينظر قول ابن رشد ان كان على ان يؤخر الشروع يومين او ثلاثة لم يجز تعجيل النقد بشرط مع قوله سلم واجبة تأخير شهر فاعلموا انهم لا يبيعون النقد بشرط اذا تأخر شهر او نحوها اما الى مثل الثلاثة والعشرة كافي دولة النساء فلا يمنع اه وابن رشد صرح بهذا كله في باب الاجارة فانظره \* (الثالث) \* دمسئلة تجليد الكتب لا بد فيها من ضرب اجل السلم وغيره من بقية شروطه عب غير ظاهر في تهذيب البرادعي لا بأس ان تؤاخره على بناء دار له والبص والاخر من عنده الوانوقى قلت لابن عرفة من هذا مسئلة تجليد الكتب المتداولة بين الطلبة شرطا وغربا وكلها بعينها فاصوبه البناني ما ذكره عن احمد هو المتعين وليس في كلام المدونة ما يرد به بل كان على ان يؤخر الخ) مفعول قول المضاف لفاعله (قوله مع قولهم) صله ينظر (قوله واجبة تأخير شهر) مفعول قولهم (قوله دولة النساء) اي تعاونهم على الغزل بان يغزلن كان احدهن ثم يغزلن كان الاخرى وهكذا حتى يفرغ كلهن (قوله من عنده) اي الاجير (قوله لو كانها) بفتح الهمزة وشدة النون اي مسئلة التجليد (قوله بعينها) اي مسئلة بناء الدار (قوله فاصوبه) بفتح الصاد مثقلا عرفة كونها عينها (قوله يردده) بفتح فضم مثقلا

(قوله ثم قال) أي مضمون (قوله قلت) أي لابن القاسم (قوله لا تجر) بعد الهمز وضمة الجيم وشدة الراء (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله فكذا) بفتح الهمز وشدة النون (قوله وأجره) بعد الهمز (قوله أنه لا يجوز الخ) مقول ذ كر مضافا للقائه (قوله وان لم يضرب أجل) مبالغة في ويكتفي الوصف ٢٨ التام الخ (قوله فلا يكتفى بالوصف) أي ويشترط ضرب أجل

كلامها يشهد به ونصها من استأجر من يبنى له دارا على أن لا تجر والبص من عند الاجير جازم قال قلت رأيت السلم هل يجوز فيه أن لا يضرب له أجل وهذا لم يضرب للأجر والبصر أحلا قال لما قال له ابن أبي هذه الدار فكذا كان وقت له أجل لأن وقت بنائها عند الناس معروف فكذا أسلم اليه في جهر وأجر معروف الى وقت معروف وأجره في عمل هذه الدار فلا جازم اه على نقل في فهذا صريح في وجوب ضرب الأجل أن لم يكن معروفا لكن في شرح القباب لبيوع ابن جماعة بعد ذكره فيمن أعطى ثوبه أو نعله لمن يرقعه أنه لا يجوز حتى يرقه الرقعة والجلد أن كانا من عنده فيكون ذلك يباعا قال ما نصه فان لم يكن ذلك عنده انضاف الى ذلك بيع ما ليس عنده من غير أجل السلم إلا أن يكون الخراز والخطاط لا يعدم الرقاع أو الجلود فلا يحتاج الى طول الأجل ويكتفي الوصف التام كما في السلم في اللحم لمن شأنه بيعه وفي التمسك لمن شأنه بيعه وان لم يضرب أجل السلم فلا يكتفى بالوصف إلا اذا كان ما يريد أن يعمل منه موجودا عنده حين العقد أو لا يتعذر عليه غالبا لكونه لا يعلمه ويكثر عنده اه فيجوز هذا التفصيل في البناء وفي مجلد الكتب والله أعلم (و) يجوز السلم (فيما) أي شيء (لا يمكن وصفه) وصفا كاشفا لحقيقته ورافعا لجهالة (كتراب المعدن) لذهب وفضة أو غيرها وبجوه وحناء مخلوطين برمل وتراب حانوت صانع (و) لا يجوز السلم في العقار كالأرض والدور (لأن شرط السلم بيان صفته التي تختلف الاغراض فيها وكونه دينيا في الزمة ولا يمكن اجتماعهما فبأنه لان من صفاته التي تختلف فيها الاغراض محلله وبذ كره يتعين خارجا ولا يكون في الزمة فلا بد فيه من فقدان أحد الشرطين (و) لا يجوز السلم في (الجزاف) لأن من شروط صحة بيعه رؤيته ومن شروط صحة السلم كونه دينيا في الزمة وهذا لا يجتمعان البنائي قبل هذا يخالف قوله أو يتجر لان المتجرى جزاف قطعاً واجيب بأنه خاص بالعم للضرر ودمع أنه فقد منبه بعض شروط الجزاف وهو كونه مربوياً وما هنا فساداه اللغوي لا يسلم في الجزاف بلهل ما يقتضي الا في العم بالتحري ونقل عن المدونة في محل آخر الجواز مطلقاً والظاهر في الجواب أن المراد هنا الجزاف الذي لا يمكن تجريره لكثرة والسابق فيما يمكن تجريره أفاده هذا كلام المقدمات (و) لا يجوز السلم (فيما) أي شيء (لا يوجد) أصلاً أو نادراً ككبار الأول لا تنفاه بشرط وجوده عند حلوله في المقدمات فساداً الدنانير والدرهم جائز في كل شيء من كل العروض والطعام والرقيق والحيوان وجميع الأشياء ما شارب بعة أحدها ما لا يصح الانتقال به من الدور والأرضين والثاني ما لا يصح بصفته مثل تراب المعادن والجزاف مما يصح بيعه بزمانه والثالث ما يتعذر وجوده من الصفة والرابع ما لا يجوز بيعه بجمال كتراب الصواغين والخمر والتخزير وجلود الميتة وجميع التماسات (و) لا يجوز سلم (حديد) أن كانت السموف فيخرج منه بل (وان لم يخرج منه السيوف في سيف أو بالعكس) أي سلم سيف في حديد وان

السلم في كل حال (قوله صفاته) أي السلم بمعنى السلم فيه (قوله وكونه) أي السلم بمعنى السلم فيه (قوله اجتماعهما) أي بيان صفاته وكونه دينياً فيها (قوله فيه) أي العقار (قوله لأن من صفاته) أي العقار (قوله محله) أي العقار (قوله وبذ كره) أي محل العقار صله يتعين أي العقار (قوله فلا بد فيه) أي العقار (قوله الشرطين) أي وصفه وكونه في الزمة (قوله يه) أي الجزاف (قوله وهذا) أي رؤيته وكونه في الزمة (قوله هذا) أي منع السلم في الجزاف (قوله لأن المتجرى) بفتح الراء (قوله بانه) أي أو يتجر (قوله مع أنه) أي للعم (قوله فيما عداه) أي للعم (قوله لا يسلم) بضم فسكون ففتح أو فكسر (قوله يقتضي) بضم الميم وفتح الصاد المجهمة أو يفتح الأول وكسر الثاني (قوله الجواز) أي للسلم في الجزاف (قوله مطلقاً) أي عن تقييده بالعم

(قوله هذا) أي الجواب مقول أفاد (قوله كلام المقدمات) فاعل أفاد أقول جواز في الجزاف مطلقاً بخلاف لم لا شرطهم الرؤية في الجزاف (قوله شرط وجوده) إضافة شرط البيان (قوله في المقدمات) خبر مقدم (قوله فساداً) أي سلم (قوله من كل العروض الخ) بيان كل شيء (قوله من الدور الخ) بيان ما

(قوله المارقة) أي التي يمكن أزالها وردد المصنوع إلى أصله (قوله لغو) بسكون الغين المجنبة أي لا تعتبر في نقل الشيء المصنوع عن جنسه (قوله الملازمة) أي التي لا يمكن أزالها من المصنوع ورده لأصله (قوله في أصله) أي المسلم في أصله (قوله كأصله) أي كسلم أصله في نفسه (قوله ثم ذكر) أي ابن عرفة (قوله هذه المسئلة) أي سلم حديد في سيف أو عكسه (قوله هذا) أي منع سلم حديد في سيف وعكسه مطلقا (قوله وعزاه) أي منع سلم حديد في سيف وعكسه مطلقا ٢٩ (قوله ولستخون) خبر مقدم (قوله وكذا) أي جواز سلم حديد لا يخرج منه سيف فيها في

نسبته لستخون (قوله وهو) أي جواز سلم حديد لا يخرج منه سيف في سيف (قوله للكتاب) أي المدونة (قوله يتوسل) بضم فتحة (قوله لا يخرج) أي السيف (قوله فيها) أي السيف (قوله جواز) أي سلم الغليظ في الرقيق (قوله نسج) بضم فسكسر (قوله شرط) بضم فسكسر (قوله أنه) أي الثوب (قوله بخلافها) أي الصفة المشروطة (قوله الغزل) أي الكثير الذي يمكن نسج ثوب آخر منه (قوله يسهل) أي الثوب الذي نسج بعضه (قوله التور) أي الذي صبغ بعضه (قوله يسهل) بضم فسكون فتحة (قوله عليها) أي الصفة (قوله وان نقص) أي النحاس يسبك عن تور (قوله يكمل) بضم فتحة مثقلا أي زيادة نحاس (قوله جاز) أي السلم (قوله فيها) أي التور والثوب (قوله عنده) أي المسلم إليه (قوله

لم يخرج منه سيف الحط لأن الصنعة المقارفة لغو بخلاف الملازمة ابن عرفة وذو الصنعة المقارفة في أصله كأصله بخلاف الملازمة كالنسيج ثم ذكر هذه المسئلة هذا هو المذهب وعزاه أبو الحسن لابن القاسم ولستخون لأباص سلم حديد لا يخرج منه سيف في سيف وكذا في تهذيب الطالب لعبد الحق وهو وفاق للكتاب ووجه المذهب أن السيف والحديد كشئ واحد والقاعدة أن لا يسلم شئ في جنسه ولا فيما يقرب منه والقياس قول حنوف ووجه قول ابن القاسم سد الذريعة لا يتوسل بسلم ما لا يخرج منه فيها إلى سلم ما يخرج منه فيها أفاده تن (و) يمنع سلم (كان) شعري غير مغزول (غليظ في رقيقه) أي الكنان (ان لم يغزلا) أي الكنان الغليظ والكنان الرقيق ابن ناجي لأن غليظ الكنان قد يعالج فيجعل منه ما يجعل من رقيقه ومفهوم الشرط جوازه أن غزلا لا يختلف منعه عما كغليظ ثياب كان في رقيقها وقر والشارح وتبعه صاحب التكملة أن معناه يمنع سلم غزل غليظ الكنان في غزل رقيقه إذا وقع العقد قبل غزلهما لأن كلا من المتبايعين لا يدفع لصاحبه ما في ذمته إلا بعد أن يغزله وهو يؤدي إلى ابتداء دين يدين (و) لا يجوز السلم في (ثوب) نسج بعضه (ليكمل) بضم التحتية وفتح الكاف والميم مشددة للمسلم بصفة خاصة ولو شرط أنه أن خرج بخلافها يبدله بغيره حيث لم يكثر عنده الغزل والفرق بينه وبين التور أن التور أن خرج بخلاف الصفة يسبك ويعاد عليها وان نقص يكمل والثوب لا يعاد فان كثرة الغزل أو النحاس عنده بحيث ينسج أو يصاغ منه ثوب أو ثوب آخر بالصفة أن خرج الأول بخلافها جاز فيها وان اشترى جميع الغزل على شرط نسجه أو جميع النحاس بشرط عمله امتنع فيما للغير وإن كان عنده زائد على ما اشتراه بشرط صنعه ولا يخرج منه آخر ممنوع في الثوب لأنه لا يعاد وغاز في التور لأنه يعاد ويكمل فاقسام كل منهما ثلاثة (و) لا يجوز سلم شئ (مصنوع قدم) بضم القاف وكسر الدال مشددة أي جعل رأس مال سلم لأصله المصنوع هو منه حال كونه (لا يعود) وأولى أن كان يعود المصنوع غير مصنوع حال كونه (هين) بفتح الهاء وكسر اليا مشددة أي سهل (الصنعة) ومثله بقوله (كالغزل) من كان يسلم في كان لأن صنعه لم يخرج عنه عن أصله على المشهور وعند المازري وابن الحاجب وبين مفهوم هين الصنعة بقوله (بخلاف النسيج) أي المنسوج فيجوز سلمه في أصله لاخر أحسنه صنعه عن أصله لصعوبتها فيجوز سلم ثوب من كان في غزل كان أو شعوره أو من صوف في غزل صوف أو شعوره أو من قطن في غزل قطن أو شعوره ليعلم من أصله بصنعه (الاثياب الخرز) أي الحرير فلا يجوز سلمها فيه أبو محمد لأنها تنقش وتصير خرا سند هذا بعيد إذ يعد في المنسوج أن يقصد التعامل على نقص نسجه (وان قدم)

ولا يخرج منه) أي الزائد الخ حال (قوله منع) بضم فسكسر أي السلم (قوله منها) أي الثوب والتور (قوله ومثله) بفتح ثاء مثقلا (قوله) أي المصنوع هين الصنعة الذي لا يعود لأصله (قوله على المنسوج) راجع للمنع (قوله وبين) بفتح ثاء مثقلا (قوله صنفته) فاعل آخر أراج مضافا للمفعول (قوله لصعوبتها) أي صنعه على آخر أراجها أي (قوله ليعلم) أي المنسوج الخ على خلاف النسيج (قوله فيه) أي الحرير (قوله لأنها) أي ثياب الخرز (قوله هذا) أي التعليل بإمكان نقشها (قوله يقصد) بضم فسكون فتحة



(قوله منع) بضم فكسرای سلم احدهما فی الآخر (قوله وفيها) ای المدونة (قوله فی سيف) ای قاطع (قوله ذنبه) ای فی القطع (قوله ینهما) ای السیف والسيفین (قوله تبع) ای المصنف (قوله مع تعقبه) ای المصنف ابن الحاجب فی توضیحه (قوله بانه) ای یعودان (قوله انهما) ای المصنوعین (قوله ینهما) ای العابدین وغيرهما (قوله وجازله) ای المسلم الیه (قوله عدم قبوله) ای موصوف صفته قبل حلول زمانه (قوله دفعه) ای موصوف صفته (قوله قبله) ای حلول زمانه (قوله وعدمه) ای دفعه قبل زمانه (قوله انهما) ای المسلم والمسلم الیه (قوله هذا) ٤١ ای جواز قبول صفته قبل زمانه (قوله من

جنسه) ای المسلم فيه (قوله قبله) ای زمانه (قوله الشرط الثلاثة الآتية) ای فی قوله ان جازيعة قبل قبضه ويضعه بالمسلم فيه مناجرة وان يسلم فيه رأس المال (قوله في ضمانه) ای المسلم فيه (قوله به) ای غير جنسه (قوله بعده) ای زمانه (قوله بدليل ما يليه) ای كقبل محله في العرض الخ وإضافة دليل للبيان (قوله عين المسلم فيه) أي لانه غير معين في الذمة (قوله الذي اشترط الخ) صفة محله (قوله بقرينة المقابلة) أي بالطعام وإضا قته للبيان (قوله حل) أي متكاف (قوله لذلك) ای القضاء قبل الحل (قوله فان لم يحل) مفهوم ان حل (قوله منع) ايضم فكسر ای قبول صفة الطعام قبله محله (قوله وهو) ای النفع (قوله ضمانه) ای الطعام (قوله عنه) ای المسلم اليه (قوله الى حاول)

في طاعة منه منع وان تباعدت كبريق في طست كلاهما من النجاس جاز وفيه الاخير في سبب  
في سبعين دونه اتقارب منفعتيهما الا ان يعدم ما بينهما في الجوده والقطع \* (تسكين) \* تباع ابن  
الحاجب في قوله يعودان مع تعقبه بانه يوهم انهم مالوا كمالا يعودان كرقيق ثياب كان في مثله  
لا ينظر لمنفعتيهما وليس كذلك اذ لا فرق بينهما قاله ت وأشار الخريش الجواب بقوله واخرى  
ان لم يعودا وسواء كانت منعتهم ماهية أم لا (وجاز) للمسلم (قبل) صلة قبول - اول (زمانه)  
أي اجل المسلم فيه وفاعل جاز (قبول) موصوف (صفته) أي المسلم فيه وجاز له عدم قبوله  
ويجوز للمسلم اليه دفعه قبله وعدمه لان الاجل حق له وما واحترز بقوله (فقط) عن الاجود  
والادنى والاكثر والاقل فلا يجوز قبوله قبله لانه يلزم على قبول الاجود او الاكثر حط الضمان  
وازيدك وعلى قبول الادنى والاقل ضح ونجمل البنا في لوقال قبول مثله الخ لكان النص على  
المراد أي مثله صفة وقد راقت لا يخفى ان القدر من الصفة الحط هذا اذا قضاه شيأ من  
جنسه فان قضاء قبله شيأ من جنس آخر اشترط في جوازه الشرط الثلاثة الآتية في قضائه  
به بعده فيحصل قوله الآتي وبغير جنسه على اطلاقه أي سواء كان قبل الاجل او بعده الخريش  
مراده قبول صفته في محله بدل بل ما يليه وسواء كان المسلم فيه طعاما او غيره عب ان قلت  
موصوف صفته هو عين المسلم فيه فلا حاجة لذكره قلت له انه اقوله فقط وشبهه في الجواز فقال  
(ك) قبول موصوف صفته (قبل) وصول (محله) أي المسلم فيه الذي اشترط دفعه فيه فيجوز  
(في العرض) بفتح العين المهمة وسكون الراء اذ به مقابل الطعام بقضية المقابلة (مطابقا)  
عن التقييد بـ اول اجله عب هذا ضعيف والمذهب انه لا بد للجوازم - اول اجل العرض ت  
وظاهره كان للعرض حل كالثياب أم لا كالجواهر وهو كذلك على المشهور وظاهره أيضا كان  
الطالب لذلك المسلم او المسلم اليه (و) جاز قبول صفته قبل محله (في الطعام) المسلم فيه (ان حل)  
اجله فان لم يحل منع لانه تسليم جرفعا للمسلم وهو سقوط ضمانه عنه الى - اول اجله ويبيع  
للعام المعاضنة قبل قبضه لان المعجل عوض عن الطعام الذي لم يجب عليه الا أن وحل جواز  
القضاء قبل محله في العرض والطعام الذين حل اجلهما (ان لم يدفع) المسلم اليه للمسلم (كراه)  
للملح من موضع قبضه لموضع الشرط فان دفعه فلا يجوز لان الحل بمنزلة الاجل فيلزم حط  
الضمان وازيدك قاله في المدونة صاحب التسكلة هذا المنع عام في الطعام وغيره وتزيد  
على الطعام يبيعه قبل قبضه والنسيئة بأخذها عن الطعام الذي يجب له يستوفيه من نفسه  
في بلد الشرط ويجري في الطعام وغيره سلف جرفعا اذا كان البكر من جنس رأس المال

٦ من حيث صلته بضمائه (قوله ويسع) عطف على تسليف (قوله لان المجهول) بفتح الجيم الخ (قوله لعله) اي المدفوع قبل محله (قوله فان دفعه) اي كراهة محله لموضع الشبرط مفهوم ان لم يدفع كراهة (قوله علة الطعام) اي منفعته (قوله يبيعه) اي الطعام (قوله والنسبة) عطف على يبيعه (قوله باخذة) اي الطعام المدفوع الا ان (قوله) اي المسلم (قوله ليستوفيه) اي الطعام الذي يجب له

(قوله يسوع وسلف) عطف على سلف (قوله قبل محله) صله قبول (قوله بانه) صله استشكل اي قبول صفته قبل محله (قوله يلزمه) اي قبول صفته قبل محله (قوله لا تتفاح الخ) علة يلزمه (قوله وثقله) اي الاشكال (قوله وظاهره) اي التوضيح (قوله انه) اي الاستسكال (قوله جريانه) اي الاستسكال اقول يجاب بانه قامت قرينة على قصد تنقيح المسلم فقط بقوله قبل محله كقرض الفدان المستخصه لمن يصده ويذروه ويرد مكبلته والله أعلم (قوله في الطعام والعرض) اي قضائهم ما قبل محلهما (قوله فيهما) اي الطعام والعرض (قوله وهذا) اي قول مضمون (قوله والاو) اي قول ابن القاسم (قوله فرق) بفتح فاء مخففا (قوله فيه) اي الفرق (قوله قبول صفته) اي المسلم فيه تفسير ٤٢ افاعل لزم (قوله المسلم) تقدير لمفعول لزم (قوله طعاما كان) اي المسلم فيه (قوله ان اتاه) اي المسلم اليه المسلم

ويصح وسلف (تبيينان) \* الاول استشكل ابن جماعة التونسي وابن الكاتب وابن محرز جواز قبول صفته في العرض والطعام ان حل قبل محله بانه يلزمه وضع وتجهيل لا تتفاح المسلم اليه بسقوط محله الى محله حل الاجل أم لا والحل بمنزلة الاجل ونقله في التوضيح وظاهره انه قاصر على الطعام والصواب جريانه في العرض أيضا قاله المسناوي \* (الثاني) في الطعام والعرض قولان احدهما لابن القاسم واصبغ الجواز بشرط حلولهما والثاني لمصنفون واختاره ابن زرقون الجواز قبل محله وان لم يحل فيهما ابن عرفة وهذا احسن والاو اقيس والمصنف فرق بين العرض والطعام فيمنظر مستنده فيه ولو جرى على ما لابن القاسم افعال في العرض والطعام ان حل او على ما لمصنفون افعال في العرض والطعام معا (ولزم) قبول صفته المسلم طعاما كان او غيره (بعد) بلاؤه (هـ) اي الاجل والحل ان اتاه بجميعه فار اتاه ببعضه فلا يلزمه قبوله ان ايسر المدين ابن عرفة قضاؤه بجاوله وصفته وقدره لازم لهما مع يسر المدين وشبهه في لزوم قبول صفته بعدهما فقال (ك) قبول (قاضي) اي من ولاء الامام منصب القضاء اذا اتاه المسلم اليه بالمسلم فيه بقدره وصفته بعد حلول اجله في محله فيلزمه قبوله (ان غاب) المسلم عن محل قبضه وليس له وكيل خاص فيه لانه في معنى وكيله ومثله فيها في باب المفقود المصنف وظاهر عيوبه اخلافه (و) ان رفع المسلم اليه للمسلم بعدهما شيئا ايجاد أو اردا من المسلم فيه (جاز) شئ (أجود) اي أزيد جوده وحسنه من المسلم فيه أي قبوله للمسلم بعدهما لانه حسن قضاء من المسلم اليه ولا يلزم المسلم قبوله لانها هبة وهي لا يلزم قبولها وقال ابن شاس وابن الحاجب يجب لصول الغرض وزيادة قال في التوضيح المذهب خلافه لما في صرفهما من اقراضه دراهم يزيدية فقتضى المجدية او قضاها دنائير عتقاء من هاشمية أو سمرام من مجولة او من شعير لم يجبر على أخذها حل الاجل أو لم يحل والمجدية والعتقاء والسمرام أفضل أخاده فت (و) جاز شئ (اردا) من المسلم فيه اي قبوله بعدهما لانه حسن اقتضاء غ هذا خلاف تفصيل ابن شاس اذ قال وان أتى بالجئس وهو أجود وجب قبوله وان كان اردا جاز قبوله ولم يجب وتبعه ابن الحاجب ابن عبد السلام وهو قول غير واحد من المتأخرين واستبعده هو وابن هرون اذ لا يلزم الانسان قبول المنة وتبعهما المصنف فقال والمذهب خلافه لان الجوده هبة ولا يجب قبولها واستدل بقولها في الصرف ومن اقراضه دراهم يزيدية فقتضى المجدية او قضاها

(قوله بجميعة) اي المسلم فيه (قوله المدين) اي المسلم اليه (قوله تضارؤه) اي المسلم فيه (قوله بجاوله) اي زمانا ومكانا (قوله لهما) اي المسلم اليه دفعا والمسلم قبوله (قوله بعد حلول في محله) صلتا اتاه (قوله فيلزمه) اي القاضي (قوله قبوله) اي المسلم فيه نيابة عن المسلم (قوله قبضه) اي المسلم فيه (قوله وليس له) اي المسلم الخ حال (قوله فيه) اي قبض المسلم فيه (قوله لانه) اي القاضي (قوله وكيله) اي المسلم القائب (قوله ومثله) اي كقاضي (قوله ان غاب فيها) اي المدونة (قوله عيوبها) اي المدونة وقوله خلافة) اي عدم لزوم قبوله القاضي (قوله لانه) اي دفع الاجود (قوله قبوله) اي الاجود (قوله لانها) اي قبول الاجود وانته لتأنيث خبره

(قوله وهي) اي الهبة (قوله يجب) اي قبول الاجود بعدهما (قوله الغرض) بفتح الغين المجهدة والراء (قوله خلافه) اي عدم دنائير وجوب قبول الاجود (قوله صرفها) اي المدونة (قوله عتقاء) بضم قاف مع دوا جمع عتيق (قوله لانه) اي قبول الاردا (قوله هذا) اي جواز قبول الاجود والاردا (قوله اذ قال) اي ابن شاس (قوله وان أتى) اي المسلم اليه (قوله وهو) اي المأني به الخ حال (قوله وان كان) اي المأني به (قوله وتبعه) اي ابن شاس (قوله وهو) اي وجوب قبول الاجود وجواز قبول الاردا (قوله من المتأخرين) بيان غير (قوله واستبعده) اي وجوب قبول الاجود (قوله هو) اي ابن عبد السلام فصل به ليحسن العطف على فاعل استبعد المستتر فيه (قوله اذ لا يلزم الانسان قبول المنة) علة استبعده (قوله وتبعهما) اي ابن عبد السلام وابن هرون (قوله فقال) اي المصنف (قوله واستدل) اي المصنف (قوله بقولها) اي المدونة



(قوله وان قبام) اي الجيدة عن غيرها (قوله جاز) اي قبولها (قوله ولا يجوز) اي قبولها (قوله كان) اي الطعام (قوله كذلك)  
اي الطعام في رجاء تغير السوق (قوله باجازه) اي قبول الطعام الاجود (قوله واي) بسكون الهمز اي وعد (قوله وهو) اي  
الاجازة و ذكره تذاكير خبره (قوله واما ابن عرفة) عدل لمقدريه مما تقدم تقديره اما خليل فتبعهما (قوله فيها) خبر  
مقدم (قوله قوله) اي ابن القاسم (قوله فيها) اي المدونة (قوله فوجد) اي ٤٣ المشتري البازية التي اشتراها (قوله منه)

اي الجنس الذي شرطه (قوله  
لزمه) اي المشتري قبولها  
(قوله كقول ابن شاس) خبر  
ظاهر (قوله لان هذا) اي  
من اشترى الخ (قوله ان دفعه)  
اي الاجود (قوله لم يلزمه)  
اي المسلم (قوله وان دفعه)  
اي المسلم اليه الاجود  
(قوله لدفعه) اي المسلم  
اليه (قوله تعويضه) اي  
الاجود (قوله لزمه) اي المسلم  
(قوله قوله) اي الاجود  
(قوله ولو كان) اي الاكثر  
(قوله منه) اي الاقل (قوله  
فيهما) اي دقيق عن قم  
وعكسه (قوله فيها) اي  
المدونة خبر مقدم (قوله  
ذلك) اي السراء والشعير  
او السلت (قوله محل) بفتح  
فكسر اي حلول (قوله به)  
اي أخذ دقيق الحنطة عنها  
(قوله بعد محله) اي الاجل  
(قوله اختلافها) اي الصفة  
(قوله وقضاؤه) اي المسلم  
فيه (قوله لحلوله) اي بعد  
حلول اجله (قوله الجانبين)  
اي رب الدين والمدين (قوله  
لا من غيره حال) (قوله حسن  
اقتضاء) اي وهو حسن اقتضاء

دنا بعتقاء عن هاشمية او قتال سمراء عن محمودة او شعير لم يجبر على أخذها حل الاجل أم لم يحل  
ابن القاسم وان قبام اجاز في العين من بيع أو قرض قبل الاجل أو بعده ولا يجوز في الطعام  
حق يحل الاجل كان من قرض أو من بيع لان الطعام يربح تغير أسواقه وليس العيين كذلك  
ولابن القاسم قول باجازه من قرض قبل الاجل ان لم يكن فيه وأى ولا عادة سمعون وهو  
أحسن ان شاء الله تعالى وأما ابن عرفة فقال فيما ذكره ابن هرون وابن عبد السلام من ظاهر  
المذهب نظير بل ظاهر قوله فيها من اشترى جارية على جنس فوجد أجود منه لزمه كقول ابن  
شاس لان هذا عام في البيع والسلم والظهار ان دفعه المسلم اليه على وجه التفضل لم يلزمه قبوله  
وان دفعه لدفعه عن نفسه مشقة تعويضه بمثل ما شرطه لزمه قبوله (لا يجوز قبول شيء أقل)  
من المسلم فيه قدرا كعشرة عن أحد عشر واراد ب عن أكثر منه ولو كان أجود منه للاتهام  
على بيع طعام بطعام من صنفه غير مماثل له (الا ان يأخذ الاقل (عن مثله) من المسلم فيه قدرا  
(و يبرئ) المسلم المسلم اليه (عما) اي القدر الذي (زاد) المسلم فيه على المأخوذ فيجوز اسلامته  
من الفضل في الدعا من المتعدى الصنف اذا لم يشترط ولم يعد وهذا في الطعام والنقد الذين  
حل أجلهما وأما غيرهما فيجوز قبول الأقل منه عن الاكثر لانه لا يدخله ربا الفضل كقنطار  
فحاش عن قطارين (ولا يجوز) (دقيق) اي اخذه قضاء (عن قم) مسلم فيه (و لا يجوز  
(عكسه) اي اخذ قم قضاء عن دقيق مسلم فيه بناء على ان الطحين يتقل فصارا جنسين فزمن فيهما  
بيع طعام المعارضة قبل قبضه فيها ان أسلمت في محمودة أو سمراء أو شعير أو سلت أو أقرضت ذلك  
فلا بأس ان تأخذ بعض هذه الاصناف قضاء عن بعض مثل المسكيلة اذا حل الاجل وهو بدل  
جائز وكذلك اجناس التمر ولا يجوز ذلك كله قبل محل الاجل في بيع أو قرض وان أسلمت في  
حنطة فلا تأخذ منه دقيق حنطة وان حل الاجل ولا بأس به من قرض بعد محله وان أسلمت  
في حلم ذوات الاربع جائز ان تأخذ حلم بعضها وشحما قضاء من بعض اذا حل الاجل لانه بدل  
وليس بيع طعام قبل قبضه لانه كله نوع واحد ألا ترى ان التفاضل فيه لا يجوز فكأنه اخذ  
ما أسلف فيه ا من الحط طين وجازا جود وأردأ واكل واكثر اى مع اتحاد الصفة لا اقل  
مع اختلافها هذا الذي اقتصر عليه ابن عرفة ونصه وقضاؤه لحلوله وبصفته وقدره لازم من  
الجانبين مع يسر المدين وبأقل قدرا من صنفه والقبض من المدين جائز حسن اقتضاء وعكسه  
حسن قضاء ثم قال ومنع القضاء بأقل قدرا واجود صفة واضح وعكسه اختلاف فيه وهو الاقل  
قدرا واودأ صفة ثم ذكر نص المدونة على جواز الصورتين ثم قال النعمى اخذت من محمودة  
عن مائة سمراء اجاز ابن القاسم مرة لانه ادنى صفة ومنعه مرة لانها رغب فيها في بعض الاوقات

(قوله وعكسه) أي بأكثر قدرا من صنفه (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله ومنع) بفتح فسكون مصدر مضاف لمفعوله كالقضاء (قوله  
واضح) خبر منع (قوله اختلاف) بضم فكسر (قوله وهو) أي عكسه (قوله ثم ذكر) أي ابن عرفة (قوله الصورتين) أي قضاؤه  
بأقل قدرا وأجود صفة وقضاؤه بأقل قدرا وادنى صفة (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله النعمى) أي قال (قوله محمودة) أي بيضاء  
(قوله لانه) أي المحمودة و ذكره تذاكير خبره (قوله ومنعه) أي أخذت من محمودة عن مائة سمراء (قوله لانها) أي المحمودة

(قوله نقوله) اي المصنف (قوله الصورتين) اي الاقل الاجود والاقل الادنى (قوله وان نقوله) اي التعميم (قوله لانه) اي التعميم  
(قوله بان لم يكن) اي المسلم فيه طعاما تصوّر لما يجوز بيعه قبل قبضه (قوله بان لم يكن احدهما) اي المأخوذ والمسلم فيه الخ  
تصوّر لما يجوز بيعه بالمسلم فيه مناجزة (قوله بان لم يكن احدهما) اي المأخوذ ورأس المال دفاتير والآخر دراهم تصوّر لما يجوز  
سلم رأس المال فيه (قوله الواجب) ٤٤ اي ويبيعه بالمسلم فيه (قوله الضمير) اي في بيعه (قوله من نقوله الخ) بيان غير جنسه (قوله

نقوله لا اقل يشمل الصورتين ولا يشمل اتحاد الصفة لانه خلاف فرض المسئلة في المدونة  
فتعميم تحت كلام المصنف فيه نظروا ونقله ابو الحسن عن ابن اللباد لانه غير معتمد (و) جاز  
قضاء المسلم فيه قبل حلول اجله وبعده (بغير جنسه) اي المسلم فيه (ان جاز بيعه) اي المسلم فيه  
(قبل قبضه) اي المسلم فيه من المسلم اليه بان لم يكن طعاما (و) ان جاز (بيعه) اي المأخوذ  
(بالمسلم فيه مناجزة) اي مقايضة بلا تأخير بان لم يكن احدهما لحال الاخر حرة وانما من جنسه  
(و) جاز (أن يسلم) بضم التحتية وفتح اللام (فبيعه) اي المأخوذ (رأس المال) بان لم يكن  
احدهما دفاتير والآخر دراهم صاحب التكملة الواجب ويبيعه بالمأخوذ ليكون الضمير عائدا  
على المسلم فيه كالضمان السابقة (لا) يجوز قضاء (طعام) مسلم فيه بغير جنسه من نقد او عرض  
او حيوان او طعام لانه يبيع لطعام المعاوضة قبل قبضه فهذا محترز جاز بيعه قبل قبضه  
(و) لا يجوز قضاء (لحم) مسلم فيه (بحيوان) من جنسه لانها من اجزائه ولا عكسه لذلك وهذا  
محترز يبيعه بالمسلم فيه مناجزة ولا يرد أن كلام المصنف في القضاء بغير الجنس لان اللحم  
والحيوان جنسان في هذا الباب كالقمح والدقيق والبقرة والغنم (و) لا يجوز ان يقضى عن  
المسلم فيه (ذهب ورأس المال ورق) لامتناع سلم الورق في الذهب فهذا محترز وان يسلم فيه  
رأس المال (و) لا يجوز (عكسه) اي القضاء عن المسلم فيه بورق ورأس المال ذهب لامتناع  
سلم الذهب في الورق تحت ويخرج بهذا المحترز أمر ثان وهو منع الطعام اذا كان رأس المال  
طعاما للتفاضل والتساوي الا ان يتساوى الطعامان فيجوز ويعد اقله ويخرج به ايضا امر ثالث  
وهو أنه لا يؤخذ عرض عن صنفة جندرا من سلم الشيء في أكثر منهنه وأقل الا ان يكون  
المأخوذ مثل رأس المال للامن محاسب اه واصله للتوضيح والشارح (و) ان اسلم في ثوب  
موصوف الى اجل معلوم (جاز) له (بعد) حلول (اجله) اي المسلم فيه (الزيادة) للمسلم اليه على  
رأس المال (لزيادة) اي المسلم اليه المسلم (ظولا) او عرضا او مصفاة اي له عليه ثوبا بطول  
او عرض او مصفق مما وصفه ان عينه وبجمله قبل اقترافهما فان لم يعين منع لانه سلم في حال  
وكذا ان لم يجعل لانه فسحق دين في دين وظاهره كالمدة ونحوه لم يجلت الزيادة على رأس المال ام لا وهو  
المعتمد وظاهر ابن الحاجب اشتراط تعجيلها في سلمها الثاني وان اسلمت الى رجل في ثوب موصوف  
فزدته بعد الاجل دراهم على ان يعطيك ثوبا اطول منه من صنفته او من غير صنفته جاز اذا  
تجملت ذلك اه ابن تونس كاذك اعطيت في الثوب المأخوذ الدراهم التي زدتها والثوب الذي  
اسلمت فيه وان تأخر ذلك كان بيعا وسلفا تأخيرها لماعليه سلف والزيادة يبيع ولو اعطاه من غير  
صنفته مؤخر كان ديناً يدين وشبه في الجواز فقال (ك) زيادة المسلم على رأس المال (قبلة) اي

لانه) اي قضاء الطعام المسلم  
فيه بغير جنسه (قوله لانها)  
اي قضاء اللحم بحيوان من  
جنسه وانته لتأنيث خبره  
(قوله ولا عكسه) اي  
قضاء حيوان مسلم فيه بلحم  
(قوله لذلك) اي كونها  
من اجزائه (قوله بغير الجنس)  
اي والمانع مقيد بكون  
الحيوان من جنس اللحم  
(قوله لان اللحم والحيوان)  
اي من ذوات الاربع  
جنسان في هذا الباب اي  
وان كانا جنسا واحدا  
في باب الرباع لا يرد (قوله  
يقضى) بضم الياء وفتح  
الضاد المججمة (قوله ورأس  
المال ورق) حال (قوله  
المحترز) المناسب للشرط  
(قوله منع الطعام) اي أخذه  
قضاء عن المسلم فيه (قوله  
الطعامان) اي رأس المال  
والمأخوذ (قوله ويبيعه)  
بضم ففتح منقلا (قوله به) اي  
هذا القيد (قوله جندرا من  
سلم الشيء في أكثر منهنه) لانه  
سلف بتقع (قوله وأقل) لانه  
ضمان يجعل (قوله ان عينه)

اي الثوب الاطول او الاعرض او الاصفق (قوله ويجعله) اي المسلم اليه الثوب الاطول او الاعرض او الاصفق اجل  
(قوله) اي المسلم (قوله منع) بضم فكسر (قوله في حال) بشدة اللام اي مجعل (قوله وكذا) اي غير المعين في المنع (قوله وظاهره)  
اي المصنف (قوله بجعل) بضم فكسر منقلا (قوله وهو) اي التعميم (قوله تعجيلها) اي الزيادة (قوله في سلمها) اي المدونة خبر  
مقدم (قوله ذلك) اي الثوب الاطول

قوله للمسلم اليه) صلة الزيادة (قوله ليزيد الخ) صلة الزيادة (قوله أولا) بشدة الواو اي عند عقد المسلم (قوله المسلم) تفسيره فاعل يجعل  
المستتر فيه (قوله اي المسلم) تفسيره لضمير دراهمه (قوله للمسلم اليه) صلة بجعل ٤٥ (قوله لانه) اي الزيادة على رأس المال

وذكره منذ كبر خبره (قوله

واجلت) بضم فكسر متقلا

(قوله وهذان الشرطان اي

تأجيل الزيادة وبقاء نصف

شهر من الاجل (قوله والا)

اي وان تأخر الاول (قوله

يسع) اي للزيادة (قوله

وسلف) اي بتأخير المسلم فيه

عن أجله (قوله فيها) اي

المدونة خبر مقدم (قوله

أولا) بشدة الواو (قوله

واستأنفا) اي العاقدان (قوله

ثم يجعل) بفتح جيم متقلا اي

المدفع (قوله) اي المدفوع

له (قوله) اي المدفع (قوله

يزيده) اي المدفوع له المدفع

(قوله ونحوه) اي ما تقدم

(قوله فيها) اي المدونة (قوله

على جهة) اضافته للبيان

(قوله لاجازة) صلة الاستدلال

(قوله للزيادة في الطول) علة

الزيادة (قوله قبل حلول

الاجل) صلة الزيادة (قوله

وهذه) أي مسئلة الغزل (قوله

والا) اي وان شرط تججيله

كله (قوله والا) اي وان لم

يخالف المأخوذ الاول مخالفة

تبيح سلم أحدهما في الآخر

(قوله فيها) اي المدونة (قوله

أولا) بشدة الواو (قوله

على هذا) اي القبول (قوله

وان كان) اي الدين (قوله

كالمعين) اي في الجبر على المدفع والقبول

(قوله او كالنوع الاقل) أي العروض التي لها اجل وموتة في عدم الجبر على القضاء

(قوله وان كان غيره) اي الامن

أجل المسلم فيه للمسلم اليه ليزيد المسلم اليه في نفس المسلم فيه طولاً على طول المشر وطولاً فيعوز  
(ان يجعل) بفتح جيم متقلا للمسلم (دراهمه) اي المسلم الزيادة على رأس المال للمسلم اليه ولو حكما  
بتأخيرها ثلاثة أيام لانه سلم مؤتلف واجلت الزيادة كاجل المسلم وبقي من أجل الاصل نصف  
شهر فأكثر وهذان الشرطان للجواز والثالث كون الزيادة في الطول كما هو الموضوع  
والرابع ان لا يتأخر الاول عن أجله والا لزم بيع وسلف وانطامس ان لا يشترط حال عقد المسلم  
انه يزيد به مدة دراهم ليزيد في الطول فيها وان أسلمت الى رجل في ثوب موصوف فزده قبل  
الاجل دراهم فقد اعلی أن زاد ذلك في طوله جاز لانهم ماصفتان لان الاذرع المشتركة أو لا بقيت  
بجملتها واستأنفا صفة أخرى ولو كانت صفة واحدة ما جاز أبو الحسن اي لو شرط علمه في أصل  
العقد اني أزيدك بعد مدة دراهم على ان تعطيني ثوباً أطول لم يجز (و) جاز لمن دفع غزلاً ان  
ينسجه له ثوباً طوله كذا وعرضه كذا كذا جعل له دراهم مع (غزل ينسجه) له ويزيده في طول الشقة  
او عرضها ونحوه فيها عقب ما تقدم على جهة الاستدلال لاجازة الزيادة على رأس المال للزيادة  
في الطول قبل حلول الاجل وانهم ماصفتان قال عقب ما تقدم لو دفعت اليه غزلاً ينسجه ثوباً  
سعة في ثلاثة ثم زده دراهم وغزلاً على ان يريك في طول أو عرض فلا بأس به وهما ماصفتان  
وهذه اجارة وهي يسع من البيوع يفسد هاهما بقصد البيع انتهى مسئلة الغزل الذي ينسج  
ليست من مسائل السلم وانما هي من مسائل الاجارة ولذا جاز فيها ان يزيده غزلاً ودراهم على أن  
يزيده في العرض لانها لا يدخلها فسخ الدين في الدين لانه انما يزيده من غزله ولكن الزيادة في  
العرض انما يمكن اذا كان ذلك قبل تسجي شيء واقعه أعلم (لا) ان زاده قبل الاجل دراهم لم يطمه  
اذا حل الاجل (اعرض او اصفق) من المشر وط فلا يجوز لانه صفة أخرى فهو فسخ دين في  
دين ان لم يشترط تججيله كله والاجاز بشرط مخالفة المأخوذ الاول مخالفة تبيح سلم أحدهما في  
الآخر والا كان قضاء قبل الاجل بارداً أو وجود فيها ولو زاده قبل الاجل على ان يعطيه ثوباً  
اصفق واردي لم يجز أبو الحسن واما ان زاده قبل الاجل على ان يعطيه عرض أو اصفق فلا بد  
من تبديل ذلك الثوب المسلم فيه أو لا بمشرطه ثانياً لان العرض لا يزد فيه وكذا الصفاقة ابن  
بونس ولو زاده على ان يعطيه خلاف الصفة لم يجز لانه فسخ دين في دين لانه نقله عما أسلمه فيه الى  
غيره واما ان زاده دراهم ليزيده في الطول فالثوب الاول باق بجمله والزيادة لأذرع أخرى فهي  
صفة ثانية خالية عن فسخ دين في دين (ولا يلزم) المسلم اليه (دفعه) اي المسلم فيه اذا طاب منه  
(بغير محله) اي المسلم فيه الذي يقضى فيه ان ثقل محله بل (ولو خف محله) اي المسلم فيه بجوهه  
ولا يلزم المسلم قبوله بغير محله ولو خف محله قبل والمبالغة على هذا أنسب من المبالغة على الدفع  
وان كانت صحيحة أيضاً وظاهره ولو اتحد سعر المثلين أو كان غير محله أرخص وهو كذلك وحقه  
استثناء العين كما في الفصل بعده وأشار بولوا الى رد قول أشهب ابن بشر اذا اتى المسلم المسلم  
اليه في غير البلد الذي اشترط القضاء به فان كان الدين عينا وجب على كل واحد منهما الرضا  
بالاخذ اذا طلبه الآخر وان كان عروضاً لها اجل لها كالجواهر فهل هي كالعين او كالنوع الاول فيه قولان  
وهو خلاف في مال فان كان الامن في الطريق فلا شك في كونها كالعين وان كان غيره فلا شك

كالمعين) اي في الجبر على المدفع والقبول (قوله او كالنوع الاقل) أي العروض التي لها اجل وموتة في عدم الجبر على القضاء

(قوله وان كان غيره) اي الامن

(قوله كالعروض) أي في عدم الجبر (قوله فلا ظفر) أي المسلم (قوله به) أي المسلم إليه (قوله لو كان في الجمل مؤنة) أي وطلب أحدهما القضا وإياه الآخر (قوله لم يلزمه) أي القضاء الآتي (قوله والآخر) أي وان لم يكن في الجمل مؤنة (قوله فعلى الأول) أي طلب المدين الدفع وامتناع ربه الدين من قبوله (قوله لو كان) أي الدين (قوله والآخر) أي وان كان الخوف في الطريق (قوله إذا كان) أي الدين (قوله مطلقاً) أي سواء كان عينا ٤٦ أو عرضاً خف جهل أم لا كان في الطريق خوف أم لا (قوله الثاني من الاحتمالين)

أي كون الطالب رب الدين (قوله مطلقاً) أي سواء كان الدين عينا أو عرضاً خف جهل أم لا (قوله يفهم) بضم الياء وفتح الهاء (قوله أنه) أي الشأن في الموضعين (قوله فيه) صلة المسلم (قوله فيه) صلة دفع (قوله له) أي الدفع (قوله وقوله) بكسر الموحدة (قوله في غيرهما) أي ابن بشير وابن عرفة (قوله به) أي غير العين (قوله كآخذة) أي القرض بغير محله تشبيه في عدم الالتزام (قوله ولقول الجلاب) عطف على لقوله (فصل في القرض) (قوله وقرنه) بفتحات مخففاً أي القرض (قوله لتشابههما) أي السلم والقرض (قوله هذا) أي النديب (قوله فيه) أي القرض (قوله ما وجبه) أي القرض كاضطرار إليه لحفظ نفس أو مال من زاد عن حاجته (قوله يحرمه) أي القرض كاستعانة به على معصية (قوله بكرهه) أي القرض كاستعانة به على مكرهه (قوله حكمه) أي القرض (قوله أو كراهته) عطف على ما وجبه (قوله أسرى) بضم ثم كسر (قوله وعنده) أي ما يكتبه (قوله دفع) جنس مثل القرض يخرج وغيره وإضافته لمقول فصل مخرج دفع غيره (قوله في مثله) فصل مخرج السلم (قوله غير مجمل) حال من مثله فصل مخرج المبادلة والمراطة (قوله لنفذ أخذه فقط) عند الهزم وكسر الحاء المجمة فصل مخرج دفع مقول في مثله غير مجمل لنفع دفعه أو لنفعه ما (قوله لا يوجب عارية بمنفعة) فصل مخرج دفع مقول في مثله غير مجمل لنفع أخذه فقط • وجب عارية بمنفعة

في كونها كالعروض وينبغي أن تكون العين كالعرض مع الخوف ٥١ ونقله ابن عرفة ونص ابن الحاجب فلا ظفر به في غيره وكان في الجمل مؤنة لم يلزمه والافتقار لابن عبد السلام يعني لو ظفر المشتري بالبائع في غير البلد الذي يجب القضاء فيه على ما تقدم وطلب المشتري من البائع أن يدفع له المسلم فيه فإن كان له حمل ومؤنة فلا يلزم البائع ما طلبه منه المشتري وإن لم يكن له حمل فتولان والمشهور أنه مثل الأول وقال في التوضيح يحتمل أن ظفر المدين برب الدين وأراد المدين التجبيل وامتنع الطالب ويحتمل عكسه فعلى الأول قال ابن بشير المستثلة على ثلاثة أقسام أن كان الدين عينا وجب قبوله إلا أن يتفق أن للطالب فائدة في التأخير كحصول خوف في الزمان أو بين البلدين وإن كان عرضاً لها حمل أو طعماً فلا يجبر على قبوله وإن لم يكن لها حمل كالجواهر فتولان والمشهور بأنها كالعروض وقيل كالعين وهو خلاف في شهادة فإن كان الأمن في الطريق فسكالعين والأفلا وهذا إذا كان من بيع وأما القرض فيجبر على قبوله مطلقاً وأما على الثاني من الاحتمالين في كلام ابن الحاجب فنص محمد وغيره على أنه ليس للطالب جبر المطالب مطلقاً الخفي ولا شبه عند محمد ما يفهم منه أنه إذا كان سعر البلدين سواء أو هو في البلد الذي لقيه فيه أرخص أنه يجبر المسلم إليه على القضاء في البلد الذي لقيه فيه • (تنبيهات) • الأول المراد بقوله له الحمل الذي اشتد دفع المسلم فيه فيه أو حمل العقدان لم يشترط حمل معين له • (الثاني) • أطلق المصنف قوله ولم يلزم دفعه الخ وكذا في التوضيح وقد تقدم في كلام ابن بشير أنه يلزمه دفع العين ونقله ابن عرفة وقوله وكذلك في غيرهما فقدمه به كلام المختصر والتوضيح • (الثالث) • تقدم فيما نقله في التوضيح عن ابن بشير أن المدين إن أراد تجبيل القرض وامتنع الطالب فانه يجبر على أخذه مطلقاً وهذا كما ترى ليس بظاهر فانه يخالف لقوله آخر القرض ولم يلزم رده إلا بشرط أو عادة كآخذة بغير محله إلا العين ولقول الجلاب ولو رده إليه قبل أجله لزمه قبوله عرضاً أو عينا إذا رده إليه في المكان الذي اقترضه منه فانه وإن رده في غير الموضع الذي أخذه فيه لم يلزم به قبوله ونحوه في الإرشاد والله أعلم فأخذاً الحظ • (فصل) في بيان أحكام القرض وما يتعلق به • وقرنه بالسلم لتشابههما في دفع مال مجمل في مال مؤخر (يجوز) أي يندب هذا هو الأصل فيه وقد يعرض له ما وجبه أو يحرمه أو يكرهه وتعتبر إباحته لأنه معروف ابن عرفة وحكمه من حيث ذاته النديب وقد يعرض له ما وجبه أو كراهته أو حرمته وإباحته تعتبر رأي رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة أسرى به مكتوباً على باب الجنة درهم القرض بثمانية عشر ودرهم الصدقة بعشرة فسأل جبريل ما بال القرض أفضل من الصدقة فقال لأن السائل يسأل وعنده والمقترض لا يقترض إلا من حاجة أفادته وتفاعل يجوز (قرض) بفتح القاف وقبل بكسر هاء وسكون الراء فضاء مجمة معناه لغة القطع وشراً دفع مقول في مثله غير مجمل لنفع أخذه فقط لا يوجب عارية بمنفعة أفاده ابن عرفة قوله مقول

(قوله وفيه) أي الحلد (قوله انه) أي ابن عرفة (قوله أخرج) أي من الحلد (قوله شموله) أي القاسد (قوله أيضا) أي كشمول الصحيح (قوله من عين وعرض الخ) بيان ما (قوله اورد) بضم ثم كسر (قوله على هذا) أي فقط (قوله فانه) أي الشان الخ عله اورد (قوله في الاخير) أي وبيات وحقنات (قوله في الاول) أي بجلدميته مدبوغ (قوله ثم صار) أي لفظ جارية (قوله لتأديته) أي فرضها (قوله لان المقترض) بكسر الراء الخ عله تأديته الخ (قوله الصفة) أي تحلل الخ (قوله كجرهما) بفتح الميم (قوله به) أي المحرم (قوله قولها) أي المدونة (قوله بطعامه) أي الوكيل (قوله هذا) أي الحاضر (قوله او بثوبه) أي الوكيل (قوله هذا) أي الحاضر (قوله وذلك) أي شراء الوكيل بطعامه او بثوبه عبد فلان لك (قوله قرض) أي ٤٧ تسليف من الوكيل الطعام او الثوب لك

(قوله عليك) أي ياموكل  
(قوله لهما) أي للطعام أو  
الثوب (قوله او يجار به)  
أي لا بأس ان تأمره يتناع  
لك عبد فلان بجارية الوكيل  
(قوله هذه) أي الحاضرة  
(قوله عليك) أي ياموكل  
(قوله مثلها) أي الجارية  
(قوله وليس فيه) أي شراء  
الوكيل يجار به عبد فلان  
لك (قوله لانها) أي الجارية  
(قوله المستقرض) أي الموكل  
وفيه اظهار في محل الضمير  
والتفات عن الخطاب الى  
الغيبة (قوله القيت) بضم  
فكسكون فكسر أي المسئلة  
أي الغزبية (قوله بان يقال  
الخ) تصوير لا لاقاها (قوله  
قرض الجارية) من اضافة  
المصدر لمفعوله أي تسليفها  
(قوله من غسيرة محرما) أي  
لغيره (قوله فيقال) أي يجاب  
(قوله اقترض) بضم ثم كسر  
(قوله فسبح) بضم فكسر  
(قوله من حواله) أي تغير  
(قوله سوق) أي قيمة بزيادة

أخرج به دفع غيره وقوله في مثله أخرج به السلم وقوله غير مجمل أخرج به المبادلة والمراطة وقوله  
لنفع آخذ فقط أخرج به ما لنفع دافعه فقط اولنفعه مامعافقرض قاسد وقوله لاوجب  
عارية بمنفعة لأخراج ماوجب عارية بمنفعة البنيان وفيه انه أخرج القرض القاسد وبيان  
التعريف شموله أيضا وأضاف قرض لمفعوله (ما) أي المتمول الذي (يسلم) بضم التحتية وسكون  
السين وفتح اللام (فيه) من عين وعرض وطعام وحيوان وورقيق (قط) أي لايجوز قرض ما لايسلم  
فيه كارض ودار وبستان وتراب صائغ ومعدن وجواهر نفيس ويزان لايجوز لكثرة وأورد  
على هذا بجلدميته مدبوغ وجلد فضيحة وملء فكيف كمال مجهول وبيات وحقنات فانه لايجوز  
السلم فيها على أحد القولين السابقين في الاخير ويجوز قرضها خلافا لابن عبد السلام في الاول  
وأجيب بان هذا تفصيل في مفهوم قوله فقط ولما شمل قوله ما يسلم فيه الجارية وقد نص الامام  
مالك رضي الله تعالى عنه على منع قرضها استثناء فقال (الاجارية) أي أمة شبيهة بالسفينة في  
سرعة الجري ثم صار حقيقة عرقية (تحلل) بفتح القوية وكسر الحاء المهملة من جهة الاستمتاع  
بها (للمستقرض) فلايجوز قرضها لتأديته لاعادة القرض لان المقترض ردين القرض  
ومفهوم الصفة جواز قرضها لمن لا تحلل له كجرهما ورمز أو صغيرة لا تشتمى ويلحق به الصغير  
يقترض له وليه أمة ويجوز للنساء اقتراض الجوازي قاله ابن الحاجب وغيره ومن هنا مسئلة  
ذكرها ابن يونس ونقلها أبو الحسن في شرح قولها لا بأس ان تأمره يتناع لك عبد فلان بطعامه  
هذا او بثوبه هذا وذلك قرض وعليك المثل لهما بعض شيو خنا ويجار به هذه وعليك مثلها  
وليس فيه عارية لأخرج لانها لا تنصل لبدل المسئلة قرض أبو الحسن وربما القيت بان يقال أين  
يجوز قرض الجارية من غير محرما فيقال بمثل هذه الصورة ٨١ أفاده الخط (و) ان اقترضت  
الجارية لمن تحلل هي له فسبح قرضها (ردت) بضم الراء وشد الدال الجارية لقرضها في كل حال  
(الا ان تقوت) الجارية (بقفوت) بضم الميم وفتح القاء وكسر الواو ومشددة مضاف الى مفعوله  
(البيع القاسد) من حواله سوق فأعلى ابن عرفة وفي فوتها بجزد الغيبة عليها ثالثها ان كانت  
غيبته يشبه الوطء فيها للصقلي عن بعض الاصحاب وظاهر نقل النخعي عن المعونة والمازري  
بزيادة وطن بالقابض فان قامت بذلك (فالقيمة) للامة تلزم المقترض على المنصوص ولا يلزمه قيمة  
ولدها منه للخلاف فكانه وطيء مملوكه بخلاف ولد الغارة فقيمه تلزم المغرور لاجبالها في ملك غيره

او نقص (قوله وفي فوتها) أي الامة المقترضة لمن لا تحلل هي له (قوله ثالثها الخ) أي وثانيها لا تقوت بجزد الغيبة (قوله ان كانت  
أي غيبته أي تقوت بالغيبة ان كانت الغيبة (قوله للصقلي) راجع للاول (قوله وظاهر نقل النخعي) راجع للثاني (قوله  
والمازري) راجع للثالث (قوله بزيادة) اضافته للبيان (قوله وطن) بضم ففتح مثقلا أي الوطء (قوله ولا يلزمه) أي المقترض ان  
أولدها (قوله منه) أي المقترض (قوله للخلاف) أي في صحة اقتراضه (قوله فكانه) بفتح الهمز وشد النون أي المقترض (قوله  
الغارة) بالغين المعجمة أي بجزيتها خاطبها فتر وجهها وأولدها ثم ظهرت رقيقها (قوله فقيمه) أي ولد الغارة (قوله غيره) أي المغرور

(قوله وان علم) بضم العين الخ حال (قوله اعتبارها) انى القيمة (قوله وان القرض الخ) عطف على اعتبار (قوله وهو) اى اصله (قوله المكايسة) خبر ان اى لعز الممال (قوله يهدى) بضم الياء (قوله ذلك) اى رجاء التأخير (قوله ذلك) اى الاهداء والاطعام لرب الدين (قوله ذلك) اى التأخير (قوله ٤٨ نيته) اى المدين (قوله ذلك) اى الهدية والاطعام (قوله منه) اى المدين (قوله

فيه) اى الاهداء والاطعام (قوله اذا كان) اى رب الدين (قوله لا يكون) اى قبوله (قوله ذريعة) اى وسيلة (قوله ذلك) اى الاهداء والاطعام لرب الدين (قوله ينهما) اى رب الدين والمدين (قوله على القرض) صلة يتقدم (قوله فان تقدم الخ) مفهوم الشرط (قوله انه) اى المصنف (قوله من تعود ذلك) اى الاهداء بيان ما (قوله منه) اى المدين (قوله هديته) اى المدين (قوله وهو) اى التماثل فى القدر (قوله لانه) اى منع اهداء المدين لرب الدين سواء كان الدين من قرض او غيره (قوله دحون) بفتح الدال وضم الحاء المهملين متفلا (قوله عن فهمه) اى ابن دحون صلة قال (قوله فحرم) اى الهدية (قوله منهما) اى رب المال وعامله لا تحرم (قوله للمال) بفتح الهاء معقب الميم (قوله ومقابل) اى الاربع (قوله بعده) اى شغل المال (قوله للمال) اى شغل المال فانه موجب لبقاء القراض الى نضوض رأس المال (قوله انه) اى الشان (قوله لا يمنع) بضم الياء (قوله اذا كان) اى ذوالجاء (قوله يمنع) بفتح الياء (قوله بان يكون) حكم اى الدفع (قوله ومنع) بضم فكسر أى سعى زيد (قوله ان كان) اى ذوالجاء (قوله لانها) اى الهدية (قوله القورى) بفتح القاف وسكون الواو وكسر الراء وشدة الياء

حكم (قوله اذا كان) اى ذوالجاء (قوله يمنع) بفتح الياء (قوله بان يكون) حكم اى الدفع (قوله ومنع) بضم فكسر أى سعى زيد (قوله ان كان) اى ذوالجاء (قوله لانها) اى الهدية (قوله القورى) بفتح القاف وسكون الواو وكسر الراء وشدة الياء

(قوله مفصل) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله وانه) أى الشأن (قوله والا) أى وان لم يحج لنفقة وتعب وسفر او احتج واحتج  
أكثر من أجر مثله (قوله القيدونى) بفتح العين المهملة وسكون الموحدة وضم الهمزة وكسر الباء وشدة الياء (قوله  
يجوز) بضم الياء وفتح الجيم وكسر الواو وإعجام الزاى أى يهدى (قوله على ذلك) أى الثبوت (قوله ذلك) أى الاخذ على الثبوت  
(قوله لا يقامر) بضم الياء (قوله فهل يجوز) أى قول المال (قوله الراشئ) ٤٩ أى دافع الرشوة (قوله والمرئى) بضم  
الميم أى أخذ الرشوة (قوله

اليه) أى القاضى (قوله  
الفرق) أى بين القاضى ومن  
تقدم من رب الدين ورب  
أقراض وعامله وذى الجاه  
(قوله بدونها) أى الرشوة  
(قوله والا) أى وان لم يكن  
اخذ الحق أو رد المظلمة الا  
بدفع الرشوة (قوله من رب  
الدين الخ) بيان من (قوله  
فان وقع) أى اليسع لمن  
ذكر بدون عن المثل (قوله  
رد) بضم ففتح مثقلا أى ففتح  
اليسع (قوله بفوت) أى  
المبيع (قوله فقيه) أى اليسع  
(قوله وأما مبايعته بلا مسامحة)  
مفهوم مسامحة (قوله أو  
غيرها) أى الزيادة كإهداء  
وأطعام (قوله من المظورات)  
بيان غيرها (قوله فاعسر)  
أى المدين (قوله بها) أى  
الدنانير (قوله فقال له) أى رب  
الدين (قوله أخرى) أى المدين  
(قوله يكون) أى الدين (قوله  
له) أى الذى يعطى (قوله  
فلا خير فيه) أى التسليف  
(قوله وان كان) أى الاعطاء  
(قوله سلفا له) أى الذى عليه

حكم عن الجاه فن قائل بالتحريم باطلاق ومن قائل بالكراهة باطلاق ومن مفصل فيه وانه  
ان كان ذوا الجاه يحتاج الى نفقة وتعب وسفر فاخذ مثل أجر نفقة مثله فافترس والاحرم اه  
وهذا التفصيل هو الحق وفى المعيار أيضا مثل القيدونى عن يجوز اناس من المواضع الخوفة  
ويأخذ منهم على ذلك فأجاب ذلك جاز بشرط ان يكون له جاه قوى بحيث لا يتعاسر عليه  
عادة وان يكون سيرة معهم بقصد تجوزهم فقط لا لاجلته وان يدخل معهم على  
أجرة معلومة او على المسامحة بحيث يرضى بما يدعون له وفى المعيار أيضا مثل بعضهم عن  
رجل حبسه السلطان أو غيره ظالما فبذل ماله لينتقم في خلاصه يجاهه أو غيره فهل  
يجوز فأجاب نعم يجوز صرح به جماعة منهم القاضى الحسين ونقله عن القفال (و) كهديته  
الى (القاضى) فحرم لانها رشوة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الله الراشئ  
والمرتضى ويأتى في باب القضاء ان في جواز الهدية اليه التى اعتادها قبل ولاية القضاء  
قولين قلت ولعل الفرق شدة حرمة الرشوة اذ لم يقل يجوزها احد بخلاف ما قبلها فان  
الشافعى جواز الاخذ على الجاه ومحل الحرمة على المدافع للقاضى اذا امكنه خلاص  
حقه او دفع مظلمته بدونها الا فالحرمة على القاضى فقط (و) حرم (مبايعته) أى من تحرم  
هديته من رب الدين وذى الجاه والقاضى يهما (مسامحة) أى بدون عن المثل فان وقع  
ردا لان يفوت بفوت البيع الفاسد ففقيه قيمة المقوم ومثل المثل وأما مبايعته بلا مسامحة  
فقليل تجوز وقيل تكره ويكره يسع رب الدين للمدين بمسامحة خشية ان يجعله ذلك على زيادة  
المدين في قضاء الدين أو غيرها من المظورات (او بحر منفعة) غير المقترض الا صوب ضبطه  
مصدر امر فوعاضا فالمفعول معطوف بالواو على هديته كفى به من النسخ أى بحر منفعة أى  
لامقرض قاله غ مع ابن القاسم فى رجل له على رجل عشرة دنانير حل اجلها فاعسر بها  
فقال له رجل أخره بالعشرة وأنا أسلفك عشرة دنانير قال مالك رضى الله تعالى عنه ان كان  
الذى يعطى يكون له على الذى له الحق فلا خير فيه وان كان قضا عن الذى عليه الحق سلفا له  
فلا بأس به ابن رشد هذان بين على ما قال ان ذلك لا يجوز اذ لم يكن قضا عن الذى عليه الحق  
سلفا منه له لانه سلف الذى له الحق لغرض له في منفعة الذى عليه الحق فهو سلف بحر فعا  
اذ لا يحل السلف الا ان يريد به المسلف منفعة الذى أسلفه خالصا لوجه الله تعالى لا لنفسه  
ولا لمنفعة من سواه ومثل بحر المنفعة فقال (كشرط) قضا عنى (عقن) بفتح العين المهملة  
وكسر الفاء أى منعقن او مسوس (ب) شئ (سالم) من العقن والسوس ومباول يبايس وقديم  
بجديد فيفتح على المشهور وقيد التتمى المنع بما اذا لم يقم دليل على ارادة نفع المتسلف فقط

٧ منع ث الحق (قوله به) أى التسليف (قوله هذا) أى الجواب (قوله بين) بكسر الياء مثقلا أى ظاهر (قوله ان)  
يفتح الهمز بيان لما يهدف من وكسرها محكيما يقال (قوله ذلك) أى التسليف (قوله منه) أى المعطى (قوله له) أى المدين (قوله  
لانه) أى المعطى بالكسر (قوله سلف) بفتحات مثقلا (قوله لغرض) بفتح الغين المهملة والراء (قوله له) أى المسلف بالكسر (قوله  
نفعها) أى لغرض المتسلف (قوله لانه) أى المسلف (قوله سواه) أى المسلف (قوله ومثل) بفتحات مثقلا (قوله فيفتح) بضم الياء

(قوله والا) أي وإن قام دليل على إرادة تنفع المتسلف فقط (قوله إذا كان) أي قضاء العفن يسالم (قوله ليسقط) يضم الياء وكسر القاف (قوله حله) أي الدقيق أو الكعك (قوله ويجوز) أي دفع مثل الدقيق أو الكعك يولد آخر (قوله المجديسية) بفتح الحاء المهملة وتسكون الميم وكسر الهمزة (قوله وسكون الميم وكسر الهمزة) أي دفع مثل

والاجاز والعادة العامة او الخاصة كالشرط ومفهوم الشرط جواز قضاء عفن يسالم اذا كان بلا شرط ولا عاده فهو كذلك لانه حسن قضاء وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم خير الناس أحسنهم قضاء (و) شرط دفع مثل (دقيق أو كعك) مسلف يولد بشرط مثله (يولد) آخر غير يولد القرض ليسقط المقرض عن نفسه كافة حله من بلد القرض الى البلد الآخر كأن يسلفه بمصر دقيقا أو كعكا بشرط دفع قضاؤه بمكة فيمنع على المشهور ولو للحاج ويجوز بلا شرط وفي المجديسية جواز له الحاج مع الشرط (او) شرط قضاء (خبر) يضم الخاء المعجمة وسكون الواو وحدة آخره زاي (قوله ب) خبر (له) بفتح الميم واللام مشددة أي رما دحاريخ بزيه اوه فرقة يجعل فيها رما دحاريخ بزيه وخبر المله أحسن من خبر القرن وقيل بالعكس (او) شرط قضاء (عين) أي ذات نقدا كانت أو غيره (عظم حلهما) يولد آخر فيمنع على المشهور ولنفع المقرض بدفع وثقة حلهما عن نفسه وشبهه في المنع فقال (كسفة) بفتح السين المهملة وسكون القاف وفتح القوية والجيم اعجمية أي ورقة يكتبها مقرض يولد كسر لو كله يولد آخر كسفة ليقضي عنه بما اقترضه بمصر فيمنع لا تنقاع المقرض بدفع كافة ما اقترضه عن نفسه من مصر الى مكة وغرره براو بحرا (الان بيم الخوف) البر والبحر فيجوز للضرر ورتة نقله في التوضيح عن اللخمى وعبد الوهاب (وك) قرض (عين) أي ذات نقدا أو طعام أو عرض أو حيوان (كرهت) يضم فكسر (اقامتها) عند مالديها لخوف تلها بعض اوسوس مثلا فيحرم قرضها الاخذ بديلها لانه سلف بقرضه ما لغير المقرض (الان يقوم) أي يوجد (دليل) أي قرينة (على ان القصد) بقرض ما كرهت اقامته (نفع المقرض فقط) فيجوز (في الجمع) أي جميع المسائل السابقة كما اذا كان المدين والمدين ان باعه يأتى عنه ياضا فله مسغبة او غلا وشبهه بالاستغنى في الجواز ومثله نقال (كفدان) بفتح القاف وشدة الدال المهملة آخره نون أي قدس من الزرع (منحصه) يضم الميم وكسر الصاد المهملة أي حان حصاده (خفت) بفتح الخاء المعجمة والقاف مشددة أي سهلت (مؤتة) أي حصده القدان ودرسه وذرته (عليه) أي ما اكده واقترضه لمن (يحصده) بكسر الصاد وضما (ويدرسه) ويذريه ويتنقع بحبه ثم يقضيه مثله ولم يقصد المقرض تنقع نفسه بعمل المقرض كافي عن المدونة والتشبيه يقبده (ويرد) بفتح التخمية وضم الراء وشدة الدال المقرض للمقرض (مكبلته) بفتح الميم أي الحب الذي خرج منه وتبنيه المقرض وإن هلك الزرع قبل حصده فضمانه على مقرضه لانه عم فيه حق توفية (وملك) يضم بكسر أي القرض أي ملكه المقرض بالعقد وما رمالا لانه يقضى على المقرض بدفعه له (ولم يلزم) المقرض (رده) أي القرض لمقرضه الا بعد انتفاعه به انتفاعا مثاله فان رده المقرض وجب على المقرض قبوله ان لم يتغير ينقص لان الاجل حق للمقرض ولو غير عين واستثنى من عدم لزوم رده فقال (الا بشرط او عادة) رده في وقت معلوم فيلزم رده عملا بالشرط او العادة فان انتفاعا به وكالعارية المطلقة

الكعك والدقيق يولد آخر (قوله وخبر المله أحسن) حال (قوله بالعكس) أي خبر القرن أحسن فيعكس بان يقال كشرط قضاء خبر ملة فيخبرون (قوله فيمنع) يضم الياء (قوله أعجمية) أي وضعت في لغة العجم (قوله يولد) صلة مقترضة (قوله لو كبل) أي المقرض (قوله صلة يكتب) قوله يولد (آخر) حال من وكيله (قوله ليقضي) أي لو كبل (قوله عنه) أي المقرض (قوله بها) أي بلد الوكيل (قوله ما اقترضه) أي المقرض (قوله فيمنع) يضم الياء أي الاقتراض (قوله وغرره) عطف على كافة (قوله فيجوز) أي قرض السقيمة (قوله لمسغبة) أي جماعة وخطر قوله أو مثل) بفتحات مثقلا عطف على شبه (قوله يقبده) أي شرط عدم قصد المقرض تنقع نفسه بفعل المقرض (قوله وتبنيه) عطف على مكبلته أي مثلهما (قوله المقرضه) صلة ترد (قوله حق توفية) اضافته للبيان (قوله

وصار) أي القرض (قوله) أي المقرض (قوله فيمنع) يضم الياء وفتح الصاد المعجمة (قوله بدفعه) أي ونقل القرض (قوله) أي المقرض (قوله انتفاعه) أي المقرض (قوله به) أي القرض (قوله فان رده) أي القرض (قوله قبوله) أي القرض (قوله ولو غير عين) أي ولو كان القرض غيرهما (قوله استنبأ) أي الشرط والعادة (قوله فهو) أي القرض



(قوله فيها) أي العارية المطلقة (قوله له) أي المغير (قوله ردها) أي العارية من مستعيرها (قوله يلزمه) أي المغير (قوله  
 ابقاؤها) أي العارية (قوله له) أي مستعيرها (قوله انه) أي المغير (قوله اعاده) أي الشيء العار (قوله واختاره) أي لزوم بقاءها  
 القدر الذي أعادته (قوله وليس هذا) أي لزوم بقاء المخل (قوله اذ قد تزيد) أي العادة (قوله عليه) أي القدر الذي يعادله  
 (قوله بقرض) بفتح الفاء وسكون الراء أي تقدير (قوله وجودها) أي العادة ودفع بقوله وليس هذا عملا بالعادة ما يتوهم من مناقاة  
 الحكم يلزم ابقاؤها القدر الذي يرى انه اعاده موضوع المسئلة من العارية المطلقة اذا القدر الذي تعادله عادة وهي كالشرط  
 فيخرجها عن اطلاقها (قوله فلا يلزم) أي اخذه (قوله ربه) أي القرض (قوله عليه) أي القرض وقد فعل معروفة لا يجوز  
 بتكليفه له بلده (قوله لا تلوف) أي بين بلد الدفع وبلد القرض (قوله ومثلها) أي العين في الحكم (قوله لخبر الصحيح) ان  
 رجلا كان فبين قبلكم استلف من رجل الف دينار الحديث نص صحيح البخاري ٥١ باب الشروط في القرض قال الميت

حدثني جعفر بن ربيعة عن  
 عبد الرحمن بن هرم عن أبي  
 هريرة رضي الله تعالى عنه  
 عن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم انه ذكر رجلا سأل بعض  
 بني اسرائيل ان يسلفه الف  
 دينار فدفعها الى أجل  
 مسي وقال ابن عمر وعطاء  
 اذا اجهل في القرض جاز  
 اه (قوله ان وعدت) بفتح  
 ناء الخطاب وهو رب الدين  
 (قوله غريمك) أي دينك  
 (قوله لزمك) أي تأخير  
 (قوله لانه) أي التأخير  
 (قوله قلت) بفتح التاء (قوله  
 له) أي غريمك (قوله له) أي  
 الرشيد غير القاسم الذي  
 استلفه شخص (قوله ان  
 يقرضه) أي المسؤول السائل  
 (قوله صفة) بضم السين  
 (قوله يقوم) أي يفهم (قوله

وتقل الذمى فيها عن المدونة قولين فقل له ردها ولو بالقرب وقيل يلزمه ابقاؤها القدر الذي  
 يرى انه اعاده لانه واختاره ابو الحسن وليس هذا عملا بالعادة اذ قد تزيد عليه بقرض وجودها  
 وشبه في عدم الزوم فقال (كأخذه) أي القرض فلا يلزم ربه ان دفعه المقرض له (بغير محله)  
 الذي يقضى فيه لزيادة الكلفة عليه (الا العين) أي الدائيات والدرهم المقرضه فيلزم مقرضها  
 أخذها بغير محله لخلقها لالتخوف واحتياج الى كبري جمل ومثلها الجواهر النفيسة  
 \* خاتمة \* فيها مسائل \* الاولى ابن العربي انقرد ما لك رضي الله تعالى عنه باشتراط الاجل في  
 القرض لخبر الصحيح ان رجلا كان فبين قبلكم استلف من رجل الف دينار الحديث \* الثانية  
 في المسائل الملقطة ان وعدت غريمك بتأخير الدين لزمك لانه اسقاط الحق لازم سواء قلته  
 أو ترك أو أخرتك \* الثالثة ابن ناجي في شرح قول الرسالة وله ان يقرضه شيئا في مثله صفة  
 ومقدارا يقوم من كلام الشيخ اقتفار القرض لان يكون بلفظه وفيه قولان ويؤخذ منه  
 جواز اشتراط ما يوجب الحكم من قوله في مثله صفة ومقدارا لان قضاء الصفة والمقدار  
 يوجبهما الحكم وان لم يقع نص عليه ما في العقد واختلف في فساد العقد ان شرط على ثلاثة  
 أقوال ثالثها يمنع في الطعام فان وقع فسخ ٨١ وفي التخييرية مستند منع ابن القاسم ان يقول  
 الرجل للرجل اقرضك هذه الخنطة على ان تعطيني مثله وان كان القرض يقتضي اعطاء المثل  
 لاظهار صورة المكايسة وقال اشهب ان قصد بشرط اعطاء المثل عدم الزيادة فلا يكره وكذا  
 ان لم يقصد شيئا وان قصد المكايسة كره ولا يفسد العقد لعدم نفع المقرض \* الرابعة ابن  
 عرفة للمقرض رد عين المقرض مالم يتغير وبه اتضح تعليل منعه في الاماء بانه عارية لا قرض  
 فان تغير ينقص فواضع عدم القضاء بقبوله ولو تغير بزيادة لا يظهر وجوب القضاء بقبوله  
 وقول ابن عبد السلام الا قرب عدمه لانه معروف من المقرض يزب وجوب القضاء بقبوله

الشيخ) أي إلى محمد بن أبي زيد (قوله القرض) أي صفة عقده (قوله لان يكون) أي عقده (قوله باقظه) أي مادة القرض كاقرضتك  
 (قوله وفيه) أي اذ اقرضه لفظه وعلمه (قوله منه) أي كلام الشيخ (قوله اشتراط) أي في عقد القرض (قوله الحكم) أي الشرع (قوله  
 من قوله في مثله صفة ومقدارا) بيان ما (قوله لان قضاء الصفة المخل) عليه يؤخذ المخل (قوله واختلف) بضم التاء (قوله العقد) أي عقد  
 القرض (قوله به) أي شرط قضاء مثله صفة وقدر (قوله ان شرط) علم بما قبله (قوله على ثلاثة أقوال) صفة اختلاف (قوله يمنع) بضم  
 الباء أي شرط قضاء مثله وصفته (قوله في الطعام) مفهومه جواز في غيره (قوله فان وقع) أي قرض الطعام بشرط قضاء مثله ومقنته  
 (قوله فسخ) بضم فسح (قوله وان كان المخل) حال (قوله لاظهار المخل) عليه منع (قوله وبه) أي جواز رد عين المقرض بفتح الراء (قوله انصح  
 (قوله منعه) أي القرض (قوله بانه) أي قرض الإمام (قوله تعليل) (قوله فان تغير) أي المختار بفتحها (قوله ولو تغير) أي المختار  
 (قوله عدمه) أي القضاء بقبوله (قوله لانه) أي رد المختار بزيادة (قوله يرد) بضم ففتح المخل خبر قول (قوله بقبوله) أي رد القرض



وما لا يقتضي به (قوله هي) أي المقاصة (قوله يقتضي) بضم الياء مفتوح الضاد (قوله لاطالبها) أي المقاصة (قوله هو) أي القضاء بها الطالبها (قوله بعدمها) أي المقاصة (قوله لاطالبه) أي عدمها (قوله هي) أي القضاء بعدمها وأنه لا يثبت خبره (قوله يعمل) بضم الياء (قوله لاطالبها) أي المقاصة (قوله لاطالبها) أي وجوب العمل بها (قوله واخذ) بضم فكسر (قوله القول الثاني) نائب فاعل أخذ (قوله يلزمها) أي اتحاد الصفة (قوله اذ ليست) ٥٣ أي المقاصة (قوله ولا وضعا) أي

بما نزل منه بالضم ويسقط لفظ ما عليه لعدم فائدة وتعبير المصنف بالجواز موافق لقول المدونة آخر يوسع الأجل هي جائزة وهذا باعتبار حق الله تعالى واختلاف هل يقتضي لاطالبها به أو هو المشهور أو يقتضي بعدمها لاطالبه وهي رواية زياد عن مالك رضي الله تعالى عنه وعبارته الشارح والجواز هنا بمعنى الإذن في الإقدام وهذا باعتبار حق الله تعالى وهل يجب أن يعمل بها في حق الأدي حتى يكون القول قول من دعا إليها وهو المشهور أو قول من دعا إلى عدمها وهي رواية زياد عن مالك رضي الله تعالى عنه وفي التوضيح في شرح قول ابن الحاجب المقاصة جائزة اتفاقا والجواز هنا بمعنى الإذن والافتقار لاختلاف هل يجب أن يعمل على قول من دعا منها ما إليها وهو المشهور والقول قول من دعا إلى عدمها رواه زياد عن مالك رضي الله تعالى عنه وأخذ من المدونة في الصرف والسلم الثاني والنسكاح الثاني القول الثاني (في ديني) بفتح الدال والنون مثني حذف تونه لضافته إلى (العين) أي الدنانير والدراهم (مطلقا) عن التقييد بكونهم ما من يسع أو من قرض أو أحدهما من يسع والاخر من قرض ومحل جوازها (ان اتحاد) أي ديننا العين (قدرا) كعشرين (وصفة) كعشرين ويلزمها اتحاد النوع كذهبين سواء (حلا) بفتح الحاء المهملة وشدة اللام أي ديننا العين معا (أو) حل (أحدهما) دون الآخر (أم لا) بأن كانا مؤجلين معا بأجل واحد أو بأجلين عند ابن القاسم اذ ليست سافرا يذوقا ولا وضعا للتمجيل وانما هي محض مباراة وفي عبارة المصنف العطف على ضمير الرفع المتصل بلا فاصل وهو ضعيف وان قوله لا شامل لتأجيلها ما وتأجيل أحدهما فالأولى حذف أو أحدهما وان قوله مطلقا يقتضي عن قوله حلا الخ (وان اختلعا) أي ديننا العين (صفة مع اتحاد النوع) كعمدية ويزيدية كلاهما ذهب أو فضة (أو) مع (اختلافه) أي النوع كدنانير عمدية ودراهم يزيدية البيهقي لو قال وان اختلافه صفة أو نوعا كان أخصر (فكذلك) أي الدينين المتفقين نوعا وصفة في جواز المقاصة فيهما ما لم يكن لهما مطلقا (ان حلا) أي ديننا العين وهي مع اتحاد النوع مبادلة ما في النعمة ومع اختلافه صرف ما فيها وهما جائزان بشرط الحلول (والا) أي وان لم يحصل إلا بأجل معا أو أحدهما (فلا) تجوز المقاصة لانهم مع اتحادهم بدل مؤخر ومع اختلافه صرف مؤخر وكلاهما ممنوع في التوضيح ينبغي أن يقتيد بعدم بعد التهمة فان بعدت جاز كما تقدم في يوسع الأجل من قوله الا ان يكثر المجل عن المتأخر جدا وشبهه في الجواز ان حلا والمتع أن لم يحصل فقال (كان) اتفاقا نوعا (اختلعا) أي ديننا العين (زنة) حال كونهم ما (من يسع) فتجوز المقاصة فيهما ان حلا والافلا فهو تشبيه تام على المعتمد كما عند ابن بشير وارتضاء ابن عرفة وكزيادة الزنة زيادة العدد بالاولى فلا يقال الاولى ابدال

(قوله مع اتحاد النوع) أي النوع (قوله اختلافه) أي النوع (قوله يقتضي) بضم الياء مفتوح الضاد (قوله هو) أي القضاء بها الطالبها (قوله بعدمها) أي المقاصة (قوله لاطالبه) أي عدمها (قوله هي) أي القضاء بعدمها وأنه لا يثبت خبره (قوله يعمل) بضم الياء (قوله لاطالبها) أي المقاصة (قوله لاطالبها) أي وجوب العمل بها (قوله واخذ) بضم فكسر (قوله القول الثاني) نائب فاعل أخذ (قوله يلزمها) أي اتحاد الصفة (قوله اذ ليست) ٥٣ أي المقاصة (قوله ولا وضعا) أي

(قوله ليشمل زيادة العدد) علمه الاولى ابدال الخ (قوله انهما) اي الدينين المختلفين قدرا (قوله ان كانا) اي الدينين المختلفين قدرا (قوله منع) بضم فسكون اي المقاصة (قوله ولو حلا) لانه ساقب بزيادة (قوله ان لم يحلا) اي بان اجماعهما او احدهما لانه بدل مؤخر (قوله ان كان الا كثر دين البيع منع) هـ اي للساقب بزيادة (قوله وان كان) اي الاكثر (قوله مطلقا) اي عن

الزينة باقدرا ليشمل زيادة العدد ومفهوم من بيع انهما ان كانا من قرض منع ولو حلا وان كان احدهما من بيع والا تخرم من قرض منع ان لم يحلا وان حلا فان كان الا كثر دين البيع منع وان كان من قرض جازت هذه طريقة ابن بشير ابن عرفة وهي اسعد بالذهب وطريقة غيره المنع مطلقا (والطعامان) الترتبان في اليمين (من قرض كذلك) اي ديني العين في جواز المقاصة ان اتفقا قدرا وصفة سواء حلا ام لا او اختلفا وصفة واتحد نوعهما او اختلف وحلا ومنعهما في هذا ان لم يحلا وفي اختلاف القدر حلا ام لا (ومنعهما) بضم فسكون اي الطعامان اي المقاصة فيهما حال كونهما مرتبين في اليمين (من بيع) ان كانا مختلفين في القدر والنوع والصفة بل (ولو) كانا (متفقين) نوعا وقدرا وصفة وسواء حلا ام لا لبيع طعام المعاوضة قبل قبضه فيهما والقيمة في طعام بطعام والدين بالدين في غير الحالين وأشار بولوى قول اشهب بجوازها في المتفقين (و) ان كان احدا الطعامين (من قرض) والا تخرم من (بيع تجوز) المقاصة فيهما (ان اتفقا) اي الطعامان نوعا وقدرا وصفة (وحلا) معا (لا) تجوز (ان لم يحلا) بان كانا مؤجلين (او) لم يحل (احدهما) اي الطعامين عند ابن القاسم لاختلاف الاغراض بالتأجيل ولولا احدهما فيلزم بيع طعام المعاوضة قبل قبضه (وتجوز) المقاصة (في) الدينين (العرضين مطلقا) عن التقييد بكونهما من بيع او قرض او مختلفين وبكونهما حالين (ان اتحدا) اي العرضان (جنسا وصفة) ابن بشير فان اتفقا في الجنس والصفة جازت المقاصة اتفقت الا جال أو اختلفت حلا ولم يحلا وشبهه في الجواز فقال (كان اختلفا) اي العرضان (جنسا واتفقا) اي العرضان (اجلا) واولى ان حلا (وان اختلفا) اي العرضان (اجلا) بان اجلا باجلين مختلفين (منع) بضم فسكون المقاصة فيهما (ان لم يحلا) اي العرضان معا والاجازت (او) ان لم يحل (احدهما) فان حل احدهما جازت هذا مذهب المدونة لا تتفقا فقد المكايسة بحلول احدهما وفي الموازية منعها حينئذ ابن محرز وهو الاصح عندى (فان اتحدا) اي العرضان (جنسا والصفة متفقة) ومختلفة جازت (المقاصة فيهما) (ان اتفق الاجل والا) اي وان لم يتفق الاجل بان اختلف (فلا) تجوز (مطلقا) عن التقييد بكونهما من بيع او من قرض او مختلفين الخط وفيه نظر من وجوه الاول انه قدم حكم اتفاق العرضين في الصفة فلا حاجة الى اعادته الثاني ان قوله والا فلا يقتضى انه اذا لم يتفق الاجل فلا تجوز المقاصة فيهما وان اتفقا في الصفة والجنس وهو خلاف ما تقدم اليه ما اذا اتفقا في الجنس والصفة جازت المقاصة اتفقا في الاجل واختلفا ولم يحلا كما تقدم في كلام ابن بشير الثالث كان ينبغي ان يقول ان اتفق الاجل او حلا لان حكم الحلول حكم اتفاق الاجل وقديقال سكت عن حكم الحلول لموضحه وان كان ذلك اولى الرابع شمل قوله والا فلا مطلقا كونهما من قرض والحال منهما والا اقرب حلولا لبعود وهو جائز اذا لم يمنع فيها لانها امتنعت

التقسيم بكونهما من قرض أو أحدهما من بيع زيادة دين البيع (قوله في جواز المقاصة) صلة كاف التشبيه (قوله ان اتفقا) أي الطعامان (قوله واتحد نوعهما) أي الطعامين وحلا (قوله واختلف) أي نوعهما (قوله ومنعهما) أي المقاصة عطف على جواز (قوله في هذا) أي اختلاف نوعهما (قوله وفي اختلاف القدر) عطف على في هذا (قوله ان كانا) أي الطعامان (قوله فيهما) أي المختلفين والمتفقين (قوله والتسوية) أي التأخير عطف على بيع (قوله والدين) عطف على بيع (قوله بجوازها) أي المقاصة (قوله فيهما) أي الطعامين (قوله ليشمل زيادة العدد) علمه الاولى ابدال الخ (قوله انهما) أي الدينين المختلفين قدرا (قوله ان كانا) أي الدينين المختلفين قدرا (قوله منع) بضم فسكون أي المقاصة (قوله ولو حلا) لانه ساقب بزيادة (قوله ان لم يحلا) أي بان اجماعهما او احدهما لانه بدل مؤخر (قوله ان كان الا كثر دين البيع منع) هـ اي للساقب بزيادة (قوله وان كان) اي الاكثر (قوله مطلقا) اي عن

وان حلا معا (قوله منعها) أي المقاصة (قوله حينئذ) أي حين حل احدهما (قوله وهو) أي منعها (قوله فيهما) أي العرضين اذا (قوله وفيه) أي المتن (قوله انه) أي الشأن (قوله لان حكم الحلول الخ) علمه ينبغي ان يقول الخ (قوله وان كان ذلك اولى) حال (قوله كونهما) أي العرضين (قوله والحال) بشد اللام الخ حال (قوله وهو) أي المقاصة فيهما او ذكره لتذكير خبره (قوله لانها) أي المقاصة

(قوله اذا كانا) اي العرضان (قوله فيها) اي المقاصة (قوله لما ذكر) اي اتقاء مانعه (قوله به) اي جوارها (قوله في الاولى) يضم الهمز اي كونهما معاً من قرض (قوله سلم) بكسر اللام محققاً (قوله كلامه) اي بهراً (قوله الاعتراضين الاولين) اي التكرار ومخاطفة ما قدمه (قوله ونصه) اي كلام الشامل (قوله ووقع) اي هنا oo (قوله اذا اتحدوا) اي الطعمان (قوله فان اختلف) اي عددهما (قوله وكانا)

اي الطعمان (قوله امتنع) اي المقاصة (قوله من منع الزيادة في قضاء القرض) بيان المشهور (قوله وان كانا) اي العرضان (قوله ضابطها) اي المقاصة (قوله فان كانا) اي العرضان الخ (قوله تفصيل للجمال السابق) (قوله لانه) اي المقاصة وذكرة لتذكير خبره (قوله وان كان) اي الحال والا اقرب حلولاً (قوله وهذا) اي التفصيل السابق (قوله اذا كانا) اي العرضان (قوله ويدخلها) اي المقاصة (قوله القسمين السابقين) اي كونهما من بيع وكونهما من قرض (قوله فذلك) اي المقاصة وذكرة لتذكير خبره (قوله سواء كانا من بيع) اي العرضان (قوله قوله) اي المصنف (قوله او عرض) اي في ذمة (قوله وطعام) أي في ذمة اخرى (قوله او عين) اي في ذمة (قوله وطعام) أي في اخرى (قوله والصورة) الثلاث (اي عرض في ذمة وعين في اخرى او عرض في ذمة وطعام في اخرى او طعام في ذمة وعين في اخرى

اذا كانا من بيع لان فيها حط الضمان وازيدك ولا ضمان في القرض وكذا اذا كان أحدهما من قرض والاخر من بيع وكان أولهما حلاً ولا هو البيع وهو الأفضل جازت لما ذكر وقد صرح به ابن بشير وصرح في التوضيح بالجواز في الاولى وقد سلم كلامه في الشامل من الاعتراضين الاولين ونصه وان اتفقا جسدان صفة جازان حلاً والا فلا مطلقاً ووقع في بعض النسخ كعبارة الشامل والله أعلم (تنبيهات الاول) \* اذا اتحدوا في الجنس واختلفا في الصفة وحلوا واتفقا جازت المقاصة كانا من بيع أو قرض أو أحدهما من بيع والاخر من قرض صرح به ابن بشير (الثاني) \* جسد ما تقدم في العرضين المتفقين في الجنس انما هو اذا اتفق عددهما فان اختلف وكانا من قرض امتنع على المشهور ومن منع الزيادة في قضاء القرض وان كانا من بيع وقد حل الاجلان فقبوز وان كان أحدهما من قرض والاخر من بيع فان كان دين البيع أكثرهما امتنع والله أعلم (الثالث) \* ضابطها ان ما حل او كان اقرب حلولاً فهو مقبوض مما لم يحل او عما هو به محلول فان ادى اقتضاً ومعه الى وضع وتبطل اوحط الضمان وازيدك امتنع وان لم يؤد الى واحد منهما جازت ان كانا من بيع وكان الحال والا اقرب حلولاً كثيراً وجود امتنع لانه حط الضمان وازيدك وان كان ادنى او اقل امتنع لانه وضع وتبطل وهذا اذا كانا من بيع واذا كانا من قرض والحال والا اقرب ادنى او اقل امتنع لانه وضع وتبطل وان كان اجود جازت اذا لضمان في القرض وان كان أكثر عدداً امتنع لانه زيادة في القرض فانه في النكس افاده في صغيره وزاد في كبيره المصنف ويدخلها خلاف من رد في القرض أكثر عدداً وان كان أحدهما من قرض والاخر من بيع جرى على القسمين السابقين وان اتفق اجلهما فذلك جائز سواء كانا من بيع او من قرض او من بيع وقرض قوله على القسمين السابقين اي في اعتبار حط الضمان وازيدك اوضح وتبطل قوله وان اتفق اجلهما فذلك جائز الخ ظاهره انه من تمام الضابط وقد ادخل فيه الاختلاف في القدر فبقية قضى الجواز عند اتفاق الاجل ولو اختلفا قدره في القرض وليس كذلك اذ يمنع ذلك في الدين من قرض ولو اتفقا جلاً واحلاً وكذا من قرض وبيع ودين البيع أكثر ولذا لم يذهب كراين شام ولا ابن الحاجب ولا ابن عرفة ولا غيرهم الضابط الا في اختلاف الصفة بخلاف صنيع التوضيح وت (الرابع) \* ابن بشير ان اختلف الدينان جسدًا كعرض في ذمة وعين في ذمة اخرى او عرض وطعام او عين وطعام جازت المقاصة على الاطلاق حلاً لا اتفاقاً لهما ما واختلف البنائي يشكل عليه الطعام من بيع اذ فيه بيعه قبل قبضه والصورة الثلاث اما من بيع او من قرض أو منهما فهذه تسع تضرب في احوال الاجل الثلاث بسبع وعشرين (الخامس) \* قسم المصنف الدينين الى ثلاثة اقسام عينين وطعامين وعرضين وكل منهما من بيع او من قرض أو أحدهما من بيع والاخر من قرض فهذه تسعة وفي كل منها امان يتفق في النوع والصفة والقدر واما ان يختلفا في واحد منهما فهذه

(قوله او منهما) اي احدهما من بيع والاخر من قرض (قوله احوال الاجل الثلاث) اي حلولها ما واتفقا في ما اجلا واختلافها ما اجلا (قوله منها) اي الثلاثة (قوله منها) اي التسعة (قوله منها) اي النوع والصفة والقدر

(قوله لها) أي الست والثلاثين (قوله وتطمها) أي المائة والثمانية (قوله علم) بضم العين (قوله تعد) بضم ففتح فسكون (قوله صفة) عطف على جنس بواو محذوفة (قوله فلتتقي) أي تتبع (قوله إذا) منون (قوله تضم) بضم ففتح فسكون (قوله تؤم) بضم المتناون وفتح الهمز وسكون الميم أي تقصد (قوله حلا) بفتح الحاء المهملة واللام منقلا (قوله أولا) بسكون الواو (قوله حق) أي ثمانية ومائة (قوله فليسترا) بضم الباء وسكون التون وفتح الظاء \* (باب الرهن) \* (قوله حقيقة واحكام) مضافان فلا يتوان (قوله الرهن) بفتح الراء وسكون الهاء ٥٦ أي - حقيقة (قوله رهن) أي مسمى بلفظ رهن (قوله يقال) أي قولاً غير بيا شاهد لتسمية المذموم رهن (قوله أي

أربع في تسع بست وثلاثين وفي كل منها إما حالان أو مؤجلان أو أحدهما حال والآ خر مؤجل فهذه مائة وثمانية وتطمها الشيخ محمد بن أبي القاسم

دين المقاصة لعين يتقسم \* ولطعام ولعرض قد علم وكلها من بيع أو عرض ورد \* أو من كليم ما فدى تسع تعد في كلها يحصل الاتفاق في \* جنس وقد صفة فلتتقي أو كلها مختلف فهي إذا \* أربع حالات في تسع فأعلا يخرج ست مدع ثلاثين تضم \* تضرب في أحوال آجال تؤم حلالها أو واحدا ولأعلا \* جعلها حق كما قيل اسمها تكميل تقييد ابن غازي اختصرا \* أحكامها في جدول فليسترا

\*(باب في بيان حقيقة واحكام الرهن)\*

(الرهن) لغة اللزوم والحبس وكل ملزوم فهو رهن يقال هذا رهن لك أي محبوس لك قال الله تعالى كل نفس بما كسبت رهينة أي محبوسة والرهان دافع الرهن والمرتهن بكسر الهماء قابضه ويقبضها الشيء المرهون وقد يطلق على أخذه لوضوح الرهن عنده وعلى الرهن لانه مطلوب وما خوذ منه الرهن وجع الرهن رهان ورهان ورهن بضم الراء والهاء ابن يونس الرهن والرهان عريان لكن الرهن بضم في جمع الرهن أكثر والرهان في الخيل أكثر وقيل جمع الرهن رهان وجمع رهان رهن بالضم فهو جمع الجمع يقال رهنته وارهنته وارتمنته حكم السجين وشرعا يطلق مصدرا بمعنى العقد واسما للشيء المرهون وعرفه المصنف بالمعنى الاول فقال الرهن (بذل) بفتح الواو وسكون الال المجبة أي اعطاء جنس شئ الرهن وغيره وهو مضاف له (من) أي شخص إضافة مصدره لفاعله (له البيع) أقيزه لخراج بذل من لا يصح بيعه لعدم تمييزه ومفعول البذل (ما) أي شيئا (بياع) أخرج به بذل من له البيع ما لا يصح بيعه كنخمر وغنمير وميتة وكلب ولما خرج بقوله ما يباع بذل ما فيه غرر وكان رهنه جميعا عطفه على ما يباع لادخاله فقال (أو) بذل من له البيع (غررا) أي شبا فيه غرر غير شديد كما بق وشارد لأن للمالك دفع ماله قرضا أو بيعا لاجل بلا توثق فيه بشئ بخازن وثقه فيه بما فيه غرر لأنه شئ في الجلالة خبير من لاشئ فان اشتد كلبه نزل لا يجوز على المعروف وسما في المصنف إذا لم يشترط رهنه في البيع أو القرض بل (ولو اشترط) رهن الغرر (في العقد) أي البيع

محبوسة) فصحبة بمعنى مفهولة (قوله ويقبضها) أي الهاء (قوله يطلق) أي المرتهن بفتح الهماء (قوله على أخذه) بدل الهمز وكسر الحاء المجبة أي الرهن (قوله وعلى الرهن) عطف على أخذه (قوله لانه) أي الرهن (قوله مطلوب) أي بالرهن (قوله رهان) بكسر الراء (قوله بضم الراء والهاء) راجع لرهون ورهن (قوله الرهن) بضم الراء والهاء (قوله والرهان) بكسر الراء (قوله لكن الرهن) استدراك على قوله الرهن بضم الخ لرفع إيهامه أنهم مستويان (قوله بضم) أي للراء والهماء (قوله في جمع) صلة أكثر (قوله في الخيل) صلة أكثر (قوله جمع الرهن) بفتح فسكون (قوله رهان) بالكسر (قوله بالضم) أي للراء والهماء (قوله فهو) أي رهن بالضم (قوله وشرعا) عطف على لغة (قوله عرقه) بفتحات منقلا (قوله الاول) أي العقد (قوله وهو)

أي بذل (قوله أي شخص) لأن ذكره وتحتل أن اسم موصول صفة لمذوف أي الشخص الذي (قوله لتمييزه) صلة له البيع أو القرض (قوله لخراج) صلة مضاف لمن الخ فالإضافة فصل (قوله أي شيئا) فماتكة وتحتل الموصولية أي الشيء الذي (قوله به) أي ما يباع (قوله وكان رهنه) أي ما فيه غرر الخ حال (قوله عطفه) أي ما فيه غرر (قوله لادخاله) أي بذل ما فيه غرر في الحد (قوله لأن للمالك الخ) صلة جواز رهن ما فيه غرر (قوله لاجل) بفتح الجيم (قوله فيه) أي المال المدفوع لاجل (قوله لانه) أي ما فيه غرر (قوله إذا لم يشترط رهنه) أي ما فيه غرر

(قوله فلا يفسده) يضم ثم كسر أي شرط رهن الغر والعقد (قوله وهو) أي جواز رهن الغر في عقد البيع (قوله في قولها) أي المدونة (قوله بان اشتراطه) أي رهن الغر (قوله فيه) أي العقد (قوله يفسده) أي العقد (قوله وهما) أي القولان جاريان (قوله وهذه) أي مسألة جواز رهن الغر (قوله لاخراج الخ) علة ذلك (قوله الرهن) مقول تعريف المضاف لقاعله (قوله قريب) خبر تعريف (قوله واعترضه) أي تعريف ابن الحاجب (قوله بأنه) ٥٧ أي تعريف ابن الحاجب (قوله لأنه) أي الرهن (قوله اسم) أي المرهون (قوله وهما) أي الاسم والمصدر (قوله وان كان) الخ حال (قوله فالاولى) بفتح الهمزة (قوله يقول) أي في تعريف الرهن (قوله وعرفه) بفتحات منتقلا أي الرهن (قوله بأنه) أي الرهن (قوله قال) أي ابن عرفة (قوله المسلم) بفتح اللام (قوله يقال) أي في جواب اعتراض ابن عرفة (قوله تعريفه) أي الرهن الخ (قوله في عرفهم) على يطاق في عرفهم (قوله خبر) على العقد (قوله خبر) تعريفه (قوله في التعريفات) أي تعريف ابن الحاجب (قوله وعرفه) أي ابن عرفة (قوله تعريفه) أي تعريف ابن الحاجب (قوله خلد) صلة التعبير (قوله إلى أنه) أي الرهن (قوله وعرفه) أي الرهن (قوله العينة) أي المال (قوله نظر) بضم فكسر مشقلا (قوله بان الرهن الخ) صلة نظر (قوله في الاول) أي اطلاقه على العقد (قوله فيه) أي الرهن (قوله) أي الرهن (قوله)

أو القرض فلا يفسده على المشهور ابن رشد المشهور جواز رهن الغر في عقد البيع وهو ظاهر قول ابن القاسم في اطلاقه في قولها أجاز ابن القاسم رهن الثمرة والزرع قبل بدو صلاحهما نقله ابن عرفة وأشار بولوا إلى القول بان اشتراطه فيه يفسده المازري وهما جاريان على ان الفاسد اذا قارن الصحيح هل يصير ممنوعا ام لا لخط ومنشأ الخلاف هل للرهن حصه من الثمن او لا وهذه إحدى النظائر التي يجوز فيها الغر والثانية الهبة والثالثة الخلع والرابعة الصلح وكذا بطل ما يبيع بقوله (وثيقة) أي التوثيق به (بحق) لاخراج بدل من له البيع ما يبيع لغر التوثيق به كبذل المبيع والمؤجر والمعار والموهب والمتصدق به وتعريف المصنف الرهن بما ذكر قريب من قول ابن الحاجب اعطاء امرئ وثيقة بحق واعترضه ابن عرفة بأنه لا يتناول الرهن بحال لأنه اسم والاعطاء مصدر وهما متباينان يعني ان الرهن وان كان في الاصل مصدرا لكن غلب في عرف الفقهاء اطلاقه على الشيء المرهون فالاولى ان يقول مال معطى مثلا وعرفه ابن عرفة بأنه مال قبض توثيقه في دين قال فخرجت الوديعة والمصنوع يد صانعه والريق الخالي المسلم للمعنى عليه الخط يقال الرهن يطلق في عرفهم على العقد أيضا كقولهم يصح الرهن ويطل الرهن فتعريفه بالاعطاء والبذل المراد بهما العقد صحيح أيضا وفي التعبير عن العقد بالقبض والاعطاء والبذل في التعريفات إشارة إلى انه لا يتم الا بالقبض لقول الله تعالى رهن مقبوضة وفي الاعطاء والبذل إشارة إلى انه لا يتم الا بالقبض والاذن فيه ولو أدى المرتن قبضه بنفسه فلا يكون رهنًا وعرفه ابن شامس بأنه احتباس العين وثيقة بالحق ونظر فيه وفي تعريف ابن الحاجب والمصنف بان الرهن عند الفقهاء ليس هو نفس الاعطاء او الاحتباس ولا يكادون يطلقونه على ذلك أصلا بل هو عندهم اما العقد أو الشيء المرهون ثم الاول قولهم الرهن يلزم بالقول وقولهم يصح رهن كذا ولا يصح رهن كذا واشترطهم الصيغة فيه او جعلها ركزًا وفي كلام ابن الحاجب وابن شامس ما يشافي ما قاله قال ابن شامس وأما القبض فليس بشرط في انعقاد الرهن ولا في صحته ولا في لزومه فينقدو يصح ويلزم بالقول ثم يطلب المرتن الاقباض وقال ابن الحاجب يصح الرهن قبل قبضه ولا يتم الا به اه فأنت ترى القبض والاقباض متأخرين عن العقد والمتأخر عن الشيء غير ضروري ولا سيما على قول ابن القاسم لا ينعقد الا بقبضه ومن الثاني قولهم بان جنس الرهن وعلة الرهن ولا أحد الوانغي بقوله عقد لازم لا ينقل الملك قصده التوثيق به بقوله لا خفاء في اشكال تعريف شيخنا بأنه مال قبض توثيقه في دين لأنه لا يشمل من الرهن الا ما هو مقبوض ولا خلاف في المذهب ان القبض ليس من حقيقة الرهن اه وكل هذا مدفوع بان المراد من الاعطاء والبذل والاقباض العقد

٨ منح ث قاله) أي في تعريف الرهن (قوله ومن الثاني) أي المرهون (قوله ولذا) أي التظهير في تعريف ابن شامس وابن الحاجب علة حده أي الرهن (قوله عقد) جنس (قوله لازم) فصل يخرج العقد غير اللازم كالقراض والجعل (قوله لا ينقل الملك) فصل يخرج البيع والهبة ونحوهما (قوله قصده التوثيق) فصل يخرج الاعارة والاختدام والاجارة (قوله بعد قوله) أي الوانغي (قوله شيخنا) أي ابن عرفة (قوله من الرهن) بيان ما (قوله العقد) خبران

(قوله ومثل يثقات) مثقلا (قوله لمجور) صله ولي (قوله اصغر) الخ علة لمجور (قوله من اب الخ) بيان ولي (قوله انه) اي الولي  
(قوله يتدائنه) اي الولي (قوله للمجور) صله يتدائن (قوله لفقته) اي المجبور علة يتدائن له (قوله يتناعه) اي الوصي (قوله له)  
اي اليتيم (قوله من كسوة) الخ بيان ما (قوله اسلقه) اي الولي اليتيم (قوله ثم قال) اي في المدونة (قوله عليه) اي الاب (قوله  
لم يستدنه) اي الاب الدين (قوله لاسرازه) ٥٨ اي المكاتب الخ علة جواز رهته بلا اذن سيده (قوله وقيده) اي

والله أعلم ومثل لمن له البيع فقال (كولي) لمجور عليه لصغر اوسقه او جنون من أب او وصي  
او مقدم فله رهن مناع لمجوره فيما يتدائنه للمجور ولنفقته أو كسوته قال في المدونة للوصي ان  
يرهن من مال اليتيم رهنا فيما يتناعه لمن كسوة او طعام وليس للوصي ان يأخذ عرض اليتيم  
بما اسلقه رهنا ثم قال واذ رهن الاب من متاع ابنه الصغير في دين عليه لم يستدنه لاولاد فلا يجوز  
الرهن لانه لا يجوز له اخذ مال ولده من غير حاجة اليه (و) كرقيق (مكاتب) بضم الميم وفتح  
الفوقية أي معتق يفتحها على أداء مال مؤجل فله ان يرهن بعض ماله في دين عليه لاسرازه  
نفسه وماله بالكتابة وقيده في المدونة باصا به وجه الرهن (و) كرقيق (ما ذون) له في التجارة وان  
لم ياذن له ما سدهما في الرهن لان الاذن في التجارة اذن في توابعها ومنها الرهن ولا يجوز  
ضمائمها الا باذنه لانه تبرع لم يؤذن له ما فيه (و) مثل لما يصح رهته فقال كرقيق (أبق وكاتب) أي  
مال مؤجل على الرقيق في نظيره عتقه باذنه فيجوز لسيد الأبق رهته وليسيد المكاتب رهن كتابته  
في دين عليه (واستوفى) المرتن دينه (منها) أي الكتابة اذا حل أجلها واداهها المكاتب (او)  
من عن (رقبته) اي المكاتب (ان يحجز) المكاتب عن اداء الكتابة كلها او بعضها ابن الحاجب  
ورهن الأبق والبعر الشاردان قبض قبل موت صاحبه وفلسه قال في التوضيح أي يجوز  
رهن الأبق والبعر الشارد وقوله ان قبض قبل موت رهنه وفلسه ليس بظاهر لان رهن  
الأبق والشارد صحيح وان لم يقبض قبل موت صاحبه مات قبضهما قبل موت صاحبهما شرطي  
اختصاص المرتن بهما عن باقي غرما الرهن الخط واطاها ما قاله ابن الحاجب لان الرهن  
يطل بالموت والقلس قبل قبضه وقد نقله ابن عرفة عن الصقلي عن ابن الماوراء كذلك وفي  
الزوائد والمعروف عن مالك رضي الله تعالى عنه انه لا ترهن الاجنة وقال احمد بن ميسرة ترهن  
كالا بقر والشارد ويصح رهنهما بقبضهما ٥١ وسبقه المصنف على الاول (وخدمة) رقيق  
(مدبر) بضم الميم وفتح الهمزة والواو علة أي معلق عتقه على موت مالكة فلا رهنها في دين عليه  
ويستوفى المرتن دينه منها (وان) مات السيد قبيل استيفاء الدين من خدمة المدبر وقد  
(رق) بضم الزايم وشدة القاف المدبر كله لاستغراقه الدين أو (جزء) من المدبر للدين أي بطل تدبيره  
ورجع للرقبة (ف) يستوفى الدين (منه) أي المسترق سواء كان الكل أو الجزء (لا) يجوز رهن  
(رقبته) أي المدبر على ان تباع الدين في حياة سيده في دين متأخر عن التدبير فان وقع هذا  
(فهل) يصح الرهن و (ينتقل) الرهن (لخدمته) أي المدبر ويستوفى الدين منها على ما تقدم  
اولا يصح ولا ينتقل لخدمته في الجواب (قولان) فان رهن على انه لا يباع الا بعد موت سيده وفي  
حياته في دين سابق على تدبيره صح كذا قرره الشارح وتقرر ما اوقا به رهن رقبته

جواز رهن المكاتب (قوله  
وان لم ياذن له ما سدهما  
في الرهن) مبالغة في جواز  
رهن المكاتب والمأذون  
(قوله ومنها) اي توابع  
التجارة (قوله ولا يجوز  
ضمائمها) اي المكاتب  
والمأذون (قوله الا باذنه)  
اي السيد (قوله لانه) اي  
الضمان تبرع (قوله لهما)  
اي المكاتب والمأذون  
(قوله فيه) اي التبرع (قوله  
ومثل يثقات مثقلا) قوله  
باذنه صله عتق (قوله  
عليه) اي السيد (قوله  
واداهها) اي الكتابة عطف  
على حل أجلها (قوله ان  
قبض) بضم فكسر أي  
الرهن (قوله نقله) أي بطلان  
الرهن بموت الرهن او فلسه  
قبل قبضه (قوله انه) اي  
الشأن (قوله ترهن) بضم  
الهاء وفتح الهمزة (قوله على  
الاول) اي عدم صحة رهن  
الاجنة (قوله انه) اي مالك  
المدبر (قوله رهنها) اي خدمة  
المدبر (قوله عليه) اي  
المالك (قوله منها) اي خدمة

المدبر (قوله الدين فاعل) استغراقه المضاف لقوله ضمير المدبر (قوله للدين) علة رق (قوله المسترق) بفتح الراء (قوله سواء على  
كان) اي المسترق (قوله في حياة) صله تباع (قوله في دين) صله تباع اي بسببه (قوله هذا) اي رهن رقبة المدبر على بيعها في حياة  
سيدها في دين متأخر عن تدبيره (قوله فان رهن) بضم فكسر اي المدبر (قوله بعد موت سيده) اي بدين سابق تدبيره او متأخر عنه  
(قوله بانه) أي السيد (قوله رهن رقبته) اي المدبر



(قوله على انه) اي المديبر (قوله قن) بكسر القاف وشد النون اي خالص الرقبة (قوله قال) اي المواق (قوله وامالورهن) اي السيد (قوله رقبته) اي المديبر (قوله انه) اي كلام النخعي (قوله والنخعي) صلة نسب (قوله سواء رهن) اي السيد (قوله منها) اي خدمة المديبر (قوله اورهن) اي السيد (قوله جميعها) ٥٩ اي خدمة المديبر (قوله جاز) اي رهنها (قوله وبعده) اي

عقد البيع (قوله واختلف) بضم التاء (قوله فيه) اي رهن جميعها (قوله اذ رهنه) اي جميعها (قوله في عقده) اي البيع (قوله في عقده) اي البيع (قوله رهن) اي جواز (قوله رهن) اي رهن الغرر في عقد البيع (قوله الرقبة) اي المديبر (قوله على انه) اي الشأن (قوله يدري) بضم الباء وفتح الراء (قوله وان كان) اي هذا الشرط (قوله بعده) اي عقد البيع (قوله رهن) بضم فكسر (قوله على انها) اي الدار (قوله اليها) اي المنفعة (قوله بيعها) اي المنفعة (قوله المعاوضة عليها بالكرا) اي المنفعة (قوله فلا يطل رهنها) اي المنفعة (قوله حكاها) اي القولين (قوله فيها) اي منفعتها (قوله وجد) بضم فكسر (قوله من جواز الغرر في الرهن) بيان المشهور (قوله منها) اي الثمن والزرع (قوله هذا) اي التفصيل في الثمن والزرع (قوله صلحها)

على انه قن قنين مديبرا فهل ينتقل لخدمته قولان قال وامالورهن رقبته على انه مديبر يباع في الحياة في الدين المتأخر فالرهن باطل ولا ينتقل للخدمة قطعه انما قال خليل فالورهنه عبد اظهر مديبرا فهل ينتقل الخ لتنزل على ما ذكرنا قال قنم بعد حين اطلعت على كلام النخعي فاذا هو موافق لظاهر كلام خليل ولا شك انه هو الذي اختصره خليل اه والنخعي مع المازري نسب المصنف المسئلة في التوضيح الخطيجوز رهن خدمة المديبر سواء رهن منها مدة معلومة يجوز بيعها او رهن جميعها فان رهن منها مدة معلومة جاز في عقد البيع وبعده وان رهن جميعها بعد البيع جاز واختلف فيه اذ رهنه في عقده على الخلاف في رهن الغرر في عقد البيع والمشهور جواز ورهن الرقبة على وجهين الاول ان يرهن رقبته على انه ان مات الراهن ولا مال له يبيع المديبر فان كان هذا الشرط في اصل العقد جري على الخلاف في رهن الغرر اذ لا يدري متى يموت السيد وان كان بعده جاز اتفاقا والثاني رهن رقبته على بيعها له قبل موت السيد فهذا لا يجوز واليه اشار بقوله وهل تنتقل لخدمته وشبهه في القولين فقال (كظهور جيبس) بضم الحاء المهملة والموحدة اي وقف (دار) رهنه على انها مملوكة ثبت تحبيسها على رهنها فقيس بطل رهنها ولا ينتقل الرهن الى منفعتها وقبل يصح رهنها وينتقل اليها بل جاز بيعها ورهنها فلا يطل رهنها بطلان رهن الدار حكاها في فوضيحه فان ثبت تحبيسها على غير رهنها فلا ينتقل الرهن لمنفعتهم اذ لاحق للراهن فيها وعطفت على آبق فقال (و) كرهن (ما) أي غرر أو زرع وجدو (لم يد) بفتح التحتية وسكون الموحدة أي يظهر (صلاحه) فيجوز على المشهور من جواز الغرر في الرهن واما غير الموجود منه فما لا يجوز رهنه كالجنين هذا ظاهر المصنف والمذونة ابن عرفة في صلحها قد جوز أهل العلم رهن غلة الدار والقلام وغرة الخمل التي لم يد صلاحها ولم يجز وارهن الاجنة المازري رهن غرة لم يخلق كرهن الجنين قات ظاهر الروايات خلاف ذلك ابن الميراث اتفق ابن القاسم وابن المايجشون على ارتها ان الثمرة التي لم تظهر واختلفا في ارتها ان ما في البطن فاجاز ابن المايجشون كالثمره ومنعه ابن القاسم وقال المازري في موضع آخر يجوز افراد غرر الخمل بالرهن وان لم يظهر وقد اجازوا ارتهاه سنين وهو لم يظهر في غير الاولى (و) اذ رهن مال يبد صلاحه ثم مات رهنه او فليس قبل بدو صلاحه (انتظر) بضم المثناة وكسر الظاء المججمة بدو صلاحه (ليباع) بضم التحتية بعد بدو صلاحه ثم ان كان للراهن مال غير الرهن قضى الدين منه لتعلقه بخدمته وان كان عليه دين لغير مرتبه (حاص) بشد الصاد المهملة اي قاسم (مرتبه) اي مال يبد صلاحه غرما رهنه في ذلك المال بجميع دينه مع ديونهم (في الموت والقلس) للراهن (فاذا صلحت) الثمرة المرهونة اي بد صلاحها و جاز بيعها (يغت) بكسر الموحدة لتوفية دين المرتهن (فان وفي) بفتح الواو والقام مشددة عنها بجميعه (رد) المرتهن جميع (ما أخذ) بمحاسبة الغرماء في مال الراهن

اي المدونة (قوله جوز) بفتحات مثقلا (قوله كرهن الجنين) اي في عدم الجواز (قوله على ارتها ان الثمرة التي لم تظهر) اي جواز (قوله واختلفا) اي ابن القاسم وابن المايجشون (قوله فاجاز) اي ارتها ان ما في البطن (قوله ومنعه) اي ارتها ان الثمرة (قوله وهو) اي الثمر الخ حال (قوله لتعلقه) اي الدين (قوله بخدمته) اي الراهن (قوله وان كان عليه) اي الرهن (قوله ثمنها) اي الثمرة (قوله بجميعه) اي الدين (قوله في مال الراهن) صلة الخاصة

(قوله فيه) أي ما رده المرتهن (قوله بعد أخذه الخ) صله بقى (قوله فليخصه) أي المرتهن (قوله عما أخذه) أي المرتهن بيان ما  
(قوله الأولى) بضم الهمز (قوله مثلاً) بفتحات منوفا أي أمثل مثلاً (قوله ومال مدينهم الخ) حال (قوله فيه) أي مال مدينهم  
(قوله فيها) أي الخمسين (قوله لصاحبه) صله زد (قوله وان يبيع) أي الرهن (قوله عليها) أي الثلاثين (قوله على يقيم) صله الوصيين  
(قوله شيئاً) مفعول رهن المقدد ٦٠ (قوله من ماله) أي اليقيم (قوله عليه) أي اليقيم (قوله منهما) أي الوصيين (قوله

ولو قال) أي المصنف (قوله  
بأن الكاف) أي الداخلة  
على أحد (قوله على المضاف  
إليه) أي وصيين (قوله  
وهذه) أي إدخال الكاف  
على المضاف وإرادة  
دخولها على المضاف وأنه  
لأنه خبره (قوله من منع  
بيعه) أي الكلب بيان  
المشهور (قوله في عقد بيع  
صله رهن المقدد) (قوله بعده  
أي عقد البيع) (قوله كعقد  
قرض) تشبيه في الجواز  
(قوله أصل) أي عقد (قوله  
فيه) أي عقد البيع (قوله  
والأ) أي وان لم يسل (قوله  
فهو) أي الآن تتخلل الخ  
تقريب على فلا تراق على مسلم  
ولا تزدل (قوله حكيم  
مقدد) أي تراق على مسلم  
وترد لذي (قوله أي صب  
المرتهن العسير الخ)  
تفسير لقول وفاعله المستر  
ومفعوله الباوز (قوله وجد)  
بضم فكسر (قوله ليرفع) أي  
حكم المالكي عليه بحكم  
حاكم (قوله خلافه) أي  
المالك بعدم اراقته وتخليها  
(قوله ريان) أي المرتهن

وتخصص فيه الغرماء يوافق ديونهم (والا) أي وان لم يوف عنها يبيع دين المرتهن (قدر)  
بضم فكسر مثلاً المرتهن (محصاً) بضم الميم وشهد الصاد المسملة للغرماء في مال المقتلس (بما  
بقى) لمن دينه بعد أخذه عن الثمرة فليخصه بهذه المحاصة مما أخذه بالمحاصة الأولى إبقاء لنفسه  
وما زاد على ما يخصه بالثانية مما أخذه بالأولى يرد له باقي الغرماء يتخصصون فيه يوافق ديونهم  
كأن حدث للمقتلس مثلاً الغرماء ثلاثة لكل منهم مائة وارتهن أحدهم ماله بيد صاحبه ومال  
مدينهم مائة وخمسون تخصصوا فيه فأخذ كل منهم خمسين فإذا بدا صلاح الرهن وبيع بمائة  
اختص به المرتهن وردا الخمسين التي أخذها بالمحاصة لأنه تبيين أنه لاحق له فيها لصاحبه لكل  
منهما خمسة وعشرون وان يبيع بخمسين اختص المرتهن به وأقدر بمحاصا لصاحبه بخمسين  
فخصه ثلاثون ويزيد ما أخذه بالمحاصة الأولى عليه عشر ويزدها لصاحبه لكل منها عشرة  
وذكر بعض مفهوم من له البيع فقال (لا) يبيع رهن (كأن أحد الوصيين) على يقيم شيئاً من ماله في دين  
عليه بدون إذن الوصي إلا أن قاله في المدونة لم يكن كل واحد منهما مطلق التصرف ولو قال  
أحد كالوصيين لشغل كل من توقف تصرفه على إذن غيره كالناظرين والوكيلين وأجيب بأن  
الكاف داخلة في الحقيقة على المضاف إليه وهذه غايته وذكر بعض محترز ما يباع فقال (و) لا  
يصح رهن (جلد ميتة) اتفاقاً أن لم يدبغ وعلى المشهور أن دبغ ولا جلد اضحية ولا كلب على  
المشهور ومن منع بيعه (و) لا يبيع رهن (يكنين) لقوة غرضه في عقد بيع ويجوز بعده كعقد قرض  
قاله اللخمي ودخل بالكاف سمك في بحر وطير في هواً ولو أو غير موصوف ابن رشد وأما الرهنان  
ما في بطون الأناث فلا يجوز على ما في المدونة وأجازة أحمد بن منبر وهذا الاختلاف إذا كان  
الرهنان في أصل البيع وأما بعده فلا اختلاف في جوازهما ونقل ابن عرفة عن النعماني أنه يجوز  
رهن الجنين في عقد القرض وبعد عقد البيع واختلف في جوازهما فيه (و) لا يبيع رهن (خبر)  
عند مسلم أو ذي أن كان الراهن مسلباً (وان) كانت (لذي) ورهن عند مسلم ويحتل أن  
التقدير من مسلم أو ذي أن كان المرتهن مسلباً وان رهن لذي من مسلم فإن رهنها ذي عند  
ذي فلا يتعرض لهما إلا أن يترافعا البنا را ضيين بحكمنا وتراق أن كانت مسلم أو ذي مسلم  
والأردت له في كل حال (الأن تتخلل) بفتحات مثلاً أي تصير الخبر خلافاً لتراق أن كانت مسلم  
ولا ترد أن كانت لذي ويختص به المرتهن فهو استثناء من حكمين مقددين (وان) رهن مسلم  
عسير عند مسلم أو ذي (وتخمر) بفتحات مثلاً أي صار العسير خيراً (أهراقه) أي صب المرتهن  
العسير الذي صار خيراً على الأرض (ب) حكم (حاكم) مالكي أن وجد في البلد حكم يحكم بعدم  
أراقته وتخليها ليرفع خلافه ويأمن حكمه عليه بقيمتها وألا أراقها إلا حكم لا منه من التفرير  
وكسر أتاها الفخار وشق الجلد وغلم منه بالأولى أراقه الخبر التي رهنها مسلم بحاكم أيضاً وكان

(قوله حكمه) أي الخالف (قوله عليه) أي المرتهن (قوله بقيمتها) أي الخبر (قوله والال) أي وان لم  
يوجد في البلد من يحكم بتخليها (قوله أراقها) أي المرتهن الخبر (قوله لا منه) أي المرتهن (قوله كسر) أي المرتهن (قوله  
وعلم بضم الهين) (قوله منه) أي كلام المصنف (قوله بالأولى) بفتح الهمز صله علم (قوله ويخمر) أي العسير

(قوله فلا تراق) أي النحر (قوله وترد) بضم فتح النحر (قوله يسلم) بضم فسكون فكسر (قوله في المدونة) خبر مقدم (قوله ليراق الخ) صلة فليرفعه (قوله بأمره) أي الامام (قوله برهن) بضم الياء (قوله في كله) أي الجزء (قوله أي قبض) بضم فسكون الخ (قوله لا تقبل ونائب فاعله) قوله ردن (بضم فسكون) (قوله برهن) بضم ثم فتح (قوله يكتفي) بضم الياء وفتح الفاء (قوله لهما) أي القولين (قوله أنه) أي الشأن (قوله ينزل) بضم فسكون (قوله منقلا) (قوله منقلبه) أي الراهن في حوز الرهن والتصرف فيه بنحو الكراء (قوله رد) أي أحد (قوله كلامه) أي المصنف (قوله أنه) أي الشأن (قوله وليس) أي الحكم (قوله كذلك) أي الذي اقتضاه كلام المصنف (قوله فلو قال) أي المصنف (قوله ملكه) أي الراهن (قوله به) أي الرهن (قوله رهنه) أي الجزء الذي له (قوله بخصته) أي شريك الراهن (قوله وقول) عطاف على المشهور (قوله استئذانه) أي الشريك (قوله فيه) ٦١ أي الرهن (قوله في التوضيح) خبر مقدم (قوله يستأذنه) أي

مقدم (قوله يستأذنه) أي  
مريد الرهن شريكه (قوله  
فيما) صلة المشاع (قوله ربا  
بفتح فسكون أي مستحال  
من ما (قوله أو متقسما) أي  
قابلا القسم كعرض وطعام  
(قوله لا يقتصر الخ) خبر رهن  
(قوله شريكه) أي الراهن  
(قوله وان كان) أي ما يقيه  
لغير الراهن (قوله غيره) أي  
الربع والتقسيم (قوله كذلك)  
أي الربع والتقسيم في عدم  
اقتضاه لأذن شريكه (قوله  
عليه) أي أذن شريكه (قوله  
قائلا) حال من أشهب (قوله  
لان رهنه) أي جزء الشريك  
الشائع (قوله ينعى) أي  
شريك الراهن (قوله من  
يعنه) أي نصيب شريك  
الراهن (قوله ثم قال) أي ابن  
عرفة (قوله لا يقتصر) أي رهن  
الجزء الشائع الخ مفعول  
قول المضاف لفاعله (قوله

القياس اراقها بغيرها كم فان رهن العصري ذي عند مسلم وتختصر فلا تراق وترد الذي قاله ابن يونس  
واللحمى وغيرهما ويبنى الدين بلارهن الا ان يسلم الذي تراق وهل يجا كوي يبق الدين بلارهن  
أيضا أم لا في المدونة من ارتهن عصيرا فصار خيرا فليرفعه الى الامام ليراق بأمره كالوصي يجده  
خيرا في التركة ٨١ (وصح) أن يرهن جزء (مشاع) بضم الميم أي شائع في كله كنصف (وحيز)  
بكسر الحاء المهملة أي قبض من الراهن الجزء المشاع (ب) حوز (جميعه) أي الكل الذي رهن  
جزء المشاع (ان بقى فيه) أي الجميع أي ان كان باقية الفى لم يرهن (للا رهن) وسواء كان المشاع  
من عرض أو حيوان أو عقار على المشهور قاله في التوضيح وفي الموازية يكتفي في العقار بحوز  
البعض ابن عبد السلام القولان منسوبان للمدونة وليس عندي بيان لهما والتظاهر انه  
لا فرق بين العقار وغيره ومفهوم الشرط الا كفا بمجوز الجزء ان كان الباقي لغير الراهن وينزل  
المرتبة منزلة وهو كذلك د كلامه يقتضى انه اذا كان للراهن النصف ورهن الربع فلا ينعى  
حوز الجميع اذ صدق عليه قوله ان بقى فيه للراهن وليس كذلك اذ يكتفي حوز نصف الراهن فلو  
قال وحيز ملكه لم يسلم من هذا الايهام (و) من لجزء شائع في عرض أو حيوان أو عقار أو أراد  
رهنه كله أو بعضه فله رهنه (لا يستأذن) الراهن (شريكه) في رهنه أي لا يشترط استئذانه  
لتصرف الشريك مع المرتبة وعدم تعاق الرهن بخصته هذا هو المشهور وقول ابن القاسم نعم  
يندب استئذانه فيه في التوضيح ينبغي ان يستأذنه على قول ابن القاسم ابن عرفة ورهن المشاع  
فيما يقيه لغير الراهن ربا أو متقسما لا يقتصر لأذن شريكه وان كان غيره ففي كونه كذلك أو وقفه  
عليه قول ابن القاسم وأشهب قائلان لان رهنه ينعى من بيعه ناجزا ثم قال وصب الباجي قول  
ابن القاسم لا يقتصر لأذن الشريك لان ذلك لا ينعى من بيع حظه أو دعائه لبيع جميعه فان بيع  
بغير جنس الدين كان الثمن رهنا وان بيع بجنسه قضى الدين به ان لم يأت برهن مثله (وله) أي  
الشريك الذي لم يرهن نصيبه (ان يقسم) المشترك الذي يقبلها بحضور شريكه الراهن والراهن  
في حوز مرتبته (و) لان (بيع) منابه (ويسلم) للمشتري ما باعه له ولا ينعى رهن شريكه  
منابه من ذلك اذ لم يتعلق الرهن بخصته قاله في التوضيح وقال الشارح يسلمها فيما شاء ونسبه

لان ذلك) أي رهن نصيب الراهن (قوله لا ينعى) أي شريك الراهن (قوله من بيع حظه) أي وحده ان لم يقص عنه اولم توجد شروط  
جبر شريكه على بيع حظه معه (قوله أو دعائه) أي الشريك عطاف على بيع (قوله لبيع جميعه) أي المشترك ان يقص عن حظ  
الشريك اذا بيع وحده وتوفرت شروط جبر شريكه على بيع حظه معه (قوله فان بيع) أي جميعه (قوله كان الثمن) أي نصيب  
الراهن منه (قوله قضى) بضم فسكون (قوله به) أي الثمن (قوله ان لم يأت) أي الراهن (قوله مثله) أي الرهن الذي بيع في قيمته  
وضمانه (قوله يقبلها) أي القسمة (قوله بحضور) صلة يقسم (قوله والراهن في حوز مرتبته) حال (قوله يسلم) بضم فسكون  
منقلا (قوله ولا ينعى) أي الشريك الذي لم يرهن حظه (قوله من ذلك) أي البيع والتسليم (قوله يسلمها) أي الشريك غير الراهن  
منابه (قوله فيما شاء) أي من ثمن مثلها أو اقل منه أو أكثر أو مهر أو أرض أو جناية أو هبة أو صدقة أو غيرها

(قوله في المدونة) خبر مقدم (قوله عما يتقسم) أي بعض قابل القسمة (قوله من طعام ونحوه) بيان ما (قوله فله) أي أحد الشريرين (قوله ذلك) أي الرهن (قوله شريكه) أي الراهن (قوله فانه) أي شريك الراهن (قوله فيه) أي ما رهن بعضه وهو يقبل القسمة (قوله والرهن كما هو بيد المرتهن) حال (قوله لا يخرج) أي الراهن الرهن (قوله من يده) أي مرتته (قوله له) أي الراهن (قوله الوجهين) أي قسمة الراهن وقسمة المقام بضم الميم (قوله يطبع) بضم الياء (قوله من مشترك الخ) بيان جزئه (قوله يمينه) أي الراهن (قوله وهو) أي غيره ٦٢ (قوله فلا يمنع) أي الراهن (قوله منه) أي استئجار جزئ شريكه (قوله ولكن لا يتولى)

للمدونة وكلاهما صحيح قاله ت في المدونة ان كان الرهن عما يتقسم من طعام ونحوه فله رهن حصته منه جاز ذلك اذا حازه المرتهن فان شاء شريكه البيع فاسمعه فيه الراهن والرهن كما هو بيد المرتهن لا يخرج منه يده فان غاب الراهن اقام الامام من يقسم له ثم تبقى حصته الراهن في الوجهين رهنا ويطبخ على كل ما لا يعرف بعينه (وله) أي راهن جزئه المشاع من مشترك يمينه وبين غيره (استئجار جزئ غيره) أي الراهن وهو شريك الذي لم يره رهن حصته فلا يمنع منه رهن جزئه ولكن لا يتولى قبض ريعه (ويقبضه) أي الجزء المستأجر ويستغله (المرتته له) أي الراهن اللغوي او يقاسمه الرقبة أو المنفعة فلا يتجول يده في رهنه فيبطل حوزة وصورة قسم المنفعة ان يكون بين شخصين شركة في دارين على الشيوع ورهن احدهما حظه منهما ثم استأجر حظ شريكه منه ما واقتسم الراهن والمرتته الغلة يجعل غلة احدي الدارين للراهن وغلة الاخرى للمرتته فللراهن حينئذ ايجار الدار التي حصته بالقسمة وقبض اجرتها (ولو) رهن احد الشريرين حصته من المشترك عند اجنبي و (أتما) بفحركات متعاقبة أي جعل الراهن والمرتته (شريكاً) للراهن اميناً على الرهن وحائزاً له (فله) الشريك الامين (حصته للمرتته) الاول او غيره (واختنا) أي الراهن الثاني الامين على الرهن الاول ومرته يمينه أي جعل (الراهن الاول) اميناً على الرهن الثاني (بطل حوزهما) أي الرهين أو الزاهين لجولان يد كل راهن على رهنه بجوزة رهن الاخر الشائع ومفهوم قوله حوزهما عدم بطلان اصل الرهن بذلك وهو كذلك فان قام كل من المرتتين يطلب حوزة رهنه قبل حصول مانع لراهنه قضى لهما به اعادة الموضع وغيره ومفهوم أمنا الراهن الاول انهما لو أتما اجنبياً والمرتته بطل حوزة رهن الثاني فقط لجولان يده على رهنه بجوزة رهن الاول حكماء في التوضيح عن محمد والشارح عن أبي محمد وعطف على مشاع فقال (و) صح رهن الشيء أو الشخص (المستأجر) بفتح الجيم على الاول وكسرها على الثاني وعلى الاول فالمراد رهنه مستأجره قبل اقباضه مدة اجارته (و) صح رهن الحائط أو الشخص (المساق) بفتح القاف فيهما وعلى الاول فالمراد رهنه عند عمله قبل تمام مدة عمله بدليل (وحوزهما) أي المستأجر بالكسر في الصورة الاولى والعامل في الصورة الثانية بعدد الاجارة والمساقاة (الاول) أي السابق على عقد الرهن (كاف) في حوزة الرهن على الاصح عند ابن الحاجب وهو مذهب ابن القاسم في المجموعة واشهر قوله الاول بأنه رهنه عندهما الخط هذا اذا كان المستأجر والمساق هو المرتته فان رهنه عند غيره جعل معهما اميناً

أي الراهن (قوله ريعه) أي الجزء الذي استأجره الراهن (قوله المستأجر) بفتح الجيم (قوله أو يقاسمه) أي لراهن المرتته (قوله الرقبة) أي في الذات المشتركة فتصيب الراهن يبقى رهنا محوزاً للمرتته وقبض شريكه يتولا الراهن يتقصد به أو يستغله (قوله أو المنفعة) أي في منفعة الرهن (قوله فلا يتجول يده) أي الراهن الخ غلة يقبضه المرتته له (قوله شركة) اسم يكون (قوله ورهن أحدهما) أي الشخصين (قوله منهما) أي الدارين (قوله ثم استأجر) أي الراهن (قوله يجعل غلة) احدي الدارين الخ تصوير لقسمة المنفعة (قوله قضى) بضم فكسر (قوله لهما) أي المرتتين (قوله به) أي الحوزة (قوله يده) أي الثاني (قوله الاول) أي تقدير الموصوف الشيء (قوله الثاني) أي تقدير الشخص (قوله رهنه) أي الشيء المستأجر

(قوله وعلى الاول) أي وأما على الثاني فالمراد رهنه عند غيره وتركه لوضوحه (قوله فيهما) أي تقدير الموصوف او الحائط وتقدير الشخص (قوله وعلى الاول) أي تقدير الحائط (قوله رهنه) أي الحائط (قوله عامله) أي الحائط (قوله بعقد) صلة حوزة (قوله وهو) أي الاكتفاء بجوزة الاول (قوله بأنه) أي الشأن (قوله رهنه) أي المستأجر والمساق (قوله عندهما) أي المستأجر والعامل (قوله هذا) أي الاكتفاء بالحوزة الاول (قوله المستأجر) بكسر الجيم (قوله والمساق) بكسر القاف (قوله فان رهنه) أي المستأجر والمساق (قوله غيرهما) أي المستأجر والعامل (قوله جعل) أي المرتته (قوله معهما) أي المستأجر والعامل

(قوله أو يجعلانه) أي المستأجر والمساقي (قوله ولا يكتفى) بضم الياء وفتح الفاء (قوله يجوزهما) أي المستأجر والمساقي (قوله لانه) أي حوزهما الأول (قوله لا تقسمهما) أي لا المرتهن (قوله ثم رهنه) أي الحائط (قوله من غيره) أي الزجل المساق (قوله غيره) أي العامل (قوله جعله) أي الحائط المساق المرهون عند غير المساق (قوله أو أجيره) أي المساق (قوله يبطل) بضم فسكون فكسر (قوله حوزة) أي المرتهن (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله المرتهن) صلة حوز (قوله بكونه) أي الرهن صلة تقور (قوله ولغووه) أي كونه يبد مستأجره (قوله هذا) أي لغو كونه يبد مستأجره (قوله معه) أي مستأجره (قوله لا اختياره) أي اللخمي (قوله جعل) بضم فكسر أي الرهن (قوله عرف) بضم فكسر محققا (قوله أن الخلاف) بفتح ٦٣ الهمز خبر ظاهر (قوله قاعدة) أي الإشارة بولوا إلى الخلاف

المذهبي (قوله وليس) أي الامر (قوله كذلك) أي الظاهر من كلام المصنف (قوله انما هو) أي الخلاف (قوله في غيرها) أي العين (قوله لا يصح رهنه) أي المثلث غير العين بدون طبع عليه (قوله يصح) أي رهن المثلث غير العين غير مطبوع عليه (قوله باتفاقهما) أي ابن القاسم وأشب (قوله فيه) أي صحة رهنه (قوله والعين) أي المرهونة (قوله وفي وجوبه) أي طبع العين المرهونة (قوله في مفهوم الشرط) أي وفي منطوقه (قوله لان الخلاف الخ) علمه صواب العبارة الخ (قوله ولا على غيرها) فيه انه تأق المبالغة على غيرها اذ أشبه لم يقل بالطبع عليه لاجوبها ولا نديا (قوله بينهما) أي العين وغيرها (قوله في عدم اشتراط طبعهما) مسلم

أو يجعلانه عند أمين ولا يكتفى بجوزهما الأول لانه لا تقسمهما ابن عرفة الجلاب من ساق حائطه من رجل ثم رهنه من غيره فلا بأس به وينبغي للمرتهن ان يستخلف مع العامل في الحائط غيره الصقلي عن الموازية من ساق حائطه ثم رهنه فليجعل المرتهن مع المساق رجلا أو يجعلانه يبد عدل ماله رضي الله تعالى عنه جعله يبد المساق أو أجيره يبطل حوزة ٥١ ثم قال ورهن ما هو مؤجر في تقور حوزة لم رهنه بكونه يبد من استأجره ولغووه ثالثها هذا ان لم يررض المستأجر بجوزة لم رهنه الا ان يجعل المرتهن يده معه الأول للغمي عن ابن نافع والثاني لرواية محمد والثالث لاختياره ٥١ (و) صح رهن (المثلث) بكسر فسكون أي المسكيل والموزون والمعدود ان لم يكن عيناً بل (ولو) كان (عيناً) أي دنانير أو دراهم ان جعل يبد أمين بل ولو جعل (يبد) أي المرتهن (ان طبع) بضم فكسر أي ختم (عليه) أي المثلث طبعاً محكماً حتى أنزل عرف الحظ ظاهر قوله ولو عيناً أن الخلاف في العين كما هي قاعدة وليس كذلك انما هو في غيرها اذ لم يطبع عليه فقال ابن القاسم لا يصح رهنه واشبه يصح وأما العين فلا يصح رهنها الا مطبوعاً عليها باتفاقهما هذه طريقة المازري وابن الحاجب وأما الباجي وابن يونس وابن شاس فلم يتقوا عن أشبه الا ان الطبع في النقد مستحب والحاصل ان المثلث غير العين فيه خلاف قال ابن القاسم يجب طبعه وأشب لا والعين يجب طبعها عند ابن القاسم وفي وجوبه ونديه عند أشبه طريقان فصولا العبارة على طريق المازري والمثلث ان طبع عليه ولو غير عين والمبالغة في مفهوم الشرط لان اختلاف انما هو في غير العين اذ لم يطبع عليه وأما على طريق الباجي فلا تأق المبالغة على العين ولا على غيرها اذ لا فرق بينهما عند أشبه في عدم اشتراط طبعهما والمشهد ورويه مذهب المدونة ان المثلثات كلها لا ترهن الا مطبوعاً عليها في رهونها ولا ترهن الدنانير والدراهم والفلوس وما لا يعرف بعينه من طعام أو ادم وما يكال أو يوزن الا ان يطبع عليه لمنع المرتهن من الانتفاع به وورد مثله وأما الحلي فلا يطبع عليه حذراً من الانتفاع به كما لا يطبع على سائر العروض لانه يعرف بعينه ابن يونس أشبه لا احب ارتها الدنانير والدراهم الا مطبوعاً للتمتع بسلفها فان لم يطبع عليها فلا يفسد الرهن ولا البيع ويستقبل طبعها ان عثر عليها وما يبد أمين لا يطبع عليه وما ارى ذلك عليه في الطعام والادام وما لا يعرف بعينه وان جرت مجرى العين لانه لا يخاف

ولكن بينهما فرق بنديه الطبع في العين دون غير هاتصح المبالغة عليه بهذا الاعتبار (قوله ان المثلثات كلها) أي العين وغيرها الخ بيان المشهور ويحذف من (قوله رهونها) أي المدونة (قوله من طعام الخ) بيان ما (قوله لمنع) بضم الياء (قوله حذراً) علمه يطبع المنق (قوله سائر) أي باقي (قوله للتمتع) أي لنقبتها (قوله عليها) أي الدنانير والدراهم (قوله يستقبل) بضم الياء وفتح الموحدة (قوله طبعها) أي الدنانير والدراهم (قوله عشر) بضم فكسر أي اطلع (قوله عليها) أي الدنانير والدراهم أي مرهونة بلا طبع عليها (قوله ذلك) أي الطبع (قوله وما لا يعرف بعينه) اعم عما قبله (قوله وان جرت) أي المثلثات غير العين الخ حال (قوله لانه) أي الشان الخ إشارة للفرق بين العين وسائر المثلثات (قوله فيها) أي العين

(قوله فلا تتأني المبالغة) في هذا التبريع ان العبد يتقارب بالثبات في عذب طبعها دون غير ما فتأتى المبالغة على غيرها  
كما تقدم واقله اعلم (قوله اذا لم يوضع) أي الرهن (قوله به) أي عدم طبع ما يدا أمين (قوله لا يقدر) بضم فسكون وفتح (قوله المثلث)  
أي المرهون (قوله مرتته) أي المثلث غير المطبوع (قوله اسوة) أي مساويا في قسمة الرهن بحسب الدين (قوله هذا) أي كونه  
مرتته المثلث غير المطبوع مساويا للفرما (قوله يمين) بكسر الميم تحت مشقة (قوله به) أي الرهن (قوله هو) أي الرهن ابرز  
وقص لعوده لغيره (قوله عند غير المرتهن) صلة رهن (قوله برهن فضله) تنازع فيه علم ورضى (قوله فان كان) أي الرهن (قوله  
غيره) أي المرتهن الاول ٦٤ (قوله وضاء) أي الامين (قوله فهو) أي الفضل (قوله معه) أي قدر الدين

من الرهن (قوله ويكون) في غير العين ما يخاف فيها \* (تنبيهات الاول) \* لو قال والمثلث ان طبع عليه ولو غير عين لا شار  
لخلاف اشبه على طريقة المازري وأما على الطريقة الاخرى فالعين وغيره سواء في عدم  
اشتراط الطبع عند اشبه فلا تتأني المبالغة على احدهما كما تقدم \* (الثاني) \* محل الطبع اذا  
لم يوضع يدا أمين كما تقدم وصرح به ابن الحاجب وغيره \* (الثالث) \* أبو الحسن المراد بالطبع  
طبع لا يقدر على فكه واعادته كما كان في الغالب وأما الطبع الذي لا يقدر على فكه أصلا فليس  
في قدرتهما والطبع الذي يقدر على فكه واعادته لحاله فلا يكتفى \* (الرابع) \* لو قام غرماء الرهن  
عليه قبل طبع المثلث ففي بعض الحواشي يكون مرتته اسوة الغرماء أبو الحسن وليس هذا بين  
لأنه رهن محجوز فالمرتهن أولى به (و) ان رهن ما قيمته مائة في تخسين مثلا صرح رهن (فضله) أي  
زيادة الرهن على الدين المرهون هو فيه عند غير المرتهن الاول (ان علم) المرتهن (الاول ورضى)  
برهن فضله عند غيره ان كان الرهن يدا الاول فان كان يدا أمين غيره اشترط رضاه دون المرتهن  
قوله في البيان ابن سلون اذا كان في الرهن فضل على الدين المرهون هو فيه فهو رهن معه ويأثر  
أن يزيد بنا آخر ويكون رهنا به الى أجل الاول ولا يجوز الى أبعد وأقرب منه ولا يجوز رهن  
فضله من غير تبغير علمه ورضاه على المشهور اه ومعنى فضله زيادة قيمة الرهن على الدين في رهنا  
عند آخر على ان الاول يستوفى منه دينه وفضله تخمينه يستوفى منها الثاني فيها ان ارتهن ثوبا قيمته  
مائة دينارا في تخسين ثم رهن رهن فضله لغيره لم يجز الا بذلك وتكون حائرا للثاني فان هلك  
الثوب يبدل بعد ارتهانه الثاني فضله ضمن منه مبلغ دينك وكنت أمينا في الباقي ويرجع  
المرتهن الثاني يديه على الراهن لان فضله الرهن يبدل (و) ان تلف الرهن الذي رهنه  
فضله عند غير المرتهن الاول برضاء وهو يدا الاول فلا يضمنها أي الفضلة المرتهن (الاول) لانه  
أمين عليها ويضمن قدر دينه ان كان أحضر الرهن وقت ارتهانه الثاني أو شهدت بينة بسلامته  
حينه ولا يضمن جميعه وان جعل الرهن يدا المرتهن الثاني وهلك فلا يضمن الثاني حصه الاول  
منه لانه أمين عليها ويضمن الفضلة التي رهنه عنده فان رهنه الفضلة عند الاول وتلف ضمن  
جميعه \* (تنبيهات) \* الاول في التوضيح انما يشترط رضا الاول اذا كان الرهن يده ففي البيان  
وأما ان كان يبدل فلا اعتبار انما هو يعلمه دون علم المرتهن \* (الثاني) \* الربراجي ارتهانه

الفاضل عن دينك من الرهن (قوله رهن) بضم فكسر (قوله برضاء) أي المرتهن الاول (قوله هو) فضله  
أي الرهن انما حال (قوله ان كان) أي المرتهن (قوله بسلامته) أي الرهن (قوله يمينه) أي ارتهانه الثاني (قوله والا)  
أي وان لم يحضره ولم تشهد بينة بسلامته حينه (قوله فيضمن) أي المرتهن الاول (قوله وان جعل) بضم فكسر (قوله  
وهلك) أي الرهن (قوله منسه) أي الرهن (قوله لانه) أي الثاني (قوله عليها) أي حصه الاول (قوله ويضمن)  
أي الثاني (قوله وتلف) أي الرهن (قوله ضمن) أي المرتهن (قوله جميعه) أي الرهن (قوله في التوضيح) خير مقدم  
(قوله بطله) أي العدل

(قوله عين) اي ذات (قوله قيمته) اي الرهن (قوله الاول) اي كون الفضلة في العين (قوله الثاني) اي كون الفضلة في القيمة (قوله  
وقيمة) اي الثوب (قوله ويكون) اي الثاني (قوله سائر) اي باقي (قوله حوزة) اي الثاني (قوله يكون) اي الثاني (قوله  
عنه) اي دين الاول (قوله ناف) اي زاد (قوله من قيمة الرهن) بيان ما ٦٥ (قوله فان كانت) اي قيمة الرهن (قوله

كفاف) بفتح الكاف اي  
قدر (قوله منه) اي دين  
الاول (قوله فهو) اي الاول  
(قوله فيه) اي الرهن (قوله  
من قيمته) اي الرهن بيان ما  
(قوله يكون) اي تارة (قوله  
ولا يكون) اي تارة اخرى  
(قوله وان كان) اي الرهن  
(قوله واما اذ ارهنه) اي  
زائد الرهن (قوله من كونه  
اي الرهن (قوله فان كان)  
اي الرهن (قوله فان رضى  
اي العدل (قوله جواز) اي  
الرهن (قوله وان كان) اي  
الرهن (قوله فائقة) اي  
مفهومة (قوله جواز) اي  
الرهن (قوله وغيره) اي كتاب  
الوصايا الثاني عطف عليه  
(قوله من كتبها) اي المدونة  
بيان غيره (قوله حوزة) اي  
الاول (قوله وان رضى) اي  
الاول بالخوز الثاني (قوله لان  
حوزة) اي الاول (قوله اولاً)  
بشد الواو (قوله وهي) اي  
عدم جوازها وانته لتأنيث  
خبره (قوله وعدمه) اي رضا  
الاول بالخوز الثاني (قوله وان  
كان) اي الثاني (قوله اقرب  
حلولاً) اي من الاول (قوله  
ودين الاول عرض من بيع)

فضلة الرهن لا يتخلو من ان تكون فضلة في عين الرهن أو فضلة في قيمته ومعنى الاول ان يرهنه  
نصف الثوب في عشرة فقبض المرتين جميع الثوب ليتم حوزة نصف المرهون ومعنى الثاني  
ان يرهنه الثوب في خمسة وقيمتها عشرة وفائدة اختلاف الصورتين معرفة ما يصح للمرتين  
الثاني ويكون احق به من سائر الغراما اذا صح حوزة في الاول يكون احق بنصف الثوب من  
سائر الغراما سواء كان النصف الاخر في يد المرتين الاول او يتقص عنه وفي الوجه الثاني  
يكون المرتين الثاني احق بما ناف على دين المرتين الاول من قيمة الرهن فان كانت كفاف  
دين الاول أو أقل منه فهو احق بجميع الرهن من الغراما ولا حق فيه للمرتين الثاني ثم لا يتخلو  
رهن الفضلة من كون رهنها عند الاول أو عند غيره فان رهنها عند الاول فلا يتخلو من كون  
الرهن بيد الاول أو بيد عدل فان كان بيد الاول فلا خلاف في الجواز ان كان المرهون عند الثاني  
ما زاد من عين الرهن أو مضمته أي ما زاد من قيمته على الدين الاول الاعلى مذهب من يرى أن رهن  
الغرر لا يجوز فيمنع رهن الضقة لانه غير يكون ولا يكون وان كان بيد عدل فيجوز فيه الخلاف  
الا في الوجه الثاني واما اذ ارهنه من غير الاول فلا يتخلو من كونه بيد عدل او بيد المرتين  
الاول فان كان بيد عدل فان رضى بالخوز الثاني فالمذهب على قولين احدهما جواز رضى  
المرتين الاول أو مخط طاله اصبح وهو ظاهر المدونة والثاني لا يجوز الا برضا الاول وهو قول  
مالك رضى الله تعالى عنه في كتاب محمد وهو اضعف الاقوال اذ لا فائدة لرضاه وان كان بيد  
الاول ففي المذهب ثلاثة أقوال كلها قائمة من المدونة احدثها جواز رضى به الاول أو كرهه  
وهو ظاهر قول مالك رضى الله تعالى عنه في كتاب الوصايا الثاني وغيره من كتبها والثاني عدم  
جوازها ولا يكون حوزة حوزة الثاني وان رضى لان حوزة اولاً انما كان لنفسه وهي رواية ابن  
المواز عن ابن القاسم ورواها الجلاب أيضاً والثالث التقصيل بين رضا المرتين الاول بالخوز  
لثاني فيجوز عدمه فلا يجوز وهو قول مالك رضى الله تعالى عنه في كتاب الرهن وقبل هذا  
اختلاف أحوال فالجواز وان لم يرض الاول اذا استوى أجل الدينين أو كان الثاني أبعد وان  
كان أقرب حلوا ودين الاول عرض من بيع ودخل الثاني على قبضه حقه بمحاول أجه فلا يجوز  
الابرض الاول وان كان دين الاول عيناً أو عرضاً من قرض جاز وان لم يرض الاول أفاده الخط  
وشبه في عدم الضمان فقال (ك) استحقاق غير الراهن بعض الرهن و(ت) الحصة المستحقة بفتح  
الحاء المهملة من الرهن بيد المرتين قتلف وهو يده فلا يضمنه لانه صائباً مبنياً عليها لخروجها من  
الهيئة باستحقاقها وفي نسخة غ (ورهن نصفه) أي الثوب مثلاً قال هو مجرور عطف على ترك  
وأشار به لقوله في رهن المدونة ومن ارتهن نصف ثوب وقبض جميعه فهلك عنده فلا يضمن  
الانصفه (و) كشخص (معطى) بفتح الطاء (دينار يستوفي نصفه) قضا الحقة أو قرضاً (ويرد)  
بفتح فضم المعطى (نصفه) اي الدينار لمعطيه فيغيب عليه ويعود ويؤدى ثلثه بلا تعد منه ولا

٩ منح ث حال (قوله ثاب) اي الرهن (قوله هو) اي الرهن (قوله يده) اي المرتين (قوله فلا  
يضمنها) اي المرتين الحصة المستحقة من الرهن (قوله لانه) اي الراهن (قوله قال) اي غ (قوله هو) اي لظن رهن (قوله وأشار) اي  
المصنف (قوله به) اي قوله ودين نصفه (قوله جميعه) اي الثوب لتتام حوزة نصفه (قوله فهلك) اي الثوب (قوله عنده) اي مرتته





وفصله لعوده للرهن لالدين  
المراذ من ال (قوله فيه) اى  
الدين (قوله للمرئى) صلة  
أدى (قوله وان لم يوفد) اى  
الراهن الدين (قوله ووفى)  
يفضم فكسر مشقلا (قوله من  
ثمنه) اى الزهن (قوله  
المدونة) مفعول رواية (قوله  
واختصارها) اى المدونة  
عطف على رواية (قوله أبى  
محمد) فاعل اختصار (قوله  
المدونة) مفعول نقل (قوله  
تهذيبه) اى اى سعيد (قوله  
وعلى انه) اى المعبر (قوله  
بما أدى) اى المستعبر (قوله  
من ثمنه) بيان ما (قوله  
فياقيه) اى غن الرهن  
(قوله ان كان) اى وجدياق  
بعد وفاء الدين (قوله للمعبر)  
خبر بيايه (قوله لانه) اى  
المعبر (قوله أسلفه) اى  
المستعبر (قوله لمنه) اى غن  
الرهن (قوله لانه) اى المعبر  
(قوله برهنه) اى المستعبر  
للرهن صلة خالف (قوله  
فقيهها) اى المدونة (قوله  
مستغلة) اى عددا كعشرة  
(قوله فأراد) اى الراهن  
(قوله ضامنا) اى للسلفة  
التي تعبر على علمها برهنها

في غير ما استعاره اياه منها فيه (قوله انه) اي الرهن (قوله ضمانه) اي الرهن (قوله به) اي ان المراد ضمان التعدي (قوله الرهن) مفعول ضمان (قوله باقراره) اي المستعير (قوله ومخالفة) عطف على اقرار (قوله وعدم) عطف على اقرار (قوله لو كون الرهن الخ) عطف على اقرار (قوله لتعديه) اي المستعير الرهن على ضمانه مطلقا

(قوله وهو) أى ضمانه مطلقا (قوله وعليه) أى ضمانه مطلقا صلا (قوله وخالفه) أى المعبر (قوله بان قال) أى المرتن الخ تصوير لخالفته (قوله وهو) أى الرهن (قوله فيما قر) أى المعبر (قوله من الدراهم) بيان ما (قوله السابق) أى قولها من استعار سلعة ليرهنها فى دراهم مسمومة ورهنها فى طعام فأراه ضامنا (قوله منه) أى الزاين (قوله قبضه) أى الرهن (قوله منه) أى رهنه (قوله رهنونا) أى المدونة (قوله انه) أى الرهن (قوله من الرهن) أى كونه رهونا (قوله رهنون) بضم الراء جمع رهن (قوله الناس) أى الصحابة والتابعين وأتباع التابعين رضى الله تعالى عنهم أجمعين (قوله فيه) أى الرهن المشروط خروجيه من الرهنية بعد سنة مثلا (قوله منه) أى الشرط المتأني (قوله هي) أى مسئلة غلق الرهن (قوله ومهرته) أى رهن مسئلة غلق الرهن (قوله سائر) أى باقى الغرماء (قوله صيرورته) أى الرهن ٦٨ (قوله اجله) أى الدين (قوله يوفيه) أى الدين (قوله قيمته) أى الرهن (قوله عليه)

حلف فلا ضمان على المستعير وهو رهن فيما اقر به من الدراهم وهذا تأويل ابن يونس فى الجواب (تأويلان) فى فهم كلامها السابق (وبطل) الرهن بمعنى العقد (دسبب) شرط مناف (بضم الميم) يقتضى عقده (كأن) يشترط رهنه ان (لا يقبض) بضم التحتية وفتح الموحدة الرهن منه لان مقتضى صحة العقد قبضه منه قال الله تعالى فوهن مقبوضة الحط من الشرط المتأني ما فى آخر كتاب رهوننا ونصه ومن رهن رهننا على انه ان مضت سنة تخرج من الرهن فلا اعرف هذا من رهون الناس ولا يكون هذا رهننا ابن يونس ابن المواقف مات الراهن او قل دخل فيه الغرماء وليس منه مسئلة غلق الرهن انما هي من الرهن القاسد ومهرته احق به من سائر الغرماء حتى يقبض حقه وغلق بفتح الغين المعجمة واللام قفاف أى صيرورته فى الدين اذا حل اجله ولم يوفه الراهن ولو زادت قيمته عليه وفى الموطا عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يغلق الرهن مالت نفسه فيما نرى والله أعلم ان يرهن الرجل الرهن عند الرجل بالدين وفى الرهن فضل عماره فيه ويقول الراهن للمرتن ان جئتك بعتك الى أجل كذا والا فالرهن لك بعماره فيه فهذا لا يصح ولا يحل وهذا الذى نهى عنه فان جاء صاحبه بعد الاجل بالذى رهن به فهو له وارى هذا الشرط مقسوخا الباقى غلق الرهن معناه ان لا يفتك يقال غلق الرهن اذا لم يفتك ومعنى الترجمة انه لا يجوز ان يعقد الرهن على وجه يتول الى المنع من فكك \* (فائدة) \* تت هذى احدى المسائل السبع عشرة التى لاتتم الابالحيارة واللبس والصدقة والهبة والعمرى والعطية والتحلة والعريضة والمنحة والهبة والاسكان والعارية والارفاق والعدة والاحكام والصله والاحياء كذا فى التحرير لابن بشير زاد ابن بكير فى شرحه التحرير عشر مسائل القرض والاقطاع على قول والجل على قول أيضا وقيل كالحالة والمشمور اقتدار الكفالة والمال المخالغ به على قول والزيادة بعد عقد لا يصح كالصلح على دم عمد وعن ثنى مجهول على الاشهر والزيادة فى ثمن السلعة على قول والمشمور واقتدار المعادن للحوز والوصية بزيادة على الثلث واختلاف فى الزيادة على الصداق ونظمها ت فأنظره طنى العطية اعم مما قبلها وما بعدها ولذا أسقطها بعضهم والتحلة ما يعطيه والد الزوج ولولده أو والد الزوجة

أى الدين (قوله يغلق) بفتح الساء وسكون الغين المعجمة وفتح اللام قفاف (قوله بالدين) أى فيه أو يسببه (قوله وفى الرهن) أى قيمته (قوله فضل) أى زيادة (قوله رهن) بضم الراء أى الرهن (قوله نهى) أى رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله فهو) أى الرهن (قوله مقسوخا) أى لا يعمل به (قوله فان لم يجئ صاحبه بعماره) به فانه يساع ويوفى الدين المرهون هو فيه من نفسه وباقيه رهنه ان كان (قوله انه) أى الشان (قوله يعقد) بضم فككون ففتح (قوله يتول) أى يرجع ويصير (قوله من فكك) أى الرهن (قوله هذى) أى مسئلة (قوله واللبس) أى والثانية الحبس (قوله والتحلة) بكسر النون

واهمال الحام (قوله والمنحة) بكسر الميم (قوله والعدة) بتخفيف الدال (قوله والاحياء) بالواحدة ونظمها ت فى قوله لابتته هبة وعمرى والعطية فتحلة \* وعريضة أو منحة اسكان وهبة عارية تحبس كذا \* اخدام ارفاق كذا الرهان عدة صلات والتصدق والحبلى \* الحوز شرط فى الجميع تصان (قوله ونظمها ت فأنظره) أى تت قال واضعها للنظم السابق فقلت وتضاف عشر زادا ابن بكيرى \* شرح له خذها اليك بجان قرض واقطاع وحمل كافل \* مال تلخ حقه ظن امان فزيادة من بعد صلح فاسد \* أو فى صداق فانه الحسران ثنى يزداد سلعة ضمه لما \* هو قبله قد جاء التبيان وعطية لمعادن ووصية \* والخلف فى التسع الاخيرة دان

(قوله لاجل النكاح) راجع لاعطاء الابن واعطاء البنت (قوله فاذا كان) اي الاعطاء (قوله عقده) اي النكاح (قوله غيره) اي عقد النكاح (قوله) اي الخوز (قوله هي) اي حقيقة العدة (قوله بها) اي العدة (قوله وان لم يدخل) اي الموعود (قوله بسببها) اي العدة (قوله فيه) اي المسبب (قوله مطلقا) اي ولو دخل بها فيه (قوله للمولى) بضم الميم وقح الواو واللام متفلا (قوله بطلانه) اي الرهن (قوله ولزمه) اي الراهن (قوله قيمته) اي المبيع (قوله عدمه) اي الاشتراط ٦٩ (قوله أولى) بفتح الهمز اي بالبطلان

(قوله عوضه) اي المبيع

قيمة كان أو مثلاً (قوله انه)

اي الرهن (قوله عوض)

اي قيمة أو مثلاً (قوله

وظاهره) اي المذهب (قوله

به) اي وباشرطه في بيع

فاسد الخ (قوله لو شرط)

بضم فكسر (قوله عليه)

اي المبتاع (قوله فظن) اي

المبتاع (قوله به) اي الشرط

(قوله فله) اي المبتاع (قوله

عنه) اي الرهن (قوله

فاداه) اي الرهن رب الدين

(قوله انه) اي الراهن (قوله

فانه) اي الراهن (قوله

يسترد) اي الرهن (قوله

وهو) اي قول ابن شاس

لو شرط عليه رهن في بيع الخ

(قوله عنه) اي كلام ابن

شاس الذي تباع فيه الغزالي

(قوله لو نقله) اي كلام ابن

شاس (قوله عند قوله) اي

ابن الحاجب (قوله او يعمل

له) نص ابن الحاجب ويجوز

على ان يقرضه أو يبيعه أو

يعمل له ويكون قبضه

الاول رهن (قوله يعرج)

بضم ففتح فكسر متفلا

(قوله عليه) اي كلام ابن شاس

(قوله اراد) اي ما في الجواهر تبعا للغزالي

(قوله قضى) بضم فكسر (قوله استحق) بضم التاء

وكسر الحاء (قوله أو رد) بضم الراء وشدة الدال اي احدهما

(قوله قيمته) اي العبد (قوله بما بقي) اي من ثمن العبدين او قيمة

المبيع يعا فاسدا (قوله رهنه) اي الراهن المرتهن (قوله اياه) اي الرهن المشترط (قوله وقبضه) اي المرتهن الرهن (قوله فانه

اي المرتهن (قوله به) اي الرهن (قوله لانه) اي الرهن (قوله عليه) اي الرهن مله وقع

لا يثبت لاجل النكاح فاذا كان في عقده فلا يحتاج للحوز وفي غيره يحتاج له على المشهور والعزلة  
يشد الياء هي التي تقدم الكلام عليها وقال المصنف فيها وبطلت ان مات قبل الحوز والمخة  
بكسر الميم وسكون النون هبة لمن شاء او بقرة او ناقة وعجاجة الميضية المخة هي الناقة أو الشاة  
يعبرها الرجل لرجل يتقنع بلبنهما مدة ويقال لها مخة بفتح فكسر والهدية هي العطية بسبب  
قرح أو فزع كعرس ونفاس وموت والارفاق ارفاق الجار يجذر أو سقى أو طريق أو فاع يني  
فيه والعدة بكسر العين وخفة الدال مصدر وعد ابن عرفة هي اخبار عن انشاء المخوم معروفاني  
المستقبل والوقايها مطلوب اتفاقا ابن رشد وان لم يدخل بسببها في المبيع أو بشرط دخوله بها  
فيه رابعها الا يقضى بها مطلقا والاختدام هبة خدمة العبد والصلة العطية لذى رحم والحباء  
بكسر المهملة والمد ما يعطيه الزوج ولي الزوجة بسبب النكاح وهو في العقد لا يحتاج لحوز  
وبعده يقتصر له والاقطاع اعطاء الامام أرضا فان مات الامام قبل حوزها انتقل النظر فيها للمولى  
بعده قوله والمشهور افتقار الكفالة كذا في النسخ ولعل الصواب عدم افتقار الكفالة كما في  
ابن عرفة وابن عبد السلام والتوضيح ويدل عليه قوله أولا كالمالة اذهي الكفالة (و) بطل  
(ياشترطه) اي الرهن (في بيع فاسد ظن) الراهن (فيه) اي المبيع الفاسد (الزوم) لثمن المبيع  
المرهون فيه وأولى ان لم يظن لزومه فالرهن باطل فلا رهنه أخذ من مرتهنه كمن ظن ان عليه ديناً  
فدفع لصاحبه رهنه فيه ثم تبين انه لا دين عليه فله أخذ منه ومثل المبيع القرض الفاسد  
وظاهره كابن شاس بطلانه ولو فاق المبيع وزمه قيمته أو مثله فلا يكون رهنه فيلزمه ولا منه يوم  
لاشترطه بل عدمه أولى لتوهم العمل بالشرط ومفهوم ظن الزوم انه ان علم انه لا يلزمه وفات  
المبيع فالظاهر على هذا القول كونه رهنه في عوضه وما مشى عليه المصنف خلاف المعتمد  
والمذهب انه يكون رهنه في عوض المبيع الفاسد وظاهره اشتراط الرهن ام لا ظن الزوم ام لا  
غ اشار به اقول ابن شاس لو شرط عليه رهن في بيع فاسد فظن لزوم الوقايه فله رهنه فله الرجوع  
عنه كالوطن ان عليه ديناً فاداه ثم تبين انه لا دين فانه يسترد اه وهنص ما وقفت عليه في وجيز  
الغزالي وقد أصاب ابن الحاجب في اضرايه عنه صغها ونقله في التوضيح عند قوله او يعمل له ولم  
يعرج عليه ابن عرفة بقبول ولا رد خلاف عاده وما اراده الا مخالفا للمذهب ابن عرفة النجوى  
ان كان الرهن يدينارين قضى أحدهما أو يثن عشرين استحق أحدهما أو رد بعيب أو بماتة ثمن  
عبد يبيع يعا فاسدا فانه كانت قيمته خمسين فالرهن رهن بما بقي وقال ابن يونس ابن حبيب اصبح  
ابن القاسم فحين ابتاع يعا فاسدا على ان يترهن بالثمن رهنه صغها او فاسدا رهنه اياه وقبضه فانه  
احق به من الغرماء لانه عليه وقع البيع وكذا ان كان المبيع صغها والرهن فاسدا على ان

(قوله عليه) اي كلام ابن شاس (قوله اراد) اي ما في الجواهر تبعا للغزالي

(قوله قضى) بضم فكسر (قوله استحق) بضم التاء

وكسر الحاء (قوله أو رد) بضم الراء وشدة الدال اي احدهما

(قوله قيمته) اي العبد (قوله بما بقي) اي من ثمن العبدين او قيمة

المبيع يعا فاسدا (قوله رهنه) اي الراهن المرتهن (قوله اياه) اي الرهن المشترط (قوله وقبضه) اي المرتهن الرهن (قوله فانه

اي المرتهن (قوله به) اي الرهن (قوله لانه) اي الرهن (قوله عليه) اي الرهن مله وقع

(قوله وقوله) اي كلام ابن يونس (قوله ثم قال) اي الخط (قوله اختاف) بضم التاء وكسر اللام (قوله فقصي) اي الراهن (قوله  
احدهما) اي الدينين (قوله فاستحق) بضم التاء وكسر الحاء (قوله احدهما) اي العبدين (قوله أو كان) اي الراهن (قوله  
فقضي) اي الراهن احدها اي الحقوق الثلاثة (قوله فانه) اي الشأن (قوله بقدره) اي الحق المقضي (قوله قولان) مبتدأ خبره  
فمن المتقدم (قوله يقبض) اي المرتهن (قوله نصفه) اي الرهن (قوله جميعه) اي الرهن (قوله وعلى هذا) أي سقوط نصف الرهن  
المقابل للدين الاول (قوله يقبض) بضم الياء وفتح الفاء وشدة الضاد المجهدة اي يقسم الرهن على ثلثي العبدين فأتى نائب العبد الباقي  
ببقية رهنا في ثلثه وما أتى نائب العبد المستحق او المردود بعيب يرجع لراهنه (قوله رهن) اي الزوج (قوله ثم طلق) اي الزوج (قوله قبل  
الدخول) اي فسقط عنه نصف الصداق ٧٠ فانه يرجع لنصف الرهن (قوله انه) اي الرهن كله (قوله بها) اي الدراهم (قوله

اللتخمى وابن يونس لم يتنازلا في ظن الزوم اه وقوله الخط ثم قال ونص اللغوي اختلاف اذا  
كان الرهن بدتين فقضي احدهما أو بعدين فاستحق احدهما أو رد بعيب أو كان عبدا واحدا  
يسع عاتيه يعا فاسداف كانت قيمته خسين فقبل في جميع ذلك يكون الرهن رهنا بالباقي وحكي  
ابن شعبان اذا كان الرهن في حقوق ثلاثة فقضي احدها فانه يخرج من الرهن بقدره ففي كتاب  
محمد بن له على رجل مائة دينار ثم اقترضه مائة على ان رهنه رهنا بالاول والثاني قولان فقبل  
يقبض الرهن ويسقط نصفه المقابل للدين الاول واختار محمد كون جميعه رهنا بالثاني مثل  
ما في المدونة وعلى هذا يقبض الرهن في الاستحقاق اذا استحق احد العبدين او رد بعيب أو في  
الطلاق اذا رهن بالصداق ثم طلق قبل الدخول والنقص أحسن الا ان تكون عادة انه يبق رهنا  
في الباقي ومن اسلم دينارا في ثلاثين درهما وأخذهما رهنا ثم فسح ذلك كان كالدينار  
والدراهم سواء كان احق به حتى يعود اليه ديناره وان كانت قيمة الدينار اربعين كان احق  
بثلاثة ارباع الرهن والباقي هو اسوة الغرماء لانه انما دخل على ان يكون رهنا في ذلك القدر  
واختاف اذا كانت قيمة الدينار عشرين في كونه احق بجميعه او بثلثيه ويسقط من الرهن  
ما ينوب العشرة الزائدة لانها كالستحقة اه ونص ابن يونس صريح في المسئلة والعجب من غ  
في عدم نقله قال فيها ومن لك عليه دين الى اجل من يسع او قرض فرهنتك به رهنا على انه ان  
لم يفتكه منه الى الاجل فالرهن لك بيدك لم يجز ذلك وينقض هذا الرهن ولا ينتظر به الاجل ولك  
ان تجبس الرهن حتى تأخذ حقه وأنت احق به من الغرماء ابو محمد يريد وبصير السلف حالا  
ابن يونس هذا اذا كان الرهن في اصل البيع أو السلف فيفسد البيع والسلف لانه لا يدري  
ما يصح له من ثمن السلعة او الرهن وهكذا في السلف لا يدري هل يرجع له ما سلف او الرهن  
فان عثر على ذلك قبل الاجل او بعده فسح البيع ان لم تقم السلعة بمحوالة السوق فاعلى فقها  
القيمة حالة وبصير السلف حالا والمرتهن اولى بالرهن حتى يأخذ حقه لوقوع البيع عليه ولو كان  
الرهن بعد صحة البيع والسلف فلا يفسخ الا الرهن وحده وبأخذه وبه وبقي البيع والسلف  
بلا رهن الى اجله ولا يكون المرتهن احق به في فلس ولا في موت لقولهم فيمن له دين على رجل الى

ذلك) اي السلم (قوله سواء)  
اي في القيمة (قوله كان)  
اي المرتهن (قوله به) الرهن  
(قوله كان) اي المرتهن  
(قوله والباقي) أي من  
الرهن وهو ريعه (قوله هو)  
أي المرتهن (قوله اسوة  
الغرماء) اي في ريع الرهن  
(قوله لانه) اي المرتهن (قوله  
يكون) اي الرهن (قوله  
ذلك القدر) اي الثلاثين  
درهما التي هي صرف  
ثلاثة ارباع الدينار (قوله  
في كونه) اي المرتهن (قوله  
جميعه) اي الرهن (قوله  
او بثلثيه) اي الرهن (قوله  
نقله) اي نص ابن يونس  
(قوله فيها) اي المدونة (قوله  
من يسع او قرض) بيان دين  
(قوله على انه) اي الراهن  
(قوله يفتكه) اي الراهن  
الرهن (قوله منه) أي المرتهن  
(قوله لك بيدك) خطاب

للمرتهن (قوله لم يجز) أي الرهن (قوله بذلك) اي الشرط القاسم (قوله وينقض) بضم الياء وفتح القاف (قوله اجل  
ولا ينتظر) بضم الياء وفتح الظاء (قوله به) اي الرهن (قوله ولك) خطاب للمرتهن (قوله وأنت) خطاب للمرتهن (قوله به) اي  
الرهن (قوله يريد) اي ابن القاسم (قوله هذا) اي نقض الرهن والمرهون فيه (قوله لانه) اي المرتهن (قوله من ثمن السلعة او الرهن)  
بيان ما (قوله ما سلف) اي مثله (قوله عثر) بضم فكسر اي اطلع (قوله فسح) بضم فكسر (قوله عليه) اي بشرط الرهن (قوله  
ولو كان الرهن بعد صحة البيع والسلف) مفهوم اذا كان الرهن في اصل البيع والسلف (قوله ويبقى البيع) اي ثمنه او مثمنه  
(قوله به) اي الرهن

(قوله فاحذ) أي رب الدين (قوله منه) أي الدين (قوله تؤخره) أي رب الدين المدين (قوله أنه) أي اخذ الرهن والتأخير مقبول قول المضاف لقاعله (قوله لأنه) أي تأخيرها واخذ الرهن (قوله سلف) أي بتأخير الدين (قوله بنفع) أي وهو التوثيق بالرهن في الدين (قوله به) أي الدين (قوله وان قبض) بضم فكسر أي الزهن مبالغة في أنه لا يكون رهنا به (قوله مسئلة الكتاب) أي قول المدونة ومن لك عليه دين إلى أجل من يسع أو قرض فرهنا به رهنا على أنه لم يفتكه إلى الأجل فالرهن لك بيدك (قوله على أنه) أي الرهن (قوله نعت) أي وصف (قوله وترد) بضم ففتح مثله (قوله والرهن) عطف على السلفة (قوله فعلم) بضم العين (قوله وكلامه) أي ابن شماس الخ حال (قوله علم) بضم العين (قوله حكم البيع الفاسد) أي في وجوب فسخه ورد المالك (قوله يفسخ) أي الرهن (قوله مع قيام السلفة) أي لو وجوب رد هالبا لثبته فلا يفي في ذمة مستترها الرهن شيء للمرتين البائع يتوثق بالرهن فيه فيجب رد مله (قوله ينقل) بضم فسكون ففتح أي الرهن أي من الثمن (قوله فان كانت) ٧١ أي القيمة (قوله وان كانت) أي القيمة

(قوله اقل) أي من الثمن بان كان مائة وهي خمسون (قوله بها) أي القيمة (قوله وان كانت) أي القيمة (قوله اكثر) أي من الثمن بان كان خمسين وهي مائة (قوله منها) أي القيمة بان قدر الثمن (قوله لأنه) أي الشان الخ لانه لا يخالفه (قوله به) أي الرهن (قوله يتصل) أي المرتين (قوله لا تقول) عليه لا يقال (قوله ذلك) أي التوثيق به إلى الاتصال بعين الحق (قوله بعض) فاعل توهم المضاف لفعوله (قوله لأنه) أي المرتين (قوله يخرج) بضم فسكون فكسر أي المرتين (قوله مسئلة الكتاب) أي الزهن في الدين على أنه ان لم يوفه إلى أجل فهو له (قوله ولم

أجل فاحذ منه رهنا على أن يؤخره إلى أبعد من الأجل أنه لا يجوز لأنه سلف بنفع قال غير ابن القاسم ولا يكون الزهن رهنا به وان قبض في فلس الغريم وموته أبو الحسن حل أبو محمد وابن يونس مسئلة الكتاب على أنه في أصل العقد ثم قال الخطوط والرياحي وما إذا كانت المعاملة فاسدة والرهن صحيح مثل أن يقع البيع على نعت الفساد يثنى إلى أجل فيه رهنه بالثمن رهنا صحيحا إلى الأجل فيفسخ البيع وترد السلفة مع القيام والرهن إلى رهنه فان كانت السلفة بمفوت البيع الفاسد فالمرتين أحق بالرهن من الغرماء حتى يقبض القيمة قول واحد انتهى فعلم من هذا أن المصنف إنما تبع ابن شماس وكلامه مخالف للمدونة ولجميع ما تقدم نقله (تنبيهات) \* الأول علم أن السلف الفاسد حكمه حكم البيع الفاسد \* (الثاني) \* إذا قلنا لا يطل الرهن في البيع الفاسد فتارة يفسخ وهذا مع قيام السلفة وتارة ينقل القيمة إذا فأت السلفة فان كانت مساوية الثمن فالمر ظاهر وان كانت أقل فهل يكون جميع الرهن رهنا به وهو مذهب المدونة وهو المشهور ولا قولان وان كانت أكثر كان الرهن رهنا في قدر الثمن منها فقط \* (الثالث) \* لا يقال لا يخالف بين كلام المصنف والنقول المتقدمة لأنه لا يلزم من بطلان الرهن منع التوثيق به حتى يتصل بعين شبه لا نقول لأمعنى لصحة الرهن الأذلك ولا معنى لبطلانه لعدم ذلك وهذا ظاهر ونهنا عليه لتوهمه بعض الناس \* (الرابع) \* ابن حبيب أن وقع الرهن فاسدا بعد تمام البيع فلا يحتض به المرتين لأنه لم يخرج من يده شيئا بهذا الرهن \* (الخامس) \* ابن يونس فان حل الأجل في مسئلة الكتاب ولم يدفع إليه المرهون فيه فانه يصير كأنه باعه الرهن يباعا فاسدا فيفسخ ما لم يفت ويكون أحق به من الغرماء قال مالك رضي الله تعالى عنه فان حل الأجل والرهن يبدل أو يبدأ أمين فقبضته لم يملك ملك الرهن بشرطك فترده إلى ربه وتأخذ دينك ولك حبه حتى تأخذ دينك ابن يونس فان فأت الرهن يبدل بمواالة سوق فأعلى في المليون والسلع والهدم والبناء والغرس والقلع في العقارة لا ترد ولزمتك قيمته يوم حل الأجل لأنه بيع فاسد يومه

يدفع أي الرهن (قوله إليه) أي المرتين (قوله فانه) أي الزهن (قوله كأنه) بفتح الهمزة وشبه التوثيق أي الرهن (قوله باعه) أي الرهن المرتين بالدين (قوله فيفسخ) بضم الياء أي بيع الرهن بالدين (قوله ما لم يفت) أي الرهن بيد المرتين بموااله سوق فأعلى أي فان فأت فلا يفسخ (قوله ويكون) أي المرتين (قوله به) أي الزهن (قوله والرهن يبدل) خطاب للمرتين حال من الأجل (قوله فقبضته) تاء الخطاب للمرتين والهاء للرهن (قوله لك) خطاب للمرتين (قوله بشرطك) أي ان لم يوفك دينك فهو لك به (قوله فترده) أي الزهن والخطاب للمرتين (قوله به) أي الرهن (قوله ولك) خطاب للمرتين (قوله والهدم الخ) عطف على حواله (قوله فلا ترد) أي الرهن لراهنه (قوله ولزمتك) أي يامرتين (قوله قيمته) أي الرهن (قوله لأنه) أي شرط كون الرهن للمرتين بالدين ان لم يوفه عند حلول أجله (قوله يومه) أي حلول الأجل

(قوله والسعة) أي المبيعة يعافسها وهو الرهن (قوله مقبوضة) أي قبضها مشترها وهو مرتهن (قوله) أي  
 الراهن (قوله يدينك) أي المرهون فيه ويقا صك الراهن بقيمة رهنه (قوله وتترادان الفضل) أي بين الدين بقيمة الرهن فان فضل  
 الدين القيمة رد الراهن فضله للمرتهن وان فضلت القيمة الدين رد فضلها للمرتهن الراهن (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام  
 (قوله اذا كان) أي الرهن المشروط اخذه بالدين اذا لم يوف (قوله يدين أمين) أي وتلقب (قوله ربه) أي الرهن (قوله عنه) أي الرهن  
 (قوله لانه) أي الامين (قوله وكيله) أي المرتهن (قوله لانه) أي الامين (قوله حوزة) أي الامين (قوله له) أي البائع (قوله تحمله)  
 أي دية الخطأ (قوله عاقلة) أي الجاني (قوله وطن) أي الجاني (قوله دينة) أي الخطأ (قوله لزمته) أي الجاني (قوله بها) أي الدية  
 (قوله لزومها) أي الدية (قوله انه) أي الراهن ٧٢ (قوله ظن) أي الراهن (قوله وصار) أي الرهن رهنًا (قوله يخصه) أي الراهن

والسعة مقبوضة فتقاصصه بدينك وتترادان الفضل \* (السادس) \* ابن يونس اختلف اذا  
 كان يدين أمين فقبيل يضمه المرتهن لان يدينه ارتفعت عنه ويد الامين كيد المرتهن لانه وكيله  
 وقيل لا يضمه المرتهن الا بعد قبضه من الامين لانه كان حائزًا للبائع فبقى على حوزته والاشبه  
 ان يكون الضمان من المرتهن (و) من جنى خطأ تحمله عاقلة وظن ان دينة لزمته وحده فوهن  
 بهاشيا ثم تبين لزومها العاقلة (حلف المخطئ الراهن) على (انه ظن لزوم الدية له) وحده  
 (ورجع) المخطئ الراهن في رهنه في جميع الدية وصار فيما يخصه منها ومفهوم ظن لزوم الدية  
 له انه ان رهن فيها عالمًا لزومها العاقلة فلا يرجع وهو كذلك وكذا ان نكل وعطف على بيع فاسد  
 فقال (او) رهن (في قرض) جديد (مع دين قديم) لربه على ان يكون رهنًا فيها باطل الرهن في  
 الدين القديم وصار الرهن كله (وصح) الرهن كله (في) القرض (الجديد) فان قلنا الراهن  
 أو مات اختص الرهن بالجديد على الاصح وظاهر كلامه كابن الحاجب كان الدين الاول برهن  
 اولًا وهو مذهب المدونة كان في الرهن الاول وفاة اولًا وهو كذلك كان الاول حالًا اولًا  
 الخطأ نصها وان اسلفت سلفًا بالرهن او به ثم اسلفته سلفًا آخر على ان تأخذ منه رهنًا بالسلف  
 الاول والثاني وجه لهما ان الثاني فاسد فقام الغرماء على الراهن بقليل او موت فالرهن الاول  
 في السلف الاول والثاني في الثاني ولا يكون الرهن الثاني رهنًا في شيء من السلف الاول ٨١  
 وقوله مع دين قديم أي سواء كان من قرض أو بيع \* (تنبيهات) \* الاول في التوضيح مقتضى  
 كلام الجواهر انه ان اطلع على هذا الرهن قبل قيام الغرماء برده ولا يؤخذ من كلام ابن الحاجب  
 \* (الثاني) \* الخطأ كلام المصنف نص في صحة الرهن ولم أقف على ذلك غيره بل قال ابو الحسن  
 انظر لو عثرنا على هذا قبل حلول الاجل هل يرد السلف أو يقال اذا أسقط مشروط الشرط شرطه  
 بمعنى اه طي مراده بالصحة اختصاصه به عن الغرماء وجبسه في دينه ان فات بسبب الاقتراض  
 كما هو المذهب في الرهن في البيع القاسد وكف يفهم من كلامه الصحة مطلقا مع ان القرض  
 فاسد وبه يندفع قول الخطأ كلامه نص الخ وكلام المصنف يؤيد الاعتراض عليه في قوله  
 وباشرطه في بيع فاسد كما أشاره س عب وفائدته أي الحكم بالصحة في الجديد انه اذا لم يطلع

(قوله منها) أي الدية بيان ما  
 (قوله انه) أي المخطئ (قوله  
 فيها) أي الدية (قوله فلا  
 يرجع) أي الراهن في رهنه  
 (قوله وكذا) أي رهنه فيها  
 عالمًا لزومها العاقلة في عدم  
 رجوعه فيه (قوله ان نكل)  
 أي المخطئ عن اليمين على  
 انه ظن لزوم الدية له (قوله  
 لربه) أي الجديد (قوله ان  
 يكون) أي الرهن (قوله  
 فيها) أي القديم والجديد  
 (قوله نصها) أي المدونة  
 (قوله او به) أي الرهن (قوله  
 وجه لهما) أي ياراهن  
 ويامرتهن (قوله والثاني)  
 أي من الرهين (قوله في  
 اثاني) أي من الدينين (قوله  
 سواء كان) أي الدين القديم  
 (قوله انه) أي الشأن (قوله  
 هذا الرهن) أي المرهون  
 في القديم والجديد (قوله  
 صحة الرهن) أي في الجديد

(قوله على ذلك) أي كونه صحيحًا (قوله غيره) أي المصنف (قوله عثرنا) أي اطلعنا (قوله على هذا) أي الرهن في القديم عليه  
 والجديد (قوله السلف) أي الجديد (قوله يمضي) أي السلف الجديد (قوله مراده) أي المصنف (قوله اختصاصه) أي الرهن  
 (قوله به) أي الجديد (قوله وجبسه) أي الرهن (قوله في دينه) أي الجديد (قوله ان فات) أي دينه الجديد (قوله المذهب) أي المعتمد  
 (قوله يفهم) بضم فسكون فتح (قوله من كلامه) أي المصنف (قوله وبه) أي كونه مراده بصحته اختصاصه به عن الغرماء في الجديد  
 صلة يندفع (قوله وكلام المصنف) أي قوله وصح في الجديد (قوله يؤيد) بضم فتحة فكسر منه لا أي يقوى (قوله الاعتراض)  
 أي المتقدم للموافق (قوله عليه) أي المصنف (قوله في قوله) أي المصنف (قوله وباشرطه) أي الرهن (قوله انه) أي الرهن

(قوله عليه) أي الرهن (قوله به) أي الرهن (قوله ويحاصص) أي المرتين في فضل الرهن عن الجديديان كان (قوله كان) أي القديم (قوله فعني قوله صح الخ) تفريع على وفائده الخ (قوله أنه) أي الرهن (قوله به) أي الرهن (قوله وإذا) أي فساد مصلته يجب دونه (قوله حيث كان) أي الرهن (قوله تجوز) بفحركات منقلا أي المصنف تفريع على فعني قوله صح في الجديدي الخ (قوله وبه) أي كون معنى صح اختص صله بشفع (قوله جوابهم) أي عب وطق والبناني (قوله قيد) بفحركات مثقلا (قوله المسئلة) أي بطلان الرهن في القديم والجديد (قوله قال) أي ابن الموار (قوله أمالو كان) أي القديم (قوله حالا) أي أصالة (قوله ذلك) أي الرهن في القديم والجديد (قوله أخذه) أي القديم (قوله وكذا) ٧٣ أي الحال في صحة الرهن فيه وفي الجديد (قوله لو

كان) أي المدين (قوله له) أي المدين (قوله عليه) أي المدين (قوله لأنه) أي المدين (قوله حيث) أي حين ملكه الرهن وكونه غير محبط الدين بماله (قوله على أنه) أي كلام الموار (قوله تقييد) أي للمشهور والمقابل له (قوله الثاني) أي من الدينين (قوله الأول) أي من الدينين (قوله وهو) أي قوله والظاهر الجواز (قوله عن شيء) أي على شخص (قوله ثم طلب) أي المدين (قوله منك) أي يارب الدين (قوله له) أي المدين (قوله هذا) أي إسلام المدين في شيء (قوله أراد) أي رب الدين (قوله مع ذلك) أي السلم (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله ذلك) أي السلم برهن في القديم والجديد (قوله اشترط) أي ابن القاسم (قوله الأولى) بضم الهمز (قوله يقضيه)

عليه الأبعد قيام الغرماء على الراهن أو بدمونه = أن المرتين أحق به في الجديد فقط ويحاصص بالقديم كان من يسع أو قرض فعني قوله صح في الجديد أنه يختص به المرتين إذا حصل للراهن مانع لا الحصة المقابلة للفساد لانه فاسد ولذا يجب رده حيث كان قائما فقد تجوز في إطلاق الحصة على الاختصاص البناني قوله فعني قوله صح في الجديد أنه يختص به الخ هو الصواب وبه يندفع قول ح كلاس نص الخ قلت تأمل جوابهم هذا مع قول الخط في التقييد الثالث من التسميات السابقة عقب شرح قوله وباشترطه في يسع فاسد لانه معنى لصحة الرهن الاتوئيق به ولا بطلانه الا عدمه الثالث قد بان الموار المسئلة يكون الدين القديم مؤجلا قال أمالو كان حالا وحل أجله لصح ذلك إذا كان الغريم ملما لرب الدين قد ملك أخذه فتأخيره كابتداء سلف ابن الموار وكذا عندى لو كان عديما وكان الرهن له ولم يكن عليه دين محبط لانه حيث كمالى ٨١ وأكثروا على أنه تقييد قاله الخط الرابع الخط انظر لو كان الثاني غير قرض بل من ثمن يسع بشرط أن الأول داخل في رهن الثاني والظاهر الجواز عب مفهوم قوله من قرض أنه لو كان في يسع جديد أصح في البيع القديم والجديد وهو كذلك بل يجوز ابتداء لاتقاع له المنع المتقدمة فيما إذا كان الدين الطارئ قرضا البناني غرضه قول الخط والظاهر الجواز وهو قصور وقد صرح ابن القاسم بالحكمة كما في ونصه وانظر أن كان لك ثمن شيء ثم طلب منك دنائير تسلمها له على شيء قال في الرواية هذا جائزا إذا كان الدين الأول لم يحصل قبل فان أراد أن يرتهن مع ذلك رهنا بالأول والاخر قال ذلك حرام ابن رشد اشترط كون المبيعة الثانية قبل حلول الأولى لتلايقضيه الدناير التي أسلمها في الطعام الذي له عليه فتكون قد رجعت اليه دنائيره وآل أمرهما إلى فسخ الثمن الذي كان له عليه في طعام إلى أجل ولم يميز إذا هو أسلم اليه الدناير في طعام قبل حلول الأجل أن برهن منه رهنا بالأول والاخر لانه غرضه رادلا منقعة له في الرهن فان وقع فسخت معاملتهما وردا اليه دنائيره وكان جميع الرهن رهنا بالاكل منها ومن الطعام الذي ارتهنه به ولم يكن شيء منه في الدين على مذهب ابن القاسم وروايته عن مالك في المدونة ٨١ وصرح أبو الحسن بأن دين البيع مثل دين القرض في الفساد واقه أعلم وعطف على قوله بشرط قوله (و) بطل

١٠ منح أي المدين رب الدين (قوله في الطعام الذي له عليه) صله يقضيه (قوله فتكون) أي القصة (قوله دنائيره) أي التي أسلمها له (قوله وآل) بدل الهمز أي صار (قوله أن يرتهن) أي رب الدين فاعل فجوز (قوله منه) أي المدين (قوله لأنه) أي سلمه بشرط رهنه في القديم والجديد (قوله أذلا منقعة في الرهن) أي حصة وقد قابله بشيء من الدناير التي أسلمها في الطعام (قوله فان وقع) أي السلم برهن فيهما (قوله ورد) أي السلم اليه (قوله اليه) أي السلم اليه (قوله منها) أي الدناير (قوله ارتهنه) أي الرهن (قوله به) أي الطعام (قوله منه) أي الرهن (قوله في الدين) أي القديم وانظر قوله وكان جميع الرهن الخ بعد قوله فسخت معاملتهما ورد اليه دنائيره فله حذف منه أن لم تقف وان قات واقه أعلم (قوله ان تراخي) أي المرتين

(قوله في حوزة) أي الرهن (قوله فيه) أي حوز الرهن (قوله ومقابلته) أي المشهور (قوله لا يطل) أي الرهن بموت راهنه أو فلسه قبل حوزة إذا كان قد جلد المرتين فيه (قوله فرق) بضم فكسر محققا (قوله بينهما) أي الرهن والهبة (قوله يدع) بفتح الدال أي يترك (قوله يقوم الغرماء) أي على الراهن (قوله يبيعه) أي الرهن (قوله ربه) أي راهنه (قوله فابطله) أي الرهن ببيعه ربه (قوله يتقضى) بضم فسكون ففتح (قوله يبيعه) أي الرهن (قوله يبيعه) أي الرهن (قوله وفيها) أي المدونة (قوله ميمونا) بيان لعبدته (قوله بحقك) صلة بترهك (قوله قبضه) أي الرهن ٧٤ (قوله ولك) بيا مرتين (قوله اخذه) أي الرهن (قوله منه) أي الراهن (قوله

لما لم تقم الغرماء) أي على الراهن قبل اخذ منه (قوله فتسكون) بيا مرتين (قوله اسوتهم) أي مساوينا الغرماء في تخصصهم في الرهن بنسبة ديونهم (قوله فان باعه) أي الراهن الرهن (قوله تقبضه) أي الرهن بيا مرتين (قوله يبيعه) أي الرهن (قوله أخذه) أي تكليف الراهن (قوله لان ترك) بيا مرتين (قوله اياه) أي الرهن بلا قبض (قوله باعه) أي الراهن الرهن (قوله تسليمك) بيا مرتين الرهن (قوله لذلك) أي يبيعه (قوله يبيعه الاول) أي الذي اشترطت الرهن فيه (قوله لا يتقضى) بضم فسكون ففتح فيبقى ديتك بلا رهن (قوله لو كانت) أي الامة المرهونة (قوله بخلافة) بضم الميم وفتح الخاء المجهدة وشدة اللام تفسيره ما يليه (قوله اذنه) أي المرتين (قوله كونها) أي الامة (قوله كالاذن) أي من المرتين للراهن (قوله كذلك) أي

الرهن (موت راهنه) قبل حوزة (أو فلسه) أي قيام غرماء الراهن عليه (قبل حوزة) أي الرهن للمرتين ان تراخي في حوزة ولم يجده في يده (ولو جسد) المرتين (فيه) أي حوز الرهن على المشهور وهو قول المدونة ومقابلته لا يطل كالشهور في الهبة وقرق بينهما على المشهور بان الرهن لم يخرج عن ملك الراهن فلم يكف الجسد في حوزة والموهوب يخرج عن ملك واهبه فكفى الجسد في حوزة وظاهر كلام المصنف ولو كان الرهن مبشروطا في البيع وهو كذلك عند ابن القاسم ابن عرفة ابن سائرث اختلف ابن القاسم وسجنون في المشتراط بعينه في البيع يدع المرتين قبضه حتى يقوم الغرماء أو حتى يبيعه ربه فابطله ابن القاسم وقال سجنون ينتقض بيعه ويكون المرتين أحق به من الغرماء فجعل يجعل لصحون للارتين حصته من الثمن اذا وقع البيع عليه اه وفيها وان بعث من رجل سلعة على ان يرهك عبده ميمونا بحقك ففارقك قبل قبضه لم يطل الرهن ولك اخذ منه وهما ما لم تقم الغرماء فتسكون اسوتهم فان باعه قبل ان تقبضه مضى بيعه وليس لك اخذ به رهن غيره لان ترك اياه حتى باعه كسليمك لذلك ويبيعه الاول لا يتقضى (و) بطل الرهن (بأذنه) أي المرتين للراهن (في وطره) لامتته المرهونة ولولم يطلها في التوضيح لو كانت بخلافة تذهب وتجي في حوائج المرتين فوطئها راهنها بغير اذنه بطل الرهن على المشهور جعلوا كونها بخلافة كالاذن في وطرها (او) بأذنه في (اسكان) لادامه رهونة واحاوت بذلك (او) في (اجارة) للذات المرهونة من عقار او حيوان او عرض ان اسكنه او أجراه اتقاسما قابل (ولو لم يسكن) بضم فسكون فكسره على المشهور وهو قول ابن القاسم الخطير يندول ولم يؤبر ولم يطل قال في المدونة وللمرتين منع الراهن ان يسقي زرعه بما ارتهن منه من بئر أو قنطرة وان اذن له ان يسقي بها زرعه خرجت من الرهن وكذلك من ارتهن دارا فاذن لربه ان يسكن او يكرى فقد خرجت من الرهن حين اذن له ولولم يسكن ولم يكر وفي كتاب الرهن منها وكذلك اذا ارتهنت أرضا فزرعها الراهن بأذنه وهي بيدك خرجت من الرهن ابو الحسن يريد وكذلك اذا كانت في يد غيرك كأمين او غيره وقوله فزرعها ليس بشرط وكذلك ان لم يزرع ولم يسكن ولم يسكن كما قال في حريم البئر ابن الحاجب لو اذن للراهن في وطره بطل الرهن وكذلك في اسكان واجارة الموضع مقتضاه ان مجرد الاذن كاف في البطلان وهو نص في حريم البئر و اشار بلواي قول أشهب لا يطل الا بالسكنى والكراء وحكي بعضهم ثالثا بالفرق بين كونه يبدع بطل فيبطل بالاذن او بيد المرتين فلا يطل بالاذن لوجود صورته الخو زو يجعله ابن رشد تفسيره اجمع به بين قول ابن القاسم واشهب طي ايجل رحمه الله تعالى في هذه المبطلات وفيها تفسيره

الدار في الرهنية (قوله من عقار الخ) بيان الذات (قوله زرعه) أي الراهن (قوله منه) أي الراهن (قوله من بئر الخ) ما يطل بيان ما (قوله وان اذن له) أي المرتين للراهن (قوله بها) أي البئر والقنطرة المرهونة (قوله منها) أي المدونة (قوله لو اذن) أي المرتين (قوله نصها) أي المدونة (قوله وشار) أي المصنف (قوله يكونه) أي الرهن (قوله جعله) أي الثالث (قوله قولي) بفتح اللام مثق قول بلاؤن لاضافته (قوله وفيها) أي هذه المبطلات



(قوله فيه) أي الرهن (قوله الثاني) أي مبطل الحوز فقط (قوله الأول) أي مبطل الرهنبة (قوله هذين) أي الاعارة المطلقة والاذن في البيع (قوله الثلاثة الأول) بضم الهمز أي الاذن في الوطء والاذن في الاسكان والاذن في الاجارة (قوله لتعبر كلامه) جواب لو (قوله كلا) بضم الكاف (قوله وهو) أي اتكأه على ذهن اللبيب ٧٥ (قوله الثلاثة المتقدمة) أي الاذن

في الوطء أو الاسكان أو الاجارة (قوله لانا نقول الخ) عليه لا يقال (قوله كذلك) أي الثلاثة في الدخول (قوله فقيها) أي المدونة (قوله وطئها) أي الرهن (قوله فيها) أي بدلها (قوله لفظها) أي المدونة (قوله عزوه) أي طئي (قوله قال) أي ابن زحال (قوله وله) أي المرتين (قوله اخذها) أي الامة (قوله منه) أي الراهن (قوله مستندهم) أي ابن الحاجب ومن تبعه (قوله في ذلك) أي ابطال الرهنبة بمجرد الاذن في الوطء (قوله من المدونة بيان ما) (قوله وقوله) أي ابن زحال (قوله ومثله) أي قول أبي الحسن (قوله شرحها) أي المدونة (قوله فيه) أي كتاب حريم البئر (قوله ذلك) أي الاذن في الاسكان أو الاجارة (قوله ونها) أي المدونة (قوله فيه) أي كتاب حريم البئر (قوله قضى) بضم فسكون (قوله له) أي المرتين (قوله برده) أي الرهن (قوله في كلامه) أي المصنف (قوله تركهما) أي

ما يبطل الرهن من أصله ومنها ما يبطل حوزة فقط والمرتب رده لحوزة بالقضاء ان لم يحصل فيه مقوت في الثاني الاذن في الوطء والاسكان والاجارة ومن الاول الاعارة المطلقة والاذن في البيع مع التسليم فلو قدم هذين وعطاهما على ما يبطل الرهن من قوله وبطل بشرط مناف وأخر الثلاثة الاول بعد قوله وعلى الراد الخ لينطبق على الجميع قوله فيه الرد لتعبر كلامه وطابق النقل كافي المدونة وغيرها الآن يقال أجل اتكأه على رذذهن الناظر اللبيب كلالا له وهو بعيد يحتاج لو سعى يسفر عنه ولا يقال الثلاثة المتقدمة تدخل في أو اختيارا لانا نقول كذلك البيع اختيارا على ان مسألة الاذن في الوطء تبع فيها ابن الحاجب ولم يذكرها في المدونة الامع المحل فظاهرها الغوا الاذن في الوطء فقيها ومن رهن امته ثم وطئها فاحبها فان كان وطئها باذن المرتين او كانت غشلا تذهب وتجي في حوائج المرتين فهي اتم ولد الراهن ولا رهن للمرتين فيها اه واقصر ابن عرفة على لفظها ولم يعرج على كلام ابن الحاجب بحال وما نقل ق لفظها قال انظر ههنا مع كلام خليل وابن الحاجب اه الثاني في عزوه والمدونة نظرا امام مسألة الوطء فقد بحث فيها ابن زحال في شرحه مثل بحث طئي قال اذا أحبلها بطل الرهن من أصله وأما اذا لم يحبلها فيبطل حوزة فقط وله أخذها منه وأما اذا لم يكن الا مجرد الاذن دون وطء فالرهن وحوزة حصتهان معا خلافا لابن الحاجب وضيق روح اذا لم يستند لهم في ذلك اه ومستندهم في ذلك القياس على ما في حريم البئر من المدونة في الاذن في الاسكان وقوله اذا لم يحبلها يبطل الحوزة فقط خلافا لظاهر قول أبي الحسن على قولها ثم وطئها فاحبها يعني وكذلك اذا لم يحبلها لان تصرف الراهن في الرهن باذن المرتين يبطل الرهن ومثله لابن ناجي في شرحها وأما الاذن في الاسكان والاجارة فعيل أول لم يفعل فلم يذكر في المدونة الا في كتاب حريم البئر وليس فيه الا ان ذلك يخرج من الرهن ونصها فيه لو اذن المرتين للراهن ان يسكن او يكرى فقد خرجت الدار من الرهن وان لم يسكن او يكرى في ق عند قوله او اجارة مانصه من المدونة ابن القاسم من ارتين رهنا فقبضه ثم واجره من الراهن فقد خرج من الرهن ابن القاسم واشتباه ان قام المرتين برده قضى له به اه فظاهره ان قوله ابن القاسم الخ من كلام المدونة وليس كذلك وانما نقله ابن يونس عن الموازية فقال بعد قوله فقد خرج من الرهن ابن المواز ابن القاسم الخ فاختصره ق على عادته واصل هذا هو الذي اوههم طئي حتى عز ذلك المدونة واقه أعلم (تنبيهات) الاول ينبغي ان في كلامه حذف من الاول لدلالة الثاني ومن الثاني لدلالة الاول فقوله او اسكان يريد اوسكن وقوله ولو لم يسكن يريد اويسكن فغيره فقيها لفت ونشر غير مرتب (الثاني) لو قال بدل ولو لم يسكن ولو لم يفعل لكان أحسن الثالث اذا بطل الرهن في ذلك كله بقي الدين بلا رهن أفاد في ضيق ان هذا هو الرابع ولما كان الاذن في الاسكان والاجارة مبطلا وفي تركهما ضرب على الراهن ذكر ما يخلص من هذا فقال (وتولاه) أي ما ذكر من الاسكان والاجارة ونحوهما مما يمكن فيه النيابة (المرتين

الاسكان والاجارة (قوله يخلص) بضم فسكون متقلا (قوله من الاسكان الخ) بيان ما (قوله مما يمكن فيه النيابة) بيان يجوزهما

(قوله) أي المرتهن (قوله ذلك) أي الاسكان وقصوره (قوله اذنه) أي الراهن (قوله في المنتقى) بهن القاف خبر مقدم (قوله ضمن) أي المرتهن (قوله وهو) أي الرهن (قوله عليه) أي الراهن (قوله وذ كرهما) أي القولين (قوله وزاد) أي في التيسيطية (قوله انه) أي المرتهن (قوله بذلك) أي عدم كراء المرتهن الرهن (قوله شرحه) أي بهرام على هذا المختصر (قوله يطل) بضم فسكون أي الرهن (قوله اذنه) أي الابطال (قوله اعراضه) أي بهرام (قوله كذلك) أي الذي في شرح بهرام من توقف بطلان الرهنية على بيعه (قوله ولذا) أي توقف بطلانها على بيعه قال (قوله وان لم يعقد) أي الراهن (قوله فيه) أي الرهن (قوله له) أي المرتهن (قوله سلم) بفتحات مثقلا (قوله ويدخل) أي الاذن في البيع (قوله في قوله) أي المصنف (قوله المستلتم) أي اذن المرتهن للراهن في بيع الرهن ولم يبعه واذنه ٧٦ فيه مع بيعه (قوله فيه نظر) خبر قول (قوله اذلم يتكلم) أي ابن عرفة (قوله لهما)

بأذنه) أي الراهن وليس له ذلك دون اذنه قاله ابن القاسم في المنتقى ان ترك المرتهن اكرام الدار التي لها قدر أو العبد الكثير الخراج حتى حل الاجل ضمن أجرة المثل لتضييعها على الراهن وهو محجور وعليه اما المظفر فلا قاله عبد الملك وقال أصبح لا يضمن في الوجهين ولو شرط عليه الراهن أن يكرها كالوكيل على الكراء لا يضمن وذ كرهما في التيسيطية وزاد عن فضل ان قول أصبح هو أصل ابن القاسم وعن عبد الملك انه يضمن ما لم يكن الراهن عالما بذلك غير منكوره وعطف على وط فقال (أو) أذنه للراهن (في بيع) للراهن (وسلم) بفتحات مثقلا الراهن الرهن للمرتهن لبيعته فيبطل رهنه لا لأنه على اسقاط حقه في التوضيح هذا مذهب المدونة في الشامل وهو الاصح وفي شرحه الكبير ظاهر ان الاذن مع التسليم يبطل ولو لم يبعه الا ان لم أره الا بعد البيع طعن اعراضه صحيح لان المسئلة كذلك في المدونة ولذا قال بعضهم وان لم يعقد فيه البيع فينبغي ان له الرجوع في الاذن سواء سلم ام لا ويدخل في قوله او اختيارا فله أخذ الخ وقول من وج ان ابن عرفة ذ كرهما المستلتم فيه نظرا اذ لم يتكلم لا على وقوع البيع ولا دليل له سما في كلام ابن عرفة الذي نقله البناء اذا تأملت كلام ابن عرفة وجدت فيه الدليل القوي لما ذكره عجب وان كلام طعن تعامل وقصور ونص ابن عرفة ولو سلم له رهنه لبيعته في قبول قوله انما فعلته لتججيل حتى وسقوطه لان شرط تججيله الثمن على الاذن في البيع سلف جرت بها نقل المصنف في قولنا اشهب اه فهو صريح في المستلتم (والا) أي وان لم يسلم المرتهن الرهن للراهن مع اذنه له في بيعه بان ابقاه تحت يده وقال انما اذنت له في بيعه لحياته وجعل غنمه رهنا في محله والايان برهن آخر ثقة (حلف) المرتهن على ذلك (وبقي الثمن) الذي يسع الرهن به رهنا في الدين بحلول الاجل (ان لم يات) الراهن (برهن كالاول) في قيمته ولو زادت على الدين المرهون فيه لان المرتهن لم يرض الا به وعليه عقد البيع أو القرض ولزادته افادة اذ قد تغير القيمة بثقة قبل حلول الاجل وفي ضمانه بكونه مما يغاب عليه كلى او عدمه بكونه مما لا يغاب عليه كحيوان وعقار قال في المدونة يشبه الرهن الذي يسع وتسكون قيمته كقيمته يوم رهنه لا يوم بيعه لاحتمال حدوث غلته اورخصه

أي من وج (قوله فيه) أي كلام ابن عرفة (قوله اسلمه) أي المرتهن الرهن (قوله لبيعته) أي الراهن الرهن فهذا مادق بوقوع بيعه وعدمه فاشقل على المستلتم كما قال من وج (قوله قوله) أي المرتهن (قوله فعلته) أي الاذن في بيعه (قوله لتججيل) أي من غنمه لا اسقاط حتى في رهنه (قوله وسقوطه) أي قوله انما فعلته الخ عطف على قبول (قوله لان شرط الخ) على سقوطه (قوله نقل) بسكون القاف مبتدأ في قبول (قوله نولي) بفتح اللام متنى بلا فون لاضافته (قوله فهو) أي كلام ابن عرفة (قوله صريح في المستلتم) لشواه ما سلمه لاهنه لبيعته كما تقدم والله أعلم (قوله اذنه) أي المرتهن

(قوله له) أي الراهن (قوله يبعه) أي الرهن (قوله ابقاه) أي المرتهن الرهن (قوله يده) أي المرتهن (قوله وقال) المصنف أي المرتهن (قوله له) أي الراهن (قوله يبعه) أي الرهن (قوله لحياته) أي الرهن (قوله محله) أي الرهن (قوله والايان) عطف على احياء (قوله ولو زادت) أي قيمة الرهن (قوله الابنه) أي الرهن الذي زادت قيمته على الدين (قوله وعليه) أي الرهن الذي زادت قيمته على الدين (قوله ولزادته) أي قيمة الرهن على الدين (قوله وفي ضمانه) أي الرهن المبيع عطف على في قيمته (قوله بكونه) أي الرهن (قوله او عدمه) أي الضمان عطف عليه (قوله بكونه) أي الرهن (قوله يشبه) بضم فسكون فكسر أي الرهن الذي ياتي به بدل الرهن المبيع (قوله قيمته) أي الرهن الثاني (قوله كقيمته) أي الرهن الاول

(قوله انه) اي ابن القاسم (قوله انه) اي الرهن الثاني (قوله وان زادت) اي القيمة (قوله لانه) اي الشان (قوله الاخذ) بعد الهمز وكسر الخاء المجعأة اي المرتهن (قوله بذلك) اي الرهن الذي زادت قيمته على الدين (قوله وعليه) اي زائد القيمة (قوله عقده) اي بيعه او قرضه (قوله معناه) اي قولها يشبه الاول (قوله فيأتيه) اي الراهن المرتهن (قوله بمثله) اي الاول في انه لا يغاب عليه مما لا ضمان فيه على المرتهن (قوله وهو) اي هذا المعنى (قوله نظاهرها) اي المدونة (قوله وظاهر) خبر مقدم (قوله اعتبارهما) اي المماثلة في القيمة والضمان مبتدأ مؤخر (قوله وانه) اي الشان الخ ايضاح لما قبله (قوله لان قولها) اي المدونة الخ عمله قوله وظاهر الخ (قوله وشبهه) بفتحات مثله اي المصنف (قوله فتكون) اي قيمة الرهن المأخوذة من الجاني عليه (قوله هو) اي الرهن ايرؤه وفصله لعوده لغير آل (قوله فيه) اي الدين (قوله انه) اي الرهن ٧٧ (قوله بها) اي الجناية عليه (قوله بان

كانت) اي الجناية على بعضه اي الرهن (قوله عييته) اي الجناية الرهن اي احداثه بعييا (قوله ارش العبد الرهن) اي دية الجناية عليه (قوله لانه) اي الارش (قوله عوض بعضه) اي العبد (قوله انه) اي الرهن المجنى عليه (قوله قيمته) اي الرهن من الجاني عليه لعدم اؤظله وتغلبه على الحكم (قوله وان فان) اي الرهن (قوله تنقصه) اي الجناية الرهن (قوله برئ) اي الرهن (قوله نحو الجائفة) اي دية نحو الجائفة (قوله لغيره) اي رايته (قوله باذنه) اي رايته

المصنف قولها قيمته كقيمته يدل على انه يريد انه مثل الاول في القيمة وان زادت على الدين لانه قد رضى الاخذ بذلك وعليه عقده ولهذه الزيادة فائدة اذ قد تنقص السوق في الاجل وقبل معناه ان كان الاول لا يغاب عليه مما لا ضمان فيه على المرتهن فيأتيه بمثله وهو ظاهر وظاهر من جهة المعنى اعتبارهما معا وانه لا يدين المعنيين لان قولها يشبه الرهن الذي يبيع اي في انه لا يغاب عليه وقولها وقيمته كقيمتها ظاهر في اشتراط مساواة القيمة وشبهه في بقا عوض الرهن بهما ان لم يات برهن كالاول ففقال (كقوته) بفتح القاء وسكون الواو مصدر فأتى تلف الرهن (ب) سبب (جناية) عليه من اجنبي (و) قد (أخذت) بضم فكسر (قيمته) اي الرهن من الجاني عليه تتكون رهنا في الدين المرهون هو فيه ان لم يات الراهن برهن كالاول ومفهوم قوته انه ان لم يفت به بان كانت على بعضه او عييته فلا يلزم الراهن الاتيان بمثله وهو كذلك ويجعل الارش رهنا مع الرهن ابن القاسم ارش العبد الرهن رهن ابن رشدا اتفاقا لانه عوض بعضه ومفهوم قوله واخذت قيمته انه ان لم تؤخذ قيمته فلا يلزم الراهن مثله ويبقى الدين بلا رهن وان فاتت بجناية الراهن فاما ان يعمل الدين او ياتي برهن مثله او يجعل قيمته رهنا في عمله ونفس ابن رشدا على ان الجناية ان لم تنقصه بان برئ على غير شين فدية نحو الجائفة الراهن ولا شيء للمرتهن منها (و) بطل الرهن (بعارية) اي اعادة المرتهن الرهن لراهنه او غيره باذنه قاله المازري لان اذنه يكون ليدفعه ليقبض به بلا عوض (اطلقت) بضم الهمز وكسر اللام اي لم تقبله باجل ولا عمل ينقضي قبل حلول اجل الدين لاحقية ولا حكمة بان يكون العرف فيها ذلك لئلا تلزم على اسقاط المرتهن حقه هذا هو المشهور ومذهب المدونة وصرح بمفهوم اطلقت لكونه مفهوما غير شرط ففقال (و) ان لم تطلق واعاره الرهن (على) شرط (الرد) للمرتهن قبل حلول اجل الدين بان قيدها برهن او عمل ينقضي قبله او قال له اذا فرغت حاجتك فرده الى فله اخذه من الراهن (او) رجع الرهن لراهنه (اختيارا) من المرتهن بغير اعادة قايده او اجارة وانقضت مدتها قبل حلول اجل الدين فله (اي المرتهن) اخذه (اي الزهن) من رايته وجهه

(قوله اديه) اي الراهن في اعادة الرهن (قوله يده) اي الراهن (قوله فيه) اي الرهن (قوله لينتفع) اي الراهن او غيره (قوله به) اي الرهن (قوله لاحقية ولا حكمة) راجع لعدم تقييدها (قوله ذلك) اي الاطلاق (قوله لئلا) اي الاعارة المطلقة الخ عمله ابطالها الرهنية (قوله هذا) اي بطلان الرهنية بالاعارة المطلقة (قوله ومذهب) عطف على المشهور (قوله وصرح) بفتحات مثله اي المصنف (قوله تطلق) بضم فسكون فتفتح مخففا اي الاعارة (قوله واعاره) اي المرتهن الراهن (قوله قيدها) بفتحات مثله اي المرتهن الاعارة (قوله قبله) اي حلول اجل الدين (قوله وقال) اي المرتهن (قوله له) اي الراهن (قوله الى) بشد الياء (قوله فله) اي المرتهن (قوله اخذه) اي الرهن (قوله بغير اعادة) فهو عطف مغاير لاعام على خاص باو المختلف فيه (قوله مدتها) اي الاجارة

(قوله حلقه) أي المرتين (قوله أنه) أي المرتين (قوله ذلك) أي إيجار الرهن للراهن (قوله لاهن) أي رهنه (قوله وشبهه) بفتح الشين والموحدة أي المرتين عطف على حلقه (قوله وكونه) أي قيام المرتين بإخذ الرهن (قوله عنه) أي اللغمي (قوله يرجع) أي المرتين (قوله فان قام) أي المرتين (قوله قبله) أي انقضاء مدة الإجارة (قوله وقال) أي المرتين (قوله جهلت) بضم تاء المتكلم (قوله ذلك) أي إيجار الرهن لراهنه (قوله واشبهه) أي المرتين (قوله حلقه) أي المرتين على جهله ذلك (قوله ورده) أي المرتين الرهن (قوله قال) أي ابن رشد (قوله عليه) أي المرتين (قوله ولم يتطله) أي الإجارة للراهن الرهن (قوله اخذه) أي الرهن من إضافة المصدر للمفعول ٧٨ طلب المضاف إلى فاعله (قوله قبله) أي قيام غرماء الراهن عليه (قوله وهو)

رهنًا كما كان بلايين وله أخذ قبل انقضاء مدتها أيضًا لكن بعد حلقه أنه جهل أن ذلك نقض الرهن وشبهه فيما حلق عليه وكونه قبل قيام غرماء الراهن عليه قاله اللغمي في التوضيح عنه وانما يرجع في الإجارة أن انقضت مدتها فان قام قبله وقال جهلت أن ذلك نقض لرهنه واشبهه فيما قال حلق ورده ما لم يقيم الغرماء اه ونحوه لابن رشد قال لا يمين عليه الا في صورة واحدة وهي صورة الإجارة قبل انقضاء مدتها اه فان قلت تقدم أن الإجارة للراهن تبطل الرهن ولم يتطله هنا قلت ما تقدم محله اذا قام الغرماء على الراهن قبل طلب المرتين اخذه من رهنه وما هنا محله اذا طلب المرتين اخذه من رهنه قبله بدل ما تقدم فان قلت كيف يتصور إجارة الرهن لراهنه وهو ملكه وعقلته له قلت يتصور باكثر من المرتين الرهن من رهنه ثم اكره له واستغنى من قوله اخذه فقال (الا) اذا تلبس الرهن (بقوته) بفتح القاف وسكون الواو أي الرهن يتصرف الراهن فيه (بكعتق) او كتابة او ايلاد (او حبس) بضم الحاء المهملة والموحدة أي تحبس (أو تدبير) أو بيع قاله قت و ح (أو) (قيام الغرماء) أي اصحاب الديون على الراهن عطف على قوته ابو الحسن وموت الراهن الزجاسي اورهنه عند غريم آخر فليس للمرتين أخذه عند ابن القاسم واشبه ويجعل الراهن الدين المرهون هو فيه في غير قيام الغرماء والموت وأما فيه ما قال المرتين اسوة الغرماء ابن عبد السلام في التقويت بالتدبير نظر لانه لا يمنع ابتداء الرهن فكيف يمنع استقراره وأجيب بان معنى منعه هنا أنه يمنع المرتين من بيعه الا أن في ذلك ليعجزه حوزا رهنه المدبر وفيه أن المصنف جعل له مانعا من الرد فالصواب الجواب بان التدبير يمنع هنا من الرهنية لانضمامه الى ما هو مبطل في الجملة وهو رد الرهن لراهنه اختيارا (و) ان عاد الرهن لراهنه (عصبا) عن المرتين (فله) أي المرتين (أخذه) أي الرهن من رهنه أخذًا (مطلقا) عن تقييده بعدم قوته بكعتق الخ وجعله رهنًا كما كان الخط قال الشارح سوافات بما ذكر ام لا قام غرماء أم لا ونحوه في التوضيح في شرح قوله فالوعاد اختيارا وانظر قولهما فات بما ذكر ام لا كيف ياخذ اخذه اذا فات بعق ونحوه وكان الراهن مليا فان غايته كونه بمنزلة عتق الراهن الرهن وهو يسد مرتنه وسما في معنى عتق الموصوف وكاتبه ويجعل الدين فكذلك ما هنا عب قد يفرق بان الراهن يحتمل في أخذه من المرتين غصبا على قصده ابطال رهنيته فعمل بتقيض مقصوده بخلاف عتقه العبد المرهون وهو

أي الرهن (قوله ملكه) أي الراهن (قوله وعقلته) أي الرهن (قوله له) أي رهنه (قوله به) أي رهنه (قوله بتصرف الراهن) صلة قوله وبأوه سببه (قوله فيه) أي الرهن (قوله او كتابة) الخ بيان ما دخل بالكاف (قوله والموت) عطف على قيام (قوله فيهما) أي قيام الغرماء والموت (قوله لانه) أي التدبير (قوله لا يمنع) بفتح الياء أي التدبير (قوله ابتداء الرهن) أي في دين سابق عليه مطلقا او متأخر عنه على ان يباع بعد موت الراهن (قوله فكيف يمنع) أي التدبير (قوله استقراره) أي الرهن (قوله منعه) أي التدبير (قوله أنه) أي التدبير (قوله من بيعه) أي المدبر (قوله فيعد) بضم ففتح أي المدبر (قوله اليه) أي المرتين (قوله ليعوزه) أي المرتين المدبر (قوله وفيه) أي الجواب المذكور (قوله)

جعله) أي التدبير (قوله لانضمامه) أي التدبير (قوله مبطل) أي للرهنية (قوله وجعله) أي الرهن عطف على اخذه (قوله سواء بيد فات) أي الرهن (قوله بما ذكر) أي من نحوه عتق والتحبس (قوله قوله) أي ابن الحاجب (قوله قولهما) أي المصنف والشارح (قوله ياخذ) أي المرتين الرهن (قوله غايته) أي الراهن القاصب (قوله وهو) أي الرهن (قوله مضى) بضم فسكون فشد الياء (قوله وكاتبته) عطف على عتق (قوله ويجعل) أي الموصوف (قوله فكذلك) أي عتق الموصوف وكاتبته في مضيهما وتجهيل الدين (قوله يفرق) بضم فسكون ففتح (قوله يحتمل) بضم فسكون ففتح (قوله في اخذه) أي الرهن (قوله على قصده) أي الراهن صلة يعمل

(قوله فيه) أي الفرق (قوله نظر) أي لأن اعتاق الراهن الرهن وهو يد مرتبه صريح في إبطال رهنيته (قوله بما ياتي) أي من عسر الراهن فإن كان مواسر أمضى عتقه ويجعل الدين (قوله فيها) أي العبارة (قوله فلو قال) أي المصنف (قوله عوده) أي الرهن (قوله لأن الغصب الخ) علة بقاء عوده الخ (قوله تنقيض الاختيار) أي لا اختيار وهذا شامل للغصب وغيره مما لا اختيار فيه (قوله فلو قال) أي المصنف (قوله ورجوعه) أي الرهن (قوله دون اختيار) صادق بغصبه وغيره (قوله لا يسطل) بضم فسكون فكسر (قوله حوزة) أي الرهن أو المرتهن ٧٩ (قوله لقولها) أي المدونة (قوله صدق) بضم

فكسر مثقلا (قوله وهو) أي المرتهن (قوله فان وجده) أي الرهن الآبق (قوله ربه) أي الراهن (قوله به) أي العبد الرهن (قوله ان كان) أي المرتهن (قوله حازه) أي المرتهن العبد (قوله يعلم) أي المرتهن (قوله انه) أي العبد (قوله يقال) أي في جواب القصور (قوله مراده) أي المصنف (قوله وفيه) أي الجواب (قوله من عتق وغيره) بيان ما (قوله من رد الغريم) خبر أن (قوله وردة) أي الغريم (قوله بعض مفهوم) لصدق عدم الاذن بغير الغصب (قوله لانه) أي الولد (قوله أمته) أي الراهن (قوله المرتهن) صلة بجعل (قوله لانه) أي الراهن (قوله يقول) أي الراهن (قوله عليه) أي الدين (قوله الاتن) بعد الهمز ظرف زمان صلة يلزم (قوله من ولادتها الخ) بيان المتأخر

يبد مرتبه فانه لم يحصل منه ما يجب الحمل على قصده إبطال رهنيته حتى يعامل بنقيض قصده البنائي فيه نظر والصواب ما أفاده ح من تقييدها هنا بما ياتي ح (تنبيهات) الأول طفي قوله أو اختيارا لا يمتنع ما فيه من الركاة لأن العارية المطلقة أو على الرذمن بجلة الاختيار وتبع فيها ابن الحاجب فلو قال واختيارا فله أخذه أن لم يفت بعق أو تدبير أو قيام الغرماء الأعبارية اطلقت كما عبر ابن شاس لأجاد الثاني طفي قوله وغصبا الخ قسم اختيارا إلا أن عباوته قاصرة ببقاء عوده بغير غصب ولا اختيار لأن الغصب أخص من تنقيض الاختيار فلو قال والافله أخذه مطلقا لم يكن كلامه قاصر أي والا يمكن الرجوع اختيارا فله أخذه مطلقا وما أحسن قول ابن عرفة ورجوعه للراهن دون اختيار لا يسطل حوزة لقولها في اللقطة أن أبق العبد الرهن صدق المرتهن في إبقائه ولا يخلط وهو على حقه فان وجده وبه وقامت الغرماء كان المرتهن أولى به أن كان حازه قبل إبقائه إلا أن يعلم أنه يد رهنه فتركه حتى قامت الغرماء ٨١ الآن يقال مراد بالغصب ما قابل الاختيار وفيه تكلف الثالث قسم قوله أخذه عدم أخذه ويتجمل دينه الرابع إذا خلع الرهن من الرهنية في مسئلة المصنف لم الرهن فافعل فيه من عتق وغيره لأن رد المرتهن في هذه الحالة من رد الغريم وردة رد إيقاف وذ كر بعض مفهوم قوله وبأذنه في وطء فقال (وان وطئ) الراهن أمته المرهونة (غصبا) عن مرتبتها فان لم يجعلها بقيت رهنا وان أسلمها (قوله) أي الراهن الواطئ أمته (حر) لانه من أمته (ويجمل) يقتضات منتقلا الراهن (الملي) بفتح الميم وكسر اللام وشدة التختية (الدين) المرهون هو فيه (أو قيمتها) أي الأمانة للمرتهن لانه أن كان الدين أقل يقول لا يلزم في زائد علمه وان كانت قيمتها أقل يقول لا يلزم في الآن الأمانة ما جئنا عليه (والا) أي وان لم يكن الراهن مليا (بقي) بفتح فسكون محققا أو بضم فكسر مثقلا الرهن الذي هو الأمانة على رهنيته لا متأخر من ولادتها وحلول أجل الدين فتباع كلها ان لم يحصل الوفاء لآله والابح منها ما يوفي به وعتق باقيها لآله ابن رشد ونقله في التوضيح وذ كر أبو الحسن خلافا في عتق باقيها وإيقافه بعض أم ولد فان لم يوجد من يتباع بعضها بيعت كلها وقضى المرتهن والباقي لراهنها يصنع به ما يشاء قاله في التوضيح وقال ابن رشد يصدق به لانه عن أم ولد وقيل يتباع كلها وان هو جسد من يتباع منها بقدر الدين لضررها بقبض عتقها فان لم يفت عتقها بالدين اتبع المرتهن الراهن بياقيه قاله في المدونة ولم تبع حاملا لرجاء تجد مال للراهن نفي بدنيه وقت أمومتها ولولدها ولان جنينها حر وهو كجزئها ولا يصح استئناؤه في البيع وت وهذه إحدى المسائل التي تتباع

(قوله فتباع) أي الأمانة (قوله به) أي يسع جميعها (قوله والا) أي وان حصل الوفاء بغير بعضها (قوله منها) أي الأمانة (قوله به) أي الدين (قوله وإيقافه) أي باقيها (قوله بعض أم ولد) حال من هاء إيقافه (قوله بعضها) أي الأمانة (قوله والباقي) أي من غيرها (قوله به) أي باقي غيرها (قوله وجد) بضم فكسر (قوله منها) أي الأمانة (قوله لضررها) أي الأمانة (قوله بياقيه) أي الدين (قوله ولم تبع) أي الأمانة (قوله حاملا) حال من نائب فاعل تباع (قوله لرجاء الخ) عطف لرجاء (قوله وهو) أي جنينها الخ حال (قوله ولا يصح استئناؤه في البيع) جواب ما يقال تباع حاملا ويستثنى جنينها (قوله وهذه) أي الأمانة المرهونة

التي وطئها راسهم ابدون اذن مرتبها فحملت منه (قوله يطوؤها احدهما) اي الشريكين فحمل منه (قوله معسر حال) من احد (قوله الموقوفة) نعمت امة (قوله لبيعها) اي لوفاء الدين من نعمتها (قوله فوطئها) اي المقلس (قوله منه) اي وطئ المقلس (قوله وهو) اي سيدها الخ حال (قوله عديا علما) ٨٠ حاليين من بعض (قوله وهو) اي العامل (قوله بجر) صلة حامل (قوله من ضمير)

فيها ام الولد والثانية امة الشريكين يطوؤها احدهما معسرا والثالثة امة المقلس الموقوفة لبيعها فوطئها فحملت منه والرابعة الامة الجانية يطوؤها سيدها بعد علمه بجنابتها فحمل منه وهو معسر وانما امة امته تمت مدين وطئها بض ورثته عديا علما بالدين فحمل منه والسادسة امة القراض يطوؤها العامل فحمل منه وهو عديم ونظمها فقلت تباع ام الولد \* في ستة فاجتهد احيلها راسها \* او الشريك فاعدد او احد الوراث او \* مقارض فقيده او مقلس وان جنت \* سلم له تسدد وزيد امة المكاتب فاضفتم فقلت وامة سيدها مكاتب فاعدد قال في التوضيح لك ان تجعل لها فاندتمن وجه آخر توجد امة حامل بجر واضفتم فقلت وهذه الست لها \* فائدة قياسي قن بجر حامل فاظفر به لتقتدي

غ وقد اجاب بعض الاذكياء عن اقيانه اذ نظم النظائر المذكورة في هذا المحل من التوضيح فقال رحمه الله تعالى تباع عند مالك ام الولد \* في ستة من المسائل تعدد وهي ان احيل حال علمه \* بمانع الوطء وحال عدمه مقلس موقوفة للغرما \* او راسه من هونة لغيرها او ابن مدين امام التركة \* او الشريك امة للشركة او عامل القراض بمسركة \* او سيد جانية مستمسكة في هذه الستة تحمل الامه \* سر او لا يدرا عنها ملائمة والعكس جاء في محمل فرد \* وهو حامل حرة بعبد في العبد يشي ما له من معتقه \* وما درى السيد حتى اعتقه قالام يرة وملك السيد \* يشمل ما في بطنها من ولد الحظ ويضاف اليها الامة المستحقة وهي حامل والامة الغارة وامة المكاتب اذا مات عنها وفيها رفاء بالكتابة ولها ولد منه فيبيع امه ووفى الكتابة وذ كرغ هنا المسائل التي تباع فيها ام الولد وذ كر عكسها في محمل واحد كما في التوضيح ونصه وذلك في العبد اذا وطئ جاريته وحملت منه واعتقها ولم يعلم سيدها باعتناقها حتى اعتقه فان عتق العبد امة ماض فتكون حرة والذي في بطنها وحق لانه للسيد قال في الجلاب ولوا اعتقها بعد عتقه لم تعتق حتى تضع حملها والله اعلم اه كلام التوضيح ثم قال وظاهر كلامه في التوضيح ان الجنين لا يعتق ولو اعتق السيد العبد وامة حامل وهو الذي يفهم من كلام المدونة ونصه ولو اعتقها المأذون بعد ان عتق لم يجز له ذلك وكانت حرة وداه احد وداه حتى تضع فغير الولد للسيد الاعلى وتعتق هي بالعتق الاول فيها بغير احداث عتق اه واذا كان هذا الحكم فيما اذا اعتقها العبد بعد عتقه فاسرى ان يكون ذلك ~~حكما~~ اذا اعتقها في حال رقته لان عتقه بعد عتقه اقوى

بيان هذا المحل (قوله علمه) بضم فسكون (قوله مقلس) فاعل احيل (قوله موقوفة) مفعول احيل (قوله مستمسكة) بكسر اللام (قوله يدرا) اي يدقع (قوله من ولد) بيان ما (قوله المستحقة) بفتح الحاء المهملة (قوله وهي حامل) حال (قوله الغارة) بضمين مبهمة اي خاطبها بجرتها (قوله فيها) اي الامة الخ حال (قوله ولها) اي امة المكاتب الخ حال (قوله منه) اي المكاتب (قوله فبيع) اي ولها منه (قوله عكسها) اي المحكوم فيه بجرية الام ورقبة جنينها (قوله واعتقها) اي العبد امة (قوله اعتقه) اي السيد العبد (قوله لانه) اي جنينها (قوله للسيد) اي سيد العبد (قوله اعتقها) اي العبد امة (قوله عتقه) اي العبد (قوله حملها) اي المملوك (قوله ثم قال) اي غ (قوله وامة) اي العبد (قوله حامل) اي من العبد (قوله ونصه) اي كلامها (قوله اعتقها) اي الامة (قوله المأذون) اي

لحق التجارة (قوله لها) اي الامة (قوله ذلك) اي كونها حرة (قوله فيها) اي الامة حال من العتق الاول (قوله بغير الخ) صلة من تعتق (قوله هذا الحكم) اي ايقاف سريتها على ولادتها (قوله اعتقها) اي العبد امة (قوله بعد عتقه) اي العبد (قوله ذلك) اي ايقاف سريتها على وضعها (قوله اذا اعتقها) اي العبد امة (قوله رقة) اي العبد (قوله لان عتقه) اي العبد امة (قوله بعد عتقه)



(قوله صاحب التسكيلة) أي قال النووي مكملاً شرح البساطي لموته قبل تسكيلة (قوله فهو) أي دون اذنه ما (قوله وتلف)  
 أي الرهن (قوله ثم ان كانت) أي قيمة الرهن (قوله سقط) أي الدين (قوله ويرى الامين) أي من قيمة الرهن (قوله وان زادت)  
 أي قيمة الرهن (قوله عليه) أي الدين (قوله ورجع) أي الامين (قوله به) أي الزائد الذي غرمه الراهن (قوله له) أي المرتين  
 (قوله بتلقه) أي الرهن (قوله في قدره) أي الدين ٨٤ (قوله منها) أي القيمة (قوله وان نقصت) أي قيمة الرهن (قوله عنه) أي

الدين (قوله عنه) أي الدين  
 (قوله بتلقه) أي قيمة  
 الرهن (قوله ياتيه) أي  
 الدين (قوله سلمه) أي الامين  
 الرهن (قوله او قبله) أي  
 حلول الدين (قوله بعده) أي  
 حلول الدين (قوله فان علمه)  
 أي الراهن التسليم (قوله  
 قبله) أي حلول الدين (قوله  
 فله) أي الراهن (قوله اجماعاً)  
 أي الامين والمرتين (قوله  
 ويوقف) بضم القوقبة أي  
 القيمة (قوله كالاول) أي في  
 قيمته وضمانه (قوله واخذها)  
 أي القيمة (قوله فان سلمه) أي  
 الامين الرهن (قوله اخذها)  
 أي الرهن (قوله فيضهن)  
 أي الامين (قوله له) أي  
 المرتين (قوله لانها) أي القيمة  
 (قوله فهي) أي القيمة (قوله  
 تعدى) أي الامين (قوله عليه)  
 أي الدين (قوله وان قبله)  
 أي الرهن الخ حال (قوله به)  
 أي كونه يغاب عليه (قوله  
 فيها) أي المدونة (قوله لقول  
 أبي الحسن الخ) علمه لم يقيد  
 الرهن الخ (قوله يفصل) بضم  
 فتح مثقلاً (قوله من فلسه)  
 أي الراهن الخ بيان مانع (قوله اخذها)  
 أي الرهن (قوله محله) أي الضمان (قوله به) أي تسليم الامين الرهن لراهنه (قوله في  
 قيمته) أي الرهن (قوله هذا) أي اعتبار قيمته يوم هلا كه (قوله انه) أي الامين (قوله اعتبارها) أي القيمة (قوله وهنت) بضم  
 فكسر (قوله لانه) أي الصوف التام (قوله تقصد) بضم التاء وفتح الصاد (قوله غيره) أي التام (قوله لانه) أي البنين (قوله شرط)  
 أي الراهن (قوله لنا قضته) أي شرط ان مات له لا يكون رهننا لم يجر لنا قضته مقتضى العقد قال بعضهم ولا يندرج البيض  
 لتكرار الولادة وت (و) ان رهن النخل بالخاء المعجمة او المهملة اندرج في رهنها (فرخ فخل)

الدين (قوله عنه) أي الدين  
 (قوله بتلقه) أي قيمة  
 الرهن (قوله ياتيه) أي  
 الدين (قوله سلمه) أي الامين  
 الرهن (قوله او قبله) أي  
 حلول الدين (قوله بعده) أي  
 حلول الدين (قوله فان علمه)  
 أي الراهن التسليم (قوله  
 قبله) أي حلول الدين (قوله  
 فله) أي الراهن (قوله اجماعاً)  
 أي الامين والمرتين (قوله  
 ويوقف) بضم القوقبة أي  
 القيمة (قوله كالاول) أي في  
 قيمته وضمانه (قوله واخذها)  
 أي القيمة (قوله فان سلمه) أي  
 الامين الرهن (قوله اخذها)  
 أي الرهن (قوله فيضهن)  
 أي الامين (قوله له) أي  
 المرتين (قوله لانها) أي القيمة  
 (قوله فهي) أي القيمة (قوله  
 تعدى) أي الامين (قوله عليه)  
 أي الدين (قوله وان قبله)  
 أي الرهن الخ حال (قوله به)  
 أي كونه يغاب عليه (قوله  
 فيها) أي المدونة (قوله لقول  
 أبي الحسن الخ) علمه لم يقيد  
 الرهن الخ (قوله يفصل) بضم  
 فتح مثقلاً (قوله من فلسه)  
 أي الراهن الخ بيان مانع (قوله اخذها)  
 أي الرهن (قوله محله) أي الضمان (قوله به) أي تسليم الامين الرهن لراهنه (قوله في  
 قيمته) أي الرهن (قوله هذا) أي اعتبار قيمته يوم هلا كه (قوله انه) أي الامين (قوله اعتبارها) أي القيمة (قوله وهنت) بضم  
 فكسر (قوله لانه) أي الصوف التام (قوله تقصد) بضم التاء وفتح الصاد (قوله غيره) أي التام (قوله لانه) أي البنين (قوله شرط)  
 أي الراهن (قوله لنا قضته) أي شرط ان مات له لا يكون رهننا لم يجر لنا قضته مقتضى العقد قال بعضهم ولا يندرج البيض  
 لتكرار الولادة وت (و) ان رهن النخل بالخاء المعجمة او المهملة اندرج في رهنها (فرخ فخل)

أي الراهن الخ بيان مانع (قوله اخذها)  
 أي الرهن (قوله محله) أي الضمان (قوله به) أي تسليم الامين الرهن لراهنه (قوله في  
 قيمته) أي الرهن (قوله هذا) أي اعتبار قيمته يوم هلا كه (قوله انه) أي الامين (قوله اعتبارها) أي القيمة (قوله وهنت) بضم  
 فكسر (قوله لانه) أي الصوف التام (قوله تقصد) بضم التاء وفتح الصاد (قوله غيره) أي التام (قوله لانه) أي البنين (قوله شرط)  
 أي الراهن (قوله لنا قضته) أي شرط ان مات له لا يكون رهننا لم يجر لنا قضته مقتضى العقد قال بعضهم ولا يندرج البيض  
 لتكرار الولادة وت (و) ان رهن النخل بالخاء المعجمة او المهملة اندرج في رهنها (فرخ فخل)



في الجلاب فرخ الفصل والشجر رهن مع أصولها والظاهر انه تكلم على المستحق فانه تن  
الخط المعنى صحيح سواء قرئ بالمجمة أو بالمهمله في القاموس الفرخ وله الطائر وكل صغير من  
الحيوان والنبات والجمع أفرخ وافرغ وفرخ وافرغ وفرخان وفرخ الزرع بنت  
إفرخه (لا) تندرج في الرهن (غلة) بفتح الغين المجمة وشدة اللام للرهن كجربة عقار وحيوان  
ولبن وجبن ومن وعسل فحل الا ان يشترط المرتهن دخولها (و) لا تندرج في رهن الشجر (غرة)  
ان لم توجد حال العقد بل (وان وجدت) بضم فس كسر الغرة حين رهن الشجر وظاهره ولو ابرت  
وهو كذلك على المنهور ووفق بين الصوف والثمرة يفرق ومنها ان الثمرة بعسل الرهن وقتقه  
ولا عمل له في الصوف وبين الجنين والثمرة بان السنة حكمت بان غلة الرهن راهنه والجنين ليس  
غلة بل كجزء وشار بالمبالغة لقول ابن القاسم في المبسوطه تندرج فانه (و) لا تندرج في  
الرهن (مال عبد) مرهون موجود معه حين رهنه فاحرى ما يستقيده بفحوصه \* (تسكت)  
ما تقدم كله عند الاطلاق فان شرط اندراجها او عدمه عمل به اتفاقا ولا يشترط في صحة الرهن  
سبق الدين فيجوز سبق الرهن الدين والى هذا اشار بقوله (وارتهن) اى جازان يستلم  
شيئا يكون رهنه عنده (ان اقترض) المرتهن مستلمه راهنه او غيره مالا بان يقول شخص لا تخذ  
هذا رهنه عندك فيما اقترضه انا منك او فيما يقرضه منك فلان فان اقترض لزم الرهن والا فلا  
(و) ارتهن ان (باع) اى يجوز ان يستلم شيئا يكون رهنه عنده في الثمن ان باع سلعة كذا فدفعه  
او غيره بئس مؤجل فانه في المدونة قال في النكح ويكون رهنه بما يداين من قليل او كثير  
بالمجاور فقيمه بخلاف بايعه اوداينه وانما جعل به في المدونة يلزمه اذا ثبت مبلغه فانه  
تت (او) ارتهن ان (يعمل) المرتهن علام معلوما للرهن باجرة معلومة يكون النسي المستلم رهنه  
فيها ان عمل ذلك العمل فانه التيطى ويحتمل ان فاعل يعمل ضمير الرهن بان يعمل  
المستأجر الاجرة للعامل ياخذ منه رهنه باخوفا من اكلها وترك العمل غ كذا فيما  
رأى من النسخ وفيه قاي وعبارة ابن الحاجب ايقن اذ قال ويجوز فاعل أن يقرضه أو يبيعه  
أو يعمل له ويكون بقبضه الاول رهنه وكذا عبارة ابن عرفة اذ قال قال المازرى ويتقرر  
الرهن والتزامه قبل انعقاد الحق الذي يؤخذ به الرهن خلافا للشافعي رضى الله تعالى عنه وفيها  
ان دفعت لرجل رهنه باكل ما اقترض لفلان جازاه اذا كان الارتهن في عقد اجارة بل (وان في  
جعل) بضم فسكون بان يجاعله على عمل معلوم يجعل ويرتهن العامل عن الجاعل رهنه  
في الجعل الذي يلزمه بتمام العمل او يجعل الجاعل ويرتهن من العامل رهنه في الجعل  
طنى أطيع من يعتديه من شرهه على ان المراد بقوله وان في جعله أى في عوض جعل  
والرهن اما الجاعل للجعول له في الجعل الذى يستحقه بتمام العمل واما الجعول له في الجعل  
الذى أخذ قبل العمل وانه لا يصح كون المعنى عمل جعل لان العمل في الجعل ليس بلازم ولا

في الجلاب فخرج الفضل والشجر رهن مع أصولها وذاها رهنه تكلم على المستثنين قاله تن  
الخط المعنى صحيح سواء قرئ بالمجتمعة أو بالمهملة في القاموس الفسخ ولذا الطائر وكل صغير من  
الحيوان والنبات والجمع أقرض وأقرض وأقرض وفروخ وأفرخه وفرخان وفرخ الزرع بنت  
أفرخه (لا) تندرج في الرهن (غلة) بفتح الغين المجتمعة وشدة اللام للرهن كجربة عقار وحيوان  
ولبن وجبن ومن وعسل فحل إلا أن يشترط المرتهن دخولها (و) لا تندرج في رهن الشجر (غرة)  
أن لم توجد حال العقد بل (وان وجدت) بضم فكسر الغرة حين رهن الشجر وظاهره ولو أبرت  
وهو كذلك على المنه ورورق بين الصوف والثمره بقرورق منها أن الثمرة بعمل الرهن وثقته  
ولا عمل له في الصوف وبين الجنين والثمره بان السنة حكمت بان غلة الرهن رهنه والجنين ليس  
غلة بل كجزء وأشار بالمبالغة لقول ابن القاسم في المبسوطه تندرج قاله تن (و) لا تندرج في  
الرهن (مال عبد) مرهون موجود معه حين رهنه فأحرى ما يستفاد به نحو هبة \* (نسكت)  
ما تقدم كله عند الإطلاق فان شرط اندراجها أو عدمه عمل به اتفاقا ولا يشترط في صحة الرهن  
سبق الدين فيجوز سبق الرهن الدين وإلى هذا أشار بقوله (وارتهن) أي إجازان يستلم  
شيئا يكون رهنه عنده (ان أقرض) المرتهن مستلمه رهنه أو غيره ما لا بان يقول شخص لا يتخذ  
هذا رهنه عندك فيما أقرضه أنا منك أو فعما يقتضيه منك فلان فان أقرض لزم الرهن والأفلا  
(و) ارتهن ان (باع) أي يجوز أن يستلم شيئا يكون رهنه عنده في الثمن ان يبيع سلعة كذا لدا فنه  
أو غيره بمن مؤجل قاله في المدونة قال في النسكت ويكون رهنه بما يداينه من قليل أو كثير  
بالمجاء وزعمته بخلاف ما يبعه أو دأينه أو ناهجسل به في المدونة يلزمه اذا ثبت مبلغه أو فاده  
ت (أو) ارتهن ان (يعمل) المرتهن علامه ما للراهن بأجرة معلومة يكون الشيء المستلم رهنه  
فيها ان عمل ذلك العمل قاله التيطي ويحتمل ان فاعل يعمل ضمير الراهن بان يعمل  
المستأجر الأجرة للعامل ويأخذ منه رهنه باخوفا من أكلها وترك العمل غ كذا فيما  
رأى بناء من النسخ وفيه قلق وعبارة ابن الحاجب ابن اذ قال ويجوز على أن يقرضه أو يبيعه  
أو يعمل له ويكون بقبضه الأول رهنه وكذا عبارة ابن عرفة اذ قال قال المازري ويتقرر  
الرهن والتزامه قبل ان تقاد الحق الذي يؤخذ به الرهن خلافا للشافعي رضي الله تعالى عنه وفيها  
ان دفعت لرجل رهنه بكل ما أقرض لفلان جازاه اذا كان الارتهن في عقد اجارة بل (وان في  
جعل) بضم فسكون بان يجاعله على عمل معلوم يجعل ويرتهن العامل عن الجاعل رهنه  
في الجعل الذي يلزمه بتمام العمل أو يجعل الجاعل الجعل ويرتهن من العامل رهنه في الجعل  
طني أطيع من يعتد به من شرابه على ان المراد بقوله وان في جعل أي في عوض جعل  
والراهن اما الجاعل للعجول له في الجعل الذي يستحقه بتمام العمل واما المجعول له في الجعل  
الذي أخذ قبل العمل وأنه لا يصح كون المعنى عمل جعل لان العمل في الجعل ليس بلازم ولا

(قوله اطبق) ای اتفق (قوله یعتد) بضم الیاء (قوله شراحه) ای المتن (قوله بقوله) ای المصنف (قوله یستحقه) ای الجعول له (قوله اخذه) أى العامل (قوله وانه) أى الشأن عطف على ان المراد

(قوله ثم قال) أي طي (قوله وهذا) أي اتفاقهم على أنه لا يصح كون المعنى على جعل (قوله ثم قال) أي طي (قوله وهذا الشرط) أي كون المرهون به لازما أو آيلا للزوم (قوله وأخرج) أي ابن شاس وابن الحارث بن شاس بشرط الزوم أو آيلا (قوله الكتابة) فلا يصح الرهن بها لأنها ليست لازمة ولا آيلة إلى الزوم (قوله وتعبه) أي شرط الزوم والصيرورة إليه (قوله قال) أي ابن عبيد السلام (قوله نسبه) أي أخرج الكتابة (قوله صحت) أي نسبه له (قوله فهو) أي أخرج الكتابة (قوله وتسبع ابن شاس الشافعية) أي في الشرط المذكور (قوله كونه) أي الشرط المذكور (قوله له) أي المكتاتب (قوله على هذا) أي جواز تجيز المكتاتب نفسه ولا مال ظاهر (قوله لا على المشهور) عطف على قوله على قول من قال (قوله أنه) أي المكتاتب الخ بيان المشهور بخلاف من (قوله ذلك) أي تجيز نفسه (قوله) أي المكتاتب (قوله فسلم) بفتح فسلم بفتح فسلم (قوله اشترط الزوم) أي في المرهون به (قوله في أخرج الكتابة) ٨٤ أي بشرط الزوم (قوله فهي) أي الكتابة (قوله عنده) أي ابن عبد السلام (قوله

ولذا) أي كونها دينا لازما (قوله فيها) أي الكتابة (قوله قال) أي طي (قوله لم يصح) أي الرهن في الكتابة (قوله من غيره) أي المكتاتب (قوله لأنه) أي الرهن في الكتابة من غير المكتاتب (قوله ونازعه) أي ابن عبد السلام (قوله يرد) بضم ففتح خبر قول ابن عبد السلام (قوله لأنه) أي قول ابن عبد السلام (قوله عليه) أي قول ابن عبد السلام (قوله والتزامه) أي امتناع الرهن بكسراه مشاهرة (قوله) أي ابن عرفة (قوله وهو) أي رد شرط الزوم (قوله ولذا) أي رد ابن عرفة (قوله وهو) أي رد شرط الزوم (قوله له) أي ابن عرفة (قوله في المرهون به) (قوله من شرط

كونه لازما) بيان ما (قوله وقال) أي ابن عرفة (قوله فيه) أي المرهون به (قوله مال) جنس (قوله كلى) بعد فصل مخرج الجزئي المعين (قوله ليشمل) أي أحد المرهون به (قوله حقيقة) أي الجزئي المعين (قوله لأنه) أي الجزئي المعين (قوله استوفى) بضم التاء وكسر الفاء (قوله يدخل) بضم الياء وكسر الخاء المججمة (قوله لأنه) أي الرهن (قوله عليه) أي المكتاتب (قوله لأنه) أي المكتاتب (قوله أوجب) أي المكتاتب (قوله له) أي المكتاتب (قوله بغيره) أي المكتاتب (قوله عن أداء الكتابة) (قوله فكذلك) أي أدائه الكتابة في أنه لا يوجب عليه غراما بمحال (قوله بغيره) أي المكتاتب عن أدائها (قوله صار ملكه) أي المكتاتب (قوله وهذا) أي صيرورة ملكه ملكا لسيده (قوله بغيره) أي المكتاتب عن أدائها

(قوله بعد أخذ الرهن) صله بجز (قوله فيما رهن فيه) صله بأخذ (قوله أو بعضه) أي الرهن عطف على ما (قوله أنه) أي الشأن (قوله على المكاتب) أي بعوض الرهن (قوله لأنه) أي الراهن (قوله لم يعامله) أي المكاتب (قوله به) أي الرهن (قوله ولا على سيده) عطف على قوله على المكاتب (قوله لأنه) أي السيد (قوله أخذ) أي الرهن (قوله وهي) أي الكتابة (قوله منها) أي الكتابة بيان ما (قوله بجز المكاتب) صله يرد (قوله عبارتهما) أي ابن شاس وابن الحاجب (قوله لما قاله ابن عرفة) صله بأخذ (قوله لأنه) أي كراه المشاهدة (قوله وان لم يكن لازما) حال (قوله فهو) أي كراه المشاهدة (قوله قال) أي طئي (قوله واستدل) أي طئي (قوله له) أي كون المراد بالآيل إلى اللزوم الرهن فيه بعد لزومه (قوله فيه) أي استدلاله (قوله لأن قوله) أي المصنف (قوله على أنه) الآيل للزوم (قوله ومعنه) أي الرهن قبل اللزوم (قوله للزوم) أي الرهن ٨٥ في معنى (قوله حقيقة) أي المعين (قوله

لأنه) أي المعين (قوله استوفى) بضم التاء وكسر القاء (قوله تعينه) أي المعين (قوله يستوفى) بضم الباء أي المعين (قوله منه) أي الرهن (قوله فيه) أي المعين (قوله ومحال) خبر مقدم (قوله منه) أي الرهن (قوله ولا ينتقض) أي قولهم لافي معنى (قوله يؤخذ به رهن) حال من المعار (قوله لأنه) أي الرهن المأخوذ بالمعار المعين عمله لا ينتقض الخ (قوله هو) أي الرهن (قوله قيمته) أي المعار المعين (قوله بالتعدي) أي التي تلزم المستعير به (قوله عليه) أي الرهن (قوله أو التقريط) عطف على التعدي (قوله فيه) أي المعار المعين (قوله لافي عينه) أي المعار المعين (قوله وان استعرت) بفتح تام خطاب المستعير (قوله

بعد أخذ الرهن فيما رهن فيه أو بعضه ضرورة أنه لا يرجع للراهن على المكاتب لأنه لم يعامله به ولا على سيده لأنه إنما أخذه في الكتابة وهي لا يرد ما أخذ منها بجز المكاتب ٨٥ والظاهر أن المصنف ساد عن عبارتهما لما قاله ابن عرفة والله أعلم الثاني اعتراض ابن عرفة بالرهن في كراه المشاهدة غير ظاهر لأنه وان لم يكن لازما فهو وآيل إلى اللزوم وادعى طئي أن المراد بالآيل إلى اللزوم أن يرهن فيه بعد لزومه لا ابتداء قال وهذا امر ادمشروط اللزوم واستدل به بكلام ابن شاس وابن فرحون وفيه نظر لأن قوله وادعتن أن اقراض الخ يدل على أنه يرهن فيه قبل اللزوم أيضا ومنه كراه المشاهدة فالظاهر ما لابن عبد السلام والله أعلم (لا يصح الرهن في) شيء (معين) بضم الميم وفتح العين والباء مثقلا كثيرا ثوب معنى ويأخذ به رهننا ابن عرفة للزوميته انقلاب حقيقة الرهن لأنه إن استوفى من الرهن بطل تعينه وان لم يستوف منه بطل كون الرهن متوثقا به فيه قبيل حقيقة الرهن (أو في منقته) أي المعين كما كثرته دابة ومعينها وادعتن في منقته رهننا فلا يصح لأن الزمة لا تقبل الاشتغال بمعين ولأن المقصود من الرهن التوثق للاستيفاء ومحال استيفاء المعين أو منقته منه ومن ثمة ولا ينتقض بالمعار المعين يؤخذ به رهن لأنه انما هو في قيمته بالتعدي عليه أو التقريط فيه لافي عينه قال في المدونة وان استعرت دابة من رجل على أنها مضونة عليك فلا تضمتها وان رهنتم بها رهننا فخصيتها من رهنها والرهن فيها لا يجوز فان ضاع الرهن عنده ضمنه اذ لم يؤخذ على وجه الامانة أو الحسن قوله لا يجوز أي لا يتخذ ولا يلزم وقال اشهب مرة هو رهن ومرة ان اصبحت الدابة بما يضيئها به فهو رهن وان كان بأمر من الله تعالى بغير تعدل يمكن رهننا اذ لا يضمنه ثم قال فيها ويجوز الرهن بالمعاري التي يغاب عليها لأنها مضونة أبو الحسن كان يقول لا اعرك الا ان تعطيق رهننا على تقدير هلاكها وفيها من استأجر عبدا أو اعطى بالاجرة رهننا جاز أبو الحسن لأنه يجوز الرهن بمن المنافع كما يجوز بمن الاعيان (و) لا يصح الرهن في جنس (فهم) أي مال مؤجل بالهلال بسبب (كأنه) أي عتق على مال مؤجل (من اجنبي) أي غير المكاتب لأن التجم ليس لازما للاجنبي حالا ولا ما لا وشرط المرهون فيه لزومه الراهن حالا أو ما لا ومفهوم من اجنبي صحة

على أنها) أي الدابة (قوله عليك) بامستعير (قوله فلا تضمتها) أي الدابة لبطلان ان شرط (قوله وان رهنتم) بفتح تام خطاب المستعير (قوله فخصيتها) أي الدابة ان تلفت بلا تعدل ولا تقريط منك (قوله عنده) أي رب الدابة (قوله ضمنه) أي رب الدابة الرهن (قوله هو رهن) أي صحيح لازم (قوله بما يضيئها) أي مستعيرها به بان تعدل عليها أو فرط فيها (قوله وان كان) أي تلقها (قوله لم يكن) أي الرهن (قوله رهننا) أي صحيحا لازما (قوله اذ لا يضمنه) أي المستعير ما كان من الله تعالى (قوله فيها) أي المدونة (قوله كان يقول) أي المعير (قوله هلاكها) أي بتعديك عليها أو تفريطك فيها (قوله وفيها) أي المدونة (قوله لزومه الراهن) من اضافة المصدر لقاعله وتكميل عمله بنصب مفعوله

(قوله فيه) أى نجم الكتابة (قوله وإطلاق) أى عن تقييده بكونه من غير المكاتب (قوله عدم) مفعول إطلاق المضاف إياها  
(قوله صحتها) أى الرهن (قوله فيه) أى نجم الكتابة (قوله خلاف) خبر إطلاق (قوله نصها) أى المدونة (قوله وهو) أى نصها (قوله  
منه) أى المكاتب (قوله بتعيين زمنها) تصوير لتعيينها (قوله الخروج الخ) على الاشتراط تعيينها (قوله فى الاجارة) لأن منفعة  
الرهن فى مقابلة بعض الثمن فاجتمع فى العقد بيع واجارة (قوله غايته) أى شرط منفعة الرهن فى ثمن المبيع (قوله فيقابلها) أى  
المنفعة (قوله بعض الثمن) أى والعقد بالنسبة لهذه اجارة وبعض الثمن الاخر فى مقابلة الثمن العين والعقد بالنسبة لهذه بيع  
(قوله وهو) أى اجتماع البيع والاجارة (قوله جائز) أى لاستوائهما فى الاحكام (قوله لانه) أى اخذ منفعة الزه فى القرض  
(قوله بزيادة المنفعة) اضافت للبيان (قوله بها) ٨٦ أى منفعة الرهن (قوله لانها) أى تبرع الراهن بها وانما لتأنيث خبره

الرهن فيه من المكاتب وهو كذلك ونحوه فى المدونة وإطلاق ابن شامس وابن الحاسب عدم  
صحتها فيه خلاف نصها وهو لا يصح الرهن بالكتابة من غير المكاتب ويصح منه (وجاز)  
المرتبن (شرط منفعته) أى الرهن لنفسه مدعة معينة بشرطين احدهما أشار به قوله (ان  
عفت) بضم فس كسر مثقلا بالمنفعة بتعيين زمنها الخروج من الجهالة فى الاجارة والشأن كون  
الرهن (لثمن) (بيع) اذ غايته اجتماع البيع والاجارة اذ تصير المنفعة جزءا من الثمن فيقابلها  
بعض الثمن وهو جائز (لا) يجوز للمرتبن شرط منفعته (فى قرض) لانه سلف بزيادة المنفعة  
ومفهوم شرط ان تبرع الراهن به للمرتبن بعد البيع او القرض لا يجوز لانها هدية مديان الحما  
ظاهر كلام المصنف انه لا فرق بين الحيوان وغيره وهو اختيار ابن القاسم وفى المدونة لا بأس به فى  
الدور والارضين وكرهه مالك رضى الله عنه الى عنه فى الشباب والحيوان اذ لا يدرك كيف يرجع  
اليه وقال ابن القاسم لا بأس به فى الحيوان والنبات وغيرهما ولما لا رضى الله تعالى عنه كقول  
ابن القاسم وبه قال اشهب واصبغ والمصنف مشى على قول ابن القاسم لا لاطلاقه ولذا كره مسئلة  
الضمان عقبه اذ لا يكون الا فيما يغاب عليه (وفى ضمانه) أى الرهن كله المسترط منفعته  
المرتبن (اذا تلف) وهو مما يغاب عليه وهو رأى بهض المتأخرين لانه رهن وصوبه ابن رشد  
وعدم ضمانه شيئا منه كسائر المستأجرات وهو رأى بهض آخر منهم وضمنه بعضه دون بعض  
وهو رأى التونسي قال ينتظر للعدد الذى ذهب منه بالاجارة فان كان الربع كان ربه  
مستأجر الا ضمان فيه وثلاثة ارباعه مرتبة تضمن ضمان الرهان (تردد) ذكره ابن تومس  
ابن رشد الصواب أن يغلب فيه حكم الرهن نقله المصنف وابن عرفة عب محله اذا اشترطت  
منفعته مجازا وتلف فى مدتها والراجح حينئذ ضمانه كالرهن فان تلف بعد مدة المنفعة المسترطة  
فضمنه كالرهن بل تردد وان اشترطت لتسبب من الدين او تطوع الراهن بذلك بعد العقد  
فينبغي ترجيح القول بعدم الضمان ضمان الرهن لترجح جانب الاجارة بوقوع المنفعة فى مقابلة  
عوض صراحة أو تساوى القولين (و) من اشترى سلعة بثمن معلوم الى أجل معلوم بشرط

(قوله انه) أى الشأن (قوله  
لا فرق) أى فى جواز شرط  
منفعة الرهن المعينة فى دين  
البيع (قوله بين الحيوان  
أى منفعته (قوله وهو) أى  
عدم الفرق بينهما (قوله به)  
أى شرط منفعة الرهن  
المعينة فى البيع (قوله  
وكرهه) أى شرط المنفعة  
(قوله لا يدرك) أى الراهن  
(قوله يرجع) أى الرهن  
(قوله اليه) أى الراهن (قوله  
يه) أى شرط المنفعة (قوله  
وبه) أى قول ابن القاسم صلة  
قال (قوله المصنف) مبتدا  
(قوله لا لاطلاقه) أى المصنف  
منفعته عن تقيدها بكونها  
لعدد (قوله ولذا كره) أى  
المصنف (قوله عقبه) أى  
جواز شرط المنفعة (قوله  
اذ لا يكون) أى الضمان  
(قوله وهو) أى الرهن الخ

حال (قوله وهو) أى ضمانه (قوله لانه) أى الرهن الذى اشترطت منفعته (قوله وصوبه) أى ضمانه (قوله وعدم  
ضمنه شيئا منه) أى الرهن عطف على ضمانه (قوله كسائر) أى باقى (قوله وهو) أى عدم ضمانه (قوله منهم) أى المتأخرين  
(قوله وضمانه) أى المرتبن مصدر مضاف لقاعله (قوله بعضه) أى الرهن مفعول ضمان وهذا قول ثالث (قوله وهو) أى ضمان  
بعضه فقط (قوله قال) أى التونسي (قوله ينتظر) بضم الباء مفتح الظاهر (قوله منه) أى الرهن (قوله فان كان) أى اذا ذهب (قوله  
مرتبة) بفتح الهاء (قوله تضمن) بضم التاء (قوله يغلب) بضم ففتح مثقلا (قوله محله) أى التردد (قوله منفعته) أى الرهن (قوله  
وتلف) أى الرهن (قوله مدتها) أى منفعته (قوله فان تلف) أى الرهن (قوله لتسبب) بضم التاء أى المنفعة (قوله بذلك) أى  
جعل منفعة الرهن لمرتبه (قوله أو تساوى) عطف على ترجيح

(قوله فيه) أى الثمن (قوله ثم امتنع) أى المشتري انراهن عطف على اشترى (قوله اذا المؤمنون الخ) علة اجبر عليه (قوله كذلك) أى السبع في الجبر على دفع الرهن المعين المشتري فيه (قوله مثله) أى الرهن (قوله في مثله) أى الدين (قوله هذا) أى جبر الراهن على دفع رهن ثقة (قوله وشبهه) أى البائع كالتؤجير والمعيرو المقرض (قوله علم) بضم العين (قوله عين) بضم فس كسر مثله (قوله المرتهن) فاعل حمالة المضاف للمفعول (قوله والامين) عطف على المرتهن (قوله من فلس الخ) بيان مانعه والالفاظ الاربعة غير منونة لاضافتها (قوله المتصلين) نعت جنون ومرض (قوله ان حمالة) أى الرهن ٨٧ الخ مفعول دعوى المضاف لقاعله (قوله

قبيله) أى المانع (قوله

اختصاص) مفعول يفيد

(قوله فيحاصه) أى المرتهن

(قوله فيه) أى الرهن

(قوله سائر) أى باقى (قوله

مانعه) مفعول سبق المضاف

لقاعله (قوله انه) أى الامين

(قوله حازه) أى الامين

الرهن (قوله مراده) أى

المصنف بقوله والخويز بعده

لا يفيد (قوله لان هذا) أى

عدم افادة الخويز بعده مانعه

(قوله فهم) بضم فس كسر

(قوله لمن قوله) أى المصنف

(قوله ان وجوده) أى الرهن

(قوله بعد المانع) صلة

وجود (قوله دعواه) أى

المرتهن (قوله انه) أى

المرتهن (قوله حازه) أى

الرهن (قوله قبله) أى المانع

(قوله وعليه) أى كون

المراد وجوده عند المرتهن

الخ (قوله وهذا) أى الذى

جعلناه مراد المصنف (قوله

وان اتفقا) أى الراهن

رهن شئ معين فيه ثم امتنع من دفع الرهن (أجبر) بضم الهمز وكسر الموحدة الراهن (عليه) أى دفع الرهن للمرتهن أو الامين (ان شرط) بضم فس كسر الرهن (بيع وعين) بضم فس كسر مثلاً الرهن كهذا الثوب اذا المؤمنون عند شرطهم عب ولا مفهوم للبيع اذا القرض كذلك (والا) أى وان لم يعين الرهن المشترط في البيع والقرض (فوهن ثقة) بكسر المثلثة أى يوفى بالدين واعتبر رهن مثله في مثله يلزم الراهن دفعه للمرتهن أو الامين ابن عبد السلام هذا هو المذهب وقال ابن الحاجب لا يجبر الراهن ويخير البائع وشبهه في فسخ البيع وبقيادته بلارهن ابن عرفة اراد بشبهه المسلف عب علم بما ذكره المصنف ان الراهن يجبر على الرهن المشروط سواء عين أم لا الا ان المدين يجبر على عينه فلو حذف قوله وعين كان أولى (والخويز) بفتح الخاء المهملة وسكون الواو آخره زى أى حمالة الرهن المرتهن أو الامين ودعواه (بعد) حصول (مانعه) أى الخويز من فلس أو موت أو جنون أو مرض الراهن المتصلين بموته ان حمالة قبيله (لا يفيد) الخويز بعده مانعه اختصاص المرتهن بالرهن فيحاصه فيه سائر غيرها الراهن ان لم يشهد الامين للمرتهن بسبق حوزة مانعه بل (ولو شهد الامين) الذى يسهل الرهن أنه حازه قبل مانعه لانها شهادة على فعل نفسه فهي في الحقيقة دعوى وأشار بالقول تصحنون تقبل شهادته في الدين والرهن طلق ليس مراده حدوث الخويز بعد المانع لان هذا فهم من قوله وبطل بموت راهنه وقلسه قبل حوزة بل مراده ان وجوده عند المرتهن بعد المانع لا يفيد مع دعواه انه حازه قبله وعليه تاقى المبالغة في قوله ولو شهد الامين وهذا معنى قول ابن الحاجب ويند المرتهن بعد الموت والقلس لا يثبت بها الخويز وان اتفقا الا يثبت انه حازه قبل الخويز يعنى ان المرتهن اذا ادعى فيها هو محوز يده انه حازه قبل حصول المانع القائم الآن بالرهن فانه لا يعمل بقوله ولا يختص به عن الغرما ولو شهد الامين الذى وضع الرهن تحت يده بذلك لانه شهد على فعل نفسه وهو الخويز ولا بد من معانية البيئة له قبله (وهل تكتفى بيئة على الخويز) أى القبض (قبله) أى المانع وان لم يحضروا التحويز ولا عاينوه لان الاصل كونه بتحويز الراهن ابن عات (وبه) أى القول بكفاية بيئة الخويز (عمل) بضم فس كسر أى حكم (أو) لاتكتفى بيئة على الخويز لاحتمال انه بلاذن الراهن ولا بد من بيئة على (التحويز) أى تسليم الراهن الرهن للمرتهن أو الامين قولان ذكرهما ابن يونس وغيره ابن ناجي يكتفى شاهد واحد اذا كان يده المرتهن اتفاقاً وان كان يده غيره كفى باختلاف (وقها) أى المدونة (دليلهما) أى مفيد القولين

والمرتهن على ان حوزة قبله (قوله انه) أى المرتهن (قوله حازه) أى الرهن (قوله قبل) بالضم لحذف المضاف اليه ونية معناه (قوله القائم) نعت المانع (قوله بذلك) أى حوزة قبل المانع (قوله وهو) أى فعل نفسه (قوله) أى الخويز (قوله قبله) أى المانع (قوله كونه) أى الخويز (قوله انه) أى الخويز (قوله شاهد واحد) أى على التحويز (قوله اذا كان) أى الرهن (قوله كفى) أى الواحد

(قوله الاول) اى كتابة يئنة الحوز (قوله هبها) اى المدونة (قوله جاز) اى مضى واعتبر (قوله يقضى) بضم الياء وفتح الصاد (قوله بذلك) اى دفع الهبة للموهوب به (قوله منعه) اى الواهب الموهوب له قبضها (قوله يوجب الخ) خبر ظاهر (قوله كذلك) اى الهبة فى جواز القبض بدون اذن الراهن (قوله الثانى) اى شرط يئنة التحويل (قوله ظاهر عموم الخ) تنازع فيه دليل وقال (قوله لا يقضى) بضم الياء وفتح الصاد (قوله الحوز) اى الخبز ائنا كان او موهوب باله او محبسا عليه (قوله ان مجرد الاشهاد) اى على الحوز الخ خبر ظاهر (قوله والاقرار) اى بالحوز (قوله لغو) خبر ان (قوله فى الحوز) ملة لغو (قوله يجزى) اى يقع ويذكر (قوله فى المذكرات) اى بين العلماء كالدروس (قوله دونه) اى التحويل (قوله لبقا ملك الراهن) اشارة لوجه الفرق بين الرهن والهبة (قوله بخلاف الهبة) ٨٨ اى فيكنى فيها الحوز دون التحويل لوجه من ماله الواهب (قوله

اشار) اى المصنف بهذا  
اى وفيها دليلهما (قوله  
كلامها) اى المدونة (قوله  
ونفسه) اى كلامها (قوله  
اقر المعطى) بكسر الطاء  
مسل الواهب والمتصدق  
والمحبس والراهن (قوله  
ان المعطى) اى بفتح الطاء  
(قوله عليه) اى المعطى  
بالكسر (قوله ثم مات) اى  
المعطى بالكسر (قوله به)  
اى الحوز (قوله ورثته) اى  
المعطى بالكسر (قوله  
كونه) اى كلامها (قوله  
عليهما) اى القولين (قوله  
وجعل المصنف) اى فى  
توضيحه (قوله وهى) اى  
عبارة ابن الحاجب (قوله  
انه) اى المرتن (قوله قبله)  
اى القلس والموت (قوله

اذا وجد) بضم فكسر (قوله سلعة) نائب فاعل وجد (قوله موته او فلسه) اى المدين (قوله وادعى) اى من يئده المتهوم  
السلعة (قوله انها) اى السلعة (قوله رهن) اى فى الدين الذى له على صاحبها الميت او القلس (قوله فى ذلك) اى كونها رهنه عنده  
(قوله يتقاررا) اى الراهن والمرتن (قوله يعلم) بضم الياء (قوله انه) اى المرتن (قوله سازه) اى الراهن (قوله قال) اى الباسجى  
(قوله انه) اى الراهن (قوله وجد) بضم فكسر (قوله يئده) اى المرتن (قوله افلس او مات) اى الراهن (قوله له) اى الحوز قبل  
المانع (قوله ولله) اى الحكم المحوز بحكم الرهن اذا ثبت وجوده يئده مرتنه قبل موت وفلس رهنه (قوله قول محمد) اى  
لا يتبعه الامعاينة الحوز (قوله لفظه) اى محمد (قوله خلافة) من ان معناه معاينة التحويل (قوله انه) اى الشأن (قوله وان لم  
يحضر وا) اى الشهود (قوله الحيازة) اى التحويل (قوله المصنف) اى ابن الحاجب (قوله انه) اى المرتن (قوله سازه) اى الراهن

(قوله المجهوم) أي المتبادر (قوله أنه) أي الشأن (قوله من الاحتمال) بيان ما (قوله فعلم) تضم العین (قوله ومثله) أي كلام الخط (قوله باز) أي مضى الرهن وتنفذ (قوله ويخرج) أي الرهن (قوله من ادارته) أي الرهن (قوله على أنه) أي الرهن (قوله بيده) أي المرتهن (قوله وقد حازه) أي المرتهن الرهن (قوله وان لم يحضر وا) أي الشهود (قوله لانه) أي الرهن (قوله وكذلك) أي الرهن (قوله فقولته) أي المصنف (قوله غ) أي قال (قوله اشار) أي المصنف (قوله قراره) أي الرهن (قوله بعده) أي تقليس (قوله فادعى) أي المرتهن (قوله انه) أي المرتهن (قوله قبضه) أي الرهن (قوله قبله) أي تقليس الراهن (قوله وبجده) أي تقدم حوزا المرتهن الرهن على تقليس الراهن (قوله فادعى) أي المتصدق عليه ٨٩ (قوله قبضها) أي الصدقة (قوله في صحته) أي المتصدق (قوله به) أي

الرهن (قوله لانه) أي المرتهن (قوله فيكون) أي الرهن (قوله قبضه) أي الرهن (قوله ونقله) أي كلام المقدمات (قوله نزل) بفتحات مثقلا (قوله اذرد) أي المصنف (قوله ذلك) أي دليل المدونة (قوله أي دليل المدونة) فادعى (قوله المرتهن) (قوله انه) أي المرتهن (قوله قبضه) أي الرهن (قوله قبله) أي تقليس الراهن (قوله المرتهن) (قوله غ) (قوله يقبل) بضم الباء وفتح الموحدة (قوله المرتهن) (قوله في حوزة) أي الرهن (قوله صحته) أي الرهن (قوله وكذا) أي الرهن (قوله فيها) أي الرهن والهيئة (قوله المازري) أي قال (قوله نقل التصرف فيه) أي الرهن الخ خبر صدقة (قوله فمكون) (قوله ينقل) بضم

المجهوم من المعايينة أنه لا يد من الشهادة على التحويل اه الخط ما ذكر من الاحتمال في انظر ابن الحاجب ياق مثل في لفظ المدونة فعلم صحة قوله وفيما دليلهما اوسقط اعتراض الشارح و غ ٨١ الثاني ومثله في حاشية الناصر ونص ابن عات ان كانت الحيابة بالمعايينة جاز ويخرج من ادارته الى ادارة المرتهن وملكه والعمل على انه اذا وجد بيده وقد حازه كان رهنه وان لم يحضر وا الحيابة ولا عاينوها لانه صار مقبوضا وكذلك الصدقة اه فقوله وبه عمل اشارة لكلام ابن عات غ اشار بقوله وفيما دليلهما القول المقدمات ولا تنفع الشهادة في حيازة الرهن الاجماعية البينة لان في تقار المتراهنين بالحيابة اسقاط حق غيرهما اذ قد يقبل الراهن فلا يقبل اقراره بعده بالحيابة ولو وجد الرهن بيد المرتهن بعد تقليس الراهن فادعى انه قبضه قبله وبجده الغرماء لم يجرى على الاختلاف في الصدقة فوجد بيد المتصدق عليه بعد موت المتصدق فادعى قبضها في صحته وفي المدونة دليل القولين معا ولو لم يتعلق به حق للغرماء ولو جب تصديق الراهن وقبول اقراره لانه قد حاز الرهن فيكون شاهدا على حقه الى مبلغ قيمته اه ونقله المسطي فانت ترى المصنف نزل كلام ابن رشد في غير محله اذ رد دليل المدونة لينة الحوزة التحويل وانما حال ذلك ابن رشد فيما اذا وجد الرهن بيد مرتته بعد تقليس الراهن فادعى انه قبضه قبله ولا يمينه ثم قال وفي النوادر عن مطرف واصبغ في الرهن بوجد بيد مرتته بعد موت راهنه يقبل قوله في حوزة في صحته وكذا الهبة خلاف قول ابن حبيب وابن الماجشون لا يقبل فيهما ثم قال ابو الحسن سبب الخلاف الاستصحابان استصحاب ملك لا ينتقل عنه الا يقين واستصحاب ان هذا الانتقال كان بوجه جائز اه فتأمل هذا كله مع تنزيل المصنف تحت قيمة صدقة قبض الرهن المازري نقل التصرف فيه عن راهنه لمرتته فاقبل ينقله تحت يده اويده اأمين وما لا ينقل كالربع يصرف التصرف فيه عن راهنه لمرتته وان كان يتناهب متاع راهنه فان والى الراهن التصرف فيه بطل حوزة وان خص به المرتهن فقبل حوزة وفيه نظر (و) ان باع الراهن الرهن قبل حوزة عنه (مضى يبعه) أي الرهن اذا باعه راهنه قبل (قبضه) أي الرهن من راهنه (ان فرط) بفتحات مثقلا (مرتته) أي الرهن في قبضه من راهنه وبقي دينه بلا رهن اتفاقا (والا) أي وان لم يفرط مرتته في قبضه بان جدد في طلبه وبادر الراهن يبيعه (فتاوي لان) في فهم قولها وان بعث من رجل سلامة على ان يرهن عندك في ثمنها ميمونا بمحقق فتاوى قبل قبضه لم يطل الرهن ولك

١٢ منح ث اي المرتهن (قوله يده) أي المرتهن (قوله كالربع) بفتح الراء أي المتزل (قوله يصرف) بضم فسكون ففتح (قوله وان كان) أي الرهن (قوله لوى) بفتح فكسر أي تولى وباشر (قوله أي التصرف فيه) (قوله حوزة) أي الرهن (قوله عنه) أي الراهن (قوله دينه) أي المرتهن (قوله جدد) أي مرتته (قوله في طلبه) أي الرهن (قوله يبيعه) أي الرهن (قوله قولها) أي المدونة (قوله لساعة) أي ثمن معلوم الى أجل معلوم (قوله ميمونا) اسم صيد المشتري (قوله فتاوى قبل قبضه) أي المشتري (قوله قبضه) أي ميمون الموهون (قوله ولك

أخذه (أي ميمون) قوله

منه (أي المشتري) قوله ما لم  
تقم الغرام (أي على المشتري  
لتقليبه (قوله فسكون)  
أي البائع (قوله اسوتهم)  
أي الغرماء في ميمون أن  
قاموا قبل أخذه من الراهن  
(قوله فان باعه) أي الراهن  
ميمونا (قوله وليس لك)  
يا مرتين (قوله عليه) أي  
الراهن (قوله لان ترك)  
أي المرتين (قوله إياه) أي  
ميمونا عند الراهن (قوله  
و يبعك) يا مرتين (قوله  
قولها) أي المدونة (قوله  
على أنه) أي المرتين (قوله  
فان فأت) أي الزهن (قوله  
على مضيه) أي البيع (قوله  
ويشير) أي المرتين (قوله  
وامضاته) أي بيع المرتين  
(قوله فحصل) بفتح  
منقلا (قوله أنه) أي المرتين  
(قوله وعلى الأول) أي المضى  
(قوله تأول) بفتحات منقلا  
(قوله منته) أي المرتين  
(قوله له) أي المرتين (قوله  
على أنه) أي المرتين (قوله  
فيه) أي حوز الزهن (قوله  
أن لم يقرط) أي المرتين في  
حوز الزهن (قوله فليس له)  
أي المرتين (قوله فونه)  
بفتحات منقلا (قوله كان)  
أي المرتين (قوله قيد)  
بفتحات منقلا (قوله  
البائع) أي المرتين (قوله  
علم) بضم العين

أخذه منه رهنا ما لم تقوم الغرام فسكون اسوتهم فان باعه قبل قبضك إياه مضى بيعه وليس لك  
عليه رهن غيره لان تركك إياه حتى باعه كنتك إياه ويبيعك الأول غير منقضى فقههم ابن أبي  
زيد وابن القصار وغيرهما قولها لان تركك إياه الخ على أنه فرط في قبض الرهن لقوله لان تركك  
إياه الخ ولولم يقرط ولم يتراخ لم يحض البيع ولا يبطل الرهن والمرتين رد البيع ان اراد فان  
فأت سيد مشترية كان غنمه رهنا مكانه وهذا فقههم ابن القصار وفهمه ابن أبي زيد على مضيه وجعل  
الثن رهنا وفهمه ابن رشد وغيره على ظاهره من مضى البيع مطلقا فرط أم لا ويخبر في بيعه  
الأول بين فسخته وأخذ سلعته أن كانت قائمة وقيمته ان فأت لانه انما باعها بشرط هذا الرهن  
العين فلفاقوته كان أحق بسلعته وامضاته وابقائه دينه بلارهن قال ابن رشد هذا معنى ما في  
كتاب الرهن من المدونة وقد أدخله بعضهم في كلام المصنف فقال مانصه تحقيق ما هنا ان  
للشيوخ في فهم المدونة ثلاث طرق الأولى اذا لم يقرط مضى البيع ولا مطالبة له برهن آخر  
ويخبر في فسخ بيعه الأول وامضاته وهذه طريقة ابن رشد ومن معه الثانية مضى البيع وان  
لم يفت والثمن رهن وهذه لابن أبي زيد والثالثة تخيير المرتين بين رد بيعه وامضاته ان لم يفت  
فان فأت الثمن رهن وهذه لابن القصار فحصل أنه ان لم يقرط في المضى والتخير قولان وعلى  
الأول فهل يسقط طلب الرهن ويخبر في فسخ البيع الأول أو يكون الثمن رهنا قولان فقوله  
ومضى بيعه قبل قبضه أي وليس له طلب رهن آخر اتفاقا ان فرط وان لم يقرط فهل الحكم  
كذلك أو هو اما الامضاء فقط والثمن رهن واما التخيير في الرد والامضاء والاخير ان لابن أبي  
زيد وابن القصار لهما المدونة على التقرير بقوله والاقتاويلان أي وان لم يقرط في الامضاء  
وسقوط الرهن وعدم الامضاء على هذا الوجه الصادق بالامضاء ورهن الثمن والتخير بين الرد  
والامضاء متقابل المقام فانه قد ذلت فيه الانهزام والاقدام واستحسنه الشيخ المستاوى  
آقاده البناني قال في التوضيح تأول ابن القصار وغيره المدونة على ان المرتين فرط في قبض  
الرهن لقوله لان تركك إياه الخ ولولم يكن منه تقرير ولا توان لسكان له مقابل في رد البيع فان فأت  
سيد مشترية كان الثمن رهنا وتأولها ابن أبي زيد على أنه تراخي فيه وان لم يتراخ فبادر الراهن  
لبيع لم يبطل الرهن ومضى البيع وكان الثمن رهنا وقال ابن رشد ان لم يقرط فليس له رد البيع  
وانما له فسخ البيع عن نفسه لانه انما أدخل على ذلك الرهن بعينه فلما فوته الراهن ببيعته كان  
أحق بسلعته فعنى كلام المصنف وان لم يقرط في امضاء البيع وسقوط الرهن كما في التقرير  
وهذا تأويل ابن رشد وامضاته وجعل غنمه رهنا مكانه وهذا تأويل ابن أبي زيد وعدم  
امضاته فالمرتين رده وجعل الرهن رهنا كما كان وهذا تأويل ابن القصار (تبيينات) الأول  
قيد ابن المواز وغيره امضاء بيع الرهن وعدم طلب الراهن برهن آخر بما اذا سلم البائع السلعة  
فلو بقيت يده فلا يلزمه تسليمها فرط أم لا حتى ياتي به رهن الثاني علم مما تقدم ان شيوخ المدونة  
لم يحتلوا في ان المرتين اذا لم يقرط لا يبطل بحقه بالكلية وانما اختلفوا هل له رد البيع ان  
لم يفت وأخذ الرهن وان فأت كان الثمن رهنا أوليس له رد البيع فأت أو لم يفت ويحكون  
الثمن رهنا وعلى ما قاله ابن رشد ليس له رد البيع الصادر من الراهن في الرهن وله فسخ البيع عن  
نفسه ونقل عن الموازية ليس له رد بيعه ويوضع له رهن مكانه الثالث كلام ابن رشد في المشترط



(رده) ای بیع الزهن (قوله  
 باقل) صله بیع (قوله و دینه  
 عرض من بیع) حال (قوله  
 فانوفی) ای الثمن (قوله به)  
 ای الدین (قوله والا) ای  
 وان لم یوف الثمن بالذین  
 (قوله اتبع) ای المرتین  
 (قوله من دینه) بیان ما  
 (قوله بعد حلقه) ای  
 المرتین (قوله واقتصر)  
 لی المصنف (قوله لانه) ای  
 طریقه ابن رشد و ذکر  
 امتد کثیر خبره (قوله عند  
 ابن القاسم) صله بقی (قوله  
 کالعتق) ای فی الماضی  
 و تجبیل الذین ان کان الراهن  
 موسرا (قوله واختاره) ای  
 کون التدبیر کتجیز العتق  
 (قوله قبضه) ای الزهن  
 (قوله یلاهما) ای المدونة  
 (قوله یتوهم) بضم الیاء  
 و فتح الهاء (قوله هذا) ای  
 بقاته مدبرا (قوله کان) ای  
 الشأن (قوله انما یباع) ای  
 المدبر (قوله ولا مال له) ای  
 سیده حال (قوله یتستوفی)  
 بضم الباء و فتح الفاء (قوله  
 منه) ای مال سیده (قوله  
 ان کان) ای رهن المدبر

(قوله على أن يباع) أي المدبر (قوله وسيدم) أي المدبر الخ حال (قوله لمن يبعه) أي في حياة سيدم (قوله لرفيقته) أي الزانية المغفول عتق (قوله فليسما) أي العتق والكتابة (قوله ولا يلزمه) أي المرتين (قوله به) أي عدم الجواز ابتداء (قوله وكذا) أي اعتناقه في عدم جوازه ابتداء (قوله ذلك) أي الاعناق والمسكاة (قوله بعد) بضم ففتح مثقلا (قوله بنجيلة) أي الذين (قوله ان كان) أي الذين (قوله مطلقا) أي من قرض وامن يبع (قوله والعرض) عطف على العين

(قوله) اي التجبيل (قوله والا) اي وان كان محالا يجبل ولم يرض المرحمن بتجبيله (قوله وترهن) بضم التاء اي قيمته (قوله واتيانه) اي الراهن (قوله اخذ) بضم فكسر (قوله منه) اي الراهن (قوله والا) اي وان لم يوسر (قوله منهم) اي المعتق والمكاتب (قوله وجد) بضم فكسر (قوله ويعتق باقية) اي الرقيق (قوله ووفى) بضم فكسر مثقلا (قوله منه) اي غنمه (قوله به) اي باقى الثمن (قوله مسلم) بضم ففتح مثقلا ٩٢ (قوله يسع بعضه) من اضافة المصدر لقوله (قوله بعد اجله) اي الدين صله يسع

أو لا يجبل ورضى المرحمن به والا فني غرم الراهن قيمته وترهن واتيانه برهن مثله وبقيته رهنا بحال الحق المرحمن تردد (و) الراهن (المعسر) اذا اعتق رقيقه المرحون او كاتبه (يبقى) رهنه بماله الاجل فان أسير قبل الاجل أخذ منه الدين ونفذ عتقه وكاتبته والا يسع منه ما يقدور وقاه الدين ان وجد من يشتري بعضا ويعتق باقية (فاذا تعذر يسع بعضه) اي الرقيق الذي اعتقه المعسر بان لم يجد من يشتريه (يسع) الرقيق (كله) بعد حلول أجل الدين المرحون فيه ووفى الدين من غنمه (والباقي) منه بعد وقاه الدين ملك (لراهن) يفعل به ما يشاء لان الحكم لما أوجب يسع في هذا الحال مسير الباقي ملكا له على المشهور البنا في قوله يسع من كل بقدر الدين الخ مسلم في العتق وغير مسلم في الكتابة في التوضيح عند قول ابن الحاجب فان تعذر يسع بعضه بعد اجله يسع جميعه الخ مانعه أشهب وانما يساع بقدر الدين في العتق وما في الولادة والتدبير والكتابة قبيل بيع الرقيق كله وفضل غنمه لسيده اذ لا يكون بعض ام ولد ولا بعض مكاتب ولا بعض مدير اه وظاهره انه قيد في كلام ابن الحاجب وانه المذهب وهو كذلك لان ابن رشد عزاه للمدونة ونصه ابن الموزا اذا كاتب الراهن عبده بعد رهته يبقى مكاتب او فيه نظر لانه قد يعسر سيده يوم الاجل فلا يكون في غن المكتوبة اذا بيعت وقاه الدين قبيل وفي المدونة انهم اجتزأ العتق ان كان للسيده مال اخذ منه ومضت الكتابة وان لم يكن له مال نهضت الا ان تكون قيمتها مثل الدين فيجوز بيعها فيه وان لم يكن فيها وقاه نهضت كلها لانه لا يكون بعضه مكاتب وهذا هو الصواب المشهور ولم يحتجوا في العتق انه ان كان له مال اخذ منه الحق مجعلا ومضى عتقه وان لم يكن له مال ووفى العبد بفضله يسع منه وقضى الدين واعتق الفضل وان لم يكن فيه فضل فلا يساع حتى يحصل الاجل لعله ان يكون فيه حيث يذ فضل اه (ومنع) بضم فكسر (العبد) المرحون مع أمته (من وطء أمته) اي العبد (المرحون هو) اي العبد (معها) اي أمته بان نص عليها في الرهن او رهن بماله فدخلت ولو قال المرحونة معه لشمل الصورتين أيضا وأولى اذا رهن واحد او عتقه أن رهنها بشبهه انتزاعها منه لانه تعرض لها لبيعها وان وطئها فلا يخل في الصور الثلاث ويستقر الى فكسها من الرهن فيجعل له وطؤها بالاعتقيد عليك لانها لم تخرج عن ملكه على المشهور وقيل رهنها انتزاع لها فلا تخل له الا بقلبك جديد واشعر قوله أمته ان له وطء زوجته المملوكه لسيده بعد رهنها كما اذا باعها لان ذلك لا يخرجهما من عصمته واشعر قوله معها ان العبد المرحون وحده لا يمنع من وطء أمته وهو كذلك ولو غير ما ذون كما قال ابن عرفة والمرحون صفة لامة فهو بالجر وأبرز الضمير بربانته عن غير ما هو له (وحد) بضم الحاء الموحدة وشذ الدال (مرتهن) بكسر الهاء (وطئ) الامة المرحونة عنده بلا اذن من راعها اذا

(قوله يسع) بكسر الموحدة جواب ان (قوله وفضل) اي زيادة (قوله لا يكون) اي يوجد (قوله انه) اي ما نقله عن اشهب (قوله وانه) اي كلام اشهب (قوله عزاء) اي ما نقله الموضع عن اشهب (قوله يعسر) بضم فسكون فكسر (قوله قبيل) اي الكتابة (قوله انها) اي الكتابة (قوله اخذ) بضم فكسر اي الدين (قوله منه) اي مال السيد (قوله نهضت) بضم فكسر اي كاتبته (قوله يسعها) اي كاتبته (قوله به) اي الدين (قوله فيها) اي كاتبته (قوله به) اي الدين (قوله لانه) اي الرقيق (قوله انه) اي السيد (قوله اخذ) بضم فكسر (قوله منه) اي المال (قوله عتقه) اي العبد (قوله وان لم يكن له) اي السيد (قوله فضل) اي زيادة عن الدين (قوله منه) اي العبد (قوله وقضى) بضم فكسر (قوله واعتق) بضم الهمز (قوله في) اي العبد (قوله حيث يذ فضل) اي العبد (قوله وطئ) بضم الحاء (قوله رهنها) اي رهنها (قوله بل اذن من راعها) اي راعها (قوله بل اذن من راعها) اي راعها

(قوله عليها) اي أمته العبد (قوله أو رهن) بضم فكسر (قوله قد خلت) اي أمته (قوله وأولى) بفتح الهاء اي في منعه لاشبهة من وطئها (قوله رهنه) بضم فكسر اي أمته العبد (قوله عتقه) اي منعه من وطئها (قوله رهنها) اي أمته العبد (قوله منه) اي العبد (قوله لانه) اي رهنها (قوله وطئها) اي العبد أمته المرحونة (قوله الصواب شذذ) اي النص على رهنها معه ودستورها في ماله المرحون به ورهنها وحدها (قوله ويستقر) اي منعه من وطئها (قوله فلا تخل له) اي العبد (قوله ذلك) اي رهنها (قوله بلا اذن من راعها) اي راعها

وطي (قوله) اي المرتين (قوله فيها) اي الامة المرحومة (قوله ولو ادعى الجهل) مبالغة في حمله وطئها بلاذن (قوله وان انت بولد) اي من وطء مرتين (قوله رهن) بضم فكسر اي ولدها (قوله) اي ولدها (قوله وكان) اي الولد (قوله وعليه) اي المرتين (قوله وكذا) اي وطء المكره في ايجاب ارش النقص (قوله وهي) اي الامة بكر حال (قوله ان عليه) اي المرتين (قوله وهو) اي طوعها (قوله ان عليه) اي المرتين (قوله مطلقا) اي بكر ا كانت او ثيبا (قوله قولها) اي المدونة (قوله لو كان) اي الولد (قوله فلا تحل) اي الجارية (قوله) اي المرتين (قوله اخذ) بضم فكسر (قوله وطئها) اي الجارية (قوله بانه) اي عدم عتق الولد وحرمة أبدا ان كان اتى (قوله منها) اي عدم عتق الولد وحرمة (قوله مانع احتمال) اضافته للبيان (قوله في حلية) صلة تأثير (قوله بالعتق) صلة رفع (قوله انظر البناء) لضمه عقب بالعتق لانه في رفع حلية الوطء ٩٣ انما يرفع بعض مقتضيات الملك وهو الوطء فقط

لا مطلق الاستفهام بالمألو  
من الاستخدام والاجارة  
والبيع وغيرها وفي ايجاب  
العتق يرفع مقتضيات  
الملك كلها من الوطء  
ومطلق الاستفهام ولا يلزم  
من ايجاب وصف ما امر  
اختف ايجابه امر الشدا  
كلام ابن عرفة والمحكم  
حرمتها مع احليتها معا  
والحكم بينهما حلية  
احدهما فقط ووجه  
سقوطه واقعه اعلم ان كونه  
بين حكمين لا يتوقف الا  
على اجتماع حلية وحرمة  
وهذا اعم من كون الحلية  
مضافة للملك والحرمة  
مضافة للنكاح كما هو الواقع  
ومن عكسه أي حرمة الملك  
وحلية النكاح وهذا أيضا  
حكم بين حكمين فلا يصح  
ذلك التعليل لصديقهم

لا شبهة له فيها بالنسبة للملك ولو ادعى الجهل وان أتت بولد رهن معها ويصح لانه ابن زنا فلا نسب  
له بالمرتين قال في المدونة وان وطئها اي المرتين الامة المرحومة عنده قولت منه حد ولم يلحق به  
الولد وكان مع الامة رهنا وعليه للراهن ما نقصها الوطء بكر او ثيبا اذا كرهها وصح كذا اذا  
طاوعته وهي بكر فان كانت ثيبا فلا تثنى عليه والمرتين وغيره في ذلك سواء اه ابن يونس  
والصواب ان عليه ما نقصها وان طاوعته بكر ا كانت او ثيبا وهو اشمن الا كراه لانها لا تعد  
مع الاكراه زانية وفي الطوع هي زانية فقد ادخل على سيدها عيبا فوجب عليه غرم قيمتها ونحو  
هذا في كتاب المكاتب ان على الاجنبي ما نقصها بكل حال وقال اشمن ان طاوعته فلا تثنى عليه  
مما نقصها بكر ا كانت او ثيبا كالخبرة اه أبو الحسن فهي ثلاثة أقوال في الطوع أحدها لا تثنى  
عليه بكر ا كانت او ثيبا وهو قول ابن القاسم في سماع مصنفون الثاني عليه ما نقصها بكر ا  
كانت او ثيبا وهو ظاهر ما في كتاب المكاتب من المدونة في بعض الروايات واما اذا غصبها فلا  
اختلاف ان عليه ما نقصها بكر ا كانت او ثيبا وان كانت صغيرة تصدع مثلها فهي في حكم  
المغتصبة اه فيتحصل ان عليه ما نقصها في الاكراه مطلقا وفي الطوع ان كانت بكر ا على الرابع  
الذي هو مذهب المدونة وان كانت ثيبا فارج ابن يونس ان عليه ما نقصها أيضا وقوله قولت  
أبو الحسن يريد وكذا ان لم تلد منه يعني يحدسوا حملت أم لانهم قال في المدونة وان اشترى  
المرتين هذه الامة وولدها لم يعتق عليه ولدها لانه لا يثبت نسبه له ابن عرفة وفوق قولها  
لا يعتق بقولها لو كان جارية فلا تحل له أبدا اذ ربما أخذ من عدم عتقه اباحة وطئها كقول  
عبد الملك وجواب بعض المغاربة بانه حكم بين حكمين لا يخفى سقوطه على منصف ويترك بينهما  
بان تأثير مانع احتمال البنوة في حلية الوطء أخف من تأثيره في رفع الملك بالعتق اه وانظر  
البناء في ويحد المرتين بوطء المرحومة في كل حال (الا) حال وطئها (باذن) من رهنها في وطئها  
فلا يحد من اعادة لقول عطاء بجواز التحليل (وتقوم) بضم القوقية وفتح القاف والواو مشددة  
الامة المأذون في وطئها على المرتين لرفع اعارة القرح وحدها (بلا ولد) لتخلقه حر باذن المالك

الصورة وهي باطله ويجاب عما قاله ابن عرفة بان هذه الصورة لا يمكن ان تكون حكمين لان حرمة الملك لا تنافي الا  
بلا حلة البنوة وهذه لا تنافي معها حلية النكاح اذ يلزم من حرمة الملك حرمة غيره ولا يلزم من حرمة الوطء قصر كل منفعة  
غيره كما بينه هو فان المانع اذا أثر في حلية النكاح وأبطلها فانها تنافي فيها منافع كثيرة واذا أثر في رفع الملك يبق منفعة فلذا  
حكم بتأثيره في الحلية دون رفع الملك وهذا معنى قول ابن عرفة يترك بينهما الخ غ عقب كلام ابن عرفة قيل يحتمل ان يكون ابن  
القاسم راحي في منع الوطء الزنا بالام لانه يحرم على أحد قول مالك رضي الله تعالى عنه افاده الباجي (قوله على المرتين) صلة  
تقوم (قوله لرفع اعارة القرح) صلة تقوم (قوله وحدها) أي منفردة حال من نائب فاعل تقوم (قوله لتخلقه) أي الولد لانه عدم  
تقويمه (قوله باذن الخ) صلة لتخلقه جوا

(قوله) أي المرتهن تنازع فيه اذن واحلال (قوله) أي قيمة الامنة (قوله) أي المرتهن (قوله) عليه أي الراهن (قوله) ولزمته أي المرتهن (قوله) ويقاص أي الراهن (قوله) جعل يضم فكسر (قوله) منه أي الراهن (قوله) اذن أي الراهن (قوله) أي الاميز (قوله) فيه أي يبيع الرهن (قوله) بعده أي العقد (قوله) لانه أي اذنه بعده (قوله) اكره الراهن من اضافة المصدر لقوله (قوله) عليه أي الاذن (قوله) اذنه أي الراهن للاميز في يبيع الرهن (قوله) فيتموهم يضم الياء (قوله) فيه أي اذنه في يبعه (قوله) ذلك أي اكره الراهن عليه (قوله) اضربه (قوله) رثه أي الراهن عليه يتموهم الخ (قوله) بئاع عليه أي الراهن سبب ضرر رثه (قوله) من الحق) بيان ما ٩٤ (قوله) وظاهره أي كلام المصنف (قوله) فيه أي يبيع الرهن (قوله) منه

في وطئها موصرا كان المرتهن أو مفسر اسواء (جاءت) الامنة من وطئ ممرتها (أم لا) الجواب ومن ارتهن أمة فوطئها المرتهن فهو ران وعليه الحد ولا يلحق به الولد ولذا هارن معها يباع ببيعها وان وطئها باذن الراهن واحلالها لم يمتل لزم المرتهن قيمتها وقاص الراهن بها من حقه الذي له عليه وان جلت كانت أم ولده ولزمته قيمتها دون قيمة ولدها ويقاص بها من حقه الذي له عليه (و) ان جعل الرهن يسدا من وحل أجل الدين وتعدرا استيقاؤه من الراهن (ف) للاميين (ع) على الرهن (يعه) أي الرهن لتوفية الدين المرهون فيه (ياذن) من الراهن للاميين (في) يبعه حصل هذا الاذن منه حال (عقد) أي الراهن البيع أو القرض المرهون فيه وأولى ان اذن له فيه بعده لانه محض توكيل سالم عن توهم اكره الراهن عليه بخلاف اذنه في العقد فتوهم فيه ذلك لضرر رثه بئاعه من الحق وظاهره كان الدين من يبيع او قرض وهو كذلك عند ابن رشد وحكي المتطلي خلافا في دين القرض ولا يحتاج الامين لاذن من الراهن فيه غير الاذن الاول ولا من الحاكم ومفهوما ياذنه منه بغيره وهو كذلك لانه تصرف في ملك الغير بغير اذنه ومفهوما في عقده جوازه ياذنه فيه بعده بالاولى وحل جواز يبيع الامين (ان لم يقل) الراهن في صيغة اذنه في يبعه (ان لم أت) بالدين في أجل كذا فبعه وأذن له فيه كذا مطلقا فان كان قال ذلك فليس له يبعه الا بامر الحاكم لانه الذي يكشف عن مجيئه او عدمه ولا يثبت ذلك الا عنده ابن عرفة قول ابن الحاجب يستقل الامين بالبيع اذا اذن له فيه قبل الاجل أو بعده ما لم يكن في العقد بشرط صواب لانه محض توكيل سالم عن توهم كون الراهن مكرها فيه وشبهه في الجواز فقال (ك) يبيع (المرتهن) الزهن فيجوز استقلاله به اذا كان الراهن اذن له فيه (بعده) أي عقد الرهن ولم يقل ان لم أت فان لم ياذن له فيه فلا يجوز له يبعه ومفهوما بعده انه ان اذن للمرتهن فيه حال عقد الرهن فلا يجوز له يبعه الا بامر الحاكم (والا) أي وان لم يستأذن الامين الحاكم في يبيع الرهن الذي قال راعنه لبعه ان لم أت وليستأذنه المرتهن فيه وقد كان الاذن له فيه بعده وقال ان لم أت أو حال عقده سواء قال ان لم أت أولا (مضى) يبعه (فيهما) أي الامين والمرتهن وان لم يجز ابتداء ظاهره ولولم يفت وهو مذهب المدونة ولما لك رضى الله تعالى عنه في الموازية يرد ما لم يفت ابن رشد اختلف ان شرط المرتهن على الراهن في أصل العقد انه موكل على يبيع الرهن مثل قوله أبيعك بكذا الى أجل كذا على ان ترهنني كذا وأنامو كل على يبعه دون

أي يبيع الامين الرهن (قوله) بغيره أي اذن الراهن فيه (قوله) لانه أي يبعه بغير اذنه (قوله) قال أي الراهن (قوله) ذلك أي ان لم أت (قوله) له أي الامين (قوله) يبعه أي الرهن (قوله) لانه أي الحاكم (قوله) مجيئه أي الراهن بالدين (قوله) أو عدمه أي مجيئه أو عدمه (قوله) عنده أي الحاكم (قوله) اذن أي الراهن (قوله) له أي الامين (قوله) فيه أي البيع (قوله) لم يكن أي الاذن (قوله) في العقد أي للبيع أو القرض (قوله) بشرط أي لعدم الاتيان بالدين (قوله) صواب خبر قول (قوله) لانه أي اذنه على الوجه المذكور (قوله) استقلاله أي المرتهن (قوله) به أي يبيع الرهن (قوله) له أي المرتهن (قوله) فيه أي

يبيع الرهن (قوله) أي المرتهن (قوله) فيه أي يبيع الرهن (قوله) أي المرتهن (قوله) فيه أي يبيع الرهن (قوله) بعده أي العقد (قوله) وقال أي الراهن (قوله) عقده أي البيع أو القرض (قوله) سواء قال أي الراهن (قوله) وان لم يجز أي يبعه ابتداء حال (قوله) ولم يفت أي الرهن يمد مشترطه (قوله) وهو أي مضى يبعه فيما ذكره ولم يفت (قوله) يرد يضم فتفتح أي يبيع الرهن فيما ذكر (قوله) اختلف يضم التام (قوله) انه أي المرتهن (قوله) قوله أي المرتهن (قوله) موكل بفتح الكاف

(قوله مؤامرة) أي مشاورة (قوله على قولين) صلبة اختلف (قوله ذلك) أي توكيل المرتهن على بيعه (قوله لازم) أي للراهن (قوله ليس له) أي الراهن (قوله عزله) أي المرتهن (قوله بماله) بفتح اللام أي المرتهن (قوله في ذلك) أي يبيع الرهن (قوله من الحق) بيان ما (قوله وهو) أي الحق الذي له (قوله العناء) بفتح الميم ممدود أي التعب (قوله عنه) أي المرتهن (قوله أن ألد) أي الراهن (قوله به) أي الدين (قوله واسقاط) عطف على اسقاط (قوله أن أنكر) أي الراهن الدين (قوله وأغاب) أي الراهن (قوله وهذا) أي لزوم التوكيل الراهن (قوله أن ذلك) أي شرط المرتهن توكيله على بيع الرهن في البيع (قوله له) أي الراهن (قوله عزله) أي المرتهن من توكيله على بيع الرهن (قوله واختلف) بضم التاء (قوله باعه) أي المرتهن الرهن (قوله على ثلاثة أقوال) صلبة اختلف (قوله فذكرها) أي ابن رشد الأقوال الثلاثة (قوله ثم قال) أي ابن رشد (قوله اختلف) بضم التاء (قوله من غير مؤامرة) صلبة يبيع (قوله لأنها) أي التوكيل المرتهن على بيعه ٩٥ وأنه ثلثا ثبت خبره (قوله فاحتجته) أي الراهن

المنعلة اضطرار (قوله ألد) أي الراهن (قوله أو غاب) أي الراهن (قوله غاب) أي الراهن (قوله يقضي) بضم الياء وفتح الضاد (قوله دينه) أي الراهن (قوله ذلك) أي المذكور من إداد الراهن أو غيبته وعدم وجود ماله يقضي منه دينه (قوله وذلك) أي البحث عما ذكر (قوله فاشبهه) أي حكمه ببيع الرهن (قوله حكمه) أي القاضي (قوله يرهنه) أي الراهن المرتهن (قوله يوكله) أي الراهن المرتهن (قوله يبعه) أي الراهن (قوله بعد الاجل) صلبة يبعه (قوله لأنه) أي طوع

مؤامرة سلطان على قولين أحدهما أن ذلك لازم ليس له عزله عن بيعه بماله في ذلك من الحق وهو اسقاط العناء عنه في الرفق إلى السلطان أن ألد به واسقاط الإثبات عنه أن أنكر أو غاب وهذا قول اسمعيل القاضي وابن القصار وعبد الوهاب والثاني أن ذلك لا يجوز ابتداءً وله عزله واختلف على هذا القول أن باعه قبل عزله على ثلاثة أقوال أقال فذكرها ثم قال وإنما اختلف في توكيل الراهن المرتهن على بيع الرهن عند حلول الاجل من غير مؤامرة السلطان لأنها وكاله اضطرار فاحتجته إلى ابتاع ما اشترى واستقرض ما استقرض لأن الرهن لا يباع على الراهن إلا إذا ألد في بيعه أو غاب ولم يوجد له مال يقضي منه دينه فيحتاج إلى البحث عن ذلك وعن قرب غيبته أو بعد ما وذلك لا يفعله إلا القاضي فاشبه حكمه على الغائب وأما لو طاع الراهن المرتهن بعد العقد بأن يرهنه رهنا ويوكله على بيعه بعد الاجل بخلاف اتفاق لأنه معروف من الراهن إلى المرتهن في الرهن والتوكيل على بيعه اهـ نقله الخط قال وضعه فيه ما راجع لقهوم بعده فإن كان في عقد البيع فليس له بيعه بلا إذن الحاكم فإن باعه بدونه مضى كما صرح به في رسم شك من بهما ابن القاسم ولقهوم أن لم يقبل أن لم آت فإن قاله فليس للأمين ولا المرتهن بيعه بلا إذن الحاكم فإن باعه بدونه مضى صرح به في المدونة (ولا يعزل) بضم التاء وفتح الزاي (الأمين) على الرهن المأذون له في بيعه وغير المأذون له فيه إلا بإذن المرتهن في عزله قال في البيان هذا ظاهر المذهب فليس للراهن وحده أو المرتهن وحده عزله ولو إلى أوثق منه ينال راداعلى عب فإن اتفقا على عزله فهو لهما وليس للأمين عزل نفسه في صورته (وليس له) أي الأمين على الرهن (أيضا) عند موته أو سفره (د) حفظ (ه) أي الرهن لغيره إذا خلق فيه للمتراهنتين وهما لم يرضيا إلا بما تهما والاحسن ولا يتخذ أيضا وبه لأنه لا يلزم من عدم الجواز ابتداء عدم النفع بعد الوقوع ومثله القاضي بخلاف الخليفة والخير والوصي وإمام الصلاة الذي ولأه السلطان

الراهن بما ذكر (قوله قال) أي الخط (قوله فإن كان) أي إذن الراهن المرتهن في بيع الرهن (قوله فليس له) أي المرتهن (قوله والقهوم) عطف على لقهوم (قوله قاله) أي الراهن أن لم آت (قوله المأذون) نعمت الأمين (قوله وغير) عطف على المأذون (قوله هذا) أي توقف عزل الأمين على الرهن على رضا الراهن والمرتهن (قوله فإن اتفقا) أي الراهن والمرتهن (قوله فهو) أي عزله (قوله صورته) أي الأذن له في بيع الرهن وعنده (قوله لغيره) أي الأمين صلبة أيضا (قوله فيه) أي حفظ الرهن (قوله وهما) أي المتراهنان (قوله والاحسن) أي في عبارة المتن (قوله أيضا) أي الأمين (قوله به) أي الرهن (قوله لأنه) أي الشأن (قوله ومثله) أي الأمين على الرهن في عدم نفوذ أيضا فيه (قوله القاضي) فلا يتخذ أيضا وبه لأنه لا يلزم من عدم الجواز ابتداء عدم النفع على الله عليه وسلم أنه لا يصح مخالفة (قوله والخير) بفتح الخاء تحت أي الذي خير الزوج في عصمة زوجته فلا يصح مخالفة فيها (قوله والوصي) أي على نحو يتيم فلا يصح مخالفة

(قوله شرطه) أي الايصه (قوله انه) أي الشأن (قوله والمعنى) أي الضابط (قوله ملك) أي استحق (قوله لا يملك) بفتح فسكون فكسر او بضم فسكون ففتح (قوله ويستخلف) عطف على يوصى (قوله فيها) أي المدونة (قوله وان كان) أي الوكيل (قوله المقام) بضم الميم (قوله ومن يده) أي ابن حجر زحلة أخذ (قوله أخذه) أي الضابط (قوله مفيد) بضم الميم (قوله الحكم) بضم الحاء وشد الكاف (قوله من ادائه) أي الدين المرهون فيه (قوله أو الد) بفتح الدال (قوله مثقلا أي ما طل الرهن (قوله أو غاب) أي الرهن (قوله أمر) أي الحاكم (قوله عنده) أي الرهن (قوله أو غاب) أي الرهن (قوله عليه) أي الرهن (قوله عنده) أي الحاكم (قوله واختلف) بضم التاء (قوله هل عليه) أي المرتين (قوله عنده) أي القاضي (قوله له) أي الرهن (قوله على قولين) صلة اختلاف (قوله وذلك) أي الاختلاف (قوله شبه) ٩٦ أي فاسب ولا فوا يمكن عادة كونه أي الرهن (قوله له) أي الرهن

وناظر الوقف ان شرطه الواقف في تكميل التقييد قاعدة ذكرها ابن حجر في كتاب الإقضية ونسب لم يختلفوا انه ليس للقاضي ان يوصى بالقضاء غيره عند موته وفرقوا بين القضاة وبين الوصية والامامة الكبرى والمعنى الذي تنضبط به هذه الأصول على اختلافها ان من ملك حقا على وجه لا يملك معه عزله فله ان يوصى به ويستخلف عليه وذلك كالحليفة والوصي والخليفة على مذهب ابن القاسم فيها وامام الصلاة وكل من ملك حقا على وجه يملك معه عزله عنه فليس له ان يوصى به وذلك كالقاضي والوكيل وان كان مفوضا اليه وخليفة القاضي المقام للإتيام وما أشبه ذلك ومن يده أخذ ابن هشام في مفيد الحكم وأقبح أعلم (وباع الحاكم) الرهن لتوفية الدين (ان امتنع) الرهن من ادائه أو الد أو غاب في التوضيح اذا رفع المرتين الأمر إلى الحاكم أمر الرهن بالوفاء فان لم يكن عند شي قال في البيان أو الد أو غاب باع الحاكم عليه الرهن بعد ان ثبت عنده الدين والرهن واختلف هل عليه ان يثبت عنده ملك الرهن له على قولين يخرجان على المذهب وذلك عندى ان أشبه كونه له وأما ان يشبه كونه له كرهن الرجل حليا أو ثوبا لا يشبهه لباسه وكرهن الرأس لا يشبهه الا السلطان بعد اثبات الملك ثم قال والذي جرى به العمل ان القاضي لا يحكم للمرتين ببيع الرهن حتى يثبت عنده الدين والرهن وذلك الرهن له ويعلقه مع ذلك انه ما هو به دينه ولا قبضه ولا حاله به وأنه لباقي عليه الى حين قيامه اه وفي شرح ابن فرحون ابن الحاجب يثبت استقرار ملك الرهن الى حين حوز المرتين له وصحة قبض المرتين بعبارة البينة حوزة قبل المانع ثم قال الحط فحصل ان في اثبات ملك الرهن أربعة أقوال الاول انه لا بد منه والثاني لا يشترط والثالث اختيار ابن رشد والرابع فتوى ابن عتاب لا يشترط الا في العقار وهكذا حصلها ابن عرفة (فروع) الاول هل يتوقف بيع الحاكم الرهن على اثبات ان الثمن الذي سيم به ثمن مثله اختيار ابن عرفة عدم ذلك الثالث اختيار ابن عرفة انه لا يشترط كونه أولى ما يباع عليه وفيه نظر لانه ذكر نص ابن يونس بخلافه وأنه اختار ما ذكره لا خذ من كلام ابن رشد وكلام ابن رشد الذي ذكره يدل على خلافه وموافقة ابن يونس فراجع الثالث انظر هل يباع الرهن بجمعه أو يباع منه بقدر ما يوفى الدين فان لم أر

(قوله فلا يبيعه) أي الرهن الذي لم يشبه كونه لراهنه (قوله ثم قال) أي ابن رشد (قوله ثبت) بضم الياء أي المرتين (قوله عنده) أي القاضي (قوله ويعلقه) بضم فسكون فكسر مثقلا أي القاضي المرتين (قوله مع ذلك) أي اثبات الدين والرهنية وملك الرهن الزهن (قوله انه) أي المرتين (قوله وهبه) أي المرتين الرهن (قوله ولا قبضه) أي المرتين الدين (قوله ولا حاله) أي الرهن المرتين (قوله به) أي الدين (قوله وأنه) أي الدين (قوله عليه) أي الرهن (قوله قيامه) أي المرتين (قوله يثبت) بضم الياء أي المرتين (قوله له) أي الرهن (قوله حوزة) أي الرهن (قوله فحصل) بفتح فسكون مثقلا (قوله ملك

الرهن) أي الرهن (قوله انه) اثبات ملك الرهن الرهن (قوله لا يشترط) بضم ثم فتح أي اثبات ملك الرهن الرهن (قوله فيه حصلها) بفتح فسكون مثقلا أي الاقوال الأربعة (قوله سيم) أي الرهن (قوله مثله) أي الرهن (قوله ذلك) أي اثبات ان الثمن الذي سيم به ثمن مثله (قوله انه) أي الشأن (قوله كونه) أي الرهن (قوله عليه) أي الرهن (قوله وفيه) أي عدم اشتراط كونه أولى ما يباع عليه (قوله لانه) أي ابن عرفة (قوله انه) أي ابن عرفة (قوله لا يشترط) أي ما اختاره ابن عرفة (قوله خلافه) أي ما اختاره ابن عرفة (قوله موافقة) عطف على خلاف (قوله منه) أي الرهن (قوله فان لم أر

فيه ناصريهما) على انظر الخ (قوليه) أي الرهن (قوله لا يجوز) أي يعضه عرض أو طعام (قوله ان باعه) أي الرهن (قوله ماعليه) أي الراهن (قوله فيه) أي الرهن (قوله فضل) أي زيادة على الدين المرهون فيه (قوله داره) أي القالب (قوله فيه) أي الدين (قوله ثم قدم) أي القالب (قوله قضاء) أي الدين (قوله يجعل) بضم الجيم أي اجرة (قوله منهما) أي المتراهنين (قوله لانه) أي طالب البيع ٩٧ (قوله لان غلقه) أي الرهن (قوله له) أي راحته

(قوله في المدونة) خبر  
مقدم (قوله رجع) أي  
المرتمن (قوله حاضرا  
كان) أي الراهن حسين  
اتفاق المرتمن على الرهن  
(قوله نفقته) أي المرتمن  
على الرهن (قوله على قيمته)  
أي الرهن (قوله ولومون  
تجهيز) أي لرفيق مرهون  
مات عند المرتمن (قوله بان  
قال) أي الراهن (قوله له)  
أي المرتمن (قوله فان قام  
الغرماء) أي على الراهن  
لاخذ ما سيده في ديونهم  
(قوله اختص) أي المرتمن  
(قوله من الرهن) بيان  
لقدرا الدين (قوله وحاصصهم)  
أي المرتمن الغرماء (قوله  
باقية) أي الرهن (قوله  
لانه) أي باقية (قوله فيها)  
أي النفقة (قوله او كونه)  
أي الرهن (قوله له) أي  
ما نفقه المرتمن (قوله ان  
لم يقل) أي الراهن (قوله  
قاله) أي الراهن ونفقته  
في الرهن (قوله قولها) أي  
المدونة (قوله ما تقدم) أي

فيه ناصريهما واظهار النظر فيه فان أمكن بيع بعضه من غير نقص في باقيه يبيع بعضه والا  
يبيع جميعه الرابع في المنتقى اذا أمر الامام ببيع الرهن في بيع بعضه عرض أو طعام فقال ابن  
القاسم في الموازية لا يجوز وقال أشهب ان باعه بمثل ماعليه ولم يكن فيه فضل فذلك جائز وان  
كان فيه فضل لم يجز يبيع تلك الفضلة ويخير المشتري فيما بقي ان شاء فتمسك به وان شامرد لضرر  
الشركة وان باعه بغير ماعليه لم يجز اه القاسم البرزلي من أثبت دينه على غائب وبيعت  
داره فيه ثم قدم واثبت انه قضاء فقال القاسم البيهقي نأخذون كراين فتخون عن أبي الوليد ان  
المرتمن اذا باع الرهن ثم أثبت الراهن انه قضاء فان البيع يتقضى السادس في البيان اذا لم يوجد  
من يبيع الرهن الا يجعل فقال ابن القاسم الجعل على طالب البيع ثم لانه صاحب الحاجة  
والراهن يبرجود دفع الحق من غير الرهن وقال عيسى على الراهن لو جوب القضاء عليه فاذا  
السط (و) اذا اتفق المرتمن على الرهن نفقة محتاجا اليها (رجع مرتنه) أي الرهن على راحته  
(ينفقته) أي المرتمن أو الراهن (في ذمته) أي الراهن لافي عين الرهن عقارا كان الرهن  
أو حيوانا ان أذن له الراهن في الاتفاق بان قال له اتفق عليه بل (ولو لم يأذن) الراهن (له) أي  
المرتمن في الاتفاق على الرهن على المشهور لان غلقه له ومن له الغلة عليه النفقة في المدونة  
لمالك رضي الله تعالى عنه وان اتفق المرتمن على الرهن بأمر ربه أو بغير أمره رجع بما اتفق  
على الراهن اه حاضرا كان أو غائبا مليا أو معدما وظاهره ولو زادت نفقته على قيمته وهو  
كذلك وظاهره ولومون تجهيز ونحوه في المدونة وأشار بولول قول أشهب ان اتفق عليه بلا  
أذن فنفقته في عين الرهن (وليس) الرهن (رهنها) أي ما نفقه المرتمن في كل حال (الا ان  
يصرح) الراهن (بانه) أي الرهن (رهن بها) أي النفقة بان قال له الرهن رهن بمانفقته عليه  
فيكون رهنها (وهل) لا يكون الرهن رهنها اذا لم يصرح بانه يكون رهنها ان لم يقل ونفقته  
في الرهن بل (وان قال) الراهن اتفق (ونفقته في الرهن) فان قام الغرماء اختص بشدرا الدين  
من الرهن وحاصصهم بالنفقة في باقيه لانه ليس رهنها فيها أو كونه ليس رهنها ان لم يقل ونفقته في  
الرهن فان قاله فهو رهن به فيختص المرتمن عن الغرماء بالرهن بالنفقة بالنفقة ايضا في الجواب  
(تأويلان) الاول لابن شبلون وابن رشد والثاني لابن يونس وجاعة في فهم قولها عقب ما تقدم  
ابن القاسم ولا يكون ما اتفق في الرهن اذا اتفق بأمر ربه الا ان يقول اتفق على ان نفقته في  
الرهن فاذا قال ذلك فله حبه بنفقته وبما رهنه الا أن يقوم الغرماء على الراهن فلا يكون  
المرتمن أحق بفضله عن دينه لاجل نفقته اذن له في ذلك أم لا الا ان يقول اتفق والراهن بما

١٣ من قول مالك رضي الله تعالى عنه وان اتفق المرتمن على الرهن بأمر ربه أو بغير أمره رجع بما  
اتفق على الراهن (قوله في الرهن) خبر يكون (قوله اذا اتفق) أي المرتمن على الرهن (قوله يقول) أي ربه (قوله فاذا قال) أي ربه  
(قوله ذلك) أي اتفق على ان نفقته في الرهن (قوله فله) أي المرتمن (قوله حبه) أي الرهن (قوله بفضله عن دينه) أي بزيادة  
الرهن عن دينه (قوله لاجل نفقته) أي المرتمن على الرهن (قوله اذن) أي الراهن (قوله له) أي المرتمن (قوله في ذلك) أي الاتفاق  
على الرهن (قوله يقول) أي الراهن

(قوله فهمها) أي المدونة (قوله انه) أي الشأن (قوله وجعل) أي ابن يونس (قوله وترتيبه) أي الكلام (قوله وله) أي المرتين  
 (قوله حبه) أي الرهن (قوله بآئقته) أي المرتين على الرهن (قوله وبما رهنه) أي الراهن الرهن (قوله فيه) أي الدين  
 (قوله بفضله) أي الرهن (قوله لاجل نفقته) أي المرتين على الرهن علة لللاحقة المنقبة (قوله أذن) أي الراهن (قوله في ذلك)  
 أي الاتفاق على الرهن (قوله الا ان يقول) أي الزاين (قوله فذلك) أي المذكور من أنفق على أن تنقك في الرهن وأنفق  
 والرهن رهن بما تنقك (قوله وفهمها) أي ٩٨ المدونة (قوله من انما) أي المسئلة (قوله هذا) أي أنفق وتنقك في الرهن

انفق رهن اه طنى فهمها ابن يونس على انه لا فرق بين قوله أنفق على أن تنقك في الرهن  
 وقوله والرهن رهن بما تنقك وجعل في الكلام تقديم وتأخير وترتيبه ولا يكون ما تنقك في  
 الرهن اذا أنفق بأمر ربه لانه انما قوله حبه بآئقته وبما رهنه فيه الا ان يقوم الغرماء على  
 الراهن فلا يكون المرتين احق منهم بفضله عن دينه لاجل نفقته اذ له في ذلك ام لا الا ان  
 يقول أنفق على أن تنقك في الرهن أو أنفق والرهن بما تنقك رهن فذلك سواء ويكون رهننا  
 بالنفقة فعلى أن أنفق على أن تنقك في الرهن أنفق لتبضع وتأخذ نفقتك من الرهن بمنزلة من  
 يعطى رجلا سلعة ويقول بعها واستوف ذلك من ثمنها نفلس المدافع قبل البيع أو بعده  
 وقبل قبض الثمن فانه اسوة الغرماء الا ان يقول له وهى في يدك رهن ما بينك وبين البيع ثم قال  
 طنى وفهمها ابن شبلون على ظاهرهما من انهما ثلاثة أقسام ولا يكون رهننا الامع التصريح  
 لامع قوله أنفق وتنقك في الرهن اذ معنى هذا انه يأخذها من الرهن لان الرهن رهن بها قاله  
 عباس \* (تنبيهات) الاول طنى كلام المصنف هنا في النفقة الواجبة على الراهن قبل الرهن  
 فهي مقصورة على نفقة الحيوان في ادخال نفقة العقار هنا نظرا لانها غير واجبة ولذا كانت  
 في الرهن لاف ذمته والواجبة في ذمته وقالوا في نفقة العقار على القول بجبره على اصلاحه  
 تكون في ذمته ويدل على هذا التفريق قول ابن عرفة والنفقة على الرهن الواجبة قبل رهنه  
 باقية بعده ثم قال مقصرا على ذلك فان أنفق المرتين بأمره أو بغير أمره رجوع عليه ثم ذكر نفقة  
 العقار وانما في الرهن لاف ذمة الراهن على القول بعدم لزومه له وعلى الزوم تكون في ذمته  
 الا انه تكلم على الثمرة المأبورة بيده فقط لا على عموم العقار والظاهر انه لا فرق وما قلناه قرر به  
 الشيخ ابن عاشر في حاشيته كلام المصنف فانه قال في قوله ورجع مرتنه بنفقة في الذمة يعنى  
 الى شأنها الواجب على المالك لو لم يكن المالك رهننا بدليل قوله لا توفى وان أنفق مرتنه على  
 كشجر وقال في قوله وان أنفق مرتنه على كشجر أى مما تنوقف سلامته على النفقة ولا تلزم  
 مالكه لو لم يكن رهننا نفقته وبعدم الزوم فارتقت هذه قوله ورجع مرتنه بنفقة في الذمة اه  
 وهو صواب وله اخذه من ابن عرفة ويدل على هذا التفريق ذكر المدونة كل مسألة على حدة  
 فقالت وان أنفق المرتين على الرهن بأمر ربه أو بغير أمره رجوع بما أنفق على الراهن ولا يكون  
 ما أنفق في الرهن الى ان قالت واما المنفق على الضالة فهو احق بها من الغرماء حتى يستوفى  
 نفقته اه ويدل تقريره بين الرهن والضالة على ان كلامه هنا في نفقة الحيوان فقط ثم بعد

(قوله انه) أي المرتين (قوله) أي النفقة (قوله)  
 قبل الرهن (قوله الواجبة)  
 (قوله فهمي) أي النفقة  
 تقرر على كلام المصنف  
 هنا الخ (قوله في ادخال  
 نفقة العقار هنا نظرا)  
 تقرر على فهم مقصورة  
 الخ (قوله لانها) أي نفقة  
 العقار (قوله ولذا) أي كونها  
 غير واجبة علة ما يليه (قوله  
 كانت) أي نفقة العقار (قوله  
 لاف ذمته) أي الراهن (قوله  
 التفريق) أي بين نفقة  
 الحيوان ونفقة العقار  
 (قوله الواجبة) نعم النفقة  
 (قوله باقية) خبر النفقة  
 (قوله ثم قال) أي ابن عرفة  
 (قوله ورجع) أي المرتين  
 (قوله عليه) أي الراهن  
 (قوله ثم ذكر) أي ابن عرفة  
 (قوله وانما) أي نفقة  
 العقار (قوله ومهما) أي  
 نفقة العقار (قوله) أي  
 الراهن (قوله تكون) أي  
 نفقة العقار (قوله في)

ذمته) أي الراهن (قوله الا انه) أي ابن عرفة (قوله بيده) أي الراهن (قوله والظاهر انه) أي الشأن (قوله فهو  
 لا فرق) أي بين نفقة الثمرة المأبورة بيده ونفقة سائر العقارات (قوله فانه) أي ابن عاشر (قوله وقال) أي ابن عاشر (قوله نفقته)  
 فاعل تلزم (قوله وبعدم الزوم) ملة فارتقت (قوله وهو) أي ما قرر به ابن عاشر (قوله واهله) أي ابن عاشر (قوله اخذه) أي ما قرر  
 به (قوله ذكر) بكسر فسكون فاعل يدل (قوله فقالت) أي المدونة (قوله فهو) أي المنفق على الضالة (قوله بها) أي الضالة (قوله  
 تقريره) أي ابن القاسم فاعل يدل (قوله على ان كلامه) أي ابن القاسم



(قوله بئرها) فاعل المنهار (قوله من ان العقار كالحيوان) بيان ما (قوله لانه) أي الراهن (قوله رهنه) أي العقار (قوله وهو) أي الراهن (قوله فكله) بفتح الهاء وزشد النون أي الراهن (قوله امره) أي لراهن المرتهن اقول فيه ان مفاد كلام ابن عرفة وغيره ان سبب التفرقة بين الحيوان والعقار وجوب الاتفاق على الاول دون الثاني لا اذن الراهن وعلمه والله الموفق (قوله واعترضه) أي القول بان قوله وليس رهنا به مستفاد من قوله في الذمة (قوله كسائر) أي باقي (قوله كونها) أي الديون المرهون فيها (قوله انما) أي الديون (قوله فانه) أي المرتهن (قوله يتبعه) أي الراهن (قوله بما زاد) أي من الدين على الرهن (قوله في ذمته) أي الراهن (قوله وهذا) أي اتباعه بما زاد في ذمته (قوله من كونه) ٩٩ أي الرهن (قوله بها) أي النفقة (قوله اعترض) بضم التاء وكسر الراء (قوله

نحو ورقين ذكر مسئلة النخل والزرع المنهار بئرها فتأمل ذلك والله الموفق البناني واختار الشيخ المسناوي ما افاده من ان العقار كالحيوان لانه رهنه وهو عالم باقتضائه الى الاصلاح فكله امره بالنفقة فيرجع بها الى الذمة وهذا هو الفرق بين ما هنا وبين الاشجار الثاني قيل قوله وليس رهنا به مستفاد من قوله في الذمة واعترضه ابن عاشر وغيره بان كونه رهنا لا ينافي تعلق المرهون به بالذمة كسائر الديون وانما الفائدة كونها في الذمة انما اذا زادت على الرهن فانه يتبعه بما زاد في ذمته وهذا اعم من كونه رهنا بها أم لا الثالث اعترض قوله وهل وان قال وتفتك في الرهن تاويلان بانهما انما وقع في انفق على ان تفتك في الرهن وأجيب بانه رأى ان لا فرق بين علي والواو وقد يثبت فيه قاله عجب أي في قياس الواو على علي بان علي اظهر في حبه في النفقة مع قيام الغرماء لقربه من التصريح بانه رهن بها أو أجيب باحتمال ان المعنى مع علي أنفق على ان تفتك بسبب الرهن فلذا جاء في ذلك تاويلان وقياس أنفق وتفتك في الرهن عليه في جريان التاويلين ظاهر على حد قوله لا في وانه حر على ان عليك القا أو عليك الف لزم العتق والمال افاده عب البناني فيه نظرقان ابن يونس صاحب التاويل الثاني بقيد أنه رهن بها سواء قال على ان تفتك رهن أو قال وتفتك في الرهن ونصه ابن القاسم ولا يكون ما أنفق في الرهن اذا أنفق بامر ربه لانه سلف ثم قال الآن يقول له أنفق على ان تفتك في الرهن أو أنفق والرهن بما أنفقت رهن فذلك سواء ويكون رهنا بالنفقة ثم قال فان غاب وقال الامام أنفق وتفتك في الرهن كان أحق به من الغرماء كالضالة اه بنقل في فصول مرتبة على ومرة بالواو ولاستوائهما وكذا ابن رشد ونصه قول ابن القاسم اذا قال الراهن للمرتهن أنفق على الرهن على ان تفتك فيه فيكون أحق بما فضل من الرهن عن حقه حتى يستوفي نفقته الا ان يقوم عليه الغرماء فلا يكون أحق ببقية الرهن في نفقته منهم ورأى اشهب انه أحق من الغرماء ببقية الرهن في نفقته بقوله أنفق وتفتك فيه اه وعبر ابن عرفة في محل التاويل منزلة تعبیر المصنف فقال وفيها لو قال أنفق والرهن بما أنفقت رهن فهو رهن ولولا قال وتفتك في الرهن ففي كون قائمته بسببه على ربه في النفقة لا رهنا به اقول ابن شبلون اخذا بظاهرها والمقل على بعض القرويين مؤولا عليه المدونة وفرع على التاويلين فقال (ففي افتقار) صحة

الراهن (قوله لانه) أي اتفاق المرتهن بامر الراهن (قوله ثم قال) أي ابن يونس (قوله الا ان يقول) أي الراهن (قوله له) أي المرتهن (قوله ثم قال) أي ابن يونس (قوله فان غاب) أي الراهن (قوله وقال الامام) أي للمرتهن (قوله كان) أي المرتهن (قوله به) أي الرهن (قوله فيكون) أي المرتهن (قوله من الرهن) بيان ما (قوله عن حقه) أي المرتهن صله فضل (قوله انه) أي المرتهن (قوله فقال) أي ابن عرفة (قوله وفيها) أي المدونة (قوله لو قال) أي الراهن للمرتهن (قوله فهو) أي الرهن (قوله في النفقة) صله رهن (قوله قائمته) أي قوله أنفق وتفتك في الرهن (قوله بسببه) أي الرهن (قوله فكملا (قوله وفرع) بفتحات منفلا

(قوله وان لم يصرحوا بهما) أى التأويلين حال (قوله المبيعة) أى الرهن (قوله خاصته) أى المعنى المختص بالرهن كالكفاية  
للانسان (قوله وهو) أى خاصته وذو كره لئلا يكره خبره (قوله من حيزه) أى المرتهن (قوله من سواء) أى  
المرتهن من غير ما رآه (قوله وان رهن) يضم فكسر (قوله فان هارت) أى انهدمت (قوله وزرع) بيان لما دخل بالكاف  
(قوله عليه) أى الرهن صلة النفقة (قوله على الدين) صلة بدئ (قوله عنها) أى النفقة (قوله فهو) أى الباقي من ثمن الرهن  
(قوله لربه) أى رآه ان لم يكن عليه دين ١٠٠ لغير المرتهن (قوله او غرمائه) أى الراهن ان كان عليه دين لغير المرتهن (قوله

عقد (الرهن للفظ) من مادته (مصرح) يضم الميم وفتح الصاد المهملة والراء مثناة لاي (وهو  
الآتى على تأويل ابن شبلون وابن زيد وعدم اقترانه الى لفظ مصرح به وهو الآتى على تأويل  
ابن بونى (تأويلان) لازمان من كلامهم فى المسئلة المتقدمة وان لم يصرحوا بهما فانه طوى  
البناء أى لم يصرحوا بانهم حائزوا يلان والا فاختلاف فى ذلك بين ابن القاسم واشهب صرح به  
ابن رشد وابن عرفة وغيرهما ابن عرفة المبيعة ما دل على خاصته وهو اختصاص من حيزه به  
عن سواء وفى لزوم كون الدلالة مطابقة وتكفى دلالة الالتزام قول ابن القاسم واشهب (وان)  
رهن شجر أو زرع يسهو فان هارت (فانفق مرتهن على كشجر) وزرع (خيف عليه) التلف  
بتهدام بقره واستناع الراهن من اصلاحها (بدئ) يضم فكسر من الرهن (بالنفقة) عليه على  
الدين فيستوفى من ثمن الشجر والزرع النفقة وما فضل عنها كان فى دينه فان بقي بعد وفائه شيء  
فهو لربه او غرمائه فان قصر عنها فلا يتبع الراهن بقائها وعبر بالشجر ليشمل الفضل وادخل  
الزراع بالكاف فان اتفق عليه باذن الراهن أو بدون علمه فنفقة فى ذمته (وتوقا) يضم  
الفوقية والهمز وكسر الواو مشددة أى فهمت المدونة (على عدم جبر الراهن عليه) أى  
الاتفاق على الرهن الشجر والزراع الذى انهارت بقره (مطلقا) عن التقييد بالتطوع فلا يجبر  
عليه ولو كان مشترطا فى عقد البيع أو القرض ويجوز المرتهن فى انفاقه للاصلاح ويبدأ به  
وتركه وقدم هذا التأويل لقوته عنده وان رده بضم (و) تأويل ابن رشد أيضا (على التقييد)  
لعدم جبره على الاتفاق (بالتطوع) بالرهن بعد اتمام البيع أو القرض واما المشروط فيه فيجبر  
على الاتفاق عليه لتعلق حق المرتهن به وان كان الانسان لا يجبر على اصلاح عقاره وعلى هذا ان  
اتفق المرتهن فنفته فى ذمة الراهن طوى التبدية مفرغة على عدم الجبر فلو قدمه لكان أولى  
وما احسن قول ابن الحاجب فى اجباره قولان واذا لم يجبر فاتفق المرتهن فى الشجر يبدأ  
بالنفقة ومفهوم خيف أنه لو لم يخف عليه واتفق عليه المرتهن فلا شيء له (وضمته) أى الزرع  
(مرتهن ان كان) الرهن (بيده) أى المرتهن حال كون الرهن (مما يقاب) يضم اوله (عليه) أى  
يمكن اخفاؤه مع وجوده كلى (ولم تشهد) للمرتهن (بينة بكسرة) أى الرهن او سرقة فيضمه  
بهذه الشروط الثلاثة ان لم يشترط البراءة من ضمانه بل (ولو بشرط) المرتهن (البراءة) من ضمانه  
لأنه لا يثمة عند ابن القاسم وشروطها يقربها وأشار بالوقول اشهب بعدم ضمانه ان شرطها بانها  
على انه ضمان اصاله اللغوى والمأزى انما يصح من خلافهما فى الرهن المشروط فى عقد البيع

فان قصر (أى ثمن الرهن  
(قوله عنها) أى النفقة عليه  
(قوله فلا يتبع) أى المرتهن  
(قوله بتمسها) أى النفقة  
(قوله فان اتفق) أى المرتهن  
(قوله عليه) أى الرهن  
(قوله على) أى الراهن  
(قوله فنفته) أى المرتهن  
(قوله فى ذمته) أى الراهن  
(قوله بالتطوع) أى بالرهن  
(قوله فلا يجبر) أى الراهن  
(قوله عليه) أى الاتفاق  
على الرهن (قوله ولو كان)  
أى الرهن (قوله فى انفاقه)  
أى المرتهن على الرهن (قوله  
به) أى ما أتفق المرتهن على  
الرهن من نفسه على الدين  
المرهون فيه (قوله وتركه)  
أى الاتفاق (قوله وقدم)  
بفحش مثقلا أى المصنف  
(قوله هذا لتأويل) أى  
عدم جبر الراهن على الاتفاق  
على الرهن مطلقا (قوله وان  
رده) أى هذا التأويل الخ  
حال (قوله فيه) أى عقد

البيع أو القرض (قوله فيجبر) أى الراهن (قوله وان كان الانسان الخ) حال (قوله التبدية) أى بالنفقة على او القرض  
الرهن من ثمنه (قوله فلو قدمه) أى المصنف عدم الجبر على التبدية (قوله انه) أى الرهن (قوله يخف) يضم ففتح (قوله عليه) أى  
الرهن (قوله او سرقة) أى الرهن بيان لما دخل بالكاف (قوله لانه) أى ضمان المرتهن الرهن (قوله وشروطها) أى البراءة (قوله  
يقربها) أى التهمة (قوله بعدم ضمانه) أى المرتهن الرهن (قوله ان شرطها) أى المرتهن البراءة (قوله انه) أى ضمان المرتهن  
الرهن (قوله خلافهما) أى ابن القاسم واشهب

(قوله ويؤيده) أي تقييده اختلافاً بينهما بالتطوع به (قوله اتفاقهما) أي ابن القاسم واشبهب (قوله الشرط) أي البراءة (قوله لا نأخذ  
 أي العارية الخ (قوله اتفاقهما الخ (قوله الاتفاق في العارية) أي على أعمال شرط البراءة (قوله طريقة) خبر حكايته (قوله بابها) أي  
 العارية (قوله وضعه) أي الرهن (قوله فيه) أي محله المعتاد (قوله) أي المرتهن (قوله بذلك) أي وضعه فيه واحتراقه (قوله  
 فيضعه) أي المرتهن الرهن (قوله كذبه) أي المرتهن (قوله لا يقال الخ) تقرير على أي به أثره (قوله يعلم) بضم الياء (قوله يسيبه)  
 أي المرتهن (قوله واختلف) بضم الناء (قوله في كونه) أي قول محمد وان يعلم ان النار يغير سببه (قوله وهذا) أي كونه خلافاً  
 (قوله المصنف) فاعل ذكر المضاف للمفعول (قوله ومثل) بكسر فسكون (قوله أنه) ١٠١ أي المرتهن (قوله وضعه) أي الرهن

(قوله به) أي المحل المحترق  
 (قوله واحترق) أي الرهن  
 (قوله به) أي عدم ضمانه  
 (قوله طرطوشة) بضم  
 الطاء من المهملة وسكون  
 الراء والهمزة الشين (قوله  
 قال) أي البابي (قوله أنه)  
 أي الرهن (قوله برفعه) أي  
 الرهن (قوله يكون) أي  
 المرتهن (قوله يصدق) بضم  
 ففتحات منقولة (قوله في  
 احتراقه) أي الرهن (قوله  
 من) نائب فاعل يصدق  
 (قوله عرف) بضم فكسر  
 (قوله وبه) أي التصديق  
 صلة اقيمت (قوله وكثرة)  
 عطف على احتراق (قوله  
 أين) بفتح الهمز والياء  
 (قوله ذلك) أي فتاوى  
 (قوله فتعقب) بفتح  
 منقولة (قوله الشارح) أي  
 بهرام (قوله بأنه) أي  
 المصنف (قوله أحسن)  
 بفتحات منقولة معجم الخلاء  
 (قوله ثم قال) أي الشارح

أو القرض أما الرهن المتطوع به فلا يمس من خلافه ما فيه لان تطوعه به معروف واسقاط  
 الضمان معزوف ثان فهو احسان على احسان فلا وجه للقول ويؤيده اتفاقهما على أعمال  
 الشرط في العارية لا نأخذ معزوف وهو حكاية الاتفاق في العارية طريقة من طرق يفتن حكاها  
 المصنف في باب بقوله وهل وان شرط تقييده تردد وعطف على شرط فقال (او علم) بضم فكسر  
 (احتراق محله) أي الرهن الذي اعتيد وضعه فيه وادعى المرتهن انه وضعه فيه واحترق ولا يئنه  
 لذلك فيضعه لاحتمال كذبه وانه لم يضعه فيه (الايقاع بضمه) أي الرهن حال كونه (محرقاً)  
 بضم فسكون ففتح أي به اثر المحرق فلا يقال الصواب غير محرق مع علم احتراق محله فلا ضمان  
 عليه لا تنقضاء التهمة حينئذ رواه ابن حبيب عن ابي بصير عن ابن القاسم زاد محمد وان يعلم ان النار  
 يغير سببه واختلف في كونه تفسيراً لقول ابن القاسم او خلافاً وهذا مقتضى عدم ذكره  
 المصنف ومثل بقاء بعضه محرقاً بقاءه مقطوعاً وكسوراً ومبالوا (وأقنى) بضم الهمز وكسر  
 القوقية (بعده) أي الضمان (في صورة العلم) باحتراق محل الرهن مع دعوى المرتهن انه  
 وضعه به واحترق أقنى به البابي حين احترقت اسواق طرطوشة وادعى المرتهنون ان الرهن  
 احترق في حوائثهم وخالفهم الراهنون قال وعندى انه ان كان مما جرت العادة برفعه في  
 الحوائث التي يكون متعلقاته عنها فاعلى ان يصدق في احتراقه من عرف احتراق حائثه  
 وبه أقيمت في طرطوشة عند احتراق أسواقها وكثرة الخصومات وظنى ان بعض الطلبة أظهر  
 في رواية عن ابن ابي عمير ذلك ٨١ فتعقب الشارح المصنف بأنه اخل بقول البابي ان كانت  
 العادة الخ ثم قال نعم كلامه هنا يوافق ما ذكره المازري لما فتح الزوم المهدي سنة ثمانين  
 وأربعمائة ونهبوا الأموال وهربوا من الخصومات مع المرتهين والصناع وفي البلد مشايخ  
 متوافرون على أفتي جميعهم بتكليف المرتهين والصناع البينة أن ما عندهم اخذته الروم  
 واقيمت به بدم الضمان وكان القاضي يعتمد فتاوى لكن توقف في العمل بها لكثرة من خالفه  
 حتى شهد عنه عدلان أن شيخ الجماعة السيوري أفتى بما أفتيت به ثم قدم كتاب المتفق فذكر فيه  
 في الاحتراق مثل ما أفتيت به وذكر كلام البابي السابق والذي ذكره المازري معترض بما قاله  
 الشارح قاله ثم طنى جعل في كبره محله هو المحل الذي يوضع فيه الرهن عادة ثم قال وبما قرنا  
 به محله الرهن يدفع قول الشارح وصاحب التكملة ان المصنف اخل الخ وسبقه بذلك غ

(قوله كلامه) أي المصنف (قوله هنا) أي في هذا المختصر (قوله يوافق) أي في عدم التقييد بالاعتداد (قوله المهدي) بفتح  
 فسكون فكسر مثقل الياء مدينة بساحل البحر من أعمال تونس (قوله سنة الخ) صلة فتح (قوله وفي البلد) أي المهدي الخ حال  
 (قوله متوافرون) أي كثيرون (قوله عندهم) أي المرتهين والصناع (قوله وكان القاضي الخ) حال (قوله توقف) بفتحات منقولة  
 أي القاضي (قوله بها) أي فتاوى (قوله عنده) أي القاضي (قوله قدم) بفتح فكسر (قوله كتاب المتفق) من إضافة المسمى لاسمه  
 (قوله فذكر) أي البابي (قوله فيه) أي المتفق (قوله وذكر) أي المازري (قوله وسبقه) أي نت (قوله بذلك) أي جعل محله هو  
 المحل الذي يوضع فيه الرهن عادة

(قوله مستلق) بفتح التامثقي مسئلة بلانون لاضافته (قوله هو) أي الفرق (قوله عامة في مسئلة المازري) أي فلا يلزم من إطلاقها إطلاق مسئلة الباجي (قوله عند عقد الرهن) صلة اشترط (قوله الداخلة) نعت أحوال (قوله به) أي الجع (قوله لانه) أي الرهن (قوله بسفر) صلة موت ١٠٢ (قوله تكذيباً صريحاً بالخ) مقول مطلق مبيّن نوع عام له يكذبه (قوله فانه) أي

ذكر الشارح فرقا بين مستلق الباجي والمازري وهو ان المصيبة عامة في مسئلة المازري ثم صرح بمفاهيم الشرط الثلاثة المتقدمة في قوله ان كان ينفذ الخ للمبالغة عليها والتفصيل في بضم انقال (والا) أي وان لم يكن الرهن بيد المرتهن بان كان يدين أمين أو متمر وكافي موضعه كثمار في رؤس شجرها وزرع بارضه وسقينة بمرساها وعرض في بيت من دار الرهن معلق عليه ومفتاحه بيد المرتهن أو لم يكن مما يغاب عليه بان كان عقاراً أو حيواناً أو شهدت بينة بكبره أو وجد به ضمه به أثر الحرق وعلم احتراق محله أو علم احتراق محله فقط على فتوى الباجي (فلا) يضمنه المرتهن ان لم يشترط الرهن ضمانه على المرتهن بل (ولو اشترط) الرهن على المرتهن عند عقد الرهن (ثبوته) أي الضمان على المرتهن هذا مذهب المدونة والموازية واستثنى من احوال عدم ضمان ما لا يغاب عليه الداخلة تحت والا فلا فقال (الا ان) يدعى المرتهن تلف الدابة المهرونة عنده (يكذبه) أي المرتهن (عدول) بضم العين والدال جمع عدل وأراد به ما يشمل عدلين وعدلا ومرأتين لانه مال (في دعواه) أي المرتهن (موت دابة) مهرهونة عنده بسفر أو حضر تكذيباً صريحاً بان قالوا باعها أو أودعها أو عنده في محل كذا أو ضماناً بان قالوا لم نعلم موت دابة له ونحن ملازمون له بسفر أو حضر فانه يضمنها ومفهوم عدول انه لو كذبه غيرهم فلا يضمن لاتهمهم بكتمان الشهادة المازري لو كذبه غير عدول لم ينقل الحكم عن قصد يقه لتكذيبه بتكذيب قوم ليسوا بعدول اما لو صدقوا لنا كدظن صدقه عدولا كانوا أو غيرهم ويكتفي في تصديقه اخبارهم انهم راوا دابة ميتة وان لم يعلموا انها الرهن كذا في الجموعة ومثله للباجي زاد ويحلف انها هي قال وهو الصحيح اذا كانت الشهادة على صفقة يغلب على الظن انها ليست غير التي بيد المرتهن أو يكون أمرها محتملاً لها ولغيرها على السواء فيستصحب الحكم بعدم ضمان ما لا يغاب عليه أفاده قت عب لم يبين المصنف وقت ضمان ما يغاب عليه د فيه خلاف فقل يضمن قيمته يوم قبضه مطلقاً أي وهو الراجح كافي التوضيح وقيل الا ان يرى عنده بعد ذلك فيضمنها يوم رؤيته عنده اه فان تكررت رؤيته عنده ضمنها يوم آخر رؤيته البناني ان كان مثلياً ضمن مثله وان كان مقوماً فقيمه يوم ضياعه أو يوم ارتهاه قولان وفق بينهما بان الاول اذا ظهر عنده يوم دعوى ثلته والثاني اذا لم يعلم متى ضاع (و) اذا كان الرهن بيد المرتهن مما يغاب عليه وادعى ثلته ولم تشهد له بينة (حلف) المرتهن (فيما يغاب عليه) وأولى في غيره لانه اذا حلف مع غرم القيمة فالو لم يعدمها كذا في العتبية وحمل بعضهم المدونة عليه ووجه عينه مع ضمانه تهمته على الرغبة في تغييبه والفرق بين ضمان ما يغاب عليه دون غيره العمل الذي لا اختلاف فيه نقله مالك رضي الله تعالى عنه في موطنه ولان الرهن لم يؤخذ لثمنه ربه فقط فيكون ضمانه من ربه كالوديعة ولا لمنفعة الا أخذ فقط كالقرض فيكون منه فقط بل أخذ منهم ما قسوا في حكمه وجعل ضمان ما لا يغاب عليه من الرهن لعدم تهمة المرتهن

المرتحن (قوله يضمنها) أي الدابة (قوله صدقوه) أي غير العدول المرتحن (قوله زاد) أي الباجي (قوله ويحلف) أي المرتحن (قوله قال) أي الباجي (قوله وهو) أي الاكتفاء باخبارهم برؤيته دابة ميتة غير عالين انها الرهن (قوله أنها) أي الدابة التي رأى وهامسته (قوله أمرها) أي التي رأى وهامسته (قوله لها) أي المهرونة (قوله فيستصحب) بضم الباء وفتح الحاء المهملة (قوله مطلقاً) أي عن تقييده بعدم رؤيته عنده بعده (قوله يرى) بضم الباء أي الرهن (قوله عنده) أي المرتحن (قوله بعد ذلك) أي قبضه (قوله فيضمنها) أي قيمة الرهن (قوله رؤيته) أي الرهن (قوله عنده) أي مرتنه (قوله ان كان) أي الرهن (قوله وان كان) أي الرهن (قوله وفق) بضم فكسر مثلاً (قوله يعلم) بضم الباء (قوله لانه) أي المرتحن الخ صلة أولى (قوله عليه) أي ما في العتبية (قوله تهمته)

خبر وجه أي المرتحن (قوله تغييبه) أي الرهن (قوله العمل) خبر الفرق (قوله نقله) أي العمل (قوله فيكون) بالنصب في وما جواب النفي (قوله فيكون) أي ضمانه (قوله منه) أي أخذه (قوله بل أخذ) أي الرهن (قوله منها) أي المأخوذة لثمنه ربه والمأخوذة لمنفعة أخذه (قوله قسوا) بضم قين فكسر مثلاً (قوله في حكمه) أي الرهن (قوله وجعل) بضم فكسر الخ تفسير للتوسط فيه

(قوله لم يمت) أي المرتين (قوله يمينه) أي المرتين (قوله فالو والتقسيم) تفريع على تقييده أنه تلف الخ بدعوى تلفه ولا يعلم موضعه بدعوى ضياعه (قوله فليس المراد الخ) تفريع على فالو والتقسيم (قوله أنه) أي المرتين (قوله بينهما) أي التالف وعدم علم الموضع (قوله حلقه) أي المرتين (قوله واستشكل) بضم التاء وكسر الكاف (قوله أنه) أي المرتين (قوله مع أنه) أي المرتين (قوله بها) أي الدلسة (قوله ورد) بضم الراء أي الجواب (قوله بأنه) أي المرتين (قوله بأنه) أي المرتين (قوله وهو) أي ضمان التعدي (قوله الأول) أي ضمان الرهن (قوله بها) أي الدلسة (قوله وما مشى عليه المصنف) أي من حلف المرتين ولو لم يتم (قوله وعليه) أي قول من ملة حمل (قوله ويحلف) أي الراهن (قوله عليها) ١٠٣ أي الدلسة (قوله فان حلف) أي الراهن

عليها (قوله على مرتين) صلة اسقر (قوله حتى يسلم) أي المرتين الرهن صلة اسقر (قوله فالموضع للمبالغة) تفريع على تقدير واو قبل ان قبض أي وليس الموضع للشرط كما يقتضيه سقوطها (قوله قرنا) أي يتقدير الواو في كلام المصنف (قوله ولو قال) أي المصنف (قوله وان برئ) أي الراهن (قوله ما زدناه) أي بقولنا او اخذت المأثرة الخ (قوله وشار) أي المصنف (قوله كالوديعة) أي في عدم الضمان (قوله بينهما) أي الرهن الذي برئ رآه من الدين الموهون فيه والوديعة (قوله قبضها) أي الوديعة الخ خبر الفرق (قوله قبضه) أي الرهن عطف على قبضها (قوله لهما) أي الراهن والمرتين (قوله باخذ الدين) أي من المرتين

وما يغاب عليه من المرتين لثمنه وصيغة يمينه هنا مختلفة فيصنف (أنه) أي الرهن (تلف بلا دلسة) بضم الدال وسكون اللام أي كذب في دعوى تلفه (و) أنه ضاع (و) لا يعلم موضعه في دعوى ضياعه فالو والتقسيم فليس المراد أنه يجمع بينهما وظاهر حلقه منهما كان أم لا لانها يمين استظهار واستشكل قوله بلا دلسة بان مقتضاه أنه لا يضمن إذا لم يمس مع أنه يضمن وأجيب بان المراد بها السبب ورد بأنه يحلف تلف بسببه أم لا واجب بأنه مع عدم الدلسة يضمن ضمان الزهن ومعهما ضمان التعدي وهو يخالف الأول بالنظر لوقت الضمان وبان المراد بها الاخفاء وما مشى عليه المصنف قول ابن مزين عياض وعليه حمل بعض الشيوخ المدونة وهو أحد ثلاثة أقوال ثانياً لا يحلف الا ان يدعى الراهن علم دلسته ويحلف عليها فان حلف حلف له المرتين كافي ابن عرفة ثالثاً يحلف المتهم دون غيره (واستمر ضمانه) أي ما يغاب عليه على مرتين حتى يسلم لربه (ان قبض) المرتين (الدين) من الراهن (أو وهب) المرتين الدين للراهن أو اخذت المأثرة هنا بصداقتها وتبين فسادها وفسخ قبل الدخول أو في نكاح تفويض وطلقتها قبل الدخول فالموضع للمبالغة كما قررنا ولو قال وان برئ من الدين لشغل ما زدناه وشار لا دفع توهم ان الرهن بعد قبض الدين أو هبته يصير كالوديعة والفرق بينهما قبضها المحض الامانة وتوقع ربه وقبضه وثقا ونفعا لهما الراهن باخذ الدين والمرتين بالتوثيق به فيه افاده عب البناء قوله فالموضع للمبالغة الخ فيه نظرا لأنه لا استقرار قبلها فالأولى نسخة ان قبض بلا واو الخط يعنى ان من له على شخص دين برهن ووهب الدين للمدين ثم ضاع الرهن ضمنه المرتين قاله ابن القاسم واشبه زاد ويرجع الواهب فيما وهبه لانه لم يهبه ليتبع ذمته بقيمة الرهن فيقاصصه بقيمة فان زادت قيمة الرهن دفعه للراهن وان زاد الدين فلا شيء له عليه وانظر هل يوافق ابن القاسم اشبه على ما ذكره في النوادر اذا تلف الرهن وجبت قيمته لراهنه فقال أشبه الراهن اخفى بالدين الذي في ذمته من غرماء المرتين حتى يستوفي منه القيمة التي وجبت له وقال ابن القاسم ليس اخفى به اه واستثنى من احوال ضمان المرتين الرهن بعد قبض الدين او هبته فقال (لان يحضره) بضم الحصة وكسر الضاد المعجمة أي المرتين الرهن لراهنه (او يدعوه) أي المرتين الراهن بعد برائه من الدين (لاخذه) أي الرهن بدون احضاره (فيقول)

ابتداء لم يتقعه به (قوله به) أي الرهن (قوله فيه) أي الدين (قوله لانه) أي الشأن (قوله لا استقرار) أي للضمان (قوله قبلها) أي القبض والهبة وشيخهما وفيه ان استقرار قبلها محقق لا شك فيه ووري لا يحتاج للنص عليه فالأولى الشرط لهذا لعدم استقرار قبلها (قوله وهب) أي المرتين (قوله ضمنه) أي الرهن (قوله زاد) أي أشبه (قوله فيما وهبه) أي الدين (قوله لانه) أي الواهب (قوله ليتبع) أي الراهن (قوله ذمته) أي المرتين (قوله فيقاصصه) أي المرتين الراهن (قوله بقيمة) أي الرهن (قوله دفعه) أي الزائد من قيمة الرهن (قوله له) أي المرتين (قوله عليه) أي الراهن (قوله يستوفي) أي الراهن (قوله منه) أي الدين (قوله له) أي الراهن (قوله ليس) أي الراهن (قوله به) أي الدين (قوله بعد برائه) أي الراهن تتنازع فيه يحضروا ويدعوه

(قوله الثانية) أي يدعو لآخذ (قوله فلا يضمنه) أي المرتين الرهن (قوله وان لم يقل) أي الرهن (قوله لانه) أي الرهن (قوله دعاه) أي المرتين الرهن (قوله لاخذ) أي الرهن (قوله براهته) أي الرهن (قوله ضمائه) أي الرهن (قوله بعدها) أي براءة الرهن من الدين (قوله ولم يقل) أي الرهن (قوله بوجوده) أي الرهن (قوله لم يقل) أي الرهن (قوله ادعى) أي الرهن (قوله بضم الدال وكسر العين) (قوله لاعتراه) أي الرهن (قوله وأعدم) أي الرهن (قوله واستقر) أي الرهن (قوله وأطرا) أي الرهن (قوله) أي الرهن (قوله لا يضمنه) أي الرهن (قوله وعدم نصديقه) أي الرهن (قوله في اعترافه بجناية الرهن) (قوله بالنسبة لدين المرتين) خبر عدم (قوله فيؤاخذ) أي الرهن (قوله) أي الرهن (قوله سيده) أي الرهن (قوله لاسلامه) أي الرهن (قوله في جنائته) (قوله وفدائه) أي الرهن (قوله الرقيق بارش جنائته) (قوله وان يسع) ١٠٤ أي الرقيق الجاني (قوله خبر) بضم فكسر مثقلا أي الرهن (قوله لاسلامه) أي

الرهن في الثانية (ترك) أي الرهن (عندك) أي المرتين فلا يضمنه وان لم يقل ودبعة لانه صار امانة فان دعاه لاخذ قبل براهته من الدين استقر ضمائه وان حضره بعد فلا يضمنه ولم يقل تركه عندك ومثل احضاره شهادة بينة بوجوده عند المرتين بعد وفاة الدين ولا يفهم لقوله يدعو لاخذ اذ متى قال بعد وفاة الدين تركه عندك وتوافق برئ منه دعاه لاخذ أم لا (وان جنى) الرقيق (الرهن) بعد جناية المرتين أي ادعى عليه جنائته على نفس أو مال (واعترف رآه) أي بجنايته (لم يصدق) بضم فتح مثقلا رآه في اعترافه بجناية الرهن (ان اعدم) الرهن ويجز عن وفاة الدين المرهون فيه ولو بعرضه حال اعترافه واستقر وطرا له قبل الاجل لآتمامه على تخليصه الرهن من يد مرتته ودفعه في الجنابة وابقاء دين المرتين في ذمته بلا رهن وعدم نصديقه بالنسبة لدين المرتين وامان النسبة للجاني عليه فيؤاخذ باقراره فان خلاص الرهن من الدين تعلق به حق الجاني عليه فيخير سيده بين اسلامه وفدائه وان يسع في الدين اتبع مستحق الجنابة الرهن بالاقل من ثمنه وارش الجنابة (والا) أي وان لم يكن الرهن معدما خير بين اسلامه لمستحق الجنابة وفدائه مع بقائه رهنا في الحالين وقد افاد هذا بقوله (بقي) الرهن على رهنته ساقطاً حق الجاني عليه منه (ان فداه) أي الرهن الرهن بارش الجنابة (والا) أي وان لم يفده الرهن المالى متى ايضا متعلقا به حق الجاني عليه (اسلم) بضم الهاء وسكون السين وكسر اللام الجاني الرهن (بعد الاجل ودفع الدين) مستحق ارش الجنابة فان اعدم قبل دفعه أو فليس فالمرتين أحق به لان القرض ان الجنابة لم تعرف الا باقرار الرهن وتوثق المرتين به ساذ عليه فاذا حل الاجل والرهن ملى يسر على دفع الدين وعلى اسلامه للمستحق طاه في المدونة ابن عرفة لو أي من فدائه أولا وهو ملى ثم اراده حين الاجل وفازعه مستحق الجنابة فانظروا انه ليس لذلك اذ لو مات كان من المستحق اه وسبقه اليه ابو الحسن ومحل قوله والا بقر الخ ان اعترف الرهن المالى انه جنى وهو رهن كما افاده تعليق الحكم بالوصف فان اعترف بعد الرهن انه جنى قبله ثم رهنه او اعترف بجنايته ثم رهنه بقي رهنا ان فداه وان أبي حلف انه

الرقيق الجاني (قوله وفدائه) أي الجاني بارش جنائته (قوله بقاءه) أي الجاني (قوله الحالين) أي اسلامه وفدائه (قوله هذا) أي بقاءه رهنا في الحالين (قوله الجاني الرهن) تفسير لتائب فاعل اسلم (قوله لمستحق) صله اسلم (قوله فان اعدم) أي الرهن الخ (قوله على بعد الاجل الخ) (قوله قبل دفعه) أي الدين (قوله أو فليس) أي الرهن قبل دفع الدين (قوله) أي الرهن (قوله لان القرض) يقع القاء وسكون الزاء (قوله لم تعرف) بضم التاء وفتح الراء (قوله) أي الرهن (قوله عليه) أي اقرار الرهن (قوله والرهن ملى) حال (قوله جبر) أي الرهن (قوله وعلى اسلامه) أي الجاني

(قوله لو أي) أي الرهن (قوله من فدائه) أي الجاني (قوله ولا) بشد الواو (قوله وهو) أي الرهن الخ حال (قوله ثم اراده) أي الرهن فداه الجاني (قوله ونأزعه) أي الرهن (قوله لانه) أي الرهن (قوله ليس له) أي الرهن (قوله ذلك) أي القسام (قوله اذ لو مات) أي الجاني (قوله كان) أي الجاني أي ضمائه (قوله وسبقه) أي ابن عرفة (قوله اليه) أي منع الرهن من القداء عمد الاجل بعد امتناعه منه ابتداء (قوله قوله) أي المصنف (قوله لانه) أي الرقيق (قوله وهو) أي الرقيق الخ حال (قوله تعليق الحكم بالوصف) أي في قوله جنى الرهن (قوله فان اعترف) أي الرهن (قوله لانه) أي الرقيق (قوله قبله) أي الرهن (قوله ان فداه) أي السيد الجاني (قوله وان أبي) أي السيد (قوله حلف) أي السيد

(قوله واجبر) بضم الهمز وكسر الواو كسر الموحدة أى السيد (قوله اسلامه) أى الجاني في جنائيه (قوله يعجل) بضم ياء مفتحة مثلاً أى يقضى على مستحقه بقبوله قبل اجله لكونه قرضاً مطلقاً أو عينا من بيع (قوله وان كان) أى الحق (قوله لا يعجل) أى لا يقضى على مستحقه بقبوله قبل اجله لكونه عرضا من بيع (قوله بها) أى الجناية (قوله وان كان) أى المقتول (قوله غيره) أى عبد الراهن (قوله اولاً) بشد الواو (قوله بين فداائه الخ) صلة بخير (قوله رهن) ١٥٥ بضم فكسر (قوله يستحق) بضم

الياء وفتح الهاء المهملة  
(قوله لان رضاه) أى السيد  
(قوله بدفعه) أى مال العبد  
(قوله اليه) أى ولى  
الجناية (قوله كدفعه) أى  
الارث (قوله من ماله) أى  
السيد (قوله ذلك) أى أداء  
ارث الجناية من مال العبد  
(قوله وأياه) أى يدفع مال  
العبد في الجناية (قوله  
ادخله) أى المال (قوله  
فيه) أى الرهن (قوله ذلك)  
أى فداء العبد بـ (قوله  
له) أى المرتهن (قوله  
ومذهب المدونة) عطف  
على المشهور (قوله واختار)  
عطف على المشهور (قوله  
لا في ماله) أى العبد (قوله  
لانه) أى المرتهن (قوله  
اقتسه) أى الجاني (قوله  
ليده) أى المرتهن الجاني  
(قوله وهو) أى الرقيق (قوله  
كما قال) أى المصنف (قوله  
وضعه) بفتحان مثلاً  
(قوله ولذا) أى تضعفه  
عليه لم يذكر هنا (قوله فيما)  
أى رقبته وماله (قوله فيما  
رهن) بضم فكسر (قوله

مارضى يجعل جنائيه واجبر على اسلامه وتجميل الخلق إن كان مما يعجل وان كان مما لا يعجل ولم  
يرض مستحقه بتجميله لغيره بالتمسك بالمرتته ويخير الجاني عليه بين تغريمه قيمته يوم رهنه  
اتعديه وبين صبره حتى يحل الاجل ويبيع فتيقه بتمته أو الارش ان كان اقل افاده عب (وان  
ثبتت) جناية الرهن (واعترفا) أى المتراهنان به فان كان المقتول عبد الراهن فلا يقتله حتى  
يعجل الدين قاله ابن عرفة وان كان غيره فقد تعلق بالعبد ثلاثة حقوق حق لسيدده وحق لمرتته  
وحق لولى الجناية فيخير سيده أولاً لانه مالكه بين فداائه واسلامه فان فداه بقي رهناً بجاله  
(و) ان لم يقده (أسلمه) أى اراد السيد اسلامه ليشترى الجناية خير مرتته بين اسلامه وفداائه  
(فان أسلمه مرتته أيضاً) أى كما أسلمه الراهن (ذ) هو (للجاني عليه) أو وليه (بماله) بكسر  
اللام أى معه رهن ماله معه ام لا زاد في المدونة ويبنى دين المرتهن بماله أى بلارهن ابن  
يونس وليس للمرتهن ان يؤدى الجناية من مال العبد الا ان يشاء سيده زاد في التمسك  
وسواء كان مال العبد مشروطاً ادخله في الرهن ام لا لان المال اذا قبضه ولى الجناية قد يستحق  
فيغرم السيد عوضه لان رضاه بدفعه اليه كدفعه من ماله واما اذا أراد ذلك الراهن وأياه  
المرتهن فان لم يكن ادخله مشروطاً في الرهن فلا كلام للمرتهن وان كان مشروطاً ادخله فيه فان  
طلب المرتهن فداءه كان ذلك له وارا لم العبد كان ذلك للراهن قاله تميم ونحوه للشارح (وان  
فداه) أى المرتهن الرهن من الجناية (بغير اذنه) أى الراهن (فقد أوه) أى المال الذى فدى  
المرتهن الرهن به من الجناية (فرقبته) أى الرهن فقط على المشهور ومذهب المدونة واختار  
ابن القاسم وابن عبد الحكم مبدأ على الدين لافى ماله أيضاً لانه انما اقتسه ليرده الى ما كان عليه  
قبل جنائيه وهو انما كان مرهوناً بدون ماله كما قال (ان لم يرهن) بضم الياء وفتح الهاء العبد  
(بماله) بكسر اللام والمالك رضى الله تعالى عنه فداؤه في رقبته وماله ما واختاره ابن المواز  
وأكثر الاصحاب ووضعه في التوضيح بوجهين ولذا لم يذكر هنا أو مالورهن بماله لعدم  
وكان الفداء فيهما اتفاقاً واما ذمة الراهن فلا يتعلق الفداء بها مطلقاً قاله دقت تظهر غررة  
الخلافاً فيما رهن في خمسين بدون ماله وهو خسون وفداء المرتهن بدون اذن الراهن بخمسة  
وعشرين ويبيع رقبته بخمسين فعلى المشهور يأخذ المرتهن الخمسة والعشرين التى فداها بها  
من الخمسين التى يسع بها ويأخذ الخمسة والعشرين الباقية منها من دينه ويحاصص بالخمسة  
والعشرين الباقية منه في الخمسين التى هي ماله وعلى مقابلهما أخذ الخمسة والسبعين من المائة التى  
هي مجموع ثمن الرقبة والمال والخمسة والعشرون الباقية منها الباقي الغرماء وفهم من قوله في رقبته  
انه لو زاد الفداء على غنمه لم يتعلق بذمة الراهن لاحتجاجه على المرتهن بان الصواب حينئذ

١٤ منج ت (هو) أى ماله (قوله منها) أى الخمسين التى يسع بها بيان الخمسة والعشرين (قوله من دينه)  
صلة يأخذ (قوله ويحاصص) أى المرتهن باقى غرماء الراهن (قوله منه) أى دينه (قوله ماله) أى العبد (قوله وعلى مقابله) أى  
المشهور (قوله الخمسة والسبعين) أى التى هي مجموع الدين والفداء (قوله منها) أى المائة (قوله وفهم) بضم فكسر (قوله  
لم يتعلق) أى زائد الفداء (قوله لاحتجاجه) أى الراهن (قوله حينئذ) أى حين زيادة فداائه على غنمه

(قوله لانه) أى العبد (قوله وهو) أى جواز بيعه قبل الاجل (قوله هذا) أى استحسان اللخمى ببيعته قبل الاجل (قوله وهو) أى ما كان عليه (قوله فهو) أى زائد الثمن (قوله حقه) أى الراهن (قوله فيه) أى العبد (قوله وهو) أى القداء (قوله ولو قال) أى المصنف (قوله عليه) أى قول مالك ١٠٦ وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما (قوله الخ) أى فى رقبته فقط (قوله مطلقا)

أى عن تقييده بنفسه على كونه رهنا بالقداء (قوله ينقد) أى المشتري (قوله عنه) أى الأمر (قوله لا تكون) أى السلعة (قوله هى) أى السلعة (قوله به) أى مادفع (قوله فيها) أى الرهن والدين (قوله وان تعدد) أى مالك الدين (قوله فيه) أى الدين (قوله معنى التوزيع) أى قسمة الرهن على الدين بنسبة كل دين لمجموعها فان كان لاحدهم ثلاثة ولا تراثان ولا آخر واحد فنصف الرهن رهن فى الثلاثة وثلثه رهن فى الاثنين وسدسه رهن فى الواحد فان قضى الثلاثة أو سقطت ببراءة أو هبة أو نحوهما رجع نصف الرهن لراهنه وان قضى الاثنين أو سقط طرجه له ثلثه وان قضى الواحد رجع له سدسه (قوله فيها) أى تعدد الراهن أو المرتهن (قوله عنها) أى المدونة (قوله قيل) أى لابن القاسم (قوله قال) أى ابن القاسم (قوله واستشكل) أى قول ابن القاسم فكذلك مستلزم (قوله وذلك) أى جولان يد

الراهن مع المرتهن (قوله بانه) أى ابن القاسم (قوله انه) أى بقاء الحصة تحت يد الراهن (قوله فلا يمكن) بضم من ففتح مشدداً (قوله من ذلك) أى بقاء الحصة تحت يده (قوله بها) أى الصورة المتقدمة (قوله حكمها) أى البقاء فى الجلة (قوله فان كان) أى الرهن (قوله قسم) بضم فسخر (قوله والا) أى وان كان الرهن لا يتقسم (قوله يبيع جميعه) أى الرهن

اسلامه فى جنائيه (ولم يبيع) بضم ففتح أى الرهن الجاني الذى فداء المرتهن بدون اذن راهنه (الافى) انتهاء (الاجل) للدين المرهون فيه أى بعده قال فى المدونة لانه انما يرجع على ما كان مرهونا عليه وقال محسنون يباع قبل الاجل اللخمى وهو احسن المصنف فى التوضيح هذا مناف لتوجيه المشهور برجوعه لما كان عليه وهو ببيعته بعد الاجل فان زاد ثمنه على القداء والدين فهو للراهن اذ تسليمه يقطع حقه فيه (و) ان فداء المرتهن من الجنائية (بأنه) أى الراهن (فليس) الرهن (رهنا به) أى القداء وهو سلف فى ذمة الراهن ولو زاد على قيمة الرهن قاله محمد بن المواز وقال مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما ما يكون رهنا بالقداء وهو المذهب ولو قال كاذنه لمضى عليه مع افادته انه يجرى فيه قوله فقد اؤده الخ ابن عرفة ولو فداء باذن ربه ففى كونه رهنا فيما فداه به مع دينه مطلقا وان نص على كونه رهنا بالقداء فلا الشئ عن الموازية قول ابن القاسم مع مالك رضى الله تعالى عنهما ومحمد بن اشهب المتيطى خالف كل من ابن القاسم واشهب قوله فى من أمر من يشتري له سلعة ينقد ثمنها عنه قال ابن القاسم لا تكون بيد المأمور رهنا فيما دفع وقال اشهب هى رهن به ابن عرفة ويحياى لابن القاسم بان الدافع فى الجنائية مرتين فان سحب عليه حكم وصفه ولا شهب يتقدم اختصاص الراهن بمال العبد قبل جنائيه فاستحب وعدم تقدم اختصاص الامر بالسلعة قبل الشراء (و) ان (قضى) بضم فسخر (بعض الدين) المرهون فيه سواء قضاء الراهن أو نائبه وبقي على الراهن بعضه (أو سقط) بعضه عن الراهن بغير قضاء ببراءة أو هبة أو صدقة أو طلاق قبل بناء (بجميع الرهن) رهن (فيما بقى) من الدين بعد قضاء بعضه أو سقوطه ابن عرفة لان كل جزء من الرهن رهن بكل جزء من الدين الذى رهن فيه بمعنى الكمية فيهما لا بمعنى التوزيع ان اتحد مالك الدين وان تعدد ولا شركة بينهم فيه فعلى معنى التوزيع وظاهر كلام المصنف سواء اتحد الرهن أو تعدد ككتاب وهو كذلك تكريت ظاهراً أيضاً سواء اتحد الراهن أو تعدد اتحد المرتهن أو تعدد وليس كذلك فيما فى توضيحه عنها اذا أقرضاه جميعاً واشترط ان يرهنهما فلا بأس به قبل فان قضى أحدهما دينه فهل له أخذ حصته من الرهن قال مالك رضى الله تعالى عنه فى رجلين رهنا داراهما فى دين فقضى أحدهما حصته من الدين فله أخذ حصته من الدار فكذلك مستلزم اه واستشكل بجولان يد الراهن مع المرتهن الذى لم يعط دينه وذلك مبطل لحوز الرهن واجيب بأنه انما تكلم على خروج حصة المرتهن الذى استوفى حقه من الراهن وأما كون بقائها تحت يد الراهن لا يبطل الحوز فلم يذكروا المستفاد مما تقدم انه مبطل وحيث فلا يمكن الراهن من ذلك بل تباع الحصة او تجعل تحت يد أمين أو المرتهن الآخر وتقدم وخير بجميعه ان يبق للراهن وشبهه عكس الصورة المتقدمة بها فى حكمها فقال (كاستحقاق بعضه) أى الرهن فما بقيه رهن بجميع الدين فان كان يتقسم قسم بين الراهن والمستحق وبقيت حصة الراهن رهنا والا يبيع جميعه وبقيت حصة الراهن

الراهن مع المرتهن (قوله بانه) أى ابن القاسم (قوله انه) أى بقاء الحصة تحت يد الراهن (قوله فلا يمكن) بضم من ففتح مشدداً (قوله من ذلك) أى بقاء الحصة تحت يده (قوله بها) أى الصورة المتقدمة (قوله حكمها) أى البقاء فى الجلة (قوله فان كان) أى الرهن (قوله قسم) بضم فسخر (قوله والا) أى وان كان الرهن لا يتقسم (قوله يبيع جميعه) أى الرهن



(قوله من ثمنه) أي الرهن بيان حصته (قوله وطبع) بضم فكسر (قوله عليها) أي حصته الزاين من ثمنه (قوله ولو كانت) أي حصته الزاين (قوله ومن جنسه وصفته) أي الدين (قوله أنه) أي الشأن (قوله استحق) بضم التاء وكسر الحاء المهملة (قوله فان كان) أي الرهن (قوله معينا) أي للرهنبة (قوله خير) بضم الخاء المعجمة وكسر المثناة تحت مثقلا (قوله والا) أي وان غير الرهن (قوله كما هو) أي بين فسح يبعه ولو فوات وامضاته وابقاء دينه بلارهن ١٠٧ (قوله ويبدرب الدين الخ) حال (قوله

من ثمنه رهنا وطبع عليها وظاهره ولو كانت في الدين ومن جنسه وصفته وهو عند ابن القاسم وقال اشهب بجعل الدين المرتهن اقاذه وت مفهوما بعضه انه ان استحق الرهن كله زالت رهنيته فان كان معينا واستحق قبل قبضه خير مرتنه بين فسح يبعه ولو فوات وامضاته وابقاء دينه بلارهن وان استحق المعين بعد قبضه ولم يغز الرهن بقي الدين بلارهن والاخير المرتهن كما مر وان استحق غير المعين بعد قبضه فعلى الرهن خلقه على الاربع ولا يتصور استحقاق غير المعين قبل قبضه والتلف كالاستحقاق (و) ان كان لشخص دين على آخر ويبدرب الدين محمول للمدين وادعى أحدهما انه رهن في الدين والاخر انه ليس رهنا فيه (قوله القول) المعبر المعمول به (لادعى) بكسر العين (في الرهنبة) سواء كان المدين أو رب الدين اذا اصل عدمها فعلى مدعيها اثباتها وظاهره ولو صدقته العادة وهو كذلك وقيدته اللخمي بما اذا لم تصدقه العادة واستظهره في التوضيح فان قلت أما دعوى رب الدين الرهنبة والمدين قضاها فظاهر وأما عكسه فكيف يتصور وتقع رب الدين انما هو فيها والمدين انما هو فيها قلت يتصور في تلف مال المدين يسدرب الدين وهو ما يغاب عليه ولا يئس به بل يلقه فالمدين يدعيها ليضمنه رب الدين ورب الدين يقيمها اليسقط الضمان عن نفسه قال في المدونة وان كان يسد المرتهن غلط وجبة وهلك الخط فقال المرتهن أو دعى الخط والجنبه رهن وقال الرهن الخط رهن والجنبه هي الوديعة فكل منهما مدعى على الآخر فلا يصدق الرهن في تضمين المرتهن لما هلك ولا يصدق المرتهن ان الجنبه رهن وياخذها رهن ابن يونس يريد ويحلفان \* (تنبيهات) \* الاول علم بما تقدم ان القول قول نافي الرهنبة يمينه \* الثاني علم بما تقدم ايضا انه لا فرق بين كون المختلف فيه واحدا أو متعددا وسلم الزاين رهنبة بعضه وانكر رهنبة الآخر قال في الشامل وصدق نافي الرهنبة كعوض متعدد \* الثالث قيد اللخمي المسئلة بما اذا لم تصدق العادة المرتهن فان صدقته فالقول قوله كبيع الخبز وشبهه يدفع اليه الخاتم ونحوه ويدعى الرهنبة فالقول قوله ولا يقبل قول صاحبه انه وديعة المصنف وهو ظاهر فاعلمه في الشامل وظاهر كلام ابن عرفة انه خلاف ونقل عن ابن العطار قولنا لا نألفه ولو ادعى حاتر شي ارتبه وره به ايداعه فالذهب تصديقه اللخمي ان شهد عرف حاتره صدق كالقول في الخاتم ونحوه ابن العطار لو ادعى حاتر عبدين انهما رهن وقال بينهما بل أحدهما صدق ولو ادعى حاتر عبدا رهن جميعه وقال ربه بل نصفه صدق حاتره (وهو) أي الرهن باعتبار قيمته ولو مثلها وفات في ضمان مرتنه أو كان قائما (كالشاهد) الراهن أو المرتهن المختلفين (في قدر الدين) المرهون فيه لان المرتهن أخذه وثيقة يدينه والشأن انه لا يتوكل الا بمقدار دينه أو أكثر فان قال الراهن في مائة والمرتهن في مائتين صدق من شهد الرهن له وعدل كالمدينة وابن الحاجب

من ثمنه رهنا وطبع عليها وظاهره ولو كانت في الدين ومن جنسه وصفته وهو عند ابن القاسم وقال اشهب بجعل الدين المرتهن اقاذه وت مفهوما بعضه انه ان استحق الرهن كله زالت رهنيته فان كان معينا واستحق قبل قبضه خير مرتنه بين فسح يبعه ولو فوات وامضاته وابقاء دينه بلارهن وان استحق المعين بعد قبضه ولم يغز الرهن بقي الدين بلارهن والاخير المرتهن كما مر وان استحق غير المعين بعد قبضه فعلى الرهن خلقه على الاربع ولا يتصور استحقاق غير المعين قبل قبضه والتلف كالاستحقاق (و) ان كان لشخص دين على آخر ويبدرب الدين محمول للمدين وادعى أحدهما انه رهن في الدين والاخر انه ليس رهنا فيه (قوله القول) المعبر المعمول به (لادعى) بكسر العين (في الرهنبة) سواء كان المدين أو رب الدين اذا اصل عدمها فعلى مدعيها اثباتها وظاهره ولو صدقته العادة وهو كذلك وقيدته اللخمي بما اذا لم تصدقه العادة واستظهره في التوضيح فان قلت أما دعوى رب الدين الرهنبة والمدين قضاها فظاهر وأما عكسه فكيف يتصور وتقع رب الدين انما هو فيها والمدين انما هو فيها قلت يتصور في تلف مال المدين يسدرب الدين وهو ما يغاب عليه ولا يئس به بل يلقه فالمدين يدعيها ليضمنه رب الدين ورب الدين يقيمها اليسقط الضمان عن نفسه قال في المدونة وان كان يسد المرتهن غلط وجبة وهلك الخط فقال المرتهن أو دعى الخط والجنبه رهن وقال الرهن الخط رهن والجنبه هي الوديعة فكل منهما مدعى على الآخر فلا يصدق الرهن في تضمين المرتهن لما هلك ولا يصدق المرتهن ان الجنبه رهن وياخذها رهن ابن يونس يريد ويحلفان \* (تنبيهات) \* الاول علم بما تقدم ان القول قول نافي الرهنبة يمينه \* الثاني علم بما تقدم ايضا انه لا فرق بين كون المختلف فيه واحدا أو متعددا وسلم الزاين رهنبة بعضه وانكر رهنبة الآخر قال في الشامل وصدق نافي الرهنبة كعوض متعدد \* الثالث قيد اللخمي المسئلة بما اذا لم تصدق العادة المرتهن فان صدقته فالقول قوله كبيع الخبز وشبهه يدفع اليه الخاتم ونحوه ويدعى الرهنبة فالقول قوله ولا يقبل قول صاحبه انه وديعة المصنف وهو ظاهر فاعلمه في الشامل وظاهر كلام ابن عرفة انه خلاف ونقل عن ابن العطار قولنا لا نألفه ولو ادعى حاتر شي ارتبه وره به ايداعه فالذهب تصديقه اللخمي ان شهد عرف حاتره صدق كالقول في الخاتم ونحوه ابن العطار لو ادعى حاتر عبدين انهما رهن وقال بينهما بل أحدهما صدق ولو ادعى حاتر عبدا رهن جميعه وقال ربه بل نصفه صدق حاتره (وهو) أي الرهن باعتبار قيمته ولو مثلها وفات في ضمان مرتنه أو كان قائما (كالشاهد) الراهن أو المرتهن المختلفين (في قدر الدين) المرهون فيه لان المرتهن أخذه وثيقة يدينه والشأن انه لا يتوكل الا بمقدار دينه أو أكثر فان قال الراهن في مائة والمرتهن في مائتين صدق من شهد الرهن له وعدل كالمدينة وابن الحاجب

العين (قوله وصدق) بضم فكسر مثقلا (قوله قيد) بفتح فكسر مثقلا (قوله تصدق) بضم فسح مثقلا (قوله وهو) أي تقييد اللخمي (قوله انه) أي تقييد اللخمي (قوله ونقل) أي ابن عرفة (قوله وانصه) أي ابن عرفة (قوله تصديقه) أي المالك (قوله صدق) بضم فكسر مثقلا (قوله وفات) أي الرهن الخ حال (قوله وعدل) بفتح فكسر مثقلا (قوله أي المصنف

(قوله لانه) أي الرهن (قوله منزلته) أي الشاهد (قوله لانه) أي الرهن (قوله في أشهر) صله شاهد (قوله على نفسه) أي الرهن (قوله لو كان) أي الرهن (قوله عليها) أي النعمة (قوله أبدا) أي مطلقا وفي كل حال (قوله وان كانت قيمته) أي الرهن (قوله ما أقرب به الراهن) أي وليس كذلك لان القول للراهن ان كانت قيمته ما أقرب به الراهن (قوله وهو) أي النطق باللسان (قوله فلاجحة فيه) أي الرهن (قوله لاحد القولين) أي قول الراهن وقول المرتهن (قوله وأجبتة) أي بعض أصحابنا (قوله بانه) أي الرهن (قوله شاهد) خبر ان (قوله يضم) بضم الياء ١٥٨ أي الشاهد (قوله منها) أي المين (قوله لانه) أي الشاهد (قوله لانه) أي الرهن (قوله

عنه) أي الشأن (قوله على) بشد الياء (قوله يساو) أي الرهن (قوله فجعلها) أي الخمسين (قوله لاسله) أي الرهن (قوله أنكراها) أي الرهن (قوله لم تازمه) أي الخمسون الراهن (قوله المختلف) بفتح اللام نعت الرهن (قوله في ذلك) أي صفة الرهن (قوله لانه) أي المرتهن (قوله مصدق) بفتح الدال (قوله قوله) بفتح القاف (قوله قال) أي شبه (قوله ما ذكر) أي المرتهن (قوله ابن القاسم) فاعل ينصو أي عييل (قوله وقال) أي المرتهن (قوله ارتفعت) بضم تاء المتكلم (قوله منكم) خطاب للراهن (قوله لانه) أي الدين (قوله وذكرهما) أي القولين (قوله واعتبارها) أي القيمة عطف على الحكم (قوله في كونه) أي ما يد أمين (قوله ولغوه) أي ما يد أمين (قوله الاول) أي كونه شاهدا (قوله لانه) أي الامين (قوله قبل) بكسر القاف

عن شاهد لانه لا ينزل منزلته من كل وجه لانه في أشهر القولين شاهد على نفسه لا على النعمة اذ لو كان شاهد اعليها كان القول قول المرتهن أبدا وان كانت قيمته ما أقرب به الراهن ابن ناجي بعض اصحابنا لم يقل شاهد لان الشاهد ينطق بلسانه وهو موقوف في الرهن فلا حجة فيه لاحد القولين وأجبتة بانه كما يأتي في المدونة شاهد على نفسه وان قام للمرتهن شاهد واحد بقدر الدين فهل يضم للرهن وتسقط المين عن المرتهن أو لا بد منها مع الشاهد نقل بعضهم عن المتبطل انه لا يضم له وأنه لا بد من المين لان الرهن ليس شاهدا حقيقيا قال في المدونة ان قال المرتهن ارتفعت في مائة دينار وقال الراهن المائة لك على ولم ارهناك الا بخمسين فالقول قول المرتهن الى مبلغ قيمة الرهن فان لم يساو الا خمسين فجعلها الراهن قبل الاجل لما خذ رهنه وقال المرتهن لا أسله حتى آخذ المائة فللراهن آخذها اذا جعل الخمسين قبل أجلها وتبقى الخمسون بغير رهن كالأونكرها لم تازمه فكذلك لا تازمه بقا رهنه في الخمسين (لا) يكون (العكس) أي شهادة الدين بقدر الراهن المختلف في صفة بعده لا كما قال مالك رضي الله تعالى عنه واكثر اصحابه القول في ذلك قول المرتهن ولو ادعى صفة دون مقدار الدين لانه غارم والغارم مصدق ابن الموازا في قوله شاذة لاشبه قال الان يبين كذب المرتهن لقوله ما ذكر جدها فيصير القول قول الراهن ابن يونس انما اعرف فيخو الى هذا ابن القاسم ابن عبد السلام ان اتى المرتهن برهن يساوي عشر الدين مثلا وقال هذا الذي ارتفعت منك بذلك الدين فهل يكون الدين شاهدا للراهن على قولين والمشهور ههنا انه لا يكون شاهدا ١٥٨ وذكر في نوازل اصبيح قولين في كون القول للراهن مع يمينه اذا أشبه قوله وقول المرتهن بيمينه وذكرهما في سماع عيسى وفي النوادر والله اعلم وانتهى شهادة الرهن في قدر الدين (الى) غاية (قيمة) أي الرهن يوم الحكم ان بقي واعتبارها ان تلف اذا كان الرهن يدينه بيمينه بل (ولو) كان الرهن (بيد أمين) عليه (على الاصح) قاله محمد ووصوه ابن أبي زيد ابن عرفة وما يبد أمين في كونه شاهدا بل ولغوه قولنا محمد والقاضي ووصوب النعمي الاول لانه حائر للمرتهن أيضا ووجه القول الآخر ان الشاهد يكون من قبل رب الحق وما يبد الامين لم يخص كونه للمرتهن فلم يعتبر ومحل كون ما يبد الامين من الرهن شاهدا اذا كان قائما فان فات فلا يكون شاهدا وقد أشار لهذا بقوله (ما) أي مدة كونه (لم يفت) أي الرهن (في ضمان الراهن) بان كان قائما وفات في ضمان المرتهن بان كان مما يغاب عليه وهو يسده ولا يئس به لانه ومفهومة انه ان فات في ضمان الراهن بان قامت على هلاكه بيد المرتهن بينة أو كان مما لا يغاب عليه أو تلف بيد أمين فلا يكون

وفتح الموحدة (قوله يمين) بضم الياء وفتح الموحدة (قوله من الرهن) بيان ما (قوله شاهدا) خبر كون (قوله شاهد) اذا كان (أي الرهن) (قوله فان فات) أي الرهن الذي يبد أمين (قوله بان كان) أي الرهن الخ تصويره لتطوق لم يفت في ضمان الراهن (قوله بان كان) أي الرهن الخ تصوير لقواته في ضمان المرتهن (قوله وهو) أي الرهن الخ سال (قوله يمينه) أي المرتهن (قوله ولا يئس به لانه) أي الرهن حال (قوله ومفهومة) أي لم يفت في ضمان الراهن (قوله لانه) أي الرهن (قوله بان قامت على هلاكه الخ) تصوير لقواته في ضمان الراهن (قوله او كان) أي الرهن (قوله فلا يكون) أي الرهن

(قوله والفرق) أي بين فواته في ضمان مرتبه ولو أنه في ضمان رهنه (قوله يفرم) أي مرتبه (قوله ورتب) بفتح متعلا  
 أي المصنف (قوله الذي شهد الرهن له) نعت مرتبه (قوله لثبوت) أي دينه (قوله بشاهد) أي الرهن (قوله ومقابلته) أي المشهور  
 (قوله إذا حلقه) بفتح حاء (قوله مثلاً أي الرهن) (قوله ليسقط) أي الرهن عليه يحلف الرهن (قوله كلفة يبيع) إضافة لليمان (قوله  
 وصححه) أي حلف الرهن بعد حلف المرتين (قوله وعمل) بضم العين (قوله فان نكل) أي الرهن (قوله فيعمل) بضم الهمزة (قوله  
 بقوله) أي المرتين (قوله ان حلف) أي المرتين (قوله وانكلا) أي الرهن والمرتين ١٠٩ (قوله من قدر الدين) بيان ما

(قوله ولو زادت قيمته) أي  
 الرهن (قوله سلمه) بفتح  
 مثلاً أي الرهن الرهن  
 (قوله) أي المرتين (قوله  
 ادعاء) أي المرتين (قوله  
 ما ادعاء المرتين) أي من قدر  
 الدين (قوله على قيمة الرهن)  
 صلة زاد (قوله ووافقت)  
 أي قيمة الرهن (قوله وأخذته)  
 أي الرهن الرهن (قوله  
 ودفع) أي الرهن (قوله  
 فان نكل) أي الرهن (قوله  
 فان نكل) أي المرتين (قوله  
 بقوله) أي الرهن (قوله إذا  
 حلف) أي الرهن (قوله  
 أو نكلا) أي الرهن  
 والمرتين (قوله عن قيمة  
 الرهن) صلة نقص (قوله  
 ونقص قيمته) أي الرهن (قوله  
 وكذا) أي حلقه ما في أخذ  
 المرتين الرهن ان لم يفتكه  
 رهنه بقيته (قوله أخذته)  
 أي الرهن الرهن (قوله بها)  
 أي القيمة تنازع فيه افتكه  
 وأخذته (قوله لانه) أي  
 ما حلف المرتين عليه (قوله

شاهد بقدر الدين والفرق انه إذا فات في ضمان مرتبه يفرم قيمته فتقوم مقامه وإذا فات  
 في ضمان الرهن فلا يضمن قيمته فلا يوجد ما يقوم مقامه فهو كدين يلا رهن فالقول قول  
 المدين ورتب على كونه كالشاهد ثلاثة أحوال للرهن فقال (و- حلف مرتبه) أي الرهن الذي  
 شهد الرهن له بقدر دينه (وأخذته) أي المرتين الرهن في دينه لثبوت به شاهد ويمين على المشهور  
 لان المدعى بما إذا أقام عليه شاهد أو حلف معه فلا يحلف المدعى عليه معه ومقابلته يحلف  
 الرهن إذا حلقه المرتين ليسقط عن نفسه كلفة يبيع الرهن ولان المرتين يحضرن استحقاق  
 الرهن أو ظهور عيبه وصححه عياض فان نكل المرتين عن الحلف مع الرهن حلف الرهن وعمل  
 بقوله فان نكل أيضا عمل بقول المرتين أيضا فيعمل بقوله ان حلف أو نكلا (ان لم يفتكه)  
 أي الرهن الرهن بما ادعاء المرتين وشهد له به الرهن من قدر الدين وظاهر قوله أخذته  
 ولو زادت قيمته على ما ادعاء وهو كذلك لان الرهن قد سلمه له بما ادعاء وأشار الى الحالة الثانية  
 بقوله (فان زاد) ما ادعاء المرتين على قيمة الرهن ووافقت دعوى الرهن (حلف الرهن)  
 وأخذته ودفع ما أقربه فان نكل حلف المرتين وعمل بقوله فان نكل أيضا عمل بقول الرهن  
 فيعمل بقوله إذا حلف أو نكلا وأشار الى الحالة الثالثة بقوله (وان نقص) ما ادعاء الرهن  
 عن قيمة الرهن ونقصت قيمته عن دعوى المرتين بان قال المرتين رهن على عشرين والرهن على  
 عشرة وقيمة الرهن خمسة عشر (حلقا) أي المتراهنان ويسد المرتين بالحلف لان الرهن  
 كالشاهد للمرتين الى قيمته يحلف كل منهما على تقي دعوى الآخر وتحقيق دعواه ويقدم  
 النفي على الاثبات (وأخذته) أي المرتين الرهن في دينه وكذا ان نكلا (ان لم يفتكه) أي  
 الرهن الرهن (بقيته) يوم الحكم فان افتكه أخذته بالاجماع حلف عليه المرتين لانه زائد عليها  
 واعتبرها نافيكة بها فقط لذلك وأخذته فيما حلف عليه ولو زادت قيمته عليه تسليم الرهن  
 الرهن له به وشهادة الرهن له تم تنكيت في قوله حلقا اجمال لاحتماله حلف كل على طبق  
 دعواه وهو قول مالك رضي الله تعالى عنه في الموطأ وبه قرره الشارح وتخصيره بين حلقه  
 عليها وحلقه على قيمة الرهن فقط وهو قول ابن المواز (فان اختلفا) أي المتراهنان (في قيمة)  
 رهن (تالف) عند مرتبه لتشهد على الدين أو ليغرمها المرتين حيث توجه عليه غرمها  
 (نواصفاه) أي ذكر المتراهنان صفات الرهن لاهل المعرفة ليقوموه بحسبها (ثم) ان اتفقا على  
 صفاته (قوم) بضم فسكسر مثقلا الرهن من اهل المعرفة وقضى بقولهم واختلف هل يمكن

عليها) أي القيمة (قوله واعتبر) بضم التاء وكسر الموحدة (قوله فكه) أي الرهن (قوله بها) أي قيمته (قوله لذلك) أي زيادة ما حلف  
 عليه المرتين عليها (قوله وأخذته) أي المرتين الرهن (قوله بما حلف) أي المرتين (قوله بقيته) أي الرهن (قوله عليه) أي  
 ما حلف المرتين عليه (قوله له) أي المرتين (قوله به) أي ما حلف المرتين عليه (قوله وشهادة الرهن) عطف على تسليم (قوله له)  
 أي المرتين (قوله أو ليغرمها) أي القيمة (قوله عليه) أي المرتين (قوله غرمها) أي القيمة (قوله ليقوموه) أي اهل المعرفة الرهن  
 (قوله بحسبها) أي صفاته (قوله وقضى) بضم فسكسر أي حكم (قوله بقولهم) أي اهل المعرفة (قوله واختلف) بضم التاء

(قوله واحد) أي من أهل المعرفة (قوله لانه) أي التقويم (قوله لانه) أي التقويم واثنتان اثني عشر (قوله وهو) أي عدم كفاية الواحد (قوله وقوله) أي المصنف (قوله ياتي) أي في باب القسمة وكفي قاسم لا مقوم (قوله لا يدي) بضم الياء وسكون الدال وفتح العين (قوله باشرطها) ١١٠ (قوله اختلاف) بضم التاء (قوله على انه) أي التقويم (قوله

واحد لانه خبراً ولا بد من اثنين لانها شهادة قبل وهو المعتمد هل وقوله فيما ياتي لا مقوم هو في مقوم المشتك بارت أو غيره لقسمته ابن ناجي لا يدي للتقويم جماعة اذا قائل باشرطها وانما اختلاف هل يكفي واحداً ولا بناء على انه خبراً وشهادة (فان اختلفا) أي المتراهنان (في صفته) أي الرهن الثالث بان وصفه الراهن بما يقتضي كفاية قيمته في تغريمها المرتهن أو قلته في شهادتها بقدر الدين ووصفه المرتهن بما يقتضي قلته في الأول وكثرتها في الثاني (فالقول) المعمول به (للمرتهن) يمينه ولو ادعى شيئاً يسيراً لانه غارم زاد اشبه الا ان يظهر كذبه بقوله ما ادعاه جذا وهذا اذا كان التواصف لتغريم المرتهن القيمة فان كان لشهادتها بقدر الدين فالقول للراهن لانه غارم والله أعلم (فان تجاهل) أي المتراهنان صفات الرهن الثالث بان قال كل لا علم صفاته الا ان (فالرهن بما) أي الدين الذي هو رهن (فيه) فلا يتبع أحدهما الا آخر بشئ موعلي هذا اجل أصبح حديث الرهن بما فيه النجى لان كلاهما لا يدري هل له شئ عند صاحبه أم لا ومفهوم تجاهل لانه لو وصفه أحدهما وتجاهل الآخر لمحل بوصف الواصف يمينه فان نكل فالرهن بما فيه (واعبرت) بضم المثناة وكسر الموحدة (قيمه) أي الرهن الشاهدة بقدر الدين المتنازع فيه (يوم الحكم) بين المتراهنين المتنازعين في قدر الدين عند ابن القاسم (ان بقي) الرهن لان الشاهد انما تعتبر حاله يوم الحكم بشهادة فكذلك الرهن (وهل) تعتبر قيمة الرهن الثالث (يوم) حصول (التلف) له لان عينه كانت شاهدة فلما تلفت قامت قيمتها مقامها في الشهادة رواه عيسى في الموازية عن ابن القاسم (أو) تعتبر يوم (القبض) له من رايته لانه كشاهد وضع خطه ومات فيعتبر خطه وتعتبر عدالة يوم كتبه رواه عيسى عن ابن القاسم في المدونة (أو) تعتبر قيمته يوم عقد (الرهن) وهذا لابن القاسم أيضاً الباجي وهو اقرب لان الناس انما يرهنون ما يساوي الدين المرهون فيه غالباً وهذا الخلاف (ان تلف) الرهن في الجواب (أقوال) ثلاثة كلها لابن القاسم (وان اختلفا) أي المتراهنان (في) كيفية قبض دين (مقبوض) يدا صاحب دينين على مدين واحداً أحدهما برهن والاخر بلا رهن حال القبض أو بعده (فقال) الراهن (المقبوض) عن دين الرهن) فقط فقد خلص الرهن من الرهنية فاعطيه انصرف فيه والدين غير المرهون فيه باق في ذمتي سأوفيك اذا حل أجله وقال المرتهن عن دين غير الرهن فقط وما زال الرهن رهناً في دينه ولا يئنه لواحد منهما فان كان تنازعهما بعد قبضه (وزع) بضم فكسر مثلاً أي قسم المقبوض على الدينين بنسبة كل عدد منهما المجموعهما (بعد حلها) أي المتراهنين ان كان تنازعهما بعد قبضه ونكولهما كلفهما فان حالف أحدهما ونكل الآخر قضى للقالف على الناكل وان كان حاله وزع بلاعين وسواء حل الدينان أو أحدهما أو لا استوى أجلهما أو اختلف تقارب أو تباعد وهو كذلك في المدونة وقال الغني يوزع اذا حلف أو أجلا باجل واحد أو عتق اربين والا فالقول للمدعي القضاء عن الحال أو القريب وظاهر نقل ابن عرفة

تغريمها) أي القيمة (قوله قلها) أي القيمة عطف على كثرة (قوله في شهادتها) أي القيمة (قوله الاول) أي تغريمها المرتهن (قوله الثاني) أي شهادتها بقدر الدين (قوله وهذا) أي كون القول للمرتهن (قوله فان كان) أي التواصف (قوله وعلى هذا) أي تجاهلها صلة حل (قوله حديث) اضافته للبيان (قوله لان كلاً الخ) علة الرهن بما فيه (قوله منهما) أي المتراهنين (قوله لمحل) بضم العين (قوله فان نكل) أي الواصف (قوله تعتبر) بضم التاء الاولى وفتح الموحدة (قوله حالته) أي عدالته أو عدمها (قوله) أي الرهن (قوله لان عينه) أي الرهن (قوله شاهدة) أي بقدر الدين (قوله تلفت) أي عينه (قوله قيمتها) أي عينه (قوله لانه) أي الرهن (قوله عدالته) أي الشاهد (قوله كتبه) أي الخط (قوله وهو) أي اعتبارها يوم عقده (قوله حال القبض) صلة اختلاف (قوله أو بعده)

أي القبض (قوله فاعطيه) أي الرهن (قوله فيه) أي الرهن (قوله ولا يئنه لواحد منهما) أي المتراهنين (قوله والموضع) حال (قوله منهما) أي الدينين (قوله لجموعهما) أي الدينين صلة نسبة (قوله كلفهما) أي في التوزيع (قوله وان كان) تنازعهما (قوله حاله) أي القبض (قوله والا) أي ان حل أحدهما أو اجلا بغيره عدين

(قوله عنه) أي النخعي (قوله أنه) أي تفصيل النخعي (قوله وقيد) بفتحات مثقلا (قوله عنه) أي الحال (قوله واجلها) أي الدينين الحال (قوله قسم) بضم فكسر أي المقبوض (قوله بينهما) أي الدينين (قوله هي) أي المائة المقضية (قوله ادعيا) أي المتراهنان (قوله اليمان) أي عند القضاء أي ادعى المرتين أنه بينهما عن المائة التي لارهن فيها والارهن أنها المائة المرهون فيها (قوله المقتضى) أي المرتين (قوله فلاول) أي الستين (قوله عشرون) ١١١ أي لأن الستين ثلثا التسعين

مجموع الدينين (قوله وللثاني) أي الثلاثين (قوله عشرة) أي لأن الثلاثين ثلث التسعين (قوله أنه) أي الشأن (قوله وقيد) بفتحات مثقلا أي التوزيع (قوله بما تقدم عنه) أي النخعي من حاولهما أو ناجييهما بأجل واحد أو بمقار بين (قوله الأولى) بضم الهمز أي كون الدينين على واحد أحدهما أصالة والاخر جمالة (قوله الغريم) أي المكفول (قوله ثم ادعى) أي القاضى (قوله قضى) بضم فكسر (قوله غيره) أي ابن القاسم (قوله لأنه) أي المقتضى (قوله مؤتمن) بفتح الميم الثانية (قوله مدعى) بفتح العين (قوله أحدهما) أي المتراهنين (قوله ويفض) بضم الياء وفتح القاء أي يقسم المقبوض (قوله قضى) بضم القاء أي المقبوض (قوله بالأولى) بفتح الهمز (قوله سئل) بضم فكسر أي ابن القاسم (قوله له) أي رب الدين (قوله على ابنه) أي المدين

والموضح عنه أنه المذهب ونص التوضيح وقيد النخعي ما في المدونة بما إذا حل الدينان أو لم يحل ونص ابن عرفة النخعي أن حل أحدهما ما فقط فالقول قول من ادعى القضاء عنه وإن لم يحل واجلها واحد أو متقارب قسم بينهما فذا ظاهرا المذهب وفي المدونة وإن كان لك على رجل مئتان فزهنك بمائة منها رهننا ثم قضاك مائة وقال هي التي فيها الرهن وقلت له أنت هي التي لارهن فيها وقام الغرماء أولم يقوموا فإن المائة يكون نصفها بمائة الرهن ونصفها المائة الأخرى ابن يونس يريد بعد أن يتصالحا أن ادعيا البيان وقال أشهب القول قول المقتضى ابن رشد فإن حلها أو تسكلا قسم المقبوض بين المالكين وإن حلف أحدهما ونكل الآخر فالقول قول الخالف فإن كان الأول ستين والثاني ثلاثين واقتضى ثلاثين فلاول عشرون والثاني عشرة ونحوه في النوادر ابن القاسم ولو اختلفا عند القضاء في أي الحقين يبدأ بالقضاء فيجوز الأمر عندى على هذا الاختلاف لأنه لا يمين في شيء من ذلك وشبهه في التوزيع إذا اختلفا في مقبوض فقال (كالجمالة) بفتح الحاء المهملة يتحمل صورتين أحدهما مدين بمائتين أحدهما عليه أصالة والأخرى جمالة ففضى مائة وادعى القابض أنها مائة الجمالة الثانية مدين بمائتين أصالة أحدهما بمائة والأخرى بدونها وقضى مائة وادعى أنها مائة الجمالة وادعى القابض أنها مائة غير الجمالة فيصالحان في صورتين ويوزع المقبوض بين المائتين وقيد النخعي بما تقدم عنه وابن يونس الأولى ببسر الغريم والسكفيل ونص المدونة ومن له على رجل ألف درهم من قرض وألف درهم من كفالة فقضى ألفا ثم ادعى أنه القرض وقال المقتضى بل هي الكفالة قضى نصفها عن القرض ونصفها عن الكفالة وقال غيره القول قول المقتضى يمينه لأنه مؤتمن مدعى عليه اه وقال مالك رضى الله تعالى عنه مثله في حقين أحدهما بجمالة والاخر بلا جمالة وكذا حق يمين وحق بلا يمين أبو الحسن معناه حلف لي قضيه ماله (فروع الأول) إذا ادعى أحدهما أنه قضاؤه كذا والاخر أنه قضاؤه فمهما ففى نازل سحنون القول قول من قال أنه مبيع يمينه ويفض على المالكين أو الأمل فإن اتفقا على الإجماع فض عليهم ما بالأولى (الثاني) في نازل عيسى سئل عن له دنانير ونحوها على رجل وله على ابنه مثلهما فدفع الأب لابنه ماله عليه ليدفعه له فبالله هذا مال على أبي ثم ادعى القابض أنه انعم له فله قضاء عن الابن وأنكر قول الابن فقال القول قول القابض يمينه الآن يأتي الابن بيمينه تشهد له أنه قال له هذا عن أبي قلت فإن أبي بيمينه على أمر أبيه أنه يدفعه عنه قال لا ينفعه الابنية الدفع عيسى الآن تشهد بيمينه أن المدفوع مال الأب ابن رشد هذا بين على ما قال لأن الابن مدع وقد حكمت السنة أن اليمين على المدعى واليمين على المنكر (الثالث) حكى ابن رشد قولين فيمن عليه عشرتان لرجلين فوكل من يقضيهما عنه ودفع للوكيل عشرة ثم قلن فقال الوكيل هي

(قوله مثلها) أي الدنانير (قوله ليدفعه) أي الابن (قوله فقال) أي الابن لرب الدينين (قوله أنه) أي الابن (قوله وأنكر) أي القابض (قوله فقال) أي ابن القاسم (قوله له) أي الابن (قوله أنه) أي الابن (قوله قال) أي الابن (قوله أي القابض) قوله فان أتى أي الابن (قوله عنه) أي الأب (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله بين) بكسر الباء مثقلا أي الظاهر (قوله فوكل) بفتحات مثقلا أي المدين (قوله يقضيهما) أي العشرين (قوله ودفع) أي المدين (قوله فلس) أي المدين (قوله هي) أي العشرة

القلان وقال الموكل للآخر أحدهما قبول قول الوكيل والثاني إنها بينهما ولا يعتبر قول الوكيل والله سبحانه وتعالى أعلم اه من الخط

\*(باب) في بيان أحكام الحاطة الدين بمال المدين والتفليس الاخص والخص\*

عياض معنى القلس العدم ما خوذ من فلوس الخص أي صار صاحب فلوس بعد أن كان ذا ذهب وفضة ثم استعمل في عدم المال مطلقا يقال اقلس بفتح الهمزة واللام الرجل فهو مفلس وفي الذخيرة القلس من القلوس القياس كأنه لم يترك له شيء يتصرف فيه الا التفاته من ماله وفي المقدمات القلس العدم والتفليس الاخص قيام غرما المدين عليه والتفليس الاخص حكم الحاكم بخلع المدين من ماله لغرمائه والمفلس بفتح الفاء واللام مثقلا بالمعنى الاخص من قام عليه غرماؤه وبالمعنى الاخص المحكوم عليه بخلع ماله لغرمائه والمفلس بسكون الفاء وكسر اللام من لا ماله \*(قوائد الاولى)\* في المقدمات قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا تدانوا فادبوا بينهم وبينكم بالقسط وقال من بعد وصية يوصي بها أو دين فدلنا على جواز التسدين اذا تدان في غير سرف ولا قساد وهو يرى ان ذمته تبقى بما يدان به ثم قال وقد استعان رسول الله صلى الله عليه وسلم من الدين فقال اللهم اني أعوذ بك من المأثم والمغرم وقدأ كثر من ذلك فقيل له كثرتمنه فقال ان الرجل اذا كثر عليه الدين حدث فكذب وأعدا فخالف وقال ان الدين هم بالليل وذلل بالنهار وقال عمر ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه اياكم والدين فان أوله هم وآخره حرب روي بفتح الراء وسكونها أي نزاع \*(الثانية)\* ذكر في المقدمات آثارا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في التشديد في الدين ثم قال يحتمل انها في تدان في سرف أو فساد أو وهو يعلم ان ذمته لا تبقى بما يدان به لقصد اتلاف مال غيره وقد ورد من اخذ أموال الناس وهو يريد اتلافها أتلفه الله ويحتمل ان ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم قبل فرض الزكاة ونزول آية التي والخمس \*(الثالثة)\* في المقدمات من تدان في غير سرف ولا فساد عالما بان ذمته تبقى به فغلبه الدين وعجز عن أدائه حتى توفي فعلى الامام ان يوفيه من بيت المال أو من سهم الغارمين من الزكاة ومن الصدقات كلها ان رأى ذلك على مذهب مالك رضي الله تعالى عنه الذي رأى ان جعل الزكاة كلها في صنف واحد مجز وقد قيل لا تجوز زوقية دين ميت من الزكاة فيؤديه الامام من التي \*(الرابعة)\* فيها أيضا يجب على كل من عليه دين وعجز عن أدائه الوصية بأدائه عنه فان أوصى به وترك وقاؤه فلا يجبس عن الجنة وعلى الامام وقاؤه فان لم يوفه فهو المسؤول عنه وفي التمهيد في شرح الحديث السابع عشر ليحيى بن سعيد قال الدين الذي يجبس به صاحبه عن الجنة والله أعلم هو الذي ترك وقاؤه ولم يوص به أو قدر على أدائه ولم يؤده أو أدائه في غير حق أو في سرف ومات ولم يؤده وإمام من ادان في حق واجب اتاقتة وعصره ولم يترك وقاؤه فان الله تعالى لا يجبس به عن الجنة لانه فرض على السلطان ان يؤديه عنه من الصدقات او من سهم الغارمين او من التي \*(الراجعة)\* على المسلمين والله أعلم وفي الذخيرة الاحاديث الواردة في الجبس عن الجنة في الدين مفسوخة بما فرضه الله تعالى على السلطان من قضاة دين الميت المعسر وكان ذلك قبل فتح الفتوحات \*(الخامسة)\* فيها ايضا قد كان الحكم من النبي صلى الله عليه وسلم في أول الاسلام يسع المدين فيما عليه من الدين على ما كان عليه من الاقتداء بشرا فاع من قبله فيما ينزل عليه فيه شيء وذكر قصصا في ذلك

(قوله أحدهما) أي القولين  
\*(باب أحكام القلس)\*  
(قوله والتفليس) عطف على الحاطة (قوله العدم) بضم فسكون (قوله ماخوذ) أي القلس (قوله استعمل) بضم التاء وكسر الميم أي القلس (قوله مطلقا) أي عن تقييده بكونه ذهابا أو فضا (قوله مفلس) بضم فسكون فكسر (قوله كأنه) بفتح الهمزة وشدة الثون أي المفلس بفتح الفاء واللام مثقلا (قوله يترك) بضم الراء (قوله أي المفلس) (قوله فدلنا) أي الايتان (قوله وهو) أي المتدانين الخ حال (قوله فقال) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فحدث) بفتحات مثقلا (قوله وقال) أي النبي عليه الصلاة والسلام (قوله إنها) أي الاثار (قوله ان ذلك) أي التشديد في الدين (قوله والخمس) بضم الخاء المججمة (قوله توفي) بضم التاء والواو وكسر الفاء مثقلا (قوله أي المقدمات) (قوله فهو) أي الامام (قوله لانه) أي الله سبحانه وتعالى فرض (قوله من قضاة دين الخ) بيان ما (قوله ذلك) أي الجبس (قوله فيها) أي المقدمات (قوله يسع) خبر كان (قوله من الدين) بيان ما (قوله كان) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله من الاقتداء الخ) بيان ما (قوله وذكر) أي في المقدمات

(قوله ثم قال) أى فى المقدمات (قوله من حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم) بيان ما (قوله بقوله تعالى) صلة نسخ (قوله منه) أى رب الدين (قوله اليه) أى رب الدين (قوله يطلق) بضم فسكون ففتح أى الغريم (قوله فيكون) أى غريم (قوله بالعكس) أى بمعنى مقبول باعتبار الدفع اليه ابتداء بمعنى فاعل باعتبار دفعه انتهاء (قوله نسخ) بفتحات أى تبسر (قوله الحال) بشد اللام (قوله وهو) أى من أحاط الدين بماله (قوله منها) أى التبرعات (قوله له) أى ١١٣ من أحاط الدين بماله (قوله ولها) أى المدونة (قوله فلا يجوز له)

أى من أحاط الدين بماله  
(قوله بماله) بفتح الميم  
بيان ما (قوله من هبة الخ)  
بيان ما (قوله من نفقة ابنه الخ)  
بيان ما (قوله من كسرة الخ)  
بيان ما (قوله من ان علم أى الدين قوله من الدين)  
بيان ما (قوله من المال) بيان ما (قوله بيه) أى قول مالك رضى الله تعالى عنه صلة قال (قوله وبه ذا) أى منعه من التبرع صلة قرر (قوله فقال) أى الخطاب (قوله ومراده) أى المصنف (قوله بعده) أى التقليل (قوله فانه) أى القليل (قوله التصرف المالى) أى حتى بالمعاوضة المالية بلا محاجة (قوله من هنا) صلة ذكر (قوله من الاحكام) بيان ما (قوله لمن أحاط الدين بماله) خير فعلها (قوله وعدمه) أى فعلها (قوله مراده) أى المصنف الخ خبر ما (قوله بيه) أى المذكوران (قوله فحصل) بفتحات مثقلا أى تكفل وضمن (قوله وهو) أى من أحاط

ثم قال نسخ الله تعالى ما كان من حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة (الغريم) بفتح الغين المجهمة أى رب الدين واحدا أو متعددا ففعل امابعنى فاعل باعتبار الدفع منه ابتداء أو بمعنى مقبول باعتبار الدفع اليه انتهاء ويطلق على الدين أيضا فيكون بالعكس فى الصحاح الغريم الذى عليه الدين يقال خذ من غريم السوء ما نسخ بالنون وقد يكون الغريم أيضا الذى له الدين قال كثير

قضى كل ذى دين فوق غريمه \* وعزة مطول معنى غريمها

(منع) بسكون النون مصدر منع بفتحها مضاف لمفعوله (من) أى مدين أو المدين الذى (أحاط) أى ساوى أو زاد (الدين) بفتح الدال الحال أو المؤجل ولو سعيده كفى المدونة وصلة أحاط (بماله) بكسر اللام أى المدين فارب الدين منعه (من قبحه) أى المدين بصدقة أو هبة أو عتق أو تحييس أو نحوها وهو ممنوع منها من الشارع أيضا قال فى المدونة ولا يجوز له عتق ولا صدقة ولا هبة إذا أحاط الدين بماله ولها فى كتاب العتق ولا يجوز لمن أحاط الدين بماله عتق ولا هبة ولا صدقة وإن كانت الديون التى عليه الى أجل بعيد وفى المقدمات فاما قبل التقليل فلا يجوز له ائلاف شئ من ماله بغير عوض فيها لا يلزمه بماله تجر العادة بفعلة من هبة أو صدقة أو عتق أو ما أشبه ذلك لا مال له من نفقة ابنه وأبيه ونفسه ولا ما جرت العادة به من كسرة لسائل واضحية ونفقة عبيدين دون سرف فى الجميع وقال ابن رشد فى معارج عيسى من الرضا ع ان علم ان ما عليه من الديون يفتقر ما يسد من المال فلا يجوز له هبة ولا عتق ولا شئ من المعروف هذا معنى قول مالك رضى الله تعالى عنه فى المدونة وغيرها وبه قال ابن القاسم اه وبهذا قرر ح كلام المصنف فقال يعنى ان من أحاط الدين بماله ممنوع من التبرع ومراده قبل تقليله وأما بعده فانه ممنوع من التصرف المالى وما ذكره المصنف من هنا الى قوله وفلس من الاحكام التى لمن أحاط الدين بماله فعلها وعدمه مراده بما قبل تقليله اه وفى رسم البيوع من معارج أصبح ما نصه سمعت ابن القاسم يقول فى رجل عليه دين محيط بماله أو بعضه فتحمل بماله وهو يعلم انه مستغرق انه لا يسعه ذلك فيما بينه وبين الله تعالى والمجالة أيضا عند عبد الملك مقسوخة لا تجوز رآها من ناحية الصدقة ابن رشد قوله فى الذى أحاط الدين ببعض ماله جالته لا تجوز معناه اذا كانت حالته التى تحمل بها الا يحملها ما فضل من ماله على الدين الذى عليه وأما ان كان يحملها الذى يفضل من ماله بعد ما عليه من الدين فهى جائزة فى الحكم سائفة فى فعلها اه البنائى لمن أحاط الدين بماله ثلاث حالات الاولى قبل التقليل وفى المقدمات فاما قبل التقليل فلا يجوز له ائلاف شئ الى آخر ما تقدم وفيها أيضا ومن أحاط الدين بماله فلا يجوز له هبة ولا صدقة ولا عتق ولا اقرار بدين لمن يهتم عليه ويجوز بيعه وابتاعه

١٥ من ث الدين بماله الخ حال (قوله انه) أى الدين (قوله مستغرق) أى ما يئد من المال (قوله انه) أى الدين الموصوف بباتة قدم بكسر الهمزة مفعول بقول (قوله لا يسعه) أى لا يجوز له (قوله ذلك) أى العمل بماله (قوله عند عبد الملك) صلة مقسوخة (قوله ورآها) أى المجالة (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله وفيها) أى المقدمات

(قوله يجبر) بضم الياء وفتح الجيم (قوله وحده) بفتح الحاء المهملة وشذ الـ (قوله هو) أى حد التقليل (قوله عليه) أى المدين الذى أحاط الدين بحاله (قوله ذلك) أى اقراره لبعض غرماته (قوله والى هذه) خبر الاشارة (قوله فيما يده) أى الناشئ من معاملة الآخرين (قوله قال) أى ابن رشد (قوله الحالتين الاخيرتين) أى التقليل الاعم والتقليل الاخص (قوله لغرماته) صلة تخلق (قوله ليجزاه الخ) صلة تخلق (قوله موجه) بفتح الجيم أى مقتضى التقليل الخاص وثمرته (قوله منع) بفتح فسكون خبر موجب (قوله عليه) أى التقليل الخاص ١١٤ (قوله معاملة) صلة لاحق (قوله بعده) أى التقليل الخاص صلة معاملة (قوله والاعم)

مالم يجبر عليه والى هذه الاشارة بقوله للغيرم منع من أحاط الدين بحاله من تبرعه الخ الحالة الثانية تقليل عام وهو قيام الغرماء فى المقدمات وحده التقليل الذى يمنع قبول اقراره هو أن يقوم عليه غرماءه فيسجنونه أو يقوموا عليه فيستترعونهم فلا يجذونه محجود ويحولون بينه وبين التصرف فى ماله بالبيع والشراء والاخذ والعطاء إلا أن لا يكون لواحد منهم بيعة فاقرار جائز لن أقوله إذا كان ذلك فى مجلس واحد وقرىبا بعضهم من بعض اه والى هذه الاشارة بقوله وفلس حضر او غاب الخ الحالة الثالثة تقليل خاص وهو خلق ماله لغرماته فان ابن رشد لما ذكر ان الغريم اذا مكهم من ماله فاقسموه ثم تداين من آخرين فليس للاولين دخول فيما يده كتقليل السلطان قال هذا حد التقليل الذى يمنع من دخول من فاسه على من عامله بعد التقليل اه ذكر ذلك فى المقدمات وذكر الحالتين الاخيرتين فى البيان أيضا وقال ابن عرفة التقليل الخاص حكم الحاكم بخلق كل ماله لغرماته العجزه عن قضاء ما عليه فيخرج به حكم الخ خلق ماله باستحقاق عينه موجبه دخول منع دين سابق عليه على لاحق بمعاملة بعده والاعم قيام دين على مدين ليس له ما ينفى به رواه محمد فالتاثير يدوحا لو ائتمسه وبين ماله والبيع والشراء موجبه منع دخول اقرار المدين على متقدم دينه والى هذه الحالة أشار بقوله وفلس الخ أيضا بدليل قوله بطله الخ وقوله وحده الخ طنى تقسيم ابن عرفة التقليل الى اعم وأخص غير مسلم ولم أره لغيره فان عني قول ابن رشد حين ذكر ان الغريم اذا مكهم من ماله فاقسموه ثم تداين فليس للاولين دخول فيما يده إلا أن يكون فيه فصل ربح كتقليل السلطان هذا حد التقليل المانع دخول من فاسه على من عامله بعد ذلك وحد التقليل المانع قبول اقراره قيام غرماته عليه فيسجنونه أو قيامهم فيستترعونهم فابن رشد لم يعبر عنهم بالاعم والاخص وأيضا حده الاخص غير مطابق لحده ابن رشد لان ابن رشد لم يحده بحكم الحاكم بخلق كل ماله بل حده بقسمة المال اذ هو المانع من دخول الاولين بدليل انه اذا فصلت فضله دخلا فيها وقد قال فى التوضيح بعد كلام ابن رشد فى حد التقليل المانع من قبول اقراره وقال غيره اختلف بما اذا يكون مقاسا فليل بالمشاوره فيه وقيل برفعه للقاضى وقيل بحجسه اه وقال أبو الحسن فى قولها وأما هذه وقضاؤه بعض غرماته دون بعض فجاز ما لم يقلس اختلف بما اذا يكون مقاسا على ثلاثة أقوال عيسى عن ابن القاسم اذا تشاوروا فى تقليله فلا يجوز قضاؤه وأصبح جائز وان تشاوروا ما لم يقلسوه الشيخ

أى والتقليل الاعم (قوله دى) أى صاحب (قوله على مدين) صلة قيام (قوله ليس له) أى المدين (قوله به) أى الدين (قوله رواه) أى حد التقليل الاعم عا ذكر (قوله موجه) بفتح الجيم أى لازم التقليل وخاصة (قوله التقليل) مفعول تقسيم المضاف لقاعله (قوله الى اعم) الخ صلة تقسيم (قوله غير) خبر تقسيم (قوله مسلم) بفتح اللام مثقلا (قوله ولم أره) أى تقسيم التقليل الى اعم وأخص حال (قوله لغيره) أى ابن عرفة (قوله فان عني) أى قصدا ابن عرفة (قوله حين) صلة قول (قوله ذكر) أى ابن رشد (قوله مكهم) أى من أحاط الدين بماله غرماته (قوله فيه) أى ما يده (قوله فضل) أى زائدا وضاافته للبيان اولامية (قوله هذا) أى تمكينهم من ماله وقسمهم اياه وتقليل السلطان (قوله قيام غرماته)

الخ خبر حد (قوله فان رشد الخ) جواب ان عني (قوله عنهم) أى التقليلين (قوله حده) أى ابن عرفة من ونسب اضافة المصدر لقاعله (قوله حده) أى الاخص من اضافة المصدر لقاعله (قوله ابن رشد) فاعل حد (قوله لم يحده) أى الاخص (قوله يحكم) صلة يحكم (قوله بخلق) صلة حكم (قوله بل حده) أى ابن رشد الاخص (قوله اذ هو) أى القسمة وذ كره لتذكر غيره (قوله وقال غيره) أى ابن رشد الخ مفعول قال (قوله اختلف) بضم التاء (قوله قولها) أى ادونه (قوله يقلس) بضم الياء وفتح القاف واللام مثقلا (قوله اختلف) بضم التاء الخ مفعول قال



(قوله قولان) نائب فاعل نسب (قوله بالقيام) أي قول بأنه يكون مقفلا بمجرد قيام الغرماء (قوله من قوله) أي اخذ هذا من قول ابن القاسم فيها (قوله ويجبسه) أي من أحاط الدين بماله عطف على القيام أي وقول بأنه يكون مقفلا ساجبسه (قوله من قوله) أي اخذ من قول ابن القاسم فيها (قوله وأما إقراره) أي من أحاط الدين بماله (قوله إذا حبسه) أي من أحاط الدين بماله (قوله عليه) فقال (أي ابن القاسم) (قوله وقال) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله إذا قاموا ١١٥) ووثبوا (أي الغرماء) (قوله عليه) أي من أحاط الدين بماله

أي فلا تعتبر إقراره (قوله ما ذكر) أي عدم اعتبار الإقرار والمنع من التصرف في المال مطلقا (قوله وليس) أي التقليل (قوله فيه) أي التقليل (قوله وان) اختلافوا (الخ) حال (قوله في) (قوله) أي التقليل (قوله وهذا) أي آخر (قوله منه) أي كذا (قوله بهما) أي اعم وأخص (قوله عليه) أي الأعم (قوله فاعية) أي الأعم (قوله لا باعتبار) الصدق (قوله لا يصدق الأعم وهو قيام الغرماء على الأخص وهو حكم الحاكم بخلاف ماله لغرمائه (قوله إذا قال) أي الواوغي (قوله دأبه) أي شأنه وضابطه (قوله الانطباق) أي الصدق (قوله وهما) أي الحكم والقيام (قوله الأول) أي الحكم (قوله الثاني) أي القيام (قوله مختلف) يفتح اللام (قوله وهذا) أي استواء الأحكام (قوله ان الآخر) يكسر الهمزة بمفعول بقول

ونسب الكتاب قولان بالقيام من قوله ما لم يقيم عند قيام الأولين ويجبسه من قوله إذا رفعوه للسلطان حتى حبسوه فهذا وجه التقليل وقال أبو الحسن أيضا وأما إقراره بالدين لمن يقيم عليه ويبيع ويباعه فذلك كله جائز عند مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما ما لم يتشاوروا في تقياسه أو ما لم يقلس عند اصبح ٥ وفي شرح الجلاب قبل لابن القاسم إذا حبسه أهل دينه فاقترق الحبس أيقبل إقراره فقال إذا صعدوا به هذا ورفعوه للسلطان حتى حبسه فهذا وجه التقليل ولا يجوز إقراره باليمين وقاله مالك في كتاب محمد وقال أيضا إذا قاموا ووثبوا عليه على وجه التقليل ابن المواز يردحوا بينه وبين ماله وبين البيع والشراء والاختذ والعطاء طق في هذه النصوص كلها تدل على أن التقليل واحد يترتب عليه ما ذكر وليس أعم وأخص وكلهم مطبقون على أن المسائل المنوعة بعد التقليل مستوية فيه وإن اختلفوا في تفسيره ولا تراهم يقولون هذا تقليل يمنع من كذا وهذا تقليل يمنع منه ومن غير مناهة منه فما أه البنائي والظاهر صحة التعبير بهما لترتب الأحكام الأعم عليه سواء وجد الأخص أو لا فاعية باعتبار الوجود لا باعتبار الصدق وأصل الإشكال للواوغي إذا قال ما حاصله أن تعريف الأعم دأبه الانطباق على الأخص وليس الأمر هنا كذلك لأن جنس الأخص حكم الحاكم وجنس الأعم قيام الغرماء وهما متباينان الرصاع يمكن الجواب بأن الأعمية والأخصية هنا باعتبار الأحكام لا باعتبار الصدق ولا شك أن الأول أخص من الثاني في كلام ابن عرفة يعني أن الأول إذا ثبت منع من كل ما منعه الثاني دون العكس أه كلام البنائي وفيه نظر فإن طق في تقسيم التقليل وأدعى أنه واحد مختلف في تفسيره وأنه مستوفى الأحكام وهذا ممنوع فإن الحكم تترتب عليه أحكام لا تترتب على القيام كقول المؤجل وبيع السلع والخمس وقال اصبح سمعت ابن القاسم يقول عن مالك رضي الله تعالى عنهم في رجل قام عليه غرماء وفلسوه فيما بينهم وأخذوا ماله ثم دأبه آخرون أن الآخر أولى بما في يده بمنزلة تقليل السلطان ثم قال ابن القاسم هو عندى تقليل كقليل السلطان سواء أه فهذا نص صريح عن مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما في أن التقليل قسمان وإن حكم الحاكم بخلاف ماله وقسمته هو الأصل والله أعلم والواوغي أثبت القسمين وتخالفهما في الأحكام وانما توقف في الأعمية والأخصية والله الموفق \* (تبيينات الأول) \* مفهوم قوله أساط الدين بماله أن من لم يحيط الدين بماله لا يمنع من تبرعه وهو كذلك \* (الثاني) \* فهم من قوله أحاط الدين بماله أنه علم أن الدين أحاط بماله فلم يعلم بذلك فلا يمنع من تبرعه وهو كذلك المشد إلى ابن هشام لو وهب أو تصدق وعليه ديون لا يدري هل يبقى ماله بها أم لا جاز حتى يعلم أن

والآخر يكسر الجاء المجهمة أي الغريم المتأخر (قوله أولى) يفتح الهمزة إحق (قوله يده) أي القاس (قوله هو) أي تقليل الغرماء وقيامهم فيما بينهم (قوله وقسمته) عطف على خلع (قوله هذا نص صريح الخ) أي فسقط د طق على ابن عرفة (قوله يحيط) بضم فكسر (قوله لا يمنع) بضم الباء (قوله فهم) بضم فكسر (قوله علم) بضم الهمزة (قوله يعلم) بضم الباء (قوله بذلك) أي أحاط الدين بماله (قوله وهب أو تصدق) أي المدين (قوله وعليه) أي المدين ديون الخ (قوله لا يدري) بضم الباء وفتح الراء (قوله جاز) أي متى تبرعه (قوله يعلم) بضم الباء

(قوله عليه) أي المدين (قوله من الدين) بيان ما (قوله واحتج) أي استدلل ابن زرب (قوله فذلك) أي دفعه (قوله جائز) أي نافذ (قوله انها) أي ديونه (قوله انه) ١١٦ أي المدين (قوله لا يخاف عليه القلس) تفسير لقائم الوجه (قوله فان افعاله) أي المدين

ما عليه من الدين يستغرق ماله قاله ابن زرب واحتج عليه بما في سماع عيسى فيمن دفع لمطلقة نفقة سنة ثم قلس بعد ستة اشهر ان كان يوم دفع النفقة قائم الوجه لم يظهر في فعله لسرف ولا محاباة فذلك جائز ابن رشد اراد بقوله قائم الوجه جائز الامر بان يكون القلس مأمونا عليه مع كثرة ديونه ولم يتحقق انهما غترقة لجميع ماله فيقوم من قوله هذا ان من تصدق او وهب وعليه ديون لقوم الا انه قائم الوجه لا يخاف عليه القلس فان افعاله جائزة وان لم تخص الشهود قد رما معه من المال والديون وبهذا كان يفتي ابن زرب ويحجج به الرواية ويقول لا يجوز لأحد من ان يكون عليه دين وقوله صحيح واستدلاله حسن واما ان علم ان ما عليه من الديون يغترق ما يده من المال فلا يجوز له هبة ولا عتق ولا شيء من المعروف ويجوز له ان يتزوج ويتفق على ولده الذين انزله نفقتهم ويؤدي منه عقل جرح خطأ او عدل اقصاص فيه ولا يجوز له ان يؤدي عن جرح فيه قصاص هذا معنى قول مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة وغيرها وبه قال ابن القاسم وفي سماع اصبح اذا كان الرجل قائم الوجه يبيع ويشترى وينصرف في ماله فماله وصدقته ماضية ولو علم ان عليه ديونا كثيرة فهي على الجواز حتى يثبت انه لا وفاء له بما فعل من المعروف (الثالث) أفهم قوله الدين ان من احاطت التبعات بماله لا يقلس وهو كذلك قاله احمد بن نصر الداودي انظر كلامه في الكبير قاله ت طي احمد بن نصر من الدين على من اغترقت التبعات ما يده ولا يعلم منتهى ما عليه فلا يجوز لأحد ان يقتضي منه شيئا عماله عليه لوجوب الحصص في ماله ولا يجوز له اخذ شيء لا يدري هل هو له ام لا وهذا ظاهر في عدم تقليده اذا فائدة قسم ماله على ديونه والقرض انهم لا يأخذونها فقول ح لا دليل فيه على عدم تقليسه غير ظاهر البناء عج ومن تبعه انما قالوا لا دليل فيه على عدم الحجر عليه وهو كذلك اذا يلزم من عدم تقليده عدم الحجر عليه بمنعه من التصرف فيما يده عب وفي ابى الحسن فيه خلاف هل حكمه حكم من حجر عليه القاضي او حكم من احاط الدين بماله فعلى الاول لا يصح منعه قضاء بعض غراماته ولو يعض ماله ولم يقضه الدخول مع من قضاها بالمخاصة كغرماء القلس وعلى الثاني يصح قضاؤه لبعض غراماته يعض ماله ويحل الخلاف حيث لم تعلم اعيان التبعات لاشخاص معينين البناء يفتي على انه كالقلس منعه من التصرف في ماله مطلقا وعلى انه كمن احاط الدين بماله منعه من التبرع به فقط (و) للفرع منع المدين ولو لم يحيط الدين بماله من (سفره) أي المدين (ان حل دينه) أي الغريم (بغيبته) أي المدين وابسروا يوكل على قضائه ولم يضمنه موسر فان كان موسرا او وكل من يقضيه في غيبته من ماله او ضمنه على او لم يحل بغيبته قلس لفرعه منعه من سفره الا ان يعرف بالدد وهذا اذا تحقق ارادته السفر وأما ان خشي سفره وغيبته لمحلل المدين ودلت عليه قرينة وانكره فلغريمه تحليفه على عدم ارادته فان نكل أو كان لا يتوقى اليقين الغموس كلف حيل بالمال (تنبيهات) الاول غ الضمير في سفره يعود على المدين لا يقيده كونه احاط الدين بماله فقها ولا منع غريمك من بعد السفر الذي يحل دينك قبل قدومه منه ولا

(قوله جائز) أي نافذة (قوله شخص) بضم فسكون (قوله من المال الخ) بيان ما (قوله بهذا) أي جواز افعاله الصلة يبقى (قوله وقوله) أي ابن زرب (قوله واستدلاله) أي ابن زرب (قوله علم) بضم العين (قوله من الديون) بيان ما (قوله يغترق) بفتح الياء وسكون الغين المجعلة (قوله من المال) بيان ما (قوله من المعروف) بيان شيء (قوله له) أي من اغترق الدين ماله (قوله ويتفق) بضم فسكون فكسر (قوله منه) أي ماله (قوله عقل) بفتح فسكون أي دية (قوله علم) بضم العين (قوله فهي) أي افعاله (قوله انه) أي ماله (قوله من المعروف) بيان ما (قوله ولا يعلم) بضم الياء (قوله منه) أي ما يده من اغترقت التبعات ما يده (قوله فائدة) أي من اغترقت التبعات ما يده (قوله فائدة) أي التقليل (قوله والقرض) بفتح القاء وسكون الراء (قوله فيه) أي كلام احمد بن نصر (قوله غير ظاهر) خبر قول

(قوله بمنعه من التصرف الخ) تصوير للحجر عليه (قوله فيه) أي من احاطت التبعات بما يده (قوله فعل الاول) تمنعه أي كونه كمن حجر عليه القاضي (قوله وعلى الثاني) أي كونه كمن احاط الدين بماله (قوله تعلم) بضم التاء (قوله فقها) أي المدونة

(قوله يوب) أي يرجع (قوله قيد) بفتحات مثقلا (قوله ظاهرا) أي المدونة (قوله ولا يقبل) بضم الياء وفتح الموحدة (قوله وهو) أي الوكيل الخ حال (قوله ما طاله) أي ابن عبد السلام (قوله فهم) بضم الفاء (قوله أنه) أي الدين (قوله بها) أي غيبته (قوله فليس له) أي رب الدين (قوله منعه) أي الدين (قوله به) أي الاتهام (قوله وجهه) أي التقييد بالاثم (قوله المذهب) فيه نظر لانه حكاية بقيل بعد فقهه مطلقا (قوله وكذا) أي صاحب الشامل في جعله التقييد المذهب ١١٧ (قوله ومقامه) بضم الميم أي

أقامته (قوله خشي) بضم الخاء المحجمة (قوله عرف) بضم العين (قوله صنع) بضم الميم (قوله يرى) بضم الياء (قوله يحمل) بكسر الحاء أي حاول (قوله وترك) بضم فكسر عطف على حلف (قوله سئل) بضم فكسر (قوله فقال) أي أبو ابراهيم (قوله بينة) بفتح فكسر مثقلا أي ظاهرة (قوله وان لم تكن قاطعة) مباينة (قوله فان نكل) أي المطالب (قوله كاذب) بضم فكسر مثقلا (قوله اعطاه غيره) من اضافة المصدر رافعه اول (قوله من الغرماء) بيان غيره (قوله ذينه) مقعول ثان لا اعطاه (قوله لانه) أي الاعطاء قبل الاجل (قوله فهو) أي اعطاه الدين قبل اجله (قوله يتفق) بضم الياء وفتح الفاء (قوله على رده) أي الدين المعطى قبل اجله للمدين (قوله لان له) أي المانع (قوله فيه) أي ما يمد المدين (قوله قصر) بفتح خفتقا (قوله السيوري) بفتح السين

تمنعه من قرينه الذي يوب منه قبل محل اجل دينك (الثاني) غ قيد بعض الشيوخ منعه من السقر البعيد بعدم توكيل من يوفيه ابن عبد السلام ظاهرا منعه منه ولا يقبل منه توكيل لكن التقييد متعبه ان ضمن الوكيل الحق وهو ملي او كان للمدين مال يمكن القضاء منه بسهولة عند حلول الاجل ح ما طاله ليس بظاهر فان اهل المذهب كلهم مصرحون بهذا التقييد (الثالث) اذا وكل المدين من يوفى دينه في غيبته فهل له عزله ابن عبد السلام فيه تردد واختار بعض المحققين ان له عزله الى بدل لا مطلقا واصل المذهب انه اذا تعلق بالو كالة حق لاحد الغريمين فليس له عزله (الرابع) فهم من كلام المصنف بالآخر ان لصاحب الدين الحال منع مدينه من سفره حتى يقضيه دينه وهو كذلك (الخامس) مفهوم حل بغيته انه ان كان لا يحمل بها فليس له منعه من سفره ولا تحليفه وفي سماع عيسى انه يحلفه انه لا يرد القرار من الحق الذي عليه وانه نوى الرجوع عند الاجل لقضاء ما عليه ابن يونس بعض اصحابنا انما يحلف المبتهم وقيد به ابو الحسن المدونة وكذا الشيخ أبو محمد في مختصره وجعله صاحب الشامل المذهب ونصه ولذي الدين منع المدين من سفره محل نفسه الا ان يور كل من يوفيه لان كان لا يحمل بعده وحلف انه لم يرد به فرارا وان بينه العود لقضائه عند الاجل وقيل ان اتهم والا فلا اه وكذا النحوي ونصه ومن عليه دين مؤجل وأراد السفر قبل حله فلا يمنع اذا بقي من اجله قدر سيرة ورجوعه وكان لا يخشى لادومه ومقامه فان خشي ذلك منه أو عرف بالعدم منع الا ان ياتي بجميعه وان كان موسرا وله عقار فهو بالخيار بين ان يعطى حله بالقضاء أو وكيله بالبيع ويكون التدا به قبل الاجل بمقدار ما يرى انه يكمل الاسم او عند محل الاجل وان أشكل أمره هل اراد بسفره تغيبا ام لا حلف انه ما يسافر فرارا وانه لا يتأخر عن العود عند محل الاجل وترك (السادس) هذا كله في المدين الموسر واما المعسر فليس لغريمه منعه صرح به اهل المذهب في باب الحج (السابع) سئل أبو ابراهيم عن له دين مؤجل فزعم ان المدين أراد السفر وانكر المدين فقال ان قام للمطالب شبهة بينة وان لم تكن قاطعة حلف المطالب ما أراد سفره وان نكل كلف حله ثقة بالمال (و) له منعه من (اعطاه غيره) أي المانع من الغرماء دينه (قبل) حاول (اجله) لانه تسليف فهو تبرع بعض القرويين ويتفق على رده (او) اعطاه (كل ما) أي المال الذي (بيده) أي المدين ابعض غرمائه فلغيره من غرمائه منعه اتفاقا لان له نفسه حقاغ كذا في التوضيح ونسب الاول لبعض القرويين والثاني للسيوري واصله لا مازرى ونصه باختصار ابن عرفة قصر السيوري الخلاف في قضاء بعض غرمائه على امساكه بعض ماله ليعامل به الناس قال ولو قضى ما بيده بعض غرمائه لم يجز اتفاقا للمعنى الذي فرق به بين اعتاقه وقضائه بعض غرمائه من ان قضاء بعض غرمائه يؤدي الى الثقة به في معاملته واذا عومل غمائه بخلاف اعتاقه ثم قال

المهمة وضم المشافقت (قوله على امسالك) صله قصر (قوله فيعامل) أي المدين (قوله به) أي بعض ماله الذي امسكه (قوله قال) أي السيوري (قوله ولو قضى) أي المدين (قوله ما بيده) أي كله (قوله فرق) بضم فكسر محققا (قوله بين اعتاقه) أي من احاط الدين بماله (قوله وقضائه) أي من احاط الدين بماله (قوله من ان قضائه بعض غرمائه الخ) بيان المعنى الذي فرق به بينهما

(قوله انه) أي من أحاط الدين بماله الخ مفعول رأيت (قوله يختلف) بضم الياء وفتح اللام (قوله لانه) أي المدين (قوله على ذلك) أي تجيل الدين قبل اجله (قوله يرد) بضم ففتح (قوله وهو) أي الوجه الآخر (قوله يجاب) أي عن قول ابن عرفة لان رد ما زاد يؤدي الى ضع وتيجل الخ (قوله المدين) تفسير لنا تب فاعل منهم (قوله بالكذب) صلة منهم (قوله في اقراره) أي المدين (قوله لقوة الخ) صلة اتهامه (قوله او محبته) ١١٨٠ عطف على قرابته (قوله حكامه) أي اللحنى الخلاف (قوله ثم قال) أي اللحنى

(قوله وان لا يجوز) أي اقراره  
 لهم عليه (قوله بقصة)  
 يفتح القاف وسكون القاء  
 (قوله فيه) أي اعطاه بعض  
 ما يسهل بعض غرماته بعد  
 حاول اجله (قوله من اتفاق  
 الخ) بيان ما (قوله جوازه)  
 أي اعطاه بعض غرماته  
 الخ (قوله على انه) أي  
 التشاور في تقليسه (قوله  
 عليه) أي تقليسه (قوله  
 على انه) أي تشاورهم فيه  
 ابن عرفة وفي صحة قضائه  
 بعض غرماته ثالثها ما  
 تشاوروا في تقليسه (قوله  
 فيها) أي المدونة (قوله  
 قضاؤه) أي من أحاط الدين  
 بماله (قوله أو رهنه) أي من  
 أحاط الدين بماله لا لبعض  
 غرماته (قوله جائز) أي  
 نافذ خبر قضاؤه أو رهنه  
 (قوله ذلك) أي قضاء البعض  
 أو رهنه (قوله الغرماء) أي  
 باقيهم (قوله معه) أي الغريم  
 الذي قضاؤه أو رهنه المدين  
 (قوله فيه) أي المدفوع  
 قضاؤه أو رهنه (قوله وليس)  
 أي القول المرجوع عنه

المازوي ورأيت في تعاليق بعض القرويين انه لو جعل دينه لبعض غرماته قبل حلول اجله لم  
 يختلف في رده لانه لم يعامل على ذلك وحكيته في بعض الدروس بحضرة بعض المقتنين فقال  
 يرد من وجه آخر وهو ان قيمة المؤجل اقل من عدد المجمل فالزائد على قيمته هبة ترد اتفاقا وهو  
 صحيح وينتظر النظر هل يرد كله أو ما زاد عدده على قيمته مؤجلا ابن عرفة في جملة ايام محل نظر  
 نظر لان رد ما زاد يؤدي الى ضع وتيجل فيزال فاسد ملحق آدي بارتكاب فاسد ملحق الله تعالى  
 والاختص بمنع ما منع الا عام اه وتامل هل يجاب بان ما تجر اليه الاحكام ليس كالدخول عليه  
 قصد او شبهه في منع الغريم من أحاط الدين بماله فقال (كأقراره) أي من أحاط الدين بماله  
 (الشخص منهم) بضم الميم وفتح المثناة مشددة والهاء المدين بالكذب في اقراره بدين له (عليه)  
 بقوة قرابته كائنه ووايه أو محبته كزوجته وصديقه فلغريمه منه (على المختار) اللحنى من  
 خلاف حكامه ثم قال وان لا يجوز أحسن (والاصح) الذي قضى به قاضي الجماعة بقصة وشهره  
 المتبطن ومفهوم انهم عليه انه لا يمنع من اقراره لمن لا يتم عليه وهو كذلك اتفاقا حكام ابن عرفة  
 (لا) يمنع من أحاط الدين بماله من اعطاه (بعضه) أي المال الذي يسهل بعض غرماته قضاء دينه  
 بعد حلول اجله وأشار بعضهم للخلاف فيه خافى السكافي من اتفاق مالك وإجماعه رضي الله  
 تعالى عنهم على جوازه له طريقتا وظاهر المصنف ولو تشاور الغرماء في تقليسه وهو كذلك على  
 انه ليس تقليسا وسمع عيسى ابن القاسم مالم يتشاوروا عليه وهذا على انه تقليس (و) لا يمنع من  
 أحاط الدين بماله من (رهنه) أي بعض ماله لبعض غرماته وظاهره كالدونة ولو تبين فلسه وهو  
 كذلك ففيها قضاءه لبعض غرماته أو رهنه جائز مالم يقلس وقد كان مالك رضي الله تعالى عنه  
 يقول اذا تبين فلسه فليس له ذلك ويدخل الغرماء معه فيه وليس بشئ ابن القاسم وعلى اجازته  
 جماعة الناس الخط هذا اذا كان جميعا أو امان كان مريضا فلا يجوز قضاؤه ولا رهنه في مذهب  
 ابن القاسم بخلاف بيعه وابتداعه قاله في المقدمات الرجائي اذا كان المقر مريضا فلا يجوز  
 من كونه مدينا أو غير مدينا فان كان مدينا فاقصر فيه بالمعروضات جائز قول واحد مالم يجاب  
 وتصرفه في المعارف ممنوع قول واحد الا باجازة الورثة وفي قضائه ورهنه ثلاثة اقوال المنع  
 لابن القاسم والجواز لغيره والتفصيل بين القضاء والرهن وحكامه الوليد اه ويعنى بالمعارف  
 المعروف كالصدقة والعق و نقل الاقوال الثلاثة ابن رشد واما اذا لم يكن عليه دين واستحدث  
 في مرضه دينه ببيع أو قرض ورهن فيه فلا كلام في صحته وفي الوثائق المجموعة فان كان الراهن  
 حين رهنه مريضا فليس بضار له لان بيع المريض جائز مالم يجاب فيه فكذلك رهنه لانه كالبيع  
 وبسببه كان اه عب لم يبين أحد البعض الذي لا يمنع من اعطائه وهو ان يبقى بعده ما تمكن

(قوله بشئ) أي مفعول عليه (قوله وعلى اجازته) أي قضائه أو رهنه بعض غرماته (قوله هذا) المعاملة  
 أي جوازه (قوله ان كان) أي من أحاط الدين بماله (قوله فان كان) أي المريض (قوله في المعارف) جمع معروف  
 (قوله وفي قضائه) أي المريض (قوله وبسببه) أي البيع صلة كان أي حصل الرهن (قوله لم يبين) أي المصنف  
 (قوله حد) أي قدر

(قوله ما بقي) أي من ديون الغرماء (قوله برجه) أي الباقي بيد المدين (قوله وعليه) أي ابقا ما تمكن المعاملة به لجبر ما اعطى برجه (قوله فيلزم) بضم الباء أي المدين (قوله بنحر يكة) أي التجز بما بقي بيده ١١٩ لتصليل ربح يجبر ما أعطاه (قوله ولا ينافي) أي الزامه بنحر يكة

المعاملة به قاله داي لوفاه ما بقي أوجب ما أعطى للبعض برجه وعليه فيلزم بنحر يكة ولا ينافي قوله لا ينافي ولا يلزم يتسكب لانه هذا تصرف في بعضه ولا يمنع من أحاط الدين بماله من رهنه بعض غرمائه أو غيرهم بعض ماله في معاملة حادثة مشترط في الرهن لمن لا يهتم عليه والراهن صحيح وأصاب وجه الرهن بان لا يرهن كثيرا في دليل فلا يمنع مع وجود هذه الشروط الستة اه  
البنائي قوله فيلزم بنحر يكة الخ غير ظاهر وقوله في معاملة حادثة مشترط فيها الرهن الخ لم أر من ذكر هذه الشروط وظاهر المدونة وابن عرفة وضيغ وغيرهم الجواز مطلقا وبذلك ان ح بعد ان ذكر الجواز في الصحيح والخلاف في المريض قال وأما اذا لم يكن عليه دين ثم استحدث في مرضه ذنبا يسع او قرض ورهن فيه رهنا فلا كلام في صحته اه وأيضاً اذا ثبت ان المعاملة حادثة وأنه أصاب فيها وجه الرهن فلا وجه لاشتراط كونه لا يهتم عليه ولو كان مريضاً لجواز معاملة من يهتم عليه اذا لم تسكن بحبابة اه اقول الشروط الخمسة غير كونه لمن لا يهتم عليه كلها ظاهرة لا ينبغي التوقف فيها ومن حفظ حجة واقعه اعلم (وفي) جواز (كاتبته) أي من أحاط الدين بماله لرقيقه كاتبة مثله بلا محاباة بناء على انها كالبيع ومنعها بناء على انها كالعتق (قولان) ذكرهما في توضيحه بلا عزو وعيب محلهما اذا كان به بكاتبة مثله لا باقل فتفتح قطعاً ولا باكثر فتجوز قطعاً ثم ظاهره جبرهم سواء كانت كاتبة مثله قدر قيمته او اقل ولو قيل بمنعها ان كانت اقل لما بعد وفي كلام الشارح عن النخعي ما هو قريب من هذا وان قيل انه ضعيف (وله) أي من أحاط الدين بماله (التزوج) والنفقة على الزوجة وليس لذلك بعد تقليس في المدونة ليس للمفلس ان يتزوج بالمال الذي فليس فيه وله ان يتزوج فيما بعده وفي المقدمات يجوز اتفاهه أي من أحاط الدين بماله على غير عوض فيما جرت العادة بفعله كالتزوج والنفقة على الزوجة نت ظاهره تزوج بمن تشبه حاله او لا أصدقها مثل صداقها او أكثر وهو كذلك على ظاهر المدونة والعينية ونفس النخعي والسكاكي ولا ينرشد تقييده بتزوجه بمن تشبه حاله وصادقها مثل صداقها ولو كان أكثر لكان لغرمائه ان يرجعوا عليها به (وفي) جواز (تزوجته) أي من أحاط الدين بماله (اربعا) بناء على ان الزائد على واحد من الامور الحاصية وضعه مما زاد على واحدة بناء على انه من التوسع تردد لابن رشد (وفي) جواز اتفاهه في (تطوعه) أي من أحاط الدين بماله (بالبيع) ومنعه (تردد) لابن رشد قال في المقدمات يجوز اتفاهه المال على غير عوض فيما جرت العادة بفعله كالتزوج والنفقة على الزوجة ولا يجوز فيما لم تجر العادة بفعله كالكرام في حج التطوع وانظر هل له ان يبيع القريضة من اموال الغرماء ام لا وان كان ياتي ذلك على الاختلاف في الحج هل هو على الفور او على التراخي وهل له ان يتزوج أربع زوجات وتدبر ذلك اه ح وما ذكره الشارح عن المقدمات لم أقف عليه فيها غ ابن رشد لم يتردد في حج التطوع وانما تردد في حجة القريضة وسماه المصنف تطوعاً باعتبار القول بالتراخي أو لان القرض ساقط عنه لعدم استطاعته ح والعجب من تردد ابن رشد في حج القريضة وقد نص في النوادر على انه لا يبيع القريضة قال في باب الاستطاعة قال ابن المواق قال مالك رضي الله

ولا يجوز أي اتفاهه المال على غير عوض (قوله هل له) أي من أحاط الدين بماله (قوله وان كان ياتي ذلك) أي حجة القريضة عطف على هل له ان يبيع الحج (قوله وهل له ان يتزوج الخ) عطف على هل له ان يبيع (قوله قال) أي الشيخ

(قوله من رواية ابن نافع) أي عن مالك رضي الله تعالى عنه (قوله فلا بأس ان يحج) أي لان انظاره واجب (قوله وجده) بفتح الواو وسكون الجيم أي ماله (قوله جلدا) بفتح الجيم وسكون اللام أي قويا (قوله عاتق) أي مانع واضافته لبيان (قوله المدين) تفسير لنايب فاعل قلن (قوله المدين) ١٢٠ تفسير لفاعل حضر (قوله المدين) تفسير لفاعل غاب (قوله هذا) أي قولنا

على عشرة أيام (قوله مقابله) أي غاب (قوله وعدم) عطف على مقابله (قوله تنصيه) أي المصنف (قوله والذي يقلسه) أي من اساطير الدين بناته (قوله تقليسه) أي العبد (قوله غيره) أي السيد (قوله وانما ذلك) أي تقليل الماذون لغيرها (قوله وألجج عليه) أي العبد الماذون لغيرها (قوله كالخر) خبر الجرح والجله المقصود لفظها فاعل يأت (قوله وهو) أي الوجوب (قوله القسه) أي طلب تقليسه (قوله وقرره) أي المتن (قوله لا يجوز) أي تقليسه (قوله فيه) أي تقليسه (قوله واذلاله) أي المدين عطف على هنك (قوله وأما وجوبه) أي تقليسه (قوله به) أي تقليسه (قوله فهو) أي الوجوب (قوله لاذناته) أي التقليل (قوله فهو) أي التقليل (قوله ويجب) أي التقليل (قوله فان علم) بضم العين أي ملاء الغائب مفهوم ان لم يعلم (قوله وهو) أي علم تقليل معاصم الملايين خروجه (قوله

تعالى عنه وذكره ابن عبدوس من رواية ابن نافع فيمن عليه دين ليس عنده له قضاء فلا بأس ان يحج قال معنون وان يغزو قال ابن المواز قال مالك رضي الله تعالى عنه وان كان له وفاء وكان يرجو قضاءه فلا بأس ان يحج قال محمد معناه وان يكن معه مقدار دينه فليس له ان يحج يريد محمد الابن يقضيه او يتسع عنه ١٥٠ وقال سند في باب الاستطاعة وان كان عليه دين وسيد مال فالدين احق بما للمدين الحج قال مالك رضي الله تعالى عنه في الموازية فان لم يكن له مال فقال عنه ابن نافع عند ابن عبدوس لا بأس ان يحج وان يغزو يريد لان المعسر يجب انظاره فاذا تحقق فلسه وكان جلدا في نفسه فقد سقط عنه عاتق الدين ويلزمه الحج لقوته عليه اما من له مال فلا يخرج حتى يوفى دينه فاذا كان هذا حكم الحج القرض فبالتطوع فقد سقط التردد الذي في كلام المصنف والذي في كلام ابن رشد بوجود النص عن مالك رضي الله تعالى عنه والحدقه على ذلك ابن عرفة عقب ذكر تردد ابن رشد الظاهر منعه من تزوج ما زاد على واحدة لقلته عادة وكذا اطلاقه وتكررت زوجه بجرحه (قوله وفلس) بضم الفاء وكسر اللام مشددة المدين الذي اساط المدين بما له سواء (حضر) المدين ولو حكما كن غاب على ثلاثة ايام فيكتب له ويبحث عن حاله (او غاب) المدين على عشرة ايام فاكثر ذهابا هذا ظاهر مقابله بمضرووعدم نقصه في الغيبة بين متوسطة وبعيدة وهذه طريقة الخمي وهي المناسبة لاطلاق المصنف والذي يقلسه الحاكم ولو في دين اب على ابنه وليس السيد عبد ماذون له في التجارة نقاديه في معاملة غيره وانما ذلك الحاكم وسيأتي للمصنف في الجرح والخروج عليه كالخر تت ظاهر كلامه وجوب تقليسه وهو واضح ان التمس الغرماء وقرره بعض مشايخي بالجوهر تبع الصاحب التكملة هي ورد بقوله وفلس الح قول عطاء لا يجوز لان فيه هنك سومة المدين واذلاله وأما وجوبه اذا لم يتوصل الغرماء ليدونهم الابيه فهو لا امر عارض لاذناته فهو من اصله جائز ويجب عند تعذر الوصول للحق الابيه وقيد المصنف تقليل الغائب بقوله (ان لم يعلم) بضم التعمية وسكون العين وفتح اللام (ملاؤه) بفتح الميم مدود أي غناء المدين حال خروجه فان علم فلا يقلس على المشهور وهو قول ابن القاسم استحباب الجال اذا اصل بقا ما كان على ما كان وقال اشهب يقلس (تبيينات الاول) تت ظاهر كلامه به مدت غيبته او توسطت او قربت وليس كذلك بل هو في بعيد الغيبة واما غيره فيكتب اليه قاله ابن القاسم ولذا قال صاحب التكملة قول ابن الحاجب والبعيد الغيبة لا يعلم ملاؤه يقلس احسن منه وفي التوضيح عن العتبية والواضحة عند القريب الايام اليسيرة قال في البيان ولا خلاف في ذلك وخلاف ابن القاسم واشهب انما هو عندي فيما اذا كان على مسيرة عشرة ايام واما ما كان على مسيرة شهر فلا خلاف في وجوب تقليسه وان علم ملاؤه ١٥١ الخط اطلق رحمه الله تعالى والغيبه ثلاثة أقسام قريبة حدها ابن القاسم بايام يسيرة فلا يقلس بل يكشف عن حاله ابن رشد ولا خلاف في هذا ومتوسطة وحدها ابن رشد بعشرة ايام ونحوها فان لم يعلم ملاؤه فلا خلاف وان علم فلا يقلس على المشهور خلافا لاشهب

منه) أي قول المصنف او غاب (قوله في ذلك) أي الكشف عن حاله كالحاضر (قوله والغيبه ثلاثة أقسام) وبعبدة حال (قوله حدها) بضم الحاء (قوله يكشف) بضم الكاف وفتح الشين (قوله يعلم) بضم الياء (قوله فلس) بضم فس كسر مثقلا

(قوله قال) أي ابن رشد  
 (قوله ذو غيبة بعدت) أي  
 وان علم ملاؤه (قوله لان  
 قرب) أي موضع الغائب  
 بان كان على ايام يسيرة فلا  
 يقلس (قوله كان علم تقدم  
 يسره) أي متوسط الغيبة  
 تشبيهه في عدم تقليسه  
 (قوله وشك) بضم الشين  
 (قوله في قدره) أي ماله  
 (قوله او وجوده) أي ماله  
 (قوله وفيه وفاة) أي دينه  
 حال (قوله انه) أي الشأن  
 (قوله هو) أي التقليس  
 (قوله بذلك) أي انقسام  
 التقليس الى عام وخاص  
 (قوله فيه) أي التقليس  
 (قوله بانه) أي التقليس  
 (قوله وهذا) أي يكون  
 التفرع على مطلق التقليس  
 (قوله منوالهما) أي ابن  
 شاس رابن الحاجب (قوله  
 قوله) أي المصنف (قوله  
 بجر عليه) خبر معني (قوله  
 وان كان في التوضيح)  
 واوه الحال واسم كان ضمير  
 خليل وفي التوضيح صلة  
 قرر (قوله قاله) أي ابن  
 عبد السلام و خليل (قوله  
 ببعلا) أي ابن عبد السلام  
 والموضع

وبعيدة وحدها ابن رشد بشهر وشوّه قال ولا خلاف في وجوب تقليسه وان علم ملاؤه وهذه  
 طريقة ابن رشد واما اللخمي وابن الحاجب فاطلقا في الغيبة البعيدة وحكما فيها الخلاف مطلقا  
 من غير تقييد بعشرة ايام ونحوها ونقل في التوضيح كلام ابن رشد جميعه ومضى عليه في الشامل  
 ونصه وقلس ذو غيبة بعدت كشهرا وتوسطت كعشرة ايام وجهل تقدم يسره لان قرب  
 وكشف عنه كان علم تقدم يسره على المشهور \* الثاني غيبة ماله كغيبة اللخمي من بعدت  
 غيبة ماله وشك في قدره او وجوده فلس وان علم وجوده وفيه وفاة فقال ابن القاسم لا يقلس  
 اه ث ح في التوضيح اما لو حضر الغريم وغاب المال فان ذلك يوجب تقليسه اذا كانت  
 غيبة بعيدة اه ونقله في الشامل \* الثالث ح في الشامل واستثنى بيع سلعة من بعدت  
 غيبته كان قربت على الاظهر بكتب ونقله في التوضيح \* الرابع ق في كبره و اشار للتقليس  
 الخاص وهو حكم الحاكم بجمع ماله لغرمائه لجزءه عن قضاء دينه فقال وفلس الخ ط في  
 ومثله لس وقد علمت انه لا شيء من التقليس اخص واعم بل هو واحد ثم تقريرهم كلام المصنف  
 بذلك يقتضي ان التفرع بقوله فخرج من تصرف ماله الخ على حكم الحاكم بجمع الماله الذي  
 جعله تقليسا خاصا وليس كذلك بل هو مفرع على مطلق التقليس وتقدم الخلاف فيه هل  
 هو تشاورهم في تقليسه او رفعهم للقاضي او حسمه وليس في شيء من هذه الاقوال قول بانه  
 حكم الحاكم بجمع ماله وهذا هو الذي يدل عليه قول ابن شاس وابن الحاجب واذا التقى الغرماء  
 او بعضهم الجبر على من ينقص ماله عن دينه المال بجر عليه ثم قال ولجبر احكام منها منع  
 التصرف في المال الموجود والمصنف نسج على منوالهما فعنى قوله وفلس بجر عليه بسبب  
 طلبه دينه اخل وتقدم من كلام ابن رشد واني الحسن الاختلاف في هذا التقليس انه مجرد  
 القشاور والرفع ولا يحتاج الجبر عليه لحكم الحاكم وهو الذي يدل عليه كلامه هو لا موان كان  
 في التوضيح قرر كلام ابن الحاجب بان الحاكم بجمع عليه ونحوه لابن عبد السلام ولا ينافي  
 ما قاله ما ذكرنا اذ لم يبعلا الجبر والمنع موقوف على حكم الحاكم ويدل لما قلناه قول ابن عرفة  
 في حشد الاعم قيام ذي دين الخ فاقصر على مجرد التمسك بترتب عليه المنع وهو صواب وتقدم  
 منازعته في جعله اعم وفي تفرع منع التبرعات فقط عليه والافه في نفسه صحيح موافقا لما  
 تقدم من كلام الائمة ثم ان ابن عرفة لما عرف الاخص بما تقدم قال يمنع ما يمنع الاعم ومطلق  
 بيعه وشرائه وقال في الاعم يمنع التسبغات وتقدم رد ناله وقوله ان البيع والشراء يمنعهما  
 الاخص غير ظاهر اذ يمنع الاعم ايضا على تفسيره والحاصل ان كلام ابن عرفة في هذا المثل فيه  
 نظر وقد بينا لك الحق الذي لا غبار عليه فتثبت في هذا المجال فانه مزلة افكار ائمة فضلاء والكمال  
 لله أقول بحول الله وقوته لا شك ان حكم الحاكم بجمع ماله من اخط الدين بماله ويجز عن قضاء  
 ما عليه تقليس اخص بشرطه قيام الغرماء وهو التقليس الاعم ويشتر كان في حكم وهو المنع  
 من التصرف المالي بها وضرة وينفرد الاخص بمحاول التوصل وقسمة الماله والخمس ونحوها  
 ولو كانت هذه الاحكام تترتب على مجرد القيام او التشاور لم يحتاجوا لرفع الحاكم ولم يظهر  
 قولهم لومكنهم قسموا الخ اذ لا يحتاجون لتمكينه ولو كان التقليس مجرد القيام او التشاور فيه  
 لم يظهر قولهم شرط التقليس طلب الغرماء ولا قولهم فلس ولو غاب مع ان امر الغائب لا يحكم

فيه الا لقضاء فتقسم ابن عرفة التقليل الى اعم واخص هو الحق الذي لا شك فيه وصرح  
به مالك وابن القاسم في معارج اصبح رضى الله تعالى عنهم وتقدم نصه ويأتي أيضا في شرح  
ولم يكن الغريم قباعوا الخ وورد خطا صريح والله سبحانه وتعالى أعلم وأشار اشروط التقليل  
معلقا لها بقليل فقال (بطلبه) أي الغريم يقلل من أحاط الدين بماله ان وافق الطالب باقي  
الغرماء بل (وان أبي) بفتح الهمزة والموحدة أي منع تقليله (غيره) أي الطالب وأولى ان  
سكت ابن المواز لان يدفع الآتون للطالب دينه من مال مدينهم أو من أموالهم فلا يقلل قال  
في المدونة وإذا قام رجل واحد على المدين فله ان يقلسه كقيام الجماعة وقال ابن عبد السلام  
في شروط التقليل أحدها ان يقوم عليه من الغرماء واحد فأكثروا له غيره أيضا قال في  
التوضيح وأخذ من قول المصنف القس الغرماء أنه لا يكون للقاضي ذلك الا بطلبهم وأنه لو أراد  
الغريم تقليل نفسه لم يكن له ذلك اهـ وكذا فهم هذا من قوله هنا بطلبه ومن قوله اول  
الباب والغريم منع الخ عب نعم للمدين طلب الحكم بتقسيط الدين بقدر وسعه بعد ثبوت  
عسره وحاقه عليه وان لم يطلبه غريم والشرط الثاني كون دين الطالب (دينا حل) أصالة  
أو بانتهاء أجله فلا يقلل من دين مؤجل بعض الشيوخ دينه مقعول لانه لا يله أي قلل المدين بسبب  
طلب غريمه تقليله لاجل دين حال وهو أولى من جعل ضمير طلبه راجعا للغريم على أنه فاعل  
الطلب ومقعول دينه لانه لا يلزم من طلب الدين طلب التقليل وهم قد جعلوه شرطا احترازاً  
من طلب المدين أو الحاكم تقليله دون الغرماء فلا يقلل في مال المالك اذا اراد واحد من الغرماء  
تقليل المدين وجبته وقال بعضهم ندعه ليسعي حبس لمن اراد حبسه اهـ (زاد) الدين الحال  
الذي لطالب تقليله (على ماله) أي المدين فانه تمت عب وهو ظاهر سياق المصنف ونحوه  
قول ابن حجر ان قام به من حبل دينه ومن لم يحبل فلا يقلل الا ان يفتقر ما حل ما يبداه اهـ  
البناني في ضيق ذكرها هنا صوراً الاولى ان يكون له وفادته الحال والمؤجل فلا يقلل اهـ الثانية  
ان ينقص ما يبداه عن الحال فلا شك انه يقلل اهـ الثالثة ان يكون ما يبداه مقدار الحال فقط  
فلقروين في تقليله قولان الرابعة ان يكون ما يبداه مقدار دينه الحال ويقض عنه فضله الا  
انما لا تفي بالمؤجل الذي عليه فذكر الخمي أن المعروف انه يقلل وفي الموازية انه لا يقلل  
وليس يحسن وقيد الخمي ما في الموازية بان تبقى بيده فضله يعامله الناس عليها وتجبره الناس  
بسيما ويرجى من تخينه لها ما يقضى به الدين المؤجل وإذا كان المعروف في هذه المسئلة أنه  
يقلل فتقليله اذا لم يكن يسده الامتداد الحال أولى اهـ وظاهر ابن عرفة ان تقييد الخمي هو  
المذهب وله توفيق بين القولين وفرقه في هذه الحال بين الحال والمؤجل يدل على ان المراد  
بالحال ما يشعل دين الطالب وغيره خلاف ما يقيد به زعمنا انت وبدل لذلك أيضا قول المصنف او  
بقي ما لا يفي بالمؤجل ولا دليل له في كلام ابن حجر زعن ابن عرفة بتقرير التقليل الاخص بتوجه  
طلب ذي دين المدين باز يدعى ملكه المدين فان كانوا جماعة متفقين فواضح فان طلبه احدهم  
دونهم ودينه اقل من مال المدين فكذلك اهـ وهو صريح فيما قلناه (او بقي) من مال المدين  
بعد قضاء ما حل عليه (ما) أي قدر يسير (لا يفي) بفتح التخيصة وكسر الفاء أي لا يوفي (به) الدين  
(المؤجل) ولا يرجى تخريكه ريج يفي به ابن حجر ولم يفضل عن الحال الا يسير لا يرجى في تخريكه

(قوله ورده) أي طفي على  
ابن عرفة (قوله الآتون)  
بجاء الهمز وضمة الموحدة  
جمع آب بـ الهمزة أي  
المانعون التقليل (قوله  
واخذ) بضم الهمز وكسر  
الخاء المججمة (قوله المصنف)  
أي ابن الحاجب (قوله  
انه) أي الشأن (قوله ذلك)  
أي التقليل (قوله الغريم)  
أي المدين (قوله جعلوه)  
أي طلب التقليل (قوله  
فيها) أي المدونة خبر مقدم  
(قوله حبس) بضم فكسر  
(قوله به) أي التقليل  
(قوله ومن لم يحبل) عطف  
على من حل دينه (قوله له)  
أي المدين (قوله المدين)  
مفعول طلب الخفاف  
لقاعله (قوله يزيد) صلة  
طلب (قوله فان كانوا) أي  
الغرماء (قوله فان طلبه)  
أي التقليل (قوله دونهم)  
أي دون باقيهم (قوله ودينه)  
أي طالب التقليل واره  
للحال (قوله فكذلك) أي  
اتفاقهم على طلب تقليله  
في تقليله (قوله تخريكه)  
أي الباقي من مال المدين بعد  
وفاء ما حل عليه (قوله به)  
أي المؤجل





(قوله كسليم يسلم) بضم أولهما وسكون ثانيهما وكسر ثالثهما (قوله اليه) أي المقاس (قوله منه) أي أخذ رأس مال السلم والتزام المسلم فيه إلى أجل (قوله لانه) أي الخلع (قوله وفيه) أي الخلع (قوله لذلك) أي كونه طلاقه ليس تصرفا فيما حكر عليه فيه (قوله ومن المدونة) خبر مقدم ١٢٤ (قوله وما دام) أي المدين (قوله قائم الوجه) أي لم يقلل لأبلاخص ولا بالأعم

وشرط أن يقضيه من غير ما حكر عليه فيه مما يستجدد له جاز الخمي وإن اشترى على أن يقضى من غير ما حكر عليه فيه جاز المازري أن كان بيعه وشراؤه مصرفا لذمته كسليم يسلم اليه في شيء موصوف لأجل بعدي يصح السلم اليه وما في معناه فليس لغرمائه منعه منه وشبهه في عدم المتع فقال (كتلعه) بضم الخاء المعجمة أي المقاس زوجته فليس لغرمائه منعه منه لانه ليس تصرفا في المال المحجور عليه فيه وفيه تجديد مال (وطلاقه) أي المقاس زوجته فليس لهم منعه منه لذلك ولا سقاطه تفقها عنه ولم ينظر لآخر مهرها لحالها بفساها ومجاصتها به ولو لم يطلقها وليس للمرأة المسلمة مخالعة زوجها من المال الذي فلتت فيه ابن يونس ومن المدونة وما دام قائم الوجه فأمره بالدين جائز وله أن يتزوج فيما يسده من مال ما لم يقلل وكذلك المرأة تخلع زوجها بمال والدين يحيط بهما وليس له أن يتزوج في المال الذي فلتت فيه ١٥ فقوله والدين يحيط بهما يدل على أن المقاس ليس لها مخالعة زوجها من المال الذي فلتت فيه (وقصاصه) أي المقاس من جان عليه أو على وليه فليس لهم منعه منه أذ ليس فيها جناية العمد مال أصالة (وعفوه) أي المقاس مجافا عن جان عليه أو على وليه أو خاذف له أو وليه مجافا أو على مال ودفعه لغرمائه فليس لهم منعه منه أذ ليس فيه مال بالأصالة وهذا في عمد ليس فيه شيء مقدروا لأفاهم منعه من عفوهم مجافا أو دفعه لغيرهم (وعتق أم ولده) أي المقاس التي أولدها قبل تفليسه الأخص ولو بعد تفليسه الأعم فليس لهم رده لانه ليس له فيها إلا الاستمتاع وبسير الخدمة وأما التي أولدها بعد تفليسه الأخص فتباع دون ولدها في الدين فإن اعتهقها فلهم رد عتقه (و) أن اعتق المقاس أم ولده التي أولدها قبل تفليسه الأخص (تبعها) أي أم الولد في الخروج من ملك المقاس (مالها) الذي ملكته قبل عتقها (ان قل) مالها فليس لغرمائه انتزاعه منها اتفاقا فإن كثر فقال محمد يتبعها وقال ابن القاسم لا يتبعها إن لم يستثنه المقاس والأفلا يتبعها ابن الحاجب وفي اتباعها مالها أذا لم يكن يسير اقولان خليل يعني إذا فرغنا على المشهور من امضاء عتقها فإن لم يستثن السيد مالها فالملك رضى الله تعالى عنه في الموازية يتبعها لأن السيد باعتبارها غير مقاس وقال ابن القاسم لا يتبعها إلا اليسير ١٦ وصدر في الشامل بقول مالك رضى الله تعالى عنه قال ويتبعها مالها إن لم يستثنه وقال ابن القاسم إن قل والمصنف مشى هنا على قول ابن القاسم لا اعتباره مفهوم الشرط والمناسب لقوله لا يلازم بانتزاع مال أم ولده قول مالك رضى الله تعالى عنه وعطف على منع فقال (وحل) بفتح الحاء المهملة واللام مثقلا أي صار حالا (به) أي بسبب التفليس الأخص وهو حكم الحاكم بخلع كل ماله لغرمائه ليعجزه عن قضاء دينه لا بالتفليس الأعم وهو قيام غرمائه عليه ولو ممكنهم من البيع والقسم (و) حل أيضا (ب) بسبب (الموت) للمدين غير المقاس أحاط دينه بماله لا وفاعل حل (ما) أي دين أو الدين الذي (أجل) بضم الهمزة وكسر الجيم مثقلا على المدين لخرب ذمته بتفليسه أو موهه إذا اشتراط المدين حال تداءيه عدم حلول دينه بتفليسه أو موته فإن فلتت أو مات فلا يجل دينه عملا بشرطه

خلع (قوله لا بالتفليس الأعم) عطف على به (قوله ولو ممكنهم) أي المدين الغرماء مباغتة في عدم حلوله بالأعم (قوله لخرب ذمته) أي المدين الخ علة حلول ماله

(قوله لهم) أي الغرماء (قوله منعه) أي المقاس (قوله منه) أي القصاص (قوله أذ ليس في جناية العمد) أي على النفس أو على مادونها ولا يخشى من قصاصها التلف (قوله مال أصالة) أي عند ابن القاسم (قوله وهذا) أي عدم منعه من قصاصه وعفوه (قوله والا) أي وإن كان عمدا لأقصاص فيه تلحقه تلفه وله دينه مقدرا بكتاثة (قوله ليس له) أي المقاس (قوله فيها) أي أم ولده (قوله فإن أكثر) مفهوم الشرط (قوله أن لم يستثنه) أي مالها الخ شرط في وتبعها مالها (قوله والا) أي وإن كان استثنى المقاس مالها (قوله مالها) فاعل اتباع مضافا لقوله (قوله من امضاء عتقها بيان للمشهور) (قوله لا اعتباره مفهوم الشرط) علة على قول ابن القاسم (قوله ولا يلازم) بضم الباء أي المقاس (قوله قول مالك رضى الله تعالى عنه) خبر المناسبات واعتبار مضاف لفاعل ومفهوم مثعوله (قوله لغرمائه) مثعوله (قوله ليعجزه) علة خلع (قوله ليعجزه) علة خلع (قوله لا بالتفليس الأعم) عطف على به (قوله ولو ممكنهم) أي المدين الخ علة حلول ماله

(قوله من الدين) بيان ما (قوله كالموت) مشبه بالتقليس في إيجاب حلول المؤجل (قوله مطلقا) حال من دين أي سواء كان عبثا أو عرضا (قوله متأخر) جمع متأخر بلا تون لاضافته (قوله لعدم حلوله) أي الدين صله تميل (قوله فيها) أي الموت والتقليس (قوله خلاف) خبر ميل (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله له) أي المقلس (قوله ١٢٥) فيه أي المقلس (قوله منع وجبر) بضم فكسر فيهما (قوله ويرج) بضم فكسر (قوله قبوله) أي التأخير (قوله من أن من مات الخ) بيان ما (قوله فضمنه) أي الدين (قوله لم يكن) بضم فكسر (قوله ففتح مثقلا أي وارثه) قوله ان انقرض أي وارثه (قوله أو تعدد) أي وارثه (قوله ان كان) أي حصل في التركة (قوله ولا يختص) أي الضامن (قوله لان معنى الخ) على لا ينافي الخ (قوله لم يستوف) أي المقلس أو الميت (قوله فيصل) أي دين الكراء (قوله فلا شيء له) أي المكري (قوله وان كان) أي المقلس (قوله حاصص) أي المكري (قوله بما يابله) أي البعض الذي استوفاه المقلس من منفعة (قوله من المكراء) بيان ما (قوله وخير) أي المكري (قوله باقية) أي الكراء (قوله وتركه) أي عين شئ عطف على أخذ (قوله به) أي باقية (قوله مجعلا) حال من منابه (قوله ولا يحمل) بضم الياء (قوله لشرطه) أي التججيل (قوله وأعره) أي التججيل عطف على شرطه (قوله لانه أي الشأن الخ) على لا يحمل الخ (قوله قيم ما) أي ما استوفيت منفعة ومائثر طائفة

والا اذا قتل رب الدين مدينه عمدا فلا يحمل دينه وما تقليس رب الدين او موته فلا يحمل به ما له من الدين المؤجل (تبسيهات) الاول ما ذكره المصنف هو المعروف من المذهب وقيل لا يحمل المؤجل بتقليس المدين ولا موته وقيل يحمل بهما ان لم يأت المقلس بحصيل بالمؤجل وقيل لا يحمل العين دون العرض ابن عرفة والمذهب حلول دين المقلس المؤجل بتقليسه كالموت مطلقا وميل السيوري وبعض متأخرى المغاربة لعدم حلوله فيهما خلاف المذهب ثم قال النخعي ان اقر المقلس بحصيل فالقياس بقاء ما عليه لاجله لان تعجيله انما هو خوف أن لا يكون له عند الاجل شيء ولا ينرشد عن مضمون لا يحا صص ذو الدين العرض المؤجل بقيته حاله على ان يقبض لاجله وهو بعيد قلت في حلول المؤجل بتقليسه ثالثها ان لم يأت بحصيل ورايهما ان لم يكن عرضا للمعروف والسيوري فيه وفي الميت والنخعي ومضمون الثاني في التوضيح لو قال بعض الغرما لا يريد حلول عروضي وقال المقلس حكم الشرع بحصولها فلا أثرها فالقول للمقلس ويجبر المستحق على أخذها قاله في الموازية والعقبة واعترضه النخعي بان الحلول انما هو ملحق برب السلع فيقتضي ان القول له في تأخيرها وفي الشامل فلو أراد بعضهم تأخير سلعه منع وجبر على قبضها ويرج قبوله ٨١ الثالث لو قال الورثة نافي بحصيل ونودي عند الاجل ونقسم التركة كلها الآن لم يكن لهم ذلك قاله ابن نافع نقله في التوضيح الخط قوله لم يكن لهم ذلك أي جبر على الغرما فلا ينافي ما ذكره في باب الضمان من ان من مات وعينه دين فضمنه وارثه لم يكن من التركة جازان انقرض أو تعدد والترم الضامن النقص ان كان ولا يختص بالفاضل ان كان لان معنى هذا ان رضى الغريم وبالف على حلول المؤجل بالتقليس والموت فقال (ولو) كان الدين المؤجل على المكري المقلس أو الميت (دين كراء) لعقار او حيوان او عرض وجبته لم يستوف منفعة فيصل بفلس المكري ومونه وللمكري اخذ عين شئ في الفلاس ثم ان لم يستوف شيء من منفعة فلا شيء له من الكراء وان لم يأخذ عين شئ في الفلاس وابقاه حاصص بكرائه حاله وان كان استوفى بعض منفعة حاصص بما يقابل من الكراء وخير في اخذ عين شئ فيسقط باقيه وتر كذا في حاصص به حالا كما يحا صص في الموت وياخذ منابه بالحصاص مجعلا كما هو مفاد المصنف ونحوه في المدونة وهو المشهور كما في شرحها وقال ابن رشد يحا صص به ووقف ما يابله بالحصاص فكلاما استوفى شيء من المنفعة اخذ المكري ما يثوبه من الموقف ولا يحمل كلام المصنف على استيفاء المنفعة المقابلة للكراء ولا على ما وجب تعجيله لشرطه او عرفة لانه لا يقال فيه ما حل به وبالموت ما اجل وقيدنا الكراء بالوجبة ليكون لازما لا ينسخ بموت احد المتعاقدين وان حل اذ لو كان مشاهرة لم يكن لازما فلا ياتي فيه حل به وبالموت ما اجل فاذا عجب البناني ما حله عليه هو ظاهر المصنف والمدونة وصرح به ابو الحسن ومقابله اختيار ابن رشد في المقدمات والنوازل انظر ضيق (و) طني وما في خش من تقييد كلام المصنف بالاستيفاء غير ظاهر ونص طني قوله ولو أي التججيل عطف على شرطه (قوله لانه أي الشأن الخ) على لا يحمل الخ (قوله قيم ما) أي ما استوفيت منفعة ومائثر طائفة أو عرف (قوله من تقييد كلام المصنف الخ) بيان ما (قوله غير ظاهر) خبر ما

(قوله نقده) أي تجيله (قوله به) أي نقده (قوله كسائر) أي باقي (قوله وكذا) أي المستوفى منفعته في أنه كسائر الديون بخلاف (قوله أو كان) أي نقده (قوله ذلك) أي المذكور من المستوفى منفعته والمشتراط أو المعتمد نقده (قوله حاوله) أي غير ذلك (قوله اذ ظاهرها) أي المدونة (قوله منه) أي قولها إذا فلس المكثري فصاحب الدابة أحق بالمتاع (قوله ثم مات) أي المكثري (قوله قبل أن ينسكن) أي وقبل أن يحل أجل الكراء (قوله فانه) أي الكراء المخبران والجملة فاعل يقوم (قوله ولقوله) أي المدونة عطف على لقوله (قوله وإن مات المكثري) أي دارا مثالا يسكنها (قوله وقد سكن) أي المكثري الدار طال (قوله ورثته) أي المكثري (قوله الكراء) فاعل لزم (قوله منه) ١٢٦ أي قولها لزم ورثته الكراء (قوله بموته) سبب يحل (قوله وقبل لا يحل) أي الكراء

بموت المكثري (قوله ويخاصص) أي المكثري بكرائه غير ما للمكثري في ماله (قوله فإنا به) أي المكثري بالخاصة (قوله دفع له) أي المكثري (قوله العوض) أي المنفعة (قوله اختلاف) بضم التاء (قوله بالنقد) أي الحال (قوله فيه) أي الكراء (قوله النقد) أي التججيل (قوله إذا شاء) أي للمكثري (قوله أن يسلمه) أي المكثري الدار (قوله له) أي ابن القاسم (قوله أن فلس) أي المكثري (قوله أن يسلمها) أي الدار للمكثري (قوله يخاصص) أي (قوله المكثري غير ما للمكثري) (قوله فيميز) أي أشبه (قوله يخاصص) أي المكثري (قوله له) أي المكثري (قوله أن يسلمها) أي الدار (قوله لا غرماء) (قوله ولولم يشترط)

دين كره أي ولو كان المؤجل دين كره أو المراد بالمؤجل ما لم تستوف منفعته ولم يشترط نقده ولم يكن عرف به سواء كان مؤجلا أم لا أما المستوفى منفعته فلا خلاف أنه كسائر الديون يحل بالموت والفلس وكذا المشتراط نقده أو كان العرف والخلاف في غير ذلك فظاهر الكتاب حاوله لقوله إذا فلس المكثري فصاحب الدابة أحق بالمتاع اذ ظاهرها تجعيل الحق ولو فلس قبل الاستيفاء أبو الحسن يقوم منه أن من أكرى دارا بمن مؤجلا ثم مات قبل أن يسكن فانه يحل بموته وأقولها وإن مات المكثري وقد سكن أو لم يسكن لزم ورثته الكراء أبو الحسن يؤخذ منه أن الكراء يحل فيما ترك الميت بموته ١٥ وقيل لا يحل ويخاصص في الفلس فإنا به يوقف فكل ما سكن المكثري شيئا دفع له بحسبه وسبب الخلاف كون العوض لم يقبض أبو الحسن اختلف في الديون التي أعواضها غير مقبوضة هل تحل بالموت أم لا وظاهر الكتاب أنها تحل ١٥ وقال في المقدمات وأما ما لا يمكنه دفع العوض فيه ويمكنه دفع ما يستوفى منه مثل أن يكتري الرجل دارا بالنقد أو يكون العرف فيه النقد فيفسد المكثري قبيل قبض الدار أو بعد القبض وسكن البعض من السكتي فأوجب ابن القاسم في المدونة للمكثري الخاصة بكرائه ما بقي من السكتي إذا شاء أن يسلمه وله مثله في العتبية وعلى قياس هذا أن فلس قبل قبض الدار فله المكثري أن يسلمها ويخاصص بجميع كرائه وهذا قياس قول أشبه الذي رأى قبض أوائل الكراء قبضا لجميع الكراء فيجوز أخذ الدار للمكثري من الدين وأما ابن القاسم فالقياس على أصله أن يخاصص الغرماء بكرائه ما مضى ويأخذ داره وليس له أن يسلمها ويخاصص الغرماء بجميع الكراء ولولم يشترط في الكراء النقد ولا كان العرف فيه النقد لوجب على المذهب المتقدم إذا خاصص أن يوقف ما وجب في الخاصة فكل ما سكن شيئا أخذ بقدره ١٥ فجزم ابن رشد بالقول المقابل الذي أشار له المصنف بالمبالغة وهكذا فعل في نوازيله ونصه ومن أكرى دارا سكتين معلومة بنجوم فأت أو فلس فالأصح في النظر أنها لا تحل بموته ولا بتقليسه اذ لا يحل عليه ما لم يقبض بهد عرضه وهو أصل ابن القاسم لأنه لم يقبض الدار قبضا سكتاها فأتى على مذهبه أن الكراء لا يحل بموته وينزل ورثته منزلته ١٥ وهذا اختيار له وأنه الجاري على مذهب ابن القاسم ١٥٦ اعترافه بمذهب ابن القاسم في المدونة والعتبية زاد

أي المكثري (قوله ولا كان العرف فيه) أي الكراء (قوله ما وجب في الخاصة) أي للمكثري (قوله سكن) في أي المكثري (قوله أخذ) أي المكثري من الموقوف (قوله بقدره) أي المسكون (قوله فعل) أي ابن رشد (قوله بنجوم) أي بكرائه مؤجلا بأشهر معلومة (قوله فأت أو فلس) أي المكثري (قوله أنها) أي النجوم (قوله ما لم يقبض) أي المقدس (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف إليه وثية معناه (قوله وهو) أي عدم الحلول (قوله أصل) أي قاعدة (قوله لانه) أي ابن القاسم (قوله مذهبه) أي ابن القاسم (قوله بموته) أي المكثري (قوله ورثته) أي المكثري (قوله وهذا) أي الذي قاله ابن رشد (قوله له) أي ابن رشد (قوله بهد اعترافه) أي ابن رشد (قوله زاد) أي ابن رشد



(قوله على جميعهم) أي الغرما بحسب دينهم (قوله لأجمع دينه) حلف على حصته (قوله من غرماته) أي المقلص بيان غيره (قوله عنه) أي المدعي عليه (قوله غرماها) أي المدعي عليه حصته لنا كل (قوله لأن نكوله) أي المدعي عليه (قوله وتقسيم) أي حصته لنا كل (قوله ياخذ) أي الحالف (قوله من الغرما) بيان من (قوله العود) مفعول طلب (قوله فني تمكينه) أي العائد لليمين بعد نكوله عنها (قوله عدمه) أي تمكينه منها (قوله أنه) أي المقلص (قوله فيه) أي الدين المشهود به (قوله بدئي) بضم فكسر مثقلا (قوله جبر) ١٢٨ أي وارثه (قوله عليها) أي اليمين (قوله فان ابني) أي الوارث اليمين (قوله ان كان) أي الوارث (قوله

الغرما) أخذ حصته من الحالف عليه مقسوما على جميعهم لأجمع دينه الذي على المقلص ان حلفوا كلهم بل (ولو نكل) عن اليمين (غيره) أي الحالف من غرماته (على) قول ابن القاسم (الأصح) عند ابن أبي زيد وترد بيننا كل على المدعي عليه فان حلف سقط عنه حصته لنا كل وان نكل غرماها لان نكوله كشاهد فان وتقسيم على جميع الغرما من حلف ومن نكل ولا يختص به لنا كل وأشار بولول قول محمد بن عبد الله بك يأخذ جميع دينه من الحالف عليه اذا نكل غيره وان طلب من نكل من الغرما العود لليمين فني تمكينه منها قولان لابن الماجشون ومطرف أظهرهما عدمه كما سيأتي آخر الشهادات وافهم قوله نكل المقلص انه المطلوب باليمين ابتداء وهو كذلك وانه لو نكل المدين قبل تفليسه لا يحلف غرماؤه وهو كذلك قاله مطرف وابن الماجشون وانه في الحلف وهو كذلك والميت ان شهد به يدين عدل أو امرأتان فان كان فيه فضل عن دين الغرما بدئي وارثه باليمين وليس للغرما مجبره عليها فان أي حلف الغرما وأخذوا دينهم وللوارث العود للحلف لما أخذ القاضل عن الغرما ان كان اعتقد حال نكوله انه لا يفضل شيء عنهم ودلت قرينة على صدقه ومن نكل من الورثة يسقط حقه بعد حلف المدعي عليه وقوله حلف كل يشمل الصبي وهو قول وقيل يحلف وليه وقيل يؤخر لشدده ويشمل المجبور وغير الصبي وهو كذلك على المشهور وقيل يؤخر لانفسك الجبر عنه وافق به (و) ان اقر المقلص يدين لغيره من فلس لهم (قبل) بضم فكسر (اقراره) أي المقلص الاخص او الاخص لا يهتم عليه ان اقر (بالجلس) الذي فلس فيه (او قربه) بالعرف و (ان) كان (ثبت دينه) الذي فلس به (ياقراره) منه (لا) يقبل اقراره لغيره ان ثبت دينه الذي فلس به (بينه) عند مالك رضي الله تعالى عنه وعليه حلفت المدونة واختار بعض الشيوخ قبوله وهو ظاهر كلام ابن الجراح واستظهره ابن عبد السلام خليل لكن الذي نص عليه محمد وجماعا عليه المدونة ان هذا خاص بما اذا ثبت الدين باقراره فان كان بينه فلا يقبل وان كان بالجلس ولما لا في الموازية قول ثالث ان من اقره المقلص ان كان علم منه اليه تمامه وداينة وخلطة حلف المقر له ودخل في الخصام مع من له بينة اه وافهم قوله بالجلس او قربه ان اقراره بعده يعد لا يقبل وهو كذلك ابن عرفة بعد نقول كثيرة وكلام طويل قلت حاصله انه قبل قيام الغرما عليه ان لا يهتم عليه ماض اتفاقا وان يهتم عليه فيه نقلا للحنى وبمسد القيام عليه وقبل الحكم بجمع لمن لا يهتم عليه فيه نقل للحنى والشيخ الثلاثة الاقوال وبعد الجبر عليه مقبول على من ليس دينه بينة ان قارنه او قاربه وفي قبوله على من دينه بينة كذلك ولغوه

أي الوارث (قوله اعتقد) أي الوارث (قوله انه) أي الشان (قوله عنهم) أي الغرما (قوله صدقه) أي الوارث (قوله لمن لا يهتم عليه) صلة اقرار (قوله وعليه) أي قبول اقراره (قوله وهو) أي قبوله (قوله واستظهره) أي قبوله (قوله هذا) أي قبول اقراره (قوله ثبت الدين) أي الذي فلس به (قوله فان كان) أي ثبوت الدين الذي فلس به (قوله وان كان) أي اقراره (قوله علم) بضم الصين (قوله منه) أي المقر له (قوله انه) أي المقلص (قوله ان) اقرار من احاط الدين بما ليدين (قوله ماض) خبر ان (قوله فيه) أي اقراره ان لا يهتم عليه (قوله الثلاثة الاقوال) أي المتقدمة في قول ابن

عرفه التمس والشيخ في لغو دخول اقراره على دين القاطنين عليه بينة بغير قيامهم عليه او بسجنتهم اياه فانها ثابتهما ان حلفوا بينه وبين ماله ومنعوه البيع والشراء (قوله وبعد الجبر عليه) أي اقراره ان لا يهتم عليه بعد الجبر عليه (قوله ان قارنه) أي اقراره الجبر عليه بان كان مجلس واحد (قوله او قاربه) بوجهة أي اقراره الجبر عليه بان كانا مجلسين متقاربين (قوله وفي قبوله) أي اقراره ان لا يهتم عليه (قوله كذلك) أي كاقراءه على من ليس دينه بينة في اشتراط مقارنته او مقارنته

(قوله يقبل) يضم فسكون ففتح أى اقراره (قوله علم) يضم العين (قوله تقاض) أى قبض دين (قوله منه) أى المقتلس (قوله من المال) بيان لما (قوله عليه) أى المقتلس (قوله وفيها) أى المدونة (قوله دخل) أى المقر له (قوله به) أى المال المقر به (قوله دأبته) أى المقر (قوله وما بعد) أى وما أقر به بعد (قوله من مال) بيان لما (قوله فان افاد) أى المقر (قوله ذلك) أى تقليس (قوله دخل) أى المقر له بعد التقليس (قوله من الاوّلين) بكسر الهمزة (قوله وعين) بفتح عين مثقلا أى المقتلس (قوله بان قال) أى المقتلس تصوير تعينه (قوله عينت) بفتح عين مثقلا (قوله فمما) أى القراض والوديعة (قوله تعينه) أى المقتلس القراض أو الوديعة (قوله انه) أى المقتلس (قوله يقبل) يضم فسكون ففتح ١٢٩ أى قوله (قوله علم قبوله) أى تعينه القراض والوديعة (قوله

تقوم) أى تشهد بینه (قوله به) أى أصل القراض والوديعة (قوله يقبل) أى تعينه بلا بينة باصلة (قوله ان كان) أى تعينه (قوله بهم) يضم ففتح مثقلا أى المقتلس (قوله انه) أى الشأن (قوله تعينه) أى القراض والوديعة (قوله البينة) فاعل تعين (قوله تعينها) أى البينة القراض أو الوديعة (قوله بعين) يضم ففتح مثقلا (قوله ففى قبوله) أى اقراره مطلقا وعدمه مطلقا (قوله على أصلها) أى المعاملة (قوله صدق) يضم فكسر أى المقر (قوله ثم قال) أى ابن عرفة (قوله قيد) يضم فكسر مثقلا (قوله بالاشهاد عليه) أى الصانع حين دفع المصنوع له (قوله يقبل) أى قول الصانع (قوله أحسن) خبر قول (قوله هذا) أى قبض ما يصنعونه (قوله الانهاد) أى عليهم (قوله الدفع) أى

ثالثها يقبل لمن علم له تقاض منه للخصى مع نقل ابن رشد عن ابن حبيب ونقله رواية (وهو) أى ما أقر المقتلس به ولم يقبل اقراره به لكون الدين المقتلس به بينة أو لبعده اقراره به عن مجلس تقليس له لازم (فى ذمته) أى المقتلس يوفيه مما يتجدد له من المال لان الجور عليه انما هو فى المال الذى بيده وقت تقليس ابن عرفة وفيها من أقر لرجل قبل التقليس بمال دخل به مع من دأبته بينة وما بعد التقليس لا يدخل فيما بيده من مال فان افاد ما لا بعد ذلك دخل فيه مع من بقى له شئ من الاولين (و) ان كان المقتلس عامل قراض أو مودعا بالفتح وعين مال القراض أو الوديعة بان قال هذا قراض فلان أو هذه وديعة فلان (قبل) يضم فكسر (تعينه) أى المقتلس (القراض والوديعة ان قامت) أى شهدت (بينة) عدلة (بأصله) أى عقد القراض أو الايداع عينت البينة ربهما ثم الهذا قول ابن القاسم ومفهوم تعينه انه لو قال فلان فى مالى قراض أو وديعة لم يقبل وهو كذلك فى الجواهر ومفهوم ان قامت بينة بأصله عدم قبوله ان لم تقم به وهو كذلك وقال أصبغ يقبل ان كان لمن لا يتم عليهم وأتهم قوله بأصله انه لا يشترط تعينه البينة وقال مالك رضى الله تعالى عنه لا بد من تعينها ابن عرفة وفى المقدمات لو أقر بعين كقوله هذا قراض فلان أو وديعة ففى قبوله ثالثها ان كان على أصلها بينة صدق فى التعيين ثم قال وقيل الثالث مفسر الاول وقيد الاول بأنه مع عين المقر له وكونه لا يتم عليه (والخيار) للخصى من الخلاف (قبول قول الصانع) ثون فعين ماله المقتلس فى تعيين مصوغاته لاربابها (بالبينة) بأصله لعدم جريان العادة بالاشهاد عليه للخصى قول ابن القاسم يقبل أحسن لان الصانع منتصبون لثل هذا وليس العادة بالاشهاد عند الدفع ولا يعلم ذلك الا من قولهم (ويجز) يضم فكسر على المقتلس (أيضا) أى كما جرح عليه أو لا (ان يتجدد له) أى المقتلس (مال) بعد اخذ المال الذى بيده وقسمته على غرمائه وقيمت لهم بقاياسا واعتجد عن أصل مال كرجح فى مال تركه بيده بعض غرمائه أو من معاملة جديدة أو عن غير اصل كبرائ وهدية وصدقة ووصية وارث جنابة لان الجرح الاول قاصر على المال الذى كان بيده وأما المال المتجدد فيتصرف فيه الى ان يجرح عليه فيه ومفهوم الشرط عدم تجديد الجرح عليه ان لم يتجدد له مال ولو طال الزمان ابن ناجي وبه العمل وللإيجي فى سجلاته يجدد بعد سنة أشهر لانتقال الكسب (وانفق) جرح المقتلس باخذ ما بيده وحلقه انه لم يكت شيئا أو تصد بقة الغرماء عليه ان حكم الحاكم بفسكه عنه بل (ولو بلا

١٧ من ث ما يصنعونه اليهم (قوله ذلك) أى كون هذا المصنوع لقان (قوله قولهم) أى الصانع (قوله أولا) بشد الواو (قوله تجدد) أى المال (قوله اصل مال) اضافته للبيان (قوله لان الجرح الاول الخ) علة لتجدد الجرح (قوله فيمنصرف) أى المقتلس (قوله وبه) أى عدم تجديد الجرح عليه ان لم يتجدد له مال خبر العمل (قوله سجلاته) بكسر السين والجميم وشدا للام جمع سجل كذلك أى كتبه التى قيد فيها وقائعها لراجعها ان احتاج اليها (قوله يجدد) يضم ففتح مثقلا أى الجرح على المقتلس ولو لم يتجدد له مال (قوله وحلقه) أى المقتلس (قوله انه) أى المقتلس (قوله تصد بقة) أى المقتلس (قوله الغرماء) فاعل تصديق (قوله عليه) أى عدم اخفائه ما لا عنهم صله تصديق (قوله بفسكه) أى الجرح (قوله عنه) أى المقتلس

(قوله لاحتياجه) أي فلك الجرح (قوله وقرره) أي قول ابن الحاجب وفيه شك الخ (قوله بانه) أي الشأن صله تقرر (قوله  
اختلف) بضم التاء (قوله عنه) أي القلس صله ينقل (قوله حكم حاكم) أي بغيره (قوله بما يدهم) صله مكتمهم (قوله من عرض  
الخ) بيان ما (قوله باقتناع) صله دائن (قوله الذين) نعت غيرهم ومعه بالاضافة للضمير (قوله وارادوا) أي الذين تدان منهم  
بعدها (قوله من معاملتهم) أي الآخرين ١٣٠ بيان ما (قوله فيه) أي ما يدهم من معاملته الآخرين (قوله فيه) أي القاضل (قوله

حكم) به قاله الخمي وأشار بولو إلى قول ابن القصار وعبد الوهاب لا ينقل جرح عن مجبور عليه  
الاجحكم حاكم لاحتياجه للاجتهاد الذي لا يضبطه الا الحاكم كذا قرر المصنف قول ابن  
الحاجب وفيه شك الخ جرحه من غير حكم قولان وقرره ابن عبد السلام بانه اختلف هل  
ينقل الجرح عنه بطر والمال اولاد من حكم حاكم كالجرح عليه ابتداء والمناسبت تقديم وانقل  
ولو بلا حكم على وجح أيضا ان يجده مال (ولو مكتمهم) أي ارباب الدين (الغريم) أي المدين  
مما يدهم من عرض وغيره (فباعوا) أي الغرماء من ماله ما يحتاج في قصته لبيعه بالارفع لما حكم  
(واقسموا) أي الغرماء مال مدينهم بحسب ديونهم ويقبض لهم بقايات ديونهم (ثم دأب)  
الغريم باقتناع واقتراض (غيرهم) أي المقتسمين ثم فلسه غيرهم الذين تدان منهم بعد القسمة  
وارادوا قسمة ما يدهم من معاملتهم (فلادخول الاولين) فيه الا ان يفضل شي بعد وفاء الآخر  
فيتخاص فيه الاولون كذا في الخلاف وافهم قوله باعوا واقسموا ان قاموا ولم يجدوا معه  
شيأ فتركوه لم يكن تقاضا فان دأب الآخرين وفلسوه دخل معهم الاولون فيما يوجد بيده لان  
تقليسهم له بلا حاكم (كتقليس الحاكم) اصبح سمعت ابن القاسم يقول عن مالك رضي الله  
تعالى عنهم في رجل قام عليه غرماءه وفلسوه فيما بينهم واخذوا ماله ثم دأب آخرون ان الآخر  
اولى بما في يده بمنزلة تقليس السلطان ثم قال ابن القاسم تقليسهم اياه فيما بينهم ايهن اذا فعلوا  
ذلك ان يجدوا له الشيء اليسير والسقط في الحافوت الذي يكشف فيه ويقالس فيما خسدون  
ما وجدوا ويقسمونه على تقليسه والياس من ماله فهو عندى تقليس كتقليس السلطان  
سواء ابن رشد هذا هو التقليس الذي يمنع من دخول من فلسه على من عام له بعد تقليسه  
واسمى مما لا يدخل فيه الاولون مع الآخرين فقال (الا) ما ملكت يدي (سكارث صله) أي عطية  
من صدقة او هبة او وصية (وارش جناية) على المقلس او اياه فلا وادخل في ادقاس  
للآخرين (ويبيع) بكسر الموحدة (ماله) أي القاس ان خالف جنس دينه او وصفته ويبيع  
(بمحضرته) أي المقلس ظاهره وجوبا ومال اليه في توضيحه وفي الذخيرة انه من باب السكال لانه  
أبلغ في قطع حجته بعد ثبوت ديون القاتمين والموجودين والاعذار المقلس ولكل منهم في دين  
صاحبه وحلف كل انه لم يقبض شيأ من دينه ولم يسقطه كله ولا بعضه وانه باق عليه الى الآن  
وتسمية شهود كل ابن عرفة المتبطلين وابن قنوح شرط بيع القاضى مال المقلس لقضاء ديونه  
ثبوت الديون وحلف اربابها على بقائها كمين بقا الدين على الميت وثبوت ملك المقلس ما يبيعه  
عليه اه مباررة تامل هل هذه اليمين بين قضاة وهم انما اوجبوها على طالب من لا يمكنه الدفع عن  
نفسه اما لا فقط كالمغير او لا وما لا كالميت او هي بين منكر فلا تتوجه الابدعوى كل واحد

لان تقليسهم) أي الاولين  
الخ علة عدم دخولهم مع  
الآخرين (قوله فيما بينهم)  
أي بالارفع لما حكم (قوله ان  
الآخر) بضم الهمزة وفتح  
الحاء المعجمة جمع آخر أي  
لغرماء المتأخرون المعاملون  
له بعد تقليسه الخ مشعول  
يقول (قوله ابن) أي  
أظهر (قوله ذلك) أي  
التقليس (قوله ان يجدوا)  
أي عسى ان يجد الغرماء  
(قوله) أي المدين (قوله  
السقط) بفتح السين والقاف  
أي القليل التافه (قوله  
يكشف) بضم فسكون ففتح  
أي يمكنهم كشفه بلا حاكم  
(قوله فيه) أي الحافوت  
(قوله فهو) أي تقليسهم  
ايه فيما بينهم (قوله على  
المقلس) صله جناية (قوله  
خالف) أي ماله (قوله اليه)  
أي وجوب كون بيع ماله  
بمحضرته (قوله انه) أي كون  
بيعه بمحضرته (قوله لانه) أي  
بيعه بمحضرته (قوله بهد  
ثبوت الخ) صله بيع (قوله  
منهم) أي الغرماء (قوله

وحلف) عطف على ثبوت (قوله وانه) أي دينه (قوله عليه) أي المدين (قوله مال) مفعول بيع (قوله لقضاء  
الخ) علة بيع (قوله ثبوت) خبر شرط (قوله وحلف) عطف على ثبوت (قوله كمين بقا الدين الخ) تشبيه في الشرطية (قوله  
وثبوت ملك المقلس) عطف على يمين او على ثبوت الاول (قوله اه) أي كلام ابن عرفة (قوله مباررة) بفتح الميم وشدة المنة تحت أي  
قال (قوله هذه اليمين) أي المطلوبة من كل غريم على بقائه دينه الى الآن (قوله وهم) أي الفقهاء (قوله اوجبوها) أي بين القضاء



(قوله هذا) أي كونه عين منكر (قوله حاضر) مفهومه أنه لو كان غائباً لكانت عين طالبة عين قضاء وهذا ظاهر (قوله وادعى قضاء الخ) مفهومه أنه لو لم يدع القضاء وهو حاضر انما عين قضاء وهذا يؤيد الاول ١٣١ لا الثاني (قوله للاستزادة في الثمن)

عله الخيار (قوله هذا) أي

كون البيع بخيار (قوله

فهذا) أي كونه بخيار (قوله

منه) أي القاضي (قوله فله)

أي المشتري (قوله لقولي)

بفتح اللام مني قول بلانون

لاضاقته (قوله عليه) أي

الجزا (قوله المصنف) أي

قال (قوله في بيعها) أي

الكتب (قوله هنا) أي في

دين المقلس (قوله فكره)

أي بيعها (قوله ومنعه)

أي بيعها ما لا رضي الله

نعمال عنه (قوله محمد) أي قال

(قوله أبي) بفتح الهمز وكسر

الموحدة اسم كان مضاف

للباء (قوله عليها) أي ثياب

جسده (قوله من الديون الخ)

بيان ما (قوله المقلس) نعت

الصانع (قوله وعنده) أي

بيع آتاه (قوله إذا كان)

أي الصانع (قوله وقلت)

بفتح القاف واللام مثقلا

(قوله كبيرة) نعت الدنانير

(قوله أميرة) أي مذبوبة

لامير المؤمنين نعت الننانير

(قوله قبل الدين) تنازع

فيه مدبر ومعتق (قوله

بعد الدين) تنازع فيه

المدبر والمعتق (قوله قبل)

بضم فكسر (قوله أنه) أي

ولد الأمة (قوله منه) أي

المقلس (قوله لتوفية) عله تكسب (قوله لغرمائه) صله بفي (قوله من ديونهم) أي الغرماء بيان ما (قوله عليه) أي التكسب (قوله

من الغرماء على غيره أنه قبض أو اسقط مثلاً ولو يؤيد هذا قول ابن رشد إذا كان المطلب حاضر  
وادعى قضاء ما ثبت عليه فممن طالبة عين منكر لا عين قضاء اهـ وبيع ماله (بالخيار) للحاكم  
(ثلاثاً) من الأيام في جميع السلع التي لا يسدها التأخير للاستزادة في الثمن المصنف ولا يختص  
هذا ببيع سلع المقلس فكما يبيعه الحاكم على غيره فهذا سيده ابن عرفة والعادة أن يبيع  
القاضي على خيار وان لم يشترطه إلا أن يجعل المشتري منه العادة فله القيام بالتجيز ردا  
أو أمضا ويبيع ماله أن لم يكن كتاباً (ولو) كان ماله (كتبا) فيجوز بيعها على المشهور عب  
ظاهره ولو احتاج إليها فليست كآلة الصانع لأن شأن العلم أن يحفظ اهـ وأشار بولول قول ما لا  
رضي الله تعالى عنه بكرهه بيعها وحرمة وشهره بض الاستياخ جواز فله أمشي عليه المصنف  
في التوضيح الخلاف في بيعها هنا جار على الخلاف في بيعها من حيث الجملة فكرهه ما لا رضي  
الله تعالى عنه مرة ومنعه أخرى والمشهور الذي عليه الجمهور جواز بيع الكتب محمد بن عبد  
الحكم قد بيعت كتب ابن وهب بثلاثمائة دينار وأصحابنا متوافرون حاضرون وغيرهم فلم ينكروه  
وكان أبي الوصي (أو) كان ماله (توبى) بفتح الموحدة مثقلى ثوب حذف تونه لاضافته إلى  
(جمعه) أي المقلس الذين يصلحها فيهما ويخلفها فيبيعهما ماله الحاكم على المقلس (أن كثرت  
قيمتها) عب يحتمل بالنظر لهما ويحتمل بالنظر لصاحبها ويشتري لغيره ما ولا يبيع من ثياب  
جسده ما لا يبدله منه ويخوفه في المدونة لأن الغرماء عاملاؤه عليها وظاهره أنه لا يترك لجمعه أكثر  
من توبين وانظر ما المراد بهما اهـ نت عب وهو قصور فقد قال ابن عبد البر المراد به ما قبض  
ورداً أو جبة ورداء اهـ تت وبيع على المقلس ما كان للقيمة كداره وخادمه ودابته  
وسرجه وسلاحه وخاتمه ومصحفه الخط في المقدمات يباع ماله من الديون المؤجلة إلا أن ينفق  
الغرماء على تركها حتى تقبض عند حلولها (وفي بيع آلة الصانع) بنون وعين مهمله المقلس  
وعنده (تردد) لعبد الحميد الصانع محله إذا كان محتاجاً له أو قلت قيمتها فإن لم يحتج لها أو كثرت  
قيمتها بيعت بلا تردد ابن ناجي بلغني أن شيخنا أباهمدي اختار قول المازري أرى أنه لا يبيع إذا  
كانت قيمتها يسيرة ولا غنى عنها فباع من أرب الكمايين فأنها تساوى بنونس الدنانير الكثيرة  
كثلاثين ديناراً كبيرة الضرب أميرة فهم يعاملون عليها كالدار (وأوجر) بضم الهمز وكسر  
الجيم (رقيقه) أي المقلس الذي لا يبيع لسابقة سر ينه وفيه خدمة كثيرة كدبره ومعتقه لاجل  
قبل الدين وولد أم ولده من غيره بعد ولادته لأمه وأما القن والمدبر والمعتق لاجل بعد الدين  
فيباعون فيه ويؤاجر عليه رقيق غيره الذي أخدته أيام حياته أو مدة لأم من مرجعه له بعد  
أخداه غيره قاله ابن عرفة (بخلاف مستولته) أي المقلس فلا تؤاجر عليه أذ ليس له فيها إلا  
الاستمتاع ويسير الخدمة في المقدمات إن ادعى أن أمته اسقطت منه فلا يصدق إلا بما أتين  
أوفشوق قبل نفيلسه وإن كان لها ولد حتى قبل قوله أنه منه (ولا يلزم) بضم التحتية وفتح الزاى  
المقلس بعد أخذها يده (بتكسب) بنجر أو عمل لتوفية ما بقي عليه لغرمائه من ديونهم ولو قدر  
عليه لأنها إنما تعلقت بذمته لا يسدنه ولقوله تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وسواء

لأنها) أي ديونهم (قوله ولقوله) عطف على لأنها الخ



(قوله أى لا يستأنى به الخ) تفسير المراد من تعجيل بيعه (قوله فلا يئانى) أى تعجيل بيعه تقربيع على تفسيره (قوله أنه) أى الحيوان (قوله لأنه) أى الحيوان الخ علة تعجيل بيعه (قوله وفى ذلك) أى الاستئناؤه كالأستئناؤه بعقاره وعرضه (قوله فليس المراد) أى من تعجيل بيعه الخ تقربيع على التفسير المتقدم (قوله لأنه) أى ما توهمه صاحب التكملة علة ولا أنه يباع بلا خيار ثلاثة أيام (قوله من رطب فاكهة) بفتح فسكون من إضافة ما كان صفة بيان ما (قوله وطرى لحم) ١٣٣ كذلك (قوله فلا يستأنى

الخ) خبر ما يخشى فواته (قوله الأيام البسيرة) ويستأنى به فهو ساعة مما لا يتغير فيه (قوله ويسير العروض) من إضافة ما كان صفة (قوله مثل) بـ كسر فسكون الحيوان أى فى الاستئناؤه به الأيام البسيرة (قوله وسمع ابن القاسم) أى مالكا رضى الله تعالى عنهما (قوله لفظه) أى المسموع (قوله مشكل) أى غير متضح المعنى (قوله أن العروض الخ) أى سواء كانت كثيرة القيمة كالدرهم لا (قوله ليس شهر) بضم فسكون ففتح (قوله مالك) أى قال رضى الله تعالى عنه (قوله ويرى) أى القاضى (قوله رأيه) أى المشتري (قوله مضى) أى القاضى (قوله ذلك) أى البيع بلا تأخير (قوله وكذا) أى المسموع بما لا ترجى زيادته فى امضاء بيعه بلا تأخير (قوله أن اخذ) أى شئ المقتلس

الذى يجوز بيعه على المقتلس أى لا يستأنى به كالأستئناؤه ببيع عقاره وعرضه فلا يئانى أنه لا بد من التدا عليه أياما بسيرة لأنه يسرع له التغير ويحتاج الى موته وفى ذلك نقص لمال الغرماء فليس المراد أنه يباع بلا تأخير أصلا ولا أنه يباع بلا خيار ثلاثة أيام كما توهمه صاحب التكملة لأنه لم يقله أحد نت ما يخشى فواته من رطب فاكهة وطرى لحم فلا يستأنى به الايام البسيرة ويسير العروض كسوط ودلو يباع من حينه البنائى مثل الحيوان العروض ابن يونس مالك رضى الله تعالى عنه يستأنى فى بيع ربيع المقتلس يتسوق بها الشهر والشهرين وأما الحيوان والعروض فيقتسوق بها يسيرا أو الحيوان أسرع يباعها وسمع ابن القاسم يستأنى بالعروض الشهر والشهرين مثل الدور ابن رشد لفظه مشكل لاحتماله أن العروض يستأنى بها الشهر والشهرين كالدور ويحتمل أن قوله مثل الدور تفسير للعروض فمعناه أن العروض التى هى الدور يستأنى بها الشهر والشهرين بخلاف الحيوان ويحتمل أن يكون معناه أن العروض التى هى كالور فى كثرة الثمن يستأنى بها الشهر والشهرين (واستوفى) بضم القوقية وكسر الذون أو يفتحهما أى تربص واستعمل (ب) بيع (عقاره) أى المقتلس فينادى عليه (كالشهرين) ثم يباع بالخيار ثلاثة أيام ابن عرفة اللخمي لا يباع مال المقتلس بالحضرة ويستأنى به ليسهر مالك رضى الله تعالى عنه يستأنى فى الدور والارضين الشهر والشهرين وفى الحيوان والعروض يسيرا أو الحيوان دون العروض اللخمي أن كان العطاء الأقل مستوفى لا ترجى عليه زيادة ويرى أن البدل لا يقدأولى خوف أن يفتقر رأيه عن الشراء أمضى ذلك وكذا أن أخذ بعض الغرماء بما لا ترجى بعده زيادة ثم قال ابن عرفة فى الاستئناؤه بالعروض الشهرين أو الايام البسيرة كالحيو أن اختلاف وكون الحيوان لا يستأنى به الايام البسيرة لاجل كلفة النقطة والنظر فى العروض أن يستأنى بالرفع الكثير الثمن منها الشهر والشهرين وما دون ذلك الايام البسيرة ويسير الثمن كالحبل والدلو والسوط يباع من ساعته ٨١ لكاف فى كلام المصنف استقصائية كما قال البساطى (وقسم) بضم فكسر مال المقتلس المجتمع من ناضه وغن مبيعه على غرمائه (بنسبة الديون) يحتمل أن مراده بنسبة ماله للديون بأن يجمع الديون وينسب ماله لمجموعها ويعطى لكل غريم مثل تلك النسبة من دينه ويحتمل أن مراده بنسبة الديون لمجموعها أى نسبة كل دين له ويعطى لكل غريم مثل نسبة دينه له من مال المقتلس فلو كان لغريم خمسون ولا خم مائة ولا خم مائة وخمسون ومال المقتلس مائة وعشرون فمجموع الديون ثلثمائة فبالوجه الاول تنسب مائة وعشرين لثلثمائة تجددها خمسين فتعطى كل غريم حصة منه فيخرج الاول عشرون والثانى أربعون والثالث ستون وبالوجه الثانى تنسب الخمسين لثلثمائة

(قوله كلفة النقطة) إضافته للبيان (قوله الكثير الثمن) تفسير الرفيع (قوله منها) أى العروض بيان الرفيع (قوله يباع من ساعته) خبر يسير (قوله ناضه) أى دناير ودرهم المقتلس (قوله على غرمائه) أى المقتلس ماله قسم (قوله ماله) أى المقتلس (قوله مثل تلك النسبة من دينه) فإن كان ماله نصف الديون فيعطى لكل غريم نصف دينه وإن كان ثلثه فيعطى لكل غريم ثلث دينه وإن كان سدسها فيعطى لكل غريم سدس دينه وعلى هذا القياس (قوله) أى مجموع الديون (قوله من مال المقتلس) بيان مثل تلك النسبة

(قوله وجه) أي طريق وكيفية (قوله ان كان) أي دينهم (قوله ماله) بفتح اللام أي الغريم (قوله من ذين) بيان ما (قوله على) تر كها) أي الديون التي للمفلس على غيره (قوله ويجعل) بضم ففتح فكسر مثقلا أي يجمع القاسم (قوله ان كانت) أي ديونهم عطف على جميع (قوله ان اختلفت) أي ديونهم في الصفات (قوله حلت) أي ديونهم

١٣٤

(قوله او قيمتها) أي ديونهم

أول محل أي ديونهم (قوله

حلها) أي ديونهم (قوله

العرض) بسكون الراء

(قوله يقوم) بضم ففتح

مقتل (قوله وهو) أي

قول محزون (قوله لان

المال) أي الذي بيد المفلس

(قوله وفاء) أي ديونهم

(قوله لجعل) بضم فكسر

مثقلا (قوله) أي ذى

العرض (قوله واذا قاله)

أي محزون أي تأخير دفع

الموجل لاجله (قوله فيلزم)

أي القول بالتأخير (قوله

وهذا) أي تأخير العين

الموجل لاجله (قوله هو)

أي محزون (قوله بينهم)

أي غرماء المفلس (قوله

عليها) أي بينة - حصرهم

(قوله وجوبا) بيان لمحكم

الاستيفاء (قوله يعرف)

بضم الباء وفتح الراء أي

المألفي (قوله ما في المتن)

أي من الاستيناء في الموت

لا في الفلاس (قوله رواه ابن

وهب) أي عن مالك رضي

الله تعالى عنهما (قوله غيره)

أي ابن وهب عن مالك رضي

الله تعالى عنهما (قوله

وهو) أي الاستيناء في

تجدد سلسلته على صاحبها عشرين سدس المائة والعشرين وتنسب المائة للثلاثمائة فتكون ثلاثمائة على صاحبها ثلث المائة والعشرين أربعين والمائة والخمسون نصف الثلاثمائة فاصاحبها ستون نصف المائة والعشرين ابن عرفة وفي المقدمات وجه التخاصص صرف مال الغريم من جنس دين الغرماء ذنانا كان ذنا نيرا ودراهم ان كان دراهم أو طعاما ان كان طعاما فان اختلفت أصناف ديونهم صرف المال عينا ذنا نيرا ودراهم بالاجتهاد ان كان الصنفان جار بين بالبلد ويباع ماله من دين مؤجل الا ان يتفق الغرماء على تركها لحلولها ويجعل جميع ديونهم ان كانت بصفة واحدة أو قيمتها ان اختلفت حلت أو لم تحل لان التقاسم اقتضى حلولها كالموت هذا قول ابن القاسم وقال محزون العرض المؤجل يقوم يوم التقاسم بنقد على أن يقبض لاجله وهو بعيد لان المال لو كان فيه وفاء لجعل له حقه اجمع واذا قاله في العروض فيلزم في العين المؤجل وهذا لم يقله هو ولا غيره فقد رد مال المفلس من الديون قدر ما يصير لكل ذى دين من دينه ٨١ (بلايينه) شاهدة: (حصرهم) أي الغرماء فلا يتوقف قسم مال المقاس بينهم عليها بخلاف قسم تركه الميت بين ورثته فيتوقف على بينة حصرهم اتفاقا والفرق ان الورثة معاومون البعزان والمعارف وأهل بلدهم بخلاف أرباب الديون فان الغالب على المدينين اخفاؤهم (واسنوني) وجوبها فيما يظهر باجتهاد الحكماء (به) أي القسم (ان عرف) بضم فكسر من أريد قسم ماله أي اشتهر بين الناس (بالدين) بفتح الدال أي المتدين من غيره والاستيناء (في) القسمة بسبب (الموت فقط) أي لا في الفلاس أيضا لخاصة او قريب غيبة كبعدها ان لم يخش عليه دين والاستنوى قاله ابن رشد في المفهوم فتصويل وأراد بالبعيد ما يشمل المتوسط وظاهره الاستيناء مع الخشية وان لم يعرف بالدين قاله عب نت ما في المتن رواه ابن وهب وروى غيره بسنن في الفلاس كالموت النحوي وهو احسن فان لم يكن معروفا بالدين قسم بالاستيناء والفرق بين الميت والمفلس ان ذمة المفلس باقية فان ظهر غريم فحقه متعلق بها والميت خربت ذمته وان المفلس حي يخبر بغريمه الغائب ان كان (تتبع) أصبح اذا فاس المدين أو مات نودي عليه بباب المسجد في وقت اجتماع الناس ان فلا فافلاس أو مات فن له عند دين او قراض او وديعة او بضاعة فليرفع ذلك للقاضي (و) اذا كان بعض الديون عرضا وطعاما أو كانت كلها عروضا واختلفت صفاتها أو اطعمة كذلك (قوم) بضم القاف وكسر الواو ومثقلا دين (بخالف النقد) أي الذنانير والدراهم وهو العرض والطعام سواء كان العرض مقوما أو مثابا وتعتبر قيمته (يوم الحصاص) بكسر الحاء المهملة أي الخاصة والقسمة بين الغرماء بنقد من صنف ما اريد قسمه ويخاصص لصاحب الخالف بقيمته (واشترى) بضم المثناة وكسر الراء (له) أي صاحب بخالف النقد (منه) أي جنس وصفة دينه الخالف للنقد (بما) أي النقد الذي (يخصه) أي يخرج وينوب صاحب الخالف بالخاصة

بشيئة  
المفلس والموت (قوله فان لم يكن معروفا بالدين) مفهوم ان عرف بالدين (قوله بها) أي ذمة المفلس  
(قوله ان كان) أي وجد غريم للمفلس (قوله عرضا) بفتح فسكون (قوله كذلك) أي العروض في اختلاف الصفات (قوله بنقد)  
صلة قوم (قوله بالخاصة) صلة يخص

(قوله ببقية دينه) صلة الخاصة (قوله في مال) صلة الخاصة (قوله فان كان) أي مال الميت أو المقلص (قوله وعليه) أي المقلص  
أو الميت (قوله كذلك) أي العرض في مساواة مائة دينار (قوله كذلك) ١٢٥ أي طعام مثل طعامه جنسا

وصفة بثلاثة وثلاثين

دينارا وثلاث دنانير (قوله

وهذا) أي شراء مثل

العرض والطعام بمخصص

صاحبه بالخاصة ببقية

دينه (قوله منه) أي أخذ

النقد (قوله لم يشتر) بضم

الياء (قوله منه) أي

الطعام أو العرض (قوله

قالا) أي الباجي وابن

رشد (قوله) أي ذي

العرض أو الطعام (قوله

في التوضيح) خبر مقدم

(قوله يئنه) أي ذي الدين

الخالف (قوله بينهما) أي

رب الدين والمدين (قوله

بجمل) بضم فسكون

ففتح أي الجيد (قوله وجد)

بضم الواو (قوله لقلس

الخ) علة لم يحتمل (قوله

يقيد) بضم الياء الأولى

وفتح الثانية مثقلا (قوله

عينا) حال من ما (قوله

أحدهما) أي عرض

وطعام (قوله ونابه) أي

المسلم (قوله بها) أي الخاصة

(قوله فلا يجوز له) أي المسلم

(قوله لأنه) أي أخذ ما نابه

(قوله فليس له) أي المسلم

(قوله أخذ) أي النقد

الذي نابه بالخاصة (قوله لأنه)

أي أخذ النقد عن الطعام

(قوله دخوله) أي الحاكم

في قسم مال المقلص بين غرمائه

بقية دينه في مال المقلص أو الميت فان كان مائة دينار وعليه لشخص مائة دينار ولا تعرض  
يساوي مائة دينار ولا غير طعام كذلك دفع لصاحب النقد ثلاثة وثلاثون دينارا وثلاث دنانير  
واشترى لصاحب عرض مثل عرضه جنسا وصفة بثلاثة وثلاثين دينارا وثلاث دنانير ولصاحب  
الطعام كذلك وهذا مع المشاحة وأما مع التراضي فيجوز أخذ صاحب الخالف النقد الذي  
خصه بالخاصة اذا لم يمنع منه مانع كما يأتي (و) ان لم يشتر لصاحب العرض أو الطعام منه حتى  
رخص أو غلا (مضى) القسم أو التقويم (ان رخص) بضم الخاء المججمة حتى صار اذا اشترى  
بما خصه يكون المشتري بالفتح أكثر مما خصه فلا تخصه الغرماء في الزائد (أو غلا) نوع  
الطعام أو العرض حتى اذا اشترى له بما خصه يكون المشتري بالفتح أقل مما خصه فلا يرجع على  
الغرماء فيما خصهم فلا تراجع بين الغرماء قاله الباجي وابن رشد قالوا لان يصير له أكثر من  
حقه فبدر الفاضل للغرماء يتحصون فيه ميواتي ديونهم وما فيهم بين المدين وصاحب مخالف  
النقد فيكون الحساب بما اشترى لا بئنه فان اشترى له قدر دينه فلا شيء له على المدين وان اشترى  
له أقل منه أتبع المدين بياقيه في التوضيح الباجي وصاحب المقدمات ان تأخر الشراء حتى غلا  
أو رخص فلا تراجع فيه بين الغرماء الا ان يكون فيما صار له أكثر من جميع حقه فبدر الفضل  
الى الغرماء وانما يكون الحساب بينه وبين الغريم وقال المازري لو تغير السعر حتى صار  
يشترى له أكثر مما كان يشترى له يوم قسمة المال فالزائد بين الغرماء ويدخل معهم فيه كمال طرأ  
للمقلص وذهب ابن الماجشون الى ان هذا الفضل الذي حدث باختلاف السعر يستبد به  
هذا الغريم الموقوف له المال ويشترى له به مما بقي في ذمة المقلص بناء على اصله ان مصيبة  
الموقوف عن له الدين اه الخط وكلام ابن الماجشون ليس قولنا لانا كما توهمه صاحب  
الشامل بل هو الذي حكاه الباجي وابن رشد (و) ان كان لبعض الغرماء أوجبهم دين عرض  
أو طعام وكان اشترط في عقد المعاملة كونه جيدا (هل يشترى) بضم التحتية وفتح الراء له بما  
خصه بالخاصة ببقية (في) صورة (شرط) كونه من (جيد) بفتح الجيم وكسر التحتية مثقلا  
ونائب فاعل يشترى (أدناه) أي الجيد رفقا بالمدين قاله ابن عبد الحكم (أو) يشترى له (وسطه)  
أي الجيد لانه العدل بينهما الان شراء الاعلى يضر المدين وشراء الأدنى يضر رب الدين في الجواب  
(قولان) عب ولم يحتمل على الغالب ان وجد كما قال في السلم وحمل في الجيد والردى على الغالب  
والا فالوسط لقلس المسلم اليه هنا دون ما خرا ويقيد ما هنا بما اذا لم يكن غلبا وما هنا في  
غير السلم ومثل شرط الجيد شرط الدين (و) ان رضى صاحب الدين غير العين بأخذ ما نابه في  
الخصاص عينا (جاز) ان يؤخذ (التمن) بفتح المثلثة والميم أي النقد الذي خصه بالخصاص في  
كل حال (الا لتع) شرعى كمالوا سلم فان في عرض أو طعام ونابه بالخاصة دراهم أو اسلم دراهم  
في أحدهما ونابه به اذ ان غير فلا يجوز له أخذ ما نابه في صورتين لانه صرف مؤخر أو سلم في  
طعام ونابه نقد فليس له أخذه لانه يبيع طعام المداوضة قبل قبضه فلا أخذه هنا (كالاقتضاء)  
عن المسلم فيه السابق في باب السلم في قوله وبغير جنسه ان جاز يبيعه قبل قبضه ويبيعه بالمسلم  
فيه مناجرة وان يسلم فيه رأس المال بناء على أن الحاكم نائب عن المقلص فلم يدفع دخوله

(قوله التهمة) أى يقصد الصرف المؤخر أو يسع طعام المعاوضة قبل قبضه (قوله ابنيغ) أى اشترى (قوله صنف) نائب فاعل ابنيغ (قوله فان أراد) أى ابنيغ (قوله ان كان) أى العين (قوله طعاما) قوله وبارز (قوله عينا) قوله فيها (قوله مستلة) مع اسم شهاب (قوله ان في رفع الخ) يفتح الهمز خبر حاصل (قوله له) أى ابن حبيب (قوله ابن زرقون) أى قال (قوله ولان حكم التقليل الخ) على خير بفتحات مثقلا

التهمة ابن عرفة في المقدمات ومن لم يكن دينه من صنف مال الغريم ابيع له بما صار له صنف دينه فان أراد اخذ ماصار له عينا لم يجز ان كان دينه طعاما من سلم وبارز ان كان من قرض وان كان الذي له عرضا من سلم لم يجز وقيل انه جائز لان التقليل يرفع التهمة وهو على الاختلاف في مسئلة سمع اشهب من كتاب السلم والاحوال ابن عرفة حاصل ما فيها ان في رفع التقليل حكم التهمة روايات لغير ابن حبيب وله ابن زرقون ولان حكم التقليل يرفع التهمة خير ابن القاسم في سمع عيسى من باع عبدا ففلس مشتر به وقد ابق بين حصاصه الغرماء وبين طلبه العبد وقال أصبح ليس له الا الخاصة ثم قال في المقدمات ولو اراد اخذ ماصار له في الخاصة بجميع حقه جاز ان كان ماصار له فيها مثل رأس ماله فاقل الا ان يكون الدين طعاما سلم فلا يجوز الا ان يكون حظه في الخاصة مثل رأس ماله ولو كان طعاما قرض جاز مطلقا (و) ان انفقت زوجة على نفسها من مالها او مما تسلمته حال يسر زوجها ثم فلس (حاصت الزوجة) غرماء زوجها (بما انفقت) قبل تدينه او بعده ولو بعد تقليسه لانه يترك له النفقة الواجبة عليه ومنها نفقة الزوجة (و) حاصت (بصادقها) أى الزوجة كله ولو فلس قبل البناء لانه دين في ذمته حل بفلسه واذا حاصت بجميع صداقها ثم طلقها قبل البناء فهل ترد ما زاد على نصف الصداق او ترد ما زاد على تقدير الخاصة بنصفه قولان فانهما لابن القاسم والاول لابن دينار قاله تن وهو بغير ترجيح الثاني أى وتحاصص فيما لديه فان كان الصداق مائة وحاصت بها فانيما خمسة ثم طلقها قبل البناء ردت للغرماء خمسة وعشرين لانه تبين ان صداقها خمسة وانما لا تستحق الخاص بالاباء وتكون في الخمسة والعشرين التي ردت لها اسوة الغرماء ٨١ عب البتاني قوله او ترد ما زاد على الخاصة بنصفه الخ هذا هو الموافق لقوله في الرهن والاقدر محاصا بما بقى وماله لو كان لرجلين عليه مائتان وحاصت بمائة صداقها ومال المقلس مائة وخمسون نسبتهم لمجموع الديون النصف فاخذ كل خمسين نصف دينه وطلقها قبل البناء فاذا قدرت بحصة بخمسين نصف الصداق نالها ثلاثون لان مجموع الديون حينئذ مائتان وخمسون ومال المقلس ثلاثة اقسام افترده عشرين للغريمين الا آخرين ليكمل لكل واحد ستون وهى ثلاثة اقسام دينه ولا تدخل معها فيما ترده كما هو ظاهر وبه تعلم ان قول ز تحاصص فيما ترده وقوله ترد للغرماء خمسة وعشرين غير صواب نعم في ضيق عن يحيى بن عمر انه ان كان يسد كل غريم بالخاص الاول نصف حقه فلتحبس هي مما يسد ها قدر نصفه وترد ما بقى وتحاصص معهم فيه فعلى هذا ترد من الخمسين خمسة وعشرين فيبقى لها من دينها خمسة وعشرون ولكل واحد منهما خمسة وعشرون في مجموع الديون مائة وخمسة وعشرون ونسبة الخمسة والعشرين المردودة اليه الخمس فيأخذ كل واحد منهما خمس ما بقى من دينه فتأخذ خمسة ويأخذ كل واحد منهما عشرة ٨١ لكن لا يقال على هذا ترد ما زاد على تقدير الخاصة بنصفه وشبه في الخاصة بنفقة الزوجة وصداقها فقال (كلوت) الزوج كتحاصص زوجته بنفقة بنفقة حال يسره وبصداقها غرماء وان انفقت الزوجة على ولد زوجها حال يسره ثم فلس أو مات (فلا) تحاصص (بنفقة الولد) لانها محصص بواسطة لكن ترجع بها على زوجها ان يسر (قوله لكن ترجع) أى الزوجة الخ رفع به فهو عدم رجوعها بها عليه ان يسر (قوله بها) أى نفقة الولد

(قوله لكن ترجع) أى الزوجة الخ رفع به فهو عدم رجوعها بها عليه ان يسر (قوله بها) أى نفقة الولد

اقيامها

(قوله لقيامها) أي الزوجة (قوله عنه) أي زوجها (قوله حكم) بضم فكسر (قوله بها) أي ثقة الولد (قوله هذا) أي عدم  
 محاصتها بثقة الولد (قوله ما لم تكن بقضية) أي حكمها بمن رأى عدم سقوطها بغض زمنها (قوله وهو) أي الزوج (قوله والا)  
 أي وإن كانت بقضية وهو ملي (قوله أنه) أي التقييد بعدم الحكم بها (قوله مقابل) أي للمشهور (قوله يحكم) بضم الياء (قوله  
 بها) أي ثقة والديه (قوله عليه) أي زوجها (قوله لو كان) أي الزوج (قوله ١٣٧ ملبا) أي حال اتفاقها على والديه (قوله  
 حكايته) أي الباجي (قوله

نقله) أي الباجي (قوله  
 انها) أي الزوجة مفعول  
 حكاية (قوله وجهه)  
 بفتحات مثقلا أي الباجي  
 (قوله وان قسم) بضم  
 فكسر (قوله لم يعلم) أي  
 غيرهم (قوله فانه) أي  
 غيرهم (قوله الاولى) بضم  
 الهمز (قوله والمستحق)  
 بفتح الحاء المهملة (قوله  
 وبجميع عنه) عطف على  
 بالحصة (قوله بعده) أي  
 التقليل (قوله في هذا)  
 أي المبيع بعده أي المستحق  
 منه (قوله عليه) أي المدين  
 (قوله وله) أي المدين (قوله  
 وان كان) أي المبيع (قوله  
 فيها) أي المبيع قبل  
 التسليف والمبيع بعده  
 (قوله هذا) أي التقليل  
 (قوله على أنه) أي المدين  
 (قوله ودينه) أي الدين  
 الذي على المدين (قوله  
 وهو) أي تقليل مع  
 مساواة دينه ما يبلده (قوله  
 قيمتهما) أي السبعين  
 (قوله وهو) أي رجوع  
 الطارئ بجميع عنه

اقيامها عنه بواجب وظاهر عدم محاصتها بها ولو حكم بها وفي د هذا ما لم تكن بقضية  
 واتفقت وهو ملي والخاصة بها ٥١ لكن ظاهر أنه مقابل ولتخصص بثقة أعلى والديه  
 إلا أن يحكم بها عليه وكان ملبا وتسلفت فتخصص البتاني انظر هذا في متنى الباجي حكايته  
 عن أصبح بعد نقله رواية ابن القاسم أنها لتخصص بثقة الابوين مطلقا ووجهه كلاهما  
 ونحوه في التوضيح (وان) قسم فالملس أو ميت على غرما ثم (ظاهر دين) عليه غيرهم لم يعلم  
 بقسمهم فانه يرجع على المقتسمين بالحصة التي تنوبه لو قامهم وافهم قوله ظاهر أنه لو حضروا لم  
 يقاسمهم فلا يرجع عليهم وهو كذلك (أو) يبيع ماله وقسم ثمنه على غرما ثم (استحق) بضم  
 المثناة وكسر الحاء المهملة ثقاف شئ (مبيع) على مفسس أو ميت ان كان مبيعا بعد تقليله بل  
 (وان) كان مبيعا (قبل فلسه) أو ميتة (رجع) الغريم الظاهر في الاولى والمستحق منه في  
 الثانية على المقتسمين (بالحصة) التي تخصه لو قامهم في البيع قبل الفلن وبجميع عنه في  
 المبيع بعده لاقتسامهم عين ماله ولأن المعاملة في هذا انما هي بينه وبين الظاهر كما لو كان عليه  
 عشرون لاثني لكل واحد عشرة وله سلعتان يبعث كل سلعة منهما بعشرة وأخذ كل واحد  
 عشرة ثم استحققت إحدى السلعتين رجوع من استحققت منه السلعة على كل منهما بثلاثة وثلاث  
 ان كان البيع قبل الفلن وان كان بعده يرجع على كل منهما بخمسة ولا يأخذ ملبا عن معدم  
 ولا حضرا عن غائب ولا حيا عن ميت فيهما الخرشى هذا على انه يقلس ودينه مساو لما بيده  
 وهو خلاف ما هو للبط أو يحمل على ما اذا كانت قيمتهما حين تقليله تنقص من عشرين ثم  
 زادت حين البيع واسترد بقوله ظهر عن حضر القسم سا كذا بلا عذر مانع لمن مقامهم فلا  
 رجوع لهم عليهم شئ لان سكوته بعد رضائه ببقاء دينه في ذمة المقلس وبالغ على البيع قبل  
 القلن لتوهم عدم الرجوع فيه لان المقتسمين يقولون لمن استحققت السلعة منه انما اقتسمنا  
 مال المقلس ولم تستحق انت شيئا منه وقت القسمة انما طرأ استحقاقك بعد هادوجه رجوعه  
 عليهم ان الغيب كشف انه كان يستحق بمحاصتهم وقتها وأما المبيع بعد التقليل فلا يتوهم  
 فيه عدم رجوعه عليهم لاقتسامهم عين ماله فله الرجوع عليهم بجميعه لان المعاملة انما هي  
 بينه وبين الحاكم قاله الفيشي ونحوه في شرح السوداني البتاني وهو الصواب لقول ابن  
 عرفة معنى قول ابن شاس وابن الحاجب ان ظهر غريم يرجع على كل واحد بما يخصه وكذا  
 لو استحق مبيع هذا ونقل الشيخ في الموازية لا أصبح وعبد الملك ان من استحق من يده  
 ما اشتراه مما يبيع على القلن رجوع بثمنه على الغرما فقول رجوع بثمنه ظاهر في رجوعه بجميعه  
 والحاصل ان المبيع بعد القلن يرجع بجميع عنه والمبيع قبله يرجع به منه فقط فقد اختلفا  
 في هذا الحكم واتفقا في انه لا يأخذ ملبا عن معدم ولا حضرا عن غائب ولا حيا عن ميت والله

١٨ من ث الذي اشترى به بعد التقليل (قوله رجوع) أي الغريم الذي ظهر (قوله على كل واحد)  
 أي من المقتسمين (قوله وكذا) أي كظهور غريم في الرجوع على كل واحد بما يخصه (قوله هذا) أي الرجوع في الاستحقاق على  
 كل واحد بما يخصه (قوله استحق) بضم التاء وكسر الحاء (قوله ما يبيع الخ) بيان ما (قوله اختلفا) أي المبيع قبله والمبيع بعده

(قوله وفيها) أي المدونة (قوله بحق الطارئ) أي من المقسوم (قوله تبسح) أي الطارئ (قوله بما فضل عن ديونهم) أي الغرماء  
 إذا حق للورثة قية لتقدم قضاء الدين على الارث (قوله قسمتها) أي المدونة (قوله حضرها) أي القسمة (قوله ولا يأخذ) أي  
 الطارئ (قوله أي وارث) ١٣٨ تفسير لها مثله (قوله في الاول) أي طرروارث (قوله وموصى له) تفسير لها

أعلم ابن عرفة وفيها أن طرأ غريم على غرماء بعد قسم مال المدين عليهم وعدم العلم بالطارئ  
 وشهرة المدين بالدين تبسح كلامهم بما يجب له لو حضر معهم فيما صار لهم ولو لم يجب له لو فاء  
 ما فضل عن ديونهم بحق الطارئ تبسح الورثة بما فضل عن ديونهم زاد في قسمتها ولا تبسح المني  
 بما على المعدم اهـ وشبهه في رجوع الطارئ على المطر وقوله فقال (كوارث) طرأ على مثله  
 بعد قسمة التركة (أو موصى له) بفتح الصاد طرأ (على مثله) بكسر فسكون أي وارث في الاول  
 وموصى له في الثاني بعد قسمة التركة في الاول والموصى به في الثاني فيرجع الطارئ على المطر  
 عليه بحصة لو حضرها ولا يأخذ مليا عن معدم الخ (وان اشترى ميت بدين) عليه (او) لم يشتر  
 بهو (علم وارثه) لولا الدين او وصيه ياله مدين لغير الحاضر بن (واقبض) الوارث او الوصي  
 التركة للغرماء الحاضرين او قبضها الوارث لنفسه او قبضها الوصي ثم طرأ غريم (رجع)  
 الغريم الطارئ (عليه) أي الوارث او الوصي المقبض لغيره او القابض لنفسه بما يخصه لتعديبه  
 بالا قباض او القبض بالشهرة او العلم (واخذ) بضم الهمز وكسر الخاء المجهدة وارث (ملى)  
 عن وارث (معدم) وحاضر عن غائب وحى عن ميت (مالم يجاوز) بضم زاي أي يتعديدين  
 الطارئ (ما) أي القدر الذي (قبضه) الوارث الملى المرجوع عليه لنفسه بان نقص عنه  
 اوساوا فان جازدين الطارئ ما قبضه الوارث الملى لنفسه رجع عليه الطارئ بما قبضه فقط  
 وكذا ينال في الاقباض ويحتمل ان فيه احتيا كالحذف او قبض عقب اقبض بدليل  
 ما قبضه وحذف او اقبضه عقب قبضه بدليل اقبض الاول ويرجع بقية دينه على بقية الورثة  
 وتقدم في الغرماء لا يؤخذ ملي عن معدم وقرق بمساواة الغرماء الطارئ في الاستحقاق  
 والوارث لا يستحق الا ما فضل عن الدين (ثم) اذا غرم الوارث المقبض مع الشهرة أو العلم (رجع)  
 الوارث (على الغريم) الذي قبض منه أولا قاله مال الله تعالى عنه في كتاب المديان  
 من المدونة (وفيها) أي المدونة ايضا عن بن القاسم (البداء) في الرجوع (بالغريم) الذي  
 قبض من الوارث ولا يراجع الطارئ اولا عليه بما يخصه لو حضر فان وجد مده عدى ارجع  
 على الوارث بما يخصه ثم يرجع الوارث على الغريم الاول (وهل) بينهما (خلاف أو) هما  
 محمولان (على التخصير) للطارئ في الرجوع على الوارث أو الغريم في الجواب (تاويلان)  
 الاول للحنى والثاني لابن يونس (تقييات) الاول طنى قوله وان اشترى ميت بدين الخ  
 المسئلة مفروضة في المدونة وغيرها فمن ترك ما لا يني ديونه والتفصيل فيسه اما من ترك وفاء  
 وقضى الوصي او الوارث بعض غرمائه ثم تلاف ما يني فليس للباقي رجوع على من قبض من  
 الغرماء بشئ اذ فيما يني وقام بدين الباقي قاله في المدونة وهل للباقي رجوع على الوارث نفسه  
 تفصيل ذكره أبو الحسن في شرحها ونصه للحنى ضياع البقية على ثلاثة أقسام ان أمسكها  
 الوارث لنفسه وهو عالم بدين الطارئ ضمنها مطلقا وكذا ان لم يعلم ولم يقيم بينة على ضياعها

(قوله في الثاني) أي طررو  
 الموصى له (قوله أو وصيه)  
 عطف على وارثه (قوله بانه  
 مدين) صله علم (قوله بان  
 نقص) أي دين الطارئ  
 (قوله عنه) أي ما قبضه  
 لنفسه (قوله ساواه) أي  
 دين الطارئ ما قبضه الوارث  
 لنفسه (قوله عليه) أي  
 الوارث (قوله بما قبضه)  
 أي الوارث لنفسه (قوله  
 فيه) أي التمن (قوله يحذف  
 الخ) تصوير للاحتياط  
 (قوله ما قبضه) أي المذكور  
 في الثاني (قوله ويرجع) أي  
 الطارئ (قوله وقرق) بضم  
 ق كسر أي بين الغرماء  
 والورثة (قوله أولا) بشد  
 الواو في المواضع الثلاثة  
 (قوله عليه) أي الغريم  
 (قوله بما يخصه) أي الطارئ  
 (قوله لو حضر) أي الطارئ  
 القسمة وحاصص باقي الغرماء  
 (قوله فان وجدته) أي  
 الطارئ الغريم (قوله يرجع)  
 أي الطارئ (قوله الاول)  
 أي الخلاف (قوله والثاني)  
 أي الوفاق (قوله بديونه)  
 أي التي عليه (قوله وفاء)  
 أي بديونه (قوله من الغرماء)

بيان لمن (قوله ان أمسكها) أي البقية (قوله وهو) أي الوارث الخ حال (قوله ضمنها) أي الوارث البقية وان  
 (قوله مطلقا) أي ولو قامت بينة على ضياعها لآله متعدي عليها (قوله وكذا) أي أمسا بكها لنفسه عالم بالطارئ في ضمنها (قوله  
 ان لم يعلم) أي الوارث بالطارئ



وان قامت فلا يضمنها وقال اشهب يضمنها مطلقا على اصله في ضمان ما يغاب عليه من الرهن  
والعارية النخعي والاول اصوب وان اوقفها للغير فلا يضمنها واختلاف هل مصيبتها بمن  
وقفت له قاله اشهب او من الميت قاله مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهم اه فالراجح  
انهم من الميت وهذا لا يعارض قوله الا في وان تلف نصيب غائب الخ لانه فيما عرزه القاضي من  
مال المقتلس كما في المدونة \* الثاني طي قوله واخذملى الخ هذا خاص بالوارث القابض  
لنفسه لا بقيد الشهرة والعلم بل مطلقا كما قرره س وكذا في المدونة وابن شاس وابن الحاجب  
وغيرهم ولا يعارضه ما يأتي في القسمة من قوله ومن أعسر فعليه ان لم يعلم لانه معترض كما به  
عليه الخط هناك فتعظيم حج كلام المصنف في الوارث القابض والمقبض قائلا في قوله مالم  
يجاوز ما قبضه أو قبضه تكلف بلا مساعدة نقل \* الثالث غ اشغل كلام المصنف على  
ثلاثة أقسام الاول طر والغيرم على الغرماء وهو المراد بقوله وان ظهر دين واستحق مبيع  
وان قبل فلسه رجع بالحصة الثاني طر الوارث على الوارث او الموصى له على الموصى له وهو  
المراد بقوله كوارث او موصى له على مثله الثالث طر والغيرم على الوارث والوارث ضربان  
مقبض لغيره ومن الغرماء وقابض لنفسه وقد اشار الى الوارث المقبض بقوله وان اشهر ميت  
بدين او علم وادته واقبض رجع عليه الى الوارث القابض بقوله واخذملى عن معدم مالم  
يجاوز ما قبضه وباقى كلامه خاص بالوارث المقبض فان قلت فأى قرينة تصرفه للمقبض دون  
القابض قلت ذكر الرجوع على الغيرم بعين ذلك فان الدافع هو المقبض دون القابض وبالله  
تعالى التوفيق \* الرابع البنائي قول لا يمكن أن يكون في كلامه احتباك الخ هذا الوجه  
غير صحيح أيضا كالذى قبله لاقتضائه أيضا ان اخذ المالى عن المعدم في الوارث القابض لنفسه  
مشروط بالشهرة والعلم وليس كذلك كما ذكرناه \* الخامس البنائي قوله واخذملى عن معدم مالم  
يجاوز ما قبضه الصواب انه متعمد هنا كما في ق وغ وان قوله يرجع على الغيرم يوصل بقوله رجع  
عليه لان قوله واخذملى الخ خاص بالوارث القابض لنفسه لا بقيد الشهرة أو العلم بل مطلقا  
كما تقدم في كلام طي (فان) غاب غريم وقت القسمة وعزل القاضي له نصيبه وتلف نصيب  
غريم (غائب عزل) بضم فكسر من القاضي أو نائبه عند القسم (ة) ضمانه (منه) أى الغائب  
لان القاضي أو نائبه كوكيل عن الغائب ابن عرفة وفيها مع غيرها ينبغي للقاضي ان يقفل  
غاب من غرماء المقاس خطه ثم ان هلك كان منه وشبهه في كون الضمان من رب الدين فقال  
(كعين) أى دنانير أو دراهم (وقفت) بضم فكسر من مال المقتلس (ا) تقسم على (غرمائه)  
وتلفت فضمنها من الغريم لامن المقاس أو تركه الميت لتقصير الغريم في عدم قسمتها مع تبيينها  
للقسم (لاعرض) وقف للغرماء فتلفت فضمنها من المقاس أو التركة في قول ابن القاسم وروايته  
عن مالك رضي الله تعالى عنهما ابن عرفة ابن رشد معنى قول ابن القاسم ان العين من الغرماء  
ان كان دينهم عينا ومعنى قوله ان العروض من المدين ان كان دين الغرماء ليس بمألا لها اه  
ونحوه في أى الحسن (وهل) عدم ضمان الغريم العرض الموقوف مطلقا سواء كان مثل دينه  
أم لا وعليه فهمه النخعي والمازري والبايجي أو عدمه في كل حال (الا ان يكون) العرض  
(بكر) بضم وصفه (دينه) أى الغريم الموقوف له فيضمنه الغريم لان الخاصة قسبه كالعين بدون  
المدونة

(قوله وان قامت) أى بينة  
على ضياعها (قوله فلا  
يضمنها) أى الوارث البقية  
(قوله يضمنها) أى الوارث  
البقية مطلقا أى ولو لم يعلم  
الطارئ وقامت بينة  
بضياعها (قوله أصله) أى  
قاعدة أشهب (قوله من  
الرهن الخ) بيان ما (قوله  
وان اوقفها) أى الوارث  
البقية (قوله واختلف)  
بضم التاء (قوله مصيبتها)  
أى البقية (قوله فالراجح  
الخ) تفريع على عز والشافعي  
(قوله وهذا) أى كونها من  
الميت (قوله لانه) أى الا في  
(قوله لا يقيد) اضافته  
للبيان (قوله لانه) أى الا في  
(قوله يعين) بضم ففتح  
فكسر من نقل (قوله ذلك)  
أى المقبض (قوله له) أى  
الغائب (قوله عند القسم)  
صله عزول (قوله وفيها) أى  
المدونة (قوله من غرماء الخ)  
بيان من (قوله كان) أى  
ضمان الخط الموقوف (قوله  
منه) أى الغائب (قوله  
فضائه) أى العرض  
الموقوف (قوله وعليه)  
أى الاطلاق (قوله فهمه)  
أى قول ابن القاسم في غير  
المدونة

احتجاج الى بيع وهذا فهم بعض القرويين وابن رشد في الجواب (تأويلان) وروى اشهب  
ان ضمان التالف من المثل حتى يصل للغرماء عينا كان أو عرضا وهو قول ابن عبد الحكم  
واخناؤه النخعي وابن عبد السلام أقاده ثم طلق اعترى بكلام المصنف فجعل التأويلين  
في كلام المدونة فأعاد الضمير عليها وليس كذلك بل الفهمان في كلام ابن القاسم في غير المدونة  
وقد اعترض المواق كلام المصنف قائلا انظر قوله تأويلان فانهما ليسا على المدونة ٨١ ولم  
ينسبهما في توضيحه لهما ولا ابن عرفة ولا ابن عبد السلام ولا غيرهم والحاصل ان المسئلة غير  
منصوص عليها في المدونة ولعل اصله فقهه النخعي يتد كبر الضمير الذي مرجعه قول ابن  
القاسم وكذا رأيت في كبره وفي بعض النسخ من صغير (وترك) بضم القوقية وكسر الراء (له)  
أي المثل من ماله الذي أريد قسمه على غرمائه (قوته) بضم القاف وسكون الواو أي المثل  
نفسه (وترك) أيضا (النفقة الواجبة عليه) غيره كزوجته وولده ووالده وامهات أولاده وحديثه  
(لظن يسرته) المازري التحقيق ان يتركه الى وقت يؤدي الاجتهاد انه يحصل له في مثله ما تاتي  
منه معيشته وفي التوضيح فهو الشهر هو الشهر وروفي الشامل لظن يسرته هو الشهر وليس  
خلافاه ثم عب والمراد الواجبة اصاله بزوجة أو قرابة أو ورق لا بيع كام ولد ومدر فلا تسلط  
لغرمائه على قدر كفايته لانهم على ذلك عاملا ولا بالالتزام لسقوطها بالمثل أو الموت في الشامل  
من له ضعة يتفق منها على نفسه وأهله لا يترك له شيء وقيل لا نفقة كيومين خوف عطله (وترك)  
له ولم تلزمه نفقته (كسوتهم) ابن عرفة فيها بيع على المثل كل عروضة الاما لا بد له منه من  
ثياب جسده ونواحيه ان كانت لها قيمة وان لم تكن لهما تلك القيمة فلا ثم قال ولا ابن القاسم  
في سماعة تركه ابسته الا ان يكون فيها افضل النخعي يريد قبضه ويستترى لدونها ثم قال وفي  
سماعة ابن القاسم يتركه كسوة ولابنه وفي كسوة الزوجة شك سجنون لا يتركه كسوة وزوجته  
ابن رشد شك مالك رضي الله تعالى عنه في ذلك في المختصر النخعي لابن القاسم في سماعة مالك  
وليس في الفقه لانها أحق به من الولد فاذا تركت كسوته فترك كسوتها أولى وعلى قول سجنون  
لا تترك لها لا تترك للولد وهو أبين وحسبهم ما كان عليهم واختلاف ان كانت ثياب أهله وولده خلقة  
هل تجدد لهم ولا أرى ان يستأنف له كسوة ويكفيه ما كان يجتزى به قبل ذلك ابن رشد شك مالك  
رضي الله تعالى عنه فيها الطول بقائه فهي كالفقه بعد المدة المؤقتة (كل) من المثل ومن تلزمه  
نفقته (دست) بفتح الدال المهملة وسكون السين المهملة ثمن ثياب فوقية أي ملبوسا (معتادا) لثله  
في القاموس الدست الدشت ومن الثياب والورق وصدر البيت معربان ثم قال الدشت العجرا  
ومراده بقوله أولا الدشت الدشت انه يطلق على العجرا كاللشت ثم افاد انه يطلق على  
الثوب الخ واما الدشت بالسين المعجمة فيطلق على العجرا لا غير وكذلك في الصحاح الخط  
يعني بالدست القميص والعمامة والسر ويل والكعب أي المداس ويزاد في الشاة جبة  
قاله النووي في منهاجه وزاد بعض شراحه الدراعة التي تلبس فوق القسمير ان كانت تلبس  
بجاءه ونقل عن الشافعي رضي الله تعالى عنه انه لا يترك له الطيلسان ان كان تركه لا يخل  
عرواته الشارج وتزاد المرأة مقنعة وازاروا غيرهما بما يليق بها لها الخرشية واما ثياب  
الزينة فلا تترك له ولان تلزمه نفقته على المشهور قال في الاستغناء لا يترك عليه الاما وارى

(قوله اعترى) أي تت (قوله فاعاد)  
بجعل (أي تت) (قوله فاعاد)  
أي تت (قوله عليها) أي  
في قوله فقهه النخعي  
والمازري (قوله قائمها)  
أي التأويلين (قوله)  
ينسبهما) أي التأويلين  
(قوله لهما) أي المدونة (قوله)  
من ماله (قوله تركه) حال  
من قوته (قوله انه) أي  
الوقت (قوله لهما) أي المثل  
(قوله لا بالالتزام) عطف على  
اصاله (قوله فيها) أي المدونة  
(قوله من ثياب جسده) بيان  
ما (قوله ثوبا) بفتح الموحدة  
من ثياب لا ضاقته  
عطف على كل (قوله ثم قال)  
أي ابن عرفة (قوله في ذلك)  
أي ترك كسوة زوجته (قوله)  
لانها) أي الزوجة (قوله لهما)  
أي الكسوة (قوله لا تترك)  
أي الكسوة (قوله لهما) أي  
الزوجة (قوله لا تترك) أي  
الكسوة (قوله وحسبهم) أي  
كافي الاولاد والزوجة (قوله)  
فيها) أي كسوة الزوجة (قوله)  
معربان) بضم ففتح مثقلا  
أي استعملت العرب في  
المانى التي وضعت لهما في  
لغة غيرهم (قوله المداس)  
بكسر الميم

(قوله طوله) أي إلى نصف ساقه (قوله مقنعة) بكسر الميم (قوله مثلاً) أي أو غيره عن يعتق عليه (قوله فشعل) أي كلام المصنف  
تقريب على مثلاً (قوله من أصوله الخ) بيان من (قوله أبوه) تفسير لنايب فاعل يسع (قوله في الدين) بفتح الدال صلة يسع (قوله  
فلا يعتق) أي أبوه (قوله عليه) أي المقلس (قوله به) أي أبيه (قوله استغفره) أي أباه (قوله والا) أي وإن لم يستغفر الدين الأب  
(قوله منه) أي أبيه (قوله بقدره) أي الدين (قوله باقية) أي أبيه (قوله بعضه) أي أبيه (قوله والا) أي وإن لم يوجد من يشتري  
بعضه (قوله عنه) أي أبيه (قوله أبو) تفسير لنايب فاعل وهب (قوله الرقيق) ١٤١ نعت أب (قوله قبوله) أي المقلس (قوله

عورته بين الناس وتجويزه الصلاة إلا أن يكون في الشئ ويخاف موته فترك له ما يقيه البرد  
اه ومثل الموت الضرر كما هو ظاهر عب وهو قيص وطوله فوقه وعمامة وضراويل ومداس  
ويزاد في الشئ خوف هلاكاً وشديد أذى وتزاد المرأة مقنعة وأزارا وغيرهما ما يليق  
بجائها (ولوورث) المقلس الاخص والاعم (أباه) الرقيق مثلاً فشعل كل من يعتق عليه من  
أصوله وفروعه وحاشيته القريبة (يسع) بكسر الموحدة أبوه في الدين فلا يعتق عليه بنفس  
ملكه اتعاق حق غرمائه به أن استغفره الدين والابيع منه بقدره وعنت باقيه أن وجد من يشتري  
بعضه والابيع جميعه ويملك المقلس ما يبق من غنه (لا) يباع أبوه في الدين (أن وهب) بضم فكسر  
أبو المقلس الرقيق (له) أي المقلس فيعتق بمجرد قبوله هبته (أن علم وأهبه) أي الأب (أنه) أي  
الأب (يعتق عليه) أي المقلس لأن وأهبه قصد عتقه - ينتد لا يبعه في دينه فإن لم يعلم عتقه عليه  
يسع في الدين ولو علم أنه أبوه والصدقة كالهبة في شعاع أبي زيد قلت لابن القاسم أ رأيت لو أن  
مفسلاً ورث أباه أو وهب له ماذا يكون للغرماء منه فقال إن ورثه فلا يعتق عليه إن كان الدين يجمي  
بماله والدين أولى به كشيء أفاده وأما أن وهب له فيعتق عليه وليس لأهل الدين فيه شيء لأنه  
لم يوهب له لياخذ أهل الدين اه من البيان واقتصر عليه ابن عرفة والله أعلم وسكت عن شرائه  
من يعتق عليه وهو ممنوع ابتداء وبعد وقوعه فاسد عند ابن عبد السلام وصحيح موقوف على  
نظر الغرماء على نقل الشارح وتظهر الحاكم على نقل ابن عرفة والصواب الوسط أن رده الغرماء  
قطاهروا أن اجازوه يباع في الدين كما نص عليه المصنف في باب العتق بقوله لا يارث أو شراه وعليه  
دين فيساع الخ والله أعلم (وحبس) بضم فكسر وثاقه ضمير المقلس طفي هذا هو الصواب اذ هو  
المحدث عنه وهو لا ينشأ من ابن الحاجب بل جعلها حبس المقلس من أحكام الحجر عليه وقول  
ابن عبد السلام في كون الحبس من أحكام المقلس نظر لأن أحكام الماهية تابعة لها ما في  
الوجود وما في الزمان وعلى التقديرين لا يحبس المقلس لأنه ثبت فلسه فضلاً عن أن يحكم عليه  
به ووجب انطاؤه فكيف يحبس وبالجملة فأنواع الحبوسين بالدين يذكرها المصنف إلا أن وليس  
المقلس واحداً منها اه فيه نظر لأن مراد ابن شاس وابن الحاجب بكون الحجر ملازم للحبس  
حيث لم يثبت العسر لا مطلقاً وقد صرح ابن شاس بهذا فقال الثالث حبسه إلى ثبوت عساره  
ولاشك أنه والحالة هذه لازم للعسر قال فيها ويبيع الامام ما ظهر له من مال فيتنزعه غرماءه  
ويحبس فيما بقي أن تبين لده أو اتهم اه وقوله لأنه أن ثبت فلسه الخ يقتضي أن التقليل

(قوله وهو) أي شراء المقلس من يعتق عليه (قوله وقوعه) أي شرا من يعتق عليه (قوله رده) أي شرا من يعتق عليه (قوله  
هو) أي المقلس (قوله لجعلها) أي ابن شاس وابن الحاجب (قوله عليه) أي المقلس (قوله لأنه) أي المقلس (قوله للمصنف) أي  
ابن الحاجب (قوله منها) أي أنواع الحبوسين (قوله فيه) نظر خبر قول ابن عبد السلام (قوله بهذا) أي بقبوله حبسه بغير  
ثبوت عسره (قوله أنه) أي الحبس إلى ثبوت العسر (قوله فيتنزعه) أي يقتضيه (قوله فيما بقي) أي من دينهم (قوله اتهم)  
بضم فكسر أي باخفاه مال (قوله وقوله) أي ابن عبد السلام

(قوله ولم يبين) أي في التوضيح (قوله ذلك) أي الوجه الذي علمناه وذكلام ابن عبد السلام (قوله عب) أي قال (قوله وتقدمه) أي عود ضمير حبس للمدين مطلقا (قوله حمالة) أي مجهول الحال الخ علمنا حبه (قوله دينه) أي مجهول الحال (قوله فيها) أي المدونة (قوله أنه) أي المدين الخ بيان ١٤٢ لصيغة عينه (قوله بعد ثبوت عدمه) حال من عين (قوله يتوقف عليها الخ) خبر ان

موقوف على اثبات العدم وليس كذلك لما علمت من لفظها وقد اعترض كلام ابن عبد السلام في ضيق ولم يبين ذلك عب مقتضى نقل الشارح عن ابن رشد ان ضمير حبس للمديان مقلسا أم لا احاط الدين بحاله أم لا وتقدمه ايضا التبصرة فليس فاد منه ان التقليل لا يتوقف على ثبوت العسر وهو ظاهر قول المصنف وفلس الى قوله يطلبه الخ البنا في ضمير حبس للمديان هذا هو الظاهر لان من جملة هذا التقسيم ظاهر الملا ومعه ماومه وغاية حبه (لثبوت عسره) فان ثبت وجب انظاره وأقادر شرط حبه بقوله (ان جهل) بضم فسكسر (حاله) أي المدين ولم يعلم هل هو ملي أم معدم حمالة على الملا وسواء كان دينه عن معاوضة أو لا تقديما للغالب وهو التكسب على الاصل وهو الفقر لان الانسان لا يولد فقيرا الا مال له ثم يشكسب غالبا ومفهوم الشرط عدم حبه ان علم عسره وهو كذلك لوجوب انظاره (و) ان (لم يسأل) المدين (الصبر) أي تاخير الحبس (له) أي اثبات عسره حال كونه أنيا (بجمعيل) بفتح الحاء المهمل أي ضامن له (بوجهه) أي ذات المدين فانه أبو عمران والتونسي وعياض وغيرهم في ضيق عياض لم يبين فيهم اهل الجليل بالوجه أو بالمال والصواب أن يكون بالوجه هكذا نص عليه أبو عمران وأبو اسحق وغيرهما من القرويين والاندلسيين ولا يقتضي النظر غيره ونقل بعضهم عن المتيطي أنه يكاف بجمعيل بالمال الى ان يثبت العدم فان عجز عن جميل المال يحسن على المشهور المعمول به (فقرم) الجليل بالوجه الذين الذي على مضمونه (ان لم يأت) الجليل (به) أي المضمون ان لم يثبت عدمه بل (ولو اثبت) الجليل (عدمه) بضم فسكسر كون أي فقر المضمون كذا قاله المصنف هنا تبع لابن رشد في المقدمات بناء على ان عين المدين انه لا مال له بعد ثبوت عدمه يتوقف عليه ثبوت عدمه وقد تعذر من منه وقال في باب الضمان لا يغرم ان اثبت عدمه أو موته في غيبته بناء على ان العين استحسن هذه طريقة اللغوي ذكرهما في توضيحه وابن عرفة وصاحب الشامل وصنيع المصنف يقتضي رجحانهم ما وشره من الشارحين طريقة اللغوي بعض مشايخ البنا في وجه العمل يقاس ومجملهم لم يظن به كتم المال والاغرم اتفاقا وعطف على جهل حاله فقال (او ظهر ملاؤه) بالمد أي غنى المدين بسبب جمال ابيه وخدمه ولم تعلم حقيقة أمره فيحبس (ان تفالس) أي ادعى فلس نفسه وقال لاثني ثلثي بديني ولم يعد بقضائه ولم يسأل الصبر لثبوت عسره بجمعيل والا فلا يحبس وهل ولو بالوجه كجهول الحال وهو ابن القاسم أو بالمال فقط وهو لسحنون ووفق بينهما جعل الاول على غير المملد والثاني على المملد (وان وعد) من ذكر من مجهول الحال وظاهر الملا (بقضاء) للدين المطلوب منه (وسأل) أي طلب (تاخير) الحبس زمانا يسيرا (كاليوم) وادخلت الكاف يوما آخر فقط (اعطى) أي أقام المدين (جميلا بالمال) وأخر قاله سحنون وقال مالك رضي الله تعالى عنه يؤخر فلا تادار بها وخسافي المبسوط وهو احسن ولم يكتم بجمعيل الوجه لظهور قدرته على الوفاء لو عده به قاله ت وهو يقيده ان المذهب الاول (والا) أي وان لم يأت بجمعيل بالمال (سجن) بضم فسكسر حتى يأتي بجمعيل بالمال او يقتضي

أى شرط جميل المال (قوله من مجهول الخ) بيان من (قوله وأخر) بضم فسكسر متقلا أي حبه (قوله) ما عليه في المبسوط خبر مقدم (قوله وهو) أي قول مالك (قوله يكتم) بضم الباء (قوله الاول) أي قول سحنون

(قوله المقتنع) يضم فسكون فكسر (قوله والمقعد) يضم فسكون ففتح (قوله تلقى) بقضات مثقلا (قوله ثمانية) بفتح المائدة  
(قوله لا يسجن) يضم الياء وفتح الجيم (قوله في الحديد الخ) بيان ما (قوله سجن) يضم فكسر (قوله يؤمن) يضم فسكون ففتح (قوله  
يكن) أى يوجد بيت مال (قوله ومثله) أى معلوم الملا (قوله يصدق) يضم ١٤٣ ففتح فسكون مثقلا (قوله

من احتراق الخ) بيان ما  
(قوله بالاجتهاد) أى من  
الحاكم صله اجل (قوله علم)  
بضم العين (قوله واظهر)  
أى ملاؤه (قوله واستبعد)  
بضم التاء وكسر العين  
(قوله لم يعلم) يضم فسكون  
(قوله في التنبهات) خبر  
مقدم (قوله اختلف)  
بضم التاء (قوله يكن)  
أى المدين (قوله به) أى  
الناض (قوله ان كان)  
أى المدين (قوله والا)  
أى وان لم يكن ناجرا (قوله  
ادى) بفتح الهمز والدال  
المهملة مثقلا أى ضربه  
(قوله الى اتلافه) أى  
بدون قصد وطن سلامته  
(قوله في نقي العلم) صلة  
كاف التشبيه (قوله فقد  
اقتصر عليه) أى حلقه  
على البت على كونه  
المذهب (قوله الخلاف)  
أى في حلقه على البت  
أو نقي العلم (قوله ما  
للمصنف) أى من حلقه  
على نقي العلم (قوله ان ترك)  
أى الخالف (قوله فلا تعاد)  
أى العين (قوله لانها) أى  
العين (قوله امتنع) أى  
قوله ولذا) أى رجا اظهاره

ما عليه الخط في المقتنع يحبس الآخر من فيما يجب عليه اذا كان يعقل ويكتب او يشير وهو  
كالصحيح ويحبس الاعشى والمقعد ومن لا يدين له ولا رجلين وجميع من به وجع لا يمنعه ذلك من  
الحبس والظاهر ان معنى قوله ومن به وجع الخ ان من به مرض فانه لا يمنع من حبسه والله اعلم  
ابن عرفة تلقى الاشياخ بالقبول ما في غلبة ابي زيد لا يسجن في الحديد الا من سجن في دم قلت  
وكذا من لا يؤمن هروبه اه وانظر اجرة الحباس على من فاني لم ارفها انصاوا الظاهر انها كاجرة  
عون القاضي من بيت المال فان لم يكن فعلى الطالب ان لم يلد المظلوب ويحتق قاله ابن فرحون  
في تبصرته والله اعلم وشبهه في السجن فقال (كم معلوم الملا) بالمديسجن حتى يوفى ما عليه سجنون  
ويضرب بالدرة المرة بعد المرة ابن رشد ولا يخبره من السجن والضرب الاجسيل غارم ومثله  
في ضيق عن عياض وقطعه في التحفة ومثله بن ياخذ الاموال بقصد التجارة ثم يدعى ذهابها  
ولم يظهر ما يصدق من احتراق منزله او سرقة او نحوهما (واجل) بضم الهمز وكسر الجيم  
مثقلا المدين بالاجتهاد غير المتأس علم ملاؤه واظهر واجهل حاله اذا طلب التأجيل (لبيع  
عرضه) بفتح فسكون مقابل التقد (ان اعطى) أى اقام المدين (حيلا بالمال) واستبعد كون  
مجهول الحال له عرض (والا) أى وان لم يأت بمجمل بالمال (سجن) وليس للامام بيع عرضه  
كبيعه على المقلد (وفي حلقه) أى المدين ولو مقلدا لم يعلم عنده ناض (على عدم الناض)  
بالنون والاضاد المجعولة المثقلة أى الدنانير والدرهم وعدم حلقه عليه (تردد) في التنبهات  
اختلف هل يختلف على عدم اخفاء الناض اذا لم يكن معروفا به فقال ابن دحون يختلف وقال  
ابو على الحداد لا يختلف وقال ابن زرب يختلف ان كان ناجرا والا فلا وهذا على الخلاف في بين  
التهمة (وان علم) بضم العين المدين الممتنع من وقاماعليه (بالناض لم) الاولى لا (يؤخر) بفتح  
الخاء المجعولة مثقلة عن الحبس ولا يختلف (وضرب) بضم فسكون معلوم الملا علم بالناض ام لا  
(مرة بعد مرة) باجتهاد الحاكم في العدد بجل من او بحال ولو أدى الى اتلافه لظلمه بالدد  
(وان شهد) بضم فسكون (بعسره) أى المدين مجهول الحال أو ظاهر الملا قيل في أبى الحسن  
لا يثبت العسر الا بشهادة اكثر من عدلين كالترشيد والسفه وصفة الشهادة ان يقول الشاهد  
(انه) أى المدين (لا يعرف) الشاهد (له) أى المدين (ما لا ظاهر او باطنا) وجواب ان شهد  
بعسره (حلق) المشهود له بالعسر حلقا (كذلك) أى ما شهد به الشاهد في نقي العلم بان يقول  
يا لله الذى لا اله الا هو لم اعرف لى ما لا ظاهر او باطنا والمذهب انه يختلف على البت فقد اقتصر  
عليه ابن عرفة عن ابن رشد واقتصر عليه في المقيد ذكر في ضيق الخلاف ورجح ابن سلون حلقه  
على نقي العلم واعتضه ابو على في شرحه وعلى ماله صنف ان ترك من العين ظاهر او باطنا فلا  
تعاد لانها على نية الخلف وان امتنع منهم فلا يجبر عليهم او طلب بهم ما ابتدأوا به من زيادة الارهاب  
التي رجحها اوجب ظهار ما اخفاء ولذا قيل بوجوبه ما (تقييمات) \* الاولى هذه احدى  
المسائل التي يختلف فيها المشهود له مع بيته ومنه ادعى المرأة على زوجها الغائب بالنفقة ومنها

الخالف (قوله منهما) أى ظاهر وباطن (قوله طلب) بضم فكسر (قوله بهما) أى ظاهر وباطن (قوله ولذا) أى رجا اظهاره  
ما اخفاء على قبل الخ

(قوله وضابطها) أي البينة التي تختلف معها من شهدت هي له (قوله بظاهر) أي فقط (قوله فانه) أي الشان (قوله يستظهر) بضم الياء وفتح الهاء (قوله واثبتا) أي الوالدان (قوله لا يمين) عطف أي بعدلين (قوله نهم) بضم الناء (قوله انه) أي الشاهد (قوله قطع) أي الشاهد بان المشهود له ليس له مال ظاهر ولا باطن (قوله يعرفه) أي الشاهد المشهود له (قوله حالته) أي المشهود له (قوله الكتاب) ١٤٤ أي وثيقة الشهادة بعسره (قوله فان قال) أي الشاهد (قوله بطلانها) أي الشهادة

القضاء على غائب أو ميت وضابطها كل بينة شهدت بظاهر فانه يستظهر لها بيمين المشهود له على باطن الامر الا الوالد المشهود له بالتقرب لتكون ثقته على ولده فلا يحلف مع يمينه قال المصنف في النفقات واثبتا العدم لا يمين الثاني فهم من قوله انه لا يعرف الخ انه لو قطع بطلت شهادته ابن عرفة ولا ابن رشد صفة الشهادة بالعدم ان يقول الشاهد انه يصرفه فقيرا عديما لا يعلم له ما لا ظاهرا ولا باطنا زاد ابن عات ولا تبدلت حالته الى غيرها الى حين ايقاعهم شهادتهم في هذا الكتاب ابن رشد فان قال فقير عديم لاما له ظاهرا ولا باطنا في بطلانها قولان بناء على حملها على ظاهرها انهم على البت او على نفي العلم ولو نص على البت والقطع لبطلت الثالث ابن عرفة الغني قد تقول مسائل لا تقبل فيها البينة بالفقر منها من عليه دين منجم قضى بعضه وادعى عجزه عن باقيه وحالته لم تتغير ومن ادعى العجز عن نفقة ولده بعد طلاق الام وقد كان يتفق عليه ما الان تقوم بينة انه نزل به ما نقله الى العجز ابن قنوح محمد بن عبد الله كتب الموثقين أن المدين ملى بالحق الذي كتب عليه حسن فان ادعى عدمه ما لا يصدق وان قامت بينة به لانه مكذب لها ويحسب ويؤدب الا ان تشهد بينة بعطب حل به بعد اقراره وزاد المصنف عن بعض القرويين ان بينة العدم تنفعه لانه مضطرب في اشهاده بالملاء لولاه ما دانه احد والى عليه العمل وقاله غير واحد من الموثقين كفضل وابن ابي زمين انه لا يقبل قوله ولا تنفعه يمينه ويسجن ابد الحق يؤدى دينه (وزاد) المشهود بعدمه في يمينه (وان وجد) مالا (ليقضي) به ما عليه (وانظر) بضم الهمز وكسر الطاء المجبة الى اهل ولا يطالب بما عليه الى يسره له لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ولا يلزمه دين الدين وفائدة هذه الزيادة عدم تحليفه ان ادعى عليه انه استفاد مالا وانكر ولم يات بينة فلا يمين عليه لتقدم هذه اليمين قالة في المقدمات وأيضا لولاه لا حلقه كل واحد من غرماؤه قالة المصنف وهذا يقيد الزيادة حتى الحالف فله تركها الا ان يقال تجب عليه ترك الخصومة وتقليها اما ممكن ومعلوم الملاء لا تنفعه الا بينة يذاهب ما يملكه وكذا من اقرعائه وقد رتب على دفع الحق ولم تقم قرينة على كذبه في اقراره (و) ان طلب الغريم حيس مدية حتى يوفيه دينه أو يثبت عسره فادعى المدين ان الغريم علم عدمه وانكر الغريم علمه عدمه (حلف الطالب) على عدم علمه مدية (ان ادعى) المدين (عليه) أي الطالب (علم) الطالب (العدم) بضم فسكون فان نكل حلف المطلوب انه علم عدمه ولا يسجن وان صدقه الطالب فلا يمين ولا حبس قالة المصنف وغيره واختصره ابن عرفة في قوله ان زعم المدين علم رب الدين عدمه لزمته اليمين انه لم يعلمه فان نكل حلف المدين قالة غير واحد من الفقهاء وبه كان يفتي ابن الفخار ابن عرفة كان بعض قضاة بلدنا لا يحكم بهذه اليمين وهو حسن فيمن لا يظن علمه حاله لبعده عنه (وان

(قوله حملها) أي الشهادة (قوله انما) أي الشهادة بيان ظاهرها يحذف من (قوله ولو نص) أي الشاهد (قوله عليهما) أي الزوجة وولدها (قوله كتب) بسكون المثناة مضد ومضاف لقاعه (قوله أن المدين ملى بالحق الذي كتب عليه) مفعول كتب (قوله حسن) خبر كتب (قوله فان ادعى) أي المدين (قوله عدما) بضم فسكون او بفتحين (قوله به) أي العدم (قوله لانه) أي المدين (قوله لهما) أي بينة العدم (قوله تنفعه) أي المدين (قوله لانه) أي المدين (قوله لولاه) أي اشهاده بالملاء (قوله انه) أي المدين (قوله في يمينه) صلة زاد (قوله به) أي ما وجدته (قوله ان ادعى) أي رب الدين (قوله عليه) أي المدين (قوله انه) أي المدين (قوله وانكر) أي المدين (قوله ولم يات) أي رب الدين (قوله يمينه) أي على استفادة المدين مالا (قوله عليه) أي

المدين (قوله لولاه) أي الزيادة (قوله لاحلقه) أي اليمين (قوله وهذا) أي كون فائده الزيادة ما ذكر (قوله سال) تركها (أي الزيادة) (قوله تجب) أي الزيادة (قوله عليه) أي المدين (قوله فان نكل) أي الطالب (قوله انه) أي الطالب (قوله وان صدقه) أي الطالب (قوله لزمته) أي رب الدين (قوله فان نكل) أي رب الدين (قوله بهذه اليمين) أي يمين الطالب انه لم يعلم عدم مدية (قوله وهو) أي عدم القضاء بها (قوله حاله) أي المدين (قوله لبعده) أي المدين (قوله عنه) أي رب الدين

(قوله لاتهامه) أي المدين (قوله فيها) أي دارم (قوله بعلمه) أي تفتيش دار المدين (قوله باحكاى) أي في زمن توليه القضاء  
(قوله يساجه) بموحدة ثم جيم قرية من أعمال تونس (قوله ورأيتها) أي المسئلة ١٤٥ (قوله اخف) أي من الدار

(قوله يجيبه) أي المدين  
(قوله وسأل) أي المدعى  
(قوله تفتيشه) أي جيب  
المدعى عليه (قوله فيه)  
أي الجيب (قوله وانكره)  
أي تفتيش الدار (قوله  
عنه) أي ابن القاسم  
(قوله يكشفه) أي من  
احاط الدين بماله (قوله التي)  
بضم الهمز وكسر القاء  
أي وجد (قوله من متاع  
النساء) بيان ما (قوله  
كان) أي المتاع (قوله لها)  
أي زوجته (قوله من  
عروض تجارتها) أي المدين  
بيان ما (قوله ولا يصدق)  
أي المدين (قوله انها)  
أي العروض (قوله) أي  
المدين (قوله ما رجح ابن  
سهل) أي تفتيش دار  
المدين (قوله قدمت) بضم  
فكسر مثقلا (قوله فان  
لم تبين يئس الملاء) بضم  
مفهوم ان يئس (قوله  
الاول) أي ظاهر الملاء  
(قوله والثاني) أي معام  
الملاء (قوله بها) أي يئس  
عدمه (قوله لاقتضاء  
العطف المغارة) علة بعدم  
الخ (قوله مع أنه) أي الشان  
(قوله وهو) أي المحذوف  
(قوله ايم) بفتح الهمز  
وكسر الياء مشددة أي  
لازوج لها (قوله قيمتها) أي

سأل) رب الدين (تفتيش داره) أي المدين لاتهامه بأنه اخفى ماله فيها (فق) تمكينه منه  
وعدمه (تردد) ابن ناجي العمل عندنا بدمه والحائز كالأرغدى ووقعت باحكاى مسئلة  
يأجسه ورأيتها اخف وهي رجل ادعى على من عليه دين ان يجيبه مالا رسال تفتيشه فقال  
الفرير لاشئ فيه فحكمت بتفتيشه فلم يوجد فيه شئ والكيس من هذا المعنى ولا يخلف في  
هذين وشبههما البناني اثنى بتفتيش الدار فقها طليطلة وانكره ابن عات وابن مالك ابن سهل  
وانا أراه حسنا في ظاهر الاداد والمطل وقد استظهر ابن رشد تفتيش داره وعزاه لابن  
شعبان ونصه وفي قول ابن القاسم في رواية اصبح عنه وذلك ان السلطان يكشفه ويبلغ من  
كشفه مالا يبلغه هو لا ما يقوم منه ان للامام ان يفتش عليه داره وكذلك قال ابن شعبان انه  
يفتش عليه داره واختلف المتأخرون في ذلك والظاهر ان تفتش عليه داره فالتى فيها من  
متاع النساء فادعته زوجته كان لها وما التى فيها من عروض تجارتها بيع لغرمائه ولا يصدق  
ان ادعى انها ليست له وما التى فيها من العروض التى ليست من تجارتها فادعى انه وديعة  
عنده او عارية او ما اشبه ذلك جرى ذلك على ما ذكره من اختلاف في غير موضع فالمناسب  
الاقتصار على ما رجحه ابن سهل وابن رشد (و) ان شهدت يئس بلاء المدين وبينه بعدمه  
(رجحت) بضم فكسر مثقلا (يئس الملاء) بالماء على يئس عدم (ان يئس) يئس الملاء  
سببه بان قالت له مال يبق يئس اخفاء لانها ناقلة ومثبتة وشاهدة بالمعنى ابن عرفة لو قالت يئس له  
مال باطن اخفاء قدمت اتفاقا البناني هذا معنى قوله ان يئس ولم يتبسه له المواق فان لم تبين  
يئس الملاء سببه رجحت يئس عدم يئس سببه ام لا والذي جرى العمل به تقديم يئس الملاء  
وان لم تبين سببه قاله عجم (واخرج) بضم الهمز وكسر الراء من السجن المدين (المجهول)  
حاله الذى لم يعلم ملاؤه ولا عدمه (ان طال مجننه) بفتح السين وطوله يعتبر (بقدر الدين) قلة  
وكثرة (و) حال (الشخص) المدين قوة وضعفه وخشونة ورفاهية ويحلى سبيله بهد حلقه  
على فحومات قدم لان طول السجن بمنزلة اليئس بالعسر ومفهوم المجهول ان يظهر الملاء  
ومعومه لا يخرج ان بطول السجن وهو كذلك لكن الاول يخرج يئس بعدمه والثاني  
لا يخرج جهال اما بالاداء والموت او يئس بذهاب ماله المعلوم بنحو سرقة ولما كان جميع  
ما تقدم من احكام هذا الباب لا يختص بالرجال ويجرى في النساء كرا ما يختص بهن فقال  
(وحبس) بضم فكسر (النساء) المقامسات (عند) امرأة (امينة) ذات (رجل) امين (زوج  
اواب) وابن وظهر كلامه ان ذات امين عطف على امينة فبمجرد جواز الحبس عند ذات الامين  
وان لم تبين كمن هي امينة لاقتضاء العطف المغايرة مع انه لا بد من امانتها أيضا واجيب بان  
المعطوف عليه محذوف وهو ايم ومنفردة عن رجال فيستفاد منه كونها امينة سواء كانت  
وحدها ام لا (و) حبس (السيد) في دين عليه (المكاتبه) ان لم يجعل من فهو مكاتبه ما يبق يئس  
ولم يكن في قيمته ما يبق به ولا يقاصه السيد جبر عليه بها اذا كان دينه حالالا او اختلفت  
قيمتها وقيمة الدين اختلفا فلا تجوز المقاصة معه ويحبس السيد لبعده اذا شهد له شاهد بعتقه  
ولم يخلف السيد لدشهاده وحبس السيد لمكاتبه لاراده نفسه وماله ولان الحق لا يراعى

١٩ من ت كاتبه (قوله) أي دينه (قوله ولا يقاصه) أي المكاتب (قوله بها) أي كاتبه (قوله دينه) أي المكاتب

(قوله ديه) أي المأذون (قوله له) أي المأذون (قوله لانيها) أي الكتاب (قوله بانه) أي المكاتب (قوله له) أي السيد (قوله حبسه)  
 أي المكاتب (قوله فيها) أي الكتابة (قوله ان رأى) أي السلطان (قوله انه) أي المكاتب (قوله هذا) أي حبس السيد في دين مكاتبه  
 (قوله اذا كان) أي الدين (قوله من الكتابة) بيان ما (قوله حبس) أي السيد في دين مكاتبه (قوله كل حال) أي سواء كان الدين  
 أكثر من الكتابة أم لا ١٤٦ (قوله يبعها) أي السيد الكتابة (قوله عليه) أي السيد (قوله لبيعها) أي السيد

ففيها الحرية ولا علواً للزلة بل حبس المسلم في دين الكافر وهذا يقتضي حبس السيد لغيره  
 المأذون المدين إذا احتج في وقاعدية لماله على سيده وحبس المكاتب لسيدته في دين غير  
 الكتابة لانيها الأعلى القول بأنه لا يجوز إلا السلطان فلا حبسه فيها إن رأى أنه كتم ما لا رغبة  
 في العجز أبو الحسن ويحبس القن المأذون له في التجارة فإذا عب البناني والسيد المكاتبه  
 كذا في المدونة فقال ابن عرفة ابن محرز عن مصنفون هذا إذا كان أكثر مما على المكاتب من  
 الكتابة وإن كان مثلاً فاقبل فلا يحبس لأن السيد يبيع الكتابة بنقد ابن عبد الرحمن هل  
 يحبس على كل حال إن لم يبعها إلا أن الحاكم يضيّق عليه لبيعها ولا يبيعها عليه الحاكم لأنه  
 لا يبيع الأعلى المقلس ابن عرفة الحق أن البيع على المقلس جبري وعلى المدين اختياري  
 (و) يحبس (الجد) لولده ولأنه حق الأب في الجدة (و) يحبس (الولد لانيه) وأولى لأمه  
 لأن حقها أكد (لا) يثبت ولا يجوز (العكس) أي حبس الوالد نسباً لولده ولو ألد ويعزره  
 الحاكم بغير الحبس من حيث الدلالة من حيث حق الولد ويستثنى من عدم حبسه مستلثان  
 أحدهما إذا أخذ الأب مال ولده وأدعى ذهابه وعلى الولد أن يوقف وقاؤه على ما أخذ الأب  
 من ماله فيحبس الأب لتعلق حق الأجنبية بما أخذت قاله في المقدمات ثانياً ما يحبس الأب  
 لامتناعه من اتفاده على ابنه الصغير ونحوه ابن يونس ويحبس الأب إذا امتنع من النفقة  
 على ولده الصغير لأنه يضرمهم ويقتلهم ابن عبد الحكم يحبس الأب في دين على الابن إن كان  
 له يده مال أو وشبهه في الثبوت والنفي فقال (كالمين) فيحلف الولد لوالده لا العكس لأنه  
 عقوق ولا يقضي به لولدان شيع ولا يمكن منه على المذهب وقوله لا في قوله حديثه وفسق  
 ضعيف (الا) اليمين (المقلبة) من الولد على أبيه بان ادعى الوالد على ولده بحق وتوجهت اليمين  
 على الولد لدعواه فتشكل فردت على الوالد فيحلفها الوالد اتفاقاً وكشهادة شاهد للولد بحق  
 على أبيه ولم يحلف معه الولد فردت على الولد فيحلفها لرد شهادة الشاهد قاله عب البناني  
 وهذا غير صواب وقد صرح ابن رشد بأن مذهب المدونة أنه لا يحلف الأب في شيء مما يدعيه  
 الولد عليه ونصه وقال طرّف وابن الماجشون وابن عبد الحكم ومصنفون لا يقضي بتحليفه  
 أباه ولا يمكن منه أن يدعي اليه ولا أن يجده في حديثه عليه لأنه من الحقوق وهو مذهب مالك  
 رضي الله تعالى عنه في المدونة في اليمين في كتاب المديان وفي الحديث كذب القذف وهو  
 أظهر الأقوال لقول الله تعالى ولا تنهروهم ما وقل لهما الآية ولما جاء أنه ما بر والديه من شد  
 النظر إليهما وإلى أحدهما وقد روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمين للولد على  
 والده ويشهد لعمته قوله عليه الصلاة والسلام أنت ومالك لأبيك وقد روي عن ابن القاسم

الكتابة (قوله ولا يبيعها)  
 أي الكتابة (قوله عليه)  
 أي السيد (قوله لانيه) أي  
 الحاكم (قوله لأن حقها)  
 أي الام (قوله أكد) أي  
 من حق الأب (قوله ألد)  
 بتقنيات مثقلاً أي ما طل  
 الولد بدين ولده (قوله ويعزره)  
 أي الولد الملبدين ولده  
 (قوله من عدم حبسه) أي  
 الولد بدين ولده (قوله من  
 ماله) أي ولده (قوله إن كان  
 له) أي الابن (قوله يده)  
 أي الأب (قوله لانيه) أي  
 تحليف الوالد (قوله به) أي  
 تحليف الوالد (قوله ولا يمكن)  
 يفتح الميم والكاف مثقلاً  
 أي الولد (قوله منه) أي  
 تحليف والده (قوله لوله)  
 أي الابن (قوله فسق) بضم  
 فكسر مثقلاً أي الابن (قوله  
 ضعيف) خبر قوله (قوله  
 دعواه) أي الوالد (قوله  
 فتشكل) أي الولد (قوله  
 فردت) أي اليمين (قوله  
 معه) أي الشاهد (قوله  
 هذا) أي قول زوكشهادة  
 شاهد للولد بحق الخ (قوله

انه) أي الشان (قوله بتعليقه) أي الولد (قوله دعي) أي الولد (قوله لانيه) أي تحليف والده (قوله بجده) أي في  
 الولد والده (قوله له) أي الولد (قوله عليه) أي والده (قوله لانيه) أي تحليف الوالد أحده (قوله وهو) أي منع تحليف الولد والده  
 وحده (قوله ولما) بكسر اللام وخفة الميم عطف على قوله (قوله انه) أي الشان (قوله ما بر) أي لم يبر (قوله شد) أي فتح (قوله  
 النظر) أي العين (قوله إليهما) أي والديه (قوله روي) بضم فكسر



الوالد (قوله لهما) ای بقیہ

بِقَدْرِهِ (قَوْلُهُ أَوَانُهُ) أَيْ الْآبِ

في السنة) بفتح السين وخفة

الاولى) بضم الهمزة

بيان كالاخوين (قوله هدا)

(قوله واسطهر) ای ابن

ایراقاء تعریف کلاماً:

ان المواز وحنون (قوله

ومصنون الخ زلة جمع (قوله

توارد همای ای کلامی این

ليس بالاختلاف (قوله ونحوه)

**بِقَعَاتٍ مَثَقَلَا أَى الْبَابِ**

(ل) نائب فاعل يقصد (قوة)

۱۰۰ (منع) اضم فکسر (قوله

(۴) آی قول محمد (توبہ نبیہ)

115 116 117 118 119 120 121 122 123 124 125 126 127 128 129 130 131 132 133 134 135 136 137 138 139 140 141 142 143 144 145 146 147 148 149 150 151 152 153 154 155 156 157 158 159 160 161 162 163 164 165 166 167 168 169 170 171 172 173 174 175 176 177 178 179 180 181 182 183 184 185 186 187 188 189 190 191 192 193 194 195 196 197 198 199 200 201 202 203 204 205 206 207 208 209 210 211 212 213 214 215 216 217 218 219 220 221 222 223 224 225 226 227 228 229 230 231 232 233 234 235 236 237 238 239 240 241 242 243 244 245 246 247 248 249 250 251 252 253 254 255 256 257 258 259 260 261 262 263 264 265 266 267 268 269 270 271 272 273 274 275 276 277 278 279 280 281 282 283 284 285 286 287 288 289 290 291 292 293 294 295 296 297 298 299 300 301 302 303 304 305 306 307 308 309 310 311 312 313 314 315 316 317 318 319 320 321 322 323 324 325 326 327 328 329 330 331 332 333 334 335 336 337 338 339 340 341 342 343 344 345 346 347 348 349 350 351 352 353 354 355 356 357 358 359 360 361 362 363 364 365 366 367 368 369 370 371 372 373 374 375 376 377 378 379 380 381 382 383 384 385 386 387 388 389 390 391 392 393 394 395 396 397 398 399 400 401 402 403 404 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494 495 496 497 498 499 500 501 502 503 504 505 506 507 508 509 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599 600 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794 795 796 797 798 799 800 801 802 803 804 805 806 807 808 809 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899 900 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000 1001 1002 1003 1004 1005 1006 1007 1008 1009 1010 1011 1012 1013 1014 1015 1016 1017 1018 1019 1020 1021 1022 1023 1024 1025 1026 1027 1028 1029 1030 1031 1032 1033 1034 1035 1036 1037 1038 1039 1040 1041 1042 1043 1044 1045 1046 1047 1048 1049 1050 1051 1052 1053 1054 1055 1056 1057 1058 1059 1060 1061 1062 1063 1064 1065 1066 1067 1068 1069 1070 1071 1072 1073 1074 1075 1076 1077 1078 1079 1080 1081 1082 1083 1084 1085 1086 1087 1088 1089 1090 1091 1092 1093 1094 1095 1096 1097 1098 1099 1100 1101 1102 1103 1104 1105 1106 1107 1108 1109 1110

(قوله انه) أى الشان (قوله منهما) أى قرب القرابة وشدة المرض (قوله حدقه) أى جدا (قوله الباجي) أى حال (قوله الاستحسان مفعول نقل (قوله لسقوطها) أى الجمعة (قوله عنه) أى المسجون (قوله واهما) أى الجمعة (قوله بالاولى) بفتح الهمز (قوله لا يخرج) أى المسجون (قوله حج) فى دين لقرض أصلى او بنذر (قوله فان أحرم) أى من أحاط الدين بحاله (قوله به) أى الحج (قوله سجن) بضم فكسر ١٤٨ (قوله وهو) أى المدين الخ حال (قوله البلد) مفعول فح (قوله

ضيم آخر اوجه من السجن (بكفيل بوجهه) أى ذات المسجون (لاجل مرض) أحد (أبويه) أى المسجون (ولده واخيه) وأخته (و) شخص (قريب) للمسجون قربا (جدا) بكسر الجيم أى قريب القرابة كما فى النقل فلا يخرج لمرض قريب بعيد القرابة ويحتمل رجوعه لمرض أى شديد أو يخاف منه الموت قاله مضمون والحق انه لا بد منهما فقد حدقه المصنف من أحدهما دلالة مع الآخر عليه فيخرج (بالم) بضم الياء وفتح السين وكسر اللام مشددة على من ذكره يعود للسجن الباجي بعد نقله الاستحسان والقياس المنع وهو الصواب عندى فلا يخرج بحميل ولا غيره (لا) يخرج المسجون لصلاة (جمعة) لسقوطها عنه وإلّا يبدل ولا الصلاة فى جماعة بالاولى ولا لطهارة مكنة فى السجن ابن عبد الحكم لا يخرج لمرض حج فان أحرم به او بعمره او بنذر او حنث ثم قام غراموه بالدين فيخرج ويبقى على إجماعه وان لزمه الدين وهو بمكة او منى او عرفة استحسن أخذ كفيل منه وتخليته سبيله الى فراغ نسكه ثم يسجن يوم النحر الاول قاله النحوى والنحر الاول التجليل عن ابن عبد الحكم (و) لا يخرج لصلاة (عيد) فطرا واضحا (و) لا يخرج لفتح (عدو) البلد المحبوس فيه فى كل حال (الانطوف قتله أو أسره) أى المسجون فى دين ان يبق بسجنه فيخرج ويسجن فى محل يؤمن عليه منهما (والغريم) أى رب الدين ومن تنزل منزلته بأرث او هبة او صدقة الثمن او حوالته (أخذ عين ماله) الذى باعه للمقاس ولم يقبض عنه منه الثابت له مينة او اقرار المقاس قبل فلسه أو بعده على أحد الأقوال فى المقدمات يتعين لها أحد وجهين اما مينة تقوم عليه واما اقرار المقاس به قبل التقليس واختلاف اذالم يقربه الابعده على ثلاثة أقوال أحدها قبول قوله بين صاحب السلطة وقيل بدون بين وثانيها عدم قبوله ويختلف الغرماهم أنهم لا يعلمون انها سلعتهم وماله ان كان على أصلها مينة قبل قوله فى تعيينها والا فلا يقبل وهى رواية ابى زيد عن ابن القاسم (الحاز) بضم الميم وبالهاء المهسلة والزى أى الذى حاز المقاس عن بائعه ولم يدفع له عنه فله أخذه (فى صورة) المقاس (المشتري بعد شرائه وقبل دفع عنه) (لا) أى ليس للغريم أخذ عين ماله المحاز عنه فى صورة (الموت) للمدين لخرب ذمته فصار به أسوة الغرماهم بئنه بخلاف المقاس فان ذمته موجودة فى الجدة وتدين الغرماهم متعلق بها فان لم يحز عنه فيه فهو أحق به فيه أيضا الحطمة فهم المحاز عنه انه لو لم يحز عنه فليس كذلك أما فى المقاس فهو أحق به من باب أخرى وأما فى الموت فهو أحق بها أيضا قال فى المقدمات لا خلاف فى مذهبتنا ان البائع أحق بما فى يده فى الموت والمقاس ابن عرفة روى مالك عن ابن شهاب عن أبى بكر بن عبد الرحمن رضى الله تعالى عنهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إيمان رجل باع متاعا فافلس الذى ابتاعه ولم يقبض الذى باعه من ثمنه شيئا فوجده بعينه فهو أحق به وان مات المشتري

عليه) أى المسجون (قوله منهما) أى أسره وقتله (قوله فارت أو هبة أو صدقة) لاثنتين فى الثلاثة لضافتها (قوله به) أى الثمن (قوله الثابت) نعمت مال (قوله له) أى الغريم (قوله او بعده) أى فلسه (قوله فى المقدمات) خبر مقدم (قوله يتعين) أى المال (قوله له) أى الغريم (قوله تقوم) أى تشهد (قوله عليه) أى عين المال (قوله به) أى المال (قوله واختلف) بضم التاء (قوله بعده) أى التقليل (قوله على ثلاثة أقوال) صلة (قوله اصلها) أى بيع السلطة (قوله قبل) بضم فكسر (قوله قبله) أى المقاس (قوله تعينها) أى السلطة (قوله والا) أى وان لم يكن على أصلها مينة (قوله ولم يدفع) أى المقاس (قوله له) أى بائعه (قوله فله) أى بائعه (قوله ذمته) أى الميت (قوله به) أى المبيع (قوله بئنه) صلة

أسوة (قوله فان لم يحز عنه) مفهوم الحاز (قوله فيه) أى الموت (قوله فهو) أى ربه فصاحب (قوله به) أى المبيع (قوله فيه) أى الموت (قوله بها) أى السلطة (قوله إيمان) بفتح الهمز وضم الياء مثقالا مبتدأ وما مؤكدة فاصلة بين المضاف والمضاف اليه (قوله ابتاعه) أى اشترى المتاع (قوله ولم يقبض الخ) حال (قوله فوجده) أى البائع المتاع (قوله فهو) أى بائعه (قوله به) أى المتاع (قوله وان مات المشتري) أى قبل دفعه الثمن لبائعه

(قوله هذا) أي الحديث (قوله مرسل) بضم فسكون فتحة أي محذوف من سنده الصحابي الذي رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله ووصله) أي الحديث (قوله عياش) بفتح العين المهملة وتشدة المنة تحت واجام الشين (قوله فهو) أي الحديث المتقدمة حال من هام وصله (قوله قال) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فان كان) أي بآئعها (قوله فابقي) أي من غنم (قوله امرئ) أي شخص (قوله هلك) أي مات (قوله وعنده) أي الهالك الخ حال (قوله متاع امرئ بعينه) أي ابتاعه منه (قوله اقتضى) أي البائع (قوله منه) أي ثمنه (قوله فهو) أي البائع (قوله وأصحاب ابن شهاب) ١٤٩ أي الراويون عنه هذا الحديث مبتدأ

مضاف الى مضاف (قوله منهم) أي أصحاب ابن شهاب خبر مقدم (قوله من أرسله) أي اسقط الصحابي الذي رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم مبتدأ والجار خبر أصحاب (قوله ان فلس) بضم فكسر مثقلا (قوله بها) أي السلعة (قوله وان قضى) أي المتاع السلعة (قوله لمن) خبر أخذ (قوله في قفليس) صلة وجد (قوله وطبع) بضم فكسر الخ حال (قوله او اقرار) عطף على بيعة (قوله أي المال) (قوله له) أي المسكوك (قوله ذلك) أي سلعة أو متاع (قوله وفلس الخ) حال (قوله وعلى انه) أي الاخذ (قوله لا يجوز) أي أخذ الا بقر (قوله وهو) أي عدم جواز أخذه (قوله والي قول) عطף على اليه الخط وفي المسئلة قول ثالث بضمير البائع بين الخاصة وطلب الا بقر فان وجد أخذه وان لم يجس باص

فصاحب المتاع أسوة الغرماء عبد الحق هذا مرسل ووصله أبو داود من طريق اسمعيل بن عياش عن الزبيدي عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه قال فان كان قضاء من غنمها شيئا فابقي فهو أسوة الغرماء وما يما امرئ هلك وعنده متاع امرئ بعينه اقتضى منه شيئا ولم يقتض فهو أسوة الغرماء ثم قال ابن عرفة أبو عمر حديث الموطأ مرسل ووصله عبد الرزاق عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه وأصحاب ابن شهاب منهم من أرسله ومنهم من وصله ابن رشد ان فلس متاع سلعة قبل قبضها فبائعها الحق ولو في موت مبتاعها وان قبضها فبائعها الحق بها في فلسه دون موته ثم قال ابن عرفة ابن حارث اتفقوا على ان لمن وجده قفس سلعة في قفليس مبتاعها أخذها عن غنمها وبائع على اخذ عين ماله الخازن عنه في القفليس فقال (ولو) كان ماله الخازن عنه الثابت كونه له بيعة وطبع عليه كافي الرهن او اقرار القفليس به قبل فلسه على المشهور (مسكوكا) ذناير أو دراهم عرفتها البيعة بعينها او كانت مطبوعا عليها اخذها القفليس رأس مال سلم فله اخذها عند ابن القاسم قياسا على السلعة وأشار بالمبالغة لقول اشهب ليس له أخذه لان الاحاديث اتفقتهم من وجده سلعة او متاعه والمسكوك لا يطلق ذلك عليه عرفا (و) لامحاز عنه مبيعه وفلس مشتريه قبل دفع ثمنه أخذه ولو رقيقا (آبقا) من المشتري بناء على ان الاخذ نقض لبيع وعلى انه ابتداء بيع لا يجوز وهو المشار اليه بالمبالغة والى قول اصعب ليس له الا الخاصة فلا يجوز له تركها واتباع الا بقر لانه دين بدين ابن رشد وهو اظهر الاقوال واولاها بالنصواب واذا رضي بآئعها بخذ حال اياقه (لزمه) أي الا بقر البائع الذي رضي باخذها في ثمنه (ان لم يجده) أي البائع الا بقر قاله ابن القاسم وليس له طلبه على انه ان وجده اخذها في ثمنه وان لم يجده يرجع للخاصة لانه ضرر لباقي الغرماء بتركهم التصرف حتى يتطرح لم يجده ولا وقال اشهب لذلك ولاخذ الغريم عين ماله في القفليس ثلاثة شروط احدها قوله (ان لم يجده) بفتح الياء وسكون الفاء أي الشيء المحاز (عزماءه) أي القفليس بفتح الذي على القفليس فان قدومه بحال القفليس بل (ولو) بمالهم) فليس له اخذها قاله ابن الماجشون ومثله في الموازية وزاد أو بضمناو الثمن وده طوبه به جملة ثقة ابن كثة ليس لهم ذلك واليه اشار بالمبالغة ابن عرفة فان اراد غرماءه اخذها بدفع ثمنها فذلك لهم دون وفي كون دفعه من حيث شاء او تعين كونه من اموالهم تالتهام مال القفليس لابن حارث عن ابن القاسم فيها واشهب وابن كثة ورايه بالمازري وابن رشد عن اشهب

الغرماء قاله في آخرهم من جماع اشهب من كتاب السلم (قوله له) أي رب الا بقر (قوله ذلك) أي طلب الا بقر على انه ان وجده اخذها في ثمنه والا خاص به (قوله بئنه) صلة يقد (قوله وزاد) أي ابن الواز (قوله او بضمناو) أي الغرماء (قوله ويعطوه) أي الغرماء البائع (قوله به) أي الثمن صلة جملا (قوله ذلك) أي قد اؤد بمالهم (قوله غرماءه) أي القفليس (قوله اخذها) أي السلعة (قوله له) أي البائع (قوله دفعه) أي الثمن (قوله شأوا) أي الغرماء (قوله كونه) أي الثمن (قوله من مال القفليس) أي تعين كونه من مال القفليس (قوله لابن حارث) راجع للاول (قوله فيما) أي المدونة (قوله واشهب) راجع للثاني (قوله وابن كثة) راجع للثالث

(قوله ذلك) أي قد أؤدها (قوله يحطونها) أي يسقطون الزيادة (قوله دفعه) أي الزوج (قوله به) أي مهرها (قوله به) أي العقد (قوله به) أي النصف (قوله أنه) أي الزوج (قوله عليه) أي الزوج (قوله عسره) أي الزوج (قوله يلزمه) أي الزوج (قوله دفعه) أي المال (قوله له) أي الزوج ١٥٠ (قوله فلا يرجع) أي الزوج (قوله بها) أي العصمة (قوله وفاس) أي الجاني (قوله

له) أي المستحق (قوله له) أي القصاص (قوله له) أي القصاص (قوله له) أي المستحق (قوله غرمائه) أي الجاني (قوله بهذا) أي صلح (قوله بقاؤه) أي القصاص (قوله وأفاده) أي الثالث (قوله وان كان الخ) حال (قوله فلا يرجع الخ) تقرير على معنى لم ينتقل الخ (قوله ولا يتيسر تميزه منه) حال (قوله فان خاط بمنه) مفهوم بغير مثل له (قوله الغرض) بفتح الغين المجعولة والراء (قوله وفي القطع) أي عدم القوت به (قوله مع تفصيل) أي مع القوت بتفصيل (قوله فلس) بضم فس كسر (قوله له) أي الاجير (قوله فيها) أي الاجرة (قوله له) أي الاجير (قوله بها) أي الاجرة (قوله ان الراعي الخ) بيان كلام ابن القاسم يحدف من (قوله فقال) أي عبد الجبار (قوله معناه) أي كلام ابن القاسم (قوله يردها) أي الراعي الماشية (قوله ليبتها) أي عند ربه (قوله

ليس لهم ذلك الا بشرط زيادة على ثمنها يحطونها من دينهم عن المدين وثانها قوله (وأمكن) أخذ عن الشيء فان لم يمكن تعينت الخاصة وقد أفاده بقوله (لا يضح) يضم الموحدة وسكون الضاد المجعولة لزوجة دخل بها زوجها وفلس قبل دفعه لها مهرها فليس لها الا الخاصة به اذا لم يمكنها اخذها عن شيئها الخ رشي وهذا ظاهر في المدخول بها لان الكلام في المحارز فلا يشهد كلامه غير المدخول بها لان لها فسخ النكاح لان الزوج لم يحز بضعها عيب وتحاصص بعد البناء بجميع صداقها وقبله على انهما ملكت الكل بالعقد فتحصص به وعلى انهما ملكت به النصف فتحصص به وقد مر في الصداق انه اذا طلق عليه اثبوت عسره يلزمه النصف (وعصمة) لزوجة خاله ازوجها على مال وفلس قبل دفعه له فلا يرجع بها ويحصص غرماءها بما خالفته به (وقصاص) صالح الجاني مستحقه بمال وفلس قبل دفعه له فلا يرجع له المستحق لسقوطه بالعقد وله بحاصة غرمائه بالمال المصالح به قال في توضيحه وينبغي ان يلحق به اذا صلح الانتكار اذا قلنا المنكر قبل دفع المال المصالح به فلا يرجع المدعي للدعوى وله المحاصة بالمال المصالح به وثالثها بقاؤه على هيئته وافاده بقوله (ولم ينتقل) الشيء المحارزها كان عليه حين بيعه فان انتقل (كان طحنت) بضم الطاء وكسر الحاء (الطنطة) فليس له اخذها هذا هو المشهور وان كان مبنيا على ضعيف وهو ان الطحن ناقل وفي بعض النسخ لان طحنت عطاف على معنى لم ينتقل أي واستقر فلا يرد ان شرط العطف بلا تغاير متعاطفها اثباتا ونقيا (أو خلط) بضم الخاء المجعولة وكسر اللام الشيء المحارز (بغير مثل) له ولا يتيسر تمييزه منه كفتح بشعير أو مسوس أو نقي بمغلوث فان خلط بمنه فلا يقيته (أو سمن) بضم السين وكسر الميم مشددة (زبد) بضم الزاي وسكون الموحدة (أو فصل) بضم فس كسر منقلا (نوبه) أي الغريم أو قطع الجالدة لاعتلاله بدفعه أو صبغ الثوب أو نسج الغزل (أو ذبح) بضم فس كسر (كبشه أو تقرطبه) فلا يرجع به بين شيء من المذكورات وبخاصة الغرماء بمنته القوت الغرض المقصود منه وفي الجواهر والتوضيح لا يقوت الجلب بدفعه على المشهور ولا يقطع نهالا اه وفي القطع تظهر مع تفصيل الثوب قاله نت طفي ما عراه للتوضيح ليس فيه وفيه ان اشترى جلود افطعها لافالا وخفاها فذلك قوت وكذا في الشرح وشامله وابن عرفة فتنتظره في غير محله وشبه في عدم الاختذ وتعين الخاصة فقال (كاجير عرقه ونحوه) كاجير علف او حراسة باجرة معلومة فلس مؤجره قبل دفعها له فليس له اخذ الماشية والمحروس فيها وله بحاصة غرمائه بها وظاهره ان الراعي يردها لتبنت عند صاحبها أم لا وقال لقمان بن يوسف قرأت على عبد الجبار بن خالد كلام ابن القاسم ان الراعي أسوة الغرماء فقال معناه ان كان يردها لبيتها وان بقيت يسده ومنزله فهو كالصانع (و كذا) أي صاحب (حانوت) أو بيت مكتري مدة معلومة بكر معلوم وجببة أو مشاهرة فلن مكتر به وعليه كراؤه فلا يكون مكتر به احق من غرماء المكتر (فيما به) من امتعته في المدونة وارباب الدور والحوانيت أسوة الغرماء في الفلس والموت ولا يسوا احق بما

وان بقيت أي الماشية (قوله يده) أي الراعي (قوله ومنزله) أي الراعي (قوله فهو) أي الراعي (قوله كالصانع) أي فيها في كونه احق به (قوله وعليه) أي مكتر به الخ حال (قوله مكتر به) أي الحانوت (قوله احق) أي بما فيه (قوله في المدونة) خبر مقدم

(قوله وليسوا) أي أبواب الحوائث والدور (قوله فيها) أي الدور والحوائث (قوله فلا يكون) أي شترها (قوله فهو) أي الراد  
 (قوله به) أي العيب (قوله وأما على أنه) أي الراد بالعيب (قوله اراد) أي المشتري (قوله الرد) أي بالعيب (قوله وافر) أي المشتري  
 (قوله به) أي قصد الرد بالعيب (قوله فقلس البائع) أي قبل الرد (قوله فني كونه) أي المشتري (قوله بها) أي السلعة (قوله فان  
 وفي) أي عنها بالثمن أي فقد حصل المقصود (قوله والا) أي وان لم يوف عنها بالثمن (قوله خاصص) أي المشتري غرماء البائع (قوله  
 وعدمه) أي كونه أحق بها (قوله وعلى الثاني) أي عدم أحقيته بها (قوله فني تخييره) أي المشتري (قوله في امساكها) أي السلعة  
 المعيبة بجميع عنهما (قوله ولا يرجع) أي شترها (قوله وردها) عطف على امساكها (قوله والمخاصمة) أي بينهما (قوله يرد) أي  
 البائع (قوله اليه) أي المشتري (قوله فانه) أي المشتري (قوله بانه) أي الرد ١٥١ بالعيب (قوله) أي المشتري

(قوله اليها) أي السلعة  
 (قوله والعبد يسه) أي  
 البائع حال (قوله لا يكون)  
 أي الراد (قوله به) أي العبد  
 (قوله وعلى أنه) أي الرد  
 بالعيب (قوله يكون) أي  
 الراد (قوله به) أي العبد  
 (قوله في أنه) أي البائع (قوله  
 كان) أي الراد (قوله  
 اختلف) بضم التاء (قوله  
 لم يرد) أي المشتري المعيب  
 (قوله هو) أي المشتري  
 (قوله به) أي العبد (قوله  
 فباع) أي العبد (قوله له)  
 أي لاجل ترقية المشتري  
 ثمنه من ثمنه (قوله لا يكون)  
 أي المشتري (قوله اسوتهم)  
 أي غرماء بآئعه (قوله  
 واختلف) بضم التاء (قوله  
 على أنه) أي المشتري (قوله  
 يخير) أي المشتري (قوله في  
 سببته) أي امساك العبد في

فيها (وكذا) السلعة (على بآئعها) (بعيب) ظهر بها بعد شرائها وقلس بآئعها قبل ردها عن المشتري  
 فلا يكون أحق بها (الخصم) من رد عيب بعيب ولم يأخذ ثمنه حتى قلس بآئعه فهو اسوة الغرماء  
 علم المشتري بقلسه حين ردها لم لا ابن رشد بناء على ان الرد به نقض للبيع ولما على أنه ابتداء  
 بيع فهو أحق بها وأما ان اراد الرد وافر به قلس البائع فني كونه أحق بها وتباع في الثمن فان  
 وفي والا خاصص بما ياتي له وعدمه قولان وعلى الثاني فني تخييره في امساكها ولا يرجع بارش  
 عيها وردها والمخاصمة بينهما وقبل له حبسها او الرجوع بارش العيب وله ردها والمخاصمة غ  
 يعني اذا رد السلعة بعيب فقلس البائع قبل ان يرد اليه الثمن فوجد المبتاع السلعة فاقعة فانه  
 يكون أحق بها من الغرماء ان شاء على القول بان الرد بالعيب ابتداء بيع وأما على القول بانه  
 نقض بيع فلا يكون له الهاسيل هـ ذانص المقدمات وعليه ينبغي ان يحصل كلام المصنف  
 وان اردت الزيادة تنقف على باقي نص المقدمات وعلى ما في مباح عيسى من كتاب المديان  
 والتقليد وعلى معارضة ابن عرفة بعبارة الخصم ونص ابن عرفة ولا ابن رشد في مباح عيسى  
 وعلى ان الرد بالعيب نقض بيع قال ابن القاسم في الموازية من رد عيب بعيب فقلس بآئعه  
 والعبد يسه قبل قبض الراد ثمنه لا يكون أحق به من الغرماء وعلى أنه ابتداء بيع يكون أحق به  
 قلت انظر قوله والعبد يسه البائع قبل قبض الراد ثمنه نص في أنه قلس بعد الرد وقال الخصم  
 من رد عيب بعيب فلم يأخذ ثمنه حتى قلس بآئعه كان اسوة الغرماء واختلف ان لم يرد حتى قلس  
 البائع هل هو أحق به فيباع له او يكون اسوتهم واختلف على أنه اسوتهم فقيل بخبر في حبسه  
 ولا ثني له من ارش العيب ورده والمخاصمة وقيل له حبسه وقيمة العيب لضرر المخاصمة ان رده  
 وقبح المازري (الخصم) في كيفية نقله ولفظ الشيخ في التواد من مثل لفظ ابن رشد فاعلمه ومن  
 رد السلعة التي اشتراها بعيب ولم يقبض عنها حتى قلس بآئعها فلا يكون أحق بها ان كان  
 اشتراها بتقدير (وان) كانت (أخذت) بضم الهمز وكسر الخاء المعجمة السلعة المردودة بعيب  
 عوضا (عن دين) كان لا يأخذها على دافعه غ تصور مظاهرو لم أقف عليه لمن قبله الا في مسئلة

ثمنه كله (قوله ولا ثني له) أي المشتري (قوله ورده) أي العبد (قوله والمخاصمة) أي بثمانه (قوله) أي المشتري (قوله حبسه) أي  
 العبد (قوله وقيمة العيب) أي يحاسبها (قوله والمخاصمة) أي بجميع الثمن (قوله بعيب) أصله رد (قوله السلعة) تعبير لثابت  
 فاعل اخذ (قوله كان) أي الدين (قوله لا أخذها) بعد الهمز وكسر الخاء المعجمة (قوله عليه) أي الحكيم (قوله لمن قبله) أي المصنف  
 (قوله كذا) أي المصنف (قوله هنا) أي آخر الباب (قوله ثلاثة اقوال) ونصه مخزوا بآئعها وتوفي كون المشتري سلعة شراء  
 فاسد بآئع نقداً واخذها عن دين في ذمة بآئعها حتى بالسلعة القائمة في ثمنه اذا قلس البائع قبل فسخ البيع في يبيع يفسخ  
 لفساد البيع أي لاجل فساده وهو قول مصنفين ولا يكون أحق بها بل اسوة الغرماء لانه أخذها عن شيء لم يتم وهو قول ابن  
 الموزاوي يكون أحق بها في النقد لا الدين وهو قول ابن الماجشون اقوال

(قوله هذا) أي الحكم بأن من أخذ سلعة يدين وردها بعيب ولم يقبض عنها حتى فليس بآثمها لا يكون أحق بها (قوله في عيبها) أي  
المسئلة (قوله ولذا) أي احتياجه لنقل في عيبها (قوله تعقبه) أي المصنف (قوله هذا) أي الحكم بعدم احقية الراد بعيب (قوله  
فلا معنى له) أي من حيث المبالغة المقتضية توهم خلاف الحكم فيما بعدها (قوله لانه) أي المصنف (قوله بين النقد) أي الشراعية  
(قوله والدين) أي أخذ السلعة قضاء عنه (قوله في البيع الفاسد) صلة يفرق (قوله اذا بيعت بالنقد) أي ثم ردها على بآثمها  
لقساد بيعها (قوله يكون) أي رادها (قوله احق) أي بها من سائر غراماتها (قوله فلا يكون) أي رادها (قوله احق) أي بها منهم  
(قوله أفت) أي أطلع (قوله هذه المسئلة) ١٥٢ أي مسئلة الرد بعيب (قوله التفرقة) أي بين المشتراة فاسدة ابتعد والمشتراة

كذلك يدين في القول الثالث

فيما (قوله في البيع الفاسد)

مسئلة ذكرها (قوله اللهم)

اشارة بعد الجمل الا في اذا

المعطوف عليه مشبه في

عدم أخذ عين الشيء ولان

قوله وهل القرض كذلك

مشبه بالردود بعيب في

عدم الاخذ (قوله يحمل)

بضم فكون ففتح (قوله

كلامه) أي المصنف (قوله

وهو) أي القول الاول

(قوله يكون احق بها) أي

سواء اشتراها بقد أو يدين

(قوله ويكون التشبيه

في كلامه) أي في قوله وراد

لسلعة بعيب (قوله لاصل

المسئلة) أي قوله وللغريم

أخذ عين شئته المأخوذة

في القلس (قوله هذه) أي

المأخوذة عن دين (قوله

انه) أي أخذ السلعة يدين

(قوله لكون الغالب

فيما يؤخذ عن دين) علة

البيع الفاسد التي ذكر فيها ثلاثة اقوال تت وهذا وان كان واضحاً لكنه يحتاج لنقل في  
عينا ولذا تعقبه الشارح قائلا انما هذا في المسئلة ذات الاقوال الثلاثة الاسمية آخر الباب  
في السلعة تشتري فاسداً او يطلع على عيب في ردها فيجوز البائع مقلداً بفصل في الثالث بين أخذها  
عن دين فلا يكون احق بها او عن نقد فيكون احق بها وهو كما في التوضيح وهم وانما هو في مسئلة  
القساد كما قال الشارح طي انظر قوله تشتري شراء فاسداً او يطلع على عيب لان مسئلة البيع  
الفاسد لا عيب فيها وانما ردت للقساد فالصواب اسقاطه ويطلع على عيب وعبارته في كبره كصغره  
الخط وأما قوله وان أخذت عن دين فلا معنى له لانه لما حكم بان الراد بعيب لا يكون احق بالسلعة  
المشتراة بالنقد في باب أولى اذا أخذت عن دين فلو قال وان أخذت بالنقد كان أيع ولا الذي  
يفرق بين النقد والدين في البيع الفاسد قال اذا بيعت بالنقد يكون احق واذا بيعت بالدين  
فلا يكون احق على الى لم أفت على خلاف في هذه المسئلة كما قال غ واذا ذكر التفرقة في البيع  
الفاسد اللهم الا ان يحمل كلامه على القول الاول في كلام ابن رشد وهو ان الراد للسلعة  
بالعيب يكون احق بها ويكون التشبيه في كلامه راجعاً لاصل المسئلة فتحسن المبالغة حينئذ  
ويكون المعنى ان الراد للسلعة بالعيب يكون احق بها ولو كان أخذها عن دين لم يشترها بالنقد  
وهذا هو المتبادر من حل ابن غازي المسئلة والله أعلم عيب بالغ على الخاصة في هذه الماد دفع توهم  
انه احق بها لكون الغالب فيما يؤخذ عن دين أخذها كقوله من قيمته كأخذ ما يساوي عشرة في  
عشرين فأخذها ارفع بالمقاس اذ لو ردت لبيعته بعشرة مثلاً لبقى العشرة مخلة في ذمته  
وبأخذها تسقط عنها بخلاف بيع النقد فان الغالب فيه خلاف ذلك وأما دفع توهم انه لا يأخذها  
ولا يحاصص دينه المأخوذة عنه لتوهم انه لا يدخل مع ما بعده فليست وان اشارة لتلافي  
واقتصر الخرشى على الجواب الاول والله اعلم (وهل القرض) أي الشئ المقرض لشخص ثم فليس  
قبل وفاته ووجده مقرضه بعينه (كذلك) أي الشئ المردود بعيب في ان صاحبه ليس احق به  
ويحاصص القرماع فيه ان كان قبضه المقرض بل (وان لم يقبضه) أي القرض (مقترضه) من  
مقرضه لازوم عقده بمجرد القول هذا قول ابن المواز وشهره المازري (او) القرض (كالببيع)  
أي المبيع في الفرق بين سكون التقليل او الموت قبل قبضه فبه احق به فيما أوبعده

توهم احقية بها (قوله اخذ) أي المأخوذة عن دين (قوله في ذمته) أي القلس (قوله وبأخذها) أي السلعة (قوله

تسقط) أي العشرة (قوله عنها) أي ذمته (قوله انه) أي الراد بعيب ما أخذها يدين (قوله لا يأخذها) أي السلعة التي ردها (قوله

لتوهم) أي الراد علة توهم انه لا يأخذها ولا يحاصص دينه (قوله فليست وان) أي هذه المبالغة لتلافي اي رده مقرب على اما

لنفع توهم الخ (قوله ثم فليس) أي الشخص المقرض بفتح الراء (قوله وفاته) أي القرض (قوله ووجده) أي الشئ المقرض

(قوله في ان صاحبه الخ) صلة كاف التشبيه (قوله ويحاصص) أي المقرض بالكسر (قوله فيه) أي الشئ المقرض بالفتح (قوله

ان كان) أي الشئ المقرض (قوله عقده) أي القرض (قوله فيما) أي التقليل والموت (قوله اوبعده) أي قبضه



(قوله لانها) اي ابن الحاجب والمصنف الخ علة توهم انه يرجع به (قوله نقيا) اي ابن الحاجب والمصنف (قوله الاعم) اي الرجوع (قوله وان اسلمه) اي المشتري الجاني (قوله قبله) اي فلسه (قوله فان) اي الجاني (قوله فليس له) اي ياتعه (قوله فداؤه) اي الجاني (قوله حيثئذ) اي حين عدم تقاييسه (قوله لا يرد) بضم فتنخ (قوله والاو) بفتح الهمز اي الاحسن في التعبير (قوله لان الرهن الخ) علة الاولى (قوله بانه) اي المصنف (قوله ثم فلس) اي مشتريها (قوله ثم ردها) اي السلعة (قوله مشتريها) اي الثاني (قوله لمشتريها) اي الثاني الذي لم يفسد (قوله من مشتريها)

١٥٤

لانها انما تقيا الخاصة التي هي اخص من الرجوع ولا يلزم من تقي الاخص تقي الاعم مع ان تقي الاعم هو المراد اي لا يرجع فداء الجاني فان فداء المشتري قبل فلسه فليس له ان يأخذ مجانا وان اسلمه قبله فان على ياتعه فليس له فداؤه لان تصرف المشتري حيثئذ ماض لا يرد كيبيعه والاو وحاصص يشك ان لان الرهن ليس مقليا وانما هو مفكوك واجب بانه عبر بالفداء لمساكلة قوله لا يفداء الجاني يسكون الكلام على وتيرة واحدة كقوله تعالى وانه كان رجال من الانس يعوذون رجالا من الجن لان ذكر الجن لا يقال لهم رجال اه (و) لمن باع سلعة ولم يقبض منها حتى باعها لمشتريها ثم فلس فخاص بآتيها غراما بمنها ثم ردها لمشتريها على المفلس يعيب (نقص) بفتح فسكون وبالضاد المعجمة اي فسخ (الخاصة) التي حصلت بينه وبين غراما المفلس (ان ردت) بضم الراء السابعة على المفلس (يعيب) قديم ظهر لمشتريها من مشتريها او فساد البائع الثاني وفلس المشتري الثاني واختار المشتري الاول اخذها فبأخذها البائع الاول لانه انما خاصص بمنها لعدم وجودها بيد المشتري الاول بجميع ثمنه ولا ارش له وله ان ينقض الخاصة ويسقط عليها وليس له نقضها ان ردت على المفلس بهيئة او صدقة او وصية او شراء او اقالة او ارث والفرق ان الرديا يعيب نقض للبيع فكلاما باقية عند المفلس والرديا فلس والاقتصاد ملحقان به بخلاف ردها بهيئة ونحوها فانه تجدد ملك (و) لمن باع سلعة ولم يقبض منها حتى فلس مشتريها ووجدتها قائمة فآخذها في ثمنها ثم ظهر له فيها عيب حدث فيها عند المشتري (ردها) اذ السلعة على المفلس او تركها له ان اطلع عليه قبل اخذها (والخاصة) لغراماته بجميع ثمنها (يعيب سمواي) اي لا تدخل لا دمي فيه حدث فيها عند مشتريها (او) ناشئ (من) جنابة (مشتريه) اي المبيع عادلهيئته ثم الجنايته على ملكه (او) ناشئ (من) جنابة (اجنبي) اي غير المشتري (لم يأخذ) المشتري (ارشه) اي قسمة العيب من الاجنبي الجاني (او اخذ) اي المشتري الارش من الاجنبي (وعاد) المبيع (لهيئته) فيه ما لصيرورة الارش كالفلة (والا) اي وان لم يعد لهيئته أخذ ارشه ام لا فقوله وعاد لهيئته راجع لقوله لم يأخذ ارشه وقوله واخذه والا اي وان لم يعد سوا اخذ ارشاه ام لا هذا محصل ما في التوضيح وقرره عب وابن عاشر واللقاني فلو حذف المصنف قوله لم يأخذ ارشاه واخذه ليكابر اخضر (ف) يأخذها ويحاصص (بنسبة نقصه) اي قيمة المبيع معيبا بما نشأ من جنابة الاجنبي من قيمته سليما بسبب العيب الناشئ عن جنابة الاجنبي من الثمن

اي الاول الذي فلس  
صلة مشتريها (قوله  
او فساد) عطف على عيب  
(قوله او فلس) عطف  
على عيب (قوله بجميع  
ثمنه) اي البائع الاول  
صلة يأخذ (قوله ولا  
ارش له) اي البائع الاول  
(قوله وله) اي البائع  
الاول (قوله وليس له)  
اي البائع الاول (قوله  
نقضها) اي الخاصة  
(قوله والفرق) اي بين  
ردها بعيب او فساد  
او فلس الثاني وبين ردها  
بهيئة او صدقة او وصية  
او شراء او اقالة او ارث  
(قوله به) اي الرديا يعيب  
(قوله ووجدتها) اي  
البائع سلعته (قوله  
فآخذها) اي البائع  
السلعة (قوله ثم ظهر له)  
اي البائع (قوله فيها)  
اي السلعة (قوله او تركها)  
اي السلعة (قوله له) اي  
المفلس (قوله ان اطلع)

اي البائع (قوله عليه) اي العيب الحادث فيها عند المشتري (قوله لجنايته) اي المشتري (قوله فيهما) اي ان  
أخذ ارشه وعدمه (قوله فقوله وعادلهيئته راجع الخ) تقريع على فهمه عطف وعادلهيئته (قوله فلو حذف الخ) تقريع  
على محصل ما في توضيح وتقرير عب وابن عاشر واللقاني (قوله فبأخذها) اي البائع السلعة (قوله ويحاصص) اي البائع  
غراما لمشتريها (قوله بنسبة نقصه) اي مثلها (قوله من قيمته) اي المبيع (قوله سليما) صلة نقصه (قوله بسبب) صلة نقصه (قوله  
من الثمن) بيان اهل النسبة



(قوله ان شاء) أى البائع أى أخذها والمحاصة بالارش (قوله وان شاء) أى البائع (قوله ردها) أى البائع السلعة على المقلس  
(قوله فعلم) بضم العين (قوله ان له) أى البائع (قوله في الصور الاربع التي قبل والا) أى ظهور تعيها باستفاوى أو من مشترىها  
أو من اجنبي وعادلهيته أخذ ارشه أم لا (قوله واستشكل) بضم التاء (قوله لا يعقل) بضم فسكون ففتح أى لا يؤخذ الارش  
(قوله في الجراحات الاربع) أى الجائفة والائمة والموضحة والمنقلة (قوله تعقل) بضم فسكون ففتح أى يؤخذ عقلها (قوله  
فلو أخذها) أى البائع السلعة (قوله فوجد) أى البائع في السلعة (قوله حادثا) أى فيها عند مشترىها (قوله فله) أى البائع  
(قوله ردها) أى السلعة (قوله ويحاصص) أى يثمنها غراما مشترىها (قوله أو يسمها) أى امساك السلعة لنفسه في مقابلة  
ثمنها (قوله ولا تثنى له) أى البائع في مقابلة تعيها الحادث عند مشترىها ١٥٥ (قوله فاخذها) أى السلعة

(قوله منه) أى المقلس  
(قوله ثم اطالع) أى البائع  
(قوله باقية) أى الثمن (قوله  
من المبيع) صلة القات  
او يثانه (قوله من ثمنه) أى  
المبيع بيان مقابل (قوله  
كان) أى المبيع (قوله  
وجه) اذا كثر (قوله وان  
كان) أى البائع (قوله  
بعضه) أى المبيع فاعل  
قات (قوله بعضه) أى الثمن  
منه فعول قبض (قوله واراد)  
أى البائع (قوله فلا يمكن)  
بضم الياء ففتح الميم والكاف  
مشقة أى البائع (قوله يرد)  
بفتح ضم أى البائع (قوله  
ما ناب) أى البعض الذى  
لم يفت (قوله بما قبضه)  
أى البائع بيان ما (قوله من  
الثمن) بيان ما (قوله لانه)  
أى المقبوض من الثمن  
(قوله عنهما) أى الباقي

ان شاء وان شاع ردها وحاصص بجميع ثمنها فعلم من كلام المصنف ان له في الصور الاربع التي  
قبل والاردها والمحاصة بجميع ثمنها وله أخذها بجميع ثمنها ولا ارش له واستشكل قوله أو أخذ  
وعادلهيته بانه لا يعقل جرح الابد برثه على شين وأجب بتعويده في الجراحات الاربع  
التي تعقل وان عادت له يثمنها ابن الحاجب فلو أخذها فوجد عيبا ساد فاقبل ردها ويحاصص  
أو حسمها ولا تثنى له ابن عبد السلام يعنى لو وجد البائع سلعة بيد المشتري بعد التذليس  
فاخذها منه ثم اطالع على عيب حدث عند المشتري فللبائع رد السلعة على المشتري والمحاصة  
بثمنها وله القسك ولا تثنى له بالعيب الحادث عند المشتري ولعل هذا كالتفق عليه اه ونحوه  
في التوضيح (و) لمن باع سلعة وقبض بعض ثمنها وافر مشترىها قبل قبض باقية ووجدها باقية  
عنده (رد بعض عن قبض) بضم فكسر (وأخذها) أى السلعة وله تركها والمحاصة يثاقي  
ثمنها وسواء كان المبيع متحدا أو متهددا (و) لمن باع سلعا ولم يقبض ثمنها حتى فليس مشترىها  
ووجد بعضها قائما بيد المقلس وبعضها قات (أخذ بعضه) أى المبيع القائم عند المقلس  
(وحاصص) البائع غراما المقلس (د) مقابل البعض (القائمت) من المبيع من ثمنه مقوما كان  
ومثليا وجه الصفة ام لا وتعتبر القيمة يوم الاخذ وان كان قبض من ثمن المبيع المتعدد  
الذى قات بعضه بعضه واراد اخذ البعض الذى لم يفت فلا يمكن من اخذه حتى يرد ما ناب عنه  
قبضه من الثمن لانه مقبوض عنهما مثلا باع عسدين بدشرين وقبض منها عشرة وقات  
احدهما فلا يأخذ العبد القائم حتى يرد حصته من العشرة التي قبضها وله ترك القائم والمحاصة  
بجميع الثمن الذى قبض بعضه او يباقيه ان كان قبض بعضه ويحل اخذ البعض القائم ان لم  
يقبله الغراما بثمانه او باقيه ولو من مالهم فان فدوه فهل يختصرون عنه به الى مبلغ فدائه فلا  
يحاصصهم فيه بثنى القات او باقيه ولا يختصرون فيحاصصهم فيه به لان ما فدوه سلف في  
ذمة المقلس قولان مرجحان وشبه في اخذ البعض والمحاصة بالقائمت فقال (كبيع ام) آدمية  
او غيرها من مشترىها وحدها بعد ان (ولدت) عنده ثم فليس قبل دفع ثمنها يبقى ولدها عنده  
فلا تذهبها الا اول اخذ الولد بما يخصه من ثمن الام والمحاصة بما يقابلها منه وله تركه والمحاصة

والقاتت (قوله منها) أى العشر بن (قوله حدها) أى العبد بن (قوله فلا يأخذ) أى البائع (قوله حصته)  
أى القائم (قوله له) أى البائع (قوله بثمانه) أى ان لم يقبض شيئا من ثمنها (قوله أو باقيه) أى عن القائم ان كان قبض بعض ثمنها  
(قوله عنه) أى البائع (قوله به) أى العبد القائم (قوله له لم يبلغ فدائه) صلة يختصرون (قوله ولا يحاصصهم) أى البائع الغراما  
(قوله فيه) أى الثمن (قوله به) أى عن الدائت أو باقيه (قوله من مشترىها) صلة يبيع (قوله وحدها) جال من أم (قوله  
بعد ان ولدت) صلة يبيع (قوله عنده) أى مشترىها (قوله ثم فليس) أى مشترىها (قوله منه) أى ثمنها (قوله له) أى البائع  
الاول (قوله تركه) أى الولد

(قوله يقوم) بضم فتح متغلا (قوله مقدرا) بضم الميم فتح القاف والدال متغلا (قوله وجوده) اى الولد (قوله يومه) اى  
 بيعها الاول (قوله فى الاولى) بضم الهمز اى صورة موت احدهما (قوله فى الثانية) اى صورة بيع الولد (قوله به) اى  
 جميع ثمنها (قوله فان وجدها) اى البائع الام وولدها (قوله اخذها ان شاء) اى وان شأتر كهما واحدا بالثمن (قوله  
 ولم يقبض) اى البائع (قوله ثمنه) ١٥٦ اى الشجر (قوله وفلس) اى المشتري (قوله فان بقيت) الخ (مفهوم جذ الثمرة

بجميع ثمنها ويقوم الولد بيبته يوم القيام مقدرا وجوده يوم بيعها الاول والام يوم بيعها  
 الاول بان يقال ما قيمة الام يوم البيع الاول فان قيل اربعون قيسل وما قيمة الولد بيبته  
 الا نومه فاذا قيل عشرون فجمعوهما ستون الاربعون ثلثاها والعشرون ثلثها فان  
 اخذ الولد فهو ثلث الثمن ويحاصص بثلثيه (فان) كان (مات احدهما) اى الام وولدها  
 عند المشتري (او) كان (باع) المشتري قبل تقليس (الولد) وبقيت الام عنده حتى فلس  
 وقام بآتهما بثمانى فلاحصة (من الثمن للميت فى الاولى وللولد فى الثانية فيخبر بآتبع الام بين  
 اخذ الحى منهما بجميع الثمن فى الاولى والام به فى الثانية وبين ترك الحى فى الاولى والام  
 فى الثانية والمحاصة به فان وجدها معا اخذها ان شاء لان الولد ليس غلة على المشهور (و) ان  
 باع شجر اغير مثرا ومثرا بغير مؤثر ولم يقبض ثمنه حتى جذ المشتري الثمر وفلس (أخذ)  
 الفلس (الثمره) اى فاز بها بما اذا أخذ البائع شجرة فان بقيت على الشجر الى وقت قيام  
 بآته بيبته فللبائع اخذها مع الشجر على المشهور وقبل نفوت بتأخيرها (و) ان باع شيئا له غلة  
 ولم يقبض ثمنه حتى استغله مستورا به مدة وفلس أخذ الفلس (الغلة) اى فاز بها بلا عوض لانها  
 من الخراج والخراج تابع للضمان (الاصوفا) على غنم مبيعة (تم) بفتح المثناة اى كمل الصوف  
 واستحق الجز يوم البيع وجزه المشتري ثم فلس قبل دفع عن الغنم فلا يقوز به المشتري فللبائع  
 اخذها مع الغنم فان كانت له المحاصة بما قابله من الثمن ومفهوم تم ان غير التام يقوز به المشتري  
 ان كان جزه فان بقي على ظهر الغنم فهو للبائع اقماها قاله فى التوضيح (او) الا (ثمره مأبورة)  
 وقت شرائها مع الشجر فلا يقوز به المشتري فللبائع اخذها مع شجرها ان كانت فائقة على  
 اصولها والمحاصة بما قابله من الثمن ان جرت تحت المأبورة اى الثمرة المأبورة فلا ياخذها  
 مع لاصول اذا جذها وكانت فائقة بغيرها ولكن يحاصص بما ينوبه من الثمن وان لم يجزها  
 فهي للبائع لا تقطاع حق مشتريها منها بتقليسه وهي على اصولها ابن رشد ان اشترى  
 الاصول وفيها ثمره قد طابت ثم فلس فللبائع احق بالفضل والثمره وان جذت ما كانت فائقة  
 كشرساعتين ولا خلاف فى هذا بين ابن القاسم واشهب ابن عرفة وفيها ما جزه المنلس من  
 صوف وحلبه من لبن مما استرده بآته منه لفلسه فلا شئ لبآته فيه اقول ما لا رضى الله تعالى  
 عنه فى الصوف فى الزكاة انه غلة بخلاف تام الصوف يوم البيع وما بر من ثمر يوم البيع ولو  
 جذ وقال غيره ان جذ فهو غلة وقاله اشهب فى الصوف ونقلها أبو سعيد وقال غيره ان

(قوله بآته) اى الشجر  
 (قوله اخذها) اى الثمرة  
 (قوله ولم يقبض) اى البائع  
 (قوله ثمنه) اى المبيع  
 (قوله حتى استغله) اى  
 المبيع (قوله وفلس) اى  
 مشتريه (قوله لآتها) اى  
 الغلة (قوله من الثمن)  
 بيان ما (قوله لمؤبورة) اى  
 يوم شرائها اصلها (قوله فلا  
 ياخذها) اى الثمرة (قوله اذا  
 جذها) اى المشتري الثمرة  
 قبل تقليس (قوله وكانت)  
 اى الثمرة (قوله فائقة) اى  
 يد المنلس (قوله يحاصص)  
 اى البائع غرماء المنلس  
 (قوله بما ينوبها) اى الثمر  
 المؤبورة (قوله من الثمن)  
 بيان ما (قوله وان لم يجزها)  
 اى المنلس الثمرة (قوله وفيها)  
 اى الاصول الخ حال (قوله  
 ثم فلس) اى المشتري (قوله  
 وان جذت) اى الثمرة مبالغة  
 فى احقية البائع لها (قوله  
 ولها) اى المدونة (قوله  
 من صوف) بيان ما (قوله

وحلبه) عطف على جزه (قوله من لبن) بيان ما حلبه (قوله مما استرده) تنازع فيه جزه وحلبه (قوله منه) جذ  
 اى المنلس صله استرده (قوله فلا شئ لبآته فيه) خبر ما (قوله بخلاف تام الصوف يوم البيع وما بر من ثمر يوم البيع)  
 اى فانها للبائع لانها محاصة من الثمن (قوله ولو جذ) اى الثمر مبالغة فى انه للبائع (قوله وقال غيره) اى ما لا رضى الله تعالى  
 عنه (قوله ان جذ) اى الثمر المؤبر يوم البيع (قوله فهو) اى الثمر (قوله وقاله) اى الكون غلة (قوله فى الصوف) اى اذا جز  
 (قوله ونقلها) اى الاقوال (قوله وقال غيره) اى اشهب

(قوله فهما) أي الثمر والصوف (قوله ان جذها) أي الثمرة (قوله استيقانه) أي المكتري (قوله وان فلس) أي المكتري (قوله من المنفعة) بيان ما استوفى (قوله من الكراء) بيان مقابل ما استوفى (قوله وفيها) أي المدونة (قوله مشتري منافع) من إضافة اسم الفاعل لمفعوله (قوله قبل قبضها) صلة فلس (قوله فبائعها) أي النافع (قوله ثم فلس) أي المكتري (قوله لانه) أي الزرع (قوله عنها) أي الارض (قوله وحازته) أي الارض (قوله وحوزها) أي الارض (قوله لانه) أي مكري الارض (قوله لا يقدم) أي مكري الارض (قوله فيه) أي زرعها (قوله في الموت) أي موت المكتري (قوله هو) أي المكري (قوله اسوة الغرماء) أي في زرعها (قوله المرتين) أي في زرعها (قوله عليهم) أي غرماء المكتري ١٥٧ (قوله انه) أي زرعها (قوله نيباع) أي زرعها (قوله من غنمه) أي الزرع (قوله فلا يلزم الخ) تفريع على معنى تقديم رب الارض في زرعها

الخ (قوله بابه) أي المكري (قوله في باقية) أي زرعها (قوله لولاه) أي الساق (قوله به) أي الزرع (قوله فلس المراد عامل المساقاة) تفريع على باجزة معلومة (قوله لانه) أي عامل المساقاة (قوله منه) أي الزرع (قوله واستأجر اجيرا) أي خادمة الزرع وسبقه باجر معلوم (قوله وقبضه) أي حاز الزرع (قوله ثم فلس) أي مكري الارض (قوله في زرعها) أي زرعها (قوله جعلها) بضم فكسر (قوله كن وجد سلطنة) أي عند مشتريها الذي فلس قبل دفعه عنها (قوله مرتينها) أي السلعة (قوله عليهم) أي رب الارض والاجير (قوله وان جعلها) أي رب

جذ الثمرة وجر الصوف فهما كالغلة الصقلي وقال يحيى ان جذها تمرا ورمكياتها وان جذها رطب ارد قيمته يردان فأت (و) من أ كرى دابة أو أرضا لم يقبض الكراء حتى فلس المكتري قبل استيقانه المنفعة (أخذ المكتري) ان شام ذابته وأرضه (فيسقط الكراء عن المكتري) ان شام تركها وحاصص الكراء ولو مؤجلا لم يولد بالفلس وان فلس بعد استيفاء بعض المنفعة فلمكري اخذ ذابته وأرضه والمخاصة بمقابل ما استوفى من المنفعة من الكراء وله تركها والمخاصة بجميع الكراء ابن عرفه وفيها مع غيرها ان فلس مشتري منافع قبل قبضها ببايةها احق بها في المقدمات وينسخ العقد كسلعة يبدلها (و) ان ا كرى أرضا لزراعة بدين واستأجر عاملا فيا بدين ورهن الزرع النابت فيها في دين ثم فلس (قدم) بضم فكسر مثقلا مكري الارض بكرائها (في زرعها) لانه نشأ عنها وحازته وحوزها كحوز ربه (في صورة طرو) (الفلس) للمكثري قبل دفع كرائها ومفهوم الفلس انه لا يقدم فيه في الموت وهو كذلك ويكون هو الساق اسوة الغرماء ويقدم المرتين عليهم ومثل الزرع الشجر والبناء كما افاده قول ابن يونس لان الارض لما اثمرت الزرع فكأن ربه باعها ومعنى تقديم رب الارض في زرعها انه يكون رهنا في الكراء نيباع ويؤخذ الكراء من غنمه فلا يلزم كراء الارض بها يخرج منها (ثم) بعد استيفاء المكري كراء أرضه من ثمن زرعها بلبه في باقية (ساقية) أي الزرع باجزة معلومة اذ لولاهما اتفق به وليس المراد عامل المساقاة لانه شرط في الزرع فباخذ نصيبه منه قبل المكري في الفلس والموت (ثم) على الساق (مرتته) أي الزرع فيقدم على باقي الغرماء في الفلس والموت ابن عرفة الشيخ روى اشهب في الموازية ومطرف في الواضحة من ا كرى او ضل زرعها واستأجر اجيرا ورهن الزرع ابن حبيب وقبضه المرتين ثم فلس فرب الارض والاجير يقصان دون المرتين وروى أصبغ عن ابن القاسم مثله في العتبية وقاله أصبغ وتلاه الاشياخ بالقبول وتعبه ابن عبد السلام بان رب الارض والاجير ان جعلها كن وجد سلعته بعد خروجهما من يده لزم تقديم مرتتهما عليه ما وان جعلها كن لي دفعها بطل الرهن فيها والقرض محتمه وحوزة هذا خلف ويجاب باختیار الثاني ومنع كونه ملزوما لخلاف القرض وبيانها انها فيما ليس يفرقه حقهما من الزرع كن لم يخرج سلعته من يده ضرورة كون الزرع في الارض وهي كيدته وبقيته الاجير على الزرع والرهنية في هذا القدر باطلة بمنوع فرض

الارض والاجير (قوله كن لي دفعها) أي سلعته لمشتريها الذي فلس قبل دفعه عنها (قوله فيها) أي المسئلة لتفليس راعه قبل حوزة مرتته (قوله والفرض) بفتح الفاء وسكون الراء (قوله محتمه) أي الرهن (قوله وحوزة) أي محتمه وحوزة (قوله خلف) بضم الخاء المجعولة وقصها وسكون اللام أي باطل أو مرمي خلف الظهر (قوله الثاني) أي جعلها كن لي دفعها (قوله كونه) أي الثاني (قوله انها) أي المكري والاجير (قوله من الزرع) بيان ما (قوله وهي) أي الارض (قوله كيدته) أي المكري (قوله وبقيته الاجير) عطف على كون (قوله والرهنية في هذا القدر) أي الذي يستغرقه حق المكري والاجير (قوله باطلة) خبر الرهنية (قوله بمنوع خبير مقدم (قوله فرض) مبتدا

(قوله صحتها) أي الرهنية (قوله فيه) أي ما يستغرقه صحتها من الزرع (قوله ذلك) أي ما يستغرقه صحتها من الزرع (قوله وهو) أي ما زاد على ذلك (قوله المسلم) بفتح السين واللام مثقلا (قوله أنه) أي رب الأرض (قوله في فلسه) أي من استصنعه (قوله له) أي المستصنع (قوله حتى يستوفى) ١٥٨ أي المانع (قوله أجرته) أي المانع (قوله من غنمه) أي المصنوع (قوله لأنه) أي مصنوعه (قوله فيها) أي أجره صانع (قوله ولا يكون) أي المانع (قوله فيه) أي مصنوعه (قوله أضاف) أي المانع (قوله جميع) مفعول شمل (قوله وبعضه) أي مصنوعه عطف على جميع (قوله له) أي المانع (قوله حسه) أي بعض المصنوع الذي يسهل (قوله الجميع) أي ما يده وما رده (قوله قدره) أي من الأجرة (قوله كل) أي من الباقي يده والذي رده له (قوله وهذا) أي كون المانع أحق بما يسهل (قوله قبله) أي العمل (قوله وقصار) بفتح القاف والصاد مثقلا (قوله وبناء) بفتح الموحدة وشدة النون (قوله في الحكم) صلة كاف التشبيه (قوله وبين) فتحات مثقلا (قوله نقص المصنوع) أي نقص قيمته مصنوعا عن قيمته غير مصنوع (قوله يكون) أي المانع (قوله أحق) أي بما يسهل (قوله ما أخرج) أي المانع من عنده وأضافه لمصنوعه (قوله وقيمة عمله) أي صانع مبتدأ ومضاف إليه (قوله يكون) أي المانع (قوله بها) أي قيمة عمله (قوله يفرق) يضم فسكون ففتح مخففا (قوله فيه) أي المانع (قوله وتقل) أي خليل (قوله ثم قال) أي في التوضيح (قوله لأنه) أي التساج (قوله والمصنف) أي ابن الحاجب

صحتها وفيما زاد على ذلك الرهنية فيه تامة وهو المسلم فرض صحتها رهنه (تبيينه) في كيفية تقديم رب الأرض عبارتان أحدهما أنه يقدم لعام القيام والاعوام التي قبله وما بعده حيث لم يأخذوا صوماء الزرع أم لا والثانية أنه يقدم للسنة الماضية فقط وأما كرا السنين الماضية فهو فيه أسوة الغرما وله التسليم في المستقبل فصار التنازع ثلاثة أقسام (والصانع) بالنون والعين المهملة (أحق) من بقيمة غرما من استصنعه في فلسه بل (ولو جرت) له وصلة أحق (بما يسهل) أي المانع من مصنوعه حتى يستوفى أجرته من غنمه لأنه كل من فيها ولا يكون شريكا فيه سواء أضاف لصنعة شيئا أم لا بدليل تفصيله فيما لم يكن يسهل وشمل ما يده جميع مصنوعه وبعضه فله حصة في أجرته ما يده وما رده له أن كان الجميع به قد واحد ولم يسم لكل قدر فأن كان كل به قد أو سمى لكل قدر فلا يحبس واحد عن أجرته غيره وهذا إذا قلنا بعد العمل فان فلس قبله خير المانع بين العمل ومحاسبة الغرما وفتح الأجرة قاله في التوضيح (والا) أي وإن لم يكن مصنوعه يده مان سله له أول يحجزه أصلا كبنائه (فلا) يكون أحق به ويكون أسوة الغرما في الفلس والموت (إن لم ينف) يضم فكسر المانع (لصنعة شيئا) من عنده كخياط وصانع وقصار وبناء واستثنى من منطوق أن لم ينف فقال (الا تسج فكالمزيد) على الصنعة في الحكم كصباغ بصبع من عنده ورقاع برقع من عنده ومجلد كتب بمجلد من عنده وبين حكم المزيد مجيبا عن سؤال تقديره وما حكم المزيد فقال (يشارك) المانع رب الشيء المصنوع في الفلس فقط (بقيته) أي المزيد يوم الحكم ولو نقص المصنوع ابن عرفة وعلى مباع عيسى وهو المشهور لا يكون أحق إلا بقيمة ما أخرج وقيمة عمله يكون به أسوة الغرما نقل في التوضيح عن البيان أن المشهور في المانع إذا سلم المصنوع لربه أن يفرق فيه بين من أضاف لصنعة شيئا من عنده ومن لم ينف لها شيئا من عنده وقتل عن المازري نحوه ثم قال فان قبل هذا يقتضى أن التسج لا يشارك به المانع لأنه لم يخرج من عنده شيئا والمصنف جعل التساج كالصباغ قبل التساج مستثنى عند ابن القاسم من المانع الذي لم يخرج شيئا وملحق بمن أضاف لصنعة شيئا وتعبه الناصر بان نص ابن شام أن التساج كالصباغ وأن الذي نص عليه ابن رشد فيه خلافه ونصه أن كان المانع قد عمل الصنعة ورد المصنوع لصاحبه فان لم يكن المانع فيها إلا عمل يده كخياط والقصار والتساج فالمنه ورأه أسوة الغرما عجب ما ذكره من أن التسج كالمزيد ضعيف والمذهب أنه ليس مثله بل كعمل اليد ثم موضوع المصنف في الاستصحاب على التسج وأما من باع غزلا ووجده عند المشتري بعد فلسه منسوبا فإنه يكون شريكا قطعا ولا يكون هو ولا بناء العرصة فتوا على الراجح البنائي ظاهر ما في ضيق وابن عرفة وفي أن المشتري يشارك في هذه وإن لم ينف لصنعة شيئا من عنده (والمبتكر) دابة معينة وقد

لمصنوعه (قوله وقيمة عمله) أي صانع مبتدأ ومضاف إليه (قوله يكون) أي المانع (قوله بها) أي قيمة عمله (قوله يفرق) يضم فسكون ففتح مخففا (قوله فيه) أي المانع (قوله وتقل) أي خليل (قوله ثم قال) أي في التوضيح (قوله لأنه) أي التساج (قوله والمصنف) أي ابن الحاجب

كراهها ثم فلس مكرها ومات أحق (و) الدابة (المعينة) عنده فقد الكراه قبضها أم لا لقيام  
 تعيينها مقام قبضها حتى يستوفي منفعتها ثم تباع للفرما (و) المكثري دابة غير معينة وقد  
 كراهها ثم فلس مكرها ومات أحق (بغيرها) أي المعينة (ان) كانت (قبضت) يضم فكسر  
 من مكرها قبل تقليبها أو موته واستقرت يده مكرها حتى حصل أحدهما ان لم يدرك المكثري  
 الدواب فقت المكثري بل (ولو أدبرت) يضم الهمز وكسر الدال أي كان المكثري يبدل الدواب  
 بقت المكثري بأن يركبه يوما على دابة والذي يليه على غيرها وهكذا هو المشهور وقول مالك  
 وضى الله تعالى عنه وأشار بولو لوقول أصبغ لا يكون أحق بها ان أدبرت وعارض التونسي  
 المشهور بقول مالك وضى الله تعالى عنه في الرأي أنه ليس أحق بالدواب قاتلا وأراه اختلاف  
 قول وفرق ابن يونس بأن الرأي لم يتعلق حقه بعين الدواب بل بنمسة المكثري بخلاف  
 مكثري الدابة فقد تعلق حقه بعينها بتعيينها أو قبضها (و) من اكثري دابة ليحل عليها وفلس  
 أو مات قبل دفع كرائها (زربها) أي الدابة أحق (بالمحمول) عليها اذا كان زربها معا سواء كان  
 المكثري معها أم لا بل (وان لم يكن) زربها (معها) بأن سلمها للمكثري على المشهور (ما) دام  
 المحمول عليها (لم يقبضه) أي المحمول (زرب) قبض تسلم تمام المسافة فان قبضه زرب كذلك  
 فزربها أسوة للفرما ما لم يقم بالقرب فان قام بالقرب فهو أحق بالمحمول ابن القاسم والسقينة  
 كالأية يجامع الحل (و) من اشترى سلعة شرا فاسدا ودفع ثمنها ابتاعها وأخذها في دين  
 عليه ثم فلس بابتاعها قبل فسح بيعها وهي يدمشترها أو بابتاعها (في كون المشتري أحق بالسلعة)  
 في ثمنه من الفرما حيث (يفسخ) يضم التحتية أي يستحق بيعها الفسخ (لفساد البيع) الواقع  
 عليها وهذا قول مضمون (اولا) يكون أحق بها لانه أخذها عن ثمن لم يتم وهذا قول ابن المراز  
 (او) يكون أحق بها (في شرائها) (النقد) لا بالدين الذي في ذمة بابتاعها وهذا قول ابن  
 الماجشون (اقول) واقصر ابن رشد والمازري على الأولين (تبيين الأول) الخط القول  
 بأنه أحق نقله ابن يونس عن رواية ابن المراز عن ابن القاسم فينبغي الاقتصار عليه الثاني طي  
 أو في النقد أي ابتاعها بثمنه لان ابتاعها بدين هذا معنى القول الثالث الفصل لاما قاله بعض  
 الشراح وهو الذي يفهم من كلام ت ت والشارح والتوضيح من ان المراد اخذت عن دين في  
 ذمة بابتاعها اذا المسئلة ليست مفروضة كذلك قال في القدمات واختلاف فيمن اشترى سلعة يبيعها  
 فاسدا قلنس قيل ان يردا عليه المبتاع هل يكون أحق بها حتى يستوفي ثمنها وهو قول مضمون  
 أولا يكون أحق بها وهو قول ابن المراز وان كان ابتاعها بثمنه فحقوقها وان كان ابتاعها  
 بدين فهو أسوة للفرما وهو قول ابن الماجشون اه ولذا ذكر ابن عرفة الاقوال الثلاثة  
 قال فان قلت هل معنى الشراء الى اجل في القول الثالث ان المؤجل هو الثمن أو السلعة قلت  
 ظاهر لفظ ابن حجر الاول وظاهر نقل الشيخ في النوادر الثاني قال عن ابن الماجشون مانعه  
 ان يبيعها بثمنه فباعتها أحق بثمنها حتى يستوفي حقه وان أخذها بدين دخل مع الفرما في ثمنها  
 لانه كان له دين كدينهم فرجع الى ما كان اه قلت فقله لانه كان له دين كدينهم تص في ان ثمنه  
 كان له على المثلث وهذا لا يتقرر الا والسلعة مؤجلة ولم يحل ابن رشد غير قول محمد  
 ومضمون وكذا المازري ولم يصرهما اه كلام ابن عرفة وعلى الثاني فرضها ابن عبد السلام

(قوله هو) أي النسيج (قوله  
 أحدهما) أي الموت والفلس  
 (قوله يبدل) يضم فكسر أي  
 يبدل (قوله وقول) حطفت  
 على المشهور (قوله قاتلا)  
 حال من التونسي (قوله  
 وفلس أو مات) أي المكثري  
 (قوله فان قبضه) أي المحمول  
 (قوله كذلك) أي قبض  
 تسلم (قوله عليه) أي بابتاعها  
 (قوله وهي) أي السلعة  
 (قوله قلنس) أي البائع  
 (قوله يكون) أي المبتاع  
 (قوله الاول) أي ان المؤجل  
 هو الثمن (قوله الثاني)  
 ان المؤجل هو السلعة  
 (قوله قال) أي الشيخ (قوله  
 وهذا لا يتقرر الا والسلعة  
 مؤجلة) فيه نظرم وجهين  
 الاول انه يتقرر والسلعة  
 مجعلة فيبطل الحصر الثاني  
 انه يلزم على آخر السلعة  
 فمع دين في دين وهو ممنوع  
 فالصواب انه لا يتقرر الا  
 والسلعة مجعلة تسلم يبيعها  
 بتقدير يقرر محلها على وجه  
 البيع ويتأجيلها على وجه  
 السلم واقه اعلم (قوله وعلى  
 الثاني) أي تأجيل السلعة  
 صلة فرضها

(قوله لأنه) أي ابن عبد السلام (قوله في السلم) أي فيما إذا أسلم شخص في سلعة إلى أجل ودفع رأس مالها للمسلم اليه وقبضها بعد حلول أجلها ثم أراد ردّها لنفسه أو لغيره فوجد المسلم اليه مقلداً فهل يكون المسلم أحق بها رأس مالها ولا (قوله من الإيهام) عناية تحتية أي إيهام خلاف فرضها أو بوجوه أي عدم تعيين فرضها بيان ما (قوله قولها) أي المقدمات (قوله لا يباعها) أي (قوله صلة) أحتمل (قوله لا يباعها) علة بتقرر ١٦٠ (قوله وهذا) أي ابتاعها بدين بتقرر في ذمة مبتاعها بابتاعها (قوله لأنه) أي المشتري

لأنه فرضها في السلم فقد علمت فرض المسئلة وبه تعلم ما في قول تن عن الشارح في قوله وان اخذت عن دين يفصل في الثالث بين اخذها عن دين الخ من الإيهام اه كلام طي قلت لا دليل في كلام المقدمات لما ادعاء طي لاحتمال قولها ابتاعها بدين لا يباعها بدين كان في ذمة بائعها وهو التبادر ولا يباعها بدين بتقرر في ذمة مبتاعها بابتاعها وهذا لا يصح أنه المراد ولا يصح فرض المسئلة به إذا المشتري فيه لم يتقرر له دين على المقلس حتى يقال هو أحق بالسلعة في دينه أولا وفي النقد لا في الدين بل هو مدين للمقلس فتعين ما طاله الجماعة وقول ابن الماجشون لأنه كان له دين كدينهم نص في ان غنمه كان له دين على المقلس كما قال ابن عرفة فلا شاهد فيه لاطي بل هو شاهد عليه للجماعة البنياني ما شرح به ز هو الظاهر وهو الذي يفهم من ضيق ومن عبارة النوادر التي نقلها ابن عرفة وما فهم ابن عرفة فشكل ونص ابن عرفة بعد ذكر الأقوال الثلاثة فان قلت إلى آخر ما تقدم قلت قد عقل البنياني ايضا عن عدم صحة فرض المسئلة في ابتاعها بدين بتقرر على مشتريها ولم يفهم كلام ابن عرفة على وجهه كطى فاستشكله وهو نص في كلام الجماعة وفرضهم المسئلة ولا اشكال فيه والكمال لله وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه نيب (و) ان اشترى شخص سلعة شرا فاسدا ودفع غنمها للبائع ثم أراد ردّها لنفسه فوجد بائعها مقلدا أو مات وغنمه يده لم يفت (هو) أي مشتري السلعة بقدر شرا فاسدا في المسئلة السابقة (أحق بئنه) الذي تقدم فيها بعينه في موت بائعها وفلسه طاله في التوضيح عن ابن رشد وتبعه الشارح د لأنه لما فسد البيع أشبه الوديعة فهذا تقييد للمسئلة السابقة بان محل الاقوال فيها اذا مات الثمن يد المقلس أو لم يعرف بعينه والحاصل أنه تارة يكون الحق بئنه مطلقا وهذا اذا كان موجودا لم يفت وعرف بعينه وتارة يكون أسوة الغرماء وهذا اذا ماتت السلعة وتعدت الرجوع بعين غنمها وتارة يكون أحق بالسلعة على الرابع وذلك اذا كانت السلعة قائمة وتعدت الرجوع بعين غنمها (و) من باع سلعة بسلعة ثم فاس المشتري واستحققت السلعة التي أخذها منه البائع فهو أحق (بالسلعة) التي دفعها للمشتري الذي فاس ان وجدها بعينها (ان يبعث) السلعة (بسلعة واستحققت) بضم التاء وكسر الحاء السلعة التي أخذت من المشتري الذي فاس لوقوع البيع بشئ معين وتعدت أخذها وما كان كذلك يفسخ فيه البيع باستحقاقه فقد انتقض البيع الذي أوجب خروج سلعته عن ملكه البنياني لو قال وهو أحق بئنه مطلقا كك السلعة ان يبعث بسلعة الخ كان أولى (وقضى) بضم فكسر أي حكم على رب الدين اذا استوفاه ومعه وثيقة به (ياخذ المدين) باعتبار ما كان (الوثيقة) المكتوبة بالدين عليه من رب الدين أو من تنزل منزلته اذا قضاه حقه وامتنع من دفعها له لثلاثة قروم بها عليه مرة أخرى

(قوله كان له) أي المشتري  
(قوله دين) أي في ذمة  
البائع (قوله كدينهم) أي  
الغرماء (قوله نص) خبر قول  
(قوله غنمه) أي المشتري  
(قوله فيه) أي قول ابن  
الماجشون (قوله هو)  
أي قول ابن الماجشون  
(قوله عليه) أي طي (قوله  
ما شرح به ز) أي قوله دفع  
غنمها واخذها في دين له  
في ذمة بائعها (قوله وهو)  
أي ما شرح به ز (قوله  
يفهم) بضم فسكون نفتح  
(قوله ولم يفهم) أي البنياني  
(قوله وهو) أي كلام ابن  
عرفه (قوله وفرضهم) عطف  
على كلام (قوله ولا اشكال  
فيه) أي من حيث فرض  
المسئلة وتصويرها وان كان  
فيه ما تقدم واهما علم (قوله  
لأنه) أي الشأن (قوله أشبه)  
أي الثمن (قوله فهذا) أي  
وهو أحق بئنه بان (قوله محل  
الخ) صلة تقييد (قوله فيها)  
أي المسئلة السابقة (قوله  
أولم يعرف) بضم فسكون  
نفتح أي الثمن (قوله أنه)

أي المشتري (قوله مطلقا) أي في القلس والموت (قوله وهذا) أي كونه أحق به مطلقا (قوله اذا كان) أي الثمن ويكتب (قوله وعرف) بضم فكسر أي الثمن (قوله وهذا) أي كونه أسوة الغرماء (قوله وذلك) أي كونه أحق بالسلعة (قوله وهو) أي المشتري (قوله مطلقا) أي عن التقييد بالقلس (قوله ومعه) أي رب الدين (قوله به) أي الدين (قوله من رب الدين) صلة أخذ (قوله منزلته) أي رب الدين كوكبه (قوله وامتنع) أي رب الدين (قوله من دفعها) أي الوثيقة (قوله له) أي المدين (قوله لثلاثة قروم) أي رب الدين علة قضى بأخذها (قوله بها) أي الوثيقة (قوله عليه) أي المدين

(قوله يكتب) بضم الياء (قوله عليها) أي الوثيقة (قوله ربا) أي الوثيقة (قوله سقوطها) أي الوثيقة (قوله منه) أي ربا (قوله أو يخرج) أي ربا (قوله صورتها) أي الوثيقة (قوله لا يقضى) بضم الياء (قوله عليه) أي ربا (قوله خصم) بضم فكسر أي كتب (قوله منه) أي الدين (قوله) أي رب الدين (قوله والا) أي وإن كانت مسجلة (قوله يخرج) أي ربا (قوله والخزم) بأهال الحاء أي الأسلم عاقبة (قوله لمنفعة الدين المتقدمة) أي آمنه من دعوى ربا ١٦١ سقوطها منه مع بقائه ما فيها على

الدين (قوله يشهد) بضم فسكون فقطع (قوله يكتب) بضم فسكون فقطع (قوله بصل) بفتح الصاد المهملة وشد الكاف (قوله على الثاني) أي تبطل به الكتابة عليه بقضاء ما فيه (قوله قطع) بضم فكسر مثقلا (قوله ان اختلف) بضم التاء (قوله قبه) أي النسب (قوله كتب) بضم فكسر أي الوثيقة (قوله وان كتب) بضم فكسر (قوله بها) أي وثيقة الصداق (قوله وادعى) أي الدين (قوله وادعى) أي ربا (قوله ولا يثبت للمدين) أي دفعه ما فيها (قوله وعليه) أي الدين (قوله وجد) بضم فكسر (قوله وادعى) أي الرهن (قوله وادعى) أي المرتهن (قوله والا) أي وان لم يطل الزمن (قوله في التبعية) خبر مقدم (قوله وادعى) أي المرتهن (قوله تلقه) أي الرهن (قوله او سقوطه) أي الرهن (قوله) أي المرتهن (قوله قيامه) أي المرتهن

ويكتب عليها بخط رب الدين أو العدول ان ما فيها قد قضى لئلا يدعى ربا اسقوطها منه كما يأتي  
 قر بيان يخرج صورتهما من سجل القاضى ان كانت مسجلة ويذكر بما أخرجه وقيل لا يقضى  
 عليه بدفعها للمدين ولو خصم عليها لئلا يخفى المدين ويدعى ان ما دفعه لرب الدين سلف منه له  
 (أو تقطعها) ان لم تسجل والاقضى باخذها مخصوصا عليها لئلا يخرج غيرها قال صاحب التكملة  
 والخزم فتطبيعها وكتابة براءة بينهما المنفعة المدين المتقدمة وتقع رب الدين باحتمال موت  
 يثقه وادعاء المدين ان ما دفعه لسلف والخزم في وثيقة البراءة ان يشهد عليها معا أو يكتب لهما  
 وثيقتان مع تقطيع الوثيقة القديمة سئل ابن عبد السلام عن كان عليه حق بصل وتنازع  
 مع ربه بعد قضاءه في تقطيعه أو تبطل به بالكتابة عليه بقضاء ما فيه وبقائه عند ربه الذي  
 عليه العمل من القولين فقال العمل على الثاني خوف لو قطع ان يسأل المدين رب الدين هل  
 قبض منه شيئا أم لا فان قال قبضت من دين كان لي عليك فلا يصدق ويدعى أنه اسلفه وان قال لم  
 أقبض يحلف غموسا (لا) يقضى على الزوجة أو من نزل منزلها بدفع وثيقة (صداق قضى) بضم  
 فكسر ولا يثبت عليها هذا هو المشهور المعمول به بل تبقى مخصوصا عليها لا تنفك الزوجة ووليها  
 بهما من حيث الشروط ولحق النسب ان اختلف فيه وقد كتبت حال العقد ولومات الزوجة  
 ولا اعتبار صداق أختها بضد اقها وان كتب بها تاريخ نفوت الزوج او طلاقه انتفع بها في  
 معرفة انقضاء عدتها التزوج (و) ان وجدت وثيقة الدين بيد المدين غير مخصوص عليها وادعى  
 دفع ما فيها وانكر ربا القبض وادعى انها سقطت منه ولا يثبت للمدين (الربها) أي الوثيقة  
 (ردها) من المدين (ان ادعى) ربا (سقوطها) منه ولا يصدق المدين في دعواه قضاء ما فيها  
 واستلامها من ربا وعليه دفع ما فيها ان سلف ربه على بقائه اذا اصر في كل ما كان بائنا اذ ان  
 لا يبرأ منه الا بشهاد بالبراءة منه بدفعه أو هبته أو نحوهما (و) قضى (الراهن) باعتبار ما كان وجد  
 (بيده رهنه) وادعى انه دفع الدين المرهون فيه واستلمه من مرتنه وانكر ذلك المرتهن وادعى  
 سقوط الرهن منه فيقضى للراهن (يدفع الدين) المرهون فيه أي بانه دفعه للمرتهن ان طال  
 الزمان كعشرة ايام والا فالقول للمرتهن بلا خلاف في التبعية لولم يقر المرتهن بدفع الرهن إلى  
 الراهن وادعى تلقه أو سقوطه فالقول قوله قولا واحدا اذا كان قيامه عليه بالتقريب ولا  
 اختلاف بينهم اذا طال الامر ان القول قول الراهن ابن فرحون في التبعية لو كان رب الدين  
 أخذ من الغريم رهننا ثم دفعه اليه وادعى انه أعطاه الرهن ولم يوفه الغريم حقه وقال الغريم  
 لم يدفع اليه حتى الابد قبض دينه فقال مالك رضى الله تعالى عنه في العتبية ارى ان يحلف  
 الراهن ويسقط عنه ما ادعاه رب الدين وكذلك لو أنكر رب الرهن قبض شيء من دينه وقال  
 دفعت اليه الرهن على أن يأتي بى حتى فلم يفعل لكان القول قول الراهن على هذه الرواية

٤١ منج ث (قوله عليه) أي الراهن (قوله ثم دفعه) أي المرتهن الرهن (قوله اليه) أي الراهن (قوله وادعى) أي المرتهن (قوله انه) أي المرتهن (قوله اعطاه) أي المرتهن الراهن (قوله ولم يوفه) أي المرتهن (قوله رب الرهن) أي المرتهن (قوله وقال) أي المرتهن (قوله اليه) أي الراهن (قوله فلم يفعل) أي الراهن

(قوله من ان القول قول

١٦٤

المرتهن الخ) بيان ما (قوله قيامه) اي المرتهن (قوله عليه) اي

الراهن (قوله قوله) اي  
المرتهن (قوله من انه لا شيء  
لرب الدين) بيان ما (قوله  
فقدت) بضم فسكون (قوله  
ذلك) اي بقاء الدين (قوله  
حلقه) اي المدعى عليه  
انه وفاء دينه (قوله يحلف) اي  
المدين (قوله معه) اي فقد  
الوثيقة (قوله وقرق) بفتح  
مخففة (قوله بانه) اي الشأن  
(قوله في الاثر) بضم الهمز  
(قوله كذبه) بفتح ميم مثقلا  
اي المدين (قوله بان الدين  
الخ) صلة العرف (قوله  
المشهود عليه) تنزع  
فيه طوبى وزعم (قوله يوثق)  
بفتح التاء (قوله من عدم  
دعوى الخ) بيان ما (قوله  
وهو) اي شاهدا (قوله  
باضاقته للضمير) صلة يشمل  
(قوله بما فيها) اي الوثيقة  
صلة يشهد (قوله من الدين)  
بيان ما (قوله الدال) نص  
عدم (قوله وذكرك) اي  
طنى (قوله ثم قال) اي  
طنى (قوله انه) اي الشأن  
(قوله باقراره) اي المدين  
(قوله لاستناده) اي المدين  
في دعواه قضاء الدين الذي  
اقر به (قوله ذكر) بضم  
الذال المجهمة اي وثيقة  
(قوله ذكر) اي المشهد  
(قوله انه) اي المدعى  
(قوله وسأل) اي المشهد

خلاف ما في فوازل مصنفون من ان القول قول المرتهن اذا كان قيامه عليه بالتقريب ولا اختلاف  
بينهم اذا طال الامر ان القول قول الراهن والقول الاول اظهر من قول مصنفون ولولا يقر  
المرتهن بدفع الرهن للراهن وادعى ثقله او سقوطه لكان القول قوله قول واحد اذا كان قيامه  
عليه بالتقريب اه فجعل الخلاف بين مالك ومصنفون رضى الله تعالى عنهم ما انما هو فيما اذا اقر  
المرتهن بدفع الرهن له وادعى انه لم يوفه قاله الخط وشبه فيما تضمنه قوله ولراهن الخ من انه لا شيء  
لرب الدين فقال (كوثيقة) فقدت فلم توجد يدرب الدين ولا المدين (زعمهم بسقوطها) وان  
دينه باق على المدين وانكر ذلك المدين فلا شيء لربها على المدعى عليه بعد حلقه البنائى الظاهر  
ما حل عليه صاحب التكملة وهو ما اذا زعم رب الدين سقوط الوثيقة وادعى المدين القضاء  
فالقول للمدين بيمينه وهذا ظاهر التشبيه في كلام المصنف فيكون فقد الوثيقة من يدرب الدين  
شاهد للمدين بالقضاء يحلف معه وعارضه غ بقوله قبله ولربها رداه وقرق بعض بينهما بانه في  
الاولى لما وجدت الوثيقة بيد المدين غير محصور عليها كذبه العرف بان الدين لا يقضى الا بكتب  
قضاؤه علم بالخلاف هبة وارضى طنى هذا الحل واحج له نص الكافي ونص المتبلى من  
الكافي اذا كتب الشاهد الوثيقة وطول بها وزعم المشهود عليه انه قد أدى ذلك الحق لم يشهد  
الشاهد حتى يوثق بالكتاب الذي فيه شهادته بخطه لان الذى عليه أكثر الناس اخذ الوثائق اذا  
ادوا الديون اه قل غ وغيره قلت مقتضى كلام الكافي ان الشاهد في هذه المسئلة لا يشهد  
ويفهم منه ان القول للمدين اذ لو كان مؤخرا لباقراره لم يكن لنص شهادة الشاهد فائدة لموافقتهما  
الاقرار فصم الاستدلال به خلافا لمن منع كونه حجة واذا صح حمل كلام المصنف على ظاهره لم  
يحتاج لماله عليه ز تبعا للعج من عدم دعوى المدين القضاء ولقوله جدواه (ولم يشهد) أى لا يجوز  
أن يشهد (شاهدا) اي الشاهد الذى كتب شهادته بخطه في الوثيقة وهو يشمل الشاهدين فاكثر  
باضاقته للضمير عما فيها من الدين (الا) رتبة (ها) اي لاحتمال قضا ما فيها كله او بعضها  
وكتب ذلك عليها بخط رب الدين او عديلين تت صاحب التكملة هذه مسئلة مستقلة اي  
من زعم سقوط وثيقته وطالب بما فيها وزعم المشهود عليه رد الدين فلا يشهد شاهد الحق الا  
بعد حضور الوثيقة التى فيها خطه كذا في كافي اي عر اه وظاهر تقرير الشارح ان قوله  
كوثيقة الخ مسئلة واحدة القول فيها قول المدين اذا زعم ربه انما سقطت ولم يقض ما  
فيها وقال المدين بل اقبضته وامتنع شاهدا ان يشهد الا بعد احضارها اه وعلى كل حال  
ففيها اشكال لان المدين مقر بالدين مدع قضاؤه فعليه البيان للقضاء والله اعلم طنى لا  
اشكال لان الاقرار به عارضه عدم وجود الوثيقة الدال على قضاء الدين وذكر نص المتبلى  
عن الكافي المتقدم ثم قال فقد علمت أنه لا عبرة باقراره بالدين لاستناده لما عليه أكثر الناس  
غلا اشكال لمن تأمل وانصف ومعنى قول أبي عمر لم يشهد لاعبرة بشهادته لتصديق المشهود  
عليه فكانه قال يصدق فاطمى لم يشهد على تصديقه بدليل آخر كلامه والا فالشهادة هنا  
لا تأيده في الاقرار المشهود عليه بما تضمنته الوثيقة من شهادته ويمكن حمل قوله ولم يشهد  
شاهدا لانها على غير فرض أبي عمرو ان صورة المسئلة ان المشهود عليه منكرا لصل الدين ففى  
كتاب الاستغناء ابن حبيب عن ابن الماجشون فيمن أشهدنى ذكره ضاع وسأل

الشهود





(قوله لانه) اى المرتد (قوله مات) اى مرتدا (قوله ولعله) اى ابن عبد السلام (قوله فانه) اى القراني (قوله اسبابه) اى الخرج  
(قوله ورد) بضم الراء وشدة الدال اى رد ابن حنبل على ابن عبد السلام (قوله بانه) اى المرتد (قوله يتفق) بضم فسكون ففتح (قوله  
عليه) اى المرتد من استتابته (قوله تقضى) بضم فسكون ففتح (قوله ديونه) اى المرتد (قوله منه) اى ماله (قوله واذا تاب) اى  
اى المرتد (قوله فيه) اى ماله (قوله وهذه) اى اللوازم (قوله فلما نزع) اضافته للبيان (قوله وتبع المصنف في التوضيح) اى في  
زيادة الرد (قوله والمدير) عطفا على أم (قوله والمعنى) بفتح التاء (قوله والمخدم) بفتح الدال (قوله ان كان) اى وجداه (قوله  
وجن) اى الجنون (قوله والا) اى وان لم يكن له أب أو جن بعد بلوغه عاقل رشدا (قوله ان كان) اى وجداه (قوله ثم ان  
كان) اى افاق من جنونه (قوله ١٦٤ حجر) بضم فسكون (قوله لاحدهما) اى الصبا والتبذير (قوله والا) اى وان

أفاق بالغنا محسنا التصرف  
في المال (قوله اختلف)  
بضم التاء (قوله لمجان)  
بكسر الظاء المهملة وشد  
الموحدة آخره نون (قوله  
منقذ) بضم فسكون فكسر  
واهم المذال (قوله يندع)  
بضم فسكون ففتح (قوله  
فيه) اى البيع (قوله خلافة)  
بكسر الخاء المعجمة وخفة  
اللام وتوحيد الموحدة اى  
خديعة (قوله خرجه)  
يفتح منقلا (قوله عليه)  
اى من يندع (قوله ذلك)  
اى الخدع (قوله بعد) بالضم  
عند حذف المضاف اليه  
ونية معناه (قوله يمينه)  
الفين اى بعد المعاملة (قوله  
بالاشتراط) اى اشتراطه  
حين معاملته ان معاملة  
لا يغيبه وان يبيع له كما  
يبيع للناس وان يشتري  
منه كما يشتري من الناس

وانه ان غيبه فاعقد لا يلزمه (قوله وشهد) بضم فسكون فكسر اى على اشتراطه (قوله حين يبعه) والله  
تتأخر فيه اشتراط ويشهد (قوله فيستغنى) بضم الياء وفتح التاء (قوله به) اى اشتراطه (قوله ذلك) اى غيبه (قوله وان كان)  
اى من يندع (قوله ذلك) اى خدعه (قوله ذلك) اى الخدع (قوله أمر) بضم فسكون (قوله وهو) اى من يندع (قوله انزع) اى  
ماله (قوله قوى) بفتح القاف والواو منقلا (قوله وهو) اى الخرج (قوله الخولة) اى من يندع (قوله وهو) اى ضابط من يبيع  
عليه (قوله في الذخيرة) خبر مقدم (قوله عنه) اى الخدوع (قوله ويدفع) بضم الياء (قوله علم) بضم العين (قوله منه) اى من  
يندع (قوله دبره) بفتح الدال المهملة وكسر الراء وشدة التنية اى معرفة

(قوله قوة) جنس (قوله تنقله الخ) فعل مخرج سا راء وى التي ليست كذلك (قوله الاثني) اى والثنى المشكل (قوله وظاهره) اى عجم (قوله ولذا) اى اعتبار العرف صلة قال (قوله طال) اى عجم (قوله لها) اى المرأة (قوله رجلة) بفتح الراء وسكون الجيم (قوله الراى) بفتح الراء وسكون الهمزة اى الفهم والادراك اى رأيا كراى الرجال لكمال عقلها رضى الله تعالى عنها (قوله انه) اى رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله المترجلات) بكسر الجيم مثقلا (قوله من النساء) ١٦٥ بيان المترجلات (قوله زهين) بكسر

والله اعلم اه من الخط (والصبي) الذكركم يحجر عليه بالنسبة لنفسه ويفتقن الحجر عليه (لباوغه) المازرى البلوغ قوة صحت للشخص تنقله من حال الطولية الى حال الرجولية عجم الاحسن الى غير ما يشمل بلوغ الاثني وظاهره ان الاثني لا تنصف بالرجولية وله باعبار ما اشتره عند العوام ولذا قال الاحسن والافق الصحاح الرجل خلاف المرأة ويقال لها رجلة ويقال كانت عائشة رضى الله تعالى عنها رجلة الراى وقال ابن الاثير وفيه اى الخبر انه لعن المترجلات من النساء اى اللاتي يشبهن بالرجال في زيهن وهيتن فاما في العلم والراى فمعه وديقال امرأه رجلة لمن تشبهت بالرجال في الراى والمعرفة فاذا بلغ الصبي انقل عنه مجرد بلوغه الحجر عليه لنفسه فيذهب حيث يشاء الا ان يخاف عليه هلاك او فساد فيمنعه اوه او وصيه او المشلون اجعون واما الصبية فيستمر الحجر عليها بالنسبة لنفسها الى بناء زوجها بها خلافا لقول ابن الحاجب لبلوغها الانكوف وظاهر المصنف وابن المطايع ان الصبي يشمل الصبيسة وهو مخالف للفقهاء افاده عب البنانى قوله وظاهره ان الاثني لا تنصف بالرجولية الخ الصواب اسقاطه الى آخره هذه المسودة لان كلام الصحاح وابن الاثير انما يقيد وصفها بالرجولية اذا انصفت بوصف من اوصاف الرجال لان مجرد بلوغها يسمى رجولية كما هو منه وده على عجم قلت رده ظاهرا باعتبار كلام ابن الاثير لا باعتبار كلام الصحاح البنانى قوله خلافا لقول ابن الحاجب الخ انظر هذه التذلل وعبارة ابن الحاجب وينقطع الصبي بالبلوغ وبالرشد بعد الاختبار وفي الاثني ان يتزوج ويدخل بها على المشهور اه ضيق اى وينقطع حجر الصبي فهو على حذف مضاف ابن عرفة والابتلاء للرشد مطلوب الاثني في كون ابتلاء من في ولايته بعد بلوغه وقبله قولنا لا يحد الا بهرى مع البغداديين وهو ابن لقول الله تعالى وابتلوا البنات الاية المازرى والاشهر انه بعدد الثمنى اختلاف يختبر يدفع شئ من ماله ليختبر به فظاهر قول مالك رضى الله تعالى عنه منعه لقوله ان فعل لم يلحقه فيه دين ولا فيما يبدو وصيه واجازة غيره وقال يلحقه الدين فيما يبدو المازرى فيه اشارات الاشياخ اضطراب في اختياره شئ من ماله ثم ذكر كلام الثمنى وقال هذا التخرج غير لازم قد يكون الدفع مباحا ولكن الغرماء لم يعاملوه على ما يبدو فلذا لم يقض لهم به قلب كذا وجدته في غير نسخة ومقتضى قوله قد يكون الدفع مباحا الخ انه تعقب على تخرج يمنع الدفع من عدم تعلق الدين وما زعمه دليل على ذلك غير صحيح في نفسه وهو قوله الغرماء لم يعاملوه على ما فيه لان الثابت نفيه لانهم عاملوه على ما يبدو وفي المعونة لولى السفيه او الصغير دفع مال له يختبر به الثمنى يريد بالصغير الذى قارب البلوغ ان رأى دليل وشده ومقتضى كلام المتبلى وغيره من الموثقين انه المذهب قال لوصى ان يدفع لبيته بعض ماله

دليلا (قوله قوله) اى المازرى (قوله لان الثابت الخ) حلة غير صحيح (قوله نفيه) اى قوله الغرماء لم يعاملوه على ما يبدو (قوله لانهم عاملوه) حلة ثابت نفيه (قوله) اى الصغير (قوله يختبر به) اى الولي الصغير (قوله به) اى المال (قوله لى) اى الولي (قوله دليل) اى امانة (قوله رشده) اى الصغير (قوله من الموثقين) بيان غير (قوله انه) اى جواز اختباره بالمال (قوله قال) اى المتبلى

الراى والمثناة مثقلا (قوله العلم) بكسر العين (قوله وهيتن) تفسير زهين (قوله يخاف) يضم الياء (قوله رده) اى عب (قوله الابتلاء) اى الاختبار (قوله وهو) اى كون الابتلاء قبل البلوغ (قوله انه) اى الابتلاء (قوله بعده) اى البلوغ (قوله فعل) اى تصرف الصبي فيما دفع اليه فالتفه (قوله لم يلحقه فيه دين الخ) اى تسليطه عليه (قوله واجازة) اى دفع بعض ماله اليه لاختبار حاله (قوله غيره) اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله وقال) اى غير مالك (قوله يلحقه) اى الصبي (قوله ثم ذكر) اى المازرى (قوله وقال) اى المازرى (قوله لهم) اى الغرماء (قوله به) اى ما يبدو (قوله انه) اى المازرى (قوله من عدم الخ) حلة تخرج (قوله لى) اى المازرى (قوله على ذلك) اى منع تخرج يمنع اختباره بدفع ماله اليه من عدم تعلق الدين بما يبدو وما يبدو وصيه من ماله (قوله غير صحيح) خبر ما (قوله وهو) اى ما زعمه

(قوله ان رأى) اى الوصى (قوله استقامته) اى اليقيم (قوله فان تلف) اى المال من اليقيم (قوله فلا يضمنه) اى الوصى المال  
(قوله وان لم يصلح) اى اليقيم (قوله لا اختياره) اى بالمال (قوله ضمنه) اى الوصى المال الذى دفعه اليقيم لا اختياره فان تلفه (قوله  
ويستقطضه) اى الوصى المال الذى دفعه اليقيم لا اختياره (قوله بذكره) اى كتابة الوصى (قوله عقد) اى وثيقة (قوله  
معرفة) مفعول ذكر (قوله شهيد به) اى العقد (قوله انه) اى اليقيم المفعول معرفة (قوله لا اختياره) اى اليقيم بالمال (قوله وفيها)  
اى المدونة خبر مقدم (قوله ان دفع) اى ولى اليقيم (قوله) اى اليقيم (قوله من ماله) اى اليقيم بيان ما بعده (قوله فلا يلحقه) اى  
اليقيم (قوله) اى المال المدفوع اليه (قوله يلحقه) اى اليقيم (قوله فيه) اى المال الذى يملكه (قوله يده) اى اليقيم (قوله ان  
كان) اى الزائد (قوله من) ١٦٦ معاملته اى الذى دأبه (قوله مالا) مفعول بدفع (قوله منه) اى المال

يختبر به كسبين دينارا ولا يكثر جدا ان رأى استقامته فان تلف فلا يضمنه وان لم يصلح  
لاختياره ضمنه ويستقطضه بذكره في عقد الاشهاد معرفة شهيد به انه من يصلح اختياره  
وفيها ان دفع له من ماله ما يختبر به فلا يلحقه فيه دين الصقلي عن القاسمى يلحقه فيه ما عومل  
فيه بتقلا ما عومل فيه دين الا ان يكون يده اكثر مما دفعه له وليه فيكون حق الذى دأبه  
في الزائد ان كان من معاملته اياه ثم قال ابن عرفة الشيخ الوصى ان يدفع للصبي ما لا يختبر به  
ولا يضمن الوصى ما نقص منه ابن حبيب وصدق الوصى فيما دفعه اليه ان انكره اذا علم ان  
اليقيم كان يقبر قلت يلزم منه انه مصدق في انه انما دفعه له الا انه اهل لا اختياره بذلك ما لم تقم  
بينة بخلافه زاد ابن عات وقيل لا يقبل قوله الا يبينه كدفع المال كله اليه والنقطة اذا لم يكن  
في عياله المتبلى عن ابي عمران انما يجوز ذلك في الصبي ان جعل معه من يرقبه والا ضمن  
الوصى وعزى لحقوق الدين فيما اختبر به اليقيم لا شهاب وابن الماجشون قلت في حقوق الدين  
فيه ثالثا ان عومل بتقلاهما ومالك مع ابن القاسم رضى الله تعالى عنهما والقاسمى المازرى  
صفة اختياره انه اذا استقل بنفسه في تغذيته وتدريبه ما دفع له من العين لشراء غذائه  
ونظر فان سلك فيه مسلك الرشدا دفع له من ماله ما يظفر تصرفه فيه الشافعى رضى الله تعالى  
عنه ان كان من ابناء الملوكة والوزراء الذين لا يلبق بهم التجرد دفع له من اتقاه على اهله وولده  
ما يختبر به والمرأة تختبر بتصرفه في امور المنزل وما طاله الشافعى تضمنه قولنا الغرض  
حصول ما تدل عليه قرائن الاحوال فذوالاب ان بلغ معلوم الرشدا زال حجره ولو لم يشهد اوجه  
باطلاقه وان بلغ معلوم السقم دام حجره وان بلغ مجهول الحال قى صكوته كذلك اوصى  
الرشد قولان وقد اطال ابن عرفة هنا فنظره ان شئت وذكر المصنف خسا من علامات  
البوغ منها مشتركة بين الذكر والانثى ومنها يختص بالانثى عطفها باولادها لا يشوهم ان  
العلامة مجموعها فقال (ثمان عشرة سنة) اى بتمامها والشمى بالدخول في الثامنة عشر  
الخط هذا هو المشهور من اقوال خمسة البرزلى اختلف في السن اى الذى هو علامة البلوغ  
ففى رواية ثمان عشرة وقيل سبع عشرة وزاد بعض شراح الرسالة ست عشرة وتسع عشرة

(قوله انكره) اى اليقيم  
(قوله علم) بضم العين (قوله  
منه) اى تصديقه في دفع  
المال اليه (قوله انه) اى  
الوصى الخ فاعل يلزم (قوله  
في انه) اى الوصى (قوله  
اتماد دفعه) اى المال (قوله  
له) اى اليقيم (قوله الا انه)  
اى اليقيم (قوله قوله) اى  
الوصى انه دفع اليه المال  
لاختياره (قوله اليه) اى  
اليقيم (قوله اذا لم يكن) اى  
اليقيم (قوله في عياله) اى  
الوصى (قوله ذلك) اى دفع  
المال اليه لا اختياره (قوله  
ان جعل) اى الوصى  
(قوله معه) اى اليقيم  
(قوله يرقبه) اى يحرسه  
في تصرفه في المال (قوله  
والا) اى وان لم يجعل له  
رقيبا (قوله لا شهاب) صلة  
عزى (قوله فيه) اى ما  
اختبر به (قوله لهما) اى  
اشهب وابن الماجشون

(قوله ومالك الخ) راجع للثاني المطوى وهو عدم لحقوق الدين فيه مطلقا (قوله والقاسمى) راجع للثالث (قوله وروى  
اختباره) اى اليقيم (قوله انه) اى اليقيم (قوله دفع) بضم فكسر (قوله له) اى اليقيم (قوله ونظر) بضم فكسر (قوله فيه) اى ما دفع  
له (قوله ينظر) بضم فسكون مفتوح (قوله ان كان) اى اليقيم (قوله من اتقاه الخ) بيان ما يختبر به (قوله تختبر) بضم التاء مفتوح  
الموحدة (قوله الغرض) بفتح الفين المجهمة والراء (قوله يشهد) بضم فسكون فكسر (قوله به) اى السقم (قوله كذلك) اى معلوم  
السقم في دوام حجره (قوله مشترك الخ) وهى ثلاثة اثنان عشر سنة والاحتلام والانتباث (قوله يختص بالانثى) اى انحص  
والجل (قوله عطفها) سال من فاعل ذكر (قوله لهما) اى العلامات (قوله هذا) اى كون علامة ثمان عشرة (قوله - تلف) بضم التاء

(قوله طه بن عمرو رضي الله تعالى عنهما) من انه عرض وعمره خمس عشرة على رسول الله لخروج بعض الغزوات فاجازته (قوله انه) اي عمر رضي الله تعالى عنه (قوله امره) بضم ففتح عمودا جمع امير (قوله الاجناد) بفتح الهمز وسكون الجيم فنون جمع جنود (قوله ولعله) اي عمر رضي الله تعالى عنه (قوله انه) اي الشخص (قوله في ذلك) اي شان مات عاتقه اثباتا و فيما (قوله وهو) اي تصديقه في ذلك (قوله بين) بفتح فكسر متقلا اي

١٦٧

ظاهر (قوله وفي كلام) خبر مقدم

(قوله انه) اي الشخص

(قوله جهل) بضم فكسر

(قوله ونرج) اي منها (قوله

اليها) اي السخنة التي خرج

منها (قوله الكاملة) اي التي

خرج منها (قوله اجازني) اي

ان اخرج للجهاد (قوله ابن

عشرة او خمس عشرة) في

الاستدلال به نظر لاحتمال

الدخول والخروج (قوله

الانزال) اي الامناء (قوله

مثله) اي التي في الدلالة على

البالوغ (قوله عليه) اي الذي

في علامة البالوغ (قوله

علامة) اي على البالوغ

(قوله به) اي الايات (قوله

هو) اي النبات (قوله له)

اي الشخص (قوله عليه)

اي المعنى المصدري (قوله

هو) اي النبات (قوله ينظر)

بفتح فسكون فضم (قوله

من صلاة الخ) بيان لما

(قوله انه) اي النبات (قوله

كذلك) اي ما صرح به في

التوضيح في ان المشهور انه

علامة مطلقا (قوله به) اي

كونه علامة مطلقا (قوله

وهو) اي كونه علامة

مطلقا (قوله وغيره) اي

وروي ابن وهب خمس عشرة طه بن عمرو رضي الله تعالى عنهما ابن عبد البر هذا حين عرفه مولده وامام من جهل مولده ولم يعلم سنه او جده فالعمل فيه على ما رواه رافع عن اسلم عن عمر رضي الله تعالى عنه انه كتب الى امراء الاجناد ان لا يضربوا الجزية الا على من جرت عليه المومي اه وله كني بجران المومي عن نبات العانة قطا ه انه يصدق في ذلك وهو بين وفي كلام زروق انه يصدق في السن ان ادعى ما يشبه اذا جهل تاريخ ولادته البرزلي سئل النخعي عن معنى قولهم علامة البلوغ سبع عشرة او ثمان عشرة فاجاب النسبة الى السنة بالدخول فمع ان ا كمل سنة ونخرج ولو يوم فلا ينسب اليها وقد وقع في الاحاديث ما يقتضي النسبة الى السنة الكاملة كحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما حيث قال اجازني التي صلى الله عليه وسلم وانا ابن عشرة او خمس عشرة (او الحلم) بضم الحاء المهملة واللام اي الانزال الى النوم من ذكر او ان في البقطة والظاهر ان المسمى مثله اذ لا يحصل الامن بالغ ونص عليه الشافعية (او الحيض او الحمل) ولا يعتبر كبر التمدد اي النسي (او الايات) على فرج الاتي وعلى اعلى الذكر اي الحسن لا الرغب وظاهره ولو في زمن لا ينبت في مثله عادة لاعلى الابط او اللحية لتأخره عن البلوغ ابن العربي المشهور كون الايات علامة اه والمراد به الثباب اذ هو الظاهر لنا لا المعنى المصدري اذ لا اطلاع له عليه (وهل) هو علامة مطلقا في حق الله تعالى وحق الاكدي او هو علامة (الافى حقه) اي الله تعالى وهو ما لا يتطرق فيه الحكم من صلاة وصوم ونحوهما وكذا ما ينظر فيه بالنسبة لما بينه وبين الله تعالى فليس بعلامة فيه فلا ياتم بفعله ما نهى عنه ولا يترك ما وجب في الجواب (تردد) الخط صرح في التوضيح بان المشهور انه علامة مطلقا وظاهر كلامه هنا كذلك لتصديقه وهو ظاهر الاحاديث ولعل التردد في مطلق الايات واما الايات الذي تقدم وصفه فلا يوجد الا في بالغ والله اعلم وزاد القرافي في العلامات تنق الابط وغيره فرق الارنبه من الاتف وبعض المغاربة ياخذون خطا وينسبه ويديره برقبته ويجمع طرفيه في اسنانه فان دخل رأسه منه فقد بلغ والا فلا وهذا وان لم يكن منصوبا فقد رأيت في كتب التشریح ما يؤيده من انه اذا بلغ الانسان تغلط خفيته ويضمحل صوته فتقلظ رقبته وبربه كثير من العوام فصدقه اه البناء ما قرره ز هو ظاهر المصنف وخلاف ما في من ابن رشد والظاهر انه طريقة وان المصنف أشار بالتردد لها وطريقة المازري وذكرهما في ضم ونصه والمشهور ان الايات علامة طاه المازري وغيره ودليله حديث بن قريظة حيث قال صلى الله عليه وسلم انظروا الى مؤثره فمن جرت عليه المومي فاضربوا عنقه ولما ليرضى الله تعالى عنه في كتاب القذف انه ليس علامة على البالوغ وهو لابن القاسم في كتاب القطع وجعل في المقدمات هذا الخلاف فيما بينه

الفرافي عطف عليه (قوله فرق) بفتح فسكون (قوله من الاتف) بيان الارنبه (قوله وبعض) عطف على القرافي (قوله وخلاف)

عطف على ظاهر (قوله انه) اي كلام ابن رشد (قوله لها) اي طريقة ابن رشد (قوله وذكرهما) اي الطريقتين (قوله قريظة)

بضم ففتح واجام الظاهر قريظة من اليهود (قوله انه) اي النبات (قوله بينه) اي الشخص

(قوله قال) أي ابن رشد (قوله من وجوب الصلاة الخ) بيان ما (قوله أنه) أي النبات (قوله علامات) أي على البلوغ (قوله يصدق) بضم ففتح مثقلا (قوله عنها) أي الاحتلام والحيض والحمل (قوله ينظر) بضم فسكون ففتح (قوله المرأة) بكسر فسكون ممدودا (قوله وانكره) أي النظر في المرأة (قوله قائلا) حال من ابن القطن (قوله صورتها) أي في المرأة (قوله جهل) بضم فسكون (قوله التامخ) أي للولادة (قوله فان ارتيب الخ) مفهوم الشرط (قوله ادعى) بضم فسكون (قوله ليحد) بضم فسكون أي فأنكره (قوله تصديقه) أي المرتاب (قوله ما يفيد) ١٦٨ أي تصديق المرتاب المطلوب (قوله وتبعه) أي عجم (قوله قال) أي عب (قوله

لاصل) اضافته للبيان (قوله واستثنى) أي من التصديق في شأن البلوغ (قوله فينتظر) بضم فسكون ففتح (قوله ظهوره) أي الحمل (قوله ان كان أي الحمل (قوله له) أي استثناء الحمل (قوله انها) أي المرأة (قوله تصديق) أي في دعواها الحمل (قوله الخط) أي قال (قوله يقبل) بضم فسكون ففتح (قوله فاجاب) أي السبوري (قوله من اب الخ) بيان الولي (قوله بجاوضة) صلة تصرف (قوله في عقار) صلة تصرف (قوله له) أي ولي المميز (قوله امضاؤه) أي تصرف المميز (قوله وجه) اضافته للبيان (قوله الحدس والتخمين) أي لأعلى وجه الجزم واليقين بأنه سداد (قوله تخييره) أي الولي بين الرد والامضاء (قوله بأنه) أي رده (قوله أخرى) أي بان لوليته رد تصرفه (قوله وقيد) بضم فسكون مثقلا (قوله من

وبين الاتمين قال وأما فيما بينه وبين الله تعالى من وجوب الصلاة ونحوها فلا خلاف أنه ليس بعلامة ١٦١ (وصدق) بضم فسكون مثقلا الصبي في اخباره بأنه بلغ أو لم يبلغ الخط زروق فاما الاحتلام والحيض والحمل فلا خلاف في كونها علامات ويصدق في الاخبار عنها تقبلا واثباتا طالبا كان أو مطلوبا وكذا عن الايات ولا تصح عورته وقال ابن العربي ينظر في المرأة وانكره ابن القطن القصة المحدث قائلا لا ينظر للعودة ولا إلى صورتها ويصدق ان ادعى ما يشبه حيث جهل التاريخ (ان لم يرب) بضم التحتية وفتح الراء أي يشك في صدقه فان ارتيب في صدقه فلا يصدق سواء كان طالبا كدعيه ليقسم له في القصة أو مطلوبا بكان ادعى عليه بالوعدة ليحد قاله تن عجم المعتمد تصديقه اذا كان مطلوبا لقوله صلى الله عليه وسلم ادرؤا الحدود بالشبهات وفي كلام ق ما يفيد وتبعه الخرشى وعب قال فان ارتيب فيه فلا يصدق فيما يتعلق بالمال ويصدق في الجنابة لبراء الحد بالشبهة وفي الطلاق فلا يلزمه استحباب الاصل صباه في القهوم تفصيل واستثنى دعوى الحمل فينتظر ظهوره ان كان خفيا ويذكره قوله ولا تنقصة بدعواها الحمل بل بظهوره وحركته قاله د وفي الخط انها تصدق ١٦٢ الخط ومنه أي البرزلى سئل السبوري عن البكر البتة تريد التكاثر وتدعى البلوغ هل يقبل قولها أو تكشف فاجاب يقبل قولها ١٦٣ (و) ان تصرف صبي بميز أو سقيه في المال بغير اذن وليه (الولي) عليه من أب أو وصيه أو مقدم القاضي والقاضي (رد تصرف بميز) بجاوضة كببيع واجارة في عقاره أو غيره وله امضاؤه ظاهره ولو كان سدادا وهو كذلك عند أصح لو قوله على وجه الحدس والتخمين وأشعر تخييره بأنه رد ابطال وهو كذلك ومفهوم بميزان من لا تخييره أخرى وقيد الرديما في التيطبية من تصديق على يقيم مولى عليه واشترط عدم الجبر عليه فيه لوصى أو غيره فلا شرطه ابن فرحون وبه الفتوى وفيه خلاف أفاده تن البنائي ذكر ح هذا الفرع عند قول المصنف الاتي ولغيره من أذن له القبول الخ وجعل العمل بالشرط هو المشهور ثم قال واعترض هذا وضعف بقوله تعالى ولا تؤنوا السفهاء اموالكم وقال في التزاماته عقب هذا الفرع قلت في هذا انظر لانه شرط لا يجوز لان اضاءة المال لا يجوز واطلاق يد السفيه على المال اضاءة له فالصواب بطلان الشرط والله أعلم الخط أراد المصنف بالمميز المحجور صغيرا كان أو بالغاسفها ولو صرح بهذا فقال رد تصرف بميز محجور لسكان ايبين والظاهر ان اللام للإباحة وان له الرد والامضاء وهذا انما

تصدق الخ) بيان ما (قوله مولى) بضم ففتح مثقلا (قوله واشترط) أي التصديق (قوله عليه) أي التقييم (قوله يكون فيه) أي مال الصدقة (قوله فله) أي التصديق (قوله وبه) أي العمل بشرطه (قوله وفيه) أي العمل بشرطه (قوله هذا) أي الصدقة على يقيم بشرط عدم الجبر فيها (قوله ويجعل) أي الخط (قوله ثم قال) أي الخط (قوله اعترض) بضم فسكون (قوله هذا) أي العمل بشرط التصديق على يقيم عدم الجبر فيما تصدق به عليه (قوله وضعف) بضم فسكون مثقلا (قوله وقال) أي الخط (قوله التزاماته) أي تكا به الذي الله في بيان الالتزامات واحكامها (قوله في هذا) أي العمل بالشرط المذكور (قوله وان له) أي ولي المحجور

(قوله يرى) أي الولي (قوله شهوته) أي الولي (قوله فهو) أي الولي (قوله هما) أي الاجازة والردة (قوله عليه) أي الولي  
 (قوله لا يجوز) أي لا ينفذ (قوله من هبة) الخ بيان المعروف (قوله وان اذن له) أي الصغير (قوله فيه) أي المعروف بمباقة في عدم  
 جواز (قوله فان باع) أي الصغير الخ (قوله مما يخرج) أي من المالك الخ بيان ما (قوله وقف) بضم فكسر أي نفوذه  
 (قوله فان رآه) أي الولي يبيع الصغير ونحوه (قوله اجازة) أي الولي يبيع الصغير ونحوه (قوله بخلافه) أي السداد (قوله له)  
 أي الصغير ولي (قوله عقل) بضم فكسر (قوله عنه) أي تصرف العبي ١٦٩ (قوله ولي) بفتح فكسر أي  
 الصغير (قوله أمره) أي

يأوغه ورشد وفق الحجر عنه  
 ان كان محجور النوصي  
 (قوله فله) أي المحجور  
 (قوله ذلك) أي تصرفه  
 (قوله أو رده) أي تصرفه  
 (قوله خلافه) أي السداد  
 (قوله غناه) بفتح النون محدودا  
 أي زيادة (قوله ولأولى له)  
 حال (قوله ولم يعلم) أي وليه  
 (قوله واختلف) بضم التاء  
 (قوله فله) أي المحجور (قوله  
 له) أي من زال حجره (قوله  
 آل) بعد الهمز أي صار (قوله  
 ذلك) أي السداد (قوله ان  
 ذلك) أي الرد (قوله المميز)  
 تفسير لقاعل أفسد العائد  
 على غيره ما لم يبرز مظهر  
 المراد (قوله من مال غيره)  
 بيان ما (قوله المفسد) بفتح  
 السين (قوله من مالكة  
 الرشيد) صلة يؤمن (قوله  
 انه) أي المميز (قوله امن)  
 بضم فكسر مثقلا (قوله  
 انه) أي غير المميز (قوله  
 كالمميز) أي في ضمان ما

يكون بحسب ما يرى فيه الصلحة لا بحسب شهوته واختياره ففي الجواهر لا يتصرف الولي  
 الا بما تقتضيه الصلحة لقوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن فهو معزول بظاهر  
 النص عن غير الاحسن اه وظاهر كلامه ان الاجازة والرد في جميع التصرفات وليس  
 كذلك انما هما في التصرفات المالية بعوض وأما التبرعات فيمتنع عليه ردها ففي  
 المقدمات لا اختلاف بين مالك واصحابه رضي الله تعالى عنهم ان الصغير الذي لم يبلغ الحلم من  
 الرجال والهيض من النساء لا يجوز له في ماله المعروف من هبة ولا صدقة ولا عطية ولا عتق وان  
 اذن له في نفسه الاب او الوصي فان باع أو اشترى او فعل ما يشبه البيع والشراء مما يخرج على  
 عوض ولا يقصد فيه الى معروف وقف على نظريه فان رآه سدا او غبطة اجازة وان رآه  
 بخلافه رده وان لم يكن له ولي قدّم له ولي ينظر له بالاجتهاد وان عقل عنه حتى ولي أمره فله  
 اجازة ذلك وورده على المشهور في المذهب وان كان سدا اذا آل الامر الى خلافه بمحوالة  
 سوق او غناه فيما يباعه او نقصان فيما يبتاعه (و) ان تصرف المميز في ماله بما وضعه ولأولى له اوله  
 ولي ولم يعلم تصرفه قبل رشده فله أي المميز رد تصرف نفسه (ان رشده) بفتح الراء والسين  
 المحجمة أي صار رشيدا مالكا امر نفسه ان كان تصرفه بغير عيّن او بعين حنث فيها قبل بلوغه  
 بل ولو تصرف قبل بلوغه بعين (حنث) فيها (بعد بلوغه) رشده على المشهور سواء لم يقع تصرفه  
 الموقع (او وقع) تصرفه قبل بلوغه (الموقع) بفتح الميم وسكون الواو وكسر القاف أي وافق  
 الصواب والسداد فله رده بعد رشده على المشهور في المقامات واختلف ان كان فعلة - سدا  
 ونظر انما كان يلزم الولي أن يفعله هل له ان يردمو يتقضه ان آل الامر الى خلاف ذلك بمحوالة  
 سوق او غناه فيما يباعه او نقصان فيما يبتاعه أو ما أشبه ذلك فالمشهور انه لو لم يزل في المذهب ان ذلك  
 له وقيل ان لا يمس له (وضمن) بفتح فكسر المميز (ما) أي شيا (أفسد) المميز من مال غيره  
 (ان لم يؤمن) بضم التحتية وفتح الهمزة والميم مثقلا أي يجعل المميز أمينا (عليه) أي المال  
 المفسد من مالكة الرشيد ومفهوم الشرط أنه لا يضمن ما آمن عليه وهو كذلك على المشهور  
 ومفهوم المميز ان غير المميز لا يضمن ما أفسده دما كان أو مالا وهو كذلك على قول ثانيها انه  
 كالمميز ثالثها هذا المال واية الدم على عاقلته وانهم قوله ضمن ان أباه لا يتبع بذلك وهو كذلك  
 وانه ان كان مما لا يضمن كالثمرة فلا يضمنه وهو كذلك ابن رشد عقبه بتقديم ويلزمه ما أفسد  
 وكسر مما لم يؤمن عليه واختلف فيما أفسده وكسره مما اتقن عليه ولا يلزمه بعد بلوغه ورشده

٢٢ منج ت امن عليه (قوله اهدار) أي عدم ضمان (قوله ودية الدم) أي الذي  
 اتلقه غير المميز (قوله على عاقلته) أي غير المميز (قوله بذلك) أي ما اتلقه المميز (قوله وانه) أي الشان الخ عطف على ان أباه الخ  
 (قوله ان كان) أي ما اتلقه المميز (قوله لا يضمن) بضم الياء (قوله فلا يضمنه) أي المميز (قوله ويلزمه) أي المميز (قوله مما لم يؤمن)  
 بضم ففتح مثقلا أي المميز ما (قوله واختلف) بضم التاء (قوله أفسده أو كسره) أي المميز (قوله مما اتقن) بضم التاء وكسر  
 الميم أي المميز ما (قوله ولا يلزمه) أي المميز

(قوله حال صغره) تنازع فيه جلف وحنث (قوله ولا تلزمه) أي المميز (قوله ادعي) بضم فكسر (قوله عليه) أي المميز (قوله واختلف) بضم التاء (قوله هل يحلف) أي المميز (قوله انه) أي المميز (قوله المدعي) بفتح العين (قوله فان نكل) أي المدعي عليه (قوله) أي المدعي عليه (قوله وان حلف) أي المدعي عليه (قوله فاذا بلغ حلف) أي الصبي (قوله فان نكل) أي الصبي بعد بلوغه (قوله المدعي) بفتح العين (قوله روى) بضم فكسر (قوله انه) أي المميز (قوله عليه) أي المميز (قوله من الحقوق الخ) بيان ما (قوله رفع) بضم فكسر (قوله وذكر) أي رسول ١٧٠ الله صلى الله عليه وسلم (قوله شهرة) أي ابن (قوله كالجما) بفتح فسكون أي

البهي (قوله في فعله) ملاك  
التشبيه (قوله يصون) بضم  
فتح فكسر مثقالا أي المميز  
(قوله به) أي ما لم يؤمن عليه  
(قوله فيضن) أي المميز (قوله  
صونه) بفتح فسكون مثقالا (قوله  
فان تلف) أي ما صونه (قوله  
وان باع) أي المميز (قوله امن)  
بضم فكسر مثقالا (قوله من  
ماله) بفتح فسكون (قوله  
من مال غيره) بيان الذي  
(قوله أكثر) أي مما صونه  
(قوله ثم قال) أي عجب (قوله  
انهما) أي الدية والمال  
(قوله قال) أي عجب (قوله  
هذا) أي قول عجب لا  
خلاف انه لا يتبع بالثمن في  
ذمته (قوله وهم) بفتح الهاء  
(قوله خرج) أي عجب  
(قوله به) أي قوله لا يتبع  
بالثمن في ذمته (قوله يتبع)  
أي المميز (قوله به) أي عن  
ما أقدمه (قوله فهي) أي  
الوديعة (قوله) أي الابن  
(قوله في ذمته) أي الابن  
(قوله للمال) أي الذي أتاه  
(قوله على ما قال) أي عجب

عق ما حلف بغيره وحنث فيه حال صغره واختلف فيما حلف به في حال صغره وحنث به في  
حال رشده والمنشور انه لا يلزمه وقال ابن كثة يلزمه و لا تلزمه بين فيما ادعي عليه به واختلف  
هل يحلف مع شاهده المنشور انه لا يحلف ويحلف المدعي عليه فان نكل فزم ولا يمين له على  
الصبي اذا بلغ وان حلف برئ الى بلوغ الصبي فاذا بلغ حلف واخذ حقه فان نكل فلا شيء له  
ولا تلزم المدعي عليه بين ثمانية وقدر روى عن مالك واليثر بن رضى الله تعالى عنهما انه يحلف مع  
شاهده ولا شيء عليه فيما بينه وبين الله تعالى من الحقوق والاحكام لقول رسول الله عليه الصلاة  
والسلام رفع القلم عن ثلاثة وذ كرمها الصبي حتى يحتمل ام عيب وضمن الصبي ولو غير محمي خلافا  
لما استدل في ماله ولا يتبع بتمته في ذمته ان لم يؤمن عليه لا ابن شهر فلا ضمان عليه  
لانه كالجما في فعله قاله ابن عرفة ومفهوم الشرط انه ان آمن عليه فلا يضمن الا ان يصون  
به ماله فيضمن في المال الذي صونه اي حقه خاصة فان تلف واغاد غيره فلا يضمن فيه وان باع  
ما آمن عليه وصونه به ماله في تفتته فلا يضمن من ماله الا قدوم صونه وظاهره ولو كان الذي  
باعه من مال غيره يساوى أكثر ثم قال والمنقول فيما ياتيه المجنون ثلاثة أقوال أحدها المال في  
ماله والدية على عاقلة الثاني انهما هدر الثالث المال هدر والدية على عاقلة الثاني قوله في ماله  
ولا يتبع بتمته في ذمته تتبع فيه عجب قائلا ذكره الرباجي قال ولا خلاف انه لا يتبع بالثمن  
في ذمته طي هذا وهم فاحش خرج به عن المذهب بل يتبع به في ذمته كما في المدونة ونصها  
ومن أودعته وديعة فاستهلكها ابنة الصغيرة في مال الابن فان لم يكن له مال في ذمته ابن  
عرفة الصقلي والصبي المميز ضامن للمال في ذمته والدية على حكم الخطا والكبير المولى عليه  
في جنائيه كالمالك أمر نفسه وكلام الرباجي الذي استدله به عجب على ما قاله فقهاء ج في  
التشبيه التاسع ولا دليل له فيه لانه في الثمن الذي أخذه الصبي فيما باعه وانفق فيه لا بد له منه هل  
يؤخذ منه ام لا ولا خلاف انه لا يتبع به في ذمته كما تقدم عن ج اه أي في التشبيه الثامن فان  
ساقب فيه بقيد ما قاله طي وذكر المسناوى مثل ما ذكره طي ثم قال وبعد كتبني هذا وقت  
على كلام الرباجي في اصله فوجدته والجملته موافقا لما قلناه وطابقا لما قلناه ونصه في  
المسئلة المعقودة لما يلزم السفيه من اقواله وأفعاله واما حقوق الأدميين على الخصوص كبيع  
وشرائه وما اشبه ذلك مما يخرج عن عموم ولا يقصده المعروف فهو موقوف على نظرويه  
ان كان له ولي فان لم يكن له ولي قدم القاضي ناظرا ينظره في ذلك ناظر الوصي فان لم ينظره ذلك

(قوله نكاح الخط) خبر كلام (قوله) أي عجب (قوله فيه) أي كلام الرباجي (قوله لانه) أي كلام الرباجي (قوله باعه) أي حق  
الصبي (قوله وانفق) أي الصبي (قوله) أي الصبي (قوله يؤخذ) أي الثمن (قوله منه) أي الصبي (قوله انه) أي الصبي (قوله به) أي  
الثمن (قوله فان ساقب) أي الخط (قوله فيه) أي التشبيه الثامن (قوله ثم قال) أي المسناوى (قوله ونصه) أي الرباجي (قوله من  
اقواله وافعاله) أي السفيه بيان ما (قوله كبيع وشرائه) أي السفيه (قوله مما يخرج عن عموم) بيان ما (قوله وليه) أي السفيه  
(قوله ينظره) أي السفيه (قوله في ذلك) أي يبيع ويحرم (قوله فان لم ينظره) أي القاضي (قوله ذلك) أي تقدم من ينظره



(قوله ملك) أي السقية (قوله كان هو) أي من ملك أمر نفسه (قوله فأن رد) أي من ملك أمر نفسه (قوله وكان) أي من ملك أمر نفسه (قوله اتفق) أي قبل ملكه أمر نفسه (قوله أو السلعة) أي التي اشتراها (قوله ١٧١ فلا يبيع) بضم الياء وفتح التاء

منقلا (قوله به) أي الثمن (قوله وقال) أي الرجاء (قوله وعدهما) أي الصبي والمجنون (قوله دية) أي عدهما (قوله والا) أي وان لم تبلغ الثلث (قوله ماله أو ذمته) أي الصبي والمجنون (قوله فيها) أي القصة (قوله برهان) صلة يظهر (قوله) أي المصنف (قوله لان الجهر عليهما) أي الصبي والسقية الخ علة صحة وصيتهما (قوله فيها) أي الوصية (قوله لكان) أي الجهر عليهما (قوله لغيرهما) أي لانها لا تنفذ الا بعد موتها وانتقال المال لورثتها أي واللازم باطل فكذلك امرؤه (قوله وقده) بفتحات منقلا (قوله به) أي السقية (قوله به) أي عدم التخليط (قوله هذا) أي احتمال عود الضمير للسقية (قوله من ارجاع الخ) بيان عادة (قوله انه) أي الفاعل (قوله منهما) أي الصبي والسقية (قوله أبو عمران) عطف على النعمي (قوله انه) أي الصغير والسقية (قوله ان خلط) أي في وصيته بيان أوصى بالخيار قربته تعالى ولا صلة رحم على تفسير النعمي أو ذكر في كلامه

حتى ملك أمر نفسه كان هو غير في رد ذلك واجازته فان رد بيعه أو ابتاعه وكان اتفق الثمن الذي باع به أو السلعة فلا يخلو من أن ينقضي الثمن فيما لا بد له منه أو في غيره فان اتفق في غير واجب مما هو عنه في غنى فلا يبيع به ولا يقر في ذمته وان اتفق فيما لا بد له منه مما يلزمه أقامته من ماله فهل يبيع به في ماله أو لا على قولين متأولين على المدونة ولا خلاف انه لا يبيع به في ذمته اهـ المراد منه وقال قبل هذا ولا خلاف عندنا في المذهب ان جناية الصغير على المال لازمة لماله وذمته اهـ قوله وظاهره ولو كان الذي باعه من مال الغير يساوي كثير الخ هذا صرح به النعمي وغيره في التوضيح عند قول ابن الحاجب ومن أودع صبيًا أو سقى أو اقترضه أو باعه فاتلقه فلا يضمن ولو أذن له ولده وانما لم يضمن لان صاحب السلعة ساط عليها محجور عليه ولو ضمن المحجور عليه لبطالت فائدة الجهر النعمي وغيره الا ان يصرف ذلك فيما لا بد له من ماله ما مال ف يرجع عليهما بالقل بما اتفقا وصونان ماله ما فان ذهب ذلك المال ثم أقاد غيره فلا رجوع عليهما فيه اهـ وبالرجوع بالقل صرح ابن عبد السلام أيضا وهو ظاهر قوله والمنقول فيما يتلقه المحجور ثلاثة أقوال الخ هذه الأقوال حكاه ابن رشد في المجنون والصغير غير المميز أبو الحسن وابن الحاجب وابن عرفة فالصغير غير المميز مثل المجنون في المال والدم وعلى القول الاول منها وهو ان جنايتهما على المال في ماله ما وعلى الدم على عاقلتهما الا ان تكون أقل من الثلث ففي ماله ما فلهما كالمميز في هذا كما في ابن عرفة وهذا هو الرابع لقوله في التوضيح تبعا لابن عبد السلام والاول الاول اظهر لان الضمان من خطاب الوضع الذي لا يشترط فيه التكليف زاد ابن عبد السلام ولا التميز اللقائي هذا مقتضى ما اقتصر عليه ابن الحاجب في القصص من قوله ولا قصاص على صبي ولا مجنون بخلاف السكر وعدهما كخطأ فجب دية على عاقلتهما ان باقت الثلث والا في ماله وذمته اهـ أي ان لم تبلغ الثلث ففي مال الجاني أو ذمته من صبي أو مجنون كما شرح به ابن عبد السلام اللقائي فظاهر ان الحاجب انه لا فرق بين المجنون وغيره كما قاله في ضيق المساوي وعليه قاله ثابتة للجميع فلا يشترط فيها التمييز فضلا عن التكليف اهـ وبرهان هذا القول يظهر ان قوله وضمن ما فسد الخ يشمل المميز وغيره والمجنون والله اعلم (وصحة وصيته) أي الصغير المميز وشبهه في الصحة فقال (كوصية) (السقية) أي البالغ الذي لا يحسن التصرف في المال لان الجهر عليهما لاجلهم ما ولو جهر عليه ما فيها لكان لغيرهما (ان لم يخلط) بضم التحتية وفتح الحاء المعجمة وكسر اللام مشددة يحتمل ان الفاعل ضمير الصغير المميز الحديث عنه قبل وبعد ويحتمل انه ضمير السقية لقربه وقيد النعمي به ويؤيد هذا عادة المصنف عن ارجاع الشرط لما بعد الكاف ويحتمل انه ضمير الاحد او المذكر او الصادق بكل منهما وفسر النعمي عدم التخليط بإيمانه بقرينة تعالى أو صلة رحم أو أبو عمران التخليط بان يذكر في كلامه ما يبين عدم معرفته ما ابتداءه ومفهوم الشرط انه ان خلط لم تصح وعليه غير واحد واختلف في سن من تجوز وصيته فقيل عشر أو اقل يسيرا وأوسع وهما لما للشرع الله تعالى عنيه أو اذا اراهق وهو لابن الماجشون أو ينظر لحال كل باقراده واليه أشار النعمي واستظهر

ما دل على عدم معرفته ما ابتداءه على تفسير أبي عمران (قوله وعليه) أي عدم صحة وصية الخطأ (قوله واختلف) بضم التاء (قوله يتلقى) بضم فسكون ففتح (قوله واستظهر) بضم التاء وكسر الهاء

(قوله اذا لازم العاجز الخ) عليه انفسكا كما يجرد البلوغ مع حفظ المال (قوله فالحال) اي المال (قوله اولي) اي بعدم اشتراط حسن تجريمه (قوله هذا) اي البلوغ مع حفظ المال (قوله ذلك) اي البلوغ مع حفظ المال (قوله فيه) اي الذي يخرج به منه (قوله الثاني) اي حسن التجير (قوله وهو) اي عدم اشتراط الثاني (قوله مریدا) بفتح الميم (قوله وان كان) اي اليقيم (قوله منها) اي الولاية (قوله يذير) بضم ففتح فكسر ١٧٢ منقلا (قوله سرفا) بفتح السين (قوله فيه) اي الفسق (قوله بعد) بفتح فضم منقلا

ويستمر الجرح على الصبي بالنسبة لحاله (الى حفظ مال ذي الاب بعده) اي البلوغ وظاهره انفسكا لا الجرح عنه يجرد البلوغ وحفظ المال وهو أحد قوانين حكاها المازري اذا لازم العاجز حفظ المال لا التجريمه فالحال اولي وقيل يشترط زيادة حسن التهمة اذ لو لم يحسنها لاتف مالها فانه انت الحظ هذا حد الرشد الذي لا يجرح على صاحبه باتفاق واختلاف في الذي يخرج به من الجرح هل هو ذلك أيضا أو يزيد فيه حسن التهمة ذكر المازري فيه قولين وظاهر كلام المصنف في التوضيح ترجيح عدم اشتراط الثاني وهو ظاهر كلامه هنا وظاهر المدونة اشتراط الثاني ولا يشترط في الرشد العداة في النسبة وإذا كان اليقيم فاسقا مریدا وكان مع هذا انما سرق ماله غابط الموجب اطلاقه من الولاية وان كان من أهل الدين والصالح ولم يكن ناظر افي ماله فلا يجب اطلاقه منها وفي المدونة صفة من يجرح عليه من الاخر ان يكون يذير ماله سرفا في لذاته من الشراب والفسق وغيره ونسقط فيه سقوط من لا يعد المال شيئا وامان امر ماله وانما وهو فاسق في حاله غير مبدر لماله فلا يجرح عليه وان كان له مال عند وصي قبضه ويجرح على البالغ السفه في ماله وان كان شجوا ولا يتول جرحه الا القاضي قيل وصاحب الشرطة قال القاضي أحب الى ومن أراد أن يجرح على ولده أتى به الى الامام يجرح عليه وشهره في الجامع والاسواق ويشهد عليه من باعه او ابتاع منه بعد، فهو مردود عماض قوله أحب الى للوجوب وقد قال شيوخنا الجرح يختص به القضاة دون سائر الحكام لانه أمر مختلف فيه فيحتاج الى نظر واجتهاد اه والسفه ضده فهو عدم حفظ المال فلا واسطة بينهما ما سرقه في المباحات أو المحرمات فانه في التوضيح واعتراض قول ابن الحاجب صرف المال في اللذات المحرمة قال وقال ابن عبد السلام وغيره هو خلاف ظاهر المذهب ثم ذكر لفظ المدونة وقال قوله وغيره يمين ذلك والله اعلم ومعنى قوله الى حفظ مال ذي الاب بعده ان الصبي لا يخرج من الجرح يلوغ به بل هو محجور عليه الى ظهور ورشده قال في التوضيح ولا خلاف انه لا يخرج من الجرح قبل بلوغه وان ظهر ورشده فاذا بلغ قاطبا ان يكون ابوه يجرح عليه واشتهر بذلك أم لا بان كان يجرح عليه واشتهر به فحكمه كن لزمته الولاية وان لم يجرح عليه فان علم رشده أو سقه، عمل عليه وان جهل حاله فالشهور حله على السفه وروى زياد بن غانم عن مالك بن نضر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه يقول في حياة أبيه على الرشد أو السفه والمشهور انه محمول على السفه حتى يعلم رشده ابن عاشر يستثنى من يجرح عليه أبوه في وقت يجوز له ذلك وهو عند أول بلوغه فلا ينقل الجرح عنه وان كان حافظا للمال لا ينقل الاباه وهو الذي نقله ابن سهل عن ابن العطار ونصه وانما يكون للاب تجديد السفه على ولده قرب بلوغه واذا بعد بازيد

(قوله وانما) اي أكثره بالجرح ونحوه (قوله وهو فاسق الخ) سال (قوله الى) يشد الباء (قوله سائر) اي باقي (قوله مختلف) بفتح اللام (قوله ضده) اي الرشد (قوله فهو) اي السفه (قوله بينهما) اي لرشد والسفه (قوله واعتراض) اي خليل (قوله قال) اي خليل (قوله هو) اي قول ابن الحاجب صرف المال في اللذات المحرمات (قوله ذكر) اي خليل (قوله لفظ المدونة) اي قولها سفه من يجرح عليه من الاخر ان يكون يذير ماله سرفا في لذاته من الشراب والفسق وغيره (قوله وقال) اي خليل (قوله قوله) اي في (قوله قوله) اي المصنف (قوله انه) اي الصبي (قوله وان ظهر رشده) اي حفظه المال وحسن تصرفه فيه مبالغة (قوله كن لزمته الولاية) اي عليه لوصي او مقدم قاض في أنه لا يخرج الا بشك بعد بلوغه ورشده (قوله فان علم) بضم

العين (قوله علم) بضم العين (قوله عليه) اي ما علم من رشده أو سقه (قوله وان جهل) بصم فكسر (قوله مختلف) بضم النون (قوله انه) اي الولد (قوله يعلم) بضم الهمزة (قوله يستثنى) بضم الياء وفتح النون اي من قوله الى حفظ مال ذي الاب بعده (قوله له) اي الاب (قوله ذلك) اي الجرح عليه (قوله وهو) اي الوقت الذي يجوز لآبيه الجرح عليه فيه (قوله فلا ينقل الجرح عنه) عليه يستثنى (قوله وان كان حافظا للمال) سال (قوله وهو) اي جواز جرح الاب على ابنه قرب بلوغه (قوله السفه) اي الجرح (قوله بعد) بضم العين

(قوله) أي الأب (قوله ذلك) أي مجيد الجرح على ابنه (قوله الملم) أي البلوغ (قوله منه) أي الملم (قوله وضرب) أي جرح الأب (قوله يديه) أي ابنه (قوله وأشهد) أي الأب (قوله ولايته) أي الأب (قوله عليه) أي ابنه البالغ (قوله فذلك) أي مجيد الأب الجرح على ابنه البالغ السفية أو القريب من بلوغه (قوله) أي الأب (قوله جرحه) أي ابنه (قوله بذلك) أي التجديد والاشهاد (قوله يرشده) بضم ففتح فكسرة مثلاً أي الابن (قوله عليه) أي ابنه (قوله بعد) بضم العين (قوله) أي الأب (قوله نفسه) أي الجرح عليه (قوله من أب) صلة توصي (قوله من قاض) صلة مقدم (قوله لينظر) أي المقدم عليه ١٧٣ لتقدير (قوله) أي اليمين (قوله

يتصرف) أي المقدم (قوله له) أي اليمين (قوله بها) أي المصلحة (قوله الجرح) مفعول فلك المصاف للقاعة (قوله بعد بلوغه) صلة فلك (قوله وهو) أي عدم احتياج فلك المقدم الجرح عن بلغ رشدها لاذن القاضي فيه (قوله لاذنه) أي القاضي (قوله فيه) أي فلك الجرح (قوله لانه) أي المقدم (قوله فيه) أي الاحتياج لاذن القاضي فيه للمقدم (قوله انظر) أي تأمل (قوله فان جرح الأب الخ) علة الامر بالنظر (قوله لان جرح الأب هو الاصل) علة كونه أقوى من جرح الوصي والمقدم (قوله بهما) أي البلوغ والرشد (قوله الابنك) أي الوصي (قوله وجهه) بضم فكسرة مثلاً (قوله جرحاً صالة) خبران (قوله بلا جرح الخ) تفسير جرحاً صالة (قوله ولا يعترض) أي التوجيه (قوله اذ ليس فيه) أي جرحاً صالة (قوله

من العام فليس له ذلك الا يمينه فتشهد بسفاهه ا هـ وقال المتبطل ليس للأب الجرح على ابنه الا باحد وجهين اما أن يكون سفياً حين الملم او قريباً منه وضرب على يديه واشهاد بقاء ولايته عليه فذلك جائز ولا يزال الابن باقياً في جرحه فذلك الى ان يرشده او به ويحكم حاكم باطلاقة وعلى هذا بنى اهل الوثائق وثانهم وانعقدت به احكامهم والوجه الآخر ان يكون الأب اعقل الجرح عليه حتى بعد من سن الاحتلام فليس له تسفيهه الا عند الامام (و) المحجور لوصي او مقدم يستمر جرحه الى (فك وصي) من أب او وصي (او مقدم) بضم الميم وفتح القاف والاله ال مشددة على يمين من قاض لينظره بالمصلحة ويتصرف له في حاله الجرح بعد بلوغه وظهور رشده ولا يحتاج المقدم الى اذن القاضي في فلك جرحه المازي وهو المشهور وقال ابن زرب يحتاج لاذنه فيه لانه نائبه الا ان يكون المحجور معروفاً بالرشد ابن راشد بوجه العمل اليوم أبو الحسن انظر فان جرح الأب أقوى من جرح الوصي لان جرح الأب هو الاصل وجرح الوصي مقيس عليه وجملا مع هذا جرح الأب ينفك بمجرد البلوغ والرشد ولا يحتاج فلك الأب وجرح الوصي لا ينفك بهما الا بشكك فواجه هذا ووجه بان جرح الأب جرحاً صالة بلا جعل ولا ادخال أحد وجرح الوصي يجعل وادخال ولا يعترض بتجديد الأب الجرح على ولده اذ ليس فيه أكثر من الاخبار ببقاء الجرح الاصل عليه ا هـ وقوله ولا يعترض الخ صريح في ان الأب اذا جرح الجرح على ولده فانه ينفك بمجرد بلوغه ورشده لكن ما نقله ابن سهل والمتبطل أقوى منه والله اعلم افاده البناء الخط اذ امات الوصي قبل الفلك وتصرف السفية بعد موته فالذي جرى به العمل ان تصرفه حينئذ كتصرفه قبل موته الا ان يعرف فيه وجه الصواب ذكره البرزلي واستثنى من قوله لولي رد تصرفه فقال (الا) تصرفه (ب) كدركهم شرعي (لعيشه) أي قوت المميز وعيش ولده ورقته وام ولده في خبر ولحم وبقول ودهن وماء وخطب ونحوها فلا يجرح عليه ولا يرد تصرفه فيه اذا احسنه واما نفقة زوجته وشادها فتعطي لها قاله ابن ناجي لانه امر متماثل لغير المحجور عليه فان كانت امة دفعت لسيدها واخرج من تصرف المميز الشامل للبالغ السفية فقال (لا) أي ليس لولي السفية رد (طلاقه) أي السفية زوجته لانه لازم له على المذهب خلعا كان أو غيره (و) ليس له رد (استلحاق نسب) من البقية لمجهول نسبة لانه لازم له ايضا (و) ليس له رد (نفيه) أي النسب من السفية لمحل او ولد عن نفسه (و) ليس له رد تمخير (عق مستولده) أي السفية على المشهور اذ ليس له فيها الا الاستمتاع وبسير الخدمة ونفقة أكثر منها ويتبعها مالها ولو كثر على الرأج ومنه هو مستولده ان عتق

ولده الجرح (قوله كتصرفه قبل موته) أي في عدم النفوذ (قوله يعرف) بضم الياء وفتح الراء (قوله فيه) أي تصرفه (قوله عليه) أي المميز (قوله فيه) أي نحو الدرهم تارة فيه يجرح وتصرف (قوله احسنه) أي المميز التصرف (قوله زوجته) أي المميز (قوله لها) أي زوجته (قوله فان كانت) أي زوجة المميز (قوله دفعت) أي نفقتها (قوله لانه) أي طلاق السفية (قوله) أي السفية (قوله كان) أي الطلاق (قوله لانه) أي استلحاق مجهول النسب (قوله) أي السفية (قوله فيها) أي أم ولده (قوله ويتبعها) أي أم ولده (قوله مالها) أي أم ولده في العتق

(قوله بموجب) بكسر الجيم أي ١٧٤ سبب (قوله في بدنه وماله) أي السفيه عليه تلزم (قوله من حد الخ) بيان (قوله كان)

غيرها لوليها ودمه هو كذلك كافي المقدمات (و) ليس له رد (فصاص) طلبه السفيه من جان  
عليه أو على وليه (و) ليس له رد (تقية) أي القصاص يعفو السفيه عن جان عليه أو على وليه  
(و) ليس له رد (اقرار) من السفيه (ب) موجب (عقوبة) للسفيه كسرقته وشربه مسكر وقتل  
وقتل وزنا ابن رشد اعلم وفقنا الله تعالى وإياك أن السفيه البالغ تلزمه جميع حقوق الله تعالى  
التي أوجبها الله تعالى على عباده في بدنه وماله ويلزمه ما وجب في بدنه من حدا وقصاص ويلزمه  
الطلاق كان يمين حنت فيها أو بغير يمين وكذلك الظهار ويقتل عليه في وجه النظر فإن رأى  
أن يعتق نفسه وعمل عليه زوجته فعل وإن رأى أن لا يعتق نفسه وإن أكل ذلك إلى القراق  
بينهما كان ذلك ولا يجوز به الصيام ولا الاطعام إذا كان له مال يعمل العتق ثم قال وما الأيلاء  
فإن كان دخل عليه بسبب يمين بالطلاق هو فيها على حنت أو بسبب امتناع وليه من تكفيره عنه  
عن ظهار لزمه وأما أن كان حلف على ترك الوطء في نظر ليمينه فإن كانت يعتق أو صدقة أو ما  
اشبههما مما لا يجوز له فعله ويجبر عليه فيه وليه فلا يلزمه به إلا ما كان كلفه بالتلزمه إلا يلاء  
أن لم يكن له مال ولا يلزمه أن كان له مال وإن كانت بصيام أو جبه على نفسه أو صلاة أو ما أشبه  
ذلك مما يلزمه لزمه به إلا يلاء ثم قال ولا يلزمه هبة ولا صدقة ولا عطية ولا عتق ولا فني من  
المعروف في ماله إلا أن يعتق أم ولده فيلزمه لأنها كالزوجة ليس له فيها إلا الاستمتاع بالوطء  
واختلف في مالها هل يتبعها أم لا على ثلاثة أقوال فقال مالك رضي الله تعالى عنه في رواية  
أشبه يتبعها وابن القاسم في رواية يبعي لا يتبعها وقال أصبغ يتبعها القليل وقال المغيرة  
 وابن نافع لا يلزمه عتقها بخلاف الطلاق ولا يجوز اقراره بدين إلا أن يقر به في مرضه في ثلثه  
قاله ابن كنانة واستحسنه أصبغ مالم يكن جدا ولا فلا وإن حله الثلث وأما بيعه وشراؤه  
ونكاحه وما أشبهها مما جرى على عوض فإنه يوجب قتل وليه أن كان له ولي والأقدم  
القاضي له فأنظر استظهره نظر الرضي فإن لم يفعل حتى ملك امرء كان مخيرا في رد ذلك وإجازته أو  
وتصرفه أي السفيه المجهل (قبل الخبر) عليه من القاضي محمول (على الإجازة) بالزاي أي  
المضى والزموم (عند) الإمام (مالك) رضي الله تعالى عنه وكبراء أصحابه وشهره في المقدمات  
لأن المانع من نفوذ التصرف عنده ما ظهر ولم يوجد ويؤيده قوله من أراد أن يجبر على ولده ألقى  
به الإهلام ليحجر عليه ويشهره في الجوامع والأسواق ويشهد عليه من عامله بعد فردود (لا) عند  
الإمام عبيد الرحمن (ابن القاسم) صاحب الإمام مالك رضي الله تعالى عنه فحمل على الرد  
عنده في المشهور عنه وشهره في البيان وصححه ابن الحاجب وغيره المازري واختاره محققو  
أشباهي لأن المانع عندهما لسهو وهو وجود (تنبيهان) الأول أشعر كلامه بأن الأول هو  
المعتمد عنده حيث لم يقل وهل كذا وكذا خلاف كعادته الثاني أشعر ذكره القولين في السفيه  
بأن أفعال مجهول الحال جائزة اتفاقا وهو كذلك في التوضيح عن المقدمات وأما الصبي فأفعاله  
مردودة ذكرها كان أو ألقى فإله في المقدمات وأما الأنثى السفيرة الممثلة فلم يتعرض لها في هذا  
المختصر وقد ذكر في المقدمات فيها قولين أحدهما أن أفعالها جائزة وزياد عن مالك رضي الله  
تعالى عنها وأقاله غير ابن القاسم في المدونة ومحمون في العتبية والثاني أنها مردودة مالم تنس  
أو تنزح ويدخل بها زوجها وتقيم معه مدة فيجعل امرأها فيها على الرشد قبل ادناها العام قاله ابن

أي الطلاق (قوله فيه) أي  
الظهار (قوله بوجه النظر)  
أي المصلحة (قوله فإن  
رأى) أي وليه (قوله عنه)  
أي ظهاره (قوله آل) بعد  
الهمز (قوله لا يجوز به) أي  
السفيه (قوله كان له) أي  
السفيه (قوله ثم قال) أي  
ابن رشد (قوله فإن كان)  
أي الأيلاء (قوله عليه) أي  
السفيه (قوله هو) أي  
السفيه (قوله فيها) أي العيين  
(قوله لزمه) أي الأيلاء  
السفه (قوله وأما أن كان)  
أي السفيه (قوله وإن كانت)  
أي عيینه (قوله وإن كانت)  
أي عيینه (قوله ثم قال) أي  
ابن رشد (قوله ولا يلزمه)  
أي السفيه (قوله واختلف)  
بطم التاء (قوله في مالها)  
أي أم ولده التي أعتقها  
(قوله على ثلاثة أقوال)  
صلة اختلف (قوله لا  
يلزمه) أي السفيه (قوله  
عتقها) أي أم ولده (قوله  
ولا يجوز) أي لا يلزمه  
(قوله اقراره) أي السفيه  
(قوله يقصر) أي السفيه  
(قوله به) أي الدين (قوله  
يجه) أي السفيه (قوله  
يوقف) بفتح القاف (قوله  
والأ) أي وإن لم يكن له ولي  
(قوله عتده) أي مالك رضي  
الله تعالى عنه (قوله فني  
عامله بعد فردود)

مفهوما أنه معاملته قبل ماضية (قوله عنده) أي ابن القاسم المباحسون

(قوله قولى) بفتح اللام مفتوح قول بلا نون لاضافته (قوله وهما) أى القولان (قوله هو) أى تخبر بجهما (قوله ظاهرة) أى المصنف  
(قوله المهمل) بضم الميم الاولى وفتح الثانية أى الذى لا وصى له ولا مقدم (قوله ١٧٥ افس) بضم فكسر اى عرف

(قوله والا) أى وان لم يتصل  
منه يلوغه (قوله معلن)  
بضم فسكون فكسر اى قوله  
به (أى السقه) (قوله ينظر)  
بضم فسكون ففتح (قوله  
من البلوغ الخ) بيان ما  
(قوله وهما) أى البلوغ  
والرشد (قوله علم) بضم  
العين (قوله واقلاها) أى  
الكثرة (قوله فهما) أى  
الترشيد والتسفيه (قوله  
برى) بضم الياء (قوله قيل)  
بكسر الموحدة (قوله ولم  
يذكر) أى ابن عرفة (قوله  
افسكا) أى الجبر عن  
الاتى بما ذكر (قوله ولو  
ضمن) بفتحات مثقلا (قوله  
شهود) فاعل ضمن (قوله  
تجديد) بالجم (قوله سفيها)  
أى الاتى من ايها (قوله  
علمهم) أى الشهود ومفعول  
ضمن (قوله به) اى سفيها  
اى ولوشهد الشهود الذين  
ترتب على شهادتهم تجديد  
الجبر عليها من ايها بانها  
سفيهة (قوله وهو) أى  
الحكم (قوله كذلك) أى  
الظاهر من كلام المصنف  
(قوله من انه) اى الشان  
الخ بيان قوى ابن القطان  
والاصلي (قوله ليس له)  
اى ايها (قوله ذلك) أى  
تجديد جبرها قوله الاثبات

المباحثون وقيل ثلاثة ابن ابي زمنين الذى ادركت عليه العمل انه لا يجوز فعلها حتى يمر بها  
في بيت زوجها مثل السنتين والثلاث ونقله في التوضيح فافعالها قبل هذا هي دودة (عليها)  
أى قول مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما (العكس في نصرته) أى السفيه (اذا رُشد)  
وتصرف (بعده) أى الجبر وقبل فكه فهو مر دود على قول مالك رضى الله تعالى عنه لانه محجور  
عليه وماض على قول ابن القاسم لرشده وزوال سفيته صاحب التكملة وهما منصوبان  
لا تخرجان كما هو ظاهره الخط وقد حكى في المقدمات في النيم المهمل أربعة أقوال احدها قول  
مالك رضى الله تعالى عنه وكبراء اصحابه ان افعاله كلها بعد بلوغه جائزة نافذة ورشدا كان  
أو سفيها معلن السفيه أو غير معلنه اتصل سفيته من حين بلوغه أو سفيته بعد ان انس منه الرشيد  
من غير تفصيل الثاني لطرف وابن المباحثون ان كان متصل السفيه فلا يجوزوا الاجازة ولزمته  
ما لم يكن يبيع سفيه وخديعة مثل يبيع ما بالقبعة فلا يجوز ولا يبيع بالثمن ان افسد من  
غير تفصيل بين معلن السفيه وغيره والثالث لا يصح ان كان معلنا به فلا يجوز وان لم يعلن به  
جازت اتصل سفيته ام لا وذهب ابن القاسم الى انه يتطرق له يوم يبعه فان كان رشدا اجازت افعاله  
وان كان سفيها لم تجز (وزيد) بكسر الزاى على ما ينقل الجبر به عن المذكور من البلوغ وظهور  
الرشد في ذى الاب وهما والف في ذى الوصى والمقدم (في) فذلك جبر (الاتى) شرطان احدهما  
(دخول زوج) بها فان لم يدخل بها فهي على الجبر ولو علم رشدها ولا يحتاج لاختبارها بسنة  
بالتون بعد الدخول على المشهور عند ابن رشد وعياض وغيرهما وشهران الحاجب اختبارها  
بسنة بالنون بعد الدخول وصرح ابن فرحون بتشهيه وضبط قوله بسنة بالتاء أى ستة اعوام  
بعد الدخول لموافق ما به العمل قاله ابن ابي زمنين الا أن يجدد الاب عليها جبر اقبل ذلك وقال  
ابن القاسم سبعة اعوام بعد البناء ابن عرفة وبه العمل عندنا (و) الثاني (شهادة العدول) أى  
اربعة فاكتر هذا الذى جرى به عمل الموثقين قال في المسئلة ولا يجوز فى ذلك عدلان كما يجوز فى  
الحقوق وعلى هذا العمل وعليه درج صاحب التحفة ابو على في حاشية شرحها وحاصل  
ما ذكره ابن مهمل والجزبرى في وثائقه في هذا ان تكثير الشهود في الترشيد والتسفيه شرط  
وأقلها عند ابن المباحثون اربعة ويجوز فيه ما شهادة الرجال والنساء والرجال فقط ولا بد ان  
يكون الشهود من الجيران ومن يرى انه يعمل ذلك الا ان يفقدوا فيشهد الاباء (على صلاح  
حالتها) أى حسن تصرفها في المال وسدادها كافي الموطا والمرونة فينقل جبرها ولو قرب دخولها  
على المشهور ان لم يجدد الاب جبرها بل (ولو وجدد ابوها جبرها) عليها (على الاربع) عند ابن  
يونس من الخلاف لم اقف على هذا الترجيح لابن يونس وذكر ابن رشد في المقدمات ان القياس  
انه ليس للاب تجديد جبرها على قول من حذبلوا زافعالها احد من السنين مع ان المصنف  
أضرب هنا عن القول بالتدبير السنين وقد قبل ابن عرفة قياس ابن رشد ولم يذكر شيئا لابن يونس  
ففي هذا الترجيح نظر من وجهين احدهما نسبه لابن يونس والثاني تقريره على غير القول بالتدبير  
واقه اعلمت \* (تفسيرات) الاول ظاهر كلام المصنف افسكا كدولو ضمن شهود تجديد سفيها  
علمهم به وهو كذلك خلافا لقوى ابن القطان والاصلي من انه ليس له ذلك الاثبات سفيها

سفيها) فيه نظر فان سباق الكلام في انشكاك الجبر عما تقدم به تجديد الجبر علمهم ايها فتضاء بيان قواهما =

بعدم انشكاكه به بعده اذا شهدت شهوده بعلمهم بسفها ولان سفها ثابت بشهادة اليقينة ثم رأيت طئي كتب فأنصه  
 الصواب اسقاط قوله وهو كذلك لاتفاقهم على اعتبار التجديد اذ ضمن شهود التجديد علمهم بسفها كما في ابن رشد وغيره ونص  
 ابن هرقفة عن ابن رشد القول الثامن لابن القاسم وبما العمل عندنا في وربعة اعوام بعد البناء وقال ابن الجوزي من الذي ادركت  
 عليه الشيوخ انه مضى ستة اعوام الى سبعة مالم يجد الاب عليها السفه قبل ذلك وهو قريب من الثامن لخالها بعد هذا  
 الامد محمول على الرشد حتى يعلم خلافه وقوله مالم يجد الاب عليها السفه به كان يقضي ابن زرب وقاله ابن العطار وقال ابو عمرو  
 الاشيلي لا يلزمه الا ان يضمن شهود تجديد سفها علمهم بسفها وبه اتي ابن القطن وهو القياس على قول من حدد لجواز  
 افعالها حد يحملها لوغها ايام على الرشد فلا يصدق الاب في ابطال رشدها بعد ما سفها اه طئي فقد ظهر لك ما نقلته من  
 انه اذا ضمن شهود تجديد ١٧٦  
 جرحا علمهم سفها فلا ينفك جرحها بما تقدم اتفقا وان هذا

الثاني حقه ان يقول على الاظهر لان المرجح هنا انما هو ابن رشد حيث قال القياس انه ليس  
 للاب عليها تجديد جرحها على قول من حدد لجواز افعالها حدا من السنين لانه حملها  
 يلوغها اليه على الرشد واجاز افعالها فلا يصدق الاب في ابطال هذا الحكم بما ادعاه من سفها  
 الا ان يعلم صحة قوله الثالث شمل قوله الاتحاف المعنسة وابن الحاجب جعل هذا الحكم في غيرها  
 الرابع نسب الشارح الترجيح لابن يونس ونقل عنه ما قدمناه عن ابن رشد وما قدمناه  
 عنه هو في مقدمته فان كانا اتفاقا على تلك العبارة فالناسب على الارجح والاظهر والاظهر وسبق  
 فلم من الكتاب اه كلام فت انما من الخط الظاهر ان كلام المصنف في ذات الاب  
 والوصي واما المملة فقد تقدم حكمها والمشهور فيها ما مختلف على ما في البيان فذكر في كل  
 من ذات الاب والمملة سبعة اقوال وذكر المشهور منها في كل واحدة ونصه وقد اختلف  
 في هاتين اختلافًا كثيرا اقبل في ذات الاب انها تخرج بالحيض من ولاية ايها وقيل لا تخرج  
 به حتى تتزوج ويبرها عام ونحوه بعد الدخول وقيل عامان وقيل سبعة وقيل لا تخرج وان  
 طالت اقامتها مع زوجها حتى يشهد العدول على صلاح حالها وقيل تخرج بالتعئيس وان  
 لم يدخل بها زوجها واختلف في حد تعئيسها فقبل اربعون وقيل من تسعين الى ستين وقيل  
 افعالها جائزة بعد التعئيس اذا اجازها الولي فهذه سبعة اقوال وقيل في اليتيمة المملة ان  
 افعالها جائزة بعد بلوغها وقيل لا تجوز حتى يبرها بعد الدخول العام ونحوه او العامان ونحوهما  
 وقيل لثلاثة الاعوام ونحوها وقيل حتى تدخل ويشهد العدول على صلاح حالها وقيل اذا  
 عفت وان لم تتزوج واختلف في هذه من ثلاثين سنة الى الخمس والستين وهو من اقطاع  
 الحيض فهذه ستة اقوال ويخرج فيها سبع وهو لا تجوز افعالها بمرور سبعة اعوام من  
 دخولها والمشهور في البكر ذات الاب انها لا تخرج من ولاية ايها ولا تجوز افعالها وان تزوجت

مفرع على قول من حد  
 لجواز افعالها حدا  
 والمصنف لم يرجح عليه  
 (قوله صفة) أي المصنف  
 (قوله على الاظهر) أي  
 بل على الارجح (قوله  
 حيث قال) أي ابن رشد  
 (قوله القياس) انه ليس  
 للاب الخ طئي واما ابن  
 يونس فلم يتكلم على هذا  
 فعلى المصنف المواخذة  
 كما قال غ من وجهين  
 تفسر يسه على القول  
 بالتجديد ونسبه لابن يونس  
 (قوله هذا الحكم) أي  
 اشتراط دخول زوج بها  
 (قوله في غيرها) أي  
 المعنسة طئي اما المعنسة  
 فيقوم تعئيسها مقام  
 دخول زوج بها ونص ابن

الحاجب وفي الاتحاف تزوج ويدخل الزوج بها على المشهور ثم ينسب بعد سنة وقيل كاله كروا اما المعنسة حتى  
 قال رشد لا يبر ابن عبد السلام يعني ان الذي تقدم له انما هو في البكر التي لم تعنس اما هي فلا يحتاج معها الى تزوج لانه قد حصل لها  
 من علو السن ما يقوم مقام الزوج وزيادة في كبرها رشدها وحده (قوله ونقل) أي الشارح (قوله عنه) أي ابن يونس (قوله عنه)  
 أي ابن رشد (قوله فان كانا) أي ابن يونس وابن رشد (قوله على الارجح والاظهر) فيه ان احدهما مناسب أيضا لقوله حيث قلت  
 ولم يقل حيث استخار احدا الاربعة اشير اليه (قوله والا) أي وان لم يتفق على تلك العبارة (قوله فهو) أي على الارجح (قوله فيها)  
 أي المحبورة لاب او وصي واما المملة (قوله مختلف) بكسر اللام (قوله قد ذكر) أي في البيان (قوله قد ذكر) أي في البيان (قوله منها)  
 أي الاقوال السبعة (قوله واحدة) أي من المحبورة والمملة (قوله ونصه) أي البيان (قوله اختلف) بضم التاء (قوله هاتين) أي  
 المحبورة والمملة (قوله من ولاية ايها) صلة تخرج (قوله به) أي الحيض (قوله بها) أي المرأة (قوله ونحوه) أي العام

(قوله بما تنصحه) صله تطلق (قوله منه) أي الجهر (قوله من أب) صله الوصي (قوله وبه) أي ظاهره صله تقرر (قوله وبه) أي كونه  
تعد الدخول صله تقرر (قوله يعرف) بضم فكسر (قوله المستثنين) أي ترشيد الأب وترشيد الوصي (قوله انه) أي  
قوله ولولم يعرف (قوله بالثانية) أي ترشيد الوصي (قوله فيها) ١٧٧ أي الثانية (قوله وبه) أي

تخصيصه بالثانية صله تقرر  
(قوله في التبعية) خبر مقدم  
(قوله اختلف) بضم التاء  
(قوله انه) أي ترشيدها  
بعده (قوله) أي الوصي  
(قوله وعليه) أي المشهور  
(قوله مصدق) بفتح الهمزة  
(قوله في ذلك) أي ردها  
(قوله وهي بكر) حال (قوله  
يعرف) بضم فسكون ففتح  
(قوله بقى) بفتح الموحدة  
وكسر القاف وشدة الياء  
(قوله لثانية) أي ترشيد  
الوصي (قوله فرجوعها) أي  
المبالغة (قوله الاولى) بضم  
الهمزة أي ترشيد الأب (قوله  
أولى) بفتح الهمزة (قوله انما)  
أي المبالغة (قوله في الاولى)  
بضم الهمزة (قوله فيها)  
أي الاولى (قوله لانه) أي  
مقدم القاضي (قوله وهو)  
أي جواز ترشيد مقدم  
القاضي (قوله لا يعتبر)  
بضم الباء وفتح الموحدة أي  
ترشيد المقدم (قوله بعده) أي  
ترشيد المقدم (قوله يحمل)  
بضم فسكون ففتح (قوله  
فيها) أي المنة (قوله آثار)  
أي المصنف (قوله به) أي  
قوله وفي مقدم القاضي  
خلاف (قوله ليس له) أي مقدم القاضي (قوله ذلك) أي ترشيدها

حتى يشهد العدول على صلاح امرها والذي جرى به العمل عندنا كون افعالها جائزة اذا امر  
بها سبعة اعوام من دخول زوجهما على رواية مندوبة لابن القاسم والمشهور في البكر البتة  
المهمة ان افعالها جائزة اذا عفت او مضى لدخول زوجها العام وهو الذي جرى به العمل  
فان عفت في بيت زوجها جازت افعالها باتفاق اذا علم رشدها ووجهل حالها او ردت ان علم  
سفهها هذا الذي اعتقده في المسئلة على منهاج قولهم اه ثم قال الخط واما البتة ذات الوصي  
من ايها او المقدم من القاضي في المقدمات لا يخرج من الولاية وان عفت او تزوجت ودخل  
بها زوجها وطال زمانها وحسنت حالتها حتى تطلق من الجهر الذي لزمها بما يصح اطلاقها به منه  
وقد بينا ذلك قبل هذا وهذا هو المشهور في المذهب المعمول به اه الخط وهذا يقع من  
كلام المصنف والله اعلم (والأب ترشيدها) أي بته البكر البالغة (قبل دخولها) زوجها واولى  
بعده وشبهه في جوارزه فقال (ك) ترشيد (الوصي) من أب او وصي لمحجورة قبل دخولها واولى بعده  
هذا ظاهره وبه تقرر ثم وقال عيب كالوصي له ترشيدها بعد الدخول لا قبله على المعتد خلافا  
لنت وإظهار المصنف ونحوه للفرش طي قول ثم قبل الدخول له بعد الدخول اذ  
المسئلة مقروضة هكذا في كلام المبطل وغيره وبه تقرر عجز ان عرف رشدها بل (ولولم  
يعرف) بضم فسكون ففتح (رشدها) في المسئلتين طي العوالب انه خاص بالثانية اذ فيها  
الخلاف المشار اليه بالو وبه تقرر ج في التبعية اختلف هل للوصي ترشيدها بعد البناء  
فالمشهور انه وعليه العمل والوصي مصدق في ذلك وان لم تعلم البتة رشدها وقبل ليس له ذلك  
الا بعد اثبات رشدها قاله ابن القاسم في سماع اصبح ونحوه لعبد الوهاب واختلف في ترشيد  
الوصي ايها وهي بكر فقيل له ذلك كالأب وقيل ليس له ذلك حتى يدخل زوجها ويعرف من  
حالتها ما يوجب اطلاقها وقال احمد بن حنبل ليس للوصي ترشيدها قبل دخول بيتها الا ان تعفى  
فان التعفى ياتى على ذلك كله اه وبهذا يصح قوله قبل دخولها اه قلت اذا رجعت  
المبالغة لثانية فرجوعها الأولى اولى لجل تصرف الأب على السداد لسقته غاية الامر انها  
في الاولى مجرد دفع التوهم لعدم الخلاف فيها والله اعلم (وفي) ترشيد (مقدم القاضي خلاف)  
فقيل يجوز ترشيد الأب والوصي لانه ولاية وهو لم يحسن في العنية ولغير ابن القاسم  
في المدونة وقيل لا يعتبر افعالها بعده مرد ودم لم تعفى او تزوج وتقيم مدة بيت زوجها  
مدة يحمل امرها فيها على الرشيد شقي اشار به لقول المبطل اختلف في مقدم القاضي هل  
له ترشيدها بعد البناء فالمشهور ليس له ذلك الا بعد اثبات ما يوجب اطلاقها وبعد امر القاضي  
له وبها ادخلها في الولاية قاض فلا يجوز ان يطلقها منها الا قاض وقاله ابن زرب وغيره  
ونحوه لعبد الوهاب وقيل له ذلك من غير ان قاض وان لم يعرف رشدها الا بقوله ونحوه في  
كتاب محمد اه وفي التوضيح واما المقدم من القاضي فالمشهور انه كوصي الأب لان  
القاضي جبره لخلل السكائن بترك الأب تقديم وصي لهذا الولاية على ما قرره المازري وغيره

٢٣ منج ث خلاف (قوله ليس له) أي مقدم القاضي (قوله ذلك) أي ترشيدها  
(قوله له) أي المقدم (قوله به) أي الترشيد (قوله يعرف) بضم فسكون ففتح

(قوله وأما تقرير نت) نصه وفي مقدم القاضي هل هو كهما لأن عليه ولاية وهو ليعتق في القيمة ولنفسه ابن القاسم في المدونة أوليس ككهما وأفعاله امر دودة ما لم تنفس أو ما لم تنزوح وتقيم مدة يحمل أمرها فيها على الرشد خلاف اه (قوله ذكره) أي نت (قوله وهذا غير ملتئم مع كلام المصنف) فيه أنه حيث لم يعتبر ترشيد وقدر فزع ولايته عنه فإنه فقد صار غير مولى عليها فيجرب فيها الخلاف المذكور فهو ملتئم مع كلام المصنف (قوله لقوله) أي نت (قوله كهما) أي الأب والوصي (قوله) أدلم يتعرض سجنون ولا غيره لمقدم القاضي أصلا (فيه نظر لتسليمهم لابن زرب وغيره وعبد الوهاب وكاتب محمد أنه ليس كهما وقوله في ضيق المشهور أنه كوصي الأب على ما قرره المازري وغيره (قوله سجنونا) أي لم يطرأ جونه بعد بلوغه عاقل رشيدا والاقوليه الحاكم (قوله كان) أي ١٧٨ المحجور (قوله قيد) بفتحات متعقلا (قوله فان لم يكن) أي الأب (قوله بهما) أي بلوغه ورشده

وأما تقرير نت فقير ظاهرا لان الخلاف الذي ذكره في القيمة غير المولى عليها هل أفعاله باجائة اذا بلغت المحيض أو مردودة ما لم تنفس كافي التوضيح وغيره وهذا غير ملتئم مع كلام المصنف ولا معنى لقوله كهما أدلم يتعرض سجنون ولا غيره لمقدم القاضي أصلا (والولي) على المحجور سجنونا كان أوصيا أو سفيها (الأب) الرشيد كذا قيد المصنف كلام ابن الحاجب فان لم يكن رشيدا فهل يكون ناظرا ناظرا على بنه أولا لا بتقديم مستأنف قولان أفاده نت وعبارة عب على المحجور سفيها أو سفيها ليطارأسفه بعد بلوغه رشيدا وخروجه بهما من حجر أبيه الأب المسلم الرشيد لا الجد والجد والجد والام والم ونحوهم الأبا يصا ومقدم الحاكم على من طرأ سفيها بعد بلوغه رشيدا ورشده وخروجه من حجر أبيه مقدما نظره في ماله بالمصلحة التي يلقى لو بلغ رشيدا ثم حدث به السفيه فان الأب يثبت عند القاضي ويقدمه للنظر له ان رأى ذلك وهو أحق بالتقديم عليه اذا كان من أهل النظر وكذا يقدم الحاكم على صبي له وصي من أب كافر أو سفيه مهمل أو ذى وصى على ماله العمل وفي التحفة ان الوصي على الأب السفيه وصى على اولاده قال

(قوله وقدم) بفتحات متعقلا (قوله مقدما) بفتح الدال مفعول قدم (قوله لو بلغ) أي الابن (قوله به) أي الابن (قوله يثبت) أي سفيه ابنه (قوله ويقدمه) أي القاضي الأب (قوله له) أي ابنه (قوله ان رأى) أي القاضي (قوله ذلك) أي تقديم الأب على ابنه سداد الابن (قوله وهو) أي الأب الرشيد المسلم (قوله عليه) أي ابنه (قوله اذا كان) أي الأب (قوله له) أي الصبي خبر مقدم والجملة نعت صبي (قوله من أب) صلبه وصى أو نفعه (قوله كافر) نعت وصى (قوله أو سفيه) عطف على كافر فهو نعت لوصى (قوله

ونظر الوصي في المشهور \* منسحب على بن المحجور

مباراة الظاهر والله اعلم انه في حياة الأب فقط وأما بعد موته فلا يكون ناظرا على نفسه لان نظره لهم كان بحسب التبعية لنظره لا يهيم (وله) أي الأب الولي على ولده الصغير والسفيه أو الجنون (الببيع) لشي من مال ولده المحجور له لينفق ثمنه على ولده أو يقضى به دينه (مطابقا) عن تقييده بغير العقار ان بين الأب سبب يبعه بل (وان لم يذكر) الأب (سفيه) أي البيع على ولده نت اطلق المصنف وعزاه في توضيحه لظاهر المذهب ابو عمران كل ما في الكتاب عن بيع الأب شيئا من متاع ولده اطلق القول بجواز الان يكون على غير وجه النظر واذا استل عن بيع الوصي شيئا من متاع محجوره قال لا يجوز بيعه الا ان يكون نظرا وحيث كان الأب محجولا في بيعه على السداد فلا اعتراض لولده بعد رشده فيما باعه عليه قاله ابن القاسم

مهمل) نعت سفيه (قوله أو ذى وصى) عطف على مهمل فهو سفيه (قوله قال) أي في التحفة (تبيينه) (قوله انه) أي انسحاب على محجور محجوره (قوله في حياة الأب) أي المحجور لو صفيه (قوله فلا يكون) أي الوصي على الأب (قوله بنه) أي الأب الذي مات (قوله لان نظره) أي وصى الأب (قوله لهم) أي اولاد محجوره (قوله كان) أي النظر (قوله لنظره) أي الوصي (قوله لا يهيم) أي البنين المحجور له (قوله لينفق) أي الأب (قوله ثمنه) أي المبيع (قوله به) أي عن المبيع (قوله دينه) أي الولد (قوله بين) بفتحات متعقلا (قوله وعزاه) أي الاملاق (قوله الكتاب) أي المدونة (قوله واذا استل) أي الامام او ابن القاسم (قوله قال) أي الامام او ابن القاسم (قوله يبعه) أي الوصي متاع محجوره (قوله الا ان يكون) أي يبعه (قوله نظرا) أي سدادا ومصلحة للمحجور (قوله يبعه) أي الأب متاع ابنه



(قوله نفسه) اي الاب (قوله وهو) اي جواز بيع الاب متاعا يشبه لمنفعة الاب (قوله لكنه) اي اصبغ (قوله رجع) اي اصبغ (قوله عنه) اي جواز بيع الاب متاعا ولده لمنفع الاب (قوله ان باع) اي الاب متاعا ولده (قوله نفسه) اي الاب (قوله وتحقق) اي ثبت (قوله ذلك) اي يبعه لمنفعة نفسه (قوله فسخ) اي يبعه (قوله يريد) اي ابن القاسم (قوله) اي الاب على ولده (قوله فان كانت) اي المنفعة (قوله واجبة) اي الاب على ولده (قوله كسبه دارا مشتركة) ادخلت الكاف يبعه متاعا ولده لمنفعته الواجبة له في مال ولده (قوله اي لانه) اي الاب (قوله لا يبيع) اي متاعا ولده (قوله بالنظر) اي المصلحة لولده (قوله عليه) اي الاب (قوله وعليه) اي هذا المراد صلة قزر (قوله لانه) اي الشارح (قوله قال) اي الشارح (قوله اذا كان) اي يبيع الاب متاعا ولده (قوله فلا يحتاج) اي الاب (قوله ذلك) اي متاع الابن (قوله ان كان) اي يبيع (قوله جازن) خبر يبيع (قوله من غير قصره) اي يبيع الاب متاعا ولده (قوله وهو) اي الاب (قوله محمول) اي في يبيع متاعا ولده (قوله فليس) ١٧٩ مراد المصنف الخ (قوله يبيع على

قول ابن رشد من غير قصره على وجوه معدودة (قوله وغيره) اي العقار عطف عليه (قوله ولغيرها) اي الوجوه الاتية عطف على لوجه (قوله فلم يضم العين) قوله انه (قوله لا يبيع) اي متاعا ولده (قوله وهو) اي يبعه لسبب (قوله لكنه) اي الشارح (قوله استدرأ) اي لا يبيع الاب لسبب دفع اجهامه لزوم ذكره (قوله لانه) اي الاب (قوله عليه) اي النظر (قوله منتقد) بفتح القاف (قوله ليس كذلك) خبر قول (قوله وكانهما) اي تت وعج (قوله فها) اي تت وعج (قوله من مال ولده) بيان ما (قوله نفسه) اي الاب اي غير الواجبة له على مال ولده

(تنبيه) اطلاقه جواز البيع يشمل يبعه لمنفعة نفسه وهو قول اصبغ لكنه رجع عنه لقول ابن القاسم ان باع لمنفعة نفسه وتحقق ذلك فسخ ابن عرفة يري لمنفعة غير واجبة له فان كانت واجبة فلا يفسخ كسبه دارا مشتركة بينهما لا تنقسم طق قوله وان لم يذ كر سببه اي لانه لا يبيع الاب بالنظر وليس عليه بيان وجه النظر هذا مراد المصنف بالسبب وعليه قرره الشارح لانه قال اذا كان على وجه النظر فلا يحتاج ان يذ كر السبب الذي يبيع ذلك لاجله ونحوه قول ابن رشد وبيع عقارا بنه الذي في حجره ان كان على وجه النظر جاز من غير قصره على وجوه معدودة وهو محمول على النظر حتى يثبت خلافه اه فليس مراد المصنف بالسبب ما ياتي في بيع عقار النبي وقال ابن عبد السلام وظاهر المذهب ان الاب يبيع عقار ابنه وغيره لوجه من الوجوه الاتية ولغيرها اه فعلم انه لا يبيع الاب لسبب وهو النظر لكنه لا يلزمه ذكره لانه عليه اذا تعهد هذا فنقول تت وتبعه ج قوله وان لم يذ كر سببه منتقد اذ مقتضاه ان لا يدعي كون يبعه لسبب لكن لا يحتاج لذكره وليس كذلك ليس كذلك وكانهما فهما ان المراد بالسبب ما ياتي فقط وقد علمت انه ليس بمراد قول تت ان باع لمنفعة نفسه وتحقق ذلك فسخ اطلق في الفسخ فظاهره كان الاب موسرا ام لا وهو كذلك عند ابن القاسم ابن رشد وحكم ما باعه الاب من مال ولده الصغير في مصلحة نفسه او حاجي به حكم ما وهبه او تصدق به من مال ولده فيفسخ في القيام وحكمه في القوات على ما ذكرته في الهبة والصدق غير انه اذا غرم يرجع على الاب بالتمن وقال قبل هذا فرق ابن القاسم بين ان يعتق الرجل عبد ابنه الصغير او يتصدق به او يتزوج به فقال ان العتق ينقد ان كان موسرا ويفرم القيمة لابنه ويردان كان معذرا الا ان يطول الامر فلا يرد اصبغ لاحتمال ان يكون حدث له خلال ذلك بسر لم يعلم به فان علم انه لم يزل عديما في ذلك الطول فانه يرد وقال

(قوله او حاجي) اي الاب (قوله حكم ما وهبه) اي الاب من مال ولده خبر حكم (قوله او تصدق) اي الاب (قوله وحكمه) اي ما باعه الاب من مال ولده (قوله غير انه) اي الولد (قوله اذا غرم) اي الولد من ما باعه ابو له مشتركة (قوله يرجع) اي الولد (قوله وقال) اي ابن رشد (قوله فرق) بفتحات مختلفا (قوله الصغير) نعت ابنه (قوله او يتصدق) اي الرجل (قوله به) اي عبد ابنه (قوله او يتزوج) اي الرجل (قوله به) اي عبد ابنه (قوله فقال) اي ابن القاسم عطف على فرق (قوله ان كان) اي الرجل (قوله ويفرم) اي الرجل (قوله القيمة) اي لما اعتقه الرجل من رقيق ولده (قوله ويرد) بضم ففتح مثقلا اي اعتاق الرجل رقيق ولده (قوله ان كان) اي الرجل (قوله الامر) اي الزمن بعد اعتاقه (قوله فلا يرد) بضم ففتح اي اعتاقه (قوله ان يكون) اي الرجل (قوله به) اي الرجل (قوله خلال) بكسر الخاء المبهمة اي اثناء (قوله ذلك) اي الزمن الطويل (قوله يسر) فاعل حدث (قوله لم يعلم) بضم الباء (قوله به) اي يسره (قوله فان علم) بضم العين (قوله انه) اي الرجل (قوله فانه) اي اعتاقه رقيق ولده (قوله يرد) بضم ففتح

(قوله وقال) أي ابن القاسم (قوله الصدقة) أي من الرجل مال ولده (قوله ترد) بضم ففتح مثقلا (قوله كان) أي الرجل (قوله المتصدق) بفتح الدال (قوله يامر) صلة تلقب (قوله فلا يلزمه) أي المتصدق عليه (قوله وان فانت) أي الصدقة (قوله يده) أي المتصدق عليه (قوله والاب عديم) حال (قوله غرم) أي المتصدق عليه (قوله قيمتها) أي الصدقة (قوله ولا يرجع) أي المتصدق عليه (قوله بها) أي القيمة التي غرمها (قوله وان كان) أي المتصدق به (قوله فاعتقه) أي المتصدق عليه العبد (قوله ان كان) أي الاب (قوله والالا) أي وان لم يكن للاب مال (قوله رد) بضم الراء (قوله اعتقه) أي المتصدق عليه (قوله يتناول) أي يطول الزمان بعد اعتاقه (قوله وان كانت) أي

١٨٠

الصدقة ترد موسرا كان او معدما فان تلقت الصدقة بيد المتصدق عليه يامر من السماء فلا يلزمه شيء وغرم الاب القيمة وان فانت يدهم باسمه لا كل والاب عديم غرم قيمتها ولا يرجع بها على الاب وان كان عبدا فاعتقه مضى معتقه وغرم الاب قيمته ان كان له مال والاردع نفسه الا ان يتناول بمنزلة اعتاق الاب وان كانت جارية فاولاها المتصدق عليه لزمته قيمتها ان لم يكن للاب مال بمنزلة ما فوته باسمه لا كل هذا الذي يأتي على مذهب ابن القاسم في القسمة من المدونة وقال غيره في التزويج المرأة حق به دخل او لم يدخل موسرا كان الاب او معدما ويتبع الابن اباه بقيته قال في رسم الجواب يوم اخذته واصله امره ان يريد يوم تزوج عليه لا يوم دفعه لانه يسع من اليسوع كذا قال ابن القاسم فظاهره وان لم تقبضه المرأة وتورى اصبح عن ابن القاسم الابن احق به من المرأة ما لم تقبضه ويطل في يدها بعد قبضها فان قام بعد قبضها يوم او يومين والامر القريب فهو احق به ويكون كالاستحقاق وتتبع المرأة الاب بقيته وسواء على مذهب ابن القاسم في هذه الرواية تدخل الاب بالمرأة ام لا وقرع مطرف بين دخوله بها وعلمه ورواه عن مالك رضي الله تعالى عنهما وقال ابن القاسم الابن احق دخل بها ام لا قبضت ام لا طال الامر ام لا وهذا الاختلاف اذا كان الاب معسرا والافا لوجه احق به قول واحد اذ اطلنا على مذهب ابن القاسم لافرق بين يسر الاب ومعسره في العتق وعلى هذا درج المصنف بقوله كايه ان يسر واسار ابن رشيد بقوله على مذهب ابن القاسم في القسمة من المدونة اقوالها واذا قاسم للصغير ابو مخنف لم يجز محاباته فيها ولا هبته ولا صدقته من مال ابنه الصغير ويرد ذلك ان وجلب عينه وترد الصدقة وان كان الاب موسرا اه فظهر ان قول ابن القاسم هذا هو المعتمد للاخوين التفريق بين اليسر والعسر في البيع والرهن والهبة والصدقة والتزويج فامضيا ذلك مع اليسر وردا مع الاعسار واطال ج يجلب كلامهما من النوادر وتزل قول ابن القاسم المعتمد وهو مذهب المدونة وما ينبغي لذلك البشائي ابن ناجي قولها في القسمة ترد الصدقة وان كان الاب موسرا الخ المغربي يعني وكذلك الهبة هما سواء وما ذكره هو المشهور واحدا لاقوال الثلاثة ثم ذكر قول الاخوين بالتفريق بين اليسر والعسر مطلقا وقول اصبح بالمضى من غير تفريق مطلقا ثم قال قال في النكبت قال ابو محمد الفرق بين عتق الاب

عليه (قوله قيمتها) أي الجارية (قوله فوقه) بفتحات مثقلا (قوله في القسمة) أي كتابها (قوله من المدونة) بيان القسمة (قوله وقال غيره) أي ابن القاسم (قوله في التزويج) أي برقيق الولد (قوله به) أي الرقيق (قوله دخل) أي الرجل بها (قوله بقيته) أي الرقيق (قوله اخذه) أي الاب الرقيق (قوله واصله) أي جصل الاب الرقيق (قوله جصل الاب الرقيق) صدق زوجته (قوله يوم تزوج) أي الرجل (قوله عليه) أي الرقيق (قوله لا يوم دفعه) أي الرقيق للزوجة (قوله لانه) أي التزويج به (قوله وان لم تقبضه) أي الرقيق (قوله احق به) أي الرقيق (قوله ويطل) أي الرقيق أي زمن اقامته (قوله فان قام) أي الابن (قوله فهو) أي الابن

(قوله به) أي الرقيق (قوله وقرع) بفتحات مثقلا (قوله ورواه) أي مطرف الفرق بين الدخول وعدمه (قوله والالا) عبيد أي وان كان الاب موسرا (قوله فخا) أي الاب في قسمته (قوله فيها) أي القسمة (قوله للاخوين) أي مطرف وابن الماجشون (قوله فامضيا) أي نقل (قوله كلامهما) أي الاخوان (قوله وذلك) أي البيع او الرهن أو الهبة والصدقة والتزويج (قوله ورداه) أي الاخوان ذلك (قوله يجلب) أي نقل (قوله كلامهما) أي الاخوين (قوله وتزل) أي الحط (قوله وهو) أي قول ابن القاسم (قوله المغربي) أي قال ابو الحسن الصغير في شرح المدونة (قوله هما) أي الهبة والصدقة (قوله وما ذكره) أي رد الهبة والصدقة (قوله ثم ذكر) أي المغربي (قوله ثم قال) أي المغربي

(قوله وثبت صدقة) أي الاب (قوله بجاه) أي ولده (قوله وأهبة) أي مال ولده (قوله لان العتق الخ) صلة خبر القرق (قوله اوجب) أي اثبت (قوله الانتقاد) أي من نت وعج لكلام المصنف (قوله لنيابة) ١٨١ أي الوصي (قوله عنه) أي الاب

(قوله من الارض الخ) بيان  
 العقار (قوله من يناه الخ)  
 بيان ما (قوله والى هذا) أي  
 شرط بيان السبب صلة  
 ذهب (قوله معين) بضم  
 فكسر (قوله فيما عده)  
 أي من اموال عجايرهم  
 (قوله محمولة) خبر افعال  
 (قوله النظر) أي المصلحة  
 للمجور (قوله خلافه) أي  
 النظر (قوله رد) بضم الراء  
 (قوله يعمل) بضم فسكون  
 فقص (قوله خلافه) أي غير  
 النظر (قوله هذا) أي حمل  
 بيع الوصي على خلاف  
 النظر (قوله خلافه) أي  
 النظر (قوله قولها) أي  
 المدونة (قوله شقص) بكسر  
 المجهة وسكون القاف  
 وأهمل الساد أي نصيب  
 اليقيم أي الثواب (قوله  
 ربعة) أي عقار اليقيم (قوله  
 ذلك) أي بيع عقار اليقيم  
 من وصيه (قوله لنظر) أي  
 مصلحة للمجور (قوله هذا)  
 أي قولها وأهبة الوصي شقص  
 اليقيم الخ (قوله ان هذا) أي  
 حمل فعل الوصي على خلاف  
 النظر (قوله وهذا) أي  
 فهمهم ان مذهبا حمل فعل  
 الوصي على خلاف النظر  
 (قوله لا يجوز له) أي

عبد ابنه الصغير عن نفسه وبين صدقة بجاه أو هبة للناس لان العتق أوجب به الاب على نفسه  
 تلك شي يتجمله وهو ملك الولد وانتقاد العتق على نفسه فذلك تعليق منه لنفسه مال ولده وله أن  
 يملك مال ولده بالمعوضة فاجر فاذك وأكر مناه واما الهبة والصدقة فأنما اخرج ذلك من ملك  
 ولده الى ملك غيره بغير عوض ولده ولا لنفسه اه وقال المساوي الانتقاد مبني على ان المراد  
 بالسبب هنا احد الاسباب الاتية في قوله وانما يباع عقاره الخ فيختص بتوضحه الاعتراض بان  
 يقال لا يشترط في جواز بيع الاب وجود سبب من الاسباب الاتية فضلا عن ذكره وأما  
 اذا قلنا مراده مطلق السبب فلا اشكال في اشتراط وجود سبب أي سبب كان اذا لم يلل الاب  
 فيما بينه وبين الله تعالى ان يبيع مال ولده بدون سبب أصلا وعلى هذا فلا انتقاد على المصنف  
 (ثم) يلي الاب في الولاية على الصبي والسفيه (وصيه) أي الاب لنيابته عنه ثم وصي وصيه ان قرب  
 بل (وأن بعد) بضم العين وصي الوصي (وهل) الوصي (كالاب) في حل تصرفه عنه جاهل حاله  
 على السداد معطاف لا يشترط فيه ذكر سبب تصرفه الا أن يثبت خلافه والى هذا ذهب جماعة  
 من الاندلسيين وغيرهم (أو) هو مشله في تصرفه في كل شي (الا الرابع) بفتح الراء وسكون  
 الموحدة أي العقار من الارض وما اتصل منها من بناء وشجر (ف) يتصرف فيه (ب) شرط (بيان  
 السبب) لبيعه والى هذا ذهب أبو عمران وغيره من القرويين في الجواب (خلاف) أي قولان  
 مشهران هذا ظاهره ظني لم أر من شهرشأ في هذه المسئلة وانما هو اختلاف المتأخرين  
 فاهل لتردد هذا ظاهر التوضيح وغيره قال في معين الحكام افعال الاوصياء فيما باعوه من  
 غيرهم محمولة على النظر حتى يثبت خلافه فان تبين خلافه رد البيع هذا مذهب ابن لبابة  
 وابن العطار وغيرهما وقال أبو عمران وغيره من القرويين يحمل بيع الوصي على غير النظر  
 حتى يثبت خلافه أبو عمران هذا في الزباغ خاصة اما غيرهما فمحمول على النظر حتى يثبت  
 خلافه اه لكن في وثائق أبي القاسم الجزري فعمل الوصي محمول على السداد حتى يثبت  
 خلافه هذا هو المشهور اه ونحوه لابن فرحون فيكون المصنف اشار بالخلاف لهذا السكن  
 انظر من شهر المقابل البنائي قال ابو الحسن في شرح قولها وأهبة الوصي شقص اليقيم كبيع  
 و بيعه لا يجوز ذلك لا ينظر بما نصه عياض قال بعضهم يظهر من هذا ان فعل الاب محمول  
 على النظر حتى يثبت خلافه وفعل الوصي محمول على غير النظر حتى يظهر النظر وهذا انما هو  
 في الرابع خاصة كذا قال أبو عمران وغيره قال أبو عمران وهذا معنى ما في كتاب محمد ومافي  
 المدونة يفسره اه فهذا يدل على انهم فهموا ان هذا مذهب المدونة وهذا يقتضي ترجيحه  
 والله اعلم ابن رشد يبيع الاب عقارا بنسبه يخالف بيع الوصي عقار يتيمة اذا لا يجوز له ان يبيع  
 عقاره الا لوجوه معلومة حصصها اهل العلم بعد ما اختلف المتأخرون هل يصدق الوصي  
 فيها ام لا فعيل يصدق فيها ولا يلزمه اقامة بينة عليها وقيل لا يصدق فيها ويلزمه اقامتها عليها  
 واما الاب فيجوز له بيع عقار ابنه الذي في حجره اذا كان يبيعه على وجهه النظر من غير حصص  
 وجوهه في ذلك بعدد يبيعه محمول عليه حتى يثبت خلافه مليا كان او مقلعا على هذه

الوصي (قوله عقاره) أي المجبور (قوله بعدها) بفتح العين وشدة الدال (قوله فيها) أي الوجوه (قوله يبيعه) أي الاب (قوله محمول  
 عليه) أي النظر (قوله مليا كان) أي الاب

(قوله علم) بضم العين (قوله ان قوله) اي المصنف (قوله في الثاني) أي من القولين (قوله لانها) أي هبة الثواب (قوله بيده) أي  
الموهوب له (قوله بها) أي القيمة (قوله فان كان) أي البيع (قوله لها) أي الحاجة (قوله فله) أي الوصي (قوله بها) أي القيمة  
(قوله لم) بكسر ففتح (قوله لم) بفتح فسكون ١٨٢ (قوله له) أي الوصي (قوله انها) أي هبة الثواب (قوله يقضى) بضم فسكون  
فتح (قوله فيها) أي هبة

الرواية اه وهذا علم ان قوله في الثاني في بيان السبب المراد به اثباته بيينة لا مجرد ذكره وفي  
التوضيح عن ابي عمران مثل ما لابن رشد ومثله للجزيري وهو الخلق (وليس له) أي الوصي  
(هبة) لشي من مال مجبوره (لثواب) أي العوض المالي من الموهوب له لانها اذا فأت بيده  
فانما يلزمه قيمتها والوصي لا يبيع بها كلها كما يفصل في الاب البناني هذا ظاهرا اذا  
كان البيع غير حاجة فان كان لها فله البيع بها نص عليه المتبسط فيقال لم لم يكن  
له في صورة الحاجة هبة لثواب فاجاب المستأوى رحمه الله تعالى بما حاصله  
انما انما يقضى فيها بالقيمة بعد فواتها يسهل الموهوب له وقبله بخير بين ردها وبين دفع القيمة التي  
تلزمه بقواتها وهي انما تعتبر يوم فواتها ومن الجائز تقصصها يوم القوت منها يوم الهبة فلم  
تجزأ الهبة لاحتمال تاديتها للنقص بخلاف البيع لتجاجة بها فانه يدخل في ضمان المشتري بمجرد  
العقد فان نقص فلا يعود نقصه على المجبور (ثم) بلى الوصي في الولاية (الجاءكم) أو مقامه  
(وباع) الجاءكم من عقار القيمة فادعت الحاجة الى صرف غنمه في مصالح البيتيم (بثبوت يته)  
بضم التحتية وسكون الفوقية اي كون الصبي يتبع الاحتمال حياة ابيه (واهماله) اي كون  
اليتيم لا وصي ولا مقدم له لاحتمال وجود احد هما (وملكه) اي اليتيم (لما يبيع) اي اراد يبيعه  
لاحتمال كونه ملكا غيره (وأنه) اي ما اراد يبيعه (الاولى) بفتح الهمز اي الاحق بالبيع من غيره  
ان كان له غيره (وثبوت) حيازة الشهود (اي ما شهدوا عند الجاءكم انه ملك اليتيم بان يطوفوا  
به ويشاهدوا احدوده من جميع جهاته ويقولوا للعاكم أولن وجهه الجاءكم معهم هذا  
الذي حرناه هو الذي شهدنا واشهد غيرنا بملكك اليتيم وهذا اذا لم تشهد بيينة الملك بعدوده فان  
شهدت بها وجمعها اغتت عن بيينة الحيازة خشية ان يباع غيره (و) ثبوت (التسوق) بما يباع اي  
اشهاره بالبيع والتداع عليه مرارا (و) ثبوت (عدم القاء) بقاء أي وجود ثمن (زائد) على ما اراد  
بيعه به (و) ثبوت (الساداد) أي عدم النقص (في الثمن) لذي قصد يبيعه به وكونه عين لا عرضا  
حالا لا موبلا لا خوف من رخص العرض وعدم الدين وزاد ابن راشد قبول من يقدمه للبيع  
لما كافه من ذلك لانه ان باع قبل قبوله كان يبيعه منقول رافيه اذ لم يقبل حين الاذن ولم يؤذن  
له حين البيع ولبيد كرم المصنف لان تصرفه قبول افاده تفت فان باع القاضى تركه قبل  
ثبوت موجبات بيعها فاقضى السبوري بفسخ بيعه وان فات لزمه مثل المثل وقيمة المقوم يوم  
تعيده بسكة ذلك اليوم وكذا اذا فرط في قبض الثمن حتى غاب المشترون أو هلكوا أو أفاده البرزلى  
(وفي) وجوب (تصريحه) أي القاضى في تسجيله البيع على اليتيم (باسماء الشهود) الذين  
شهدوا عنده باليتيم والاهمال والملك وانه الاولى والحيازة بان يكتب في سجله شهد عندى فلان  
وفلان بكذا وفلان وفلان بكذا الخ لتيسر لليتيم بعد رده القدر فيمن رأى فيه فادعاه في  
شهادته وعدم وجوبه (قولان) في الجاءكم العدل والافلا بدم التصريح باسمائهم والافتراض

فتح (قوله فيها) أي هبة  
الثواب (قوله فواتها) اي  
هبة الثواب (قوله وقوله)  
اي فواتها (قوله بخير) اي  
الموهوب له (قوله ردها) اي  
الهبة (قوله وهي) اي القيمة  
(قوله نقصها) اي القيمة  
(قوله عنها) اي القيمة (قوله  
لتأديتها) اي الهبة (قوله  
بها) اي القيمة (قوله فانه)  
اي المبيع (قوله فان نقص)  
اي المبيع (قوله مقامه)  
بضم الميم (قوله احدهما)  
اي الوصي أو المقدم (قوله  
ونه) اي ما اراد يبيعه (قوله  
غيره) اي اليتيم (قوله ان  
كان له) اي اليتيم (قوله فان  
شهدت) اي بيينة الملك  
(قوله بها) اي حدوده (قوله  
اغتت) اي بيينة الملك (قوله  
غيره) اي المشهود بملكه (قوله  
وعدم) بضم فسكون (قوله  
يقدمه) اي القاضى (قوله  
لما كافه) بضم فكسر مثقلا  
صله قبول (قوله من ذلك)  
بيان ما (قوله لانه) اي المقدم  
للبيع الخ عمله لزيادة شرط  
القبول (قوله ولم يذكره)  
اي شرط القبول (قوله لان  
تصرفه) اي المقدم (قوله  
وجبات) بكسر الجيم

(قوله وان فات) اي المبيع (قوله لزمه) اي القاضى (قوله وكذا) اي التعدي بالبيع قبل ثبوت موجباته في غرم حكمه  
المثل والقيمة (قوله فرط) بفتحات مثقلا اي القاضى (قوله تسجيله) اي كتب القاضى في سجله اي كتابه الذي اعد له كتابة  
الوقائع (قوله وانه) اي المبيع (قوله القدر) فاعل يتيسر (قوله وعدم وجوبه) اي التصريح باسماء الشهود (قوله والا) اي  
وان لم يكن الجاءكم عدلا (قوله فلا بد من التصريح باسمائهم) اي بلا خلاف (قوله والا) اي وان لم يصرح غير العدل باسمائهم



(قوله من عقار الخ) بيان الشقص (قوله ان كان الترك نظرا) اي مصلحة للمجبور شرطا في جواز ترك الولي التشفع (قوله ويسقط به) اي ترك الولي التشفع (قوله حق اليتيم) اي التشفع (قوله وان تركه) اي الولي التشفع وهو نظر اليتيم (قوله فله) اي اليتيم (قوله به) اي التشفع (قوله عليه) اي الصغير (قوله ليه) اي الصغير (قوله ان كان) اي الصغير (قوله لها) اي الدية لثمنقة او قصاصين (قوله والقصاص ان كان) اي الصغير (قوله وان تركه) اي القصاص (قوله فله) اي الصغير (قوله به) اي القصاص (قوله بهما) اي التشفع والقصاص (قوله او على وليه) اي مجبوره (قوله يعرض) بضم ففتح فكسر مثقلا اي الولي (قوله من ماله) اي الولي (قوله نظرا) اي قدر مقبول فان يعرض (قوله قوته) بفتح حاء مثقلا اي الولي مجبوره (قوله بعقوه) اي الولي (قوله وان اعتق الولي) اي غير الاب بدليل ذكره عتق الاب بعده (قوله ان كان) اي عتقه (قوله او غيره) اي الولي ولا يدخل فيه الرقيق بدليل ما يليه (قوله لامن مال الرقيق) لجواز انتزاعه منه للمجبور وابقائه رقيقا له (قوله فان اعتقه) اي الولي رقيقا مجبوره بلا عوض مفهوما يعرض (قوله ١٨٤ رد) بضم الراء اي اعتاقه (قوله لانه) اي اعتاقه بلا عوض (قوله فيها)

اي المدونة (قوله على النظر) اي المصلحة للمجبور (قوله ولا يجوز) اي الوصي (قوله ان يعتقه) اي الوصي رقيقا مجبوره (قوله باخذه) اي الوصي المال (قوله منه) اي رقيقا مجبوره (قوله ان ذلوا) اي الوصي (قوله لاتزعه) اي المال من الرقيق لمجبوره (قوله وابقاه) اي الوصي الرقيق (قوله رقيقا) اي لمجبوره (قوله ولو كان) اي اعتاق الوصي رقيقا مجبوره (قوله باز) اي اعتاقه (قوله على النظر) اي المصلحة للمجبور (قوله ظاهرها) اي المدونة (قوله جوازه) اي اعتاق الوصي رقيقا مجبوره على مال من اجنبي (قوله ما هنا) اي قول المصنف ومضى الخ فانه يوهم عدم جوازه ابتداء (قوله وكأنه) بفتح الهاء في وشد التون اي المصنف (قوله استعرج) اي فهم (قوله انه) اي الجواز (قوله رقيقه) اي المجبور (قوله ويفرم) اي الاب (قوله من ماله) اي الاب (قوله فان كان) اي الاب معسرا مفهوم ان ايسر (قوله رد) بضم الراء وشد الدال (قوله عتقه) اي الاب رقيقا ولده (قوله في المدونة) خبر مقدم (قوله ولا يجوز) اي لا يعرض ولا ينفذ (قوله ما وهب) اي الاب (قوله او تصدق) اي الاب (قوله او اعتق) اي الاب (قوله من مال ابيه الصغير) بيان لما (قوله ويرد) بضم ففتح مثقلا (قوله فيجوز) اي يتصدق بعض (قوله ذلك) اي اعتاقه رقيقا ولده (قوله ويضمن) اي الاب (قوله قيمته) اي الرقيق الذي اعتقه الاب (قوله في ماله) اي الاب (قوله ولا يجوز) اي لا ينشد تصرف الاب في مال ولده (قوله وان كان) اي الاب موسرا امبالغة في عدم جواز هبته (قوله وفيها) اي المدونة (قوله وان اعتق) اي الاب (قوله والا) اي وان لم يكن للاب مال (قوله الا ان يوسر) اي الاب (قوله فيه) اي اعتاقه رقيقا ولده (قوله فيتم) اي يعرض (قوله ويضمن) بضم ففتح مثقلا اي الرقيق الذي اعتقه الاب من مال ولده (قوله عليه) اي الاب (قوله ولا يجوز) اي تصرف الاب (قوله وان كان) اي الاب

اجنبي (قوله ما هنا) اي قول المصنف ومضى الخ فانه يوهم عدم جوازه ابتداء (قوله وكأنه) بفتح الهاء في وشد التون اي المصنف (قوله استعرج) اي فهم (قوله انه) اي الجواز (قوله رقيقه) اي المجبور (قوله ويفرم) اي الاب (قوله من ماله) اي الاب (قوله فان كان) اي الاب معسرا مفهوم ان ايسر (قوله رد) بضم الراء وشد الدال (قوله عتقه) اي الاب رقيقا ولده (قوله في المدونة) خبر مقدم (قوله ولا يجوز) اي لا يعرض ولا ينفذ (قوله ما وهب) اي الاب (قوله او تصدق) اي الاب (قوله او اعتق) اي الاب (قوله من مال ابيه الصغير) بيان لما (قوله ويرد) بضم ففتح مثقلا (قوله فيجوز) اي يتصدق بعض (قوله ذلك) اي اعتاقه رقيقا ولده (قوله ويضمن) اي الاب (قوله قيمته) اي الرقيق الذي اعتقه الاب (قوله في ماله) اي الاب (قوله ولا يجوز) اي لا ينشد تصرف الاب في مال ولده (قوله وان كان) اي الاب موسرا امبالغة في عدم جواز هبته (قوله وفيها) اي المدونة (قوله وان اعتق) اي الاب (قوله والا) اي وان لم يكن للاب مال (قوله الا ان يوسر) اي الاب (قوله فيه) اي اعتاقه رقيقا ولده (قوله فيتم) اي يعرض (قوله ويضمن) بضم ففتح مثقلا اي الرقيق الذي اعتقه الاب من مال ولده (قوله عليه) اي الاب (قوله ولا يجوز) اي تصرف الاب (قوله وان كان) اي الاب

(قوله في تسميته) اي اعناق الابد قيسق ولده الخ تقرير على تعبير المدونة بالجوار المقيد جوارها ابتداء واصلا لابن غازي كما  
تقدم (قوله من تقديم وصي الخ) بيان شأن الوصية (قوله ان كان) اي الموصى به (قوله المدخل) يضم فسكون ففتح (قوله بمصر)  
بضم اليا وفتح الصاد المهملة (قوله علم) يضم العين (قوله الغائب) ١٨٥ فاعل يشمل (قوله المفقود)

مفعول يشمل (قوله يعلم)  
بضم اليا (قوله زوجته)  
اي المفقود (قوله من كثر  
الخ) بيان معصية (قوله اسكر)  
بضم فسكون (قوله لحر)  
صلة حد (قوله فان لم يتزوج)  
اي الرقيق (قوله له) اي  
سيده (قوله لخطر) يفتح  
الخاء المعجمة والطاء المهملة  
اي عظم وصعوبة عمله  
اختصاص الحكم فيها  
بالقضاء (قوله عزوها) اي  
نسبة العشرة لقاتلها (قوله  
لان البيع الخ) علة تفسير  
ضمير عقارها بالقيم ذي الوصي  
(قوله فيه) اي القيمة ذي  
الوصي (قوله وغيرهما) اي  
المدونة وابن رشد (قوله من  
الاثمة) بيان غيرهما (قوله  
وغير) اي ابن عسرة  
عطف عليه (قوله وانه) اي  
الحاكم (قوله لاجنه)  
اي الماهل (قوله فيه نظير)  
خبر قول من (قوله  
وقولهم) اي س و ز  
ومحج (قوله يقتضي الخ)  
خبر قولهم (قوله من ثقة)  
الخ) بيان حاجة (قوله  
او فاعدين) اي على القيم  
(قوله له) اي الدين (قوله

في تسميته بما يعنى مساحنة وانما يحكم) اي يجوز حكمه ابتداء (في الرشد) يضم الراء وسكون  
السين المعجمة اذا تموزع فيه (وضده) اي الرشد وهو السقه (و) شأن (الوصية) من تقديم  
وصي ومن الوصي اذا تعدل يحصل الاشتراك في التصرف او يستقل به كل منهما او منهم  
ومن دخول الحمل في الوصي به ان كان حيا وانا وعلمه ومن معصيتها وعلمها (والجس) يضم  
الخاء المهملة والموحدة وسكونها اي الوقف (المعقب) يضم الميم وفتح العين والقاف اي  
المدخل في مستحقه المعقب اي الذرية التي تحدث في المستقبل كجس على فلان ونسبه وعقبه  
ومعهوم المعقب ان غيره كجس على فلان وفلان لا يختص الحكم فيه بالقضاء وهو كذلك ومثل  
المعقب الجس على من لا يحصر كالفقراء (وامر) اي شأن (الغائب) الذي علم موضعه ولا يشمل  
الغائب في الاصطلاح المفقود الذي لم يعلم موضعه ولا حاله وتقدم ان زوجته ترفع للقاضي  
والوالي ووالي الماء وجماعة المسلمين (و) شأن (النسب) يفتح التون والسين اي الانتساب لآب  
مدين والاولاد يفتح الواو وعدود المرتب على الاعناق الذي هو لجة كلمة النسب لا يباع ولا يوهب  
(وحد) يفتح الخاء المهملة وشدة الال أي عتق بملعصية كغير من ككفر أو سكر أو قذف  
أو زنا أو سرقة أو سواها ونحوها لحر أو رقمة تزوج ذلك غير سيده فان لم يتزوج أو تزوج ماله  
سيده فله حده كما يأتي (وقصاص) في نفس أو عضو (ومال يقيم) وفاعل يحكم (القضاء) يضم  
القاف وبالفاد المعجمة جمع قاض فاضل هذه العشرة نص على الثمانية الاولى او الاصبع بن  
سهل وزاد ابو محمد صالح الاخيرين قاله تت طاق فيه نظر لان الذي زاده ابو محمد صالح الحد  
والقصاص وما عداهما نص عليه ابو الاصبع كذا في اصل اي الاصبع بن سهل وكذا نقله  
ابو الحسن في شرح المدونة في قوله اولا يتولى الحجر الا القاضي وزاد بعد الثمانية قال الشيخ ابو  
محمد صالح والنظر في الحدود والقصاص اه وقد أحسن من عزوها وانما يباع) يضم التمنية  
(عقاره) يفتح العين المهملة اي القيمة ذي الوصي لان البيع مخصوص بهذه الوجوه فيه خاصة  
كما هو مصرح به في المدونة وكلام ابن رشد وغيرهما من الاثمة كآب عرفة وغيره اما الماهل  
فتقدم ان الحاكم يتولى امره وانه يبيع لاجنه فقط فقول من اي عقار القيم الذي لا وصي  
له اوله وصي على احد المشهورين ونحوه للزواني وتبعهما ج فيه نظر وقولهم على احد  
المشهورين يقتضي ان المشهور الاخر يقول له البيع لغير هذه الوجوه وليس كذلك وتقدم  
ما في ذلك قاله طي (لحاجة) تعلق بالقيم من ثقة او فاعدين لا وفاه الامن ثمنه (او غبطة)  
بكسر الغين المعجمة وسكون الموحدة اي وغبة في ثمنه بزيادة على الثمن المعتاد قدر ثلثه مع كونه  
حلالا وقولها ان يزيد اضعاف الثمن لعله غير مقصود ابن عسرة ابن قنوح سجنون ويكون مال  
المبتاع حلالا لطيبا المتبسط عنه ان كان مثل عمر بن عبد العزيز قلت الاخذ بنظر هذا اوجب  
التعذر ابو عمران ان علم الوصي ان مال المشتري كله اوجه خيخ ضمن وان لم يعلم فلا يضمن  
وله الزام المبتاع فحلالا او يبيع الدار عليه وزيد في البيع للغبطة رجاء وان يعوض عليه

٢٤ من ثمنه اي العقار (قوله لثمنه) اي الثمن المعتاد (قوله كونه) اي الثمن (قوله وقولها) اي المدونة  
الخ دفع به ابراده على قدر ثلثه (قوله عنه) اي سجنون (قوله ان كان) اي المبتاع (قوله رجاءه) اي الوصي (قوله عليه) اي القيمة

(قوله بئنه) أي العقار صله يعوض (قوله ما) أي عقار نائب فاعل يعوض (قوله منه) أي المبيع (قوله انه) أي الاب (قوله يبيع) أي عقار ولده المحجور له (قوله ما هو مصلحة) أي لولده بيان غيره (قوله كالنجر) أي التجارة (قوله به) أي عن العقار (قوله الربع) بفتح الراء (قوله وفعله) أي الاب (قوله من ١٨٦ سلعه) أي ولده بيان غيره (قوله محمول) خبر فعل (قوله يدفع) بضم الياء بفتح الراء (قوله فباع) أي حصة

بئنه ما هو افسد منه واما الاب فقد تقدم انه يبيع لهذه الوجوه وغيره ما هو مصلحة كالجبرية في التوضيح عن ابن عبد السلام ظاهر المذهب ان الاب يبيع على ولده الصغير والسفيه الذي في حجره الربع او غيره لاحد هذه الوجوه او غيره او فعله في ربيع ولده وغيره من سلعه محمول على الصلاح وانما يحتاج الى احده هذه الوجوه الوصي وحده اه ونقل عن ابن رشد نحوه (اول كونه) أي عقار اليتيم (موظفا) بضم الميم وفتح الواو والطاء المجهمة ففاه أي عليه مال يدفع كل شهر او كل عام فيباع ويشترى بئنه عقار غيره وظف (او) لكونه (حصة) أي جزءا من عقار يقبل القسمة ام لا اراد شريكه البيع ام لا فباع ويشترى له بئنه عقار كامل لا شريك فيه (او) لكونه (قلت) بفتح القاف واللام مثقلة (غلته) بفتح الغين المجهمة واللام مثقلا واولى ما لا غلة له اصله فيباع ويشترى بئنه ما كثر غلته في توضيح يساع في حالين الاول ان لا يعود عليه منه شيء فيبيعه ليعوض عليه ما يعود عليه منه شيء الثاني ان يبيعه ليعوضه ما هو اعود منه ومثله لابن فرحون قاتلا يشتري له اكثر ذقاته (او) لكونه (بين) ربيع (ذمين) فيباع ويشترى له ربيع بين ربيع مسلين ان كان له سكة فان كان له كرا فلا يباع لغاؤه غالبا (او) لكونه بين (جيران سوء) بضم السين أي شروفتي كزناة وشربة خور فيباع ويشترى له ربيع بين جيران عدول (او لارادة شريكه) أي اليتيم في العقار (ييعا) لتسوية وهو لا يتقسم (و) الحال (لا مال له) أي اليتيم يشتري له به نصيب شريكه فيباع نصيب اليتيم مع نصيب شريكه وان لم يشتريه بئنه خلافه فان كان له مال بقي بئنه نصيب شريكه اشتري له به ولا يباع نصيبه (او خشية انتقال العمارة) بكسر العين المهملة أي سكنى الناس عن العقارات المهاجرة فيصير منفردا لا يتنفع به (او خشية الخراب) على عقار اليتيم (و) الحال (لا مال له) أي اليتيم يعمره به (اوله) مال يعمره به (و) الحال (البيع) وشراء عقار آخر لا يحتاج لتعمير (اولي) أي اصلح من التعمير اكثر كلفته وت و ظاهره ان هذا وجه مستقل وعده الشراح مع الذي قبله واحدا وزاد في الطرور وجهها وهو خشية ان يبنى عليه من سلطان او غيره و ابن ابي رومين وابن زياد كون الاداء والحصة مثقلة بخارج لا تفي اجرتهم اياه او قد يقال استغنى المصنف عن هذا بالموظف وابن الطلاع خشية النزول واهل المصنف استغنى عن هذا بما يخشى انتقال العمارة ونظمها الدماميني مطولا ومختصرا ولان مختصرا على المختصر وهو

اذا بيع ربيع لليتيم فيبيعه \* لاشياء يحصها الذكي بئنه  
قضاء وانفاق ودعوى مشارك \* الى البيع فيما لا يسيل لقسمة  
وتعويض كل او عقار محسور \* وخوف نزول فيه او خوف هدمه  
وبذل الكثير الحبل في عنقه \* وخفة نفع فيه او ثقل غرمه  
وترك جوار الكفر وخوف عطلة \* لحفاظ على فعل الصواب وحكمه

ونظمها ابن عرفة بقوله

(قوله فباع) أي حصة  
اليتيم (قوله ويشترى) بضم  
الياء وفتح الراء (قوله له)  
أي اليتيم (قوله بئنه) أي  
الحصة (قوله يباع) أي عقار  
اليتيم (قوله عليه) أي اليتيم  
(قوله منه) أي العقار  
(قوله فيبيعه) أي وصيه  
(قوله ان كان) أي عقار  
اليتيم (قوله له سكة) أي  
اليتيم (قوله فان كان) أي  
عقار اليتيم الذي بين ذمين  
(قوله لغاؤه غالبا) أي  
فالمصلحة في ابقائه (قوله  
وهو) أي العقار (قوله  
يشترى) بضم الياء وفتح  
الراء (قوله له) أي اليتيم  
(قوله له) أي المال (قوله  
فان كان له مال الخ) مفهوم  
ولا مال له (قوله له) أي عقار  
اليتيم (قوله فيصير) أي  
عقار اليتيم (قوله ان هذا)  
أي خشية الخرب (قوله  
مستقل) أي عن خشية  
انتقال العمارة (قوله وعده)  
أي خشية الخرب (قوله  
الذي قبله) أي خشية  
انتقال العمارة (قوله  
واحدا) فيه انهما متباينان  
(قوله ان يبنى) بضم الياء  
وفتح الغين (قوله عليه) أي

وبيع

عقار اليتيم (قوله الطلاع) بفتح الطاء المهملة مثقلا (قوله قضاء) أي الدين على اليتيم  
(قوله ودعوى) أي طلبه (قوله محسور) بفتح الميم (قوله لا يسل) أي لا يظف عليه (قوله نزول) أي من ظالم



(قوله لقوته) يسكون الواو (قوله وما يفي به الخ) حال (قوله به) أي العقار (قوله برجي به) أي عنه (قوله ودعوى شريك) أي إلى البيع (قوله بلائع) أي من مال اليتيم (قوله اداع) أي إلى البيع (قوله مفاصل) أي في العقار المشترك (قوله في ماله) أي الرقيق صله بجر (قوله كان) أي ماله (قوله مضيا) أي الرقيق لماله (قوله لسيدته) أي الرقيق صله بجر (قوله لانه) أي سيده (قوله انتزاعه) أي المال (قوله منه) أي الرقيق (قوله وحقا) عطف على انتزاع (قوله قيمته) أي الرقيق (قوله بملكك) أي الرقيق (قوله وكثرته) أي المال عطف على ملك (قوله وسواء) كان (قوله الرقيق ١٨٧) (قوله بجره) أي السيد (قوله عنه) أي الرقيق (قوله نصا أو

لزوما) تنويع للأذن (قوله ككتاب) مثال للمأذون له (قوله فهو) أي (قوله في مضى) (قوله في مضى) صله كاف التشبيه (قوله لانه) أي السيد (قوله اتعده) أي السيد الرقيق (قوله وان لم يذ كره) حال (قوله نفسه) أي العبد (قوله له) أي العبد (قوله فان كان) أي الرقيق (قوله الرابع) أي (قوله في التجرة) مال السيد (قوله السيد) (قوله الثاني) أي العبد (قوله السيد) (قوله ملك العبد المال) من إضافة المصدر لقاعله وتكميل عمله يتصب مقعوله (قوله لا يخرج) أي المال (قوله عنه) أي ملك العبد (قوله لا العكس) أي لا يلزم من اذنه في التجرة مال العبد جوازه في مال سيده (قوله فان صرح) أي السيد (قوله له) أي العبد (قوله غيره)

ويسع عقار عن يتيم لقوته \* وهمدم وما يفي به غير حاصل ودين ولا مقضى منه سواء قل \* وشرك به برجي به ملك كامل ودعوى شريك لا سبيل لقسمه \* وذى عن حل كثير وطائل كذا العار عن تقع وما خيف غصبه \* والدار في دور اليهود الاراذل وما ناله توظيف أو تقبل مغرم \* نغذها جوا باعن سؤال لساتل ودعوى الشريك البيع قيد بعضهم \* بلائع يعطى اداع مفاصل (وجبر) يضم فكسر (على الرقيق) في ماله قليلا كان او كثيرا بما حوطة او غيرهما مضيا او مطلقا له لسيدته لانه انتزاعه منه وسحقا في زيادة قيمته بملكه المال وكثرته وسواء كان قنا او ذاتا شامية حرة (الا) ما ارتفع بجره عنه (بأذن) من سيده له في التجارة نصا اولزوما ككتاب الخصى المدير والعق لاجل وام الولد كالقن ان كان الأذن في كل الانواع بل (ولو) كان (في نوع) مخصوص كالز (فهو) (كوكيل مقوض) يضم الميم وفتح الفاء والواو مثقلا في معنى تصرفه في جميع الانواع على المشهور لانه اتعده للتجارة مع الناس ولم يعلموا تخصيصها بنوع وأفهم قوله في نوع انه لو اذن في صنعة كالقصارة لا يكون اذنا في التجارة قولاً في المداينة المصنف لو قال له ادا الى الغلة فليس اذنا في التجارة وشبهه بالوكيل المقوض وان لم يذ كره فيما تقدم اتكالا على شهرته حكمه الا تقي \* (تفسيات \* الاول) \* المأذون له من اذن له سيده في التجرة بمال نفسه سواء كان رجعه له او لسيدته او في مال السيد على ان الرقيق في التجرة فان كان للسيد فوكيل لا مأذون اخذاه ابو الحسن والفرق بين الرابع والثاني ملك العبد المال في الثاني وشرط رجعه لسيدته لا يخرج عنه وان اذن له في التجرة بمال سيده جاز له التجرة بمال نفسه لا العكس \* الثاني تشبيه بالوكيل المقوض انما هو في معنى تصرفه بعد وقوعه لافي جواز قدومه عليه لمنع قدومه على التجرة في غير ما عينه له فان صرح له بمنع غيره وتصرف فيه رد تصرفه ان اشهره والا فلا \* الثالث شبهه بالوكيل المقوض لان الو كاله لا تنعقد بجره دوكتك حتى يخصص او يعظم كما ياتي بخلاف الاذن للرقيق في التجارة فيكنى فيه الاذن المطلق \* الرابع في كتاب الخصما من المدونة يصدق الرقيق في دعوى اذن سيده له في التجارة وظاهر سماع اشهب في كتاب المداينة انه لا يصدق \* الخامس قيد بعض القرويين المشهورين انه ان خصه بنوع مضى تصرفه في جميع الانواع بان لا يشهره ولا يعلنه فان اشهره واعلنه فلا وتقله عن المقدمات

أي تصرفه في غير ما اذن له فيه (قوله وتصرف) أي العبد (قوله فيه) أي غيره ما اذن له (قوله رد) أي سيده (قوله تصرفه) أي العبد (قوله ان اشهره) أي سيده المنع من غيره (قوله والا) أي وان لم يشهره منعه من التصرف في غير ما اذن له فيه (قوله شبهه بالوكيل المقوض) أي ولم يجعله وكبلا (قوله في كتاب) خير مقدم (قوله يصدق) يضم ففتح مثقلا (قوله انه) أي الرقيق (قوله قيد) بفتح مثقلا (قوله لمن انه ان خصه) أي السيد الاذن في التجارة بيان المشهور (قوله بان لا يشهره) أي السيد التخصيص صله قيد (قوله فان اشهره) أي السيد التخصيص (قوله وتقله) أي التقييد

(قوله ولا يجوز له) اي الرقيق (قوله وان لم ياذن له في التجارة بالدين) مبالغة في جوازها (قوله وان لم ياذن له الا في نوع واحد منها) مبالغة في لزومه مادا ينه في جميع الانواع (قوله وهو) اي عدم اعتبار تصديره عليه في التجارة بالدين (قوله الى انه) اي العبد (قوله ليس له) اي العبد (قوله اذا جبر) اي السيد (قوله عليه) اي العبد (قوله به) اي الدين (قوله على قوله) اي سجنون (قوله الا ان يشهر) اي السيد (قوله ذلك) اي الجبر (قوله الوجهين) اي التجارة بالدين والتجارة في نوع من الانواع (قوله وهو) اي قوله بعض شيوخ صقلية صحيح (قوله لانه) اي الشأن (قوله لا يدري الناس الخ) مفهومه انهم لو علموا انه اقبده للتجارة في نوع خاص باسمه السيد ذلك واعلانه ونصرف في غيره فلا يلزمه (قوله في البيان) خبر مقدم (قوله دليل) اي مدلول ومعنى (قوله انه) اي السيد (قوله لو اعلن واشهر) اي السيد (قوله اذنه) اي السيد للعبد في التجارة (قوله ثم تجبر) اي العبد (قوله في غيره) اي ما اذن له (قوله فلا يلزمه) اي العبد (قوله فيه) اي لزوم مادا ينه به (قوله لانه) اي اعلانه قصر اذنه على شيء (قوله فعلى قولها) اي المدونة (قوله لا يتقعه) اي السيد ١٨٨ (قوله بقصر اذنه) اي على شيء (قوله ان الاشهار ينفعه) فاعلى باقى

(قوله برد) بضم ففتح (قوله) تخريج (اي ابن رشد) (قوله الاول) اي عدم نفع السيد اعلانه قصر اذنه له على نوع من قولها لا يجبر على العبد الا السلطان (قوله بانه) اي الشأن الخ صلة ترد تخريجه (قوله فيه) اي التجبر (قوله به) اي الاذن (قوله لغوه) اي الجبر فاعلى يلزم (قوله ثم قال) اي ابن عرفة (قوله تجبر) مفعول تخصيص المضاف لفاعله (قوله بنوع) صلة تخصيص (قوله ولغوه) اي التخصيص عطف على لزوم (قوله قيم) اي تجبره كل نوع (قوله اعلن) اي السيد (قوله به)

ونصها ولا يجوز له ان يتجبر الا ان ياذن له السيد في التجارة فان اذن له فيها جاز له ان يتجبر بالدين والنقد وان لم ياذن له في التجارة بالدين ولزومه مادا ينه في جميع انواع التجارات وان لم ياذن له الا في نوع واحد منها على مذهب ابن القاسم في المدونة اذ لا فرق بين ان يجبر عليه في التجارة بالدين او يجبر عليه في التجارة في نوع من الانواع وهو قول اصبخ في التجبر في الدين وذهب سجنون الى انه ليس له ان يتجبر بالدين اذا جبر عليه في التجارة به وكذلك لا يلزم على قوله اذا جبر عليه التجارة في نوع من الانواع الا ان يشهر ذلك ويعلمه في الوجهين جميعا فلا يلزمه قاله بعض شيوخ صقلية وهو صحيح في المعنى قائم من المدونة والعقوبة وفي المدونة لانه لا يدري الناس لاي انواع التجارة اقبده وفي سماع اصبخ لانه قد نصبه للناس وليس كل الناس يعلمون بعضهم بعض في البيان دليل قول اصبخ كالمدونة انه لو اعلن واشهر بقصر اذنه على شيء ثم تجبر في غيره فلا يلزمه في ماله مادا ينه به ويدخل فيه اختلاف بالمعنى لانه من باب التصجير فعلى قوله لا يجبر على العبد الا السلطان لا يتقعه الاعلان بقصر اذنه ويأتى على قول سجنون للسيد ان يجبر على عبده ان الاشهار ينفعه ابن عرفة يريد تخريجه الاول بانه لا يلزم من اغوا بطر على من ثبت الاذن له فيه وغسل به لغوه فيما قارن اذنه قبل العمل به ثم قال في لزوم تخصيص السيد تجبر عبده بنوع وغوه قيم ثالثا ان اعلن به ورابعها الخمس ان كان العبد يدري انه لا يتخالف ما حمله والا فالثاني انظر الحط (وله) اي الرقيق المأذون له في التجارة (ان يضع) بفتح التخمسة والصاد العجمة اي يسقط بعض دين له (وله) ان (يؤخر) دينه الحلال الى اجل قريب الخمس ان لم تكن الرخصة ويبعد التأخير ويرجع للعرف في حمله الكثرة والبعد الحط هذا هو المشهور ومنعه سجنون لانه ان كان عن غير فائدة

اي التخصيص (قوله ان كان العبد يدري الخ) اي لزم التخصيص (قوله والا) اي وان كان العبد يدري انه يتخالف فواضح ما حمله (قوله فالثاني) اي لغوا التخصيص (قوله انظر الحط) نصه عقب كلام ابن عرفة واحتج سجنون لما قاله بان السيد لو دفع له عبده ما اقراضا انه يضيق ما ذناله ولا يباع القراض بدين لامن حروا من عبده فان شرط على عبده ان لا يبيع بدين كان ممنوعا عنه فان باع به فهو مستعبد فلا يضي عداه على سيده ابن رشد القراض الذي احتج به لا يلزم ابن القاسم الطحاوية اذ يخالفه فيه ويقول اذا دفع السيد الى عبده قراضا فداين فيه الناس فهو في دينهم الا ان يعلموا انه قراض فلا يكون لهم وكذلك اذا علم غرماء الذين عاينوا بالدين ان ما يده قراض فلا شيء لهم فيه ويتبعون ذمته بدينهم وان لم يعلموا فبقرقر الحر من العبد لان الحر يلزمه ضمان المال فلصاحبه محاسبة غرمائه فيه والعبد لا يضمن سيده فينقر غرماءه بجمعه اذ لم يعلموا فقرقر يطة بعد عدم اعلامهم (قوله هذا) اي جواز تأخير الدين الى اجل قريب (قوله ومنعه) اي التأخير (قوله لانه) اي التأخير

(قوله فواضح) أي منعه لانه تبرع وهو لم يؤذن له فيه (قوله والاي) أي وان كان عن فائس (قوله فهو) أي التأخير (قوله الثاني) أي كونه لقائده (قوله فانه) أي منع التأخير لقائده (قوله بالحر) أي تأخيره (قوله فانه) أي الحر (قوله المحمدة) بفتح الميم وإضافته للبيان أي وتألف الناس لمعاملته (قوله الاول) أي فتح المضاد (قوله وسكونها) أي التحسية (قوله الثاني) أي كسر المضاد (قوله الناس) مقول بضميف (قوله بطعام الخ) صلة بضميف (قوله ونحوه) أي ويضيف (قوله في المدونة) خبر نحوه (قوله في المدونة) خبر مقدم (قوله لذلك) أي اعتقاده عن ولده (قوله الطعام) مقول بضميف (قوله يعلم) أي العبد (قوله ذلك) أي اطعامه الطعام (قوله ولاله) أي العبد (قوله الآن يأذن لسيده) أي في صنع الطعام ودعاء الناس اليه (قوله الا ان يفعل ذلك) أي صنع الطعام ودعاء الناس اليه (قوله المأذون) أي له في التجارة فاعل يفعل (قوله به) أي قول أي الحسن هذا يعود على غير العقيقة صلة تعلم

(قوله وانه) أي الشأن (قوله غرهما) أي تت وس (قوله لفظها) أي المدونة (قوله بها) أي الوضع (قوله والتأخير والتضييف) قوله فهو أي ان استألف الخ تبريع على ومحل جواز الوضع الخ (قوله لانه) أي الوضع والتأخير (قوله منها) أي الثلاثة (قوله بها) أي الثلاثة (قوله لها) أي التجارة (قوله في المدونة) خبر مقدم (قوله وجزؤه) أي نصيبه من ربح القراض (قوله به) أي جزئه من ربح القراض (قوله ولا يتبعه) أي جزء الربح الضيف (قوله به) أي جزء الربح الخ (قوله كونه لسيده) قوله فاشبه أي

فواضح والافهوسلف برقعها واجيب باختبار الثاني ولا يلزم عليه المنع لانها منفعة غير محقة وأيضا فانه منقوض بالحر فانه يجوز له تأخير الاثمان طلبا للمحمدة الثناء والله اعلم (و) له ان (بضميف) بضم التحتية وفتح المضاد المحمدة وكسرها والتخفيف على الاول مثقلة وسكونها على الثاني الناس بطعام يدعوه اليه ولو عقيقة لولده ونحوه في المدونة طئي في المدونة ليس للعبد الواسع المال ان يعنى عن ولده ويطلع لذلك الطعام الا ان يعلم ان سيده لا يكره ذلك ولاله ان يصنع طعاما ويدعو اليه الناس الا ان يأذن لسيده الا ان يفعل ذلك المأذون استتلافا في التجارة فيجوز ابو الحسن قوله الا ان يفعل ذلك المأذون استتلافا في التجارة فيجوز هذا يعود على غير العقيقة طئي وبه تعلم ما في قول تت وس ولو عقيقة وانه غرهما مظهر لفظها ومحل جواز الوضع والتأخير والتضييف (ان استألف) المأذون بها التجارة فهو راجع للثلاثة ومنه فهم الشرط المنع منها ان لم يستألف بها لها (تنبيه) في المدونة لا يجوز للعبد ان يعبر من ماله عارية مأذونا كان او غير مأذون وكذلك العطية ابن عرفة وفيها لا يعبر شيئا من ماله بغير اذن سيده الصقلي عن محمد قال غيره لا بأس ان يعبر دابته للمكان القريب اه (و) له ان (ياخذ) الرقيق المأذون له في التجارة (قراضا) بكسر القاف أي مالا يتجربه يجوز معلوم من ربحه وجزؤه كخرجه اسيد فلا يقضى به دينه ولا يتبعه ان عتق اسيد به منافع نفسه فاشبه اجارة نفسه والمساقاة كالتقراض (و) له ان (يدفعه) أي الرقيق المأذون له في التجرة القراض لان اخذه ودفعه من التجارة المأذون له فيها ابن عرفة وفي استلزام الاذن في التجرة اخذ القراض واعطاه نقلا الصقلي عن ابن القاسم واشبه يتابع على انه تجر او اجارة او ايداع للغير اه وله التسري وقبول الوديعة واخذ القطة وهبة الثواب لا التوكل والاتقاط للقيط الا باذن (و) له ان (يتصرف) أي الرقيق المأذون له في التجرة (في كهيته) وصدقة ووصية له بما وصية مالية لا بهيمة لغير ثواب وصدقة ونحوهما ولعله نص على هذا وان علم من قوله الا باذن لدفع توهم عدم دخوله فيه لطريانه بعده (واقيم) بضم الهمز وفتح الميم أي فهم (منها) أي المدونة (عدم منعه) أي الرقيق قراضه (قوله لان اخذه) أي القراض (قوله ودفعه) أي القراض الخ (قوله جوازهما) (قوله في استلزام الخ) أي وعدمه (قوله انه) أي القراض (قوله وله) أي المأذون له في التجارة (قوله لا التوكل) أي عن غيره في التصرف (قوله الا باذن) أي من سيده في توكله واخذ القيط (قوله ووصية الخ) بيان لما دخل بالكاف (قوله بما وصية مالية) صلة بالتصرف (قوله ولعله) أي المتصرف (قوله هذا) أي جواز تصرفه في كهيته (قوله وان علم) بضم العين الخ حال (قوله الا باذن) أي للرقيق في التجارة عقوب ويجزى على الرقيق (قوله لدفع توهم الخ) علة تص على هذا (قوله دخوله) أي التصرف في كهيته (قوله فيه) أي الا باذن (قوله لطريانه) أي الموهوب ونحوه (قوله بعده) أي الاذن في التجارة علة توهم عدم دخوله فيه تت مثله لابن الحاجب صاحب التكملة وهو غير محتاج له لانه من جهة مال العبد فينصب عليه حجر التصرف فيه وكأنه يشيره الى انه مكسور مع قوله ما كغيرهما السيد

قراضه (قوله لان اخذه) أي القراض (قوله ودفعه) أي القراض الخ (قوله جوازهما) (قوله في استلزام الخ) أي وعدمه (قوله انه) أي القراض (قوله وله) أي المأذون له في التجارة (قوله لا التوكل) أي عن غيره في التصرف (قوله الا باذن) أي من سيده في توكله واخذ القيط (قوله ووصية الخ) بيان لما دخل بالكاف (قوله بما وصية مالية) صلة بالتصرف (قوله ولعله) أي المتصرف (قوله هذا) أي جواز تصرفه في كهيته (قوله وان علم) بضم العين الخ حال (قوله الا باذن) أي للرقيق في التجارة عقوب ويجزى على الرقيق (قوله لدفع توهم الخ) علة تص على هذا (قوله دخوله) أي التصرف في كهيته (قوله فيه) أي الا باذن (قوله لطريانه) أي الموهوب ونحوه (قوله بعده) أي الاذن في التجارة علة توهم عدم دخوله فيه تت مثله لابن الحاجب صاحب التكملة وهو غير محتاج له لانه من جهة مال العبد فينصب عليه حجر التصرف فيه وكأنه يشيره الى انه مكسور مع قوله ما كغيرهما السيد

على طار رقيقه وفيه نظر لان ما اعانصاع على ذلك لانه لما كان اصل المال ليس رجايتوهم انه لا جرة فيه قد فعاه هذا التوهم  
 ينصهم على ان لا تجر فيه ولو لم يكن اصله ماله والله اعلم طق مراد صاحب التكملة انهم من جملة ماله فيشملها الجبر والاذن  
 فلا حاجة لذكرها وسبقه ذلك ابن عرفة عب لعنه نص على هذا وان دخل فيما جعل له لانه لما كان طار ثاقرا رجايتوهم انه ليس  
 بداخل في الاذن (قوله من قولها) اي المدونة (قوله وهب) بضم فكسر (قوله اعترقه) اي المأذون (قوله فغرماءوه)  
 أي المأذون (قوله اي ما وهب له) (قوله لهم) أي غرمائه (قوله يده) اي المأذون (قوله خراجه) أي المأذون (قوله جرحه)  
 أي المأذون (قوله وقبته) أي المأذون (قوله قتل) بضم فكسر اي المأذون (قوله يده) اي المأذون (قوله من خراجه)  
 بيان ما (قوله ذلك) اي الاخذ في دينهم (قوله وهب) بضم فكسر (قوله تصدق) بضم التاء والصاد وكسر الدال  
 منتقلا (قوله عليه) أي العبد ١٩٠ (قوله أوصي) بضم فسكون فكسر (قوله له) أي العبد

(قوله) أي المال (قوله) بضم الموحدة  
 أي العبد المال (قوله)  
 استقلاله أي العبد  
 (قوله فيه) أي القبول  
 (قوله الاذن سببه)  
 أي له في التصرف (قوله)  
 معطيه أي الرقيق (قوله)  
 عليه أي الرقيق في  
 العطية (قوله كالسفيه)  
 والصغير أي شرط  
 معطيه ما عدم الجبر عليهما  
 في العطية (قوله القرس)  
 بفتح الفاء والراء (قوله)  
 قيد بضم فكسر منتقلا  
 (قوله لها) أي الاموال  
 (قوله فيه) أي القيام  
 (قوله وهذا) أي الجواب  
 (قوله المسقة) أي التي  
 جعل الله لكم قياما (قوله)  
 المأذون له في التجارة (من) قبولها اي الهبة اقامه عياض من قولها وما وهب للمأذون  
 وقد اعترقه دين فغرماءوه حق به من سيده ولا يكون لهم من عمل يده شيء ولا من خراجه وأرض  
 جرحه وقبته ان قتل وما فضل يده من خراجه وانما لهم ذلك في مال وهب للعبد او تصدق به  
 عليه او اوصى له به فقبه العبد اه والاقامة من قولها فقبه لان ظاهره استقلاله بالقبول  
 (والرقيق غير من) اي رقيق (اذن) بضم الهمز وكسر الذا (له) في التجرة (القبول) للهبة  
 واصدقة والوصية (بلاذن) من سيده فيه وليس لغير المأذون له لتصرف في كهبة الا باذن  
 سيده الا ان يشترط معطيه عدم الجبر عليه كالسفيه والصغير قاله ابن عبد السلام ابن  
 لفرس العمل بشرط المعطى المذكور خلاف قول الله تعالى ولا تؤنوا السفهاء اموالكم  
 واجيب بان النهي في الآية قيد بقوله تعالى التي جعل الله لكم قياما اي تحتاجون لها فيه  
 فيفهم منه ان ما لا تحتاجون له يجوز اعطاؤه لهم وهذا على ان الصفة مخصوصة والمتبادر انها  
 كاشفة (والجبر عليه) اي الرقيق المأذون له في التجارة اذا قام غرماءوه عليه وطلبوا تفليس  
 او اراد سيده منعه من التصرف وابطال اذنه له فيه (ك) الجبر على المدين (الحرف) في كون الذي  
 يتولاه القاضي لا الغرماء ولا السيد وقبول اقرار من لا يهتم عليه قبل التفليس لابعده ومنعه  
 من التصرف المالي الى غير هذا مما مر وليس لسيده اسقاط الدين عنه بخلاف غير المأذون  
 فليده اسقاط الدين الذي تدانيه بلاذنه عنه قاله ابن رشد وقيل لسيده الجبر عليه بغير حاكم  
 لانه ملكه وفهم ابو الحسن المدونة عليه النعمى هذا اذا لم يطل تجره ابن عبد السلام لا ينبغي  
 العدول عنه وتردد النويري في كونه خلافا وتقييد او ظاهر كلام ابن شاس الاول طاق  
 فرضت المسئلة في الجبر اقيام الغرماء وذكر الخلاف فيه تبعه المشرح وتبعه بجميع من  
 وقف عليه من شراره وأصله قوله في التوضيح في شرح قول ابن الحاجب وهو في قيام الغرماء

انها أي الصفة (قوله وابطال) عطف على منع (قوله اذنه)  
 أي السيد (قوله) أي العبد (قوله فيه) أي التصرف (قوله في كون) جملة كاف التشبيه (قوله وقبول)  
 عطف على كون (قوله اقراره) أي العبد (قوله قبل التفليس) صلة اقرار (قوله ومنعه) أي العبد عطف على كون (قوله غير هذا)  
 أي المذكور (قوله مما مر) بيان غير هذا (قوله لسيده) أي المأذون له في التجارة (قوله لانه) أي العبد المأذون (قوله ملكه)  
 أي السيد (قوله عليه) أي استقلال سيده بالجبر عليه (قوله هذا) أي استقلال سيده المأذون بالجبر عليه (قوله تجره) أي  
 المأذون (قوله عنه) أي تقيد النعمى بعدم طول زمن تجره (قوله النويري) بضم النون وفتح الواو وسكون المثناة وكسر الراء  
 وشذ اليا (قوله في كونه) أي كلام النعمى (قوله الاول) أي كونه خلافا (قوله وهو) أي الرقيق المأذون له في التجارة (قوله)  
 في قيام الغرماء أي عليه لتقليبه كالحر

(قوله والجر) أي عليه أي منعه من التصرف وإبطال الأذن له في التجارة عطف على قيام (قوله كالجر) أي في أنه لا يقبله ولا يجبر عليه إلا إذا تم (قوله يجبر السيد) أي على العبد المأذون له في التجارة أي يبطل أذنه له في التجارة ويمنعه من تصرفه في ماله (قوله أنه) أي العبد المأذون له في التجارة (قوله ذلك) أي الجبر عليه (قوله ثم ذكر) أي الموضح (قوله فجعل) أي خيل (قوله وهذا) أي جعله مستثنين صله بقر (قوله وهو) أي تقرير ابن عبد السلام (قوله عليه) أي العبد المأذون له في التجارة (قوله لأن ابن الحاجب الخ) على تبين ذلك بنقل كلام ابن شاس (قوله اختصاره) أي كلام ابن شاس (قوله ونصه) أي كلام ابن شاس (قوله بعد أن) أي السيد (قوله له) أي العبد في التجارة (قوله وإن اغترق الدين ما يده) أي العبد مبالغه (قوله وينعه) أي السيد العبد (قوله ما يده) أي العبد (قوله فيكون) أي القاضل (قوله له) أي السيد (قوله هو) أي السيد (قوله أحدهم) أي الغرماء لكونه دابته (قوله فيشاركونهم) أي سدهم غرماء فيما يده ١٩١ (قوله ويجروا على العبد) أي يمنعه من معاملته الناس (قوله

وهو) أي العبد المأذون له في التجارة (قوله في هذا) أي تغليب (قوله كالجر) في أنه لا يحكم به عليه إلا القاضى (قوله عليه) أي المأذون (قوله ذلك) أي الجبر عليه (قوله به) أي المأذون (قوله يعلم) بضم الياء (قوله ذلك) أي الجبر (قوله منه) أي العبد (قوله عليه) أي العبد (قوله له) أي العبد المأذون له في التجارة إلى جبر سيده (قوله غيره) أي ابن القاسم (قوله له) أي العبد المأذون له في التجارة إلى الجبر (قوله فهو) أي العبد (قوله مردود) أي إلى جبر سيده (قوله أقامته) أي العبد (قوله فيما) أي الجبر الذي

والجر كالجر وقيل يجبر السيد من غير ما تم وقال النخعي ما يبطل تجره يعني أنه في قيام غرمائه ويجبرهم عليه كالجر فلا يكون ذلك للسيد وإنما يكون للجر ما تم ثم ذكر الخلاف فجعل كلام ابن الحاجب مسئلة واحدة وليس كذلك وإنما هما مسئلتان أحدهما أنه في قيام الغرماء عليه كالجر والثانية أنه في الجبر عليه كالجر ومعنى الجبر عليه إبطال أذنه له في التجارة ورده للجر ومما ذكره ابن عبد السلام كلام ابن الحاجب وهو الصواب والجر المذكور سواء كان عليه دين أم لا ويقتضى ذلك ما قلنا بنقل كلام ابن شاس لأن ابن الحاجب قصد اختصاره ونصه والسيد الجبر على عبده بعد أن له وإن اغترق الدين ما يده ويمنعه من التجارة ثم يكون ما يده لغرمائه دون سيده إلا أن يفضل عنهم شيء فيكون له أو يكون هو أحدهم فيشاركونهم وليس للغرماء أن يجبروا على العبد لكن لهم القيام بدونه فيقل سونه وهو في هذا كالجر وإن أراد السيد الجبر عليه فلا يفعل ذلك دون السلطان حتى يكون السلطان هو الذي يوقفه للناس فيأمر به فيطاف به حتى يعلم ذلك منه فإن جبر عليه السيد دون السلطان فقال ابن حزم قال ابن القاسم لا يجوز رده إلا عند السلطان وقال غيره حيث رده السيد فهو مردود وقال النخعي إن لم تطل أقامته فيما أذن له فيه ولم يشتره أجزأه السيد وذكره عند من خالطه أو عامه وإن طال ذلك واشترى الأذن له كان الجبر عليه للسلطان يسمع ذلك ويظهره أو كلام ابن شاس فقد ظهر لك منه أنهما مسئلتان هو كالجر في كليهما أحدهما عند قيام الغرماء وتغليبهم والآخرى الجبر عليه بمعنى إبطال الأذن في التجرة ورده للجر سواء كان عليه دين مستغرق أم لا وهذا ظاهر فجعلها المصنف في توضيحه مسئلة واحدة ولذا اقتصر في مختصره على الجبر ولم يذكر قيام الغرماء أصل ذلك كله قولها ومن أراد أن يجبر على وليه فلا يجبر عليه إلا عند السلطان فيرفعه للسلطان ليظهر للناس ويسمع به في مجلسه ويشهد على ذلك في باعه أو ابتاع منه بعد ذلك فهو مردود عليه وكذلك المأذون لا ينبغي لسيد أن يجبر عليه إلا عند السلطان

(قوله أذن) أي السيد (قوله له) أي العبد (قوله ولم يشتر) أي السيد بأن سيده له في التجارة قوله وذكره) أي الجبر عطف على الجبر (قوله عند من خالطه أو عامه) أي العبد (قوله ذلك) أي تجر العبد (قوله يسمع) بضم فسكون فكسر أي السلطان الناس (قوله ذلك) أي جبر العبد (قوله ويظهره) أي السلطان جبر العبد للناس ليجتنبوا معاملته (قوله منه) أي كلام ابن شاس (قوله هو) أي المأذون له (قوله وهذا) أي كونهما مسئلتين (قوله ولذا) أي جعلها مسئلة واحدة على اقتصر (قوله قولها) أي المدونة (قوله على وليه) أي مجبوره لصغره أو سفه (قوله فيرفعه) أي الولي مجبوره (قوله ليسهره) أي السلطان الصبي أو السفه (قوله ويسمع) بضم فسكون فكسر (قوله به) أي جبر الولي (قوله ويشهر) بضم فسكون فكسر (قوله على ذلك) أي الجبر على الولي (قوله فهو) أي يبعه أو يبايعه (قوله وكذلك) أي الحر المولى عليه في أنه لا يجبر عليه

(قوله به) أي المأذون (قوله يعلم) بضم الياء (قوله ذلك) أي الجور (قوله منه) أي العبد (قوله على يابه) أي الكراهة (قوله تغل  
ابن حوث عن ابن القاسم) أي أنه لا يجوز زده إلا عند السلطان (قوله فيها) أي المدونة (قوله دين) فاعل الحق (قوله ويعنه  
من التجارة) تفسير ليحجر عليه (قوله دينه) أي المأذون (قوله في ماله) أي المأذون (قوله دأينه) أي المأذون (قوله فيكون)  
أي سيده (قوله هو) أي المأذون (قوله في هذا) أي التقليل (قوله وانه) أي المأذون (قوله فيها) أي المستثنين (قوله وان  
الحجر عليه) أي المأذون (قوله والا) ١٩٢ أي ولو كان فيها ثابتة حرية (قوله وله) أي المأذون (قوله من ذكر) أي أم ولده

فبوقفه السلطان للناس ويأمر به فيطاف به حتى يعلم ذلك منه أبو الحسن لا ينبغي هنا على يابه  
اه واقطر مع نقل ابن حوث عن ابن القاسم ثم قال فيها إذا ألحق المأذون دين يغتفر ماله  
فلسيده أن يحجر عليه ويعنه من التجارة ودينه في ماله ولا شيء لسيده في ماله إلا أن يفضل عن  
دينه شيء أو يكون السيد دأينه فيكون أسوة الغرماء وليس للغرماء أن يحجروا عليه وإنما لهم  
أن يقوموا عليه فيقتلوه وهو كالحرق في هذا أبو الحسن يعني ليس للغرماء أن يحجروا عليه  
أطرا الذي يحجره السيد لأن يعنه من سائر التصرفات في ماله وأما الحجر الذي هو التقليل  
فهو لهم طاق فقد ظهر للثمن كلام المدونة أيضا المستثنين وانه فيهما كالحرق وان الحجر عليه  
لا يقيد بقيام الغرماء فافهم فقد زلت فيه أقدام وأطمانا بالقول أيضا حالق والله الموفق  
(وأخذ) بضم الهمز وكسر النون المججمة الدين الثابت على المأذون له في التجزء سواء حجر عليه  
أم لا (عما) أي المال الذي (ييده) أي المأذون من ماله الذي له سلاطة عليه سواء كان سيده أم لا  
فان بقي شيء فهو لسيده ان شاء أخذ وان شاء أبقاه يده ان كان غير مستولده بل (وان) كان  
ما يده (مستولده) أي أم ولد المأذون سواء أولدها قبل الأذن أو بعده ان اشتراها من مال  
التجارة أو ربحه لانهم من ماله ولا شأنته حرية فيها والالكات أشرف من سيدها وكستولده  
أصوله وفروعه وحاشيته القرية وان كانت أم ولده حاملة فلا تباع حتى تلد لان جنينها للسيد  
وله بيع من ذكر لغير الدين لكن باذن سيده لمرى القول بانها تكون أم ولدان عتيق وان باع بلا  
أذنه مضى لان رعى الخلاف انما هو في الابتداء ولا يباع ولده لانه لسيد لاله وان بيع فسبح  
بيعه لا اتفاق على عتقه عليه ان عتيق وان كان اشتراها من خواجه وكسبه فلا تباع في دينه  
لانها للسيد وشمل كلامه من اشترى زوجته حاملا منه او مع ولده منها وعليه دين لكن تباع  
فيه مع ولدها وان حدث الدين بعد شرائها فالولد لسيد وتباع بعد ولادتها الا يجوز استثنائه  
مع ولدها بعد تقويهما اليه لم ما يخصها فهو للغرماء وما يخص ولدها فهو للسيد ولو بيعت في الدين  
ثم ظهرت حاملا للسيد فسحقه على الصحيح لمقه في حملها وقيل لا يفسخه وشمل الدين دين سيده  
فيما خص به الغرماء ولا يخصهم بما دفعه له التجرا الا ان يعامله بعده بسلف او يبيع صحيح ابن  
عرفه لو باع ولده بغير اذن سيده رديعه اذلا خلافا في عتقه عليه اذا عتيق قلت بل لانه  
محض ملك سيده وبيع اصبح ابن القاسم لا تباع أم ولده لغرماته وهي حامل بل حتى تضع  
لان ما في بطنها لسيد ولا يجوز استثنائه فان لم يكن عليه دين جاز بيعها باذنه وان كانت حاملا

وأصوله وفروعه وحاشيته  
القرية (قوله بانها) أي  
مستولده (قوله ان عتيق)  
أي المأذون (قوله وان باع)  
أي المأذون من ذكر (قوله  
ولاذنه) أي السيد (قوله  
مضى) أي يبعه (قوله ولده)  
أي المأذون (قوله لانه) أي  
ولده (قوله وان يبيع) أي  
ولده (قوله على عتقه) أي  
ولده المأذون (قوله عليه)  
أي المأذون (قوله ان عتيق)  
أي المأذون (قوله وان كان)  
أي المأذون (قوله اشتراها)  
أي المأذون أم ولده (قوله  
وعليه دين) حال (قوله  
لكن تباع فيه مع ولدها)  
استدراك على ما قبله لرفع  
إيهامه بيعها فيه دون  
ولدها وبيع ولدها لانه لسيد  
أمه ولا شيء منه لسيد أبيه  
(قوله وان حدث الدين  
بعد شرائها) أي من خواجه  
وكسبه (قوله لسيد)  
أي المأذون (قوله وتباع)  
أي الأمة في الدين (قوله

مع ولدها) صله تباع (قوله بعد تقويهما) أي الأمة وولدها كل وحده (قوله يعلم) بضم الياء (قوله ما يخصها) وفي  
أي الأمة (قوله لمقه) أي السيد (قوله في خاصص) أي سيده (قوله به) أي دينه (قوله ولا يخصهم) أي سيده الغرماء (قوله  
بجذافه) أي سيده (قوله) أي العبد (قوله يعلم) أي السيد عبده (قوله بعدة) أي التجرا (قوله لو باع) أي المأذون (قوله رد)  
بضم الراء (قوله في عتقه) أي ولد المأذون (قوله عليه) أي المأذون (قوله عتيق) أي المأذون (قوله لانه) أي ولده (قوله استثنائه)  
أي الحمل (قوله عليه) أي المأذون (قوله باذنه) أي السيد

(قوله كل) أي من الغرماء والسيد (قوله فان لم يخجله) مفهوم ان مخ الدين (قوله فهي) أي العطية (قوله وهما) أي التأويلان (قوله وهب) بضم فكسر (قوله) أي المأذون (قوله ان ثبت) أي الاعطاء قبل قيامهم (قوله والدين) أي الذي على المأذون (قوله قدر ماله) أي المأذون (قوله والا) أي وان لم يثبت كون الاعطاء قبل الدين (قوله فلا) أي لا يخص السيد بما وهبه (قوله هذا القيد) أي شرط كون الهبة بعد الدين (قوله لغيره) أي تت (قوله) أي تت (قوله فيه) أي هذا القيد (قوله) أي هذا القيد (قوله وغرة) أي تت (قوله محرفا) بفتح الراء حال من كلام (قوله وتكلف) بفتح تاء مثقلا أي ز. (قوله) أي كلام الشامل (قوله سيده) أي المأذون (قوله بما رهنه) أي الشيء الذي رهنه المأذون عند سيده في دين تداينه منه (قوله) وكانها) أي نسخة رهنه (قوله وعليها) أي نسخة رهنه صالحة شرح ١٩٣ (قوله بذلك) أي واختص

سيده بما رهنه (قوله) اذا باع) أي السيد (قوله) ثم اخذ) أي السيد (قوله) منه) أي عبده (قوله دين) فاعل ليق (قوله بقدر مال العبد) أي بحسب العادة في معاملته الناس احتريزه عن بيعه سلعة بغير كثير اذا تدعى في يده لا يشبه المعتاد كما في نص المدونة الاتي (قوله) ومبايعته) أي السيد (قوله بمبايعته مثله) أي بالمحابة (قوله فهو) أي السيد (قوله عليه) أي الرهن (قوله وان كان) أي الرهن (قوله ذلك) الوصف المذكور (قوله) لم يكن) أي السيد (قوله) به) أي الرهن (قوله وان كانت له) أي السيد (قوله) أي على الرهن (قوله وقيل لا يكون) أي السيد

وفي التوضيح اذا قام الغرماء على المأذون وأتمته حامل منه فقال اللخمي يؤخر بيعها حتى تضع ويكون ولد السيد وتباع بولدها بسد تقويم كل واحد بما فراده لم يعلم كل ما يبيع به ملكه وشبهه في الاخذ في الدين فقال (كعطيته) أي الرقيق المأذون له في التجارة من هبة او صدقة عليه او وصية له فتؤخذ في دينه (وهل) اخذها فيه (ان) كان (من) بضم فكسر أي اعطى المأذون الهبة أو الصدقة أو الوصية (ال) قضاء (الدين) بها فان لم يخجله فهي لسيد كخراجه (أو) يتضي دينه بها (مطلقا) عن التقيد بمخجه الدين في الجواب (تأويلان) الاول للقاسي والثاني لابن أبي زيد تت وهما فيما وهبه له بعد قيامهم قال في الشامل واختص سيده بما وهبه قبل قيامهم على الاصح ان ثبت بينة والدين قدر ماله والا فلا طي لافرق بين ما وهبه قبل قيامهم وبعده كما هو ظاهر اطلاق الأئمة ولم أر هذا القيد لغيره ولا سلف له فيه ولا مع له وغرة كلام الشامل الذي نقله محرفا كما حرقه الزرقاني وغيره وتكلف له معنى يجبه السمع وشرحه موافقه على هذا التحريف والذي رأيت في نسخة عتيقة من الشامل واختص سيده بما رهنه بالراء والون بعد الهامو كأنهم اصلاح وعليها شرح المدنى شارح الشامل فقال أشار بذلك لما في النوادر قال مالك رضي الله تعالى عنه اذا باع لعبده المأذون له سلعة ثم أخذ منه رهنها فطوى العبد دين فان كان دين السيد بقدر مال العبد ومبايعته بمبايعته مثله فهو أحق بالرهن اذا كانت عليه بينة وان كان على غير ذلك لم يكن أحق به وان كانت له بينة وقيل لا يكون أحق به وهو اسوة الغرماء اه وهذا هو المتعين في كلام الشامل ولا يصح غيره وقد قال في المدونة ولا يحاصص السيد غرماء عبده بما دفع اليه من مال فتجبر به الا ان يكون عاملا بذلك فاسلفه او باعه يعاصيها بغير محابة وان دفع العبد الى السيد رهننا في ذلك كان السيد أحق به وان ابتاع من سيده سلعة بغير كثير لا يشبه المعتاد عما يعلم انه تولى لسيدته فالغرماء أحق بما في يدها بعد الا ان يبيعه يعاصيها بغير البيع فهو يحاصص به الغرماء اه فقول الشامل والدين قدر ماله هو قولها يعاصيها وقولها يشبه البيع وقوله والا فلا هو قولها بغير كثير لا يشبه الثمن وقد تبيح على كلام الشامل وتبيع من تت (لا) يؤخذ دين المأذون

٢٥ مبيع ت (قوله به) أي الرهن (قوله وهو) أي السيد (قوله اسوة الغرماء) أي في الرهن (قوله وهذا) أي الذي شرح به المدنى (قوله من مال) بيان ما (قوله فتجبر) أي العبد (قوله به) أي المال (قوله الا ان يكون) أي السيد (قوله عاملا) أي السيد عبده (قوله بذلك) أي المال (قوله فاسلفه) أي السيد عبده (قوله او باعه) أي السيد عبده (قوله في ذلك) أي دين السلف او البيع (قوله به) أي الرهن (قوله وان ابتاع) أي العبد (قوله يعلم) بضم الياء (قوله تولى) أي ادخل (قوله لسيدته) ما لا يستحقه (قوله يبيعه) أي السيد العبد (قوله فهو) أي السيد (قوله به) أي الثمن (قوله قولها) أي المدونة (قوله وقولها) أي المدونة عطف على قولها

(قوله فيه) أي دين المأذون (قوله غلته) أي المأذون (قوله لدخولها) أي غلته (قوله استهلكها) أي المأذون المال (قوله كان) أي المأذون (قوله وغدا) أي قبيح الصورة (قوله فيها) أي المتعدى والوعد (قوله إذا استهلكها) أي الوديعة المأذون (قوله أنها) أي الوديعة أي عوضها (قوله في ذمته) أي المأذون أي سواء أتلفها أو ضل أو سواه كان وغدا أم لا (قوله أنه) أي المأذون (قوله أن استهلكها) أي المأذون الوديعة (قوله فهي) أي الوديعة (قوله في رقبته) أي المأذون (قوله لا يتبع) بضم الياء أي بعض الوديعة (قوله في أن لسيده) صلة كاف التشبيه ١٩٤ (قوله كلام) مفعول تقرير (قوله بالانتزاع) صلة تقرير (قوله صواب) خبر

من (غلته) أي المأذون الحاصلة بعد الأذن فلا تؤخذ في دينه وتؤخذ فيه غلته التي بيده قبل الأذن لدخولها في المال المأذون له في التجرة ضمنا (و) لا يؤخذ دين المأذون من ثمن (رقبته) أي المأذون لأن ديون الغرماء إنما تعلق بذمته لا برقبته التي هي ملك سيده ومثل ثمن رقبته أرض جنباه عليه تن وظاهره سواء استهلكها في التجرة غدا أو لا كان وغدا أو لا وفيها خلاف طئي هذا الخلاف في الوديعة إذا استهلكها فاما مشهورنا في ذمته وحكي يحيى بن عمر عن بعضهم أنه إن استهلكها غدا فهي في رقبته كالجناية وقال أشهب إن كان المأذون له وغدا لا يودع مثله لا يتبع (وإن لم يكن غرم) أي ذودين على المأذون (ة) المأذون (كغيره) ممن لم يؤذن له في أن لسيده انتزاع ماله وعدم قبول إقراره ولو لم ياتهم عليه طئي. تقرير نت كلام المصنف بالانتزاع فقط صواب وهو قول ابن الحبيب وأما الانتزاع إذا لم يكن غرماء فكغيره فزيادة س وج واجتر عليه بغير ما كتم غير صواب لما سبق لك من نص المدونة وابن شاس أن الجرح عليه لا يكون إلا عند الحكم كالجرح لافرق بين كونه عليه دين مستغرق أم لا وهو ظاهر إطلاق المصنف وغرمها تقرير قوله واجتر عليه كالجرح مع قيام الغرماء وقد علمت ما فيه (ولا يمكن) بضم التحتية وفتح الميم والسكاف متقلا رقيق (ذمي) غير مأذون له في التجرة أي يحرم على السيد أن يملك عبده الذي غير المأذون (من تجرة في كتم) وخزير ويخوهم بما لايجل غلته (إن تجر) الذي (اسيده) لأنها كجارة السيد لانه وكيله سواء باع الذي ذلك الذي ومسلم لكن إن باعها لم اريقت وكسر ناؤها فان لم يقبض الذي عنها تصدق عليه به اد باله وإن قبضه فلا ينزع منه على المشهور ولا مفهوم لقوله كتم فيجزم فكيف يمكنه من تجرة فيما يباح أيضا لقوله في باب الوكالة ومنع ذمي من بيع أو شراء وتقاض وهو مقدم على مفهوم ما هنا وإنما خص كالتجر هنا لقوله (والا) أي وإن لم يجبر لسيده بان التجرة لنفسه في كالتجر (فقولان) في جواز تمكينه بناء على عدم خطايهم بفروع الشريعة وعليه فيجعل لسيده تناول ما أتى به إن انتزع منه وعده بناء على خطايهم بها وخلصنا على غير المأذون لقوله إن تجر لسيده لأن معناه إن تجر مال سيده على أن الربح لسيده وهو حيث لا يس بمأذون بل وكيلا له ونحوه في د وكلام المدونة والشارح يقيده ويمكن حله على المأذون لكن في فرض خاص وهو تجره في مال نفسه على أن الربح للسيد لا يقال فيه حيث تجر لسيده قاله عب البنا في نحو في ابن الحبيب وقرره في التوضيح على ظاهره كما قرره ز وغيره واستدل له في التوضيح بكلام النعمي

تقرير (قوله من نص الخ) بيان ما (قوله أن الجرح عليه الخ) بيان لنص يحدف من (قوله عليه) أي المأذون (قوله وغرمها) أي س وج (قوله وخزير الخ) بيان لما دخل بالكاف (قوله مما لايجل الخ) بيان نحوهما (قوله لأنها) أي تجارته لسيده (قوله لأنه) أي رقبته (قوله باعها) أي الجرح (قوله أريقت) أي الجرح (قوله وكسر) بضم فكسر (قوله تصدق) بضم التاء والصاد (قوله عليه) أي الذي (قوله به) أي الثمن (قوله وإن قبضه) أي الذي عن الجرح (قوله تمكينه) أي الذي (قوله وهو) أي ما أتى في باب الوكالة (قوله في كالتجر) تنازع فيه تجر وتجر (قوله جواز تمكينه) أي الذي من التجارة في كتم نفسه (قوله خطايهم) أي الذميين (قوله وعليه) أي جواز تمكينه (قوله ما أتى به) أي من تجره في كتم (قوله أن انتزعه) أي سيده ما أتى به

(قوله منه) أي الذي (قوله وعده) أي جواز تمكينه منه (قوله بها) أي فروع الشريعة (قوله وخلصنا) أي كلام المصنف وجواز (قوله لقوله) أي المصنف عليه وخلصنا الخ (قوله لأن معناه الخ) عملة عليه قوله لعله على غير المأذون (قوله وهو) أي الرقيق (قوله حيثن) أي حين تجره بمال سيده على أن ربحه لسيده (قوله له) أي سيده (قوله وكلام) عطف على (قوله بغيره) أي حله على غير المأذون (قوله وهو) أي الغرض الخاص (قوله تجره) أي الرقيق (قوله نفسه) أي الرقيق (قوله حيثن) أي حين تجره في مال نفسه والربح لسيده (قوله تجر لسيده) المناسب إبداله بمأذون (قوله بنحوه) أي كلام المصنف (قوله وقرره) أي كلام ابن الحبيب



(قوله لان ذلك) اى شرب الخمر واكل الخنزير والتجريفهما (قوله له) اى السيد (قوله عليه) اى المكاتب (قوله قوته) بسكون الواو (قوله عبارته) اى المصنف (قوله ومرادهما) اى ابن الحاجب و خليل (قوله ما أقي) اى العبد به (قوله من ذلك) اى تجره فى كخمريان ما (قوله جواز) اى اخذ ما أقي به من ذلك (قوله له) اى السيد (قوله تمكينه) اى الذى (قوله وبالجل) صلة يوافق (قوله اختصاره) اى كلام النعمى (قوله وتبته) اى ابن الحاجب (قوله كلامهما) اى ابن الحاجب والمصنف (قوله عليه) اى كلام النعمى (قوله اذا كان) اى العبد (قوله لانه) اى العبد (قوله فان تجر) اى العبد (قوله بالفضل) اى الزائد على رأس المال (قوله فان جهل) ١٩٥ اى السيد (قوله ما دخل

عليه) اى العبد (قوله من الفساد) بيان ما (قوله في بيعه) اى العبد (قوله استحسن) بضم التاء وكسر السين (قوله له) اى السيد (قوله فان اذن) اى السيد (قوله له) اى عبده الذى (قوله فتجر) اى العبد الذى (قوله كالعبد الملم) اى فى جواز اخذ سببه (قوله يختلف) بضم الباء (قوله اللام) (قوله اذا تجر) اى الذى (قوله بائع) اى الذى (قوله من ذلك) اى الربا وتجره فى كخمريان (قوله هذا) اى التفصيل المتقدم (قوله تجره) اى الذى (قوله فكأنهما) اى ابن الحاجب و خليل (قوله كلاهما) اى ابن الحاجب و خليل (قوله له) اى جواز التمكين (قوله فيه نظر) لعله لخالفته لقولها لا يمنع المسلم عبده النصرانى من

وجواز تمكينه ان تجره لنفسه بدل عليه المدونة ونصها ولا يمنع المسلم عبده النصرانى من شرب الخمر واكل الخنزير او بيعهما او شرائهما او يأتى الكنيسة لان ذلك دينهم اه عياض قبل مراده بعبده هنا مكاتبه اذ لا تجره عليه وقيل هو فى ما ذون له يتجر بحال نفسه وقيل فى قوته وقيل فى مال تركه سيده توسعة له اه طي فجوز عبارته لابن الحاجب ومرادهما به دم التمكين منع اخذ السيد ما أقي به من ذلك وبالتمكين جواز له حقيقة التمكين اذ لا يسوغ له تمكينه من التجر مطلقا فيما ذكر وفى غيره لقوله فى الوكالة ومنع ذى فى بيع وشراء وتقاض وبالجل على ما قلنا يوافق قولها لا يجوز للمسلم ان يستجر الخمر ويوافق ما أقي له فى الوكالة وبديل على الذى قلناه كلام النعمى واقتصر عليه فى الجواهر وقصد ابن الحاجب اختصاره وتبعه المصنف فيحمل كلامهما عليه ونص الجواهر النعمى لا ينبغي للسيد ان يأذن عبده فى التجارة اذا كان غير مأمور فيما يتولاه امالانه يعمل بالربا او يخون فى معاملته او يخون ذلك فان تجر ويربح وعمل بالربا تصدق السيد بالفضل فان جهل ما دخل عليه من الفساد في بيعه استحسن له التصديق بالربح بلا اجبار وقال مالك رضى الله تعالى عنه فى الكتاب لا يرى المسلم ان يستجر عبده النصرانى ولا يأمره ببيع شئ لقوله تعالى واكلمهم الربا قد نهوا عنه النعمى فان اذن له فتجر مع المسلمين فما أقي به كالعبد المسلم ويختلف اذا تجر مع اهل دينه فاربى او تجر فى الخمر فعلى القول بانهم مخاطبون بفروع الشريعة يكون الجواب على ما تقدم اذا بايع مسلما وعلى القول بانهم ليسوا مخاطبين به يسوغ للسيد ما أقي به من ذلك وكان لابن عمر رضى الله تعالى عنهما عبد نصرانى يبيع الخمر هذا اذا كان تجره لنفسه فان تجر لسببه فلا يجوز شئ من ذلك لانه بمنزلة تولى السيد ذلك البيع لانه وكيله اه فكأنهما فهما من قوله وكان ابن عمر الخ جواز التمكين حقيقة فيقرر كلامهما به وعليه فلا مفرهم لقوله فى كخمريان اه كلام طي البناءى فيه نظر والله اعلم (و) حجر (على) شخص (مريض) أو من تنزل منزلته بدليل تمثيلهما (حكم الطب) اى فنه أو اهله (بكثرة الموت به) أى لا يتجرب منه لاعتياده ولولم يغلب عند الاكثر خلافا لما زرى ولا يلزم من الكثرة الغلبة فيقال فى الشئ كثيرا اذا ساء وجوده عدمه والغلبة زيادة الوجود على العدم ابن الحاجب والخوف ما يحكمه الطب ان

شرب الخمر واكل الخنزير وبيعهما او شرائهما او يأتى الكنيسة لان ذلك دينهم ولا يعارض هذا قول مالك رضى الله تعالى عنه لا يرى للمسلم ان يستجر الخمر لان هذا فى تجارته وبيعته نيابة عن سيده وكذا قول المصنف وضع ذى الخ ولقول النعمى هذا اذا كان تجره لنفسه فان تجر لسببه فلا يجوز شئ من ذلك لانه بمنزلة تولى السيد ذلك البيع لانه وكيله (قوله لهما) أى المريض بقوله كسل وقول وجى قوته ومن تنزل منزلته بقوله وحامل ستة ومحسوس لقتل أو قطع ان خيف موته وحاضر صف القتال (قوله فنه) بفتح الفاء وشبه الثون اى علمه وقواعده (قوله منه) أى الموت به (قوله لاعتياده) أى الموت منه (قوله ولولم يغلب) أى الموت منه

(قوله كثير) نائب فاعل يقال (قوله حصوله) أى 'الموت' (قوله منه) أى المرض (قوله لا كونه) أى الموت (قوله ومثله) بفتح مثقال (قوله يخل) بفتح فسكون ففتح مثقالا أى يرق ويضعف (قوله معوى) بكسر ففتح منسوب للمع حصوله فيها (قوله أخاف) أى الاسد (قوله فيها) أى السفينة (قوله فسلطت) بضم فسكون مثقالا أى الحمى (قوله عليه) أى الاسد (قوله فيه) أى دخولها فى السابع ١٩٦ (قوله وبهذا) أى دخولها فى الشهر السابع صله قسر (قوله وهو)

الموت به كثير خليل مراده بالكثير ما يشتر الموت عنه فلا يتعجب من حصوله منه لا حصوله من الغالب من حال المرض كما هو ظاهر كلام المازرى ومثل للمرض الذى حكم الطب بكثرة الموت به فقال (كسل) بكسر السين المهملة وشدة اللام مرض يخل به البدن فكان الروح تنسل معه قليلا قليلا كما تنسل العافية (وقولنج) بضم القاف وقصها وفتح اللام وكسرها مرض معوى يعسر معه خروج النفل والريح قاله فى القاموس قوله معوى بكسر الميم والواو وفتح نسيمة للمعالمولة فيه أو يقال فيه قولون وليس بعربى وفى نزهة داود والقولنج ريج غليظ يجتسب فى الماء ومثله ذات الخب وبسهال دم (وحى) بضم الحاء المهملة وشدة الميم (قوية) أى بجاوزة العادة فى الحرارة وازعاج البدن مع المداومة فأتا فى يوم ما سديوم لا تخاف وأقول حتى نزلت بالارض حتى الاسد بفتح السين فأنفوخ عليه الصلاة والسلام أخاف من فيها فسلطت عليه فثقلته (و) امرأة (حامل) بضم الحاء (سنة) من الأشهر ودخلت فى السابع ولو يوم ويكفى فيه اخبارها فلا يسأل النساء وبهذا فاسر عياض المذهب ونقل المصنف بدخولها فى السادس ابن عبد السلام وهو ظاهر قول ابن الحاجب والحامل تبلغ ستة وكلام المصنف يحتملها ما أخاذه أت وقصره عب على الاول قاتلا أى الحامل المنسوبة لستة أشهر وهى لا تنسب لها الا اذا أتت على جميعها ابن عرفة وعزا ابن الحاجب فى الخوف بلوغ حمل المرأة ستة أشهر المصنف الحامل كالحيضة حتى تدخل ستة أشهر وقيل تدخل فى السابع وقال ابن شهاب حتى يأخذها الطلق وبه أخذ الداودى وقال ابن المسيب هى بمنزلة المريض من اول حملها ثم قال ودخولها فى السابع هو الذى فسره عياض المذهب ثم قال وهو الصواب لانه نص الموطا فانظره (و) يحجر على (محبوس لقتل) ثبت عليه وجب به باقراره به او يئذنة عادلة ولا يحجر على محبوس بتهمة حتى يتحقق امره (او) محبوس (لقطاع) من خلاف الثبوت حرايته فيحجر عليه (ان خيف) عليه (الموت) بسبب القطع أت ظاهره عطف لقطع على لقتل فيقتيد الحجر على من حبس لقطع ان خيف وموته به ويحتمل تعلق لقطع بمحذوف عطف على محبوس أى او مقرب لقطع كافى الدونة ولا يلزم من الحجر على المقرب له الحجر على من حبس له لان الخوف على المقرب أشد ومنه موهمة عدم الحجر على من لم يخف موته به عب او مقرب لقطع لا محبوس له ان خيف على المقرب لقطع الموت ويحتمل للفرقى (و) يحجر على شخص (حاضر صف القتال) وان لم يصبه جرح لاصف النظارة أو الرد أو التوجه للقتال والنظارة الذين ينظرون المفسوب من المسلمين المجاهدين فينصرونه والرادون الذين يردون من فر من المسلمين أو اسلحة المسلمين والتوجه انتهى للقتال قبل ملاقات العدو الباقى لم ار فى صف الرأى وأرى أن لا يثبت له هذا الحكم الا بكونه فى صف المقاتلة ومثله حاضر صف القتال

أى دخولها فى السادس (قوله يحتملها) أى دخولها فى السادس ودخولها فى السابع (قوله وقصره) أى كلام المصنف (قوله على الاول) أى دخولها فى السابع (قوله فى الخوف) أى ما يخاف الموت به (قوله بلوغ) مقعول عزا (قوله ستة أشهر) مقعول بلوغ (قوله وبه) أى أخذها فى الطلق صله أخذ (قوله ثم قال) أى ابن عرفة (قوله فانظره) أى ابن عرفة نصه قلت والصواب نقل عياض لانه نص الموطا واستدل عليه بقوله تعالى والوالدان يرضعن اولادهن حولين كاملين وقوله تعالى وحمله وفضاله ثلاثون شهرا فى الحكم لها بالمرض الخوف بدخولها فى السادس أو السابع ثلاثها بالطلاق لنقل المصنف والمأزى مع الداودى وسمع عيسى ابن القاسم بلوغها ستة أشهر بقولها ولا يسأل النساء عن ذلك اه (قوله

موجب) بكسر الجيم أى سببه (قوله باقراره) أى القتل صله ثبت (قوله خلاف) أى يده اليمنى ورجله الساس اليسرى (قوله به) أى القطع (قوله قرب) بضم الميم وفتح القاف والراء منة لا (قوله) أى القطع (قوله هذا الحكم) أى الحجر (قوله ومثله حاضر صف القتال) أى فى الحجر عليه

(قوله انه) اي الوباء الذي اذهب الثلث (قوله قال) اي البرزلي (قوله بانهم) اي الناس زمن الوباء الذي اذهب ثلثهم (قوله كلالصحاء) اي في عدم الحجر عليهم (قوله به) اي انهم كلالصحاء (قوله كلامه) اي القليب (قوله وكلام) عطف على كلامه (قوله منها) اي المذكورات (قوله بها) اي المذكورات (قوله بهذه) اي الجرب وما بعده (قوله زادت) اي اشدت (قوله واوله) اي المتناول عطف على آخر (قوله ان اعقبه) اي اول المتناول ١٩٧ (قوله بخوف) خبر اول (قوله يدل الخ) خبر قول (قوله وقيد) بفتحات

منقلا (قوله بعدم) صلة قيد (قوله وقته) اي الهول (قوله عدمه) اي الهول (قوله فمما) اي مؤتته وتداويه (قوله بها) اي مؤتته وتداويه (قوله قوام) بكسر القاف اي استقامة وصلاح (قوله بغير محابة زائدة على الثالث) بان كان بلا محابة او كان بمحابة الثالث (قوله ومن غير المالية) خبر مقدم (قوله من بناء وشجر) بيان ما (قوله فلا يوقف) اي تبرعه (قوله وينفذ) بضم الباء وفتح النون والقائمة لا اي تبرعه (قوله حله) اي ما تبرع به (قوله فبأخذه) اي المتبرع به بفتح الراء (قوله نفذ) اي البعض المتحول (قوله وان صح) اي المتبرع (قوله من مال غير مأمون) نفت تبرعه أوصلته (قوله لانه معروف الخ) عمله انما راجع من الثالث اي وكل معروف صنع في حال المرض الخوف فاقامة نقد من الثالث كالوصية (قوله وليس له) اي المتبرع

الناس زمن الوباء ونحوه الذي اذهب نصفهم او ثلثهم افتى به البرزلي قائلا انه كالمرض قال وافتي صاحبنا القاضي العدل ابو مهدى عيسى قاضي الجماعة بانهم كلالصحاء حتى يصيبهم المرض المذكور وافتي به ابو العباس القليب ونقل كلامه ابن هلال في نوازه وكلام البرزلي قاله البناني (لا) يحجر بخفيف مرض (بكرب) ورمد وحى يوم بعد يوم وربيع بكسر الراء اي تأتى رابع يوم او ثلث تأتى ثالث يوم وبرص وبسذام وفالج الغلبة السلامة منها والموت بها نادر وكلام الغنى والتوضيح والشارح يدل على عدم الحجر به هذه ولو اعقبها الموت او زادت عليه بعد التبرع وقول ابن عرفة آخر المتناول اي كالفالج واوله ان اعقبه الموت بخوف يدل على ان غير المخوف اذا اعقبه الموت يصير مخوفا وقيد في المدونة كون الفالج والبرص والجذام والقروح من الخفيف بعدم اقعاده واضائه فان اقعده واضاءه وبلغ عليه حد الخوف عليه فله حكم المخوف (ولا) يحجر على (ملج) بضم الميم وفتح اللام وكسر الجيم الاولى اي صار في اللجنة اي الماء الغزير الغامر (بجبر) ملح او نيل او فوات او دجلة او بطن بصرى في سفينة او عامي يحسن العموم فان لم يحسنه فكمر يض بخوف فيما يظهر انظر د ان كان البحر ساكنا بل (ولو حصل الهول) اي خوف الغرق بشدة الرشح وكثرة الموج على المشهور وأشار بالمبالغة لقول مالك تعالى الله تعالى عنه يحجر عليه اذا حصل الهول حقيقة لا مجي وقته مع عدمه والحجر على المريض (في غير مؤتته) اي المريض (و) غير (تداويه) اي المريض فلا يحجر عليه فيما اذبح ما قوام يده (و) في غير (معاوضة مالية) فلا يحجر عليه في المعاوضة المالية كبسع وشرا او قراض ومساواة واجارة وكراه واكثر ما بغير محابة زائدة على الثالث ومن غير المالية النكاح والملح وصلح القصاص (و) ان تبرع المحجور عليه لمرض او نحوه ولو بحتق (وقف) بضم الواو وكسر القاف (تبرعه) ولو بئانه في كل حال (الا) ان يكون تبرعه (ال) اي من مال له (مأمون) اي من التغير (وهو العقار) بفتح العين اي الارض وما اتصل بها من بناء وشجر فلا يوقف وينفذ الا ان حيث حله الثلث فبأخذه المتبرع له ولا ينتظر به موت المتبرع فان حل بعضه نفذ عاجلا فان مات المتبرع فلا يمضي غير ما نفذ وان صح من مرضه صحة بينة نقد باقيته (فان مات) من وقف تبرعه من مال غير مأمون فهو راجع لما قبل الاستثناء (في) يخرج تبرعه (من الثلث) معتبرا يوم التفتيد ان وسعه او ما يسعه الثلث منه لانه معروف صرحه حال مرضه (والا) اي وان لم يمت بان صح من مرضه صحة بينة (مضى) تبرعه كله ولو زاد على الثلث وليس له رجوع فيه لانه بطل ولم يجعله وصية وايست من التبرع الذي فيه التفصيل لانها لو وقف ولو كان له مال مأمون لانه له الرجوع فيها (و) يحجر (على الزوجة) الحررة الرشيدة بدليل ما تقدمه من حجر الرقيقة لسيدها والسقينة لوليا (لزوجها) البالغ الرشيد لحقه في التجهل

(قوله انه) اي المتبرع به (قوله لانه) اي المريض (قوله بطله) بفتحات منقلا اي شجره (قوله وليست) اي الوصية (قوله التفصيل) اي يكون له مال مأمون او لا (قوله فيها) اي الوصية (قوله بدليل) اي على تقدير الوصية واضائقه للبيان (قوله نحن جرح الخ) بيان ما (قوله ملقه) اي الزوج الخ لعله يحجره عليها



(قوله فاسم المصدر) أى عتق الخ تبرع على تقدير رقيقه (قوله انه) أى عتق (قوله وأولى) بفتح الهمز (قوله ان علم) أى سيده  
(قوله بها) أى تبرعات العبد (قوله وسكت) أى سيده (قوله فى كتاب) خبر مقدم (قوله لعبد) أى فن بدليل ما يليه (قوله كفالة)  
فاعل يجوز (قوله عما هو معروف) أى تبرع يسان غير ذلك (قوله فان فعلوا) أى العبد ومن عطف عليه أى تبرعا (قوله بغير اذنه)  
أى السيد (قوله فلا يجوز) أى لا يعضى فعلهم (قوله وان عتقوا) مباغلة فى عدم لزومهم (قوله وان لم يرد) أى السيد تبرعهم  
(قوله لزومهم) أى العبد ومن بعده (قوله ذلك) أى تبرعهم (قوله علم به) أى تبرعهم ١٩٩ (قوله ولا يجوز له) أى الماذون له (قوله  
معروف) أى تبرع (قوله  
فأما هيته) أى الماذون  
(قوله فان لم يعلم) أى سيده  
(قوله بذلك) أى تبرعه (قوله  
ذلك) أى التبرع فاعل لم  
(قوله العبد) مفعول لم  
(قوله قبل وفاة الدين) صلة  
تبرع (قوله بغير اذنه) صلة  
تبرع (قوله يده) أى المتبرع  
بالكسر (قوله اذ لم يعلم  
السيد) أى تبرع عبده  
(قوله او علم) أى السيد تبرع  
عبده (قوله ولم يقض) أى  
السيد فى تبرع عبده (قوله  
والمال) أى المتبرع به يده  
أى العبد حال (قوله فان  
ذلك) أى المال المتبرع به  
(قوله لازم له) أى العبد (قوله  
وقال) أى فى المقدمات  
(قوله ان ذلك) أى المال  
المتبرع به (قوله عليه) أى  
المدان (قوله سيده) أى  
المدان (قوله ارتفعت) أى  
زالت (قوله وامضاؤه) أى  
جميع ما تبرعت به عطف  
على رد الجميع (قوله ورد  
الزائد فقط) عطف على رد الجميع (قوله بعضها) أى الرقبة (قوله مضى) أى جميع ما تبرعت به (قوله ففرق) بفتح الفاء (قوله  
منه) أى رد الجميع (قوله بامكان) صلة فرق (قوله وبين تمكينه) أى الزوج عطف على بين تمكين الزوج (قوله منه) أى رد الجميع  
(قوله وعدم تمكينه) أى الزوج من رد الجميع (قوله بعد السنة) صلة دعوى (قوله اعانها) مفعول دعوى (قوله وصدقته) أى  
الزوجة ابانها حال (قوله بقوة) عطف على بامكان (قوله علم) بضم العين (قوله رد ابطال) خبر ان (قوله هذا) أى الحاصل (قوله  
ختلف) بضم التاء (قوله كبديل) بضم فسكون ففتح (قوله عرف) بضم فكسر

عتقه فاسم المصدر مضاف لقاعله ومفعوله محذوف ويحتمل انه مضاف لفعله بعد حذف  
فاعله أى السيد أى كعتق السيد عبده بعد ان تبرع العبد بتبرعات لم يعلمها سيده حتى اعتقه  
ولم يستثن ماله فمضى تبرعانه وأولى ان علم بها وسكت حتى اعتقه فى كتاب كفالة المذونة ولا  
يجوز لعبد ولا مكاتب ولا مدبر ولا ام ولد كفالة ولا عتق ولا هبة ولا صدقة ولا غير ذلك اهو  
معروف عند الناس الا باذن السيد فان فعلوا بغير اذنه فلا يجوز ان رده السيد فان رده فلا  
يلزمهم وان عتقوا وان لم يرد حتى عتقوا الزمهم ذلك علم به السيد قبل عتقهم اولم يعلم اه وفى  
كتاب الماذون له فى التجارة من المقدمات ولا يجوز له معروف الا ما جاز الى التجارة فاما هيته  
او صدقته او عتقه فموقوف على اجازة السيد او رده فان لم يعلم بذلك حتى يعتق مضى فلزم ذلك  
العبد ولو يكن سيده ان يرد (و) كتبرع من احاط الدين بماله قبل (وفاء الدين) الذى احاط  
بماله (بغير اذنه) أى رب المحيط بمال المتبرع ولم يعلم رب الدين بتبرعه او علم ونسكت حتى وفاء  
دينه فقد مضى تبرعه ان بقى ما تبرع به يده قاله فى المقدمات ونصها اذ لم يعلم السيد او علم  
ولم يقض برقولا اجازة حتى عتق العبد والمال يده فان ذلك لازم له ولا علم فى ذلك نص خلاف  
وقال فى تبرع المديان بغير اذن غرمائه ان ذلك يتخذ عليه ان بقى ذلك المال يسيده الى ان  
ارتفعت عنه المنع بزوال الدين (وله) أى الزوج (رد الجميع) أى جميع ما تبرعت به زوجته  
وامضاؤه ان تبرعت برأته عن ثلثها وورد الزائد فقط وامضاء الثالث الا اذا كان تبرعها بعتق  
رقبة واحدة زائدة على ثلثها فليس له رد الزائد فقط لتأديته لعتق بعضها بلا تكميل قاله مالك  
وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما فى المذونة ابن نافع سواء كانت الزيادة كثيرة او يسيرة لابن  
القاسم فى المذونة ايضا ان زاد على الثالث كالدنار وما خف مضى وان كثرت فله رد الجميع وفرق  
فى التوضيح بين تمكين الزوج من رد الجميع ان تبرعت برأته وعدم تمكين الوارث منه ان تبرع  
المرضى برأته بامكان تدارك الزوجة التبرع بثلثها بخلاف الميت وبين تمكينه هنا منه وعدم  
تمكينه فى دعوى الاب بعد السنة اعانها وصدقته فى ثلثها بقوة شبهة الاب وقد علم ان رد  
السيد وولى الصغرى والسفيرة رد ابطال ورد الغرماء رد ايقاف ورد الزوج رد ايقاف عني  
المشهور وابطال على نقاب له ورد القاضى كدمن ناب عنه ونظم هذا ابن غازى فقال  
أبطل صنيع العبد والسفيرة \* برد مولاه ومن يليه  
واوقفن فعل الغريم واختلف \* فى الزوج والقاضى كبديل عرف

الزائد فقط) عطف على رد الجميع (قوله بعضها) أى الرقبة (قوله مضى) أى جميع ما تبرعت به (قوله ففرق) بفتح الفاء (قوله  
منه) أى رد الجميع (قوله بامكان) صلة فرق (قوله وبين تمكينه) أى الزوج عطف على بين تمكين الزوج (قوله منه) أى رد الجميع  
(قوله وعدم تمكينه) أى الزوج من رد الجميع (قوله بعد السنة) صلة دعوى (قوله اعانها) مفعول دعوى (قوله وصدقته) أى  
الزوجة ابانها حال (قوله بقوة) عطف على بامكان (قوله علم) بضم العين (قوله رد ابطال) خبر ان (قوله هذا) أى الحاصل (قوله  
ختلف) بضم التاء (قوله كبديل) بضم فسكون ففتح (قوله عرف) بضم فكسر

(قوله ورج) بضم فكسر (باب الصلح) \* (قوله واحكامها) اى الاقسام (قوله وما يناسبها) اى الاقسام (قوله وهو) اى الصلح (قوله واصله) اى معناه الاصل (قوله السكال) اى ثم نقل لقطع المنازعة للمسيبة ثم صار حقيقة لغوية (قوله انتقال) بين (قوله عن حق) اى مالى او غيره فصل مخرج الانتقال عن مكان او زمان وهذا الصلح على اقرار او بينة (قوله او دعوى) عطف على حق وهذا الصلح على انكار (قوله بعوض) فصل مخرج الانتقال عن حق او دعوى بلا عوض (قوله لرفع نزاع الخ) فصل مخرج الانتقال عن حق او دعوى اغير ذلك (قوله هو) اى الصلح (قوله يشمل محض البيع) اى فلم يطرد ولم يمنع خبر قول (قوله يخرج عنه صلح الانكار) اى فلم ينه كس ولم يمنع خبر قول (قوله وبراء) اى من جميع الحق والمضى به (قوله واسقاط) اى لبعض الحق والمضى به (قوله تقسيم) خبر قول (قوله اى الصلح) (قوله لاتعريف) فيه انهم عدوا التقسيم من انواع التعريف وورد بعضهم الى الرسم بخاصة اقسام المعرف اليها (قوله فلايتوهم) بضم الياء تقر يع على تقسيم الخ (قوله نقضه) اى ابطال طرده (قوله لعدم ٢٠٠ اندراجهما) اى البيع والهبة (قوله مورد التقسيم) اى الصلح (قوله

وليس لهما) اى الزوجة (بعد تبرعها) (الثالث) من مالها (تبرع) من الثلثين الباقيين بشئ (الا ان يعد) التبرع المتأخر من التبرع المتقدم بعام عند ابن سهل ورجح وبسته أشهر عند أصبغ وابن حبيب ليس بغير الباقي كانه مال مستقل لم تبرع منه بشئ قال ابن الموار (باب) \* فى بيان أقسام الصلح وأحكامها وما يناسبها وهو لغة قطع المنازعة وأصله السكال يقال صلح الشئ بفتح اللام وضمها اذا كسل وشرعا قال ابن عرفة انتقال عن حق او دعوى بعوض لرفع نزاع او خوف وقوعه وقول ابن رشد هو قبض شئ عن عوض يشمل محض البيع وقول عياض هو معاوضة عن دعوى يخرج عند صلح الاقرار وقول ابن الحاجب تابعه لابن شاس الصلح معاوضة كالبيع وبراء واسقاط تقسيم لالتعريف فلايتوهم نقضه ببعض البيع وهبة كل الدين أو بعضه لعدم اندراجهما تحت مورد التقسيم الخط قد يقال حده غير جامع لانه لا يشمل الصلح على بعض الحق المدعى به طى قد يقال لانسلم ان الصلح هو الانتقال بل هو انه معاوضة والانتقال مفرع عنها ما لول لها كما ان الانتقال فى البيع مفرع عنه ومما لول له والصلح بيع واجارة وهبة فيفسر بالمعاوضة كالبيع والاجارة لمحدثا هو المواب وبجواب عن خروج صلح الاقرار بان الغالب فى الصلح كونه عن انكار فهو وحده للغالب البنى وقبه نظر والظاهر ان عقد المعاوضة والانتقال بعوض معناه واحد (قوله) الاولى فى المقدمات روى ان كعب بن مالك تقاضى من ابن ابي حذر رضى الله تعالى عنه ما دينا له عليه فى المسجد فانفعت اصواته حاجتى معها النبي صلى الله عليه وسلم وهو فى بيته فخرج حتى كشف صفى حجرته فنادى كعبا فقال يا كعب فقال ابيك يا رسول الله فاشاء به ان يضع الشطر فقال كعب قد فعلت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قم فاقضه الثانية فى ضيق روى الترمذى

حده) اى ابن عرفة الصلح (قوله لانه) اى حد ابن عرفة (قوله لا يشمل الصلح على بعض الحق) اقول بل يشمل لصدق الحق به فيه ايضا (قوله لانسلم ان الصلح هو الانتقال بل هو المعاوضة الخ) هذا يتوقف على تحقيق الفرق بين الانتقال والمعاوضة وتباينهما والظاهر ترادفهما واتحاد معناه ما والله اعلم (قوله بيع) اى ان كان الانتقال الى ذات (قوله واجارة) اى ان كان الانتقال عن ذات الى منفعة (قوله وهبة) اى ان كان الانتقال عن كل الى بعضه (قوله فيفسر) بضم الياء وفتح السين والغنة فلا اى الصلح (قوله بان الغالب الخ) فيه نظر لان الغلبة المذكورة على فرض تسليمها وحسنه

لا يندفع الاعتراض لو جوب انعكاس الحد وشموله كل فرد ولو ندر وجوده (قوله فهو) اى حد ابن عرفة (قوله وفيه) اى قول طى لانسلم ان الصلح هو الانتقال الخ (قوله روى) بضم فكسر (قوله كعب) بفتح فسكون (قوله حدرد) بفتح الحاء المهملة والراء وسكون الهاء الاولى (قوله) اى كعب (قوله عليه) اى ابن ابي حذر (قوله سبغ) بكسر السين المهملة وسكون الجيم فقاء اى ستر (قوله حجرته) بضم الحاء المهملة ومكون الجيم (قوله فنادى) اى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فقال) اى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فقال) اى كعب (قوله فاشاء) اى رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله ان) بفتح فسكون (قوله وضع) بفتح الضاد المهملة وسكون العين اى اسقط (قوله الشطر) بفتح الشين المهملة وسكون الطاء المهملة اى النصف (قوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) اى لابن ابي حذر

(قوله وحسنه) بقضات منقلا (قوله حرم) بقضات منقلا (قوله أحل) بقضات منقلا (قوله وحرمته) أي الصلح عطفه على وجوبه (قوله واجبة الدر) راجع لحرمته (قوله اوراجحته) راجع لكرهه (قوله الخمي) صلة من (قوله بنذب) أي دعاه (قوله إليه) أي الصلح (قوله له) أي القاضي (قوله به) أي الصلح (قوله منهما) أي المتنازعين (قوله ورد) بضم الراء (قوله بأنه) أي الصلح (قوله أوسطه) أي الحق (قوله له) أي من له الحق (قوله ان أباه) ٢٠١ أي كره الصلح (قوله أحدهما) أي المتنازعين (قوله فلا يلج) أي القاضي (قوله عليه) أي أي الصلح (قوله قسموه) أي الصلح (قوله إلى صلح على) أقرار و صلح على انكار أي وليذكر والصلح على سكوت (قوله لتكون القسمة الخ) خبر قول (قوله حقيقة) أي مانعة جمع وخلو (قوله بدليل) اضافته بيانة (قوله ذكره) أي المصنف (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف إليه ونسبة معناه (قوله وبين) بقضات منقلا (قوله ان كان) أي المأخوذ (قوله فيه) أي الصلح المذكور (قوله أو بهما) أي دنانير و دراهم مع (قوله نقدا) أي حالا راجع للثلاثة فان كان مؤجلا منع لفسخ دين في دين (قوله أو بعرض) أي حال (قوله أو طعام) أي حال (قوله مخاف) راجع لطعام والعرض فان وافقه فليس بيعا (قوله أو عكسه) بأن صالحه عن دينار بدرهم مؤخر (قوله فسد) أي الصلح في الصور المذكور من قوله فان شرط

وحسنه انه صلى الله عليه وسلم قال الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا حرم حلالا او احل حراما الثالثة ابن عرفة هو أي الصلح من حيث ذاته مندوب اليه وقد يعرض وجوبه عند تعيين مصلحته وحرمته وكرهته لاستلزامه مفسدة واجبة الدر اوراجحته كما مر في النكاح الخمي وغيره ابن رشد لا بأس بنذب القاضي الخصمين اليه ما لم يميز له الحق لاحدهما لقول عمر لابي موسى رضي الله تعالى عنهما واحرص على الصلح ما لم يبين لك فصل القضاء وتيسل في بعض المذاكرات لا بأس به بعد التمين ان كان لرفق بالضعيف منهما كالندب لصدقة عليه ورديا به يوم ثبوت الحق على من له الحق أو سقوطه بخلاف الصدقة ابن رشد ان أباه أحدهما فلا يلج عليه لما حاوهم الا لزام الرابعة ابن عرفة قسموه إلى صلح على اقرار و صلح على انكار فقول عياض حكم السكوت حكم الاقرار لتكون القسمة حقيقية بين الشيء ونقيضه أو المساوي لنقيضه اه طئي الشيء هو الاقرار ونقيضه لا اقرار ومساويه الانكار والسكوت وان شئت قلت الشيء هو الانكار ونقيضه لا انكار ومساويه الاقرار والسكوت والمعنى واحد فلا واسطة بين الاقرار ولا اقرار ولا بين الانكار ولا انكار فافهم (الصلح) أي على اقرار بدليل ذكره الصلح على سكوت والصلح على انكار بعد بيع واجارة وهبة وبين هذه الاقسام الثلاثة فقال (على) أخذ شيء (غير المدعي) بضم الميم وفتح الدال مشددة والعين وصلته محذوفة أي به (بيع) لذات المدعي به بالمأخوذ ان كان ذاتا فيشترط فيه شروط البيع وانتقام موافقه كدعواه بعرض او حيوان او طعام او عقار فيقر به المدعي عليه ثم يصالحه بدنانير و دراهم او بهما نقدا او بعرض او طعام مخاف للمصالح عنه فقد باع المدعي المدعي به بنقد او عرض مخاف له بخلاف لوجود شروطه وانتقام موافقه فان شرط عليه شرطا يناقض المقصد وكان لا يبيع المصالح به أو لا يلبسه أو لا يركبه أو لا يطيأ الجارية أو صالحه بجهول أو لأجل مجهول أو عين دراهم بدنانير مؤخر أو عكسه أو عن طعام معاوضة فسد لا تتقاء الشرط أو وجود المانع وذكر القسم الثاني عاطفاه بالواقي للتقسيم فقال (أو اجارة) للمأخوذ صليان كان متافعا فان كان المدعي به معينا جاز صلحه عنه بمنافع معينة او مضهونة لعدم فسخ دين في دين وغايته اجارة المنفعة بجمعين وان كان غير معين بان كان مضهونا في ذمة المدعي عليه فلا يجوز صلحه عنه بمنفعة معينة ولا مضهونة لانه فسخ دين في دين فصوره الاجارة الجائرة ان يدعي عليه بجمعين كسب معين او حيوان معين او طعام كذلك فيقر به ثم يصالحه بمنفعة شيء معين او مضهون من عقار او حيوان او عرض وان ادعى عليه بمنفعة معينة او مضهون لم يستوفها جاز الصلح عنها بنقد مجهول او حيوان كذلك أو طعام كذلك وهو اجارة للمصالح عنه لا يجوز لانه فسخ دين في دين (و) الصلح (على بعضه) أي المدعي به وترك باقيه (هبة) للبعض المتروك فيشترط قبوله قبل

٢٦ من ث عليه الى ما هنا (قوله ان كان) أي المأخوذ صليان (قوله وان كان) أي المدعي به (قوله الجائرة) نعم صورة أو الاجارة (قوله كذلك) أي الثوب والحيوان في التعين (قوله فيقر) أي المدعي عليه (قوله به) أي المدعي به (قوله كذلك) أي النقدي التجميل (قوله لانه) أي الصلح بمؤخر (قوله فيشترط قبوله) أي المدعي تفرع على هبة

(قوله وقيل فلسفه) عطف على قبل موته (قوله هذا الاشتراط) اي لقبول المدين قبل موت رب الدين وفلسفه (قوله مع لده) اي المدعى عليه (قوله وانكاره) اي المدعى عليه عطف على اقرار (قوله او سكوت) اي المدعى عليه عطف على اقرار (قوله ادفع لي خمسين الخ) مفعول قال (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه (قوله واختلف) بضم التاء (قوله قسم) اي المصنف (قوله فهو) اي الصلح (قوله وان كان) اي المصالح به (قوله فهي) اي الصلح واتته لتأنيث خبره (قوله وان كان) اي الصلح (قوله فهي) اي الصلح (قوله هذه الاقسام) اي البيع والاجارة والهبة (قوله في الصلح على اقرار الخ) اي فالاقسام تسعة من ضرب ثلاثة في ثلاثة (قوله فهو) اي السكوت (قوله لاحدهما) اي الاقرار او الانكار ولو قال وامافي الانكار والسكوت فيما انظر للمدعى به انكفي (قوله ذكرها المصنف) اي بقوله ان

٢٠٢

موت واهبه وجنونه ومرضه المتصلين بموته وقبل فلسفه ابن عاشر تظهر فائدة هذا الاشتراط والله أعلم فيما اذا قال المدعى بعد اقرار المدعى عليه مع لده وانكاره او سكوت ادفع لي خمسين واسقط لك الباقي فلم يجبه المدعى عليه فلا ينفذ الصلح فلورضى المدعى عليه به بعد لزوم الصلح واختلف اذا لم يرض حق مات المدعى الثاني قسم الصلح ثلاثة اقسام بيع واجارة وهبة لان المصالح به ان كان ذاتا فهو بيع وان كان منفعة فهي اجارة وان كان ببعض المدعى به فهي هبة وتجري هذه الاقسام في الصلح على اقرار وعلى انكار وعلى سكوت امافي الاقرار فظاهر واما في الانكار فبالنظر الى المدعى به واما السكوت فهو راجع لاحدهما واما قول المصنف الا في السكوت والانكار فانما يخصهما بالذکر لان قرارهما عن صلح الاقرار بشروط ثلاثة ذكرها المصنف ثم المصالح به ان كان منافع اشترط كون المدعى به معيناً حاضراً ككتاب مثلاً لا يدعيه على زيد وهو يده فيصالحه بـ كفي داراً وخدمة عبد فلو كان المدعى به معيناً في الذمة كدراهم فلا يجوز الصلح عمن اجنات لان حينئذ فسخ دين في دين والله أعلم (وجاز الصلح) (عن دين بما) أي شئ (يباع) الدين (به) كالصلح عن عرض او حيوان او طعام في الذمة من قرض او بيع في غير الطعام بدنانير او دراهم او بهما او بمرض او طعام مخالف للمصالح عنه ومفهوم ما يباع به منع الصلح عن دين بما يمنع بيعه به كصلحه عن دين بمنفعة لمضنون او معين لانه فسخ دين في دين او عن طعام بطعام مخالف له موجب لانه ربا نسا او عن دينانير بدراهم مؤجلة أو عكسه لانه صرف مؤخر او عن طعام من بيع لانه بيع طعام معاوضة قبل قبضه او عن عشرة دينانير أو ثواب مؤجلة بستة دينانير أو ثواب حائل لانه ضع وتقبل او عن عشرة أو ثواب شهر باثني عشر نقدا لخط الضمان وازيدك ويرد المنوع ان لم يفت وقيته او مثله ان فات ويرجع ان لم يفت كذا عليه قبل الصلح والالزم تقيم الفاسد واراد بالحوال الاذني فلا ينافي قول ابن عرفة الصلح من حيث ذاته مندوب الى آخر ما تقدم عنه وان وقع بكمروه ونفسه ولو ادرك بعد ثمان قبضه فله مطرف وقال عبد الملك يفسخ بعد ثمانية وينفذ ان طال كصلح عن دين بقرعة سائلة معين وتقبل واما سلف بر ثمانية (قوله لمضنون) نعمت ممنوعة (قوله لانه) اي الصلح

منهية

(قوله او عن طعام) عطف على دين (قوله او عكسه) اي صلحه عن دراهم بدنانير او بجل (قوله ويرد) بضم ففتح (قوله ان لم يفت) اي المصالح به (قوله وقيته او مثله) اي المصالح به (قوله ان فات) اي المصالح به (قوله ويرجع) اي المصالح به (قوله والالزم) اي وان لم يرد المنوع الذي لم يفت ولا عرض القات (قوله عنه) اي ابن عرفة (قوله وان وقع) اي الصلح (قوله بكمروه) أي مختلف فيه او مظاهر الفساد ولم يتحقق في جهة معينة كما ياتي (قوله ادرك) بضم الهمزة اي المصالح به (قوله بعد ثمان) بكسر الحاء المهملة وسكون الهمزة اي قرب (قوله مطرف) بضم ففتح فكسر مثله لا آخره فاء (قوله بعد ثمانية) اي القبض (قوله كصلح عن دين الخ) مثال للصلح بكمروه



(قوله واشترط) أي في الصلح (قوله تقرها) أي بقاؤها على أصلها حتى تصير قرا (قوله وقرر) أي فسر (قوله مطلقا) أي عن تقييده بطول زمانه (قوله كلامه) أي المصنف (قوله يتق) بضم الياء وفتح القاف أي يجتنب (قوله من أوجه الفساد) بيان ما (قوله مجهلا) مفعول دع أي ترك الصلح مجهول (قوله وفسخا) أي لدين في دين (قوله ونسا) أي ربا النساء (قوله وحط) أي الضمان وأزيدك (قوله ضح) أي ودع وضع وتجهل (قوله ان صالحت) أي أردت الصلح (قوله دع) أي أترك (قوله الا انه) أي المصنف (قوله هنا) أي في باب الصلح (قوله قدمه) أي المصنف الجاهل أي على باب الصلح (قوله لكن ٢٠٣ هذا) أي اشتراط معرفة المصالح عنه استدراك على وكذا

تعتبر معرفة ما يصلح عنه لدفع إيهامه بكتيته (قوله ذلك) أي المصالح عنه (قوله فان تعذرت) أي معرفة المصالح عنه (قوله جان) أي الصلح (قوله على معنى التحلل) إضافة للبيان (قوله حال) بشد اللام نعت فان لذهب (قوله فان أجلا الخ) مفهوم ان - لا (قوله لانه) أي الصلح (قوله ومثل) بفتحات مثقلا (قوله في المدونة) خبر مقدم (قوله ودرهم) أي واحد (قوله هضمت) أي اسقطت (قوله باقيا) أي المائة درهم (قوله بها) أي مائة دينار ودرهم واحد ومائة دينار ومائة درهم (قوله نقدا) أي حالة فلابيوز بأفضل (قوله وان دخلت الخ) حال (قوله التي قبلها) أي وعن ذهب بورقا وعكسه طعن في دخولها فيها باعتبار تقريرهم اشتراط الحلول والتجهيل وسنعمل فسادا (قوله

من هية واشترط تقرها على أحد القولين السابقين في قوله في باب السلم وهل المزهى كذلك وعليه الأكثر أو كالبيع الفاسد تأويلان وقرر في المكروه بالمتخلف فيه خارج المذهب لان المكروه حقيقة لا يتصور فسخه مطلقا البناني ابن عرفة عن ابن رشد المكروه ما ظاهره الفساد غير محقق كونه في جهة معينة كدعوى كل منهم على صاحبه نأير ودرهم فيصطلحان على تأخير كل منهما صاحبه لأجل الطرشي المراد بالمكروه هنا الخلف فيه وبالجملة المتفق عليه والأفالمكروه - حقيقة جائز فلا يتصور فسخه قرب أو بعد وكراهة التزويه لا تنافي هنا طي والبناني المذاسب فجاء بقاء التقرير بديل الواو وقد اشتمل كلامه هنا على ما يتق في الصلح من أوجه الفساد المشار إليها بقول القائل

جهلا وفسخا ونسا وحط ضح \* والبيع قبل القبض ان صالحت دع

الا انه لم يذكر الجاهل هنا وقد قدمه قبل هذا في التوضيح وكذا أنه اعتبر معرفة ما يصلح عنه فان كان مجهولا فلا يجوز لولا اشتراط في المدونة في صلح الزوجة عن ارثهم معرفة ما يصلح التركة اه لكن هذا ان أمكن معرفة ذلك فان تعذرت جاز على معنى التحلل اذ هو غاية المقدور نقله الحط عن أبي الحسن (و) جاز الصلح (عن ذهب) في النعمة حال (بورق) بكسر الراء أي فسخة حالة مجهلة (او عكسه) أي الصلح عن ورق في النعمة حال بذهب حال معجل (ان - لا) بفتح الحاء المهملة واللام مشددة أي المصالح عنه والمصالح به وهو صرف ما في الذمة وشرطه الحلول (ومجمل) بضم ف كسر مثقلا المصالح به بالقول اذ لو أنكر اسكان صرفا مؤخر او ممتنع فان اجلا معا واحدهما منع لانه حينئذ صرف مؤخر ومثل للصلح الجائر فقال (ك) صلح (ب) مائة دينار ودرهم واحد حالة مجهلة باقيا عمل (عن ما تهما) أي الدينار والدرهم مثنى مائة سقطت فونه لاضافته والمائتان حالتان في المدونة ومن لك عليه مائة دينار ومائة درهم حالتان فصالحته عن ذلك على مائة دينار ودرهم جاز لانك اخذت الدنانير قضاء عن دنانيرك واخذت درهما من دراهمك وهضمت باقيا بخلاف التبادل به نقدا \* (تنبيه) \* ذكر هذه الصورة وان دخلت في التي قبلها الخلفاها وذكرها مع الاستغناء عنها بقوله وعلى بعضه هبة للنص على كل فرع بانقراده قاله ت \* (تنبيهات الاول) \* طي ان - لا ومجمل تبع ابن الحاجب في تنبيه ضمير - لا وافراد ضمير مجمل مع ان الاعتبار الذي دعاهما التنبيه الاول يجري في الثاني قاله ابن عاشر البناني اما تجهيل المضالم به فظاهر واما تجهيل المصالح عنه فيظهر انه يحصل الحاصل الا ان يصور باخذ العوض من المدعي

تبع) أي المصنف (قوله دعاهما) أي ابن الحاجب وخليل (قوله يجري) أي الاعتبار الداعي لتنبيه ضمير - لا وهي السلامة من الصرف المؤخر (قوله في الثاني) أي ضمير مجمل يراد به في الثاني مسلم ولكن الثاني مجمل بالفعل لانه في ذمة المدعي عليه فاشتراط تجهيله اشتراط التحصيل الحاصل وتحصيل الحاصل محال فاشترطه عبث فوجب افراد ضمير مجمل (قوله بصور) بضم الياء وفتح الصاد والواو ومثلا أي تجهيل المصالح عنه (قوله باخذ العوض) أي لما دفعه المدعي عليه للمدعي (قوله من المدعي) صلة اخذ فباخذ المدعي عليه من المدعي في صورة الصلح عن ذهب بورق ذهب العوض الورق وفي عكسه ورعا عن الذهب الذي صالح به



لعله لا يهتف وتعرف عزيمته وعدمها بقرائن الاحوال والاشارات والكلام ونحو ذلك وفي نوازل ابن رشد سأل عياض عن  
 المصالحة عن الغائب هل اجازها احد فقد رأيت لبعض من لا يعتد به من الموثقين اجازتم اذا شهد فيها بالسداد للغائب مثل ان  
 يثبت عليه حق فيلزم مثبتته عين الاستبراء فيدعو الى المصالحة عنها بما يشهد فيه بالسداد والفرق بينه وبين المجبور الذي يتفق  
 على جواز الصلح عنه بين اذا المصالحة مباينة ومعاوضة وهي سائغة للمجور دون الغائب الجواب تصفحت سؤالا هذا اعزلك  
 الله تعالى بطاعته ووقفت عليه ولا يجوز لو كبل الغائب المصالحة عنه اذا لم يفوضها اليه هذا هو المنصوص عليه في الروايات  
 ومن يخالف ذلك من الموثقين برأيه فقد اخطأ ومصالحة الوصي عن المجور عليه بخلاف ذلك كما ذكرت وبالله تعالى التوفيق  
 وفي المقصد المجرد في تخفيض العقود في الكلام على بيع صاحب الموارث اذا كان في الورثة زوجة ولها كافي انما تاخذ  
 بعد ثبوتها وحلقها عين القضاء قلب بعد واصل يمينها في ذلك واصطلحت ٢٠٥ فلانة مع صاحب الموارث

والموصى له والوارثين  
 المذكورين على اسقاط عين  
 القضاء باسقاطها نصف  
 كاشا او ثلثه او كذا صلحا  
 صحها ثبت عند القاضي  
 السداد والنظر فيه لجماعة  
 المسلمين (قوله مقتضى)  
 بفتح الضاد المجهمة (قوله من  
 المدعى عليه) صلة السكوت  
 (قوله عن اجابة صلة السكوت  
 (قوله من حبس الخ)  
 صلة مقتضى (قوله وهو)  
 أي السكوت (قوله كالاقرار  
 والاينكار) أي ما (قوله  
 فيه) أي الصلح على السكوت  
 (قوله جعله) أي صلح  
 السكوت (قوله مثلها)  
 أي الاقرار والاينكار (قوله  
 كونه) أي السكوت (قوله  
 لهما) أي الاقرار والاينكار

(او) الصلح على مقتضى (السكوت) من المدعى عليه عن اجابة دعوى المدعى عليه من  
 حبس وتغزير وهو عند ابن محرز كالاقرار والاينكار فيشترط فيه شروط صلح الاينكار الثلاثة  
 الاسمية على مذهب الامام مالك رضي الله تعالى عنه ووجه جعله مثلها كونه محققا لهما  
 فان ادعى عليه يد ينار فسكت ثم صالحه بدراهم مؤخر فلا يجبل بالنظر لدعوى المدعى واما بالنظر  
 الى المدعى عليه فيجوز لان حكم سكوت حكم اقراره وان ادعى عليه بعشرة اراد بقرض  
 فسكت ثم صالحه بدراهم فيمنع بالنظر الى المدعى عليه لاحتمال اقراره بعد وانه من بيع  
 أفاده عب البناني قوله وهو عند ابن محرز كالاقرار والاينكار الخ ظاهر كلام غ ان ما قاله  
 ابن محرز مقابل للراجع وان الراجع قول عياض حكم السكوت حكم الاقرار على قولي مالك  
 وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما معا وكذا قال ت في كبره ونصه واما حكم  
 السكوت فكما قدمنا عن عياض ان حكمه حكم الاقرار القاهني وهو المشهور  
 واعتبر ابن محرز فيه حكم المعاوضة في الاقرار واعتبر فيه شروط صلح الاينكار ا جعل  
 كلام ابن محرز مقابلا للمشهور طي وهو ظاهر اذا لمعنى لاشتراط الشروط الثلاثة  
 على انه كالاقرار اذا لا يمكن ان يقال فيه يمنع على دعوى المدعى دون المدعى عليه انظر طي  
 وقوله وان ادعى عليه بعشرة اراد بقرض فسكت الى قوله فيمنع بالنظر الى دعوى  
 المدعى عليه الخ فيه نظر لانا اذا نزلنا السكوت منزلة الاقرار فالمدعى عليه موافق للمدعى  
 وان نزلناه منزلة الاينكار على قول ابن محرز واعتبرنا فيه الشروط الثلاثة فلا دعوى للمدعى  
 عليه بحال فلا يعتبر منع من جهته كما صرح به ما بعد ما ذقال فان لم يجب بشئ فالشرط جوازه  
 على دعوى المدعى فقط ا واما مجرد الاحتمال فلا يعتد به واعترض ح عبارة ابن محرز  
 فاذلا اذا اعتبر فيه الوجوه الثلاثة فقد اعتبر فيه حكم المعاوضة في الاقرار كما يظهر ذلك بادي

(قوله فلا يجبل بالنظر لدعوى المدعى) لانه صرف مؤخر (قوله لان حكم سكوت حكم اقراره) أي فقد اقتدى من المين  
 (قوله فيمنع) أي الصلح (قوله اقراره) أي المدعى عليه (قوله وانه) أي المصلح (قوله قولي) بفتح اللام منق قول بلا توين  
 لاضافته (قوله ان حكمه) أي السكوت (قوله حكم الاقرار) أي فقط (قوله وهو) أي ان حكم السكوت حكم الاقرار فقط  
 (قوله فيه) أي السكوت (قوله واعتبر) أي ابن محرز (قوله فيه) أي السكوت أيضا (قوله فجعل) أي ت (قوله وهو) أي  
 جعل كلام ابن محرز مقابلا للمشهور (قوله على انه) أي السكوت (قوله فيه) أي السكوت (قوله على دعوى المدعى دون  
 المدعى عليه) أي لموافقة المدعى عليه المدعى (قوله انظر طي) ليس فيه زائد مما تقدم وما يأتي (قوله وقوله) أي عجب (قوله فيه  
 قطر) خبر قوله (قوله جهته) أي المدعى عليه (قوله كما صرح) أي عب (قوله ذقال) أي عب (قوله جوازه) أي الصلح (قوله  
 فيه) أي السكوت (قوله الوجوه الثلاثة) أي الجواز على دعوى كل وعلى ظاهر الحكم (قوله فيه) أي السكوت

(قوله يريد) أي ابن محرز (قوله فيه) أي السكوت (قوله الواجهة الثلاثة) أي الجواز على دعوى كل وعلى ظاهر الحكم (قوله قول أصبغ) أي بجوازه إذا لم تتفق دعواهما على فساد بان اتفقت على الصحة أو اقتضت أحدهما الصحة والأخرى الفساد (قوله فيه) أي السكوت (قوله باعتبار ظاهر الحكم) تصوير لقول مالك رضي الله تعالى عنه (قوله واستشكله) أي اتیان قول مالك رضي الله تعالى عنه فيه (قوله والاول) أي وان لم يكن المنكر صادقا (قوله عليه) أي المنكر (قوله فيه) أي الصلح على الانكار (قوله ثلاثة) نائب فاعل يشترط (قوله وهو) أي قول مالك رضي الله تعالى عنه (قوله منها) أي الثلاثة (قوله اذ معناه) أي الانكار أو السكوت (قوله على) (قوله على) بشد الباء (قوله أو محل ٢٠٦ كلامه) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله واجب) أي المدعي عليه (قوله بغيره) أي المدعي به (قوله فان لم يجب) أي المدعي عليه (قوله جوازه) أي الصلح (قوله فيه) أي الصلح (قوله الشرطين الاولين) أي جوازه على دعوى كل (قوله الشرط الثلاثة) أي الجواز على دعوى كل وعلى ظاهر الحكم (قوله ان يدعي عليه بعشرة مائة) أي هذا جائز على دعوى المدعي لاخذ بعض حقه واسقاطه ببقية في صلحه بثمانية وشرائه العرض الحلال بدينه في صلحه به وعلى دعوى المدعي عليه لاقتدائه من المين بثمانية او عرض وعلى ظاهر الحكم اذا لتهمة في اخذ البعض واسقاط الباقي او شراء العرض الحلال بجميع الدين (قوله تأخير) أي المدعي (قوله بها) أي المائة (قوله منها) أي المائة (قوله شهر) أي تأخير (قوله فهو) أي الصلح (قوله آخر)

تأمل الان يريد ان حكم المعاوضة معتبر فيه على كل قول ويزيد على مذهب مالك رضي الله تعالى عنه باعتبار الواجهة الثلاثة فيقول الأمر الى ان قول أصبغ لا يأتي فيه وانما يأتي فيه قول مالك رضي الله تعالى عنه باعتبار ظاهر الحكم واستشكله ح قاتلا في اعتبار جوازه على ظاهر الحكم بحث اذا البسأ كت يحكم عليه بلايين كما يأتي في قوله وان لم يجب بخمس وادب ثم حكم بلايين (أو) الصلح على (الانكار) من المدعي عليه فيجوز في الظاهر واما في الباطن فان كان الصادق المنكر فالأخذ منه حرام والاشغال ويجب عليه ان يدفع باقي ما عليه ان لم يسأله المدعي وظاهر كلام المصنف ان السكوت غير الاقرار والانكار وهو كذلك باعتبار الصورة واما باعتبار الحكم فهو كالقرار ويشترط في جواز الصلح على السكوت أو الانكار ويدخل فيه الاقتداء من بين ثلاثة شروط عند مالك رضي الله تعالى عنه وهو المذهب اشار لاثنين منها بقوله (ان جاز) الصلح (على دعوى كل) من المدعي والمدعي عليه واطلاق الدعوى على الانكار أو السكوت مجاز اذ معناه ليس عندى ما ادعي به على فهذا ان شرطان او محل كلامه ان انكر المدعي عليه خصوص ما ادعي به المدعي واجاب بغيره فان لم يجب بشئ فالشرط جوازه على دعوى المدعي فقط (و) الشرط الثالث جوازه على (ظاهر الحكم) الشرعي أي خطاب الله تعالى المتعلق بفعل المكلف أي ان لا يكون فيه تهمة فساد واعتبر ابن القاسم الشرطين الاولين فقط واصبغ اخرهما واحدا وهو ان لا تتفق دعواهما على فساد مثال مستوفى الشروط الثلاثة ان يدعي عليه بعشرة مائة فيمنكرها او بسكت فيصالحه عنها بثمانية مائة او بعرض حال ومثال ما يجوز على دعواهما ويتنوع على ظاهر الحكم ان يدعي عليه بمائة درهم حال فيمنكرها او بسكت فيصالحه على تأخير بها او بخمسين منها اشهر فهو جائز على دعوى كل لان المدعي آخر المدعي عليه فقط أو أخره واسقط عنه بعض حقه والمدعي عليه افتدى من المين بما التزم دفعه اذا حل الاجل ويتنوع على ظاهر الحكم لانه سلف بنوا سبعة فاسلف التأخير والتمعة سقوط المين المنقبة على المدعي بتقدير نكول المدعي عليه او سقط الحق عن السقوط بحذف المدعي عليه فهذا اتموع عند الامام وجائز عند ابن القاسم واصبغ ومثال ما يمنع على دعواهما ان يدعي عليه بدراهم وطعام من يسع فيعترف بالطعام وينكر الدراهم فيصالحه بطعام مؤجل اكثر من طعامه او يعترف بالدراهم ويصالحه

بفتمات مثقلا (قوله فقط) أي في تأخيرها (قوله او اخره واسقط عنه بعض حقه) أي في تأخيرها بضمين بدنانير (قوله ويتنوع) أي الصلح (قوله لانه) أي الصلح (قوله او فقط) عطف على سقوط (قوله يحلف المدعي عليه) صلة السقوط (قوله فهذا) أي الصلح (قوله عند الامام) أي لاشراطه بجوازه على ظاهر الحكم (قوله وجائز) عند ابن القاسم أي لا كفتاته بجوازه على دعوى كل (قوله واصبغ) أي لادم اتفاق دعواهما على فساد (قوله يتنوع على دعواهما) أي فهو متفق على منعه (قوله من يسع) أي أو من قرض (قوله بطعام مؤجل اكثر من طعامه) فيمتنع على دعواهما لانه فسح دين في دين وتسليف بمرقعا

(قوله بدينار مؤجله) أى قيمته على دعواهما لأنه صرف مؤخر (قوله أو بدرهم أكثر من دراهمه) أى فهو ممنوع على دعواهما لأنه فسخ دين في دين وتسليف بنفس (قوله الاتفاق) أى من مالك وابن القاسم وأصبح رضى الله تعالى عنهم (قوله على فسادة وفسخه) أى الصلح (قوله لأنه) أى الصلح (قوله سلف بزيادة) أى فى الصلح عن الطعام بطعام أكثر منه لأجل وعن الدرهم بدرهم أكثر منه لأجل (قوله صرف مؤخر) أى فى صلحه عن الدرهم بدينارين لأجل (قوله فهذا) أى الصلح عن الدينارين بالدرهم المؤجله (قوله ممنوع عند مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما) أى لعدم جواز على دعوى كل منهما ولا على ظاهر الحكم (قوله وجائز عندنا أصبح) اذ لم تنفق دعواهما على فساد عطف على ممنوع (قوله المدعى عليه) بفتح العين (قوله وأراد) أى المدعى عليه بالفتح (قوله أن يصالحه) أى المدعى (قوله فهذا) أى الصلح (قوله جائز على دعوى المدعى) أى لجواز بيع طعام القرض قبل قبضه (قوله وممنوع على دعوى المدعى عليه) أى بالفتح لا منناع بيع طعام البيع قبل قبضه (قوله فيمنع) أى الصلح عند مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما أى لعدم جواز على دعوى كل منهما وامتناعه على ظاهر الحكم (قوله ويجوز عندنا أصبح) أى لعدم اتفاق دعواهما على منعه (قوله لا معنى له) خبر قول (قوله اذ لا اطلاع لنا عليه) ٢٥٧ أى خطاب الله تعالى عليه لا معنى له

(قوله وعلى تسليمه) أى  
اطلاعا عليه (قوله فان  
فرضناه) أى خطاب الله  
تعالى (قوله) أى الجواز  
على الجواز (قوله فرض)  
بضم فكسر (قوله غيره)  
أى الجواز (قوله فلا معنى  
له) أى كون المراد خطاب  
الله تعالى (قوله فالظاهر  
الخ) تفریع على قول ز  
الخ (قوله بينهما) أى  
المتداعين (قوله وقوله)  
أى ز (قوله طي) أى قال  
أى على قول ز مثال الخ  
خبر قوله (قوله كره) أى  
الشارحين (قوله فى المثل)  
بضم الميم والمثاقع مثال

بدينارين مؤجله أو بدرهم أكثر من دراهمه فحكى ابن رشد الاتفاق على فسادة وفسخه لأنه سلف بزيادة أو صرف مؤخر ومثال ما يمنع على دعوى المدعى وحده أن يدعى عليه بعشرة دنانير فيتمكرها ثم يصالحه بمائة درهم مؤجله فيمنع على دعوى المدعى لأنه صرف مؤخر ويجوز على دعوى المدعى عليه لأنه انما اقتدى من الميمن فهذا ممنوع عند مالك وابن القاسم وجائز عندنا أصبح اذ لم تنفق دعواهما على فساد ومثال الممنوع على دعوى المدعى عليه وحده أن يدعى عليه بعشرة دراهم فيمنع من قرض وقال المدعى عليه من سلم وأراد أن يصالحه بدرهم وقبضها بمائة درهم فهذا جائز على دعوى المدعى وممنوع على دعوى المدعى عليه فيمنع عند مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما ويجوز عندنا أصبح افاده عب البنائى قول ز أى الشرعى وهو خطاب الله تعالى الخ لا معنى له اذ لا اطلاع لنا عليه وعلى تسليمه فان فرضناه الجواز صار المعنى أن جاز على ظاهر الجواز ولا معنى له وان فرض غيره فلا معنى له أيضا اذ لا يكون الجواز على ظاهر المنع مثلا فالظاهر أن المراد بالحكم ما يطرأ بينهما فى الخاصصة ويجلس الفصل وقوله مثال ما يمنع على دعواهما الخ طي انظر ذكرهم فى المثل الاقرار المختلط بالانكار مع انه لا يجوز على دعوى كل منهما فأحرى على ظاهر الحكم فالصواب الاقتصار فى التمثيل على ما يجوز على دعوى احدهما دون الآخر وهو الانكار المحض اذ هو محل الخلاف ثم استدلل بقول عباس بعد ذكر الخلاف بين مالك وابن القاسم مانعه وحكم السكوت حكم الاقرار على قوايهما جميعا لما وقع من صلح سوام على الاقرار والسكوت يفسخ على كل حال كالبيع وكذا

(قوله الاقرار المختلط بالانكار) مفعول ذكر المضاف لقاعده أى كدعواه بدرهم وطعام فان كره المدعى عليه الدرهم وصالح بطعام أكثر لأجل أو الصلح بدرهم أكثر لأجل أو بدينارين لأجل (قوله مع انه) أى الصلح فى الاقرار المختلط بالانكار (قوله فأحرى) أى احق وأولى أن لا يجوز (قوله فالصواب الاقتصار فى التمثيل الخ) تفریع على مع أنه لا يجوز على دعوى كل الخ (قوله احدهما) أى المتنازعين (قوله وهو) أى ما يجوز على دعوى احدهما دون الآخر (قوله الانكار المحض) أى غير المختلط بالاقرار (قوله اذ هو) أى الانكار المحض أى الصلح عليه (قوله الخلاف) أى بين مالك وابن القاسم وأصبح (قوله ثم استدلل) أى طي (قوله بعد ذكر الخلاف) صلة قول (قوله مانعه) مفعول قول المضاف لقاعده (قوله وحكم السكوت) أى الصلح عليه (قوله حكم الاقرار) أى الصلح عليه (قوله قولهما) أى مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما (قوله من صلح سوام) بيان ما (قوله على الاقرار والسكوت) صلة صلح (قوله يفسخ على كل حال) خبر ما (قوله كالبيع) أى الحرام (قوله وكذا) أى الصلح الحرام على الاقرار والسكوت فى استحقاق القسح على قولهما على كل حال

(قوله من صلح حرام) بيان ما (قوله في صلح الاقرار) صلة وقع (قوله في صلح) أي المدعي عليه المدعي على الاقرار المختلط  
 بالانكار (قوله هما) أي مصالح عنه (قوله به) أي المصالح عنه (قوله الاقرار) فاعل انفراد (قوله لم يجز) جواب لو (قوله فاعترف)  
 أي اقر المدعي عليه (قوله وانكر) أي المدعي عليه (قوله منهم) أي المصالح بطعام أكثر لاجل أو بدنا بجل أو بدرهم أكثر  
 لاجل (قوله فيما) أي مصالح عنه (قوله اقرارهما) أي المتنازعين (قوله وهو) أي الصلح المذكور (قوله هما) أي الصلح الذي  
 (قوله لم يختلف) بضم الياء وفتح الهمزة (قوله فيه) أي تعريه (قوله حقهما) أي المتنازعين (قوله اختلف) بضم التاء (قوله  
 أحدهما) أي المتنازعين (قوله وذلك) أي وقوع الفساد في حق أحدهما فقط (قوله المحض) أي الذي لم يختلط باقرار (قوله اه)  
 أي ثم كلام عياض (قوله فيما ذكر) أي من مثال دعوى دراهم وطعام الخ (قوله وقع) أي الصلح الخ خبر الصلح (قوله فهو) أي  
 الصلح في الاقرار المختلط بالانكار (قوله كالصلح في الاقرار المحض) أي في الاتفاق على منعه (قوله اه) أي ثم كلام طي (قوله  
 فيه) أي كلام طي (قوله اما) ٢٠٨ بفتح الهمزة وشدة الميم (قوله اولاً) بشدة الواو (قوله فان الخ)

تفصيل النظر (قوله ما يجوز) الخ اسم ان مؤخر وجاز تقديم خبرها لكونه جاراً ومجروراً (قوله كالمثال  
 الاخير عند ز) أي دعواه عشرة أرباب فقامن قرض واقصر المدعي عليه بها  
 وانكاره كونها من قرض (قوله فلا وجه الخ) تفرع على فان من صور الاقرار  
 الخ (قوله واما ثانياً) بفتح الهمزة وشدة الميم عطف على اما اولاً (قوله زه) أي طي  
 (قوله من ان الصواب الخ) بيان ما (قوله ليس بصواب) خبر ان الاولى (قوله شروط  
 الجواز) أي بقوله ان جاز على دعوى كل الخ (قوله  
 مقهورهما) أي الشروط (قوله لها) أي الصور (قوله منها) أي  
 الصور (قوله ولا يقال الصلح على الاقرار الخ) دفع لتوهم قوله (قوله فلا يندرج) أي الصلح على الاقرار المختلط بالانكار  
 (قوله هنا) أي في الصلح على الانكار تفرع على كالصلح على الاقرار المختلط بالانكار كالصلح على الاقرار المحض (قوله لانا  
 نقول الخ) على لا يقال (قوله المقربة) بفتح القاف (قوله في هذا) أي مثال ز الاخير (قوله غير المدعي به) بفتح العين لان المدعي  
 به طعام من قرض والمقربة بنفسها طعام من سلم (قوله كذلك) أي صلح الانكار المحض في امكان جوازه على دعوى أحدهما  
 دون الآخر (قوله ادرجوه) أي صلح الانكار المختلط بالاقرار (قوله فيه) أي صلح الانكار المختلط بالاقرار (قوله شروطه)  
 أي صلح الانكار المحض (قوله فيه) أي الاقرار المحض (قوله المال) تفسيره اعل يعل (قوله يئنه) أي الظالم (قوله فذمته) أي  
 الظالم (قوله به) أي المال المصالح به (قوله لمظالم) صلة مشغولة (قوله كلامه) أي المصنف (قوله له) أي الظالم (قوله به) أي  
 المال المصالح به (قوله يراه) أي جواز الصلح (قوله وهو) أي النع مع الحكم (قوله فهو) أي لا يعل للظالم

موافق

موافق (قوله ولا يقال الصلح على الاقرار الخ) دفع لتوهم قوله (قوله فلا يندرج) أي الصلح على الاقرار المختلط بالانكار  
 (قوله هنا) أي في الصلح على الانكار تفرع على كالصلح على الاقرار المختلط بالانكار كالصلح على الاقرار المحض (قوله لانا  
 نقول الخ) على لا يقال (قوله المقربة) بفتح القاف (قوله في هذا) أي مثال ز الاخير (قوله غير المدعي به) بفتح العين لان المدعي  
 به طعام من قرض والمقربة بنفسها طعام من سلم (قوله كذلك) أي صلح الانكار المحض في امكان جوازه على دعوى أحدهما  
 دون الآخر (قوله ادرجوه) أي صلح الانكار المختلط بالاقرار (قوله فيه) أي صلح الانكار المختلط بالاقرار (قوله شروطه)  
 أي صلح الانكار المحض (قوله فيه) أي الاقرار المحض (قوله المال) تفسيره اعل يعل (قوله يئنه) أي الظالم (قوله فذمته) أي  
 الظالم (قوله به) أي المال المصالح به (قوله لمظالم) صلة مشغولة (قوله كلامه) أي المصنف (قوله له) أي الظالم (قوله به) أي  
 المال المصالح به (قوله يراه) أي جواز الصلح (قوله وهو) أي النع مع الحكم (قوله فهو) أي لا يعل للظالم

(قوله لم يعلمها) أى البيئنة  
(قوله اوصالح) أى المظالم  
(قوله وه) أى المظالم  
(قوله المظالم) تفسير  
لفاعل أشهد (قوله فى غيبة  
الظالم) تنازع فيه اشهد  
واعلم (قوله بها) أى البيئنة  
التي اشهدها بلا اعلان  
قوله لان علماء وقت الصلح  
المخ) مفهوم لم يعلمها (قوله  
انه يقوم بها) تنازع فيه  
شهدوا علم (قوله اوصالح)  
أى المظالم (قوله على  
انكار) أى من الظالم (قوله  
لعدم وثيقته) أى المظالم  
بالمصالح عنه (قوله المصالح)  
تفسير لفاعل وجد (قوله  
وقد كان) أى المصالح (قوله  
انه) أى المصالح (قوله بها)  
أى وثيقته (قوله فى الرابع  
مسائل) أى اقرار الظالم  
أو شهادة بيئنة للمظالم

٢٧ منج ث يعلمها أو قدوم بنية من غيبة بعيد تجد أو قد أشهدوا أعلن  
أو وجود الوثيقة (قوله وله) أي المظلوم (قوله امضاه) أي الصلح (قوله فان نسبها) أي المظلوم الوثيقة (قوله بعده) أي الصلح  
(قوله فله) أي المظلوم (قوله نقضه) أي الصلح (قوله بها) أي وثيقته (قوله يمينه) أي المظلوم (قوله وعليه) أي جواز نقض  
الصلح ولو وقع بعده ابراهيم (قوله برهان الدين) بيان شيخه (قوله فيقيد) بضم الياء الاولى وفتح الثانية (قوله قوله) أي المصنف  
(قوله قبله) بكسر ففتح (قوله بما اذا الخ) صلة يقيد (قوله لانه) أي الابراهيم الصلح على شئ ظهر خلافه (قوله لم يتم) أي وصف  
الصلح (قوله له) أي المظلوم (قوله نقضه) أي الصلح (قوله ولم ينفعه) أي الظالم (قوله وبهذا) أي التعليل بأنه ابراهيم على دوام  
صفة الخ صلة سقط (قوله اذا الثانية) أي الصلح على بنية غائبة أشهدوا أعلن انه يقوم بها اذا حضرت

(قوله فالاولى) بضم الهمز (قوله أشهد) أى قبل الصلح أنه سيصلح غيره وأنه غير ملتزم لصلحه وانما يصلح له ليطمئن ويقر بحقه الذى يجده (قوله صكه) بفتح الصاد المهملة وشدة الكاف أى وثيقة حقه (قوله ثم وجدته) أى صكه (قوله بعده) أى الصلح (قوله القبول) أى الرجوع عن ٢١٠ الصلح ونقضه (قوله به) أى الصلح (قوله واشهد سرا) أى على قيامه

بها إذا حضرت (قوله فلا قيام له) جواب أما (قوله شهد) بضم فكسر (قوله فلا تسجع) بضم التاء (قوله بعد اشهاد المظلوم) صله صلح المقدور (قوله على ذلك) أى اقراره سرا وبجده علانية (قوله ويقر) عطف على يطمئن (قوله فيرجع) عطف على يقر (قوله فى الثانية) أى او يقر سرا (قوله شيخه) أى المصنف (قوله بذلك) أى تمكن المظلوم من نقض الصلح فيها (قوله وهو) أى تمكنه منه (قوله فالاولى) بضم الهمز أى كمن لم يعلن (قوله فيها) أى الاولى (قوله هو) أى اختصه بالثانية (قوله لانه) أى الاختصاص (قوله عليه) أى الاختصاص (قوله ان يكون) أى المصنف (قوله يشهدا) بضم الياء وكسر الهاء (قوله ايداع) بكسر الهمز وسكون المثناة بفس وضاقتة للشهادة فصل مخرج ايداع غيرها (قوله اختلف) بضم التاء (قوله علم) بضم العين (قوله انه) أى المدعى (قوله يطلبه) أى المدعى عليه

فالأولى اذا صلح ثم اقر والثانية اذا اشهدوا أعلن والثالثة اذا ذكر ضياع صكه ثم وجدته بعده فهذه الثلاثة اتفق فيها على القبول والرابعة اذا ادعى ضياع الصك فقبل له حقه ثابت فانت به فصالح ثم وجدته فلا رجوع له باتفاق واما الاربع المختلف فيها اذا غابت بينته واشهد سرا او شهدت له بينة بحقه بعد الصلح لم يعلمها والمشهور فيها القبول والثالثة اذا صلح وهو عالم بينته والمشهور فيها عدم القبول والرابعة من يقر سرا ويجحد علانية وذكر الخلاف اه قوله ولو وقع بعد الصلح ابراء الخ ظاهر اذا وقع بعد الصلح الا براءة فقط واما اذا التزم فى الصلح عدم القيام عليه ولو وجد بينة فلا قيام له ذكره ابن عاشر ونصه قوله فلا نقضه ينفى تقييده بما ذكره ابن هرون فى اختصاص المتيطى فاذا شهد عليه فى وثيقة الصلح أنه مقام عليه فيها ادعاء فقيامه باطل وبجده داحضة والبيئة التى تشهد له زور المسترعاة وغيرها وأسقط عنه فى ذلك الاسترعاء فى الاسترعاء ما تكرر فلا نسمع للمدعى بعد هذا الإبراء بينة سواء كان عارفا بها حين الصلح أم لا وان سقط هذا الفصل من الوثيقة فلا قيام بينة لم يعرفها اه وشبهه فى النقض فقال (ك) صلح (من) أى مظلوم غابت بينته وبعدت جدا فاشهد سرا انه انما يصلح لغيبته وانما ان قدمت قام بها و (لم يعلن) الاشهاد عندكم ثم قدمت بينته فلا القيام بها ونقض الصلح على المشهور (أو) صلح مظلوم (يقر) له ظالم بحقه عنده (سرا) فيما يتهم ما حين لم يحضرهما من يشهد على اقراره ويجحد علانية حين حضور من يشهد عليه خوفا من طلبه عاجلا أو جنسه بعد اشهاد المظلوم بينة على ذلك وأنه انما يصلح له ليطمئن ويأمن من ذلك ويقر علانية فيرجع عليه يأتى حقه فان أقر الظالم بعد الصلح فإن صالحه اقامة البيئة التى استرعاها ونقض الصلح والرجوع عليه يأتى حقه (على الاحسن فيها) أى المستثنين بعد الكاف وأشار بالاحسن فى الثانية لفسوى بعض أشياخ شيخه بذلك وهو قول مضمون ومقابله لطرف واما بالنسبة للاولى فقد ذكر الخلاف فيها ابن يونس وغيره واستظهر فيها ابن عبيد السلام عدم القيام عكس قوله على الاحسن وأكثر النسخ ليس فيه فيما فان قلت لعزل على الاحسن خاص بالثانية قلت هو لا يصح لانه يلزم عليه أن يكون لم يذ كر خلافا فين لم يعلن بالاشهاد فلا يكون للتفريق بين المعلن وغيره فائدة والبيئة التى يشهدا سرا على عدم التزام الصلح فى المسائل المتقدمة تسمى بيئة الاسترعاء أى ايداع الشهادة ابن عرفة الصقلى اختلف فيمن يقر فى السر ويجحد فى العلانية ان صالحه على تأخير سنة وأشهاد انه انما يصلح له لغيبته بينته وان قدمت قام بها فقبل له اقيام بها ان علم انه كان يطلبه فيجده وقيل لا قيام له بها قال مطرف الا ان يقر المطلوب بعد انكاره وقاله أصبغ ولو صالحه على تأخير سنة بعد ان اشهد بعد الشهادة على انكاره انه انما يصلح له ليطمئن ويقر له بحقه ثم صالحه وأقر بعد صلحه فى لزوم أخذه باقراره وافق صلحه على تأخيره ولغو اقراره ولزوم صلحه بتأخيره نقلا الصقلى

(قوله فيجده) أى المدعى عليه المدعى (قوله له) أى المدعى (قوله بها) أى بينته اذا قدمت عن (قوله انه انما يصلح له الخ) مفعول اشهد (قوله اخذه) أى المطلوب (قوله باقراره) أى المطلوب (قوله ولغو اقراره) أى المطلوب (قوله نقلا) معنى نقل بالآلوان لاضافته



(قوله عن معنون) راجع الاول (قوله وابن عبد الحكم) راجع الثاني (قوله قائلا) اي الصلح (قوله يحمل) بضم الياء  
 وفتح الميم (قوله وعليه) اي الاول (قوله واكثرهم) اي الموثقين (قوله غيره) اي الاول (قوله له) اي الاول (قوله من بن) بضم  
 ففتح فسكون (قوله لا يتنع اشهاد السراخ) بيان للثاني (قوله ينتصف) بضم فسكون ففتح (قوله ولم يذ كر) اي المتبطل (قوله  
 بوضيعة) اي اسقاط (قوله فهو) اي الطالب (قوله ملتزم) بكسر الزاي (قوله وانه) اي الطالب (قوله انما يفعل) اي الصلح (قوله  
 ليقر) اي المطلوب (قوله له) اي الطالب (قوله وشرطه) اي الاسترعاء (قوله تقدمه) اي الاسترعاء (قوله وقته) اي الاسترعاء  
 (قوله يومه) اي الاسترعاء (قوله هو) اي الاسترعاء (قوله يومهما) اي الاسترعاء والصلح (قوله فان اتحد) اي يومهما (قوله لجزء  
 اليوم) اي الذي حصل الاسترعاء فيه (قوله ورجوعه) اي المطلوب (قوله عليه) اي الانكار (قوله تساقطا) اي الطالب والمطلوب  
 (قوله لانه) اي الطالب الخ خبر قولهم (قوله اذا استرعى) اي الطالب (قوله وقال) اي الطالب (قوله متى اشهد الخ) مفعول  
 قال (قوله فانما يفعل) اي الاشهاد بقطع استرعاء الخ جواب متى ٢١١ (قوله لم يضره) اي الطالب

الخ جواب اذا (قوله  
 اسقاطه) اي الطالب  
 (قوله استرعاء) اي الطالب  
 مفعول اسقاط المضاف  
 لقاعله ضمير الطالب (قوله  
 ولم يذ كر) اي الطالب  
 (قوله) اي اسقاط الاسترعاء  
 (قوله كان اسقاطه) اي  
 الطالب الخ جواب لو (قوله  
 مسقطا) خبر كان (قوله  
 واذا قلت) اي في وثيقة  
 الصلح (قوله انه) اي  
 الطالب (قوله ثم استرعى)  
 اي الطالب (قوله وقال)  
 اي الطالب في استرعاءه  
 (قوله لم يفده) اي الاسترعاء  
 الطالب جواب اذا قلت  
 (قوله ولا بن رشد كلام

عن معنون وابن عبد الحكم قائلوا الاول احسن واقلالم أحق أن يحمل عليه قلت وعليه  
 عمل القضاة والموثقين وأكثرهم لم يحكم عن المذهب غيره وحكي المتبطل فإنا لله عن ابن من بن  
 عن أصبغ لا يتنع اشهاد السراخ اعلى من لا ينتصف منه كالسلطان والرجل القاهر ولم يذ كر  
 الثاني قالوا لانه وعلى الاول حاصل حقيقة الاسترعاء عندهم وهو المسمى في وقتنا ايداعا  
 هو اشهاد الطالب انه طلب فلانا وانه أنكره وقد تقدم ان كلامه هذه البيعة أو غيرها وانه  
 مهما أشهد بتأخيرها ايام بحقه أو بوضيعة ثنى منه أو باسقاط بيعة الاسترعاء فهو غير ملتزم  
 لشي من ذلك وانه انما يفعل ليقره بحقه وشرطه تقدمه على الصلح فيجب تعيين وقته بيومه  
 وفي أي وقت هو من يومه خوف اتحاد يومهما فان اتحد دون تعيين جزء اليوم لم يفده استرعاؤه  
 المتبطل وابن فتوح ولا يتنع الاسترعاء الامع ثبوت انكار المطلوب ورجوعه بعد الصلح الى  
 الاقرار فان ثبت انكاره وتمادى عليه بعد صلحه لم يفده استرعاؤه شيأ وقول العوام صلح المتكر  
 اثبات لحق الطالب بجهل وقولهم في الصلح تساقطا الاسترعاء والاسترعاء في الاسترعاء لانه اذا  
 استرعى وقال في استرعاءه متى اشهد بقطع استرعاءه فانما يفعل لتحصيل اقرار خصمه لم يضره  
 اسقاطه في الصلح استرعاءه ولم يذ كر في استرعاءه انه متى اسقط استرعاءه فهو غير ملتزم له كان  
 اسقاطه في صلحه استرعاءه مسقطا لشي عليه واذا قلت انه قطع الاسترعاء والاسترعاء في  
 الاسترعاء ثم استرعى وقال انه متى أشهد بقطع الاسترعاء فهو غير ملتزم له انما يفعل لتحصيل  
 اقرار خصمه لم يفده اذ لا استرعاء في الاسترعاء زاد المتبطل وقال غيره واحد من الموثقين فيه  
 تنازع والاحسن ما قدمناه قلت ولا بن رشد كلام في هذا من ذكر في كتاب الحبس اه

في هذا من ذكر في كتاب الحبس) نص ابن عرفة في كتاب الحبس وسمع ابن القاسم من لحق عبده بدار الحرب فقال اخرج الى  
 وانت حر فلما اخرج قال انما اردت ان استخربك قال ان كان اشهد انه اراد ان يستنقذه فلا علق عليه والافهوس ابن رشد  
 هذا أصل مختلف فيه قال مالك فيمن له على رجل حق فجعله فصالحه وشهوده غيب فاشهد في السر انه انما يصالحه لانه  
 بحدته مخاف ذهاب حقه وانه على حقه ان حضرت بيته ان الصلح يلزمه ولا ينتفع بذلك وقال اصبغ ينتفع به في الغيبة البعيدة  
 وللخريز من هذا الخلاف يكتب في الاصطلاحات واسقط عنه الاسترعاء والاسترعاء في الاسترعاء ومن الكتاب من يزيد  
 ما تكررو تنابهي ولا معنى له لان الاسترعاء هو ان يشهد قبل الصلح سر انه انما يصالح لوجه كذا وانه غير ملتزم الصلح والاسترعاء  
 في الاسترعاء ان يشهد انه لا يلتزم الصلح وانه متى صالح واشهد على نفسه في كتاب الصلح انه ان اسقط عنه الاسترعاء في السر  
 فانه غير ملتزم ذلك ولا يسقط عنه القسام به فلا يتصور في ذلك منزلة ثالثة وهذا الاسترعاء انما ينتفع عنه من رآه نافعاً فيما يخرج  
 على غير موضع وما يخرج عن موضع لا يتنع اتفاقاً اه

كلام ابن عسرة وفي بصره ابن فرحون فرع اذا أشهد في السر انه انما يصالحه لاجل  
انكاره وانه متى وجد بينه فاصحح غير لازم له اذا ثبت انكاره وثبت الحق وغاية ما عليه  
اليمين انه ما علم ببينته وقال مطرف لا ينفعه ما أشهد به في السر وقال ابن مزين لا ينفع اشهاد  
السر الاعلى من لا يتصف منه كالسلطان والرجل القاهر وما سوى ذلك فاشهاد السر فيه باطل  
\*(فرع)\* ان تمسك عليه انه لم يودع شهادته يعني استرعاه متى قامت له بينة بذلك فهي كاذبة قال ابن  
راشد لم أر في ذلك نصا وكثيرا ما يكتب عندنا بقصة ومقتضى الظاهر انه لا قيام له بذلك وانه ان  
اشهد انه أسقط الاسترعاء سقط \*(فرع)\* لو قال في استرعائه متى أشهدت على نفسي اني قطعت  
الاسترعاء والاسترعاء في الاسترعاء الى أقصى تنهايه فانما افعله للضرورة اليه والى غير قاطع لشي  
منه وأوجع في حق نفسي صاحب النظر انه ينفعه ذلك ولا يضره ما أشهد على نفسه منه وفي  
المتبعية انه ان قال في استرعائه متى أشهدت يقطع الاسترعاء فانما أفعل ذلك استجلايا لا قرار  
خفي فله القيام ولا يضره ما افعله عليه من اسقاط البيئات المسترعاة وان قال انه أسقط  
الاسترعاء في الاسترعاء لم ينفع باسترعائه وقاله غير واحد من الموثقين وفيه تنازع وما ذكره في  
الطرا أصبح في النظر لانه الجأه الى الصلح بانكاره والمكره لا يلزمه متى ولو قيل انه لا يسقط استرعاءه  
مطلنا المكان وجهها اذا ثبت انكاره ١٠ كلام ابن فرحون (لا) ينقض الصلح (ان علم)  
المظالم المصالح على انكار حين الصلح بينته الشاهدة له (ولم يشهد) بضم التحيمة وكسر الهاء  
المظالم قبل صلحه انه يقوم بها بعد الصلح فليس له القيام بها ولو كانت غائبة غيبة بعيدة جدا  
وايس له نقض الصلح اقوة امر الصلح لانه يبيع أو اجارة أو هبة ولانه كالتارك لها حين الصلح  
(اودى) الطالب (ضباع الصك) بفتح الصاد المهملة وشدة الكاف أى الوثيقة المكتوب  
حقه فيها (فقبل له) أى قال المدهى عليه للطالب (حقك ثابت) ان أتيت به (فأنت) بهم زفصل  
امر من الاتيان (به) أى الصك وخذ حقا (ف) لم يأت به و(صالح) الطالب المدهى عليه (ثم  
وجد) أى الطالب الصك فلا قيام له به ولا ينقض الصلح اتقا لانه أسقط حقه من الصك  
والفرق بين هذه وقوله أو وجد وثيقة بعده ان المدهى عليه في هذه أقر اقرارا معلقا على الاتيان  
بالصك فأعرض عنه الطالب وأسقط حقه ومسبق انكار المدهى عليه فيه الحق بالسكينة واشهد  
الطالب انه يصالحه لضياع صكه بدون التزام وانه متى وجد به يقوم به البناني هذا ذكره ابن  
يونس على غير هذا الوجه ونصه والفرق بين هذما التي قبلها ان غريمه في هذه معترف وانما  
طلبه باحضار صكه ليجمع موافيه فرضي الطالب باسقاطه واستجمل حقه والاول أنكر الحق  
وقد اشهد ما ليه انه انما يصالحه لضياع وثيقة الخ فنقول ز مقولا مطلقا بل بشرط الخ فيه  
نظر بل هو مقر مطلقا والله اعلم (و) ان مات زوج عن زوجة وابن او اب وتركه ذهب وورق  
وعرض واراد ان يهبه او ابوه صلح زوجته جاز الصلح (عن ارض زوجة) مثلا (من عرض) بفتح  
فسكون فضاء مبهمة (وورق) بكسر الراء أى فضة وسواها حضر العرض والورق او غابا  
(وذهب) لزوجه الميت وصله الصلح (بذهب من) ذهب (التركة قدر مودتها) بفتح فسكون

ای الطالب (قوله تعید)  
 یفتحات مثقلا ای کتب  
 (قوله علیه) ای الطالب  
 (قوله انه) ای الطالب (قوله  
 استرعاه) ای لم یسترع (قوله  
 ومتی قامت له) ای الطالب  
 (قوله یکتب) بضم الیاء  
 وفتح التاء ای اقرار الطالب  
 بانه لم یسترع وانه متی قامت  
 له هیئته بحقه فهو کاذبه  
 (قوله انه) ای الطالب (قوله  
 له) ای الطالب (قوله بذلت)  
 ای الاسترعاه (قوله من  
 اسقاط المینات المسترعاه)  
 بیان ما (قوله لانه) ای  
 الطالب (قوله الجاه) ای  
 الطالب (قوله والمکروه) یفتح  
 الراء (قوله انه) ای الطالب  
 (قوله حین الصلح) صله علم  
 (قوله قبل صلحه) صله یشهد  
 (قوله ولانه کالتارک لها)  
 عطف علی القوه الخ (قوله  
 ان آیت به) ای الصلح شرط  
 فی ثبوتہ فقد اقر الطالب  
 بذبوت حق الطالب علیه  
 اقرارا معلقا علی اتمان  
 الطالب بمسکه (قوله له) ای  
 الطالب (قوله یمسکه) ای مسکه  
 (قوله یدون التزام) صله  
 یمسک (قوله وانه) ای  
 الطالب (قوله وجده) ای  
 الصلح (قوله به) ای الصلح

فصل

(قوله حاضرة) أي الدنانير (قوله كذلك) أي قدر صرف دينار (لا قوله لأنها) أي الزوجة على جوارضها (قوله فان حازوه)  
 أي الورثة الموهوب (قوله هبتها) أي الزوجة (قوله تمت) أي هبتها (قوله عنه) أي صرف الدينار (قوله ما أخذته) أي من  
 الدنانير (قوله من الدنانير) بيان نصيبها (قوله ويبيعها) عطف على أخذها (قوله من الدراهم الخ) بيان خطلها (قوله بما  
 زاد) صلة بـ (قوله من الدنانير) بيان ما (قوله عن صرف دينار) ٢١٣ تنازع فيه كقول (قوله فلم)

بكسر الهمزة وفتح الميم (قوله  
 كثر) أي زادت على  
 صرف دينار (قوله عنهما)  
 أي الدراهم والعرض  
 (قوله استمتع) أي الصلح  
 (قوله فالشرط) أي ان  
 قلت الدراهم الخ تفريع  
 على ما تقدم من الشرح  
 (قوله قل) أي المصالح به  
 عن مورثها (قوله أو كثر)  
 أي المصالح به (قوله لأنه)  
 أي الصلح (قوله حكمه) أي  
 العرض (قوله في العين)  
 أي الدنانير والدراهم (قوله  
 في غيرها) أي العين (قوله  
 قريب غيبته) أي غير العين  
 تصوير لحضوره حكم (قوله  
 بحيث يجوز التقديسه)  
 أي غير العين تصوير لقرب  
 غيبته (قوله بشرط) سالم  
 النقر أو من أين الشرط  
 هنا مكان الشارح جعل  
 عقد الصلح على التعجيل  
 شرطاً معني (قوله للسلامة  
 الخ) علة وحضر عب  
 وحضر جميع التركة حقيقة  
 في العين وحكم في العرض  
 بان كان قريب الغيبة بحيث

فكسر أي ميراث الزوجة (منه) أي الذهب كعشرة دنانير من ثمانين ديناراً مع فرع وارث  
 أو أربعين مع عدمه حاضرة كلها فان غابت كلها أو بعضها فلا يجوز إلا إذا أخذت حظها من  
 الحاضر فقط (فأقل) من مورثها كعشرة من ثمانين أو أربعين حضر العرض والدراهم أم لا  
 كان حظها من الدراهم قدر صرف دينار (لا قيمة) حظها من العرض كذلك لأنها إنما أخذت  
 حظها أو بعضها من الدنانير ووهبت حظها من الدراهم والعرض لباقي الورثة فان حازوه قبل  
 مانع هبتها تمت والأفلا (أو أكثر) من مورثها من الذهب كاحد عشر من ثمانين أو أربعين فيجوز  
 الصلح (ان) حضرت التركة كلها (قلت) بفتح الذاف واللام أي نقصت (الدراهم) التي ورثتها  
 عن صرف دينار (قلت) قيمة العرض عنه أو كان ما أخذته زادت على حظها ديناراً واحداً  
 بحيث يجتمع البيع والصرف في دينار لاخذها نصيبها من الدنانير ويصحبها الباقي الورثة  
 حظها من الدراهم والعرض بما زاد على حظها من الدنانير على وجه يجوز اجتماع البيع  
 والصرف فيه فان قلت إذا كثرت الدراهم وقلت قيمة العرض عن صرف دينار فقد اجتمع  
 البيع والصرف في أكثر من دينار فلم جاز قلت لأنه لما قل العرض ما غير منظور إليه فكانه  
 لم يوجد إلا الصرف فان كثرت الدراهم وقيمة العرض وأخذت عنهما أكثر من دينار امتنع  
 لا اجتماع البيع والصرف في أكثر من دينار فالشرط راجع لقوله (لا) يجوز  
 صلحاً بشئ (من غيرها) أي التركة (مطلقاً) أي سواء كان المصالح به ذهباً أو فضة قل أو كثر  
 حضرت التركة كلها أم لا لأنه يبيع ذهب وفضة وعرض بذهب أو فضة وهذا بافضل وفيه  
 ربا للنساء ان غابت التركة كلها أو بعضها ولو العرض لأن حكمه لحكم النقد اذا صاحبه  
 (الآ) صلحها (بعرض) من غير التركة فيجوز (ان عرفاً) أي المصطلحان (جميعها) أي التركة  
 ليكون المصالح عنه معلوماً لهما (و) ان (حضر) جميع التركة حقيقة فقط في العين أو ولو  
 حكم في غيرها بقرب غيبته بحيث يجوز التقديسه بشرط السلامة من التقديس في الغائب بشرط  
 (و) ان (اقر المدين) بما عليه ان كان في التركة دين ولو عرضاً (وحضر) المدين وقت الصلح  
 اذ لو طالب لا حتم انكاره اذا حضر وظاهره انه لا بد من حضوره ولو ثبت اقراره في غيبته وهو  
 كذلك لا حتم ان لا مدفعاً فيما ثبت فلا بد من حضوره ليعلم ان عليه ديناً يباع وهو يحقق  
 انه لا مدفع له فيه ولا اطلاع على حاله فتد لا ترضى معاملته وكان ممن تأخذ الاحكام  
 الشرعية وكان العرض المصالح به مخالفاً للعرض الذي على المدين لانه لو وافقه لكان سلفاً لها  
 بمنفعة لأن الغالب ان ما يصالحها به اقل من حقها (تنبيه) قوله ان عرفاً جميعها شروطاً  
 في قوله أو أكثر ايضاً قالة البناني وهو ظاهر (و) جاز الصلح للزوجة وغيرها (عن) حظها من

يجوز التقديسه بشرط قاه في حكم الحاضر وعلة الشرط الثاني سلامتها من التقديس في الغائب بشرط اه وانظر ما الفرق بين العين  
 وغيرها (قوله اذ لو غاب) أي المدين (قوله اقراره) أي المدين (قوله في غيبته) أي المدين صلة ثبت (قوله انه) أي المدين (قوله  
 مدفعاً) أي في البيعة الشاهدة باقراره بالمدين (قوله ليعلم) بضم الياء (قوله وهو) أي حضوره (قوله انه) أي المدين (قوله فيه)  
 أي الدين (قوله ولا اطلاع الخ) عطف على ليعلم (قوله وكان) أي المدين

(قوله بذهب) صله الصلح (قوله كونه) أي الصلح (قوله وحفظها) أي الزوجة الخ حال (قوله منه) أي الدين (قوله في اشتراط الخ) صله كاف التشبيه (قوله أو غيرها) أي النفس مما لا دية لمقدرة (قوله لو كانت) أي الجنابة (قوله معينا) بفتح الباء (قوله قدره) أي المصالح به (قوله لا غمر) الخطأ الماذن أن دم العمد يجوز الصلح عنه بما قل أو كثر فيه على أنه لا يجوز الصلح عنه بما فيه غمر هذا مذهب ابن القاسم في المدونة ٢١٤ خلافا لابن نافع قال في كتاب الصلح منها ولا يجوز الصلح عن جنابة عمد على غرة

لم يبد صلاهما فان وقع ارتفع القصاص وقضى بالدية كما لو وقع التكاح بها وقات بالبناء فيقضى بصداق المثل وقال غيره يمضي اذا وقع وهو أشبه بالخلع لأنه ارسل من يدمها لغير ما كان له ان يرسله بغيره ومضى وليس كمن اخذ بضعا ودفع فيه غمرا اه أبو الحسن الفقيه هنا ابن نافع وقوله عمد ليس بشرط وكذلك الخطأ وانما ذكر العمد اثلاثا يتوهم انه يجوز فيه الغرر باق أو شارد او جنتين وما في معناها لانه ليس مالا واعترض تعليل ابن نافع بأنه يلزمه في سائر التصرفات لانه يجوز له ان يهب له مائة بلا عوض اه وجل كلام المصنف على انه أراد ان من ادعى دينا لا يجوز ان يصلح عنه بغيره ليس فيه كبير فائدة لانه معلوم من قوله أول الباب انه بيع (قوله لا يجوز) أي الصلح برطل من شاة (قوله منه) أي الصلح (قوله منه) أي الرطل (قوله ويجوز) أي الصلح

(دراهم) او من ذهب (وعرض) بفتح فسكون فضا دمهجة (تركا) بضم فكسراى تركهما ميت لورثته (بذهب) او فضا من مال المصالح حال كونه (ك) اجتماع (بيع وصرف) بان يكون الجميع دينارا بأن يصلحها بدينار واحد او يجتمع عا في دينار بان يصلحها بأكثر من دينار وحفظها من الدراهم اقل من صرف دينار او يكون العرض يسيرا جدا لا يعتبر في اجتماع البيع والصرف (وان كان فيها) أي التركة المصالح عن حظ وارث منها (دين) للميت على غيره دنانيرا ودراهم أو عرض (ذ) الصلح عن حفظ بعض الورثة منه حكمه (ك) حكم (بيعه) أي الدين في اشتراط حضور المدين واقراره بالدين وكونه ممن تأخذ الاحكام وكون الدين ليس طعنا من سلم عيب والغرض هو مراد المصنف استيفاء الكلام على القروع التي في المدونة والافقوله وعن دراهم الخ يبقى عنه ما من قوله ان قلت الدراهم وايضا قوله وان كان فيهما دين الخ يعني عنه قوله فيما مضى واقر المريض وخضر (و) جاز الصلح (عن) جنابة (العمد) على نفس أو غيرها (عما) أي مال (قل) بفتح القاف واللام منقلا أي نقص عن دية الجنابة لو كانت خطأ (و) عا (كتر) بضم المثلثة أي زاد عليها معينا قدره لان جنابة العمد لادية لها وانما يخير المستحق بين القصاص والعفو يجانوا وان لم يعين قدر المال المصالح عليه ان عفا الصلح ولزم الجاني دية خطأ قاله ابن رشد ومفهوم العمد انه لا يجوز الصلح عن الخطأ باقل من دية لا قرب من اجله الضع وتقبل ولا بأكثر لا بعد منه لانه سلف بنفقة وكذا العمد الذي لا قصاص فيه وله دية مقدرة بخاتمة والله أعلم (لا) يجوز الصلح عن دم العمد ولا عن غيره بذي (غمر) (ك) الصلح عن دين أو غيره (رطل من) لحم (شاة) حية او قبل سلفها الجمل صفة لجملها تت اطلق هنا وقيدتها في المدونة بالحية فقيمها واذا ادعت على رجل دينا فاصالحك منه بعشرة ارطال من لحم شاة حية لم يجز طفي أبو الحسن كذلك لا يجوز بهد الذبيح وفهم من تخييله بالرطل منه بأكثر منه بالاولى وجواز بيع جميع الشاة الحية او الذبوحة قبل سلفها وهو كذلك كالبيع لان المقصود حية تنذ جميعها الحاضر المشاهد لا بعض لحها المغيب فان سلف جاز الصلح برطل من لحها اذا غمر فيه ومما فيه الغرر غرة لم يبد صلاهما فان وقع ارتفع القصاص وقضى بدية عمد ابن راشد ولو صالح الجاني على ارتحاله من بلد المستحق للقصاص فقال ابن القاسم ينعض الصلح وله مستحق القصاص وقال اصبخ والمغيرة يمضي ويحكم على القاتل بان لا يساكنهم ايدا عملا بالشرط وهذا هو المشهور بالمعول به واستحسنه معنون وعلى هذا ان لم يرتحل او ارتحل ثم عاد وكان الدم ثابتا لهم القود في العمد والدية في الخطا وان كان لم يثبت فهم على حجتهم (ولذي) أي صاحب (دين) يحيط بمال الجاني عمدا على نفس أو عضو اذا أراد ان يصلح المستحق بماله كله أو بعضه (منه) أي الجاني (منه) أي الصلح عن حية (ذ) أي حين الصلح بجميعها حية أو مدبوحة (قوله ينعض) بضم الياء وفتح القاف (قوله المغيرة) القصاص بضم الميم وكسر الغين المعجمة (قوله يمضي) أي الصلح (قوله يحكم) بضم الياء وفتح الكاف (قوله يرتحل) أي الجاني من بلد المستحق (قوله عا) أي الجاني لبلد المستحق (قوله وان كان) أي الدم (قوله اراد) أي الجاني

حينئذ أي حين الصلح بجميعها حية أو مدبوحة (قوله ينعض) بضم الياء وفتح القاف (قوله المغيرة) القصاص بضم الميم وكسر الغين المعجمة (قوله يمضي) أي الصلح (قوله يحكم) بضم الياء وفتح الكاف (قوله يرتحل) أي الجاني من بلد المستحق (قوله عا) أي الجاني لبلد المستحق (قوله وان كان) أي الدم (قوله اراد) أي الجاني

(قوله في نفسه أو عضوه) أي الجاني صلة القصاص (قوله اذ هو) أي صلته (قوله لاله) أي تلى الدين (قوله يعامله) أي دوا الدين الجاني (قوله وليس) أي صلته (قوله عليه) أي اتفاقه على من ذكر (قوله لم يكسر ففتح ٢١٥) (قوله قدم) بضم فكسر مثقلا

(قوله وهم) أي الغرما الخ

حال (قوله انه) أي الجاني

(قوله وان كان) أي المدين

الخ حال (قوله مطلقا)

أي على اقرار أو انكار (قوله

فيه) أي المقوم المصالح به

(قوله أخذ) بضم فكسر

(قوله سليما) حال من هاء

قيمته (قوله فيرجع)

بالنصب في جواب النفي

(قوله بها) أي الدية أو القيمة

(قوله مطلقا) أي سواء صالح

به عن دم عمد أو خطأ أو

غيرهما على اقرار أو انكار

(قوله به) أي المقوم المعين

(قوله فلها) أي الزوجة

(قوله عليه) أي الزوج (قوله

بقيمته) أي المقوم المعين

(قوله فيه) أي المقوم المعين

(قوله أو استحق) أي المقوم

المعين (قوله منه) أي الزوج

(قوله فله) أي الزوج (قوله

شخصا) بكسر الشين المججمة

وسكون القاف أي جزأ

من عقاب مشترك (قوله

أخذ) بضم فكسر (قوله

منها) أي السبعة (قوله

صلحان) أي صلح دم العمد

على اقرار أو صلحه على انكار

(قوله عتقان) أي ما قوطع

به عبد وما قوطع به مكاتب

(قوله بضعان) أي الصداق

والخلع (قوله به) أي المذكور

(قوله بقالى) أي توافق على قتله (قوله كذلك) أي القتل في كونه عدا وانا الخ (قوله وتركه)

بقيمتان أي المصنف القصاص (قوله وهو) أي عكس كلامه (قوله وثبت) أي القتل (قوله عليه) أي القاتل

القصاص الواجب في نفسه أو عضوه أو ذواته أو اتلاف لاله في حال يعامله عليه كهيته وعقته وليس كاتفاقه على نفسه وعلى من تلزمه نفقتهم لأن الغرما عاملاؤه عليه فإن قيل لم قدم حق الغرما على حفظ نفسه وعضائه وهم مؤخرون عن القوت الذي يحفظ النفس والجسد فجوابه انه ظلم بجنانيته فلا يلحق ظلمه غرما لانهم لم يعاملوه عليه ولم ينظم في القوت مع اضطرابه اليه ومعاملتهم عليه قاله في الذخيرة فان كان الدين غير محيط بمال الجاني فليس لغريمه منه من الصلح لقدرته على وفادته بما بقي ولو يتحركه وان كان لا يلزمه التكسب (وان) صالح بمقوم عن جنسية عمد مطلقا أو خطأ على انكار أو (رد) بضم الراء وشد الدال شئ (مقوم) بضم الميم وفتح القاف والواو ومشددة كعمد أو قوس أو قوس معين مصالح به عن جنسية عمد مطلقا أو خطأ على انكار أو صلة (رد) بغيره بعد الصلح (أو استحق) بضم القوقية وكسر الحاء المهملة ذلك المقوم المعين المصالح به أو أخذ بشقة (رجع) راده بغير أو المستحق منه بالفتح على دافعه (بقيته) أي المردود بغير أو المستحق معتبرة يوم عقد الصلح نقله الخط عن أي الحبس سليما صحيحا لا بما صولح عنه إذ ليس بطناية الممددية ولا الخصام في الانكار قيمة فيرجع بها وأما الصلح على اقرار في غير الدم يرجع في المقر به ان لم يثبت وبعوضه ان فات وفي الدم يرجع للدية فان كان المقوم المصالح به المردود بغير أو المستحق موصوفا يرجع بمثله مطلقا وشبه في الرجوع بقيمة المقوم المردود بغير أو المستحق فقال (كسكاح) بصاد مقوم معين ظهر به عيب فردته الزوجة على زوجها أو استحق منها فلها الرجوع عليه بقيته يوم عقد النكاح به سليما صحيحا (و) ك(خلع) بمقوم معين رده الزوج على الزوجة بغير ظهر فيه أو استحق منه فله الرجوع على زوجته بقيته يوم الخلع سليما صحيحا وكذا ان كان الصداق أو الخالع به شقة أخذ بشقة فبأخذ الشقيع بقيته وكذلك كسكاح والخلع بقية النظائر السبعة التي استقناها المصنف في فصل الاستحقاق بقوله وفي عرض بعرض بما خرج من يده أو قيمته الانكاح أو خلع أو صلح عمد أي عن اقرار أو انكار ومقاطعة عن عيب أو مكاتب أو عرى أو الطارئ على كل منها ما عيب أو استحقاق أو أخذ بشقة فهي إحدى وعشرون مسألة من ضرب ثلاثة في سبعة نظمها غ في بيت وهو

صلحان عتقان وبضعان معا \* عمرى لارض عوض به ارجعا

(وان قتل جماعة) قتيلا معصوما عمد اعدوا ناكثا لهم بقالى أو استوت افعالهم ولم تميز (أو قطعوا) عضو معصوم كذلك (جاز) للعبي عليه أو وليه (صلح كل) من الجماعة القتالين أو القاطعين (و) جازله (العقوعته) أي كل وجزاله القصاص من كل وتركه لوضوحه وجزاله صلح بعض والعقوع عن بعض والقصاص من بعض في المدونة قال ابن القاسم اذا قطع جماعة بدرجل أو جرحه عمد فله صلح احداهم والعقوع عن شاة منهم والقصاص ممن شاء وكذلك الأولياء في النفس وأما عكس كلام المصنف وهو اتحاد الجاني وتعدد الجاني عليه فروى يحيى عن ابن القاسم من قتل رجلين عمد أو ثبت عليه فصالح أولياء احدهما على الدية

والخلع (قوله به) أي المذكور (قوله بقالى) أي توافق على قتله (قوله كذلك) أي القتل في كونه عدا وانا الخ (قوله وتركه) بقيمتان أي المصنف القصاص (قوله وهو) أي عكس كلامه (قوله وثبت) أي القتل (قوله عليه) أي القاتل

(قوله القود) أى القصاص (قوله ويرد) بضم فتح (قوله الى ورثته) أى القاتل (قوله لانه) أى القاتل (قوله وقتله) أى القاتل (قوله لجميعهم) أى المقتولين ووجه قتله لبعض المقتولين الخ جواب ما يقال اذ ارد الاولياء المصلحون المال المصالح به لو رثة القاتل لزم ضياع دم مورثهم (قوله بجال) صلة صالح (قوله عن القطع او الجرح فقط) صلة صالح (قوله كان) أى المستحق (قوله للقاطع) صلة رد (قوله لان

٢١٦

وهو اعن دمه وقام اولياء الاخر بالقود فلهم القود فان استقادوا بطل الصلح ويرد المال الى ورثته لانه انما صالحهم على حياته وقتله لبعض المقتولين قتل لجميعهم (وان) جنى شخص عمدا عدوانا بقطع او جرح و (صالح) شخص (مقطوع) عضوه او بجروح عمدا عدوانا قاطعه او جرحه بجال عن القطع او الجرح فقط (ثم نرى) بضم النون وكسر الزاى المجعلة أى سال دم المقطوع (فان) المقطوع (فلولى) أى مستحق دم المقطوع او الجروح الذى مات واحدا كان او متعدد (لاله) أى القاطع (رده) أى المال المصالح به للقاطع او الجرح (و) القصاص أى (القتل) للقاطع (بقسامة) بفتح القاف أى تخمين عينا يحلفها الولي ان قطعه مات لان الصلح انما كان عن القطع وقد كشف الغيب ان الجناية على نفس كاملة واقعه والتأخر الموت عن القطع وله امضاء صلح المقطوع بما وقع به وليس له حينئذ اتباع القاطع بشئ زاد عليه فيها من قطعت يده عمدا فصالح القاطع على مال ثم نرى فحان فلاولياء ان يشعروا يقتلوا ويردوا المال ويبطل الصلح وان ابوا أن يقسموا كان لهم المال الذى اخذوه في قطع اليد اه وشبه في تخيير الولي فقال (ك) صلح مقطوع يده مثلا خطأ أو بجروح بموضوعة مثلا خطأ ثم نرى فحان فيخير اولياءه بين القسامة على انه مات من قطعه او جرحه (اخذهم) أى اولياء المقطوع او الجروح (الدية) السكاملة للنفس من عاقلة الجاني (في) جناية (الخطا) ويرجع بمصالحه عليه وعليه من الدية ما على واحد من عاقلته وبين امضاء الصلح بما وقع به وأعاد ضهير الجمع على الولي المقتدر اشارة الى ان المراد به الجنس الصادق بمتعدد وكلام المصنف في الصلح على الجرح دون مايؤل اليه والامنع في الخطا وكذا في عمد فيه قصاص على ما يتظهره الخط وهو احد قولين يأتيان في المتن واماما لا قصاص فيه فان وقع عليه وعلى مايؤل اليه حتى الموت امتنع ايضا وان وقع عليه وعلى مايؤل اليه دون الموت فان كان فيه شئ مقدر فني جوازه قولان وان كان لا شئ فيه مقدر لم يصالح عليه الا بعد برئه قاله عبد البناني قوله والامنع في الخطا الخ أى اتفاقا فان لم يبلغ الثلث وعلى احد القولين ان يبلغ ثلث الدية ونص ابن رشد على اختصار ابن عرفة الصلح في الجراحات على تراميه الموت في الخطا فيمادون الثلث كالموضوعة لا يجوز اتفاقا لانه لا يدري يوم الصلح ما يجب عليه ويفسخ ان وقع فان برئ فقيسه أرشه فان مات فالدية على عاقلته بقسامة وفيما بلغ الثلث في منعه وجوازه نقلا ابن حبيب مع قول صلحها والجوازه فيه أظهر وما لا قود فيه لا يجوز على تراميه الموت قاله ابن حبيب وعلى الجرح دون تراميه الموت اجازة ابن حبيب فيما فيه عقل مسمى قال مرة عليه وعلى ما ترى اليه دون الموت ومرة قال عليه فقط اه وقد نقل ح كلام ابن رشد مبسوطا فانظرو

(قوله عليه) أى ما وقع الصلح به (قوله فيها) أى المدونة تخبر مقدم قوله فحان أى المقطوع (قوله اولياءه) أى المقطوع أو الجروح (قوله على انه) أى الجرح أو الجروح (قوله ويرجع) أى الجاني (قوله وعليه) أى الجاني (قوله من الدية) بيان ما بعده قوله من عاقلته (قوله نعت واحد) قوله وبين امضاء الصلح عطف على بين القسامة (قوله وقع) أى الصلح (قوله واحد) أى المصنف (قوله ضمير الجمع) أى فى اخذهم (قوله به) أى الولي (قوله يؤل) أى يصير الجرح (قوله والا) أى صالح عن الجرح وما يؤل اليه (قوله وكذا) أى الصلح في الخطا في المنع (قوله فان وقع) أى الصلح (قوله عليه) أى جرح العمد الذى لا قصاص فيه (قوله فان كان) أى جرح العمد (قوله جوازه) أى الصلح (قوله وان كان) أى جرح

العمد الذى لا قصاص فيه (قوله لانه) أى الجاني (قوله فانظرو) أى الخطا نصه في كتاب الصلح من المدونة من فقول قطعت يده عمدا فصالح القاطع على مال اخذته ثم نرى فيها فحان فلاولياء ان يشعروا يقتلوا ويردوا المال ويبطل الصلح فان ابوا أن يقسموا كان لهم المال الذى اخذوا في قطع اليد وكذلك لو كانت موضوعة خطأ فلهم ان يقسموا ويستحقوا الدية على العاقلة ويرجع الجاني فيأخذ ما له ويكون في العقل كرجل من قومه ولو قال قاطع اليد للاولياء حين نكلوا عن القسامة

قد عادت الجناية نفسها فقتلوا وردوا المال فليس له ذلك ولو لم يكن صالح فقال ذلك لهم وشاء الاولياء قطع اليد ولا يقتضون  
فذلك لهم وان شاؤوا قسموا وقتلوه ابو الحسن اي تزايدت اى الى الهلاك واصلة زيادة جريان الدم وقد عادت المصنف هذه  
المسئلة في باب الجنايات فقال فان عفا عن جرحه او صالح فقات فلا وليا له القسامة والقتل ويرجع الجاني فيما اخذ منه  
وذكرها ابن الحاجب هناك وتكلم عليها في التوضيح وهذا ان وقع الصلح على الجرح دون ما تراه اليه وفيه ثلاثة اقوال  
هذا وثانيها ليس لهم التمسك بالصلح لافي الخطا ولا في العمد وثالثها الفرق بين العمد فيخبرون فيه والخطا فلا يخبرون وليس لهم  
الا التمسك به ذكرها ابن رشد وعز الثالث لابن القاسم فيها وتقل كلامه المصنف وابن عرفة ونصها المتقدم كالاول خلاف  
عز وابن رشد قال واما اذا صالح عن الجرح وما تراه اليه فقال ابن رشد فيه تفصيل اما جرح الخطا الذي دون الثلث كوضعة  
فلا خلاف ان الصلح فيه على ما تراه اليه من موت او غيره لا يجوز لانه ان مات كاتب الدية على العاقلة فهو لا يدري يوم صالح  
ما يجب عليه وان وقع الصلح على ذلك فيفسخ متى عثر عليه واتبع فيه مقتضى حكمه ولو لم يكن صلح فان برئ فعليه دية الموضعة  
وان مات فآلديه على العاقلة بقسامة وان بلغ الجرح ثلث الدية فقبه قولان لعدم جواز هذه الرواية وعند ابن حبيب في  
الواضحة والثاني جوازها اما جرح العمد فاقبها القصاص فالصلح فيه على وضع الموت جائزة على ظاهر ما في صلح المدونة  
ونص ابن حبيب في الواضحة خلاف طاق هذه الرواية وجوازها اظهر لانه اذا كان للمقتول العقر عن دمه قبل موته جاز له ان  
يصلح عنه بمشائه واما جراح العمد التي لا قصاص فيها فلا يجوز الصلح فيها على الموت حكاه ابن حبيب في واضحته ولم  
اعرف انه نص خلافه واما الصلح على الجرح دون الموت فاجازه ابن حبيب ٢١٧ فيما لدية سمعة كالمأمومة والمنقلة

والجائقة قال في موضع  
الصلح فيه جائزة على ما تراه  
اليه محمد بن القاسم وقال  
في موضع آخر لا يجوز الا فيه  
بعينه لا فيما تراه اليه من  
زيادة ولم يجز الصلح فيما لدية له  
سمعة الا بعد برئه فهذا  
تحصيل الخلاف في هذه  
المسئلة اه وبه فاعلم ان

فقول ز على ما استظهره الخط غير صواب لاقتضائه انه استظهر المنع وليس كذلك بل  
المستظهر الجواز لا المنع والذي استظهره هو ابن رشد كما تقدم لاح فأنظره ونص ح قوله  
وان صالح مقطوع ثم تزي فقات فالولي لا لردده والقتل بقسامة كأخذهم الدية في الخطا قال  
في كتاب الصلح من المدونة ومن قطعت يده غدا فصالح القاطع على مال اخذه ثم تزي فقات  
فلا وليا له ان يقسموا او يقتلوا ويردوا المال ويصل الصلح فان ابوا ان يقسموا كان لهم  
المال الذي اخذوا في قطع اليد وكذلك لو كانت موضعة خطا فلهم ان يقسموا ويستحقوا الدية  
على العاقلة ويرجع الجاني فيما اخذ ماله ويكون في العقل كرجل من قومه ولو قال قاطع اليد  
للاولياء حين نكلوا عن القسامة قد عادت الجناية نفسا فقتلوا وردوا المال فليس له ذلك

٢٨ من حيث قول المصنف وان وجب لمريض جرح عمدا فصالح في مرضه بارشه او غيره ثم مات من مرضه جاز له  
وهل مطلقا وان صالح عليه لا ما يؤول اليه تأويلان ليس معارضا للمسئلة الاولى لان الاولى وقع الصلح فيها على الجرح  
فقط ثم تزي فقات ومات منه وهذه المسئلة تكلم المصنف فيها على صلح مريض عن جرحه عمدا ومات من مرضه لا من جرحه  
فصلحه لازم وهل مطلقا او صالح من جرحه فقط او عنه وما يؤول اليه او انما يجوز اذا كان عنه فقط تأويلان فعلى الثاني  
ان كان صالح عن الجرح فقط فان مات من مرضه لازم صلحه ورثته وان تراه الجرح فقات فالحكم ما تقدم في المسئلة الاولى  
وان كان صالح عنه وما يؤول اليه فصلحه باطل ويعمل فيه بمقتضى الحكم ولو لم يكن صلح وعلى الاول ان كان صالح عن الجرح  
فقط فتحكمه ما تقدم وان صالح عن الجرح وما يؤول اليه ومات من مرضه لازم صلحه وان تراه فقات منه فلا كلام لاوليائه  
وليس معنى هذا التأويل انه اذا صالح عن الجرح فقط ثم تراه فيه ومات فان الصلح لازم لورثته اذ لم يقل احد بهذا فيما علمت  
والله اعلم (قوله انه) اي الخط (قوله المستظهر) بفتح الهاء (قوله قطعت) بضم فكسر (قوله فيها) اي اليد (قوله يقسموا) اي  
يقولوا في ايمانهم ان قطعته مات (قوله ويقتلوا) اي القاطع (قوله ويردوا المال) اي الذي صالح به القاطع لورثته (قوله لهم)  
اي الاولياء (قوله اخذوا) اي اخذهم موزنهم المقطوع (قوله موضعة خطا) اي صالح عنها الجاني الجاني عليه بمال ثم تزي ومات  
منها (قوله فلهم) اي اولياء الجاني عليه (قوله ماله) اي الجاني الذي صالح به الجاني عليه (قوله ويكون) اي الجاني (قوله في اله قل)  
اي الدية (قوله من قومه) اي الجاني (قوله عادت) اي صارت (قوله له) اي القاطع (قوله ذلك) اي قتله جبرا على الاولياء

(قوله ولولم يكن) أى القاطع (قوله صالح) أى المقتطوع عن قطع يده (قوله فقال) أى القاطع (قوله لهم) أى اولياء المقتطوع (قوله ذلك) أى اقلونى (قوله فذلك) أى قطع يده (قوله والى قوله) أى فيها صلة اشارة (قوله فيما) أى المدونة (قوله تزايد) أى القاطع (قوله ثم قال) أى الخط (قوله وفيها) ٢١٨ أى المسئلة (قوله هذا) أى بخير الاولياء الذى مشى عليه المصنف احدها (قوله فيه) أى الصلح (قوله به) أى الصلح (قوله ذكرها) أى الاقوال الثلاثة (قوله كلامه) أى ابن رشد (قوله قلت) فائدة الخط قوله عزاء ابن رشد) أى لها (قوله قال) أى الخط (قوله من موت الخ) بيان ما (قوله فهو) أى المصالح (قوله على ذلك) أى ماتراى الجرح اليه (قوله غير) أى اطلع (قوله واتبع) بضم المثناة وفتح الموحدة (قوله حكمه) أى الجرح (قوله فان برئ) أى الجرح (قوله فعلية) أى الجرح (قوله وان مات) أى الجرح عليه (قوله فتيه) أى الصلح عليه وعلى ماتراى اليه (قوله انه) أى الصلح (قوله وظاهر) عطف على قول (قوله وضع) أى استشاط (قوله ويانص عليه ابن حبيب) عطف على ظاهر (قوله فيه) أى العمدة الذى فيه القصاص (قوله لانه) أى الشأن (قوله واما الصلح فيه) أى العمدة الذى لا قصاص فيه (قوله قال) أى ابن حبيب (قوله من زيادة) بيان ما (قوله وبه) أى تقدم

ولولم يكن صالح فقال ذلك لهم وشاء الاولياء قطع اليد ولا يسمون فذلك لهم وان شأوا أقسموا وقتلوه اه والى قوله ولوقال قاطع الدخ أشار المصنف بقوله لاله وقوله فيما ترى قال أبو الحسن أى تزايد وترأى الى الهلاك وأصله من زيادة جريان الدم ثم قال وهذا اذا وقع الصلح على الجرح دون ماتراى اليه وفيه ثلاثة أقوال هذا والثانى انه ليس لهم التمسك بالصلح لافى الخطا ولا فى العمدة والثالث الفرق بين العمدة فيخبرون فيه والخطا فلا يخبرون وليس لهم الا التمسك به ذكرها ابن رشد وعز الثالث لابن القاسم فى المدونة ونقل كلامه المصنف وابن عرفة قلت ونص المدونة المتقدمة كالقول الاول خلاف ما عزاء ابن رشد قال وأما اذا صالح على الجرح وماتراى اليه فقال ابن رشد فيه تفصيل اما جرح الخطا الذى دون الثالث كالموضحة ولا خلاف ان الصلح فيه على ماتراى اليه من موت أو غيره لا يجوز لانه ان مات كانت الدية على العاقلة فهو لا يدري يوم صالح ما يجب عليه مما لا يجب عليه وان وقع الصلح على ذلك فسخ متى عمر عليه واتبع فيه منتضى حكمه لولم يكن صلح فان برئ فعليه دية الموضحة وان مات فالدية على العاقلة بتسامة وان بلغ الجرح ثلث الدية فقتله قولان أحدهما انه لا يجوز وهو قوله فى هذه الرواية وظاهر ما حكى ابن حبيب فى الواضحة والثانى أنه جائز واما جرح العمدة فانه يقتضيه القصاص فالصلح فيه على وضع الموت جائز على ظاهر ما فى صلح المدونة وما نص عليه ابن حبيب فى الواضحة خلاف ما فى هذه الرواية والجواز فيه أظهر لانه اذا كان لا مقتول العفو عن دمه قبل موته جاز صلحه عنه بمشأه واما جرح العمدة الذى لا قصاص فيه فلا يجوز الصلح فيه على الموت حكمه ابن حبيب ولا عرف فيه نص خلاف واما الصلح فيه على الجرح دون الموت فاجازه ابن حبيب فيما له دية مسماة كالأمومة والمنقلة والختافة قال فى موضع الصلح فيه جائز على ماتراى اليه عمدة دون النفس وقال فى موضع آخر لا يجوز الا فيه بعينه لا على ماتراى اليه من زيادة ولا يجوز الصلح فيما لا دية له مسماة الا بعد البرهنة هذا تفصيل الخلاف فى هذه المسئلة (وان وجب) أى ثبت (الشخص) (مريض) ظاهره بل سره بجهته تقدم مرضه على جرحه وبه قرره الخط وس وعج وعب طي هذا لفظ المدونة فقال أبو الحسن المرض ههنا من ذلك الجرح بخلاف التى قبلها صالحة بعد البرهنة ثم نرى جرحه اه ومقالة أبو الحسن هو ظاهر كلام الأئمة وهو المأخوذ من العتبية وغيرها (على رجل) مثلاً (جرح) بفتح الجيم (عددا) عدوانا وفي بعض النسخ بالاضانة (فصالح) الرجل المريض على جرحه (فى) حال (مرضه) من الجرح (مال قدر) ارشه (أى دية الجرح) (أو غيره) أى الارش صادق باقل وأكثر منه (ثم مات) المريض (من مرضه) من ذلك الجرح (جاز) صلحه ابتداء (ولزم) صلحه بعد وقوعه فليس لو ارثه فقتله اذ لا مريض العفو عن جرحه عددا وانا مجتأنا وان لم يكن له مال (وهل) جواز صلحه (مطلقا) عن التقييد بكونه عن مرضه صله قرر (قوله هذا) أى وان وجب لمريض على رجل جرح الخ (قوله الرجل) تفسير لنا على صالح خصوص (قوله المريض) من مملول صالح (قوله على جرحه) صله صالح (قوله منه) أى الارش تنازع فيه اقل وأكثر (قوله وان لم يكن له) أى المريض مال مبالغة فى جواز عفو مجتأنا عن جرحه عددا وانا لاله لا مال فيه وانما فيه القصاص والعفو مجتأنا

مرضه صله قرر (قوله هذا) أى وان وجب لمريض على رجل جرح الخ (قوله الرجل) تفسير لنا على صالح خصوص (قوله المريض) من مملول صالح (قوله على جرحه) صله صالح (قوله منه) أى الارش تنازع فيه اقل وأكثر (قوله وان لم يكن له) أى المريض مال مبالغة فى جواز عفو مجتأنا عن جرحه عددا وانا لاله لا مال فيه وانما فيه القصاص والعفو مجتأنا



(قوله وهذا) أي جواز مطلقا (قوله ونحوها) أي المدونة (قوله عليه) أي الجواز مطلقا (قوله الجرح) فقد جرى الفعل على غير ما وتركه الأبرار لعدم اليبس (قوله وعلى هذا) أي تقييد الصلح بكونه عن ٢١٩ خصوص الجرح صله حمل (قوله

يدع) بفتح الدال أي يترك  
(قوله ما ل) بمد الهمز  
واضاقتة للبيان (قوله  
ونقلهما) أي التأويلين  
(قوله على أنه) أي ابن رشد  
(قوله للمسئلة الاولى)  
بضم الهمز أي وإن صلح  
مقطوع ثم نزي الخ (قوله  
لأن الاولى) بضم الهمز الخ  
علة ليست هذه معارضة  
للاولى (قوله على التأويل  
الثاني) أي تقييد الصلح  
بوقوعه عن خصوص  
الجرح (قوله على التأويل  
الاول) أي إطلاق جواز  
صلح المريض (قوله ما تقدم)  
أي في المسئلة الاولى (قوله  
وإن مات من مرضه) أي  
لأن بوجه على تقرير الخط  
ومن تبعه (قوله هذا) أي  
قول الخطو على التأويل  
الاول الخ (قوله تقرير أن  
المرض من غير الجرح الخ)  
من إضافة المصدر لقوله  
اول البيان (قوله مفرقا) أي  
الخطو من فاعل المصدر  
(قوله أنه) أي كونه المرض  
قبل الجرح (قوله قال) أي  
عباس (قوله على الجرح  
وماترأى إليه) أي الصلح  
عليها صله قصر (قوله  
فهذا) أي كلام عباس  
(قوله من ذكر أن المرض  
أي غير الخط ومن تبعه

خصوص الجرح فيجوز عنه وما يؤول إليه أيضا وهذا ظاهر المدونة ونحوها عليه بعض  
شارحها كابن رشد وابن العطار (أو) جوازه (أن صلح عليه) أي الجرح (نقط لا) أن صلح  
عنه (و) عن (ما) أي الموت الذي (يؤول) الجرح (إليه) وعلى هذا جعلها أكثر شأ حيا في  
الجواب (تأويلان) ونصها وإذا وجب لمريض على رجل جراحة عند فصل الخ في مرضه على أقل  
من الدية أو من أرش تلك الجراحة ثم مات من مرضه فذلك جائز لازم إذ لم يقتول العفو  
عن دم العمد في مرضه وإن لم يدع مالا أه عياض تأويلها الأكثر على أن الصلح على الجراحة  
فقط لا على الموت وتأويلها ابن العطار على ما ل الموت ونقلها ما بين عرقه وكلام ابن رشد المتقدم  
يدل على أنه تأويلها على ما تأويلها عليه ابن العطار (تبيينات) الأولى الخط ليست هذه  
معارضة للمسئلة الاولى لأن الاولى وقع الصلح فيها على الجرح فقط ثم نزي ومات منه وهذه  
المسئلة تكلم فيها على أن الصلح إذا وقع من المريض عن بوجه عدا ومات من مرضه لأن  
الجرح أن الصلح جائز لازم ولا يقال هذا صلح وقع من المريض فينظر فيه هل فيه عدا بآدم لا  
الثاني على التأويل الثاني أن وقع الصلح على الجرح فقط ومات من مرضه لزوم الصلح للورثة وإن  
نزي الجرح فمات فالحكم ما تقدم في المسئلة الاولى وإن صلح عليه وعلى ما يؤول إليه فالصلح  
باطل ويعمل فيها بقضى الحاكم لو لم يكن صلح الثالث على التأويل الاول أن وقع الصلح على  
الجرح فقط فحكمه ما تقدم وإن مات من مرضه لم الصلح وإن صلح عنه وما يؤول إليه لزوم  
الصلح فلا كلام للاولياء وليس معنى هذا التأويل أنه إذا صلح على الجرح فقط ثم نزي فيه  
ومات أن الصلح لازم للورثة إذ لم يقل بذلك أحد فيما علمت والله أعلم أه كلام الخط طفي هذا  
على تقرير أن المرض من غير الجرح وإن مات من مرضه لأن الجرح مفسر قاه بين هذه  
والتي قبلها وقد علمت أنه خلاف ما قاله أبو الحسن وخلاف ظاهر كلامهم ولما ذكر عباس  
التأويلين ذكر قوانين جواز الصلح قبل البر قال وعلى هذين القولين قصر أصحابنا الخلاف  
في الصلح على الجرح وما ترأى إليه وهي هذه المسئلة بعينها يعني مسئلة المصنف التي فيها  
التأويلان فهذه أدل على أن المرض من الجرح ولم أر من ذكر أن المرض هناك من غير الجرح  
الرابع عب من في قوله من مرضه يعني في فهي ظرفية زمانية لأنه إذا تحقق أن موته من  
مرضه لم يأت قوله وعلى ما يؤول إليه وقول في من يعني بآدم السببية لا يخرج عن معناها  
الاصلي فلا يكتفي في المراد بل بهم خلافة من أنه إذا مات بسبب المرض يكون الحكم ما ذكره  
المصنف والامر بخلافه وقال الخرشى قوله ثم مات من مرضه من سببية أي بسبب مرضه أي  
كان سبب موته مرضه لا الجرح فليس في كلامه اجبال والاجبال مبق على جعل من ظرفية  
وقال في كبره وبعد عندي ما نصه من مرضه أي لا بسبب الجرح والاصل أن موته من مرضه  
إذا شك فيه أه والخرشى تبع الخط كما علم مما تقدم عنه الختام عب وإن وجب لمريض  
بوجع عمد طرأ على مرضه كما تدل عليه عبارته وأما طرأ المرض على جرح عمد فسيذكر فيه  
خلافه يقتصر من الجراح أي بقسامة أو عليه نصف الدية أي بغير قسامة قاله عجم وهو  
ظاهر وقرره شيخنا ق على أنه لا فرق بين تقدم المرض عن الجرح وتأخره عنه وإن ما يأتى

هنا من غير الجرح

(قوله على ما ذكره) صله بشكل (قوله من ان المرض من الجرح) بيان ما (قوله وانه) اي المريض (قوله منه) اي الجرح (قوله ويجوز الصلح) اي اتيه اداء (قوله ويلزم) اي الصلح الورثة (قوله ان الصلح الخ) مفعول تأويل (قوله مع انه) اي الشان (قوله يناقض) عطف على بشكل (قوله من تخيير الاولياء) بيان ما (قوله فانت) اي الجرح (قوله منه) اي الجرح (قوله ويناقض) عطف على بشكل أيضا (قوله وان قطع) اي الجاني (قوله يده) اي الجاني عليه (قوله فعنا) اي المقطوع (قوله عنه) اي المقطوع (قوله فلا وليا له) اي المقطوع (قوله عقوه) اي المقطوع (قوله بل ظاهر المذهب) اضرب انتقالي عن لزوم الصلح اذا صلح عن الجرح فقط ثم مات منه الى ثبوت اختياره لوصاله عنه وعمائيل اليه (قوله وتبعه) أي ابن شاس (قوله جامعاً) حال من ابن الحاجب (قوله فقال) اي ٢٢٠ المصنف (قوله ظاهره) اي كلام ابن الحاجب (قوله ان المذهب)

ای المتمد (قوله یخیزون)

ليحصل فيه صلح اه ويحتاج لنقل يدل عليه السادس طي ثم على ما ذكره ابو الحسن  
وقلنا انه ظاهر كلامهم من ان المرض من الجرح وانه مات منه ويجوز الصلح ويلزم كآهونها  
ووض كلام المصنف بشكل تأويل الاكثر ان الصلح على الجرح فقط يلزم مع انه آل الامر الى  
خلاف ما وقع الصلح عليه ويناقض ما تقدم من تحجير الاولياء اذ انزى الجرح فمات منه  
ويناقض قولها وان قطع يده عمدا فعا عنه فلا ولياته القصاص في النفس بقسامة ان كان  
عقوه على البدل على النفس اه بل ظاهر المذهب ثبوت الخيار ولو صلح على ما يؤول اليه قال  
في الجواهر ولو عني عن جرحه العمد ثم نزي فيه فمات فلورثته ان يقتسموا ويقتلوا لانه لم ينف  
عن النفس اشبه الا ان يقول عقوبت عن الجرح وعمارت اى اليه فيكون عفو عن النفس  
اه وتبعه ابن الحاجب جامع بين العقوب والصلح فقال في توضيحه قوله وقال اشبه الخ ظاهره  
ان المذهب يخبرون ولو قال ذلك وقال اشبه ليس لهم خيرة اذا قال ذلك ثم ذكر عن ابن رشد  
تخلاف عن ابن القاسم والتقصيل فيه وان جراحات العمد التي فيها القصاص يجوز الصلح  
فيها عسائر امت اليه وهو مذهب المدونة خلاف ما لابن القاسم في العتبية من المنع فتحصل انه  
وافق لاشبه على ماله في المدونة فظهر للترجيح تأويل ابن العطار وهو الذي اتبعه ابن رشد  
لا اشكال حيث قد وهو الذي يدل عليه تعليل المدونة المسئلة بقولها اذ للمقتول العفو عن  
م العمد في مرضه والاشكال الذي ذكرنا في على الزوم المذكور في كلامها ككلام  
المصنف وعياض رجع التأويلين للجواز ولم يذكر الزوم قال في تنبيهاته وقوله في الذي  
صلح جرحه في مرضه على اقل من ارش الجراحة أو اقل من الدية فمات ان ذلك جائز  
تأولها غير واحد على الصلح من الجراحة فقط لا ما تول اليه من النفس وتأولها ابن العطار  
على انه على الجرح والنفس معا اه وهكذا نقلها ابن عسرة واقتصر على كلام عياض  
الامر ظاهر لو لم يكن لفظ الزوم مع انه مذكور في كلامها في اختصار اى سعيه وكل من نقلها  
فلها به لا يقال لا اشكال ولا تناقض لفرق ابي الحسن بين المستثنين كما تقدم لاننا قول فرقه  
مورى فقط اما الحكم فسواء اذا المدار على حصول الموت من الجرح بعد البرء أو قبله وقد قرر

القسماء والقصاص وامضاء

اصیل (قوله له قال) ای

الحج (توبه و توبه)

البحر و ح (قوله دلت) ای

عن قتادة عن الحسن بن علي بن فضال عن

ترامی الیه (قولہ شہد کر)

ای خلیل (قوله فیہ) ای

الصالح عن الجرح وما يؤل

لہ (قوله وهو) ای سواز

اصلي على عمارة امت الله

قولوا من الله ما نزلنا

قوله من المجمع بيانها

وله (فصل) بمحركات متعقلا

قوله انه) ای ابن القاسم

قوله على ماله) ای ابن

لِقَاسِمِ صِدْقِهِ مُوَافِقُ (قوله

لَهُ لَكَ الْحَزَنُ) تَقَرُّ دَعَا عَلِيٍّ

ان اهل الجاهلية والعبدانية

اللقمات

بها المصاحف الخ (قوله)

(هو) ای تاویسل این

مطار (قوله اتمله) ای

فتار و مشی علیه (قوله)

حقیقتاً (ای جانِ فرض

سؤال في الصلوة عن الخسوف

المصنف

المستله في الصلح عن الجرح وما يؤول اليه (قوله وهو) اي فرضها في الصلح عنه وما يؤول اليه

(أوله ذكر) بعضهم فسكس (قوله في كلامها) أي المفسر ووض في الصلح عن الجرح (قوله ربيع) بفتحات مثقلا (قوله قال) أي عاص (قوله وقوله) أي ابن القاسم في المدونة (قوله فأت) أي الجرح (قوله ان ذلك) أي الصلح خبر قوله (قوله لا مانول) أي الجراحة (قوله من النفس) بيان (قوله على أنه) أي الصلح (قوله واقتصر) أي ابن عرفة (قوله لفظ اللزوم) اضافته للبيان (قوله مع أنه) أي اللزوم (قوله فلهابه) أي اللزوم خبر كل (قوله لفرق إلى الحسنين بين المسئلتين) أي بأن الأولى صلح فيها عن الجرح بعد بدو نه ثم نزي فأت وهذه صلح فيها عن جرحه ثم مات من مرضه (قوله فرقه) أي إلى الحسنين بينهما

(قوله من البحث الخ) بيان ما (قوله بكلام) صلة تبين (قوله على) ٢٢٨ الجرح والنفس اى الصلح عنهما

(قوله لو كان) بفتح الهيم  
وشد النون (قوله اذا جاز)  
أى الصلح (قوله عنده)  
أى ابن العطار (قوله عليهما)  
أى الجرح والنفس معا  
(قوله فجواز) أى الصلح  
(قوله عنده) أى ابن العطار  
(قوله لكن يتبع) أى  
المصنف (قوله وفيها) أى  
المدونة (قوله جائز) خبر  
صلح (قوله مال الموت)  
اضافته للبيان بمدود الهيمز  
(قوله ان كان) أى وجد  
الموت أى وان لم يكن ينقض  
الصلح (قوله اما) بكسر  
الهيمز وشد الميم (قوله  
بديته) أى الدم صلة صالح  
(قوله حصته) أى المصالح  
(قوله المصالح به) أى بفتح  
اللام (قوله وله) أى الآخر  
(قوله معه) أى المصالح  
(قوله له) أى الآخر  
(قوله نصيبه) أى نصيبه من  
دية عمد (قوله قتل) بضم  
فكسر (قوله بأن يأخذ)  
أى الآخر الخ تصوير  
للدخول معه (قوله ويضعه)  
أى نصيبه (قوله وله) أى  
الآخر (قوله وقال غيره)  
أى ابن القاسم (قوله له)  
أى المصالح (قوله غيره) أى  
المصالح به (قوله لصاحبه)  
أى شريكه فى ولاية الدم  
(قوله ديتيه) أى بالقتول

المصنف مسئلة تزوال الجرح فى باب الديات تبعاً لابن الحاجب وابن شاس هذا ما حضرنا من  
البحث فى المسئلة وتحتاج لزيد تحرير والله الموفق وبكلام عياض تين لثان فى قول المصنف  
وهل مطلقاً مشاحة لان ابن العطار لم يتأوله على الاطلاق بل على الجرح والنفس معا وكان  
المصنف فهم انه اذا جاز عنده عليهما بخوازه عنده على الجرح فقط اولى وهو كذلك من جهة  
الحكم لكن يتبع ما جعل عليه المشايخ لفظ الكتب ويوقف عنده ولا يعدوه اه الثانى قد  
اسقط ابن عرفة فى اختصار كلام المدونة لفظ الزوم ونصه وفيها صلح المريض على اقل من ارش  
الجرح أو الدية جائز عياض تأولها الاكثر على ان الصلح على الجرح اشارة فقط لاعلى مال الموت  
وتأولها ابن العطار على مال الموت اه السابع فى العتبية لابن القاسم لا يجوز ان يصالحه  
بشيء عن الجرح والموت ان كان لكن يصالحه بشئ معلوم ولا يدفع اليه شيئاً فان عاش اخذ  
ما صالحه عليه وان مات ففدية القسامة والدية فى الخطا والقتل فى العمد اه الثامن الذى  
فى الخط ونج وغيرهما انه ان صالح على الجرح فقط جاز على كل من التأويلين فان مات  
من مرضه لزم الصلح الورثة وان نزى فبات بالحكم ما تقدم فى المسئلة الاولى وان صالح عليه  
وعلى ما يؤول اليه فعلى التأويل الثانى الصلح باطل ويعمل بمقتضى الحكم لولم يكن صلح وعلى  
التأويل الاول يلزم الصلح وان نزى فبات كلام الاولياء (وان) قتل شخص عدواً وانما  
وله وليان فـ (صالح احد) الاولين للمقتول عاقبة قصاص اما عن الدم كله بديته أو أقل أو أكثر  
واما عن حصته فقط بقدر ما يتوبه من الدية أو أقل أو أكثر (فلا لولى) (الاخر) بفتح الخاء  
المجعية اذا طلب ما وجب له (الدخول معه) أى لولى المصالح فيما صالح به جبرافياً اخذ منه  
ما يتوبه ولو كان المصالح به قليلاً (وسقط القتل) عن الجاني بصلح الاول فليس للآخر  
القصاص وله عدم الدخول معه واتباع الجاني بنصيبه من دية العمد وليس للمصالح الدخول  
معه فيه ولا لآخر العقوب مجازاً وان عفا الاول مجازاً فلا لآخر العقوا واتباع الجاني بنصيبه من  
دية عمد لا القتل لسقوطه بعفو الاول الخط يعنى ان من قتل عدواً وله وليان فصالح أحدهما  
عن حصته بالدية كلها أو أكثر منها فلا لولى الآخر ان يدخل معه فيما صالح به بان يأخذ نصيبه  
من القاتل على حساب دية العمد ويضعه الى ما صالح به صاحبه ويقتسمان الجميع كانه هو  
المصالح به كما ذكر ذلك ابن عبد السلام فى باب الديات وله ان يترك للمصالح ما صالح به ويتبع  
القاتل حصته من دية عمد هذا قول ابن القاسم وقال غيره ان من صالح على شئ اختص به  
وهذا القول فى المدونة ايضا قال فيها ومن قتل رجلاً لعمده وله وليان فصالح أحدهما على  
عرض وغيره فلا لآخر الدخول معه فيه ولا سبيل الى القتل وقال غيره ان صالح عن حصته  
على أكثر من الدية أو على عرض قل أو أكثر فليس له غيره وليس لصاحبه على القاتل الا بحساب  
ديته اه قال فى ضريح ابن عبد السلام لوعفا البعض على جميع الدية فالباقين نصيبهم على  
حساب دية عمد ثم يرضون كل ما حصل لهم ويقتسمونه كأنهم اجتمعوا على الصلح اه الثانى  
الاولى تقديم قوله سقط القتل على قوله فلا لآخر الدخول معه ليقع سقوطه وان لم يدخل الآخر  
مع الاول وشبهه فى سقوط القتل فقال (كدهواك) أى ادعائك يا لولى الدم (صلحه) أى قاتل  
وليك عدواً وانما بمال قدر الدية أو أقل أو أكثر (فانكر) القاتل الصلح فيسقط القتل كالمال

(قوله بمال) صلة صلح (قوله كالمال) تشبيهه فى السقوط



(قوله على انه) اى المقر (قوله يلزمه) اى الصلح المقر (قوله فيما دفع) اى المقر مما صلح به (قوله لانه) اى المقر (قوله التزمه) اى  
 المال المصلح به (قوله واوجب) اى المقر المال المصلح به (قوله ذكرهما) اى التاويلين (قوله اليهما) اى التاويلين (قوله انه) اى المقر  
 المصلح (قوله هذا) اى انه لا يلزمه شئ الخ (قوله المصلح به) بفتح اللام (قوله المصلح) بكسرهما (قوله قتل) تفسير انما على ثبت  
 المستتر فيه (قوله المصلح عنه) بفتحها (قوله بينة) صلة ثبت (قوله له) اى ٢٢٣ المصلح صلة لزوم (قوله لجهله) اى  
 المصلح عليه اعتقد الخ (قوله

الدية) فاعل لزوم (قوله انه)  
 اى المصلح (قوله ذلك) اى  
 لزوم الدية العاقلة (قوله  
 المال) تفسير لثابت فاعل  
 رد (قوله للمصلح) صلة رد  
 (قوله بخصه) اى المصلح  
 (قوله فيه) اى تجب له (قوله  
 القاتل) تفسير لثابت فاعل  
 طلب (قوله بعينه) اى المصلح  
 به (قوله ان كان) اى المصلح  
 به (قوله باقيا) اى يبد  
 الاولياء (قوله ومثله) اى  
 المصلح به ان كان مثليا  
 (قوله او قيمته) ان كان  
 مقوما (قوله فان) اى  
 المصلح به (قوله بذهابها)  
 اى عينه (قوله لانه) اى  
 المصلح الخ عليه رد (قوله  
 كالمغلوب) اى المكرد  
 (قوله اى القاتل الصلح)  
 تفسير للفاعل المستتر  
 والمفعول البارز في طلبه  
 (قوله كانه) لو كيدما (قوله  
 فيرد) بضم ففتح مثقلا اى  
 ما وجد بايديهم (قوله له)  
 اى المصلح (قوله لم يحسب)  
 بضم فسكون ففتح اى

اختلاف الشيوخ في تأويل المدونة فتأولها أبو عمران على انه يلزمه فيما دفع وفيما لم يدفع لانه  
 التزمه وأوجب على نفسه وتأولها ابن حجر زعل انه يلزمه ما دفع دون ما لم يدفع ذكرهما  
 أبو الحسن وأشار اليه المصنف بقوله وهل مطلقا أو ما دفع تأويلان وذكر أبو الحسن قول الآخر  
 انه لا يلزمه شئ ويرجع عما دفع على العاقلة وتاظهر ان هذا مخالف لما تقدم عن المدونة والله  
 أعلم (لا) يلزم المال المصلح به المصلح (ان ثبت) قد ثبت الخطأ المصلح عنه بينة (وجهل) بفتح  
 فكسر اى اعتقد القاتل المصلح جهلا منه (لزومه) اى العقل المصلح عنه له لجهله (وحلف)  
 القاتل المصلح انه انما صلح لظنه لزومه الدية العوق لا بد من ثبوت انه يجهل ذلك (ورد) بضم  
 الراموش والال المال المدفوع صلح المصلح ما عدا ما يخصه مع العاقلة فلا يرد له لتطوعه  
 بتجهيله ولا يعذر فيه بجهله (ان طالب) بضم فكسر انما اقل اى طلبه اولياء المقتول (به) اى  
 الصلح (مطلقا) عن التقييد بوجود المصلح به بيد الاولياء فتدعيه ان كان باقيا ومثله أو قيمته  
 ان فات بذهاب الاله كالمغلوب على الصلح (أو طلبه) اى القاتل الصلح (ووجد) بضم فكسر  
 ما دفعه القاتل للاولياء صلح بايديهم كله أو بعضه فيرد له وما فات بذهاب عينه فلا شئ له نفسه  
 كتيب على صدقة طان لزوم الاثابة قاله قت ويحسب له للعاقلة من الدية ولا يرجع عليها  
 بما حسب لها قاله الهارونى وقال البنوفرى يرجع عليها بما حسب لها ومقتضى نقل الشارح  
 وق انه لا يحسب له ولا لعاقلة شئ منه فهى ثلاث مقالات اظهرها من جهة النقل الاخيرة  
 قاله هج عب قديقال الاظهر من جهة العقل ما قاله البنوفرى (وان) مات من خا ط آخر  
 في مال عن ولدين قاضي احدهما بمال على خليفه فاقربه أو انكرو (صالح احد ولدين) مثلا  
 (وارثين) شخصا كان خليفه الا يهما في المال فادعيا عليه بمال لايهما فصالح احدهما عن  
 اقرار من المدعى عليه بالمال المدعى به يل (وان) صلحه (عن انكار) من المدعى عليه للمال  
 المدعى به (فلا صاحبه) اى احد الولدين المصلح وهو الولد الآخر مثلا (الدخول) مع المصلح  
 فيما صلح به عن نصيبه من ذهب او فضة او عرض وله عدم الدخول معه ومطالبة المقر بخصته  
 كلها من المقر به وله تركها وله المصلحة عنها هذا في حالة الاقرار واما في حالة الانكار فان كانت  
 له حصة اقامها واخذ حظه أو تركه أو صلح عنه وان لم يكن له بينة فليس له الا يبين المدعى عليه  
 فان حلف برئ وان نكل وحلف الوارث اخذ نصيبه أو تركه أو صلح عنه وان نكل فلا شئ له  
 ويرجع المصلح على الغريم بما اخذ منه ان دخل معه اخوه تت لافرق في الوارثين بين  
 كونهم ما ولدن او غيرهما ولا بين كونهم ما اثنين أو أكثر وقد تبع المصنف المدونة في فرضها  
 في ولدين وفي بعض الفسخ ولدين ولذا قال فلصاحبه وفهم منه انه يخبر وهو واضح ونسبه في

ما فات (قوله له) اى المصلح (قوله ولا يرجع) اى المصلح (قوله على) اى عاقلة (قوله حسب) بضم فكسر (قوله لها) اى  
 العاقلة (قوله انه) اى الشان (قوله منه) اى القاتل (قوله فصالح) اى الخليفه المدعى عليه (قوله احدهما) اى الولدين (قوله  
 بالمال) تنازع فيه اقرار ومدعى (قوله للمال) صلة انكار (قوله من ذهب الخ) بيان ما (قوله له احد الولدين) الذى لم يصلح (قوله  
 معه) اى المصلح (قوله له) اى الذى لم يصلح (قوله بينة) اى على المال المدعى به (قوله فان حلف) اى المدعى عليه (قوله وان  
 نكل) اى الوارث (قوله اخذ) بضم فكسر

(قوله عن نصيبه) أي الشريك صلح (قوله إلا أنه) أي الحق غير المكتوب (قوله بما) أي عن (قوله من غير الطعام الخ) بيان عرض (قوله أو من شيء أقرضاه) عطف على من شيء الخ (قوله من عن الخ) بيان شيء (قوله بما يكال الخ) بيان غيره (قوله منه) أي الحق المشترك بيان ما (قوله فيه) أي المقتضى (قوله أشراكه) بفتح الهمزة جمع شر بلك (قوله لأنه) أي الحق (قوله بينهما) أي الشريكين (قوله هذا) أي اشتراكهما في الباقي على المدين (قوله قوله) أي المصنف (قوله ما تقدم قرىبا عن ابن عبد السلام) نصه لو عفا البعض على جميع الدية فللباقين نصيبهم على حساب دية عدته يضمنون كل ما حصل لهم وينقسمونه كأنهم اجتمعوا على الصلح (قوله ورد) بضم الراء وشد الدال أي قول بعضهم ما قاله ابن يونس خلاف الظاهر الخ (قوله ولما شاركه) أي المصالح (قوله الآخر) بحد الهمزة وفتح الخاء ٢٢٤ المجبة تعبت رب (قوله شاركه) أي المصالح رب الدين الآخر (قوله في حصته)

أي الآخر (قوله الوسط) أي قول بعضهم ما قاله ابن يونس خلاف الظاهر لموافقة لزوم الصلح وأنه على البعض هبة وقوله ويرجع بخمسة وأربعين ويأخذ الآخر خمسة (قوله كلامه) أي المصنف (قوله أنه) أي الشأن (قوله على أنه) أي الشأن (قوله في المدونة) صلة استثنى (قوله أي الطعام) (قوله كلامها) أي المدونة (قوله وكلامهما) أي ابن أبي زنين وعبد الحق (قوله قبل) بفتح أي جهة وغند (قوله فافر) أي الخليل (قوله له) أي الولد المدعي (قوله وانكر) أي الخليل (قوله فصالحه) أي الخليل (قوله المدعي) (قوله من ذلك) أي المال المدعي به (قوله لاخيه) أي الولد المصالح (قوله منه) أي الولد المصالح (قوله فيما أخذ) فلا أي الولد من الخليل (قوله ذكر) بضم فسكون (قوله بكتاب) خبر كل وإبالة حال (قوله إلا أنه) أي الحق الخ راجع أقولها أو بغير كتاب (قوله أو رثا) أي الولد (قوله منه) أي الحق بيان ما (قوله يدخل فيه) أي المقبوض الخ خبران (قوله الآخر) بحد الهمزة وفتح الخاء المججمة أي الولد الذي لم يصالح (قوله وكذلك) أي المذكور من الولدين اللذين صالحت أحدهما في أن لاخيه الدخول معه فيما صالحت به (قوله أن كانوا) أي المشترك كون في الدين (قوله يدخل فيه) أي المصالح به (قوله يشخص) بفتح الياء والخاء المججمة أي يخرج بشخصه للمدين (قوله فان أشهد) أي الشاخص (قوله عليهم) أي أشراكه بامتناعهم

١ التحصير في الدخول فقال (ك) دخول أحد الشريكين فيما صالحت به شريكه عن نصيبه من (حق لهما) من ارث أو غيره مكتوب (في كتاب) واحد (أو مطلق) عن الكتابة زاد في المدونة إلا أنه من عن شيء كان بينهما فباعاه صفقة بمال أو بعرض يكال أو يوزن من غير الطعام والأدام أو من شيء أقرضاه من عين أو عرض أو طعام أو غيره بما يكال أو يوزن أو ورثاه هذا الذي ذكر الحق فان ما اقتضاه منه أحدهما يدخل فيه الآخر وكذلك ان كانوا جماعة فانه يدخل فيه بقية أشراكه إه الشارح فلا بد من تقييد قوله مطلق بما زاد في المدونة لأنه اذا لم يكن من شيء بينهما وليس في كتاب واخذ فلا دخول لأحدهما على الآخر فيما اقتضى لأن دين كل واحد منهم مستقل لم يجامع الآخر بوجه ابن يونس اذا دخل شريكه معه فيما اقتضاه كان ما بقي على الغريم بينهما النظر ق ليكن هذا خلاف قوله الآخر ويرجع بخمسة وأربعين ويوافق ما تقدم قرىبا عن ابن عبد السلام بعضهم ما قاله ابن يونس خلاف الظاهر لزوم الصلح وقد تقدم وعلى بعضه هبة ورد بان الصلح لازم ولما شاركه رب الدين الآخر فيما اقتضى شاركه هو في حصته قاله المنشاوي قالت الظاهر الوسط والله أعلم (الطعام فقيه تردد) الخط ظاهر كلامه أنه اذا صالحت أحد الشريكين فلا تدخل مع الآخر الطعام في دخوله معه تردد وليس هذا هو المراد بل مراده أن يفسه على أنه في المدونة استثنى الطعام لما تسكلم على هذه المسئلة فتتردد المتأخرون في وجه استثنائه فقال ابن أبي زنين أنه مستثنى من آخر المسئلة وخالفه عبد الحق وبيّن ذلك بحجب كلامها وكلامهما قال فيها واذا كان بين رجلين خلطة فمات أحدهما وترك ولدين فادعى أحد الولدين أن لايه قبل خلطه ما لا فاقرة أو انكر فصالحه عن خطه من ذلك بدنا نير أو دراهم أو عرض جاز ولاخيه أن يدخل معه فيما أخذ وكل ذكر حق لهما بكتاب أو بغير كتاب إلا أنه من شيء كان بينهما ما فباعاه صفقة بمال أو عرض أو بمال يكال أو يوزن من غير الطعام والأدام أو من شيء أقرضاه من عين أو طعام أو غيره بما يكال أو يوزن أو ورثاه هذا الذي ذكر الحق فان ما قبض منه أحدهما يدخل فيه الآخر وكذلك ان كانوا جماعة فانه يدخل فيه بقية أشراكه الا ان يشخص المقتضى بعد الاعتذار إلى أشراكه في الخروج معه أو الوكاله فاستنعوا فان أشهد عليهم

(قوله فلا يدخلون) أي الأشرار (قوله لانه) أي الشاخص (قوله لا هم) أي الامام الاشرار (قوله فان فعلوا) أي الاشرار  
 انخرجوا والتوكيل حصل المقصود (قوله والا) أي وان لم يفعلوا (قوله خلى) بفتح الخاء المعجمة واللام مثقلا أي الامام (قوله  
 بينه) أي الشاخص (قوله عليه) أي الشاخص (قوله منهم) أي أشرار (قوله المقتضى) بكسر الضاد فاعل يشخص (قوله  
 قال) أي ابن ابي زمنين (قوله لاحدهما) أي الشرير يكن في طعام البيع (قوله فيه) ٢٢٥ أي الطعام (قوله قال) أي  
 في المدونة (قوله في صدرها)

أي المسئلة (قوله الادام  
 والطعام) مقول استثناء  
 المضاف لقاعله (قوله هو)  
 أي استثناء الادام والطعام  
 (قوله لما) بكسر اللام وخفة  
 الميم (قوله من بيع احدهما)  
 أي الشرير يكن في الدين  
 الخ بيان ما (قوله أو صلحه)  
 أي احدهما عطف على بيع  
 (قوله منه) أي نصيبه (قوله  
 لانه) أي الشأن (قوله لان  
 ذلك) أي بيع نصيبه أو  
 صلحه عنه (قوله يشبه)  
 بضم فسكون فكسر (قوله  
 مقامعة) خبران (قوله فيه)  
 أي طعام البيع (قوله  
 وهو) أي قسمة طعام البيع  
 وذكره لتد كبر خبره (قوله  
 متنازع) بفتح الزاي أي  
 مختلف (قوله وحده) أي  
 الاستثناء (قوله ما ل) بعد  
 الهوز (قوله من بيع الخ)  
 بيان ما ل (قوله الكتاب)  
 أي كتاب الصلح (قوله من  
 ذلك) أي عنه (قوله هذا)  
 أي المذكور بالكتاب  
 (قوله يبين) بضم ففتح

فلا يدخلون فيما اقتضى لانه لو دفعهم الى الامام لا هم بالخروج والتوكيل فان فعلوا والا  
 خلى بينه وبين اقتضاه حقه ثم لا يدخل احدهما عليه منهم فيما اقتضى اه ابن ابي زمنين وغيره  
 انما استثنى الطعام هنا من قوله الا ان يشخص المقتضى بعد الاعذار الى اشرار كما في الخروج  
 معه لو الو كالة فامتنعوا فان اشهد عليهم فلا يدخلون فيما اقتضى قال فاذا كان الذي على  
 الفريق طعاما من بيع فلا يجوز لاحدهما ان يأذن صاحبه في الخروج لاقتضاه حقه خاصة  
 لان اذنه في الخروج مقامه في الطعام والمقامه فيه كبعضه قبل استيفائه فلذلك قال في  
 صدرها غير الطعام والادام وقال عبد الحق يحتمل عندى استثناء الادام والطعام انما هو  
 لما ذكر من بيع احدهما نصيبه او صلحه منه لانه اذا كان الذي لهما طعاما او ادا ما فلا يجوز  
 لاحدهما بيع نصيبه او مصالحته منه لان ذلك بيع الطعام قبل قبضه هذا هو الذي يشبه انه  
 اراده والله اعلم طي عياض في تبييناته انما استثنى هذا الطعام من بيع لان اذنه له في الخروج  
 لاقتضاه نصيبه قاسمة والمقامه فيه كبعضه قبل قبضه قاله ابن ابي زمنين وغيره وفي قسمة  
 الاسدية لما لك رضي الله تعالى عنه خلاف هذا وهو اصل متنازع فيه هل القسمة بيع أو تميز  
 حق وحله ابو عمران وغيره على انه راجع الى ما ل المسئلة من بيع احدهما نصيبه من غريمه  
 ومصالحته اياه عنه كما ذكر ذلك باخر الكتاب وكرره بالفظه فقال من غير الطعام والادام فصالح  
 من ذلك على ذناير فهذا يبين انه مراده وان ذلك بيع الطعام قبل استيفائه اه ثم قال طي  
 فصدق قول من قال قوله الا الطعام ففي وجهه استثنائه تردوا وأشار بالتردد لقول ابن ابي زمنين  
 وابي عران أو عبد الحق والايق تاويلان واستثنى من قوله فلصاحبه الدخول معه فقال (الا  
 ان يشخص) بفتح الصتية والخاء المعجمة أي يخرج بشخصه وذاته أي يسافر للمدين الفايض  
 منه (ويعذر بضم الصتية وسكون العين المهملة وكسر الذال المعجمة أي يقطع العذر الشاخص  
 اليه) أي صاحبه المشارك له في الدين بان يرفعه للحاكم أو يشهد عليه بينة (في طلب  
 الخروج) معه الى المدين لاقتضاه دينهما منه (أو الو كالة) أي توكيل القاعد الخارج أو غيره  
 على اقتضاه نصيبه من الدين (فيمتنع) القاعد من الخروج والتوكيل فلا يدخل القاعد فيما  
 قبضه الخارج من المدين لان امتناعه منهم دليل على رضاه بعدم دخوله معه فيه واتباعه ذمة  
 المدين بنصيبه من الدين ان كان عند المدين مال غير ما اقتضاه الخارج منه بل (وان لم يكن) عند  
 المدين مال (غير) المال (المقتضى) بفتح الضاد المعجمة أي الذي اقتضاه الخارج من المدين  
 قت فهم من قوله يشخص انه لو كان المدين حاضر واقتضى احدهما منه شيئا لدخل معه  
 الا سخر ان شاء ومن قوله يعذر اليه انه لو خرج له بدون اعداء لدخل معه وهو كذلك في المسئلتين

٢٩ منح ت فكسر مثقلا (قوله مراده) أي بما في هذه المسئلة (قوله الخارج) مقول  
 توكيل (قوله أو غيره) أي الخارج (قوله لان امتناعه) أي القاعد (قوله منهما) أي الخروج والتوكيل (قوله على رضاه) أي  
 القاعد (قوله دخوله) أي القاعد (قوله معه) أي الخارج (قوله فيه) أي ما قبضه الخارج من المدين (قوله واتباعه) أي القاعد  
 عطف على عدم (قوله بنصيبه) أي المدين صلحه اتباع (قوله من الدين) بيان نصيبه

(قوله فصل): مقتضات مثقلا (قوله وهو) أي الماضر (قوله مثله) أي الغائب (قوله عليه) أي المقتضي (قوله فيه) أي المقتضى بالفتح (قوله وان كان) أي الحق الخ مباغاة في عدم الدخول (قوله لان

٢٢٦

وتحويه في المدونة وقال عجم المدار على الاعذار وان لم يكن سفر طق عبارة المدونة كعبارة المصنف فقال ابو الحسن فصل في الغائب وسكت عن الماضر وهو مثله في الاعذار وعدمه (أو) الا ان (يكون) الدين المشترك مكتوبا (بكتابين) نصيب أحدهما بكتاب ونصيب الآخر بكتاب آخر فلا يدخل أحدهما فيما يقتضيه الآخر من مدينهما لان تعدد الكتاب كالقسمة قال في المدونة والحق اذا كان بكتابين كان لكل واحد ما يقتضي ولا يدخل عليه فيه شريكه وان كان من شيء أصله مشترك بينهما أو باعاه في صفقة (و) لو كان لشخصين ديان على شخص واحد وكتباهما في كتاب واحد ولا شركة بينهما فيها واقتضى أحدهما من مدينهما دينه كله أو بعضه (في) دخول أحدهما فيما اقتضاه الآخر (ماليس) مشترك (الهما) بان جمعا سلعتيهما في البيع (وكتب) بضم فكسر عنهما (في كتاب) واخذ لان جمعهما في كتاب واحد صيرهما مشترك فيه وعدمه (قولان) الاول لصنفون قال صاحب التكملة ظاهر الكتاب وصريح قولهم ان الاشتراك بالمكتابة في المفترق يوجب الاشتراك في الاقتضاء والثاني لابن أبي زيد لا يوجب له لكل ما قبضه ورد ابن يونس بان التكتيب يقران ما أصله الاشتراك فيبغى ان يجمع الكتاب الواحد ما أصله الافتراق (تكتبت) لم يحفظ بعض مشايخي قولهم ان كان ينبغي للمصنف أن لا يبادل كلام الشيخ أبي محمد بحث ابن يونس وان كان ظاهر المدونة فالاولى ان يقول بعد قول أبي محمد ورجح خلافه وهو ظاهر ما قاله ت ح ابن يونس وهذا اذا جمعا سلعتيهما في البيع على قول من اجاز لانهما كالشريكين قبل البيع الا ترى أنه لو استعنت سلعة أحدهما وهي وجه الصفقة كان للمشتري نقض البيع كالمو كاشير يكن بينهما فكذا ذلك يكون حكمهما في الاقتضاء حكم الشريكين وقال أبو محمد بن أبي زيد لا يوجب المكتب في كتاب واحد الشركة بينهما ولكل واحد ما يقتضي اه قلت اذا كانت هذه المسئلة مفرعة على القول بجواز جمع الرجلين سلعتيهما في البيع فلا حاجة لذكرها لانها مفرعة على غير المشهور واقفه أعلم اه كلام ح الثاني ان وجد شرط جواز جمع الرجلين سلعتيهما كانت مفرعة على المشهور وسقط بحث ح (و) ان كان دين مشترك واقتضى أحد الشر يكت نصيبه كله أو بعضه من مدينهما وأصله شريكه (لارجوع) للشريك الذي لم يقبض على القابض بنصيبه مما قبضه (ان) كان (اختار) غير القابض ان يأخذ (ما) بقي (على الغريم) أي مدينهما منه ورضى باختياره القابض بما قبضه ان لم يهلك الغريم ولا ماله بل (وان هلك) الغريم نفسه أو ماله لان اختياره اتباع الغريم كالمقاسمة ولا رجوع له بعدها (وان كان) لشريكين مائة على مدين (و) (صالح) أحدهما (على عشرة) وقبضها بـ (لا) (من خمسة) فلا شريكه (الاخر) الذي لم يصالح (اسلامها) أي ترك العشرة للمصالح واتباع المدين بخمسة (أو أخذ خمسة من شريكه) المصالح (ويرجع) الاخر الذي لم يصالح على المدين بخمسة وأربعين بخمسة التي له (ويأخذ الاخر) المصالح من المدين (خمس) بدل الخمسة التي أخذها منه شريكه لانها كانتا استعنت منه وهذا في الصلح على اقرار أو بينة أو ما في الصلح على انكار ولا بينة فلا أثر أخذ خمسة من

جمعهما في كتاب الخ) قوله وعنده أي دخول أحدهما فيما اقتضاه الآخر عطف عليه (قوله صاحب التكملة) أي النويري مكمل شرح البساطي (قوله الكتاب) أي المدونة (قوله المفترق) بضم الميم وسكون الفاء وكسر الراء (قوله يوجب الخ) خبر ان (قوله ورده) أي عدم ايجاب الاشتراك في الكتاب الاشتراك في الاقتضاء (قوله اجازة) أي جمع الرجلين سلعتيهما في البيع (قوله انه) أي الشأن (قوله وهي وجه الصفقة) حال (قوله فيهما) أي السلعتين (قوله وجد) بضم فكسر (قوله شرط جواز جمع الرجلين سلعتيهما) أي في البيع بان دخلا على قسم ما سماه المشتري من الثمن نصفين أو على ان ثلثيه لا يد مثلا وثلثه لعمر أو قوما الساعتين ودخلا على ان الثمن يقسم بحسب القيمة (قوله كانت) أي المسئلة (قوله منه) أي دينهما بيان ما (قوله لان اختياره) أي غير القابض الخ هله لارجوع ان اختار

شريكه

الخ (قوله كالمقاسمة) أي في الدين (قوله بعدها) أي المقاسمة (قوله ولا بينة) حال



(قوله ويرجع) أي شريكه (قوله بمثلها) أي الخمسة (قوله الفرض) بفتح الفاء وسكون الراء (قوله انه) أي الآخر (قوله فاعطاه لهما) أي الآخر (قوله يطالبه) أي المدين بخمسين (قوله حتى يحلف) أي المدين (قوله تكفين) أي في لزوم الباء في حاله الثلاثة واعرابه بالحركات على النون (قوله من عرض اوجيوان) بيان مستهلك (قوله المقسوخ فيه) أي المصالح به (قوله المقسوخ) أي القيمة المصالح عنها (قوله والا) أي وان كان المقسوخ فيه من جنس المقسوخ وكان قدره أو أقل منه (قوله اذهو) أي الصلح (قوله بها) أي القيمة (قوله بعضها) أي القيمة (قوله وهو) أي الاظهار وحده ومع اسقاط البعض (قوله مؤخر) نعمت ذهب (قوله فيجوز) أي الصلح (قوله لذلك) أي المعروف ٢٢٧ وحسن الاقتضاء بمجوز

الاظهار وبه مع اسقاط البعض (قوله منها) أي القيمة (قوله امتنع) أي الصلح (قوله لانه) أي الصلح (قوله عكسه) أي يباع بذهب وصالحه بورق مؤخر فيمنع فيه حاله صرف مؤخر (قوله في المقوم) طنى فلا يصح فرضها في الطعام لانه مثلي يترتب المثل باسمه لانه فاخذ العين عنه فسخ دين في دين ولا يصح حمله على الجسراف لانه يقتضى انه لا يجوز لايديراهم او دائير بشرطه مع ان فيها على اختصار ابن يونس ومن استهلك له صيرة فتح لا يعرفان كيلها اجازان يأخذ بقيمتها ما شاء من طعام غير جنسها أو عرض نقدا الى ان قال واما على كيل لا يشك انه ادنى من كيل الصبرة فلا بأس به وكأنه

شريكه ويرجع مثله الى المدين ولا رجوع للاخر على الغريم بشئ لان الانكار لم يثبت به شئ يرجع بتصبيه منه قاله عب والخرشي البنا في رقيه نظرا للقرض انه لم يصالح فالظاهر انه يطالبه حتى يحلف أو يؤدى أو يصالح وأثبت فون خمسين مع اضافته على لغة استعماه كمين (وان) أهلك شخص مقوما لزمته قيمته حاله (صالح) عنها (ب) مال (مؤخر) بفتح الخاء المعجمة الى اجل معلوم (عن) قيمة مقوم (مستهلك) بفتح اللام من عرض اوجيوان (لم يجز) صلحه لانه فسخ دين في دين وهو ممنوع ان كان المقسوخ فيه من غير جنس المقسوخ أو كان المقسوخ فيه اكثر من المقسوخ والا جاز كما اشار به بقوله (الا) ان يصالحه (بدرهم) مؤخر وهو (كقيمته) أي المستهلك (فاقل) منها فيجوز اذهو حينئذ انظارها او مع اسقاط بعضها وهو معروف وحسن اقتضاء (أو) بذهب كذلك أي قدر قيمته فاقل مؤخر فيجوز لذلك فان صالحه بدرهم أو ذهب مؤخر أكثر منها امتنع لانه ساف جرة ما وأشار لشرط الجواز في المستثنين بقوله (و) الحال (هو) أي المستهلك (من) جنس (ما) أي شئ أو الشئ (يباع) أي يجوز بيعه (به) أي المال المصالح به وهو الدراهم أو الذهب احترازًا عما لو كان المستهلك يباع بالورق فاخذ ذهبًا مؤخرًا أو عكسه كما في المدونة قول قوله كقيمته على ان المستهلك مقوم طنى المسئلة مفروضة في المدونة وغيرها في المقوم واسقط المصنف قيد كونه يباع به بالبلد وهو قيد معتبر قاله ابو الحسن ولذا تلوه تكون القيمة ذهبًا وتارة فضة وشبه بما تقدم تشبيهًا تامًا فقال (ك) صلح غاصب (عبد) اوامة (آبق) من عند الغاصب مؤخر فيمنع لانه فسخ دين القيمة المترتبة على الغاصب بمجرد غصبه في دين المصالح به المؤخر الايديراهم أو ذهب قدر قيمته فاقل وهو مما يباع به الخطليس هذا مائلا لما قبله وانما مشبه به في جواز الصلح نظرا الى القيمة أي وكذلك يجوز ان تصالح من غصبك عبدا وأبق منه على دائير مؤجله أو دراهم مؤجله اذا كانت الدائير أو الدراهم كقيمته فاقل قال في كتاب الصلح وأن غصبك عبدا فابق منه فلا يجوز ان تصالحه على عرض مؤجل واما على دائير مؤجله فان كانت كالقيمة فاقل جاز وليس هذا من بيع الآبق أي لان الغاصب ضمن قيمة العبد بمجرد استيلائه عليه فالصالح عنه قيمته لا نفسه حتى يمنع بيعه لان الصلح على غير المادى به بيع وبيع الآبق ممنوع والله اعلم طنى هذا والمتعين في تقرير كلام المصنف لو افقته نص

اخذ بعض حقه (قوله قصد) اضافته للبيان (قوله بالبلد) هذا هو القيد الذي اسقطه المصنف (قوله قاله ابو الحسن) نصه يظهر منه ان التقويم انما يكون بالعين الجارية في ذلك البلد (قوله من عند الغاصب) صلة آبق (قوله بمؤخر) صلة صلح (قوله دين القيمة) اضافته للبيان (قوله بمجرد) صلة المترتب (قوله في دين المصالح به) صلة فسخ و اضافته للبيان (قوله قيمته) أي الآبق (قوله وهو) أي الآبق (قوله مما يباع به) أي المصالح به بالبلد (قوله منه) أي الغاصب (قوله فلا يجوز ان تصالحه على عرض مؤجل) أي لانه فسخ دين القيمة في دين المصالح به (قوله وليس هذا) أي الصلح بدائير او دراهم قدر قيمته أو أقل (قوله هذا) أي ما شرح الخط به كلام المصنف

(قوله وصالحه) أي الجاني المجني عليه (قوله بينه) أي الجاني (قوله لانها) أي موضحة العدد (قوله فيها) أي موضحة العدد (قوله لان قاعدته) أي ابن القاسم (قوله اخذ) بضم فكسر (قوله يوزع) بضم الياء وفتح الواو والزاى أي يقسم الشقص (قوله عليهما) أي المعلوم والمجهول ٢٢٨ (قوله في قسمه) أي المصالح به صلة كاف النسيبه (قوله بينهما)

أي المعلوم والمجهول (قوله حكمه) أي قتل نفس عمدا وقطع يده خطأ (قوله ثلثه) أي الشقص (قوله وثلى) عطف على خسمائة (قوله له) أي مجموعهما (قوله فباخذ) أي الشفيع الشقص

• (باب الحوالة) •

(قوله بها) أي الشروط (قوله لان الطالب) أي الحال الخ علة مأخوذة الخ (قوله طرح) جفس وضافته للدين فصل يخرج طرح غيره (قوله بمثل الخ) فصل يخرج طرح الدين في معين أو مجانا (قوله ولا ترد المقاصة) أي على طرف الحد (قوله اذ ليست) أي المقاصة (قوله طرحا) أي الدين (قوله ولا يشمل) أي حد ابن عرفة الحوالة (قوله واحال) أي الواهب أو المتصدق (قوله به) أي الموهوب والمتصدق به (قوله له) أي الواهب أو المتصدق (قوله مثله) أي الموهوب أو المتصدق به (قوله اذ لا يطلق الخ) علة لا يشمل (قوله لفظ الدين) اضافته للبيان (قوله

المدونة اذ هذه المسائل كلها تتبع فيها المصنف من المدونة ولم يذكرها ابن الحاجب ولا ابن شاس (وان) جنى شخص على آخر بموضحة عمدا وموضحة خطأ أملا (قوله) (بشقص) بكسر الشين المججمة وبسكون القاف فصادمه علة أي جر من عتار مشترك بينهما وبين آخر (عن موضعي) بضم الميم وكسر الضاد المججمة وفتح الحاء المهملة والقوية معني موضحة حذف تونه لاضافته أي جرح اظهر العظم بازلة ما عليه من جلد ولحم نشأت احدهما عن فعل (عده) والاخرى عن فعل (خطا) وأراد شريك الجاني أخذ الشقص المصالح به بالشفعة ومعلوم ان موضحة العدد لادبية لها انما فيها القصاص والعقوبات الجنائيات العددية موضحة الخطا نصف عشرية النفس (فالشفعة) في الشقص لشريك الجاني (نصف قيمة الشقص وبديهة الموضحة) الخطا أي يدفع الشفيع المعنى عليه نصف قيمة الشقص في مقابلة نصف الشقص المصالح به عن موضحة العدد لانها ليس فيها مال متدرج ويدفع له ايضا بديهة موضحة الخطا وهو نصف عشر الادبية الكاملة في مقابلة نصفه المصالح به عن موضحة الخطا عند ابن القاسم لان قاعدته اذا اخذ الشقص في مقابلة معلوم كدية الخطا ويجوز طرح العمدان يوزع عليهم ما نصفين نصف للمعلوم ونصف للمجهول وتعتبر القيمة يوم الصلح وهذا اذا كان الصلح على اقرار أو بينة فان كان على انكار فالشفعة بقيمة جميع الشقص كما تقدم (وهل كذلك) أي المصالح به عن معلوم ومجهول متفقين كونهم في قسمه نصفين بينهما (ان اختلف الجرح) كقتل نفس خطأ وقطع يد عمدا او عكسه مصلح عنهم ما بشقص من مشترك واراد الشريك أخذه بالشفعة وهذا قول ابن عبد الحكم (او) ان اختلف الجرح يقسم الشقص بينهما على قدر ديتهم ما فباخذ الشفيع بنحو سمانه دينار ثلثه المصالح به عن دية البدو وثاني قيمة الشقص المصالح به عن دية النفس في صورة العكس لان دية البدن المقطوعة خطأ خمسمائة دينار ودية النفس لو كانت خطأ الف دينار ومجموعهما الف وخمسمائة نسبة لالفه ثلثان والشمسة ثلث على هذا اقس صورة الاصل فباخذ بديهة النفس الف دينار وثلث دية الشقص وعلى هذا اكثر القرويين (تأويلان) والله سبحانه وتعالى أعلم

• (باب) في بيان شروط الحوالة وما يتعلق بها •

(شرط) صحة (الحوالة) عياض وغيرها مأخوذة من التصول من شيء إلى شيء لان الطالب تحول من طالب فريضة إلى طالب غريم غريمه ابن عرفة الحوالة طرح الدين عن ذمة غيره في أخرى ولا ترد المقاصة اذ ليست طرحا بل في أخرى لا متناع تعلق الدين بذمة من هو له الخط ولا يشمل حوالة من تصدق بشيء أو وهبه وحاله به على من له عليه مثله اذ لا يطلق لفظ الدين على الهبة والصدقة عرفا وهي حوالة كما نقله في التوضيح في شرح قول ابن الحاجب فلما حال البائع على المشتري طفي الطرح مفرغ على الحوالة لانفسها وادجعه في الجواهر من احكامها انتقال

اما

الطرح مفرغ على الحوالة مبني على انه براءة ذمة المصيل وتحول الدين

عنه إلى ذمة الحال عليه وهو ممنوع وانما طرح الحال الدين عن ذمة المصيل بوجود مثله في ذمة الحال عليه ويزوب عليه براءة ذمة المصيل كما يأتي عن البنان (قوله وقد جعله) أي الطرح (قوله من احكامها) أي الحوالة

(قوله حكمها) أي الحوالة (قوله أنها) أي الحوالة (قوله لأنها) أي الحوالة (قوله لأنها معروف) علة لترخيصها (قوله ليست من الدين بالدين) ظاهر المنع لتحقيق أنها منه (قوله لبرائة المحيل الخ) لا ينتج أنها ليست من الدين بالدين (قوله فهي) أي الحوالة الخ تقر به على برائة المحيل بمجرد أنها غير ظاهر  
٢٢٩ (قوله من باب النقد)

أما حكمها فبرائة المحيل من دين المحال وتحويل الحق إلى المحال عليه وبرائة المحال عليه من دين المحيل اهـ وإلى هذا أشار المصنف بقوله لا تقوى وتحول الخ اهـ البنا في الطرح في كلام ابن عرفة فعل القاعلي أي طرح المحال بمرئيه المحيل فهو متضاف بالفعل وليس هو البرائة في كلام الجواهر بل هي مقرعة عنه ثم قال عياض الأكثر أنها رخصة لأنها مستقاة من بيع الدين بالدين والعين بالعين غير نديد لأنها معروفة بالباجي ليست من الدين بالدين لبرائة المحيل بنفس الحالة فهي من باب النقد عياض في محيل الحوالة على الذنب والاباحة قولاً الأكثر وبعضهم الباجي هي على الاباحة (رضا) الشخص (المحيل) (و) رضا الشخص (المحال) ابن عرفة صرح ابن الحاجب وابن شاس أنها من شروطها ولم يعد لها القبح وابن شاس منها وهو أحسن والأظهر أنها مجزأة كالأبواب وجدت اهـ الخط والظاهر أنها شرطان كما قال المصنف لا جزآن كما قال ابن عرفة لعدم توقف تعقلها عليهما ووجودها عليهما ولذلك اختلف العلماء في اشتراط رضا المحال وإنما أركانها المحيل والمحال والمحال عليه والمحال به وقول ابن عرفة كالأبواب وجدت ممنوع فقد يوجدان ولا توجد إذا فقد شرط من شروطها قال في المدونة إذا حالك على من ليس له قبلة دين فليست حوالة وهي حالة اهـ وقال ابن ناجي في شرح الرسالة نهى شيخنا أبو مهدى على أن حدها يدل على أنها شرطان لا جزآن إذا لم يذكر في الحد طين ابن راشد اشتراط رضا المحيل والمحال لأنها بائع في الحقيقة وهو لا يصح إلا برضا البائع والمشتري وإذا قال عياض هي عندنا كثر شيوينا عقدها بمباينة وقد علمت ما في حد ابن عرفة وحيث كانت مباينة فالرضا شرط فيها كما فيه وقول ابن عرفة كالأبواب وجدت ويجوز غير مسلم كخلاف الصيغة كالبيع قد يوجد الرضا وتختلف صيغته وإنما أركانها المحيل والمحال والمحال به والمحال عليه كالبائع ركنه العاقدان والمعهود عليهما والصيغة وقد تقرر أن الركن لا يتعقل الماهية بدونه والحوالة لا يتوقف تعقلها على الرضا وأما ردح على ابن عرفة بقوله قد يوجدان ولا توجد لأنه شرط من شروطها وغير وارد إذا شأن الماهية بطلانها عند تخلف شرطها وإن اجتمعت اجزؤها وهي أدهم بوجودها عند وجود اجزائها بوجودها بقطع النظر عن تخلف الشرط (فقط) أي لا رضا المحال عليه فليس شرطاً على المشهور وقال في التوضيح وعلى المشهور في شرط في ذلك السلامة من العداوة فالله مالاً رضي الله تعالى عنه المازري وإنما يعرض الإشكال إذا استدان رجل من آخر ديناً ثم حدث بينهما عداوة بعد الاستدانة هل ينسحب من هذا الدين من اقتضائه لئلا يبالغ فيه ويؤذيه فيؤمر بتوكيل غيره أو لا ينسحب لأنها ضرورة تردد ابن القصار في هذا وأشار به تفتي الميسل إلى أنه لا يمكن من اقتضائه بنفسه وقال البساطي لو كان المحال عدو للمحال عليه اشتراط رضاها واختلف على هذا إذا حدثت العداوة بعد الحوالة هل يجب التوكيل أو لا كما قالوا فيمن له دين على شخص وتجدد بينهما عداوة قال في التوضيح وعلى المشهور فهل يشترط حضور المحال عليه وإقراره كما في

أما حكمها فبرائة المحيل من دين المحال وتحويل الحق إلى المحال عليه وبرائة المحال عليه من دين المحيل اهـ وإلى هذا أشار المصنف بقوله لا تقوى وتحول الخ اهـ البنا في الطرح في كلام ابن عرفة فعل القاعلي أي طرح المحال بمرئيه المحيل فهو متضاف بالفعل وليس هو البرائة في كلام الجواهر بل هي مقرعة عنه ثم قال عياض الأكثر أنها رخصة لأنها مستقاة من بيع الدين بالدين والعين بالعين غير نديد لأنها معروفة بالباجي ليست من الدين بالدين لبرائة المحيل بنفس الحالة فهي من باب النقد عياض في محيل الحوالة على الذنب والاباحة قولاً الأكثر وبعضهم الباجي هي على الاباحة (رضا) الشخص (المحيل) (و) رضا الشخص (المحال) ابن عرفة صرح ابن الحاجب وابن شاس أنها من شروطها ولم يعد لها القبح وابن شاس منها وهو أحسن والأظهر أنها مجزأة كالأبواب وجدت اهـ الخط والظاهر أنها شرطان كما قال المصنف لا جزآن كما قال ابن عرفة لعدم توقف تعقلها عليهما ووجودها عليهما ولذلك اختلف العلماء في اشتراط رضا المحال وإنما أركانها المحيل والمحال والمحال عليه والمحال به وقول ابن عرفة كالأبواب وجدت ممنوع فقد يوجدان ولا توجد إذا فقد شرط من شروطها قال في المدونة إذا حالك على من ليس له قبلة دين فليست حوالة وهي حالة اهـ وقال ابن ناجي في شرح الرسالة نهى شيخنا أبو مهدى على أن حدها يدل على أنها شرطان لا جزآن إذا لم يذكر في الحد طين ابن راشد اشتراط رضا المحيل والمحال لأنها بائع في الحقيقة وهو لا يصح إلا برضا البائع والمشتري وإذا قال عياض هي عندنا كثر شيوينا عقدها بمباينة وقد علمت ما في حد ابن عرفة وحيث كانت مباينة فالرضا شرط فيها كما فيه وقول ابن عرفة كالأبواب وجدت ويجوز غير مسلم كخلاف الصيغة كالبيع قد يوجد الرضا وتختلف صيغته وإنما أركانها المحيل والمحال والمحال به والمحال عليه كالبائع ركنه العاقدان والمعهود عليهما والصيغة وقد تقرر أن الركن لا يتعقل الماهية بدونه والحوالة لا يتوقف تعقلها على الرضا وأما ردح على ابن عرفة بقوله قد يوجدان ولا توجد لأنه شرط من شروطها وغير وارد إذا شأن الماهية بطلانها عند تخلف شرطها وإن اجتمعت اجزؤها وهي أدهم بوجودها عند وجود اجزائها بوجودها بقطع النظر عن تخلف الشرط (فقط) أي لا رضا المحال عليه فليس شرطاً على المشهور وقال في التوضيح وعلى المشهور في شرط في ذلك السلامة من العداوة فالله مالاً رضي الله تعالى عنه المازري وإنما يعرض الإشكال إذا استدان رجل من آخر ديناً ثم حدث بينهما عداوة بعد الاستدانة هل ينسحب من هذا الدين من اقتضائه لئلا يبالغ فيه ويؤذيه فيؤمر بتوكيل غيره أو لا ينسحب لأنها ضرورة تردد ابن القصار في هذا وأشار به تفتي الميسل إلى أنه لا يمكن من اقتضائه بنفسه وقال البساطي لو كان المحال عدو للمحال عليه اشتراط رضاها واختلف على هذا إذا حدثت العداوة بعد الحوالة هل يجب التوكيل أو لا كما قالوا فيمن له دين على شخص وتجدد بينهما عداوة قال في التوضيح وعلى المشهور فهل يشترط حضور المحال عليه وإقراره كما في

والمحال عليه (قوله في ذلك) أي عقد الحوالة (قوله هل يمنع) بضم الباء (قوله إلى أنه) أي من له الدين (قوله رضا) أي المحال عليه (قوله واختلف) بضم التاء

(قوله وهو) اي اشتراط حضور الحال عليه (قوله هل هي) اي الحوالة (قوله فيسلك) بضم فسكون فتح (قوله علمه ولا حضوره) اي الحال عليه لعل المراد لا يشترط حضوره مجازا له قد فلا يخالف ما يأتي (قوله) اي الهيل (قوله لانها) اي القصة (قوله وقبله) بكسر الموحدة (قوله كونه) اي الحال عليه (قوله الشيخ) اي ابو الحسن (قوله ذكره) اي شرط الحضور والاقرار (قوله يقيده) بضم الياء الاولى وفتح القاف والياء الثانية مثقلا (قوله به) اي الشرط (قوله ما لم يذكره) اي فيه (قوله المشدالي) بفتح الميم والشين والذال المعجمين ٢٣٠ مثقلا (قوله في الطرر) خبر مقدم (قوله لانه) اي الشأن (قوله براءة)

اسم تكون (قوله والا) اي وان لم يثبت دين (قوله فهي) اي الحوالة (قوله في الاولى) بضم الهمزاي صورة انتفاء دين الهيل على الحال عليه (قوله في الثانية) اي صورة انتفاء دين الحال على الهيل (قوله بلقظها) اي الحوالة (قوله سيده) اي المكاتب الاعلى مقول حوالة المضاف لفاعل (قوله على مكاتبه) اي المكاتب (قوله اذابت) اي شجز السيد الاعلى صلة جواز (قوله الهيل) اي المكاتب الاعلى (قوله والحال عليه) اي المكاتب الاسفل (قوله لانه) اي الشأن (قوله صار) اي ما على الهيل (قوله واقمقر) بضم التاء وكسر القاء (قوله لزومه) اي الدين (قوله لكونه) اي عقد الحوالة (قوله المكاتب) اي الاعلى (قوله بيت) بضم الياء اي ينجز (قوله عتقه) اي الاسفل (قوله به) اي لازم

بيع الدين وهو قول ابن القاسم أولا وهو قول ابن الماجشون والموثقين الاندلسيين أيضا القولان وفي المتبعية عن مالك رضي الله تعالى عنه اجازة الحوالة مع الجهل بذمة الحال عليه واهل الخلاف مبعي على الخلاف الذي بين الشيوخ هل هي مستتناة من بيع الدين بالدين فيسلك بهم سلك البيوع وهي اصل بنفسه اه كلام التوضيح وقال ابن سلون ولا يشترط رضا الحال عليه عند جمهور العلماء ولا يشترط علمه ولا حضوره على المشهور وفي الاستغناء لا تجوز الحوالة على الغائب وان وقعت فصححت حتى يحضر وان كانت له ذمة لانه قد تكون للغائب من ذلك براءة وفي المشكل لا تجوز الحوالة الاعلى حاضر مقرر اه وعلى قول ابن القاسم اقتصر الوقار في مختصره ونسبه ولا يجوز ان يحال احد بحق له على غائب لانه لا يدري ما حاله في ماله ولا يجوز ان يحال به على ميت بعدموته وهو بخلاف الحلي الحاضر لان ذمة الميت قد فانت وذمة الحلي موجودة اه وعليه اقتصر صاحب الارشاد وصاحب السكافي والمتبسط وابن فتوح وقوله ابن عرفة وفي المدونة لا بأس ان تكتري من رجل داره أو عبده بدين حال أو مؤجل على رجل آخر مقرر حاضر ملق وتقبله عليه ان شرعت في السكفي والخدمة ابو الحسن شرط هنا كونه حاضرا مقرر اولم يشترطه في بعض المواضع الشيخ فثبت ذكره يقيده بما لم يذكره اه المشدالي قوله مقرر حاضر مقه ومه لو كان غائبا لم تجز الحوالة في الطرر عن ابن ابي زيد القرطبي لا تجوز الحوالة على غائب فان وقعت فصححت لانه قد تكون للغائب من ذلك براءة (و) شرط صحة الحوالة (ثبوت دين) للمحيل على الحال عليه وكذا للمحال على المحيل والافهسي جملة في الاولى وكافة في الثانية لاحواله ولو وقعت بالفظها ووصف دين (بالازم) فلا تصح الحوالة على دين على صبي أو سفينة قد ائنه بغير اذن وليه أو رقيق بغير اذن سيده فان قيل قد صرح في المدونة بجواز حوالة المكاتب الاعلى سيده على مكاتبه الاسفل اذ ايت عتق الاعلى مع ان ما على الهيل والحال عليه غير لازم فالجواب انه بتجيب العتق صار دينا لازما بالنظر الى الهيل واعتق عدم لزومه بالنظر الى الاسفل الحال عليه كونه بين المكاتب وسيده ولذا امتنع ان يحال اجنبي على الاسفل قبل ان يبت عتقه واحترز به أيضا من صرف دينار ابدراهم واحال غيره عليه اذ لا تصح اعدام المناجرة في الصرف وهو يوجب فسخته فالدراهم لم تلزم الحال عليه والمراد بلبوت الدين تقريره بيينة أو اقرار قبل الحوالة وان لم يكن على الاقرار بيينة أو انكر بعد ذلك بدل لسل قوله ويحول الخ وما ذكره المصنف شرط في صحتها كما قد رتته وهي تقتضي اللزوم هنا ويشترط في تمامها كون الدين اللازم عن عوض مالي فمن خالف زوجته بمال واحال به ذا دين

(قوله عليها) اي الدراهم (قوله فلا تصح) اي الحوالة (قوله وهو) اي عدم المناجرة في الصرف (قوله فسخته) اي الصرف (قوله وما ذكره المصنف) اي ثبوت الدين (قوله في صحتها) اي الحوالة (قوله وهي) اي الصحة (قوله تقتضي اللزوم) اي اقول المصنف الا في ويحول حق الحال على الحال عليه وان افلس أو جحد (قوله هنا) اي في الحوالة واحترز به عن غير الحوالة فلا تقتضي صحتها لزومه (قوله ويشترط في تمامها) اي الحوالة (قوله به) اي المال

(قوله عليه) أي الخالع (قوله فانت) أي الخالعة (قوله قبضه) أي المال (قوله منها) أي الخالعة (قوله رجع) أي الحال (قوله الحضور) أي حضور الحال عليه (قوله والاقرار) أي من الحال عليه بالدين (قوله نظر) أي لان الشروط انما تشتط في الصحة أو لزوم لافي اصل العقد ولان الصحة والازوم ثبتي مسئلة وان اعلمه بعدمه مع انتفاء الثبوت (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف اليه ونسبة معناه (قوله مقتنع) بضم فسكون فكسر (قوله وحاصله) أي جواب الزرقاني (قوله

تورك) بفتحات مثقلا (قوله عليه) أي المصنف (قوله في اشتراطه) أي الزوم (قوله هذا) أي الزوم (قوله لكن في ضيق) عن التونسي الخ (استدراكه) على لم يذكره ابن شاس الخ (رفع ايها من انه لاسلف للمصنف فيه) (قوله انه) أي الشأن (قوله وهو) أي عدم جواز حوالة الاجنبي على المكاتب (قوله من) أي المصنف الخ بيان ما (قوله به) أي لازم (قوله فلا يحال به حيث كان لهما) فيه ان ما هو لهما فهو لازم لمن هو عليه فتصح احاطته به على دين لازم على غيره ونصح الاحالة عليه والله اعلم (قوله غير ظاهر) خبر ما (قوله لان هذا) أي دين الصبي والسفيه (قوله لانه) أي الشأن (قوله عدمه) أي الدين (قوله علمه) أي الحال (قوله ورضاء) أي الحال (قوله بها) أي الحوالة (قوله مع الحوالة) صلة شرط (قوله لا يرجع) أي

عليه فانت قبل قبضه منها رجع على الزوج بدينه قاله ابن المواز وقوله دين أي ولو حكما كهيئة وصدة فتصح الحوالة بما على دين للواهب أو المتصدق افاده عب البناني ابن عاشر المراد بثبوت الدين وجوده لا الثبوت العرفي بينة أو اقرار وحيدة شذكي في ثبوته تصديق الحال بثبوته كما يأتي آخر الباب ويحتمل انه اشار بالثبوت الى ما في التوضيح عن ابن القاسم من شرط الحضور والاقرار خلافا لابن الماجشون وتأمل هذا الشرط مع قوله فان اعلمه بعدمه الخ وقد اشار في التوضيح الى هذا البحث عند تعريف الحوالة اجاب اللقاني بان ثبوت الدين شرط في صحة الحوالة ولزومه الا في أصل كونها حرة وفيه نظر واجاب ز بعد بما هو غير متنع وحاصله ان الثبوت شرط ما لم يعلم الحال بعدم الدين ويرضى والله اعلم وقوله لازم لم يذكره ابن شاس ولا ابن الحاجب ولا ابن عرفة وقد تورك ق عليه في اشتراطه قائلا انما اشتراطوا هذا في الجملة لكن في ضيق عن التونسي انه لا تجوز حوالة الاجنبي على المكاتب وهو يقيد بشرط الزوم وما في ز من انه احتزبه عن دين صبي أو سفيه بغير إذن وليه فلا يحال به حيث كان لهما ولا عليه حيث كان عليه ما فقه يظهر لان هذا خارج بشرط ثبوت الدين لانه لا دين هنا وكذا من صرف دين ابراهيم وأحال غيره عليه لا دين له لعدم صحة الصرف فتأمل وفيه نظر اذ لا شك في ثبوته عليهم وان المتني انما هو لزومه والله اعلم (فان) احالة على من ليس له عليه دين و (أعلمه) أي الحمل الحال (بعدمه) أي الدين بان قاله لا دين لي على الحال عليه أو علم الحال عدمه من غير الحمل قاله في المدونة ظاهرها وان لم يعلم الحمل علمه ورضاء بها (وشرط) الحمل على الحال (البرائة) من الدين الحال به مع الحوالة على من لا دين له عليه ورضي الحال بشرطها (صح) عقده الحوالة فلا يرجع الحال على الحمل عند ابن القاسم لان للمعالي ترك حقه مجانا وروى ابن وهب في المدونة لا يرجع عليه الا في الموت والفلس فان قلت كيف تكون هذه حوالة وتشرطها ثبوت دين قلت نزل علمه بعدمه ورضاه منزلة ثبوته لكن في الجملة والالام يرجع الحال على الحمل اذا مات الحال عليه او فلس اتفاقا مع ان فيه تأويلين اشار لهما بقوله (وهل) لا يرجع الحال على الحمل الذي اعلمه بعدمه وشرط عليه البرائة في كل حال (الا ان يقلس) بضم التحتية وفتح القاء واللام مشددة الحال عليه (او يموت) الحال عليه فلا يعمل الرجوع على الحمل لشبه الحوالة حديثه بالجملة فتقول ابن القاسم موافق لرواية ابن وهب وهذا تأويل ابن رشد ولا يرجع عليه ولو فلس الحال عليه أو مات فتقول ابن القاسم بخالف لرواية ابن وهب وهذا تأويل أبي محمد في الجواب (تأويلان) وجمع ابو عمر ان بينهما جواب ابن القاسم فيمن اشترط البرائة والرواية فيمن لم يشترطها وفهم من قوله شرط البرائة ان له الرجوع ان لم يشترطها وهو قول ابن القاسم واخرى ان اشترط الحال الرجوع فهو له عند ابن القاسم (تنبيهان) الاول قلخص من كلامه

أي الحال (قوله عليه) أي الحمل (قوله نزل) بضم فكسر مثقلا (قوله بعدمه) أي الدين (قوله ثبوته) أي الدين (قوله فيه) أي رجوع الحال على الحمل ان قلس الحال عليه أو مات (قوله بينهما) أي قول ابن القاسم ورواية ابن وهب (قوله بان جواب صلة جمع) (قوله انه) أي الحال (قوله فهو) أي الرجوع (قوله له) أي الحال

(قوله ثلاث مسائل) أي في الاحالة على من لا دين عليه والمحال عالم به (قوله أهله) أي المحيل المحال (قوله واشترط) أي المحيل (قوله فيها) أي الحوالة (قوله حيث لم يعلمه) بضم الياء (قوله وجعل) بفتح فسكون (قوله بين) صلة جعل (قوله تبع) أي تت الخ خبر جعل (قوله فيه) أي الجعل (قوله فولي) بفتح اللام مفتوح قول بلا فون لضافته (قوله وهو) أي الوفاق (قوله لا يرجع) أي المحال على المحيل إذا علم المحال بعدم الدين على المحال عليه وقبل الحوالة عليه (قوله يرجع) أي المحال على المحيل (قوله مع العلم) من المحال ببرائة المحال عليه من ٢٣٢ الدين (قوله وشرطه) أي المحيل (قوله البرائة) أي من الدين المحال به

(قوله بينه) أي قول أشهب (قوله معناه) أي قول ابن القاسم (قوله ما لم يفلس) أي المحال عليه (قوله وعلى هذا) أي الوفاق صلة تأويلهما أي قولي ابن القاسم وأشهب (قوله محمد) أي ابن المواز (قوله واحتج) أي استدلل محمد للوفاق (قوله بانه) أي الشأن (قوله) لودفع المحال عليه أي الدين للمحال (قوله كان له) أي المحال عليه (قوله به) أي الدين (قوله فيها) أي المصيفة (قوله) أي فلان (قوله عليه) أي القاتل (قوله الخ) (قوله فاتبعه) أي صاحب الدين القاتل (قوله) ولا وفاة له أي الضامن (قوله على الأول) أي فلان (قوله من الحوالة) بيان ما بعده (قوله أصل دين) اضافته للبيان (قوله وبه) أي الرجوع مسلة أخذ (قوله التوفيق الأول) أي توفيق محمد (قوله ولا يرجع)

أوقاف ومثلهما ثلاث مسائل اشترط المحيل البرائة واشترط المحال الرجوع وعدم اشتراط أخذهما شيئا منهما الثاني بعض مشايخي كيف صحت الحوالة حيث أهله بان لا دين له على المحال واشترط البرائة مع قولهم لا بد فيها من ثبوت دين لازم وهل هذا الاتناقض واجب بعدم التناقض لأن قولهم لا بد من ثبوت دين لازم حيث لم يعلمه بعدمه ولم يشترط البرائة ومحمل الصحة حيث الاعلام واشترط البرائة فإداه تت طفي قوله فان أهله بعدمه الخ لو قال فان علم بعدمه كما يعرف المدونة وابن الحاجب لكان أولى اذ لا يشترط ان يعلم المحيل والمدار على علم المحال وجعلت التأويلين قول ابن القاسم ورواية ابن وهب تتبع فيه الشارح والتوضيح ونسبوا الوفاق لابن محمد وفي ذلك كله نظير الوفاق بين قولي ابن القاسم وأشهب وهو لمحمد ابن المواز كما في ابن يونس وأبي الحسن وغيرهما وذلك ان ابن القاسم قال لا يرجع وقال أشهب يرجع في القاس والموت مع العلم وشرطه البرائة فقال ابن يونس يحتمل ان يوفق بينه وبين قول ابن القاسم ويكون معناه لا يرجع ما لم يفلس أو يمت وعلى هذا تأويلهما محمد واحتج بانه لودفع المحال عليه لكان له الرجوع به على المحيل وأما رواية ابن وهب في المدونة روى ابن وهب عن مالك رضي الله تعالى عنهم ما فيمن قال لرجل حرق صبيقتك التي لك على فلان واتبعتني بما فيها من غير حوالة يدين له عليه فاتبعه حتى فليس الضامن أو مات ولا وفاة له ان للطلاب الرجوع على الأول وانما ثبت من الحوالة ما أحيل به على أصل دين ابن يونس وبه أخذ يعنون أبو عمران جواب ابن القاسم فيمن اشترط البرائة إلى آخر ما تقدم عنه فانت ترى التوفيق الأول بين قولي ابن القاسم وأشهب بخلاف توفيق أبي عمران فانه بين قول ابن القاسم ورواية ابن وهب ومعنى قوله سابقا فان أهله بعدمه وشرط البرائة صغى صغى عدها حوالة لازمة ولا يرجع على المحيل ولا يتقلب حالة فان لم يعلم لم تصح وتتقلب حالة قال فيها وان أحالت على من ليس له قبله دين فليست حوالة وهي حالة اه وعلى هذا ينزل كلام بعض مشايخي تت معنى قوله لا بد من ثبوت دين لازم حيث لم يعلمه أي لا بد من ثبوته في كونها حوالة ولا انقلبت حالة ومعنى قوله ومحمل الصحة أي صحتها حوالة ولا تتقلب حالة فليس له الرجوع على المحيل البتة الظاهر ان الحوالة صهيصة وان لم يرض المحال عليه لكن ان رضى لزمه والا فلا والتاويلان ذكرهما ابن رشد في المقدمات ونصه واختلاف ان شرط المتكفل له على المحيل ان ستمه عليه وأبرأ الغريم فظاهر قول ابن القاسم ان الشرط جائز ولا يرجع على الغريم وروى ابن وهب عن مالك رضي الله تعالى عنهم ما

أي المحال (قوله فان لم يعلم) أي المحال بعدم الدين على المحال عليه (قوله لم تصح) أي الحوالة (قوله فيها) أي المدونة انه (قوله وان أحالت) خطاب لذي الدين وفاعله ضمير المدين (قوله له) أي المدين المحيل (قوله قبله) بكسر ففتح أي جهته (قوله فليست) أي العقدة (قوله وعلى هذا) أي عدم علم المحال بعدم دين المحال عليه صلة ينزل (قوله من ثبوته) أي الدين (قوله والا) أي وان لم يثبت الدين (قوله ان الحوالة) أي على من لا دين عليه (قوله والا) أي وان لم يرض (قوله ان ستمه) أي المتكفل له (قوله عليه) أي المحيل (قوله وأبرأ) أي المتكفل له (قوله ستمه) أي المتكفل له

(قوله انه) اي المتحمل له (قوله عليه) اي القاسم (قوله ثم قال) اي ابن رشد (قوله على التقليل) اي خاصة صلة حمل (قوله لقول ابن القاسم فيها) اي المدة ونية اي بعدم الرجوع اي في غير التقليل علة حمل رواية ابن وهب على التقليل فلا خلاف بين قول ابن القاسم ورواية ابن وهب على هذا ايضا (قوله انه) اي الشان (قوله يموت او يفلس) اي المتحمل (قوله بعلي انهما) اي المتحمل والمتحمل له (قوله وهذا) اي تأويل قول ابن القاسم بآرائهما الغريم من الدين (قوله فقي) اي التأويلات (قوله الثاني) اي تأويل قول ابن القاسم بغير الموت والقلس (قوله والثالث) اي تأويل قول ابن القاسم بآرائهما الغريم من الدين (قوله يرجع) اي المتحمل له على الغريم (قوله مع العلم) اي من المحال ببراءة المحال عليه من الدين (قوله وشرط البراءة) اي من الدين المحال به من المحال على المحال (قوله يوفق) بضم الياء وفتح القاصم نقلا (قوله بينه) اي قول اشهب (قوله بمثل التأويل الثاني) اي استثنائه الموت والقلس من عدم الرجوع عند ابن القاسم (قوله وعليه) اي التأويل ٢٣٣ الثاني صلة تأويل (قوله تأوله)

اي قول ابن القاسم (قوله فيه) اي قول ابن القاسم (قوله لانه) اي اشهب (قوله شرط البراءة) اي تكلم على شرطها واثبت الرجوع (قوله كقول ابن القاسم) اي تكلمه على شرطها ونفيه الرجوع معه (قوله بخلاف رواية ابن وهب) اي فلم يتكلم فيها على شرط البراءة فامكن التأويل الثالث في قول ابن القاسم بحمله على شرطها منهم ما معا (قوله وبما ذكرنا) صلة علم بضم الهمزة (قوله من كلام ابن رشد) بيان ما (قوله التوفيق) الذي في كلام المصنف (اي يجعل قول ابن القاسم على غير القلنس والموت) (قوله وجد) بضم

انه لا يرجع عليه الا ان يموت المحيل او يفلس ثم قال لمن الناس من جعل رواية ابن وهب عن مالك في المدونة على التقليل لقول ابن القاسم فيها ومنهم من قال معنى ما ذهب اليه ابن القاسم انه لا يرجع المتحمل له على غيره الاول الا ان يموت او يفلس ويحتمل عندي ان يقول قول ابن القاسم على انهما قد ابرأ الغريم جميعا من الدين بجملة فان القاسم امتناكم على غير الوجه الذي تكلم عليه مالك في رواية ابن وهب وهذا ما نتج يمكن محتمل انه انتهى ثلاث تأويلات وعزا ابن يونس الثاني لمحمد الثالث لابي عمران وقال اشهب في كتاب محمد يرجع في القلنس والموت مع العلم وشرط البراءة فقال ابن يونس يحتمل ان يوفق بينه وبين قول ابن القاسم بمثل التأويل الثاني وعليه تأوله محمد ولا يمكن فيه التأويل الثالث لانه شرط البراءة كقول ابن القاسم بخلاف رواية ابن وهب وبما ذكرنا من كلام ابن رشد وابن يونس علم ان التوفيق الذي في كلام المصنف موجود بين قول ابن القاسم ورواية ابن وهب كما وجد بين قول اشهب خلافا لطفي في انكاره وجوده في رواية ابن وهب وانه اعلم (و) بشرط صحة الحوالة (صيفها) اي الحوالة ابن عرفة وهي ما دل على ترك المحال دينه في ذمة المحيل بمثله في ذمة المحال عليه واختلاف الشارحان هل لا يشترط التصريح بلفظها وهو قول ابن رشد لا تكون الا بالتصريح بلفظها أو ما ينوب عنها لخدمته - قل وانابرى من دينك وشبهه وعلى هذا درج الشارح أو يشترط وعليه مشي البساطي فقال لا بد ان يقع عقدها بلفظها ووقع في كلام ابن القاسم ما يدل عليه حيث قال انما الحوالة ان يقول أحلتك بجمعك على فلان وابرأ منه بعدما قال فحين أمر بجلان يأخذ من رجل كذا وأمر الاستبراء فليس يجوز ان يقال في موضع آخر لو قال خذ من هذا حقك وانابرى من دينك ليس يجوز ان يقال هذا نظاها كلام المصنف اه تت طفي الشارح والبساطي قرأه على ان شرطها كونها بلفظها الكن لافي الشارح بكلام ابن رشد

٣٠ منح ث فكسر (قوله بينه) اي قول ابن القاسم (قوله وجوده) اي توفيق المصنف (قوله وهو) اي صيغة الحوالة (قوله ما) اي شيء جنس في الحسد (قوله دل على ترك المحال دينه) فصل يخرج ما دل على غير ذلك (قوله بمثله الخ) فصل يخرج ما دل على ترك المحال دينه في ذمة المحيل بالاعراض او بعوض غير الدين (قوله الشارحان) اي بهرام والبساطي (قوله بلفظها) اي مادة الحوالة (قوله وهو) اي عدم اشتراط التصريح بلفظها (قوله وعلى هذا) اي عدم اشتراط التصريح بلفظها صلة تدوج (قوله الشارح) اي بهرام (قوله ويشترط) اي التصريح بلفظها (قوله وعليه) اي اشتراط التصريح بلفظها صلة مشي (قوله عليه) اي اشتراط التصريح بلفظها (قوله حيث قال) اي ابن القاسم (قوله بعدما قال) اي ابن القاسم (قوله وقال) اي ابن القاسم (قوله وهذا) اي اشتراط التصريح بلفظها (قوله قرأه) اي الشارحان كلام المصنف

(قوله دل) أي اثباته بكلام ابن رشد (قوله نسبه) أي عدم شرط لفظها (قوله) أي الشارح (قوله هل مراده) أي المصنف (قوله بصيغتها) أي الحوالة (قوله وعليه) أي كون مراده انتم الا تنعم قد لا يلفظها صله حل (قوله لكنه) أي الشارح (قوله وهو) أي كلام البيان (قوله ذلك) أي توقف انعقادها على لفظها (قوله أو مراده) أي المصنف بصيغتها (قوله انه) أي الشأن (قوله فيها) أي الحوالة (قوله من لفظ بدل الخ) أي سواء كان من مادتها أم لا (قوله وهذا) أي توقفها على لفظ دال على ذلك سواء كان من مادتها أم لا (قوله وعليه) أي ما في البيان صله اقتصر (قوله فذهب) أي المطلوب (قوله به) أي الطالب (قوله الى غيره) أي مدين المطلوب (قوله وقال) أي المطلوب (قوله) أي الطالب (قوله من هذا) أي الغريم (قوله وامره) أي المطلوب غريمه (قوله اليه) أي الطالب ٢٣٤ (قوله فتقاضاه) أي طلب الطالب الغريم ان يقضيه حقه (قوله فتقاضاه) أي الغريم الطالب (قوله ولم يقضه)

دل على عدم شرط لفظها فصح نسبه له وقد قال ح انظر هل مراده بصيغتها انتم الا تنعم قد لا يلفظها وعليه سجل الشارح في شروحه لكنه أقر بعدمه بكلام البيان وهو يدل على خلاف ذلك أو مراده انه لا بد فيها من لفظ يدل على ترك المحال دينه من ذمة المحيل وهذا هو الذي نص عليه في البيان ولم يذكر خلافه وعليه اقتصر ابن عرفة قال في أول سماع يحيى من كتاب الحوالة والكفالة قال يحيى قال ابن القاسم في رجل طلب رجلا يبيع فذهب به الى غريمه وقال له خذ حقتك من هذا وأمره بالدفع اليه فتقاضاه نقضاه به من حقه أو لم يقضه شيئا منه فاراد الرجوع الى الاول بيقينه حقه أو بجميعه فذلك وليس هذا بوجه الحوالة الا لا يثبت ان احتمال بوجهه لان له ان يقول لم اتل عليه بشي وانما أردت ان اكفيك التقاضي وانما وجه الحوالة اللازم ان يقول أحيلك على هذا بجهتك وأبرأ بذلك مما تطلبني والارجع عليه بوجهه ابن رشد هذا كما قال لان الحوالة يبيع بثلجها الدين عن ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه فلا يكون ذلك الا بيقين وهو التصريح بلفظ الحوالة أو ما ينوب منابه مثل ان يقول له خذ من هذا حقتك وأنا بري من دينك وما أشبه ذلك واستظهر ما قاله ابن رشد بعد نقله عن أبي الحسن ان من شرطها كونها بلفظ الحوالة وكلام ابن عرفة يدل على ما قاله ابن رشد لان أبا الحسن اشترط ذلك للبرائة من الدين ونصه الشيخ وللبرائة بالحوالة أربعة شروط رضا المحيل والمحال وان تكون بلفظ الحوالة وان تكون على أصل دين وان لا يغريها على من علم عدمه اه فان لم تكن بلفظها عنده فسكانها حالة ويرجع على المحيل وعند ابن رشد يبرأ بلفظها أو ما يقوم مقامه كخزعتك من فلان وأنا بري منه وأما قول الساطي وقال في موضع آخر لو قال خذ حقتك من هذا وأنا بري منه فليس بحوالة اه فغير صحيح اذ لم يقل ذلك ابن القاسم انما وقع في العتبية من سماع يحيى ما نقل لفظه أو لا فقط فقال ابن رشد هذا كما قال لان الحوالة يبيع من البيوع يقتل بها الدين عن ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه فلا يكون ذلك الا بيقين وهو التصريح بلفظ

الحوالة (قوله ولم يقضه) أي الغريم الطالب (قوله منه) أي حقه (قوله فاراد) أي الطالب (قوله على) الاول (قوله المحيل) قوله فذلك (قوله الى الرجوع على الاول) (قوله) أي الطالب (قوله وليس هذا) أي قول المطلوب للطالب خذ حقتك من هذا وتقاضى الطالب من الغريم (قوله لانه) أي الطالب (قوله أن يقول) أي الطالب للمطلوب (قوله لم احتل عليه) أي الغريم (قوله وانما أردت) أي باقتضائي منه (قوله اكفيك التقاضي) أي اقوم به عنك واربحك منه (قوله المحيل) (قوله يقول) أي التحويل (قوله والاول) أي وان لم يقل المحيل ذلك (قوله رجع)

أي المحال ان شاء (قوله عليه) أي المحيل (قوله واستظهر) أي الخط

(قوله بعد نقله) أي الخط صله استظهر (قوله اشترط ذلك) أي لفظ الحوالة (قوله الشيخ) أي أبو الحسن (قوله رضا المحيل والمحال) شرط واحد (قوله وان تكون) أي الحوالة (قوله بلفظ الحوالة) اضافته للبيان (قوله أصل دين) اضافته للبيان (قوله وان لا يغريها) أي المحيل (قوله علم) أي المحيل (قوله عدمه) بضم فسكون أي فقره (قوله فان لم تكن) أي الحوالة (قوله عنده) أي أبي الحسن والمناسب تأخيرها بان يقال كانت حالة عنده (قوله ويرجع) أي المحال (قوله وهذا ابن رشد) صله يبرأ (قوله ما نقل) بضم فكسر (قوله أو لا) بشد الواو ونصه قال يحيى قال ابن القاسم في رجل طلب رجلا يبيع



(قوله سلمه) بفتح مة مثلاً أي ما نقله البساطي (قوله إذا قال) أي الدين (قوله له) أي ذي الدين (قوله فهمي) أي قوله أتبع الخ  
 واثمه لتأنيث خبره (قوله قال) أي البعض (قوله فلما أتى) أي الدين (قوله النص) أي في الحوالة (قوله كان) أي ما أتى به (قوله  
 ذلك) أي الدين (قوله ذلك) أي ما قاله البعض (قوله بالبين) بفتح فكسر مثلاً أي الظاهر (قوله في ذلك) أي التصويل (قوله  
 أتبعتمك) بفتح الهمز والموحدة وسكون المثناة بينهما أي أحلتك (قوله ثم قال الخط) أي بعد نقل عبارة أبي الحسن (قوله  
 والاول) أي قول ابن رشد (قوله ويؤيده) أي قول ابن رشد (قوله على) بشد الياء (قوله من الدين) صلة تخذ (قوله ويقول) أي  
 المحال (قوله له) أي المحيل (قوله منه) أي فلان (قوله لانه) أي الدين المحال به (قوله ادعى) أي التصويل به (قوله إلى تعمير ذمة  
 بذمة) كذا في عب وهو غير ظاهر اذ هو يبيع ذمة بذمة فالصواب ابدال تعمير ببيع كافي عبارة ابن رشد ونصها بشرط  
 لجوازها أن يكون دين المحال حالاً لانه اذا لم يكن حالاً كان يبيع ذمة بذمة فدخله ٢٢٥ مانى عنه من الدين بدين ومانى

عنه من بيع الذهب بالذهب  
 أو الورق بالورق لا يبدأ  
 كان الدينان ذهباً أو ورقاً  
 الا أن يكون الدين الذي  
 ينتقل اليه حالاً ويقبض  
 ذلك مكانه قبل ان يفترا  
 مثل الصرف فيجوز اه  
 وقال عياض شروط الحوالة  
 التي لا تصح بدونها أربعة  
 أولها حلول الدين المحال به  
 فلا تصح اذا لم يحل وصاوت  
 الدين بالدين حقيقة ومراد  
 الاثمة بهذا انها من أصلها  
 مستتنة من بيع الدين  
 بالدين فيمحلها لانها اذا  
 حل المحال به كان ذلك  
 محل الرخصة قال النبي صلى  
 الله عليه وسلم واذا اتبع  
 احدكم على ملي فليتبّع  
 وفيه حجة على انها لا تجوز  
 الحوالة الا من دين حل لان

الحوالة او ما ينوب عنها مثل ان يقول له خذ من هذا حقه وان اري من دينك وما أشبه ذلك  
 اه فلو وقع لابن القاسم ما نقله عنه البساطي ما قال ابن رشد هذا والعجب من نت كيف سلمه وقد  
 قال بعض الشيوخ اذا قال له اتبع فلانا بحقه فكيف حوالة لقوله صلى الله عليه وسلم ومن اتبع  
 على ملي فليتبّع قال فلما أتى بلفظ يشبه النص كان حوالة اذا كان ذلك على المحال عليه ابن  
 رشد وليس ذلك بالبين وانما البين في ذلك ان يقول قد أتبعك على فلان واما اذا قال اتبع فلانا  
 فيتخرج على قولين وهما هل الامر يحتمل على الايجاب ام لا اختلف فيه قول مالك رضي الله  
 تعالى عنه اه والقولان اللذان أشار إليهما هو الروايتان في قول البائع خذ هذا الثوب  
 بكذا هل هو ايجاب للبيع كقوله بعثك ام لا نعم في عبارة أبي الحسن من شروط الحوالة كونها  
 بلفظ الحوالة واطلق ونصه وللبراءة بالحوالة اربعة شروط كونها برضا المحيل والمحال وكونها  
 بلفظ الحوالة وكونها على اصل دين وان لا يغير بالحالة على من علم عدمه ثم قال الخط والاول  
 اظهر والله اعلم ويؤيده قول ابن شاس ان اتى بلفظ يحتمل الحوالة ولو كالة كقوله خذ ادى لك  
 على من الدين الذي لي على فلان فقال ابن القاسم للمحال ان يرجع على المحيل ويقول له انما  
 طلبت منه نيابة عنك لا على انما حوالة ابرأتك منها والله اعلم (و) شرط صحة الحوالة (حلول)  
 الدين (المحال به) وهو الدين الذي للمحال على المحيل لانه ان كان موجب لادى الى تعمير ذمة  
 بذمة فيلزم بيع دين بدين المنهى عنه وبيع ذهب بذهب أو ورق بورق ليس يبدأ بدين كان الدينان  
 ذهباً أو ورقاً الا أن يكون الدين المحال عليه حالاً ويقبضه قبل افتراقهما مثل الصرف فيجوز  
 الخط يعنى انه يشترط فيها كون الدين المحال به حالاً ووقع في السلم الثاني من المدونة ما هوهم  
 خلافه ونصه ولو استقرض الذي عليه السلم مثل طعامك من اجنبي وسأله ان يوفيك أو أحالك به  
 ولم تسأل انت الاجنبي فذلك جائز قبل الاجل وبعده فاورد بعضهم على ابن عبد السلام حين  
 اقرأه هذا المحل انه خلاف المذهب من اشتراط حلول المحال به فلم يحضروه ولا غيرة جواب ثم

المطل والظلم انما يصح فيما حل اه (قوله لانه) أي الشأن (قوله فيها) أي الحوالة (قوله من المدونة) بيان السلم الثاني (قوله  
 خلافه) أي شرط حلول المحال به (قوله السلم) أي المسلم فيه (قوله مثل طعامك) أي الذي أسلفت فيه فهو خطاب للمسلم (قوله من  
 اجنبي) صلة استقرض (قوله وسأله) أي الذي عليه السلم الاجنبي (قوله ان يوفيك) أي الاجنبي ما أقرضه المسلم اليه بال  
 باسلم (قوله أو أحالك) أي المسلم اليه باسلم (قوله به) أي المسلم فيه على الاجنبي المقرض (قوله ولم تسأل انت) باسلم (قوله  
 الاجنبي) ان يعطيك مثل المسلم فيه ويأخذه مثله من المسلم اليه والامتنع لبيع طعام المعوضة قبل قبضه (قوله فذلك) أي  
 المذكور (قوله هذا المحل) أي من المدونة (قوله لانه) أي الجواز قبل الاجل (قوله من اشتراط حلول المحال به) بيان المذهب  
 (قوله فلم يحضروه) أي ابن عبد السلام (قوله ولا غيره) أي ابن عبد السلام من حاضري المجلس

(قوله بان) أى ظهر (قوله سره) أى جوابه (قوله بان شرط الحلول الخ) تصوير يأسره (قوله فى الحوالة الحقيقية) خبران (قوله له) أى المكاتب (قوله هذا) أى جواز الحوالة بالكتابة الحالة (قوله فى الصفة) فلا تجوز الحوالة بعمدة على أن يردى ولا عكسه لأنه بدل مؤخر ولا يذهب على ورق ولا عكسه لأنه صرف مؤخر (قوله والمقدار) فلا تجوز الحوالة بعشرة على تسعة ولا عكسه لأنه ربا فضل (قوله طعاما من سلم) فإن كانا أو أحدهما طعاما من سلم منعت لأنه يسع طعام المعاوضة قبل قبضه (قوله تؤل) أى الحوالة (قوله اذالم يحل) أى المحال به (قوله للمنعوع) مسألة تؤل (قوله والا) أى وإن لم تؤل الحوالة بالموجب إلى ممنوع (قوله جازت) أى الحوالة بالموجب كالأحالة به على حال يقبض حالا (قوله يشترط) بضم الهمزة وفتح الراء (قوله لجوازاها) أى الحوالة (قوله لأنه) أى دين المحال ٢٣٦ (قوله كانت) أى الحوالة (قوله من الدين بالدين) بيان ما (قوله من بيع الذهب

بالذهب الخ) بيان ما (قوله التى تجوز) أى الحوالة (قوله بها) أى الشروط (قوله ولا تصح) أى الحوالة (قوله بدونها) أى الشروط (قوله فلا تصح) أى الحوالة (قوله اذالم يحل) أى الدين المحال به (قوله وصارت) أى الحوالة (قوله بهذا) أى شرط الحلول الدين المحال به (قوله انها) أى الحوالة (قوله فهو) أى بيع الدين بالدين (قوله لها) أى الحوالة (قوله الا انه) أى الشأن (قوله ذلك) أى الحوالة وذكره لئلا يظن أنه (قوله انبع) بضم فكيف يكون فكسر (قوله فلا يتبع) بكسر لام الامر وفتح المثناة مشقلا أو بفتح الاولى وسكون الثانية مشقلا وكسر

قال ابن عرفة ثم بان لى سره بان شرط الحلول فى الحوالة الحقيقية التى هى على أصل دين وهذه مجاز لا تنسأ على غير أصل دين فهى محالة ويشترط حلول الدين المحال به أن كان غير دين كآية بل (وان) كان (كتابة) أى تجوزها حال المكاتب سيدها على دين له على اجنبى فتصح الحوالة بها ان حلت حقيقة بانقضاء شهورها أو حكم بان تجوز سيدها عتقه الخط هذا مذهب ابن القاسم وخالفه غيره فى ذلك ابن جوزى فى قوانينه الحوالة على قسمين أحالة قطع وأحالة اذن فأما أحالة القطع فلا تجوز فى المذهب الا بثلاثة شروط الاول كون الدين المحال به قد حلل الثانى كون الدين المحال به مساويا للمحال عليه فى الصفة والمقدار الثالث كون الدين ليس باسماء ولا أحدهما طعاما من سلم وأما أحالة الاذن فهى كالتوكيل على القبض والاقطاع فيجوز بما حل بها ولم يحل ولا تبرأ به ذمة المبيع حتى يقبض المحال من الحال عليه ماله ويجوز للمبيع عزل المحال فى الاذن عن القبض ولا يعزله فى أحالة القاطع طفى اشتراط حلول المحال به حيث تؤل اذالم يحل بالمعنى والاجازت ابن رشد بشرط لجوازاها كون دين المحال حالا لأنه اذالم يكن حالا كانت يسع ذمة بذمة فدخله مانع منه من الدين بالدين وطعن عنه من بيع الذهب بالذهب أو لورق بالورق لايدا يدان كان الدينان ذهبا أو ورقا لأن يكون الدين الذى يتقبل اليه حالا ويقبض ذلك مكانه قبل ان يتفرقا مثل الصرف فيجوز عياس شروط الحوالة التى تجوز بها ولا تصح بدونها أربعة اولها حلول الدين المحال به فلا تصح اذالم يحل وصارت الدين بالدين حقيقة وصار الاداة بهذا انهم من أصلها مستثناة من بيع الدين بالدين فهو لازم لها الا انه اذا حل المحال به كان ذلك محل الرخصة عياس فى قوله صلى الله عليه وسلم مطل الغنى ظلم واذا أتبع أحدكم على ملى فليتبمع حجة على انه لا تجوز الحوالة الا من دين حل لان المطل والظلم انما يصح فيما حل وفى التوضيح الحوالة رخصة فيقتصر فيها على مورد هادى به الحل المحال به الذى استقره غير واحد من قوله صلى الله عليه وسلم مطل الغنى ظلم الحديث فان خرجت عن محل الرخصة فأجرها على القواعد فان ادت إلى ممنوع منعت والاجازت قاله ابن رشد وأطلق المنع من إطلاقه اذالم يحل

المؤبد على الاول وقصها على الثانى (قوله على انه) أى الشأن (قوله لان المطل والظلم الخ) علة فيه حجة الخ وفيه نظر لان فان عدم قبول الحوالة ليس مطلقا ولا ظاهرا وانما هو امتناع من معروف حسن الاقتضاء والله أعلم (قوله فيها) أى الحوالة (قوله موردها) بفتح فسكون فكسر أى موردها (قوله به) أى موردها (قوله الذى استقره) أى فهمه منعت حلول (قوله غير) أى أكثر (قوله من قوله صلى الله عليه وسلم) صلة استقرا وفيه نظر نعم لو كان لفظ الحديث واذا استتبع أحدكم فليتبمع أى طلب منه أن يصح حل بما عليه بماله على غيره فليتبمع اتم الاستقراء والله أعلم (قوله فان خرجت) أى الحوالة (قوله فأجرها) بقطع الهمزة أى الحوالة (قوله فان ادت) أى الحوالة (قوله ممنوع) أى كفسخ دين فى دين أو صرف مؤخر أو بيع طعام المعاوضة قبل قبضه قوله منعت بضم فكسر أى الحوالة (قوله والا) أى وإن لم تؤد إلى ممنوع كالأحالة بموجب على حال يقبضه مكانه (قوله لاجازت) أى الحوالة (قوله المنع) أى الحوالة بموجب (قوله من أطلقه) أى المنع عن تقييده بتأديتها للمنعوع (قوله اذالم يحل) أى الدين المحال به

(قوله لان حقيقتها) أى الحوالة (قوله ذمة بذمة) أى والاصل منعهما الاق حوردر الرخصة وهو حلول المال به (قوله الحق) أى المال عليه (قوله يخرجها) أى الحوالة (قوله عن أصلها) أى يسع ذمة بذمة الى يسع ذمة بمحاضر (قوله وعلى التحجيل) صلة يحمل (قوله قولها) أى المدونة (قوله السلم) أى السلم فيه (قوله مثل طعامك) أى الذى أسأت فيه (قوله من أجنبي) صلة استقرض (قوله وسأله) أى الذى عليه السلم الأجنبي (قوله أن يوفيك) أى الأجنبي مثل طعامك يا مسلم (قوله أو أحوالك) أى الذى عليه السلم يا مسلم على الأجنبي (قوله به) أى طعامك السلم فيه (قوله ولم تسأل أنت) خطاب للمسلم (قوله ذلك) أى دفع مثل الطعام الذى على المسلم اليه لتوزيع عليه بعرضه فان سألته ذلك فلا يجوز لانه يسع طعام السلم قبيل قبضه (قوله قبيل الاجل) أى ان يحل الأجنبي الطعام للمسلم ودفعه له مكانه لخروجه من يسع دين بدين الى يسع دين يحل (قوله وبه) أى حله على التحجيل صلة تعلم (قوله عليه) أى ابن ٢٣٧ عبد السلام (قوله حين اقرائه) أى

ابن عبد السلام صلة أورد (قوله هذا المحل) أى من المدونة (قوله ان كلامها) أى المدونة بيان ما يجتهد من (قوله من اشتراط الخ) بيان المذهب (قوله فم يحضره) أى ابن عبد السلام (قوله ولا غيره) أى من الحاضرين مجلسه (قوله جواب) أى عما أورد (قوله فيه نظير) أى قول ابن عرفه خبره (قوله لانها) أى الحوالة فى صورة المدونة المذكورة (قوله فهو) أى القرض (قوله كان) أى الدين المال عليه (قوله بان يحمله) أى السيد (قوله مكاتبه) أى السيد (قوله عليه) أى المكاتب المحيل

لان حقيقتها ذمة بذمة وتحجيل الحق يخرجها عن أصلها وعلى التحجيل يحمل قولها فى السلم الثانى ولو استقرض الذى عليه السلم مثل طعامك من أجنبي وسأله ان يوفيك أو أحوالك به ولم تسأل أنت الأجنبي ذلك جاز قبل الاجل وبه تعلم جواب ما أورد به بعض أهل درس ابن عبد السلام عليه حين اقرائه هذا المحل ان كلامها هذا خلاف المذهب من اشتراط حلول المحال به فلم يحضره ولا غيره جواب وقول ابن عرفه بان ليس شرط الحلول انما هو فى الحقيقة التى هى على أصل دين وهذه مجازية لانها ليست على أصل دين فهى جملة فيه نظير لانها على أصل دين باستقراضه اذ القرض يلزم بالعقد ويجبر على دفعه فهو دين حقيقة (لا يشترط فى صحة الحوالة حلول الدين المحال عليه) كان كناية أو غير هاتم يشترط فى الحوالة على الكتابة كون المحال هو السيد بان يحمله مكاتبه بما حل عليه على كتابة مكاتب للمكاتب فلا يصح ان يحيل السيد اجنبيا له عليه دين على مكاتبه نص عليه التونسي ونقله فى التوضيح وهنرى ابن شام وابن الحاجب لابن القاسم اشتراط حلول الكتابة للمالك السيد واعترض عليه ما أحكامه من شرط حلولها بان الكتابة للمالك عليه السلام يشترط ابن القاسم ولا غيره حلولها ولم يعرف من قال به ونص المدونة ابن القاسم وان أحوالك مكاتبك بالكتابة على مكاتب له وله عليه مائة ارما على الاعلى فلا يجوز الا ان يبت عتق الاعلى وان لم تحل كتابة الاعلى جازت بشرط تحجيل العتق قال فى المدونة فان عجز الاسفل رقت ولا ترجع على المكاتب الاعلى بشئ لان احوالة كالبائع وقد تمت حريته وهذا كله بشرط كون المحال السيد لا اجنبيا التونسي والمكاتب جاز له ان يحيل سيده بما حل من كتابته على ما يحل وان كان المحال اجنبيا لم يجوز وهى لو حلت لم تجز للحوالة عليه من الأجنبي لان الحوالة انما تجزى فى الأجنبي اذ الحيل على مثل الدين وههنا قد يجزى المكاتب المحال عليه تنصير الحوالة على غير جنس الدين كما لو كان

(قوله على كتابة مكاتب للمكاتب) صلة يحيل (قوله له) أى الأجنبي (قوله عليه) أى السيد (قوله على مكاتبه) أى السيد صلة يحيل (قوله عليه) أى شرط كون المحال على الكتابة السيد (قوله السيد) نائب فاعل المحال (قوله واعترض) بضم فكسر (قوله عليه ما) أى ابن شام وابن الحاجب (قوله من شرط حلولها) أى الكتابة للمالك عليها بيان ما (قوله بان الكتابة للمالك عليها) صلة اعترض (قوله يعرف) بضم الباء (قوله به) أى شرط حلولها (قوله بالكتابة) صلة حال (قوله على مكاتب له) أى المكاتب صلة أحوال (قوله له) أى المكاتب المحيل (قوله عليه) أى مكاتب المكاتب المحال عليه (قوله الاعلى) أى المكاتب المحيل (قوله يبت) أى السيد (قوله لاعلى) أى من المكاتبين (قوله جازت) أى الاحالة (قوله العتق) أى للمكاتب الاعلى (قوله وفق) بضم الراء (قوله لا) خطاب للسيد (قوله سريته) أى المكاتب الاعلى (قوله من كتابته) بيان ما صلة يحيل (قوله على ما لم يحل) صلة يحيل (قوله وهى) أى الكتابة

(قوله فاحاله) أى الرجل الاجنبى (قوله به) أى الدين (قوله على مكانته) أى الرجل (قوله لانه) أى المكاتب (قوله منها) أى  
 الحوالة بيان ما (قوله هو) أى ما رخص فيه منها (قوله اصل الحوالة) اضافته للبيان (قوله بتعدى) بضم الياء (قوله خفف)  
 بضم فكسر مثقلا (قوله منها) أى الكتابة بيان ما (قوله مطلقا) أى كتابة كان أو غيرها (قوله بما حل) صلة يجعل (قوله من  
 كتابته) بيان ما (قوله على نجوم مكانته) أى المكاتب صلة يجعل (قوله قال) أى ابن القاسم (قوله والا) أى وان لم يحل الكتابة  
 المحال بها (قوله فهو) أى الحوالة وذكروه لتدكير خبره (قوله غيره) أى ابن القاسم (قوله فيها) أى المدونة (قوله لا تجوز) أى  
 الحوالة بالكتابة (قوله يعتق) بضم الياء وفتح التاء المكاتب (قوله الحلول) أى لا الكتابة المحال بها (قوله ان من شرط المحال به  
 الخ) بيان ما يحدف من (قوله غيره) ٢٣٨ أى ابن القاسم (قوله انها) أى الكتابة (قوله واختاره) أى رأى غير ابن القاسم

على رجل دين لا يجنبى فاحاله به على مكانته فلا تجوز لذلك لانه قد يعجز فتصير الحوالة قد خالفت  
 ما رخص فيه منها وهو كون المال عليه من جنس المحال به فان قيل قد اجزى ثم يسع الكتابة  
 للمكاتب أو غيره مع امكان ان يشتري كتابته تارة ورقبته اخرى قيل اصل الحوالة رخصة لانها  
 دين بدين فلا يمتد على ما يخفف منها اه كلام التوضيح ونقصه في الشامل بقوله وحلول  
 محال به ثم قال لا محال عليه مطلقا والمكاتب ان يجعل سيده لأجنبيا بما حل من كتابته على  
 نجوم مكانته وان لم يحل البناني وفي التوضيح وأما الكتابة المحال بها فاشتراط ابن القاسم في  
 المدونة حلولا قال والا فهو فسخ دين في دين وقال غيره فيها لا تجوز لان يعتق مكانه لان ما على  
 المكاتب ليس دينيا ثابتا فقد اشترط ابن القاسم الحلول لما تقدم ان من شرط المحال به  
 الحلول ورأى غيره انه ليست دينيا ثابتا واختاره معنون وابن يونس وغيرهما وحكى عبد الحق  
 عن شيوخه انه انما اختلف ابن القاسم وغيره اذا سكتا عن شرط تعجيل العتق وعن شرط بقائه  
 مكاتبا فعند ابن القاسم تفسيخ ما لم تنق بالاداء وعند غيره يحكم بتعجيل العتق وانما ان احاله  
 بشرط تعجيل العتق فلم يختلفا في جوازها وبشرط عدمه فلم يختلفا في منعهما ابن عرفة لا تجوز  
 حاله بكتابة وتجوز الحوالة انما على أصل دين وفي شرطها بما حلولا قالوا ابن القاسم وغيره فيها  
 وصوبه معنون والصلة والنعى بعض شيوخ عبد الحق ان لم يحل الكتابة واحال عليه سيده  
 بشرط تعجيل عتقه أو بشرط عدمه لم يختلفا فيها وان لم يشترطها قال ابن القاسم تفسيخه في يد  
 ما لم تنق بالاداء وغيره يحكم بتعجيل العتق ثم بعد مدة اطلعت على تمام كلام ابن عرفة فوجدته  
 نص على ان ما تقدم انما هو في حاله المكاتب سيده على دين له على اجنبى وأما اذا احاله على  
 مكانته فلا بد من تعجيل عتق الاعلى حلت كتابته أولا ونص به - بما تقدم عنه وفيها ان حالات  
 مكاتبك بكتابته على مكانته بقدرها لم تجز الا بعتق الاعلى فان عجز الاسفل رلك الصقلي  
 يريد وان لم يحل كتابة الاعلى لشرط تعجيل عتقه المازرى قالوا الامم في لشرط تعجيل عتقه لان  
 الحكم يوجب الصقلي عن بعض الفقهاء القياس ان لفظ الحوالة يوجب تعجيل العتق وهو  
 قول غير ابن القاسم وأشار المازرى للاعذار عن شرط تعجيل العتق بما تقرره ان الحوالة انما

(قوله لانه) أى الثان (قوله  
 بقائه) أى العبد المحل  
 (قوله تفسيخ) أى الحوالة  
 (قوله بالاداء) تصوير  
 لغواتها (قوله احاله) أى  
 المكاتب سيده (قوله فلم  
 يختلفا) أى ابن القاسم  
 وغيره (قوله في جوازها)  
 أى الحوالة (قوله عدمه)  
 أى تعجيل العتق (قوله وفي  
 شرطها) أى الحوالة بالكتابة  
 (قوله بما حلولا) أى الكتابة  
 (قوله فيها) أى المدونة  
 (قوله وصوبه) أى قول  
 غيره فيها (قوله وأحال) أى  
 المكاتب (قوله عليها) أى  
 الكتابة (قوله سيده)  
 مقسول أحال (قوله  
 عتقه) أى المكاتب  
 (قوله عدمه) أى تعجيل  
 عتقه (قوله لم يختلفا) أى  
 ابن القاسم وغيره (قوله  
 فيها) أى شرط تعجيل

العتق وشرط عدمه لكن اتفقا في الاول على جوازها وفي الثاني على منعها (قوله وان لم يشترط) اوجبت  
 أى المكاتب وسيده تعجيل العتق ولا عدمه (قوله تفسيخ) أى الحوالة (قوله وغيره) أى ابن القاسم عطف عليه (قوله يحكم)  
 بضم الياء وفتح الكاف (قوله له) أى المكاتب (قوله أحاله) أى المكاتب سيده (قوله على مكانته) أى المكاتب (قوله كتابته) أى  
 الاعلى (قوله عنه) أى ابن عرفة (قوله وفيها) أى المدونة (قوله على مكانته) أى المكاتب صلة أحال (قوله بقدرها) أى كتابته  
 (قوله لم تجز) أى الاحالة (قوله رى) بضم الراء أى الاسفل (قوله لك) خطاب للسيد (قوله وان لم يحل كتابة الاعلى) مبالغة في  
 جوازها (قوله يوجب) أى تعجيل عتقه (قوله تعجيل العتق) أى للاعلى (قوله وهو) أى تعجيل العتق بالحكم

(قوله كذلك) أي محققا بثبوته في ذمة المال عليه (قوله فاققر) بضم فكسر (قوله إلى شرطها) أي الحوالة (قوله بالعق) أي بنجيلة (قوله من عشرة) نعت خمسة (قوله على المحمل) نعت عشرة (قوله على خمسة) صلة الاحالة (قوله) أي المحمل نعت خمسة (قوله على المحال عليه) نعت ثمان لخسة (قوله أو بخسة) عطف على بخسة (قوله على المحمل) نعت خمسة (قوله على) خمسة (عطف على على خمسة (قوله من عشرة) نعت خمسة (قوله) أي المحمل ٢٣٩ نعت عشرة (قوله على المحال عليه) نعت عشرة أيضا (قوله توهم) بضم التاء والواو (قوله للمحال به) صلة تساوى (قوله ورد) بضم الراء (قوله بأنه) أي الشأن (قوله ومنعه) أي التصول بالأعلى على الأدنى وبالأكثر على الأقل (قوله وعلى) بضم فكسر مثقلا (قوله بأنه) أي التصول بالأعلى على الأدنى وبالأكثر على الأقل (قوله والمنع) عطف على الجواز (قوله بتأديته) أي التصول بالأعلى على الأدنى وبالأكثر على الأقل (قوله العينية) الحاطية أي أن الأشياخ المتأخرين ترددوا في جواز تحوله من الدين الأعلى إلى الأدنى منه يريدون أن الكثير إلى أقل منه وأكثر الشيوخ على الجواز وظاهر كلامه في التوضيح وكلام غيره أن التردد جار في التصول من الكثير إلى القليل بل صريح كلامهم ذلك فإن صاحب المقدمات القائل بالمنع شرط فيها تمامها في الصفة والقدر الأقل ولا أكثر ولا أدنى ولا أفضل اه قلت هذا والله أعلم إذا كانت الحوالة بجملة الكثير على القليل كاحتك بالمائة التي لك على فلان بعشرة على غده اما ان قال له اسقطت عنك تسعين من المائة واحتك بالعشرة الباقية على عشرة على فلان فالظاهر انه لا يتأق فيه التردد والله أعلم في التوضيح ما ذكره المصنف أي ابن الحاجب من جواز التصول بالأعلى على الأدنى موافق لكلام النخعي والمازري وابن شامس ووجهه أنه أقوى في المعروف اه وقال ابن رشد وعياض لا يجوز وأما التصول من الأدنى إلى الأعلى فقال في التوضيح وقع في بعض نسخ ابن الحاجب في قوله فيجوز بالأعلى على الأدنى موضع على عن نهى على ولا يصح كونها معناها لان المعنى حينئذ فيجوز اخذ الأعلى عن الأدنى وهذا لا يجوز صرح به غير واحد اه ابن عرفة يشترط تماثل صنف الدين وفي شرط تساويهما في الصفة والقدر مطلقا وجواز كون المحال عليه أقل أو أدنى قول المقدمات شرطها تماثلها في الصفة والقدر لا أقل ولا أكثر ولا أدنى ولا أفضل ونص النخعي مع المازري والمتبعين وقال شروطها ست كونها على دين واتحاد جنس الدين واتحاد قدرهما وصفتهما أو كون

(قوله أقوى) أي أزيد وأتم من التصول على المساوى (قوله عن) فاعل وقع (قوله فهو) أي عن (قوله ككونها) أي عن (قوله حينئذ) أي حين بقاء عن على معناها (قوله صنف الدينين) كذهين أو ورقين فلا يجوز بذهب على ورق ولا عكسه (قوله مطلقا) أي سواء كانا من بيع أو من قرض أو احدهما من بيع والاخر من قرض (قوله شرطها) أي الحوالة (قوله ونص النخعي) عطف على قول أي على جواز التصول بالأعلى على الأدنى وبالأكثر على الأقل

(قوله حكم) بضم فكسر (قوله التقاض) أى الحال عليه (قوله فان قبضه) أى الحال الحال عليه (قوله قبضه) أى الحال (قوله وهما) أى الدينان (قوله أحدهما) أى الدينين (قوله يقبضه) أى الحال الحال عليه (قوله اقتراهما) أى الحيل والحال (قوله فتقبوز) أى الحوالة (قوله الثلاثة) أى الحيل والحال والحال عليه (قوله يدخلها) أى الحوالة (قوله وان كان خبرا عن مثني) حال (قوله كونهما) أى ٢٤٠ الطامعين (قوله أحدهما) أى الطامعين (قوله فلذا) أى كونه المذهب صلة

المحال عليه أقل وأدلى ٨١ (تنبيه) في التوضيح حيث حكم بالمنع في هذا الفصل قائما ذلك اذ لم يقع التقاض في الحال فان قبضه فيه جاز في المولية اذا اختلف الدينان في الصنف أو الجوده وهما طعام أو عرض من بيع أو قرض أو أحدهما من بيع والاخر من قرض فلا نصح الحوالة وان حلا محمد الا ان يقبضه قبل اقتراهما فتقبوز الا في الطعام من بيع فلا يصح ان يقبضه الا صاحبه وكذلك ان كان أحدهما ذهابا والاخر ورقا فلا يصح له وان حلا الآن يقبضه مكانه قبل اقتراق الثلاثة وطول المجلس (و) شرطها (ان لا يكونا) أى الدينان الحال به والحال عليه (طعاما من بيع) فلا يدخلها بيع طعام المعاوضة قبل قبضه واقرط طعاما وان كان خبرا عن مثني لكونه اسم جلس صلا فاعلى الكثير أيضا كما وثناه في السلم نظر التعدد الخبر عنه وشمل متطوقه صورتين كونهما من قرض ويكفي في هذه حلول الحال به بلا نزاع وكون أحدهما من بيع والاخر من قرض ويكفي في هذه حلول الحال به عند مال وأصحابه الا ابن القاسم رضى الله تعالى عنهم أجمعين فاشترط حلولهما ابن عرفة الصقلي وقوله اصوب فهو المذهب فلذا اقتصر عليه المصنف وتبعه في الشامل ابن عاشر علة المنع من بيع طعام المعاوضة قبل قبضه في كون أحدهما من بيع فقامه في جوازها فيما البتة وجهه ان قضاء القرض بطعام البيع جائز وقد تقدم في كلام المصنف وقضاؤه عن قرض قلت هذا ظاهر اذا كان الحال به من قرض والحال عليه من بيع لافي عكسه والله أعلم (لا) يشترط في صحة الحوالة (كشفه) أى الحال (عن) حال (ذمة) الشخص (الحال عليه) من غنى وفقروا اشتغال بدين آخر غير الحال عليه وعدمه فتصح الحوالة مع عدم الكشف عنها في المتبعية عن مال رضى الله تعالى عنه اجازة الحوالة مع الجهل بذمة الحال عليه وجعله الغنى وغيره المذهب ونصه أجاز مال رضى الله تعالى عنه الحوالة مع الجهل بذمة الحال عليه بحيث لا يدري اموسر هو أو معسر المازى شرط بيع الدين علم حال ذمة الدين والا كان غررا بخلاف الحوالة لانها معروف فاعترف فيها الغرر ونحوه لابن يونس (ويقبول) بمجرد علة الحوالة (حق) الشخص (الحال على) الشخص (الحال عليه) ان لم يكن مقلسا بل (واين) كان قد (افلس) الحال عليه حين الحوالة بدليل الاستثناء بعده وأولى ان طرأ أفلسه بعدها ان اسقر الحال عليه على القرار بالدين بل (أو) أى وان (بجد) الحال عليه الدين الذى عليه للصيرل بعد الحوالة لا قبلها حيث لا ينسب به لعدم ثبوت دين عليه والاولى لهذا والاولى يقول بقاء التفريق في كل حال (الا أن يعلم المحيل بأفلاسه) أى الحال عليه (فقط) أى دون الحال فيرجع على المحيل لانه غمره فيها واذا اسالك فريعتك

اقتصر (قوله من بيع طعام المعاوضة قبل قبضه) بيان علة المنع (قوله في كون أحدهما من بيع) خبر علة (قوله جوازها) أى الحوالة في كون أحدهما من بيع (قوله وجهه) أى الجواز (قوله من غنى وفقر الخ) بيان حال الذمة (قوله وعدمه) أى الاشتغال به (قوله عنها) أى الذمة الحال عليها (قوله وجعله) أى جواز الحوالة مع جهل حال ذمة الحال عليه (قوله لا يدري) أى الحال (قوله هو) أى الحال عليه (قوله والا) أى وان لم يعلم حال ذمة الدين (قوله كان) أى بيع الدين (قوله بخلاف الجواز) أى فلا يشترط في جوازها علم حال ذمة الحال عليه (قوله لانها) أى الحوالة (قوله ان لم يكن) أى الحال عليه (قوله الاستثناء) أى الا ان يعلم المحيل بأفلاسه فقط (قوله فلسه) أى الحال عليه (قوله بعدها) أى

على

الحوالة (قوله بعد الحوالة) صله بجد (قوله حيث لا ينسب به) أى الدين قيد

في لا قبلها (قوله لعدم ثبوت دين عليه) أى الحال عليه علة عدم صحة الحوالة عليه اذا جهل قبلها ولا ينسب به عليه (قوله والاولى) بفتح الهمز (قوله فريعتك) أى الحال ان شاء (قوله لانه) أى المحيل (قوله غمره) أى الحال (قوله فيها) أى المدونة خبر مقدم (قوله فريعتك) أى مدينك

شرط رجوع المحال على  
المحتمل ان أفلس المحال  
عليه أو بجحد (قوله انه) أى  
الشرط (قوله يقسده) أى  
العقد (قوله وفى بعضها)  
أى المسائل (قوله بذلك)  
أى فلسفه (قوله فله) أى  
المحال (قوله ولا تزعمه)  
أى المحال (قوله انعقد)  
أى كتب (قوله فى الوثيقة)  
أى العوالة (قوله بعد  
معرفة المحال الخ) أى رضى  
المحال بالحوالة بعد معرفته  
ملاها المحال عليه الخ (قوله  
فلا رجوع له) أى المحال  
على المحتمل (قوله افلاسه)  
أى المحال عليه (قوله اذا  
علما) أى المحتمل والمحال  
(قوله بقلسه) أى المحال  
عليه (قوله له) أى المحال  
(قوله عليه) أى المحتمل  
(قوله فان جهلا) أى المحتمل  
والمحال (قوله فغلبه) أى  
المحال عليه (قوله غلب  
واحد) فاعل اعترض

٣١ منخ ث (قوله بان فلس الحال عليه) صلة اعترض (قوله فله) أى الحال (قوله به) أى فلس الحال عليه (قوله وان لم يكن) أى فلس الحال عليه (قوله له) أى الحال (قوله علم الجبل) أى فقط (قوله فسهل) بضم فس فكسر مثقلا (قوله يغز) أى التحيل الحال يتعويله على من علم فلسه وحده بدون بيان للحال (قوله والا) أى وان لم ينظرن به علم حاله مفهوم ان ظنن (قوله وان اتهمه الحال به) أى العلم مباغته في عدم خلقه (قوله وفرع) بفتح فاء مثقلا (قوله على مشتري) صلة أحال (قوله مالتن) صلة أحال (قوله قبل قبضه) أى الثمن صلة أحال (قوله منه) أى المشتري (قوله ثم رد) أى المبيع

(قوله لانها معروف) مسلم ولكن من المحال لامن المحال عليه (قوله أى عدم الانقساخ) تفسير للضمير المضاف اليه (قوله وهو) أى الخلاف الذى اختاره النحوى (قوله هذا الخلاف) أى فى الانقساخ وعدمه (قوله مقيد) بفتح المثناة (قوله لو علم) أى البائع (قوله ثم يعها) أى السلعة بلا اذن مشتريها (قوله واحالته) أى البائع (قوله عليه) أى المشتري الثانى (قوله انها) أى الاحالة (قوله وأحال) أى البائع (قوله عليه) أى المشتري (قوله انه) أى الرجل (قوله واستحق) أى الرجل (قوله فقال) أى ابن رشد (قوله) أى المحال (قوله قبل) ٢٤٢ يكسر ففتح (قوله من الاختلاف) أى بين ابن القاسم وأشهب اى من محله (قوله لم يكن) اى لاستحقاق (قوله وان

أوبسبب فساد البيع أو بسبب اقالة (أو واستحق). بضم المثناة وكسر الحاء المهملة المبيع من المشتري المحال عليه قبل دفعه الثمن للبائع (لم تنفسخ) الحوالة عند ابن القاسم لانها معروف فيلزم المشتري دفع الثمن ويرجع بعوضه على ياتعه المحيل (واختبر خلافة) اى عدم الانقساخ وهو الانقساخ الخط وتنفسخ عند اشهب واختاره الاثمة ابن المواز وغيره فقوله واختبر غير جار على قاعدته من وجهين لان مادة الاختيار للنحوى وصيغة الفعل لا اختياره فى نفسه وليس للنحوى اختيار هنا والخلاف بين ابن القاسم واشهب منصوب والمختار لقول اشهب ابن المواز وغيره \* (تنبيه) هذا الخلاف مقيد بظن البائع انه ماله ما باعه وأما لو علم انه لم يملكه كبيع سلعة لرجل ثم بيعها لآخر واحالته عليه بثمنها فلا خلاف انها باطلة ويرجع المحال على المحيل قاله ابن رشد فى نوازله ونقوله فى التوضيح والشامل وابن سلون ونصه سئل ابن رشد عن باع حصه من كرم واحال عليه بثمنها فأتى رجل انه ابتاع الحصه من المحيل قبل بيعها للمحال عليه واستحق الحصه ونفسخ البيع فقال اذا كان الامر على ما وصفت فتنقض الاحالة ويرجع المحال بدنه على الذى أحاله ولا يكون له قبل المحال عليه شئ اسقط الثمن بالاستحقاق وهذه المسئلة خارجة عن مدى من الاختلاف لكون الاستحقاق فيها من جهة المحيل بخلاف ما اذا لم يكن من جهته وقد كنت سئلت عنها من مدة فاجبت فيها بما تل هذا الجواب فى المعنى وان خالفه فى اللفظ (و) ان ادعى المحال على المحيل انه أحاله على من ليس له عليه دين وادعى المحيل انه أحاله على من له عليه دين بعدم موت المحال عليه أو جنونه أو فاسده أو غيبته ولم يعلم موضعه (القول للمحيل) يعنى (ان ادعى عليه) أى المحيل المحال (فى) بفتح النون وسكون القاء أى عدم (الدين للمحيل عند) المحال عليه (فان حضره) كرم ما وافق قول احدىهما فهل يكون شاهدا أم لا وهل يجزى فى المالى والمهر أم لا فان قيل تقدم ان شرطها ثبوت دين لازم فقطضا تكليف المحيل بآبائه فجوابه ان رضا المحال بالحوالة ابتداء تصديق منه بقبوله فصار مدعى والمحيل مدعى عليه فقبل قوله بيمينه وان قبض شخص دين شخص آخر من مدينه وادعى رب الدين انه وكل القايض على قبضه او انه أسلفه اياه وادعى القايض انه أحاله عليه بدين كان له عليه ولا يمينه لاحدهما (لا) يعمل بقول المحيل (فى دعواه) أى المحيل (وكالة) أى توكيل المعال على قبض دينه من المحال عليه وانكاره حالته له عليه بدين عليه للمحال (أو) دعواه (سائما) أى تسليم المعال ما قبضه من المحال عليه مع صدور رافظ الحوالة من المحيل للمحال فالقول للقايض بيمينه انه من دينه أحاله به ان أشبه كون مثله يدين

حالقه فى اللفظ) حال (قوله بعد لموت المحال عليه) تنازع فيه القه لان ادعى وادعى (قوله ولم يعلم) بضم الياء حال من هاء غيبته (قوله المحال) تفسير لقاعل ادعى المستقر فيه (قوله فان حضر) أى المحال عليه (قوله وذكر) أى المحال عليه (قوله يكون) أى المحال عليه (قوله أى من وافقه المحال عليه) (قوله يجزى) أى كونه شاهدا لمن وافقه (قوله المالى) أى المحال عليه المالى (قوله فقطضا) أى شرطها (قوله بآبائه) أى الدين على المحال عليه اذا اصل عدمه (قوله ابتداء) صلة وضى (قوله منه) أى المحال (قوله بقبوله) أى دين المحال عليه (قوله فساد) أى المحال (قوله فقبل) بضم فكسر (قوله قوله) أى المحيل (قوله وانكاره) أى المحيل (قوله حالته) أى

المحيل (قوله) أى المحال (قوله عليه) أى مدينه (قوله بدين عليه) أى المحيل صلة اسالة (قوله للمحال) المحيل صفة دين (قوله او دعواه) أى المحيل (قوله صدور) أى قبل قبض القايض الدين من المدين (قوله لفظ الحوالة) اضافته للبيان (قوله من المحيل للمحال) صلة صدور (قوله انه) أى ما قبضه (قوله من دينه) خبر ان (قوله حالته) خبر ثان لان (قوله ان أشبه) أى القايض (قوله مثله) أى القايض



(قوله والوا) أى وإن لم يشبهه كون مثل القابض يدان المحيل (قوله هذا) أى كون القول للقابض أن أشبهه بيمينه (قوله فى الوكالة) مسئلة قول (قوله وتخرج) عطف على قول (قوله فى السلف) مسئلة تخرج (قوله عليها) أى الوكالة مسئلة تخرج (قوله وتخرج) بضم فكسر مثقلا (قوله عليه) أى قول ابن القاسم فى السلف (قوله ان القول له) أى المحيل نائب فاعل تخرج (قوله عليه) أى قول ابن القاسم (قوله تبع فيه) خبر ما (قوله وغير) أى مقابل (قوله قول) خبر غير (قوله المسئلان) أى دعوى السلف ودعوى الوكالة (قوله وعلى هذا) أى استواء المسئلتين (قوله منهما) أى المسئلتين (قوله قول) أى منصوص (قوله وتخرج) بضم فكسر (قوله فيه) أى كل منهما (قوله من الاخرى) أى قولها المنصوص فيها فى مسئلة السلف قول منصوص لابن القاسم ان القول للمحيل وقول ان القول للقابض تخرج على قول ابن ٢٤٣ المجشون فى الوكالة ان القول للقابض

وفى الوكالة قول منصوص  
لعبد المالك ان القول  
للقابض وقول ان القول  
للمحيل تخرج على قول  
ابن القاسم فى السلف القول  
للمحيل (قوله ويتعجم)  
مسئلة يتدفع

• (باب الضمان) •

(قوله بيان الضمان) أى  
تعريف ماهيته (قوله  
واحكامها) أى الاقسام  
(قوله بها) أى الاقسام  
(قوله الجملة الخ) الانفاذ  
الاربعة كلها بفتح أولها  
(قوله كقيل الخ) بفتح أوله  
وكذا الثلاثة بعده (قوله  
قيل) بفتح فكسر (قوله  
أما) بكسر الهمزة وشدة الميم  
لتعريب الشغل بالحق  
(قوله ابتداء) أى كافى  
ضمان المال (قوله وأنتها)  
أى كافى ضمان الوجه

المحيل والافق قول رب المال بيمينه انه وكاله او سلفه هذا قول عبد المالك فى الوكالة وتخرج التخمى  
فى السلف عليها والمنصوص لابن القاسم ان القول فى السلف للمحيل وتخرج عليه ان القول له  
فى الوكالة والذى ينبغى الجرى عليه افاده عب البنانى ما اقتصر عليه المصنف تبع فيه قول ابن  
المجايب انه الاصح اى فى الوكالة والسلف قال فى ضحج اراد بالاصح قول ابن المجشون فى  
الميسوط فى الوكالة وغير الاصح قول ابن القاسم فى العتبية فى السلف التخمى المسئلان  
سواء وعلى هذا فى كل منهما قول وتخرج فيه قول آخر من الاخرى ويتعجم ابن  
المجايب فى السلف يتدفع قول ز ينبغى له الجرى عليه أى المنصوص فيه اى السلف والله  
سبحانه وتعالى اعلم

• (باب فى بيان الضمان واقسامها واحكامها وما يتعلق بها) •

(الضمان) اى حقيقة شرع المازرى الجملة والصفة والضممان والزمانة كلها بمعنى  
واحد فى اللغة تقول العرب هذا كقيل وجبل وضمين وزعيم هذه هى الاسماء المشهورة وتقول  
العرب ايضا قيل ععبنى (شغل) بفتح الشين وسكون الغين المجعنين اى مصدر شغل  
بفتحهم ما مضى للمفعول جنس شغل الضمان وغيره واضافته ل (ذمة) ففصل تخرج لشغل  
غيرها وقعت ذمة ب (اخرى) اى مع الاولى فصل ثان تخرج الحوالة والبيع والاجارة والنكاح  
والنكاح ونحوها (بالحق) اما ابتداء وانتهاء فشمل ضمان المال وضمان الوجه وضمان الطلب  
والحق للعهد اى الاول الذى شغلت به الذمة الاول فاندفع ايرادانه غير مانع لشموله  
بيع شىء بدين ثم بيع سلعة اخرى بدين ايضا والتشريك فيما اشترى وأوردانه يشمل التولية  
ويجانب بغير وجهها اخرى كالحوالة وان دفع بقولى وانتهى ايرادانه غير جامع لعدم شموله  
ضمان الوجه وضمان الطلب وتبع المصنف ابن المجايب فى تعريفه بما ذكر وعرفه ابن عرفة  
بقوله الجملة التزام دين لا يسقطه أو طلبه من هو عليه لمن هو له وقول ابن المجايب تابع العبد  
الوهاب شغل ذمة اخرى بالحق لا يشملها لان شغل الذمة لازم لها لانفسها لانها مكتسبة والشغل

والطلب (قوله فمثل) اى الحد تفرع على اما ابتداء الخ (قوله فاندفع ايرادانه) أى الحد الخ تفرع على وأل فى الحق للعهد  
الخ (قوله لشموله) أى الحد الخ غيرة مانع (قوله والتشريك فيما اشترى) عطف على بيع (قوله أو رد) بضم الهمزة وكسر  
الراء (قوله انه) أى الحد (قوله بغير وجهها) أى التولية من الحد (قوله تعريفه) أى الضمان (قوله بما ذكر) اى شغل ذمة اخرى  
بالحق (قوله وعرفه) أى الضمان (قوله التزام) جنس واضافته لدين فصل تخرج التزم غيره (قوله لا يسقطه) أى الالتزام الدين  
فصل تخرج الحوالة (قوله أو طلبه) عطف على دين أى المتزامن من اضافة المصدر لفاعله (قوله من) أى مدينا مفعول طلب (قوله  
بهو) أى الدين (قوله لمن) أى شخص مسلة طالب (قوله هو) أى الدين (قوله لا يشملها) أى الجملة خبر قول (قوله لها) أى الجملة  
(قوله لانفسها) أى الجملة (قوله لانها) أى الجملة

(قوله على الطلب) أي من عليه دين إن هوله (قوله هو مجاز) أي والحد انما هو للضيق (قوله لا حقيقة) عطف على مجاز (قوله يرد) بضم ففتح خبر قول (قوله بجمعه) أي قول ابن عبد السلام (قوله لظاهر اطلاق المدونة الخ) أي الحالة على الطلب علة منه (قوله منقوع) بضم الميم وفتح النون والواو مثقلا (قوله عنده) أي ابن عرفة (قوله مكتسب) بفتح السين (قوله حاصله) أي اعتراض ابن عرفة على مدعيه (قوله صاحب وابن صاحب) (قوله وسله) أي بحث ابن عرفة (قوله ورده) أي تعقب ابن عرفة (قوله وبحث) بضم فكسر فيه أي احترازه ٢٤٤ عن الحوالة بلا بسطة قطه (قوله بانها) أي الحوالة (قوله فلم تدخل) أي الحوالة (قوله انه) أي لا بسطة قطه (قوله مدين مدين) بإضافة الاول للثاني أي مدين لمدين (قوله الدين) مفعول التزم (قوله على دائته) أي من له عليه دين (قوله باللفظ) صلة التزم (قوله فهذه) أي الصورة (قوله به) أي لا بسطة قطه (قوله وهو) أي اهل (قوله التبرع بالمضمون فيه) قوله قد خلت (أي في اهل التبرع تبرع على لا يجز عليه فيما ضمن فيه) (قوله والمكاتب) عطف على الزوجة (قوله فان كان) أي غير اهل التبرع (قوله من المال) بيان ما (قوله اوسقر) عطف على عمل (قوله او ظنرا) عطف على زوجة (قوله وان كان) أي غير اهل التبرع (قوله فهو) أي ضمانهم (قوله في النوادر) خبر مقدم (قوله بوجه) أي ذات وإضافته للبيان (قوله الرجل) أي المكفول (قوله فاخذ) بضم فكسر (قوله به) أي الرجل (قوله على انه) أي الاخر

حكم غير مكتسب كالمالك مع البيع وقول ابن عبد السلام اطلاق الحالة على الطلب انما هو مجاز عرفا لا حقيقة يريد بجمعه اظاهرا اطلاق المدونة والامهات والمقدمين والرواة غ فالضمان في تعريف ابن عرفة منوع الى التزام الدين والتزام طلب من هو عليه والضمان عنده مكتسب والشغل لازمه كما ان البيع مكتسب والمالك لازمه البنائي حاصله ن قوله لهم شغل مباين للمعذور فليس بجامع ولا مانع لان الضمان سبب في الشغل فالشغل مسبب عنه لانه وسيله غ وعج ورد ما بين عاثر بان الذي ليس فعلا للشخص انما هو شغل الامة واما شغلها فهو فعل الشخص لانه متعمد فقولهم شغل ذمة مصدر مضاف لعموله بمعنى ان الشخص شغل ذمته بالحق أي الزهها اياه فهو فعل مكتسب مساو لقول ابن عرفة التزام دين والله اعلم واحتراز ابن عرفة بقوله لا بسطة قطه عن الحوالة ويبحث فيه بانها طرح الدين عن ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه فلم تدخل في الالتزام فالمناسب أنه لتحقيق الماهية كما هو الاصل في فصول الحدود لا لتخراج الحوالة ثم ظهرا لاخراج بعض صور الحوالة وذلك اذا اتم مدين مدين الدين الذي على دائته باللفظ يدل على الحوالة فهذه تخرج بقوله لا بسطة قطه ويخرج به أيضا التزام دين على آخر افاده ع (وصح) الضمان ولزم (من اهل التبرع) بالمضمون فيه وهو المكلف الذي لا يجز عليه فيما ضمن فيه قد خلت الزوجة والمرضى بالنسبة للثالث والمكاتب والمأذون بالنسبة لما اذن له ما سيدهما في ضمانه ومفهوم اهل التبرع فيه تفصيل فان كان زوجة او مريضا بان اذنه على الثالث او رقبة غير اذن سيدهما ومدينين مستعرق ما يده من المال او مؤجرا نفسه لعمل اوسقرا وظنرا فضمنهم صحيح غير لازم وان كان سقيما او مريضا او مجنونا فهو فاسد وليس لوليه اجازته في النوادر قال محمد بن عبد الحكم من تكفل بوجه رجل فغاب الرجل فاخذ به الكفيل فاقام آخر البيعة على انه استأجر الكفيل قبل ذلك ان يعني لداره او يسافر معه الى مكة فالاجارة مقدمة ولا يجبس في الدين لان كدالة الدين معروف متطوع به ولو كانت ظنرا استوجرت رضاع قبل كفالته فلا تجبس في الكفالة أيضا والرضاع مقدم فاذا انقضت مدة الرضاع طولبت بالحالة ومثل لاهل التبرع فقال (ك) رقيق (مكاتب و) رقيق (مأذون) له في التجارة (اذن سيدهما) لهما في الضمان فيصح منهما ويلزمهما ان وقع منهما فان لم ياذن لهما فيصح ولا يلزم بدليل قوله لا تتابع وذو الرقة ان عتق ودخل بالكاف قن وذو شاة بة كدبروا ولدومعتق لاجل وخصمه بالذكر دفعت له واهم جوا ضمانهما بلا اذن لاسرا من المكاتب نفسه وماله ولرفع الحجر عن 'المأذون بالاذن في التجارة وقال ابن الماجشون يجوز للمكاتب ولولم ياذن له لسيده فيه وقال غيره لا يجوز له

(قوله يعني) أي الكفيل (قوله اوسقرا) أي الكفيل (قوله معه) أي الاخر (قوله ولا يجبس) أي الكفيل (قوله ان متطوع) بفتح الواو مثقلا (قوله ولو كانت) أي الكفالة (قوله ومثل) بفتحات مثقلا (قوله واتبع) بضم فكسر (قوله أي الضمان) (قوله وخصمه) أي المكاتب والمأذون (قوله ضمانهما) أي المكاتب والمأذون (قوله لاسرا الخ) علة توهم الخ (قوله ولرفع الحجر) عطف على لاسرا (قوله يجوز) أي الضمان (قوله فيه) أي الضمان (قوله غيره) أي ابن الماجشون (قوله له) أي المكاتب

(قوله يؤدى) أى ضمانه (قوله ولو ضمنه) أى المكاتب والمأذون السيد (قوله بهما) أى المكاتب والمأذون (قوله فأنفع الخ) تبرع على ومراهم بهما الخ (قوله بانه) أى المصنف (قوله اطلق) أى المكاتب والمأذون أى عن التقييد بعدم الحجر عليهم الدين (قوله المعطوف عليه) أى المكاتب والمأذون (قوله للتشبيه) أى لانهم ليسا من أهل التبرع (قوله المعطوف) أى الزوجة والمريض (قوله لتمثيل) أى لانهم من أهل التبرع بالثالث (قوله فهى) أى الكاف (قوله وان ضمن زوجها) مبالغة فى عدم الزوم (قوله وان كان كل الخ) حال (قوله ولوله) أى ولو كانت كفالتها الزوجها (قوله هو) أى الزوج (قوله ولوله) أى ولو كانت كفالة المريض لوارثه (قوله فيها) أى المدونة خبر مقدم (قوله فقها) أى المدونة خبر مقدم (قوله عطيتها) أى اعطاء الزوجة (قوله جائزة) أى لازمة خبر عطية (قوله وكذا) أى عطيتها زوجها جميع مالها أى الزوم (قوله كذا) أى الزوجة (قوله عنه) أى زوجها (قوله يريد) أى ابن القاسم (قوله بانه) أى الزوج لزومته فى كفالة ٢٤٥ بن تدعى ثلثاها (قوله وفيها) أى المدونة (قوله ان ادعت)

أى الزوجة (قوله انه) أى الزوج (قوله أكرهها) أى الزوج الزوجة (قوله عنه) أى الزوج (قوله وان كانت) أى الزوجة رقيقةها (قوله أو تكفلت) أى الزوجة بمال أو وجه أو طلب (قوله أو اعتقت) أى الزوجة رقيقةها (قوله أو تصدقت) أى الزوجة (قوله من المعروف) بيان شأ (قوله فان جله) أى ما تبرع به من الكتابة وما بعدها (قوله لثلثها) أى الزوجة (قوله وهى) أى الزوجة الخ حال (قوله لا ولاية عليها) أى لرشدها وسلامتها من احاطة الدين والايضاء والتقديم (قوله جاز) أى لم تبرعها جواب

ان يضمن ولو اذ لم يسدده فيه لا يؤدى الى عجزه وظاهر المصنف توقف ضمانه على اذن سيدهما ولو ضمنه وهو كذلك ومراهم بهما غير المحجور عليهم حالين بدليل التمثيل بهما لاهل التبرع فأن دفع اعتراض الشارح بشمول كلامه المحجور عليهم الدين واجاب بت بانه اطلق اعتمادا على قوله فى الحجر والحجر عليه الحجر البناني الكاف فى المعطوف عليه للتشبيه وفى المعطوف للتمثيل فهى من المشترك المستعمل فى معنييه (و) كزوجة ومريض (ضمن احدهما ديناً) (ب) قدر (ثالث) من ماله أو بن تدعى عليه يسير كدينار وما خف مما يسهل ان الزوجة لم تقصد به ضرر فبعضى الثلث مع الزائد اليسير لا يكثر. يرقلا يلزمها وان ضمن زوجها أو ضمن مريض ووارثه وان كان كل صحيحاً متوقفاً على اجازة الزوج والوارث وللزوج ردها من ان ضمن بازيد كما مر. ولوله هو للوارث رد الزائد فقط ولوله ابن عرفة فيها كفالة ذات الزوج فى ثلثها ان تكفلت بزوجها فبعضها عطيتها زوجها جميع مالها جائزة وكذا كفالتها عنه الباقى يريد بانه وفيها ان ادعت انه اكرهها فى كفالتها عنه فعليها البينة ١١ فلا فرق بين كفالة زوجها وغيره ومانقله ابن عرفة من الباقى هو نص المدونة وهو وان كانت أو تكفلت أو اعتقت أو تصدقت أو وهبت أو صنعت شيئاً من المعروف فان جله ثلثها وهى لا ولاية عليها جاز وان كره زوجها وان جاوز ثلثها فلزومها ردها جميعه او اجازته لانه ضرر عليه الا ان يزيد على الثلث كالدينار وما خف مما يسهل انهم اترديه ضرره فيمضى الثلث مع الزيادة ثم قال فيها واذا اجاز الزوج كفالة زوجته الرشيدة فى اكثر من ثلثها جازت تكفلات عنه او عن غيره وان تكفلت عنه بما يفترق جميع مالها فلم يرض لم يجز الثلث ولا غيره ١١ ولا حاجة لتقييدها بكونها حرة رشيدة لان غيرها ليس من اهل التبرع ولا يكون ضمانها لغيره فان ضمنته جاز ولو استغرق جميع مالها لان جواز هذا مشروط بانه كما تقدم فالزوج وغيره فى هذا سواء نعم يقيد كلام المصنف بكون الزيادة على الثلث ليست بسيرة كدينار وما خف ولا فيمضى كله والله اعلم (و) ان ضمن الرقيق مالا او زوجها

ان قوله وان كره زوجها مبالغة فى الجواز (قوله وان جاز) أى تبرعها (قوله جميعه) أى تبرعها (قوله لانه) أى تبرعها بمجاوز ثلثها (قوله الا ان يزيد) أى تبرعها (قوله كالدينار) كافه اسم بمعنى مثل فاعل يزيد (قوله وما خف) عطف على الدينار (قوله مما يسهل) بضم الياء الخ بيان ما (قوله انها) أى الزوجة (قوله ضرره) أى الزوج (قوله فيها) أى المدونة (قوله جازت) أى كفالتها (قوله عنه) أى الزوج (قوله يفترق) بفتح الياء وسكون الفين المعجمة آخره فاف أى يستغرق (قوله فلم يرض) أى زوجها (قوله للتقييدها) أى الزوجة (قوله ولا يكون ضمانها الخ) عطف على يكون مارة الخ (قوله لغيره) أى زوجها (قوله فان ضمنته) أى زوجها (قوله لان جواز هذا) أى ضمانها لغيره (قوله بانه) أى زوجها لمانه (قوله فى هذا) أى ضمانها بما زاد عن ثلثها (قوله يقيد) بضم الياء الاولى وفتح القاف والياء الناقية مثقلاً (قوله والا) أى وان كانت الزيادة على الثلث كالدينار وما خف





(قوله وليس) أي التقييد بكونه مما يجبل (قوله في التأخير) له في التججيل اذ الموضوع ضمان المؤجل حالا (قوله لا تسر) أي المدين (قوله في بقاء الدين في ذمته) انه في عدم بقائه فيه ذلك (قوله وتظهر فائدته) أي الضمان (قوله وتذهب) أي اعتراض ابن عبد السلام (قوله اليه) أي اجله (قوله مطلقا) أي سواء كان الدين من قرض أو من بيع (قوله والى أجل دونه) أي اجله (قوله والمدين عين الخ) حال (قوله كذلك) أي اعطاهم جمل به لاجله في الجواز (قوله وان كان) أي الدين عرضا (قوله أي ضمان) الحال موجب لا تفسير لعكسه (قوله كاجل) بفتح فكسر مثقلا الخ مثال لضمان الحال مؤجلا (قوله بالدين) صلة أي سر (قوله لانه) أي التأخير بالضامن (قوله لتكنه) ٢٤٨ أي رب الدين (قوله منه) أي المدين (قوله لانه) أي رب الدين (قوله وان انتفع الخ)

وليس بين فان رب الدين لا يأخذ زيادة في نفس الحق ولا منفصلة بفتح بها وانما قصد التوثيق وذلك يدل على انه لا عرض له في التأخير ولا عرض لا تسر في بقاء الدين في ذمته وتظهر فائدته مع التأخير لا مع التججيل وتذهب بمخالفته النقل ابن عرفة واعطاهم جمل بدين قبل اجله اليه جائز مطلقا والى أجل دونه والدين عين أو عرض من قرض كذلك وان كان عرضا من بيع والقصد منع الطالب بالتججيل جاز ولتفتح المطلوب بالقطا الضمان لا يجوز (و) يجوز (عكسه) أي ضمان الحال مؤجلا كاجل مدينك بالدين شهر أو أنا ضامنه (ان أي سر غريمه) أي مدين المضمون له بالدين الحال لانه كابتداء تسليف بضامن يتمكن من أخذ حقه منه (أو) أعسر غريمه بالدين الحال و (لم) أي وكان لا (يوسر) الغريم (في الاجل) بان كان يسر عسره حتى يتقضى الاجل الذي ضمنه اليه لانه وان انتفع بثوقته بالضمان لم يحصل تسليف بتأخير ولو جوب انظاره لعسره فان كان يوسر في الاجل بغلة أو مرتب من بيت المال مثلا فلا يصح ضمانه عند ابن القاسم لان تأخير بعد يسره تسليف جزئها بثوقته بالضمان فيما قبل يسره يتابع على ان اليسر المترقب كالحاصل وأجازه اشبه لان الاصل استحباب عسره وبسره المترقب قد لا يحصل فهو معسر تبرع بضامن ابن عرفة واعطاهم أي الجبل بعد حلوله لتأخير والغريم موسر جائز وكذا ان كان معسرا أو التأخير لما يرى بسره اليه أو بعده وفي جواز لما يرى بسره قبله قولا اشبه وابن القاسم (و) ان كان الدين حالا والمدين موسر يهضه ومعسر يهضه صح ضمانه (ب) البعض (الموسر) بفتح السين في فقط مؤجلا (أو) ضمانه بالبعض (المعسر) بفتح السين به ان استقر عسره في جميع الاجل (لا) يصح ضمانه (بالجميع) أي الموسر به والمعسر به معا على تأخير بالموسر به لانه تسليف بتأخير جزئ التوثيق بالضمان في المعسر به ابن عرفة وان كان موسرا بالبعض فالجمل به بقرينة جائزة وكذا بما هو معسر به على تججيل ما هو موسر به وعلى تأخير لا يجوز قلت وهو معنى قول ابن الحاجب وان كان موسرا بالبعض جاز ضمان احدهما لا بالجميع ابن عبد السلام فيه نظر اذ فرض ان عسره لا ينتقل الى اليسر في الاجل لانه لو كان موسرا بالجميع لجاز ولو كان معسرا به لجاز أيضا قلت لا ينبغي سقوط احتجابه لانه اذا كان معسرا بالجميع فلا عوض عن الحالة بوجه واذا كان موسرا بالبعض فالعوض عنه موجود

حال (قوله بثوقته) أي رب الدين (قوله بغلة) أي له قار (قوله فلا يصح ضمانه) أي بالحال مؤجلا (قوله واعطاهم) أي الجبل من اضافة المصدر للمفعول (قوله بعد حلوله) أي الدين صلة اعطاء (قوله لتأخير) أي للدين علة اعطاء (قوله والغريم موسر) حال (قوله جائز) خبر اعطاهم (قوله وكذا) أي اعطاهم الجبل بعد حلوله لتأخير والغريم موسر في الجواز (قوله ان كان) أي الغريم (قوله او بعده) عطف على اليه (قوله وفي جواز) أي اعطاهم الجبل بعد حلوله لتأخير (قوله والمدين موسر يهضه الخ) حال (قوله بتأخير الخ) تصوير لتسليف (قوله تفتح التوثيق) اضافته للبيان (قوله وان كان) أي المدين (قوله به) أي البعض

الموسر به (قوله ليؤخره) أي رب الدين المدين بالموسر به (قوله جائزة) خبر الجملة (قوله وكذا) أي الضمان بالموسر به في الجواز (قوله بملهو) أي ضمانه (قوله هو) أي المدين (قوله وعلى تأخير) أي ما هو موسر به (قوله احدهما) أي الموسر به والمعسر به (قوله بالجميع) أي الموسر به والمعسر به (قوله فيه) أي منع ضمانه بالجميع (قوله لجاز) أي ضمانه بالجميع (قوله به) أي الجميع (قوله لجاز) أي ضمانه (قوله احتجابه) أي ابن عبد السلام (قوله لانه) أي المدين (قوله عنها) أي الجملة

(قوله يجعل) هو تأخير البعض الموصى به (قوله وسلف) عطف على ضمان أى بتأخير البعض الموصى به (قوله نقعا) هو التوثيق بالضامن في البعض المعسر به (قوله لا يعين) بضم ففتح مثقلا (قوله كوديعة الخ) أى ضمانها (قوله ان تلفت) أى الوديعة أو ما بعدها (قوله بعينها) أى الوديعة مثلا (قوله لاستحالتها) أى الاتيان بعينها بعد تلفها (قوله فان ضمن) أى الضامن (قوله من العوض) بيان ما (قوله صح) أى الضمان (قوله يجعل) بضم فسكون (قوله يأتى) أى يحصل ويمكن (قوله نيله) أى تحصيله (قوله أو ما يستلزمه) أى ما يأتى نيله من ضامنه (قوله فيدخل الوجه) أى ضمانه تفريع على أو ما يستلزمه (قوله وكل الكلى) عطف على الوجه (قوله لا الجزئى الحقيقى) عطف على ما يأتى نيله منه (قوله كالعين) بضم ففتح مثقلا لامثال للجزئى الحقيقى (قوله من غير العينين) مفهومة صحة ضمان المعين منها لقيام مثله ٢٤٩ مقامه لأنه لا يراد لعينه (قوله ولذا) أى كون المضمون

ما يأتى نيله من ضامنه على جازت أى الجمالة (قوله لأنه) أى عمل المسافة (قوله عليه) أى جوازها بعملها (قوله اجوبتها) أى المدونة (قوله وتوقف) بفتح مثقلا (قوله فيه) أى جوازها بعملها والجملة حال (قوله وفيها) أى المدونة (قوله من شئ بعينه) بيان ما (قوله وتجاوز) أى الكفالة (قوله بما ادركه) أى المبيع المعين أو الاتباع لشئ معين (قوله من شئ ادرك) أى ضمان (قوله فى المبيع) أى يعيب أو استحقاق (قوله فيغرم) أى الضامن (قوله وعدمه) أى فقر البائع بضم فسكون (قوله

وهو تأخير البعض الذى هو موصى به فيدخله ضمان يجعل وسلف جرقة احسبها قرره غير واحد وأشار المضمون فيه بقوله معلقا بصح (بدين) لا يعين كوديعة وعارية وما لقرض وشركة على أنهم ان تلفت اتي الضامن بعينها لاستحالتها فان ضمن ما يترتب على تلفها ابتعدا وتقرىط من العوض صح ولزم (لازم) كقرض وثمن مبيع وأجرة مستأجر فلا يصح الضمان في دين غير لازم كدين على رقيق أو صبي أو سقيم نداءه بغير اذن سيده ووليّه (أو أقل) بهمزتين ولا تبدل الثانية بآ كأتع أى صائر (البه) أى اللزوم يجعل ابن عرفة المضمون ما يأتى نيله من الضامن أو ما يستلزمه فيدخل الوجه وكل الكلى لا الجزئى الحقيقى كالعين من غير العين ولذا جازت بعمل المسافة لأنه كلى حسما دلت عليه اجوبتها مع غيرها وتوقف فيه بعض المقتنين وفيها لا تجوز الكفالة بما ابتغته من شئ بعينه وتجاوز بما ادركه من ذلك في المبيع فيغرم الثمن حين الدرك في غيبة البائع وعدمه وصرح بمفهوم لازم فقال (لا) بضم الضمان بنجوم (كتابة) لعدم لزومها الا ان يجعل سيده عتقه أو يشترط تخيير عتقه على نقد يرجزه فيصح ضمانه فيها للزومها وان أداها الضامن فله الرجوع بها على المكاتب قال في الشامل لا كتابة على المعروف الا بشرط تعجيل العتق أو كانت نجما واحدا وقال الجبل هو على ان يحجز (بل) نضح الكفالة (لا يجعل) أى عوض عمل معلق على التمام بقوله ان جئتني بعدى الا بقى ثلاث عشرة ذنابا مثالا فيصح ضمانه فيها ولو قبل الشروع في العمل كافي ابن عرفة والشامل لأنه آت للزوم فلذا مثل به له غ فان قلت لو قال بدين لازم أو آت لا يجعل لا كتابة لكان أحسن قلت بل صنيعه أمس لطيفه داين على يجعل اذهب ما مثالا لا آت اليه واقتضى حسن اللقاء ان لا يقدمها اطول التفرع في الثانية وفي بعض النسخ لا كتابة بل يجعل يجعل والمعنى على هذا لا يجوز الضمان بكتابة بل انما يجوز بعوض عتق معجل كما يجوز يجعل فهو كقوله في المدونة ولا تجوز الكفالة بكتابة المكاتب وامان جعل عتق عبده على مال فيجوز الكفالة به وكذا من قال بعمل عتق مكاتبك وأتبعك كفايته كقبيل وله الرجوع به على المكاتب وأما الجبل فلم يوقف في عينه على

٣٢ منغ ث وصرح بفتح مثقلا (قوله لعدم لزومها) أى الكتابة على لا يصح الضمان بها (قوله يجعل) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله عتقه) أى المكاتب (قوله يشترط) أى السيد (قوله فيها) أى الكتابة (قوله وان اداها) أى الكتابة (قوله معلق) نعت عوض (قوله فيها) أى العشرة (قوله لأنه) أى الجبل (قوله لذا) أى كونه آتلا الى اللزوم على مثل بفتح مثقلا (قوله به) أى الجبل (قوله آت) أى اللزوم (قوله اذهما) أى الجبل ودان (قوله اليه) أى اللزوم (قوله ان لا يقدمها) أى على كتابة (قوله لطول التفرع) على اقتضاء حسن اللقاء عدم تقديمها على الكتابة (قوله يجعل) بضم فسكون (قوله به) أى المنال (قوله وكذا) أى تعجيل عتق العبد على مال في جواز الكفالة به (قوله بما الخ) صلة كقبيل (قوله وله) أى الكقبيل (قوله به) أى ما اذاه الكقبيل

(قوله فيه) أى الجعل (قوله وقوله در المصنف) صيغة يعجب من نهايته (قوله يرزل) يفتح فكسر مثقلا من الرزل (قوله فيه) أى المصنف (قوله في ذلك) أى الضمان يجعل (قوله وكذلك) أى ابن راشد في تقرير كلام ابن الحاجب (قوله فائلا) حال من ابن عبد السلام (قوله ولم يفتح) أى يكتف ابن عبد السلام بتقرير كلام ابن الحاجب (قوله حتى زاد) أى ابن عبد السلام (قوله بها) أى الجمالة (قوله بعد العمل) أى شروعه لتمامه (قوله في هذا) أى قول ابن شاس وابن الحاجب لا يجوز ضمان الجعل وتقريره ابن عبد السلام (قوله أولا) بشد الواو (قوله فهو) أى الجعل (قوله وان لم يكن دين الخ) حال (قوله فليس لم) أى الجعل (قوله فهو) أى الجعل ٢٥٠ (قوله فهو) أى قول ابن شاس لا يجوز ضمان الجعل (قوله من انه) أى الجعل الخ بيان

رواية في المدونة ولا في غيرها ولكن نص المازرى على جواز الضمان فيه وقوله در المصنف حيث لم يرزل به نقل ابن شاس واتباعه في ذلك وذلك ان ابن شاس قال لا يجوز ضمان الجعل الا بعد العمل وتبعه ابن الحاجب وقرره ابن راشد القصي وكذلك ابن عبد السلام فائلا لان الجمالة قبل العمل ليست بعقد منبهم وأشبهت الكتابة ولم يفتح حتى زاد في جواز الجمالة بعد العمل انظر لان الخيار للعامل بعد العمل فقال في التوضيح في هذا نظرا ما أؤلاه وروا لم يكن ديننا لازما في الحال فليس لم فهو آتلى الى لزوم واما ثانيا فهو خلاف قول المازرى ومن الحقوق المالية ما ليس بعقد لازم كالجعل على مذهب ابن القاسم من انه لا يلزم بال عقد كقوله ان جئتني بعبدى الا بتي فلنك عشرة قد انصرف هذا تعجب الجمالة به أيضا قبل الجهي مالا بتي فان جاء به لم ماتمحل به وان لم يأت به سقطت الجمالة اه واما ابن عرفة فلم يذكر كلام المازرى وقال قول ابن شاس وابن الحاجب لا يجوز ضمان الجعل الا بعد العمل لا عرفه لغيرهما وفيه نظر ومقتضى المذهب عندى الجواز لقول المدونة مع غيرها بصحة ضمان ما هو محتمل للثبوت استعجالا وتوجيه ابن عبد السلام نقل ابن الحاجب بقوله لان الجمالة قبيل العمل ليست بعقد منبهم فاشبهت الكتابة بربان جمالة الكتابة تؤدي الى الغرم بما نالنا ليست ديننا قاتنا والجعل مهما غرمه الجعل رجعه لانه بعد تقريره دين ثابت وفي وجيز الغزالي في ضمان الجعل في الجمالة وجهان (و) يصح الضمان عن قال الشخص (داين فلانا) اى عامله بدين بان تقرضه أو تسله أو تبعه بدين مؤجل وأناضامنه فيما تعادله به (و) ان دايته (لزم) الضمان الضامن (فيما) أى دين أو الدين الذى (ثبت) تدايته من المقول له ابن عرفة من يحمل فلان بماله قبل فلان في لزوم غرمه ما أقربه فلان باقراره أو وقفه على ثبوته بينة نقلا عن النخعي قول ابن القاسم في الدمياطية والمدونة قال والاول أحسن في البراز وما العادة المداينة فيه بغير بينة وسمع عيسى رواية ابن القاسم من قال أنا جعل بمال يبيع به فلان فلا يلزمه شئ مما يبيع به الا بينة لا باقراره وكذلك من شكى اليه رجل فقال ما عليه على لم يلزمه ما أقربه المطلوب الا ما ثبت بينة ابن رشد مشله قواله من قال لرجل يبيع فلانا فابايعته به من شئ فانا ضامن عنه لزمه اذا ثبت ما يابعه به زاد غيره على وجه التفسير انما يلزمه ما يشبهه ان يداين عنه المحمول عنه ولا خلاف عندى فيه ولا في مسئلة الشكوى انظر تمامه في الخط هذا قول ابن القاسم في المدونة

مذهب ابن القاسم (قوله مكتوبه ان جئتني الخ) مثال الجعل (قوله هذا) أى الجعل (قوله فيه) أى الا بتي (قوله لم) أى الجعل (قوله وقال) أى ابن عرفة (قوله لغيرهما) أى ابن شاس وابن الحاجب (قوله وفيه) أى قول ابن شاس وابن الحاجب لا يجوز ضمان الجعل الخ (قوله الجواز) أى ضمان الجعل (قوله نقل) مفعول توجيه (قوله بقوله) أى ابن عبد السلام صله توجيه (قوله يرد) بضم ففتح منقلا خبر توجيه (قوله الى الغرم) أى من الجعل (قوله بمجانا) أى بالارجوع من الجعل بموضع ما يؤديه جمالة (قوله لانها) أى الكتابة (قوله لانه) أى الجعل (قوله بعد تقريره) أى الجعل على الجاهل بتمام العمل (قوله دين) خبران

(قوله تقرضه) بضم فسكون فكسر (قوله تسله) بضم فسكون فكسر (قوله وان دايته) أى المقول له وقال فلانا (قوله قبل) بكسر ففتح (قوله غرمه) أى المتحمل (قوله باقراره) أى فلان صله لزوم (قوله وقفه) اى الغرم (قوله على ثبوته) أى ما أقربه (قوله في الدمياطية) والمدونة نشر على ترتيب الف (قوله قال) أى النخعي (قوله والاول) أى اللزوم بالاقرار (قوله فلا يلزمه) أى القائل (قوله شكى) بضم فكسر (قوله على) بشد الباء (قوله لم يلزمه) أى القائل (قوله قواله) أى المدونة (قوله المحمول) نائب فاعل يداين (قوله تمامه في الخط) لا يناسب نقله هنا لعله (قوله هذا) أى لزوم ما يثبت بينة مما لا



أى اقوله ابن القاسم (قوله  
 منه) أى المذهب (قوله  
 الاول) أى تأويل الوفاق  
 (قوله لاتزامه الخ) عليه  
 الرجوع (قوله اطلق) أى  
 القائل قوله عامل فلانا وانا  
 ضامنه عن التقييد بقدر  
 (قوله وقوله) أى المصنف  
 (قوله فان عامله) أى  
 المضمون له المضمون (قوله  
 وهذا) أى قوله الرجوع  
 قبل المعاملة (قوله اذا  
 حد) أى القائل عامل فلانا  
 وانا ضامنه (قوله واما على  
 القول الثانى) أى عدم  
 التقييد بما يعمل به مثله  
 (قوله فلا تلتقه) أى رلة  
 الرجوع قبل المعاملة  
 (قوله عليه) أى الثانى  
 (قوله فلا يرجع له) أى  
 من قال اختلف الخ (قوله)

ولو قبل حلقه) أى المدعى (قوله لانه) أى من قال احلف الخ (قوله المدعى عليه) ينسخ العين (قوله قبل) بكسر ففتح (قوله ثم رجع) أى من قال احلف الخ (قوله لانه) أى القاتل الخ منعول قال (قوله ويلزمه) أى القاتل (قوله ذلك) أى المدعى به (قوله وان مات) أى القاتل (قوله ذلك) أى المحالوف (قوله غرم) أى المطلوب (قوله له) أى الجميل (قوله ذلك) أى ما غرمه الجميل (قوله وان انكره) أى تحليفه (قوله فان نكل) أى المطلوب (قوله غرم) أى المطلوب للجميل عوض ما غرمه (قوله لا) أى المطلوب (قوله ولا له) أى المطلوب (قوله لانه) أى الطالب (قوله أولاً) بشد الواو (قوله يمينه عنها) صلة يغرم (قوله يجهله) صلة اشار (قوله فقال) عطفاً على اشار أى ايراد الاشارة

(قوله وهذا) أى ان أمكن استيفاء ومن ضامنه (قوله منه) أى ان أمكن استيفاء (قوله وهذه) أى الحدود والمعينات الخ  
(قوله بالشرط السابق) أى بدین (قوله بما احتز عنه) أى المعينات والحدود الخ (قوله بهذا القيد) أى ان أمكن استيفاء (قوله  
لاخرجه) أى ما احتز عنه (قوله به) أى هذا القيد (قوله اذ هو) أى الضمان (قوله وكذا) أى المعينات فى انها لا تقبلها الذم  
(قوله لانها) أى الحدود ونحوها (قوله الغرض) يفتح الغين المهملة والراء (قوله من ذكره) أى بدین (قوله الدين) تفسر لنا بفاعل  
جهل المستتر فيه (قوله ما) ٢٥٢ أى الذى (قوله ذاب) أى ثبت (قوله قبل) بكسر ففتح (قوله فاستحق) أى الرجل

(من ضامنه) وهذا يفتى عنه قوله بدین اذا المقصود منه اخراج المعينات والحدود ونحوها  
كالتعازير والقتل والجرح فلا يصح الضمان فيه الا لا يجوز استيفاءها من الضامن وهذه  
خارجة بالشرط السابق وأيضا فانها لا تتعلق بما احتز عنه بهذا القيد حتى يحتاج لاجراجه  
به اذ هو شغل ذمة اخرى بالحق والمعينات لا تقبلها الذم وكذا الحدود ونحوها لانها تتعلق  
بالبدن لا بالذمة وهذا الاراد الثاني واراد ايضا على قوله بدین اذ محتز به المتقدم لا يتعلق به  
الضمان ولعل الغرض من ذكره التوصل به الى صفة وهو الا لازم قاله (و) يصح الضمان بالدين  
الثابت اللازم ان كان معلوما بل (وان جهل) بضم فكسر الدين حالا وما لا الخط من صور  
هذه المسئلة ما فى المدونة وهو من قال لرجل ما ذاب لك قبل فلان الذى يتخاض فانابه جليل  
فاستحق قبله ما لا كان هذا الكفيل ضامنه عياض ذاب بذال مجمعة فالف ساكنة فوحدة أى  
ثبت وصح فى التوضيح ان ثبت بينه فلا اشكال وان اقر به بعد النسيان فتقولان استقرهما  
عياض وغيره منها ابن المواز ما اقر به قبل الجملة يلزمه غرمه وقيد ابن حصنون القول بان لا يلزمه  
بمسر الغريم وأما الموصى فلا تتم حجة فى اقراره ثم قال قال ابن يونس تجوز الجملة بالمال الى اجل  
بجهول ويضرب له من الاجل بقدر ما يرى قال ابن القاسم من قال لرجل ان لم يوفك فلان حقت  
فهو على ولم يضرب لذلك أجل تاو له السلطان بقدر ما يرى ثم يلزمه المال الا أن يكون الغريم  
حاضر امليا وان قال ان لم يوفك حقت فلان حقت يموت فهو على فلا شئ على الكفيل حتى يموت  
الغريم يريد عديا ابن يونس لو مات الجليل قبل موت الغريم وجب ان يوقف من ماله قدر الدين  
فان مات الممول عنه عديا اخذ الممول له ذلك الموقوف فى المدونة لا بأس ان يتكفل بمال  
الى خروج العطاء وان كان مجهولا ان كان فى قرض أو فى تأخير عن بيع صحت عقده وان كان  
فى اصل بيع لم يجز اذا كان العطاء مجهولا ويصح النسيان بالدين الثابت اللازم سواء علم  
المضمون له (أو) جهل (من) أى الشخص الذى الدين (له) اذ لا يحتلف الضمان بعرفته وعدمها  
(و) يصح الضمان (بغير اذنه) أى المضمون ويستفاد منه صحة ضمانه وان جهل الضامن البتة  
بحر عادة الموثقين بذكر رضا المدين بضمانه وجب عليه واقفه أعلم ما قاله المتبلى ان بعض العلماء ذهب  
الى ان الجملة لا تلزم المدين الا بشرط كونها باامرة ابن عرفة فصوصها مع غيرها بصحة الجملة دون  
رضا المتحمل عنه واضحة المتبلى وابن قنوح من العلماء من قال لا تلزم الجملة الذى عليه الحق  
الا باامرة ولذا كتب كثير من الموثقين تحمل فلان عن فلان باامرة وشبهه فى الجواز فقال (كاد ان)

(قوله قبله) بكسر ففتح أى  
جهة فلان (قوله له) أى  
المال (قوله أى ثبت) وصح  
تفسير لذاب (قوله فى التوضيح)  
خبر مقدم (قوله وان اقر)  
أى المطلوب (قوله به) أى  
الحق للطالب (قوله فتقولان)  
أى يلزم الضمان به الجليل  
وعدمه (قوله استقرهما)  
أى القولين (قوله منها) أى  
المدونة (قوله ما اقر به) أى  
المطلوب (قوله يلزمه) أى  
الجليل (قوله بانه) أى الجليل  
(قوله لا يلزمه) أى الجليل  
غرم ما اقر المطلوب به بعد  
الجملة (قوله بمسر الغريم)  
صحة قيد (قوله ثم قال) أى  
فى ضيق (قوله ويضرب) بضم  
الياء وفتح الراء (قوله فهو)  
أى حقت (قوله على) بشد  
الياء (قوله ولم يضرب) أى  
يعين الجليل (قوله تلزمه)  
أى الجليل (قوله ثم يلزمه)  
أى الجليل (قوله يموت) أى  
فلان (قوله فهو) أى حقت

(قوله على) بشد الياء (قوله من ماله) أى الجليل (قوله وان كان) أى خروج العطاء (قوله انه كان) أى  
أى التكفل (قوله وان كان) أى التكفل (قوله علم) بضم العين (قوله بعرفته) أى من له الدين (قوله وعلمها) أى معرفته  
(قوله وان جهل) أى المضمون (قوله بكسر) أى كتب فى وثيقة الضمان (قوله وسببه) أى ذكر رضا المضمون ضمانه (قوله  
كونها) أى الجملة (قوله باامرة) أى المدين (قوله فصوصها) أى المدونة (قوله واضحة) خبر فصوصها (قوله من العلماء) خبر مقدم  
(قوله الذى) من ممول تلزم (قوله ولذا) أى كونها لا تلزمه الا باامرة على كتب الخ (قوله يتحمل) بفتح تاء مثقلا

(قوله من غير المدين) صلة اداء (قوله بلا اذنه) أى المدين صلة اداء (قوله فى الاولى) بضم الهمز أى ضمانه بلا اذنه (قوله وبالمدى عنه) بفتح الدال (قوله فى الثانية) أى اداؤه عنه بلا اذنه (قوله طلبه) أى بالدين (قوله وحسبه) أى فى الدين (قوله لمؤديه) صلة ترد (قوله ان كان) أى المال (قوله فان فات) أى المال (قوله رده) أى المال لمؤديه (قوله والرء) عطف على المنع (قوله فيرد) أى شراؤه (قوله فان فات) أى عن الدين (قوله رد) بضم ففتح (قوله الخ) أى فان تعذر بغيره البائع اقام الحاكم من يقبض من المدين ويدفع للمشتري (قوله منها) أى المدونة (قوله لجاز) ان مضى اداؤه (قوله منع) بضم ٢٥٣ فكسر (قوله من ذلك) أى الاداء

أى الدين لربه من غير المدين بلا اذنه فيصح اذا اداه عنه (رفقا) بالمضمون فى الاولى وبالمدى عنه فى الثانية (لا) يصح الضمان ولا التأدينية ان ضمنه او ادى عنه (عنتا) بفتح العين المهملة والذون غنما فوقية أى لاضراره وبمطلبه وحسبه لعداوة بينهما (فيرد) بضم الفتح والراء وشد الدال المال الذى اداه لرب الدين لمؤديه ان كان باقيا بعينه فان فات رده عوضه وان تعذر رده بغيره المدفوع له اقام الحاكم من يقبض من المدين ويدفع للمؤدى عنتا وشبه فى المنع لعنت والزدة قال (كشراثة) أى الدين عنتا فيرد فان فات رد عوضه الخ ما تقدم ابن عرفة وفى كتاب المداين منها من ادى عن رجل دين بغير امره جاز ان فعله رفقا بالمطلوب وان اراد الضرر بطالبه واعتاته لعداوة بينهما منع من ذلك وكذلك ان اشترى دين عليه لم يجز البيع وردان علم ابو الحسن قصد الضرر من اعمال القلب فانما يعلم باقراره قبل ذلك او بقرائن تدل عليه (وهل) رد شراة الدين عنتا (ان علم بآثمه) أى الدين يقصد مشتريه بشرائه العنت فان لم يعلم فلا يرد ويباع الدين على المشتري لشخص ليس بينه وبين المدين عداوة ليرتفع ضرره به (وهو) أى التقييد بعلم بآثمه (الظاهر) عند ابن رشد من خلاف من تقدمه غ اغاوقت على هذا الترجيح لابن يونس وعنه نقله فى التوضيح فان لم يقله ابن رشد فهو باه وهو الارجح ابن عرفة لو ثبت قصد مشتري الدين ضرر المدين والبائع جاهل بذلك فى فسح بيعه ومضيه ويباع على مشتريه بقتل عبد الحق عن بعض القرويين وغيره مع الصقلي ولا يشترط علم بآثمه قصد مشتريه الضرر بشرائه فيرد وان لم يعلم بآثمه وهو ظاهر ما عند ابن يونس وغيره فى الجواب (تاويلان لا) يلزم الضامن شئ (ان ادعى) شخص ديننا (على) شخص (غائب فضمن) شخص آخر الغائب فيما ادعى عليه به (ثم انكر) لغائب الدين بعد حضوره فلا يلزم الضامن شئ الا ان يثبت الدين بينه (أو قال) شخص (أو شخص مدعى على) شخص (منكر) بكسر الكاف لما ادعى به عليه اطلاقه اليوم وانما آتيت به غدا (وان لم آت به) أى المدعى عليه المنكر (انكر) أى فيه (فانما ضامن) ما ادعى به عليه (ولم يأت) القائل (به) أى المدعى عليه المنكر فى الغد فلا يلزم القائل شئ (ان لم يثبت) المدعى به على المدعى عليه (بيينة) فان ثبت به الزم الضامن ما ثبت (ودل) يلزم الضامن ما ثبت (باقراره) أى المدعى عليه لانه كشهادة البيينة عليه قال بعضهم وهو مدلول الكتاب أو لا يلزم الضامن ما ثبت باقرار المدعى عليه عياض لو اقر المتكفل عنه بعد فلا يلزم الضامن شئ وهو نص كتاب محمد وعليه عمل بعضهم الكتاب فى الجواب تاويلان وظاهر كلام المصنف انهما فى المسئلتين لم يذكرهما الشارحان

لم يثبت بينه (قوله لانه) أى اقراره (قوله عليه) أى المدعى عليه (قوله وهو) أى لزوم الضامن باقرار المطلوب (قوله الكتاب) أى المدونة (قوله أو لا يلزم الضامن الخ) هو التأويل الثانى المطوى لدلالة المذكور عليه (قوله بعد) بالضم أى بعد الكفالة (قوله فلا يلزم الضامن شئ) أى لاتهم المطلوب بالكذب فى اقراره (قوله وهو) أى عدم لزوم الكفيل شئ باقرار المكفول (قوله وعليه) أى عدم لزوم صلة حمل (قوله الكتاب) أى المدونة (قوله انهما) أى التأويلين (قوله فى المسئلتين) أى ضمن الغائب وضمان المنكر (قوله ولم يذكرهما) أى التأويلين (قوله الشارحان) أى جهرام والباساطي

(قوله وكذلك) أى الاداء عنتا فى المنع (قوله ورد) بضم الراء (قوله علم) بضم العين (قوله يعلم) بضم الياء (قوله باقراره) أى المؤدى أو المشتري (قوله قبل ذلك) أى الاداء أو الشراء (قوله عليه) أى الضرر (قوله فان لم يعلم الخ) مفهوم ان علم (قوله وعنه) أى ابن يونس صلة نقل (قوله ضرر) مقعول قصد (قوله والبائع الخ) حال (قوله بذلك) أى قصد المشتري ضرر المدين (قوله بيعه) أى الدين (قوله ومضيه) أى بيع الدين (قوله ويباع) أى الدين (قوله أو لا يشترط علم بآثمه الخ) هذا هو التأويل الثانى الذى طواه المصنف لدلالة التأويل الذى ذكره عليه (قوله فيرد) بضم الياء أى بيع الدين (قوله وهو) أى رديعه مطلقا (قوله بعد حضوره) صلة انكر (قوله فان ثبت بها) مفهوم ان

(قوله الثانية) أي ضمنان المنكر (قوله ولو زاد) أي المصنف (قوله الشرط) أي ان لم يثبت بيينة (قوله وما بعده) أي وهل باقراره تأويلان (قوله يفهم) بضم الياء وفتح الهاء الخ خبر كلام (قوله ذلك) أي رجوع الشرط وما بعده للمستثنين (قوله الاولى) أي بضم الهمز (قوله لهم) أي الشارحين ومن تبعهما (قوله وفي لزومه) ٢٥٤

من التأويلين (قوله الاولى) أي الحق (قوله بها) أي بينت قوله هنا أي في المسئلة المشبهة (قوله لانه) أي الاقرار (قوله على نفسه) أي المقر (قوله للمدعي) صلة قوله (قوله واخاف) أي القائل (قوله ومن كتاب الجدار الخ) بيان لما قاله في المفسد (قوله فيخلفه) أي المسترط صاحبه بعدم موافاقته الى الاجل المسمى (قوله هل يلزمه) أي الخلف (قوله قال) أي عيسى (قوله وسئل) أي عيسى (قوله الى الموافاة) أي الموافاة (قوله وهو) أي السلطان (قوله يسميانها) أي الموافاة بتعيين زمن لها (قوله أحدهما) أي الخصمين لا لاخر (قوله فيقول) أي الاخر (قوله قال) أي عيسى (قوله ذلك) أي ان لم أوفك فدعوا الحق (قوله يلزمه) أي القائل (قوله ثم قال) أي المدعي عليه (قوله قبلى) بكسر ففتح أي بهق (قوله عليه) أي القائل اجلنى الخ (قوله والاولى) بضم الهمز (قوله معناه) أي الكلام (قوله اذهذا) أي وفي بعضى ادى (قوله اقرض) بفتح القاء وسكون

الافى الثانية ولو زادوا واقبل باقراره لكان حسنا في عدم اللزوم الطوى في كلامه قاله ت الحط الشرط وما بعده راجع الى المستثنين قبله انظر المدونة في الجملة وكلام ابى الحسن عليها يفهم منه ذلك البنائى الاول للمعاض والثانى لغيره ولو قال وهل و باقراره كان أولى وقول ز راجع للثانية فقط أصله للشارح والبساطى ونحوه لابن عاشر قائلا لان الاولى فرضها الانكار المستناوى لعلهم تكلموا على ما هو موجود في الخارج ولم يتعرضوا لغيره اقتصارا على ما عليه شيوخ المدونة وليس المقصود ان الحكم في المسئلة الاولى خلاف ذلك وقال بعض شيوخنا التأويلان انهما في الثانية وان كان في الاولى خلاف ايضا لكنه ليس بتأويل على المدونة والله اعلم وشبهه في عدم اللزوم حيث لم يثبت الحق بيينة وفي لزومه حيث ثبت بها و يعتبر الاقرار هنا اتفاقا لانه على نفسه فقال (كقول) الشخص (المدعى) بفتح العين (عليه) المنكر للمدعى (اجلنى اليوم) وانا وأوفيك غدا (فان لم أوفك) أى أتك وألا فكن (غدا فالتى تدعيه على) بفتح الياء مشددة (حق) واخلف وعده ولم يوفه غدا فالتى عليه الحط يحتمل ان يقرأ قوله أوفك بالغ بعد الو او تخفيف القام من الموافاة أى الموافاة ويشير الى ما قاله في منبذ الحكم لابن هشام ومن كتاب الجدار وسئل عيسى عن الخصمين يشترط احدهما صاحبه ان لم يوفه عند القاضى الى اجل مسمى فدهوا باطله ان كان مدعىا أو دعوى صاحبه حتى ان كان مدعى عليه فيخلفه هل يلزمه هذا الشرط قال لا يوجب هذا الشرط حقا لم يجب ولا يستط حقا قد وجب وسئل عن الخصمين يتواعدان الى الموافاة عند السلطان وهو على بعد منهما يسميان افيقول أحدهما الى أخاف ان تخلفنى فانهب واغرم كراء الدابة فيقول ان لم أوفك فدعوا الحق ثم يخلفه قال لا ارى ذلك يلزمه اه و يحتمل ان يقرأ أوفك غدا باسقاط الالف وتشديد القام من التوفية ونحوه في جملة المدونة ونصها وان انكر المدعى عليه ثم قال للطالب اجلنى اليوم فان لم أوفك غدا فالتى تدعيه قبلى حق فهذه مخاطرة ولاشئ عليه ابن يونس أى ولاشئ عليه ان لم يأت به الا ان يقيم عليه بذلك بيينة ابو الحسن لانه قد لا يقدر ان يأتي به اذ قد يتعذر ذلك عليه اه (فرع) ابو الحسن ما يقوله الناس من لم يحضر مجلس القاضى وقت كذا فالحق عليه لا يلزم من التزماه (فرع) في منبذ الحكم لو قال لفرجه ان يجلت لى من حق كذا وكذا فبقية موضوعة عندك اما الساعة او الى اجل مسمى فيجعل ذلك في الساعة أو في الاجل الا درهم أو قفقه أو أكثر منه فهل تلزمه الوضعية فقال عيسى ما أرى الوضعية تلزمه اذ لم يجعل جميع حقه طنى الذى فى الفسخ التى وقفت عليها أوفك والصواب أوفك بالغ بعد الو او من وافى معنى أى والاولى تصحيف ممن لم يفهم معناه اذ لا معنى لوفى الذى بمعنى ادى هنا اذهذا كصريح الاقرار ويخالف تعرض المسئلة في كلام الأئمة قال في المدونة وان انكر المدعى عليه ثم قال للطالب اجلنى يومين فان لم أوفك غدا فالتى تدعيه قبلى حق فهذه مخاطرة ولاشئ عليه ابو الحسن لانه قد لا يقدر ان يأتي به اذ قد يتعذر ذلك عليه ففهم من توجيه ابى الحسن أن وافى

الراء (قوله ثم قال) أي المدعى عليه (قوله قبلى) بكسر ففتح أي جوى (قوله لانه) أي المدعى عليه (قوله ذلك) بمعنى  
أي الاتيان به (قوله عليه) أي المدعى عليه (قوله ففهم) بضم الفاء

(قوله) ای کون وافی معنی اتی (قوله وبه) ای نهامه تعلم (قوله غیر ظاهر) خبران (قوله وان تجوز الخطا) عطف علی ان تقصیر الخ (قوله واستدلاله) ای الحلط عطف علی تجوز قوله فیه نظر (خبران) قوله اذ کلامها ای المدونه (قوله لذلک) ای کون وافی معنی اتی (قوله وهو) ای قول ابن القاسم (قوله لانه) ای مادفعه الضامن (قوله اشتراه) ای الضامن العرض (قوله علی انه) ای الضامن الذي اشتري عرضا ودفعه للمضعون له (قوله وساقه) ای عدم شراء ۲۵۵ العرض (قوله قید را) ای فی رد رجوعه عنه واوقمته (قوله فی انه)

يعني اتي ومعايد له ان المسئلة السابقة أي قوله ان لم آت به لغد فانا من غير عنها في المدونة بان لم آت وان كان في هذه مخالفا المصنف بينهما فتننا ونصها قال ابن القاسم ومن ادعى على رجل حقا فأنكره فقال له رجل اتاه به كفيلا الى غدا فان لم آت فافك في غديه فانا من للمال فان لم يأت به في غدا فلا يلزم الجليل شيء حتى مثبت الحق بينه فيسكون جيلابه وبه تعلم ان تفسيره وغير غير ظاهر وان تجوز الحط تشديد القاسم على الوفاء واستدلاله على هذا الضبط بلفظ المدونة المذكور فيه نظر اذ كلامها يدل على خلافه كما ترى والله اعلم البنائي ويدل لذلك ان ابن يونس اختصرها بانه فان لم آت غدا (و) ان دفع الضامن شيئا للمضمون له (رجع) على المضمون (١) مثل (ما) أي المال الذي (أدى) بفتح الهمزة والدال المهمة مثقلة أي دفعه الضامن للمضمون له ان كان مثليا كعين وطعام بل (ولو) كان ماداه (مقوما) بضم الميم وفتح القاف والواو ومثلا عند ابن القاسم وهو المشهور دلالة كالسلف وأشار بولو الى قول غير ابن القاسم يرجع بقيمة المقوم وظاهره ولو كان المقوم عرضا اشتراء على انه سخي في توضيحه عن ان رشد الاتفاق على انه يرجع بمن ما اشتراء ان لم يحجب وساقه في الشامل قيد الحط ابن رشد اذا اشترى الكفيل العرض الذي تحمل به فلا اختلاف اعرفه في انه يرجع على المطلوب بالثمن الذي اشتراه به ما لم يحجب البائع فلا يرجع بمأذاه على القيمة وذ كرا بن يونس عن بعض القرويين انه يرجع بالثمن الذي اشترى به ان كان ضمن المضمون باذنه والا فيرجع بالاقبل من الثمن وقيمة ما تحمل به ويرجع بما ادعى (ان ثبت الدفع) من الضامن للمضمون له بينة عاين دفع الدين للطالب او باقرار الطالب بقبضه من الضامن وأما اقرار المطلوب فلا يثبت به الدفع فبهم من كلام المصنف ان الجليل لا يرجع اذا لم يكن الا اقرار المضمون عنه بان الضامن دفع الدين للطالب اذا أنكر الطالب القبض وهو كذلك قال في التوضيح ولم اعلم خلافا في هذا اذا ادعى الضامن الدين بغير حضرة الغريم واما بحضرة فلا بن القاسم في سماع عيسى انه لا يرجع بتقصيره بترك الاشهاد وله في سماع ابي زيد يرجع لتقصير الغريم فيه ابن رشد والاول اظهر لان المال للضامن فهو أحق بالاشهاد على دفعه وذ كر الحط سماع عيسى وكلام ابن رشد عليه فانظروا والله اعلم الحط تنبيه هذا اذا دفع الجليل من مال نفسه ولو دفع الذي عليه الحق المال للجميل ليذفعه لصاحب الدين فدفعه ثم أنكره فان دفعه بحضرة الذي عليه الحق فلا ضمان على الجليل الدافع وبغرمه المضمون فانية بعد عين الطالب الجاحد فان أعدم المطلوب او غاب أخذ من الجليل فانية ولا يرجع على المطلوب لعلمه انه لا شيء للطالب قبله كما لو دفعه المطلوب بحضرة الجليل وبجده الطالب وأخذ من الجليل فانية لعدم المطلوب أو غيبته وان دفعه الجليل من مال المطلوب في غيبته شتمه للمطلوب وله تضمينه وان علم دفعه للطالب لانه أنقذه بترك اشهاده على دفعه فانه في سماع عيسى (وبما جاز صله)

ای الجلیل (قوله انه) ای الشان (قوله قبله) بکسر فتح ای جهة المطلوب (قوله لعدم) بضم فسكون ای فقر (قوله فی عینه) ای المطلوب (قوله ضمنه) ای الجلیل المال (قوله وله) ای المطلوب (قوله تضمنه) ای الجلیل (قوله وان علم) ای المطلوب (قوله دفعه) ای الجلیل (قوله لانه) ای الجلیل (قوله اطلقه) ای المال (قوله اشهاده) ای الجلیل

(قوله ترتب) مقعول صلح المضاف لفاعله (قوله عند) صلة الاصح (قوله فينزل) بضم ففتح مثقلا (قوله عن دنانير جيدة بدنانير رديئة) لانه حسن اقتضاء (قوله وعكسه) اي صلحه عن دنانير رديئة بدنانير جيدة لانه حسن قضاء (قوله فيما) اي الصورتين (قوله طعام السلم) اي المسلم فيه (قوله ولا يجوز) اي الصلح بآدنى اواجد (قوله بشرطه) عم باضافته للضمير جواز بيعه قبل قبضه وبيعه بالمسلم فيه مناجزة وسلم رأس المال فيه (قوله وكذا) اي المذكور في جواز الصلح عنه من المدين وامتناعه من ضمانه (قوله الاولى) بضم الهمز اي بضم الضامن عن طعام السلم بآدنى اواجد منه بعد حلول الاجل (قوله عقب) صلة

ذكر (قوله قوله) اي ابن الحاجب (قوله قال) جواب لما (قوله هذا) اي الجواز اي ما جاز للغيرم الصلح به جاز للضامن الصلح به (قوله في الطعام) صلة يطرد (قوله فانه) اي ابن القاسم (قوله وان فعل ذلك الخ) مبالغة في المنع (قوله لانه يبيع الطعام الخ) علة منع (قوله هنا) اي في هذا المختصر (قوله عنها) اي المدونة (قوله وأما الثانية) اي الصلح بغير الجنس بشرطه (قوله قبل هذا) اي قول ابن الحاجب ما جاز للغيرم ان يدفعه الخ (قوله اذا صلح) اي الجمل (قوله وهو) اي الاجازة وذكروا تعدد خبره (قوله ان شاء) اي المطلوب (قوله أعطى) اي المطلوب (قوله مثل) مقعول ثان لا عطى (قوله ادى) اي الجمل (قوله أو ما كان عليه) اي المدين عطف على ما أدى (قوله وفي منعه) اي الصلح (قوله وسجوازه) اي الصلح حسن

اي الضامن رب الدين (عنه) اي المدين او الدين (بما) اي المال الذي (جاز للغيرم) اي المدين صلح رب الدين به (على) القول (الاصح) من الخلاف عند بعض المتأخرين غير الاربعة الذين قدمهم المصنف فينزل الضامن منزلة المضمون فيجوز صلح الضامن بعد الاجل عن دنانير جيدة بدنانير رديئة وعكسه بطوازه للمضمون (تنكيت) تعقب البساطي كلام المصنف بصورتين يجوز الصلح فيه للغيرم ولا يجوز للضامن احدهما طعام السلم الذي حل اجملا له يجوز للغيرم الصلح عنه بآدنى اواجد كما في المدونة ولا يجوز للضامن الثانية يجوز صلح الغيرم بغير الجنس بشرطه ولا يجوز للضامن وكذا الصلح عن دنانير بدراهم وعكسه ويجاب عن المصنف بأنه لم يستثن هاتين المثلتين لانه لما ذكر الاولى في توضيحه عقب قوله ما جاز للغيرم ان يدفعه جاز للضامن قال لكن قال المازري لم يطرد هذا اي الجواز في المدونة في الطعام من السلم فانه منع الكفيل ان يصلح من له الدين اذا حل الاجل بطعام اجد مما تحمل به او أدى منه وان فعل ذلك قضاء عن الغيرم لا يشترط لفسقه لانه يبيع الطعام قبل قبضه اه فلم يعتمد ما ذكره المازري عنها واما الثانية في التوضيح قبل هذا بنحو وصفتها اختلاف قول المدونة اذا صلح بمثل يخالف جنس الدين ففسقه في السلم الثاني وأجازه في الكفالة ابن عبد السلام وهو أقرب لان الباب باب معروف ومالا يجوز للغيرم دفعه هو ضاعما عليه لا يجوز للضامن فلو ضمنه في عروض من سلم فلا يجوز للضامن الصلح عنها قبل الاجل بآدنى صفة او قدر الدخول ضع وتجل ولا باكثر قبل الاجل لدخول حط الضمان وأزيدك قاله تنطى لانه يبيع الطعام قبل قبضه زاد في المدونة لان المطلوب مخير ان شاء أعطى الجمل مثل ما أدى أو ما كان عليه وقوله لم يعتمد ما ذكره المازري عنه ففسقه نظر اذ يبقى المصنف لامتداده في مخالفة المدونة وقوله اختلاف قول المدونة اذا صلح بمثل الخ اي والدين بين ابن عرفة وفي منعه عن عين بمثل وجوازه قولاهما او كنه التهاون نص سلها وان كان دينك مائة دينار من قرض فصالحك الكفيل عنها قبل الاجل أو بعد به بشئ يرجع الى القيمة جاز ذلك ويرجع الكفيل على الغيرم بالاقل من الدين او القيمة لما صلح به وان صالحك الكفيل بطعام أو بما يقضى بئنه لم يجوز لان الغيرم بالخيار ان شاء أعطاك مثله أو الدين اه ونص كنه التهاون من تكفل بمائة دينار هاشمية فادها دمشقية وهي دونها برضا الطالب يرجع بمثل ما أدى ولو دفع فيها عرضا أو طعاما فالغيرم مخير في دفع مثل الطعام أو قيمة العرض أو ما لزمه من أصل الدين اه فكلاهما في المصالحة عن العين بمثل كما قال ابن عرفة خلافا لتمام ابن عبد السلام أما المصالحة عن العين بمقوم بخاتمة كما تقدم في نص سلها وحكي المازري

عين بمثل (قوله عنها) اي المائة دينار (قوله يرجع) اي الشئ المصالح به (قوله جاز ذلك) عليه اي الصلح (قوله وان صالحك الكفيل) اي عن مائة دينار (قوله اعطاك) خطاب للكفيل (قوله مثله) اي الطعام (قوله دمشقية) بكسر ففتح فسكون (قوله وهي) اي الدمشقية (قوله دونها) اي الهاشمية (قوله برضا الطالب) صلة أدى (قوله يرجع) اي الكفيل على المفقول (قوله فيها) اي الهاشمية (قوله من أصل الدين) بيان ما (قوله فكلاهما) اي ما في الكتابين

(قوله عليه) أي جواز الصلح عن العين بمقوم (قوله وقيله) بفتح فكسر (قوله وفي منه) أي الصلح (قوله للكفيل) صلة المصالحة (قوله وقيله) بفتح فكسر (قوله وثبت) أي ذكر الطعام (قوله إن الصلح بمقوم) مفعول أخذ (قوله فلا يرذئ الخ) تفريع على إراد المسئلة المتفق عليها (قوله عليه) أي جوازها (قوله وقيله) بفتح فكسر (قوله وإن ٢٥٧) كان الخلاف الخ (قوله فيها) أي المصالحة عن عين بمقوم

(قوله عند غيره) أي المازري (قوله ثم قال) أي البناني (قوله والى منع الخ) صلة رجع (قوله وكذا) أي صلح الكفيل عن عين بمقوم رجوعه بالاقل (قوله وسوخ) أي الكفيل (قوله بقط) أي اسقاط (قوله اوصفة) عطف على قدر (قوله فلا يرجع) أي الكفيل (قوله بذل) أي دفع (قوله بدفع الدين) صلة برئ (قوله او هبته) أي الدين عطف على دفع (قوله) أي المضمون (قوله او ابرائه) أي المضمون (قوله منه) أي الدين (قوله او موته) أي المضمون (قوله منه) أي الدين (قوله لان طلبه) أي الضامن (قوله وهبه) أي رب الدين الضامن (قوله أخذته) أي رب الدين (قوله منه) أي الدين (قوله لعدم) بضم فسكون أي فقصر (قوله وتمت) أي المدة (قوله برئ) الضامن الخ (جواب ان) (قوله من تركه الضامن) صلة بفتح (قوله مستحقته) أي الدين (قوله به) أي الدين (قوله في ماله) أي الضامن (قوله ان قلص) صلة خاص

عليه الاتفاق وقيله ابن عرفة واما المصالحة عن العرض بعرض أو عين فقال ابن عرفة وفي منعه عن عرض بعين أو عرض مخالف له مباح عيسى ابن القاسم ونقل ابن رشد واما المصالحة عن المثلي بمثلي من غير جنسه كتمر عن تمح ابن رشد فيه قولان بالجواز والنوع وبهذا قدم ان البساطي أطلق في منع المصالحة بغير الجنس لا كفيل وفيها تفصيل وقول تت قدرج هنا على ما استقر به ابن عبد السلام يلزم عليه مخالفة المشهور ولان ما في سلمها هو المشهور كما صرح به ابن زريقون وقيله ابن عرفة وما في كفايتها اضطرب عباس سقط عند ابن عتاب ذكر الطعام هنا وثبت في كثير من النسخ وفي رواية ينجي قوله أو اعطى لا يجبي اه والظاهر ان المصنف أراد المسئلة المتفق عليها وهي المصالحة بالمقوم عن العين ولم يرد المصالحة بالمثلي لقوله ويرجع بالاقل منه أو قيمته وقد أخذوا من عبارة ابن الحاجب التي كهذه ان الصلح بمقوم فلا يرذئ ثم ذكر واما الصلح عن الذهب بالورق وعكسه فقبه قولان بالجواز والمنع ذكره ما في المدونة وجرم البساطي يقتضي انه متفق عليه وليس كذلك اه كلام طي البناني المصالحة بالمقوم عن العين نص على جوازها في المدونة وحكي المازري الاتفاق عليه وقيله ابن عرفة وان كان الخلاف موجودا فيها عند غيره كما في التوضيح اذا قل ان الجواز فيها هو الراجح ثم قال قال في التوضيح الابجى والى منع المصالحة بالدرهم عن الدنانير وبالعكس رجع ابن القاسم وأذهب وأصحابنا اه وأما صلحه عن طعام يبيع باجود منه أو أدنى فان منه للضامن دون الغريم ذكره في المدونة ونقل في ضيق بعد ذكره ان الكفيل كالغريم فيما يجوز من الصلح وينع عن المازري مانصه لكن لم يطرده في المدونة في الطعام من السلم فانه منع الكفيل ان يصالح اذا سل الاجل بطعام أجود أو أدنى منه وعلمه بانه يبيع الطعام قبل قبضه لمصالح الخيارات للمدين الخ (ورجع) الضامن اذا صلح عن العين بمقوم (بالاقل منه) أي دين العين (أو) من (قيمه) أي المقوم المصالح به فايهما كان أقل رجع به في الجواهر اذا صلح الكفيل رجع بالاقل من الدين أو قيمة ما صلح به وكذا لو سوخ بقط قدر من الدين اوصفة فلا يرجع الا بما بذل اه (وان برئ) من الدين (لاصل) أي المضمون بدفع الدين الذي عليه لمستحقته أو هبته له أو ابرائه منه أو موته ملأ الطالب وارثه أو أحله على دين ثابت لازم (برئ) منه الضامن لان طلبه فرع ثبوت الدين على المضمون (لا) يثبت (عكسه) أي لا يلزم من برائة الضامن برائة المضمون فان اسقط رب الدين الضمان عن الضامن أو وهبه الدين أو أخذ منه له دم المضمون أو غيخته أو كان الضمان مقيدا بحدوثه والمضمون حاضر ملي برئ الضامن دون المضمون (ويجمل) بضم العين وكسر الجيم متفلة الدين المؤجل المضمون (بموت الضامن) له أو فلسه قبل حلول اجله من تركه الضامن وخاص مستحقه به غرما للضامن في ماله ان فلس لخراب ذمته وحلول ما عليه بجموته وفلسه ولو حضر المضمون ملأ (ورجع وارثه) أي الضامن على المضمون (بعد) تمام (اجله) أي الدين فلومات الضامن عند حلول اجله أو بعده والمضمون حاضر ملي فلا يؤخذ من تركه الضامن شيء من الدين

٢٢ منح ث اي الضامن (قوله لخراب ذمته) اي الضامن الخ علة بفتح الخ (قوله ما عليه) اي الضامن (قوله على المضمون) صلة رجع (قوله اجله) اي الدين (قوله او بعده) اي الملول (قوله والمضمون الخ) حال (قوله من الدين) بيان شيء

(قوله من ماله) أي المضمون (قوله لا لك) أي - أول ما عليه بونه (قوله فان لم يترك الغريم الخ) مفهوم ان تركه (قوله ذمته) أي الكفيل (قوله على أحد) صلة لا يطالب (قوله قولي) بفتح ا، دم مثني قول بلا نون لاضافته (قوله وهو) أي عدم طلب الضامن اذا حضر المضمون ملياً (قوله وبه) أي المرجوع اليه صلة أخذ (قوله وعليه) أي المرجوع اليه (قوله وله) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله فيما) أي المدونة (قوله له) أي المضمون له (قوله منهما) أي الضامن والمضمون (قوله وبه) أي مطالبة من شاء منهما صلة صدر (قوله ولا يطالب) أي الضامن (قوله وله) أي الغريم الخ حال (قوله يعدي) بضم فسكون ففتح (قوله لانه) أي الغريم الغائب (قوله حيثئذ) أي حين كونه ذاملاً حاضر يعدي فيه (قوله فيؤدي) أي الدين (قوله من ماله) أي الغريم (قوله ونصها) أي المدونة (قوله للغائب) أي ٢٥٨ المضمون (قوله يعدي) بضم الياء وسكون العين المهملة وفتح الدال

المهملة أي يسقط الحاكم رب الدين على اخذ منه (قوله فلا يتبع) أي رب الدين (قوله وقال غيره) أي ابن القاسم (قوله في تثبيته) أي مال الغريم الغائب (قوله والنظر فيه) أي مال الغائب سقط على تثبيته (قوله بعد) بضم فسكون أي عسر وصعوبة (قوله فيؤدي) أي الدين (قوله الغير) أي غير ابن القاسم (قوله تفسير) أي قول ابن القاسم (قوله وكذا) أي حملنا قول الغير على التفسير (قوله له) أي قول الغير (قوله ادركنا) بسكون الكاف (قوله من الشيوخ) بيان من (قوله وبه) أي قول الغير (قوله وفي بعض النسخ) أي لم يبعد اثباته وهو الذي اصلت الشرح عليه بعد ان كنت شرحت على نسخة تبعا لت (قوله وهو) أي ما في بعض النسخ: بأول يبعد الطالع

كالحي (او) موت (الغريم) أي المدين المضمون فيجعل الدين الذي عليه من ماله لذلك ويجعل (ان ترك) الكفيل او الغريم وقاه (ه) أي الدين فان لم يتركه الغريم وقاه فلا يطالب الكفيل بالدين حتى يتم اجله اذ لا يلزم من - أول الدين على المدين بونه او فلسه حمله على الكفيل لبقاء ذمته (و) ان حل اجل الدين ولم يدفعه الدين (لا يطالب) الضامن بالدين المضمون فيه (ان حضر الغريم) أي المدين المضمون حال كونه (مومرا) بالدين على أحد قولي الامام مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة وهو المرجوع اليه المشهور وبه أخذ ابن القاسم وعليه العمل وبه انضاه وله فيها ايضا لمطالبة من شاء منهما وبه صدر ابن الحاجب ولا يطالب ايضا اذا غاب الغريم وله مال حاضر يعدي فيه أي يسقط الحاكم رب الدين على اخذ منه لانه حيثئذ بمنزلة الحاضر المالى فيؤدي من ماله تكافى المدونة واليه اشار بقوله (او) غاب الغريم (و) (ليبعد) أي يشق ويصعب (اثباته) أي مال الغريم الغائب (عليه) أي الطالع ولا النظر فيه ونصها واذا كان للغائب مال حاضر يعدي فيه فلا يتبع الكفيل وقال غيره الا ان يكون في تثبيته والنظر فيه بعد فيؤخذ من الجليل ابن رشد قول الغير تفسير لا خلاف وكذا حمله من ادركنا من الشيوخ وبه العمل وفي بعض النسخ اول يبعد اثباته أي او غاب الغريم وحضر ماله ولم يبعد اثباته عليه أي الطالع الخط وهو الصواب لان المراد ان في مطالبة الضامن مشروط بأحد شيئين اما حضور الغريم مومرا او حضور ماله ذالم يبعد على الطالع اثباته لانه مطلوب والنظر فيه ابن عرفة وفيه يرجع مالك رضي الله تعالى عنه عن تخيير الطالب في طلب الجليل دون الغريم لوقفه على العجز عن طلب الغريم واخذه ابن القاسم ورواه ابن رهب ابن رشد قول مالك الذي اختاره ابن القاسم رضي الله تعالى عنهم الظاهر في ان الكفالة لا تلزم الكفيل مع ملاء المكفول عنه وحضوره واستوائهما في الدلالة ان قضى المكفول له على الكفيل قضى في الجليل للكفيل على المكفول عنه فاقضاء المكفول له على المكفول عنه أولى واقل عناء طق قول عبيد ظاهره ولو كان كثير المطل والدود وليس كذلك ليس كذلك لان التقييد بما اذا لم يكن ملدا ذكره ابن

الشرح عليه بعد ان كنت شرحت على نسخة تبعا لت (قوله وهو) أي ما في بعض النسخ: بأول يبعد الطالع اثباته عليه (قوله اثباته) أي المال (قوله وفيها) أي المدونة (قوله في طلب الجليل) أي او طلب الغريم (قوله لوقفه) أي طلب الجليل صلة راجع (قوله به) أي الوقف على العجز عن طلب الغريم (قوله ورواه) أي الوقف على العجز عن طلب الغريم (قوله ابن رهب) أي عن مالك رضي الله تعالى عنهم (قوله في ان الكفالة الخ) بيان لقول مالك الذي اختاره ابن القاسم رضي الله تعالى عنهم (قوله واستوائهما) أي الكفيل والمكفول (قوله لانه) أي الشأن (قوله قضى) بضم فسكون (قوله عناء) بفتح العين المهملة ومدودا أي تعباً (قوله ظاهره) أي المصنف لا يطالب الضامن ان حضر المضمون ملياً (قوله ولو كان) أي المضمون (قوله وليس كذلك) أي بل الحكم طلب الضامن اذا حضر المضمون ملياً مماطلا كثيرا للد (قوله ليس كذلك) خبر قول (قوله لم يكن) أي المضمون



(قوله ونسبه) أي التقييد بغير الملد (قوله لو كان) أي المضمون (قوله فله) أي الطالب (قوله وهو) أي كلام الغير (قوله وان قال ابن عبد السلام الخ) حال أو مبالغة (قوله في عدمه) أي كلام الغير (قوله وجهه) أي كلام الغير (قوله تقييداً) أي لكلام ابن القاسم (قوله له) أي كلام الغير (قوله اذ قال) أي ابن رشد (قوله وهو) أي كونه تقييداً (قوله بالتخيير) صلة جري (قوله عندنا) أي بناس (قوله بتسديقه) أي الضامن (قوله لا قراره) أي الطالب (قوله بعدمه) بضم فسكون أي فقر المضمون (قوله فله) أي الطالب (قوله طلبه) أي المضمون (قوله هذا) أي قول المصنف والقول ٢٥٩ له في ملاته (قوله فانه) أي ابن رشد

(قوله عنه) أي مضمون (قوله ان القول للطالب) أي في عدم المضمون (قوله وهو) أي قول مضمون (قوله اظهر) أي من قول ابن القاسم ان القول للضامن في ملاته (قوله غرمه) أي الزعيم (قوله يثبت) أي الزعيم (قوله ما يسقطه) أي غرمه (قوله ولكن المصنف الخ) هذا كلام المصنف (قوله هنا) أي في المختصر (قوله ومن كان القول قوله) أي سواء كان طالباً أو ضامناً (قوله ويقيمهم) بضم فسكون (قوله هذا) أي ان لا يمين (قوله من القول قوله) (قوله المتحمل له) بفتح الميم الثانية (قوله عنها) أي اليمين بجملة (قوله الغريم) (قوله عليه) أي الكفيل الغرم (قوله لانه) أي مضمون (قوله ونسبه) أي المتبطل (قوله والغريم حاضر) حال (قوله له) أي صاحب الدين (قوله وقاله مضمون) عطف على عليه

الحاجب بقيل التي للقرير ونسبه ابن شاس لغير ابن القاسم ونسبه قال غير ابن القاسم لو كان ملداً نظماً فله اتباع الجليل **واللام** الغير هو في المدونة وهو عند ابن شاس وابن الحاجب والمصنف خلاف كلام ابن القاسم وان قال ابن عبد السلام في عدمه خلافاً لوجه في الشامل تقييد البناء في ظاهر كلام ابن رشد المتقدم ان التقييد به هو المعتمد اذ قال واستواءهم في اللدد وهو ظاهر كلام المتبطل ايضاً سقط ترك طفي على عجم (تنبيه) بالتخيير الذي يرجع عنه الامام بجرى العمل عندنا كما ذكره في شرح العمليات عن سيدي العربي القاسمي والله أعلم (و) ان تنازع الضامن والمضمون له في ملاته المضمون (قوله) أي الضامن (في) ثبوت (ملاته) أي المضمون عند ابن القاسم فليس للطالب طلب الضامن لتسديقه في ملاته المضمون ولا طلب المضمون لا قراره بعدمه الا ان تشهد بینه بعدمه فله طلب الضامن او يتجدد مال للمضمون فله طلبه حيث قد هذا خلاف ما استظهره ابن رشد في نوازل مضمون فانه ذكر عنه ان القول للطالب الا ان يقيم الجليل بینه بجملة الغريم ابن رشد وهو اظهر لقوله صلى الله عليه وسلم الزعيم غارم فوجب غرمه حتى يثبت ما يسقطه ولكن المصنف استظهر في توضيحه القول بان القول للعميل في ملاته ومشى عليه هنا ومن كان القول قوله فهل يمين ام لا من صرح بنسب في ذلك والظاهر انه لا يمين فبسه الا ان يدعى عليه خصمه العلم ويقوم هذا من قول المقدمات مضمون القول قول المتحمل له وعلى الكفيل اقامة يمينه ان الغريم ملئ فان عجز عنها وجب عليه الغرم لانه قال اذ لم يعرف للغريم مال ظاهر فالجليل غارم البناء ما استظهره ابن رشد فان المتبطل هو الذي عليه العمل ونسبه واذا طالب صاحب الدين الجليل بدينه والغريم حاضر فقال له الجليل شألك بغيرك فهو ولي مدينك وقال صاحب الدين الغريم معدم وما اجد له مالا قال الذي عليه العمل وقاله مضمون في العتية ان الجليل يغرم الا ان يثبت يسر الغريم وملاه فبها فان عجز حلف له صاحب الحق ان ادعى عليه مع رفته يسره على انكار معرفته بذلك وغرم الجليل وله رد اليمين فان ردها حلف الجليل وبرئ وقال ابن القاسم في الواضحة ليس على الجليل سبيل حتى يبدأ بالغريم اه فبان بهذا ان الراجح خلاف ما عليه المصنف وقد علم من عادته انه لا يعتمد استظهار نفسه وما استظهره ح من عدم اليمين الا بدعوى العلم صرح به المتبطل كما تقدم والله اعلم (واقاد) رب الدين (شرط) أي اشتراط (اخذ) أي تغريم (ايهما) أي الضامن ومضمونه (شاء) الاخذ منه معبداً على الآخر ولو حضر ملياً على المشهور وقادته هذا الاشتراط بالنسبة

العمل (قوله ان الجليل يغرم) خبر الذي (قوله يثبت) أي الجليل (قوله فيبراً) أي الجليل (قوله فان عجز) أي الجليل عن اثبات يسر الغريم (قوله له) أي الجليل (قوله ان ادعى) أي الجليل (قوله عليه) أي صاحب الحق (قوله يسره) أي الغريم (قوله على انكار معرفته) أي صاحب الحق صلة حلف (قوله له) أي صاحب الحق (قوله رد اليمين) أي على الجليل (قوله فان ردها) أي صاحب الحق اليمين على الجليل (قوله بان) أي ظهر (قوله علم) بضم الميم (قوله عاده) أي المصنف (قوله لا يعتمد) أي في هذا المختصر (قوله استظهار نفسه) أي في توضيحه (قوله من عدم اليمين الخ) بيان ما (قوله صرح به المتبطل) خبر (قوله مبداً) بضم ففتح مثقلاً منه وزايراً من أيهما (قوله ولو حضر) أي الآخر (قوله على المشهور) صلة واقاد

(قوله لانه) أي الجليل (قوله فان اختار) أي رب الدين (قوله هذا) أي افادة شرط اخذ ما شاء (قوله وبه) أي العمل بشرط أخذ  
 أي ما شاءه قال (قوله لا يجوز الشرط المذكور) أي لا يعمل به (قوله لكونه) أي الجليل (قوله أولا) أي اولم يكن للشرط فائدة  
 (قوله لانه) أي الجليل (قوله وان قال) أي الجليل (قوله فهو) أي الحق (قوله على) أي بشد الباء (قوله عليه) أي الجليل (قوله فلو فليس)  
 أي الغريم (قوله المدين) تنازع ٢٦٠ فيه فليس وافترق ووجد (قوله لا يطالب) أي الجليل (قوله بان يقول) أي

للعمل لانه لا يطالب ان حضر الغريم موسرا فان اختار اتباع الجليل سقط اتباعه المدين ابن  
 رشد هذا هو المشهور والمعلوم من مذهب ابن القاسم في المدونة وغيرها وبه قال اصبيغ وقال  
 ابن القاسم مرة لا يجوز الشرط المذكور الا في القبيح المطالبة أو ذى السلطان وقوله ان  
 اختار اتباع الجليل سقط اتباعه المدين نقله احمد عن بعضهم وليس بظاهر اه بناني (و) افاد  
 شرط (تقديمه) أي الجليل في الغرم على المضمون عكس الحكم السابق لان الشرط لحق أدى  
 يوفي له به وظاهره سواء كان للشرط فائدة لكونه املا أو اسمح او ايسر قضاء ولا هو كذلك في  
 البيان وسواء شرط براءة المدين ام لا واذا اختار تقديم الجليل ولم يشترط براءة المدين فليس  
 له المطالبة الا عند تعذر الاخذ من الجليل (او) شرط الجليل انه لا يطالب الا (ان مات) المضمون  
 في المدونة وان قال ان لم يوفك حقت حتى يموت فهو على فلا شيء عليه حتى يموت الغريم ابن  
 يونس يريد ان يموت عدما فلو فليس وافترق ووجد المدين فلا يطالب الضامن عنه الا بشرطه  
 ويحتمل عود ضمير مات للضامن أي شرط على رب الدين ان لا يطالب الابن بموت الجليل ولو  
 أعدم المدين وشبهه في افادة الشرط فقال (كشرط ذى الوجه) أي ضامن الوجه (او) شرط  
 (رب الدين التصديق في) شأن (الاحضار) للمضمون يعني ان ضامن الوجه اذا شرط على رب  
 الدين انه يصدق في دعواه احضار المضمون اذا حل اجل الدين بلايين وشرط رب الدين على  
 ضامن الوجه انه يصدق في عدم احضاره بلايين فانه يعمل بالشرط المذكور المتبني اذا  
 اشترط ضامن الوجه انه يصدق في احضار مضمونه دون عين فله شرطه وان انه قد في وثيقة  
 الضمان تصديق المضمون له في عدم احضاره ان ادعى الضامن انه قد احضره دون عين فهو من  
 الخطم للمضمون له وسقط عنه اليمين ان ادعى الضامن احضاره (وله) أي الضامن (طلب)  
 الشخص (المستحق) يكسر الحاء المهملة أي رب الدين المضمون له (بتخليصه) أي الضامن من  
 الضمان بان يقول له (عند حلول اجله) أي الدين وسكوته عن طلب دينه من المضمون الحاضر  
 الي أو تأخيرها ما ان تأخذ دينه من المضمون أو تسقط الضمان عنه وظاهره سواء طلب  
 المستحق دينه من الضامن أولا ومعه يوم عند اجله انه ليس له ذلك قبل حلول الاجل الخط  
 كلامه رحمه الله تعالى صريح في طلب الضامن رب الدين بان تخلص دينه من الغريم اذا حل  
 الاجل ولا حاجة الى أن يقال فيه ظاهره سواء طلب التكفيل بما على الغريم أم لا لان التكفيل  
 لا يتوجه عليه طلب في حضور الغريم ويسره غير أن قوله بعده لا بتسليم المال اليه لا يلائمه كل  
 الملازمة لكن يتفرع عليه قوله بهد ولزمه تأخير ربه المعسر الخ ويشهد له كلام المدونة في هذه  
 المسئلة أي قوله ولزمه تأخير ربه وقول ابن عبد السلام في قول ابن الحاجب وللضامن المطالبة  
 بتخليصه عند الطلب يعني أن رب الدين اذا توجه له الطلب على غريمه فسقط عنه ائنه

الضامن (قوله) أي  
 المستحق الخ تصويرا لطلبه  
 المستحق بتخليصه (قوله  
 وسكوته) أي المستحق (قوله  
 أو تأخيرها) أي المستحق  
 المضمون عطف على سكوته  
 (قوله ما ان تأخذ دينك  
 الخ) مقهول يقول (قوله  
 وظاهره) أي المصنف (قوله  
 انه) أي الضامن (قوله  
 ذلك) أي طلب المستحق  
 بتخليصه (قوله رب الدين)  
 مقهول طلب المضاف لفاعله  
 أي لافي طلبه الغريم  
 بتخليصه فقد سكنت عنه  
 (قوله فيه) أي كلام المصنف  
 (قوله طاب) أي رب الدين  
 (قوله لان التكفيل الخ)  
 علة لا حاجة الخ (قوله غير  
 ان قوله بعده لا بتسليم المال  
 اليه لا يلائمه) أي طلب  
 الضامن رب الدين كل  
 الملازمة اذا لا يتوهم من كون  
 الضامن له طلب رب الدين  
 بتخليصه كونه له طلب  
 المضمون بتسليم المال له حتى  
 يحتاج لنفيه لدفع التوهم  
 والاستدراك على كلامه  
 صريح في طلب الضامن

رب الدين الخ لرفع ايهامه ملازمة له بهد كل الملازمة (قوله لكن يتفرع عليه) أي وله طلب المستحق على  
 استدراك على الاستدراك قبله لرفع ايهامه عدم تفرع ما بهد عليه (قوله) أي كلام المصنف (قوله وقول ابن عبد السلام)  
 عطف على كلام الخ (قوله فسكنت) أي رب الدين (قوله عنه) أي الغريم (قوله ائنه) أي رب الدين

(قوله على تأخير) أي الغريم (قوله وجوبه) أي ثبوت الطلب (قوله المدينان) مفعول طلب المضاف لقاعله (قوله الاصل)  
 أي المضمون (قوله اذا طوب) أي الضامن (قوله وليس له) أي الضامن طلب الاصل بتخليصه (قوله يطلب) بضم فسكون ففتح  
 أي الضامن (قوله وهو) أي كلام الجواهر (قوله لقولها) أي المدونة (قوله الطعام) أي المسلم فيه (قوله من الغريم) أي المسلم  
 اليه المضمون (قوله ليوصله) أي الكفيل الطعام (قوله الى ربه) أي المسلم المضمون له (قوله له) أي الكفيل (قوله طلبه) أي  
 المكفول يدفع الطعام له (قوله يوصله) أي المكفول الطعام (قوله ويبرأ أي ٢٦١ الكفيل (قوله ليؤديه) أي الضامن  
 المال على تسليمه اليه (قوله  
 وان سلمه) أي المضمون  
 المال (قوله له) أي الضامن  
 (قوله فضاع) أي المال  
 من الضامن (قوله لتنزله)  
 أي الضامن الخ له ضمانه  
 (قوله فهو) أي الضامن  
 (قوله عنه) أي رب المال  
 (قوله بغير اذنه) أي رب  
 المال (قوله لانه) أي  
 الضامن (قوله حينئذ)  
 أي حين ارساله بالمال  
 لربه (قوله السلم) أي  
 الطعام المسلم فيه (قوله  
 بيده) أي الضامن (قوله  
 فان كان) أي الطعام (قوله  
 قائما) أي بيد الضامن  
 (قوله الاصل) أي المكفول  
 (قوله من كونه) أي  
 القوات (قوله بتلف)  
 كحرق وسرقه وغصب وغرق  
 (قوله أو ائلاف) كالكل  
 الضامن وبيعه واعطائه  
 (قوله فان كان) أي القوات  
 (قوله فهو) أي الضامن  
 (قوله مصدق) بفتح الدال  
 (قوله عليه) أي الضامن  
 (قوله في الحالة) صله المعهود (قوله في التبذرة) صله الخلاف (قوله وان كان) أي القوات (قوله فهو) أي الكفيل (قوله  
 للاصيل) أي المكفول (قوله بينه) أي الكفيل (قوله فان غرمه) أي الكفيل الطعام (قوله فانه) أي الطالب (قوله باع) أي  
 الكفيل (قوله له) أي الكفيل (قوله من الطعام) بيان ما (قوله ياخذ) أي الاصيل (قوله منه) أي الكفيل (قوله فليس له)  
 أي الاصيل (قوله ذلك) أي دفع مثل الطعام وأخذ الثمن (قوله ان يقبضه) أي الكفيل الطعام من الاصيل (قوله الوكالة) أي  
 للطالب (قوله قبضه) أي الكفيل الطعام على معنى الوكالة

على تأخير فالحميل أن لا يرضى بذلك ويقول رب الدين امان ان طلب حقل من الغريم مجبلا  
 والافاسطة عن الحالة لان في ترك المطالبة بدين عند وجوبه ضررا بالحمل لاحتمال ان يكون  
 الغريم موسرا الا ان ويومر فيما يستقبل وانما تصح المطالبة اذا كان الغريم موسرا واما ان  
 كان معسرا فلا مضال للحميل لان الطالب لا يطلب له على الغريم في هذا الحال اهـ واما طالب  
 الضامن المدينان ان يخلص الدين الذي عليه فلم يتعرض له المصنف وفي الجواهر للكفيل اجبار  
 الاصل على تخليصه اذا طوب وليس له قبل ان يطلب اهـ ونقله القرقي في ذخيرته والمصنف  
 في توضيحه قلت وهو مخالف لقولها في السلم الثاني ليس للكفيل اخذ الطعام من الغريم بعد  
 الاجل ليوصل له الى ربه وله طلبه حتى يوصله الى ربه ويبرأ من جالته اهـ وهذا هو الملام  
 لقول المصنف لا تسليم المال اليه فلو قال المصنف وله طلب المدينان بتخليصه عند أجله لا بتسليم  
 المال اليه لكان حسنا اهـ (لا) أي ليس للضامن طلب المضمون (بتسليم المال) المضمون فيه  
 (اليه) أي الضامن عند حلول الاجل ليؤديه للمضمون له (و) ان سلمه فضاع (ضمنه) أي  
 الكفيل المال (ان اقتضاه) أي اخذ الكفيل المال من المضمون على وجه الاقتضاء  
 واقتضى لتزله منزلة صاحب المال فهو وحمل عنه بغير اذنه تسديدا (لا) يضمن الكفيل  
 المال الذي استلمه من المضمون ان (أرسل) بضم الهمزة وكسر السين أي الضامن أي أرسله  
 المضمون (به) أي المال لربه لانه حينئذ أمين للمضمون فضمن المال على المضمون حتى يصل  
 لربه الخط هذه المسئلة في السلم الثاني من المدونة وقد اشبع الكلام عليها لركا كي في شرح  
 مشكلات المدونة ونصه لا يتخلو قبض الكفيل الطعام من الذي عليه السلم من خمسة أوجه  
 الاول ان يقبضه على معنى الرسالة فلا يتخلو الطعام من كونه قائما بيده أو فائتا فان كان  
 قائما فالطالب مخير ان شاء اتبع الكفيل وان شاء اتسع الاصل ولا خلاف في هذا وان فات  
 الطعام فلا يتخلو من كونه بتلف أو ائلاف فان كان بتلف فهو مصدق ولا ضمان عليه ويبقى  
 عليه الطلب بالكفالة خاصة ثم يجري على الخلاف المعهود في الحالة في التبذرة بالمطالبة وان كان  
 بائنا من الكفيل فهو ضامن للاصيل مثل ذلك الطعام فان غرم الكفيل الطعام للطالب  
 فلا تراجع به وبين الاصيل فان غرمه للاصيل فانه يرجع على الكفيل بمثل طعامه أو أخذ منه  
 ان باعه ولا خلاف في هذا الوجه وان غرم الكفيل الطعام للطالب بعد ان باع ما أخذ من  
 الاصيل فإراد الاصيل ان يدفع له مثل ما غرم من الطعام وياخذ منه الثمن فليس له ذلك  
 الثاني ان يقبضه على معنى الوكالة فاذا قبضه برئت ذمة الاصيل قولوا واحدا فان الطالب

(قوله يبعه) أي الطعام المسلم فيه (قوله عليه) أي الطعام (قوله على الطالب) صلة وقوع (قوله وبهذا) أي وقوع الحكم بالقضاء على وجه صحيح صلى الله عليه وسلم ٢٦٢ (قوله من قوله قبضه بحكم الخ) بيان ما (قوله به أو بمثله) أي الطعام (قوله وله) أي

طالبه (قوله منهما) أي الكفيل والاصل (قوله يبعه) أي الطعام (قوله ان كان) أي الطعام (قوله ثمنه) أي الطعام (قوله باعه) أي الكفيل الطعام (قوله لانه) أي اخذ ثمنه (قوله منه) أي الكفيل (قوله يبعه) أي الكفيل (قوله له) أي الطالب (قوله اختلافهما) أي الاصيل والكفيل (قوله الاصيل والكفيل) (قوله انه) أي القبض (قوله احدهما) أي القوابن (قوله اصلين) أي قاعدتين (قوله احدهما) أي الاصيل (قوله اتفاقهما) أي المتنازعين (قوله فيه) أي المال (قوله أقر) أي القابض (قوله ادعى) أي القابض (قوله عنه) أي القابض (قوله منه) أي القابض (قوله والاصول) أي القواعد (قوله وبهذا) أي الاصل (قوله قبل) (قوله المظن) أي المنع (قوله عليه) أي الكفيل (قوله ان لا يصدق) أي الاصيل (قوله وقد مات الاصيل والكفيل) (قوله بحال) (قوله بحال) (قوله فمكون فقطع) أي القبض (قوله ولم يذكر) أي الركاكى

يجوز له يبعه به بعض الكفيل فان تعدى عليه الكفيل بعد قبضه فله ادعى على الطالب وقع ولا اشكال الثالث ان يقبضه على معنى الاقتضاء اما بحكم حاكم على وجه يصح القضاء به كما اذا غاب الطالب وحل الاجل وخاف الكفيل اعدام الاصيل واحداث الفس وبهذا يقول ما وقع في المدونة من قوله قبضه بحكم قاض أو قبضه برضا الذي عليه الطعام بلا حكم فالكفيل في هذا الوجه ضامن يوضع يده على الطعام وذمتها عامرة به أو بمثله حتى يوصله الى طالبه وله مطالبة من شأمنهما اتفاقا مع قيام الطعام بالكفيل أو فواته فان غرم الاصيل فله الرجوع على الكفيل بطعامه أو بمثله ان تلفه أو بثمنه ان باعه ان شأنا اخذ الثمن ولا يجوز لطالبه يبعه بهذا القبض ان كان قائما ولا اخذ ثمنه ان باعه لانه يبيع الطعام قبل قبضه فان اخذ ثمنه الطالب مثل طعامه بعد يبعه فالاقتضاء ساغ الثمن له فان اراد الاصيل ان يدفع له مثل الطعام الذي غرمه وبأخذ ثمنه الثمن فليس ذلك له الرابع اختلافهما في صفة القبض فادعى الكفيل انه على معنى الارسال والاصل انه على معنى الاقتضاء فقيمة قولان قائمان من المدونة احدهما ان القول قول الاصيل وهو قول مالك بن النضرى يقتضى ان يضمن في القرض اذا قال قابضه قبضته على معنى الوديعه وقال رب المال بل قرضان القول قول رب المال والثاني ان القول قول القابض وهو قول اشهب وغيره وهو ظاهر المدونة في غير ما موضع وسبب الخلاف تعارض اصلين احدهما اتفاقهما على ان المال المقبوض للدافع ولا شيء فيه للقابض وقد أقر قبضه ثم ادعى ما يسهط الضمان عنه فالاصل ان لا يقبل منه الا بدليل والاصول موضوعة على ان وضع اليد في مال الغير بغير شبهة يوجب الضمان وبهذا قيل القول قول الاصيل والاصل الثاني ان الاصل في الخطر والاباحة اذا اجتمعا ان يغلب حكم الخطر والكفيل ههنا قد ادعى قبضا صحبها والاصل قد ادعى قبضا فاسد فوجب كون القول قول القابض الذي هو الكفيل لان قوله قد اشبه به وقد ادعى امراميا حوال الاصيل قد ادعى الفساد لان الكفيل لا يجوز له قبض الطعام من المكفول وانما له مطالبة بالدفع الى الطالب لانه برأى الكفالة فاذا ادعى الاصيل عليه انه قبضه على الاقتضاء فقد ادعى امراميا محظورا فوجب ان لا يصدق الخامس ايهام الامر وخلو القبض عن الفرائض وقدمات الاصيل والكفيل فهل يعمل على الارسال حتى يثبت القبض على الاقتضاء او يعمل على الاقتضاء حتى يثبت الارسال فهذا مما يتخرج فيه قولان اه ولم يذكر في الوجه الاول اذا قبضه على معنى الرسالة وادعى التلف انه يخلف وقال ابن رشد وان قبض على معنى الرسالة فالضمان من الدافع بعد عين القابض على التلف ويبقى الحق عليه ما على ما كان قبل اه ونقل أبو الحسن عن ابن يونس عن ابن المواز ان القول قول الجميل في دعواه بغير عين لانه موثق وان اتهم اخطاف وقال ابن رشد في الوجه الثاني اذا قبضه على وجه الوكالة فهو مصدق في دعوى تلفه بيمينه ان اتهم واذا صدق فيه كانت المصيبة من الطالب وبرئ المطلوب وسقط الكفالة اذا كانت له يمينه على الدفع ولا يكفي تصديق القابض اذا ادعى التلف ولا اختلاف في هذا ثم قال الخط وقوله في الوجه الثالث اذا قبضه على معنى الاقتضاء

(قوله انه) أي الكفيل (قوله عليه) أي الاصيل (قوله اتهم) بضم التاء (قوله اخطاف) بضم الهمز ان (قوله فهو) أي الكفيل (قوله بيمينه) أي الكفيل (قوله فيه) أي تلفه (قوله له) أي المطلوب (قوله على الدفع) أي الكفيل

(قوله في كلام ابن الحسن خلافه) خير قوله (قوله قال) أي أبو الحسن (قوله قوله) أي ابن القاسم (قوله قال) أي ابن وضاح (قوله معناه) أي قوله بقضاء سلطان (قوله ملها) أي وغير مله بدليل ما يليه (قوله ان كان) أي الكفيل (قوله في هذا) أي التاويل بقية الطالب الخ (قوله القرض) بفتح القاء وسكون الراء (قوله محله) بفتح فكسر أي حاله (قوله والطالب غائب) حال (قوله وقال) أي الجبل (قوله ان يقلس) أي المضمون (قوله وهو) أي المضمون الخ حال ٢٦٣ (قوله عدمه) بضم فسكون أي فقرة (قوله قبل قدمه) أي

ان الكفيل ضامن سواء قبضه بحكم حاكم أو برضا من عليه الحق في كلام أبي الحسن خلافه قال قوله بقضاء سلطان قال عبد الحق قال ابن وضاح انك لم تصح هذا اللفظ وقال ليس للسلطان هنا حكم قال ورايت فيما اسلاه بعض مشايخنا ان معناه ان يغيب الذي له الحق غيبة بعسدة ويحل الاجل ويقوم الكفيل على المكفول ويقول اخشى ان يعدم قبل قدمه فاعزم فينظر الحاكم فان كان المكفول ملها فلا شيء عليه للكفيل وان كان يخاف عليه العدم أو كان ملدا قضى عليه بدفع الدين وبرا منعه وجعله عند عدل أو عند الكفيل ان كان ثقة ونقله ابن محرز عن ابن مسلة أبو الحسن الان في هذا الحالة للمسئلة عن وجهها الاضمان في هذا القرض ومسئلة الكتاب فيها الضمان اه وفي الذخيرة اذا أراد الجبل اخذ الحق بعد محله والطالب غائب وقال أخاف ان يقلس وهو من يخاف عدمه قبل قدمه ولا يخاف الا انه كثير اللد والمطل مكن منه فان كان أمينا اقر عند الاودع ويبرأ الجبل والغريم وضمان المال من الغائب لانه قبض له بالحكم وان كان المطلوب ملها وقيل لا يؤخذ منه شيء لعدم الضرورة (ولزمه) أي الضامن (تأخير ربه) أي الدين من إضافة المصدر لقاعله ومفعوله المضمون (المعسر) ابن رشد ولا كلام للضامن في هذا اتفاقا لوجوب اقرار المعسر وبه المصنف على هذا لتأخير الضامن بان تأخير اسقاط للضمان عنه فاذا ان التأخير يلزمه ولا تسقط عنه الكفالة (او) تأخير ربه المضمون (الموسر) بالدين فيلزم الضامن (ان سكت) الضامن عما ساء تأخير زمانا يرى عرفا ان سكونه فيه يدل على رضاه ببقاء ضمائه الى الاجل الذي أخر اليه (أولم يعلم) الضامن بالتأخير حتى حل الاجل الذي أخر ربه الدين المضمون اليه فالضمان مستقر على الضامن (ان حلف) رب الدين (انه) أي رب الدين (لم يؤخره) أي المضمون حال كونه (مسقطا) للضمان عن الضامن اللغوي وان لم يعلم الجبل بالتأخير حتى حل الاجل حلف الطالب انه لم يؤخره لا يسقط الكفالة ويكون على حقه هذا قول ابن القاسم ومحله اذا كانت ذمة الغريم يوم حاول الاجل الاول والشأن سواء لو كان موسرا يوم حل الاجل الاول ثم اعسر الان فلا شيء له على الجبل لتفريطه حتى تلف مال غريمه ولم يعلم الكفيل فيعذر اضيا اه فان نكل سقطت الجمالة قاله ابن يونس وابن رشد وغيرهما ولو أشهد رب الدين حين التأخير انه لم يسقط الجمالة فالظاهر انه لا يخلف قاله المط (وان أنكر) الضامن التأخير حين علمه به (حلف) الطالب (انه) أي الطالب (لم يسقط) الطالب الجمالة بتأخير المضمون (ولزمه) أي الضمان الضامن وسقط التأخير وبقي الدين حالا فان نكل لزمه التأخير وسقطت الكفالة هذا مذهب ابن القاسم في المدونة وقال غيره فيها الكفالة ساقطة بكل حال سواء حلف أو نكل وقيل لازمة بكل حال نقله ابن رشد وابن عرفة ونصه وان أخره ملها فانه ككريمه في سقوط جمالته وبقيتها فانها ان اسقط الجمالة صح تأخيرها والاحلف ما أخر الاعلى بقائها وسقط تأخيرها وان نكل

(قوله هذا) أي المذكور (قوله غيره) أي ابن القاسم (قوله فيها) أي المدونة (قوله وان أخره) أي الطالب غريمه (قوله ملها) حال من المفعول (قوله فانكر) أي التأخير (قوله جيله) أي الغريم (قوله جمالته) أي الجبل (قوله وبقيتها) أي حالته (قوله ان اسقط) أي الطالب (قوله والا) أي وان لم يسقطها (قوله حلف) أي الطالب (قوله ما أخر) أي الطالب غريمه (قوله وان نكل) أي الطالب

(قوله لزمه) أي التأخير الطالب (قوله غير أنه) أي الشان (قوله وكذا) أي الذي في أيدينا من البيان (قوله بلقطوا الكفالة) اضافته للبيان (قوله ثابتة) أي ٢٦٤ بدل ساقطة (قوله وكذا) أي الذي في ضيق (قوله سم قال) أي الخط (قوله قال) أي

لزمه وسقطت الكفالة الخط غير أنه في النسخة التي رأيت من البيان أثر قوله فان نكل لزمه التأخير والكفالة ساقطة بكل حال وكذا نقله عنه أبو الحسن وصاحب الذخيرة وقوله بكل حال مشكل لاقتضائه سقوط الكفالة مع حلقه وحيث لا فرق بينه وبين القول الثاني ونقل في التوضيح كلام ابن رشد بلقطوا الكفالة ثابتة بكل حال واستشكله بأنه مشكل القول الثالث وكذا نقله السارح في غالب نسخه وهو مشكل فانه يقتضي ان مذهب ابن القاسم لزوم الكفالة اذا نكل وليس كذلك ثم قال واستشكله البساطي بوجه آخر قال بعد قوله انها ثابتة بكل حال فيه شيء لأن يمينه على انه لم يصدق بالتأخير سقوط الكفالة فان نكل فالقياس بسقوطها وهو مذهب ابن القاسم في المدونة اهـ وهذا يرتفع بان الذي في البيان ساقطة بكل حال لا ثابتة ويبقى الاشكال من الوجه الذي ذكره في التوضيح لكن على ما في البيان يبقى القول الثاني كانه الاول لا كما قال في التوضيح من كون الثالث كالاول ويزول الاشكال مرة واحدة بزوال قوله بكل حال من القول الاول على ما في البيان والظاهر انه كذلك في النسخ الصحيحة لان ابن عرفة نقله كذلك وكان القول الاول الذي لابن القاسم يفرق بين حلقه فلا يسقط الكفالة ويسقط التأخير وبين نكوله فسقط الكفالة ولا يسقط التأخير وقوله غيره سقوطها في الوجهين بمجرد التأخير والثابت ثبوتها فيه ما والله أعلم طفي والذي عليه الناقلون لكلام البيان هو نقل أبي الحسن وصاحب الذخيرة ولا اشكال فيه وقول ح لاقتضائه سقوط الكفالة مع حلقه فيه نظر لان ابن رشد مدعوف بسقوطها لقوله اول كلامه فان علم فأنكر لم يلزمه الكفالة ويقال للطالب ان احببت ان تقضي التأخير على ان لا كفالة لك على الكفيل والا فاحلف انك انما أخرته على ان يبقى الكفيل على كفالتك فان حلف لم يلزمه التأخير وان نكل عن اليمين لزمه التأخير والكفالة ساقطة بكل حال الخ ولان حلقه انما هو ليبيطل التأخير حيث بطلت الكفالة كما في نقل ق وهكذا في نقل أبي الحسن وح اختصره واخل بما يدل على المطلوب منه وقوله وقد قيل ان كسالة ساقطة بكل حال ايس هو الاول لان المراد بسقوطها في كل حال في الاول أي بقيد الانكار حلف أم لا وهو قول ابن القاسم في المدونة على نهجها ابن رشد والقول الثاني سقوطها بكل حال لا بقيد الانكار فعنده ان نفس التأخير سقط لها وهو قول الغير فافترق القولان ونص المدونة فان لم يرش الكفيل بالتأخير خير الطالب فاما ابراهيم الجيسل من جمالته ويصح التأخير والالم يكن له ذلك الا برضا الجيسل فان سكبت الجيسل وقد علم بذلك لزمته الجملة وان لم يعلم حتى حل اجل التأخير حلف الطالب ما أخره لم يرش الجيسل وثبتت الجملة وقال غيره ان كان الغريم ملبياً واخره تأخيراً يناسق ط الجملة اهـ فانت ترى قول الغير بسقوط الجملة غير مقيد بالانكار بل يطلق ولو علم وسكت أو لم يعلم حتى حل التأخير بخلاف قول ابن القاسم فقد انضح لك الحق وبان لك ان بين القولين بونا وان كان ابن رشد فيهم ما في قسم الانكار ولا يضرنا ذلك لانه اشار الى ما في المدونة واما نقل المصنف في توضيحه عن ابن رشد ان الجملة ثابتة بكل حال فتع فيه ابن عبيد السلام وهو سبق قلم من ابن

البساطي (قوله وهذا) أي استشكل البساطي (قوله غيره) أي ابن القاسم (قوله سقوطها) أي الكفالة (قوله في الوجهين) أي حلقه ونكوله (قوله ثبوتها) أي الكفالة (قوله فيها) أي الوجهين (قوله نقل أبي الحسن) أي والكفالة ساقطة بكل حال (قوله فيه) أي نقل أبي الحسن (قوله فيه نظر) أي قول الخط والجملة خبر (قوله بسقوطها) أي الكفالة بكل حال (قوله لقوله) أي ابن رشد (قوله فان علم) أي الجيسل تأخير الغريم (قوله فأنكر) أي الجيسل تأخير لم يجب التأخير مع سقوط الكفالة (قوله ولان حلقه) أي الطالب الخ عطف على لان ابن رشد الخ (قوله هو) أي الحلف (قوله ليبيطل) أي الطالب (قوله اختصره) أي كلام البيان (قوله وأخل) بفتحات مثقلا مبهمة الخاء أي الخط (قوله منه) أي كلام البيان (قوله وقوله) أي ابن رشد (قوله ابن رشد) فاعل فهم المضاف لمفعوله (قوله الغير) أي



(قوله وان ادى الضامن) اى الدين (قوله ورجع) اى الضامن (قوله به) اى ما اداه الضامن (قوله كانه) يفتح الهمزة وشدة النون اى الضامن (قوله اسلف) اى الضامن ٢٦٦ المدين (قوله فسكان) اى اداؤه ورجوعه واخذ الجعل (قوله والبطلان)

باطلا وان ادى الضامن ورجع به على المضمون صار كانه اسلف ما ادى ورجع الجعل فسكان سلفا بزيادة اه والبطلان مقيد بكون الجعل من رب الدين او من غيره وعلم رب الدين والارزمت الجمالة ورد الجعل قال في شرح التلعة اعلم ان الجعل ان كان للعميل رد الجعل قولوا واحدا ويقتري الجواب في ثبوت الجمالة وتسقوطها وفي صحة البيع وفساده على ثلاثة اوجه فتارة تسقط الجمالة ويثبت البيع وتارة تثبت الجمالة والبيع والثالث يختلف فيه في الجمالة والبيع جميعا فان كان الجعل من البائع كانت الجمالة ساقطة لانها باعوض والبيع صحيح لان المشتري لا مدخل له فيما فعل البائع مع العميل وان كان الجعل من المشتري اى او من اجنبي ولم يعلم البائع به فالجمالة لازمة كالبيع لان العميل غير البائع حتى يخرج سلعة واختلف اذا علم البائع فقال ابن القاسم في كتاب محمد تسقط الجمالة يريد ويخصم البائع في سلعته وقال محمد السكفالة لازمة وان علم البائع اذا لم يكن له في ذلك سبب واصله للغمى ان طرح وقول ز ومفهومه صورتان الخ المودة الثانية منهما ما دخل في منطوق المصنف وليست من مفهومه وقد علم جوازها فتدبر على المنطوق وتفسد بها هذه النسخة اعنى من غير ربه لمدينه غ في كثير من النسخ اوفسدت كيجعل وان من غير ربه كدينه بالعين المعجمة والياء والراء وزيادة وان وكدينه بكاف التشبيه فهو كقوله في توضيحه لا يجوز للضامن ان يأخذ جعلا من رب الدين او المدين او غيره مما وفي بعض النسخ وان من عند ربه لمدينه بالعين المهملة والنون والدال ولدينه باللام وصوابه على هذا لان من عند ربه لمدينه بلا الناقصة حتى يطابق قوله في توضيحه اختلف اذا كان رب الدين اعطى المدين شيئا على ان اعطاه جملا فاجازه ما لا وابن القاسم واشهب وغيرهم رضى الله تعالى عنهم وفي العينية عن أشهب لا يصح وعنه أيضا انه كرهه وقال النعمي وغيره الجواز ا بين الخطهات ان النسخة ان اللذان ذكرهما غير مشتهرتين والنسخة المشهورة من غير ربه لمدينه كاذر كنه اوليا باسقاط وان وغير بالعين المعجمة والراء والياء ولدينه بلام الجر وهذه معناه فاسد لانها تدل على ان الضمان يفسد اذا دفع غير رب الدين للمدين جعلا على ان يعطى رب الدين جعلا وهذا لا يصح لانه تقدم في كلام ابن غازي ان الجعل لو كان من رب الدين للمدين يصح فاحرى ان كان من غيره ولو كان بدل اللام كاف صحت لانها ترجع الى الاولى غير انه يدعى فيها انه اذا كان الجعل من عند ربه احرويا فاولى النسخ واحسنها النسخة الاولى التي ذكرها ابن غازي ويدخل في قوله بكجعل بل جميع المور التي لا تجوز فيها الجمالة لدخول الفساد بين الكفيل والطالب والمطلوب ويبطل الضمان بجعل للضامن ان كان الجعل مالا بل (وان) كان الجعل (ضمانا مضمونه) اى الضامن من اضافة المصدر لقاعله ومفهوله محذوف اى الضامن بان ضمن احدهما الاخر ليضمنه الاخر بان تدان رجلان ديانا من رجل او من رجلين ويضمن كل منهما صاحبه فيما عليه لرب الدين فيمنع اذا شرط ذلك لان اتفاق بدون شرط ويجعل تقديرة هول المصدر مدين الضامن بان يقول له اخفى وانا انعم لك مدينك واستثنى من المبالغ عليه فقال (الا) تضامنهما (في) عن ترتب عليه ما بسبب (اشترائى) معين مشترك (بينهما) اى المتضامين بان يشتريا شيئا معينا مشتركا

اى الضمان (قوله وعلم رب الدين) اى باخذ الضامن جعلا من غيره (قوله والا) اى وان لم يعلم رب الدين أخذ الضامن جعلا من غيره (قوله ورد) اى العميل (قوله على) ثلاثة اوجه (قوله يفتري) (قوله يختلف) بضم الباء وفتح اللام (قوله به) اى الجعل (قوله اخرج) اى البائع (قوله واختلف) بضم التاء (قوله اذا علم البائع) اى باخذ الضامن جعلا من المشتري او من اجنبي (قوله في سلعته) اى امضاء بيعها بلا جمالة ورده (قوله واصله) اى كلام شارح التحفة (قوله انظر الخط) فيه كلام طويل لا يناسب نقله هنا (قوله الصورة الثانية منهما) اى من اجنبي لمدينه (قوله داخله في منطوق المصنف) لصدقه بنى ربه ومدينه بان يكون الجعل من اجنبي او المدين للعميل وبقى ربه وثبوت مدينه بان يكون العميل من اجنبي لمدينه وهذه هي الصورة الثانية من صورتي المفهوم عند

عيب وثبوت ربه ونفى المدين بان يكون الجعل من ربه للعميل (قوله وقد علم) بضم العين (قوله جوازها) اى بينهما الصورة الثانية (قوله فتد) اى الصورة الثانية (قوله لهما) اى الصورة الثانية (قوله وعنه) اى أشهب (قوله لانه) اى أشهب (قوله اولا) بشد الواء (قوله من المبالغ عليه) اى ضمان مضمونه



(قوله للبائع) صلة يضمن (قوله قال) أي ابن عبد السلام (قوله في المسائل الثلاثة) أي الشراء والبيع والقرض (قوله لانه) أي  
الشان (قوله مما امتنع) أي الضمان يجعل (قوله فيها) أي الثلاث (قوله به) أي ٢٦٧ الجمع (قوله في شمل الاثنين) تفرع  
واراد به ما فوق الواحد

بينهما بالتصنيف بين معلوم مؤجل عليهما إلى أجل معلوم ويضمن كل منهما صاحبه فيما عليه  
للبيع فيجوز له عمل السلف (أو) تضامهما في عرض أو طعام ترتب عليهما بالسوية (بيعه)  
لأجل معلوم على وجه السلم فيجوز وهو الصحيح عند ابن رشد وشبه في الجواز فقال (كقرضهما)  
أي تسلف شخصين شيئا بينهما بالسوية وتضامهما فيه فيجوز (على الأصح) من الخلاف عند  
ابن عبد السلام قال وهو الصحيح عنده واليه ذهب ابن أبي زمنين وابن العطار خلافا لابن  
القضائر وأسلفا جرم منسقة تت وقيدنا بالسوية في المسائل الثلاثة لانه لو كان لاحدهما  
أكثر مما للآخر لم يجز إلا أن يضمن أحدهما قدر ما ضمنه الآخر فيه فقط نص عليه ابن عبد الحق  
عج جاز في الأمور الثلاثة لعمل الماضين فهي منسقة مما امتنع والجواز فيه ما قبله بان  
يضمن كل واحد صاحبه في قدر ما ضمنه فيه الآخر والامتنع فإذا اشتريا شيئا على أن لاحدهما  
الثالث والباقي لآخر فإن ضمن كل منهما صاحبه في جميع ماله لم يجز وإن ضمن ذوا الثلث نصف  
ما لصاحبه جاز (وإن تعدد جلاء) بضم الجاء المهملة وفتح الميم مدود جمع جيل وأراد به ما فوق  
الواحد فيشمل الاثنين أيضا المدين ضمنوه في وقت واحد وحل الاجل وغاب الغريم أو افلس  
(اتبع) المضمون له (كلا) من الجلاء (بخصته) أي الجليل المتبع فقط من قسمة الدين المضمون  
فيه على عددهم فلا يكون بعضهم جلا عن بعضهم بدليل ما بعده فلا يؤخذ من ملي حصة معدوم  
ولامن حاضر نصيب غائب ولامن حتى حظ ميت بان قال أحدهم ضمانه عليهما ووافقه الباقي  
أو قبل لهسم المضمون فلا ناقض لاجمعا نعم دفعة واحدة ومتعاقبين في كل حال (الأن يشترط)  
المضمون له في عقد الضمان (حالة بعضهم) أي الجلاء (عن بعض) فله أخذ جميع حقه من بعضهم  
إن غاب غيره أو أعدم وإن حضر واملأ ما تبع كلا بخصته فقط فإن كان قال مع ذلك أيكم شئت  
أخذت حتى منه فله أخذ جميع حقه من شاء منهم ولو حضر غيره مليا وأقسام المسئلة أربعة  
تعدد هم بلا شرط فلا يتبع كلا لا بخصته تعدد هم واشترط حالة بعضهم وقال أيكم شئت أخذت  
حتى منه فله أخذه من شاء ولو حضر واملأ تعدد هم بشرط حالة بعضهم عن بعض ولم يقل أيكم  
الخ فبأخذ جميع حقه من حضر مليا إن غاب الباقي أو أعدم وإن حضر واملأ ما تبع كلا بخصته  
تعدد هم ولم يشترط حالة بعضهم عن بعض وقال أيكم شئت أخذت حتى منه فله أخذه من شاء  
ولو حضر واملأ وشبه في أخذه الحق من شاء المضمون له أخذه منه المفهوم من الاستدعاء فقال  
(كترتهم) أي الجلاء في الحالة بان ضمن واحد بعد واحد فله أخذه من شاء ولو حضر واملأ  
املأ إن أعدم المضمون أو غاب وسوا شرط حالة بعضهم عن بعض أم لا علم المتأخر بالتقدم أم لا  
غ كانه يشير لقوله في المدونة ومن أخذ من غريمه كقبلا بعد كقبيل فله في عدم الغريم أن يأخذ  
بجميع حقه أي الكفيلين شاء (ورجع) الضامن (المؤدى) بضم الميم وفتح الهمز وكسر  
الدال مثقلا ومفعوله محذوف العلم به أي الدين المضمون فيه (بغير) القدر (المؤدى) بفتح الدال  
مثقلا (عن نفسه) أي المؤدى وأبدل من بغير الخ قوله (بكل ما) أي القدر الذي (على) الشخص  
(الملق) بفتح الميم وسكون اللام وكسر القاف وشد الياء (ثم ساواه) أي المؤدى الملقى بالكسر  
فيهما فيناداه عن صاحبهما الغائب إذا كانوا جلاء فمما بدليل غثيله إلا في رجله فقط  
كانه) بفتح الهمز وشد النون أي المدين (قوله عدم) بضم فمكون أي فقر (قوله فيما اداه) صلا ساواه (قوله إذا كانوا) أي الجلاء

وهذا بعيد من إقضاء المنصف  
إذا المتبادر منه تعدد الجمع  
فأقل ما يصدق عليه تسعة  
إن بقي الجمع على حقيقته  
وستة إن أول بما فوق  
الواحد فالمناسب وإن  
تعدد الجليل (قوله مدين)  
صلة جلاء (قوله في وقت  
واحد) دليله كترتهم إلا في  
(قوله من قسمة الدين)  
بيان حصته (قوله على  
عددهم) أي الجلاء (قوله  
فلا يكون بعضهم)  
الجملاء الخ تفرع على  
بخصته فقط (قوله بان قال  
أحدهم) أي الجلاء الخ  
تصوير الجملة في وقت  
واحد (قوله مع ذلك) أي  
اشتراط حالة بعضهم عن  
بعض (قوله تعدد هم بلا  
شرط) أي الحالة بعضهم  
عن بعض ولا أخذ حقه  
من شاء منهم (قوله أخذه)  
أي الحق (قوله المضمون له)  
فاعل شاء (قوله أخذه منه)  
مفعول شاء (قوله المقهور)  
نعت أخذ الحق من شاء  
(قوله في الحالة) صلة ترتيب  
(قوله بان ضمن واحد بعد  
واحد) تصوير لترتيبهم (قوله  
له) أي المضمون له (قوله  
أخذه) أي الحق (قوله

(قوله في هذا) أي الجملاء فقط (قوله أفردت) يضم فسكون فكسر (قوله مفرعا) يضم ففتح فكسر مثقلا حال من المصنف (قوله لها) أي مسئلة المدونة (قوله على ما تقدم) أي إلا ان يشترط جملة بعضهم عن بعض ورجع المؤدى بغير المؤدى عن نفسه بكل ما على الملقى ثم ساواه (قوله بسقاة) صلة اشترى وبأؤه للعوض (قوله بالجملة) صلة اشترى أيضا وبأؤه للمصاحبة (قوله الدافع) تفسير لفاعل المستقر فيه (قوله ٢٦٨ احدهم) مفعول لتي (قوله أي الدافع) تفسير لفاعل اخذ المستقر فيه (قوله الملقى)

تفسير لمفعول اخذ البارز (قوله فيساوي) أي الدافع (قوله فيها) أي الاربع مائة (قوله فيأخذ) أي الدافع الملقى (قوله منهما) أي الدافع والملقى (قوله أي احدهما) تفسير لفاعل اخذ (قوله الملقى) تفسير لمفعول اخذ (قوله أي الثالث) تفسير لفاعل (قوله الرابع) تفسير للمفعول (قوله ذكرها) أي كيفية استبقاء العمل الخ (قوله بعض مشايخي الخ) كلام تنب (قوله فيه) أي ما في التوضيح عن المازري (قوله وذكر) أي بعض مشايخ نت (قوله طريقا) أي مختصرا (قوله قال) أي بعض مشايخ نت (قوله وان كان) أي الطريق المختصر الخ (قوله فقال) أي بعض مشايخ نت (قوله المشترين) بكسر الراء جمع مشتر (قوله واخذ) أي البائع (قوله منه) أي احدهم (قوله طالبه) أي الدافع (قوله لانه) أي الدافع (قوله لانه) أي الدافع (قوله لانه) أي الدافع

واشترط جملة بعضهم عن بعض على احد القولين الاتيين في هذا كئلثة اشترطوا سلمة بثلاثمائة على كل مائة وتضامنا فلي البائع احدهم فأخذ منه الجميع مائة عن نفسه ومائتين عن صاحبه فان وجد الغارم احدهما اخذ منه المائة التي دفعها عنه وخسين نصف المائة التي دفعها عن صاحبه ما تم كل من وجد منهما الثالث اخذ منه مائة ثم ذكر المصنف مسئلة المدونة في الجملاء الستة التي افردت بالتصانيف مفرعا لها على مائة قدم فقال (فان اشترى ستة) سلمة مشتركة بينهم سوية (بستائة) على كل منهم مائة (و) شرط (الجملة) من كل واحد منهم لباقيهم (فلي) البائع (احدهم) فأخذ منه الجميع أي الستائة مائة عن نفسه واصالة لا يرجع بها وخمسائة جملة عن الخمسة الباقيين يرجع بها عليهم (ثم أن) أي الدافع (احدهم) أي الخمسة (أخذ) أي الدافع الملقى (بستائة) عن نفس الملقى تبقى اربع مائة للدافع فيساوي الملقى فيها فأخذ (بمائتين) فيصير كل منهما مائة عن الاربع الباقيين (فان لتي احدهما) أي الدافع والملقى الاول (ثالثا) من الستة المتضامين (أخذ) أي احدهما الملقى الثالث (بمخمين) عن نفس الملقى الثالث ربع المائتين المدفوعتين عن الاربع مائة يبقى من المائتين مائة وخمسون فيساوي احدهما في الملقى الثالث (و) يأخذ (بخمسة وسبعين) عن الثلاثة الباقيين (فان لتي الثالث) الذي دفع خمسة وسبعين جملة عن الثلاثة الباقيين (رابعة) من الستة (أخذ) أي الثالث الرابع (بخمسة وعشرين) عن نفس الرابع يبقى من الخمسة والسبعين التي دفعها الثالث جملة خمسون فيساوي الثالث ربع فيها وياخذ (بثلثها) أي بخمسة وعشرين جملة عن الباقيين (ثم) ان لتي هذا الرابع خامس من الستة اخذ (بثاني عشر ونصف) عن نفس الخامس يبقى للرابع من الخمسة والعشرين اثنا عشر ونصف فيساوي الخامس فيها (و) يأخذ (بستة وربع) جملة عن السادس فان لتي الخامس السادس اخذ (بستة وربع) ولم يذكر المصنف لوضوحه ولم يذكر هنا أيضا كيفية استبقاء العمل حتى يصير كل واحد من الستة دافعا للمائة التي عليه وقد ذكرها في توضيحه عن المازري بعض مشايخي فيه تطويل تنفر منه النفوس وذكر طريقا قال وان كان لا يناسب كلام المصنف كل المناسبة فقال اذا لتي البائع احدهما المشترين واخذ منه الستائة ثم لتي هذا الدافع واحد من شركائه في الشراء طالبه بثلاثمائة مائة تخصه ومائتين بطريق الجملة لانه يقول له قد دفعت ستائة مائة تخصني لا يرجع لي بها وخمسائة عندك وعن اصحابك يخصك منها مائة تبقى اربع مائة عن اصحابك الاربع انت جميل هي بها فلذلك يطالبه بثلاثمائة فاذا اخذها منه استقر ان كل واحد منهما دفع ثلاثمائة وقد علمت تفصيلها فاذا القيا بالثالث البا بمائة تخصه وتبقى ثلاثمائة هو هو ما جميل بها فاطالبه بمائة منها بالجملة فيأخذ ان المائتين فيقتسمانها فيبقى لكل منهما مائة

(قوله له) أي الملقى (قوله بها) أي لاربعمائة (قوله فلذلك) أي المذكور من كونه تخصه مائة اصالة ولثلاث ومائتان جملة على يطالبه الخ (قوله يطالبه) أي الدافع الملقى (قوله فاذا أخذها) أي الدافع الثلاثمائة (قوله منه) أي الملقى (قوله منها) أي الدافع والملقى (قوله فاذا القيا) أي الدافع والملقى (قوله لانه) أي الدافع (قوله لانه) أي الدافع (قوله لانه) أي الدافع

قوله طابوه) أي الثلاثة الرابع (قوله لهم) أي الثلاثة (قوله هو) أي الرابع (قوله بهما) أي الماتنين (قوله معهم) أي  
لثلاثة (قوله فيطالبونه) أي الثلاثة الرابع (قوله بصحته) أي الرابع (قوله منها) أي الماتنين (قوله وهي) أي حصته من  
لماتنين (قوله كذلك) أي خسون (قوله طابوه) أي الأربعة الخامس (قوله المجموع) أي مائة وعشرون (قوله انتهى)  
أي كلام بعض مشايخ نت (قوله جعله) أي نت (قوله ونحو) عطف ٢٦٩ على طريق آخر (قوله وهم)

والثالث أيضا مائة فإذا التي هؤلاء الثلاثة رابعا طابوه بمائة عن نفسه ويبقى لهم مائتان هو  
جمل بهما معهم فيطالبونه بصحته منها بطريق الجملة وهي خسون ويتقاسم الثلاثة هذه  
المائة والخمسين أثلاثا فيبقى لكل خمسون وللرابع أيضا كذلك وهي التي دفعها بطريق الجملة  
فالباقى مائتان فإذا التي هؤلاء الأربعة خامسا طابوه بمائة عن نفسه وبعشرين من المائة  
السادسة لأن الخمسة حلالها فاقضم هذه العشرون إلى المائة ووزع المجموع على الأربعة  
فينوب كل ثلاثون ويبقى لكل عشرون وللخامس أيضا عشرون ومجموعها مائة فيأخذها  
الخمس من السادس إذا نظروا به ويتقاسمون بها الخماسا فيظفر كل بمجموع حصته اه  
(تفسيه) \* هذا العمل نحوه عمل الطنيزي وقد تعقبه ابن عرفة انظره في الكبير قاله نت  
في الصغير طنى جعله ماذكره بعض مشايخه طريقا آخر لا يناسب كلام المصنف ونحوها  
له عمل الطنيزي وهم بل هو صورة من صور التراجع تناسب كلام المصنف وتوخذه وليست  
طريقا أخرى لأن صور التراجع غير مختصرة فيما ذكر قال أبو الحسن في شرح المدونة  
اعلم أن وجود التراجع لا يقتصر بينهم في عدد إذ قد يلتقون على رتب مختلفة وصور شتى  
لأن صاحب الحق إما أن يلتقي جميعهم أو يلقى خمسة منهم أو أربعة أو ثلاثة أو اثنين أو واحدا  
وإذا لقي أربعة منهم أو أقل فآخذ ماله من لقي فان ذلك الغريم إما أن يلقى سائرهم مجتمعين  
أو متفرقين في كل واحد من جانبي الملتقين أو مجتمعين في جانب ومفترقين في آخر والافتراق على  
اقسام كثيرة ثم ذكر كيفية التراجع في هذه الصور إلى أن قال وان لقي اثنين منهم واحد رجعا  
عليه بما ادّعى عنه من أصل الحق وبثلث ما ادّعى عن أصحابه بالجملة وان كانوا ثلاثة فآخذوا واحدا  
رجعوا عليه بما ادّعى عنه وبربع ما ادّعى عن أصحابه بالجملة اه باختصار واطال في ذلك  
فقد ظهر لك أن هذه مفرقة على طريق الفقهاء وغيرهم لا اختلاف فيها وليس نقي منها  
طريقا مخالفا لغيره والاختلاف بين الفقهاء والطنيزي حيث لقي أحد الاثنين الثالث على  
الانفراد وكذا من بعده حسب ما هو مفروض في كلام عياض وابن عرفة وغير واحد أما أن  
لقبائه معا كما يفرض بعض مشايخ نت فلا خلاف فيها ولا تحول لما قال الطنيزي ونص ابن  
عرفة وضابط تراجعهم في ثمن ما ابتاعوه متعاملين رجوع كل غارم على من لقيه بما غرم عنه  
من ثمن ما ابتاعه وبما يوجب مساواته إياه فيما غرمه بالجملة عن غيره ثم في رجوعه عليه  
بذلك على مقتضى حال لقاء الغارم من لقيه فقط أو على مقتضى ما يجب على كل واحد منهما  
مع كل من غرم لولقيهم رب الحق مجتبعين قولنا لا كثر ونقل عياض حيث قال لو لقي ثلثي السنة  
ثالثهم فقبها يأخذهم بخمسين قضاها عنه في خاصته وبخمس مائة وخمسين نصف مائة وخمسين إذاها  
بالجملة فذلك مائة وخمسة وعشرون وعلى هذا حسب كل الفقهاء المسئلة في التراجع بينهم

على مقتضى حال الخ (قوله قال) أي عياض (قوله فقها) أي المدونة (قوله يأخذها) أي الثاني الثالث (قوله قضاها) أي  
الثاني الخمسين (قوله عنه) أي الثالث (قوله في خاصته) أي الثالث (قوله إذاها) أي الثاني الخمسة والسبعين (قوله  
وعلى هذا) أي الوجه صله حسب (قوله بينهم) أي الجملاء

(قوله الفارسي) صيغة نسب أي المنسوب للقرض لاستغاله يعلم القرائض (قوله هذا) أي الوجه الذي حسب الفقهاء المسئلة عليه في التراجع بينهم (قوله) أي أحد الأولين (قوله كأننا) بفتح الهمزة وشدة النون (قوله باجتماع بعضنا ببعض) أي مسيبة (قوله على) بشدة الياء (قوله منه) أي المال (قوله غرمتهما) أي المائتين بفتح تاء خطاب الواحد (قوله عنى) صلة غرم (قوله وأدفع) مضارع (قوله لقبته) بضم تاء المتكلم (قوله قبله) بكسر الموحدة أي كلام الطنيزي (قوله وهو) أي كلام الطنيزي الخ (قوله) لان ما له بعد الهمزة أي كلام الطنيزي (قوله غرمه) أي الثالث (قوله على قوله) أي الطنيزي

٢٧٠

وقال أبو القاسم الطنيزي الفارسي هذا غلط في الحساب والواجب إذا التقي الثالث مع أحد الأولين أن يقول له الثالث نحن كأننا اجتماعنا معا باجتماع بعضنا ببعض ولو اجتمعنا معا كان المال علينا أثلاثا على منتهى ما تان غرمتهما أنت وصاحبك عنى خذ ما منك وأدفع لصاحبك ما تانته إذا لقبته وكذا في بقية المسئلة قلت قبله عياض وغيره وهو غلط في الفقه لان ما له عدم غرم الثالث شيئا بالجملة لان جملة ما غرمه على قوله في لقائه الثاني ما توهي واجبة عليه بالشرع واستواءهما في التزام الجملة يوجب استواءهما في الغرم بها واستواءهما فيه يوجب رجوع الثاني على الثالث بما قال الفقهاء (و) إذا كانوا جملة غير ممان ضمنوا انحصار في مال عليه بشرط جملة بعضهم بعضا وادى بعضهم الحق له لعدم الغريم وأغنيته ولحق المؤدى أحد أصحابه (هل لا يرجع) المؤدى على الملقى (عما) أي القدر الذي يخصه (أي المؤدى) (أيضا) أي كما لا يرجع عليه به إذا كانوا جملة غير ممان (إذا كان الحق) المضمون (على غيرهم) أي الجملة المشتركة جملة بعضهم عن بعض (أولا) بشدة الواو ومنوا أي ابتدأوا وعليهم ثانيا بالجملة (وعليه) أي عدم رجوع المؤدى بما يخصه على الملقى (الاكثر) وهو المعتمد وكيفية التراجع على هذا التأويل إذا تضمن ثلاثة عن واحد بثلاثمائة وغرمها أحدهم ثم لقي آخر فآخذ منه مائة عن نفسه وخمسين بجملة الثالث ومن لقي منهما الثالث أخذ منه خمسين والتأويل الثاني طوأم المصنف تقديره يرجع بما يخصه وكيفية الرجوع عليه أن الغارم الأول يأخذ من الملقى الأول مائة وخمسين بالجملة وإذا لقي أحدهما الثالث فآخذ منه خمسة وسبعين وإذا لقبه الآخر طال به بخمسة وسبعين فيقول له الثالث دفعت لصاحبنا الذي لقيني قبلًا خمسة وسبعين ساو ينك فيما يبيى لأننا زدنا مثلها فخذ نصفه سبعة وثلاثين ونصفًا ثم كل من لقي منهما الذي لم يدفع الخمسة وسبعين أخذ منه اثني عشر ونصفًا فيستوى الجميع في أن كل واحد منهم دفع مائة بالجملة فظهر الفرق بين التأويلين في كيفية تراجعهم في المثال المذكور وكلام من وقت عليه من الشراح في هذا المحل غير ظاهر ولا واف بالمقصود فلو قال المصنف وهل كذا ان كان الحق على غيرهم لكان أولى باختصاره وأفادته جريان هذه المسئلة على الأولى في جميع ما ذكر فيها من قوله ويرجع المؤدى إلى قوله ثم ساواه قاله المستأوى رجه الله تعالى طوى قوله وهل لا يرجع بما يخصه الخ أي إذا أخذ من أحدهم ما يخصه فقط فهل لا يرجع به كما إذا كان الحق عليهم أو يرجع به هذا هو الصواب في تقرير كلام المصنف وبه تظهر غيرة الخلاف والمسئلة هكذا مفروضة في كلام ابن رشد ونصه فان تحمل بالمال جملة في صفقة

(قوله في لقائه) أي الثالث (قوله مائة) خبران (قوله وهي) أي المائة (قوله عليه) أي الثالث (قوله واستواؤهما) أي الثاني والثالث (قوله استواءهما) أي الثاني والثالث (قوله بها) أي الجملة (قوله واستواؤهما) أي الثاني والثالث (قوله فيه) أي الغرم بها (قوله كما لا يرجع) أي المؤدى (قوله عليه) أي الملقى (قوله به) أي ما يخصه (قوله أولًا) بشدة الواو ومنوا (قوله كان) (قوله وعليهم) أي الجملة (قوله بثلاثمائة) صلة تحمل أي بشرط تحملهم (قوله وغرمها) أي الثلاثمائة (قوله أحدهم) أي الجملة لعدم الغريم وأغنيته (قوله ثم لقي) أي الغارم (قوله آخر) أي من الجملة (قوله فآخذ) أي الغارم (قوله منه) أي الملقى (قوله عن نفسه) أي الملقى (قوله وخمسين) أي الغارم (قوله منها) أي الملقى (قوله وإذا لقي) أي الغارم (قوله قبلًا) أي الملقى (قوله خمسة وسبعين) أي الغارم (قوله وإذا لقبه) أي الغارم (قوله فآخذ) أي الملقى (قوله فخذ نصفه) أي الملقى (قوله سبعة وثلاثين) أي الملقى (قوله ونصفًا) أي الملقى (قوله ثم كل من لقي) أي الملقى (قوله الذي لم يدفع) أي الملقى (قوله الخمسة وسبعين) أي الملقى (قوله أخذ منه) أي الملقى (قوله اثني عشر ونصفًا) أي الملقى (قوله فيستوى الجميع) أي الملقى (قوله في أن كل واحد منهم دفع مائة بالجملة) أي الملقى (قوله فظهر الفرق بين التأويلين) أي الملقى (قوله في كيفية تراجعهم في المثال المذكور) أي الملقى (قوله وكلام من وقت عليه من الشراح في هذا المحل غير ظاهر ولا واف بالمقصود) أي الملقى (قوله فلو قال المصنف) أي الملقى (قوله وهل كذا ان كان الحق على غيرهم لكان أولى باختصاره وأفادته جريان هذه المسئلة على الأولى في جميع ما ذكر فيها من قوله ويرجع المؤدى إلى قوله ثم ساواه قاله المستأوى رجه الله تعالى طوى قوله وهل لا يرجع بما يخصه الخ أي إذا أخذ من أحدهم ما يخصه فقط فهل لا يرجع به كما إذا كان الحق عليهم أو يرجع به هذا هو الصواب في تقرير كلام المصنف وبه تظهر غيرة الخلاف والمسئلة هكذا مفروضة في كلام ابن رشد ونصه فان تحمل بالمال جملة في صفقة

(قوله منه) أي الثالث (قوله ويرجع) أي الغارم (قوله بما يخصه) أي الغارم (قوله عليه) أي التأويل واحدة الثانية (قوله أحدهما) أي الغارم وملقى (قوله فآخذ) أي أحدهما (قوله منه) أي الثالث (قوله وإذا لقبه) أي الثالث (قوله مثلها) أي خمسة وسبعين (قوله نصفه) أي الباقي (قوله سبعة وثلاثين ونصفًا) بيان نصفه (قوله أولى) بفتح الهمزة (قوله الأولى) بضم الهمزة (قوله فيها) أي الأولى (قوله من قوله ويرجع الخ) بيان

(قوله منه) أي المال (قوله بشرط) أي المحمول له (قوله قال) أي المضعون له (قوله قولي) يفتح الهمزة مثني قول بلائون لضافته  
(قوله كليهما) أي قولي مالك (قوله من المال) بيان ما (قوله فاختلف) بضم التاء (قوله ذلك) أي ما ينوبه منه نائب فاعل  
المأخوذ (قوله من اصحابه) بيان من (قوله له) أي المأخوذ منه ما ينوبه (قوله ذلك) أي الرجوع على من يجده من اصحابه (قوله والى  
هذا) أي رجوع المأخوذ منه ما ينوب على من وجد من اصحابه صلة ذهب (قوله ذلك) أي الرجوع (قوله له) أي المأخوذ منه  
(قوله وهو) أي عدم الرجوع (قوله منه) أي المال بيان ما (قوله ومثله) أي عدم الرجوع (قوله كفلاء) حال من الستة (قوله واما  
فرضها) أي المسئلة (قوله احدثهم) أي الكفلاء غير الغرما (قوله فيه) ٢٧١ أي اخذ جميع الحق من احدثهم

(قوله وان كان جمع الخ)  
حال (قوله من المحققين)  
بيان جمع (قوله فترضوا)  
أي الفرع (قوله فيه) أي  
اخذ جميع الحق من احدثهم  
(قوله كعباض الخ) تمثيل  
لجمع المحققين (قوله انهم)  
أي عباضا ومن بعده (قوله  
كلامه) أي ابن رشد (قوله  
وله لهم) أي عباضا ومن  
تبعه (قوله حرفوه) أي كلام  
ابن رشد (قوله وان بعد)  
بضم العين الخ حال (قوله  
تواطوا) أي توافق (قوله  
على التصريف) صلة تطاوا  
(قوله فانه) أي الشأن الخ  
صلة تعلمهم حرفوه (قوله  
ونصها) أي المدونة (قوله  
فقط) أي غير الغرما (قوله  
انها) أي المدونة (قوله ان  
ينسب) أي ابن رشد (قوله  
ويترك) أي ابن رشد (قوله  
نصها) أي المدونة (قوله  
وبه) أي نصها صلة يظهر

واحدة قيلت كل واحد منهم ما ينوبه منه موزعا على عددهم الا ان يشترط ان كل واحد منهم  
حليل عن صاحبه او عن اصحابه قال بجميع المال اوليقل فيؤخذ عليهم بعلمهم كأخذهم  
بعدم الغريم وياخذ ائمتهم شاء على احد قولي مالك رضي الله تعالى عنه وعلى كليهما ان اشترط  
أخذ ائمتهم شاء فان اخذ احدثهم بما ينوبه من المال فاختلف هل للمأخوذ منه ذلك ان يرجع  
على من وجد من اصحابه حتى ينساب به فيه فقبل له ذلك والى هذا ذهب ابو اسحق وقيل ليس  
ذلك وهو الصواب لان ما ينوبه منه انما اداء عن نفسه ومثله في كتاب ابن المواز وهو الاقي  
على ما في المدونة تقرير ابن القاسم في الستة كفلاء اه نقله أبو الحسن وق وأما فرضها  
في اخذ جميع الحق من احدثهم فلا يظهر للخلاف فيه معي لمن تأمل وأنصف وان كان جمع من  
المحققين فترضوه فيه كعباض وابن عبد السلام وابن عرفة بل وجميع من وقت عليهم الا ابن  
رشد مع انهم لم يتفوا الا كلامه ولعلمهم حرفوه وان بعد تطاوا هؤلاء الأئمة الاجلاء على  
التحريف فانه لا يصح فرضهم والحق احق ان يتبع وكلام المدونة صريح فيها فترضوه  
لاتأويل فيه ولا خلاف ونصها في الثلاثة الجلاء فقط ان اخذ من احدثهم جميع المال يرجع  
الغريم على صاحبه اذ القيم بالثلثين وان لقي احدثهما رجع عليه بالنصف اه فانت ترى  
انما صرح بما يرجع به وهو كلام ظاهر لاتأويل فيه ولا خلاف فلو كان الخلاف فيما  
فترضوه لنهوا على نصها اذ يعد ان ينسب الى التونسي وابن المواز وشماخ ابي زيد ويترك  
نصها وهذا ظاهر وبه يظهر لك ما في تقريرت وبعض شايخه من انطب لکن العذر  
لهما انهما مسبوكان بذلك عن مقدم راسخ في التحقيق والكمال لله تعالى والمحل ليس محلا  
للتأويلين اذ لم يؤولوا عليها وجعلت في كبرية تبعها البساطي نصها المتقدم محل التأويلين  
غير ظاهر اه البناني واندفع بما تقدم عن المسناوي ما هو له طفي ثم قال سلمنا وجود  
الخلاف في فرض ابن رشد كما بينه لكن لا يلزم منه عدم التأويلين في القرض المتقدم وقد  
علمت غرضهما فيه ثم قال قلت العجب كيف حله عدم فهمه غرة الخلاف في فرض الجماعة على  
التجاسر عليهم بالخطمة والتحريف وكلام المدونة السابق وان كان صريحا في رجوع الاول  
على الثاني بالنصف فانه قابل للتأويل لسكوته عن رجوع احدثهم على الثالث فلا دليل فيه

(قوله لهما) أي تت وشيخه (قوله انهما) أي تت وشيخه (قوله بذلك) أي التقرير (قوله من له قدم راسخ في التحقيق) أي  
كعباض ومن تبعه (قوله والمحل) أي نصها في الثلاثة الجلاء فقط (قوله وجعل) بسكون العين مصدر مضاف لقاعه (قوله غير  
ظاهر) خبر جعل (قوله بما تقدم عن المسناوي) أي من غرة الخلاف في دفع احدثهم الحق كله (قوله ما هو) بفتح الهمزة مثني لقاعه (قوله  
اندفع) (قوله ثم قال) أي البناني (قوله سألنا) بفتح الهمزة مثني لقاعه (قوله بفتح الهمزة مثني لقاعه) بفتح الهمزة مثني لقاعه (قوله بفتح الهمزة مثني لقاعه)  
جميع الحق (قوله ثم قال) أي التأويلين (قوله فيه) أي القرض المتقدم (قوله ثم قال) أي البناني (قوله حله) أي طفي (قوله فهمه)  
أي طفي (قوله وان كان صريحا الخ) حال (قوله فانه) أي كلامها خبره (قوله لسكوته) أي صاحب المدونة (قوله فيه) أي كلامها

(قوله اولاً) أى هذا اللفظ (قوله منون) خبراً ولا (قوله الشارحين) أى بهرام والبساطى (قوله هو التأويل الثانى) أى الرجوع  
بما يخصه (قوله الضمان) تفسيره لفاعل صم المستتر فيه (قوله صمته) أى ضمان الوجه (قوله لانه) أى الزوج (قوله تخرج)  
أى الزوج (قوله على) بشد لا ياء (قوله ومثله) أى ضمان الوجه فى ان الزوج رده (قوله قبلوه) بفتح فكسر (قوله وزاد) أى الخط  
(قوله ولو شرطت) أى الزوج (قوله فى ضمان الوجه) (قوله فى التوضيح) خبر مقدم (قوله على ان لا مال عليها) أى ان يحزن عن  
احضار المضمون (قوله رده) أى ٢٧٢ تكلفها (قوله لانه) أى زوجها (قوله تجبس) بضم التاء وفتح الموحدة

لطفى والله الموفق فى الجواب (تأويلان) ت \* (تنبيه) \* أولاً فى كلام المصنف منون كذا  
رأيت بخط الاقنسى مضبوطاً بالقلم وهو الموافق لكلام المصنف على ما قررناه وأما بغير  
تأويل فبما يخصه كما هو ظاهر كلام الشارحين فينعكس التعليل اذ يصير ما عليه  
الاكثر هو التأويل الثانى وليس كذلك (وصح) الضمان (بالوجه) أى الذات أى الاتيان  
بالدين وقت الحاجة اليه ولا اختلاف فى صحة عندنا وتبع ابن الحاجب فى تعبيره بصح وعبر  
ابن عرفة بيجاز كالارشاد وفى الشامل وجاز بوجه والعضو المعين كالجميع اذ لا فرق بين الوجه  
وغيره (و) ان ضمنت زوجة بالوجه فالزوج رده أى ضمان الوجه ولو بغير مال لانه يقول قد  
تخرج للتفتيش على المضمون واحضاره وذلك عارعى ومثله ضمان الطلب وأما ضمان المال  
فقده قدم صحة فى قدر ثلث ماله الخطا ظاهره ولو كان المال المضمون فيه دون ثلثها وهو  
ظاهره فى التوضيح وابن عرفة والشامل عن ابن عبد الحكم وقبلوه وزاد ولو شرطت عدم  
الفرم فى التوضيح ولو تكفلت ذات زوج بوجه رجل على أن لا مال عليها فلزوجها رده لانه  
يقول قد تجبس وامنع منها وتخرج للخصومة وذلك شين على فله منع تحملها بالطلب أيضاً واقه  
أعلم (وبرئ) ضامن الوجه (بسلامة) أى المضمون للمضمون له زار فى المدونة بكان فيه حاكم  
وأما مكان لاسلطان فيه أو فى حال فتنة او منافزة او بكان يقدر الغريم على الامتناع لم يبرأ أفاده  
تت ويرأ بسلامة فى مكان يقدر على تخليص حقه منه فيه ان كان بغير سجن بل (وان) سلمه له  
(بسجن) بكسر السين أى محل مسجون فيه قال فى المدونة لانه يسجن له بعد غنام ما حبس  
فيه الباجى سواء كان مسجوناً فى دم أو غيره ويكنى قوله برئت منه البسك وهو فى السجن فشأنك به  
كان سجنه فى حق أو تعدى اللغوى ولو تعدى ابن عرفة فى التعدى نظر لانه مظنة لاجراجه  
برفع التعدى عنه فلا يمكن منه وفيه نظر لانه كان كنهه فى الحين فان منع منه جرى مجرى  
موته فى التوضيح اللغوى والمأزى سواء سجن بحق أو باطل لا مكان محال كنهه عند القاضى  
الذى حبسه فارمغ هذا الطالب منه زمن الوصول اليه فيجرى ذلك مجرى موته وموته يسقط  
الكفالة \* (فرع) \* ان احضره زاوية لا يمكن اخراجه منها فالذى وقع به الحكم والعمل أنه  
كاحضاره يبرأ به قال فى نظم العمليات

وضامن مضمونه قد احضرا \* بموضع اخراجه تعذرا  
يكفيه ما لم يضمن الاحضاره \* بمجلس الشرع بتلك المتره

(قوله وامنع) بضم الهمز  
(قوله منها) أى الزوجة  
(قوله شين) بفتح فسكون  
أى عار (قوله على) بشد الباء  
(قوله لانه) أى الزوج (قوله  
بحملها) أى الزوجة (قوله  
ضامن الوجه) تفسيره لفاعل  
برى المستتر فيه (قوله حاكم)  
أى نصف (قوله منافزة)  
يقام وزاى أى صغراء لاه  
بها (قوله الامتناع) أى من  
دفع ما عليه (قوله لم يبرأ) أى  
ضامن الوجه بسلامة المضمون  
فيه (قوله يقدر) أى المضمون  
له (قوله منه) أى المضمون  
(قوله فيه) أى المكان (قوله  
لانه) أى الغريم المسجون  
(قوله يسجن) بضم السين  
وفتح الجيم (قوله لانه) أى  
المضمون له (قوله سجنه)  
أى المضمون (قوله قوله)  
أى ضامن الوجه (قوله  
منه) أى المضمون (قوله وهو)  
أى المضمون (قوله به) أى  
الغريم (قوله فلا يمكن) أى  
المستحق (قوله منه) أى

المضمون المسجون (قوله جرى) أى منه منه (قوله مجرى موته) أى المضمون فى سقوط ضمانه عن ضامن وجهه (قوله فان منع)  
بضم فكسر (قوله منه) أى المضمون (قوله اليه) أى المضمون (قوله ذلك) أى منه منه (قوله موته) أى المضمون (قوله وموته)  
أى المضمون (قوله يسقط) بضم فسكون فكسر (قوله احضره) أى ضامن الوجه مضمونه (قوله اخراجه) أى المضمون (قوله  
منها) أى الزاوية (قوله لانه) أى احضاره بالزاوية (قوله يبرأ) أى ضامن الوجه

(قوله لانه) أى المضمون (قوله كوكيله) أى الضامن (قوله فان سلم نفسه بدون امره) مفهوم ان امره به (قوله به) أى تسليم نفسه  
(قوله ولو قال) أى المضمون (قوله فيهما) أى تسليم نفسه وتسليم اجنبى بدون امر الضامن (قوله يرد) بضم فكسر (قوله قبوله)  
أى المضمون (قوله حتى يسلمه) أى المضمون (قوله له) أى الطالب (قوله ولو قبله) بفتح فكسر أى الطالب المضمون (قوله الطالب)  
خبر مقدم (قوله له) أى الطالب (قوله فيهما) أى الغريم (قوله امره) ٢٧٣ أى المضمون (قوله به) أى الامر  
بالتسليم (قوله امره) أى

أه بنائى (أو بتسليمه) أى المضمون من إضافة المصدر لفاعله ومفعوله (نفسه) أى المضمون  
للمضمون لا فيبر الجليل به كفى المدونة وزاد في الموازية (ان امره) أى الضامن المضمون (به)  
أى تسليمه نفسه للمضمون لانه كوكيله فان سلم نفسه بدون امره فلا يبر الضامن به ولو قال  
سأت نفسي نياية عن تحمل بر كالكوسله اجنبى بدون امر الضامن على المشهور فيهما ابن عرفة  
في الموازية اذ الميرد الطالب قبوله حتى يسلمه له الجليل ولو قبله برئى كمن دفع ديناً عن اجنبى  
لطالب أن لا يقبله الا بتوكيل الغريم وله قبوله فيبر زاد الصقلي عن محمد ان انكر الطالب  
كون الجليل امره بتسليمه نفسه فان شهد به احد برئى الجليل وفي الشامل لو انكر الطالب  
امره له برئى ان شهد به احد وشرط براتما لجليل بتسليم المضمون (ان حل الحق) المضمون به  
اذلا فأتدق في احضاره قبل حمله قاله المازنى وغيره عجب أى على الغريم كفى الشرح  
ولو كان مؤجلاً على الضامن بان اخره وحلف انه لم يقصده تأخير الغريم قاله بعض شيوخنا  
وكانه رأى ان ضامن الوجه كضامن المال في هذا (و) برئى بتسليمه (بغير مجلس الحكم ان لم  
يشترط) المضمون له على الضامن تسليمه بمجلس الحكم فان اشترطه فلا يبر الا بتسليمه به قاله في  
الكافي ولو احضره فمجلس الحكم فوجد المضمون له غائباً فلا يبر لعدم التسليم الا ان يشترط  
الضامن سقوط الضمان عنه باحضاره ولو لم يجده ولا وكيله لكنه يشهد على احضاره ويبرأ  
على أحد القولين وظاهره سوا بقى مجلس الحكم بحاله او خرب ولم تجز فيه الاحكام وهو كذلك  
على المشهور قاله ت ت ع ب فان خرب وانتقل العمران لغيره ففي براته باحضاره فيما  
خرب وعدمها قولان مبناه عامر اعانة اللفظ أو المعنى ذكره في التوضيح (و) برئى بتسليمه له  
(بغير بلده) أى الاشتراط المفهوم من يشترط (ان كان به) أى بلد التسليم (ح كم) شرعى يخلص  
الحق فان لم يكن به ح كم فلا يبرأ به وقيل لا يبرأ به حكاهما ابن عبد الحكم المازنى وهذا  
الخلافاً يجرى عندى على الخلاف في الشرط الذى لا يقيد ابن عبد السلام قديكون هذا  
الشرط مفيد بان كان البلد المشترط احضاره فيه موضع سكنى البيعة او كان الحق غير معين  
ولطالب غرض في اخذه في محل الاشتراط ابن عرفة ولو شرط احضاره بلداً فاحضره بغيره  
حيث تناله الاحكام ففي براته باحضاره فيه قولان حكاهما ابن عبد الحكم ويقههم عما ذكر  
براته بالاسرى اذ لم يشترط احضاره بلداً معين وأحضره في غير بلد الضمان مما يأخذه الحكم  
فيه وهذه مسئلة المدونة والله أعلم واذا أحضره برئى ان كان ملياً بل (ولو) كان (عديماً)  
هذا هو المشهور وأشار بولو الى قول ابن الجهم وابن الباد لا يبرأ باحضاره عديماً (والا) أى  
وان لم يبرأ الجليل بوجه مما تقدم (أعزم) بضم الهمز وكسر الراء الضامن الحق المضمون فيه  
فأدق أى اعتباره والعمل

٢٥ منح ت وعدمه (قوله يلد) أى معين (قوله تناله) أى المضمون (قوله ففى براته)  
أى الضامن (قوله باحضاره) أى المضمون (قوله فيه) أى غير بلد الشرط (قوله يأخذه) أى المضمون (قوله وهذه) أى براته  
باحضاره بغير بلد الضمان الذى يأخذه فيه الحكم ولم يشترط احضاره بلداً معين (قوله ولو كان) أى المضمون (قوله الضامن)  
تفسير لتأنيب فاعل أعزم المستتر به (قوله الحق) مفعول ثان لا عزم

(قوله فان بعدت الخ) مفهوزم ان ثبت (قوله في حضوره) أي الغريم (قوله لوفى) بفتح الفوقية واللام وضم الواو مشددة أي تأخير (ان قربت ولو آداه) أي لاجتهاد الحاكم (قوله لانه) أي الحكم بغرم الضامن عليه لا يسقط (قوله فان كان) أي ضامن الوجه (قوله ثم أحضره) أي الضامن المضمون (قوله مضى) أي الحكم بغرمه (قوله الشرط) أي ان حكم (قوله انه) أي الشان (قوله أحضره) أي الضامن المضمون (قوله فانه) ٢٧٤ أي احضاره (قوله يسقط) بضم الياء (قوله عنه) أي الضامن (قوله واختام)

بضم التاء (قوله لعبد الملك) راجع للقول الاول (قوله) وغيره) راجع للقول الثاني (قوله وهذا) أي عدم سقوط الغرم من الضامن باحضاره المضمون بعد الحكم به على المشهور وبعدم دفعه اتفاقا (قوله فان كان) أي المضمون (قوله رد) بضم الراء (قوله عند) صلة عدمه (قوله وهذه) أي سقوط غرم الضامن بثبوت عدم المضمون الغائب وانته لتأنيث خبره (قوله استظهار) خبران (قوله بغرمه) أي الضامن (قوله ولو أثبت) أي الضامن (قوله عدمه) أي المضمون (قوله غيبته) أي المضمون (قوله على انها) أي عين المدين مع ينسب عدمه (قوله ويلزمه) أي الضامن (قوله فان سبق الحكم الموت الخ) تحصل لما قبله (قوله فقط) أي وليس قيد في ثبوت موته قوله أي في غيبته (قوله لذهاب الذات المكفولة) صلة سقوط الغرم بموت المضمون (قوله ابالي) بضم

الهمز (قوله ان الجملة الخ) بيان مذهبا يحذف من (قوله ان مات) أي المضمون (قوله بغير بلده) أي الخروج الضمان (قوله أو قبله) أي الاجل (قوله احضاره) أي المضمون (قوله فيه) أي الزمن (قوله لان تقر بانه) أي الضامن (قوله حق خرج) أي الغريم (قوله كيجزئه) أي الضامن (قوله عنه) أي المضمون (قوله لومنعته) أي المضمون



(قوله وهو) أي المضمون (قوله يمكن) بفتح التاء (قوله لا) بفتح اللام (قوله والى) أي وان مات قبل الاجل بزمان يمكن احضاره فيه عند الاجل من البلد الذي مات به أن لو كان حيا (قوله سقط) أي الضمان (قوله هذا) أي قول ابن القاسم (قوله فهو) أي ورجع به (قوله وأما إذا غرم) أي الضامن (قوله في المدونة) خبر مقدم (قوله لو غرم الجبل) أي الدين (قوله ثم أثبت) أي الجبل (قوله قبل القضاء) صلة أثبت (قوله لانه) أي الشأن (قوله لو علم) بضم العين (قوله أنه) أي الغريم (قوله عليه) أي الجبل (قوله ما كان) أي الغريم (قوله رجوعه) أي الجبل (قوله انه) أي الغريم (قوله كان) ٢٧٥ أي الغريم (قوله بجمله) أي المضمون (قوله ان كان) أي ضمان

الخروج لحل الاجل وهو بالبلد ويمكن الطالب منه والاسقط وصرح ابن رشد بان هذا خلاف ما في المدونة (و) ان حل الاجل ولم يحضر ضامن الوجه المضمون وحكم عليه بالغرم وغرم ثم أثبت الضامن موت المضمون أو عدمه عند حلول الاجل (رجع) الضامن للمدعي حكم عليه بالغرم وغرم فيرجع (به) أي ما غرمه اذا أثبت ان الغريم مات قبل الحكم أو عدم حين حل الحق فهو راجع لاثبات العدم والموت كافي طخ وأما إذا غرم لرب الدين في غيبة الغريم بالقضاء ثم أثبت موته أو عدمه لا يرجع لتبرعه كافي طخ في المدونة لو غرم الجبل ثم أثبت بيمينه ان الغريم قد مات في غيبته قبل القضاء رجح الجبل على رب الدين بما أدى لانه لو علم انه مات حين طلب الجبل لم يكن عليه شيء وانما تقع الجملة بالنفس ما كان حيا لمط وطهر اذا غرم ثم أثبت انه كان عديما قبل القضاء هل يرجع عليه ام لا والله اعلم البناي لم اجد في طخ رجوعه في اثبات انه كان عديما قبل القضاء (و) صح الضمان (بالطلب) الى التفتيش على المضمون واعلام المضمون له بجمله عند حلول الاجل ان كان في مال بل (وان) كان (في) شأن (قصاص) من نفس اودونها اذا يلزم ضامن الطلب الا طلب المضمون بما يقوى عليه ابن عرفة جملة الطلب لا تجب غرم مال وشار لصيغته بقوله (ك) قول الضامن (انا جبل بطلبه) أي المضمون أو على طلبه أو لا ضمن الا طلبه أو على احضاره أو التفتيش باحضاره أو انما طالب بطلبه (أو اشترط) الضامن (ففي) أي عدم ضمان (المال) بالتسريح بان قال ضمن وجهه لا المال الذي عليه (أو قال) الضامن (لا ضمن الا وجهه) أي المضمون قاله ابن المواز ابن عرفة وصيغته اجل بطلبه وممراده ومثله قولها انا جبل الوجه أطلبه فان لم أجده برئت من المال وفي المقدمات عن ابن المواز قائل لا ضمن الا وجهه لا يلزمه ابن رشد فيه نظرا لافرق بين أن اضمن لوجهه ولا ضمن الا وجهه في ضمان الوجه عليه ومن ضمن الوجه ضمن المال كما لافرق بين اسلفتي فلان القدرهم وما اسلفتي الألف درهم وانما يصح قوله اذا كان لكلامه بساط يدل على اسقاط المال مشبها أن يقال تحمل لنا بوجه فلان فان جئت به برئت من المال فيقول لا ضمن لكم الا وجهه وشبهه ذلك اه (وطلبه) أي ضامن الطلب المضمون وجوبا (ع) أي شيء أو الشيء الذي (يقوى) بفتح التحتية والواو وسكون القاف أي يقدر ضامن الطلب (عليه) عند ابن القاسم سواء علم موضعه أو جهله في البلد وقربه وقيل على مسافة يومين وقيل وان بعد ما لم يتقاسم وقيل على مسافة نحو شهر هذا على نقل النسخ

عند حلول الاجل (قوله برئت) بفتح التاء (قوله أي ضامن الطلب) تفسير لقاعل طلب (قوله المضمون) تفسير لفعوله (قوله وجوبا) بيان لحكم طلبه (قوله أي شيء) فائدة (قوله أو الشيء الذي) فهو موصول صفة لمحذوف (قوله أي يقدر ضامن الطلب) تفسير ليقوى وقاعله المستتر فيه (قوله علم) أي الضامن (قوله موضعه) أي المضمون (قوله أرجعه) أي الضامن موضع المضمون (قوله في البلد) صلة طلب (قوله بعد) بضم العين أي موضع المضمون (قوله ما يتقاسم) أي بعد موضعه (قوله هذا) أي ما تقدم من سواء علم موضعه أو جهله الى هنا

(قوله انه ليس عليه) أى الضامن (قوله طلبه) أى المضمون (قوله جيل الطلب) تفسير لما قلنا حلف المستتر فيه (قوله ادعى)  
أى ضامن الطلب (قوله وكذب) أى ضامن الطلب (قوله له) أى المضمون (قوله جيل الطلب) تفسير لما قلنا حرم (قوله المال)  
مفعول (قوله جيل الطلب) تفسير لما قلنا فرط (قوله فى مضمونه) صله فرط (قوله بعد حلول الاجل) صلة فرط (قوله هرب) أى  
المضمون (قوله ولم يعلم) بضم الياء (قوله موضعه) أى المضمون (قوله من الطالب) صلة هرب (قوله فهر) أى المضمون (قوله  
لم يعلم) بضم الياء (قوله محله) أى المضمون (قوله من حس أو ضرب) بيان ما (قوله انه) أى ضامن الطلب (قوله يجهل) أى الضامن  
(قوله فيه) أى الطالب (قوله لقيه) أى الضامن المضمون (قوله وترك) أى الضامن المضمون (قوله فانه) أى الضامن (قوله فى  
هذا) أى المحرم (قوله انه)

٢٧٦

وعزا ابن رشد المدونة وغيره انه ليس عليه طلب ان بعد اوجبهل موضعه (وحالف) جميل  
الطلب اذا ادعى انه لم يجد مضمونه وكذبه الطالب وصيغة يمينه انه (ما قصر) بقتحات مثقلا  
في الطلب ولا دلس وان لم يعلم له محلا (وعزم) بفتح فكسر جميل الطلب المال الذي على مضمونه  
(ان قرط) بقتحات مثقلا جميل الطلب في مضمونه بعد ساول الاجل حتى هرب ولم يعلم موضعه  
(او هربه) بقتحات مثقلا اي احمر الجبل المضمون بهرو به من الطالب فهرب ولم يعلم محله  
(وعوقب) بضم العين وكسر القاف اي يؤدب جميل الطلب الذي قرط او هرب بما يرى  
السلطان باجتهاده من حبس او ضرب الخط ظاهرا كلام المصنف جمع التعزيم والعقوبة  
والذي في الرواية انه يجب اذا قرط في الطلب حتى يحقه دية واما اذا ثبت تقرب طه فسه بان  
اقيه وتركه او غيبه وهربه فانه يغرم المال فقط ولم يذ كر في هذا عقوبة حج اذا كان المضمون  
فيه قصاصا فظاهر انه اذا اوجب عليه الغرم بتقرب طه يضمن دية عدم ولكن مقاد ابن عرفة  
انه لا غرم عليه و ينبغي أن يعاقب اه البنا في هذا قصور فان ابن رشد انما قال في ضمان  
الطلب في القصاص ان الضامن يلزمه طلب المكفول قال وقال عثمان البتي اذا تكفل  
بشئ في قصاص او جراح فانه ان لم يجي به لرسته الدية وارش الجرامة وكأنت له في مال الخاني  
اذا لقاصص على المكفيل اه فانت تراه انما عز الزوم الدية لعثمان البتي وهو خارج عن  
المذهب وفي التنبيه ان لاشي عليه ان لم يأت به الاعثمان البتي فالزمه دية النفس في القتل وارش  
الجراحات ولا صبغ في القاسق المتعسف على الناس بالقتل واخذ المال فيؤخذو يعطى جملا  
بما عليه من قتل واخذ مال فانه يؤخذ الجبل بما يؤخذ به القاسق الا انه لا يقتل فضل بن مسلة  
هل اراد يؤخذ بالمال خاصة او به وبالدية في القتل عياض وهو على التأويل الثاني موافق  
لعثمان البتي اه تت تكميل في نوع من الضمان لم يذ كر المصنف هنا و ذ كر  
في المدونة وسمياه ضمان الدرك فقال ومن تكمل لرجل بما أدركه من درك في جارية ابتاعها  
من رجل او دارا وغيرهما جاز ذلك ولزمه الثمن حين الدرك في غيبة البائع وعدمه وأطال في ذلك  
فانظره (وجل) بضم الحاء المهمل وكسر الميم الضمان (في مطلق) بضم فسكون ففتح قول

(قوله اراد) أى اصبغ (قوله وهو) أى اصبغ (قوله على التأويل الثاني) أخذ الجمل بالدية فى القتل الضامن صلة موافق (قوله هنا) أى فى المختصر ومفهومه انه ذكره فى غير (قوله الدرك) بفتح الدال وسكون الراء أى ضمان المبيع من عيب أو استحصال (قوله تكفل) بفتحات منقلا (قوله من درك) بيان ما (قوله أودار) عطف على جارية (قوله جاز) أى مضى ولزم (قوله ذلك) أى الضمان (قوله ولزمه) أى الضامن (قوله حين الدرك) أى الاستحقاق أو الرد بعيب (قوله فى غيبة البائع) ففاز فيه لزم ودرك (قوله ولزمه) بضم فسكون أى فقرا البائع (قوله الضمان) تفسير لما قبله فاعل حمل (قوله مطلق) ضافتم من اضافته ما كان صفة

(قوله أي عن التقييد الخ) تقدير يتعلق مطلق لبيان المطلق عنه (قوله أولها) أي جمل وزعيم وأذن (قوله كذلك) أي المذكور  
 قبله في فتح أوله وكسر ثانيه (قوله والحياطة) أي إهمال الحاضر والطارد في الحفظ (قوله لقوله) أي ابن يونس (قوله هو) أي الحمل  
 على المال (قوله أقوله) أي ابن رشد ٢٧٧ (قوله هو) أي حمل المطلق على ضمان المال (قوله الصيغة)

أي العمالة (قوله فيها) أي  
 المدونة خبير مقدم (قوله  
 على أو إلى) بشد الياء فيهما  
 (قوله قبلي) بكسر ففتح  
 أي جهتي (قوله هي) أي  
 أي قوله وانته لتأنيث  
 خبره (قوله ومثلها) أي  
 الصيغ المذكورة (قوله  
 لفظها) أي الجملة (قوله  
 الميم) أي المطلق (قوله  
 العري) بفتح فكسري  
 الخلي تفسير للميم (قوله  
 عن بيان لفظ) أي به (قوله  
 على المال) صلة (قوله  
 أو النفس) أي الذات (قوله  
 نقلاً) مبتدأ في حمل  
 (قوله الأول) أي الحمل على  
 المال (قوله في التوضيح)  
 خبر مقدم (قوله يعقد)  
 بضم الياء وفتح الميم (قوله  
 هنا) أي في الضمان (قوله  
 انماضت) بضم التاء  
 (قوله بل ضمت) بفتح  
 التاء (قوله بحث) أي  
 استظهره ولا تفصل (قوله  
 لقوله) أي ابن يونس  
 (قوله برى) أي يقاس  
 (قوله وطلب) أي المدعي  
 (قوله لاحتضاره) أي الشاهد  
 الآخر (قوله وقال) أي  
 المدعي (قوله بوكيل)

الضامن أي عن التقييد بالمال والوجه والطلب (أنا جمل أو) أنا (زعيم أو) أنا (أذن) بفتح  
 أو لها وكسر ثانيها وإجماع الذال (و) أنا (قبيل) كذلك (وعندى وإلى) بشد الياء (وشبهه) أي  
 ما ذكر من الصيغ كعلي بشد الياء وصبر وكوين بالتون من كتبه بكذا وكقيل وضامن وغير  
 بمجمة فراء من مهملين بينهما تحمية هي اضروكها من الحفظ والحياطة وصلة (على)  
 ضمان (المال على الأرجح) عند ابن يونس لقوله هو الصواب (و) على (الأنظر) عند ابن  
 رشد لقوله هو الأصح ابن عرفة الصيغة مادل على الحقيقة عرفا فيهما من قال أنا جمل بشلان  
 أو زعيم أو قبيل أو ضامن أو قبيل أو هو لك عندى أو على أو إلى أو قبلي فهي جملة لازمة أن  
 أراد الوجه وأن أراد المال لزمه عياض ومثلها قبيل وأذن وعوين وصبر وكوين وفي حمل  
 لفظها الميم العري عن بيان لفظ أو قرينة على المال أو النفس نقلاً عياض عن شبه وحننا  
 ابن رشد الأصح الأول أقوله صلى الله عليه وسلم الجمل غارم واحترى بقوله مطلق عما لو قيد بالمال أو  
 الوجه أو الطلب فيلزمه ما قبله بلفظ أو قرينة في التوضيح ينبغي أن يعتمد هنا على الالتفات إلى  
 يستعملها أهل العرف في الضمان اهوتلخص من منطوق كلامه وصفه ومه ثلاثة أحوال الأول  
 صرقة الصيغة عن التقييد بالمال والوجه لفظاً ونية وهذا حمل الخلاف والترجيح والثاني تقييدها  
 بأحدهما لفظاً ولا خلاف في اعتبار ما قبله والثالث تقييدها بنية ولا خلاف في اعتبارها أيضاً  
 كما في نص السابق وإن أوههم كلام المصنف أنه من حمل الخلاف وقد تعقب البساطي المصنف  
 بهذا واقعه أعلم (لا) تحمل صيغة الضمان على ضمان المال (ان اختلافاً) أي الضامن والمضمون  
 له بأن قال الضامن انماضت الوجه وقال المضمون له بل ضمنت المال فالقول قول الضامن  
 لأن الأصل براءة ذمته قاله في التوضيح والشارح وقال البساطي ظاهر كلام ابن يونس أنه بحث  
 أقوله ينبغي أن يكون القول قول الجمل (و) إن ادعى شخص على آخر بحق وأنكره المدعي  
 عليه وطلب المدعي من المدعي عليه توكيل ثقة حتى يأتي بينته الغائبة فأنقض هروبه (لم)  
 الأولى لا (يجب) بفتح الياء وكسر الميم على المدعي عليه المنكر وادعى المدعي غيبة بينته وطلب  
 من المدعي عليه توكيل ثقة مأمون خوفاً من هروبه إذا حضرت بينته فلا يجب على المدعي  
 عليه (وكيل) أي توكيله (للقصومة) عنه إذا حضرت بينته المدعي وغاب المدعي عليه وسيد  
 المصنف في آخر الشهادات اختلاف الشيوخ في فهم نص المدونة في هذه المسئلة (ولا) يجب  
 على المدعي عليه المنكر (كقيل بالوجه) للمدعي عليه (د) سبب مجرد (الدعوى) صلة يجب  
 المنقى وذكر أبو علي أن العمل جرى بالزام المطلوب بمحمل وجهه بالدعوى سواء ادعى الطالب  
 قريب بينته أو بعدها يثنى (الاب) شهادة (شاهد) واحد وزعم المدعي أنه له شاهد آخر وطلب  
 الامهال لاحتضاره وقال أخاف هروب المطلوب فليأت بوكيل أو كقيل بوجهه فيسأل به لتقوى  
 دعواه بالشاهد وسيأتي آخر الشهادات أنه يجب كقيل بالمال مع الشاهد قاله تن الخط  
 الاستفتاء راجع للكفيل كما يفهم من كفاية المدونة وفي كتاب الشهادات منها خلاف  
 أي على الخصام (قوله لتقوى) بفتح التاء والقاف وكسر الواو منه (لا) (قوله دعواه) أي المدعي (قوله أنه) أي الشأن (قوله يجب)  
 أي على المدعي عليه (قوله يفهم) بضم الياء وفتح الهاء (قوله منها) أي المدونة

(قوله هذا) أي الذي مشى عليه المصنف من عدم وجوب كقبول وجهه بمجرد الدعوى (قوله وآنه) أي الشأن الخ بيان خلاف هذا (قوله ولوليات) أي المدعى (قوله كلامها) أي المدونة (قوله وكلام) عطف على كلامها (قوله عليه) أي كلامها (قوله في كونه) أي كلامها في السكابين صله كلام (قوله آنه) أي الشأن (قوله يجب حيل بالمال) أي مع الشاهد (قوله وقال) أي ابن هشام (قوله منه) أي كلام المصنف \* (باب الشركة) \* (قوله والاولى) بضم الهمز (قوله وهي) أي الشركة (قوله والامتزاج) وديف الاختلاط (قوله وشرعا) عطف على لغة (قوله من اثنين فما كثر) والمراد ان يأذن كل منهما او منهم لا لا تحري ليل في التصرف لهما (قوله الاذنين) عد الهمز وفتح الذون الاولى وكسر الثانية معني آذن بعد الهمز (قوله في مالهما) صله التصرف (قوله أو يبدنهما) عطف على في مالهما وهذا في شركة العمل (قوله أو على ذمتيهما) عطف على في مالهما وهذه شركة الذم الفاسدة لان الحلد يشغلها أيضا ٢٧٨ (قوله أنفسهما) أي الاذنين (قوله لهما) أي الاذنين (قوله فيهما) أي الاذنين

اى الما لين (قوله من مالهما)  
 صلة بمجموع (قوله او يبدلنها)  
 عطف على فى مجموع (قوله  
 و على ذمهما) عطف على  
 فى مجموع أيضا (قوله من  
 الربح) بيان ما (قوله لهما)  
 خبر ما (قوله الآخر) مفعول  
 توكيد المضاف لقاعله  
 (قوله على التصرف له)  
 اى الما كل خاصة صلة  
 توكيد (قوله فى ماله) اى  
 الما كل صلة التصرف  
 (قوله مالا) مفعول دفع  
 المضاف لقاعله (قوله  
 للآخر) صلة دفع (قوله  
 ليتجر) اى الآخر (قوله  
 فيه) اى المال (قوله  
 الاعمية) اى المتشوية  
 للاعم نسبة جزئى لكلية  
 وسبب فى ما فى اعمية (قوله  
 تقرر) جنس و اضافته

هذا وأنه يجب الكفيل بالوجه ولو لم يأت بشاهد وقد ذكر المصنف كلامها في باب الشهادات  
وكلام الشيوخ عليه في كونه وفاقا وخلافا للثاني مذهب سحنون أنه لا يجب مع الشاهد  
الاجمیل بالوجه وقال ابن القاسم يجب جمل بالمال ذكر الخلاف ابن هشام في المفيد وقال  
مذهب سحنون هو الذي به العمل فينبغي حل كلام المصنف عليه هنا وفيما يأتي وهو  
التبادر منه في الموضوع عين خلاف ما في التوضيح والله أعلم (وان ادعى) شخص على آخر بحق  
فانكره وطلب القاضي من المدعي البينة فاجابه الطالب بانه (بينة) على المدعي عليه المنكر  
(بكالسوق) وجانب البلد الآخر والمكان الآخر وبعض القبائل كالفي المدونة (وقفه)  
أو المدعي عليه (القاضي عنده) مقدرا ما يأتي بها فان لم يأت بها خلى سيده والله سبحانه  
وتعالى أعلم

• (باب) في بيان حقيقة الشركة واقسامها واحكامها وما يناسبها •

(الشركة) بفتح الشين مع سكون الراء وكسرها وبكسر الشين وسكون الراء الاولى أقصها وهي لغة الاختلاط والامتزاج وشرعا (اذن) من اثنين فأكثر (في التصرف لهما) أى الاذنين (في مالهما) أي بينهما ما أوعى ذمتيهما (مع) بقاء تصرف (أنفسهما) لهما فيهما أى ان ياذن كل منهما أو منهما للآخر في ان يتصرف في مجموع من مالهما أي بينهما ما أوعى ذمتيهما وما ينشأ عن تصرفهما من الربح لهما والخسر عليهما فقولنا اذن بنفس شمل الشركة وغيرها وقوله في التصرف فصل مخرج الاذن في غيره وقوله لهما ماله التصرف فصل ثلث مخرج توكيل كل من شخصين الآخر على التصرف في ماله وقوله مع أنفسهما فصل ثالث مخرج دفع كل من شخصين ماله للآخر ليتصرف به بجزء من ربحه ابن عرفة الشركة الاعية بقوله مقول بين مالكيها فأكبر ملكا فقط والاحصية بيع ماله كل بعضه ببعض كل الآخر يوجب صحة تصرفه في الجميع

قد دخل

مقول بین غیر مالکین ، کو صیغہ و وکیا بن (قوله ملکا) تمیز النسبة تقرر مقول (قوله فقط) ای لائصر فافصل مخرج تقرر مقول  
 بین مالکین ملکا و تصرفا ، وہی شرکة التجارة فاتفقت الاعمية فالناسب اسقاط فقط لتثبت الاعمية (قوله والاخصية) ای  
 المتسوية لاخص نسبة جزئی لکلیہ (قوله یبع مال کل) جنس (قوله بعضه) ای البکل مقول یبع المضاف لناعله فصل مخرج  
 یبع مال کل کله (قوله یبع ککل الآخر) صله یبع فصل مخرج یبع مال کل بعضه بکل آخر (قوله یوجب) ای الیبع  
 (قوله تصرفه) ای البائع (قوله فی الجميع) ای جمیع المالکین فصل مخرج یبع مال کل بعضه یبع بعض کل آخر غیر موجب صحۃ  
 تصرفه فی جمعهما

(قوله في الاولى) بضم الهمزة والاعجمة (قوله شركة الارث) اي شركة الورثة فيه (قوله والغنية) اي شركة الجيش في الغنية (قوله لا شركة التجير) اي لا يدخل في الاولى الشركة في المال للتجيرة (قوله وهما) اي شركة الارث والغنية وشركة التجير (قوله في الثانية) اي الاخضية (قوله على العكس) اي لا دخول والخروج السابقين في دخل في الثانية شركة التجير لا شركة الارث والغنية (قوله وشركة الابدان) اي الشركة في العمل بها (قوله والحرق) اي الشركة في الزرع باعتبار العمل (قوله في الثانية) اي يدخلان في الاخضية (قوله وعوضه) اي وباعتبار عوض العمل اي فائده وما يترتب عليه (قوله في الاولى) بضم الهمزة اي يدخلان في الاعجمة (قوله وقد يتباينان) اي الاعجمة والاخضية (قوله بالاولى) بضم الهمزة اي الاعجمة (قوله وبالثانية) اي الاخضية (قوله فيها) اي المدونة خبر مقدم (قوله ليس لاحدهما) اي الشريكين (قوله يقاوض شريكاً) اي يشاركه شركة معاوضة في مال الشركة (قوله وله) اي أحد الشريكين (قوله ان يشاركه) اي الاجنبي (قوله دون اذنه) اي شريكه (قوله وقول ابن الحاجب) اي في تعريف الشركة (قوله قبلوه) بكسر

٢٧٩

(قوله طرده) اي استلزامه  
معرفته (قوله وليس شركة)  
فهو غير مانع (قوله وهو)  
اي ضمان كل من الشريكين  
مال الاخر اذا هلك (قوله  
يتق المزموم) اي يستلزمه  
ويبدل عليه (قوله وعكسه)  
اي استلزام نفيه في معرفته  
عطف على طرده (قوله  
الجبر) بفتح الجيم وسكون  
الموحدة (قوله كالورثة)  
اي شركة كصفتهم فيما ورثوه  
(قوله وشركة المبتاعين شيئاً  
بينهما) عطف على شركة  
(قوله وفد ذكركهما) اي  
ابن الحاجب شركة الجبر  
وشركة المبتاعين شيئاً بينهما  
في الباب (قوله اذلاذن

فمدخل في الاولى شركة الارث والغنية لا شركة التجير وهما في الثانية على العكس وشركة  
الابدان والحرق باعتبار العمل في الثانية ونبة عوضه في الاولى وقد يتباينان في الحكم  
فشركة الشريك بالاولى جائزة وبالثانية ممنوعة فيه ليس لاحدهما ان يقاوض شريكاً دون  
اذن شريكه وله ان يشاركه في سلامة بيعتهما دون اذنه وقول ابن الحاجب اذن في التصرف لهما  
مع أنفسهما قبلوه ويبطل طرده بقول مالك شي لاخر اذنت لك في التصرف فيسهل معي وقول  
الاخر له مثل ذلك وليس شركة اذلوله لك احدهما يضعه الاخر وهو لازم الشركة وتفي  
اللازم بتقي المزموم وعكسه بخروج شركة الجبر كالورثة وشركة المبتاعين شيئاً بينهما وقد ذكرهما  
اذلاذن في التصرف لهما ولذا اختلف في كون تصرف احدهما كفاصاً أم لا مع ابن  
القاسم ليس لاحد مالكي عبد ضربه بغير اذن شريكه وان فعل ضمنه الا في ضرب لا يتلف في  
مثله أو ضرب ادب وقال معنون يضعه مطلقاً ولو بضربة واحدة كاجنبي ابن رشد راي مالك  
رضي الله تعالى عنه شركته شبهة تسقط الضمان في ضرب الادب وهو اظهر من قول معنون  
لان ترك ضربه اذ لا يشده وعليه زرع أحد الشريكين وبنائه في أرض بينهما بغير اذن شريكه  
في كونه كفاصاً يتلف زرع وبنائه ولا شبهة الشركة فله الزرع وان لم يفت الا بان وعليه  
الكراهة لنصف شريكه وله قيمة بنائه قائماً وعليه قول ابن القاسم في ايلاد العبد أمة بينه وبين  
صرف قيمته اجنابية في رقبته وقول معنون هو دين في ذمته يتبع عما نقص نصف عنهما عن  
نصف قيمتهما اه وأجيب عن ابطال الطرد بتعلقهما بالتصرف كما تقدم وعن ابطال العكس  
بان سياق ابن الحاجب دل على ان القصد من شركة التجير وانما المعقود لهما الباب وذكريهما

في التصرف لهما) على خروجهما من التعريف (قوله ولذا) اي عدم الاذن في التصرف لهما اعلة اختصار بضم التاء (قوله  
احدهما) اي الشريكين بالوجهين المذكورين في المشترك بينهما (قوله كفاص) اي تصرفه (قوله مالكي) بفتح الكاف معني  
مالك بلا فون لا صافته (قوله وان فعل) اي ضرب أحد الشريكين العبد فهل (قوله ضمنه) اي الضارب العبد (قوله يضعه) اي  
الضارب العبد (قوله شركته) اي الضارب (قوله وهو) اي قول مالك رضي الله تعالى عنه (قوله وعليه) اي الخلاف بين مالك  
ومعنون رضي الله تعالى عنهما (قوله في أرض بينهما) تنازع فيه زرع وبنائه (قوله بغير اذن شريكه) تنازع فيه زرع وبنائه (قوله في  
كونه) اي الزارع او الباني (قوله اولاً) اي أو ليس كفاصاً (قوله له) اي الزارع (قوله الا بان) بكسر الهمزة وشدة الموحدة اي  
الوقت المعتاد للزرع (قوله وعليه) اي الزارع (قوله وله) اي الباني (قوله وعليه) اي قول مالك رضي الله تعالى عنه (قوله في ايلاد)  
خبر مقدم (قوله أمة) مقول ايلاد المشافاة اعلة (قوله نصف قيمتها) اي الامتة مبتدأ في ايلاد (قوله جنابية في رقبته) حال من  
نصف او من ضمير في الخبر (قوله هو) اي نصف قيمتها (قوله يتبع) بضم الياء وفتح الموحدة اي العبد (قوله وانما) اي شركة التجير

(قوله فيه) أي الباب (قوله بما ذكر) أي فتنط (قوله في استثنائه) أي ابن عرفة من إضافة المصدر لقاعلة وتكميل عمله بنصب  
مفعوله خبر مقدم (قوله شركة التجار) أي أخرجهما من الأعمية فقط (قوله لأن فائدة الأعم الخ) على نظر (قوله صدقة) أي الأعم  
(قوله على الأخص) أي أخرجه منه فقط صريح في تباينهما (قوله نهى) أي شركة التجار (قوله فيه) أي الأعم (قوله والا)  
أي وإن لم تدخل فيه (قوله ملكا فقط) الأولى للاقتصار على فقط (قوله وحكمهما) أي الشركة (قوله بجزأيهما) أي الشركة (قوله  
البيع والوكالة) بيان لجزأيهما ٢٨٠ (قوله وجوبها) أي الشركة (قوله بعيد) خبر عروض (قوله ودليلها)

فيه استطراد والله أعلم الخط انظر ما معنى تسمية الأولى أعمية مع خروج بعض أنواع الشركة  
عنها بما ذكر والله أعلم قلت إذا حذف قوله فقط ظهرت الأعمية والله أعلم الرصاع في استثنائه  
شركة التجار نظر لأن فائدة الأعم صدقة على الأخص فهي داخله فيه والاتقي عمومها فالأولى  
حذف ملكا فقط والله أعلم ابن عرفة وحكمهما الجواز بجزأيهما البيع والوكالة وعروض  
وجوبها بعيد بخلاف عروض موجب حرمتها وكراهتها ودليلها الإجماع في بعض صورها  
وحديث أبي داود بسنده إلى أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال إن الله يقول أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فإذا خانه خرجت من بينهما ذكره  
عبد الحق وجميعه بكونه عنه والخاتم في مستدركه وفيه خرجت من بينهما ابن شاس وأركانها  
ثلاثة الأول العاقدان ولا يشترط فيهما الأهلية التوكيل والتوكل فان كل واحد منهما  
متصرف لصاحبه بأذنه وتبعه ابن الحاجب وقوله ابن عبد السلام وغيره والمصنف فقال (وإنما  
أصح) الشركة (من أهل التوكيل) لغيره عن نفسه على التصرف في ماله (و) أهل (التوكيل) عن  
غيره في التصرف في مال الموكل وأهلها البالغ العاقل الحر الرشيد المسلم غير العدو ابن عرفة  
وتبعوا كلهم وجيز الغزالي ويرد بوجوب زيادة وأهل البيع لأن كلا منهما باع لصاحبه بعض  
ماله ولا يستلزمها أهلية الوكالة لجواز توكيل الأعمى اتفاقا وتوكله وتقدم الخلاف في جواز  
بيعه اه وذكروا غ كذا كتبه على المصنف الخط لا يحتاج إلى زيادة أهلية البيع لأن بيع  
الأعمى جائز على المشهور والمصنف انما عارض عليه نعم لواقصروا على أخذ القطين فقالوا من  
أهل التوكيل وأهل التوكل لكي اذن جاز قصره لنفسه جاز توكيله وجاز كونه وكيله  
الامتناع ومساائل المذهب واضحة فان قلت قد يجوز للشخص التوكيل ولا يجوز توكله  
كالذي فانه يجوز توكيله ولا يجوز توكله عن مسلم وكاله وفاقه لا يصح توكيله على عدوه كما أشار  
إلى هذا ابن شاس وابن الحاجب أقولهما الامتناع على ما قال ابن عبد السلام فعمل المصنف أراد  
إخراج ذلك من الشركة أيضا قلت أما ولا فعلي تسليمه فكان يمكنهم ان يقتصروا على قولهم  
من أهل التوكل لانه يستلزم أهلية التوكيل وأما تأنيبا فلا نسلم ان الذي والعدو ليسا من أهل  
التوكل لأن توكلهما امتناع بالنسبة إلى بعض الأشخاص فقط وأيضا لا يحتاج إلى ذلك في  
هذا الباب لأن الظاهر جواز مشاركة العدو والظاهر من كلام المدونة صحة مشاركة الذي وإن لم  
قصل ابتداء قال فيها في كتاب الشركة ولا يصلح لمسلم ان يشارك ذميا إلا ان لا يغيب الذي على بيع  
ولا شراء ولا قضاء ولا اقتضاء إلا بحضرة المسلم ابن عرفة التعمي فان وقع استحباب صدقة بر بجه

أي الشركة (قوله خرجت)  
بضم التاء أي نزلت بركتي  
(قوله وفيه) أي المستدرك  
(قوله من بينهما) أي بالتسنية  
(قوله وأركانها) أي الشركة  
(قوله قبله) بكسر الموحدة  
(قوله على التصرف) صلة  
التوكيل (قوله في التصرف)  
صلة التوكل (قوله وأهلها)  
أي التوكيل والتوكل  
(قوله وتبعوا) أي ابن  
شاس وابن الحاجب وثار حواء  
في قولهم إنما يشترط في  
عاقديها أهليتهما (قوله  
برد) بضم الباء وفتح الراء  
(قوله منهما) أي الشريكتين  
(قوله ولا يستلزمها) أي  
أهلية البيع (قوله عليه)  
أي المشهور (قوله أراد)  
أي يجمعه بين التوكيل  
والتوكل (قوله ذلك) أي  
الذي كور من الذي والعدو  
(قوله أيضا) أي كعروجهما  
من التوكيل (قوله اما) بفتح  
الهمزة وشدة الميم (قوله ولا)  
يشد الواو (قوله تسليمه)  
أي أخرجهما (قوله لانه)

أي أهل التوكل (قوله وأما تأنيبا) عطف على أما ولا (قوله فلا نسلم) بضم ففتح فكسر متقلدا (قوله لأن توكلهما) ان  
أي الذي والعدو الخ على أنه لا نسلم الخ (قوله بعض الأشخاص) أي المسلم والعدو (قوله إلى ذلك) أي إخراج الذي والعدو (قوله  
لأن الظاهر جواز مشاركة العدو الخ) على لا يحتاج الخ (قوله تصلح) أي تجز (قوله فيها) أي المدونة (قوله في كتاب الشركة) بدل  
من فيها (قوله فان وقع) أي شارك المسلم ذميا (قوله استحب) بضم التاء وكسر الحاء (قوله صدقته) أي المسلم (قوله بر بجه) أي الذي

(قوله ان شك) أي المسلم (قوله في علمه) أي الذي (قوله به) أي ماله (قوله ثم قال) أي الخط (قوله به) أي جواز شركته الذي اذا لم  
يغيب على بيع الخ (قوله والا) أي وان لم يتول ذلك (قوله تجوز) أي الشركة (قوله والا) أي وان لم يكونا صالحين مشهورين  
بالخير والدين والفضل (قوله وفيها) أي المدونة (قوله ان لم يؤذن له) أي العبد ٢٨١ في الشركة (قوله فلا يضمن) أي العبد

(قوله وضيعة) أي خسر  
(قوله وليا) أي الحر  
والعبد المشتري كان (قوله  
بهما) أي البيع والشراء  
(قوله وان انفرد) أي الحر  
(قوله ذلك) أي البيع  
والشراء (قوله فان كانا)  
أي الشريكين (قوله منهما)  
أي العبد (قوله الشركة)  
تفسير لقاعل لزوم المستتر فيه  
(قوله من قول) بيان ما  
(قوله أو فعل) عطف على  
قول (قوله شهر) بفتح  
منقلا (قوله هذا) أي لزومها  
بالقول (قوله المعين) يضم  
فكسر اسم كآب (قوله  
جائزة) أي الشركة بالقول  
غير لازمة (قوله لزومها)  
أي الشركة (قوله كسائر)  
أي باقي (قوله وهي) أي  
الشركة (قوله هذا) أي  
لزومها بالقول (قوله في  
الكتاب) أي المدونة  
(قوله غيره) أي ابن القاسم  
(قوله أنها) أي الشركة  
(قوله خليل) أي قال في  
ضيحه (قوله أنه) أي  
الشان (قوله ومراد ابن  
يونس الخ) أي ومراد ابن  
رشد أنها لا تلزم باعتبار  
الاستمرار عليها (قوله

ان شك في علمه بالربا وبجميع ماله ان شك في علمه في خمر والا فلا شيء عليه اه وقوله القرافي  
والظاهر ان حكم مشاركة المسلم الذي لا يحافظ على دينه في التصديق بالبيع كذلك ثم قال فقضى  
هذا ان شركة الذي اذا لم يغيب صحته بل وجازة وصريحه في الشامل فقال وكرهت مشاركة  
ذمي ومتمهم في دينه ان تولى البيع والشراء والاجازت والله أعلم واقضى كلام المهني صحته  
مشاركة النساء قال في المدونة وتجوز الشركة بين النساء وبينهن وبين الرجال اللعني يريد ان  
كانت متجالة أو شابة ولا تباشر في التجارة لان كثرة محادثة الشابة الرجل يخشى منها الفتنة فان  
كان بينهما واسطة فلا بأس ابن عرفة يريد واسطة مأونة ابن الهندي انما تجوز بين الرجل  
والمرأة اذا كانا صالحين مشهورين بالخير والدين والفضل والا فلا أبو الحسن أو مع ذمي محرم  
وفيها تجوز شركة العبد المأذون لهم في التجارة اللعني ان لم يؤذن له وتولى البيع والشراء  
فلا يضمن وضعية المال ولا تلفه وكذا ان وليا معا لبيع والشراء ووزن كل واحد منهما واغلقا  
عليهما ولم يقردا لحرهما وان انفرد بتولى ذلك ضمن رأس المال ان هلك أو خسر اه فان كانا  
عبدين فلا ضمان على من تولى ذلك منهما ولا يضمن العبد مال الحر ان ضاع وأشار للركن الثاني  
وهي الصيغة بقوله (ولزم) الشركة (بما يدل) عليها (عرفا) من قول (كاشتركا) وتعاملتا في  
هذا المال على كذا ونحوه أو فعل كخط المالكين والعمل فيهما ومثل ما يدل عرفا الإشارة المفهمة  
شهره ذافي المعين وقيل جائزة لا تلزم الا بالخط البنائي لزومها بالقول هو الذي لا بن يونس  
وعياض ونصه في التفتيحات الشركة عقد يلزم بالقول كسائر العقود والمعاضات وهي رخصة  
في بابها الذي يختص بها هذا مذهب ابن القاسم في الكتاب ومذهب غيره انها لا تلزم الا بالخط  
اه وقال صاحب المعين ابواسحق ابن عبد الرزاق في لزومها بالقول انه المشهور عن مالك  
واصحابه رضي الله تعالى عنهم وقال ابن عبد السلام المذهب لزوم شركة الاموال بالعقد دون  
الشروع اه وهذا خلاف قول ابن رشد هي من العقود الجائزة لكل منهما أن ينقصل  
عنهما متى شاء ونحوه اللعني خليل والظاهر انه لا يخالف بينهما ومراد ابن يونس ومن وافقه انها  
تلزم بالعقد باعتبار الضمان أي اذا هلك شيء بعد العقد فضمنه منه ما خلا فالن قال لا تنعقد  
الا بالخط اه الخط الظاهر ان كلام ابن يونس ومن وافقه على ظاهره مخالف لكلام اللعني  
وابن رشد اه ووفق العوفي بوفيقا آخر وهو ان اللزوم بالعقد باعتبار بيع كل واحد منهما  
بعض ماله ببعض مال الآخر وعدم اللزوم باعتبار ان لكل واحد منهما ان ينقصل متى شاء كما هو  
صريح ابن رشد واذ اتفصلا اقتسما ما صار بينهما لان كل واحد يرجع في عين شئته فاذا  
اخرج أحدهما عينا والآخر عرضا فاشركا في لزومهما بالعقد فان انفصلا فلكل واحد منهما  
نصف العين ونصف العرض وأشار للركن الثالث وهو المال الذي يشترط به وعبر عنه ابن  
الحاجب بالحل فقال وحلها المال والعمل بقوله تبص (بذهبين) من الشريكين (أو) (بورقين)  
منهما بكسر الراء (اتفق صرفهما) أي الذهبين أو الورقين ووزنهما ويعتقر الفضل اليسير

رفق) بتقديم الفاء متفحفا (قوله يشترط) يضم الباء وفتح لراء (قوله  
عنه) أي المال (قوله بقوله) صلة أشبار (قوله وحلها) أي الشركة

(قوله أحدهما) أي الشر يكتن (قوله وصر فهما مختلف) حال ومفهومة أنه ان اتفق صر فهما يجوز (قوله وهما) أي الهاشمي والممشقي والمحمدي واليزيدي (قوله فيما كثر) أي اختلاف صر فهما الكثير (قوله كفاضل المالكين) أي عددا أو وزنا في عدم الجواز (قوله ولو جعل) أي الشر يكتن (قوله بينهما) أي الشر يكتن (قوله لم يجز) أي تشاركهما (قوله أذ صرفا) أي الشر يكتن (قوله هما) أي الذهبين أو الورقين في بيع بعض أحدهما ببعض الآخر (قوله وحكمهما) أي الذهبين أو الورقين في بيع بعض أحدهما ببعض الآخر (قوله الوزن) أي شرط التساوي فيه والجملة حال (قوله في البيع والشركة) صلة حكم (قوله فان نزل) أي حصل الاشتراك بالذهبين ٢٨٢ أو ورقين مختلفين في الصرف اختلافا كثيرا وفات بالعمل (قوله بقدر وزن رأس

ماله) أي نسبه من مجموع وزن رأس ماله ووزن رأس مال شريكه (قوله لا على فضل ما بين السكتين) أي في الصرف (قوله من الشركة) أي وقت عقدها (قوله إلى القسمة) أي وقتها (قوله فان اختلفت) أي قيمة السكتين (قوله وقيمتها) أي وقت القسمة (قوله أكثر مما دفع) أي من قيمته يوم دفعه وبالجملة حال (قوله يوم الشركة) صلة اتفق (قوله جازت) أي الشركة بهما (قوله فان اختلفا) أي الشر يكتن (قوله وقد حال) أي تغير (قوله فلا ينظر) بضم فسكون ففتح (قوله إليه) أي تغير (قوله ويقتسمان) أي بحسب ما كان وقت العقد (قوله كان) أي ما يبايدهما (قوله اتفقا) أي على همتها بهما منهما (قوله به) أي العرض

الوزن سواء اتفقت سكتهم أو اختلفت في المدونة ان اخرج أحدهما ذاتا غير هاشمية وأخرج الآخر مثل وزنها ذاتا غير دمشقية أو أخرج أحدهما دراهم يزيدية والآخر وزن محمدية وصر فهما مختلف لم يجز إلا في الاختلاف اليسير الذي لا يبال له فيجوز وهما فيما كثر كفاضل المالكين ولو جعل الربح والعمل بينهما بقدر فضل ما بين السكتين لم يجز أذ صر قاهما إلى القيم وحكمهما الوزن في البيع والشركة أبو الحسن صورة القيمة ان يقال مقايمة محمدية فيقال عشرة ومقايمة يزيدية فيقال خمسة فيشتر كان على الثالث والثلاثين فيلزم التفاضل ابن الموار فان نزل أخذ كل مثل رأس ماله من سكتهم ومن الربح بقدر وزن رأس ماله لا على فضل ما بين السكتين وقاله مالك رضي الله تعالى عنه بعض القرويين لعل محمد أراد ان لم تختلف سوق السكتين من الشركة إلى القسمة فان اختلفت فيظلم الذي زاد سوق سكتة صاحبه اذا أخذ مثل رأس ماله وقيمتها أكثر مما دفع وفي المدونة ان اتفقت السكتان في الصرف يوم الشركة جازت فان اختلفا وقد حال الصرف فلا ينظر اليه ويقتسمان ما يبايدهما عرضا كان أو طعاما أو عينا أو فاذه الحط (و) نصح الشركة (بهما) أي ذهب وورق معا (منهما) أي الشر يكتن بان يخرج أحدهما ذهبا وورقا والا خر مثلهما اتفقا بشرط استواء الذهبين والورقين في الوزن والصرف (و) نصح (بعين) أي ذهب أو ورق أو بهما من أحدهما (و) بعرض (من الآخر) أراد به ما يشمل الطعام (و) نصح (بعرضين) غير طعامين من كل شريك عرض بدليل ما يأتي (مطلقا) عن التقييد بالتحاد جنسهما فتجوز بعرضين مختلفين كصوف وحرير وشمل عرضا من أحدهما وطعاما من الآخر في المدونة فتجوز الشركة بطعام ودراهم وبعين وعرض على ما ذكرنا من القيم وبقدرها يكون الربح والعمل (وكل) من العرض المتشارك به من الجانبين أو أحدهما يعتبر رأس مال (بالقيمة) له (يوم أحضر) بضم الهمز وكسر الصاد المعجمة العرض للشركة فان استوت قيمة العرضين أو قيمة العرض والعين المقابلة له فالشركة بالنصف والا فبقدر الاختلاف (لا) تعتبر القيمة يوم القوت ان (فات) العرض (ان همت) الشركة فان فسدت فلا يقوم ورأس مال يخرج العرض ما يباع به عرضه لانه على ملكه وضمائه إلى يبعه كالمبيع يباعا فاسدا غ عبارة المصنف توهم ان المعبر في قيمة العرض في الفاسدة يوم القوت وليس كذلك وعبارة ابن

(قوله بدليل) أي على نعت العرضين بغير طعامين وإضاقة البيان (قوله ما يأتي) أي ولا بطعامين (قوله وشمل) أي وبعرضين مطلقا (قوله من القيم) بيان ما (قوله وبقدرها) أي القيم صلة يكون (قوله العرض) (قوله والا) أي وان لم تستوا القيمتان أو القيمة والعين (قوله فلا يقوم) بضم ففتح مثله لا أي العرض (قوله يخرج) بضم خاء (قوله فمكون فمكسر (قوله ما يباع به عرضه) خبر رأس (قوله لانه) أي العرض (قوله على ملكه وضمائه) أي يخرج به (قوله إلى يبعه) أي العرض (قوله توهم) أي توهم ان همت (قوله وليس كذلك) اذ لا تعتبر قيمته في الفاسدة بل غنه الذي يباع به



(قوله منها) أي عبارة المصنف (قوله اذ قال) أي ابن الحاجب (قوله فراس ماله) أي مخرج العرض (قوله عبد الحق وابن بونس) بيان الصقليين (قوله فان لم يعرفا) أي المتبايعان (قوله وحده) أي كلام المصنف (قوله على هذا) أي عدم معرفة ما يبيع به العرض (قوله فاسدة) حال من الشركة (قوله اذهو) أي طعامه (قوله ولو خلط) أي الطعام (قوله فراس مال كل واحد قيمة طعامه يوم خلطه) أقول بحول الله تعالى رفته بنصها هذا اضع كلام المصنف وظهر انه لا اشكال فيه وان قيمة العرض تعتبر في الفاسدة يوم فواته ان فات قبل بيعه وتكون هي رأس مال مخرجه وان لم يفت فراس ماله ما يبيع به عرضه لبقائه على ضمانه الى بيعه (قوله انظر فائدة قوله لا فات) أقول فائدة النص على مخالفة المصنف الفاسدة ان فات قبل بيعه (قوله استقرى) بضم التاء وكسر الراء أي تبسح (قوله وليس كذلك) بل هو كذلك بنصها ولو خلط قبل ٢٨٣ ببيع فراس مال كل واحد قيمة طعامه يوم خلطه (قوله) أي

الشريك (قوله لا الف خلطاً (قوله ما أخرجه) تقدير لقول خلطاً (قوله بعضه ببيع) بدل ما أخرجه (قوله حقيقة) راجع لخلطاً (قوله يجعلهما) أي المالكين المخرجين للشركة بينهما (قوله فهو) أي ان خلطاً الخ فقربح على الدخول (قوله عليه) أي المقدور (قوله التواء) بمنزلة فوقية مدوداً (قوله التواء) بنون مدوداً أي الزيادة (قوله لانه) أي ابن القاسم (قوله احدهما) أي الشريكين (قوله فهو) أي المشتري بفتح الراء (قوله بينهما) أي الشريكين (قوله وماضاع) أي من مال أحدهما (قوله فهو) أي الضائع (قوله لازمه) أي الشركة (قوله وهو) أي لازمه (قوله

الحاجب أي من اذ قال فلور وقت فاسدة فراس ماله ما يبيع به عرضه وقال الصقليان عبد الحق وابن بونس فان لم يعرفا بيعت سلعتاهما به فلكل واحد قيمة عرضه يوم بيعه وحده على هذا بعيد اه وفي المدونة اذ وقعت الشركة في طعام فاسدة فراس مال كل واحد ما يبيع به طعامه اذهو في ضمانه حتى يباع ولو خلط قبل بيعه فراس مال كل واحد قيمة طعامه يوم خلطه طفي انظر فائدة قوله لا فات لان عادة المصنف على ما استقرى من كلامه اذ ان في شيئاً فالتمايكت به على من قال به ولم أرم من ذكر ان القيمة تعتبر في الصحة يوم القوت مع ما توفيه به عبارة ان القيمة في الفاسدة تعتبر يوم القوت وليس كذلك كما اشار اليه غ وان اشترك شخصان أو أكثر شركة صحيحة ثم تلف مال أحدهما أو بعضه ضمنه شريكه معه (ان خلطاً) أي الشريك ما أخرجه للشركة به بعضه ببيع بعض حقيقة بل (ولو حكا) يجعلهما في بيت واحد بالخلط فهو شرط في مقدور دل عليه قوله عقبه والافات ان من ربه وقال الخط ظاهره انه شرط في حصول الشركة بينهما بالنسبة الى الربح والخسارة وليس كذلك وانما هو شرط في الضمان قال الرجراجي ذهب ابن القاسم الى ان الخلط شرط لانه في التواء أي الهلاك لا في التواء لانه قال ما اشتراه أحدهما بجاهه قبل الخلط فهو بينهما وما ضاع فهو من صاحبه اه وقال ابن عرفة وفي شرط ثبوت لازمه وهو ضمان المشترك منهما بالخلط الحكمي فضلا عن الحسي أو بالحسي قول ابن القاسم وغيره فبها والحكم كون المالكين في حوز واحد ولو عند أحدهما والله أعلم البناني ظاهر المصنف ان الخلط شرط في اللزوم وهو قول معنون ودرج عليه صاحب المقصد المحمود وصاحب المعونة لكنه خلاف المشهور ومذهب المدونة كما تقدم في كلام عياض فلا يحمل عليه كلام المصنف فلذا تأوله ح ثم قال وحاصله انه بعد لزومها بالعقد يكون ضمان كل مال من صاحبه قبل الخلط فان وقع الخلط ولو حكا فالضمان منهما (والا) أي وان لم يحصل خلط للمالكين لا حقيقة ولا حكماً وتلف المالان أو أحدهما (ف) المال (التالف) ضمانه (من ربه) خاصة (وما) أي العرض الذي (ايتيح) أي اشترى للتجارة (بغيره) أي التالف (ف) هو مشترك بينهما (أي صاحب السالم وصاحب التالف كما في المدونة فان ربح فلهما وان خسر فعليهما (وعلى التالف) بفتح اللام وكسر هاء أي الذي تلف ماله (نصف الثمن) الذي اشترى به العرض ان كانت شركتهما

المشتركة) بفتح الراء (قوله منهما) أي الشريكين (قوله بالخلط) صلة شرط (قوله فضلا) أي زائداً (قوله أو بالحسي) أي فقط (قوله فيها) أي المدونة حال من قولاً (قوله المالكين) أي المشتركين بها (قوله حوز) بفتح الحاء المهملة وسكون الواو وإجماع الزاى (قوله أحدهما) أي الشريكين (قوله لكنه الخ) استدر العلي ودرج عليه الخ لرفع ايمانه المشهور (قوله ومذهب المدونة) عطف على المشهور (قوله فلا يحمل عليه) أي قول معنون فقربح على لكنه الخ (قوله فلذا) أي كونه قول معنون خلاف المشهور الخ غلة تناول (قوله تأوله) أي كلام المصنف أي صرفه عن ظاهره من كونه شرطاً في اللزوم (قوله ثم قال) أي البناني (قوله انه) أي الشان (قوله لزومها) أي الشركة (قوله فالضمان) أي للمالكين (قوله منهما) أي الشريكين (قوله والا) أي وان لم تكن بالنصفين

(قوله) أي ذي التالف (قوله فلو قال) أي المصنف (قوله لشملهما) أي النصف وما سواه (قوله وهذا) أي التفصيل (قوله وهذا) أي الاطلاق (قوله ذلك) أي الاخذ لنفسه (قوله الاول) أي التفصيل (قوله الثاني) أي الاطلاق (قوله فالجاري الخ) تفريع على في فهم قولها الخ (قوله من الخط) صلة منتقد بفتح القاف (قوله من اهل المذهب) بيان من (قوله ان الخلاف الخ) خبر حاصل (قوله هو بين ابن رشد الخ) خبر ان (قوله عنده) خبر الجملة بعده والجملة خبر ابن رشد (قوله ان اشترى) أي ذوالسالم به (قوله وهو) أي ذوالسالم وواو الحال (قوله لا يعلم) أي ذوالسالم تلف ما أخرجه صاحبه (قوله فهو) أي ذوالسالم (قوله يلزمه) بضم الياء وكسر الزاي أي ذوالسالم ذالتالف (قوله حصته) أي ذي التالف (قوله عما اشترى) أي ذوالسالم به بيان حصته (قوله او ينفرد) ٢٨٤ أي ذوالسالم (قوله به) أي المشتري بالسالم بفتح الراء (قوله

بالنصف والا فبحسب ماله فلو قال غن حصته لشملهما (وهل) يكون العرض المشتري بالسالم شركة بينهم في كل حال (الا ان يعلم) صاحب السالم بالتلف) لمال شريكه حين شرائه فان علم حينه فلا يكون العرض مشتركا بينهم ويختص به ذوالسالم (فله) أي رب السالم ربح ما اشتراه ان ربح فيه (وعليه) أي رب السالم نقصه ان خسر فيه وهذا قول ابن رشد (أو) هو مشترك بينهما (ما) مطلقا (أي عن التقييد بعدم علم رب السالم تلف مال شريكه حين شرائه وهذا قول ابن يونس والخلاف المتقدم في كل حال (الا ان يدعى) رب السالم انه قصد (الاخذ) أي الشراء (لنفسه) خاصة فان ادعى ذلك فيختص بما ابتاعه اتفاقا في الجواب (تردد) في فهم قول المدونة وان بقيت صرة كل يسدر بها حتى ابتاع أحدهما بصرة مائة على الشركة وتلفت الصرة الاخرى فالصرة التالفة من ديهما والامسة بينهم ما فقههما ابن رشد وغيره على الاول وابن يونس على الثاني فالجاري على اصطلاح المصنف تأويلان قاله قسطنطين كلام المصنف على ظاهره مع انه منتقد من ح ومن تبعه وهو انتقاد صحيح وحاصل الثقل عن جميع من تكلم على المسئلة من اهل المذهب ان الخلاف الذي اشار له المصنف هو بين ابن رشد وابن يونس مع عبدا الحق فابن رشد عنده ان اشترى بعد تلف ما أخرجه صاحبه وهو لا يعلم فهو مخير بين ان يلزمه حصته عما اشتراه أو ينفرد به عنه وان اشترى بعد علمه بالتلف فهو خاصة هكذا في مقدماته وهكذا نقله ابو الحسن وغيره وعند ابن يونس وعبدا الحق ان اشترى بعد علمه بالتلف فخير بين ان يشركه فيها أو يدعيها الا ان يقول اشترى بنفسه النقص فهي له وان لم يعلم بالتلف حين اشترى فهي بينهما كما لو اشترى فتلفت الصرة الاخرى هكذا في نقل ابى الحسن وابن عرفة وغير واحد فان رشد عكس ما قاله اذ التخير عنده مع عدم العلم للمشتري بخلافهما وقد احسن صاحب السالم في عزوهما ونقصه وهل الا ان يشتري قبل علمه بالتلف فيخير وان علم يختص به أو يختار الاخر مع العلم الا ان يدعى انه ابتاع لنفسه تردد اه وقال قسطنطين في كبره ظاهر كلام المصنف ان السالم صرته تلزمه الشركة فيما يبيع بها بشرطه عند ابن رشد

عنه) أي ذي التالف (قوله وان اشترى) أي ذوالسالم به (قوله بعده) أي ذي السالم (قوله فهو) أي المشتري بالسالم بفتح الراء (قوله له) أي ذي السالم (قوله مقدماته) أي ابن رشد (قوله وعند ابن يونس الخ) خبر الجملة بعده (قوله ان اشترى) أي ذوالسالم (قوله فشرى به) أي رب السالم (قوله التالف) أي صاحب التالف (قوله أي صاحب التالف) أي السالمة (قوله فيها) أي السالمة (قوله المشتراة بالسالم يدفع له ثمن حصته منها (قوله أو يدعيها) أي يتردد (قوله التالف السالمة لذى السالم (قوله الا ان يقول) أي ذوالسالم (قوله اشترى بها) أي السالمة (قوله فهو)

أي السالمة (قوله له) أي ذي السالم (قوله وان لم يعلم) أي ذوالسالم (قوله فهي) أي السالمة (قوله بينهما) وابن أي الشريكين (قوله كما لو اشترى) أي أحدهما بصرة سلعة (قوله فتلفت الصرة الاخرى) أي بعد شرائه تشبيه في انها بينهما (قوله قاله) أي ابن يونس وعبدا الحق (قوله عنده) أي ابن رشد (قوله للمشتري) خبر التخيير (قوله بخلافهما) أي ابن يونس وعبدا الحق اذ التخير مع العلم عندهما لصاحب التالف (قوله في عزوهما) أي القولين (قوله فيخير) أي المشتري (قوله وان علم) أي المشتري بالتلف قبل شرائه (قوله يختص) أي المشتري (قوله به) أي مشتراه (قوله الاخر) أي صاحب التالف (قوله مع العلم) أي من المشتري بالتلف حال شرائه (قوله يدعى) أي المشتري (قوله انه) أن المشتري (قوله لنفسه) أي خاصة (قوله ابتاع) أي اشترى (قوله بها) أي صرته (قوله بشرطه) أي عدم علمه تلف صرة شريكه حين شرائه (قوله عند ابن رشد) صلة تلزم

(قوله انه) اي من سلم صرته (قوله بالخيار) اي في الزام شريكه بحصته (قوله بيه) اي تخيير من سلم صرته في الزام شريكه بحصته صلة قرر (قوله كلامه اي المصنف (قوله وعليه) اي تخيير ذي السالم (قوله ثم ساق) اي تت (قوله وقد نقل) اي الشارح (قوله لفظه) اي ابن رشد (قوله باصطلاحه) اي المصنف (قوله عليهما) اي التأويلين (قوله فانه) اي الشأن (قوله أحدهما) اي الشريكين (قوله على الشركة) صلة ابتاع (قوله وتلفت الصرة الاخرى) اي قبل الشراء (قوله والمالان متفقان) اي وزنا وصرفا حال (قوله بينهما) اي الشريكين (قوله لانه) اي المشتري (قوله به) اي التلف (قوله فشرى يكة) اي المشتري (قوله يشركه) اي الشريك المشتري (قوله فيها) اي الامة (قوله أو يدعها) بفتحات ٢٨٥ مخففاً اي شريك مشتري الامة الامة

(قوله) اي مشترها  
(قوله الا ان يقول) اي  
المشتري (قوله فهي) اي  
الامة (قوله) اي المشتري  
(قوله وان لم يعلم) اي  
المشتري (قوله فهي) اي  
الامة بينهما اي الشريكين  
(قوله وهذا) اي التفصيل  
المقدم (قوله أصل) اي  
قاعدة (قوله هذا) اي  
الذي قاله ابن يونس وعبد  
الحق (قوله قال) اي ابن  
رشد (قوله وهو) اي  
المشتري (قوله لم يعلم) اي  
تلف مال شريكه (قوله  
فهو) اي المشتري (قوله  
يلزمه) بضم فسكون  
فكسر اي المشتري  
شريكه بحصته منها (قوله  
ما اشتراه) اي حصته (قوله  
منه) اي المشتري بفتح  
الراء (قوله أو يتفرد) اي  
المشتري (قوله به) اي  
ما اشتراه (قوله لانه) اي

وابن يونس والذي في المقدمات انه بالخيار وبه قرر الشارح كلامه هنا ودرج عليه في شامله  
ثم ساق كلام الشامل المتقدم وهو ظاهر لان التخيير عند ابن رشد في مقدماته للمشتري وهو  
السالم صرته كما علمت وكما في الشامل وقد نقل لفظه على وجهه ولم ينسبه عليه في صغيره وبالله  
تعالى التوفيق الخط الاليني باصطلاحه تأويلان ولم أقف عليهما على ما ذكره المصنف فانه قال  
في المدونة وان بقيت كل صرة يسد ربحا حتى ابتاع احدهما بصرة امة على الشركة وتلفت  
الصرة الاخرى والمالان متفقان فالامة بينهما والصرة من ربحها ابن يونس قوله فالامة بينهما  
يريد بعد أن يدفع لشريكه نصف عنهما لانه انما اشتراها على الشركة بعض اصحابنا ان اشتراها بعد  
التلف عالما به فشرى يكة تخيير بين ان يشرك فيها او يدعها الا ان يقول انما اشترى بها النفسى فهي  
له وان لم يعلم بالتلف حتى اشترى الامة فهي بينهما كما لو اشترى ثم تلفت صرة الاخرى وهذا على  
اصل ابن القاسم ابو الحسن ولا ينشده عكس هذا قال ان اشترى بعد التلف وهو لم يعلم فهو  
بالخيار بين ان يلزمه ما اشتراه او يتفرد به لانه يقول لو علمت تلفه لم اشترى بالنفسى وما اشترى  
بعد علمه تلف ما اخرجه صاحبه فهو له خاصة اهـ فالتأويل الاول في كلام المصنف الذي اشار  
اليه بقوله وهل الا ان يعلم بالتلف فله وعليه هو الذي يناسب ما ذكره ابو الحسن عن ابن رشد  
والمعنى أن ما ذكره من ان ما اشترى بالسالم يكون بينهما محله اذ لم يعلم التلف فان علمه فهي له  
خاصة الا ان كلام المصنف يفيد انه اذ لم يعلمه فالساعة بينهما بالاخبار لاحدهما وكلام ابن رشد  
يفيد ان المشتري مخير فان قبل قول المصنف بعد الا ان يدعى يفهم منه انه بالخيار قلت ليس  
كذلك لانه اذا اقره اشترى للشركة ولم يدع الاخذ لنفسه فكلام ابن رشد يفيد انه يخير وكلام  
المصنف يفيد انه لا يخير وانه بينهما لزوما والتأويل الثاني في كلام المصنف الذي اشار اليه بقوله  
أو مطلقا هو الذي يناسب ما ذكره ابن يونس الا ان كلام المصنف يفيد انه بينهما ما لا خيار  
لاحدهما سواء اشترى بعد العلم بالتلف او قبله وما ذكره ابن يونس يفيد انه ان اشترى بعد علمه  
التلف يخير شريكه الذي تلفت صرته في شركته وتركها والله أعلم ونصح الشركة ان حضر  
ما اخرجه كل منهما بل (ولو غاب فقد احدهما) اي الشريكين الذي شارك به عند مالك وابن  
القاسم رضى الله تعالى عنهما في المدونة وهو المشهور واستحسنه اللخمي وقيل به بعض شيوخ

المشتري (قوله لو علمت تلفه) اي مال شريكه (قوله وما اشترى) اي ذوا السالم (قوله به دعه) اي ذى السالم (قوله فهو) اي المشتري  
بالفتح (قوله) اي المشتري (قوله من ان ما اشترى بينهما) بيان ما (قوله محله الخ) خبر ان (قوله الا ان كلام المصنف الخ)  
استدراك على التأويل الاول هو الذي يناسب لرفع ايهما استواءهما (قوله الا ان كلام المصنف الخ) استدراك على التأويل  
الثاني يناسب ما ذكره ابن يونس ورفع ايهما استواءهما (قوله ونصح الشركة) افاد ان المبالغة في الصفة المتقدمة في قوله انما  
تصح من اهل التوكيل الخ وهو المتعين عدمها في المفهوم (قوله وهو) اي قول مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما (قوله  
المشهور) ومقابلة فساد الساجينون (قوله واستحسنه) اي قول مالك وابن القاسم

(قوله فان بعد الخ) مفهوم ان لم يبعد (قوله وهو) اي قبضه (قوله عكسه) اي حضوره لا يستلزم قبضه (قوله فان التجزأ بالحاظر الخ) مفهوم ولم تجزأ بحضوره (قوله جعله) اي ولوغاب نقدا أحدهما (قوله في لزومها) اي الشركة (قوله واعترضهما) أي تت وس (قوله باقتضائه) اي جعلها مباينة في لزومها (قوله عدم لزومها مع البعد او التجزأ قبل) اي وهذا يصدق بصحتها (قوله مقبها) اي فقط (قوله وجعله اي عجز ولوغاب الخ) (قوله مباينة في جوازها) اي ليقيد بمنعها في المفهوم (قوله الاولى) بفتح الهمز (قوله كونه) اي ولوغاب الخ (قوله المتقدمة) أي في انما تصح الخ ليقيد عدم صحتها في المفهوم (قوله في الشركة) خبر مقدم (قوله نقل) بسكون القاف مصدر مضاف لقاعله مبتدأ مؤخر (قوله صحتها) مفعول نقل (قوله ومنعها) عطف على صحتها (قوله عنه) أي محنون (قوله والصقلى) عطف على التونسي (قوله الفساد) عطف على الكراهة فقيهه عطف معمولين على معمولين لعامل واحد ولا خلاف في جوازه ٢٨٦ (قوله في كون) خبر مقدم (قوله انما تجوز الى الغائب) مفعول قول المضاف

عبد الحق بقيد ان اشار المصنف لما بقوله (ان لم يبعد) النقد الغائب زاد في توضيحه جدا فان بعد النقد الغائب جدا فلا تصح الشركة به (ولم تجزأ) بضم الصية وفتح القوية مشددة والجزم بنقد أحدهما بالحاظر (لحضوره) اي النقد الغائب والذي في توضيحه لقبضه وهو مستلزم حضوره بخلاف عكسه قاله تت فان التجزأ بالحاظر قبل حضور الغائب فلا تصح طق جعله تت مباينة في لزومها وتبعه من واعترضهما عجز باقتضائه عدم لزومها مع البعد او التجزأ قبل حضوره والمراد بمنعها وجعله مباينة في جوازها قالت الاولى كونه مباينة في صحتها المتقدمة قوله وقيد الخ ظاهره ان الضمير المستتر للجنمى وليس كذلك بل القيد لبعض شيوخ عبد الحق كما في ابن عرفة وغيره واعتمد المصنف القيد المذكور وقال ابن عرفة في كونه تقييدا انظر والاظهر انه خلاف ١١ ونصه وفي الشركة كمال حاضر وغائب نقل اللغوى صحتها عن مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما ومنعها عن محنون ونقل التونسي عنه الكراهة والصقلى الفساد وفي كون قول بعض شيوخ عبد الحق انما تجوز عند ابن القاسم بشرط قرب الغيبة ووقف التجزأ بالحاظر على حضور الغائب تقييدا انظر والاظهر انه خلاف لاحتجاج ابن القاسم على الجواز بقول مالك فيها انظر تمامه (لا تصح الشركة بذهب) من أحدهما (وورق) من الآخر لاجتماع الشركة والصرف ابن عبد السلام احتجاجه في المدونة بأنه صرف وشركة غير بين لان العقود المنضمة الى الشركة انما تمنع صحتها ان كانت خارجة عنها نص على معنى هذا في المدونة ابن عرفة قوله ان كانت خارجة عنها ظاهره ان غير الخارجة غير مانعة صرفا كانت أو غيره وليس كذلك انما قاله فيما ليس صرفا لاجل ضيق الصرف وشدة وانما التي مانعة الصرف في الشركة محنون حسيما ذكره ابن تونس ١١ وقبله المنع ان يد كل جائلة في نفسه فهو باق تحت يده فهو صرف بتأخير وقد يقال ان

لنقاعه (قوله ووقف) عطف على قرب (قوله تقييدا) خبر كون المضاف الى اسمه (قوله تظير) مبتدأ في كون (قوله انه) أي قول بعض شيوخ عبد الحق (قوله فيها) أي المدونة (قوله انظر تمامه) نصه اللغوى قول محنون على أصله انما مباينة والاخر أحسن اذ لو كانت مباينة ما جازت بدنانير ودرهم من الجائين ولا في الحرث بانراجهما الزبيرة واخراج أحدهما العمل والاخر الاالات والبقر لا تشاق على منع قدر من طعام يشله ومع أحدهما عمل بقر ومع الآخر عمل يد قلت انما علل التونسي

والصقلى قول محنون بشرطه الخلط وهو في الغائب متعذر وفيها احتجاج ابن القاسم على جوازها فيما بمالك غائب ان شاركت ذو خمسة درهم له ألف غائبه ألف وخمسة مائة حاضر منقرح بذلك لحل الالف الغائبة ليسترى بالجميع تجزأ فلما وجد ألفه فاشترى بما خرج به فقط فكل من سهمان الربح بقدر ماله فيما خرج به قلت في عكسه هذا انظر لان ذلك حكم كونه فاسدة بعد وقوعها (قوله من أحدهما) اي الشريكين (قوله لاجتماع الشركة والصرف) علة لاتصح (قوله غير) خبر احتجاج (قوله بين) بكسر اليا مشددا (قوله انما تمنع صحتها) اي الشركة (قوله ان كانت) أي العقود (قوله عنها) أي الشركة أي والصرف لم يخرج عنها فلا يمنع صحتها (قوله هذا) اي شرط الخروج عنها (قوله قوله) اي ابن عبد السلام (قوله فانه) اي كون غير الخارج غير مانع (قوله لاجل ضيق الصرف وشدة) علة مقدر أي وأما الصرف فيمنعها غير خارج عنها (قوله التي) بغير مفعلة أي لم يجز (قوله محنون) فاعل التي وهو المحصور فيه بانها

(قوله فيما أجازوه) خبر مقدم (قوله عن الشركة بذهين أو ورقين) بيان ما (قوله بلا) اسم ان مؤخر (قوله بتأخير) نعت بلا (قوله لجلولان يد كل الخ) علة بدل تأخير (قوله وفيه) أي ما أجازوه (قوله وهو) أي اجتماعهما (قوله لبقايد كل واحد الخ) علة عدم المناجزة (قوله وهو) أي اجتماعهم المذكور (قوله ولكنهم) بفتح الهمز وشدة التثنية أي أهل العلم (قوله المعين) بضم فكسر فحصل من كلام المقدمات الجواب عن الاشكال بانها رخصة للضرورة (قوله لانه يلزمه) أي الاشتراط بطعامين (قوله وبحت) بضم فكسر (قوله فيه) أي التعليل للزوم بيع طعام المعاوضة قبل قبضه (قوله هذا) أي التعليل ببيع طعام المعاوضة قبل قبضه (قوله فيه) أي الشركة بطعام وعين أو عرض (قوله باعتقاره) أي بيع طعام المعاوضة قبل قبضه (قوله وهي) أي الشركة (قوله والوا) أي وان لم يختلفا في القيمة اختلافا كثيرا (قوله تمنع) ٢٨٧ بضم التاء أي الشركة بينهما (قوله قائل) أي ابن القاسم (قوله

لم يجز) بضم فكسر أي مالم يرض الله تعالى عنه الاشتراط بطعامين من صنف واحد غير مختل في القيمة اختلافا كثيرا (قوله من ذلك قبناه) أي مالم يرض الله تعالى عنه (قوله المدونة) أي المدونة (قوله فيها) أي الشركة بطعامين من صنف واحد غير مختل في القيمة اختلافا كثيرا (قوله وعلاه) أي منع مالم يرض الله تعالى عنه (قوله وعبد الحق) عطف على ابن المواز (قوله يبيع طعام الخ) عطف على بخلط الخ (قوله واسمعي) عطف على ابن المواز (قوله بافتقار الخ) عطف على بخلط الخ (قوله وزاد في المقدمات) أي على العال السابقة (قوله على جوازها) أي

فيما أجازوه من الشركة بذهين أو ورقين بدلنا خبر جلولان يد كل منهما على نقده وفيه اجتماع الشركة والبدل وهو يؤدي إلى البدل بتأخير وفي المقدمات اجتمع أهل العلم على إجازة الشركة بانها نافية من كلا الشريرين والدرهم من كل ما يجوع ولم يعتبروا عدم المناجزة بينهما في ذلك لبقايد كل واحد منهما على ما باع بسبب الشركة وهو إجماع على غير قياس وكانهم رخصوا في التقدر لانهم أصول الائتمان والناس محتاجون إلى المعين في أموالهم وأما الطعام فليس كذلك فليس للشركة فيه ضرورة اهـ (ولا) تصح (بطعامين) من الشريرين ان اختلاف جفاسا أو صفة أو قدر ابل (ولو اتفقا) أي الطعامان نوعا وصفة على المشهور الذي رجح إليه الامام مالم يرض الله تعالى عنه لانه يلزمه بيع طعام المعاوضة قبل قبضه اذ كل واحد منهما باع للآخر بعض طعامه ببعض طعام الآخر وبقي البعض الذي باعه كل منهما تحت يده فاذا بيع لأجنبي فقد بيع قبل قبضه ويبحث فيه بان هذا في الشركة بطعام وعين أو عرض وقد أجازها في المدونة واجيب باعتقاره في هذه لتبعية الطعام النقدا والعرض ابن عرفة وهي بطعامين من صنف واحد مختل في القيمة كثيرا منوعة الصقلي اتناقا والافروي ابن القاسم في المدونة تمنع قائل لم يجز من ذلك قبناه وقال ابن القاسم فيها ما علت لكرامة فيها وجهها وعلاه ابن المواز بخلط الطعام الجيد بالردى وعبد الحق يبيع طعام المعاوضة قبل قبضه واسمعي بافتقار الشركة إلى استواء القيمة والبيع إلى استواء الكيل ولا يكادان يوجدان وزاد في المقدمات ان الإجماع على جوازها بعينين على غير قياس فلم يقس عليه مالم يرض الله تعالى عنه في هذا القول جوازها بطعامين وأبو الحسن اختلاف الأغراض في الطعام مطلقا فسمح بعه باستحقاقه وعدم اختلافها في العين لعدم فسخه فيه فصار مقابلي الطعام كاختلافه بخلاف مقابلي العين ونظم غ المسئلة وعلاه فقال

شارك بجنس العين والطعام • والثاني للعتق لا الامام  
للنقل والخلط والارش والغرض • وعلى وان كلاما قبض

الشركة (قوله على غير قياس) خبر ان (قوله عليه) أي جوازها بعينين لانها رخصة لا يقاس عليها (قوله وأبو الحسن) عطف على فاعل زاد المسترفيه (قوله اختلاف) عطف على ان الإجماع الخ (قوله بعه) أي الطعام (قوله باستحقاقه) أي الطعام (قوله اختلافها) أي الأغراض (قوله فسخه) أي يبيع العين (قوله فيه) أي الاستحقاق (قوله متمائلي) بفتح اللام مثق مقائل يلائن لضافته (قوله وعلاه) جمع علة عطف على المسئلة (قوله شارك) أي اجزا الشركة (قوله بجنس العين) أي كذهين وورقين (قوله والطعام) أي اجزا الشركة بجنس الطعام (قوله والثاني) أي جوازها بجنس الطعام (قوله للعتق) أي ابن القاسم (قوله لا الامام) أي مالم يرض الله تعالى عنهما (قوله للنقل) أي الإجماع على جوازها بجنس العين على غير قياس (قوله والخلط) أي للجيد بالردى (قوله والارش) أي القيمة (قوله والغرض) بفتح الغين المعجمة والراء أي اختلافه في الأطعمة (قوله بان كلا) أي الشريرين (قوله ما قبض) أي الطعام الذي اشتراه من شريكه لجلولان يباينه عليه فان يبيع لأجنبي فقد بيع قبل قبضه



(قوله ويرد) بضم اليا مع مثلاً (قوله منيع) أي تأخير أو وضع (قوله وفيها) أي المدونة خبر مقدم (قوله فيها) أي المدونة خبر  
مقدم (قوله إذا كان المال) أي المشترك (قوله يحتاج) بضم الياء (قوله فيه) أي المال (قوله ذلك) أي الإيضاح أو القراض  
(قوله فيه) أي المال (قوله عنهما) أي الشريكتين (قوله فلا يخبر به) أي المفاوض المال (قوله نقاهه) بفتح النون أي رواجه  
(قوله ولا يجيد) أي المفاوض (قوله به) أي البائر (قوله البسه) أي بلاد الرواج (قوله أو يبلغه) أي المفاوض (قوله يعرف)  
بضم فسكون (قوله نقاهه) أي كلام الخمي (قوله أنه) أي كلام الخمي (قوله لها) ٢٨٩ أي المدونة (قوله عما أودعه) بيان  
نصيب (قوله فان مات

المودع) بفتح الدال (قوله  
ولم توجد الوديعة) أي في  
تركه (قوله كانت) أي  
الوديعة (قوله في ذمته) أي  
المودع (قوله كان) أي  
المودع (قوله وأما أيداعه)  
أي المفاوض (قوله فان  
كان) أي أيداعه (قوله  
يودع) أي مال الشركة  
(قوله القندق) أي الخان  
المعد لسكنى الاغراب  
والعزاب (قوله ولا يؤمن)  
أي القندق (قوله فذلك)  
أي الأيداع (قوله له) أي  
المفاوض (قوله لانه) أي  
المصنف (قوله قدم)  
بفتحات مثلاً (قوله انها)  
أي المفاوضة (قوله وغره)  
بفتحات مثلاً أي خدع  
البساطي (قوله قولها) أي  
المدونة (قوله لانها) أي  
الشركة (قوله غير شركة)  
مفاوضة في تلك السلعة  
بعينها) بيان ما يقبضها  
(قوله ثالثهما) أي في جميع  
مال الشركة (قوله نفي

في حصته ويرد نصيب الوكيل الآن بهلك ما صنع الوكيل فيصتنه اه وفيما أفضا ليس  
لأحد المتفاوضين ان يعبر من مال الشركة الا ان يوسع له فيه شريكه أو يكون شيئاً خفيفاً كعارية  
غلام ليسقي دابة ونحوه فارجو أنه لا بأس به والعارية من المعروف الذي لا يجوز لأحدهما فعله  
في مال الشركة الا باذن الآخر الا ان يريد به استئلافاً للتجارة وان وهب أحدهما أو أعار على  
المعروف ضمن حصته شريكه الا ان يقر له لا استئلاف فلا يضمن (و) له أن يبضغ بضم فسكون  
فكسر أي يدفع ما لا من مال الشركة لمن يشتري به بضاعة معلومة من بلد كذا ويرسلها أو يقدم  
بها للشريكين (و) له ان (يقارض) أي يدفع ما لا من مال الشركة لمن يجبر فيه بجزء معلوم من  
رجعه فيها لأحد المتفاوضين ان يضع ويقارض دون اذن الآخر الخمي اذا كان المال واسعاً  
يحتاج فيه الى مثل ذلك فان لم يكن فيه فضل عنهما فلا يخبر به عن نظره الا باذن شريكه أو في شيء  
بار عليه ما يبلغه نقاهه في بلد آخر ولا يجيد للسفر به اليه سيلاً أو يبلغه عن صلح صلاح ببلد فيبعث  
ما يشبهه أن يبعث به من مثل ما يديهما ومثل هذا يعرف عند نزوله نقاهه أو الحسن وظاهره أنه  
وافق لها (و) له ان (يودع) بضم التحتية وكسر الدال مال المفاوضة عند أمين (لعذر) كهدم  
جد أو حدث جوار أو حدث فتنه وسفر ودخول حمام (والا) أي وان لم يكن الأيداع لعذر  
وضاع المال (ضمن) المودع بالكسر نصيب شريكه مما أودعه الخمي لا يجوز لأحد الشريكتين  
ان يودع شيئاً من مال الشركة الا لعذر وكذلك أحد المتفاوضين ولا يقبل الوديعة اختياراً  
بلا عذر فان مات المودع ولم توجد الوديعة كانت في ذمته كان مفاوضاً لم وفيها وأما أيداعه  
فان كان لعذر كنزوله لبلد أفرأى ان يودع اذ مقره الفساد ولا يؤمن من السرقة فذلك له وان  
أودع لغرر عذر ضمنه أبو الحسن فذلك له أي عليه وانما قال ذلك لئلا يذبح توهم انه لا يجوز والله  
أعلم (وله) أن (يشرك في) مال من مال الشركة (معين) بضم الميم وفتح العين والحقبة مشددة  
شركة غير مفاوضة كذا في المدونة ولذا قال الساطي لا بد من التقيد بغير المفاوضة لانه  
قدم انها تكون في المعين طئي بل ولو مفاوضة في المعين وغرر قولها ولا يجوز لأحدهما ان  
يقارض شريكاً الا باذن شريكه وأما ان شاركه في سلعة بعينها غير شركة مفاوضة فجاز لانها  
تجارة من التجارات اه وليس معناه ما يتبادر منها غير شركة مفاوضة في تلك السلعة بعينها  
بل مرادها من غير ان يشاركه شركة مفاوضة - في يكون ثالثهما ففي شرحها الخمي مشاركتها  
ثالثان شاركه في شيء معين سلعة أو عبداً أو بدنانير يخرجها من مال الشركة فيشاركها الآخر  
ليخبر في ذلك جاز فان جعله ثالثهما لم يجوز فتوله فيها غير مفاوضة أن يجعله ثالثهما أبو الحسن

٣٧ منح شرهما) أي المدونة (قوله الخمي) أي قال (قوله مشاركتها) أي المفاوض (قوله ثالثاً) مفعول مشارك  
المضاف لفاعلها (قوله ان شاركه) أي المفاوض الثالث (قوله سلعة أو عبداً) بيان شيء معين (قوله أو بدنانير) عطفاً على شيء معين  
(قوله يخرجها) أي المفاوض الثاني (قوله ليتخير) أي الثالث (قوله في ذلك) أي الشيء المعين أو البدانير الخارجة من مال الشركة  
(قوله جاز) جواب ان (قوله فان جعله) أي المفاوض الثالث (قوله ثالثاً) أي المفاوضين في جميع مال الشركة (قوله فتوله  
فيها) أي المدونة (قوله أي يجعله) أي الثالث (قوله ثالثاً) أي في جميع مال الشركة (قوله تفريق على ما نقله شارحها عن الخمي

(قوله في قولها) أي المدونة (قوله لان دفعه) أي المفاوض (قوله موسع) بفتح السين مثقلا خبر ان (قوله له) أي المفاوض (قوله فيه) أي لمذكور (قوله ملك) بفتح ميم مثقلا أي المفاوض (قوله هذا الشريك) أي الثالث (قوله ذلك) أي غلبك الثالث (قوله في مال الاول) (قوله عليه) أي الاول (قوله فجعل) أي ابو الحسن (قوله جعله) أي الثالث (قوله ثالثا) أي في جميع مال الشركة (قوله فصاح المصنف) أي جواز شركة المفاوض في معين عن تقييدها بغير مفاوضة تفريغ على كلام اللغوي وأبي الحسن (قوله وتبعه) أي المصنف على الاطلاق (قوله وفسد التقييد) أي بغير المفاوضة (قوله وقول البساطي) عطف على التقييد (قوله وفيه) أي رد طفي على ٢٩٠ البساطي (قوله هو) فصل به ليصح عطف أو شريكه على فاعل باعها المستتر فيه ولو اقتصر على به لكان

في قولها ولا أحد المتفاوضين ان يبضع ويقارض دون إذن الآخر ابن يونس لان دفعه البضاعة ومفاوضة غيره وشركته في سعة معينة أو في سلعة من التجارة موسع له فيه وأما شركته شركة مفاوضة فقدم ملك هذا الشريك التصرف في مال الشريك الاول ولم يجز ذلك عليه اه فجعل محل المنع حيث جعله ثالثا فصاح المصنف كما أطلق غيره وتبعه في الشامل وفسد التقييد وقول البساطي لا بد من التقييد اه البناء وفيه نظر لاحتمال كلام ابن يونس واللغوي لما قاله البساطي أيضا والله اعلم (و) له ان (يقبل) بضم التحتية الاولى وكسر القاف وسكون الثانية أي يرد سلعة للشركة بثمن الذي باعها به هو أو شريكه (و) له ان (يولي) بضم التحتية وفتح الواو وكسر اللام مشددة أي يبيع سلعة مشتركة بثمن ثمنها اذا خاف كسادها او خسرها ولعل هذا معنى قول المدونة ما لم يجاب (و) له ان (يقبل المبيع) أي المردود بعد بيعه بمبيع قديم ظهر للمشتري بعد شرائه من أحد الشريكين أو من مائة ما عاين رضي شريكه بل (وان أبي) شريكه (الآخر) قبوله ويحتمل ان المعنى ان المفاوض اذا ظهر له عيب قديم فيما اشتراه هو أو شريكه فله قبوله وعدم رده على بائعه وان أبي الآخر قبوله ورده عليه ففي المدونة وان اشترى أحدهما عيبا فوجده عيبا فرضيه هو أو شريكه لزم ذلك الآخر فان رده مباحه ورضيه شريكه لزم رضاه لانه لو اشتراه عالما بأنه به لزم الشريك (و) له ان (يقربدين) في مال المفاوضة ويلزم ما أقربه الآخر ان كان اقراره (لمن) أي شخص (لا يتم) بضم التحتية وفتح القوية مشددة المقر (عليه) بالكذب في اقراره له ان كان اجنبيا غير ملاطف للمقر أو بعيد القرابة كذلك فان أقربا منهم عليه كابويه واولاده وصديقه فلا يقبل اقراره (و) له ان (يبيع) سلعة من مال المفاوضة (بالدين) لاجل معلوم على المشهور (لا يجوز له) (الشراء) سلعة للمفاوضة (به) أي الدين طي سوي ابن الحاجب تبعه لابن شماس الشراء بالبيع في الجواز فتعقبه ابن عبد السلام بقوله ما قاله في البيع نسيئة هو المشهور ومذهب المدونة وأما الشراء بالدين فقال مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة اكره أن يخرج ما لا على أن يقرباه وبالدين مفاوضة فان فعلا ما اشتراه به كل واحد منهما فبينهما وان جاوز رؤس أموالهما فإن هذا من كلام المصنف غير ان بعض الشيوخ قال اذا كان الشراء على التقديس اليومين والثلاثة جاز وهذا لا بد لنا من منه اه

ولو اقتصر على به لكان (قوله كسادها) أي تأخر بيعها (قوله فله قبوله) أي المبيع (قوله وعدم رده) أي المبيع (قوله أحدهما) أي المتفاوضين (قوله فرضيه) أي العبد (قوله هو) أي المشتري (قوله ذلك) أي العبد (قوله الآخر) أي من الشريكين (قوله فان رده) أي العبد (قوله بانه) أي المبيع (قوله له) أي العبد (قوله المقر) تفسير لنا تب فاعل يتم المستتر فيه (قوله بان كان) أي من اقر المفاوض (قوله اجنبيا) أي من المقر (قوله كذلك) أي غير ملاطف للمقر (قوله فان اقران يتم عليه) مقهوم لمن لا يتم عليه (قوله سوي) بفتح السين والواو مثقلا (قوله في الجواز) صلة نسوي (قوله فتعقبه) أي ابن الحاجب

(قوله ما قاله) أي ابن الحاجب (قوله ومذهب) عطف على المشهور (قوله يخرجا) بضم فسكون فكسر أي الشريك (قوله يخرجا) أي الشريك (قوله به) أي المال المخرج (قوله فعلا) أي التجار الشريك بالخروج وبالدين (قوله له) أي الدين (قوله منهما) أي الشريكين (قوله وان جاوز) أي المشتري بالدين (قوله هذا) أي كلام المدونة (قوله المصنف) أي ابن الحاجب (قوله الشراء) أي بالدين (قوله على النقد) أي الدفع (قوله وهذا) أي الشراء على التقديس ثلاثة أيام



(قوله تبعه) أي ابن عبد السلام (قوله خليل) أي في توضيحه (قوله واستدلاله) أي ابن عبد السلام (قوله بكلامها) أي المدونة (قوله ولذا) أي تبعية ابن عبد السلام في تعقبه واستدلاله بكلامها على الفرق (قوله وفي استدلالهما) أي ابن عبد السلام وخليل (قوله وهم) بفتح الهاء أي غلط (قوله لانه) أي كلامها (قوله تعاقدهما) أي تشاركهما (قوله في ذلك) أي التعاقد على الشراء بين (قوله فيهما) أي كلامها وكلام ابن الحاجب (قوله والنون) ٢٩١ أي الحوت (قوله كلامها) أي المدونة (قوله وهذه) أي الجملة (قوله وإشار) أي أبو الحسن (قوله لقولها) أي المدونة (قوله يضمنها) أي الشريك (قوله قال) أي الخمي (قوله ولا يشتري) أي المقابض (قوله فعل) أي اشتري بثن مؤجل (قوله وكان) أي شراؤه (قوله بثن مؤجل) أي قوله ثم قال (قوله فلو) أي اللغمي (قوله فلا) استدلالاً أي ابن عبد السلام وخليل (قوله ولذا) أي كون كلام اللغمي ليس هو المذهب عليه التقي (قوله فلو) أي بعدهم (قوله كلاهما) أي ابن شاس وابن الحاجب (قوله ولم يعرج) بضم ففتح فكسر أي يقول ابن عرفة (قوله بمأقلائه) أي البساطي (قوله قال) أي البساطي (قوله لا يقيمها) أي الكراهة (قوله فائلاً) أي أبو الحسن (قوله أي الكراهة) (قوله من أن الجواز هو المذهب كما عند ابن شاس وابن الحاجب صواب) أي هو ظاهر المدونة في قولها وما يتبع أحد المتقاضين من بيع صحيح أو فاسد (قوله لا يشترى) أي القيمة في قوت الفاسد أيهما شاء هو ويشمل الشراء بالنقد وبالدين وقد صرح ابن رشد بالجواز ونص السماع أصح ابن القاسم سئل عن رجلين اشتراكا على أخذ متاع يدين يكون لهما وعليهما مال أو لهما مال أو لهما مال أن كانا يشتريان في ساعة بعينها يشتريان بدين فلا بأس بذلك كان لهما رأس مال ولم يكن وان كانا انما يشتريان على ما يشتري كل واحد منهما يقولان ما اشتري كل واحد منهما بدين ولا مال لهما فنحن فيه شركاء فلا يجزئ ذلك أصبغ فان وقع نقد على سنة الشركة وضمناه جميعاً ونقصت الشركة بينهما ابن رشد هذا كما قال ومثله في المدونة وهو مما لا اختلاف فيه أنهما ان اشتراكا في ساعة بعينها بدين فذلك جائز وهما شركاء فيهما كان لهما مال أو لم يكن لهما مال فان اشترط البائع عليهما أن كل واحد منهما ما ضامن عن صاحبه بجميع الثمن جاز وان لم يشترط ذلك لم يلزم كل واحد منهما (قوله هما) أي ربحه (قوله وعليهما) أي خسره (قوله ولهما مال) أي مشتركت بينهما (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله ان كانا) أي الشخصان (قوله بذلك) أي اشتراكا (قوله ذلك) أي اشتراكا (قوله على الوجه المذكور) (قوله فان وقع) أي اشتراكا (قوله على الوجه المذكور) (قوله نقد) أي مضي (قوله سنة) أي طريقة (قوله وضناه) أي المال المشترك (قوله انهما ان اشتراكا) (قوله ما يجزئ من) (قوله بدين) أي اشتراكا (قوله فذلك) أي اشتراكا (قوله فيهما) أي السلعة التي اشترياها بدين (قوله بمال) أي مشترك (قوله جاز) أي لم يلزم الشرط (قوله ذلك) أي ضمان كل واحد صاحبه

(قوله قد اشترى كاشركه صحبته على مالهما) (تفسير لكونهما شر كاه عقد) (قوله يدين) (قوله اشترى) (قوله ولا مال لهما) (حال) (قوله فلا يجوز ذلك) (أى اشترى كاشركه على القيد عليه وان وقع مضى كما قال اصبح جواب اما) (قوله فقوله) (أى ابن رشد) (قوله فيما قاله ابن شاس وابن الحاجب) (أى جواز الشر ابدى) (قوله وذ كره) (أى جواز الشر ابدى) (قوله وعليه) (أى جواز الشر ابدى) (قوله صله درج) (قوله ورد) (عطف على ضعف) (قوله وان الجواز) (عطف على ضعف) (قوله من مال المفاوضة) (نعت رقيق) (قوله فلا يجوز) (أى كاشركه) (قوله لاحدهما) (أى المتفاوضين) (قوله على انها) (أى الكتابة) (قوله عتق) (أى ويجوز على انها يسع) (قوله منه) (أى مال المفاوضة) (قوله فلا يجوز) (٢٩٢) (أى العتق) (قوله ولو) (أى كان المال المعتق عليه) (قوله لانه) (أى المفاوضين)

الاحصة حقه من الثمن النصف ان كانت شركتهم على النصف أو الثلث أو الثلثان ان كانت شركتهم على ان لاحدهما الثلث ولا تسر الثلثان أو اقل من ذلك أو اكثر الا ان يكونا شر كاه عقد قد اشترى كاشركه صحبته على مال لهما فيكون كل واحد منهما صاحبا لثمن ما اشترى صاحبه بدين اجتمعا في اخذ المتاع بالدين أو افترا أو امانا ان اشترى كاشركه ولا مال لهما على ان يشترى بالدين ويكونا شر يكتفي في ذلك يضمن كل واحد منهما ثمن ما اشترى صاحبه فلا يجوز ذلك كما قال لانها شر كاه بالذم ولا يجوز عندهما التوجه جميعا بدينهم رضي الله تعالى عنهم الشر كاه بالذم لانها غرر اه فقوله الا ان يكونا شر كاه عقد نص فيما قاله ابن الحاجب وابن شاس وذ كره أيضا ابن رشد في موضع آخر من البيان وعليه درج التيسير وابن هرون وابن سلون وذلك كله يدل على ضعف ما للحنى ورد ما لابن عبد السلام والمصنف وان الجواز هو المذهب والله أعلم وشبه في عدم الجواز الا باذن الشر يك فقال (ككتابة) (لرقيق من مال المفاوضة فلا يجوز لاحدهما الا باذن الاخر بناء على انها عتق) (وعتق) (لرقيق منه) (على مال) (مجل من الرقيق فلا يجوز لاحدهما الا باذن الاخر ولو اكثر من قيمته لانه انتزاعه بلا عتق وامان اجنبى مثل قيمته فيجوز كبسعه) (و) (كر اذن لعبد) (من مال المفاوضة) (في قجارة) (فلا يجوز لاحدهما الا باذن الاخر) (أو) (شر كاه) (مفاوضة) (في مال المفاوضة لثالث فيجوز ليدفعه فيه) (مهما فلا يجوز من احدهما الا باذن الاخر) (واستبد) (بفتح الفوقية) (الموحدة) (وشد الدال اى استقل واختص شركه مفاوضة) (آخذ) (بعدها همز وكسر الخاء) (لمجتمعة) (قراض) (يكسر القاف وبالفاد المجتمعة اى مال من غير شر يكه يتجر فيه مجزء معلوم من ربحه بالربح ولو اذن له شر يكه في آخذ لانه في تطير عمله فيه الخارج عن المفاوضة فلا شئ لشريكه فيه فانه في المدونة) (و) (استبد شركه مفاوض) (مستعير دابة) (لحمل امتعة المفاوضة) (بلاذن) (من شر يكه) (وان) (استعارها) (لحمل سلع) (لشركه) (واوه الحال وان صله فيختص بالربح اى اجرة الحمل والخسار ضمان ما يغاب عليه بها كالجوام وكاف الحظ اشار الى قولها وان استعار احدهما ما حمل عليه لنفسه أو لمال الشر كاه فتلف فضمانه عليه ولا شئ على شر يكه لانه يقول كنت استأجرت فلا تضمن وقال غيره لا يضمن الدابة المستعارة الا بالتعدي عليها ابو الحسن ظاهره ان كلام ابن القاسم في الدابة وهذا بخلاف اصله فيما لا يغاب عليه لانه لا يضمن في الاعارة الا بالتعدي فذهب حمديس الى ان قول ابن القاسم فيما يغاب عليه

(قوله انتزاعه) (أى المال من الرقيق) (قوله قيمته) (أى الرقيق) (قوله فيجوز) (أى عتقه) (قوله من مال المفاوضة) (نعت عبد) (قوله لثالث) (صلة مفاوضة) (قوله يده) (أى الثالث) (قوله فيه) (أى مال المفاوضة) (قوله معهما) (أى المتفاوضين) (قوله فلا يجوز) (أى المفاوضة) (قوله بالربح) (أى جزئه الذي خصه من ربح القراض صله استبد) (قوله لانه) (أى الربح) (قوله عمله) (أى آخذ القراض) (قوله فيه) (أى القراض) (قوله الخارج) (نعت عمل) (قوله لشريكه) (أى آخذ القراض) (قوله فيه) (أى القرض) (قوله يضمن) (أى المستعير الدابة) (قوله قولها) (أى المدونة) (قوله احدهما) (أى المتفاوضين) (قوله فتلف) (أى المستعار)

(قوله فضمانه) (أى المستعار) (قوله عليه) (أى المستعير) (قوله شر يكه) (أى المستعير) (قوله لانه) (قوله كلف) (أى شر يكه) (قوله كنت استأجرت) (بفتح تاءهما) (قوله غيره) (أى ابن القاسم) (قوله لا يضمن) (أى مستعير الدابة) (قوله ظاهره) (أى كلام المدونة) (قوله في الدابة) (أى المستعارة) (قوله وهذا) (أى ضمان الدابة المستعارة) (قوله اصله) (أى قاعدة ابن القاسم) (قوله انه) (أى ما لا يغاب عليه الخ بيان اصله بخلاف من) (قوله لا يضمن) (بضم الياء اى ما لا يغاب عليه) (قوله حمديس) (بفتح الحاء المهملة وسكون الميم) (واهمال السين) (عقب مثناة

(قوله يزيد) أي ابن القاسم (قوله كذبه) أي مستعير الدابة في أخباره بتلقها بلا تمذ ولا تقيط (قوله أنه) أي المستعير (قوله به) أي الضمان (قوله ذلك) أي ضمان الحيوان (قوله وهو) أي ضمان الحيوان (قوله يومئذ) أي يوم تقوى ابن القاسم بال ضمان (قوله ذلك) أي ضمان الحيوان (قوله فخالصه) أي تأويل كلام ابن القاسم (قوله استبداده) أي المستعير (قوله به) أي المستعير (قوله بتعديه) أي المستعير على الدابة التي استعارها لجل سلع المقايضة (قوله كذبه) أي في أخباره بتلقها (قوله رآه) أي ضمان الحيوان المستعار (قوله وأما استبداده) أي مستعير الدابة لجل سلع المقايضة (قوله فرض) أي بفحصات (قوله في دابة) صلة فرض (قوله تبع الخ) أنه فرض الخ (قوله ولفظ الامهات الخ) حال (قوله وان استعار ما حل عليه الخ) خبر لفظ (قوله ثم ذكر) أي في الامهات (قوله لا يضمن الدابة الخ) مفعول قول المضاف ٢٩٣ لقاعله (قوله ثم قال) أي طئي (قوله

القابل) بحركة نعم لفظ

(قوله عنده) أي المتجر  
صلة ودبعة (قوله فيها)  
أي الودبعة تنازع فيه  
ربح وخسر (قوله في رد)  
صلة اتكالا (قوله ولذا)  
أي عدم تصور الاستبداد  
بالربح والخسر في العارية  
علة التي عقبه (قوله لم  
يذكرهما) أي الربح  
والخسر (قوله فيها) أي  
العارية (قوله واقتصر)  
أي فيها (قوله وذكراهما)  
أي الربح والخسر (قوله  
تصور عرج) أي الاستبداد  
بالربح في العارية (قوله  
بعضه) بضم ففتح فكسر  
منقلا أي يقويه (قوله  
ويرضى) أي شريك (قوله  
بتجربه) أي المودع بالفتح  
(قوله فيها) أي الودبعة  
(قوله لاحدهما) أي

كالا كاف وقال أبو محمد يريد بتبين كذبه في الحيوان نقول غيره تفسير وقال القاسم أي  
يضمن الحيوان إذا قضى به فاض يرى ذلك وهو رأي أهل الكوفة وكان قاضي مصر يومئذ  
رأي ذلك فخالصه أن معنى استبداده بالخسر هنا تعلق الضمان به بتعديه أو ظهور كذبه أو بحكم  
من رآه وأما استبداده بالربح فلم أر من ضربه وانظر هل معناه طلب شريكه بما ينوبه من  
كرائم أو لم أقف على نص فيه اه طئي فرض المصنف الاستعارة في دابة تبع اللفظ التهذيب  
واقط الامهات وان استعار ما حل عليه بغير إذن شريكه فهل تضمنه من المستعير ثم ذكر  
قول غير ابن القاسم لا يضمن الدابة الا بالتعدي ثم قال فكان على المصنف الاتيان بالظ  
الامهات القابل للتأويلات (و) استبد شريك مقايض (متجر) بضم ففتح فكسر منقلا  
(ودبعة) عنده وصلة استبد (بالربح والخسر) فيها طئي الظاهر ان المصنف اجل في قوله  
بالربح والخسر اتكالا على ذهن السميع السيب في رد كل لما يليق به اذا العارية لا يتصور  
استبداده بالربح فيها ولذا لم يذكرهما فيها في المدونة واقتصر على الضمان وذكراهما معاني  
الودبعة والقراض وأما تصوير عرج فمع كونه لا نقل بعضه فهو بعيد لا يكاد ان يقال به  
ويختص المتجر بودبعة بالربح والخسر في كل حال (الا ان يعلم شريكه بتعديه) بالتحجر في  
الودبعة ويرضى بتجربه فيها فالربح بينهما والخسر عليهما ونص المدونة وان اودع رجل  
لا حدهما وديعة فعمل فيها تعديا فربح فان علم شريكه بالعدا ورضى بالتجارة بينهما فالربح  
لهمما والضمنان عليهما وان لم يعلم قال ربح للمتعدي وعليه الضمان خاصة اه (وكل) من  
التقاضين (وكيل) أي كوكيل عن الآخر في البيع والشراء والاكثره والاكثره والاقتضاء  
والقضاء والقيام بالاستحقاق وضمان العيب ولذا فرغ عليه قوله (في رد) بضم التحتية وفتح الراء  
وشد الدال ما باعه احدهما ثم غاب بعيب قديم ظهر لمشتريه بعد شرائه فله رده به (على شريكه)  
لبائعه (لم يتول) أي الشريك يبعه لانه وكيل عن تولا فان حضر المتول فليس للمشتري رده  
على غيره حال كون الرد على الشريك غير المتول (ك) الرد على البائع (الغائب) الذي ظهر

المقايضين (قوله فعمل) أي المودع عنده بالفتح (قوله فيها) أي الودبعة (قوله فربح) أي العامل فيها (قوله بينهما) صلة التجارة  
(قوله وان لم يعلم) أي شريكه بعدئذ أي أو لم يرض بتجربه بينهما (قوله والاكثره) أي من غيرهما (قوله والاكثره)  
أي لغيرهما (قوله والاقتضاء) أي من غيرهما (قوله والاقتضاء) أي لغيرهما (قوله بالاستحقاق) أي لما عرف من مال المقايضة (قوله  
العيب) أي الذي ظهر في مبيع من مال المقايضة (قوله ولذا) أي كون كل منهما وكيل عن الآخر فماد كره له فروع (قوله  
فروع) بفحصات منقلا (قوله عليه) أي وكيل (قوله ما باعه احدهما) أي المتقاضين تفسير لنا ثبت فاعل برد المستتر فيه  
(قوله ثم غاب) أي ببائعه (قوله بغير) صلة يرد (قوله فله) أي مشتريه (قوله رده) أي المبيع (قوله به) أي عيبه القديم (قوله  
لبائعه) أي المبيع صلة شريك (قوله لانه) أي شريك ببائعه (قوله عن تولا) أي البيع

(قوله المشتريه) صله تظهر (قوله بعشراته) صله تظهر (قوله في توقعه) أي الرصد له كاف التشبيه (قوله وتاريخ) عطف على شراء (قوله السابق) نفت اثبات (قوله فليس ضمير غيبته الخ) تفرع على تفسير ضمير غيبته بالشريك الغائب الخ (قوله فهو) أي كلام المصنف (قوله على حد قول الله تعالى) أي في عود الضمير على نظير المذموم عليه لآعلى عينه نحو عندى درهم ونصفه (قوله أي آخر) بضم فكسر ٢٩٤ مثقلا (قوله قدومه) أي الغائب (قوله لانه) أي الغائب (قوله له) أي الغائب

في مبيعته عيب قد يمشى به بعد شرائه في توقعه على اثبات شرائه بعد مدة وتاريخ الشراء السابق في قوله في مبحث الرد بالعيب ثم قضى ان اثبت عهدة مؤرخة وصحة الشراء الخ واذا شرط الرد على الشريك غير المتولى بقوله (ان بعدت غيبته) أي الشريك الغائب الذي تولى بيع المعيب كعشرة الايام بين البلدين مع أمن الطريق واليومين مع خوفه وان لم تطل غيبته فليس ضمير غيبته للغائب المشبه به فهو على حد قول الله تعالى وما يعمر من معمر ولا يتقص من عمره أي معمر آخر (والا) أي وان لم تبعد غيبة الشريك الذي تولى البيع (انظر) بضم القوفية وكسر الظاء المججمة أي أخر الرد الى قدومه لانه ادرى بامر المبيع والتسلا تكون له حجة طئي قوله ان بعدت غيبته راجع لقوله فيرد على حاضر لم يتول والضمير للغائب لا بقيدانه المتقدم فهو من باب عندى درهم ونصفه ولا يرجع لقوله كالفائب لان التفصيل بين قرب الغيبة وبعدها انما ذكره في المدونة في غيبة الشريك المفاوض واذا بقوله كالفائب ما قدمه في العيوب من قوله ثم قضى ان اثبت عهدة مؤرخة وصحة الشراء الخ وهذا حاصل تقرير غ ونصه أصل ما اشار اليه قوله في آخر كتاب الشركة من المدونة ومن ابتاع عبدا من احدهما فظهر على عيبه فله رد ما بالعيب على بائعه ان كان ساظرا وان كان غائبا غيبة قريبة كالיום ونحوه فليفتقر لعل له حجة وان كانت غيبته بعيدة فاقام المشتري بينة انه ابتاع على بيع الاسلام وعهدة نظرى العيب فان كان قديما لا يحدث مثله بعد شرائه مرد العبد على الشريك الآخر وان كان يحدث مثله فعلى المبتاع البينة ان العيب كان عند البائع والاحلف الشريك بالله ما علم هذا العيب كان عندنا وبرئ فان نكل حلف المبتاع على البت انه ما حدث عنده ثم رد عليه اه فيسبب ان كل واحد وكيل للآخر يرد واجد العيب على حاضر لم يتول البيع لانه مذكور وجود الغائب الذي تولى حال كون هذا الرد كالرد على كل غائب في افتقار المشتري الراد الى اثبات انه ابتاع بيع الاسلام وعهدة ثم تبعه على ان الرد على الحاضر الذي لم يتول انما هو ان بعدت غيبة شريكه الغائب والا انتظر فالشرط راجع للمشبه لا للمشبه به وبهذه التسمية يكون كلامه مطابقا لما في المدونة متضمنا لفصوص نصها فلله درهم ما لطف اشارته فان قلت وأين تقدم له الغائب الذي احال عليه قلت قوله في خيار النقصه ثم قضى ان اثبت عهدة مؤرخة وصحة الشراء فان قلت عود الضمير في غيبته على الغائب المشبه به يعبر في وجه هذه التسمية قلت سلمنا عوده عليه ولم يرد للغائب من الشريك المفهوم من السياق فقصاراه أنه من باب عندى درهم ونصفه وقد قيل بنحو هذا في قوله تعالى الله ييسر الرزق لمن يشاء من عباده ويقدر له وفي قوله سبحانه وما يعمر من معمر ولا يتقص من عمره والله سبحانه وتعالى أعلم (والريح) في مال الشركة (والشركة) فيه يقسم بين الشريكين (يقدر) أصل (المالين) المشترك بينهما وجوبا تساويا (ولا) وتنفذ (الشريك) قوله لك

نصها) من اضافة المشبه به للمشبه (قوله يغبر) بضم ففتح فكسر مثقلا أي يعكر (قوله الشركة) أي ضمير غيبته (قوله عليه) أي المشبه به (قوله فقصاراه) بضم القاف أي غايته (قوله وجوبا) أي شرطا لبيان الحكم قسمه بقدرهما (قوله تساويا) أي المالان

(قوله في عقدها) أي الشراكة صلة شرط (قوله ويفسخ) أي عقد الشركة المشروط فيه التفاوت (قوله كأنه) بفتح الهمز وشذ النون أي المصنف (قوله وسهل) بفتح هاء وسهل (قوله هذا) أي إطلاق أجز العمل على حقيقته ومجازته (قوله قرينة) إضافته للبيان (قوله دلالاته) أي ولكل الخ لعله كونه قرينة على جمع الحقيقة والمجاز بأجز العمل (قوله وزيادة العمل الخ) حال (قوله الثالث) أي من المال المشترك فيه (قوله فهو) أي المذكور من التبرع والسلف والهبة بعد العقد (قوله ولا يجوز) أي التبرع والسلف والهبة (قوله قبله) أي العقد (قوله لتوافقهما) أي الشريكين ٢٩٥ (قوله إنما) أي التبرع الخ (قوله يجوزها) أي التبرع الخ

(قوله بعده) أي العقد (قوله قال) أي صاحب المدونة (قوله إنما) أي الشخصين (قوله عقدها) أي الشركة (قوله لأنه) أي مدعى التلف أو الخسر الخ (قوله تصديقه) (قوله عليه) أي مال الشركة (قوله تقديمه) أي تصديق مدعى التلف أو الخسر (قوله فأن اتهمه) أي مدعى التلف أو الخسر (قوله حلفه) بفتح حاء مثقلا (قوله وان ظهر كذبه) أي مدعى التلف أو الخسر (قوله والاخر) عطف على أحدهما (قوله بالثلثين) عطف على النصف فقيه (قوله معمولين على عطف معمولين على معمولين لعاملين مختلفين وفيه خلاف بالجواز مطلقا والمنسح كذلك والجواز ان كان أحد العاملين جارا وتقدم كني الدار زيد والخبرة عمرو (قوله له) أي القائل بالثلثين حال

الشركة (بشرط) أي اشتراط (التفاوت) أي قسمة الربح والخسر بغير قدر المالين في عقدها ككون مائة لأحدهما وخمسين للآخر وشرطا قسم الربح بالنصف وكون المالين مستويين وشرطا لأحدهما ثلث الربح وللآخر الثلثين ويفسخ قبل العمل وان عملا قسم الربح بقدر المالين (ولكل) من الشريكين (أجز عمله للآخر) غ كأنه أطلق أجز العمل على حقيقته ومجازته فحقيقته الأجرة التابعة للعمل ومجازته الربح التابع للمال وسهل له هذا قرينة قوله ولكل لدلالاته على الجانبين وزيادة العمل لا تصور منهما وكذا زيادة الربح فإذا كان لأحدهما الثلث وللآخر الثلثان وشرطا المناصفة في العمل والربح فيرجع صاحب الثلثين على صاحب الثلث بسدس الربح وصاحب الثلث على صاحب الثلثين بأجرة سدس العمل (وله) أي أحد الشريكين (التبرع) لشريكه بشئ من الربح أو العمل وهذا مفهوم قوله شرط (وله) (السلف) لشريكه (و) له (الهبة) لشريكه وتنازع التبرع والسلف والهبة (بعد العقد) للشركة يتأصل على أن الإلحاق للعقد ليس كالواقع فيه فهو معروف ولا يجوز قبله لتوافقهما على الفساد الخطا ظاهر كلام ابن عرفة وابن غازی أنهما لا يجوز بعد العقد وقد صرح بجوازها بعده في كتاب شركة المدونة قال بعد أن ذكر أنهما إذا عقدا على شرط التفاوت نفسد ما نصه ولو صح عقد التفاوتين في المال ثم قطوع الذي له الأقل فعمل في الجميع جاز ولا أجزله (وان) أذى أحد الشريكين تلف بعض مال الشركة الذي يسده أو خسره وكذبه شريكه (في القول لمدعى التلف) بلا تجريل بخومرقة (والخسر) بالتجرل لأنه أمين عليه وفي التوضيح عن الجواهر تقييده بعدم ظهور كذبه فان اتهمه شريكه - لمقه وان ظهر كذبه ضمن (و) ان ادعى أحدهما مشأ مشئ لنفسه خاصة والآخر أنه اشتراه للشركة فالقول (لا خسر) بعد الهمز وكسر الشاء المعجمة شئ (لا تيق) أي مشبه ومناسب (له) من طعام ولباس لأعروض وعقار وجوان غير عاقل أو عاقل ولو لا ثقابه لاستغناؤه عنه بأجرة فلا يصدق أنه اشتراه لنفسه فلشريكه الدخول معه في غير الطعام واللباس اللائق (و) ان قال أحدهما المال مشترك بينهما بالنصف والآخر بالثلثين له أو الثلث للآخر فالقول (لمدعى النصف) يمين (وجل) يضم فكسر أي الاشتراك (عليه) أي النصف (في) حال (تنازعهما) أي الشريكين في كون شركتهما بالنصف أو غيره غ لعله أشار بقوله ولمدعى النصف لقول ابن يونس وإذا أشرك من سأل من يلزمه ان وشركه ثم اختلفا فقال اشركتكم بالربح والآخر بالنصف وقال لا نطقنا به أو أضرناه بغير نطق فالقول قول من ادعى منه ما النصف وان لم يدعه أحدهما رد إليه أصل شركتهما في القضاء

من الثلثين (قوله لا آخر) أي مدعى النصف (قوله أي الاشتراك) تفسير لنا تب فاعل حمل المستوفيه (قوله لعله) أي المصنف (قوله من سأل) أي شريكه معه (قوله من يلزمه) أي المسؤول الخ بيان من بأن كان الشراء في سوق السلعة للتجارة بالبلد السائل من تجارها (قوله اختلفا) أي المسؤول والسائل (قوله فقال) أي المسؤول (قوله والاخر) أي السائل (قوله وقال) أي السائل والمسؤول (قوله به) أي دال التشر بك (قوله وان لم يدعه) أي النصف (قوله رد) بضم الراء (قوله إليه) أي النصف

(قوله وان كانوا) أى المتنازعون (قوله فعلى عددهم) أى بقسم المتنازع فيه (قوله ثم قال) أى ابن يونس (قوله عن يلزمه ان يشرك) بيان رجلا (قوله ذلك) أى الاختلاف (قوله كانت) أى الشركة (قوله وقال) أى ابن يونس (قوله اقر) أى الرشيد (قوله ثم زعم) أى المقر (قوله انه) أى الغائب (قوله هو) أى الغائب (قوله فانه) أى الغائب (قوله قول) خبر ما (قوله فيها) أى الموازية (قوله سلم) بضم فكسر مثقلا (قوله ويقسم) بضم الياء وفتح السين (قوله بينهما) أى ذميين (قوله عليه) أى قول ابن القاسم (قوله وجهلت) بضم فكسر أى المطابقة (قوله ودخل باحداهما) أى وعلمت (قوله لم تنقض العدة) أى المطلقة (قوله فلم يدخل بها الصداق) ٢٩٦ وثلاثة أرباع الميراث لان ادعيه كاه وان المطلقة غيرها وتسلم لها غير المدخول

وان كانوا ثلاثة فعلى عددهم وهكذا ما كانوا ثم قال وأما ان أشرك رجلا في ساعة اشتراها من يلزمه ان يشرك ثم اختلفا هكذا فان كان ذلك فيما نوي أو لم ينطقا به كانت بينهما نصفين أيضا وان كانوا أكثر فعلى عددهم وقال قبل هذا ولوا قرأنا فلانا الغائب شريكه ثم زعم انه شريكه بالربع أو انما هو شريكه في مائة دينار فانه شريكه بالنصف اه ما قصد نقله من كلام ابن يونس مما يمكن ان المصنف قصد الاشارة اليه فان قلت يصير على هذا تكرار ما عتق قوله آخر فصل الخيار وان أشركه حمل ان أطلق على النصف قلت تكراره مع ما طال وتوسى أهون من تكراره مع ما يليه وحمله على تنازعهما عب وما مشى عليه المصنف قول أشهب في الموازية وقال ابن القاسم فيها من سلم له شيء اخذه ويقسم المتنازع فيه بينهما ومشي عليه المصنف في الصداق حيث قال لان طلق احدي زوجتيه وجهلت ودخل باحداهما ولم تنقض العدة فلم يدخل بها الصداق وثلاثة أرباع الميراث وغيره اربعة وثلاثة أرباع الصداق وقال غيرهما يقسم المتنازع فيه بينهما على الدعوى ان لم يكن لأحدهما كالعول ومشي عليه في الشهادات اه البناءي قول ز بين الخ هذان تمام قول أشهب وقد تركها ابن الحاجب كالمصنف فاعترض عليه ابن عرفة بانه خلاف قول أشهب الذي مشى عليه وعبارة الشامل اولي ونصها ولو ادعى الثلثين والاخر النصف دفع لكل ما سلم له وقسم السدس بينهما وقيل يحلفان ونصف اه وكان المصنف اسقط اليمين لاستشكال ابن عبد السلام لها بان حلف من ادعى الثلثين له ثم يأخذ النصف لاحتسائه الاصول وتبعه في التوضيح واتصل عنه ابن عرفة بما حصله ان أشهب لم يبين على رعي دعواهما والازم ان يقول كما قال ابن عبد السلام وانما يني على رعي تساويهما في الحوز والقضاء بالحوز لا يستقل الحكم به دون عين الحائز اه وفيه نظر اذا النصف يسلمه الخصم (و) ان حاز أحد المتنازعين شيئا وادعى اختصاصه به وقال شريكه هو من مال المتنازعة فالقول (ا) مدعى (الاشترالك فيما) أى الشيء الذى (يلد) أى حوز (أحدهما) أى الشريكين دون قول مدعيه لنفسه في كل حال (الا) شهادة (بينسة على كثرته) أى مدعى الاختصاص الشيء الذى ادعاه لنفسه فيختص به ان قالت البينة نعلم تأخر ارضه عن اشتراكهما بل (وان قالت البينة الشاهدة بآثره) لانعلم تقدمه) أى الارث ولا تأخره (لها) أى عن الشركة وأما ان قالت

بها نصفه وتنازعهما في النصف الاخر فيقسم النصف المتنازع فيه بينهما (قوله وغير) أى المدخول بها (قوله ربه) أى الميراث (قوله وثلاثة أرباع الصداق) لان الوارث يسلم لها نصفه و ينازعهما في نصفه الاخر بدعواه انهما المطلقة فيقسم النصف بينهما (قوله غيرهما) أى ابن القاسم وأشهب (قوله بينهما) أى المتنازعين (قوله كالعول) بان يجعل المتنازع فيه لدى الثلثين ويزاد عليه نصفه لدى النصف ونسبة الواحد لجموعهما ثلثان والنصف له ثلث فلدى الثلثين ثلثا السدس ولدى النصف ثلثه ونص من ثمانية عشر لدى الثلثين أحد عشر ولدى النصف سبعة (قوله وقد تركها) أى العيين (قوله

عليه) أى ابن الحاجب (قوله بانه) أى ما اقتصر عليه ابن الحاجب (قوله وكان) بفتح الهمزة وشدة الون (قوله نعلم لها) أى العيين (قوله) أى مدعيهما حال من الثلثين (قوله ثم يأخذ) أى الحالف على الثلثين (قوله النصف) أى الذى سلمه خصمه (قوله وتبعه) أى ابن عبد السلام (قوله عنه) أى الاشكال (قوله وانما يني) أى أشهب (قوله الخصم) أى مدعى النصف لدى الثلثين فلا وجه لايقاف الحكم به على يمينه (قوله الشيء الذى ادعاه لنفسه) مفعول ارث (قوله فيقتضى) أى الحائز (قوله به) أى المتنازع فيه

(قوله ادخاله) أى المتنازع فيه (قوله فيها) أى الشركة (قوله فالأقسام ثلاثة) موروثة قبلها القول فيه المدعى اشتراكه الأئمة  
على عدم ادخاله فيها وموروث بعدها وموروث لم يعلم تقدمه عليها ولا تأخره عنها والقول فيها المدعى الاختصاص (قوله دحون)  
بفتح الدال وضم الحاء المهملين مثقلا وآخره نون (قوله الشقاق) بفتح الشين المججمة وشدة النافى الأولى (قوله بذلك) أى  
الشهادة على تصرف المفارضة (قوله أقرأ) أى الشريكات (قوله بها) أى المفارضة (قوله إلى آخر العقد) أى نهاية ما يكتب فى  
الوثيقة (قوله أنها شهادة ناقصة) مفعول افتى بحذف الباء (قوله لا يجب) ٢٩٧ أى ثبت (قوله معرفتهم) أى الشهود

(قوله بها) أى المناوضة  
(قوله ان كانت) أى  
معرفتهم بها (قوله بأشهاد)  
أى على عقد المفارضة  
(قوله او باقرار) أى من  
المفاوضين (قوله عندهم)  
أى الشهود (قوله بذلك)  
أى المناوضة (قوله أن  
يعرفوا) أى الشهود  
(قوله ذلك) أى التفاوض  
(قوله يذكر) بضم فسكون  
فتفتح أى يحكى ويذكر  
أى السماع (قوله عامل)  
أى ثبت (قوله شهد)  
أى حضرت (قوله الشورى)  
أى التشاور من العلماء  
(قوله بهذا) أى المتقدم  
(قوله فذكر) بضم فسكون  
منقلا (قوله بأنه) أى الشأن  
(قوله يحسن) بفتح فسكون  
فضم (قوله يستل) بضم  
الياء (قوله عن وجهه)  
معرفتها (قوله الدول صلة)  
يستل (قوله عاملها) أى  
المفاوضة (قوله اعلمت)

نعلم تقدمه عليها فالقول المدعى الاشتراك الا ان تشهدا بينه بعدم ادخاله فيها فالأقسام  
ثلاثة وذ ك شرط كون القول المدعى الاشتراك فيما قبل الا فتال (ان شهد) بضم فسكون  
(بالمفاوضة) بين الشريكين المتنازعين أى بتصرفهما تصرف المفارضة والاقرار منها  
بها وأولى ان تشهد بعدد المفارضة بينهما (ولو لم يشهد) بضم التحتية وفتح الهاء  
(بالاقرار) منها (بها) أى المناوضة (على الأصح) عند المصنف من الخلاف وهو قول ابن سهل  
فاشار بالأصح أقوله فى توضيحه وهو الظاهر وأشار بولون لخلاف ابن القطان وابن دحون وابن  
الشقاق بقوله لا يكتبنى بذلك ولا بدان يقول الشهود أقرأ عندنا بالمفاوضة وأشهدنا بها وأوص  
ابن سهل فى أحكامه أفتى ابن القطان بان الشهود اذا قالوا نعرف أنهم ما شريكات متفاوضان  
فى جميع أموالهما إلى آخر العقد أنها شهادة ناقصة لا يجب بها قضاء بشركة بينهما ما اذ لم يشهدوا  
معرفتهم بها ان كانت بائنا هاد من المتفاوضين أو باقرار عندهم بذلك اذ يجوز ان يعرفوا ذلك  
بما عاينوه وذا غير عامل ولا سيما ان كان الشهود من غير أهل العلم بهذا وهذه الملة شهدت  
الشورى فيها قد نزلت وقال ابن الشقاق وابن دحون بهذا وقد الحكم به وأفتى ابن مالك بأنه  
يحسن ان يدل اثنتان من عدول البيئة التى قيدت بها الشهادة عن وجه معرفتهما بالمفاوضة  
المذكورة فان فسروا أنهم اعلمها بالاعلام المتفاوضين أيهما بذلك أعلمت الشهادة وان بالخاص  
منهم ما عن الغائب وذلك لان هذا أقرب قريب فهو أتم وأطيب للنفس وأولى ابو الاصمغ قوله أتم  
هو نص ابن القطان فى رثائقه قال فى بعض عقودها لا اوصى بها بم يعرف الا بصاء المذكور  
ثم قال ان قلت ممن يعرفه بأشهادنا عليه فهو أتم وهذا يدل على ان الشهادة تامة عنده وان  
لم يبين الشاهد الوجه الذى علم به ذلك وذ كره وابن أبى زينين وابن الهندي فى مواضع من  
كتبهم ممن يعرف الا بصاء ومن يعرف التوكيل من غير تبين وأخبرنى ابن عتاب عن ابى عمر  
الاسبغى انه أفتى فى مثل هذا ان الشهادة تامة معمول بها وشحوة فى أحكام ابن زياد وفى  
المدونة اذا ثبت انه مفارضة ولم تشتط تعيينا فتعويل على هذا أولى من التعويل على قول  
ابن الشقاق وابن دحون الذى حكاه ابن القطان فى جوابه عنهما اه كلام ابن سهل (و) ان  
أخذ أحد المتفاوضين مائة مثالا من مال المفارضة وأدعى ردها له وكذب شريكه فى ردها له  
وادعى انها باقية عنده أخذها قال قول (لا شريك) بضم الميم وكسرا ثقاف أى شاهد  
بيئة) على شريكه (بأخذ مائة) من مال الشركة ادعى الأخذ أنه ردها له وكذب شريكه فالقول له

٢٨ مخ ث بضم فسكون فكسر (قوله قال) أى ابن القطان (قوله عقودها) أى وثائقه  
(قوله لا اوصياء) صلة عقود (قوله ثم قال) أى ابن القطان (قوله ان قلت) أى كتبت فى الوثيقة (قوله وهذا) أى قوله أتم (قوله  
عنده) أى ابن القطان (قوله هو) أى ابن القطان (قوله انه) أى التشارك (قوله وادعى) أى الأخذ (قوله ردها) أى المائة  
(قوله) أى مال المفارضة (قوله وكذبه) أى الأخذ فى دعواه ردها له (قوله وادعى) أى شريكه الأخذ (قوله انها) أى المائة  
(قوله عنده أخذها) بعد الهاء وكسرا ثلثا

(قوله فلا يبرأ) أي لا أخذ (قوله منها) أي المائة (قوله عنده) أي لا أخذ (قوله المصنف) أي قال في ضيق (قوله قصده) أي الاتهام (قوله للتوثق) أي لحوف دعوى الرقان ادعاء فلا تقبل دعواه الابينة (قوله معه) أي الاشهاد للتوثق (قوله عليه) أي الرد (قوله فالاولى) بفتح الهمز (قوله اشهد) أي شريك لا أخذ (قوله بها) أي المائة (قوله عنده) أي أخذ المائة (قوله رابعيا) حل من أشهد ليقيد انه للتوثق فترجع على ان مراد محمد بالاشهاد (قوله فيها) أي المدونة خير مقدم (قوله صاحبه) أي شريكه (قوله يعلم) بضم الياء (قوله سقطها) بضم الميم أي عن الميت (قوله انه) أي المائة (قوله لم يشغلها) أي يدخلها (قوله فهي) أي المائة (قوله في حصته) أي لا أخذ (قوله لا يلزمه) أي لا أخذ لعله على رد ملال المفاوضة (قوله أرايت) ٢٩٨

أي اخبرني (قوله انه) أي لا أخذ (قوله قبضها) أي أخذ المائة من مال المفاوضة (قوله وهما) أي المتفاوضان (قوله يتجران) أي يعمل المفاوضة (قوله أيلزمه) أي لا أخذ المال الذي شهدت عليه بأخذه (قوله هذا) أي الذي في المدونة (قوله قيده) أي عدم الزوم مع طول المدة (قوله بقوله) أي محمد (قوله ان اشهد) أي اخذها (قوله واما اقراره) أي لا أخذ (قوله فسكافال) أي من عدم الزوم مع الطول (قوله انه) أي لا أخذ (قوله وثق) بفتح ثاء مثقلا (قوله في ضيق) خبر مقدم (قوله لم يشهد) بضم الياء (قوله تشهد) بضم التاء (قوله فلا) أي لا تمنع شهادتهم من قبول دعوى الرد (قوله علم) بضم العين (قوله ولا يسقط) أي الضمان (قوله انه) أي السقوط بطول الزمان الخ فاعل يأتي (قوله اذا كانت) أي الودعة الخ خبر ان (قوله معه) أي الاشهاد للتوثق (قوله فلا يبرأ) أي المدوع (قوله لا يدفعها) أي الودعة لمودعها بالكسر (قوله فان مات الشريك) أي لا أخذ لبعض مال الشركة (قوله من مال الشركة) بيان ما (قوله ولم يوجد) أي ما أخذه في تركته (قوله على انه) أي المأخوذ (قوله عنده) أي في ذمة أخذه (قوله واما اذا كانت) أي الودعة (قوله بها) أي المائة المأخوذة من مال المفاوضة (قوله مضى) فاعل يكفي (قوله فرق) بفتح ثاء متفقا

الزمان الخ فاعل يأتي (قوله اذا كانت) أي الودعة الخ خبر ان (قوله معه) أي الاشهاد للتوثق (قوله فلا يبرأ) أي المدوع (قوله لا يدفعها) أي الودعة لمودعها بالكسر (قوله فان مات الشريك) أي لا أخذ لبعض مال الشركة (قوله من مال الشركة) بيان ما (قوله ولم يوجد) أي ما أخذه في تركته (قوله على انه) أي المأخوذ (قوله عنده) أي في ذمة أخذه (قوله واما اذا كانت) أي الودعة (قوله بها) أي المائة المأخوذة من مال المفاوضة (قوله مضى) فاعل يكفي (قوله فرق) بفتح ثاء متفقا





(قوله غير مقصود) خبران (قوله وثانيهما) أي الوجهين (قوله في تشقيق) أي شرح (قوله كلامه) أي خليل (قوله من الشريكين) نعت واحد (قوله بدين) صلة أقر (قوله تدايناه) أي الشريكان الدين (قوله وانه) أي الدين (قوله ذمتهما) أي الشريكين (قوله من الشركة) صلة تفرق (قوله وانكره) أي الدين (قوله شريكه) أي المقر (قوله ووارثه) أي الشريك (قوله فان كان) أي المقر (قوله فله مقرله) بفتح القاف (قوله معه) أي المقر (قوله والحلف) عطف على اقامة (قوله يستحق) أي المقرله (قوله غيره) أي المقر (قوله من مال المفاوضة) ٣٠٠ تنازع فيه اتفاق واكتسى (قوله ان كانا) أي الشريكان (قوله

غير مقصود) وثانيهما اشار اليه بقوله والابدية بـ كـ كـ كـ وان قالت لانعلم وهكذا هو في عدة نسخ بالواو والعاطف قبل الواو كالتفسير اقول معذون الآن يكون للباقي حجة فان الباقي من الاخوين ان قامت له ينة ان الصدق المدفوع كان من اذن مثلاً كان ذلك حجة له وان قالت البينة لانعلم تأخر هذا الارث عن المفاوضة فهذا أمثل ما انتدج لنا في تشقيق كلامه والله سبحانه وتعالى أعلم (وان أقر واحد) من الشريكين بدين مثلاً تدايناه حال شركتهما وانه باقى ذمتهما واصله أقر (بعد تفرق) بينهما من الشركة (أو) أقربته (بعد موت) لشريكه وانكره شريكه أو وارثه (المقر) شاهد في غير نصيبه (أي المقر فان كان عدلاً فله مقرله اقامة آخر معه أو الحلف) ويستحق نصيب غيره ولزم المقر نصيبه بمجرد اقراره (و) ان اتفق كل من المتفاوضين على نفسه واكتسى من مال المفاوضة (الغيت) بضم الهمزة وكسر الغين المعجمة أي تركت ولم تحسب (نفقتهما) أي الشريكين على أنفسهما (و) الغيت (كسوتهما) أي الشريكين لانفسهما ان كانا يداينوا واحداً ويدين متفقين السعر لما كولا والمقبوس بل (وان) كانا (يلدين مختلفي السعر) لذل الجريان العادة بذلك ودخولهما عليه مع قلة مؤنة كل منهما فاستعمل اختلاف السعرين مع ان كل واحد منهما انما أقام التجرة قاله ابن يونس وشبهه في الاغنام قال (ك) نفقة وكسوة (عليهما) أي الشريكين فتلقى أيضا (ان تقاربا) أي العدا لان عددا وسنا بالعرف ولو ييلدين مختلفي السعر ابن عرفة وفيه المالك لنفقة فتقتهما ان كانا ذوي عيال ولو كانا يداين مختلفي السعر الصفة في رواية سليمان لابن القاسم هذا اذا تقاربا في العيال ثم قال التونسي ينبغي لو كان لكل منهما عيال واختلف سعر بلديهما اختلافًا فائداً ان تحسب النفقة اذ نفقة العيال ليست من التجرة اللغمية القياس ان كان أحدهما في قراره وسعره أغلى يحاسب عباين السعرين مطلقاً لانه لم يخرج للتجارة وان كان الآخر أغلاهما فلا يحاسب بالفضل لانه خرج لتجارة المال فان كان واحد في قراره وكان أغلاهما سهران هو في قراره دون من خرج لتجارة المال كان لا قلهما سعرا أن يحاسب الآخر لان الاصل ان نفقة كل واحد عليه وما سوى ذلك فهو للعادة فان كانت الاتفاق من الوسط جاز على ما تجوز الشركة عليه وهي المساواة في الاتفاق وفيه المالك نفقتهما انما نفقتهما من مال التجارة والكسوة لهما واعياهما تلقي لان مال كارضى الله تعالى عنه قال تلقي النفقة والكسوة من النفقة قلت وهذا نص في لزوم كسوة من التزمت نفقته وتقدم القول فيها في النفقة وفيه الا ان تكون كسوة ليست عايشة لهما العيال مثل القسي والشوكي والوشى

متفق) بفتح القاف مثني متفق بالواو لضافته (قوله لذلك) أي لما كولا أو المقبوس (قوله الجريان العادة بذلك) أي الغاء النفقة والكسوة عليه (قوله ودخولهما) أي الشريكين (قوله عليه) أي الاتفاق (قوله فاستعمل) بضم التاء وكسر الهاء أي استخف (قوله منهما) أي الشريكين (قوله بالعرف) صلة تقاربا (قوله وفيها) أي المدونة (قوله نفقتهما) أي الشريكين (قوله ان كانا) أي الشريكان (قوله لذوى) بفتح الواو مثني ذاً أي صاحبي (قوله ولو كانا) أي الشريكان (قوله هذا) أي الغاء نفقتهما (قوله منهما) أي الشريكين (قوله ان تحسب) فاعل ينبغي (قوله أحدهما) أي الشريكين (قوله في قراره) أي وطنه (قوله وسعره أغلى) حال (لانه) أي الذي في قراره (قوله وان كان الآخر)

أي الذي خرج للتجارة أي بلده أغلى سعرا (قوله وفيها) أي المدونة (قوله وهذا) أي والكسوة من النفقة فهذه (قوله التزمت) بضم التاء وكسر الزاي (قوله فيها) أي المسئلة (قوله في النفقة) أي مجتها (قوله وفيها) أي المدونة (قوله القسي) بفتح القاف وكسر السين المهمل مثلاً وشد البانوع من الحرير (قوله والشوكي) بفتح الشين المعجمة وسكون الواو وكسر الكاف وشد البانوع آخر منه مقصوب (قوله والوشى) بفتح الواو وسكون الشين المعجمة نوع مطرز بصير

(قوله وأسقط) أي المصنف (قوله شرطا) أي في الغاء نفقة هما (قوله وهو) أي الشرط الذي أسقطه (قوله بينهما) أي الشرطيين  
(قوله ذكر) بضم فكسر (قوله من الغاء النفقة) بيان ما (قوله فان كانت) أي الشركة (قوله على الثلث) أي لأحدهما ولا الآخر  
الثلثان فان كانت الثلث لكل واحد من ثلاثة أو أربع لكل واحد من أربعة الغيب (قوله على ذلك) أي انشاقه بقدر  
عيله ليجاسبها في المستقبل (قوله ولو كان) أي انشاقه بقدر عيله الخ ٣٠١ (قوله كالسلف) أي تسليف أي

الشريكين الآخر في الجواز  
(قوله تستويا) أي النفقتان  
(قوله وفيها) أي المدونة  
(قوله لأحدهما) أي  
الشريكين (قوله وفيها)  
أي المدونة (قوله وما اشترى)  
أي أحد الشريكين (قوله  
من طعام أو كسوة) بيان ما  
(قوله منهما) أي الشريكين  
بيان من (قوله انه) أي  
ما اشترى به طعام أو كسوة  
(قوله يلخي) بضم الياء  
وفتح الغير المجعلة (قوله  
وان كانت) أي الكسوة  
(قوله لا يتبدل) بضم الياء  
وفتح الذال المجعلة أي  
كالتسوية والشوكي (قوله  
واشترى) بضم التاء وكسر  
الراء أي الكسوة التي  
لا يتبدل (قوله علم) بضم  
العين (قوله وزن) أي  
دفع (قوله فلا آخر) أي  
الذي لم يشتر (قوله منعه)  
أي المشتري من شرائها  
من مال الشركة (قوله فيه)  
أي مال الشركة (قوله  
ولم يبطأها) أي المشتري  
الامة (قوله ودفع) أي

فهذه لا تلغى واسقط شرطا وهو كون المال بينهما مناصفة فقط ابن عبد السلام كل  
ما ذكر في هذا الفصل من الغاء النفقة انما هو اذا كانت الشركة مكية على النصف فان  
كانت على الثلث فحسب نفقة كل واحد منهما النعمى وان اشترى كل واحد من الثلثين  
وتساوى في العيال فلا ينطق صاحب الثلث الا بقدر حصة ولا يجوز ان يتفق بقدر عيله ليجاسب  
بذلك في المستقبل ابن عرفة هذا ان عقد الشركة على ذلك ولو كان تطوعا بعد عقد الشركة  
كان كالسلف (والا) أي وان لم يتقارب العيال ان كانا مختلفين بعدد او اختلاف في غير متقارب  
(حسبا) أي الشريكين ما اتفقا على عياله لهما لم تستويا ابن عبد السلام ان اكنى  
أحدهما يجريش الطعام وغليظ اللباس والاخر يضدهما حسب كل ما أنفق وشبهه في  
الحسب فقال (كان قد أأحدهما) أي الشريكين (به) أي العيال أو الاتفاق فيحسب على  
لغيرهما أنفق على عياله أو نفقه ابن عرفة وفيها ان كان لأحدهما عيال وولد لغير الآخر  
عيال ولا ولد حسب كل ما أنفق اه ومثله في الشارح وق وغيرهما ابن عرفة وفيها ما  
اشترى من طعام أو كسوة لنفسه وبعياله فليأته أخذته من قدر عليه منهما لان مال الكارضي  
الله تعالى عنه قال انه يلغى النعمى ان تساوى العيالان في العدد وتباين في السن تحسبا بالنفصل  
كتباين العدد وان كانت عمالا يتبدل واشترى من مال الشركة فربحها للشركة وخسارتها  
على مشتركيها وان علم بذلك قبل وزن الثمن فلا آخر منعه الاعلى المفاضلة فيه (وان اشترى)  
أحد الشريكين (جارية لنفسه) لاستخدامها او وطئها ولم يبطأها ودفع ثمنها من مال الشركة  
(فلا آخر ردها) أي الجارية للشركة وله تركها المشتري بها بالثمن الذي اشتراها به في كل حال  
(الا) اذا كان اشتراها (للو طم بآذنه) أي الآخر فليس له ردها للشركة فيختص المشتري بها فله  
ربحها وعليه خسران الشريك اسلانه نصف ثمنها وكذا اذا اشتراها بآذنه للخدمة فله ابن  
يونس وأبو الحسن ونصه الوجه الثاني ان يشتري لنفسه بآذن شريكه على ان يرضى به ان  
هلكت فله ربحها وعليه خسارتها فله هذا قد اسلفه شريكه نصف ثمنها فله الثمن وعليه نقصان  
واما ان اشتراها بآذن شريكه ليطأها على انها للشركة بمعنى ان الربح لهما وانما طم بآذنه  
فمن النعمى على انها كالحالة فان لم يبطأها ردت للشركة وان وطئ الزمته قيمتها جبراعا عليها  
فاشترى هذا الذي قبله في أنه اشتراها لنفسه واقتراها من الاول اشتراها بدون اذن شريكه  
ولهذا قال غ مافي بعض النسخ من قوله الابالوط او بآذنه يجبر الانتظين بالباء وعطف  
أحدهما على الآخر باوبدل قوله الابالوط اتم فائدة حسبا يظهر بالتأمل وذلك ان هذه  
الفسخة تقدمت في اشتراها لنفسه في كلا الوجهين لكن في الاول بدون اذن شريكه وفي الثاني  
بآذنه وفيه اذن الخبير في الوجه الاول محله ما لم يبطأ (وان وطئ) أحد الشريكين (جارية)

المشتري (قوله غنما) أي لامة (قوله فلا آخر) أي الذي لم يشتر (قوله بها) أي الامة (قوله له) أي مشتريها (قوله ربحها) أي  
الامة (قوله وعليه) أي مشتريها (قوله وكذا) أي شرائها للوط بآذن شريكه (قوله بآذنه) أي شريكه (قوله كالحالة) بضم  
ففتحات منقلا (قوله فان لم يبطأها) أي المشتري الامة (قوله ردت) بضم الراء أي الامة (قوله لزمته) أي الواطئ (قوله قيمتها)  
أي الامة (قوله عليها) أي الشريكين (قوله هذا) أي القرع (قوله من قوله الخ) بيان ما (قوله انه) خبرها

(قوله قومت) بضم فكسر مثلاً (قوله عام - ما) أى الشريك (قوله رد الخ) علة قومت (قوله وجوباً) بيان لحكم تقويمها (قوله ان كان) أى واطؤها (قوله لانه) أى واطتها (قوله فى الوجه الاول) أى واطتها باذن شريك (قوله منه) أى واطتها (قوله ويتبع) بضم الياء وفتح الموحدة أى ٣٠٢ واطؤها (قوله عليه) أى واطتها (قوله منها) أى المدونة (قوله فى الوجه

اشرها) (الشركة) وصلة وطى (بأذنه) أى الشريك الآخر فى وطئها قومت على واطئها جبراً عليه ما وسوا جعلت من وطئه أم لارد الاعارة الفرج (او) وطئها (بغير اذنه) أى الشريك الآخر (وجعلت قومت) بضم القاف وكسر الواو مشددة على واطئها وجوباً ان كان ملياً الخط تنبيه هذان الوجهان وان اشتركا فى وجوب القيمة فهما مختلفان لانه ان اعدم فى الوجه الاول وجلت الامة منه فلا يتبع ويتبع بقيمتها فى ذمته وان لم تحمل فتباع عليه للقيمة قاله فى كتاب القذف منها فى الحلة وأما فى الوجه الثانى فالذى رجىحه السه الامام مالك رضى الله تعالى عنه ان شريكه يخير بين التمسك بنصيبه واتباعه بنصف قيمة الولد واتباعه بنصف قيمتها يوم جعلها فيبيع ذمها عدولاً رتها فى نصف قيمتها ان كان كفافاً بنصف قيمتها ويتبعه بنصف قيمة الولد بناوان نقص عن نصفها عن نصف قيمتها اتبعه بياقيه و بنصف قيمة الولد ولومات قبل الحكم كان عليه نصف قيمتها مع نصف قيمة الولد قاله فى كتاب القذف وسيد كره المصنف فى كتاب امهات الاولاد (والا) أى وان لم تحمل من وطئه بغير اذن شريكه (خير) بضم الخاء المعجمة الشريك (الآخر) بفتح الخاء المعجمة (فى ابقائها) أى الامة للشركة (وتقويمها) أى الامة على واطئها هذا هو المشهور المذكور فى كتاب امهات الاولاد من المدونة وفيه كتاب القذف ابن رشد هذا قوله فى المدونة وهو المشهور فى المذهب وفى بعض النسخ ومقاومتها بصيغة المفاعلة ويرجع للاول بـ تكلف وفى بعضها ومقاوماتها أى المزايدة فيها حتى تقف على احدهما وهذاوافق ما فى كتاب الشركة للامام مالك رضى الله تعالى عنه ولكنه خلاف مشهور المذهب والله اعلم \* (فتبينات) الاول علم بما تقدم انه لافرق بين شرائها للشركة من غير قصد ووطئها وشرائها لوطئها على ان يرجع لهما والخسارة عليهما ومثلها ما شرأوا لنفسه بغير اذن شريكه ووطئها \* الثانى اذا تمسك الشريك بنصيبه ولم يقومها منع واطؤها من الخلوة بها الا يعود لوطئها ويعاقب عليه وان كان جاهلاً فلا يذنب بجهله ولكن عقوبته اخف من عقوبة العالم قاله ابن حبيب الخط هذا خلاف قولها فى كتاب القذف ان وطئ احد الشريكين امة بينهما وهو عالم بتكريمه فلا يجد شبهة الملك ويؤدب ان لم يعذر بجهل \* الثالث ابن عرفة وفيه ان جعلت قومت على واطئها يوم وطئها ان كان ملياً ولحق الولد به ففى له ام ولد ولا يتماثل شريكه بنصيبه منها التمسى وقال مالك رضى الله تعالى عنه أيضاً تقوم يوم جعلت وقيل يوم الحكم وعن مالك رضى الله تعالى عنه ان شاء يوم الوطء وان شاء يوم الحكم وبه اخذ محمد بن نعيم قال وان كان الواطئ معسراً فقال مالك رضى الله تعالى عنه مرة هى ام ولد لواطئها ويتبع بقيمتها ديناً ثم رجىح الى تخيير شريكه فى غاسكه بنصيبه منها مع اتباعه بنصف قيمة ولدها وفى تقويمه نصفها ونصف قيمة ولدها ويباع له نصفها فقط فيما لزم له (وان شرط) أى الشريك (نفي) أى عدم (الاستيراد) بالتصرف على كل منهما (الشركة

الثانى) أى جعلها من وطئه بلاذن (قوله ان شريكه) أى واطئها (قوله بنصيبه) أى من الامة (قوله واتباعه) أى واطئها (قوله واتباعه) أى الواطئ (قوله فيأخذنه) أى شريك واطئها عن نصفها (قوله ان كان) أى ثمن نصفها (قوله كفافاً) بفتح الكاف أى مستويا (قوله ويتبعه) أى غير الواطئ الواطئ (قوله من وطئه) أى احد الشريكين (قوله من المدونة) بيان امهات الاولاد (قوله هذا) أى تخيير الآخر فى ابقائها وتقويمها (قوله قوله) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله علم) بضم العين (قوله انه) أى الشان (قوله على ان الرج الخ) صلة شراء (قوله ومثلها) أى شرائها لوطئها على أن يرجع لهما وشرائها للشركة فلا قصد ووطئها ثم ووطئها (قوله ويعاقب) أى واطؤها (قوله عليه) أى واطئها (قوله وان كان) أى واطؤها (قوله عقوبته) أى الجاهل (قوله وفيها) أى المدونة (قوله ان

جملت) أى الامة المشتركة من وطء احد الشريكين (قوله قومت) بضم فكسر مثلاً (قوله يوم وطئه) (عنان) صلة قومت (قوله ان كان) أى واطؤها (قوله ليه) أى واطئها (قوله فهى) أى الامة (قوله له) أى واطئها (قوله منها) أى الامة (قوله ثم قال) أى ابن عرفة (قوله ثم رجىح) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله شريكه) أى واطئها

(قوله وهى) أى شركة العنان (قوله جائزة) أى ابتداء (قوله لازمة) أى بعد وقوعها (قوله وهى) أى شرط ان لا يتصرف واحد  
 منهما الا بمحضرة صاحبه وموافقة عليه (قوله لزمت الشرط) جواب لو ٣٠٣ (قوله كلامه) أى ابن الحاجب

(قوله سواء كان) أى  
 الاشتراك (قوله فى نوع) أى  
 خاص فقط (قوله وهى) أى  
 شركة العنان (قوله ذلك  
 الشرط) أى عدم الاستبداد  
 (قوله اشتقاقه) أى عنان  
 (قوله علق) بفتح الحاء  
 أى ربط واثبت (قوله  
 الحكم) أى بالجواز (قوله  
 من المدونة) بيان غير (قوله  
 موضع) أى أكثر من موضع  
 (قوله لكنه) أى ابن القاسم  
 (قوله لم يفسرها) أى شركة  
 العنان استدراك على علق  
 الخ لرفع ايمامه انه فسر  
 (قوله الحمام) بخفة الميم  
 (قوله اتعاونها) أى ذكر  
 الحمام واثناه (قوله فقال)  
 أى بعض الفقهاء (قوله  
 قال) أى السائل (قوله قال)  
 أى القسبه (قوله ان القراخ  
 بينهما) مضمول لاخير (قوله  
 لانهما) أى ذكر الحمام واثناه  
 (قوله ان هذا) أى الجواز  
 (قوله لانه) أى ابن رشد  
 (قوله هذا) أى كون القراخ  
 بين ذى الاتقى وذى الذكر  
 (قوله قوله) أى ابن القاسم  
 (قوله لصاحبه) بفتح الحاء  
 مثنى صاحب بالانون  
 لاضافته (قوله وظاهر)  
 عطف على صريح (قوله  
 ونقل) بضم النون (قوله  
 كروا) أى كروا

(عنان) أى تسمى بهذا ابن عرفة عياض ضبطناه بكسر العين المهملة وهو المعروف وفى بعض  
 كتب اللغة فتحها ولم يره ابن عبد السلام منهم من ضبطه بفتحها ومنهم من ضبطه بكسرها  
 وهى جائزة ولازمة ابن الحاجب وان شرطنا فى الاستبداد لزمت وتسمى شركة العنان ابن عبد  
 السلام يعنى ان كلام الشرىكين يجوز تصرفه فى مال شرىكه فى حضرته ومع غيبته فلو شرطنا  
 انه لا يتصرف واحد منهما الا بمحضرة صاحبه وموافقة عليه وهو معنى فى الاستبداد لزمت  
 الشرط وتسمى شركة عنان وظاهر كلامه انه يكفى فى تسميتها بهذا الاسم حصول الشرط  
 المذكور سواء كان فى نوع من المتجرأ ولا ومنهم من قال هى الشركة فى نوع مخصوص سواء  
 شرط ذلك الشرط ام لا ومنهم من قال هى الشركة فى شئ معين كثوب او دابة واختلف فى  
 اشتقاقه من ماذاهوا اختلافا كثيرا ابن القاسم وامام شركة العنان فلا نعرفها من قول مالك  
 رضى الله تعالى عنه ولا رأيت احدا من أهل الحجاز يعرفها قيل لم يعرف استعمال هذا اللفظ  
 يملهم قلت وقد علق ابن القاسم الحكم على شركة العنان فى غير موضع من المدونة لكنه  
 لم يفسرها (وجاز لى طير) ذكر (وذى طيرة) أى (أن يتنقلا) أى ذو الطير وذو الطيرة على جمع  
 الطير والطيرة (على الشركة فى القراخ) الحاصلة منهما رواه ابن القاسم فى الحمام لتعاونهما  
 فى الحضان ابن سلون سئل بعض فقهاء السورى عن الرجل يجعل ديكاً ويجعل الاخر دجاجة  
 ويشتر كان فى القلايس فقال لا يجوز لان الديك لا يحضن قال فان جعل أحدهما حمامة اتقى  
 والاخر ذكر قال جازت الشركة لان الذكر يحضن كالاتى فى شركة العنينة مضمون اخبرنا ابن  
 القاسم عن مالك رضى الله تعالى عنه فى الرجل يأتى بحمامة أى وبأى الاخر بحمامة ذكر  
 على أن تكون القراخ بينهما ان القراخ بينهما يتعاونا وان جميعا على الحضنة غ ظاهر  
 كلام ابن رشد ان هذا بعد الوقوع والقوات لانه قال هذا قياس قوله فى ان الزرع فى المزرعة  
 القاسدة لصاحبه العمل والارض يريد ويرجع صاحب الاتقى على صاحب الذكر بمثل نصف  
 بيض حمامته ويأتى على قياس القول بان الزرع فى المزرعة القاسدة لصاحب البزبان القراخ  
 لصاحب الاتقى لان البيض له ولصاحب الذكر قيمة حضنته اه الثانى قوله وجاز لى طير الخ  
 ظاهره الجواز ابتداء وهو صريح ابن يونس وظاهره ان الزرع عن العنينة والموازية عن ابن  
 القاسم ونقل غ ان ظاهر كلام ابن رشد انه بعد الوقوع والقوات فانظره تت تنبيهه اشعر  
 كلامه بانه لا يجوز لذوى رقيقين ان يزوجاهما على الشركة فى الاولاد وهو كذلك وبأن من جاء  
 لشخص ببيض وقال له اجعله تحت دجاجةك والقراخ بينهما لا يجوز وهو كما اشعر لكنه لم يقد  
 الحكم بعد الوقوع وهو أن القراخ لصاحب الدجاجة ولصاحب البيض مشل بيضه زاد غ  
 وهو مثل من جاء ببيض لرجل وقال ازرعه بارضك وما يخرج بينهما فانه مثله والزرع لرب الارض  
 (و) ان قال شخص لا اشترى سلعة كذا بكذا (الى لالة) وهى (وكالة) على الشراء خاصة  
 فلا تتعدا الى البيع لان الوكالة الخاصة لا يتعدى الوكيل فى الغير ما اذن له فيه وبما قرناه  
 يدفع قول البساطى فيه مناقشة لفظية وهى الفاء فى غير محلها قاله تت (و) ان قال اشترى

ونقل بضمات (قوله كلامه) أى المصنف (قوله بانه) أى الشان (قوله رقيقين) أى ذكر وأتى (قوله فانه) أى صاحب الفصح  
 (قوله وبما قرناه) أى من تقدير ان قال صلة يدفع



(قوله فيه) أي التسليف بجره تفعل المسلقه (قوله وتفصيله) أي مالت رضي الله تعالى عنه (قوله إلى) بشد الياء ضمير المتكلم ابن القاسم (قوله لانه) أي الرجل (قوله ذلك) أي التسليف لآخيه (قوله لا تفاقه) ٣٠٥ أي الرجل (قوله بمشاركته إياه) أي أخاه (قوله كان) أي

تسليفه (قوله في انه) أي الشان (قوله وادعى) أي المسلف انه أي المسلف (قوله ان كان) أي المسلف (قوله اجله) بقضات متقلا أي المسلف السلف (قوله ونخصه) أي الجسيم على التشر يك (قوله واذا نوزع) أي المشتري (قوله صدق) بضم فكسر (قوله غيره) أي المشتري الخ مفهوم حاضر (قوله وزاد) مفهوم لم يتكلم (قوله ولم يكن من تجاره) مفهوم من تجاره (قوله بالاولى) بفتح الهمز (قوله وله) أي المشتري (قوله جبرهم) أي التجار الذين حضروا شراهم وطلبوا منه تشر يكهم فاجابهم بضم (قوله منها) أي مشاركته (قوله ولو قال) أي المشتري جوابا لقولهم أشركا (قوله لا) أي هذا اللفظ مفعول قال (قوله ولو اراده) أي تشر يكهم (قوله هو) أي المشتري (قوله لهم) أي مشاركته (قوله في عدم الجبر) صلة كاف التشبيه (قوله والشارح) عطف على فاعل حكى المستقر فيه (قوله وفي الشامل) عطف تفسير فاعل جازا المستقر فيه

وتعليقه ونحوه فلا خيره فيه وقال لي مالت رضي الله تعالى عنه بعد هذا الاخير فيه على كل حال وتفصيله الاول احب الى ابن رشد قوله اذا كان على وجه الصلة والمعروف ولا حاجة له اليه في شيء الا الفرق صحيح لانه اذا فصل ذلك لا تفاقه بمشاركته إياه في وجهه من الوجوه كان سلقا جرم منقعه وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن سلف بجره ولا اختلافي في أنه لا بأس بذلك اذا حصلت نيته في ذلك ولا في أنه لا يجوز اذا قصد به نفع نفسه وانما الاختلاف اذا لم يقصد شيئا منها فرأى الامام مرة النية فيه محتملة فسأله عنها وصدقه فيها ومرة رأها بغيره فدوا لظاهر من نفسه انه قصد نفع نفسه بمبدل سؤاله إياه الشركة فنهاه عن ذلك وقال لا خيره فيه ولو كان الشر يك هو الذي سأله ان يسلفه ويشاركه لوجب ان يسأل في ذلك عن نيته قولاً واحدا وهذا كله فيما يؤمر به ابتداءه وينهى عنه وأما ان وقع وادعى أنه قصد نفع نفسه لا أخذ سلفه به معجلان كان أجله أو قيمته ان كان عرضا وقات فبلى القول بانه يسأل عن نيته ابتداءه لا يصدق وعلى القول بانه لا يصدق وينهى عنه يصدق في ذلك يمينه ويأخذ سلفه معجلا اه افاده الخط ونظر الحكم اذا اطلع عليه بعد العمل (واجبر) بضم الجيم وكسر الموحدة أي المشتري (عليها) أي شركة غيره معه فيما اشتراه (ان اشترى) المشتري الذي تضمنه اشترى (شيئا) طعاما كان او غيره عند ابن القاسم ومن واقفه ونخصه اشهب بالطعام بشرط كون الشراء (بسوقه) أي الشيء المشتري بالفتح وكون شرائه للتجارة به في بلد الشراء (لا) ان اشتراه (لكسفر) به للتجارة يبلد آخر (و) لا ان اشتراه (لنقبة) أو عاقبة أو مهر أو فداء أسير أو نوزع في نيته صدق يمينه الآن يظهر كذبه بقرينة ككثرة ما اشتراه جدا ومن الشروط شرائه (وغيره) أي المشتري واوه للعال حاضر الشراء (لم يتكلم) حال كونه (من تجاره) بضم القوقبة وشد الجيم جمع تاجر أي الشيء المشتري فلو غاب غيره من شرائه أو حضر وزاد في السوم أو لم يكن من تجاره فلا يجبر الخطي من الشرط ان لا يمين المشتري انه انما يشتري لنفسه فان بين ذلك فلا يجبر على تشر يك غيره فاه ابن الحاجب وغيره والمراد بيمينه لتجار السلعة الذين أرادوا مشاركته ابن عبيد السلام ما لم يمين متولى الشراء انه لا يشارك احدا منهم ومن شاء منهم ان يزيد عليه زاد فاذا بين هكذا لم يكن لاحد من حضر دخول معه وفهم من قوله لم يتكلم انهم لو تكلموا احببوا الشراء وقالوا أشركنا فقال نعم أو سكت لجبر بالاولى وله جبرهم على مشاركته ان اشتنعوا منها الظهور خسارة ولو قال لا لا يجبر اياهم ولا يجبرون له وفهم من قوله اشترى أنهم لو حضروا السوم فقط واشترى بعد ذهابهم فلا يجبر ولو قالوا لها أشركنا ولكنه يحلف ما اشترى له وله ولم ولو ارادهم ولو لم يسألهم كذا في التوضيح وصرح بضمهم بسوقه فقال (لا) يجبر عليها ان اشتراها (يمينه) أي المشتري أو البائع أو مجلسه أو ما نوته بغير سوقهما اتفاقا فاه في البيان (وهل) يجبر ان اشترى بسوقه (وفي الزفاق) برأى وقافين أي طريق غير معد للشراء وهذا قول ابن حبيب (أو) الشراء في الزفاق (ك) الشراء في (يمينه) في عدم الجبر وهذا قول أصبغ وغيره في الجواب (قولان) مستويان عند المصنف حكاهما في توضيحه والشارح وفي الشامل كذا في النسخة التي شرح عليها وت وفي نسخة وهل وفي الزفاق لا كمينه وعليها شرح انطوشي وعب (وجازت) الشركة بالعمل (اتفاقا

على في توضيحه (قوله الشركة)

ت

منح

٢٩

(قوله أحدهما) أى العلمين (قوله بان يأخذ كل واحد من الغلة بقدر عمله) تصوير للمعنى المراد من تساويهما فيه (قوله فليس المراد الخ) تقرير على التصویر (قوله بان يقال ان لم يستويا في العمل الخ) تصوير للتفصيل في المفهوم (قوله فان لم يحصل) أى تعاون (قوله صيادين) بكسر الدال (قوله فقال) أى المسئول (قوله ذلت) أى منع الآخرين من مشاركة كته في مصيده (قوله) أى ناصب الشبكة (قوله لانها) أى الشركة في الاصطيد (قوله لانهم متى اشتروا الخ) إلهة للشروط. التفاوت (قوله الغرر البين) أى لاحتمال ٣٠٦ رواج عمل أحدهما دون عمل الآخر (قوله وعليه) أى شرط اتحاد المكان صلة درج

(قوله وهو) ای اشتراط  
اتحاد المكان (قوله  
واختلف) یعنی التام (قوله  
السکاتین) ای المدونة  
والعتیبة (قوله وهو) ای  
کونهما مختلفین (قوله  
بجمل الخ) صله وفاق  
(قوله نقاها) بفتح النون  
ای رواجهما (قوله بعلمها)  
ای الشریکی (قوله فیها)  
ای المکاتین (قوله  
او یجتمعان) ای شریکی  
العمل (قوله لرفقه) ای  
حانوته (قوله به) ای العامل  
(قوله اسعته) ای الخانوت  
(قوله او قر به) ای الخانوت  
(قوله باقیه) نفت آله (قوله  
هذا) ای هدم شرط الاشتراك  
فی الآله (قوله علیه)  
ای قول محضون (قوله فیها)  
ای الآله (قوله وهذا) ای  
شرط الاشتراك فی الآله  
(قوله وتأولها) بفحکات  
مقتضی ای المدونة (قوله  
علیه) ای قول ابن القاسم  
(قوله قدر نصیه) مقعول  
استحیار (قوله منها) ای



(قوله عليه) أي المحذوف من الاول (قوله أو لاهما) بضم الهمز (قوله وهو) أي الاكتفاء باخراج كل المتساوية آلة الآخر (قوله وقولت) بضم التاء والهمز وكسر الواو ومثقلا (قوله عليه) أي قول سخنون (قوله وهو ظاهر المدونة) أي اشتراط اشترا كهما فيها بآلة أو أكثر (قوله لكنه) أي الشان الخ استند إلى على وهو ظاهر أو صريح برفع اليهما منه ان اقتصر على اخراج كل آلة كآلة الآخر تفسخ الشركة (قوله فيها) أي المدونة (قوله ان وقع) أي اخرج كل آلة كآلة الآخر (قوله هو) أي الاكتفاء باخراج أحدهما آلة أو أكثر (قوله وهو) أي الاكتفاء بذلك (قوله عليه) أي الاكتفاء بذلك صلة اقتصر (قوله من غيرهما) صلة الكراء (قوله وروى) بضم فكسر أي اشتراط التساوي في لك الآلة أو منقعهما (قوله في المدونة) حال من كلامه (قوله في تطوع أحدهما) أي الشر يكين للآخر ٣٠٧ خبر كلام (قوله بكثير الآلة) من إضافة

ما كان صفة (قوله صريح) خبر مسئلة (قوله في الاول) أي الاكتفاء باخراج كل آلة (قوله في تسوية الخ) تفريع على عياض الخ (قوله هذه) أي اخرج أحدهما آلة وأكثره الآخر منه نصفها (قوله وتناول) أي سخنون (قوله عليه) أي الجواز (قوله قائلا) أي سخنون (قوله انما يمنع) أي الاشتغال أي بين ذي البيت وذو الدابة وذو الرعي (قوله هذه الاشياء) أي البيت والدابة والرعي (قوله المنع) أي للاشغال بين ذي البيت وذو الرعي وذو الدابة مع استواء كرتها (قوله وقال) أي عياض (قوله الثلاثة) أي الذين لأحدهم البيت وللآخر الدابة

عليه الخط ذكر روجه الله تعالى مستثنين أو لاهما هل يكن في الشركة ان يخرج كل منهما آلة متساوية لآلة الآخر وهو قول سخنون وذوول المدونة عليه أو لا بد أن يشتر كافي الآلة بملك أو كرا أو لو بان يكثر من شريكه وهو ظاهر المدونة بل صريحها كما يأتي في مسئلة الرعي والبيت والدابة لكنه قال فيها ان وقع مضى وصحت الشركة الثانية هل يكن في الاشتراك في الآلة كونها لأحدهما واستبعاد الآخر نصفها منه عياض وغيره هو ظاهر الكتاب ابن عبد السلام وهو المشهور وعليه اقتصر ابن الحاجب وأبو عبد من التساوي في الملك أو الكراء من غيرهما وروى عن ابن القاسم قلت كلامه في المدونة في تطوع أحدهما بكثير الآلة ومسئلة البيت والرعي صريح في الاول في تسوية المصنف بين التأويلين في هذه نظروا الله أعلم طي قوله وفي جواز اخراج كل آلة تساوي آلة صاحبه وسكان الكراء هذه ذات التأويلين مذهب سخنون الجواز وتناول عليه المدونة في مسئلة الثلاثة لأحدهم البيت وللآخر الدابة وللآخر الرعي قائلا انما يمنع اذا كان كراء هذه الاشياء يختلف وقال عياض ظاهر المدونة المنع وقال في مسئلة الثلاثة ظاهر هذا ان مذهب الكتاب انه لا يجوز حتى يكرى كل واحد منهما نصيبه نصيب صاحبه اذا كانا متساويين وصرح عياض بأنه اذا وقع مضى هذا تحصيل ما في مسئلة المصنف فقول تتناولان وقولان غير ظاهر اذ لم يمنع من قال بالمنع الا ما فهمه عياض من ظاهر المدونة وعلى ذلك ابن عرفة وأبو الحسن وأما قوله واستتجاره من الآخر فقرره الشارح بان الآلة لأحدهما وأجر نصفها لصاحبه وقبعه تت وغير واحد وأصل ذلك كله للمصنف في توضيحه قائلا قال عياض وغيره الجواز ظاهر الكتاب وهذا وهم منه روجه الله تعالى لان عياض لم يقل هذا في تصويره وانما قاله فيما اذا أخرج كل آلة وأجر نصف آلة صاحبه بنصف آله ولم يذكر فيها تأويلان وانما ذكرهما في المقدمة ونصه وهل يجوز أن يؤجر أحدهما نصف آلة صاحبه بنصف آله هو وهم متساويان ظاهر الكتاب الجواز ولابن القاسم وغيره المنع الا بالتساوي في الملك أو الكراء من غيرهما فان لم يذكر كراء واستتويتا فظاهر المدونة

وللاخر الرعي (قوله الكتاب) أي المدونة (قوله انه) أي اشترا كهم (قوله نصيبه) أي نصفه (قوله بنصيب) أي نصفه (قوله بأنه) أي الاشتغال باخراج كل آلة بدون أكثر نصف نصيبه بنصف نصيب الآخر (قوله قائلا) أي المصنف (قوله وهذا) أي قوله في التوضيح قال عياض الخ (قوله وهم) بفتح الهاء أي غلط (قوله منه) أي خليل (قوله في تصويره) أي خليل باخراج أحدهما آلة وكراء نصفه للآخر (قوله وانما قاله) أي عياض ما نقله عنه خليل (قوله فيها) أي صورة اخراج كل آلة وكراء كل نصف آله بنصف آلة الآخر (قوله وانما ذكرهما) أي عياض التأويلين (قوله في المقدمة) أي اخراج كل آلة بدون كراء كل نصف آلة الآخر (قوله ونصه) أي عياض (قوله وهما) أي الاثنان متساويان حال (قوله ظاهر الكتاب) أي المدونة (قوله من غيرهما) صلة الكراء (قوله فان لم يذكر كراء) أي الشر يكين (قوله واستتويتا) أي الاثنان

(قوله وأجازه) أي التشارك بأخراج كل آلة مساوية آلة الآخر بدون إكراه (قوله وعليه) أي كلام عياض صلة اقتصر (قوله كلامه) أي عياض (قوله الأولى) بضم الهمز (قوله ولم يذكر) أي عياض (قوله وانما ذكر) أي عياض (قوله في تصويره) أي عياض صلة الجواز (قوله فيه) أي تصويره أي عياض (قوله وتبعوه) أي الشارحون المصنف (قوله كلامه) أي المصنف في ضيق (قوله وقبله) بكسر الواو حدة ٣٠٨ (قوله ويرى) أي خليل (قوله على ذلك) أي الذي قاله في توضيحه (قوله وذكر) أي

المصنف (قوله في هذه) أي  
 إخراج كل آلة وإكراه كل  
 نصف آله ينصف آلة  
 الآخر (قوله فيها) أي هذه  
 (قوله وعلى فرض) أي  
 تصوير (قوله فيما يفرضه)  
 أي إخراج أحدهما آلة  
 وإكراه نصفها للآخر  
 (قوله فقها) أي المدونة  
 (قوله أحدهما) أي  
 الشرعيين (قوله لا يلقي)  
 بضم الياء وفتح القين  
 المججمة (قوله أو يكثر)  
 أي من لم يخرج آلة (قوله  
 من الآخر) أي يخرج  
 الآلة (قوله نصفها) أي  
 الآلة (قوله منعها) أي  
 الصورة التي يفرضها (قوله  
 لا بد من اجتماعهما في الملك  
 أو الكراه) مقول قول  
 المصنف إلى فاعله (قوله  
 فيها) أي صورة يفرضهم  
 (قوله وان جوازها الخ)  
 عطف على الخلاف (قوله  
 وهو) أي جوازها (قوله  
 وعليه) أي جوازها صلة  
 اقتصر (قوله نهى) أي  
 صورته (قوله نعمنا) أي عينا (قوله قررهما) أي المسئلة (قوله فأتالا) أي الخط (قوله الآله) أي الخط (قوله لا  
 انهما) أي التأويلين (قوله فيها) أي المسئلة التي يفرضها استدراجه على وقد اعترض الخط الخ لرفع إيهامه أنه لم يسم التأويلين  
 فيها (قوله شد) بضم الشين المججمة وشد الدال المهملة (قوله عليه) أي تحققتنا (قوله للمستثنين) أي الذين ذكرهما عياض  
 إخراج كل آلة مساوية آلة الآخر وأكراه كل منهما نصف آلة الآخر بنصف آله وإكراههما آلهين متساويتين بدون إكراه  
 (قوله ومثل) بفتح الميم مثلاً (قوله لا يفتقر الكلف من غيرك بلا فون لضافته

صورتهم (قوله نعمنا) أي عينا (قوله قررهما) أي المسئلة (قوله فأتالا) أي الخط (قوله الآله) أي الخط (قوله لا  
 انهما) أي التأويلين (قوله فيها) أي المسئلة التي يفرضها استدراجه على وقد اعترض الخط الخ لرفع إيهامه أنه لم يسم التأويلين  
 فيها (قوله شد) بضم الشين المججمة وشد الدال المهملة (قوله عليه) أي تحققتنا (قوله للمستثنين) أي الذين ذكرهما عياض  
 إخراج كل آلة مساوية آلة الآخر وأكراه كل منهما نصف آلة الآخر بنصف آله وإكراههما آلهين متساويتين بدون إكراه  
 (قوله ومثل) بفتح الميم مثلاً (قوله لا يفتقر الكلف من غيرك بلا فون لضافته

لا يشتركان في بعض روايات المدونة (وهل يجوز اشتراكهما ان اشتركا في الخارجين ملك  
أو كرا من غيرهما (ان افترقا) أي الصائدان في المكان أو الاصطياد أو لا يجوز (رويت)  
بضم فكسر المدونة (عليهما) أي الجواز وعدمه ان افترقا البناء انظرهما ولا يجوز ان يشتركا  
على ان يصيدا يساهما أو كليهما الا ان يملكا رقابهما أو يكون الكلبان أو البازان طلبهما  
واحد لا يفترقان في تزعباض رويت بالواو وباء وعزا الرواية بالواو أكثر النسخ ولروايته عن  
شيوخه في معنى او حملها ابن يونس وابن عتاب والنعني وابن رشد فالظاهر وهل ان افترقا  
في الملك والطلب أو أحدهما كاف انظر الخط ونصه مقتضى كلامه انه لا بد في شركة الصائدين  
من اشتراكهما في البازين ثم هل يجوز ان افترقا أو لا بد مع ذلك من اجتماعهما في ذلك  
قولان رويت المدونة عليهما وقد يتبادر هذا الفهم من كلام التنبيهات لكن اذا تأملته وجدته  
يدل على انها رويت على قولين أحدهما انه لا بد ان يشتركا في البازين وأن لا يفترقا بان يكون  
طلبهما واحدا والثاني ان الشرط أحد شيئين اما ان يشتركا في البازين فتجوز الشركة وان افترقا  
أو يجتمعان في الطلب فتجوزان لم يشتركا في رقاب البازين ولفظ المدونة ولا يجوز ان يشتركا  
على ان يصيدا يساهما أو كليهما الا ان يملكا رقابهما أو يكون البازان أو الكلبان طلبهما  
وأخذهما واحد لا يفترقان عياض كذا في رواية عن شيوخه يعني بالواو في بعض الرويات  
ويكون البازان فعلى هذا لا يشترق الصائدان وان اشتركا فيهما كالصائعين وشيوخه في  
كتاب محمد واما على رواية أو فاستدل منه الاشياخ على ان الاشتراك اذا حصل بينهما فلا يلزم  
اجتماعهما ويجوز الا فترقا ويستدل منه أيضا على ان التساوي في الآلة يجوز مع الاشتراك  
وان لم يشتركا فيها اه فاستدل منه أيضا على ان أحد الأمرين كاف ونص النعني على ان  
أحدهما كاف فقال وان كانت البراة والكلاب مشتركة جازوا ان افترقا في الاصطياد وان  
لم يشتركا في البراة والكلاب جازت الشركة ان كان الصيدين معا يتعاونان ولا يفترقان  
فيكون مضمون الشركة لا يعمل ولا يجوز ان افترقا اه فلو قال المصنف وصائدين وهل  
ان اشتركا في البازين ولم يفترقا أو أحدهما كاف رويت عليهما لكان موافقا للروايتين  
وعلى رواية أو اختصرها ابن يونس وابوسعيد وغيرهما ثم ذكر ابن يونس عن ابن القاسم من  
رواية محمد بن المواز قولا كالرواية الاخرى التونسي وكذلك ان كان لاحدهما باز ولا شريك  
وكانا يتعاونان في الصيد فيجوز (و) (كر حافرن) اشتركا (ب) حفر على (كر كاز) أي مدفون  
جاهلي (ومعدن) ذهب أو فضة أو غيرهما ويتروعين وقبران اتحد الموضع المتسطين لا يجوز ان  
يعمل هذا في غار من معدن وهذا في غار سواء (و) ان اذن الامام لشخص في العمل في معدن  
وأخذ خارجة لنفسه ومات المأذون له قبل تمامه (لم يستحق وارثه) أي المأذون له (بقية)  
أي المعدن (و) رجع حكمه للامام (واقطعه) أي اعطى المعدن (الامام) لمن شاء من وارث  
الاول أو غيره (وقيد) بضم فكسر مثقلا أي عدم استحقاق وارثه بقية المعدن (بما) اذا  
(لم يبد) أي يظهر التليل بعمل مورثه أو يقارب البدوقان بدا أو قارب بدوه بعمله ولم يخرج شيئا  
أو اخرج بعضه وان زاد العرف على مقابل عمله فيما يظهر استحقاق وارثه بقية الى ان يخرج  
التليل الذي بدا أو قارب وان مات مورثه بعد ان اخرج كله فلا يستحق وارثه بقية العمل الخط

(قوله لفظها) أي المدونة  
(قوله رويت) بضم فكسر  
أي المدونة في قولها أو  
يكون الكلبان الخ (قوله  
وعزا) أي نسب عياض  
(قوله ولروايته) أي عياض  
(قوله على معنى أو) صلة  
حاملها (قوله فالظاهر) أي  
في عبارة المصنف (قوله  
تأملته) أي كلام التنبيهات  
(قوله وجبته) أي كلام  
التنبيهات (قوله على انها)  
أي المدونة (قوله فعلى  
هذا) أي رواية يكون بالواو  
(قوله على ان الاشتراك)  
أي في البازين أو الكلبيين  
(قوله فقال) أي النعني  
(قوله جاز) أي الاشتراك  
في الاصطياد (قوله وعلى  
رواية أو) صلة اختصر  
(قوله وأخذ) بفتح فسكون  
عطف على العمل (قوله  
تمامه) أي العمل (قوله  
حكمه) أي المعدن (قوله  
من وارث الاول أو غيره)  
بيان من (قوله البسوق)  
بضم الموحدة والبدو شد  
الواو

(قوله والمقيد) بضم قفتح فكسر مثقلا (قوله منهما) أي الشريكين في حفر معدن بيان من (قوله بعد ادرا كه النيل) من إضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بنصب مفعوله (قوله من المعدن) بيان حظه (قوله أن يقطعه) أي المعدن (قوله يرى) أي يشاء الامام اقطاعه له (قوله ويظهر) أي ٣١٠ الامام (قوله فيه) أي المعدن (قوله للمسلمين) أي مصالحهم (قوله قلت) بضم التاء

والمقيد بذلك القاسي ولفظ المدونة على اختصار ابن يونس ومن مات منهما بعد ادرا كه النيل فلا يورث حظه من المعدن والاساطان ان يقطعه لمن يرى ويتصرفه للمسلمين اه في النكت بعض القرويين عن القاسي أنه قال معنى قول ابن القاسم أدركا نيلهما أخرجهما واقتسماه فليس لورثة الميت التماضي على العمل في المعدن الا باقطاع من الامام لهم وألغى عنهم ولم يتكلم ابن القاسم على انهما لم يخرجاشيا اه تعني كلام المصنف ان قوله في المدونة لا يتحقق وارثه بقيته يريد به في الانبال التي لم تبد واما النيل الذي بدا وعمل فيه أو قارب ان يبدأ فلو ورثته والله اعلم البناني لفظ التهذيب قلت فن مات منهما بعد ادرا كه النيل قال قال مالك رضي الله تعالى عنه في المعدن لا يجوز بيعها لانها اذا مات صاحبها الذي عملها اقطعها الامام غيره فأرى المعدن لا يورث اعيانها لانه لم يدركه اذ لم يجب عن مسئلته وانما اجاب عن حكم المعدن في الجملة فان أدرك النيل كان لورثته اه طي ولما كان قوله من مات منهما بعد ادرا كه النيل ينافي القيد المذكور حله القاسي على ان المدرك أخرجهما واقتسماه فلو بقيت منه بقية ما صح القيد المذكور (و) ان استؤجر احد شريكي العمل عليه في شيء في غيبة شريكه (لزمه) أي الشريك الذي كان غائبا حين عقد الاجارة العمل في (ما يقبله) أي يستأجر على عمله صاحبه أي شريكه في العمل اذ لا يشترط فيهما عقدهما معا (و) لزمه أيضا (ضمنانه) أي ما يقبله (صاحبه) ان استقر على الشريك بل ولو (تفاضلا) من الشريك قال في المدونة وما يقبله أحد الشريكين للصناعة لزم الاخر عمله وضمانه فيؤخذ به وان افترقا للخصم ان عقدا الشريكان الاجارة على عمل بشي ثم مرض أحدهما أو مات فعلى الآخر ان يوفي بجميع ذلك العمل سواء كانت الاجارة على ان العمل مضمون في الذمة أو على أعيانها لانهما على ذلك اشتركا اجد بان كان المراد أنه تلف قبل المفاضلة فالمبالغة ضائعة وان كان المراد أنه تلف بعدها فهو ومشكل لان ضمانه ممن هلك بيده ويوجب بأن المراد تلفه بعدها وضمناه كضمان الوصيين اذا اقتسموا المال وضيع ما عند أحدهما فضمناه عليه لتعدي واضع اليد باستقلاله بالتصرف فيه والاخر يرفع يده عنه اه وقرره الخط بتلقه قبلها وتأخر الطلب به بعدها ونصه يعني ان أحد شريكي العمل اذا قبل شيئا ليعمل فيه لزم شريكه الآخر ان يعمل معه ولا يشترط ان يعقد معا ويلزم أحدهما الضمان فيما أخذ صاحبه وان افترقا كما اذا أخذ أحدهما شيئا ليعمل فيه فتلقت ثم تفارقا فجاء صاحبه يطلب به الذي دفعه له فان ضمناه عليهما معا قال في المدونة وما يقبل أحد الشريكين الى آخر ما تقدم البناني فالمصنف تبع المدونة في المبالغة والله اعلم (والنفي) بضم الهمزة وكسر الفين المعجمة أي لا يعتبر (مرض) احد شريكي العمل (كيومين و) الغيت (غيبتهما) أي اليومين من أحدهما او منهما ليعمل أحدهما في مدة مرض الآخر أو غيبته فأجرته تقسم بينهما (لا) يلقي مرض أحدهما أو غيبته (ان كثر) أي طال زمن المرض

ضمير المتكلم مضمون أي لابن القاسم (قوله منهما) أي الشريكين (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله له) أي ابن القاسم (قوله انه) أي من مات (قوله يدرك) أي النيل (قوله اذ لم يجب) أي ابن القاسم مضمون (قوله عن مسئلته) أي مضمون (قوله فان أدرك) أي الميت النيل (قوله القيد المذكور) أي لم يدرك (قوله حله) أي قوله من مات (قوله بعد ادرا كه النيل) (قوله منه) أي النيل (قوله شريك) بفتح الكاف معني بلا تون لضافته (قوله عليه) أي العمل صلة استؤجر (قوله في شيء) صلة ضمير العمل (قوله في غيبة شريكه) صلة استؤجر (قوله العمل) تفسير افاعل لزم المستوفيه (قوله فيهما) أي شريكي العمل (قوله به) أي الضمان (قوله أحدهما) أي الشريكين (قوله لانهما) أي الشريكين (قوله على ذلك) أي توفية صلة اشتركا (قوله بالمبالغة ضائعة) أي اذا لتيوهم

عدم ضمناهما ما تلف قبل المفاضلة حتى يبالغ عليه (قوله فهو) أي الضمان (قوله وقرره) أي المتن او القرع (قوله قبلها) أي المفاضلة (قوله به) أي الضمان (قوله بعدها) أي المفاضلة (قوله ونصه) أي الخط (قوله قبل) بفتح فكسر (قوله ليعمل) أي الشريكان (قوله من أحدهما) بيان أو صلة غيبة (قوله او منهما) أي على التعاقب

(قوله ان لم يعقد في اصل

الشركة الخ) فان عقد اهل على ذلك فلا يجوز لدخولهما على التفاوت (قوله ما قاربهما) أي اليومين (قوله حكمهما) أي اليومين (قوله قولها) أي المدونة (قوله ولم يبينه) أي التقاض (قوله وكأته) بفتح الهمزة وسند النون (قوله في غيبة البائع) صلة الرد (قوله ان القريب الخ) فاعل تقدم (قوله بينهما) أي الثلاثة والعشرة (قوله من الابواب) بيان ما (قوله منها) أي الكثيرة (قوله وما مشركه المال) أي اذا مرض أو غاب فيها أحدهما (قوله والفضل) أي الزائد أي على اجرة العامل (قوله بينهما) أي الشريكين (قوله لان المال) أي المشترك (قوله بجره) أي الفضل (قوله فان كانت) أي الشركة (قوله للمعاني) بضم الميم وفتح القاء أي الصحيح (قوله المؤف) بفتح الميم وضم الهمزة أي المريض (قوله وان كان) أي المرض (قوله أحدهما) أي شريك العمل (قوله فذلك) أي الذي رجحه (قوله لم يبينه) بضم فسكون ففتح (قوله يعمل) بضم الباء (قوله ولولاها) أي العادة

او الغيبة قال في المدونة اذا مرض أحد شريكي الصنعة ارغب يوما او يومين فعمل صاحبه فالعمل بينهما لان هذا امر جائز بين الشريكة الا ما تفاحش من ذلك وطال فان العامل ان احب ان يعطى لصاحبه نصف ما عمل جاز ذلك ان لم يعقد في اهل الشركة ان من مرض منهما او غاب غيبة بعيدة فاعمل الاخر بينهما (تنبيهات) الاول قوله كيومين يقيدان ما قاربهما له حكمهما وما وقد اقتصر في المدونة على اليومين فعمل المصنف اعتمد على مفهوم قولها في الشق الثاني الا ما تفاحش من ذلك وطال ولم يبينه وكأته أحاله على العرف وقد تقدم عن أبي الحسن في الرد على أحد الشريكين ما باعه الاخر في غيبة البائع ان القريب الثلاثة والبعيد العشرة وان ما بينهما يلحق بما قاربه اهـ ويقع في مثله قياس شبهه من الابواب الثاني ضمير غيبتهما راجع الى اليومين سواء كانت من أحدهما أو منهما على التمازج الثالث هل يلغى من الكثيرة يومان البساطي ظاهر كلامهم انه لا يلغى منها شيء الخطي يأتي فيه الخلاف الا في قولنا في القولة التي بعده الرابع علم من قول النخعي مرض أحدهما او مات ان الموت كالغيبة والمرض وعليه فينبغي ان يقال ان عمل بعد موته يومين القوي وان كثرة لا يلغى الخامس علم من قول النخعي ثم مرض أحدهما الخ انه لا فرق بين أخذ الشيء الذي يعملان فيه في صحتها أو مرض أحدهما والله اعلم السادس ابن حبيب هذا في شركة العمل واما في شركة المال فلان عمل نصف أجرة عمله على شريكه والنضل بينهما لان المال بجره وقال الرجاء ان مرض أحد الشريكين فان كانت مالية بينهما فالرجح وللعامل اجر عمله لان سبب الرجح المال وأما البدنية فان كان المريض مما الغالب التسامح فيه فالرجح بينهما ولا شيء للمعاني على المؤف وان كان كثير افهـ ل يكون المعاني متطوعا للمؤف قولان اشبه متطوع له وابن القاسم ليس متطوعا له فالرجح بينهما ويختص باجرة عمله اهـ والمؤف هو المريض السابع النخعي ان عقدا أحدهما اجارة بعد طول المرض او الغيبة فذلك له وحده لا تقطاع الشركة وضمان ما هلك ان لم تنقطع الشركة عليه ما وان انقطعت عليه وحده ونقله ابن يونس عن بعض واقره الثامن لم يفهم من قوله لان كثرة كيف يعمل وكلام الشارح بوجه اختصاص العامل باجرة ما عمله وليس كذلك وليس في المدونة ما يدل عليه وقد صرح النخعي وغيره بأن معناه ان الاجرة بينهما وللعامل اجر عمله النخعي ان عقد الشريك كان الاجارة على عمل ثم مرض أحدهما او مات أو غاب فعلى الاخر ان يوفي بجميع ذلك العمل سواء كانت الاجارة على ان العمل في الذمة أو في أعيانهم الاشتراكهما على ذلك ولدخول مستأجرهما عليه ولا نهما متضامنان فيما نهما أحدهما ما يلزم الاخر وان كانت الاجارة في العينة ثم مرض أحدهما مرضا خفيفا أو طويلا أو غاب أحدهما الى موضع قريب أو بعيد فعلى الصحيح والحاضر اقيام بجميع العمل وكذا اذا عقد الاجارة على شيء في أول المرض ثم برأ عن قريب أو بعد أو في سفر أحدهما الى مكان قريب ثم رجع عن قريب أو بعد فكل ذلك سواء في أن على الصحيح والحاضر اقيام بجميع العمل هذا في حق الذي له العمل وكذلك في المسمى الذي عقدا عليه فهو بينهما نصفان في الوجهين جميعا ويقترب الجواب في رجوع الذي عمل على صاحبه فان كان المرض خفيفا أو السفر قريبا فلا يرجع بشيء على صاحبه لان العادة العنوة على مثل ذلك ولولاها لرجع عليه باجرة عمله وان طال المرض

(قوله وقبله) يكسر الموحدم (قوله رده) أي الخط من إضافة المصدر لقاعله خبر الأول (قوله وكلامه) أي الشارح الخ حال (قوله) ان أحب ان يعطى صاحبه الخ) ٢١٢ مفهومه انه ان أحب ان لا يعطيه شيأ من اجر ما عمله في غيبته الطويلة

أو مرضه الطويل فله ذلك وبهذا شرحها أبو الحسن (قوله فهو) أي اجر الشيء المتقبل (قوله) أي العامل (قوله وإذا قبل) أي الشريك كان شأ العمل فيه (قوله ثم غاب أحدهما غيبة طويلة) أي أو مرض مرضا طويلا (قوله بينهما) أي الشريكين (قوله شركة العمل) تفسير لقاعل فسد المستقر فيه (قوله فقها) أي المدونة (قوله لانه) أي لغو مرض أو غيبة اليومين (قوله جائز) أي معتاد (قوله بينهما) خبر ما (قوله على هذا) أي ان من مرض وغاب منهما طويلا فاعمله الآخر بينهما (قوله من العمل) بيان ما (قوله بينهما) خبر كان (قوله كلامها) أي المدونة المذكور (قوله ثم قال) أي ابن يونس (قوله ان لم يعقد) على هذا أي شرط لغو طويل المرض والغيبة (قوله لا ينبغي الخ) جواب ان (قوله هذا) أي لغو طويل المرض والغيبة (قوله كان) أي ذلك بينهما (قوله لو) (قوله ان يكون) فوكيد ان يكون الأول (قوله بينهما) خبر يكون الأول (قوله ذلك التقدر) أي اليسير (قوله) أي من مرض أو غاب طويلا

أو السفر يرجع عليه بآية مثله اه والاجرة التي أجرها بينهما ونقله في الذخيرة وقوله وأبو الحسن والرجاء وتقدم في السادس منه افاده الخط طئي فيه نظرا من وجوه الأول رده على الشارح وكلامه موافق لقول المدونة وإذا مرض أحد شريكي الصنعة أو غاب يوما أو يومين فعمل صاحبه فالعمل بينهما لان هذا أمر جائز بين الشركاء الاما نقاحش من ذلك وطال فان العامل ان أحب ان يعطى لصاحبه نصف ما عمل جاز لك أبو الحسن وان لم يجب فلا يعطيه ابن يونس بعض القرويين اذا قبل أحدهما شيأ بعد طول غيبة صاحبه أو مرضه فهو له واذا قبل أحدهما شيأ غاب أحدهما غيبة طويلة كانت الاجرة بينهما ويرجع العامل على شريكه بآية مثله لانه كان جارا لصاحبه بالعمل اه ونحوه للخصي الثاني قوله وكلامه في المدونة الخ مع انها مصرحة بالمراد الثالث جزمه بان الاجرة بينهما واطلاقه في ذلك واستدل به بكلام الخصي مع تفصيله كبعض القرويين وقد نقل هو كلامه وفيه التفصيل المذكور وامان نقله عن الرجاء ان الربيع بينهما وبطال به بآية عملة من غير تفصيل فلا يعول عليه لانه خلاف كلام المدونة وخلاف تفصيل بعض القرويين والخصي والظاهر انه تقرير من عند نفسه على قول ابن القاسم وقد تبعه عجم ومن بعده الا ان يقال محل كلامه فيما قبل الاما واحدهما قبل الغيبة الطويلة والمرض الطويل ويدل على ذلك انه لما فرغ من تقرير كلام المصنف وذكر التقييدات قال التنبيه الثامن قال الخصي ولو عقد أحدهما اجارة بعد طول المرض أو السفر كان ذلك له وحده لان الشركة حينئذ قد انقطعت اه فهذا يقيد اطلاقه اولا لكنه بعد لان الخصي فرض الكلام اولا فيما عقده او أحدهما قبل الغيبة الطويلة أو المرض الطويل وذكر انه يكون بينهما ويرجع بآية نصف العمل ثم ذكر حكم ما قبله أحدهما بعد السفر أو المرض الطويل ولكون ما حملنا عليه كلامه بعيد اجزم عجم ومن تبعه بان الاجرة بينهما ويرجع عليه بنصف اجرة العمل ولم يقص (وفسدت) شركة العمل (ب) سبب (اشتراطه) أي لغو كثير المرض أو الغيبة ومهمة يوم اشتراطه انهما لم يشترطاه وأراد صاحبه ان يعطيه نصيبه مما عمله جاز وهو كذلك فقها واذا مرض أحد شريكي الصنعة أو غاب يوما أو يومين فعمل صاحبه فالعمل بينهما لانه أمر جائز بين الشركاء الاما نقاحش من ذلك وطال فان العامل ان أحب ان يعطى لصاحبه نصف ما عمل جاز ان لم يعقد أصل الشركة على ان من مرض منهما أو غاب غيبة بعد فاعمل الآخر بينهما وان عقد على هذا لم تجز الشركة فان نزل ذلك كان ما اجتمع عليه من العمل بينهما على قدر عملهما وما انفرد به أحدهما فهو خاصة اه زاد القرافي عقب قوله لم تجز للفرق بين يونس ان كلامها المذكور يريد قل أو كثر ثم قال فال بعض فقهاء القرويين ان لم يعقد على هذا لا ينبغي أن يكون التقدير الذي لوصح هذا كان بينهما ان يكون بينهما ويكون الزائد على ذلك للعامل وحده ويتسامح في الشركة الصنعة عن التفاضل اليسير واما اذا فسدت الشركة فلا يسمح في ذلك اه وقال التنبيه لا يكون ذلك التقدير وهذا الخلاف مبنى على ان جزم الجملة هل يستقل بنفسه ام لا لكن يسجد على انفه وهو يوتئ وهذا هو الخلاف الذي اشرت اليه في التنبيه الثالث من

القولة

(قوله عن التفاضل اليسير) صلة يتسامح (قوله في ذلك) أي الفضل اليسير (قوله ذلك التقدر) أي اليسير (قوله) أي من مرض أو غاب طويلا

(قوله فيفسد) بضم الياء وكسر السين اى انفراد احدهما بكثير الاكلة (قوله به) اى يسير الاكلة (قوله وبه) اى ان تطوع أحدهما يسيرها لا يفسدها صلة قريبو كثيرها يفسدها (قوله وفيه) اى الافساد بكثيرها (قوله وهو) اى تقييده بالاشتراط (قوله لها) اى المدونة (قوله فذبحها) اى المدونة (قوله تطاول) اى تفضل (قوله القصارين) اى المشتركين في تبييض الثياب (قوله على صاحبه) صلة تطاول (قوله بشئ تافه) صلة تطاول (قوله من الماعون) بيان تافه (قوله والمدقة) بكسر الميم (قوله جاز ذلك) جواب ان (قوله لا يلغى) بضم الياء وفتح الغين المججمة (قوله في ملكها) اى الاكلة (قوله بها) اى الاكلة لا يلغى مثلها (قوله ثم قال) اى ابو الحسن (قوله فحملها) اى المدونة (قوله وبه) اى كون ٣١٢ التطوع حال العقد صلة قرراى

الخط (قوله وفيه) اى تقرير الخط (قوله وكأنه) اى الخط (قوله وتبعه) اى الخط (قوله ونقل) اى عجم (قوله عنه) اى ابن رشد (قوله انها) اى شركة المال (قوله به) اى العقد (قوله عليه) اى لزومها بالعقد (قوله فيشتركان الخ) فترجع على الغاء اليومين وايضا حله (قوله وهذا) اى الغاء اليومين في القاسدة (قوله اولا يلغيان) اى اليومان في القاسدة مقابل يلغى اليومان (قوله فيختص العامل الخ) فترجع على اولا يلغيان وايضا حله (قوله فيها) اى اليومين (قوله ايضا) اى كما يختص باجرة عمله فيما زاد عليهما (قوله وهذا) اى عدم الغاء اليومين (قوله في الجواب) اى عن الاستفهام يهل يلغى اليومان

القول السابقة وشبه في الفساد فقال (ك) انفراد احدهما بـ (كثير الاكلة) لعلها ما يفسد الشركة ولو بغير شرط واحتراز بكثيرها من يسيرها فتطوع احدهما لا يفسدها هذا هو الموافق لما في المدونة وبه قررنا شارح وقيد الباطي بالاشتراط وهو مخالف لها فنفى وان تطاول احد القصارين على صاحبه بشئ تافه من الماعون لا قدر له في الكراء كالعصرية والمدقة جاز ذلك وما ان تطاول احدهما على صاحبه باداة لا يلغى مثلها لا يجوز حتى يشتركا في ملكها او يكثرى من الاثر نصفه اه الخط والظاهر الجواز اذا تطوع احدهما بها بعد العقد والله اعلم طنى ابو الحسن معنى تطاول تفضل ثم قال قوله لا يجوز هذا على القول بان شركة الابدان لا تلزم بالعقد وانما تلزم بالتسروع في العمل واما على انها تلزم بالعقد فيجوز اه فحملها ابن رشد على التطوع بعد العقد وقرره ابو الحسن مقتصر اليه وفهمها الخط على ان المراد تطول في العقد ولو بلا شرط وبه قرر كلام المصنف متورا على الباطي وفيه نظر وكأنه لم يقف على كلام ابن رشد وادى الحسن وتبعه عجم ونقل كلام ابن الحسن قبل هذا ولم يقبضه له البناني ما لا ينزل من رشدهم على ما تقدم عنه في شركة المال انما لا تلزم بالعقد وجرى المصنف على لزومها به وكلام الخط جار عليه والله اعلم (وهل يلغى) بضم التحتية وفتح الغين المججمة (اليومان) اى مرضهما وغيبتهما في الشركة القاسدة بسبب اشتراط الغاء الكثير فيشتركان في اجرة عمل اليومين ويختص العامل باجرة العمل فيما زاد عليهما (ك) الغاءهما في الشركة (الصحة) وهذا بعض القرويين اولا يلغيان فيختص العامل باجرة عمله فيها ايضا وهذا ابن يونس في الجواب (تردد) للمتأخرين في الحكم لعدم نص المتقدمين قاله ت الخط وجعل الشارح ان الخلاف المتقدم عن بعض القرويين والتمحيص معنى قوله وهل يلغى اليومان كالصحة تردد قال الشارح في الصحة عن بعض القرويين بين يلغى ذللا ويختص بما زاد وقال التميمي لا يلغى والى هذا اشار بالتردد ونحوه في الصغير وفي الشامل فان شرط عدمه في العقد او كثير آله فسدت ولا يلغى اليومان فيها على الاظهر اه الخط وهذا الذي ذكره لم أقف عليه وقد تقدم في كلام بعض القرويين ولا يسامح باليسير في القاسدة وانما يسامح فيه في الصحة فكلام بعض القرويين موافق لكلام التميمي فانه قال بعد كلامه على المدة الطويلة ولو اشتركا

منع ٤٠ (قوله اشارحان) اى بهرام والباطي (قوله معنى) مفعول ثان لجعل (قوله ذلك) اى اليومان (قوله ويختص) اى العامل (قوله بما زاد) اى على اليومين (قوله لا يلغى) اى على اليومين (قوله والى هذا) اى قول بعض القرويين بالغاء اليومين والتمحيص بعده صلة اشار (قوله ونحوه) اى ماقى الكبير (قوله وفي الشامل) خبر مقدم (قوله فيها) اى الشركة القاسدة بسبب اشتراط كثير الاكلة (قوله ذكره) اى بهرام (قوله لم أقف عليه) خبر هذا الخ (قوله فيه) اى اليسير (قوله فكلام بعض القرويين الخ) فترجع على تقدم في كلام بعض القرويين لا يسامح الخ (قوله موافق لكلام التميمي) اى على عدم الغاء اليومين في القاسدة (قوله فانه) اى التميمي (قوله قال) اى التميمي (قوله كلامه) اى التميمي

على العفو عن مثل ذلك كانت شركة فاسدة ولو فسدت الشركة بينهما من غير هذا الوجه لكان  
 التراجع بينهما في قريب ذلك وبعبارة ١٥ ولم اقف على القول بلغوا اليومين في الفاسدة بعد  
 مراجعة الخصي وابن يونس وابن الحسن والرجحان والذخيرة وابن عرفة ولم يذكر هذه المسئلة  
 في التوضيح فلعل المصنف اراد ان يقول وهل يلحق اليومان كالفصيرة تردد ويكون مراده  
 وهل يلحق اليومان من المدة الطويلة كما يلحقان في القصيرة وهو الذي قاله بعض القرويين  
 اولاً يلحقان وهو الذي نسبته ابو الحسن للخصي والله اعلم وذكر شركة الذم وتسمى شركة الوجوه  
 ايضا فقال (و) فسدت الشركة (ياشتركا هما) اي الشخصين (بالذم) بكسر الهمزة  
 المعجمة جمع ذمة ~~ب~~ كسر هاء وشدا الميم وهي ان يتقاعلى (ان يشتريا) ما تيسر لهما أو  
 أحدهما (بلا مال) مشترك بينهما يدفعان منه ثمن ما يشتريانه أو أحدهما ويكون غنمه ديناً  
 بذمتها وبين الحكم بعد الوقوع فقال (وهو) اي ما اشترياه واحدهما مشترك (بينهما)  
 عند ابن القاسم وقال تضمنون ما يشتريه أحدهما يختص به في المدونة لا تجوز الشركة الا  
 بالاموال أو بعمل الابدان ان كان صنعة واحدة فاما بالذم بغير مال على ان يضمن كل واحد  
 منهما ما ابتاع الاخر فلا تجوز كائناً واحداً او يملكان يجهز كل منهما صاحبه في الرقيق  
 او في جميع التجارات او بعضها وكذا اشتراكهما بعمل قليل على ان يتدائلا ان أحدهما  
 قال صاحبه فعمل عني نصف ما اشتري وأحمل عنك نصف ما تشتري الا ان يشتري كل واحد  
 ساعة معينة حاضرة او غائبة فيبتاعانها بدين فيجوز ذلك اذا كانا حاضرين لان العقدة وقعت  
 عليهما وان ضمن أحدهما عن صاحبه فذلك جائز اه ابو الحسن قوله وكذلك ان اشتركا بعمل  
 قليل ليس بشرط قال فيما يأتي وأكره ان يخرجا مالا على ان يتجرا به وبالدن مقاوضة فان فعلا  
 خاشا تترى كل واحد منهما فيبينهما وان جاوز رأس مالهما ١٥ والمراد بالكراهة المنع قال فيها  
 فاذا وقعت بالذم خاشا تترى فبينهما على مائة او تفسخ الشركة من الاثنى ابو الحسن الفسخ  
 دليل على ان المراد بالكراهة المنع وفي سماع عيسى في الرجل قال لصاحبه اقعدي هذا الحانوت  
 تبيع فيه وانا آخذ المتاع بوجهي والضمان على وعليك قال الربح بينهما على ما تعامل عليه  
 وباخذ أحدهما من صاحبه اجرة ما يفضل به في العمل ابن رشد هذا كما قال لان الربح تابع  
 للضمان اذا عمل ايماناً بماه كما يتبع المال اذا عمل بما أنخرجه كل واحد منهما من المال اه  
 وفي المدونة وان اقعدت صانعة في حانوت على ان تنقل اليه المتاع ويعمل هو فخار زرق الله تعالى  
 فهو ينسحب نصفين فلا يجوز اه وفي سماع عيسى في رجل قال اقمدي حانوت وانا آخذ ذلك  
 متاعا تبيعه ولات نصف ربحه او ثلثه فلا يصلح فان عملا عليه فللذي في الحانوت اجرة مثله والربح  
 كله للذي اجلسه في الحانوت ابن رشد هذا كما قال لانها اجارة فاسدة من اجل ان الربح تابع  
 للضمان فإن كان ضمان السلع من الذي اجلسه وجب كون جميع الربح له وللعامل اجرة مثله  
 افاد الحط وذكر المصنف تفسيراً ثانياً لشركة الوجوه فقال (وكبيع) شخص تاجر (وجبه) أي  
 مرغوب في الشراء منه مشهور بين الناس (مال) أي عرض تاجر (خامل) بخامه مجمعة أي خفي  
 بين الناس لا يرغبون في شرائه وعرضه موصلة بيع (يجز من ربحه) أي مال الخامل كثلثه لانها  
 جارة باجرة مجهولة وان نزل فللوجبه جعل مثله بالغاً ما بلغ ولا يشتري رد الساعات ان كانت

(قوله او احدهما) عطف  
 على الف يشترط ان لا يوج  
 الفصل بالهاء (قوله وبين)  
 بفتحات منفصلة (قوله في  
 المدونة) خبر مقدم (قوله  
 ان كان) أي عملها (قوله  
 تعمل) بفتحات منفصلة (قوله  
 وأكره) أي تجزى بالانتماء  
 (قوله أن يخرجا) بضم  
 فسكون فكسر (قوله  
 تجاوز) بالزاي أي تسمى  
 وزاد (قوله فيما) أي المدونة  
 (قوله بوجهي) أي بدين  
 في ذمعي (قوله من المال)  
 بيان ما (قوله تنقل) أي  
 تنقل وتجاب اليه المتاع  
 (قوله ويعمل هو) أي  
 الصانع (قوله وانا آخذ ذلك  
 متاعاً) أي اشتريه بدين أو نقد  
 (قوله أي عرض) بفتح العين  
 وسكون الراء (قوله لانها)  
 أي بيع الخامل يجوز ربحه  
 وأنه لتأنيث خبره على فساد



(قوله وفسرت) بضم فكسر مثقلا (قوله ونسب) أى ابن شاس (قوله الاول) أى تسمية بركة الوجه ببيع وجهه مال خامل  
(قوله والثاني) أى تفسيرها بشركة الذم (قوله المشبه) بضم ففتح مثقلا فتح ما ٢١٥ (قوله فيه) أى الفساد (قوله باجر)

بضم ففتح جمع اجرة (قوله  
وبين) بفتحات مثقلا (قوله  
فيها) أى الاكزية (قوله بان  
يدفع من نقص الخ) تصوير  
لتساويهم فيها (قوله وجهها  
انه) أى الاشتراك بينهم  
بها (قوله فيقسم) بضم  
فكون ففتح (قوله متاعه)  
أى بعضه (قوله بمتاع  
صاحبه) أى بعضه (قوله  
ثلاثي) بفتح التاء المثناة معني  
ثلاث بلا فون لاضافته (قوله  
ذلك) أى المذكور من  
الرحى والبيت والداية  
(قوله ماخرجوه) أى  
الرحى والبيت والداية (قوله  
مختلفا) أى كراؤه (قوله  
قسم) بضم فكسر (قوله  
المال) أى الناشئ من  
عملهم (قوله فيها) أى اعمال  
الايدى (قوله فضل) أى  
زائد (قوله ذلك) أى الكراء  
(قوله وظاهرها) أى المدونة  
(قوله انها) أى الشركة بها  
(قوله نصيبه) أى بعضه  
(قوله نصيب صاحبه) أى  
بعضه (قوله وعليه) أى  
ظاهرها صلة حملها (قوله  
حملها) أى المدونة (قوله  
وتناولها) أى المدونة (قوله  
على انها) أى الشركة (قوله  
واحتج) أى محزون (قوله

فاعمة وان قامت لزمه الاقل من غنها او قيمتها لان الوجه غنمه ابن الحاجب ولا تصح شركة الوجه  
وفسرت بان يبيع الوجهه مال الخامل يعض ربحه وقيل هى شركة الذم بشرطان وببيعان  
والربح بينهما من غير مال وكلتاها فاسدة وتفسخ وما اشترياه فيمنعها على الاشهر اه وشعوه  
لان شاس ونسب الاول لبعض اهل العلم والثاني لعبد الوهاب وعطف على المشبه في الفساد  
مشبه آخر فيه فقال (وكشركة) (ذى) (أى صاحب) (رحى) (أى آلة طحن الحب) (وذى بيت)  
تنصب الرضى قيمة (وذى دابة) (أى بعيرا) وقرس او بغل او حمار او بقرة تدور بالرحى (ليعملوا)  
أى الثلاثة في طحن الحبوب التى تأتئهم باجر يقسمونها بينهم بالسوية لكل واحد ثلث فهى  
شركة فاسدة (ان لم يتساوا الكراء) للرحى والبيت والداية بان كان كراء الرضى اثنين والبيت  
واحدا والداية ثلاثة وبين حكمها بعد وقوعها فقال (وتساوا في الغلة) الناشئة من عملهم  
لان رأس مالهم عمل ايديهم وقد تكافؤا فيه (وترادوا) بفتح الفوقية وضيم الدال مسددة  
(الأكزية) للرحى والبيت والداية أى يتساوون فيها بان يدفع من نقص كراشئته عن شئ صاحبه  
نصف الفضل بينهم ما يدفع ذو البيت واحدا الذى الداية في المثال ونص المدونة وان اشتركت  
ثلاثة أحدهم برضى والاخر دابة والاخر بيت على العمل بايديهم والغلة بينهم فعملوا على ذلك  
وجهوا انه لا يجوز فيقسم ما اصابه بينهم أثلاثا ان كان كراء البيت والرحى والداية معتدلا  
وتصح الشركة لان كل واحد كرى متاعه بمتاع صاحبه الا ترى ان الرضى والبيت والداية  
لو كانت لاحدهم فاكرى ثلثي ذلك من صاحبه وعملوا اجازت الشركة وان كان ماخرجوه  
مختلفا قسم المال بينهم أثلاثا لان رؤس أموالهم اعمال ايديهم وقد تكافؤا فيها ورجع من له  
فضل كراء على صاحبه فيترادون ذلك بينهم وان لم يصيبوا شيئا لان ماخرجوه مما يكرى  
قد اكرى كراء فاسدا ولا يترجعون في اعمال ايديهم لتساويهم فيها اه وظاهرها انها لا تجوز  
ابتداء حتى يكرى احدهم نصيبه بنصيب صاحبه لكن ان وقف همت ان تساوت الاكزية  
وعليه حملها ابو محمد وغيره وتأولها محزون على انها انما تمنع اذا كان كراء هذه الاشياء مختلفا  
واحتج بقوله وتصح الشركة لان كل واحد كرى متاعه بمتاع صاحبه وقال ابو محمد معني تصح  
انها تؤل الى الصحة لانها تجوز ابتداء وعلى تأويل محزون معنى المصنف لان مفهوم الشرط  
اعنى قوله ان لم يتساوا الكراء أنه اذا تساوى الكراء بازت وقوله وتساوا في الغلة قابل لان  
يكون نيا القرض المسئلة ولا يكون تقرير الحكمها بعد وقوعها كما قال ابن غازي وصفه  
التراد ذكرها ابن يونس عن ابي زيد ونقلها ابو الحسن والشارح في الكبير قاله الخطبت  
وكيفية الرجوع ان تجتمع الاكزية وتفض على جميع الشر كما هو يسقط ما على كل واحد ويرد  
من عليه شئ لمستحقه فان كان كراء الرضى ثلاثة والبيت اثنين والداية واحدا مثلا فالجمع ستة  
تفض على الثلاثة بالسوية فيكون على كل اثنان فلصاحب البيت مثل ما عليه فلا يدفع شيئا ولا  
ياخذ شيئا وصاحب الرضى عليه اثنان وله ثلاثة فيرجع على صاحب الدابة واحد (وان اشترط)  
بضم المثناة وكسر الراء في عقد شركة ذى الرضى وذى البيت وذى الدابة ونائب فاعل اشترط

وعلى تأويل محزون صله مشى (قوله انه) أى الشأن (قوله تجتمع) بضم التاء وفتح الميم (قوله وتقصم) بضم التاء أى تقسم (قوله  
ويسقط) بضم الياء وفتح القاف (قوله ما على كل واحد) أى من كراءه

(قوله عمل) بفتح فكسر أى ذو الدابة وحده (قوله صاحب الرحى) أى أو صاحب البيت (قوله صاحب) أى العامل من الإجر سواء كان رب الدابة أو رب الرحى أو رب البيت (قوله) أى العامل (قوله وعليه) أى العامل (قوله لا تخزن) بفتح الخاء المجهة (قوله وليس هذا) أى قول ابن القاسم (قوله بالبين) بشد المثناة أى الظاهر (قوله ما أصاب) أى العامل من الإجر (قوله مقضوا) أى مقسوما (قوله على قدر أجرته الرحى والدابة) فإن كانت أجرة الدابة ثلاثة وأجرة الرحى واحد فلا بد من الدابة ثلاثة أرباع الغلة ولدى الرحى ربعها (قوله ثلثاناب الرحى) أى صاحبها (قوله من العمل) أى ما (قوله يرجع عليه) أى ذى الرحى (قوله العامل) أى ذو الدابة (قوله نفسه) أى مقابله (قوله بأجرة مثله) والذى ينوب ذى الرحى فى المثال يرجع العمل فيرجع عليه ذو الدابة العامل ربع أجرة مثله وإن كان العامل ذى الرحى يرجع على ذى الدابة بثلاثة أرباع أجرة مثله (قوله لأن صاحب الرحى لم يبيع منافعهما) أى ٣١٦ الرحى (قوله من العامل) أى ذى الدابة (قوله وإنما قال) أى

صاحب الرحى (قوله) (عمل رب الدابة) وحده وعمل وحده (فالغلة) الناشئة من عمله (له) أى رب الدابة وحده (وعليه) أى رب الدابة (كراؤهما) أى الرحى والبيت الخطه هذا قول ابن القاسم فى المدونة ولا خصوصية لرب الدابة وإنما ذكره المصنف لذكره فى المدونة وقد قال اللغوى وكذلك إذا كان العامل صاحب الرحى فعلى قول ابن القاسم يكون ما أصاب له وعليه أجرة المثل لا تخزن وليس هذا بالبين وأرى أن يكون ما أصاب مقضوا على قدر أجرة الرحى والدابة فى ثلثاناب الرحى من العمل يرجع عليه العامل فيه بأجرة مثله لأن صاحب الرحى لم يبيع منافعهما من العامل وإنما قال له وأجرها ولك بعض ما نؤاجرها به فاعاينوا أجرة ما على ذلك صاحبها ثم يفرمان جميعاً بأجرة البيت اه وكذلك أن كان العامل رب البيت وهو ظاهر لأن الغلة تابعة للعمل فى هذا الباب والله اعلم (وقضى) بضم فكسر أى حكم (على) شخص (شريك) امتنع من العمارة (فبما) أى عقار (لا ينقسم) حكما ويرجح احتياج للعمارة وصلة قضى (بأن يعمر) بضم ففتح فكسر مثقلا مع شريكه الداعى للعمارة (أو) (بأن) يبيع (نصيبه منه) لمن يعمر عب والمعنى يأمره القاضى بالتعمير بلا حكم عليه بها فإن أبى حكم عليه بالبيع فالقضاء انما هو بشئ معين وهو البيع فاستعمله المصنف بمعنى الأمر بالنسبة للتعمير ويعنى الحكم بالنسبة للبيع فالول لتنوع ولا يتولى القاضى البيع طوى ظاهر المصنف أنه يقضى عليه بأحدهما وليس كذلك إلا أن يقال المراد بالقضاء الأمر أى يؤمر بأحدهما فيكون كقول ابن الحاجب والمشترك مما لا ينقسم يلزم أن يعمر أو يبيع والاباع الحاكم عليه بقدر ما يعمر اه ابن عرفة وإن دعى أحد شريكيه مالا ينقسم لاصلاحه امر الآتى به فإن أبى ففى جبره على بيعه عن يصله أو يبيع القاضى عليه من حظه بقدر ما يلزمه من العمل فيما سبق من حقه بعدما يباع عليه منه ثالثها أن كان مليئا جبر على الإصلاح والا فالاول لابن رشد عن ابن القاسم ومالك ومهزون ثم ذكر ما تقدم عن

استقرأيا (قوله حكم) أى القاضى (قوله عليه) أى الآتى (قوله فاستعمله) أى القضاء الخ تقرير ابن على يأمره القاضى بالتعمير الخ (قوله فأو) أى فى أو يبيع (قوله انه) أى القاضى (قوله عليه) أى الآتى (قوله بأحدهما) أى التعمير والبيع مبهما (قوله يلزم) أى الشر يكفه (قوله والا) أى وإن لم يعمر ولم يبيع (قوله شريكى) بفتح الشكاف مثقلا شريك بلا نون لاضافته (قوله أمر) بضم فكسر (قوله الآتى) بعد الهمز أى الممتنع من اصلاحه (قوله به) أى اصلاحه مع الداعى له (قوله فان أبى) أى استقرأيا (قوله ففى جبره) أى الآتى (قوله على بيعه) أى نصيبه منه (قوله عليه) أى الآتى (قوله من حظه) أى الآتى بيان قدر (قوله من العمل) بيان ما (قوله فيما سبق) صلة العمل (قوله من حقه) أى الآتى بيان ما (قوله بعدما يباع عليه) أى الآتى صلة يبق (قوله منه) أى حظه بيان ما (قوله ان كان) أى الآتى (قوله والا) أى وإن لم يكن مليئا (قوله فالاول) أى جبره على بيعه عن يصله (قوله ثم ذكر) أى ابن عرفة

(قوله واعتبره) أي ابن عرفة ما تقدم عن ابن الحاجب (قوله يبيع بعض خطه) أي الآتي (قوله مرتبا) يفتح المثناة حال من المفعول وكسر ها حال من الفاعل (قوله وهو) أي يبيع بعض خطه (قوله عليهما) أي آياته الإصلاح وآياته البيع (قوله فهو) أي يبيع بعض خطه المرتب عليهما (قوله ان صح) يشير لصحة منعه لعدم وجوده (قوله لان المطلوب) أي بالإصلاح (قوله منه) أي البيع وحينئذ فلا يبيع القاضي من خطه بشئ ما يعمر به الا بعد آياته البيع أيضا (قوله لكن مقتضى) يفتح الضاد المعجمة (قوله استثنى) بضم التاء وكسر النون (قوله من ذلك) أي أمر آبي الإصلاح به ثم ٣١٧ جبره على البيع (قوله المشتركان)

بفتح التاء (قوله وقد قسم) بضم فسح راخ حال (قوله ولم يكن عليهما) أي العين والبرأخ حال (قوله فانه) أي الشأن الخ (قوله استثنى) (قوله لا يلزم به) أي العمل بضم الياء (قوله بما اتفقته) بيان ما (قوله انه) أي آبي اصلاح العين أو البئر (قوله يجبر بضم الياء وفتح الموحدة (قوله وان كان) أي ما يسقى بالعين أو البئر (قوله عليهما) أي العين أو البئر (قوله ذلك) أي الحكم (قوله فيندم) أي السفلى (قوله وهو) أي تنظر العين أو البئر عليها زرع أو شجر بانهم دام السفلى (قوله من السقى) بيان ما (قوله) أي الغائب (قوله من ماله) أي الغائب بيان ما (قوله منها) أي السفينة بيان نصيبه (قوله وليس صاحبه) أي شريكه الخ حال (قوله فيها) أي السفينة (قوله قال) أي معجون (قوله فله) أي مرید الحد (قوله فاما ان يحمل)

ابن الحاجب واعترضه بأنه خلاف الاقوال الثلاثة لان القول يبيع بعض خطه انما ذكره ابن رشد مرتبا على آياته من الإصلاح فقط لاعليهما مع آياته عن بيعه عن يصلح وهو في نقل ابن الحاجب مرتب عليهما معا فهو ان صح قول رابع اه الثاني والظاهر لمن تأمله ان ما قاله ابن الحاجب هو القول الثاني في كلام ابن رشد لان المطلوب اذا لم يصلح واراد البيع لا يمنع منه لكن مقتضى كلام ابن عرفة في مجتهده مع ابن رشد ترجيح القول الاول الذي مشى عليه المصنف والله اعلم الخطوا استثنى من ذلك العين والبئر المشتركان وقد قسمت ارضهما ولم يكن عليهما زرع ولا شجر ثم يخاف عليه فانه لا خلاف ان الآتي من العمل لا يلزم به ويقال لصاحبه اصله ولك الماء كله او ما زاد بعملك الى ان ياتي بك صاحبك بما عليه مما اتفقته قاله ابن رشد وقال ابن يونس ظاهر كلام معجون انه يجبر على ان يعمل او يبيع ممن يعمل وان كان مقسوما ثم قال ابن رشد واما ان كان عليهما زرع أو شجر فقال ابن القاسم ذلك كما اذا لم يكن عليهما شئ وقال ابن نافع والخزوي ان الشريك في العين والبئر يجبر على ان يعمر معه او يبيع نصيبه ممن يعمر كالمولود لرجل والسفل لا تحرف فندم وهو تنظير غير صحيح اذ لا بقدر صاحب العلو ان يني علوه حتى يني صاحب السفلى سفله وبقدر الذي يري السقى من البئر المشتركة بينهما اذا اندمست ان يصل الى ما يري من السقى بان يصلح البئر ويكون احق بجميع ما تم الى ان ياتيه صاحبه بما ينوبه من النفقة فقول ابن القاسم اصح من قول ابن نافع والخزوي والله اعلم (فروع الاول) اذا كان احد الشريكين غائبا فان القاضي يحكم على الغائب بالبيع ان لم يجد له من ماله ما يعمر به نصيبه نقله البرزلي الثاني اذا كان المشترك لا يقبل القسمة كقرن ثم خرب وصار ارضه تقبل القسمة فانه يقسم نقله البرزلي عن بعض فقهاء مسكندرية الثالث في العتية سئل معجون في رجلين لهما سفينة فاراد احدهما ان يحمل في نصيبه منها متاعا وليس لصاحبه شئ يحمل في نصيبه فقال الثاني للاول لا ادعك تحمل فيها شئ الا بكراء وقال الاول انما اجل في نصيبه قال فله ان يحمل في نصيبه ولا يقضى عليه لشريكه بكراء فاما ان يحمل في نصيبه مثل ما يحمل صاحبه من الشئ والمتاع والايح المركب عليهما اه ونقله الخمي وزاد ولو اوسق اجدعهما ولم يجد الاخر ما اوسق لكان لهذا ان يستقر المركب ولا مقال لشريكه في كراء ولا يبيع لانه وسقه بحضرة صاحبه وذلك اذن بقسمة ذلك الطريق ولو كان غائبا حين اوسق ولما حضر انكر ولم يجد كراء لكان له ان يدعو الى بيعه فان صار لمن اوسقه اقر وسقه وان صار للغائب او لاجنبي امر ان يحط وسقه الا ان يراضوا على كراء فيترك وهذا اذا كان

أي شريكه (قوله من النجس الخ) بيان ما (قوله والا) أي وان لم يحمل في نصيبه مثل ما حله صاحبه (قوله وزاد) أي النجس (قوله ولو كان) أي شريكه (قوله ولما حضر) أي شريكه (قوله انكر) أي وسقه (قوله ولم يجد) أي شريكه (قوله) أي شريكه (قوله ان يدعو) أي الموصى (قوله الى بيعه) أي المركب (قوله فان صار) أي المركب (قوله امر) بضم فكسر أي الموصى (قوله ان يحط) أي يخرج (قوله فيترك) بضم الياء وفتح الراء أي وسقه بالمركب (قوله وهذا) أي جواز بيع المركب

(قوله تحت الماء) أي الغائص فيه (قوله ونقله) أي كلام النحوي (قوله واجاب ابن رشد) أي عن اصل المسئلة الذي سئل عنه  
 محضون (قوله نصف ما اتفق) أو نصف ما زاد في المركب أي بسبب اصلاحه مثلاً قيمة مائة واصلحه بمائة فان صارت قيمته ثلاثمائة  
 فانه يعطيه نصف المائة التي اصلحه بها وان صارت قيمته مائة وخمسين فانه يعطيه نصف الخمسين الزائدة في قيمته (قوله لان له) أي  
 شريك المصلح (قوله له) أي المصلح ٣١٨ (قوله به) أي المركب (قوله وخذ) أي من غنمه (قوله ما زاد) أي باصلاحك

يتوصل الى معرفة حال المركب تحت الماء اه ونقله ابن عرفة واجاب ابن رشد بان الذي لم يجد  
 ما يحمله في نصيبه ان ياخذ من شريك حصته من الكراء وله منعه من السفر حتى يعامله عليه  
 او يتفصل لبيعته وقسمته غنمه البرزلى والدواب والعبيد كالمركب الخط والظواهراته لامعارضته  
 بين كلام النحوي وابن رشد لان اصل كلام النحوي انه لا يقضي للشريك الذي لم يجد ما يحمله  
 بكراء على الآخر ولا يضمنه من السفر مطلقاً ولا يقضي للآخر بالسفر فيه مطلقاً بل اما ان  
 يراضيا على كراء أو على شيء أو لا يبيع عليهما والله اعلم الرابع اذا زرع احد الشركاء في  
 بعض الارض المشتركة بغير اذن شريكه ففي مباح عيسى اذا كان الشريك حاضراً فانه يحلف  
 بالله ما تركه راضياً بزرعه ونقله في النوادر الخامس ابن يونس في مركب بين شخصين نصيبين  
 خرب اسفله حتى صار لا يتقنع به فاصلحه احدهما بغير اذن شريكه قال فالشريك بالخيار  
 اما ان يعطيه نصف ما اتفق ويكون المركب بينهما او ياخذ من شريكه نصف قيمته بخبر بان شاء  
 شريكه ذلك فان اياها الذي اتفق به قدر ما زاد من نفقته فيه مع حصته الاولى فان كانت قيمته  
 خرباً مائة ومصلوحاً مائتين فللذي اتفق ثلاثه ارباعه ابن يونس والذي ارى ان شريكه يخبر بين  
 ان يعطيه نصف ما اتفق او نصف ما زاد في المركب ويشتركان فيه بقدر ما زاد لان له ان يقول  
 له بعد الآن وخذ ما زاد وشبه في الامر بالتعمير والقضاء بالبيع ان ابي قتال (كذي بناء  
 سفل) اي مخفض وعليه بناء لا خرف مؤمر ذو السفل بتعميره فان ابي قضى عليه ببيعه (ان  
 وهي) بفتح الواو والهاء اي ضعف واشرف على السقوط وخيف سقوط الذي عليه في مباح  
 ابن القاسم في المنزل بين الرجلين لاحدهما العلو وللآخر السفل فينكسر سقف البيت  
 الاسفل فعلى صاحبه اصلاحه وكذا لو انهم جدار الاسفل فعليه بناؤه وتسييقه ابن رشد  
 هذه مسئلة صحيحة مثل ما في المدونة وغيرها ولا اختلاف اعلم فيها ودليل صحتها قوله تعالى  
 ولولا أن يكون الناس امة واحدة لجلعنا لئالهم يكفر بالرحن لبيوتهم سققاً من فضة فلما اضاف  
 السقف البيت وجب ان يحكم بالسقف لصاحب البيت الاسفل اذا اختلف فيه مع صاحب  
 الاعلى فادعاء كل منهما لنفسه وان يحكم عليه انه له فيلزمه بناؤه ان نقاه كل واحد منهما ما عن  
 نفسه وادعى انه لصاحبه ليجب عليه بنيانه (فرع) اذا كان سبب امدام السفل وهاء العلو  
 فان كان صاحب السفل حاضراً لما لم يتكلم فلا يضمن صاحب العلو واختلف اذا كان غائباً  
 فان كان وهاء العلو مما لا يخفى سقوطه فهل يضمن او لا يضمن لانه لم يتقدم اليه النحوي والاول  
 احسن وان تقدم اليه ولم يصلح ضمن اتفاقاً وكذلك ان كان سبب انهدام العلو وهاء السفل  
 اه من التوضيح وابن عرفة (وعليه) أي ذي السفل (التعليق) للاعلى أي حله على خشب  
 ونحوه حتى يبنى السفل (و) عليه (السقف) السائر لسفله اذ لا يسمى السفل بيتاً الا به (تجيم)

الباقى بيننا (قوله اذا  
 اختلف) أي صاحب الاسفل  
 (قوله فيه) أي السقف  
 (قوله فادعاء) أي السقف  
 (قوله منهما) أي صاحب  
 الاسفل وصاحب الاعلى  
 (قوله لنفسه) لياخذ انقاضه  
 اذا انهدم (قوله وان يحكم  
 عليه) أي صاحب الاسفل  
 (قوله انه) أي السقف (قوله  
 له) أي صاحب الاسفل  
 (قوله فيلزمه) أي صاحب  
 الاسفل (قوله بناؤه) أي  
 السقف (قوله ان نقاه) أي  
 السقف (قوله منهما) أي  
 ذي العلو وذي السفل (قوله  
 وادعى) أي كل واحد منهما  
 (قوله انه) أي السقف (قوله  
 ليجب) أي المادى (قوله  
 عليه) أي صاحبه (قوله  
 بنيانه) أي السقف (قوله  
 وهاء) أي ضعف وخلل  
 (قوله واختلف) بضم التاء  
 (قوله اذا كان) أي صاحب  
 السفل (قوله فهل يضمن)  
 أي صاحب العلو (قوله  
 لانه) أي الشان (قوله  
 لم يتقدم) بضم التاء أي  
 لم يرفع الى حاكم ليصلح علوه

(قوله اليه) أي صاحب العلو (قوله والاول) أي الضمان (قوله وان تقدم) بضم التاء والقاف وكسر الال مثقلاً  
 أي رفع لما كره واهرمه بالاصلاح (قوله ولم يصلح) أي صاحب العلو بعد مضى زمن يسع الاصلاح (قوله ضمن) أي صاحب العلو  
 (قوله وكذلك) أي كون سبب انهدام السفل وهاء العلو في التفصيل المتقدم (قوله به) أي السقف

(قوله لانه) أى المرحاض (قوله عليهما) أى ذى العلو وذى السفلى (قوله وهو) أى كونه عليهما (قوله له) أى المرحاض (قوله متولى) بكسر اللام جمع بالون لاضافته (قوله الحكم) أى القضاء (قوله بالاول) أى انه على ذى السفلى (قوله رقية) أى المرحاض يلقى منها ذو الاعلى (قوله والثانى) أى انه عليهما (قوله ان كان) أى المرحاض (قوله فى القضاء) أى لارقية له (قوله بالسفل) نعت مرحاض (قوله يلقى فيه) أى المرحاض الخ نعت ثان له (قوله على رب السفلى) خبر كون المضاف لاسمه (قوله الجاهل) أى الاشخاص (قوله عن سماع أصيبغ لاشبه) صلة تعلق (قوله وقول أصيبغ) عطفت ٣١٩ على سماع (قوله وعليهما) أى القولين (قوله ربهما) أى

الدار (قوله ورواه) أى كونه على ربهما (قوله وفيها) أى المدونة (قوله عليه) أى ذى السفلى (قوله عليهما) أى ذى العلو وذى السفلى (قوله خرج) بضم فكسر مثقلا أى التفصيل فى الرقية (قوله على قول) بفتح اللام منسقى بلانون لاضافته (قوله على) بضم فكسر مثقلا (قوله الحكم) أى القضاء (قوله ان كانت) أى المرحاض (قوله فهو) أى السلم (قوله لانه) أى ذى الاعلى (قوله له) أى السلم (قوله وكذا) أى السلم فى كونه على ذى الاعلى (قوله منه) أى السلم شأن شئ (قوله منه) أى الوسط صلة الاعلى (قوله عليه) أى ذى الوسط (قوله انتفاعه) أى ذى الوسط (قوله عليه) أى السلم من الارض للوسط (قوله وان انتفع به الاعلى الخ) حال (قوله لانها) أى زيادة

سمع أشبه باب الدار على رب السفلى (و) عليه (كنس) فضلات (مرحاض) سقطت فيه من ذى الاعلى وذى السفلى عند ابن القاسم وأشبه لانه لصاحب الاسفل كالسقف وقيل عليهما معا فى التوضيح وهو الاظهر وظاهر كلام المصنف سواء كان له رقية للاعلى ام لا ابن الجوزي اخذ بعض متولى الحكم من متأخري أصحابنا بالاول ان كان فى الدار رقية وبالقائ ان كان فى القضاء ابن عرفة وفى كون كنس مرحاض بالسفل يلقى فيه رب العلو فضله على رب السفلى او عليهما بقدر الجاهل نقل ابن رشد فى رسم ياع شاذ من سماع أصيبغ من جامع البيوع عن سماع أصيبغ لاشبه وقول أصيبغ مع ابن وهب وعليهما الخلاف فى كنس كنيف الدار المكثر اشبه على ربهما ورواه ابن ابي جعفر عن ابن القاسم وسمع ابو زيد ابن القاسم على المكثرى على قياس قول أصيبغ وابن وهب وفيها دليل القولين قلت وزاد الشيخ وقال لنا ابو بكر بن محمد ان كانت رقية البئر لرب السفلى فالكنس عليه وان كان لرب العلو رقية فرقية البئر ملك فالكنس عليهما على قدر الجاهل الشيخ خرج على قول ابن القاسم وابن وهب اما على قول ابن القاسم فان كان لرب العلو ملك فى البئر فعليه بقدر ملكه وابن وهب لا يسأل عن الرقية الكنس على كل من انتفع واخذ بعض متأخري أصحابنا ممن ولى الحكم بقول ابن وهب ان كانت محفورة فى القضاء وان كانت محفورة فى الدار فالكنس على من لا رقية البئر ثم قال ابن عرفة الشيخ والقول فى مرحاض بين دارين كالقول فى العلو والسفل فيمن له رقية البئر أو ليست له (لا) يكون على صاحب الاسفل (سلم) بضم السين وفتح اللام مشددا يرقى عليه رب الاعلى فهو على رب الاعلى لانه المتنتفع به وكذا البلاط على السقف وشمل كلامه علوان على سفل فليس على ذى السفلى شئ منه وليس على الوسط سلم للاعلى منه وانما عليه سلم من الاسفل الى محله الوسط كما يفيد التوضيح لتوقف انتفاعه بالوسط عليه وان انتفع به الاعلى ليضا وعلى ذى الاعلى سلم من الوسط الى اعلاه (و) قضى على ذى علو (بعد زيادة) بناء (العلو) المدخول عليه لانها تضر السفل (الا) الشئ (الحقيق) الذى لا يضر السفلى حالا وما لا (و) قضى (بالسقف) الحامل للاعلى المتنازع فى أخذه نقضه بعدهم (ا) رب (الاسفل) لما تقدم ان الاسفل لا يسمى بيتا الا به ولل قضاء على ذى الاسفل بوضعه عند التنارع فيه (و) قضى (بالدابة) المتنازع فى ملكها راكبها والقائد لها بزمانها أو السائق لها (الراكب) عليها الا لعرف أو قرية أو ولى بيته فان تنازع فيها راكبا كان على ظهرها قضى بها السلم فمقدم فراكبها يجنبها قضى بها السلم فان ساقها تابعين لها أو ساقها أحدهما وقادها الآخر فهى بينهما وان ركبها واحد على ظهرها واثنان البناء (قوله المتنازع) بفتح الزاى نعت السقف (قوله بعدهم) تنازع فيه متنازع واخذ (قوله ان الاسفل) بيان ما يحذف من (قوله به) أى السقف (قوله ولل قضاء) عطفت على لما تقدم (قوله بوضعه) أى السقف صلة القضاء (قوله فيه) أى وضع السقف (قوله المتنازع) بكسر الزاى (قوله راكبها) فاعل المتنازع (قوله بزمانها) صلة القائد (قوله والسائق لها) أى الدابة عطفت على القائد (قوله فان ساقها) أى المتنازعان الدابة

البناء (قوله المتنازع) بفتح الزاى نعت السقف (قوله بعدهم) تنازع فيه متنازع واخذ (قوله ان الاسفل) بيان ما يحذف من (قوله به) أى السقف (قوله ولل قضاء) عطفت على لما تقدم (قوله بوضعه) أى السقف صلة القضاء (قوله فيه) أى وضع السقف (قوله المتنازع) بكسر الزاى (قوله راكبها) فاعل المتنازع (قوله بزمانها) صلة القائد (قوله والسائق لها) أى الدابة عطفت على القائد (قوله فان ساقها) أى المتنازعان الدابة

(قوله المتنازع) يفتح الزاي (قوله اولاً) يشد الواو صلة يستوفى (قوله هذا) أى كون الغلة لهم بعد استيفاء النفقة (قوله قدمه) أى على غيره من اقوال المسئلة (قوله ووجهه) عطف على قدمه (قوله فاقامها) أى اصلها (قوله اذ أبى الباقي) أى من الشركاء اقامتها (قوله وعليه) أى مقيها (قوله نصيبهم) يعم الاكثر باضافته للضمير (قوله خراباً) حال من نصيبهم (قوله وعنه) أى ابن القاسم (قوله يكون) أى مقيها (قوله عازاد) أى فى قيمتها (قوله فله) أى مقيها (قوله وباقيها) أى غلتها (قوله يدخل) أى فى ثلثها (قوله معه) أى مقيها (قوله يدفع) أى ٣٢٠ مريد الدخول (قوله له) أى مقيها (قوله من قيمتها) أى الرضى (قوله ذلك اليوم) أى الذى اراد فيه الدخول معه فيه

على جنبها قضى بها لمن على ظهرها الاعرف أو قرينة وأولى بينة (لا) يقضى بالدابة لشخص (متعلق) بكسر اللام (بالحام) للدابة المتنازع فى ملكها الاعرف أو قرينة وأولى بينة (وان) اشتراك جماعة فى رضى وخربت (اقام) أى أصلح (أحدهم) أى الشركاء (رضى) مشتركة بينهم (اذ) يسكون الذا لى حين (ايها) أى امتنع شر بكام فيها من اصلاحها معه (طالفة) للرضى بعد اصلاحها (لهم) أى الشركاء بحسب انصابتهم فيها (ويستوفى) مقيها (منها) أى الغلة (ما) أى المسال الذى (أنفة) مقيها فى اقامتها أولاً ثم تقسم غلتها بينهم الحط هذا خلاف ما قدمه ابن الحاجب ووجه ابن رشد ونص ابن الحاجب واذا انتهت رضى المشتركة فاقامها احدهم اذ أبى الباقي فعن ابن القاسم الغلة كلها لمقيها وعليه ما جرحه نصيبهم خراباً وعنه ايضا يكون شر بكام فى الغلة بما زاد بعمارته فان كان قيمتها عشرة وبعده عمارتها خمسة عشر فله ثلث غلتها بعمارته وباقيها بينهم ومن اراد ان يدخل معه يدفع لما ينوبه من قيمتها ذلك اليوم وقيل الغلة بينهم ويستوفى منها ما اتفق اه ونص ابن رشد به ذكره المسئلة وما فيها من الخلاف فحصل فيها ثلاثة اقوال احدها انه يحاصص بالنفقة فى الغلة انتهت الرضى أو انخرق سدها والثانى انه لا يحاصص بها فيها فى الوجهين والثالث الغلة بينهما وكلاهما مروية عن ابن القاسم وعلى انه لا يحاصص بها فيها فى الغلة ثلاثة اقوال احدها كلها للعامل الآن يريد شر بكامه الدخول معه ويأتيه بما يجب عليه ولا كراء عليه فى حظ شر بكامه من الرضى فهى بمنزلة بقر غار ماؤها وانتهت ناحية منها فاذا اراد احد الشريكين العمل والى صاحبه فقبل لمن اى عمل معه أو بيع عن يعمل فأبى وخطى بينه وبين العمل وحده فالما كله للعامل حتى يدفع له نصيبه من النفقة فكذلك الرضى وهو قول ابن القاسم ووجه قوله لا كراء عليه لحظ شر بكامه من الرضى انما لا كراء لها مادامت مهذومة وانما صار لها الكراء باصلاحها والثانى ان الغلة للعامل وعليه كراء حصته شر بكامه من الرضى وهو قول عيسى ووجهه انها تكرى ان يعمرها وقد عمرها العامل واستفحق بها فوجب عليه حصته شر بكامه من كرائها وهو اظهر والله اعلم فلا خلاف بين قول عيسى وقول ابن القاسم الا فيما ذكر من كراء نصيب الابى والثالث ان الغلة بينهما ولغير العامل بقدر حظه من الرضى خربة وللعامل بقدر حظه منها ايضا وبقدر عمله الى ان يريد شر بكامه الدخول معه ويأتيه بما يجب عليه فيما عمل اه ونقله ابن عرفة وقال بعده لا يخفى على من فهم هذا التخصيص اجمال كلام ابن الحاجب الحط

(قوله ويستوفى) اى مقيها (قوله منها) أى غلتها (قوله من الخلاف) بيان ما (قوله فحصل) بفتح الحاء مثقلا (قوله فيها) أى المسئلة (قوله انه) اى مصلها (قوله يحاصص بالنفقة فى الغلة) فإذا كانت قيمتها ثلاثة والنفقة واحد فله ربع غلتها (قوله بها) أى النفقة (قوله فيها) اى غلتها فى الوجهين (اى انه) دامها وانخرق سدها (قوله بينهما) اى الشريكين (قوله وكلاهما) اى الاتوال الثلاثة (قوله فى الغلة) خبر مقدم (قوله كلها) اى الغلة (قوله ولا كراء عليه) أى العامل (قوله من الرضى) بيان لحظ شر بكامه (قوله فهى) اى الرضى (قوله وخطى) يفتح اللام مثقلا (قوله بينه) اى مريد العمل (قوله حتى يدفع) أى الابى (قوله له) اى العامل (قوله نصيبه) اى الابى (قوله من النفقة) بيان نصيبه (قوله له) أى ابن القاسم (قوله انها) اى الرضى الخ خبر وجهه (قوله من الرضى) بيان حصته (قوله وهو) اى كون الغلة للعامل وعليه كراء حصته شر بكامه (قوله انها) اى الرضى (قوله عليه) أى العامل (قوله كرائها) بيان حصته (قوله وهو) اى قول عيسى (قوله ولغير العامل) اى منها (قوله للعامل) اى منها (قوله منها) اى الرضى خربة (قوله الى ان يريد شر بكامه) اى العامل (قوله معه) اى العامل فى الغلة الناشئة بعمله (قوله ويأتيه) اى مريد الدخول للعامل (قوله عليه) اى مريد الدخول (قوله ونقله) اى نص ابن رشد (قوله وقال) اى ابن عرفة (قوله بعده) اى نص ابن رشد (قوله اجمال) فاعل يخفى

نصيبه (قوله قوله) أى ابن القاسم (قوله انها) اى الرضى الخ خبر وجهه (قوله من الرضى) بيان حصته (قوله وهو) اى كون الغلة للعامل وعليه كراء حصته شر بكامه (قوله انها) اى الرضى (قوله عليه) أى العامل (قوله كرائها) بيان حصته (قوله وهو) اى قول عيسى (قوله ولغير العامل) اى منها (قوله للعامل) اى منها (قوله منها) اى الرضى خربة (قوله الى ان يريد شر بكامه) اى العامل (قوله معه) اى العامل فى الغلة الناشئة بعمله (قوله ويأتيه) اى مريد الدخول للعامل (قوله عليه) اى مريد الدخول (قوله ونقله) اى نص ابن رشد (قوله وقال) اى ابن عرفة (قوله بعده) اى نص ابن رشد (قوله اجمال) فاعل يخفى

(قوله هنا) أى فى المختصر (قوله والثالث) أى ان الغلة بينهم بعد استيفاء النفقة منها (قوله الزامهم) أى شر كالمصلحة (قوله منه) أى المصلحة (قوله او انقراده) أى المصلحة (قوله وهو) أى الثانى (قوله لاستلزامه) أى الاول (قوله داره) مفعول دخول (قوله بخرجه) أى صاحب الدار فحق الثوب (قوله هذا) أى القضاء بدخول الدار لخراج ما فيها الغير مال كمان لم يخرج به مال كها (قوله فليس له) أى رب الدار (قوله منعه) أى رب الشيء (قوله من دخولها) أى الدار (قوله مثله) أى الاصلاح فى القضاء على ذى الدار بدخولها له (قوله اخرجها) أى الدابة (قوله منها) أى الدار ٣٢١ (قوله لشموله) أى الكلام يعود الضمير للاصلاح (قوله

ما ذكر) أى القضاء بدخول الدار لخراج دابة منها لا يخرجها منها الاربع (قوله وتنفرد) عطف على ما ذكر (قوله المشاور) بفتح الواو (قوله لمن) خبر مقدم (قوله له) خبر مقدم (قوله اليه) أى الحائط (قوله لاقتقاده) أى نظر حال الحائط (قوله طر) بفتح الطاء المهملة وشدة الراء أى تطيبين (قوله فتعنه) أى الجار مرید الطر (قوله منعه) أى الطر (قوله نظر) بضم فكسر (قوله فله) أى رب الحائط (قوله ذلك) أى الطر (قوله والا) أى وان لم يخرج الحائط له (قوله انه) أى كلام ابن قنوح (قوله لانه) أى كلام (قوله المشاور) (قوله فى الجدار) (قوله الجوار) فيه نظره والظاهر انه فى جدار الحائط بينه

واعتمد المصنف هنا على قوله فى التوضيح ناقل عن ابن عبد السلام اثر كلام ابن الحاجب والقول الثالث مروى عن ابن القاسم ايضا وهو قول ابن الماجشون وبالثانى قال ابن دينار ابن عبد السلام والثالث اقواها عندى وفى الثانى الزامهم الشراء منه بغير اختيارهم او انقراده بأكثر الغلة عنهم وهو اقوى من الاول لاستلزامه حرج ملكهم عنهم ولم يجعل لهم الاجرة لخراب فان قيل الثالث ضعيف أيضا لان متولى النفقة اخرج من يده ما تنفق دفعة واحدة وياخذه من الغلة مقطعا قيل هو الذى ادخل نفسه فى ذلك اختيارا ولو شاء لرفعهم الى القضاة فحكم عليهم بما قاله عيسى عن مالك اما ان يسلموا او يبيعوا من يصلح والله اعلم (و) قضى على جار (بالاذن فى دخول جاره) داره (لاصلاح جدار ونحوه) أى الجدار كتشب ونحوه او الاصلاح كخراج ثوبه الواقع فى الدار ان لم يخرج به له لكن هذا ليس خاصا بالجدار بل كل من وقع له شئ فى دار غيره حكمة كذلك ابن عرفة عن النوادر ولو قطع الرمح ثوب رجل فالقته فى دار آخر فليس له منعه من دخولها الاخذ ان لم يخرج به له اه البساطى مثله دخول دابة فى دار ولا يستطيع اخراجها منها الا مالها الحط وهو واضح فعود الضمير على الاصلاح احسن لشبهه ما ذكر ايضا وتنفرد الجدار من بيت الجار ابن عرفة فى طر ابن عات عن المشاور لمن له حائط بدار رجل الدخول اليه لاقتقاده كمن له شجرة فى دار رجل ابن قنوح من ذهب الى طر حائطه من ناحية دار جاره فقه منه نظر فان كان الحائط يحتاج الى الطر فله ذلك والاف الجار منعه ابن عرفة هذا كالتخالف لقول المشاور الدخول لاقتقاده الحط كلام المصنف قريب من كلام ابن قنوح والظاهر انه لا يخالف كلام المشاور لانه فى الجدار الذى فى دار الرجل ولا يمكنه النظر اليه الا من دار جاره ويؤيده تشبيهه بالشجرة وكلام ابن قنوح فى الجدار والجوار وهذا يمكنه نظره من دار نفسه والله اعلم ابن عرفة فى النوادر لابن سحنون عنه فى جوابه حبيبيا من اراد ان يطرح حائطه من دار جاره فليس له منعه من دخولها لطره ابن سحرث ليس له الطر لانه يقع فى هوا جاره الا ان ينحت من حائطه ما يقع عليه الطر اه ومن اراد ان يطرح داخل داره والجوار حائط فيه فحينئذ منعه فليس له منعه منه لان قيمته تنفعه ولا يضرب جاره ابن حبيب عن سحنون ليس له ان يمنع جاره الدخول لطر جداره وله منعه من ادخال الجمل والطين ويفتح فى حائطه كوة لاخذ ذلك ابن فرحون فى تبصرته فان اراد طر

٤١ منح ث وبين جاره ككلام المشاور (قوله عنه) أى سحنون (قوله فى جوابه) أى سحنون (قوله حبيبيا) مفعول جواب (قوله له) أى جاره (قوله منعه) أى مرید الطر (قوله من دخولها) أى الدار (قوله لطره) أى الحائط (قوله له) أى رب الحائط (قوله لانه) أى الطر (قوله ينحت) أى رب الحائط (قوله يطرح) أى يطعن (قوله والجوار الخ) حال (قوله فيها) أى داره فأراد طر لانه من داخل داره (قوله فيمنعه) أى الجار مرید الطر (قوله منعه) أى الطر على حائطه (قوله فليس له) أى الجار (قوله منعه) أى مرید الطر (قوله منعه) أى الطر (قوله لان فيه) أى الطر (قوله تنفعه) أى مرید الطر (قوله ولا يضرب) أى الطر (قوله ويفتح) أى رب الجدار

حائطه فذهب جاره الى أن يمنع من الدخول فله ذلك وليس له منع البناء والاجراء الذين  
يتولون ذلك بانفسهم ويقال لصاحب الحائط صفاهم ما تريد واما أنت فلا تدخل داره  
لكراهة جارك دخولك فيها فان منع ادخال الطين ونحوه من الباب امر صاحب الحائط بفخ  
موضع في حائطه ليس يدخل منه الطين والطوب والصخر وما يرمي محتاج الحائط اليه ويحج  
الطين في داره ويدخله الى دار جاره من الموضع الذي فتحه فاذا اتم العمل بنى ذلك الموضع  
وحصنه (و) اذا كان حائط مشترك او طلب احد المشر كاهية قضى (بقسمته) اي الحائط (ان  
طلبت) بضم فكسر قسمته هذا مذهب ابن القاسم بشرط عدم الضرر فليس له ان كان لكل  
جذوع عليه قال ان كان جذوع هذا من هنا وهذا من هنا فلا تستطاع قسمته ويتقايانه  
كما لا ينقسم من العرض والحيطان والعقار وصفة قسمه عند ابن القاسم ان يقسم (طولا) اي  
باعتبار امتداده من جهة المشرق لجهة المغرب أو من جهة الجنوب الى جهة الشمال لا باعتبار  
ارتفاعه من الارض الى جهة السماء فاذا كان طوله عشرين ذراعا وعرضه ذراعاً اخذ كل  
واحد عشرة بعرضها بالقرعة (ولا) يصح قسمه (بطوله) اي امتداد الحائط من جهة المشرق الى  
جهة المغرب ومن جهة الشمال الى جهة الجنوب (عرضاً) اي باعتبار عرضه بأن يصير نصف  
عرضه من أوله لا آخره لانهما نصف الاخر لا آخره بالقرعة لاحتمال اخراجها قسم كل  
منهما في جهة الاخر فتمتدوا لا تتفادع بما يخرج منه القرعة غ اي ولا بقسمته طوله عرضاً  
فاذا كان الجدار جاريان من المشرق الى المغرب مثلاً على صورة سور له شرافات وممشى فلا يقضى  
عليهما بقسمته على ان يأخذ أحدهما جهة الشرافات والاخر جهة الممشى ولكن يقسم  
على اخذ أحدهما الجهة الشرقية بشرافاته وممشاهما والاخر الجهة الغربية كذلك فقط  
عرضاً على هذا متعلق بالاضاف المقسداً اي قسمته ويجوز تعلقه بلفظ قسمته الظاهر وفي نسخة  
بقسمته ان طلعت عرضاً لا بطوله ويرجع في المعنى للأول وهو يحوم على اثبات الصفة التي قالها  
القاسم وابن الهندي وحكاها ابن العطار عن ابن القاسم وفي الصفة التي تأولها أبو ابراهيم  
القاسم على المدونة وحكاها ابن العطار عن عيسى بن دينار ويتم هذا بالوقوف على نصوصهم  
وذلك انه قال في المدونة ويقسم الجدار ان لم يكن فيه ضرر أبو الحسن يعني بالقرعة وأما  
بالتراضي فيجوز وان كان فيه ضرر يأتى الاعتراض الذي في قسم الساحة بعد قسم البيوت  
لانه قد يقع لكل منهما الجهة التي تلي الآخر الا أن يقتسم على ان من صار له جهة الآخر  
يكون للآخر عليه الحمل وقال القاسم صفة القسم فيه اذا كان جاريان من المشرق الى المغرب ان  
يأخذ أحدهما طائفة مما يلي المشرق والاخر طائفة مما يلي المغرب وليست القسمة ان يأخذ  
احدهما مما يلي القبلة والاخر مما يلي الجوف لان هذا ليس بقسمة لان كل ما يضعه عليه  
احدهما من خشب وبناء فقله ومضرتة على جميع الحائط ولا يختص التول والضرر بما يليه  
الا ان يريد ان يقسم الا على مثل كون عرضه شبرين فينبى كل واحد على اعلاه يسيراً مما يليه  
لنفسه ويكون هذا انضمام الا على وجه الحائط على الشركة الاولى فاذا انقسم اقسماً أرضه  
واخذ كل واحد نصفه مما يليه ابن عرفة وصفة قسمه عند القاسم ان يقسم طولاً عرضاً وقال  
ابو ابراهيم ظاهر المدونة قسمته عرضاً قوله وكان ينقسم قال واما طولاً فينقسم وان قل وقال

(قوله فله) اي الجدار (قوله  
ذلك) اي دخول جاره داره  
(قوله وليس) اي الجدار  
(قوله فيها) اي داره (قوله  
فان منع) اي الجدار (قوله  
أمر) بضم فكسر (قوله  
هذا) اي القضاء بقسم  
الجدار (قوله) اي ابن  
القاسم (قوله قال) اي ابن  
القاسم (قوله من العرض  
والحيوان الخ) بيان ما  
(قوله وصفتة قسمه) اي  
الجدار (قوله طوله) اي  
امتداد الجدار من المشرق  
الى المغرب أو الجنوب الى  
الشمال (قوله اخراجها)  
اي القرعة (قوله فيه) اي  
قسمه (قوله يأتى) اي  
على قسمه بالقرعة (قوله  
في قسم الساحة) اي فصفة  
الدائر التي بين يوتيها اي  
بالقرعة (قوله لانه) اي  
الشان (قوله الجوف) اي  
وراء القبلة (قوله الاولى)  
بضم الهمز



(قوله سنة) بضم السين وشدة النون أى ظريقه (قوله على قسمة عرضه على طوله) أى بان يتراضيا على ان كل واحد منهما يأخذ الجهة التي تليه من أولها من جهة اليمين الى آخرها من جهة الشمال مثلا (قوله يقسم بينهما عرضا) أى بالمراضاة (قوله ولا تصل القرعة في مثل هذه القسمة) لأنها قد تخرج لكل منهما ما تلي جهة الآخر فيتعذر الانتفاع بالخارجين لهما (قوله يمد) بضم الياء (قوله بينهما) أى الشر يكتن (قوله فيه) أى الحائط (قوله طولاً) أى ٣٢٣ من المشرق الى المغرب أو اليمين الى الشمال

(قوله لا ارتفاعاً) أى من الأرض الى السماء (قوله من أوله) أى الحائط (قوله ويرسم) بضم الياء وفتح السين أى يعلم (قوله الجانب) أى النصف طولاً وعرضاً (قوله ولا تصح قسمة القرعة فيه) أى الحائط (قوله طوي) أى ثني (قوله يعقلان) بضم الياء وفتح الضاف أى يفهمان (قوله وإضافة) رديف نسبة (قوله المدونة) خبر مقدم (قوله عليه) أى الحائط (قوله من عرض وحيوان) بيان ما (قوله أنه) أى القسم من الحائط الخ خبر ظاهر (قوله بانكشافه) أى الجار صلة ضرورية (قوله سقوطه) أى الجدار (قوله أنه) أى الشأن (قوله أنه) أى الآتي (قوله ويجبر) بضم الياء وفتح الموحدة (قوله عليها) أى الإعادة (قوله في عمدة) خبر مقدم (قوله ولا يئنه) أى لأحدهما بان الحائط له (قوله حكم) بضم فكسر (قوله به) أى

ابن الهندي سنة قسم الحائط ان يقسم بخط من اعلاه الى اسفله فيقع جميع الشطر لواحد وجميع الشطر لآخر لواحد آخر الا ان يتفق على قسمة عرضه على طوله وقال ابن العطار وعيسى بن دينار يقسم بينهما عرضاً بان يأخذ كل واحد منهما نصفه مما يليه فان كان عرضه شبرين اخذ هذا شبراً مما يلي داره وهذا شبراً مما يلي داره ولا تصل القرعة في مثل هذه القسمة ابن العطار وابن قنوح والمتطلي عن ابن القاسم يمد الحبل بينهما طويلاً لا ارتفاعاً من أوله الى آخره ويرسم موقف نصف الحبل ويقرعه بينهما ويكون لكل واحد منهما الجانب الذي تقع عليه قرعته زاد ابن قنوح الى ناحية بينهما ولا تصح قسمة القرعة فيه الا هكذا ١١ واذا طوى الحبل المذكو وحقق نصفه واذا عرفت ان الطول والعرض يعقلان نسبة وإضافة امكنك الجمع بين عبارة المصنف وابن عرفة وغيرهما وظهر لك أن قول النخعي وابن الهندي راجع لما حكاه ابن العطار عن ابن القاسم وهو الذي اثبتاه المصنف وابن ابي ابراهيم على المدونة راجع لما حكاه ابن العطار عن عيسى وهو الذي تقاه المصنف (تكميل) في المدونة ان كان لكل واحد عليه جذوع فلا يقسم ويتقارباه الخمي ليس هذا بالبين لان الجمل الذي عليه لا يمنع القسم كما لا يمنع قسم العلو والسفل وجل العلو على السفلى وأرى ان يقسم طائفتين على ان من صارت للطائفة كانت له ولا يخرج الجمل عليها فاذا اجازت المقاولاة على هذه الصفة اجازت القسمة بالاولى ابن عرفة ظاهر قول ابن القاسم يتقارباه كما لا ينقسم من عرض وحيوان انه لا جمل فيه على من صار له ١١ كلام غلط ما ذكره غ في شرح هذه المسئلة كافي في بيان (و) ان هدم شخص حائطه السائر لجاره قضى عليه (بإعادة) جداره (السائر لغيره) على ما كان عليه (ان هدمه) أى المالك الجدار السائر لجاره (ضرراً) أى لقصد ضرر جاره بانكشافه (لا) يقضى عليه بإعادته ان هدمه (لاصلاح) أى لمصلحة كخوف سقوطه أو ليعيده أو ثوق أو لأخراج ما تحت (أو) أى ولا يقضى عليه بإعادته (الهدم) بفتح فسكون أى ان هدم الجدار بلا فعل مخلوق الخط فروع الاول في المسائل الملقطة اذا كان حائط بين رجلين وان هدم واراد احدهما إعادته مع صاحبه واستنع الاخر فعن مالك رضي الله عنه روايتان فيه احدهما انه لا يجبر الا بى منهما على الإعادة ويقال لطالبها استر على نفسه وابن ان شئت وله ان يقسم معه عرض الجدار ويبنى لنفسه والرواية الاخرى انه يؤمر بالإعادة مع شريكه ويجبر عليهما ابن عبد الحكم وهذا احب اليانا ١١ الثاني في عمدة ابن عسكروتنافزع الشان حائطاً بين دارين ولا يئنه حكمه لمن اليه وجوه الأجر والبن والطاقت ومعاقلة القسط فان لم تقل اماره على الاختصاص فهو مشترك وليس لاحد الشر يكتن

الحائط (قوله اليه) أى جهته (قوله وجوه) بضم الواو جمع وجه (قوله الأجر) بضم الجيم وشدة الراء ودمد الهمز جمع أجرة كذلك (قوله واللن) بكسر الموحدة رديف الأجر جمع لبننة (قوله والطاقتان) جمع طاقتة عطف على الأجر (قوله ومعاقلة) جمع معقاة أى مداخل رؤس (قوله القمط) بضم القاف والميم جمع قاط أى الخشب التي تجعل في أثناء الحائط تقوية له لان هذه كلها من جهة الصانع الذي بنى الحائط فتدل على ان الحائط للدار التي كان بها الصانع (قوله فهو) أى الحائط (قوله وليس لاحد الشر يكتن) أى في الحائط

(قوله ان يتصرف) أى فى الحائط المشترك (قوله تنهار) أى يقطع جانبها (قوله فيها) أى المدونة خبر مقدم (قوله منع) بفتح فسكون أو بضم فكسر (قوله بجرد المالك) صلة منع (قوله من تصرفه) أى أحد الشرى يكن صلة منع (قوله فيه) أى المشترك (قوله للمزوميته) أى التصرف ٣٣٤ فيه بدون اذن شريكه (قوله الاخوان) أى قاله طرف وابن المباحشون (قوله

مالكى) بفتح الكاف منقح  
 مالك بلا نون لضافته (قوله  
 عليه) أى الجدار (قوله  
 وان كان) أى الجمل على  
 الجدار المشترك (قوله فلا  
 يجوز) أى البناء الذى  
 لا يضرب طريق المسلمين  
 (قوله فى العتية) خبر  
 مقدم (قوله زوان) بفتح  
 الزاوى وسكون الواو  
 ونونين بينهما ألف (قوله  
 سألت) أى مالك الكارضى  
 الله تعالى عنه (قوله  
 وزعم) أى جاره (قوله به)  
 أى الجار القائم (قوله لذلك)  
 القائم خبر سبيل مقدم  
 (قوله الى هدم) صلة سبيل  
 (قوله فقال) أى مالك  
 (قوله وذكر) أى مالك  
 رضى الله تعالى عنه (قوله  
 أمر) أى عمر رضى الله  
 تعالى عنه (قوله به) أى  
 الكبير (قوله بهدمه) أى  
 فأنشأ بطريق المسلمين  
 (قوله اليه) أى السلطان  
 (قوله من يسلكه) أى  
 الطريق المبنى به (قوله ولم  
 يكن) أى البناء (قوله  
 أولم يكن) أى فى الطريق  
 بسعة (قوله فيما مات)

ان يتصرف بهدم او بناء او فتح باب او كوة ونحوها الا باذن شريكه فلو كان المشترك ستره بينهما  
 فانهم واداد احدهما اصلاحه واداء الاخر فهل يجبر الاخر عليه روايتان وعلى عدم جبره  
 تقسم العرصه لىبنى من شاء منهم فما فلو هدمه احدهما الغير ضرورة لزمه اعادته كما كان وكذلك  
 حكم البئر المشترك تنهار ٨١ الثالث ابن عرفة فيها مع غيرها منع احد الشرى يكن فى شئ يجرى  
 المالك من تصرفه فيسه دون اذن شريكه للمزوميته التصرف فى ملك غيره بغير اذنه الاخوان  
 ليس لاحد مالكى جدار ان يحمل عليه ما يمنع صاحبه من حمل مثله عليه ان احتاج الاباذنه  
 وان كان لا يمنع صاحبه ان يحمل عليه مثله كحمل سقف بيت او غر خشبة فذلك له وان لم ياذن  
 (و) قضى (بهدم بناء بطريق) عام للمسلمين ان اضر المارين اتفاقا قبل (ولو لم يضرب) البناء  
 المارين لا تساع الطريق جدا على المشهور و اشار بولوا الى القول بعدم هدمه ان لم يضرب  
 والخلاف انما هو بعد الوقوع واما ابتداء فلا يجوز بلا خلاف فى العتية من سماح زوان  
 سألته عن الرجل يتزيد فى داره من طريق المسلمين ذراعا أو ذراعين فيبنى به جدارا ويفتق عليه  
 ويجعل له ميناة يقوم عليه جاره الذى هو مقابله من جانب الطريق الاخر فأنكر عليه ما تريد  
 ورفع الى السلطان وادان بهدم ما تريد من الطريق وزعم ان سعة الطريق كان رقعا له لانه  
 كان فناء له ومربط بالدايرة وفى بقية الطريق عمر للناس وكان فيما بقى من سعة الطريق ثمانية  
 اذرع او تسعة فهل لذلك القائم الى هدمه بنى جار سبيل أو رفع ذلك بعض من كان يملك تلك  
 الطريق وفى بقية سعة ما قد اعلمت فقال بهدم ما بنى كان فى سعة الطريق ثمانية اذرع او تسعة  
 اذ لا ينبغى التزيد من طريق المسلمين ويبغى القاضى ان يتقدم فى ذلك الى الناس ويستتفى اليهم  
 ان لا يحدث احد بنى فأنشأ طريق المسلمين وذكر ان عثمان بن الحكم الخداعى هدمه عن  
 عبيد الله بن عمر عن أبى حازم ان حدادا البنى كبر الى سوق المسلمين فمر عمر بن الخطاب رضى الله  
 تعالى عنه فرآه فقال لقد استنقصتم السوق ثم أمر به فهدمه انشأ بهدما للسلطان بهدمه رفع  
 اليه ذلك من يسلكه أو غيره من جيرانه اذ لا ينبغى لاحد التزيد من طريق المسلمين سواء كان فى  
 الطريق سعة ولم يكن مضرا له ما تريد اولم يكن وينبغى للسلطان ان يتقدم الى الناس فى ذلك  
 ان لا يتزيد احد من طريق المسلمين ابن رشد اتفق مالك واصحابه فيما علمت انه لا يجوز ان يقطع  
 احد من طريق المسلمين شيئا فيزيده فى داره ويدخله فى بنيانه وان كان الطريق واسعا جدا  
 لا يضرب ما اقطع منه واختلقوا ان تزيد فى داره من الطريق ولو اسعة ما لا يضرب بها ولا يضيقها  
 على المارة فيها فقال ابن وهب واشهب بهدم عليه ما تريد من الطريق وتعاد الى حالها وهو قول  
 مالك رضى الله تعالى عنه فى رواية ابن وهب عنه وقول مطرف وابن المباحشون فى البرجة  
 بينها الرجل فى الطريق ملصقة بجداره اختيارا ابن حبيب على ظاهر ما جاء عن عمر رضى الله  
 تعالى عنه فى البكر الذى ابنى بالسوق فأمر به فهدم ووجه هذا القول ان الطريق حق لجميع

يجبر بالصدق (قوله انه) أى الشأن (قوله من الطريق) بيان ما (قوله وتعاد) أى الطريق (قوله وقول المسلمين  
 مطرف) عطف على قول مالك رضى الله تعالى عنه (قوله البرجة) جمع برج بيت الحمام والصل (قوله فأمر) أى عمر رضى الله  
 تعالى عنه (قوله به) أى الكبير (قوله فهدم) بضم فكسر أى الكبير

(قوله لهدم) يضم الياء مفتح الدال (قوله منها) أي الطريقين يان ما (قوله أو من ملك لرجل يعينه) عطاف على من أرض محبسة (قوله لاله) أي الباقي بالطريق الخ لاله لا يهدم (قوله من الحق) يان ما (قوله فيه) أي الطريق (قوله في ذلك) أي عدم هدم ما بين طريق العاصية (قوله جاء) أي روى (قوله من ان عمر رضى الله تعالى عنه الخ) يان ما (قوله فلما كان) أي رب الدار (قوله به) أي القناء (قوله من غيرة) أي رب الدار صلة مختصا (قوله هو) أي رب الدار ٣٢٥ (قوله عنه) أي القناء (قوله وهو) أي رب الدار (قوله فيه) أي

رب الدار (قوله فيه) أي القناء (قوله اذا احتاج) أي رب الدار (قوله اليه) أي القناء (قوله وهذا) أي الاستدلال (قوله بين) بكسر الميم مثقلة (قوله له) أي رب الدار (قوله ذلك) أي البناء بالقناء (قوله في المجموعة) خبر مقدم (قوله معان) يفتح السين وسكون الميم (قوله عرصتها) أي أرضها (قوله انما البقرة) قوله ان الاقربين اليها الخ (قوله مفعول قال) (قوله شرع) بفتحات مخففا (قوله من رباعهم) يان ما (قوله بالحصص) صلة يقطعون (قوله ليستوفى) يضم الياء مفتح القاء (قوله منها) أي ثمانية الاذرع (قوله وهذا القول الثاني) أي عدم هدم ما بين الطريقين الواقعة ولم يضرها (قوله عياض) فاعل كتب (قوله من الحق) يان لما (قوله تدم) يضم التاء مفتح الدال (قوله ولما قنا واسع) حال (قوله فيزيديها) أي الدار (قوله منه) أي القناء

المسلمين كالطيس فوجب أن يهدم على الرجل ما تزيده في داره منها كما يهدم عليه بما تزيده من أرض محبسة على طائفة من المسلمين أو من ملك لرجل يعينه وقيل انه لا يهدم عليه ما تزيده من الطريق اذا كان ذلك لا يضر به السبعة منها لاله من الحق فيه اذ هو قناؤه له الانتفاع به وكراؤه والاصل في ذلك ما جاء من ان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه قضى بالافنية لارباب الدور واقتنيتها ما احاط بهما من جميع نواحيها فلما كان مختصا بالانتفاع به من غيره ولم يكن لاحد ان يفتح به الا اذا استغنى هو عنه وجب ان لا يهدم عليه بنيانه فيذهب ماله هدر او هو اعظم الناس حقا في ذلك الموضع بل لاحق لاحد معه فيه اذا احتاج اليه فكيف اذا لم يوصل الى اخذ منه مع حاجته اليه لا يهدم بنيانه وتلف ماله وهذا بين لاسيما من اهل العلم من اباح له ذلك ابتداء في المجموعة من رواية ابن وهب عن ابن جهمان عن أدركم من العلماء قالوا في الطريق ان اراد اهلها ببناء عرصتها ان الاقربين اليها يقطعونها على قدر ما شرع فيها من رباعهم بالحصص فيعطى صاحب الربع الواسع بقدره وصاحب الصغير بقدره ويتركون لطريق المسلمين ثمانية اذرع احتياطاً ليستوفى منها السبعة المذكورة في الحديث على زيادة الاذراع ونقصاته وهذا القول الثاني أظهر والقائلون به أكثر وكل مجتهد مصيب وقد نزلت بقربة قديمة اذ في ابن ابي عمير وابوصالح ومحمد بن وليد بانه لا يهدم ما تزيده من الطريق اذا لم يضر به ما وافق عبد الله بن يحيى ويحيى بن عبد العزيز وسعد بن معاذ واجد بن مطير بدم ما تزيده منه على كل حال وبالله التوفيق وما استظهره ابن رشد من انه لا يهدم ما تزيده من الطريق اذا كان لا يضر به اتفق به ايضا في نوازه ورجحه في سؤال كتب به اليه هياض عن بني حاططاني بطن واد وقد كان حاطط دون ذلك فاجابه ان كان الحائط الذي يشاء يضر بالطريق او يجاره فيهدم وان كان الحائط لا يضر بالطريق ولا يجاره فلا يهدم وهذا على القول بأن من تزيده من طريق المسلمين في داره ما لا يضر بالطريق لا يهدم بنيانه والذي يترجح عندي من القولين انه لا يهدم عليه بنيانه اذا لم يضر بالطريق لاله من الحق فيه وهو الذي اقول به في هذه المسئلة لاسيما من اهل العلم من اباح له ذلك ابتداء أصبح وسألت أشهب عن رجل تدم داره وله قنا واسع فيزيديها منه يدخله بنيانه ثم يعلم ذلك فقال لا يعرض له اذا كان القناء واسعا حوا لا يضر الطريق وقد ذكره مالك وأنا أكرهه ولا أمره به ولا أقضي عليه به يهدم اذا كان الطريق واسعا وحوا لا يضر ذلك بشئ منه ولا يحتاج اليه ولا يضر به المني ثم قال الخطاب بعد كلام طويل يحصل من هذا ما تقدم في كلام ابن رشد انه اتفق مالك واصحابه رضى الله تعالى عنهم انه لا يجوز لاحد ابتداء أن يقطع من الطريق شيئا ويدخله في بنيانه وان كان الطريق واسعا جدا لا يضره ما اقتطع منه فان اقتطع شيئا منه وادخله في بنيانه فان كان مما يضر بها وبنيانها على

(قوله ثم يعلم) يضم الياء (قوله ذلك) أي التزييد من القناء (قوله فقال) أي أشهب (قوله لا يعرض) يضم الياء مفتح الراء (قوله ورحا) يفتح الراء وسكون الحاء المهملة أي منبسطا في القاموس وشي رحوح ورحا ورحا من منبسط (قوله وقد ذكره) أي التزييد من القناء الواسع عا لا يضر الطريق (قوله مقتصل) بفتحات مثقلا (قوله انه) أي الشأن الخ صلة اتفق بعد ذلك على

(قوله في عدم) بضم الياء وفتح الدال (قوله وتعد) أي الطريق (قوله وان كان) أي البناء (قوله لانه) أي ابن رشد الخ قوله لا ينافي (قوله ما) أي فضاء جنس (قوله بين يدي بنائها) أي خارجها فصل مخرج ما بين يدي بنائها داخلها فيها (قوله فاضلا عن عمر الطريق المعدل مرور) فصل مخرج الفضاء الخارج منها بين يدي بنائها الذي لا فضل فيه عن عمر الطريق (قوله كان) أي الفضاء (قوله إلى أنه) أي القضاء ٣٢٦ (قوله ما بين يدي بالها) أي فقط (قوله اقولها) أي المدونة (قوله وان

المارة في عدم عليه ما ترى يدمن وتعد لها بالها خلاف وان كان مما لا يضر بها ولا يضيقةا على المارة فقيه قولان الاول يهدم ما ترى يدمنها وتعد لها بالها وهو الذي شهره المصنف والثاني لا يهدم واستظهره ابن رشد في البيان ووجهه في نوازه واساولة المصنف بولم يضر والله اعلم وقول ابن رشد من اهل العلم من اباخ ذلك له ابتداء لا ينافي قوله اتفق مالك واصحابه انه لا يجوز لاحد ابتداء لانه اراد من اهل العلم الخارجين عن مذهب مالك والله اعلم (و) قضى (بجولوس باعة) جمع بائع كما جمع جائل وصاغة جمع صائغ (بافنية) جمع فناء كبنية جمع بناء أي فسحات (الدور) بضم الدال جمع دار وصلة جلوس (للبيع) لالعهديت او اللعب (ان خف) الجلوس للبيع وظاهره لارباب الدور وغيرهم وقرره بالشارح والذي في ابن الحاجب قضى عمر رضى الله تعالى عنه لارباب الدور وبه قرر البساطي وبعض مشايخي قاله ت (تنبيهات) الاول ابن عرفة فناء الدار ما بين يدي بنائها فاضلا عن عمر الطريق المعدل مرور غالبا كان بين يدي بابها أو غيره وكان بعض يشير إلى انه ما بين يدي بابها وليس كذلك لقولها وان قسم دارا على ان يأخذ كل واحد طائفة فن صارت له الاجنحة في حظه فهي له ولا تعد من القضاء وان كانت في هواء الافنية وفناء الدار لهم اجمعين الانتفاع به الخط كانه لم يقف على نص في تفسير القضاء الا ما أخذ عن نصها وقد صرح به ابن بطال في مقننه فقال الافنية دون الدور كلها مقبلها ومدبرها الثاني من معاص ابن القاسم سئل مالك رضى الله تعالى عنه عن الافنية التي في الطريق يكرها أهلها أذلك لهم وهو طريق المسلمين فقال لما كل فناء ضيق اذا وضع فيه شيء اضر بالمسلمين في طريقهم فلا يرى ان يمكن احدهم الانتفاع به وأن يمنعوا او اما كل فناء ان انتفع به اهله فلا يضيق على المسلمين في مرورهم لسمته فلا يرى به بأسا ابن رشد هذا كما قال ان لارباب الافنية ان يكرها ممن يضع بها ما لا يضيق به الطريق على المارة لانه اذا كان لهم الانتفاع بها على هذه الصفة وكانوا أحق به من غيرهم كان لهم ان يكرها لان ما كان للرجل الانتفاع به كان له كراؤه وهذا ما اعلم فيه خلافا ابن عرفة هذه الكلمة غير مسئلة لان بعض المالرجل الانتفاع به لا يجوز له كراؤه بخلافه أضحية وبيت مدرسة لطالب وقهوها الثالث مع ابن القاسم سئل مالك رضى الله تعالى عنه ما عن له داران بينهما رجة واهل الطريق رجا ارتفعوا به اذا ضاق الطريق عن الاجال وما اشبهها فدخلوه فاراد ان يجعل عليه شجافا وبابا حتى تكون الرجة فناء له ولم يكن عليها باب ولا شجاف فقال ليس ذلك له ابن رشد هذا كما قال انه ليس له ان يجعل على الرجة شجافا ولا بابا ليختص بمنتهى يقطع حق الناس منها في الارتفاق بها لان الافنية لا تنجز انما لاربابها الانتفاع بها وكراؤها فيما لا يضيقةا على المارة فقيه ما من الناس الرابع مفهوم ان خف انه لا يقضى بجلوسهم لما كثروا طال ابن الحاجب لا يمنع فيما خف الباعة

قسما) أي الشريكان (قوله فهي) أي الاجنحة (قوله ولا تعد) أي الاجنحة (قوله وان كانت) أي الاجنحة (قوله كانه) بفتح الهاء وشد النون أي ابن عرفة (قوله به) أي تفسير القضاء (قوله مقننه) بضم فسكون فكسر (قوله مقبلها ومدبرها) بضم فسكون فكسر فيهما (قوله من سمع ابن القاسم) خبر مقدم (قوله سئل) بضم فكسر (قوله يكرها) بضم الياء (قوله أذلك) أي أكرأوها (قوله وهي) أي الافنية الخ حال (قوله فقال) أي مالك رضى الله تعالى عنه (قوله أما) بفتح الهمز وشد الميم (قوله وضع) بضم فكسر (قوله يمكن) بضم ففتح مثقلا (قوله وان يمنعوا) بضم الياء أي أهلها من وضع شيء به (قوله ان لارباب الافنية الخ) بيان ما يحذف من (قوله يكرها) بضم الياء (قوله لانه) أي الشان (قوله لهم) أي ارباب الافنية

(قوله هذه الصفة) أي عدم تضيق الطريق على المارة (قوله به) أي القضاء (قوله لم أعلم) تحري به الصديق قوله ولا هذه الكلمة أي ما كان للرجل الانتفاع به كان له كراؤه (قوله به) أي القضاء (قوله فإراد) أي رب الدارين (قوله شجافا) بكسر النون فميم ثم فاء أي سائطا (قوله فقال) أي مالك (قوله انه) أي رب الدارين الخ بيان ما يحذف من (قوله من الناس) بيان المارة

ولا غيرهم التوضيح احتراز عما يخف عما يستدام خليل وعلى هذا فلا ينبغي ان يشتري من هؤلاء  
الذين يقرزون الخشب في الشوارع عند نالهم غصاب الطريق وقاله سبدي ابو عبد الله بن  
الحاج رحمه الله تعالى الخامس روى ابن وهب انه صلى الله عليه وسلم قال من اقتطع من  
طريق المسكين أو أفقنتهم شبرا من الارض طوقه الله من سبع ارضين وقضى عمر بالافنية لارباب  
الدور ابن حبيب أي بالانتفاع بالمجالس والمرابط والمساطب وجلس الباعة للبيع الخفيف  
ومر عمر رضي الله تعالى عنه بكبر حداد في السوق فامر به فهدم وقال يضيقون على الناس  
السوق اه ولعل المراد بالمساطب الدك التي تبنى الى جانب الابواب وامام الخوانيت السادس  
ابن رشد أفنية الدور المتصلة بالطريق ليست تلك لارباب الدور كالا ملاك المحوزة فاذا كان  
لقوم فناء وغابوا فالتخذ مقبرة فن حقه ان يعودوا الى الانتفاع بهم بالرعي فيها اذا قدموا الا ان  
مال كركم لهم درسها اذا كانت جديدة مسهقة لم تدرس ولم تعرف لقوله صلى الله عليه وسلم لان  
يئس أحدكم على الرضف خير له من ان يمسي على قبر اخيه وقوله الميت يؤذيه في قبره ما يؤذيه  
في نفسه فلو كانت من الاملاك المحوزة ودفن فيها بغير اذنه لم كان من حقه من يشأ وتحويلهم  
الى مقبرة المسلمين (وقضى بقضاء الدور) (للسابق) اليه من الباعة للبيع الخفيف ان نازعه لاحق  
له واختلاف اذا قام منه ناويا للعود اليه فسبقه غيره اليه فقبل الاول احق به حتى يقضى غرضه  
وقيل هو وغيره سواء فن سبق اليه فهو أولى به وفي الشامل وللبيعة وغيرهم الجلوس فيما خلف  
والسابق احق من غيره كسجد ويسقط حقه ان قام لابنية عوده والافقولان ونحوه في  
التوضيح وذلك كقولين فبين قام من الباعة من المجلس ناويا الرجوع اليه في غدا فبكي  
الماوردي عن ما لا يرضى الله تعالى عنه أنه أحق به حتى يتم غرضه وقيل هو وغيره سواء فن سبق  
فهو أولى به وهذا الذي اختصر المصنف عليه حيث قال وقضى للسابق وشبهه في القضاء للسابق  
فقال (كسجد) فيه قضى به لمن سبق بالجلوس به (فروع الاول) العوفي من وضع بمسجد شيئا  
لغيره كقروته حتى يأتي اليه للصلاة به يخرج على ان التججير بعد احياء الخط سباق في الاحياء  
انه ليس بالاحياء ونص في المدخل على انه لا يستحق السابق الى المسجد باورسال بمجاده اليه  
وانه غاصب لذلك المحل قال في فصل اللباس في ذم الطول والتوسيع فيه ان أحدهم اذا كان  
في الصلاة فان ضم ثوبه وقع في النهي الوارد عنه وان لم يضمه أفرس على الارض وامسك  
به مكانا ليس له ان يمسه لانه ليس له في المسجد الاموضع قيامه وسجوده وجلوسه وما زاد على  
ذلك فليس للمسلمين فاذا بسط شيئا يصلي عليه احتاج ان يبسط شيئا كبير السعة ثوبه فيمسك به  
موضع رجلين أو أكثر فان هابه الناس لكبركه وثوبه وتباعده وامنه ولم يأمرهم بالقرب منه  
فهمسك ما هو أكثر من ذلك فان بعث بمجاده الى المسجد في أول الوقت أو قبله نفرشت فيه  
وتأخر الى ان يتلى المسجد بالناس ثم يأتي فيخطي رقابهم فيقع في محذورات جلة منها غصبه  
ذلك الموضع الذي فرشت به السجادة لانه ليس له تجر وامن لاحد فيه الاموضع صلاته ومن  
سبق فهو أولى ولم أعلم احدا قال ان السبق للمجادات وانما هو لبني آدم فوقع في القصب لئله  
السابق الى ذلك المكان ومنها خطي رقاب المسلمين وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من خطي  
رقاب الناس يوم الجمعة اتخذ جسيرا الى جهنم رواه الامام احمد وقال عليه الصلاة والسلام

(قوله فالتخذ) بضم التاء  
وكسر الخاء المججمة (قوله  
الرضف) بفتح الراء وسكون  
الفاء المججمة اي الخجالة  
المهمة (قوله وقوله) أي  
النبي صلى الله عليه وسلم  
(قوله فلو كانت) أي  
المقبرة (قوله وتحويلهم)  
أي الاموات (قوله من  
الباعة) بيان السابق  
(قوله واختلاف) بضم التاء  
(قوله قام) أي السابق  
(قوله أي القضاء) (قوله  
اليه) أي القضاء (قوله  
فسبقه) أي السابق (قوله  
به) أي القضاء (قوله هو)  
أي الاول (قوله حقه) أي  
السابق (قوله ان قام) أي  
السابق (قوله عوده) أي  
السابق (قوله والافقولان) أي وان  
قام بنية عوده اليه فسبقه  
غيره اليه (قوله به) أي  
المسجد (قوله التججير)  
أي تحويط الموان باحجار  
بلايا (قوله بعد) بضم  
الضاد تحت وفتح العين  
وشد الدال (قوله أنه) أي  
التججير (قوله عنه) اي  
الضم

(قوله انه) أى من وضع ثخوفة في موضع من المسجد (قوله بذلك) أى الوضع (قوله فانه) أى القرطبي (قوله بيكر) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله الامر) بعد الهمز وكسر الميم (قوله بوى) بضم فكسر (قوله فيجلس) أى الغلام (قوله فيه) أى المجلس (قوله فاذا جاء) أى ابن سيرين (قوله قام) أى الغلام (قوله منه) أى المجلس (قوله ثم قال) أى القرطبي (قوله من ارسل بساطا او سجادة تبسط له في موضع من المسجد) ٣٢٨ أى فهو أحق به (قوله ونقله) أى كلام القرطبي (قوله محتجابه) أى على جواز

من تخلى رقبته أخيه جعله الله جسرا رواه الامام احمد وظاهر كلام القرطبي في تفسيره في سورة المائدة انه يستحق السبق بذلك فانه قال اذا امر انسان انسانا أن يبكر الى الجامع فبأخذله مكانا يقعد فيه فاذا جاء الامر يقوم له منه المأمور ويعقد الامر فيه فلا يبكره لما روى ان ابن سيرين كان يرسل غلامه الى مجلس له يوم الجمعة فيجلس فيه فاذا جاء قام له منه ثم قال وعلى هذا من ارسل بساطا او سجادة تبسط له في موضع من المسجد ٨١ ونقله ابن فرحون في تاريخ المدينة محتجابه الخط وتخرجه ارسل ارسل الغلام غير ظاهر فالصواب ما تقدم عن صاحب المدخل من ان السبق بالقرش لا يعتبر الثاني القرطبي اذا قعد انسان في المسجد فلا يجوز لغيره ان يقعه ويجلس في مكانه الثالث القرطبي اذا قام القاعد في مكان من المسجد ليجلس غيره فيه فان كان الموضوع الذي قام اليه مثل الاول في القضية لم يكره قيامه والا كره لا يثارة غيره في عمل الآخرة الرابع ابن فرحون يندب القاضي والعالم والمفتي اتخاذ موضع من المسجد للجلوس فيه حتى ينتهي اليهم من ارادهم وفي المدارك ان الامام مالك رضى الله تعالى عنه كان له موضع يجلس فيه من مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وهو مكان الامام عمر ابن الخطاب رضى الله تعالى عنه وهو المكان الذي كان يوضع فيه فراش النبي صلى الله عليه وسلم اذا اعتكف الخادم في اقليد التقليد لابن أبي جرة رضى الله تعالى عنه ان اتخاذ العلماء المساطب والمنابر في المسجد للتعليم والتبليغ كبر جائز وهم أحق به واقرار العلماء ما في جوامع مصر من ذلك دليل على جوازه وأما الموضوع لطلب الاجرة كعلى القرآن فلا حق فيمنعني ازالته والله اعلم السادس اذا جلس انسان في موضع من المسجد ثم قام لقضاء حاجه أو تجديد وضوء ثم رجع اليه فهو أحق به لقول النبي صلى الله عليه وسلم اذا قام أحدكم من مجلسه ثم رجع اليه فهو أحق به السابع اذا عرف موضع من المسجد يجلس انسان فيه لتعليم علم او فتيا وسبقه غيره اليه في يوم فقال الامام مالك رضى الله تعالى عنه من عرف بالموضع أحق به وقال الجمهور هو أحق به استحسانا لا وجوباً ولعله مراد مالك رضى الله تعالى عنه (و) قضى على جار (بسد كوة) بفتح الكاف في الاشهر وضعتها وشداوا أى طاعة (فتحت) بضم فكسر أى أحدث فتحها ويشرف منها على جارة (أريد) بضم فكسر (سد) بفتح السين المهملة وشداوا كذا لا ممنونا (خلفها) أى داخلها من ناحية من فتحها وبقاؤها مفتوحة من ناحية جارة ولم يرضه اذ لا يكفي ذلك عند الامام مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما اذ لا ذريعة الى ادعاء فتحها في المستقبل قدمها واستدل الله عليه بفتحها من جهة جارة ومفهوم فتح ان القسمة لا يقضى بسدها وهو كذلك على المشهور في المدونة ومن فتح في جداره كوة أو بابا يضر بجاره في الاشراف

الارسال والاحقية (قوله غير ظاهر) خبر يخبر به (قوله من ان السبق الخ) بيان ما (قوله اقليد) بكسر الهمز وسكون القاف اصله برة بضم الموحدة وخفة الراء اى حلقة تجعل في انتف الساقة الخزومة ويربط بها حبل فتدبه فهي قرينة تشبه التقليد بناقة في الارتكاب على سبيل الحكمة وهذا قبل العلية (قوله وهم) اى العلماء (قوله واقرار العلماء الخ) لاحاجة اليه بعد تواتر اتخاذ النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين المنبر لخطبة الجمعة في المسجد النبوى والمكى واستمراره الى الآن (قوله من ذلك) أى المتابر والمساطب بيان ما (قوله فلا حق) أى محدث وبدعة (قوله ولعله) أى الاستحسان (قوله ويشرف) بضم فسكون ففتح أى يطلع (قوله منها) أى الكوة والجله حال (قوله

عليه

كذلك) أى السين في الاهمال (قوله اذا لا يكفي

ذلك) أى سد خلفها لعل القضاء بسدها كلها (قوله اذ ذلك) أى سد خلفها وبقاؤها مفتوحة من ناحية الجار الخ لعله عدم كفايته (قوله ذريعة) أى وسيلة (قوله في المدونة) خبر مقدم (قوله يضر) أى المفتوح كوة كان أو بابا (قوله الاشراف) اى الاطلاع

(قوله عليه) أي الجار (قوله منه) أي المفتوح (قوله منع) بضم فكسر (قوله فلا يمنع) بضم الياء (قوله يفتي) بضم الياء (قوله) وان رضي (أي الجار ان) (قوله بذلك) أي التكشف (قوله وهو) أي نأقنى به بعض الفقهاء (قوله جبر المحدث) أي بفتح الدال من الحذف والابصال والاصل عليه أي ان رضي بالاحداث عليه ما يشرف به عليه (قوله أي محمد بن النيان) فيمن ان المتكشف المحدث عليه لا المحدث (قوله طول المدة) أي بعد الاحداث والمحدث عليه ما كت بلا عذر كعشرين سنين (قوله لانه) أي المشرف أقدم (قوله الثاني) أي المحدث عليه (قوله مدة حيازة ٣٢٩ الضرر) أي عشرين سنين عند

ابن القاسم بلا مانع من التكلم وبه القضاء (قوله وقوى) بفتح القاف والواو مثقلا (قوله التطوع) فاعل يجب (قوله من جهة الاطلاع على العورات) صله يجب واضاقه للبيان (قوله أوكد) أي أقوى خبز التحفظ (قوله بسدها) أي الكوة (قوله وهو) أي القضاء بسدها الخ حال (قوله بقرها) أي الكوة من رؤس الناس (قوله ففي المدونة الخ) علة مقيده الخ (قوله ومن رفع بنيانه) أي على بناء جاره (قوله كوى) بضم الكاف وفتح الواو جمع كوة (قوله يشرف) بضم فسكون فكسر (قوله منها) أي الكوى (قوله منع) بضم فكسر (قوله فان نظرت) أي الواقف على السرير (قوله والا) أي وان لم ينظر الواقف

عليه منه منع فاما كوة قديمة أو باب قديم لا منفعة له فيه وفيه مضرة على جاره فلا يمنع منه أبو الحسن الكوة بفتح الكاف وضمها والفتح أشهر وهي عبارة عن الطاق ابن يونس رأيت بعض فقهاء ثنائيتي ويستحسن ان له منفعته عن التكشف وان كانت قديمة وان رضي بذلك فلا يتر كارضاهما بما لا يحل لهما وهو خلاف المنصوص والصواب جبر المحدث على الاستر على نفسه أي محدث النيان أبو الحسن التقدم طول المدة لانه أقدم من جاره وفي تضمين الصنيع التقدم اما سكوت الثاني مدة حيازة الضرر أو التقدم على بنائه وافتى ابن عرفة بسد الكوة القديمة وقوى ابن عبد النور في حايه بسدها ولكن مذهب المدونة عدم القضاء بسدها وان كان فيها ضرر على الجار ابن يونس وهو المنصوص ابن فرحون وهو المشهور ابن الهندي اذا كان للرجل كوة قديمة يشرف منها على جاره فلا قيام للجار فيها ويجب في التحفظ بالدين التطوع بقلقه من جهة الاطلاع على العورات والتحفظ بالدين أو كد من حكم السلطان (تنبهات) الاول أطلق المصنف القضاء بسدها وهو مقيده بقرها بحيث يمكن التطلع منها بلا تكلف ففي المدونة ومن رفع بناءه وفتح كوى يشرف منها على جاره منع وكتب عمر رضي الله تعالى عنه في هذا ان يوقف على سر برقان نظرا الى ما في دار جاره منع والا فلا يمنع وقال مالك رضي الله تعالى عنه يمنع من ذلك ما فيه ضرر وأما لا ينال النظر منه الابتكاف فلا يمنع عياض المراد بالسري السري المعروف ومثله الكرسي وشبهه لا السلم لان في وضعه اذى والصعود عليه تكلف لا يفعل الا لهم ولا يسهل صعوده لكل أحد ومعنى قوله ان نظرت الخ أي اطلع من الكوة واستبان منها من دار الاخر الوجود فان لم يستبين الوجود فليس ذلك ضررا أبو الحسن قول مالك يمنع من ذلك ما فيه ضرر أي سواء كان سري أو غيره الثاني ابن ناجي ظاهر قول الرسالة فلا يفعل ما يضر بجاره ومن فتح كوة قريبة يكشف جاره منها وان كان يشرف منها على بستان جاره فانه يمنع وهو أحد نقلي ابن الحاج قال ولا خلاف ان له ان يطلع على المزارع الثالث المستند الى ما يسد بالحكم تزال شواهد قطع عتبة الباب لانها ان تركت وطال الزمان ونسى الامر كانت حجة للمحدث على انه انما غلقه له بعد مدة متى شاء وحكي ابن رشد في كنفية قطع ضرر الاطلاع قولين أحدهما وجوب الحكم بسدها وازالة أثره خوف دعوى قدمه لسمع اشهب الثاني عدم وجوب بسدها والاكتفاء بجعل ما يستقر امامه قاله ابن الماجشون المتبسط اذا حكم بسد الباب ازيلت اعنابه وعضائده حتى لا يبقى له أثر فانه معنون

٤٢ منج ت على السرير الى ما في دار جاره (قوله يمنع) بضم الياء (قوله ينال) بضم الياء أي يدرك (قوله لان في وضعه) أي السلم (قوله عليه) أي السلم (قوله لا يفعل) بضم الياء (قوله أو غيره) أي السرير شمل السلم وليس بمراد لما تقدم (قوله من فتح كوة الخ) بيان ما (قوله وهو) أي منع ما يشرف على بستان الجار (قوله نقلي) بفتح اللام ثني نقل بالنون لا ضاقته (قوله قال) أي ابن الحاج (قوله لانها) أي العتبة (قوله ان تركت) أي لم تقطع (قوله ونسى) بضم فكسر (قوله كانت) أي العتبة (قوله امامه) بفتح الهمز (قوله عضائده) بفتح عضة أي جوانبه

(قوله من اطلاع الخ) بيان ضررا (قوله جدارة) أي غيره (قوله من الاحداث) بفتح الهمز جمع حدث (قوله وعلم) أي جاره  
(قوله عشرة أعوام) تنازع فيه ينكر ويعارض (قوله بلا عذر الخ) تنازع فيه يعارض وينكر (قوله بعددها) أي عشرة  
الأعوام (قوله هذا) أي سقوط ٣٣٠ القيام بسكوت عشرة الأعوام بلا مانع منه (قوله سكوت عشرين سنة) أي

بلا مانع (قوله وبالأول) أي قول ابن القاسم (قوله اختلاف) بضم التاء (قوله الحدث) بفتح الدال (قوله عشرة أعوام) بيان ما تنازبه الاملاك (قوله وقال) أي أصبح (قوله فيه) أي حوز الضرر (قوله روى) بضم فكسر أي حوزة بخمسة عشر عاما (قوله أحدث) بضم فسكون فكسر (قوله علمه) أي بالضرر (قوله يفرق) بضم فسكون ففتح (قوله وفرن الخ) بيان ما دخل بالكاف (قوله كريمة) حذف لعله (قوله ومذبح الخ) بيان ما دخل بالكاف (قوله حذفت لعله) وان كان الكل دخانا (قوله والجنان) أي البساتين (قوله اراد) أي جاره (قوله وادعى) أي الرجل القائم (قوله انه) أي الشيء الذي اراد جاره احداثه (قوله فلا يمنع) بضم الباء (قوله قضى) بضم فكسر (قوله طلبه) أي الهدم (قوله أي الحدث) بفتح وهنه (قوله بفتح الواو والهاء أي ضعفه (قوله كذلك) أي الصاد

الرابع ابن فرحون من أحدث ضررا على غيره من اطلاع أو خروج ما من حاض قرب جداره أو غيرها من الاحداث المضرة وعلم بذلك ولم ينكره ولم يعارض فيه عشرة أعوام ونحوها بلا عذر مانع من القيام فلا قيام له بعدها وهو كالاستحقاق هذا مذهب ابن القاسم وقال أصبح لا ينقطع القيام في احداث الضرر الا بعد سكوت عشرين سنة ونحوها وبالأول القضاء ابن رشد اختلف في جواز الضرر المحدث فقبل لا يحاز اصله ذهب ابن حبيب وقبل يحاز بما تنازبه الاملاك عشرة أعوام ونحوها قاله أصبح وقال أيضا لا يحاز الا بعشرين سنة ونحوها وكان ابن زرب يستحسن فيه خمسة عشر عاما وروى عن ابن الماجشون وقال سمعته يحاز بأربع سنين لان الجار قديمتا فل عن جاره في نحو السنتين وقبل ان كان ضرره بعد واحد فهو الذي يحاز بالسكوت وان كان يتزايد كالمطموح الى جانب الحائط فلا يحاز وبالله التوفيق الخامس من أحدث عليه ضرر في ملكه فباعه بعد علمه فهل يقتل للمشتري ما كان للبائع ام لا قولان وقبل يفرق بين كون يبعه بعد خصامه فالمشتري القيام وكونه قبله فلا قيام له وعلى هذا اقتصر في الشامل فقتل وحل مباح محل بائع خاصم وباع قبل الحكم لا قبل قيامه (و) قضى (بفتح) احداث ذي (دخان حكماء) بشد الميم وفرن ومطبخ ومجبرة ومجبرة (و) قضى يمنع احداث ذي (رائحة) كريمة (كديباغ) ومذبح ومسطح ومرحاض البساطي ان قلت ما الفرق بين الرائحة والدخان والكل دخان ومشوم قلت الفرق انه عني بالدخان المحسوس بالبصر وبالرائحة المحسوس بالشم وان كان الكل دخانا والدخان يضر غير الشم كتسويد الثياب والخيوط وشبهها (و) قضى يمنع احداث (أند) بفتح الهمز والدال المهملة وسكون النون أي موضع لدرس الزرع وتذيقه (قبل) بكسر القاف وفتح الموحدة أي مقابل باب (بيت) الحط لا مفهوم لقبيل وكذا احداثه جنب بيت من أي جهة والجنان كالبيت نقله ابن فرحون وغيره \* (تنبيه) ابن الهندي ان قام رجل على جاره في شيء اراد احداثه وادعى أنه يضره وشهدت بيعة بأنه يضره باطلاع أو غيره فلا يمنع جاره من عمل ما اراده واذا تم عمله وثبت الضرر قضى عليه بهدمه اذا طلبه جاره ولم يكن له مدفع (و) قضى يمنع احداث كل شيء (مضر بجدار) لجاره خوف سقوطه او وهنه أو تسخيمه كطاحون ومرحاض ومدق (و) يمنع احداث (اصطبل) بكسر الهمز وسكون الصاد المهملة وفتح الطاء كذلك وسكون الموحدة أهجمي معرب معناه بيت الخيل ونحوها صاحب المقيد تابع لابن قنوح يمنع من احداث اصطبل عند بيت جاره اضره يول الدواب وزيلها وحركتها بالليل والنهار المانعة من النوم واعتراض بأنه مستغنى عنه لانه ان كان منعه للرائحة فقد دخل في قوله ورائحة كديباغ وان كان لاضراره بالحيطان فقد دخل في قوله ومضر بجدار وان كان للضرر بالصوت فبسي ما يغني عنه من قوله وصوت ككمدوا يجب بأنه اراد النص على مانع عليه المتقدمون (أو) احداث (حانوت) بجماعهملة وضم النون آخره مثناة ففرق أي محل معد

في الاهمال (قوله معرب) بضم ففتح مثقلا أي استعملته العرب فيما وضع هولاء في العجمية (قوله يمنع) لادامة بضم الباء (قوله واعتراض) بضم التاء أي ذكر الاصطبل (قوله بأنه) أي الاصطبل (قوله بأنه) أي المصنف (قوله محل) جنس



(قوله لإدامة الجلاوس به) فصل نخرج المحل المعد للجلاوس في بعض الاوقات (قوله شهادة) أي من عدلين بين المتعاملين كما في بلاد المغرب (قوله لقوله في مقابله وباب بسكة نفذت) على محمول على السكة النافذة (قوله الاباياتكيب) مفهومه انه ان لم ينكب يمنع في السكة غير النافذة (قوله لانه) أي الاباياتكيب (قوله في غير النافذة) أي والمنع هنا غير المنكب في غير النافذة فهو عين مفهوم الاباياتكيب والتعليل لان ما هنا مستغنى عنه بمفهوم الخ (قوله في آخر كتاب القسم) خبر التفصيل (قوله من المدونة) بيان كتاب القسم (قوله ذلك) أي فتح باب أو حانوت مقابل باب جاره ٣٣١ (قوله تفصيل) أي بين تنكيبه وعدمه وكون السكة

واسعة وعدمه (قوله بين) بكسر المثلثة مثقلة (قوله وكشفه) عطف على ضرب (قوله فاجاب) أي ابن رشد (قوله وصفت) بفتح التاء (قوله فيؤمر) أي ذو الباب والحانوتين (قوله ذلك) أي التنكيب (قوله اليه) أي التنكيب (قوله تركه) بضم فكسر (قوله ولا يحكم) بضم الياء وفتح الكاف (قوله عليه) أي ذي الباب والحانوتين (قوله بغلقها) أي الباب والحانوتين (قوله قبله) بفتح فكسر أي جواب ابن رشد (قوله هذا) أي كلام المصنف ونحوه جواب ابن رشد (قوله وهو) أي التسوية بينهما وذ كرم لئلا يخرجه (قوله في الرواية) خبر مقدم (قوله فيها) أي الباب والحانوت (قوله واحد) خبر ان (قوله أي الخلاف فيها) (قوله على المدونة) صلة

لإدامة الجلاوس به ليسع أو صنعة أو شهادة (قبالة) بكسر القاف فوحدة أي مقابل (باب) لدار غ كذا هو في كثير من النسخ معطوفاً وبولم أقف على نص في احداث اصطبل في قبالة الباب وفي بعض النسخ وحانوت بالواو معطوفاً على دخان وعلى كل حال فكلما هنا محمول على السكة غير النافذة لقوله في مقابله وباب بسكة نفذت على ان ما هنا مستغنى عنه بمفهوم قوله آخر الاباياتكيب لانه في غير النافذة والتفصيل الذي ذكره في آخر كتاب القسم من المدونة ابن رشد يتحصل في فتح الرجل باباً أو حانوتاً في مقابلة باب جار في السكة النافذة ثلاثة أقوال أحدها انه ذلك جملة من غير تفصيل قاله ابن القاسم في المدونة واشبه في العينية فانيها ليس لذلك جملة الا ان نكبه قاله محننون ثالثها انه ذلك ان كانت السكة واسعة قاله ابن وهب في العينية والواسعة سبعة أذرع وستل ابن رشد عن رجلين متجاورين بينهما رواق نافذ فحدث أحدهما في داره باباً أو حانوتين يقابل باب دار جاره ولا يخرج أحدهما من داره ولا يدخل الأعلى نظراً من الذين يجلسون في الحانوتين المذكورين لعمل صناعتهم وذلك ضربين ينسبته صاحب الدار وكشفه لعياله فاجاب اذا كان الامر على ما وصفت فيؤمر ان ينكب باباً أو حانوتيه عن مقابلة باب جاره فان لم يقدر على ذلك ولا وجد اليه سبيلاً ترك ولا يحكم عليه بغلقها اه وقوله ابن عرفة الخط هذا اقتضى التسوية بين الحانوت والباب وهو الذي حكاه ابن رشد في كتاب السلطان وأفتى به ابن عرفة البرزلي في الرواية التسوية بين الحانوت والباب وان الخلاف فيهما واحد حكاه ابن رشد في كتاب السلطان ورأيت في التعليقة المنسوبة للمازدي على المدونة عن السيوري وغيره من القرويين ان الحانوت أشد ضرراً من الباب ملازمة الجلاوس فيه وأنه يمنع بكل حال ووقعت بتونس وأفتى ابن عرفة بالتسوية والصواب ما قاله بعض القرويين (و) قضى (بقطع ما أضر من) أغصان (شجرة بجدار) الجار (ان تجددت) أي حدثت الشجرة بعد ازالة الجدار (والا) أي وان لم تجد دياراً تقدمت على بناء الجدار (ف) في القضاء بقطع اغصانها التي أضرت بالجدار الحادث عليها وعدمه (قولان) مطرف يقضى به وبه قال جماعة واستظهره في البيان وقال ابن الماجشون لا يقضى به لان باقي الجدار دخل على ذلك وتعدى على حريمها وأما أصلها فقال مطرف ان كان على حال ما عليه اليوم من انبساطه فلا يقطع قاله ت ابن عرفة ابن رشد ان كانت الشجرة قديمة قبل الجدار فليس للجدار قلعها ولو أضرت بجداره وفي قطعه ما أضرت به

التعليقة (قوله ان الحانوت الخ) سدت مسلعة محمول رأيت (قوله وانه) أي الحانوت (قوله يمنع) بضم الياء (قوله ووقعت) أي المستقلة (قوله بالتسوية) أي بين الباب والحانوت (قوله يقضى) بضم الياء وفتح الضاد المججمة (قوله به) أي قطع الاغصان المضرة بالجدار الحادث عليها (قوله وبه) أي القضاء بقطعها صلة قال (قوله واستظهره) أي القضاء به (قوله ذلك) أي طول الاغصان واضرارها بالجدار (قوله وتعدى) أي الباني (قوله على حريمها) أي الشجرة (قوله وأما أصلها) أي الشجرة المضرة بجدار الجار (قوله من انبساطه) بيان ما (قوله وفي قطعه) أي الجار (قوله به) أي الجدار

(قوله من أغصانها) بيان ما (قوله لانه) أي الباني الخ علة عدم قطع أغصانها (قوله هذا) أي ما لو أغصانها (قوله حار) أي الباني (قوله ذلك) أي محل بناءه (قوله الأول) أي القطع (قوله ولو منع) أي ما أحدثه الجار (قوله الثلاثة) أي الشمس والشمس والضوء والريح معاً عن جاره (قوله فسدت) بفخات منقل الدال (قوله عليه) أي جاره (قوله وكواها) أي غرفه (قوله ومنع) أي البناء المرتفع (قوله في جبرته) أي جاره ٣٣٢ (قوله له) أي بيت جاره (قوله فلا يمنع) بضم الياء جواب من رفع (قوله يمنع) بضم الياء

من أغصانها قولاً أصبغ مع مطرف وابن الماجشون لانه علم ان هذا يكون من حال الشجرة فقد جاز ذلك من حريمها والاول اظهر واختاره ابن حبيب وان أحدث الجار ما منع الضوء أو الشمس أو الريح عن جاره (لا) يقضي بإزالة شيء (مانع ضوء) عن جاره (و) لإزالة مانع شعاع (شمس) عنه (و) لا مانع (رياح) عنه وظاهره ولو منع الثلاثة وهو حق قول المدونة ومن رفع بناءه فسدت على دار جاره كواها وأطلب عليه أبواب غرفه وكواها ومنع الشمس ان تقع في جبرته ومنع الهواء ان يدخله فلا يمنع وظاهرها كالمصنف وان قصد ضرر جاره وقول ابن نافع يمنع من رفعه المضردون منفعة يحتمل الخلاف والتقييد قاله تنطقي قوله ابن نافع لعلمه ان كنهه اذ هو المفصل وما ابن نافع قانع عنده مطلقاً كذا في التوضيح وابن عرفة وغير واحد الخط هذا هو المشهور وما احداث ما ينقص الغلة فلا يمنع اتفاقاً كما حداد قرن قرب فرن وجام قرب حمام قاله في معين الحكام والتبصرة (الا) مانع شمس ورياح (لاندر) يفتح الهمزة الدال أي عنه فيبقى عنه عند ابن القاسم ومن وافقه الباجي من كانت له أرض ملاصقة اندر غيره واراد أن يبنى فيها ما يمنع الريح عن الاندروى يقطع منفعته فقال مطرف وابن الماجشون لا يمنع وروى عن ابن القاسم انه يمنع مما يضرب بجاره في قطع مما وافق الاندروى تقادم زاد ابن يونس والانادر كالأقنية فلا يجوز لاحد التصديق فيها ولا يقطع منافعها وقوله ابن نافع العتيق وهو الصواب انتهى موافق وعطف بالجر على مانع فقال (و) لا يقضي بمنع زيادة (علو) بضم الهمزة المسجلة واللام وشد الواو أي رفع وإطالة (بناء) على بناء جاره وان أشرف عليه نعم يمنع من التطلع عليه والاضرابه وظاهره ولو كان ذوا العلوميا ابن عرفة قول الطرطوشي يمنع من أعلا بنائهم أي الذميين على بناء المسلمين وفي المساواة قولان ولو اشتروها عالية أقرروا النافعة عن الشافعية كالصواب له (و) لا يمنع من (صوت ككمد) بفتح الكاف وسكون الميم أي دف القماش ليحسن وادخلت الكاف القصر والتدف وصنع الجدي وشجر الخشب وقجرة الألات المباحة وتعليم الانعام والصبيان واتخاذ السمان والعصافير والجمام الهدار وظاهره ولو اشتد ودام وفي خلافه قاله عيب ونصه ابن عرفة في خبر صوت الحركات طرق في الجموعة روى ابن القاسم من أحدث ربحي تضر بجاره منع الباجي أما الرحي فان ثبت انها تضر بجدران الجار منع منها وما صوتها فقال مطرف وابن الماجشون في الغسل والضرب يؤذي جاره وقع صوته انه لا يمنع ويحتمل رواية ابن القاسم الخلاف لانه ليس وجه الضرب الذي يمنع منه وجه الاول انما ذلك في الصوت الضعيف الذي ليس له كبير مضرة او ما لا يستدام وأما ما كان صوتاً شديداً مستداماً كالكمادين والقصارين والرحي ذات الصوت الشديدة فانه ضرر يمنع منه كالرائحة

(قوله يحتمل الخلاف) أي للمدونة الخ خبر قول ابن نافع (قوله والتقييد) أي للمدونة بعدم قصده ضرر جاره (قوله هذا) أي عدم القضاء بمانع الضوء أو الشمس أو الريح (قوله وأراد) أي ذوا الأرض (قوله فيها) أي أرضه (قوله لا يمنع) بضم الياء أي من احداث ما يمنع منفعة الاندر (قوله وروى) بضم فكسر (قوله لانه) أي ذوا الأرض (قوله يمنع) بضم الياء (قوله فيها) أي الانادر (قوله منافعها) أي الانادر (قوله وهو) أي منع قطع منافعها (قوله يمنعون) بضم الياء أي الذميين (قوله وفي المساواة) أي لبنائهم ببناء المسلمين (قوله ولو اشتروها) أي الذميين الابنية (قوله عالية) أي على بناء المسلمين (قوله أقرروا) بضم فكسر فضم مثقلاً (قوله انما نقله) أي الطرطوشي القول المذكور الخ خبر قول المضاف لقاعله وجعله يمنعون الى أقرروا

منعوله (قوله كالصوب) بكسر الواو ومنقلاً (قوله له) أي ما نقله عن الشافعية (قوله ولو اشتد ودام) ولم أي صوت ككمد (قوله في ضرر الخ) خبر مقدم (قوله منع) بضم فكسر أي من احداث الرحي جواب من (قوله وأما صوتها) أي الرحي (قوله وقع) فاعل يؤذي (قوله لانه) أي الغسل أو الضرب الخ مفعول قال (قوله الخلاف) أي لقول مطرف وابن الماجشون (قوله لانه) أي ابن القاسم (قوله ووجه الاول) أي عدم المنع

(قوله لبرد) بضم الموحدة وسكون الراء علم شخص (قوله هذا القارئ) أي الذي رفع صوته بقراءته في تجميده ليلا بالسجود وهو عمر بن عبد العزيز نخلط على سعيد قراءته في تجميده سراه (قوله عني فقد آذاني) أي برفع صوته بقراءته (قوله فقرا) أي عمر (قوله فسكت برد) أي عن طرده عمر لما به لانه أمير المؤمنين (قوله ويحك) كلفه رضا (قوله فقال) أي برد (قوله) أي سعيد أي لما كرر سعيد امره بطرد القارئ (قوله ذلك) أي التراجع بين سعيد وبرد في شأنه ٣٣٣ (قوله فآخذ) أي عمر (قوله ولم ينته)

أي سعيد أي لم يكف عن  
الامر بالطرد (قوله لمكانه)  
أي علوشان عمر (قوله من  
الخلافة) أي بسعيها جعله  
الانتباه (قوله لجزالته) أي  
عظم سعيد عليه عدم انتباهه  
عن الامر بالطرد (قوله قوته)  
بفتح الواو ومثلا (قوله وقلة)  
أي عدم (قوله مبالاة) أي  
سعيد (قوله من قوله) أي  
سعيد اطرد هذا القارئ  
عني فقد آذاني (قوله لفضله)  
أي عمر (قوله وانقياده) أي  
عمر (قوله في الزمن الاول)  
أي من التابعين الذين  
ادركهم الامام مالك رضي  
الله تعالى عنهم (قوله بقيام)  
صلة يتواعدون (قوله  
تسمع) بضم التاء (قوله به)  
أي قول مالك كان للناس  
(قوله بهذه الحكاية) أي  
المروية عن سعيد (قوله  
بين) بكسر المثناة منجزة  
(قوله من رفع صوته) بيان  
ما (قوله لتساوى الناس في  
المسجد) عليه بخلاف (قوله  
وجب) أي ثبت (قوله في  
انه) أي الشأن (قوله

ولم يحك الصقلي غير فضل ابن حبيب عن الاخيرين ولم يقيد بشئ ابن رشد بغير الاصوات  
كالمجد ادوا الكاد والنداف حكى ابن حبيب أنه لا يمنع ورواه مطرف وذهب بعض الفقهاء  
المتأخرين الى منع ضرر الصوت واحتج بقول سعيد بن المسيب لبرد اطرد هذا القارئ عني فقه  
آذاني ابن عرفة سمع انهم كان عمر بن عبد العزيز حسن الصوت ويخرج في آخر الليل يصلي في  
المسجد فقرا أجرا فقال سعيد بن المسيب لبرد اطرد هذا القارئ عني فقد آذاني فسكت برد  
فقال سعيد ويحك يا برد اطرد هذا القارئ عني فقد آذاني فقال له ان المسجد ليس لنا خاصة  
انما هو للناس فسمع ذلك عمر فأخذ نعله وتحنى ابن رشد امر سعيد بطرد القارئ عنه يريد به من  
جواره لان المسجد بجملة ولم ينته لمكانه من الخلافه لجزالته وقوته في الحق وقلة مبالاة بالامانة  
ولم يأت عمر رضي الله تعالى عنه من قوله لفضله وانقياده للعق ابن عرفة انظر هذا ماعقول  
مالك كان الناس في الزمن الاول يتواعدون اقيامهم لاسفارهم بقيام القراما المسجد بالامانة  
تسمع أصواتهم من كل منزل واستدل به ابن عات على جواز رفع الصوت بالذكرك في المساجد  
وقال ابن رشد استدل بعض الشيوخ بهذه الحكاية على ان الاصوات من الضرر الذي يجب  
الحكم بازالتة على الجار بقطعه عن جاره كالمجد ادين والكادين والندافين وشبه ذلك وليس  
بدليل بين لان ما يقع في الرجل في داره مما ينادى به جاره بخلاف ما يقع في المسجد من رفع صوته  
لتساوى الناس في المسجد ولورفع رجل في داره صوته بالقراءة فليأو حجب بداره منه والرواية  
منصوصة في انه ليس للرجل منع جارا لحد ادم من ضرب الحد في داره وان أضرب به قلت وقال  
في رسم المكاتب من سمع عيسى رأيت لابن دحون لم يختلف في الكاد والطمان انه ما لا يمنع ان  
وان كان محدثا يضر باسماع الجيران فان اضرب بالبناء منع المتبلي في ثمانية ابي زيد عن مطرف  
سألت مالك الكارضي الله تعالى عنه الحداد جارا الرجل يعمل في بيته وليس بينهما الاحاطة يضر  
الحداد الليل والنهار فيؤذي جاره فيقول لا أقدر ان انام فعمل يمنع من ذلك قال لا هين ارجل  
يعمل لمعاشه لا يريد بذلك الضرر ابن عتاب تنازع شيوخنا قديما وحديثا فيمن يجعل بداره رجلا  
وشبهها بما له دوى أو صوت يضر به جاره كالمجد اد وشبه فقال بعضهم يمنع اذا عمل في الليل  
والنهار وقال طائفة لا يمنع وقال أصبغ اتفق شيوخنا على منعه بالليل لمن أضرب بجاره ولا يمنع  
بالنهار وقال ابن عبد ربه وقال أبو بكر بن عبد الرحمن ان اجتمع ضرران اسقط الا كثر ومنع  
الرجل من الاتقاع بماله وصنعتة أشد ضررا من التأذي بدوى ما يصنع ابن عتاب الذي أقوله  
واتقلده من مذهب مالك رضي الله تعالى عنه ان جميع ما يضر الجار يجب قطعه الارتفاع البناء  
المانع من الريح وضوء الشمس وما في معناه فلا يقطع على مذهب ابن القاسم الا ان ثبت

يختلف بضم الباء وفتح اللام (قوله وان كان) أي صوتهم بما (قوله بخلاف) بفتح الدال (قوله بالتسامع) بفتح الهمز (قوله فان اضرب)  
أي الكمد والطحن (قوله منع) بضم فكسر (قوله في ثمانية) خبر مقدم (قوله فيقول) أي جارا الحداد (قوله يمنع) بضم الباء  
أي الحداد (قوله من ذلك) أي ضرب الحداد (قوله قال) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله لا) أي لا يمنع من ذلك (قوله عماله  
دوى الخ) بيان لشبهها (قوله اسقط) بضم الهمز (قوله ومنع) بفتح فسكون (قوله وصنعتة) أي تركها (قوله أشد) خبر منع

قصد محدثه ضرر جاره وكذا كل ضرر يؤل للفساد كالسكاد والنداف ثم قال وفي المجالس قضى  
 شيوخ القضا بطليلة يمنع السكادين اذا استضر بهم الجيران والاول اولى ثم قال ابن عرفة قلت  
 في اقوا احداث صوت الحركة ومنعه مطلقا ثالثها ان عمل ثمار الابل والاربعها ان تحف ولم يكن  
 فيه كبير مضرة (و) لا يمنع الجار من احداث (باب) لداره (بسكة) بكسر السين وشدا الكاف أى  
 طريق (نافذة) أى يخرج منها الى جهة أخرى ظاهرة واسعة كانت أوضيقة وهو كذلك خلافا  
 لابن وهب وسواء كان الباب المحدث مقابل باب جاره أو ما تلا عنه وهو كذلك خلافا لسمعون  
 ومفهوم نافذة ان احداث باب بسكة غير نافذة لداره منعه من شأن قابل بابه لان لم يقابل  
 وبصريح المصنف بهذا فيما واما في السكة النافذة فلان ان تفتح ما شئت أو تحول بابل حيث  
 شئت منها اه وكذا في العتية (و) لا يمنع من له جانب واحد على سكة نافذة من احداث  
 (روشن) بفتح الراء والشين المججمة وسكون الواو آخره نون أى جناح فى أعلى الحائط لتوسعة  
 الدار والتطلع على السكة بشرط رفعه عن رؤس المارين رفعا ينال الجوهرى الروشن الكوة  
 المحكم الروشن الرف الباجى ما خرج من العساكرو الاجنحة على المحيطان الى طرق المسلمين  
 روى ابن القاسم عن مالك رضى الله تعالى عنهم لا بأس به الا أن يكون الجناح باسفل الجدار  
 حيث تضرب اهل الطريق فيمنع (ولا) يمنع (من) ساباط (بفتح السين المهملة والموحدة والطاء  
 المهملة أى سقف على حائطين متقابلين بينهما سكة بالنسبة (لمن له الجانبان) للسكة المتقابلان  
 الايمن واليسر من دارين مثلا ومن المجموعة قال ابن القاسم قال مالك لا بأس بانخراج  
 العساكرو الاجنحة على المحيطان الى طرق المسلمين قال ابن القاسم وهي بالدينة فلا يشكرونها  
 واشترى مالك دار الهاعسكر اه نقله في النوادر والجواهر ومع اصبح ابن القاسم لمن له  
 داران بينهما طريق ان يبقى على جداريهما غرفة فوق الطريق وانما يمنع من الاضرار بتضييق  
 الطريق ابن رشد هذا ان رفع بناه رفعا يجاوز رأس الماررا كما وقعوه في الزاهي وكذا الاجنحة  
 اه مواقف كان الروشن والساباط محدثين (بسكة نفذت) الى جهة أخرى (والا) أى وان لم  
 تكن السكة التى أحدث فيها الباب أو الروشن أو الساباط نافذة بان سد آخرها (ف) السكة  
 (كالمالك لجمعهم) أى الجيران فلا يجوز لاحد منهم احداث روشن أو ساباط به الا باذن باقيهم  
 وقال كالمالك لانهم ليست ملكا لهم والالكان لهم بحجبهما بعلق ونحوه (فائدة) في الزخيرة  
 هو الوقت وقف وهو الموات موات وهو المملوك (الابا) أحدث بسكة غير نافذة  
 فليس الجار منعه ان (تكتب) بضم النون وكسر الكاف مشددة أى أميل عن مقابلة باب الجار  
 عينا أو شيئا لان فتح مقابله لاهل منعه ابن عات حصل ابن رشد في فتح الرجل بابا أو نحو يله عن  
 موضعه في زقاق غير نافذ ثلاثة أقوال أحدها انه لا يجوز بحال الا باذن باقيهم ذهب اليه ابن زرب  
 وأقامه من المدونة ويجرى العمل بقربة فانها ان له ذلك الا ما يقابل باب جاره أو يقرب منه  
 بحيث يقطع حر فضاءه وهو قول ابن القاسم في المدونة وابن وهب ثالثها له تحويل بابه على هذه  
 الصفة اذا سد الباب الاول وليس له أن يفتح فيه بابا لم يكن قبل بحال وهذا دليل قول أشهب في  
 سماع زونان ويحصل في فتح الرجل بابا أو حائوتا في مقابلة باب جاره في زقاق نافذ ثلاثة أقوال  
 أحدها ان ذلك لاجل من غير تفصيل وهو قول ابن القاسم في المدونة وأشهب ههنا والثاني ليس

(قوله بطليلة) بضم الطاء  
 الاولى المهملة وفتح اللام  
 وسكون النون وكسر  
 الطاء الثانية (قوله يمنع)  
 صلة قضى (قوله الاول)  
 أى عدم منعهم (قوله اول)  
 بفتح الهمز (قوله مطلقا)  
 أى عن تقييدها بالتمام  
 وعدم كبير مضرة بالنسبة  
 الاول ومن تقييدها بالليل  
 وكبير مضرة بالنسبة للثاني  
 (قوله ان عمل ثمارا) بشرط  
 في لغوه (قوله ان تحف)  
 شرط في لغوه (قوله كانت)  
 أى السكة (قوله المحدث)  
 بفتح الدال (قوله فيما) أى  
 المدونة خبر مقدم (قوله  
 لا بأس به) أى الزوشن  
 (قوله فيمنع) بضم الباء (قوله  
 احداث) بضم فسكون  
 فكسر (قوله حصل)  
 بفتحات متعلا (قوله ثلاثة)  
 منقول حصل (قوله ثلاثة)  
 طاعل يتصل (قوله ان ذلك)  
 أى فتح الباب والحائوت

له ذلك جله من غير تفصيل الا ان يشكبه وهو قول سحنون والثالث ان ذلك اذا كانت السكة  
واسعة وهو قول ابن وهب وهما والسكة الواسعة ما فيها سبعة أذرع لقول رسول الله صلى الله  
عليه وسلم الطريق الميتا سبعة أذرع رواه ابن أبي شبة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فيها  
اثنان ان تفتح في سكة غير نافذة بابا يقابل باب جارك أو يساويه ولا تحول بابا هناك اذا منعك لانه  
يقول الموضع الذي تريد ان تفتح فيه بابك الى فيه مرفق افتح فيه بابي في ستر ولا ادعك ان تفتح  
قبالة بابي أو قربه فتتخذ على فيه الجحالس وشبهه هذا من الضرر فلا يجوز ان يحدث على جاره  
ما يضر به وأما في السكة النافذة فلان تفتح ما شئت أو تحول بابك حيثما شئت وفي المجموعة  
لابن القاسم وأشهب انه يمنع في غير النافذة من ان يضرب بجار في ان يفتح قبالة أو يقرب من بابه  
ولا يمنع ما لا يضر به من ذلك وأما النافذة فله أن يفتح فيها ما شاء من الابواب أو يقدمها ابن  
عروة لما ذكره المتبسط الحديث السابق في تحديد الطريق قال الميتا الواسعة اه الخ لم اقف  
على ما ذكره عن المتبسط بل رأيت في هامش نسخة منها تأمل الميتا ما هي وتفسير الميتا الواسعة  
ذكره في فتح الباري ولكنه خلاف المشهور وعند أهل اللغة وغير الحديث قال في الصحاح في  
فصل الهمز من باب المعتل والميتا الطريق العاصرة ومجتمع الطريق أيضا ميتا ومبدأ انتهى  
وقال المطرزي في المغرب وطريق ميتا تأنيه الناس كثيرا وهو مفعال من الاتيان وتفسيره دار  
محلال التي تحل كثيرا وفي النهاية في باب الميت مع الباء وفي حديث اللقطة ما وجدت في طريق  
ميتا فغرفه سنة أي طريق مسلول وهو مفعال من الاتيان والميم زائدة وبابه الهمزة انتهى  
يعني ان ما ذكره في باب الميت تسمية لا على الطالب على عادته وقال النووي في تهذيب الاسماء  
واللغات في باب الميت وفي الحديث طريق ميتا بكسر الميم وبغدها همزة والمد وتسهيل فيقال ميتا  
ببساطة كناية في نظائره قال صاحب المطالع معناه كثير السلوك عليه مفعال من الاتيان اه  
وفي فتح الباري الميتا بكسر الميم وسكون التانية والمد بوزن مفعال من الاتيان والميم زائدة  
أبو عمرو والسيباني الميتا أعظم الطرق وهي التي يكثر مرور الناس بها وقال غيره هي الطريق  
الواسعة وقيل العاصرة اه ورأيت في البيان والمتبسط ويختصر ابن عرفة بالناء المثناة وليس  
بظاهر في الصحاح الميتا الارض السهلة والجمع حيث مثل هفاه وهيف ونحوه في القاموس  
وليس هذا مراد هنا (و) الا (صعود) بضم الصاد والعين المهملين أي رقي (نخلة) أو شجرة غيرها  
في داره يشرف الصاعد عليها على دور الجيران فلا يمنع منه اذا كان لا صلاحها أو جنى ثمرها  
ويحتمل جرم عطفها على مانع (واندر) أي اعلم الصاعد على نخلة المشرفة الجيران (بطلوعه) عليها  
وجوب البسوة وما يكرهون اطلاع صاعدها عليه ابن يونس مطرف وابن الماجشون ومن  
صعد الى شجرة ليحتملها فيرى منها ما في دار جاره فلا يمنع منه ولكن يؤذن جاره ونحوه لابن وهب  
نقله المواق الخ في المسائل المقبوضة عن مطرف أحب أن يعلمهم لوضع حق الجوار وان لم  
يفعل فلا شيء عليه من فتاوى ابن زرب غ في أجوبة ابن رشد ان عياضا سأل عن صومعة  
أحدثت في مسجد فشكاه بعض الجيران الكشف عليه فهل له فيها مقال وقد أباح أئمتنا لمن  
في داره شجرة صعودها لجمع ثمرها مع الانتذار بطلوعه وأوقات الطلوع لا اذن معسولة وفي مدة  
قصيرة وانما يتولاها غالبا أهل الصلاح ومن لا يقصد مضرة فاجاب ليست الصومعة في المسجد

(قوله الميتا) بكسر  
الميم وسكون التانية القصبة  
ممدودا أي التي يأتيها الناس  
بكثرة ويكثر مرورهم فيها  
(قوله فيها) أي المدونة خبر  
مقدم (قوله منعك) أي  
جارك (قوله لانه) أي جارك  
(قوله على) بشد الباء (قوله  
انه) أي الجار (قوله يمنع)  
بضم الباء (قوله منه) أي  
الصعود (قوله جره) أي  
صعود (قوله وجوبا)  
تصريح بصحاحهم اذاره الظاهر  
من صيغة الفعل (قوله  
صعد) بكسر العين (قوله  
يؤذن) أي يعلم (قوله أحب)  
بضم فكسر (قوله لموضع  
حق) اضافته للبيان (قوله  
سأله) أي ابن رشد (قوله  
أحدثت) بضم فسكون  
فكسر (قوله وقد أباح الخ)  
حال (قوله صعودها) مفعول  
أباح (قوله فاجاب) أي ابن  
رشد

(قوله فيها) أي الصومعة (قوله عليها) أي الصومعة (قوله منصوصة) خبر الراوية (قوله فيها) أي الرواية (قوله وإن كان) أي الشان (قوله يطلع) بضم الياء وفتح اللام (قوله منها) أي الصومعة (قوله من بعض نواحيها) أي الصومعة (قوله يمنع) بضم الياء (قوله فيها) أي الصومعة (قوله هذا) أي المنع من صعودها (قوله في أن الاطلاع) أي على عورات الجار وما لا يجب الاطلاع عليه الخ بيان لأصل ما لترضى الله ٣٣٦ تعالى عنه (قوله وكذلك يجب) أي أن يمنع من صعودها (قوله من أصحابه) أي

مالك رضى الله تعالى عنه (قوله أن من أحدث في ملكه الخ) معقول رأى (قوله لا يقضى عليه بسده) خبران (قوله الموضعين) أي المنار والمحدث في الملك (قوله فيه) أي المنار (قوله هذا) أي جواز الاطلاع مع البعد الكثير الذي لا تتبين معه الاشخاص ولا الهيات (قوله أن) حقيقة من الثقبلة وأصحابها ضمير الشان محذوف بدليل لام ليصلي (قوله لجاره) صلة اعارة (قوله بضمهما) أي انشاء والتشين (قوله في الجدار المعار) صلة غرز (قوله اليه) أي الجدار المعار (قوله من قوله صلى الله عليه وسلم الخ) بيان خبرهما (قوله روى) بضم فكسر أي خشبة (قوله بالافراد) بفتح الخاء والتشين والتاء (قوله والجمع) بضمهما والاضافة للهاء (قوله روايته) أي الخبر (قوله عنها) أي الخلصة

كالشجرة في دار الرجل لأن الطلوع لحق الثمرة نادر والصعود في الصومعة للأذن يتكرر مرارا في كل يوم والرواية عن مالك في سماع أشهب رضى الله تعالى عنه ما يمنع من الصعود فيها والرق عليها منصوصة على مالك والمغنى فيها صحيح فيما أقول وإن كان يطلع منها على الدور من بعض نواحيها دون بعض فيمنع من الوصول منها إلى الجهة التي يطلع منها الأبحار جزئياً بين تلك الجهة وغيرها من الجهات اهـ والرواية عن سختون في سماع أشهب من كتاب الصلاة يمنع الصعود فيها ابن رشد هذا صحيح على أصل مالك رضى الله تعالى عنه في أن الاطلاع من الضرر البين الذي يجب القضاء بقطعه وكذلك يجب عند من رأى من أصحابه أن من أحدث في ملكه اطلاعاً على جاره لا يقضى عليه بسده ويقال لجاره استر على نفسك في ملكك والفرق بين الموضعين أن المنار ليس ملكاً للمؤذن وإنما يضعه فيه ابتغاء الخير والثواب واطلاعه على حرم الناس محظور ولا يصل الدخول في نافذة من الخير بحسبة وسواء كانت الدور على القرب أو البعد الأبعد كثير لا تتبين معه الاشخاص ولا الهيات ولا الذكور من الاناث فلا يعتبر الاطلاع معه وقد كان بعض الشيخ يستدل على هذا بقول عائشة رضى الله تعالى عنها أن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي الصبح بغلس فينصرف القصاص متلفعات بمروطهن لا يعرفن من الغلس والله سبحانه وتعالى أعلم (وبدب) بضم فكسر للجار على المشهور وهو قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه ونائب قاعل غيب (اعارة جداره) أي الجار لجاره (أجل غرز) أي ادخال (خشبة) بفتح الخاء والتشين المجمعين وبالتاء مفرد أو بضمهما والاضافة لها مفعول في الجدار المعار لا يستند اليه أو جعل سقف عليه لخبر الموطأ والصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم لا يمنع أحدكم جاره أن يغرز خشبة في جداره نوى بالافراد والجمع أبو هريرة ما نكسوا رؤسهم عند روايته ما لي أراكم عنها تعرضين والله لا يرمين بها بين أ كفاكم روى بالمشاة فوق جمع كتف بكسرهما وبالنون جمع كتف بفتحها حمله الامام مالك رضى الله تعالى عنه على النذب لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصل مال امرئ مسلم الا عن طيب نفس منه وقال الشافعي وأحمد ودأود وأبو ثور رضى الله تعالى عنهم معنى الحديث الوجوب إذا لم يكن فيه ضرر لصاحب الجدار محتمل بقول أبي هريرة رضى الله تعالى عنه والله لا يرمين بها بين أ كفاكم وهو أعلم بمعنى ما زوى وما كان يوجب عليهم غير واجب وبأنه قضاء من رسول الله صلى الله عليه وسلم بالارفاق وقوله لا يصل مال الخ في التملك والاسم لا في الارفاق وبقضاء عمر رضى الله تعالى عنه به وقوله لا ين مسلمة والله ليرمن به ولو على بطنك ولم تمنع أخاك ما ينفعه ولا يضرك وبقضاء عمر به لابن عوف على ابن زيد أيضاً وقال

معرضين (قوله بها) أي الخلصة (قوله بفتحها) أي الذون (قوله حله) أي الخبر (قوله منه) أي المسلم ابن (قوله وهو) أي أبو هريرة رضى الله تعالى عنه (قوله بمعنى ما) أي الحديث (قوله روى) أي أبو هريرة (قوله وما كان) أي أبو هريرة (قوله وبأنه) أي عدم منع الجار من الغرز في الجدار عطف على بقول أبي هريرة (قوله وقوله) أي الرسول صلى الله عليه وسلم (قوله في التملك) خبر قوله (قوله وبقضاء عمر رضى الله تعالى عنه) عطف على بقول أبي هريرة (قوله به) أي الغرز (قوله وقوله) أي عمر رضى الله تعالى عنه (قوله ليرمن به) أي الجذع (قوله ولم) بكسر اللام وفتح الميم

(قوله لا ينبغي له) أي الجار (قوله منعه) أي جاره من غرز خشبة في جداره (قوله وان منعه) أي الجار جاره من غرز خشبة في جداره (قوله فلا يفتى عليه) أي المانع (قوله به) أي الغرز (قوله في ضيق) خبر مقدم (قوله ولم يضرها) أي التعليق المساجد حال (قوله وجواز غرز جاراها) أي المساجد عطف على جواز التعليق (قوله ونقله) أي ابن عتاب الجواز (قوله قال) أي ابن عتاب (قوله ذلك) أي المذكور من التعليق وغرز الخشبة بها (قوله وهو) أي المانع (قوله حله) أي الحديث (قوله فهو) أي ما يطلبه الجار (قوله عليه) أي مانع ما يطلبه جاره من فتح باب أو أرفاق بجماء أو طريق ٢٣٧ (قوله به) أي ما يطلبه جاره (قوله فبنى أو غرس) أي المستعير

(قوله فيها) أي الأرض المعارة (قوله وفيها) أي المدونة (قوله بحمل ما أتفق الخ) تصوير للوفاق (قوله الاقول) أي دفع ما أتفق (قوله على رجوعه) أي المعير (قوله بالقرب) أي من عقد الاعارة (قوله والثاني) أي القيمة (قوله على رجوعه) أي المعير (قوله فيها) أي المدونة خبر مقدم (قوله فاما) يفتح الهمز وشد الميم (قوله بما لا يشبه الخ) بيان لقرب اذناك (قوله فليس لك) خطاب للمعير (قوله اخرج) أي المستعير (قوله والا) أي وان لم تعطه ما أتفق ولا قيمته (قوله تركته) أي المستعير يتقنع بالأرض مجانا (قوله من الامد) بيان ما يرى (قوله ثم أغضبه) أي المستعير المعير (قوله فاراد) أي المعير (قوله ينزعها) أي الخشبة (قوله ذلك) أي نزعها (قوله

ابن القاسم لا ينبغي له منعه وان منعه فلا يقضى عليه به افاده المواق الخط في التوضيح هل الجار المسجد أن يغرز خشبة في جدار المسجد لا يشيخ قولان ابن عرفة ابن سهل اثنى ابن عتاب بجواز التعليق من المساجد المتصلة بالدور ولم يضرها وجواز غرز جاراها خشبة بها تعلها ونقله عن الشيوخ قال ولم يتكلموا في المسجد الجامع ولا يجوز ذلك فيه لعدم اتصال الدور به ولو اتصل به جاز عندى وافق ابن القطان يمنع الغرز وان مالاً بمنعة ومنع التعليق ابن عرفة وهو الصواب الجارى على حله على النذب وفي أحكام ابن سهل يمنع فتح باب في المسجد لا يتفاح به والله أعلم (و) نذب الجار (ارفاق) أي اعانة ومساعدة (لجار) (و) دفع (ماء) بالمحل أو ملح (و) فتح باب (و) للمرور منه في ذات البابين الباجي مطرف وابن الماجشون كل ما يطلبه جاره من فتح باب أو أرفاق بجماء أو طريق وشبهه فهو مثله أي غرز الخشبة في الجدار لا ينبغي أن يمنعه مما لا يضرها ولا ينفعه منعه ولا يحكم عليه به (و) ان أعار جارا أرضا لجاره فبنى أو غرس فيها (قوله) أي المعير (ان يرجع) فيما أعاره (ان دفع) المعير للمستعير (ما) أي مثل المال الذي اتفق (القيمة) المستعير في البناء أو الغرس وفيها في محل آخر (اوقيته) أي البناء أو الغرس قائما (وفي موافقته) أي الموضع الثاني للاول بحمل ما أتفق على شرائه ما عير به وقيته على ائحاجه من عنده أو حمل الاول على رجوعه بالقرب والثاني على رجوعه بعد طول أو الاول اذا لم يكن غن في شرائه ما عير به والثاني على ما فيه غن (ومخالفة) أي الثاني الاول (تزد) حكاه صاحب التبكت والمناسب لاصطلاح المصنف تأويلات في فيها مال الله رحمه الله تعالى من أذنت له أن يبنى في أرضك أو يغرس فلما فعل أردت ائحاجه فاما يقرب اذنت له بما لا يشبه ان تعبته الى مثل تلك المدة القزمية فليس لك ائحاجه الا ان تعطيه ما أتفق وقال في باب بعد هذا قيمة ما أتفق والاتركه الى مثل ما يرى الناس انك أعيرته الى مثله من الامد أبو عمر ابن عبد الحكم عن مالك رضى الله تعالى عنهما من أعار جارا خشبة يغرزها في جداره ثم أغضبه فاراد أن ينزعها فليس ذلك له وان احتاج الى ذلك لا امر بزل به فذلك له وان أراد بيع داره فقال انزع خشبك فليس له ذلك الباجي روى مروان وابن الماجشون عن مالك رضى الله تعالى عنه اذا أباح له أن يغرز خشبة فليس له أن ينزعها وان طال الزمان واحتاج الى جداره مات أو عاش أو باع وقال أصبح رحمه الله تعالى اذا أتى عليه من الزمان ما يعاير مثله الى مثل ذلك الزمان فله منعه ابن يونس عن بعضهم معنى قوله فيها يعطيه قيمته اذا أخرج من عنده أجرة أو خشيما ونحوها وقوله ما أتفق اذا أخرج غننا فاشترى به هذه الاشياء

٢٣ من ث وان احتاج أي المعير (قوله الى ذلك) أي نزع الخشبة (قوله به) أي المعير (قوله فذلك) أي نزعها (قوله له) أي المعير (قوله وان أراد) أي المعير (قوله فقال) أي المعير للمستعير (قوله فليس له) أي المعير (قوله فذلك) أي نزع الخشبة (قوله فليس له) أي المبيع (قوله ان ينزعها) أي الخشبة (قوله واحتاج) أي المبيع (قوله مات أو عاش أو باع) أي المبيع (قوله من الزمان) بيان ما بعده (قوله فله) أي المبيع (قوله منعه) أي المباح له من غرز خشبة في جداره (قوله اخرج) أي المستعير (قوله أجرة) أي المبيع (قوله فليس له) أي المبيع (قوله فاشترى) أي المستعير (قوله هذه الاشياء) أي الأجرة والمبيع والخشب

(قوله لا يكون) أي ما في البابين (قوله من قوله) أي ما للرضي الله تعالى عنه (قوله رأى) أي ما للرضي الله تعالى عنه (قوله يكن تغابن) أي في شراء الأجر ٣٣٨ والخير والبر والخشب ونحوها (قوله أوفيه) أي اشتراها (قوله والتأويلان) أي

بالتأويل والتأويل (قوله الثاني) أي تأويل الخلاف (قوله إذا لرجوع له) أي المعبر (قوله الآن) أي في الغرض (قوله الجدار) أي المأذون في غرض الخشب فيه (قوله والعرضة) أي الأرض المأذون في البناء فيها أو العرض (قوله وحكا) أي ابن رشد وابن زرقون (قوله فيما) أي المستثنى (قوله وتبعهما) أي ابن رشد وابن زرقون (قوله مستثنى) بفتح التامض (قوله مسألة بلا فون لضافته) (قوله لانه) أي الشأن (قوله ذلك) أي دفع النفقة أو القيمة (قوله الأفيها) أي مسألة العرضة

#### \*(فصل في المزارعة)\*

(قوله شركة) جنس (قوله في الحرث) فصل مخرج الشركة في غيره (قوله وبالثاني) أي الشركة في الحرث صلة عبر (قوله وبالأول) أي الشركة في الزرع (قوله وقد سئل) أي ابن القاسم الخ حال (قوله دليل) خبر قول (قوله قال) أي القرطبي (قوله المحل) بفتح الميم والخاء المهملة أي الجسد واختصاص المطر

فعلى هذا التأويل لا يكون اختلاف من قوله وقيل رأى مرة أن يعطيه ما أتقن إذا لم يكن تغابن أوفيه تغابن يسير ومرة رأى أن القيمة عدل إذ قد ينساح مرة فيما يشتره ومرة يعين فيه فإذا أعطى قيمة ذلك يوم بناء لم ينظم ابن يونس فلا يكون على هذا اختلاف من قوله ونحوه لعبد الحق وابن عبد السلام والموضع وابن عرفة وغير واحد وجعله ابن عرفة في غير هذا الموضع وتأويل وفاق ونصه ابن رشد وقيل ليس اختلافاً فافله النفقة إذا كان لم يعين فيها وقيمتها إذا كان عين فبرجع إلى أن له الأقل من النفقة أو قيمتها اه وهذا هو الظاهر والله أعلم ابن يونس والتأويلان محققان وقيل الثاني خطأ عب قوله وله الرجوع الخ انما هو فيمن أعاد أرضاً لبناء أو غرس لا يعين أعار جداراً لغرض خشبة فيه كما هو منه كلام المصنف والسراج وت إذا لرجوع له بعد الأذن كما سين مما تقدم الخط قوله وله أن يرجع ظاهره مطلقاً طال الزمان أم لا وهذا مذاهب المدونة في العرضة المعارة لبناء لكن جمع ابن رشد وابن زرقون مسألة الجدار ومسألة العرضة وحكا الخلاف فيما وتبعهما المصنف قوله وفيها أن دفع ما أتقن أو قيمته انما ذكر هذا أيضاً في المدونة في مسألة العرضة المعارة لبناء ولكن جمع ابن رشد وابن زرقون مسئلتى الجدار والعرضة وحكا الخلاف فيما تبعهما المصنف انظر التوضيح هنا وفي العارية البنائي لكن قوله وفيها أن دفع ما أتقن الخ يدل على أن المصنف ما قصد الاستئجار العرضة لانه في المدونة لم يذكر ذلك الأفيها وابن رشد وابن زرقون لم ينسب الخلاف في الجدار للمدونة فاعتداز الخط ليس بظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم

\*(فصل في بيان أحكام الشركة في الزرع)\* (لكل) من الشريكين في الزرع (مسح) عقد (المزارعة) بضم الميم وفتح الزاء ابن عرفة المزارعة شركة في الحرث وبالثاني عبر التعمي وغيره وعبر بالأول كثير ميم عيسى ابن القاسم وقد سئل عن رجلين اشترى كاعلى من أربعة وروى البزار عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقولن أحدكم زرعتم وليقل حرثت وروى مسلم عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يغرس مسلم غرساً ولا يزرع مسلم زرعاً فبا كل منه انسان ولاداية ولا شيء الا كانت له صدقة البرزلى في حديث آخر لا يولى أحدكم زرعتم وليقل حرثت فان الزارع هو الله تعالى أو هريرة لقوله أقرأيتهم ما تحروون أنتم تزرعون أم نحن الزارعون القرطبي في تفسيره قوله تعالى كتل حبة الآية دليل على أن اتخاذ الحرث من أعلى الحرف المنخفضة للمكاسب ويستغل بها العمال ولهذا ضرب الله تعالى المثل بها قال وفي الترمذي عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنه صلى الله عليه وسلم قال القسوا الرزق في خبايا الأرض يعني الزرع وفي حديث ممدح الخل هن الر مجنات في الوحل والمطعمات في المحل قال والمزارعة من فروض الكفاية فيجب على الامام أن يجبر الناس عليها وما في معناها من غرس الشجر وعن عبد الله بن عبد الملك انه لقي ابن شهاب فقال دلتى على مال أعالجه فأنشأ يقول

أقول لعبد الله يوم لقبته \* وقد شد أحلامى المطنى مشرقاً

(قوله قال) أي القرطبي (قوله أحلامى) بفتح الهمز وسكون الحاء بكسر فسكون ما يجعل تتبع على ظهر الدابة للركوب أو الحمل عليه (قوله مشرقاً) بضم ففتح فكسر متغلاً أي ذاهباً إلى جهة المشرق حال من فاعل شد



(قوله ملكها) أي مال الكها وهو الله سبحانه وتعالى (قوله المنبت) بضم فسكون ٣٣٩ فكسر (قوله المبلغ) بضم ففتح فكسر

منقلا (قوله لانعمك)

بضم العين جمع نعمة

(قوله قال) أي القرطبي

(قوله جرب) بضم فكسر

منقلا (قوله فان بذرا الخ)

مفهوم ان لم يند (قوله

هذا) أي توقف لزومها

على البذر (قوله ونص)

عطف على قول (قوله عنه)

أي ابن القاسم (قوله تازم)

أي الشركة في الزرع (قوله

وبه) أي قول ابن كثة

صله جرت (قوله يتناول)

أي يتفضل (قوله أحدهما)

أي الشر بكن (قوله قال)

أي ابن حبيب (قوله وفي

لزمها) أي الشركة في

الزرع (قوله لابن رشد)

إلى ابن معنون راجع للأول

(قوله وابن كثة) راجع

لثاني (قوله وهو) أي

قول ابن كثة (قوله لزوم)

مفعول رواية المضاف

لصاعه (قوله وقول ابن

القاسم الخ) راجع للثالث

(قوله سماعة) أي ابن

القاسم من إضافة المصدر

لمفعوله وفاعله أصبح

(قوله وقال) أي ابن حن

(قوله المزارعة) تفسير

لفعال صغ المستتر فيه

(قوله ولا تطول الخ) حال

(قوله من عمل يد أو بقر)

بيان مساو (قوله وهو) أي قول مالك وأصحابه رضي الله تعالى عنهم (قوله فسدت) أي الشركة (قوله والارض مشتركة بينهما)

حال (قوله تلقي) بضم التاء وفتح الفين المجهمة (قوله فيها) أي المدونة خبر مقدم

تتبع خبايا الارض وادع ملكها \* لعلك يوما ان تجاب فقرزقا

القرطبي يستحب ان يرى البذر ان يقول عقب الاستعاذة أقرأيت ما تحنون أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون بل الله تعالى هو الزارع المنبت المبلغ اللهم صل على سيدنا محمد وارضقنا خيره وجنبنا ضرره واجعلنا لانعمك من التاكرين اه قال وهذا القول أمان للزرع من جميع الآفات الدود والجراد وغيرهما سمعته من ثقة وجرب فوجد كذلك واختلف هل الأفضل الزراعة لكثرة تناول منها أو الفراسة لدوامها البرزى ويستحب ان ينوى عند زرعه أو غرسه ان يتفقد به جميع المسلمين ليحصل له ثوابه مادام قائما على أصوله وان خرج عن ملكه ولا تازم المزارعة بمجرد عقد هاتكل فسخها (ان لم يند) بضم التحتية وسكون الموحدة وفتح الذال المجهمة أي لم يجعل البذر بالارض فان بذرت لم ت (ابن رشد هذا) يعني قول ابن القاسم في المدونة ونصر رواية أصبح عنه في العنينة وقال ابن الماجشون وابن كثة وابن القاسم في كتاب ابن معنون تازم بمجرد العقد وقال ابن كثة في المبسوط لا تازم الا بالعمل بذرا كان أو غيره وبه جرت الفتوى بقرطبة وانما وقع هذا الاختلاف في المزارعة لانها شركة واجارة كل واحدة منهما مقتضية للآخرى بملكها الأفضل فيها عنها فاختلف أيهما تغلب فن غلب الشركة لم يرها لازمة بالعقد ولم يجزها الا على التكافؤ والاعتدال الا أن يتناول أحدهما على صاحبه بما لا يفضل تكراره ومن غلب الاجارة الزمها بالعقد وأجاز التفاضل بينهما ولم يراع التكافؤ غير ابن حبيب قال ما لم يتقاسم الامر بما لا يتغابن بمسألة في البيوع وقال معنون ذلك جائز وان تقاسم الفضل في قيمة السكراء ما لم ينفرد أحدهما بشئ له بال لم يخرج صاحبه عوضا عنه فلا يجوز والقياس على القول بتغليب الاجارة والزام العقد يجوز التفاضل بكل حال قاله ابن رشد خليل ومنشأ الخلاف دورانها بين الشركة والاجارة ابن عبد السلام الاقرب عندي انها شركة حقيقة الا انها مركبة من شركة الاموال والاعمال ابن عرفة وفي لزومها بالعقد والشروع قالها بالابدان لابن رشد عن معنون مع ابن الماجشون وابن القاسم في كتاب ابن معنون وابن كثة في المبسوط وبه جرت القنينة بقرطبة وهو على قياس رواية علي لزوم الجعل بالشروع وقول ابن القاسم مع سماعة أصبح ولم يعلك ابن حن عن ابن القاسم غير الاول وقال اتفقوا على انعقادها بالعمل فأداه الخط (وهجت) المزارعة (ان سلا) بكسر اللام أي المتزارعة أي عقدتهما الشركة في الزرع (من كراء الارض) شئ (ممنوع) كراؤه وهو الطعام ولولم تنبت الارض كالسمن وعسل الحبل وما تنبته ولا تطول أقامتهما ولو غير طعام كقطن وكان (و) ان (قابلهما) أي الارض شئ (مساو) اسكرتهما من عمل يد أو بقر عند الامام مالك رضي الله تعالى عنه وأصحابه معنون وهو صواب فالمساو اشترط وعدمها مانع وكثيرا ما يطلق الفقهاء الشرط على عدم المانع ومفهوم مساو فيه تفصيل فان قابلهما أكثر من كراهما بكثير فسدت ويسر اعتقرا فاده نت (و) ان (تساويا) أي اشريكان فيما يجزانه والارض مشتركة بينهما أو مباحة لعموم الناس ولا حدتهما وكراؤه يسير لا خطبه وقال معنون لا يجزى أن تلقي الارض وان لم يكن لها كراء في مال مالك رضي الله تعالى عنه لانصح الشركة في الزرع

بيان مساو (قوله وهو) أي قول مالك وأصحابه رضي الله تعالى عنهم (قوله فسدت) أي الشركة (قوله والارض مشتركة بينهما)

حال (قوله تلقي) بضم التاء وفتح الفين المجهمة (قوله فيها) أي المدونة خبر مقدم

(قوله يخرج) بضم فسكون  
فكسر اى الشريكان  
(قوله ويتساويا) اى  
الشريكان (قوله سواء) اى  
متساويان (قوله ولوا كثيرا)  
اى الشريكان (قوله أو  
كانت) اى الارض (قوله  
لهما) اى الشريكين ملكا  
(قوله وكررا ذلك) اى  
الذكور من بقرو عمل الخ  
حال (قوله كتب الاحكام)  
اى المؤلفات في خصوص  
احكام المعاملات (قوله  
وفيهما) اى المدونة (قوله  
فيلقيها) بضم الياء وكسر  
الفين المعجمة (قوله من  
العمل والبذر) بيان ما  
(قوله وقيمتها) اى العمل  
(قوله لا) اى لا يجوز (قوله  
بين) بكسر الباء مثقلا (قوله  
فهو) اى وتساويا (قوله  
عنه) اى وقابلها مساو  
(قوله شرطهما) اى اشتراط  
المتزاعين خبر المراد وهو  
من اضافة المصدر لفاعله  
ومفعوله قسم (قوله  
ما ذكر) اى الارض والبقر  
والعمل (قوله بعكس ما مر)  
اى بان كانت أجرة الارض  
خمسين والبقر والعمل مائة  
(قوله به) اى التساوى  
(قوله وهذا) اى وقابلها  
مساو (قوله به) اى تساويا  
(قوله ذلك) اى كون البرج  
مطابقا للخروج

الا أن يخرج البذر بينهما نصفين ويتساويا في قيمة أكرية ما يخرجانه بعد ذلك مثل أن يكون  
لاحدهما الارض والاخر البقر والعمل على أحدهما أو عليهما إذا تساويا والبذر بينهما  
نصفين وان أخرج أحدهما الارض والاخر البقر والعمل بينهما وقيمة البذر وكراء الارض  
سواء لم يجز لأنه أكرى نصف أرضه بطعام ولوا كثيرا الارض من أجنبي أو كانت لهما جازان  
يخرج أحدهما البذر كله والاخر البقر والعمل وكراء ذلك وقيمة البذر سواء وإذا سلم  
المتزاعان في قول مالك رضى الله تعالى عنه من ان الارض لواحد والبذر من عند الآخر جازت  
الشركة ان تساويا ولم يفضل أحدهما الا خربشي في عمل ولا نفقة ولا منفعة يحضون ان  
تفاضلا في العمل تفاضلا كثيرا فالبال فالشركة تفسد والزرع بينهما وان كان التفاضل  
يسيرا لم تفسد الشركة كما جاز مالك رضى الله تعالى عنه أن تلغى الارض التي لا كراء لها ابن  
يونس بعض فقهاء القرويين إذا أخرج أحدهما الارض والاخر العمل فله هذه اجارة تلزم  
بالعقد وأجازهمون أن يكون كراء الارض أكثر من قيمة العمل لان ذلك اجارة لا يحتاج فيها  
الى التساوى ويلزم كل واحد ان يذرع صاحبه للزوم الشركة ونقل أهل كتب الاحكام ان  
الذي جرى به العمل ان المتزاعين إذا سأل من كراء الارض بما يخرج منها فلا بأس بالتفاضل  
وهو قول عيسى بن دينار وفيه ما لا شك رضى الله تعالى عنه في رجلين اشتركا في الزرع فيخرج  
أحدهما أرضا لها قدر من الكراء فيلقيها صاحبه ويعتدلان فيما بعد ذلك من العمل والبذر  
فلا يجوز الآن يخرج صاحبه نصف كراء الارض ويكون جميع العمل والبذر بينهما بالسوية  
أو تكون أرضا لا يخطب لها في الكراء فيجوز أن يلغى كراءها لصاحبه ويخرجان ما عداها  
بالسوية بينهما فمنهم من أن أخرج أحدهما الارض والبذر والاخر العمل وقيمتها مساوية قيمة  
كراء الارض والبذر جاز وقال ابن حبيب لا بعض القرويين قول يحضون هو الاشبه وليس  
قول ابن حبيب بين وإذا أخرج أحدهما الارض والاخر العمل فهذه اجارة تلزم بعقدها غ  
قوله وتساويا أعم من قوله قبل وقابلها مساو فهو من عنه ح قوله وتساويا لا شك في اغناؤه  
عن قوله وقابلها مساو فشرطها شيان كما قال أبو الحسن الصغير ولا تصح المزارعة الا بشرطين  
ان يسأل من كراء الارض بما يخرج منها وان يعتدلا فيما بعد ذلك عب المراد بقوله وقابلها  
مساو شرطهما قسم الربح على قدر ما أخرجهما كان تكون أجرة الارض مائة والبقر والعمل  
خمسين ودخلا على أن لرب الارض الثلثين ولرب البقر والعمل الثلث فتجوز وان دخلا على  
النصف لم تجز وان كانت قيمة ما ذكر بعكس ما مر جاز ان دخلا على أن لرب البقر والعمل الثلثين  
ولرب الارض الثلث وان دخلا على النصف فسدت دخوله ما على التفاوت وان كانت أجرة  
الارض خمسين والبقر والعمل كذلك جاز ان دخلا على النصف فان دخلا على الثلث والثلثين  
فسدت فالمراد بالتساوى ان يكون الربح مطابقا للمخرج فلا بد ان يتساويا في الخارج  
والمخرج جميعا وليس المراد به أن يكون لكل منهما النصف وهذا يغنى عنه قوله وتساويا لان  
المراد به ذلك طق ليس المسترط في حصة المزارعة الا بشرطين وأما قوله وقابلها مساو فهو  
مندرج في قوله وتساويا يغنى عنه كما قال غ وغيره وأما قوله وخطب بذر فليس من شروطها لان  
شرطها ما كان عاما في جميع صورها وهذا خاص ببعض الصور ولذا قال المستنف ان كان ولذا

(قوله الاشتراك) بفتح الهمزة جمع شريك (قوله فانه) اي ابن الحاجب (قوله الا انه) اي ابن الحاجب الخ استدراك على وتبع المصنف ابن الحاجب لرفع ايمامه ذكر ابن الحاجب وتساويا ايضا (قوله عنه) اي وقابلها مساو (قوله وهو) اي ما يغني عنه (قوله فانه) اي ابن الحاجب تفرع على لم يذكر ما يغني عنه (قوله فانه) اي الشان (قوله لا يعترض) يضم اليه وفتح الراء (قوله لوقوع الاول في مركزه) علة لا يعترض باغتنا الخ (قوله ولا يغني عن المتأخر) حال (قوله لاخلاله) اي ابن الحاجب (قوله بشرط التساوي) اضافته للبيان (قوله مفهوم وتساويا) اي فان لم يتساويا ٣٤١ فسدت (قوله لا آخر) صلة تبرع (قوله

وان كانت عنده) اي ابن القاسم الخ حال (قوله مراعاة الخ) علة لا تفسد (قوله تفاضلا) اي فضل أحدهما الاخر فقط فالقاعدة على غيبيها (قوله فان كانا) اي المتزارعان (قوله عقد) اي الشركة (قوله الاعتدال) اي مساواة الخارج الخ (قوله ولم يفرق) اي يصحون (قوله وأي) بفتح فسكون (قوله في قول ابن القاسم) خبر مقدم (قوله في جماع) صلة قول (قوله ان كانت الشركة الخ) مقول قول المضاف للقاعدة (قوله تطر) مبتدأ في قول (قوله على أصله) اي ابن القاسم (قوله ان المزراعة الخ) بيان أصله بمحذف من (قوله هذا) اي قول ابن القاسم ان كانت على غير شرط سلف الخ (قوله انها) اي المزراعة (قوله تلزم بالعقد) اي عند ابن القاسم (قوله ولادليل له)

قال في الجواهر ولها شرطان الاول السلامة من مقابلة متفعة الارض أو به ضمها بما لا يجوز كراؤها به الثاني التعادل بين الاشتراك في قسمة المخرج أو قيمته بحسب حصص الاشتراك فلا يجوز أن يكون لأحدهما الثلث أو الربع أو غيرهما من الأجزاء على أن لا يخرج ما لا يكون قدر ذلك الجزء الآن يكون التفاوت يسير الا يتوهم به فلا تفسد المزراعة وتبع المصنف ابن الحاجب في قوله وقابلها مساو فانه قال يستترط أن يكون ما يقابلها معادلا لكرائها الا أنه لم يذكر ما يغني عنه وهو التداوي في المخرج فبأنه كلامه حسنا اه قلت شاع أنه لا يعترض باغتنا المتأخر عن المتقدم لوقوع الاول في مركزه ولا يغني عن المتأخر فاحتج الثاني فصيغ المصنف أحسن من صنيغ ابن الحاجب لاخلاله بشرط التساوي والله أعلم واستثنى من مفهومه تساويا فقال (الا) أن يكون عدم التساوي (لتبرع) من أحد شريكي المزراعة بزيادة على أو قد ربحا يخرج للآخر (بعد العقد) فلا تفسد عند ابن القاسم وان كانت عنده لا تلزم الا بالبدن مراعاة للقول بلزومها بالعقد قاله ابن رشد ق ابن حبيب ان تفاضلا فيما أخرجه المتزارعان فان كانا عقد على الاعتدال جاز ما فضل به أحدهما الآخر طوعا قلا أو كثران اعتدلا في الزريعة مصحون ان صبح العقد جاز ان يتفاضلا ولم يفرق بين زريعة وغيرها وكذا الواسلف أحدهما الآخر بعد صحة العقد من غير وأى ولا إعادة الشئ يريد مصحون لانها تلزم بعددها كالبيع ابن رشد في قول ابن القاسم في جماع عيسى ان كانت الشركة على غير شرط سلف ثم سأله ان يسلفه الزريعة ففعل فلا بأس به نظر على أصله ان المزراعة لا تلزم بالعقد وقال به ضمهم هذا يدل على أنها تلزم بالعقد ولادليل له من هذه الرواية وانما لم تفسد المزراعة اذا كان السلف بعد العقد وان كانت عنده غير لازمة به مراعاة لقول من رآها لازمة به والعللها فظن الزومها به فبعدت التهمة عنهما فلا حاجة لقول غ قوله الا لتبرع بعد العقد اي بعد العقد اللازم بالبدن قال عهديه البناني فيه نظر فان المصنف انما قصد بهذا ما ذكره ابن القاسم في العتبية وبحث فيه ابن رشد وأجاب عنه وهو لا شك مراد المصنف ونص العتبية من جماع عيسى ابن القاسم وقد سئل عن رجلين اشتركا في حث فقال أحدهما للآخر أسلفني بعد عقد الشركة ابن القاسم الشركة فاسدة للسلف الذي أسلفه من الزريعة ان كانا اشتركا على ذلك فان كانت الشركة على غير سلف ثم سأله ذلك ففعل فليس به بأس والشركة حلال جائزة اذا كانت قيمة العمل مكافئة لقيمة الارض ابن رشد في قوله فليس به بأس نظر على أصله من أنها لا تلزم بالعقد لان القياس عليه أن لا يجوز

أي لزومها بعقدها عنده حال (قوله وان كانت عنده) أي ابن القاسم الخ حال (قوله به) أي عقدها (قوله مراعاة الخ) علة لم تفسد (قوله ولعلهما) اي المتزارعين (قوله لزومها) اي المزراعة (قوله به) اي عقدها (قوله عنهما) اي المتزارعين (قوله فلا حاجة لقول غ الخ) تفرع على وانما لم تفسد مراعاة (قوله بهذا) اي الاتبرع بعد العقد (قوله وهو) اي ما ذكره ابن القاسم في العتبية (قوله وقد سئل) اي ابن القاسم (قوله بعد عقد الشركة) صلة قال (قوله ابن القاسم) اي قال (قوله على ذلك) اي بشرط الاسلاف (قوله ذلك) اي تسليفه (قوله ففعل) اي سلفه (قوله من أنها لا تلزم بالعقد) بيان أصله (قوله عليه) اي أصله

(قوله اذ قد ذكر فيها) اي هذه الرواية الخ علة ولا دليل من قوله الخ (قوله وهو) اي خادل على أنها الاتزام بالعقد (قوله لان من يراها لازمة) علة ذكر فيها على أنها الاتزام بالعقد (قوله فعلم) بضم العين (قوله منه) اي كلام ابن رشد (قوله عليه) اي مذهب ابن القاسم (قوله يوه) اي جواب ابن رشد وتحقيقه مذهب ابن القاسم صله يسقط (قوله بحث اللقاني) اي الماصر قال العجب من المصنف كيف شهر لزوم البذر وجوز ٣٤٤ التطوع بعد العقد (قوله بحث طي) نصه قوله الاتبرع بعد العقد بالاتزام

السلف بعد العقد وقد قال بعض أهل النظر هذا من قوله يدل على أنها الاتزام بالعقد عنده ولا دليل من قوله في هذه الرواية على ذلك اذ قد ذكر فيها ما يدل على أنها الاتزام بالعقد وهو قوله والشركة حلال جائزة اذا كانت قيمة العمل مكافئة لقيمة الارض لان من يراها لازمة بالعقد يحيز التفاضل فيها ولا يشترط في جوازها التكافؤ فيما يخرجان وانما تفسد اذا كان السلف بعد العقد وان كانت عنده غير لازمة به مراعاة لقول من رآها لازمة به اه فعلم منه ان ابن القاسم قال بعدم لزومها بالعقد ويجوز الاتبرع بعده مراعاة لقول المخالف وكلام المصنف جار عليه فلا وجه لتأويله وانما راجع عنه والله أعلم وبه يسقط بحث اللقاني وأما بحث طي مع غ بأن حل العقد على الاتزام بالبذر اي تمامه ثقل معه فائدة التبرع بعد تمام العمل فقيمة نظر لامكان التبرع بعد تمام البذر بالسقي أو بالتنقية أو بالحصاد والدراس أو بالزيادة في حصته أو بغيرها (وخلط) بفتح الخاء المججمة وسكون اللام مصدر خلط بفتحها فاعل فعل محذوف معطوف على سلم شرط ان اي وحصل خلط (بذر) بفتح الموحدة وسكون الذا المجرمة اي زريعة فشم الزريعة والخضر التي تنقل كالصلب والقصب هذا هو الشائع في قراءته ويحتمل أنه فعل ماض بضم الخاء وكسر اللام عطف على سلم (ان كان) البذر منهما وبكفي الخلط (ولو) كان (باخرجهما) اي شريكي المزاوعة بذريهما وزرعهما في ناحيتين متبذرتين كل بذر منهما عن الآخر هذا قول مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما وعليه يتفرع قوله الاتي فان لم يفت بذرا أحدهما الخ وأشار بولو الى قول محنون لا يكفي هذا ولا بد من خلطهما في المزاوعة بحيث لا يميز أحدهما عن الآخر ابن الحاجب والبذر المشترك شرطه الخلط كالمال الموضعي لما كان الخلط ظاهرا في عدم تميز أحدهما عن الآخر بين انه ليس المراد ذلك بقوله كالمال مشير الى ما قدمه من كفاية كونه تحت أيديهما أو أحدهما هكذا قال مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما اللخمى واختلف النقل عن محنون فقال مرة يقول مالك رضي الله تعالى عنه وقال مرة انما تصح الشركة اذا خلط الزريعة أو جعهاها في بيت أو جعهاها الى فدان ونص هذا الثاني عند ابن يونس ومن كتاب ابن محنون واذا صحت الشركة في المزاوعة وأخرج البذر جميعا الا أنهم لم يخلطوا فزرع هذا في فدان أو في بعضه وزرع الآخر في الناحية الاخرى ولم يعمل على ذلك فان الشركة لم تنعقد ولكل واحد ما أنبت حبه ويتراجعا في فضل الاكرية ويتقاصان وانما تبين الشركة اذا خلط ما أخرجاه من الزريعة أو جعهاها في بيت واحد أو جعهاها جميعا الى الفدان وبذر كل واحد في طرفه فزرعا واحدة ثم زرعا الاخرى فهو جائز كالوجع في بيت بعض القرويين

بالبذر فهو لابن غازي وقد علمت ان المراد بالبذر علمه وحيث ثقل فائدة التبرع بعد تمام العمل وانما كلام الأئمة في التبرع في العمل بعد المساواة فيه واذا رتبوا ما ذكره المصنف على قول محنون بلزومها بالعقد وأعلى القول بلزومها بالعمل كافي ضيق ولم أر من فرعها على القول بلزومها بالبذر وما ذك الا لما قلناه ان التبرع بعد فراغ العمل بخلاف فرض المسئلة (قوله فقيمة نظر) جواب أما (قوله بالسقي) صله التبرع (قوله معطوف) نعت ثان لفعل (قوله لشرط ان) نعت سلم (قوله أي وحصل) تفسير للفعل المحذوف المعطوف (قوله قراءته) أي خلط (قوله انه) أي خلط (قوله منهما) أي الشريكتين (قوله وزرعهما) أي البذرين (قوله وعليه) أي قولهما (قوله لا يكفي) (قوله لا يكفي) أي طرح البذرين في

وعند

جهتين مقبرتين (قوله خلطهما) أي البذرين (قوله بين) بفتح ثقل

(قوله انه) أي الشأن (قوله ذلك) أي عدم تميز أحدهما عن الآخر (قوله مشيرا) حال من فاعل بين (قوله من كفاية الخ) بيان ما (قوله كونه) أي المال المشترك (قوله فقال) أي محنون (قوله وقال) أي محنون (قوله وجعهاها الى فدان) اي وبذرها بلا تميز (قوله ومن كتاب) خبر مقدم (قوله واحدة) اي من الزريعتين (قوله الاخرى) اي من الزريعتين (قوله فهو) اي الشركة وذكره لتدكير خبره

ای الجواز (قوله أصلهما)  
ای مالک وابن القاسم رضی  
الله تعالی عنهما (قوله  
واختلف) بضم التاء (قوله  
فذکر) ای الغصی (قوله  
قولی) بفتح الادم منقوبلا  
نون لاضافته (قوله علی قول  
محمون) ای الثانی باسقاط  
الخلط (قوله وهو) ای حله  
علی قول محمون الثانی  
قوله علیه) ای قول محمون  
الثانی (قوله يعرف) بضم  
فسكون ففتح (قوله والیه)  
ای محمون حله عزرا (قوله  
علیه) ای قول محمون  
(قوله عدم اشتراطه) ای  
الخلط (قوله فیها) ای شركة  
المال (قوله طرد) ای تبیع  
قوله شرطها) ای المزارعة  
(قوله منهما) ای الشریکین  
(قوله ففی شرطها) ای  
الشركة (قوله بخلطه) ای  
البذر (قوله کخلطهما)  
ای البذین خبر جمعه (قوله  
عند محمون) خبران  
(قوله بل لیس) ای الخلط  
المکسب (قوله عندهما)  
أي مالک وابن القاسم (قوله  
فیهما) أي شركة المال  
وشریکه الزرع (قوله  
أحدهما) ای المالک

وعند ابن القاسم الشركة جائزة خلطاً ولم يخلط ابن عبد السلام لعل المصنف انما سكت عن قول ابن القاسم في هذه المسئلة الشركة جائزة خلطاً ولم يخلط الاحتمال جواز الانقاد على ذلك ابتداءً وانما ممنوع أو لا لكنه ان وقع مضى وهو الظاهر من تقريره ٥١ وقال النخعي فصل اختلف اذا كان البذر من عندهما هل من شرط العصة أن يخلط قبل الحرق فأجاز مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما الشركة اذا أخرجها أو شعيها وان لم يخلط وهو أيضاً أصلهما في الشركة في الدراهم والدنانير واختلف عن مضمون قد كرم مثل ما تقدم ٥١ فأشار المصنف الى أن الخلط يكفي فيه اخرجها البذر ولو لم يخلط كما عند مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما واحد قول مضمون وأشار الى قول مضمون الثاني ولو وجعل الشارح كلام المصنف على أنه مشي على قول مضمون وهو غير ظاهر ولا يتأتى عليه ما فرعه المصنف بقوله فان لم يثبت الخ والله أعلم طي قوله وخط يزدان كان الخ هذا الشرط انما يعرف لمضمون واليه عزاء في الجواهر واقتصر عليه فتبعه ابن الحاجب والمصنف ومذهب مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما عدم اشتراطه لاحسا ولا حكا على أصلهما في شركة المال ومضمون على أصله في اشتراط الخلط فيها فكل طرف أصله ولذا قال ابن عبد السلام في قول ابن الحاجب والبذر المشترك شرطه الخلط وسكت المصنف عن قول ابن القاسم في هذه المسئلة الشركة جائزة خلطاً ولم يخلط على ما حكاه بعض القرويين ٥١ وما عزا لابن القاسم عن بعض القرويين هو كذلك في ابن يونس بعد ان نقل عن مضمون شرطها خلط البذر أو جمعه في بيت أو حله جميعا الى القدان فعلم منه ان ابن القاسم لم يشترط الخلط لاحسا ولا حكا وقال النخعي الخ ما تقدم عنه وقال ابن عرفة واذا كان البذر منهما في شرطها يخلطه قولاً لمضمون وعيسى عن ابن القاسم مضمون جمعه في بيت أو حله جميعا للقدان زريعة كل واحد في طرفه زرعاً واحداً ثم الأخر كخلطهما ٥١ فظهر لك من هذه النقول ان شرط الخلط الحكمي عند مضمون فقط ووقع للمصنف في توضيحه ما يخالف هذا فانه قال في قول ابن الحاجب والبذر المشترك شرطه الخلط كالمال مانعه ولما كان الخلط ظاهراً في عدم تميز أحدهما عن الآخرين انه ليس المراد ذلك بقوله كالمال فأشار الى ما قدمه وهو أن يكون تحت أيديهما أو أحدهما وهكذا قال مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما اللغوي واختلف عن مضمون فقال مرة الخ ما تقدم فظاهراً ان مالكاً وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما قالاً بشرط الخلط الحكمي هنا وفي شركة المال وليس كذلك بل ليس بشرط في العصة عند مضمون كما علمت ولذا قال ابن عرفة في شركة المال في شرطها بالخلط الحسي المقيّد بعدم تميز أحدهما عن الآخر أو بمجرد اجتماعهما في حوزة واحد ثالثاً هذا أو شراء كل عماله على الشركة أو أحدهما فقط في ثبوتها في اللغوي عن الغيرة عن مضمون وقول ابن القاسم فيها ٥١ فأفاد ان اشتراط الخلط لمضمون فقط وقول ابن القاسم فيها عدمه وكل على أصله في شركة المال وفي شركة الزرع فانه سببه في التوضيح لابن القاسم ليس كذلك ولا

(قوله اجتماعهما) أى المالين (قوله هذا) أى اجتماعهما فى حوز (قوله فى ثبوتها) أى الشركة (قوله فيه) أى أحدهما (قوله الغير) أى غير ابن القاسم فيها راجع للدول (قوله وعن مضمون) راجع للثانى (قوله وقول ابن القاسم فيها) أى المدونة راجع للثالث (قوله فأفاد) أى ابن عرفة (قوله وكل) أى من ابن القاسم ومضمون (قوله ليس كذلك) خبرنا

(قوله) اي خليل (قوله فيه) اي مانسبه لابن القاسم (قوله ذلك) اي المنسوب لابن القاسم (قوله وعلى ما قال) اي خليل صلة  
لا يصح (قوله كلامه) اي المصنف (قوله حينئذ) اي حين شرط الخلط الحكمي عند ابن القاسم (قوله فيهما) اي القولين (قوله  
فقال) اي الخط (قوله الى قوله) اي محنون (قوله على قول محنون) اي الذي خالف فيه مالك وابن القاسم رضي الله تعالى  
عنهم (قوله وهو) اي حمل الشارح ٣٤٤ (قوله فظاهره) اي كلام الخط (قوله الدال) نعمت صدر (قوله ولم يقتبه) اي الخط

سلفه فيه ولم يكن ذلك في ابن عبد السلام الذي يتبعه المصنف غالباً وعلى ما قال لا يصح كلامه  
اذ لا فرق حينئذ بين قول محنون الذي وافق فيه مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما وقوله  
الاخر لشرط الخلط الحكمي فيهما وقد اختلف بكلام التوضيح المذكور فقال بعده وبعد  
شيء من كلام النحوي فأشار المصنف الى أن الخلط يكفي فيه اخرجهما البذر ولو لم يخلطاه كما هو  
عند مالك وابن القاسم وأحد قول محنون رضي الله تعالى عنهما وأشار الى قوله الاخر بلا  
وحمل الشارح كلام المصنف على قول محنون وهو غير ظاهر اه فظاهره ان مالك وابن القاسم  
رضي الله تعالى عنهما مشروطا بالخلط الحكمي وليس كذلك كما عرفت وظهور ان الصواب حمل  
الشارح وقد نقل الخط صدر كلام النحوي الدال على المراد ولم يتنبه له ولا لمافي كلام التوضيح  
من اتحاد القولين والله الموفق البناء في قوله ولو باخراجهما المراد باخراجهما كما في ح ان يخرج  
معاً بالبذر ولو زرع هذا بذره في ناحية وهذا في ناحية وزرع أحدهما مع غيره من الاخر وهذا أحد  
قولي محنون وظاهره ودل على ذلك لا يتنبه له الاخر كما ذكر القولين ابن يونس عن  
بصر البذر ان بعد زرعهما بحيث لا يتنبه أحدهما عن الاخر هكذا ذكر القولين ابن يونس عن  
محنون وابن شماس لحمل ز الاخراج في كلام المصنف على القول الثاني غير صواب وقوله ورد  
المصنف بلو القول باشتراط الخلط الحسي غير صحيح اذ لم ينقل عن أحد اشتراط الخلط الحسي ثم  
قال البناء بعد نقل كلام طي المتقدم الظاهر ان المصنف أراد في التوضيح حمل كلام ابن  
الحاجب على الرابع من القولين وهو عدم اشتراط الخلط وان تعبيره بالخلط في كلامه لا يخ  
بقريته التشبيه في قوله كمالاً يتبعه ح على ذلك في حمل كلام المصنف هنا قراراً من جملة على  
ضعيف وهو ظاهر ولا يلزم منه ان مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما ما لا بشرط الخلط  
الحكمي كما لا يلزم منه اتحاد قول محنون لوضوح الفرق بينهما مما قد ساء لان مراده بالقول  
بالخلط أنه لا بد من خلطهما بعد الزراعة بحيث لا يتنبه أحدهما من الاخر والقول الاخر  
بجذله كما نقله ابن يونس عن كتاب ابن محنون اذ قال لو بذركل بذره في ناحية على الشركة فلا  
شركة بينهما ولكل ما أتت به بذره ويتراجعا في فضل الاكرية ابن يونس وقال بعض القرويين  
هي عند ابن القاسم صحيحة نقله ابن عرفة ومثله في ح وأراد طي حمل كلام المصنف على  
الاول من هذين القولين كما فعل الشارح وليس بصواب ويدل على بطلان قول المصنف فان لم  
ينبذ بذراً أحدهما الخ فإنه لا يتفرع الاعلى قول ابن القاسم ولا يصح تقريره على شرط الخلط  
وهو القول الاول لمحنون لان التمييز عنده يوجب بطلان الشركة مطلقاً أنت بذركل منهما  
أم لا وبقي شرط وهو مماثل البذر في جنسهما فان أخرج أحدهما فحما والاخر شعيراً أو سلتاً

(قوله) اي كلام النحوي  
(قوله من اتحاد القولين)  
بيان ما (قوله قولي) بفتح  
اللام (قوله انه) اي الشأن  
الخ مفعول قول المضاف  
لفاعله (قوله وابن شماس)  
عطف على ابن يونس (قوله  
غير صواب) خبر حمل (قوله  
وقوله) اي ز (قوله غير  
صحيح) خبر قول (قوله  
الظاهر ان المصنف أراد  
في ضيق حمل كلام ابن  
الحاجب على الرابع) هذا  
لا يمكن في كلام ابن الحاجب  
لتصريحه بأن الخلط شرط  
بقوله والبذر المشترك شرطه  
الخلط ولا يمكن في كلام  
المصنف لعطفه الخلط على  
الشرط المتفق عليه وهي  
السلامة من كراء الارض  
بممنوع ومباقتة على  
شرطية الخلط بقوله ولو  
باخراجهما (قوله وهو)  
اي الرابع (قوله تعبيره)  
اي ابن الحاجب (قوله في  
كلامه) اي ابن الحاجب  
(قوله قراراً من جملة على  
ضعيف) على تنبيه (قوله

منه) اي الحمل المذكور (قوله قولي) بفتح اللام (قوله فيهما) اي قول محنون (قوله لان مراده) اي محنون او  
(قوله بعد) المناسب حينئذ (قوله بخلافه) اي عدم اشتراط الخلط لا قبل الزراعة ولا حينئذ (قوله اذ قال) اي محنون في قوله الاول  
باشتراط الخلط (قوله هي عند ابن القاسم صحيحة) اي ووافقه محنون أيضاً (قوله على الاول) اي شرط الخلط (قوله وليس  
بصواب) فيه ان كلام المصنف نص فيه وان كان التقرير بعده على مقابله

(قوله ثم قال) اي صحنون (قوله تجوز) اي الشركة بطعامين مختلفين (قوله ونقه ابن عرفة) نصه الصقلي عن ابن صحنون لا يجوز ان يخرج أحدهما قماوا لا آخر شعير او سلتا ولو اعتدلا فيما بعد ٣٤٥ ذلك فان نزل فلكل واحد ما ثبت بذره

ويتراجعان في الأكرية ثم قال بعد ذلك انه جائز قال بعض القرويين من لم يجوز الشركة بالدنانير والدراهم لم يجوز المزارعة بالطعامين المختلفين ولو اعتدلت قيمتهما لعدم حصول المناجزة لبقائه يد كل واحد على طعامه ولكل واحد ما ثبته طعامه ولا يكون التمكن قبضا كالشركة القاسدة بالعروض لا يضمن كل واحد سلعة صاحبه وانما يشتركان بائتمان السلع التي وقعت الشركة بها فاسدة (قوله شريك) يفتح الكاف مفتي شريك بلا نون لاضاقتهم (قوله أخرج) بضم الهمز وكسر الراء (قوله الدخان) فاعل اصابه المضاف لفعوله (قوله وعند ابن القاسم) صلة جائزة (قوله ولو علم) بضم العين ذلك اي عدم نبات أحد البذرين (قوله ولم يلم) بضم الياء اي رب البذر الذي لم ينبت (قوله وقبله) بكسر الموحدة (قوله وزاد) اي خليل (قوله زارع) اي شارك في الزرع (قوله فان دلس) اي المزارع بما لا ينبت (قوله عليه) اي المدلس (قوله بنصف)

أو صنفين من القطنية فقال صحنون لكل واحد ما ثبت بذره ويتراجعان في الأكرية ثم قال تجوز اذا اعتدلت القيمة اللغوي يريد والمكيكة ذكره ح عجم والخلاف جاريا أيضا اذا كان بدل الشعير فولا خلافا لمن قال تمتنع الشركة بالقمح والقول اتفاقا فاده عب وتمام عبارة ح ونقه ابن عرفة عن ابن يونس عن صحنون وزاد بعده قال بعض القرويين من لم يجوز الشركة بالدنانير والدراهم لم يجوز المزارعة بطعامين مختلفين ولو اعتدلت قيمتهما لعدم حصول المناجزة لبقاء يد كل واحد على طعامه ولكل واحد ما ثبته طعامه ولا يكون التمكن قبضا كالشركة القاسدة بالعروض لا يضمن كل واحد سلعة صاحبه وانما يشتركان بائتمان السلع التي وقعت الشركة فيها فاسدة اه والله الموفق (فان لم ينبت بذرا أحدهما) اي شريك المزارعة (وعلم) بضم فكسر صاحب البذر الذي لم ينبت بأن بذره في ناحية مقيمة عن الناحية التي بذر الآخر فيم او علت الناحيتان (لم يحسب) بضم التحتية وفتح السين (به) اي البذر الذي لم ينبت فيما أخرج للشركة ويضيق على صاحبه (ان غر) صاحب البذر الذي لم ينبت شريكه بأن كان علم أنه لا ينبت لاصابته الدخان مثلا كبز السكبان (وعليه) اي الغار لشريكه (مثل نصف) البذر (الثابت) والزرع بينهما ابن عبد السلام وينبغي الرجوع على الغار بنصف قيمة العمل المصنف ويرجع بنصف كراء الأرض التي غر فيها (والا) اي وان لم يغرس صاحب البذر الذي لم ينبت شريكه بأن لم يعلم علته (فعلى كل منهما) اي الشريكين لا آخر مثل (نصف بذر الآخر) فعلى صاحب البذر الذي نبت مثل نصف البذر الذي لم ينبت وعلى صاحب البذر الذي لم ينبت مثل نصف البذر الذي نبت (والزرع) مشترك (لهما) في الصورتين غ أصل هذا ما نقله ابن يونس عن ابي اسحق ونصه بعض القرويين وعند ابن القاسم خلطا ولم يخطأ الشريكة جائزة واذا همت الشركة في هذا فثبت زرع أحدهما ولم يثبت زرع الآخر فان غر منه صاحبه وقد علم أنه لا ينبت فعليه نصف بذر صاحبه واصاحبه والزرع بينهما ولا عوض له في بذره وان لم يعلم أنه لا ينبت ولم يغرسه فعلى الذي نبت بذره ان يغرم لصاحبه مثل نصف بذره على أنه لا ينبت ويأخذ منه مثل نصف بذره الذي نبت والزرع بينهما على الشركة غره أو لم يغرسه ولو علم ذلك في ابان الزراعة وقد غرس صاحبه فآخر زرع يعلم أنها لا تنبت فلم تنبت فضاها من غره وعليه أن يخرج مثل مكيلهما من زريعة تنبت فيزرعها في ذلك القليب وهما على شركتهما ولا غرم على الآخر للغار وان لم يغرس ولم يعلم فليخرج جابجا قفيرا آخر فيزرعها في القليب ان أحبا وهما على شركتهما ابن عبد السلام سكت في الرواية عن رجوع المغرور على الغار بنصف قيمة العمل فيما لم ينبت ان كان العمل على المغرور وينبغي أن يكون له الرجوع عليه بذلك لانه غرور بالثقل وقبله في التوضيح وزاد وينبغي أن يرجع عليه بنصف قيمة كراء الأرض التي غر فيها ابن عرفة ذكر ابن يونس ما يدل على الخلاف ونصه ابن حبيب لو زرع بما لا ينبت فنبت شعير صاحبه دون شعيره فان دلس رجع عليه صاحبه بنصف مكيلته من شعير صحيح ونصف كراء الأرض الذي أبطله عليه وقاله أصبغ وقال ابن صحنون مثله الا الكراء فلم يذكروا ظاهر قول ابن صحنون سقوط الكراء وهو ظاهر قول

٤٤ من ث اي مثله (قوله من شعير) اي مثلايان مكيلته (قوله ونصف كراء الأرض) عطف على نصف (قوله وقاله) اي المذكور (قوله مثله) اي قول أصبغ (قوله فلم يذكروا) اي ابن صحنون الكراء (قوله وهو) اي سقوط

(قوله انه) اى الغار الخ مفعول قول المضاف لقاعله (قوله دلس) اى البائع (قوله فيه) اى يسع العبد بكتمة ان من رقتة (قوله فسرق) اى العبد (قوله فرده) اى المبتاع العبد (قوله فذلك) اى المسروق (قوله في ذمته) اى العبد (قوله بعيب السوس) اى بكتمة واضافته للبيان (قوله فلا رجوع له) اى المبتاع (قوله قال) اى الشعبي (قوله ولو اكرها) اى المطمورة مدلسا بسوسها ووضع المكترى طعاما فاستاس فيها (قوله لرجع) اى المكترى (قوله عليه) اى المكترى بعوض المستاس (قوله سنة) بضم السين وشد النون اى طريقة (قوله وهذه) ٣٤٦ اى الكيفية (قوله فيها) اى المزارعة (قوله البرقى) بفتح الموحدة وسكون الراء وكسر القاف وشد

ابن القاسم في المدونة فين غرق في انكاح غيره أمة انه يغرم له الصداق ولا يغرم له ما يغرمه الزوج من قيمة الولد ونحوه قوله في كتاب الجنائيات من باع عبدا سارقا دلس فيه فسرق من المبتاع فرده على بائعه بعيبه فذلك في ذمته ان عتق يوما ما وأظن في قوازل الشعبي من باع مطمورة دلس فيها بعيب السوس فخرن المبتاع فيها طعاما فاستاس فيها فلا رجوع له على بائعها بما استاس فيها قال ولو اكرها لرجع عليه ونحوه في المواق والخط وشبه في الصحة مسائل فقال (كأن) بفتح الهزة وسكون النون حرف مصدرى مقرون بكاف التشبيه صلته (تساويا) اى المتزارعان (في الجميع) اى الارض والعمل والبقرو والبذرو وجوز الشارح كون التشبيه في كون الزرع بينهما قاله تنغ تمثيل لما تصح فيه الشركة في المتبلى سنة المزارعة الاعتدال والتساوى في الارض والبذرو والبقرو والاداة والعمل كله حتى يصير ما هلك من ذلك في ضمانهم معا وهذه غاية الكمال في البرقى ظاهر المدونة انهما ان اشتركا في زرع في بلدين كل واحد يحرق في بلده ويشاركة صاحب في حرته وتساوا في كل شيء ان المزارعة جائزة كما فيها في مساواة حائطين في بلدين على جزء واحد وهذا ائفى ابن حيدر خلافا لابن عرفة (أو) لم يتساوا في الجميع و (قابل) بذرا أحدهما اى المتزارعين (عمل) من الاسترو الارض مشتركة بينهما عاك أو أكثرهما ان أكثرها الارض أو كانت لهما جاز أن يخرج أحدهما البذر كله والاسترا العمل (أو) قابل عمل أحدهما من عند شريكه (أرضه وبذره) اى شريك العامل ممنون ان أخرج أحدهما الارض والبذرو وأخرج الآخر العمل جاز (أو) قابل الارض من أحدهما وبعض البذر عمل من الآخر (بعضه) اى البذر فالعنى أخرج أحدهما الارض وبعض البذر والآخر العمل وبعض البذر فتصح شركتهما (ان لم ينقص مال العامل) اى ما يأخذ من الزرع (عن نسبة) قدر (بذره) لجموع بذره ما بان زادا ما يأخذ منه عن نسبة بذره أو ساواها فالثاني كالأول أخرج أحدهما العمل وثالث البذرو والآخر الارض وثلى البذر على أن يأخذ العامل ثلث الزرع والأول كذلك على أن يأخذ العامل ثلثي الزرع ومفهوم ان لم ينقص الخ أنه ان نقص ما يأخذ العامل عن نسبة بذره أكثر اجه ثلثي البذر على أن يأخذ ثلثه فلا يجوز لقايله الارض ببعض البذر ق سحنون وابن حبيب اذا اشتراك رجلان فأخرج أحدهما الارض وثالثي الزريعة والآخر ثلثي الزريعة والعمل على أن يكون الزرع بينهما نصفين ابن حبيب أو على الثلث والثلثين فذلك كما جاز اذا ساوى العمل وما فضله من الزريعة كراء الارض

الباه (قوله ان المزارعة الخ) خير ظاهر (قوله كما فيها) اى المدونة (قوله وبهذا) اى جوازها صلة أئفى (قوله حيدر) بفتح الحاء والدال المهملتين وسكون التنية (قوله فيها) اى المدونة خير مقلد (قوله ان أكثرها) اى المتزارعان (قوله أو كانت) اى الارض (قوله يخرج) بضم فسكون فكسر (قوله جاز) اى الاشتراك (قوله من الزرع) بيان ما (قوله بان زاد الخ) تصوير لخطوط الشرط بصورتين (قوله ما يأخذ) اى العامل (قوله منه) اى الزرع (قوله أو ساواها) اى ما يأخذ منه نسبة بذره (قوله فالثاني) اى المساوى (قوله وثلى) بفتح المثناة مشق ثلث بلانون لاضافته (قوله والأول) اى الزائد (قوله كذلك) اى مثال الثاني في اخراج

أحدهما العمل وثالث البذرو والاسترا الارض وثلى البذر (قوله أنه) اى الشان (قوله كتر اجه) اى العامل لان (قوله ثلثه) اى الزرع (قوله لقايله الارض) اى بعضها لوقوعها في مقابلة العمل وبعض البذر (قوله على أن يكون الزرع بينهما نصفين) فيكون مال العامل من الزرع زائدا على بذره (قوله على الثلث والثلثين) أى في الزرع يحتمل الثلث لصاحب الارض فيكون مال العامل منه زائدا على بذره ويحتمل الثلث للعامل فيكون ماله منه مساويا لبذره (قوله وما فضله) أى والبذر الذى مع العمل الذى فضله وزاد عليه شريك العامل (قوله به) أى فضلا متساويا (قوله من الزريعة) بيان ما (قوله كراء الارض) مفعول ساوى أى مع ما معها من البذر الزائد على بذر العامل



(قوله لان زيادة الزريعة) أى التى مع الارض (قوله بازاء) أى مقابلة (قوله عمل العامل) أى بعضه فلم تقابل زيادة البذر الارض (قوله ينيب ما نصفين) خبر العمل والزرع (قوله وكأنه) بفتح الهمزة وشدة النون أى يخرج ثلثي الارض (قوله سدس) الاول ريع (قوله بسدس) الاول ريع (قوله فان نزل) أى الاشتراك بثلثي ٣٤٧ الارض وثلث البذر من أحدهما وثلث

الارض وثلثي البذر من

الآخر (قوله له) أى

العامل (قوله جعل) أى

أخرج (قوله ريع) أى

من الزرع (قوله فاجاب)

أى ابن رشد (قوله ان

عقداها) أى الشريكان

الشركة بكسر الهمزة

وسكون النون (قوله بلفظ

الشركة) اضافته للبيان

(قوله من اللفظين) أى

الشركة والاجارة (قوله

أجازها) أى الشركة (قوله

أجازها) أى الاشتراك (قوله

ومنعه) أى الاشتراك (قوله

والأكله) دخل فيها البذر

(قوله فيها) أى الشركة

(قوله وانما للعامل) أى

عمل يده ولغيره أى من

الزرع (قوله يساوى قيمة

عمله) أى اوزير يدها

أو ينقص عنها (قوله

بالجواب) صلة يتفضل

(قوله عن رجلين) أى حكم

شركتهما (قوله فاجاب) أى

ابن رشد (قوله واليه) أى

المتبع صلة ذهب (قوله من

شيوخنا) بيان من (قوله

وتبعه) أى ابن عرفة (قوله

خالقه) أى ابن عرفة (قوله

لان زيادة الزريعة بازاء عمل العامل مضمون وابن حبيب ان أخرج أحدهما ثلثي الارض وثلث البذر وأخرج الآخر ثلث الارض وثلثي البذر والعمل والزرع بينهما نصفين لم تجزوا كأنه أكرى سدس أرضه بسدس بذر صاحبه فان نزل فلنكل واحد بقدر ماله من البذر ويتراجمان في فضل الأكرية ابن يونس بعض فقهاءنا ينبغي على مذهب ابن القاسم أن يكون الزرع بينهما نصفين (أولاً أحدهما) أى المتزارعين (الجميع) أى الارض والبقر والبذر والأداة (الأعمال) باليد فانه على الآخر له الربيع مثلاً فتصح شركتهما (ان عقداها) بلفظ الشركة (لا بلفظ) (الاجارة أو) ان (أطلقا) أى العاقدان الشركة عن تسميتها شركة أو اجارة فلا تصح فيهما ق سئل ابن رشد ما تقول في رجلين اشتركا في الزراعة على أن جعل أحدهما الارض والبذر والبقر وجعل الثاني العمل ويكون الربيع للعامل فأجاب ان عقداها بلفظ الشركة جازت اتفاقاً وان عقداها بلفظ الاجارة لم تجز اتفاقاً وان تجرد عقداها من اللفظين أجازها ابن القاسم ومنعهما مضمون تمت هذه المسئلة على هذا التقدير هي على ما في توضيحه حيث تعقب قول ابن عبد السلام اذا كان البذر من عند صاحب الارض والعمل والبقر من عند الآخر أجازهم مضمون ومنعه محمد وابن حبيب ان هذه مسئلة التماس بين البقر والأكله فيهما من عند رب الارض وانما للعامل جزء معلوم يساوى قيمة عمله ويتبين ذلك بالوقوف على ما في أجوبة ابن رشد ونصه يتفضل الفقيه الاجل قاضى الجماعة أبو الوليد بن رشد ونفعه الله تعالى ورضى عنه بالجواب عن رجلين اشتركا في الزرع على أن جعل أحدهما الارض والبذر والبقر والثاني العمل ويكون الربيع للعامل والثلاثة الارباع لصاحب الارض هل يجوز ذلك أم لا فاجاب تصفت سؤالك فاما مسئلة الاشتراك في الزرع على الوجه الذى ذكرت فلا يخالو الامر فيهما من ثلاثة أوجه أحدها أن يعقد أحدهما بلفظ الشركة والثاني أن يعقد أحدهما بالاجارة والثالث أن لا يسميا اجارة ولا شركة وانما قال ادفع اليك الارضى وبقرى ويذرى وتتولى أنت العمل ويكون للربيع الزرع أو خمسة أوجز من أجزائه تسميته فحمله ابن القاسم على الاجارة فلم يجزه واليه ذهب ابن حبيب وجهه مضمون على الشركة فأجازهم هذا التحصيل القول عندى في هذه المسئلة وكان من ادركنا من شيوخنا لا يحصلون هذا التحصيل ويذهبون الى انها مسئلة اختلاف جملة من غير تفصيل وليس هذا عندى بصحيح اه البناءى هذا النقل هو الصواب كما فى ابن عرفة وتبعه غ فانظره والجب من ق كيف خالفه ابن عرفة التخمى ان كان البذر من عندى الارض والبقر والعمل للآخر فأجازهم مضمون ومنعه محمد وابن حبيب مضمون ان اشتركا على ذلك على أن ثلث ما يحصل لرب البذر ولذى العمل ثلث والبقر ثلث والقيم كذا جاز ومثله ان كان من عند أحدهما العمل فقط وقال محمد فى مثل هذا هو فاسد وهذا خلاف أصله من انه ان سلم المتزارعان من مقابلة

على أن ثلث ما يحصل لرب البذر (الخ) أى والارض مشتركة بينهما بالسوية تلك أو أكثر (قوله ومثله) أى الاشتراك بالبذر والارض من جانب والبقر والأكله والعمل من آخر فى الاختلاف (قوله من أحدهما العمل فقط) أى ومن الآخر الارض والبذر والبقر والأكله (قوله وهذا) أى قول محمد بالفساد (قوله أصله) أى قاعدة محمد (قوله من أنه) أى الشأن الخ بيان أصله

(قوله ترد) بضم فتح مثقلا (قوله مناقضه) أى اللغوى (قوله بانه) أى محمداً صله ترد (قوله انما قاله) أى محمداً لاصل المذكور  
(قوله هذا اللفظ) أى المتزارعين (قوله ان نزل) أى التشارك بالارض والبذر والبقر والاكتفاء من أحدهما والعمل من  
الآخر (قوله كأنه) بفتح الهمز ٣٤٨ وشد النون (قوله قبضه) بفتحات مثقلا (قوله نصف البذر) أى ونصف منفعة

الارض البذر جازت الشركة اذا تساوى اقلت ترد مناقضه محمد بانه انما قاله فى المتزارعين ولا  
يصدق هذا الماخذ الا بان يأتى كل منهما برزعة ابن حبيب ان نزل فالزراع لرب الارض والبذر  
وللاخر أجر مثله الا ان يقول تعالى تزارع على ان نصف ارضى ونصف بذرى ونصف بقرى  
كراه نصف عمل فالزراع بينهما كأنه قبضه نصف البذر فى أجرته وضمه والصواب قول مضمون  
اذا دخل على وجه الشركة وان يعمل المالك البذر على املاكهما جاز وان كان على ان يعمل على  
ملك صاحب البذر ولا تخرثل ما يخرج فسدت قولوا واحداً لانه أجر نفسه لمجهول قلت  
قوله فسدت قولوا واحداً نص فى ان معنى اجازة مضمون انما هى اذا كان على ان يعمل البذر على  
املاكهما ابن عبد السلام هذه مسئلة الخراسانى ما قال فيها ابن رشد ان عقد اها بلفظ  
الشركة جازاً اتفاقاً وان كان بلفظ الاجارة لم يجز اتفاقاً وان عرى العقد من اللقطين فاجازة ابن  
القاسم وارى انه تحقيق المذهب قلت جواب ابن رشد فى مسئلته مانصه ما تقول فى رجلين  
اشترى كافى الزراعة على ان جعل احدهما الارض والبذر والبقر والثانى العمل ويكون الربع  
للعامل فأجاب بالتفصيل المتقدم وما نقله ابن عبد السلام عنه من ان ابن القاسم اجازها  
ومنعها مضمون وهم لان نص ابن رشد لمحله ابن القاسم على الاجارة فلم يجزه واما ذهب ابن  
حبيب وحله مضمون على الشركة فأجاز هذا تفصيل المسئلة ١٥ وزعمه ان مسئلة عرفناها  
مسئلة مضمون ومحمد فيه نظر من وجوه الاول ان مسئلتهما ليس فيها اختصاص رب الارض  
بشئ من غلة الحرث ومسئلة عرفناها فى رتبة فى زمنه وبعده وقبله انما هى على ان كل التين لرب  
الارض والبذر الثانى ان مسئلة مضمون ومحمد ان المنقرض بالعمل اخرج معه البقر ومسئلة  
عرفناها يأتى العامل فيها بالعمل يده فقط وكونه كذلك يصغره اجيراً وينمى كونه شريكاً ودلالة  
جواب ابن رشد عن المسئلة التى سئل عنها على خلاف ما قلناه ونحوه قول اللغوى ومثله ان كان  
من عند أحدهما العمل فقط ترد بما يأتى من اقوال أهل المذهب حسب ما يأتى فى كلام ابن يونس  
ان شاء الله تعالى الثالث ان ظاهراً اقوال أهل المذهب ان شرط الشركة كون عملها مضموناً  
لامعنى فى عامل معين ومسئلة عرفنا انما يدخلون فيها على ان عملها معين بنفس عاملها واملهم  
على هذا خوف الاعتراض بقوله فيفتقر فى مسئلة عرفنا الى قول بالصحة وليس كذلك ولقد اجاد  
ونصح شيخ شيوخنا الشيخ الفقيه المحصل ابو عبد الله بن شعيب بن عمر الهنتاقي الهسكورى  
حيث سئل عن مسئلة الخراسانى فى الزرع يجز مسمى من الزرع هل تجوز ام لا وهل ينتقض عذراً  
فى اباحته تعذر من يدخل على غير هذا فأجاب بأنها اجارة فاسدة وليست شركة لان الشركة  
تستدعى الاشتراك فى الاصول التى هى مستند الارباح وعدم المساعدة على ما يجوز من ذلك  
لا ينتقض عذراً لان غلبته فى ذلك وامثاله انما هى من اهمال حلة الشريعة ولو تعرضوا لفسخ  
عقود ذوى الفساد لما استقروا على فسادهم وان حاجته الضعيف للفقوى أشد قال الله تعالى  
فلنسالن الذين اومل اليهم ولنسالن المرسلين فلنقص عليهم يعلم وما كنا غائبين والوزن يومئذ

البقر والاكتفاء (قوله فى  
أجرته) أى نصف عمله (قوله  
وضمه) أى شاركه بالنصف  
(قوله وان كان) أى  
الاشتراك (قوله ولا تخر)  
أى العامل (قوله لانه)  
أى العامل (قوله انما هى)  
أى الاجارة (قوله اذا كان)  
أى الاشتراك (قوله عرى)  
أى خلا (قوله اللقطين) أى  
الشركة والاجارة (قوله  
فاجاب) أى ابن رشد (قوله  
عنه) أى ابن رشد (قوله  
اجازها) أى الشركة (قوله  
ومنعها) أى الشركة (قوله  
وهم) بفتح الهاء أى غلط  
(قوله حله) أى العقد (قوله  
وزعمه) أى ابن عبد السلام  
(قوله فيه نظر) خبر زعمه  
(قوله مسئلتهما) أى  
مضمون ومحمد (قوله فى  
زمنه) أى ابن عبد السلام  
وبعده وقبله (قوله وكونه)  
أى العامل (قوله كذلك)  
أى ليس له الا عمل يده  
(قوله يصغره) أى العامل  
(قوله كونه) أى العامل  
(قوله عن المسئلة) صلة  
جواب (قوله على خلاف)  
صلة دلالة (قوله ونحوه)  
أى جواب ابن رشد (قوله

ترد الخ) خبر دلالة (قوله تعذر) فاعل ينتقض (قوله فأجاب) أى الهسكورى (قوله الارباح) بفتح الهمز الحق  
جمع ومع (قوله من ذلك) بيان ما (قوله لا ينتقض عذراً) خبر عدم

(قوله عكس ذلك) اى

حقيقتها انفراد أحدهما

بانخراج المال والاخر

بالعمل (قوله بعكس

ذلك) اى كون فائدتها

معلومة القدر وزنا

او عددا كعشرة دنانير

(قوله هي شركة واجارة)

أى اجتمع فيها الشركة

والاجارة (قوله غلب)

بقتحات متغلا (قوله به)

أى عقدها (قوله كان) اى

عقدهما (قوله وهو اى

لازمها (قوله اياها) اى

الاجارة (قوله مجهول)

لاختلافه باختلاف كثرة

الزرع وقلته ومسالبة

الزراع ورخاونه (قوله

المصنف) اى ابن الحاجب

(قوله منسه) اى علمها

(قوله وهو به) اى الصقلي

قول مصنون (قوله له) اى

كراء الارض (قوله من بذر

وبقروعل) بيان غيرها

(قوله فيها) اى المدونة

خبر مقدم (قوله فلا يجوز)

أى اشتراكهما (قوله

وهذا) اى الفساد (قوله

فالمناسب) تفريع على

ورجحه (قوله مشبه) بفتح

الشين والموحدة متغلا

أى فى عدم الصحة (قوله

وعن هذا) صلة عبر (قوله

خطب) اى أجرة كثيرة

(قوله لم يجز) اى

اشتراكهما (قوله فى العقد) صلة التطوع (قوله آخر) نعت باب

الحق ثم قال ابن عرفة بعد نصوص طويلة قلت تقرير كون ما قالوه هو الصواب ان حقيقة الشركة مباينة لحقيقة الاجارة لان حقيقة الشركة عدم انفراد أحدهما بانخراج المال والاخر بانخراج العمل والاجارة على عكس ذلك وحكم الشركة ان فائدتها يجب ان تكون معلومة مستحقة بطريق نسبة بعض الشيء اليه كالفصل لا بعرفة القدر وزنا أو عددا كعشرة دنانير وحكم الاجارة ان فائدتها يجب ان تكون معلومة مستحقة بعكس ذلك والمزارعة قال ابن رشد هي شركة واجارة فمن غلب الشركة لم يجعلها لازمة بعقدها ومن غلب الاجارة جعلها لازمة به اذا تقرره هذا فكلمنا لم يتقرر أحدهما فى المزارعة بانخراج مال كان شبيها بالشركة نابتا ضرورة اشتغالها على خاصية الشركة وكلما انفراد أحدهما بانخراج المال والاخر بالعمل بطل كونها من اربعة لا ثلثا لازمة حينئذ وهما اشتغالها على خاصية الشركة وصارت محض اجارة قلنا لثلاثا حينئذ اياها فيجب كونها فاسدة لان حكم الاجارة وجوب كون فائدتها معلومة القدر وزنا أو عددا (تنبيه) ابن الحاجب والعمل المسترط هو الحرث لا الحصاد والدراس على الاصح لانه مجهول وعن ابن القاسم والحصاد والدراس التوضيح ما صححه المصنف هو قول مصنون وكذلك قال التوفسى وابن يونس انه الصواب لان الحصاد والدراس مجهولان وقال المصطفى ان كان العرف بالبلدان الحصاد والدراس والتصفية على العامل وكان ذلك كله مع جميع العمل مساويا لكراء الارض جاز على قول ابن القاسم ولم يجزه مصنون لانه لا يدري كيف يكون ابن عرفة وعملها موزنة الزرع قبل تمامه يبيسه وفي كون الحصاد والدراس منه وعدمه فلا يجوز شرطه تقلا الصقلي عن ابن القاسم ومصنون فائلا اذ لا يدري هل يتم ولا كيف يكون وصوبه لانه يقل ويكثر وكذا شرط النقاء اه وشبهه فى عدم الصحة المدلول عليه بقوله لا الاجارة الخ فقال (كالفاء) بغين مججمة اى عدم سب كراء (أرض) له قدر من أحدهما (وتسويا) اى الشرى كان فى (غيرها) اى الارض من بذرو بقروعل يد فلا تصح شركتهما لدخولهما على التفاوت فيما ان اخرج أحدهما ارضاها لقا قدر من الكراء او الفاضل صاحبها واعتدلا فيما بعد ذلك من العمل والبذر فلا يجوز حتى يعطى شريكه نصف كراء ارضه (اولا أحدهما) اى الشرى يكن (أرض رخيصة) اى قليلة الكراء (وله) اى يخرج الارض الرخيصة (عمل) بيده وبقروعل ولا آخر البذر ففاسدة لقابله الارض بعض البذر وهذا قول ابن عبدوس ورجحه ابن يونس واشار الى ترجيحه بقوله (على الاصح) فالمناسب ابدال الاصح بالارجح ومفهوم قوله أرض وعمل انه لو كان له أرض وبذر ولا آخر العمل جاز هو كذلك اذ لم تقابل الارض البذر بخلاف مسئلة المنطوق ولذا خص المصنف العمل بكونه من صاحب الارض كما هو فى الرواية قاله طيغ اولاً أحدهما أرض رخيصة وعمل على الاصح الظاهر انه معطوف على قوله كالفاء أرض فهو ايضا مشبه بقوله لا الاجارة وعن هذا عبر فى توضيحه بقوله اذا اخرج أحدهما البذر والاخر العمل والارض فان كانت الارض لها خطب لم يجز وان لم يكن لها خطب فقولان الجواز لمصنون وهو مبنى على جواز التطوع بالساقه فى العقد والمنع لابن عبدوس ورأى انه يدخله كراء الارض بما يخرج منها ابن يونس وهو الصواب اه فعمل الاصح تصحيح الارجح ق ابن يونس فى باب آخر من المدونة اذا اخرج أحدهما الارض والاخر البذر فلا يجوز الا ان

اشتراكهما (قوله فى العقد) صلة التطوع (قوله آخر) نعت باب

تكون أرضا لا كراهها وقد تساوى بقياسها فما خرج هذا البذر وهذا العمل وقيمة ما سواهما فهو جائز لان الأرض لا كراهها وانكر ابن عبدوس هذا وقال انما اجاز ما لا رضى الله تعالى عنه ان تلقى الأرض اذا تساوى في اخراج البذر والعمل فأما ان كان مخرج البذر غير مخرج الأرض لم يجز وان كانت لا كراهها اذ يدخله كراهها بما يخرج منها الا ترى أن لو اكرهت هذه بعض ما يخرج منها لم يجز وهذا هو الصواب اه البنانى أبو على كلام ابن يونس يدل على ان المصحح هو ابن عبدوس لا ابن يونس فلفظ الاصح في محله ونقل كلام ابن يونس فانظره فيه (وان فسدت) المزارعة لعدم شرط من شرطى صحته وعثر عليها قبل العمل فسيخت وان عملا (وتسكافا) اى الشرى كان (عملا) اى تساوى عملهما فى القيمة وكانت الأرض من احدهما والبذر من الآخر على ان الزرع بينهما نصفين (ف) الزرع (بينهما) اى الشرى يكتفى لكل نصفه (وترادا) اى الشرى كان (غيره) اى العمل وهو الأرض والبذر فعلى صاحب الأرض مثل نصف مكيه البذر اصاحبه وعلى صاحب البذر نصف كراه الأرض وفسدت لمقابله الأرض البذر عب وان عملا معا وتفاوتا فيه فالحكم كذلك على المعتمد فالاولى وعدم الابدل وتساويا (والا) اى وان لم يعمل معا بان انفردا احدهما بالعمل ولا يدخل فيه عملهما بلا تسكافى وان اوهمه كلامه لانه خلاف المعتمد (ف) الزرع كله (للعامل) وحده اذا انضم لعمله شئ مما سبقت كره بقوله كان له بذراخ فهو كالتقسيد لاطلاقه هنا (وعليه) اى المتقرب بالعمل المختص بالزرع (الاجرة) للأرض التى انفرد الآخر بها فان كانت كلها للعامل فائما عليه مثل البذر سوا (كان له) اى المتفرد بالعمل (يندمع عمل) اى عمله الذى انفرد به والأرض للآخر وفسدت لمقابله البذر بعض الأرض غ فرض الكلام فى العامل وحده اغنى عن قوله مع عمل (او) كان له (أرض) والبذر للآخر وفسادها لمقابله الأرض بعض البذر (أو) كان (كل) من البذر والأرض (لكل) من انشر يكتفى والموضوع عمل أحدهما فقط وفسادها لدخولهما على التفاوت فالزرع للعامل وحده وعليه شرى كمثل مكيه بذره وكراه أرضه فى المقدمات اختلاف فى المزارعة الفاسدة اذا قامت بالعمل على ستة اقوال أحدها ان الزرع لصاحب البذر ويؤدى لاصحابه كراهها اخرجوه والثانى انه لصاحب العمل وهو تأويل ابن أبى زيد قول ابن القاسم فيما حكاه عنه ابن المواز والثالث انه لمن اجتمع شيان من ثلاثة اصول وهى البذر والأرض والعمل فان كانوا ثلاثة واجتمع لكل واحد منهم شيان منها او انفرد كل واحد منهم بشئ منها كان الزرع بينهم اثلاثا وان اجتمع لاحد منهم شيان منها دون صاحبه كان الزرع له دونهما وهو مذهب ابن القاسم واختيار ابن المواز على ما تأوله أبو اسحق والرابع انه يكون لمن اجتمع له شيان من ثلاثة اشياء على هذا الترتيب وهى الأرض والبقر والعمل والخامس انه يكون لمن اجتمع له شيان من أربعة اشياء على هذا الترتيب أيضا وهى الأرض والبذر والعمل والبقر والسادس قول ابن حبيب ان الفساد ان سلم من كراه الأرض بما يخرج منها كان الزرع لصاحب البذر اه بلفظه ابن عرفة ونسب ابن الحاحب الستة للباجى وهو وهم نشأ عن تقايله ابن شاس وظنه بقوله الشيخ أبو الوليد انه الباجى غ فى التصكيل ويقرّب الاقوال الستة للفظ أن نقول

(قوله لم يجز) أى اشتراهما  
(قوله وان كانت) أى  
الأرض (قوله المصحح)  
بكسر الحاء (قوله ونقل)  
أى أبو على (قوله فيه)  
اى البنانى (قوله من  
شرطى) بفتح الطاء مثق  
شرط بلانون لضافته أى  
سلامتهما من كراه الأرض  
بمذوع وتساوى المخرج  
والخارج (قوله عشر) بضم  
فكسر أى اطلع (قوله أى  
العمل) تفسير الضمير  
(قوله وهو) أى الفيز  
(قوله اصاحبه) اى البذر  
(قوله وان اوهمه كلامه)  
خال أو مبالغة (قوله فهو)  
أى كان له بذراخ تقرير  
على اذا انضم الخ (قوله  
لاطلاقه هنا) أى قوله  
والا للعامل (قوله فرض)  
بسكون الراء (قوله اغنى  
عن قوله مع عمل) خبر  
فرض (قوله فى المقدمات)  
خبر مقدم (قوله اختلف)  
بضم التاء (قوله على ستة)  
صله اختلف (قوله عنه)  
اى ابن القاسم (قوله انه)  
اى الزرع (قوله فان كانوا)  
اى الشرى فى الزرع  
(قوله منها) اى البذر  
والأرض والعمل (قوله  
واختيار) عطف على  
مذهب (قوله انه) أى

الزرع (قوله وهم) بفتح الهاء أى غلط (قوله يقرب) بضم ففتح قد كسر منقلا

(قوله للزراع) أى العمل (قوله البادر) أى ذى المذر (قوله أولسوى) أى غير (قوله الخابر) بضم الميم وبفتح الخاء وكسر الهمزة أى من يسرى أرضه بما يخرج منها (قوله عاب) بموحدة أى عمل وأرض وبذر (قوله عاث) بثلثة أى عمل وأرض ونور (قوله ناعب) بثلثة أى نور وأرض وعمل وبذر (قوله فهم) بفتح فسكسر (قوله المرتضى) بفتح الضاد المعجمة (قوله غير ظاهر) خبر قول (باب الوكالة) (قوله بصيغة المصدر) أى بكسر الصاد وربط التاء (قوله بصيغة الفعل الماضى) أى بفتح الضاد وفتح التاء (قوله لغة) خبر كسر والاقرب نصبه على التمييز ونزع الخافض (قوله واصطلاحاً) عطف على لغة (قوله نيابة) أى إقامة جند (قوله ذى حق) فصل يخرج النيابة عن لاحق له (قوله غير ٢٥١ ذى امره) بكسر فسكون أى إمارة وحكم (قوله ولاعبادة) وعطف على امره ولا مؤكدة

لغير (قوله لغيره) صلة نيابة (قوله فيه) أى الحق صلة نيابة (قوله غير مشروطة) نعم نيابة (قوله بموته) أى ذى الحق (قوله فتخرج نيابة امام الطاعة أمير الخ) تفرع على غير ذى امره الخ (قوله والوصية) عطف على نيابة تفرع على غير مشروطة بموته (قوله فلا يقال نيابة في حق ذى امره وكالة) في حق ذى امره وكالة نائب فاعل يقال تفرع على فتخرج نيابة امام الطاعة (قوله لقول الخصم) أنه لقوله غير ذى امره (قوله لان اقامة الحد مجرد دفع لاضرر فيه) هذا ظاهر استعمال الفقهاء وجعل ابن رشد ولاية الامر وكالة ونحوه قول عياض استعمال لفظ الوكالة في عرف الفقهاء في النيابة خلاف ذلك ومن تأمل وأنصف علم صحة ما قلناه لانه المتبادر للذهن عرفاً وياًقى لهم الفرق بين أن يقال فلان وكيل أو وصي ويجعل ان يقال النيابة مساوية للوكالة في العرف فتعريفها بهادور فيقال هي جعل ذى امر غير امره التصرف فيه لغيره الموجب لحوق حكمه بجاهله كأنه فعله فتخرج نيابة امام الطاعة أميراً أو قاضياً أو امام الصلاة لعدم لحوق حكم فعل النائب في الحكم أو في الصلاة الجاعل والوصية للحقوق حكم فعل فاعلها غير الجاعل ح الظاهر انه اسقط من النسخة المنقول منها عقب قوله لغيره فيه اماماً له أو التصرف كما يظهر هذا بتأمل الكلام الآتى من اوله الخ النبأى غير ظاهر إذا التعريف غير جامع لخروج قسم من اقسام الوكالة منه وهو تركيل الامام في حق لقبيل شخص فلو اسقط ذى من قوله ذى امره وجعل غير نعمنا لحق

الزراع للزراع اول البادر في فاسد أولسوى الخابر

أومن له حرفان من احدى الكلم عاب وعاث ناعب لمن فهم

ومر اذه بالخبر هنا الذى يعطى أرضه بما يخرج منها والعينات للعمل والاتقات للأرض والباآن للبذر والشأن للثمران اه النبأى ان ما اقتصر المصنف عليه موافق للقول الثالث في كلام المقدمات وهو المرتضى فقول ز لا يوافق قولاً من الاقوال الستة غير ظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم

### (باب في بيان احكام الوكالة)

صحة في بعض النسخ بصيغة المصدر وفي بعضها بصيغة الفعل الماضى (الوكالة) بفتح الواو وكسر هاء لغة الحفظ والكفاية والضمنان قال الله تعالى لا تتخذوا من دونى وكيلاً قليل حافظاً وقيل كافياً وقيل ضامناً فالعياض واصطلاحاً قال ابن عرفة نيابة ذى حق غير ذى امره ولاعبادة لغيره في نفسه غير مشروطة بموته فتخرج نيابة امام الطاعة أميراً أو قاضياً أو صاحب الصلاة والوصية فلا يقال نيابة في حق ذى امره وكالة لقول الخصم تجرى الوكالة في اقامة الحدود لان اقامة الحد مجرد دفع لاضرر فيه هذا ظاهر استعمال الفقهاء وجعل ابن رشد ولاية الامر وكالة ونحوه قول عياض استعمال لفظ الوكالة في عرف الفقهاء في النيابة خلاف ذلك ومن تأمل وأنصف علم صحة ما قلناه لانه المتبادر للذهن عرفاً وياًقى لهم الفرق بين أن يقال فلان وكيل أو وصي ويجعل ان يقال النيابة مساوية للوكالة في العرف فتعريفها بهادور فيقال هي جعل ذى امر غير امره التصرف فيه لغيره الموجب لحوق حكمه بجاهله كأنه فعله فتخرج نيابة امام الطاعة أميراً أو قاضياً أو امام الصلاة لعدم لحوق حكم فعل النائب في الحكم أو في الصلاة الجاعل والوصية للحقوق حكم فعل فاعلها غير الجاعل ح الظاهر انه اسقط من النسخة المنقول منها عقب قوله لغيره فيه اماماً له أو التصرف كما يظهر هذا بتأمل الكلام الآتى من اوله الخ النبأى غير ظاهر إذا التعريف غير جامع لخروج قسم من اقسام الوكالة منه وهو تركيل الامام في حق لقبيل شخص فلو اسقط ذى من قوله ذى امره وجعل غير نعمنا لحق

خلاف ذلك) أى قول الخصم لا تجرى الوكالة في الامر (قوله ما قلناه) أى من ان الوكالة لا تطلق على النيابة في الامر او الصلاة او الوصية (قوله فتعريفها) أى الوكالة (قوله بها) أى النيابة (قوله هي) أى الوكالة (قوله غير امره) نعمت امر (قوله فيه) أى الامر (قوله الموجب) نعمت التصرف (قوله حكمه) أى التصرف (قوله بجاهله) أى التصرف مفعول لحوق (قوله كأنه) بفتح الهمزة وشد التثنية أى بجاهله (قوله فعله) أى الجاعل الامر بنفسه (قوله والوصية) عطف على نيابة (قوله انه) أى ابن عرفة (قوله اما) بكسر الهمزة وشد الميم (قوله ماله) مفعول اسقط (قوله او التصرف كما) عطف على ماله (قوله تصانفون) بضاد مبهمة أى توافق (قوله منه) أى التعريف (قوله أى الامام) (قوله قبل) بكسر ففتح

(قوله لشملها) أى وكالة الامام في حق له قبل شخص (قوله وحكمها) أى الوكالة (قوله ابتغى) أى طلب منك (قوله آية) أى علامة على صدقك (قوله بسكوته) صله صحبه (قوله وتعبه) أى الحديث (قوله فيه) أى ابن اسحق (قوله رماه) أى وصف ابن اسحق (قوله وقال) أى مالك (قوله نسيناه) أى ابن اسحق (قوله لها) أى الوكالة (قوله سائر) أى باقى (قوله متعلقها) بفتح اللام (قوله بها) أى الوكالة فتجب لتوقف الواجب عليها (قوله والصدقة) فتندب الوكالة عليها (قوله والبيع المكروه) فتسكره الوكالة عليه (قوله والمحرم) فحرم الوكالة ٢٥٢ عليه (قوله فيه) أى الشئ الموكل فيه صله النيابة (قوله القرب) بضم قفتح

جمع قرية كاداء الزكاة والتضحية والاهدية والرى معنى (قوله وتعبه) أى اللغى (قوله الا انه) أى المازرى (قوله اضاف) أى نسب (قوله ذلك) أى الحكم (قوله قال) أى المازرى (قوله الا انه) أى الحج (قوله به) أى الحج للخلاف فيه (قوله وينقض) بضم فسكون ففتح (قوله قوله) أى المازرى (قوله بقولها) أى المدونة صله ينقض (قوله والايمان) بفتح الهمز جمع عين (قوله منها) أى الايمان خبر اللعان والايملاء (قوله فيه) أى المثال (قوله انه) أى الموكل (قوله به) أى الدين (قوله عنه) أى فلان (قوله وخرج) بفتحات مثقلا (قوله على الظهار) أى فى عدم صحة التوكيل عليه (قوله الاطلاق الثلاث) أى للتمس منه تحريما أو كراهة (قوله كاطلاق) أى فى صحة التوكيل عليه (قوله

لشملها ابن عرفة وحكمها لاذ اتم الجواز روى أبو داود عن جابر بن عبد الله رضى الله تعالى عنهم قال اردت الخروج الى خيبر فاتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسالت عليه وقلت اردت الخروج الى خيبر فقال صلى الله عليه وسلم اذا أتيت وكيلي فخذ منه خمسة عشر وسقا فان ابتغى آية فضع يداك على رقبتك وصحبه عبد الحق بسكوته عليه وتعبه ابن القطان بانه من رواية ابن اسحق قال عبد الحق فيه رماه: لك رضى الله تعالى عنه بالكذب وقال شخ تقيناه من المدينة ويعرض لها سائر الاحكام بحسب متعلقها كقضاء دين تعين لا يوصل اليه الا بها والصدقة والبيع المكروه والحرام وشخ ذلك وحكى المازرى الاجماع على جوازها وتنازع صله والوكالة (قوله شئ) (قوله فاعلم) (قوله النياية) فيه ابن عرفة اللغى تجوز الو كالة فيما تصح فيه النيابة كالبيع والشراء والجعل والجاراة واقتضاء الدين وقضائه وعقد النكاح والطلاق واقامة الحد وبعض القرب وتعبه المازرى الا انه اضاف ذلك للنياية لالو كالة قال ولا تجوز النيابة فى اعمال البدن المحضة كالصلاة والطهارة والحج الا انه تنقذ الوصية به وينقض قوله فى اعمال الابدان المحضة بقولها مع غيرها فى العاجز عن الرى لم رضى فى الحج برى عنه نائبه ابن شماس لا تجوز الو كالة فى العبادات الا فى المالية كاداء الزكاة وفى الحج خلاف ولا تجوز فى المعاصى كالسرقة ويحلق بالعبادة الشهادة والايمان واللعان والابلا منها وتجوز فى الكفالة كالحوالة والبيع ولا تصح بالظهار لانه منكرو زور ابن عبد السلام أى يجوز أن يوكل من يتكفل عنه فى حق وجب ابن عرفة فيه نظر لان الوكالة انما تطلق حقيقة عرفية فيما يصح للموكل مباشرة وكفالة الانسان نفسه عنه متعنة ابن هرون هو أن يوكله على ان يتكفل عنه فلان بما على فلان ابن عرفة هذا اقرب من الاول لان الموكل فى هذا المثال يصح منه الفعل وينبغى ان يرا فيه انه كان التزم لرب الدين الذى على فلان ان ياتيه بكفيل به عنه بحيث صار الايمان بالكفيل حقا على الموكل المذكور وخروج ابن هرون على الظهار اطلاق الثلاث ابن عبد السلام الاقرب فى الظهار انه كاطلاق لان قول الوكيل زوجة موكل على كظهر أمه كقولها امرأة موكل طالق عليه وذلك ان الظهار والطلاق انشاء بمجرد كالبيع والنكاح وأما اليمين فتضمنة للغير عن فعل الموكل ولا يدري الوكيل حقيقة ما يحلف عليه ابن عرفة يرد بعله ذلك باخبار موكل بذلك ويرد قياسه الظهار على الطلاق وجمعه فيه بمجرد الانشاء بالرق بان الطلاق يتضمن اسقاط حق الموكل بخلاف الظهار والاستقرار يدل على ان كل ما فيه حق للموكل أو عليه غير خاص به جاز فيه التوكيل وما ليس كذلك لا يصح وقولنا غير خاص به

يرد بضم ففتح مثقلا أى قول ابن عبد السلام لا يدري الوكيل حقيقة ما يحلف عليه (قوله بعله) أى احتراز الوكيل (قوله ذلك) أى حقيقة ما يحلف عليه (قوله قياسه) أى ابن عبد السلام (قوله وجمعه) أى ابن عبد السلام (قوله فيه) أى قياس الظهار على الطلاق (قوله بالفرق) صله يرد أى بين الظهار والطلاق (قوله غير خاص به) أى الموكل نعت الحق الذى عليه (قوله وما ليس كذلك) أى مما لا حق له فيه أو حق عليه خاص به (قوله لا يصح) أى التوكيل فيه

(قوله تصح) أي الوكالة (قوله فيه) أي التوكيل في الأقرار (قوله لزمه) أي الموكل ٣٥٣ (قوله ما قرأ) أي وكيله (قوله أنه)

أي الموكل (قوله لا يلزمه)

أي الموكل (قوله أقراره)

أي الوكيل (قوله وهذا)

أي الخلاف (قوله وبين)

بفتحات منقلا (قوله نيابة)

جنس (قوله فيما لا تتعين

فيه المباشرة) فصل مخرج

ماتعين المباشرة فيه فلا

تصح الوكالة فيه (قوله

تجوز) أي الوكالة (قوله

والطلاق) ظاهره ولو

الثلاث ويؤيد التغيير

والقياس (قوله إلا أنه)

أي الإبراء (قوله أي

الحج (قوله وإذا أعطف

على هاميه (قوله ونذكية)

أي لضعفة أو هدى (قوله

ادعوا) أي الشركاء (قوله

يقيمون) أي الشركاء

(قوله أحدهما) أي

الشريكين (قوله في

الجواهر) خبر مقدم (قوله

اثباتها) أي الوكالة على

الخصومة (قوله إلى

حضوره) أي الخصم (قوله

يعذر) بضم فسكون

فكسر أي القاضي (قوله

السيرة) أي الطريقة

(قوله عندهم) أي القضاة

(قوله كان الأعذار) أي

إلى الموكل عليه (قوله ثم

ترك) بضم فكسر أي

الأعذار للموكل عليه

(قوله لأنه) أي الشأن

احترازهم وجبت عليه عين لغيره فوكل غيره على إدامها فأنها حق عليه ولا يجوز فيه التوكيل  
لأن حلف غيره غير حلقه فهو غير الحق الواجب عليه وفي نوازل أصنع تصح في الأقرار ولم يحك  
ابن رشد فيه خلافاً ابن عات في المسكا في لابي عمر جرى العمل عندنا أنه إذا جعل الموكل لو كيله  
الأقرار لزمه ما أقر به عليه عند القاضي وزعم ابن خويزمندان أن تخصيصه بذهب ماله أنه  
لا يلزمه أقراره وهذا في غير المقروض اليه وبين قايلاً للنيابة فقال (من عقد) بفتح العين وسكون  
القاف كسكاح ويبيع وشراء وإجارة وجعالة وقرض ومسا قامة وشركة وصدقة وهبة ونحوها  
(وفسخ) لعقد يجوز فسخه أو ينصت (وقبض حق) للموكل وقضاء حق عليه (وعقوبة) بضم  
العين كحد وقصاص وتأديب (رحالة) تخريم الموكل على مدينه (وابراه) لمن عليه حق للموكل  
أن كان معلوماً بل (وان جهله) أي الحق المبرأ منه (الثلاثة) أي الموكل ووكيله ومن عليه الحق  
في ابن الحاجب الوكالة نيابة فيما لا تتعين فيه المباشرة فتجوز في الكفالة والحوالة والجماعة  
والسكاح والطلاق والخلع والصلح ابن شماس ونواع البيوع والشركة والمسا قامة وسائر العقود  
والفسوخ ويجوز أيضاً التوكيل بقبض الحقوق واستيفاء الحدود والعقوبات والتوكيل بالإبراء  
لا يستدعي علم الموكل ببلوغ الدين المبرأ منه ولا علم الوكيل به ولا علم من عليه الحق به ابن عرفة هذا  
كضروري من المذهب لأنه محض ترك والتكليف لا مانعية للغير فيه (وج) عن الموكل التضي  
لأن تجوز الوكالة في الأعمال المحضة كالصلاة والعاجز عن الحج لمرضه إلا أنه تنفذ الوصية به وإذا  
زكاه أو نذ كية (و) صح توكيل شخص (واحد) فقط (في خصومة) بين الموكل وغيره لا كثر من  
واحد سمع ابن القاسم مالكا رضي الله تعالى عنهما أن ادعى شريكاً معاً على رجل حقا وقال  
للقاضي من حضر من أخصامه فليس لهم بذلك لقول مالك رضي الله تعالى عنه من قاعد خصمه  
هذه القاضي ثلاثاً فليس له أن يوكل إلا من علمه وفي رواية ادعوا مائة لا يسد رجل فلا يخاصمه  
كل واحد لنفسه بل يقيمون رجلاً يخاصمه ابن رشد كما لا يجوز للرجل أن يوكل وكيلاً يخاصمه  
عنه لا يجوز أن غاب عنه أحدهما خصمه إلا آخر وفهم من قوله في خصومة جواز توكيل أكثر  
من واحد في غيرها وهو كذلك التيطي لا يجوز للرجل ولا امرأة أن يوكل في الخصام أكثر من  
وكيل واحد اه ولا شخص أن يوكل في الخصومة قبل الشروع فيها أن رضى خصمه بل (وان  
كره) بفتح فكسر (خصمه) توكيله التيطي أن أراد شخص التوكيل على الخصام جاز ذلك  
طالما كان أومطاً باهذه المشهور الذي جرى به العمل في الجواهر يجوز التوكيل بالخصومة  
في الأقرار والانسكار برضا خصمه وبغير رضاه في حضور المستحق وغيبته ولا يقتصر اثباتها عند  
الحاكم إلى حضوره أيضاً في أحكام ابن زياد فحين أراد أن يعذرا له في توكيل خصمه قال لم نر  
أحداً من القضاة ولا غيرهم من السلاطين ضرب لاجلاً في توكيل وانما السيرة عند القضاة  
أن يشب التوكيل عندهم ثم يسمع من الطالب ويظهر فيما يابيه ابن الهندي الأعذار إلى الموكل  
عليه من تمام الوكالة فإن لم يعذرا إليه جاز ابن عتاب كان الأعذار من الشأن القديم ثم ترك ابن  
بشر ترك لأنه لا بد أن يعذرا له عند إرادة الحكم له أو عليه في آخر الأمر فاستغنى عنه ولا ابن  
سهل هذه فكتة حسنة (لا) يجوز التوكيل في الخصومة (أن قاعد) الموكل (خصمه) بين يدي  
القاضي (كثلاث) من الجائز لا انعقاد المقالات بينهما وقرب اتصال خصومتهما والتوكيل

(قوله فاستغنى) بضم التاء وكسر النون (قوله عنه) أي الأعذار (قوله ولا) بضم الواو

(قوله في) أي طول الخصومة (قوله لاحدهما) أي الخصمين (قوله منه) أي التوكيل (قوله واعتكاف الخ) بيان لما دخل بالكاف (قوله ذلك) أي أدائه ٣٥٤ لطلول الخصام (قوله قال) أي ابن رشد (قوله إذا كان) أي الشأن (قوله فان فوض له

يؤدي إلى طولها ولا خير فيه فليس لاحدهما التوكيل بعد المقاعدة ثلاثا (الا) طريان (عذر) كرض أو سفر المتبطل أن خاصم الرجل عن نفسه وقاعد خصمه ثلاث مجالس واقعدت المقالات بينهما فليس له بعد ذلك أن يوكل من يتكلم له إذا منعه صاحبه منه إلا أن يرض أو يريد السفر ابن العطار وتلزمه الميكن في السفر أنه لا يسافر للتوكيل فان بكل عنهما يتجه توكيله الأبرضا خصمه (و) أن قاعد خصمه ثلاثا وأراد السفر والتوكيل (حلف في كسفر) واعتكاف ومرض خفيف أنه ما قصد للتوكيل (وليس له) أي الموكل (حيث قد) أي حين قاعد وكيله خصمه ثلاثا (عزله) أي الوكيل عن وكالته في الخصومة لذلك (ولا) أي وليس (له) أي الوكيل (عزل نفسه) على الأصح عند ابن رشد قال للموكل أن يعزل وكيله عنهما متى شاء إلا أن تكون الوكالة في الخصام فليس له عزله عنها وتوكيل غيره أو خصامه بنفسه إذا كان قاعد الوكيل خصمه المراتين والثلاث إلا من عذره هذا هو المشهور في المكان الذي لا يكون للموكل أن يعزل وكيله عن الخصام لا يكون للتوكيل أن يحمل عن نفسه إذا قبل الوكالة (ولا) أي وليس (الوكيل) في الخصومة (الأقرار) على موكله لخصمه (أن لم يرض) موكله (له) أي الوكيل في الوكالة (أو) أن لم (يجعل) أو كل (له) أي الوكيل الأقرار فان فوض له في التوكيل أو جعل له الأقرار فله الأقرار عليه ويلزم موكله ما أقر به عليه على المعروف ابن عبد البر وبه جرى العمل في التوضيح المعروف من المذهب أن الوكالة على الخصام لا تستلزم الوكالة على الأقرار إذا لم يجعله إليه فلا يقره ولا يلزمه وهذا في غير المقوض إليه قاله في الكافي ابن عرفة في نوازل أصبغ الوكالة على الخصام لا تشمل صلحا ولا اقرارا فلا يرض أحدهما من الوكيل إلا بنص عليه من موكله ولابد كراين رشد خلافا فيه أنه في الشامل يلزمه ما أقر به على الأصح أن كان من معنى الخصومة التي وكل عليها والأقلا يقبل على الأصح ابن عتاب وغيره إنما يلزمه أقراره فيما كان من معنى الخاصة التي وكل عليها ابن سهل هذا هو الصحيح الحط لاشك أن ما قاله ابن عتاب هو الظاهر لأن الوكالة تخصص وتقيد بالعرف ولا شك أنه قاض بأن من وكل على الخاصة وجعل وكيله الأقرار إنما يريد فيما هو من معنى الخصومة التي وكل فيها (تقييدات) الأول منع عزل الوكيل بعدم مقاعدته الخصم ثلاثا مقيد بعدم غشه موكله وميله مع خصمه والأفله عزله ابن فرحون للموكل عزل وكيله ما لم يناسب الخصومة فان كان الوكيل قد ناسب خصمه ونجاسه عند الحماكم ثلاث مرات فأكثر فليس له عزله إلا أن يظهر منه غش أو تدخيل في خصومته وميل مع الخصم له فله عزله وكذلك لو كان باعرا فظهر غشه كان عيلا وله أن يفسخ وكالته (أو) ونقله ابن عرفة عن المتبطل الثاني فهم من كلام المصنف أن الوكيل في غير الخصام لموكله عزله وله عزل نفسه متى شاء وهو كذلك ابن عرفة ابن رشد للموكل عزل وكيله ولو كينل أن ينحل عن الوكالة متى شاء أحدهما اتفاقا لا في وكالة الخصام فليس لاحدهما بعد أن انتشب الخصم والمقوض والمختصم إليه سواء (أو) ابن فرحون وإن كانت الوكالة بغير عوض فهو معروف من الوكيل تلزمه إذا قبلها والموكل عزله إلا أن تكون في الخصام وسيأتي للمصنف وهل لا تلزم أو ان وقعت بامرة أو جعل فكهما والام تلزم تردد

في التوكيل الخ) مفهوم الشرط (قوله وبه) أي لزوم الموكل ما أقر به عليه وكيله صلة تجرى (قوله في التوضيح) خبر مقدم (قوله لاحدهما) أي الصلح والاقرار (قوله عليه) أي أحدهما (قوله في الشامل) خبر مقدم (قوله يلزمه) أي الموكل (قوله ما أقر به) أي وكيله (قوله ان كان) أي ما أقر به (قوله وكل) بضم فكسر متفلا (قوله والا) أي وان لم يكن اقرار الوكيل من معني الخصومة اتى وكل عليها (قوله فلا يقبل) بضم الباء وفتح الموحدة أي لا يلزم ما أقر الموكل به (قوله بضم ففتح متفلا وكذا تقييد) (قوله انه) أي العرف (قوله وكل) بضم ففتح متفلا (قوله مقيد) بفتح الباء متفلا لا خبر منع (قوله غشه) أي الوكيل (قوله وميله) أي الوكيل عطف على غشه (قوله مع خصمه) أي الموكل (قوله والا) أي وان غش الوكيل موكله وماله مع خصمه (قوله فله) أي موكله (قوله عزله) أي الوكيل بضم مقاعدة



(قوله) به أي التوكيل (قوله لأحد) أي غير موكله (قوله ذلك) أي عزل نفسه (قوله وإن كانت) أي الوكالة (قوله نازلهما) أي الموكل ووكيله (قوله المتخلي) أي عن الوكالة (قوله وتسكون) أي الوكالة ٢٥٥ (قوله من منع عزل الخ) بيان ما الثالث في التوازي بين الموكل والوكيل في غير الخصام عزل نفسه متى شاء من غير اعتبار رضا موكله إلا أن يتعلق به حق لأحد ويكون في عزل نفسه إبطال لذلك الحق فلا يكون لذلك لأنه قد تبرع بمنافعه وإن كانت بعوض فهي إجارة تلتزمها بعبقدها ولا يكون لواحد التخلي وتكون بعوض مسمى وإلى أجل مضروب وفي عمل معروف الرابع ما ذكره المصنف من منع عزل وكيل الخصام به سد المقاعدة ثلاثا أحدا قول خمسة حصلها ابن عرفة بقوله بعد كلام شيخ المذهب في منع العزل بمجرد انشأ الخصام أو بمقاعده ثلاثا لأنها بمقاعدة مقاعدة تثبت فيها الحجج ورابعها ما لم يشرف على تمام الحكم وخامسها على الحكم لابن رشد مع الغمى والمتبسط عن المذهب وله عن أحمد قول أصبح ونائبهما ومحمد الخامس ابن عرفة الوكالة على الخصام لرض الموكل أو سقره أو كونه امرأة لا يخرج مثلها جائزة اتفاقا المتبسط وكذا الوكالة أمذر بشغل الأمير أو خلة لا يستطيع مفارقتها كالطباية وغيرها وفي جوازها غير ذلك نالها الطالب لا للمطلوب المعروف مع قول المتبسط هو الذي عليه العمل ثم قال وعلى المعروف في جوازها مطلقا أو بعد أن يعتقد بينهما ما يكون من دعوى وأقرافقا ابن سهل فالثلاث ذكر ابن العطار أن له أن يوكل قبل المحاورة أن كان الموكل حاضر أو الصحيح عنده أن لا يمكن منه لأن الله دظا هرقيه ومراده أن يحدث عنه ما فيه تشغيب ونص ابن سهل أن أراد الخصام أو أحدهما في أول مجلس جلسا فيه التوكيل فقبضه اختلاف فن القضا من رأى ذلك لهما أو لاحدهما ومنهم من رأى ليس لهما ذلك الأبعدان يعتقد بينهما أقرا وأتكار منهما ومن أحدهما وهو الصحيح ابن الهندي قول من قال له أن يوكل قبل أن يجيب أصح لأنه قد أجيز للحاضر ابن العطار التوكيل قبل المحاورة إذا كان الوكيل بالحضر فيصاوب عنه فان لم يوكل فيقال بعد الأدب قل الآن ما تأمر به وكيك ان يقوله منك فان ابي علم انه ملا المتبسط والظاهر ان مرادهم بهذا الوم وكلا في اول الامر حتى حضر عند القاضي اما لو وكلا ولا فلا كلام فيه والظاهر أيضا ان مرادهم ما لم يجلسا ثلاثا عند الحاكم السادس ابن فرحون من وكل ابتداء ضرر الخصم فلا يمكن منه السابع ابن فرحون ومحمد وابن تباة كل من ظهر منه عند القاضي لد ونشغب في خصومة فلا ينبغي له أن يقبله في وكالة ولا يحل ادخال الادد على المسلمين ابن سهل الذي ذهب اليه الناس في القديم والحديث قبول الوكالة الامن ظهر منه تشغيب ولد فيجب على القاضي ابعاده وان لا تقبل له وكالة على أحد الثامن في المتبسط كرمه لا يرضى الله تعالى عنه لذوي الهيئات الخصومات قال مالك كان القاسم بن محمد يكره لنفسه الخصومة ويتز عنها وكان اذا فازعه أحد في شيء قال له ان كان هذا الشيء لي فهو لك وان كان لك فلا تجدني عليه وكان ابن المسيب اذا كان بينه وبين رجل شيء لا يخاصمه ويقول الموعد يوم القيامة مالك رضى الله تعالى عنه من علم ان يوم القيامة يحاسب فيه على الصغير والكبير ويعلم ان الناس يوفون حقوقهم من الحسنات وأن الله عز وجل لا يفتي عليه شيء فليطرب بذلك نفسا فان الامر أسرع من ذلك وما ينك وبين الأثرة وما فيها الاخر وروح حتى تفسى ذلك كله حتى كلف ما كنت فيه ولا عرفته ابن شعبان مالك رضى الله تعالى عنه من خاصم رجل سوء ابن مسعود رضى

(قوله أحد) خبر ما (قوله حصلها) بفتحات مثقلا (قوله انشأ) بكسر الهمز (قوله يشرف) بضم فسكون (قوله كسر) (قوله له) أي المتبسط (قوله قولي) بفتح اللام (قوله ونائبهما) أي قولي أصبغ (قوله جائزة) خبر الوكالة (قوله وكذا) أي الوكالة في الجواز لما سبق (قوله خلة) بضم الخاء المججمة أي حرفة (قوله وفي جوازها) أي الوكالة على الخصام (قوله لغير ذلك) أي الذكور (قوله نالها) للطالب الخ أي وأولها جوازها لهما ونائبهما (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله لانه) أي التوكيل (قوله فيصاوب) أي الوكيل عنه أي موكله (قوله علم) بضم العين (قوله أولا) بشد الواو (قوله منه) أي التوكيل (قوله فلا ينبغي له) أي القاضي (قوله القاسم) أي أحد فقهاء المدينة السبعة رضى الله تعالى عنهم (قوله ابن محمد) أي ابن أبي بكر الصديق رضى الله تعالى عنهم (قوله من) الحسنات (قوله يوفون) (قوله رجل سوء) خبر من

(قوله لانها) أى التوكيل واثمه لتأنيث خبره (قوله لاعلم لهما) أى حقيقتهم بان علم عندهما ولم يعلم شيأ (قوله ينزع) بفتح فسكون فكسر أى يوب (قوله عليها) أى المتصومة (قوله فى النص) أى للوثيقة (قوله علمه) أى موكله (قوله عنه) أى موكله (قوله فان لم يذكر) أى الموكل فى التوكيل ٣٥٦ (قوله لخصمه) أى الموكل (قوله ان يضطره) أى الموكل (قوله هذين الفصلين) أى

الله تعالى عنه كفى بك ظليمان لا تزال مخاصما وقالة أبو الدرداء أيضا عن عائشة رضى الله تعالى عنها قال النبي صلى الله عليه وسلم ابغض الرجال الى الله تعالى الا الذي خصم التاسع ابن العطار لا يصلح للرجل أن يوكل أباه ليطالبه حقا لانها اسمانة للاب العاشر من عزل وكيله فاراد خصمه توكله فابى الاول لا طلاقه على عوراته ووجوه خصوصاته فلا يقبل قوله ولو لخصمه توكله قاله فى الاستغناء ابن فرحون ينبغي أن لا يمكن من توكله لانه صار كهدوم ولا يوكل عدو على عدوه الحادى عشر ابن فرحون لا تجوز الوكالة للمتهم بدعوى الباطل ولا المجادلة عنده ابن العربى فى احكام القرآن فى قوله تعالى ولا تمكن الخائنين خصما ان النيابة عن المتهم المبطل فى الخصومة لا تجوز لقول الله تعالى لرسوله واستغفر الله ان الله كان غفورا رحيم وفى المتبعية ينبغي للوكيل على الخصومة أن يحتفظ بدينه ولا يتوكل الا فى مطلب يقبل فيه يقينه أن موكله قيمه على حقة فجاء فى جامع السنن عن عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنه ما أنه قال من سأل شفاعته دون خدم من حدود الله تعالى ضا لله تعالى فى أمره ومن تكلم فى خصومة لا علم له بهالم يزل فى معصية الله تعالى حتى ينزع (ولخصمه) أى الموكل بالكسر على خصومة (اضطراره) أى الموكل (اليه) أى جعل الاقرار لو كبله عليها بان يقول له لا قبل توكله ولا أخاصمه حتى يجعل له الاقرار المتبطل قولنا فى النص وكلمه على كذا وكذا وعلى الاقرار عليه والانكار عنه هو ما لا يتم التوكيل فى الخصام الا به فان لم يذكر الاقرار والانكار كان لخصمه أن يضطره الى التوكيل على هذين الفصلين هذا هو القول المشهور المعمول به عند القضاة والمحققين الحكم ابن العطار وجاعته من الاندلسيين من حق الخصم أن لا يخاصم الوكيل حتى يجعل موكله له الاقرار (قال) المازرى من نفسه (وان قال) الموكل لو كبله على الخصومة (أقر) بفتح الهمز وكسر القاف وفتح الراء متقلا فعل أمر نيابة (عنى بالف) مثلا (قوله لو كبله أقر عنى بالف) اقرار من نفس الموكل بالالف سواء أقر وكيله عنه به أولا الخط هكذا نقل ابن شاس عن المازرى وكلام المازرى ليس صريحا فى ذلك ونصه على ما نقله ابن عرفة المازرى لو قال للوكيل أقر عنى لقلان بالف ذرهم فى كونه اقرارا من الأمر وجهان للشافعية والظاهر ان ما نطق به الوكيل كالنطق من الموكل لقوله أقر عنى فاضاف قول الوكيل لنفسه وقد قال أصبغ من وكل وكيله لا وجعله فى الاقرار عنه كنفسه فما أقر به الوكيل يلزم موكله وظاهره انه يقول كذلك فى أقر عنى وقول ابن عبد السلام ليس فيما ذكره من قول أصبغ كبير شاهد يدبانه محض دعوى من غير دليل فيه مقابلة مستدل عليه واستشهد المازرى واضح لانه لا فرق بين أمر الموكل وكيله بفعل شئ وبين جعله ذلك الأمر يديه كقوله بع هذا الثوب أو جعلت يديه بذلك هذا ان حملنا قول المازرى على أن قول الوكيل ذلك كقول موكله فيكون حاصلا لزوم اقرار الوكيل لموكله ما وكله على الاقرار به عنه وهذا ظاهر قوله والظاهر أن ما نطق به الوكيل كالناطق من الموكل لقوله أقر عنى وان حملناه على ما فهمه ابن

الاقرار والانكار (قوله ونصه) أى المازرى (قوله لو قال) أى الموكل (قوله ضكونه) أى قوله أقر عنى لقلان بالف (قوله من الأمر) بعد الهمز وكسر الميم أى الموكل (قوله قوله) أى الموكل (قوله فاضاف) أى الموكل (قوله وجعله) أى الموكل الوكيل (قوله عنه) أى الموكل (قوله كنفسه) أى الموكل (قوله وظاهره) أى المازرى (قوله انه) أى أصبغ (قوله كذلك) أى ما يقرب به الوكيل يلزم موكله (قوله فيما ذكره) أى المازرى (قوله من قول أصبغ) بيان ما (قوله كبير شاهد) اسم ليس من اضافة ما كان صفة (قوله يد) بضم قفتح مثقلا خبر قول (قوله بانه) أى قول ابن عبد السلام (قوله محض دعوى) من اضافة ما كان صفة (قوله من غير دليل) تفسير لمحض (قوله في مقابلة مستدل) بفتح الدال (قوله واستشهد المازرى) أى على ان ما نطق به الوكيل كنطق موكله فى أقر عنى بالف لقلان بقول

أصبغ من وكل وكيله وجهه فى الاقرار عنه كنفسه فما أقر به الوكيل يلزمه (قوله لانه) أى الثان (قوله شاس ذلك) أى لقلان عند موكله (قوله كقول موكله) أى لقلان عندى الف (قوله حاصلا) أى كلام المازرى (قوله لموكله) صله لزوم (قوله وهذا) أى كون اقرار الوكيل كاتقارير موكله (قوله قوله) أى المازرى (قوله وان حملناه) أى كلام المازرى

أى يجمع المصيبة في كل  
 (قوله انه) أى الظهار (قوله)  
 كالطلاق) أى في صفة  
 التوكيل عليه (قوله منما)  
 أى الطلاق والظهار (قوله)  
 يرد) بضم ففتح منقلا (قوله)  
 قياسه) أى ابن عبد السلام  
 (قوله وجمعه) أى ابن عبد  
 السلام بين الظهار والطلا  
 عطف على قياسه (قوله)  
 مجرد الانشاء) صلة جمعه  
 (قوله بالفرق) صلة يرد (قوله)  
 وما تحصل) أى مصلته  
 (قوله بدونها) أى المباشرة  
 (قوله لاشقاله) أى الفعل  
 (قوله عليها) أى المصلحة  
 (قوله بينهما) أى لا تحصل  
 مصلته الا بمباشرة ومما  
 تحصل مصلته بدونها  
 (قوله فاختلف) بضم التا  
 (قوله الاول) أى ما توقف  
 مصلته على مباشرته (قوله)  
 من الاول) خبر النكاح (قوله)  
 وهو) أى سبب اباحة الوط  
 (قوله الثاني) أى ما تحصل  
 منعه بدون مباشرته (قوله)  
 الثالث) أى المتردد بينهما  
 (قوله وظهار) عطف على  
 ناديب (قوله فيه) أى الحج  
 (قوله يمكن) أى الحج (قوله)

شاس من أن قوله أقرعني بكذا أقرار منه بذلك قال ابن شاس مانصه لو قال لو كيه أقرعني لقان  
بالف درهم فهو بهذا القول كالمقر بالالف قاله المازري واستقرأ من نص بعض الأصحاب  
قلت فان حلتاه على هذا أصح قول ابن عبد السلام ليس فيما ذكره كبير شاهد و ذكره هوم قابل  
النيابة فقال (لا) تصح الوكالة فيما لا يقبل النيابة (كيمين) وطهارة وصلاة وشهادة ومن لم يكن  
الايلاء واللعان ابن شاس لا تجوز الوكالة في الشهادة والايان والايلاء ابن عرفة لا يستقرأ ميل  
على أن كل ما فيه حق للموكل وعليه غير خاص به جاز فيه التوكيل وقولنا غير خاص به احترازا  
عن وجبت عليه عين لغيره فوكل غيره على حلقة فانها حق عليه ولا يجوز فيه التوكيل لان  
حلف غيره غير حلفه فهو غير الحق الواجب عليه (و) ك(معصية) قتل عدو وعدوان وسرقه  
وغصب ابن شاس لا تجوز الوكالة في المعاصي كالسرقه وقتل العمد العدوان (و) ك(ظهار) ابن  
شاس لا تصح الوكالة بالظهار لانه منكر من القول وزور وخرج ابن هرون عليه الطلاق الثلاث  
وقال ابن عبد السلام الاقرب في الظهار أنه كالطلاق لان كلاهما انشاء مجرد ابن عرفة يرد  
قياسه الظهار على الطلاق وجعه مجرد الانشاء بالفرق بان الطلاق يتضمن اسقاط حق للموكل  
بمختلف الظهار (تبسيهان) \* الاول المستأوى الافعال ثلاثة أقسام ما لا تحصل مصلحته الا  
بمباشرة قطع الكونه لا يستعمل على مصلحة بالنظر لذاته بل بالنظر لفاعله وما تحصل بدونها قطعها  
لاشتماله عليها باعتباره اذ لا يسمع قطع النظر عن فاعله وما هو متردد بينهما فاختلف في الحاقها باحدا  
مثال الاول الايمان والصلاة والصوم واليمين اذ مصلحة الايمان والصلاة والصوم اجل اقله  
تعالى واظهار عبوديته وانما تحصل من جهة فاعلها ومصلحة اليمين لا تتم على صدق حالفها ولا  
تحصل بمحلف غيره ولذا لا يختلف أحد ايسحق غيره والنكاح يعني الوطء من الاول اذ مصلحته  
الحقة وانتساب الولد ولا يحصل هذا بفعل الغير ويعني العقد من الثاني اذ مصلحته تحقق بسبب  
اباحة الوطء وهو يتحقق بعقد الوكيل كتحقيقه بعقد الاصل ومثال الثاني رد العارية والوديعة  
والمغصوب وقضاء الدين وأداء الزكاة فان مصلحتها ايصال الحق لاهله وهذا يحصل بفعل الوكيل  
وان لم يشعر الاصيل ومثال الثالث الحج فمن رأى أن مصلحته تاديب النفس وتهذيبها وتعظيم  
شعائره تعالى في تلك البقاع واظهار الانقياد لامرء تعالى وان اتفاق المال فيه عارض يمكن  
بدونه كحج مستطيع المشي من أهل مكة ومعنى وعرفة ونحوهم الحق بالقسم الاول لان هذه  
المصالح لا تحصل بفعل النائب ومن رأى اشتغالها على اتفاق غالباً بالحقة بالناسي الثاني القراني  
في الفرق الخامس ومائة ان وقف الواقف على من يقوم بوظيفة الإمامة أو الاذان أو الخطبة  
أو التدريس فلا يجوز لاحد ان يتناول من ريع ذلك شيئا الا اذا قام بذلك الشرط على مقتضى  
ما شرطه الواقف فان استناب غيره في هذه الحالة عنه في غير اوقات الاعذار فانه لا يستحق واحد  
بدونه أي اتفاق المال (قوله لان هذه المصالح) أي تاديب النفس وما عطف عليه (قوله اشتغالها)  
الحج (قوله بوظيفة الامامة) اضافة للبيان (قوله فان استناب) أي المولى في الوظيفة (قوله في هذه)  
من يقوم بالوظيفة (قوله عنه) أي المولى فيها (قوله في غير اوقات الاعذار) صلة استناب (قوله فانه)

(قوله لهما) أي المستتيب وثأبه (قوله استحقاقه) أي النائب (قوله صفة) اسم ان (قوله وهي) أي صفة ولايته (قوله بكونه) أي الولاية (قوله يطلق) بضم فسكون فكسر أي يعطى (قوله من الاجرة) بيان ما (قوله لهما) أي الاجرة (قوله ذلك) أي قضاء دينه بالاجرة وسؤال الناس ٣٥٨ (قوله الموصى) بكسر الصاد (قوله ماضيه) مفعول قال (قوله شئنا) أي المتوفى (قوله

منها شيئاً من ريع ذلك الوقف أما النائب فلان من شرط استحقاقه صفة ولايته وهي مشروطة بكونها من ناظر وهذا المستتيب ليس ناظراً إنما هو امام مؤذن أو خطيب أو مدرس فلا تصح الولاية الصادقة منه وأما المستتيب فلا يستحق شيئاً أيضاً لعدم قيامه بشرط الواقف فان استتاب في أيام الأعداء جاز له تناول ريع الوقف وان يطلق لناثبه ما أحب من ذلك الربح اه وسلب ابن الشاط واليعقوبى وقال في التوضيح لما ذكر ان اجير الحج لا يجوز له صرف ما اخذ من الاجرة الا في الحج ولا يقضى بهادينه ويسأل الناس وان ذلك جناية منه لانه خلاف غرض الموصى وأشار الى هذا في مختصره يقول وجنى ان وفي دينه ومشي مائنه وكان شيخنا رحمه الله تعالى يقول ومثل هذا المساجد ونحوها ياخذها الوجيه بوجاهته ثم يدفع من مرتباتها شيئاً قليلاً ان ينوب عنه فارى أن الذي ابقاه لنفسه حرام لانه اتخذ عبادة الله تعالى مخبراً ولم يوف بقصد صاحبها اذ هي اده التوسعة لياقي الاجير بذلك مشروح الصدر قال رحمه الله تعالى واما ان اضطر الى شيء من الاجارة على ذلك فاني أعذره لضرورته اه ونقله في المعيار عن ابن الحاج في مدخله وهو شيخ المصنف وشيخ المتوفى المناوي مقتضى قول المتوفى الذي ابقاه لنفسه حرام استحقاق النائب جميع المعلوم لانه انما حكم بالحرمة على ما ابقاه المستتيب لنفسه لا على ما اخذه النائب خلاف قول القرافي لا يستحق واحد من ما شيئاً ولعل منشأ الخلاف كون التولية شرطاً في الاستحقاق أو غير شرط فيه كما في كلام السبكي في شرح المنهاج وكونها شرطاً فيه هو الذي وقفت عليه في اجوبة العبد ومضى في المعيار وقوله واما ان اضطر الى الظاهر ان مراده أنه معذور فيما حرم على الاول ابقاؤه لنفسه فهو موافق للقرافي في هذا القسم واختاره عجم جواز ما يبقيه المستتيب لنفسه وان استتاب اختيار الغير عذراً وأخذ من جواب القاضي منصور في نوازل الاحكام من المعيار ونحو ما ألج للناسر اللقاني واختاره المناوي في نالينه في المسئلة حيث تكون الاستتابة على مجرى العادة وموافقة العرف من غير خروج فيها الى حد الافراط والزيادة على المعتاد في البلدين الناس من كونها ائماً او غالباً وكثيراً بغير سبب يعذره عادة واقه أعلم وتنفعه الوكالة (بما) أي كل شيء (يدل) عليها (عرفاً) ولا يشترط لانقضاء اللفظ مخصوص قاله الحط في الباب من أركان الوكالة الصيغة وهي لفظ أو ما يقوم مقامه يدل على التوكيل ابن الحاجب المعتبر الصيغة أو ما يقوم مقامها في التوضيح أي المعتبر في صفة الوكالة الصيغة كوكلتك وأنت وكيل أو ما يقوم مقامهما من قول أو فعل كقوله تصرف عني في هذا أو كإشارة الاخر ونحوه اه \* (تنبيهات) الاول الحط هذا من جانب الموكل ولا بد ان يقترب به من جانب الوكيل ما يدل على قبولها فوراً في الباب اثم تقدم عنه ولا بد من قبول التوكيل فان تراخي قبوله بزمان طويل فيخرج فيه قولان من الروايتين في الخيرة والمصلحة فان أجاب في المجلس قبل اختيارها اه وأصله للخيرة وزاد فيه عن الجواهر عن البارزى قال والتحقيق في هذا ان يرجع الى العادة هل المقصود من هذا اللفظ جوابه على الفور ام لا ابن عرفة ابن شاس لا بد

هذا) أي اجبر الحج الذي وفي دينه بالاجرة ومضى في الجناية (قوله مراده) أي صاحبها (قوله بذلك) أي العمل (قوله استحقاق) خبر مقتضى (قوله لانه) أي المتوفى (قوله اخذ) أي الجواز (قوله في الباب) بضم اللام اسم كتاب خبر مقدم (قوله من أركان الوكالة) خبر مقدم (قوله لفظ) جنس (قوله يدل على التوكيل) فصل مخرج خبرها (قوله من قول أو فعل) بيان ما (قوله تصرف) بفتحات متقللاً مبني على السكون (قوله هذا) أي المذكور من بيان الصيغة (قوله به) أي ما دل عليها من الموكل (قوله من جانب الوكيل) بيان ما بعده (قوله قبولها) أي الوكالة (قوله فوراً) صلة يقترب (قوله عنه) أي اللباب (قوله قبوله) أي التوكيل (قوله فيه) أي القبول المترخي بزمان طويل (قوله الخيرة) بفتح الخاء المججمة والمتنقلة أي التي خيرها فوجها في بقائها في عصمة وتطليقها (قوله والمصلحة)

يفتح الميم الثانية واللام مثلاً أي التي ملكها زوجها عصمت (قوله فان اجابت في المجلس قبل) بضم فكسر أي وان في انقضى المجلس ولم تجب في قبول اجابته بعد روايتان (قوله فيه) أي اللباب (قوله من هذا اللفظ) أي الدال على التوكيل

(قوله مفسرنا به كلام المصنف) أى قوله بتبادل من أنه بيان لصيغة الوكالة التي تدعى فيها (قوله هو الظاهر) خبرنا (قوله وعليه) أى مفسرنا به صلة حمل (قوله وحمله) أى كلام المصنف (قوله وهذا) أى حمله على كون الموكل فيه معلوما بالعرف (قوله قوله) أى المصنف (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه (قوله الى ذلك) أى حمله على كون الموكل فيه معلوما بالعرف (قوله فانه) أى لا يجبر دوكلتك (قوله فيما قال) أى الشارح (قوله هذا) ٢٥٩ أى لا يجبر دوكلتك (قوله على

معناه) أى كون الموكل فيه معلوما (قوله الاول) أى بجائيل (قوله بان يقال صحة الوكالة بلفظ يدل عليها عرفا (الخ) تصوير للعلمين (قوله يعنى) أى المصنف بجائيل عرفا (قوله هو) أى كلام البساطي (قوله من ان (قوله) (الخ) بيان ما (قوله وبيع) بفتح الراء وسكون الموحدة أى مسكن (قوله والاخ (الخ) حال (قوله لانه) أى الاخ (قوله وكيل) أى عن أخنسه (قوله محمول) خبر نصرف (قوله وعندها) أى اركان الوكالة (قوله فيصيح) أى التوكيل (قوله مطلقا) أى فى كل قابل للنسابة (قوله وكالة العبد المأذون له) أى توكله عن غير سيده (قوله وفى توكيل الاجنبى) من اضافة المصدون لقاعله واحترزه عن توكيل السيد عده المذكور بعده (قوله غير المأذون له) مقعول توكيل (قوله وفى النوادر) خبر مقدم (قوله لزمته) أى العبد (قوله

فى الصيغة من القبول فان وقع بالقور قواض وان تأخر فى لغوه قولان على الروايتين فى لغو التغيير باتضاء المجلس المازرى التحقيق الرجوع لاعتبار المقصود والعادة هل المراد من اللفظ استدعاء الجواب عاجلا أو لو كان مؤثرا ١٥ ونحوه فى التوضيح الثانى الخط مفسرنا به كلام المصنف هو الظاهر وعليه حمله البساطي وحمله الشارح على كون الموكل فيه معلوما بالعرف وهذا اتفق عنه قوله بعد بل حتى يفوض أو يعين بنص أو قرينة وتخصص وتقييد بالعرف والحا الشارح الى ذلك قوله لا يجبر دوكلتك فانه ظاهر فيما قال ويمكن حمل هذا على معناه مع حمل الاول على ما قلناه بان يقال صحة الوكالة بلفظ يدل عليها عرفا وليس مطلق ما يدل عليها كافيها الذى يصدق المطلق مع التفويض والتعيين والاعم لا يدل على الاخص اهـ ويحتمل أن المصنف أراد بجائيل عرفا ما يدل على الوكالة وعلى الموكل فيه لانه يصح أن يخلق بالركن الثالث اعنى الموكل فيه كفى الجواهر والنخبة ويصح تعلقه بالركن الرابع الذى هو الصيغة والمعنى تصح الوكالة بجائيل عرفا على الوكالة وعلى الشئ الموكل فيه ولهذا اعقبه بقوله لا يجبر دوكلتك فهذا يدل على ما قلناه والله أعلم الثالث البساطي يعنى ليس للوكالة صيغة خاصة بل كل ما يدل لغة أو عرفا فانها تنعقد به فان خالف العرف اللغة فالمعتبر العرف اهـ وهو راجع لما قلناه من أن المعتبر العرف الرابع مما يدل على الوكالة عرفا العادة كما اذا كان ربع بين أخ وأخت والاخ تولى كرام وقبضه سنين متطاولة ثم تنازعا فقول قوله انه دفع لاخته حظها ابن ناجي عن شيخه لانه وكيل بالعادة ابن رشد وتصرف الزوج فى مال زوجته محمول على الوكالة حتى يثبت التعدى الخامس اركان الوكالة أربعة الموكل والوكيل وتقدم شرطهما عند قوله فى باب الشركة انما تصح من أهل التوكيل والتوكل والثالث الموكل فيه وأشار اليه بقوله فى قابل النيابة والرابع الصيغة وأشار اليها بقوله بجائيل عرفا وعدها جماعة ثلاثة المشد إلى أركان الوكالة العاقدان والمعقود عليه والصيغة والعاقدان الموكل والوكيل وشرط الموكل جواز تصرفه فيما وكل عليه فيصح من الرشد مطلقا ومن المجبور فى الخصومة السادس تقدم فى باب الشركة ان وكالة العبد المأذون له جائزة وفى توكيل الاجنبى غير المأذون له طريقتان وفى النوادر اذا وكل السيد عبده لزمته الوكالة وان لم يقبلها (لا) تصح الوكالة (لا) يجبر دوكلتك (الخ) الخالى عن التفويض والتعيين (بل حتى يفوض) بضم ففتح فكسر مثقلا أى الموكل للوكيل فى التوكل عنه فى جميع حقوقه القابلة للنسابة أو يعين ابن شاس لو قال وكنتك أو أنت وكيلى لم يجز حتى يقيس بالتفويض أو بالتصرف فى بعض الاشياء وهذا قول ابن بونس وابن رشد فى المقدمات قال وهو قولهم فى الوكالة ان قصرت طالت وان طالت قصرت أبو الحسن

وان لم يقبلها) أى العبد الوكالة (قوله لو قال) أى الموكل (قوله لم يجز) أى التوكيل (قوله يقيد) أى الموكل (قوله وهذا) أى كون الوكالة لا تنعقد بوكلتك أو أنت وكيل حتى يفوض أو يخصص (قوله قال) أى ابن رشد (قوله قولهم) أى أهل المذهب (قوله قصرت) أى صيغتها كوكلتك تفويضا (قوله طالت) أى تمت كل حق للموكل أو عليه قابل للنسابة (قوله طالت) أى صيغتها كوكلتك على يسع دأوى التي يمكن كذا (قوله قصرت) أى اختصت ببيع الدار المذكورة

(قوله فرق) بفحان محققا (قوله فيها) أي الوكالة (قوله قال) أي ابن رشد (قوله لأنها) أي الوصية قال في المقدمات إذا وكل الرجل الرجل وكالة مطلقة ولم يخصه بشئ دون شئ فهو وكيله في جميع الأشياء وإن سمي بيا أو ابتاعا أو خصاما أو شيا من الأشياء فلا يكون وكلا إلا فيما سمي وإن قال في آخر كلامه وكالة مفوضة لأنه إنما يرجع لما سمي خاصة وهذا قولهم في الوكالة إذا طالت قصرت وإذا قصرت طالت ٣٦٠ ٨١ (قوله ويرد) بضم ففتح مثقلا (قوله غيره) أي السداد (قوله إلى) بشد الياء

فرق ابن رشد بينهما وبين الوصية بوجهين أحدهما العادة قال لأنها تقتضي عند إطلاق لفظ الوصية التصرف في كل الأشياء ولا تقتضي عند إطلاق لفظ الوكالة الرجوع إلى اللفظ وهو محقق الثاني أن الموكل كل متي التصرف فلا بد أن يبقى لنفسه شيئا فبقية تقرر ما بقي والمرص لا تصرف له إلا بعد الموت فلا يقتصر إلى تقرر وإذا فوض الموكل لو وكيله وتصرف الوكيل (فيضي النظر) أي السداد والمصلحة من تصرف الوكيل لموكله ويجوز أن يسد ويرد غيره في كل حال (إلا أن يقول) الموكل فوضت لك النظر (وغير النظر) فيضي غير النظر أيضا ق ابن بشير وابن شاس أن قال وكلتك بما إلى من قليل وكثير شملت الوكيل جميع الأشياء ومضى فعله فيها إذا كان نظرا وما ليس بنظر فهو معزول عنه عادة إلا أن يقول أفعلم ما شئت ولو كان غير نظر ابن عرفة تبعهما ابن الحاجب وقوله ابن عبد السلام وابن هرون ومقتضى أصل المذهب منع التوكيل على غير وجه النظر لأنه فساد وقيد وإسيع التمر قبل بدو صلاحه بخلافه عن الفساد ونقل التمنى عن المذهب منع توكيل السفه اه خليل فيه نظر إذ لا يذن الشرع في السفه فينبغي أن يضمن الوكيل إذ لا يحل لهم ذلك اه وفهم ابن فرحون كلام ابن الحاجب ومن تبعه بخلاف ما فهمه ابن عرفة والمصنف فقال أثره هذا مثال لو وكالة التفويض ولفظ ما يقتضي العموم ومعناه فلو قال له وكلتك بما إلى تعاطيه من بيع وشراء وطلاق وعق وقليل الأشياء وكثيرها جاز فعل الوكيل في ذلك كله بشرط كونه على وجه النظر وعكسه هو معزول عنه بالعادة إلا أن يقول له أفعلم ما رأيت كان نظرا عند أهل البصر والمعرفة أو غير نظر وليس مراده أفعلم ما شئت وإن كان سفها كما فهمه صاحب التوضيح اه الخط هذا إنما يتم على منع توكيل السفه وهو أحد طريقين وأما على جواز توكيله فيرجع فيه إلى كلام التوضيح والحق أن النظر هنا في مقامين أحدهما جواز التوكيل على هذا الوجه والثاني مضي أفعال الوكيل وعدم تضمينه فاما جواز التوكيل على هذا الوجه فإن أريد به الأذن فيما هو سفه عنه الوكيل فالظاهر أنه لا يجوز ولا يفتي التوقف فيه وإن أريد به الأذن فيما وراء الوكيل صوابا وإن كان سفها عند الناس فإن كان الوكيل معلوم السفه فلا يجوز أيضا وإن كان على خلاف ذلك جاز وأما مضي أفعال الوكيل وعدم تضمينه فالظاهر أن أفعاله ماضية ولا ضمان عليه في شئ لا ذن موكله له فيه وقد قال في كتاب الجراح فبين أذن لإنسان في قطع يده فقطعها لا تؤد عليه لأنه لا ذن له فيه فالمال أحرى وهذا والله أعلم هو الذي أراد ابن بشير وابن شاس وابن الحاجب بل هو المتبادر من قولهم مضي أي وإن كان لا يجوز أن يسد انعم بقى وجهه لخل

(قوله من قليل وكثير) بيان (قوله جميع الأشياء) أي التي إلى موكله (قوله فعله) أي الوكيل (قوله فيها) أي الأشياء موكله (قوله إذا كان) أي فعله (قوله فهو) أي الوكيل (قوله الآن) يقول أي الموكل (قوله ولو كان) أي ما تفعله (قوله تبعهما) أي ابن شاس وابن بشير (قوله وقوله) بكسر الموحدة (قوله ومقتضى) بفتح الصاد (قوله أصل) أي قاعدة (قوله بيع التمر الخ) أي جوازه (قوله فيه) أي جواز غير النظر (قوله لهما) أي الموكل ووكيله (قوله ذلك) أي غير النظر (قوله فقال) أي ابن فرحون (قوله أثره) أي كلام ابن الحاجب (قوله ولفظ) عطف على وكالة (قوله ومعناه) أي كلام ابن الحاجب (قوله فلو قال) أي الموكل (قوله له) أي وكيله (قوله إلى) بشد الياء (قوله من بيع

الخ) بيان ما (قوله وعكسه) أي ما على غير وجه النظر (قوله هو) أي الوكيل (قوله مراده) أي الموكل كلامهم (قوله وإن كان) أي ما تفعله (قوله فيرجع) بضم الياء وفتح الجيم (قوله على هذا الوجه) أي فعل النظر وغيره (قوله وعدم تضمينه) أي الوكيل عطف على مضي (قوله فيه) أي عدم جوازه (قوله وإن كان) أي الوكيل (قوله على خلاف ذلك) أي غير معلوم السفه (قوله لا تؤد) أي قصاص (قوله عليه) أي القاطع (قوله لأنه) أي المقطوع (قوله له) أي القاطع (قوله فيه) أي القاطع (قوله وهذا) أي مضي فعل الوكيل وعدم تضمينه (قوله هو) أي المضي وعدم التضمن

(قوله كلامهم) أي ابن بشير وابن شاس وابن الحاجب (قوله من المدونة) أي كآب الشركة (قوله من شركك أو وكيل) بيان مقوض اليه (قوله على وجه المعروف) صلاصته واضافته للبيان (قوله فلا يلزم) أي المعروف المقوض خبر ما (قوله ولكن يلزم) أي المعروف (قوله الشريك) أي الذي صنع المعروف (قوله في حصته) أي الشريك صلاصته يلزم (قوله ويرد) بضم الياء وفتح الراء (قوله قولهم) أي ابن بشير وابن شاس وابن الحاجب (قوله وان كان فيه ٣٦١ مصلحة في نفس الامر) حال (قوله

فيها) أي التبرعات (قوله منها) أي التبرعات بيان ما (قوله ولم يكن فاعله من أهل اليقين والتوكل) حال (قوله علم) بضم العين (قوله يقبل) بضم فكسر (قوله بضم) بفتح فسكون فكسر أي يحط (قوله الشيء) أي الدين (قوله وال) أي وان لم نقل مراده كونه عايدا بثبوت المال (قوله فهو) أي كلام الكافي (قوله ابتداء) أي الموكل والوكيل (قوله ثم قال) أي الموكل (قوله بضم الميم) قوله وان (قال) أي الموكل (ومعانيه) أي التوكيل عطف على وجوه (قوله كان) أي قوله (قوله ونقله) أي كلام ابن رشد (قوله زاد) أي ابن رشد (قوله لا يشد) بفتح فكسر مثقلا أي يخرج (قوله وأذن) أي الموكل (قوله) أي الموكل (قوله أن يوكل) أي الموكل (قول عنه) أي الموكل (قوله فلو لم يذكر) أي الموكل (قوله فني دخوله) أي توكل

كلامهم على الجواز ابتداء وذلك انه قال في كآب الشركة من المدونة وما صنعه مقوض اليه من شركك أو وكيل على وجه المعروف فلا يلزم ولكن يلزم الشريك في حصته ويرد صنيع الوكيل إلا أن يملك ما صنعه الوكيل فيضمنه الوكيل فإذا كان الوكيل ممنوعا من التبرعات فيمكن أن يقال معنى قولهم يضمن النظر أي ما فيه مصلحة تعود بثبوت المال للتبرعات كالعتق والهبة والصدقة إلا أن يقول وكلمة وكالة مقوضة وأذنت لك أن تفعل جميع ما تراها وان كان غير نظر أي ليس فيه مصلحة تعود بثبوت المال وان كان فيه مصلحة في نفس الامر فتضمن التبرعات ولا يقال فيها أنها مفسدة وفساد الأمانات فاحش منها وخروج عن الحد ولم يكن فاعله من أهل اليقين والتوكل وأما علمه (تنبيهات) الأول علم من كلام المدونة المتقدم أن الوكيل المقوض ممنوع من التبرع فأحرى غيره وفي الكافي ما نصه وأما الوكيل المقوض اليه فله أن يقبل ويؤخر وان يضمن الشيء على وجه النظر ويتقذره في المعروف والصدقة إذا كان له وجه وله له كله محمول على النظر حتى يتبين خلافه فإذا بان تعديده أو فساده ضمن وما خالف فيه الوكيل المقوض اليه أو غيره ما أحريه فهو متعذر ولو كله تضمنه ان شاء الله الحاطي ينبغي أن يجعل قوله ويتقذره في المعروف والصدقة إذا كان له وجه على أن المراد إذا كان له وجه يعود بثبوت المال كما قالوا في الشريك أنه يضمن إذا قصد به الاستئلاف للتجارة والافهوخالف للمدونة وأما علمه الثاني إذا ابتداء الوكالة بشئ معين ثم قال انه وكله وكالة مقوضة وأقامه مقام نفسه وأقر له منزله وجعل له النظر بما يراه فاعلم يرجع التقويض الى ما سمعه ولا يتعداه لذلك كله محمول على ما سمعه وعاد اليه وان لم يسم شيئا بالكلية وانما قال وكلمة وكالة مقوضة فهذا التوكيل تام في جميع امور الوكالة فيجوز فعله في كل شئ من بيع وشراء وصلى وغيرها قال ابن رشد قال وان قال وكالة مقوضة جامعة لجميع وجوه التوكيل ومعانيه كان ابن في التقويض ونقله ابن عرفة زاذني المقدمات وهذا قولهم في الوكالة إذا طالت قصرت وإذا قصرت طالت ونقله في التوضيح والبرزلي عن ابن الحاجب عن ابن عاتق الثالث المبني اختصار لفظ التوكيل الشامل للعام ان يقول وكل فلان فلانا توكل مقوضا جامعة لمعاني التوكيل كله لا يشد عنه فصل من فصوله ولا فرع من فروع أصوله دأبها مستقرا واذن له ان يوكل عنه من شاء بما شاء من فصوله فلو لم يذكر وكيل غيره عنه ففي دخوله فيه اختلاف للمتقدمين بعضهم لم يحفظ فيه قول لا أحد منهم والظاهر ان له التوكيل لان الموكل اتزله منزله وجعله بمنزلة الرابع ابن تاجي في شرح المدونة حيث كان الوكيل التوكيل فاعلم يوكل أمينا وظاهرا ما في التوكيل انه لا يشترط مساواته في الأمانة وظاهر اجازته اشتراط مساواته فيها ولو وكيل المقوض التصرف في كل شئ لموكله (الاطلاق) لزوجة موكله (وانكاح) أي تزويج (بكره) أي موكله بكسر فسكون

٤٦ منح غير عنه (قوله فيه) أي تقويض التوكيل (قوله فيه) أي توكل الوكيل المقوض (قوله ان له) أي الوكيل المقوض (قوله ان له) أي الوكيل المقوض اليه (قوله منزله) أي موكله (قوله ما في التوكيل) أي بابه من المدونة (قوله انه) أي وكيل الوكيل (قوله مساواته) أي وكيل الوكيل (قوله) أي الوكيل (قوله اجازتها) أي المدونة (قوله مساواته) أي وكيل الوكيل (قوله) أي الوكيل (قوله فيها) أي الأمانة (قوله ولو وكيل) خبر مقدم

(قوله بأنها) أي الأربعة (قوله ان ذلك) أي طلاق زوجة موكله (قوله له) أي وكيله (قوله أنه) أي الوكيل (قوله الموكل) تفسير  
لفاعل يعين (قوله لو كيلة) صلة يعين (قوله ما و كاله) بفتح مثة لامفعول يعين (قوله لفظ) تفسير لفاعل يخصص المستتر فيه  
(قوله العام) أي الشامل لما يصلح له بلا حصر نعت لفظ (قوله ولها) أي السلعة (قوله به) أي سوقها الخاص بها (قوله لفظ  
الموكل) تفسير لفاعل تعيد المستتر فيه (قوله المطلق) بفتح اللام أي الموضوع للماهية بلا قيد نعت لفظ (قوله فيقيد) أي  
المطلق (قوله بالثقب الثياب) من إضافة ما كان صفة (قوله ومعتاد الاسواق) من إضافة ما كان صفة (قوله لبيعها) أي السلعة  
صلة معتاد (قوله لفظ) جنس ٣٦٢ (قوله يستغرق الصالح له) فصل مخرج لما لا يستغرق الصالح له كالمعلم واسم الجنس

والنكحة في الاثبات (قوله بلا حصر) فصل  
مخرج امعاء العدد (قوله  
ويخصه) أي العام (قوله  
اللفظ) جنس (قوله الدال على  
الماهية) فصل مخرج اللفظ  
الدال على غيرها كالمعلم  
والنكحة وعلم الشخص  
(قوله بلا قيد) فصل مخرج  
علم الجنس (قوله وتقيده  
تعيين بعض افراده) أي  
المطلق (قوله خصص)  
بضم فكسر مثقلا (قوله  
قيد) بضم فكسر مثقلا  
(قوله بشئ معين) تنازع فيه  
خصص وقيد (قوله أي  
لا يجاوز الوكيل ذلك الشئ  
المعين) تفسير للفعل وفاعله  
المستتر فيه ومفعوله البارز  
(قوله بالتصرف) صلة بعد  
(قوله الى غيره) أي المعين  
صلة بعد (قوله منه) أي  
الوكيل (قوله منه) أي  
المشتري (قوله بدفعه) أي  
الثمن (قوله له) أي الوكيل  
(قوله واذا تلف) أي الثمن

(قوله فلا يضمنه) أي الوكيل الثمن (قوله يالك) بفتح فسكون فكسر (قوله وقبضه) أي الثمن عطف على المطالبة الوكيل  
(قوله فلو سلم) بفتح مثة مثقلا أي الوكيل المبيع للمشتري (قوله ولم يقبض) أي الوكيل (قوله غنه) أي المبيع (قوله وتعدر) بفحركات  
مثقلا (قوله قبضه) أي الثمن (قوله ضمنه) أي الوكيل الثمن (قوله وليس كذلك) قد يقال بل هو كذلك ويحيل الوكيل البائع  
على المشتري يقبض منه غنه والذي في التوضيح اذا لم يقبضه ولم يحل البائع عليه حتى تعدر قبضه واقه اعلم (قوله غنها) أي الرباع  
(قوله بدفعه) أي ثمنها (قوله له) أي الوكيل يبعها (قوله له) أي الوكيل (قوله وكل) بضم فكسر مثقلا



(قوله عنه) اى العقار (قوله من مشتره) اى العقار (قوله منه) اى الوكيل (قوله واقام) اى الوكيل (قوله على بيعه) اى العقار (قوله فلا يمكن) بضم فتح مثقلا اى الوكيل (قوله منه) اى قبض عنه (قوله فليس له) اى وكيل بيع الدار والعقار (قوله ذلك) اى قبض عنها (قوله فيجزيه) اى وكيل بيعها (قوله وهذا) اى وكيل بيع الدار والعقار (قوله فله) اى وكيل بيع السلع (قوله عنها) اى السلع (قوله ولو اقتصصر) اى المصنف (قوله بالشراء) اى عليه (قوله وتبعه) اى ابن شاس (قوله وقبله) بكسر الموحدة (قوله وفى قبوله) اى قول ابن شاس الوكيل بالشراء فقبض المبيع (قوله مطلقا) حال من هاء قبوله (قوله عليه) اى الوكيل (قوله لا يجب) اى دفع الثمن على الوكيل (قوله لا يجب) اى قبض المبيع على الوكيل (قوله فرقوا) بفتح القاف والراء محققا (قوله قبض الوكيل عن) من اضافة المصدر فاعله وتكمل عمله بنصب مقعوله (قوله وعدم صحة) عطف على ٣٦٣ وجوب (قوله نقد) اى مجهل مهر

(قوله عليه) اى قبض  
نقد ها (قوله بانه) اى  
الوكيل الخ صله فرقوا (قوله  
لم يطلع) اى الوكيل (قوله  
عليه) اى العيب (قوله  
على بائعه) صله رد (قوله  
بدون الخ) صله رد (قوله فان  
عينه له) اى حين توكيله على  
شراؤه مفهوم ان لم يعينه  
(قوله واغتنقاره) اى العيب  
(قوله لغرضه) بفتح الغين  
المجته والراء اى الموكل (قوله  
واختلف) بضم التاء (قوله  
له) اى الوكيل (قوله رد  
اى المبيع) قوله لانه اى  
الوكيل (قوله واذا الزمه)  
اى الوكيل (قوله وبه)  
الرد (قوله فالتخلص) بضم  
فتح فكسر مثقلا او بفتح  
الاول والثالث وسكون  
الثاني (قوله منه) اى  
الضمان (قوله رفعه) اى  
الوكيل (قوله فيحكم) اى  
الحاكم (قوله له) اى الوكيل

الوكيل على بيع الدار والعقار ان اراد قبض عنه من مشتره منه واقام يئنه أنه وكيل على بيعه فلا يمكن منه لان العرف والعادة ان وكيل بيع الدار والعقار لا يقبض عنها فليس له ذلك الا بتوكيل خاص على قبضه الا أن يكون أهل بالدبرت عادتهم بان متولى بيعها يتولى قبض عنها فيجزيه اقامة يئنه على الوكالة على البيع وهذا بخلاف وكيل بيع السلع فله قبض عنها ولو اقتصصر على قوله فله قبض الثمن لا يفتى عن قوله فله طلب الثمن (أو) الا اذا وكل على (اشترائه) اى الوكيل (قبض المبيع) من يادعه ابن عرفة ابن شاس والوكيل بالشراء فقبض المبيع وتبعه ابن الحاجب وقبله ابن عبد السلام وابن هرون وفى قبوله مطلقا نظر ومقتضى المذهب التخصيص بحيث يجب عليه دفع الثمن يجب عليه قبض المبيع وحيث لا يجب لا يجب للنكته التى فرقوا بين وجوب قبض الوكيل عن ما باعه وعدم صحة قبض ولى الثيب نقد وليسته دون توكيل عليه بانه فى البيع هو مسلم المبيع لمبتاعه وليس الولي كذلك فى الشكاح اه الخط ما قاله ظاهره وسيد مكر المصنف الموضع الذى يجب على الوكيل فيه دفع الثمن (و) للوكيل على الشراء (رد المبيع) بسبب قدیم لم يطلع عليه حال شراؤه على يادعه بدون اذن موكله (ان لم يعينه) اى المبيع (موكله) حين توكيله على شراؤه فان عينه له فليس لردده الا بادن موكله اتفاقا لاحتمال علم الموكل بالعيب واغتنقاره لغرضه فى المبيع واختلف اذا لم يعينه فقال ابن القاسم لردده لانه ضامن لخالفه الصفة وقال أشهب ليس لردده وان رده فله موكل قبوله وتضمن الوكيل قيمته ان قات أبو عمران واذا الزمه الضمان بعدم الرد عند ابن القاسم وبه عند أشهب فالتخلص منه وقعه للناكم فيحكم له باحد المذهبين فيسقط الضمان بالمذهب الاخر (وطوب) ووكيل الشراء أو البيع (بثمن ومثمن) ولو صرح بانه وكيل (مالم يصرح) الوكيل حين الشراء او البيع (بالبرائة) من دفعه الثمن أو المثمن فان صرح به فلا يطالب حينئذ وانما المطالب به موكله ابن الحاجب ويطالب بالثمن والمثمن مالم يصرح بالبرائة والعهد مالم يصرح بالوكالة فى الذم افعى التدليس بالعيوب منها قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه من ابتاع سلعة لرجل واعلم باقعا انه انما يشترى بها القلان فالثمن على الوكيل نقدا كان أو مؤجلا حتى يقول له

(قوله باحد المذهبين) اى مذهب ابن القاسم ومذهب أشهب (قوله فيسقط الضمان) اى عن الوكيل (قوله بالمذهب الاخر) اى الذى لم يحكم الحاكم به لرفع حكمه الخلاف (قوله ووكيل الخ) تفسير لنا تب فاعل طوب المستتر فيه (قوله الوكيل) تفسير لقاعل يصرح المستتر فيه (قوله من دفعه) اى الوكيل (قوله فان صرح) اى الوكيل (قوله بها) اى البرائة (قوله فلا يطالب) اى الوكيل بئمن ولا مثمن (قوله به) اى الثمن او المثمن (قوله والعهد) اى ضمان العيب والاستحقاق عطف على الثمن (قوله لم يصرح) اى الوكيل (قوله فى الذم) صله يصرح (قوله فى التدليس) اى كناية خبر مقدم (قوله منها) اى المدونة ببيان التدليس (قوله ابتاع) اى اشترى (قوله واعلم) اى المبتاع (قوله انه) اى المبتاع (قوله كان) اى الثمن (قوله يقول) اى المبتاع (قوله له) اى بائعها

(قوله يتقدم) أي الثمن (قوله فلان) أي الموكل (قوله على الآمر) بعد الهمز وكسر الميم (قوله من كتاب محمد) خبر مقدم (قوله ان قال) أي الوكيل (قوله فهذا) أي قوله لتبعه (قوله كالشرط) أي من الرسول بأنه لا يذبح الثمن ولا يطالب به (قوله المؤكد) بكسر الكاف (قوله فلا يتبع) أي البائع بالثمن (قوله فان انكره) أي فلان البعثة (قوله ان قال) أي الرسول (قوله ابتاعه) أي اشترى الشيء الموكل على شراؤه لفلان (قوله ولم يقل) أي الرسول (قوله وهو) أي فلان (قوله فليتبع) أي البائع بالثمن (قوله الآمر) بعد الهمز وكسر الميم أي بارسال الرسول (قوله فليتبع) أي البائع بثمنه (قوله ايها) أي الآمر ومأموره (قوله شاء) أي البائع اتباعه بالثمن (قوله المشتري) تفسير لفاعل يعلم المستغني (قوله منه) أي الوكيل (قوله فان علم) أي المشتري منه (قوله فان كان) أي الوكيل (قوله ٣٦٤ طواب) أي الوكيل (قوله بها) أي المهددة (قوله سواعلم) أي المشتري (قوله

في العقد انما يتقدم فلان دوني فالثمن على الآمر حينئذ وشبه في مطالبة الموكل بالثمن فقال (ك) قول الوكيل للبائع (يعني فلان) اليك لتبعه (أي فلا تأسله كذا بتمن كذا فان باعه فالثمن يطلب من فلان لا من الرسول ان اقر فلان بارساله فان انكره فطلب من الرسول ق ابن يونس من كتاب محمد ان قال فلان بعثني اليك لتبعه فهذا كالشرط المؤكد فلا يتبع الا فلان فان انكره فلان غرم الرسول رأس المال (لا) يطالب بالثمن فلان ان قال الرسول بعثني اليك (لاشترى منك) سلعة كذا ابن المواز ان قال اني ابتاعه لفلان ولم يقل وهو يتقدم دوني فليتبع المأمور الا أن يقول الآمر فليتبع ايها ماشاء ابن عرفة الا أن يدعي الآمر أنه دفع الثمن للمأمور فيصاف ويرأى يتبع المأمور (و) طوب الوكيل على البيع (بالمهددة) أي ضمان المبيع من غيب واستحقاق (ما لم يعلم) المشتري منه بأنه وكيل فان علم أنه وكيل فاطالب بالمهددة الموكل لا الوكيل ان لم يكن وكما لمقوضا فان كان مقوضا طوب له وان علم المشتري منه بأنه وكيل سواعلم أنه مقوض ام لا ق فيها من بأع سلعة لرجل بامره فان علم المشتري في العقد انهم الفلان فله مهددة على ربه ان ردت بعيب فعلى ربه اترد وعليه الثمن لا على الوكيل وان لم يعلم انهم الفلان حلف الوكيل والاردت السلعة عليه وماباع الطوافون والخصاس ومن يعلم انه يبيع للناس فلا مهددة عليهم ولا استحقاق والتابعة على ربه ان وجدوا لا اتبع ابن يونس انما فرق بين شراء الوكيل وبينه ان قال المبيع اقلان فالمهددة على فلان وان قال اشترى لفلان فالثمن على الوكيل الا أن يقول فلان يتقدم دوني لان المهددة امرها خفيف وقد لا يحتاج اليها ايدا والثمن في شراؤه لا بد منه والوكيل قد ولو معاملته وقبض سلعته فعليه اداعتها الا ان يشترط أنه على فلان (وتعسين) بفحقات مثقلا (في) التوكيل على البيع (المطلق) بضم الميم وسكون الطاء وفتح اللام عن التقييد بتقد شخص وفاعل تعين (تقد البلد) الذي يبيع الوكيل فيه ق في الكافي من وكل يبيع سلعة فباعها بغير الدراهم والدينار فلا يلزم الآمر واستحب مالك رضي الله تعالى عنه أن يساع العرض فان كان في ثمنه فضل عن قيمة المبيع فهو لا آمر وان كان فيه نقصان ضمنه الوكيل قت سكت عن حكم مخالفة الوكيل ويبيعه

فيها) أي المدونة خبر مقدم (قوله لرجل) لغت سلعة (قوله بامره) أي الرجل سلعة (قوله في العقد) صلة تعلم (قوله فالمهددة) أي ضمان عنها (قوله ردت) بضم الراء وشدة الدال أي السعة (قوله فعلى ربه) صلة ترد (قوله وعليه) أي ربه الثمن (قوى وان لم يعلم) أي المشتري (قوله حلف الوكيل) أي انها لفلان (قوله والا) أي وان لم يحلف الوكيل أنها لفلان (قوله ردت السلعة عليه) أي الوكيل (قوله يعلم) بضم الهمزة (قوله وجد) بضم الواو وكسر الجيم أي ربه (قوله والا) أي وان لم يوجد ربه (قوله اتبع) بضم فكسر أي الطواف أو الخاص أو من يعلم أنه يبيع للناس (قوله فرق)

بفحقات مثقلا أو بضم فكسر مثقنا (قوله ويبيعه) أي الوكيل (قوله ان قال) أي الوكيل (قوله وان بعرض بفتح فسكون) أي قوله لان العهدة الخ) صلة فرق (قوله ولي) بفتح فسكون أي قوله وبأشهر (قوله معاملته) أي البائع (قوله وقبض) أي الوكيل (قوله سلعته) أي البائع (قوله الا أن يشترط) أي الوكيل (قوله انه) أي ثمنها (قوله عن التقييد الخ) صلة المطلق (قوله وكل) بضم فكسر مثقلا (قوله فلا يلزم) أي البيع (قوله الآمر) بعد الهمز وكسر الميم (قوله العرض) أي الذي باع الوكيل السلعة الموكل على بيعها به (قوله في ثمنه) أي العرض (قوله فهو) أي الفضل (قوله لا آمر) بعد الهمز وكسر الميم (قوله فيه) أي ثمنه (قوله نقصان) أي عن قيمة المبيع (قوله ضمنه) أي التقصير (قوله ويبيعه

بعرض الخ) بيان مخالفة (قوله بفتح غير) بالإضافة للامة (قوله ويانه) أي حكم المخالفة (قوله انه) أي الوكيل (قوله وقته) أي المبيع (قوله الاخر) بعد الهمز وكسر الميم (قوله فعله) أي بيع وكيله بعرض أو بفتح غير البلد (قوله وبأخذ) أي الآخر (قوله سلها) أي المدونة (قوله وفي وكالتها) أي المدونة خبر مقدم (قوله ان باع) أي الوكيل ما وكل على بيعه بعرض (قوله ولم يفت) أي المبيع (قوله فليس له) أي الموكل (قوله فضمينه) أي الوكيل (قوله ويخير) أي الموكل (قوله في اجازة بيعه) أي الوكيل (قوله أو ففضه) أي بيعه (قوله وان فات) أي المبيع (قوله خير) أي الموكل (قوله فيما يفت به) أي أخذه (قوله من عرض) أي أو ففضه غير البلد (قوله ما) أي القيمة (قوله قيمتها) أي السلعة (قوله وسلم) بضم ففتح ففتح كسر متفلا أي الموكل (قوله وهو) أي ما في وكالتها (قوله وفاق) أي ما في سلها (قوله البلد) أي الذي يبيع الوكيل به (قوله المطلق) نعم التوكيل (قوله في سلها) أي المدونة الثاني (قوله ولم يصف) أي الآخر (قوله) أي المأمور (قوله ذلك) أي الموكل ٣٦٥ على شره أمة كان أو ثوبا (قوله فان اشترى) أي الوكيل (قوله

بعرض أو بفتح غير البلد ويانه انه يضمن قيمته ان فات الا ان يجيز الآخر فعله وبأخذ ما باع به كذا في سلها الثاني وفي وكالتها ان باع بغيره ولم يفت فليس له تضمينه ويخير في اجازة بيعه وأخذ ما يفت به أو ففضه وأخذ سلته وان فات خير فيما يفت به من عرض أو تضمين الوكيل قيمتها ويسلم العرض للوكيل عياض وهو وفاق وان اختلف نقد البلد فينبغي اعتبار غالبه (و) تعين في التوكيل على الشراء المطلق شيء (لا تقي) أي مناسب (به) أي الموكل ق في سلها الثاني ما للرضى الله تعالى عنه من أمر رجلا يشتري له جارية أو ثوبا ولم يصف له ذلك فان اشترى له ما يصلح أن يكون من ثياب الآخر وخدمه جاز ولم يصر الآخر وان ابتاع له ما لا يشبه أن يكون من خدمه ولا من ثيابه فذلك لازم للمأمور ولا يلزم الآخر الا أن يشاء ويتعين للاتق في كل حال (الا أن يسمى) الموكل للوكيل (الثمن) الذي يشتري به ما وكله على شره ونقص المسمى عن ثمن الاتق ولم يمكن أن يشتري به الا ما لا يليق (فتردد) أي تأويلان في جواز شراء ما لا يليق وخدمه ابن يونس بعض القرويين ان سمي الثمن ولم يصف فلا يبالى ما اشترى له كان يشبهه أو لا يشبهه لانه قد بان له وقد وذل وقال به بعض اصحابنا ينبغي ان لا يلزمه الا ان يشتري له ما يشبهه وان سمي الثمن خاصة والمستلة على أربعة أوجه تأتمها ليسم ولم يصف فيلزمه ما يشترى به ما يشبهه من ثيابه وخدمه وثالثها أن يسمى ويصف فيلزمه ما يشترى به بالمسمى أو فوقه يسير أو بدونه بقليل أو كثير ورابعها أن يصف ولا يسمى فلا يبالى بما يشتري به من الثمن (و) تعين في التوكيل المطلق على بيع أو شراء (عن المثل) للمبيع أو المشتري ق فيها المالك رضي الله تعالى عنه ان باع الوكيل أو ابتاع بما لا يتعين الناس بعثه فلا يلزمك كبسعه الامة ذات الثمن الكثير بخمسة دنانير ومجوها ابن القاسم ويرد ذلك كله ان لم يفت فان فات لازم الوكيل القيمة ولو باع بما يشبهه جاز يبعه ابن عرفة المازري في كون التسمية للثمن مسقطه عن الوكيل النداء والاشهار والمبالغة في الاجتهاد ام لا ابن بشير لو امره ببيع سلعة بثمن معلوم

أي الموكل (قوله ما يشتريه) أي وكيله (قوله بما يشبهه) أي الموكل بيان ما (قوله يسمى) أي الموكل الثمن (قوله ويصف) أي الموكل السلعة التي وكل على شرائها (قوله فيلزمه) أي الموكل (قوله ما يشتريه) أي وكيله (قوله ويصف) أي الموكل السلعة (قوله ولا يسمى) أي الموكل الثمن (قوله من الثمن) بيان ما (قوله فيها) أي المدونة خبر مقدم (قوله بما لا يتعين الناس بعثه) أي باع بنقص أو اشترى بزيادة (قوله فلا يلزمك) خطاب للموكل أي يبيع الوكيل ولا شراؤه (قوله ويرد) بضم ففتح متفلا (قوله ان لم يفت) أي المبيع أو المشتري (قوله فان فات) أي المبيع (قوله القيمة) أي وان فات المشتري لم الوكيل ثمنه (قوله ولو باع) أي الوكيل (قوله التسمية للثمن) أي في التوكيل على البيع (قوله النداء) أي على المبيع (قوله والاشهار) أي المبيع (قوله ام لا) أي لا تسقط تسمية الثمن النداء على المبيع واشهاره والمبالغة في الاجتهاد في بيعه

(قوله امضاؤه) أى البيع (قوله رده) أى البيع (قوله وبين) بقضات مثقلا (قوله واللائق) عطف على نقد (قوله ونحن المثل) عطف على نقد (قوله باقل منه) أى مما لا يتغابن بمثله (قوله برأيه عليه) أى مما لا يتغابن بمثله (قوله الموكل) تفسير لنا نائب فاعل خير المستتر فيه (قوله في الرد) صلة خير (قوله فيها) أى المدونة خبر مقدم (قوله الى) بشئ الياء (قوله يضمن المأمور) أى القيمة (قوله الا امر) بهذا السهم وكسر الميم (قوله فعله) أى بيع المأمور بعرض أو نقد غير البلد (قوله ولو امره) أى الموكل وكيله (قوله فاشترها) أى الوكيل السلعة (قوله فله) أى الموكل (قوله به) أى ما اشتراه وكيله (قوله يدفع) أى الموكل لو كيله (قوله ادى) أى الوكيل للبائع ثمن الما اشتراه ٣٦٦ (قوله لانها) أى الفلوس (قوله بها) أى الفلوس (قوله لها) أى خفيقة الثمن

(قوله فيها) أى المدونة خبر مقدم (قوله لو اشترى) أو باع الوكيل (قوله بفلوس) تنازع فيه اشترى وباع (قوله فهي) أى الفلوس (قوله الا أن تكون) أى السلعة الموكل على بيعها أو شرائها (قوله فيها) أى خفيقة الثمن (قوله فيه) أى التخيير (قوله ليسله) بضم فسكون فكسر أى الوكيل الذهب (قوله له) أى موكله (قوله فصرفه) أى الوكيل الذهب (قوله واسلمها) أى الوكيل الفضة (قوله فان كان) أى الشان (قوله قبضه) أى الطعام من وكيله (قوله وتركه) أى الطعام لو كيله (قوله وان لم يقبضه) أى الوكيل الطعام خير موكله في قبضه وتركه وتفرغ الوكيل مثل ذهبه وان لم يقبضه تعين تفرغه مثل الذهب ولا يجوز له ما التراضى على اخذ الموكل الطعام لانه يبيع له قبل قبضه لانه قد سلم للوكيل بمخالفته وفسخ لما في النمة في مؤخر (الا أن يكون) صرف الذهب بالفضة قبل الشراء به (الشان) أى المعتادين الناس في شراء تلك السلعة أن لا يسلم الا الفضة ويكون نظرا فلا خيار للموكل فيها ان دفع اليه دنائير يسلمها لك في طعام او غيره فلم يسلمها حتى صرفها دراهم فان كان هو الشان في تلك السلعة وكان نظرا لان الدراهم فيما يسلم فيه افضل فذلك جائز والا كان متعديا وضمن الدنانير ولمسه الطعام ولا يجوز أن تراضيا على أن يكون الطعام لك الا أن يكون قد قبضه الوكيل فانت مخير في أخذه أو أخذ دنائير لثمنه وعطف على المشبه في التخيير مشبها آخر فيه فقال (ومخالفته) أى الوكيل على الشراء (مشتري) بفتح الراء (عين) بضم

اخذ الطعام (قوله له) أى الطعام (قوله قبضه) أى الطعام (قوله وفسخ) عطف على بيع (قوله ويكون) بضم أى اسلام الفضة (قوله فيها) أى المدونة خبر مقدم (قوله اليه) أى وكيلك (قوله لك) أى لا جلت (قوله فان كان) أى صرفها (قوله وكان) أى الصرف (قوله افضل) أى من الدنانير (قوله فذلك) أى صرفه (قوله والا) أى وان لم يكن الصرف نظرا (قوله كان) أى الوكيل (قوله متعديا) أى بصرف الدنانير (قوله وضمن) أى الوكيل (قوله ولمسه) أى الوكيل (قوله أن تراضيا) خطاب للموكل ووكيله (قوله لك) خطاب للموكل (قوله الا ان يكون) أى الطعام (قوله فانت) خطاب للموكل (قوله في أخذه) أى الطعام (قوله منه) أى الوكيل (قوله فيه) أى التخيير

(قوله مخصصات) يضم الميم وفتح الحاء المعجمة والصاد بن المهملين (قوله كالمشتري) يفتح الراء (قوله فان خالف) اى الوكيل ما خصمه موكله (قوله يبيعه او شرائه) اى الوكيل (قوله فيخير) اى موكله (قوله لو قال) اى الموكل (قوله فيها) اى السوق (قوله وفي الموازية) خبر مقدم (قوله الا امر) بعد الهمز وكسر الميم (قوله وضمنها) اى الجارية مبتدأ (قوله كانت) اى الجارية (قوله الموضوعين) اى المسمى والمشتري فيه (قوله فليس) اى الوكيل (قوله من ٣٦٧ الا امر) بعد الهمز وكسر الميم (قوله وان امره) اى الموكل وكيمله

(قوله عليه) اى الوكيل  
(قوله باقل) اى من المسمى  
او القيمة (قوله فهو) اى  
الوكيل (قوله الغرض)  
يفتح الغين المعجمة والراء  
(قوله والى هذا) اى  
التفصيل بين البيع والشراء  
(قوله تساويهما) اى البيع  
والشراء (قوله وذكره) اى  
تساويهما (قوله يحمله) اى  
التساوى (قوله يحذف  
كثيرا الخ) تصوير لاحتماله  
كلام المصنف (قوله فيخيره)  
اى الموكل (قوله وبعدم  
الخ) عطف على بان لا يؤدى  
(قوله فيها) اى المدونة خبر  
مقدم (قوله ووصفها) اى  
المبضع الجارية (قوله له) اى  
الرجل المبضع معه (قوله  
فاشترها) اى المبضع معه  
الجارية (قوله له) اى المبضع  
(قوله لزمت) اى الجارية  
(قوله الا امر) بعد الهمز  
وكسر الميم (قوله ان كانت)  
اى الجارية (قوله منه) اى  
الا امر (قوله وان زاد)  
المأمور فى ثمن الجارية على

بضم ف كسر مثقلا اى عينه الموكل كاشترى القرس القلاني فاشترى له غيره فلو كله انما يارفى  
رده والرضا به ويصح كسر الراء كعب القلان ذباغ افسره ق ابن الحاجب مخصصات الموكل  
متعينة كالمشتري والزمان والسوق فان خالف فالتحليل للموكل (أو) مخالفة ببيعه او شرائه  
(فى سوق) غير السوق الذى عينه موكله البيع أو الشراء فيخير (أو) مخالفة فى (زمان) عينه  
موكله البيع أو الشراء فيه فباع أو اشترى فى غيره فيخير موكله ق ابن شاس مخصصات الموكل  
معتبرة لو قال بيع من زيد فلا يبيع من غيره ولو خصص بالزمان تعين ولو خصص سوقا متفاوتت  
فيها الاغراض تخصص وفى الموازية من امر بشراء جارية موصوفة فيلزم فاشترها ما يلدونه خير  
الا امر فى أخذها وضمنها من المأمور زاد ابن حبيب كانت بالموضع المسمى أو خص أو أغلى  
وقال ابن المباحثون ان تساوى سعر الموضوعين فليس بمعتد وضمنها من الا امر (أو) خالف  
(بيعه) اى الوكيل (ن) ثمن (أقل) مما سعى له موكله ولو يسير فيخير موكله لان الشان فى البيع  
طلب الزيادة ق جمع عيسى ابن القاسم وان امره ان يبيعهها بعشرة نقدا فباعها بجمعة فان  
عليه تمام العشرة لا القيمة ابن بشير اذا وكل على بيع فباع باقل فهو معتد ولو نقص اليسير (أو)  
خالف فى (اشترائه باكثر) مما سعى له (كثيرا) فيخير وأما يسيرا فقل لان الزيادة اليسيرة تستخف فى  
الشراء لتحصيل الغرض والى هذا ذهب صاحب تهذيب الطالاب وجماعه وظاهر كلام ابن  
الحاجب تساويهما وذكره أبو الحسن عن النظائر والتساوى عن بعضهم ويحمله كلام المصنف  
يحذف كثيرا من الاول دلالة الثانية الحط وتخيره معقيد بان لا يؤدى الى فسخ دين فى دين  
ولا يبيع طعام المعاوضة قبل قبضه وبعدم التزام الوكيل الزيادة كما سيأتى ق فيها لك  
رضى الله تعالى عنه ومن أبيع مع رجل أربعين ديناراً فى شراء جارية ووصفها فاشترها له  
باقل من الثمن أو بصفه أو بزيادة دينار أو دينارين أو ما يشبه أن يزاد على الثمن لزمت الا امر  
ان كانت على الصفة وكانت مميصة تمامه ان ماتت وان زادت زيادة كثيرة لا يزاد مثلها على الثمن  
خير الا امر فى دفع الزيادة وأخذ الجارية فان أبى لزمت المأمور وغرم الا امر ما أبيع معه  
وان هلكت قبل أن يختار الا امر فيصير ثمن المأمور ويغرم للا امر ماله واستثنى من قوله  
يا كثر فقال (الا كدينارين) يزدهما الوكيل (فى) شراء موكل على شرائه (أو بعين)  
دينارا فلا يخير موكله لان زيادة يسيرة تغتفر لتحصيل الغرض وفى بعض النسخ لا دينارين بلا  
النافيه بديل الاستثنائية الحط وهو أحسن فهو مخرج من قوله باقل قاله ق طنى كذا  
فى النسخ وكذا فى كبيره واهله من قوله بأ كثر كثيرا كما فى الاستثناء اذ لا فرق بينهما (وصدق)  
بضم ف كسر مثقلا الوكيل (فى) دعوى (دفعهما) أى الدينارين اللذين زادهما على الأربعين

الثنى (قوله فان ابى) اى الا امر دفع الزيادة (قوله لزمت) اى الجارية (قوله ويغرم) اى المأمور (قوله لا امر) بعد الهمز  
وكسر الميم (قوله وان هلكت) اى الجارية (قوله الا امر) بعد الهمز وكسر الميم (ويغرم) اى المأمور (قوله الغرض) يفتح الغين  
المعجمة والراء (قوله الوكيل) تفسير لثائب فاعل صدق المستتر فيه

(قوله من ماله) أي الوكيل صله دفع (قوله للبائع) صله دفع (قوله أن لم يسلم) أي الوكيل (قوله وهو) أي الوكيل ما كت (قوله فيها) أي الزيادة (قوله فلذا) أي استلزام تصديقه في دفعها تصديقه فيها علم لم يصرح (قوله به) أي قبول قوله فيها (قوله فان) كال أي الوكيل (قوله زدت) بضم التاء أي من ماله (قوله في السلعة) أي عنها (قوله ولم يعلم) بضم الميم (قوله حلف) أي الوكيل (قوله على الآخر) بعد الهمز وكسر الميم (قوله بذلك) أي الذي زاده (قوله لانه) أي المأمور (قوله نفسه) أي ما زاده (قوله في هذا الحساب) أي نصف العشر (قوله ٣٦٨ يزيد) أي البسير المعتاد (قوله يقبل) بضم فسكون ففتح (قوله ان ذكر)

بالتى امره موكله بالشرايهما من ماله للبائع ان لم يسلم المبيع لموكله وكذا (ان سا) صله (مالم يطل) الزمن بعد تسليمه وهو ساكت فان طال فلا يصدق في التوضيح هل يصدق الوكيل في دفعه الزيادة اليسيرة ترد فيه التونسى ويلزم من تصديقه في دفعها قبول قوله فيها فلذا لم يصرح به المصنف ق ابن يونس فان قال زدت ديناراً ودينارين على الجار يمين في السلعة التي اشترى لم يعلم الامن قوله حلف الرجوع على الآخر بذلك لانه كالتأويل فيه وليست الزيادة اليسيرة محصورة في هذا الحساب انما ينظر الى ما يزداد في مثله عادة ولا يجب على الوكيل ان يزيد انما هذا اذا زاده لزم موكله ابن شاس يقبل قول الوكيل ان ذلك قبل تسليم السلعة أو قرب التسليم ولا يصدق في ذكره بعد الطول (تنبيه) الحط هذا كله مستفاد من قوله وتخصيص وتقييد بالعرف وانما ذكره لبيان الحكم بعد الوقوع بقوله والاخير الخ نت ذكر مسئلة الاتق مع فهمها من قوله وتخصيص بالعرف للنص على عينا وليرتب عليها قوله الا ان يسمى قتردد ابن عاشر هذا لا يتدرج فيما قبله فاذا جرى العرف بقصر الداية على الحمار وقال له اشتريه فلا يشتريه الا حمارا فان كان افراد الحمار متفاوتة فلا يشتري الا حمارا لا تقبله فاللاتق اخص بما قبله اذ هو معتبر في كل فرد بخصوصه البناني لعل ح راعى العرف الخاص بالنسبة للموكل وابن عاشر راعى عرف البلد وما ذكره ح ظاهر (وسيت خالف) الوكيل (في اشتراء) بان اشترى غير لائق أو غير ما عينه موكله (لزمه) أي الاشتراء الوكيل ويدفع عنه من ماله (ان لم يرضه) أي المشتري يفتح الرأ (موكله) وشبه في لزوم الوكيل فقال (ك) المشتري بالفتح (ذى) أي صاحب (عيب) أي معيب بعيب قديم علمه الوكيل حين شرائه أو رضى به ولم يرضه موكله فيلزم الوكيل في كل حال (الا ان يقبل) يفتح فسكون وشدة اللام العيب (و) الحال (هو) أي الشراء (فرصة) بضم الفاء وسكون الراء واهمال الصاد أي نادر الوقوع لكثرة الرخص فيلزم الموكل (او) خالف الوكيل (في بيع) بأن يباع باقل مما سمي له (فيخير موكله) في رده وامضائه ان لم يفت المبيع فان فات فلو كره تغريمه نقص ما باع به عن المسمى ان كان المبيع غير ربوي بل (ولو) كان (ربوياً) أي يحرم فيه ربا لفضل بان كان طعاما مقتاناً مدخراً أو ذهباً أو زجاجاً به (بمثله) أي الربوي ق ابن بشير ان خالف الوكيل في البيع فباع ربوياً ربوياً كعين بعين او طعام بطعام فهل لا امر ان يرضى بقوله قولان وهما على الخلاف في انحصار الحكمى هل هو كالشرطى اللخمى ان يباع طعاماً بطعام فاجاز ابن القاسم لا امر ان يأخذ الطعام الثاني ومنعه اشبه وقال ليس لا امر الا مثل طعامه وقد

أي الوكيل (قوله ذلك) أي المزيد (قوله تسليم السلعة) أي لموكله (قوله قرب) بضم فسكون (قوله ولا يصدق) بضم ففتح مشقلا أي الوكيل (قوله ذكره) أي المزيد (قوله الطول) أي من التسليم (قوله هذا) أي وتعين في المطلق نقد البلد الى ما هنا (قوله الوكيل) تفسير لفاعل خالف المستتر فيه (قوله الاشتراء) تفسير لفاعل لزم المستتر فيه (قوله الوكيل) تفسير لفعوله البارز (قوله ويدفع) أي الوكيل (قوله عنه) أي المشتري بالفتح (قوله من ماله) أي الوكيل (قوله او رضى به) أي لم يعلم حين شرائه بل بعد مو رضيه (قوله فيلزم) أي عنه (قوله فيلزم) أي المشتري يفتح الرأ (قوله سمي) أي الموكل (قوله في رده) أي البع (قوله)

تغريمه) أي الوكيل (قوله بان كان) أي المبيع (قوله لا امر) بعد الهمز وكسر الميم (قوله يرضه) أي خالف وكيه (قوله وهما) أي القولان (قوله الحكمى) بضم فسكون أي المنسوب للعم لا قضاؤه اياه (قوله كالشرطى) أي المنسوب للشرط لثبوته به (قوله ان يباع) أي الوكيل (قوله لا امر) بعد الهمز وكسر اللام (قوله ومنعه) أي اخذ الا امر الطعام الثاني (قوله وقال) أي اشبه

(قوله قوله) أي اشهب (قوله قال) أي اشهب (قوله مرة) أي بكرا (قوله ودخل) أي العبد (قوله بها) أي الحرة (قوله ثم زنت) أي الحرة وزوجة العبد (قوله قبل أن يجيز السيد) أي تكاح عبده الحرة (قوله فقال) أي اشهب (قوله إن أجاز السيد) أي تزوج عبده الحرة (قوله رجعت) بضم فكسر أي الحرة (قوله وإن رد) أي السيد تكاح عبده الحرة (قوله فجعله) أي اشهب العقد (قوله إذا أجاز) أي السيد العقد (قوله كاتبه) بفتح الهمزة وشد النون أي العقد (قوله فعلى هذا) أي جعله منعقد من الأول صله يجوز (قوله فيها) أي المدونة خير مقدم (قوله بما لا يشبه) تنازع فيه باع وابتاع (قوله من الثمن) بيان ما (قوله فلا يلزم) أي بيع الوكيل أو ابتاعه (قوله الأمر) أي الهمز وكسر الميم (قوله وله) ٣٦٩ أي الأمر (قوله رده) أي بيع الوكيل أو ابتاعه (قوله السلعة)

أي التي باعها الوكيل (قوله إن قال) أي الوكيل (قوله آثم) بضم فسكون مشعلا (قوله ما تنقصت) أي السلعة أي عنها من قيمتها (قوله يترك) بضم فسكون ففتح أي الوكيل (قوله لا يلتفت) بضم الباء وفتح القاء (قوله لقوله) أي الوكيل (قوله أنه) أي الوكيل (قوله ذلك) أي دفع النقص (قوله الأمر) بالمد والكسر (قوله بالمشترى) بفتح الراء (قوله ويحط) أي يسقط المأمور (قوله عنه) أي الأمر (قوله لأنها) أي الزيادة (قوله منه) أي المأمور (قوله له) أي الأمر (قوله لا يلزمه) أي الأمر (قوله فمما يرجع إلخ) صله كاف التقشيره (قوله انهما) أي مسئلة البيع ومسئلة لزواج (قوله اتمام المأمور)

اختلاف قوله في هذا الأصل قال في العبد يتزوج حرة بلا إذن سيده ودخل بها ثم زنت قبل أن يجيز السيد فقال إن أجاز السيد رجعت وإن رد فلا ترجم فجعله إذا أجاز كأنه منعقد من الأول فعلى هذا يجوز لا أمر أن يأخذ الطعام الثاني ومحل تخيير الموكل (أن لم يلزم الوكيل) لموكله (الرائد) على ما باع به في البيع وعلى ما سماه الموكل في الشراء فإن التزمه فلا خيار لموكله (على الأحسن) عند ابن عبد السلام من الخلاف ق فيها أن باع الوكيل أو ابتاع بما لا يشبه من الثمن فلا يلزم الأمر ودمه ما لم تنقص السلعة فيلزم الوكيل قيمتها ابن بشير قال أنا آثم ما تنقصت فهل يترك ويغضى البيع قولان أحدهما لا يلتفت لقوله لتعديه في البيع والثاني أن له ذلك لتمام مقصد الأمر ابن عرفة لم يحك الصقلي غير قول ابن حبيب ليس للمأمور أن يلزم الأمر بالمشتري بما امره ويحيط الزيادة عنه ابن يونس لأنها عطية منه له لا يلزمه قبولها ابن عبد السلام هذه المسئلة كسئلة من امر أن يزوجه بالق فزوجه بالثمن فيما يرجع إلى هذين القولين ابن عرفة لا يظهر أنهما مختلفان ولا يجري من القول بقبول اتمام المأمور في البيع القول بقبول اتمامه في التكاح لأن في قبوله في التكاح غضاضة على الزوج والزوجة والولدان حدث وهذا المعنى يوجب جري القول الأمر أو لا (لا يخير الموكل) (أن زاد) الوكيل (في بيع) على ما سماه لموكله كبيع هذا بعشرة فباعه بأكثر عشر (أو نقص) الوكيل عما سعى له (في اشتراء) أكثر بعشرة هذا الشيء فاشتراه بثمانية لأن هذه مصلحة للموكل ق ابن بشير أن خالف في بيع زيادة كقوله بعه بعشرة فباعه بأكثر عشر أو بعه بعشرة إلى شهر فباعه بها نقدا فقولان مبيحان على الخلاف في شرط ما لا يقيدون به أم لا ابن عرفة هذا كما قال (أو) أي ولا خيار للموكل أن يدفع لو كيله عشرة وقال له (اشترها) أي العشرة تسعة كذا (فانترى) الوكيل السلعة التي سماها موكله بعشرة (في النعمة ونقصها) أي دفع العشرة للبائع (و) لا خيار للموكل في (عكسه) أي المذكور بأن دفع الموكل لو كيله عشرة وقال له اشتريه تسعة كذا بعشرة في النعمة وأدفع العشرة بعد الشراء فخالف الوكيل ما أمر به موكله واشترى السلعة التي سماها الموكل بعين العشرة ق ابن شماس إذا أسلم له النقا وقال اشترها كذا فاشترها

٤٧ من حيث أي الثمن (قوله اتمامه) أي المأمور الصداق (قوله في قبوله) أي اتمام المأمور الصداق (قوله غضاضة) بإهمام الغين والضادين مقتوح الأول أي نقصا وجطة وعارا (قوله إن حدث) أي من ذلك التكاح (قوله وهذا المعنى) أي المناضة (قوله جرى المقول الآخر) أي عدم قبول اتمام في الصداق (قوله أو لا) أي من جريه في البيع حال من القول الآخر (قوله لأن هذه) أي الزيادة على المسمى في البيع والحطية عنه في الشراء إلخ (قوله لا يخير إن زاد إلخ) (قوله نقول أن) أي يلزم الموكل فعل وكياله وعدمه (قوله كما قال) أي ابن بشير (قوله بأن دفع الموكل لو كيله عشرة إلخ) تصوير لعكسه (قوله إذا أسلم) أي الموكل (قوله له) أي وكياله (قوله وقال) أي الموكل (قوله فاشترها) أي الوكيل الشيء الموكل على شرائه

(قوله وسلم) بفتح فس كسر مثقلا عطف على اشتر (قوله فاشترى) أى الوكيل (قوله صح) أى لزوم شراء الموكل (قوله فيها) أى  
 الصورتين (قوله فائدة) فاعل ظهر (قوله فانه) أى الشأن (قوله يعمل) بضم اليا وفتح الميم (قوله على قوله) أى الموكل (قوله فيها)  
 أى المسئلة (قوله ثم قال) أى المازرى (قوله رصمه) أى شرطه (قوله غرض) فاعل ظهر (قوله لودفع) أى الموكل لو كيله (قوله  
 فدفعها) أى الدنانير (قوله أن يكون) أى الوكيل (قوله كسبها) أى من حلال (قوله أراد) أى ابن عبد السلام (قوله فانه)  
 الوكيل (قوله بقيد كون الخ) اضافته للبيان (قوله مطلقا) أى عن التقييد بقيام الدنانير والدراهم (قوله وهو) أى ارادته  
 المحكم عليه بحكم التعدي مطلقا (قوله ظاهر كلامه) أى ابن عبد السلام (قوله رد) بضم الراء أى كلام ابن عبد السلام (قوله  
 بانه) أى الشأن (قوله عليه) أى الوكيل ٣٧٠ (قوله حينئذ) أى حين فوات الدنانير والدراهم (قوله عليه) أى الوكيل

في الزمة وقد اختلف في الزمة وسلم الا ان فاشترى بعينه صح فيها اه وتبعه  
 ابن الحاجب قال في التوضيح في معنى القول بوجوب الوفاء بشرط ما لا يقصد ان يكون  
 للموكل الخيار اما ان ظهر لاشترط الموكل فائدة فانه يعمل على قوله بلا اشكال وقد نص عليه  
 المازرى ابن عرفة ذكر المازرى للشافعية كلاما فيها ثم قال ان ظهر في علمه الموكل غرض  
 فخالقته عدا وان لم يكن غرضه الا تحصيل السلعة فليس بعدا ابن عبد السلام لودفع الدنانير  
 رد بعينه فدفعها الوكيل في الثمن لم يعد ان يكون متعديا اذا قيل بتعين الدنانير والدراهم اذ  
 قد يتعلق لا امر بعينه اغرض صحيح اما الشبهة فيها فلا يجب تقويتها بالشرايينها حتى يتطرق  
 اصلاح شيتها او يتحقق كسبها فيجب الشرايين بالقوة لا بالتجارة ولا لغرض ذلك مما يقصده العقلاء  
 ابن عرفة ان اراد انه يحكم عليه على هذا القول بحكم التعدي بقيد كون الدنانير الدراهم  
 فائدة بعينه فسلم وان اراد انه يحكم عليه بحكم التعدي مطلقا وهو ظاهر كلامه وداناه لا فائدة  
 في المحكم عليه حينئذ بالتعدي لان الواجب عليه بتعديته فممثل دنانير الا امر ويجب  
 على الا امر غرض مثله وهذا لا فائدة فيه اه (أو) أى ولا خيار للموكل ان قال لو كيله (اشترى)  
 مثلا (بدنانير) مثلا لدفعه (فاشترى) الوكيل (به) أى الدنانير شاتين (أنتين) لم يمكن  
 افراد احدا (هما) عن الاخرى بالشرايين لا امتناع البائع منه (والا) أى وان كان يمكن  
 افراد احداهما بالشرايين واشترى احدهما واحدا بعدوا احدا وفي عقد واحد لزم الاول  
 ان اشترى احدهما واحدا بعدوا احدهما ان اشترى احدهما معا الموكل و (خير) بضم الخاء  
 المعجمة وكسر المثناة مشددة الموكل (في) أخذ الشاة (الثانية) وتر كها الوكيل بحصته من الثمن  
 عند ابن القاسم وقال اصبح تزامن الموكل ابن عرفة من وكل على شرايينه موصوفة بثمن  
 فاشترى به جارينين بصفتها فقال للنعمى ان اشترى احدهما في عقدتين او كانت احدهما  
 على غير الصفة لزم الاول أو التي على الصفة والا امر في الاخرى بالخيار والافتقار محمدان  
 لم يقدر على غيرهما لزمنا الا امر ابن القاسم هو بالخيار في اخذهما أو احدهما بمنايهما من  
 الثمن اصبح يلزمه مطلقا عبد الحق هو بالخيار في اخذهما أو تر كهما وقول محمدان لم  
 يقدر على شراء واحدة لزمنا أحسن ولا يختلف فيه انما الخلاف ان قدر المازرى يصح لا يصح

(قوله بتعدي) أى الوكيل  
 (قوله الا امر) بالمد والكرس  
 (قوله دفعه) أى الموكل  
 الدينار (قوله) أى وكيله  
 (قوله بالشرايين) صلة افراد  
 (قوله لا امتناع البائع منه)  
 أى الافراد على لم يمكن الخ  
 (قوله الموكل) تفسير لنا  
 خير المسترفيع (قوله من  
 الثمن) بيان حصتها (قوله  
 عند ابن القاسم) صلة خير  
 (قوله تزامن) أى الشاتان  
 (قوله من وكل) بضم فس كسر  
 مثقلا (قوله بصفتهما) أى  
 الجارية (قوله لزم الاول)  
 بضم الهمز أى الموكل (قوله  
 والا امر) بفتح فس كسر (قوله  
 في الاخرى) صلة الخيار  
 (قوله بالخيار) خبر الا امر  
 (قوله والا) أى وان  
 اشترى احدهما بعدة وهما  
 بالصفة (قوله غيرهما) أى  
 شرايينه (قوله لزمنا) أى  
 الشاتان (قوله الا امر) بفتح

فس كسر (قوله هو) أى الموكل (قوله في اخذهما) أى الشاتين (قوله من الثمن) بيان منايها (قوله تزامن) بحدوث  
 أى الجارين الا امر (قوله مطلقا) أى عن التقييد بعدم قدرة المأمور على شراء واحدة بالصفة (قوله هو) أى الا امر (قوله  
 في اخذهما) أى الجارينين معا أو تر كهما أى الجارين معا (قوله ان لم يقدر) أى المأمور (قوله لزمنا) أى الجارين الا امر  
 (قوله احسن) خبر قول (قوله ولا يختلف) بضم اليا وفتح اللام (قوله فيه) أى لزومهما الا امر ان لم يقدر المأمور على شراء  
 واحدة وحدها (قوله ان قدر) أى المأمور على شراء واحدة (قوله يصح) بضم الياء



(قوله حكيم) بفتح الخاء المهملة (قوله حرام) بكسر الحاء المهملة وإجماع الزاى (قوله امره) أى النبي صلى الله عليه وسلم حكيماً (قوله ان يشتري) أى حكيم (قوله له) أى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فاشترى) أى حكيم (قوله له) أى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله باع) أى حكيم (قوله منهما) أى الشابين (قوله وأناه) أى حكيم النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فدعى) أى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله له) أى حكيم (قوله فكان) أى حكيم (قوله لم يأخذ) أى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ثمنها) أى الشاة (قوله) ولا آقره) أى النبي صلى الله عليه وسلم حكيماً (قوله على ذلك) أى

٣٧١

ملكه) أى حكيم (قوله  
الخيار) اسم كان (قوله  
قلت) بضم التاء الخ قاله  
ابن عرفة (قوله حصين)  
بفتح فسكسر (قوله فقال)  
أى النبي صلى الله عليه  
وسلم (قوله له) أى حكيم  
(قوله شبيب) بفتح الشين  
المجهولة (قوله عروة) بضم  
فسكر (قوله قال) أى  
شبيب (قوله اعطاهم) أى  
النبي صلى الله عليه وسلم  
عروة (قوله قال) أى عروة  
(قوله له) أى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم (قوله من  
الامر) بيان ما (قوله  
فقال) أى النبي صلى الله  
عليه وسلم (قوله صفقة)  
بفتح الصاد المهملة وسكون  
الفاء أى سعة (قوله فكان)  
أى عروة (قوله قلت) بضم  
التاء وقاله ابن عرفة (قوله  
من المسلم اليه) صلة اخذ  
(قوله لانه) أى اخذ الجبل  
الخ علة لاخبار (قوله

بحديث حكيم بن حزام أنه صلى الله عليه وسلم أمره أن يشتري له شاة يدinar فاشترى له شاتين  
يدinar وباع واحدة منهما يدinar وأناه بشاة يدinar فدعى به بالبركة فكان لو اشترى له ثرا بالبركة  
فيه فاولا ان الشاة المبيعة لازمة له صلى الله عليه وسلم وصارت على ملكه لم يأخذ ثمنها ولا آقره على  
ذلك وقيل ان الشاة المبيعة لو لم تكن على ملك حكيم لم يباعها ولا آقره النبي صلى الله عليه وسلم  
على بيعها وانما يباعها على ملكه وكان للنبي صلى الله عليه وسلم الخيار في قبولها لان الشراء كان  
له صلى الله عليه وسلم قلت حديث حكيم لم أعلمه الا من طريق الترمذي عن أبي حصين عن جبيب  
ابن ثابت بن حكيم بن أبي حازم ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث حكيم بن حزام يشتري له أضيعة  
يدinar فاشترى الأضيعة فرجع فيها يدinar فاشترى أخرى مكانها بأضيعة والدينار إلى  
النبي صلى الله عليه وسلم فقال له ضع بالشاة وتصدق بالدينار قال الترمذي حديث حكيم  
لا أعرفه الا من هذا الوجه وروى البخاري عن شبيب بن عروة قال سمعت أبا بكر من واحد  
يحدثون عن عروة أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه يدinar يشتري شاة قال فاشترى شاتين  
فبعث أحدهما يدinar وبعث بالشاة والدينار إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له  
ما كان من الامر فقال بارك الله لك في صفقة عييتك فكان يخرج إلى سوق الكوفة فيرجع  
الرجل العظيم قلت فالاستدلال بحديث عروة هو الصواب لا بحديث حكيم وقول ابن القاسم  
هو في سماعة عيسى ابن رشد قول محمد بن خلف قول ابن القاسم هذا (أو) أى ولا خيار لك  
يا موكل ان دفعت لك مالا وقلت له أسلمه في كذا فأسلمه فيه و (أخذ) أى لو كيل بغير أمره  
(في سلمك) يا موكل الذى وكلته عليه (حيلة) بالمسلم فيمن المسلم اليه لانه وثق ومصلحة لك (أو)  
أخذك في سلمك (رهننا) بالمسلم فيمن المسلم اليه لذلك (وضمنه) أى لو كيل الرهن الذى يغاب  
عليه الذى أخذ من المسلم اليه في سلمك ان تلف (قبل هلك) يا موكل (به) أى الرهن (ورضاك)  
يا موكل (به) ومفهوم قبيل علمك به الخ ان ضمانه بعد هدم امنك وهو كذلك زاد في المدونة وان  
رددته لم يكن للوكيل حصة في قيم الابن القاسم من أمره ان يسلم لك في طعام فقه وأخذ  
رهننا أو حيل بغير أمره لانه زيادة وثوق وهو قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه ابن  
القاسم فان هلك الرهن قبل علمك به فهو من الوكيل وان هلك بعد علمك به ورضاك فهو منك وان  
رددته لم يكن للوكيل حصة (وفي) تخيير الموكل وعدمه عند قوله لو كيل به هذا الشيء (لذهب)  
نخالقه وباعه بدراهم (في) يبعه (بدراهم وفي عكسه) أى المذكور بان قال له بعه بدراهم فباعه

لذلك) أى التوثيق والمصلحة (قوله أى الوكيل الرهن) تفسير افاعل ضمن المسترومة قوله البارز (قوله ان ضمانه) أى الرهن  
(قوله بعد هدم) أى علم ورضا الموكل به (قوله رددته) أى الرهن (قوله لم) الأولى لا (قوله حبه) أى ابقاء الرهن تحت يده متوثقا به  
فيجب عليه رد هدمه (قوله فيها) أى المدونة خيرة مقدم (قوله جاز) أى لزم المسلم فيه الموكل (قوله لانه) أى اخذ الرهن  
أو الجبيل (قوله وهو) أى الزوم السلم الموكل (قوله وعدمه) أى التخير (قوله قوله) أى الموكل (قوله بان قال له بعه بدراهم  
الخ) تصوير لوكسه

(قوله على انهما) الذهب والورق (قوله تساويهما) اي الذهب والفضة (قوله وعنده) اي تساويهما (قوله محلهما) اي القولين  
 (قوله انهما) اي الذهب والفضة (قوله اختلف) بضم التاء (قوله امره) اي الموكل وكيله (قوله وما يباع به الخ) حال (قوله في  
 القيمة) جملة مثل (قوله انه) اي تصرف الوكيل (قوله لهما) اي الذهب والفضة (قوله يعلم) بضم الهمزة (قوله انه) اي تعيين  
 الذهب او الفضة للبيع او الشراء (قوله لغرض) بفتح الغين المجهدة والراء (قوله لا تمنع) بفتح الميم (قوله فبذل) بضم الباء (قوله  
 فيه) اي التخالف (قوله فان) اي ٣٧٢ المبيع (قوله فالاخرى) بفتح الكسر (قوله يجوز) اي شرعا (قوله كيله) قوله

يذهب (قولان) المازري على انهما جنسان أو جنس واحد واعتبار عادة المسلمين في  
 تساويهما وعنده اللغوي محلهما عند اتحاد قيمة الدنانير والدراهم ابن عرفة الاظهر انهما  
 جنسان قاله قت في اللغوي اختلف ان امره ان يبيع بدنانير فباع بدراهم أو بدراهم فباع  
 بدنانير وما يباع به مثل ماسي في القيمة وأرى أنه ماض اسد كل منهما مسدالا آخر الا أن يعلم  
 أنه كان لغرض الا امر فريد البيع فيه ان كان المبيع قائما فان كانت وغاب المشتري قاله  
 بالخيار بين ان يجوز أو يساع الثمن ويشتري به مثل ما أمر المازري في هذا الاصل قولان بناء على  
 انهما جنس أو جنسان ابن عرفة الاظهر انهما جنسان لانه لو اودعه دنانير فتسلفها وردھا  
 دراهم لم يبرأ اتفاقا ولو كان رأس مال القراض دنانير فرده العامل دراهم فلا يلزم ربح  
 المال قبولها (وحنث) بفتح الحاء المهملة وكسر التون أي خالف الموكل عينه ووجب عليه  
 ما يقتضيه حنثه من كفارة أو غيرها (د) سبب (فعله) أي وكيله (ق) حلف الموكل باسم الله  
 تعالى مثلا (لا أفعله) أي المحلوف عليه ثم فعله وكيله فيحنث في كل حال (الا) حال تلبسه (بقية)  
 من الموكل حال حلقه انه لا يفعل بنفسه فلا يحنث بفعله وكيله ق ابن رشد يد الوكيل كيد  
 موكله فيما وكله عليه فن حلف ان لا يفعل فعلا وكل على فعله فهو حائن الآن يكون نوى ان  
 لا يفعل هو بنفسه وكذلك من حلف ان يفعل فعلا فوكل غيره على فعله فقد برى الآن يكون  
 نوى ان يبل ذلك بنفسه الخط ونقله السبكي (ومنع) بضم فكسر (دوى) أي وكيله (في بيع  
 أو شراء أو تقاض) لدين من مسلم أو ذمي لعدم معرفته شروطها وموانعها ولتعهد مخالفتها ان  
 عليها لا متقابلة مدم صحت أو ولي حربي في المالك لا يجوز للمسلم ان يستأجر نصرانيا الا  
 للخدمة فاما المبيع أو شراء أو تقاض أو يبيع مع فلا يجوز لغيرهم بالباو استئجارهم له وكذلك  
 عبده النصراني لا يجوز له ان يبيع شي ولا شرائه ولا اقتضاه ولا يمنع المسلم عبده  
 النصراني ان ياتي الكنيسة ولا من شرب الخمر وأكل الخنزير ابن القمام لا يشارك المسلم ذميا  
 الا ان لا يغيب على بيع أو شراء الا بضرورة المسلم ولا بأس ان يساقبه اذا كان الذي لا يعصر  
 حسنه خيرا ولا احب للمسلم ان يدفع لذي قراض العمل بالباو لا يأخذ منه قراضا ثلاثا بل نفسه  
 ابن يونس يريد ان وقع فلا يفسخ الخط ابن عرفة المازري لو اطلع المسلم في تعاوض الذي

ويشتري بضم الباء (قوله  
 على انهما) اي الذهب  
 والفضة (قوله لانه) اي  
 الشأن (قوله فتسلفها) اي  
 المودع بالفتح الدنانير (قوله  
 وردھا دراهم) اي فتسلف  
 (قوله لم يبر) اي المودع  
 بالفتح من ضمان الدنانير  
 برھا دراهم (قوله فرده)  
 اي راس المال دراهم (قوله  
 قبولها) اي الدراهم (قوله  
 عليه) أي الموكل (قوله من  
 كفارة وغيرها) بيان ما (قوله  
 انه) اي الموكل الخ مفعول  
 نية (قوله لا يفعل) اي المحلوف  
 على عدم فعله (قوله يتقسه)  
 اي الموكل (قوله وكيله)  
 فاعل فعل المضارع لفعله  
 (قوله يد) اي فعل (قوله  
 كيد) اي فعل (قوله ووكيل  
 على فعله) اي وفعله وكيله  
 (قوله تهو) اي الخائف  
 الموكل (قوله الا ان يكون)

اي الخائف (فوكل غيره على فعله) اي وفعله وكيله (قوله يلى) بفتح فكسر (قوله الدين) مسلة  
 تقاض (قوله من مسلم) صلة تقاض (قوله معرفته) اي الذي (قوله شروطها) اي البيع والشراء والتقاضى (قوله ولتعهد)  
 اي الذي (قوله مخالفتها) اي الشروط والموانع (قوله فيها) اي المدونة خبر مقدم (قوله نصرانيا) اي مثالا (قوله  
 لغيرهم) اي الكفار (قوله له) اي الربا (قوله النصراني) اي مثالا (قوله له) اي سيده (قوله يابخره) اي السيد عبده  
 الكافر (قوله يغيبه) اي الذي (قوله يساقبه) اي يعاقد المسلم الذي على خدمة الشجر ثلث ثم مثالا (قوله ولا يأخذ) اي  
 المسلم (قوله نفسه) اي الذي (قوله قراضها) اي ما لا يتغير فيه بنصف ربحه مثالا (قوله لبل) اي المسلم (قوله تعاوض) اي  
 تعامل وتجبر

(قوله لو كالتة) أي المسلم صلة تمام وض (قوله في خير) صلة تمام وض (قوله تصدق) بقصصات متبلا أي وجوبا (قوله منها) أي الخير (قوله وفي الربا) عطف على في خير (قوله بالزيادة) أي على رأس المال (قوله ولو فعل) أي التجبر الذي الوكيل المسلم بمال المسلم في خير أو ربا (قوله هو) أي الذي (قوله حرمته) أي ما تجبر فيه (قوله) أي ما تجبر فيه (قوله خرم) أي التجبر (قوله عليه) أي المسلم الخط فيؤخذ منه أنه إذا عمل في الخير يجب التصديق بالجميع وإذا عمل الربا يجب التصديق بالآخر ويلزم منه في الشر كذا إذا شابهة مسلم ذميا ويحقق المسلم عمل الذي بالربا وفي الخير وأما أن شك في ذلك فقال الغنى يستحب التصديق ويأتي مثله في الو كلاً وقال في الشر كذا وأما لو تحقق أنه لم يعمل في ربا ولا في خير وشعرهما فلا غنى عليه ويأتي منه هنا (قوله يوكل) بفتح الكاف متبلا (قوله عزله) أي العدول من توكله على عدوه (قوله هو) أي منع توكل العدول على عدوه ٣٧٣ (قوله من) بضم فكسر (قوله من الضرر

الخ) بيان ما (قوله على الخصام) صلة توكل (قوله بين) بكسر الميم متبلا (قوله عليه) أي الخصام (قوله فقال) أي ابن رشد (قوله عنه) أي خصمه (قوله يسرع) أي الرجل (قوله لا إذا) أي خصمه (قوله فيمنع) بضم الفاء (قوله من ذلك) أي محاصنة عدوه (قوله دليل أنه) أي الشأن صلة للرجل أن يخاصم عدوه (قوله في حقه) أي اليهودي (قوله لائقه) أي العدو (قوله فإذا رضى) أي العدو (قوله به) أي توكل خصمه على محاصنة (قوله جاز) أي توكل العدو على محاصنة عدوه (قوله منعه) أي توكل العدو على محاصنة

لو كالتة في خير تصدق الموكل بجميع ثمنه وفي الربا بالزيادة فقط ولو فعل وهو يعلم حرمته وعدم إرادة المسلم له فحرم ما اتلف عليه بهعله اه وثقله القرافي في الذخيرة (و) منع أن يوكل (عدوه) مسلم (على عدوه) مسلم أو كافرا اللهم من الضرر والضرار ابن فرحون وللحكم عزله ق ابن شامس من الموانع من التوكيل العداوة فلا يوكل للعدو على عدوه ابن عرفة هو قول ابن شعبان لما نهى عنه من الضرر والضرار الخط ابن رشد لا يساح لاحد توكل عدو خصمه على الخصام ولا عداو الخصام عن خصمه لان الضرر في الوجهين بين ابن سلون سئل ابن رشد عن وكل وكلا على الخصام فوكل خصمه وكلا آخر عليه وبين الوكيلين عداوة فقال الذي أراه في هذا أنه لا يساح لاحد توكل عدو خصمه على الخصام ولا عداو الخصام عنه لان الضرر في الوجهين بين زاد البرزلي ولأنه لا يسلم من دعواه الباطل لعداوة نخصه ابن الحاج للرجل أن يخاصم من نفسه عدوه بخلاف توكل العدو على عدوه الآن يسرع لا إذا فيمنع من ذلك ويقال له وكل غير له دليل أنه يجوز لليهودى محاصنة المسلم في حقه وهو أشد عداوة اه وهل المنع من توكل العدو على محاصنة عدوه لائقه فإذا رضى به جاز به صرح مصنف الارشاد في شرح العمدة وثقله البصري في شرحه ونسبه إذا أراد الرجل أن يوكل وكلا في محاصنة جاز كان خصمه حاضر أو غايبا رضى أو لم يرض إذا لم يكن بين الخصم والوكيل عداوة فإن كان بينهما عداوة فلا يجوز توكله عليه الا برضاء اه الخط ويحتمل أن منعه لحق الله تعالى فلا يجوز ولو رضى به العدو ولأن من اذن لشخص في اذنيه لا يجوز له ولم أقف على شيء فيه غير ما لصاحب الارشاد والله أعلم (و) ان دفع شخص ما لآخر وقال له أسلمه في شيء موصوف بخالفه وأسلمه في غير منعه (الرضا) من الموكل (بمخالفته) أي الوكيل (في) عقد (سلم ان) كان (دفع) الموكل (له) أي الوكيل (الثنى) وقال له أسلمه في كذا فأسلمه في غيره لانه فيمنع دين في دين فان لم يدفعه له جاز للسلامة من ذلك في فيها لابن القاسم ان دفعته اليه دراهم ليسأله في ثوب هروى فأسلمها في بساط شعر أو يشتري لثبها أو بافأسلمها في طعام أو في غير ما امرته به أو زاد في الثمن ما لا يراهم له فليس لك أن تجبر فعله وتطلب ما أسلم فيه من عرض أو طعام أو تدفع اليه ما زاد

عدوه (قوله) لانه أي الرضا بما أسلم فيه الوكيل الخ حله منعه (قوله فسخ دين) أي المال الذي دفعته الموكل لو كيله لصير ونيته في ذمته وكيله بتعديده عليه وإسلامه في غير ما وكل على إسلامه فيه (قوله في دين) أي المسلم فيه لانه لو كيل لإسلامه فيه بلا إذن رب المال (قوله فان لم يدفعه) أي الموكل الثمن لو كيله الخ مفهوماً أن دفع له الثمن (قوله جاز) أي الرضا بالمسلم فيه (قوله من ذلك) أي من الدين في الدين إذا لادين للموكل على وكيله (قوله فيها) أي المدونة خبر مقدم (قوله) أي الوكيل (قوله فليس لك) أي ما موكل (قوله فعله) أي الوكيل (قوله وتطلب) أي من المسلم اليه (قوله ما أسلم) أي الوكيل (قوله من عرض الخ) بيان ما (قوله اليه) أي الوكيل (قوله ما زاد) أي الوكيل مقبول تدفع

(قوله لان الدراهم) اي التي دفعها الوكيل (قوله لمتعدى) اي الوكيل عليها اي باسلامها في غير ما امر به باسلامها فيه (قوله عليه) اي الوكيل (قوله فيما لا تتجمل) اي المسلم فيه (قوله اسلم) اي الوكيل (قوله ما ذكرنا) اي فسخ دين في دين (قوله بيعه) اي الطعام فاعل يدخل (قوله وسلم المأمور) اي اي ما اسلم فيه المال الذي دفعته (قوله له) اي المأمور (قوله ليس لك) اي يا امر (قوله ولا له) اي المأمور (قوله ولا شيء لك انت) اي يا امر (قوله على البائع) اي المسلم اليه (قوله ما دفعت اليه) اي عوضه (قوله من الثمن) بيان ما (قوله امر) بضم ۳۷۴ فكسر (قوله يسلم) بضم فسكون فكسر (قوله قالوا امر) بضم فكسر (قوله

الرضا) اي بما اسلم فيه وكيله (قوله السلعة) اي راس المال (قوله وكذا) اي دفع الثمن القائم المعروف بعينه في تحصيل الامر في الرضا بالمسلم فيه ورد السلم واخذ عين ماله (قوله ان لم يدفع) اي الا امر اليه اي المأمور (قوله وفات) اي راس المال (قوله او كان) اي المال (قوله اي الامر) (قوله الرضا) اي بسلم المأمور (قوله وكل) بضم فكسر منقلا (قوله فان فعل) اي باع الوكيل ما وكل على بيعه لنفسه او محجوره (قوله فيلزمه) اي الوكيل (قوله من نعيم الخ) بيان من (قوله وان اسلمه) اي الوكيل المال الموكل على اسلامه في شيء موصوف (قوله الى زوجته) اي الوكيل (قوله جاز) اي سلمه ولزم موكله (قوله فيسه) اي اسلامه لمن ذكر (قوله بيعه) اي الوكيل (قوله ولانه) اي بيعه لنفسه (قوله ولو سمي) اي الموكل (قوله له) اي وكيله (قوله الثمن) اي الذي وكاه على البيع به (قوله فيه) اي ممتق المبيع (قوله منه) اي المسمى (قوله علمها) اي الرغبة (قوله فيه) اي المبيع بائنه من المسمى (قوله بضم فكسر) قوله من الجحاح الخ بيان من (قوله المبعوث معه) (قوله اتفاقه) اي المال (قوله على نفسه) اي المبعوث معه (قوله من اصوله الخ) بيان من (قوله وان اشتراه) اي الوكيل من يعتق على موكله (قوله فيها) اي المدونة (قوله فان كان) اي المأمور (قوله عالما) اي عتقه عليك (قوله ويستترقه) اي المأمور الرقيق الذي يعتق على موكله (قوله ويبيع) اي الرقيق (قوله عليه) اي المأمور

اي يبعه لنفسه (قوله ولو سمي) اي الموكل (قوله له) اي وكيله (قوله الثمن) اي الذي وكاه على البيع به (قوله فيه) اي ممتق المبيع (قوله منه) اي المسمى (قوله علمها) اي الرغبة (قوله فيه) اي المبيع بائنه من المسمى (قوله بضم فكسر) قوله من الجحاح الخ بيان من (قوله المبعوث معه) (قوله اتفاقه) اي المال (قوله على نفسه) اي المبعوث معه (قوله من اصوله الخ) بيان من (قوله وان اشتراه) اي الوكيل من يعتق على موكله (قوله فيها) اي المدونة (قوله فان كان) اي المأمور (قوله عالما) اي عتقه عليك (قوله ويستترقه) اي المأمور الرقيق الذي يعتق على موكله (قوله ويبيع) اي الرقيق (قوله عليه) اي المأمور

(قوله ضمن) أي المأمور (قوله لا أمر) بالمد والكسر (قوله ان هذا) أي قول البرقي ان علم المأمور عتق العبد ويقتضي المأمور  
ثمة لا أمر (قوله ابن محرر هذا) أي قول يحيى بن عمر يلزم المأمور ويستترقه ويبيع عليه في الثمن (قوله ما تملك) أي من مال الموكل  
والموصى (قوله من ربه) أي الموكل أو الموصى ضمانه (قوله بجمعه) أي يغرم ٢٧٥ القاضي قيمته لان الخطأ في المال

كالعبد (قوله أولا) أي لعذرة  
ينذل اجتهاده (قوله وفيها)  
أي المدونة (قوله وان  
ابتاع) أي وكيلك (قوله  
غير عالم) أي يعتقد عليه  
(قوله لمك) أي ابتاعه  
(قوله فيما وكل) صلة توكيله  
(قوله انه) أي الفعل (قوله  
به) أي الوكيل مباشرة  
(قوله استقلاله) أي الوكيل  
فيه أي الفعل (قوله وفيها)  
أي المدونة (قوله لا أمر)  
بالمد والكسر (قوله بفعله)  
أي الوكيل (قوله اذبت عليه)  
أي الوكيل (قوله في ذمته)  
أي الوكيل (قوله ففسخه)  
أي الوكيل (قوله فيما  
لا يتجمل) أي المسلم فيه (قوله  
وقبض) أي الوكيل (قوله  
له) أي الموكل (قوله ان  
ياخذ) أي الموكل المسلم فيه  
(قوله منه) أي الوكيل  
(قوله لا أمر) بالمد والكسر  
(قوله مشله) أي المأمور  
(قوله لانه) أي المأمور (قوله  
فعل) أي المأمور (قوله له)  
أي المأمور (قوله بجز الوكيل)  
مفعول علم المضاف لفاعله  
(قوله وأعدم مباشرة)

عتق العبد ضمن لا أمر ثمة ابن يونس ظهر لي ان هذا هو الجاري على قول ابن القاسم  
ابن محرر هذا يدل على عدم لزوم شراء المهر من يعتق عليه وعلى ان ما تلف على يد وكيل او وصي  
دون عدم من ربه لامن المأمور وفي هذا خلاف كخطا القاضي في مال عن اجتهاد هل قيمه  
ام لا وفيها وان ابتاع من يعتق عليك غير عالم لمك وعتق عليك (و) منع (توكيله) أي  
الوكيل غير المأمور قيمه وكل هو قيمه في كل حال (الا) حال (ان لا يبيع) الفعل الموكل عليه  
(به) أي الوكيل فيجوز توكيله فيه ظاهره سواء علم موكله انه لا يبيع به ام لا وهو كذلك  
(أو) أي والا ان (يكتر) الفعل الموكل فيه بحيث يتعذر على الوكيل استقلاله فيه فله توكيل  
من يعينه عليه لامن يستقل به بخلاف من لا يبيع به فيوكل من يستقل به ق ابن رشد  
الوكيل المفوض اليه لم يحفظ في جواز توكيله غيره نصا واختلاف فيه المتأخرون والظاهر  
ان له ان يوكل ابن محرر لم يحفظ خلافا في الوكيل على شيء مخصوص انه لا يجوز له توكيل  
غيره الا ان يكون لا يلي مثل ذلك بنفسه وفيها ما لا يرضى الله تعالى عنه من وكل رجلا يسل  
له في طعام فوكل الوكيل غيره لم يجز اراد لا يجوز لا أمر ان يرضى بفعله اذبت عليه صار الثمن  
في ذمته ففسخه فيما لا يتجمل فذلك فسخ الدين في الدين الا ان يكون اجل السلم قد حل وقبض  
له ما سلم فيه فلا بأس ان يأخذه منه لسلامته من الدين في الدين ومن بيع الطعام قبل قبضه  
سحقون لا يجوز لا أمر ان يرضى بفعل المأمور الا ان يكون مثله لا يتولى السلم بنفسه فيجوز  
لا أمر ان يرضى بفعل المأمور ابن يونس اراد لانه فعل ما جاز له فلم يتخلد في ذمته دين ابن  
شاس علم الموكل بجز الوكيل بانقراده عما وكله عليه او عدم مباشرة بذلك عادة فيجوز له توكيل  
غيره ولا يوكل الا أميننا ابن عبد السلام هذه القرينة تسوغ له الاستعانة بوكيل ولا تنوع  
له ان يجعل وكيل او كلاه ينظرون فيما كان ينظر هو فيه والقرينة الاولى تسوغ له ذلك  
ثم قال ويكون للوكيل الاعلى النظر على من تحته ابن الحاجب والوكيل بالتعيين لا يوكل  
الا فيما لا يبيع به ولا يستقل به لكثرة خليل احتراز بالتعيين من المفوض فله التوكيل على  
المعروف وفي البيان قول بانه لا يوكل قال والظاهر ان له ذلك لان الموكل احله محل نفسه  
فكان كالوصي اه ثم قال الخط فحصل من هذا ان الوكيل المفوض يجوز له التوكيل  
على ما رجع ابن رشد وغيره واما الوكيل غير المفوض فان كان ممن يلي ما وكل فيه بنفسه  
فليس له ان يوكل فيه وان كان ممن لا يبيع به ان يبيع بنفسه فان علم موكله بذلك فله ذلك ويجعل  
لموكل على علمه بذلك ان اشهر به ولا يصدق في انه لم يعلم به وان لم يشتهر بذلك فضاء بالوكالة  
دل على انه يتولى حتى يعلم موكله انه لا يتولى وهو متعبد بالتوكيل وضامن للمال ور به محمول  
على عدم علمه به (و) اذا وكل الوكيل لادم الباقية والكثرة فوكيله وكيلا عن الموكل الاول  
(فلا ينزل) الوكيل (الثاني ينزل) الموكل لو كيله (الاول) وكنه وكل وكيلا بعد وكيلا

عطف على بجز (قوله بجز الوكيل) أي الوكيل (قوله غيره مخبر علم) (قوله هذه القرينة) أي المحرر عن الاستقلال (قوله والقرينة  
الاولى) بضم الهمزة عدم مباشرة عادة (قوله ذلك) أي توكيل من ينظر فيما كان ينظر هو فيه (قوله ثم قال) أي ابن عبد  
السلام (قوله وكنه) بفتح الهمزة وشدة النون أي الموكل الاول

(قوله وهو) اي ما يشبه الى هذا (قوله بدمه مفاصلهما) صلة تصرفه (قوله لكنهم) اي اهل المذهب (قوله انه) اي الشان (قوله) اوراء اي عدم انزال الثاني بعزل الاول (قوله ولا يشبههم) بضم الياء (قوله ثم قال) اي الخط (قوله ولم ياذن له) اي الرجل غير الحاكم الخ جال (قوله وجعل) اي الموكل ٣٧٦ (قوله له) اي وكيله (قوله وينعزلان) اي الوكيل ووكيله (قوله من مل موكل

ابن عرفة اذا وكل الوكيل باذن الموكل ثم مات الوكيل الاول فقال المازري الاظهر ان الثاني لا ينعزل بموت الاول بخلاف انزال الوكيل الاول بموت موكله ولا بن القاسم ما يشبه الى هذا وهو انما تصرف ما ابضع معه احد الشر يكتن بعد مفاصلهما ابن الحاجب لا ينعزل الوكيل الثاني بموت الاول ثم قال ابن عرفة ولو للوكيل عزل وكيله واستقلاله بفعل نفسه اتفاقا اه لاضافة في قول المصنف بعزل الاول للمفعول كما تقدم والله اعلم الخط لكنهم اتفاهوا ولا ينعزل الثاني بموت الاول وكان المصنف رحمه الله تعالى رأى انه لا فرق بين عزله وموته اورا ممنوصا ولا يشبههم من كلام المصنف ان الوكيل الثاني لا ينعزل اذا عزله الاول لحكاية ابن عرفة الاتفاق على انعزاله بعزله ثم قال ونقل ابن فرحون في الغار فرعا آخر وهو ان الموكل عزل وكيله وكيله وانصه فان قلت رجل غيرا كم له ان يعزل وكيله رجل ولم ياذن له الموكل ولم يعلق عزله على شيء قلت اذا وكل الرجل وكيله وجعل له ان يوكل فوكل الوكيل رجلا فلو كل الاول عزل وكيله وكيله اه وهذا الفرع وفرع ابن عرفة عزيزان ابن سلون لا ينعزل الوكيل الثاني بموت الذي وكله وينعزلان معا بموت الموكل الاول في فوائد ابن رشد ما قبضه وكيل الوكيل من مال موكل موكله يلزمه دفعه لمن اراد قبضه منه سواء كان موكله او موكل موكله اذا ثبت ان المال له يئنه او باقراو موكله وليس له الامتناع منه لبراهنه بالدفع الى أيهما (وفي) منع (رضاه) اي الموكل يتصرف وكيله وكيله (ان) كان قد (تعدي) الوكيل (به) اي التوكيل بان وكل في لائق غير كثير بلا اذن وجوازه (تاويلان) في قولها من وكل رجلا يسل له في طعام فوكل الرجل غيره لم يجز حملها بعضهم على معنى لم يجز للوكيل ان يوكل بلا اذن موكله وبعد فلو كل الخيار في امضا فعل وكيله وكيله ورده رواية ابن القاسم في الواضحة عن مالك رضي الله تعالى عنه للموكل الخيار وحملها ابن يونس على معنى لم يجز رضا الموكل بتصرف وكيله اذ تعدي وكيله صار الثمن ديناعليه فلا يقضه في سلم الوكيل الثاني الا ان يكون قد حل اجله وقبضه فيجوز لسلالته من فسخ الدين في الدين فيقيد كلام المصنف بالسلم (و) منع (رضاه) اي الموكل يتصرف وكيله (ب) سبب (مخالفته) اي الوكيل له (في سلم) تنازع فيه رضاه ومخالفة (ان) كان قد (دفع) الموكل (الثمن) لو كيله وحصلت مخالفته (بسماء) اي في الثمن الذي سماء الموكل لو كيله بان زاد عليه كثير الايزاد مثله عادة كدفعه له عشرة ليعملها في طعام او غيره فأسلم فيه عشرة ين فيمنع رضاه موكله بالسلم فيه اذ يتعديه صار المسمى ديناعليه فالرضاه فسخ دين في دين ويزيد الطعام ببيعه قبل قبضه فيسماء صلة مخالفة وبأوه بمعنى في فليست هذه مكر رف مع قوله سابقا والرضاء بمخالفته في سلم ان دفع له الثمن لان المخالفة في هذه في الثمن وفي المقدمة في المسلم فيه وقبضه سهما في المدونة فقال وان دفعت اليه دراهم ليس لها في ثوب هروى الخ نصها السابق عند الرضا بمخالفته الخ وفيما عقبه ولو لم تدفع اليه الثمن وامرته ان يسلم الثمن من عنده في قم او جارية او في ثوب الخ تفريع على اي في

موكله) بيان ما (قوله يلزمه) اي وكيل الوكيل (قوله) دفعه) اي المال الذي قبضه (قوله قبضه) اي المال (قوله قبضه) اي وكيل (قوله منه) اي وكيل (قوله سواء كان) اي مرید قبض المال من وكيل الوكيل (قوله) اي موكل موكله (قوله يئنه) صلة ثبت (قوله وليس له) اي وكيل الوكيل (قوله منه) اي دفع المال لمن اراد قبضه منهما (قوله بان وكل في لائق الخ) تصوير تعديه به (قوله وجوازه) اي رضاه (قوله في قولها) اي المدونة (قوله حملها) اي المدونة (قوله وبعد) بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه (قوله عليه) اي وكيله (قوله بان زاد) اي الوكيل (قوله عليه) اي المسمى (قوله كدفعه) اي الموكل (قوله له) اي وكيله (قوله فاسلم) اي الوكيل (قوله فيه) اي الطعام او غيره (قوله اذ يتعديه) اي الوكيل (قوله عليه) اي الوكيل (قوله به) اي تصرف الوكيل (قوله فليست هذه مكررة الخ) تفريع على اي في

الثن الخ (قوله بسماء) اي المخالفة في الثمن والمخالفة في المسلم فيه (قوله وفيها) اي المدونة (قوله عقبه) ولم اي نصها السابق وهو ان دفعت اليه دراهم ليس لها في ثوب هروى فاسلمها في بساط شعراو يشتري الثوب او باقاسلها

في طعام او غير ما امر به او زاد في الثمن ما لا يزاد مثله فليس لثان تجب بقرعة وتطالب بما اسلم فيه من عرض او طعام وتندفع اليه ما زاد من الدراهم الخ (قوله ولم تصفها) اي الجارية مثلا (قوله) اي الوكيل (قوله من طعام) بيان ما (قوله لا يشتري) بضم الياء وفتح الراء (قوله من جارية او ثوب) بيان ما (قوله لانه) اي الشان الخ اذ لانه ان ترك الخ (قوله فتقصضه) بالنصب في جواب الثاني (قوله وكانه) بفتح الهمز وشد النون اي الوكيل (قوله ولاك) بشد ٣٧٧ اللام اي ترك لك ما اشتراه بقرعة ولم تصفها فان اسلم في غير ما امر به من طعام او فيما لا يشتري لثان من جارية او ثوب فذلك ان تركه ولا يلزمك الثمن او ترضى به وتندفع اليه الثمن لانه لم يجب لك عليه دين فتقصضه وكانه ولاك ولا يجوز ههنا ان يؤثر بالثمن وان تراضي بقرعته لانه لم يلزمك ما اسلم فيه الا برضاك فساكنه بيع مؤتلف الدين له وتولية فتأخير الثمن في نفسه دين بدين اه وتفرق المصنف لهما مشوش فلو جمعهما كما في المدونة واستغنى بقوله اولا والرضا بما اقتضت في سلم الخ لكان احسن لان المخالفة تشمل جميع ذلك والله اعلم وعطف على بمخالفته وعلى اسماء فقال (او) اي وضع رضا الموكل (بدن) باع به وكيله ما امره ببيعه بنقد او اطلق ولم يسم نقدا ولا مؤجلا (ان) كان قد (فات) المبيع يدمشتر به لانه فسخ دين في دين وان كانت القيمة اقل كما هو الغالب لزم ايضا بالفضل اذ يتعدي به صار المسمى دين عليه حال فليس لموكله الرضا بالدين الى اجله على المشهور وقيل يجوز للموكل الرضا بالدين وقيل للوكيل ان يلتزم المسمى او القيمة ان لم يستمر ويبيح الثمن المؤجل لاجله ومفهوم قوله ان فات انه ان لم يفت فلا يمتنع رضاه بالدين وهو كذلك لانه حينئذ كان شاع بيع من الموكل به فخصير بين رد البيع واخذ سلعته وامضاته بالدين الى اجله نص عليه في توضيحه (و) حيث صنع الرضا بالدين (بيع) الدين المؤجل بعرض حال ثم يبيع العرض بنقد حال (فان وفي) بفتح الواو والقاء مشددا عن الدين (بالقيمة) سلعة الموكل التي لم يستمرها غنا حين التوكيل على بيعها (او) وفي (التسمية) اي الثمن المسمى لها حينئذ فلا كلام للموكل (والا) اي وان لم يوف عن الدين بالقيمة والتسمية بان كان باقل (غرم) بفتح الغين المجعومة وكسر الراء الوكيل تمام القيمة او التسمية وان يبيع الدين باكثر من القيمة او التسمية فجميعه للموكل اذ لا يرجع المعتدى على مال غيره (وان سأل) اي طلب الوكيل (غرم) بضم فسكون اي دفع (التسمية) اي القدر الذي ساءه الموكل حين التوكيل لساعته من ماله حالا (او) غرم (القيمة) لسلعة الموكل التي لم يستمرها غنا حين التوكيل من ماله حالا وان لا يبيع الدين (ويصبر) الوكيل حتى يحل اجل الدين (ليقبضها) اي الوكيل التسمية او القيمة التي غرمها للموكله من اشقرى بالدين الزائد عليها (ويدفع) الوكيل لموكله (الباق) من الدين بعد اخذ القيمة او التسمية (جاز) للموكل الرضا بما سأل الوكيل (ان كانت قيمته) اي الدين لو يبيع وقت السؤال (مثلها) أي التسمية او القيمة (فأقل) اذ ليس فيه ترك قليل حال لاخذ كثير مؤجل ومفهوم الشرط انه لو كانت قيمة الدين أكثر من التسمية او القيمة فلا يجوز الرضا بما سأل الوكيل اذ يلزمه فسخ ما زادته قيمة الدين على التسمية او القيمة في أكثر منه مؤجل الا وهو باق الدين وهذا بافضل كالمو كانت التسمية او قيمة السلعة عشرة والدين خمسة عشر وقيمتها الاثنى عشر فاذا اخذ الموكل من وكيله

٤٨ من ث التسمية) مقول غرم (قوله بجمعه) اي الثمن (قوله من ماله) اي الوكيل صله غرم (قوله من اشترى بالدين) صله يقبض (قوله فيه) اي الرضا بما سأل الوكيل (قوله الشرط) اي ان كانت قيمته مثله فأقل (قوله انه) اي الشان (قوله في أكثر منه) صله فسخ (قوله وهو) اي الأكثر

(قوله به) اي التأخير (قوله لانه) اي الشان (قوله فكانه) بفتح الهمز وشد النون اي جعله ما اسلم فيه لك برضاك (قوله لدين) صله يبيع ولا منه مقربة (قوله) مسفقتين اي الوكيل وهو المسلم فيه (قوله وتولية) عطف على بيع (قوله لهما) أي المخالفة في المسلم فيه والمخالفة في الثمن (قوله جمعهما) اي المستثنين (قوله اولا) بشد الواو (قوله ما امره) مقول باع (قوله لانه) اي الرضا بالدين الذي باع به وكيله (قوله عليه) اي الوكيل (قوله حالا) نفث ثان لدين (قوله لانه) اي الرضا بالدين (قوله حينئذ) اي حين عدم فوات المبيع (قوله به) اي الدين (قوله فيغير) اي الموكل (قوله وامضاته) أي يبيع سلعته (قوله لدين) تفسير لنايب فاعل يبيع المستتر فيه (قوله حينه) اي التوكيل (قوله الوكيل) تفسير لفاعل غرم المستتر فيه (قوله تمام القيمة او

(قوله مثلها) أي التسمية (قوله أو أقل) أي من التسمية (قوله) أي الوكيل (قوله وإذا لم يسم) أي الموكل (قوله لها) أي السلعة (قوله قباعها) أي الوكيل السلعة (قوله) أي الموكل (قوله لا أمر) بالمدا والكر (قوله فراضا) أي الأمر (قوله لم يسم) أي رضاه (قوله فيها) أي المدونة (قوله أن أمرته) أي الوكيل (قوله فاسلمها) أي الوكيل السلعة (قوله أو باعها) أي الوكيل السلعة (قوله فان أدرك) أي الموكل (قوله البيع) أي السلعة التي باعها وكيه بعرض أو عين لأجل قبل قواتها (قوله فسخ) أي الموكل البيع واخذ سلعة أن شاء وان شاء أمضى بيها بالعرض أو العين المؤجل وصبر إلى حلول أجله وقبضه من هو عليه (قوله وان لم يدرك) أي الموكل سلعة لقواتها يندمشت بها (قوله يبيع العرض) أي الموكل الذي باع الوكيل السلعة به (قوله أو بقيت الذائبة) أي المؤجلة التي باع الوكيل ٣٧٨ السلعة بها (قوله فان كان ذلك) أي عن العرض في صورتين (قوله مثل القيمة) أي السلعة لموكله

عشرة وصبر حتى قبض الخمسة عشر وباخذ منها خمسة فقد ترك اثنتين استحقهما حالا لياخذ منهما عند الأجل خمسة وما مشى عليه المستوف قول ابن القاسم ومنع الشهب الرضا بقول الوكيل مطلقا ولو كانت قيمة الدين مثلها أو أقل أو أداما لحظ ق فيها لابن القاسم من وكلته على بيع سلعة لم يجز له أن يبيعها بدين ابن الموارا وإذا لم يسم لها غنما قباعها بمن مؤجل فرضى به الأمر فان كانت السلعة فائضة بيد المشتري لم تقف فرضا جائزا وان فاتت لم يجز وفيها المالك رضى الله تعالى عنه أن أمرته ببيع سلعة فأسلمها في عرض مؤجل أو باعها بدين مؤجل لم يجز يبعه فان أدرك البيع فسخ وان لم يدرك يبيع العرض بعين نقدا أو يبيع الذائبة بعرض نقدا ثم يبيع العرض بعين نقدا فان كان ذلك مثل القيمة أو التسمية فأكثر ان سميت كان ذلك وما نقص من ذلك ضمنه المأمور وروى عيسى لو أمره أن يبيعها بعشرة نقدا قباعها بخمسة عشر لأجل يبع الدين بعرض ثم يبيع العرض بعين فان نقص عن عشرة غرم غنما وان كان أكثر منها فهو للأمر ولو قال المأمور بالأمر أنا أعطيك عشرة نقدا وانتظر بالخمسة عشر حلولا فأقبض منها عشرة وادفع لك الخمسة الباقية فرضى الأمر فان كانت الخمسة عشر لو يبع بعين بعشرة فأقل جازا إذا جهل العشرة وان كانت قباع باثني عشر لم يجز لانه فسخ دينارين في خمسة إلى أجل (وان أمر) بضم فكسر الوكيل (ببيع سلعة) سمى لها غنما لا (فاسلمها) أي المأمور والسلعة (في طعام) منع الرضا به لفسخ دين في دين وبيع طعام الماء أو قبضه (أغرم) بضم الهمز وسكون القين المعجمة وكسر الراء المأمور (التسمية) أي الثمن الذي عمله الأمر للسلعة حاله أن كان سمى له (أو) أغرم (القيمة) أن لم يسم (واستوفى) بضم الفوقية وكسر التون أي استعمل (ببيع) (الطعام) المسلم فيه (لأجله) لعدم جواز بيعه قبل قبضه (فإذا حل أجله) (بيع) الطعام المسلم فيه بعد قبضه من المسلم إليه فان ساوى غنمه التسمية أو القيمة أخذته المأمور عوضا عما غرمه للأمر وان نقص عنها (غرم) المأمور (النقص) أي استغرغرمه عليه لانه قد غرم التسمية أو القيمة أولا (و) ان زاد علمه (الزيادة) (لأن) يأمر فيها المالك رضى الله تعالى عنه وان أمرته أن يبيع سلعة فاسلمها في طعام أغرمته

(قوله أو التسمية) أي المسمى من الموكل حين التوكيل (قوله ان سميت) أي باموكل (قوله كان ذلك) أي الثمن (قوله لك) باموكل (قوله من ذلك) أي القيمة أو التسمية (قوله وروى عيسى) أي عن ابن القاسم (قوله لو أمره) أي الموكل وكيه (قوله ان يبيعها) أي السلعة (قوله قباعها) أي الوكيل السلعة (قوله الدين) أي الخمسة عشر (قوله بعرض) أي حال (قوله بعين) أي حالة (قوله فان نقص) أي الثمن (قوله غرم) أي الوكيل (قوله غنما) أي العشرة (قوله وان كان) أي الثمن (قوله أكثر منها) أي العشرة (قوله فهو) أي الثمن (قوله للأمر) أي فكسر (قوله

جاز) أي الرضا (قوله إذا جهل) أي المأمور (قوله وان كانت) أي الخمسة عشر (قوله لانه) أي الأمر (قوله الوكيل) تفسير لنا تب فاعل أمر المستوفيه (قوله سمى) أي الأمر (قوله منع) بضم فكسر (قوله به) أي اسلامها في الطعام (قوله وبيع طعام الخ) عطف على فسخ (قوله المأمور) تفسير لنا تب فاعل أغرم المستوف فيه (قوله حالة) حال من التسمية (قوله أخذته) أي عن الطعام (قوله وان نقص) أي غنمه (قوله عنها) أي التسمية أو القيمة (قوله لانه) أي المأمور الخ (قوله استقر الخ) (قوله ولا) بشد الواو (قوله وان زاد) أي عن الطعام (قوله عليها) أي التسمية أو القيمة (قوله فيها) أي المدونة (قوله وان أمرته) أي الوكيل (قوله فاسلمها) أي الوكيل السلعة (قوله أغرمته) أي الوكيل



(قوله الآن) صلة آخرته أي وقت اطلاعك على اسلامها فيه (قوله ثم استوفى) بضم التاء (قوله بالطعام) أي إلى أجله (قوله استوفى) بضم التاء أي قبض الطعام من المسلم اليه (قوله ثم يبيع) أي الطعام (قوله الزيادة) أي في ثمن الطعام على التسمية أو القيمة (قوله لك) أي ياموكل (قوله والنقص) أي من التسمية أو القيمة (قوله عليه) أي الوكيل (قوله لأن هذا) أي طعام السلم الخ (قوله استوفى الخ) (قوله اقباضه) أي الدين (قوله له) أي مستحقه (قوله لتفريط الوكيل) علة لضمائه (قوله بترك الاشهاد) صلة تفريط (قوله عليه) أي الاقباض (قوله عدمه) . ٣٧٩

الآن التسمية أو القيمة ان لم تنسم ثم استوفى بالطعام فاذا حصل أجله استوفى ثم يبيع فكانت الزيادة لك والنقص عليه أو الحسن لأن هذا لا يجوز بيعه قبل قبضه بخلاف ما تقدم ابن يونس بعض أصحابنا انما يكون على المأمور أن يبيع من الطعام مقدارا القيمة أو التسمية التي لزمته والزائد ليس عليه إلا أن يشاء لأن بقية الطعام لا أثر (و) ان وكلمة على اقباض دين فان قبضه لمستحقه ولم يشهد عليه وأنكر مستحقه قبضه منه وحلف على عدمه (ضمن) الوكيل الدين (ان اقبض) الوكيل (الدين) لمستحقه (ولم يشهد) الوكيل بضم التسمية وكسر الهمزة شاهدين على اقباضه له وأنكر المستحق قبضه لتفريط الوكيل بترك الاشهاد عليه وظاهره ولو كانت العادة ترك الاشهاد عليه وهو كذلك على المشهور وقيل لا يضمن ان كانت العادة عدمه وحكم اقباضه المبيع بلا اشهاد وجمده وألثن كذلك وجمده البائع حكم اقباض الدين بلا اشهاد وفي بعض الفسخ حذف مقعول اقبض فيم الدين وغيره وهذه إحدى طريقتين في المذهب وهي طريقة الربح راجي راضه فان جمده ألثن بجملة فهل يصدق المذهب على قولين أحدهما أنه لا يصدق ويضمن لتفريطه بترك الاشهاد قاله ابن القاسم في الكتاب وهو مشهور المذهب والثاني أنه يصدق ولا يضمن قاله عبد الملك في الوكيل والمبعوث معه مال ليدفعه لرجل فزعم دفعه له وأنكر المبعوث اليه دفعه له لأن العادة اليوم ترك الاشهاد على مثل هذا وابن القاسم ضمنه في الجميع ابن الحاجب لو أسلم ولم يشهد لجد المشتري السلعة أو البائع الثمن ضمن ولو اقبض الدين فكذلك وقيل الآن تكون العادة الترك والطريقة الأخرى انه لم يختلف في سقوط الضمان ان جرت العادة بترك الاشهاد وانما الخلاف اذا جرت بالامر من أولئك عاده وهذه تشبه ان تكون للخصي وأبي الحسن (تنبيهان) الأول فيها ضمان الوكيل ولو صدقه الموكل في الدفع لتفريطه الثاني محل ضمائه اذا لم يدفع بمحضرة موكله والا فلا يضمن في كتاب القراض واذا دفع العامل ثمن سلعة بلاينة فجده البائع وجب السلعة فالعامل ضامن وكذلك الوكيل على شراء سلعة يدفع الثمن بلاينة فيجده البائع فهو ضامن ولرب المال أن يفرمهما وان علم رب المال بقبض الثمن باقراره عنده ثم جمده أو يغير ذلك ويطلب له ما يقضى له به الآن يدفع الوكيل بمحضرة رب المال فلا يضمن وقاله ابن الحاجب في الوديعة وتقدم في الجملة عن البيان فحواه وعطف على اقبض فقال (أو) أي وضمن الوكيل ان (باع) الوكيل (بكمطعام) وعرض (تقدا) أي حالا ومفعول باع (ما) أي عرضا (لا يباع) عاده (قوله) أي كالطعام (واضح) الوكيل (الاذن) دفع بمحضرة موكله ولم يشهد (قوله فلا يضمن) أي الوكيل أي لان التفريط حينئذ من الموكل (قوله العالم) أي في القراض (قوله وجب السلعة) أي حق قبض ثمنها (قوله يفرمهما) أي العامل والوكيل (قوله باقراره) أي البائع بقبضه (قوله عنده) أي رب المال (قوله ثم جمده) أي البائع (قوله ويطلب) أي محل (قوله) أي رب المال (قوله ما يقضى له) أي رب المال به أي على العامل أو الوكيل (قوله وعرض) أي ان لم يدخل بالكاف

(قوله اقباضه) أي الوكيل  
(قوله المبيع) مفعول  
اقباض (قوله وجمده)  
أي المبيع (قوله أو ألثن)  
عطف على المبيع (قوله  
كذلك) أي بلا اشهاد  
(قوله وجمده) أي ألثن  
(قوله حكم اقباض الدين)  
خبر حكم اقباض المبيع  
(قوله لو أسلم) أي الوكيل  
ما وكل على اقباضه من سلعة  
أو غنم (قوله ولم يشهد) أي  
الوكيل على اقباضه (قوله  
ضمن) أي الوكيل عوض  
ما قبضه (قوله ولو اقبض)  
أي الوكيل الدين أي بلا  
اشهاد فجده المدفوع له  
(قوله فكذلك) أي اقباض  
السلعة أو ألثن بلا اشهاد  
في ضمان الوكيل (قوله  
الترك) أي عدم الاشهاد  
على اقباض الدين (قوله  
فإنها) أي المدونة خبر مقدم  
(قوله ضمان الوكيل)  
أي الذي اقبض ولم يشهد  
(قوله لتفريطه) أي  
الوكيل (قوله والا) أي ان

(قوله ولا يئنه) اي الوكيل (قوله عليه) اي اذن موكله في بيعه بكمطعام (قوله وهل ذلك) اي ضمانه (قوله في ذلك) اي يبيع الوكيل بكمطعام مدعي اذن الموكل فيه وانكره موكله (قوله انه) اي الشان (قوله ما يبيع به) اي من طعام او عرض (قوله او تقضه) اي يبيعه (قوله قيمته) اي المبيع ٣٨٠ (قوله وقال) اي المأمور (قوله الاصر) بمدفكسر (قوله فان كانت) اي السلعة

(قوله بذلك) اي الطعام او العرض (قوله ضمن) اي المأمور قيمة السلعة ان كانت فانت (قوله من طعام او عرض) بيان ما (قوله قيمته) اي السلعة (قوله ذلك) اي الطعام او العرض (قوله اليه) اي المأمور (قوله فاق) خبر قول (قوله ورده) اي يبيعه (قوله واخذها) اي السلعة (قوله بعد عينه) اي الاصر (قوله له) اي المأمور (قوله في ذلك) اي يبيعه بعرض او طعام (قوله لم يعلم) بضم الياء (قوله انها) اي السلعة (قوله واحتاج) اي المأمور (قوله الى اثباته) اي انها لغيره (قوله فيه) اي انها لغيره (قوله لو ثبت) اي انها لغيره (قوله ولزمته) اي الاصر (قوله العين) على انه لم يأذن له في ذلك (قوله عليه) اي الموكل (قوله وتضمن) عطف على رد (قوله له) اي الوكيل (قوله عن ذلك) اي المبيع بعين فاحش (قوله يبيع) لعل مراده يلزم موكله والا فخصه بجمع عليها والله اعلم (قوله الوكيل) تفسير لقائل انكر المستقر فيه (قوله وكل) بضم فكسر متقلا (قوله من ثمن الخ) بيان ما (قوله عليه) اي الاقباض الوكيل (قوله بقبضه) اي الوكيل ما انكر قبضه (قوله قاضي) اي الوكيل (قوله تلفه) اي ما قبضه (قوله او دفعه) اي ما قبضه عطف على تلفه (قوله ليكذبه) اي بينة التلف (قوله بانكاره) اي الوكيل (قوله به) اي التداين (قوله فيده) اي للمدين

لمن موكله في بيعه بكمطعام (فتوزع) بضم النون وكسر الزاي أي انكر موكله اذنه له في بيعه بذلك ولا يئنه عليه الخطا ولم يبين المصنف رحمه الله تعالى ما الذي يضمنه وهل ذلك مع قيام المبيع أو قوائمه والحكم في ذلك ان كان المبيع قائمًا بخير الموكل في اجازة البيع واخذ ما يبيع به او تقضه واخذ ما يبيعه وان كان فاق خير في اخذ ما يبيع به او تضمن الوكيل قيمته قال فيها ان باع المأمور سلعة بطعام او عرض نقداً وقال بذلك امرتني وانكرت الا امرت ان كانت مما لا تباع بذلك ضمن وقال غيره ان كانت السلعة قائمة فلا يضمن المأمور ويخير الاصر في اجازة البيع واخذ ما يبيع به او تقض البيع واخذ سلعته وان كانت فاقتم في سير في اخذ ما يبيع به من طعام او عرض او تضمن الوكيل قيمته وتسليم ذلك اليه أو اذنه من قوله ضمن فليخره فاقتم السلعة ام لا وليس كذلك وانما معنى قوله ضمن اذا فاقتم السلعة فقوله الغير وفاق قال في التنبهات فقوله ضمن اي قيمة السلعة يريد مع قوائمه واما اذا كانت قائمة فخص في اجازة بيعها واخذ ما يبيع به ورده واخذها بعد عينه انه لم يأذن له في ذلك كما سيأتي ويؤخذ من كلام عياض الا في وقوله نقداً المقتضى به ما اذا باع بذلك الى اجل فلا يجوز له الرضا به ولا اخذ القيمة كما تقدم ثم قال في التنبهات انظر اذا كان المأمور لم يعلم المشتري انها لغيره واحتاج الى اثباته وانحصار فيه هل هو قوت وهو الاشبه وكذا لو ثبت ولزمته العين وانما الذي لا اشكال فيه اذا علم المأمور المشتري بتعديده اه وهذا والله اعلم هو الذي أشار اليه بقوله وادعى الاذن فتوزع فاراد ان يفرضه على ان منازعته في الاذن وخصامته فيه وتوجه العين عليه بسبب ذلك قوت يوجب الضمان ولذا لم يذكر هل السلعة قائمة أو فاقتم ولو لم يرد التنبه على هذا لما كان ذكر هذه المسئلة فائدة لاستفادتها بما تقدم (نزع) في المسائل الملقطة للموكل رد يبيع وكيه بغير فاحش وتضمن الوكيل القيمة ان تلف المبيع اه من الجزري وفي الذخيرة نزع قال على البصري في تعليقه اذا باع الوكيل بما لا يتغابن به الناس رد وقاله الشافعي رضي الله تعالى عنه لم يزل من ذلك عادة وقال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه يصح لان اسم البيع يتناول لانه اعم وجوابه عموم مقيد بالعادة وكذلك منع مالك والشافعي رضي الله تعالى عنهما يبيعه بالدين وجوز ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه من الاطلاق وجوابه ما تقدم قلت وهذا علم ما تقدم والله اعلم (او) اي وضمن ان (انكر) الوكيل (القبض) لما وكل على قبضه من ثمن او مثن او دين (فقامت) اي شهدت (البينة) عليه بقبضه فادعى تلفه بلا تعد ولا تقييد او دفعه لموكله (فشهدت) له بينة اخرى (بالتلف) او دفع الذي ادعاه فيضمن ولا تنفعه بينة التلف لتكذيبها بانكاره القبض هذا هو الصحيح المشهور وشبه في الضمان بانكاره القبض وشهادة بينة به مع شهادة بينة اخرى بالبرائة بعد ذلك فقال (كلاديان) اي المدعي عليه يدين فينكر التداين فثبت عليه البينة فيسدي

الوكيل (قوله بقبضه) اي الوكيل ما انكر قبضه (قوله قاضي) اي الوكيل (قوله تلفه) اي ما قبضه (قوله او دفعه) اي ما قبضه عطف على تلفه (قوله ليكذبه) اي بينة التلف (قوله بانكاره) اي الوكيل (قوله به) اي التداين (قوله فيده) اي للمدين

(قوله) اي الاقباض (قوله فلا تنفعه) اي بينة الاقباض الملبان (قوله بانكاره) اي الملبان (قوله عليه) اي الملبان (قوله بدفعه) اي الدين (قوله ادعى) بضم الدال وكسر الهمزة (قوله به) اي الحق (قوله قضاءه) اي الحق (قوله في هذا الاصل) اي من انكر حقا فقامت عليه به بينة فادعى قضاءه واقام بينة اخرى به (قوله بانها) اي البينة الثانية (قوله انما) اي البينة الثالثة (قوله لم ينفذ) اي خليل (قوله تشهيره) اي ابن زرقون (قوله يتعلق بالذمة) اي كالدين (قوله الرابع) بفتح الراء اي العقار (قوله يفضي) بضم الياء وسكون القاف وكسر الصاد المهملة اي يؤدى ٢٨١ (قوله عليه) اي الامر الذي ادعاه (قوله

قضيها) اي المسئلة (قوله تقبل) اي البينة التي اقامها على ما ادعاه (قوله من المدونة) بيان كتاب اللعان (قوله تقبل) اي البينة التي اقامها على دعواه (قوله والاصول) اي العقار (قوله من الديون) بيان الحقوق (قوله من المنقولات) بيان شئها (قوله ان قال) اي المدعى عليه بوديعة (قوله ما ادعيتي شيا) اي ثم اقر به وادعى ضاعها بلا تعد ولا تقريط واقام عليه بينة او ردها للمودعها واقام عليه بينة (قوله فلا تسمع بينته) اي بضاعها او ردها (قوله وان قال) اي المدعى عليه بوديعة (قوله تسمع بينته) اي بضاعها او ردها (قوله وهو) اي فرقة ابن عرفة بين ما ادعيتي شيا وبين مالك عندي من هذه الوديعة شئ وانص الحط (تنبية) ما ذكره ابن عرفة عن الشيخ ابن ابي زيد من

الاقباض وتشهده به بينة اخرى فلا تنفعه لكذبيها بانكاره التدين ويحكم عليه بدفعه لمن شهدته البينة الاولى البرزلي مثل ذلك من ادعى عليه بحق فأنكره ثم اقر به وادعى قضاءه هو بمثابة من انكر حقا فقامت عليه به بينة فادعى قضاءه الخلاف في المسائلين سواء ذكره المصنف هو المشهور وقيل في هذا الاصل تقبل البينة الثانية وذكر في التوضيح في باب الو كالة مسائل جزم فيها بانها لا تسمع ثم ذكر في كتاب الوديعة هذا الاصل وذكر فيه خلافا وذكر عن ابن زرقون انه قال ان المشهور وانما تنفعه ولكن لم ينفذ تشهيره وفي التوضيح في باب الوديعة اما من انكر شيا يتعلق بالذمة وانكر الدعوى في الرابع او فيما يفضي الى الحد ثم رجع عن انكاره لامر ادعاه واقام عليه بينة قضى اربعة اقوال الاول لابن باقر تقبل منه في جميع الاشياء الثاني لغير ابن القاسم في كتاب اللعان من المدونة لا يقبل منه ما أتى به في جميع الاشياء الثالث لابن المواز تقبل منه في الحدود وغيره الرابع تقبل منه في الحد والاصول ولا تقبل منه في الحقوق من الديون وشبهها من المنقولات وهذا قول ابن القاسم في المدونة (تنبيهات) الاول ابن عرفة الشيخ ان قال ما ادعيتي شيا فلا تسمع بينته وان قال مالك عندي من هذه الوديعة شئ فتسمع بينته الخط وهو ظاهر جار في جميع مسائل هذا الباب ففي تبصرة ابن فرحون من ادعى على رجل دينان سلف او قراض او وديعة او بضاعة او رسالة او رهن او عارية او هبة او صدقة او حق من الحقوق فجحد أن يكون عليه شئ من ذلك فلما خاف ان تقوم عليه البينة أقر وادعى فيه وجها من الوجوه يريد اسقاط ذلك من نفسه لم تنفعه ذلك وان قامت له بينة على ما زعم اخبر الان بجهوده ولا كذب بينته فلا تسمع وان كانت عدولا الثاني وكذا الحكم ان لم يقر وقامت بذلك بينة فاقام هو بينته على رد السلف او الوديعة او القراض او البضاعة او الرسالة او على هلاك ذلك فلا تنفعه لانه بانكاره ككذب لذلك كله هذا قول الرواة اجمعين ابن القاسم واشهب وابن وهب ومطرف وابن الماجشون الثالث ان قال لاسلفك على ولائني سلعة ولا لك عندي وديعة ولا قراض ولا بضاعة فلما ثبت ذلك عليه بالبينة أقربه وزعم انه رد الوديعة والسلف وغيرهما مما يدي به عليه وادعى هلاكه واقام بينة على ذلك فهنا تنفعه البينة لان قوله مالك شئ اراد به في وقتي هذا واما الصورة الاولى فقد قال فيها ما ادعيتي او ما أسألتني فليس مثل قوله في هذه مالك على سلف ابن حبيب وهذا مما اعلم فيه خلافا عند الرواة الا اني رأيت في كتاب

التفرقة بين قوله ما ادعيتي شيا ولا تسمع بينته وبين قوله مالك عندي من هذه الوديعة شئ فتسمع بينته ظاهر وهو جار في جميع مسائل هذا الباب فقد قال ابن فرحون من ادعى على رجل دينان الى آخر ما في الشارح عنه (قوله أولا) بشد الواو (قوله وان قال) اي المدعى عليه بسلف او عن سلعة او وديعة او قراض او بضاعة (قوله على) بشد الياء (قوله ذلك) اي المدعى به (قوله وزعم) اي المدعى عليه (قوله وادعى) اي المدعى عليه (قوله هلاكه) اي المدعى به بلا تعد ولا تقريط ان كان وديعة او بضاعة او قراضا (قوله على ذلك) اي الذي ادعاه من رد او هلاكه

(قوله من السماع) بيان كآب الاقضية (قوله موضع) اي اسم بلد (قوله وكتب) اي الباعث (قوله معه) اي المبعوث (قوله) (واشهد) اي الباعث (قوله عليه) اي المبعوث (قوله فحمل) اي المبعوث (قوله فلما قرأه) اي المبعوث اليه (قوله سأله) اي المبعوث اليه المبعوث (قوله عن الذهب) اي ٣٨٢ العشرين ديناراً (قوله فحجده) اي المبعوث معه المبعوث اليه (قوله اياه) اي

الاقضية من السماع شيئاً يخالف هذا واظن له وجهاً يصح معناه ان شاء الله تعالى وذلك انه سئل مالك رضي الله تعالى عنه عن رجل بعث معه رجل بعشر ديناراً يلغها الى الجار والجار موضع وكتب معه كتاباً واشهد عليه عند دفعه اليه فحمل الكتاب وبلغه الى من ارسل اليه فلما قرأ مسأله عن الذهب فحجده اياه ثم انه قدم المدينة فسأله الذي ارسل معه الذهب وقال له اني اشهدت عليك فقال له ان كنت دفعت الى شيئاً فقد ضاع فقال مالك رضي الله تعالى عنه ما ارى عليه الا عينا واري هذا من مالك رضي الله تعالى عنه انما هو في الجاهل الذي لا يعرف ان الانكار يضره واما العالم الذي يعلم انه يضره ثم يندم عليه بعد ذلك فلا يعذر من كتاب الرعي ١٥ كلام التبصرة وزاد الرعي بعده ورأيت لابن حزم ان قبيل يئتمه على القضاء وان يحجده وقال ما اسلفني قط شيئاً والاول اصوب ان شاء الله تعالى ثم قال الخط فيحصل مما تقدم جميعه انه اذا انكر اصل المعاملة ثم اقر او قامت البينة وادعى ما يسقط ذات فلا تسمع دعواه ولا يئتمه ولو كانت بيئته عادة بخلاف ما اذا قال مالك عندى سلف ولا ودية ولا قراض او مالك عندى حق ثم اقر بعد ذلك او قامت عليه البينة فادعى ما يسقط ذلك فانه تسمع دعواه ويئتمه وقد صرح بهذا في رسم اسلم من سماع عيسى وبه صرح المصنف في باب الاقضية فقال وان انكر مطلوب المعاملة فالبينة ثم لا تقبل بيئته بالقضاء بخلاف لاحق لك على الرابع ينبغي ان يقيده ذلك بما قاله الرعي وهو كون المدعى عليه يعرف ان الانكار يضره واما ان كان ممن يجهل ذلك ولا يفرق بين قوله ما اسلفتنى وما اودعتنى وقوله مالك عندى سلف ولا ودية فيه ذكر يجمله الا اذا حقق عليه وقرره عليه وقيل له انت تنكر هذا اصله فاذا قامت عليك البينة فلا تسمع بينتك فاذا استقر على ذلك فلا تسمع بيئته الخامس ينبغي ان يقيده ذلك بغير الحدود والاصول لان هذا قول ابن القاسم وابن كثة كما تقدم واما ذكره الرعي عن ابن حزم فيفقه قول ابن نافع والله اعلم (ولو قال) الوكيل (غير المفوض) اليه في التصرف لموكله بان وكاه على شئ خاص كقبض دين أوغن أو غن ومفعول قال (قبضت) ما وكات على قبضه (وتلف) ما قبضته بلا تعد ولا تعريض (برئ) الوكيل فلا يفرم عوضه لموكله لانه امينه (ولم يبر) الشخص (الغريم) الذي اقبض الوكيل ما كان عنده للموكل من دين أوغن أو غن أو ودية أو رهن لاحتمال كذب الوكيل ونواظمه مع الغريم في كل حال (الابينة) تشهد للغريم بما يئتمه قبض الوكيل منه ما كان عنده للموكل واذا غرم الغريم للموكل فهل له رجوع على الوكيل أو لا قولنا لطرف وابن الماجشون ومفهوم غير المفوض براءة الغريم للموكل باقر او المفوض بالقبض منه ودعوى التلف وهو كذلك كالوصي ونمها قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه من وكل رجلاً يقبض ليدى با على رجل فقال قبضته وضاع منى أو قال برئ الى من المال وقال الرجل دفعته اليه لم يبر الدافع الا ان يقيم بينة أنه

الذهب (قوله ثم انه) اي المبعوث (قوله فسأله) اي المبعوث (قوله وقال) اي الذي ارسل (قوله) اي الرسول (قوله ان كنت دفعت) بفتح التاء (قوله الى) بشد الباء (قوله واري هذا) اي الحكم بانه ليس على الرسول الا المين بعد حجده الارسال (قوله الرعي) بضم الراء وفتح العين المهملة وسكون المثناة وكسر النون وشد الباء النسب (قوله بعده) اي ما تقدم عنه (قوله) (مزين) بضم الميم وفتح الزاي وسكون المثناة فنون (قوله) (انه) اي ابن حزم (قوله) (قبل) بفتح فس كسر (قوله) (بيئته) اي المدعى عليه (قوله وان يحجده) حال (قوله) (وقال) اي المدعى عليه (قوله) (بهذا) اي الترتيب بين حجده المعاملة وحجده الحق (قوله) (الانكار) اي للتعامل (قوله) (لان هذا) اي التقييد بغير الحدود والاصول (قوله لموكله) صلة التصرف (قوله بان وكاه الخ) تصوير غير المفوض اليه (قوله) (وكت) بضم الواو وكسر

الكاف مثقلاً (قوله ما قبضته) تفسير افعال تلف المستتر فيه (قوله من دين أوغن الخ) بيان ما (قوله لاحتمال كذب دفعه الوكيل الخ) انه لم يبر الغريم (قوله فهل له) اي الغريم (قوله ونصم) اي المدونة (قوله أو قال) اي الوكيل (قوله برئ) اي المدين (قوله الى) بشد الباء (قوله من المال) صلة برئ (قوله وقال الرجل) اي المدين (قوله دفعته) اي المال (قوله اليه) اي الوكيل



اي المودع بالفتح (قوله وسواء كان) اي ادعاء الرد (قوله ذلك) اي القبض (قوله وسواء كان) اي الوكيل (قوله ومذهب) عطف على قول (قوله اختلف) بضم التاء (قوله منعه) اي موكله (قوله على أربعة أقوال) صلة اختلف (قوله قوله) اي الوكيل (قوله أنه) اي التنازع في الرد ٣٨٤ (قوله صدق) اي الوكيل (قوله بدونها) اي الميزن (قوله لان انقضى صدق) اضافته للبيان

وسواء كان بقرب ذلك بالايام البسيطة او طال وسواء كان مقوضا اليه أم لا هذا قول مالك رضي الله تعالى عنه ومذهب المذونة وفي المسئلة أربعة أقوال ابن رشد اختلف في الوكيل يدعي أنه دفع الي موكله ما قبضه له من غرماته او ما باع به متاعه على أربعة أقوال احدها القول قوله يمينه جله بلا تفصيل والثاني أنه ان كان بقرب ذلك بالايام البسيطة فالقول قول الموكل أنه ما قبض شيئا وعلى الوكيل اليمين وان تباعد الامر كالشهر فالقول قول الوكيل يمينه وان طال الامر جدا فلا يمينه على الوكيل وهو قول مطرف والثالث ان كان بحضور ذلك بالايام البسيطة صدق الوكيل يمينه وان طال الامر جدا صدق دون يمين وهو قول ابن الماجشون وابن عبد الحكم والرابع تفرقة اصبع بين الوكيل على شيء يمينه فعليه اليمين وان طال الامر والمقوض يصدق في القرب يمينه وفي البعيد ونحوه على هذا فلو قال المصنف والقول قوله لكان احسن لان لفظ صدق انما يستعمل فيما يصدق فيه بلا يمين (فتبينات) الاول عبد الوهاب صدق الوكيل والمودع والمرسل بالفتح فيهما لان أرباب الاموال قد اتفقوا فيهم فكان قولهم مقبولا فيما بينهم وبينهم وكذا عامل القراض موثق بالفتح في رد القراض ما بينه وبين المالك الا ان يكون الواحد منهم أخذ المال بينة للتوثق فلا يبرته دعوى رده الا ان تكون له بينة لان رب المال لم يأمنه حين استوثق عليه باليمين الثاني قوله كالمودع اشار به والله أعلم اني أن الوكيل انما يصدق في رد ما وكل عليه ليه اذا قبضه بغير اشارة او ما قبضه باشارة فلا يصدق في رده الثالث ظهر من كلام ابن رشد المتقدم أنه لا يمين للميزن طال الزمان أم لا والظاهر من كلام ابن عرفة سقوطها بطوله الرابع يصدق الوكيل في الرد الى موكله ولو ادعاه بعد موت موكله كما يفهم من كلام ابن رشد وصرح به البرزلي وهذا ظاهر ونهت عليه لتوقف بعض أهل العصر فيه حتى أطلعت على النص الخالص ابن ناجي يقوم من قول المبدونة ومن ذبح أضغيتك بغير امرك من ولدت أو بعض عمالك لا يكتسب مؤنتها فذلك مجزأه اذا كان ربع بين اخ واخته وتولى الاخ عقد كراهه وقبضه سنين متطاولة ثم طالبته اخته بمنابها من الكراه في جميع المدة المذكورة وزعمت أنها لم تقبض شيئا منه وادعى دفعه لها فانه يقبل قوله بيمينه اذ هو وكيلها بالعادة ووقعت بيمينه المهدية وأتق فيها ابن عرفة بجواز كراهه بلا دليل وتأخر الحكم بينهما حتى مات ابن عرفة فأتق فيها ابو مهدي بعكس ما وجب للقاضي بالقتولين فتوقف حتى وصل تونس فتأول ابو مهدي ما أتق به ابن عرفة فكتب بيمينه رأى رحمه الله تعالى أنه وكيل بالعادة فقبل قوله وبه أقول وقطع ما أتق به وامره ان يحكم بما أتق به ابن عرفة وقال ما خالفته في حياته فلا أخالفه بعد موته والله أعلم وحيث كان الوكيل والمودع بالفتح مصدقين في دعوى الرد وطلب أحدهما برده لغيره لعل كل او المودع بالعكس (فلا يؤخر) اي الوكيل والمودع بالفتح رده اليه (للاشهاد) عليه اي ليس له ان يقول لا ارد حتى

(قوله يستعمل) بضم الباء (قوله منهم) اي الوكيل والمودع والمرسل والعامل (قوله أنه) اي الثاني (قوله سقوطها) اي الميزن (قوله بطوله) اي الزمن (قوله يفهم) بضم الياء وفتح الهاء (قوله من ولدت) بيان من (قوله فذلك) اي ذبحه (قوله أنه) اي الشان الخ فاعل يقوم (قوله رجع) بفتح الراء اي عقار (قوله من الكراه) بيان منابها (قوله منه) اي منابها (قوله وادعى) اي الاخ (قوله دفعه) اي مناب اخته (قوله لها) اي اخته (قوله فانه) اي الاخ (قوله قوله) اي الاخ (قوله اذ هو) اي اخوها (قوله ووقت) اي المسئلة (قوله فيها) اي المسئلة (قوله بلا دليل) اي نص (قوله وتأخر) بفتح التاء مثقلا (قوله فيها) اي المسئلة (قوله بعكسها) اي فتوى ابن عرفة اي عدم قبول قول الاخ (قوله فتوقف) بضم التاء مثقلا اي القاضي عن الحكم فيها (قوله فتأول) بفتح التاء مثقلا (قوله فقبل) بفتح فس (قوله وبه) اي قبول قوله صلة أقول (قوله وقطع) بضم القاف مثقلا اي بضم فتى (قوله ما أتق به) اي ابو مهدي (قوله) أشهد وامره اي ابو مهدي القاضي (قوله وقال) اي ابو مهدي (قوله ما خالفته) اي ابن عرفة (قوله وطلب) بضم فس (قوله قوله) أحدهما اي الوكيل والمودع بالفتح (قوله عليه) اي الرد

أشهد (قوله) أشهد وامره اي ابو مهدي القاضي (قوله وقال) اي ابو مهدي (قوله ما خالفته) اي ابن عرفة (قوله وطلب) بضم فس (قوله قوله) أحدهما اي الوكيل والمودع بالفتح (قوله عليه) اي الرد

(قوله اشهد) بضم فسكون فكسر (قوله) اى الوكيل أو المودع بالفتح (قوله فيه) اى الاشهاد عليه (قوله لهما) اى الوكيل والمودع (قوله بشهدا) بضم فسكون فكسر اى الوكيل والمودع (قوله لانهما) اى الوكيل والمودع (قوله لتسقطها) اى العين (قوله تبع) اى المصنف فى قوله فلا يؤخر للاشهاد (قوله ابن هارون) اى قال (قوله وفيه) اى قول ابن شاس وابن الحاجب لا يؤخر للاشهاد (قوله ابن عبد السلام) اى قال (قوله وان كان الخ) حال ٣٨٥ (قوله وشارحا ابن الحاجب) اى ابن هارون وابن عبد السلام (قوله فرق)

بضم فكسر محققا اى بين الوكيلين والوصيين (قوله ان ظهر) اى اطلع الموكل (قوله لهما) اى وكيله (قوله على أمر) اى لا يصلح له (قوله عزله) اى الموكل وكيله (قوله أحدهما) اى الوكيلين (قوله قائلا) اى المصنف (قوله ومثله) اى تعقبه المصنف (قوله قال) اى الشارح (قوله) اى أحد الوكيلين (قوله لذلك) اى الاستبعاد (قوله فانه) اى الثانى (قوله لا يجوز لهما) اى لأحد الوصيين (قوله لم أعرفه) اى جواز الاستبعاد أحد الوكيلين (قوله لغيرهم) اى ابن شاس وابن الحاجب وابن هارون وابن عبد السلام (قوله خلافه) اى جواز الاستبعاد (قوله نقضها) اى المدونة (قوله فان ذلك) اى يسع أو شراء أحدهما (قوله على تقاض) صله وكيلين (قوله اعترض) اى في توضيحه (قوله وتبعه) اى المصنف ابن الحاجب

اشهد عليه اذ لا تفع له فيه ابن عبد السلام وابن هارون والمصنف لو قبل لهما تأخير الدفع حتى يشهدا لكان حسننا لهما ما يقولان ولم تشهد لتوجيهت علينا العين فلنا تأخير لتسقطها البتة تبع ابن الحاجب وابن شاس وابن هارون وفيه نظر ابن عبد السلام ينبغي أن يكون للوكيل أو المودع مقال في وقف الدفع على البيعة وان كان القول قولهما لان البيعة تسقط العين عنهما ابن عرفه ما ذكره ابن شاس هو نص الغزالي ولا يجوز ان ينقل عن المذهب ما هو نص لغير المذهب لاسيما اصول المذهب تقتضى خلافه حسبا أشار اليه المازري وشارحا ابن الحاجب (ولاحد الوكيلين الامتداد) اى الاستقلال فيما يقع له عن موكله دون اطلاع الوكيل الآخر بخلاف الوصيين وفرق بينهما النظر من الموصى في الرددون الموكل ان ظهر منه على امر عزله (الا لشرط) من الموكل ان لا يستبعد احدهما فيتبع شرطه قاله ابن الحاجب وجاعة وتعقب المصنف ابن الحاجب قائلا بل ليس لاحدهما الاستبعاد ومثله لابن عرفة ولم أر الشارح قوة التعقب قال في شامله ولا يستبعد احدهما (قوله) اى في عرفة يجوز تركه اكثر من واحد على غير الخصاص ابن الحاجب تابعه لابن شاس لاحد الوكيلين الاستبعاد حال يشترط خلافه ابن عبد السلام يعنى ان أمر الوكيلين يخالف الوصيين فانه لا يجوز لهما الاستبعاد ونحوه لابن هارون ابن عرفة لم أعرفه لغيرهم وظاهر المدونة خلافه ففيها لو ان رجلا امر رجلين يشترىان له سلعة او يبعانها له فباع احدهما واشترى فان ذلك غير لازم للموكل في قول مالك رضي الله تعالى عنه وسمع يحيى ان مات احد وكية ابن على تقاض فلا يتقاضى الباقي دون اذن القاضى بهرام العجب ان المصنف اعترض كلام ابن الحاجب وتبعه هنا غ فيشبهه أن يكون قال هنا ولا لاحد الوكيلين بزيادة لالتافية عطف على قوله فلا يؤخر للاشهاد وأسقطها الناقل ويمكن أن يكون تبع من ذكرنا فنشد بالسان حاله

وهل أنا الامن غزيرة ان غوت \* غويت وان ترشد غزيرة ارشد

البتة أحسن ما يحتمل عليه الوكيلان المرتبان واما الوكيلان في آن واحد فليس لاحدهما الاستبعاد الا لشرط ويمكن جعله على هذا بعطف الاستبعاد على نائب فاعل منع أو بتقدير لا قبل لاحد وكلاهما بعيد والله أعلم (وان) وكنت شخصا على يسع سلعة ثم (بعته) الشخص (وباع) ها الوكيل لا آخر (فالاول) من البيعين هو اللازم والثاني يسع فضولى لا تقال السلعة للمشتري الاول بالبيع الاول في كل حال (الا) حال تلبس المشتري الثاني (بعض) للسلعة من البائع الثاني فيعضى البيع الثاني ويرد البيع الاول اذ لم يعلم البائع الثاني والمشتري

٤٩ من (قوله هنا) اى في هذا المختصر (قوله فيشبهه) بضم فسكون فكسر اى يقرب (قوله ان يكون) اى المصنف (قوله قال) اى المصنف (قوله هنا) اى في المختصر (قوله وأسقطها) اى لالتافية (قوله ان يكون) اى المصنف (قوله من ذكرنا) اى ابن شاس وابن الحاجب (قوله يحتمل) بضم الياء وفتح الميم اى كلام المصنف (قوله الوكيلان) خبر احسن (قوله ويمكن) بضم فسكون فكسر (قوله حله) اى المتن (قوله على هذا) اى منع استبعاد أحد الوكيلين في آن واحد (قوله بعطف) صلة (قوله وكلاهما) اى الجليلين الاخيرين (قوله يسع فضولى) اى فيخير المشتري الاول في امضائه وأخذ ثمنه وردده وأخذ سلعته

(قوله والا) اى وان علم البائع أو المشتري البيع الاول (قوله فيها) اى المدونة خبر مقدم (قوله فباعها) اى السلعة (قوله الا من) يدفكسر (قوله أحق) اى بلا مضاء (قوله فهو) اى الثانى (قوله هو) اى الثانى (قوله والا) اى وان علم الثانی أو الذى يباع له بيع الاول (قوله ثم يباع) اى البائع ٢٨٦ (قوله فهو) اى السلعة (قوله لانك لم تسلمه رأس المال) علة الامتناع (قوله لان

منه البيع الاول والافهي الاول كذا قال الولين فيها ومن امر رجل بالبيع لسلعة فباعها الاصر  
وباعها المأمور وقال البيعين احق الان يقبض الثاني السلعة فهو احق كأنكاح الولين  
الاول احق في النكاح الان يخل بها الثاني (تبيين) الاول انما يكون الثاني احق اذا  
قبض السلعة ولم يعلم بيع الاول هو ولا الذي يباع له والا فالاول احق طالع في رسم نذر ستمن  
معا ابن القاسم الثاني اذا باع الوكيل أو الموكل شخص ثياب لا خرفه في الاول على كل  
حال فانه ابن رشد في الرسم المذكور ونقله أبو الحسن واقفه اهل (و) ان دفعت لرجل مالا  
وولكته على اسلامه في سلعة موصوفة واسلمه فيها وحل اهل السلم وغاب وكيلك (ك) ياموكل  
(قبض سلمه) اي الشيء الذي اسلم فيه وكيلك (ك) في غيبة وكيلك ويبرأ المسلم اليه بدفعه لك  
(ان ثبت بيئته) ان وكيلك اسلم فيه لك وليس للمسلم اليه الامتناع من دفعه لك لانك تسلمه  
رأس المال لان اسلام وكيلك كاسلامك ومفهوم الشرط انه ان لم يثبت بيئته فليس لك قبضه  
جبرا عن المسلم اليه وهو كذلك فان اقر المسلم اليه بان الوكيل بين له ان السلم لك فهل يكون  
شاهدا بخلاف الموكل معه ويقبض المسلم فيه منه أو لا لان اقراره بوجهه نفع تقر به ذمته من  
المسلم فيه قولان في غير المال كرضي الله تعالى عنه ولك قبض ما اسلم فيه وكيلك لك بغير  
حضرته ويبرأ المسلم اليه اذا دفعه لك ان كانت لك بيئته انه اسلم فيه لك والا فالأمور أولى بقبضه  
منك أبو الحسن ابن يونس القاسمي لو اقر الذي عليه الطعام بان الأمور اقر عنه بدفعه لك فلا  
يجبر على دفعه لك ولا يكون شاهدا لان في شهادته منفعة لنفسه لانه يجب ان يقر غرضه  
ورأى بعض اصحابنا أنه يؤمر بالدفع لك فان جاء الأمور فصدقه برئ والا غرم له ثانية بعض  
القرويين ما قاله القاسمي فهو ليس بشاهد وقال بعض القرويين شهادته جائزة اذا كان عدلا  
فيحلف معه المقر له ويقبض منه ولا تتم حجة في ذلك اذا حل الاجل لئلا يكتفه من تقر به ذمته  
بدفعه للقاضي في غيبة المسلم لخاصة انه اختاف هل يقضى عليه باقراره اولا وعلى الثاني فهل  
يكون شاهدا اولا قولان ويجزم في المعونة بعدم القضاء عليه باقراره (و) ان تصرف شخص في  
مال غيره فيبيع او شراء او كرا أو اكرأ وادعى ان المالك أذن له في ذلك وانكر المالك الاذن  
فيه (فالقول لك) يا مالك ما تصرف فيه غيرك في عدم الاذن لمبا تصرف فيه (ان ادعى)  
المتصرف (الاذن) منك له في التصرف الذي حصل فيه وانكرت الاذن تمسكا بالاصل (و) ان  
ولكته في التصرف في مالك فتصرف فيه وادعى (صفه) اي التصرف وخالفته فيها بان باعه  
وقلت لم آمر بك ببيعه بل رهنه مثلا او باعه بعرض او طعام وقلت بل نقد او عوجل وقلت بل  
بحال أو بقدر وقلت بل باكثر فالقول لك في ابن شاس اذا تنازعا في اصل الاذن أو صفته  
أو قدره فالقول فيه قول الموكل فالقول وكلتي وقال الاخر ما وكلتك فالقول قوله وفيما ان  
باع المأمور سلعة بطعام او عرض نقد او قال به أمرتني وانكر الاخر فان كانت عمالا يباع بذلك

اسلام و كذا الخ) عليه تقي  
 الامتناع (قوله فهل يكون)  
 اى المسلم اليه (قوله منه)  
 اى المسلم اليه (قوله لان  
 اقرئه) اى المسلم اليه (قوله  
 له) اى المسلم اليه (قوله نفع  
 تقرىخ) اضافته للبيان  
 (قوله ذمته) اى المسلم اليه  
 (قوله بغير حضرته) اى  
 الوكيل صله قبض (قوله  
 دفعه) اى المسلم فيه (قوله  
 أنه) اى الوكيل (قوله فيه)  
 اى المسلم فيه (قوله لك) اى  
 ياموكل (قوله والا) اى وان  
 لم تكن لك شئنه انه سلم فيه  
 لك (قوله بقبضه) اى المسلم  
 فيه (قوله بان المأمور) صله  
 أقر (قوله عنده) اى الذى  
 عليه الطعام (قوله بانه) اى  
 الطعام (قوله فلا يجبر) بضم  
 الياء مفتوح الموحدة اى الذى  
 عليه الطعام (قوله على  
 دفعه) اى الطعام (قوله ولا  
 يكون) اى الذى عليه  
 الطعام (قوله أنه) اى من  
 عليه الطعام (قوله والا) اى  
 وان لم يصدق (قوله غرم) اى  
 من عليه الطعام (قوله له)  
 اى المأمور (قوله شهادته)  
 اى من عليه الطعام (قوله  
 اذا كان) اى من عليه

الطعام (قوله المقرة) يفتح القاف (قوله لممكنه) اى من عليه الطعام (قوله بدفعه) اى الطعام (قوله تمسكيا بالاصل) علمه ضمن القولات (قوله فيها) اى الصفه (قوله اذا تنازعا) اى الموكل والوكيل (قوله قوله) اى الاخر (قوله وفيها) اى المدوقه (قوله وقال) اى المأمور (قوله به) اى الطعام أو العرض صلّه أمر (قوله الاثم) بعد فكسر (قوله فان كانت) اى الساعه (قوله بذلك)



اي العرض أو الطعام (قوله ضمن) اي المأمور قيمته ان فاتت والاخير الامر ٣٨٧ في امضاء البيع وأخذنا بيعته بأورقه

وأخذ سلعة (قوله وقال)

اي الوكيل (قوله بذلك)

اي بيعها مسئلة (قوله)

صدق (بضم فكسر مثقلا)

(قوله فان بقي) اي الثمن بيد

البائع (قوله وقد أعلمه) اي

البائع (قوله أنه) اي الثمن

(قوله وأشهدت) حال (قوله

العشرة) تفسير لفاعل أشبه

الاسترقية (قوله وقد فات

البيع) حال (قوله لانه) اي

الوكيل (قوله مدعى) بفتح

العين (قوله الضمان) نائب

فاعل مدعى (قوله وان

نكل) اي الوكيل (قوله

حلف الامر) بحد فكسر

(قوله وان نكل) اي الامر

(قوله أيضا) اي كأن نكل

الوكيل (قوله أنه) اي

الشان (قوله فان نكل)

اي الموكل (قوله فيها) اي

المدونة (قوله اليه) اي

الوكيل (قوله وقال) اي

الوكيل (قوله مصدق)

بفتح الدال (قوله يستنكر)

بضم الباء وفتح الكاف

(قوله وفوتها) اي السلعة

(قوله حلف الامر) بحد

فكسر (قوله وأخذها)

اي السلعة (قوله فان

نكل) اي الامر (قوله

فله) اي الامر (قوله

تجلب) بضم الشنة وفتح

اللام (قوله أو عتق ناجز

ضمن وقال غيره ان كانت قائمة فلا يضمن ويخير الامر في الرد والامضاء فان فاتت خير في أخذ  
ما يبيع به ويضمن الوكيل قيمته عياض قول الغير وفاق وفيه المالك رضي الله تعالى عنه اذا  
باع الوكيل السلعة وقال بذلك امرني ربه او قال ربه بابل امرتك برهنه بصدق ربه يمينه  
فاتت أو لم تقف واستثنى من قوله والقول لا فقال (الا ان) تدفع ثمن الشخص وتوكله على شراء  
سلعة به فيقبضه (يشترى) الوكيل (بالثمن) الذي دفعته له عبدا مثلا (فزعمت) باموكل (انك  
امرته) اي الوكيل (بشراء) (غيره) اي ما اشتراه الوكيل كتوب (و-لف) الوكيل على أنك  
امرته بشراء مما اشتراه لا بشراء غيره فالقول قول الوكيل ابن القاسم لان الثمن مستهلك كفوت  
السلعة فان نكل المأمور عن اليمين فالقول قول الامر والظاهر أنه بعد يمينه وهذا اذا فات  
الثمن فان بقي بيد البائع وقد أعلمه الوكيل أنه افلان فالقول للموكل اتفاقا فانه لا يضمن  
والراجح اقامه الحط وشبهه في كون القول للوكيل فقال (كقوله) اي الوكيل (امرته) اي  
(بيعه) اي الموكل على بيعه (بعشرة) من الدراهم مثلا (و) (قد) (اشهدت) (العشرة) ان تكون  
ثمنه (وقلت) باموكل امرتك ببيعه (ياكثر) من العشرة كأي عشر (و) (قد) (فات المبيع) فواتا  
مصورا (بزوال عينه) فالقول للوكيل يمينه فان حلف برئ لانه مدعى عليه الضمان وان نكل  
حلف الامر وغرم الوكيل اثنين وان نكل أيضا فلا شيء له ومفهوم اشهدت أنه لو ادعى الوكيل  
مالم يشبهه فلا يصدق ويحلف الموكل فان نكل فالقول قول الوكيل وهل يمين أو لا قولان لابس  
الموازاة ابن ميسر ومفهوم بزوال عينه عدم فواته بنحو هبة وهو كذلك وصرح بمفهوم فات  
فقال (اولم يفت) ما باعه الوكيل (ولم يحلف) موكله على ما ادعاه فالقول قول الوكيل وهل  
يمين أو لا قولان ق فيها لابن القاسم ان دفعت اليه الف درهم فاشترى بها ثوبا او ثوبا وقال  
بذلك امرتي فقلت انت ما امرتك الا بجنحة فالأمر ومصدق يمينه اذا الثمن مستهلك كنوت  
السلعة ابن حبيب وقاله مطرف وابن الماجشون وبه اقول وفيه المالك رضي الله تعالى عنه  
اذا باع الوكيل السلعة بعشرة وقال بذلك امرني ربه او قال ربه بابل امرتك بالابن عشر فان  
فاتت حلف المأمور وبرئ ابن القاسم مالم يبيع بما يستنكر وفوتها هانزال عينها وكذلك  
روى الاندلسيون عن ابن القاسم قال مالك رضي الله تعالى عنه فان لم تقف حلف الامر  
واخذها ابن المواز فان نكل فله عشرة (وان وكلته) اي امره بالسفر الى جهة تجلب  
الجواري منها (على شراء جارية) لثمن تلك الجهة التي اراد السفر اليها (فبعث) المأمور (بها)  
اي الجارية اليك (فوطئت) بضم الواو وفتح الهمز وسكون التاء منك او عن زوجته (ثم  
قدم للمأمور) من سقمه متلبسا (بجارية) (اخرى وقال) المأمور (هذه) الجارية الاخرى  
التي قدمت بها هي التي اشتريتها (لك) يا أمي (و) الجارية (الاولى) بضم الهمز التي بعثت بها  
(ودبعة) عندك (فان لم يبين) المأمور حين بعث الجارية الاولى انها ودبعة (وحلف) المأمور  
على انها ودبعة (اخذها) اي الوكيل الجارية الاولى وتوكلت الجارية الثانية التي قدم بها  
في كل حال (الا ان كفوت) الجارية الاولى (بكول) منك (او تدبير) او عتق ناجز او كتابة فلا  
ياخذها في كل حال (الالمنية) تشبه بالوكيل على ان الاولى ودبعة فبأخذها مع قيمة ولدها ان  
كان (ولزمتك) باموكل الامة (الاخرى) التي قدم المأمور بها ق فيها لابن القاسم ومن وكل

الح) بيان ما أدخله الكاف (قوله فيها) اي المدونة



(أنها) أي الدراهم التي  
 ردها البائع (قوله هي) أي  
 الدراهم التي دفعها الوكيل  
 له (قوله لأنها) أي الدراهم  
 الخسلة حلف البائع أنها  
 هي (قوله أمينة) أي  
 الموكلة (قوله عنه) أي  
 الأمين (قوله قول أشهب)  
 أي جلف البائع أنها هي  
 (قوله وهل ذلك) أي ابدال  
 الأمر الدراهم (قوله وهو)  
 أي حلف البائع (قوله لأنه)  
 أي البائع (قوله عليها) أي  
 الدراهم (قوله أنه) أي  
 البائع (قوله أي مأمورك  
 الدراهم) تفسير الفاعل  
 المستر والمفعول البارز  
 (قوله من المسلم إليه) صلة  
 قبيل (قوله بعدم) بضم  
 فسكون (قوله وهو) أي  
 الإطلاق (قوله نجا) أي  
 مال (قوله الأمر) بعد فكسر  
 (قوله ولو كان) أي الأمر  
 (قوله أي الدراهم المأمور)  
 تفسير الفاعل المستر والمفعول  
 البارز (قوله وقبلها) بكسر  
 الموحدة (قوله ويرى) أي  
 الأمر (قوله حلف) بكسر  
 اللام مضارع مضاف لفاعله  
 (قوله على أحد القولين)  
 خبر حلف (قوله وجد) أي  
 الائم (قوله فلذلك) أي

بمراغه يحاول عليه وأما المقوض فلا خلاف أن قوله في أن ما قبله مقبول فيلزم الآخر البطل  
الثالث عياض إذا أبدلها الآخر فلا يمين على المأمور إلا أن يدعى الآخر أنه أبدلها فبقتصر فيها  
ما يتصور في المودع وحكي أشهب أنه يبذلها بعد يمين البائع انتهى لما قد خرجت من يد  
أمينه ونجبت عنه أبو الحسن أهل قول أشهب لاحتمال أن يتكفل البائع عن يمينه فيسقط  
أبدلها يمين الآخر وقال الربراجي وهل ذلك لازم بعد يمين البائع وهو قول أشهب لأنه غاب  
عليها والثاني أنه لا يمين عليه إلا أن يدعى الآخر أنه قد أبدلها (والأ) أي وإن لم يعرفها مأمورك  
(فان قبلها) بكسر الواو أي مأمورك الدراهم من المسلم إليه لتبذلها له واستغنت من  
أبدلها (حلفت) بآمرو بآق مضعولة في قوله مادفعت الأبياد في علمك (وهل) تحلف حلقتا  
(مطلقا) من التقييد بعدم مأمورك وهو ظاهر المدونة (أو) انما تحلف (لعدم) يضم فسكون  
أي غير (المأمور) وأما مع يسره فلا تحلف واليه نحا أبو عمران ومفعول حلفت (مادفعت)  
بفتح ناء خطاب الآخر (الأبياد في علمك) وظاهره ولو كان صرافا هو كذلك وقيل يحلف  
الصراف بئنا وإذا حلفت كذلك (لزمته) أي الدراهم المأمور في الجواب (تاويلان) ق ابن  
القاسم وإن لم يعرفها المأمور وقبيلها حلف الآخر أنه ما يعرف أنها من دراهمه وما أعطاه  
الأبياد في علمه وبرئ وأبدلها المأمور لقبوله أيها عياض قبل حلف الآخر هنا هو على أحد  
القولين في إيمان التهم وقبل بل وجد المأمور عديا لذلك حلقه ولو كان المأمور وسر الم  
يكن البائع على الآخر سبيل (والأ) أي وإن لم يقبلها المأمور والموضوع أنه لم يعرفها (حلف)  
المأمور حلقتا (كذلك) أي حلف الآخر في أن مسقطه مادفعت الأبياد في علمي وبرئ في  
ابن القاسم وإن لم يقبلها المأمور ولا عرفها حلف المأمور أنه ما أعطاه الأبياد في علمه وبرئ  
(وحلف) بفتحات متفلا فاعله (البائع) ومفعوله محذوف أي الآخر أنه لم يعرفها من دراهمه  
وأنه لم يدفع له الأبياد في علمه فان حلف برئ أيضا ولزم البائع (وفي المبدا) يضم الميم وفتح  
الموحدة مشددة بالتحليف من الآخر لأنه صاحب الدراهم والمأمور لأنه الذي بانثر الدفع إذا  
لم يصرفها ولم يقبلها المأمور ولا الآخر (تاويلان) ق ابن القاسم البائع أن يحلف الآخر  
أنه ما يعرفها من دراهمه وأنه ما أعطاه الأبياد في علمه ثم تلزم البائع ابن يونس بعض أصحابنا  
الرتبة أن يبدأ بيمين الآخر والمسئلة في كتاب ابن المواز مثل ما في المدونة أنه يبدأ بيمين المأمور  
لأنه الذي عامله وله عسدي أن يبدأ بيمين من شامنه مالان الوكيل هو الذي ولي معاملته فله أن  
يقول لا أحلف إلا لك إذا لمعامله يني وبين الآخر وله أن يحلف الآخر لاقراره أن هذا وكيله  
وهذه دراهمه فله أن يحلفه ما يبدأ بيمين شامنه مالان الحظ ذكر الربراجي في المسئلة ثلاثة  
أقوال تبدئة الآخر وتبدئة المأمور ونخيه البائع قال وتوولت المدونة على كل واحد  
منها ويظهر من كلام المصنف أنه لم يذكر إلا التأويلين الأولين تبدئة المأمور وهو الذي  
في كتاب محمد وتناول أبو محمد المدونة عليه واختصرها عليه وتبدئة الآخر ولم يعزه الربراجي  
لاحد وانما ذكره وقال توولت المدونة عليه والثالث تأويل ابن يونس \* (تكميل)

وجود المأمور صلة حالف (قوله حالفه) بفتح الحاء منقلباى البائع الآخر (قوله ان يبدأ) اى البائع (قوله وله) اى البائع (قوله  
منهما) اى الآخر والمأمور (قوله له) اى البائع (قوله قال) اى الرجوع (قوله منها) اى الاقوال الثلاثة

(قوله وغرم) بفتحات منقلا (قوله ولا رجوع له) اي الا حرم (قوله بتمه) اي الا حرم المأمور (قوله فيصاحبه) اي الا حرم المأمور  
(قوله ثم هل له) اي المأمور (قوله اذ هو) اي الوكيل (قوله نائبه) اي موكله (قوله وقد نرجح) اي ماله (قوله فلا تصرف)  
اي الوكيل (قوله فيه) اي المال (قوله الا ٣٩٠ باذنه) اي الوارث (قوله ولو أشرف) اي الوكيل (قوله كان) اي الوكيل

ان بدأ بالاحرم فكل حلف البائع وغرم الاحرم ولا رجوع له على الماء. ورا لا أن يتممه  
بقيدها فيصاحبه وان نكل البائع لم يكن له ان يصالح المأمور لان نكوله عن بين الاحرم كقول  
عن عيين المأمور وان بدأ بالمأمور ونكل حلف البائع وابدلها المأمور ثم هل له تحليف الاحرم  
أم لا قولان قاله الرجراجي وابو الحسن (وانعزل) الوكيل (بعوت موكله ان علم) الوكيل  
موته اذ هو نائبه على التصرف في ماله وقد خرج عن ملكه وصار ملكا لوارثه فلا تصرف فيه  
الا باذنه ظاهره ولو أشرف على فصل المصومة وظاهره أيضا ولو قبل قبض ثمن مباحه وظاهره  
كان مخصوصا ومفوضا وهو كذلك على المشهور في ابن عرفة المعروف انعزال الوكيل  
بعلمه بعوت موكله فيها لان القاسم من أمر رجلا يشتري له سلعة لم يدفع ثمنها او دفعه فاشترها  
الوكيل بعد موت الاحرم فذلك لازم لو ورثته الا ان يشتريها وهو عالم بعوت الاحرم فلا تلزم الورثة  
وعليه غرم الثمن لان وكالته قد انقضت قبل شرائه وقاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه  
فحين له وكيل يبايعه زايه المتاع ان ماباع واشترى بعد موت الاحرم ولم يعلم بعوته فهو لازم  
لو ورثته وماباع واشترى بعد علمه بعونه لا يلزمهم لان وكالته قد انقضت (والا) اي وان لم يعلم  
الوكيل موت موكله وتصرف في المال بعده (ة) في مضي تصرفه للخصم وهو ظاهر المدونة  
وعليه جعلها عامة للاشباح وعدمه وهو قول ابن القاسم وجعلها عليه بعضهم (تأويلان) في  
ابن رشد اذ لم يعلم الوكيل بعوت موكله أو عزله ولم يعلم بعزله فقبيل انه معزول بنفس العزل  
او الموت وهو قول ابن القاسم في كتاب الشركة من المدونة في الذي جرح على وكيله فقبض من  
غرمائه بعد عزله وهم لا يعلمون بذلك انهم لا يبرون بالدفع اليه وان لم يعلم هو بعزله هذا هو ظاهر  
قوله وعلى ذلك كان الشيوخ يعمالونه وعليه جعله التونسى فاذا لم يبرأ الغرماء بالدفع اليه  
فكذلك لا يبرأ هو وللغرماء الرجوع عليه وان تلف المال بيده لانه اخطأ على مال غيره فهذا  
بين ان الوكيل لا تنفسخ في حقه وحق من عامه او دفع اليه بنفس العزل او الموت وقيل لا ينعزل  
في حق احد الا بوصول العلم اليه فينفسخ في حقه بوصول العلم اليه وفي حق من يبايعه او دفع  
اليه بوصول العلم اليه وهذا قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه في الوكالات من المدونة  
في مسئلة الورثة المتقدمة وكذلك يبرأ من دفع اليه اذ لم يعلم موت موكله على قياس قوله وعلى  
قول الامام مالك هذا العلم الوكيل موت موكله فباع ولا يعلم المشتري بذلك فتلفت السلعة  
المبيعة عنده ضمنها الوكيل لا تنفسخ الوكيل في حقه لعلمه بموته وتعديه فيما لا تصرف فيه  
ولم يكن على المشتري رد الغلة اذا اخذت السلعة منه ولو لم يعلم الوكيل بعونه وعلم المشتري لكان  
عليه ان يرد الغلة اذا اخذت السلعة منه لتعديه بابتياح ما قد انقضت الوكيل فيه في حقه  
(وفي عزله) اي انعزال الوكيل (بعزله) اي الموكل وكيه (ولم يعلم) الوكيل بعزله فلا يتخذ  
تصرفه له بعده كما في شركة المدونة وعدمه حتى يعلم فينفسخ تصرفه له بعده وقبل علمه به وهو لابن  
القاسم واشهب قال صاحب المعين وهو المشهور (خلاف) في التشهير اذا ما في شركتهما  
مشهورا أيضا في ابن القاسم في كتاب الشركة ينعزل بنفس عزله وموت موكله ابن رشد

(قوله فيها) اي المدونة  
(قوله لم يدفع) اي الاحرم  
(قوله) اي المأمور (قوله  
فذلك) اي شراء الوكيل  
(قوله لو ورثته) اي الاحرم  
(قوله وهو) اي الوكيل  
(قوله وعليه) اي المأمور  
(قوله ان ماباع واشترى)  
اي المأمور (قوله ولم يعلم)  
اي المأمور (قوله بعونه) اي  
الاحرم (قوله بعد علمه) اي  
المأمور (قوله بعونه) اي  
الاحرم (قوله وهو) اي مضي  
تصرفه (قوله وعليه) اي  
مضي تصرفه (قوله وعدمه)  
اي مضي تصرفه (قوله وهو)  
اي عدم مضي تصرفه (قوله  
أو عزله) اي الموكل وكيه  
(قوله لم يعلم) اي الوكيل  
(قوله أنه) اي الوكيل (قوله  
وهو) اي انعزال بنفس عزله  
(قوله من المدونة) بيان كتاب  
الشركة (قوله وان لم يعلم  
هو) اي الوكيل (قوله  
لا يبرأ هو) اي الوكيل  
(قوله عليه) أي الوكيل  
(قوله بسده) أي الوكيل  
(قوله لانه) اي الوكيل  
(قوله بين) بفتحات منقلا  
(قوله في حقه) أي الوكيل  
(قوله بنفس) صلة تنفسخ  
(قوله اليه) اي الوكيل (قوله

من المدونة) بيان للوكالات (قوله فلا يتخذ تصرفه) اي الوكيل (قوله له) اي موكله (قوله بعده) اي عزله هذا  
(قوله وعدمه) اي انعزاله (قوله حتى يعلم) اي الوكيل ان موكله معزله

(قوله ظاهر قوله) أي ابن القاسم (قوله وعليه) أي انعزاله بنفس عزله أو موت موكله صله حل (قوله وهو) أي انعزاله بنفس عزله وموت موكله (قوله عليه) أي انعزاله بنفس عزله أو موت موكله (قوله هذا) أي انعزاله بنفس عزله أو موت موكله (قوله مع علمه) أي الوكيل (قوله بذلك) أي عزله أو موت موكله (قوله في حقه) أي الوكيل (قوله بعلمه) أي مدين موكله (قوله وإن لم يعلم) أي الوكيل موت موكله (قوله أن علم) أي الوكيل عزل موكله أباه (قوله لا ينزل به) أي موت موكله (قوله كونه) أي الوكيل (قوله ونفله) أي عدم انعزاله بموت موكله (قوله عنه) أي مطرف (قوله وعزاه) أي ٣٩١ عدم انعزاله بموت موكله (قوله

لا بقيد تفويض) تفسير  
للإطلاق وإضافته للبيان  
(قوله فيها) أي المقدمات  
(قوله ينزل) أي الوكيل  
(قوله بموته) أي موكله  
(قوله هو) أي الموكل  
(قوله ولي البيع) أي تولى  
البيع وباشره (قوله انعزاله)  
أي الوكيل (قوله بنفس  
عزله أو موت موكله) هذا  
هو القول الأول المعروف  
(قوله أو مع علمه) أي الوكيل  
(قوله بذلك) أي عزل موكله  
أباه أو موته في حق الوكيل  
بل ولو في حق مدين موكله  
هذا هو القول الثالث (قوله  
نألهما بعلمه) أي الوكيل بعزله  
أو موت موكله (قوله فقط)  
أي لا في حق مدين موكله  
والأوضح تأخير خبره عن في  
حقه أي الوكيل (قوله وفي  
حق المدين بعلمه) أي المدين  
بعزل الوكيل أو موت  
موكله (قوله فيه) أي الموت  
(قوله بعلمه) أي الوكيل  
بعزله (قوله لابن رشد عن ابن  
القاسم) راجع للأول (قوله

هذا ظاهر قوله وعليه حمله التونسي النحوي وهو ظاهر المذهب ونقل ابن المنذر الإجماع  
عليه هذا قول أول القول الثاني لأشبه ينزل بعزله أو موت موكله مع علمه بذلك ولو في حق  
مدين موكله القول الثالث ينزل بنفس عزله أو موت موكله مع علمه ذلك في حقه فقط وفي  
حق المدين بعلمه وهو قول الإمام مالك رضي الله تعالى عنه أول وكالهما مع ابن القاسم في  
الشريكين القول الرابع ينزل بنفس الموت وإن لم يعلم وفي اعزل إن علم رواه النحوي  
٥١ ومقتضى كلام ابن رشد أن الثاني والرابع لم يشهرا بخلاف الأول والثالث فانظر هذا مع  
لفظ المصنف ابن عرفة والمعروف انعزال الوكيل بعلمه بموت موكله ونقل النحوي والمأزري  
وابن رشد وغيرهم عن مطرف لا ينزل به لا بقيد كونه مقوضا إليه ونقله ابن شاس وابن حوث  
عنه بقيد كونه مقوضا إليه وعزاه ابن رشد في سماع مصنفون لابن الماجشون ومطرف مطلقا  
لا بقيد تفويض وكذا في المقدمات قال فيها ولا يصح ينزل بموته إن كان هو البائع فلا  
يقبض الثمن لا يتوكل الوارث وإن كان الوكيل ولي البيع فهو على وكالته حتى يعزله الوارث  
فإنه لا أقوال أربعة المعروف وثقلان عن مطرف وقول أصح ثم قال ابن عرفة في تقرير  
انعزاله بنفس عزله أو موت موكله أو مع علمه بذلك ولو في حق مدين موكله نألهما بعلمه فقط في حقه  
وفي حق المدين بعلمه ورأيهما بنفس الموت فيه وبعلمه في العزل لابن رشد عن ابن القاسم في كتاب  
الشركة قائلا عليه حمل الشيوخ والتونسي مع النحوي عن ظاهر المذهب ناقلان ابن المنذر  
الإجماع عليه وابن رشد مع سماع مصنفون عن أشبه وللمقدمات عن قول مالك رضي الله تعالى  
عنه أول وكالهما مع ابن القاسم في الشريكين يقتصران في قضية الغريم سدهما إن علم  
افتراقهما ضمن حظ من يدفع له ويرجع على من دفع له بما غرم للغائب وإن لم يعلم فلا يضمنه  
ورواية النحوي (وهل لا تلزم) أو كالة الموكل ولا الوكيل فكل منهما حلها والرجوع عنها سواء  
وقعت باجرة أو جعل أو بلاجرة ولا جعل (أو أن وقعت) أو كالة (باجرة) معلومة على عمل  
معين كتوليته على تقاضي دين قدوة كذا من فلان باجرة معلومة (أو جعل) معلوم على تقاضي  
دينه من غير بيان قدوة أو تعيينه دون من هو عليه (ف) أو كالة باجرة أو كالة لا يجعل (كهما)  
أي الاجارة في الزوم مجرد العقد والجماعة في عدمه به والزوج بالشروع للباعل للمجبول له  
(والا) أي وإن لم تقع باجرة ولا جعل بان وقعت بغير عوض (لم تلزم) الموكل ولا الوكيل وهذا  
تمام القول الثاني فليس مكروا مع قوله لا تلزم في الجواب (تردد) للمتأخرين في التزل عن  
المتقدمين ق ابن بشير إن كانت الوكالة جبرا كالوصية وولاية اليتيم لم يكن للوكيل

قائلا) حال من ابن رشد (قوله عليه) أي انعزاله بنفس عزله أو موت موكله صله حل (قوله حمل الشيوخ) أي قول ابن القاسم  
(قوله والتونسي) عطف على الشيوخ (قوله ناقلان) حال من النحوي (قوله وابن رشد مع سماع مصنفون عن أشبه) راجع للثاني  
(قوله وللمقدمات عن قول مالك رضي الله تعالى عنه) راجع لثالث (قوله ورواية النحوي) راجع للرابع (قوله أو كالة) تفسير  
للفاعل المستتر في تلزم (قوله في الزوم مجرد العقد) صله كاف التشبيه (قوله في عدمه) أي الزوم (قوله به) أي العقد (قوله جبرا)

أي اضطرار من الموكل (قوله الانصراف) أي حق التوكيل وعزل نفسه (قوله بعد موت الموصي) أي وقبول التوكيل (قوله وان كانت) أي الوكالة (قوله انه) أي الشبان (قوله ولا يجوز) أي الوكالة بعوض (قوله فهو) أي الوكالة وكذا كرهنا ذلك كبير خبره (قوله ما التزمه) فاعل يلزم (قوله مطلقا) أي عن تقييده بقيد (قوله في قبولها) أي الوكالة (قوله لهما) أي الوكالة (قوله قبل) بفتح فكسر (قوله لا تم) بد ثكسر ٣٩٤ (قوله انها) أي السلعة (قوله اشتراها) أي السلعة (قوله هذا) أي الخلاف في كونها لا أمراً والمأمور

الانصراف بعد موت الموصي وان كانت اختيارا فان كانت بمن فان كانت على سبيل الاجارة فالشهور انه ليس لاحد من المتعاقدين عليها الرجوع عنها وان كانت على سبيل الجعالة فقبيل انه لازمة من الطرفين وقيل من جهة الطرفين وقيل لازمة للجاعل دون الجعول له ابن رشد ان كانت الوكالة بعوض فهي اجارة تلزمها جميعا ولا يجوز الاجارة بمسماة وأجل مضروب وعلى معروف وان كانت بغير عوض فهو معروف من الوكيل يلزمه اذ قبل الوكالة ما التزمه ولو كره عزله متى شاء الا ان تكون الوكالة في الخصام اه ابن عرفة عقد الوكالة غير لازم للموكل مطلقا في غير الخصام والوكيل مخير في قبولها فان تأخر قبوله عن علمها فخرج على قولين لما التزمه الله تعالى عنه فان قبل الوكيل بغير عوض فقال ابن زرقون في الوكيل على شراء سلعة بعينها اشتريها الوكيل لنفسه فروى اصبيغ عن ابن القاسم ان السلعة لا أمرو يرى ابن نافع عن مالك رضي الله تعالى عنه انه لو وكيل وقاله ابن الماجشون قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه ويصدق الوكيل انه اشتراها لنفسه ابن زرقون هذا مبني على اصل هل للوكيل ان يعزل نفسه فالشهور ان ذلك اذ لم يوكّل باجر \* (تنبيهات الاول) \* يعزل الوكيل بتمام الموكل عليه اذ كان موكلا على شيء مخصوص فان كان مقوضا فلا يعزل الا بعزل موكله أو موته أو بعض سنة أشهر هذا اذ لم يصرح في الوكالة بالدوام والاستمرار والافتقار في القوانين \* (الثاني) \* ابن عرفة المازري جنون الوكيل لا يوجب عزله ان برأفكذا جنون الموكل وان لم يبرأ فان طال نظر السلطان في كل أمره وطلاق الزوجة لا يوجب عزلها عن وكالتها مطلقا الا ان يعلم انه لا يرضى فعلها بعد طلاقها والاظهر انعزاله عن وكالتها بايه بطلاقها قال والردة لغو الا ان يعلم انه لا يرضى فعله بعد رده \* (الثالث) \* ابن عرفة في الانعزال يطول مدة التوكيل كسنة أشهر وبقيته قول ابن سهل رأيت بعض شيوخنا يستكثر امساك الوكيل على الخصومة ستة أشهر أو نحوها ويرى تجديد التوكيل على قول المتطير الوكالة على الخصام اذا سقط من رسمها لفظ دأمة مستقرة وان طال امدها كسنة أشهر سقطت الا بتوكيل ثان ونقل ابن سهل عن يحنون من اقام بتوكيل على خصومة سنتين وقد انشبت الخصومة قبل ذلك اول ينشئها الا بعد مضي سنتين يستل موكله عن بقاء وكيله او عزله فان كان غائبا فهو على وكالته ابن قنوح ان خصم واستقر خصامه سنتين فلا يحتاج لتجديد توكيل \* (الرابع) \* اذا وكل عبد على عمل وطلب سيده أجره ابن محرز ان كان مأذونا في التجارة فلا اجرة له على من وكله لانه مأذون له في هذا المقدار الا ترى أنه قد يودع في حفظ الوديعة بغير اذن سيده ولا يكون له في ذلك اجر وما غير المأذون له فينبغي أن يدفع من وكله أجره لسيده الشيخ الا أن يكون عمله لا خطيب له ككون المسلم اليه أي الى منزل هذا العبد فلا يكون له أجره كما قال في كتاب الاجارة كماله

(قوله يعزل نفسه) أي أولا (قوله ذلك) أي عزل نفسه (قوله موكلا) بفتح الكاف (قوله فان كان) أي الوكيل (قوله مقوضا) بفتح الواو (قوله والا) أي وان صرح فيها بالموام (قوله تستقر) أي الى عزله او موت موكله (قوله فان طال) أي جنون الموكل (قوله يعلم) بضم الياء (قوله انه) أي الزوج (قوله انعزاله) أي الزوج (قوله قال) أي ابن عرفة (قوله والردة) أي من الوكيل (قوله يعلم) بضم الياء (قوله انه) أي الموكل (قوله فعله) أي الوكيل (قوله في الانعزال) أي عن الوكالة (قوله وبقيته) أي التوكيل (قوله لفظا) اضافته للبيان (قوله مستقرة) خبر الوكالة (قوله يستل) بضم الياء (قوله فان كان) أي موكله (قوله فهو) أي الوكيل (قوله انه) أي المأذون له في التجارة (قوله يودع) بفتح الدال (قوله على غير المأذون له في التجارة) قوله

ككون المسلم اليه أي الذي وكل العبد على الاسلام اليه (قوله ولا يكون له) أي سيد العبد المسلم القدر (قوله أجره) أي على اسلام العبد من أي منزله في كتاب السلم الثاني من المدونة ومن وكل عبد مأذونا في التجارة أو محجورا عليه يسلم له في طعامه ففعل ذلك جائز أبو الحسن ابن محرز اما المأذون له فلا أجر له على من وكله في ذلك لانه كانه مأذون له في هذا

المقدار الا ترى انه قد بدع في حفظ الوديعة بغير اذن سيده ولا يحسب كون له في ذلك ابراً وما غير المأذون له فيبغى ان تكون له الاجرة فيه هاهنا وكذا الى سيده الشيخ الا ان يكون له ذلك لا خطبه ككون المسلم اليه اتي المنزل هذا العبد فلا يكون له اجرة كما قال في كتاب الاجارة كماله القدح والتعل (قوله والمأزى) قال وقد اجاز في الكتاب وكالة العبد لكن لو وكل عبداً أجنبياً والعبد الوكيل مجبور عليه لكان لسيده طلب اجارته فيما تولى من سعيه في العبد ما دون ائله في التجارة والسعي في مثل هذا والنبابة من فليس لغيره ان يملكها ولا ان ينتفع بها دون سيده واما ان كان العبد مأذوناً له في التجارة والسعي في مثل هذا والنبابة من مصالح تجارته ومن جملة ما تضمنه اذن السيد له فيه فانه لا اجرة له على من وكله والله سبحانه وتعالى أعلم (باب الاقرار) (قوله ان كان) أي المقر الخ تصوير لكونه مكلفاً بغير مجبور عليه في المعاوضة المالية (قوله وهم) بكسر الهاء أي يظلم (قوله وتبعه) أي الشارح (قوله اذا جبر عليه) أي الزوجة والمريض الخ (قوله هو) أي الاقرار (قوله) أصلها أي معناها الاصل الخ خبر هذه المادة (قوله لان الاقرار) أي الشرعي الخ ٣٩٣ علة لتسميته ويان لمناسبته

لغوى (قوله ثبت) بضم الياء (قوله يكن) بضم فتحة فكسر مثقلاً (قوله) يعرفه (بضم فتحة فكسر مثقلاً أي القهقهة الاقرار الشرعي (قوله وكنه) بفتح الهاء وشدة النون (قوله عندهم) أي التفهاه (قوله نصف) بضم فسكون فكسر (قوله بداهته) أي الاقرار (قوله لان مقتضى) بفتح الصاد المجعولة الخ علة من نصف لا يدعيها (قوله مدعيها) أي بداهته (قوله انه) أي الاقرار (قوله قول) بوجوب حقا على قائله اي وهذا الاصل تعريفاً له لعدم اطراد لصدقه بغير الاقرار

القدح والتعل ١٥ ونحوه لغوي والمأزى والله أعلم (باب) في بيان أحكام الاقرار (يؤخذ) بضم التعتية ومدا له من وقع اثناء المجعة أي يلزم بضم التعتية وفتح الزاي الضمير (الكلف) بضم الميم وفتح الكاف واللام مشدداً أي البالغ العاقل حال كونه (بلا جبر) عليه في المعاوضة بان كان سراً شديداً غير مفلس ولو زوجة أو مريضاً في زائد الثالث طق وهم الشارح في اخراج الزوجة والمريض بقوله بلا جبر وتبعه تن وغيره اذا جبر عليه ما في الاقرار ولو في زائد الثالث اذا ليس هو من التبرع ١٥ وتبعه البنائي قائله بقوله بلا جبر أي في المعاوضات فتدخل الزوجة والمريض والله علم واصله يؤخذ (باقراره) أي المكلف بلا جبر في الخبر هذه المادة وهي اقراروا القراء والقروا القارورة أصلها السكون والنسب لان الاقرار يشبه الحق والمقاربات الحق على نفسه والقرار على السكون والقار البرد وهو يسكن الماء والأعضاء والقارورة يستقر فيها المائع ابن عرفة لم يعرفه وكنهه بدهي عندهم ومن نصف لا يدعي بداهته لان مقتضى حال مدعيها انه قول بوجوب حقا على قائله والاطهر ان نظري فيعرف بانه خبر بوجوب حكم صدقه على قائله فقط بلفظه أو لفظ نائبه فيدخل اقرار الوكيل ويخرج الانشاآت كبيت وملتق ونطق الكافر بالشهادتين ولازمها الاخبار عنها بلفظ بيت وملتق وأسلمت ونحو ذلك والرواية والشهادة والقذف كفوله زيدان فانه وان أو جب حقا على قائله فقط فليس هو حكم مقتضى صدقه ١٥ البنائي قوله ونطق الكافر بالشهادتين فيه الجزم بانه منه انشأه وجوز الرصاع فيه الظهور بوجهه من التحقيق على ابن عرفة

٥٠ مفع ث (قوله انه) أي الاقرار (قوله يعرف) بضم فتحة مثقلاً (قوله خبر جنس) شامل غير الاقرار أيضاً (قوله بوجوب حكم صدقه) فصل يخرج القذف فانه خبر موجب حكم كذبه (قوله على قائله) فصل يخرج الشهادة لانه خبر موجب حكم صدقه على غير قائله (قوله فقط) فصل يخرج الرواية فانه خبر موجب حكم صدقه على قائله وغيره (قوله بلفظه) أي قائله (قوله أو لفظ نائبه) أي المقر المعلوم من السياق لا تدخل اقرار الوكيل (قوله فيدخل اقرار الوكيل) تفريع على أو بلفظ نائبه (قوله ويخرج الانشاآت) تفريع على خبر (قوله ونطق) عطف على بيت (قوله ولازمها) أي الانشاآت الخ حال (قوله بلفظ) اضافته للبيان (قوله والرواية) عطف على الانشاآت ونحوها فقط (قوله والشهادة) عطف على الانشاآت ونحوها به على قائله (قوله والقذف) عطف على الانشاآت ونحوها بصدقه (قوله هو) أي الحكم الواجب (قوله بانه) أي النطق بالشهادتين (قوله منه) أي الكافر (قوله ويجوز) بفتحات مثقلاً (قوله فيه) أي نطق الكافر بهما

(قوله أنه) أي التعلق بهما (قوله منه) أي الكافر (قوله لانه) أي الايمان القلبي (قوله المعرفة) أي أنه من قبيل العلوم (قوله أو حديث النفس الخ) أي على أنه من توابعها (قوله لها) أي المعرفة (قوله لما عرفت) تنازع فيه القبول والاذعان (قوله وإذا كان) أي الايمان القلبي (قوله كذلك) أي المعرفة أو حديث النفس التابع لها (قوله عنه) أي الايمان القلبي (قوله فهو) أي الكافر التام (قوله بالشهادتين) (قوله مضمونها) أي الشهادة (قوله به) أي مضمونها (قوله فهي) أي شهادة الكافر (قوله الاخبار) بفتح الهمز (قوله فتدخل) أي شهادة الكافر (قوله في تعريفة) أي الاقرار (قوله وأما كونها) أي شهادة الكافر (قوله لأن التثنية) بضم الميم (قوله مافي الاعتقاد) أي المعرفة أو حديث النفس التابع لها (قوله فلا يصح) أي كونه منشأها (قوله لانه) أي ٣٩٤ مافي الاعتقاد (قوله بها) أي الشهادة (قوله وان كان) أي المنشأ (قوله فهو) أي الدخول فيه (قوله

بأن الظاهر أنه منه اخبار لا انشاء لان الايمان القلبي من قبيل العلوم أو من توابعها لانه المعرفة أو حديث النفس التابع لها والمراد بحديث النفس القبول والاذعان لما عرفت وإذا كان كذلك فكلمة الشهادة عبارة عنه فهو يخبرانه باعتقاد مضمونها وأقربيه فهي خبر من الاخبار فتدخل في تعريفة وأما كونها انشاء فتشكل لان المنشأ ان كان مافي الاعتقاد فلا يصح لانه سابق على التلطف بها والمنشأ يلزم تأخره عن مسبقته وان كان الدخول في الاسلام فهو حاصل بنفس النطق من غير اعتبار أمر زائد على معناها الخبري وأيضاً يلزمه ان كل اقرار انشاء لدخول كل مقر في التزام ما أقربه وهذا باطل لان الاقرار اخبار فالصواب ان نطق الكافر بها اخبار عن اعتقاده وكذا اذا كرر بالاحرى نعم اذا قصد الاقرار انشاء الثناء بها ناقلاً لها عن معناها صح ذلك فيه ولا يصح في الكافر لان هذه الحالة انما تحصل بعد الايمان الحظو وخرج بالمكلف اقرار المنكروه فانه غير مكلف على الصحيح القرطبي في شرح مسلم شرط صحة الاقرار ان لا يكون باكره واختلف في اخذ المجبور والمهدد باقراره واضطرب المذهب فيه هل يقبل جله أو لا يقبل جملة أو يفرق فيقبل اذا عين ما اعترف به من قتل أو سرقه ولا يقبل اذا لم يعين ثلاثة أقوال الدماميني في حاشية البخاري وعن الامام مالك رضي الله تعالى عنه ان المذخور لا يلزمه ما صدر منه في حال دعو من يسع واقراره وغيرهما ق ابن شاس المقر ينقسم الى مطلق ومجبور فالملوك يتخذ اقراره في كل ما يقربه على نفسه في ماله وبدنه والمجبور ستة أشخاص المهي واقراره مسلوب قطعاً مطلقاً لم أقرباته بلغ بالاحتمال في وقت امكانه لصدق اذا تمكن مفرقه الامن جهته والجنون وهو مسلوب القول مطلقاً والبذر والمطس والعبد والمريض وهو مجبور عليه في الاقرار لمن يهتم عليه اه (فائدة) الاقرار والشهادة قولان دعوى اخبار والفرق بينهما ان الخبر ان كان حكمه قاصراً على قائله فهو اقرار والا فان كان فيه نفع له فدعوى والاقسامة (لاهل) أي صالح الملك المقرب ولو كجاء حمل ومجدو قنطرة فلا يؤخذ المكلف بلا جبر بما أقربه لغير اهل الجبر ويجوز سبع ابن شاس من شرط المقر ان يكون أهلاً للاستحقاق فلو قال لهذا الجبر أو الجار على ألف بطل (لم يكذبه) أي الاهل المقر المقر في اقراره

أي الدخول فيه (قوله

اقرار المنكروه (قوله يفرق) بضم فسكون ففتح (قوله عين) بفتحات متعدي أي المنكروه (قوله من قتل الخ) ٤ بيان ما (قوله مطلق) بفتح اللام أي عن الجبر (قوله امكانه) أي الاحتمال (قوله لصدق) بضم فكسر متعدي (قوله معرفته) أي الاحتمال (قوله جهته) أي المهي (قوله والبذر) بضم فكسر متعدي أي الذي يضيع المال فيما لا ينبغي (قوله والمطس) بضم فكسر متعدي (قوله وهو) أي المريض (قوله اخبار) بفتح الهمز (قوله بينها) أي الاقرار والشهادة والدعوى (قوله والالا) أي وان لم يكن حكمه قاصراً على قائله (قوله فيه) أي الخبر (قوله له) أي قائله (قوله والالا) أي وان لم يكن فيه نفع لقائله (قوله المقرب) بفتح القاف (قوله المقر) بفتح القاف (قوله المقر) بكسر القاف



(قوله فلا يسلّم) بضم فتح مثقلا (قوله هذا) أى شرط أن لا يكذب المقر (قوله اذ لا يصح الخ) على شرط عدم تكذيب المقر المقر (قوله لا يكذب) صلة بهم (قوله لا كيد قرابة) على أنهم من إضافة ما كان صفة (قوله أو صدقة) عطف على الكيد (قوله هذا الشرط) أى لم يتم (قوله بامر) صلة اقرار (قوله لا يلحقه) أى المقر (قوله فيه) أى الاقرار والامر (قوله وتلج) أى تلبس (قوله يلزمه) أى غير المحجور اقراره خبر اقرار (قوله يعرف) بضم الياء وفتح الراء اقول عبارة الكافي كعبارة المصنف فلا وجه لتعقبها (قوله لا يقبل اقرار المريض الخ) مفهومه ان ٢٩٥ اقرار الصحيح غير المقلس لمن يتم عليه مقبول (قوله اذ هو)

أى بلا حجر (قوله مخرج للمريض) أى وعدم الاتهام انما بشرط اقراره (قوله فالمطلق ينفذ اقراره) ظاهر ولو لم يتم عليه وقرينة ارادته قوله والمريض وهو محجور عليه فى الاقرار لمن يتم عليه (قوله ان هذا القيد) أى ولم يتم (قوله لا بد منه) ظاهره فى اقرار الصحيح وسيصرح بهذا (قوله والصحيح المحجور عليه) أى تلبس (قوله) فالصواب ان عدم الاتهام انما يعتبر فى اقرار المريض فيه انه مخالف لكلام الكافي والمصنف والله أعلم (قوله ومثل) بفتح مثقلا (قوله بمن) صلة مثل (قوله) بضم الياء (قوله به) أى اقراره (قوله بما يجب فيه قصاص الخ) بيان لكبح (قوله أو وحد) عطف على قصاص (قوله شرعية) خبر ان (قوله نصرته) أى العبد (قوله)

له ابن شاس من شرط المقر أيضا ان لا يكذب المقر فان كذبه فلا يسلّم له المقر به ويترك يد المقر ابن عرفة هذا اقتل الشيخ عن محضون اذ لا يصح دخول ملاك الغير فى ملاك أحد جبر الا فى الميراث (ولم يتم) بضم التعتية وشد الفوقية مفتوحة هى والهاء أى المقر فى اقراره يكذب لا كيد قرابة أو صدقة أو زوجية فى هذا الشرط لا يحتاج له فى اقرار صحيح غير محجور انظر أول الاقرار من الكافي فانه قال اقرار غير المحجور بامر لا يلحقه فيه تهمة ولا يظن به تلج يلزمه ولا يحتاج الى معاينة قبض المال الا أن يكون المقر له من يعرف بالقهر والتعدي ابن الحاجب لا يقبل اقرار المريض لمن يتم عليه وتقدم فى الغريم منع اقراره لتمامه عليه طى قوله ولم يتم مستغنى عنه بقوله بلا حجر اذ هو مخرج للمريض كما قال فى الجواهر المقر ينقسم الى مطلق ومحجور فاطلاق ينفذ اقراره والمحجور عليه سنة الهبى والمجنون والمبذور والمقلس والعبد والمريض وهو محجور عليه فى الاقرار لمن يتم عليه اه أى وعدم الاتهام انما يعتبر فى اقرار المريض البنائى وفيه نظر بل الظاهر ان هذا القيد لا بد منه لجل الخبر المتنى فيما تقدم على الخبر فى المعاضات كما تقدم وافق أعلم عاب انما يعتبر عدم الاتهام فى اقرار المريض والصحيح المحجور عليه البنائى يعنى بالمحجور عليه المقلس وفيه نظر لان اقراره ان يتم عليه لازم لكن لا يخصص المقر له ويتبعه به فى ذمته كما تقدم فى القلس خلاف ما يوهمه كلامه هناك من بطلانه فالصواب ان عدم الاتهام انما يعتبر فى اقرار المريض والله أعلم ومثل ان يؤخذ باقراره بمن توهم فيه عدم مؤاخذه به فقال (كالعبد) غير المأذون يؤخذ باقراره فى (غير المال) كجرح أو قتل عدا مما يجب فيه قصاص أو وحد كقتل وسرقة بالنسبة لا قطع لا لغرم المسروق ونبه بقوله فى غير المال على ان التفرقة بين المال وغيره شرعية يعنى ان الشارع حصر على العبد بالنسبة للمال فلا ينفذ قصره فيه ولم يحجر عليه بالنسبة الى نفسه فى قتل أو جرح أو ما أشبهه ما قبلوا اخذ باقراره وقد يجمع الامر ان فى شئ واحد فلو اخذ بعض دون بعض كالسرقة فيه قطع ولا يغرم ولم يقيد العبد بغير المأذون لان قوله بلا حجر أغنى عنه وبهذا اندفع قول الشارح ينبغى أن يقيد العبد بغير المأذون قاله ت ونبه الخرشى وعب ونبه ان قوله بلا حجر يقيد تقييده بالمأذون لا بغيره ولذا قال العدوى الاولى أن يقول ان تقييده بغير المال يقيد تقييده بغير المأذون لان المأذون يصح اقراره بالمال وغيره ويكون فيما يلد من مال التجارة لافى غلته ورقيقته لانهم ماله سلبه وما زاد على مال التجارة فهو فى ذمته وليس لسيد اسقاطه عنه قاله فى كتاب المأذون منها وما غير المأذون فلا يصح اقراره بالمال ولا يلزم فى ماله ويكون فى ذمته ان عتق الا أن يسقطه سيده أو السلطان قاله فى

فيه أى المال (قوله عليه) أى العبد (قوله فيؤخذ) أى العبد (قوله به) أى ما يتعلق بالنفس (قوله الا من اتى النفس وما يتعلق بالمال (قوله عنه) أى قيد غير المأذون (قوله لو يكون) أى ما أقره به (قوله من مال التجارة) بيان ما (قوله لانهم) أى غلته ورقيقته لسيد (قوله فى ذمته) أى المأذون (قوله لسيد) أى المأذون (قوله اسقاطه) أى ما أقر المأذون به (قوله عنه) أى المأذون (قوله منها) أى المدونة بيان كتاب

(قوله جرح الرق) من إضافة المسبب (قوله يلقي) بضم الياء وكسر الفين المجهمة (قوله في جناباتها) أي المدونة (قوله من قطع الخ) بيان ما (قوله صدق) بضم فس كسر مثقلا (قوله آل) بعد الهمز (قوله من عبد الخ) بيان المأذون (قوله يدين أو وديعة الخ) صلة اقرار (قوله لازم) خبر اقرار (قوله جائز) خبر اقرار (قوله في المدونة) خبر مقدم (قوله مصدق) بفتح الدال (قوله ويحلف) أي السيد ٣٩٦ (قوله فليحلف) أي السيد (قوله لك) خطاب لمن اقر العبد (قوله يفهم) بضم

كأب المأذون ق ابن عرفة جرح الرق يلقي الاقرار الى المال لا البدن في جناباتها ان اقر عبدا بما يلزمه في جسده من قطع أو قتل أو غيره صدق فيه وما آل الى غرم سيده فلا يقبل اقراره ابن معنون وقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه وأصحابه اقرار المأذون له من عبدا ومديرا وام ولد يدين أو وديعة أو عارية أو نصب لازم وفي الموازية واقرار المكاتب يبيع اودين أو وديعة جائز في المدونة مالك في ثوب يبيع عبد قال فلان أو وديعة سيده يذعه ان السيد صدق الآن يقيم فلان البيعة اه عبد الحق ويحلف ان قال هو لي على البت أو قال هو لعبدى اعلم شراء أو ملكه وأما ان قال هو يبيع عبدى أو حوزة فليحلف ما علمت لك فيه حقا (و) كشخص (آخرى) فيؤاخذ باقراره بما يفهم عنه من اشارة أو كتابة ودفع ما يتوهم من عدم لزوم اقراره فلم يجد ذكر هذا في الباب (و) كشخص (مريض) فيؤاخذ باقراره بما له ولورثته اذ على ثلث ماله (ان ورثه) أي المريض (ولد) ذكر أو أنى أو ولد ابن إذا أقر (ل) قريب (أبعد) من الولد سواء استحق الولد جميع ماله كإبن أو بعضه كبن ابن رشد اقرار المريض لو ارث أبعد ممن لم يقر له غير وارث أوله صديق ملاطف قيل جائز مطلقا وقيل لا يجوز الا ان ورثه ولورثته فائتمان منها عب لكن الذى فى الشارح عن ابن رشد يفتيد ان ما اقتصر المصنف عليه هو المشهور وان كان الاخر قائما منها أيضا اذ لا يلزم من قيامه منها كونه مشهورا البناء على ما لا يسلون ونفسه وأما اذا أقر لقريب غير وارث أو صديق ملاطف فالمشهور من المذهب ان اقراره جائز ان كان يورث بولد لا كلاله وقيل ان اقراره جائز ان كان يورث بكلاله أو بولد والقولان في المدونة وقد قيل ان كان يورث بولد جائز اقراره من رأس المال وان كان بكلاله جائز ان الثالث وظاهر سياقه انه عن ابن رشد (أو) اقر المريض (ل) صديق (ملاطف) بضم الميم وكسر الطاء الممهلة أى معاملة له معاملة جميلة أجنبي من نسبه فيؤاخذ باقراره ان ورثه ولورثته فهو أبعد وملاطف أنه ان أقر لأجنبي غير ملاطف فيؤاخذ باقراره وان لم يرثه ولورثته لم يدرى اتمامه فيه غ الشرط راجع لمن بعد الأبعد واحتز بالبعد من الأقرب والمساوى والمتوسط بينهما وقد مرح باحكامهم فيما بعد وقصد اختصار تحصيل ابن رشد في ثانی مسئله من رسم ليعلم (أو) اقر مريض (لمن) أى شخص قريب (لم يرثه) أى الشخص الموصى له المريض أصلا لكونه من ذوى الارحام كخاله وأب أمه فيؤاخذ باقراره ان ورثه ولورثته ولا الحط يعنى لقريب غير وارث ولا يرثه الأجنبي لا يهاجمه انه يشترط في صحة اقراره أن يرثه ولا ولس كذلك فان اقراره جائز سواء كان له ولورثه لا طنى قوله أول من لم يرثه أى مع كونه قريبا اذا الكلام فيه فزيادة تت أو أجنبي غير ظاهرة تت تنسكت تمثيل البساطى بقوله أو جبال كنه قريب غير ظاهر مع قول المصنف قبله لا بعد طنى فهمت ان المحبوب دخل في قوله لا بعد فعمده لا بعد الذى من شأن الارث سواء ورث بالفعل أو يجب ولذا

الباء وفتح الهاء (قوله من اشارة) بيان ما (قوله ودفع) أى المصنف أو آخرى (قوله من عدم لزوم اقراره) أى الآخرى (قوله هذا) أى لزوم اقرار الآخرى (قوله لوارث) أى قريب شأنه انه يرث لو لم يكن له صاحب (قوله غير وارث) أى بالفعل حال من وارث (قوله مطلقا) أى عن تقييده بان يرثه ولد (قوله وهما) أى القولان (قوله منها) أى المدونة (قوله سياقه) أى ابن سلون (قوله انه) أى الثالث (قوله لمن بعد الأبعد) أى أيضا (قوله باحكامهم) أى الأقرب والمتوسط (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف اليه ونسبه معناه (قوله وقد) أى المصنف (قوله يعنى) أى باول من لم يرثه (قوله لا يهاجمه) أى كلام المصنف ان اراد به الأجنبي (قوله انه) أى الثان (قوله اقراره) أى المريض (قوله له) أى الأجنبي (قوله أو جبال)

بفتح فسكون عطف على اصلاى كاخ لاب مع شقيق (قوله غير ظاهر) خبر تشييل (قوله فعمده) أى تت قال (قوله الأبعد) مبتدا (قوله الذى) من شأن الارث خبر الأبعد (قوله ولذا) أى كون الأبعد معناه من شأن الارث ورث بالفعل أو يجب عليه قالى تت

(قوله وهذا) أي فهمت دخول المجهوب في الابعد (قوله من اشتراطه) أي المصنف الخ كلامه بيان ظاهر المصنف (قوله وهو) أي وجود الولد (قوله فيه) أي الاقرار بالابعد (قوله في ذلك) أي شرط ٣٩٧ وجود الولد في الاقرار بالابعد (قوله

واعتماده) أي المصنف  
(قوله في هذا) أي اشتراط  
وجود الولد في الاقرار  
للابعد (قوله وهو) أي  
ابن رشد (قوله ذلك)  
أي وجود الولد في الاقرار  
للابعد (قوله فانه) أي ابن  
رشد (قوله والقريب غير  
الوارث) أي كالحال (قوله  
المقر) بكسر القاف (قوله  
له) أي مجهول الحال (قوله  
أولا) بنسب الوار (قوله  
قيد) خبر الشرط (قوله  
فان ورث) بضم فكسر  
أي المريض (قوله جاز)  
أي اقرار المريض (قوله  
ففي كونه) أي الاقرار  
(قوله مطلقا) أي عن تقيد  
بقته (قوله فيها) أي  
المسئلة (قوله يعرف)  
بضم الياء (قوله لا يعرفون)  
بضم الياء (قوله فيه) أي  
الايمان لم يعرف (قوله  
فان كان) أي المريض  
المقر (قوله يورث) بضم  
فكسر (قوله ففتح  
يتصدق بضم الياء (قوله  
به) أي المال (قوله عنه)  
أي المجهول (قوله يوقف)  
بضم فكسر (قوله ففتح  
(قوله وهو) أي اطلاق

قال سواء استغرق الولد المال أولا وهذا اعترا بظاهر كلام المصنف من اشتراطه في الاقرار  
للابعد وجود ولد هو غير مشروط فيه اذ لا مستند للمصنف في ذلك واعتماده في هذا على كلام ابن  
رشد وهو لم يشترط ذلك فانه قال وان اقر لوارث ابعد كاقراءه لعصبة وله ابنة أو لاخ لاب أو لام  
وله أخ شقيق أو لاخ شقيق أو لاب أو لام وله أم جازا اقراره اتناها اه واعتماده ابن عرفة أيضا ولا  
مخالف له وانما شرط وجود الولد في الاقرار للملاطف والقريب غير الوارث فكلام السامعي  
هو الصواب والجاري على كلام ابن رشد فقوله لا بعد أي مع كونه وارثا بالفعل والقريب غير  
الوارث هو قوله أولي لم يرثه سواء كان لا يرث أصلا وحجبا وهو معنى قول ابن رشد لقريب غير  
وارث اه البناني ونحوه لابن عاشر فالأقرار للمجهوب بمشروط بارت ولد وفيه نظر مع  
ما في المواق عن ابن رشد ونصه ابن رشد ان أقر المريض لوارث ابعد عن لم يقره من الورثة مثل أن  
يقر لعصبة وله أب أو لاخ لام وله أخ شقيق الخ قوله أن يقر لعصبة وله أب هكذا رأيت في كثير من  
نسخ المواق بلفظ وله يدل على شمول الابعاد ليرث لحجب العصبة بالأب وطى نقل كلام ابن  
رشد بلفظ وله ابنة وهو خلاف ما رأيت في نسخ ق والله أعلم قلت والذي في نسخة ق التي رأيتها  
بلفظ وله ابنة (أو) أقر المريض (ل) شخص (مجهول حاله) مع المريض المقر له هل هو قريبه وارثه  
أو غير ورثه أو أجنبي ملاطف له أو غيره فبقوا أخذ باقراره ان ورثه وله (تنبيه) الشرط في  
قول المصنف أولا وان ورثه ولا قيد في اقراره للملاطف وغير الوارث والمجهول لافي الاقرار بالابعد  
وتلخص من كلامه ان اقرار المريض لغير زوج خمسة أقسام لوارث لقريب غير وارث للملاطف  
لمجهول لأجنبي فانه ت في ابن رشد فان اقر المريض لمجهول فان ورث بولده جاز من رأس ماله  
وان ورث بملالة ففي كونه من الثلث مطلقا أو من رأس المال ان قل وان كثر بطل فاشتهان  
أوصى بوقفه حتى يأتي طالبه من رأس المال وان أوصى ان يتصدق به عنه بطل مطلقا لخط  
سواء أوصى ان يتصدق به عن صاحبه أو بوقفه فذلك شرط والله أعلم (تنبيه) ظاهر كلام  
المصنف انه اذا لم يكن له ولد لا يصح اقراره للمجهول وفيه ثلاثة أقوال ذكرها في البيان  
والقلمبات ونقلها في التوضيح وليس فيها قول بعدم العصمة مطلقا كما يفهم من كلام المصنف  
أحدها ان اقراره جاز ان أوصى ان يوقف حتى يأتي طالبه وان أوصى ان يتصدق به عنه لم يصح  
والثاني انه من الثلث والثالث انه ان كان يسير اقر رأس المال وان كان كثيرا بطل وظاهر  
كلام السامع ان فيها قول بالبطالان مطلقا وكأنه اعتمد على ظاهر كلام المصنف اه قلت  
جوابه انه من باب التفصيل في المفهوم والله أعلم طى عبارة ابن رشد أولي لا يعرف وفي ربه  
ان خرجت سئل عن رجل أوصى ان عليه لافس لا يعرفون وفرض المسئلة انهم غير حاضرين  
ولا معروفين بالعين ولذا قال ابن رشد في نفسه وتبعه ابن عرفة فان كان يورث بولد جاز اقراره من  
رأس المال أوصى ان يتصدق به عنه أو بوقفه عب مفهوما مريض ان اقراره الصحيح صحيح بلا  
شرط وهو الموافق لما مر من ان قوله لم يتم اتمامه شرط في اقرار المريض ولقول ابن عبيد  
البر وكل من اقر لوارثا ولغير وارث في صحته بشئ من المال أو الدين أو البراءات أو قبض اتمان

صحته اقرار الصحيح (قوله من ان قوله لم يتم الخ) بيان ما (قوله ولقول ابن عبد البر) عطف على لما مر (قوله في صحته) أي المقر  
صلا اقر (قوله الدين) بفتح الدال

(قوله فإقرار الخ) خبر كل من (قوله لا تلحقه) أي المقر (قوله فيه) أي الإقرار (قوله والاجنبي والوارث) أي المقر له (قوله فيه) أي إقراره الصحيح (قوله إلى معاينة) صلة يحتاج (قوله إني شهادة في محنته) أي يبيع شيء وقبض عنه (قوله مطلقاً) أي عن التقيد باتهام أبيه بجملة (قوله مطلقاً) أي عن التقيد بعدم اتهام أبيه بجملة (قوله علم) بضم العين (قوله وورث) بضم الواو (قوله وروايته) أي ابن القاسم عطف على قول (قوله المشهور) خبرنا عن اسم الإشارة ونعت المعلوم (قوله أنه) أي الشأن (قوله لا شيء له) أي المقر له بفتح القاف ٣٩٨ (قوله عليه) أي المقر (قوله يعرف) بضم فسكون ففتح (قوله وإن يكون) أي المقر

المبيعات فأقراره عليه جائز لا تلحقه فيه تهمة ولا يظن فيه تولي والاجنبي والوارث فيه سواء وكذا القريب والبعيد والعدو والصديق في الإقرار في الصحة سواء ولا يحتاج من أقر على نفسه في الصحة ببيع شيء وقبض عنه إلى معاينة قبض الثمن اهـ فإذا قام قبضة أو لاد من مرض بعد إقراره في محنته لبعض ولده فلا كلام لهم إن كان كتب الموقوف أن الصحيح قبض من ولده عن ما باعه له فإن لم يكتب قبض لم يلحقه مطلقاً وقيل لا مطلقاً وقيل إن اتهم الأب بالميل له حلف والأفلا البناني إقرار الصحيح جائز بلا شرط هو كذلك سواء أقر بن علم ميله إليه أم لا ورث بوله أم لا وسواء قام المقر له في الصحة أو المرض أو بعد الموت ابن رشد هذا هو المعلوم من قول ابن القاسم وروايته عن مالك رضي الله تعالى عنهم المشهور في المذهب وفي المسوط لابن كثة والخزومي وابن أبي حازم ومحمد بن مسلمة أنه لا شيء له وإن أقر له في محنته إذا لم يقم عليه بينة حتى هلك الآن يعرف ذلك وأن يكون باع شيئاً وأخذ من موروث له شيئاً فإن عرف ذلك والأفلا شيء له وهو قول له وجه من النظر لأن الرجل يقيم أن يقردين في محنته إن يشق به من ورثته أنه لا يقوم به حتى يموت فيكون وصية لوارث اهـ ونحوه لابن سلون وحاصله أن الإقرار في الصحة للوارث إذا لم يقم به إلا بعد موت المقر عرف وجهه فهو جائز اتفاقاً والأفلا قولان المشهور وهو رواية المصريين الصحة ومقابله وهو قول المدنيين واختيار ابن رشد عدمها وعلى القول الأول إذا طلب من المقر له العين أنه لم يكن تولى إيفاء فقال ابن رشد لا يظهر ملوك العين مراعاة لقول من لم يعمل الإقرار بعد الموت وصرح ابن سلون بلزومها إن ثبت ميل الميت للمقر له ومثله الإقرار بدين تصير الأب لابنه دوراً أو عروضا في دين أقر له به فإن كان يعرف سبب الدين جاز التصير سواء كان في الصحة أو في المرض وإن لم يعرف أصله فكالإقرار بالدين فإن كان في الصحة فقبه القولان أحدهما تنفذه ويحصر به الغرماء وهو قول ابن القاسم في المدونة والعينية المبني عليه العمل والثاني أنه غير نافذ وهو قول المدنيين وشبهه في المواخذة بالإقرار فقال (ك) إقرار (زوج) لزوجه فيما أخذ به (علم) بضم فكسر أي ثبت (بغضه) أي الزوج (لها) أي الزوجة وإن لم يرته ابن أو أقررت بصغير على العقد كالأب ابن رشد والناسر وغيرهما أخلاقاً لابن الحماجب وظاهر المصنف (أو جهل) بضم فكسر حاله معها (و) الحال أنه (ورثه) أي الزوج في هذا الحال فقط (ابن) صغير أو كبير منها أو من غيرها (أو) ورثه (بنون) ذكر وورثهم أو معهم أنثى وأما إن ورثه أنثى فقط فهو قوله الآتي ومع الأنثى والعسبة قولان فيمواخذة بإقراره لها مع البنين في كل حال (الآن تنفرد) الزوجة بالمجهول حاله معها (ب) الولد (الصغير)

بالفتح (قوله باعه له) أي المقر (قوله وأخذ) أي المقر (قوله من موروث له) أي المقر له بالفتح (قوله فإن عرف) بضم فكسر (قوله ذلك) أي البيع أو الأخذ أي لزم الإقرار (قوله والافلا) أي وإن لم يعرف ذلك (قوله فلا شيء له) أي المقر له بالفتح (قوله وهو) أي قول ابن كثة ومن وافقه (قوله يقيم) بضم الياء (قوله يقردين في محنته) أي وهو يرى منه (قوله لمن) صلة يقر (قوله بن ورثته) بيان من (قوله أنه) أي الوارث المقر له (قوله به) أي الدين (قوله يموت) أي المقر (قوله إن عرف) بضم فكسر (قوله فهو) أي الإقرار (قوله والافلا) أي وإن لم يعرف وجهه (قوله نقولان) أي في جوازه وعدمه (قوله الصحة) خبر المشهور (قوله واختيار) صطف على قول (قوله عدمها) أي الصحة خبر مقابلة (قوله طالب) بضم فكسر (قوله أنه) أي الإقرار (قوله يعمل) بضم فسكون فكسر (قوله بلزومها) أي العين (قوله أقر) أي الأب ولو (قوله له) أي ابنه (قوله به) أي الدين (قوله يعرف) بضم فسكون ففتح (قوله أصله) أي الزوجة الخ مبالغة (قوله أو أقررت) أي الزوجة (قوله وظاهر) عطف على ابن (قوله في هذا الحال) أي جهل حاله معها (قوله فقط) أي دون حال علم بغضه لها فلا يشترط في اعتبار إقراره لها إن يرثه ابن وعلم إقرارها بالصغير

ولو (قوله له) أي ابنه (قوله به) أي الدين (قوله يعرف) بضم فسكون ففتح (قوله أصله) أي الزوجة الخ مبالغة (قوله أو أقررت) أي الزوجة (قوله وظاهر) عطف على ابن (قوله في هذا الحال) أي جهل حاله معها (قوله فقط) أي دون حال علم بغضه لها فلا يشترط في اعتبار إقراره لها إن يرثه ابن وعلم إقرارها بالصغير

ولو اتى قاله أحد فان انقردت بصغير بان لم يكن لغيرها من زوجاته ولد صغيرا لى اقراره لها سواء كان الكبير منها أو من غيرها أو منهما معا والظاهر من كلامهم ان المراد بالصغير لم يبلغ ولو قال المصنف كان جهل ان ورثه ابن كبير مطلقا أو صغير من غيرهما مع كبير مطلقا لجرى على قاعدة الاغلبية من رجوع القيد لما بعد الكاف ومفهومه انه ان لم يرثه ابن أو انقردت بالصغير فلا يؤخذ باقراره لها اذا جهل حاله معها (و) في مؤاخذته باقراره لزوجته التي جهل حاله معها (مع) وجود (الاناث) من أولاد الزوج منها أو من غيرها أو منهما (والعصبة) له كآخيه أو عمه نظر البعدها عن الاناث وعدمها نظر القربا عن العصبة (قولان) ق ابن رشد تفصيل اقرار الزوج لزوجته بد ين في مرضه على جناح قول مالك وأصحابه رضى الله تعالى عنهم انه ان علم ميله لها وصبا بانه ساقط اقراره لها وان علم بغضه لها وشنا له لها صحت اقراره لها وان جهل حاله معها ساقط اقراره لها ان ورث بكلالة وان ورث بولد غير ذ كرمع عصبة واه كن واحدة أو عددا صغارا أو كبارا من غيرها أو كبارا منها فتخرج ذلك عندى على قولين أحدهما ان اقراره لها جائز والثاني انه لا يجوز من اختلافهم في اقراره لبعض العصبة اذا ترك ابنه وعصبة وان كان الولد ذكرا واحدا جاز اقراره بصغيرا = ان أو كبيرا منها ومن غيرها وان كان الولد ذكورا عددا جاز اقراره الآن يكون بعضهم صغيرا منها وبعضهم كبيرا منها ومن غيرها فلا يجوز فان كان الولد الكبير في الموضع الذي يرفع التهمة عن الاب في اقراره لها عاقا له لم يرفع تهمة وبطل اقراره على احدى الروايتين فيها ومعه أصبح وشبه في القوانين فقال (كأقراره) أى الاب (للولد العاق) لهذا القاف أى اندارج عن طاعته مع وجود ولد آخر بار له في حصته نظرا لكون عقوقه صيره كالبعيد وطلانه نظرا لمساواته للبار في ولديته قولان ابن رشد ان كان أحدهم عاقا والآخر بارا وافر للعاق فتخرج على الخلاف (أو أقرامه) أى العاق التي جهل حاله معها ففي منعه نظر الكون عقوقه منزلة العدم وجوازه نظر الولد له قولان ابن رشد وان كان الولد الكبير في الموضع الذي يرفع التهمة عن الاب في اقراره لها عاقا له لم يرفع التهمة وبطل اقراره على احدى الروايتين فيها وظاهره سواء كان أولادها أو من غيرها (أولان من لم يقر) المقر (ه) بعضه (أبعد) من المقر (وبعضه) الآخر أقرب منه كأقراره لاخته مع وجود أمه ومعه فقيل صحح نظر البعدها عن الام وقيل باطل نظر القربا عن الم ابن رشد ان كان لم يقر لمن ورثه بعضهم أقرب اليه من المقر وبعضهم أبعد منه كأقراره لأمه وله ابن وأخ في جوازه قولان وكذا الخلاف اذا كان بعضهم مساويا للمقر وبعضهم أقرب منه كأقراره لأحد اخوته مع بقاء (لا) يصح اقراره الى قريه (المساوى) لغيره من أقاربه الذين لم يقرهم كأجدائين أو اخوين

الاقرار لام العاق (قوله عن الاب) صلة يرفع (قوله في اقراره) صلة التهمة (قوله عاقا) خبر كان (قوله لم يرفع التهمة) جواب ان (قوله فيها) أى الجهولة (قوله المقر) تفسير للعاق يقر المستتر فيه فهو جار على غير الموصول ولم يبرز لظهور المعنى (قوله من المقر) يفتح القاف (قوله منه) أى المقر له (قوله من ورثه) أى المقر بيان من (قوله اليه) أى المقر (قوله منه) أى المقر له (قوله له) أى المقر (قوله جوازه) أى اقراره لأمه (قوله من أقاربه) أى المقر بيان غيره

ورث) بضم فكسر (قوله  
بكلامه) بفتح الكاف مخففا  
أى بلا ولد (قوله كن) أى  
البنات (قوله من غيرها)  
أى المقر لها (قوله منأى  
المقر لها (قوله ذلك) أى  
أقراره (قوله من اختلافهم)  
صلة يخرج (قوله وان  
كان الولد) أى جنسه  
الصادق بالمتعدد وهو المراد  
بقربة جمع خبره (قوله لها)  
أى زوجته المجهول حاله  
معهما (قوله عاقاله) أى أيسره  
خبر كن (قوله لم يرفع) أى  
الولد الكبير العاق (قوله  
تهمته) أى أيسره المقر فى  
أقراره لزوجه المجهول حاله  
معهما (قوله وبطل أقراره)  
أى الزوج لزوجه (قوله  
على إحدى الروايتين)  
الرواية الأخرى صحة أقراره  
لها تظن الولية العاق (قوله  
ومعه) أى البطالان (قوله  
فى محته) أى الأقرار للعاق  
(قوله يخرج) بفتح تاء مثقلا  
(قوله منعه) أى الأقرار لام  
العاق (قوله وجوازه) أى

وله لم يرفع التهمة) جواب ان  
برزه لظهور المعنى (قوله من  
ر) (قوله لسنه) اى المقرله (قوله

(قوله قربة) أي الوارث (قوله منه) أي المقر (قوله كسائر) أي باقي (قوله سقط) أي بطل إقراره (قوله من إقرار الزوج) أي لزوجته الخ بيان ما (قوله أو الزوجة) أي لزوجها (قوله من التفصيل الخ) بيان ما أيضا (قوله انما هو في إقرار المريض) خبر ما (قوله علم) بضم العين (قوله قام المقر) بفتح القاف (قوله وسألته) أي ابن القاسم (قوله يدين) صلة يقر (قوله في صحته) صلة يقر (قوله الرجل) أي المقر (قوله الذي أقر) أي الرجل (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله ذلك) أي طلب الدين الذي أقر الرجل له به (قوله له) أي المقر بالفتح (قوله إذا أقر) أي الرجل (قوله في صحته) أي الرجل المقر (قوله وروايته) أي ابن القاسم عطف على قول (قوله المشهور) خبر ثان عن ذا (قوله انه) أي الشأن (قوله لاشئ له) أي المقر له (قوله وان أقر) أي الرجل له في صحته مباينة (قوله عليه) أي المقر (قوله هلك) أي المقر (قوله يعرف) بضم فسكون ففتح (قوله انه) أي المقر (قوله باع) أي المقر (قوله له) أي المقر له (قوله من رأسا) ٤٠٠

أرجميز (و) لا يصح إقراره لقريته (الأقرب) المقر من لم يقر له كإقراره لأمه مع وجود اخته ابن رشدان إقرار الوارث قربة منه كسائر الورثة وأقرب من سائرهم سقط (تنبيهان الأول) حكم إقرار الزوجة لزوجها تحكم إقرار الزوج لها (الثاني) طلق ما تقدم كله من إقرار الزوج أو الزوجة أو بعض الورثة لبعض وما فيه من التفصيل والخلاف انما هو في إقرار المريض أما إقرار الصحيح فصحيح ولا تم حقه ولا تفصيل سواء أقر لمن علم ميله أم لا ورثه كلاله أم لا وسواء قام المقر له في صحته أو مرضه أو بعد موته هذا هو المشهور من المذهب وهو رواية المصريين في رسم البراءة من سمع عيسى من كتاب الدعوى والصلح وسألته عن الرجل يقر لولده أو امرأته أو لبعض من يرثه يدين في صحته ثم يموت الرجل بعد سنين فيطلب الوارث الدين الذي أقر له به قال ذلك له إذا أقر له في صحته ابن رشد هذا هو المعلوم من قول ابن القاسم وروايته عن مالك رضي الله تعالى عنهما المشهور في المذهب وفي المبسوط لا ين ككافة والخزوي وابن أبي حازم ومحمد بن مسلمة أنه لاشئ له وان أقر له في صحته إذا لم تقسم عليه ينسحق ذلك إلا أن يعرف أنه قد باع له رأسا أو اخذ من مورثه شيئا فان عرف ذلك والأقلا نفي له وهو قول له وجب من النظر لأن الرجل يتهم أن يقر يدين في صحته لمن يتق به من ورثته على أن لا يقوم به حتى يموت فيكون وصية لوارثه وقال في سمع أصبغ وسئل عن الرجل يموت ويترك عمه وامه وتقوم الأم يدين لها كان إقرارها به في صحته قال لا كلام لعمه قلت أرايت إن طلب منها المدين أن ذلك ما كان توجبها قال أما في الحكم فلا تلزمها ابن رشد هذا هو المشهور في المذهب أن إقرار الرجل لوارثه بالدين في الصحة جائز وإن لم يقم به إلا بعد موته ثم ذكر قول ابن ككافة والخزوي وابن أبي حازم ومحمد بن مسلمة وقال ابن سلون في باب الإقرار بكل من أقر لوارث أو غيره في صحته يشئ من المال والدين وقبض الثمن المبيعة إقراره جائز عليه لا تلحقه فيه ثممة ولا يظن به تاليج والأجنبي والوارث في ذلك سواء وكذا القريب والعبد وصدق في الإقرار في الصحة سواء

(قوله من مورث له) أي المقر له بالفتح حال من شأ (قوله شيئا) مفعول أخذ (قوله فان صرف) بضم فكسر (قوله ذلك) أي باع رأس من حال المقر له وأخذ منها أو أخذ شيئا من مورث المقر له بالفتح وجواب أن يحذف أي له طلب المقر له (قوله والا) أي وإن لم يعرف ذلك (قوله فلا شئ له) أي المقر له (قوله وهو) أي قول ابن ككافة ومن وافقه (قوله يتم) بضم الباء وفتح الهاء (قوله يدين) أي وهو يرى منه وانما يتجمل به على صحة الوصية لوارثه (قوله في صحته) صلة يقر (قوله لمن يشئ) أي المقر (قوله من ورثته) بيان من (قوله على أن لا يقوم) أي المقر له

(قوله به) أي الدين (قوله يموت) أي المقر (قوله فيكون) أي إقراره (قوله وصية

لوارث) أي تجبلا على صحته (قوله وقال في سمع أصبغ) أي ابن القاسم (قوله وسئل) أي ابن القاسم (قوله يدين لها) أي على ابنها (قوله كان) أي ابنها (قوله أقر) أي ابنها (قوله به) أي الدين (قوله في صحته) أي الابن (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله قلت) أي قال أصبغ لابن القاسم (قوله أدأيت) أي أخبرني (قوله إن طلب) أي عمه (قوله منها) أي الأم (قوله أن ذلك) أي إقرارها بدينها عليه في صحته (قوله ما كان توجبها) أي تجبلا على الوصية لها (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله فلا تلزمها) أي المدين الأم (قوله لارث) أي ما من نافذ لازم (قوله وإن لم يتم) أي المقر له (قوله به) أي الدين (قوله موته) أي المقر (قوله ثم ذكر) أي ابن رشد (قوله في صحته) أي المقر له (قوله فإقراره جائز عليه) خبر كل (قوله يظن) بضم ففتح

(قوله الى معاينة) صله يحتاج (قوله وقال) اي ابن سلون (قوله التصير) بيا من مثنيتين (قوله للوارث) صله الاقرار (قوله اذا لم يقم) اي المقر (قوله به) اي الدين (قوله موته) اي المقر (قوله يعرف) بضم فسكون ففتح (قوله فهو) اي الاقرار (قوله والام) اي وان لم يعرف وجهه وسببه (قوله وتقول) عطف على المشهور (قوله وعدم العصة) عطف عليها (قوله ومختار) عطف على قول (قوله لا يعلم) بضم الباء (قوله هو) اي شاهاده بما ذكر (قوله تولي) اي ٤٠١ تزويروا تحيل على ايصائه لابنه (قوله فهو) اي ما شهد به (قوله

بين الورثة) يقسم على حسب انصابتهم فلا يختص الابن المشهود به (قوله من قوله سئل الخ) بيان ما (قوله توفي) بضم التاء والواو وكسر القاف مثقلا (قوله وبعد اذ الاخ له) عطف على ان اخاه الخ (قوله وانه) اي المتوفى (قوله سئل الخ) اي المتوفى (قوله لها) اي الدار الى موته (قوله فذلك) اي دوام سكناه الى موته (قوله يبطل) بضم فسكون فكسر (قوله لها) اي ام ولد او زوجته (قوله في الثمن) بفتح المثلثة والميم (قوله وانما قصد) اي السيد والزوج (قوله بكذا) اي بطلان العقد وانما لاحق لهاي الثمن صله قال (قوله من شيوخنا) بيان من (قوله وبه) اي ما تقدم صله قال (قوله من السكني) بيان ما (قوله مبطل) خبر ما (قوله له) اي العقد (قوله بستراب) بضم الباء (قوله ويظن) بضم الباء (قوله وبذلك) اي

ولا يحتاج من اقر واشهد على نفسه في صحته يبيع شي وقبض ثمنه الى معاينة البيعة قبض الثمن ٥١ وقال في فصل التصير الاقرار للوارث اما ان يكون في العصة او في المرض فان كان في العصة ففيه قولان احدهما ان يؤخذ من تركته في الموت ويحاصص به الغرماء في الفلاس وهو قول ابن القاسم في المدونة والعينية والثاني انه لا يحاصص به الغرماء في الفلاس ولا يأخذ من التركة في الموت وهو قول المدنيين للثمة ٥٢ فحصل ان الاقرار في العصة للوارث اذا لم يقم به الابعد موته ان كان يعرف وجهه وسببه فهو جائز اتياها والا ففیه قولان العصة وهو المشهور وقول ابن القاسم في المدونة والعينية وهي رواية المصريين وعدم العصة وهو قول المدنيين ومختار ابن رشد في احكام ابن سهل فيمن اشهدوه صحيح انه اشترى هذه الدار لابنه بالف دينار من مال الابن واشهد انه يكره له ويقتلها باسمه والابن صغير لا يعلم له مال بوجه من الوجوه هو تولي فهو بين الورثة ٥٣ وما في ابن سلون من قوله سئل الفقهاء بقربة عن رجل باع من أم ولده أو زوجته نصف داره في صحته وأشهد على البيع وقبض الثمن ثم توفي وقام اخوه وأثبت عقد ان اخاه لم يرل ساكنا في الدار الى ان مات وبعد اذ الاخ له وانه كان يقول لا ورثه شيئا فاجاب ابن عتاب اذا ثبت سكناه لها فذلك يبطل العقد ولا حق لها في الثمن اذ هذا ليس من الاقرار للوارث وانما قصده هبة الدار واسقاط الحياة وبهذا قال من تقدم من شيوخنا وبه قال اصبيغ وابن رشد واجاب ابن الحاج ما عقد من ذلك غير جائز ولا نافذ وما ثبت من السكني يبطل له ومع ذلك فان البيع لم يتضمن معاينة القبض للثمن وذلك مما يستراب فيه ويظن به القصد الى التوليخ والتدبيرة وبذلك جات الرواية عن ابن القاسم سئل مالك رضي الله تعالى عنه عن أشهد في صحته اني قد بعت منزلي هذا من امرأتي وابني او واري بمال عظيم ولم ير احد من الشهود الثمن ولم يرل بيد البائع الى ان مات فقال لا يجوز هذا وليس يباع وانما هو تولي وخديعة ووصية لوارث وهذا نص في التازلة ٥٤ كلام ابن سلون كل ذلك ياتي على رواية المدنيين ولا ياتي على رواية المصريين والمشهور المعلوم من قول ابن القاسم في المدونة والعينية ان اقرار الصحيح لا تلحقه تهمة ولا يظن به تولي سواء كان له ميسل ومحبة للمقر له ام لا نعم ان كان له ميسل يحتاج المقر له ما كان ذلك توليما وانه دفع الثمن كما قال ابن عاصم وغيره وما زلت انجذب من اجوبة هؤلاء الشيوخ وعدم قنيتهم على مذهب ابن القاسم المشهوره في المدونة والعينية وما في احكام ابن سهل اصله لا يصح آخر كتاب الوصايا من العينية وقد جعله في معين الحكم مخالفا لقول ابن القاسم ونفسه اذا اشترى الاب لابنه المس فقير في حجره ربا او غيره وقال ان المال للابن وان عرف الشهود الوجه الذي ذكره الاب او عرفه غيرهم

٥١ منح ت بطلان العقد صله جاء (قوله ولم يرل) اي المبيع (قوله فقال) اي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله لا يجوز) اي لا يتخذ (قوله هذا) اي الاشهاد بالمبيع لابنه او وراثته او زوجته بمال عظيم (قوله كل ذلك) اي المتقدم عن احكام ابن سهل وابن سلون (قوله والمشهور) مبتدأ (قوله ان اقرار الصحيح الخ) خبر المشهور (قوله ولا يظن) بضم الباء (قوله يحلف المقر له) بفتح القاف (قوله ذلك) اي الاقرار (قوله وانه) اي المقر له (قوله ونفسه) اي اصبيغ (قوله ربا) بفتح الزا اي سقارا

(قوله وجها) أى دال على صدقه فى أن المال لابنه (قوله يعرف) بضم الياء وفتح الراء (قوله له) أى الابن (قوله والى) أى وان لم يعرف  
 للابن مال (قوله لورثته) أى المشتري (قوله ان مات) أى المشتري (قوله فيه) أى الغلام (قوله من قول ابن القاسم) بيان للمشهور  
 (قوله من الاختصار) بيان ما (قوله وتتبع) عطف على الاختصار (قوله من الفتاوى) بيان ما (قوله بانه) أى المصنف (قوله  
 واجب) أى عجب (قوله بانه) ٤٠٢ أى الفتاوى (قوله يخصص) بضم الياء وفتح الخاء المعجمة والصاد المهملة (قوله

معنى ذلك لابن فان لم يذكر الاب وجها فهل يصح ذلك لابن فى ذلك قولان احدهما انه يصح  
 لابن قاله ابن القاسم وبه القضاء وعليه العمل والآخر لا يصح الا ان يعرف له مال والا كان  
 نولجما من الاب قاله مطرف واصبح اه وفى النوادر فحين اشترى لابنه الصغيرة غلاما واشهدانه  
 انما اشتراه فليس لورثته ان مات دخول فيه مع الصغير اه واطلاقه جار على المشهور ومن  
 قول ابن القاسم وانما طلت فى هذه المسئلة وتخرجت عما قصدته من الاختصار وتتبع  
 الفاظ تت لاني لم أر من حققها مع مسيس الحاجة اليها وقد اعترض عجب بعض ما تقدم  
 من الفتاوى نظامه انها جارية على المشهور فتورك بها على المصنف بانه يقتضى ان الصحيح  
 يجوز اقراره مطلقا وأجاب بانها تعود بالتخصيص فى مفهوم قوله مريض وهو جواب غير صحيح  
 فاشى عن عدم التحقيق بل لا يخصص المفهوم بشئ من تلك الفتاوى الثالث قت لافرق  
 بين ان يقر احدهما صاحبه بدين او بانه قبض ماله عليه من دين طنى هذا نص ابن رشد  
 الذى جرى المصنف على تقسيمه واطلاقه يشعل الاصدقة وغيره الاكن فى المدونة ويجوز اقرار  
 المريض بقبض الدين الامن وارثه أو من يتهم فيه بتوليح وكذا لا يجوز اقرار الزوج بقبض  
 المهر المؤجل من زوجها فى مرضه او باقها أبو الحسن على ظاهرها وازاد أبو عمران وكذا غير  
 المؤجل لانه معلوم انه فى ذمته الشيخ وقول ابى عمران وهذا ان أقرت انها قبضته بعد الدخول  
 وان أقرت انها قبضته قبل الدخول صدقت اه وفى المقرب قلت فان قالت فى مرضها قبضت  
 من زوجى مؤخر صدقنى لم يقبل قولها قال لا وهو قول مالك اه وفى سماع ابن القاسم مثل مالك  
 عن قالت عند موتهم قبضت صدقنى من زوجى فقال اما المرأة التى لا ولدها ومثلها يتهم  
 فلا يجوز قولها واما التى لها أولاد كبار ولها ان يكون بينها وبين زوجها غير الحسنى فهذه  
 لاتهم اه وعلى هذا السماع اعتمد عبد الحق فقال اقرار الزوجة فى مرضها بقبض مهرها  
 من زوجها واقرار الزوج فى مرضه بدين او مهر لا فرق بينهما وقال مالك فى غير المدونة اذا  
 أقرت فى مرضها انها اخذت مهرها من زوجها وهو حى فلا يجوز الا ان يكون لها ولد من غيره  
 وكان بينها وبينه امرئ اه فاشترط عبد الحق البغض بينهما كما يقهمن من السماع والظاهر  
 من كلامه موافقته للمدونة ومخالفته لتقسيم ابن رشد الذى سلكه المصنف الخالف لاطلاقها  
 ويدل على هذا قولها عقب ما تقدم ولا يجوز اقرار المريض لبعض الورثة واما ان اقر لزوجه  
 فى مرضه بدين او مهر فان لم يعرف منه اليها انتقطاع وناحية وله ولد من غيرها فذلك جائز وان  
 عرف بانتقطاع اليها ومود قد كان بينه وبين ولده تقايم ولها منه ولا صغير فلا يجوز اقراره  
 قبل اقرارها من الورثة بهذه الميزة فيمن له انتقطاع او بهد قال لا وانما رأى مالك للزوجة لانه

أحدهما) أى الزوجين (قوله  
 من دين) بيان ما (قوله  
 الاصدقة) جمع صدق (قوله  
 لكن فى المدونة الخ)  
 استدراك على واطلاقه  
 يشعل الاصدقة لرفع ابهامه  
 انه لا معارض له (قوله  
 وابقاها) أى المدونة (قوله  
 لانه) أى غير المؤجل (قوله  
 انه) أى غير المؤجل (قوله  
 فى ذمته) أى الزوج (قوله  
 الشيخ) أى أبو الحسن (قوله  
 وفى المقرب) بفتح القاف  
 والرامثقالا (قوله فان قالت)  
 أى الزوجة (قوله لا) أى  
 لا يقبل (قوله وهو) أى  
 عدم قبول قولها (قوله  
 فقال) أى ما لترضى الله  
 تعالى عنه (قوله غير الحسنى)  
 أى سوء العشرة (قوله بدين)  
 أى لزوجه (قوله أو مهر)  
 أى لزوجه (قوله اذا أقرت)  
 أى الزوجة (قوله وهو)  
 أى الزوج (قوله لها) أى  
 الزوجة (قوله من غيره) أى  
 الزوج (قوله وبينه) أى  
 الزوج (قوله بينهما) أى  
 الزوجين (قوله كلامه) أى

عبد الحق (قوله لاطلاقها) أى المدونة (قوله قولها) أى المدونة (قوله يعرف) بضم الياء وفتح الراء لا يتم  
 (قوله منه) أى الزوج (قوله اليها) أى الزوجة (قوله انتقطاع) أى مبطل (قوله فذلك) أى اقرارها (قوله جائز) أى نافذ (قوله  
 وان عرف) بضم فكسر (قوله اليها) أى الزوجة (قوله ولها) أى الزوجة (قوله فلا يجوز اقراره) أى الزوج (قوله لزوجه) (قوله  
 من الورثة) بيان غيرها (قوله قال) أى ابن القاسم (قوله لانه) أى الزوج



(قوله لا يثبت) بضم الهمزة فتح الهاء اي الزوج (قوله ولم يعرف) بضم فسكون ففتح عطف على لم يكن له ولد منها (قوله ان يقر)  
اي الزوج صلة يثبتهم بحذف الباء (قوله اليها) اي الزوجة (قوله بما له) اي الزوج (قوله ثم قالت) اي المدونة (قوله وعمل هذا)  
اي - كم لا قرار (قوله قيام) اي وجود (قوله فهذا) اي الاتهام (قوله ذلك) ٤٠٣ اي بطلان الاقرار (قوله من علم) بضم  
العين (قوله يكون الزوج  
ينه الخ) صلة تقييد (قوله  
وقولها) اي المدونة (قوله  
وفي رواية يصح) عطف على  
في رواية ابراهيم (قوله  
وعليها) اي رواية ابراهيم  
ويصح صلة اختصرها  
(قوله في الظنة) بكسر الظاء  
المججمة وشدة النون اي التهمة  
صلة أقوى (قوله غيرها)  
اي الزوجة (قوله من  
الورثة) بيان غيرها (قوله  
بمنزلاتها) اي الزوجة (قوله  
واجراء) اي تخريج (قوله  
قوله) اي المدعى عليه  
المنكر (قوله هذا) اي  
أخرى لسنة وانما اقرت به  
(قوله ان قال) اي الطالب  
(قوله قبلك) بكسر فتح  
(قوله فقال) اي الطالب  
(قوله لها) اي المائة (قوله  
وعلى نفى الزوم) صلة  
يتفرع (قوله به) اي الماضي  
(قوله لفهم) بضم فكسر  
(قوله الاقرار) بنفسه لفاعل  
لزم المستتر فيه (قوله انه)  
اي الجمل (قوله منه) اي  
أقله (قوله هو كذلك) اي  
لاحتمال تجرده بعد الاقرار  
(قوله أقله) اي الجمل (قوله  
عليه اي أقله (قوله وصوبه) اي التعقيب (قوله الشارحين) اي جهرام والبساطي (قوله اي الجمل (قوله وهي) اي كثرة  
وانه لتأنيث خبره (قوله لا كثر) اي من اكثره (قوله منه) اي اكثره (قوله يلزم) اي الاقرار (قوله بالاولى) بفتح الهمز (قوله  
فحصل) بفتحات مثقلا (قوله قال) اي المازري (قوله اوصى) بضم الهمز وكسر الصاد (قوله صح) اي الاقرار بجوابه ان

لا يثبت اذ لم يكن له ولد منها ولم يعرف بانقطاع مودة اليها ان يقر اليها بالعلم عنه ولده ثم قالت واصل  
هذا قيام التهمة فاذا لم يثبت لم يقر اليه دون من يرث معه جازا قراره فهذا اصل ذلك اه فان  
ناملتها وجدت مخالفة لتقسيم ابن رشد دلائلها في اقرار المر يض لبعض ورثته وتقييدها  
في مجهول الحال مع زوجته يكون الولد من غيرها وتقييدها من علم بالاقطاع اليها يكون الزوج  
بينه وبين ولده تقاوم وقولها في غيرها من الورثة فقال لا عيب كذا في رواية ابراهيم بن محمد  
عن منصور وفي رواية يحيى بن عمر وعليها اختصرها الوسيطان بنون بعض اصحابنا الفرق  
بين الزوجة وغيرها من الورثة ان الورثة في الظنة اقوى لبقاء نسبهم والزوجة تنقطع بالموت  
والطلاق عيبا وعند ابن وضاح وآخرين ارى انه يجوز باسقاط لافعل هذا غير هاهن الورثة  
بمنزلاتها يدل على هذا قوله بعد واصل هذا قيام التهمة فالاولى الجري على مذهبي وترك تقسيم  
ابن رشد الذي بعضه اختياره واجراءه كلام طئي وشبه في عدم اللزم الذي أقاده بقوله  
لا المساوي والاقر فبال (ك) قول المدعى عليه المنكر المدعى (أخرى) بما تدعيه على (لسنة)  
مثلا (وانما اقر) لانه فلا يعد قوله هذا اقرارا (ورجح) المدعى (لخصومته) في الاستغناء ان  
قال اقضى المائة التي قبلك فقال ان آخرتي بها سنة اقررت لك بها أو ان صالحتني عنها  
صالحتك لم يلزمه ويحلف غ التشبيه راجع للمنفى في قوله لا المساوي والاقر وعلى نفى الزوم  
يتفرع قوله ويرجع لخصومته والذي في الاستغناء فيمن قال لرجل اقضى المائة الى آخر ما تقدم  
طئي ففرض في الاستغناء المستله في التعبير بالماضي فالوعد المصنف به لفهم عدم الزوم  
في المضارع بالاولى وشارا ابن غازي والمواق للتورك على المصنف بنقل كلام الاستغناء (ولزم)  
الاقرار (الجمل) في بطن امرأة (ان وطئت) بضم الواو ومن زوج أو سمع من رجل عليها  
(ووضع) بضم فكسر اي ولد الجمل (أقله) اي الجمل وهو ستة أشهر الا خمسة أيام ومثله لابن  
الحاجب تبعه لابن شاس ومفهوم لاقله انه لو وضع لا كثر منه والحال انه لو طأ فلا يلزم الاقراره  
وهو كذلك وتعقب ابن عبد السلام وابن هرون قولهم لاقله بان حكم أقله حكم ما زاد عليه من  
غير خلاف وصوبه ابن عرفق والعجب من الشارحين حيث ابقوا المقتضى على ظاهره فله تفت غ في  
بعض النسخ ووضع لاقل من أقله وهو الصواب (والا) اي وان لم يوطأ بان لم يكن لها زوج  
ولا سمع من رجل عليها (ف) يلزم الاقراره ان وضعته (لا كثره) اي الجمل وهي أربع سنين أو  
خمس على الخلاف وان وضعته لا كثر فلا يلزم الاقراره ولاقل منه يلزم بالاولى فحصل ان وضعه  
لاقل من ستة أشهر الا خمسة أيام يدل على وجوده يوم الاقرار قطعا ووضع لا كثر من الخمس  
أو الاربع يدل على عدمه يوم الاقرار ووضع فيما بينهما محتمل لهما ولكن يحمل على الوجود  
اذ لا تحمل اضافته لزمانا له المازري قال الاقرار للعمل ان قديمه بما يصح كقوله لهذا الجمل عندي  
ما تعد ينار من وصية اوصى بها او ميراث صح وان قديمه بما يمنع بطل كقوله لهذا الجمل مائة

(قوله لزومه) أي المقر ما اقرب به (قوله له) أي الحمل (قوله به) تنازع فيه تصديق وأوصى (قوله اخذ) بضم فكسر (قوله له منه) أي المقر والجمله جواب ان (قوله ما قال) أي المقر به نائب فاعل اخذ (قوله وزوجها الخ) حال (قوله ما ذكر) أي ما اقرب به (قوله وان كان) أي زوجها (قوله احدهما) أي التوأمين (قوله ان وضع) بضم فكسر أي الحمل (قوله بينهما) أي التوأمين (قوله به) أي المقر به (قوله له) أي الحمل (قوله لو قال) أي المسكف غير المحجور عليه (قوله وترك) أي أبوه الموصى (قوله عليه) أي المقر (قوله تقسم) أي المائة التي اقر اوصى بها (قوله فيقسم النصف) أي نصف الجزء الثالث (قوله فيقسم المال على اثني عشر) أي لان الذكر يدعي الثلثين ٤٠٤ ومقامهما ثلاثة والاثني تدعي النصف ومقامه اثنان والحاصل من ضرب

دينار عام لم يبق بها ابن حصن من اقر بشئ للحمل فان ولد لاقبل من ستة أشهر من قوله لزومه وان قال وهبته ذلك او تصدقت أو أوصى له به اخذ منه ما قال وان وضعه لا كثر من ستة أشهر وزوجها امرسل عليها لم يلزمه ما ذكر وان كان معزولا عنها فقد قيل لا يجوز الاقرار ان وضعه لما قلده النساء وذلك اربع سنين (وسوى) بضم السين وكسر الواو ومشددة (بين توأمينه) أي الحمل في قسمة ما اقرب به له ولو كان احدهما ذكرا والاخر انا في كل حال (الابيان الفضل) للذكر على الاثني بان قال من دين لايه ابن حصن ان وضع توأمين فالأقرار بينهما بالسوية وان وضعت احدهما ميتا استقل الحي به وكذا الوصية له والهبة والصدقة ابن شاس لو قال انا وصى ابي هذا الحمل وترك مائة فاكثاها المائة دين عليه فان وضعت ذكرا واثنى فالمال بينهما ولذا كرمثل حظ الاثني وقيل تقسم ثلاثة ابواء للذكرين وللأثني جزء والجزء الثالث يدعيه الذكركله والاثني نصفه وسلمت نصفه للذكر فيقسم النصف بينهما لتدعيمها فيه فيقسم المال على اثني عشر للذكر سبعة وللأثني خمسة وبالأول اقول قاله ابن عبدالحكم ونقله ابن عرفة وان كان الحامل زوجة فلها ثمنه وان ولد ميتا فالمال له نصبة الميت وبين صبيغ الاقرار الصريحة بقوله (بعلی) بفتح اللام وشدة الباء كذا لقلان (أو في ذمتي) أو عندی كذا لقلان (أو اخذت) بضم التاء (منك) كذا ويلزمه ما اقرب به ان لم يقل ان شاء الله بل (ولو قال) المقر عقب صبيغة من هذه الصبيغ (ان شاء الله) تعالى او قضى أو اراد أو يسر او احب لان الاستثناء بالمشيئة لا يفيد في غير المعين بالله ابن حصن اجمع أصحنا اذا قال لقلان على قدرهم ان شاء الله اوله عندی او معي لزمه ولا ينفعه الاستثناء ابن المواز وابن عبدالحكم اذا قال ان شاء الله فلا يلزمه شئ وكأنه ادخل ما يوجب الشك نقله في الاستثناء ما اشار بولولقول ابن المواز وابن عبدالحكم لا يلزمه وفي بعض النسخ زاد بدل قال المصنف قل ان يوجد للامام نص في مسائل الاقرار فلذا تجدد كثيرا مشكلا البساطي اكثر هذا الباب لابن عبدالحكم ابن عرفة الصبيغة الصريحة في الاقرار كسلفت وغصبت وفي ذمتي والروايات في علي كذلك ابن شاس ان قال لقلان على او عندی الق فهو اقرار في المعتمد كقوله تعالى لهم اجرهم عند ربهم وقوله تعالى فقد وقع أجره على الله اه نقله ق وقال انظر ابن عرفة ونصه الصبيغة ما دل على ثبوت دعوى المقر له من لفظ المدعي عليه أو كتبه أو اشار به بدين او ودیعة او غير ذلك الصريحة كسلفت وغصبت

اثنين في ثلاثة ستة اثنان للذكر واثنان للأنثى والاثنان الثالثة يدعي الذكر وتسلم له الاثني واحدا منهما وتنازعه في الثاني فيقسم بينهما نصفين ولا نصف للواحد قنضرب اثنين مقام النصف في ستة باثني عشر للذكر أربعة وللأنثى أربعة والأربعة يدعيها الذكر وتنازعه في اثنين منها فيقسمان بينهما لكل واحد فيجمع لسبعة ولها خمسة (قوله وبالأول) صلة اقول (قوله زوجة) أي لابی حملها المقر له بحال أبيه (قوله قلها) أي الزوجة (قوله وان ولد) بضم فكسر أي الحمل (قوله الميت) أي ابي الحمل (قوله بين) بفتح منقلا (قوله اوله عندی) أي كذا ان شاء الله (قوله أو معي) أي لقلان كذا ان شاء الله (قوله لزومه) أي المقر ما اقرب به أي لقلان

جواب اذا (قوله فلا يلزمه) أي المقر (قوله وكأنه) بفتحات منقلا أي المقر (قوله ادخل) أي في صبيغة اقراره وفي (قوله الشك) أي في اقراره (قوله المصنف) أي قال في ضيع (قوله قل ان يوجد) أي لم يوجد (قوله للامام) أي مالت رضي الله تعالى عنه (قوله فلذا) أي عدم وجود نص للامام في اعلمه تجدد الخ (قوله كسلفت وغصبت) بضم التاء فيهما (قوله ونصه) أي ابن عرفة (قوله المقر له) بفتح القاف (قوله من لفظ المدعي عليه الخ) بيان ما (قوله او كتبه) بفتح فسكون (قوله بدين الخ) صلة دعوى (قوله كسلفت وغصبت) بضم تاءهما

(قوله وفي ذمّي) عطف على تسلفت (قوله كذلك) أي المذكور من تسلفت وما عطف عليه في أنه صريح في الإقرار بخبر الروايات (قوله واودع) أي فلان عندي أي كذا (قوله ورهن) أي فلان عندي كذا (قوله كذلك) أي المذكور في أنه صريح في إقرار خبر اودع ورهن عندي (قوله عندي الف) أي فلان (قوله او علي) أي الا فلا فلا (قوله اقرار) خبر عندي أو علي (قوله قاله) أي المذكور من أن عندي الف او علي اقرار (قوله تقيمه) أي عندي ٤٠٠ الف او علي (قوله بما هو) أي عندي

الياء (قوله فقال) أى المدعى (قوله فهو) أى الم أو فاعل الخ (قوله يعقرم) أى القاتل الم أو فاعل الخ (قوله له) أى المدعى (وله الآن لا يرجع) أى المطلوب (قوله فتأزمه) أى الطالب (قوله فهو) أى ليس أقرضتني (قوله فقال) أى المسؤول (قوله فانه يلزمه) أى المقر المال (قوله اما) بفتح الهمزة وخفة الميم (قوله فقال) أى المخاطب (قوله فيأزمه) أى المال المقر (قوله ان ادعاء) أى المال (قوله لان محل كون الاستهزام الخ) علة لا يقال (قوله اذا كان) أى الاستهزام

(أو) قال له (ليست لي ميسرة) فأقر ابن شاس إذا قال له اقضني العشرة التي لي عليك فقال  
ليست لي ميسرة أو أرسل رسولك يقبضها أو أنظرني بها فكله أقر إذا كان ذلك كأنه قال نعم وسأله  
المسألة أو الصبر أو امرها بآثرها أو ادعي العسر ابن مخنون وابن عبد الحكم من قال لرجل  
اعطني كذا فقال نعم أو سأعطيك أو أبعث لك اليوم أو أبعث من يأخذ مني  
فهو أقر أو كذا أجلي فيه شهر أو تقضي به ولقظ ابن شاس سأهني فيما دون نفسي لم أجده قاله  
ابن عرفة وفي الاستغناء عن ابن مخنون وابن عبد الحكم أن قال اقضني العشرة التي لي عليك  
فقال لم يحل أجلها وحتى يحل فانها تلزمه إلى أجل ابن عبد الحكم ولو قال اتزن أو اجلس  
فانتقد وزن لنفسك أو يأتي وكيلك فليس بأقرار أن حلف لانه لم ينسب ذلك إلى الله الذي  
يدفع اليه ولو قال اتزنه مني أو سأهني فيما الزمته لانه نسب ذلك إلى نفسه وعن ابن مخنون  
وابن عبد الحكم من قال لرجل اعطني الألف درهم التي لي عليك فقال انما أبعث بها إليك أو  
اعطيكها غدا فانها تلزمه (لا) يلزم الأقرار بقول الشخص (أقر) بضم الهمزة وشدة الراء بكذا  
لقلان ابتداء أو جوابا لمن قال لي عليك كذا لانه وعدغ لا النافية من كلام المصنف ومراعاة  
من قال أقر بصيغة المضارع المبتدأ يلزمه أقراره ولم أجده هذا القصر هكذا لاهل المذهب وانما  
رأيت في وجيز الغزالي لو قال أنا أقرب فقل انه أقر أو قيل انه وعد بالقرار والذي في مفيد  
الحكام لابن هشام أن من قال أنا أقرب بكذا على أني بالخيار ثلاثي القادى والرجوع  
عن هذا الأقرار لزمه الأقرار ما لا كان الذي أقرب أو طلاقا أو واقصر في على محاذاة المتن  
بكلام المفيد (أو) أي ولا يلزم الأقرار بقوله (على) بفتح اللام وشدة الياء (أو على فلان) جوابا  
لمن قال لي عليك كذا الشيخ عن محمد وابن عبد الحكم من قال لرجل لي عليك عشرة دراهم فقال  
على أو على فلان حلف ولا شيء عليه وعلى أصل مخنون أن قال لك على كذا أو على فلان لزمه  
دور فلان نفسه في الخمر شي وكذا لا يلزمه شيء إذا قال على أو على فلان لمن قال لي عليك مائة  
للتريدي في الكلام رسوا كان فلان حرا أو عبدا كبيرا أو صغيرا ابن المواز إلا أن يكون صغيرا  
جدا كان شهر فانه يلزمه الأقرار كقوله على المائة أو على هذا الخمر فانه يلزمه الأقرار وسواء قدم  
على أو آخره والتفصيل ضعيف ونحوه لعب (أو) أي ولا يلزمه الأقرار أن قال لمن قال لي عليك  
مائة (من أي ضرب) أي نوع (تأخذها) أي المائة التي ادعت على بها (ما بعدك) ما تجيبه  
وأبعد بفتح الهمزة والعين فعل تعجب أي شيء عظيم صبرك بعبد (منها) أي المائة في ابن مخنون  
اتزن أو اتزنها ما أبعثك منها فليس بأقرار ابن عبد الحكم قوله اتزنها كقوله اتزن وانتقد لانه لم  
ينسب ذلك إلى نفسه ثم وهو محتمل أنه أجاب بهما معا أو بكل واحدة فان كان بهما فواضح  
وكذا بالثاني وأما بالاول فقال ابن عبد السلام الأقرب انه أقر أو الا انه يحلف انه لم يرد الا لا تكرار  
أو الحكم أو شبهه (وفي) كون قوله (حتى يأتي وكيلي وشبهه) أي أو وكيل كغلاي (أو) قوله  
(اتزن أوخذ) جوابا لمن قال له اقضني المائة التي لي عليك أقر أو هو قول مخنون أو ليس بأقرار  
لانه لم ينسب ذلك لنفسه وهو قول ابن عبد الحكم (قولان) فان زاد مني عقب اتزن أوخذ  
فقال ابن عبد الحكم لزمه الأقرار لنفسه لنفسه في ابن شاس لو قال المدي لي عليك  
الف فقال المدي عليه وزن أوخذ وحتى يأتي وكيلك فليس بأقرار ويحلف قاله ابن

(قوله كأنه) بقضائه متقلا  
(قوله قاله ابن عرفة) نفسه  
ولقظ ابن شاس عنه سأهني  
فيما دون نفسي لم أجده في  
النوادر ولا في نقل المازري  
اه (قوله لانه) أي أقر (قوله  
وعد) أي بالأقرار لا أقرار  
(قوله وهو) أي كلام المصنف  
(قوله أنه) أي المدي عليه  
(قوله بهما) أي من أي  
ضرب تأخذها ما أبعثك  
منها (قوله فان كان) أي  
الجواب (قوله فواضح) أي  
كونه ليس بأقرار (قوله  
وكذا) أي جوابه بهما في  
كونه ليس بأقرار (قوله  
بالثاني) أي ما أبعثك منها  
(قوله وأما بالاول) أي من  
أي ضرب تأخذها (قوله  
من دواوين المالكية)  
بيان ما (قوله غير صواب)  
خير قول (قوله لم يرد كروا)  
أي عجز وتابعوه (قوله  
وقال) أي المقرر

(قوله عقبه) أي على الف  
مثلا (قوله مما لا يصح بعده)  
بيان ما (قوله وناكر) أي  
المقرر (قوله المقر) بفتح  
القاف (قوله وقال) أي المقر  
له (قوله مما لا يصح بعده) بيان  
نحوه (قوله فيلزمه) أي المقر  
(قوله بعض) بضم  
فكسر مثلاً (قوله لزومه)  
أي الاقرار المقر (قوله  
ذلك) أي كون الالف مما  
يصح بعده كالنكر (قوله عليه)  
أي الاقرار (قوله له) أي  
تعبق الاقرار بما يرفع  
(قوله الاولى) بضم الهمز  
(قوله بفتح) بفتح الموحدة  
واجماع الزاى أي لم يوس  
(قوله قوله) أي المقر (قوله  
فيها) أي الالف (قوله  
وبالاولى) أي لزوم الاقرار  
مسألة قال

عبد الحكم ابن عرفة لو قال حتى يأتي وكيلي فني كونه اقرارا قولا لصحون وابن عبد الحكم  
ولو قال له اجلس فزن فني كونه اقرارا نقلا لما زرى عنهما وشبهه في القولين فقال (ك) قوله  
(لث على الف) مثلا (فيما علم) او اعتقد (أو أظن) او فيما ظننت او حسبت او رأيت او رأي  
(او على) او اعتدأى فقال صحون اقرار وقال ابن المواز وابن عبد الحكم هوشك وليس  
باقرار قياسا على الشهادة وورده مصنون بان الشك لا أثر له في الاقرار طئي نسوية المصنف  
بين العلم والظن نحوها لابن الحاجب تبع لابن شاس وأقره شرحه وابن عرفة وكذا النقل  
في جميع ما وقفت عليه من دواوين المالكية فقول عجم ومن تبعه ومن بعده يستفاد من النقل  
ان التلاف اذا قال فيما ظن او في ظني فان قال فيما علم او في ظني فانه يلزمه قطعاً غير صواب  
ولم يذكر وانقلا يستفاد منه ما قالوا اسوى تمسكهم بقول ابن المواز وابن عبد الحكم لانه شك  
قالوا لانه شك لا يأتي في قوله فيما علم لم أو في ظني وهو تمسك غير صحيح اذ لا شك ان قوله في ظني أو  
فيما علم فيه ضرب من الشك ولذا لا يكتفي به في البين التي يطلب فيها القطع (و) ان قال لقان  
على الف من ثمن خمر او خنزير او ميتة أو حر فناكره المقر له بانه من قرض أو من بيع صحيح  
(لزم) الاقرار (ان نوكر) بضم النون وكسر الكاف المقر (في) سبب ترتب (الف) في  
ذمته اقرار بها وقال عقبه (من ثمن خمر) او خنزير او ميتة أو نحوها مما لا يصح بيعه وناكره  
المقر له وقال من قرض أو من ثمن عبد أو نحو مما يصح بيعه فيلزمه الاقرار ويعد نادما بعد  
اعترافه بتمتع ذمته ومعقباً له بما يرفع به وهذا هو الصحيح عند من ببعض كلام المقر وما عند  
من لا يبعثه فقال ابن عبد السلام الاقرب عدم لزومه لارتباط آخر الكلام باوله ومفهوم ان  
نوكر ان المدعى ان سلم ذلك فلا يلزم عليه شيء وهو كذلك في ابن شاس الباب الثالث في تعقيب  
الاقرار بما يرفع به وله صور الاولى اذا قال على الف من ثمن خمر او خنزير او ميتة أو حر لم يلزمه  
شيء الا ان يقول الطالب بل هي من ثمن برأ وشبهه فيلزمه مع عين الطالب فان قال اشتريت خمر  
بالف فانه لا يلزمه ونحوه في النواذر عن ابن صحون وابن عبد الحكم (او) أي ولزم الاقرار ان  
قال على الف من ثمن (عبد) ونحوه مما يصح بيعه ابتعته منك (ولم اقبضه) أي العبد منك  
ويعد قوله لم اقبضه ندما وتعقباً للاقرار بما يرفع به في ابن شاس ولو قال على الف من ثمن  
عبد ثم قال لم اقبض العبد فقال ابن القاسم وصحون وغيرهما يلزمه الثمن ولا يصدق في عدم  
القبض وقيل القول قوله وعلى البائع البينة انه سلمه العبد وشبهه في لزوم فقال (ك) اقراره  
بالف و (دعواه) أي المقر عقبه (الزبا) بينه وبين المقر له فيها (واقام) المقر (بينه) أي المقر له  
(راياه) أي المقر (في الف) فتلزمه الالف التي اقربها على الاصح لعدم التعيين (لا) تلزمه الالف  
(ان اقامها) أي اشهد المقر البينة (على اقرار المدعى) ب(انه) أي الشان (لم يقع بينهما) أي  
المدعى والمدعى عليه (الا راياه) ويلزم الاصل قولاً واحداً في ابن شاس وأقر على نفسه  
بمال من ثمن حر مثلاً ثم اقام بينة أنه ربا وانما اقراره من ثمن حر يستلزمه المال باقراره انه  
من ثمن حر الا ان يقيم بينة على اقرار الطالب انه ربا وقال ابن مصنون تقبل منه البينة ان  
ذلات ربا ويرد اليه واس ما له وبالأول قال مصنون ابن عرفة لم أقف على هذه المسئلة في النواذر  
ولا في كتاب الدعوى والصلح من العتية (او) أي ولا يلزمه الاقرار ان قال (اشتريت) خمر بالف

(قوله تفل) خبر قول (قوله لو اقرانه اشترى الخ) مفعول نقل المضاف لقاعله (قوله قيل) بضم فكسر (قوله وعمل) بضم فكسر منقلا (قوله وفيه) اي التعليل ٤٠٨ (قوله ولا يشد الوار) (قوله لانه) أي الشان (قوله منهما) أي الشاهد من (قوله

وهو) أي ان لا يلزمه  
الاقرار (قوله أخلق) بضم  
الهمز وفتح اللام (قوله  
صدق) بضم فكسر منقلا  
(قوله كسر) بفتح  
مختفيا (قوله فيها) أي  
المدة (قوله لانه) أي  
المقر (قوله يتهم) بضم  
الباء وفتح الهاء (قوله  
ليخرج) بفتح الباء وضم  
الراء (قوله في تفرقة) (قوله  
اي ابن القاسم) (قوله قال)  
اي ابن القاسم (قوله قال)  
اي ابن وشدة علا التفرقة  
(قوله لان الاول) أي القائل  
على الف دينار أو على فلان  
وفلان (قوله وان كان) اي  
قوله او على فلان وفلان  
الخ عبارة اي وأما الثاني  
فاقرار ولا على نفسه وعلى  
غيره ثم على غيره فقط واقراره  
على غيره غير معتبر فالنفي  
اقراره على نفسه ايضا  
(قوله وعلى قول ابن  
القاسم) صلة يأتي (قوله  
وان كان خلاف الرواية)  
حال (قوله فان لم يعلم) بضم  
الباء الخ مفهوم الشرط  
(قوله نظر) بضم فكسر  
(قوله علم) بضم العين (قوله  
ذلك) أي ذهاب عقله بالبرسام  
(قوله صدق) بضم فكسر  
منقلا (قوله يمكنه) بضم ففتح  
فكسر منقلا أي المطلوب منه الطالب (قوله منه) أي المطلوب (قوله مع أشبه) أي مال كراضى الله تعالى عنهما اشترى

ق ابن عبد الحكم لو قال اشترت خرايا ألف درهم لم يلزمه شيء لانه لم يقران له عليه شيئا (او)  
قال (اشترت عبد ألف ولم أقبضه) ابن عرفة قول ابن الحارث بفتح قول الله اشترت عبد  
بالف ولم أقبضه هو نقل الشيخ عن ابن القاسم لو أقرانه اشترى سلعة وأنه لم يقبضها نسقا متبعا  
قبل قوله وعمل بان الشراء المجرد عن القبض لا يوجب عبارة الزمة بالثمن المصنف وفيه بحث  
لا يخفى الخط كانه يشير واقعته اعلم الى ما تقرران ضمان المبيع الصحيح الحاضر الذي لاحق  
توقية فيه ولا عهدة ثلاث ولا شرط خيار يتنقل للمشتري بمجرد العدة لكن تقدم انه اذا تنازع  
المتابعان فيمن يبدأ بالتسليم لما في يده أن يجبر المشتري على تسليم الثمن ولا فهذا يقتضي  
قبول قوله في عدم القبض لا احتجاجه بان من حق البائع ان يمنع من تسليم المبيع حتى يقبض  
ثمنه وذكر ابن فرحون انه لو قال الشاهدان شهدان له عنده مائة دينار من ثمن سلعة اشترىها  
منه فقال ابن عبد الحكم لا يقبل ذلك منهما ولا يلزمه اليقين حتى يقولوا قبض السلعة (أو) أي  
ولا يلزمه الاقراران قال (اقررت لك بكذا) أي ألف مثلا (واناصي) اذا قاله نسقا متبعا ابن  
رشد وهو الاصح ولو قال اقررت لك في فومي او قبل ان أخلق صدق بيمينه وقال حصون  
لا يصدق في فواني حصون من قال لرجل كنت غصبتك ألف دينار واناصي لزمه ذلك وكذا  
لو قال كنت اقررت لك بالف دينار واناصي ابن رشد قوله غصبتك ألف دينار واناصي لا خلاف  
في لزومه لان الصبي يلزمه ما افسد وكسر وقوله كنت اقررت لك بالف واناصي يخرج على  
قولنا أحدهما انه لا يلزمه اذا كان كلامه نسقا وهو الاصح وعليه قوله فيها طاعتك واناصي انه  
لا يلزمه واذا أقر بالخاتم لرجل وقال القص لي او بالبقعة وقال البناني والكلام نسق  
والثاني انه يلزمه وان كان كلامه نسقا لانه يتم ان يكون استدل ذلك ووصله بكلامه ليخرج  
عما قرره وعلى ذلك قول ابن القاسم في سماع اصغ في تفرقة بين قوله لفلان على ألف دينار  
او على فلان وفلان وبين قوله لفلان على وعلى فلان أو على فلان الف دينار قال لان الاول  
اقر على نفسه بالف دينار فلا يقبل قوله بعد ذلك او على فلان وفلان وان كان نسقا وعلى قول  
ابن القاسم في هذه المسئلة يأتي قول حصون في هذه الرواية وهو قول ضعيف وما في المدونة  
أصح وأولى بالصواب فالمسئلة منفتحة وانما قوله كنت اقررت لك بالف دينار واناصي  
مثل قوله كنت استلقمت منك واناصي لان الوجهين جميعا يستويان في انهما لا يلزمه في حال  
الصبا اه فاعقد المصنف تصحيح ابن رشد وان كان خلاف الرواية فلذا عطفه على ما يتفق  
فيه الزوم وشبه في عدم الزوم فقال (ك) قوله اقررت لك بالف (أو) أنا بمرسم بضم الميم وفتح  
الموحدة والسين المهمله وسكون الراء فلا يلزمه (ان علم) بضم فكسر (تقدمه) أي البرسام  
وهو نوع من الجنون (ه) أي المقران لم يعلم تقدمه لزمه اقراره في المقيد اذا قال  
اقررت لك بالف دينار وانما ذاهب العقل من برسام تطرفان كان علم أن ذلك أصابه صدق  
والافلا (او) أي ولا يلزمه الاقراران (اقر) بشئ لفلان طلب منه اعارته او يبعه او هبته  
(اعتذرا) للطالب حتى لا يمكنه منه الخرش وعب بشرط كون السائل ممن يعتذر اليه  
والالزمه ظني لم يذكر في السماع هذا الشرط ولا ابن رشد وأقره البناني في سماع اشبه من

لزوجتي (قوله فقما) اى  
الزوج (قوله انما قلته) اى  
هو لزوجتي (قوله عليه)  
اى الزوج (قوله بهذا) اى  
هو لزوجتي (قوله ولا شهادة  
فيه) اى قوله وادلت منى او  
مدبر اى من سمعه يقول  
للسultan لا يشهد عليه  
بامومة الولد ولا تدبير العبد  
لانه لم يلزمه بما ذكره (قوله  
وسع) بفتحات متقلا (قوله  
على) بشد الياء (قوله ضيق)  
بفتحات متقلا (قوله على)  
بشد الياء (قوله انهما)  
اى الشكر والذم (قوله  
المنهوم) اى شكرا (قوله  
من الزوم فى الذم الخ) بيان  
تفرقة (قوله بان قال كان  
انقلان الخ) تصوير لاقرار  
لاقرض (قوله على) بشد  
الياء (قوله فانه) اى الاقرار  
الخ جواب لو (قوله يلزمه)  
اى الاقرار المقر (قوله فى  
شهادتها) اى المدونة بخبر  
مقدم (قوله غرم) اى المقر  
المال الذى اقر به لورثة  
المت (قوله بمعنى الشكر)  
اضافته للبيان (قوله فلا  
معنى للاصح ههنا) اى  
اقراره شكر لانه نص

٥٢ منح ت المدونة (قوله بزي) بضم فكسر (قوله وما كان) أي خليل (قوله وهو) أي الاقرار على وجه  
الذم (قوله من حيث نقل) أي في الكتاب الذي نقل منه الاقرار على وجه الشكر (قوله أو يس) بضم ففتح فسكون (قوله كذب)  
أي في قوله كانت لي عليه (قوله انما اسلفتمه) أي المشهد (قوله ان القول قول المشهود له) مفعول قول المضاف لقاعله

(قوله من الشكر) بيان ما (قوله واجب) خبر حسن (قوله ان يشعله) أي حسن القضاء فاعل واجب (قوله ذلك) أي الشكر (قوله عليه) أي المقتضى (قوله) أي ٤١٠ الشكر (قوله في انه) أي المكلف الخ بيان اصل اشبه (قوله المقتضى) بكسر

من جماع عيسى من هذا الكتاب بيان من أقرب بالاقضاء لا يصدق في انه اقتضاء من قوله وان كان اقراره على وجه الشكر وفي كتاب الشهادات من المدونة وفي جماع مصنون من هذا الكتاب ان من أقرب بسلف ادعى قضاءه على وجه الشكر انه لا يلزمه والفرق بين القضاء والاقضاء ان السلف معروف بيلزمه شكركه لقوله تعالى ان اشكرن ولو الله لك وقوله تعالى ولا تنسوا الفضل بينكم وقوله عليه الصلاة والسلام من أركب اليه يد فليشكرها فعمل المقر بالسلف على انه انما قصد الى ادعاء تعين عليه من الشكر لفاعله لا الى الاقرار على نفسه بما يوجب السلف عليه وأنه قضاء اياه وحسن القضاء واجب على من عليه حق ان يفعله فلم يجب على المقتضى ان يشكره فلما لم يجب ذلك عليه وجب ان لا يكون له تأني في الدعوى وهذا على أصل ابن القاسم وعلى أصل اشبه في انه لا يؤخذ بما كثر مما أقرب به يكون القول قول المقتضى وقوله ابن الماجشون نصابي هذه المسألة (و) ان أقرب دين من بيع او قرض وقال انه مؤجل لم يحل أجله (قبل) بضم القاف وكسر الموحدة (أجل مثله) أي الدين الذي أقربه اذا كان (في بيع) وانكر البائع التأجيل فلا يلزمه دفعه حتى يحل أجله ابن الحاجب على الاصح ومفهوم أجل مثله انه ان ادعى اجلًا زائدًا على أجل مثله فلا يقبل وهو كذلك ويحلف المقر له ويأخذه حالًا (لا) يقبل أجل مثله اذا ادعاه (في قرض) ويحلف المقر له ويأخذه حالًا لان الاصل فيه الحلول ونحوه لابن الحاجب وابن عبد السلام وانكره ابن عرفة فاثبتا لا اعرفه لغیر ابن الحاجب ولا فرق بين القرض وغيره بل قبوله في القرض أولى لان الغالب في البيع النقد وغالب القرض التأجيل الحط ما ذكره ابن عرفة صحيح لا شك فيه وما ذكره ابن الحاجب والمصنف انما يأتي على أصل الشافعية من ان الاصل في القرض الحلول طئي فيه نظير بل سبقه ابن شاس وابن الحاجب اختصر كلامه في ان حكم القرض الحلول دون ذكر خلاف فيه واصل التفرقة بين القرض وغيره في المدونة ففيها ومن اتباع سلعة يفتن وادعى انه مؤجل وقال البائع بل حل فان ادعى المبتاع أجلا أقربه لا يهتم فيه صدق بينهما والاصدق البائع الا ان يكون للسلعة أمر معروف تباع عليه فالقول قول مدعيه منها ومن ادعى عليه قرض حل قاضي الاجل فالقول قول المقرض ولا يشبه هذا البيع اهـ ويحتمل قولها في البيع اذا فاقات السلعة والافسخ كما تقدم في اختلاف المتبايعين وبكلامها رد عجم على ابن عرفة وقد نقل غوت وغيرهما كلام ابن عرفة وأقروه حتى قال الحط ما ذكره ابن عرفة صحيح الى آخر ما تقدم عنه ولم يستمضروا كلامهم ان الغالب عليهم الحفظ اسانئها والكمال لله تعالى زاد البناني وما في المدونة نقله ابن يونس وابن سهل في احكامه الكبرى وابن الحاجب في نوازل عن كتاب ابن شعبان وابن شاس وبه علم ما في كلام ابن عرفة (و) قبل من المقر بالسلف مسهمة عاطفا عليها شيئا معينًا بان قال لفلان على ألف ودرهم (تفسير ألف في ك) قوله لفلان على (الف ودرهم) او بيضة او درعيف أو شاة أو عبد ويلزمه ما يقسره لا غيره ولا يكون المعطوف المعين مسمة للمعطوف عليه المبهم سواء فسر بما اعتداهم بغيره هذا قول ابن القصار ق ابن شاس لو قال له على ألف ودرهم ولم يسم الألف من أي جنس هي فقال ابن القصار لا يكون الدرهم الزائد تفسيرًا

الضاد المجهمة (قوله فلا يلزمه) أي المقر (قوله دفعه) أي الدين (قوله فبسه) أي القرض (قوله ونحوه) أي كلام المصنف (قوله وانكره) أي الفرق بين دين البيع ودين القرض (قوله لا اعرفه) أي الفرق بينهما (قوله بل قبوله) أي أجل المثل (قوله من ان الاصل في القرض الحلول) بيان اصل الشافعية (قوله فيه) أي قول ابن عرفة لا أعرفه لغيره (قوله سبقه) أي ابن الحاجب (قوله كلامه) أي ابن شاس (قوله في ان حكم القرض الحلول) صلة كلامه او حال منه (قوله صدق) بضم فكسر مثله لا أي المبتاع (قوله والادعى) أي وان ادعى المبتاع امرًا بعيدا يهتم في مثله (قوله صدق) بضم فكسر مثله (قوله منها) أي البائع والمبتاع (قوله ادعى) بضم الدال وكسر العين (قوله فادعى) أي المدعى عليه (قوله المقرض) بكسر الراء (قوله هذا) أي القرض (قوله اذا فاقات السلعة) خبر محتمل (قوله والا) أي وان لم تفت السلعة (قوله فمضى) بضم فكسر

لألف

تأخره في كلامها (قوله مد) (قوله علم) بضم العين (قوله يلزمه) أي المقر



أى الباقي الاسم عطف  
 على استحق الباقي الاسم  
 (قوله وجاء) أى المقر (قوله  
 به) أى الخاتم (قوله وفيه)  
 أى الخاتم (قوله فقال)  
 أى المقر (قوله فلا يقبل)  
 بضم فسكون ففتح  
 أى ما ردت الفص (قوله  
 كلامه) أى ما ردت النص  
 (قوله وهو) أى قبول  
 أخرجه (قوله وهو) أى  
 عدم قبول أخرجه (قوله  
 وكأنه) بفتح حاء مثقال  
 المصنف (قوله ثم قال) أى  
 المقر بالغصب (قوله  
 أقر ببيعة) أى غصبها (قوله  
 أو أقر يدان) أى غصبها (قوله  
 كلامه) أى وفسه وبطائمه  
 أو بناؤها إلى (قوله نسقا)  
 متصلا بأقاربه (قوله أنه  
 لا يصدق) بيان لنحو مجذوف  
 من (قوله وتقل) أى إيا  
 الحسن (قوله فمعه) أى  
 قول ابن عبد الحكم (قوله  
 قوله) أى ابن القاسم (قوله  
 فيها) أى المدونة (قوله  
 وكان) بفتح حاء مثقال  
 (قوله والا) أى ولو وقف  
 ذلك (قوله إلى هذا)  
 عدم قبول نفسه مجذوف

اوابب صلا رجع (قوله) أي مضمون صلا رجع (قوله) (اولا) ابد الو اوصلا قول (قوله) يقبل (اي) تقبیر و یجذع اوابب  
 (قوله قبل) بضم فكسر (قوله) ثم رجع (اي) مضمون (قوله) وقد اثبت (أي) المقر (قوله) (اي) المقر (قوله) في الاصل (أي) الدار والحاظ  
 أو الارض (قوله) خالها (أي) الاقوال (أي) واوله القبول (اي) معبر بنی أو من وثانیا اعیمه كذلك (قوله) بین من (أي) فلا يقبل  
 (قوله) وني (أي) فيقبل (قوله) كلامه (أي) خلل

(قوله في قوله) أي المقر (قوله لكن لما كان القول بقبول تفسيره الخ) إشارة للجواب عن المصنف (قوله فيها) أي الأرض والدار والحايط (قوله قولي) بفتح اللام مثني بلا نون لإضافته (قوله هذا) أي لزوم نصاب الزكاة (قوله وعلى هذا) أي الخلاف (قوله أجال) لاحتماله نصاب الزكاة ونصاب السرقة ٤١٢ (قوله الثاني) أي نصاب السرقة (قوله من الاستغناء) خبر مقدم (قوله مات) في قوله له في هذه الدار وما قوله لمن هذه الدار حق فلا خلاف فيه وليس كذلك فان يحثون

اختلاف قوله اذا قال له من هذه الدار حق او في هذه الدار فقال مرة يقبل تفسيره بما ذكر ثم يرجع فقال لا يقبل ذلك منه وقال ابن عبد الحكم ان قال من لم يقبل وان قال في قبل فاختلف في قوله في وفي قوله من لكن لما كان القول بقبول تفسيره في من انما هو القول المرجوح عنه لم يلتفت اليه والله اعلم فصار كالعديم فلذلك لم يذكر الخلاف الا في قوله في هذه الدار ابن عرفة في تقرير القول الثالث فيها انظر لان الباب المركب فيها كالجزء منها ولم يحك المازري في مسئلة الدار غير قولي يحثون (و) لو قال لفلان على (مال) لزمه (نصاب) للزكاة من مال اهل المقر من ذهب أو ورق ابن عبد السلام هذا هو الاظهر في المذهب وقيل نصاب السرقة اذ فيه القطع وبه يحل البضع وعلى هذا في قوله نصاب أجال وقال ابن القصار لانس عن مالك رضي الله تعالى عنه والذي يوجب النظر الثاني (والاحسن) عند الاهري وغيره (تفسيره) أي المال المقر به وقبول ما فسر به ولو بقيراط اوجبة ويختلف على ما فسر به ان خالفه المقر له في من الاستغناء ابن الموارث من أوصى ان عليه لفلان مالا ولم يبين كم هو حتى مات فان كان بالشام او بمصر قضى عليه بعشر بن دينار أو في العراق بمائتي درهم بعد عشرين المدعي وعن ابن وهب ان أقران لفلان في هذا الكيس مالا أعطى عشرين بن دينار منه وان كان فيه دراهم مائتا درهم أخذها وحلف وعن ابن محنون ان قال له مال فهو مصدق فيما يقول مع عينة عندنا وعند أهل العراق واختاره الاهري وعزاه في المعونة لبعض اصحابنا بن زيادة ولو فسر بغير اوطحة ابن عرفة وفي كون الواجب في الاقرار بمال نصاب زكاة مال اهل المقر من العين ذهبا او فضة أو ما فسر به المقر ثالثها نصاب السرقة ربع دينار او ثلاثة دراهم للمازري عن الاظهر مع قول محمد في الوصية به مع اصبيح عن ابن وهب في الاقرار به وابن محنون مع اختياره الاهري وابن القصار فاقبالا لانس فيهما مالك رضي الله تعالى عنه في المعونة والثاني لبعض اصحابنا بن زيادة ولو فسر بغير اوطحة قبل المازري ومقتضى النظر رد الحكم لمقتضى اللغة أو الشرع أو عرف الاستعمال قلت تقدم منها في الايمان ما في المعونة قال بعض اصحابنا وعلى قول محمد ان كان المقر من اهل الابل أو البقرة أو الغنم لزمه اقل نصاب منها وشبهه في التفسير فقال (كما اقراره بن) لفلان فيقبول تفسيره ولو باقل الاشياء (و) كآقراره (كذا) لفلان ابن عبد السلام فيقبول تفسيره بواحد كامل لا يميز وقبضه المصنف والشارح ابن عرفة في منع تفسير كذا يميز نظرا وانما يمنع ذلك اذا ذكر مضافا والقرض كونه مفردا في المازري شيء اوحى في قوله له عندي شيء اوحى في غاية الاجال لان لفظ شيء يصدق على ما لا يحصى من الاجناس والمقادير فيجب على المقر تفسيره بما يصلح له ابن شامس يقبل تفسيره باقل ما يحتمل لانه محتمل لكل ما ينطلق عليه شيء مما يقول المازري قوله عندي كذا كونه عندي شيء أو له عندي واحد

أي الموصى (قوله فان كان) أي الموصى (قوله قضى) بضم فكسر (قوله عليه) أي المقر (قوله بما تاتي) بكسر الميم وفتح التاء مثني بلا نون لإضافته (قوله اعطى) بضم الهمزة وكسر الطاء أي المقر له (قوله منه) أي الكيس (قوله فيه) أي الكيس (قوله أخذها) أي المقر له مائتي درهم (قوله فهو) أي المقر (قوله مصدق) بفتح الدال (قوله من العين) بيان نصاب (قوله او ما فسر به المقر) عطف على نصاب (قوله ربع دينار) بيان لنصاب السرقة (قوله به) أي المال (قوله الاهري) فاعل اختيار المضاف لمفعوله (قوله وابن القصار) عطف على الاهري (قوله فاقبالا) من ابن القصار (قوله فيها) أي المسئلة (قوله في المعونة) خبر مقدم (قوله الحكم) أي في المال (قوله في الايمان) بفتح الهمزة أي بابها (قوله قول محمد) أي ان المال نصاب زكاة (قوله ذلك) أي تفسير كذا يميز (قوله والقرض) بفتح القاء

وسكون الراء (قوله من الاجناس) بيان ما (قوله يقبل تفسيره) أي شيء (قوله لانه) أي شيئا (قوله فقبول) مما يتناول بيان ما

بفتحات منفصلا (قوله من  
لفظشئ) بيان ما واصله  
البيان (قوله ثمات) أى  
المقر (قوله ولم يسئل) بضم  
الياء أى المقر عن تفسير  
شئ أو التيف أو كذا (قوله  
مفردا) حال من شئ المقصد  
لقظه فهو معرفة (قوله  
العرف) خبر وجه (قوله  
المقصود) أى فى العرف  
(قوله هذا التوجيه)  
أى الذى قاله ابن عبد  
السلام (قوله وقوله) بكسر  
الموحدة (قوله فكأنه)  
بفتحات منفصلا أى خيلنا  
(قوله من العقود) بيان ما  
(قوله يعرف العربية)  
أى لا يفهمها (قوله  
ويقصدها) أى العربية لا يفهم  
لا يقصدها (قوله فيه) أى  
الاقرار (قوله من البغداديين)  
بيان غير (قوله تفسير  
خبر ظاهر (قوله بهذه) صلة  
المراد (قوله بحسب) صلة  
تفسير (قوله بعدها) أى  
الكأبة (قوله من التفسير)  
أى التفسير بيان ما (قوله  
صديق) بضم فكسر مثله  
(قوله يستنى) بضم ففتح  
فكسر مثقلا (قوله وقوله)  
قال) أى مضمون (قوله)  
قال) أى مضمون (قوله)  
وفى قوله) أى المقر (قوله)  
يتقرر) بضم فسكون ففتح  
(قوله وفى قوله) أى مضمون

فقبل منه ما يصدق عليه أحد اللفاظ الثلاثة وفي الصحاح كذا كتابة عن الشيء وتكون كتابة  
عن العدد (و) ان امتنع المقر من تفسير ما رزقه تفسيره (مجن) يضم فكسر المقر (له) أى  
التفسير واللام للتعليل والغاية المازرى فان امتنع من التفسير مجن حتى يفسر وعطف على  
المشبه في التفسير مشبها آخر فيه فقال (و) كما افرا به (عشرة ونيف) بفتح النون وكسر المثناة  
مشددة وسكونها ما بين العقد ين فمفسره بما شاعى يقبل ولو بدرهم أو دنانير ابن عرفة ابن  
مجنون من اقر بعشرة دراهم ونيف قبل قوله في تفسير النيف ولو قل فسر بدرهم أو دنانير ونقله  
المازرى كانه المذهب في وانظر لم يذكر خليل تفسير العشرة فتحكمها تحكم الالف في قوله  
وقبل تفسير الف (وسقط) ما يحتاج الى التفسير من لفظ شيء أو كذا أو نيف (في) قوله لقلان  
عندى (ما تقو شي) أو وكذا أو ونيف في ابن الماجشون من أقر بعشرة دنانير وشي أو بمائة  
دينار وشي ثم مات ولم يستل فالشي ساقط ويلزمه ما سمي ويختلف المطلوب ابن عرفة والفرق  
بين شي مفرد أو معطوفان لغوه مفردا يؤدي الى اهمال اللفظ المقربة وإذا كان معطوفا لم  
من الاله مال لا عماله في المعطوف عليه ابن عبيد السلام وجهه سقوطه العرف اذ المقصود  
بعندى مائة وشي مثلا تحقيق ان عنده مائة كاملة كما يقال فلان رجل وربيع أو رجل ونصف  
أى كامل في الرجولية فإذا لم يكن عرف بذلك فلا يستط وتبعه المصنف ابن عرفة هذا  
التوجيه خلاف تعليل ابن الماجشون بأنه مجهول وقال ابن راشد قوله ثم مات ولم يستل ينتضي  
أنه لو عاش يستل ومقتضى نقل ابن شاس أنه لا يستل وقبله في التوضيح غ فكله اعتمدنا  
في اطلاقه نقل ابن شاس وابن الماجب (و) لو قال لقلان عندى (كذا درهم) (لزمه) (عشرون  
درهما) لان المفرد المنصوب انما يميز العشرين والتسعين وما بينهما من العقود الاصل برائة  
الذمة فلا تشغل الا بمحقق وهو العشرون هنا (و) لو قال لقلان عندى (كذا وكذا) لزمه  
أحد وعشرون لان العدد المعطوف من أحد وعشرين الى تسعة وتسعين والمحقق هنا أحد  
وعشرون (و) لو قال لقلان عندى (كذا كذا) لزمه (أحد عشر) لانه أول العدد المركب فهو  
المحقق وهذا ظاهر فبين يعرف العربية ويقصدها بكلامه مضمون لا عرف هذا التفصيل  
ويرجع فيه الى العرف (ولو) قال له على (بضع) بكسر الموحدة وفتحها وسكون الضاد المجع من  
الدراهم لزمه ثلاثة لانها اقل البضع اذ هو منها التسعة (أو) قال له عندى (دراهم) لزمه (ثلاثة)  
لانها اقل الجمع ابن عرفة المازرى ظاهر قول ابن عبد الحكم وغيره من البغداديين المالكيين  
تفسير المراد بهذه السكاية اى كذا يجب اعراب ما وقع بعدها من التفسير في كذا درهم اقل  
الجمع ثلاثة وكذا درهم عشرون درهم وفي قوله كذا درهم بالخفض ابن القصار لان فيه  
ويحتمل ان يراد به درهم وقال الى بعض يلزمه فيه مائة درهم قلت في عيون المسائل لابن القصار  
من قال على كذا كذا درهم ما قال ابن عبد الحكم يلزمه أحد عشر درهما وفي كذا وكذا احد  
وعشرون درهما وفي كذا درهم عشرون درهما الشيخ عن كآب ابن مجنون من قال على كذا  
وكذا درهم صدق فيما يسمى مع عينه وقد قال يلزمه اقل ما يكون في اللغة قال وفي قوله  
على كذا وكذا درهم اود دينار اقل ما يقول كذا وكذا من العدد فيكون عليه نصفه  
من الدنانير ونصفه من الدراهم وفي قوله الاخر القول قول المقر مع عينه المازرى هذا حكم

(قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله أقله) أي البضع أي الخلاف فيه (قوله ان قسره) أي البضع (قوله منه) أي أقله أي فلا يقبل تفسيره (قوله اكثره) أي البضع أي الخلاف فيه (قوله ان قال) أي المقر (قوله له) أي المقر له (قوله ففسره) أي المقر اكثر البضع (قوله منه) أي أكثره أي فلا يقبل (قوله وحدها) يقتضات منقلا (قوله فكلوا لم يصفها بذلك) أي كثيرة في لزوم ثلاثة (قوله في المعونة) خبر مقدم ٤١٤ (قوله قولين) أي في دراهم او دنانير كثيرة (قوله درسنا) أي حضر نادره (قوله يلزمه)

ذكر الدرهم بالنصب والخفض ولو قاله بالرفع فلا نص ويمكن جله على انه درهم واحد على انه خبر مبتدأ أي هو درهم الشيخ عن كتاب ابن مخنون من أقر بعشرة دراهم ونيف قبل قوله في النيف ولو قل فسر بدرهم او دنانير ثم قال ابن عرفة والبضع في كونه من واحد حتى أربع أو تسع أو ثلاثة حتى سبع أو تسع خامسها حتى عشر ثم قال فثلاثة أقله ان قسره المقر بأقل منه وفائدة اكثره ان قال له أكثر البضع ففسره بأقل منه (و) لو قال له على دراهم (كثيرة) لزومه أربعة لانها اول مراتب الكثرة فهي المحققة والزائد عليها مشكوك فيه والاصل براعة الأمانة فلا تشغل مشكوك فيه (و) لو قال له عندى دراهم (لا كثيرة ولا قليلة) (لزمه) (أربعة) جلالا لكثرة المنقبة على ما زاد على اول مراتبها فذهبت التناقض في ابن عبد الحكم لو قال دراهم كثيرة او دنانير كثيرة فلا يلزم زيادة على الثلاثة ويقبل قوله في قدر الزيادة وحدها ابن المواز بواحد صحيح فأكثر ابن عبد الحكم لو قال دراهم لا قليلة ولا كثيرة فهي أربعة ابن عرفة المازي لو أقر بدراهم او دنانير او دنانير ثلثا ثمن المسمى فلو قال دراهم كثيرة او دنانير كثيرة فقال الأبهري فكلوا لم يصفها بذلك وقال ابن عبد الحكم لا يلزم زيادة على الثلاثة ويقبل قوله في قدر الزيادة وحدها ابن المواز بواحد صحيح فأكثر قلت في المعونة ذكر ابن عبد الحكم لأصحابنا قولين أحدهما ما زاد على الثلاثة والآخر لزمه تسع وقال بعض شيوخنا الذي درسنا عليه يلزمه ما تبادرهم لان أصله في مال عظيم انه انصاب قلت هو نقل الشيخ في النوادر عن ابن مخنون في دراهم كثيرة ما تبادرهم وفي دنانير كثيرة عشرة ودينار ابن عبد الحكم لا معنى لقول أي يوسف انه ما تبادرهم ولا لقول النعمان عشرة دراهم قلت الاظهر لانه اقل مسمى جمع الكثرة قال ولو قال دراهم لا قليلة ولا كثيرة فهي أربعة وليس امر لا يقصر عنه ويحتمل في ذلك عند نزوله وكذا ايل كثيرة او بقدر كثيرة ونقله عنه في الموازية قال ويحتمل انه يلزمه زيادة على الثلاثة فرجع فيه بالتفسير على القول بذلك في دراهم كثيرة قلت ويتخرج فيها ثلاثة فقط من قول ذلك في دراهم كثيرة يتخرج بها احرويا (و) لو قال له على (درهم) لزمه الدرهم (المتعارف) بفتح الراء عند الناس باطلاق الدرهم عليه (والا) أي وان لم يوجد درهم متعارف (ف) يلزمه الدرهم (الشري) المصنف فان كان في البلد دراهم مختلفة الأوزن والجودة فيحمل كلام المقر على أقلها وزنا وصفة فان خالفه المقر له حلف في ابن عرفة الاقرار بطلان من صنف أو نوع يتقيد بالعرف أو بالسباق فان عدم ما قل سمعاه في المعونة ان قال له على دينار ولم يقل جيد ولا ردينا ولا ناقصا ومات حكم بميدوازن بقدر بلده وان اختلف نقد البلد فقال ابن عبد الحكم يلزمه دينار من أي الاصناف شاء ويحلف ان استحلفه المقر له ابن عرفة هذا اذا لم يكن بعض الاصناف اغلب والاتعين الاغلب ولم اعرف قول ابن شماس وابن

أي من أقر بدراهم كثيرة (قوله لان اصله) أي قاعدته (قوله في مال عظيم) أي الاقرار به (قوله هو) أي قول بعض شيوخه في دراهم كثيرة ما تبادرهم (قوله انها) أي دراهم كثيرة (قوله لانه) أي لزوم العشرة (قوله قال) أي ابن عبد الحكم (قوله ولو قال) أي المحكم (قوله لا يقصر) بضم فسكون ففتح أي ينقص (قوله ويحتمل) بضم فسكون ففتح (قوله ونقله) أي ما تقدم (قوله عنه) أي ابن عبد الحكم (قوله قال) أي ابن المواز (قوله فرجع) أي ابن عبد الحكم (قوله فيها) أي المسئلة (قوله لتفسيره) أي المقر (قوله بذلك) أي تفسيره (قوله قلت) الخ هذا كلام ابن عرفة (قوله فيها) أي المسئلة (قوله ثلاثة) أي لزوم ثلاثة (قوله فقط) أي دون زيادة عليها (قوله من قول ذلك) أي لزوم ثلاثة فقط صلة يتخرج (قوله احرويا) أي لان دراهم جمع كثيرة واما ايل وبقرا فاسم جمع (قوله باطلاق) صلة المتعارف (قوله حلف) أي المقر (قوله عدما) بضم الحاء فسكون أي العرف والسباق (قوله في المعونة) خبر مقدم (قوله ان قال) أي المقر (قوله ومات) أي المقر (قوله حكم) بضم فكسر (قوله والالا) أي وان كان بعض الاصناف اغلب

بكبيرة واما ايل وبقرا فاسم جمع (قوله باطلاق) صلة المتعارف (قوله حلف) أي المقر (قوله عدما) بضم الحاء فسكون أي العرف والسباق (قوله في المعونة) خبر مقدم (قوله ان قال) أي المقر (قوله ومات) أي المقر (قوله حكم) بضم فكسر (قوله والالا) أي وان كان بعض الاصناف اغلب

الحاجب ان لم يكن متعارف فالشرعي ومقتضى ما تقدم ان الواجب ما فسر به المقر بمينه  
 (و) لو قال له على درهم مغشوش أو ناقص (قبل) بضم فكسر منه (غشه ونقصه لن وصل) المقر  
 قوله مغشوش أو ناقص بصيغة اقراره فلا يلزم درهم خالص من القش ولا كامل الوزن وان لم  
 يصله فلا يقبل ويؤاخذ بما أقر به خالصا كامل الوزن قاله ابن الموارزقة في التوضيح ويجعل  
 ان المعنى انه جمع بين مغشوش وناقص في صيغة اقراره بان قال له على درهم مغشوش ناقص  
 فيقبل ان وصلها ابن عرفة لو اقر به مقيد الزم به بقيد ما صدق عليه الشيخ عن ابن عبد الحكم  
 لو اقر بدرهم وقرنه نصف درهم صدق مع عينه ان وصل كلامه المأزري ان قيد اقراره بدنانير  
 او دراهم بصيغة فلا يؤخذ بغيرها الا ان يقربها غنا للبيع ويخالقه المقر له فيرجع لاختلاف  
 المتبايعين في الثمن وان اقر به في ذمته من قرض قبل ان يقيد به بما يقرضه الناس بينهم وان  
 قيده بما الغالب ان لا يقرضه فخرج على قتل ابن مخنون فمين اقر بقرض فلوس قيسدها بانها  
 الفلوس الكاسدة في قبول قوله قولان لا صحابنا ولو وصل اقراره بكونها ودیعة ثم ذكر بعد ذلك  
 انها زيوف او بهارج قبل قوله بخلاف تقييده بكونها غصبا ثم ذكر انها زيوف او بهارج فلا  
 يقبل ابن مخنون لان المقر بالغصب ذكر ما يوجب تعلقها بذمته بخلاف الوديعة وان فسر  
 بانها رصاص او نحوه فلا يقبل منه وحكي عن ابيه انه لا فرق بين وصفها بكونها زيوف او رصاصا  
 الا ان يصفها بما لا يطلق عليها اسم درهم كقوله هي رصاص محض لا فضة فيم اقلها يقبل منه  
 وتقييده بانها ناقصة عن وزن البلد او بهارج غير متصل باقراره لا يقبل الا ان يكون اقراره بها  
 ودیعة حسما ذكره ابن مخنون عن ابيه ولا بن عبد الحكم ان اقر بدراهم ودیعة ثم قال هي  
 مغشوشة في قبول قوله قولان لابن القاسم (و) لو قال له على (درهم مع درهم أو) درهم  
 (تحت) درهم (أو) درهم (فوقه) درهم (أو) درهم (عليه) درهم (أو) درهم (قبله) درهم (أو)  
 درهم (بعده) درهم (أو) درهم (ودرهم أو) درهم (ثم درهم) لزمه (درهمان) في كل صورة في  
 من الاستغناء لو قال له على مائة درهم مع درهم قضى له بما ولو قال له على درهم مع قفيز حنطة  
 قضى له بالجميع ولو قال درهم على درهم أو تحت درهم أو فوق درهم قضى له بدرهمين ابن شاس  
 لو قال درهم قبل درهم أو بعد درهم لزمه درهمان ولو قال درهم ودرهم أو درهم ثم درهم لزمه  
 درهمان (وسقط) الدرهم أي لا يلزم المقر (في) قوله له على درهم (لا) أي ليس على درهم  
 (بل) على (ديناران) او بل دينار ولزمه الديناران أو الدينار فضلا عن سقط المقر به الاول  
 ويجعل انه الاقرار الاول والمعنى ان من أقر بشئ ثم نقاه ولا واضرب بل الى أعظم منه سقط  
 الاقرار الاول وثبت الثاني من الاستغناء مخنون من قال لفلان على ألف لابل الفان  
 لزمه الفان وان قال لابل خمسمائة قبل قوله ان كان نسقا واهدا وان كان بعد سكوت أو كلام  
 فلا يصدق وكذلك على درهم لابل نصفه وقال غيرنا ان قال له على مائة لابل مائتان لزمه  
 ثلثمائة في القياس لكثافته ونسختين ان عليه مائتين ابن عبد الحكم ان قال له على درهم  
 بل درهمان لزمه درهمان ابن مخنون ان قال له على درهم لابل دينار فهي زيادة وعليه دينار  
 ويسقط الدرهم (و) لو قال له على (درهم درهم) ذكر الدرهم من تين باضافة الاول للثاني  
 أو تو كيد به (أو) قال له على درهم (بدرهم) لزمه (درهم) واحد في كل من الصورتين لاحتمال

(قوله ان الواجب) الخ  
 خبر مقتضى (قوله وان لم  
 يصله) مفهوم ان وصل  
 (قوله لو اقر به) أي الدينار  
 او الدرهم (قوله لزمه)  
 أي المقر (قوله ما صدق)  
 أي المقر به عليه فاعل لزم  
 (قوله صدق) بضم فكسر  
 مثقلا (قوله فيرجع)  
 بضم فتح (قوله وان أقر  
 به) أي الدينار او الدرهم  
 (قوله قبل) بضم فكسر  
 (قوله ان قيد) أي المقر به  
 بقصحات (قوله تخرج)  
 (قوله بهارج) جمع بهارج في  
 القاموس البهارج الباطل  
 والردى (قوله قبل) بضم  
 فكسر (قوله تعلقها) أي  
 القاموس (قوله وان فسرها)  
 أي القاموس (قوله وحكي)  
 أي ابن مخنون (قوله ابيه)  
 أي مخنون (قوله انه) أي  
 الشان (قوله اسم درهم)  
 اضافته للبيان (قوله من  
 الاستغناء) خبر مقدم (قوله  
 قبل) بضم فكسر

( قوله الاولى ) يضم الهمزى درهم درهم ( قوله والثانية ) اى درهم بدرهم ( قوله صنتا ) كذهب ( قوله وصفة ) كحلفى ( قوله وسببا ) كقرض ( قوله فتلزمه ) اى المقر ( قوله ويحلف ) اى المقر ( قوله فان اختلفتا ) اى الماتتان ( قوله نوعا ) بان كانت احداهما ذهبا والاخرى فضة ( قوله اوصفة ) كمائة محمدية ومائة يزيدية ( قوله وسببا ) كمائة من بيع ومائة من قرض ( قوله قوليه ) اى ابن القاسم ( قوله مائة ) اى اللازم للمكتوب مائة ( قوله فقبله ) بكسر الموحدة ( قوله وصورة ) بفتحات مثقلا اى بين ابن عبد السلام كلام ابن ٤١٦ الحاجب ( قوله بانه ) اى المقر ( قوله ولم يذكر ) اى المقر ( قوله سببا ) اى المائة ( قوله

الاولى اضافة البيان أو التوكيد والثانية بآء العوض أو السببية ( وحلف ) المقر ( ما أرادهما ) أى الدرهمين معا باقراره لاحتمال الاولى حذف العاطف والثانية بآء المصاحبة والمعية ق ابن شاس اذا قال على درهم درهم أو درهم بدرهم فلا يلزمه الادرهم واحد ولا الطالب ان يحلفه ما اراد درهمين وشبه في لزوم واحد والحلف فقال ( كاشهاد ) على نفسه ( في ذكر ) ضم فسكون أى وثيقة يتذكر منها ما فيها ( بمائة ) لزيد ( و ) اشهاد على نفسه في ذكر آخر ( بمائة ) لزيد أيضا والماتتان مستويتان صنفان وصفة أو سببان لزمته مائة واحدة ويحلف على الاخرى ان ادعاها المقر له فان اختلفتا نوعا أو صفة أو سببا لزمتهما معا ابن عرفة ابن الحاجب لو أشهد في ذكر بمائة وفي آخر بمائة فآخر قوليه مائة فقبله ابن عبد السلام وصورة بانه أشهد في وثيقة بمائة لرجل ولم يذكر سببا ثم أشهد له في وثيقة أخرى بمائة من غير ذكر سبب وكذا ابن هرون وتبعوا في ذلك لفظ ابن شاس وهو وهم وغفلة لان المتنصوص في عين المسئلة خلاف ذلك ففي النوادر عن كتاب ابن سحنون من أشهد لرجل في موطن بمائة ثم أشهد له في موطن آخر بمائة فقال الطالب هـ ماماتتان وقال المقر هـ مائة واحدة فقال أصحابنا جميعا لا تلزمه الامانة بخلاف اذا كان الحقوق لو أشهد له في صك بمائة وفي صك آخر بمائة لزمه ماتتان وهو لفظ محمد قال أذكار الحقوق أموال ومثله لابن رشد ابن القاسم في سماع عيسى من كتاب الشهادات في رسم حل صيلا لو أشهد لرجل على نفسه قوما ان عليه لفلان مائة دينار ثم أشهد المقر آخر ين ان له عليه مائة دينار ثم أشهد آخر ين ان له عليه مائة دينار لزمه ثلثمائة ان طلبها ولي الحق قال اصبيغ يعنى اذا أشهدهم مفتوقين وادعى انها مائة واحدة وارى ان كان له كتب في كل شهادة فهي أموال مختلفة وان كان كتابا واحدا فهو حق واحد وان كان بغير كتب فهي مائة واحدة ويحلف وكذا ان تقارب ما بين ذلك مثل ان يشهدنا قوما ويقوم الى موضع آخر فيشهد آخر ين ابن رشد قول ابن القاسم يلزمه ثلثمائة ان طلبها ولي الحق باق على القول بان الشهادة لا تلقى وانه ان شهد شاهد لرجل ان فلانا أقر له بمائة في يوم كذا وآخر انه أقر له في الغد بمائة وثالث انه أقر له بمائة فيحلف مع كل شاهد ويستحق ثلثمائة واما على أنها تلقى فيأخذ في هذه المسئلة مائة واحدة لاجتماع الشهود عليها بتلقيق الشهادة ويحلف المطلوب ماله على شئ أو ماله على الامانة واحدة أشهد له بها شاهد بعد شاهد ولا يلزمه غيرها يأخذ في مسئلة الكتاب مائة واحدة ويحلف المطلوب ماله عليه الامانة واحدة وأشهد بها شهودا بعد شهود فان نكل حلف الطالب انها ثلاثة حقوق وأخذ الثلثائة قوله لزمه ثلثمائة ان طلبها ولي

ثم أشهد اى المشهد الاول ( قوله ) اى المقر له الاول ( قوله وكذا ) اى ابن عبد السلام في قبول كلام ابن الحاجب وتصويره ( قوله وتبعوا ) اى ابن الحاجب وابن عبد السلام وابن هرون ( قوله ذلك ) اى لزوم مائة فقط فيما ذكر ( قوله وهو ) اى لفظ ابن شاس ( قوله وهم ) بفتح الهاء أى غلط ( قوله خلافا ) خبر ان ( قوله ذلك ) اى لزوم مائة وهو لزم مائتين ( قوله لا تلزمه ) اى المقر ( قوله اذكار ) بفتح الهمز جمع ذكر ( قوله لو أشهد ) اى المقر ( قوله له ) اى المقر له ( قوله صك ) بفتح الصاد المهملة وشذ الكاف اى كتاب ( قوله لزمه ) اى المقر ( قوله وهو ) اى ما في النوادر ( قوله محمد ) اى ابن سحنون ( قوله قال ) اى محمد ( قوله ومثله ) اى ما في النوادر ( قوله وادعى ) اى المشهد

( قوله له ) أى المشهد ( قوله كتب ) بفتح فسكون ( قوله فهمي ) أى الاذكار ( قوله وان كان ) اى المكتوب ( قوله فهو ) الحق اى المكتوب ( قوله وان كان ) اى الاشهاد ( قوله فهمي ) اى المكتوب وانه لتأنيث خبره ( قوله ويحلف ) اى المقر ( قوله وكذا ) اى تعدد الاشهاد بلا كتب في ان اللازم مائة واحدة وحلف المقر ( قوله لذلك ) اى الاشهاد المتعدد ( قوله اقر له ) أى الرجل ( قوله فيحلف ) اى المقر له ( قوله على انها ) اى الشهادة ( قوله ماله ) اى الطالب

(قوله تفرقة صحيحة) خبر تفرقة (قوله انه) اي الاشهاد المتعدد (قوله فانه) اي الشان (قوله عليه) اي المطلوب (قوله وبينهما)  
اي الاشهادين (قوله وان كتب) بكسر الهمزة وسكون النون (قوله بما شهد) اي القرع على نفسه (قوله كل جماعة) مفعول  
اشهد (قوله كذا) مفعول كتب (قوله قلت) اي قال ابن عرفة (قوله ان يامرهما) ٤١٧ أي الجماعتين (قوله هذه) أي أمر  
المشهود له الجماعتين يكتب  
الحق يريد بعديينه انها ثلاثة حقوق وأخذ الثلثائة فان نكل حاف المطالب انها حق واحد  
وادی مائه وتفرقة اصبح في الحق بين كونه في كتاب واحد في جميع الشهادات أو كتب في كل  
شهادة كتاب وتفرقة صحيحة اذا اختلف انه ان كان في كتاب واحد فانه حق واحد وكذا  
لا اختلاف في انه ان اشهد قوما في كتاب ان عليه لقان مائة ثم أشهد في كتاب أخرى مائة ثانية  
ثم أشهد في كتاب آخر بمائة ثالثة فقام الطالب بالكتب الثلاثة فانه يقضى عليه بالثلثائة  
وان مسئلة الخلاف اذا أشهد شهودا بعد شهودا بغير كتب وبينهم حامد من الزمان وان كتب  
صاحب الحق بما أشهد عليه كل جماعة كتابا على حدة لم يخرج بذلك عن الخلاف قلت وهذا  
نفس بخلاف نقل ابن شاس المتقدم عن المذهب فتحققه البناء حاصل المسئلة ان صورها  
ثلاث احدها ان يشهد المقر جماعة بان لقان على مائة ثم يشهد أخرى بمثل ذلك فلا تلزمه  
الامائة ان حلف ولم يكتب الثانية ان يأمرهما المقر بكتابة ما أشهد هما به فيكتباه في  
ذكرين والمذهب في هذا لزوم الماتنين خلاف ظاهر المصنف الثالثة ان يأمرهما المقر  
بالكتابة بان قال لكل جماعة اكتبوا لي ما سمعتم من فلان فلا تلزم المقر الامائة واحدة فبان  
أريد تصحيح كلام المصنف حمل على هذه لكثرة التوضيح قرر المسئلة على ظاهرها من ان  
الاكثر بالحكمة المقر والله أعلم (و) لو أشهد على نفسه لقان (بمائة) في زمن (و) أشهد له في  
زمن آخر (بماتنين) لزمه (الاكثر) فقط سواء تقدم أو تأخر وقال اصبح ان تقدم الاكثر  
لزمه الجميع وان تقدم الأقل لزمه الا اكثر فقط ابن الحاجب وبمائة وماتنين في مرتين ثالثا  
ان كان الاكثر أولا لزمه ثلثائة ابن عرفة قول محمد تلزمه الثلثائة مطلقا والثلث لا يصح  
ولم أعرف الثاني الا لابن الحاجب ولم يحكمه ابن شاس ق فانتظر اختصار المصنف على قول  
لم يحكمه ابن شاس فضلا عن غيره ونص ابن عرفة عقب نص ابن الحاجب قلبت بتقديم عزو الشيخ  
لزوم الثلثائة مطلقا لمحمد وعزو الثالث لا يصح ولا أعرف ثبوت الثاني وهو لزوم الأكثر  
الاقرارين فقط في المذهب فصا الا لابن الحاجب ولم يحكمه ابن شاس ولا يؤخذ من نقيل الشيخ  
قول ابن محنون في غير كتاب الاقرار اضطرب قول مالك رضي الله تعالى عنه في هذا وآخر قوله  
انه لا يلزمه الامائة لان ذلك انما هو راجع لاقرار بمائة مرتين وقد يؤخذ من قولها من أقام  
شاهدا بمائة وشاهدا بخمسین فان شا محلف مع شاهد المائة وقضى لهم سوا الأخذ بخسین  
بغير عين لم يجعل لاحقا الا في أكثر الاقرارين أوفى أهل المال في مجموعهما هذا ظاهر  
الدونة وقال الصقلي بعض شیوخنا هذا اذا كان في مجلس واحد ولو كان في مجلسين وادعى  
الطالب المالين حلف مع كل شاهد واخذ مائة وخمسین (و) لو قال لعلي (جبل) بضم الجیم  
وشدد اللام أي أكثر (المائة أو قربها) بضم القاف وسكون الراء (أو نحوها) لزمه (الثلاثان)  
منها (ناكثر) منها (بالاجتهاد) من اعلمكم ممنوعا به الا كثيرا لكن اتعاذك في الوصية

٥٣ من ث

الاقی اکثر الاقرارین الخ) علیه یؤخذ من قولها الخ (قوله هذا) أي أنه لاحق له في  
مجموعهما (قوله اذا كان) أي الاقرار المتعدد (قوله حلف) أي الطالب (قوله وأخذ) أي الطالب (قوله لزمه) أي المقر (قوله  
منها) أي المائة (قوله منهما) أي الثلتین (قوله وعليه) أي لزوم أكثر من الثلتین (قوله ذو) أي لزوم أكثر من الثلتین  
عليها (قوله فلم يجعل لاحقا)

(قوله وهو) أى الوصية وذكرة لئلا يكثر خبره (قوله يقتصر) بضم الياء وفتح الصاد المهملة (قوله يعطى) بضم الياء وفتح الطاء  
أى المقر (قوله يصدق) بضم 418 الياء وفتح الدال (قوله فيه) أى ما أراد (قوله يفسر) أى المقر (قوله وحقق) أى المدعى

وهو موافق للاقرار هنا وفيه ل يقتصر على الثلثين في مضمون من أقر في مرضه ان لقان  
عليه جل المائة أو قرب المائة أو نحو المائة أو مائة الاقل بلا أو الاشياء فقال أكثر  
أصحابنا يعطى من ثلثي المائة الى أكثر بقدر ما يرى الحاكم ابن رشد بهذا كالتخلاف هذا كله  
فحين مات وتعدسوا له عن مراده واما الحاضر فيستل عن مراده ويصدق فيه بيمينه ان  
نازع فيه المقر له بأن ادعى أكثر مما فسره وحقق دعواه والافعل أحسن قولين في الإيجاب اليمين  
عليه ٥١ (وهل يلزمه) أى المقر (في) قوله له على (عشرة في عشرة عشرون) وهذا أقرب  
لعرف العامة الذين يريدون في معنى مع (أو يلزمه مائة) هذا قول مضمون في الجواب (قولان)  
ابن عرفة المازري من قال له عندي دينار في دينار ودرهم في درهم فلا يلزمه عند مضمون سوى  
واحد ولو قال عشرة دراهم في عشرة دراهم لزمه مائة درهم وقال ابن عبد الحكم يلزمه العدد  
الاول ويسقط ما بعده ان حلف انه لم يرد به التضعيف وضرب الحساب بناء على حل اللفظ على  
المعنى اللغوي أو والعرفي ابن عرفة قول غير واحد من شيوخنا ان عرف المقر الحساب لزمه  
قول مضمون انقضا صواب ان كان المقر له كذلك والا فلا وأول نقلي ابن الحاجب وعشرة في  
عشرة قبيل عشرون وقيل مائة وقوله ابن عبد السلام وابن هرون لم أعرفه ولا ابن شاس  
الآن يؤخذ من نقل الشيخ في ترجمة من قال غصبتك ثوباً بقي ثوب مائة عن ابن عبد الحكم في  
قوله ثوب في عشرة أبواب قبيل لا يلزمه الاثوب واحد وقيل أحد عشر ثوباً بقي ثوب  
العطف الشيخ عن مضمون لو قال له عشرة دراهم في عشرة دراهم فلا يلزمه الا عشرة دراهم لان  
لقوله يخرج بقوله اعطانيها فيها والجنس مختلف وبسبب ابن شاس ولو قال عشرة في عشرة  
ستل المقر فان قال اقرضني عشرة في عشرة أو في عشرين أو باعني عشرة بعشرة أو بعشرين  
لزمه عشرة بيمينه على ما زعم وفي قول مضمون يؤخذ بيمينته درهم من قبيل الحساب ابن  
عبد السلام ان كان المقر من أهل العلم بتصريف العدد فينبغي ان يلزمه ما يخرج به الضرب  
ولا يقبل منه غيره اذا كان كلامه مع مثله وفي الزامه ذلك اذا تكلم مع عامي نظراً (و) لو قال  
عندي لقان (ثوب في صندوق أو زيت في جرة) لزمه الثوب والزيت (في لزوم طرفه) وهو  
الصندوق والجرة هذا قول مضمون وانسه وجماعة فعين قال غصبتك ثوباً بقي ثوباً منديل  
وعدم لزومه قاله ابن عبد الحكم (قولان) في كل من القرعين في ابن شاس ان قال له عندي  
زيت في جرة كان مقرراً بالزيت والطرف ولو قال ثوب في صندوق أو في منديل فقال ابن  
عبد الحكم يكون مقرراً بالثوب دون الوعاء وقال مضمون يلزمه الوعاء أيضاً ولو قال له عندي  
عسل في زق كان مقرراً بالعسل والزق اذا لم يستغنى عنه ابن عرفة المازري ان أقر بذى وعاء قد  
يستغنى عنه وينقل بانتقاله كقوله غصبت ثوباً بقي عية أو ثوباً في منديل أو قمحاً في شكاره ففي  
تقرير الاقرار بالوعاء قولاً لمضمون وغيره قلت لم يحك في المعونة عن المذهب غيره وفي النواذر  
هو والثاني لابن عبد الحكم قال في كتاب ابن مضمون لو قال غصبتك ثوباً بقي ثوباً فذكر  
الجنس صدق القاضي فيه ولو قال ثوباً بقي عشرة أبواب أو في مائة ثوب فبذلك لانه معروف

(قوله بمعنى مع) أو السببية  
(قوله سوى واحد) أى  
يجعل في سببية (قوله  
وضرب الحساب) تفسير  
للتضعيف (قوله قول  
مضمون) أى مائة (قوله  
صواب) خبر قول (قوله  
كذلك) أى المقر في معرفة  
الحساب (قوله والا) أى  
وان لم يعرف المقر والمقر له  
الحساب (قوله نقلي) بفتح  
اللام مفتي نقل بلان  
لاصاقته (قوله وقوله)  
عطف على أول (قوله لم  
أعرفه) خبر أول نقلي  
(قوله يؤخذ) أى أول نقلي  
ابن الحاجب لزوم عشرين  
في عشرة في عشرة (قوله في  
قوله) أى المقر (قوله  
مخرجا) أى تأويل (قوله  
اعطانيها) أى الدراهم  
العشرة (قوله فيها) أى  
الدنانير العشرة (قوله والجنس  
للدراهم والدنانير الخ) حال  
(قوله قبيل) بكسر ففتح  
(قوله هذا) أى لزوم الطرف  
(قوله وعدم لزومه) أى  
الطرف (قوله القرعين)  
أى قرع الثوب وقرع  
الزيت (قوله عية) بفتح  
العين المهملة أى غير  
(قوله شكاره) بكسر الشين

المهملة أى غرامة (قوله غيره) أى قول مضمون (قوله الثاني) أى عدم تقرير الاقرار بالطرف  
(قوله فيه) أى الجنس (قوله لانه) أى الشأن



(قوله ان الثياب الخ) نائب فاعل معروف (قوله هو) أي في الخلاف في الجرة ٤١٩ (قوله وهم) بفتح الهاء أي غلط (قوله

لذكر الشيخ فيه)  
أي الاقرار بالجرة (قوله  
قولي) بفتح اللام مشى  
قول بلانون لاضافته مفعول

ذكر مضافا لفاعله علة وهم

(قوله على انه) أي المقر

(قوله من أرض) بيان ما

(قوله من الأرض) بيان

أصوله (قوله قولي) بفتح

اللام (قوله وقوله) أي

مضمون (قوله فهو) أي

الحكم (قوله ثم ذكر) أي

ابن مضمون (قوله عنه) أي

مضمون (قوله قضى) بضم

فكسر (قوله انه) أي له على

كذا ان حلف (قوله فيها)

أي الدهوى (قوله لزمه)

أي المقر به المقر (قوله ذلك)

أي اللزوم (قوله فلا شيء له)

أي الخلف (قوله ولو قال له

الطالب لا يحلف) أي بعد

قوله له احلف وأنت بريء

مثلا (قوله لم يكن له) أي

الطالب (قوله ذلك) أي

منع المطالب من العيّن

قوله وقيدته) بفتحات مثقلا

أي قول مالك رضي الله تعالى

عنه لا يلزمه (قوله قال) أي

ابن القاسم (قوله على) بفتح

اللام (قوله حلفه) بفتحات

مثقلا (قوله انه) أي

المطالب (قوله اذا قاله)

أي ان شهد به على فلان

(قوله كان) أي القائل ان

شهد فلان على ج (قوله يحكم) بضم

الياء وفتح الكاف

من كلام الناس ان الثياب تكون في ثوب وعامله اولا لاية لثوب في ثياب وعامله وفي قوله ثوب  
في عشرة آتواب قولان أحدهما لا يلزمه الاثوب وقيل يلزمه أحدهما عشر وقول ابن الحناجب  
وثوب في صندوق أو في صندوق في لزوم طرفه قولان بخلاف زيت في جرة ظاهرة في الخلاف في  
الجرة وهو وهم تبسّع فيه ظاهر لفظ ابن شاس ذكر الشيخ فيه قولي مضمون وابن عبد الحكم  
نصا (لا) يلزمه الاصطبل في قوله لفلان عندي (دابة في اصطبل) غ اشار به لقول القراني  
وافقونا على انه اذا قال له عندي دابة في اصطبل أو نخلة في بستان فان الطرف لا يلزمه ابن  
عرفة الشيخ عن ابن عبد الحكم لفظ الكرم يشمل أرضه والبستان يشمل شجره وأرضه ولفظ  
التخل يشمل موضع أصلها وطريقها وما بين التخل من أرض الان تقل التخل وتكثر الأرض  
فيشمل أصلها دون الأرض بينهما ولو أقر بعشرة أصول من هذا الكرم كانت بأصولها ابن  
مضمون لو قال شجر هذا البستان لفلان فله بأصوله من الأرض في أحد قولي مضمون وقوله  
الآخر له الشجر دون الأرض ولابن مضمون من قال هذه الأمانة لفلان وولدها لي كلاما نسقا  
فهو كما قال ثم ذكر عنه لو قال هذه الأمانة لفلان ولم يذكر الولد فولدها لي هو في يده ولو شهدت  
البينة ان هذه الأمانة لفلان ولم يذكر الولد قضى بها ولو له لفلان البينة بخلاف الاقرار  
(و) لو علق اقراره على شرط كقوله على (ألف ان استخاف) ما فقال استخافا (أو) قال له على  
ألف (ان أعارني) ثوبه مثلا فاعاره (لم يلزم) الألف المقر لانه يقول ظننت انه لا يستحلف أو لا يعرف  
وشبهه في عدم اللزوم فقال (كم) قوله له على ألف (ان حلف) خلف فلا يلزمه اذا كان ذلك في  
غير الدعوى عليه بذلك بان كان ابتداء لانه يقول ظننت انه لا يحلف باطلا ومفهوم في غير  
الدعوى ان كان فيها وحلف لزمه وانتظر هل ذلك بمجرد الدعوى عليه عند الحاكم وان لم  
يوجه الحاكم العيّن عليه أو بعد توجيهها عليه لا قبله ابن عرفة الشيخ عن كتاب ابن مضمون من  
قال لفلان على مائة درهم ان حلف أو اذا حلف أو متى حلف أو حين أو مع عيّن أو في عيّن أو  
بعد عيّن خلف فلان على ذلك ونكل المقر فلا شيء له في إجماعنا ومن أنكروا ما ادعى عليه به فقال  
له المدعى اخلف وأنت بريء أو متى حلفت وأنت بريء مع عيّنك أو في عيّنك خلف بريء ولو قال  
له الطالب لا تخلف لم يكن لذلك وكذا ان قال للمطالب المدعى احلف وأنا أعزم لك الخلف لزمه  
ولا رجوع له عن قوله وقاله ابن عبد الحكم قائلا ان حلف مطلقا أو بطلاق أو عتق أو صدقة  
أو ان استحل ذلك أو ان كان يعلم ذلك أو ان أعارني داره أو دابة فاعاره ذلك (أو) قال له على ألف  
ان (شهد) له (فلان) فتشهد له فلا يلزمه قاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه وقيدته ابن  
القاسم رحمه الله تعالى بما اذا شهد (غير العدل) قال وأما العدل فمقبول شهادة عليه ابن عرفة  
الشيخ ابن عبد الحكم أو ان شهد به على فلان فتشهد به عليه فلا يلزمه ولو قال ان سلكم به اهل  
فلان قعنا كالبينة فحكم به عليه لزمه الخط مفهوم غير العدل انه اذا كان عدلا لزمه ما شهد به  
عليه بغير دشمناذته والذي حصله ابن رشد أنه اذا قاله على وجه التبكيك لصاحبه وتنزيه  
الشاهد من الكذب فلا اختلاف انه يلزمه ما شهد به عليه سواء لم يقبله على وجه التبكيك نفسه  
ثلاثة أحوال أحدها انه لا يلزمه ما شهد به عليه كان يصدق ما نازعه فيه خصمه ولا يصدق الا أن  
يحكم عليه بشهادته مع شاهد آخر أو بين المدعى وهو قول ابن القاسم وابن الماجشون

شهد فلان على ج (قوله يحكم) بضم

الياء وفتح الكاف

(قوله فهو) أى القائل

(قوله من قول) بالتنوين  
 بيان ما (قوله أو فعل)  
 بالتنوين (قوله محمول)  
 خبر هو (قوله وفيما نازعه)  
 عطف على فيما نازعه  
 (قوله من حدود أرض)  
 الخ) بيان ما (قوله فى أن)  
 أى القائل أن شهد فلان  
 الخ (قوله إذا يختلف)  
 بضم الهمزة فتح اللام والاولى  
 ابدال لابل (قوله منه ما)  
 أى المتخاصم من (قوله)  
 واختلف بضم التاء قوله  
 فعل بضم العين (قوله منه  
 أى تحصيل ابن رشد قوله  
 انه) أى الشأن (قوله قبل  
 شهادته عليه) أى ولا بد  
 للحكم عليه من شهادة  
 عدل آخر أو عين (قوله  
 أولا) بشد الواو (قوله المقر)  
 تفسير لفاعل حلف المستقر  
 فيه (قوله أرفعهما) أى  
 أغلاهما (قوله وحلقه)  
 أى المقر (قوله عليه) أى  
 شكه (قوله فكيف) أى فلا  
 (قوله يقال له) أى المقر  
 (قوله أعطيه) أى المقر  
 (قوله أولا) بشد الواو  
 (قوله وقال) أى أشهب  
 (قوله لا بعينه) عطف على  
 بقية (قوله كى) بضم الكاف  
 وشد الراء فى القاموس  
 والكى بالضم مكال للعراق  
 وستة أو خارجا وأوهو  
 ستون قعيرا أو أربعون إرديا

واصبغ وعيسى بن دينار والثاني أنه يلزم ما شهد به عليه كان يحقق ما نازعه فيه خصمه  
 أولا ويؤخذ منه دون عيسى المدعى وهو قول مطرف والثالث أنه يلزمه إذا كان يحقق معرفة ذلك  
 وهو قول ابن دينار وابن كثة واختيار مصنون وسواء كان الشاهد فى هذا كله عدلا  
 أو مجنونا أو نصرانيا وقد قيل لا يلزم القضاء بشهادة النصراني بخلاف المسخوط وإذا لم  
 يتبين من صورة تراجعهما التبيكيت من غيره فهو فيما نازعه فيمن قول قائله أو فعل فعله محمول  
 على التبيكيت حتى يتبين منه الرضا والتزام الحكم به على نفسه على كل حال وفيما نازعه من  
 حدود أرض أو دين على آية وما أشبه ذلك محمول على غير التبيكيت حتى يتبين منه التبيكيت  
 ولا اختلاف فى أنه ان يرجع عن الرضا بقوله فجميع ذلك قبل شهادته وذلك بخلاف الرضا  
 بالحكم إذا لا يختلف فى أنه ليس لواحد منهما أن يترفع بعد الحكم واختلاف هل له الرجوع قبل  
 الحكم اه فعلم منه أن الشاهد إذا كان عدلا فلا يلزم ما يشهد به بمجرد شهادته على الراجح  
 الذى هو قول ابن القاسم وإنما اقتصر المصنف على غير العدل لأن شهادته لا تؤثر أصلا ولا وحدها  
 ولا مع آخر أو عين وأول كلام التوضيح بهم أنه يلزم ما يشهد به العدل بمجرد شهادته حيث قاله  
 وأما العدل فيقبل عليه اه ويمكن أن مراده تقبل شهادته عليه وقريب من هذا قول  
 النوادر ابن القاسم أن كان الشاهد عدلا قبل عليه البتة أى أشار الحط للمناقشة فى اشتراط  
 نفي العداة بان شهادة العدل من باب الثبوت بالينة لا من باب الثبوت بالاقرار على مذهب ابن  
 القاسم (و) لو قال فلان عندي (هذه الناقة وهذه الناقة لزمته) أى المقر (الناقة) التى أقر  
 به أولا (وحلف) المقر (عليها) أى الناقة انما ليست المقر له وظاهره سواء ادعى المقر له أرفعهما  
 أو كلاهما بقى المقر على اقراره أو يرجع عنه وحلقه واضح إذا زال شكهما وما على بقائه عليه  
 فكيف يحلف ان الناقة ليست المقر له ولذا قال فى توضيحه فيما هو نظر لا يخفى ولو قدم الناقة  
 بان قال له هذه الناقة وهذه الناقة لزمته الناقة بلا عين ابن عرفى فى الاقرار باحد أمرين  
 اضطراب الشيخ عن مصنون من قال لرجل هذه الناقة أو هذه الناقة لزمته الناقه وحلف  
 ما الناقه محمد بن محمد بن أعطيه أيهما شئت بلا عين إلا أن يدعى الطالب أرفعهما أو كليهما  
 فيصل المقر ولا يلزمه الا ما أقر به أولا وقاله أشهب وقال أيضا ان أقام المقر على شكه أخذ  
 المقر له ما شاع منهما دون عين فان رجع المقر فقال ما شئت منكما وأدعاهما الطالب قضى له بقيمة  
 أدناهما وقال أشهب بأدناهما ابن عبد الحكم القول قول المقر مع عينه فان قال ما شئت منكما  
 وأدعاهما الطالب قضى له بقيمة أدناهما لا بعينه ولصحنون من قال له على ألف درهم يرض  
 أو سود لزمته البيض وحلف فى السود ابن عبد الحكم وقيل يلزمه الاقل ويحلف على الأكثر  
 وكذا له على ألف درهم أو خمسمائة فان نكل حلف الطالب وأخذ الألف فان نكل فليس له  
 الا الخمسمائة وكذا ألف درهم أو نصفها مصنون ان قال له على كرحطة أو شعير لزمته الحنطة  
 وحلف فى الشعير وان قال له على ألف درهم ودينار أو كرحطة لزمه الألف فى إجماعهم مصنون  
 ويلزمه الدينار ويحلف فى الكر فان نكل حلف الآخر وأخذ الكرم مع الألف والدينار  
 وان نكل الطالب سقط الكرم وأخذ الألف والدينار (و) لو قال هذا الثوب أو العبد مثلا  
 (غصبته من فلان) كزيد ثم قال (لا) أى لم أغصبه من زيد (بل) غصبته (من) شخص (آخر)

(قوله أولا) بشد الواو (قوله ويتم) يضم الياء وفتح الهاء أي المقر (قوله في أخرجه) أي المقر به (قوله عنه) أي المقر له الاول (قوله من مذهب ابن القاسم) بيان المعروف (قوله عليهما) أي المقر له أولا والمقر له ثانيا (قوله ان أعاده) أي المقر به (قوله فكما تقدم) أي المقر به للاول والثاني قيمته (قوله وأخذه) أي المقر به (قوله ثم قال) أي المقر (قوله انه) أي الشأن (قوله بعديته) أي الاول (قوله بقيته) أي العبد (قوله فهو) أي العبد (قوله وغرم) أي المقر ٤٢١ (قوله وبالاجماع) صلة رد (قوله

العبد لزيد الخ) مقول  
اشبه (قوله ويحلف) أي  
زيد (قوله لمن) أي المقر  
الذي (قوله شك) أي المقر  
(قوله فيه) أي عمرو وخاله  
(قوله ويجاب) أي عن  
اشبه (قوله الاولين) أي  
زيد وعمرو (قوله لكونه)  
أي الشك (قوله الاول)  
أي زيد (قوله والاخير) أي  
خاله (قوله فله) أي المقر به  
(قوله للاخير اتفاقا) أي  
إذا أضر به عن الشك للجزم  
(قوله واتفاقا في قوله) أي  
المقر (قوله على انه) أي المقر  
به صلة اتفاقا (قوله بينهما)  
أي زيد وعمرو (قوله أولا)  
بشد الواو (قوله قيمته) أي  
المقر به (قوله اجمع) تأكيد  
لها قيمته (قوله ونصف)  
أي المقر به (قوله ونصف  
قيمتها) أي المقر به (قوله منهما)  
أي زيد وعمرو (قوله اختص)  
أي الآخر (قوله به) أي المقر  
به (قوله وغرم) أي المقر  
(قوله لانه) أي المقر  
(قوله عليه) أي النا كل  
(قوله له) أي النا كل (قوله

معين كعمرو (فهو) أي المقر به (المتخصص) الاول (منهما لا قرار له به أولا ويتم في أخرجه  
عنه ثانيا (وقضى) يضم فكسر (المتخصص) الثاني بقيته (أي المقر به ان كان مقوما  
وبمثله ان كان مثليا على المعروف من مذهب ابن القاسم ولا يعين عليهما وقال عيسى ان ادعاه  
المقر له الثاني فله تخليف الاول فان حلف فكما تقدم وان نكل حلف الثاني وأخذه ولا شيء على  
المقر ابن رشد هذا تفسير لقول ابن القاسم ابن شاس ان أقرانه غصب هذا العبد من فلان ثم  
قال لا بل من فلان في كتاب ابن مضمون انه يقضى بالعبد الاول بعديته ويقضى للاخر بقيته  
يوم غصبه في اجماعهم ابن عرفة لو قال غصب العبد من زيد بل من عمرو وبل من خاله العبد زيد  
قيمتهم وبالاجماع رد مضمون قول اشبه من قال غصبته من زيد وعمرو بل من خاله العبد زيد  
ويحلف لمن شك فيه ويجاب يجوز كون العطف للاضراب عن كون الشك بين الاولين لكونه  
بين الاول والاخير لا للاضراب عن الشك الى الجزم فانه للاخير واتفاقا في قوله غصبته من زيد  
وعمر وبل من زيد على انه بينهما نصفيين باقراره أولا والاضراب أو يجب زيد قيمته اجمع لضرر  
الشركة أو نصفه ونصف قيمته بعد حلف كل منهما لصاحبه ان لاحق له فيه ونكولهما  
كلفهما فان نكل مستحق النصف وحلف الآخر اختص به وغرم لنا كل نصف قيمته لانه  
عليه التصف الذي أقر به أولا بالاضراب عنه لكونه لغيره ولو نكل مستحق جميعه كان له  
نصفه ونصف قيمته على المقر (و لو قال (ك) عندى (أحد ثوبين) معينين أو إحدى هاتين  
الامتين والساتين (عين) يفصحان مثقالا المقر أحدهما للمقر له لاحق لفظه الابهام والشك  
وله دعوى زوال الشك فان عين أحسنهما أخذه المقر به بلا عين وكذا ان عين ادناهما وصدقه  
المقر له وان خالفه حلف المقر وصدقه له وان نكل حلف المقر له وأخذ الاعلى (والا) أي وان لم  
يعين المقر وبقى على شك (فان عين المقر له أجودهما حلف) عند ابن القاسم وان عين الادنى  
أخذ دون عين (وان قال) المقر له (لأدري) عين ثوبين منهما (حلفا) أي المقر والمقر له (على  
نفي العلم) منهما بعين المقر به (واشتركا) أي المقر والمقر له في الثوبين بالنصف ونكولهما  
أو نكول أحدهما كلفهما ابن عرفة ومن قال في ثوبين يسده أحدهما لفلان فان عين له  
أجودهما أخذت وان عين ادناهما فصدقه فكذلك دون عين وان كذبه أحلفه وان شك  
رأى المقر له أدناهما أخذ دون عين وان ادعى أجودهما في أخذ عينين أو دونها فقلان ابن  
رشد عن ابن القاسم ومحمد وان شكاني جماعة عيسى يحلفان فان حلفا أو نكلا وحلف  
أحدهما كانا شر يكتن والاستثناء هنا أي في صيغ الاقرار (ك) الاستثناء في صيغ (غيره)  
أي الاقرار كالطلاق والعق في كونه باحدى أدوات مخصوصة وشرط اتصاله والتطوق به

اولا) بشد الواو (قوله بالاضراب عنه) صلة اتلف (قوله لكونه) أي التصف صلة الاضراب (قوله لغيره) أي النا كل (قوله  
نصفه) أي المقر به (قوله وله) أي المقر (قوله بعين المقر به) صلة العلم (قوله سماعه) أي ابن القاسم من اضافة المصدر لفعوله (قوله  
كالطلاق والعق) تمثيل لغيره (قوله في كونه) أي الاستثناء صلة كاف التثنية (قوله وشرط اتصاله) أي الاستثناء المستثنى  
منه عطف على كون (قوله به) أي الاستثناء

خلاف أحمد) أى الامام  
ابن حنبل رضى الله تعالى  
عنه (قوله وفى المستغرق)  
يكسر الراء أى المستغرق  
منه (قوله منعه) أى استثناء  
المستغرق (قوله قولين)  
مفعول بكى (قوله انه) أى  
الاستثناء (قوله يتعه) أى  
فلا يلزمه شئ (قوله منعه)  
أى الاستثناء (قوله عطفاً)  
أى معطوفاً (قوله وجوز)  
بفتح الواو (قوله واحدة)  
وواحدة الواحدة (أى  
قوله واحدة واحدة) (قوله فيه)  
أى جواز واحد واحد  
الواحدة (قوله منعه) أى  
واحدة وواحدة الواحدة  
(قوله السؤال) أى الاشكال  
والبحث (قوله يعجوزه)  
البعض (من اضافة المصدر  
لمفعوله وتكمل عمله برفع

وأن سر او قصده وعدم استغراقه ابن شاس اذا استثنى من الاقرار ما لا يستغرق صح كقوله  
له على عشرة الاتسعة فلزمه واحد خلافا للبعد الملك وعلى المشهور لو قال على عشرة الاتسعة  
الاثمانية لزمه تسعة لان الاستثناء من النفي اثبات كما انه من الاثبات نفي وكذلك لو قال على  
عشرة الاتسعة الاثمانية الاسبعة الاتسعة الا خمسة الأربعة الاثلاثة الا اثنين الا واحدا  
لزمه خمسة ابن عرفة الاستثناء في الاقرار على قواعد وقدم منه في الطلاق واجباز تحصيله  
جواز استثناء الأقل في غير العدد اتفاقا وفي كونه فيه كغيره وقصر جوازه على استثناء  
الكسر أو شبهه ككون المستثنى قبل المستثنى منه بمرتبتين قولوا الا كثيرا والقل مع أحد قول  
ابن الطيب وفي جواز استثناء الا كثيرا قولوا الا كثيرا والقل مع ابن المباحسون واحد المازي  
اعتذر بعض الاشياخ عن ابن المباحسون بانه لم يخالف في حكمه وانما خالف في استعمال  
العرف اياه وانه قال في قوله على مائة درهم الاتسعين اثنا تسعة عشرة قلت وحكي في  
المحصول والمستثنى الاجماع على لزوم واحد فقط في على عشرة الاتسعة ورد ابن التلساني  
بان خلاف أحمد يمنع تقرر الاجماع ثم قال ابن عرفة وفي المستغرق طريقة ان الاكثر على  
نقل الاتفاق على منعه القرافي حكي ابن طحفة في مختصره المعروف بالمدخل فيمن قال لاهم أنه  
أنت طالق ثلاثا الاثلاثا قولين أحدهما انه يتقعه والاخر لا يتقعه وتلزمه الثلاث القرافي  
ونص العلماء على منعه في المذكور بعينه عطفًا كقوله قام زيد وهو وخاله الاعمر او جوز  
اصحابنا أنت طالق واحدة واحدة او واحدة وما علم فيه خلافا قلت منعه ابن المباحسون  
ولكن يتقرر السؤال بجوازه البعض فضلا عن الاكثر لاتفاقهم على منعه في المعطوف  
قالوا وعلو اجوازه في الطلاق بان الثلاث عبارتين الثلاث وواحدة واحدة وواحدة فكما  
صح في الثلاث صح في المعطوفات وبأن خصوص الواحدة ليست مقصودا عند العقلاء  
بمختلف زيد وعمر وويلزم على هذا انه ان قال له على درهم ودرهم ودرهم الادو هما انه لا يلزمه

فاعله أى بسبب تجويزه إليه ض استثناء المعطوف (قوله فضلا) أى وفضل تجويزه من البعض فى الاشكال الا  
فضلا (قوله عن الاكثر) أى عن تجويزه من الاكثر (قوله لاتفاقهم على منعه) أى الاستثناء الخ علة يتقرر السؤال  
بجواز (قوله جواز) أى الاستثناء فى المعطوف (قوله بان الثلاث الخ) حله علوا (قوله الثلاث) بيان لاحدى العبارتين  
(قوله وواحدة وواحدة) بيان للعبارة الثانية (قوله صح) أى الاستثناء (قوله فى الثلاث) أى منها (قوله صح) أى  
الاستثناء (قوله فى المعطوفات) أى منها (قوله وبان خصوص الخ) عطف على بان الثلاث الخ (قوله على هذا) أى التعليل بان  
خصوص الواحدة ليس مقصودا عند العقلاء (قوله انه) أى المقر (قوله ان قال) أى المقر (قوله انه) أى المقر (قوله لا يلزمه)  
أى المقر



(قوله قيمته) (أى المستثنى)  
(قوله وفهم) بضم فسح  
(قوله عنه) أى سقطت قيمته  
(قوله والا) أى وان كانت  
قيمه قدر الالف أو أكثر منه  
(قوله الثانى) أى الثوب  
(قوله الاول) أى العبد  
(قوله وعلى صحتيه) أى  
الاستثناء (قوله قيمته) أى  
القمح (قوله منها) أى الدنانير  
(قوله يصفهما) أى العبد  
والثوب (قوله قيمته) أى  
الموصوف من المائة دينار  
(قوله لغو) مقعول اختار  
(قوله وعده) أى المقر عطف  
على لغو ويحتمل أنه ماض  
عطف على اختار (قوله  
الرشد) تفسيره افاعل أبرأ  
المسترفيه (قوله طرف)  
يفتح الراء (قوله وهذا) أى  
المدعى به بعد الابراء (قوله  
يأتى) أى المدعى (قوله فى  
النوادر) خبر مقدم (قوله  
قبيل) بكسر ففتح (قوله  
فهو) أى اقراره (قوله  
جائز) أى نافذ (قوله عليه)  
أى المقر (قوله فى اجاعنا)  
تنازع فيه جائز ويرى (قوله  
قبيله) بكسر ففتح (قوله  
يستأنف) بضم الياء وفتح  
النون (قوله وهو) أى فلان  
(قوله فى قوله) أى المقر  
(قوله هو) أى فلان (قوله  
قبيله) بكسر ففتح (قوله ثم  
قال) أى المقر (قوله نه) أى المبرئ بالكسر الخ منه قول استحسن (قوله جائزة) أى نافذة لازمة

بمينه ابن عبد الحكم عن أشهب قوله غصب هذه الدار لقلان وبنّاؤها الى أوبيت منها الى وقال  
فى الجلبة بطائنت الى اذ انق الكلام مثل قوله هذا الخاتم لقلان وفسه الى (و) صح الاستثناء  
(بغير الجنس) المستثنى منه (كم قوله لقلان على (الف الاعبدا) على الاصح وعبر عنه  
ابن راشد بالمشهور فيوصف ويقوم وتطرح قيمته من الالف ولذا قال (وسقطت قيمته) أى  
العبد من الالف وفهم منه ان قيمته أقل من الالف والا كان استثناء مستغرا لا يأتى  
استقاطه وهكذا عندى عبد الأتوب باق طرح قيمة الثانى من قيمة الاول ابن عرفة  
والاستثناء من غير الجنس المازى مذهبنا صحت ابن مهنون لو قال له على مائة دينار الاعمدة  
ذناير متفق على جوازها فيسقط المستثنى من المستثنى منه بصرف فهم ما وعلى صحت فى القمح من  
الدنانير تسقط قيمته منها وكذا فى مائة دينار الاعمدة او ثوبا يصفهما المقر وتطرح قيمته وكذا  
فى عندى عبد الأتوب باق طرح قيمة الثانى من الاول واختار بعض حذاق الاشياخ لغو  
استثناءه من غير الجنس وعده نادما (وان أبرأ) الرشيد غير المحجور (فلانا) بضم الفاء كتابة  
عن علم شخص كزيد (عما) أى كل حق ثبت (له) أى الرشيد المبرئ بكسر الراء (قبيله) بكسر القاف  
وفتح الموحدة أى جهة المبرئ يفتح الراء مطلقا (او) أبرأه (من كل حق) لقبيله برئ مطلقا  
(او أبرأه) أى الرشيد فلا ناولم يذكر المبرأ منه بان اقتصر على قوله أبرأتك (برى) المبرئ بفتح الراء  
أبرأه (مطلقا) عن التقييد بنوع من الحقوق المالية (و) برئ (من) الحقوق البدنية أيضا  
مثل حد (القذف) والقصاص فى نفس او طرف اذ لم يبلغ الامام أو بلغه وارااد المقدوف  
سرف نفسه لا الشفقة على قاذفه (و) برئ من الحقوق المالية التى يفوتها الاتلاف كفرم مال  
(السرقه) لا قطعها لانه حق الله تعالى لا للمسروق ماله وان أبرأه بصيغة محاص ثم ادعى المبرئ  
بالكسر على المبرأ بالفتح بحق نسيه ولم يعلم حين الابراء أو ادعى ان أبرأه انما كان محافيه  
الخصومة وهذا غير (فلا تقبل دعواه) ان لم يأت بصك بل (وان) أتى (بصك) بفتح الصاد  
المهملة وشد الكاف أى وثيقة مكتوبة على المبرأ بالفتح عما ادعى به عليه فى كل حال (الا) ان  
يأتى (بينة) تشهد (انه) أى الحق المدعى به بتجدي على المبرأ بالفتح (بعده) أى الابراء تقبل دعواه  
الخط فى النوادر من كتاب ابن مهنون ومن أقر أنه لاحق لقبيل فلان فهو جائز عليه وفلان يرى  
فى اجاعنا من كل قليل وكثير دين او ودعة او عارية او كفالة أو غصب او قرض او اجارة وغير  
ذلك ثم قال وان اقر انه لاحق لقبيل فلان ثم ادعى قبله قذفا او سرقة فيها قطع واقام بينة فلا يقبل  
ذلك الا ان تقوم البينة انه فعله بعد البراءة وان أقر انه لاحق لقبيله فليس له طلبه بقصاص  
ولا حدود ولا ارض ولا كفالة يتقسط ولا بجمال ولا دين ولا مضاربة ولا شركة ولا ميراث ولا دار  
ولا ارض ولا رقيق ولا شئ من الاشياء من عروض او غيرها الا ما يستأنف بعد البراءة  
اجاعنا مهنون اذا قال فلان برئ من كل حق لى عليه او قال عمالى عليه او عمالى عنده او لاحق  
لى قبله فذلك كله سواء وهو يرى من كل شئ من امانة او ضمان محمد وانا استحسن فى قوله هو  
برى من حقه قبله ولم يقل من جميع حقه ثم قال انما أبرأت من بعض حق وبقى البعض انه  
لا يصدق والبراءة جائزة فى اجاعنا فى جميع حقه اه وهو معنى ما اشار اليه المصنف ومثل  
ذلك اذا قال وهذا آخر حق لى عليه فى النوادر ومحمد بن عبد الحكم اذا شهد بين رجل ان

(قوله وطلب) غطت على حق (قوله ثم اراد) أي المبرئ بالكسر (قوله يحلفه) أي المبرأ بالفتح (قوله وادعى) أي المبرئ بالكسر  
(قوله فليس له) أي المبرئ بالكسر (قوله ذلك) أي تحليفه (قوله عليه) أي الأبرأ ٤٢٥ (قوله انه) أي الطالب (قوله عليه)  
(قوله فليس له) أي الطالب (قوله ولا قبله)  
(قوله وطلب) غطت على حق (قوله ثم اراد) أي المبرئ بالكسر (قوله يحلفه) أي المبرأ بالفتح (قوله وادعى) أي المبرئ بالكسر

بكسر فتح (قوله أدبت)  
بضم التاء (قوله على) بشد  
الياء خبر ليس (قوله وغطت)  
بضم التاء (قوله فليس له)  
أي المقر بالحق (قوله المعاملة)  
أي الخاصة (قوله قبله)  
بكسر فتح (قوله جعل) بضم  
فكسر (قوله سائر) أي جمع  
(قوله فالامر) أي الحكم  
(قوله كذلك) أي مالي قبله  
حق في الحمل على الأبرأ من  
سائر الحقوق كانت ديوناني  
ذمتها وأمانة عنده (قوله  
لقطة على) إضافة للبيان  
(قوله على المودع) أي بالفتح  
(قوله وان كان عليه) أي  
المودع (قوله ردها) أي  
الوديعة الجملة حال (قوله  
في هذه) أي عند وعلى وقبل  
ومع (قوله هذا) أي حلفه  
مع كل واحد الثلاثين (قوله  
بين) بكسر التاء منفصلا  
منونا (قوله وليس له) أي  
الطالب (قوله عليها) أي  
العشرة (قوله ولو زعم  
الطالب انهما حقان  
مبالغة (قوله من انه لا تقبل  
دعواه بعد الأبرأ) أي ان ما  
(قوله هو المعروف) خبر ما  
(قوله من انه لو اعتقد بين  
شخصين الخ) بيان ما (قوله  
انه أي الشأن الخ) فاعل انعمد (قوله فعلى هذا) أي الذي ذكره ابن

فلانا أبرأ من جميع الدعاوى وانما انحر كل - قوله وطلب من جميع المعاملات ثم اراد ان يحلفه  
بعد ذلك وادعى انه قد غلط أو نسي فليس له ذلك وكذلك ان اشهد عليه بد كحق مسمى  
وفي الكتاب انه لم يبق له عليه ولا قبله حق ولا عنده او شهدوا انه لم يبق بينه وبينه معاملة غير  
ما في هذا الكتاب فليس له بعد ذلك ان يحلفه على غير ذلك مما يريد مما قبل تاريخ الكتاب  
وكذلك لو قال الذي أقر بالحق ليس هذا الذي أدبت على وغطت في الحساب فليس له ان يحلف  
رب الحق على ذلك ولو كان لذلك ما تنفع البراءة ولا انقطعت المعاملة (وان أبرأه معاملة برئ  
من الامانة) وديعة كانت او قراضا او بضاعة او شحوا (لا) ببرأ (من الدين) غ سكت عن  
لفظ عنده ولي وقال المازري اذا قال مالي قبله - حق حل على انه أبرأه من سائر الحقوق كانت  
ديوناني ذمتها او امانة عنده واذا قال مالي عنده حق فالامر عندها كذلك خلافا لابي حنيفة  
رضي الله تعالى عنه الذي خصه بالامانات وان قال مالي عليه حق فقال مضمون يمين الدين  
والامانة وقال ابنه يخص المضمون كالدين والعارية المضمونة وعندى ان لقطة على لما كانت  
تقتضي الوجوب ادخل مضمون فيها المضمون والوديعة والقراض اذ يجب ردهما كالدين  
وصرف ابنه على لنفس المال لارده فنفس الوديعة ليست على المودع وان كان عليه ردها  
والحق في هذه الالتفات الى المراد بهذه الالفاظ في اللغة والاستعمال او عرف الخطاب  
اه فتأمل مع ما في معجم ابي زيد لو ان رجلا شهد له شاهدان بعشرة وشهد له آخران  
له عليه عشرين حلف مع كل شاهد عينا واخذ الثلاثين او يرشد هذين لان قول احد  
الشاهدين له عنده خلاف قول الآخر عليه لان لقطة عند تقتضي الامانة وعلى تقتضي  
الذمة فكل واحد منهما شهد له على زيد غير ما شهد له به عليه الاخر فله ان يحلف مع كل واحد  
منهما ويستحق الثلاثين وان شاء رد اليمين على المطالب في الجميع وليس له اخذ العشرة دون  
عين اذ لم يجمع له عليها الشاهدان بخلاف شهادة احدهما ان له عليه عشرة والاخر ان له عليه  
عشرين فله اخذ العشرة دون عين لاجتماع الشاهدين عليها وان شاء أن يحلف مع الشاهد  
الذي شهد به العشرين يأخذها وهذا اذا كانت الشهادتان يجلس واحد واقف واحد  
اختلافه فقال احدهما اقره بعشرة وقال الآخر بعشرين وان كان الاشهاد يجلسين فهما  
حقان فله الخلف مع كل واحد منهما ويستحق ما شهد له به ولو قال الشاهدان انه حق واحد  
ابطلت شهادتهما ولو زعم الطالب انهما حقان وان زعم ان احدهما باطل حلف معه واخذ  
ما حلف عليه (تنبيهات الاول) الخطاب ما ذكره ابن رشد والمصنف من انه لا تقبل دعواه بعد  
الأبرأ هو المعروف من المذهب وما ذكره ابن عات ونقله صاحب الطراز في مبادئ الوصي عن  
يقبه من انه لو انعتقدين شخصين انه لم يبق بينهما دعوى ولا حجة ولا يميز ولا علة توجب من  
الوجود ثم ادعى احدهما على الآخر بحق قبل تاريخ الاشهاد المذكور وثبت بينة فانه يأخذ  
صاحبه به ولا يضره الاشهاد على الأبرأ لانهم لم يسقطا فيه البينة اه البرزلي فعلى هذا يقتصر  
الى ذكر اسقاط البينة الحاضرة والقائمة في السر والاعلان ومن اقام منهما بينة فهو زور أفك

٥٤ منج ت  
انه أي الشأن الخ) فاعل انعمد (قوله فعلى هذا) أي الذي ذكره ابن  
عات ونقله صاحب الطراز صلة يقتصر (قوله يقتصر) بضم الياء وفتح القاف (قوله أفك) بكسر الهمزة وكسر القاف أي كاذبة

(قوله وهي معينات) حال (قوله ان الاسقاط الخ) بيان ما يجذف من (قوله منه) اي الاسقاط (قوله اذا عمت) بضم فكسر مثقلا  
(قوله بانه) اي التعميم (قوله انه) اي الشأن (قوله يقوم به المبرئ) بالكسر (قوله انه دخل في البراءة) مفعول قول المضاف  
لفاعله (قوله انه) اي المطلوب ٤٢٦ (قوله لا يلزمه) اي المطلوب (قوله من ادعى عليه) بضم الدال وكسر

لا عمل عليها البرزلي وما قال ابن عات خلاف المشهور (الثاني) ظاهر كلام المصنف بل صريحه  
وظاهر كلام المازري الذي نقله غ ان الابرار يشمل الامانات وهي معينات وفي الذخيرة  
ما يخالفه ونصه الابرار من المعين لا يصح فلا يصح ابرأتك من داري التي تحت يدك لان الابرار  
الاسقاط والمعين لا يسقط نعم تصح فيها الهبة ونحوها اه وهو ظاهر في نفسه الا ان المراد  
بقول القائل ابرأتك من داري التي تحت يدك اسقطت مطالبتيك ولا شك انها تقبل الاسقاط  
فالكل على حذف مضاف مع ان ما ذكره القرافي خلاف ما صرح به ابن عبد السلام في أول  
كتاب الصلح ان الاسقاط في المعين والابرار اعم منه لانه يكون في المعين وغيره والله أعلم  
(الثالث) اذا عمت المبارء بعد عقد الخلع تأفتي ابن رشد بانه راجع لجميع الدعاوى كلها  
المتعلقة بالخلع او غيره واقفي غيره بانه يرجع الى احكام الخلع خاصة ذكره البرزلي في مسائل  
الخلع (الرابع) الحاطم من هذه النصوص انه ان كان الحق الذي يقوم به المبرئ قبل  
تاريخ البراءة فلا اختلاف ان القول قول المطلوب انه دخل في البراءة وظاهر كلام ابن رشد  
انه لا يلزمه عين ولو ادعى عليه الطالب انه نسيه او غلط كما تقدم عن النوادر ونقله ابن بطال  
برمته ورأيت مكتوباً على هامش النسخة في حقوق المعين خلافه ويطرقها العمل انظر نوازل  
ابن الحاج والمفيد والله سبحانه وتعالى أعلم (الخامس) الحاطم من ادعى عليه بشئ فلم يقر به ولم  
ينكره وقال عقب دعوى المسمى وانالى عليك ايضا حق او شئ مما عساه فلا يكون ذلك اقرارا نقله  
ابن فرحون عن المازري (السادس) الحاطم يختلف في السكوت هل هو كالاقرار ام لا فتى  
العتبية مثل عن رجل جاء فقام فقال اشهدكم اني على فلان كذا ذنبا وانا وفلان معهم ساكت لم  
يقبل نعم ولا لا ولم يسأله الشهود ثم جاء يطلب ذلك منه فقال لا شئ لك علي فقال ذلك لازم له لسكوته  
حين الاشهاد عليه ابن رشد اختلف في السكوت هل بعد اذ نافي الشئ واقرا راعا على قولين  
مشهورين منصوصين لابن القاسم في غير ما موضع من كتبه أحدهما انه اذن وثانيهما  
ليس باذن وأظهرهما انه ليس باذن لان قول النبي صلى الله عليه وسلم والبكر تستأذن  
في نفسها واذنهما صحتها دليل على ان غيرها بخلافها في الصمت وقد اجعوا على هذا في السكاح  
فوجب ان يقاس ما عداه عليه الا ما يعلم بمسقط العادة ان احدا لا يسكت عليه الا برضا منسه  
فلا يختلف في ان السكوت عليه اقرار به كمن يرى حل امرأته ويسكت ولا ينكره ثم ينكره بعد  
ذلك وما أشبه ذلك اه ثم قال وفي مذهب ابن رشد ابن القاسم فيمن سئل عند موته هل لاحد عندك  
شئ فقال لا قبل ولا امرأتك وهي سامعة ساكتة فانها تختلف ان حقهما عليه الى الان وتأخذ  
ان قامت لها بهينة ولا يضرها سكوتها ثم قال وقال ابن القاسم فيمن قال لرجل فلان الساكن في  
منزلك بم اسكنته فقال أسكنته بلا كرامو الساكن سامع لم ينكر ولم يغير ثم ادعى ان المتزل له فقال  
لا يقطع سكوته دعواه ان أقام البينة ان المتزل له ولا يخلف لانه يقول ظننت انه يلاعبه زاد ابن  
سلون كتب شجرة الى سحنون فيمن أوصى بعتق أمته وهي سامعة ساكتة فلما ماتت هات انا حرة

العين (قوله مثل) اي ابن  
القاسم (قوله أشهدكم)  
بضم فسكون (قوله وفلان  
معهم) حال (قوله ثم جاء) أي  
المشهد (قوله ذلك) أي  
المشهد به (قوله منه) أي  
فلان المشهد عليه في حضرته  
وسكوته (قوله فقال) أي  
المطلوب (قوله فقال) اي ابن  
القاسم (قوله ذلك) أي  
المشهد به (قوله) اي المشهد  
عليه (قوله اختلف) بضم  
التاء (قوله على قولين) صلة  
اختلاف (قوله دليلا) اسم  
ان مؤخر (قوله على هذا)  
أي ان صحت غير البكر ليس  
اذنا (قوله عداه) أي السكاح  
(قوله عليه) أي السكاح  
قوله يستقر) بكسر القاف  
أي مستمر ودائم كان صفة  
للعادة فقطم عليها واضيف  
اليها (قوله يختلف) بضم  
الياء وفتح اللام (قوله ثم  
قال) اي الحاطم (قوله مذهب)  
بضم فسكون ففتح (قوله ثم  
قال) اي ابن رشد (قوله ثم  
ادعى) أي الساكن (قوله  
فقال) أي ابن القاسم (قوله  
سكوته) أي الساكن (قوله  
دعواه) أي الساكن ان  
مسكنه (قوله أقام)

الساكن (قوله ولا يخلف) أي الساكن (قوله لانه) أي الساكن (قوله شجرة) فاعل  
كتب (قوله قالت) أي المرأة الموصى بعتقها



(قوله فقال) أي مضمون (قوله قسم) بضم فكسر (قوله لم يقسم) بضم الياء وفتح السين (قوله به) أي دفعها الرسول (قوله فسكت) أي ربهما (قوله ثم طالبه) أي رب الوديعة المودع بالفتح (قوله بها) أي الوديعة (قوله فانه) أي ربهما (قوله بقبضه) أي الرسول (قوله يفرمه) أي المودع بالكسر المودع بالفتح مثل الوديعة أو قيمته (قوله ولو علم) أي ربهما (قوله به) أي قبض الرسول (قوله وقال) أي ربهما (قوله فيطالبه) أي ربهما المتقاض به أي المال \* (فصل الاستطاق) \* (قوله الاقرار) جنس (قوله بالنسب) فصل مخرج الاقرار بغيره (قوله وأقرده) أي الاستطاق (قوله ادعاء المدعي) جنس ٤٢٧ (قوله انه أب لغيره) فصل مخرج ادعاء غيره ذلك (قوله يفسره) أي

الاستطاق (قوله به) أي الادعاء (قوله لانه) أي الشأن الخ هذه لا يقال (قوله هذا) أي طلب الحقوق (قوله أصله) أي معنائه (قوله وغلب) أي الاستطاق (قوله العلم) أي الفقه (قوله عليه) أي الاستحسان (قوله طرد) أي اتباع (قوله غلو) بضم الغين المعجمة واللام (قوله زيادة) (قوله فيه) أي الحكم (قوله فيعدل) بضم الياء وفتح الدال (قوله عنه) أي القياس (قوله يؤثر في الحكم) أي عند الاوference (قوله وهو) أي مراعاة الخلاف وذكره لتدبير خبره أو الاستحسان (قوله منه) أي الاستحسان (قوله مقتضى) بفتح الضاد (قوله فهو) أي العدول عن مقتضى القياس لذلك المعنى الذي لا يؤثر في الحكم (قوله بآب) أي أوبت (قوله جاز) أي نقض وزم (قوله صغيرا) كان (قوله فيها)

فقال لا يضرها سكوتهما وذكر البرزلي عن التونسي ان من له دين على ميت قسم بعض عقاره وهو حاضر حين قسمته لم يتكلم ثم تكلم بعد ذلك واعتذر بأنه ترك الكلام فان باقى العقار لم يقسم فانه يقبل منه ذلك ابن سميل اذا دفع وديعة لرسول بغير بينة ثم جاء ربهما فاعلم به فسكت ثم طالبه بها فانه يحلف ما أمر الرسول بقبضها وما كان سكوته رضا بقبضه ثم يفرمه ولو علم به وقال لا ادفع كالم فلا نا القابض يحتمل لى فى المال الذى قبضه منك كان رضا بقبضه فيطالبه به وبرئ الدافع ومثله فى النوادر والله سبحانه وتعالى أعلم \* (فصل) فى بيان أحكام الاستطاق وهو الاقرار بالنسب وأفرده بترجمة لاختصاصه بأحكام ابن عرفة الاستطاق ادعاء المدعى انه أب لغيره فيخرج هذا أبى أو بوفلان الرصاع لا يقال الاستطاق طلب الحقوق والادعاء اخبار فكيف يقسم به لانه يقال هذا أصله فى اللغة وغلب فى عرف الفقهاء على ما ذكره ابن عرفة ق روى ابن القاسم عن الامام مالك رضى الله تعالى عنهما الاستحسان تسعة أعشار العلم وهذا الباب أكثره محمول عليه البناني ابن رشد الاستحسان الذى يكثر استعماله حتى يكون أغلب من القياس هو ان يكون طرد القياس يؤدى الى غلو فى الحكم ومبالغة فيه فيعدل عنه فى بعض المواضع لمعنى يؤثر فى الحكم فيختص به ذلك الموضوع والحكم بغلبة الظن اصل فى الاحكام ومن الاستحسان مراعاة الخلاف وهو اصل فى المذهب منه قولهم فى النكاح المختلف فيه فسفه طلاق وفيه الارث وهذا المعنى أكثر من ان ينحصر واما العدول عن مقتضى القياس فى موضع من المواضع استحسانا لمعنى لا تأثير له فى الحكم فهو مما لا يجوز بالاجماع لانه من الحكم بالهوى المحرم ينص التنزيل قال الله عز وجل يا داود انا جعلناك خليفة فى الارض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فىضلك من سبيل الله ان الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب (انما يستطيق الاب) ابن القاسم وغيره اذا أقر رجل بآبى جازا قراره ولحق به صغيرا كان أو كبيرا انكر الابن أو أقر وفيها من ولد عنده صبي فاعتمه ثم استطقه بعد طول الزمان لحق به وان أكذبه الولد لا الام اتفاقا ولا الجرد على المشهور وروى الباجي وغيره عن أشهب ان الجدي استطق وتأوله ابن رشد يحمله على قول الجدي أبو هذا ابني ففى نوازل أصبح قلت فان استطق ولد ولد فقال هذا ابن ابني وابنه ميت هل يلحق به اذا كان له وارث معروف كما يلحقه به ابنه لصبيه قال لا لان ولد الولد فى هذا بمنزلة الاخ والعصبة والمولى لا يجوز استلحاقه اذا كان له وارث معروف وذلك ان ابنه لو كان حيا فأنكر ان يكون ابنه لم يكن للجد استلحاقه ابن رشد هذا كما قال انه لا يجوز للرجل ان

أي المدونة (قوله ولد) بضم فكسر (قوله وتأوله) أي قول أشهب يستلحق الجدي (قوله فان استطق) أي الجدي (قوله فقال) أي الجدي (قوله وابنه) أي الجدي ميت حال (قوله يلحق) أي ولد الولد (قوله به) أي الجدي (قوله له) أي الجدي (قوله معروف) أي ثابت (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله اذا كان له) أي الجدي (قوله ابني) أي الجدي (قوله فانكر) أي الابن (قوله يكون) أي المستلحق بفتح الحاء (قوله ابني) أي الابن (قوله انه) أي الشأن بيان ما ينفى من

(قوله يلحق) بضم الياء وكسر الحاء (قوله هو) أى ولده (قوله له) أى الولد صلة منكر (قوله به) أى الجدة (قوله فان قال) أى الجدة (قوله فلا يصدق) بضم ففتح مثقلا أى الجدة (قوله وان قال) أى الجدة (قوله يصدق) بضم فكسر أى الجدة (قوله انما يصدق) بضم ففتح مثقلا (قوله يختلف) بضم الياء وفتح اللام (قوله ولا يصح) أى الاستلحاق (قوله ما علمت) بضم ناء المتكلم مالت رضى الله تعالى عنه (قوله ونقل) أى ابن عرفة (قوله انه) أى ولد (قوله انما) أى الام (قوله لها) أى الام (قوله حكم) بضم فسكسر (قوله نسبته) أى الولد (قوله به) أى الولد (قوله لانهما) ٤٢٨ أى الوالد (قوله واختصت) أى الام (قوله منها) أى المدونة (قوله

يلحق ولده مولدا هو له منكر وقبل اذا استلحق الجد ولده لحق به حكمه التوذي وليس يصح الاعلى مانذ كره فان قال ابن ولدى او ولدا بنى فلا يصدق وان قال ابو هذا ولدى او والدهذا بنى يصدق والاصل فى هذا ان الرجل انما يصدق فى الحاق ولده بقرائه لافى الحاقه بقرائه غير وهذا مما لا ينبغي ان يختلف فيه زاد ابن عرفة البابى مالك رضى الله تعالى عنه فى كتاب ابن مهنون لا يصلح استلحاق الجد ولا يصح الامن الاب ما علمت فيه خلافا وقال اشهب يستلحق الاب والجد اه ونقل كلام البابى كلنسكت به على كلام ابن رشد ابن عرفة استلحاق الام لغو وفى نوازل مهنون فى رجل له امرأه وله ولد فزعمت المرأة انه ولدها من زوج غيره وزعم الزوج انه ولده من امرأه غير هاته يلحق بالزوج ولا يقبل قول المرأة ابن رشد لا اختلاف اعلم انها لا يجوز لها استلحاق ولد بخلاف الاب لان الولد يفسب الى آبيه لا الى أمه ولولا ما حكم به لكان نسبته الى أمه اولى لانها اخص به من آبيه لانهما اشتركا فى الماء واختصت بالحل والوضع ابن عرفة فى القذف منها ان تطرت امرأة الى رجل فقالت ابنى ومثله يولد لها وصدقها فلا يثبت نسبته منها اذ ليس هناك يلحق به وفى الاول منها ان جاءت امرأة بغيلام مفصول فادعت انه ولدها فلا يلحق بها فى ميراث ولا يحكم فى اقترى عليها ابن يونس مهنون ما علمت بين الناس اختلافا ان اقرار الرجل بولد او ولد او أخت او غيرهم من سائر القربان لا يجوز ولا يثبت مع وارث معروف او مع غير وارث قال هو واصبح وان لم يكن له وارث معروف ولا مولى غير هذا المقر به فانه يجوز اقراره ويستوجب ميراثه ولا يثبت به نسب وان أتى بعد ذلك آخر وأقام البينة انه وارثه كان أحق بالميراث من المقر له وقال مهنون أيضا لا يجوز اقراره له ولا يرثه وان لم يكن له وارث معروف لان المسلمين يرقونه بذلك كالوارث المعروف اصبح ان اقربان هذا الرجل وارثه وله ورثة معروفون وليت المقر حتى مات ورثته المعروفون فان ميراثه لهذا الذى اقره انه وارثه وكانه اقرب به ولا وارث له وانما يستلحق الاب (مجهول النسب) فيها المالك من ادعى ولدا لا يعرف كذبه فيه لحق به ابن القاسم الذى يمين به كذبه مثل ان يكون له أب معروف أو هو من الممولين من بلدة علم انه لم يدخلها كالزنج والصقالبة أو تقوم بيعة ان أمه لم تزل زوجة لغير حتى ماتت واما ان استلحق مجهولا من بلدة دخلها لحق به فى تهذيب الطالب بعض أشياخنا اذا قامت بيعة ان أم الصبي لم تزل زوجة لفلان وجب المدعى هذا المدعى وكذا شفى بعض شيوخنا انه اذا عرف للولد نسب وادعاه رجل فانه يحد المدعى وكانه نقاه من نسبه وفى هذا عندى نظراء أبو الحسن ان قامت البيعة ان لم تزل زوجة لغيره يحد قذف لانه نقاه عن نسبه (ان لم يكذب)

وصدقها) أى الرجل المرأة (قوله نسبه) أى الرجل (قوله الى المرأة) (قوله منها) أى المدونة (قوله فلا يلحق) أى الولد (قوله بها) أى المرأة (قوله ولا يصح) بضم ففتح مثقلا (قوله اقترى عليها) أى نقاه عنها (قوله سائر) أى باقى (قوله هو) أى مهنون فصل به ليصح العطف على المستتر فى قال (قوله له) أى المقر (قوله فانه) أى الشأن (قوله يستوجب) أى يستحق (قوله به) أى اقراره به (قوله آخر) فاعل أتى (قوله وأقام) أى الآخر (قوله وارثه) أى المقر (قوله بذلك) أى الاسلام (قوله وكانه) بفتحات مثقلا أى المقر (قوله ولا وارث له) أى المقر حال (قوله فيها) أى المدونة خبر مقدم (قوله لا يعرف) بضم فسكون ففتح (قوله كذبه) أى المدعى (قوله فيه) أى ادعائه (قوله لحق) أى الولد (قوله به) أى المدعى (قوله لانه) بضم الياء أى المدعى (قوله نقاه) أى الولد (قوله او

هو) أى الولد (قوله الممولين) أى الجاهل بين (قوله علم) بضم العين (قوله انه) أى المدعى (قوله امه) أى الولد (قوله لغيره) أى المدعى (قوله دخلها) أى المستلحق بكسر الحاء (قوله شفى) أى اختار (قوله عرف) بضم فكسر (قوله وادعاه) أى الولد (قوله وكانه) بفتحات مثقلا أى المدعى (قوله نقاه) أى الولد (قوله انما) أى المرأة التى ادعى رجل ان ولدها ولده (قوله لغيره) أى المدعى (قوله يصح) بضم الياء أى المدعى (قوله لانه) أى المدعى (قوله نقاه) أى الولد (قوله عن نسبه) أى الولد



بضم فكسر (قوله من ولائهما) أي لامة وولدها بيان ما (قوله موتهما) أي الامة وولدها (قوله ولو اعنت) أي المبتاع (قوله قوله)  
 أي البائع (قوله فيها) أي الام (قوله وقبلته) بفتح فكسر أي قوله (قوله ولحق) أي الولد (قوله به) أي البائع (قوله ورد) أي  
 البائع (قوله لا قراره) أي البائع (قوله المعنى) بفتح التاء (قوله والحقت) بضم التاء (قوله واخذ) أي البائع (قوله وان لم يهتم)  
 أي البائع (قوله فيها) أي الام (قوله لدانيتها) أي الام عدا لم يهتم فيها (قوله ورد) أي البائع (قوله وان اتهم) أي البائع (قوله  
 فيها) أي الام (قوله فلا ترد) أي الام (قوله اليه) أي البائع (قوله اولاته) أي غيره عطف على ملك (قوله فان كان المستطيق) أي  
 بالفتح (قوله ملكه) أي مستطيقه بالكسر (قوله فانه) أي المستطيق بالفتح (قوله وان كان) أي المستطيق بالكسر (قوله فانه)  
 أي المستطيق بالفتح (قوله به) ٤٣٢ أي المستطيق بالكسر (قوله يبعه) أي المستطيق بالفتح (قوله وان اعنته)

ثبت له من ولائهما ويرد البائع الثمن وكذلك ان استطيقه بعد موتهما ولو اعنت الام خاصه لم  
 أقبل قوله فيها وقبلته في الولد ولحق به ورد الثمن لا قراره انه عن أم ولد ولو كان الولد خاصة  
 هو المعنى لثبت ولاؤه لمعتقه والحقت الولد المستطيقه واخذ الام لم يهتم فيها لدانيتها وورد الثمن  
 وان اتهم فيها فلا ترد اليه وكذلك الجواب اذا باع الامة وهي حامل فولدت عند المبتاع فيمّا ذكرنا  
 ١٥ وهذه المسئلة اشار اليه المصنف بقوله وان باعها فولدت فاستطيقه الخ وقوله ولحق به مطلقا  
 أي سواء اعنت الام ولم يعتقها او اعنت احد هما دون الآخر الا ان قوله فيها الحقت به نسب  
 الولد ولم أزل عن المبتاع ما ثبت له من ولائه مما يخالف قوله في المسئلة الاولى ينقض البيع  
 والعنت فحصل من هذا انه اذا استطيق من هو في ملك غيره أو ولائه فهل يصدق ويلحق به أولا  
 قولان وعلى القول بتصديقه وهو الظاهر فان كان المستطيق لم يدخل في ملكه فانه يبقى في ملك  
 مالكه وان كان هو البائع فانه يلحق به وينقض بيعه ان لم يعتقه مشتر به وان اعنته مشتر به  
 فهل ينقض البيع والعنت أولا قولان ويظهر من كلام ابن رشد ترجيح القول بنقض البيع  
 والعنت فانه قال في آخر نوازل مضمون اذا استطيق الولد الذي باع أمه وكان ولد عنده  
 ولم يكن له نسب وهو حي فلا اختلاف في انه يلحق به وينسخ البيع فيه ويرد اليه ولدا  
 وأمه أم ولد وان كان الولد قد اعنت وينقض العنت وقبل لا ينقض ويلحق بجهول القرب  
 مستطيقه ان صغيرا (وان كبر) يكسر الموحدة المستطيق بالفتح أي كان بالغاً حين استطاقه  
 ابن عرفة ابن شمس وابن الحاجب لا كلام للمستطيق ولو كان كبيراً فقبله ابن عبد السلام  
 وابن هرون دون ذلك خلاف فيه وذكر في اختصار الحنفية ان في شرط الاستطاق تصديق  
 المستطيق اذا كان ممن يعقل طرفاً الاولى لابن خروف والحق في اشتراطه الثانية للبيان  
 والجواهر عدمه الثالثة للصقلي يشترط في مجهول حوز الام لا في غيره وفي أمهات الاولاد منها  
 من ولد عنده صبي فاعتقه ثم استطيقه بعد طول الزمان لحق به وان كذبه الولد وفي الشهادات  
 منها من ادعى على رجل انه ولده أو والد لم يحلف له فظاهره شرط التصديق وكذا قولها في الولا  
 والموارث من ادعى انه ابن فلان أو أبوه أو انه مولاه من فوق أو من أسفل وفلان يجهده

أي المستطيق بالفتح (قوله  
 فانه) أي ابن رشد (قوله  
 وكان) أي الولد (قوله ولد)  
 بضم فكسر (قوله) أي  
 الولد (قوله وهو) أي الولد  
 (قوله في انه) أي الولد (قوله  
 به) أي مستطيقه بالكسر  
 (قوله فيه) أي الولد (قوله  
 ويرد) بضم فتح منقلا  
 (قوله اليه) أي باعته (قوله  
 ولدا) أي محكوما بولدينه  
 مستطيقه حال من نائب فاعل  
 ير (قوله وأمه) أي الولد  
 (قوله أم ولد) أي مستطيقه  
 (قوله وان كان الولد قد  
 اعنت) بضم الهمزة مبالغة  
 (قوله المستطيق) بالفتح  
 (قوله ولو كان) أي المستطيق  
 (قوله قبله) بكسر الموحدة  
 (قوله فيه) أي كونه لا كلام  
 له (قوله وذكر) بضم  
 التاء (قوله المستطيق)  
 بالفتح (قوله اذا كان) أي

المستطيق (قوله طرفاً) بضم الطاء والراء جمع طريق (قوله الاولى) بضم الهمزة (قوله والحق) بفتح  
 الحاء المهملة وسكون الواو وكسر القاموس الباء (قوله اشتراطه) أي تصديق المستطيق (قوله عدمه) أي اشتراط تصديقه (قوله  
 يشترط) بضم الياء والراء أي تصديقه (قوله منها) أي المدونة بيان أمهات الاولاد (قوله ولد) بضم فكسر (قوله لحق) أي الصبي  
 (قوله به) أي مستطيقه (قوله وان كذبه) أي المستطيق (قوله منها) أي المدونة بيان الشهاد (قوله لم يحلف) أي المدعى عليه  
 (قوله) أي المأثري (قوله مولاه من فوق) أي معتقه بالكسر (قوله أو من أسفل) أي معتقه بالفتح (قوله يجهده) أي أبوه  
 أو بونه أو كونه مولاه (قوله) أي المدعى

(قوله ايقاع) اى اقامة (قوله عليه) اى المدعى عليه (قوله ويقضى) بضم الياء وفتح الضاد (قوله له) اى المدعى بالشهادة له به  
 الابنة من بؤنه أو ابنة أو كونه مولاه (قوله من التوادى) بيان كآب الاقرار (قوله فان لم يحزه) اى الولد (قوله نسب) اى لغير  
 مستحقته (قوله كذبه) اى مستحقته (قوله وان سمعت) اى المرأة (قوله غيره) اى مستحقته (قوله وحضر) اى من سمعته المرأة  
 (قوله فادعاه) اى المسمى الولد (قوله كان) اى المسمى (قوله به) اى الولد (قوله ان كانا) اى المرأة والمسمى (قوله والا) اى وان لم  
 يكونا طارئين (قوله تنظر) بضم ن. كسر (قوله يعرف) بضم فسكون فتفتح (قوله يحوزها) اى المرأة (قوله فان لم تكن) اى المرأة  
 (قوله كان) اى الولد (قوله منما) اى مستحقته ومماها (قوله هذا) اى قوله فان لم تكن فى - بإضافة أحد كان ولد زنا الخ (قوله  
 بشرط) صلة القول (قوله بثبوت) صلة شرط (قوله أم) مفعول نكاح المضاف للقاعة (قوله أو ملكه) عطف على نكاح اى  
 المستحق (قوله اياها) اى أم الولد (قوله وهو) اى قوله فان لم تكن فى حيازة أحد الخ (قوله أولا) بشد الواو (قوله فيها) اى  
 المدونة خبر مقدم (قوله ثم ادعاه) اى الملاحن الولد (قوله موته) اى الولد ٤٣٣ (قوله عن مال) صلة موته (قوله فان كان له)

اى الولد (قوله ضرب) بضم  
 فكسر اى المدعى (قوله  
 الحد) اى لقتل زوجته  
 (قوله ولحق) اى الولد  
 (قوله به) اى المدعى (قوله  
 وان لم يترك) اى الولد (قوله  
 قوله) اى المدعى (قوله  
 لانه) اى المدعى (قوله  
 يقيم) بضم الياء وفتح الهاء  
 اى المدعى (قوله فى ميراثه)  
 اى الولد (قوله ويحد) اى  
 المدعى حد فقه زوجته  
 (قوله ولا يرثه) اى المدعى  
 الولد (قوله ومن الاستغناء)  
 خبر مقدم (قوله عن مال  
 وموال) اى عتقه صلة  
 مات (قوله به) اى ولد  
 الملائنة (قوله ولم يترك)

ايقاع البيئة عليه ويقضى له وفى باب الاقرار بالولد من كآب الاقرار من التوادى مجمل من ادعى  
 فى ولد من امرأة انه ولده منها فقال تبلى هو ولدى من غيرك ولم تسبم أحدا فان لم يحزه نسب لحق  
 بمسحقته ان لم يتبين كذبه وان سمعت غيره وحضر فادعاه كان أحق به ان كانا طارئين والآنظر  
 من كان يعرف يحوزها فان لم تكن فى حيازة أحد كان ولد زنا ولا يلحق واحد منهم ما قلت هذا  
 باقى على القول بشرط الاستلحاق بثبوت تقدم نكاح المستحق أم الولد أو ملكه اياها وهو  
 مناف لقوله أولا وان لم تسبم أحد الخ الولد بمسحقته فتأمله ويلحق مجهول النسب مستحقته  
 ان كان حيا بل (أو) اى وان (مات) المستحق بالفتح ق فى من نقي ولدا بلعان ثم ادعاه بعد موته  
 عن مال فان كان له ولد ضرب الحد ولحق به وان لم يترك ولدا فلا يقبل قوله لانه يقيم فى ميراثه  
 ويحد ولا يرثه ومن الاستغناء أشهب اذا مات ولد الملائنة عن مال وموال ثم أقربه الملاحن ولم  
 يترك ولدا ولا ولد ولا يصدق لاتهم امه بغير الولد والمال لانه موقود وجب لامه وموالبه  
 أو المسلمين ان لم يكن له وارث وان كان ترك ولدا أو ولدا ذكر أو أنثى صدق ولحق به وورث  
 نصيبه مع بنيه أو بناته وضرب الحد فى المستلطين بجمه ما لحق به الولد أو لم يلحق وكذا من باع أمة  
 حاملا ثم أقر بعد موت ولدها بانه ابنه فلا يصدق ان لم يترك ولدا ولا ولدا (و) اذا استطلق مبتنا  
 (ورثه) اى المستطلق بالكسر المستطلق بالفتح (ان ورثه) اى المستطلق بالفتح (ابن) الخط  
 ظاهره ان هذا الشرط انما هو فى ارثه منه وأما نسبه فلا حق به وان لم يرثه ابن وهو كذلك كما  
 صرح به أبو الحسن فى كتاب اللعان وفيه خلاف وظاهر كلام المصنف انه انما يرثه اذا ورثه ابن  
 ذكر وانه لو ورثه بنت أو غيرها لا يرثه وهو خلاف ما تقدم له فى اللعان فانه قال فيه وورث

٥٥ من ث اى ولد الملائنة (قوله فلا يصدق) اى الملاحن فى اقراره به (قوله لاتهم امه) اى الملاحن (قوله وقد وجب)  
 اى ثبت الميراث (قوله لامه) اى ولد الملائنة (قوله وموالبه) اى معتقبه بالكسر (قوله أو المسلمين) اى بيت المال (قوله ان لم  
 يكن له) اى ولد المعتقة (قوله وان كان) اى ولد الملائنة (قوله صدق) بضم فسكون فتفتح (قوله من تركه) اى الملاحن من تركه ولده الذى أقربه بعد  
 لعانه فيه (قوله مع بنيه أو بناته) اى الولد (قوله وضرب) بضم فكسر اى الملاحن (قوله الحد) اى لقتل زوجته (قوله فى  
 المستلطين) اى مسئلة ترك الولد ونسبته عدمه (قوله لم يترك) اى الولد (قوله هذا الشرط) اى ان ورثه ابن (قوله فى ارثه) اى  
 الملاحن (قوله منه) اى الولد (قوله وأما نسبه) اى الولد (قوله به) اى الملاحن (قوله وان لم يرثه) اى الولد (قوله وفيه) اى لحق  
 النسب اذا لم يرثه ابن (قوله انه انما يرثه) اى المستطلق المستطلق (قوله اذا ورثه) اى المستطلق (قوله وانه لو ورثه) اى المستطلق  
 (قوله لا يرثه) اى المستطلق المستطلق (قوله له) اى المصنف (قوله فانه) اى المصنف (قوله قال فيه) اى اللعان

(قوله المستطيق) بكسر الحاء (قوله ان كان له) اي الميت (قوله اولم يكن) اي للميت ولد (قوله ثم ادعاه) اي الملاعن (قوله المتني (قوله بعد موته) اي الولد (قوله عن مال) صلة موت (قوله فان كان له) اي الولد (قوله ضرب) بضم فكسر اي الملاعن (قوله الحد) اي لقتل زوجته (قوله ولحق) اي الولد (قوله به) اي الملاعن (قوله وان لم يترك) اي الولد (قوله قوله) اي الملاعن (قوله لاتهامه) اي الملاعن (قوله في ميراثه) اي الولد (قوله ويحد) اي الملاعن حد قذفه زوجته (قوله ولا يرثه) اي الملاعن (قوله الولد (قوله فضل) باعجام الضاد اي قال (قوله غيره) اي قال غير فضل (قوله ولده) اي المستطيق (قوله وهذا) اي التفصيل (قوله واما النسب فلا حق) اي مطلقا (قوله الشيخ) اي قال ابو الحسن (قوله على هذا) اي نفى الحاق النسب كل تهمة (قوله ان يرث) اي المستطيق (قوله وان لم يكن له ولد وكثر ماله) (قوله نقله) اي ابن عرفة (قوله كلامها) اي المدونة (قوله انه) اي الشأن (قوله فلا يرث) اي الملاعن (قوله معها) اي بنت الملاعن فيه (قوله فانه) اي المريض (قوله اقراره) اي المريض (قوله لانه) اي الاقرار (قوله ارثها) اي البنت فتنتفي تهمة ٤٣٤ في اقراره لصديقه الملاطف بشدة شفقتة على بنته (قوله به) اي الولد الميت

المستطيق الميت ان كان له ولد اولم يكن وقل المال وما في اللعان هو الموافق لما في المدونة واي الحسن في كتاب اللعان ونفسها ومن نفي ولدا بلعان ثم ادعاه بعد موته عن مال فان كان له ولد ضرب الحد ولحق به وان لم يترك ولدا فلا يقبل قوله لاتهامه في ميراثه ويحد ولا يرثه أبو الحسن فضل بن مسلمة الا ان يكون المال يسيرا غيره أو يكون ولده عبدا وهذا انما هو في الميراث واما النسب فلا حق لان الحاق النسب يثنى كل تهمة الشيخ كان ينبغي على هذا ان يرث وليكن سبق النفي الى هذا الولد ابن عرفة في باب اللعان عقب نقله كلامها ظاهر كلامها ولو كان الولد بنتا وذكر بعض المغاربة عن أحمد بن خالد انه ان كان الولد بنتا فلا يرث معها بخلاف اقرار المريض لصديق ملاطف فانه ان ترك بنتا صح اقراره لانه يتقص قدر ارثها ابن حارث اتفقوا فيمن نفي الولد ولاعن فيه ثم مات الولد عن مال وولد للملاعن به انه يلحق به ويحد وان لم يترك ولدا فلا يلحقه واختلف في الميراث فنقول ابن القاسم فيها يدل على وجوبه وهو قوله ان لم يترك ولدا فلا يقبل قوله لتهمة في ارثه وان ترك ولدا قبل قوله لانه نسب يلحق به وروى البرقي عن أشهب ان الميراث قدر ترك لمن ترك ولا يحسب له ميراث وان ترك ولدا أبو ابراهيم فضل ان كان المال يسيرا قبل قوله ثم قال وما ذكره ابن حارث من الاتفاق على عدم استحقاقه ان كان الولد قد مات مثله لابن القاسم وابن المواز وأصبح أبو ابراهيم وغيره من القاسيين انما يثبت ان لم يكن له ولدا في ارثه فقط وأما نسبه فثبت باعترافه وقد صرح بهذا في نوازل مصنونه من كتاب الاستحقاق ونصه مصنونه في ابن الملاعنة به ان بنت وعصبة ثم يستطيقه الملاعن تلحق ابنة الميت بجدها ويرجع الجد على العصبة بالنصف الذي أخذوا من ميراث ولده ابن رشد هذا كما قال لان استحقاقه الميت الذي لاعن به استحقاق لابنته فتلحق بجدها وهذا مثل ما في المدونة ان الملاعن له

الملاعن فيه (قوله انه) اي الولد (قوله به) اي الملاعن (قوله ويحد) اي الملاعن (قوله وان لم يترك) اي الملاعن فيه (قوله فلا يلحقه) اي الملاعن فيه (قوله واختلف) بضم التاء (قوله فيها) اي المدونة (قوله وجوبه) اي ميراث الميراث (قوله وهو) اي كلامه فيها الدال على وجوبه (قوله قوله) اي ابن القاسم (قوله ان لم يترك) اي الملاعن فيه (قوله فلا يقبل قوله) اي الملاعن (قوله لتهمة) اي الملاعن (قوله في ارثه) اي الملاعن فيه تنازع فيه قول وتهمة ومفهومة قبوله في ملوقه به

(قوله وان ترك) اي الملاعن فيه (قوله قبل) بضم فكسر (قوله قوله) اي الملاعن (قوله الميراث) اي من استطاق مال الملاعن فيه (قوله ترك) بضم فكسر اي تركه الملاعن (قوله من ترك) اي الولد الملاعن فيه من الورثة (قوله ولا يحسب له) اي الملاعن (قوله ميراث) اي من الملاعن فيه (قوله وان ترك) اي الملاعن فيه (قوله قبل) بضم فكسر (قوله قوله) اي الملاعن (قوله ثم قال) اي ابن عرفة (قوله من الاتفاق الخ) بيان ما (قوله مثله الخ) خبر ما (قوله من القاسيين) بيان غيره (قوله انما يثبتهم) اي الملاعن (قوله ان لم يكن له) اي الملاعن (قوله في ارثه) اي الملاعن فيه صلة يثبتهم وهو المحصور فيه (قوله فقط) توكد المحصر (قوله واما نسبه) اي الملاعن فيه (قوله باعترافه) اي الملاعن (قوله بهذا) اي اتهامه انما هو في ارثه دون نسبه لثبوتها باقراره (قوله مصنونه) اي قال (قوله يستطيقه) اي ابن الملاعنة (قوله بجدها) اي الملاعن (قوله ولده) اي الملاعن فيه (قوله لان استحقاقه) اي الملاعن (قوله استطاق) خبر ان (قوله لاقته) اي الملاعن به (قوله وهذا) اي قول مصنونه في ابن الملاعنة (قوله مثل) بكسر فسكون (قوله ان الملاعن الخ) بيان ما يحذف من

(قوله بعدموته) أي الولد صلة استحقاق (قوله ولايتهم) أي الملاءمة (قوله له) أي الولد (قوله ولد) أي ابن (قوله فكلايتهم) أي الملاءمة (قوله مع الولد) أي الابن (قوله وان كان له) أي الملاءمة (قوله وان ورث) أي الملاءمة (قوله معها) أي البنت (قوله لكنه) أي ابن رشد (قوله بينه) أي الذكر (قوله غير) فاعل ورث (قوله حقوق) خبر ان (قوله وهذا) أي حقوق نسب الولد (قوله عليه) أي العبد (قوله مات) أي العبد (قوله ثم استحقه) أي العبد (قوله فانه يلحق) أي العبد (قوله به) أي بآتعه (قوله ويرث) أي بآتعه (قوله منه) أي العبد (قوله ان كان له) أي العبد ٤٣٥ (قوله فان كان) أي ولد العبد (قوله معه) أي ولد العبد

(قوله حظه) أي نصيب  
الاب (قوله من الدية) بيان  
حظه (قوله وان كان)  
أي ولد العبد (قوله ورث)  
أي الاب (قوله جميعها) أي  
الدية (قوله لان استحقاقه)  
أي العبد (قوله بعدموته)  
أي العبد (قوله لولده) أي  
العبد (قوله أنه) أي  
الشان (قوله ان وجد)  
بضم فكسر (قوله  
للمستحق) بفتح الحاء  
(قوله ورثه) أي المستحق  
(قوله المستحق) بكسرها  
(قوله وان يجب) بضم  
فكسر الخ حال (قوله  
اعترضه) أي في العمان  
(قوله منه) أي كلامها  
(قوله له) أي كلام المصنف  
(قوله فيرد) بفتح فضم  
(قوله أنه) أي المشتري  
(قوله بها) أي نفقته  
(قوله ان كان) أي العبد  
(قوله وعدمهما) أي

استحقاق الولد الذي لا عن به بعدموته ولا يثبتهم على أنه انما استحقه ليرثه ان كان له ولد فكلايتهم مع الولد وان كان له معه السدس فكذلك لا يثبتهم مع البنت وان ورث معها الثلث ان قد يكون مال الذي ترك الابن كثير فيكون سدسه أكثر من نصف مال من ترك بنتا ٨١ فحمل ابن رشد لفظ الولد في المدونة على الذكر لكنه ساوى بينه وبين البنت في الحكم • (فرع) • لو ورث المستحق غير ولد فلا يصدق مستحقه لان العلة فيه تصديقه مع الولد لحوق نسب الولد وهذا يرفع التهمة في فوازل يضمنون فبين باع عبد اوجى عليه المشتري جناية مات منها ثم استحقه بآتعه فانه يلحق به ويرث منه ان كان له ولد فان كان الولد من الاب معه حظه من الدية وان كان عبد اوزرث جميعها لان استحقاقه بعدموته استحقاق لولده واستحقاق النسب يرفع التهمة في الميراث واستقيد من هذه المسئلة فاندنان احدهما انه ان وجد للمستحق ولد كافر ورثه المستحق وان يجب الكافر من الميراث وهذا خلاف ما قاله المصنف في باب اللعان وقد اعترضه غ والثانية ان كلام المدونة المتقدم انما هو في ابن الملاءمة وكلام المصنف أعم منه وما في كلام سحنون موافق له والله أعلم (أو باعه) أي المستحق بالكسر المستحق بالفتح على أنه عبده ثم استحقه لحوقه (ونقض) بضم فكسر أي فسخ بيعه فبردا المستحق عنه (ورجع) مشتريه على بآتعه (بنفقته) أي المستحق بالفتح (ان لم تكن له) أي المستحق بالفتح (خدمة على الاربع) عند ابن يونس من الخلاف تقدم عن ابن عبد الرحمن انه يرجع بنفقته الى يوم استحقاقه كن تعد طرح ولده وقيل لا يرجع بها كن اشترى عبد افاستحق بجزية وقيل ان كان صغيرا لخدمة له رجع بنفقته وان كانت له خدمة اقربها المبتاع أو ثبتت فلا يرجع بنفقته ابن يونس وهذا اعدلها (وان) باع أمة بلا ولد ثم ادعى بآتعه (استبلاذها) أي الامه التي باعها (ب) ولد (سابق) منه على بيعها (ف) في قبول قوله ونقض بيعها وعدمهما (قولان) منصوحان (فيها) أي المدونة غ في كتاب أمهات الاولاد من المدونة ومن باع أمة فاعتقت فلا تقبل دعواه أنه كان أولادها الا بينة عياض في كتاب الا ببق قال مرة لا ترد مطلقا ومثله في كتاب المكاتب وقال مرة ترد اليه ان لم يثبت فيها وحكي بعضهم ان في كتاب الا ببق ليرد لها مطلقا أيضا وليس كذلك في روايتنا ٨٢ وأراد بعضهم التعمي فعنى قوله بسابق بولد سابق احتراز من التي بعدها والضمير في فيها المدونة (وان باعها) أي الامه (قولت) عند مشتريها لاقل من أقصى مدة الحمل أربع سنين أو خمس (فاستحقته) أي البائع ولدها بأن قال هو ابنه (لحق) ولدها به (ولم) الاولى لا (يصدق) بضم

القبول والنقض (قوله من المدونة) بيان كتاب أمهات الاولاد (قوله فاعتقت) بضم الهمز وكسر التاء (قوله دعواه) أي البائع (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله مطلقا) أي عن تقييدها بآتعه فيها (قوله له) أي البائع (قوله مطلقا) أي عن التقييد بعدم تهمة فيها (قوله التي بعدها) أي وان باعها فاولدت الخ (قوله أربع سنين الخ) بيان أقصى أمد الحمل (قوله أي البائع ولدها) تفسير للقاعل المستر والمفعول البارز (قوله بأن قال هو ابنه) تصوير لاستحقاقه (قوله ولدها) تفسير للقاعل بخلق المستتر فيه

(قوله بآنها) تفسير لنا بفاعل يصدق المستتر فيه (قوله بآنها) تفسير لنا بفاعل اتهم المستتر فيه (قوله فيها) أي الأمة صلة  
 اتهم (قوله فيها) أي المدونة خبر مقدم (قوله لما تطلق فيه الانساب) أي لاقل من أقصى أمد الحبل (قوله ولم يدعه) أي المبتاع الولد  
 (قوله فانه) أي الولد (قوله أي البائع) (قوله ويرد) بضم ففتح (قوله ان لم يتم) أي البائع (قوله فيها) أي الأمة (قوله ان اتهم)  
 أي البائع (قوله لم يرد) بضم ففتح (قوله اليه) أي البائع (قوله بخصته) أي الولد من ثمنه وأمه (قوله ولا تردى) أي الأمة للبائع  
 (قوله حتى يسلم) بفتح فسكون أي البائع (قوله العدم) بضم فسكون أي القدر (قوله الصباية) باهمال الصاد وموحدين أي  
 شدة المحبة (قوله فيها) أي الأمة (قوله ولو كان المستطلق) بكسر الحاء (قوله الحق) أي المستطلق بفتحها (قوله به) أي المستطلق  
 (قوله واتبع) بضم فكسراى المستطلق (قوله بقيته) أي المستطلق (قوله وان لم يتم) أي المستطلق (قوله فيها) أي الأمة (قوله  
 صلت) بفتح اللام وضمها (قوله فرغت) ٤٣٦ بفتح فضم أي خفت في عملها ونشطت فيه (قوله وهو) أي المستطلق الخ حال

ففتح مثلاً بآنها (فيها) أي الأمة التي باعها واستطلق ولدها فصارت أم ولده (ان اتهم) بضم  
 القوقبة مشددة وكسر الهاء بآنها فيها (أ) سبب (محبة) منه لها (أو) سبب (عدم) بفتح العين  
 والذال أي فقد (عن) لها من يدها اتفاقه مثلاً بعد قبضه من مشترى (أو) سبب (وجاهة) أي  
 نباهة أو جمال وحسن (ورد) بآنها ثمنها المشتريها ابن يونس لاعترافة بآنها أم ولد لا تباع  
 (ولحق به) أي البائع (الولد) الذي استطلقه لوطاً (مطلقاً) عن التقيد بعدم اتهامه فيها بشئ  
 مما تقدم أو بعدم عقبتها أو ببيعة الولد في فيها ومن ابتاع أمة وولدها وأبناها بلا ولد فولدت  
 عندهما لطلق فيه الانساب ولم يدعه وادعاه البائع فانه يلحق به ويرد اليه وتعود هي أم ولد  
 ان لم يتم فيها قال ابن القاسم ان اتهم فيها وهو لم يرد اليه الا الولد بخصته ولا تردى حتى يسلم  
 من خصلتين العدم والصباية فيها ولو كان المستطلق مدعي الحق به واتبع بقيته وان لم يتم فيها  
 بصباية ولا يباع صلت في بدنها وفرغت وهو ملق فلترد اليه ويرد الثمن ولا قيمة عليه في الولد وان  
 كان غير متم وهو عديم لحق به واتبع بقيته يوم أقرب به يرد على الحصة ولا ترد الأمة اليه اه من  
 ابن يونس (وان) استطلق رجل رقيقاً لغيره وكذبه مالكه فأنى استطاقه ثم (اشترى) المستطلق  
 بالكسر (مستطقه) بالفتح (و) الحال (المالك) جاز على المستطلق بالفتح (لغيره) أي المستطلق  
 بالكسر وكنهه المالك حين استطاقه فأنى ثم اشتراه (عتق) بفتحات المستطلق بالفتح على  
 مستطقه بالكسر لاعترافة بآنها ابنه والاب لا يستقر ملكه على ابنه وقوى الحكم بعبقه  
 بالتشبيه فقال (ك) عتق الرقيق على (شاهد) له بالعتق على مالكه فلم تقبل شهادته و(ردت)  
 بضم ففتح مثلاً (شهادته) أي الشاهد بالعتق لما منع قام به ثم اشترى الشاهد الرقيق المشهود له  
 فيعتق عليه لاعترافة بجزئته في فيها ان استطلق ابن أمة لرجل وادعى نكاحها وكذبه  
 السيد فلا يلحق به ولا يثبت نسبه منه الا ان يشترىه فيلحق به ويكون سراً كن ردت شهادته  
 بعتق عبده ثم اشتراه ولانه أقرب بآنه ولديشكاح لا يجرام وان ابتاع الام فلا تكون أم ولده ابن

(قوله فلترد) بضم التاء وفتح  
 الرأى أي الأمة (قوله اليه)  
 أي بآنها (قوله ويرد) بفتح  
 فضم أي بآنها (قوله عليه)  
 أي بآنها (قوله وان كان)  
 أي بآنها (قوله غير متم)  
 أي فيها (قوله وهو) أي  
 بآنها واره الحال (قوله لحق)  
 أي ولد الأمة (قوله به) أي  
 بآنها (قوله واتبع) بضم  
 فكسراً بآنها (قوله  
 بقيته) أي الولد (قوله يوم  
 أقرب) أي بآنها (قوله به) أي  
 الولد (قوله ولا ترد) بضم ففتح  
 (قوله اليه) أي بآنها (قوله  
 وكذبه) أي المستطلق بالكسر  
 (قوله حين استطاقه) صلة  
 كذبه (قوله فأنى) بضم  
 الهمز وكسر الفين المجهدة  
 أي استطاقه وبنى المستطلق  
 بالفتح رهاً للملك (قوله ثم

اشترى) أي المستطلق المستطلق (قوله لاعترافة) أي المشتري (قوله أنه) أي الرقيق (قوله ابنه) أي المشتري يونس  
 (قوله وقوى) بفتحين مثلاً أي المصنف (قوله بالتشبيه) صلة قوى (قوله له) أي الرقيق (قوله على مالكه) أي الرقيق (قوله به)  
 أي الشاهد (قوله فعتق) أي الرقيق (قوله عليه) أي الشاهد (قوله فيها) أي المدونة خبر مقدم (قوله ان استطلق) أي المكلف  
 الحر الرشد (قوله ان أمة) مفعول استطلق (قوله لرجل) نعت أمة (قوله وادعى) أي المستطلق (قوله نكاحها) أي الأمة (قوله  
 وكذبه) أي المستطلق (قوله فلا يلحق) أي ابن الأمة (قوله به) أي المدعى (قوله نسبه) أي ابن الأمة (قوله منه) أي المدعى (قوله  
 الا ان يشترى) أي المدعى ابن الأمة (قوله فيلحق) أي الولد (قوله به) أي المشتري (قوله ويكون) أي الولد (قوله ردت) بضم  
 ففتح (قوله ثم اشتراه) أي الشاهد العبد (قوله ولانه) أي المدعى (قوله بآنه) أي ابن الأمة (قوله ولد) بضم فكسراً (قوله وان  
 ابتاع) أي مستطلق ابن الأمة (قوله الام) أي الأمة (قوله فلا تكون) أي الأمة (قوله ام ولد) أي المبتاع (قوله به) أي المستطلق



(قوله لانه) اي المدعي (قوله في ملك غيره) حال من المفعول (قوله منه) اي مشتر بها (قوله به) اي مشتر بها (قوله به) اي ولدها (قوله من المدونة) بيان كتاب الولاء (قوله ابتاعه) اي الشاهد العبد (قوله منه) اي المشهود عليه (قوله على آية) اي الشاهد (قوله بعد موته) اي آية (قوله أنه) اي أيام (قوله اعتق) اي أبوه (قوله عبده) اي آية (قوله فردت) بضم ففتح (قوله شهادته) اي الابن (قوله في وصيته) اي آية (قوله قسمه) اي الشاهد (قوله وأقر) اي المكلف الحر الرشيد (قوله أنه) اي العبد مفعول أقر ب حذف الباء (قوله أو شهد) اي المشتري (قوله أو قال) اي المشتري ٤٢٧ (قوله نسبه) اي المستلق بالفتح (قوله

ه) اي مستلقه بالكسر (قوله هذا) اي كون الميت المستلق بالكسر وطالب ارثه مستلقه بالفتح (قوله وان كان ظاهر كلام ابن الحاجب الخ) حال (قوله عكس هذا) اي ان الميت المستلق بالفتح والقائم بأرثه مستلقه بالكسر ونص ابن الحاجب ولو استلق ذا مال وله وارث لم يرثه وكذلك ان لم يكن له وارث على الاصح بناء على ان المسلين كالوارث أولا ٨١ (قوله هذا) اي الخلاف (قوله في العكس) اي اذا كان المقرب ذا مال (قوله انه) اي الشأن (قوله بينهما) اي فرض أهل المذهب وظاهر كلام ابن الحاجب (قوله لانه) اي المقرر (قوله وصدقه) اي المقرر (قوله الآخر) اي المقر (قوله منها) اي المقر والمقر (قوله ولذا) اي عدم الفرق بينهما (قوله

يونس لانه أولاده في ملك غيره ولو اشتراها حاملا وادعى ان جهلها منه بنكاح فان الولد يلحق به وتكون هي أم ولده الخط في كتاب الولاء من المدونة من شهد على رجل أنه اعتق عبده فردت شهادته ثم ابتاعه منه أو شهد على آية بعد موته أنه اعتق عبده في وصيته فصار العبد في قسمه أو أقر بعد ان اشترى عبدا أنه حر أو شهد ان البائع اعتقه والبائع منكر أو قال كنت بعت عبدي هذا من فلان فأعتقه وفلان يجهل ذلك فالعبد في ذلك كله حر بالضرورة ولا يؤمن زعم هذا أنه اعتقه (وان استلق) شخص شخصا (وارثا غير ولد) مستلقه بالكسر كاخو وعم وأب وأم فلا يثبت نسبه له و (لم) الاولى ولا (يرثه) اي المستلق بالفتح المستلق بالكسر (ان كان) اي وجد (وارث) للمستلق بالكسر غ كذا في النسخ الصحيحة بالشروط المنب ولا يصح غيره الخط اختلقت النسخ ففي بعض النسخ الصحيحة ان يكن بلفظ المضارع واسقاط لم وكتب عليها صاحبها انه كذلك في نسخة مقابلة على نسخة بخط المصنف وفي بعضها ان كان وارث وهي صحيحة أيضا موافقة لما قبلها وهذا هو المرافق للثقل ولما قدمه المصنف في فصل اختلاف الزوجين وفي بعضها ان لم يكن بثبوت لم وهي غير صحيحة لانها تؤدي عكس المراد والمعنى على النسخة الصحيحة ان من استلق غير ولد فلا يرث المستلق الذي هو غير ولد الذي استلقه ان كان هناك وارث (والا) اي وان لم يكن هناك وارث (في) ارثه (خلاف) هذا الذي فرضه أهل المذهب في صورة هذه المسئلة وان كان ظاهر كلام ابن الحاجب عكس هذا فقد قال ابن عبد السلام انما هذا اذا كان المقر ذا مال ومسئلة المصنف يعني ابن الحاجب في العكس فتأمل ٨١ ولكن الذي يظهر أنه لا فرق بينهما لانه اذا قال هذا أخي وصدقه الآخر فكل منهما قد استلق غير ولد ولذا ترك المصنف الكلام عليها وشرح نت نسخة ان لم يكن وارث على ظاهرها فقال ولم يرثه ان لم يكن وارث غيره والابان كان هناك وارث غيره بخلاف هل يرث معه أولا هذا ظاهر كلامه وعليه قرره الشارحان ثم تعقبه الشارح بأنه عكس ما عليه أصحابنا وهو ان الخلاف انما هو مع عدم الوارث وأما مع وجوده فلا ٨١ وما تعقبه الشارح مشله للمصنف في اثنا مفصل التنازع في الزوجية حيث قال وفي الاقرار بوارث وليس ثم وارث ثابت النسب خلاف والعجب من الشارحين كونهم لم ينفوا على ذلك ق لاشك ان العبارة خاتمه هي ناو قد قال بهرام ابن عرفة اقرا من يعرف له وارث يصيط بارثه ولو بولاء لغوا اتفاقا ومن ترجحة الاقرار بالولد من فرائض ابن يونس ان أقرت المرأة بزواج أو الرجل بزوجة وصدق الآخر صاحبها فقال أهل المدينة

عليها اي مسئلة ابن الحاجب (قوله وعليه) اي ظاهر صلة قرر (قوله الشارحان) اي بهرام والبساطي (قوله تعقبه) اي كلام المصنف (قوله الشارح) اي بهرام (قوله بأنه) اي كلام المصنف (قوله وهو) اي ما عليه أصحابنا (قوله على ذلك) اي موافقة ما تقدم لما تقدم في التنازع (قوله خاتمه) اي المصنف (قوله قاله) اي كونه خاتمه (قوله يعرف) بضم فسكون ففتح (قوله لغوا) خبر اقرار (قوله من ترجحة) خبر مقدم (قوله فرائض ابن يونس) بيان ترجحة الخ (قوله الآخر) اي الزوج في الاولى والزوج في الثانية

(قوله ان كانا) اي الزوجان (قوله قبل) بضم فكسر (قوله غلظا) اي عن ثقيدهما بالطارتين (قوله وهو) اي المقربة (قوله وارثه) اي المقر (قوله كذبه) اي المقر (قوله الاربعة) اي الزوجة والزوج والرجل والمرأة المقران بمعنى يكسر التاء (قوله فانه) اي ذا القرض (قوله وهو) اي القولة وذكره لئلا يجهل (قوله قولي) بفتح اللام (قوله فانه) اي ابن القاسم (قوله مابني) اي بعد فرض الوارث المعروف ٤٣٨ (قوله للمقرله) بفتح القاف (قوله اذا كان) اي المقرله (قوله كان) اي مال الميت

ان كانا غريسين طارتين قبل قولهما خلافا لاهل العراق في قبول قولهما مطلقا وان اقر الرجل أو المرأة بمولى فقال هذا مولاى اعترفى فاجاع اهل المدينة وأهل العراق ان اقراره يثبت وهو وارثه بالولاء الا ان يتبين كذبه فهو لاء الاربعة الذين يجوز اقرارهم ويورثون فان استلحق أحد غير هؤلاء مثل أخ أو ولد ابن أو جسد أو غيرهم من الاطراف لم يميز استلحاقه لكن ان مات المقر أو المقر به فان كان للميت وارث معروف يحيط بالمال لم يكن المقر له متى عند جميع الناس وان كان المعروف ذا فرض لا يستوعب المال فانه ياخذ فرضه ويكون ما يبقى لميت المال الا في قولة شاذة وهو أحد قولى ابن القاسم فانه جعل ما يبقى للمقرله اذا كان من العصبه وان لم يكن للميت وارث معروف من عصبه وذى سهم الا ان له ارحم من مثل النحال والنسالة فان المال لميت المال الا في القولة الشاذة لابن القاسم فانه جعل المال للمقرله وقال أهل العراق للمال لذى الرحم دون المقرله ودون بيت المال وان لم يكن للميت ذومهم ولا عصبه ولا ذومهم كان لميت المال عند أهل المدينة الا في قولة ابن القاسم فانه جعل المال للمقرله وهذا أحد قولى مصنون ان المال لميت المال دون المقر به ابن عرفة وقاله أشهب ابن يونس وقال مصنون وأصبح ابن اقر باخ أو ابن عم ونحوه وليس له وارث معروف ولا مولى غير هذا المقر به فانه يجوز اقراره ويستوجب بذلك ميراثه ولا يثبت به نسبه أبو عمرو وقاله الامام مالك رضى الله تعالى عنه وجهه ورأى أصحابه ابن رشد وقاله ابن القاسم في المدونة وغيرها أبو بكر استحب في زمتنا هذا اذا لم يكن له وارث معروف ان المقر له أولى من بيت المال اذ ليس ثمة مال يصرف في مواضعه ومثل ابن عتاب عن اقرت بابن عم أبيها في عقد فقال فيه علة لعدم رفع العاقد نسبه ما لم يجبه عهدها ورأى له مصلحة صاحب الموارث والادوية عليه العيين ويرث وأفق غيره بثبوت ارثه بلا عين فقد تحصل من هذا ان المذهب عند ابن يونس لا يرث باقرار وقال ابن رشد مذهب المدونة الارث بالاقرار وعزاه الباجي لمالك وجهه ورأى أصحابه رضى الله تعالى عنهم (ومخسه) اي انطلاف في ارث المقر به من اقراره اذا لم يكن له وارث معروف (الختار) اي التخصي فهو اسم فاعل هنا (بما اذا لم يطل الاقرار) بالوارث وأما مع الطول فلا خلاف عنده في الارث به لئلا يثقل على صدقه في التخصي ان قال هذا أخى فاذا لم يكن له ذؤنوب ثابت يرثه فقبل المال لميت المال وقبل المقر له أولى وهذا أحسن لان له بذلك شبهة ولو كان الاقرار في العصة وطالت المدقوه ماعلى ذلك يقول كل واحد منهما للآخر أخى أو يقول هذا عى ويقول الآخر ابن أخى ومثرت على ذلك السنون ولا أحديدى بطلان ذلك لكان حوزا قيل لسنون لو ان رجلا كان مقرا في حياته ان فلانا مولا فلما مرض قال فلان ابن عى لرجل ولا وارث له غيره ما وقال ابن عى ولم يقل لاب وأم

(قوله وهذا) اي جعل المال لميت المال (قوله قولي) بفتح اللام (قوله ان المال لميت المال دون المقر به) بيان أحد قوليه بفتح من (قوله استحب) بضم التاء وكسر الهمزة (قوله ثم) بفتح المثلثة نظرف مكان (قوله يصرف) بضم فسكون ففتح (قوله عتاب) بفتح العين المهملة وشد التنناة فوق آخره موحدة (قوله عقد) اي وثيقة (قوله فقال) اي ابن عتاب (قوله فيه) اي العقد (قوله نسبهما) أي المقر والمقر به (قوله له) أي المقر به (قوله والى) أي وان لم يصلح صاحب الموارث (قوله فعلبه) اي المقر به (قوله غيره) اي ابن عتاب (قوله ارثه) اي المقر به (قوله وعزاه) اي الارث بالاقرار (قوله فهو) اي لفظ مختار (قوله تبرع) اي على نفسه بالتخصي (قوله اسم فاعل) اي وان صلح لكونه اسم مفعول في غير هذا المثل لئوال الحركة الفارقة بينهما بالاعلال (قوله عنده) اي

التخصي (قوله به) اي الاقرار (قوله لئلا يثقل) اي الطول (قوله صدقه) اي المقر (قوله فاذا لم يكن له) اي المقر ثم (قوله المقر له) بفتح القاف (قوله أولى) اي من بيت المال (قوله وهذا) اي تقديم المقر له على بيت المال (قوله لان له) اي المقر له (قوله هو) اي الشخصان (قوله على ذلك) أي الاقرار (قوله لكان) اي طول اقرارهما (قوله مولا) اي معتقه يكسر التاء (قوله فلما مرض) اي المقر (قوله قال) اي المقر (قوله فلان) اي غير مولا (قوله ولا وارث له) اي المقر (قوله غيره) اي المقر به

(قوله ثم مات) أي المقر (قوله فقال) أي مضمون (قوله لا يكون له) أي المقر له بنوة الم (قوله ولا يرث) أي ابن الم (قوله بالشك) أي في كونه شقيقاً أو لابن أو لام (قوله لانه) أي المولى (قوله قبله) أي مضمون (قوله في مرض) صلة قال (قوله ثم قال) أي المقر المرض (قوله فلان) أي غير مولا (قوله فقال) أي مضمون (قوله أنه) أي الشأن ٤٣٩ (قوله إذا كان له) أي المقر (قوله بارثه) أي المقر (قوله لغو) خبر

أي المقر (قوله لغو) خبر  
اقرار (قوله وان لم يكن له)  
أي المقر (قوله ولم يحط)  
أي بارثه (قوله كذا بنت)  
فقط (أي أقر بنحو أخ) (قوله  
عن قوله) أي ابن القاسم  
(قوله فيها) أي المدونة (قوله  
وغيرها) أي المدونة (قوله  
قولي) بفتح اللام (قوله  
وثانيهما) أي قولي مضمون  
(قوله وعلم) بضم العين (قوله  
من هذا) أي عز وابن عرفة  
(قوله وان جعله) أي القول  
بالارث الخ حال (قوله لان  
ابن عرفة من مقابله) أي  
عدم الارث الخ حلة علم من  
هذا الخ (قوله وقال) أي  
ابن عرفة (قوله وبه) أي  
الارث صلة أفتي (قوله  
وقال) أي ابن عتاب (قوله  
هو) أي القول بالارث  
(قوله ثم) بفتح المثناة (قوله  
به) أي الارث (قوله له) أي  
المقر به (قوله بينه) أي  
المقر له (قوله المتوفي) بفتح  
القاسم مثلاً (قوله ذلك) أي  
انه لا يرث الابعدي عنه (قوله  
به) أي شرط بينه في ارثه  
(قوله وحصل) بضم

ثم مات فقال لا يكون له شيء ولا يرث بالشك والميراث للمولى لانه قد انعقد له الولاء قبل له فان قال  
فلان مولا في مرض ثم قال بعد ذلك فلان ابن عبي لا وارث لي غيره ثم مات فقال يؤخذ باقراره  
للمولى ولا يكون الذي أقر بأنه ابن عبي شيء \* (تنبيهات) \* الاول الخط ظاهر قوله وارث انه اذا  
كان له وارث معروف لا يرثه المقر به اتفاقاً وان كان الوارث المعروف غير محيط بارثه وليس  
كذلك ابن عرفة اقرار من له وارث محيط بارثه ولو بولاء لغو اتفاقاً وان لم يكن له وارث أو كان  
ولم يحط كذا بنت فقط في أعمال اقراره قولان لابن القاسم في سماعه من الاستحقاق مع ابن  
رشد عن قوله فيها مع غيره هو مضمون في نوازله والباجي عن مالك وجهه وأصحابه رضى الله تعالى  
عنهم وأصبح وأول قولي مضمون وثانيه مامع أشهب وعلم من هذا قوة القول بالارث وان جعله  
المتبطل شاذ الان ابن عرفة عزام مقابله لمضمون في قوله الثاني مع أشهب وعز القول بالارث  
للجماعة المذكورين قبله وقال في مختصر الحوفي وبه أفتي ابن عتاب وقال به العمل وقال  
المتبطل هو شاذ واستحسنه بعض القرويين في زمانه فأن لا ليس ثميت مال \* الثاني ابن عرفة  
المعبر في ثبوت الوارث وعدمه انما هو يوم موت المقر لا يوم الاقرار قاله أصبح في نوازله ولم  
يحك ابن رشد غيره \* الثالث ظاهر كلام المصنف ان الميراث للمقر له على القول به بلا عين وهو  
كذلك على قول فان ابن رشد قال قد قيل ان الميراث لا يكون له الابعدي عنه ان ما أقر به المتوفي  
حق ويقوم ذلك من كتاب الولاء وذكر ابن سهل ان ابن مالك كان يفتي به وحصل ابن عرفة  
آخر كلامه في ذلك ثلاثة أقوال فصل في ثالثها بين بيان المقر وجهه نسبة المقر به اليه كقوله هذا أخي  
معين فلا عين وعدمه فقبب اليمين \* الرابع ان بين المقر وجهه نسبة المقر به اليه كقوله هذا أخي  
شقيق أو لابي أو لامي فواضح وان أجل كقوله هذا أخي أو ابن عبي فقال ابن عرفة في ذلك  
اضطراب ابن رشد الذي اقول به على مذهب ابن القاسم اذا قال فلان وارثي ولم يفسر حتى مات  
ان له جميع الميراث ان كان المقر بمن ينظرون به انه لا يفتي عليه من يرثه عن لا يرثه والا فلا يرثه  
بقوله فلان وارثي حتى يقول عبي أو ابن عبي الشقيق واللاب أو مولاى اعتقنى أو اعتقنى  
أو اعتق من اعتقنى أو ما أشبه وكذا ان قال فلان أخي قاصد الاشهاد له بالميراث كقوله أشهدكم  
ان هذا أخي يرثني أو يقال له هل لك وارث فيقول نعم هذا أخي وشبه ذلك وأما ان قال على غير  
سبب هذا أخي أو فلان أخي فلا يرث الا السادس لاحتمال كونه أخاه لأمه ولو لم يقل فلان أخي  
أو هذا أخي وانما سمعوه يقول يا أخي فلا يجب له بذلك ميراث لان الرجل قد يقول أخي حبلن  
لا قرابة بينهما أو ان تطول المدّة السنون وكل واحد يدعى صاحبه باسم الأخ أو الم  
فيتوارثان \* الخامس ان مات المقر به في حياة المقر ثم مات المقر وقام أولاد المقر لم يرث الاقرار  
فلا يجب لهم به ميراث المقر اذ لم يقر الا للميت الا أن يشهد أنه ان لم يكن باقيا حين موته فوله

مثلاً (قوله آخر) صلة حصل (قوله ذلك) أي بينه (قوله فصل) بفتح مثلاً (قوله وجه) مفعول بيان مضافاً لفاعله (قوله  
بالمقر له) صلة اتصال (قوله في رجل معين) صلة اتصال (قوله وعدمه) أي بيان وجه اتصال نسبهما الى رجل معين (قوله اليه) أي  
المقر صلة نسبة (قوله وان أجل) أي المقر (قوله اذا قال) أي المقر (قوله المقر به) بفتح القاف (قوله فلا يجب) أي ثبت (قوله  
به) أي الاقرار (قوله يشهد) بضم فسكون فكسر أي المقر (قوله أنه) أي المقر به (قوله موته) أي المقر (قوله فوله) أي المقر به

الذكور بنو ابن عمه وورثته المحبطون بخبرائه قاله في الميضية ابن سهل أفق أكثر أهل بعلبوس  
ان الولد يرث المقر وان غير واحد من أهل بعلبوس وابن مالك وابن عتاب أفقوا بأنه لا يرث والله  
أعلم \* السادس ابن رشد لا يجوز الاقرار بوارث اذا كان وارث معروف التسب او الولاء الا  
في خمسة مواضع الاقرار بولد أو ولد لولد أو أب أو جد أو زوجة معها ولد فان أقرب ولد لحق به نسبة  
وان أقرب بولد الولد فلا يلحق به الا أن يقربه الولد فيكون هو مستلمة أو يكون قد عرفه أنه ولده  
فيكون استلحق هو الولد واذا أقرب بأب فلا يلحق ويرثه الا اذا أقرب به الاب فيكون الاب هو الذي  
استلمقه وان أقرب بجد فلا يلحق به الا أن يقرب الجد بيانه ويقرب أوبه فيكون كل واحد منهما قد  
استلحق ابنه وان أقرب بزوجته لها ولد اقرب به فاقرب بالولد يرفع تهمة اقراره باقترنه وان لم تثبت  
الزوجية ولا عرفت وبالله تعالى التوفيق \* السابع ان اقرب هذا المشهد لا تحرانه وارثه لا وارث  
له غيره فذا اقراره الاول وبطل الاقرار الثاني قاله في الميضية \* الثامن اذا لم يكن هناك وارث  
ودفع الميراث للمستلحق على احد المشهورين ثم جاز شخص واثبت انه وارث معروف فانه يأخذ  
المال من المستلحق قاله في الجواهر والله اعلم (وان قال) المكلف (لاولاد أمته) الثلاثة أي في  
شأنهم (احدهم) أي اولاد الامة (ولدى) ومات القاتل ولم يعين الولد الذي اقرب (عق) بقتل  
الولد (الاصغر) كله لانه حر بكل تقدير سواء كان هو المقرب وعنته ظاهراً أو كان غيره وعنته  
لانه ولد له ولد وحكمه بحكم امه في العتق بموت السيد (و) عتق (ثلثا) بضم المائه واللام  
أو سكونه ما منى ثلث كذلك حذف ثوبه لاضافته الى الولد (الوسط) لانه حر بتقديرين كونه  
المقرب وكونه المقرب الا كبر ورق بتقدير كونه الاصغر (و) عتق (ثلث) الولد (الاكبر) لانه حر  
بتقدير واحد وهو كونه المقرب ورق بتقديرين كونه الاوسط والاصغر مضمون من قال في  
ثلاثة من اولاد امته احدهم ولدى فالصغير منهم حر على كل حال لانه ان كان استلحق الصغير  
فالاوسط والصغير حران بحرية الام وان كان المستلحق الاوسط فالصغير حر وان كان الصغير  
فالكبير والاوسط عبدان فحسبما الشك وقال المغيرة في موضع آخر يعتق الاصغر وثلثا الاوسط  
وثلث الاكبر لانه ان كان أراد الاكبر فكلهم احرار وان أراد الاوسط فهو والصغير حران  
وان أراد الاصغر فهو وحده فالاصغر لا يتجده الا حران في هذه الاحوال والاوسط ثابت  
العتق في حالين ويرق في حال فيعتق ثلثاه والاكبر ثابت العتق في حال ويرق في حالين فيعتق ثلثه  
وقال ابن عبد الحكم يعتقون كلهم بالثك نقله ابن يونس الخط هكذا قال مضمون في نوازل  
وحصل ابن رشد في شرحها ان الاصغر حر بلا خلاف وفي الاوسط والاكبر أربعة أقوال أحدها  
ما في نوازل مضمون وهو ما ذكره المستنف وهو أضعفها قال لان الخطيب علم بأن الميت لم ير ذلك  
ولم يحمله لفظه والثاني القرعة والثالث أنهم ما يعتقان أيضاً للشك وخرجه من المسئلة الاتية  
أعني قوله وان أقربت الخ واستظهره وظاهر كلامه انه غير مخصوص وقد ذكره في النوازل عن  
ابن عبد الحكم والرابع أنه لا يعتق واحد منهما \* (فرع) في نوازل مضمون لا يثبت التسب

بفتحات مشقلا (قوله شرحها) ای التوازیل (قوله أنهما) ای الا کبر والوسط  
 ای ابن رشد الثاني (قوله واستظهره) ای ابن رشد الثاني (قوله كلامه) ای ابن رشد (قوله انه)  
 فی (قوله انه) ای الشان (قوله منها) ای الا کبر والوسط

لو احدث منهم ابن رشد لا خلاف في هذا \* (فرع) \* فيها ايضا لاميراث لو احدث منهم ابن رشد فيه نظر والذي يوجب النظر ان يكون حظ واحد من الميراث بينهم على القول بانهم يعتقدون جميعا وهو الصحيح ان قد صرح الميراث لو احدث منهم ولم يدلين هو فان ادعاء كل واحد منهم قسم بينهم بعد ايمانهم ان حلقوا جميعا وانكروا فان حلف بعضهم اختص به وان قالوا لا علم عندنا كان الميراث بينهم بعد ان يختلف كل واحد منهم انه لم يعلم من اراد الميراث منهم على الخلاف في عين التهمة وان عتق بعضهم على القول به كان له حظه من الارث ويوقف حظ من لم يعتق فان عتق اخذهم وان مات قبل عتقه مرد الى الورثة والله اعلم (وان افرقت امهاتهم) اي الاولاد الذين قال في شأنهم احدثهم ولدي ومات قبل تعيينه بان كان ككل ولد من امة (فواحد) منهم حر (بالقرعة) وامة حر تباع له مسجون في نوازل من ثلاثة اعبد ليسوا باخوة لام تقال في مرضه احدثهم ابني ومات فقول الرواية انه كقوله احدث عبيدي حر ابن رشد اذا مات قبل تعيينه فقبه ثمانية اقوال منها قول واحد انك رضي الله تعالى عنه وهو ان يعتق منهم الجزء السمي لعدددهم بالقرعة وثلاثة اقوال لابن القاسم والاربعة الباقية لغيرهما واحدا قول ابن القاسم عتق واحد منهم بالقرعة فاقتصر المصنف عليه وترك قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه ابن عرفة وان كانوا مفترقين فهو كقوله احدث عبيدي حر ومات قبل تعيينه في عتق احدثهم بالقرعة او من كل منهم الجزء السمي لعدددهم فان كانوا ثلاثة فالثالث وان كانوا اربعة فالرابع فالثالثا الورثة تعيين احدثهم للعتق ورابعها يعتق منهم الجزء السمي لعدددهم بالقرعة وسامسها ان اتفق الورثة فالثالث والا فالاول وسادسها والا فالثاني الثلاثة الاول لابن القاسم والرابع لعبد الملك والاخير ان لم ينعن وسابعها عتق جميعهم على وجوب العتق بالشك وتضمنها وقف الورثة عن جميعهم الى ان يموت واحد منهم او يعتقه فلا يحكم عليهم فحينئذ يعتق بقومرون به ولا يجبرون عليه على القول بان الشك لا يؤثر في اليقين (واذا ولدت حرة (زوجة رجل وامة) ورجل (آخر) نزل بها ضيقا عند الاول وامة وزوجة رجل وامة (واختلط) اي الولدان ولم تعرف كل واحدة منهم ولدا لها وتداعيها احدثهما وبقي الاخر (عيقته) اي الولد لكل واحدة منهما (القافة) بقاف ثم قاء اي جماعة من العرب خصهم الله تعالى بحرفة التسبب بالتشبه في الخلقة وفهم من قوله آخر انه ان كانت الزوجة الحرة لرجل واحد واختلط ولداهما فلا قافة وهو كذلك فشهد منطوقه مسئلتين منوصتين احداهما نزل ضيف بامته على رجل له زوجة حرة او نزل الضيف بن زوجته الحرة على رجل له امة والثانية ان تلد امة زوجة لرجل وامته في اشهب من نزل بن زوجته الحرة على رجل له امة ولما حمل فولدت هي وامرأة الضيف في ليلة صبيين ولم تعرف كل واحدة منهما ولها دعي لهما القافة

٥٦ مخ ت (قوله بها) اى آمنه (قوله عند الاول) اى ذى الزوجه (قوله زوجه فعت) امه (قوله وامنه)  
اى الرجل (قوله أحدهما) اى الولدين (قوله وبقي الآخر) اى من الولدين بلا مدح (قوله بالشبهه فى إطلاقه) صله معرفة  
(قوله وفهم) بضم فكسر (قوله هى) اى أم الولد كنية المستقر ليعطف عليه (قوله ليله) صله وايت (قوله امنهما) اى الرجلين

(قوله والواجب ان يلحق بكل واحد منهما ما ادعاه) اي بلا قافة (قوله ايها) اي الولدين (قوله على هذا) اي واذا اولدت تزوجة  
 رجل وامرأة آخر (قوله في ذلك) اي عدم الحكم بها في أولاد الخمراتر (قوله فيلحق الولد بصاحب القرائن الصحيح دون القاسد)  
 كتزوجة في عدتها من طلاق قبل حيضة وولدت لستة أشهر من وطئ الثاني فانه يلحق بالاول بلا قافة لان القرائن هو لا قرائن  
 للثاني كما في المدونة وغيرها (قوله وذلك) ٤٤٢ اي قوة القرائن وذ كره لتذكر خبره (قوله هنا) اي في اختلاف اولد زوجة حرة

لرجل وولادة آخر (قوله  
 اذ لا من به لاحد القرائن  
 على الآخر) فاحتج الى  
 القافة (قوله لصحتها) اي  
 القرائن (قوله علمت)  
 بضم فكسر (قوله كبر الولد  
 اي المتنازع فيه) (قوله والى  
 من الموالاة اي انتسب  
 (قوله ذلك) اي بلوغه (قوله  
 مدح) بضم فسكون فكسر  
 آخره جيم (قوله لان المراعى  
 يفتح العين (قوله فيا) اي  
 القافة (قوله وهو) اي  
 ادراك الشبه (قوله لهم)  
 اي بنى مدح (قوله لهم) اي  
 بنى مدح (قوله في ذلك) اي  
 علم الشبه (قوله السبابة)  
 بكسر السين المهملة ثمانية  
 تحته ثم فاء (قوله العيافة)  
 بكسر العين المهملة ثمانية  
 تحته ثم فاء (قوله زجر) اي  
 اطاعة (قوله جارية) اي بنتا  
 (قوله والا) اي وان ولدت  
 زوجة الرجل وولدت أمته  
 (قوله وماتتا) اي الزوجة  
 والامة (قوله أحدهما) اي  
 الولدين (قوله فن الحقوه)  
 اي من الولدين (قوله به)  
 اي الرجل (قوله الآخر)

ابن رشد فان ادعى كل واحد منهما واحدا بعينه ونفى كل منهما عن نفسه ما سواهما فالواجب  
 على اصولهم ان تدعى له القافة كامة الشري يكن يطأها في طهر واحد قتل ولدا بعينه مما  
 الخط هذه المسئلة في اول نوازل مصنف من كتاب الاستطاق وفرضها كما فرضها المصنف  
 في زوجة رجل وامرأة آخر ولا خصوصية لذلك وقال ابن رشد المسئلة على ثلاثة أوجه احدها  
 ان يدعى كل واحد منهما صاحبا بعينه غير الذي ادعاه صاحبه ويلحقه بنفسه وينفى الآخر عن  
 نفسه والواجب ان يلحق بكل واحد منهما ما ادعاه والثاني ان يقول كل واحد منهما ما لا ادري  
 أم ما ولدى والحكم فيه ان تدعى له القافة ولو اراد في هذا الوجه ان يصطالحا على ان ياخذ كل  
 واحد منهما ما ولد ان يكون ابنه مع كونه لا يدعى علم ذلك لم يكن له ما ذلك وتدعى القافة والوجه  
 الثالث ان يدعى جميعا بصاحبا بعينه يقول كل واحد هذا ولدى ويتقيان الآخر عنهما والواجب  
 في هذا على اصولهم ان تدعى له القافة اذ ليس لهما ان يتقيا الآخر عن أنفسهما وقد علم انه  
 ابن احدهما والذي ادعى باحدهما ليس أحدهما اولى به من الآخر اه ولا يعترض على هذا  
 بان القافة لا يحكم بها في أولاد الخمراتر على المشهور كما ذكره ابن رشد وغيره لان العلة في ذلك  
 هي قوة القرائن في التسكاح فيلحق الولد بصاحب القرائن الصحيح دون القاسد وذلك معدوم  
 هنا اذ لا من به لاحد القرائن على الآخر لصحتها جميعا والله اعلم (تنبيهات) الاول البرزلى  
 اذا علمت القافة فاذا كبر الولد والى ايها شاء كما اذا اشكل الامر على القافة او الحقته بهما  
 فان مات قبل ذلك ورثاه واما ما ورثهما معا الثاني القرائن لا يشترط في القافة كونه من  
 بنى مدح فاذا كان في اي عصر من أودعه الله تعالى تلك الخاصة فانه يقبل قوله ولو لم يكن من  
 بنى مدح الا بنى في شرح مسلم في الدين اختلاف السلف في اختصاص القافة ببنى مدح وعدمه  
 لان المراعى فيها انما هو ادراك الشبه وهو غير خاص بهم او يقال ان اهم في ذلك قوة ليست  
 اغيرهم وكان يقال في علوم العرب ثلاثة السبابة والعيافة والقيافة فالسبابة ثم تراب الارض  
 والعيافة زجر الطيور والطيرة والتفاوتل ونحوهما والقيافة اعتبار الشبه في الحاق النسب اه  
 الثالث طق قول نت الثانية اذا اولدت امرته جارية وامته جارية اي امه رجل لآخر غيره  
 كما يؤخذ من ابن شاس والافلا قافة ونص ابن شاس ولو ولدت زوجة رجل غلاما وامته غلاما  
 وما ناقال الرجل احدهما بنى ولم اعرفه دعى لهما القافة فن الحقوه بلحق به ويلحق الآخر  
 بالآخر اه فهذا يدل على ان مراده بقوله وامته اي الرجل لا بقيد المتقدم وبديل ايضا  
 على هذا قول ابن عرفة في القرض المذكور الشيخ عن كتاب ابن محنون لو ولدت زوجة رجل  
 غلاما وامرأة آخر غلاما وماتت فقال احدهما ولدى ولا اعرفه الخ ولا يصح على غير هذا القرض  
 اذ لو كانت امه الرجل نفسه ولدت منه فلا قافة لانها الاب ولو كانت متزوجة فلا يشملها

اي من الولدين (قوله بالآخر) اي من الرجلين (قوله اي الرجل لا بقيد المتقدم) اي كونه قوله  
 ذا الزوجة بل رجل آخر على حد عيني درهم ونصفه (قوله فقال) اي الرجل ذو الزوجة (قوله ولا اعرفه) اي بعينه (قوله الخ)  
 اي دعى لهما القافة فن الحقوه بلحق به ويلحق الآخر بالآخر

(قوله الاول أم الولد) ظاهره ولول للرجل الاول (قوله ما هو اعم) أي شامل الحر والامة (قوله فيه) أي كلام طي (قوله وجهات) بضم فكسر (قوله وكلتا هما) أي الزوجة وأم الولد (قوله تدعيه) أي الابن وتنسب البنت للآخرى (قوله فتسبها) أي الابن والبنت معا أي للرجل (قوله يرثانه) أي الرجل ان مات وهما حيان (قوله ويرثهما) أي الرجل الابن والبنت ان ماتا وهو حي (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله انهم) أي القافة (قوله وتحصل) بفثحات مثقلا (قوله يفرق) بضم فسكون ففتح (قوله في واحدة) أي من المسائل الاربع (قوله يسوي) بضم ففتح مثقلا (قوله اذا حل) أي فرض الجواهر وابن عرفة (قوله كان) أي فرضهما (قوله من فرع المصنف) أي والظاهر أنه غيره (قوله الزوجة الرقيقة) أي ان فرض ان له زوجة رقيقة وأم ولد وولد ناغلا من واختلطوا مات وقال الرجل هما ولد أي ولم يعرف ابن ٤٤٣ الزوجة من ابن أم الولد (قوله ولاته) أي الشان عطف على انولدا الخ

(قوله أي امرأة الخ) إشارة الى ان من يحتمل كونها نكرة وكونها موصولا (قوله وخشيت) أي خافت المرأة (قوله لكرامته) أي زوجها (قوله فطرحتها) أي وضعت المرأة بنتها (قوله بها) أي بنتها (قوله ولم يعرف) أي المرأة (قوله منهما) أي البنتين (قوله لتلقين) بضم التاموكسر الخاء أي القافة (قوله أي الزوج) (قوله احدهما) أي البنتين (قوله جارية) أي بنتا (قوله في سفره) أي زوجها (قوله فيعت) أي المرأة (قوله بها) أي الجارية (قوله خادمها) أي أمها (قوله لتطرحها) أي الخادم الجارية (قوله ففعلت) أي طرحت الخادم الجارية على باب القوم (قوله فوافي)

قوله وامة آخر قعين حل كلامه على ما قلناه خلاف ما يظهر من قول البساطي لم ير به الاول ام الولد لا الرقيق وقوله كما أنه لم ير بزوج رجل ما هو اعم الخ فيه نظر اذا الامة المتزوجة كالحره البناني فيه نظر ابن عرفة ابن ميسر من وضعت زوجته وام ولده في ليله ابنا وبنتا وجهات من ولدت الابن وكلتا هما تدعيه فتسبها معا ثابت يرثانه ويرثهما ثم قال واعلم ان القافة تلحق الابناء بالامهات فقد قال مصنون انهم يلحقون كل واحدة بولدها ٥١ وتحصل من كلام ز ان المسائل اربع يفرق بين الاما والحر اثرتي واحدة وهي ان اتحد الولد وتعدد الاب وثلاث يسوي فيهن الاما والحر اثرتي وهو تعدد الولد مع تعدد الاب والام مع تعدد الاب فقط او مع تعدد الام فقط والله اعلم اقول مستعينا بالله تعالى اذا حل على زوجة رجل وامة آخر كان عين فرع المصنف وقوله اذ لو كانت امة الرجل نفسه ولدت منه فلا قافة لاتحاد الاب بمخوع اذ ولد الزوجة الرقيقة رق لسيدها وولد الامة المملوكة ترقت تدعي القافة لتمييز الحر من الرقيق وان اتحد ابوهما ولاته لا يلزم من لحوق نسبهما بابيهما واتحاده عدم الاحتياج للقافة اذ يحتاج لها التحسين لكل ام ولدها كما قاله مصنون والله اعلم (وعن ابن القاسم) رحمه الله تعالى (فبين) أي امرأة او المرأة التي ولدت بنتا وخشيت من زوجها فراقها لكرامته البنت فطرحتها على باب المسجد مثالا عسى ان يلتقطها من يريها فلما حضر زوجها الزمها بالاتيان بها فذهبت لها (زوجت مع ابنتها) التي طرحتها بنتا (أخرى) ولم تعرف بنتها من هي منهما (لا تلحق به) أي الزوج (واحدة) منهما قاله ابن القاسم ومحمد وقال مصنون تدعي القافة لتلحق به احدهما في الشيخ عن كتاب ابن ميسر من حلق بزوجته الحامل ان ولدت المرقجارية لا غين عنك غيبة طويلة ولدت جارية في سفره فبعثت بها خادما في جوف الليل لتطرحها على باب قوم فتعلقت فقدم زوجها فوافي الخادم راجعة فانكر خروجها اليه لا وحقق علمها فاخبرته فردا لتأتي بالصبي فوجدت صبيتين فانت بهما فاشكل على الام أيهما هي منها فقال ابن القاسم لا تلحق واحدة منهما وقاله محمد وقال مصنون تدعي القافة لهما وبه أقول الخط كذا فعل ابن الحاجب ذكرها عقب التي قبلها ونسبها لابن القاسم لكن زاد وقال مصنون القافة فقال في

أي صادف ولا في (قوله لئلا) تنازع فيه راجعة وخروج (قوله وحقق) أي شدد الزوج (قوله عليها) أي الخادم (قوله كما خبرته) أي الخادم الزوج بطرها الجارية (قوله فوجدت) أي الخادم (قوله أيهما) أي الصبيتين (قوله هي) أي بنتا (قوله ختمها) أي الصبيتين (قوله تدعي) بضم فسكون ففتح (قوله لهما) أي الصبيتين (قوله وبه) أي دعاه القافة صله أقول (قوله ذكرها) أي مسئلة من وجدت مع بنتا أخرى الخ (قوله التي قبلها) أي اذا ولدت زوجة رجل وامة آخر الخ (قوله ونسبها) أي من وجدت الخ (قوله لكن زاد) أي ابن الحاجب استدل به على كذا فعل ابن الحاجب لرفع ايهاهه الاقتصار على ذلك (قوله وقال مصنون القافة) مقعول زاد

(قوله كأنه) بفتحات مثقلاى ابن الحاجب (قوله هذا القرع) اى من وجدت الخ (قوله الاول) اى ان ولدت زوجة رجل الخ (قوله تعارضهما) اى الفرعين (قوله فكأنه) بفتحات مثقلاى ابن الحاجب (قوله من الثانية) اى من وجدت الخ (قوله فى الاول) بضم الهمزة اى من ولدت هى وأمة آخر صلة تخريج (قوله وهو) اى تخريج الخلاف من الثانية فى الاول (قوله أنه) اى الشان (قوله بينهما) اى المستثنين (قوله فى الاول) بضم الهمزة (قوله غير ظاهر) خبر قول (قوله اعمالها) اى القافة (قوله فى هذه) اى من وجدت مع بنتا الخ (قوله ظاهره) اى والقافة لا تكون بين الحرائر (قوله الكلام) اى القافة لا تكون بين الحرائر (قوله فى متزوجة فى عدتها) اى ظهر بها حمل يمكن كونه من ذى العدة فانه يلحق به بلا قافة لصحة فراشه ولا يلحق بالثانى لعدم صحة فراشه (قوله فى ذلك الطهر) اى الذى وطئها فيه بائعها (قوله فادعيها) اى البائع والمشتري (قوله دعيت) بضم فكسر (قوله اى ولدها) ٤٤٤ (قوله قبل حيضة) اى من عدتها (قوله ليلق بالاول) اى بلا قافة (قوله

ومرادهم) اى الحرائر فى قولهم القافة لا تكون بين الحرائر (قوله لانهم) اى الاماء (قوله فراش) اى صحيح (قوله حيثئذ) اى حين كن متزوجات (قوله ومنه) اى غير هذا القرص (قوله فرض المصنف) اى وان ولدت زوجة رجل وأمة آخر الخ (قوله فيه) اى فرض المصنف (قوله لا يقيم) بضم الباء اى يؤخذ (قوله منه) اى فرض اختلاط ولد زوجة وولدة أمة آخر الخ (قوله القافة) اى دعاهما (قوله لان ما اعتل) اى عل (قوله فى التفرة) اى بين الامه التى وطئها بائعها ومشتريها فى طهر واحد وولدت وتداعيها

التوضيح كأنه اى بهذا القرع اثر الاول اشارة الى تعارضهما فكأنه اشار الى تخريج الخلاف من الثانية فى الاول قاله ابن عبد السلام وهو تخريج ظاهر اذا نظرنا لافرق بينهما اه وما قاله ظاهر لاشك فيه نت قول الشارح انما اى بهذه عقب التى قبلها لان ظاهرهما التعارض اى لانهم اعلموا القافة فى الاول دون الثانية ولا فرق بينهما غير ظاهر لان عدم اعمالها فى هذه لاحتمال كون البنت الاخرى بنت حرة والقافة لا تكون بين الحرائر اه طنى ظاهره ان القائل بنفى القافة بين الحرائر قاله مطلقا وليس كذلك وانما حمل الكلام فى متزوجة فى عدتها وذلك ان الامه اذا بيعت بعد وطئها بلا استبراء ووطئها المبتاع فى ذلك الطهر فانت بولدها فادعيها دعيت به القافة وان تزوجت المطلقة قبل حيضة فانت بولدها بالاول لان الولد للفراش والثانى لافراش له هكذا المسئلة مقروضة فى المدونة وغيره فاذا ظهر الفرق بين الحرة والامة فى هذا القرص فقط ومرادهم المتزوجات ولو كن اماء لانهم تنهين فراش حيثئذ اما فى غير هذا القرص فلا فرق بين الاماء والحرائر ومنه فرض المصنف وقد قال فيه ابن رشد لا يقيم منه القافة فى الحرائر لان ما اعتل به فى التفرة وهو قوة فراش احد الزوجين معدوم فى هذه المسئلة اذ لا حرية فى هذه لاحد القراشين على الآخر اه ثم قال فظهر لك أن اعتراضه على الشارح غير ظاهر وان المعارضة ظاهرة كما قال ح وغيره وانهم ارادوا بقولهم لا تكون القافة بين الحرائر ما تقدم ولا يفهم أن المراد أن القافة تكون بين الحرائر والاماء فقط كما سبق الى ذهن كل قاصر اخذ من قوله كغيره وان ولدت زوجة رجل الخ اذ موضوعها فى الامه يطؤها الشرى كان كما ذكرنا لك عن ابن رشد ولا تدخل فى الحرة يطؤها الزوجان فرادهم لم لا تدخل فى الحرائر اى الحرة الواحدة والجمع باعتبار الجنس والمراد كما سبق المتزوجة ولوامة معا هذا فلا فرق بين الحرائر والاماء فتدخل فى المرأتين اذا كان

قد دعى القافة والمعتدة المتزوجة او طوطم قبل حيضة وولدي يمكن لحوقه بذى العدة فانه يلحقه بلا قافة لصحة فراشه لكل دون الثانية (قوله وهو) اى ما اعتل به (قوله معدوم) خبر ان (قوله فى هذه المسئلة) اى اختلاط ولد زوجة وولدة أمة آخر (قوله ثم قال) اى طنى (قوله اعتراضه) اى تم (قوله وان المعارضة) اى بين اختلاط ولد زوجة وولدة أمة آخر الذى دعيت القافة وبين من وجدت مع بنتا بنتا فتعاض الزوج بالقافة (قوله ما تقدم) مقبول ارادوا اى المتزوجة فى عدتها قبل حيضة الاثمية بولدها بالاول (قوله ولا يفهم) بضم الياء وفتح الهاء (قوله أن المراد) اى بقولهم لا تكون القافة بين الحرائر (قوله من قوله) اى المصنف (قوله اذ موضوعها) اى القافة على لا يفهم الخ (قوله يطؤها الشرى كان) اى فى طهر واحد وتلد ولدا يتدعيها (قوله اى الحرة الواحدة) اى المتزوجة فى عدتها قبل حيضة التى ولدت ولدا لاحقا بالاول (قوله والجمع) اى فى قولهم الحرائر (قوله والمراد) اى بالحررة (قوله معا هذا) اى القرص



(قوله حرقين) بدل من المرائين (قوله مختلفين) أي حرقوا أميين (قوله لا تلقين) بضم التاء وكسر الحاء (قوله فان مات) أي الاب (قوله اذ لا تعقد) أي القافة (قوله اختلف) بضم التاء (قوله وعموما) أي القافة (قوله فيه) أي الولد (قوله في قصرها) أي القافة خبر مقدم (قوله فيه) أي الولد (قوله سماع أصبغ ابن القاسم) من إضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بنصب مفعوله (قوله ونقل) عطف على سماع (قوله ان مات) أي الولد الخ مفعول نقل المضاف لفاعله (قوله دعي) بضم فكسر (قوله له) أي الولد (قوله ردهما) أي سماع أصبغ ونقل الصقلي (قوله فيها) أي المسئلة ٤٤٥ (قوله في التوضيح) خبر مقدم (قوله أنه)

أي الشأن (قوله يكني) بضم الياء وفتح القاء (قوله من الميت) تنازع فيه النسب والميراث (قوله أنه) أي الشأن (قوله به) أي اقرار غير العدلين (قوله صوابه) مبتدأ خبره ان شهد وارثان والجملة خبر تعبيره (قوله والحق) يفتح الحاء المهملة وسكون الواو وكسر القاء مشددا ليام (قوله لان الانسان يجوز اقراره الخ) صوابه ان شهد وارثان (قوله بذلك) أي ما يظنه دون تحقيق (قوله بانهما) أي العدلين (قوله لهما) أي عدلي النسب (قوله بذلك) أي ثبوت النسب بشهادتهما (قوله وان كان انقر الخ) بيان لقهوم عدلين (قوله لانه) أي المقر (قوله وان كان) أي الواحد عدلا مبالغة (قوله وليس الجميع) أي الواحد والجماعة غير العدول والنساء الخ حال فان كانوا سفها فلا

لكل واحد تزوج واختلط ولداهما حرتين أو أميتين أو مختلفتين وكذا بين الامتسين من غير تمسك كل واحد بسيد هاهنا وبين الحرية والامة كما هو فرض المصنف اذ في هذا كله لامرية لاحد القرأين على الآخر وهذا الذي قلناه هو المتحصل من كلام ابن رشد وغيره والله الموفق وانما تعقد القافة في الاطلاق (على) مشابهة (أب) أي أميت (لم يدفن) بضم التحتية وفتح القاء لا على شبه عصبية الاب المدفون خلافا لسنون قوله نت ق سحنون وعبد الملك لا تلق القافة الولد الاب الاب فان مات فلا كلام للقافة في ذلك من جهة قرابته اذ لا تعقد على شبه غير الاب الخط اختلف في قصر القافة على الولد الحي وعموما فيه حيا وميتا ابن عرفة وفي قصرها على الولد حيا وعموما فيه حيا وميتا سماع أصبغ ابن القاسم ان وضعته تاما ميتا فلا قافة في الاموات ونقل الصقلي عن سحنون ان مات بعد وضعه حيا دعي له القافة قلت يتحمل ردهما الى وفاق لان السماع فيمن ولدتا و قول سحنون فيمن ولد حيا ولم أقف لابن رشد على نقل خلاف فيها في التوضيح والمشهور أنه يكتب بالقائه الواحد وقيل لا بد من اثنين (وان أقر عدلان) من ورثة ميت كائنين أو أخوين أو عجين (بثالث) مساو لهما في الاستحقاق كإبن أو أخ أو عجم (ثبت النسب) والميراث من الميت ومفهوم الشرط أنه لو أقر غير عدلين فلا يثبت به النسب وهو كذلك إجماعا حكاه ابن يونس (تنبيهان) الاول تعبيره بأقر كإبن الحاجب وابن يونس وابن زرقون وغير واحد صوابه كما قال ابن شاس والحق في ان شهد وارثان لان الانسان يجوز اقراره بما يظنه دون تحقيق ولا يثبت بذلك الثاني يثبت النسب والميراث بعدلين أجنبيين لكن قوله بثالث مشعر بانهما من النسب ولا خصوصية لهما بذلك قاله نت ق أي نسب المقر به بشهادتهما وأخذ جميع مورثه من جميع المال وان كان المقر بمن لا يثبت النسب بشهادته لانه واحد وان كان عدلا ولا نسب جماعه غير عدول أولان نسبا وليس الجميع بسفها فاجع أهل العلم أن النسب لا يثبت بقواهم واختلقوا في الذي يغر موناه للمقر به فذهب أهل المدينة ومن تابعهم الى أن المقر يستوفي جميع ما يجب له في مال الاقرار فان بقي في يده شيء مما كان يأخذه في الانكار يدفعه الى المقر به وان لم يستفضل شيئا فلا شيء للمقر به (و) ان أقر (عدلا) واحدا (بمخلف) المقر به (معه) أي العدل المقر (ويرث) الميت مع المقر (و) الحال (لأن نسب) ثابت له بأقرار العدل وحلقه مثله للباجي والطرطوشي وابن شاس وابن الحاجب والخير قواين عبد السلام وفي التوضيح المذهب خلافا لنقل العلماء قديما وحديثا

يؤاخذون بأقرارهم (قوله فاجع أهل العلم الخ) جواب ان كان المقر بمن لا يثبت (قوله يده) أي المقر (قوله في الانكار) أي تقدير انكاره ما أقر به (قوله يدفعه) أي المقر الباقي الخ جواب ان بقي (قوله وان لم يستفضل) أي المقر بتقدير انكاره ما أقر به (قوله له) أي المقر به (قوله بأقرار العدل) صلة ثابت (قوله وحلقه) أي المقر به (قوله مثله) أي كلام المصنف (قوله وفي التوضيح) خبر مقدم (قوله خلافا) أي ما قاله الجماعة السابقون (قوله لنقل العلماء الخ) علة المذهب خلافا



(قوله لا يسقطه) أي الأول (قوله لانه) أي اضربه عنه (قوله لا اعترافه) أي المقر (قوله له) أي الثاني (قوله به) أي نصف ما بقى (قوله فان اضرب) أي المقر (قوله فله) أي الثاني (قوله ما ورثه) أي المقر (قوله في يده) أي المقر (قوله وقيل) أي الثاني (قوله جميعه) أي ما بقى في المقر (قوله لان كلامهم ما) أي الأول والثاني (قوله يقول له) أي المقر (قوله على) أي بشد الباء (قوله لمورثي) بفتح فسكون فكسر (قوله وعليه) أي أن الثاني جميع ما بقى يدا المقر صلة يأتي (قوله بما يديه) أي ينصفه (قوله حين شركة غيره) أي المقر (قوله متعلق بما يتعلق به يديه) (قوله فكان) أي اقراره الثاني (قوله معه وارث) أي ثابت نعمت وارث (قوله بوارث) صلة اقرار (قوله وأنكره) أي ادخ الذي أقرت الام به (قوله من تركه ابنا) بيان حصتها (قوله لا اعترافها) أي الام (قوله له) أي الاخ الذي أقرت به (قوله به) أي السادس (قوله منه) أي السادس ٤٤٧ (قوله لا اعترافه) أي المنكر (قوله في الموازيه) خبره قدم (قوله

فاقرت الام باخ آخر للميت) أي وانكره الاخ الثابت (قوله أخرجت الام) أي أعطت للاخ الذي أقرت به (قوله المستحق) بفتح الحاء (قوله هو) أي السادس (قوله يديه) أي الاخ الذي أقرت الام به (قوله ورواه) أي اشتركا هما في السادس عن مالك رضي الله تعالى عنه (قوله الأول) أي اختصاص المقر به بالسدس (قوله قال) أي محنون (قوله المقر به) بفتح القاف (قوله ونصفه) أي السادس (قوله قلت تقدم لنا الخ) هذا كلام ابن عرفة (قوله عمل) بضم العين (قوله يوقف) أي الاخ الثابت (قوله على اقرارها) أي الام (قوله فان صدقها) أي الاخ الثابت الام في اقرارها بالاخ

لا يسقطه لانه بعدد ما (ولا مقر به) الثاني نصف ما بقى (ييد المقر لا اعترافه لانه فان اضرب عن الثاني أيضا لانه نصف ما بقى وهكذا ق محنون لو ترك ولدا واحدا فقال لاحد شخصين هذا أخى بل هذا أخى فللأول نصف ما ورثه عن أبيه وللثاني نصف ما بقى في يده وقيل له جميعه ابن رشد هذا أصح في النظر لان كلامهم ما يقول له أنت أنزلت على مورثي وعليه يأتي قول ابن القاسم في سماع عيسى ووجه قول محنون أن المقر بالاخ ثانيا إنما أقر بما يديه حين شركة غيره في الارث فكان اقرار وارث معه وارث بوارث (وان ترك) ميت (أما وأخا) ثابتين (فاقرت) الام (باخ) آخر للميت وأنكره الاخ الثابت (فله) أي المقر به (من) حصته (ها) أي الام من تركه ابنا (السدس) لا اعترافها له ولا شيء منه للمنكر لا اعترافه أن الثلث كله للام هذا مذهب الموطأ وعليه العمل ابن عرفة الشيخ في الموازيه من ترك أخاه وأمه فاقرت الام باخ آخر للميت أخرجت الام نصف ما يدها وهو السادس قاله مالك رضي الله تعالى عنه في الموطأ وعليه الجماعة من أصحابه يأخذ المستحق وقال ابن القاسم وأصبح هو بين وبين الاخ الآخر ورواه ابن القاسم وابن وهب محمد الأول قولنا وهو قول مالك وكل أصحابه رضي الله تعالى عنهم وذ كرمحون في العتية القول الذي أنكره محمد قال يأخذ المقر به نصف السدس ونصفه للمنكر قلت تقدم لنا في اختصاص الحوفية أن في كون نصف ما يدا الام للمقر به أو بين وبين الاخ الثابت نصفين ثالثا يوقف نصف الثابت فان صدق الام عمل على تصديقه ورابعها يوقف على اقرارها فان صدقها عمل عليه وان كذبها كان السدس للمقر به وان شك كان بين الاخوين هذا نقل الحوفي وعزا ابن رشد الأول للقراض ومالك وجماعة من أصحابه رضي الله تعالى عنهم قال وهو أظهر الأقوال واختار محمد والثاني لأصبح والثالث لمحنون ولم يحفظ الرابع قال وقول محنون أضعف الأقوال لانه ان كان لا يأخذ نصف السدس الآن يعطى أكثر منه فلا معنى لتوقيفه ثم قال ابن عرفة فظاهر نقل الشيخ قول محمد انه مسئلة من ترك أخاه وأمه وأقرت الام باخ منصوصة في الموطأ وتبعه ابن شاس وابن الحاجب وابن هرون وابن عبد السلام وليست بوجوده في الموطأ بحال وانما في الموطأ كون الواجب على المقر اعطاء

الثاني (قوله عمل) بضم العين (قوله عليه) أي تصديقه بان يعطى للام السدس ويقسم الباقي بين الاخوين وتصح من اثني عشر (قوله وان أكنهها) أي الثابت الام (قوله وان شك) أي الاخ الثابت في صدق اقرار الام (قوله كان) أي السادس (قوله للقراض) بضم القاف وشد الراء جمع فارض (قوله قال) أي ابن رشد (قوله وهو) أي الأول (قوله واختيار) عطف على أظهر (قوله لم يحفظ) أي ابن رشد (قوله قال) أي ابن رشد (قوله لانه) أي الاخ الثابت (قوله ان كان) أي الاخ الثابت (قوله لا يأخذ) أي الاخ (قوله يعطى) أي الاخ (قوله منه) أي نصف السدس (قوله مسئلة من ترك أخاه الخ) اضافته لبيان (قوله وتبعه) أي الشيخ (قوله وليست) أي مسئلة من ترك أخاه الخ

(قوله هو لام) اي الشيخ واتباعه (قوله انها) اي مسئلة من ترك ائناء الخ (قوله سائر) اي باقى (قوله المذكور) نعمت مسائل (قوله فتقولوا) اي الشيخ واتباعه (قوله فيها) اي مسئلة من ترك ائمه وائناء الخ (قوله عزوها) اي مسئلة الام (قوله وهو) اي عدم مماثلة مسئلة الام مطلق مسائل الاقرار بوارث (قوله مقتضى) بفتح المضاد (قوله ذكرها الخوفى) من اضافة المصدر الى مفعوله وتسكميل عمله برفع فاعله (قوله وهو) اي عدم مماثلتها (قوله مماثلتها) اي مسئلة الام (قوله ان مسئلة اقرار الام الخ) خبر بيان (قوله مسئلة) خبر ان (قوله مناسب) ٤٤٨ نعمت ثمان لعنى (قوله فى فضل) صلة منازعة (قوله بانها) اي الام صلة منازعة

(قوله فان اقرت) اي الام (قوله لك) خطاب للاخ (قوله الذى اقرت به الام) (قوله مع ذلك) اي كونها دونى (قوله لم يكن فى اقرارها) اي الام (قوله بن خطاب للاخ المقربة) (قوله فضل عن انكارها) اي لانها اثرث معك الثالث (قوله تسحقه أنت) اي الفضل الجلة نعمه (قوله لم تنفرد) اي الام (قوله الفضل) اي لانكارها على اقرارها (قوله فيجب) اي يثبت (قوله فيه) اي الفضل (قوله بتبرئها) اي الام (قوله منه) اي الفضل صلة يجب (قوله المقربة) بفتح القاف (قوله الفضل المذكور) صلة مقاسمة (قوله ولا تقر) اصله تقرور فخذت منه احدى التامين للتخصيف (قوله وقت) اي اطلعت بضم تاء المتكلم ابن عرفة (قوله للمازرى) حال من مابعده (قوله من الجلة) بيان ما (قوله وهو) اي

على اقراره فقط من غير تعرض لعين مسئلة الام المقربة باخ ففهم هؤلاء انها مماثلة لمطلق سائر مسائل الاقرار بوارث المذكور وحكمها فى الموطاة فتقولوا فيها قوله فى الموطاة وصرح بذلك محمد ثم قال ابن عرفة والصواب عندي عدم مماثلة مسئلة الام لمطلق مسائل الاقرار بوارث فلا يصح عزوها للموطاة ولا يثبت اقوالها الثلاثة فى مطلق مسائل الاقرار بوارث وهو مقتضى ذكرها الخوفى بعد ذكر مطلق مسائل الاقرار وهو ظاهر سياق كلام ابن رشد وبيان عدم مماثلتها مطلق مسائل الاقرار ان مسئلة اقرار الام باخ فان مسئلة على معنى خاص به مناسب لتوجه منازعة المنكر فى فضل اقرار الام بانها لو كانت دونى اخذت الثلث وبنى المال الثلثين فان اقرت مع ذلك لم يكن فى اقرارها بنى فضل على انكارها تستحقه أنت والمالم تنفرد دونى كان وجودى سببا فى تقرير الفضل فيجب فيه حق تبرئ منه وهذه الجلة مناسبة لمقابلة الاخ الثابت الاخ المقربة فى الفضل المذكور ولا تقر هذه الجلة للمنكر فى مطلق مسائل الاقرار بوارث ثم وقت للمازرى على ما يشير لما ابدىناه من الجلة للاخ المنكر وهو انه ذكر مسئلة الام ووجه القول بان ما فضل باقرار الام بين المنكر والمقربة بان المنكر يحتاج بان له مشاركة فى خروج هذا السهم من يد الام لانها لا تجب عن الثلث الى السدس الا باخوين هو أحدهما غ نازع اليستاني فى شرح التلانية ابن عرفة فى هذا البحث نقف عليه فى محله وبالله تعالى التوفيق (وان اقر ميت) بعد اقراره فى حياته (بان فلانة) كناية عن علم آتى كسعيدة (جاريته) اي أمة المقر (ولدت منه) اي المقر (فلانة) كناية عن اسم ائى كسعودة وذكر هذا الاسم حين اقراره (و) الحال (لها) اي الجارية التى اقر بانها ولدت منه فلانة (ابنتان ايضا) من غير المقر (ونسبتا) اي البنت العينة المقر بها (الورثة واليثة) الشاهد بقا اقراره (فان اقر بذلك) اي اقرار الميت بولادة الامقمنة احدى بناتها (الورثة) وادعوا أنهم نسوا اسمها وجهها واعينها (فهن) اي البنات الثلاث (أحرار ولهن) اي البنات الثلاث (ميراث بنت) واحدة وهو النصف لتحقيق نية ائدها من ويقسم بينهما بالسوية لجهل عين من تستحقه منهن واستتواهن فى دعوى استحقاقه كله (والا) اي وان لم يقر الورثة باقراره المذكور وانكروه جلة مع نسيان اليثة اسمها (لم) الاولى فلا (يعتق شئ) من البنات الثلاث الا ان اقر بان ائدها من بقة ونسبت ومفهوم ونسبتا انها ان لم تنسها يحكم بمقتضى الشهادة سواء اعترف الورثة او أنكروا ق من نوازل مهنون من أقر عند موته ان فلانة جاريته ولدت منه

ما يشير الى ما ابدىناه (قوله انه) اي المازرى (قوله وجه) بفتحات متفلا اي المازرى (قوله المقربة) بفتح القاف (قوله بان المنكر) صلة وجه (قوله يحتاج بان له) اي المنكر (قوله لانها) اي الام (قوله هو) اي المنكر (قوله اليستاني) بضم المثناة تحت (قوله عليه) اي اليستاني (قوله بعد اقراره) صلة ميت فلا يقال كيف اقرار الميت وهذا على ما شاع عرفا من اطلاق الميت بالتشديد على من مات وان كان اصل اللغة انه من سموت وعليه فلا اشكال (قوله هو ذكر) اي المقر (قوله ويقسم) بضم الياء وفتح السين اي النصف (قوله يتهن) اي البنات الثلاث (قوله ونسبت) بضم النون

(قوله ولا لامة ابنتان آخران) أي من غير المقر (قوله فأت) أي المقر (قوله وأنسيت) بضم الهمز وكسر السين (قوله بذلك) أي اقراره بأحدى ياتهما معينا اسمها ثم نسي (قوله منهن) أي البنات (قوله به) أي المقر (قوله وإن قال) أي المقر (قوله ولم يسمها) أي المقر البنت التي أقر بها (قوله جائزة) أي نافذة صحيحة اتفاقا ٤٤٩ أي لعدم تسمية البينة بنسبائهم اسمها بعد ذكرهم (قوله فحين قال) صلة قوله (قوله بحدوا) أي

ابنتا لامة ولامة ابنتان آخران سوى المقر بها فأت وأنسيت البينة والورثة اسمها فان أقر الورثة بذلك فهن كلهن أحرار ولهن ميراث واحدة يقسم بينهن ولا نسب لواحدة منهن به فان لم يقر الورثة بذلك وأنسيت البينة اسمها فلا يعتق شيء منهن وإن قال إحدى هذه الثلاث ابنتي ولم يسمها فالشهادة جائزة اتفاقا وقوله يعتق كلهن خلاف قوله فحين قال في مرضه في عبده ثلاثة أحدهم ابني وقوله إن بحدوا لا يعتق لواحدة منهن إن لم تعلم البينة أيتها هي هو مشهور المذهب (تنبيهات) الأولى تت بظهر الفرق بين هذه وبين السابقة في قوله وإن قال لا ولاد أمته أحدهم ولدي بان ذلك ليس فيه وارث يكذبه وهذه فيها ورثة تكذبه والله تعالى أعلم طي فيه نظرا لمعارضته ابن رشد ينسما بقوله اقرار الورثة بذلك كقيام البينة على أن إحدى هذه الثلاث ابنتي ولم يسمها فالشهادة جائزة اتفاقا وقوله يعتق كلهن خلاف قوله في السابقة اه وقال ابن عبد السلام معتق كلهن جار على قول ابن عبد الحكم في السابقة يعتق الجميع اه فأنفت تراهم أجزوا هذه على خلاف ما جبر وأعماله المتقدمة ولو كان الفرق ما ذكره تت لم يجعلوا المخالفة بينهما الثاني الخط يتزل منزلة اقرار الورثة إن تهمد البينة أنه قال إحدى هؤلاء الثلاث ابنتي ولم يسمها فالشهادة جائزة اتفاقا قال ابن رشد في نوازل مسنون والله أعلم (وان استطلق) المكلف (ولدا) في صورة يلحق به فيها (ثم أذكره) أي المستطلق بالكسر المستطلق بالفتح أي نفاذ عن نفسه بعد استطاقه وقال ليس بولدي (ثم مات الولد) عن مال ومستطقه حتى (فلا يرثه) أي المستطلق بالكسر المستطلق بالفتح لثبته عن نفسه واعتراقه أنه لاحق له في ورثته (ووقف) بضم فكسر (ماله) أي المال الذي تركه المستطلق بالفتح (فان مات الأب) الذي استطق ويرجع عن استطاقه (د) المال الموقوف (لورثته) أي الأب لان رجوعه عن استطاقه غير معتبر بالنسبة لهم (وقضى) بضم فكسر (به) أي المال الموقوف (دينه) أي الأب إن كان عليه دين (وان قام غرماؤه) أي الأب الذين لهم دين عليه (وهو) أي الأب (حتى أخذوه) أي المال الموقوف إن كان قدر دينهم أو أقل منه والاخذوا منه قدر دينهم وتر كواباقه موقوفا حتى يموت الأب ق ابن شاس إذا استطق ولدا ثم ~~أذكره~~ ثم مات الولد عن مال فلا يأخذه المستطلق ابن القاسم ويوقف ذلك المال فان مات المستطلق صار هذا المال لورثته وقضى به دينه وان قام غرماؤه عليه وهو حتى أخذوا ذلك المال في دينهم (تنبيهات) الأولى الخط هكذا قال في رسم يوسف من سمع عيسى من كتاب الاستحقاق ابن رشد في قوله يوقف نظروا الواجب كون ميراثه لجماعة المسلمين لانه مقران هذا المال لهم لاحق له معهم فيه وهم لا يكذبونه فلا معنى لتوقيفه إذ لا يصح أن يقبل رجوعه فيه بعد موته بعد رجوعه عن استطاق ابنه لانه قد ثبت لجماعة المسلمين برجوعه عن استطاقه الثاني ان مات المستطلق بالكسر بعد رجوعه عن الاستطاق ورثته المستطلق بالفتح باقراره الأول واستطاقه ولا يسقط نسبه برجوعه عن

٥٧ منح ت (قوله فيه) أي الاستطاق (قوله به موته) أي المستطلق بالفتح (قوله بعد رجوعه عن استطاقه) ص لانه رجوع (قوله لانه) أي المال (قوله باقراره) أي المستطلق (قوله واستطاقه) عطف على اقراره (قوله نسبه) أي المستطلق بالفتح عن المستطلق بالكسر

(قوله مقنعه) بضم فسكون فكسر (قوله به) أي المستلق بالكسر (قوله نسب) فاعل الحق (قوله والحد) عطف على لحوق (قوله بالرجوع) أي عن الاقرار ٤٥٠ (قوله معه) أي الحد (قوله لا يسقط بالرجوع) تفسير لازم (قوله معه) أي الحد

(قوله منها) أي مسائل  
اجتماع لحوق النسب والحد  
(قوله ثم استخفت) بضم  
التاء وكسر الحاء (قوله  
وأقر) أي المشتري (قوله  
بطلب غنما) صلة خاصة  
(قوله فقال) أي المشتري  
(قوله توبتها) أي من زناها  
(قوله بأنه) أي ابنها (قوله  
لغير رشدة) بكسر الراء  
وسكون الشين أي ليس  
من ما زوجه الذي ولدته  
على فراشه (قوله عن  
الميراث) أي من زوجها  
الذي هو ابنه في الظاهر (قوله  
هو راثهم) أي بنات زوجها  
وامهاته وأخواته (قوله  
ذلك) أي كونه ليس مأم  
(قوله ذلك) أي التعقف  
عن ارثه ونظر عودات  
محارمه (قوله وال) أي وإن  
لم تعقف عن ذلك (قوله  
الثلاثة) أي نفسه والزانية  
والزاني (قوله أول) بضم  
فكسر مثقلاً أي الحديث  
(قوله بهذا) أي العامل  
بعمل والديه (قوله لم تنظر  
أمه) أي في زوجها

• (باب الإيداع) •

(قوله عرف) بفتح عين مثقلاً

استلحاقه ثم إن مات الابن ورثته عصبة أي المستلق بالكسر قاله ابن رشد وابن بطال في مقنعه  
الثالث في المقنع إذا استلق رجل رجلاً لحق به نسب أولاد المستلق بالفتح ومن نفي ولده  
ثم استلحقه ثبت نسبهم منه الرابع يجتمع لحوق الولد والحد في مسائل ضابطها كل حد  
يثبت بالأقرار أو يسقط بالرجوع فالنسب ثابت معه وكل حد لازم لا يسقط بالرجوع فالنسب  
لا يثبت معه منها من أولاده ثم أقر بعضهم فيلحق به الولد لاتباعه بالتعجيل على إسقاط نسبته  
وبعد ومنها من اشترى أمة وأولادها ثم استخفت بغير يثم أقر أنه وطئها عالماً بغير يثم أفيد  
ويلحق به الولد ومنها من اشترى إحدى جارتين على أنه بالخيار في أحدهما وأقر أنه اختار  
واحدة ثم وطئ الأخرى وحملت منه فيرد ويلحق الولد به ومنها من اشترى جارية ووطئها فخاصمه  
فيها بطلب غنما فقال انما أودعني أياها وأمتني عليها فيجد ويلحقه ولدها ومنها من تزوج أم  
امرأته وأولادها عالماً فيجد ويلحقه ولدها ذكرها في معين الحكام والتوضيح ابن عبد السلام  
هذا انما يصح إذا لم يعلم بغير يثم قبل نكاحه أياها فإن علمه قبله فهو زنا محض لا يلحق معه الولد  
ومنها من اشترى جارية وأولادها ثم أقر بأنه وطئها عالماً بعقدها عليه ومنها من تزوج امرأة  
وأولادها ثم أقر بأنه كان طلقها ثلاثاً فزوجه قبل محال عالماً ومنها من تزوج امرأة وأولادها ثم  
أقر بأنها خامسة وأنه علم حرمها قبل تزوجها فأفادها لخطب بنصوصها • التماس السهيلي في  
شرح السيرة إذا بلغ العبي والصبي وأخبرته أمه بعد توبتها بأنه غير رشدة ليتعقف عن الميراث وعن  
نظر عوارثهم أو علم ذلك بقرينة وجب عليه ذلك والا كان شر الثلاثة كما جاز في الحديث في ابن  
الزنا أنه شر الثلاثة وقد أول بوجوه هذا أقربها اه وقيل في تأويله إذا عمل بعمل والديه وقد  
جاء التصريح بهذا في بعض رواياته وفي كتاب ابن حبيب الشعبي ولد الزنا خيرا الثلاثة إذا اتقى الله  
تعالى فقبل له فقد قبل أنه شر الثلاثة قال هذا قاله كعب لو كان شر الثلاثة لم تنتظر أمه بولادته  
وكذلك قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وقال ابن مسعود رضي الله تعالى عنه انما قبل  
شرهم في الدنيا ولو كان شرهم عند الله تعالى ما انتظر بأمه ان تضعه وقال عمر بن الخطاب رضي  
الله تعالى عنه اكرموا ولد الزنا واحسنوا اليه وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنه ما هو عبد من  
عبد الله تعالى ان أحسن أحسن الله تعالى اليه وان أساء عوقب وقال اعتقوا أولاد الزنا  
وأحسنوا اليهم واستوصوا بهم أفاده الخط والله أعلم

• (باب في بيان أحكام الوديعة وما يتعلق بها) •

وعرف المصنف مصدرها الاستلزام معرفته معرفتها فقال (الإيداع) أي حقيقته شرعاً (توكيل)  
جنس شمل سائر أنواعه (بمحفظ) فصل مخرج التوكيل بغيره وإضافته إلى (مال) فصل مخرج  
التوكيل بمحفظ غير المال كالتوكيل بمحفظ الولد والزوجة ابن عرفة الوديعة بمعنى الإيداع نقل

(قوله مصدرها) أي الإيداع (قوله أنواعه) أي التوكيل (قوله بمعنى الإيداع) احتزبه عنها بمعنى مجرد  
الشيء المودع بفتح الدال (قوله نقل) بفتح النون وسكون القاف جنس وإضافته فصل مخرج نقل الملك بيع أو هبة أو صدقة  
ونقل الدين من ذمة لأخرى بصحالة وثبوتها

(قوله مجرد) بضم ففتح مثقلا كان صفة فقدم واضيف لما كان موصوفا به التوكيد والايصاء والرهن والاجارة والاعمار والاعارة ونحوها (قوله ملك) أى مملوك فصل مخرج نقل مجرد حفظ المالك كولد وزوجة (قوله ينقل) بضم فسكون ففتح أى يمكن نقله حسنا فصل مخرج نقل مجرد حفظ العقار (قوله يدخل) أى فى الماد (قوله ايداع الوثائق) أى لانها مملوكة (قوله يذكر) بكسر الهمزة والياء المشددة على بيان (قوله ويخرج) أى من الماد (قوله حفظ الايصاء) أى نقله و اضافته للبيان (قوله لانهما) أى الايصاء والوكالة الخ عليه يخرج حفظ الخ (قوله منه) أى مجرد الحفظ (قوله وحفظ الربع) بفتح الراء عطف على حفظ الايصاء (قوله تابعين) بفتح العين حال من ابن شاس وابن الحاجب أى فى تعريف الايداع (قوله يطل) بضم فسكون فكسر خبر قول (قوله عكسه) أى كون عدمه ملازم لعدم محدود مفعول مقدم (قوله مداخل) أى ايداع الوثائق بذكر الحق وقى فاعل يطل أى لانها ليست مالا فقد اتقى عنها الحد وهو من المحدود فلم يلزم من عدم الحد عدم المحدود فليس جامعا (قوله وطرده) أى كون وجود الحد ملازما لوجوده عطف على عكسه (قوله ما يخرج) أى حفظ الايصاء والوكالة العطف على مداخل من باب عطف معمولين على معمولين لعمال واحد فقد وجد حداهما فى الايصاء والتوكيد على مال ولم يوجد فيه ما الايداع فليس مانعا (قوله ومعنى لفظها) أى الوديعة أى الشيء المودع بالفتح عطف على معنى الايداع (قوله ملك) بضم ففتحات مئة لاجرس (قوله نقل مجرد حفظه) ٤٥١ فصل مخرج المبيع والمتصدق به

والموهوب والموصى عليه والوكيل عليه (قوله ينقل) فصل مخرج العقار (قوله وهو) أى معنى لفظها (قوله المستعمل) أى فيه لفظ الوديعة (قوله ولا يتناول) أى معنى لفظها المتعارف للفقهاء (قوله ويدخل فى حده) أى حارس المتاع ونحوه أى قبطل طرده فليس مانعا (قوله واخرجه) أى ابن

مجرد حفظ ملك ينقل فيدخل ايداع الوثائق بذكر الحق وقى مخرج حفظ الايصاء والوكالة لانها مالا لا يذمنه وحفظ الربع وقول ابن الحاجب كابن شاس تابعين للفرز الى استنباه فى حفظ المال يطل عكسه مداخل وطرده ما يخرج ومعنى لفظها ملك نقل مجرد حفظه ينقل وهو المستعمل فى عرف الفقهاء ولا يتناول لفظ ابن شاس اه الحظ قوله ينتقل صفة محتمل فلو قدمه اليه لكان ابن ويدخل فى حده استخبار حارس المتاع ونحوه واخرجه حفظ الربع من الوديعة فظهر فى كتاب الهبة من المدونة اذا قلت قبيل وقبضت فى الارض الغائبة لم يكن حوزا وذلك كالأشهاد على الاقرار بالحوز الا ان يكون له فى ذلك أرض أو دار ورقيق بكره أو عارية أو وديعة وذلك يلد آخر فهو بذكر ذلك فان قولك قبيل حوز اه وبهذا رد الوانوى على ابن عرفة فقال ينقض قول ابن عرفة فى مختصره راد على ابن الحاجب ان حفظ الربع ونحوه مما لا يطل مجرد حد ابن الحاجب قال ودعوى الف والتشريف فى هذا المقام بعيد اه المشد الى وجه النقض على ابن عرفة بمسئله المدونة أن ظاهر قوله أو وديعة رجوعه للأرض

عرفة حفظ الربع من اضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بنصب مفعوله (قوله من الوديعة) صله اخرج (قوله غير ظاهر) خبر اخرج (قوله فى كتاب الهبة الخ) على غير ظاهر (قوله من المدونة) بيان كتاب الهبة (قوله اذا قلت) بفتح تاسمطاب الموهوب له (قوله قبيل) بضم تاء المتكلم الموهوب له (قوله وقبضت) بضمها (قوله فى الارض الغائبة) أى عن المجلس الموهوب (قوله لم يكن) أى قول الموهوب له قبيل وقبضت (قوله حوزا) أى للأرض الموهوبة مفعلا للهبة ملغيا للمانع الطارئ بعده لوانها كونه وقبيل وضمنه ومرضه الى موته (قوله وذلك) أى قولك قبيل وقبضت (قوله كالأشهاد على الاقرار بالحوز) أى بدون معايقته فى كونه لا بعد حوزا (قوله الا ان يكون له) أى الواهب (قوله فى ذلك) خطاب للموهوب له (قوله أرض) اسم يكون مؤخر وخبرها فى ذلك (قوله بكره) متعلق بما تعلق به فى ذلك (قوله أو عارية) أى اعادة (قوله أو وديعة) أى ايداع (قوله وذلك) أى المذكور من الأرض والدار والرقيق (قوله فهو بذكر) (قوله ذلك) أى المذكور فقلت قبيل (قوله وبهذا) أى قولها يكون له بذلك أرض أو دار ورقيق بكره أو عارية أو وديعة صله رد (قوله فقال) أى الوانوى (قوله ينقض) أى قولها المذكور (قوله رادا) حال من ابن عرفة (قوله ان حفظ الربع ونحوه الخ) مفعول قول المتأخر لفاعله (قوله مما لا يتناول بيان نحوه) (قوله يطل الخ) خبر ان (قوله قال) أى الوانوى (قوله الف والتشريف) أى المرتب بأرجاع بكره لأرض وعارية لدار ووديعة لرقيق فلا يدل على ان الربع يودع (قوله فى هذا المقام) صله دعوى (قوله بعيد) خبر دعوى

(قوله عنده) أي صاحب المدونة (قوله فهو) أي التوكيل على حفظ الربع (قوله الدخول) أي في حد الإيداع (قوله يدفع) أي للنقض على ابن عرفة بقولها (قوله النقض) أي لكلام ابن عرفة بقولها المذكور (قوله الجميع) أي الأرض والدار والريق (قوله ممنوع) خبر قول (قوله الكلام) أي كلام المدونة (قوله لقب ونشر) أي مرتب (قوله هذا) أي اللقب والنشر (قوله وان كان ممكناً) حال (قوله كما قال) أي الواوغي (قوله عنه) أي الظاهر (قوله عنده) أي الظاهر (قوله انخراج العقار) أي التوكيل على حفظه (قوله قوله) أي المصنف (قوله شرطه) أي الإيداع (قوله فعله وقبوله) أي الإيداع (قوله ساجدة) خبران (قوله وظن) عطف على حاجة (قوله صونها) أي الوديعة (قوله من القابل) صلة صون (قوله فيجوز) أي الإيداع تقرير على شرط الحاجة وظن ٤٥٢ صونها (قوله كالعبد الخ) تشبيه في جواز (قوله ويجوز أن يودع) يفتح

المال (قوله ما خيف تلقه) وما معها فصيح كون الربع عنده مما يضح أيداعه فبطل اشتراط كون المودع مما يتقل فهو مراد الدخول لا مراد الخروج وأما قوله ودعوى الألف الخ فهو استبعاد دفعه مقدراً تقديره أن يقال لأن لم صحة النقض وقولكم أن وديعة راجع للجميع ممنوع بل الكلام فيه أن نقضه ونشره ففعله عارية راجع للأرض والدار وقوله ووديعة راجع للريق المشدال هذا وإن كان ممكناً إلا أنه بعيد كما قال لكونه خلاف الظاهر ولا دليل يصرف عنه فوجب الوقوف عنده ٥١ ولم يذكر أحد انخراج العقار من حكم الوديعة وأنه أعلم \* (تنبيهات) \* الأول ابن عاشر قوله توكيل يقتضي أن الإيداع شرطه صحة التوكيل والتوكيل وليس كذلك ابن عرفة لا يظهر أن شرطه باعتبار جواز فعله وقبوله حاجة القابل وظن صونها من القابل فيجوز من صبي خائف عليها أن بقيت يده كالعبد المحجور عليه ويجوز أن يودع ما خيف تلقه يدمودعه أن ظن صونه يده أحدهما لاحترامهما ونقتهما كالأول المحترمين وعبيدهم عند نزول بعض الظلمة بعض البلاد أو لقاء الأعراب القوافل والأصل في هذا النصوص الدالة على حفظ المال والتمسك عن إضاعته وشرطه باعتبار ضمان القابل عند موجب الضمان ونقته عند نقبه عدم حجره وحجر الفاعل \* الثاني الخط في الكتاب أركانها ثلاثة الصيغة والمودع والمودع أما الصيغة فهي لفظ أو ما يقوم مقامه دال على الاستئابة في حفظ المال وفي الذخيرة الشافعي رضي الله تعالى عنه الوديعة تقتضي الإيجاب والقبول كالوكالة وأصلنا يقتضي عدم الاشتراط فيهما كما تقر في البيع ٥٨ وانفق أن رجلاً جالساً فوضع آخر أمامه متاعاً وذهب فتركه الجالس فضاغ فالظاهر أنه يضمنه لئلا يسكوته حين وضعه على قبول أيداعه عنده \* الثالث ابن عرفة حكم الإيداع وقبوله الإباحة وقد تعرض وجوبه كخاتمة فقد مال موجب هلاكه أو فقر أن لم يودع مع وجود قابل له قادر على حفظه وحرمته كإيداع مفصوب عن ضمان لا يتدر على بحده ليرد له بأول فقرائه أن كان المودع مستغرق الذمة فقلد كرمياض أن من

أي سبب (قوله ونقبه) أي الضمان عطف عليه (قوله نقبه) أي موجب الضمان (قوله عدم) خبر شرط قبل (قوله حجره) أي القابل (قوله وحجر) عطف على حجر (قوله الفاعل) أي المودع بالكسر (قوله في الكتاب) أي المدونة خبر مقدم (قوله أركانها) أي الوديعة بمعنى الإيداع (قوله والمودع) بالكسر (قوله والمودع) بالفتح (قوله لفظ) جنس (قوله دال على الاستئابة في حفظ المال) فقط فصل يخرج كل لفظ دل على غير ذلك (قوله فيهما) أي الإيجاب والقبول (قوله أمامه) بفتح الهمز (قوله أنه) أي الجالس (قوله يضمنه) أي المتاع (قوله يسكوته) أي الجالس (قوله أيداعه) أي المتاع (قوله عنده) أي الجالس (قوله وجوبه) أي الإيداع (قوله موجب) نعت فقد (قوله أنه) أي المال (قوله حفظه) أي المال (قوله وحرمته) أي الإيداع عطف على وجوبه (قوله بحده) أي المفصوب من مودعه (قوله ليرد) أي المفصوب على بحده (قوله ليرد) أي المفصوب أن عليه (قوله والفقرائه) أي أن لم يظلم ربه (قوله أن كان المودع) بالكسر





بنائير (قوله ينسكا) خطاب للمودع بالكسر والمودع بمعنى (قوله كذلك) أي ينسكا (قوله بما هو غير مماثل لها) أي الوديعة  
 بيان ما (قوله بعضه) أي الخلوط من مقاتلين (قوله ولوعرفت) أي دراهايمك (قوله والرفع) أي الوضع في محل واحد بقوله عليها  
 (قوله لأن المودع) بالكسر (قوله على مثل ذلك) أي الخلط صلا دخل (قوله أودعه) بضم الهمز (قوله ولأنه) أي المودع  
 بالفتح (قوله عليها) أي الوديعة (قوله ثم رد) أي المودع بالفتح (قوله مثلها) أي الوديعة إلى محل أيداعها (قوله ثم ضاع) أي مثلها  
 (قوله فلا يلزمه) أي المودع بالفتح ٤٥٤ (قوله وإن كانت) أي المنطقة التي خلطت (قوله مختلفة) أي في الصفة (قوله فقيد

الاجراز) اضافته للبيان  
 (قوله في الصورة الاولى)  
 أي خلطها بمثلها (قوله وأما  
 الثانية) أي خلط دراهم  
 بنائير (قوله فلم يذكره) أي  
 قيد الاجراز (قوله وقيل  
 انه) أي قيد الاجراز (قوله  
 وليس هذا) أي تخصيص  
 الاجراز ببعض صور الاولى  
 الخلط خلطة بمثلها (قوله  
 الشيخ) أي أبو الحسن قال  
 (قوله قال) أي أبو عمران  
 (قوله وكذلك) أي الطعام  
 في شرط الاجراز (قوله إذا  
 كان هذا) أي الخلط الخ  
 خبر قوله (قوله من النظر)  
 أي المصلحة والسداد خبر  
 كان (قوله لأن جمعهما)  
 أي الطعامين مثلا الخ علة  
 كونه من النظر (قوله وهو)  
 أي كون جمعهما احرازهما  
 وارتق الخ (قوله من تعد  
 أو أخذها لنفسه) بيان لغير  
 هذا (قوله فانه) أي المودع  
 ضامن جواب إذا (قوله ولا  
 فرق في هذا) أي التفصيل

المتعز عنه (قوله الثالث) ينسكا) بالخاصة بقدر المالكين والسالم كذلك لعدم تعيين مال أحد كما من مال  
 الآخر (الآن تميز) مال أحد كما من مال الآخر كالدراهم والدنانير فصيصة كل مال من ربه  
 في الخواهر الثالث من أسباب التقصير في حفظ الوديعة خلطها بما لا يتميز عنه مما هو غير مماثل  
 لها كخلط قمح بشعير وشبهه وأما خلطها بجنسها المماثل لها بجودة ورداة كخلطة بمثلها أو  
 ذهب بمثلها أو بما يتميز عنه ولا يخلط به كذهب بورق فلا يضمن وفي المدونة ومن أودعته دنانير  
 أو دراهم فخلطها بمثلها ثم ضاع المال فلا يضمنه وإن ضاع بعضه كان ما ضاع وما بقي ينسكا لأن  
 دراهمك لا تعرف من دراهمه ولو عرفت بعينها كانت مصيبة دراهم كل واحد منه ولا يغيرها  
 الخلط وإن أودعته خلطة فخلطها بجنسها فان كانت مثلها وخلطها بالاجزاء والرفع فهلك الجميع  
 فلا يضمن لأن المودع على مثل ذلك دخل وقد يشق على المودع أن يجعل ما أودعه على حدة  
 ولأنه لو تعدى عليها فكلها ثم رد مثلها ثم ضاع بعد رده فلا يلزمه شيء فخلطها بمثلها كرمثلها  
 فلا يضمنها إذا ضاعت وإن كانت مختلفة فيضمن ~~وذلك~~ ذلك أن خلط خلطة بغير شيء ثم ضاع  
 الجميع فهو ضامن لأنه قد أفاتم بالخلط قبل هلاكها لأنها لا تتميز وليس كخلط صنف واحد من  
 عين أو طعام غ فقيده الاجراز اتخذ كره في الصورة الاولى وأما الثانية فلم يذكره فيها أصلا اه  
 وقيل أنه خاص ببعض افراد الصورة الاولى كالخلطة وما شابهها وأما الدنانير والدراهم فلا  
 يشترط كون خلطها بالاجزاء الخ وليس هذا بصحيح فقد قال أبو الحسن في شرح قولها المتقدم  
 ومن أودعته دنانير أو دراهم فخلطها الشيخ يعني على وجه الاجراز والرفع لا على وجه التلحق  
 قاله أبو عمران في الطعام بعده اه وأرادوا أنه أعلم بقوله قاله أبو عمران في الطعام بعده أن أبا  
 عمران لما تكلم على قولها في الطعام وفعل ذلك بما على الاجراز قال وكذلك الدنانير والدراهم  
 وفي التسميات قوله في المنطقة إذا خلطها على وجه الرفع والاجراز فلا ضمان عليه إذا كان  
 هذا وشبهه من النظر لأن جمعهما احرازهما من تفريقهما وارتق لهما من شغل مخزنين بذلك  
 وكرائم ما وراستهما وهو المراد بالرفع وإن الخلط إذا كان لغير هذا من تعدا وأخذها لنفسه  
 فانه فيه ضامن ولا فرق في هذا بين الطعام والدراهم وقوله لأن دراهم هذا لا تعرف من دراهم  
 الآخر يدل على أنها غير مختلفة وإن خلط الدراهم المختلفة لا يضمن به لأنها تتميز وكذا يجب  
 لو خلط دنانير عنده وديعة بدراهم له في كيس فلا يضمن اه فتأمل تجد ميدل على أن الاجراز قيد  
 في صورتين معا والله أعلم اللحن إذا خلط الدراهم بمثلها أو الطعام بمثلها ثم ضاع كانا شريكين  
 في الباقي بقدر مال كل واحد منهما واختلف في هذا مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما

بين الخلط من النظر وكونه من غير (قوله على أنها) أي الدراهم (قوله غير مختلفة) أي في الصفة (قوله لانها  
 لا يضمن) أي المودع بالفتح (قوله به) أي الخلط (قوله لانها) أي الدراهم المختلفة في الصفة (قوله تميز) أي يتميز بعضها عن  
 بعض (قوله في صورتين) أي خلطها بمثلها واخلط الدراهم بالدنانير (قوله ثم ضاع) أي بعض الخلوط (قوله كانا) أي المودع  
 والمودع (قوله بالكل واحد منهما) أي نسبتهم لجمعهما

(قوله لانح-ما) أى المودع بالكسر والمودع بالفتح **له** كاشمريكين (قوله وأشار) أى بقوله اختلف في هذا مالک وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما (قوله قولها) أى المدونة (قوله له) حال من دينار (قوله منها) أى الدينار المائة والواحد (قوله فهما) أى ذو المائة وذو الواحد (قوله فبنيته) أى الدينار الضائع صله شريكان (قوله اراد ا) أى ابن القاسم وابن مسلمة (قوله يدعيه) أى الدينار (قوله وتلقها) أى قبل ردها محل ايداعها (قوله فمما تعطب بمنله) صله انتفاع (قوله بقل) بضاف واحد البقول (قوله واختلف) بضم التاء (قوله في استعماله) أى فيما يعطب فيه غالباً ٤٥٥ (قوله بامر من الله تعالى) صله هلك (قوله بناء على انه) أى المودع (قوله بالعداء

كفاصوب) راجع لقول سخنون (قوله واعتبار غالب السلامة) راجع لقول ابن القاسم (قوله وهو) أى اختصاصه بالريق (قوله تعليلها) أى المدونة بقولها لان الغلام لو اراد الخروج لمثل هذا فلا يمنع (قوله فان لم يقدر على ذلك الخ) مفهوم الشرط (قوله الوديعة) تفسير لنا بفاعل ترد المستتر فيه (قوله بها) تنازع فيه اتفق وسافر (قوله لمحل ايداعها) صله ترد (قوله موجب) بكسر الجيم أى سبب (قوله تصديقه) أى المودع بالفتح (قوله عليه) أى الرد (قوله فيها) أى المدونة خبر مقدم (قوله اولاً) بشد الواو (قوله ولو كان) أى المودع (قوله ما استهلك) أى مثله لمحل ايداعه ثم هلك ما رده فيه (قوله ان ضاعت) أى الوديعة بعد ردها لمحل ايداعها (قوله وهو) أى المودع

لانح-ما كاشمريكين قبل الضياع بوجه جائز وأشار الى قولها في تضمين الصناع قال مالک رضى الله تعالى عنه من اختلف له دينار بمائة دينار لغيره ثم ضاع منها دينار فله ما فيه شريكان صاحب الواحد يحجزه من مائة وواحد وصاحب المائة بمائة بجر من مائة وواحد وقال ابن القاسم وابن مسلمة لصاحب المائة تسعة وتسعون ديناراً ويقسمان ديناراً ابن يونس اراد اولو لم يبق الا دينار لقسم بينهما نصفين لان كل واحد يدعيه لنفسه (تبيينه) اذا خلطت الوديعة بمالا يجوز خلطها به وقلنا يضمها فليس معناه انه لا يضمها الا اذا تلقت بل يضمها بمجرد خلطها قال النخعي اذا كان عند رجل وديعتان فح وشعر فخلطهما ضمن لكل واحد مثل ماله اه حط (و) تضمن (د) سبب (انتفاعه) أى المودع بالفتح (بها) أى الوديعة وتلقها مثلية فكانت كطعام أكله أو مقومة كدابة ركبها وثوب لبسه فيما تعطب بمنله فان انتفع بها فيما لا تعطب بمنله قتلت فلا يضمها في المدونة من أو دعتك عسداً فبعته في سفر أو أمر يعطب في مثله ضمنته وأما ان يبعته لشراء بقل أو غيره من حاجة تقرب من منزلك فلا تضمن لان الغلام لو اراد الخروج لمثل هذا فلا يمنع منه ابن ناجي اراد بقوله يعطب بمنله غالباً والمراد هلك بسبب ما يبعته فيه وهذا الخلاف في ضمانه وأما لو ببعته فيما يعطب فيه فادرأه الصحيح انه لا يضمنه واختلف اذا هلك في استعماله بامر من الله تعالى فقال سخنون يضمه وقال ابن القاسم لا يضمه بناء على انه بالعبداء كفاصوب واعتبار غالب السلامة اه البنائي والظاهر ان هذا التفصيل خاص بالريق وهو الذي يفيد تعليلها والله أعلم (أو سفره) أى المودع (بها) أى الوديعة قتلت منه فيضمنها (ان قدر) المودع بالفتح (على) ردها الربها أو ايداعها عند شخص (امين) فان لم يقدر على ذلك وخشى تلفها بتركها فلا يضمها قاله النخعي ويضمن بالانتفاع والسفر في كل حال (الا ان ترد) بضم القوية وفتح الراء وشدة الال الوديعة التي انتفع أو سافر المودع بالفتح بها محل ايداعها حال كونها (سائلة) من التلف والتعيب ثم تلف بعد ردها فلا يضمها المودع بالفتح لان موجب ضمانه هلاكها لا مجرد انتفاعه أو سفره بها وظاهره تصديقه في دعوى ردها سائلة بلا شبهة عليه وهو كذلك وسواء كان سفره لثقله أو تجارة أو زيارة فله في الكافي في فيها ومن أو دعتهم دراهم أو خنطة أو ما يكال أو يوزن فاستهلك بعضها ثم هلك باقيها فلا يضم الاما استهلك اولو لو كان قدر ما استهلك فلا يضم شيئاً ان ضاعت وهو مصدق انه ردها ما اخذ منها كتصديقه في ردها اليك وفي تلفها وكذلك لو تسلف جميعها ثم ردها كلها مكانها البرى **هـ** كأن اخذها على السلف أو على غيره ولا شيء عليه ان هلك بعد أن ردها ولو كانت ثياباً بقلبسها حتى بليت أو استهلكها ثم رد

(قوله مصدق) بفتح الدال (قوله انه) أى المودع (قوله فيها) أى الوديعة (قوله ما أخذ) أى مثله (قوله كصديقه) أى المودع (قوله في ردها) أى الوديعة (قوله اليك) خطاب للمودع **بـ** (قوله وفي تلفها) أى الوديعة عطف على في ردها (قوله تسلف) أى المودع (قوله اخذها) أى الوديعة من اضافة المصدر لفعله (قوله ولا شيء عليه) أى المودع (قوله ان هلك) أى الوديعة أى في محصل ايداعها (قوله بعد ان ردها) أى المودع الوديعة لمحل ايداعها (قوله ولو كانت) أى الوديعة

(قوله لانه) اى المودع (قوله وقال) اى المودع بالفتح (قوله هلك) اى الشئ المودع (قوله صدق) بضم فسكون اى المودع (قوله يضمن) اى المودع بالفتح (قوله بركوبها او لبسها) اى الوديعة صلة التعدى (قوله اقام) اى المودع بالفتح (قوله لانه) اى المودع (قوله هبها) اى الوديعة (قوله يضمنها) اى المودع الوديعة (قوله يردّها) اى الى ربها (قوله وفيها) اى المدونة خبر مقدم (قوله ان اراد) اى المودع بالفتح (قوله واخاف) اى المودع بالفتح (قوله ان سافر) اى المودع بالفتح (قوله بها) اى الوديعة (قوله يضمنها) اى المودع بالفتح الوديعة جواب ان سافر بها ٤٥٦ (قوله من ذلك) اى ايداعها (قوله وان اودعها) اى المودع الوديعة

مثلها لم تبرأ ذمتها من قيمتها لانه انما لم يضمنه قيمتها وفى الموازية من استودع دابة أو ثوبا فاقتر المستودع بالفتح بركوب الدابة ولبس الثوب وقال هلك بعد أن رددته صدق وفى كتاب ابن محنون يضمن بالتعدى بركوبها او لبسها الا ان اقام بينة انه نزل عنها سالمة ثم تلفت وقال بعض اصحابنا يضمنها حتى يردّها بحالها ابن يونس هذه الاقوال فى الدابة والثوب على اختلاف قول مالك رضى الله تعالى عنه فى ردّها تلف من الوديعة وفيها ان اراد سقرا أو خاف عودته منزله فليودعها ثقة ابن عرفة ظاهرها ولودونه فى ثقتها ابن شامس ان سافر بها مع القدرة على ايداعها عند امير يضمنها فان سافر بها عند العجز عن ذلك كما لو كان فى قرية مشلا فلا يضمنها وان اودعها عند غير بلا عذر ثم ردّها فلا يضمنها بعده كردها متسلف منها الحط انظر اذا انتفع بها وردّها سالمة فهل يلزمه كرامتها أم لا وسأبقى فى اول باب الغصب عن التيسيرات ما يدل على ان عليه الكراه (وحرّم) بفتح فضم على مودع بالفتح على ما و معدم (سلف) اى تسلف شئ (مقوم) بضم ففتحين مثقلا كعرض وحيوان مودع عنده اتفاقا لاختلاف الاغراض فى عينه فلا يقوم مثله مقامه ولانه من تلك الشئ من غير طيب ماله (و) حرّم سلف شخص مودع بالفتح (معدّم) بضم فسكون فكسرى اى فقيرا لا يقدر على ردّها ما يتسلفه من مثلى مودع عنده ابن عبيد السلام ومن يده قدرها أو زاد عليها يسير كالمعدّم وأقره المصنف واستظهره فى الشامل (وكره) بضم فسكون أن يتسلف (التقديرات) اى ما يكال أو يوزن أو يعدل المودع بالفتح الملى تت كذا فى وديعتها وفى لفظ المنع فى النسخ ليس للمودع ان يتسلف الوديعة اذا كان فقيرا فان كان موسرا فان كانت الوديعة عروضا او مما يقضى فيه بالقيمة أو ما يكال أو يوزن وكان يكثر اختلافه ولا يحصل امثاله كالسكران فليس للموسر ايضا ان يتسلفها الباقى اختلف قول مالك رضى الله تعالى عنه فى جواز التسلف من الوديعة بغير اذن ربها فى المعونة انه مكروه وفى العينية من سماع اشهب تركه احب الى وقد اجاز بعض الناس فروج فى ذلك فقال ان كان له مال فيه وقاه واشهد فارحوا ان لا بأس به الباقى وهذا فى الدنانير والدرهم ووجه الجواز اذا قلنا ان الدنانير والدرهم لا تعين فانه لا مضرة على المودع فى انتفاع المودع بها اذ ارد مثلها وقد كان له ان يرد مثلها او يتسلفها مع بقا عينها ولان المودع قد ترك الانتفاع بها مع القدرة عليه فجاز للمودع الانتفاع بها او يجرى ذلك مجرى الانتفاع بطل حائطه وضومسراجه وهذا بخلاف

(قوله بعده) اى ردّها (قوله على مودع) صلة حرّم (قوله اتفاقا) راجع لحرّم (قوله لاختلاف الاغراض فى عينه) اى المقوم عليه حرّم (قوله ولانه) اى تسلف المقوم الخ عطف على لاختلاف الاغراض الخ (قوله تلك) بفتح الميم وضم اللام مثقلا (قوله من مثلى) بيان ما (قوله قدرها) اى الوديعة (قوله كالمعدّم) اى فى حرمة تسلفه خبر من (قوله يتسلف) بضم الباء (قوله للمودع) صلة كره (قوله كذا) اى الكره (قوله فى وديعتها) اى المدونة (قوله وفى لفظها) اى المدونة (قوله المنع) اى تسلف المثلى (قوله الى) بشد الباء (قوله اجازة) اى تسلف الوديعة بغير اذن ربها (قوله بعض الناس) اى التابعين (قوله فروج) اى ما لا يرضى الله تعالى عنه (قوله فى ذلك)

اى تسلف الوديعة بلا اذن ربها (قوله فقال) اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله لانه) اى المودع تسلف

بالفتح (قوله فيه) اى المال (قوله وقاه) اى بما يتسلفه من الوديعة (قوله واشهد) اى المودع على تسلفه الوديعة (قوله وهذا) اى جواز بشرطه (قوله على المودع) بالكسرى (قوله فى انتفاع المودع) بالفتح (قوله بها) اى الدرهم والدنانير (قوله اذ ارد) اى المودع (قوله مثلها) اى الدرهم والدنانير (قوله وقد كان له) اى المودع (قوله مثلها) اى الدنانير والدرهم المودعة عنده (قوله بها) اى الدنانير والدرهم المودعة عنده (قوله عينها) اى الدرهم والدنانير المودعة (قوله بها) اى الدنانير والدرهم (قوله عليه) اى الانتفاع بها (قوله ذلك) اى الانتفاع بالوديعة

المودع) بالفخ (قوله أو  
معه) أي المودع بالكسر  
(قوله جاز) أي تسلف وديعته  
(قوله علت) بضم العين  
(قوله منه) أي المودع  
بالكسر (قوله الكراهية)  
لتسلف وديعته (قوله فلا  
يجوز) أي تسلف وديعته  
(قوله لانه) أي المودع  
بالكسر (قوله عليه) أي  
المودع بالفخ (قوله ذلك)  
أي تسلف وديعته (قوله  
الذبح) أي الوديعة للمودع  
بالفخ (قوله أو قال) أي  
المودع (قوله احذرات  
تسلفها) أي الوديعة  
(قوله لم يحتلف) بضم الياء  
وفتح اللام (قوله منعه) أي  
المودع بالفخ (قوله منه)  
أي التسلف (قوله امره)  
أي المودع بالكسر (قوله

٥٨ منج ت كره) انضم فكسر أى التسلف (قوله من المودع) صلة التجارة (قوله فحرم)  
أى تجارة المودع (قوله مطلقا) أى عن تقييده بكونه معدما (قوله وتكره) أى التجارة (قوله فيها) أى النقد والمثل (قوله  
من الكراهة) بيان ما (قوله فحجر) أى المودع (قوله به) أى المال بلا اذن ربه (قوله له) أى المودع بالفتح لان الخارج بالضمان  
(قوله عليه) أى الموصى بالفتح (قوله به) أى الربح (قوله هو) أى نصها (قوله لانه) أى المال (قوله موضوعها) أى المدونة  
(قوله فى لقطتها) أى المدونة خبر مقدم (قوله لا يتجر) أى الملتقط (قوله استودع) بكسر الهمزة (قوله فابتاع) أى الرجل  
(قوله به) أى المال (قوله فيه) أى المال (قوله له) أى المودع بالفتح (قوله لانه) أى المودع بالفتح (قوله فى الاستدكار) خبر  
مقدم (قوله انه) أى المودع بالفتح (قوله طالب) أى حل (قوله له) أى المودع (قوله كان) أى المتجر (قوله فيه) أى المال  
(قوله هذا) أى الطعام

(قوله وهو) أى المعنى الآخر (قوله ان المودع) بالفتح (قوله لم يطل) أى بغيره فى الدراهم (قوله على المودع) بالكسر (قوله لانه) أى المودع بالكسر (قوله امره) أى المودع بالكسر المودع بالفتح (قوله لو كانت) أى الوديعة (قوله امره) أى المودع (قوله فاشترى) أى المودع بالفتح (قوله بها) أى البضاعة (قوله يضمنه) أى المودع بالفتح (قوله او يأخذ) أى المودع بالكسر (قوله انه) أى المودع (قوله امره) أى المودع المودع (قوله فاراد) أى المودع (قوله عليه) أى المودع بالكسر (قوله غرضه) أى المودع (قوله من بضاعته) ٤٥٨ صله غرضه (قوله ويستأثر) أى المودع بالفتح (قوله برحبها) أى البضاعة

(قوله فلم يكن له) أى المودع بالفتح (قوله ذلك) أى الاستثارة برحبها (قوله فيها) أى البضاعة (قوله فان تالت) أى البضاعة (قوله ضمنها) أى المبيع معه البضاعة (قوله وان ربح) أى المبيع معه (قوله لان المبيع) بكسر المضاد (قوله طلب) أى اراد بايضا معه (قوله قطعه) أى ربح المبيع (قوله فى المتنى) بفتح القاف (قوله المال) نائب فاعل المبيع (قوله أى المال) (قوله صاحبه) أى المال (قوله ظفر) بضم فكسر (قوله المودع بالفتح) تفسيره لفاعل برئ المستقر فيه (قوله تسلفه) تفسيره لتائب فاعل الحرم (قوله لمحل ايداعه) رد (قوله وهو) أى غير الحرم (قوله ولا يصدق) أى المودع بالفتح (قوله ردها) أى الوديعة لمحل ايداعها (قوله قيد) بضم فكسر متقلا (قوله لم يدخل فيه المكروه الخ) علة قيد (قوله ويخرج) عطف على يدخل (قوله الثالث وتسلف المعدم العين) من اضافة المصدر لفاعله وتكمل علة نصب مفعوله عطف على يدخل (قوله المعدم) فاعل تسلف المضاف لمفعوله (قوله وتبعه) أى ابن عبد السلام (قوله فيها) أى المدونة (قوله لو كانت) أى الوديعة (قوله انه) أى المودع (قوله يبرأ) أى بر غير الحرم (قوله وقيل لا يبرأ) أى بر غير الحرم (قوله ان كانت) أى الوديعة (قوله فى التوضيح) خبر مقدم (قوله فلا يصدق) أى فى دعوا ردها (قوله لمحل ايداعه) أى المودع بر الوديعة غير الحرم (قوله او بها) أى عينه (قوله لقول الشيخ الى قوله فيها) راجع الاول (قوله ظاهرها) أى المدونة (قوله فيها) أى العين (قوله والشيخ عن محمد عن ابن الماجشون فى المتنورة) راجع للثالث

بمعنى آخر وهو ان المودع لم يطل على المودع غرضه من الدراهم لانه انما امره بحفظها ولو كانت بضاعة امره ان يشتري بها سلعة معينة أو غير معينة فاشترى بها سلعة لنفسه فان صاحب البضاعة يجبر بين ان يضمنه مثل بضاعته أو يأخذ ما اشترى بها ووجه ذلك انه قد امره ان يشتري له فاراد ان يطل عليه غرضه من بضاعته ويستأثر برحبها فلم يكن له ذلك وفى المعونة ومن أبيع معه بضاعة يشتري بها شيئا فتجرب فيها فان تلت ضمنها وان ربح فالربح للمالك بخلاف الوديعة لان المبيع طلب الربح فليس للمبيع معه قطعه فلا يكون له من الربح شئ وفى المتنى ولم يختلف أصحابنا ان المبيع معه المال يتباع به لنفسه أن صاحبه يجبر بين أن يأخذ ما يتباع به لنفسه أو يضمنه رأس المال لانه انما دفعه اليه على النيابة عنه فى غرضه وابتاع ما امر به فكان أحق بما يتباعه وهذا اذا ظفر بالامر قبل بيع ما يتباعه فان فات ما يتباعه به فان ربحه لرب المال وخسارته على المبيع معه (وبرئ) بفتح فكسر المودع بالفتح الذى تسلف الوديعة تسلفا مكروها بان كانت مثليا وهو ملئ (ان رد) المودع بالفتح المال (غير الحرم) بضم فقصين متقلا تسلفه وهو النقد والمثل مع كونه مثليا لمحل ايداعه ثم ضاع بعد رده سواء أشبه على رد أم لا وسواء كانت مربوطلة أو محتومة ولا يصدق فى دعوا ردها الا بين على المشهور ابن الحاجب اذا تسلف ما لا يحرم تسلفه ثم ردها لمكانه تلت المثل برئ على المشهور ابن عبد السلام قيد بما لا يحرم تسلفه ليدخل فيه المكروه ويخرج منه العرض وتسلف المعدم العين وفى خروج تسلف المعقود العين منه نظر لان ربحها انما يكره تسلفها المعدم خشية ان لا يرد لها أو يرد لها بصرفا زادها فقد اتبقت العلة التى لاجلها منع تسلفها وتبعه فى التوضيح وفيها لو كانت ثيابا فلا يسلم احتيا بليت أو استهلكها ثم ردها لم تبرا أذمت من قيمتها لانه انما لزمه قيمتها او الحسن مفهومه لو رد القيمة لبرئ وليس كذلك فان ذمته لا تبرا سواء أوقف القيمة أو المثل اه والمشهور انه يبرأ وقيل لا يبرأ ثالثا يبرأ ان ردها بان شهد ورابعها يبرأ ان كانت منشورة وان كانت مصرورة ضمنها ولو ردها فى التوضيح وعلى المشهور فلا يصدق الا بين قاله أشهب وابن المواز ابن عرفة وعلى برائه فى تصديقه فى ردها دون عينه أو بها ثالثا ان تسلفها بغير ينة صدق دون عينه والام يصدق الا بينة لقول الشيخ لم يذكر فى المدونة يمينامع قول البايع ظاهرها نفيها والشيخ عن محمد عن ابن الماجشون فى المتنورة وذكر النعمى

(قوله وقال) أي النحوي (قوله انهاده) أي المودع بتسلف الوديعة (قوله موته) أي المودع بالفتح (قوله فغيراً) أي المودع بردها  
 محل ايداعها (قوله يفهم) بضم الياء وفتح الهاء (قوله مطلق) بفتح اللام فت اذن (قوله به) أي الاحتياج (قوله اليه) أي ماله  
 (قوله كسائر) أي باقي (قوله عنه) أي الباجي (قوله أودع) بضم الهمزة (قوله ذلك) أي انه لا يبرئه الاردها اليها (قوله انه) أي  
 الشان (قوله ذلك) أي تسلف منها ان شئت (قوله هو) أي رب المال (قوله ٤٥٩) فلا يبرأ المسلف (بفتح اللام) (قوله الارده) أي

المتسلف بفتح اللام (قوله  
 اليه) أي رب المال (قوله  
 وعندى) المتكلم الباجي  
 (قوله أنه) أي المودع بالفتح  
 (قوله برده) أي المال  
 المتسلف (قوله لانها كانت)  
 أي الوديعة (قوله ذلك) أي  
 بقاها في محل ايداعها  
 (قوله ورده) أي البعض  
 المأخوذ (قوله وضاع) أي  
 المردود (قوله فيها) أي  
 المدونة خبر مقدم (قوله  
 أولاً) بشد الواو (قوله ولو  
 كن) أي المودع (قوله  
 ما استهلك) أي مثله (قوله  
 وهو) أي المودع (قوله  
 مصدق) بفتح الدال (قوله  
 فيها) أي الوديعة (قوله  
 للموضع) صلة نهى (قوله  
 عن وضعه) صلة نهى (قوله  
 هي) أي الوديعة (قوله  
 لاغرائه) أي المودع من  
 اضافة المصدر لفاعله وتكميل  
 عمله بنصب مفعوله (قوله  
 بوضعه) أي القفل على  
 ما هي فيه لقومه به ان فيه  
 مالا لبال (قوله أنه) أي  
 المودع (قوله ان لم ينهه)  
 أي المودع المودع (قوله

الثالث اختياره ولم يعزم وقال الآن يكون اشهاده لحرف موته حفظ الحق المودع فغيراً وان لم  
 يشهد على ردها اه الحط ولم اقف على من اخرج المعدم من البراءة اذا تسلف التقدي والمثلى  
 ورده الاما يفهم من كلام ابن الحاجب واستثنى من البراءة برده غير المحرم فقال (الا) ما استلقه  
 المودع من الوديعة (بأذن) من المودع في تسلفه مطلق عن التقييد بالاحتياج (او) مقيد به  
 كأن (يقول) المودع بالكسر (ان احتجت) يا مودع بالفتح لتسلف شيء من الوديعة (تخذ) منها  
 ما تحتاجه سلفاً تسلفها كلها أو بعضها وردها مثل ما تسلفه لكاه فضاع فلا يبرأ برده لانه  
 استلقه من ماله فلا يبرئه الارده اليه كسائر الديون الباجي بعد ما تقدم عنه وهذا  
 اذا تسلف من الوديعة بغير اذن صاحبها واعلم ان اودع وديعة وقيل له تسلف منها ان شئت  
 فتسلف منها وقال ردها فقد قال ابن شعبان لا يبرئه ردها اياها الا الى ربه او وجه ذلك انه اذا  
 قال ذلك رب المال صار هو المسلف فلا يبرأ المسلف الارده اليه وعندى انه يعبر برده الى  
 الوديعة لانها كانت على حسب ذلك عنده قبل ان يتسلفها فاذا ردها الى ما كانت عليه برئ  
 من ضمانها (و) ان اخذ المودع بعض الوديعة بأذن مطلق او مقيد ورده وضاع مع الباقي  
 (ضمن) المودع بالفتح البعض (المأخوذ فقط) أي دون البعض غير المأخوذ فلا يضمنه فيها  
 ومن اودعته دراهم او حنطة او ما يكال او بوزن فاستهلك بعضها ثم هلك باقيها فلا يضمن الا  
 ما استهلك الاول ولو كان قد ردها استهلك فلا يضمن شيئاً ضاعت وهو مصدق انه ردها ما أخذ  
 منها (أو) أي ويضمنها ان ضاعت (ب) سبب وضع (قفل) بضم فسكون آله من جديد يجعل  
 على الباب لمنع قصده متلبس (ب) نهى من المودع بالكسر للمودع بالفتح عن وضعه على ما هي  
 فيه فوضعه عليه فسرق فيضمنها لا غرائه السارق بوضعه ومفهوم نهى أنه ان لم ينهه عنه  
 فلا يضمنها ابن عبد الحكم من قال ان اودعه وديعة اجعلها في تابوتك ولم يقل غير هذا فلا  
 يضمن ان قفل عليها ولو قال لا تقفل عليها يضمنها لان السارق برؤية القفل أطمع (أو) أي  
 وتضمن (ب) سبب (وضع) للوديعة (ب) وعاء (نحاس) فسرق منه (في) صورة (امرء) أي  
 المودع بالكسر بوضعها (ب) وعاء (نحاس) لان وضعها في النحاس يغري السارق ابن عبد الحكم  
 لو قال اجعلها في سطل فخار فجعلها في سطل من نحاس ضمن وفي العكس العكس (لا) تضمن  
 الوديعة (ان زاد) المودع بالفتح (قفل) على ما فيه الوديعة فسرق ابن عبد الحكم ان قال  
 اقفل عليها اقفل واحداً فقل عليها اقفلين فلا يضمن ابن يونس السارق أطمع اذا كانت  
 بقفلين لئلا تله على كثرة المقفول عليه وشدة الخوف عليه فيجب الضمان ابن الحاجب واقفل  
 واحداً فقل اثنين قولان خليل القول ينفي الضمان لابن عبد الحكم وعليه اقتصر في  
 الجواهر وزاد الآن يكون فيه اغراء اللص فيضمن والقول بالضمان مال اليه ابن يونس ولم

عنه (أي وضعه) (قوله ولم يقل) أي المودع (قوله فلا يضمن) أي المودع بالفتح (قوله عليها) أي الوديعة (قوله يضمنها) أي المودع  
 بالفتح الوديعة (قوله أطمع) أي ان يطمع في المال (قوله وفي العكس) أي امره بوضعه في نحاس فوضعه في فخار فسرق  
 (قوله بالعكس) أي عدم ضمانها (قوله فقل اثنين) أي فسرق (قوله قولان) أي بالضمان وعدمه (قوله وعليه) أي تنفي

الضمان صلة اقتمير (قوله لوسلم) بفتح مثقلا اى المودع بالكسر (قوله اليه) اى المودع بالفتح (قوله وقال) اى المودع (قوله) اى المودع بالفتح (قوله يريد) اى المودع بالكسر (قوله يجعلها فى الكم) اى امر به (قوله تورك) بفتح التاء والواو وضم الراء مثقلا اى تعقب مصدر مضاف لفاعله (قوله بقوله) اى البساطى صلة تورك (قوله غير ظاهر) خبر تورك (قوله كان) اى كنه (قوله وسطه) اى المودع (قوله كان) اى وسطه (قوله عنه) اى ابن شعبان (قوله والاول) اى ضمانها (قوله قال) اى ابن رشد (قوله وجعلها) اى الوديعه ٤٦٠ (قوله فيه) اى الجيب (قوله لقيه) اى المودع بالكسر المودع بالفتح (قوله

فيه) اى المودع بالفتح (قوله اجعلها) اى الوديعه (قوله فجعلها) اى المودع بالفتح الوديعه (قوله فى) كنه اى المودع بالفتح (قوله ضمها) اى المودع الوديعه (قوله وان لم يشترط) اى المودع بالكسر (قوله حيث يجعلها) اى المودع الوديعه (قوله فجعلها) اى المودع الوديعه (قوله لا يختلف) بضم الباء وفتح اللام (قوله لانه) اى جعلها فى جيبه (قوله فانه) اى الجيب (قوله قبله) بكسر الموحدة (قوله من الاختيار) بيان ما (قوله فقد اشار الى) خبر ما (قوله بقوله) اى ق (قوله ألقينه) بفتح القاء اى وجدته (قوله من استودع) بضم التاء وكسر الهمزة (قوله فجعلها) اى المودع بالفتح الوديعه (قوله قلت) بضم تاء اصبح المتكلم (قوله قال) اى ابن وهب (قوله يقول) اى المودع (قوله قلت) بضم تاء المتكلم وهو اصبح (قوله قال) اى ابن وهب (قوله يقول) اى المودع بالفتح (قوله على) بشد الباء (قوله قلت فان كان عليه) اى المودع (قوله قال) اى ابن وهب (قوله ان نسيها) اى الوديعه (قوله دفعت) بضم فكسر اى الوديعه (قوله اليه) اى المودع بالفتح (قوله فيه) اى الموضع (قوله وقام) اى المودع وتركها فاضاعت (قوله يضمنها) اى المودع الوديعه جواب ان نسيها (قوله لانها) اى نسيانها وانه لتأنيث خبره (قوله وليس) اى نسيانها فى موضع ايداعها

قال (قوله قال) اى ابن وهب (قوله يقول) اى المودع بالفتح (قوله على) بشد الباء (قوله قلت فان كان عليه) اى المودع (قوله قال) اى ابن وهب (قوله ان نسيها) اى الوديعه (قوله دفعت) بضم فكسر اى الوديعه (قوله اليه) اى المودع بالفتح (قوله فيه) اى الموضع (قوله وقام) اى المودع وتركها فاضاعت (قوله يضمنها) اى المودع الوديعه جواب ان نسيها (قوله لانها) اى نسيانها وانه لتأنيث خبره (قوله وليس) اى نسيانها فى موضع ايداعها





(قوله أسبابه) أي الضمان (قوله وان كان الثاني أمينا) مبالغة في الضمان (قوله ان أودعت) بضم الهمز وكسر الهمزة (قوله عنده) أي المودع (قوله وحفظهما) أي زوجته وأمته عطف على الإيداع (قوله) أي المودع (قوله وحفظه) أي قول ابن القاسم ان اعتيدا (قوله على خلافه) أي قول الامام (قوله وجعلهما) أي أجبر الخدم والعبد (قوله كالزوجة والامة) أي في عدم الضمان (قوله وعليه) أي جعلهما كالزوجة والامة صلة درج (قوله وأسقطت) بضم الهمزة وكسر القاف (قوله كونهما) أي الزوجة والامة (قوله والا) أي وان لم يعتبر كونهما شخصين (قوله فهي) أي التام (قوله لازمة) أي واجبة (قوله موجب) بكسر الجيم أي سبب (قوله ضمانه) أي المودع (قوله اياها) أي الوديعة (قوله تصرفه) أي المودع (قوله فيها) أي الوديعة (قوله بغير اذن) أي من المودع ٤٦٢ (قوله أو بحدها) أي الوديعة عطف على تصرفه (قوله فافوقهما) أي

والله أعلم (ولا تضمن (ان شرط) المودع بالكسر (عليه) أي المودع بالفتح (الضمان) بلا سبب من أسبابه لانه شرط مخالف لحكمها (و) تضمن (د) سبب (ايداعها) أي الوديعة من المودع بالفتح عنده غيره وتلفت وان كان الثاني أمينا اذ لم يرض المودع بالكسر الا بامانة الاول ان أودعت عنده بحضور بل (وان) أودعت عنده وهو متلبس (بسفر) فليس ايداعها عنده وهو مسافر عذرا ميتحا لا ايداعها عنده غيره وعمل ضمانه ان أودعها (لغير زوجة وأمة) فان أودعها الزوجته أو أمة فضاقت فلا يضمنها عند الامام مالك زاد ابن القاسم رضي الله تعالى عنهما (ان اعتيدا) أي الزوجة والامة بالإيداع عندهما من الزوج والسيد وحفظهما له ما أودعها اياه وحمله كثر الشيوخ على التفسير والتقييد بقول الامام وأقلهم على خلافه ومفهوم الشرط الضمان ان أودع زوجة أو أمة لم يعتد ايداعه عندها فضاقت بان أودعها عقب تزويجها أو تملكها أو لم يأتمن على ماله وشمل غير الزوجة والامة أجبر الخدم والعبد الذين في عياله وجعلها في المدونة كالزوجة والامة وعليه درج صاحب الشامل وهل حكم ايداع الزوجة عند تزويجها بحكم ايداعه عندها أولا قولان وأسقطت ناه الثاني من اعتيد باعتبار كونهما شخصين والافهي لازمة افاده تت ق ابن عرفة موجب ضمانه الوديعة تصرفه فيها بغير اذن عاوى أو يجدها فافوقهما فيما مع غيرها ايداعها اياها لا العذر في غيبة ربه اوجب ضمانه اياها وفيها ان أودعت لسا فرمالا فافوقه في سفره فضاقت ضمن ومن أودعته مالا فدفعه الى زوجته أو خادمه لترفعه له في بيته ومن شأنه ان يدفع اليها فلا يضمن ما هلك منه وهذا مما لا بد منه وكذلك ان دفعه الى عبده أو أجزه الذي في عياله أو رفعه في صندوقه أو بيته ونحوه فلا يضمنه ويصدق في انه دفعه الى أهله وانه أودع على هذه الوجوه التي ذكرناها لا يضمن فيها وان لم تقم له بيعة ابن يونس وكان المودع أودع على ذلك فصار كالأذن له في ذلك ولم يكن من شأنه ان ترفع له زوجته أو أمة وانه كان لا يشق عياله اليهم ودفع الوديعة اليهم فانه يضمنها وظاهر الكتاب يؤيد هذا محمدان لم يكن شئ من هذا ورفعها عنده غير من يكون

التصرف واتحد (قوله فيها) أي المدونة خير مقدم (قوله ايداعه) أي المودع بالفتح (قوله اياها) أي الوديعة لانه في غيبة ربه اوجب ضمانه (قوله) أي المودع (قوله وفيها) أي المدونة (قوله ضمن) أي المودع بالفتح المسافر المال (قوله ومن شأنه) أي المودع بالفتح (قوله ان يدفع اليها) أي زوجته أو أمة ما هو الوديعة عنده (قوله منه) أي المدفوع اليها (قوله وهذا) أي دفع الزوج لزوجته والسيد لأمته (قوله

وكذلك) أي الدفع للزوجة والامة في عدم ضمان ما هلك (قوله ان دفعه) أي المال المودع عنده (قوله عنده) أي المودع (قوله في أنه) أي المودع (قوله دفعه) أي المال المودع عنده (قوله وانه أودعه) أي المودع بالفتح المال المودع عنده عطف على انه دفعه الى أهله (قوله وان لم تقم) أي تشهد (قوله) أي المودع (قوله بيعة) أي يدفعه الى أهله (قوله وكان) بقضات مثقالا (قوله المودع) بالكسر (قوله على ذلك) أي دفع الوديعة الى أهله (قوله قصار) أي علم المودع بذلك (قوله كالذين) أي من المودع (قوله) أي المودع (قوله في ذلك) أي دفعه لاهله (قوله من شأنه) أي المودع (قوله وانه) أي المودع (قوله اليهم) أي زوجته وأمة وعبده وأجبر خدمته (قوله الكتاب) أي المدونة (قوله من هذا) أي المذكور أي الزوجة والامة والعبد وأجبر الخدم الذين شأنهم رفع ماله وودائعهم وحفظها (قوله ورفعها) أي الوديعة (قوله عنده غير من يكون

عنده ماله) أى المودع (قوله والقيام) أى التصرف له أى المودع (قوله يضمنها) أى المودع الوديعه (قوله به) أى الابداع  
(قوله بسببها) أى العورة (قوله ان بقيت) أى الوديعه (قوله أو زيادته) أى الانهدام (قوله فلا يوجب) أى ابداعها (قوله  
فان تقدمت) أى العورة الخ مفهوم حدثت (قوله وعلمها) أى العورة (قوله خاف المودع) بالفتح (قوله أوجار) عطف على عورة  
(قوله ذلك) أى الخوف (قوله والمودع) بالكسر (قوله به) أى ما يخاف منه (قوله له) أى المودع بالفتح (قوله لغيبته) أى  
مودعها (قوله له) أى مودعها (قوله فيها) أى المدونة (قوله وأخاف) أى المودع ٤٦٣ (قوله منزله) أى المودع (قوله وردها)  
أى الوديعه الخ حال (قوله

ثقة) أى عنده (قوله ولو  
كان) أى الثقة الذى أودع  
المودع عنده (قوله وبنه)  
أى المودع (قوله فى ثقته)  
أى المودع (قوله فسفره)  
أى المودع بالفتح (قوله عذر)  
خبر سفره (قوله ولا يضمنها)  
أى المودع الوديعه (قوله  
ولو دفعها) أى المودع  
الوديعه للثقة (قوله ضمانه)  
أى المودع الوديعه (قوله  
ان لم تقم له يئنه) أى على  
دفعها للثقة (قوله لدفعه)  
أى المودع عنه ينبى ضمانه  
(قوله لعذره) أى بإرادته  
السفر أو خوف عورة منزله  
وردها غائب (قوله الظرف)  
أى عند عجز ردها (قوله  
هذه) أى إرادة السفر (قوله  
التي قبلها) أى عورة حدثت  
(قوله التردد نابع لذا) أى فى  
كون عجزه عن ردها  
راجعاً لهما وللأخيرة فقط  
(قوله وما ذكره البساطى)  
عطف على هذا (قوله من

عنده ماله والقيام له يضمنها واستثنى من ابداعها الغير زوجة وأمة معتادين به فقال (الا)  
ابداعها (لعورة) بنقح العين المهملة وسكون الواو أى صفة وحالة يتخشى ضياع الوديعه بسببها  
ان بقيت فى محلها كأنه دام الدار أو زيادته وجاروته من يتخشى شره (حدثت) أى تجددت  
العورة بعد الابداع فلا يوجب ضمانها فان تقدمت على الابداع وعلمها المودع بالكسر فليس  
للمودع بالفتح ابداعها فان أودعها فيضمنها فى اللغوى إذا خاف المودع عورة منزله أو جار سوء  
وكان ذلك امرأ حدث بعد الابداع جازله أن يودعها ولا يضمنها وان كان ذلك متقدماً قبل  
الابداع والمودع عالم به لم يكن له ابداعها فان أودعها فيضمنها (أو) أى والا ابداعها (ل) لإرادة  
(سفر) من المودع بالفتح (عند) عجزه عن (الرد) أى رد الوديعه للمودع لغيبته ولا وكيل  
له فلا يوجب ضمانها فى فيها ان أراد المودع بالفتح سفراً أو خاف عورة منزله وردها غائب  
فليودعها ثقة ابن عرفة ظاهره ولو كان دونه فى ثقته فسفره وخوف عورة منزله عذر أبو محمد  
ولا يضمنها ولو دفعها بغير يئنه ابن يونس كدفعه لزوجه وخادمه وينبى على اصولهم ضمانه  
ان لم تقم له يئنه لدفعه لغير من دفع اليه لكنهم لم يضمنوا لعذره ومفهوم الظرف داخل فيما قبل  
الاستثناء وظاهره كالمدة لا فرق بين العين وغيرها وتردد البساطى فى جعل العجز عن  
الرد قد فى هذه فقط أو فى التي قبلها أيضاً البنائى كلام المدونة صريح فى رجوعه لهما كما فى  
ق وطفى قال هذا التردد وما ذكره البساطى من ان ظاهر الروايات انه فى السفر فقط وقبول  
ذلك قصور مع قولها وان أراد سفر أو خاف عورة منزله ولم يكن صاحبها حاضر فإيدها اليه  
فليودعها ثقة ولا يعرضها للتلف ثم لا يضمن اهـ والبالغ على عدم الضمان بالابداع لعذر حدث  
فقال هذا ان أودعها بحضرة بل (وان أودع) المودع بالفتح الوديعه لغيره (سفر) ابن  
عاشر الظاهر ان أودع بالبناء للفاعل راجع لقوله الالعورة حدثت وأشار به لقول المدونة وإذا  
أودعت مسافراً فى سفره ما لا فادعه فضاء ضمن ابن القاسم واشتب الا ان يضطره الاصوص  
فيسلم لمن يخويه اهـ وللعنى ان من أودع وديعه تحت يده لعذر فلا يضمنها ولو أودعها لغيره فى  
السفر اهـ البنائى ونبه يتنقى التكرار مع ما تقدم على ما هو الصواب (ووجب) على المودع  
بالفتح إذا خاف على الوديعه من عورة منزله التي حدثت أو أراد السفر وأبدع الوديعه عند غيره  
فيجب عليه (الاشهاد) لعديلين (ب) معاينة (العبد) الذى حدث ولا يكفى قوله اشهدوا الى

ان ظاهر الروايات) بيان ما (قوله انه) أى عجزه عن ردها (قوله وقبول) عطف على ذا (قوله ذلك) أى ما ذكره البساطى (قوله قصور)  
خبر ذوا ما عطف عليه (قوله مع قولها) أى المدونة (قوله وان أراد) أى المودع (قوله وأخاف) أى المودع (قوله ولم يكن  
صاحبها) أى الوديعه (قوله فيدها) أى الوديعه بالنسب فى جواب التنى (قوله اليه) أى صاحبها (قوله فادعه) أى المسافر  
المال ثقة (قوله فضاء) أى المال (قوله ضمن) أى المودع المال الذى أودعها ثقة (قوله يضطره) أى المودع (قوله بسلمه)  
أى يودع المال

(قوله فيها) أي المدونة (قوله لا يصدق) أي المودع بالفتح (قوله الابداع) أي من المودع عند ثقة (قوله والوجه) عطف على الابداع (قوله اوجبه) أي الابداع (قوله وهو) أي الوجه الذي اوجبه (قوله برئ المودع) جواب ان ثبت (قوله فيها) أي المدونة (قوله من اودع وديعة) ٤٦٤ أي عنده (قوله غيره) أي المودع صلة اودع شامل ابداعها العذر وغيره (قوله ثم استردها)

أودعها العذر في فيها لا يصدق في ارادة السفر او خوف عورة المنزل الاينة للغمي ان ثبت الابداع والوجه الذي اوجبه وهو خوف موضعه أو السفر برئ المودع (و) ان أودع المودع بالفتح الوديعة لعذر ثم زال لعذر الموجب ابداعها بان رجع من سفره أو بنى بيته أو اتقل عنه جاز السومورد الوديعة لحل ابداعها ثم تلقت منه أو اودعها عند غيره لعذر ثم ردها بمن أودعها عنده لحل ابداعها الاول ثم تلقت منه (برئ) المودع بالفتح من ضمانها (ان رجعت) الوديعة من المودع الثاني للمودع الاول بالفتح فيهما حال كونهما (سائلة) من التلف والعيوب ثم تلقت بعد رجوعها في فيها من اودع وديعة عند غيره ثم استردها منه فصاعت فلا يضمنها كقول الامام مالك رضي الله تعالى عنه ان اتفق منها ثم ردها اتفق فلا يضمنه (و) ان اودع المودع بالفتح الوديعة عند غيره لارادته السفر وسافر ثم رجع من سفره ف(عليه) أي المودع بالفتح (استرجاعها) أي اخذ الوديعة بمن أودعها عنده وردها الى محل ابداعها الذي كانت به (ان) مكان (نوى) المودع بالفتح (الاياب) بكسر الهمزة والياء الرجوع من السفر الذي اودعها حين ارادته عند غيره لاجله لا التزامه حفظها ربه فلا يسقط عنه الا من عذره بالسفر ومفهوم الشرط انه ان لم ينو الاياب عند سفره بان كان ينو عدمه ولا يئنه ثم عاد فلا يجب عليه استرجاعها البساطي والمنصوص فيه في الغمي ان اودعها عند حدوث سفر ثم عاد منه فان كان سافرا لم يعد كان عليه ان يأخذها ويحفظها لانه التزم حفظها حتى يأتي صاحبها فلا يسقط عنه الا التقدر الذي سافر. وان كان سفره على وجه الاتقال ثم عاد كان له ان يأخذها وليس ذلك بواجب عليه (تنبيهات الاول) \* ان أودعها العورة حسدت ثم زات فعله استرجاعها فلو قال بعد قوله ان نوى الاياب أو زالت العورة لشمل هذا (الثاني) \* ان أودعها لغير عذر فعليه استرجاعها (الثالث) \* ان ترك استرجاعها الواجب فتلقت فانه يضمنها بجزلة ابداعها بالاعذر (الرابع) \* اذا طلبها بمن أودعها عنده فتنعه منها فانه يقضي عليه بردها لانه الذي اودعها عنده في النوادر من كتاب ابن الموزاين عبد الحكم قال ومن أودعته وديعة ثم أقررت انها زينة الغائب ثم طلبت قبضتها فذلك بالحكم وليس اقرارك انها زينة يمنعك من قبضتها في غيبة زيد لانك الذي أودعته (و) تضمن بسبب (بعث) أي ارسال من المودع بالفتح (بها) أي الوديعة لربها بغير اذن فتتلف ولو ادعى اذنه وأنكره ولا يئنه عليه في فيها لو قال في الوديعة والقراض قد رددت ذلك مع رسولي الى ربه ضمن الا أن يكون ربه امره بذلك أشهب سواء أودعته بيئنة أو لا ابن القاسم في المودع بأنه رجع زعم ان ربه امره بأخذها فصدقه المودع بالفتح ودفعها له فصاعت منه وانكر ربه امره فيضمنها الدافع وله الرجوع على قابضها (تنبيهات الاول) \* اذا سافر المودع بالفتح بالوديعة الى ربه فتلقت منه قبل ردها له فيضمنها في المدونة للامام مالك رضي الله تعالى عنه في امر أمهات بالاسكندرية فكتب

أي المودع الاول الوديعة (قوله منه) أي المودع الثاني (قوله ما أتفق) أي مثله ثم ضاع (قوله لا التزامه) أي المودع الاول (قوله فلا يسقط) أي حفظها (قوله عنه) أي المودع الاول (قوله منه) أي السفر (قوله ان يأخذها) أي الوديعة (قوله ولو ادعى) أي المودع بالفتح (قوله اذنه) أي المودع بالكسر في بعثها (قوله وانكره) أي المودع بالكسر الاذن (قوله عليه) أي الاذن (قوله فيها) أي المدونة (قوله لوقال) أي حاز المال عن ربه بوديعة أو قراض (قوله ذلك) أي المال المودع أو القراض به (قوله الى ربه) أي المال صله رددت (قوله ضمن) أي المودع بالفتح أو العامل الذي رده ان ضاع من رسوله قبل وصوله له (قوله ربه) أي المال (قوله امره) أي المودع أو العامل (قوله بذلك) أي ارساله (قوله في المودع) بالفتح (قوله يأتيه) أي المودع (قوله زعم) أي

الرجل (قوله ان ربه) أي الوديعة (قوله امره) أي ربه الرجل (قوله بأخذها) أي الوديعة من المودع (قوله وصيا صدقه) أي الرجل (قوله ودفعها) أي المودع الوديعة (قوله) أي الرجل (قوله فصاعت) أي الوديعة (قوله منه) أي الرجل (قوله امره) أي الرجل بأخذها (قوله فيضمنها) أي الوديعة (قوله له) أي المودع (قوله منه) أي المودع (قوله له) أي ربه

(قوله فلم يردوا) أي الورثة (قوله) أي وصيها (قوله فسافر) أي الوصي (قوله بتركها) أي المرأة (قوله اليهم) أي ورثتها (قوله فهلكت) أي التركة (قوله فهو) أي الوصي (قوله لها) أي التركة (قوله بها) أي التركة (قوله أغر) بفحش من غلا أي خاطر الوصي (قوله بها) أي الامانة (قوله بسفره) أي الوصي (قوله بها) أي التركة (قوله والا) أي وإن لم يغربها بان سافر بها في وقت غير مخوف مع رفقة مأمونة (قوله مطلقا) أي عن التقيد بتغير رايها (قوله أودعت) بضم الهمز وكسر الهمزة (قوله ارسل) بضم الهمز وكسر السين (قوله فلم يجده) أي الرسول الشخص المرسل اليه ٤٦٥ (قوله فرجع) أي الرسول (قوله به) أي المال (قوله فضاغ) أي

المال (قوله منه) أي الرسول (قوله فلا يضمنه) أي الرسول المال (قوله ان كان) أي المرسل اليه (قوله وان كان) أي المرسل اليه (قوله بغيره) أي البلد (قوله فهو) أي الرسول (قوله به) أي المال (قوله عليه) أي الرسول (قوله لم يجده) أي المرسل اليه (قوله ابداعه) أي المال خبيران (قوله ابضع) بضم الهمز وكسر الضاد (قوله فليس له) أي المبيع معه (قوله ايداعها) أي البضاعة (قوله له) أي المبيع معه (قوله ثم قال) أي في النوادر (قوله الاصح) بضم الهمز وكسر الميم (قوله ذلك) أي قول الامراء ان لا يخرجها الخ (قوله صدق) بفتح الهمزة (قوله فيه) أي المبيع معه التي عرضت له اقامة بلدة ووجد من يخرج الى حيث امره صاحبها فارسلمها

وصيها الى ورثتها بالمدينة المنورة بانوار النبي صلى الله عليه وسلم فلم يردوا له جوابا فسافر بتركها اليهم فلم يكت في الطريق فهو ضامن لها لسفره بغير امر اربابها اه وأقره أبو الحسن على ظاهره والذي في الخرشي انه لا يضمنها وانظر من أين أتى به ونقل عن المسند ما في الحق التمسيل وهو ان أغربها بسفره بها في وقت مخوف فيضمنها والا فلا اه البناني ما في المدونة والتوضيح هو الضمان مطلقا وهو الظاهر \* (الثاني) ابن رشد من أودعت معه وديعة لبلد فعرضت له اقامة في الطريق قصيرة كالايلم او طويلة كالسنة او متوسطة كالشهرين فان بعثها في القصيرة فضاغت فيضمنها وان جسدتها في الطويلة فضاغت فيضمنها وهو مخير في المتوسطة اه الخط هذا هو الذي ارتضاه ابن رشد وجمع به بين أقوال مالك وأصحابه رضي الله تعالى عنهم أجمعين \* (الثالث) من أرسل بمال الى شخص فلم يجده فرجع به فضاغ منه حال رجوعه فلا يضمنه ان كان في البلد وان كان بغيره فهو متعدي رجوعه به لان الواجب عليه حيث لم يجده ايداعه عند ثقة \* (الرابع) في النوادر من كاتب ابن الموائم أن أضع معه بضاعة فليس له ايداعها غيره ولا بعثها مع غيره الا ان تحدث له اقامة في بلدة ولم يجد صاحبها ووجد من يخرج الى حيث امره صاحبها فلا يوجبها ثم قال قال مطرف لو قال الامر قد امرتك أن لا تخرجها من بلدك ولا تدفعها الى غيرك وأنت كذلك الأمور فالأمر مصدق وان لم تقم له بينة وجاله ابن المباحسون وأصبغ وقال مطرف فيه لو اجتمع في انه أمين فاذا هو غير أمين فلا ضمان عليه اه (و) تضمن (ب) سبب (انزاه) يكسر الهمزة وسكون النون وبالزاي آخره همزاي ارسال المودع بالفتح الفعل عليها العمل بغير اذن ربها (فتن) أي الاناث المودعات من الانزاهل (وان) متن (من الولادة) قاله ابن القاسم وقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه لا يضمن ان ماتت من الولادة وقال أشهب لا يضمنها ولو ماتت من الانزاهل قاله قت وشبه في الضمان فقال (كأمة) مودعة بالفتح (زوجها) أي المودع بالفتح الامة بغير اذن ربها (فماتت) الامة (من الولادة) ماتت وكذا موتها من وطئها ابن ناجي على المشهور فلا تقتصر على قولها ماتت لكان احسن لشمولة المستثنين ومفهوم امة ان تزويج العبد لا يوجب الضمان وهو كذلك ويجوز سببه في نسخ نكاحه في النوادر ولو كانوا كورا فلا يضمن شيئا لان السيدان يجيزونه فلا يضمن وقد أجاز فعله وان فسدهم رجوع العبد لانه لا نقص اه ونقل في التوضيح ق فيها ومن أودعته بقرا او نوا أو أتنا فأنزى عليهن فعلن فتن من الولادة او سكنت امة فزوجها فماتت فماتت من

٥٩ من دفعته البضاعة (قوله عليه) أي المبيع معه (قوله بغير اذن ربها) صلة انزاه (قوله المودعات) بفتح الهمزة (قوله المستثنين) أي موتها من الوطء وموتها من الولادة (قوله لو كانوا) أي المزوجون بفتح الواو (قوله فلا يضمن) أي من وجههم (قوله يجيزون) أي تزويج الكور (قوله فلا يضمن) أي من وجهه (قوله وقيل أجاز) أي السيد (قوله فعله) أي تزويجه (قوله وان فسده) أي السيد نكاح الذكر (قوله فيها) أي المدونة (قوله أتنا) بضم الهمزة والفتحة فوق جمع اثنان أي الجبر

(قوله فهو) أي المودع (قوله وكذلك) أي موته من الولادة في الضمان (قوله أقر) أي المودع (قوله به) أي ابداعها (قوله عليه) أي المودع (قوله به) أي ابداعها (قوله وادعى) أي المودع بالفتح (قوله ردها) أي الوديعة (قوله لم يجده) أي المودع (قوله وانما قال) أي المودع (قوله قبل) بضم فكسر (قوله به) أي الابداع (قوله وكان) أي المودع (قوله بجده) أي الابداع (قوله اولاً) بشد الواو (قوله لانه) أي المودع بالفتح (قوله ولا يتظر) بضم الياء وفتح الظاء (قوله تكذيبها) أي الينة معقول تضمن المضاف لقاعله (قوله واستحسنه) ٤٦٦ أي قبول ينة الرد (قوله وعدهم) أي قبول ينة الرد (قوله لتكذيبها) أي ينة

الولادة فهو ضامن وكذلك لو عطب تحت الفعل (و) تضمن (د) سبب (جحد) ابداع (ها) ثم اقر به او قامت عليه ينة به وادعى ردها او تلقاها فان استقر على جحد ولم تقم عليه به ينة فلا يضمن ولو لم يجحد الابداع وانما قال لا يلزم تسليم شيء اليك ثم قامت الينة عليه بالابداع فادعى الرد او الضياع لقبول قوله فانه في النواذر عن ابن حبيب (ثم) ان اقام المودع بالفتح ينة برد الوديعة لربها بعد اقراره به او قيام الينة عليه به وكان بجده اولاً (في قبول ينة) المودع الشاهدة به (الرد) أي رد الوديعة لمودعها لانه أمين ولا يتظر لتضمن جحد تكذيبها واستحسنه النحوي وعدهم لتكذيبها بجحد ابتداء وهو المشهور (خلاف) أي قولان مشهران في النحوي اختلف اذا أكر الابداع فلما شهدت عليه الينة به اقام الينة بالرد فقبل لا تقبل ينة لانه كذبها بقوله ما اودعني وكذا اذا قال ما اشتريت منك فلما اقام عليه الينة بالشراء اقام هو عليه الينة بالرفع وقبل يقبل قوله في الموضوعين جميعاً وهو أحسن لانه يقول أردت ان لا أتكلف ينة ابن حبيب ابن القاسم وأشهب ومطرف وابن الماجشون وأصبغ من استودع وديعة بينة فجدها ثم اقرانه ردها واقام الينة بردها فانه ضامن لانه كذبها ان قال لم اجدها يريد اوقال ما اودعني شيئاً او ما لو قال مالك عندي شيء فالينة بالبراءة تنفعه وكذلك في القراض والبضاعة ٨١ ابن زرقون فحصل فيمن أنكر أمانة ثم ادعى ضياعها أو ردها ثلاثة أقوال الاول لما لك من سماع ابن القاسم يقبل قوله فيهما الثاني لما لك أيضاً لا يقبل قوله فيهما الثالث لابن القاسم يقبل قوله في الضياع دون الرد المشهور انه ان قامت ينة على ضياعه أو رده فانه تنفعه بعد انكاره ابن شماس لا يقبل قوله لتناقض كلامه (و) تضمن (بعوته) أي المودع بالفتح (و) الحال انه (لم يوص) أي المودع بالفتح بها (و) الحال انها (لم توجد) الوديعة بعينها في تركته فيؤخذ عوضها منها ويحمل على انه تسلفها أو اتلفها فانه مال لا يرضى الله تعالى عنه في كل حال (الآن) بطول الزمان (١) مرور (كعشر سنين) من يوم ابداعها فيحمل على ردها لربها ومفهوم لم يوص انه لو أوصى بها ولم توجد فلا يضمنها ومنه قوله هي بموضع كذا ولم توجد فيه فحمل على انها سرقت بعلمه أو حال مرضه ونظاها لطلاق المصنف كابن الحاجب سواء ثبت الابداع ينة أو اعتراف المودع وقبله ابن هرون وابن عبد السلام والمصنف وتبعهم صاحب الشامل وتعقبهم ابن عرفة ونصه ابن الحاجب ومضى مات ولم يوص بها ولم توجد ضمن قال مالك رضى الله تعالى عنه ما لم تتقدم كعشر سنين فقبله ابن هرون باطلاقه وكذا ابن عبد السلام وأبي جابر على

الرد (قوله وهو) أي عدم قبول ينة الرد (قوله عليه) أي المودع (قوله به) أي الابداع (قوله اقام) أي المودع (قوله استودع) بضم التاء وكسر الدال (قوله بجدها) أي المودع الوديعة (قوله فانه) أي المستودع (قوله كذبها) أي ينة الرد (قوله ان قال) أي المودع (قوله فصل) بقضات متقلا (قوله ثلاثة) فاعل فحصل (قوله فيهما) أي الضياع والرد (قوله بها) أي الوديعة صلة يوص (قوله عوضها) أي مثل اوقية الوديعة (قوله منها) أي تركته (قوله ويجعل) بضم الياء وفتح الميم أي المودع (قوله على انه) أي المودع (قوله فيحمل) بضم فسكون ففتح أي المودع (قوله على ردها) أي الوديعة أي المودع (قوله بها) أي الوديعة (قوله فلا يضمنها) أي المودع الوديعة لان ايصاء به دليل عدم

تسلفها وانما حين فيها بعد موته (قوله ومنه) أي ايصاء بها (قوله هي) أي الوديعة (قوله فيه) أي الموضع العمل الذي معاه (قوله وقبله) بكسر الموحدة (قوله وتعقبهم) أي ابن الحاجب وابن عبد السلام وابن هرون (قوله مات) أي المودع (قوله لربها) أي الوديعة (قوله لم توجد) أي الوديعة في تركته (قوله ضمن) أي المودع الوديعة (قوله ما لم تتقدم) أي الوديعة المودع (قوله كعشر سنين) مثال لتقدمها (قوله فقبله) بكسر الموحدة أي كلام ابن الحاجب (قوله باطلاقه) أي عن التقييد بكونها بالينة (قوله لفظ) تنازع فيه فهم وجعل (قوله وكذا) أي ابن هرون في قبول كلام ابن الحاجب باطلاقه (قوله وان) أي

ابن عبد السلام (قوله لفظه) اي ابن الحاجب (قوله فقال) اي ابن عبد السلام (قوله ذلك) اي ضمان المودع بموته بلا ايصاميه  
وعدم وجودها في تركته (قوله لان الاصل الخ) على استشكل ذلك (قوله على ذلك) اي المذكور وهو الامانة (قوله قصارى)  
بضم القاف اي غاية (قوله هذه القرينة) اي عدم ايصاميه وعدم وجودها بتركته (قوله شكاً) اي في كون المودع تسلفها (قوله  
ولاجل هذا) اي ان اصل المقبوض على الامانة بقاؤه عليها وطرح الشك في تعمير الذمة (قوله موجب الضمان) بكسر الجيم  
اي سببه (قوله ولو وجب) اي الضمان (قوله وراي) اي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله من الاحتمالات) بيان ما (قوله وهذا)  
اي كلام ابن عبد السلام (قوله على فهمه وجهه) اي ابن عبد السلام (قوله سواء كانت هذه الوديعه الخ) بيان الاطلاق (قوله بل  
ظاهر المدونة الخ) الاوضح وان كان ظاهر المدونة (قوله وهو) اي ذلك الظاهر منها ٤٦٧ (قوله كونها) اي الوديعه التي لم

يوص بها ولم توجد (قوله في  
ذمة) اي المودع (قوله  
سماع ابن القاسم) اي مالك  
رضي الله تعالى عنه ما (قوله  
سئل) اي مالك رضي الله  
تعالى عنه (قوله رأيت) اي  
اخبرني (قوله عليها) اي  
الوديعه (قوله ثم مات  
المودع) اي ولم يوص بها ولم  
توجد في تركته (قوله  
ما رأيت له) اي ربه شيئاً  
(قوله وكان) بفتح الهمز  
وشد النون هذا كلام ابن  
القاسم (قوله رأيت) اي  
مالك رضي الله تعالى عنه  
(قوله يرى) اي رأى مالك  
رضي الله تعالى عنه (قوله  
ان كان) اي الزمن (قوله  
ان ذلك) اي طلبها (قوله له)  
اي ربه اذ هو مفهوم لوم  
عليها عشرون سنة (قوله

العمل باطلاق لفظه فقال استشكل ذلك بعضهم لان الاصل فيما قبض على الامانة انه يبق على  
ذلك وقصارى هذه القرينة ان توجب شكاً والزم لا تعم بالشك ولاجل هذا استثنى مالك  
رضي الله تعالى عنه بقوله ما لم تتقدم لضعف موجب الضمان في الاصل ولو وجب حجة فاما سقما  
بهذا الطول ورأي ان هذا الطول يدل على ان ربه يأخذها وما يشبه هذا من الاحتمال لان  
المنفعة الى الاصل في سقوط الضمان ثم قال ابن عرفة وهذا يدل من تأمله على فهمه وجهه ان  
ابن الحاجب على الاطلاق سواء كانت هذه الوديعه ثابتة بينة او باعتراف المودع وليس  
الامر كذلك بل ظاهر المدونة في كتاب الوديعه والقراض ذلك وهو ثبت كونها في ذمته مطلقاً  
كانت بينة او اعتراف لكن هذا الاطلاق يقيده سماع ابن القاسم سئل عن الوديعه يترهها  
الذي هي عنده دون بينة عليه قال مالك رضي الله تعالى عنه لهذه الاء ورويه رأيت لوم  
عليها عشرون سنة ثم مات فقام ربه يطلبها ما رأيت له شيئاً او كافي رأيت يرى ان كن قرينة ان ذلك  
له وهو رأي لو كان انما لذلك السنة وشبهها ثم مات ثم طلب الذي أقر له رأيت في ماله اه ابن رشد  
وهذا كما قال ان من أقر بوديعه دون ان يشهد بها عليه ثم مات ولم توجد ان لشي عليه ان طالت  
المدلة لانه لو كان حياً وادعى رد هالكان القول قوله يمينه ثم قال ابن عرفة فنقل ابن الحاجب  
قول مالك رضي الله تعالى عنه ما لم تتقدم دون تقييد ثبوت الوديعه باقرار المودع غفله أو  
غلطه والتعقب على شارحه أشد (و) ان ادعى شخص انه ووديعه عنده ميت وجدت في  
تركته مكتوباً عليها انها للميت (أخذها) أي استحق المودع بالكسر ان يأخذ رديته من  
تركة المودع بالفتح (ان ثبت بكتابة عليها) أي الوديعه (انها) أي الوديعه (له) أي المودع  
بالكسر وقد تنازع في انها له ثبت بكتابة (ان ثبت ان ذلك) أي المذكور من الكتابة (خطه)  
أي المودع بالكسر (أو) ثبت انه (خط) المودع بالفتح (الميت) قاله اصبيغ وقال ابن القاسم  
ياخذها ان وجد عليها خط الميت لاخط المودع ابن دحون خشية ان يكون بعض الورثة

وهو) اي غنكينه من طلبها ان كان قريباً (قوله رأيي) اي مذهب ابن القاسم (قوله لو كان) أي الشان (قوله انما لذلك) أي  
الاقرار بالايدياع (قوله ثم مات) اي المودع ولم يوص بها ولم توجد بتركته (قوله ثم طلب) اي الوديعه (قوله الذي اقر) أي المودع  
(قوله رأيت) أي المال المقرب (قوله في ماله) أي الميت (قوله يشهد) بضم الياء وفتح الاء (قوله بها) اي بعيثة ايدياعها (قوله  
عليه) اي المودع (قوله لانه) اي المودع (قوله وادعى) اي المودع ردها اي بعد طول الزمن (قوله لكان القول قوله يمينه) اي  
المودع ابن رشد فان مات لزم الكبير من ورثته ان يحلف ما علم لها شيئاً ولم يحصل مع الطول انه تصرف فيها بما يعلقها يمينه لان  
الاصل برائتها فلا تصير الا يمين وكان القياس هذا ولم تطل المدقة فترقبه بين القرب والبعد استصعبان ووجهه قوة الظن  
بالردمع الطول وقال الطول عشرون سنة وقال في وضع آخر عشرون سنة وقال في السنة وشبهها انما يسير (قوله غفله) خبر نقل  
(قوله شارحيه) اي ابن هرود وابن عبد السلام (قوله أشد) خبر التعقب لان وظيفة الشارح تميم الكلام والقيود وتحقيق

المسائل (قوله آخر جهها) أي الوديعة (قوله) أي مدعيها (قوله فكسب) أي مدعيها (قوله بقوله) أي المدعي (قوله ووجدوها) أي الوديعة (قوله كما دعي) أي المدعي (قوله لاشئ له) أي المدعي (قوله منها) أي الوديعة التي وجدت في تركه الميت (قوله لا يقضي) بضم الياء وفتح الصاد (قوله وجد) بضم نكسر (قوله ان لم تكن) أي الكتابة (قوله بقطعة) أي المدعي (قوله المتوفى) بفتح الهمزة (قوله وجدت) بضم فكسر أي الوديعة (قوله فهو) أي الوديعة (قوله وجد) بضم فكسر (قوله وان كان) أي الكتاب (قوله أنه) أي الشان (قوله يقضي له) أي مدعيها (قوله كونها) أي الوديعة (قوله المستودع اسمه) أي المتوفى (قوله واخذ) أي الميت (قوله منه) أي المدعي (قوله ودفعها) أي الوديعة (قوله) أي مدعيها بالكسر (قوله بخصرته) أي الظالم (المصادر) (قوله لوسى) أي المودع بالفتح ٤٦٨ (قوله لها) أي الوديعة (قوله ضعتها) أي المودع الوديعة (قوله واضح) بضم واو (قوله خبير قول

آخر جهها فكسب عليها اسمه وظاهره ولو انقردت هذه الوديعة بالكتابة عليها دون غيرها في مع أبو زيد ابن القاسم من هلك وترك ودائع ولم يوص قنوحه من رفقها وديعة فلان وفيها كذا وكذا دينار ولا يمتنع ان استودعها آياه الا بقوله ووجدوها عند الهالك كما دعي لاشئ لعمري ابن رشد لا يقضي لمن وجد عليها اسمه ان لم تكن بقطعه ولا بقطعة المودع فان كانت بقطعة المتوفى الذي وجدت عنده فهي لمن وجد اسمه عليها اتفاقا الا على رأي من لا يرى الشهادة على الخط وان كان بقطعة مدهى الوديعة فقال أصبح انه يقضي له بجمع كونها في حوزة المستودع اسمه واخذ منه على ذلك جملا (و) تضمن (بسمه) أي مدهى المودع بالفتح (بها) أي الوديعة (المصادر) بضم الميم وكسر الهمزة أي ظالم أو قصها أي للمودع الذي صادف ظالم لياخذ ماله ظالم ودفعها له بخصرته ابن عرفة قول ابن شاس لوسى بها الى مصادر رضعها واضح لتدعيه في تلفها ولم اعلم نص المسئلة الا للفرزاني ونص الوجيز السادس من موجبات الصنحان التصحيح وذلك ان يلقبه في مضبعة او يدل عليه سارقا أو يسعي به الى من يصادر المال فيضمن (و) ان أرسل شخص بمال الى بلد فمات قبل وصوله ولم يوجد المال في تركه فانه يضمن (بموت) الشخص (المرسل) بضم الميم وفتح السين المال معه (البلد) بضم الباء ليعطيه لشخص معين او يشرقه على فقرائه (ان لم يصل) المرسل معه (اليه) أي البلدان مات قبل وصوله ولم يوجد المال في تركه فيؤخذ عوضه منها جلا له على انه استلقه وانفقته ومفهوم الشرط انه ان وصله ومات بعد وصوله بعدئذ يمكنه فيها دفع المال للمرسل اليه ولم يوجد في تركه فلا يضمنه ويحمل على انه دفعه للمرسل اليه قفها المالك رضى الله تعالى عنه وان بعثت بمال الى رجل يبلد فقدمها الرسول ثم مات بها وزعم الرجل ان الرسول لم يدفع اليه شيئا فلا شئ للفقير تركه الرسول وثلاث الميم على من يجوز أمره من ورثته انه ما يعلم لا شيئا ولو مات الرسول قبل ان يبلغ البلد ولم يوجد المال اثر فانه يضمنه ويؤخذ من تركه اللغني وجه هذا انه في الطريق مودع ويؤصله فيعمل على انه امثل ما هو كل عليه بدفعه والاشهاد عليه وقد يعنى على ورثته من كان اشهد على دفعه

(قوله لتسببه) أي المودع بالفتح (قوله في تلفها) أي الوديعة (قوله من موجبات) بكسر الجيم أي اسباب ثبوت (قوله يلقبه) بضم فسكون فكسر أي المودع المال (قوله عليه) أي المال (قوله له) أي المال (قوله يعطيه) أي الرسول المال (قوله أو يشرقه) أي الرسول المال (قوله على فقرائه) أي البلد (قوله عوضه) أي المال (قوله منها) أي تركه (قوله على أنه) أي الرسول (قوله استلقه وانفقته) أي الرسول المال (قوله انه) أي الرسول (قوله ان وصله) أي الرسول البلد (قوله ومات) أي الرسول (قوله يمكنه) أي الرسول (قوله فيها) أي المادة (قوله دفعه) أي الرسول (قوله فيها) أي المدة

(قوله يبلد) أي آخر نعت رجل (قوله فقدمها) أي وصل البلد (قوله ثم مات) أي الرسول (قوله بها) أي فلا البلد (قوله وزعم الرجل) أي المرسل اليه المال (قوله لاشئ لك) خطاب للمرسل بكسر السين (قوله من يجوز أمره) أي الرشيد (قوله من ورثته) أي الرسول يمان من (قوله انه ما يعلم لا شيئا) بيان لصيغة معين من يجوز أمره (قوله فانه يضمنه) أي الرسول المال (قوله ويؤخذ) أي عوض المال (قوله من تركه) أي الرسول (قوله هذا) أي التفصيل بين موت الرسول بعد وصول البلد وموته قبله (قوله أنه) أي الرسول (قوله مودع) بفتح الهمزة (قوله بوصوله) أي الرسول البلد المرسل اليه صلا يحمل (قوله على أنه) أي الرسول (قوله وكل) بضم فكسر مثله (قوله بدفعه) أي المال للمرسل اليه (قوله عليه) أي الدفع (قوله على ورثته) أي المودع (قوله من كان اشهد له) أي الرسول فاعل يعنى



(قوله فلا يضمن) أي الرسول (قوله بعث) بضم فكسر (قوله مات) أي المبعوث معه (قوله ولم يوجد) أي المال (قوله المبعوث معه) فاعل ضمان المضاف له قوله (قوله مطلقاً) أي عن تقييده بموته قبل وصوله (قوله عكسه) أي الثاني يضمن أن مات بعد وصوله (قوله الصقلي عن محمد مع أشهب) راجع للأول (قوله وصحون) قاتل الثاني (قوله في روايتها) أي المدونة (قوله ولها) والموازية (راجع للثالث (قوله وفيها) أي المدونة (قوله أن مات) أي الرسول (قوله من ورثته) أي الرسول بيان من بعده (قوله ما يعلم لأشياء) مقبول حلف (قوله لضمينه) أي الرسول (قوله أن أقام) أي الرسول بالبلد الذي قبض الوديعة فيه (قوله بعد قبضها) أي الوديعة (قوله وهي) أي الوديعة (قوله وثله) أي الرسول (قوله قول أشهب) أي بال ضمان مطلقاً (قوله على الخلاف) أي لمافي المدونة من ضمانه أن مات قبل وصوله (قوله وتناول) بفتحات مثقلاً ٤٦٩ (قوله قولها) أي المدونة أن مات بعد وصوله لا يضمنها

(قوله على أنه) أي عدم الضمان أن مات بعد وصوله (قوله تناول) أي الزمان به ووصوله وهو حي (قوله على أصله) أي ابن القاسم (قوله في القرب) أي لموته من وصوله (قوله أن يصين) أي الرسول (قوله وكذا ضمنه) في المواز يضمن القرب (قوله قلت) أي قال ابن عرفة (قوله وهو) أي عد التأويل (قوله الثلاثة) أي ضمانه مطلقاً أو أن مات بعد وصوله البلد ثالثها عكسه (قوله الشارحان) أي بهرام والباساطي (قوله هذا) أي ويكليس الثوب وركوب الدابة (قوله فان أنكره) مفهوم الشرط أي المودع الفعل (قوله عليه) أي المودع (قوله به) أي

فلا يضمن بالشك ابن عرفة ومن بعثه بمال لرجل يلدغات ولم يوجد تركته وأتم المبعوث له قبضه فقي ضمانه المبعوث معه مطلقاً أو أن مات قبل وصوله البلد ثالثها عكسه للصقلي عن محمد مع أشهب وصحون قاتل في روايتها هي رواية سوء ولها الموازية وفيها أن مات بعد وصوله حلف من ورثته من كان فيهم كبيراً ما يعلم لأشياء النعمي يحسن تضمينه بموته بالطريق أن أقام بعد قبضها وهي عين ومثله يصرف في الوديعة عياض حل الأكثر قول أشهب على الخلاف وتناول حديث قولها على أنه فيما تناول وان الذي على أصله في القرب أن يضمن وكذا ضمن في الموازية قلت فعل عد التأويل قولاً وهو فعل ابن رشد الأقوال خمسة الثلاثة واختيار النعمي وتأويل حديث (و) ضمن (و) سبب اتقاع المودع بالفتح بها (كليس الثوب وركوب الدابة) إذا تلقت الشارحان هذا مستغنى عنه بقوله فيما سبق وباتقاعها تمت قد يقال أعاده ليرتب عليه قوله (والقوله) أي المودع بالفتح بينه (أنه) أي المودع بالفتح (ردها) أي الوديعة لعلها بعد اتقاعها حال كونها (سائلة) من التلف والعيب ثم تلقت بعد ردها فلا يضمنها (ان) فكان (أقر) المودع بالفتح (بالفعل) أي ليس الثوب وركوب الدابة مثلاً فان أنكره وشهدت عليه بينة فادعى أنه ردها سائلة فلا يقبل قوله محمدان أقر المستودع بالفتح بركوب الدابة وليس الثوب وقال هلك بعد لدن ردهه فهو مصدق وهو قول أصحابنا ابن عرفة لو هلك ما لبسه المودع من ثوب أو ركبته من دابة ففي تصديقه مع عينه أنه هلك بعد رده ان ثبت باقراره وان أنكره وقامت عليه بينة ضمن تضمينه معاً لا الأيئنة أنه نزل عنها وهي سليمة ثالثها يضمن حتى يردّها له مدقاً ثلثاً هو قول أصحابنا وكاتب ابن مصنون وبعض أصحاب ابن يونس (وان كرها) أي المودع بالفتح الوديعة بلا إذن مودعها بالكسر شخص يركبها أو يحمل عليها متاعاً (المسكة) المشرفة مثلاً فاتفق بها المكثري (ورجعت) الوديعة (بها لها) الذي كانت عليه سائلة (الان) أي أكرها (حسبها) أي آخر الوديعة (عن) بيعها لو كانت حاضرة في (اسواقها) التي ارتفعت قيمتها فيها

الفعل (قوله فادعى) أي المودع (قوله أنه) أي المودع (قوله ردها) أي الوديعة (قوله فلا يقبل) بضم فسكون وفتح (قوله قوله) أي المودع (قوله وقال) أي المستودع بالفتح (قوله هلك) أي الشيء المودع فهو أي المستودع بالفتح (قوله مصدق) بفتح الدال (قوله من ثوب) بيان ما لبسه (قوله من دابة) بيان ما ركبته (قوله في تصديقه) أي المودع (قوله مع عينه) أي المودع (قوله ان ثبت) أي لبسه أو ركبته (قوله باقراره) أي المودع (قوله وان أنكر) أي المودع لبسه أو ركبته (قوله وقامت) أي شهدت (قوله عليه) أي المودع بلبسه أو ركبته (قوله وتضمنه) أي المودع (قوله مطلقاً) أي عن تقييده بانكاره وقيام بينة عليه (قوله انه) أي المودع (قوله عنها) أي الدابة (قوله لمجد) راجع للأول (قوله وكاتب ابن مصنون) راجع للثاني (قوله وبعض أصحاب ابن يونس) راجع للثالث (قوله لشخص) أصله أكرها (قوله فيها) أي اسواقها

(قوله الوديعه) مفعول كراه المضاف لفاعله (قوله فهو) اي الكراه (قوله لانه) اي الشان (قوله ملكه) اي المودع (قوله الوديعه) مفعول ملك المضاف لفاعله (قوله فيها) اي المدونه (قوله قامت) خطاب للمودع بالكسر (قوله من مودعهما) صله دفع (قوله لشخص) صله دفع (قوله ذلك) اي الامر (قوله ففعل) اي دفعها للفلان (قوله به) اي دفعها للفلان (قوله فهو) اي المودع (قوله ويحلف ربهما) اي ما امر به (قوله حلف المودع) اي انك امرته به (قوله وان غرمها) اي الوديعه (قوله فله) اي المدافع (قوله فياخذها) اي الوديعه ٤٧٠ (قوله انه) اي المودع بالكسر (قوله امره) اي المودع بالكسر المودع بالفتح (قوله يدفعها) اي الوديعه

(ذلك) يامودع بالكسر (قيمتها) اي الوديعه معتبره (يوم) عقد (كراته) اي المودع بالفتح الوديعه اذ هو يوم التمدى عليها (و) اذا اخذت قيمتها يوم كراتها (الا كراه) لك فهو المودع بالفتح لانه قد تبين ملكه الوديعه يوم كراتها (او) لك (اخذه) اي كراه الوديعه الذي اكرها به المودع بالفتح (و) لك (أخذها) اي الوديعه مع كراتها (ف) فيها الابن القاسم ومن أودعته ابلافا كراهها الى مكة ورجعت بها الى الله سبحانه عن اسواقها ومناقلها قامت مخبر في تضمينه قيمتها يوم تعدي ولا كراه لك واتخذها وتأخذ كراهها وكذلك المستعبر يزيد في المسافه او المكثري (و) تضمن (د) - ب (دفعها) اي الوديعه من مودعها بالفتح لشخص غيرك حال كونه (مدعيه) انك يامودع بالكسر (امرته) اي مودعها بالفتح (به) اي دفع الوديعه لذلك الشخص وانكرت ذلك (وحلفت) يامودع انك تأمر به (والا) وأي ان لم تحلف على عدم امرك (حلف) المودع بالفتح انك امرته به (و) ان حلف (برئ) من ضمانها وان لم يحلف ضمنها في كل حال (الا) - نهاده (بيته على الامر) منك يدفعها لذلك الشخص هذا على ضبطه بالقصر وسكون الميم ويحتمل المدو كسر الميم فلا يضمنها المودع واذا غرم المودع بالفتح عوض الوديعه (رجع) المودع بالفتح (على القايض) بعوض ما قرمه ان شاء (ف) فيها الابن القاسم من اودعته ووديعه فادعى انك امرته بدفعها الى فلان ففعل وانكرت انت ان تكون امرته به فهو ضامن الا ان تقوم بينة انك امرته به أشهب وسواء اودعته بينة أو بغير بينة سحنون ويحلف ربهما فان نكل حلف المودع وبرئ وان غرمها المدافع فله أن يرجع على الذي قبضها قايضا خذها منه (تضييات) - الاول - لومات المودع بالكسر وادعى المودع بالفتح انه امره بدفعها الى فلان ودفعها له فيضمنها ويحلف الوارث على ثبتي علمه بامرته به - الثاني في كتاب صدقاتها الوديعه في حال حلفتك ما لا ين يقرقه في سبيل الله تعالى أو في الفقراء ثم انت قبل انفاذه فان كنت اتشهدت على ذلك فانه ينقذ ما فات وما بقي من رأس المال وان لم تشهد فالباقى لورثتك ولو فرق باقيه بعد موتك ضمنه لوارثك عياض معناه ان الورثه مقرون بذلك ولونازعوه لضمن ما فرق وما بقي ان لم يشهد بعد ان يحلف منهم من يدعي علمه بذلك ممن يظن به علمه بذلك أبو الحسن أي نازعوه في امر الميت به - الثالث الاضحي ليس على المودع بالفتح ان يسلم الوديعه بامارة المودع بالكسر ولا بكتابه وان اعترف المودع انه خطه الا أن يثبت الرسول عند الخاتم انه خط المودع محمد لان صاحب الحق لو كان حاضرا لم يأخذها حتى يشهده بما يريد ان من حقه الابراء واشهاد على القايض لانه

(قوله ان لم يشهد) اي الامر على امره (قوله منهم) اي وريثة الامر (قوله من يدعي) اي المودع (قوله لا بذلك) اي الامر (قوله ممن يظن) بضم ففتح بيان من (قوله به) اي المدفع (قوله وان اعترف) المودع بالفتح (قوله انه) اي الكتاب (قوله خطه) اي المودع بالكسر (قوله يثبت) بضم الياء وكسر الواو (قوله لم يأخذها) اي الوديعه (قوله يشهد) بضم الياء وكسر الهاء اي المودع بالكسر (قوله له) اي المودع بالفتح (قوله يبرأ) اي المودع بالفتح (قوله حقه) اي المودع بالفتح (قوله واشهاد) اي المودع بالفتح (قوله لانه) اي المودع

(قوله جحد) أي المودع بالكسر الامارة والكتاب (قوله إلا ان يعترف المودع) بالفتح (قوله أنه) أي المودع بالفتح (قوله لصاحبها) أي المودع بالكسر (قوله بتسليمها) أي الوديعة (قوله بذلك) أي الامارة والكتاب (قوله اودعني) أي المودع بالفتح (قوله فيلزمه) أي المودع (قوله وان رضی) أي المودع بالفتح (قوله فان لم تكن) أي الوديعة (قوله لم يجز) أي رضاه يدفعه الرسول بلا امارة ولا كتاب (قوله ورد) يضم الراء وشدة الدال (قوله الاخر) أي المودع بالفتح (قوله بلا ثبوت) أي عند الحاكم (قوله قوله) أي المودع بالكسر (قوله ثم يكون) أي المودع بالكسر (قوله اذ صدق) أي المودع بالفتح (قوله كان له) أي المودع بالفتح (قوله وان قال المودع) بالفتح (قوله يمينه) أي المودع ٤٧١ بالكسر (قوله ايها) أي المودع بالفتح (قوله فان والمصدق عليه) قوله فان

رجع) أي المودع بالكسر (قوله يعترف فيه) المودع (قوله او بقوله) أي المودع بالكسر (قوله له) أي المودع بالفتح (قوله فيرجع) أي المودع (قوله عليه) أي الرسول (قوله لانه) أي المودع (قوله حلت) يضم التاء (قوله قوله) أي الرسول ارسلني المودع اليك (قوله على ان المودع) بالكسر (قوله مصدق) بكسر الدال (قوله له) أي الرسول (قوله ولو علمت) يضم التاء (قوله انه) أي المودع (قوله دفعها) أي الوديعة (قوله لا يجوز للمودع) بالفتح (قوله فان فعل) أي دفع المودع الوديعة بكتاب او امارة (قوله وجاء المودع) بالكسر (قوله وانكر) أي المودع بالكسر ارسال الرسول (قوله حلف) أي المودع

لا يبرأ اذا جحد المودع الا ان يعترف المودع انه رضى لصاحبها بتسليمها بذلك اودعني بتسليمها بذلك فيلزمه ما رضى به وان رضى ان يدفعها الرسول بغير امارة ولا كتاب والوديعة عين والمودع مؤسر جاز رضاه ولزمه ما لزم نفسه من ذلك فان انكر المودع ان يكون ارسله قام المودع بالمثل فان لم تكن عيناً او المودع معسر لم يجز رد رضاه لان في ذلك ضرر اعلى صاحبها ان قال لم ابعث الا ان يكون الرسول ثقة مأثراً وناعماً يغلب على الظن صدقه فيمكن من قبضها ويلزم الاخر ما رضى به الرابع اذا دفع المودع الوديعة لغير المودع بامارة او كتاب بلا ثبوت او بمجرد قول الرسول ثم قدم المودع وانكر بعينه قال قول قوله يمينه انه لم يبعثه ولم يكتبه ثم يكون بالخيار بين ان يغرم الرسول او المودع فان اغرم الرسول فلا يرجع بها على المودع واختلف اذا اغرمها المودع هل يرجع بها على الرسول فقال ابن القاسم في المدونة اذا صدق الرسول ودفع اليه ثم قدم المودع وانكر واغرم المودع كان له ان يرجع بها على الرسول وقال اشهب في مدونته لا يرجع بها وقال ابن المواز اذا دفع بالكتاب او بامارة ثم انكر المودع وحلف ثم اغرم المودع كان له ان يرجع على القابض وعلى قول اشهب لا يرجع عليه وان قال المودع امرتني ان ادفعها الى فلان فصدق عليه وانكر صاحبها اذ ذلك وأن يكون اذله في اخر اجها من يده فاقول قوله يمينه ثم يغرمها أيها شاء فان رجع على متلفها فلا يرجع بها على الرسول واختلف اذا رجع بها صاحبها على الرسول هل يرجع الرسول على من قبضها منه فعلى قول اشهب لا يرجع عليه وقال عبد الملك يرجع وأرى الرجوع في هذه الاسئلة الاربعة مفترقا فيسقط رجوعه في كل موضع يعترف فيه المودع بان القابض قبض قبضاً صحيحاً بان دفع له بخط المودع او امارته او بقوله ادفعها له صدقة عليه وان كان دفعها له بمجرد قوله ارسلني اليك فيرجع عليه لانه يقول حلت قوله على ان المودع مصدق له ولو علمت انه يخالفك مادفعها اليك الخامس في المسائل الملقطة لا يجوز للمودع دفع الوديعة بامارة او بكتاب فان فعل وجاء المودع وانكر حلف ما أمره ولا كتب اليه بذلك وانه لاحق له عليه وغرمه مثلها أو قيمتها ثم يرجع المودع على القابض منه ولا يمينه منه تصديقه فيما فيه ولا معرفته بعينه ما يمينه وشهادته بذلك قال ابن سهل اه وذكرها في موضع آخر ثم قال وكذا

بالكسر (قوله بذلك) أي دفعها للرسول (قوله وغرمه) بفتح غاء مثقلاً أي المودع بالكسر المودع (قوله مثلها) أي الوديعة ان كانت مثلية (قوله او قيمتها) أي الوديعة ان كانت مقومة (قوله ثم يرجع المودع) بالفتح (قوله على القابض) أي بمنزل ما غرمه للمودع بالكسر (قوله ولا يمينه) أي المودع بالفتح (قوله منه) أي الرجوع (قوله تصديقه) أي المودع الرسول (قوله فيما في) أي الرسول (قوله به) أي الامارة أو الكتاب (قوله ولا معرفته) أي المودع بالفتح (قوله ما جاءه) أي الرسول (قوله وشهادته) أي المودع بالفتح (قوله بذلك) أي صحة ما جاءه (قوله وذكرها) أي ابن سهل المسئلة (قوله ثم قال) أي ابن سهل (قوله وكذا) أي المودع بالفتح فيما تقدم

(قوله على الدفع) أي بامارة أو كآب (قوله على المودع) بالفتح (قوله) أي المودع بالفتح (قوله ربهما) أي الوديعة (قوله فيه) أي اتلاف الوديعة (قوله ويضمنها) أي المودع الوديعة (قوله فهو) أي المودع بالفتح (قوله لضمان) أي لعوض الوديعة (قوله في الحرمة) أي لالقائها في بحر أو نار (قوله فيه) أي الضمان (قوله لاذن المالك في ذات) أي الاتفاق على دخول الخلاف (قوله وقبضه) أي المبعوث إليه المال (قوله هي) أي المال واثمه لتأنيث خبره (قوله ٤٧٢ شئت) بضم التاء (قوله ما) بكسر الهمزة وشدة الميم (قوله فان شهد) أي الرسول

المحال عليه والوكيل ولا يجبرون على الدفع الا يئنه على المرسله السادس يجب على المودع حفظ الوديعة من التلف ولو اذن له ربهما فيه ويضمن ان اتلفها ابن سلون في كتاب الاستغناء ان قال ربهما المودع القها في البحر أو في النار ففعل فهو ضامن للشيء عن اضاءة المال كن قال رجل اقلني او ولدي ولا شك في الحرمة وأما الضمان ففيه نظر والظاهر دخول الخلاف فيه لاذن المالك في ذلك كن اذن لرجل في قطع يده (وان بعثت اليه) أي المبعوث اليه المقهور من بعثت (بمال) وقبضه من الرسول ثم اختلفتم (فقال) المبعوث اليه المال (تصدقت) بياعت (به) أي المال (على) بشد الياء (وانكرت) بياعت التصديق عليه وقلت بل هي وديعة تحفظها لي وأخذها منك. قى شئت (فالرسول) المبعوث معه المال (شاهد) بينكما اما بالصدقة أو الوديعة فان شهد بالصدقة حلف عليها المبعوث اليه وتمت له فان نكل فالقول للبائع بلا يمين تمسكه بالاصل ونكول المبعوث اليه وان شهد بانه وديعة أخذه البائع بلا يمين لشهادة الرسول له وتمسكه بالاصل وهو قبول قول المالك في اخراج ماله على وجه خاص وعدم الصدقة وان قال الرسول لا أدري فالقول لزب المال أيضا لكن يمينه لان الاصل كشاهد واحد (و) ان شهد الرسول بانه صدقة (هل) تقبل شهادته قبولاً (مطلقاً) عن التقييد ببقاء المال بيد المبعوث اليه لعدم تصديقه بأقرار رب المال بأمره بدفعه للمبعوث اليه وهو ظاهر المدونة (أو) انما تقبل شهادته بالصدقة (ان كان المال) باقياً (بيده) أي المرسل اليه وأولى بيد الرسول لعدم اتمامه حينئذ بخوف الغرم فان لم يبق المال بيد احد هما فلا تقبل شهادته بالصدقة لانهما مخوف غرمه وهذا أويل ابن ابي زيد في الجواب (تأويلان) فخطهما اذا لم يكن المال بيده ولم تقم على دفعه بينة والمبعوث اليه معدوم فان كان بيده او بيد المبعوث اليه او قامت بينة على الدفع قبلت شهادته بها اتفاقاً لا انتفاء اتهامه في فيها المالك رضى الله تعالى عنه وان بعثت الى رجل بمال فقال تصدقت به على وصدقه الرسول وانت منكر الصدقة وتقول بل هو ايداع فالرسول شاهده بحلف معه المبعوث اليه ويكون المال صدقة عليه قبل المالك رضى الله تعالى عنه. كيف يحلف ولم يحضر قال كما يحلف الصبي مع شاهده في دين ابيه ابن يونس وقال أشهب لا تجوز شهادته لانه يدفع عن نفسه الضمان أو محمد اراد اذا كان المتصدق عليه عديماً قد اتلف المال ولا يئنه للرسول على الدفع اليه فاما وهو على حاضر فشهادته مجازة مع عين المشهود له وكذلك ان قامت

(قوله عليها) أي الصدقة (قوله وتمت) أي الصدقة (قوله) أي المبعوث اليه (قوله فان نكل) أي المبعوث اليه (قوله لتمسكه) أي البائع (قوله ونكول) عطف على تمسك (قوله وان شهد) أي الرسول (قوله بانه) أي المال (قوله) أي البائع (قوله وتمسكه) أي البائع (قوله وهو) أي الاصل (قوله وعدم) عطف على قبول (قوله تعديه) أي الرسول (قوله وهو) أي قبول شهادته مطلقاً (قوله اتهامه) أي الرسول (قوله حثتذ) أي حين بقاء المال (قوله فان لم يبق المال الخ) مفهوم الشرط (قوله شهادته) أي الرسول (قوله لاتهامه) أي الرسول (قوله فاعلمها) أي التأويلين (قوله بها) أي الصدقة (قوله وان بعثت) بفتح التاء (قوله فقال) أي المبعوث اليه (قوله تصدقت) بفتح التاء

(قوله به) أي المال (قوله على) بشد الياء (قوله وصدقة) بفتحات مثقلاً أي المبعوث اليه (قوله هو) أي البعث للرسول (قوله) أي المبعوث اليه (قوله معه) أي الرسول (قوله عليه) أي المبعوث اليه (قوله كيف يحلف) أي المبعوث اليه على انه صدقة عليه (قوله ولم يحضر) أي المبعوث اليه يدفع المالك للرسول (قوله قال) أي ما لا يرضى الله تعالى عنه (قوله شهادته) أي الرسول (قوله لانه) أي الرسول (قوله اراد) أي أشهب (قوله فاما) بفتح الهمزة وشدة الميم (قوله وهو) أي المتصدق عليه (قوله فشهادته) أي الرسول بالتصدق (قوله وكذا) أي ملاما المبعوث اليه في جواز شهادته الرسول بالتصدق

(قوله عدم) بضم فسكون (قوله لانه) اى الرسول (قوله وذلك) ان الامر بعد الهمز وكسر الميم (قوله هو) اى الرسول (قوله ولا يؤخذ) الامر بالمذكور (قوله من الدفع على وجه الابداع) بيان ما (قوله قال) اى المعلن (قوله لانه) اى الامر (قوله له) اى الرسول (قوله لم يستهلك) بضم الياء وفتح اللام (قوله لانه) اى الرسول (قوله ربهما) اى الوديعه (قوله انه) اى ربهما (قوله امره) اى ربهما (قوله ذلك) اى عدم ضمان الرسول (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه (قوله لم يدفعه) اى الرسول (قوله او انها) اى الرسول والمدفوع اليه (قوله لانه) اى الرسول ٤٧٣ (قوله يسقط) بضم فسكون فكسر

اى يتم الرسول باسقاط قوله  
وقال (بفتحات متفصلا  
(قوله بان المتصدق عليه  
عديم الخ) يدل من بقراب  
الخ (قوله وقد تلف) اى  
المتصدق عليه (قوله واما)  
يفتح الهمز وشد الميم (قوله  
وهو) اى المتصدق عليه  
(قوله وتاوله) الخ عطف  
على ذهب اليه الخ (قوله  
وهو) اى الوفاق (قوله  
جعل) اى المبعوث اليه  
(قوله يخلف هنا) اى وهو  
لم يحضر دفع المال للرسول  
(قوله ذلك) اى ان رب المال  
امر رسوله بدفع المال اليه  
صدقة (قوله واختلف) بضم  
التاء وكسر اللام (قوله وقال  
تصدق به على فلان الخ) اى  
ثم انكر هذا وقال انما  
امرته بدفعه وديعه  
(قوله واستحقه) اى فلان  
المال (قوله ان كان) اى  
فلان (قوله وان كان) اى  
فلان (قوله له) اى فلان  
(قوله غيبته) اى فلان  
(قوله او آت) بفتح التاء اى

لرسول ينية بالدفع في عدم المشهود له ابن يونس وعلى هذا التأويل فقول أشهب موافق لقول  
ابن القاسم وكذلك على أبو محمد قول ابن القاسم وعلى غيره قول أشهب بأنه انما لا تجوز شهادته لانه  
دفع دفعه لم يؤمر به وذلك ان الامر انما امره ان يدفع على جهة ايداعه فدفع هو على جهة  
التأويل فلا تجوز شهادته ولا يؤخذ الامر بغير ما اقرب من الدفع على وجه الابداع قال وابن  
القاسم انما جاز شهادته لانه اذن له في الدفع فدفع والمال حاضر لم يستهلك بدفعه على جهة  
لتقليد (تنبيهات الاول) \* تت هذان التأويلان ايضا كعادته بل عادته في مثل هذا ان  
يقول وهل خلاف او وفاقا وتاويلان \* الثاني عياض ظاهر المدونة جواز شهادته بكل حال  
وعلى هذا تأويل القاضى اسمعيل وهو قول عبد الله بن عبد الحكم لانه لم يتم لقرار ربه انه  
امر به بالدفع الى من ذكر وذهب معصون الى ان معنى ذلك ان المال في يد الرسول به لم يدفعه  
او انهما حاضرا والمال حاضر ولو اتفق المبعوث اليه لم تجز شهادته الرسول لانه يسقط  
الضمان عن نفسه وقال اشهب لا تجوز شهادته الرسول لانه يدفع عن نفسه الضمان وتأويل ابو  
محمد قول اشهب بقراب من قول معصون بان المتصدق عليه عديم وقد تلف المال ولا ينية  
لرسول على الدفع واما رومى او قامت للرسول ينية على الدفع فشهادته جائزة وجعل به ضمهم  
قول ابن القاسم واشهب وفاقا على نحو ما ذهب اليه معصون وتأويل ابن أبي زيد وهو موهوم  
كتاب محمد \* الثالث ابو الحسن انظر به يخلف هنا وهل هي عين غموس او انما يخلف اذا  
تحقق ذلك عنده او غلب على ظنه واختلف في الخلاف على غلبة الظن على قولين ذكرهما  
الشمي في كتاب الشهادات \* الرابع فيمن اودعك مالا وقال تصدق به على فلان او قوله به  
حلف فلان مع شهادتك واستحقه ان كان حاضر او ان كان غائبا فلا تجوز شهادتك ان كانت  
غيبته تنقح آت في مثلها ابو الحسن فان كانت غيبته لا تنقح في مثلها فتجوز الشهادته لان ارتفاع  
التمتع به بالحق سالت بعض شيوخنا نقلت رأيت ان قال المودع بالقض لا لظان خذها من  
يدى لا أريد ما كما يقال ان كان قال ذلك حين آتى يشهد بان قال المودع اودعنى فلان كذا  
وكذا وقال تصدق به على فلان الغائب فشهادته جائزة وان شهد ولم يذكر ذلك ثم آتى بقوله هذا  
فيتم ان يكون قاله لينفى الظنة عنه التى قد ابطلت شهادته ابو الحسن فلو قدم الغائب واراد ان  
يقوم بشهادته قال ابن شعبان لا تقبل لانها قد ردت (و) تضمن (بدعوى الرد) من المودع  
بالقض للوديعه (على وارثك) بامودع اى اليه تنازع فيه دعوى والرد لان الوارث لم يدفعها  
للمودع ولم يأتمنه عليها ابن شاس اما دعواه الرد على غير من اتقنه كدعوى الرد على وارث

٦٠ ص ٦٠  
اخبرني (قوله خذها) اى الوديعه (قوله فقال) اى بعض الشيوخ  
(قوله ان كان) اى المودع (قوله ذلك) اى خذها من يدى الخ (قوله هذا) اى خذها الخ (قوله قاله) اى خذها الخ (قوله الظنة)  
يكسر الظاء وشد النون اى التهمة (قوله واراد) اى التائب (قوله يقوم) اى الغائب (قوله بشهادته) اى المودع (قوله لانه)  
اى شهادته (قوله ردت) بضم الراء (قوله امدعواه) اى المودع بالفتح

(قوله اووكيله) اي المالك عطف على وارث (قوله فلا تقبل) بضم فسكون فتفتح جواب اما (قوله وكذلك) اي دعوى المودع ردها على وارث المودع في عدم قبولها الا بينة (قوله او العامل) اي في القراض (قوله المال) اي المودع او الماقرض به (قوله لموت به) اي المال على رد ملوصيه (قوله فلا يصدق ان) اي المودع والمامل (قوله ولو كان قبضه بغير بينة) مبالغة في عدم تصديقه (قوله لانه) اي المودع (قوله دفعها) اي الوديعة (قوله ولو ادعى) اي المودع (قوله وارث المودع) بالقبح (قوله لرد) اي من وارث المودع بالقبح (قوله على المودع) بالكسر ٤٧٤ (قوله او على وارثه) اي المودع بالكسر (قوله لانهما) اي المودع ووارثه

المالك اووكيله فلا تقبل الا بينة وكذلك دعوى وارث المودع ردها على المالك فتفتقر الى البينة ايضا وسواء كان القبض في جميع هذه الصور بينة او بغير بينة وفي الموازية ان قال المودع او العامل رددت المال لوصي الوارث لموت به فلا يصدق ان الا بينة واقرار الوصي ولو كان قبضها بغير بينة لانه دفعها الى غير من قبضها منه ابن الحاجب ولو ادعى الرد على الوارث فلا يقبل وكذلك دعوى وارث المودع الرد على المودع او على وارثه لانهم لم يأتمنوا كاليتيم ابن عبد السلام فاسرى اذا مات المودع والمودع وادعى وارث المودع ردها الى وارث المودع (أو) أي وتضمن بدعوى الدفع الى (المرسل اليه المنكر) بضم الميم في ما وكسر سين الاول وكاف الثاني فيح ان دفعت اليه مالا لدفعه الى رجل فقال دفعته اليه وانكر ذلك الرجل فان لم يأت الدافع بينة تشبه عليه ضمن ذلك سواء قبض ذلك منه بينة او بغير بينة ولو شرط الرسول ان يدفع المال الى من أمرته بدفعه له بلا بينة فلا يضمن وان لم تقم له بينة بالدفع اذا ثبت هذا الشرط ابو الحسن مفهوم المنكر لو اقر المرسل اليه بربى الدافع وفيها أيضا من بحث معه بمال لدفعه الى فلان صدقة أو صلة أو سلف أو غن مبيع أو لبيحة أو سلفة فقال دفعته له وكذب الرجل فلا يبرأ الرسول الا بينة ابو الحسن مفهوم قوله كذبه انه لو صدقه لبرئ وظاهره يبرأ جميع الصور وذكر فيها السلف وفيه انتقال من امانة الى نعمة فان كان قائم الذمة فلا اشكال انه يبرأ وكان خرب الذمة فعلى ما تقدم واما الصلة أو غن السلفة فلا اشكال انه يبرأ بتصديقه وفي المقدمات من دفع الامانة الى غير اليد التي دفعها اليه فعليه الاشهاد الذي على ولي اليتيم فان لم يشهد فلا يصدق في الدفع اذا انكره القابض ولم يحفظ في هذا الوجه نص خلاف الاقول ابن الماجشون فيمن بحث ببضاعة مع رجل الى رجل انه لا يلزمه الاشهاد في دفعها اليه ويصدق وان انكره القابض كان ديننا اوصلة ويمكن ان يقول ابن القاسم مثله بالمعنى من مسئلة الاول في كتاب الوكالات فان اقر بالقبض وادعى التلف فلا يخلو اما ان يكون قبض الى الذمة او الى امانة فان كان قبض الى امانة فاختلف فيه قول ابن القاسم في مرة يبرأ الدافع بتصديق القابض والمصيبة من الآخر وقال مرة فلا يبرأ الدافع الا باقامة بينة على الدفع واتيان القابض بالمال وقاله مال للرضى الله تعالى عنه في الموازية وأما ان كان قبض الى ذمة مثل قوله ادفع الوديعة التي عندك الى فلان سلفاً أو تسليفاً في سلفة أو الى صانع يعمل فيها فلا فان كانت الذمة خربة فاختلف فيه فقيل يبرأ الدافع بتصديق القابض وهي رواية عيسى عن ابن القاسم وقيل لا يبرأ بتصديقه اياه

(قوله لم يأتمنوا) اي وارث المودع (قوله ذلك) اي الدفع مقول مقدم (قوله عليه) اي الدفع (قوله ضمن) اي الدافع (قوله ذلك) اي المال (قوله قبض) اي الدافع (قوله ذلك) اي المال (قوله منه) اي الآخر بعد وكسر (قوله بلا بينة) اي ودفعه له بلا بينة وجده المدفوع له (قوله فلا يضمن) اي الرسول (قوله هذا الشرط) اي شرط الرسول الدفع بلا بينة (قوله من بحث) بضم فكسر (قوله جميع الصور) اي الصدقة والسلف والصلة وغن المبيع والمبضع (قوله فيها) اي الصور (قوله وفيه) اي السلف (قوله فان كان) اي المدفوع اليه (قوله انه) اي الرسول (قوله يبرأ) اي بتصديق المدفوع اليه (قوله وان كان) اي المدفوع اليه (قوله انه) اي الرسول (قوله بتصديقه) اي المرسل اليه

اليه (قوله فعليه) اي الدافع (قوله الاشهاد) اي على الدافع (قوله يشهد) بضم فسكون فكسرى لخراب الدافع على دفعه الغير اليد التي دفعها اليه (قوله الى رجل) صلة تبث (قوله انه) اي المبعوث معه الخ مقول قول المضاف لقاعله (قوله كان) اي المدفوع له (قوله فان اقر) اي المبعوث اليه (قوله قبض) الى ذمة كالسلف (قوله والى امانة) كالوديعة (قوله من الآخر) بحد وكسر (قوله وقال) اي ابن القاسم (قوله قوله) اي الآخر (قوله له) اي المأمور (قوله فان كانت الذمة) اي المدفوع اليها (قوله خربة) اي بتفليس (قوله فاختلف) بضم التاء

(قوله فانه) اي الدافع (قوله اذا ادعى) اي القابض (قوله ولا يبرأ) اي الدافع (قوله فان كانت) اي الزمة المدفوع اليها (قوله فانه) اي الدافع (قوله وان كانت) اي الزمة المدفوع اليها (قوله فانه) اي الدافع (قوله اذا ادعى) اي القابض (قوله يقيم) اي الدافع (قوله من ذمة الى ذمة) كادفع الوديعة التي عندك الى فلان سلفاً او غناً للسلعة كذا او رأس مال السلعة كذا الاجل كذا (قوله ومن امانة الى امانة) كادفع الوديعة التي عندك الى فلان وديعة (قوله ومن امانة الى ذمة) كادفع الوديعة التي عندك الى فلان سلفاً او رأس مال سلم (قوله ومن ذمة الى امانة) كادفع السلف الذي عندك ٤٧٥ الى فلان وديعة (قوله اما لو لم يمت) اي المبعوث معه مال الى رجل في بلد آخر ادعى الرسول دفعه الى المرسل اليه (قوله واكذب) اي الرسول الامرء وكسر (قوله فلا يصدق) اي الرسول (قوله اراد) اي ابن الحجاب (قوله وكاه) بفتح مثقلا اي المصنف (قوله وما ناسبه ابن رشد) عطف على ما تقدم (قوله وترك) اي المصنف (قوله يتبعه) اي شرطه جواب اذا (قوله لا يتبعه) اي شرطه (قوله لانها) اي العين (قوله ينظر) بضم فسكون ففتح (قوله فيها) اي العين (قوله توجهها) اي العين (قوله فكأنه) بفتح مثقلا (قوله بعد) بالضم (قوله وذكر) اي الفرق المذكور (قوله صدق المودع) بالفتح (قوله تصديق رب المال) اي الرسول في دفعه الى المرسل اليه (قوله لا يسقط الضمان) اي عن الرسول (قوله فصدقه) اي المأمور (قوله وكذبه) اي التقييد (قوله فلم يأتمنه) اي المودع بالكسر المودع بالفتح (قوله فيه) اي ردها (قوله فان ادعى) اي المودع بالفتح المتوثق عليه بيينة (قوله ضياعها) اي الوديعة (قوله صدق) بضم فكسر مثقلا اي المودع بالفتح (قوله لا تمقلها) اي المودع بالفتح (قوله على ردها) اي الوديعة (قوله فيه) اي ردها

لخراب ذمته واما ان دفع مائت في الذمة فان دفعه الى امانة فانه لا يبرأ بتصدق القابض اذا ادعى التلف ولا يبرأ الا باقامة البيينة على معاينة الدفع أو اتيان قابض المال به هذا نص ما في المدونة ولم اعرف فسمه خلافاً الا ان يدخله الخلاف بالقياس على الامانة وان دفع الى ذمة فان كانت قائمة فانه يبرأ بتصدق القابض بالاتفاق وان كانت خربة فانه لا يبرأ بتصدق القابض اذا ادعى التلف الا ان يقيم بيينة على الدفع هذا الذي يصح عندي على مذاهم ولم اعرف فيها نص خلاف الا ان يدخله الخلاف بالقياس على الامانة فهي اربعة وجوه دفع من ذمة الى ذمة ومن امانة الى امانة ومن امانة الى ذمة ومن ذمة الى امانة ٨١ وقوله اذا دفع من ذمة الى امانة لا يبرأ بتصدق القابض ان ادعى التلف اراد والله اعلم في غير الوكيل المفوض ابن الحجاب اما لو لم يمت واكذبه فلا يصدق الا بيينة ولو صدقه المرسل اليه ابن عبد السلام اراد لو لم يمت الرسول ودفع الوديعة الى من امره ردها دفعها اليه وضاعت وانكر ردها دفعها فلا يصدق في دفعها اليه الا بيينة على معاينة الدفع فان لم يبقها ضمن ولو صدقه المرسل اليه في قبضها منه ٨١ فقول المصنف المنكر مفهومة انه ان لم ينكر لا يضمن وكاه اعتمد ما تقدم عن المدونة وما ناسبه ابن رشد في الابن القاسم وترك ما مشى عليه ابن الحجاب لقوة الاول (تنبيهات الاول) في اطلاق المصنف الردي هذه المسئلة على الايصال مساهمة وانما فيها دعوى الايصال ٨٢ الثاني عبد الحق اذا شرط الرسول ان لا يشهد على الدفع يتبعه وان شرط أن لا يعين عليه فلا يتبعه لانما انما ينظر فيها حين وجوب توجيهها فكاه شرطه سقوط أمر لم يجب بهد بخلاف شرطه ترك الشهاد وذكروا ابن حبيب فيما اراد الثالث اطلاق المصنف هنا الضمان بترك الشهاد هو المشهور ومقابلته ان كان المرفع عدمه صدق المودع ٨٣ الرابع تصديق رب المال لا يسقط الضمان بترك الشهاد والخامس فيها ان أمره بتصدقته على قوم معينين فصدقه بعضهم وكذبه بعضهم ضمن حصته من كذبه ولو أمره بتصدقته على غير معينين صدق بيئته وان لم يأت بيينة ابن يونس اراد اذا كان متهما ونقله أبو الحسن وشبه في الضم فقال (ك) دعوى المودع بالفتح رد الوديعة (عليك) يا مودع فلا تقبل ويضمنها (ان كانت) اي المودع بالكسر (بينة) شاهدة على الدفع للمودع بالفتح (مقصودة) للتوثق على المودع خوفاً من دعواه ردها فلم يأتمنه فيه فان ادعى ضياعها صدق قالة الامام ما لترضى الله تعالى عنه وجميع أصحابه لا اقامته على حفظها ومفهوم الشرط انه ان قبضها بلا يينة او بيينة غير موصودة او مقصودة لتغير التوثق وادعى ردها فيصدق فيه في فيها ومن يده وديعة او اقراض لرجل

(قوله فهو) أى المودع بالفتح أو العامل (قوله مصدق) بفتح الدال (قوله ولو قبضه) أى المال المودع أو القراض (قوله فقال) أى المودع أو العامل (قوله ضاع) أى المال (قوله سرق) بضم فسق (قوله صدق) بضم فسق (قوله فكمس منه) أى الامانات صلة التقوى (قوله والاداء) عطف على التقوى (قوله بالشهاد عليه) أى الاداء (قوله من الحيضة الخ) بيان ما (قوله انه) أى الدافع (قوله قصد) بضم فسق ٤٧٦ (قوله بها) أى البيعة (قوله لم يقصد) بضم الياء وفتح الصاد (قوله اشهادهم)

فقال له وردته اليك فهو مصدق الا ان يكون قبض ذلك بيعة فلا يبرأ الا بيعة ولو قبضه بيعة فقال ضاع منى أو سرق صدق ابن رشد الامانات التي بين المخلوقين امر الله تعالى بالتقوى فيها والاداء ولم يأمرهم بالشهاد عليه كما امر الوصى في مال اليتيم فدل ذلك على انهم مؤتمنون في الرد الى من اتقتم دون اشهاد فوجب ان يصدق المستودع بالفتح في دعواه رد الوديعة بيمينه ان اذنبه المودع كما تصدق المرأة فيما اتقنتها الله تعالى عليه مما خلق في رحمها من الحيضة والحمل الا ان يكون دفعها اليه بأشهاد فيمين انه انما اتقنته على حفظها ولم ياتمه على ردها فيصدق في الضياع الذي اتقنته عليه ولا يصدق في الرد الذي استوثق منه ولم ياتمه عليه هذا قول مالك وجميع اصحابه رضي الله تعالى عنهم ابن عرفة قيد اللحنى وعبد الحق والصقلي البيعة بانهم اقصد بها التوثق عبد الحق من أخذ وديعة بمحضرة قري لم يقصد اشهادهم عليه فهو مصدق في الرد وليس كمن أخذها بيعة فقصدها اشهادها عليه وكذا ان اقر المودع عند بيعة انه قبض ودية من فلان وفي معنى الحكم اذا كانت الوديعة بيعة فادعى المودع ردها فعليه البيعة والا ضمن بعد يمين ربه او لم يبرأ اليمين على المودع وفي الوثائق المجموعة ان زعم المستودع عند المشهود عليه بالوديعة انه ردها لربها فعليه البيعة ولا يبرأه قوله اليمين على ربه فان حلف انه لم يقبضها غرمها المودع عنده وان نكل ربه عن اليمين ردت اليمين على المودع فان حلف برئ وان نكل غرم (تنبيه) يشترط علم المودع بالفتح بقصد المودع بالكسر بالبيعة التوثق ابو الحسن قوله الا ان يكون قبضة بيعة ظاهرة وان كانت بيعة الاستعانة وليس كذلك وابو محمد هو الذي حرره هذا اللفظ في رسالته بقوله الا ان يكون قبضها بأشهاد ابن يونس من اخذ الوديعة بمحضرة قري ولم يقصد اشهادهم عليه فهو كقبضها بالبيعة حتى بقصد الاشهاد على نفسه اللحنى ان كان القبض بيعة ليكون الرد بيعة فلا يقبل قوله الا بيعة وان كان الاشهاد خوف الموت لياخذها من تركته او قال المودع اخاف ان تقول هي سلف فاشهد لي انما وديعة وما شبه ذلك مما يعلم انه لم يقصد التوثق من القاض فاقول قوله في ردها بالبيعة ولو تبرع المودع بالاشهاد على نفسه فقال ابن زرب لا يبرأ الا بأشهاد لانه الزم نفسه حكم الاشهاد وقال عبد الملك هو مصدق (لا تضمن) بدعوى المودع بالفتح (التلف) للوديعة ولو قبضها بيعة مقصودة للتوثق (او دعوى) (عدم العلم) من المودع بالفتح (ي) ما حصل للوديعة من (التلف والضياع) أى لا يضمن اذا ادعى انه لا يعلم هل تلقت اوضاعا لكفاية دعوى كل من منى عدم الضمان وحله الشارح على معنى انه قال لا أدري اتلفت ام رددتها او لا أدري اضعأت ام رددتها واحتاج لتقييده عدم ضمانه بما اذا لم يقبضها بيعة مقصودة للتوثق وقرره البساطي بالوجهين السابقين وقيد عدم الضمان في الثاني بعدم بيعة التوثق

أى القوم (قوله عليه) أى اخذ الوديعة (قوله فهو) أى أخذها (قوله مصدق) بفتح (قوله وكذا) أى من اخذها بمحضرة لم يقصد اشهادهم عليه في تصديقه في ردها (قوله والا) أى وان لم تكن له بيعة (قوله ضمن المودع) قوله المستودع بفتح الدال (قوله انه ردها) مفعول زعم (قوله فعليه) أى المودع بالفتح (قوله قوله) أى المودع بالفتح انه ردها (قوله وله) أى المودع (قوله فان حلف) أى ربه (قوله ردت) بضم الراء (قوله ولم يقصد) أى المودع بالفتح (قوله عليه) أى اخذ الوديعة (قوله يقصد) أى المودع بالفتح (قوله قوله) أى المودع بالفتح رددتها (قوله لياخذها) أى أى المودع بالكسر الوديعة (قوله من تركته) أى المودع بالفتح (قوله او قال المودع) بالفتح (قوله مما يعلم) بضم الياء بيان ما (قوله قوله) أى المودع بالفتح (قوله ولو تبرع المودع) بالفتح (قوله

افاده

إلا بالشهاد) أى على ردها لربها (قوله هو) أى المودع بالفتح (قوله مصدق) بفتح الدال

أى في دعوى ردها لربها بالبيعة (قوله منها) أى التلف والضياع (قوله وحله) أى كلام المصنف (قوله انه) أى المودع (قوله

واحتاج) أى الشارح (قوله وقرره) أى كلام المصنف



(قوله لو قال) اى المودع (قوله اذا ادعى) اى المتهم (قوله تقبل) بضم فسكون ففتح اى دعواه ردها (قوله منه) اى المودع (قوله او ادعى) اى المودع (قوله انه) اى غير المتهم (قوله لانه) اى مدعى الرد (قوله الدعوى) اى بعدم الرد (قوله وفى دعوى التلّف أو الضياع) اى فى حلف فى دعوى أحدهما اقول (قوله هذا) اى حلفه فى دعوى التلّف أو الضياع (قوله لتعقيبه) اى المذكور من دعوى التلّف او عدم العلم بالتلف والضياع (قوله به) اى الحلف (قوله لكنه) اى المصنف (قوله على هذا) اى الاحتمال الثانى (قوله يقوته) اى المصنف (قوله فيه) اى كلام البساطى (قوله نظربل حلف المتهم متفق عليه) اى واما غير المتهم فلا يحلف فى دعوى الرد ولا فى دعوى التلّف أو الضياع كما هو ظاهر المصنف (قوله موضع الخلاف) اى فى حلف المتهم وعدمه (قوله الاتفاق) اى على حلف المتهم (قوله ولذا) اى كونه سبق قلم ٤٧٧ عله أصلح بضم المهمز وكسر اللام (قوله به) اى المتهم (قوله ما قاله

البساطى) اى من حلف غير المتهم فى دعوى الرد (قوله هو الصواب) خبر ما (قوله لحكاية صاحب البيان الخ) حلة ما قاله البساطى هو الصواب اقول هذا ظاهر على تفسير البساطى المتهم بالتساهل فى حفظ الوديعه اما على تفسيره طنى عن لم تحقق عليه الدعوى وليس الا مجرد التهمة فلا يظهر ذلوجه لتخلف من صدقه ربه فى دعواه الرد والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله واعترضت) بضم التاء (قوله ويدينه) بفتح التاء متغلا اى الاعتراض (قوله بينه) اى مقصوده للتوثيق (قوله فقال) اى قابض الوديعه او القراض (قوله ضاع) اى المقبوض من وديعه او قراض (قوله صدق) بضم

افاده تنق فى نوازل اصبح لو قال المودعها ما ادعى اردتها البساطى أم تلفت فلا يضمنها الا أن يكون انما اودعه اياها بينة فلا يبرأ الا به ابن رشدو يحلف ما هي عنده ولقد دفعها اليه او تلفت طنى ما حله الشارح عليه هو الموافق للنقل اذا المسئلة مقروضة كذلك ولذا قال ح. الصواب وعدم العلم بالرد وهو الموافق لكلام ابن الحاجب (وحلف) المودع بالفتح (المتهم) بفتح الهاء اى بالتساهل فى حفظ الوديعه اذا ادعى ردها حيث تقبل منه أو ادعى عدم العلم بالرد أو الضياع وظاهر كلام المصنف ان غير المتهم لا يحلف والمنقول انه يحلف فى دعوى الرد لا نزاع لانه تحقق عليه الدعوى وفى دعوى التلّف أو الضياع مشهوره يحلف المتهم دون غيره ويحتل ان هذا امر ادا المصنف لتعقيبه به لكنه على هذا يقوته حكم اليمين فى دعوى الرد قاله البساطى تن فيه نظربل حلف المتهم هم متفق عليه فى دعوى الرد وفى دعوى التلّف على المشهور وقول الشارح فى الوسط دعوى الرد موضع الخلاف والتلف موضوع الاتفاق سبق قلم ولذا اصلح فى بعض نسخه طنى ليس المراد به من شأنه التساهل فى حفظ الوديعه بل الذى لم يحقق عليه الدعوى وليس الا مجرد التهمة مع كونه غير معروف بالخبر والصلاح وقوله ونفسه نظربل حلف المتهم متفق عليه الى آخر ما قاله البساطى هو الصواب لحكاية صاحب البيان وابن عرفة وغيرهما الاتفاق على الحلف فى دعوى الرد واطلقوا سواء كان منهم ما لم لا واعترضت عبارة ابن الحاجب وبينه فى التوضيح ق فيها ما لا يرضى الله تعالى عنه لو قبضه اى الوديعه أو القراض بينة فقال ضاع معنى صدق اراد ولا يمين عليه الا ان يتم فيحلف ابو محمد وقاله أصحاب مالك يرضى الله تعالى عنهم ابن عبد الحكم وان نكل المتهم عن اليمين ضمن ولا ترد اليمين ههنا ابن يونس الفرق بين دعوى الرد ودعواه الضياع على أحد القولين ان رب الوديعه فى دعوى الرد يدعى بقبضه كاذب فيحلف متهما كان أو غير متهم وفى دعوى الضياع لا علم له بحقيقة دعواه وانما هو معلوم من جهة المودع فلا يحلف الا اذا كان متهما وهذا هو الصواب ح هذا اذا ادعى التلف ولم يحقق ربه عليه الدعوى انها باقية ثم قال فان نكل غرم ولا ترد اليمين وأما فى دعوى الرد فيحلف باتفاق ابن عرفة وحيث قبل قوله فى الرد فلا خلاف انه يمين واعترض على ابن الحاجب

فكسر متغلا (قوله اراد) اى مالك يرضى الله تعالى عنه (قوله عليه) اى قابض الوديعه او القراض (قوله يمين) بضم الياء ففتح الهاء اى بكنية فى دعوى الضياع (قوله ابو محمد) اى قال (قوله ابن عبد الحكم) اى قال (قوله ضمن) اى المتهم عوض الوديعه أو القراض (قوله ولا ترد) بضم ففتح (قوله على أحد القولين) اى بعدم حلف مدعى الضياع اذا لم يتم حلف مدعى الرد اذا لم يتم (قوله انه) اى مدعى الرد (قوله فيحلف) اى مدعى الرد (قوله لا علم له) اى رب الوديعه (قوله هو) اى شأن الوديعه (قوله فلا يحلف) اى المودع (قوله ثم قال) اى الخط (قوله فان نكل) اى المودع عن اليمين (قوله غرم) اى المودع عوض الوديعه (قوله فيحلف) اى المودع (قوله قبل) بضم فكسر (قوله قوله) اى المودع (قوله انه) اى قبول قوله

(قوله في ذلك) أي حلف المودع في دعواه الراد إذا كذبه ربه أقيم (قوله وباشتمال كتابه) أي ابن الحاجب صلة يشكرون (قوله الفقهي) أي المؤلف في الفقه احترامه عن مختصر الأصول وغيره من مختصراته ونص ابن عرفة قال ابن الحاجب وفي يمينه ثلاثها المشهور بحلف المودع قلت قرر ما بن عبد السلام وغيره بأن الأول أنه يحلف ولا يغرم والثاني أنه لا يغرم بشكوكه دون حلف رب الوديعة والثالث أنه لا يغرم حتى يحلف رب الوديعة قلت وجود الأقوال الثلاثة في دعوى التلف واضح الأول بناء على عدم توجه يمين التهمة والثاني على توجهها وعدم انقلابها والثالث على انقلابها أو ما دعوى الردة تقدم تحقيق المذهب في ذلك وحيث يقبل قوله فلا خلاف أنه يمين ولا في انقلابها ان نكل وظاهر كلام ابن الحاجب أن في حلفه في دعوى الرد قولين أشهرهما أحدهما أنه ان نكل في غرضه دون حلف رب الوديعة قولان وقول ابن هريرة في نقل ابن الحاجب هذا الخلاف في دعوى الردعما انفرد به أصوب وباشتمال كتابه على مثل هذا كان محققا وشيئا يشكرون كتاب ابن الحاجب الفقهي والله أعلم (قوله لم يبرأ) أي المأمور من ٤٧٨ المال (قوله لا يمين) تشهد له بالدفع للرجل (قوله ولو شرط) أي المأمور (قوله

في كفايته الخلاف في ذلك وباشتمال كتابه على مثل هذا كان محققا وشيئا يشكرون كتاب ابن الحاجب الفقهي والله أعلم (و) أن شرط المودع بالفتح حين الإيداع أنه يصدق في دعوى الرد والتلف بلا يمين (لم يفده) أي المودع بالفتح (شرط نقيها) أي اليمين في قيمتها من دفعته ما لا يدفعه لرجل لم يبرأ إلا بيمينه عبد الحق ولو شرط أن لا يمين عليه لم يفده شرطه لأن اليمين إنما ينظر فيها حين توجهها فكأنه شرط إسقاط أمر لم يكن بعد بخلاف شرطه دفعه بلا يمين فلا يضمن إذا لم تقم له يمينه ابن عرفة انظر هذا مع القول بالوفا بشرط التصديق في دعوى عدم القضاء في وعلى هذا فرب الوديعة يدعي يقينا كما تقدم لابن يونس فقد تبين بهذا أن قوله ولم يفده شرط نقيها ليس راجعا لقوله وحلف المتهم وقد تقدمت الإشارة لهذا عند قوله أو المرسل إليه المنكر وتلزمه فان حلف صدق (ان نكل) المتهم عن اليمين (حلفت) يا مودع بالكسر أنها باقية عند المودع ويغرمها لك المتهم على المشهور فانه ثبت في هذا خلاف لنقل ابن يونس عن ابن عبد الحكم أن نكل المتهم فلا ترد اليمين وما نقل غيره وقال ابن رشد الاظهر أن لنقل اليمين إذا قويت التهمة وتسقط إذا ضعفت وان لا ترجع إذا حلفت انظر ابن عرفة ونصه وفيها مع غير ما دعوى قابضها بغير يمينه رده مقبولة مع يمينه اللغوي يحلف ولو مأمورا لدعوى ربه عليه التحقيق أنه لم يردّها إلا أن تطول المدّة بما يعلم أن المودع لا يدعي عنها فيه لما علم من قلة ذات يده أو قرع عليه عشرة فتضعف اليمين أن كان المودع عدلا ونقل ابن الحاجب عدم حلفه مطلقا لا عرفه ولو صرح كانت الأقوال ثلاثة واختيار اللغوي ومنصوص المذهب ودعواه ضيا عنها أقيم غير حاصلة بوجهة ولو قبضها يمينه في لزوم حلفه فالتلها أن كان متهما ان قال

ينظر) بضم فسكون فقطح (قوله لم يكن) أي يوجد (قوله بعد) بالضم (قوله شرطه) أي المأمور (قوله هذا) أي قوله ولو شرط أن لا يمين عليه لم يفده شرطه (قوله القضاء) أي القرض أو تمن مبيع لأجل (قوله وتلزمه) أي اليمين المودع على ردها لرجلها (قوله فان حلف) أي المودع على ردها لرجلها (قوله صدق) بضم فكسر مثقلا أي المودع (قوله على المشهور) صلة حلفت (قوله هذا) أي أن نكل حلفت (قوله ان نكل المتهم فلا ترد اليمين) أي ويغرم المتهم بمجرد نكله

عوض الوديعة مفعول نقل المضاف لقاعله (قوله وما نقل غيره) أي ابن يونس عطف على نقل (قوله وقول وتسقط) أي اليمين (قوله وان لا ترجع) أي تردعين التهمة (قوله قابضها) أي الوديعة (قوله بغير يمينه) أي متوثق بها أصلة قابض (قوله ردها) أي الوديعة لرجلها مفعول دعوى المضاف لقاعله (قوله مقبولة) خبر دعوى (قوله مع يمينه) أي قابضها (قوله يحلف) أي المودع على ردها (قوله يعلم) بضم الياء (قوله ان المودع) بالكسر (قوله عنها) أي الوديعة (قوله فيه) أي ما بين ايداعها وطلبها من المودع (قوله علم) بضم العين (قوله من قلة ذات يده) بيان ما (قوله عليه) أي المودع (قوله عشرة) أي من الأعيان بين ايداعها وطلبها (قوله عدم حلفه) مفعول نقل المضاف لقاعله (قوله مطلقا) أي عن تقييده بطول مدتها وأمنه (قوله ان كان المودع) بالفتح (قوله لا عرفه) خبر نقل (قوله ولو صرح) أي نقل ابن الحاجب (قوله ثلاثة) نصها بيمينه مطلقا وتقصيل اللغوي ونقل ابن الحاجب عدم حلفه مطلقا (قوله هو) أي نقل ابن الحاجب الخ بيان الثلاثة (قوله ودعواه) أي المودع (قوله ضيا عنها) أي الوديعة (قوله فيها) أي المدونة (قوله مقبولة) خبر دعوى (قوله بيمينه) أي مقصودة للتوثق (قوله حلفه) أي المودع (قوله ان كان) أي المودع (قوله ثم قال) أي ابن عرفة

(قوله وان لا ترجع) أى  
لا ترد اليين على المدعى  
(قوله ترد) بضم قفح  
(قوله فى ردها) أى عين  
التهمة (قوله مشهور)  
خبر بالخلاف (قوله وفى)  
يمينه) أى المودع (قوله  
انه يحلف ولا يغرم) أى  
ان **نك**ل (قوله ولا فى)  
انقلابها) أى ولا خلاف  
فى انقلابها (قوله قبولها)  
أى عبارة ابن الحاجب  
(قوله أصوب) أى من  
ظاهر كلام ابن عبد السلام  
خبر قول (قوله وسله) أى  
الرسول المال (قوله)  
أى المرسل اليه (قوله  
وأنتكر) أى المرسل اليه  
(قوله استلامه) أى المال  
(قوله منه) أى الرسول  
(قوله على من ارسل) صلة  
شرط (قوله حين ارساله)  
صلة شرط (قوله المرسل)  
بكسر السين (قوله وأيئنه)  
عطف على اقرار (قوله  
الوديعه) تفسير اناعل  
تلف المستقرنه (قوله

لعذره) علة منع (قوله ابداه) أى اظهره المودع (قوله فطلبه) أى المودع المال (قوله منه) أى المودع (قوله فاعتذر)  
 أى المودع (قوله وانه) أى المودع. (قوله فلم يقبل) أى المودع (قوله عذره) أى المودع (قوله فتصايحا) أى المودع والمودع  
 (قوله فخلت) أى المودع (قوله ان لا يعطيه) أى المودع المودع (قوله ذلك) أى المال (قوله الليلة) صلة يعطيه (قوله قال)  
 أى المودع

(قوله ذهب) أي ضاعت الوديعة (قوله ضمن) أي المودع (قوله لانه) أي المودع (قوله بها) أي الوديعة (قوله وان قال) أي المودع (قوله حلف) أي المودع (قوله عليه) أي المودع (قوله ويحلف) أي المودع (قوله بذهابها) أي الوديعة (قوله حين منعه) أي المودع أو المودع (قوله ان قال) أي المودع (قوله حلفت) بضم التاء (قوله ضمنها) أي المودع (قوله الوديعة) (قوله لانه) أي المودع (قوله منها) أي الوديعة (قوله اياه) أي مودعها (قوله يكون) أي الشأن (قوله كان) أي المودع (قوله لا يستطيع) أي المودع (قوله فيه) أي الامر (قوله الرجوع) أي محل الوديعة ليس لها المودعها (قوله وفيه) أي الرجوع (قوله عليه) أي المودع (قوله اذا قال) أي المودع (قوله فرجع) أي المودع (قوله اليه) أي المودع (قوله فقال) أي المودع (قوله تلتفت) أي الوديعة (قوله عليه) أي المودع (قوله وكذلك) أي المودع (قوله في عدم ضمانه) (قوله لو قال) أي قول المودع (قوله لا أدفعها) أي الوديعة (قوله ٤٨٠) (قوله لا بالسلطان) أي حكمه (قوله عليه) أي المودع (قوله لانه) أي المودع (قوله في ذلك) أي توقيف دفعها على

متى ذهب حلف ولا ضمان عليه اصبح ويحلف ما علم بذهابها حين منعه وشبهه في الضمان فقال (كقوله) أي المودع بالفتح ثلثت (بعده) أي لقيك أي فيضمنها ان كان منعه (بلا عذر) فان كان منعه العذر فثلثت فلا يضمنها ابن تونس ابن القاسم ان قال ذهب بعد ما حلفت وفارقته ضمنها لانه منعه اياه الا ان يكون كان على امر لا يستطيع فيه الرجوع وفيه عليه ضرورة لا يضمنها ابن عبد الحكم اذا قال انا مشغول الى عذر فرجع اليه فقال تلتفت قبل مجيئك الاول أو بعده فلا ضمان عليه وكذلك لو قال لا أدفعها الا بالسلطان فلا ضمان عليه لانه في ذلك عذر ايقول خفت شغبه واذا (لا يضمن) (ان قال) المودع بالفتح بعده منها (لا ادري) جواب (متى تلتفت) الوديعة قبل لقيك أو بعده وحلف على عدم علمه جلا على انه تلتفت قبله ولم يعلم أو حاله اذا الاصل عدم ضمانه (و) تضمن (ب) سبب (منع) المودع بالفتح دفعها (لمودعها) عند طلبها (حتى يأتي) المودع بالفتح (الحاكم) أو هو فاعل يأتي اذا كان عند طلبها غائبا عن البلد وتلتفت قبل اتيانه فيضمنها (ان لم تكن) الوديعة مقبوضة (بيينة) شاهدة بقبضها للتوثق لان القول قوله في ردّها حينئذ فليس له منعه حتى يأتي الحاكم ومعه يوم الشرط انه ان قبضها بيينة مقبوضة للتوثق ومنعه بعد طلبها حتى يأتي الحاكم تلتفت قبل اتيانه فلا يضمنها العذر بعد تصديقه في ردّها بلا بيينة السامعي هل للحاكم خصوصية حتى لو وجد بيينة يشهد بها بالرد وامتنع منه حتى يأتي الحاكم فمعه عذر أو المقصود ما يبريه ولا خصوصية للحاكم فان منعه ما مع وجود البيينة فثلثت قبل اتيان الحاكم فيضمنها تت في تعليل بعض الاقوال ما يدل على خصوصية الحاكم لانه يقول اخاف ان يطرأ عليه سقه او نحوه ق ابن رشد لو اوى من دفعها الا بالسلطان فهلكت في زمن ترافعهما في ضمانه فيها وفي الرهن وان كان قبضها بيينة وتقي وان كان بغيرها نالها ان كان بغير بيينة لا بدحون وابن عبد الحكم وسماح ابى زيد ونصه سمع أبو زيد ابن القاسم في رب الوديعة يطلبها والراهن يطلب فكاكه فيأبى الذي ذلك في يده ان يدفعه حتى يأتي

السلطان (قوله يقول) أي المودع (قوله خفت) بضم التاء (قوله شغبه واذا) أي المودع (قوله وحلف) أي المودع (قوله عليه) أي المودع وقت تلفها (قوله على انها) أي الوديعة (قوله قبله) أي لقيه (قوله ولم يعلم) أي المودع تلفها حين لقيه (قوله واصله) أي لقيه عطف على قبله (قوله هو) أي الحاكم (قوله اذا كان) أي الحاكم (قوله عند طلبها) أي الوديعة (قوله وتلتفت) أي الوديعة (قوله اتيانه) أي الحاكم (قوله ان) أي الحاكم (قوله ان) أي الوديعة (قوله بيينة) بأن كانت بلا بيينة أو بيينة

غير مقبوضة بالشهاد أو بيينة مقبوضة بغير التوثق (قوله لان القول قوله) أي المودع في ردّها على السلطان ضمانها بغيرها حتى يأتي الحاكم (قوله حينئذ) أي حين كونها بلا بيينة توثق (قوله فليس له) أي المودع (قوله الشرط) أي ان لم تكن بيينة (قوله لانه) أي المودع (قوله له ذره) أي المودع (قوله يشهدا) بضم الياء وكسر الهاء أي المودع البيينة (قوله وامتنع) أي المودع (قوله منه) أي الرد (قوله لانه) أي المودع (قوله عليه) أي المودع (قوله لو أبى) أي المودع (قوله لمن دفعها) أي الوديعة لمودعها (قوله هلكت) أي الوديعة (قوله فيها) أي الوديعة (قوله وان كان قبضها بيينة) أي مقبوضة للتوثق مبالغة في ضمانها (قوله وفيه) أي الضمان (قوله وان كان) أي قبضها (قوله بغيرها) مبالغة في تقي (قوله ان كان) أي قبضها (قوله بغير بيينة) أي مقبوضة للتوثق (قوله يطلبها) أي الوديعة من المودع (قوله والراهن) عطف على رب (قوله يطلب) أي الراهن (قوله فكاكه) أي الرهن (قوله ذلك) أي المذكور ومن الوديعة أو الرهن



(قوله ثم استودعه) أي الجاحد المجعود (قوله أو اتقنه) أي الجاحد المجعود (قوله لا يجعده) أي المجعود الجاحد (قوله وروى ابن وهب) أي عن مالك رضي الله تعالى عنهما (قوله) أي المجعود (قوله أخذه) أي حقه من ودبعة أو أمانة الجاحد (قوله إن لم يكن عليه) أي الجاحد (قوله دين) أي لغير المجعود (قوله فان كان) أي الدين على الجاحد لغير المجعود (قوله فيقدر) أي يأخذ المجعود من ودبعة أو أمانة الجاحد بقدر حصاصه أي محاصة المجعود مع باقي غرماء الجاحد (قوله منه) أي مال الجاحد الذي أودعه عند المجعود (قوله هذا) أي ما رواه ابن وهب (قوله) أي المظالم (قوله إن يأخذ) أي من ودبعة أو أمانة الجاحد وقام حقه (قوله وإن كان عليه) أي الجاحد (قوله دين) أي لغير المجعود (قوله لغرماء) بضم الغين المجهمة محدود جمع غريم أي صاحب دين (قوله جازله) أي المجعود (قوله حبس جميعها) أي الودبعة في حقه المجعود (قوله وإن كان) أي الجاحد (قوله عندهم) أي غرمائه (قوله ولو علوا) أي غرماء (قوله حاله) أي فلسه (قوله على يديه) أي الجاحد (قوله جازله) أي المجعود (قوله أخذ ما لا يشك الخ) أي من ودبعة الجاحد (قوله في المحاصة) أي في ودبعة الجاحد (قوله في) أي المجعود (قوله ويحبس) أي المجعود (قوله من غنها) ٤٨٢ بيان ما بعده (قوله) أي المجعود (قوله عليه) أي الجاحد (قوله لا يأخذ) أي المجعود حقه (قوله لانه)

حقه المالى عن هولة عليه فقيه طرق ابن رشد من أودع رجلا ودبعة فجدده أياها ثم استودعه ودبعة أو اتقنه على شيء في المدونة لا يجعده وروى ابن وهب أنه أخذته أن لم يكن عليه دين فان كان فيقدر حصاصه منه المازرى هذا هو المشهور وقال ابن عبد الحكم له أن يأخذ وإن كان عليه دين وقال النخعي أن كان عليه دين لغرماء عالين بفلسه أو شاكين وتر كونه يبيع ويشترى جازله حبس جميعها وإن كان ظاهره عندهم اليسر ولو علوا حاله ضربوا على يديه جازله أخذ ما لا يشك أنه يصوره في المحاصة وإن كانت الودبعة عر ضافه يبيعها ويحبس من غنها ماله عليه المازرى لا يأخذ العرض بقله عوض حقه لانه الزام للسائق المستحق عليه أن يعرض عنه بغير اختياره وسأخ بعضهم في هذا للضرورة قال وإذا قلنا بالمشهور أنه لا يملكه فهل يبيعه بنفسه لانه أن رفعه للقاضي كافة اثبات دينه اختار بعض أشاخي هذا ويبيع بنفسه للضرورة التي نهى عليها ابن يونس يجوز له أخذ قدر ما ينوبه وإن كان لغرماء لا يدخل معه فيه للضرورة التي تلحقه لو أظهر ذلك فليضرب للغرماء وأخذ ما ينوبه جازله ذلك وقال بعض فقهاءنا فان حلفه خلف ما ضره ذلك كالمكره على العي في أخذ ماله فيحلف ولا يضرب ذلك اللعنى مالك رضي الله تعالى عنه أنما يجوز له أن يجعده إذا أمن أن يحلفه كاذبا يريد أن المودع يقول له احلف لي أني ما أودعتك وقيل يحلف ما أودعتني شيأ يلزمني رده وقيل ينوي مثله أو يحرل به لسانه وكل ذلك واسع والصواب أن له أن يجعده ما أودعه مكان حقه عليه لقوله تعالى وإن

أي أخذ العرض عوض حقه (قوله المستحق) بفتح الحاء المهملة (قوله في هذا) أي أخذ العرض عوض حقه (قوله قال) أي المازرى (قوله لانه) أي المجعود الخ بيان المشهور يحدف من (قوله لا يملكه) أي المجعود العرض (قوله فهل له) أي المجعود (قوله يبيعه) أي العرض (قوله بنفسه) أي المجعود (قوله لانه) أي المجعود (قوله ان رفعه) أي العرض (قوله كلفه) أي المجعود (قوله لا يشك أنه يصوره) أي المجعود (قوله في المحاصة) أي في ودبعة الجاحد (قوله في) أي المجعود (قوله ويحبس) أي المجعود (قوله من غنها) أي الجاحد (قوله لا يأخذ) أي المجعود حقه (قوله لانه)

القاضي المجعود (قوله دينه) أي المجعود على الجاحد (قوله هذا) أي يبيعه بنفسه (قوله يجوز له) أي المجعود (قوله ما ينوبه) أي المجعود من ودبعة الجاحد (قوله معه) أي المجعود (قوله فيه) أي ما يأخذ من مال الجاحد (قوله تلحقه) أي المجعود (قوله لو أظهر) أي المجعود (قوله ذلك) أي أخذ مال الجاحد في حقه (قوله فليضرب) أي المجعود (قوله وأخذ) أي المجعود (قوله ما ينوبه) أي المجعود من ودبعة الجاحد (قوله جازله) أي المجعود (قوله ذلك) أي الأخذ (قوله فان حلفه) بفتحات منقلا أي الجاحد المجعود على عدم الأخذ من ودبعتة (قوله خلف) أي المجعود على عدم أخذه منها والجلال أنه أخذ منها حقه المجعود (قوله ما ضره) أي المجعود (قوله ذلك) أي حلفه (قوله في أخذه) بضم الميم (قوله المكروه) أي المجعود (قوله ذلك) أي الحلف (قوله أنما يجوز له) أي المجعود (قوله أن يجعده) أي المجعود الجاحد (قوله إذا أمن) أي المجعود (قوله أن يحلفه) أي الجاحد المجعود (قوله كاذبا) حال من الهاء العاتدة على المجعود (قوله أن المودع) أي الجاحد (قوله يقول له) أي المودع المجعود (قوله وقيل) أي المودع المجعود (قوله مثله) أي شيأ يلزم من رده (قوله به) أي شيأ يلزم من رده (قوله إن له) أي المجعود (قوله ما أودعه) أي الجاحد (قوله مكان) أي عوض (قوله حقه) أي المجعود (قوله عليه) أي الجاحد

(قوله هند) أي التي قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم إن زوجي شحيح ولي صديقة منه أفأخذ من ماله ما يكفي صيتي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذي من ماله ما يكفيك وصديقتك بالمعروف (قوله ولم يشهد) بضم فسكون فكسر أي الموصى (قوله عليها) أي الوصية (قوله فان خفي له) أي الوصى (قوله دفع) فاعل خفي (قوله ذلك) أي الموصى به (قوله حتى لا يتبع) بضم الياء وفتح الموحدة أي الوصى (قوله به) أي الموصى به (قوله دفعه) أي الموصى به (قوله للصغير) أي الموصى له (قوله فهو) أي دفعه (قوله له) أي الوصى (قوله لأنه) أي أخذ أجره حفظها (قوله سنمها) أي طرقتها (قوله ونظرونها) أي الوديعة (قوله عليه) أي حفظها (قوله عن اسمها) أي وديعة (قوله اطردت) أي استمرت (قوله باطراحها) أي اسقاطها

(قوله اجرة) أي حفظ الوديعة (قوله وبهذا) أي اطراد العادة بحفظها على سقطت (قوله سقطت) أي اجرة حفظها (قوله والا) أي وان لم تطرد العادة باطراحها (قوله له) أي المودع بالفتح (قوله اذا كانت) أي الوديعة (قوله يشغل) بفتح الياء والغين المجبة (قوله فطلب) أي المودع (قوله موضعها) أي الوديعة (قوله ففلك) أي اخذ الاجرة (قوله له) أي المودع (قوله المصنف) أي ابن الحبيب (قوله هذا) أي استحقاق اخذ اجرة محلها (قوله انه) أي ربه (قوله يكرى) بضم الياء (قوله المصنف) أي خليل (قوله له) أي عبد السلام (قوله هنا) أي في هذا المختصر (قوله

عاقبتهم فعاقبوا بمنزل ما عوقبتهم به ولم يدب هند وقيل معنى لا تخن من خائنك لا تأخذ فوق حقتك اه واصل كلام ابن يونس وكلام المازري ترشيح جواز الاخذ وفي المقدمات اظهره الاقوال اباحة الاخذ ابن يونس ماله الذي الله تعالى عنه في ميت أوصى لصغيره بناتير ولم يشهد عليها الا الوصى فان خفي له دفع ذلك حتى لا يتبع به فله دفعه دون السلطان وكذلك لورثته فلم يقبل شهادته السلطان ثم خفي له دفع ذلك فهو له (ولا) أي وليس للمودع بالفتح (اجرة حفظها) أي الوديعة لأنه ليس من سنمها ونظرونها بأخذ الاجرة عليه عن اسمها ابن عبد السلام اما اجرة الحفظ فقد اطردت العادة باطراحها وان المودع لا يطالب اجرة وبهذا سقطت والا فالحفظ يجوز الاجرة عليه لان المذهب جواز الاجرة على الحراسة (بمخلاف) اجرة (محلها) أي الوديعة فالمودع بالفتح أخذها ابن الحبيب له اجرة موضعها دون حفظها أي اذا كانت مما يشغل منزلا فطلب اجرة موضعها فذلك له ابن عبد السلام اطلق المصنف وغيره هذا وعندى انه يقيد بمن يقتضى حاله طلب الاجرة كما هو مذهب المدونة في رب الدابة يأذن لرجل في ركوبها فيقول راكبها انما ركبتك اعارية فيقول ربه انما هو باجارة قال قول لربه ان كان مثله يكرى الدواب ولم يعتمد المصنف به هنا مع انه ذكره في توضيحه وأقره فله تمت (ولكل) من المودع بالكسر والمودع بالفتح (ترك) ايذاء (ها) أي الوديعة بعد وقوعه فله ربه أخذها ولا يمين ردها ابن شاس الايداع من حيث انه مباح للفاعل والقابل وقد يعرض وجوبه الى آخر ما تقدم (وان أودع) ذو مال ماله (صيا أو سقيها أو أقرضه) أي الصبي أو السفينة (أو باعه) أي الصبي أو السفينة بمن مؤجل أو أسله له مؤجل (فتلف) المال المودع أو المقرض أو المبيع من الصبي أو السفينة (لم يضمن) الصبي أو السفينة شيئا منه ان قبل ذلك بغير اذنه اهل بل (وان قبله) (بأذن أهله) وهذا بعد الوقوع ويكره لهم اذنه فيه لأنه تقرير باتلاف المال في حاله ان القاسم ومن أودع صيا وديعة بأذن أهله أو بدونه فضاقت فلا يضمنها اراد وكذلك السفينة لان اصحاب ذلك سلطوا عليهم على اتلافه ماله الذي الله تعالى عنه ومن باع منه سلعة فأنلفها فليس له اقباعه بتمتها وكذا الوبايع الصبي سلعة وقبض ثمنها واتلفه فالمبتاع ضامن للسلعة وليس له قبل الصبي شيء من ثمنها الثمنى لا تباعه على صبي ولا على سفينة الا أن يثبت انهما

مع انه) أي المصنف (قوله ذكره) أي كلام ابن عبد السلام (قوله للفاعل) أي المودع بالكسر (قوله والقابل) أي المودع بالفتح (قوله وجوبه) أي الايداع (قوله قبيل) بكسر الموحدة (قوله لهم) أي اهل الصبي (قوله له) أي الصبي (قوله فيه) أي قبول الوديعة (قوله لأنه) أي اذنه فيه (قوله وبدونه) أي اذنه (قوله ذلك) أي المال المودع (قوله يده) أي الصبي (قوله منه) أي الصبي (قوله فأنلفها) أي الصبي (قوله فليس له) أي البائع (قوله ابتاعه) أي الصبي (قوله بتمتها) أي السلعة (قوله واتلفه) أي الصبي (قوله عن السلعة) (قوله وليس له) أي المبتاع (قوله قبل) بكسر ففتح أي جهة (قوله من ثمنها) أي السلعة (قوله يأنشئ) (قوله على صبي ولا على سفينة) أي استلفا مالا أو قبلا به أو من سلم أو وديعة أو اشترياه لاجل (قوله انهما) أي الصبي والسفينة

(قوله انفق) أى الصبي والسفيه (قوله ذلك) أى المال (قوله لهما) أى الصبي والسفيه (قوله فليتبعان) بضم الياء وفتح  
الموحدة (قوله فان ذهب) أى المال الذى صوناه (قوله واخادا) أى الصبي والسفيه (قوله فلا يتبعان) أى الصبي والسفيه (قوله  
ففيه) أى المال المقاد (قوله فلا يضمن) أى الصبي ما تلقه أو ضيعه (قوله لانه) أى الصبي (قوله مسلط) بفتح اللام (قوله عليه)  
أى المال (قوله وكذلك) أى الصبي فى عدم الضمان (قوله الوديعه) تفسيره اقل تعلق المستتر فيه (قوله ولا يستأنى) بضم الياء  
وفتح النون (قوله به) أى تغريعه عوض الوديعه (قوله ولا تتعلق) أى الوديعه (قوله برقبته) أى المأذون له (قوله اسقاطها)  
أى عوضها (قوله عنه) أى ٤٨٤ المأذون (قوله من وديعه) بيان ما (قوله يده) أى المأذون له (قوله فهى) أى غرامة

عوض الوديعه (قوله فى  
ذمته) أى المأذون (قوله  
أودعه) أى المأذون (قوله  
تطوع) أى طاع (قوله  
ذلك) أى عوض الوديعه  
(قوله عنه) أى المأذون  
(قوله فيها) أى الوديعه  
(قوله وأتلفها) أى الرقيق  
غير المأذون له الوديعه  
(قوله فان اسقطه عنه)  
مفهوم الشرط (قوله فلا  
يتبع) بضم الياء وفتح  
الموحدة أى غير المأذون اذا  
أعتق (قوله به) أى عوض  
الوديعه (قوله فهى) أى  
غرامة عوض الوديعه  
(قوله فيسحقه) أى يسقط  
عوضها (قوله عنه) أى  
العبد المحجور (قوله والعبد  
فى الرق) حال من هاء يفسخه  
(قوله فذلك) أى فيسحق عوض  
الوديعه (قوله له) أى سيده  
(قوله ذلك) أى تعلق عوض  
الوديعه بزمته (قوله يعيبه)

أى العبد ينقص قيمته أى وازالة عيبه حق سيده (قوله مائة دينار) بيان وديعه (قوله ولم يدبر) أى الآخر  
المودع (قوله لمن ههنا) أى الوديعه (قوله منهما) أى الرجلين (قوله قال) أى ابن القاسم (قوله تكون) أى الوديعه (قوله بينهما)  
أى المدينين (قوله وهى) أى الوديعه (قوله لو قال) أى المودع (قوله دفعها) أى الوديعه (قوله وانكرا) أى المتنازعان فى الوديعه  
(قوله لحقنا) أى المتنازعان على عدم قبضها (قوله وغرم) أى المودع (قوله عليه) أى المودع (قوله لانه) أى المقر (قوله هو)  
بوكبيلها (قوله وردها) أى المقر المدين على المتنازعين (قوله عليه) أى المقر (قوله ذلك) أى الحلف على انها للاحدهما (قوله فان  
قال) أى المودع (قوله فيما ذكرنا) صلة كاف التثنيه (قوله ألقان) بفتح هاء الاستفهام وكسب لام البحر (قوله هى) أى المائة



(قوله فادعها) أى المائة (قوله غرم) أى المدين (قوله كالوديعة) أى فى لزوم المقرماتة واحدة تقسم بينهما ان حلفا أو نكلا ويختص بها الحالف وحده (قوله عكسه) أى الوديعة كالدين فى غرم المقرماتين لكل واحدة واحدة بعد حلفهما (قوله التفرقة المذكورة) أى بلزوم مائة فى الوديعة ومائتين فى الدين (قوله وغاب) أى المودع (قوله الوديعة) تفسير لثابت فاعل جعل المستر فيه (قوله قلت) أى قال صحنون لابن القاسم (قوله عند) خبر ذلك مقدم (قوله ذلك) أى المال المودع (قوله منهما) أى الرجلين بيان من (قوله فقال) أى ابن القاسم (قوله فى الوصيين) أى على مال (قوله فان لم يكونا) أى الوصيان (قوله وضعه) أى المال (قوله واره) أى المال المودع او المبيع (قوله مثله) أى المال الموصى عليه فى جعله يد الاعدل (قوله المودعان) بفتح الدال (قوله والماملان) بفتح الميم أى عاملا القراض (قوله المال) أى المودع عندهما (قوله والقراض) أى المال الذى يتجران فيه ببعض وجهه (قوله الوصيان) أى على مال (قوله اذا اقسماه) أى ٤٨٥ المال الموصى عليه (قوله سلم) بفتح التاء

مثقلا (قوله بالاستقلال) عطف على تسليم (قوله فى التنبهات الخلع) بفتح فسكون أى خلع السلطان المال من غير العدلين ووضعه بيد عدلين (قوله عند عدم العدالة) للعائزين المال غيرهما (قوله مختص) خبر الخلع (قوله البر) بفتح الموحدة أى العدل (قوله والقباجر) أى القاسق (قوله ولا يوصى) بفتح الصاد (قوله هما) أى المودعان (قوله الوصيين) أى على مال (قوله لا يكون) أى المال المودع (قوله ولا يترع) بضم الهمزة أى الزاى أى المال المودع عندهما (قوله منهما) أى المودعين (قوله فيه) أى

الآخر فادعها كلاهما وحلفا غرم مائتين لكل واحدة مائة لان الوديعة فى امانته والدين فى ذمته ابن عرفة ابن رشد فى كون الدين كالوديعة أو عكسه فالثبوت التفرقة المذكورة (وان اودع) ذو مال عند اثنين ووديعة وتنازعا فى حيازتهما لحفظها له وغاب (جعلت) بضم فكسر الوديعة (بيد) أى فى حيازة الشخص (الاعدل) منهما فان استويا فى العدالة جعلت بيدهما معا يجعلها فى محل بقتلين واخذ كل واحد مقتنا فى فيما قلت قال رجل يستودع الرجلين بيضهما عند من يكون ذلك منهما فقال قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه فى الوصيين يجعل المال عند عدل لهما مالك رضى الله تعالى عنه فان لم يكونا عدلين وضعه السلطان عند غيرهما وبطل وصيتهما اذا لم يكونا عدلين ابن القاسم لم أسمع من مالك رضى الله تعالى عنه فى الوديعة والبضاعة شيئا واره مثله سمعته ان اقسام المودعان والماملان المال والقراض فلا يضمنان يحجب ولا يضمن الوصيان اذا اقسماه وقاله انهم وقال ابن حبيب يضمن كل واحد ما سلم وما صار بيده لانه تعدى بتسليم ما سلم بالاستقلال بالتصرف فيما بقى بيده فى التنبهات الخلع عند عدم العدالة مختص بالوصيين لان الادعاء مشروع عند البر والقاجر ولا يوصى القاجر وقاله القاضى اسمعيل هما بخلاف الوصيين لا يكون عند أحدهما ولا يترع منهما ولا يقتسمانه ويجعلانه حيث يشقان به وأيده ما فيه واحدة اه

#### • (باب فى بيان أحكام العارية) •

ابن عرفة الجوهرى العارية بالشديد كأنها منسوبة الى العار لان طلبها عار والعارى يمشى العارية يقال هم يتعرون العوارى بينهم وقيل مستعار بمعنى متعار رأى متداول وفى بعض حواشى الصحاح ما ذكره من انها من العاروان كان قيل فليس هو الوجه والصحيح انها من التعاور والذى هو المتداول وزنه افعلية ويحتمل انها من عراء يعرؤه اذا قصده فوزنها فاعولة او فاعية على القلب ولما ذكر ابن عبد السلام كلام الجوهرى انكر عليه كونها منسوبة الى

المال (باب العارية) • (قوله كأنها) بفتح التاء (قوله متداول) بفتح الواو (قوله من انما من العار) بيان ما (قوله وان كان قيل) حال (قوله فليس هو الوجه) خبر ما (قوله وزنه افعلية) أى فاعية اصلية عين بدل من واو فاصلها عوربة قابلات الواو والقائمتان بفتح فتحة فوزنها فاعولة فاعلها زائدة واصلها عاروية قابلات الواو والجماعها مع الياء وسبق احدهما بالسكون وأدغمت الياء فى الياء وابدلت الضمة كسرة لتناسب الياء (قوله أو فاعية على القلب) أى بتقديم اللام على العين فاعلها اصلية بدل من اللام المقدمة على العين فاصلها عوربة فقدمت اللام على العين فصارت عوربة فقلت الواو والقائمتان بفتح فتحة فصار عارية وهذا ظاهر على تخفيف الياء (قوله انكر) أى ابن عبيد السلام (قوله عليه) أى الجوهرى (قوله كونها) أى العارية

(قوله لانه) أى الشأن (قوله المخصص) بضم الميم وفتح الخاء المعجمة والصاد المهملة (قوله سيده) بكسر السين (قوله قد اولناه) تفسيره تورنا (قوله المحكم) بضم فسكون ففتح (قوله وهو) أى كونها من العار (قوله وليس) أى قولهم بتعديرون (قوله وضعه) أى أصله (قوله يرد) بضم ففتح (قوله والعار) عطف على العارية (قوله ما تداولوه) تفسير لكل من العارية والعار (قوله وهى) أى العارية اصطلاحاً (قوله مصدراً) حال من المبتدأ على مذهب سيبويه (قوله تملك) جنس وإضافته لمنفعة فصل مخرج تملك ذات (قوله موقنة) أى موجهة بأجل معلوم كشهرا ولا حياة المعطى فصل مخرج تملك منفعة غير موقنة (قوله لا بعوض) فصل مخرج للاجارة والكراء (قوله قد دخل) أى فى العارية (قوله العمري) بضم فسكون مقصور أى تملك المنفعة حياة المعطى بالفتح بلا عوض (قوله لا بعوض) بضم فسكون مقصور أى تملك (قوله لا الحبس) أى لانه لا يكون مؤقتاً وسيأتى للمصنف انه يكون مؤقتاً وعليه فيدخل أيضاً (قوله واسما) عطف على مصدراً (قوله مال) جنس (قوله ذو منفعة) ٤٨٦ فصل مخرج مالا لمنفعة (قوله موقنة) فصل مخرج مالا منفعة غير موقنة (قوله

العار لانه لو كان كذلك لقالوا بتعديرون لان العار عينه يا قلت فى المخصص لابن سيده ما نصه وتعورنا العوارى وتعورنا الشئ تداولناه وقيل العارية من ذوات اليا لانها عار على صاحبها وقد تعيروها بينهم قلت وهذا نص بانها من ذوات اليا ولكن قال ابن سيده فى المحكم والعارية المنفعة قال بعضهم انها من العار وهو ضعيف غرض قولهم بتعديرون العوارى وليس على وضعه انما هى معاقبة من الواو الى اليا قلت وقد يرد بان الاصل عدم المعاقبة اه وفى رده على ابن سيده مثل هذا نظرونى فى القاموس والعارية مشددة وقد تخفف والعار ما تداولوه بينهم والجمع عوارى مشددة ومحققة ابن عرفة وهى مصدر تملك منفعة موقنة لا بعوض قد دخل العمري والاختدام لا الحبس واسما مال ذو منفعة موقنة ملكت بلا عوض ونقض طردهما بارث منفعة ممن حصلها بعوض لحصولها للوارث بلا عوض منه ويجاب بان عموم نفي العوض لانه نكرة فى سياق النفي يخرجها لانها بعوض لمالك العين من الميت وقول ابن شاس وابن الحاجب تملك منافع العين بغير عوض يبطل طردهما بالحبس وعكسه بانه لا يتناولها الا مصدراً والعرف انما هو استعمالها اسم الشئ المعار البناءى قوله وأورد على التعريف انه صادق الخ لا يحتاج اليه لان لفظ التملك لا يشعها اذا الارث ملك لا تملك وانظر من ابن أخرج ابن عرفة الحبس فان أخرجه من لفظ منفعة كافه حه الرصاع فائتلا لان فيه ملك الانتفاع لا المنفعة فقيه نظره من وجهين أحدهما ما فى التوضيح ان الحبس عليه ملك المنفعة بدليل انه يؤجر لغيره فانيهما ان حل المنفعة على مافهمه من المعنى الاخص يخرج العارية التى اشترط ربهما على مستعيرها انتفاعه بها بنفسه فقط فيصير التعريف غير جامع وان أخرجه بقوله موقنة

ملكيت) بضم فسكون (قوله بلا عوض) فصل مخرج المؤجر والمكترى بالفتح بينهما (قوله ونقض) بضم فسكون (قوله طردهما) أى ملزومية وجود الحدين وجود محدد وهما فيوجدان بدونه فلم يتعنا (قوله بارث) منة ممن حصلها بعوض بان اكترى شخص أرضاً أو داراً أو أسأجر ما ينقل غير سفينة وحيوان ومات قبل استيفائه منفعتهما فورثت عنه فصدق على ارثه تملك منفعة موقنة بلا عوض وعلى المكترى والمستأجر فى هذه الصورة

مال ذو منفعة موقنة ملكت بلا عوض (قوله لحصولها) أى المنفعة الخ علة نقض طردهما بارثها (قوله منه) وهو أى الوارث نعت عوض (قوله نفي العوض) من إضافة ما كان صفة أى العوض المنفى (قوله لانه) أى العوض الخ علة عموم العوض (قوله يخرجها) أى المنفعة أى ارثها من حد العارية خبران الاولى (قوله لانها) أى المنفعة (قوله لمالك العين) أى الذات المستأجرة او المكتراة نعت عوض (قوله من الميت) نعت ثان عوض (قوله تملك منافع العين بغير عوض) مقبول قول المصنف لفاعله (قوله يبطل طرده) أى استلزامه محدود خبر قول (قوله بالحبس) لحدفه موقنة الخ مخرج له صلة يبطل (قوله وعكسه) أى استلزام عدمه عدم محدود عطف على طرده (قوله بانه) أى قوله ما تملك منفعة بلا عوض صلة يبطل (قوله لا يتناولها) أى العارية (قوله والعرف الخ) حال (قوله استعمالها) أى العارية (قوله لا يشعها) أى الصورة الموردة (قوله فائتلا) حال من الرصاع (قوله فيه) أى الحبس (قوله فقيه نظره) جواب ان أخرجه بمنفعة (قوله ان الحبس عليه الخ) بيان ما يحدف من (قوله ملك المنفعة) أى فى الحبس لغته ولا يملكها فى الحبس لستكاه (قوله على مافهمه) أى الرصاع (قوله من المعنى الاخص) أى الانتفاع بالنفس فقط يثبتان ما (قوله يخرج العارية) الخ خبران

(قوله لا يشترط فيه التأيد) فيه ان ابن عرفة يشترطه فيه فلذا أخرجه من حشد العارية بمؤقته (قوله فيها) أي الاعارة  
تفريع على اوباجارة او عارية (قوله أوصى) يضم الهمز وكسر الصاد (قوله من سكنى الخ) بيان ما (قوله فلا تصح) أي الاعارة  
تفريع على بلا حجر (قوله كفى) أي اعارته (قوله بعدهما) أي الاعارة (قوله وسكنى) أي الاعارة عطف على وجوبها (قوله  
لكونها) أي الاعارة (قوله وكراهتها) أي الاعارة عطف على وجوبها (قوله ونباح) ٤٨٧ أي الاعارة (قوله منع الكتب)  
أي اعارتها (قوله وكذلك)

أي المذكور وهو الكتب  
في كراهة منعها عن أهلها  
(قوله غيرها) أي الكتب  
(قوله من ادعى) أي المصنف  
(قوله من الاعارة) صلة  
حجر (قوله فلا تصح اعارته)  
أي المستعير الذي حجر  
عليه المعير من الاعارة  
(قوله ما لم يحجر عليه) أي  
المستعير (قوله في ذلك)  
أي الاعارة لغيره (قوله  
يشترط) أي المعير او المكري  
(قوله عليه) أي المكري  
او المستعير (قوله ذلك)  
أي الاعارة (قوله لا يهاجمه)  
أي نعلقه بنسب (قوله  
تصح) أي الاعارة (قوله  
والا) أي وان حجر عليه  
(قوله اخوتك) يضم  
الهمز والخاء المجهمة وفتح  
الواو مثقلا (قوله كجس)  
يفتح الموحدة مثقلا (قوله  
اجارته) أي مالك الانتفاع  
(قوله يأخذه) أي النازل  
عن الوظيفة (قوله فلا  
يصح) أي النزول (قوله

وهو الظاهر ورد عليه ان الجبس لا يشترط فيه التأيد الا ان يقال ان الوقت من افراد  
العارية والله اعلم (صح وتب اعارة) شخص رشيد (مالك منفعة) تبع الملك الذات او باجارة  
او عارية فلا يشترط فيها ملك الذات في وصايا المدونة الثاني للرجل ان يؤجر ما اوصى له به  
من سكنى دار او خدمة عبيد حال كون مالك المنفعة (بلا حجر عليه) ان كان مالك الذات  
والمنفعة او بالمنفعة فقط باجارة بل (وان) كان (مستعيرا) فلا تصح من محجور عليه لصغر  
اوسفه او ورق او دين او زوجية أو مرض او من مستعير حجر عليه المعير ابن يونس العارية  
باجرة مندوب اليها لقوله تعالى واقفوا الخسير واقول رسول الله صلى الله عليه وسلم كل معروف  
صدقة ابن عرفة وهي من حيث ذاتها مندوب اليها لانها احسان والله يحب المحسنين ويعرض  
وجوبها كفى عنها ان يخشى هلاكها بعلمها وحرمتها الكونها معينة على معصية وكراهتها  
لكونها معينة على مكروه وتباح لغنى عنها وفيه نظر لاحتمال كراهتها في حقها (تنبيهات  
الاول) القرطبي من الغلو منع الكتب عن أهلها وكذلك غيرها (الثاني) الخط مراده هنا  
بالجرح ما هو اعم من الحجر المتقدم في باب ليشعل حجر المعير على المستعير من الاعارة فلا تصح اعارته  
ابن سلون العارية مندوب اليها او تصح من كل مالك المنفعة وان ملكها باجارة او اعارة  
ما لم يحجر عليه في ذلك ومن استعار شيئا للمدة او كراهة فله ان يعير له في تلك المدة ويكره الآن  
يشترط عليه ان لا يفعل ذلك (الثالث) عب قوله بلا حجر متعلق بصح لا يتدب لايهاجمه ان  
المحجور عليه تصح منه وليس كذلك (الرابع) عب قوله وان مستعير ابا الفقة في العمة لاق  
الندب اذا عارة المستعير مكروهة ان لم يحجر عليه والا فلا تصح (الخامس) مثل الحجر الصريح  
الحجر الضمني فحولوا لا اخوتك اولوا لاصداقتك ما عرتك افاده عب (لا) تصح اعارة شخص (مالك  
انتفاع) بنفسه فقط كجس عليه لسكناه ومستعير شرط عليه معيره ان لا يعير لغيره ولا تصح  
اجارته ايضا ومن هذا النزول عن الوظيفة بشئ يأخذه فلا يصح لان من له الوظيفة مالك الانتفاع  
واما ما أخذ من قسم الزوجات من الجواز فقد ضعه ابن فرحون افاده عب الثاني قوله فلا  
يصح الخ هذا هو مقتضى القمعة لكن ذكر البرزلي بعد قوله من ابن شد جواز لاخذ على رفع  
الأيدي في المعادن مانسه هذا ونحوه يدل على جواز ما يفعل اليوم في البلاد الشرفية من بيع  
وظيفة في جبس ونحوه من مرتبات الاجناد فانه يرفع يده خاصة وقدمضي لنا عن أشياخنا انه  
لا يجوز لوجهين احدهما ان المسقط لايك الانتفاع فلا يجوز له فيه بيع ولا هبة ولا امانة  
الثاني على تسليم جواز بيعها فهي مجهولة لا يدري ما فيها ولا قدر ما يستحقه منها وتقدم في

اخذ يضم فكسر (قوله من قسم) يفتح فسكون أي قسم الزوج المبيت بين الزوجات (قوله من الجواز) بيان ما (قوله فقد  
ضعه) يفتح مثقلا جوابا (قوله في المعادن) أي عنها يعني ان أقطعه الامام معدن لا يجوز له ان يرفع يده عنه لمن يدفع له مالا  
(قوله هذا) أي جواز لاخذ على رفع اليد عن المعدن (قوله يفعل) يضم الباء وفتح العين (قوله من يبيع وظيفة في جبس)  
بيان ما (قوله ونحوه) أي الجبس (قوله من ثبات) يفتح التاء الاولى بيان نحوه (قوله انه) أي يبيع وظائف الاحباش  
ونحوها (قوله المسقط) يضم فسكون فكسر (قوله لا) أي المسقط (قوله فيه) أي ما اسقطه

(قوله ومن شرطه) أى الإسقاط (قوله ان يكون) أى المسقط له (قوله جيشه) أى المسقط (قوله المقرئ) بفتح الميم والقاف منقلا وكسر الراء وتشديد السين (قوله قبالة) بكسر القاف والموحدة أى اجارتها (قوله لانها) أى المدارس (قوله يستثنى) بضم الياء وفتح النون (قوله من ذلك) أى المنع من قبالة المدارس (قوله من انزال الضيف الخ) بيان ما (قوله ان عدم) بضم فسكسر (قوله فبسه) أى بيت المدرسة (قوله واذا أراد) أى الساكن فى بيت المدرسة (قوله يتقع غيره) أى بسكاه (قوله فانه) أى الساكن (قوله منه) أى بيت المدرسة (قوله وبأخذه) ٤٨٨ أى بيت المدرسة (قوله على انه) أى الغير (قوله من أهله) أى مستحق

السكنى فيه (قوله حيث كان) أى أخذه (قوله وانخلو) بضم الخاء المعجمة واللام مشددا والواو (قوله من ملك المنفعة) خبر انخلو (قوله وهو) أى انخلو (قوله وصورته) أى انخلو (قوله له) أى المسجد (قوله عليه) أى المسجد (قوله يكبرى) بضم الياء وفتح الراء (قوله بثلاثين) أى كل شهر (قوله يسكنه) أى العقار (قوله لاصلاح المسجد) صلة بأخذ (قوله ويجعل) أى الناظر (قوله عليه) أى العقار أو دافع المال لاصلاح المسجد (قوله نهيه) أى دافع الدراهم (قوله من خلوا الحوائت) بيان ما (قوله فقد قال بعض شيوخنا) أى ما يقع بمصر الخ خبر (قوله واما اجارته) أى المستأجر (قوله لخانوت موقوف) فيها أى جوازها (قوله المستأجر) بكسر الميم

الجماع فى كتاب الجهاد انه ليس بمعاوضة حقيقة ومن شرطه ان يكون من أهل جيشه وديوانه ثم ذكر ما وقع له فى الديار المصرية غ أصل هذا التحريز فى الفرق الثلاثين من قواعد القرأى وقد صححه ابن الشاطبى فى الاجارات من قواعد المقرئ من ملك منفعة فله المعاوضة عليها وأخذ عوضها ومن ملك ان يتقع فليس المعاوضة كسكنى المدرسة والرباط والجلوس فى المسجد والطريق القرأى ومن ثم تجز قبالة المدارس اذا عدم الساكن لانها انما جعلت للسكنى لا للغة كجعل المسجد للصلاة وتت ويستثنى من ذلك ما جرت به العادة من انزل الضيف المدارس المدة البصرة فلا يجوز ساكن بيت المدرسة دائما ولا ايجاره ان عدم الساكن ولا انزل فيه ولا يبيع ماء الصهاريج ولا استعماله فى عالم تجر به العادة ولا يبيع زيت الاستصباح ولا يتغلى بيسط الوقف وليس للضيف بيع الطعام ولا اطعامه ولا اطعام الهر والسائل عب وإذا أراد ان يتقع غيره فانه يسقط حقه منه وبأخذه الغير على انه من أهله حيث كان من أهله كما وقع للبرزلى فى سكنى خلوة الناصرية عن ملك الانتفاع بها وانخلو من ملك المنفعة لان ملك الانتفاع وهو اسم للمنفعة التى يملكها دافع الدراهم لناظر الوقف وصورته ان يحتاج المسجد لاصلاح وله عقار محبس عليه يكبرى بثلاثين فبأخذ الناظر ما لا معلوما عن يسكنه لاصلاح المسجد ويجعل عليه فى كل شهر خمسة عشر وتصير منفعة الوقف مشتركة بين المسجد ودافع الدراهم ويسمى نصيبه خلوا فبقال اجرة الوقف خمسة عشر مشلا واجرة انخلو كذلك مثلا وما يقع بمصر من خلوا الحوائت عن هو مستأجرها كل شهر يكذافقد قال بعض شيوخنا انه من ملك المنفعة نظر الصحة العقد فالمستأجر أخذ انخلو وورث عنه وأما اجارته لغيره اجارة لازمة فلا نزاع فيها وقد أتى شمس الدين اللقائى وأخوه ناصر الدين بان انخلو المذكور معتد به لكون العرف جرى به قاله د عجم المستأجر مالك المنفعة فاصطفى انخلو وما فاقده يقال فاقده انه ليس لمن له التصرف فى المنفعة التى استأجرها سواء كان مالكا أو ناظرا ان يخرجها عنه وان كانت الاجارة مشاهرة ونص ما رأيت لناصر الدين اللقائى ما تقول فى خلوا الحوائت الذى صار عرفا بين الناس فى مصر وغيرها وتغالت الناس فيه حتى وصل الحائوت فى بعض الاسواق اربعةائة دينار ذهابا جديا فهل اذا مات شخص وله وارث يستحق خلوا حائوت مورثه وهل اذا مات وعليه دين يوفى من خلوا حائوته فاجاب بقوله نعم اذا مات وله وارث فانه يستحق خلوا حائوت مورثه ولا يعرف الناس واذا مات من لا وارث له فانه يستحقه بيت المال واذا مات وعليه دين فانه يوفى منه اه وسئل من السنهورى عن خلوقته دى آخر على

(قوله فاقده) أى انخلو (قوله انه) أى الشأن (قوله سواء كان) أى من له التصرف (قوله يخرجها) أى المثل الذات المؤجرة (قوله عنه) أى من له انخلو (قوله وان كانت الاجارة مشاهرة) بمبالغة (قوله سئل) بضم فسكسر (قوله الحائوت) أى خلوه (قوله فانه) أى الوارث (قوله يستحق) أى الوارث (قوله فانه) أى انخلو (قوله يستحقه) أى انخلو (قوله واذا مات) أى من له انخلو (قوله فانه) أى الدين (قوله منه) أى انخلو

(قوله وسكنه) أي المستاجر المحل (قوله فهل تلزمه) أي الساكن (قوله وتنفق) أي تقسم اجرة المثل (قوله فاجاب) أي س (قوله بمثل) صلة وقع (قوله بالجلسه) بفتح الجيم وسكون اللام (قوله فيها) أي الجلسة (قوله فهي) أي الجلسة (قوله قابل) أي صالح ومتين (قوله بان مراده) أي ابن الحاجب ٤٨٩ (قوله يرد) بضم قفح الخ خبر جواب (قوله لا يصح) نعت كلام (قوله

كذلك) أي كلام ابن الحاجب في صحة الجواب عنه بمثل جواب ابن عبد السلام خبران (قوله هذا) أي اعتراض ابن عرفة على جواب ابن عبد السلام (قوله وهي) أي القرينة (قوله وهو) أي القرينة وذ كره لتذكر خبره (قوله فلا تعار المكيلات الخ) تفرع على تعريف التسمي الاعارة (قوله كالمير في ادخلت الكاف الحباب والقطان والدهان (قوله يجعلها) أي المكيلات والموزونات والمعدودات (قوله ليري) بضم الياء وكسر الراء وقحها (قوله فهذه) أي المكيلات والموزونات والمعدودات (قوله تفضن) بضم التاء (قوله عليه) أي تلقها اي لانها عوازي لامقرضات ابن عرفة الغنى تجوز عارية العين على بقائه الصبر في لظهورها لان بقصد الشراء أو من قل ماله ليعظم ماله قلت هذا ان كان ليعامل

المحل واستاجر من ناظر الوقف وسكنه مدة فهل تلزمه اجرة المثل وتنفق على الخلو والوقف فاجاب بقوله يلزم المستاجر الذي سكن اجرة المثل وتقسم بين الوقف والخلو بحسب مالهما اه وكذا أفتى معظم شيوخنا ان منفعة ما فيه الخلو مشتركة بين صاحب الخلو والوقف بحسب ما يتفق صاحب الخلو والناظر على وجه المصلحة كما يؤخذ من فتوى الناصر اه البناني بمثل الفتاوى المذكورة وقعت الفتوى من شيوخ قاضي المتأخرين كالشيخ القصار وابن عاشر وأبي زيد القاسمي وعبد القادر القاسمي وضايرهم ويعبرون عن الخلو المذكور بالجلسة ويجري العرف بها المارأ ومن المصلحة فيها فهي عندهم كرامة على التبقية وقد اشار لها في التوضيح في باب الشفعة وصلة اعارة (من) أي (لا) هل أي مسحق (التبرع عليه) بالنسبة المعار وهذا هو الركن الثاني ابن عرفة المستعير قابل ملك المنفعة فلا يعار كافر عبد مسلما ولا ولد والده وقول ابن الحاجب اهل التبرع عليه فامر لان الكافر والولد اهل التبرع عليه وجواب ابن عبد السلام بان مراده بالاستعار بخصوصيته مرد بان كل كلام لا يصح كذلك احصه تغييره بما به يصح اه البناني انما يقال هذا حيث لا قرينة على القيد وهي موجودة هنا في كلام ابن الحاجب والمصنف وهو تعقيب بقوله لا كذبي مسلما ومقول اعارة المضاف لقاعلة قوله (عينا) أي ذاتا (لا) استيفاء (منفعة) منها مع بقاء الذات وهذا هو الركن الثالث وقعت منفعة (حباحة) التسمي الاعارة هبة المنافع دون الرقاب ابن شماس فلا تعار المكيلات ولا الموزونات وانما يكون قرضها لانها لا تراد الاستهلاك اعياها الا أن يستعيرها كالمير في يجهلها بين يديه ليري انه ذو مال فيقصده البائع والمشتري فهذه نعمين اذا لم تقم اليئنة على تلقها ولا تضمن مع الشهادة عليه ومن شروط المستعار كون الانتفاع به مناجا فلا تعار الجوارى للفتح حين ويكره اخذ دام الامه الا الحرم أو امرأة وصبي وذ كره بعض مفهوم أهل التبرع عليه فقال (لا) تصح اعارة (كذبي) بكسر الذا والمججمة والميم مشدد مرقبا (مسلم) لا ذلال المسلم للكافر وهو ممنوع قال الله تعالى ولن يجعل الله للكافر من علي المؤمنين سبيلا وقال عز وجل ولله العزول رسول الله والمؤمنين واولى الحربى ودخل بالكاف المصنف والراح لقتل مسلم والانا لشرب فهو خمر (و) لا تصح اعارة (جارية لوط) لا لاجماع على انه لا يحمل الاجل تام أو نكاح والاحسن ابدال لوط بقتع وهذا وما بعده مفهوم مباحة (أو) أي لا تصح اعارة جارية لخدمة (الرجل غير محرم) لها تأديتها لاختلافها بظاهره ولو ما مؤنا أوله اهل ولو كانت الامه متجالة أو كان الرجل شيخا فانما والى الغنى جوازها للمؤمن ذي الاهل ومفهوم غير محرم جواز اعارتها للحرمها وهو كذلك لانتفاء المانع الغنى شرط عارية خدمة الامه كونها من لا تخشى منه بن كرا أو صبي وذى محرم ككاتب ابواب وأخ وابن أخ وجد وعم ثم هؤلاء في الانتفاع بالخدمة على شريين فن كان منهم يصح منه ملك رقبه الخدم جاز له استخدامه ومن

بالنقد وأما الى أجل فغيره لا تجوز الاعارة عليه (قوله مباحا) أي مستعيره (قوله وهو) أي اذلال المسلم للكافر (قوله على انه) أي لوط (قوله لتأديتها) أي اعارتها بالخدمة (قوله لا اختلافه) أي غير الحرم (قوله بها) أي الجارية (قوله جوازها) أي اعارتها (قوله كونها) أي العارية (قوله بن) أي الامه (قوله الخدم) بضم فسكون ففتح

(قوله وهبت) بضم فكسر (قوله واجارة الرجل المرأة) من اضافة المصدر لفاعله وتسجيل عمله بنصب مفعوله (قوله عزيا) بفتح فكسر (قوله وان كانت) أي المرأة (قوله لأرب الرجل فيها) نعت متجالة أي المتجالة التي لأرب فيها في الجواز (قوله وهو) أي الرجل (قوله الأولى) بضم الهمز أي الاعارة للوطاء (قوله والثانية) أي خدمة غير محرم (قوله ظاهر) خبر تخصص (قوله الثالثة) الاعارة للخدمة من يعنى ٤٩٠ الرقيق عليه (قوله بينهما) أي الامه والعبد (قوله قرض) أي فيضنه المقترض

ولا شهدت بتلقه بينة بلا تعد ولا تقر بطنه (قوله لانه) أي الشأن (قوله لا يفتح بها الا باهلاك اعيانها) أي الا ان يستعيرها صير في جلعها اقدامه ليرى الناس انه ذو مال فيرغبون في الصرف منه فلا يضمنها اذا شهدت بينة بتلقها بلا تعلمه ولا تقر بطنه (قوله او ايمان) أي اشارة عطف على مناوله (قوله كذلك) أي يوما او يومين (قوله او ويكون اجارة) اشارة لاحتمال آخر كونه خبر يكون محذوفا (قوله انه) أي الشأن (قوله لان احدهما عوض الخ) علة اجارة (قوله انما) أي العقد على عمل نحو غلام بعمل آخر (قوله فيما قرب) أي من الزمن (قوله عبيد الاخر) بالاضافة (قوله التجار) نعت عبيد (قوله يعمل) أي العبد (قوله له) أي الرجل (قوله اليوم) صله يعمل (قوله على ان يعطيه) أي الاخذ الاخر المأخوذ منه (قوله عبده)

لا يصح منه ملك رقبته فلا يجوز له استخدامه تلك المدة وتكون منافع ذلك العبد والامة له سادون من وهبت له واجارة الرجل المرأة على خمسة أوجه فان كان عزيا فلا تجوز ما مونا كان أو غير مأمون وان كان له أهل وهو مأمون جازت وان كان غير مأمون وله أهل فلا تجوز واذا كانت متجالة لأرب فيها جازت وكذلك ان كانت شابة وهو شيخ فان (أو) أي ولا تصح اعارتها (ل) خدمة (من) أي شخص (تعنى) الجارية عليه كصلها وافرغها وحاشيتها القريبة (و) ان اعيرت للخدمة من تعنى عليه (في) أي الخدمة (لها) أي الجارية من اعارتها لا للمعير ولا للمعار له (تنبيه) تخصيص الامه بالمسئلة الاولى والثانية ظاهر اذ لا يعار العبد للاستمتاع ولا للخدمة غير محرم وأما الثالثة فلا فرق بينهما فالت (والاطعمة) جمع طعام ربوي كان أو غيره (والنقود) أي الدنانير والراهم الارواق فيها (قرض) أي تسليف لا عارية لانه لا ينتفع بها الا باهلاك عيناها وأشار للركن الرابع للاعادة فقال (بجاءيل) على غليك المتقدمة بلا عوض قولا كان كاعتراك ونم جوابا لا عرني وأفعلا كمناوله مع تقدم طلبها وايمان برأسه (وجاز) قوله (اعنى) بفتح الهمز وكسر العين المهسلة والنون مشددة (بفلامك) مشايرو ما او يومين مثلا (لا عينك) بضم الهمز بفلاحي كذلك حكاه ابن ابي زيد حال كون ذلك اجارة أو يكون اجار وظاهر المصنف انه لا يشترط اتحاد العمل بالتعاون فيه لان أحدهما عوض عن الآخر ان رشد انما يجوز فيما قرب لئلا يلزم التقضي في منافع معين يتأخر قبضها في اشبه بالباس ان يأخذ الرجل عبدا الاخر انصار يعمل له اليوم على ان يعطيه عبده الخطاط يخط له غدا وان قال اسرث لي في الصيف واسرث لي في الشتاء فلا خبر فيه وتقول المرأة لا امرأة انسج لي اليوم وانسج لك غدا لا بأس به وكذلك اغرث لي اليوم واغرث لك غدا اذا وصفت الغزل ابن عرفة وعلى هذا الاصل تجري مسئلة دولة النساء الواقعة في عصر نافي اجتماعهن في الغزل لبعضهن حتى يستوفين فان قربت مدة استيفاتهما من الغزل لجميعهن كعشرة الايام ونحوها وعينت المبدأ لها ومن يلها الى آخرهن وصفة الغزل جاز والاقصدت اه ابن سراج قوله كعشرة الايام تضيق فقد يفسخ كون المدة أكثر منها القول ابن رشد انه جائز للضرورة ولتقتضى نص اشبه ان الذي لا خبر فيه قوله اسرث لي في الصيف اسرث لي في الشتاء (و) ان ادعى المستعير تلف الشيء المعارة (ضمن) المستعير الشيء المعارة (الغيب) بفتح الميم وكسر الغين المججمة أي الذي يغاب (عليه) أي يمكن اخفاؤه مع وجوده كالثياب والخلي والعروض في كل حال (الا) شهادة (بينته) بتلقه بغير سببه فلا يضمنه اذ لم يقرط ولم يضيع في فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى العارية مضمونة فيما يغاب عليه من ثوب او غيره من العروض فان

أي الاخذ (قوله الخطاط) نعت عبد (قوله يخط) أي العبد (قوله له) أي الاخر (قوله لك) بكسر الكاف ادعى (قوله وعلى هذا الاصل صله) تجرى بفتح التاء وضعا (قوله وعينت) بضم فكسر منقلا (قوله وصفة) عطف على المبتدأ (قوله والا) أي وان اتفقت الشروط أو بعضها (قوله يفسخ) بضم فسكون فتفتح (قوله منها) أي عشرة الايام (قوله انه) أي التعاون على العمل (قوله ولتقتضى) بفتح الضاد عطف على القول (قوله من ثوب الخ) بيان ما (قوله من العروض) بيان غيره

(قوله ان ذلك) اي ما يغاب عليه (قوله فهو) اي المستعير (قوله وعليه) اي المستعير خبر ما نقصه (قوله وان كان) اي الفساد (قوله ضمن) اي المستعير (قوله قيمته) اي المعاد (قوله الا ان يقيم) اي المستعير (قوله ان ذلك) اي المعاد (قوله سببه) اي المستعير (قوله فلا يضمن) اي المستعير (قوله منه) اي المستعير (قوله فيضمن) اي المستعير (قوله وعزاه) اي لغو شرط نفيه (قوله وله) اي ابن القاسم (قوله وهو) اي لغو شرط نفيه (قوله لانه) اي شرط نفي ضمانه (قوله معروف الاعارة) اضاقه لليمان (قوله انه) اي المستعير (قوله فله) اي المستعير (قوله ولو شرط) اي المستعير (قوله نفي ضمانه) اي المستعير ما يغاب عليه مدعي اتلفه بلاينة (قوله لغوه) اي شرط نفي ضمانه ٤٩١ (قوله واعماله) اي شرط ضمانه (قوله

سماعه) اي اعماله من  
 اضافة المصدر لقوله  
 وتكميل له برقع فاعله  
 (قوله وتخرج) عطف على  
 نقل (قوله من نقل) صلة  
 تخرج (قوله عدم اعماله)  
 اي شرط نفي ضمانه مفعول  
 نقل المضاق لفاعله (قوله  
 شرط الصانع) اي عدم  
 ضمان مصنوعه (قوله بانه)  
 اي الشأن (قوله اعمل) بضم  
 الهمز اي شرط نفي ضمان  
 الصانع مصنوعه (قوله  
 الا بشرطه) اي عدم ضمانه  
 (قوله ان شرط) اي المستعير  
 (قوله فله) اي المستعير  
 (قوله والاول) اي لغو شرطه  
 (قوله وقت ضمانه) اي  
 المستعير (قوله الرقبة) اي  
 الذات (قوله يمينه) اي  
 المستعير (قوله لانه) اي  
 المستعير (قوله يتهم) بضم  
 الياء وفتح الهاء (قوله على  
 اخذها) اي العارية (قوله  
 والا) اي وان لم يرعده

ادعى المستعير ان ذلك هلك او سرق او تحرق او انكسر فهو ضامن وعليه فيما افسد فسادا  
 يسيرا ما نقصه وان كان كثيرا ضمن قيمته كله الا ان يقيم قيمة ان ذلك هلك بغير سببه فلا يضمن الا  
 ان يكون منه تصبيع او تقييط فيضمن (وهل) يضمن المستعير المغيب عليه اذا لم تكن له قيمة  
 يتلقاها لم يشترط نفيه بل (وان شرط) المستعير (نفيه) اي الضمان فشرطه لغوه وعزاه في  
 المقدمات لابن القاسم في بعض روايات المدونة وله ولاشبه في العتبية يوسف بن عمرو وهو  
 المشهور وان شرط نفي ضمانه فلا يضمن لانه معروف بمدمر وفي الاعارة حكاية الغمحي  
 والمازري وغيرهما عن ابن القاسم واشبه في الجواب (تردد) للمتأخرين في النقل عن  
 المتقدمين في ابن رشد ان اشترط المستعير ان لا ضمان عليه فيما يغاب عليه فشرطه باطل  
 وعليه الضمان قاله ابن القاسم واشبه في العتبية وابن القاسم في بعض روايات المدونة ابن  
 عرفة ونقله الجلاب عن المذهب وفي غير نسخة من الغمحي ابن القاسم واشبه ان شرط انه  
 مصدق في تلف الثياب وشبهها فله شرطه ولا شيء عليه (تنبيه الاول) ابن عرفة ولو شرط  
 نفي ضمانه في لغوه واعماله نقل الجلاب عن المذهب مع سماعه اصبح من ابن القاسم واشبه  
 وتخرج ابن رشد من نقل الشيخ عن أشبه عدم اعماله في شرط الصانع بانه لو اعمل للماعل عامل  
 الا بشرطه فيسدد على الناس الضرر قلت وفي غير نسخة من الغمحي ابن القاسم واشبه ان  
 شرط انه مصدق في تلف الثياب وشبهها فله شرطه والاول احسن قلت ما نقله عن ابن القاسم  
 واشبه خلاف نقل غير واحد عنهما والعجب من ابن رشد وشارحي ابن الحاجب في عدم التنبية  
 عليه الثاني لم يذكر المصنف وقت ضمانه ولا من يضمنه وفي المقدمات اذا وجب على المستعير  
 ضمان العارية فانه يضمن قيمة الرقبة يوم انقضاء أجل العارية على ما يقصدها الاستعمال المأذون  
 فيه بهدئته لقد ضاعت ضياعا لا يقدر على ردها لانه يتهم على اخذها بقيمة باقية في رضاء صاحبها  
 وفي الشامل وحيث ضمن المستعير المعاد فان رآه القيمة عنده فلا تخروية ولا فدية الا كثر من  
 قيمته يوم قبضه أو تلفه ولو تلف قبل الاستعمال غرم قدر ما بقي منه ويسقط عنه قدر استعماله  
 في مدة الاعارة أي ان لو استعمله ولو باعه فشرطك بقدره ولو اتلفه المعير به فقبض المستعير  
 وقبل استعماله فهل يغرم قيمته ويستأجر للمستعير من امثله أو يشتري له مثله او يغرم قيمة تلك  
 المنافع وهو الاحسن وقال اذا اتلفه قبل قبضه فلا شيء عليه كالواهب يبيع الثوب قبل قبضه

(قوله منه) اي المعاد (قوله عنه) اي المستعير (قوله ولو باعه) اي المستعير المعاد (قوله فشرطك) اي فالمستعير شريك للمعير  
 في ثمن المعاد (قوله بقدره) اي بقيمة استعماله (قوله ولو اتلفه) اي المعاد (قوله فهل يغرم) اي المعير (قوله قيمته) اي المعاد  
 (قوله منها) اي قيمته (قوله مثله) اي المعاد (قوله اي المستعير) (قوله او يغرم) اي المعير (قوله اذا اتلفه) اي المعير  
 المعاد (قوله قبل قبضه) اي المعاد (قوله مستعيره) فاعل قبض (قوله عليه) اي المعير (قوله يبيع الثوب قبل قبضه) اي  
 الموهوب له







(قوله الامسئلة واحدة) اي ثبوت انه كان معه في القاعة بينة او قرينة (قوله وبالسانية قول محضون لا بد من شهادة البينة انه ضرب به ضرب مثله) طلق جعلت او بمعنى الواو وان المصنف جار على قول محضون فيه نظر للزوم جريانه على خلاف المعقد ومذهب المدونة ولا سيما ان ابن رشد جعل قول محضون ابعدا لاقوال وقد ذكر في ضبعه كلام البيان على الصواب كما قاله ابن عرفة وغيره والاحسن في تقرير كلام المصنف قول الشارح كلام المصنف يشمل مستلتيح احدهما بطريق التنصيص وهو السيف والسانية بطريق التضمين كالفاس ونحوها وهو الذي اقتضاه التشبيه عليه فقوله ان شهدانه معه في القاعة عائد على السيف وقوله او ضرب به ضرب مثله عائد على الفاس ونحوه ويصير المصنف موافقا لمذهب المدونة اه يعني في السيف واما في الفاس فهو موافق قول ابن القاسم في العتية والظاهر مراد المدونة بقوله او عرف انه كان معه في القاعة بثبوت البينة ولذا عبر ابن رشد بذلك وعزا لها ونصه على نقل ابن عرفة ابن رشد ثالثا قولها في السيف لا يصدق الاينة انه كان معه في القاعة قول ٤٩٤ تت قولها عرف اعم من البينة فيه نظر وكذا قول بعضهم ومثل البينة قبل

الامسئلة واحدة وبالسانية قول محضون ومعنى او عرف اي اشتهر انه كان معه في القاعة ولولم تشهد البينة به وبالسانية قول محضون لا بد من شهادة البينة انه ضرب به ضرب مثله افاده تت القرافي اذا استعار شيئا فقط من يده فانكسر او هلك في العمل المستعار له من غير عدوان ولا مجاوزة لما جرت به العادة في الانتفاع بتلك العارية فلا ضمان عليه لان القى اعاره اذن له فيما حصل به الهلاك ولو سقط من يده شيء عليها ضمن لعدم اذن صاحب العارية في هذا التصرف الخاص وانما وجد الاذن العام ابن عرفة وما اتى به مستعيره من فاس ونحوه مكسورا في ضمانه اياه حتى يقيم بينة انه انكسر فيما استعاره له وتصديقه فيما يشبهه في ذلك قول ابن القاسم مع ابن وهب وعيسى بن دينار مع مطرف واصبغ وابن حبيب قاتلان من محاسن الاختلاف اصلاحه ابن رشد وثالثها قولها في السيف لا يصدق الاينة انه كان معه في القاعة ورابعها قول محضون لا يصدق الاينة انه ضرب به في القاعة ضربا يجوز له وهذا ابعدها واصوبها قول عيسى مع عيينه النخعي وكذا الرمح او القوس واما الرمح يستعيرها للطنج فيأتي بها وقد حقيقت فلا شيء عليه اتفاقا (وفعل) المستعير الشيء (المأذون) له في فعله من المعير كاستعارته دابة لجل اربد بر عليها من مصر لسكة المشرفة (و) فعل (مثله) اي المأذون كعمل اربد بدس بدل اربد بقم (و) فعل (دونه) اي اخف من المأذون فيه كعمل اربد بشعير بدل اربد بقم (لا) يفعل (اضر) منه كاربد قول بدل اربد بقم في فيما من استعار دابة ليحمل عليها حنطة فحمل عليها حجارة فكل ما حمل مما هو اضر بها مما استعاره له فمطبت به فهو ضامن وان كان مثله في الضر فلا يضمن كحمله عدسا في مكان حنطة او كنانا او قطننا في مكان بن وكذلك

القرينة بان يتوصل القتال ويرى على السيف اثر الدم وقول تت كلام محضون لا ياباه ما فيها ادلو شهدت البينة انه ضرب به خشبة او حجرا فانكسر ضمنه غير ظاهر لما علمت ان بينهما بونا لانها وان وافقت على الضمان في هذه الصورة تخالف اذا لم تشهد بينة انه ضرب به ضرب مثله ولا ضده (قوله من يده) اي المستعير (قوله فانكسر) اي المستعار (قوله او هلك) اي المستعار (قوله عليه) اي المستعير (قوله له) اي المستعير (قوله عليها) اي العارية

(قوله من فاس ونحوه) بيان ما (قوله في ضمانه) اي مستعيره (قوله يقيم) اي مستعيره (قوله انه) اي المستعار (قوله من) (قوله وتصديقه) اي مستعيره عطف على ضمانه (قوله قولنا) مبتدأ في ضمانه وتصديقه (قوله قاتلا) اي ابن حبيب (قوله اصلاحه) اي المعار مستعيره (قوله قولها) اي المدونة (قوله لا يصدق) اي المستعير (قوله انه) اي السيف (قوله معه) اي المستعير (قوله انه) اي المستعير (قوله به) اي السيف (قوله وهذا) اي قول محضون (قوله ابعدها) اي الاقوال الاربعة (قوله واصوبها) اي الاقوال الاربعة (قوله مع عيينه) اي المستعير (قوله وكذا) اي السيف في الاقوال الاربعة (قوله المستعير) تفسير لقاعل فعل المستعير فيه (قوله له في فعله من المعير) صلات المأذون (قوله مما هو اضر بها) اي الدابة (قوله من المستعارة) بيان ما (قوله فمطبت) اي الدابة (قوله به) اي حمله (قوله فهو) اي المستعير (قوله وان كان) اي ما حمل عليها (قوله مثله) اي ما استعاره له (قوله فلا يضمن) اي المستعير الدابة اذا عطبت بجملة (قوله بن) بفتح الموحدة وانجام الراي اي ممنوع من نحو قطن (قوله وكذلك) اي من استعار دابة في التفصيل السابق

(قوله منع) بضم فكسرا  
 (قوله فيها) اى المدونة  
 (قوله فلا يشمل الخ)  
 قريع على في الجمل (قوله  
 سن) بفتح السين والنون  
 اى طريق (قوله لانه) اى  
 الانتقال الى بلدا اخر (قوله  
 هنا) اى فى الاعارة (قوله  
 الحزونة) بضم الحاء المهملة  
 اى الصعوبة (قوله وقال)  
 ابن القاسم فيها اى  
 المدونة (قوله المستعير)  
 تفسير لفاعل زاد المستر  
 فيه (قوله يوم اعادتها)  
 اى اذا كانت الزيادة يومها  
 والاف يوم الزيادة (قوله  
 لا تنفاه الضرر) اى عن  
 المعير (قوله اضر) حال  
 من غيره (قوله ولاشئ له)  
 اى ربه (قوله غيرها) اى  
 قيمتها (قوله غيره) اى كراه  
 الزائد (قوله ومعرفته) اى  
 كراه الزائد (قوله  
 الرديف) تفسير لنائب  
 فاعل اتبع المستعير  
 (قوله الرديف ملئ) حال  
 (قوله الشرط) اى ان  
 اعدم (قوله انه) اى  
 الشان (قوله بها) اى  
 الاعارة (قوله منها) اى  
 المردف والرديف (قوله  
 هذا) اى قول اشهب  
 (قوله من ان عليه) اى  
 الرديف الكراه الخ بيان

من استعارها لجل اوركوب فاكرها من غيره فى مثل ما اكرها له فعطيت فلا يضمن وان  
 اكرها لجل حنطة فركبها فعطيت فان كان ذلك اخر واقتل ضمن والا فلا ينزعة فيها ان  
 استأجرت ثوبا لبسه الى الليل فلا تعطيه غيره ليلسه لا اختلاف الناس فى اللبس والامانة  
 وكراه ما لرضى الله تعالى عنه لمكترى دابة لركوبه كراهها لغيره ولو كان اخف منه وما منع  
 فى الاجارة فاحرى فى العارية ابن شعبان من استعار دابة فلا يركبها غيره وان كان مثله فى  
 الخلق والحال طنى قوله ومثله هذا فى الجمل كما هو فرض المسئلة قيمها وغيرها فلا يشمل  
 المثل فى المسافة كما يدل عليه قوله فى كراه الدابة او يتنقل لبلد وان ساوت الاباذه ليبرى  
 كلامه على سن واحد لانه اذا منع فى الاجارة فاحرى هنا فى سمع معصون روى على من استعار  
 دابة الى بلد فركبها الى غيره فعطيت فان كان ما ركبها اليه مثل الاول فى السهولة فلا يضمن ابن  
 رشد هذا يدل على انه غير متعدي بذلك وان له ان يفعله ولا ين القاسم فى المبسوطه انه يضمن  
 بركوبها لغيره ما استعارها له وهو الا ترى على قولها فى الرواحل من اكرى دابة الى بلد ليس له  
 ان يركبها الى غيره وله فى آخر سمع ابن القاسم من الجمل والاجارة اختلف فيمن استعار دابة  
 لموضع فركبها الى مثله فى الحزونة والسهولة والبعد فملكته فروى على لاضمان عليه وقاله  
 عيسى بن دينار فى المبسوطه وقال ابن القاسم فيها يضمن اى فانت ترى الضمان هو قول ابن  
 القاسم وهو الجارى على مذهب المدونة فجعل حج ومن تبعه كلام المصنف شاملا للمسافة وانه  
 الراجح غير ظاهر اى وتبعه البنائى (وان زاد) المستعير على ما استعارها له (ما) اى شيئا  
 (تعطيت) العارية (ب) سببه (ه) فعطيت (فه) اى المعير على المستعير (قيمتها) اى العارية فقط  
 يوم اعادتها (او كراهه) اى الزائد المتعدي به فقط لا تنفاه الضرر بالتخير فى ابن يونس واذا  
 استعارها لجل ثنى فحمل غيره اضر فان كان الذى زاده مما تعطيت بثمنه فعطيت خير ربه فان  
 تضمنه قيمتها يوم تعدي به ولاشئ لغيرها واخذ كراه الزائد ولاشئ لغيره ومعرفته ان يقال كم  
 كراهها فيما استعارها له فان قيل عشرة قيل وكم كراهها فيما حمل عليها فان قيل خمسة عشر  
 دفع له الخمسة الزائدة على كراهها استعارها له وشبه فى التخيير بين اخذ القيمة واخذ كراه الزائد  
 فقال (ك) من استعار دابة لركبها مسافة معلومة وقعدى بارداف (رديف) خلقه عليها  
 تعطيت به وعطيت فيخبر بها بين اخذ قيمتها يوم اردافه واخذ كراه الرديف فى فيما ان  
 استعارها لركبها الى وضع معين فركبها واردف رديفا خلقه تعطيت بثمنه وعطيت فربها بخير  
 اخذ كراه الرديف فقط واخذ قيمتها يوم اردافه (واتبع) بضم القوية مشددة وكسر الموحدة  
 الرديف وصلة اتبع (به) اى كراه الرديف (ان اعدم) اى اقتصر المستعير المردف والرديف  
 ملئ (و) الحال ان المردف (لم يملئ) الرديف (بالاعارة) بان ظن ان مردفه مال كرها لان الخطأ  
 كالمعد فى الاموال ومفهوم الشرط انه ان كان المستعير ملئاً والرديف غير عالم بها فلا يتبع  
 الرديف وهو كذلك وان كان الرديف عالم بالاعارة اتبع المعير من شانهما وكذا ان اعدم  
 المعير وعلم الرديف بالاعارة فى اشهب ولا يلزم الرديف بشئ وان كان المستعير عديما ابن  
 يونس بعض شيوخنا هذا خلافاً لقول ابن القاسم من انه عليه الكراه فى عدم المستعير كن  
 غيب شيئا ووجهه وهلك سيد الموهوبه فيضمن فى عدم القاصب وهذا اذا لم يعلم الرديف انها

قول ابن القاسم (قوله فيضمن) اى الموهوب له (قوله وهذا) اى التفصيل بين عدم المستعير وملائته

(قوله فهو) أي الرذيف  
 (قوله كالمستعير) أي في  
 الضمان (قوله الاعارة)  
 تفسير لقاعل لزم (قوله  
 كذا) أي سنة مثلاً (قوله  
 المعير) تقدير بفعل لزم  
 (قوله ويدخلها) أي  
 الاعارة (قوله في عدم لزوم  
 الهبة بالقول) بيان للشاذ  
 (قوله اجلت) بضم الهمز  
 وكسر الجيم مثلاً (قوله  
 لزومها) أي الاعارة (قوله  
 لينى أو بسكن) أي  
 المستعير (قوله ولم يضرب)  
 أي يسم المعير (قوله فليس  
 له) أي المعير (قوله أخرجه)  
 أي المستعير (قوله من  
 الاجل) بيان ما (قوله  
 وان لم توجل) أي الاعارة  
 (قوله فالتالي) أي يلزم  
 قدر ما تعارله (قوله والا)  
 أي وان اعار له غير البناء  
 والسكنى (قوله فالاول)  
 أي جواز ردها بقرب  
 قبضها (قوله وغرس)  
 بيان لما دخل بالكاف  
 (قوله لانه) أي المعير التزم  
 (قوله له) أي المستعير  
 (قوله وان كان العرف  
 يقبله) مبالغة (قوله فليس  
 هو) أي تقيد العرف (قوله  
 فيها) أي المدونة (قوله  
 والا) أي وان لم يعطه قيمة  
 ما اتفق (قوله ترك) أي  
 المعير المستعير (قوله من  
 الامد) بيان ما

مستعارة فان علم فهو كالمستعير فليزم ما اضعين من شاء منهما (والا) أي وان لم يكن الزائد مما  
 نعطي به سواء عطيت أو سلت أو كان مما تعطي به وسلت (قوله المعير) كراؤه أي الزائد فقط ابن  
 يونس وان كان ما جعلها به لا تعطي في مثله فليس له الا كراؤه الزيادة لان عطيا من أمر الله تعالى  
 لامن الزيادة (ولزم) الاعارة (المقبدة بعمل) كحرث فدان أو زرع كذا أو خياطة ثوب  
 أو ركوب من مصر لكذا (أو) المقبدة (بأجل) معلوم كسكنى دار شهر المعير (لانتقضاته) أي  
 العمل أو الاجل ق ابن عرفة الوفا بالاعارة لازم فقضاء من ألزم نفسه معروفا لزمه ويدخلها  
 الشاذ في عدم لزوم الهبة بالقول التخي ان اجلت الاعارة بمن أو انقضائه عمل لزم اليه  
 (والا) أي وان لم تقيد الاعارة بعمل ولا بمن كعركة هذه الارض أو الدار أو الثوب أو الدابة  
 (قوله العمل أو الزمان) المعتاد في مثلها لا لزم لمعيرها لان العادة كالشرط وظاهره لزومها بمجرد  
 القول وهو أحد القولين وهو المشهور وهذه عبارة ابن الحاجب وروى الدمياطي عن ابن  
 القاسم ان كانت العارية لبني أو يسكن ولم يضرب اجلا فليس له أخرجه حتى يبلغ ما يعار  
 لثله من الاجل ابن يونس صواب لان العرف كالشرط ابن عرفة وان لم توجل كعركة هذه  
 الارض أو الدابة أو الدار أو الثوب ففي صحة ردها ولو بقرب قبضها ولزوم قدر ما تعارله  
 ثالثها ان اعار له يسكن أو يبنى فالتالي والا فالاول لابن القاسم فيما عا شهب والتالي اغيرهما  
 والتالي لابن القاسم في الدمياطية (و) ان اعار شخص مخصصا أرضا لغيره أو غرس فيها بلا  
 ذكر اجل ويبقى أو غرس المستعير فيها (له) أي المعير الذي لم يقيد بعمل ولا أجل (الاخراج) أي  
 اخرج المستعير مما اعار له (في) اعارته (لكنه) وغرس (ان دفع) المعير للمستعير مثل  
 (ما اتفق) المستعير في البناء أو الغرس لانه التزم له ما لا غاية له وان كان العرف يقيد فليس هو  
 كتقيد الشرط فيما من أدت له ان يبنى في أرضك أو يغرس فلما فعل اردت أخرجه بقرب  
 ذلك مما لا يشبه ان يعيره الى مثل تلك المدة القرب يسه فليس لك أخرجه الا أن تعطيه ما اتفق  
 كذا في كتاب العارية (وفيها) أي المدونة ايضا في كتاب آخر بعده (قيمة ما اتفق) والتركه الى مثل  
 ما يرى الناس انك أعمرته الى مثله من الامد (و) اختلف الشارحون (هل) ما في الموضوعين  
 (خلاف) وهو تأويل غير واحد (أو وفاق) بأحد ثلاثة أوجه الاول (قيمه) أي ما اتفق (ان لم  
 يشتره) بان كان ما يبنى به أو غرسه من عنده وما اتفق ان اشتراه بعتن والتالي قوله (أو) قيمته  
 (ان طال) الزمان على البناء أو الغرس قبل أخرجه لتغيره وما اتفق اذا كان بالقرب جدا  
 والتالي قوله (أو) قيمته (ان اشتراه) أي ما يبنى به أو غرس (بعتن كثير) فيعطى قيمته بالعدل  
 وما اتفق ان اشتراه بلا عتق أو بعتن يسير البنائي ظاهر المصنف ان هذا التأويل الثالث تأويل  
 بالوافق كالذين قبله وكذا ذكره ابن رشد والذي لعبد الحق انه تأويل خلاف وشيخه لابن يونس  
 ونصه بعض أصحابنا في هذين القولين ثلاث تأويلات وذكر التأويلين الاولين وقال فعلى هذين  
 التأويلين لا يكون اختلاف من قوله الثالث ما اتفق اذا لم يكن فيه تغاين أو كان فيه تغاين  
 يسير ومرة رأى ان القيمة اعدل اذ قد يساع مرة فيما يشتره ومرة بعتن فيه فاذا اعطى قيمة ذلك  
 يوم بنائه لم ينظم فيكون على هذا خلاف من قوله اه نقله ابو الحسن طي وقد تقدم لنا كلام  
 على ذلك آخر الشرح فراجع في الجواب (تأويلات) (تنبيهات) الاول ظاهر قوله ما اتفق

(قوله بخلاف الاستحقاق) صورته ابتاع ارضا واكرها البناء او غرس مائة معلومة ثم استحققت بعد ثمانين أو غرسها فللمستحق اخذ البناء او الغرس بقيته قائما الى تمام مدة الكراء (قوله فانه) أي المستحق (قوله اذا اعطاه) أي المستحق المكثري (قوله قيمته) أي البناء او الغرس (قوله هي) أي قيمته (قوله المدة) أي الكراء (قوله اذا اعطى) أي المعبر المستعبر (قوله قيمته) أي البناء او الغرس (قوله قولها) أي المدونة (قوله من مبتاعها) صلا كثرى (قوله بعد هـ) أي البناء والغرس (قوله فلهما) أي مستحقها (قوله فانه) أي ربحها (قوله وأمره) أي ربحها المكثري بعد تمام مدة كراءه (قوله أو أخذهما) أي البناء والغرس (قوله ففسخ كراءه) بقية مقابل فلهما امضاء كراءه بقية المدة (قوله وأمره) أي المكثري (قوله بقلعهما) أي البناء والغرس (قوله أو أخذهما) أي البناء والغرس (قوله بقيتهما) أي البناء والغرس (قوله فانه) أي ربحها ٩٧ (قوله أو أخذهما) أي بقيتهما فانه (قوله اعطاه) أي المستحق (قوله فانه) أي ربحها (قوله المكثري) اعطاه قيمة أرضه (قوله فشرى كان) أي المستحق بقيمة الأرض والمكثري بقيمة بناءه أو غرسه قائما الى تمام مدة كراءه (قوله وكذا) أي القيمة عند ارادة أخذهما في انهم الى نهاية مدة الكراء (قوله اذ اوجبت الشركة بينهما) أي المستحق والمكثري في الأرض والبناء أو الغرس (قوله بقيتهما) أي البناء والغرس (قوله بقيته) أي القيمة عند الارادة أخذهما في انهم الى

انه لا يعطيه اجرة قيامه على البناء أو الغرس وفي توضيحه عن حديث اذا اعطاه ما اتفق بقطبه اجرة مثله في قيامه لان رب الارض قديم بما يتقو ويعجز عن القيام ولولا ذلك لاشتمل على عجز عن القيام ان يعبر أرضه فاذا استوى البناء أو الغرس أخرجه وقال هذه ثقتك (الثاني) \* أبو الحسن اذا اعطاه قيمته قائما فعناه على التأيد بخلاف الاستحقاق فانه اذا اعطاه قيمته قائما فانما هي لتعلم المدة طنى عبارة التوضيح وقالوا اذا اعطى قيمته قائما فعناه على التأيد بخلاف أول مسئلة كتاب الاستحقاق فانه اذا اعطاه قيمته قائما فانما تمام المدة قالوا والفرق ان ما في الاستحقاق المستحق لم يأذن له وانما أذن له غيره وهذا الاذن من رب الارض ٥١ ومسئلة الاستحقاق هي قولها أول كتاب الاستحقاق من أكرى أرضا للبناء أو الغرس من مبتاعها واستحققت بهدهما فلهما امضاء كراءه بقية المدة فان امضاء كان له مناب كراءه بقية المدة وأمره بقلع البناء أو الغرس أو أخذهما بقيتهما مائة وعشرين وفسخ كراءه بقية المدة وأمره بقلعهما أو أخذهما بقيتهما فانه أي أخذهما قبل المكثري اعطاه قيمة أرضه فان ابى فشرى كان ٥٢ فقال عبد الحق قيمتهما فانه أي ان يقام الى غاية وقت الكراء وكذا اذا اوجبت الشركة بينهما بقيتهما وقاه غير واحد من شيوخوا ٥٣ ويبحث فيه العقل فقال انظر كيف تقويم البناء على قلعه الى عشرين سنين فان قلت بكم بيني مثله على أن يقلع الى عشرين سنين فالقيمة لا تختلف سواء قال الى سنة او الى عشرين سنة ولذا قال ابن القاسم يدفع اليه قيمة البناء قائما ولم يحده بوقت وانما يصح ذلك على تأويل ابن حبيب القائل معنى ذلك قائما هو ما زاد البناء في قيمة الأرض يقال عليه كم قيمة الأرض براحا فان كانت مائة قبل كم قيمته هذا البناء على ان يقلع لعشرين سنين فيقال مائة وخمسون فيعلم ان قيمة البناء خمسون وعلى تأويل ابن القاسم بكم بيني مثل هذا البناء فيقال خمسون او مائة فهذه قيمة البناء

٦٣ منح ت (قوله بيني مثله الخ) فيه ان هذا ليس تقويم البناء قائما وانما هو تقويم لما بيني به والذي في نصها أخذهما بقيتهما فانه (قوله فالقيمة لا تختلف) هذا ظاهر اذا كان التقويم لما بيني به وهذا خلاف نصها بقيمة البناء والغرس وهذه تختلف باختلاف طول مدتها وقصرها باختلاف الانتفاع بهما واعتلاهما بذلك (قوله ولذا) أي استواء القيمة سواء كان القلع بعد سنة أو بعد عشرين سنة على ما قال ابن القاسم (قوله قيمة البناء قائما) هذا صريح في رد بحث ابن يونس وتصحيح تقييد عبد الحق وشيوخوا والله أعلم (قوله وانما يصح ذلك) أي تقييد عبد الحق وبعض شيوخوا (قوله على تأويل ابن حبيب الخ) هذا الحصر باطل فانه صحيح على نصها بأخذهما بقيتهما وقول ابن القاسم يدفع اليه قيمة البناء قائما (قوله وعلى تأويل ابن القاسم بكم بيني مثل هذا البناء) فيه ان هذا خلاف نصها بأخذهما بقيتهما فانه (قوله وعلى تأويل ابن القاسم يدفع اليه قيمة البناء قائما)

(قوله هذا) أي بحث الصقلي (قوله صواب جار على أصل المذهب الخ) أقول هذا خلاف الصواب والصواب تقييد عبد الحق لان القيمة انما هي البناء وقيمتها تختلف باختلاف تأييده وتأجيله مدة طويلة أو قصيرة فان الانتفاع به واغتنامه يختلف باختلافها والله أعلم (قوله جار على أصل المذهب في تفسير قيمة البناء قائما) فيه انه تفسير لقيمة ما بني به لا قيمة البناء قائما وهذا واضح لا خفاء فيه والله أعلم (قوله حسبما تقدم في كتاب العارية) فتذكره ونص ما في كتاب العارية وفيها من اذنت له ان يبنى في ارضه أو يغرس فلما فعل اردت اخرج به بقرب اذنك مما لا يشبه ان يعار الى مثله فليس لك اخرج به الا ان تعطيه ما اتفق وقال في باب بعد هذا قيمة ما اتفق والاتركته الى مثل ما يرى الناس انك اعترته الى مثله من الامد عداض قوله قيمة ما اتفق كذا في كتب شيوخنا وفي رواية اصبح وسقط لفظ قيمة في رواية وزاد في بعض النسخ حدا قائما وكذا في كتاب ابن المربوط وفي موضع آخر من الكتب يعطيه ما اتفق وهي رواية الدمياطي وتكلم الناس في اختلاف اللفظين بما لا يحتاج الى تقريره وفي مختصر حديث ان اعطاهما اتفق يعطيه أجر مثله في قيامه عليه لان رب الارض قد يجد ما اتفق وعجز عن القيام ولولا ذلك لم يشأ من عجز عن القيام ان يعير ارضه فاذا استوى البناء والغرس اخرج به وقال هذه فتشكك ثم قال ابن عرفة عبد الحق قوله يعطيه ما اتفق وفي باب آخر قيمة ما اتفق بمثل ثلاثة اوجه القيمة فيما اخرج من عنده من آخر وجيار وهو هما وما اتفق اذا اخرج غنما اشترى به هذه الاشياء الثاني القيمة في اطلال امده لانه تغير بانتفاعه وما اتفق فيما قرب جدا فلا يكون اختلاف قول والثالث ان ما اتفق يعطيه فيه عدد الدنانير التي اتفق ان كان لم يغبن او غبن يسيرا وقيمة ما اتفق يعطيه القيمة بالعدل لا يحسب فيها ما يتعين الناس بمثله وعلى هذا يكون اختلاف قول وبكل من هذه الوجوه يؤول ذلك الصقلي هذا التأويل والاول محتملان واما الثاني فخطا لانه انما يعطيه قيمة ما اتفق يوم البناء ولا يراعى فيه تغير اطلال ولو عكس هذا كان أولى لان ما تقدم وتغير معرفة قيمته متعذرا لتغيره ولا يتحقق كيف كان حاله يوم البناء فيجب ٤٩٨ ان يعطيه ما اتفق تقدا

ابن عرفة قلت هذا صواب جار على أصل المذهب في تفسير قيمة البناء قائما حسبما تقدم في كتاب العارية واطال

وما كان بالقرب لم يتغير فالقيمة فيه مخصصة فاذا اعطيهما لفظا لانهما متوسط بين ما عبن او غير كيف وهو اذا طال الامد ينقص فيه فهذا يخرج به ويعطيه قيمته مقابلا ما كلام ابن عرفة الذي ذكره في كتاب العارية وقال في كتاب الاستحقاق عقب ما تقدم ولم يذكر التونسي لفظ المدونة الى قوله فان ابى فهو ما شرى كان زاد ثم رجع المذكرى بما بقي له من الكرا على المشتري وهذه الزيادة لم أجدها في الام ولكن الاصول تقتضي معهما ثم قال التونسي

فاقتطع للمكثري منفعة بتقويم غرسه وبنائه على بقائه لعشر سنين فيصير قد انتفع بعض انتفاع بارض الذي اكرها في فكيف يرجع على المشتري بجميع كرا ما بقي مع انتماعه بالكرا الذي اكرى منه فان قيل اذا قومت له البناء على انه باق في الارض الى الامد الذي اكرى اليه كنت اخذت من رب الارض جرأ من ارضه قبل انتماعه له قائما لدخوله بوجه شبهة فاذا امتنع رب الارض من ذلك اعطى قيمة ارضه كاملة لا بما فيها لفظا بل فلان ان امتنع اشركت بينهما على ان ارضه كلها تقوم له وقيمة بناء الباقي على انه ثابت في الارض الى غاية الامد الذي اكرى اليه فصار ذلك الجزء مقوما مرتين فلا يتضرر واحد منهما قلت حاصله انه فسر قيمة البناء قائما بانها على بقائه بالارض الى الامد المذكور ولا بما يبنى به خلاف ما تقدم للصقلي وقول الصقلي هو الصواب حسبما تقدم المازري أكثر متأخري الاشياخ على القدر في قولها اعطى قيمة الغرس والبناء قائما بما تقدم للتونسي من لزوم اخذ من ما اكتر امرتين ولم يذكر جواب التونسي وبأنه يصير قد قوم له ما لا عليك وهو جر من الارض الذي بطل عقد كرائته فيها ثم قال اذا قلنا ان مستحق الارض من المبتاع يعطيه قيمة البناء والغرس قائما للمكثري فحسب قوله فيها قائما الى غاية مدة الكرا لا الى الابد لانه لم يدخل على تأييد البناء قلت وهذا التزام للسؤال وان المستحق من يده ان كان مشترى يكون له قيمة بنائه قائما محله من الارض لانه وضع عليه بناء وهذا شيء لا أعرفه لاحد من اهل المذهب غير هذا الذي ذكره المازري ثم قال وقد يقال عندى في دفع الاعتراض ان مستحق الارض لما كان قادرا على الزام الباقي والغرس قيمة ارضه براحا ولم يلزمها اياها الزم قيمة البناء والغرس في المشتري على التأيد وفي المكثري على تمام المدة قلت قوله انه كان قادرا على الزامها قيمة الارض براحا وهم لا يلبق بطبقته في فقه المذهب وكل هذا تحليط والصواب ما تقدم للصقلي حسبما قرناه والمعروف في بناء المشتري وغرسه قيمته قائما على ما تقدم تفسيره في العارية (قوله واطال) أي ابن عرفة

(قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله أنه) أي التونسي (قوله بانها) أي قيمته (قوله على بقائه) أي البناء والغرس (قوله إلى الامد المذكور) أي كما قال عبد الحق وشيوخه (قوله وقال) أي ابن عرفة (قوله والمعروف في بناء المشتري وغرسه قيمته قائما) أي إذا استحققت منه الأرض التي اشتراها ابن عرفة فحق هذا المأزى ذكر شيخنا عبد الحميد أنه قيل فيمن بنى بوجه شبهة أن قيمة بنيانه منقوضا وأظنه أنه عن شيخه أبي القاسم السيوري (قوله أن معنى قيمة البناء قائما قيمة ما يبنى به) فيه أن مذهب ابن القاسم ونص المدونة قيمة البناء قائما والمبادر منه قيمة نفس البناء المختلفة بتأسيده وتأجيله برمن طويل أو برمن قصير وفهمه على هذا عبد الحق وشيوخه والتونسي والمأزى وغيرهم وفسروه بأن المراد قيامه إلى غاية أمد الكرم وبصحت الصلة في بصره عن ظاهر موصوله على قيمة ملحق به وهي لا تختلف بتأسيده البناء ولا بتأجيله ٤٩٩ بطويل ولا قصير وتبعه ابن عرفة

وصوبه صارا ويطل فهم  
ابن تونس وابن عرفة قول  
ابن القاسم والمدونة قائما  
واقه اعلم (قوله واطلت  
الح) هذا كلام طي  
(قوله مخالف للمدونة)  
أي ليحكمها بان لا يخرج  
بالقرب بشرط أن يدفع له  
ما اتفق أو قيمته (قوله  
الا ان ابن تونس صوبه)  
أي لزوم المعتاد إشارة  
للجواب عن المصنف (قوله  
فكلامه) أي المصنف  
(قوله فلو قال) أي المصنف  
(قوله تقريره) أي كلام  
المصنف (قوله بما ذكره  
ز) نصه (والا) تكن  
مقدمة بأحدهما كما مر  
هذه الأرض (فالمعتاد)  
في مثلها لازم بالقول لأن  
العرف كالشرط وهذا  
فيما اعتبر لبناء أو غرس

في ذلك ثم قال بعد كلام نقله عن التونسي حاصله أنه فسر قيمته قائما بانها على بقائه في الأرض إلى الامد المذكور لا بما يبنى به خلاف ما تقدم للصقلي وقول الصواب حسبما تقدم وقال بعد كلام نقله عن المأزى وكل هذا تخليط والصواب ما تقدم للصقلي حسبما قررناه والمعروف في بناء المشتري وغرسه قيمته قائما على ما تقدم تفسيره في العارية والذي في العارية هو قيمة ما يبنى به وهو قول المصنف أن دفع ما اتفق أو قيمته وحيث لا يأتى بقييد عبد الحق المذكور لا تختلف القيمة حسبما أشاره الصقلي والحاصل أن مذهب ابن القاسم هو المعروف في المذهب أن معنى قيمة البناء قائما قيمة ما يبنى به لا فرق بين العارية والاستحقاق من مشترا ومكتر وحيث لا يأتى بقييد المذكور عن عبد الحق ولا الفرق بين العارية ومبستلة الاستحقاق إذا كان الكلام سواء ولا تختلف القيمة بذلك كما علمت واطلت لأن لم أر من تكلم على المسئلة من الشراح واقه الموفق (الثالث) البناء قوله والافالمعتاد مخالف بظاهر المدونة لأن ابن تونس صوبه وقوله الانخراج موافق للمدونة فكلامه متناقض فلو قال والافالمعتاد على الأرجح وفيها الانخراج في كنهه لا جاد قاله غ ح وكلام غ صحيح لاخبار عليه وتأول عج قبحه البساطي تقريره بما ذكره ز ليوافق المدونة ولم يرتضه ح لاحتياجه إلى تقدير كثير (وان) اعاد أرض البناء أو غرس مدة معلومة ففعل (وان) انقضت مدة البناء والغرس (يفتح الغن المجمة وسكون الراء المشترطة في عقد الاعارة أو المعقادة ان اطلقت (ة) حكم بناء المستعير وغرسه (ك) حكم بناء موغرس ذي القصب) للأرض في تخيير مالكها في تكليف الباني والغرس بقلع بنيانه وغرسه ونقل نقضه وتسوية الأرض ودفع قيمته مقلوعا لبانيه وغارسه مطروحا منها اجرة القلع والتسوية ان كان الباني والغرس لا يتولاهما بنفسه ولا يفعله في فيها ابن القاسم أن أردت اخراجه بعد امد يشبه انك أعزته إلى مثله فذلك أن تعطيه قيمة البناء والغرس مقلوعا محمدا بعد طرح اجر القلع والأمر به بقلعه الآن يكون مما لا قيمة له ولا تنفع فيه إذا قلع مثل الجص فلا شيء الباني فيه وكذلك لو ضربت

وحصل لأن لم يحصل ولا من معار لغيره ما على المذهب كدابة لكر كوب وعبد الله مدة ثم ذكر ما هو كالاستئذان من قوله والافالمعتاد فقال (وله الانخراج في كنبته) وغرس ولو قرب الاعارة لتفريطه حيث لم يقيد ان دفع ما اتفق فكأنه قال والافالمعتاد في معار لبناء موغرس وحصل الا ان يدفع له ما اتفق فلا يلزم المعتاد له اخراج المستعير وتلك بنيانه او غرسه مع دفع جميع ما اتفق على البناء والغرس (قوله ففعل) أي بنى أو غرس المستعير (قوله المشترطة) نعمت مدة (قوله في تخيير مالكها) صلة كاف التشبيه (قوله في تكليف) صلة تخيير (قوله بقلع) صلة تكليف (قوله نقضه) بكسر النون أي منقوضه (قوله ودفع) عطفت على تكليف (قوله لبانيه) صلة دفع (قوله مطروحا) حال من قيمة (قوله منها) أي قيمته (قوله لا يتولاهما) أي القلع والتسوية (قوله اخراجه) أي مستعيرا الأرض بعد بنائها او غرسها

(قوله قبله) اي المستعير تمام الاجل (قوله ههنا) اي عند ضرب الاجل (قوله لارض غيره) صله اخذ (قوله الباني) نعمت  
الاخذ (قوله فيها) اي الارض تنازع ٥٠٠ فيه الباني وما عطف عليه (قوله او غيرها) اي الارض عطف عليها (قوله انه لم

يعره وآجره) بيان لصيغة  
يمينه النافية لدعوى  
خصمه المثبتة دعواه (قوله  
لدفع دعوى الاخذ) علمه  
بين (قوله فان نكل) اي  
الاخذ (قوله فان نكل)  
اي المالك (قوله له) اي  
المالك (قوله مثله) اي  
المأخوذ (قوله وادعى)  
اي الراكب (قوله انه)  
اي الرجل صاحب الدابة  
(قوله منه) اي الراكب  
(قوله لانه) اي الراكب  
(قوله عليه) اي ربه (قوله  
مثله) اي ربه (قوله  
يكذبه) اي ربه (قوله  
شرفه) اي ربه (قوله  
الازلم) بفتح الهمزة للام  
وسكون الزاء بلد بساخر  
بجر القازم (قوله فيه) اي  
السماع (قوله وذلك) اي  
تصديق المستعير (قوله اذا  
ركب) اي المستعير  
المسافة التي ادعاها (قوله  
وان لم يركب) اي المستعير  
المسافة التي ادعاها (قوله  
بعد) بالضم عند حذف  
المضاف اليه ونية معناه  
(قوله قال) اي الساكن  
او الخدم بفتح الهمزة (قوله  
فهو) اي الساكن او الخدم  
(قوله يدعى) اي الساكن  
او الخدم (قوله ولولم يقبض) اي المستعير (قوله من قوله)  
فاعلم يؤيد الراجع للمقدمة (قوله قوله) اي المستعير

القول

اي ابن القاسم رضى الله تعالى عنه حال من

فاعلم يؤيد الراجع للمقدمة (قوله قوله) اي المستعير



(قوله قوله) أي المستعير (قوله وان ركب) أي المستعير (قوله بل قال) أي ونة (قوله انه) أي في المدان القاسم (قوله فقلني) بضم التاء وفتح الفين المعجمة (قوله فلسطين) بفتح القاف واللام وسكون السين واهمال الطاء آخره نون (قوله من تساوى الحكم) أي في موافقة الرسول ومخالفته بيان ما (قوله هو بالنسبة الخ) خبر ما (قوله صحيح) خبر هو (قوله فعضبت) أي الدابة (قوله ضمها) أي الرسول الدابة (قوله وان قال) أي الرسول (قوله بذلك) أي ركوب ٥٠١ المستعير الدابة إلى فلسطين صلة امر

(قوله امرني) أي المعير  
(قوله واكذب) أي الرسول  
(قوله فلا يكون الرسول شاهدا) أي على المعير  
(قوله لانه) أي الرسول  
(قوله خصم) أي للمعير  
(قوله وعليه) أي تمامها  
إلى هنا صلة اقتصر (قوله ضامن) أي الدابة (قوله إلا ان تكون له) أي المستعير (قوله على ما زعم) أي المستعير (قوله فليس الحكم) أي في موافقة الرسول المستعير ومخالفته (قوله متساويا) إذا الحكم في الموافقة ضمان المستعير وفي المخالفة ضمان الرسول (قوله يكون) أي المصنف (قوله عليها) أي عدم الزيادة وانه لاكتسابه التآنيث من المضاف إليه (قوله قال) أي ابن عبد السلام (قوله منه) أي قول أشهب (قوله ثم ذكر) أي ابن عبد السلام (قوله على رواية الأكثر) أي المدونة لعدم الزيادة (قوله وذكر أي ابن عبد السلام (قوله فقال) أي ابن عبد السلام (قوله

القول قوله في السكنى ورتع الكراء طلق في نفي الضمان والكراء صرح به لرد قول أشهب القول قوله في نفي الضمان فقط لا في نفي الكراء البناء في ضريح أي وان ركب إلى الغاية فقال ابن القاسم في المدونة القول قول المستعير ان ادعى ما يشبه مع عينه وهذا الحكم لم يذكر في المدونة ان ابن القاسم قال به بل قال وجد في مسائل عبد الرحيم ذلك ثم ظاهر الحال انه قائل بذلك وذكر ابن يونس ان مقتضى قول ابن القاسم ان القول قول المستعير في سقوط الضمان والكراء وان مخنون وأشهب قال لا القول قول المستعير في سقوط الضمان فقط والقول للمعير في الكراء يخالف المستعير لا سقاط الضمان والمعير لاخذ الكراء وبالغ على كون القول قول المالك اذا تنازعا في زائد المسافة قبل ركوبها وكون القول قول المستعير بعده ان كان قبضها المستعير نفسه من مالها المعير بل (وان كان قبضها برسول) من المستعير للمعير (مخالف) للمعير اذا تنازعا قبل الزيادة للمستعير ان تنازعا بعد ما قلنا في شهادته لانها شهادة على فعل نفسه ق أشهب من بعث رسولا إلى رجل يعير دابة إلى برقة فاعادته فركبها المستعير إلى برقة فعضبت فقال المعير انما اعترته إلى فلسطين وقال الرسول إلى برقة فشهادة الرسول هنا لا تجوز للمستعير ولا عليه لانه انما شهد على فعل نفسه ويخالف المستعير انه ما استمارها إلا البرقة ويسقط عنه الضمان في التوضيح في شرح قول ابن الحاجب برسول موافق أو مخالف ما ذكره من تساوى الحكم هو بالنسبة إلى أشهب صحيح وأما عند ابن القاسم في المدونة فبين بعث رسولا إلى رجل يعير دابته إلى برقة فقال الرسول إلى فلسطين فعضبت عند المستعير واعترف الرسول بالكذب ضمها وان قال بذلك أمرتني وأكذبه المعير فلا يكون الرسول شاهدا لانه خصم وعت المسئلة هنا في أكثر الروايات وعليه اقتصر البرادعي وزاد ابن أبي زيد في مختصره والمستعير ضامن إلا أن تكون له قيمة على ما زعم وصحت هذه الزيادة في رواية يحيى بن عمرو على هذه الزيادة فليس الحكم متساويا اه كلام ضريح وأصله لابن عبد الحكم لكن لا يتأنيث جرى كلام المصنف على مذهب ابن القاسم في المدونة ويكون درج على رواية الأكثر في عدم زيادة الضمان اذا المخالفة لأشهب انما تأنيث على ما ذكر ابن عبد السلام قول أشهب قال لابن القاسم في المدونة ما يقرب منه ثم ذكر لفظ أشهر ولفظ المدونة على رواية الأكثر ذكر الزيادة المذكورة فقال فاورثت هذه الزيادة اشكالا على ابن القاسم لانه وافق أشهب على سقوط الضمان في المسئلة السابقة وخالفه في هذه اه فظهر لك ان لا حاجة لطريق كلام المصنف على قول أشهب وان قولت وعليه درج المصنف لاعلى قول ابن القاسم فيها غير ظاهر وغيره فيه ثمة للمدونة على ثبوت الزيادة المذكورة مقتصر عليه وما ذكرنا من ان رواية الأكثر

لانه) أي ابن القاسم (قوله على سقوط الضمان) أي من المستعير (قوله في المسئلة السابقة) أي قبض المستعير الدابة بنفسه وركوبه المسافة التي ادعاها (قوله وخالفه) أي ابن القاسم أشهب (قوله في هذه) أي موافقة الرسول للمستعير (قوله وعليه) أي قول أشهب صلة درج (قوله فيها) أي المدونة (قوله غير ظاهر) خبر ان (قوله وغيره) أي ت (قوله فيه) أي قوله وعليه درج المصنف الخ (قوله نقله) أي ت (قوله عليه) أي ثبوت الزيادة المذكورة (قوله من ان رواية الأكثر على سقوطها) بيان ما

(قوله هو كذلك) خبريا (قوله هذه الزيادة) أي المستعير ضامن الخ (قوله في كتبنا الخ) (قوله وايشئت) أي هذه الزيادة (قوله وصحت) أي هذه الزيادة (قوله وهي) أي هذه الزيادة (قوله وادخلها) أي الزيادة المذكورة (قوله واسقطها) أي الزيادة المذكورة (قوله ويحلف) أي المستعير (قوله أنه) أي المعبّر (قوله ما أمره) أي المعبّر الرسول (قوله الرسول) فاعل رد المضاف لمفعوله (قوله وهو) أي ٥٠٢ ما لا يضمنه (قوله لمعبّره) صلة رد (قوله وانكره) أي الرد (قوله فيصدق) أي

على سقوطها هو كذلك في ابن عبد السلام وضريح وعبارة عياض المستعير ضامن الآن تكون له بينة على ما زعم ثبتت هذه الزيادة في كتبنا وأصول شيوخنا في كثير من رواية الأندلسيين والقرويين وليست في رواية سليمان بن سالم ولا يزيد بن أيوب وصحت في رواية يحيى بن عمر قال أبو القاسم السبدي وهي مطروحة من رواية جباله بن جود وأدخلها أبو محمد وغيره من المختصرين وأسقطها البرادعي وقد قال أشهب لا يضمن المستعير ويحلف أنه ما أمره إلا إلى برقة قال بعضهم وكذلك يجب أن يقول ابن القاسم وشبهه في عدم الضمان فقال (كذبوا) أي المستعير (ردما) أي المعار الذي (لم يضمن) به الرسول وهو ما لا يغيب عليه كالحبوان لمعبّره وانكره معبّره فيصدق المستعير بينه ابن المواز كل من يقبل قوله في التلف فهو مقبول في الرد ولوردها مع عبده أو أجيره قطبت أو ضلت فلا يضمنها لأنه شأن الناس وإن لم يعلم ضياعها إلا بقول الرسول وهو ما مأمون أو غير مأمون ذلك سواء وفهم من قوله رد ما لم يضمن أنه لو ادعى رد ما يضمن وهو ما يغيب عليه فلا يقبل قوله وهو كذلك قاله تقي مطرف يصدق المستعير مع عينه إذا ادعى رد ما لا يغيب عليه إلا أن كان قبضه بينة فلا يصدق ابن رشد من حق المستعير أن يشهد على المعبر في رد العارية وإن كان دفعها إليه بلا شهادة بخلاف الوديعة لأن العارية تضمن والوديعة لا تضمن الخمس إن اختلفا في رد القول قول المعبر بينه عند ابن القاسم في كل ما لا يصدق في ضياعه محمد سوا أخذه بينة أو بغير بينة (وإن) أتى شخص شخصا (زعم) أي قال الشخص الحر والعبد الاتي (أنه مرسل) بضم الميم وسكون الراء ففتح السين من فلان إلى فلان (لاستعارة حلى) بفتح فسكون أو بضم فسكون فدفعه المرسل إليه للرسول (وتلف) الحلى من الرسول (ضمنه) أي الحلى (مرسلة) أي الرسول بكسر السين (أن صدقه) بفتحات مثقلا أي المرسل الرسول في أنه أرسله ولا يضمنه الرسول لا ثمنه عليه (والا) أي وإن لم يصدقه في إخباره بأرساله (حلف) المدعي عليه الأرسال أنه ما أرسله (وبرئ) من الضمان (ثم حلف الرسول) أنه أرسله وبرئ أيضا ق مع عيسى ابن القاسم في الإمة والحرة تأتي قومًا تستعير منهم حليا لأهلها وتقول هم بعثوني فيتلف فإن صدقها أهلها فهم ضامنون وبرئت وإن جحدوا حلقوا وبرئوا وحلفت لقد بعثوها وبرئت لأن هؤلاء صدقوها أنها أرسلت إليهم (وإن اعترف) أي أقر الرسول (بالعداء) بفتح العين المهملة ممدودا أي التعدي والكذب في الإخبار بالأرسال (ضمن الحر) الآن المستعار في ذمته (وضمن) (العبد في ذمته) لافي رقبته ويقع (أن عتق) سمع عيسى ابن القاسم وإن أقر الرسول أنه تعدى وهو حر ضمن وإن كان عبدا كان في ذمته أن عتق يوما ما ولا يلزم رقبته بأقراره ولو قال الرسول أو صلت ذلك إلى من بعثني لم يكن عليه

المستعير أي في دعواه رد رسوله ما لم يضمن لمعبّره (قوله فهو) أي قوله (قوله) ولوردها) أي المستعير العارية لمعبّرها (قوله مع عبده أو أجيره) أي المستعير (قوله فلا يضمنها) أي المستعير العارية (قوله لأنه) أي رد العارية مع عبده أو أجيره (قوله) وإن لم يعلم) أي المستعير (قوله ضياعها) أي العارية (قوله وهو) أي رسوله (قوله وفهم) بضم فسكون (قوله أنه) أي المستعير (قوله يصدق) أي بضم ففتح مثقلا (قوله إذا ادعى) أي المستعير (قوله قبضه) أي المستعير المعار (قوله يثبت) بضم فسكون فكسر أي المستعير (قوله وإن كان دفعها) أي المعبر العارية (قوله إليه) أي المستعير (قوله اختلفا) أي المعبر والمستعير (قوله في الرد) أي للعارية لمعبّرها (قوله المدعي) بفتح العين (قوله لا أهلها) صلة تستعير

(قوله فيتلف) بفتح الياء واللام أي الحلى من يد الإمة والحرة لا تعد ولا تقرب منها (قوله فإن صدقها أهلها) ولا أي على إرسالها (قوله وبرئت) أي المرسلة من الضمان (قوله الآن) أي بلا تأخير (قوله وهو) أي الرسول الخ حال (قوله ضمن) أي الرسول الحلى (قوله وإن كان) أي الرسول (قوله كان) أي الحلى (قوله في ذمته) أي العبد (قوله ولا يلزم) أي الضمان (قوله رقبته) أي العبد (قوله بأقراره) أي العبد بالتعدى (قوله ذلك) أي الحلى مثلا (قوله عليه) أي الرسول

(قوله كله) (قوله صدر) يقتضات مثقلا (قوله ثم قال) اي ابن يونس (قوله وسيد معسكر) حال اي ارساله (قوله رقبته) اي العبد (قوله بجنايته) اي العبد (قوله ولو كان) اي زمن الارسال (قوله ذلك) اي عوض ما اخذه (قوله وسألت) بضم ناء المتكلم مخنونا (قوله عنها) اي المسئلة (قوله فقال) اي ابن القاسم (قوله غرم) ٥٠٣ اي السيد عوض ما اخذه العبد

(قوله وان انكره) اي سببه ارساله (قوله لانه) اي العبد (قوله اراد) اي ابن القاسم (قوله اخذه) اي العبد (قوله منها) اي المدونة (قوله لها) اي المدونة (قوله ومذهب المدونة) هو المذهب وقد صرح ابن رشد بان سماع عيسى هذا خالف للمدونة ونصه باختصار ابن عرفة في الوكالة في مسئلة تشبه هذه ففي كون القول قول الموكك فيختلف ما وكره ويضمن الوكيل أو قوله لتصديق الدافع في قولان لا ياتي على مافي الوديعه منها مع قول اشهب وسماع مخنون ابن القاسم في كتاب السارية وسماعه عيسى فيه اه فعلى المصنف الجري على مذهب المدونة اه طئي (قوله الاول) اي انكارهم ارساله (قوله فكما تقدم) اي من مخالفتهم مذهب المدونة (قوله واما الثاني) اي فليبه وعليهم العين (قوله يصرف) بضم فسكون ففتح (قوله اختلف) بضم

ولا عليهم الا لعين (وان قال) اي الرسول (اوصلته) اي المستعار (لهم) اي الباعثين وانكروا ايضا (فعليه) اي الرسول العين انه أوصلهم (وعليه) اي الباعثين (العين) انه لم يوصلهم وبرئوا البتاني ما ذكره المصنف في هذه المسئلة كله نص سماع عيسى ابن القاسم وصدر به ابن يونس ثم قال وقال مخنون عن اشهب اذا قال العبد سيدي ارسلني واوصلت العارية اليه او تلفت وسيد معسكر فذلك في رقبته بجنايته ولو كان حرا كان ذلك في ذمته وسألت عنها ابن القاسم فقال ان أقر السيد بارساله غرم وان انكره فذلك في رقبته العبد لانه خدع القوم أبو عمران اراد ان ثبت اخذه المعاريينه وقال ابن رشد ما في سماع مخنون هو الذي يأتي على ما في كتاب الوديعه منها اه فتبين ان مامشي عليه المصنف مخالف لها وما قدمه في الوديعه في قوله ولو دفعها مدعيها انكره امرته بها الى قوله ورجع على القابض طئي ومذهب المدونة هو المعتمد وقول المصنف فعليه وعليهم العين الخ طئي لا يأتي على المشهور سواء انكر الارسال أم لا أما الاول فكما تقدم واما الثاني فلان الرسول دفع لغير السيد التي دفعت اليه بغير اشهاد فيغرم على المشهور صرح به في معين الحكم وقولي الخط والزرقاني ان أقر واما الارسال ضمنوا غير ظاهر (ومؤنة) بفتح الميم وضم الهمزة اي ما يصرف في (اخذها) اي العارية اي جعلها المكان مستعيرها (على المستعير) قاله في المقدمات ق ابن رشد اجرة جعل العارية على المستعير وشبه في كونها على المستعير فقال (كمؤنة ردها) اي العارية لمكان معيرها فانها على مستعيرها ايضا (على الاظهر) عند ابن رشد من الخلاف ق ابن رشد اختلف في اجرة رد العارية فقبل على المستعير وهو الاظهر لان المعير فعل معروف فاجرة لا يغرم اجرة معروف صنعه (وفي) كون (علف الدابة) المستعارة وهي عنده مستعيرها عليه أو على معيرها اذ لو كان على المستعير لمكان كراهه وربما يكون علفها أكثر من كرائها في زمن الغلاء فتنتي المعروف وتصير كراه (قولان) لم يطالع المصنف على اريحية أحدهم على الاتحراكهما أبو الحسن الصغير وظاهر كلامه طالت مدة العارية أم لا وهو كذلك وقال بعض المفتين هو على المعير في الليلة والبلتين وعلى المستعير فيما زاد عليه ما قاله تنق في الاستغناء بعض اصحابنا من استعارة دابة أو شاة نفقة فذلك على صاحبها وليس على المستعير منه شيء لانه لو كان على المستعير لمكان كراهه ويكون العلف في الغلاء أكثر من السكره ويخرج من عارية الى كراهه لبعض المفتين الذي الليلة والبلتين فذلك على المستعير وقبل أيضا في الليلة والبلتين على ربه او اما في المدة الطويلة والسفر البعيد فعلى المستعير كنفقة العبد الخدم وكأنته آفيس والله اعلم البتاني الاثنى باصطلاحه التعبير بالعدد وتقدم جوابه من ارباب من اراده ان وجد في كلامي فهو اشارة الى كذا والله سبحانه وتعالى اعلم

• (باب) في بيان حقيقة الغصب واحكامه • (الغصب) أي حقيقته شرعا وما لفته فهو اخذ التاء (قوله عليه) أي مستعيرها (قوله اذ لو كان) أي العلف (قوله وتصير) أي ان عارية (قوله كراهه) أي مكراهة (قوله هو) أي العلف (قوله صاحبها) أي معيرها (قوله منه) أي العلف (قوله لانه) أي العلف (قوله ربه) أي معيرها (قوله وكأنه) يقتضات مثقلا • (باب) الغصب •

(قوله غير منقعة) فصل مخرج أخذ منقعة ظالمها فانه تعدل لاجب (قوله فيخرج اخذه) اي المال تقرير على قهرا (قوله غيلة) يكسر الغين المخجمة (قوله قبه) اي اخذ الغيلة (قوله لانه) اي اخذ الغيلة (قوله وحرابة) عطف على غيلة تقرير على لا يخوف قتال (قوله مختصرا) بكسر الصاد حال من ابن الحاجب (قوله اخذ المال الخ) مقبول قول المضاف لقاعله (قوله يبطل الخ) خبر قول (قوله طرده) اي كونه يلزم وجوده وجود معرفته (قوله باخذ المنافع كذلك) اي عدوانا قهرا اصله يبطل (قوله كسكني وبيع) بفتح الراء اي عقار عدوانا قهرا (قوله وليس) اي المذكور من سكني وبيع او خربة الخ حال فقد وجد فيه الحد واتق عنه الحدود (قوله وتعقب) بضم التاء وكسر العين اي قول ابن الحاجب اخذ المال عدوانا قهرا من غير حرابة (قوله بتركيبه) اي حد ابن الحاجب (قوله وهو) اي التركيب (قوله وقف) اي توقف (قوله معرفته) اي الحدود (قوله منه) اي الحدود (قوله اعمه) اي الحدود ومفهومه ان وقف معرفته على معرفة حقيقة أخرى اعم منه واخص من اعم ليس تركيبا بل هو لازم في كل حد فان معرفة الحدود تتوقف على معرفة ٥٠٤ جنسه الاعم منه وقصده الاخص من جنسه الاعم منه (قوله ذكر القيود)

الى الاقلته مقبول قول المضاف لقاعله (قوله بحرف السلب) اي كقول ابن الحاجب من غير حرابة (قوله لا يحصل به) اي ذكر القيود بحرف السلب خبره (قوله اجمالا) اي خفاء (قوله يرد) بضم ففتح منقلا خبر قول (قوله الاضافي) اي المضاف لشيء خاص (قوله الثبوت) مقبول محقلا (قوله ولذا) اي افادته ما ذكره صح (قوله وروده) اي العدم الاضافي (قوله في كلام العرب) صله صح (قوله والقرآن) عطف على كلام (قوله والخاصية) اي الخاصة (قوله من الماهيات العملية)

شيء ظالم الجوهرى غصب الشيء اخذه ظالم او الاعتصاب مثله (اخذ) بفتح فسكون مصدر مضاف للمفعول جنس شمل المعروف وغيره واصله (مال) فصل مخرج اخذ غيره اخذ (قهر) فصل ثان مخرج اخذ مال بلا قهر باسراء وقبول هبة وصدقة وعارية ووديعة ورهن او بسرقة او اختلاس (تعديا) اي ظالم اذ لم تالت مخرج اخذ مال قهرا بفتح كاخذين ووديعة ودية وارش خباية وعوض متلف ومسروق ومغصوب عن هو عليه قهرا (بالحرابة) اي مقابلة فصل رابع مخرج الخرابية ابن عرفة الغصب اخذ مال غير منقعة ظالمها قهرا لا يخوف قتال فيخرج اخذ غيلة اذ لا قهر فيه لانه يموت مالكة وحرابة وقول ابن الحاجب مختصرا كلام ابن شاس اخذ المال عدوانا قهرا من غير حرابة يبطل طرده باخذ المنافع كذلك كسكني وبيع وخربة وليس غصبا بل تعديا وتعقب بتركيبه وهو وقف معرفته على معرفة حقيقة أخرى ليست اعم منه ولا اخص من اعمه وقول ابن عبد السلام ذكر القيود في الرسم بحرف السلب لا يحصل به تمييز بل يوجب اجمالا فانك لا تشاء تقول مثل ذلك في حد او رسم الاقلته يرد بان العدم الاضافي يفيد نفي ما كان محتملا الثبوت افادة ظاهرة ولا اصح وروده في الدعوت في كلام العرب والقرآن كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين والخاصية من الماهيات العملية الاصطلاحية يضح كونها عدمية ولذا لم يتعقب الاشياخ حد القاضى القياس بقوله حل معلوم على معلوم في اثبات حكم لهما او نفيه عنهما باجماع بينهما من اثبات حكم او صفة او نفيه باشتمال على قيسدين علميين مع كثرة ايراد الاستدلال عليه وفي الذخيرة عرف بعضهم الغصب بانه رفع اليد المستحقة ووضع اليد العادية قهرا او قبل وضع اليد العادية قهرا او ينفى

اي المجموع والخبر الخاصة (قوله الاصطلاحية) صفة كاشفة للعملية (قوله يعبر كونها عدمية) خبر ثان للخاصية على (قوله ولذا) اي صفة كون الخاصة عدمية على النقيض (قوله القياس) مقبول حد المضاف لقاعله (قوله بقوله) صله حد (قوله حل معلوم على معلوم) اي من حيث تصورهما كحل النيد على النحر والارز على البر (قوله في اثبات) صله حل (قوله لهما) اي العلومين (قوله او نفيه) اي الحكم (قوله عنهما) اي العلومين (قوله باجماع) صله حل (قوله بينهما) اي العلومين (قوله من اثبات حكم الخ) بيان لاجماع (قوله او نفيه) اي الصفة (قوله باشتمال) اي الحد المنه كور صله يتعقب (قوله على قيسدين علميين) اي او نفيه عنهما او نفيها (قوله عليه) اي الحد المذكور صله ايراد قول بحول الله وقوته قول ابن عبد السلام ذكر القيود في الرسم بحرف السلب معناه والله اعلم داخل على ما ليس اعم من المعروف ولا اخص من اعمه وهو التركيب الذي اورده وافادة العدم الاضافي نفي محتمل الثبوت لا يكتفي في التعريف المقصود منه شرح الماهية وان كفي في النعت المقصود منه مجرد التمييز والله اعلم (قوله رفع اليد المستحقة) بكسر الحاء المهملة الخ ويرد عليه انه يشمل التعدي

(قوله رقاب الاموال) اضافته للبيان (قوله والادلال) بكسر الهمزة وواوهمال الدال أي لهاية ثمانية تحتية (قوله لسان) أي كلام (قوله من ذوات الخ) بيان ملك (قوله وكذلك) أي الغصب في اطلاقه في كلام العرب على اخذ كل مملوك بغير رضا مالكه ذاتا كان او منقعة (قوله غيراته) أي الغصب (قوله واستعمل) بضم التاء وكسر الميم (قوله اعيان) أي ذوات (قوله المملكات) بفتح اللام والاضافة اليه للبيان (قوله وغير ما يجب) عطف على غير اخرج به اخذ ما يجب من دين ووديعة ودية وارث بخاية وعوض متلف ومسرورق ومغصوب بمن هو عليه (قوله من غير ذي سلطان) احتراز به عن الحرابة (قوله وقوة) تفسير سلطان (قوله واستعمل) بضم التاء وكسر الميم (قوله على عيها او منافعها) أي المملكات ٥٠٥ أي بغير رضا اربابها على وجه القهر من غير ذي قوة (قوله

كالقراض الخ) أي اذا تعدى عليها من اذن له في وضع يده عليها مشقة للمتعدي الذي لم يدع على ما تعدى عليه (قوله وقرق) بفتح القاف مخفقا (قوله غصبه) أي استلذه على المغصوب (قوله يوم التعدي) أي سواء كان هو يوم الاستيلاء او من اخر اعنه (قوله وان المتعدي يضمن كرامات تعدي عليه) اي ولو لم يستعمله (قوله واجرته) عطف على كرامات تعدي له (قوله بكل حال) أي سواء استعمل الشيء أم لا (قوله وقال) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله لا كرام عليه) أي ان لم يستعمل المغصوب (قوله حرمة) أي الغصب (قوله في الدين) صلة ضرورية (قوله لان حفظ الاموال الخ) فيه ان حرمة الغصب متعلقة بالغاصب وحفظ

على التعدي يقين ان الغاصب من الغاصب غاصب على الثاني لاعلى الاول لكونه لم يرفع اليد المستحقة (تنبيهات الاول) المراد بالاخذ الاستيلاء على المال وان لم يحزه الغاصب لنفسه بالفعل فاذا استولى الظالم على مال شخص قهر اعدا قاسيلا وغصب ولو ابقاه بموضعه الذي وضعه به فيه (الثاني) في المقدمات التعدي على رقاب الاموال السبعة أقسام لكل قسم منها حكم يخصه وهي كلها يجمع على تحريمها وهي الحرابة والغصب والاختلاس والسرقة والخيانة والادلال والجد (الثالث) في التنبيهات الغصب يطلق في لسان العرب على اخذ كل ملك بغير رضا صاحبه من ذوات او منافع وكذلك التعدي سر او جهر أو اختلاسا او سرقة او خيانة أو قهر اغيراته استعمل في عرف الفقهاء في اخذ اعيان المملكات بغير رضا اربابها وغير ما يجب على وجه القهر والغلب من غير ذي سلطان وقوة واستعمل التعدي عرفا في التعدي على عيها او منافعها سواء كان للمتعدي في ذلك يد باذن اربابها او لم يكن كالقراض والودائع والاجارة والصناع والبضائع والحواري وقرق القوة هما بين الغصب والتعدي بوجوه منها ان الغاصب يضمن المغصوب يوم غصبه لانه يوم وضع يده عليه والمتعدي يوم التعدي وان الغاصب يضمن الفساد اليسير والمتعدي لا يضمن الا الكثير وان المتعدي يضمن كرامات تعدي عليه وأجرته بكل حال عند الامام مالك رضي الله تعالى عنه وقال في الغاصب لا كرام عليه وفي هذه الاصول اختلاف بين أصحابنا معلوم (الرابع) ابن عرفة معرفة حرمة في الدين ضرورية لان حفظ الاموال احدى الكلمات التي اجتمعت للمال عليها (وأدب) بضم الهمزة وكسر الدال مشددة (غاصب مخز) بضم قفتح فكسر مثقلا ولو صيدا بضرب او حبس باجتهاد الحاكم لدفع الفساد بين العباد كناديبه على الزنا والسرقة وغيرهما تحقيقا للاصلاح وتهذيبا للاخلاق وتضريب البهائم للاستصلاح والتهذيب ومفهوم مخز عدم تأديب غيره في ابن رشد يجب على الغاصب الحق الله تعالى الادب والسجن على قدر اجتهاد الامام ليتناهي الناس عن حرمة الله تعالى الا ان كان صغيرا لم يبلغ الحلم فان الادب يسقط عنه الحديث رفع القلم الحديث وقيل ان الامام يؤدبه كما يؤدب الصغير في المكتب ويؤخذ بحق المغصوب منه وان كان صبيلا لا يعقل وقيل ان ما اصابه هدر كالهيئة العجما ابن عرفة ويؤدب فاعله لانه ظلم ابن رشد واللعن ابن شيمان وغيرهم في حق الله تعالى الادب والسجن بقدر

٦٤ من حيث المال واجب على صاحبه وان لم يحفظ الواجب صيانة المال عن تلفه بنحو حرق أو غرق بحيث لا ينتفع به احد لانه من غاصب أو محارب أو محووم (قوله بضرب) صلة أدب (قوله اجتهاد) تنازع فيه ضرب وحبس (قوله لدفع الفساد) صلة أدب (قوله كناديبه) أي المميز (قوله لسلط) الله تعالى عليه يجب (قوله الادب) فاعل يجب (قوله على قدر اجتهاد الامام) تنازع فيه الادب والسجن (قوله ليتناهي الناس الخ) الله يجب الادب والسجن (قوله يؤدبه) أي الصغير (قوله اصابه) أي الصغير (قوله فاعله) أي الغصب (قوله لانه) أي الغصب (قوله في حق الله تعالى) خبر مقدم (قوله والسجن) بفتح السين

(قوله ادبه) أي الصغير (قوله عنه) أي الصغير (قوله وثبوت) أي ادب الصغير (قوله كايؤدب) أي الصغير (قوله في جمالها) أي المدونة (قوله ما كسره) أي الصبي فاعل يلزم (قوله من متاع) بيان ما (قوله اوافسده) عطف على كسره (قوله ضمنه) أي الصبي (قوله وفيها) أي المدونة (قوله للمودع) بالفتح (قوله وفي دياتها) أي المدونة (قوله ان بلغ) أي ارش جنايته (قوله الثالث) أي ثلث الدية (قوله في ماله) أي الصبي (قوله بها) أي الدية (قوله عدمه) بضم فسكون (قوله ان كان) أي الصبي (قوله من مال) بيان ما (قوله من الدم) بيان ما (قوله فيؤدب) أي المدعى (قوله له) أي الصالح (قوله لجنايته) أي المدعى (قوله على عرضه) بكسر العين المهملة أي موضع المدح ٥٠٦ والدم من الصالح (قوله منها) أي المدونة بيان كتاب الغصب (قوله وهو) أي

الرجل المدعى عليه (قوله يهتم) بضم الهمزة وفتح الهاء (قوله به) أي الغصب (قوله عوقب) أي المدعى (قوله سرقها) أي المدونة (قوله فان كان) أي المدعى عليه (قوله بهذا) أي الغصب (قوله ادب) بضم فسكون (قوله ذلك) أي الغصب عليه (قوله انه) أي المدعى (قوله وان لم يكن) أي ادعائه (قوله اذا كان) أي ادعائه (قوله المدعى) بفتح العين (قوله وغرمه) بفتح العين (قوله وعدم) بفتح العين (قوله حلقه) أي الجهول (قوله واستظهر) بضم السين (قوله فيها) أي المدونة (قوله عنها) أي المدونة (قوله وان كان) أي المدعى عليه (قوله الغصب) بفتح العين (قوله بذلك) أي الغصب (قوله فيه) أي المتهم به (قوله فلا يقضى) أي الامام بالغرم (قوله المتهم) أي المتهم (قوله حتى يرد) أي الامام (قوله كسائر) أي باقي الحقوق (قوله في هذا) أي ادعاء الغصب (قوله هدد) بضم فسكون (قوله وسجن) بضم فسكون (قوله قدر مخففا) (قوله يخرج) بضم فسكون (قوله كسر) بفتح فسكون (قوله اذا كان) أي الغصب (قوله تعرف) بضم فسكون (قوله به) أي التهديد (قوله وان كان) أي المدعى عليه (قوله به) أي الغصب (قوله وان كان) أي المتهم بالغصب (قوله الادب) فاعل يلزم (قوله من التكت) بيان كتاب السرقة (قوله مبرز) بضم فسكون (قوله فائق اقرانه) بفتح فسكون (قوله المدعى عليه) بكسر العين (قوله واهم) بفتح الهاء (قوله فصالح) بضم فسكون (قوله هدد) بضم فسكون (قوله وسجن) بضم فسكون (قوله ففتح

اجتهاد الحاكم فان كان الغاصب صغير الم يلغ في سقوط ادبه لرفع الاتمه وثبوت كايؤدب في المكتب قولان والغصب بين الكافرين كالغصب بين المسلمين ابن شعبان وكذا بين الزوجين وبين الوالد وله في اغتصاب الوالد من ولده خلاف وبهذا القول وبفتح حق الغصب منه بمال الصبي المميز في حالها يلزم الصبي المميز كسره من متاع او افسده واختلسه وما فعله من ذلك ضمنه وفيها من اودعته حنطة فحطها صبي اجنبي بشعره لادع ضمن الصبي ذلك في ماله فان لم يكن له مال في ذمته وفي دياتها واذ اجنبي الصبي او المجنون عمدا او خطأ بسيف او غيره فهو كله خطأ تحمله العاقلة ان بلغ الثالث وان لم يبلغه في ماله يتبع به ادب في عدمه ابن رشد ان كان لا يعقل في اهدار جنايته في الدم والمال كالهجماء او كالميراث انما اهدار ما اصاب من مال واعتبار ما اصاب من الدم وشبهه في التاديب فقال (كم شخص مدعيه) أي الغصب (علي) شخص (صالح) أي عدل لا يهتم بالغصب فيؤدب له لجنايته على عرضه في كتاب الغصب منها ومن ادعى على رجل غصبا وهو ممن لا يهتم به عوقب المدعى ابن عرفة عن آخر سرقها فان كان من اهل الفضل وعمن لا يشار اليه بهذا ادب الذي ادعى ذلك فأت ظاهره انه يؤدب مطلقا وان لم يكن على وجه المشاعة وفي النوادر انما يؤدب المدعى على غيرتهم بالسرقة اذا كان على وجه المشاعة ما على وجه الشكوى فلا افاده البنائي (وفي حلف) الشخص (المجهول) حاله المدعى عليه بالغصب فان حلف برئ وان نكل حلف المدعى وغرمه فان نكل فلا شيء له وعدم حلقه فانه أشبه واستظهر (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما فيها عقب ما تقدم عنها وان كان متهم بذلك نظرية الامام واحلقه فان نكل فلا يقضى عليه حتى يرد اليه على المدعى كسائر الحقوق اه أبو الحسن ابن يونس الناس في هذا على ثلاثة أوجه فان كان المدعى عليه الغصب عن يديقه بذلك هدد وسجن فان لم يخرج شيئا حلف وفادته يديه له ليخرج عين المغصوب اذا كان تعرف عينه وأما ما لا تعرف فلا فائدة لتهديده اذ لو أخرج به ما لا يعرف بعينه فلا يؤخذ حتى يقر أمنا وان كان من وسط الناس لا يليق به غصب فلا تلزمه عين ولا يلزم رامي به شيء وان كان من أهل التبر والدين لزم القاتل بذلك الادب اه وفي آخر كتاب السرقة من النسك بعض شيء خاف من اتهم بالسرقة على ثلاثة أوجه مبرز بالعدالة والتفضل لا شيء عليه ويؤدب له المدعى عليه ومتهم معروف بمثل هذا في حلف ويهدد وسجن على

(قوله من ادعى عليه) بضم الدال وكسر العين (قوله يرجع) أى الحكم غيره (قوله إلى حالة) أى المدعى عليه (قوله فان كان) أى المدعى عليه (قوله وان لم يعرف) بضم فسكون ففتح أى المدعى عليه (قوله بذلك) أى الغصب (قوله حالة) أى المدعى عليه (قوله وان كان) أى المدعى عليه (قوله بذلك) أى الغصب (قوله بخلاف) بضم ففتح منقلا (قوله ترك) بضم فسكون (قوله واختلف) بضم التاء (قوله على ثلاثة أقوال) صلة اختلف (قوله عين) بضم عين (قوله مكره) بفتح الراء (قوله أخذ) بضم فكسر (قوله عرف) بضم فكسر أى الغصب (قوله من حالة) ٥٠٧ (قوله المدعى عليه) قوله ان من اسلم صلة

اجمع بحذف على (قوله فانه مسلم) جواب من (قوله كاطائع) أى من اسلم طائعا (قوله لانه) أى قتال الحربى (قوله ولو اكره) بضم فكسر (قوله اسلاما) أى معتبرا (قوله ان يرجع) أى الذى (قوله عنه) أى الاسلام الذى اكره عليه فلا يقتل ان لم يقتل (قوله وادعى) أى الذى (قوله انه) أى اسلامه (قوله عقدت) بضم فكسر (قوله اكرههم) أى على الاسلام (قوله فاكراههم) أى على الاسلام (قوله بذلك) أى الغصب (قوله واختلف) بضم التاء (قوله ثم قال) أى ابن فرحون (قوله المدعى عليه) بالفتح (قوله وعليه) أى المدعى عليه (قوله انه) أى المدعى عليه (قوله مجهول الحال) (قوله يخطئ) بضم ففتح منقلا (قوله الغاصب) بضم عين (قوله اعل ضمن المستتر) بضم عين (قوله غيره) أى غاصبه

قد مر اى الحالك من الاجتماع فيه ورجل متوسط الحال بين هذين عليه اليمين اه النسخى من ادعى عليه الغصب فالحكم فى تعليق اليمين به وعقوبته يرجع الى حالة فان كان معروفا بالخبر والصالح هو قرب المدعى وان لم يعرف بذلك واشكل حالة فلا يعاقب المدعى ولا يخلف المدعى عليه وان كان ممن يشبه ذلك ويساء به الظن يخلف ولا يعاقب المدعى فان نكل حلف المدعى واستحق وان كان معروفا بالتعدي والغصب يخلف ويضرب ويسجن فان غدا على الجود ترك واختلف اذا اعترف بعد التمسك على ثلاثة أقوال قيل لا يؤخذ باقراره عين المدعى فيه أو لم يعينه لانه مكره وقيل ان عين المدعى فيه أخذه والا فلا وقال مصنون يؤخذ باقراره عين المدعى فيه لم يعينه قال ولا يعرف هذا الا من ابتلى به أى القضاء وما شابهه لان ذلك الاكره كان بوجه جائز اذا كان من الحق عقوبته ونجته اذا عرف من حالة أخذ باقراره وانما الاكره الذى لا يؤخذ به ما كان ظاهرا ان يضرب ويهدد ما لا يجوز فعل ذلك به وقد أجمع الناس ان من أسلم بعد القتال والسيف أنه مسلم كاطائع بغير اكره لانه اكره بحق ولو اكره على الاسلام فلا يكون اسلامه اسلاما ان رجح عنه وادعى انه كان للاكره لان الزمة التى عقدت لهم تمنع اكرههم فاكراههم ظلم ابن فرحون اذا كان المدعى عليه بذلك ليس من اهل التهمة فلا يجوز عقوبته اتفاقا واختلف فى عقوبة متهمه على قولين والصحيح انه يعاقب ثم قال قال الباجي اذا كان المدعى عليه مجهول الحال فظاهر المذهب ان لا ادب على المدعى وعليه اليمين وفى الواضحة انه يخطئ سبيله دون عين اقاده الخط (ضمن) الغاصب الذى المغصوب (ب) مجرد (الاستيلاء) عليه وحوزة ولوثاف بسماعى او جناية غيره لقوله صلى الله عليه وسلم على اليد ما اخذت حتى ترده لان على اللوجوب وقد رتبته صلى الله عليه وسلم على وصف الاخذ فاذا كان سبب الضمان فى ابن عرفة مجرد حصول المغصوب فى حوزة الغاصب يوجب ضمانه ولوثاف بسماعى او جناية غيره عليه ابن يونس يضمنه يوم غضبه وان هلك من ساعته بامر من الله تبارك وتعالى او جناية غيره او كان دارا فاندمت ابن عرفة مجرد الاستيلاء هو حقيقة الغصب فيوجب الضمان روى ابن وهب من غضب عبدا فمات من وقته ضمنه وقاله ابن القاسم فيمن غضب دارا فلم يسكنها حتى انهدمت غرم قيمتها وقاله أشهب وذلك ككفى العروض وغيرها ونهى ابن عرفة ومجرد حصول المغصوب فى حوزة الغاصب يوجب ضمانه ولوثاف بسماعى او جناية غيره عليه ففيها ما مات من الحيوان او انهدم من ربيع يبد غاصبه

(قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) عله ضمن (قوله لان على اللوجوب) عله عليه الحديث (قوله وصف الاخذ) اضافته للبيان (قوله انه) أى الاخذ (قوله ضمانه) أى الغاصب المغصوب (قوله يضمنه) أى الغاصب المغصوب (قوله بامر من الله تعالى) صلة هلك (قوله او جناية غيره) عطف على امر (قوله غيره) أى الغاصب (قوله او كان) أى المغصوب (قوله فيوجب) أى استيلاء الغاصب (قوله ضيمه) أى الغاصب العبد (قوله من الحيوان) بيان ما (قوله من ربيع) بفتح فسكون أى من نزل بيان ما (قوله يبد غاصبه) تنازع فيه مات وانهدم

(قوله بغيره) اي الغاصب (قوله يضمن) ٥٠٨ اي القاصب (قوله قيمته) اي المصوب (قوله وان تعيب) اي المصوب (قوله

بغيره) اي غاصبه (قوله يضمن) اي غاصبه (قوله ويكون) اي الضمان (قوله وان لم يسكن) اي المتعدي العقار (قوله بل مجرد) اي الاستيلاء (قوله يوجه) اي الضمان خبر مجرد (قوله منها) اي الروايات (قوله يثل) بضم ففتح مثقلا اي ضمان الغاصب بدون استيلائه على المصوب (قوله فيها) اي الدار (قوله واهلها فيها) حال (قوله فذهبت) اي الدواب من الدار (قوله عليه) اي القاص (قوله ان كانت) اي الدواب (قوله وهو) اي تقرير الشارح (قوله وان كان الخ) حال (قوله لا يناسب تعبيره) بتردد لان هذا ليس اختلافا في نقل ولا في حكم (قوله في تضمينه) اي غير المميز (قوله يخرج) بضم فسكون فكسر (قوله المال) اي الذي اتلفه غير المميز (قوله المال هدر) اي والدية على عاقلة (قوله كلاهما) اي المال والدية (قوله مورد) بفتح فسكون فكسر اي محل الخلاف (قوله عدم) مقول ثان لجعل (قوله هو) اي جعله محل الخلاف عدم التمييز (قوله فيها) اي المسئلة (قوله وقبله) يكسر الموحدة (قوله يرد) بضم ففتح خبر قول (قوله اختلاف) بضم الناء

بغيره) اي غاصبه او بغير غيره بغيره يضمن قيمته يوم غصبه وان تعيب بضمن تمام قيمته ابن الحاجب ويكون بالتقوية بالباشرة واثبات اليد العادية فالباشرة كالقتل والا كل والاحراق واثبات اليد العادية في المنقول بالنقل وفي العقار بالاستيلاء وان لم يسكن قلت قالوا ضمير يكون عائد على الضمان ابن عبد السلام قوله اثبات اليد العادية في المنقول بالنقل هذا الوجه من وجهي اثبات اليد العادية سبب اتفاقا وهو نقل ما يمكن نقله كالحيوان والسياب ينقلها الغاصب فتملك تحت يده باهر من الله تعالى وقوله في العقار بالاستيلاء وان لم يسكن هذا مذهب مالك والشافعي رضي الله تعالى عنهما خلاف مذهب ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه قلت لحاصل كلام ابن الحاجب وشارحيه ان غير العقار لا يتقرر فيه الضمان بمجرد الاستيلاء وليس المذهب كذلك بل مجرد وهو حقيقة الغصب يوجبها نوا غصبته امة او غيرها من الملكات فاستولى عليها بالتمكن من التصرف فيها دون وجهها ومنها روايات المذهب واضحة بهذا لمن تأملها منها قول الياجي روى ابن وهب في المجموعة من غصب عبد اخات من وقته بغيره يضمنه وقاله ابن القاسم فغن غصب دارا فلم يسكنها حتى انتهت ضمن قيمتها قلت كذا في التوارد قال ومثله في الموازية ابن عبدوس وقاله اشهب وذلك كله في العروض وغيرها اه غ تباع ابن الحاجب ابن شاس وعبارتهما منسوجة على منوال وجيز الغزالي في هذا المحل وكلام المصنف هنا سالم من ذلك وان كان قوله بعد هذا او ركب يحتمل الاشارة اليه (والا) اي وان لم يكن من الغاصب استيلاء على المصوب (قوله في الضمان وعدمه) وقد يثل لهذا من فتح باب دار فيها دواب واهلها فيها فذهبت فلا ضمان عليه عند ابن القاسم في المدونة لوجود الحافظ ويضمن عند اشهب ان كانت مسرحة لتيسر خبر وجهها قبل علم اهل الدار واختاره جماعة قاله الشارح وتبعه ث وهو ظاهر سياق المصنف وان كان لا يناسب تعبيره بتردد وقال غ اي وان لم يكن الغاصب بميزابل كان غير مميز فقد تردد المتأخرون هل الخلاف في تضمينه كما في نقل ابن الحاجب وفي الخرج له الى التميز كما ذكر ابن عبد السلام وذلك ان ابن الحاجب قال واما غير المميز فيقتل المال في ماله والدم على عاقلة وقيل المال هدر كالحجرون وقيل كلاهما هدر فقال ابن عبد السلام جعل مورد الخلاف في هذه المسئلة عدم التمييز وهو حسن في الفقه غير ان الروايات لا تساعد على انما تعرضوا للتصديق فيها بالسنتين فقيل ابن سنتين وقيل ابن سنة ونصف وقيل غير ذلك وقبله الموضح وأشار اليه هنا وأما ابن عرفة فقال قوله والروايات لا تساعد على بدينقل ابن رشد اذ قال لا اختلاف في ان حكم الصبي الذي لا يعقل ابن سنة ونصف ونحوه في جنائته على المال والدم حكم المجنون الذي لا يعقل سواء وقد اختلف في ذلك على ثلاثة اقوال احدها ان جنائتهم على المال في اموالهم وعلى الدم على عولقلمهم الا ان يكون اقل من الثلث في اموالهم والثاني انما هدر في المال والدم والثالث تفرقه في هذه الرواية بين المال والدم واما ان كان الصبي يعقل فلا اختلاف في ضمانه ما جنى عليه من المال في العمد والخطا وان عمده في جنائته على الدم خطا عليه من دية ذلك في ماله ما نقص عن ثلث الدية وعلى عاقلة الثلث فاكثر واما الكبير المولى عليه فحكمه في جنائته في الاموال والدماء



(قوله ما قبله) بكسر الموحدة (قوله من قول ابن الحاجب) بيان ما (قوله ونه) أى كلام المقدمات (قوله اختلف) بضم التاء (قوله ان كان) أى الغاصب (قوله من الاموال الخ) بيان ما (قوله جرحها) ٥٠٩ بضم الجيم (قوله جبارا) بضم الجيم أى

هدرا (قوله وهو) أى كلام المقدمات (قوله تحول) بفتح الحاء (قوله ان) بفتح الهمزة (قوله ابن عرفة) فاعمل رد المضاف للمفعول (قوله اذ لوجنى) أى العبد (قوله بعله) أى غصبه (قوله الغاصب) فاعل ضمان المضاف للمفعول (قوله فان اسله) أى رب العبد العبد (قوله لهما) أى الرجلين المجنى عليهما (قوله تبع) أى ربه (قوله قيمته) أى العبد (قوله الا ان تكون) أى قيمته (قوله وان شاء) أى ربه (قوله فله) أى العبد الجاني (قوله ونسب) أى ربه (قوله من الحيوان) أى الغصوب بيان ما (قوله من الرابع) بفتح الراء (قوله بقر) بضم الباء (قوله بقر غصبه) تنازع فيه اثمهم ومات (قوله فانه) أى الغاصب (قوله بحق قصاص اوسراية) اضافته لبيان (قوله كونه) أى بامر من الله تعالى في ضيائه الغاصب (قوله وهذا) أى ضمان الغصوب الهالك بركوبه غاصبه (قوله علم) بضم العين (قوله بالاولى) بفتح الهمزة (قوله موجب) بكسر الجيم أى سبب (قوله اليد) أى المتعبدية (قوله بالدخول) أى في الغصوب (قوله واخراج) أى اخراج (قوله عليه) أى العقار (قوله وان يسكنه) أى الغاصب العقار

حكم الثالث امر نفسه فيضمن ما استملكه من الاموال ويقتص منه فيما جناه عدما من الغاصب (تنبيه) قد علمت من كلام ابن رشد هذا ان الاقوال الثلاثة في العبي التي لا يعقل وفي الجنون على حد سواء وكذلك صرح بها في الجنون في اول رسم من سماع اشهب وفي رسم مرض من سماع ابن القاسم وذلك خلاف ما قبله ابن عبد السلام وغيره من قول ابن الحاجب وقيل المال هدر كالجنون المقتضى انهم لا يجزى في الجنون ولم يتنازل ابن عرفة لهذا البحث وان لم يظن بقتله ولا امر به ان ابن الحاجب اختصر هنا كلام ابن شامس المختصر لكلام المقدمات ونه اختلف ان كان صغيرا لا يعقل فقبل ما اصاب من الاموال والدماء هدر كالهيبة الجماء التي جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم جرحها جبارا وقيل ما اصاب من الاموال في ماله وما اصاب من الدم ما تم له العاقلة ان بلغ الثلث وحكم هذا حكم الجنون المغلوب على عقله ٨١ وهو راجع لما في البيان لان المعنى وحكم العبي الذي لا يعقل حكم الجنون في جريان الاقوال الثلاثة واختصار ابن شامس لا يأبى هذا التأويل لانه نقل ما في المقدمات على ترتيبه وختمه بقوله كالجنون فلا يمتنع انطباق هذا التشبيه على المسئلة كلها حتى يرجع لما في البيان ولما فهم ابن الحاجب ان التشبيه قاصر على القول الذي يليه وقدم واخر قول المعنى فليتامه من فتح الله تعالى في الانصاف والتحقيق والله تعالى التوفيق طمى الا انه يعكر على غ ان التردد في اختلاف الطرق يكون موضوعه واحدا ويختلف الطرق فيه والموضوع هنام تعدد اذ منهم من حكمي الخلاف في السن ومنهم من حكماني الضمان وعدمه ومن حكماني محل لم يتعرض للمحل الاخر على ان ما نقله ابن عبيد السلام لا يعد طريقة لرد ابن عرفة فظاهر ان الخلاف في الموضوعين وشبه في الضمان فقال (كان) بفتح الهمز وسكون التاء حرف مصدرى مقرون بكاف التشبيه صلته (مات) عبيد غصوب يبد غاصبه ساعة غصبه فيضمنه غاصبه (او قتل) بضم فكسر (عبد) تنازع فيه مات وقيل قصاصا في قتله عبد ابعده غصبه فيضمنه غاصبه طمى كذا قرز ابن فرحون كلام ابن الحاجب وهو ظاهر اذ لوجنى قبل غصبه وقتل قصاصا بعبده فلا وجه لضمائه الغاصب في النوادر عن محمد لوجنى العبد قبل غصبه جناية وبعبده اخرى على رجلين فقال اشهب بغير ربه فان اسلم له ما تبع الغاصب بنصف قيمته يوم غصبه الا ان تكون اكثر من ارض جنايته على الثاني وان شاء فداءه بالارشرين وتبع غاصبه بالاكل من ارض الثانية ونصف قيمته يوم غصبه ٨١ ونقله ابن عرفة فهذا يدل على ان الجناية السابقة على غصبه لا يضمنها الغاصب فيها لان القاسم ما مات من الحيوان او انهم من الرابع يبد غاصبه بقر غصبه او بغير قر به بغير سبب الغاصب فانه يضمن قيمته يوم غصبه ابن عرفة موت الغصوب بحق قصاص اوسراية كونه (او ركب) الغاصب الدابة المقصوبة قهلا كفت فيضمن قيمتها يوم غصبها وهذا علم من سابقه بالاولى ابن شامس من موجب الضمان اثبات السيد في المقول بالنقل الا في الدابة فيكفي فيها الركوب ويثبت الغصب في العقار بالدخول واخراج المالك وبالاستيلاء عليه وان لم يسكنه (او ذبح) الغاصب الحيوان المقصوب فيضمن

أى في الغصوب (قوله واخراج) أى اخراج (قوله عليه) أى العقار (قوله وان يسكنه) أى الغاصب العقار

(قوله وان شاء) أي المصوب منه (قوله أخذه) الحيوان (قوله أي المصوب منه) (قوله غيره) أي المذبح (قوله لانه) أي  
 الغاصب (قوله يضمن) أي المصوب (قوله وكأنه) أي الغاصب (قوله من ان ذبحها) أي الشاة المصوبة قوت بيان ما (قوله  
 يوجب) أي على الغاصب (قوله وقوله) يكسر الموحدة (قوله عنده) أي الغاصب تنازع فيه مات والمقوت (قوله ولا يحصل)  
 أي الضمان بالفعل (قوله عن) أي اراد المصنف (قوله به) أي ركب (قوله انه) أي الركب (قوله ويكنى في الدابة الركب)  
 مقبول قول المضاف لفاعله (قوله فقد اوقعه) أي المصنف اوركب (قوله مناقضه) أي

قيمه يوم غصبه ان شاء المصوب منه وان شاء أخذه مذبحا ولا شيء له غيره تن في قوله اوركب  
 أو ذبح اشكال لانه يضمن بمجرد الاستيلاء ابن عرفة الجلاب من غصب شاة وذبحها ضمن  
 قيمتها وكان له أكلها وقال محمد بن مسلمة لربها أخذها وما بين قيمتها مذبوحة وجبة ثم قال  
 ابن عرفة ما ذكره ابن الحاجب وابن عبد السلام من ان ذبحها قوت يوجب قيمتها لم أعرفه في  
 الذبح نصا بل تخريجا عما حكاه المازري في طعن القمح ثم قال قوله وقال بعضهم عن ابن  
 القاسم ان ربهما تخير هذا لابن القاسم في رسم الصبرة وقوله ابن رشد لم ير عليه شيئا ولا ذكر في  
 ان ربهما أخذها مذبوحة خلافا طئي لاشكال ان قوله كان مات الخ مثال للمقوت التي  
 يوجب الضمان عنده لان الاستيلاء موجب للضمان ولا يحصل الا بقوت قوله اوركب دابة  
 ان معنى به ان مجرد الركب مقوت فليس كذلك وان عني به انه موجب للضمان ويكون كقول  
 ابن الحاجب ويكنى في الدابة الركب فقد اوقعه في غير محله مع مناقضته لقوله وضمن بالاستيلاء  
 وعلى هذا يأتي اشكال تن واصله لابن عبد السلام والتوضيح وتعبه ابن عرفة قائلا ما حكاه  
 من ان ذبحها مقوت يوجب قيمتها أعرفه من اقول تن فيها اشكال الخ فيه نظر لانه  
 لا اشكال في هذه من الوجه الذي ذكره وانما هو في الاولى على وجه كما سبق وانما الاشكال  
 في الثانية من انكار ابن عرفة لاعماله فقوله ولذا قال ابن عرفة الخ فيه نظر ثم ان جمعا من  
 شارحه قرروا على انه في الذبح بالخيار في أخذها مذبوحة وما قصصها الذبح او الزامه قيمتها  
 وليس كذلك بل المعتمد انه ان اختار أخذها فليس له ان يأخذها ناقصها وانما القائل بذلك  
 محمد بن مسلمة فقط النسبي ليس له ان يأخذها مذبوحة ولا شيء له أو يضمنه قيمتها قاله مالك  
 وأصحابه وأخذه يضمنون في المجموعة وقال ابن القاسم قال محمد بن مسلمة له أخذه وما بين  
 قيمته مذبحا وخيا ٥١ وخوف في التوارد ولم يعرف ابن شاس ولا ابن الحاجب أخذها وما قصصها  
 الا لابن مسلمة ولا فرق فيما ذكر بين الغصب والتعدى (أو بجحد) المودع بالفتح (ودبحة) ثم  
 تلقت اوضاعا فيضمنها لانه صار غاصبا لها بجحدها ابن شاس بجدها من مالها بعد طلبها  
 والفكر من ردها موجب للضمان بخلاف بجدها من غيره (او اكل) من شخص الطعام  
 المصوب حال كونه مستلبا (بالعلم) بانه مغصوب فانه يضمنه ان كان الغاصب عديما ولم  
 يقدر على تفريره ثم لا يرجع الا كل على الغاصب لمباشرته اتلافه فان كان مليا ضمنه غاصبه  
 لتسببه في اتلافه في مال الله تعالى عنه من غصب طعاما او ادا ما او ثيابا ثم وهب

اوركب (قوله وعني هذا)  
 أي ان اوركب موجب  
 الضمان صلة يأتي (قوله  
 وأصله) أي الاشكال (قوله  
 وتعبه) أي ما ذكره ابن  
 الحاجب وابن عبد السلام  
 (قوله من ان ذبحها الخ)  
 بيان ما (قوله فيهما) أي  
 اوركب أو ذبح (قوله  
 لانه) أي الشان (قوله هذه)  
 أي مسألة الذبح (قوله هو)  
 أي الاشكال من الوجه  
 الذي ذكره (قوله في  
 الاولى) بضم الهمزاي  
 اوركب (قوله في الثانية)  
 أي أو ذبح (قوله فقول)  
 أي تن (قوله من شارحه)  
 بيان جمعا (قوله على انه)  
 أي المصوب منه (قوله  
 الذبح) فاعل نقص (قوله  
 الزامه) أي الغاصب (قوله  
 انه) أي المصوب منه  
 (قوله بذلك) أي أخذها  
 وما نقصها الذبح (قوله  
 محمد بن مسلمة) أي التابعي  
 شيخ مالك رضي الله تعالى

عنهما (قوله) أي المصوب منه (قوله أخذه) أي المذبح (قوله لانه) أي المودع (قوله لها) أي الوديعة ذلك  
 (قوله بجدها) أي الوديعة (قوله موجب) خبر بجدها (قوله من غيره) أي مالها (قوله كونه) أي الاكل (قوله بانه) أي  
 الطعام (قوله فانه) أي الاكل (قوله يضمنه) أي الطعام المصوب (قوله ولم يقدر) أي المصوب منه (قوله تفريره)  
 أي الغاصب (قوله لمباشرته) أي الاكل (قوله اتلافه) أي الطعام (قوله فان كان) أي الغاصب (قوله لمليا) أي وقد المصوب  
 منه على تفريره (قوله يضمنه) أي الغاصب المأكول (قوله لتسببه) أي الغاصب

(قوله ذلك) اى المصوب (قوله فا كل) اى الموهوب له (قوله ولم يعلم) اى الموهوب له (قوله ذلك) اى الموهوب (قوله فليرجع)  
 اى المستحق (قوله بذلك) اى مثل الموهوب (قوله ان كان) اى الواهب (قوله مليا) اى وقدرا المستحق على تقدير الواهب  
 (قوله وان كان) اى الواهب (قوله ولم يقدر) اى المستحق (قوله عليه) اى الواهب (قوله رجع) اى المستحق (قوله بذلك) اى  
 مثل الموهوب (قوله يتبع) اى المستحق (قوله ايها) اى الواهب والموهوب له (قوله شاء) اى المستحق (قوله ان للمستحق الخ)  
 مفهول قال (قوله ايها) اى البائع والمشتري (قوله وينتدى) اى المستحق في الرجوع (قوله فلا يتبع) اى المستحق (قوله له)  
 اى المكري (قوله يشركه) اى الاخ المكري في الارض التي اكرها معا باية (قوله وقدم علم) اى المكري (قوله به) اى اخيه  
 الطارئ (قوله فاعلم) اى الطارئ بالحياة (قوله على اخيه) ٥١١ اى المكري (قوله ان كان) اى الاخ

المكري (قوله فان لم يكن له)

اى المكري (قوله رجع)

اى الاخ الطارئ (قوله

ساوى) اى ما لترضى الله

تعالى عنه (قوله في هذا)

اى فرع الكراه (قوله انه)

اى المستحق (قوله اولا)

بشد الواو (قوله فهو) اى

الموهوب له (قوله وبه) اى

قول اشهب صلة اقول

(قوله ولم يقدر) اى المستحق

(قوله على تفرغه) اى

المكروه بالفتح (قوله والا)

اى وان كان المكروه بالفتح

مليما مقدورا على تفرغه

(قوله فيضنه) اى المكروه

بالفتح المتلف بالفتح (قوله

العمال) بضم العين وشد

الميم (قوله ليخرج) بضم

فكسكون فكسر (قوله منه)

اى البيت (قوله يدفعه)

اى الفرج المتاع (قوله اليه)

اى العامل (قوله عزل) بضم

فكسر (قوله منها) اى العامل والخروج (قوله فله) اى المباشر (قوله لانه) اى المباشر (قوله في هذا)

اى اخذ المباشر من العامل عوض المصوب (قوله انه) اى عوض المصوب (قوله يمكن) بضم ففتح مثقلا (قوله تمكنه)

اى المباشر (قوله منه) اى عوض المصوب (قوله اكره) بضم ثم كسر (قوله مهلكة) بفتح فسكون ففتح (قوله ففعل)

اى المكروه بالفتح (قوله ذلك) اى رضى المال في مهلكة (قوله باذن ربه) اى المال (قوله بلا اكره) اى لربه (قوله عليه)

اى الراى (قوله اكره) بضم ثم كسر (قوله فان كان) اى القاعل (قوله على الاصر) بفتح فكسر (قوله المكروه) بالكسر

(قوله قوله) اى ابن رشد

ذلك لرجل فا كل الطعام والادام ولبس الثياب حتى ابلاها ولم يعلم بالغصب ثم استحق ذلك  
 رجل فليرجع بذلك على الواهب ان كان مليا وان كان عديما ولم يقدر عليه رجع بذلك على  
 الموهوب له ثم لا يرجع الموهوب له على الواهب بشئ ابن المواز وقال اشهب يتبع ايها  
 شاء كما قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه في المشتري باكل الطعام او بلبس الثياب ان  
 للمستحق ان يتبع ايها وينتدى بايها شاء ابن القاسم وان كان الواهب غير غاصب فلا  
 يتبع الا الموهوب المنتفع ابن يونس هذا خلاف في مكري الارض يحاكي في كراهيها ثم يطرأ له  
 اخ يشركه وقد علم به ولم يعلم فاعلم يرجع بالحياة على اخيه ان كان مليا فان لم يكن له مال رجع  
 على المكثري فقد ساوى في هذا بين المتعدي وغيره وهذا أصح في المدونة انه يرجع ولا على  
 الواهب الا ان يعدم فيرجع على الموهوب الا ان يكون الموهوب عالما بالغصب فهو كالغاصب  
 في جميع اموره ويرجع على ايها شاء ابن يونس وقول اشهب اقدس ولا يكون الموهوب  
 أحسن حالا من المشتري وبه أقول (أو اكره) شخص شخصا (غيره على التلف) اى اتلاف  
 شئ الغير المكروه فيضنه المكروه بالنكسر ان كان المكروه بالفتح عديما ولم يقدر على تفرغه  
 والافيضنه تقدما للمباشر على التسبب في مثل مخنون عن رجل من العمال اكره رجلا  
 ان يدخل بيت رجل ليخرج منه متاعا يدفعه اليه فاخرجه ودفعه اليه ثم عزل ذلك العامل  
 الغاصب فلم يغصب منه طلب ماله من شامنها فان أخذته من المباشر فله الرجوع به على  
 من اكرهه والمباشر طلب العامل اذا كان المصوب منه غائبا لانه يقول أنا ما أخوذ به اذا جاء  
 صاحبه ابن رشد في هذا نظر ومقتضى النظر انه يوقف لصاحبه عند امين ولا يمكن منه  
 المباشر ابن عرفة الاظهر تمكنه منه ولسنوت ايضا من اكرهه على رضى مال غيره في مهلكة  
 ففعل ذلك باذن ربه بلا اكره فلا شئ عليه ولا على من اكرهه وان اكرهه به على الاذن فافعل  
 ضامن فان كان عديما فالضمان على الذي اكرهه ولا يرجع له على القاعل اذا ابسر ابن  
 عرفة مفهوم قوله ان كان عديما انه لا غرم على الاصر المكروه وهو خلاف قوله في نوازه ويفرق

اى العامل (قوله فاخرجه) اى الرجل المتاع (قوله ودفعه) اى الرجل المتاع (قوله اليه) اى العامل (قوله عزل) بضم  
 فكسر (قوله منها) اى العامل والخروج (قوله فله) اى المباشر (قوله لانه) اى المباشر (قوله في هذا)  
 اى اخذ المباشر من العامل عوض المصوب (قوله انه) اى عوض المصوب (قوله يمكن) بضم ففتح مثقلا (قوله تمكنه)  
 اى المباشر (قوله منه) اى عوض المصوب (قوله اكره) بضم ثم كسر (قوله مهلكة) بفتح فسكون ففتح (قوله ففعل)  
 اى المكروه بالفتح (قوله ذلك) اى رضى المال في مهلكة (قوله باذن ربه) اى المال (قوله بلا اكره) اى لربه (قوله عليه)  
 اى الراى (قوله اكره) بضم ثم كسر (قوله فان كان) اى القاعل (قوله على الاصر) بفتح فكسر (قوله المكروه) بالكسر  
 (قوله قوله) اى ابن رشد

(قوله بينهما) أي الأكره على الدفع والأكره على الرمي فيهما كذا (قوله الأكره) بالكسر فيهما (قوله كونه) أي الأكره المكروه (قوله ليس ما كره) بدل الهمز (قوله الأكره) بكسر الهمزة (قوله) أي المال (قوله غرمه) أي الأكره (قوله استناده) أي الفاعل (قوله المكروه) بالفتح (قوله عن أكره الأكره) بالمد (قوله لهما) أي المالك والفاعل (قوله فعل المكروه) بالفتح (قوله وان كان) أي فعل المكروه بالفتح (قوله ومتى كان) أي أذن المالك (قوله لهما) أي المكروه عليه (قوله ان كان) أي المكروه عليه (قوله والمكروه) بالفتح (قوله يلتفت) بضم الياء وفتح القاف (قوله من أنواع التهديد) بيان غير ذلك (قوله على أنه) أي الشان (قوله فسأل) أي الظالم (قوله أخفاؤه) ٥١٢ قاعل وجب (قوله أفسدوه) أي نقضوه (قوله تهديد) صلا أكره

بينهما بأن المال المكروه على أخذه قبضة الأكره في مسئلة نوازله فتناسب كونه أحد الطرفين على السوية انظر ابن عرفة ونصه عقب ما تقدم والمال المكروه على أخذه في مسئلة ابن مهنون ليس ما كره لا تتقاع الأكره به فتناسب كونه مشروطا بقابل الفاعل فان قلت في ضمان الفاعل مع استناده لأذن المالك للمكروه على أذنه نظران كلا من فعل الفاعل وأذن المالك مسبب عن أكره الأكره لهما فان كان فعل المكروه لغوا فلا ضمان على الفاعل وان كان معتبرا كان أذن المالك معتبرا ومتى كان معتبرا لم يكن الفاعل متعسفا فلا يضمن قلت يجب بان المكروه عليه ان كان قولا كان لغوا وان كان فعلا كان معتبرا حسب ما تقدم في طلاق المكروه يأتي أن شاء الله تعالى في الزنا والمكروه عليه في حق الفاعل فعلى وجب اعتباره وفي حق المالك قول وجب لغوه فكأنه لم يأذن له الخط في المسائل الملقوطة العمدة والخطأ والأكره في أموال الناس سواء يجب ضمانها وهو من خطاب الوضع فلا يشترط التكليف والعلم فلا فرق في الائلاف بين الصغير والكبير والجاهل والعالم والمكروه والطائع ولا يلتفت للضرب والجلد وغير ذلك من أنواع التهديد والأكره في مال نفسه يتقعه الزجوع فيه اه وفي النوادر اتفق العلماء على أنه لو جازم الظالم بطلب انسا ناحتقيا لقتله أو يطلب ودية انسا ن لا يأخذها غصبا فسأل عن ذلك وجب على من علم ذلك أخفاؤه وانكارا لعلمه اه ابن تاجي يجب الكذب لا تقاذم مسلم وأما ابن عرفة الشيخ محمد بن مهنون قولهم الكفر والقذف لا يباح في الضرورة كما يبحث المنة افسدوه باجماعهم معنا على ان من أكره به تهديد يقتل أو قطع عضو أو ضرب يخاف منه تلقه على أخذه مال فلان يدفعه لمن أمره وأكرهه الله في ستمن أخذ مال الرجل ودفعه اليه ويضمن الأكره ولا يضمن المأمور قال من خلفنا وانما يسعه هذا مادام حاضر عند الأمر فلا يرسله ليقعل ذلك تخاف ان نظره ان يفعل به ما هدده به فلا يسعه فعل ذلك الا ان يكون معه رسول الأكره يخاف أن يرده اليه ان لم يفعل فيكون كالخائن محمدان رجا المكروه ان خلاص ان لم يفعل فلا يسعه الفعل كان معه رسول ام لا وان لم يأمن نزول الفعل به وسعه كان معه رسول ام لا وان هدده على ان يأخذ مال مسلم يدفعه فاني فقتله كان عندنا في سعة وان أخذه كان في سعة (او حفر يترأعديا) بيان حقها

(قوله يقتل) صلا تهديد (قوله يخاف منه) أي الضرب نهض ضرب (قوله تلقه) أي المكروه (قوله على أخذ) صلا أكره (قوله يدفعه) أي المكروه بالفتح (قوله المال) (قوله انه) المكروه بالفتح خبر ان يهدف القاء (قوله اليه) أي الأكره المكروه بالكسر فيهما (قوله ويضمن الأكره) بالمد (قوله وانما يسعه) أي المكروه بالفتح (قوله هذا) أي أخذ مال الرجل ودفعه للمكروه بالكسر (قوله مادام) أي المكروه بالفتح (قوله عند الأمر) بالمد (قوله فلا يرسله) أي الأكره المأمور (قوله ذلك) أي أخذ مال الغير ودفعه اليه (قوله تخاف) أي المأمور (قوله ان نظره) أي الأكره (قوله به) أي المأمور (قوله ان يفعل) أي الأكره (قوله ان يفعل) أي المأمور (قوله ان يفعل) أي الأكره

أي الأكره (قوله فلا يسعه) أي المأمور (قوله ذلك) أي الأخذ والدفع (قوله منعه) أي المأمور (قوله في رسول الأكره) بالمد (قوله تخاف) أي المأمور (قوله يردده) أي الرسول المأمور (قوله اليه) أي الأكره (قوله ان لم يفعل) أي المأمور ذلك (قوله فيكون) أي المأمور (قوله كالحاضر) أي مع الأكره في سعة ذلك (قوله ان رجا المكروه) بالفتح (قوله ان خلاص) أي من ضرر الأكره (قوله فلا يسعه) أي المكروه (قوله منعه) أي المكروه (قوله وان هدده) أي الأكره المأمور (قوله على ان يأخذ) أي المأمور (قوله) أي الأكره (قوله فاني) أي المأمور الأخذ والدفع (قوله فقتله) أي الأكره المأمور (قوله كان) أي المأمور (قوله وان أخذه) أي المأمور المال يدفعه للأكره (قوله كان) أي المأمور

(قوله اذنه) أي المالك (قوله فيها) أي البئر (قوله لتسببه) أي حاقرها (قوله في ملكه) أي الحافر (قوله غيره) أي الحافر فاعل اردي (قوله والاول) أي المباشر (قوله الثاني) أي التسبب (قوله فيه) أي الغرم (قوله وارداه) أي المعين (قوله غيره) أي الحافر (قوله فيها) أي البئر (قوله ثقات) أي المعين (قوله في القصاص) صلة تبيان (قوله منهما) أي الحافر والمردى (قوله وضمان) عطف على القصاص (قوله ان كان) أي المعين (قوله غيره) أي الآدمي ٥١٣ (قوله حيث لا يجوز) أي المحقر صلة حفر

(قوله ضمن) أي الحافر (قوله بذلك) أي المحقر (قوله اذنه) أي الرجل (قوله فيه) أي المحقر (قوله في داره) أي الحافر (قوله أوجعل حباله) أي في داره (قوله له مطب) تنازع فيه حفر وجعل (قوله بها) أي الحفيرة أو الحباله (قوله به) أي الحفر أو الجعل (قوله فهو) أي الحافر أو الجاعل (قوله لذلك) أي العاطب (قوله لانه) أي الحافر (قوله به) أي الجعول (قوله من سارق الخ) بيان ما (قوله نصبا) بضم النون والصاد المهملة جمع نصاب أي سكاكين (قوله يذخه) أي الجنان (قوله به) أي الجنان (قوله من دابة الخ) بيان من (قوله فيه) الجنان (قوله فهو) أي فاعل ما ذكر (قوله ولورشه) أي باب الجنان لغير ذلك (قوله فهو) أي المحقر (قوله قتردت) أي سقطت (قوله غيره) أي الحافر (قوله

في طريق المسلمين أو في ملك غيره بغير اذنه فتألف فيها آدمي أو غيره فيضمنه حاقرها لتسببه في تلافيه ومفهوم تعدد اذنه لو حفرها في ملكه أو ملك غيره باذنه فلا يضمن ما يملك فيها وهو كذلك (و) ان حفر بئرًا تعدد اذنه في ملكه أو حياواتا (قدم) بضم فكسر منقلا في الضمان الشخص (المردى) بضم الميم وسكون الراء وكسر الالهال أي المسقط على الحافر لان المردى مباشر والحافر متسبب والاول مقدم على الثاني فیه في كل حال (الا) الحافر تعدد اذنه (١) قصد اتلاف شخص (معين) بضم ففتح منقلا وارادته غيره فيها ثقات (ذ) الحافر والمردى (سيان) بكسر السين وشد التحتية في القصاص منهم ان كان المعين آدميا وضمان القيمة ان كان غيره ابن عرفة فيها مع غيرهما من حفر بئرًا أو غيرها حيث لا يجوز له أو حيث يجوز له لما لا يجوز له ضمن ما هلك بذلك ق ونصها ما لترضى الله تعالى عنه من حفر حفيرا في دار رجل بغير اذنه فعطب فيه انسان ضمنه الحافر وإذا حفر حفيرا في داره أوجعل حباله له مطب بها سارقا فعطب به السارق أو غيره فهو ضمان لذلك اشبه لانه احتقر لما لا يصل مالترضى الله تعالى عنه وان جعل في حائطه حفيرا للسياح أو حباله فلا يضمن ما يعطب به من سارق أو غيره وان جعل لياب جنانه نصبا تدخل في رجل من يدخله أو اتخذ تحت عتبه مساميرا من يدخل أو رشح ما يريد به زلق من يسلكه من دابة أو انسان أو اتخذ فيه كلبا عقورا فهو ضمان لما أصيب من ذلك ولورشه لغير ذلك فلا يضمن ما يعطب به كحافر بئر في داره لحاجته لا لارصاد سارق فهو مقترق ابن شاس يجب الضمان على من حضر بئرًا في محل عدوانا فتردت فيه جريمة أو انسان فان رده غيره فعلى المردى تعدد المباشر على التسبب ابن عرفة وكذلك نقله الطرطوشي في مسألة حل القفص الآتية وعارضها ابن عبد السلام بتسوية معنويين المكره غيره على ان يخرج له مال رجل من يمينه ويدفعه له مع ان المكره متسبب والمأمور مباشر وأجاب بأن التسبب بالاكره أشد من التسبب بالحفر قلت الحق انهما سواء في مسألة معنويين مباشران مع ضرورة مباشرة الاكره المكره أخذ المال من مخزجه واستقراره بيده والاخذ من الغاصب العالم بالغصب غاصب في قوله الامعين فسيان هذا قول القاضي أبي الحسن ابن شاس وقال ابن هرون يقتل المردى دون الحافر تقليبا للمباشرة ابن عرفة الاظهر على رواية ابن القاسم يقتل المردى الا ان علم بتقديم فعل الحافر وقصده فيقتلان معا كهيئة الزرع مع القاضي العالم برورها (أو فتح قيد عميد) قيد (للا يابن) فابق فيضمنه الفاتح سواء أبق عقب قتله أو بعده ومفهوم لئلا يابن انه لو قيد نكالا فلا يضمنه من فتح قيده ق في لقطتها من حل عبدا من قيد قيده لخوف اباقة فذهب العبد ضمن (أو) فتح بابا (على) حيوان (غير عاقل)

٦٥ من ث بين المكره بكسر الراء أي والمكره بالفتح (قوله انهما) أي المكره بالكسر والمكره بالفتح (قوله مباشرة الاكره) بالكسر فمعها من اضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بنصب مفعوله (قوله يقتل المردى) أي دون الحافر (قوله الا ان علم) أي المردى (قوله وقصده) أي الحافر (قوله قيد) بضم فكسر منقلا (قوله في لقطتها) أي المدونة (قوله قيد) بضم فكسر منقلا أي العبد (قوله به) أي القيد (قوله ضمن) أي الفاتح العبد

(قوله من جملة أوطير) بيان غير غافل (قوله فذهب) أي الحيوان (قوله أبقاه) أي جال الرباط الزق (قوله فأسقطه) أي الزق رجل أي فسأل زيته على الأرض (قوله اشترا كهما) أي الحال والمسقط (قوله إذا علم) بضم العين (قوله أنه) أي الزق (قوله ولو بقي) أي الزق (قوله لم يحصل) ٥١٤ (قوله الاخيرين) أي مطرف وابن الماجشون (قوله ربه)

من جملة أوطير فذهب فيضمنه الفاتح تسببه في ضياعه ق في لقطتها من فتح باب قنص فيه طير فذهب الطير ضمن ومن حل دواب من مرابطها فذهبت ضمنها كالسارق يدع باب الخانوت مفتوحا وليس فيه ربه فيذهب ما في الخانوت فالسارق يضمنه (الا) فتحه (بصاحبة ربه) فيذهب ما فيه فلا يضمنه الفاتح الا الطير لانه لا يمكن رده عادة ق في لقطتها من فتح باب دار فيها دواب فذهبت فان كانت الدار مسكونة فيها أهلها فلا يضمن وان لم يكن فيها أربابها فيضمن ولو كان فيها ربه نائم فلا يضمن وكذلك السارق يدع الباب مفتوحا وأهل الدار فيه نائم أو غير نائم فلا يضمن ما ذهب بعد ذلك وانما يضمن اذا ترك الباب مفتوحا وليس أرباب البيت فيه ابن عرفة المازري في حل رباط زق مله زق ربه لانه لا يستند كما وجدته فأسقطه رجل فقال أصحاب الشافعي رضي الله تعالى عنه لا ضمان على من حله سقط بقول أدى أوريح وضمنوا من أسقطه غير قاصدا اتلاف ما فيه لانه المباشر اتلافه وفيه نظر والاولى اشترا كهما في ضمانه اذا علم أنه لو سقط مربوطا لا يذهب ما فيه ولو بقي محولا لا يسقطه أحد لا يذهب ما فيه لان التلف انما حصل بفعله ما ولو انفرد أحدهما لم يحصل فهما كرجلين أخرجا شيئا ثقيلا من حرز لو انفرد أحدهما به لا يقدر على اخراجه فانهم ما يضمنانه معا الصقلي لابن حبيب عن الاخوين من جلس على ثوب رجل في الصلاة فقام ربه وهوت تحت الجالس فنقطع لضمان على الجالس اذا لا يجد الناس من هذا بذات صلاتهم قلت والظاهر كونه منهما كبحرهم جلس على صيد محرم فقتله وفي لقطتها من فتح باب قنص فيه طير فذهب الطير ضمن (أو فتح حرزا) بكسر الحاء المهملة وسكون الراء أي يتأ وجانوتا أو مطمورا أو قبرا مثلا فيه مال وتركه مفتوحا فذهب منه شيء فيضمنه فاتحه قال الشارح على التفصيل السابق ثم بين ما يضمنه الغاصب فقال (و) يضمن الغاصب الشيء (المثلي) بكسر فسكون أي المكييل والموزون والمعدود اذا عيبه أو اتلفه اذا سارى سعره وقت تضمينه سعره وقت غصبه بل (ولو) غصبه (بغلاء) وحكم عليه به وقت رخاء فيضمنه (بمثله) أي المثلي كيلا أو وزنا أو عددا وصفة وكذا عكسه ق ابن رشد المثلي المكييل والموزون والمعدود الذي لا يختلف أعيان عدده كالجوز والبيض فيها المالك رضي الله تعالى عنه من غصب لرجل طعاما أو ادا ما فاستهلكه فعليه مثله بعوض غصبه منه فان لم يجد هنالك مثله لزمه أن يأتي بمثله الآن يصطلح على أمر جائز النعمى اختلاف ان غصبه طعاما في شدة ثم صار الى رخاء هل يضمن مثله أو قيمته وعلى أنه يغرم قيمته فيغرم أعلى القيمة المازري المشهور ان الحكم لا يتغير بذلك ويقضى بمثله اه الخط هذا اذا فأت الغصوب أما اذا كان موجودا بيد الغاصب وأراد ربه أخذه والغاصب اعطاه مثله فله ربه أخذه ابن رشد اذا كان الحرام قائما عند أخذه لم يفت رده به منه الى ربه ومالكه وسواء كان له أي الغاصب مال حلال أو لم يكن ولا يحل لاحد

أي الثوب (قوله وهو) أي الثوب (قوله فتقطع) أي الثوب (قوله كونه) أي ضمان الثوب (قوله منها) أي ربه والجالس عليه (قوله على التفصيل) أي بين حضور ربه الجرز وعدم حضوره وبين كون الحيوان طيرا أو غيره (قوله بين) بفحان مثقلا (قوله وكم) بضم فكسر (قوله عليه) أي الغاصب (قوله به) أي غرم مثله (قوله وكذا) أي تغريمه في وقت الرخاء ما غصبه في وقت الغلاء في اعتبار وقت غصبه (قوله عكسه) أي تضمينه وقت غلاء ما غصبه وقت رخاء (قوله فاستهلكه) أي الغاصب الطعام أو الادام (قوله فعليه) أي الغاصب (قوله مثله) أي الطعام أو الادام (قوله هذا) أي موضع غصبه (قوله لزمه) أي الغاصب (قوله بمثله) أي المغصوب (قوله يصطلح) أي الغاصب والمغصوب

أن

منه (قوله اختلاف) بضم التاء (قوله هل يضمن) أي الغاصب (قوله مثله) أي الطعام (قوله وعلى أنه) أي الغاصب (قوله بذلك) أي طريان الرخاء أو الغلاء (قوله ويقضى) بضم الياء وفتح الضاد أي على الغاصب (قوله بمثله) أي سواء رخص أو غلا (قوله أما اذا كان) أي المغصوب (قوله عند أخذه) بضم الهاء وكسر الخاء (قوله برد) بضم الراء

(قوله ان يشتره) اى المغصوب (قوله منه) اى الغاصب (قوله ان كان) اى المغصوب (قوله ولا يبايعه) اى الغاصب  
 (قوله فيه) اى المغصوب (قوله ان كان) اى المغصوب (قوله ولا ياكله) اى المغصوب (قوله ان كان) اى المغصوب  
 (قوله منه) اى المغصوب (قوله ولا يأخذه) اى المغصوب (قوله منه) اى الغاصب (قوله له) اى الاخذ (قوله  
 عليه) اى الغاصب (قوله وهو عالم) اى بأنه مغصوب (قوله سبيله) اى حكمه (قوله لان ذلك) اى أخذ الماغصوب  
 بوجه مما تقدم انتهى عنه (قوله صاحبه) اى الماغصوب (قوله في أخذه) اى الماغصوب (قوله كذلك) اى الماذكور  
 في منع التبائع والاخذ (قوله لو أفاته) اى الغاصب الماغصوب (قوله مثل أن يكون) ٥١٥ اى الماغصوب (قوله ولو أفاته)

اى الغاصب الماغصوب  
 (قوله يبايعه) اى الغاصب  
 (قوله بها) اى الافاته (قوله  
 ربه) اى الماغصوب (قوله  
 في أخذه) اى الماغصوب  
 (قوله صغر) بكسر الصاد  
 المهملة وسكون الفاء اى  
 نحاس أصغر (قوله لما)  
 بخفض الميم وفتح اللام الخ  
 جواب لو أفاته الخ (قوله  
 من العلماء) بيان من (قوله  
 عليه) اى ربه (قوله  
 وبعدمه) اى التنوين  
 (قوله لاضافته) اى عرق  
 (قوله له) اى ظالم (قوله  
 الابار) بفتح الهمزة معدودا  
 جمع بئر (قوله والعينون)  
 بضم العين والياء ثم نون  
 جمع عين (قوله ممكن) بضم  
 فكسر مثقلا (قوله من  
 ذلك) اى أخذ عين  
 دراهمه أو دنائره (قوله  
 وأراد) اى ربه (قوله  
 أخذها) اى بعينها (قوله

أن يشتره منه ان كان عرضا ولا يبايعه فيه ان كان عينا ولا يأكله ان كان طعاما ولا يقبل  
 منه شيئا به ولا يأخذه منه في حق كان له عليه ومن فعل شيئا من ذلك وهو عالم كان سبيله سبيل  
 الغاصب لان ذلك لا يقطع تخيير صاحبه في أخذه وكذلك أيضا لو أفاته الغاصب أفاته لا تقطع  
 تخيير صاحبه في أخذه مثل أن تكون شاة فيسذبها أو بقعة فيبنيها دارا أو ثوبا فيخيطه  
 أو يصبغه أو ما أشبه ذلك ولو أفاته أفاته يلزمه بها القيمة أو المثل فيما لم يمتل وسقط خيار ربه في  
 أخذه عند بعض العلماء كفضة صاغها حلييا وصنفر صنفه قدحا وخشب صنعه ثوبا أو ما  
 وصوف وحر يروكنا عمله ثيابا وما أشبه ذلك لما جازل أحدان يشتره لخلاف من قال من العلماء  
 لرب هذه الاشياء اخذ فضته مصوغة وصفره مصنوعا وخشبته معمولا وصوفه وحر يروكنا  
 منسوجا دون شيء يكون عليه للغاصب اقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس لعرق ظالم حق  
 روى بتنوين عرق على ان ظالمنا نعمة وبعدمه لاضافته وفي التكت عرق الظالم ما يحدث في  
 الماغصوب ابن شعبان العروق أربعة ظاهرا البنا والغرس وباطنان الآبار والعيون  
 ابن بشير اتفقوا على ان الدنانير والدرهم تتعين بالنسبة الى من كان ماله حراما وفيه شبهة فاذا  
 اراد من هو من اهل الخير اخذ عين دنائره ودرهمه من الغاصب الذي ماله حرام اوفيه شبهة  
 ممكن من ذلك باتفاق وفي الجلاب ومن غصب دراهم فوجد هاربها بعينها واراد اخذها وإي  
 الغاصب ان يرد هاربها واراد رد مثلها فذلك للغاصب دون ربه قال ابن القاسم وقال الا بهرئ ذلك  
 لربها ادون غاصبها وقال غيره لم يقل هذا ابن القاسم فيه وانما قول عليه هذا في البيع ولا شبهة  
 وهو ما في كتاب السلم فيمن أسلمته في طعام ثم أقال قبل التفرق ودراهمك في يده فاراد ان يعطيك  
 غيرها فذلك له وان كنت شرطت عليه استرجاعها بعينها سليمان البحيري ما في الجلاب عن ابن  
 القاسم خلاف المشهور التماسا في شرح الجلاب والقرافي عنها في كتاب الشفعة ما يدل على  
 ان لربها اخذها فلم مما تقدم انه ليس للغاصب ان يجبس المثل ويدفع مثله حيث لم يحصل فيه  
 مقوت والله أعلم (و) اذا غصب مثليا في ابانه وفاته وانعدم المثل بقوات ابانه (صبر)  
 الماغصوب منه (لوجوده) اى المثل في ابانه في العام القابل عند ابن القاسم فيها فليس له طلب  
 الغاصب بمثله قبل ابانه وقال اشهب له ذلك ابن عرفة لو فقد المثل حين طلبه ففان ابن القاسم

وأراد اى الغاصب (قوله فذلك) اى رد مثلها (قوله هذا) اى ان الغاصب منع رد نفس العين الماغصوبة وورد مثلها مع  
 وجودها بيده (قوله تقول) بضم التاء والهمزة وكسر الواو ومثقلا (قوله ولا شبهة) اى في مال الممتنع من رد العين حال (قوله وان  
 كنت شرطت عليه استرجاعها) مبالغة (قوله عنها) اى المدونة (قوله فعل) بضم العين (قوله فيه) اى المثل (قوله ابانه) بكسر  
 الهمزة وشدة الواو اى وقته المتعادله (قوله وفاته) اى ابانه (قوله عند ابن القاسم) صلة صبر (قوله فيها) اى المدونة حال  
 من قول ابن القاسم (قوله فليس له) اى الماغصوب منه (قوله بمثله) اى الماغصوب (قوله له) اى الماغصوب منه (قوله ذلك) اى  
 طلب مثله قبل ابانه (قوله فقد) بضم فكسر (قوله حين طلبه) صلة فقد

(قوله مثله) ای المغصوب  
(قوله نقل) بفتح ن سكون  
مصدر مضارع لقوله (قوله  
تشعبت) بفتحات منتقلا  
ای تقررت واختلقت خبر  
نقل (قوله لان ماله) ای  
الغاصب (قوله فليس له)  
ای المسروق منه (قوله  
أخذه) ای الطعام المسروق  
في غير بلده (قوله معه)  
ای السارق أو الغاصب  
في البلد الذي انتقل ای  
السارق أو الغاصب اليه  
(قوله يصبر) ای المسروق  
أو المغصوب منه (قوله  
ليغرمه) ای المسروق منه  
السارق (قوله مثله) ای  
المسروق (قوله نقله) ای  
المسروق (قوله فوت)  
خبر نقل (قوله ومعه) ای  
الغاصب الخ حال (قوله  
الغاصب) تفسير لانتاب  
فاعل منع (قوله ان كان

البلد) اى الذى انتقل الغاصب اليه (قوله بعيدا) اى من بلد الغصب (قوله والطعام) من  
 اى المغصوب (قوله منه) اى غاصبه (قوله يمنع) بضم الياء (قوله منه) اى التصرف فى الطعام (قوله حتى يتوثق)  
 اى المغصوب منه (قوله منه) اى غاصبه برهن أو ضامن (قوله لياخذنه) اى المغصوب منه المغصوب (قوله انه) اى  
 الشان (قوله ليس ليه) اى المغصوب (قوله على رده) اى المغصوب (قوله ليلده) اى الغصب (قوله علاجا) بفتح  
 الميم وشدة اللام واهمال الحاء اى سقانا (قوله اتييلية) بكسر الهمزة وسكون الشين المججمة وكسر الموحدة (قوله سبعة)  
 بفتح السين المهملة وسكون الموحدة فثنتاين فوقيتين (قوله فحمله) اى الملاح التبن (قوله سلا) بفتح السين المهملة مقصورا  
 (قوله بغرم الملاح الخ) صلة أجاب



(قوله بأشيلية) صلة غرم (قوله وحله) أي التبن عطفت على غرم (قوله فليله) أي ابن رشد (قوله رده) أي التبن من إضافة المصدر إلى مفعوله وتكميل عمله برفع فاعله (قوله وهو) أي التبن (قوله في ضمانه) ٥١٧ أي الملاح (قوله إليها) أي سبته

(قوله فقال) أي ابن رشد  
(قوله هذا) أي الذي أفتى به غيري (قوله وما قلته) بضم التاء (قوله فلا يرد) بضم الباء وفتح الراء أي مثل المصوب (قوله) أي المصوب منه (قوله) لأنه أي الحكم له بغيره (قوله قال) أي الشارح (قوله تكليفه) أي الغاصب (قوله ردها) أي الخشبة من جلة إلى عدن (قوله) أو أخذها أي الخشبة جيدة (قوله فيه) أي تقرير الشارح (قوله صدر) بفتحات متعاقبة (قوله إذا حكم) بضم فكسر (قوله) ثم وجد بضم فكسر (قوله ثم ذكر) أي الشارح (قوله ثم قال) أي الشارح (قوله أو أخذها) عطف على أن يكلفه (قوله) وتنظيره أي أنت (قوله) لأنه أي الشارح (قوله ونصه) أي الشارح (قوله) أنه أي الشأن (قوله ليس له) أي المصوب منه (قوله ثم ذكر) أي الشارح (قوله) وإن كان كلامه أي المغيرة الخ حال (قوله) وفي المقوم صلة ذكر

من أشيلية إلى سبته فحمله إلى سلابغرم الملاح مثل التبن بأشيلية وحله إلى سبته فليله أفتى غيرك بوجوب رده الملاح إلى سبته وهو في ضمانه حتى يصل إليها فقال ذكر هذا ابن حبيب وما قلته هو قول ابن القاسم (تبيين الأول) أنت قوله ولا رده مستغنى عنه بقوله وصبر لبلده (الثاني) الشارح يحتمل أن المصنف أراد بقوله ولا رده أن المصوب منه مثلي ولم يوجد منه وحكم له بغيره ثم وجد المثل فلا يرد له لأنه حكم مضى قال وإنما يأتي هذا على قول أشبه وهو خلاف قول المغيرة من غصب خشبة من عدن وأوصلها بالجدعة بجانة دينار فأرهبها تكليفه ردها أو أخذها بغيرها اهـ أنت فيه نظر لأن كلام المصنف في المثلي والخشبة من المقوم طعن الشارح ضد بقوله يحتمل أن يريد أن الغاصب إذا حكم عليه بالقيمة لعدم المثل على القول بذلك ثم وجد المثل فإنه لا يرد له لأنه حكم مضى ثم ذكر الاحتمال الذي قرره أنت ثم قال وهو خلاف قول المغيرة من غصب خشبة من عدن وأوصلها بالجدعة بجانة دينار فأرهبها أن يكلفه ردها أو أخذها بغيرها فقال أنت وفيه نظر لأن كلام المصنف من المثلي والخشبة من المقوم اهـ وتنظيره في كلام الشارح فيه نظر لأنه قرر كلام المصنف بالمثلي كما قرره أنت ونصه ويحتمل أن يريد أنه ليس له أن يلزم الغاصب أن يرد المثل إلى بلد الغصب اهـ ثم ذكر بعد ذلك خلاف المغيرة وإن كان كلامه في المقوم وجه ما تعلم ما في قول أنت ومثله بمثل لأنه لم يمتثل للاحتقال الذي ذكره ولما ذكر الشارح الاحتمالين قال ويحتمل غير ذلك وأنت إذا تأملت كلام الأئمة تأمل تحقيق ظهرك أن قول المصنف ولا يرد له لا محل له هنا وإنما محله عند ذكر المقوم إذا لمعنى له هنا لأنه إذا كان ليس له أخذ فكيف يتوهم أن له أن يلزمه رده حتى يحتاج إلى نفيه وكيف يخالف المغيرة فيه ولذا صرح أنت بأنه مستغنى عنه بقوله وصبر لبلده وفي المقوم ذكره ابن عرفة فقال ومعلوم المذهب أنه ليس له جبر الغاصب على رده لبلد الغصب وللمغيرة أن تقل خشبة من عدن إلى آخر ما تقدم وهكذا فرض المسئلة ابن التلمساني في شرح الجلاب وكذا غيره من أئمة المذهب وذكرها المصنف في معرض المثلي في توضيحه ومختصره تبس في ابن عبد السلام إلا أنهم لم يصرحا بقرضها في المثلي فلعن ابن عبد السلام ذكرها في معرض الكلام على المثلي على سبيل الاستطراد بخلاف المصنف في توضيحه فإنه لما تكلم على المثلي قال فرع فأولاً أراد المصوب منه تكليف الغاصب برد شبهه إلى مكان الغصبي فليس ذلك على المشهور خلافاً للمغيرة اهـ فلنظف فرع يدل على أن كلامه في المثلي وجري على ذلك في مختصره مع أنه نقل خلاف المغيرة في الخشبة كما تقدم وبهذا يظهر لك أن تقرير الشارح بالمثلي لاسلف لهم فيه بل مجرد اعتقار بظاهر كلامه والله الموفق وسلم البنانى وشبه في عدم الرد فقال (كأجازه) بالزاي أي أضافه المصوب منه من إضافة المصدر لفاعله ومفعوله قوله (يبيع) أي الغاصب من إضافة المصدر لفاعله أيضاً ومفعوله قوله مغصوباً (معيباً) بعيب قديم سابق على غصبه (زال) عيبه عند المشتري من الغاصب ولم يعلم المصوب منه بزواله حين إجازته يبعه ثم علم به

(قوله ذكره) أي لا يرد له (قوله أنه) أي الشأن (قوله ليس له) أي المصوب (قوله على رده) أي المصوب (قوله وذكرها) من إضافة المصدر لمفعوله وتكميل عمله برفع فاعله (قوله تبس) أي المصنف فيه خبر ذكر (قوله إلا أنهم) أي المصنف وابن عبد السلام (قوله ثم علم) أي المصوب منه (قوله به) أي زوال العيب

(قوله وأراد) أي المصوب منه (قوله فلا رد له) أي المصوب منه (قوله عنه) أي العيب (قوله بعينها يابض) نعت أمة (قوله فباعها) أي الغاصب الأمة (قوله ثم علم) ٥١٨ أي ربه (قوله فلا أجيزه) أي يبعها (قوله فلا يلتفت) (قوله

وأراد رديع الغاصب (وقال) المصوب منه انما (أجرت) يبعه (لظنه) أي (بقائه) أي العيب فلا رد له لتفريطه في عدم البحث عنه قبل إجازة يبعه فيهما من غضب أمة بعينها يابض فباعها ثم ذهب البياض عند المبتاع وأجاز ربه يبعها ثم علم بذهاب البياض فقال انما أجرت البيع ولم أعلم بذهابه وأما لأن فلا أجيزه فلا يلتفت إلى قوله ولزمه البيع وقد قال مالك رضي الله تعالى عنه في المكثري يتعدى المسافة فتضل الدابة فيغرم قيمتها ثم توجد في المكثري ولا تثنى ربه فيها أبو الحسن انظر قوله لذهب البياض عند المبتاع فنهوه لذهب عند الغاصب لكان الحكم خلاف هذا ابن يونس بعض الفقهاء لذهب عند العاصب وأجاز البيع لا ينبغي أن له التكلم لوقوع البيع على غير الصفة التي يعرفها فيقول انما أجرت البيع على ما كنت أعرف ابن يونس يقول انما أجرت يبع جاربه عوراء بهذا الثمن ولوعلمت ان يباعها قد زال قبل يبعها ما بعها بهذا الثمن وأما التي يبع عوراء فقد بيعت على ما كان يعرف فقد رضي بتسليمها على ذلك الحال فلا حجة له ابن يونس يحتمل أن يقال لا حجة له في الوجهين لأنه لو شاء استثبت ولم يعمل وهو حجة مالك رضي الله تعالى عنه في الأولى عبد الحق لا حجة له في الوجهين وقول مالك رضي الله تعالى عنه لو شاء لم يعمل يبع الوجهين وشبهه في عدم تسلط المصوب منه على أخذ عين المصوب المعلوم من قوله ولبلده فقال (كنقرة) بضم النون وسكون القاف أي قطعة مسبوكة من ذهب وفضة وقبل سبكها تسمى تبرا (صيفت) حلياً به دغصها فليس ربه أخذها موصوغة عند ابن القاسم لقواتها بالصياغة وانما له مثلها وزنا وصفة في ابن يونس لو غصبه سويقاً فله فأنما عليه مثله ولا يجوز ان يتراضيا ان يأخذه ويعطيه مثل ماله به من ممن وعسل لأنه تفاضل بين الطعامين وكذلك لو ضرب النضه را هم أو صاغها فلا يجوز له أخذها ويعطيه أجرة للفاضل بينهما (و) (ك) طين لبن بضم اللام وكسر الواو وحدة مشددة أي ضرب لبناً به دغصه فليس ربه أخذها لقواته وانما له مثل طينه ان علم قدره والافقيته (و) (ك) قمح غصب و (طحن) بضم فسكس فليس ربه أخذها لقواته بطعنه انما له مثله عند ابن القاسم في المدونة وغيرها (و) (ك) بذر (بفتح فسكون منونا) (زرع) بضم فسكس أي طرح على الأرض للتبأب بعد دغصه فليس ربه الامثلة قيم المالك رضي الله تعالى عنه ان عمل الغاصب من الخشب باباً أو غصب تراباً فعمل منه بلاطاً أو غصب حنطة فزرعها وحصل منها حب كثير أو غصب سويقاً فله بسمين أو غصب فضة فصاغها حلياً أو ضربها ادراهم فعليه في هذا كله مثل ما غصب في صفته ووزنه وكيلاه أو القيمة فيما لا يكال ولا يوزن وكذلك في السرقة ابن القاسم من غصب قمحاً فطعنه ضمن مثله ولا يمكن ربه القمح من أخذ الدقيق وقال أشهب له أخذها وانفق على أنه ان طحن القمح سويقاً وقلته فليس له أخذها (و) (ك) بيض (لدجاج) أو حمام أو وزغصب وحسن (ق) (أفوخ) أي صار فرائخ فليس ربه الامثلة والفراخ للغاصب (الافراخ) (ما) أي الطير الذي (ياض) يبع ربه (ان حزن) الطير يبعه كدجاج وحمام واوز وظاهره ولو كان الذر للغاصب وهو كذلك ومفهوم الشرط أنه لو حزنه تحت غيره أو غصب

بضم الياء وفتح الفاء (قوله المسافة) أي التي اكثرت إليها (قوله نهى) أي الدابة (قوله وأجاز) أي ربه (قوله ان له) أي ربه (قوله فيقول) أي ربه (قوله في الأولى) بضم الهمز أي التي ذهب يابض عينها عند المبتاع (قوله لا حجة له) أي ربه (قوله في الوجهين) أي ذهابه عند الغاصب وذهابه عند المبتاع (قوله المعلوم) نعت عدم (قوله وقبل) صلة تسمى (قوله بعد غصبها) صلة نصيغت (قوله وانما له) أي ربه (قوله فله) بفتحات مثلاً أي يحجبه بنحو زيت (قوله فأنما عليه) أي الغاصب (قوله مثله) أي السويق غير ملتوت (قوله يتراضيا) أي ربه وغاصبه (قوله ان يأخذه) أي ربه السويق (قوله السويق الملتوت بفحوص من قوله ويعطيه) أي ربه السويق الغاصب اللات (قوله من ممن وعسل) بيان ما (قوله لانه) أي أخذها ملتوتاً ودفع مثل ماله به (قوله الطعامين) أي الربوبين (قوله لو ضرب) أي الغاصب (قوله فلا

يجوز له) أي المصوب منه (قوله للفاضل بينهما) أي التقدير المتخذي الجنس (قوله ان علم) الطير بضم العين

(قوله والزرع له) اي الغاصب (قوله دجاجة) اي الغاصب (قوله ولا شيء له) اي دجاجة (قوله من حضائنه) اي الذي كان ما (قوله عليه) اي دجاجة (قوله لانه) اي الغاصب (قوله من اراقها) بيان الواجب (قوله خرج) بفتح خاء مثقلا (قوله في هذا) اي ردها بعد تخللها وعدمه (قوله لانه) اي الغاصب (قوله لا يجوز له أحد) اي لم يحزه أحد قبله في صيرورته ملكه فهذا لتعليل لعدم ردها للمقصود منه ابن عرفة المازري خرج بعض متأخري هذا الاشيخ وهو الشيخ أبو الطيب عبد المنعم في مسلم غصب مسلما آخر افتخلت خلافا فقال من أوجب من أصحابنا اراقها ومنع ٥١٩ حازرها من تخللها فقد ألقى حوزة لها فاذا غصبها مسلم ففتلت

عنده بقيت ملكا له لانها صارت بتخللها كطائر حصل في حوزة ولم يتقدم عليه ملك ولا جوز ومن لم يوجب اراقها على من حبسها للتخليل فقد اعتبر من هي يسهل فان فتلت بيد الغاصب ردت لحازرها الاول وما قاله الشيخ أبو الطيب ينظر الى ما اعتل به ابن القاسم لما قال ان ملكا قال ان أجترأ فخللها فانه يملكها وقال ابن أبي زيد انما وجبت لمن غصبته منه لان الغاصب لم يكن له فيها صنعة توجب ملكها له قلت لو تسبب في تخللها كانت له وتصير بتخميرها ثم تخللها اياها كسبيته قد فتوحش فتسبب في صيده اجنبي ففي كونها بتخللها عند الغاصب له اولها لانها ان تسبب في تخللها تخير بين عبد المنعم والمعرف ومعهوم فليسلى أبي محمد

الطير وحضنه بيض غيره لكات القراخ الغاصب وعليه أجرة الحضان وهو المذكور قبل الاستثناء في أشهب من غصب بيضة فحضرها تحت دجاجة فخرج منها دجاجة فعليه بيضة مثلها كغاصب القمح يزرعه فعليه مثل القمح والزرع له ولو غصب دجاجة فباضت عنده فحضنت بيضا ففراخها ربهما كالولادة ولو حضن بيض المصوبة تحت دجاجة للغاصب وبيض دجاجة تحت المصوبة فخرج من القراخ للغاصب والدجاجة ربهما وله مثل بيضا وفيما حضنت كراه مثلها ابن الموازع ما نقصها الا أن يكون نقصا ناشئا فلرهما قيمتها يوم غصبها ولا شيء له من بيضا ولا من فراخها ولو غصب حمامة فزوجه اذ كراه فباضت وأفرخت فالحمامة وفراخها ربهما ولا شيء لغاصبها فيما اعانها ذكره من حضائنه ولرهما فيما حضنت من بيض غير حمامة حضائنها ولا شيء له فيما حضنته غيرهما من بيضا وانما له بيض مثل بيض حمامته الا أن يكون عليه في أخذ مثل بيضا ضرر في تكلف حمامة تحضنه فله ان يغرم الغاصب قيمة البيض (و) كراهية (غصب) و (تخمر) بفتح تاء مثقلا اي صار خرا بعد غصبه فله به عصبير مثله لقواته باقتلا به لما لا يجوز غلبه المازري ان غصب مسلم من مسلم خرا فاراقها فلا يضمنه لانه فعل الواجب من اراقها التي وجبت على من هي في يده ولو أسكها حتى فتلت لوجب عليه ردها لمن غصبها منه وقد خرج هذا قسبو خن في هذا خلافا لانه كن وضع يده على طائر لا يجوز له أحد اللحى من غصب خمر افتخلت فله ربهما أخذته وان غصب عصبير افتخمر اهر يفت عليه وغرم مثله (وان فتخل) بفتح تاء مثقلا اي صار العصبير المصوب خلا (خير) بضم فكسر مثقلا مالكة بين أخذ عصبير مثله أو أخذ خلا اللحى من غصب عصبير افتخل خير ربه في أخذته وأخذ مثله وشبه في التخيير فقال (كخلها) اي صيرورة الخمر خلا بعد غصبها حال كونها (الذي) فيخيير بين أخذ الخمر وتركه وأخذ قيمة الخمر على الاشهر لافي أخذته مثل الخمر وقال عبد الملك يمين أخذ الخمر (وتعين) بفتح تاء مثقلا أخذ الخمر الذي تحولت الخمر المصوبة اليه حال كونها (لغيره) اي الذي وهو المسلم فقط هذا مراده وان تعقبه الشارح بأن غير الذي يشمل الجري والمعاودة فهو هاهنا مع انهم كالذي في التخيير فلو قال كخلها الكافر لكان أحسن أشهب ان غصب مسلم خمر الذي فتخلها خيرا الذي في أخذها خلا وقيمته يوم غصبها وفيها المالك رضي الله تعالى عنه لو استهلك مسلم خمر الذي أغرم قيمتها المازري ان غصب مسلم من مسلم خمر وأمسكها حتى فتلت لوجب عليه ردها لمن غصبها منه ابن عرفة من غصب خمر افاقى كونها

(قوله فله ربهما) اي الخمر (قوله أخذ) اي الخمر (قوله اهر يفت) اي الخمر (قوله عليه) اي الغاصب (قوله مثله) اي العصبير (قوله مالكة) تفسير لنا تباعل خبر المستتر فيه (قوله فيخيير) اي الذي (قوله لافي أخذته) اي الذي من اضافة المصدر لقاعله وتكميل عليه بنصب مفعوله (قوله أخذ الخمر) تفسير لقاعل تعين المستتر فيه (قوله هذا) اي المسلم (قوله مراده) اي المصنف بغير الذي (قوله وان تعقبه الشارح الخ) حال (قوله مع انهم) اي الجري الخ (قوله خير) بضم فكسر مثقلا (قوله أغرم) بضم فسكون فكسر اي المسلم (قوله انه) اي كلام المصنف

(قوله مبني للفاعل) أي وهو ضمير الغاصب (قوله بالرفع) المناسب بالنصب معطوفا على كاف كقول فأنها اسم بمعنى مثل مفعول ضيع (قوله للناصب) أي وهو كاف كقول فأنها اسم بمعنى مثل وغير بالرفع عطاف عليه (قوله وأشار) أي المصنف (قوله به) أي وان ضيع كقول الخ (قوله ثم ضاع) ٥٢٠ أي الغزل (قوله فأنه) أي الغاصب (قوله يلزمه) أي الغاصب (قوله غرمه) أي

الغاصب من إضافة المصدر لقاعله (قوله قيمته) أي الغزل مفعول (قوله وكذا) أي الغزل (قوله وتلف) أي الحلي (قوله ونبه) أي للمصنف (قوله مبني للفاعل) أي ضمير الغاصب (قوله أول للناصب) أي كاف كقول (قوله الأول) أي البناء للفاعل (قوله ورفعه) أي غير (قوله على الثاني) أي البناء للناصب (قوله محل الكاف) أي فأنه نصب على الأول ووزع على الثاني (قوله وكأنه) بفتحات متقلا أي كلام المصنف (قوله من باب غلظت الخ) أي في تقدير عامل يصح انصبابه على المعطوف (قوله أي أوفوت) بفتحات متقلا تفسير العامل المقدر (قوله أول) بشد الواو (قوله فر) بفتح الفاء والواو امتقلا (قوله أذ قال) أي ابن عرفة (قوله فني كونها) أي الخمر (قوله ه) أي الغاصب (قوله وعليه) أي كونه اغنياء (قوله لقوله وغير مثلي) أي لأقادة العطاف المفارقة (قوله على أصل) أي بناء عليه

بفعله اعند غاصبها أوليها ثالثها ان تسبب تخريج عبد المنعم والمعروف ومفهوم تعليل أبي محمد وشرع في بيان ضمان المقوم المغصوب فقال (وان ضيع) بفتح الصاد المعجمة والتخنية مثقلة فعين مهملة أي اتلف الغاصب مغصوبا مقوما (كقول وحلي وغير مثلي) عطاف عام على خاص كعرض وحيوان (قيمه) أي المغصوب تلزم الغاصب معتبرة (يوم غصبه) على المشهور وقال أشهب تلزمه على قيمة مضت عليه من يوم غصبه إلى يوم تلفه ونقله ابن شعبان عن ابن وهب وعبد الملك فتذكر بعض من وقف على خط المصنف رحمه الله تعالى انه بضاد معجمة فقتاة تخنية مشددة مبني للفاعل وغير بالرفع وغصبه فعل ماض طئي قوله وغير بالرفع هكذا في النسخ التي وقفنا عليها من صغيرة وكبيرة وأصله تصحيف اذ الرفع لا يلائم بناء ضيع للفاعل الخط بعضهم انه رأى خط المصنف بضاد معجمة وباء تخنية مبني للناصب وهو ظاهر وأشار به إلى ان الغاصب اذا غصب غزلا ثم ضاع بسبب الغاصب أو بغير سببه فأنه يلزمه غرمه قيمته وهذا هو الذي صدر به ابن الحاجب وكذا الحلبي اذا غصبه وتلف فأنه يلزمه غرم قيمته ونبه بالغزل والحلي على مذهب ابن القاسم في المثلي اذا ضاع فأنه يصير مقوما غ كذا في النسخ التي وقفنا عليها صنع بالصاد المهملة والنون مبني للفاعل أول للناصب فينبغي نصب لفظ غير على الأول ورفعه على الثاني على حسب محل الكاف وكأنه من باب علقتم اتينا وما بارد أي أوفوت غير مثلي وانما خص الصنعة أولا نظرا إلى الغالب وفر بعضهم من هذا التخصيص فضبط ضيع بضاد معجمة ومنه ثمة تخنية مشددة مبني للفاعل أول للناصب أيضا وزعم بعضهم ان قوله وان صنع اغنياء لمثله تحليل الخمر أي وان خلل وهذا معروف الاقوال عند ابن عرفة اذ قال فني كونها بتحليلها عند الغاصب له أوليها ثالثها ان تسبب في تحليلها تخريج عبد المنعم والمعروف ومفهوم تعليل أبي محمد وعليه فصنع بضاد مهملة ونون مبني للناصب ليس الا وغير مجرور عطفا على ما بعد الكاف وبقية بيا جرمكان فاء الجواب والمشببه به هو قوله المثلي ولو يغلا بمثله وكأنه قال وضمن المثلي مثله كضمان الغزل وحلي وغير مثلي بقيته ه في الشامل لو استملك غزلا وأتلف حليها فالقيمة تت ظاهر كلام المصنف ان الغزل والحلي مثلي اقول وغير مثلي على أصل غير ابن القاسم ان الصنعة لا تنقل المثلي وأصل ابن القاسم ان المثلي اذا دخلته صنعة يصير مقوما فهما مقومان عليه ويلزم الغاصب قيمة المغصوب المقوم الذي تلف بيده اذا كان يجوز بيعه بل (وان) كان جلد ميتة لم يدبغ قاله ابن القاسم في المدونة ونصهم من غصب جلد ميتة غير مدبوغ فعليه ان اتلفه قيمته ما بلغت كالا يباع كلب ماشية أو زرع أو ضرع وعلى فأنه قيمته ما بلغت الثاني لو عبر بل ويدل ان كان أولى لرد الخلاف المذهبي ابن رشد عقب نصها وقال في المبسوط لاشي عليه فيه وان دبغ لانه لا يجوز بيعه وقيل لاشي فيه لان يدبغ فقيهه قيمته وقيل

(قوله ان الصنعة الخ) بيان أصل غير الخ بجذف من (قوله وأصل) مبتدأ (قوله ان المثلي الخ) خبر أصل ان (قوله فهما) أي الغزل والحلي (قوله عليه) أي أصل ابن القاسم فت فائدة في الذخيرة يقضي بالمثلي في غير المثليات في أربع مسائل هذه واذا هدم بئاه وجب عليه اعادة دفن في قبر غيره وجب عليه حفر مثله ومن قطع ثوبا بارقا وزيد خامسة وهو الجواز اذا اتلف تلزمه قيمته (قوله لاشي عليه) أي الغاصب (قوله فيه) أي جلد الميتة (قوله لانه) أي جلد الميتة

(قوله فان كان) اي المصوب (قوله والظلم) مطلق على تجاوز (قوله) ٥٢١ اي المصوب منه (قوله أخذه) اي تكليف

الغاصب (قوله ورده) مصدر

مضاف لمفعوله اي ارجاع

ولو قتله تعديا (قوله ليس

بشيء) خبر رد (قوله ان أراد

اي غ أنه لا خصوصية

(قوله بذلك) اي اتباعه

بالقيمة ان قتله تعديا (قوله

وان أراد) اي غ (قوله له)

اي الكلب (قوله بذلك) اي

اعتبار قيمته يوم غصبه (قوله

فهو) اي رده للكلب

(قوله ما قاله) اي غ (قوله

تبع فيه الشارح) خبر

جعل (قوله هذا) اي كونها

مبالغة في وغير مثلي بقيته

يوم غصبه (قوله وبه) اي

كونه مبالغة في وغير مثلي

بقيته يوم غصبه صله قرر

(قوله وعليه) اي كونه

مبالغة في وغير مثلي الخ

(قوله فانه) اي وخبر في

الاجنبى (قوله وذكر) اي

طوى (قوله نصه) اي تت

(قوله ثم قال) اي طوى (قوله

وقوله) اي تت (قوله غير

صواب) خبر قول (قوله بها)

اي المبالغة (قوله الكلام)

فاعل يقوت (قوله اذا

كانت) اي الاسباب

(قوله لم يوقت) بضم فقطح

فكسر منقلا اي يحدد

(قوله بان في كلب الماشية)

صلة يوقت (قوله فيها) اي

المدونة (قوا طلق الكلب) اي عن تقييده بكونه ما دون في اتخاذ (قوله لها تين

ان دافع فليس فيه الا قيمة ديفعه والصواب ان يلزمه قيمة ذلك كله لجواز الاتفاق به والله اعلم  
(او) ان كان (كلبا) ما دون اقيمة لصيد أو حراسة ماشية أو زرع الخمي فان كان كلب دار فلا  
يغرم قيمته وعلى الغاصب القاتل الكلب المأذون فيه قيمته يوم غصبه ان قتله بعد غصبه خطأ بل  
(ولو قتله) اي الكلب المأذون فيه قتلا (تعديا) من قاتله عليه بعد غصبه له قبل قتله هذا قول  
ابن القاسم وأشهب وهو المذهب وقال ابن القاسم أيضا وصحون له به أخذ قيمته يوم قتله  
ومفهوم تعديا انه لو قتله لدفعه عن نفسه حين عدا الكلب عليه ولم يمكنه التخاص منه الا بقتله  
فلا شيء عليه وهو كذلك افاده الخط ونصه في بغض النسخ بعد ايام من داخلته على عداه بفتح  
العين المهملة والمد هو تجاوز الحد والظلم قاله في الصباح وفي بعض النسخ ولو تعديا بالمشاة من  
فوق أوله والخصية آخره والمعنى انه يضمن المقوم بقيته يوم غصبه ولو قتل الغاصب المصوب  
تعديا منه وهذا قول ابن القاسم وأشهب وقال صحون وابن القاسم أيضا في أحد قوليه  
أخذه بالقيمة يوم القتل كالاجنبي غ قوله ولو قتله تعديا راجع لقوله بقيته يوم غصبه ورده  
للكلب كما في النسخ ليس بشيء تت ان أراد انه لا خصوصية للكلب بذلك وان اقتل  
كالغصب في ايجاب القيمة على القاتل فقد تقدم ان اتلاف المقوم يوجب قيمته فلم يقدش بغير  
ما تقدم وان أراد ان المتعدي في تقويمه يوم غصبه فلا خصوصية له بذلك أيضا لان المصنف اعطى  
حكما كليا يعمه وغيره ما في الشامل واذا كان كذلك فهو شيء حسن وايضا الكلام انما  
هو في مجرد قتل بغير غصب فلا تأنى ما قاله واقفا علم وانما ذكر المصنف هذا في الكلب لثلايتهم  
عدم قيمته طوى جعله المبالغة في الكلب تبع فيه الشارح والصواب ان مبالغة في قوله وغير  
مثلي بقيته يوم غصبه ولو كان الغاصب قتل المصوب تعديا منه وهذا قول ابن القاسم وأشهب  
وقال صحون وابن القاسم في أحد قوليه له أخذه بقيته يوم قتله كالاجنبي هذا هو الموافق  
لكلام ابن الحاجب وابن شاس والمدونة وبه قرر الخط وغيره وعليه يتفرع قوله وخبر في الاجنبى  
فانه اشارة للفرق بين قتل الغاصب والاجنبى ولا خصوصية للقتل فلو عبر بالاتلاف كان  
الحاجب لكان أعم وأصل هذا التقرير لابن غازي وتجاهل عليه تت في كبره وذ كر نصه  
المتقدم ثم قال وقوله انما هو في مجرد قتله بلا غصب غير صواب اذ هو خروج عما الكلام فيه ولا  
تحسن المبالغة حيث تذاذلا خلاف بشير اليه ما يقوت المصنف الكلام على الغاصب اذا قتل  
المصوب وهي مسئلة مشهورة معلومة في كلام الاثمة ابن الحاجب وغيره والخلاف فيها مبني  
على عدم اعتبار تعدد الاسباب في الضمان اذا كانت من فاعل واحد والله الموفق (تنبيهات  
الاول) لم يوقت الامام مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة في ائمان الكلاب بان في كلب  
الماشية شاة وفي كلب الصيد أربعين درهما وفي كلب الزرع فراق من طعام يفتح القاصم والرامسة  
عشبر طالا وانما قال فيها على قاتله قيمته (الثاني) أطلق الكلب اعتمادا على قوله تعديا أو  
بعدا لان غير المأذون فيه قتله مباح (الثالث) لهاتين المسئلتين تطا في لزوم القيمة مع  
امتناع البيع وهي يثر الماشية ولحم الاضحية وخمر الذبح والتمر التي لم يبدس صلاحها وام الولد  
والزرع قبل بدو صلاحه والمدبر (و) ان جنى على المصوب غير غاصبه قاتله (خير) بضم الخاء



(قوله فله أخذه) أى الثوب (قوله وتضمينه) أى الغاصب (قوله قيمته) أى الثوب (قوله له) أى المغموص منه (قوله عين شبه) أى أخذه (قوله يفتق) بضم الياء وفتح التاء (قوله يهدم) بضم الياء وفتح الدال (قوله والهدم والفتق) أى اجزأه (قوله ان له) أى المغموص منه (قوله ان يضمه) أى المغموص منه الغاصب (قوله وكان) بفتح واو مثقلا (قوله لو أنشأ) أى الغاصب (قوله لجرحا) بضم الجيم (قوله تهون) بفتح التاء والهاو وضمو الواو مثقلا أى اوتكأ وتقدىم (قوله قدر) بكسر فسكون أى ويتعذر اخراجه منه (قوله اناه الغير) أى الضيق القم (قوله واستحققت) ٥٢٣ أى ثبت ان النسبة ملك لغير

بأنها ولم يعض بها (قوله فليس لربها) أى النسبة (قوله قلها) أى جبرا على الغاصب (قوله للضرر) أى اللاحق المشتري بالآلاف بناءه (قوله ادخال الغاصب لوجها) مصدر نصب مقعوله مضافا لفاعله (قوله انشأها) نعت سفينة (قوله كالجرح) أى المغموص الخ خبر ادخال (قوله ان كان نزع) أى اللوح من السفينة الخ شرطى القياس (قوله ومن يلحقه) عطف على ذات (قوله لخط به جرح) نعت خط (قوله فختلف) بفتح اللام (قوله ماله ككهما) أى القدر والكبس (قوله أحدهما) أى مالت الكبس ومالت القدر (قوله له) أى المغموص منه (قوله من رقيق ودابة الخ) بيان مستعمل (قوله المعين) بضم فكسر (قوله لاضمان) أى لغلة المغموص

البناء وكذلك ان غصب ثوبا وجعله ظهارة طلبة فله به اخذه وتضمينه قيمته أبو محمد بن عين شبه ويقتق له الجبة ويهدم له البناء والهدم والفتق على الغاصب وظاهر هذا ان له أيضا ان يضمه قيمة النسبة وكان الغاصب أقاتم بالترام قيمتها وانظر لو انشأ سفينة على لوح مغموص او غصب خيطا خاط به جرحا لم يخرج على تهون اخف الضررين المأزرى ومن هذا الكبس يدخل رأسه في قدر غير به والدينار يقع في اناه الغير ولا يقدر على اخراجه الا بكسر الاناء ومن الحماوى مالت رضى الله تعالى عنه من ابتاع خشبة وبني عليها واستحققت فليس لربها قلها لالضرر ولو ان الباني ليس بغاصب ابن عرفة ادخل الغاصب لوجها في سفينة أنشأها كالجرح المبني عليه بناء معتبر ان كان نزع لا يستلزم موت آدمى ولا اطلاق مال لغير الغاصب ويجب الخلاف في هذا اعتبار أشد الضررين باعتبار ذات الضرر ومن يلحقه من حيث كونه غاصبا وغير غاصب وكذا غصب خيط خاط به جرح ان لم يستلزم نزع اطلاق عضو آدمى محتمل أو حدوث مرض به مخوف فان لم يستلزم ذلك واستلزم تأخير بره فختلف فيه بين الشافعية ومن هذا ادخال كبس رأسه في قدر لغيره لا يتسبب من أحد مال ككهما فلا يضم أحدهما لصاحبه شيئا وهو من جرح الجماء وكذا دخول دينار في دواة غير به لا يمكن اخراجه ممتا الا بكسرها وكان شيخنا اذا ذكر هذه المسائل يحكى ان جليلين اجتمعا في مضيق لا يمكن فجأة أحدهما الانجر الاخر فحكم بعض القضاة بضر أحدهما ويشتر كان في الباقي كلام وروح من السفينة لنجاتها ومنها ان عمل الغاصب النسبة بابا فعليه قيمتها وان غصب أرضا فغرسها أو بني بها شيئا ثم استحقها قيل للغاصب اقلع الاصول والبناء ان كان لك فيه منفعة الا ان يشاء رب الارض ان يعطيه قيمة البناء والاصل مقبوعا وكل مال المنفعة فيه للغاصب بعد قلعه كالجرح والنقش فلا شيء فيه وكذا من حفر بئرا أو مطمرا فلا شيء له في ذلك اه (و) له غلة (مغموص) مستعمل بضم الميم الاولى وفتح النائية من رقيق ودابة ودار وغيرهما سواء استعمله الغاصب أو كراه على المشهور عند المأزري وصاحب المعين وهو الصحيح اذ للاحق للغاصب وروى المأزري لاضمان على الغاصب مطلقا ويرى نيل الخراج بالاضمان ومفهوم مستعمل ان ماله غلة ولم يستعمل كالرقيق لا يستعمله والد اريقلها والارض يموها والدابة يجلسها لان لم يملأه غلته وهو المشهور وقيل تلزمه وصو به الاشياخ واختلف فيمن غصبت دنانيرها ودارها منه وانفقها الغاصب او انفقها فتميل لاثني له الاراس ماله وشهر وقال ابن حارث اتفقوا ان الربح للغاصب فيما غصبه من

(قوله مطلقا) أى عن التقييم بعدم استعماله (قوله ويرج) بضم فكسر مثقلا أى عدم ضمان الغاصب غلة المغموص مطلقا (قوله نيل الخراج بالاضمان) أى من عليه الضمان قلة الغلة واضافته للبيان (قوله لانزيمه) أى الغاصب (قوله وهو) أى عدم لزوم غلة مالم يستعمل (قوله تلزمه) أى الغاصب غلة مالم يستعمل (قوله وصو به) بفتح واو مثقلا (قوله واختلف) بضم التاء (قوله غصبت) بضم فكسر (قوله لاثني له) أى المغموص منه (قوله وشهر) بضم فكسر مثقلا (قوله ان الربح) أى على ان الربح

(قوله وقيل له) اي المغصوب منه (قوله ربحه) اي المال المغصوب (قوله لو كان) اي المال (قوله يده) اي المغصوب منه (قوله له) اي (قوله هذا) اي اخذ قيمة المغصوب وغلته (قوله وان عزاه الخ) حال أو مبالغة (قوله لانه) اي اخذ القيمة والغلة (قوله من فحل الخ) بيان ما (قوله من الحيوان) بيان ما (قوله من اللبن) بيان ما (قوله فانه) اي الغاصب (قوله يرد) بفتح فضم (قوله ما اغتصب) اي المغصوب (قوله المستحقه) صله يرد (قوله وما كل) اي الغاصب (قوله يرد) اي الغاصب للمستحق (قوله المثل) اي لما كله (قوله والقيمة) عطف على المثل (قوله وان ماتت الامهات) اي المغصوبه (قوله ولا شيء له) اي ربحها (قوله من ولد الخ) ٥٢٤ بيان ما (قوله وان شاء) اي ربحها (قوله او عن) عطف على الولد (قوله من صوف

الخ) بيان ما (قوله من قبل) مال او سرقة وانسار عليه وقيل له ربحه ان كان الغاصب معسرا وقيل له مقدرا ما كان يربح فيه لو كان يده وظاهر كلام المصنف ان الغلة للمغصوب منه ولو هلك المغصوب وهو كذلك فبأخذ غلة المغصوب وقيمه ونحوه في الكافي افاده تت طفي لا ينبغي له ان يعتمد هذا وان عزاه في الكافي لاصحاب مالك رضي الله تعالى عنهم لانه خلاف مذهب ابن القاسم في المدونة ففيها وما اخرج عند الغاصب من فحل او شجر او تناسل من الحيوان او جز من الصوف او حلب من اللبن فانه يرد ذلك كله مع ما اغتصب للمستحقه وما كل يرد المثل فيماله مثل والقيمة فيما لا يقضى فيه بمثله وان ماتت الامهات وبقى الولد او ما جز منها وحلب بغير ربحها فاما ان يأخذ قيمة الامهات ولا شيء له فيما بقي من ولد أو صوف أو لبن ولا في غنسه ان يبيع وان شاء أخذ الولد ان كان ولداً أو عن ما يبيع من صوف أو لبن ونحوه وما كل الغاصب من ذلك فعليه مثله فيماله مثل والقيمة فيما يقوم ولا شيء عليه من قبيل الامهات الا ترى ان من غصب امة ثم باعها فولدت عند المبتاع ثم ماتت فليس لربها ان يأخذ ولادها وقيمة الامة من الغاصب وانما له أخذ ثمنها من الغاصب أو قيمته يوم غصبها أو يأخذ الولد من المبتاع ولا شيء عليه ولا على الغاصب من قيمة الام ثم يرجع المبتاع على الغاصب بالثمن اه واقتصر ابن رشد في بيانه ومقدماته على هذا وكذا ابن مرفة ولم يعرف ابن رشد على مافي الكافي على أن صاحب الكافي معترف بان ما نقله تت خلاف مذهب ابن القاسم فانه حكى قولين أحدهما ان اخذ القيمة فلا غلة له قال وهو قول ابن القاسم والثاني ان له اخذ القيمة مع الغلة قال وهو الصحيح وعليه جمهور أهل المدينة من اصحاب مالك وغيرهم في ابن مرفة في غرم الغاصب غلة المغصوب خمسة اقول فيها لابن القاسم وكل ربيع اغتصبه غاصب فسد كنهه أو اغتله أو أرض فزرعها فعليه كراه ما سكن او زرع لنفسه وغرم ما كراهه من غيره ما لم يحاسب وان لم يسكنها ولا اتفع بها ولا اغتله فلا شيء عليه ابن القاسم وما اغتصب من دواب او رقيق او سرقة فاستعملها شهر او طال مكثها يده او كراهه اقبض كراهه فلا شيء عليه في ذلك وله ما قبض من كرائم وانما لربها عين شئته وليس له ان يلزمه قيمتها اذا كانت على حالها لم تتغير في بدنها ولا يتغير سوقها واما المكثى والمستعير يتعلى المسافة تعديا بعيدا أو يجلسها اياما كثيرة ثم يردّها بجبالها فربها

الخ) بيان ما (قوله من قبل) مال او سرقة وانسار عليه وقيل له ربحه ان كان الغاصب معسرا وقيل له مقدرا ما كان يربح فيه لو كان يده وظاهر كلام المصنف ان الغلة للمغصوب منه ولو هلك المغصوب وهو كذلك فبأخذ غلة المغصوب وقيمه ونحوه في الكافي افاده تت طفي لا ينبغي له ان يعتمد هذا وان عزاه في الكافي لاصحاب مالك رضي الله تعالى عنهم لانه خلاف مذهب ابن القاسم في المدونة ففيها وما اخرج عند الغاصب من فحل او شجر او تناسل من الحيوان او جز من الصوف او حلب من اللبن فانه يرد ذلك كله مع ما اغتصب للمستحقه وما كل يرد المثل فيماله مثل والقيمة فيما لا يقضى فيه بمثله وان ماتت الامهات وبقى الولد او ما جز منها وحلب بغير ربحها فاما ان يأخذ قيمة الامهات ولا شيء له فيما بقي من ولد أو صوف أو لبن ولا في غنسه ان يبيع وان شاء أخذ الولد ان كان ولداً أو عن ما يبيع من صوف أو لبن ونحوه وما كل الغاصب من ذلك فعليه مثله فيماله مثل والقيمة فيما يقوم ولا شيء عليه من قبيل الامهات الا ترى ان من غصب امة ثم باعها فولدت عند المبتاع ثم ماتت فليس لربها ان يأخذ ولادها وقيمة الامة من الغاصب وانما له أخذ ثمنها من الغاصب أو قيمته يوم غصبها أو يأخذ الولد من المبتاع ولا شيء عليه ولا على الغاصب من قيمة الام ثم يرجع المبتاع على الغاصب بالثمن اه واقتصر ابن رشد في بيانه ومقدماته على هذا وكذا ابن مرفة ولم يعرف ابن رشد على مافي الكافي على أن صاحب الكافي معترف بان ما نقله تت خلاف مذهب ابن القاسم فانه حكى قولين أحدهما ان اخذ القيمة فلا غلة له قال وهو قول ابن القاسم والثاني ان له اخذ القيمة مع الغلة قال وهو الصحيح وعليه جمهور أهل المدينة من اصحاب مالك وغيرهم في ابن مرفة في غرم الغاصب غلة المغصوب خمسة اقول فيها لابن القاسم وكل ربيع اغتصبه غاصب فسد كنهه أو اغتله أو أرض فزرعها فعليه كراه ما سكن او زرع لنفسه وغرم ما كراهه من غيره ما لم يحاسب وان لم يسكنها ولا اتفع بها ولا اغتله فلا شيء عليه ابن القاسم وما اغتصب من دواب او رقيق او سرقة فاستعملها شهر او طال مكثها يده او كراهه اقبض كراهه فلا شيء عليه في ذلك وله ما قبض من كرائم وانما لربها عين شئته وليس له ان يلزمه قيمتها اذا كانت على حالها لم تتغير في بدنها ولا يتغير سوقها واما المكثى والمستعير يتعلى المسافة تعديا بعيدا أو يجلسها اياما كثيرة ثم يردّها بجبالها فربها

الدار أو الارض المغصوبة (قوله فلا شيء عليه) اي الغاصب (قوله من دواب او رقيق) بيان ما (قوله يخيّر او سرقة) عطف اغتصب (قوله فلا شيء عليه) اي الغاصب (قوله في ذلك) اي استعملها وطول مكثها (قوله له) اي المغصوب منه (قوله من كرائم) بيان ما (قوله وليس له) اي ربحها (قوله ان يلزمه) اي الغاصب (قوله اذا كانت) اي الدواب والرقيق (قوله لم تتغير في بدنها) تفسير لكونه على حالها (قوله ولا تنظر) بضم فسكون ففتح (قوله سوقها) اي قيمتها (قوله واما المكثى والمستعير) اي دابة (قوله يتعدى) اي بالدابة المكثرة أو المستعارة (قوله أو يجلسها) اي الدابة (قوله ثم يردّها) اي المستعير أو المكثى الدابة (قوله بجبالها) اي غير متغيرة





(قوله قبضها) أي الغلة (قوله أو أكثر) عطفت على قيمتها (قوله ما انتهت) أي القيمة (قوله وإن تلف) أي المغموص (قوله حكمها) أي غلة المغموص (قوله على أنها) أي غلة المغموص (قوله لا يضمنها) أي الغاصب الغلة (قوله وإن ادعى) أي الغاصب (قوله تلفها) أي الغلة (قوله وإن كان) أي المغموص الخ مباغاة (قوله على هيئته وخلقه) أي المغموص (قوله وهو) أي المتولد على الهيئته (قوله رده) أي الغاصب ٥٢٦ المتولد على هيئة المغموص (قوله منه) أي المغموص (قوله وشبهه) أي المذكور (قوله

رده) أي المتولد للمغموص منه (قوله خير) بضم فكسر مثقلا (قوله فتيته) أي المغموص (قوله وتقيته) أي الرد (قوله يرد) بضم ففتح (قوله أرى) أي الغاصب (قوله لم أعلمهم) تحرى به الصدق لاحتمال خلاف لم يعلمه (قوله أنه) أي الغاصب صلة اختلقوا يتقدر في (قوله القاعدة) أي الأرض المتألمة (قوله وهذا) أي غرم غلة القاعدة (قوله له) أي المغموص منه (قوله فان كانت) أي الأرض (قوله فليقتسمها) أي الشرى كان الأرض (قوله دفع) أي الباقي أو الغارم (قوله وإن وقع) أي بناؤه أو غرسه (قوله خير) بضم فكسر مثقلا (قوله وقعت) أي الأية والمغروسات (قوله فيقوم) بضم ففتح مثقلا (قوله فينظر) بضم فسكون ففتح (قوله يصله) بضم فسكون فكسر (قوله فيغرمه) أي الغاصب (قوله له) أي المغموص منه (قوله ورأى) أي محمد

قبضها أو أكثر ما انتهت إليه وإن تلفت بأمره ما رأى والذين قالوا حكمها خلاف حكم المغموص باختلاف أبعاد اجاعهم على أنها إن تلفت بينة لا يضمنها وإن ادعى تلفها فلا يصدق وإن كان مما لا يغاب عليه وتحصيل اختلافهم أن ما تولد عن المغموص على هيئته وخلقه وهو الولد فإن الغاصب يرد ما تولد منه على غير هيئته وهو السمن والبن والصوف وشبهه في كونه للغاصب ووجوب رده قولان وإن تلف المغموص خير ربه في أخذ قيمته ولا شيء له في الغلة وأخذ الغلة دون قيمته وما كان غير متولد كالأكربة والخراجات في وجوب ردها وتقيته ثلثها يردان أرى أو اتفق لان عطل ورابعها أن أرى لان اتفق أو عطل وخامسها الفرق بين الحيوان والأصول اه (و) له (كراه أرض بنيت) دارا أو نحوها وسكنكم الغاصب أو استغلها اللغمي لم أعلمهم اختلافوا فمن غصب أرضا وبنى بها ثم سكن أو استغل أنه لا يغرم سوى غلة القاعدة وهذا إذا كانت الأرض خاصة فإن كانت مشتركة وبقي فيها أحد الشرى يكن أو غرس فليقتسمها فإن وقع بناؤه أو غرسه في حصته دفع لشرى بكة أجرة الأرض فيعاضى وإن وقع في حصته شرى بكة خير من وقعت في حصته بين دفع قيمته مقابلها أو أمره بقلعه فآله ابن القاسم وحكى التميمي اختلاف فيمن غصب بنا من باب أو أصله وأغتمه فقال أشهب ما زاد في غلته قلل غاصب كساحة يعمرها وقال محمد الجميع للمالك ووافق أصبغ أشهب اللغمي وهو ابن فيقوم الأصل قبل إصلاحه فينظر ما كان يؤجر به من يصله فيغرمه وما زاد على ذلك قلل غاصب ورأى محمد أن جميع الغلة للمغموص منه وله أخذ الدار مصلحة ولا شيء عليه إلا القيمة ما لو زرعه كانت له قيمة ورأى المالك يستحق البناء بقيمته منقوضا فتسكون غلته له وشبهه في أن كراه الأصل الخرب لمن يصله للمالك والزائد بالإصلاح للغاصب فقال (كركب) بفتح الميم والكاف وسكون الراء أي سفينة (فتخر) بفتح النون وكسر الناء المجعلة أي بال متخرب غصبه وأصله واستغله فغلة الأصل للمالك والزائد للغاصب بان يقال كم تساوى أجره فتخرا لمن يعمره ويستغله فاقبل لزم الغاصب له قاله أشهب وقال محمد الجميع للمالك التميمي الأول ابن ابن راشد أقيس ابن عبد السلام الثاني أظهر (و) إذا أخذ المالك المركب (أخذ) معه بلا عوض (ما) أي المصلح به الذي (لا عين) أي ذات له (بعبقلعه) قاعدة أي لها قيمة كالزفت والقلقطة وأما ماله عين فائمة كاللبن والمجازيف والسوارى والقلاع والهلب الذي يرمى في البحر ليلبس المركب عن السير فلو غاصب أخذه إن كان المركب في مرمى بلد المغموص منه وإن كان في غيره وتوقف سيره إلى بلد المغموص منه عليه ولم يجد بدله يسير به إليه في ذلك الموضع فخير رب المركب بين دفع قيمته في ذلك الموضع كيف كانت وتسليمه للغاصب ابن عرفة

(قوله لمن يصله) صلة كراه (قوله للمالك) خبران (قوله له) المالك (قوله وأما ماله عين فائمة) مفهوم ما لا عين له لو فائمة (قوله الهلب) بكسر فسكون أي الخطاف (قوله وإن كان) أي المركب (قوله سيره) أي المركب (قوله عليه) أي ماله عين فائمة (قوله وليجسد) أي المغموص منه (قوله يسيرها) بضم ففتح فكسر أي المركب (قوله به) أي ماله عين فائمة (قوله إليه) أي بلد المغموص منه (قوله في ذلك الموضع) صلة يجسد (قوله قيمته) أي ماله عين فائمة (قوله كانت) أي قيمته (قوله وتسليمه)

اي ماله عين فائمة عطف على دفع (قوله وانفق) اي الغاصب (قوله ثم اغتزل) اي الغاصب (قوله فيه) اي المركب (قوله فله) اي المركب (قوله اخذه) اي المركب (قوله غلته) اي المركب (قوله عليه) اي ربه (قوله والارجل) اي الجاذب (قوله اخذ) بضم كسر (قوله وان كان) اي المركب (قوله يرد) بضم ففتح (قوله فله) اي المركب (قوله فصيد بحجور الخ) بضم ح على تقدير كرا قبل صيد (قوله به) اي صيد (قوله بها) اي الشبكة (قوله ويحوها) اي الجور وبه اللام (قوله عليها) اي الغلة (قوله ثم رجع) اي ابن القاسم (قوله الى انه) اي الشان (قوله لا يظلم) بضم فسكون ففتح (قوله في وجوهه) اي الغاصب (قوله فيها) اي الغلة (قوله يرجع) اي الغاصب (قوله به) اي ما انفقته على ٥٢٧ المصوب (قوله ما لم يجاوز) اي ما انفقته (قوله ثم قال) اي ابن القاسم

(قوله لا يرجع) اي الغاصب (قوله به) اي ما انفقته على المصوب (قوله الحائط) اي البستان الذي غصبه غاصب وانفق عليه (قوله ان كان) اي الحائط (قوله لو كان) اي الحائط (قوله يدر به) اي الحائط (قوله استاجر) اي ربه (قوله) اي الحائط من يعمل فيه (قوله فهو) اي ما انفقته الغاصب على الحائط (قوله كطعام العبد) اي في رجوع الغاصب به في غلته (قوله وان كان) اي رب الحائط (قوله) اي الحائط (قوله لان له) اي رب الحائط (قوله عبيد او دواب) اي معدن نخدمة الحائط (قوله ولم يستعملهم) اي رب الحائط في غيره (قوله) اي رب الحائط (قوله عليه) اي رب الحائط (قوله شيء) اي ما انفقته الغاصب على الحائط (قوله عنده) اي المحتاج اليه

لو غصب من كرا باوانفق في قلفطته وورقته والتسه ثم اغتزل فيه غلة كثيرة فله اخذه مصلوحا بجميع غلته ولا غرم عليه فيما انفق الغاصب الا في الصاري والارجل والحبال وماله عن ان اخذ فله غاصب اخذه وان كان بموضع لا توجد فيه آتية ان لا يمتنع في جريه حتى يرد الى موضعه وما لا يوجد بالموضع الذي حمله اليه الا بمسقة فله به محقر في اخذ ذلك بقيته (و) له كرا (صيد شبكة) وشرك وريح وبيل وقوس وحبل وسيف فمضوية فصيد بحجور وعطف على ارض والمراد به هنا الاصطيد واما المصيد بها فهو الغاصب انما طاف وفي بعض النسخ وله صيد شبكة والضمير للغاصب والصيد بمعنى المصيد ويلزم عليها اشتيت مرجع ضمير لانه فيها تقدم راجع للمصوب منه وهذا راجع للغاصب ولا يستفاد من هذه النسخة ان على الغاصب كرا الشبكة وفي بعض النسخ لا صيد شبكة اي ليس للمصوب منه ما صيد بشبكة فهو للغاصب وعليه اجرهما ابن بشير ان كان المصوب آلة كسيف فلا خلاف ان الصيد للغاصب ومثل السيف الشبكة والحبال (وما) اي المال الذي (انفق) به الغاصب على المصوب كعلف الدابة المصوبة ومونة الرقيق المصوب وكسوته وسحق الارض المصوبة وعلاجها وحصد الزرع المصوب ودرسه وتذريته وسقى الشجر المصوب وعلاجه كائن (في الغلة) للمصوب لا يتعداها الى ذمة المصوب منه فان لم يكن للمصوب غلة او زادت النفقة عليها فلا رجوع للغاصب على المصوب منه هذا مذهب ابن القاسم في المدونة والموازية ثم رجع في الموازية الى انه لا شيء للغاصب من الغلة في النفقة واختاره ابن الموار المصنف الاول اظهر لان الغاصب وان ظلم لا يظلم ابن عرفة وعلى غرم الغاصب الغلة في رجوعه بالنفقة فيها طريقان النعمى في رجوعه بنفقة العبد والدابة والسقي والعلاج ثلاثة ابن القاسم في الموازية يرجع به ما لم يجاوز الغلة ثم قال لا يرجع به الحائط ان كان بحيث لو كان يدر به استاجر فهو كطعام العبد وان كان لا يستاجر له لان له عبيد او دواب ولم يستعملهم بعد غصب الحائط لم يكن عليه شيء وان كان عنده بعض ذلك رجع باجر ما يجز رب الحائط عنه من ذلك وان استعملهم رجعهم بعد غصب الحائط كان عليه اجر ما عمله الغاصب ما لم يجاوز الاجر الذي اخذه فيهم ولا يصح في الواضحة من تعدى على رجل فسقى له شجرة او حرق أرضه او حصده زرعه ثم سأل باجر ذلك ان كان رب هذه الاشياء ممن لا بد ان يستاجر عليها عليه اجرها وان كان يلى ذلك

اي رب الحائط (قوله ذلك) اي المحتاج اليه عمل الحائط (قوله يرجع) اي الغاصب على رب الحائط (قوله من ذلك) اي المحتاج اليه بيان ما (قوله وان استعملهم) اي عبيد الحائط ودوابه في غيره (قوله عليه) اي رب الحائط (قوله اجر ما عمله الغاصب) اي في الحائط (قوله ما لم يجاوز) اي اجر ما عمله الغاصب (قوله اخذه) اي رب الحائط (قوله فيهم) اي استعمل عبيد ودواب الحائط (قوله ثم سأل) اي المتعدى رب هذه الاشياء (قوله ذلك) اي العمل الذي تعدى به (قوله فعليه) اي رب الاشياء (قوله وان كان) اي رب الاشياء

(قوله ذلك) أي العمل (قوله الأقل) اسم ان (قوله هو) أي المصوب منه (قوله قلت) بضم تاء المتكلم ابن عرفة (قوله ثالث الاقوال) أي في مسألة الحائط (قوله اختياره) أي اللحي (قوله اختياره) أي ابن رشد (قوله لانه) أي قول أصبغ (قوله قولها) أي المدونة (قوله رجوع) صلة قول (قوله بما أنفق) صلة رجوع (قوله في الغلة) صلة رجوع (قوله قال) أي الصقلي (قوله وقاله) أي رجوع الغاصب بما أنفق وسقى وعالج ورعى في الغلة (قوله لاشئ له) أي الغاصب (قوله من ذلك) أي الذي أنفق الخ (قوله وان كان) أي اتفاقه الخ مباغاة في أنه لاشئ له (قوله قال) أي محمد (قوله اذ ليس) أي ما أنفق الخ (قوله ولا يقدر) أي الغاصب (قوله على أخذه) ٥٢٨ أي ما ترتب على اتفاقه (قوله ولا هو) أي ما ترتب على اتفاقه (قوله قلت) بضم تاء المتكلم ابن عرفة (قوله

بنفسه أو له من يلى ذلك فلا شئ عليه وأرى ان على المصوب منه الأقل من اجابة المثل فيما عمله الغاصب أو ما اجره هو به عبيده أو الغلة قلت الاظهر ان ثالث الاقوال هو اختياره كعد ابن رشد في كثير من المسائل اختياره قولاً ولا يصح جعل قول أصبغ ثالثاً لانه في غير مسألة غاصب لنص قوله تعدى مفسراً له بقوله فسقى الخ الصقلي لما ذكر قولها رجوع الغاصب بما أنفق وسقى وعالج ورعى في الغلة قال وقاله أشهب وقال ابن القاسم أيضاً لاشئ له من ذلك وان كان سبباً للغلة وأخذ به محمد قال اذ ليس بعين فاعمة ولا يقدر على أخذه ولا هو عمله قيمة بهد قلعه قلت وعزاء ابن رشد أيضاً لصحون وابن المباحثون (و) اذا كان لا انسان شئ مقوم سامه اشخاص بقدر واحد من الدنانير أو الدراهم وغصبه غاصب وأنفقه (هل) يلزم الغاصب الثمن الذي سامه الاشخاص (ان) كان (اعطاء) أي سام المصوب منه (ففيه) أي المصوب المقوم (متعدد) بضم الميم وكسر الدال الاولى (عطاء) أي عطاء واحداً كعشرة (ب) بضمين الغاصب المصوب (به) أي العطاء الواحد لا بقيته وهو قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه وقال يحضون بضمه بقيته (او) بضمه (بالا كثر منه) أي العطاء الواحد من المتعدد (ومن القيمة) وهو قول عيسى (تردد) من المتأخرين في قول عيسى هل هو خلاف اقول مالك ويحضون رضي الله تعالى عنهم فالاقوال ثلاثة أو هو تفسير لهم اقول مالك رضي الله تعالى عنه بالعطاء أي ان كان أكثر من القيمة فان كانت أكثر فيها كما قال يحضون وقول يحضون بالقيمة أي ان كانت أكثر من القيمة فان كانت أكثر فيها كما قال الامام فلا خلاف بينهما في المعنى واصل المسئلة سمع ابن القاسم مالك كارضى الله تعالى عنه ما في القيمة من تروق بسبعة فاعطاء غير واحد بها ثمان ثم استهلكها رجل فليضمن ما أعطى فيها ولا ينتظر الى قيمتها اذا كان عطاء قد توافوا عليه الناس ولو أراد البيع به باع لان هذا يعين القيمة وقال يحضون لا يلزمه الا القيمة وقال عيسى عليه الا كثر من الثمن او القيمة افاده تت ونحوه للعطاء فظاهر كلام العتيبي وابن يونس أيضاً ان المستهلك لا يضمن الا ما أعطى فيها سواء زاد على القيمة او نقص وكلام ابن رشد خلافه قال قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه لا ينتظر اقيمتها معناه ان كانت اقل فان كانت أكثر فيها اقول عيسى يضمن الا كثر مفسر لقول الامام مالك رضي الله تعالى عنه فاشار بالتردد لترددهم في فهم كلام مالك رضي الله تعالى عنه فلو قال وعن مالك

تاء المتكلم ابن عرفة (قوله وعزاه) أي عدم رجوع الغاصب بما أنفق في الغلة (قوله من الدنانير) بيان قدر (قوله وغصبه) أي المقوم (قوله وأنفق له) أي الغاصب المقوم (قوله لاشئ له) أي المقوم (قوله بفتح اللام) شئ بلا نون لاضافته (قوله لهما) أي تولى مالك ويحضون رضي الله تعالى عنهما (قوله ان كان) أي العطاء (قوله فان كانت) أي القيمة (قوله فيها) أي القيمة (قوله فيه) أي الثمن (قوله بينهما) أي مالك ويحضون رضي الله تعالى عنهما (قوله سمع ابن القاسم مالك رضي الله تعالى عنه) من إضافة المصدر لفاعله وتكمل عمله بنصب مفعوليه (قوله من شوق الخ) مفعول ثان لسمع (قوله فليضمن) أي المستهلك (قوله أعطى)

بضم فسكون فكسر (قوله فيها) أي السبعة (قوله ولا ينتظر) بضم فسكون ففتح (قوله اذا كان) رضي أي ما أعطى فيها (قوله توافوا) أي توافق (قوله ولو أراد) أي المالك (قوله به) أي ما أعطى فيها (قوله لان هذا) أي التوافق على عطاء ويحسب (قوله يعين) بضم فسكون ففتح (قوله لا يلزمه) أي المستهلك (قوله عليه) أي المستهلك (قوله زاد) أي المعطى بفتح الطاء (قوله أو نقص) أي المعطى (قوله قال) أي ابن رشد (قوله ان كانت) أي قيمتها (قوله اقل) أي عما أعطى فيها (قوله فان كانت) أي قيمتها (قوله أكثر) أي ما أعطى فيها (قوله فيها) أي القيمة (قوله فاشار) أي المستنف (قوله فلو قال) أي المستنف

(قوله فيه) اى المغصوب (قوله فيه) اى العطاء (قوله منه) اى العطاء (قوله له عليه) اى المغصوب منه (قوله الى رجوعه) اى الغاصب (قوله الى محله) اى العصب (قوله من الضرر) بيان ما (قوله له) اى المغصوب منه (قوله ذلك) اى المغصوب (قوله فان احتاج) اى المغصوب (قوله فيخير) اى المغصوب منه (قوله اخذه) اى المغصوب (قوله ان كان) اى المغصوب (قوله فليس له) اى المغصوب منه (قوله الا اخذه) اى الحيوان (قوله وفي غيره) اى الحيوان (قوله فيخير) اى المغصوب (قوله في موضعه) اى الغصب حال من قيمته (قوله الاول) اى من الاقوال الثلاثة التى أشار إليها ابن الحاجب (قوله ليس له) اى المغصوب (قوله اخذه) اى المغصوب مطلقا (قوله والثاني) اى من ٥٢٩ الاقوال (قوله فيخير له) اى المغصوب (قوله في اخذه) اى المغصوب مطلقا

(قوله واخذ قيمته) اى المغصوب مطلقا (قوله وظاهر) عطف على قول (قوله روايته) اى اصبح (قوله والثالث) اى من الاقوال الثلاثة (قوله بين الحيوان) اى فليس له (قوله والعرض) اى فيخير له (قوله بين اخذه واخذ قيمته) يوم غصبه (قوله ونسبه) اى الثالث (قوله بعد ذكره) اى الثالث (قوله وهذا) اى تعين الاخذ (قوله وبها) اى طريقة ابن رشد (قوله صدر بفتحان مثلاً) اى قوله (قوله في كون نقله) اى المغصوب (قوله فوئا) خبر كون مضافا لاسمه (قوله فيخير له) اى المغصوب (قوله يوم غصبه) حال من قيمته (قوله او غير فوت) عطف على فوئا (قوله غيره) اى الرقيق (قوله ليس له) اى

رضى الله تعالى عنه ان اعطى فيه متعدد عطاء فيه وهل على ظاهره او بالاكثر منه ومن القيمة تردد لكان واضحا والله اعلم (وان) غصب شخص مقوما واتقل للبلد آخر وتبعه المغصوب منه (ووجد) المغصوب منه (غاصبه) مصطحا (بغيره) اى المغصوب المقوم (و) (في غير محله) اى الغصب (قوله) اى المغصوب منه (تضمنه) اى الغاصب قيمة المغصوب ابن رشد اتنا قالما عليه في الصبر الى رجوعه الى محله من الضرر وله ان يصبر حتى يرجع الى محله ويلزم الغاصب او كيلة الرجوع معه لا قباض ذلك (و) (ان وجد) المغصوب منه الغاصب بغير محله والمغصوب المقوم (معه) اى الغاصب (أخذه) اى المغصوب المقوم من الغاصب عند ابن القاسم ظاهره حيوانا كان او عرضا لان نقله ليس فوئا وهذا (ان لم يحتج) المغصوب (لكبيره) كالدواب ووخش الرقيق فان احتاج لكبيره حل فيخير بين اخذه واخذ قيمته يوم غصبه ابن الحاجب فان وجده في غير مكانه فنالها لابن القاسم ان كان حيوانا فليس له الا اخذه وفي غيره فيخير بينه وبين قيمته في موضعه الموضح الا قول ليس له الا اخذه وهو قول محضون والثاني فيخير له في اخذه واخذ قيمته وهو قول اصبح وظاهر روايته عن اشهب والثالث الفرق بين الحيوان والعرض ونسبه المصنف لابن القاسم تبع لابن شاس قال في المقدمات بعد ذكره هذا في الحيوان الذى لا يحتاج الى الكرا عليه كالدواب ووخش الرقيق وأما الرقيق الذى يحتاج الى الكرا عليه فكحه كالعرض اه ونحوه لابن عبد السلام فالصنف مشى على قول ابن القاسم وهذه طريقة ابن رشد وبها صدر ابن عرفة فقال في كون نقله من بلد لاخر فوئا فيخير له في اخذه واخذ قيمته يوم غصبه او غير فوت فليس له الا اخذه ثالثا فوئا في العرض والرقيق لاني الحيوان غيره لا يصبح مع ظاهر سماع اشهب ومحضون وسماع ابن القاسم افاده طي ابن عرفة معروف المذهب ليس له جبره على رده لبلد الغصب والمغيرة من نقل خشية من عدن لبلد بما تدينار جبرنا نقلها على عودها محلها قال ولابن القاسم ان اخطأ مستاجر على حل شئ لبلد فحمله الى غيره فيخير له في اخذ قيمته في البلد الذى نقل منه واخذه بغير كراهة وقال اشهب واخذه بدون غرم اصبح له جبره على رده لما منه نقله واخذه مجانا الا ان يعلم ان ربه كان راغباً في وصوله فيلزمه كراهة مثله افاده نتق ابن حارث اتفقوا اذا غصبه عبدا او جارية ثم لقيه بها موضع آخر انه ليس له الا اخذ ذلك بعينه ولا تجب له قيمته ولا أن يأخذه برده

٦٧ من المغصوب (قوله جبره) اى الغاصب (قوله على رده) اى المغصوب (قوله جبر) يضم فكسر (قوله مستاجر) بفتح الجيم (قوله فحمله) اى المستاجر الشئ (قوله الى غيره) اى البلد الذى استؤجر على حمله اليه (قوله قيمته) اى المحمول (قوله نقل) يضم فكسر (قوله واخذه) اى المحمول (قوله بغير كراهة) الى البلد الذى استؤجر على حمله اليه من الحامل (قوله جبره) اى الحامل (قوله منه) صله نقله (قوله يعلم) يضم الياء (قوله ثم لقيه) اى المغصوب منه الغاصب (قوله بها) اى الذات المغصوبة (قوله بموضع آخر) صله لقيه وبأوه ظرفية (قوله أنه) اى الشأن (قوله ليس له) اى المغصوب منه (قوله ذلك) اى المغصوب (قوله ولا أن يأخذه) اى يلزم المغصوب منه الغاصب (قوله برده) اى المغصوب

(قوله فلو وجد) أي المصوب منه (قوله الغاصب خاصة) أي ليس معه المصوب (قوله له) أي المصوب منه (قوله تضمينه)  
 أي الغاصب قيمة المصوب (قوله قبله) بكسر الموحدة (قوله فاراد) أي المصوب منه (قوله ان يغرمه) أي الغاصب (قوله  
 لم يكن له) أي المصوب منه (قوله ذلك) أي تغريم الغاصب المثل أو القيمة (قوله النفل فوت) مبتدأ وخبره (قوله ليس له) أي  
 المصوب منه (قوله يسرق) بضم فسكون فتفتح (قوله فيجده) أي المسروق مع السارق (قوله قال) أي مالك رضي الله تعالى  
 عنه (قوله ليس له) أي المصوب ٥٣٠ أو المسروق منه (قوله بمثله) أي الطعام (قوله أراد) أي مالك رضي الله تعالى

إلى موضعه ابن الحاجب فلو وجد الغاصب خاصة فله تضمينه ابن عرفة قبله ابن عبد السلام  
 وابن هرون وقال النخعي ان لقي المصوب منه الغاصب بغير البلد الذي غصبه فيه يعني وليس  
 معه المصوب فاراد ان يغرمه المثل والقيمة لم يكن لذلك عند ابن القاسم اه وتقدم قول  
 ابن رشد النفل فوت في الرقيق والعروض دون الحيوان وقال الباسي روى ابن القاسم ليس  
 له الاخذ العبد والدواب ويخبر في البر والعروض في اخذ عينيها او قيمتها ابن يونس روى ابن  
 القاسم عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه ما في العروض والطعام والرقيق يسرق فيجده  
 ربه بغير بلده قال اما الطعام فليس له اخذه وانما له ان ياخذ الغاصب والسارق غنله في موضع  
 سرقته واما العبد والدواب فليس له اخذهم الا حيث وجدهم لا غير ذلك أراد ان لم يتغيروا  
 واما البر والعروض فربما يخبر بين اخذه واخذ قيمته بموضع سرقته وأشهب يخبره في الحيوان  
 والطعام أيضا (لا) خيار للمصوب منه (ان هزات) بفتح الهاء وضعتها وكسر الزاي أي رقت  
 (جارية) عند غاصبها ثم عادت لسيتمها فليس للمصوب منه الا اخذها (أو نسي عبد) مصوب  
 (صنعة) عند الغاصب (ثم عاد) العبد لمعلمها فليس له الا اخذه وتبع المصنف في هذا ابن  
 الحاجب وابن شاس وأنكر ابن عرفة معرفة ذلك في كتب المذهب فاقول المذهب فاقول المذهب فاقول المذهب  
 ق ابن شاس لو هزلت الجارية ثم سمعت أو نسي العبد الصفة ثم ذكرها حصل الجبر ابن عرفة  
 لا أعرف في المذهب نصا في هذا الا لابن شاس وابن الحاجب بل للفرزالي قال في وجيزه ولو  
 هزلت الجارية ثم سمعت أو نسي العبد الصنعة ثم ذكرها أو بطل صنعة الاناء ثم أعاد منه في  
 حصول الجبر وجهان ابن عرفة الاظهر أن الاناء لا يجبر بذلك ومثله الغصب عندى تجرى  
 على ما تقدم من الخلاف في المودع تعدى على الوديعة ثم يبيدها لحاله في المثل منها ومقتضى  
 قوله ما ان الهزل في الجارية فيوجب على الغاصب ضمانها ولم أقف عليه لغيرهما ومفهوم  
 قولها ومن غصب شاة فهرمت فهو فوت مع قولها في سلها الثاني ان هزال الجارية لغو بخلاف  
 هزال الدابة بخلاف ذلك (او خصاه) أي الغاصب المصوب (فلم ينقص) غنسه فليس له الا  
 اخذه وعدم نقصه صادق ببقائه بجماله وزيادته ومفهومه انه ان نقص يضمن نقصه نص على  
 المسائل الثلاث في الجواهر وزاد يعاقب غ هذا جزم ابن شاس وابن الحاجب والفرزالي في  
 رسم العربية من سماع عيسى من كتاب العيوب قال ابن القاسم من عدا على غلام نخصاه فزاد في  
 غنسه فانه يقوم على قدر ما نقص منه الخصة ابن رشد أراد ان الميرد تضمينه واختار حسبه  
 ومعنى قوله يقوم على قدر ما نقص منه الخصة أي ما نقص منه عند غير أهل الطول

عنه (قوله البر) بفتح الباء  
 واجماع الزاي (قوله اخذه)  
 أي المصوب أو المسروق  
 (قوله تضمينه)  
 فكسر مثقلا (قوله قال)  
 أي الفرزالي (قوله ولو هزلت  
 الجارية) أي المصوبة  
 (قوله أو نسي العبد) أي  
 المصوب (قوله أو بطل)  
 أي الغاصب (قوله صنعة  
 الاناء) أي النحاس مثلاً  
 (قوله أعاد مثله) أي  
 بصناعته (قوله عندى)  
 صله تجرى (قوله من الخلاف  
 في المودع) بفتح الدال الخ  
 بيان ما (قوله ثم يعيدها)  
 أي مثلها لمحل حفظها  
 (قوله منها) أي الوديعة  
 (قوله قولهما) أي ابن  
 شاس وابن الحاجب (قوله  
 ان الهزل) أي المستقر  
 (قوله عليه) أي ايجاب  
 هزال ضمانها على غاصبها  
 (قوله لغيرهما) أي ابن  
 شاس وابن الحاجب (قوله  
 قولها) أي المدونة (قوله  
 فهو) أي حرما (قوله في

سلها) أي المدونة (قوله لغو) أي غير مقبلة (قوله خلاف) خبر مفهوم (قوله ذلك) أي قولها ما ان هزال  
 الجارية فيوجب ضمانها على غاصبها (قوله ويعاقب) أي الغاصب بخصى العبد (قوله فانه) أي الغلام (قوله يقوم) بضم فتفتح  
 مثقلا (قوله أراد) أي ابن القاسم (قوله اذا الميرد) بضم فكسر أي ربه (قوله تضمينه) أي المتعدي (قوله واختار) أي ربه  
 (قوله حسبه) أي اخذ عبده (قوله الطول) بفتح الطاء أي الرفاهية

(قوله من الاعراب الخ) بيان غير أهل الطول (قوله ينظر) يضم فسكون فتفتح (قوله من الزيادة) بيان ما (قوله فيجعل) يضم فسكون فتفتح (قوله ذلك) اي الزائد في القيمة (قوله منها) اي القيمة مثلا قيمته غير مخصى عشرة وخصيصا عشرة ونزادها انحصار عشرة فتدب للعشر ين تكون نصفها فيغرم المتصدق نصف قيمته غير مخصى ٥٢١ حجة (قوله عليه) اي المتعدى (قوله

جميع قيمته) اسم يكون (قوله عليه) اي المتعدى على عبد (قوله في ذلك) اي المذكور ومن آمنة وجائزة ومنقلة وموضحة (قوله من قيمته) اي العبد (قوله بحساب) اي نسبة الجزء (قوله من دينه) اي الحر (قوله فلا غرم عليه) اي المتعدى (قوله ذلك) اي ثنى القرم عن المتعدى بالخصاء اذا زادت قيمته (قوله أنه) اي المتعدى (قوله اقتصر) اي خليل (قوله هنا) اي في هذا المختصر (قوله ابن عرفة) اي قال (قوله قيمته) اي قيمته غير مخصى وقيمه مخصى (قوله وان زاد) اي انحصار (قوله فيه) اي قيمة العبد (قوله نظر) يضم فكسر (قوله فان كان) اي التقص (قوله عشر) يضم العين اي جزأ من عشرة (قوله كان له) اي رب العبد (قوله أوله) بقعته ثقله (قوله على أنه) اي الشأن (قوله ان زاد) اي انحصار (قوله فيه) اي قيمة العبد (قوله انحصار) فاعل يتقص (قوله خمسة

من الاعراب وشبههم الذين لا رغبة لهم في انحصار وقال مصنفون معناه ان ينظر الى عبد دني يتقص من مثله انحصار فماتقص منه كان على الجاني على هذا الجني عليه ذلك الجز من قيمته وقد تأول بعض الناس ان المعنى في ذلك ان ينظر الى ما يقع من الزيادة في قيمته فيجعل ذلك نقصا ما منها يكون عليه غرمه وذلك بعيد لا وجه له في النظر والذي وجه النظر ان يكون عليه ان خصاء فقطع انقيسه وذكره جميع قيمته وان قطعها ما جيبها فقيمتها من تين كما يكون عليه في الحر اذا قطع ذكره مؤاتقيه ديتان قياسا على قول مالك رضي الله تعالى عنه في المأمومة والجاثقة والمنقلة والموضحة انه يكون عليه في ذلك كاه من قيمته بحساب الجز من دينه وقال ابن عبدوس اذا زاده انحصار فلا غرم عليه ولا يصح ذلك على المذهب وانما ياتي على قياس قول من قال انه لا شيء عليه في المأمومة والجاثقة وشبههما عمالا اتقصان فيه بعد برته ابن عبد السلام كلام ابن رشد في هذا الفصل حسن وقول ابن عبدوس هذا هو الذي حكاه ابن الحاجب زاد في التوضيح تعالى ابن شاس ومع هذا اقتصر عليه هنا ابن عرفة ومع ابن القاسم في كتاب الجنائيات من خصى عبد افتقصه ذلك فعليه ما بين قيمته بكر احده وان زاد فيه نظر الى ما يتقص من أوسط صنعه فيعمل عليه فان كان عشرة كان له عشر غنة ابن رشد اوله بعضهم هل أنه ان زاد انحصار في غنة الثلث فلي الجاني ثلث قيمته وان زاد فيه مثل غنة أو أكثر غرم جميع قيمته وهو بعيد في المعنى وان ساعد له اللفظ وانما معناه ان ينظر الى ما يتقص منه انحصار الذي زاد في قيمته كم كان يتقص منه لو لم يرغب فيه من أجل خصائه اذ لا شك في نقص انحصار بعض منافعه فاراد في الرواية أن ينظر الى ما تقص منه انحصار لو لم يرغب فيه لاجل خصائه وقال مصنفون ان زاد فيه نظر الى عبد دني يتقص مثله انحصار فيقال ما يتقصه ان لو اخصى فيقال خمسة فيغرم الجاني خمس قيمة العبد الجني عليه وفيه نظر لانه يتقص من قيمة العبد بالنيل الرابع أكثر مما يتقص من قيمة الوحش قما أولنا من قول مالك رضي الله تعالى عنه أصبح ولا ين عبدوس ان لم يتقصه فلا غرم على الجاني والذي أقول ان لم يتقصه فعلى الجاني جميع قيمته لان انحصار يقطع التسليم وفيه في الحر كمال الدين فيكون فيه في العبد كمال قيمته قياسا على موضحته ومنقلته ومأمومته ٥١ الخطأ يؤخذ مما هنا ان انحصار ليس مثله ولو كان مثله لمعتق على الغاصب وغرم له به قيمته كما قال في كتاب الغصب من الدونة ومن تعدى على عبد رجل فقفا عينه أو قطع له جراحة أو جرحتين فما كان من ذلك فسادا فاحشاحق لم يبق فيه كبير منفعة فانه يضمن قيمته ويعتق عليه وكذلك الامة ٥١ (او جلس) شخص (على قوب غيره في صلاة) وقام صاحب الثوب فانقطع فلا شيء على الجالس لانه مما تيم به البلوى ولا يجحد الناس من هذا في الصلوات والجالس قاله عبد الملك ومطرف وعليه فلا خصوصية لقوله في صلاة غ كذا لا بن يونس عن ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون زاد ابن عرفة وأخذ

بضم فسكون اي جز من خمسة (قوله لانه) اي انحصار (قوله ان لم يتقصه) اي انحصار العبد (قوله قطع التسليم) اي قطع التسليم (قوله فيه) اي العبد (قوله فانه) اي المتعدى (قوله عليه) اي المتعدى (قوله وعليه) اي التعديل (قوله بلوعوم البلوى في الجالس وعدم الخلوص منه فيها) (قوله وأخذ) يضم فكسر

(قوله من قواها) أي المدونة (قوله المصطدمين) أي على فرسين (قوله في مال الآخر) خبر ضمان (قوله ضمان الجالس على الثوب وحده) نائب فاعل أخذ (قوله وقاله) أي ضمان الجالس وحده الثوب (قوله منها) أي المدونة (قوله كونه) أي ضمان الثوب (قوله منها) أي الجالس عليه ولا يسهل لا تقطاعه بقوله ما (قوله وعمل المصنف) أي في توضيحه (قوله بان صاحب الخ) صلة عمل (قوله المباشر لقطعه) أي بقيامه والآخر جالس (قوله ثم قال) أي عب (قوله والفرق) أي بين الثوب والعمل (قوله ولو أنذر) أي الجامل ٥٣٢ الناس (قوله عدمه) أي الضمان (قوله معه) أي الانذار (قوله اسندت) بضم

من قواها ضمان موت فرس أحد المصطدمين في مال الآخر وحده ضمان الجالس على الثوب وحده وقاله بعض الموتين من عند نفسه لا يأخذ منها ولا يظهر كونه منها كحرم حبس صيدا لحرم قتلته عب وعمل المصنف عدم ضمان الجالس أيضا بان صاحب الثوب هو المباشر لقطعه والجالس تسبب سببا ضعيفا والمباشر يقدم على ذي السبب الضعيف بخلاف السبب القوي فيضمنان معا كما سيقول والتسبب مع المباشر ككركره ومكره ثم قال وهذا بخلاف من وطئ على نعل غير عتيق صاحب النعل فأنقطع فيضمن الواطئ قيمة المقطوعة وارش نقص الأخرى فيما يظهر والتسرق ان الله لا يؤمنها يطالب الاجتماع فيمخلاف الطريق ولا سق له في من اجتهاده ومثل وطء الذئب قطع حامل حطب ثياب مار بطريق كما في المدونة وشرحها وظاهره ولو أنذر وينبغي عدمه كذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه ومثل مسئلة المصنف في عدم الضمان فتح باب أسندت له جرة زيت مثلا فانكسرت فقد نفى الضمان عنه ابن رشد فقال لم اذ كرفيه فصلا احد ويجري فيه على أصولهم قولان تضمن اتفاق وعدمه وبه كنت اقضي ابن عرفة ونقل ابن سهل عن ابن ابي زعبل مانصه روى عن مالك رضي الله تعالى عنه في رجل وضع جرة هذا باب رجل ففتح الرجل بابه ولا علم له بالجرة وقد كان مباحا له وغير ممنوع ان يفتح بابه ويتصرف فيه فانكسرت الجرة فضمنه مالك رضي الله تعالى عنه ليس هو في نفس مسئلة ابن رشد لان قوله هذا باب رجل مع قوله أخيرا ان يفتح بابه ويتصرف فيه ظاهر في أن الجرة لم توضع على خشب الباب بل بقربه ولذا قال ابن رشد لم اعرف فيها نصا وقرق بعض الشيوخ بين فتح الباب المعهود فقه فلا يضمن وبين فتح المعهود عدم فقه فيضمن قلت ولا يخرج على موت الصيد من رؤية المحرم لانه حق لله تعالى الشعبي من أتقى بغرم مالا يجب فقضى به غرمه قاله اصبح بن خليل اه عب اختار ابن أبي زيد الضمان في مسئلة ابن رشد وهو ظاهر لان الخطا والعمد سواء في أموال الناس البتة ان ذكر أبو الحسن مسئلة ابن رشد وحكي فيها قولين منصوصين ونسبهما لابن سهل ثم قال وظاهر كلام ابن رشد انه لم يقف على ما حكاه ابن سهل ويحتمل انه وقف عليه ثم لم يذكره الآن اه والظاهر مالا في الحسن وانهم اساءوا والله أعلم ويدل له ما ذكره عن ابن أبي زيد ونقله الواثق ونسبه سئل أبو محمد بن أبي زيد عن الفرق بين الذي جعل جرة على باب رجل ففتح الباب فانكسرت الجرة فيضمنها الفاتح وبين من يفتنور في داره منزله فاحترق منه الدار ويوت الجيران فلا يضمن حسنها في كتاب الدور وكل منهما فعل ما يجوز له فعله من فتح الباب وايقاد التنور فقال الفرق ان فاتح

فكون فكسر (قوله فيه) أي الضمان (قوله قولان) فاعل يجري (قوله وعدمه) أي تضمنه عطف عليه (قوله وبه) أي عدم ضمانه صلة أتقى (قوله روى) بضم فكسر (قوله حذاء) بكسر الحاء المهملة أي قبالة (قوله باب رجل) أي مغلق (قوله ولا علم له بالجرة) حال (قوله وقد كان) أي فتح بابه (قوله فضمنه) بفتحات متعلا أي فاتح الباب (قوله ليس هو) أي نقل ابن سهل خبره (قوله في نفس مسئلة ابن رشد) أي فلا معارضة بينهما (قوله ظاهر) خبر ان (قوله لم توضع على خشب الباب) أي في نقل ابن سهل (قوله ولذا) أي كونه ظاهرا في ان الجرة لم توضع على خشب الباب علة قال (قوله وسرق) بفتحات مخففة (قوله قلت) بضم تاء المتكلم ابن عرفة (قوله من رؤية المحرم) من إضافة المصدر لقوله

بعد حذف فاعله أي الصيد يعني ان الصيد اذا رأى محرما ففزع من رؤيته ففات فجرأوه على المحرم (قوله لانه) أي جراه الصيد حق لله تعالى له لا يخرج (قوله فقضى به) بضم فكسر (قوله غرمه) جواب من أو خبره (قوله ونسبهما) أي أبو الحسن القولين (قوله ثم قال) أي أبو الحسن (قوله منه) أي التنور (قوله منها) أي فاتح الباب وبأى التنور (قوله من فتح الباب وايقاد التنور) بيان ما (قوله فقال) أي أبو محمد عطف على سئل أبو محمد



(قوله فهو) أي قاطع الباب (قوله فيه) أي أول فعله (قوله منها) أي المدونة (قوله إذا علم) أي ناصب الشبكة (قوله أنه) أي الشان (قوله ما عرفاه) أي اللص والسارق المال (قوله وضمنه) بفتح واو وضم نون (قوله وقد بحث) أي الغاصب (قوله فضمنه) بفتح فاء وضم نون (قوله ولم يضمنه) بضم واو وضم نون (قوله ففكسر مثلاً أي الدال ٥٢٣) (قوله وهو) أي الآ في باسمائهم

ومواضعهم (قوله فإراه)

بضم الهمزة في باسمائهم

ومواضعهم (قوله لما)

بضم اللام (قوله

غرمهم) بفتح غاء وضم نون (قوله

أي السلطان (قوله مع

العقوبة الموجبة) أي

للا في باسمائهم ومواضعهم

صلة ضامنا (قوله فقتله)

أي الصيد (قوله فليهما)

أي الدال والقاتل (قوله

الخلاص) تابع ذاء على صلة

تجري (قوله بقول) صلة

متسبب (قوله طيبا) أي

هذا اللفظ معقول قال

(قوله وكثير) أي اخبار

مصدر مضاف لقوله (قوله

من علم) أي الانامكسور

فاعل خبر (قوله بأنه) أي

الانامكسور خبر (قوله عنه)

أي الظالم (قوله قولان)

مبتدا خبره في ضمان

المتسبب (قوله كقول) بفتح

اللام مثني بلا فون لا ضافته

(قوله من دل محرم ما على

صيد) مفعول لزوم المضاف

لنأعله (قوله فقتله) أي

المحرم الصيد (قوله على

أنه) أي دال اللص (قوله

أنه) أي الدال (قوله ولو

الباب كان فتحه له وجنابته على الجرة في قور واحد فهو مباشر لكسر هاو الباني أول فعله جائز ولا جنابة فيه وانما نشأت بعد ذلك فليس بمباشر فافترا الواو غنى لم ينف ابن رشد على كلام ابن أبي زيد وقد ذكره ابن سهل رواية عن مالك رضي الله تعالى عنه ابن عرفة في حريم البئر منهم من أرسل في أرضه ماء وأرأف وصل لأرض جاره فافسد زرعها فان كانت أرض جاره بعيدة يؤمن ان يصل إليها ذلك فحمايت النار برمح أو غيره فاحرق فلا شيء عليه وان لم يؤمن ذلك لقربها فهو ضامن وكذا الماء وما قتل النار من نفس فعلى عاقلة مرسلا ومثله الشيخ عن ابن القاسم في المجموعة المازري من نصب شبكة لحز غنمه من الذبقات فيها انسان ضمنه معناه اذا علم انه لا يكاد يسلم من المرور عليها آدمي اه (أودل اصا) بكسر اللام وشدة الصاد المهملة أي سارقا على مال فسرقة أو دل غاصبا على مال فغصبه ولو لا دلالة ما عرفاه فلا يضمنه الدال أبو محمد وضمنه بعض أصحابنا ق أبو محمد من أخبر بمطمر رجل سارقا وأخبر به غاصبا وقد بحث عن مطمره أو ماله فدل عليه رجل ولو لا دلالة ما عرفوه فضمنه بعض متأخري أصحابنا ولم يضمنه بعضهم أبو محمد وأما الرجل يأتي السلطان باسمه يقوم ومواضعهم وهو يعلم ان الذي يظلمهم به السلطان ظلم فينا لهم بسبب تعرضه عنهم غرم أو عقوبة فأراه ضامنا لما غرمهم مع العقوبة الموجبة ابن يونس أشبه اذا دل محرم محرما على صيد فقتله المدلول عليه فعليه ما الجزا جميعا وابن القاسم قال لاجرا على الدال فعلى هذا الخلاف تجرى مسائل الدال فيما ذكرنا المازري في ضمان المتسبب بقول كصير في قال فيما علمه زانقا طيبا وكثير عن أراد صب زيت في اناء من علمه مكسورا بأنه صحيح وكذا الدال ظالم على مال اخفاه به عنه قولان كقول ابن القاسم وأشبه في لزوم الجزا من دل محرم ما على صيد فقتله بدلالته الخطا انظر كيف مشى هنا على انه لا يضمن مع ان الذي جرم به ابن رشد انه يضمن ولو أكره على ذلك وهو الذي اختاره أبو محمد كما سيأتي ولعل المصنف مشى على هذا القول هنا لانه يفهم من كلام ابن يونس انه الجاري على مذهب ابن القاسم في دلالة المحرم على الصيد وأصل المسئلة في النوادر وتقل فيها القولين بالتضمن وعدمه ثم قال بعدهما قال أبو محمد وانا أقول بتضمنه لان ذلك من وجه التعرير وكذا نقل البرزلي عن ابن أبي زيد انه أفتى بالضمن (أو) غصب مصوغا وكسره (وأعاد) الغاصب شيئا (مصوغا) بعد كسره (على حاله) الذي كان عليه فلا شيء عليه عند ابن القاسم واشبه وقال محمد يضمن قيمته بمجرد كسره واستظهر ق ابن يونس الصواب فيمن كسر حلما اعتصبه ثم رده على هيئته ان عليه قيمته لان هذه الصباغة غير تلك فكأنه أفتى الحلي فعليه قيمته يوم أفتاه قاله ابن المواز وقال أشبه لا تلزمه قيمته ويأخذه ربه (و) ان أعاده (على غيرها) أي حاله الاول (فقيته) أي المصوغ يضمنها غاصبه ق ابن المواز ان صاغه على غير هيئته فلا يأخذه ربه وليس له الاخذ بقيته يوم غصبه وشبه في لزوم القيمة فقال (ككسره) أي المصوغ

اكره بضم الهمزة (قوله على ذلك) أي المذ كوروهي الدلالة (قوله وهو) أي ضمان الدال (قوله هذا القول) أي عدم ضمان الدال (قوله لانه) أي الشان (قوله أنه) أي عدم ضمان الدال (قوله بعدهما) أي القولين (قوله بتضمنه) أي الدال (قوله بالضمن) أي على الدال (قوله واستظهر) بضم التاء وكسر الهاء أي قول محمد (قوله فكأنه) بفتح كاء (قوله مثقلا

(قوله غاصبه) فاعل كسر المضاف لفعوله (قوله فتنازعه) أى الغاصب (قوله الى هذا) أى لزوم قيمته الغاصب بكسره بلا إعادة صلة ترجع (قوله وقال) أى ابن القاسم (قوله المستوفى) بفتح القاء (قوله منفعتها) نائب فاعل مستوفى (قوله فانه خدمت) أى الدار (قوله من غير فعله) أى المتعدى (قوله فلا يضمن) أى المتعدى (قوله وما لكه باشر) أى والمباشر يقدم على التسبب (قوله عنه) أى غاصبه (قوله وأكله) أى المصوب منه (قوله فى غيبته) أى غاصبه تنازع فيه دخل وأكل (قوله بجاله) أى الطعام (قوله أكرهه) أى الغاصب المالك (قوله على أكله) أى الطعام المصوب (قوله لبرئ) أى الغاصب من ضمانه (قوله ما أكله) أى المصوب منه ٥٣٤ (قوله لغيره) أى ابن شاس (قوله من ذلك) أى المأكل صلة يحاسب بيان ما بعده

غاصبه ولم يصغه على هيئته ولا على غيرها فتنازعه قيمته يوم غصبه الى هذا رجع ابن القاسم وقال قبله يفرم قيمة صياغته وقال اشبه يلزمه صوغه على حاله فان لم يكن فعله قيمته (أو غصب) أى قصد الغاصب باستيلائه على الشيء قهرًا تعدياً (منفعة) أى استيفاء ما لا تملك الذات (فتلفت الذات) المستوفى منها منفعتها فلا يضمن المتعدى ق ابن الموارز ابن القاسم من سكن دار غاصبها للسكنى مثل ما سكن السود حين دخلوا فانه خدمت من غير فعله فلا يضمن الا قيمة السكنى الا ان تهدم من فعله أو ما لو غصب رقبه الدار فانه خدمت ضمن ما تهدم وكرا ما سكن وقاله اصبح (أو أكله) أى الطعام المصوب (ماله) أى المصوب منه بان قدمه غاصبه (ضيافته) فأكله غير عالم بأنه طعامه المصوب منه فلا شيء على غاصبه لانه تسبب وما لكه باشر وأحرى ان علم المالك حين أكله انه طعامه المصوب منه ولو اسقط قوله ضيافته لشمّل أكله مكرها من غاصبه وأكله خفية عنه بان دخل المالك دار الغاصب وأكله فى غيبته فلا يضمنه غاصبه قاله فى الذخيرة ق ابن شاس لو قدم الغاصب الطعام لماله كرهه فأكله مع الجهل بجاله فان الغاصب مبرأ من ضمانه بل لو أكرهه على أكله لبرئ ابن عرفه ما أكله طائعا فلم اعرفه لغيره والجارى على المذهب ان لا يحاسب المصوب منه من ذلك الا بما يقضى عليه لو اطعمه من ماله ما ليس بسرف فى حق الآكل واما أكله مكرها فهو كمن اكرهه رجلا على اكل مال وقد تقدم وما أدرى من اين نقل ابن شاس هذين الفرعين (او نقصت) قيمة المصوب (لا تغير) السوق أى القيمة والمصوب باق بجاله فلا شيء على غاصبه ق فيها ما اعتصبه غاصب فادركه ربه بعينه لم يتغير فى بدنه فليس له غيره ولا ينظر الى نقص قيمته باختلاف سوقه طال زمان ذلك ستن او كان ساعة واحدة وانما ينظر الى تغير بدنه قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه وهو بخلاف المتعدى فى حبس الدابة من مكره واستعير باق بها احسن حال اقربها خيرا فى اخذ الكراء ونقصه القيمة يوم التعدى لانه حبسها عن أسواقها الا فى الحبس اليسير الذى لا يتغير فى مثله سوقا ويدن ابن القاسم ما أصله الامانة فتعدى فيه باكره او مكره كسب من ودعة او عارية أو كراهه هذا سبيله وهو بخلاف

(قوله عليه) أى المصوب منه (قوله لو اطعمه) أى الغاصب المصوب منه (قوله من ماله) أى المصوب منه بيان ما بعده (قوله ما ليس بسرف) مقعول ثان لا طعم (قوله الا كل) بدل الهمز وكسر الكاف (قوله ما أكله) أى المصوب منه طعامه المصوب (قوله فهو) أى اكرهه على أكله (قوله وقد تقدم) أى ان الغرم على المكره بالفتح فان اعدم فعلى المكره بالكسر (قوله الى القيمة) أى لمثل المصوب فلا مصادرة (قوله باق بجاله) أى بحسب ذاته فلا تنافي (قوله فيها) أى المدونة (قوله فادركه) أى المصوب (قوله بعينه) أى المصوب (قوله لم يتغير) أى المصوب (قوله فليس

له) أى ربه (قوله لغيره) أى المصوب (قوله ولا ينظر) بضم فسكون ففتح (قوله ذلك) أى المصوب الغاصب

عند الغاصب (قوله بدنه) أى المصوب (قوله وهو) أى الغاصب (قوله حبس) أى تأخير (قوله من مكره واستعير) بيان المتعدى (قوله باق) أى المستعير والمكترى (قوله بها) أى الدابة بعد حبسها (قوله أحسن حالا) أى من حالها قبل اكرهاتها واستعارتها (قوله الكراء) أى للمدة حبسها (قوله أو نقصه) أى مكرهها أو مستعيرها (قوله لانه) أى مكرهها أو مستعيرها (قوله ما) اسم موصول مبتدأ (قوله أصله الامانة) صلة ما (قوله فتعدى) أى حائزه (قوله فيه) أى ما أصله الامانة (قوله باكره) أى لغيره صلة تعدى (قوله من ودعة الخ) بيان ما (قوله فهذا) أى تخيير ربه بين اخذ قيمته أو كراهه بحسبه عن سوقه (قوله سبيله) أى حكمه خبر هذا والجملة خبر ما (قوله وهو) أى المتعدى بالحبس عن السوق

(قوله بينهما) أي المتعدى والغاصب (قوله في هذا الوجه) أي الضمان بالحبس عن السوق (قوله وكما كان) أي الغاصب (قوله في النقص اليسير) أي في بدن المقتصوب (قوله يجب أن يضمن) أي الغاصب (قوله فيها) أي مال (قوله بينهما) أي الغاصب والمتعدى (قوله خوفه) أي ابن القاسم (قوله من دواب الخ) بيان ما (قوله وسرق) عطف على اغتصب (قوله وطال الخ) عطف على اغتصب أو حال من مفعوله (قوله يده) أي غاصبه أو سارقه (قوله فليس له به) أي المقتصوب الخ خبر ما (قوله أن يلزمه) بضم فسكون فمكسر أي الغاصب أو السارق (قوله قيمته) أي المقتصوب أو المسروق (قوله إذا كان) أي المقتصوب أو المسروق (قوله ولا ينتظر) بضم فسكون ففتح (قوله فيخير بها) أي الدابة بين كرائها وقيمتها (قوله ثم قال) أي ابن رشد (قوله فيخير بها) أي بين كرائها وقيمتها (قوله وليبين) عطف على ليسين (قوله أنه) أي هذا الفعل ٥٣٥ (قوله ذلك) أي التخيير بينهما وبين قيمتها (قوله كالمستأجر) مثال للمتعدى

(قوله ونحوه) أي المستأجر  
كالمستعير والمودع بالفتح  
(قوله وليس مقصوده) أي  
المصنف (قوله فليس) أي  
قوله أو رجوع به من سفر  
ولو بعد (قوله لما تقدم)  
أي قوله وغلة مستعمل  
(قوله ومن حله) أي أو رجوع  
بها من سفر ولو بعد (قوله  
يحتاج أن يقدم ما تقدم)  
أي وغلة مستعمل (قوله  
بذلك) أي بخير الزقيا  
والدواب (قوله ابن الحاجب)  
أي قال (قوله فلا يلزم)  
بضم فسكون ففتح (قوله  
سواها) أي الدابة (قوله  
وفي الجميع) أي الغاصب  
والمكترى والمستعير  
(قوله قولان) أي قول  
بخصمير بها بين أخذها

الغاصب ابن يونس القياس أن لا فرق بينهما في هذا الوجه ولا يكون الغاصب أحسن حالا من المتعدى وكما كان يضمن في النقص اليسير فكذلك يجب أن يضمن في نقص السوق وقد فحوا ابن القاسم إلى المساواة بينهما ما لا خوفه مخالفة الإمام مالك رضي الله تعالى عنه (أو) غضب دابة وسافر بها (رجع) الغاصب (بها) أي الدابة (من سفر) ولم تتغير عن حالها الذي غضبها وهي به فلا تثنى لربها من قيمتها ولا كرائها أن قصر السقربل (ولو بعد) بضم العين أي طال أقاده تبت في ابن القاسم ما اغتصب من دواب أو رقيق أو سرق وطال مكثه يده فليس له به أن يلزمه قيمته إذا كان على حاله ولا ينتظر إلى تغير سوقه بخلاف المكترى والمستعير تعدى المسافة تعدى ما بعد إخصمير بها ونقله ابن رشد ثم قال وحكي عن أبي حبيب عن مطرف وابن الماجشون وأبيخ أن سافر غاصب الدابة سفر بعيدا ثم ردها بحالها خسر بها ابن الماجشون أمر المكترى والغاصب واحد الخط قوله أو رجوع بها من سفر ولو بعد هذا داخل تحت قوله وغلة مستعمل واتخاذ كرهنا لبيان أن هذا الفعل من الغاصب ليس بقوت بوجوب تخيير ربها فيها وفي قيمتها وليبين أنه يوجب ذلك من المتعدى كالمستأجر ونحوه وليس مقصود ما نه لا كرا على الغاصب فليس ما رضاء لما تقدم ومن حله على نقي الكرا عن الغاصب كما هو مذهب المدونة يحتاج أن يقدم ما تقدم بذلك ابن الحاجب لما عده بعض ما يكون فوتا بوجوب تخيير رب السلعة فيها وفي قيمتها ما نه ولورجوع بالدابة من سفر بعيد بها فلا يلزم سواها عند ابن القاسم بخلاف تعدى المكترى والمستعير وفي الجميع قولان ابن عبد السلام ستاق مسئلة المدونة التي ذكرها المصنف بعد هذا وأشار إلى قوله فإن استغل أو استعمل الخ ابن عبد السلام هذا الحصر الذي أعطاه كلام المصنف حيث قال لم يلزم سواها يحتمل أن يبقى على ظاهره فلا يكون على الغاصب كراه في سفره على الدابة ويحتمل أنه أراد نقي قيمة الدابة التي يخسر فيها رب الدابة في التعدى لا كرائها اهـ ولما ذكر ابن الحاجب الأقوال في الغلة قال في كلامه

وكراه استعمالها تعديا وبين تركها وأخذ قيمتها يوم التعدى عليها (قوله مسئلة المدونة) أي قولها وما اغتصب أو سرق من دواب أو رقيق فاستعملها شهرا وطال مكثها يده أو أكرها وقبض كراهها فلا تثنى عليه في ذلك من كرائها وأعمال ربها عين شبه وليس له أن يلزمه قيمتها إذا كانت على حاله لم تتغير في بدن ولا يتطرق إلى تغير سوق (قوله وأشار) أي ابن عبد السلام بقوله وستاق مسئلة المدونة الخ (قوله إلى قوله) أي ابن الحاجب (قوله فإن استغل أو استعمل الخ) أي ضمن على المشهور وروى الألف الصبيد والدواب وروى لا يضمن مطلقا انص ابن الحاجب (قوله المصنف) أي ابن الحاجب (قوله حيث قال) أي ابن الحاجب (قوله يحتمل أن يبقى) أي الحصر الخ خبر هذا (قوله ويحتمل) أي الحصر (قوله أنه) أي ابن الحاجب (قوله أراد) أي ابن الحاجب أي بالحصر (قوله لا كرائها) عطف على قيمة (قوله اهـ) أي كلام ابن عبد السلام (قوله قال) أي ابن عبد السلام (قوله في كلامه) أي ابن الحاجب

(قوله هنا) حال من كلامه أى قوله ولورجع بالداية من سفر بعيد بها فلا يلزم سواها (قوله وأما المصنف) أى خليل (قوله  
اولاً) بشد الواو (قوله وهو) أى المشهور (قوله فيحمل كلامه) أى خليل (قوله هنا) أى اورجج بهامن سفر ولو بعد (قوله  
على نقي الضمان) أى لذات الداية بغرم قيمتها على نقي غرم كرائم اليوافق كلامه اولاً (قوله الا ان يحمل كلامه الاول) أى وله  
غلة مستعمل (قوله على مذهب المدونة) أى عدم ضمان الغاصب غلة الرقيق والدواب (قوله ويقيده) أى كلامه الاول بغير  
الرقيق والدواب (قوله فيصح) أى حل اورجج بهامن سفر على نقي كرائم أيضاً (قوله تقريرت) أى اورجج بهامن سفر  
بنقي الضمان والكرام (قوله نعميه) ٥٣٦ أى تت (قوله فى قوله) أى خليل (قوله وله غلة مستعمل) يجعله شاملاً

هنا يحتمل وأما المصنف فلم يذكر اولاً الا المشهور وهو ضمان غلة المغصوب المستعمل مطلقاً  
فيحمل كلامه هنا على نقي الضمان الا ان يحمل كلامه الاول على مذهب المدونة ويقيده فيصح  
واقفه أعلم طئي تقرير تت يتناقض تعميمه في قوله وله غلة مستعمل والجواب ان ما ذكره  
هنا هو مذهب المدونة قفياً وما اعتصب أو سرق من دواب أو رقيق فاستعملها شهر أو طال  
مكثها بيده أو كراها وقبض كراهها فلا شيء عليه في ذلك من كرائمها وانما لم يها عين شيء وليس  
له ان يلزمه قيمتها اذا كانت على حالها لم تتغير في بدن ولا تنظر الى تغير سوق وما قدمه من التعميم  
هو ما شهروه ابن الحاجب والمازرى وصاحب المعين وقال ابن عبد السلام هو الصحيح وان كان  
خلاف مذهب المدونة لان مذهبها انه لا يرد غلة الرقيق والدواب بخلاف الدور والارضين  
والابل والغنم ولك ان تخص قوله وله غلة مستعمل بغير الدواب والرقيق فيكون جارياً على  
مذهبها في الموضوعين وتقرير تت في الموضوعين تبين فيه الشارح وأصله للتوضيح في قول ابن  
الحاجب ولورجع بالداية من سفر بعيد بها فلا يلزم سواها عند ابن القاسم وأما تقرير الخطأ  
لقوله اورجج بهامن سفرانه بين به ان هذا الفعل ليس بقوت يوجب خياراً بهم افيها وفي قيمتها  
وليس مقصوده انه لا كراهة على الغاصب فيعيد عن سياق المصنف لانه قصد محاذاة المدونة  
بدليل تشبيهه بالسارق بدليل ذكر الكراهة في المستأجر ونحوه فافاد ان مراده نفي الكراهة في  
الغاصب فهو كقولها عقب ما قدمناه عنها ولم يكن على الغاصب والسارق كراهة ما ركب من  
الدواب بخلاف ما سكن من الريع أو زرع وأما المكتري أو المستعير يتعدى المسانعة تعدياً بعيداً  
أو يحبسها اياماً كثيرة ولم يركبها ثم يرد بها بها فافهم انما يرد بها بها فافهم انما يرد بها بها فافهم  
مع كراهية اياها بعد المسافة وله في الوجهين على المكتري الكراهة الاول والسارق او  
الغاصب ليس عليه في مثل هذا قيمة ولا كراهة اذا ردها بها فافهم انما يرد بها بها فافهم انما يرد بها بها فافهم  
على السارق كراهة كونه اياها او اضعف قيمة اذا حبسها عن أسواقها كالمكتري ولكن أخذ  
فيها بقول مالك رضي الله تعالى عنه ونصها تعلم ما في قوله وله في تعدى كستاجر الخ من الاجمال  
وقد تولى تفصيله الخطاب ووج وشبه في نقي الضمان فقال (كسارق) داية سافر بها ورجعت  
بهاها فليس لربها الا أخذها ولو تغير سوقها أو طال حبسها على مذهب المدونة (وله) أى  
المالك (في تعدى كستاجر) بكسر الجيم داية المسافة التي استأجرها لها والجل كذلك

لرقيق والدواب وغيرهما  
(قوله والجواب) أى عن  
التناقض (قوله ما ذكره)  
أى خليل (قوله هنا) أى  
اورجج بهالخ (قوله مذهب  
المدونة) أى وما ذكره اولاً  
بقوله وله غلة مستعمل  
هو المشهور (قوله من  
دواب ورقيق) بيان ما  
(قوله وليس له) أى ربه  
(قوله أن يلزمه) أى  
(قوله الغاصب أو السارق  
من التعميم) أى بقوله  
وله غلة مستعمل بيان ما  
(قوله وان كان خلاف  
مذهب المدونة) حال (قوله  
انه) أى الغاصب (قوله  
فيكون) أى المصنف  
(قوله انه) أى المصنف  
(قوله يبين) بفتحات مثقلاً  
(قوله وليس مقصوده) أى  
المصنف (قوله انه) أى  
ربه (قوله فيعيد الخ)  
جواب أما (قوله لانه)  
أى المصنف (قوله بدليل

تشبيهه) أى الغاصب صلة قصد الخ وإضافة دليل للبيان أى في غرم الغلة (قوله بدليل ذكر الكراهة) هذا وادخلت  
دليل التشبيه بالسارق في نقي غرم الغلة (قوله فافاد أن مراده) أى المصنف باورجج بهامن سفر ولو بعد (قوله فهو) أى اورجج  
بهامن سفر (قوله ولم يكن) الاولى ولا يكون (قوله من الدواب) بيان ما (قوله أو زرع) أى من الارض (قوله ولم يركبها) حال (قوله  
وله) أى ربه (قوله في الوجهين) أى أخذ قيمتها يوم التعدى وأخذها مع كراهية حبسها (قوله ونصها) صلة تعلم (قوله من الاجمال)  
بيان ما (قوله المسافة) مفعول متعدى المضاف لشاعله (قوله والجل) عطف على المسافة (قوله كذلك) أى الذي استأجره

(قوله لها) تنازع فيه مستاجر ومستعار (قوله او الحمل) عطف على المسافة (قوله كذلك) أي المستعار له أو المستاجر له (قوله الدابة) تفسير لفاعل سلت المستقر فيه (قوله ربحها) تفسير لنائب فاعل خير المستقر فيه (قوله في كراهته) أي أخذها (قوله معها) أي الدابة (قوله وفي قيمتها) أي أخذها (قوله ثم يردّها) أي الدابة (قوله ان شاء) أي ربحها (قوله بعد المسافة) أي المكثرة والمعاراة لهاصلة حبس (قوله وان شاء) أي ربحها (قوله بخلاف السارق والغاصب) أي الدابة أو رقيق سافر بها ورجع بها بحالها فليس لربها الا أخذها بعينها بلا كراه (قوله فاما) بكسر الهمزة وشدة الميم (قوله ضمنه) بفتح تاء مثقلا أي ربحها مكثرا أو مستعيرها (قوله عليه) أي المكسب أو المستعير (قوله وله) أي ربحها (قوله مثل البريد واليوم) ٥٢٧ تأمله مع قوله اولاصلا فله اراد ميلا في مسافة قصيرة جدا

وادخلت المكاف المستعير (كراه الزائد) على المسافة المستاجر أو المستعار لها والحمل كذلك (ان سلت) الدابة على المشهور (والا) أي وان لم تسلم (خير) بضم الخاء المججمة وكسر القمية مشددة ربحها (في) كراهته (أي الزائد معها) (وفي قيمتها) أي الدابة معتبرة (وقته) أي التعدي في ابن القاسم في المكثري والمستعير تعدي ثم يردّها بحالها ان ربحها بخير ان شاء أخذها مع كراه حيسه اياها بعد المسافة وان شاء أخذ قيمتها يوم التعدي بخلاف السارق والغاصب وفيها لابن القاسم وان زاد مكثري الدابة أو مستعيرها في المسافة ميلا أو أكثر فغطت ضمن وخير ربحها فاما ضمنه قيمتها يوم التعدي ولا كراه في الزيادة وأخذ منه كراه الزيادة ولا قيمة عليه وله على المكثري الكراه الاول بكل حال ولوردها بحالها والزيادة قيسير تمثل البريد واليوم وشبهه فلا يلزمه قيمتها وانما له كراه الزيادة ٥١ فقوله وله في تعدي كاستاجر كراه الزائد ان سلت عن يه الزائد اليسير (وان تعيب) بفتح تاء مثقلا أي المصوب المقوم بسماء وهو في حوزة غاصبه ان كثر عيبه بل (وان قل) عيبه على المشهور من مذهب المدونة ومثل للعيب القليل بقوله (ككسر) أي انكسار وارتياء (نهد بها) بفتح النون وسكون الهاء مفتوحة كذلك حذف نونه لاضافته أي ثدي الجارية وكانت حين غصها قائمتها (أو جنى هو) أي الغاصب (أو جنى) (أجنبي) على المصوب وجواب ان تعيب قوله (خير) بضم الخاء المججمة وكسر التحتية مثقلا المالك (فيه) أي المصوب وفيه اجمال وتقصي له انه في الصورة الاولى وهو تعيبه بسماء ويخير بين أخذ المصوب بلا ارض لعيبه وتركه وأخذ قيمته يوم غصبه قال فيها وما اصاب السلعة يد غاصبها من عيب قل أو كثر بامر من الله عز وجل فربما يخير في أخذها معيبة أو أخذ قيمتها يوم غصبها وليس للغاصب ان يلزم ربحها أخذها ويعطيه ما نقصها اذا اختار ربحها اخذ قيمتها ٥٢ وذكر هذه الصورة ابن الحاجب ولم يحك فيها خلافا وفي الصورة الثانية وهو تعيبه بجناية الغاصب فيخير بين أخذها واخذ ارض الجناية من الغاصب وتركه وأخذ قيمته منه يوم غصبه هذا مذهب المدونة قال فيها ولو كان الغاصب هو الذي قطع يد الجارية فلربما ان يأخذها وما نقصها او يدعها أو يأخذ قيمتها يوم غصبها ابن يونس قوله وما نقصها أراد يوم الجناية وذكر ابن الحاجب في قولين هذا وعزاه لابن القاسم ومثاله لا شهب وهو انه ليس له الا

٦٨ منح ث يخير (قوله وهو) ذكره لئلا يكثر خبره (قوله من عيب الخ) بيان ما (قوله بامر من الله تعالى) صله انصاب (قوله في أخذها معيبة) أي بلا ارض لعيبها (قوله وفي الصورة الثانية) صله بخير والجمله عطف على جملة يخير في الصورة الاولى (قوله تعيبه) أي المصوب (قوله اخذها) أي المصوب (قوله وتركه) أي المصوب (قوله وأخذ قيمته) أي المصوب (قوله منه) أي غاصبه (قوله يدعها) بفتح تاء مثقلا أي يترك الجارية لغاصبها (قوله ويدأخذ) أي ربحها من غاصبها (قوله قيمتها) أي الامة (قوله فيها) أي الصورة الثانية (قوله هذا) أي تخيير ربحها بين أخذها وارض نقصها وأخذ قيمتها يوم غصبها (قوله وهو) أي قول اشهب (قوله انه) أي ربحها

(قوله وجعله) أي قولاً شتهراً (قوله وفيه) أي جعله المذهب (قوله أي الجارية) أي الموصوبة (قوله ثم ذهب) أي الاجنبي (قوله ولم يقدر) بضم فسكون فقطع (قوله عليه) أي الاجنبي (قوله وله) أي ربه (قوله أن يضمه) بضم فقطع فكسر مثلاً أي ربه الغاصب (قوله قيمتها) أي الجارية ٥٢٨ (قوله عليها) أي الجارية (قوله أخذها) أي الجارية (قوله واتبع) أي ربه (قوله للغاصب) صلة دفع

أخذها بغير أرض أو أخذ القيمة وجعله البساطي المذهب وفيه نظر لأن الأول هو مذهب المدونة كما كانت ولم أر من رجع الثاني ولا من شهره وفي الصورة الثالثة وهو تعبیه بجناية أجنبي بخير به بين أخذها واخذ أرض عبيده من الاجنبي أو أخذ قيمته من الغاصب يوم غصبه ويتبع الغاصب الجاني بالأرض يوم جنايته قال فيها ولو قطع يدها أي الجارية اجنبي ثم ذهب ولم يقدر عليه فليس ربهما أخذ الغاصب بما تقصصها وله أن يضمه قيمتها يوم غصبها ثم للغاصب اتباع الجاني بما في عليها وإن شاء ربهما أخذها واتبع الجاني بما تقصصها دون الغاصب اهـ وذكرها ابن الحاجب ولم يذكر فيها خلافاً أيضاً فأفاده المخطوطة وشبه في التفسير فقال (كصبغة) أي الغاصب قوباً لا يضرب فلم تنقص قيمته بان زادت أو بقيت بها لافيخيخ الغصوب منه (في) أخذ (قيته) أي يضر يوم غصبه (أو أخذ ثوبه) مصبوغاً (ودفع قيمة المصبغ) بكسر الصاد المهملة أي ما صبغ به كالأعصران للغاصب وإن نقصت قيمته بصبغه فيضرب به في أخذه وأرض تقصصه أو أخذ قيمته يوم غصبه ابن الحاجب وإذا صبغ الثوب بخير المالك بيز القيمة والثوب ودفع قيمة المصبغ وقال أثنى لاشئ عليه في المصبغ أما لو نقصت قيمته فلا شئ عليه وله أن يأخذها قال في التوضيح يعني إذا صبغ الغاصب الثوب فزادت قيمته أو لم تزد ولم تنقص فذهب المدونة أنه بخير المالك فيما ذكر ويدل على ما قيدناه كلام المصنف قوله في قسمه أما لو نقصت الخ وهو ظاهر لأنه عيب فكسائر العيوب اهـ قوله لا زدت ذلك عيب الخ فهو لا ينسب إليه السلام وإذا كان عيباً فالظاهر أن يغرم الغاصب الأرض إذا اختار رب الثوب أخذه لحدوثه منه وقد تقدم أن مذهب المدونة تغريمه الأرض مع أخذ اللمعة إذا كان العيب منه ابن عرفة في تضمين الصانع منها ذلك أخذ ما خاطه الغاصب بلا غرم أجز الخياطة لتعديده قلت الفرق بينهما أن المصبغ يادخل صنعة في المصبوب فاشبهه البناء والخياطة مجرد عمل فاشبهت التزيين (و) أن غصب أرضاً وبني أو غرس فيها فيضرب مالهما (في) أخذ (ثأته) أي الغاصب وأغرسه (ودفع قيمة نقضه) بضم النون واجهام الضاد أي البناء والغرس منقوضاً (بعد سقوط) اجرة (كلنة) بضم فسكون أي نقض البناء والغرس وتسوية الأرض (لم يتولها) أي يباشر الغاصب الكلفة بنفسه ولا يتابعه أي لم يكن شأنه ذلك بأن كان شأنه الاستئجار عليها إذا حكم عليه بها فإن كان شأنه توليها بنفسه أو بخصمه فلا يسطر من قيمة النقض شئ وسكت المصنف عن الشق الثاني وهو تكليف الغاصب بهدم بناءه أو قلع شجره ونقل انتقاضه وتسوية الأرض في مال المالك رضي الله تعالى عنه من غصب أرضاً فغرس فيها غرساً أو بني فيها بناءً ثم استحقها ربهما قبل الغاصب أقطع الأصول والبناء إن كان لك فيه منفعة إلا أن يشاء صاحب الأرض أن يعطيه قيمة البناء والأصل مقلوعاً ابن الموارز بعد طرح اجرة القلع فذلك له إن رشح هذا إذا كان الغاصب عن لا يتولى ذلك بنفسه ولا بغيره

(قوله للغاصب) صلة دفع (قوله خير) بضم فكسر مثلاً (قوله القيمة) أي أخذها للثوب بلا صبغ يوم غصبه (قوله والثوب) أي أخذ (قوله ودفع قيمة المصبغ) أي للغاصب (قوله وإذا صبغ) أي الغاصب (قوله يبين القيمة) أي أخذها وترك الثوب لغاصبه (قوله والثوب) أي أخذ (قوله ودفع قيمة المصبغ) أي لغاصبه (قوله لا شئ عليه) أي أي رب الثوب في صبغه (قوله وله) أي رب الثوب (قوله أنه) أي الشأن (قوله فيما ذكر) أي أخذ قيمة الثوب وترك لغاصبه واخذ الثوب ودفع قيمة صبغه لغاصبه (قوله ما قيدناه) أي من علم نقض قيمة الثوب بصبغه (قوله المصنف) أي ابن الحاجب (قوله قوله) أي ابن الحاجب فاعل يدل (قوله لأنه) أي نقص قيمته بصبغه (قوله لحدوثه) أي النقص (قوله منه) أي

الغاصب (قوله تغريمه) أي الغاصب (قوله منها) أي المدونة بيان تضمين الصانع (قوله ولك) خطاب وانما للمغصوب منه ثوب (قوله لتعديده) أي الغاصب بخياطته له بلا غرم أجز (قوله قلت) بضم تاء المتكلم ابن عرفة (قوله بينهما) أي المصبغ والخياطة (قوله فاشبه) أي المصبغ (قوله فيها) أي الأرض تتنازع فيه بني وغرس (قوله إذا حكم) بضم فكسر (قوله عليه) أي الغاصب (قوله لها) أي الكلفة (قوله فان كان شأنه توليها بنفسه) عطف يوم لم يتولها (قوله الشق الثاني) للتصنيف

(قوله وقيل انه) أي الشان (قوله لا يحط) أي لا يستط (قوله من ذلك) أي قيمة الاصل او البناء مقابلا (قوله فيها) أي المدونة (قوله ذلك) أي عدم حط اجر القلع (قوله لو هدمه) أي البناء (قوله ان يأخذه) أي المهدوم (قوله لفرق) يكسر فسكون منونا او مضافا (قوله فلا شيء له) أي الغاصب (قوله وكذا) أي لا لاقيمة له بعد قلعه في ان الغاصب لا شيء له فيه (قوله لمن يتر) بيان ما (قوله فعليه) أي الغاصب (قوله ومفهومة) أي بالتقويت (قوله انه) أي الغاصب ٥٣٩ (قوله فلا شيء عليه) أي الغاصب

(قوله له) أي الحر (قوله وسائر) أي باقي (قوله بعد البناء) حال من الطلاق (قوله فلا غرم عليهما) أي الشاهدين الراجعين عن شهادتهما على الزوج بتطليقه زوجته بعد بئانه بها وحكم الحاكم عليه به وتفرقه منه وبين زوجته لانهم لم يفوتا عليه مهرا لان الزوجة ملكته كله بينائه بها (قوله وكذا) أي رجوع شاهدي الطلاق بعد البناء في عدم الغرم (قوله في مدهمة) أي لا غرم (قوله لمن يوجب رضاءها) فسخ نكاح بان كانت زوجة زوج الرضعة او امه او اخته او بنته مشلا لعدم تقويتها مهرا اذ لا مهر لها افسخ نكاحها قبيل بئانه بها (قوله من التخرج) بيان ما (قوله لم اعرفه لاحد) خبر ما (قوله فله) أي زوج الامة (قوله الصداق) أي اخذه من بائه (قوله شيا) أي من

وانما يستأجر عليه وقيل انه لا يحط من ذلك اجر القلع على مذهب ابن القاسم فيها الى هذا ذهب ابن دحون وعلى ذلك بان الغاصب لو هدمه لم يكن للمغضوب منه ان يأخذ به بالقيمة بعد الهدم وان لم يكن في بيان الغاصب ماله قيمة اذا قلعه فليس للغاصب على المغضوب منه مني ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم ليس لعرق ظالم حق ونصها وكل ماله منفعة في نفسه للغاصب بعد قلعه كالخص والنقش فلا شيء له فيه وكذا ما حفر من بئر اه فاصلته ان للمغضوب منه اخذ ماله لقيمة له بعد قلعه بالاعوض (و) ان غصب حرة أو أمة ووطئها فيضمن (منفعة البضع) بضم الموحدة وتسكون الضاد المججمة أي القرح بالتقويت أي الوطئ فعليه صداق مثلها ولو نبأ بان كانت حرة وما تهر من قيمتها ان كانت أمة (و) ان غصب شخصاً حراً واستعمله في عمل فيضمن منفعة الشخص (الحر بالتقويت) أي الاستعمال ومفهومة انه ان لم يفوت البضع بان لم يطل الحرية ولا الامه فلا شيء عليه ولو اختل بها ومنعهما من التزوج والولادة وهو كذلك ولو كانت الامه راتعة وكذا ان لم يستعمل الحر فلا شيء عليه ولو عطله عن عمله مدة طويلة ابن شاس منفعة البضع لانضمن الاب بالتقويت في وطئ الحرية مهر مثلها ولو كانت ثيبا وفي الامه ما نقصها وكذا منفعة بدن الحر ابن عرفة قوله لا يضمن الاب بالتقويت هو مقتضى قولها في السرقة وسائر الروايات ان رجوع شاهدي الطلاق بعد البناء لا غرم عليهما وكذا في متعمدة ارضاع من يوجب رضاءها ففسخ نكاح واختصره ابن الحاجب فقال ابن عبد السلام فمن منع حرة أو أمة التزوج فلا يضمن صداقاً لم أعلم فيه خلافاً وتقدم في كتاب النكاح ما يخرج منه خلاف لبعض الشيوخ ابن عرفة ما أشار اليه من الضريح لم أعرفه لاحد ولم أعرف في النكاح ما يناسب هذا الاصل وهو منع منفعة النكاح تعديا الا قول النخعي في الموازية ان باع السيد امته المتزوجة بموضع لا يقدر زوجهما على جماعها فيه فله الصداق ولا يرى الزوجة في جميع ذلك شأنا اذا كان الامتناع منها أو من سيدها ان كانت امة ابن عرفة وأشار ابن عبد السلام الى تخريج مسئلة كتاب الغصب على ما اختاره النخعي غير تام وهذا لان النخعي لم يقل يقرم قيمة المنفعة بالعضوم حيث ذاتها انما اختار سقوط عوضها المالى بعد مدة قدره عوضها الطالب به بعد اتلافها ولا يلزم من سقوط المالى بالتعدي ثبوت المالى عن مجرد منفعة البضع لانه غير مالى ولم يحصل له عوض مالى وقال ابن هرون اثر كلام ابن الحاجب وخرج فيه بعضهم ان عليه قيمة ما عملها من المنافع كالدار يعلقها والعبد يمنع منه سيد مدقذ كره للمازري وهذا ايضا لم اعرفه للمازري انما ذكر اذا غاب غاصب على راتعة شك في وطنه اياها في ضمها اياها قول الاخوين

الصداق (قوله مسئلة كتاب لغصب) أي غصب حرة أو أمة ومنعهما من التزوج بلا وطئها من غاصبها (قوله على ما اختاره النخعي) أي من رجوع زوج الامه على سيدها ببيعها ان يمنعه من وطئها (قوله غير تام) خبر اشارة (قوله وهذا) أي عدم قيام التخرج (قوله المنفعة) أي الاتقاع (قوله انما اختار) أي النخعي (قوله عوضها) أي المنفعة (قوله يخرج) بفتحات مثقلا (قوله فيه) أي منع الحر والامة من التخرج (قوله ان عليه) أي الغاصب (قوله من المنافع) بيان ما (قوله شك) بضم الشين المججمة وشد الكاف (قوله الاخوين) أي طرفا ابن الماجشون

(قوله له) أي المأزري (قوله بعد البناء) حال من الطلاق (قوله غرامتها) أي شهيدى الطلاق (قوله لا تلافهما) أي شهيدى الطلاق بعد البناء (قوله وهي) أي منافع البضع (قوله غرامتا) أي الكبرى والصغرى (قوله انه) أي الشان (قوله عليها) أي الكبرى (قوله قلت) بضم ناء المتكلم ٥٤٠ ابن عرفة (قوله في تفرقة) أي ابن شاس (قوله وليس هو) أي العيب (قوله

واين القاسم وله في كتاب الشهادات لم يختلف المذهب ان شهيدى الطلاق بعد البناء اذا رجعا فلا غرامة عليهما وأوجب الشافعي رضي الله تعالى عنه غرامتهما لا تلافهما منافع البضع وهي بما يقسم على الحقوق المالية واعتمد اصحابنا على ان من له زوجتان ارضعت ككراههما صغراهما ما غرم متاعا عليه انه لا غرم عليهما فيما حرمت به فرجها عليه وعلى ان من قتل زوجة رجل لا يغرم له ما تلف عليه من متعة وقول ابن شاس وفي الامة ما نقصها هو نصها في الاستبراء والامة كالسلعة على واطنهما غصب ما نقصها الوطاء كانت ثيباً وبكر او مثله في القذف وفي الرهون منها ان وطئ الامة مرتين فاعده ما نقصها وطؤه بكراً كانت أو ثيباً ان أكرهها وكذا ان طأعته وهي بكرفان كانت ثيباً فلا تنقض عليه والمرتمن وغيره في ذلك سواء قلت في تفرقة في الثيب بين وطئها طائعة ومكرهه نظير والصواب عكس تفرقة لانه لو طئه اياها طائعة أحدث فيها عيباً هو زناها وليس هو كذلك في وطئها مكرهه لانها غير زانية وتقدم في الرد بالعيب ان زناها عيب وشبهه في الضمان فقال (ك) شخص (حر) بضم الحاء المهملة وشدة الراء (باعه) أي الحر شخص متعده عليه (وتعذر رجوعه) أي الحر وتحقق موته أو ظن أو شك فيه فكلف بآتعه بطلبه فان أيس منه أغرم دينه ك كماله لو رثته قاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه ابن رشد نزلت بطلبه فكتب قاضيه المحدث بن بشير قاضي قرطبة بجمع ابن بشير أهل العلم فافتوا بذلك فكتب ان غرمه دينه كماله ففرض عليه بها الخط في مسائل أي عمران القاسي وكتاب الاستيعاب وكتاب الفصول فبين باع حراً ما ذابح عليه قال يحد أنف جادة ويسجن سنة فاذا أيس منه أدى دينه إلى أهله اه وانظر قوله ألف مع قولهم في عقوبة قاتل العمد مائة ابن يونس من اتفق مع حر على ان يقر له بالرقبة لبيعه ويقسم ان تخمه ففعله اهك البائع فيضن المقر الثمن للمبتاع تقريره (و) يضمن المتعدي منفعة (غيرهما) أي البضع والحر (بالقوات) أي عدم حصول المنفعة باستعمال المتعدي ولا باستعمال غيره كذا رغلها وورق وداية حبس ما ولم يستعملها عند مطرق وابن الماجشون وابن عبد الحكم واصبغ وابن حبيب وضوب وتقدم ان مذهب ابن القاسم عدم ضمان ابنتها وهو المشهور فقد ذكر فيها قولين مشهورا ومصوباً قاله تنغ هذا من اقصى لفهوم وقوله وغلة مستعمل اعتمد المشهور وألا والمصوب ثانياً ق ليدكر هذا ابن الحاجب وقد قال ضمن بالاستيلاء عب هذا اذا غصب المنفعة فلا يخالف قوله فيما تقدم وغلة مستعمل لانه في غاصب الذات ونحوه للعرشي (و) ان شكك انغصوب عنه غاصبه لظالم فغرمه زائداً عما يجب عليه غرمه (هل يضمن) مغصوب منه (شاكبه) أي الغاصب (الشخص) مغرم بضم الميم وفتح الغين المعجمة وكذا مر الراسلة شاكي وفتحها صله يضمن مالا (زائداً على قدر) أجره (الرسول) الذي يجلبه للقاضي (الظلم) الشاكي في شكواه بان وجدها كما منصفاً واشتد كاهه الى الظالم عالمبائه يتجاوز الحد الشرعي ويغرمه

فيكلف) بضم الياء وفتح اللام مثقلاً (قوله اغرم) بضم فسكون فكسراى بآتعه (قوله دينه) أي الحر (قوله بطلبه) بضم الطاء الاولى وفتح اللام وكسر الطاء الثانية المهملين (قوله بذلك) أي اغرام بآتبع الحر الذي تعذر رجوعه دينه كماله (قوله يحد) بضم ففتح مثقلاً (قوله ايس) بضم فكسراى (قوله منه) أي الحر المبيع (قوله ادى) أي دفع بآتعه (قوله يقر) أي الحر (قوله له) أي لمن اراد بيعه (قوله ويقسم ان) أي المقر والمقر له (قوله غنمه) أي الحر (قوله ففعل) أي اقر الحر برقبته وباعه المقر له (قوله وهك البائع) أي ولم يترك شيئاً او فقد كذلك او فليس كذلك (قوله وضوب) بضم فكسر مثقلاً (قوله فقد ذكر) أي المصنف (قوله فيها) أي منفعة غير الحر والبضع (قوله مشهورا) وهو مفهوم وله أنفاه وغلة مستعمل (قوله ومصوبا) بفتح الواو وهو منطوق ما هنا (قوله

هذا) أي وغيرهما بالقوات (قوله ولا) بشد الواو (قوله والمصوب) بفتح الواو (قوله هذا) أي وغيرهما (قوله زائداً بالقوات) (قوله وقد قال) أي ابن الحاجب (قوله هذا) أي وغيرهما بالقوات (قوله غنمه) أي مفهومه (قوله لانه) أي ما تقدم (قوله فغرمه) بفتح غاء مثقلاً أي الظالم الغاصب (قوله غرمه) فاعل يجب (قوله بان وجدها) كما منصفاً الخ تصوير لظلم الشاكي



(قوله وبه) أي ضمان شاكبه الزائد صلة اتقى (قوله اجرة) أي الرسول (قوله ما غرمه) بفتح مة مثلاً (قوله وبه) أي ضمان شاكبه الجميع صلة اتقى (قوله وان لم يظلم في شكواه فلا يضمن شيئاً أصلاً) بهذا ظهر الفرق بين القولين (قوله وان ظلم في شكواه) بالغة (قوله وان اثم) حل (قوله اختلف) بضم التاء (قوله في تضمنين من اعتدى) من إضافة المصدر إلى مفعوله (قوله فقدمه) بفتح مة مثلاً أي اشتكى المعتدى الرجل (قوله والمعتدى يعلم الخ) ٥٤١ حال (قوله إليه) أي السلطان (قوله

يتجاوز) أي السلطان (قوله في ظله) أي الرجل (قوله ويغرمه) أي السلطان الرجل (قوله عليه) أي الرجل (قوله عليه) أي الرجل (قوله اثم) أي المعتدى (قوله وهو) أي المعتدى (قوله حال) (قوله) أي المشكو (قوله) أي السامع (قوله قدر) بضم فسكون (قوله عليه) أي السلطان (قوله رد) فاعل يلزم (قوله اغرم) أي السلطان (قوله إلى المشكي) صلة رد (قوله وهو) أي ما أغرم الرسول (قوله المشكي) (قوله ما أغرمه) أي المشكي (قوله بفتح) أي المشكي (قوله بضم) بضم الياء وكسر التاء (قوله ينظر) بضم فسكون ففتح (قوله فذلكم) أي القدر يسأجر به المحضر (قوله فيفرق) بضم فسكون ففتح خفقا (قوله بين الظالم) فيغرم ما زاد (قوله والمظالم) فلا يغرم ما زاد (قوله الشاكي) أي ضمه

زائد أعما يلزمه غرمه وبه اتقى بعض شيوخ ابن يونس ومفهوم ان ظلم انه ان لم يظلم في شكواه بان لم يمكنه أخذ حقه لا يشكو الظالم فلا يغرم الزائد على قدر اجرة الرسول ويغرم اجرة فقط لاجتماعي الطالب (أو) يضمن الشاكي لمغرم الظالم (الجميع) أي جميع ما غرمه الظالم للمشكو ابن يونس به اتقى بعض شيوخنا وان لم يظلم في شكواه فلا يضمن شيئاً أصلاً (أولاً) يضمن الشاكي شيئاً مطلقاً وان ظلم في شكواه وان اثم وادب ان ظلم وعليه كثير في الجواب (اقوال) ثلاثة ق ابن يونس اختلف في تضمنين من اعتدى على رجل فقدمه إلى السلطان والمعتدى يعلم انه اذا قدمه إليه يتجاوز في ظله ويغرمه ما لا يجب عليه فقال كثير منهم عليه الادب وقد اثم وكان بعض شيوخنا يفتي في مثل هذا ان كان هذا السامع إلى السلطان الظالم أو العامل وهو ظالم في شكواه فانه ضامن لما أغرمه الوالي بغير حق وان كان السامع مظلوماً لم يقدر ان يتصف من ظله إلا بالسلطان فشكاه فأغرمه السلطان وعدا عليه ظلماً فلا شيء على الشاكي لان الناس يلجئون من الظلمة إلى الظلمة ويلزم السلطان متى قدر عليه رد ما أغرمه الشاكي ظلماً وكذلك ما أغرمت الرسل إلى المشكي وهو مثل ما أغرمه السلطان أو الوالي يفرق فيه بين ظلم الشاكي وعدمه وكان بعض اصحابنا يفتي بان ينظر إلى القدر الذي لو استأجر الشاكي رجلاً في احضار المشكي فذلك على الشاكي على كل حال وما زاد على ذلك مما أغرمت الرسل فيفرق فيه بين الظالم والمظالم حسب ما تقدمناه غ زائد مفعول يضمن وفاعل ظلم الشاكي ومفهوم الشرط ان لم يظلم لم يغرم زائد على قدر اجرة الرسول فقط قوله والجميع أي أو يضمن ان ظلم جميع المغرم من قدر اجرة الرسول والزائد ومفهوم الشرط انه ان لم يظلم لا يغرم القدر ولا الزائد وبهذا يتضح الفرق بين القولين قوله أولاً أي ولا يضمن الشاكي الظالم شيئاً فإحرى ان لم يظلم فهو موقوف وموافقة والذان قبله فهو ما يخالفه فقد اشتهل كلامه على اقوال ابن يونس الثلاثة واما ابن عرفة فكانه اقتصر على طريقة المازري ونصه المازري في ضمان المتسبب في اطلاق بقول كصير في قال فيما علمه زاتنا طبعاً ويخبر من أراد صب زيت في اناء عليه مكسور اياه صحيح وكذا لظالم على ما اخفاه ربه عنه قولاً وعزاهما ابو محمد للمتأخرين المازري كقول أشهب وابن القاسم في لزوم الجزاء من دل محرماً على صبيد فقتله بدلالته ولو شكا رجل رجلاً لظالم لم يعلم انه يتجاوز الحق في المشكو أو يغرمه ما لا والمظالم لا تباعه الشاكي عليه فني ضمان الشاكي ما غرمه المشكو قولاً ونالها قال بعض اصحابنا لا ضمان عليه ان كان مظلوماً لخطأه انظر اذا شكاه لظالم لا يتوقف في قتل النفس فضره به

المستتر في ظلم (قوله فقط) أي واما اجرة الرسول فيغرمها (قوله من قدر اجرة الرسول والزائد) بيان جميع المغرم (قوله وبه) أي عدم غرم قدر اجرة الرسول صلة يتضح (قوله كلامه) أي خليل (قوله الثلاثة) نعت اقوال (قوله فكانه) بفتح مة مثلاً (قوله يقول) صلة المتسبب (قوله زاتنا) مفعول ثان لمعلم (قوله طبعاً) مفعول قال (قوله له) أي الخبر لا ناه الخ نعت ناه (قوله بانه) أي الاصله تخبر (قوله عنه) أي الظالم (قوله لم يعلم) أي الشاكي (قوله انه يتجاوز) أي الظالم (قوله والمظالم) أي المشكو (قوله ان كان) أي الشاكي (قوله لا يتوقف) أي الظالم (قوله فضره به) أي الظالم المشكو

(قوله من المصوب منه) صلة اشترى (قوله اذا عرف) أي الغاصب (قوله قيمته) أي المصوب (قوله وبذل) أي أعطى الغاصب (قوله فيها) أي قيمة المصوب (قوله وهذا) أي جواز شراء الغاصب المصوب الغائب (قوله على أنه) أي الشان (قوله وهو) أي عدم اشتراط ٥٤٢ المصوب له في صحة بيعه (قوله به) أي ولو غاب (قوله إلى قولها) أي المدونة (قوله

منه) أي غاصبها (قوله في يده) أي غنما وهي غائبة (قوله وصفها) أي الغاصب الجارية (قوله لانها) أي الجارية (قوله في ضمانه) أي غاصبها (قوله اذا عرف) أي الغاصب (قوله وبذل) أي الغاصب (قوله فيها) أي القيمة (قوله على أصل السلامة اضافته للبيان (قوله ووجوب عطف على أصل (قوله هذه المسئلة) أي جواز شراء الغاصب بمصوبه الغائب (قوله قبله) بفتح فكسر (قوله مع أنه) أي خليلا (قوله للمصوب منه) صلة غرم (قوله فان موه فيه) مفهوم الشرط (قوله فان علم) بضم العين (قوله أنه) أي الغاصب (قوله اخفاها) أي الامه (قوله وان لم يعلم) بضم الياء (قوله بين) بكسر اليا مشقلا (قوله فله) أي ربحها (قوله قال) أي اشتهب (قوله له) أي ربحها (قوله أخذها) أي الامه (قوله وقوم) بضم فكسر مشقلا أي المصوب

حتى مات فهل يلزم الشاكي شيء أم لا اه قلت الظاهر ان هـ فممن برئيات قوله كبراعه الخ فقد قالوا لا مفهوم للبيع بل كل من فعل بجره فلا تعدر عوده معه فهذا حكمه والله أعلم (وملكه) أي الغاصب للمصوب (ان اشتراه) أي الغاصب المصوب من المصوب منه ان كان المصوب حاضرا يملكه بشرائه بل (ولو غاب) المصوب يملكه آخر لان الأصل سلامته واشار بولول قول اشهب انما يجوز شرأ وغائبا اذا عرف قيمته وبذل ما يجوز بذله فيها وهذا على انه لا يشترط في بيع المصوب لغاصبه رد له به مدة وهو لا يشق التردد المتقدم في قوله الامن غاصبه وهل ان رد له به مدة تردد غ اشار به الى قولها في كتاب الصرف ولو غصبك جارية جاز ان تبعها منه وهي غائبة يملكه آخر ويملكه اذا وصفها لانها في ضمانه والدانير في ذلك ابين واشار بالاغنياء الى خلاف اشهب القائل انما يجوز ان تبعها منه وهي غائبة اذا عرف القيمة وبذل ما يجوز فيها والقولان مبنيان على أصل السلامة ووجوب القيمة ابن عبد السلام دلت هذه المسئلة على ان ليس من شرط بيع المصوب من غاصبه ان يخرج من يده غاصبه ويرى يدربه ستة أشهر كما كثر ما شرطه بعضهم وقيل في التوضيح مع أنه قال اول البيوع ومصوب الامن غاصبه وهل ان رد له به مدة تردد (او) أي ومملكه ان (غرم) بفتح الغين المجع وكسر الراء أي دفع الغاصب (قيمه) أي المصوب للمصوب منه بان ادعى اياقه او تلقه وغرمه قيمته فانه يملكه (ان لم يوه) بضم التحتية وفتح الميم وكسر الواو مشددة أي يكذب الغاصب في دعواه تألف المصوب او اياقه فان موه فيه فله المصوب منه رد القيمة وأخذ عين شبهه في فيما لا ينال القاسم لوقضى على الغاصب بالقيمة ثم ظهرت الامه بعد الحكم فان علم انه اخفاها فلربما اخذها ورد ما اخذ وان لم يعلم ذلك فلا يأخذها ربحه الا ان تظهر افضل من الصفة بامر بين فله الرجوع بتمام قيمتها وقاله اشهب قال ومن قال له اخذها فقد أخطأ (و) ان غاب المصوب بوصفه غاصبه وقوم عليه بحسب وصفه ثم ظهر انه أكل مما وصفه به بامر بين (رجع) ما لا للمصوب (عليه) أي الغاصب (بفضله) أي زيادة على القيمة التي قوم بها (أخفا) الغاصب سببها أي الفضلة وهو الوصف الموجب لها غ اشار به لقول ابن القاسم فيها الا ان يظهر افضل من تلك القيمة بامر بين فلربما الرجوع بتمام القيمة ومكان الغاصب لزمته القيمة فنجده بضم اعماض في بعض رواياتها الرب الجارية أخذها ورد ما اخذه وان شامر كهوا وحبس ما اخذ من القيمة وصل ابن عرفة فيها ثلاثة أقوال الاول المحصول حقه في تمام قيمتها المدونة واشان تخيير مقبلة في أخذها ويرد ما اخذ هو الذي انكره اشهب والثالث تخيير في أخذها وفي التمسك بما أخذ فقط لبعض رواياتها قال وعبر المازري عن الاول المشهور ولم يفسر مقابله فيصم كلام من الاخيرين وكان يحض لنا اجراء القولين على

(قوله عليه) أي الغاصب (قوله أنه) المصوب (قوله بين) بالكسر (قوله يظهر) أي المصوب (قوله وكان) القول يختصا مشددا (قوله من القيمة) بيان ما (قوله وحصل) بفتحات مشقلا (قوله فيها) أي المسئلة (قوله فيه) أي تمام قيمتها (قوله قال) أي ابن عرفة (قوله عن الاول) أي تعين أخذ تمام القيمة (قوله مقابله) أي الاول (قوله فيصم) أي المقابل (قوله الاخيرين) أي تخيير في أخذ تمام قيمتها وأخذها ورد ما أخذ وتخيير في أخذها والتمسك بما أخذ فقط (قوله القولين) أي المشهور ومقابله

(قوله بنى الصفات) أى زيادة صفات المعاني الحباقة والعلم والارادة والقدر والسمع والبصر والكلام عن الذات (قوله يتقيه) أى الموصوف (قوله به) أى نفي الصفة (قوله له) أى رب الامة خير مقدم (قوله أخذها) أى الامة (قوله كالوئيل) أى الغاصب (قوله بنى الصفات) أى بنى الصفات التى وصف بها الموصوف الغائب (قوله وحلفت) بفتح تاء مخاطب المقصوب منه (قوله على صفتك) أى التى وصفت المقصوب الغائب بها وقوم يحسبها وغرمها لك الغائب (قوله ثم ظهرت) أى صفة المقصوب الغائب (قوله خلاف ذلك) أى الذى حلفت عليه (قوله كنت) بفتح تاء مخاطب ٥٤٣ المقصوب منه (قوله ظلمته) أى

الغاصب (قوله فارجع) أى

الغاصب (قوله ولا يكون

له) أى الغاصب (قوله فهل

له) أى الغاصب (قوله

لتقويه) أى الموصوف

(قوله بحسبه) أى الوصف

(قوله ان قال) أى المقصوب

منه (قوله فقال) أى

الغاصب (قوله فان لم يشأ)

أى المقصوب منه والغاصب

(قوله يحلفان) أى الغاصب

والمقصوب منه (قوله

غلط) خبر مراعاة (قوله

هى) أى مراعاة الشبه

(قوله والساعة فاعلم) حال

(قوله والاول) أى مراعاة

الشبه (قوله فى الوسط) أى

للشارح خير مقدم (قوله

أى الغاصب) تفسير لفاعل

حلف المستتر فيه (قوله

هكذا) أى قول الشارح

قوله فى المدونة (قوله فيها)

أى الامهات (قوله اذا

كان) أى المستحق بفتح

الحاء (قوله انه) أى المشتري

(قوله وكذا) أى المشتري

القول بعدم التكفير بنى الصفات بناء على ان نفي الصفة الثابتة للموصوف لا يستلزم القول بنفيه وعلى القول بالتكفير بناء على ان نفي الصفة الثابتة للموصوف يستلزم القول بنفيه الخطأ أشبه من قال له اخذها فادخلها كالوئيل الغاصب وحلفت على صفتك ثم ظهرت خلاف ذلك كنت قد ظلمته فى القيمة فارجع عليك بما زدت عليه ولا يكون له رد الجارية اه وانظر لوصفها الغاصب ثم ظهرت انقص ما اوصى بها فهل له رجوع ام لا وكذا الوصية المقصوب منه ثم ظهرت ازيد (و) ن ادعى الغاصب تلقى المقصوب وانكر المقصوب منه (ف) القول له (أى الغاصب) (فى) دعوى (تلقه) أى المقصوب (و) ان اختلف الغاصب والمقصوب منه فى وصف المقصوب لتقويه بحسبه فاقول للغاصب (ف) نعته (أى وصف المقصوب) ان وصفه بما يشبهه وكذا ان اختلفا فى ذاته النعمى ان قال غصبتى هذا العبد فقال بل هذا قال قول للغاصب (و) القول للغاصب ان اختلفا (فى قدره) أى المقصوب من كيد أو وزن أو عدد لانه غارم (وحلف) الغاصب فى المسائل الثلاثة ان اشبه فان لم يشبه واشبه ربه فالقول به يمينه فان لم يشبهها فقال ابن ناجي يحلفان ويقضى بينهما بأوسط القيم هذا هو المشهور وقال اشبه يصدق الغاصب بكل حال وان قال عياض ما مرر اعاد الشبه غلط وانما هى فى اختلاف المتابعين فى القلة والكثرة الثمن والساعة فاعلم ابن بونس والنعمى الاول أحسن الخط فى الوسط أى الغاصب فى دعوى التلف والقدر والوصف فانه فى المدونة اه هذا هوهم انه نص فى المدونة على اليمين فى دعوى التلف وليس كذلك قال فى التوضيح لم أر فى الامهات وجوب اليمين على الغاصب اذا ادعى التلف لكن نص فيها فى الشئ المستحق اذا كان مما يغاب عليه انه يحلف اذا ادعى المشتري تلقه وكذا فى رهن ما يغاب عليه ولا يمكن أن يكون الغاصب أحسن حالهما وقد نص ابن عبد السلام على وجوب اليمين هنا فى التلف اه ونحوه لا يلى الحسن قال فيها اذا ادعى الغاصب هلاك ما غصب من امة أو سلعة فاختلفا فى صفتها صدق غاصبها بيمينه أبو الحسن ظاهره انه يصدق فى الهلاك من غير يمين وقد ذكر الامة والسلعة وقد تقدم فى الشئ المستحق اذا كان مما يغاب عليه ان يحلف المشتري اذا ادعى وكذا فى رهن ما يغاب وكيف يكون الغاصب أحسن حالهما هؤلاء الآن يقال ان معنى ما قاله هناك المقصوب صدقه أو أقام على ما ادعى يمينه اه والله أعلم ق فيما من غصب امة وادعى هلاكها واختلفا فى صفتها صدق الغاصب فى صفتها مع يمينه اذا اتى بما يشبهه فان اتى بما لا يشبهه صدق المقصوب منه مع يمينه

فى حلقه على التلف المرتين (قوله فى رهن ما يغاب عليه) أى تلقه (قوله أحسن حالهما) أى المشتري والمترهن فى تصديقه فى تلف المقصوب بلا يمين (قوله وجوب) أى ثبوت (قوله هنا) أى فى الغصب (قوله من امة أو سلعة) بيان ما (قوله فاختلفا) أى الغاصب والمقصوب منه فى صفتها (قوله انه) أى الغاصب (قوله صدقه) أى الغاصب فى تلف المقصوب (قوله أو أقام) أى الغاصب (قوله ما ادعى) أى تلف المقصوب (قوله فيها) أى المدونة (قوله واختلفا) أى المقصوب منه والغاصب (قوله صدق) بضم فكسر مثقلا (قوله أى) أى الغاصب

من انتهب صرة ثم قال كان فيها كذا وادعى المصوب منه أكثر القول للغاصب بيمينه وسمع  
ابن القاسم ان انتهبها وطرحها في متلف فالقول قول المنتهب منه ابن يونس اذا طرحها ولم  
يفتحها ولم يدر ما فيها فالقول قول المنتهب منه بيمينه فيما يشبه لانه يدعى تحقيقا وان غاب  
الغاصب عليها وقال الذي فيها كذا وكذا فالقول قوله بيمينه تت يدخل في تخالفهما في القدر  
مستلزمان الاول غاصب صرة يلقيها في البحر مثلا ولا يدرى ما فيها ولم يفتحصها أولا يلقها او يدعى  
ربها انها كذا ويخالفه الغاصب فالقول للغاصب بيمينه عند مالك رضي الله تعالى عنه ابن  
ناجي وعليه الفتوى لامكان معرفته ما فيها باطلاع سابق أو بجسها وقال مطرف وابن كاذبة  
واشبه القول لربها بيمينه ان اشبه لادعائه تحقيقا والا تخر تخمينا وان غاب عليها فالقول له  
بيمينه الثانية قوم أغاروا على منزل رجل والناس يتظرون فذهبوا بعاقبه ولم يشهد أحد بعين  
المنهوب بل بالاغارة والتهب فقال ابن القاسم لا يعطى المنتهب منه بيمينه وان ادعى ما يشبه  
محتجالة بقول مالك في الصرة وقالة أشهب وعبد الملك وقال مطرف القول للمغار عليه بيمينه ان  
اشبه والمدونة محتملة لهما ففيها عن مالك اذا انتهبها أو غصبها بحضرة يمينه ثم قال كان فيها كذا  
وادعى ربها أكثر القول للغاصب بيمينه ولم يبين هل طرحها في متلف ام لا ٨١ وان أخذوا واحد  
من المغيرين ضمن الجميع كالسراق والمخار بين وشبه في التصديق في دعوى التلف والقدر  
والصفة باليمين فقال (ك) شخص (مشتريه) أي الغاصب المصوب ثم ادعى تلفه أو قدره أو  
صفته وخالفه المصوب منه فالقول للمشتري بيمينه وسواء علم ان البائع له غاصب أم لا وظاهره  
سواء كان مما يغاب عليه أم لا والذي في العتية وابن الحاجب لو ادعى المبتاع التلف صدق فيما  
لا يغاب عليه من رقيق وحيوان ولا يصدق فيما يغاب عليه ويحلف بالله الذي لا اله الا هو لقد  
هلكت ويغرم قيمته الا ان يأتي بينة على هلاكه من غير سببه وأقره في توضيحه قال وكذلك يفهم  
من المدونة قبل واذا صدق فيما لا يغاب عليه فالحكم بذلك اذا لم يظهر كذبه كالرهن والعواري  
واطلق هنا افاده تت ق من رسم استاذن من مباح عيسى سئل ابن القاسم رضي الله تعالى  
عنه عن رجل اشترى سلعة فأقام آخر بينة انها اعتصبت منه فزعم المشتري انها هلكت قال  
ان كانت حيوانا فهو مصدق وان كانت مما يغاب عليه فلا يقبل قوله وأحلف انها هلكت وعليه  
قيمتها قيل فان كان باعها قال ليس عليه الاثمتها وقوله مقبول في الثمن ابن رشد هذه مسألة  
صحيحة جيدة وقوله يحلف ان ادعى تلفها مخافة ان يكون غيبها ومثله يجري في المرتين  
والمستعير والصانع يدعون تلف ما يغاب عليه وبين متى يضمن ما يغاب عليه فقال (ثم غرم)  
المشتري قيمة المصوب معتبرة بالنسبة (ل) حالها يوم آخر (رؤية) روى المصوب عنده عليها بعد  
شرائه بخلاف الصانع والمرتني يدعى ضياعه بعد رؤيته عنده بعد شهر مثلا فانه يضمن قيمته  
يوم قبضه لانهما قبضاه على الضمان ولما غيباه اتهمهما في استملاكه فاشبه المتعدي بخلاف  
المشتري فقد قبضه على الملكية فلا يهتم الحظ ظاهره ان القول قوله في التلف والنعث  
والقدر ويحلف والمنقول انه يصدق في هلاك ما لا يغاب عليه ولم يذكر واحلقه لكن شبهوه  
بالرهن والعواري فاقتضى انه يحلف وان كان مما يغاب عليه فيحلف على التلف ويغرم القيمة  
وقيل لا عين عليه وقالوا اذا باعه يلزمه ثمنه وقوله مقبول في قدره هذا ما رأيت في المسئلة في

(قوله ثم قال أي المنتهب)  
(قوله فيما أي الصرة)  
(قوله انتهبها أي الصرة)  
(قوله متلف) بفتح فكون  
فتح أي وضع تلف كذا  
او جهر او بضم فسكون  
فكسر (قوله المنتهب)  
بضم الميم وفتح الهاء (قوله  
لانه أي المنتهب منه  
(قوله عليها أي الصرة)  
(قوله قوله أي الغاصب  
(قوله تخالفهما أي  
المصوب منه والغاصب  
(قوله انتهبها أي الصرة)  
(قوله بحضرة يمينه) تنازع  
فيه انتهب وغصب (قوله  
ثم قال أي المنتهب أو  
الغاصب (قوله فيما أي  
الصرة (قوله المصوب)  
مفعول مشتري (قوله ثم  
ادعى أي مشتري المصوب  
(قوله وخالفه أي المشتري  
(قوله علم أي المشتري  
(قوله سواء كان أي  
المصوب (قوله انها أي  
السلعة (قوله اعتصبت)  
بضم التاء وكسر الصاد  
المهمل

(قوله نكاح) أي ابن القاسم (قوله ان كانت) أي السلعة (قوله صدق) بضم فسكون مثقلا أي مشتريها في دعواه هلاكها  
(قوله وان كانت) أي السلعة (قوله فلا يقبل) بضم فسكون ففتح أي قول مشتريها لم يملك (قوله وأحلف) بضم فسكون  
فكسر أي المشتري على هلاكها (قوله وأغرم) بضم فسكون فكسر أي المشتري (قوله قيمتها) أي السلعة (قوله الا ان يأتي)  
أي المشتري (قوله قبل) أي لابن القاسم (قوله فان باعها) أي المشتري السلعة (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله ليس عليه)  
أي المشتري (قوله قبل) أي لابن القاسم (قوله فان قال) أي المشتري (قوله ولا ينهه) أي المشتري (قوله قال) أي ابن القاسم  
(قوله لانه قد يعرف الشيء) بضم فسكون ففتح (قوله في يديه) أي المشتري أي بصفة (قوله عنده) أي المشتري (قوله بكسر) صلة  
يتغير (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله مخافة الخ) أنه لا يغرم قيمتها (قوله ان يكون) أي المشتري (قوله غيبها) بفتح مثقلا  
أي أخفاها مع سلامتها وادعى هلاكها لئلا يقيمها بدون رضا مستحقها (قوله ونخرج) بفتح مثقلا (قوله مع الضمان)  
صلة عدم (قوله المصوب) مفعول بيع المضاف لفاعله (قوله لصحته) ٥٤٥ أي بيع الغاصب على ثلثه امضاؤه

(قوله وان لم يلزم) حال أي  
ربه (قوله فيها) أي المدونة  
خير مقدم (قوله غصب  
عبدا) أي وباعه ثم استحق  
وهو بحاله (قوله وهي  
الدابة الخ) حال (قوله  
فليس له) أي المستحق (قوله  
قيمتها) أي الدابة (قوله  
وان حالت) أي تغيرت الخ  
مبالغة (قوله الاسواق)  
أي القيم (قوله وانما له)  
أي المستحق الدابة من  
مبتاعها فيرجع بقيمتها  
على غاصبها (قوله أو يأخذ)  
أي المستحق (قوله كالأول)  
وجدها بيد الغاصب أي  
فليس ربه الا أخذها  
(قوله وان ضاع الثمن)  
أي الذي يعبث به (قوله  
يغرمه) أي الثمن المستحقها  
(قوله وليس الرضا) أي

البيان والتوضيح في رسم استأذن من مسمع عيسى من الغصب سئل ابن القاسم عن اشتري  
سلعة في سوق المسلمين فأقام غيره بينة أنها غصبت منه فزعم مشتريها هلاكها فقال ان كانت  
حيوانا صدق وان كانت مما يغاب عليه فلا يقبل وأحلف وأغرم قيمتها الا ان يأتي بينة على  
هلاكها باهر من الله تعالى كسرقة وغرق ونار فلا تني عليه قبل فان باعها قال ليس عليه  
الاثم اقبل له فان قال بعتا بكذا ولا بينة له الا قوله أيسد في ذلك قال قوله مقبول في ذلك لانه  
قد يعرف الشيء في يديه ثم يتغير عنده قبل بيعه بكسر أو عورا وشي يصيبه ابن رشد قال يحلف  
اذا ادعى تلف السلعة التي اشتراها ويغرم قيمتها مخافة ان يكون غيبها ٥١ وقال اصبح  
يصدق في ضياع ما يغاب عليه يمين ابن عبد السلام ونخرج بعضهم عدم اليمين على المشهور مع  
الضمان والله تعالى أعلم (و) ان باع الغاصب المصوب (لربه) أي المصوب الذي باعه غاصبه  
(امضاء يبعه) أي الغاصب المصوب لصحته وان لم يلزم وظاهره علم المشتري بغصبه أم لا كان  
المالك حاضرا حين يبعه أولا قريبا المكان بحيث لا ضرر على مشتريه في الصبر الى علم ما عنده  
اولا وهو كذلك في الجميع وفي كل خلاف في فيما من غصب عبدا ودابة وباعها ثم استحقها  
رجل وهي بحالها فليس له تضمين الغاصب قيمتها وان حالت الاسواق وانما له ان يأخذها  
أو يأخذ الثمن من الغاصب كالأول وجدها بيد الغاصب وان ضاع الثمن فان الغاصب يغرمه  
وليس الرضا ببيعته يوجب له حكم الامانة في الثمن وفيها أيضا قال الامام مالك رضي الله تعالى  
عنهم من ابتاع ثوبا من غاصب ولم يعلم قلبه حتى ابله ثم استحق غرم المبتاع القيمة لربه يوم لسه  
وان شاع ضمن الغاصب قيمته يوم غصبه واولا يبعه واخذ عنه ولو تلف الثوب عند المبتاع  
بأهر من الله تعالى فلا يضمنه ولو تلف عند الغاصب بأهر من الله تعالى ضمنه اه الخمي اذا  
باع الغاصب العبد ثم أتى صاحبه ولم يتغير سوقه ولا بدنه كان بالخيار بين ايجازه يبعه واخذ  
ويرجع المشتري بتمنه ثم قال وان كان العبد قائم العين واجاز المصوب منه يبعه لزم المشتري  
الا ان يكون المصوب منه فاسد الذمة بالحرام أو غيره واختلف اذا كان المشتري قد دفع الثمن

٦٩ من المستحق (قوله يبعه) أي الغاصب (قوله يوجب) أي يثبت (قوله له) أي الغاصب (قوله حكم  
الامانة) أي عدم الضمان (قوله ولم يعلم) أي المبتاع غصب بآثمه (قوله قلبه) أي المبتاع الثوب (قوله ابله) أي المبتاع الثوب  
(قوله ثم استحق) أي الثوب من مبتاعه (قوله ان شاء) أي المستحق (قوله ضمن) بفتح مثقلا أي المستحق (قوله قيمته) أي  
الثوب (قوله أو اجاز) أي المستحق (قوله يبعه) أي الغاصب (قوله واخذ) أي المستحق من الغاصب (قوله غنه) أي  
الثوب (قوله ولو تلف) أي الثوب (قوله فلا يضمنه) أي المبتاع الثوب (قوله ضمنه) أي الغاصب الثوب (قوله صاحبه) أي  
العبد (قوله سوقه) أي قيمة العبد (قوله كان) أي صاحبه (قوله يبعه) أي العبد واخذ عنه من غاصبه (قوله واخذ) أي العبد  
من مشتريه (قوله ويرجع المشتري) أي على غاصبه (قوله ثم قال) أي الخمي (قوله لزم) أي يبعه (قوله واختلف) بضم التاء

(قوله وهو) أي الغاصب (قوله له) أي المشتري (قوله منه) أي المشتري (قوله وضعف) بفتح وا مثلاً (قوله الثاني) أي أخذ الثمن من المشتري (قوله فليس له) أي المتباع (قوله ذلك) أي رد البيع (قوله غيبته) أي الغصوب منه (قوله له) أي المتباع ذلك أي رديعه (قوله لتضرره) أي المتباع (قوله قدومه) أي الغصوب منه (قوله اذا غصب) بضم فكسر (قوله المشتري) بفتح الراء (قوله فهل ذلك) أي الغصوب أي ضمانه (قوله منهما) أي الشريكين (قوله او خاص) أي ضمانه (قوله اخذ) بضم فكسر أي غصب (قوله المأخوذ) أي الغصوب (قوله بينهما) أي الشريكين (قوله وبهذا) أي ان المأخوذ بينهما و الباقي بينهما صلة انتهى (قوله واعتقه) أي المشتري الرقيق (قوله الرقيق) منقول عتق اضاف الى فاعله (قوله واخذه) أي الرقيق عطف على نقض (قوله واتباع) عطف على اجازة ٥٤٦ (قوله وان اجازته) أي المشتري عتقه (قوله عليه) أي عتقه (قوله من شهادة

للغاصب وهو فقيروا اجاز المشتق البيع فقبل لاشئ له على المشتري وقيل ياخذ الثمن منه اه  
وضعف في النوادر الثاني وانكره \* (تنبيهان) \* الاول التخصي ان علم المتباع ان باعه غاصب  
واراد رد البيع قبل قدوم الغصوب منه فليس له ذلك اذا قربت غيبته وله ذلك اذا بعدت  
لتضرره بالصبر الى قدومه الثاني اذا غصب المشتري باسم احد الشريكين فهل ذلك منهما  
أو خاص بمن اخذ باسمه ابن ابي زيد الذي عتقني ان المأخوذ بينهما و الباقي بينهما وبهذا اتفق  
السيوري وبحث فيه البرزلي (و) ان اشترى شخص رقيقا من غاصب واعتقه فله (نقض)  
بفتح النون وسكون القاف آخره ضد معجزة أي فسخر ورد (عتق المشتري) الرقيق الذي اشتراه  
من الغاصب وأخذه ويرجع المشتري بثمنه على الغاصب (و) له (اجازته) بالراء أي امضاء  
وتنفذ عتق المشتري واتباع الغاصب بقيته يوم غصبه أو بثمنه الذي قبضه من المتباع وان  
أجازه فقد تم عتقه وما ترتب عليه من شهادة وارت ونحوهما ابن المواران ورثت الامة الاحرار  
وشهدت الشهادات ثم أجاز مالكمها يهها أو أغرم الغاصب قيمتها فلا ينقض شئ من ذلك وان  
أخذها سبيدها فنقض ذلك كله ولو قطعت يدها فاقصت على انها سرة ثم أخذها سبيدها رجع  
المقتص منه على عاقلة الامام بدية اليد ويرجع سبيدها عليه بما نقضها افاده تنق في التهذيب  
من غصب أمة فباعها فقام ربهما وقد اعتقها المتباع فله أخذها ونقض عتقها فقصت أم زادت  
وله ان يجيز البيع فان اجازته فقد تم عتقها بالغة الاول (و) من اشترى شيئا مقصوبا غير عالم  
وألقاه عدا أو خطا أو تلف بسماء أو (ضمن) شخص (مشتري) قيمة ما اشتراه لا غصوب منه  
يوم جنايته عليه والحال انه (لم يعلم) حين شرائه كونه غصوبا (في) اتلافه بفعل (عد) كالكل  
طعام أو بلا ثوب يلبسه وهدم بناء أو مفهوما لم يعلم انه ان اشتراه عالما بغصبه فحكمه حكم غاصبه  
كاسياني ونظر ابن يونس في تغريمه قيمته يوم لبسه بانه غير متعدي فيه وهو اذا لبسه يوما أو يومين  
ولم ينقص فلا شئ عليه وانما يضمن قيمته باتلافه واجيب بانه لما حصل هلاكه بانتفاعه لم يفرق  
فيه بينه وبين المتعدي الا ان ابن القاسم شبهه بقتله فلذا كان عليه قيمته يوم لبسه وكألو كان  
مرهونا أو مودعا عنده وحكم المصنف بتضمن المشتري لا ينافي قول ابن الحاجب بخير

الخ) بيان ما (قوله الامة) اي التي غصبت و بيعت واعتقت واجاز مالكمها عتقها (قوله فلا ينقض شئ من ذلك) أي المذكور من ارها و شهادتها (قوله وان أخذها) أي الامة (قوله نقض) بضم فكسر (قوله ذلك) أي ارها وشهادتها (قوله ولو قطعت بضم فكسر (قوله يدها) أي المعتقة (قوله فاقصت) أي الامة من قاطعها (قوله ثم أخذها) أي الامة (قوله عليه) أي المقتص منه (قوله وقد اعتقها المتباع) حال (قوله فله) أي ربهما (قوله ونقض عتقها) عطف على أخذها (قوله له) أي ربهما (قوله فان اجازته) أي ربهما (قوله غصبه (قوله واتلفه) أي المشتري

المغصوب (قوله واتلف) أي المغصوب من مثله (قوله للمغصوب منه) صلة ضمن (قوله جنايته) أي المالك المشتري (قوله عليه) أي المغصوب (قوله ونظر) بفتح وا مثلاً (قوله في تغريمه) أي المشتري (قوله بانه) أي المشتري صلة نظر (قوله فيه) أي المغصوب (قوله وهو) أي المشتري (قوله اذا لبسه) أي الثوب (قوله بانه) أي الثوب أو الثوب هلاكه أي الثوب (قوله بانتفاعه) أي المشتري (قوله بانه) أي الثوب (قوله لم يفرق) بضم فسكون ففتح فسكون فحكم أي ابن القاسم (قوله فيه) أي هلاك الثوب (قوله يهها) أي المشتري (قوله وحكم) بضم فسكون مصدره مضاف لفاعله (قوله لا ينافي الخ) خبر حكم

(قوله في تغريم) صلة بخير (قوله أو امضاء) عطف على تغريم (قوله وتضمن) عطف على امضاء (قوله يوم غصبه) صلة بقيمته (قوله أو غنمه) عطف على قيمته (قوله المشتري) أي مغبوباً (قوله غير عالم) أي غصبه (قوله ما تلف) مفعول يضمن (قوله عنده) أي المشتري (قوله واستشكل) بضم التاء وكسر الكاف أي الحكم بأنه لا يضمن السماوي ولا يرد الغلة (قوله بأنه) أي عدم رد الغلة (قوله ضمانه) أي السماوي لحديث الخراج بالضمان (قوله مطلقاً) أي عن التقييد بالسماوي (قوله من مشتريه) صلة أن تلف (قوله منه) أي مشتريه (قوله في ضمانه) صلة كاف التشبيه (قوله في ضمانه) صلة كاف التشبيه (قوله المشتري) فاعل ضمان المضاف المفعول (قوله واليه) أي ٥٤٧ عدم ضمانه الخطأ صلة ذهب (قوله

اختلف) بضم التاء (قوله في جملها) أي المدونة أي قول ابن القاسم بعدم ضمان الخطأ وقول أشهب بضمائه (قوله مفسراً) بضم ففتح فكسر مثقلاً (قوله لها) أي المدونة (قوله وحمل) أي ابن رشد (قوله ما فيها) أي المدونة (قوله من الضمان) بيان ما (قوله على العمد) صلة حمل (قوله ظاهرها) أي المدونة (قوله أنه) أي الشأن (قوله جنابته) أي المشتري (قوله بأنه) أي المشتري (قوله بعدم ضمانه) أي المشتري (قوله) قلت لا أي لا تنافي (قوله لأنه) أي المشتري (قوله يضمن الغاصب) أي وهو الذي سلط المشتري على المغبوب ببيعته وأخذ منه ثمنه فكان القاتر بالغلة هو الضامن والله أعلم (قوله ولم يعلم) أي المبتاع

المالك في تغريم المشتري قيمة المقوم ومثل المثل أو امضاء البيع وتضمن الغاصب قيمته أو مثله يوم غصبه أو غنمه (لا) يضمن المشتري غير العالم ما تلف عنده (ب) أمر (مماوي) بفتح السين مخففة أي مفسوب للسماوي لصدوره من خانقاهما من غير تسبب المشتري فيه (و) لضمان على المشتري غير العالم بالغصب (في غلة) استعملها بما اشتراه فيقوز بها واستشكل بأنه يقتضي ضمانه وفي ضمانه السماوي يقتضي ضمانه الغلة وأجاب المصنف بأن نفي الضمان إنما يقتضي نفي استحقاق الغلة إذا كان ثقباً مطلقاً والمنفي هنا ضمان السماوي فقط (وهل الخطأ) في أن تلف المغبوب من مشتريه غير العالم بغصبه (كالعمد) منه في ضمانه وهو قول أشهب في المجموعة أبو الحسن وهو ظاهر المدونة ابن عبد السلام وهو القياس (أو هو) أي الخطأ (كالسماوي) في عدم ضمانه المشتري غير العالم واليه ذهب ابن القاسم في العتبية في الجواب (تأويلان) أي فهما نشارحي المدونة في التوضيح اختلاف في جملها على أي القولين فجعل في البيان ما في العتبية مفسراً لها وحمل ما في الضمان إذا قطع المشتري يدها على العمد وقال أبو الحسن ظاهرها أنه لا فرق بين كون جنابته عمد أو خطأ وقال ابن عبد السلام أنه أي عدم الفرق بين العمد والخطأ ربما تؤول المدونة عليه فإن قلت الحكم بأنه الغلة مع الحكم بعدم ضمانه الخطأ والسماوي متنافيان قلت لا لأنه إذا لم يضمن يضمن الغاصب والله أعلم فأداهت وفيها قال الإمام مالك رضي الله تعالى عنه من ابتاع ثوباً من غاصب ولم يعلم فلبسه حتى ابتلاه ثم استحق غرم المبتاع قيمته لربه يوم لبسه وإن شاء ضمن الغاصب قيمته يوم غصبه أو أجاز بيعه وأخذ ثمنه ولو تلف الثوب عند المبتاع بامر من الله تعالى فلا يضمنه ولو تلف عند غاصبه بامر من الله تعالى ضمنه اه أشهب إن استحققت بعد موتها عند مشتريها بجرية أو ابتداء وعق لاجل رجوع على غاصبها بغيرها لا يتبدى ابن المواز أو كتابة نقله لشيخ وابن يونس ق فيما لابن القاسم لو قتل الجارية مبتاعها من غاصب لم يرد بغيره فإليه أخذ بقيمتها يوم قتلها ثم يرجع هو على الغاصب بالثمن لأن الإمام مالكاً رضي الله تعالى عنه قال ما يرد عنه من طعام فأكأ أو ثياب فلبسها حتى ابتلاها فلم يستحق ذلك أخذها بتمثل الطعام وقيمة الثياب وانما يرد عن المبتاع كل ما عرف هلاكه من أمر الله تعالى وأما ما كان هلاكه من سببه فإنه يضمنه عيسى عن ابن القاسم إذا كان عمداً أو ما في الخطأ فهو كالوذهب ذلك بامر من الله تعالى أشهب الخطأ كالعمد لأنه جنابة

غصبه (قوله فلبسه) أي المبتاع الثوب (قوله ثم استحق) أي الثوب (قوله وإن شاء) أي ربه (قوله ضمن) بفتح ضمت منتقلاً أي ربه (قوله أو أجاز) أي ربه عطف على ضمن (قوله يبيع) أي الغاصب أو الثوب (قوله وأخذ) أي ربه عطف على أجاز (قوله استحققت) بضم التاء أي الامنة (قوله بجرية) صلة استحققت (قوله رجوع) أي مستحقها (قوله لا يتبدى) عطف على بجرية (قوله مبتاعها) فاعل قبل (قوله لم يعلم) أي مبتاعها (قوله أخذ) أي الزامه (قوله ثم يرجع هو) أي مبتاعها (قوله أخذ) أي الزم المستحق المبتاع (قوله سببه) أي المبتاع

(قوله تنصير) خبر تفرقة (قوله قوله) اي ابن القاسم (قوله لم يفرق) أي ابن القاسم (قوله وعليه) اي الوفاق صلة حمل (قوله قبله) بكسر الموحدة أي الموهوب له المغمصوب (قوله منه) أي الغاصب (قوله فيه) اي ضمان المغمصوب وغلته (قوله اوقبله) بكسر الموحدة (قوله منه) أي غاصبه (قوله وهو) اي المتناع أو الموهوب له (قوله فهو) اي المتناع او الموهوب له (قوله في الغلة) اي ردها للمغمصوب منه صلة كاف التشبيه (قوله والضمان) اي المغمصوب (قوله وغلته) عطوف على قيمة (قوله على المشهور) صلة بدى (قوله لانه) اي الغاصب (قوله وهذا) اي تقديم الغاصب (قوله فيها) اي المدونة (قوله لانه) اي الموهوب (قوله ايها) اي الغاصب ٥٤٨ او الموهوب له (قوله نشأ) اي المالك (قوله وان بدا) اي المالك (قوله لان هبته)

ابن رشد تفرقة ابن القاسم في معراج عيسى تنصير قوله في المدونة اذ لم يفرق فيما بين عمو وخطا ابن عرفة ظاهرا كلام الشيخ ان قول أشهب وفاق لابن القاسم وعليه جله بعضهم (و) ان مات الغاصب أو وهب المغمصوب لشخص قبله منه (و) ارثه (أي الغاصب) (ومو هو به) أي الذي وهب الغاصب المغمصوب له حكمهما في ضمان المغمصوب وغلته (ك) حكمه (هو) أي الغاصب فيه (ان علم) أي وارثه وهو مو هو به بغصبه لان علمهما به صبرهما غاصبين متعديين في امتلاكهما على المغمصوب ابن عرفة فيها مع غيرها من اتباع شيأ من غاصبه أو قبله منه هبة وهو عالم أنه غاصب فهو كالغاصب في الغلة والضمان (والا) أي ون لم يعلم مو هو به بغصبه (بدى) بضم فكسر (بالغاصب) في تفرقة قيمة المغمصوب الموهوب وغلته على المشهور لانه هو المسئلة عليه وهذا قول ابن القاسم فيها وقيل يبدأ بالموهوب لانه المباشر وقيل يخير المالك في اقباع أي ما شاء (و) ان بدى بالغاصب (رجع) المغمصوب منه (عليه) أي الغاصب (بغلة) المغمصوب المستغلة (مو هو به) أي الغاصب اللصحي اتفاقا لان هبته لا تسقط عنه المطالبة المترتبة عليه بسبب غصبه ثم لا يرجع بها على الموهوب له (فان اعسر) الغاصب (ف) يرجع المالك بالغلة (على الموهوب) له من الغاصب مباشرة اتلافها والموهوب له الرجوع بها على الغاصب ان أبسر قاله في البيان ق فيما لابن القاسم من اتباع دار أو عيبدان غاصب ولم يعلم فاستغله زمانا ثم استحق فالغلة للمتباع بضمانه وكذلك اذ وارثه عن ابيه مثلا ولم يدبرم كان له فاستغله زمانا ثم استحق فالغلة للوارث ولو وهب ذلك لايه رجل فان علم ان الواهب لايه هو الذي غصب هذا الشيء من المستحق أو من مورثه فغلة ماضية للمستحق فان جهل أمر الواهب اغاصب هو م لا فهو على الشراء حتى يعلم انه غاصب ومن غصب دارا وعيبد فوهمهم لرجل فاغتلهم وأخذ كرامهم ثم قام مستحق فان كان الموهوب له عالما بغصبه فلمستحق الرجوع بالغلة على أيها شاء وان لم يعلم بالغصب فلا مستحق ان يرجع أولا بالغلة على الغاصب فان كان عديما رجع بها على الموهوب له وكذلك من غصب ثوبا وطعاما فوهمهم لرجل فأكاه أو لبس ثوب حتى ابلاه أو كانت دابة فباعها أو أكل عنها ثم استحق هذه الاشياء بعد فواتها يسد الموهوب له فعلى ما ذكره لو ان الغاصب نفسه اغتال العبد وأخذ من الدار لمسه ان يرده بالغلة والكراء المستحق ولومات اغاصب وترك هذه الاشياء فاستغلها وله كانت هذه الاشياء وغلها

اي الغاصب (قوله عنه) اي الغاصب (قوله عليه) أي الغاصب (قوله ثم لا يرجع) اي الغاصب (قوله ايها) اي الغلة (قوله اي الموهوب) اي الموهوب (قوله اتلافها) اي الغلة (قوله بها) اي الغلة (قوله ايسر) اي الغاصب (قوله ولم يعلم) اي المتناع الغصب (قوله استحق) بضم التاء (قوله وكذلك) اي اقباعه مغموبا غير عالم غصبه في فوزه بغلته (قوله ورثه) اي المغمصوب (قوله كان) اي صار المغمصوب (قوله له) اي ابيه (قوله فاستغله) اي الوارث المغمصوب (قوله المستحق) بضم التاء اي الموروث (قوله ذلك) اي المغمصوب (قوله لايه) اي الوارث (قوله فان علم) اي الوارث (قوله فان جهل) اي الوارث (قوله)

امر الواهب) اي لايه (قوله فهو) اي الموهوب (قوله انه) اي الواهب (قوله على ايها) اي للمستحق الغاصب والموهوب له (قوله وان لم يعلم) اي الموهوب (قوله اولا) يشد الواو (قوله فان كان) اي الغاصب (قوله بها) اي الغلة (قوله فوهمه) اي الثوب او الطعام (قوله فأكاه) اي الرجل الموهوب له الطعام (قوله اوبس) اي الموهوب (قوله فباعها) اي الموهوب له الدابة (قوله واكل) اي الموهوب له (قوله ثم استحق) بضم التاء (قوله ما ذكر) اي يرجع المستحق على الغاصب فان اعدم فعلى الموهوب له (قوله لانه) اي الغاصب (قوله يرد) بفتح فضم اي الغاصب



(قوله في عدم) بضم فسكون أي فقرر (قوله أنه) أي المستحق (قوله له) أي المستحق (قوله ذلك) أي القمع أو الثياب أو الشاة  
 (قوله ولا يوضع) أي لا يسط (قوله عنه) أي المتباع (قوله لأنه) أي المتباع الخ علة يوضع (قوله وان هلك) أي الغصوب (قوله  
 وانتفاعه) أي المتباع عطف على سبب (قوله فان لم يعلم) أي المتباع (قوله وقامت) أي شهدت (قوله بينة) فاعل قام (قوله  
 عليه) أي المتباع (قوله ولا يضمن) أي المتباع (قوله من الحيوان الخ) بيان ما (قوله والرابع) بفتح الراء (قوله سببه) أي المتباع  
 (قوله حينئذ كل) أي الطعام الغصوب الذي اشتراه (قوله أوليس) أي الثوب ٥٤٩ الغصوب حتى ابلاه (قوله لا يضمن) أي

لا يسط (قوله عنه) أي  
 المتباع (قوله شرأه) فاعل  
 يضمن (قوله في عدم) بضم  
 فسكون (قوله لأنه) أي  
 الموهوب له الخ علة أخرى  
 (قوله وهبه) أي الغصوب  
 (قوله الغلة) خبر من  
 (قوله اذا لم يعلم) أي  
 الموهوب له (قوله) أي  
 المشتري خبر ان (قوله  
 عليه) أي المشتري (قوله  
 من غلة ولا كراه) بيان شيء  
 (قوله ولا على الغاصب)  
 عطف على عليه (قوله  
 منه) أي له (قوله لا يحاسبه)  
 أي الغاصب المتباع (قوله  
 من غلة أو كراه) بيان شيء  
 (قوله يغصبه) أي البائع أو  
 المبيع (قوله فيكون) أي  
 المشتري (قوله ولم يعلم) أي  
 المتباع بغصبه حال (قوله  
 دورا) مفعول ابتاع (قوله  
 فالغلة الخ) خبر من (قوله  
 بضمه) أي بسببه (قوله  
 يستحقها) أي المذكورات  
 (قوله وهبه) أي الحائز (قوله

للمستحق ابن القاسم والموهوب له لا يكون في عدم الواهب أحسن حالا من الوارث أو لا ترى  
 ان من ابتاع قمحا فله أو ثيابا فله باقيا أو بلاها أو شاة فذبحها أو كل لجهائم استحق ذلك لرجل  
 انه له على المتباع غرم ذلك كله ولا يوضع ذلك عنه لانه اشتراه وان هلك بيد المتباع باهر من الله  
 تعالى بغير سببه وانتفاعه فان لم يعلم بالغصب وقامت به لالة ما يغاب عليه من ذلك بينة فلا  
 شيء عليه ولا يضمن ما هلك من الحيوان والرابع وان خدم بغير سببه فكم كان المشتري - بين كل  
 أوليس لا يضمن عنه شرأه الضمان كان من وهبه الغاصب أخرى ان يرد ما استغل في عدم الواهب  
 لانه أخذ هذا الاشياء بغير عن محمد وأشهب من وهبه الغاصب له الغلة اذا لم يعلم بالغصب  
 كالمشتري ولم يختلف ابن القاسم واشهب ان ما استغل المشتري من قليل أو كثير أو سكن  
 أو زرع له ولا شيء عليه من غلة ولا كراهي الغاصب الذي باع عنه ويرجع المتباع بجميع  
 الثمن على الغاصب لا يحاسبه بشيء من غلة أو كراهي الآن يعلم المشتري بغصبه قبل الشراء  
 فيكون كالمغاصب اه ومن ابتاع من غاصب ولم يعلم دورا أو أرضين أو حيوانا أو ثيابا أو ماله  
 غلة أو نخلا فأنكرت عنده فالغلة والثمرة للمتباع بضمه الى يوم يستحقها ربا ولو كان الغاصب  
 انما وهبه ذلك لرجع المستحق بالغلة على الموهوب له في عدم الغاصب ويكون للموهوب له من  
 الغلة قيمة عمله وعلاجه اه منها (و) ان ادعى شخص على آخر بانه غصب منه مالا فأنكره فقام  
 عليه شاهد بمعاينة غصبه وشاهد آخر باقراره له به (اتفق) بضم اللام وكسر القاء مشددة  
 أي ضم (شاهد) (شهد) (بمعانة) (الغصب) من المدعي عليه للمدعي (ا) شهادة شاهد (آخر) شهد  
 للمدعي (على اقراره) أي المدعي عليه (بالغصب) لئلا المدعي وثبت الغصب بشهادتهما فيحكم  
 على المدعي عليه برد الغصوب بعينه ان لم يفت وعوضه ان كان فاق في الابدان القاسم رجحه الله  
 تعالى ان ائت شاهدان ان فلا ناغصبك هذه الامة وشهد آخر على اقراره انه غصبكها فأت الشهادة  
 أبو الحسن أي بالغصب وقضى للشبه بالابن القاسم ولم تتم بالملك عياض اذ قد تمكن يملك  
 ودبسة أو عارية أو رهن أو باجرة ولا يمارض ما هنا قولها لو شهد رجل يقتل خطأ أو آخر على  
 الاقرار به فلا يجب على العاقلة شيء من الدية الا بالقسامة لانه هنا أقر على نفسه فلزمه اقراره  
 وهناك على عاقلته فلم يعتبر اقراره بافاده تت وشبهه في التاميق فقال (كشاهد بملكك) لما  
 ادعيت غصبه منك (ا) شاهد (ثان) شهد (بغصبك) أي بغصبها منك (وجعلت) بضم  
 فكسر وفتح تام خطاب المدعي (ذا) أي صاحب (يد) أي حائز فقط للمدعي به وفي بعض النسخ

ذلك أي الدور أو الارضين أو الحيوان أو الثياب (قوله في عدم) بضم فسكون أي فقرر (قوله من الغلة) بيان قيمة بعلمه (قوله  
 منها) أي المدونة (قوله فأنكره) أي المدعي عليه المال (قوله فأقام) أي المدعي (قوله عليه) (قوله باقراره)  
 أي المدعي عليه (قوله) أي المدعي (قوله به) أي غصب المال (قوله من المدعي عليه) (قوله الغصب) (قوله للمدعي) صلة شهد  
 (قوله لئلا المدعي) صلة الغصب (قوله على اقراره) أي فلان (قوله غصبكها) أي الامة (قوله ولم تتم) أي الشهادة (قوله تكون)  
 أي الامة (قوله قولها) أي المدونة (قوله به) أي قتل الخطأ (قوله لأنه) أي المشهود عليه (قوله لما ادعيت) صلة ملأ

(قوله حائرا) باهمال الحامل ذاب (قوله لاجتماع الشاهدين) على جعله حائرا بلا عين (قوله فليس له) أي المدعى (قوله قيمتها) أي السلطة (قوله حلف) أي المدعى أي على أنها ملكه ولم تنقل عنه بناقل شرعي (قوله كلامه) أي عياض (قوله له) أي المتنازع فيه (قوله ان مشهده) أي شاهد الملك (قوله وانك مالك له) أي المدعى به (قوله لان شاهد الملك الخ) على عين القضاء (قوله انها) أي السلطة (قوله وهذا) أي حلف المدعى بعين (قوله على ثبوت الواو) أي قبل عين القضاء (قوله الشارحين) بفتح الحاء أي بهرام والبساطي (قوله الامرين) أي الملك وعدم الخروج عنه (قوله فيها) أي العين (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله فيها) أي الاولى (قوله نقص) ٥٥٠ فاعل دخل (قوله وتضمن) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله واكثرهم) عطف

حائرا والمعنى واحد ويعني بلا عين في الصورة الثانية مع قيام السلطة لاجتماع الشاهدين على حوز المشهود له فان قامت أو تعينت فليس له ان يتضمن المشهود عليه قيمتها الا اذا حلف مع شاهد الملك وهذا الذي درج عليه المصنف هنا تبع فيه ما في التفيهاات لعياض وتقل غ كلامه وسأق وعطف على ذابدا وحائرا بلا فقال (لا مالكا) له في المثلين لان شاهد الغصب لم يثبت لك لمكالا لاحتمال انك جرتهم بايداع أو اعادة أو رهن أو اجارة في كل حال (الا ان تحلف) يا مدعي (مع شاهد الملك) ان مشهده حق وانك مالك له (و) تحلف أيضا (عين القضاء) انك لم تبعها ولم تصدق بها ولم تنهبها ولم تغصبها عن ملكك بوجه من الوجوه لان شاهد الملك لم يثبت لك غصبا لاحتمال أنها خرجت عن ملكك بوجه مما تقدم وهذا على ثبوت الواو كما في الاقحس من مسودة المصنف وكثير وعنده الشارحين بغير واو فيحلف عينا واحدة فيجمع الامرين فيها غ هاتان مستثلتان اما الاولى فقال فيها في المدونة ران أقت شاهد أن فلانا غصبك هذه الامة وشاهد آخر على اقراره انه غصبكها تمت الشهادة أبو الحسن أي تمت الشهادة بالغصب ويقضى للتيهان من غير عين القضاء ولم تتم بالملك اذ قد تكون بيده وديعة أو اعادة أو رهن أو اجارة واما الثانية فقال فيها في المدونة لو شهد أحدهما أنم الثاني وشهد آخر انه غصبكها فقد اجتمعا على ايجاب ملكك له بغير قضى للتيهان ولم يجتمعا على ايجاب غصبك فان دخل الجارية نقص كان لك ان تحلف مع الشاهد بالغصب وتضمن الغاصب القيمة هكذا اختصرها أبو سعيدوا كثرهم تبعوا إلى محمد والذى في الامهات لو اني أقت شاهد على انه غصبنيها وأقت آخر على انها جارية قال لاراهما شهادة واحدة فان دخل الجارية نقص حلف مع الذي شهد له انه غصبها واخذ قيمتها ان شاء قال عياض لم يجعلها شهادة واحدة اذ لم يتفقا على الغصب فيضه القيمة في الثوات ولا على الملك فيأخذها بعد عين القضاء في القيام انه لم يقوتها وانها ملكه اذ لم يشهد شاهد الغصب بالملك التام واذا لو شهد شاهدان بالملك التام ما حكم لربها حتى يحلف بين القضاء انها ما خرجت عن ملكه ولو تمت الشهادة بالغصب لم تتم بالملك اذ يقول لا أدري انها ملكه وامه لها عند مدو ديدة او اعادة أو رهن او اجارة وانما رايته أخذها من يده وقد ذكر أبو عمران عن اصمغ ان ابن القاسم رجع عما في كتاب الغصب وقال اراهما

على أبي سعيد (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله لا اراهما) أي شهادة احدهما انه غصبها منك وشهادة الآخر انها جارية (قوله شهادة واحدة) أي ملققة مع قيام الجارية بحيث يقضى لك بأخذها بعد عين قضاء (قوله فان دخل الجارية نقص الخ) تفريع على المنق وهو كونها شهادة واحدة فهو منق (قوله حلف) أي المدعي (قوله واخذ) أي المدعي (قوله قيمتها) أي الامة (قوله ان شاه) أي المدعي (قوله لم يجعلها) أي ابن القاسم الشهادتين (قوله اذ لم يتفقا) أي الشاهدان على الغصب على لم يجعلها شهادة واحدة (قوله فيضمنه) أي المدعي المدعي عليه قيمتها بالنصب في جواب النفي (قوله

في الثوات) أي الامة بنحوموتها (قوله ولا على الملك) عطف على على الغصب (قوله فيأخذها بعد عين القضاء في شهادة القيام) تفريع على ولا على الملك فهو منق (قوله انه لم يقوتها الخ) بيان لعين القضاء (قوله اذ لم يشهد شاهد الغصب بالملك التام) على ولا على الملك (قوله واذا لو شهد شاهدان بالملك التام) أي فرضا وتقديرا (قوله ما حكم لربها) أي بأخذها (قوله انها ما خرجت الخ) بيان لعين القضاء (قوله ولو تمت الشهادة بالغصب) أي بأن يشهد به عدلان أي لم تتم الشهادة بملكه (قوله اذ يقول) أي الشاهد بالغصب (قوله انها) أي الجارية (قوله ملكه) أي مدعي الغصب (قوله ولعلها) أي الجارية (قوله عنده) أي المدعي (قوله وانما رايته) أي الغاصب (قوله من يده) أي المدعي (قوله وتقل) أي ابن القاسم (قوله اراهما) أي الشهادة بالملك والشهادة بالغصب

(قوله ولم يقل) أي ابن القاسم (قوله لأنها) أي الشهادة (قوله في قيامها) أي الامة (قوله عليها) أي الامة (قوله له) أي القائم (قوله بملكها) أي الامة (قوله حتى يحلف) أي القائم انها ملكه (قوله آخر) أي مدع آخر (قوله بشاهدين) صلة بآخر (قوله عليه) أي الملك (قوله وأراد) أي الاتي بشاهد على ملكه المتنازع فيه (قوله معه) أي شاهده على ملكه (قوله كان) أي الآخر الاتي بالشاهدين أو الشاهد وحلف معه (قوله به) أي المتنازع فيه من حائزه بشاهدين ما يشبهه منه وآخر باقرار المدعى عليه بغضبه أو شاهده بغضبه وآخر بملكه (قوله الا ان يحلف هذا) أي الاول (قوله واختلف) بضم التاء (قوله هل يمينه) أي الاول (قوله او يرجع) بضم ففتح من مثقلا (قوله عليه) أي حلفه مع شاهد ٥٥١ ملكه (قوله الشاهدان) أي بملك غيره (قوله وعلى هذه الرواية

الاخيرة) أي جعلهما شهادة واحدة صلة اختصر (قوله وقال) أي أبو محمد (قوله اجتماعا) أي شاهد الملك وشاهد الغصب (قوله ايجاب) أي اثبات (قوله وتبعه) أي أبو محمد (قوله وقد قال) أي أبو محمد (قوله هذا) أي اجتماعا على ايجاب الملك ولم يجتمعوا على ايجاب الغصب (قوله وان قالوا لا ندرى اهي للمغضوب منه ام لا) مبالغة (قوله ثم قال) أي أبو محمد (قوله ترد) أي المشهود بغضبه منه (قوله عليه) أي المغضوب منه (قوله انما) أي الامة (قوله الشاهدان) أي اثبات (قوله على ايجاب) أي اثبات (قوله لها) أي الامة (قوله بها) أي الامة (قوله لانهما) أي الشاهدين احدهما بملك والاخر بغصبك

شهادة واحدة لما قلناه وجعلهما في الرواية الاخرى شهادة واحدة ولم يقل تامة لانها توجب في قيامها اتفاقا قديم يد القائم عليها دون الحكم بملكها حتى يحلف مع شاهد الملك ويمن القضاء حتى لو جاء آخر بشاهدين على الملك أو شاهد عليه واراد ان يحلف معه كان أحق به الا ان يحلف هذا مع شاهد الملك واختلف هل يمينه مع شاهد الملك معارض لشاهدين بملك غيره او يرجع عليه الشاهدان وعلى هذه الرواية الاخيرة في المسئلة اختصرها أبو محمد وقال فقد اجتمعوا على ايجاب الملك ولم يجتمعوا على ايجاب الغصب وتبعه أكثر المختصرين وقد قال به هذا اذا شهدوا انه غصبها منه فقد شهدوا ان له وان قالوا لا ندرى اهي للمغضوب منه ام لا ثم قال اما كنت ترد عليه وهذا انما اراد ردها اليه بتقديم يده عليها على ما قدمناه اه وقد ظهر لك ان قوله وجعلت ذابدا لمال كرا جمع للمسئلتين وان قوله الا ان يحلف مع شاهد الملك خاص بالثانية اذ لا شاهد ملك في الاولى والله سبحانه وتعالى اعلم في فيها لابن القاسم وان اتت شاهدان فلا ناغصبك هذا الامة وشاهد آخر انك فقد اجتمعوا على ايجاب ملكك لها في قضية التي جاء بعد ان تحلف انك ما بيعت ولا وهبت كني استحق شيئا يمينه وذلك اذا ادعاها الغاصب لنفسه لانها لم يجتمعوا على ايجاب الغصب ابن يونس وقال بعض الفقهاء شهداتهم مخالفة فاذا لم تنف حلف مع أي الشاهدين شاء فان حلف مع شاهد الغصب حلف لقبه شهد شاهد به بحق وردت اليه بالحياة فقط لانه لم يثبت له ملكا وشاهد الملك لم يثبت له غصبا اذ يمكن ان تكون خرجت عن ملكه ببيع الى الذي هي بيده فلما لم يجتمعوا على ملك ولا على غصب حلف كما قدمنا ابن القاسم ولودخل الجارية نقص كان لك ان تحلف مع شاهد الغصب وتضمن الغاصب القيمة قوله وجعلت ذابدا لمال كرا لم يذكر هذا في المدونة وظاهر ما تقدم لابن يونس ان ما لبعض الفقهاء معارض لها وانما هو اذا حلف مع شاهد الغصب ولم يذكر سيده نا الشخ خليل انه يحلف طفي انت ترى ان ابن يونس انما ذكر هذا على عدم التلقيق وان الشهادة مختلفة فلا بد من الحلف مع احدهما لانفراد كل بشهادة وأما على ما درج عليه المصنف من التلقيق فلا يحتاج لليمين مع شاهد الغصب لان الشهادة تمت على الحوز ولذا لم يذكرها المصنف معه بل قال وجعلت ذابدا فقط فما قاله الشارحان من التخيير بين الحلف مع شاهد الملك والحلف مع شاهد الغصب وهم واعلم ان المصنف سلك في هذه المسئلة طريق عياض في التلقيق وكونها شهادة بملك غير التام وطريق

(قوله لم يجتمعوا) أي الشاهدان الخ (قوله بعد ان تحلف الخ) (قوله فاذا لم تنف) أي الامة (قوله رد) بضم ففتح مثقلا (قوله لانه) أي شاهد الغصب الخ (قوله بالحياة فقط) (قوله هذا) أي الحلف (قوله احدهما) أي الشاهدين (قوله من التلقيق) بيان ما (قوله ولذا) أي عدم الاحتياج لليمين مع شاهد الغصب لتتمام الشهادة على الحوزة لم يذكرها أي اليمين (قوله معه) أي شاهد الغصب (قوله فما قاله الشارحان) أي جهرام والبساطي تفريع على انما ذكر ابن يونس هذا على عدم التلقيق الخ (قوله من التخيير الخ) بيان ما (قوله وهم) بفتح الهاء أي غلط (قوله وطريق

أي محمد) مبتدا (قوله انه شهادة تامة) خبر طريق أبي محمد (قوله ونقل ابن يونس) عطف على ما في المذونة (قوله وهم) فتح فكسر أي غلط (قوله وهو) أي حمل كلام المصنف على ما نقله ابن يونس البناني فهي ثلاثة أقوال قولان بالتلقيق والثالث بعدمه (قوله وجد) بضم فكسر ٥٥٢ (قوله فيه) أي البياض (قوله تليذه) أي المصنف (قوله لا قهسي) بيان تليذه (قوله

بخطه) أي الاقنهسي (قوله الاكراه) تفسيه لفاعل لا تقي المستتر فيه (قوله اعداته) أي المدعي عليه علة غير لا تقيبه (قوله عندنا) صلة تعلق (قوله كذلك) أي الحاف في الاهمال (قوله بسبب الخ) صلة حدث (قوله عليه) أي ما كتبه الاقنهسي (قوله الشارحان) أي هرام والباطي (قوله به) أي الاكراه (قوله وهي) أي المدعية الخ حال (قوله وان ات متعلقة به) مفهوم بلا تعلق (قوله فهذا) أي تعلقها به (قوله بسقط) بضم فسكون فكسر (قوله لما) بكسر اللام وخفة الميم (قوله من فضيحة تقبها) بيان ما (قوله وان ادعته على فاسق) مفهوم على غير لا تقيبه (قوله وكان) أي من تعلق به (قوله عقبه) بضم فسكون مثقلا (قوله عنه) أي الغصب (قوله الانتفاع) جنس (قوله بملك الغير) فصل مخرج

أبي محمد وأبي سعيد وكثير من المختصرين انه شهادة تامة يقضي بها بالملك مع عين القضاء انظر التنبيهات وغ فقد نقل كلامها والله اعلم البناني ولما لم يقف ق على كلام التقبيات اعترض على المصنف بأنه خالف ما في المذونة ونقل ابن يونس وهم الشارحان فحمله كلام المصنف على ما نقله ابن يونس وهو غير صحيح لتصریح المصنف بالتلقيق ولعدم ذكره اليقين (وان ادعت) امرأة (استكرها) أي أكرها على الزنا بها كذا وجد في نسخة المصنف وبعده ياض خال عن الكتابة فتكتب فيه تليذه الاقنهسي بخطه (على) رجل (غير لا تقيبه) الا كراه على الزنا عدا لته وصلة ادعت (بلا تعلق) منها بالرجل الذي ادعت عليه عندنا بها (حدث) بضم الحاء المهملة وشد الدال كذلك بسبب قدفها (له) أي المدعي عليه غير لا تقيبه ولم يتكلم عليه الشارحان وفي الشامل وحديث مدعية الاكراه على من لا يهتم به وتظر الحالك ان اتهم اه وفي غصب المقدمات ان ادعت الاستكرها على رجل صالح لا يليق به ذلك وهي غير متعلقة به فلا اختلاف انه لا شيء على الرجل وانما تحمله حد القذف وحد الزنا ان ظهر بها حال وان لم يظهر بها حال فيتخرج وجوب حد الزنا عليها على الاختلاف في حد من اقربوط امة وادعي انه اشتراها أو بوط مرة وادعي انه تزوجها فيجحد على مذهب ابن القاسم الا ان يرجع عن قوله ولا يجحد على مذهب أشهب وهو نص قول ابن حبيب في الواضحة وان ات متعلقة به هذا الرجل الصالح فهو ذابسة من حد الزنا لما بلغت من فضيحة نفسها وتحد حد القذف عند ابن القاسم وان ادعته على فاسق ولم تأت متعلقة به فلا تحمله حد القذف ولا تحدد الزنا ايضا الآن يظهر بها حال ولا صداق لها وينظر الامام في امره وان ات متعلقة بهذا الفاسق سقط عنها حد القذف وحد الزنا وان ظهر بها حال انظر المقدمات فقد أطال هنا وذكرها ابن عرفة في فصل الصداق افاده غ وق الخط مفهوم قوله بلا تعلق انه لو تعلق به لا تحمله ومفهوم غير لا تقيبه انه لو كان لا تقا به لا تحمله ولو لم تعلق به وفي الاكمال ولو ادعت امرأة مثل هذا عندنا على أحد من المسلمين حدث له القذف وكذا ماها ولا تقبل دعواها ولا تعلقه تبعه بقولها الآن تأتي متعلقة به تدعى مستقيمة لاول حالها وكان لم يشهر بخبره ولم يعرف به كما هو اما ان جاءت متعلقة بمن لا يليق ذلك به فلا شيء عليه واختلاف عندنا في حد القذف فقبل فقبل لا تحدد لما بلغت من فضيحة نفسها ولا حد عليها للزنا ول بعض اصحابنا في المشتبه بذلك مثل صاحبة جزير انما تحدد للزنا على كل حال ولا تصدق بتعلقها وفضيحتها انفسها لانهم لم تزل مقتضية بحالها وهذا صحيح في النظر اه ولما انتهى الكلام على الغاصب عقبه بالكلام على التعدد لتناسيها فقال (و) الشخص (التعددي) بكسر الدال المهملة ابن عرفة التعدد المازري هو غير الغصب أحسن ما ميز به عنه ان التعدد الانتفاع بملك الغير بغير حق دون قصد ملكه الرقبة أو اتلافه أو بعضه دون قصد ملكه قلت وحاصل مسائل التعدد انه الانتفاع بحال الغير دون

الانتفاع بملك النفس (قوله بغير حق) فصل مخرج الانتفاع بملك الغير بحق كاجارة وكرا مواردة حق واخذام وعمري (قوله دون قصد ملك الرقبة) فصل مخرج الغصب (قوله أو اتلافه) عطف على الانتفاع (قوله قلت) بضم تام المتكلم ابن عرفة

(قوله خطؤه) أي الانتفاع بمال الغير دون حق فيه (قوله والتصرف) عطفت على الانتفاع (قوله فيه) أي مال الغير (قوله اذنه) أي الغير (قوله مقامه) أي القاضي (قوله لفقدهما) أي المالك والقاضي وهم جماعة المسلمين على يقوم مقامه (قوله فيدخل) أي في تعريف التعدي بالانتفاع بمال الغير دون حق فيه والتصرف فيه بلا إذن مالكة ولا إذن قاض ولا إذن جماعة عند عدم المالك والقاضي تقرير عليه (قوله المقارض) بفتح الراء أي عامل القراض (قوله وسائر) أي باقي (قوله الاجراء) بضم ففتح مدود واجع اجير (قوله والاجانب) أي غير المقارضين والاجراء عطفت على المقارض (قوله لغيره) أي المتعدي (قوله هذا) أي جان على بعض (قوله دابة) تنازع فيه مكثري ومستعير (قوله المسافة) مفعول تعدي المضاف لفاعله (قوله لها) تنازع فيه اكثري واستعار (قوله لتعديه عليها كلها) علم لم يشمل (قوله لادخاله) أي تعدي المكثري والمستعير دابة (قوله اذ مفهومه الخ) علم ادخاله بغالب (قوله اختصر) أي خلیل (قوله هنا) أي في ٥٠٣ والمتعدي جان على بعض غالباً (قوله وفيها) أي المدونة (قوله أخذها) أي الساعة (قوله ككسر الصيغة الخ) مثال

للجناية على بعضها (قوله وزاد) أي خلیل (قوله انه) أي تعريف ابن الحاجب المتعدي بأنه جان على بعض السلعة (قوله فهذا الفرق) أي بين المتعدي والغاصب (قوله ذكره) أي ابن الحاجب (قوله عنها) أي المدونة (قوله في هذا الموضع) أي تميز المتعدي من الغاصب (قوله وقوله بكسر الموحدة) (قوله قوله) أي ابن عبد السلام (قوله منه) أي ابن عبد السلام (قوله على الدابة) أي كلها خبران

حق فيه خطؤه كعمده والتصرف فيه بغير اذنه ولا إذن قاض أو من يقوم مقامه لفقدهما فيدخل تعدي المقارض وسائر الاجراء والاجانب شخص (جان) يجيم ونون من الجناية (على بعض) من شئ لغيره ولما لم يشمل هذا تعدي المكثري والمستعير دابة المسافة التي اكثري أو استعار لها لتعديه عليها كلها زاد ادخاله (غالباً) ان مفهومه ان من غير الغالب التعدي على جميع الشئ كما تقدم وكاستعمال مودع بالفتح ودبغة غ اختصر هنا قول ابن الحاجب وفيها المتعدي يفارق الغاصب لان المتعدي جنى على بعض السلعة والغاصب اخذها ككسر الصيغة وتحرير الثوب وزاد غالباً لقول ابن عبد السلام انه لا يعم صور التعدي الا ترى ان المكثري والمستعير اذا زاد في المسافة يكون حكمهما حكم المتعدي لاحكام الغاصب وكذلك من اودعت عنده دابة أو ثوب فاستعملها فهذا الفرق الذي ذكره عن الايكفي في هذا الموضع وقوله في التوضيح ابن عرفة قوله لا يعم صور التعدي بناءً منه على ان جناية المكثري والمستعير على الدابة ويريد بان من اجزائهما ملكها من حيث كونها مأخوذة وجنابتهما لم تتعلق به ولذا فرق فيها بين هبة العبد وبين هبة خديمته لرجل حياته ورقبته بعينه لا آخر فيزكاة فطره والجناية عليه ومقتضى الروايات ان المتعدي هو المتصرف في شئ بغير اذنه دون قصد تملكه وبالله تعالى التوفيق ابن عرفة ابن الحاجب ان غصب السكنى فانهم سلمت الدار فلا يضمن الا أجرة السكنى ابن عبد السلام معناه انه غير غاصب للذات لانه لم يشتملك رقبته فهو متعد وقد علم الفرق في المذهب بين المتعدي والغاصب وهو حسن لو طردوه ولكنهم جعلوا المتعدي على الدابة المكثرة أو المعارة ضامناً للرقبة فان قلت المتعدي على الدابة ناقل لها قلت أسقط أهل المذهب وصف النقل في حد المغصوب عن درجة الاعتبار في ضمان الغاصب وكذا ينبغي في المتعدي قلت ظاهرناظ ابن الحاجب وشارحه انه لا يضمن الدار ولا شباً منها سكن جميعها

٧٠ منج ث (قوله ويرد) بضم ففتح منقلا أي كون جناية المكثري والمستعير على كل الدابة (قوله بان من اجزائهما) أي الدابة (قوله وجنابتهما) أي المكثري والمستعير (قوله به) أي ملكها (قوله ولذا) أي كون ملكها من اجزائها (قوله فرق) بفتحان مخففاً (قوله فيها) أي المدونة (قوله العبد) أي ذاته (قوله ورقبته) عطفت على خدمته (قوله بعده) أي الخديم بالفتح (قوله في زكاة فطره) أي العبد صله فرق (قوله والجناية عليه) أي العبد الذي وهبت خدمته لرجل ورقبته لا آخر بعده عطفت على زكاة (قوله ان غصب السكنى) أي تعدي عليها بان سكن البيت بغير اذن مالكة (قوله علم) بضم العين (قوله بين المتعدي والغاصب) أي بان المتعدي يقصد مجرد الانتفاع لملك الذات والغاصب يملك الذات (قوله وهو) أي الفرق (قوله لو طردوه) أي أبقوه كلياً (قوله ضامناً للرقبة) أي وهذا يقتضي تملكها (قوله ناقل لها) أي فلذا يضمن رقبته (قوله وصف النقل) اضافته للبيان (قوله عن درجة الاعتبار) اضافته للبيان (قوله انه) أي المتعدي

(قوله قال) اي ابن شاس (قوله فقط) اي دون الذات (قوله المتعدي فيه) بفتح الدال (قوله مدة التعدي) صلة هلاك (قوله) ناصر معاوي (قوله هلاك) قوله وتقدم بفتحات مثله (قوله في العارية) صلة تقدم (قوله على لغو ضمانه) اي المتعدي خبر نقل ابن الحاجب (قوله بذلك) اي ٥٥٤ هلاكه بمعاوي لا نسب له فيه صلة ضمانه (قوله وبهذا) اي التحقيق صلة تبين

(قوله لان الهلاك الخ) صلة تبين بهذا الخ (قوله لا يعلم) يضم الياء (قوله يعلم) يضم الياء (قوله لا يسيبه) اي المتعدي (قوله وقياسه) اي ابن عبد السلام (قوله) واضح رده (خبر قياسه) قوله بمافرق (قوله) من ذلك اي الذي فرق به اهل المذهب بين ما (قوله) لازمي (بفتح الميم مثني لازم) بلانون لضافته (قوله) قصد (خبر لازم) قوله يفنقر) يضم الياء وفتح القاف (قوله) اي قصد تلك الرقة (قوله البراءة) خبر لازم (قوله وقف) اي توقف (قوله ضمانها) اي الذات (قوله فيها) اي الذات (قوله) بالنقل (قوله) واضافة ذات في الموضعين للبيان (قوله المتعدي) تفسير لقاعل افان المستتر فيه (قوله بتعديه) صلة افان (قوله ورواية) عطف على الرواية (قوله) لانه (قوله) دابة ذي الهيئة او طيلسانه (قوله) عطف التثنية لما يقيد المقصود (قوله) اي المقصود (قوله) الدابة والطيلسان (قوله) للمتعدى (بفتح الدال) قوله الغرض) بفتح الغين المجمة والراء (قوله قل لبنابه) نعت امر (قوله اللبن) خبر كان (قوله فيها) يبطله اي تقابل بينهما (قوله غزيرتي) بفتح الغين مثني غزيرة لضافته (قوله عيني) بفتح الزون مثني عين بلانون لضافته

أوبعضها وهو خلاف نقل ابن شاس عن المذهب قال لو غصب السكنى فقط فانه سدمت الدار الاموضع سكنه فلا يضمن ولو ان سدم مسكنه لضمن قيمته والتحقيق في ذلك اجراء المسئلة على حكم هلاك المتعدي فيه مدة التعدي بامر معاوي لا تسبب فيه للمتعدى وتقدم تحصيله في العارية فنقل ابن الحاجب على لغو ضمانه بذلك ونقل ابن شاس على ضمانه بذلك وبهذا تبين لك ضعف مناقضة ابن عبد السلام بين مسئلة التعدي بالسكنى ومسئلة التعدي بالركوب لان الهلاك في زمن التعدي بالركوب لا يعلم كونه بتعدي السبب المتعدي والهدم يعلم كونه لا بسببه وقياسه في آخر كلامه المتعدي على الغصب واضح رده بمافرق به اهل المذهب بين التعدي والغصب من ذلك اعتبار لازمي ذاتيهم ما لازم ذات الغصب قصد تلك الرقة فلم يفنقر معه في الضمان الى نقل ولازم ذات التعدي البراءة من قصد تلك الذات فتاسب وقف ضمانها على التصرف فيها بالنقل (فان افان) المتعدي بتعديه النفع (المقصود) مما تعدى هو عليه (كقطع) ذنب (دابة ذي هيئة) أي عظيمة وعلا ومنزلة كقاص وامام (أو) قطع (اذنها) على الرواية المشهورة عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه ورواية ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون وأصبغ وصوبها للخمى (أو طيلسانه) أي ذي الهيئة بفتح الطاء المهمله واللام وسكون التحتية أي ما يجعله على رأسه في الشتاء لدفع البرد وقلنسوته لانه اتلاف للمنعقة المقصودة منهم ما اذ بعد ما ذكر لا يتنفع مما اذ والهيئة والدابة تشمل البغلة والفرس والجار الفار و نسخة الاقفهسي والبساطي بغلة بدل دابة (و) قطع (ابن) نحو (شاة هو المقصود) من من اقتنائها وكذا نقله عند مطرف وابن الماجشون وأصبغ ومفهوم هو المقصود منها انه اذالم يكن هو المقصود منها فان لا فقه يوجب ارشه فقط (و) (ك) قطع عيني (مثني) عين حذف تونه لضافته (اربعه) (و) قطع (بديه) وجواب فان افان المقصود (قوله) أي مال المتعدي عليه (اخذه) أي المتعدي عليه (و) اخذ ارض (نقصه) (له) تركه للمتعدى وأخذ (قيمه) منه يوم تعديه في الخمى المتعدي على اربعة أوجه يسير لم يبطل الغرض المقصود منه ويسير بطل ذلك منه وكثير لم يبطل الغرض منه وكثير بطل ذلك منه فاليسير الذي يبطل الغرض المقصود منه فيه خلاف ابن القصار يضمن جميعه فان قطع ذنب دابة القاضي أو اذنها ضمانها وكذا مركوب كل من يعلم أن مثله لا يركب مثله ذلك فذلك سواء وسواء كانت الدابة حاراً أو بغلاً أو غيرهما ولا فرق بين المركوب والملبوس كقلنسوة القاضي وطيلسانه وعمامته وكذا من يعلم انه لا يلبس مثل ذلك المجنى عليه ولا يستعمله فيما قصد اليه فهذه الرواية المشهورة عن مالك رضي الله تعالى عنه ابن يونس عن الاخوين لو تعدي على شاة ناصر قل لبنابه فان كان عظم ما تراد له اللبن ضمن قيمتها ان شاعربها وان لم تكن غزيرة اللبن فانما يضمن ما نقصها وأما الناقة والبقرة فانما يضمن ما نقصهما وان كانتا غزيرتي اللبن لان فيهما منافع غير باقية وفي المدونة من نقأ عيني عبد رجل أو قطع يديه جميعا فقد أبطله ويضمن الجارح قيمته ويعتق عليه وان لم

يبطله

(قوله الواحدة) أي من اليدين (قوله أي المتعدى الغرض) تفسير للناسل المستترة ٥٥٥ والمفعول البارز (قوله ومثل)

بطله مثل ان يبقأه عبدا واحدة أو جرد عتقه وشبهه فعليه ما نقصه ولا يعتق عليه ابن رشدان  
قطع الواحدة من صانع ضمن قيمته اتفاقا (وان لم يفته) بضم فكسر أي المتعدى الغرض  
المقصود من المتعدى عليه (ف) ارش (نقصه) أي المتعدى عليه يستحقه مالكه من المتعدى  
ومثل الغير المقيت بقوله (كأن بقره) أو ناقة ولو مقصود امتها لان فيها منافع غيره وقال  
ابن الماجشون ابن البقرة المقصود كلب الشاة (و) قطع (يدعبدو) قاع (عينه) أي العبد  
فلا يفت الغرض المقصود منه ابقا منافعها بما بقي من يديه وعينه ظاهره ولو ما نفعها هو  
مذهب ابن القاسم وطريق ابن رشد من سماع أصبغ انه ان قطع يد الصانع أو قلع عينه  
يضمن قيمته اتفاقا (و) ان تعدى على رقيق غيره بقطع أو فقه (عتق) بقتات لرقيق (عليه)  
أي المتعدى (ان قوم) بضم فكسر مثقالا لرقيق (عليه) أي المتعدى بان اختار سيده تفرعه  
قيمه ومفهوم ان قوم عليه انه ان اختار سيده أخذه وأرض نقصه فلا يعتق وهو كذلك وهذا  
في غير مقيت الغرض المقصود وأشار الى المقيت بقوله (ولا منع لصاحبه) أي الرقيق  
المتعدى عليه بقطع أو فقه من التقويم والعنق على المتعدى (في) التعدى (القاحش)  
المقصود الغرض المقصود كقطع يديه أو قلع عينه (على الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف  
في ابن يونس عن بعض الفقهاء معنى قول ابن القاسم ان الجاني على العبد جناية مقسدة يفرم  
قيمه ويعتق عليه انما هذا اذا طلب سيده وأمان أي أنه أخذ العبد وما نقصه وليس العتق  
بأمر وجب للعبد لا بد منه ابن يونس هذا خلاف ظاهر قول ابن القاسم واشبه بالصواب  
من هذا والذي اختاره انه اذا أفسده هكذا ان يفرم الجاني قيمته ويعتق عليه ما احب سيده  
أو كره لان قيمته عوضه فهو مضاد في ترك قيمته صحيحا واخذ ما لا ينتفع به واحرام العبد العتق  
وان لم يفسده مثل ان يبقأ عبدا واحدة أو يقطع يده الواحدة ولم يذهب بها أكثر من نفعه  
فيخير سيده بين أخذه وما نقصه لانه ينتفع به أو يفرم الجاني قيمته ويعتق عليه ادباله لتعديده  
وظله كما قال الامام مالك واشبه رضى الله تعالى عنهما وأمان كانت الجناية يسيرة مثل ان  
يجرد اذنه أو يقطع اصبعه ولم يفسده ذلك فليس عليه الامانة نقصه طئي فاختلف ابن يونس  
وبعض القرويين انما هو في معنى قول ابن القاسم فيها ومن تعدى على عبد رجل ففقد عينه  
أو قطع له جراحة أو جرح حشيشا كان من ذلك فسادا فاحشا حتى لم يبق فيه كبير منفعة فانه  
يضمن قيمته ويعتق عليه ٥٥٥ فالمناسب لاصطلاح المصنف التأويل لان لكن لما لم يقتصر ابن  
يونس على ذلك وجعل المراتب ثلاثا ففسد فاحشا وكثيرا غير مقسود يسيرا أراد المصنف  
الاشارة الى اختياره ولذا قيد بالقاحش اشارة الى ان غيره له المنع فيه والله أعلم (ورقا) بالقاء أي  
اصح المتعدى (الثوب) الذي خرقة بتعديده عليه وشعب القصعة التي شقها رقا (مطلقا) عن  
التقييد باليسارة والكثرة ويفرم أرض نقصه بعد رفوه في اليسر اتفاقا وفي النكير على ظاهر  
كلام المتقدمين وقال ابن يونس لا يلزم رفوه لانه قد يكون ضعف قيمته كله والمتعدى لا يلزمه  
الاقية (وفي لزوم) اجرة الطبيب (الذي يداوى المتعدى عليه بقطع أو فقه) المتعدى تنزيلا  
للتطبيب منزلة الرقوة واستحسنه الخمي وعدم لزومها لان الرقوة تحقق نفعه بخلاف التطبيب  
ابن عبد السلام هذا ظاهر المذهب وصححه في التامل وشهر بعضهم (قولان) لم يطلع المصنف

بقتات مثقالا (قوله  
الرقيق) تفسير لقاعل  
عتق المستتر فيه (قوله  
الرقيق) تفسير لنائب فاعل  
قوم (قوله من التقويم)  
صلة منع (قوله ان الجاني  
الخ) مفعول قول المضاف  
لقاعله (قوله انما هذا اذا  
طلب سيده) خبر قول  
(قوله وأمان اي) اي  
سيده (قوله فله) أي سيده  
(قوله هذا) اي قول  
بعض الفقهاء انما هذا  
الخ (قوله والذي اختاره)  
عطف على الصواب (قوله  
انه) أي الجاني (قوله  
افسده) اي الرقيق بجنايته  
عليه (قوله ان يفرم الجاني  
قيمه الخ) خبر الصواب  
والختار (قوله فهو) اي  
سيده (قوله فيها) اي  
الدونة (قوله من ذلك)  
بيان فسادا (قوله فيه)  
اي العبد (قوله فانه) اي  
المتعدى (قوله عليه) اي  
المتعدى (قوله فالمناسب  
الخ) تفرع على انما هو  
في معنى قول ابن القاسم  
فيها (قوله ويفرم) أي  
المتعدى (قوله نقصه) أي  
الثوب (قوله المتعدى)  
مفعول لزوم (قوله  
واستحسنه) أي لزوم اجرة  
الطبيب المتعدى (قوله  
هذا) أي عدم لزوم اجرة طبيب

(قوله كما قال) اي ابن القاسم (قوله بينهما) اي الثوب والحيوان (قوله ترجع) اي للذات المجنى عليها \* (باب الاستحقاق) (قوله وهو) اي الاستحقاق (قوله كتبها) اي المدونة (قوله وعرفه) بفتح عين مثقلا اي ابن عرفة الاستحقاق (قوله ملك شئ) اي في الظاهر اذ لا يرفع الملك في الواقع ملك قبله (قوله بثبوت) صلة رفع وبأومسية (قوله بغير عوض) صلة رفع وبأوله للملاسة (قوله من انواع) بيان خبره (قوله واضافته) ٥٥٦ اي رفع (قوله غير الملك) كالاعارة والرهن والايداع والنسكاح والوكالة

على ارجحية احدهما في فيها لابن القاسم من تعدى على محبة أو عصا رجل فكسرها أو نوق ثوبه فان افسد ذلك فسادا كثيرا خيره به في أخذ قيمته بجمعه أو أخذ بعينه وأخذ ما نقص من المتعدى وان كان الفساد يسيرا فلا خيار له وانما له ما نقصه بعد رفع الثوب ابن يونس بعض اصحابنا اذا افسد الثوب فسادا كثيرا واختار به اخذه وما نقصه فاعلم ان يرفى ويخطا وتشعب القصة ونحو ذلك كما قال في الفساد اليسير انه يأخذ الثوب وما نقصه بعد رفعه لا فرق بين اليسير والكثير بخلاف الجناية على الحيوان فليس على الجاني ان يغرم الا ما نقص بعد ان يداوى الدابة والفرق بينهما ما ان ما يتفق على المدواة غير معلوم ولا يعلم هل ترجع الى ما كانت عليه أم لا والرفق والخياطة معلوم ما يتفق عليه وما يرجع الى ما كانت ابن يونس هذا الذي ذكر في الفساد الكثير في الثوب انه يأخذ وما نقصه بعد رفعه بخلاف ظاهر قوله سم ووجه فساد انه يغرم في رفع الثوب اكثر من قيمته صحيحا وذلك لا يلزمه والله سبحانه وتعالى اعلم

#### \* (باب في بيان احكام الاستحقاق) \*

ويوقف بيان احكامه على معرفة حقيقة سببه وشروطه وموانعه وحكمه ابن عرفة وهو من تراجم كتبها وعرفه بانه رفع ملك شئ بثبوت ملك قبله أو حرية كذلك بغير عوض قوله رفع جنس شئ المعروف وغيره من انواع الرفع واضافته للملك فصل مخرج رفع غير الملك وقوله بثبوت ملك قبله فصل ثان مخرج رفع الملك بعق او صدقة أو هبة أو بيع أو نكاح أو ذبح أو جناية أو نحوها من اسباب رفع الملك وقوله أو حرية عطف على ملك أي أو رفع ملك شئ بثبوت حرية ومعنى قوله كذلك قبله وقوله بغير عوض فصل ثالث مخرج رفع ملك ما عرف لمعين معصوم بهد يسه أو قسمه من الغنمة فانه لا يؤخذ من مشتريه او من وقع في سهمه الا بمشقة او قيمته التي قوم بها وقال في الباب هو الحكم باخراج المدعي فيه من يد حائره الى يده مدعيه بعد ثبوت سببه وشروطه وانتقام موانعه في تكميل التقيد في بعض الحواشي هل يرد عليه اي تعريف ابن عرفة اعتصار الهبة اه ويرد عليه ايضا انه غير منعكس لعدم شهوة استحقاق مدعي الحرية وهو استحقاق شرعي وقد يقال يشمله لان مدعي الحرية يملك منقعة نفسه واستحقاقه برقيته يرفع ملكه عنها أفاده البنائي العدوي لا يخفى ان ابن عرفة لو أراد ذلك لكان الاخصر ان يقول رفع ملك بثبوت ملك أو حرية قبله فالظاهر انه اراد بقوله أو حرية كذلك استحقاق مدعي الحرية برقيته فالتقدير أو رفع حرية كذلك أي بثبوت ملك قبله فان قلت يلزم على هذا انه لم يذكر الاستحقاق بحرية فالجواب له انه رأى انه ليس استحقاقا حقيقيا وان اطلاقه عليه

(قوله حرية) اي الشئ (قوله ما عرف) بضم فكسر مخفقا (قوله لمعين) بضم فتحة مثقلا (قوله معصوم) اي محترم ماله كسالم وذى (قوله بعد يسه) صلة عرف (قوله من الغنمة) بيان ما (قوله فانه) اي ما عرف لمعين الخ - له مخرج رفع ملك ما عرف الخ (قوله او من وقع في سهمه) عطف على مشتريه (قوله الا بمشقة) اي ان يسع (قوله او قيمته) اي ان قوم واعطى لبعض الجليس في سهمه (قوله هو) اي الاستحقاق (قوله المدعي فيه) بفتح العين (قوله سببه) أي الاخراج (قوله اعتصار الهبة) لوجود التعريف فيه دون الاستحقاق فليس مطردا ولا مانعا (قوله استحقاق مدعي الحرية) أي برقيته قبلها فهي من اضافة المصدر للمفعول بعد حذف فاعله (قوله وهو) أي استحقاق مدعي الحرية بثبوت رقيته قبلها (قوله يشمله) أي

التعريف استحقاق مدعي الحرية بثبوت رقيته قبلها (قوله ذلك) أي رفع الملك بثبوت الحرية قبله (قوله بجاز انه) اي ابن عرفة (قوله استحقاق مدعي الحرية برقيته) مقول اراد (قوله على هذا) أي كون مراده استحقاق مدعي الحرية برقيته (قوله انه) أي ابن عرفة (قوله له) أي استحقاق المسترق بحريته (قوله وان اطلاقه) أي الاستحقاق (قوله عليه) أي رفع الرقبة بثبوت الحرية قبلها



(قوله لادخاله) أى الاستحقاق بالحرية (قوله وعدم ادخاله) أى الاستحقاق بالحرية (قوله انه) أى الشان (قوله يقول) أى ابن عرفة (قوله رفع ملكاً أو حرية بثبوت ملكاً أو حرية قبله) أى وهذا يشمل الاستحقاق بالحرية والاستحقاق بالرقبة (قوله حكمه) أى الاستحقاق (قوله سببه) أى قيام البيئة على عين الشيء المستحق انه ملك المدعى لا يعلمون خروجه ولا خروج شيء منه الى الان (قوله فى الربع) بفتح الراء وسكون الموحدة أى العقار (قوله على عدم عين مستحقه) أى الربع (قوله وعلى عينه) أى مستحق الربع مع البيئة (قوله كغير الربع) تشبيهه فى الاباحة (قوله لان الحلف مشقة) على ابا حنه على توقفه على عين (قوله وبغيرهما) أى الحرية والرقبة (قوله عنده) أى تيسر سببه (قوله لان تركه) أى الاستحقاق (قوله وسببه) أى الاستحقاق (قوله قيام) أى شهادة (قوله المستحق) بفتح الحاء (قوله انه) أى الشيء المعين (قوله لا يعلمون) ٥٥٧ أى الشاهدون (قوله خروجه) أى

المعين (قوله منه) أى المعين  
 ر قوله عنه) أى ملك مدعيه  
 (قوله حتى) أى الى (قوله  
 بانها) أى الذات المعينة  
 (قوله عن ملكه) أى المدعى  
 (قوله انما تكون) أى  
 الشهادة (قوله وشروطه)  
 أى الاستحقاق (قوله على  
 عينه) أى المستحق (قوله  
 ان امكن) أى احضاره  
 مجلس الحكم (قوله والى)  
 أى وان لم يمكن احضاره  
 مجلس الحكم (قوله وهى)  
 أى حيازته (قوله قالوا) أى  
 الشاهدون بالملك (قوله  
 لهما) أى العدلين  
 المبعوثين (قوله اجله)  
 بفتحات مثله لاى جعل  
 القاضى العاثر اجلا (قوله  
 فيه) أى المدفع (قوله  
 بحسب ما يراه) أى القاضى  
 (قوله واختلف) بضم  
 التاء (قوله فى لزومها)

مجاز فلا حاجة لادخاله فى التعريف وعدم ادخاله أولى من عدم ادخال الاستحقاق برقية مدعى الحرية كذا قيل وفيه انه يمكن أن يقول رفع ملكاً أو حرية بثبوت ملكاً أو حرية قبله ابن عرفة حكمه الوجوب عند تيسر سببه فى الربع على عدم عين مستحقه وعلى عينه مباح كغير الربع لان الحلف مشقة اه اقول الظاهر ان الاستحقاق بالحرية أو الرقبة واجب عند تيسر سببه وبغيرهما مباح عنده ولو على عدم المين لان تركه ليس من الاضاعة المنهى عنها والله أعلم وسببه قيام البيئة على عين الشيء المستحق انه ملك المدعى لا يعلمون خروجه ولا خروج شيء منه عنه حتى الآن والشهادة بانها لم تخرج عن ملكه انما تكون على نفي العلم فى قول ابن القاسم المعمول به قاله فى الباب وشروطه ثلاثة الاول الشهادة على عينه ان امكن والا فحيازته وهى ان يبعث القاضى عدلين وقيل او عدلا مع الشهود الذين شهدوا بالملكية فاذا كانت دارا مثلاً قالوا لهما مثلاً هذه الدار التى شهدنا فيها عند القاضى فلان الشهادة المقيدة أعلاه الثانى الاعذار فى ذلك الى الحائز فان ادعى مدفعاً اجله فيه بحسب ما يراه الثالث عين الاستبراء واختلف فى لزومها على ثلاثة أقوال الاول انه لا بد من ساقى جميع الاشياء قاله ابن القاسم وابن وهب ومخزون الثانى لا يمين فى الجميع قاله ابن كثة الثالث انه لا يخلف فى العقار ويخلف فى غيره وهو المعمول به عند الاندلسيين وفى سجلات الباسى لو استحق من يدغاصب فلا يخلف ابن سلون لا يمين على مستحق الاصل الا أن يدعى عليه خصمه ما يوجبها وقيل لا بد من المين كالعروض والحيوان اه ثم قال وأما غير الاصول من الرقيق والدواب والعروض وغيرها فيكتب فى استحقاقها يعرف شهوده فلانوا يعلمون له مالا وملكاً جارية صفتها كذا أو فرساً أو ثوباً صفته كذا لا يعلمون له فى ذلك سبعا ولا تفويتا ولا انه نرجع عن ملكه بوجهه حتى الآن وقيدوا على ذلك شهادتهم على عين الثوب أو الفرس أو الجارية فى كذا فاذا ثبت هذا فلا بد من المين ونصه حلف باذن القاضى بقرينة كذا فلان المذكور فى رسم الاستبراء كذا بصيت يجب وكما يجب عينا قال فيها وبالله الذى لا اله الا هو ما بعث الفرس أو الثوب أو الجارية المشهودلى به فيه ولا فوته ولا نرجع عن ملكه بوجهه من وجوه القوات حتى الآن ومن حضر المين المنصوصة عن الاذن

أى عين الاستبراء (قوله انه) أى الشان (قوله منها) أى عين الاستبراء (قوله انه) أى المستحق (قوله سجلات) بكسر السين والجيم متفلا جع مجل كذا أى كتب (قوله ما يوجبها) أى المين (قوله ثم قال) أى ابن سلون (قوله من الرقيق الخ) بيان غير الاصول (قوله شهوده) أى الذكر (قوله) أى فلان (قوله جارية) بيان لمالا (قوله ولانه) أى الشيء المشهود على عينه (قوله عن ملكه) أى فلان (قوله فى كذا) أى الوقت القلانى (قوله ونفسه) أى المين (قوله بقرينة كذا) حال من القاضى (قوله رسم) أى كتاب (قوله الاستبراء) أى الاستيثاق (قوله بكذا) أى استحقاق الرقيق مثلاً (قوله عينا) مقبول حلف (قوله قال) أى المستحق (قوله فيها) أى المين (قوله نفسه) أى هذا العقد (قوله عن الاذن) أى من الناضى صلة حضر

(قوله واستوعبها) أى الحاضر المين (قوله وعرفه) أى الحاضر الخائف (قوله قيد) بفحان مثله - لا خبر من (قوله فى كذا) أى اليوم القلاني (قوله وكانت يمينه) أى الخائف (قوله وهو) أى الخائف (قوله اليها) أى الجارية مثلاً (قوله فى هذا) أى استحقاق الرقيق والدواب والعروض (قوله واجبة) خبر المين (قوله بخلاف الأصول) أى استحقاقها (قوله فيها) أى الأصول المستحقة (قوله بوجها) أى المين على المستحق (قوله يخلفه) أى المستحق (قوله أنه) أى المستحق بفتح الخاء (قوله ماله) أى المستحق بكسرهما (قوله وأنه) أى المستحق (قوله الجارية) أى المستحقة (قوله جائزة) خبر الشهادة (قوله يحلف) بضم ففتح فكسر مثقلاً (قوله واثبت) أى المستحق (قوله فلا يكلف) أى المستحق (قوله وما نعه) أى الاستحقاق (قوله ان يشتري) أى المستحق (قوله فلو قال) أى المستحق ٥٥٨ (قوله اثبتته) بضم تاء المتكلم المستحق (قوله رجعت) بضم تائه (قوله عليه) أى الحائز

واستوعبها من الخائف وعرفه قيد على ذلك شهادة فى كذا وكانت يمينه على عين الجارية أو القرض أو الثوب وهو يشير إليها فى يمينه فزيادة بيان المين فى هذا واجبة على المشهور المسمول به بخلاف الأصول فلا يمين فيها الأعلى قول سحنون وحكى ابن سهل عن ابن كثة أن لا يمين على مستحق العرض والحياوان إلا ان يدعى الخصم ما يوجبها وتكون المين على النص المذكور أنه ما باع ولا وهب وكان محمد بن فرج يحلفه أنه ماله وملكه وأنه ما باع ولا وهب ابن سهل وما تقدم عن نص المدونة لا يحتاج معه إلى ما ذكره محمد بن فرج وفى المجموعة إذا كانت الجارية غائبة فالشهادة فيها غلى الثعت والاسم جائزة فان وجدت جوارى كثيرة على تلك الصفة يحلف الحاكم المستحق واثبت عنده أنهم واخذ منهم وان لم يوجد سواها فلا يكلف شيئاً من ذلك اهـ وما نعه فعل وسكوت فالقول ان يشتري ما ادعاه من حائز فلو قال انما اشتريته خوف ان يغيبه فاذا اثبت رجعت عليه باليمن فلا يقبل قوله اصبح الان تكون بينته بعيدة جداً ويشهد قبل شرائه انه انما يشتري به ذلك فذلك يتبعه وان اشتراه وهو يرى ان لا يئنه له ثم وجد بينة فله القيام بها واخذت منه اصبح ويقبل قوله فى ذلك وامال السكوت فمثل ان يترك القيام بلا مانع مدة الحياة قاله فى الباب (وان زرع) غاصب او متعبد ارضاً (فاستحققت) بضم التاء وكسر الحاء المهملة الارض أى قام مالكتها على زارعها ورفع ملكه أى حوزة التصرف باثبات ملكه قبله بلا عوض فهو من الاستحقاق المصطلح عليه اذ مراد ابن عرفة بالملك فى تعريفه مطلق الحوزة للتصرف والكون تحت اليد مجازاً وقرينته اضافة رفع اليه اذ الملك الحقيقى لا يرفع بذلك وبهذا ساقط قول طي الاستحقاق المشهور هو ان يكون من ذى شبهة افاده البناء وسبق البساطى طي الى ما قاله والله اعلم (فان لم ينتفع) بضم التحتية وفتح القاء (بالزراع) أى لم يبلغ طوراً ينتفع به فيه اذا قلع بان لم يثبت او ثبت وصغر (اخذ) بضم الهمز وكسر الخاء المججمة أى فالمستحق الارض اخذ الزرع معها (بلاشئ) يغرمه للزارع عوضاً عن البذر والحرق والسقى وغيرها قاله ابن القاسم واشهب ابن عبد السلام على اظهر القولين فى تزويق الجدار وشبهه واحوى لاشئ للمتعبد ان حرقها واستحققت قبل زرعها وظاهر قوله

(قوله يقبل) بضم فسكون  
تفتح (قوله قوله) أى المستحق  
(قوله يئنه) أى المستحق  
(قوله ويشهد) بضم  
فسكون فكسر (قوله قبل  
شرائه) أى المستحق بالفتح  
(قوله لذلك) أى خوف ان  
يقوته فاذا اثبت رجعت  
عليه بيمينه الذى اشترته  
به منه (قوله فذلك) أى  
اشهاده (قوله وان اشتراه)  
أى المستحق بكسرهما  
المستحق بفتحهما (قوله وهو)  
أى المستحق (قوله ثم وجد)  
أى المستحق (قوله فله) أى  
المستحق (قوله بها) أى بينته  
(قوله ثمنه) أى الذى اشترى  
به المستحق (قوله قوله) أى  
المستحق (قوله فى ذلك)  
أى شرائه وهو يرى ان  
لا يئنه له (قوله واما  
السكوت) بفتح الهمزة  
وشد الميم (قوله فمثل) بكسر

الميم وسكون المثلثة (قوله ان يترك) أى المستحق (قوله القيام) أى بالاستحقاق (قوله غاصب) تفسير  
أخذ  
إفعا على زرع (قوله أرضاً) مفعول زرع (قوله الارض) تفسير لنا تب فاعل استحق (قوله ورفع) أى مالكتها (قوله ملكه)  
أى زارعها (قوله أى حوزة للتصرف) تفسير للملكة المرفوعة (قوله ملكه) أى المستحق (قوله قبله) أى ملأ الحائز (قوله بلا  
عوض) صله رفع (قوله فهو) أى استحقاق الارض المزروعة تقربيع على التفسير (قوله تعريفه) أى الاستحقاق المصطلح  
عليه (قوله وقرينته) أى المجاز (قوله وبهذا) أى قولى مراد ابن عرفة انه سقط بعده (قوله من ذى شبهة) أى والغاصب  
والمتعبد لاشبهتهما (قوله بان لم يثبت الخ) تصوير لم ينتفع به

أخذانه يقضى له بأخذه ولو أراد الزارع قلعها وليس كذلك بل يأمره بقلعه فان أبي فله أخذه بغير  
شئ كما في توضيحه وظاهره ايضا انه ليس له ابقاءه لزراعة بكرة وهو كذلك عند ابن المواز لان بيع  
له قبل بدو صلاحه لانه لما كان المستحق أخذه مجانا كان ابقاءه بكرة يعالها في الحقيقة  
بالكرامة على تبقيته وذلك في نوع الغرر يخرج جوازها على أن من ملك أن يملك لا يفسد مال الكا  
وتظرفه البساطي فيخرج على أن من خير بين شيعين فاختار أحدهما لا يعد منتقلا إذ عليه  
لا يتصور هنا بيع الزرع قبل بدو صلاحه على تبقيته ومنع ابن المواز على عدمه منتقلا فإفاده  
ت طئي قوله وليس كذلك بل يأمره بقلعه الخ فيه نظروا الصواب ابقاءه كلام المصنف على  
ظاهره ان الخيار للمستحق ان شاء أمره بقلعه وان شاء أخذه مجانا كما في ابن عبد السلام وابن  
عرفقو والتوضيح وغيرهم ابن يونس ابن القاسم وأشهب ان كان الزرع صغيرا إذا قلع لا يتقبح به  
قضى به لرب الأرض بلائع ولا زريعة ولا شئ وما عزا للتوضيح ليس فيه ونسبه وان كان قيامه  
بعد الزرع وقبل ظهوره أو بعده وقبل الاستقاع فله ربه ان يأمره بقلعه أو يأخذه ابن القاسم  
وأشهب بلائع ولا زريعة اه (والا) لم يبلغ الزرع حدة الاستقاع به بان استحققت الأرض  
بعد بلوغه طورا ينتفع به فيه إذا قلع ولولم يعمى الهائم (فله) أي المستحق (قلعه) أي أمر زارعه  
به (ان لم يفت) بفتح الحمية وضم الفاء أي يعض (وقت ما) أي الزرع الذي (تراد) بضم القوية  
الأرض (له) سواء كان من جنس زرع المتعدي أم لا كما لو زرعت معه وأراد المستحق زرعها  
مقتنا أو بقاء ابن رشد القياس ان له قلعه بعد خروج ابان الزرع اذا كانت الأرض تصلح  
لزرع المقائي والبقول وتبين ان رب الأرض لم يفسد ما ضرر الغاصب أو المتعدي بشكليفه  
بقلع زرعها وانما رغب في الاستقاع بأرضه لا مقتنا أو البقل اذا قد تكون المتفعة بها أكثر من  
المنفعة بالزرع وفي نوازل اصبح خلاف هذا وجه عليه عبد الحق وغيره المدونة ان المراد وقت  
ما زرعه فيها الغاصب أو المتعدي فقط وظاهر تقرير الشارح حل كلام المصنف على هذا وقرره  
البساطي بالاول فإفاده ت طئي تنبيه غ شمل قوله ما زاد له الزرع والمقائي والبقول وغيرها  
من جنس ما زرعه المتعدي فيها ومن غير جنسه وهذا خلاف ما لاصبح في نوازه وخلاف

المزروع فيه (قوله بان استخقت الارض الخ) تصوير لنقي النقي (قوله بلوغه) اي الزرع (قوله به) اي الزرع (قوله فيه) (قوله سواء) اي الطور (قوله قلع) بضم فكسر اي الزرع (قوله لولرعي البهاثم) مباغتة في الانتفاع به (قوله به) اي قلعها (قوله سواء) (كان) اي ماتر اذا الارض له (قوله انه) اي المستحق (قوله قلعها) اي الزرع (قوله بان) بكسر الهمز وشدة الواو وحدها اي وقت (قوله وتعين) بفحركات منتقلة اي ظهر بقرينة (قوله هذا) اي ان المراد وقت ماتر ادله وان لم يكن من جنس زرعها (قوله عليه) اي ما في نوازل اصبيغ (قوله ان المراد الخ) بيان ما يحذف من (قوله على هذا) اي وقت زرعها (قوله بالاول) اي وقت ماتر ادله وان لم يكن من جنس زرعها (قوله وهذا) اي كون المراد ماتر اذا الارض زرعها فيها اولو المقاتي وبالقل كان من جنس

مازريعه الغاصب فيها اومى غيرها (قوله من أن المراد ابان مازريعه الغاصب فيها) بيان ما (قوله واقتصر على هذا) اى اعتبار خصوص ابان مازريعه فيها (قوله فله) أى خليلا (قوله هنا) اى فى هذا المختصر (قوله ثم ساق) اى غ (قوله نصه) اى ابن رشد (قوله وتبعه) اى غ (قوله ما قال) اى غ (قوله ولو أراد) اى المصنف (قوله انه) اى غ (قوله ونصه) اى عبد الحق (قوله لهما) اى ضيق وابن فرحون (قوله وان كان) ٥٦٠ اى الشان (قوله وهذا) اى كون مرادهم ابان مازريعه فيها خاصة (قوله

مبين) بضم فتح مثقلا (قوله المستخرجة) بفتح الراء (قوله - قطت) بضم التاء (قوله فقول) اى عبد الحق (قوله اى الذى شأنه ان يزرع فيها) اى سواء كان من جنس مازريعه الغاصب فيها أولا (قوله بقوات الابان) تصوير لعبارة اهل المذهب (قوله أنه) اى رب الارض (قوله ثم قالت) اى المدونة (قوله على عادتها) اى الارض (قوله منها) اى الارض (قوله وورده) اى كلام طنى (قوله ونصها) اى العتية (قوله فقام) اى الرجل (قوله عليه) اى الزارع (قوله فاراد) اى الرجل القائم (قوله وقال) اى الرجل (قوله يمكنه) اى القائم (قوله الانتفاع بها) اى فى اى وقت من السنة (قوله فليس له) اى القائم (قوله ذلك) اى قلع زرع المتعدى (قوله بعد ابان الزرع) اى الذى زرعه المتعدى (قوله وان كانت أرض سقى الخ) مبالغة (قوله ولا حجة له) اى القائم (قوله والكرامة) الى اى القائم (قوله ووقت مازاد له لم يفت) حال (قوله كاف) بضم فكسر مثقلا (قوله به) اى القلع (قوله عليه) اى القلع (قوله بان فأت وقت مازاد له) تصوير لثنى النقي (قوله زرعه) اى المتعدى (قوله فيها) الارض

ما جعل عليه عبد الحق وغيره لفظ المدونة من أن المراد ابان مازريعه الغاصب فيها خاصة واقتصر على هذا فى توضيحه فله اعتمد هنا ما لا ينشأ فى نوازل اصيغ ثم ساق نصه اه وتبعه تت وفيما قاله غ نظر من وجهين الاول ليس المراد ولا المتبادر من قول المصنف ما مراده ما قال وانما مراده ما مراد تلك الارض وتقصد له وهو ما يزرع فيها غالب الا كل شئ ولو أراد ما قال غ اقال ان لم يفت الانتفاع بها وهذا ظاهر لمن تأمل وانصف الثانى أنه جعل كلام عبد الحق على ابان مازريعه الغاصب فيها وكلام عبد الحق انما يريدون ابان الشئ المزروع فيها لا غيره فاذا فأت ابان مازريعه فيها فليس لرب الارض تكليف الغاصب القلع وان كان يمكن ان يعمل فيها مقنأة او شئ غير الذى يزرع فيها وهذا لا يصح مبين هكذا فى المستخرجة وهو معنى ما فى المدونة وهكذا حفظت عن بعض شيوخنا القرويين اه فقول ابان الشئ المزروع فيها أى الذى شأنه أن يزرع فيها والمقصود منها هذا الذى فهمه المصنف منه ويرى عليه فى مختصره ولذا احدث عن عبارة اهل المذهب بقوات الابان ولذا قال الشارح فى صغيره ان لم يفت وقت الزرع المقصود من تلك الارض والمراد ابان الزراعة ابان الشئ الذى يزرع فيها لا غيره اه وهذا هو الظاهر والافضل أن لو كان المتعدى زرع ماشائه أن لا يزرع فيها وفأت ابانه ولم يفت ابان المقصود من تلك الارض أنه ليس له قلعه وتفوت وهذا لا يمكن أن يقول عبد الحق ولا غيره وينقل كلام الشارح تعلم ما فى قول تت المراد ابان ابان مازريعه فيها الغاصب فقط وهو ظاهر تقرير الشارح ومعنى المدونة الذى أشار اليه عبد الحق هو قولها ومن اكرى أرضا وزرع فيها وكانت تزرع السنة كلها الخ ثم قالت وان كانت تزرع مرة فى السنة الخ فعلمت الامر على عادتها وما يقصد منها والله أعلم البنائى وورده بعضهم بان لفظ العتية عن اصيغ يدل لمافهمه غ ونصها ومن تعدى فزرع أرض رجل فقام عليه بعد ابان الحرث وقد كبر الزرع واشتد فاراد قلع الزرع وقال أريدا كريها مقنأة وأزرعها بقلها وهى أرض سقى يمكنه الانتفاع بها فليس له ذلك وليس له بعد ابان الزرع الا كراؤها وان كانت أرض سقى ينتفع بها بما ذكرنا وانما لذلك اذ لم يفت ابان الزرع الذى فيها ولا حجة له أنه يريد قلعها والكرامة عوض عن ذلك اه (وله) اى مستحق الارض (أخذه) اى الزرع الذى ينتفع به ووقت مازاد له لم يفت فله أخذه (بقيته) مقلا عامطر وحاشها أجرة قلعه وتسوية الارض ان كان الزارع لو كاف به يستأجر عليه (على المختار) التعمى من الخلاف ومفهوم بقيته أنه ليس له أخذه مجانا وهو كذلك على المشهور وصرح بفهوم قوله ان لم يفت وقت مازاد له فقال (والا) أى والا لم يفت الخ بان فأت وقت مازاد له (فكره السنة) كلها يلزم الزارع لمستحق الارض ويبقى زرعه فيها

(قوله قلعه) الزرع (قوله قلع) اي الزرع (قوله فلا ينتفع) بضم الياء وفتح التاء (قوله وقد نبت الزرع) حال (قوله فان قام) اي  
 رجاها (قوله يدرك) بضم الياء وفتح الراء (قوله فله) اي رجاها (قوله قلعه) اي الزرع (قوله ويلى) بفتح فكسر اي يتولى ويباشر  
 (قوله وان كان) اي الزرع (قوله قضى) بضم فكسر (قوله به) اي الزرع ٥٦١ (قوله لو كان) اي الزرع (قوله تركه) اي  
 ابقاه لزراعته (قوله ذلك)

اي ابقاؤه واخذ الكراء  
 (قوله لانه) اي الزرع الصغير  
 (قوله يحكم) بضم فسكون  
 ففتح (قوله به) اي الزرع  
 (قوله فكانه) بفتح  
 مثقال اي ابقاه واخذ  
 الكراء (قوله واذ كان)  
 اي قيام رب الارض على  
 زارعها المتعدى (قوله هو)  
 اي الزرع (قوله يترك رب  
 الارض) اي بلا عوض  
 (قوله فان قام) اي رب  
 الارض (قوله عليه) اي  
 الزارع المتعدى (قوله وقد  
 فات الابان للزراعة) حال  
 (قوله ان الزرع) اي زرع  
 المتعدى (قوله سبل) اي  
 صاوداسبل (قوله القتي)  
 اي الشاب (قوله واختلف)  
 بضم التاء (قوله ويرقره)  
 بضم فكسر اي يبقيه  
 لنفسه (قوله ذلك) اي  
 ابقاؤه لنفسه بغيره مقالوما  
 (قوله ولا يدري) بضم الياء  
 وفتح الراء (قوله مطروحا)  
 اي مقالوما (قوله من وارث  
 الخ) بيان لذي شبهة (قوله  
 قبل فوات الابان) صلة  
 استحقاق (قوله فيسأله)  
 اي اذا الشبهة (قوله وليس

الى انتمائه عند الامام مالم يرضى الله تعالى عنه وليس المستحق قلعه اذ لو قلع فلا ينتفع  
 بالارض في تلك السنة ق ابن يونس ابن القاسم من تعدى على أرض رجل فزروعها انقام  
 رجاها وقد نبت الزرع فان قام في ابان يدرك فيه الحرث فله قلعه يريد على قلعه زراعته وان فات  
 الابان فله كراء أرضه أشهب وكذلك غاصب الارض ابن القاسم وأشهب وان كان صغيرا  
 اذا قلع لا ينتفع به قضى به لرب الارض بلائع ولا زريعة ولا شيء ابن المواز لو كان صغيرا جدا  
 في الابان فاراد رب الارض تركه واخذ الكراء فلا يجوز ذلك لانه يحكم به لرب الارض فكانه  
 يسع زرع لم يسهل صلاحه بكرة الارض ابن القاسم واذا كان في الابان وهو اذا قلع ينتفع به  
 فرب الارض أخذ الكراء وأمره بقلعه الا ان يتراضيا على أمر يجوز وان رضى الزارع أن  
 يترك لرب الارض جازا اذا رضى رب الارض واذا لم يكن في قلعه نفع ترك لرب الارض الا أن  
 يأباه قيامه بقلعه عبد الوهاب لقوله صلى الله عليه وسلم ليس لعرق ظالم حق وهذا عرق ظالم  
 ولان منافعها غير ما لو كان للزراع ولا شبهة له فيها فليس له اشغالها على رجاها فان قام عليه وقد  
 فات الابان للزراعة ولا ينتفع المالك بارضه ان قلع الزرع فليل له قلعه وقيل ليس له قلعه وانما  
 له كراء أرضه والقول الاول أصح لقوله صلى الله عليه وسلم ليس لعرق ظالم حق وقال الامام  
 مالك رضي الله تعالى عنه ان الزرع اذا سبل لا يطلع لان قلعه من الفساد العام للناس كما يمنع  
 من شجر القتي من الابل مما فوقه الجولة وذوات الدمن الغنم قال غيره وكأني عن تلقى  
 الركبان واحتكار الطعام لمصلحة العامة فمنع الخاص من بعض منافع لما فيه من ضرر  
 العامة الا ان يرضى الزرع الغاصب فالمستحق أخذ الارض قبل الحرث وبعده ولا عوض عليه  
 عن الحرث باتفراده وأخذ الزرع اذا لم يبرز أو برز ولم يبلغ ان ينتفع به ان قلع وان كان فيه  
 منفعة فهو للغاصب واختلف اذا أحب المصنوب منه أن يدفع قيمته مقالوما ويرقره هل له  
 ذلك وان يكون لذلك أصوب لان النهي عن بيع الزرع قبل بدو الصلاح على البقاء فيمزيد  
 للبقاء انما هو لا يدري هل يسلم وهذا يدفع قيمته مطروحا وشبهه في حكم استحقاق الارض المزروعة  
 قبل فوات الابان فقال (ك) استحقاق الارض المزروعة من شخص (ذ) اي صاحب (شبهة)  
 من وارث او مشتر لم يعلم بالغصب قبل فوات ابان ما تراه فيلزمه كراء سنة لمستحقها وليس له  
 قلع زرعها ولا اخذ بغيره مقالوما ق فيها ابن القاسم من اكترى ارضا سبيل للبناء او الزرع  
 او الغرس فبقي فيها او زرع او غرس وكانت تزرع السنة كلها ثم قام مستحق قبل تمام الامر  
 فان كان الذي اكراهها مبتاعا فالغلة له بالضمنان الى يوم الاستحقاق والمستحق ان يجيز كراء  
 بقية المدة أو يفسخ وان كانت ارضا تزرع في السنة مرة فاستحقها وهي من روعة قبل فوات  
 ابان الزرع فكراء تلك المدة للمستحق وليس له قلع الزرع لان المكتري زرع فيها بوجه شبهة  
 طئي لان تبي الوارث هنا على اطلاقه ولو كان وارث غاصب لان الكلام في لزوم كراء السنة  
 ولا يورث بقلع زرعها ولا فرق في هذا بين وارث الغاصب ووارث غيره وانما يفرق في الغلة

له اي المستحق (قوله قلع زرع) اي ذي الشبهة (قوله وكانت) اي الارض  
 (قوله الامر) اي الزرع (قوله فالغلة) اي مبتاعها (قوله فاستحقها) اي رجاها

(قوله وان كان) اي وارث الغاصب الخ حال (قوله مطلقا) اي عن تقييده بالنسبة لعدم قلع زرعه (قوله على المذهب) اي لا غلة  
لعلى المذهب (قوله واما قولها) اي ٥٦٢ المدونة جواب عن توهم مخالفتها ما تقدم (قوله ثم استحقوا) بضم التاء

(قوله وكذا) اي المتنازع في  
فوزه بالغلة (قوله فمحمول  
على وارث المجهول) جواب  
اما (قوله الذي لم يعلم) بضم  
الباء نعت كاشف للمجهول  
(قوله من كونه غاصبا او  
منعديا الخ) بيان حاله (قوله  
بارث) صلة شبهة (قوله قبل  
فوات وقت ما زاد له) صلة  
استحقاق (قوله والمكثري)  
عطف على المستحق (قوله  
احدث) اي المكثري  
(قوله فعليه) اي المكثري  
(قوله بين) بكسر المثناة  
تحت مثقلة (قوله ان زفير  
الحراثة) اي في ان واطافة  
نفس البيان (قوله وان لم  
يزرع) مبالغة (قوله  
فوت) خبر ان (قوله اشار)  
اي المصنف (قوله بهذا)  
اي وفاتت بحسب ما الخ  
(قوله فاستحق) بضم التاء  
اي الثوب او العبد (قوله  
او بما يوزن) عطف على  
ثوب (قوله بعينه) راجع  
لثوب وما عطف عليه  
(قوله يزرع او يحرث) اي  
المكثري الارض (قوله  
وان كان) اي الاستحقاق  
(قوله وفي كراء الارضين)  
عطف على في الاستحقاق  
(قوله بعينه) راجع للعبد  
ايضا (قوله فاستحق) اي العبد والثوب

فوارث الغاصب لا غلة له وان كان صاحب نسبة بالنسبة لعدم قلع زرعه ووارث صاحب  
الشبهة أو المجهول ذوش نسبة مطلقا وقد قال في التوضيح وارث الغاصب لا غلة له باتفاق وقال  
ابن عبد السلام على المذهب واما قولها في كتاب الاستحقاق ومن ابتاع دارا أو عبدا من  
غاصب ولم يعلم فاستغلهم زمانا ثم استحقوا فالغلة للمبتاع بضمائه وكذا ان ورثهم عن ابيه ولم  
يذكرهم كالأب فاستغلهم ثم استحقوا فالغلة للوارث فمحمول على وارث المجهول الذي لم  
يعلم اهو غاصب ام لا ولا اضبط قوله ولم يدربا لبناء للنايب (او) استحقاق ارض من زرعته من  
شخص (جهل) بضم فكسر أي لم يعلم (حاله) من كونه غاصبا او منعديا وذا شبهة يارث او شراء  
غير عالم بغصب باثمه قبل فوات وقت ما زاد له فعليه كراسته لمستحقها وليس له قلع زرعته في  
فيها وان استحقها بعد ان الزراعة وقد زرعها مشترجا او مكثر منه فلا كرا للمستحق في تلك  
السنة وكذا الذي اكرها ان لم يكن غاصبا وكانت في يده بشرا وارثا وكذا ان سكن  
الدار مشترجا او اكرها امدان ثم استحقها رجل بعد الامد فلا كرا له وكذا لو ابتاع واذا  
كان مكثري الارض لم يعلم اغاصب هو أم مبتاع فزرعها المكثري منه ثم استحقها رجل في ايام  
الحرب فكثرتها كالمشتري يعني في الغلة حتى يعلم انه غاصب (و) ان اكرثي شخص ارضا بما  
يعرف بعينه كعبد أو ثوب معين ثم استحق الكراء فان استحق قبل حرثها والعمل فيها انفسخ  
الكراء وأخذ المستحق عين شئته الذي اكرت به الارض والمكثري ارضه وان استحق بعد  
حرثها (فانت) الارض اي لا ينفسخ كراؤها (ب) سبب (حرثها) قبل استحقاقه وفواتها (فيما)  
اي الحكم الذي (بين مكثري) بضم الميم (ومكثري) فلا ينفسخ الكراء وأخذ المكثري كرا مثل  
الارض من المكثري في فيما من اكرثي ارضا بشئ بعينه فاستحق قبل ان تزرع ويحرث  
انفسخ الكراء وان كان بعد ما حدث فيها عملا فعليه قيمة كراء الارض ابن يونس فان قال  
مستحق ذلك الثوب اجرت بيعه واخذ الارض محروثة فذلك له بعد ان يودى الى الحارث قيمة  
حرثه ويصير كأنه استحق الارض وقد قالوا فيمن استحق ارضا بعد حرثها انه يدفع قيمة الحرث  
ويأخذها فان أبي قبل الحارث أعطه كراسته فان أبي اسلمها بجرثها المستحقها غ السياق  
يعلى ان هذا في استحقاق الارض كالذي قبله والذي بعده وانما فرضه في المدونة في استحقاق  
ما اكرت به فقال ومن اكرثي ارضا بعبد أو ثوب ثم استحق او بما يوزن من ثمناس او  
حديد بعينه يعرفان وزنه ثم استحق ذلك فان كان استحق قبل ان يزرع أو يحرث انفسخ الكراء  
وان كان بعد ما زرع او احدث فيها عملا فعليه قيمة كراء الارض عياض هو بين أن نفس  
الحراثة وان لم يزرع فوث بين المكثري فانت ترى المصنف قد استعمل عبارة  
عياض بعينها الخطا أشار به هذا الى قولها في الاستحقاق ومن اكرثي ارضا بثوب أو بعبد  
فاستحق او بما يوزن من ثمناس او حديد بعينه يعرفان وزنه ثم استحق ذلك فان كان استحق  
قبل ان يزرع أو يحرث انفسخ الكراء وان كان بعد ما زرع او احدث فيها عملا فعليه قيمة كراء  
الارض وفي كراء الارضين ومن اكرثي ارضا بعبد أو ثوب بعينه فاستحق بعد الحرث او الزراعة

(قوله فعلية) أي المكثرى (قوله مثلها) أي الأرض (قوله عرفا) أي المكرى والمكترى (قوله ينتقض) أي فيأخذ المستحق شيئه والمكرى أرضه (قوله الآن يكون) أي المكثرى (قوله فعلية) أي المكثرى (قوله فيه) أي كراء الأرضين (قوله فاستحق) بضم التاء أي العبد أو الثوب المعين (قوله فعلية) أي المكثرى (قوله بين) بكسر الميم مثقلة (قوله أن) أي في أن (قوله نفس الحرثة) إضافة للبيان (قوله وان لم يزرع) مبالغة (قوله فوت) خبران (قوله كالوزعت) بفتح التاء مخطاب للمكترى (قوله ولم يختلف) بضم الياء وفتح اللام (قوله ان ذلك) أي الحرث أو الزرع بالاولى ٥٦٣ (قوله لانه) أي الشان (قوله وللارض)

عطف على الكراء (قوله المستحق) بفتح الحاء (قوله عطف على كراؤها) (قوله بعد حرثها) صلة المستحق (قوله من مكرتها) صلة أخذ (قوله قبلها) أي حرثها (قوله وانهم) أي أجاد وأحكم (قوله فقال) أي ابن القاسم (قوله فاغرم كراؤها) أي وازرعها (قوله من العمل) بيان ما (قوله لاشئ له) أي من استحق الأرض منه (قوله وان زبلها) أي جعل فيها زبلا لتقوم بها مبالغة (قوله لانه) أي الزبل (قوله استهلك) بضم المثناة وكسر اللام (قوله فيها) أي الأرض (قوله اذ ليس) أي المستحق منه (قوله فلا يظلم) بضم المثناة وفتح اللام (قوله على غير أصل) أي فاعده خبر قول (قوله قوله) أي ابن القاسم (قوله ان يكونا) أي المستحق والمستحق منه (قوله بقيمة كرايتها) إضافة للبيان (قوله بقيمة) أي

فعلية كراء مثلها وكذلك ان اكترها بجديد أو رصاص أو نحاس بعينه وقد عرفنا وزنه فان الكراء ينتقض الآن يكون قد زرعها أو حرثها أو أحدث فيها عملا فعليه كراء الأرض وقال فيه أيضا ومن اكترى أرضا بعبد أو بثوب بعينه فاستحق بعد الحرث أو الزراعة فعلية كراء مثلها وكذلك ان اكترها بجديد أو نحاس بعينه وقد عرفنا وزنه فان الكراء ينتقض الآن يكون زرعها أو حرثها أو أحدث فيها عملا فعليه كراء المثل اه عياض هو بين أن نفس الحرثة وان لم يزرع فوت والمكترى كراء المثل كالوزعت ولم يختلف أن ذلك فوت بين المكترى والمكترى فهذا مراد المصنف ولا يصح حل كلامه على استحقاق الأرض المكتراة لانه اذا استحققت الأرض لم يبق للمكترى كلام حرثت الأرض أو لم تحرث والله اعلم (والمستحق) بكسر الحاء المهملة للكراء المعين أو للارض (أخذها) أي الأرض المستحق كراؤها المعين أو نفسها بعد حرثها من مكرتها (ودفع كراء الحرث) لمكترها الذي حرثها (فان أبي) أي امتنع المستحق من دفع أجر حرثها (قبل) بكسر فسكون (له) أي المكترى (اعط) المستحق (كراسته) وازرعها فان اعطاه ذلك فواضح (والا) أي وان لم يعطه ذلك قبل له (اسلمها) أي الأرض للمستحق (بلاشئ) لأن في حرثك قبحي سألت ابن القاسم عن استحق أرضا وقد قبلها الذي كانت يده وأنهم حرثها ليزرعها فقال المستحق بالتظلم ان شاء اعطاه قيمة عمله وأخذها فان أبي قبل الذي استحققت في يديه ان شئت فاغرم كراؤها وان شئت فاسلمها بما فيها من العمل ولاشئ لك وقال سحنون لاشئ له وان زبلها لانه اسلمها فيها ابن رشد قول ابن القاسم اصح اذ ليس بمعد وإنما عمل بوجه شبه فلا يظلم عمله وقول ابن القاسم وان شئت فاسلمها ولاشئ لك على غير أصل قوله بل ينبغي اذا أبي ان يكونا شريكي في كرايتها ذلك العام رب الأرض بقيمة كرايتها غير محروثة ورب الحرث بقيمة وفيه اقال مالك رضي الله تعالى عنه من أحيأ أرضا وهو يظلمها وانا ثم استحققت قبل مستحقها ادفع قيمة عمارته فان أبي فشرى كان فيها هذا بقيمة أرضه وهذا بقيمة عمارته ابن يونس الصواب ان يقوم لكل واحد شئته على حدة ولا تقوم الأرض بما زادت العماره اذ قد لا تزيد الخطي يصح انه أراد مستحق الأرض أو مستحق الثوب أو العبد المكترى به أوهما معا لان حكمهما واحد ابو الحسن ابن يونس بعض فقهاءنا القرويين ان اراد مستحق العبد ان يبيع عبده بمنفعة الأرض ويأخذ الأرض ان لم تحرث لكان له ذلك وان حرث كان له ان يدفع الى المكترى حق حرثه ويأخذ الأرض لانه كاستحق لمنفعةها ووجد منفعتها باقية فهو كمن استحق أرضا بعد ان حرثها مكترها في انه يدفع اليه حق حرثها ويأخذ

الحرث (قوله فيها) أي الأرض (قوله يقوم) بضم ففتح مثقلا (قوله انه) أي المصنف (قوله أراد) أي بقوله والمستحق (قوله ان اراد مستحق العبد) أي الذي أكرت الأرض به (قوله ان يبيع) مفعول اراد (قوله ذلك) أي امضاء يبيع عبده بها وأخذها (قوله كان له) أي مستحق العبد (قوله حق) أي أجره (قوله لانه) أي مستحق كرايتها (قوله فهو) أي مستحق كرايتها المعين (قوله في انه) أي مستحق الأرض (قوله اليه) أي مكترها

الخ (قوله ونقل) أى  
الشارح (قوله وقرر) أى  
الشارح (قوله عرض)  
بفتحات متقلا معجم المضاد  
(قوله به) أى الشارح  
(قوله قال) أى الخط (قوله  
كلامه) أى المصنف (قوله  
وهكذا) أى الخط فى  
التعريض بالشارح (قوله  
قال) أى ابن غازى (قوله  
ان هذا) أى وفاتت بحرهما  
الخ (قوله فيها) أى الدونة  
(قوله قمعين) بفتحات  
متقلا (قوله لهما) أى  
استحقاق الارض واستحقاق

ارضه فان امتنع دفع له المكثرى كرا سنة فان امتنع سلها بجرها فحكم مستحق العبد في غنه  
حكمكم مستحق الارض اه وخوفه في كتاب الاستحقاق وفي كلام عياض وما ذكره المصنف هو  
قول ابن القاسم وجهه ابن رشد واعترض قوله والاساهم بالاثني بانه كان ينبغي ان يجعلهما  
شريكين في كرا ذلك العام الارض محروثة المستحق بقيمة كراهما غير محروثة والمكثرى بقيمة  
حرثه وعمله وقال هذا على اصله في الرجوع على المستحق بقيمة السقي والعلاج ط في قرر الشارح  
المسئلة كلها في استحقاق الارض ونقل كلام المستخرجة وقرر القوان بقوله من اكرى ارضا  
من آخر وحرثها فانقوت فيما بين ما ويرق فيها وليس للمستحق أخذها حتى يدفع كرا حرثها  
اه وهذا الذي قاله في معنى القوان غير صحيح اذ حيث كان له أخذها فلا قوان وقد عرض  
حبه حيث قال ولا يصح حل كلامه على استحقاق الارض المستقرة لانها اذا استحققت لم ين  
للمكثرى كلام حرثت ولم تحرث اه وكذا ابن غازي حيث قال السياق يعطى ان هذا في استحقاق  
الارض كالذي قبله والذي بعده وانما فرضه فيها في استحقاق ما أكرت به اه فتعين ان قوله  
وقانت بجرها في استحقاق الاجرة وقوله والمستحق أخذها الخ يصح ان يكون من ثمنه وان  
يكون مسئلة مستقلة في استحقاق الارض أشار به لما في المستخرجة ويصح ان يكون أشار به  
لهمامعا اذ حكمهما واحد فيما ذكره كراهه ابن يونس وابو الحسن والله الموفق (و) ان أكرى  
الارض من هي يده لتزرع او تغرس او تبني (في سنين) وزرعت او غرست او بنيت في بعضها ثم  
استحققت قبل تمامها وقام مستحقها فلا شيء له من اجرة ما مضى من السنين ويجوز في باقيها  
في (يفسخ) مستحق الارض كراهه في باقي السنين ان شاء فسخه فيها (او يعرض) بضم التحتية  
وكسر الضاد المججمة مستحقها كراهه في باقيها ان شاء امضاءه ويستحق ما يخصه من الكراء (ان)  
كان (عرف) المستحق (النسبة) لما يخص باقيها بالجهة الكراء كثلث او ربع لان امضاء انشاء  
لعقد الكراء في الباقي فيشترط في صحته علمه ما يخصه ومفهوم الشرط انه ان لم يعرفها فليس له  
الامضاء لانه كراهه بجهول فتعين فسخه في الباقي (ابن القاسم من اكرى ارضا سنين لبناء  
أو زرع او غرس فبقي فيها أو زرع او غرس وكانت تزرع السنة كلها ثم قام مستحق قبل تمام  
الامد فان كان الذي أكرها ممتعا فله غلبها بضمانها الى يوم استحقاقها والمستحق ان يبيح كراهه  
بقية المدة أو يفسخ ابن يونس ولا يبيح الكراء فيما بقي على مذهب من لم يجمع سلعتين لرجلين  
في بيعهما حتى يعلم ما يوجب ما بقي ليجيز بكمرا معلوم فانه اجازة له حصصة الكراء من يومئذ  
(ولا خيار للمكثرى) في فسخ الكراء في باقي المدة ان امضاء المستحق وصلة خيار (لا) يتخلص  
المكثرى من (لهذه) أى ضمان كراهه الباقي اذا ظهر مستحق آخر (واتقد) أى المستحق  
كراهه باقي المدة من المكثرى ان أمضى كراهه أى يقضى له بأخذ محالا (ان) كان (اتقد) أى  
قبض المكثرى (الاول) كراهه جميع المدة من المكثرى حالا (وأمن) بضم فسكسر (هو) أى كان

امضاء ولم يعلم النسبة (قوله فسخه) اى الكرا (قوله لم يجز) بضم فكسر (قوله فى بيعهما) اى المستحق  
 السلعتين صلة جمع (قوله يومئذ) اى يوم الاجازة (قوله من المكثري) صلة اتفق (قوله امضى) اى المستحق (قوله كراه) اى  
 باقى المادة (قوله يقضى له) اى المستحق (قوله باخذ) اى كرا باقى المادة



(قوله من غير غاصب) بان اكثرهما من مبتاع أو وارثه (قوله فلم يتقدمه) أى المكترى المكبرى كراه السنة (قوله فله) أى المستحق (قوله فان أجاز) أى المستحق (قوله عليه) أى المكترى (قوله لانه) أى المكترى (قوله أدى) أى المكترى (قوله لدفع) أى المكبرى الاول (قوله ان كان) أى المستحق (قوله ولم يحتج) أى المكبرى الاول (قوله به) أى المستحق (قوله ونحوه) أى الدين (قوله ولا يرد) بفتح فضم أى المكبرى الاول (قوله لانه) أى المكترى (قوله يرد) ٥٦٥ بفتح فكسر (قوله يستحقه) أى البيت (قوله عليه) أى المكترى (قوله عدمه) بضم فسكون (قوله يعلم) بضم الباء (قوله فيها) أى المدونة (قوله ولم يعلم) أى غصبه (قوله استحقوا) بضم التاء (قوله فان علم) أى الوارث (قوله جهل) بضم فسكون (قوله فهو) أى الواهب (قوله حق) بضم الجهمول (قوله علم) بضم الباء (قوله اختلف) بضم التاء (قوله المستحق) بفتح الحاء (قوله له) أى مستحقه (قوله به) أى الشئ (قوله على ثلاثة أقوال) صلة اختلف (قوله له) أى مستحقه (قوله ان الغلة الخ) منه قول (قوله المضاف لفاعله) (قوله فيها) أى الذات المتنازع فيها (قوله الطالب) أى المادى (قوله المستحق) بفتح الحاء (قوله بينه) أى الذى في يديه (قوله وبينه) أى بين الاصل (قوله غلته) أى المستحق (قوله وهو) (قوله لا يتحول) أى لا يتغير (قوله ولا يزول) أى ينتقل (قوله وانما وقف) أى الرباع (قوله به) أى الشئ المستحق (قوله اذ ثبت) أى أن المستحق للمستحق (قوله له) أى المستحق (قوله واختلف) بضم التاء (قوله اصلها) أى الشجر الذى أثمرها (قوله غلته) خبر تكون (قوله يستوجبها) أى يستحقها المستحق منه (قوله يلوغها) أى الثمرة (قوله اليه) أى الخلد (قوله اما) بكسر الهمزة وشد الميم (قوله بالحكم) صلة يستوجبها (قوله واما بيبوت الحق الخ) عطف على اما بالحكم

المستحق مأمونا بان كان عدلا مليا حسن المعاملة ق فيها ومن اكترى دارا سنة من غير غاصب فلم يتقدمه الكراء حتى استحققت الدار في نصف السنة فكذا ما مضى للمكبرى الاول والمستحق فسبح ما بقى او الرضا به فله كراه بقية السنة فان أجاز الكراء فيما بقى فليس للمكترى فسحة فرارا من عهده اذ لا ضرر عليه لانه يسكن فان عطبت الدار أدى بحسب ما سكن ولو اتقد الاول كراه السنة كلها لدفع الى المستحق حصه كراه باقى المددة ان كان مأمونا ولم يحتج من دين يحيط به ونحوه ولا يرد باقى الكراء على المكترى أبو محمد وغيره فان كان المستحق غير مأمون قيل للمكترى ان شئت ان تدفع الى المستحق كراه بقية المددة وتسكن فان أى قيل للمستحق ان شئت ان تجيز الكراء على ان لا تأخذ الا كراه ما سكن كلما سكن شئ أخذت بحسب ما والا فلان الفسخ لكراه بقية المددة ابن يونس له يد فى دار يخاف عليها الهدم وأما ان كانت صحيحة البناء فله ان ينتقد ولا حجة للمكترى من خوف الدين لانه أحق يسكن الدار من جميع الغرماء العدوى يرد ان يقال يخاف المكترى ان يستحقه آخر فيضيع عليه ما انتقد المستحق الاول لاحتمال عدمه أو مطلقه فلا وجه لبحث ابن يونس (والغلة) الناشئة من المستحق بالفتح (ل) جائزه قبل استحقاقه (ذى) أى صاحب (الشبهة) فى حوزة مكتر ومشترا (أو المجهول) حاله الذى لم يعلم اغاصب هو أو ذو شبهة منتهيا استحقاقها (الحكم) بالاستحقاق ثم تكون من يوم الحكم للمستحق ق فى الحديث الخراج بالضممان ومعناه ان المشتري للشئ الذى اغتله ولو هلك فى يده كان ضمانه منه وضاع عليه الثمن الذى تقدمه فيه فالغلة له بضمانه فيها لان القاسم ومن ابتاع دارا أو عبيدا من غاصب ولم يعلم فاستغلهم زمانا ثم استحقوا فالغلة للمبتاع بضمانه وكذلك اذا ورثهم عن أبيه ولم يدربما كانوا لايه فاستغلهم ثم استحقوا فالغلة للوارث ولو وهب ذلك لايه رجل فان علم ان الواهب لايه غصب هذه الاشياء من مستحقها او من هذا المستحق واره فغسله ما مضى للمستحق فان جهل امر الواهب اغاصب هو ام لافه وعلى الشراء حتى يعلم انه غاصب الخط فى المقدمات اختلف فى الحد الذى يدخل فيه الشئ المستحق فى ضمان مستحقه وتكون غلته له ويجب التوقيف به على ثلاثة أقوال أحدها حتى يقضى به له وهو الذى يأبى على قول مالك فى المدونة ان الغلة للذى فى يديه حتى يقضى به للطالب وعلى هذا القول لا يجب توقيف الاصل المستحق توقيفا بحال بينه وبينه ولا توقيف غلته وهو قول ابن القاسم فى المدونة ان الرباع التى لا يتحول ولا تزول لا توقف مثل ما يتحول ويحول وانما توقف وقفا يمنع من الاحداث فيها والقول الثانى انه يدخل فى ضمانه اذ ثبت بشهادة شاهدين أو شاهد واحد أمرأتين والثالث اذا شهد له شاهد واحد واختلف فى الحد الذى تكون به الثمرة فى استحقاق أصلها غلته يستوجبها المستحق منه يلوغها اليه اما بالحكم والقضاء واما بيبوت الحق بشهادة

(قوله واما بان يشهد المستحق) عطف على اما بالحكم (قوله فروى أبو زيد الخ) عطف على اختلف في الحد الخ (قوله ويرجع) أى المستحق منه على المستحق (قوله المستحق منه) بفتح الميم (قوله وان اشتراه) أى المستحق منه الاصل (قوله بعده) أى ابارا الثمرة (قوله وان جفت) أى الثمرة مبالغة (قوله ويرجع) أى المستحق منه (قوله عليه) أى المستحق (قوله وغمرته مزهية) حال (قوله واشترطها) أى المشتري الثمرة أى ثم استحق الاصل (قوله ويغرم) أى المشتري (قوله مكيلتها) أى مثلها للمستحق (قوله ان عرفها) أى المشتري المكيلة (قوله والا) ٥٦٦ أى وان لم يعرف مكيلتها (قوله وان كان) أى المشتري (قوله يغرم) أى المشتري

شاهدين واما بان يشهد المستحق شاهد واحد على الاختلاف المذكور في ذلك فروى أبو زيد عن ابن القاسم ان الثمرة للمستحق ما لم تجز وفي كتاب ابن الموزان لم تيمس ويرجع عليه بالسقي والعلاج وعلى ما في المدونة في الرد بالعيب ما لم تطلب ان اشتري المستحق منه الاصل قبل ابارا الثمرة وان اشتراها بعده فالثمره للمستحق على مذهب ابن القاسم وان جفت ويرجع عليه بالسقي والعلاج وعلى مذهب ائمة الثمرة للمستحق ما لم تجز فان جفت فهي للمشتري وان اشتري الاصل وغمرته مزهية واشترطها ففي كتاب ابن الموزان الثمرة للمستحق كيف كانت ليست او جذاها وابعها أو أكلها ويغرم مكيلتها ان عرفها والافقيتها وان كان باعها يغرم عنها الذي باعها به ان فانت وان كانت يدها منها خيرا في اخذها وانفاذ بيعه وأخذتها وان تلفت عند المبتاع فليس الا لثمن وهذا على انها لا تصير غلة للمبتاع الا بالبيع او الجذاذ وما على انها تصير غلة له بطبيعتها فلا حق له فيها اذا أزهت عند البائع لانها صارت غلة له بطبيعتها وبأخذ المستحق النخل وحده ويرجع المستحق منه على البائع بما ينوبه من الثمن ويسقط عنه ما تاب الثمرة لبقائها بيده الا ان يكون اشتراؤها باها من غاصب او مشتراها بعد الا بارع على مذهب ابن القاسم وفيه ثلاثة أحوال احدها ان يكون المستحق منه اشتراها قبل ابارها والثاني اشتراؤها بثمرتها بعده والثالث اشتراؤها بثمرتها بعد ازها ثم وطبها والنفقة القياس جريانها على هذا الاختلاف في الغلة فعلى القول الاول لا يجب للمقضي عليه الرجوع بشئ منها على المقضي له لانه انما انفق على ما في ضمانه فغلت له وعلى القول الثاني يجب له الرجوع عليه بما انفق بعد ثبوت الحق بشهادة شاهدين او شاهد واحد وامرأتين لوجوب الضمان عليه وكون الغلة له من حيثئذ وظاهر المدونة ان لافرق بين النفقة والغلة في كونها تابعين للضمان وهو القياس والصواب وفرق في رسم حل صيام من رواية عيسى بين النفقة والغلة فقال النفقة من تصير اليه والغلة الذي هو في يده لان الضمان منه ومضى المصنف على هذا في باب الشهادات فقال والغلة له لاقضاء النفقة على المقضي له به والله أعلم ومثل لذي الشبهة فقال (كوارث) الخطا ظاهره ان الغلة للوارث سواء كان وارثا من غاصب او من مشتريه ليس كذلك فان وارث الغاصب لا غلة له باتفاق سواء اتفق بنفسه أو كرى لغيره قاله ابن عبد السلام والمصنف في التوضيح وصرح به النعمي ويقسم هذا من قوله في باب الغصب ووارثه وموهوبه كهو وفي الاستحقاق منها ومن

(قوله ان فانت) أى من يد  
مشتريها من المشتري (قوله  
وان كانت) أى الثمرة بيد  
مبتاعها خبر أى المستحق  
(قوله في أخذها) أى الثمرة  
(قوله أو انفاذ بيعه) أى  
المشتري (قوله وأخذتها)  
عطف على انفاذ (قوله وهذا)  
أى تخيير المستحق بين أخذها  
من مبتاعها وانفاذ بيعها  
وأخذتها مادامت باقية  
(قوله على انها) أى الثمرة  
(قوله وأما على انها تصير  
غلة له) أى للمبتاع (قوله  
فلا حق له) أى المستحق  
(قوله من الثمن) بيان ما (قوله  
عنه) أى المستحق منه (قوله  
بيده) أى المستحق منه  
(قوله أو مشتري) عطف على  
غاصب (قوله اشتراها بعد  
الابار) نعمت مشتري (قوله  
وقبه) أى اشتراها من غاصب  
(قوله اشتراها) أى الاصول  
(قوله قبل ابارها) أى  
الثمره (قوله اشتراها) أى

الاصول (قوله بعده) أى الابار (قوله فعلى القول الاول) أى الذى مشى عليه المصنف هنا من ان  
الغلة لذي الشبهة والجهول الحكم (قوله لا يجب) أى لا يثبت (قوله منها) أى النفقة (قوله لانه) أى المقضي عليه (قوله وعلى  
القول الثاني) أى ان المستحق يدخل في ضمان مستحقه بشهادة شاهدين او شاهد واحد وامرأتين (قوله لا يجب) أى يثبت (قوله له) أى  
المقضي عليه (قوله عليه) أى المقضي له (قوله لوجوب) أى ثبوت (قوله عليه) أى المقضي له (قوله لانه) أى المقضي له (قوله  
حيثئذ) أى حين ثبوت حقه بشاهدين او شاهد واحد وامرأتين (قوله والصواب) عطف على القياس (قوله من تصير) أى الذات  
المتنازع فيها (قوله هو) أى المتنازع فيه (قوله ومثل) بفتح الميم (قوله منها) أى المدونة بيان الاستحقاق

(قوله ولم يعلم) أي المبتاع خصه به (قوله فاستغلهم) أي المبتاع العبد والدار والداية (قوله ورثهم) أي العبد والداية والدار  
(قوله ولم يدرك) أي الوارث الخ مضمومه أنه لو علم غصبه فلا تكون الفلانة ٥٧٧ (قوله ويرجع) أي المقصوب منه (قوله عليه)

أي الغاصب (قوله فان

اعسر) أي الغاصب (قوله

إذا وهب) أي الغاصب

(قوله كالشترى) أي من

الغاصب غير عالم بغصبه في

فوز بالفلانة وعدم الرجوع

بها على الغاصب البائع

(قوله ليس) أي الموهوب

(قوله مثله) أي المشتري

(قوله ويرجع) أي المشتري

(قوله فان اعتد) أي

الغاصب (قوله وأغاب) أي

الغاصب (قوله وهو) أي

قول ابن القاسم (قوله في

وارثه) أي الغاصب (قوله

به) أي الغصب (قوله ذلك)

أي الموروث (قوله لايه)

أي الوارث (قوله وجهل)

أي الوارث (قوله جعل)

بضم فكسر أي الواهب

(قوله بالفلانة) أي التي استغلها

المشتري من المقصوب

(قوله بالغصب) ملة يعلوا

(قوله فيها) أي المدونة

(قوله ولم يعلم) أي المبتاع

الغصب (قوله فاستحق

بضم التام وكسر الحاء) قوله

حسبا) حال من نائب فاعل

استحق (قوله لما اغتيل) أي

من الحسب (قوله عليه)

أي الوارث (قوله فقلت)

أي الغصب (قوله وقد

ابتاع دارا أو عبدا أو دابة من غاصب ولم يعلم فاستغلهم زمانا قاله المبتاع بضمائه وكذلك إذا  
ورثهم عن أبيه ولم يدركنا كانوا لايه فاستغلهم ثم استحقوا فلانة الوارث ٥٨ (و) كخص  
(موهوب) لمن غاصب الخط أراد إذا كان الغاصب موسرا فان كان معسرا فيرجع  
المستحق على الموهوب له بالفلانة كما تقدم في باب الغصب من قوله ويرجع عليه بقوله موهوبه فان  
أعسر فعلى الموهوب له التمس إذا وهب ما غصبه فاعطاه الموهوب له فقال اشبه الموهوب له  
كالشترى وقال ابن القاسم ليس مثله ويرجع على الغاصب فان أعدم أو غاب فعلى الموهوب له  
وهو ابن ولا فرق بين الموهوب له العالم بالغصب ووارث الغاصب ولم يختلفوا في وارثه أنه يلزمه  
ما يلزم الغاصب فكذلك الموهوب له العالم به ٥٩ فالوارث هنا ما وارث المشتري أو وارث  
الموهوب له أو وارث ذي الشبهة ولا ينرشد كذلك والله أعلم وفيها ولو وهب ذلك لايعد جعل  
وجهل أمر الواهب جعل على الشراء (و) كخص (مشتري) من غاصب الخط يعني أن الفلانة  
للمشتري من الغاصب إذا لم يعلم بالغصب يريد ولا يرجع المشتري على الغاصب بالفلانة من يوم  
يبعه على المشهور الذي صرح به ابن الحاجب وغيره (ان لم يعلموا) أي وارث غير الغاصب  
والموهوب له والمشتري بالغصب في غير ما من ابتاع من غاصب ولم يعلم بالفلانة للمبتاع ابن زب  
من ورث مالا فاستحق - بسا للوارث ما اغتيل ولاخراج عليه على قول ابن القاسم ابن سهل هو  
قوله في المدونة فيمن اشترى بكرة فوطئها ثم استحق بغيره فلا شيء عليه لاصداق ولا ما تقصمها  
ومفهوم ان لم يعلموا أنهم ان علموا بالفلانة للمستحق وظاهره ان المعتبر علم الوارث والموهوب له  
والمشتري وقال ابن ناجي عن أبي عمران لا يتظر لمعرفة الموهوب له وإنما يتظر لمعرفة الناس لذلك  
وأما المشتري فأنما يتظر لمعرفة نفسه فان كان عارفاً بالبائع غاصب فلانة له ولا كانت له  
(بخلاف ذي) أي صاحب (دين) على ميت طرأ ذو الدين (على وارث) المدين وقد ترك عقارا  
استولى عليه وارثه واستغله ثم ظهر دين على الميت يفتقر العقار وغلته فيرد الوارث لذي الدين  
العقار وغلته فهذا يخرج من قوله والفلانة لذي الشبهة كوارث فكانه قال الاوارث طرأ عليه  
ذو دين فلو قال بخلاف وارث طرأ عليه ذو دين لكان أولى لأنه أنصب بالانخراج عما مر وظاهر  
هذا ان غلة التركة لذي الدين ولو نشأت عن تاجر الوارث أو وصيه وهو كذلك فإذا كانت التركة  
ثلثة مائة دينار وتاجر الوارث أو وصيه فيها فصار ست مائة دينار وظهر على الميت ست مائة دينار  
دينارين فيستحق ذو الدين جميع الست مائة التي بيد الوارث أو وصيه عند ابن القاسم وقال الخزومي  
لا يستحق الا الثلثمائة التي تركها الميت فقله أبو الحسن في كتاب النكاح قاله د البناي قوله  
ظاهر هذا الكلام ان الفلانة لذي الدين ولو نشأت عن تاجر الوارث الخ فبه نظر والذي انفصل  
عنه شيخنا العلامة سيدي أحمد بن الحاج كما رايته بخطه ان الرجوع لا يتم لأرب الدين  
وان مافي ز غير صحيح والله أعلم الخط أشار الى مافي سماع يحيى في الورثة يقتسمون التركة  
فتعفى أيديهم ثم يطرأ عليهم دين يستغرفها بتمامها انهم يردون ما أخذوا بتمامه ولا ضمان عليهم  
فيما نقص الا ان يستمسكوا بغيرهم عوضه وكذلك الموصي لهم بأشياء ما عاينها أو أاما اشتراها

ترك) أي المدين (قوله عليه) أي العقار (قوله وارثه) أي المدين (قوله واستغله) أي الوارث العقار (قوله ففتح ففتح

(قوله فبهذا) أي بخلاف ذي دين على وارث (قوله فخرج) بضم فسكون ففتح

(قوله من غيرهم) أى لغير الورثة والموصى لهم (قوله لهم) أى الورثة والموصى لهم (قوله ثم قال) أى الخط (قوله والبساطى) عطفت على الشارح (قوله فدفع) أى المدين (قوله له) أى ذى الدين (قوله فيه) أى الدين (قوله ورثه) أى المدين نعمت ملكاً (قوله فاعتله) أى الملك (قوله ثم استحق) بضم الناء وكسر الهمزة أى الملك (قوله من يده) أى رب الدين (قوله فاته) أى ذا الدين (قوله برد) بفتح فضم (قوله فغير صحيح) جواب أما ٥٦٨ (قوله وفيه) أى نكاهه للغرماء (قوله بعد) بضم الموحدة (قوله ومقتضى)

بفتح الصاد (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف إليه وتيمناه (قوله فى شرحه) أى متناع يحيى (قوله تنقض) بضم فسكون ففتح (قوله القسمة) أى بين الورثة (قوله بطرق الغريم) أى ذى دين على الميت (قوله فاهلك أو نقص) أى التركة (قوله المنصوص) نعت المشهور (قوله له) أى ابن القاسم (قوله وأشار) أى ابن رشد (قوله من حيوان) بيان ما (قوله من عرض الخ) بيان ما (قوله من هلك بيده) أى وحده فلا ينافى بما بعده (قوله ثم قالت) أى المدونة (قوله اضطرب) أى اختلف (قوله قولها) أى المدونة (قوله من حكاية ابن رشد الاتفاق) بيان ما (قوله وقد نقله) أى كلام ابن رشد (قوله ان الضمان الخ) بيان المشهور بحذف من (قوله ان الغلة لهم) أى الورثة خبر الظاهر (قوله اعترضه) أى كلام طنى (قوله وصوب) بفتحات مثقلاً أى بعضهم (قوله

الورثة من التركة فحوسبوا به فى ميراثهم واشتراه الموصى لهم فحوسبوا به فى وصاياهم فلم يمتأوه وعليهم ضمانه ابن رشد لا خلاف فى ذلك لانه لا فرق بين ان يشترى الورثة أو الموصى لهم فيها سبوا به فى ميراثهم وفى وصاياهم وبين بيعه من غيرهم ودفع الثمن لهم ثم قال وأما قول الشارح فى شروحه الثلاثة والبساطى معنى كلام المصنف انه اذا كان لرجل دين على شخص فدفع له فيه ما كاورثه فاعتله ذوالدين ثم استحق من يده فاته برد الغلة فغير صحيح ولا وجه له لنص المتبلى وابن سلون وغيرهما من الموثقين على ان التصير فى الدين يسع من البيوع وتقدم ان ما اشتراه الورثة أو الموصى لهم وحوسبوا به فيما أوصى لهم به أو فى ميراثهم فلم يمتأوه وعليهم ضمانه والله سبحانه وتعالى أعلم طنى ليس فى سماع يحيى تصريح برد ورثة الميت الغلة لذى الدين الا ما يؤخذ من قوله فمتأوه للغرماء وفيه بعد اذ ربما يقال المراد بما يؤخذ فى بيته أو بولادة ولذا ما نقل فى قول ابن رشد لا خلاف اذا طرأ غريم على ورثة انهم لا يضمنون التلف بسماوى ولا خلاف انهم يضمنون ما كاهوا واستهلكوه واستنقوه قال يبق النظر فى الغلة ومقتضى تعليقه بعد انهم يضمنونها على ان هذا السماع خلاف المشهور ابن رشد فى شرحه تنقض القسمة بطرق الغريم فيكون ضمان ما هلك أو نقص أو نمان جميع الورثة وهو المشهور من مذهب ابن القاسم المنصوص له فى المدونة ١٥ وأشار قولها فى كتاب القسمة قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه وأما ما مات بايديهم من حيوان أو هلك بأمر من الله تعالى من عرض أو غيره فلا ضمان على من هلك بيده وضمانه من جميعهم ابن القاسم لان القسمة كانت بينهم باطالة للدين ثم قالت لا يضمن الورثة ما تلف بسماوى ويضمنون ما ذهب بالتقاعهم ١٥ فقد اضطرب قولها ولذا قال ابن رشد قد اضطرب قول ابن القاسم وانظر هذا مع ما تقدم من حكاية ابن رشد الاتفاق وقد نقله ابن عرفة واقربه والظاهر على المشهور ان الضمان من جميعهم فى السماوى ان الغلة لهم ١٥ البناء اعترضه به ضمهم وصوب ما قاله ح وقال ما قاله طنى غلط نشأ من عدم فهم كلام البيان وذلك لان معنى ما فيه انه اذا طرأ الغريم وانقضت القسمة على المشهور فان ما هلك بيد أحد الورثة بسماوى لا يضمنه وحده بل ضمانه من جميعهم لتبين انه لم تقع قسمة بينهم وليس المراد بذلك انهم يضمنونه للغرماء بل مراده انهم يضمنونه فيما بينهم فقط لا تقاض القسمة بمعنى انه اذا فضل شيء يدهم بعد قضاء الدين دخل فيه جميع الورثة من هلك حظه ومن بقى كما يافى بيانه فى باب القسمة ان شاء الله تعالى وكذا ما تمسك به أحدهم وفضل عن الدين فلا يختص به من غما يده بل يكون بينهم لا تقاض القسمة بينهم وهذا لا يعارض ما حكاه ق عن ابن رشد وأقره ابن عرفة من انه لا خلاف انهم لا يضمنون التلف بسماوى لان المراد به انهم لا يضمنونه للغرماء وان كانوا يضمنونه فيما بينهم وبهذا ايضا جعوا بين للموضعين المتقدمين

وقال) أى بعضهم (قوله ما فيه) أى البيان (قوله انه) أى الشان (قوله اذا طرأ الغريم) أى بعد عن قسم الورثة التركة (قوله انه) أى الشان (قوله قسمة) أى صحيحة (قوله من انه) أى الشان (قوله لان المراد به الخ) علة وهذا لا يعارض ما حكاه الخ (قوله وبهذا) أى ان المراد لا يضمنونه للغرماء الخ فصله جعوا

عن المدونة وقول ابن رشد اضطرب قول ابن القاسم ليس مراده في الضمان وعدمه بل مراده  
 انه قال بالتفاضل القسمة مرة وقال مرة بعدم اتناضها كما صرح به في المقدمات واذا علمت  
 انهم لا يضمنون السماوى للغرماء كما هو منصوص عليه في غير ما دوا حتى في ابن الحاجب وابن  
 عبد السلام وضح ظهر لك ان الغلة ليست لهم وانما هي للغرماء يكمل دينهم بها كما فهمه ح  
 ولا يكون منها الورثة الا ما فضل عن الدين واب استظهار طي غير صحيح لانه بناء على غير اساس  
 وعبارة ابن رشد في نوازه بعد ذكره انتفاض النسيئة بين الورثة بطرق غير علمهم نصها وهو لاء  
 الذين اقتسموا المال الميت ضامنون لما كلوا واستلموا من ذلك وأما ما ذهب بسماوى فلا  
 ضمان عليهم فيه لصاحب الحق الطارئ عليهم ولا بعضهم لبعض وكذلك اذا جنى على شيء مما في يد  
 واحد منهم يتبعون الذي جنى عليه اه وعبارة المقدمات نصها اما القسمة فتتقضى على رواية  
 أشهب عن الامام مالك رضى الله تعالى عنهما الحق الله تعالى ولا تنقض عند أشهب ويضمنون  
 واضطرب قول ابن القاسم في انتفاضها مرة قال انها تنقض بين جميعهم فيخرج الدين الطارئ  
 من جملة المال ثم يقسم الباقي ثم قال ولا خلاف بين جميعهم في ان الورثة لا يضمنون بالقسمة  
 التلقيا من السماء اذ الحق الدين اهو شبه في عدم استحقاق الغلة المفهوم من قوله بخلاف  
 ذى دين على وراث فقال (كوارث طرأ على) وارث (مثله) في الاستحقاق وأولى على من هو  
 محبوب به بعد استغلال المطر وعليه التركة فان المطر وعليه لا يختص بالغلة فان كانا متساويين  
 في الاستحقاق فيقسمان وان كان الطارئ يجهل المطر وعليه بجميعها للطارئ قال د  
 فلو قال طرأ عليه مثله كان أولى فيضمن المطر وعليه الغلة للطارئ التي تخصه في كل حال (الا ان  
 ينتفع) المطر وعليه بنفسه وكان في نصيبه ما يكفيه هذا هو الصواب وما في التوضيح وت  
 وعب وانخرشي وان لا يكون في نصيبه ما يكفيه فغيره من الناقل لا شك فيه به عليه بابا  
 وطى والبناتى ولم يعلم بالطارئ وأن يفوت الابان فيماله ابان فلا يحاسب الطارئ المطر وعليه  
 بانتفاعه ق ابن رشد ان طرأ على الوارث من هو أحق منه بالوراثة فلا خلاف انه يرد ما اغت  
 وسكن لا تنفاه وجوه الضمان عنه فان طرأ عليه من هو شريك في الميراث فاختلف قول الامام  
 مالك رضى الله تعالى عنه اذا سكن ولم يكر والاصح وجوب الكراء عليه في حصة الوارث  
 الطارئ عليه وفيما ان استحق الارض بعد ابان الزراعة وقدر زرعها مشترها او مكتونه  
 فلا كراء للمستحق في تلك في السنة وكراؤها الذى اكرها ان لم يكن غاصبا وكانت في يده بشراء  
 او ميراث وكذلك ان سكن الارض مشترها او اكرها امدانم استحقها رجل بعد الامد فلا كراء  
 له وكراؤها المبتاع واذا كان مكري الارض وارثا ثم طرأ أخ لم يعلم به أو علم به فانه يرجع على  
 أخيه بحصته من الكراء وأما ان سكنها هذا الوارث أو زرع فيها لنفسه ثم طرأ أخ لم يعلم به فلا  
 كراء له عليه وقد قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه فيمن ورث دارا فسكنها ثم قدم أخ لم يعلم  
 به فلا شيء له في السكنى ابن القاسم والكراء في هذا بخلاف السكنى (وان غرس) ذوالشبهة  
 (أو بنى) في أرض ثم استحققت (قيل للمالك) الذى استحقها من ذى الشبهة بعد غرسه او بناءه  
 بها (أعطه) أى البانى او الغارس بشبهة (قيته) أى البناء او الغرس حال كونه قائما وخذ  
 الارض بينهما أو غرسها (فان أبى) أى امتنع المالك من اعطاء قيمة البناء أو الغرس قائما (فه)

(قوله بل مراده) أى ابن  
 رشد (قوله انه) أى ابن  
 القاسم (قوله انهم) أى الورثة  
 (قوله لهم) أى الورثة (قوله  
 يكمل) بضم ففتح مثقلا  
 (قوله منها) أى الغلة (قوله  
 من ذلك) بيان ما (قوله اذا  
 جنى) بضم فسكن (قوله في  
 الاستحقاق) صلة مثله (قوله  
 بعد استغلال) صلة طرأ  
 (قوله التركة) مفعول  
 استغلال المضاف لقاعله  
 (قوله فان كانا) أى الطارئ  
 والمطر وعليه (قوله لم يعلم)  
 أى المطر وعليه (قوله انه)  
 أى المطر وعليه (قوله يرد)  
 بفتح فضم أى المطر والطارئ  
 (قوله ما اغت) أى جميعه  
 اذ لاحق للمطر وعليه مع  
 الطارئ (قوله اذا سكن)  
 أى المطر وعليه (قوله  
 والاصح) أى من قولى  
 الامام (قوله وفيها) أى  
 المدونة (قوله ان لم يكن)  
 أى الذى اكرها (قوله  
 وكانت) أى الارض (قوله  
 فلا كراء) أى المستحق  
 (قوله لم يعلم) أى المطر وعليه  
 (قوله به) أى الطارئ (قوله  
 او علم) أى المطر وعليه (قوله  
 به) أى الطارئ (قوله فانه)  
 أى الطارئ (قوله بعد غرسه)  
 صلة استحق (قوله بشبهة)  
 تنازع فيه البانى والغارس

(قوله فيها) تنار عقيبه و غرس (قوله يهدم) يضم فسكون ففتح (قوله فقال) أى يحنون منكرا على السائل (قوله من يعطيه) أى الباني بشبهة (قوله قيمته) أى البناء (قوله قلت) يضم ناء المتكلم ابن عبدوس (قوله الا) يفتح الهمزة مخففا حرف عرض (قوله يكونان) أى الباني والمستحق ٥٧٠ (قوله فانكر) أى يحنون (قوله ذلك) أى كونهما شريكين (قوله يكون ذلك) أى اشتراكهما

أى الغارس أو الباني بشبهة (دفع قيمة الأرض) لما لكها خالية من الغرس والبناء (فان أبى) أى امتنع الباني أو الغارس من دفع قيمة الأرض (ف) هما (شريكان) المالك بقيمة أرضه والباني أو الغارس بقيمة بناءه أو غرسه وبهذا قضى سيدنا الامام عمر رضى الله تعالى عنه والمعتبر في التقويم (يوم الحكم) ق المازرى في كون قيمة البناء يوم بناءه أو يوم المحاكاة قولان ولم يشهر ابن عرفة قولاهما (الا) الأرض (المجسة) التى بنى أو غرس فيها ذو شبهة (ف) لا يقال للناظر عليها أعطه قيمته قائما فان ابى الخ ويتعين (النقض) أى هدم البناء وقلع الغرس على الباني أو الغارس ق فيها من بنى داره مسجدا ثم استحقها رجل فله هدمه يحنون كانهما الى ان النقض لما كان لله تعالى لا يأخذ قيمته ولكن يأخذه ويجعله في مسجد آخر ومن بنى في أرض فبنت انما حبس فان بناه يهدم ابن عبدوس كيف يهدم بناءه بوجه شبهة فقال من يعطيه قيمته قلت ألا يكونان شريكين في الأرض والبناء فانكر ذلك فقال بعض من حضر يكون ذلك بيعا للحبس ويحنون يسمع فلم ينكر ذلك فقلت له يعطى الحبس عليه قيمة البناء فلم يرد ذلك الخط يعنى الا الأرض المستحقة بحبس فليس للباني الاجل انقاضه قال في التوضيح بعد ذكره مسئله الاستحقاق والخلاف فيها وهذا كله ما لم تستحق الأرض بحبس فليس للباني الاجل انقاضه اذ ليس ثم من يعطيه قيمة البناء قائما وليس له ان يعطى قيمة الأرض ولا يكونان شريكين لانه من يبيع الحبس اه وهذا اذا لم يوجد من يعطيه قيمة النقض فان وجد من يعطيه ذلك فيدفع له ولا امتناع له من ذلك كما صرح به في أحكام ابن سهل وانصه عن ابن حبيب عن مطرف فيمن بنى مسجدا وصلى فيه فحوا السنتين ثم باعه من نقضه وبناءه يتأول وتصدق به قال يفسخ ما فعل ويرد الى ما كان عليه مسجدا وهو كالحبس لله تعالى لا يجوز بيعه ولا تحويله والباني نقض بناءه وان شاء فليحتسب في تركه وان اراد نقضه فاعطاه محاسب قيمته مة او بما ايقره للمسجد اجبر الباني على ذلك الا ما لا ساجدة به منه فلا بد من نقضه فيترك ذلك كله قلت فنقض المسجد الاول لا يجب على من نقضه ان يعيده كما كان قال عليه قيمته قائما لانه متعدي في نقضه وهدمه ثم بنى بثلث القيمة ابن حبيب قال الى اصبح مثله (و) من اشترى امه وأولادها ثم استحق برفقتها غيره (ضمن) المشتري (قيمة) الامه (المستحقة) برفقة المستحقها (و) ضمن قيمة (ولادها) أيضا المستحقها والمعتبر في تقويمهما (يوم الحكم) والى هذا يرجع مالك رضى الله تعالى عنه ق فيها المالك رضى الله تعالى عنه من ابتاع امه فأولادها ثم استحق فلمستحقها أخذها ان شاء مع قيمة ولادها عينا يوم الحكم وعلى هذا جماعة الناس وأخذ به ابن القاسم محمد وهو قول على رضى الله تعالى عنه ثم يرجع مالك رضى الله تعالى عنه نقضه يأخذ قيمته او قيمة ولادها يوم يستحقها زاد ابن يونس لان في ذلك ضررا على المبتاع واذا أخذت منه كان قارا عليها

قيمتها) أى البناء (قوله ليقره) يضم فكسر مثقلا (قوله اجبر) يضم فسكون فكسر (قوله على ذلك) وعلى  
أى قبض قيمته (قوله المستحقها) ملة ضمن (قوله والى هذا) أى ضمان المشتري قيمة الامه المستحقة ولادها يوم الحكم ملة رجع  
(قوله عبيدا) حال من ولادها العموم به باضافته للضمير (قوله وعلى هذا) أى أخذها وقيمة ولادها او يوم الحكم (قوله لان في ذلك) أى أخذها وقيمة ولادها (قوله واذا أخذت منه) أى المشتري قيمة الامه ولادها

(قوله وبه) أي دفع المشتري للمستحق قيمة الامتد دون ولدها صلا (قوله انقي) أي مالك رضى الله تعالى عنه (قوله استحققت) بضم التاء (قوله ام ولده) أي مالك رضى الله تعالى عنه (قوله ابراهيم) بيان ولده ٥٧١ (قوله محمد) بيان ولده (قوله حكم) بضم فكسر (قوله عليه) أي مالك رضى الله تعالى عنه (قوله غرم قيمة الامة) فقط (قوله اخذ قوله وبه) أي دفع قيمة الامة ربحها

وعلى ولده ابن حبيب ثم رجع مالك رضى الله تعالى عنه فقال ليس لمبتاعها الا قيمتها يوم وطئها ولا قيمة عليه ولدها وبه أفتى لما استحققت أم ولده ابراهيم وقيل أم ولده محمد وعبر عنه ابن رشد بقوله وبه حكم عليه في استحقاق أم ولده وبه أخذ ابن الماجشون وغيره وبه أقول ابن يونس ابن القاسم والقضاء ان كل وطء بشبهة فالولد فيه لاحق ولا يلحق في الوطء بغيره وبه وان الولد بخلاف الغلة في الاستحقاق اشبه في ولد المغرور بالشراء او النكاح انما يلزم الاب قيمة لانه ليس غلة فيكون له حكمها ولا يرق في اخذ هذه سيدة الامة وجعلت قيمته يوم الحكم لانه حرفي الرحم ولا قيمة له حينئذ وهذا قول الامام مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما ابن عرفة في تعلق حق مستحقها بقيمتها أو عينها اضطراب فان اعدم الاب اتبعه المستحق بقيمة الولد وقيمة الامة فان كان الولد موسرا اخذ من ماله قيمته فقط ولا يرجع على ابيه ان ايسر ابن يونس انظر قول ابن القاسم ان كان الاب عديا والابن مليا فليأخذ من الاب قيمة نفسه وهي تعبير يوم الحكم فيجب ان يستحق سيدة امه قيمته بماله وقيمته بماله أكثر من ماله فكيف يتصور اخذ قيمته من ماله فلعل ابن القاسم انما قال يأخذ قيمته بغير ماله وبه يصح قوله يأخذ قيمته من ماله قال في المجموعة ان كان الولد مال كسبه فلا يقوم بماله بل بغيره كعبد يؤدي ذلك الاب ولا يؤخذ من مال الولد شيء وفهم من قوله ولدها انه لا شيء على مبتاعها في وطئها ان لم تحصل وهو كذلك اللحن لو استحققت حاملا فعلى انه يأخذها توخر لوضعه فليأخذها وقيمة ولدها فان اسقطت او ماتت فلا شيء على الاب وعلى اخذ قيمتها يوم الحكم يأخذ قيمتها على ما هي عليه ولا ينتظر وضعها وعلى القول الآخر ليس له الا قيمتها يوم حملت نقله ابن عرفة (و) ان قتل الولد عمدا أو خطأ ضمن أبوه المستحق امه (الاقل) من قيمته عبد احياء من دينه (ان) كان (أخذ) أبوه (دينه) من قاتله عمدا أو عاقلته في قتله خطأ ومفهوم الشرط انه ان لم يأخذ أبوه دينه بأن عساعن قاتله عمدا أو قصص منه فلا شيء للمستحق وهو كذلك ق ابن يونس لو قتل الولد خطأ فدينه لآبيه منجبة بثلاث سنين والمستحق منها قيمته يأخذ فيها أول نجم فان لم تنجم أخذت تمامها من الثاني ثم بما يليه حتى يتم ثم يورث عن الابن ما فضل ابن القاسم لو قتل الولد عمدا فصالح الاب فيه على أقل من الدية فعليه الأقل من ذلك أو قيمته يوم قتله فان كان مأخذاً أقل من القيمة رجع المستحق على القاتل بالأقل من تمام القيمة أو الدية ابن عرفة وان قتل عمدا فلا يسه القصاص والعفو ولا مقال للمستحق على القاتل ولا على الاب (و) من اشترى أمة بكرة أو ثيباً ووطئها ثم استحققت بحريتها فلا يضمن (صدق حرة) اشتراها على انها أمة ووطئها بكرة كانت أو ثيباً ثم استحققت نفسها بالحرية فلا يضمن صداقها عند مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما ما المصنف وهو المشهور المعروف ولا مانع منها في الشامل على الاصح (او) أي ولا يضمن المشتري (غلثها) أي الحرة كن ورث داراً مملكتها فلا تستحق حبساً فلا يخرج عليه عند ابن القاسم ابن رشد وبه جرى العمل عندنا في فيها مالك رضى الله تعالى عنه من اتباع أمة فوطئها وهي ثيب أو بكر فاقترضها

أي المال الذي قوم به (قوله الاب) أي من ماله فاعل يؤدي (قوله انه) أي الشان (قوله فعلى أنه) أي مستحقها (قوله ياخذها) أي الامة (قوله وان قتل) بضم فكسر (قوله منها) أي دينه بيان قيمته (قوله فيها) أي قيمته (قوله تمامها) أي قيمته (قوله فعليه) أي الاب (قوله من ذلك) أي الذي صالح به

أما لو وهب له (أى العبد  
(قوله استخبره) أى السيد  
عبد، (قوله بمال) أى دفعه  
له ليختبر به كيفية تصرفه  
فيه (قوله فاستقاد) أى  
رجع العبد (قوله فيه) أى  
المال الذى دفعه له سيده  
(قوله وقال) أى السيد  
(قوله انما دفعته) أى  
المال (قوله اليه) أى  
العبد (قوله وكنت) بضم  
التاء (قوله انتزاعه) أى  
المال من العبد (قوله مقي  
ثنت) يضم التاء (قوله  
وأما ان قال) أى السيد  
(قوله له) أى العبد (قوله  
فليس له) أى السيد  
(قوله بعد ان أعنته)  
تنازع فيه اعطى وتصدق  
(قوله وهو) أى السيد  
(قوله فقيل له) أى السيد  
(قوله عليه) أى العبد  
(قوله لا يرجع) أى مستحقها  
(قوله وهذا) أى عدم

ثم استحققت بذلك احرارية فلا شيء عليه للوطا ولا مصادق ولا مانعها ابن يونس كانه رأى لما  
وطئت على الملك لم يكن لها مصادق وكذلك يقول لو اغتلتها ان الغلة للمشتري والاشبه ان لا غلة  
له اذ لا ضمان عليه فيها ولا نهى الوامت لرجع بمثمه الخط ما ذكره المصنف هو المذهب من ان  
العبد اذا استحق بحرية لا يرجع على سيده بما اعتقه منه من خراجه وأجرة عمله ولا باجرة  
ما استخدمه فيه وكذلك لو كاتبه ثم استحق بحرية بعد قبض السيد الكتابة فلا يرجع عليه بها  
بخلاف جرحه وأخذ السيد ارشه فله الرجوع عليه بالارض الذي أخذ منه من جرحه وكذا  
لو كان له مال اشتراعه به أو أفاده العبد من فضل خراجه أو عمله أو تصدق به عليه أو وهب له  
فانترعه سيده فله الرجوع عليه به بالووهب له السيد مالا واستخيره بمال فاستفاد فيه وقال  
اتحاد فتمت اليه لانه عمدى وكنت أرى ان لى انتراعه متى شئت فللسيد ان يرجع في ذلك كله  
وأما ان قال له اتخير بهذا المال لنفسك فليس له الارأس ماله واختلف اذا أعطاه أو تصدق  
عليه بعد ان اعتقه وهو يرى أنه مولا ثم استحق بحرية أو له كفقيل له الرجوع عليه بذلك وقيل  
لا رجوع له عليه قاله الجميعه في رسم يدبر من مبيع عيسى من كتاب الاستحقاق وكذلك الارض  
المستحقة بالمحس لا يرجع بغلتها على القول المقتضى به صرح به ابن رشد في مسائل الحبس من نوازه  
قال في التوضيح وهو الذي جرى به العمل وهذا اذا لم يعلم المستحق من يده بالحبس فان علم به  
واستغله ف يرجع عليه بغلته الا اذا كان بائع الحبس المحبس عليه فان كان رشيدا عالما بالحبس  
فلا رجوع له بغلته ولو كان المشتري عالما بذلك ذكره ابن مهمل ونصه ابن العطار اذا فسخ بيع  
الحبس فغلته فيما سلف قيل ثبوت تحييسه للمبتاع لا يرجع عليه بشئ منها اذا لم يعلم بالحبس  
بعد حلقه انه لم يعلم به وما كان في رؤس الشجر من التمروقت الاستحقاق فهو للذي ثبت له أصل  
التحييس في حين ثباته وان كان في ابان الحرق فعليه كراء الارض وان كان بائع الحبس المحبس  
عليه يرجع عليه بالثمن فان لم يكن له مال وثبت عليه حلف للمبتاع وأخذ من غلة الحبس عاما  
بعام فان مات المحبس عليه قبل استيفاء الثمن رجع الحبس الى من يستحقه ولم يكن للمبتاع شئ  
منه فان كان بائع الحبس كبيرا عالما بالتحبيس عوقب بالادب والسجن على بيعه ان لم يكن له  
عذر ابن مهمل ينبغي ان كان مال كانه نفسه مع ذلك ان لا يكون له طلب المبتاع بشئ من

الرجوع بغلة ما استحق حيسا (قوله فان علم) اى المستحق من يده (قوله به) اى الحبيب (قوله عليه) الغلة  
اى المستحق منه (قوله المحبس عليه) بفتح الموحدة (قوله فان كان) اى المحبس عليه الذى باع الحبيب (قوله فلا رجوع له)  
اى المحبس عليه (قوله بغلته) اى الحبيب (قوله بذلك) اى الحبيب (قوله لا يرجع عليه) اى المبتاع (قوله اذ لم يعلم) اى المبتاع  
(قوله حلقه) اى المبتاع (قوله من الثمر) بيان ما (قوله فعلية) اى المستحق منه (قوله يرجع) اى المشتري (قوله عليه) اى  
البائع (قوله فان لم يكن له) اى المحبس عليه (قوله عده) بضم فسكون اى فتمره (قوله حلق) اى المحبس عليه (قوله واخذ)  
اى المبتاع (قوله ما كان نفسه) اى رشيدا



قوله وان علم) اى المبتاع الخ من الغلة (قوله واقتبت) بضم تاء المتكلم ابن العطار (قوله بذلك) أى ان لا يطلب البائع المبتاع  
 ن الغلة بشئ وان علم المبتاع انه حبس (قوله بهذا) أى فوز المبتاع بغلة الحبس ان باعه له الحبس عليه الرشد العالم بتحبيسه  
 ان علمه المبتاع (قوله حبس) بضم فكسر منقلا (قوله فقال) أى الاولوى (قوله لا يرد) بفتح نضم أى المشتري (قوله  
 لشريكه) أى البائع (قوله منها) اى الغلة (قوله هذا) اى عدم رد مشتري الحبس من محبس عليه رشيد عالم بتحبيسه غلته  
 قوله حبسا) بضم فكسر منقلا (قوله يرد) بضم ففتح (قوله يعطى) بكسر الطاء (قوله واتفقوا) أى على رده السكران (قوله علمه)  
 اى المبتاع الحبس (قوله من الاتفاق) بيان ما (قوله فى تسويغ) صلة خالف ٥٧٣ (قوله وتكفيه) اى العالم عطف على

تسويغ (قوله وفيه) اى  
 فوزه بالغلة (قوله اذ علمه)  
 أى المبتاع (قوله فضحه)  
 اى الشراء (قوله ثمنه)  
 اى المبتاع (قوله بائعه)  
 اى الحبس (قوله عليه)  
 أى الثمن (قوله فى السلف)  
 أى فى مقابلة الانتفاع به  
 نعت منفعة (قوله ذى  
 شبهة) اى كبتاع ووارث  
 (قوله من هجر الخ) بيان  
 النقض (قوله تقوم) بضم  
 ففتح منقلا (قوله يبره)  
 بضم فكسر (قوله  
 (قوله من قيمة الهدم)  
 صلة ابرأه (قوله لانه) اى  
 الشأن (قوله انه) اى  
 مكريه (قوله انه) أى  
 المكترى (قوله له) اى  
 المكترى (قوله فيه) اى  
 الهدم (قوله فلا يلزمه)  
 اى المكترى (قوله او غنه)  
 اى النقض (قوله وفات)  
 فان لم يفت فله فسح بيعه  
 واخذوه ويرجع مشتريه

الغلة وان علم حين ابتاعه انه حبس وقد نزلت بقرطبة واقتبت فيها بذلك وخالفنى فيه اغترى  
 وخلافه خطأ اه وصرح بهذا المثل الى نفسه سئل الاولوى عن حبس عليه حبس فباعه  
 والمشتري عالم بأنه حبس فاستغله مدة ثم نقض البيع فقال لا يرد الغلة لان البائع عالم فهو واهب  
 الغلة الا أن يكون له شريك أو يكون الحبس معقبا فليس كذلك نصيبه منها اه البناء فى هذا  
 مخالف لما فى الحق اذ قال فيها

وما يبيع من علمه حبسا \* يرد مطلقا ومع علم أسا  
 واختلف فى المبتاع هل يعطى السكران \* واتفقوا مع علمه قبل الشراء

ابن السائط ما أتى به ابن سهل معارض لما نقله الشيخ من الاتفاق على رد الغلة اذ علم قبل  
 الشراء وما قاله ابن سهل لا يخالف من نظروا الاظهر رجحان قول من خالفه فى تسويغ الغلة للعالم  
 بالتحبيس قبل ابتاعه وتكفيه من ثمة عقد باطل لا شبهة له فيه اه البناء وفيه سلف برتقا  
 اذ علمه بالتحبيس قبل الشراء دخول على فسحه ورجوع غنه له بعد غيبة بائعه عليه وهو سلف  
 والغلة متعقة فى السلف اه (وان) اكترى شخص دارا مشلا من ذى شبهة و (هدم)  
 (المكترى) الدار هدا (تعديا) بأن كان بغير اذن مكر بها ثم استحققت الدار (فالمستحق) على  
 المكترى المتعدي بالهدم (النقض) بضم النون وبالضاد المججمة أى المنقوض من هجر وأجر  
 وخشب ونحوها (وقية) أى ارش نقض (الهدم) بأن تقوم الدار من سلامية ومهدومة  
 ويلزم الهادم ما بين القيمتين ان لم يبره قبل الاستحقاق مكريه بل (وان) كان (ابرا) أى  
 الهادم (مكريه) بضم فكسر أى الذى اكرى له من قيمة الهدم لانه تبين انه لاحق له  
 ومفهوم تعديا انه ان لم يتعد فى الهدم بأن أذن له فيه مكريه فلا يلزمه ارش الهدم وليس  
 للمستحق الا لنقض ان يبق أو غنه ان يبيع وفات وشبه فى غرم المتعدي وان ابرأه الخا نزع قال  
 (كسارق عيب) باضافة اسم السارق لمفعوله اى رقب من مبتاع ابرأه المبتاع من قيمته (ثم استحق)  
 بضم التاء وكسر الحاء المهمله العبد فلم يستحقه قيمته على سارقه لاعلى مبتاعه ق فيها ابن  
 القاسم من اكترى دارا فهدمها تعديا ثم قام مستحقها فله أخذ النقض ان وجده قائما وقيمة  
 الهدم من الهادم ولو كان المكترى قد ترك للمكترى قيمة الهدم قبل الاستحقاق لرجع بها المستحق  
 على الهادم كان مليا أو معدما لان ذلك لزم ذمته بهديه ولا يرجع على المكترى اذ لم يتعد

بثمنه على بائعه (قوله من مبتاع) صلة سارق (قوله ابرأه) أى السارق نعت سارق (قوله من قيمته) اى العبد (قوله العبد) تفسير  
 لنايب فاعل استحق (قوله فلم يستحقه) اى العبد (قوله على سارقه) ولم تسقط عنه ببراءة مبتاعه تبين انه لاحق له فيه (قوله  
 فله) اى مستحقها (قوله ان وجده) اى النقض (قوله وقيمة الهدم) عطف على النقض (قوله قبل الاستحقاق) صلة ترك (قوله  
 بها) اى قيمة الهدم (قوله كان) أى الهادم (قوله لان ذلك) اى ارش الهدم (قوله ذمته) اى الهادم (قوله ولا يرجع) اى  
 المستحق (قوله اذ لم يتعد) اى المكترى

(قوله وفعل) اى المكرى (قوله يجوز له) اى فى الظاهر (قوله فسرقة) اى العبد (قوله منه) اى مبتاعه (قوله قترك) اى مبتاعه (قوله) اى السارق (قوله قيمته) اى العبد (قوله لربه) اى العبد (قوله يتبع) اى ربه (قوله فى التنبيهات) خبر مقدم (قوله قيمتها) اى الدار (قوله بقعة) اى ارض غير مبنية (قوله لمن البناء) بيان ما (قوله يتفق) بضم فسكون فتفتح (قوله ياخذ) اى الهادم (قوله ثم يغرم) اى الهادم ٥٧٤ (قوله له) اى المستحق (قوله ثم قال) اى ابو الحسن (قوله يغرم) اى الهادم (قوله

له) اى الهادم (قوله كثير نعت افساد (قوله افات) اى الافساد الخ نعت ثان لا افساد (قوله منها) اى السلعة (قوله فيغرم) اى المتعدى (قوله قيمتها) اى السلعة (قوله وتكون) اى السلعة (قوله له) اى المتعدى (قوله هو التاويل الثاني) اى يغرم المتعدى قيمة البناء الذى افسده (قوله ثم استحق) بضم التاء اى مدعى الحرية (قوله برقيقته) اى كونه رقيقا (قوله له) اى المستحق (قوله فيها) اى المدونة (قوله فله) اى العبد (قوله لربه) اى العبد (قوله الا ان يكون) اى عمله (قوله استأجره) اى العبد (قوله اليه) اى العبد (قوله ان كان) اى العبد (قوله لانه) اى مستأجره (قوله اقامة) اى فى البلد الذى نزل به (قوله واستفاضت) اى اشهرت (قوله والا) اى وان لم تطل اقامته مع استفاضة حريته (قوله

وفعل ما يجوز له وهو كمن ابتاع عبدا فسرقة منه رجل قترك له قيمته ثم قام ربه فالتما يتبع السارق خاصة فى التنبيهات قوله قيمة الهدم قيل بما بين قيمتها بقعة وانقضاء وقيمتها بذلك البناء وقيل ما افسد من البناء وعقد ابن حبيب يضمن ما يتفق فى البناء وقيل ياخذ النقص من مستحقها ثم يغرم له ما افسد من الهدم أبو الحسن قول عياض بما بينها بقعة يعنى مع الانقضاء ثم قال ورأيت اى القول الاخير فى كلام التنبيهات فى موضع آخر ياخذ النقص مستحقه فعلى ما فى التنبيهات يغرم قيمة البناء فأنما يكون النقص له كالتعدى على سلعة بافساد كثير اوقات المقصود منها فيغرم قيمتها وتكون له وعلى ما فى الموضع الاخر يكون هو التاويل الثاني واخرج من قوله او غلظت فقال (بخلاف) شخص (مستحق) بكسر الحاء المهملة شخص (مدعى) بضم الميم وشد الدال وكسر العين (حرية) لنفسه نزل بلفظ استعماله شخص فى أعمال ثم استحق برقيقته لشخص فله أخذ اجرة عمله عن استعماله (الا) العمل (القليل) كسقى دابة وشرا فاكهة أو لحيم من سوق قريب ق فى الوزول عبيد يلدوا دعى الحرية فاستعانه رجل فعلم له عماله بال من بناء أو غرس أو غيره بغير أجر أو وهبه ما لا فربه اذا استحقه أخذ قيمة عمله عن استعماله الا ان يكون عماله بال له كسقى الدابة ونحوه وفى كتاب محمد انما ياخذ قيمة عمله ان كان قائما فان كان فلا شئ له وظاهره سواء عطلت اقامته وهو يدعى الحرية أم لا وفى النكت اذا استأجره رجل فى عمل ودفع اليه الاجرة ثم أتى سيده وقد تلف العبد الاجرة فلا غرم على الذى استأجره ان كان ظاهر الحرية لانه لم يتعد فى الدفع اليه وكذا حكى بعض من تقدم من الشيوخ الا انه قال ان طالت اقامة العبد واستفاضت حريته والاغرم دافع الاجر ثانية وخالفه غيره وقال يغرم على كل حال لان العبد باع سلعة مولا بغير اذنه فلا يبرأ من دفع اليه لانه دفع لغير مستحق قال وهذا عندى أقيس والاول اشبه بظاهر المدونة قياسا على من مات فانه قد ذبح وصاياه ويعت تركته ثم استحق رقيقته اه كلام الشارح (و) من بنى مسجدا بأرضه ثم استحقها غيره فله (هدم مسجدا) وبأخذ الباقي نفسه يجعله فى مسجدا آخر وله ابقاء مسجدا ق فى الابن القائم من بنى داره مسجدا ثم استحقها رجل فله هدمه كمن ابتاع عبدا فاعتقه ثم استحق فله ربه نقض بيعه وعتقه شخصون كانه فحا الى أن النقص لما كان لله تعالى لا ياخذ قيمته ولكن ياخذوه ويجعله فى مسجدا آخر (و) ان اشترى شخص سلعة فى صفقة واحدة (استحق) بضم التاء وكسر الحاء المهملة (بعض) منها (ف) حكمه (كم) حكم (المبيع) وفى نسخة المبيع وفى اخرى العيب وهى انص على المقصود فى التفصيل بين وجه الصفقة وغيره فان كان المستحق وجه الصفقة فلا يجوز التمسك بالباقي بحصته من الثمن وان كان غيره فيجوز وفيها قال الامام مالك رضى الله

يغرم) اى الدافع مرة ثانية (قوله قال) اى عبد الحق (قوله بارضه) اى الباقي فى الظاهر (قوله ثم تعال استحقها) اى الارض (قوله غيره) اى الباقي (قوله فله) اى مستحق الارض (قوله له) اى مستحق الارض (قوله ثم استحقها) اى الدار (قوله فله) اى مستحق الدار (قوله هدمه) اى المتجدد (قوله وعتقه) عطف على بيعه (قوله كانه) بفتح كاي مبتدأ اى ابن القاسم (قوله لا ياخذ) اى الباقي (قوله ياخذ) اى الباقي (قوله النقص

(قوله ووجد) يضم فكسر (قوله به) أى بعض المبيع (قوله قبل قبضها) أى الثياب تنازع فيه استحق ووجد (قوله أو بعده) أى قبضها (قوله ذلك) أى المستحق أو المبيع (قوله اقلها) أى الثياب (قوله رجع) أى المشتري (قوله وان كان) أى المستحق أو المبيع (قوله بان يقع له) أى المستحق أو المبيع فى التقويم (قوله ذلك) أى يعه (قوله ما بقى) أى المالم من الاستحقاق والمبيع (قوله فتماسك) أى المشتري (قوله اذ لا يعرف) أى ما يخص الباقي من ثمن الجميع (قوله حتى يقوم) يضم ففتح مثقلا أى الباقي وحده والمستحق أو المبيع وتجميع القيمتان وتنسب كل منهما لمجموعهما (قوله قصار) أى التماسك بالباقي بحصته (قوله واجازه) أى التماسك بالباقي بما يخصه من الثمن (قوله رجع) أى المشتري (قوله بحصته) أى المستحق (قوله ولزمه) أى المشتري (قوله وان كان) أى المستحق (قوله فهو) أى المشتري (قوله لان حصته) أى المستحق ٥٧٥ من المكيل او الموزون او الشائع

(قوله من الثمن) بيان حصته (قوله معلومة قبل الرضاية) أى فلا يلزم على الرضاية ابتداء ببيع بثمن مجهول (قوله انه) أى البعض المستحق (قوله خير) يضم انهاء المعجمة وكسر المثناة تحت متقلة (قوله فى التماسك) أى بالباقي (قوله بحصته) أى المستحق (قوله باقية) أى المبيع (قوله اقلها وأكثره) أى المبيع (قوله وان كان) أى المبيع (قوله خير فى استحقاق الثلث) أى فى رد الباقي والرجوع بجميع الثمن والتماسك بالباقي بحصته منه (قوله التمسك) أى بالباقي بحصته من الثمن والرجوع بحصة المستحق منه (قوله فيما دونه) أى الثلث (قوله ان لم يكن) أى المستحق (قوله)

تعالى عنه من اشترى ثيابا كثيرة فاستحق بعضها او وجد به عيب قبل قبضها أو بعده فان كان ذلك اقلها رجع بحصته من الثمن فقط وان كان وجه الصفقة محمدان يقع له أكثر من نصف الثمن انتقض ذلك كله ورد ما بقى ثم لا يجوز ان تماسك بما بقى بحصته من الثمن وان رضى البائع اذ لا يعرف حتى يقوم وقد وجب الرد قصارى عاموتنفا بثن مجهول واجازه ابن حبيب ولو كان ما ابتاع مكيل أو موزون فاستحق القليل منه رجع بحصته من الثمن ولزمه ما بقى وان كان كثيرا فهو مخير فى ان يحبس ما بقى بحصته من الثمن أو يردوه وكذلك فى جزئ شائع مما لا ينقسم لان حصته من الثمن معلومة قبل الرضاية البنا فى حاصل استحقاق البعض انه لا يجاوز ما أن يكون شائعا او معيناً فان كان شائعا مما لا ينقسم وليس من رابع الغلة خير المشتري فى التماسك والرجوع بحصته من الثمن وفى رد باقيه وأخذ جميع غلته دفع ضرر الشريك سواء استحق اقله أو أكثره وان كان مما ينقسم أو كان متخذ الغلة خيرا فى استحقاق الثلث ووجب التمسك فيما دونه وان استحق جزئ معين فان كان من مقوم كعروض وحيوان رجع بحصته بالقيمة لا بالتسمية ان لم يكن وجه الصفقة وان كان وجهها تعين رد الباقي ولا يجوز التمسك به بحصته من الثمن وان كان مثليا فان استحق اقله رجع بحصته من الثمن وان استحق أكثره خيرا فى التمسك بباقيه والرجوع بحصة المستحق من الثمن وفى ردوه وأخذ جميع الثمن وكذا فى استحقاق جزئ شائع مما لا ينقسم لان حصته من الثمن معلومة قبل التمسك به (و) ان اشترى سلعا صفقة واستحق بعضها او ظهر عيبه (رجع) يضم فكسر فى معرفة ما يخصه من الثمن (للتقويم) من اهل المعرفة بحسب الصفات للتسمية حال البيع لانه قد يسمى الشئ أكثر او اقل من قيمته لاجتماعه مع غيره فى فيها المالك رضى الله تعالى عنه من ابتاع سلعا كثيرة صفقة واحدة فاعاد يقع لكل سلعة منها حصته من الثمن يوم وقعت الصفقة ومن ابتاع صبرة قمح وصبرة شعير جزافا فى صفقة واحدة بمائة دينار على ان لكل صبرة خمسين ديناراً او ثيابا او رقيقا على ان لكل عبد او ثوب من الثمن كذا فاستحققت احدى الصبرتين أو أحد العبدتين أو أحد الثياب فان الثمن يقسم على جميع الصفقة ولا ينظر الى ما سمي من الثمن لانه لم يبيع هذه بكذا الا على ان

وان كان) أى المستحق (قوله وان كان) أى المبيع (قوله وفى رد) أى باقيه (قوله حصته) أى المستحق (قوله يخصه) أى المستحق أو المبيع (قوله من الثمن) بيان ما (قوله بحسب الصفقات) صلة التقويم (قوله للتسمية) عطف على التقويم (قوله لانه) أى انه اقد (قوله لاجتماعه) أى الشئ المسمى له (قوله غيره) أى مرغوا فيه او عنه (قوله حصتها) فاعل يقع (قوله من الثمن) بيان حصتها (قوله يوم وقعت الصفقة) صلة يقع وهو المحصور فيه (قوله من الثمن) بيان كذا (قوله فاستحققت) يضم التاء (قوله يقسم) يضم فسكون ففتح (قوله الصفقة) أى متعلقهما من الصبرتين والثياب والرقاب (قوله ولا ينظر) يضم فسكون ففتح (قوله من الثمن) بيان ما (قوله لانه) أى البائع وكذا المشتري لم يشتره هذه بكذا الا على الاخرى معها بكذا



(قوله هذه المسئلة) أي مسئلة الصلح (قوله بتلك) أي مسئلة الاستحقاق بجربة (قوله كلاهما) أي أبي سعيد وخبيل (قوله في المسئلة الأولى) أي المشبه بها وهو أن المشتري له التمسك بالباقي بخصته من غنهما ورده والمستحق وجه الصفقة (قوله به) أي العبد (قوله منه) أي العيب (قوله أحدهما) أي العبد (قوله فبيلهما) أي ٥٧٧ حكم العبد (قوله إن كان) أي

العبدان (قوله متكافئين)

أي متساويين في القيمة (قوله

أو استحق) بضم التاء (قوله

المستحق) بفتح الحاء (قوله

لأنه) أي يوم الصلح (قوله

التأويل الثاني) أي تقويم

الأول يوم البيع (قوله

فقال) أي أبو عمران (قوله

فيها) أي المدونة (قوله

فيهما) أي العبد (قوله

وهو) أي المؤول الثاني

(قوله فاقتر) أي المدعي

عليه (قوله) أي المدعي

(قوله به) أي الشيء المعين

المدعي به (قوله من المدعي

عليه) صلة مقرر (قوله

المقر به) تفسير لما قبل يفت

المستتر فيه (قوله وهو) أي

المقر به (قوله فيها) أي

المدونة (قوله ثم اصطفا)

أي المدعي والمدعي عليه

(قوله على الأقرار) أي

من المدعي عليه بالمدعي

به للمدعي (قوله على

عوض) صلة اصطفا (قوله

ما أخذ المدعي) أي من

المدعي عليه صلحا (قوله

فليرجع) أي المدعي (قوله

صاحبه) أي المدعي عليه

(قوله فبأخذ) أي المدعي

٧٣

منح

ث

(قوله منه) أي المدعي عليه

(قوله يرجع) أي المدعي

(قوله بغيره) أي ما أقربه

المدعي عليه (قوله أنه) أي المدعي (قوله في شئته) أي الذي أقربه المدعي عليه (قوله بغيره) أي المصالح به (قوله فاستحق) أي

المصالح به (قوله بغيره) أي المصالح به عن دم العمد (قوله لعوضه) أي دم العمد المصالح عنه

هذه المسئلة بتلك كما في تهذيب أبي سعيد إلا أن المأخوذ من كلاهما في المسئلة الأولى ليس كذلك كما تقدم فيكون في هذه أيضا كذلك ولذا قال اللغوي ابن القاسم فيمن اشترى عبدا ثم وجد به عيبا فصالح منه على عبد آخر ثم استحق أحدهما فبيلهما ما سئل ما اشترى في صفقة واحدة يريد أن كانا متكافئين أو استحق الأدنى رجح بما يوجب المستحق ولزم الآخر وسواء كان المستحق الأول أو الآخر أو استحق الأجود رد الآخر واقعه أعلم (وهل يقوم) بضم التحتية وفتح القاف والواو مثقلا أي يعتبر العبد (الأول) المشتري بصفاته (يوم الصلح) مع تقويم المصالح به يومه عباس لأنه يوم تمام قبضه ما وقاه أبو عمران (أو) يقوم الأول (يوم البيع) والثاني يوم الصلح وذكره عبد الحق في نكتته في الجواب (تأويلان) لقول ابن القاسم فيها كأنهما في صفقة وعاب أبو عمران التأويل الثاني فقال قال ابن القاسم فيها فمما كأنهما في صفقة وهو قال في صفقتين (وان) ادعى شخص على آخر بشئ معين فاقربه به (مصلح) المدعي عليه المدعي بشئ (واستحق) بضم التاء وكسر الحاء (ما) أي الشيء المصالح به الذي (بيده مدعيه) أي الشيء المعين الذي أقربه المدعي عليه (رجح) المدعي على المدعي عليه (في شئ معين) مقرر (بفتح القاف) به من المدعي عليه أن (لم يفت) المقر به بتغير سوق ولا ذات وهو عرض أو حيوان (والا) لم يفت بأن فات بتغير ذات أو سوق (ف يرجع المدعي) في عوضه أي المدعي به المعين وهو قيمته أن كان مقوما ومثله أن كان مثليا في فيها لابن القاسم من ادعى شيئا يدرج ثم اصطلم على الأقرار على عوض فاستحق ما أخذ المدعي فليرجع على صاحبه فلا أخذ منه ما أقربه به أن لم يفت فان فات بتغير سوق أو بدن وهو عرض أو حيوان رجح بغيره حكمه حكم البيع ابن يونس تحصيله أنه لا خلاف إذا استحق ما يبد المدعي والصلح على الأقرار أنه يرجع في شئته أو قيمته أو مثله أن فات كالبيع فغير المصنف بالعوض لشبهة القيمة والمثل وشبه في الرجوع بالعوض فقال (ك) ادعائه بشئ معين يبد آخر فأنكره ومصلحه على (انكار) بشئ معين ثم استحق المصالح به فله مدعي الرجوع على المدعي عليه بقيمته أن كان مقوما ومثله أن كان مثليا (على الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف ق مضمون أن استحق ما قبض المدعي في الصلح على الانكار فليرجع بقيمة ما قبض أو مثله أن وجد مثله مثل ابن اللباد المعروف من قول أصحابنا أنهم ما يرجعوا إلى الخصومة ابن يونس الصواب قول مضمون لأن الرجوع للخصومة غير راد لا يدرى ما يصح له أن يرجع لها فلا يرجع من معلوم إلى مجهول ويكون كن مصلح عن دم عمد وجب على عبد فاستحق فأنه يرجع بقيمته إذا ثبت معلوم أو وضف فكذا هنا الخط قوله والادعي عوضه كالانكار على الأرجح أي وان فات قال في المدونة بتغير يبد أو سوق فليرجع في عوضه أي عوض الشئ المقر به وهو مثل المثل وقيمة المقوم كإرجع في الانكار بعوض الشئ المصالح به فات ولم يفت وهو مثل المثل وقيمة المقوم وهذا يقره ذهن الطالب لأنه في الأقرار ثبت الشئ له وأما في

(قولهم) أي قصد (قوله) (قال) أي المستعمل في عوضه (قوله هذا الكلام) أي والافتي عوضه كإنكار على الأرجح (قوله لانه) أي المصنف (قوله لا يصح تشبيه ٥٧٨ مسألة الإنكار به) أي لان الرجوع في الإنكار بعوض المصالح به لا بعوض

الإنكار فلم يثبت فكيف يتوهم أنه يأخذ فيتمين أن يكون المراد عوض المصالح به والله أعلم  
(ولا يرجع) إلى المصنوعة (لغيره) كما تقدم طي رام المصنف رحمه الله تعالى في هذه المسائل  
كلها اختصارا المدونة فلم تساعده العبارة فلو قال في قيمته طابق قوله فان كانت بتغير سوق  
أوبدن وهو عرض أو حيوان أخذ قيمته اه ولما نقل ق لفظها قال انظر هذا مع قول خليل  
والافتي عوضه وقال غ لا يتناول هذا الكلام من نظر لانه ان اراد بعوضه قيمة المقربة القاسم  
ان كان من ذوات القيم فمثله ان كان من ذوات الامثال فهذا صحيح في نفسه ولكن لا يصح  
تشبيهه مسألة الإنكار به وان اراد بعوضه عوض المستحق فليس بصحيح في نفسه ولكن تشبيه  
مسألة الإنكار به صحيح اه وثقله البناء وقد اشار الحطاف لدفع استشكل غ بتقريره السابق  
وقوله وهذا يفرقه ذهن الطالب الخ وتبعه ز وهو ظاهر وان قال البناء انه لا يدفعه والله  
أعلم (و) ان استحق (ما) أي المصالح عنه الذي (يبدى المدعى عليه في) الصلح على (الإنكار يرجع)  
المدعى عليه على المدعى (بما) أي عين المصالح به الذي (دفعه) المدعى عليه للمدعى ان لم يفت  
(والا) بان كانت بتغير سوق او ذات (ف) يرجع المدعى عليه على المدعى (بقيته) ان كان مقوما  
ومثله ان كان مثلياً سواء كان ذلك بحضرة الصلح أو بعد طول (و) ان استحق ما يبدى المدعى  
عليه (في) الصلح على (القرار) من المدعى عليه بالمدعى به للمدعى الاول (لارجع) المدعى  
عليه على المدعى (شيئاً) لاقرار ان المدعى به للمدعى الاول الذي صالحه وان المدعى الثاني  
ظلمه فيه ق فيها لابن القاسم ان كان الصلح على الإنكار واستحق ما يبدى المدعى عليه فليرجع  
بمادفع ان لم يفت فان كانت بتغير سوق أو بدين وهو عرض أو حيوان يرجع بقيته أشهب وان  
اصطفا على الاقرار فاستحق ما يبدى المدعى عليه بالبينة والحكم فليرجع على المدعى بمادفع اليه  
الطحاوي لا يرجع بشئ لانه اقرانه للمدعى وانما أخذ منه ظمناً قال وهذا قول أهل المدينة على  
ساكنها أفضل الصلاة والسلام وابن أبي ليلى ومن قال بقولهم أبو الحسن والعمل عندنا اليوم  
على ما في كتاب الطحاوي والمدينين أنه لا يرجع ويقال للمستحق من يده تأخذ الشفعة وترجع  
على بائعك بالثمن أو تخاصم ثم لا يرجع لك اه الحطاف وانظر ما معى قوله ويقال للمستحق من  
يده الخ واقفه أعلم وفي معين الحكم اذا أعذر للثمن التي في يده العبد أو الدابة فالصواب ان  
يقول لا حجة لي الا أن ارجع على من باع لي فان ادعى مطعنا في الشهود أجل فان هجر حكم عليه  
ثم لا يرجع له على البائع لان قيامه عليه انما هو بالبينة التي أعذر له فيها فاذا طعن فيها فلا قيام  
له به او صرح ابن سلون بان المستحق منه شئ وادعى فيه دافعا وهجر عنه فلا يرجع له على  
بائعه واقفه أعلم وشبه في عدم الرجوع فقال (كعله) أي المشتري شيئاً واستحق منه بالبينة  
والحكم (صحة ملك بائعه) الذي ابعده المستحق منه بما ذكر فلا يرجع المشتري على بائعه بشئ  
عند ابن القاسم وأشهب لتحقيقه ان المستحق ظلم وقال غيرهما الرجوع عليه (لا) يفتي  
رجوع المشتري على بائعه بفن المشتق (ان قال) المشتري حال قيام المستحق عليه هذه (داره)

المدعى به (قوله عوض  
المستحق) أي المصالح به  
(قوله فليرجع) أي المدعى  
عليه (قوله بمادفع) أي  
المدعى عليه (قوله اليه)  
أي المدعى (قوله لا يرجع)  
أي المدعى عليه (قوله لانه)  
أي المدعى عليه (قوله انه)  
أي المدعى به (قوله اخذ)  
بضم فكسر أي المدعى به  
(قوله منه) أي المدعى عليه  
(قوله قال) أي الطحاوي  
(قوله وهذا) أي عدم  
رجوع المدعى عليه (قوله  
انه) أي المدعى (قوله  
للمستحق) بفتح الحاء (قوله  
الشفعة) أي من وثقة  
الاستحقاق (قوله فان  
ادعى) أي من التي يبدى  
العبد أو الدابة (قوله في  
الشهود) أي باستحقاق  
العبد أو الدابة (قوله أجل)  
بضم فكسر متفلاً (قوله  
فان هجر) أي عن اثبات  
المطعن (قوله حكم) بضم  
فكسر (قوله عليه) أي  
من التي يبدى العبد أو الدابة  
(قوله له) أي من التي يبدى  
العبد أو الدابة (قوله لان  
قيامه) أي من التي يبدى  
العبد أو الدابة (قوله عليه)

أي بائعه (قوله فيها) أي البينة (قوله بها) أي البينة (قوله واستحق) بضم التاء أي الشئ الذي اشتراه (قوله أي  
منه) أي المشتري (قوله المستحق) بفتح الحاء مفعول ملك المضاف لقاعله (قوله منه) أي المشتري (قوله بما ذكر) أي البينة  
والحكم (قوله غيرهما) أي ابن القاسم وأشهب (قوله بفن المشتق) بفتح الحاء (قوله قيام المستحق) بكسر الحاء

(قوله هذا) اي هذه داره (قوله علمه) اي المشتري (قوله واقر) اي المبتاع (قوله بذلك) اي صحة ملك بانه (قوله فيها) اي بالإضافة (قوله ذلك) اي المبيع (قوله اليه) اي بانه (قوله ثم استحق) بضم التاء اي المبيع (قوله فلا يرجع) اي المبتاع (قوله لانها) اي إضافة المبيع الى البائع (قوله انه) اي المشتري (قوله وان أضاف) اي المشتري ٥٧٩ (قوله اليه) اي البائع (قوله

ففي رجوعه) اي المبتاع (قوله من الرقيق الخ) بيان غير الاصول (قوله من الميمن) اي من المستحق المشهود له (قوله اجملة) بفحش معتلا اي القاضي (قوله لانه) اي المبتاع (قوله ما ثبت) اي من اثبت الملك للمستحق (قوله ثم استحق) بضم التاء (قوله أحدهما) اي العرضين (قوله المستحق منه) بفتح الحاء (قوله لا يفسخ البيع) على رجوع المستحق منه بما خرج من يده (قوله ان فات) اي ما خرج من يده (قوله كان) اي ما خرج من كان مثليا (قوله فاستحق) بضم التاء (قوله أحدهما) اي العبدين (قوله أو رده) اي المبتاع أحد العبدين (قوله فانه) اي للمبتاع (قوله في هذا) اي يبيع عرض بعرض (قوله في اخذ الباهة) اي ان لم تقبض (قوله لان البيع صحيح) على يوم الصفة (قوله ثم استحق) اي العرض (قوله من يدها) اي الزوجة (قوله فلها) اي الزوجة (قوله بيمينه) اي

اي البائع لان هذا لا يبيد علم صحة ملك بانه في المتبى من ابتاع ملكا وعلم صحة ملك بانه له واقر بذلك فلا يلزم تحويره ولا انزاله فيه فان دفعه عنه دافع فمينه من المبتاع فانه يصون وقولنا ابتاع منه جميع الدار مثلا او لم يبتاع منه فانه لا يثبت له داره لا بخلافهم فيها فقبل اذا أضيف ذلك اليه ثم استحق من المبتاع فلا يرجع على البائع لانها اقرار بتحقق ملك البائع للمبتاع وقال ابن الهندي الذي تدل عليه الاصول ان له الرجوع على البائع وان أضاف المبيع اليه والدليل على هذا ما مضى عليه أهل العلم في عقد الوثاق فيستصون باشتري فلان من فلان ما حوته املا كما قال غير واحد هذا هو الصواب لانه ليس في إضافة ذلك الى البائع اقرار من المبتاع بملك البائع له وانما لعنه داره برعه ولو ان المبتاع صرح بملك البائع للمبيع ثم استحق من يده ففي رجوعه على البائع روايتان والذى به القضاء الرجوع هذا في صريح الاقرار فكيف في هذه الاضافة التي لا تحتمل الا بعد وقال ابن سلون غير الاصول من الرقيق والدواب والعروض تكتب في استحقاقها يعرف شهوده أنه ما خرج من يده حتى الآن فاذا ثبت هذا فلا يمين الميمن انه ما خرج ذلك من ملكه فاذا ثبت الاستبراء والميمن أعذر الى الذي ألتى ذلك يدين وان ادعى مدفعاً أجله ثم لا رجوع له بعد ذلك على من ابتاع منه ان لم يقدر على حل ذلك عنه لانه قدأ كذب ما ثبت وان لم يدع مدفعاً يرجع على من ابتاع منه وتكتب أعذرا الى فلان فيما ثبت فقال لا مقال لي في ذلك ولا مدفع الا الرجوع على من ابتاع منه (و) ان يبيع عرض بعرض ثم استحق أحدهما فيرجع المستحق منه (في) يبيع (عرض) بسكون الراء فضاء مجهة تكبد (بعرض) يكمل (بما) اي العرض الذي (خرج من يده) اي المستحق منه ان لم يقبض لا يفسخ البيع (أو) (بيمينه) اي الذي خرج من يده ان فات وكان من المقومات والافجيلة في فيها الامام مالك رضي الله تعالى عنه من باع عبداً بعد فاستحق أحدهما من يديمتاعه أو رده يعيب فانه يرجع في عيبه الذي أعطاه فباخذه ان وجدته وان فات يتغير سوق أو يدين لم يكن له الا قيمته يوم الصفة ولا يجمع لاحد في هذا خيار في أخذ السلعة أو قيمتها أبو الحسن لان البيع صحيح وانما يراعى يوم القبض في البيع الفاسد والهبية على أحد القولين واستثنى من الرجوع بما خرج أو قيمته فقال (الاتكاك) أصدقها فيه عرضاً ثم استحق من يدها قبل البناء أو بعده فلها الرجوع على زوجها بقيمة العرض المستحق لا يرضعها قبل البناء وصداق مثلها بعده (و) (الا خلعاً) بضم الخاء المجهمة الى طلاقاً بعرض ثم استحق فللزوج الرجوع على دافع العرض بقيمة لا بالعصمة ولا بخلع المثل في فيها الامام مالك رضي الله تعالى عنه ان تزوجت المرأة بشقص من دار فاراد الشقيع أخذه فلها أخذه بقيمة الشقص لا بصداق مثلها ومن نخل بعبد فاستحق أو وجدته عيباً فانه تارده وترجع على الزوج بقيمة العبد لا بهر مثلها وتبقى زوجته والخلع بهذه الميزة أشبه واء استحق ملكاً أو حرية فانه ترجع بقيمته (و) (الا صلح) بان يجنيأ عليه أو وليه عن جرح أو قتل (مد) لاديه مقدرة على اقرار أو انكار بعرض ثم

العرض (قوله بشقص) بكسر الشين المجهمة وتكون القاف اي جرح (قوله أخذه) اي الشقص (قوله أو وجدته) اي الزوجة (قوله به) اي العبد (قوله فانها) اي الزوجة (قوله تارده) اي العبد (قوله أو وليه) اي الجني عليه (قوله لاديه) اي الجرح (قوله على اقرار الخ) صلح صلح (قوله بعرضه) صلح صلح

(قوله ذلك) اي الشيء المعين (قوله بغيره) اي العبد (قوله لا يرد) بضم ففتح مثقلا (قوله وهذا) اي مضي العتق (قوله ين) بفتح فكسر مثقلا (قوله لانه) اي الشيء المعين (قوله كانه) بفتحات مثقلا (قوله انتزعه) اي السيد المال من العبد (قوله وعلى هذا) اي قول ابن القاسم الذي رجح السيد واشبه (قوله ينزل) بضم ففتح مثقلا (قوله ثم استحق) اي العرض (قوله عليه) اي المكاتب (قوله الى) بشد الباء (قوله يرد) بضم ففتح مثقلا (قوله يرجع) اي السيد (قوله عليه) اي العبد (قوله ذلك) اي العرض أو الحيوان الموصوف أو الطعام ٥٨٠ (قوله وان قاطع) اي المكاتب (قوله فاستحق) اي العبد (قوله له) اي العبد

استحق فلم يجز عليه أو وليه الرجوع على الجاني بقيمة العرض المستحق ولا يرجع للقصاص في الامام مالك رضي الله تعالى عنه من صالح عن دم ممد على عبد جاز ذلك فان استحق العبد رجح بقيمة اذ لا تمن معلوم اعوضه ولا سبيل الى القتل (أو) عرضا (مقاطعا) بضم الميم وفتح الطاء المهملة (يه عن) عتق (عبد) قن ثم استحق العرض فلا سيد الرجوع على العبد بقيمة العرض المستحق وليس له الرجوع الى ملك العبد ق وان اعتق عبده على شيء بغيره ثم استحق ذلك فالعتق ماض لا يرد وهذا بين لاشك فيه لانه كانه مال انتزعه منه ثم اعتقه اه انظر هذا فانه يفيد انه لا يرجع على العبد بشيء ونقل الطنجي عن ابن الموزان ابن القاسم رجح الى رجوع السيد على عبده بقيمة العرض المستحق وقاه أشبه وعلى هذا ينزل كلام المصنف والله أعلم (أو) عرضا مقاطعا به عن كتابة (مكاتب) ثم استحق فلا سيد الرجوع بقيمة العرض عليه لا ينجوم الكتابة في فيها المالك من كاتب عبده على عرض موصوف أو حيوان أو طعام فقبضه واعتق العبد ثم استحق ما دفع العبد من ذلك فأحب الى أن لا يرد العتق ولكن يرجع عليه بمثل ذلك وقال في كتاب المكاتب وان قاطع سيده على عبد فاستحق فليرجع السيد على المكاتب بقيمة العبد الخط في كتاب العيوب من المدونة واذنعت عبدا من نفسه بامته فقبضتها ثم استحق أو وجدت بها عيبا لم يكن لردها عليه وكانت انتزعتها منه واعتقته ولو بغيره نفسه بها وليست له يومئذ رجعت عليه بقيمة الا بغيره كالمقاطعت مكاتب على امة في يده فقبضتها واعتقته وعت حرية ثم استحق أو وجدت بها عيبا فانك ترجع عليه بقيمة ما دنا وهذا كالنكاح بها بخلاف البيوع اه قوله ولو بغيره بها نفسه وليست له يومئذ ابن يونس قال يصح وهي بعينها في ملك غيره وقوله كالمقاطعت مكاتب الخ أراد والله أعلم يجوز أن يقطع المكاتب على عبد في يده فان استحق أو وجد به عيبا رجح بغيره بالاخلاف في هذا لان سيده كان غير قادر على اخذها فهو بخلاف القن وان اعتق عبده على عبد موصوف فاستحق أو وجد به عيبا رجح عليه بمثله في صفته ابن يونس فصار ذلك على ثلاث مراتب في المعين لا يرجع عليه بشيء وفي الموصوف يرجع بمثله وان كان لغيره يرجع بقيمة اه ونقله أبو الحسن مع بقيمة النظائر والله سبحانه وتعالى أعلم البنا فيحصل كلام المصنف على المعين مطلقا سواء كان في يده أو في يده غيره والله أعلم ولعل الصواب على المعين في يده غيره فقط لانه اذا كان معينا في يده لا يرجع عليه بشيء واقول البنا في أول القولة وانما يحصل على ما اذا قاطعه على عبد معين في

(قوله ثم استحققت) اي الامة (قوله بها) اي الامة (قوله لك) خطاب للسيد (قوله ردها) اي الامة (قوله عليه) اي المكاتب (قوله وكانت) خطاب للسيد (قوله انتزعتها) اي الامة (قوله منه) اي المكاتب (قوله واعتقته) اي المكاتب (قوله ولو بغيره) اي المكاتب (قوله بها) اي الامة (قوله وليست) اي الامة (قوله له) اي المكاتب (قوله رجعت) بفتح التاء خطاب للسيد (قوله عليه) اي المكاتب (قوله بغيره) اي الامة (قوله لا بغيره) اي المكاتب (قوله واعتقته) اي المكاتب (قوله ثم استحققت) اي الامة (قوله بها) اي الامة (قوله فانك) خطاب للسيد (قوله عليه) اي المكاتب (قوله وهذا) اي عتق المكاتب على امة في يده (قوله بها) اي الامة

(قوله وهي) اي الامة التي بغيره نفسه بها (قوله غيره) اي العبد (قوله فان استحق) اي العبد (قوله ملك أو وجد) اي السيد (قوله له) اي العبد (قوله يرجع) اي السيد (قوله بغيره) اي العبد (قوله سيده) اي المكاتب (قوله ماله) اي المكاتب (قوله فهو) اي المكاتب (قوله يرجع) اي السيد (قوله عليه) اي العتق بالفتح (قوله بمثله) اي العبد (قوله في المعين) اي الذي في ملك العبد (قوله لا يرجع) اي السيد (قوله عليه) اي العبد اذا استحق ما قاطعه به (قوله وان كان) اي العبد (قوله ما طعه به) اي العبد (قوله لغيره) اي العبد (قوله يرجع) اي السيد (قوله بغيره) اي العبد المقاطع به



ملك الغير كافي المدونة وبعد فله خاص بالمقاطعة لاعتق تشوق الشارع للحرية والافتقد  
 نصوا على عدم صحة بيع معين في ملك الغير لقرره والمجوز عن تسليمه والله سبحانه وتعالى أعلم  
 (أو) عرضا صالحا به عن (عمرى) بضم العين المهملة وسكون الميم مقصورا أي منفعة لمخو دار  
 وهما مال الكمال يذم لا حياة الموهوب له ثم استحق العرض المصالح به أو وجد به عيب أو كان  
 شقصا فأخذ بالشفعة فلموهوب له قيمة العرض على الواهب أو الشافع الخطأ أراد أن من أعر  
 رجلا حيا تداوا ثم أعطى المعمر بكسر الميم الثانية المعمر بفحها عبد أو ضاع على ما جعله من  
 العمرى ولا يجوز أن يعطى رجل عبد الرجل المعمر دارا فليس هذا امر إذا ما الله أعلم الخطأ  
 ذكر المصنف ست نظائر والسابعة الصلح على الإنكار إذا استحق العتي المصالح به الخروشي  
 تكلم المصنف هنا على استحقاق ما أخذه في هذه المسائل السبع وهي النكاح والخلع و صلح  
 العمد عن أقرار وصلحه عن إنكاره والقطاعة والكتابة والعمرى وسكت عن الأخذ قيم بالشفعة  
 وعن الرد فيها بعيب وقد مر في باب الصلح ثرا ونظما فهي إحدى وعشرون مسألة والله  
 أعلم (وان) نزل عبد يملكه على الحرية وأوصى بتفرقة مال و حج عنه ثم مات (أنفذت) بضم  
 الهمز وكسر القاء (وصية) شخص (مستحق) بفتح الحاء المهملة (برق) لشخص بعد موته  
 صورته ان شخص نزل يلد وادعى انه حر وأوصى بوصية ومات فأنفذت وصيته ثم استحقه  
 شخص برقيقته (لم يضمن وصي) أنفذ وصيته بعد موته لمستحقه ما أنفذ وصرفه في مصرفه  
 (و) لم يضمن شخص (حاج) حج نيابة عنه بأجر أو بصائه به ما أنفقته في حجه (ان عرف) بضم  
 فكسر المستحق بالفتح بالحرية بين الناس ومشهور الشرط انه ان لم يعرف بها يضمن الوصي  
 والماليج لتصرفه في مال المستحق بالكسر بلا إذن وهو كذلك نص عليه البابي (وأخذ السيد)  
 المستحق بكسر الحاء ما وجدته من تركته لم يبيع و (ما يبيع) منها (ولم يفت) يدمشتر به و صلة  
 اخذ (بالثمن) الذي يبيع به فيدفعه لمشتريه وشبه في النفوذ فقال (ك) شخص (مشهود بموته)  
 في غيبته بيعت تركته من رقيق وغيره وتزوجت زوجته ثم قدم حيا فينفذ بيع ما فات (ان)  
 عدلت بينه) الشاهدة بموته بأن رأته صريحا في معركة القتلى وترد له زوجته ويأخذ ما وجدته  
 من متاعه لم يبيع وما يبيع ولم يفت له أخذه بالثمن وما فات عند ميتاته بتغير بدنه أو عتقه أو كآبته  
 أو تدبيره أو إيلاده مضى بيه ويرجع بثمنه على من قبضه (والا) أي وان لم تعذر بينته بأن  
 فعلت الزور (ة) المشتري متاعه (كالغاصب) في تخيير المالك بين أخذ شئيه وإجازة بيه  
 وأخذ ثمنه وذكره فهو لم يفت فقال (وما فات) من متاع من مات معروفا بالحرية ثم استحق  
 برقيقته يدمشتره بنفسه (فالثمن) الذي يبيع به (له) أي المستحق يرجع به على البائع ومثل  
 للقوات فقال (كالودر) المشتري الرقيق أو كاتبه أو عتقه (أو كبر) بكسر الباء (صغير) عند  
 المشتري ق فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى من أوصى بحج أو غيره ثم مات فيبعث تركته  
 وأنفذت وصيته ثم استحققت رقيقته فان كان معروفا بالحرية فلا يضمن الوصي ولا متولى الحج  
 شيا ويأخذ السيد ما وجدته فاعلم من تركته لم يبيع وما يبيع وهو قائم يدمشتره فلا يأخذ  
 السيد إلا بثمنه ويرجع بالثمن على البائع كذلك قال فيمن شهد بموته بينه فيبعث تركته  
 وتزوجت زوجته ثم قدم حيا فان ذكر الشهود ما يذكرون به في دفع الكذب عنهم مثل رؤيته

(قوله وبعد) بالضم عند  
 حذف المضاف اليه ونية  
 معناه (قوله فله) أي  
 الرجوع بقيمة ما في ملك  
 غيره (قوله والا) أي وان لم  
 يكن خاصا بها فهو مشكل  
 (قوله وهما) أي المنفعة  
 (قوله مال الكمال) أي الدار  
 (قوله وجد) بضم فكسر  
 (قوله أو كان) أي المصالح به  
 (قوله فأخذ) بضم فكسر  
 (قوله الشافع) أي الآخذ  
 بالشفعة (قوله أراد) أي  
 المصنف (قوله من العمرى)  
 بيان ما (قوله المستحقه)  
 صلة يضمن (قوله ما أنفذ)  
 مفعول يضمن (قوله بالحرية)  
 صلة يعرف (قوله يدمشتره)  
 صلة فان (قوله فان كان)  
 أي الموصى (قوله ويرجع)  
 أي المبتاع (قوله يفت) فاعل  
 شهد (قوله ثم قدم) أي  
 المشهود بموته

(قوله ترد) بضم قفتح (قوله اعتق) بضم الهمز (قوله يشبه) بضم فسكون فكسر (قوله دفعه) اى الدين (قوله اعرف) بمحقل المضارع والامر (قوله ما بيع في المعام) ٥٨٢ اى ثم عرف لمعصوم معين (قوله الاول) اى من وجد المتابع عنده (قوله كهر) من الغاصب (قوله لحد)

اى بوط الامة (قوله الثاني) اى المتصرف (قوله فكذلك) اى الاول في جعله كالمشتري من الغاصب

### • (باب الشفعة) •

(قوله تسميتها) اى الحقيقة الشرعية (قوله بذلك) اى شفعة (قوله شقة) بكسر الشين المعجمة وسكون القاف اى جزأ (قوله آناه) اى المشتري (قوله يوليه) اى يعطى المشتري الجار أو الشريك ما اشتراه بمثل ثمنه (قوله ليتصل له) اى الجار أو الشريك عنه (اى الجار أو الشريك (قوله يشفعه) اى المشتري الجار أو الشريك فيه (اى ما اشتراه (قوله ذلك) اى الاخذ (قوله والاخذ) بضم الهمز وكسر الخاء المعجمة (قوله الرسم) اى التعريف (قوله رسم) اى تعريف (قوله بانها) اى الشفعة صله رسم (قوله واعترضه) اى رسم ابن الحاجب (قوله للاخذ) بقصر الهمز وسكون الخاء المعجمة (قوله بها) اى

في معركة القتلى صريعا فيظنون موته أو مطعوناً ولم يبين لهم حياته أو شهدوا على شهادة غيرهم فهذا ترد اليه زوجته وليس له من متاعه الا ما وجد لم يبيع وما يبيع فهو أحق به بالثمن ان وجدته قائماً وأما ان فانت عينه يلمبنتاعه أو تغير عن حاله في بدنه أو فانت بعق أو تدبير أو كتابة أو ايلاد من المشتري أو كبر صغير قائماً له الرجوع بالثمن على من باع ذلك كله فان لم تأت البيعة بما تعذر به من شبهة دخلت عليهم فذلك كتعمدهم الزور فلما أخذ متاعه حيث وجدته وان شاء أخذ الثمن الذي يبيع به وترد اليه زوجته وله اخذ ما اعتق من عبداً وكتب أو دبر أو كبر أو أمة أو ولد فلما أخذها وقيمة وله ما من المتاع يوم الحكم كالغصوبية ويجدها يدمشتر ابن يونس يشبه هذه المسئلة مسئلة من باع الحياكم متاعه في دين ثبت عليه في غيبته ثم قدم وأقام بيعة بأنه كان دفعه فلا يأخذ شيئاً من متاعه الذي يبيع حتى يدفع ثمنه لمبنتاعه ابن يونس اعرف ان كل ما باعه الامام يظنه لرجل فاذا هو لغيره فربه أحق به بالثمن أصله ما يبيع في المعام البناني ونصها المتقدم يظهر لك ان قول المصنف والافتكا الغاصب فيه نظر سواء اعدته لمن وجد المتاع عنده أو المتصرف في المال أما الاول فلم يجبه له فيها كالغاصب كما رأيت اذ لو كان كهر لحد ولم يلحق الولد بل هو كالمشتري من الغاصب ولذا ألحق الولد به وحكمه فيها باخذ الامة وقيمة الولد جار على القول المرجوح عنه اذ هو الذي أخذ به ابن القاسم كما تقدم وأما الثاني فكذلك ولا يلزم من قولها كالغصوبية ويجدها يدمشترى الحكم بأنه غاصب فلو قال المصنف والافتكا المشتري من الغاصب لا جاد والله سبحانه وتعالى أعلم

### • (باب في بيان حقيقة الشفعة وأحكامها) •

(الشفعة) بضم الشين المعجمة وسكون القاء ابن رشد في المقدمات الاصل في تسميتها بذلك ان الرجل الجاهل مكان اذا اشترى حائطاً أو منزلاً أو شقصاً من حائط أو منزل آناه الجوار أو الشريك فشفع اليه أن يوليه اياه ليتصل له الملك أو يدفع عنه الضرر حتى يشفعه فيه فسمى ذلك شفعة والاخذ شفعا والاختلاف بينهما مشقة وعاء عليه أى حقة ثم اشترعا (أخذ شريك) الخط تمام الرسم قوله من يجدد ملكه الا انم اختياراً بما عاوضه عقاراً بمثل الثمن أو قيمته أو قيمة الشخص ٨١ وهو قريب من رسم ابن الحاجب بانها أخذ الشريك حصه جبراً شراء واعترضه ابن عرفة بأنه رسم للاخذ بها الا ما هيتم اوهى غيراً أخذها لانهم معروضه له ولتقيضه وهو تركها والمعروض لشئتين متناقضتين ليس عين أحدهما والا اجتماع النقيضين ورسمها ابن عرفة بأنها استحقاق شريك اخذ ببيع شريكه بثمنه ٨١ الخطم قد يقال انه غير جامع لخروج الشفعة بقيمة الشخص البناني ما قاله ابن عرفة غير ظاهر والظاهر ما قاله ابن الحاجب والمصنف من ان الشفعة هي الاخذ بالمال ويستعمله معروضه له ولتركه اذ لا يصدق على تركه الاخذ به شفعة قلت لا يخفى في صحة ما قاله ابن عرفة وكلامهم صريح فيه وتعليل عدم ظهوره بعدم

الشفعة (قوله وهى) اى ماهية الشفعة (قوله لانها) اى الشفعة (قوله له) اى الاخذ (قوله ولتقيضه) صدق اى عدم الاخذ (قوله وهو) اى تقيضه (قوله والا) اى ولو كان عين أحدهما (قوله ورسمها) اى عرف الشفعة (قوله انه) اى تعريف ابن عرفة (قوله من اذ الشفعة الخ) بيان ما (قوله فيه) اى ما قاله ابن عرفة (قوله ظهوره) اى ما قاله ابن عرفة

(قوله غلة) خبر تعليل (قوله بأنها) اى الشفعة (قوله عليه) اى ترك الاخذ (قوله رأيا) اى الشفعة (قوله لهما) اى الاخذ وتركه (قوله هو) اى رسم ابن الحاجب الشفعة (قوله لانه) اى رسم ابن الحاجب (قوله وجوب) اى ثبوت (قوله وهى) اى العروض الخ حال (قوله لا يحنى سقوطه) اى قول ابن هرون خبر اى لظهور عدم اقتضائه ذلك (قوله لذى فهم) صلة يحنى (قوله ونقض) بضم فكسر (قوله طرده) اى ملزومية رسم ابن الحاجب الشفعة (قوله بأخذ) صلة نقض (قوله مشتركا) مقعولا أخذ المضاف افعاله (قوله بما يقف عليه) صلة أخذ (قوله من عن) بيان ما (قوله اذ ادعى) صلة أخذ (قوله أحدهما) اى الشريكين (قوله قال) اى ابن عبد السلام (قوله وجوابه) اى نقض طرده ٥٨٣ (قوله ليس بقوى) خبر جوابه اى لان الاخذ انما يتعلق

بمصلحة شريك الاخذ (قوله قلت) بضم تاء المتكلم ابن عرفة (قوله) اى ابن الحاجب فى التعريف (قوله دخوله) اى أخذ الشريكين مشترك بينهما (قوله) اى الشريكين (قوله فى غنة) اى المشترك (قوله أخذ) اى المشترك (قوله منه) اى شريك الاخذ (قوله فقها) اى شفعة الشريك بأذرع غير معينة (قوله لاشفعة) اى لشريك بأذرع غير معينة (قوله ورجحه) اى عدم شفعة الشريك بأذرع غير معينة (قوله وأفتى) اى ابن رشد (قوله وحكم) بضم فكسر (قوله بأمره) اى ابن رشد (قوله وأثبتنا) اى الشفعة للشريك بأذرع غير معينة (قوله حكمها)

صدق الشفعة على ترك الاخذ فيها غفلة ظاهرة اذ ابن عرفة صرح بأنها لا تصدق عليه ولا على الاخذ وانما عروضة لهما وهذا ظاهر لا خفاء فيه والله أعلم ابن عرفة وقول ابن هرون فى رسم ابن الحاجب هو غير مانع لانه يقتضى وجوب الشفعة فى العروض وهى لاشفعة فيها لا يحنى سقوطه لذى فهم ابن عبد السلام ونقض طرده بأخذ أحد الشريكين مشترك بينهما لا ينقسم بما يقف عليه من عن اذ ادعى أحدهما لبيعه قال وجوابه بأن المأخوذ هو كل المشترك لاحظ الشريك ليس بقوى قلت قوله جبرا يمنع دخوله لان قدرة كل منهما على الزيادة فى غنة تقع كون أخذه منه جبرا الخط قوله أخذ شريك اى يجر مشاع لا بأذرع غير معينة فقها خلاف قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه لاشفعة ورجحه ابن رشد وأفتى به وحكم به بأمره وثبتنا اشبه ابن عرفة وفى كون حكمها تعبد أو معللا بما يأتى نقل ابن العربي عن امام الحرمين وقول ابن رشد فى أجوبته اجمع أهل العلم على انه لا جمل دفع ضرر الشريك الذى أدخله البائع وفيه من افاقة لقوله بعد فى كونها الضرر الشركة أو القسم قول المتأخرين وتعلق بمبيع الشريك مشاعا من ربع يتقسم انفا فان كان الشريك مسلما باع شريكه المسلم المسلم أو ذى أو ذميا باع شريكه المسلم المسلم بل (ولو) كان الشريك (ذميا باع) شريكه (المسلم) شقصه كله أو بعضه (لذى) آخر وأشار بولو الى قول ابن القاسم لاشفعة فى هذه لان الخصومة فيها بين ذميين فلا تحكم فيها حتى يترافعا البناراضين بمحكمنا وشبه فى ثبوت الشفعة فقال (ك) الشفعة بين شريكين ومشتري أحدهما (ذمين) بكسر الباء الاولى جمع ذى (فما كوا) اى ترافعا البناضين بينهم بمحكم الاسلام فحكمهم بينهم وان لم يقصا كوا البناضين فلا وكان طلب بعضهم حكمنا وأبى غيره ق فيها للامام مالك رضى الله تعالى عنه اذا كانت دار بين مسلم وذى فباع المسلم حصته من مسلم أو ذى فله شريك الذى الشفعة كالموكل مسلم ابن يونس لانه حق موضوع لازالة الضرر عن المال فاستوى فيه المسلم والكافر كالردي العيب ابن القاسم فى الجموعة اذا باع المسلم شقصه من نصرانى والشقيع نصرانى فلا شفعة له لان الخصمين ذميران ولو باع النصرانى نصيبه من النصرانى فله المسلم الشفعة او ادبلا خلاف قال ولو كانت بين ذمين لم أقص بينهما بالشفعة الا اذا تعا كمال البناض (تنبيهات) الاول علم ان تخصيص الذى

اى الشفعة (قوله على انه) اى حكم الشفعة (قوله وفيه) اى نقل الاجماع على انه دفع ضرر الشريك الخ (قوله لقوله) اى ابن رشد (قوله فى كونها) اى الشفعة (قوله لاضرر الشركة) اى دفعه (قوله وتعلق) اى الشفعة (قوله من ربع) بفتح الراء بيان مبيع (قوله ان كان الشريك) اى الاخذ بالشفعة (قوله أو ذميا) عطف على مسلما (قوله بين ذمين) بفتح الباء الاولى معنى (قوله بها) اى الشفعة (قوله بينهم) اى الذمين (قوله وكذا) اى عدم ترافعهم البناضى عدم الحكم بينهم بها (قوله كالموكل) اى الشريك (قوله لانه) اى الشفعة واذ كرم لتد كبر خبره (قوله موضوع) اى مشروع (قوله ولو باع نصرانى) اى المشارك لمسلم (قوله قال) اى ابن القاسم (قوله ولو كانت) اى الشفعة (قوله علم) بضم العين (قوله تخصيص) اى من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف فاعله اى الصنف

(قوله لانه مختلف فيه) خبره حصص (قوله اختلف) بضم التاء (قوله فقال) اي ابن القاسم (قوله فيردان) بضم الياء (قوله قضى) بضم فكسر (قوله واختلف) ٥٨٤ بضم التاء (قوله لا يقضى) بضم الياء وفتح الصاد (قوله فيردان) بضم الياء

الذي باع شريكه المسلم الذي لانه مختلف فيه • (الثاني) • ظاهر كلامه ثبوت الشفعة للمسلم ولو باع شريكه الذي الذي بجمرا وخزير وهو كذلك لكن اختلف يأخذ بقيمة الشقة أو بقيمة الثمن قولان لا شهب وابن عبد الحكم • (الثالث) • في أول جماع يحيى من كتاب الشفعة وسألت ابن القاسم عن النصرانيين الشر يكتن في الارض يبيع أحدهما حظه من مسلم أو نصراني فحبب الشفعة لشر يكتن يقضى له بها على المشتري مسلماً كان أو نصرانياً فقال اما على المسلم فيقضى بها للنصراني لاني قد كنت أقضى بها للمسلم على النصراني وأما اذا كان الشفيع نصرانياً وكان شريكه مسلماً أو نصرانياً فاشتري نصراني نصيب شريكه النصراني أو المسلم فلا أرى أن يقضى بينهما بشئ لان الطالب والمطلوب نصرانيان فيردان الى أهل دينهما لان المطلوب يقول ليس في ديننا الحكم بالشفعة فلا أرى للمسلم أن يحكم بينهما الا ان يراضيا على ذلك ابن رشد فيحصل القول في هذه المسئلة انه اذا كان الشفيع أو المشفوع عليه مسلماً قضى بالشفعة لكل واحد منهما على الآخر باتفاق لانه حكم بين مسلم ونصراني واختلف اذا كان الشفيع والمشفوع عليه نصرانيين والبايع مسلماً فقال في هذه الرواية لا يقضى في ذلك بها ويردان الى أهل دينهما لانهم نصرانيان وفي الاسدية وبعض روايات المدونة يقضى بها في ذلك لكون البايع مسلماً وقاله أشهب في المجموعة ٨١ (او) كان الشريك (محبساً) بكسر الموحدة مثله لتصيبه اراد اخذ نصيب شريكه (لحبس) به فله اخذ لبقاء شقصه المحبس على ملكه ومفهوم الحبس انه ان اراد اخذ ليمتلكه فليس له اخذ وهو كذلك في فيها الامام مالك رضي الله تعالى عنه ان حبس احد الشر يكتن في دار حظه منها على رجل وولده وولده فباع شريكه في الدار حظه فليس للذي حبس ولا للمحبس عليه اخذ بالشفعة الا ان يأخذ المحبس فيجعله فيما جعل نصيبه الاول وشبهه في استحقاق الاخذ بالشفعة فقال (كسلطان) ورث شقصه في عقار من ميت لا وارث له او باقيا بعد فرض او عن مرتد ثم باع صاحب الشقص الآخر فله اخذ بالشفعة لبيت المال الشيخ مضمون في مرتد قتل بعد بيع شريكه في عقار ينقسم شقصه فلا سلطان اخذ بالشفعة لبيت المال ان رآه مصلحة وحكي ابن زرب عن بعضهم ان لنا طرقت المال اذا وقعت حصه فيه من عقار بالميراث ان يأخذ بالشفعة قال وهو خطأ لانه لا يجبر المسلمين انما يجمع ما يجب لهم ويحفظه ابن رشد ليس هذا خلافاً لقول مضمون لانه قاله بالنسبة الى السلطان وقول ابن زرب بالنسبة الى صاحب الميراث لان السلطان لم يجعل له ذلك فلو جعل السلطان له ذلك كان ذلك له ابن عرفة ظاهر مسئلة مضمون ان الميراث فيها الشفعة تنسبها وظاهر مسئلة ابن زرب ان الميراث انما هو الشقص الذي تجب الشفعة به (لا) اخذ بالشفعة لشخص (محبس) بفتح الموحدة شدة (عليه) شقص عقار ينقسم ان اراد ان يأخذ ليمتلك بل (ولو) اراد ان يأخذ (لحبس) هذا مذهب المدونة واثار ابو لؤلؤ قول مطرف وابن الماجشون له الاخذ للمحبس في سوى ابن رشد بين المحبس

(قوله شقصه المحبس) بفتح الموحدة (قوله على ملكه) اي المحبس (قوله حظه) مفعول حبس (قوله شريكه) اي المحبس (قوله ولا للمحبس عليه) بفتح الياء (قوله يأخذ) اي الشقص (قوله المحبس) بكسر الياء (قوله في عقار) نعت شقص (قوله من ميت) صلة ورث (قوله لا وارث له) نعت ميت (قوله أو باقيا) عطف على في عقار (قوله أو عن مرتد) عطف على من ميت (قوله الآخر) نعت الشقص (قوله فله) اي السلطان (قوله أخذه) اي الشقص المبيع (قوله قتل) بضم فكسر اي المرتد (قوله شقصه) مفعول بيع المضاف لفاعله (قوله رآه) اي الاخذ (قوله فيه) اي بيت المال (قوله من عقار) بيان حصه (قوله بالميراث) صلة وقعت (قوله أن يأخذ بالشفعة) اسم ان (قوله قال) اي ابن زرب (قوله وهو) اي القول بأخذ ناظر بيت المال بالشفعة

(قوله لانه) اي ناظر بيت المال (قوله ليس هذا) اي قول ابن زرب وهو خطأ الخ (قوله لانه) والمحبس اي مضمون (قوله فله) اي الاخذ بالشفعة (قوله له) اي صاحب الميراث (قوله ذلك) اي الاخذ بها (قوله له) اي المحبس عليه (قوله سوى) بفتح السين والواو مثقلاً (قوله المحبس) بكسر الياء

(قوله والمحبس عليه) بفتحها اي في انهما ياخذان بالمحبس الا ليلسكا (قوله ياخذوه) اي الشقص (قوله ذلك) اي اخذته (قوله بها) اي الشفعة (قوله قيل) بكسر الباء (قوله تخريج) اي ابن رشد الاخذ بالشفعة التحميس على اخذ المحبس والمحبس عليه (قوله ابو الحسن) فاعل قبل (قوله واعترضه) اي تخريج ابن رشد ٥٨٥ في الاجنبي (قوله شريك) اي لبايع الشقص عليه (قوله في الذات) راجع للمحبس (قوله في المنفعة) راجع للمحبس عليه (قوله هذا) اي تسوية ابن رشد بينهما (قوله لقوله) اي الشارح (قوله انه) اي ما ذكره المصنف في المحبس عليه (قوله بانه) اي المحبس عليه (قوله ذلك) اي اخذ بها التحميس (قوله ولم تذكره) اي اخذ بها (قوله فانه) اي المحبس عليه (قوله فيه) اي الطريق (قوله فيها) اي دارجها (قوله من المدونة) بيان كتاب الشفعة (قوله في شقص) صلة شفعة (قوله باعه) اي الشقص (قوله بهذا) اي لاشفعة (قوله انما روقف صلة قطع (قوله ان ليس لناظر روقف المسجد الخ) بيان ما قطع به في توضيحه (قوله نقله) اي تصحيح عدم اخذ ناظر الوقف بها (قوله وليس) الظاهر انه جئت منه همزة الاستفهام والاصل اوليس (قوله ذلك) اي اخذ الناظر بها التحميس

والمحبس عليه ونصه في رتبته كتب من سمع ابن القاسم ان اراد المحبس او المحبس عليهم ان ياخذوه بالشفعة لا تقسم لهم ذلك وان ارادوا الحاقه بالمحبس فلهم ذلك وعلى قياس هذا لو اراد اجنبي الاخذ بالمحبس كان له ذلك اه غ قبل تخريجهم في الاجنبي ابو الحسن الصغير وابن عرفة واعترضه القاسمي بأن المحبس والمحبس عليهم كل منهما شريك اما في الذات واما في المنفعة بخلاف الاجنبي ومدار الشفعة على الشركة البنائي وهذا ظاهر في فانظر هذا مع تقرير الشيخ خليل رحمه الله تعالى بينهما عيب ما ذكره المصنف في المحبس عليه ذكر الشارح ما يفيد اعتقاده لقوله انه مذهب المدونة والقول بانه كالمحبس ضعيف البنائي قول في ذكر الشارح ما يفيد اعتقاده ما غاية ما جهلك ان المدونة ذكرت ذلك في المحبس ولم تذكره في المحبس عليه وانما قاله فيه الاخوان واصبح ونصر كلام ابن سهل وقعه في المختلطة في بعض الروايات قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه من حبس حصته من دار على رجل وولد وولد له لا يباع ولا يوهب فباع شريكه الذي لم يحبس نصيبه فأراد المحبس اخذ بالشفعة فليس ذلك له لانه ليس له أصل ياخذ به الا ان اراد اخذ له لطفه بالاول في تحميسه فلهذا وان اراد المحبس عليهم اخذ فليس ذلك لهم لانهم لا اصل لهم ومثله في سماع ابن القاسم وقال ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون واصبح ان اراد المحبس عليهم الحاقه بالمحبس فلهم اخذ بالشفعة لان المحبس هو الشريك اه فلهذا المصنف فهم ما نقله ابن حبيب على الخلاف وفهمه ابن رشد على الوفاق والله اعلم (و) لاخذ بالشفعة (لجار) لمن باع داره مثلا ان لم يملك تطرقا بل (وان ملك) الجار (تطرقا) بفتح التوقية والطاء المهمله وضم الراء مشددة ففاف اي طريقا للدار المبيعة بان كان شريكه لبايع أو ملك طريقا فافلا شفعة الحط في كتاب الشفعة من المدونة لاشفعة بالحوار والملاصقة في سكة أو غيرها ولا بالشركة في الطريق ومن له طريق في دار فبيعت الدار فلا شفعة له فيها ابن يونس لانه انما له حق في جوار لا في نفس الملك (و) لاشفعة (ناظر روقف) في شقص علك لشريك الواقف باعه مال كغ هذا قطع في التوضيح ان ليس لناظر روقف المسجد ان ياخذ بالشفعة وزاد في الشامل على الاصح ولم ادر من اين نقله وليس يدخل ذلك في قول ابن رشد لو اراد اجنبي ان ياخذ بالشفعة المحبس كان ذلك له قياسا على المحبس والمحبس عليهم وقبل هذا الاثر ابو الحسن الصغير وابن عرفة الحط لا اشكال في انه لاشفعة له على ما مشى المصنف عليه من ان المحبس عليه ليس له شفعة ولو لم يحبس وقد يؤخذ هذا من قول أبي الحسن عند قولها المحبس عليهم ليس لهم الاخذ بالشفعة ابن سهل استدله على ان صاحب الموارث لا يشفع لبيت المال والمساجد والله اعلم البنائي لعل مقابل الاصح في كلام الشامل هو تخريج ابن رشد المتقدم في الاجنبي اذا ناظر الموقف اخص منه وذلك واضح والله اعلم من قول في الذي لابن رشد ان الاجنبي اذا اراد الاخذ بالشفعة التحميس فذلك له قياسا على المحبس والمحبس عليه اه

٤٤ منج ت (قوله انه) اي الناظر (قوله من ان المحبس عليه الخ) بيان ما (قوله هذا) اي ان الناظر لاشفعة له بالاولى من المحبس عليهم (قوله ابن سهل استدله على ان صاحب الموارث الخ) معقول المضاف لتعاقبه (قوله المتقدم في الاجنبي) اي فانه يجري في الناظر بالاولى (قوله منه) اي الاجنبي (قوله من قول في) صلة واضح

(قوله غير ظاهر) أي أن لم تقدر قبله هذه الاستفهام (قوله قولي) بفتح اللام مفتوح بلا نون لاضافته (قوله من أن لاحدهما أن يكرى حصته) بيان ما (قوله لا خلاف فيه) خبر ما (قوله هو المشهور) خبر ما (قوله وفي الثمار) أي المشتركة إذا باع أحد ٥٨٦ الشريكين حصته منها في شفعة شريكه وعندهما (قوله والكاتب) أي

المشتركة إذا باع أحد الشريكين نصيبه منها في استيفاع شريكه وعندهما (قوله واجارة) أي متفعة الأرض المملوكة بالاجارة المشتركة إذا أكرى أحدهما نصيبه منها في استيفاع شريكه وعندهما (قوله لم يرد) بضم فكسر أي ابن الحجاب (قوله سقوطها) أي الشفعة في الثمار والكاتب والكره (قوله وبوجوبها) أي ثبوت الشفعة فيها صلة قال (قوله واختلف) بضم التاء (قوله وعندهما) عطف على ثبوت واليه رجح الضمير (قوله الأول) أي ثبوتها (قوله والثاني) أي عدمها (قوله ذلك) أي الاستيفاع (قوله فهو) أي ناظر الميراث (قوله بمنزلة) أي السلطان (قوله ولا لمجور) عطف على بخيار (قوله لشريك) صلة شفعة (قوله لالثواب) نعت هبة (قوله من وجوه المعاوضات) بيان ما (قوله من المعاوضات)

وقول غ وليس يدخل ذلك في قول ابن رشد الخ غير ظاهر والله اعلم (أو) أي ولا شفعة لشريك في (كره) فإن أكرى شخصان داراً مثلاً أكرى أحدهما نصيبه من منفعتها فلا شفعة فيه لشريكه على أحد قول الإمام مالك رضي الله تعالى عنه وله الشفعة فيه على قوله الآخر في فيها لابن القاسم أن أكرى رجلان داراً بينهما فلا أحدهما أن يكرى حصته منها مالك رضي الله تعالى عنه لا شفعة فيه لشريكه ابن ناجي ما ذكره من أن لاحدهما أن يكرى حصته لا خلاف فيه وما ذكره من عدم الشفعة هو المشهور وقال أئمة وأبن الموازلة الشفعة ابن الحجاب وفي الثمار والكاتب واجارة الأرض للزرع قولان الموضع لم يرد خصوصية اجارة الأرض للزرع بل كل كراه والقولان لما لا رضي الله تعالى عنه ومذهب ابن القاسم في المدونة سقوطها وهو قول عبد الملك ومطرف والمغيرة وبوجوبها قال مطرف وأصبغ وأشبغ واختلف أيضاً في المساقاة كالكره والاقرب سقوطها في هذه الفروع لأن الضرر فيها لا يساوي الضرر في العقار الذي وردت الشفعة فيه ١١ وأصله لابن عبد السلام (وفي) ثبوت الشفعة (لناظر الميراث) أي من ولاد الإمام على النظر في تركه من لا وارث له أو باقيا بعد القرض وعنده (قولان) لم يطلع المصنف رحمه الله تعالى على أرجحية أحدهما الأول للمغيرة والثاني لابن زرب ابن رشد محلها إذا لم يجعل السلطان له ذلك فإن جملة فهو بمنزلة وصلة أخذ (عن) أي شخص أو الشخص الذي (تجدد) أي حدث وطراً (ملكه) على الشفيع فإن اشترى اثنين أو أكثر داراً مثلاً فلا شفعة لاحدهم على غيره (اللازم) فلا شفعة في بيع بخيار قبل بيعه ولا لمجور قبل امضاء وليه (اختياراً) فلا شفعة في حوروث لشريك المورث في ابن شاس من أركان الشفعة المأخوذ منه وهو كل من تجدد ملكه اللازم باختیار احتز به بالتجدد عن رجلين اشترياً داراً معاً فلا شفعة لاحدهما على الآخر واحتز باللازم عن المشتري بخيار فقيم مع غيره لا شفعة في بيع الخيار إلا بعد بنيه وصلة تجدد (بمعاوضة) فلا شفعة في موهوب أو متصدق به على الأصح عند ابن يونس وغيره ابن عرفة لا شفعة فيما حدث ملكه هبة للاثواب ولا في صدقة ونقل غير واحد الاتفاق على نفي الشفعة في الميراث ابن شاس وثبتت الشفعة فيما وراء ذلك من وجوه المعاوضات بأي نوع كان من التملك كهر وخلع وبيع واجارة وصلح عن أرض جنابة وقيمة متلف أو دم هدا أو خطأ أو غيرها من المعاوضات وفيها لما لا رضي الله تعالى عنه ولا شفعة في هبة الثواب إلا بعد قبول العوض قبل فلم أجاز مالك رضي الله تعالى عنه الهبة لفريق ثواب مسمى قال لأنه على وجه التفويض في النكاح وفي القياس لا ينبغي أن يجوز له أن قد أجازته الناس أن كان ما تجدد ملكه اللازم اختياراً بمعاوضة غير موصى بيعه لمساكين بل (ولو) كان (موصى) بضم الميم وفتح الصاد المهملة

بيان غيرها (قوله لا بعد قبول العوض) أي لعدم لزومها قبله (قوله فلم) بكسر اللام مفتوح (بيعه) الميم (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله لأنه) أي عقد هبة الثواب بدون تسميته (قوله على وجه) أي طريق (قوله التفويض في النكاح) في عدم لزوم (قوله لا ينبغي) أن عقد هبة الثواب بدون تسميته لأنه يبيع بمن مجهول (قوله قد أجازته الناس) أي البصاية والتابعون واتباعهم فهي رخصة

(قوله بان اوصى) اى الموصى (قوله لهم) اى المساكين (قوله وفيه) اى ماله (قوله وفيه) اى العقار (قوله لورثته) اى الموصى (قوله فيه) اى الموصى يبيعه للمساكين (قوله يبيعه) ٥٨٧ اى الوصى (قوله كان) بفتح

الهمز وشدا التون (قوله ذلك) اى ثبوت الشفعة فيه (قوله من رجل) اى له (قوله والثالث بحمله) اى النصيب حال (قوله فيه) اى النصيب (قوله يملكه) بضم ففتح فكسر منقلا اى الميت الرجل (قوله اياه) اى النصيب (قوله كذلك) اى يكون ابداً (قوله أن) لاشفعة فيه الورثة (يان لمعنى كذلك) (قوله قال) اى ممنون (قوله كان) بفتح الهمز وشدا التون (قوله يستشفع) بضم الباء وفتح القاف (قوله آخر) بفتح ثخان مثقلا (قوله لانها) اى الشفعة (قوله مشاعا) بضم الميم حال من مبيع (قوله من ربع) بفتح الراء يان مبيع (قوله يعطى) بفتح الطاء (قوله من عرض الخ) يان ما (قوله يباع) خبر ان (قوله بما يبيعه) اى من الثمن فى النداء (قوله ذلك) اى اخذ بما يبيعه (قوله باصل) اى عقار لا شريك له فيه (قوله وروايته) عطفا على مذهب (قوله علم) بضم العين (قوله وان كانا) اى المتناقلان (قوله فى المدونة) بضم الميم مقدم (قوله عن تقييده) صلة الاطلاق

(بيعه) اى الشخص (لما كين) بان اوصى لهم بثلاث ماله وفيه عقار فباعه وصيه لتنفيذ وصيته وتفرقة ثمنه عليهم فبىه الشفعة لورثته (على الاصح) عند ابن الهندي (والمتناقل) عند النعمى وأشار بالبالغة لقول ممنون لاشفعة فيه لان بيعه كبيع الميت فى الباجى لو اوصى الميت بالثالث فباع السلطان ثلث داره فلا شفعة فيه للورثة اذ كان الميت باع فله ممنون والظاهر عندى فى هذه المسئلة ثبوت الشفعة لان الموصى لهم وان كانوا غير معينين فهم اشراك باتعون بعد ملك الورثة ببقية الدار وقد بلغنى ذلك عن ابن المواز النعمى اذ اوصى الميت ان يباع نصيب من داره من رجل بعينه والثالث بحمله لم يكن للورثة فيه شفعة لان قصد الميت ان يملكه اما فالشفعة رد لوصيته وجعل ممنون الجواب اذ اوصى ببيع نصيب ليعرف منه فى المساكين كذلك ان لاشفعة فيه للورثة قال اذا كان الميت باعاً والقباس ان يستشفع لان الميت آخر البيع بعد الموت ولو لم يقع البيع فيه الا بعد الشركة (لا) شفعة للورثة فى شخص من داره مثلاً يبيع لشخص معين (موصى له) عن مات (بيعه جز) معلوم كثلث داره لانها تبطل الوصية ولو كان للميت شريك فى تلك الدار اثبتت له الشفعة فى ذلك الجزء صرح به الشارح فى كبرى قاله الخط ومفعول اخذ المضاف لقاعه قوله (عقاراً) اى جزءاً من داره واراض وما اتصل بها من بناء او شجر فلا شفعة فى غير العقار من عرض وحيوان فى ابن عرفة تتعلق الشفعة بجميع الشريك مشاعاً من ربع يتقسم اتفاً ولا تتعلق بعرض وفيها لما الترضى الله تعالى عنه من كان بينه وبين رجل عرض لا يتقسم فاراد بيع حصته قبل لشريكه بيع معه او اخذ بما يعطى فان رضى وباع او اخذ بما يعطى فواضح وان اى وباع شريكه حصته مشاعاً فلا شفعة لشريكه ابن سهل مذهب الامام مالك رضى الله تعالى عنه ان مالا يتقسم من عروض وغيرها الا بضر ريباع ويقدم الشريك ثمنه ومن اراد منهم اخذ بما يبيعه فله ذلك فان تشاجر واقبه تزايدوا فيه حتى يقف على احدهم فيأخذوه ويؤدى اليهم انصباهم مما اخذ به وللشريك اخذ الشخص بالشفعة ان يبيع بعينه او عرض او حيوان بل (ولو) كان (منقلاً) بضم الميم وفتح القاف (به) اى العقار اى مبيعاً بعقار ابن عرفة المتناقلة يبيع الشخص بعقار ابن رشدان باع الرجل شقصه من شريكه او من اجنبى باصل او بشقص من اصل له فيه شرك او لا شرك له فيه فذهب ابن القاسم رحمه الله تعالى وروايته عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه ان فى ذلك كله الشفعة وهو الصحيح تت ظاهر كلام المصنف سواء علم ان المراد المتناقلة لا المبيعة ام لا كان المتناقل معه شريكاً فى هذه الدار ولا دفع مع ما نقل به نقداً اولاً وبما لا رضى الله تعالى عنه أيضاً اذ قصد غير البيع فلا شفعة وله أيضاً اذا كان المتناقلان شريكين فى الدار وترك احدهما حصته فى دار لباخذ حصته الاخر فلا شفعة وان كانا غير شريكين فالشفعة وشهره ابن غلاب (ان اتقسم) اى قبل العقار القسمة فلا شفعة فيما لا يقبلها كالحمام والطاحون والمصرة والحبسة والحافوت الصغير ابن عبيد السلام فى المدونة ما يملكه ابن رشد الشفعة انما تكون فيما يتقسم من الاصول دون مالا يتقسم وهذا امر اختلف فيه اصحاب الامام مالك رضى الله تعالى عنه فى المدونة قال

(قوله فيها) أي المدونة خبر  
مقدم (قوله ولهو) أي  
الحام (قوله من الارضين)  
صلة الحق (قوله اي) أي  
امتنع (قوله من قبل)  
بكسر ففتح (قوله العلة)  
اي في مشروعية الشفعة  
(قوله بها) اي القسمة (قوله  
وعلى انها) اي العلة (قوله  
مطلقا) اي عن التقيد  
بالانقسام (قوله شأنه) أي  
العقار (قوله والاخر)  
ياهمال الخاف جفرحي (قوله  
عنه) أي الدين (قوله وجد)  
بضم فكسر (قوله والا)  
اي وان لم يوجد مثله (قوله  
فيها) اي المدونة (قوله لما  
اشترى) بضم التاء وكسر  
الراء (قوله ان كان) أي  
الشفيع (قوله لانه) أي  
تحول البائع على الشفيع  
(قوله من دينه) أي البائع  
(قوله رجل آخر) أي الشفيع  
(قوله ان كان) أي المشتري  
(قوله اي المشتري) قوله  
فيها) اي المدونة (قوله شفيع)  
بضم فكسر (قوله هو)  
أي الشفيع (قوله منه)  
اي المشتري (قوله فان لم  
يجد) اي الشفيع (قوله له)  
اي الشفيع (قوله ولو جاء)  
اي الشفيع (قوله فيه)  
اي الوهن (قوله منه) اي  
الشفيع (قوله بغيره) أي  
الشفيع

الامام مالك رضي الله تعالى عنه اذا كانت شفعة بين رجلين قبيل احد هاتين حصة من اقل  
شفعة لصاحبه فيها (وفيها) اي المدونة ايضا (الاطلاق) المقادير في الشفعة عن تقييده  
بقوله الشفعة في فيها الامام مالك رضي الله تعالى عنه في الحام الشفعة ولهو الحق ان  
تكون فيه الشفعة من الارضين لما في قسم ذلك من الضرر وقوله الامام مالك رحمه الله  
اجمع رضي الله تعالى عنهم ابن الماجشون انه الامام مالك من الشفعة في الحام من قبيل انه  
لا ينقسم وانما يرى فيه الشفعة البنائي في المقدمات ان القولين في الشفعة فيما لا يقسم  
بناء على ان العلة دفع ضرر الشركة او ضرر القسمة ونحوه لا يبرر عرقه وان الحاجب فعلي ان  
العلة دفع ضرر القسمة لاشفعة فيما لا ينقسم لانه لا يجاب لقسمة من طلبها حتى يلزم ضرر  
الشركة بطلبها وعلى أنها دفع ضرر الشركة تنجب الشفعة مطلقا اذ ضرر الشركة حاصله فيما  
ينقسم وما لا ينقسم وفي الاخيرة ان تقييد الشفعة بما ينقسم هو المشهور وان صاحب  
المعين ذكر ان به القطع هو قول ابن القاسم (وعمل) بضم فكسر أي حكم (به) اي الاطلاق  
صاحب المعين وبه للقضاء ابن طرس وهو جار قرطبة وأقرب به فقهاؤها وأقدمت ابن عينة  
ابن حارث اخبرني عن ائمة ان العمل عند اهل الشورى بقرطبة على الشفعة في الحام طي  
تبع تحت الشارع في عزوه لصاحب المعين وهو سهو قال في المعين اذا كان من شأنه لا ينقسم  
ولا تنبأ فيه الحدود فلا شفعة فيه كالحايات والارحام هو قول ابن القاسم وبه القضاء فان  
تراء قال ان القضاء بعدم الشفعة وهكذا عزاه في توضيحه وعمله اخذ (يعمل) بكسر فسكون  
(التمن) الذي اشترى الشقص به ان كان مثليا قد كان او غيره ان دفعه المشتري من ماله  
للبائع حين شرائه بل (ولو) كان الثمن المثل (دينا) على بائع الشقص لمشتريه فدفع له الشقص  
عرضا عنه فباخذ الشفيع بمثله ان وجدوا الا فبقية قاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه  
فحين اشترى بغيره لم يوجد مثله في فيها مع غيرها ما اشترى بعين او مثلي فالشفعة فيه بمثل  
ثمنه ومن ابتاع شقصا بثمن الى اجل فله شفيع ان يأخذه بالثمن الى ذلك الاجل ان كان مليا  
او اتي بضامن ثقة ملي ابن القاسم وان قال البائع للمبتاع انا ارضى ان يكون مالي على  
الشفيع الى الاجل لم يجز لانه فسح ما لم يحل من دينه في دين على رجل آخر عبد الملك ان كان  
انما اشترى الشقص بدين له على البائع الى سنة فلا يأخذ الشفيع الا بقيمة الدين عرضا يدفعه  
الا ان لان الدين يمرض من العروض وكذلك ان لم يقم الشفيع حتى حل الاجل (او) (بقية)  
اي الثمن ان كان معقوما كعبد او فرس او عقار فيها ما اشترى بعد شفيع فيه ببقية وما اشترى  
بعرض فانما يتظر لبقية يوم الصفقة (و) ان اشترى بثمن مؤجل مع رهن او ضامن اخذ الشفيع  
(به) مثله مع مثل (رهنه وضامنه) ولو كان الشفيع أملا من المشتري فحقه تقابلا للمثل في  
اشتب ان اشترى بثمن مؤجل بحميل أو رهن فقام الشفيع وهو أملا منه فان لم يجد حميلا  
او رهنه امثله فلا شفعة له ولو جاب رهن لاشك ان فيه وفا فلا يقبل منه الامثل الاول ولو كان  
برهن وحيل فجاء برهن ولم يقد على حيل فلا شفعة له (و) ياخذ بمثل (اجرة دلال وم) اجرة  
كاتب (عقد) يفتح فسكون اي وثيقة (شراء) في المبطل وعلى الشفيع اجرة الدلال  
واجرة كاتب الوثيقة وثمن ما كتب به يفرم ذلك كله المبتاع لانه بذلك وصل الى الابتاع فان



(قوله بهذا) أي لزوم المعهود فقط صلا أفق (قوله لأنه) أي المكس الخ علة لزومه الشفيع (قوله فترقا) بضم فسكون (قوله اختلاف) بضم التاء (قوله الخالف) بفتح اللام (قوله المتزوج) بفتح الواو (قوله ٥٨٩) وان استقر به الخ (قوله فيه)

كان المتبايع أدى من الأجرة أكثر من المعهودين الناس فلا يلزم الشفيع سوى المعهود بهذا أفق الإمام ابن عتاب والإمام ابن مالك والإمام ابن القطان ابن سهل ولم أعلم لهم مخالفا وهو الحق إن شاء الله تعالى (وفي لزوم مثل (المكس) للشفيع وهو ما يؤخذ ظاهرا لأنه مال مدخول عليه ولم يتوصل المشتري للشقص إلا به كجبرة الدلال وعدم لزومه ~~لـ~~ونه ظاهرا (تردد) للمتأخرين في الحكم لعدم نص المتقدمين عليه في ابن يونس انظر لو غرم المشتري على الشقص غراما هل يغرمه الشفيع وقد اختلف فحين اشترى شيئا من أيدي المصوص هل يأخذه به بغرم أو بغير غرم (أو) (بقيمة الشقص) المشقوع فيه الذي أخذه الزوج (في كخالع) والزوجة في مهر إذا مال الخالع به والمال المتزوج به لأخذ لهما قرب كارهة زوجها تدفع له في الخلع كثيرا ورب راغب في زوجة يدفع لها أضعاف مهر مثلها فالرجوع لقيمة الشقص اعدل ولا يشفع بصداد المثل وان استقر به ابن عبد السلام (و) بقيمة الشقص المدفوع في (صلح) جنابة (عمد) لأن الواجب فيه القود ولا قيمة له ومفهوم عمدا أن المدفوع في صلح جنابة خطأ يؤخذ بعين ديته أن كانت مثلية وبقيتها أن كانت مقومة وهو كذلك في فيها ابن القاسم من تكسح أو خالغ أو صالح عن دم عمدا على شقص فقيمة الشفعة بقيته يوم العقد إذا لم يعلم لعوضه يريد ولا يجوز الاستشفاع إلا بعد معرفة قيمته ابن القاسم أن أخذ الشقص عن دم خطأ فقيمة الشفعة بالدية فإن كانت العاقلة أهل أبل أخذت بقيتها وان كانت أهل ذهب أخذت بذهب بنجم على الشفيع كتجسيمه على العاقلة (و) بقيمة الشقص يوم شرائه (بجزاف نقد) في ابن عبد السلام في شرح قول ابن الحاجب ودراهم جزافا في صحة فرض هذه المسئلة على المذهب نظر لأن الدنانير والدراهم لا يجوز بيعها جزافا وإنما تبع ابن الحاجب فيه الشافعية وفي الموازية أن اشتراء بجلي جزاف شفع بقيته وكذا السبائك والطعام المصبر فإن كان الحل ذهباً قوم بقضه وان كان فضة قوم بذهب وتعتبر قيمته يوم الشراء به ابن عبد السلام لا يقال يحمل كلام ابن الحاجب على ما يتعامل به ووزان من الدنانير والدراهم بل جواز بيعها جزافا لا نقول إذا حمل على هذا فالشفعة بقيته كالطعام المصبر لا بقيمة الشقص وفرض كلام ابن الحاجب في الشفعة بقيمة الشقص والله أعلم (و) أخذ الشفيع الشقص المبسوع مع غيره في صفقة (بما) أي القدر الذي يخصه أي الشقص من الثمن (ان صاحب الشقص) (غيره) في البيع بعد تقويمهما وقسم الثمن على قيمتهما فيهما للإمام مالك الرضى الله تعالى عنه من ابتاع شقصا من دار وعرضها في صفقة واحدة بثمن فالشفعة في الشقص خاصة بخصته من الثمن بقيته من قيمة العرض يوم الصفقة تغيرت الدار لسكناها لم تتغير (ولزم المشتري الباقي) المصاحب للشقص في الصفقة بما يخصه من الثمن في فيها للإمام مالك الرضى الله تعالى عنه وليس للشفيع أخذ العرض ولذلك عليه أن أباه ابن يونس على قول من يرى الشفعة كالاستحقاق فإن كانت قيمة الشقص الجلل فالمبتاع رد العرض على البائع لأنه استحق قبل صفقته وعلى قولهم أنه كبيع مبتدأ فلا رد له بحال (و) إذا بيع الشقص بثمن مؤجل بأجل معلوم فبأخذه الشفيع بمثل ثمنه مؤجلا (إلى أجله) أي عن الشقص (ان أيسر) الشفيع بمثل الثمن (أو) لم يوسره (و) (ضمنه) أي الشفيع ضامن ثقه (ولي) بفتح الميم وكسر اللام مع قيمة الشقص (قوله بما يخصه) صلا لزم (قوله من الثمن) بيان لما (قوله الجلي) أي أكثر الصفقة (قوله أنه) أي الأخذ بالشفعة

أي العمد (قوله القود) بفتح القاف والواو أي القصاص (قوله له) أي القود (قوله ديته) أي جنابة الخطأ (قوله مثلية) أي دنانير وأدراهم (قوله مقومة) أي أبل (قوله على شقص) تنازع فيه تكسح وخالع وصالح (قوله بقيته) أي الشقص (قوله لعوضه) أي الشقص (قوله قيمته) أي الشقص (قوله أخذ) بضم فكسر (قوله فيه) أي الشقص (قوله أخذه) أي الشقص (قوله بقيتها) أي الأبل (قوله في صحة فرض) خبر نظر (قوله على المذهب) صلا فرض (قوله ان اشتراء) أي الشقص (قوله بقيته) أي الحل (قوله من الدنانير) بيان ما (قوله لجواز بيعها جزافا) صلا يحمل الخ (قوله لا نقول) الخ (قوله لا يقال) (قوله بقيته) أي جزاف النقد (قوله وقسم) بفتح فسكون عطف على تقويم (قوله قيمتهما) أي الشقص ومصاحبه (قوله وعرضها) أي الدار المنتقع به فيها (قوله بقيته) أي بنسبة قيمة الشقص (قوله من قيمة العرض) أي من مجموعها

(قوله فهم) بضم الفاء (قوله وطلب) أى الشفيع (قوله فانه) أى الشفيع (قوله ذلك) أى التأخير (قوله يضرب) بضم الية  
(قوله) أى الشفيع (قوله ان كان) أى الشفيع (قوله أوافى) أى الشفيع (قوله الشفيع) بضم الشين (قوله فليس  
عليه) أى المتباع (قوله ان يجعل) ٥٩٠ أى الثمن (قوله ان يمنعه) أى المتباع (قوله من قبضه) أى الثمن من الشفيع (قوله

(٢) وشدا التنية وفهم من قوله الى أجل ان الشفيع لو لم يقم حتى مضى الاجل وطلب تأخير  
الى أجل كالاول فانه لا يجاب ذلك وهو كذلك عند الامام ملك رضى الله تعالى عنه واصلح  
وغيرهما اذا الاول ضرب لهما معا ولطرف ومن وافقه يضرب له أجل كالاول وصوبه ابن يونس  
وابن رشد وفيها اذا كان الثمن لاجل فللشفيع أخذ الثمن الى ذلك الاجل ان كان مليا أوافى  
بضامن (والا) أى وان لم يكن الشفيع مليا ولم يأت بضامن ملي (بجمل) بقضات متعاقبا للشفيع  
(الثمن) للمشفوع منه فيها ان جعل الشفيع الثمن المتباع فليس عليه ان يجعله للبائع وليس  
للبائع ان يمنعه من قبضه وان لم يجعله سقطت شفيعته في كل حال (الا ان يتساويا) أى المشتري  
والشفيع (عدما) بضم فسكون أى فمرا فلا تسقط شفيعته (على المختار) لضمي من الخلاف  
الضمي اختلف اذا كان المشتري والشفيع فقيرين وهو مثل الاول في الفقر وان الشفعة  
له أحسن لانه موسر على النصف الذى يشفع به ومفهوم يتساويا ان كان الشفيع أشد فقرا  
سقطت شفيعته اتفاقا وهو كذلك قاله ابن رشد (ولا تجوز حالة البائع) من اضافة المصدر  
لفعله بعد حذف فاعله والاصل حالة المشتري البائع (به) أى الثمن على الشفيع لانه فسخ  
دين في دين ابن يونس ان قال البائع أنا أرضى ان يبقى مالى على الشفيع فلا يجوز لانه فسخ  
دين على رجل فدين على آخر وشبه في المتع فقال (مكان) بفتح الهمز وسكون النون حرف  
مصدرى مقرون بكاف التشبيه صلته (أخذ) مستحق الشفعة (من) شخص (اجنبى) أى  
غير مستحق للشفعة (مالا يأخذ) الشفيع بالشفعة ويبيع ما يأخذ من دفعه المالك (ويربح)  
الشفيع ما أخذ من الاجنبى مع اخذ منه الثمن بكاه (ثم) اذا وقع ذلك سقطت شفيعته  
فلا يأخذ (بذلك) ويحتمل ان المعنى انه يأخذ من الاجنبى مالا على ان يأخذ بالشفعة لنفسه  
وليس غرض الاجنبى في دفع المالك للشفيع الا ضرر المشتري ويربح الشفيع المالك وبعبارة  
المدونة محتملة لهما أيضا فانه في فيها الامام مالك رضى الله تعالى عنه ومن وجبت له شفعة  
فانه اجنبى فقال خذها بشفعتك ولك مائة دينار واربعك فيها فلا يجوز ويردان وقع ولا يجوز  
له ان يأخذ بشفعته لغيره اه ومع القرينان من باع حظه وشريكه مقلس فقال له رجل اشفع  
واربعك فاخذ واربعه فان علم ذلك بينة لا باقرار الشفيع رد الشقص لمبتاعه ابن سهل فان  
اراد الشفيع الاخذ لنفسه بعد فسخ اخذه لغيره لم يكن له ذلك طوى الاحتمال الاول هو  
المنصوص عليه في جماع القرينين وعليه يقترب قوله ثم لا اخذه اذ هو مفروض في ذلك في كلام  
ابن سهل والاحتمال الثانى يحتاج للتنصيص عليه وان كانت المدونة محتملة له ويحتاج للتنصيص  
على انه لا اخذه فيه اه المساوى الظاهر في هذه الصورة أنه لا تسقط شفيعته فلا يأتى فيها قوله ثم  
لا اخذه وحذف على اخذ فقال (او باع) الشفيع الشقص لاجنبى (قبل اخذه) بالشفعة فقد  
سقطت شفيعته فلا يأخذ بها بعد بيعه في فيها الامام مالك رضى الله تعالى عنه لا يجوز بيعه  
الشقص قبل اخذه اياه بالشفعة لانه من بيع مالى من ذلك وهذا بخلاف تسليمها للمشتري

وان لم يجعله) أى الشفيع  
الثمن (قوله اختلف) بضم  
التاء (قوله وهو) أى  
الشفيع (قوله الاول) أى  
المشتري (قوله) أى  
الشفيع (قوله احسن) أى  
من علمها للبائع (قوله  
لانه) أى الشفيع (قوله  
لانه) أى الاحتمال من المشتري  
على الشفيع وذكره لتدبير  
خبره (قوله على رجل) أى  
المشتري (قوله على آخر)  
أى الشفيع (قوله مع  
أخذه) أى الشفيع (قوله  
منه) أى الاجنبى (قوله انه)  
أى الشفيع (قوله وجبت)  
أى ثبتت (قوله اجنبى) أى  
لاحق له فى الشفعة (قوله  
خذها) أى الحصص المبيعة  
(قوله فيها) أى الحصص (قوله  
ويرد) بضم ففتح (قوله  
القرينان) أى اشهب وابن  
نافع (قوله وشريكه) أى  
البائع الخ حال (قوله) أى  
الشريك (قوله فاخذ) أى  
الشفيع الشقص بالشفعة  
(قوله وأربحه) أى القائل  
الشفيع (قوله فان علم)  
بضم العين (قوله ذلك) أى  
أخذ الشفيع لغيره (قوله  
رد) بضم الراء (قوله ذلك)

أى الاخذ لنفسه (قوله الصورة) أى صورة الاحتمال الثانى (قوله يبعه) أى الشفيع (قوله أخذه)  
أى الشفيع (قوله تسليمها) أى ترك الشفعة  
محفوظا من رواية المصنف اه

(قوله بأخذه) أي الشفيع المال (قوله منه) أي المشتري ٥٩١ (قوله لانه) أي الشفيع (قوله منه)

أي المشتري (قوله وجب)  
أي ثبت (قوله له) أي  
الشفيع (قوله والا) أي  
وان لم يعلم بيع شريكه (قوله  
الشفيع) تغير لفاعل  
يسقط المستتر فيه (قوله به)  
أي اسقاطه (قوله قبله)  
أي الشراء (قوله أسلم) أي  
ترك (قوله أبطل) يضم  
الهمز وكسر الطاء (قوله  
منه) أي الشجر (قوله فيه)  
أي البناء (قوله منه) أي  
البناء (قوله بها) أي الشفعة  
(قوله من الدور الخ) بيان  
ما (قوله من بنا الخ) بيان  
ما (قوله هذه) أي الشفعة  
في شقص الشجر والبناء  
المشترك بارض حبس أو  
معارضة (قوله المتبوع) أي  
الامام (قوله عد) يضم  
العين (قوله اربع) خبر ما  
(قوله الوز) أي الشقص  
(قوله بناء) أي شقصه (قوله  
وغير) أي شقصه (قوله  
لنفس) أي من الأهل  
في دينها ان قطعت خماً  
(قوله تربيع) أي تصير  
المستحقات اربعا (قوله  
في الاحكام) أي الثبوت  
بشاهد وبعين (قوله  
حصرها) أي المستحقات  
(قوله انه) أي مال كل رضى  
الله تعالى عنه (قوله عول)  
بفتحة منقلا (قوله  
عليه) أي الاستحسان تنازع فيه عول وبني

على مال يأخذه منه فذلك جائز لانه لم يبيع منه شقصاً انما باع منه حقاً وجب له ابن يونس  
من باع شقصه الذي يشفع به قبل ان يشفع فلا شفعة له ان كان قد علم بيع شريكه والا فلا  
الشفعة (بخلاف اخذ) الشفيع ما لا من المشتري لاسقاط شفيعه (مال بعده) أي الشراء  
(ليسقط) يضم التنية وكسر القاف الشفيع شفيعه فهو زرق سقط شفيعه ومفهوم بعده  
انه لا يجوز اخذ ما لا قبله وان وقع فلا سقط شفيعه في فيها للامام ما لا يرضى الله تعالى  
عنه واذا اسلم الشفيع الشفعة بعد الشراء على مال أخذه بازوان كان قبل الشراء أبطل ورد  
المال وكان على شفيعه وشبهه بالمقارفي استحقاق أخذه بالشفعة عن تجدد ملكه الا ان  
اختيار اجماعاً وضة فقال (كشقص) مشترك بارض حبس او معارضة للشركاء الفارسيين  
بها فاذ باع أحد الشركاء نصيبه منه فليس ببيع أخذه بالشفعة (و) (كبناء) مشترك (بارض  
حبس أو) بارض شخص (معبر) باع أحد الشركاء نصيبه منه فليس ببيع أخذه بها في  
فيها للامام ما لا يرضى الله تعالى عنه الشفعة فيها لم يقسم بين الشركاء من الدور والارضين  
والفضل والشجر وما يتصل بذلك من بناء أو غروا إذا بني قوم في ارض حبست عليهم ثم مات  
أحدهم فاراد بعض ورثته يبيع نصيبه من البناء فلا خوة بالشفعة فيه استحسنه الامام ما لا  
رضى الله تعالى عنه وقال سمعت فيه بشيئت هذه احدي مسائل الاستحسان الاربعة  
التي استحسنها الامام ما لا يرضى الله تعالى عنه ولم يسبقه احد اليها والثانية الشفعة في الثمار  
والثالثة القصاص بشاهد وعين والرابعة جعل دية اكل الاجام خصاص الابل ونظمها  
بعضهم فقال

وما استحسن المتبوع ان عد اربع • فالاثنان منها صاحب الوز يشفع  
بناءً وشجر والقصاص بشاهد • وانغيلة الاجام لنفس تربيع

ونظمها غ فقال

وقال مالك بالاختصاص • في شفعة الاقتاض والثمار  
والجرح مثل المال في الاحكام • وانفس في اتملة الاجام

ح فان قلت بقيت خامسة ذكرها في المدونة وهي اذا هلك المراء ولها ولد يتيم لا وصي له  
فاوصت بالولد والمال الى رجل فلا يجوز الا اذا كان المال بغير انحوستين دينارا ولا ينزع من  
الوصي استحسنه ما لا يرضى الله تعالى عنه وقد عدها ابن ناجي خمساً في شرح الرسالة فقد كرهه  
فالجواب ان الذي في التوضيح وغيره ان مال الكلام يقل بالاستحسان الا في الاربع ولم يعدوا  
منها هذه ابوالحسن المسائل التي لم يسبق اليها الامام ما لا يرضى الله تعالى عنه اربع فلعل  
هذه الخامسة تسبقها غيرها ج نظمها تبعه ابن ناجي فقط  
وفي وصي الامم بالسير • منها ولأولى للمغير

طى حصرها في هذه الاربعة باعتبار انه لم يسبق اليها ولا سلفه فيها كما يترجم من كلامه  
رضى الله تعالى عنه فلا ياتي ان استحسننا كثيراً حتى قال المتبلى الاستحسان في العلم اغلب  
من القياس وقال الامام ما لا يرضى الله تعالى عنه انه تسعة اعتبار العلم ابن خوري منداد  
عليه عول الامام ما لا يرضى الله تعالى عنه وبني عليه ابو ابراهيم مسائل الا ان غير هذه الاربعة

(قوله الا ان غيره هذه الاربع)

استند الى قول ربي عليه ابوا بالرفع ايها انه لا وجه لعددها اربعا (قوله لم يختلف) بضم الهمزة وفتح اللام (قوله لكن ليس) اي اخذ رب الارض (قوله ظاهرها) اي المدونة (قوله لكن قيدا) اي المدونة (قوله والالا) اي وان لم يعض زمن تعارفيه (قوله بنائه) اي المستعير (قوله وهو) اي التقييد ببعض ما تعار له والحكم بقيمة قائمان لبعض ما تعار له (قوله لانه) اي المستعير (قوله فكان) اي اسقاطه حقه (قوله فيها) اي المدونة (قوله منه) اي الثمر (قوله قسمته) اي الثمر (قوله والاصل) اي الشجر (قوله نشر كانه) اي البائع (قوله فيه) اي الثمر (قوله اوتبع) عطف على تبين (قوله وقال) اي ما لثري (قوله تعالى عنه) (قوله تباع) اي الثمرة (قوله بعده) اي زهوها (قوله قبله) اي زهوها (قوله قبل اباوها) اي مع اصلها (قوله قسمته) اي الثمر (قوله فيها) اي الثمرة (قوله عليها) اي في مقابلة الثمرة (قوله وانما ياخذها) اي الشفيع الثمرة (قوله من جهة الاستحقاق) صلة ياخذواضائفه للبيان

وافق استسائه فيه قول ابقير. واذا تصفت مسائل المذهب ظهر لك ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم (و) ان اعاد شخص ارضه ليقوم يثون او يغيرسون فيها ففعلوا ثم باع احدهم حظه من البناء والشجر (قدم) بضم ف. فكسر مثقلا الشخص (المعير) على شركاء البائع في اخذ الحظ المبيع (ب) قسمة (تقسيمه) بضم النون وانما للمضاد اي البناء والشجر متقوضا (او يثمنه) الذي يبيع به فالتجارة عند ابن الحاجب وسكانها معاوض وغيره تأويل للمدونة (ان) كلن قد مضى زمن (هو) (ما) اي الزمن الذي (تعار) بضم القوقية الارض (الا) اي وان لم يعض ما تعار له (قد) يتقدم المعير في اخذ بقية حصة مال كونه (قائما) او غنه تنه هذا في الاعارة المطلقة كما يقسده قوله زمن ما تعار له واما المقيدة بزمن معلوم ولم ينقص فقال ابن رشد ان باع احدهم حظه قبل انقضاء امد الاعارة على البقاء فليس يكره الشفعة ولا مقال الرب الارض ان باعه على البقاء وان باعه على النقص قدم رب الارض في في الامام مالك رضي الله تعالى عنه اذا بنى رجلا في عرصة رجل باذنه ثم باع احدهم ما حصته من النقص فرب الارض اخذها بالاكل من قيمته مقلوعا ومن الثمن الذي باعه به فان ابي فليس يكره الشفعة للضرر اذ هو اصل الشفعة غ عياض لم يختلف ان رب العرصة مقدم في الاخذ على الشفيع لكن ليس للشفعة بل لرفع الضرر ابو الحسن فظاهر ان علي المعير قيمة البناء مقلوعا وما مضى زمن تعار تلك الارض الى مثله لم لا لكن قيدا النوع وانما اذا مضى زمن تعار فيه والاخذه قيمة بنائه قائما وقال هكذا وقع لحنون ابو الحسن وهو مشكل لانه قد اسقط حقه في بقية المدونة لما اراد الخروج فكان مثل مضى ما تعار الى مثله وقد قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه فيها ومن بنى في عرصة رجل باذنه ثم اراد الخروج منها فليدفع له قيمة النقص او يامر به بقلعه وعطف على المشبه في استحقاق اخذها بالشفعة مشبها آخر فيه فقال معيدا لكاف التشبيه للايضاح (وكثرة) مشتركة باع احد الشريكين فيها نصيبه منها فليس يكره الاخذ بالشفعة في فيها اذا كان بين قوم عرق شجر قد اذهي فباع احدهم حصته منه قبل قسمته والاصل لهم او يديهم في مساواة او جبر فاستحسن الامام مالك رضي الله تعالى عنه نشر كانه فيه الشفعة ما لم تبين قبل قيام الشفيع اوتبع وهي باسطة وقال ما علمت ان احدا قاله قبل ورواه عبد الملك ولم ياخذ به ابن يونس وجه قول عبد الملك الحديث في المقدمات لا فرق في وجوب الشفعة في الثمرة نعمت من اوجبها فيها وهو الامام مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة بين ان تباع دون اصلها بعد زهوها او مع الاصل بعده او قبله بعد اباوها على مذهب ابن القاسم واما ان يبعث قبل اباها فلا شفعة فيها اذ لم يقع عليها حصته من الثمن وانما ياخذها على مذهب ابن القاسم ما لم تجز او تبين من جهة الاستحقاق لامن جهة الاستشفاع (و) (مقتاة) مشتركة (و) باذنيان) وقرع ووطن الباي وكل ماله اصل تجزى ثمره مع بقائه اصله كذا فاذا باع احد الشريكين في شئ عبادا كره نصيبه منه فقيمة الشفعة لشريكه فيه في الباي اذا قلنا بثبوت الشفعة في ثمره التخل فقد روي ابن القاسم عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه ما في الموازية الشفعة في العنب ابن القاسم والقاضي عسدي فيها الشفعة لانه ثمره ولا شفعة في البقول وجه ذلك ان ماله اصل ثابت تجزى ثمره مع بقائه فالشفعة فيه كالشجر وما لم يكن

(قوله وثبتت) أى الشفعة  
 (قوله وشمل) أى كلام  
 المصنف (قوله يبعها) أى  
 الشريكين (قوله الأصل)  
 - فعول يبيع المضاف لفاعلها  
 (قوله ويقاء الأصل) أى  
 مشتركا بينهما عطف على  
 يبعها الأصل (قوله منها)  
 أى الثمرة (قوله ويبيع أحدهما)  
 نصيبه منها بعشراتها  
 أى الشريكين (قوله  
 أياها) أى الثمرة عطف على  
 يبعها (قوله الثمرة) تفسير  
 لفاعل تبيع (قوله بعده)  
 أى التبيع (قوله وهما) أى  
 المشتريان (قوله فيها) أى  
 المدونة (قوله بها) أى  
 الشفعة (قوله يوم شرائها)  
 مع أصلها (تتأخر فيه أوزن  
 وأبرت) (قوله والثمرتان) أى  
 حال (قوله واشترطها) أى  
 الثمرة والافهى للبايع (قوله  
 نصفها) أى النخل (قوله  
 فله) أى المشتق (قوله  
 فذلك) أى الأخذ بالشفعة  
 (قوله وله) أى المشتق  
 (قوله حيث) أى حين  
 الأخذ بالشفعة (قوله بغيره)  
 أى الأصل (قوله لا تخم)  
 أى الثمرة (قوله فان كان)  
 أى الأخذ بالشفعة

كذلك وانما هو ثبت لا يتجنى عنه مع بقاءه فلا شفعة فيه لانه ليس بأصل ثابت أصل ذلك  
 ما ينقل ويحول وقد روى ابن القاسم في العتبية وغيرها الاشفعة في الزرع لانه لا يحل بيعه حتى  
 يبيع وثبتت في الثمرة ان يبع مع أصلها بعد زهوها وقبله بل (ولو) يبع بعد زهوها حال  
 كونها (مفردة) عن أصلها شمل يبعها الأصل ثم يبيع أحدهما حفظه من الثمرة ويقاء  
 الأصل ويبيع أحدهما نصيبه منها ويبيع أحدهما نصيبه منها بعد شرائها أياها وحدها  
 وأخبار يولو إلى قول اصبح ان يبع مفردة فلا شفعة فيها واستحق من الثمرة فقال (الا ان  
 تبيع) الثمرة فلا شفعة فيها وشمل كلامه مسئلتين يبعها قبل يبعها وقيام الشفع ببعده  
 ويبيعها يابسة وهما مالك فيها رضى الله تعالى عنه ابن رشد المراد يبيعها حصول وقت  
 جذها للتبيع ان كانت تبيع او الان كانت لا تبيع ابن عرفة ظاهر الروايات في غيرها  
 الموضع ان يبيعها ارفقاع. نهتهما يبقاها في أصلها الا حضور وقت قطاها فقد يحضر ويكون  
 لبقائها زيادة منفعة كالعنب والرمان عندنا (و) اذا يبيع الأصل مع غرنه ويست قبل  
 اخذ الشفع بالشفعة وقلنا لا ياخذها بها واخذ الأصل وحدها (سط) بضم الحاء  
 المهملة وشدا الطاء المهملة أى اسقط عن الشفع (حصتها) أى الثمرة من غنائم أصلها (ان)  
 كانت (ازهت او ابرت) بضم الهمزة وكسر الموحدة مشددة يوم شرائها مع أصلها لان لها  
 حصته من الثمن ومفهوم الشرط عدم الحاط ان لم تؤبر يومه وهو كذلك في فيها لابن  
 القاسم رحمه الله تعالى اذا ابتاع النخل والثمرتان بوراً أو مزرعة واشترطها المبتاع ثم استحق  
 رجل نصفها فله نصف النخل ونصف الثمرة باستحقاقه وان شاء المشتق الشفعة في النصف الباقي  
 فذلك له وله اخذ الثمرة بالشفعة مع الأصل ما لم يتجدد فبأخذ الأصل بشفعته بجمعه من  
 الثمن بقيته من مجموع قيمته مع قيمة الثمرة يوم الصفقة لانها وقع لها حصته من الثمن (وفيها)  
 أى المدونة أيضاً (أخذها) أى الثمرة بالشفعة (ما لم تبيع او يتجدد) (هل هو) أى ما في  
 الموضعين (خلاف) فخره قال ما لم تبيع ومرة قال ما لم تبيع او يتجدد او وفاق الاول اذا اشتراها  
 مفردة فالشفعة ما لم تبيع فان جذت قبل يبعها ففيها الشفعة والثاني اذا اشتراها مع  
 أصلها فالشفعة فيها ما لم تبيع او يتجدد فان جذت قبل يبعها فلا شفعة فيها في الجواب (تاويلان)  
 غ الاظهر ان يكون معناه في موضع منها اخذها ما لم تبيع وفي موضع آخر منها ما لم يتجدد  
 وكذا هو في الامهات فقال عياض قال بعضهم فرق بين ما اذا اشتراها مع الأصل فقال  
 ياخذها ما لم يتجدد واذا اشتراها وحدها قال الشفعة فيها ما لم تبيع وعلى هذا تناول مذهبه في  
 الكتاب وقال آخرون هو اختلاف من قوله في الوجهين فخره قال فيه ما احتج تبيع ومرة قال  
 حتى يتجدد وظاهر اختصار ابن ابي زمنين وابن ابي زيد وغيرهما التسوية بين هذه الوجوه وان  
 الشفعة فيها ما لم تبيع لكن ابن ابي زمنين قال وفي بعض الروايات فان كان بعد بين الثمرة  
 وجذها فنبه على الخلاف في الرواية بما ذكره لا غيره واما أبو سعيد فانه قال في الموضع  
 الاول ما لم تبيع قبل قيام الشفع وقال في الثاني فان قام بعد بين الثمرة وجذها لم يكن له  
 في الثمرة شفعة ابو الحسن هذه الرواية التي ذكرها عياض عن ابن ابي زمنين فان قلت ما حلت  
 عليه كلام المصنف شكر ارفع قوله أولاً الا ان تبيع ولعله حاذي اختصار ابي سعيد فاشأولما

(قوله لعدم وجودها) أي الثمرة (قوله فيه) أي الأصل (قوله ثم انهي) أي الأصل (قوله الثمرة) تفسير للنائب فاعل أخذت (قوله الثمرة) تفسير للنائب فاعل ابرت (قوله ٥٩٤ وفيها) أي التخل (قوله فكاذرنا) أي من أخذ المستحق لنفسه ملكه والنصف

الآخر بشقته (قوله  
نصف الثمن) ويرجع المبتاع  
على البائع نصف الثمن  
(قوله ويأخذ) أي المستحق  
الشقيع (قوله وعليه) أي  
الشقيع (قوله فيها) أي  
الثمره (قوله حيثئذ) أي  
بعديها (قوله ويأخذ)  
أي المستحق (قوله الاصول)  
أي نصفها (قوله عنه)  
أي المستحق (قوله لها)  
أي الثمرة (قوله لذلك) أي  
الايضاح (قوله وعين) أي ان  
لما دخل بالكاف (قوله  
فيها) أي البئر والعين  
(قوله منها) أي البئر والعين  
(قوله فيه) أي النصيب  
المبيع من البئر والعين  
(قوله فيهما) أي المدونة  
والعتبية (قوله الى انه) أي  
ما فيها (قوله يحمل) صلة  
وفقا (قوله فيهما) أي  
الشريكين (قوله أن لا شفعة  
في بئر) أي ان ينجف من  
(قوله في ذلك) أي المبيع  
سواء كان من الارض  
والعين او من العين وحدها  
(قوله بالقلد) بكسر القاف  
وسكون اللام (قوله وهي)  
أي القلد وانته لتأنيث  
خبره (قوله القدر) أي  
التي تشعب من أسفلها  
وتصلها وتعلق يتقاطر  
ماؤها الى فرائدها

في الموضع الأول بقوله الا ان تيسر ولما في الموضع الثاني بقوله وفيها أخذها ما لم تيسر او تجز  
قلت النسخ على منوال الامهات او وب وجرى مع قوله وهل اختلاف تاويلان البنائي  
الذي يظهر ان المصنف فهم الام على ما اختصره ابو سعيد عليه من ان التأويلين في المذ قبل  
ليس فقط وان ليس بقيت على كل حال فجعل قوله هنا ما لم تيسر او تجز كله موضعاً  
واحداً وماتقدم موضعاً آخر وعليه اقتصر ابو سعيد هنا وغيره وان قال غ السمع على منوال  
الامهات اصوب (وان اشترى) المبتاع (اصلها) أي الثمرة (فقط) أي دون الثمرة لعدم  
وجودها فيه حين الشراء ثم غرر وقام الشقيع (أخذت) بضم فكسر الثمرة مع اصلها  
بالشفعة ان لم تؤبر بل (وان ابرت) بضم فكسر مثقلاً للثمرة قبل قيام الشقيع ما لم تيسر  
او تجز (ورجع) المشتري على الشقيع (بالمؤنة) للثمرة من تأييد وسقي ونحوهما والقول له في  
قدر المؤنة يمينه ما لم يظهر كذبه في من ابتاع فخللاً لا عرفها او فيها ثمر غيره وبم غرر استحق  
رجل نصبة لها واستشفع النصف الآخر فان قام يوم البيع أخذ النصف ملكه والنصف  
الآخر بشقته بنصف الثمن ويرجع المبتاع على البائع بنصف الثمن وان لم يقيم حتى عمل  
المشتري فأبرت وفيها الآن يلزم اوفيه اذ لم ييسر فكاذرنا ويأخذ الأصل بثمره وعليه للمبتاع  
قيمة سقيه وعلاجه فيما استحق واستشفع فان قام بعد بيع الثمرة او جذاها فلا شفعة له فيها  
كبيعها حينئذ يأخذ الاصول بالشفعة بنصف الثمن ولا يحيط عنه للثمرة شيء اذ لم يقع اهل يوم  
البيع حصته من الثمن وعطف على المشبهة في الشفعة مشبهاً آخر فمما عبيدا كاف التشبيه  
لذلك فقال (وكبتر) وعين مشتركة (لم تقسم) بضم فسكون ففتح (ارضها) أي البئر التي  
تسقى بآبارها باع احد الشركاء فيها نصيبه منها ففيه الشفعة (والا) أي وان كانت قد قسمت  
أرضها (فلا) شفعة فيه قاله في المدونة وفي العتبية وفيه الشفعة فذهب الباجي الى ان ما فيها  
خلاف مبنى على الخلاف فيما لا يقسم كالبر والعين والتخله ومعهنون الى انه وفاق يحمل  
ما في المدونة على المتعدة وما في العتبية على المتعددة وابن لبابة الى الوفاق يحمل ما في المدونة  
على بئر لافناها وما في العتبية على بئر لافناها وأشار التوفيقين والخلاف فقال (واولت)  
بضم فكسر مثقلاً أي المدونة (أيضا) أي كما اولت باقية آبارها على ظاهرها ومخالف ما فيها  
في العتبية (بالبئر المتعدة) أي غير المتعددة وغير ذات القناء في فيها وان كان بينهما ارض  
وتخل وله عين فاقسم التخل والارض خاصة ثم باع احدهما نصيبه من العين فلا شفعة  
فيه وهو الذي جاف فيه ما جاء ان لا شفعة في بئر وان لم يقسمها أو باع احدهم حصته من  
العين أو البئر خاصة أو باع حصته من الارض والعين جميعاً ففي ذلك الشفعة ويقسم  
شرب العين بالقلد وهي القدر وقال ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنهم ما في العتبية  
ان الشفعة في الماء الذي يقسمه الورثة بينهم بالاقلام وان لم يكونوا شركاء في الارضين التي تسقى  
بتلك العين والحواط قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه واهل كل قلد يتشاقمون بينهم دون  
اشترائهم ابن رشد ان يسع شقص من البئر مع الأصل أو دونه ولم تقسم الارض ففيه الشفعة  
انما قال وان يسع بعد قسم الارض في المدونة لا شفعة فيه ومع يحيى فيه الشفعة معهنون ليس

هذا باختلاف ومعنى الم. وثقنا بآثار واحدة فلا شفعة فيها لانهم الاتقاسم ومعنى سماع يحيى انها  
 آثار كثيرة تقسيم (لا) شفعة في شقص (عرض) بفتح فسكون فسادا مجمعة مشتركة باعه احد  
 الشر كما فيه ابن جاورث اتفقوا على اسقاط الشفعة في العروض والامتنعة وما اشبه ذلك اذا لم  
 يطلع الشر بلك على الثمن الذي وقف عليه الا بعد انبرام البيع وأما قبل انبرامه فالشر بلك أحق  
 به بالثمن الذي وقف عليه دفع الضرر وليس هذا شفعة لانهم أخذ من يد المشتري وهذا أخذ من  
 يد البائع وهذا حاصل ما ذكره وهو ظاهر ونحوه قول ابن عرفة كل مشترك لا شفعة فيه فباع  
 بعض الشر كاصيبه منه فلن يبق اخذ بالثمن الذي يعطى فيه مالم ينفذ البيع فاذا الباني  
 والله اعلم (و) لاشفعة في فحوم (كاتبه) مشتركة باع بعض الشر كاصيبه منها في ابن  
 عرفة مقتضى كلام ابن شاس ان كاتبه اعبدا فباع أحدهما حظا من كاتبه ان ثم قولان  
 لشر بلك ان يشفع ولم يعرفه وانما في المذهب كون المكاتب احق بالبيع من كاتبه وفي الموطا  
 المكاتب احق بكاتبه عن اشتراها ابن رشد اى بما يعطى فيها مالم ينفذ البيع فيها على رواية ابن  
 القاسم وأما على رواية اشهب نظاها انه احق وان فذيعها وروى مطرف وغيره مثلها  
 (و) لاشفعة في شقص (دين) مشترك باعه بعض الشر كاه في ابن رشد اختلف قول الامام  
 مالك رضي الله تعالى عنه في الشفعة في الكتابة والدين يباعان هل يكون للمكاتب والمدين  
 شفعة في ذلك ابو عرجا في الاثر عن السلف ان المديان احق من مشتري الدين واختلف في  
 هذا أصحاب مالك رضي الله تعالى عنهم واطلاق الشفعة في هذا مجاز (و) لاشفعة له احب  
 (علو على) صاحب (سفل) لاشفعة في (عكسه) اى له احب سفل على صاحب علو اذا باع  
 أحدهما لانهم ما جاران في فحوا ابن القاسم رحمه الله تعالى ومن له علو دار ولا تخسرها فلا  
 شفعة لاحدهما فيما باع الاخر منه ما (و) لاشفعة في شقص (زرع) مشترك باحد الشر بكن  
 فيه وحده بل (ولو) بيع (بارضه) اى معها والشفعة في شقص الارض بما ينوبه من الثمن  
 وسواء بيع بعد يسه أو قبله عند ابن القاسم وفرق بين الزرع مع الارض والزرع مع الشجر بان  
 البائع اذا استوفى الثمرة قبل ابارها لم يجز واذا استوفى الزرع جاز لانه موقوف وان لم يصح بيعه  
 منفردا حيث ذوبان الزرع ليس ولادة والثمرة ولادة في فحوا الامام مالك رضي الله تعالى عنه  
 وأما الزرع المشترك اذا باع احدهم حصته منه بعد يسه فلا شفعة فيه وهو لا يباع حتى ييس  
 ومن ابتاع ارضا من رعاها الا خضر ثم قام شقيق بعد طيبه فانما الشفعة في الارض دون زرع  
 بما ينوبها من الثمن بقيمتها منها مع قيمة الزرع على غرضه يوم الصفقة لانه وقع له حصته منه في  
 الصفقة (و) لاشفعة في شقص (سفل) بفتح الموحدة وسكون القاف كخس وغل مشترك باعه  
 احد الشر كاه فيها لاشفعة في البقول (و) لاشفعة في جز (عرصة) بفتح فسكون فسادا مجمعة  
 اى فسحة بين بيوت الدار السفلى مشتركة باعه بعض الشر كاه قبل قسمة البيوت أو بعد  
 (و) لاشفعة في جز (عمر) بفتح الميمين وشذراء اى محل مرور الدار وهو موطر يقفها المشترك بين  
 الجيران باعه بعض الشر كاه فيه (قسم) بضم فكسر (متبوعه) اى الممر والعرصة وأفراد  
 المتبوعات وأولها ما جاز كور والمتبوع الدار التي يتوصل اليها منه غ ينبت ان يرجع ضمير  
 متبوعه له ما وافرد على ملاحظة ما ذكر في الرسالة لاشفعة في عرصة قد قسمت بيوتها

(قوله وقف) اى العرض  
 (قوله به) اى العرض (قوله  
 فباع) اى اراد ان يبيع  
 (قوله يفتلى) بفتح الطاء  
 (قوله كاتبا) اى الشر بكان  
 (قوله ثم) بفتح المثلثة (قوله  
 المكاتب) اى الرقيق الذي  
 اعتقه سيده على مال  
 موجب (قوله من كاتبه)  
 اى ما (قوله فيما) اى كاتبه  
 (قوله مثلها) اى رواية  
 اشهب (قوله منها) اى  
 ذى العلو وذى السفل  
 بيان الآخر (قوله فيه) اى  
 الزرع (قوله من الثمن)  
 اى ما (قوله فرق) بضم  
 فكسر (قوله بان البائع)  
 صله فرق (قوله وبان الخ)  
 صلف على ان (قوله بقيتها)  
 اى الارض اى بنسبتها  
 (قوله منها) اى قيمة الارض  
 (قوله لانه) اى الزرع (قوله  
 منه) اى الثمن (قوله فيما)  
 اى المدونة (قوله لهما) اى  
 العرصة والممر

(قوله من ساحة الخ) بيان مرافقتها (قوله بالشركة فيما يقسم) صلة يستشفع (قوله لاجل بقاء الشركة فيها) صلة يستشفع  
المقدر بعد لا (قوله فيها) اي الساحة وما بعد (قوله لانها) اي الساحة وما بعد (قوله يتصرف) اي يدخل ويتوصل  
من الساحة (قوله وان كان) اي البائع ٥٩٦ (قوله فيها) اي الساحة (قوله فان باعها) اي الساحة (قوله وان باعه) اي

الغنى ان قسمت يوت الدار دون مرافقتها من ساحة وطريق و يتر وما جل ثم باع احد  
الشركاء حظه من يوتها بمرافقتها التي تقسم فلا يستشفع فيما يقسم بالشركة فيما يقسم ولا في  
الساحة والطريق والبر والمأجل لاجل بقاء الشركة فيها لانها من منفعة ما قسم ومصلحته  
فان باع نصيبه من الساحة والبر والمأجل خاصة كان للشركة ان يردوا بيعه اذا كان البائع  
يتصرف الى البيوت لان في ذلك ضرر باهم وان كان قد اسقط تصرفه فيها وصرف يوتها الى  
مرافق آخر فان باعها من اهل الدار جاز لبقية الشركاء الشفعة على احد القولين في الشفعة  
فيما لا يقسم وان باعه من غير اهل تلك الدار كان لهم رد بيعه لان ضرر الساكن اخف من  
ضرر غير الساكن ولهم ان يجهزوا بيعه ويأخذوا بالشفعة (و) لاشفعة في بعض (حيوان)  
مشارك باعه بعض الشركاء فيه آدمى أو غيره فيها لاشفعة في حيوان (الا) حيوانا (في كحائط)  
مشارك عاملا او معدا للعسل فيه ففي شفعة الشفعة بفعال الشقص الحائط مع عيسى بن  
القاسم من اشترى شقصا من حائط به رقيق يعملون فيه لم يكن للشفع الشفعة الا في الشقص  
ورقيقه لا في أحدهما غ في المقدمان وأما رقيق الحائط والرحا اي حجر الرحا فاما الاختلاف  
في وجوب الشفعة فيهما اذا باع مع الاصل فاذا انفرد المبيع فيهما عن الاصل لم يكن فيهما  
شفعة باتفاق اه وله مثل ذلك في جماع عيسى ابن عرفة هذا خلاف قول الغنى اختلف  
في ربحي الماء و ربحي الدواب اذا بيعت باقتسار ادها أو مع الارض ويختلف على هذا في رقيق  
الحائط ودوابه اذا بيعت مع الاصل او بانفرادها ابن عرفة والرحا يشبهه بالارض من  
الحيوان البليغ عن الموازية لو اقتسما الحائط وباع احدهما حظه من الرقيق والا فلا  
شفعة فيه للاخرا او محمد عن الموازية لو بيع شيء من ذلك على حدة ففيه الشفعة مادام  
الاصل لم يقسم اه وأما الشفعة في نفس دابة بيت الرحي والمعصرة فلم اذكرها فانظر  
ما قلناه الكاف في قول المصنف كحائط السارح لعله ادخل بالكاف حيوان المعصرة والرحا  
والهبة طئي في دلالة الكاف على هذا انظر اذهاب المدة لاشفعة في الرحي ولو بيعت  
مع ارضها ففيها وليس في ربحي الماء شفعة ولا يست من البناء انما هي حجر ملق ولو بيع معها  
الارض أو البيت التي نصبت فيه ففيه الشفعة دون الرحي بخصته وسواء به الماء او الدواب  
اه وانما يمتنى على قول اشهب بالشفعة في الرحي والمعصرة والهبة قصارا هما ان يكونا  
كالرحي وقد قال غ وأما الشفعة في دابة بيت الرحي الخ (و) لاشفعة في (ارث) اي شقص  
موروث لشر يك الملت ابن عرفة نقل غير واحد الاتفاق على نفي الشفعة في الميراث (و) لا  
شفعة في (هبة بلا ثواب) ابن عرفة لاشفعة فيما حدث ملكه بهبة لا ثواب فيها ولا في صدقة  
(والا) اي وان كانت الهبة بثواب (ف) فيها الشفعة (د) عوضه (ه) اي الثواب (بعد) ان  
يأخذ (ه) اي الثواب الواجب من الموهوب له لا قبله لعدم لزوم الملك وجعل ابن عبد السلام  
الحكم به كآخذ في الغنى من وهب شقصا لثواب ففيه الشفعة لانه باع ولكن

نصيبه من الساحة (قوله  
اهم) اي اهل الدار (قوله  
باعه) اي بعض الحيوان  
(قوله فيه) اي الحيوان  
(قوله فيها) اي المدونة  
(قوله فيه) اي الحائط  
(قوله به) اي الحائط  
(قوله فيه) اي الحائط  
(قوله والرحا) عطف على  
دقيق (قوله حجر الرحا)  
اضافته للبيان او من  
اضافة المسمى لاسمه (قوله  
فيهما) اي الرقيق وحجر  
الرحا (قوله يباع) اي الرقيق  
والرحا (قوله له) اي ابن  
رشد (قوله هذا) اي قول  
ابن رشد انما الاختلاف  
الخ (قوله اختلف) بضم  
الهم (قوله يبعث) اي الرحا  
أو الدواب (قوله ويختلف)  
بضم الهم وفتح اللام (قوله  
هذا) اي الاختلاف في  
الرحا والدواب (قوله هذا)  
اي دخول دابة الرحي  
والمعصرة والهبة (قوله  
ففيها) اي المدونة (قوله  
وليست) اي الرحا (قوله  
معها) اي الرحا (قوله ففيه)  
اي المكان او البيت (قوله  
تمشي) اي ادخال حيوان

لا

الرحا والمعصرة والهبة (قوله قصارا هما) اي غاية المعصرة والهبة (قوله فيها) اي الهبة (قوله  
بعوضه) اي مثله ان كان مثله او قيمته ان كان مقوما (قوله به) اي الثواب (قوله لانها) اي هبة الثواب



لاشفعة الابد الثواب فانت الهبة اولم نفت ولا تجب قبيل الثواب وقبل القوت لان  
 الموهوب له بالخيار بين التمسك والرد واختلف في الشفعة بعد القوت وقبل الثواب فقال  
 ابن القاسم لاشفعة له حتى يدفع الثواب او يقضي عليه ويعرف (و) لاشفعة في مبيع بشرط  
 (خيار) لبائع او مشترأ واجنبى لعدم لزومه (الابد مضميه) اى البيع بامضاء من له الخيار  
 او بانقضاء زمنه والشفقة يدمشترية فيها لاشفعة في بيع الخيار والابد مضميه (ووجب) اى  
 ثبتت الشفعة (ل) شخص (مشتري) جزء عقار بشرط (هـ) اى الخيار او لاهى على مشتري باقية  
 بتلا ثانياً مضمي من له الخيار والثراء (ان) كان قد باع (ب) المالك ذماً مثلاً (نصفين) نصفاً  
 (خياراً) ابتداء (ثم) باع نصفها لآخر (ب) باع الموحدة وسكون المنة اى لازم ما منبرما  
 (فامضى) بيع الخيار من له الخيار بناء على انقضاء بيع الخيار وامضاً وتتم فقد تجد ملك  
 مشتري البتل على ملك مشتري الخيار وأما على انه مفضل والامضاء انشاء المبيع وهو المنهور  
 فالشفقة لمشتري البتل لتجد ملك مشتري الخيار عليه في النعمى اذا كانت دار لرجل فباع  
 نصفها من رجل بالخيار ثم باع النصف الآخر من آخر بتلا ثم قبل المشتري الخيار كانت  
 الشفعة عند ابن القاسم لمشتري الخيار على مشتري البتل (و) لاشفعة في شقص عقار مبيع  
 (ببيع قس) لعدم شرطاً او وجود مانع لانه لم ينقل ملكه لمشتريه في كل حال (الا أن يقوت)  
 الشقص يدمشترية بتغير سوق او بدن (ف) فيه الشفعة (بالقيمة) التي لزم المشتري بالقوت  
 في فيها المالك رضى الله تعالى عنه يفسخ البيع الفاسد اذا لم يفت ولا شفقة فيه ولو علم بفساده  
 بعد أخذ الشفيع ففسخ بيع الشفعة والبيع الاول لان الشفيع دخل مدخل المشتري واذا لم  
 يفسخ البيع الاول حتى فأت الشقص وزم المبتاع قيمته يوم قبضه فقيه حيث تذا الشفعة بتلا  
 القيمة ابن الموارئليس للشفيع الاخذ الابد ممرقه القيمة التي لزم المشتري (الا) ان  
 بقيت المشتري الشقص الذي اشتراه من افساداً (ببيع صحجة) فيه الشفعة (بالتن فيه)  
 اى البيع الصحيح ومفهوم صحجة ان البيع الفاسد لا يقوت الاول فيها وان باعها المشتري من  
 غيره صحجة فذلك قوت والشفيع الاخذ بغير البيع الصحيح وبقراء الاولان القيمة وليس  
 للشفيع الاخذ بالبيع الاول الفاسد (و) لاشفعة لاحد الشرى يكون على الآخر مع (تنازع)  
 بينهما (في سبق ملك) لاحدهما على ملك الآخر بان ادعى كل منهما ان ملكه انصبيه من  
 العقار المشترك بينهما سبق ملك الآخر نصيبه منه ولا يثبت لاحدهما في كل حال (الا ان نكل  
 احدهما) عن الحلف على سبق ملكه وحلف الآخر على سبق ملكه فله الشفعة على النا كل  
 وحلفهما أو نكواهما هو ما قبل الاستقناء في ابن شامس اذا تساوى الشريكان لهما كم  
 وادى كل واحد منهما ان شرا لا آخر متأخر وان له الشفعة عليه فالقول قول كل واحد  
 منهما في عصمة ملكه عن الشفعة ان حلفاً أو نكلاً سقط قولهما وان حلف أحدهما دون  
 الآخر قضى لمن حلف بالشفقة على من نكل ابن عرفة لم اعرف هذا الا للغزالي واصل  
 مذهبا توافقاً وهي كاختلاف المتبايعين في قدر الثمن (وسقطت) الشفعة (ان قاسم)  
 الشفيع المشتري في العقار المشترك بينهما في النعمى الشفعة تسقط بسبعة احدها اسقاط  
 الشفيع حقه بالقول بان قال تركت مثلاً الثاني ان يقاسم بمابه الشفعة الثالث ان يعضى

(قوله والشفقة يدمشترية)  
 حال مفهوماً ان انقضى  
 وهو يدمشترية بالشفقة  
 لانقضاء بيعه (قوله أولاً)  
 بشد الواروة مشتري  
 (قوله باقية) اى العقار  
 (قوله ثانياً) مضمي مشتري  
 (قوله بناء على أن بيع الخيار  
 منه قد خ) على وجوب  
 لمشتري الخ (قوله وامضاً)  
 اى يبيع الخيار (قوله  
 واما على انه) اى يبيع  
 الخيار (قوله عليه) اى  
 ملك مشتري البتل (قوله  
 قبل) بكسر الموحدة (قوله  
 لانه) اى البيع الفاسد  
 (قوله ملكه) اى الشقص  
 (قوله الشقص) تفسير  
 افاعل يقوت المستتر فيه  
 (قوله فقيه) اى الشقص  
 (قوله يفسخ) بضم الياء  
 (قوله علم) بضم العين (قوله  
 فسخ) بضم الفاء (قوله  
 فقيه) اى الشقص (قوله  
 حيث تذا) اى حين فوته (قوله  
 من غيره) اى لغيره ملة باع  
 (قوله فذلك) اى البيع  
 الصحيح (قوله نصيبه) مقهول  
 ملك المضاف لقائه (قوله  
 تساوى) اى ساقى كل منهما  
 الآخر وترافعا (قوله  
 عصمة) اى منع (قوله  
 الشفعة) تفسير لفاعل

(قوله من طول) بيان ما عدم (قوله انه) اي الشفيع (قوله تركها) اي الشفعة (قوله من هدم الخ) بيان ما (قوله خروجه)  
 اي الشقص (قوله البذل) اي حلت مشترية (قوله من مساومة) بيان ما (قوله الشقص) مفعول ابتاع المضاف لافاعله (قوله  
 من المبتاع) صلة ابتاع (قوله مساومة) ٥٩٨ اي الشفيع (قوله له) اي المبتاع (قوله فيه) اي الشقص (قوله مسقط)

من طول الامد ما يرى به أنه تركها الرابع ما يحدثه المشتري في الشقص من هدم أو بناء أو  
 غرس الخ من خروجه عن السيد بيع اوهبة او صدقة او رهن السادس ما يكون من  
 الشفيع من مساومة أو مساقاة أو كراه السابع بيع الشفيع النصيب الذي يشفع به (أو  
 اشترى) الشفيع الشقص المشفوع فيه من المشتري ابن شاس ابتاع الشفيع الشقص  
 من المبتاع أو مساومته له فيه مسقط حقه في الشفعة عند ابن القاسم واختلف في بيعه الحصة  
 التي يشفع بها ابن الحاجب تسقط الشفعة بصرح اللفظ وما في معناه كلفا حصة وشراؤه  
 ومساومته (أو ساوم) الشفيع المشتري في الشقص (أو ساقى) اي جعل الشفيع نفسه ساقيا  
 لشقص الحائط المشفوع فيه جز من ثمرته (أو استأجر) الشفيع الشقص المشفوع فيه من  
 مشتريه ق فيما ومساومة الشفيع مشتري شقص شريكه أو مساقاته أو أكثر أو منه يسقط  
 شفيعته عند ابن القاسم (أو باع) الشفيع حصته التي يشفع بها ق ابن المواز لو باع أحد  
 الشريكين بيع تل ولم يأخذ شريكه بالشفعة حتى باع هو أيضا نصيبه من الذي ابتاع من  
 شريكه ولم يبق في الدار شرك أو من غيره فالشفعة ثابتة ولا يطلها بيعه لنصيبه كان ذلك  
 عالما أو جاهلا لأنها قضا من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم وحق وجب له وقال ابن القاسم ان  
 باع وهو لا يعلم فالشفعة له ويكتب عهده على المبتاع وقال اشهب اختلف قول الامام مالك  
 رضى الله تعالى عنه وأحب الى ان لا شفعة له بعد بيعه ابن نونس ونحوه قول ابن المواز قال  
 أبو محمد وهو بين (أو سكت) الشفيع سكتا مضموبا (بهدم أو بناء) من المشتري للشقص  
 المشفوع فيه والشفيع حاضر عالم هذا هو المسقط الرابع في كلام اللغوي المتقدم (أو سكت  
 لشفيع عن طلب الشفعة) شهرين (قد سقط شفيعته) ان كان حضر (الشفيع) المقدم  
 اي شراء الشقص ظاهر سواء كتب شهادته بالشراء في وثيقته أم لا وقيد ابن رشد بسقوطها  
 بسكوته شهرين يكتب شهادته فيها وسيأتي نصه (والا) اي وان لم يحضر الع قد سقطت  
 بسكوته (سنة) غ هذه طريقة ابن رشد قال في رسم البز من معام ابن القاسم تحصيل هذه  
 المسئلة انه ان لم يكتب شهادته وقام بالقرب مثل الشهرين كانت له الشفعة دون بيمين وان لم  
 يقيم الا بعد السبعة أو التسعة أو السنة على ما في المدونة كانت له الشفعة بعد بيمينه أنه لم يترك  
 القيام راضيا بأسقاط حقه وان طال الامر أكثر من السنة لم تكن له شفعة وأما ان كتب  
 شهادته وقام بالقرب العشرة الايام ونحوها كانت له الشفعة بعد بيمينه وان لم يقيم الا بعد  
 شهرين لم تكن له شفعة \* (تنبيه ان الاول) \* علم من كلام ابن رشد ان المعتبر في اسقاط شفعة  
 الساكت شهرين كتب شهادته في رسم الشراء فلو قال المصنف ان كتب شهادته فيه لكان  
 أولى \* (الثاني) \* قبل ابن عبد السلام تحصيل ابن رشد وقال أبو الحسن وابن عرفة قول ابن  
 رشد ان كتب شهادته ولم يقيم الا بعد شهرين فلا شفعة له خلاف ظاهر المدونة لانه لم يجعل فيها

خبر ابتاع وما عطف عليه  
 (قوله حقه) اي الشفيع  
 (قوله يبعه) اي الشفيع  
 (قوله بصرح اللفظ) من  
 اضافة ما كان صفة (قوله  
 لو باع أحد الشريكين) اي  
 نصيبه (قوله هو) اي  
 الشفيع (قوله او من غيره)  
 اي الذي ابتاع من شريكه  
 عطف على من الذي ابتاع  
 من شريكه (قوله فاشفعه)  
 اي الشفيع (قوله بذلك)  
 اي يبيع شريكه صلة عالما  
 (قوله لانها) اي الشفعة  
 (قوله وحق) عطف على  
 قضاء (قوله وجب) اي  
 ثبت (قوله له) اي لشفيع  
 (قوله ان باع) اي الشفيع  
 نصيبه الذي (قوله وهو)  
 اي الشفيع (قوله لا يعلم)  
 اي يبيع شريكه (قوله الى)  
 بشد الباء (قوله بين) بشد  
 المثناة (قوله كتب) اي  
 الشفيع (قوله شهادته)  
 اي الشفيع (قوله بالشراء)  
 صلة شهادة (قوله في وثيقته)  
 اي البيع (قوله بسكون)  
 صلة مسقط (قوله يكتب)  
 شهادته اي الشفيع صلة  
 قيد (قوله فيها) اي وثيقته

صلة كتب (قوله انه) اي الشفيع (قوله علم) بضم العين (قوله شهرين) ظرف الساكت  
 (قوله كتب شهادته) خبر ان (قوله ان كتب شهادته فيه) اي بدل ان حضر (قوله قبل) بكسر الموحدة (قوله خلاف) خبر قول  
 (قوله لانه) اي ابن القاسم (قوله فيها) اي المدونة

لكن كتب شهادته في عقد الشراء تأثيرا اذا قال فيها والشفيع على شفيعته حتى يترك او ياتي من  
 طول الزمان ما يعلم به انه ترك شفيعته واذا علم بالاشتراء فلم يطلب شفيعته سنة فلا يقطع ذلك  
 شفيعته وان كان قد كتب شهادته في الاشتراء ومثله في التوضيح مع انه قطع هنا بقول ابن رشد  
 زاد في عقبه وان كان قد كتب شهادته في الاشتراء ولم ير مالك التسعة اشهر ولا السنة بكثير  
 الا انه اذا تباعد هكذا يحلف ما كان وقوفه تركا لشفيعته ابن الموازي عن الامام مالك رضي الله  
 تعالى عنه يخالف في سبعة اشهر او خمسة ولا يخالف في شهرين واما اذا حضر الشراء او كتب  
 شهادته ثم قام بعد عشرة ايام فاشد ما عليه ان يحلف ما كان ذلك منه تركا لشفيعته وياخذها  
 اه من ابن يونس فانظر مع كلام الشيخ خليل رحمه الله تعالى وشبهه في سقوط الشفعة  
 بسكون الشفع مع سنة فقال (كان علم) الشفع بيع شريكه شفعه (فغاب) الشفع اي سافر  
 من بلد الشفع ثم قدم بعد سنة فلا شفعة له في كل حال (الان يظن) الشفع حال شروعه في  
 السفر (الاروبة) بفتح الهمزة وسكون الواو اي الرجوع من سفره (قبل) تمام (ها) اي السنة  
 (فعميق) بكسر العين المهملة اي منه مائع من الاروبة قبل تمامها فلا تسقط شفيعته (وان  
 كان الشفع حاضر وقت الشراء وسكت مدة ثم قام بدفعته قبل تمام السنة) حلف بالله  
 تعالى ما سكت تاركا لحقه (ان به) ضم العين قيامه من الشراء كسبعة اشهر فان لم يمد  
 فلا يخالف الخط هذا راجع اقوله والاشنة والمعنى اذا قلنا ان الشفعة للحاضر في السنة فانه  
 يحلف اذا كان قيامه بعيدا من العقد وحده البعد في ذلك السنة الاشهر وما بعد هذا قال في  
 التوضيح وهل يخالف اذا لم تسقط شفيعته في السنة فنقل في الكافي عن الامام مالك رضي الله  
 تعالى عنه انه ان قام عند راس السنة فلا يخالف وروى عنه انه يحلف ولو قام بعد جمعة وفي  
 المدونة ولم ير مالك التسعة الاشهر وفي رواية السبعة الاشهر ولا السنة كثيرا اي فاطعا  
 لحقه في الشفعة الا انه ان تباعد هكذا يخالف ما كان وقوفه تركا لشفيعته وفي الموازية عن الامام  
 مالك رضي الله تعالى عنه يخالف في سبعة اشهر او خمسة لاشهرين ابن العطار وابن الهندي  
 وغيرهم من الموثقين ظاهر المدونة انه لا يخالف في السنة واذا قلنا ان الحاضر اذا قام بعد  
 البعد في السنة يخالف قولي اذا علم وغاب وكان يظن الاروبة قبل السنة فعميق فكلما له الشفعة  
 بعد السنة فانه يحلف انه لم يسقط شفيعته ولا يصح ان يكون قوله وحلف ان يمد راجعا الى  
 قوله الا ان يظن الاروبة قبلها فعميق لانه يصير قوله ان يمد لانه علم طق قوله اذا  
 كان قيامه بعيدا من العقد يقتضي ان السنة تعتبر من حين العقد وصرح غيره بانهم من حين  
 علمه وبه قرر عجب وهو ظاهر قول ابن رشد اختلف في الحد الذي تنقطع به شفعة الحاضر  
 بمجرد السكون بعد العلم بالبيع على اربعة اقوال احدها سنة والحاصل ان المصنف ركب في  
 هذا الحصل فجري على مذهب المدونة تارة وعلى غير تارة فقوله والافسنة علم انه خلاف  
 مذهب المدونة وكذا قوله وشهرين ان حضر العقد وقوله الا ان يظن الاروبة الحاضر قول  
 المدونة ونهها في الاول اذا علم بالاشتراء ولم يطلب شفيعته سنة فلا يقطع ذلك شفيعته وان كان قد  
 كتب شهادته في الاشتراء اه ولا بد من تقييد قوله وشهرين بكتابة شهادته كما هو نص ابن رشد  
 الذي تبعه وان كان خلاف المدونة (وهذا) بضم فكسر مثقلا الشفع الحاضر (ان انكر)

(قوله واذا علم) اي الشفع

(قوله ذلك) اي سكونه سنة

(قوله وان كان قد كتب

شهادته في الاشتراء) مبالغة

في عدم سقوطها بسكونه

سنة (قوله مع انه) اي خليا

(قوله هنا) اي هذا المختصر

(قوله الا انه) اي الشان

(قوله اذا تباعد) اي سكونه

(قوله هكذا) اي سنة (قوله

الشفيع) تفسير لفاعل علم

المستتر فيه (قوله الشفع)

تفسير لفاعل يظن (قوله

هذا) اي وحلف ان يمد

(قوله عند راس السنة)

فاولي ان قام قبلها (قوله

وروى) بضم الراء (قوله

عنه) اي مالك رضي الله

تعالى عنه (قوله وقوفه)

اي سكونه (قوله ركب)

بفتحات مثقلا اي لاق

كذلك (قوله علم) بضم

العين (قوله وان كان خلاف

المدونة) حال (قوله الشفع)

نائب فاعل صدق

(قوله لموافقته الاصل) اي عدم العلم به تصديقه في انكاره العلم (قوله يقبل) بضم فسكون ففتح (قوله بذلك) اي السبع (قوله فباعه) اي شريكه الشقص ٦٠٠ (قوله وهو) اي الشقيع (قوله به) اي الشراء (قوله ولو كان) اي غير العالم

قوله ينظر) بضم فسكون  
 ففتح اى الشفيع (قوله  
 مجهول) بضم فسكون ففتح  
 (قوله اصل البيع) اضافته  
 للبيان (قوله يرى) بضم  
 الياء (قوله فالتقوم) بضم  
 ففتح مثقلا (قوله من غمها)  
 بيان ما (قوله فياخذها)  
 اى الشفيع الارض (قوله  
 به) اى ما قومت به (قوله  
 من الطول والسنين)  
 بيان ما مقدم (قوله فيها)  
 اى السنين (قوله ان كان)  
 اى الشفيع (قوله فاعمة)  
 اى ثابتة (قوله ثم ياخذ)  
 اى الشفيع الشقص  
 (قوله فان تكل) اى للمبتاع  
 (قوله اخذ) اى الشقص  
 (قوله الشفيع) تفسير  
 لفاعل اسقط (قوله اخبر)  
 بضم الهمز (قوله من كثرة  
 الثمن) بيان ما (قوله فسلم)  
 بضم مثقلا اى ترك  
 شفيعه (قوله انه) اى الثمن  
 (قوله دونه) اى ما اخبر به  
 (قوله فله) اى الشفيع  
 (قوله ويحلف) اى الشفيع  
 (قوله انه) اى المشتري  
 (قوله فى الاولى) بضم  
 الهمز (قوله اراده) اى  
 تسليم النصف (قوله به)  
 بالضم عند حذف المضاف

المسألة ونية معناه صلة فاعلة أي بعد اخذ (قوله فاعلة) أي موجود (قوله انه) أي لمبتاع (قوله لارتفاع) أو  
الشركة) أي باخذ (قوله هي) يشد المير (قوله فسلات) بضم السين مثله لا مضموم التاء أي تركت الاخذ بالشفعة (قوله هو)

أى المشتري ( قوله لعود الضمير الخ ) علة يغلب على الظن الخ ( قوله عليه ) أى المشتري اسم فاعل ( قوله له ) أى الشفيع ( قوله )  
 ابتاعه ) أى الشخص ( قوله أنه ) أى فلانا ( قوله ابتاعه ) أى الشخص ٦٠١ ( قوله له ) أى الشفيع ( قوله حصتها ) أى

المبتاعين ( قوله ولا يلزمه )  
 أى الشفيع ( قوله أنه )  
 أى الشفيع ( قوله على )  
 بشد الباء ( قوله ولو سلم )  
 بفحات منقلا ( قوله من )  
 أب الخ ) بيان من ( قوله  
 شفعة ) مقبول سلم ( قوله  
 لزمه ) أى الصبي ( قوله  
 ذلك ) أى التسليم ( قوله  
 ولا قيام له ) أى الصبي  
 ( قوله ولو كان له ) أى  
 الصبي ( قوله من اخذوا  
 ترك ) بيان الامر ( قوله لم  
 يكن له ) أى الصبي ( قوله  
 ترك ) بضم فكسر ( قوله  
 أخذ ) بضم فكسر ( قوله  
 بين ) أى الصبي ( قوله من  
 كان ) فاعل قصد ( قوله  
 ذلك ) أى الأخذ ( قوله  
 وباع ) أى الولي ( قوله الولي )  
 نفسه ( قوله فاعل شفع ) ( قوله  
 فيما باعه ) صلة شفع ( قوله  
 فيه ) أى الأخذ ( قوله له )  
 أى الوصى ( قوله له ) أى  
 الوصى ( قوله مهمم ) أى  
 الايتام ( قوله لخل ) أى  
 الوصى ( قوله إلى ) بشد  
 الباء ( قوله فينظر ) أى  
 الامام ( قوله فان كان ) أى  
 الأخذ بالشفعة ( قوله ان  
 كان ) أى الاب أو الوصى  
 ( قوله بينهما ) أى الاب

أو فى المشتري أو المشتري بلقطين الأول اسم مفعول والثاني اسم فاعل لعود الضمير من قوله  
 بعده أو انقراده عليه ولعل الناسخ من المبيضة ظن التكرار فاسقط احد اللقطين ( أو ) اسقط  
 لكذب ( بانقراده ) أى المشتري ثم ظهر تعدده فلا تسقط شفعته ق فيما لا ينال القامم ان  
 قيل له ابتاعه فلان سلم ثم ظهر أنه ابتاعه مع آخره له القيام وأخذ حصتها ولا يلزمه التسليم  
 للواحد ابن المواز لانه يقول انى ان اخذت حصته من لم اسلم له فقط بعض الشفيع على وامل  
 بعضه يضيق لقلته ( أو اسقط وصى أو أب ) شفعة ثبتت لمجوره ( بلا نظر ) أى مصلحة ونفع  
 للمجور بان كان النظر الأخذ بها فإذا رشد المجور فلا الأخذ بها ومفهوم بلا نظر انها مالو  
 أسقطا النظر سقطت وهو كذلك ق فيما لا مال ما لا يرضى الله تعالى عنه والصغير الشفعة  
 يقوم بها أبوه أو وصيه فان لم يكونا فالامام ينظر له وان لم يكن له أب ولا وصى وهو بموجب  
 لاسطمان فيه فهو على شفعته اذا بلغ ولو سلم من ذكر نامن أب أو وصى أو سلطان شفعة الصبي  
 لزمه ذلك ولا قيام له ان كبر ولو كان له أب فلم يأخذ به بالشفعة ولم يترك حتى بلغ الصبي وقد  
 مضى لذلك عشر سنين فلا شفعة للصبي لان والده بمنزلة ان مات واختلاف قول اشهب في  
 سكوت الوصى مدة تنقطع في مثلها الشفعة الغنى اذا وجبت الشفعة للصغير فالامر فيها  
 لولييه من أب أو وصى أو ما حكم من اخذ أو ترك فان رشد الصبي بعد ذلك لم يكن له اخذ ما ترك  
 ولا ترك ما اخذ الا ان يبين ان اخذ لم يكن من حسن النظر لغلاء ولانه قصد المحاباة من كان  
 اشترى فالصبي اذا رشد تنقض ذلك ( و ) ان كان عقار مشترى كابن ولى ومجوره او بين ومجورين  
 لولى وباع شقص مجوره أو أحد مجور به لمصلحة ( شفع ) الولي ( لنفسه ) فيما باعه على مجوره  
 لمصلحة ( أو ) شفع الولي ( لغيره ) مجور للولى البائع فيما باعه على يقيم آخر مجوره أيضا ق  
 عبد المالك اذا باع الوصى شقفا لحد الايتام فلا الأخذ بالشفعة لباقيهم لا يدخل فيه من يبيع  
 عليه ولا يحج على الوصى بانه بائع لانه باع على غيره مجد ولو كان له مهم شقص لخل في تلك  
 الشفعة والرفع للامام احب الى فينظر فان كان خير اليتيم امضاء الخط يعنى ان الاب أو الوصى  
 اذا باع شقص من فى ولايته فان له ان يأخذ بالشفعة لنفسه ان كان شريكه أو يأخذ باليتيم  
 آخر في حجره مشاركتيه قال فى المدونة من وكل رجلا يبيع له شقفا أو يشتريه والوكيل شفيعه  
 ففعل لم يقطع ذلك شفيعته ابو الحسن فعلى ما فى الكتاب اذا باع الاب شقص ابنه من دار بينهما  
 فان الشفعة له وكذلك الوصى ونص على ذلك الغنى فقال اذا كانت دار بين رجل وولده فباع  
 الاب نصيب نفسه فله ان يشفع فيه لولده وان باع نصيب ولده فله ان يشفع فيه لنفسه وكذلك  
 الوصى اذا كان شريكا لمجوره ان باع نصيب نفسه فله أخذه بالشفعة لمجوره وان باع نصيب  
 مجوره فله ان يشفع فيه لنفسه الا ان هذا بعد ان يرفع الى الامام ليرفع عن نفسه يثبته  
 ببيع نصيب مجوره بخص ليشفع فيه لنفسه او يبيع نصيبه بغلاء ليأخذه لمجوره بمواطاة  
 مع مبتاعه فان فعل من غير رفع ليرفع له فان رآه سدا امضاء والارده والاب والوصى فى  
 هذا سواء وقال ابن زرب أر بعة يبيعهم اسقاط لشفعتهم الاب يبيع حصته ابنه الصغير من دار

وابنه ( قوله له ) أى الاب ( قوله هذا ) أى أو أنكر المشتري وحلف وأقر به بالعه

مشاركة بينهما والوصى يبيع حصته بحجوره واحدا المتفاوضين والوكيل على بيع شقص هو  
شعبه فهو لاه لا شفعة لهم لان البيع تسليم بخلاف الشراء وقيل في الوكيل لا شفعة له  
وهذا خلاف ما فيها الا في احد المتفاوضين لانه قال فيما يأتي ليس لاحد المتفاوضين شفعة فيما  
باع الا نخر وعطف على ما لا شفعة فيه فقال (او) ادعى مالك شقص عقار آت به باعه لفلان  
(وانكر المشتري) اى المدعى عليه الشراء (وحلف) المدعى عليه بالله الذى لا اله الا هو انه لم  
يشتر فلا شفعة لشريك المدعى في ذلك الشقص (و) لو (أقر به) اى البيع (باتعه) اى مدعى  
بيع الشقص اذ لم يثبت البيع فلم يتجدد ملك المدعى عليه على الشقص ق اهل هذا كان  
مخرجا قبل وشفع لنفسه فالحقه التامخ بعد فيها الابن القاسم اذا انكر المشتري الشراء  
وادعاء البائع قصا لقاوتها فليس للشفيع ان يأخذ بالشفعة باقرار البائع لان عهدته  
على المشتري واذا لم يثبت للمشتري شراء فلا شفعة للشفيع (و) ان تعدد الشفعة (وهى) اى  
الشفعة بمعنى المشفوع فيه تنقسم بين الشركاء الشفعة (على) قدر الانصبا (المشفوع  
بها على المشهور لا على عدد رؤسهم ق فيها للإمام ما للرضى الله تعالى عنه القضاء في الشفعة  
اذا وجبت للشركاء قسمتها بينهم على قدر انصباهم لا على عددهم اشبه لاننا انما وجبت  
لشركتهم لاعددهم فيجب تقاضيلهم فيها بحسب تفاضلهم في اصل الشركة فاو كان العقار  
مشاركين ثلاثة لاجدهم النصف والثاني الثلث والثالث السدس فان باع صاحب السدس  
قسم على خمسة لصاحب النصف ثلاثة ولذى الثلث اثنين وان باع صاحب الثلث قسم على  
اربعة لصاحب النصف ثلاثة ولذى السدس واحد وان باع صاحب النصف قسم على ثلاثة  
لذى الثلث اثنين ولذى السدس واحد (و) اذا كان مشتري الشقص أحدا الشفعة (ترك)  
بضم فكسر (لشريك) المشتري (حصته) من الشقص الذى اشتراه الذى يشفع فيها لو يبيع لغيره  
فان اشترى ذو السدس النصف ترك له ثلثه وأخذ ذو الثلث ثلثيه وان اشترى ذو الثلث ترك له  
ثلثاه وأخذ ذو السدس ثلثه وان اشترى ذو النصف السدس ترك له ثلاثة أخماسه وأخذ ذو  
الثلث خمسة وان اشترى ذو الثلث ترك له خمسة وأخذ ذو النصف ثلاثة أخماسه وان اشترى  
ذو النصف الثلث ترك له ثلاثة ارباعه وأخذ ذو السدس ربعه وان اشترى ذو السدس ترك له  
ربعه وأخذ ذو النصف ثلاثة ارباعه ق فيها للإمام ما للرضى الله تعالى عنه وان كان للمبتاع  
سهم متقدم خاص بهم به وفي الجواهر اذا باع بعض حصته فلا يدخل البائع مع شريكه في الشفعة  
لانه رغب في البيع ورضي بتجدد ملك المشتري وكذا لو باعه السلطان لقضاء دين عليه وهو غائب  
لانه وكيله ابو محمد لو باع بعض شقصه ثم باعه المشتري لثالث فله الشفعة لانه يبيع فان فعله يرضى  
بالمشتري الاول دون الثانى فأقدم في الذخيرة (وطواب) بضم الطاء المهملة وكسر اللام الشفيع  
(بالأخذ) بالشفعة أو تركه (بعد اشتراؤه) اى الشقص لتضرر المشتري بترك التصرف فيما  
اشترى حتى يأخذ الشفيع أو يترك في النعمى للمشتري وقف الشفيع على الأخذ والترك  
فان أبي جبره الحاكم وفيها قلت فن أراد الأخذ بالشفعة ولم يحضره الثمن أيتلوم له قال قال الإمام  
ما للرضى الله تعالى عنه رأيت القضاة عندنا يؤثرون الأخذ بالشفعة في القدر يومين  
والثلاثة ورأيتهم حسنا ومذهباى ابن المواز انما يؤخر هكذا اذا أخذ شفته فما اذا أوقفه

(قوله مخرجا) بضم مخ  
مقتلا (قوله قسمتها) خبر  
القضاء (قوله قسم) بضم  
فكسر اى السدس (قوله  
ثلثه) اى النصف (قوله  
وان اشترى) اى النصف  
(قوله ثلثاه) اى النصف  
(قوله أخماسه) اى السدس  
(قوله وان اشترى) اى  
السدس (قوله ربعه) اى  
السدس (قوله فله) اى  
البائع الاول (قوله فله)  
اى البائع الاول (قوله  
الشفيع) تفسير لنا تب  
فاعل طواب (قوله فان ابى)  
أى الشفيع الأخذ والترك  
(قوله قلت) بضم ناء المتكلم  
معنون (قوله قال) اى ابن  
القاسم (قوله الأخذ) بضم  
الهمزة وكسر الطاء المهملة  
(قوله ورأيتهم) أى تأخير  
اليومين والثلاثة

(قوله له) أي الشفيع (قوله لانه) أي الشفيع (قوله بعد) بالضم (قوله ذلك) أي نقض الهبة أو الصدقة (قوله له)  
أي الشقص (قوله فقام) أي المشتري (قوله الشريك) أي ٦٠٣ شريك الغائب وهو البائع (قوله

واخذه) أي الشقص  
المبيع (قوله فقامه)  
يقضت منقلا (قوله  
لان لم يرض) أي الواهب  
(قوله فهو) أي نصف  
عنها (قوله له) أي الشفيع  
(قوله به) أي الشقص  
(قوله بذلك) أي بعد  
الهزم وكسر الخاء أي  
الشقص (قوله بتسليم  
التمن) أي للمشتري (قوله  
وان لم يرض المشتري) أي  
يقضه منه (قوله الاشهاد)  
أي على الاخذ (قوله تسع)  
أي ابن شاس (قوله لظنه)  
أي ابن شاس (قوله  
موافقته) أي كلام الغزالي  
(قوله وهذا) أي نقل  
كلام من مذهب المذهب  
آخر (قوله هذا) أي ومالك  
بحكم (قوله عن أو اشهاد  
بالاخذ) (قوله والنظر) أي  
التكلم فيه (قوله  
اطراف) خبر النظر (قوله  
بذلك) أي الشقص (قوله  
له) أي الشفيع (قوله  
وبقوله) أي الشفيع  
(قوله يلزمه) أي الاخذ  
الشفيع (قوله ان كان)  
أي الشفيع (قوله وان لم  
يعلم) أي الشفيع (قوله  
به) أي قدر التمن (قوله لم  
يلزمه) أي الاخذ الشفيع  
(قوله وبذلك) أي الشقص

الامام فقال أنروني اليومين والثلاثة لا تنظر في ذلك فليس ذلك له ويقال له بل خذ شفيعك  
الا في مقامك والافلا شفيعك وقاله أشهب ومطرف وقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه  
في رواية ابن عبد الحكم يؤخره السلطان اليومين والثلاثة ليستشير وينظر اه من ابن يونس  
(لا) بطلب الشفيع بالاحذ أو الترتل (قوله) أي اشتراء الشقص (و) ان طوب قبله فأسقط  
شفيعته (لم يلزمه) أي الشفيع (اسقاط) لانه اسقط حقا قبل وجوبه له في الامام مالك رضي  
الله تعالى عنه اذا قال الشفيع للمبتاع اشتريه فسد لك الشفعة واشهد بذلك في القيام بعد  
الشراء لانه لم يلزمه بالبعد ابن يونس ولا من وهب بالايك لم تصح هبته ابن رشد لهذا  
نظائر منها اسقاط المايحة قبل حصولها واليمين في دعوى القضاء واذن الزوج في التزوج عليها  
ونظائر في البيت وهبته منه ورد الموصى له الوصية في حياة الموصى وحده القذف قبله والرد  
بالعيب قبل ثبوته (و) ان وقف المشتري الشقص قبل قيام الشفيع (قوله) أي الشفيع الاخذ  
(و) (نقض وقف) وشبه في جواز النقص فقال (كهيبة صدقة) من المشتري في الشقص قبل  
قيام شفيعه فله ذلك واخذه بالشفعة (والتمن) الذي يدفعه الشفيع في الشقص الموهوب  
او المتصدق به يكون (المعطاء) أي الموهوب له او المتصدق عليه (ان) كان (علم) الواهب  
او المتصدق حين الهبة او الصدقة (شفيعه) أي الشقص له خوله على هبة التمن في فيها للامام  
مالك رضي الله تعالى عنه من اشترى شقصا من دار له شفيع غائب فقام الشريك ثم جاء  
الشفيع فله نقض القسم واخذه ولو لم يخ فيه المشتري بعد القسم مسجد افلا شفيع اخذه  
وهدم المسجد ولو وهب المبتاع ما اشترى من الدار او تصدق به كان للشفيع اذا قدم نقض ذلك  
والتمن للموهوب او المتصدق عليه لان الواهب علم ان له شفيعا فكانه وهبه التمن بخلاف  
الاستحقاق ابن الموار وقال اشهب رحمه الله تعالى التمن للواهب او المتصدق به كالاتحقاق  
وهذا احب النسا وقاله خنزون (لان) لم يعلم شفيعه بان (وهب دارا) بعد شرائها (فاستحق)  
بضم المنة وكسر الخاء المهملة (انصفها) أي الدار مثلا فرجع المشتري الواهب على بائعها  
بنصف منها فهو للواهب وللمستحق اخذ النصف الاثر بالشفعة وعنه للواهب أيضا لعدم علم  
شفيعه في فيما من اشترى دارا فوهبها لرجل ثم استحق رجل نصفها واخذها فيها بالشفعة فنقض  
النصف المستحق للواهب بخلاف من وهب شقصا ابتاعه وهو يعلم ان له شفيعا فهذا غنمه  
للموهوب له اذا اخذه الشفيع (وملك) الشفيع الشقص (بسبب) (حكم) من حاكمه به  
(أو دفع عن) للمشتري ولم يرض به (أو اشهاد بالاحذ) للشقص بالشفعة في ابن شاس بذلك  
الاخذ بتسليم التمن وان لم يرض المشتري ويقض القاضى بالشفعة عند الطاب وبمجرد  
الاشهاد ابن عرفة تسع في هذا الغزالي اظنه موافقة المذهب وهذا دون بيان لا ينبغي غ  
اصل هذا قول ابن شاس مانعه الباب الثالث في كيفية الاخذ والنظر في اطراف الاول فيها  
بذلك وبذلك بتسليم التمن وان لم يرض المشتري ويقض القاضى بالشفعة عند الطلب وبمجرد  
الاشهاد على الاخذ وبقوله اخذت وتملكت ثم يلزمه ان كان علم بخذ التمن وان لم يعلم به لم  
يلزمه فقال ابن الحاجب في اختصاره وبذلك بتسليم او بالاشهاد او بالقضاء فقال ابن عبد السلام

(قوله انه) أى الشفيع (قوله يات) أى الشفيع (قوله به) أى الثمن (قوله بها) أى الذات المبيعة (قوله وقال) أى ابن المواز  
(قوله انه) أى الشفيع (قوله بعد اخذه) أى الشفيع الشقص بالشفعة (قوله فآخر) بضم فكسر مثقلا (قوله ثم بداه) أى  
أى الشفيع علم الاخذ بالشفعة (قوله يقيه) أى الشفيع من اخذ الشقص بالشفعة (قوله بما قدمناه عن العتية) أى  
من انه ان لم يكن للشفيع مال يباع حظه الذى استشفع فيه وحظه الاول الذى استشفع به حتى يتم للمشتري جميع ثمنه (قوله  
بوقعه) أى الشفيع (قوله فيقول) أى الشفيع (قوله ملك الشفيع) نائب فاعل يباح (قوله فذلك) أى بيع ملك الشفيع  
(قوله وان أحب) أى المشتري ٦٠٤ (قوله ذلك) أى اخذ الشقص (قوله أنا آخذ) بدل الهمز وضم الخاء (قوله ولا يقول أنا

يعنى ان الشفعة يملكها الشفيع باحد هذه الوجوه الثلاثة ومراعاة الاشهاد بصحرة المشتري  
والا فلا معنى له ويصح ان يفسر هذا الموضع بما نقل ابن يونس عن ابن المواز انه اذا اخذ  
السلطان بثلث الشقص البومين والثلاثة ولم يأت به الى ذلك الاجل فالمشتري احق بها وقال  
عن اشهب وابن القاسم في العتية انه اذا طلب التأخير به بداخذه فآخر ثم بداه الى المشتري  
ان يقبله فالأخذ قد لزم الشفيع فان لم يكن له مال يبيع حظه الذى استشفع فيه وحظه الاول  
الذى استشفع به حتى يتم للمشتري جميع حقه ولا اقالة له الا برضا المشتري وقال ابن رشد  
في سماع يحيى اذا اوقف الامام الشفيع فلا يخلو من ثلاثة اوجه احدها ان يقول اخذت  
والمشتري وانا قد سلمت فيوجه الامام في دفع المال للمشتري فلا ياتي به فليس لاحدهما ان  
يرجع عما التزمه ويحكم على الشفيع بما قدمناه عن العتية والوجه الثاني ان يوقعه الامام  
فيقول اخذت ويسكت المشتري ويوجه في الثمن فلا ياتي به فهذا ان طلب المشتري ان يباع  
له في الثمن ملك الشفيع فذلك له وان أحب أن ياخذ شقصه كان له ذلك ولا خيار للشفيع على  
المشتري والثالث ان يقول الشفيع انا آخذ ولا يقول أنا آخذ ولا يقول اخذت فيوجه الامام  
في الثمن فاختلف فيه اذ المليات به فقبل يرجع الشقص الى المشتري الآن يتفق على امضائه  
للشفيع واتباعه بثمنه وقيل ان اراد المشتري ان يلزم الشفيع الاخذ كان له ذلك ويبيع ماله  
في الثمن وان اراد الشفيع ان يرد الشقص لم يمكن له ذلك وهذا قول ابن القاسم واشهب  
والاول آيين اه ابن عرفة لم اعلم هذا المعنى الذى قال ابن شاس لاحد من اهل المذهب وتبع  
فيه وجيز الغزالي على عادته في اضافة كلام الغزالي للمذهب لظنه موافقة اياه وهذا دون  
بيان لا ينبغي وظاهر كلامهم ان المملوك باحد هذه الوجوه هو نفس الاخذ بالشفعة لانفس  
الشقص وروايات المذهب واضحة بخلافه وان ملك الاخذ نفسه انما هو بثبوت ملك الشفيع  
لشخص شائع من ربيع واشترائه غير شقص آخر فهذا هو الموجب لاستحقاقه الاخذ ولا يكلفه  
القاضي اذا طلب منه الحكم له بالاخذ اثبات ذلك ابن فتوح والمتبلى وغيرهما واللفظ لابن  
فتوح واذا طلب الشفيع المبتاع بالشفعة عند السلطان فلا يقضى له بها حتى ثبت عنده  
البيع والشركة أو يحضر البائع ويثبت عينه عنده ويقر للشفيع بالبيع والشركة ويقر

آخذ) بدل الهمز وكسر  
الخاء (قوله فاختلف) بضم  
الخاء (قوله به) أى الثمن  
(قوله يتفقا) أى المشتري  
والشفيع (قوله على  
امضائه) أى الشقص  
(قوله يلزم) بضم الياء  
وكسر الزاى (قوله ذلك)  
أى الزام الشفيع الاخذ  
(قوله ماله) أى الشفيع  
نائب فاعل يباع (قوله  
يرد) بضم ففتح (قوله ذلك)  
أى رد الشقص (قوله  
هذا المعنى) أى ملك  
الشفيع الشقص يحكم  
الخ (قوله وتبع) أى ابن  
شاس (قوله فيه) أى هذا  
المعنى (قوله عادته) أى  
ابن شاس (قوله لظنه) أى  
ابن شاس (قوله موافقة)  
أى كلام الغزالي (قوله  
اياه) أى المذهب (قوله  
وهذا) أى ذكر ابن شاس  
كلام الغزالي في كتابه

المؤلف على مذهب مالك (قوله كلامهم) أى اهل المذهب (قوله الوجوه) أى الحكم أو الدفع المبتاع  
أو الاشهاد (قوله هو نفس الاخذ) خبر ان (قوله بخلافه) أى ظاهر كلامهم (قوله الموجب) يكسر الجيم (قوله ولذا) أى كون  
موجب اخذهما ككسرها شائع من ربيع واشترائه غير آخر منه (قوله يكلفه) أى يلزم الشفيع (قوله اذا طالب) أى  
الشفيع (قوله منه) أى القاضي (قوله اثبات) مفعول يكلف (قوله ذلك) أى ملكه شقص الربيع واشترائه غير آخر منه  
(قوله فلا يقضى) أى السلطان (قوله له) أى الشفيع (قوله بها) أى الشفعة (قوله يثبت) أى الشفيع (قوله عنده) أى  
السلطان (قوله عينه) أى البائع (قوله ويقر) أى البائع



(قوله عينه) أى المتباع (قوله فيقضى) أى السلطان (قوله عليه) أى المتباع (قوله الاعيان المذكورين) أى عين البائع وعين المشتري وعين الشفيع (قوله ثم رجع) أى الشفيع عن الاخذ (قوله فان كان) أى الشفيع (قوله لزمه) أى الاخذ الشفيع (قوله وان لم يعلم) أى الشفيع (قوله به) أى الثمن (قوله فله) أى الشفيع (قوله يرجع) أى عن الاخذ (قوله نسر) أى في ضيقه (قوله الامور الثلاثة) أى الحكم او الدفع او الاشهاد (قوله وقد ذكر) أى خليل (قوله في هذا المختصر) أى الحاضر الذى نحن مشغولون بخدمته (قوله وجوه ابن رشد الثلاثة) بقوله ولزم ان اخذ ٦٠٥ وعرف الثمن الى والاسقطت (قوله ثم

قال) أى طنى (قوله هذا) أى انبان تعقب ابن عرفة على تقرير ابن عبد السلام (قوله وهو) أى تعقب ابن عرفة (قوله وقوله) أى ابن عرفة (قوله غير ظاهر) خبر قوله (قوله وملكتها) عطف على استحقاق (قوله وحصولها) عطف على ثبوت (قوله هو) أى حصوله (قوله وهو) أى حصولها (قوله وحصوله) عطف على ملك (قوله ولذا) أى كون حصولها نفس ملك الاخذ عليه عبر (قوله له) أى كلام الجواهر (قوله من ثبوت ملك الخ) بيان ما قوله ليس كذلك خبر ما (قوله انما هو) أى ما جعله ابن عرفة سببا لملك الاخذ (قوله له) أى ابن عرفة (قوله تعقبه) أى ابن عرفة (قوله الشفعة) مفعول تعريفا (قوله بانه) أى تعريف ابن الحاجب صلة تعقب (قوله هو) أى ما هيئها (قوله لانها) أى ما هيئها (قوله له) أى

المتباع بالايقاع على الاشاعة ويثبت ايضا عينه عنده فيقضى عليه بالشفعة دون ثبوت الشفعة والاشاعة ولا بد من ثبوت البيع او اقرار البائع به فينظر السلطان حيث يدينه ما في الشفعة ولا يحكم باقرار المشتري والشفيع حتى يثبت عنده البيع وبما يتم به تسجيل الحكم ويوجب انزال الشفيع ان يثبت عنده البيع على الاشاعة والشفعة وملك البائع ما باعه من المتباع ويثبت عنده الاعيان المذكورين ابن عرفة واما ملك الشفيع الشقص المشفوع فيه فلم اعلم فيه فصاحليا الاما تقدم من نص المدونة كانه يشير الى قوله فيها واذا قال الشفيع بعد الشراء اشهدوا انى قد اخذت شفعى ثم رجع فان كان علم الثمن قبل الاخذ لزمه وان لم يعلم به فله ان يرجع ثم قال غ واما المصنف فقد فسر قول ابن الحاجب بان معناه ملك الشفيع الشقص باحد الامور الثلاثة وكذا قال ابن راشد القفصى ورأيت في الكافي لابي عمر بن عبد البر مانعه والشفعة تجب بالبيع التام وتستحق باداء الثمن وقد ذكر بعد هذا في هذا المختصر وجود ابن رشد الثلاثة من سماع يحيى طنى فتعقب ابن عرفة لا ياتي على تقرير المصنف كلام ابن الحاجب بل على تقرير ابن عبد السلام ثم قال هذا على تسليم تعقب ابن عرفة وهو غير مسلم وقوله وروايات المذهب واضحة بخلافه الخ غير ظاهر اذ فرق بين استحقاق الشفعة وملكها الذى هو ثبوتها وحصولها وكذا الاخذ فرق بين استحقاقه وحصوله الذى هو المراد بملكه فملك الشفعة هو حصوله او هو نفس ملك الاخذ وحصوله ولذا عبر في الجواهر بملك الاخذ وابن الحاجب في اختصاره بملك بالضمير العائد على الشفعة فاجعله ابن عرفة سببا لملك الاخذ بالشفعة من ثبوت ملك الشفيع لشقص شائع الخ ليس كذلك انما هو سبب لاستحقاقها وقد سبق له في تعقبه تعريف ابن الحاجب الشفعة بانها اخذ شريك حصه الخ بانه انما يتناول اخذها لاما هيئها وهى غير اخذها لانها معروضة له ولتقبضه وهو تركها وعرفها هو بانها استحقاق شريك اخذ مبيع شريكه يثمنه فقد اعترف بان الاخذ غيرهما وليس معنى ملك الاخذ الاحصوله وثبوته وكذا ملك الشفعة وقد قال ابو عمر في كافيته الشفعة تجب بالبيع التام وتستحق وتملك باداء الثمن اه وارايد بقوله تستحق يحصل ففرق بين ما تجب به وما يحصل به وهو ظاهر ويلزم من ملك الاخذ الذى هو حصوله وثبوته وملك الشفعة كذلك ملك الشقص المستشفق فيه ولذا اقرره في التوضيح بملك الشقص كافي مختصره وقال هكذا في الجواهر مع ان صاحب الجواهر انما تسكلم على ملك الاخذ اشارة لما قلناه من تلازمهما وهو ظاهر ولذا الما قرره ابن عبد السلام كلام ابن الحاجب لما تقدم قال وما قلناه من كلام ابن المواز والعينية يصح

الاخذ (قوله وعرفها) أى الشفعة (قوله هو) أى ابن عرفة (قوله اعترف) أى ابن عرفة (قوله غيرها) أى الشفعة (قوله وليس معنى ملك الاخذ الخ) حال (قوله تعقب) أى تثبت (قوله وارايد) أى ابو عمر (قوله كذلك) أى الذى هو حصولها وثبوتها (قوله ملك الشقص) فاعل يلزم (قوله من تلازمهما) أى حصولها وحصول الاخذ (قوله بما تقدم) أى قوله يعنى ان الشفعة يملكها الشفيع باحد هذه الوجوه الثلاثة (قوله قال) أى ابن عبد السلام (قوله من كلام ابن المواز العينية) بيان ما

(قوله هذا الموضع) أي قول ابن الحاجب وتلك بتسليم أو بالاشهاد أو بالقضاء (قوله ثم قال) أي ابن عبد السلام (قوله وهو) أي كلام ابن رشد (قوله لجعل) أي ابن عبد السلام (قوله من لزوم الأخذ الخ) بيان قول أشهب (قوله تفسيراً) مفعول ثان لجعل (قوله وهو) أي جعله قول أشهب وابن القاسم في العتبية (قوله أنه يلزم من ملك الأخذ الخ) بيان ما يحدف من (قوله فيه نظر) خبر قول ابن عرفة (قوله الم) ٦٠٦ يقتضات منقلاً أي احاط (قوله اتم) يقتضات منقلاً أي اكل (قوله مع أنه) أي

أن يتسرى به هذا الموضع ثم قال ولا ينبغي أن يشك كلامه تركناه وهو الذي أشار إليه المصنف بقوله ولزم أن اخذ الخ لجعل قول أشهب وابن القاسم في العتبية من لزوم الأخذ وبيع الشقص في الثمن تفسير الكلام ابن الحاجب وهو دليل لما قلناه أنه يلزمه ملك الأخذ وملك الشفعة ملك الشقص فقول ابن عرفة وأما ملك الشقص فلم أعلم فيه نصاً جلياً فيه نظير بل نصوص المذهب واضحة ببيانه كما علمت وهذا ظاهر لمن تأمل وأنصف والحق أحق أن يتبع وبما قلناه يظهر لك أن في قول المصنف وملك بحكم الخ مع قوله ولزم أن اخذ الخ نوع تكرار وقد ألم غ بكلام الجواهر وابن الحاجب وابن عبد السلام وابن عرفة والتوضيح أتم المالم حتى قال ح انظر غ فيما يلي به فإنه جيد مع أنه أقر كلام ابن عرفة مع ما فيه والكلام لله تعالى البنائي وفيه نظر إذا المعروف من كلامهم هو ما قاله ابن عرفة من أن ملك الشفعة واستحقاقها لا يتوقف على الوجوه المذكورة ولو اجاب بأن غلظ في كلام ابن شاس وابن الحاجب يعني تلزم مجازاً بما كان ظاهراً في غلظ تلك الشفعة يلزم صاحبها الأخذ بواحد من الوجوه المذكورة ويبدل عليه ما استدلل به ابن عبد السلام لما ذكره من كلام ابن رشد الذي أشار إليه المصنف بقوله ولزم أن اخذ الخ وعليه أيضاً يحمل كلام الكافي والله أعلم (واستجمل) بضم القوقية وكسر الجيم الشفيع في الأخذ بالشفعة أو تركه (ان قصد) الشفيع (ارتقاء) بكسر الهمزة والقوقية أي تأجلاً يتروى ويستشير فيه في الأخذ أو الترك فلا يجاب بذلك (أو) قصد (نظر الم) الشقص (المشتري) بفتح الراء فيوصف له يومراً يأخذه أو تركه حالاً بلا تأخير (الا) أن يكون بينه وبين الشقص (كساعة) فليكنية فيؤخر لنظره عند الامام مالك رضي الله تعالى عنه وفي الموازية لا يؤخر ولو لساعة ق مع القرينان من باع شقصاً في حائط فقال الشفيع حتى اذهب فانظر ابن شعثي فقال ليس له ذلك فراجع السائل فقال ان كان الحائط على ساعة من نهار فذلك له والا فلا ابن رشد فنحو هذا في المدونة اللحن للمشتري وقف الشفيع على الأخذ أو الترك فان أبي جبره الحائز ابن المواز إذا أوقفه الامام ليأخذ شفته فقال اخروني اليومين والثلاثة لا نظري في ذلك فليس له ذلك ويقال بل خذ شفتك الآن في مقامك والا فلا شفعة لك وقاله أشهب ومطرف وقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه في رواية ابن عبد الحكم يؤخره السلطان اليومين والثلاثة ليستشير ويتنظر (ولزم) الشفيع الأخذ بالشفعة (ان اخذ) أي قال اخذت بصيغة الماضي (و) الخال أنه قد عرف (الشفيع) (الثلث) الذي اشترى به المشتري الشقص فان اخذ قبل معرفته فلا يلزمه الأخذ فاذا عرفه قبل الرجوع عن الأخذ وإذا عرف الثلث وقال اخذته ولزمه الأخذ ولم يأت بالثلث (فبيع) بكسر الموحدة أي يباع من مال الشفيع ما يوفي ثمنه بثمن الشقص المشقوق فيه سواء كان الشقص المشقوق

ابن غازي (قوله فيه) أي كلام ابن عرفة (قوله وفيه) أي كلام طي (قوله من أن ملك الشفعة الخ) بيان (قوله ولو اجاب) أي طي اقول بعون الله تعالى كلام طي هو الظاهر والله تعالى أعلم (قوله الشفيع) تفسير لنا تب فاعل استجمل (قوله في الأخذ الخ) صلة استجمل (قوله الشفيع) تفسير لفاعل قصد (قوله فلا يجاب) أي الشفيع (قوله لذلك) أي الارتقاء (قوله فيوصف) أي الشقص (قوله ويؤمر) أي الشفيع (قوله يأخذه) أي الشقص (قوله القرينان) أي أشهب وابن نافع (قوله فقال) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله ليس له) أي الشفيع (قوله ذلك) أي التأخير للنظر (قوله فراجع) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله فقال) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله) أي التأخير للنظر (قوله) أي الشفيع

(قوله لا) أي وإن كان على أكثر من ساعة (قوله فلا) أي فليس له التأخير لنظره (قوله فان أبي) أي فيه الشفيع الأخذ أو الترك (قوله جبره) أي الشفيع على الأخذ أو الترك (قوله الأخذ) تفسير لفاعل (قوله الشفيع) تفسير لفاعل عرف (قوله فان اخذ قبل معرفته) مفهوم وعرف (قوله ثمنه) فاعل يوفي (قوله سواء كان) أي المبيع

(قوله لاحدهما) أى المشتري والشفيع (قوله واجل) بضم فس كسر مثة لأى الشفيع (قوله به) أى الثمن (قوله فيها) أى المدونة (قوله ان قال) أى الشفيع (قوله ثم رجع) أى

٦٠٧

الاشفيع (قوله  
انه) أى الاخذ قبل معرفة  
(قوله ان اوقفه) أى  
الشفيع (قوله فقال)  
أى الشفيع (قوله فججز)  
أى الشفيع (قوله عليه)  
أى الشفيع (قوله وان  
سكت المشتري) أى بعد  
قول الشفيع اخذت  
(قوله فاجله) بفتح  
مثقلا أى الشفيع (قوله  
اشقاصا) جمع شقص (قوله  
من عقارات) بيان أشقاصا  
(قوله من اشخاص) صلة  
اشتري (قوله فليس له) أى  
الشفيع (قوله له) أى  
الشفيع (قوله من  
احدهم) أى المشتري  
(قوله الاربعة) أى ابن  
يونس والخمى وابن رشد  
والمازرى (قوله باقتضاره)  
أى المصنف صلة مستغن  
(قوله مستغن) خبر هو  
(قوله فلو قال) أى  
المصنف (قوله غيره) أى  
ابن غازى (قوله فقها) أى  
المدونة (قوله حظ ثلاثة)  
عم الخطوط الثلاثة باضافته  
(قوله في ثلاث) صلة  
اشتري (قوله صفقة) أى  
شقصها (قوله الاولى) بضم  
الهمز أى شقصها (قوله  
معه) أى الشفيع (قوله  
فيها) أى الاولى

فيه الشقص أو الشقص المشفوع به أو غيرهما (و) لازم الاخذ (المشتري) أيضا (ان) كان (سلم)  
بفتحات مثقلا أى قال سلمت بعد قول الشفيع اخذت فلا رجوع لاحدهما (فان سكت)  
المشتري بعد قول الشفيع اخذت ولم يقل سلمت واجل في الثمن فتم الاجل ولم يأت به (قوله) أى  
المشتري (نقصه) أى فسح اخذ الشفيع بالشفعة واخذ الشقص وسقطت شفيعته فيها ان قال  
بعد الشراء اشهدوا الى اخذت بشفعته ثم رجع فان علم الثمن قبل اخذه لزمه وان لم يعلم به فله ان  
يرجع للخمى ظاهر قوله له ان يرجع ان له الاخذ قبل معرفة الثمن وفي الموازية انه فاسد ويجوز  
على رده ابن رشد ان اوقفه الحاكم فقال اخذت وقال المشتري سلمت فججز عن الثمن يسع عليه  
بمثل ما عليه من ماله في الثمن ولا رد لهما احد منهما في الاخذ والتسليم الا بتراضيهما وان سكت  
المشتري ولم يقل سلمت فاجله الحاكم للثمن فليات به الى الاجل فلم يشتري يسع مال الشفيع  
او اخذ شقصه (وان قال) الشفيع (انا اخذ) بصيغة المضارع وطلب التأخير (اجل) بضم  
فكسر مثقلا (ثلاثا) من الايام (للقصد) أى دفع الثمن فان اتي به فيها ثم اخذ منها (والا) أى وان  
لم يأت بالثمن في الايام الثلاثة (سقطت) شفيعته ورجع الشقص لمشتريه الا ان يرضى المشتري  
بتسليمه للشفيع واتباعه بتمنه ابن الموازن اخذ بالشفعة وطلب التأخير بالثمن فآخره  
السلطان اليومين والثلاثة فليات به الى ذلك الاجل فالمشتري احق بها (وان) اشتري شخص  
اشقاصا من عقارات من اشخاص (و) اتحدت الصفقة (أى عقد الشراء) وتعددت الحصص  
المشتراة كنصف دار وثلاث خان وسدس حائط (و) تعددت (البائع) واراد الشفيع ان ياخذ  
البعض ولم يرض المشتري (لم تبعض) بضم القوقبة وفتح الموحدة والعين المهملة أى ليس  
للشفيع اخذ بعض الحصص بالشفعة وترك بعضها في فيها لابن القاسم لو اشتري رجل ثلاثة  
اشقاص من دار او دور في بلد او بلدان من رجل او من رجال وذلك في صفقة واحدة وشفيع  
ذلك واحد فليس له ان ياخذ الا الجميع او يسلم ولو ابتاع ثلاثة ماذكرنا من واحد او من ثلاثة  
في صفقة والشفيع واحد فليس له ان ياخذ من احدهم دون الآخر وليأخذ الجميع او يدع  
وقال اشهب ومخنون في غير المدونة له ان ياخذ من احدهم وقاله ابن القاسم مرة ورجع عنه  
ابن يونس بعض الفقهاء كلام اشهب هو الصحيح وشبهه في عدم التبعض فقال (كعدد  
المشتري) صفقة او اشقاصا من واحد او متعدد في صفقة واحدة فليس للشفيع ان ياخذ  
بالشفعة من بعضهم فقط بل اما ان ياخذ من جميعهم او يدع لجميعهم (على الاصح) عند بعض  
الفقهاء غير الاربعة وهو الذي رجح اليه ابن القاسم ومقابله لاشهب ومخنون وقاله ابن  
القاسم ثم رجع عنه وصححه بعضهم غ هو اى المصنف باقتضاره على مذهب المدونة مستغن  
عن قوله على الاصح فلو قال عوضا من هذا كاه ولو تعدد المشتري لكان ابن واويز وقال  
غيره لو قال كعدد المشتري وصحح خلافه لكان اولى وافيد في انظر قوله على الاصح انما ينبغي  
ان يقوله لو لم يقتصر على نص المدونة الخطاطة فهم قوله اتحدت الصفقة انها لو تعددت  
لكان الحكم خلاف ذلك وهو كذلك فقها ومن اشتري حظ ثلاثة من دار في ثلاث صفقات  
فالشفيع ان ياخذ ذلك كاه او ياخذ اى صفقة شاء فان اخذ الاولى لم يشفع معه فيها المبتاع

(قوله الثانية) أي شفعها (قوله صفقته) أي المبتاع (قوله الأولى) بضم الهمز (قوله الثالثة) أي صفقها (قوله شفع) أي المبتاع (قوله فيها) أي الثالثة (قوله بالأولى) بضم الهمز أي شفعها (قوله والثانية) أي شفعها (قوله ففيها) أي المدونة (قوله وشفيع كل دار على حدة) حال (قوله فسلم) بفتح الحاء مثقلا (قوله أحدهما) أي الشفيعين (قوله فلا خير) أي من الشفيعين (قوله بتبعض صفقته) ٦٠٨ أي بأخذ أحد الشفيعين شفعته فقط بعد تسليم الأول (قوله ابتداء يسع) أي

لا استحقاق (قوله من دار) بيان لفظ (قوله من رجل) صلة ابتاع (قوله وشفيعهما) أي الخطين الخ حال (قوله أو يترك) أي الجميع (قوله انكسر) بضم فسكون فكسر (قوله وليد) بسكون فضم ففتح مثقلا أي يفسخ (قوله يفت) أي المبيع (قوله يقسم) بضم فسكون ففتح (قوله وكذا) أي الشفيع الواحد في أخذ الجميع أو تركه (قوله الخ) أي حظ الحائط (قوله فان أخذوا) أي الشفعة (قوله على أن) الخ (قوله أي حظه) (قوله لأحدهما) أي الشفيعين (قوله الدور) أي حظها (قوله فيه) أي عديم التبعض (قوله فيها) أي المدونة (قوله فسلم) بفتح الحاء مثقلا (قوله أحدهما) أي الشفيعين (قوله فاما) بكسر الهمز وشد الميم (قوله غيب) بضم ففتح مثقلا أي غائبون (قوله فأراد) أي الحاضر (قوله الغيب) بضم الغين المعجمة مثقلا (قوله أي الحاضر) (قوله والا) أي وان لم يأخذوا شفعتهم (قوله أخذت) أي شفعته (قوله لم يكن له) أي الشفيع (قوله ذلك) أي أخذ حصة فقط وإيقاف حصة الغائبين إلى قدومهم (قوله أما بكسر الهمز وشد الميم) (قوله فان سلم) بفتح الحاء مثقلا أي ترك الحاضر (قوله فان سلموا) بفتح الحاء مثقلا (قوله كالتائب) خبر الصغرى

وان أخذ الثانية كان للمبتاع معه الشفعة بقدر حصة صفقته الأولى فقط وان أخذ الثالثة خاصة شفع فيها بالأولى والثانية (فرع) لو تعدد الشفيع فقط فقص من ابتاع شقصا من دارين في صفقة وشفيع كل دار على حدة فسلم أحدهما فلا خير أن يأخذ شفعته في التي هو شفيعها دون الأخرى أبو الحسن تعددنا الشفيع والصفقة واحدة والبائع واحد والمبتاع واحد واظهر لم يجعل للمبتاع والبائع حصة بتبعض صفقته ونظايرهم وان كان الجزء المأخوذ بالشفعة جل الصفقة ولعله اتجاها على القول بأن الشفعة ابتداء يسع (فرع) لو تعدد الشفيع مع تعدد البائع ففي النوار ابن القاسم واشهب من ابتاع حطام من دار من رجل وحطام من حائط من آخر وشفيعهما واحد فليس للشفيع الأخذ الجميع أو يترك ابن عبدوس عبد الملك محمد أنا انكر أن يجمع الرجلان سلعتيهما في صفقة واحدة وليرد ذلك أن علم به المشتري ما لم يشتبه به والة سوق أو يسع أو يأخذ الشفعة فينفذ ويقسم الثمن على القيمين اشهب وصدقنا ان كانت الشفعة جماعة فليس لهم أن يأخذوا النخل دون غيرها فاما أخذوا الجميع أو تركوا فإن أخذوا الجميع على أن النخل لأحدهما ولا خير الدور فليس للمشتري أن يأخذ ذلك ولا حصة وليس بقياس وهو استحسان ونقله ابن عرفة أيضا ولا منافاة بين هذا وبين ما في المدونة فان في هذا تعدد الشفعة واشتركو في كل حصة والله اعلم وعطف على المشبه في عدم التبعض مشبه فيه فقال (وكان) بفتح الهمز وسكون الثون حرف مصدرى صلبته (اسقط بعضهم) أي الشفعة حقه في الشفعة فليس لباقيهم التبعض بل اما أن يأخذ الجميع أو يدعه (أو غاب) بعضهم فليس للحاضر الأخذ الجميع أو تركه في المالك رضي الله تعالى عنه من ابتاع شقصا من شفعان فسلم أحدهما فليس للأخر أن يأخذ بقدر حصته إذا بقي عليه المبتاع فاما أخذ الجميع أو تركه وان شاء هذا القاسم أخذ الجميع فليس للمبتاع أن يقول لا تأخذ إلا بقدر حصتك ومن ابتاع شقصا من دار له شفعة غيب الواحد الحاضر فأراد أخذ الجميع ومنعه المبتاع أخذ حظوظ الغيب أو قال له المبتاع خذ الجميع وقال الشفيع لا تأخذ إلا حصتي فان للشفيع في الوجهين أن يأخذ الجميع أو يتركه وان قال الشفيع أنا أخذ حصتي وإذا قدم أصحابي فان أخذوا شفعتهم ولا أخذت لم يكن ذلك اما أن يأخذ الجميع أو يدع فان سلم فلا أخذه مع أصحابه ان قدموا وله من أن يأخذوا الجميع أو يدعوا فان سلموا الواحد قبل له أخذ الجميع أو دعه ولو أخذ الحاضر الجميع ثم قدموا فله من أن يدخلوا كلهم معه ان أحبوا والصغير اذا لم يكن له من يأخذ الشفعة كالتائب ولو غسه كقدوم الغائب (أو أراه) أي التبعض (المشتري) وأباه الشفيع فلا يجاب المشتري إلا برضا الشفيع (و) أن أخذ الحاضر جميع ما يشفع فيه هو وشريكه الغائب ثم حضر الغائب (فان حضر) بعد غيبته من الشفعة

(حصة) المعجمة مثقلا (قوله أي الحاضر) (قوله والا) أي وان لم يأخذوا شفعتهم (قوله أخذت) أي شفعته (قوله لم يكن له) أي الشفيع (قوله ذلك) أي أخذ حصة فقط وإيقاف حصة الغائبين إلى قدومهم (قوله أما بكسر الهمز وشد الميم) (قوله فان سلم) بفتح الحاء مثقلا أي ترك الحاضر (قوله فان سلموا) بفتح الحاء مثقلا (قوله كالتائب) خبر الصغرى

(قوله فيها) أي المدونة (قوله من شفعتهم) بيان ما (قوله واخذوا) بضم التاء (قوله لان الذي حضر بعد غيبته الخ) على كون عهده على من حضر ابتداء (قوله عنه) أي الغائب (قوله غيبته) أي غيبته (قوله عنها) أي غيبته (قوله اي الغائب) أي الغائب (قوله اي البائع) تفسير لقاعل اقال المستتر فيه (قوله المشتري) تفسير لقوله البارز ٦٠٩ (قوله لاتهمهما) أي البائع والمشتري

(قوله الشفيع) تفسير لقاعل يسلم (قوله او عكسه) أي اقال المشتري البائع (قوله عليه) أي البائع (قوله لانها) أي الاقالة (قوله واما الوسلم) بعدها مفهوم قبلها (قوله ثم) بفتح المثناة (قوله اخذها) أي الشفيع الحصة المشفوع فيها (قوله قبض القبض) أي قبضها المشتري (قوله يعنده) أي القبض (قوله منهما) أي المتباعين (قوله فاخذ) أي الحاضر (قوله الغيب) بضم ففتح مثقلا (قوله اي الغائبين) قوله كان (قوله اي القادم من غيبته) قوله على الشفيع (قوله اي الحاضر) قوله لانه (قوله فهو) أي الحاضر (قوله كان) أي الثالث (قوله وانه) أي القادم بعد غيبته (قوله وليس ذلك) أي الخالف بينهما (قوله ان القادم مخير) بيان للتأويل الذي اختاره ابن رشد بجدف من (قوله غيبه) أي قوله عليه او على المشتري (قوله وقوله) أي المصنف (قوله هو التأويل الذي

(حصة) من المشفوع فيه الذي اخذه الحاضر ان احب الاخذ فيها الواخذ الحاضر الجميع ثم قدموا فلهم ان يدخلوا كلهم معه ان احبوا فياخذوا بقدر ما كان لهم من شفعتهم (و) اختلاف في جواب (هل العهدة) أي ضمان ثمن حصة من حضر بعد غيبته ان ظهر فيها عيب أو استحققت (عليه) أي الشفيع الذي حضر ابتداء واخذ الجميع لان الذي حضر بعد غيبته انما اخذ حصته منه لامن المشتري ولان الذي حضر بعدها واسقط شفعة فلا ترجع للمشتري بل تبقى لمن هي بيده وهو الحاضر ابتداء (او) العهدة (على المشتري) لان الشفيع الاول انما اخذ من المشتري حصة الغائب نيابة عنه وشبه في كون العهدة على المشتري فقال (ك) عهدة (غيره) أي من حضر بعد غيبته وهو الحاضر ابتداء فعهده على المشتري ان لم يقبله البائع بل (ولو اقاله) أي البائع المشتري فلا تسقط الشفعة بالاقالة وعهدة الشفيع على المشتري والاقالة هنا غير معتبرة لاتهمهما على اسقاط الشفعة هذا مذهب المدونة وأشار بولو اقول الامام مالك رضي الله تعالى عنه ايضا بخير الشفيع في جعل عهده على البائع او على المشتري بناء على ان الشفعة هنا يسع وهذا الخلاف في كل حال الا (أن) بفتح الهمز وسكون النون حرف مصدري صاته (وسلم) بضم ففتح فكسر مثقلا الشفيع شفعة للمشتري ويتلوا الاخذ بها (قبلها) أي الاقالة ثم اقال البائع المشتري او عكسه فان اخذ الشفيع بعد الاقالة من البائع فعهده عليه ابن المواز لانهم اصابوا بيه احادنا عياض بانفاق واما الوسلم بعدها فلا شفعة له لاسقاط حقه وليس ثم موجب ياخذ به في الجواب (تاويلان) فيما قبل الكاف غ قوله وهل العهدة عليه وعلى المشتري او على المشتري فقط هكذا في بعض النسخ وبه تصح المسئلة على ما ذكر ابن رشد في المقدمات ونصها عهدة الشفيع على المشتري لا على البائع سواء اخذها من يد البائع قبل القبض او من يد المشتري بعده هذا ما ذهب اليه مالك وأصحابه رضي الله تعالى عنهم واذا باع المبتاع الشقص اخذه الشفيع عن شامنه ما وكذلك قال اشهب اذا غاب الشفعة الا واحد اذا اخذ جميع الشفعة ثم جاء احد الغيب كان مخيرا في كتب عهده ان شاء على المشتري وان شاء على الشفيع لانه كان مخيرا في الاخذ فهو كمشتر من المشتري وان جاء ثالث كان مخيرا ان شاء كتب عهده على المشتري وان شاء على الشفيع الاول وان شاء عليه وعلى الثاني فقبل قول اشهب هذا خلافا لمذهب ابن القاسم وانه لا يكتب عهده على مذهب ابن القاسم الاعلى المشتري وليس ذلك بصحيح عندي والصواب ان قول اشهب مفسر لمذهب ابن القاسم فقول المصنف هل العهدة عليه او على المشتري هو التأويل الذي اختاره ابن رشد ان القادم مخير فاوقبه للتخير وقوله او على المشتري فقط هو التأويل الذي ذكره ابن رشد وقطع به عبيد الحق في الشك وعلى هذه الصورة ذكر التأويلين في التوضيح فلهل بعض من نسخ من المبيعة ظن تكرار احدي الجلسين فاسقطها وهذا محتمل لان مقتضا ان التأويل الاول تعيين عهدة القادم على الشفيع الاول ولم ارم من قائله ولا يخفى على

٧٧ مخ ث ذكره ابن رشد) أي تأويل الخلاف الذي قال فيه ابن رشد وليس ذلك عندي بصحيح (قوله وعلى هذه الصورة) أي هل العهدة عليه وعلى المشتري او على المشتري فقط صله ذكر (قوله وهذا) أي اسقاط احدي الجنتين

(قوله وليس له) أى الشفيع (قوله هذا) أى الاستشفاع (قوله لانه) أى المشتري (قوله ان يأخذ) أى الشفيع (قوله من ايهما)  
 أى البائع والمشتري (قوله ان لا تكون له) أى الشفيع (قوله لقرار) أى المشتري (قوله وان سلم) بقضات مثقلا (قوله وتصور)  
 أى الاقالة (قوله فى عقار) حال من شقصه (قوله ينقسم) ثقت عقار (قوله واختلفوا) أى الشركا (قوله على مشاركه  
 الاجنبى) صلة قدم (قوله احدهما) ٦١٠ (قوله عن جدتين الخ) اصلها اثنا عشر وتعول لثلاثة

عشر فلجدتين اثان  
 والشفيعتين غانية والزوجتين  
 ثلاثة (قوله احدى النساء)  
 صادق بالجدتين وبالزوجتين  
 وبالشفيعتين (قوله وعكسه)  
 أى ان باعت الاخت للاب  
 شقصها فالشفعة للشفعة  
 وحدها (قوله أى ذى  
 السهم) تفسير للضمير  
 (قوله من عاصب واجنبى)  
 بيان غيره (قوله تقريره)  
 أى تث كلام المصنف  
 (قوله قوله) أى المصنف  
 (قوله تنبيه) أى تبعد  
 عنه أى عبارة المصنف  
 خبر تقرير (قوله عموم) أى  
 عام (قوله يدرج المثال  
 فيه) أى العموم (قوله  
 وعلى هذا) صلة حل (قوله  
 فانه) أى خليلا (قوله  
 بوراة عن وراثة) أى  
 وباع بعض اهل الوراثة  
 السفلى (قوله اهل  
 الوراثة السفلى) أى باقيم  
 (قوله أولى) أى بالشفعة فى  
 الشقص من اهل الوراثة  
 العليا (قوله الولد) أى  
 الذى مات بعد موت ابيه

من مارس اصله طلاحه فى هذا المختصر ان التشديد فى قوله كغيره راجع للتأويل الثانى  
 فقط وان قوله تأويلان واجمع لاول الكلام اه وفيها للامام مالك رضى الله تعالى  
 عنه من اشترى شقصا ثم استقال منه فللشفيع الشفعة بعهد البيع وتبطل الاقالة  
 وليس له الاخذ بعهد الاقالة والاقالة عند الامام مالك رضى الله تعالى عنه بيع حادث فى كل  
 الاشياء الا فى هذا ابن المواز لانه ينزل أمره على انه هرب من العهدة اشهب والقياس  
 عندى ان يأخذ من ايهما شاء ولو قاله قائل لم اعبه ولكن الاستحسان ان لا تكون له شفعة  
 الاعلى المشتري اقراره من العهدة فيها وان سلم الشفيع شفعتة صحت الاقالة ابن المواز واذا  
 سلم الشفيع شفعتة ثم تقابل المتبايعان كان للشفيع الشفعة بعهد الاقالة من البائع وتصور  
 بيعا حادقا زال وال التهمة المصنف وغيره كل هذا اذا كانت الاقالة بمنى الثمن فان كانت بزيادة  
 أو نقص فالشفعة باى البيعتين شاء اتفاقا البايح والتولية والشركة كالاقالة (و) ان تعدد  
 شركامن باع شقصه فى عقار ينقسم واختلفوا فى الدرجات (قدم) بضم فكسر مثقلا فى  
 أخذ الشقص البايح بالشفعة ونائب فاعل قدم (مشاركة) أى البائع (فى السهم) أى القرض  
 على مشاركة الاجنبى وعلى مشاركة فى اصل الارث كدار بين أجنبيين مات أحدهما من  
 جدتين وزوجتين وشفيعتين فباعت احدى النساء شقصها فقتصر شركتهما فى فرضهما  
 بالشفعة فان تركت شفعتهم اخفض باقى الورثة فان تركوها فهى للاجنبي ان كان المشاوك  
 السهم احدى جدتين أو زوجتين أو شفيعتين مثلا بل (وان) كان (كاخت لاب أخذت  
 سدسا) مع اخذ شقيقة أخذت نصفا لأن السدس مع النصف فرض واحد وهو الثلثان فان  
 باعت الشقيقة شقصها فالشفعة فيه للاخت للاب وعكسه (ودخل) ذوالسهم (على غيره)  
 أى ذى السهم من عاصب وأجنبي وممثل للدخول فقال (كذى) أى صاحب (سهم) أى  
 فرض (على وارث) عاصب فاقاده تث طى تقرير مبدى السهم وجهل قوله كذى سهم على  
 وارث مثلا لتنبيهه عبارة المصنف لان المعهود فى المثال ان يتقدم عموم يدرج المثال فيه  
 وهنا ليس كذلك وتبع تث الشارح والصواب أن المراد بقوله ودخل على غيره أى الاخص  
 غير ذى السهم بدليل ما بعده لان المراد بقوله وقدم مشاركة فى السهم أى الحظ سواء كان  
 نرضاء أم لا وعلى هذا حل المصنف فى توضيحه قول ابن الحاجب ويدخل الاخص على الاعم  
 فانه قال لو حصلت شركة بوراة عن وراثة لكان أهل الوراثة السفلى أولى نص عليه فى المدونة  
 فى ارث ثلاثة بنين دارا ثم مات أحدهم عن أولاد فان باع أحد أولاد الولد شقصه منها قدم اخوته  
 فى الشفعة ثم اعلم انه ثم شركاؤه فيها لو باع أحد الاعام فالشفعة لبقية مع بنى اخيم لقيامهم

(قوله قدم اخوته فى الشفعة) أى فى الشقص الذى باعه ولد الابن على عمهم وشركاتهم الاجانب (قوله ثم  
 اعلم) أى البائع أولى من شركاتهم الاجانب (قوله ثم شركاؤه) أى البائع (قوله فعلم) أى المدونة (قوله أحد الاعام) أى  
 لا ولاء الابن الذى مات بعد موت ابيه وهم أبناء الميت الاول (قوله لبقية) أى الاعام (قوله مع بنى اخيم) أى الميت الثانى  
 (قوله لقيامهم) أى بنى اخيم

(قوله قنص) اي ابن القاسم (قوله واليه) اي دخول الاخص على الاعم صله اشار (قوله اشار) اي ابن الحاجب (قوله فهذا) اي دخول الاخص على الاعم (قوله مراده) اي المصنف بقوله ودخل على غيره (قوله ويحمل) صله يشقل (قوله كلامه) اي المختصر (قوله على ثلاث مسائل) اي تقديم المشارك في السهم والاخص على الاعم وذوي السهم على العاصب (قوله والمصنف) اي خليل (قوله يفسح) اي في هذا المختصر (قوله على منواله) اي ابن الحاجب (قوله وقال غ) اي في شرح قول المصنف ودخل على غيره (قوله وامادخوله) اي الاخص (قوله ورده) ٦١١ اي شرح غ (قوله قال) اي تف

(قوله غير ظاهر) اي شرح

غ (قوله والا) اي وان ثم

شرح غ (قوله لمخلت

الزوجات في القرض

السابق) اي جدتين وبنيتين

ونزوجتين فباعت احدي

البنيتين شقهما (قوله لمع

البنات) اي باقية من في

شقة ما باعته احدي

البنات (قوله وهذا) اي

عدم دخول الزوجات مع

البنات (قوله لان هذا) اي

عدم دخول الزوجات مع

البنات (قوله علم) بضم

العين (قوله من قوله) اي

المصنف (قوله عليه) اي

شرح غ (قوله كذلك)

اي ذي القرض في دخول

الاخص عليه (قوله غيره)

اي ذي القرض (قوله من

الورثة) اي غيره (قوله

وان كان هذا) اي الذي

قرره غ (قوله لمخل) اي

ابن الحاجب (قوله وبه)

اي كونهما اربعاً صله عمود

(قوله وهو) اي جعلها

اربعا (قوله فان سلت)

بفتحات مثقلا (قوله فان حلوا)

بفتحات مثقلا (قوله وفي كتاب محمد وغيره)

نصه لو ترك الميت زوجات

وجداً واخوة لام وعصبة فباعت احدي الجدات او

بعض اهل السهام المقرضة نصيبه فالتفت بقية اشرا

كفي ذلك السهم دون غيرهم فان سلم بقية اهل السهم

كان بقية الورثة من اهل السهام والعصبة سوا في

هذا الحق المبيع لانهم انما يتسبون اليه بالميت فلا فضل لاهل

السهم على العصبة (قوله امتياز) اي ذي القرض (قوله ويدخله)

اي ذي القرض عطف على محظ (قوله ان كان في الشركاء)

اي الذين باع احدهم شقعه من عقار مشترك فيهم

مذاً اي يسهم قنص على ان الاخص يدخل على الاعم واليه اشار بقوله ويدخل على الاخص على الاعم اه كلام صحيح فهذا مراده في مختصره ويحمل كلامه عليه يشقل على ثلاث مسائل كقول ابن الحاجب والشريك الاخص أولى على المشهور ويدخل الاخص على الاعم وفي دخول ذوي السهام على العصبة قولان والمصنف يفسح على منواله وقال غ ودخل الاخص على غيره من ذوي القروض وامادخوله على العاصب فاقاده بقوله بعد كذا سهم على وارث اي عاصب ورده ات في كبيره قال غير ظاهر والادخلت الزوجات في القرض السابق مع البنات اه وهذا لا يرد على غ لان هذا علم من قوله وقدم مشاركه في السهم فم يرد عليه انه لا خصوصية للاخص في دخوله على ذوي القروض بل كذلك غيره من الورثة فتقل جدوى كلام المصنف اذ هو في الاختصاص ولا اختصاص هنا كما يأتي وان كان هذا خلاف ظاهر قول ابن الحاجب والشريك الاخص أولى على المشهور فان اسقط الاعم كالمجدتين والزوجتين والاختين ثم بقية الورثة ثم الاجانب فجعل المراتب اربعة اوبه قرره في توضيحه قال قوله فان اسقط هو تفرغ على المشهور فتكون لبقية ذوي السهام ثم لباقي الورثة اي العصبة ان كان في القرض عصبة فان اسقط العصبة فالشركاء الاجانب اه وتبعه ابن فرحون وهو غير صحيح بل ان اسقط الاخص المشارك في السهم دخل جميع الورثة ذو السهم والعصبة ففي الجواهر فان باعت احدي الجدتين او الاختين او الزوجتين شقعت الاخرى خاصة فان سلت شفع بقية اهل السهام والعصبة فان سلوا شقعت الشركاء الاجانب اه ويأتي مثله في معارج محيي واقره ابن رشد وفي كتاب محمد وغيره ويأتي نصه وتعبق ناصر الدين صحيح فيما قاله وقرره ابن عبد السلام على الصواب فقد اوضح لك مساواة جميع الورثة عاصبا وذا سهم في حصة البائع ان اسقط شريكه الاخص فابن يكون الاخص يدخل على ذوي القروض ويختص بذلك لان الكلام في امتياز محظ شر يكمه ويدخله على غيره ولذا قال ابن عبد السلام في قول ابن الحاجب ويدخل الاخص على الاعم مانصه لما قرر ان الشريك الاخص أولى من غيره وانه اذا باع احد الاخصين فلا دخول للاعم بين ههنا للاخص منزلة اخرى وانه اذا باع احد الاعين فلا يختص بالشفعة الاعم بل يدخل معه الشريك الاخص اه ولا يكون هذا الا فيما ذكرنا من المدونة والله اعلم (و) دخل (وارث على موصي لهم ثم) بل المشارك في السهم اذا ترك الشفعة (الوارث) ثم الموصي له (ثم الاجنبي) ق ابن شماس ان كان في الشركاء

اربعا (قوله فان سلت) بفتحات مثقلا (قوله فان حلوا) بفتحات مثقلا (قوله وفي كتاب محمد وغيره) نصه لو ترك الميت زوجات وجداً واخوة لام وعصبة فباعت احدي الجدات او بعض اهل السهام المقرضة نصيبه فالتفت بقية اشرا كفي ذلك السهم دون غيرهم فان سلم بقية اهل السهم كان بقية الورثة من اهل السهام والعصبة سوا في هذا الحق المبيع لانهم انما يتسبون اليه بالميت فلا فضل لاهل السهم على العصبة (قوله امتياز) اي ذي القرض (قوله ويدخله) اي ذي القرض عطف على محظ (قوله ان كان في الشركاء) اي الذين باع احدهم شقعه من عقار مشترك فيهم

(قوله من) اي بائع شفعه (قوله من) ٦١٢ . الاثر (ك) بيان غيره (قوله فهو) اي شريكه الاخص (قوله اشفع) اي مقدم

من له شريك اخص من غيره من الاشراك فهو اشفع وأولى من له شرك اعم وذلك كاهل  
المورث الواحد يتشافعون بينهم دون الشركاء . الاجانب ثم اهل السهم الواحد اولى  
من بقية اهل الميراث وبالجملة فكل صاحب شرك اخص فهو اشفع الا ان لم يشفع  
صاحب الشرك الذي يليه اي الذي هو اعم منه فان سلم ايضا شفع مع هو باعده منه وفيها  
للإمام مالك رضي الله تعالى عنه لو ترك دارا بينه وبين رجل وورثته عصبة فباع احدهم  
حصته قبل القسمة فبقيتهم احق بالشفعة من الشريك الاجنبي لانهم اهل مورث فان سلوا  
فلشريك الاخذ وان ترك اختا شقيقة واختين لابي فاختت الشقيقة النصف وأخذت  
الاختان لابي السدس تكمله الثلثين فباعت احدي الاختين لابي فالشفعة بين الاخت  
الاخرى للاب وبين الشقيقة اذن اهل سهم واحد وان باعت الشقيقة فاللثان للاب احق  
من العصبة وان باع العصبة فهن كلهن في الشفعة سواء في المجموعة وان باع جميع الاخوات  
لابي فالشفعة احق من العصبة وفيها للإمام مالك رضي الله تعالى عنه اذا ورث الجدان  
السدس فباعت احدهما فالشفعة لصاحبتها دون ورثة الميت لانهم اهل سهم واحد ابن  
الحاجب ودخل الاخص على اعم وفي دخول ذي السهام على العصبة قولان وفيها للإمام  
مالك رضي الله تعالى عنه ان ترك ابنتين وعصبة فباعت احدي البنتين فأختها اشفع من  
العصبة لانهم اهل سهم فان سلمت فالعصبة احق من اشركهم ذلك لانهم اهل مورث ولو باع  
احد العصبة فالشفعة لبقية العصبة وللبنات لان العصبة ليس لهم فرض مسمى وفي كتاب  
محمد وغيره لو ترك الميت جدات وزوجات واخوة لام وعصبة فباعت احدي الجدات أو بعض  
اهل السهام المقروضة نصيبه فالشفعة لبقية اشراكه في ذلك السهم دون غيرهم فان سلم بقية  
اهل السهم كان بقية الورثة من اهل السهام والعصبة سواء في تحاصصهم في هذا الحق المبيع  
لانهم اعماء يتسببون اليه بالميت فلا فضل لاهل السهام على العصبة فان سلم جميع الورثة  
فالشركاء بعدهم ابن القاسم وقد كان الامام مالك رضي الله تعالى عنه يقول مرة في العصبة  
اهل سهم اصبح ثم ثبت على ان اهل السهم المقروض هم الذين يتشافعون خاصة وعليه جماعة  
الناس وروى اشهب من أوصى اقوام بثلاث حاطة أو بسهم معلوم فيبيع بعضهم فان شركاه  
احق بالشفعة فيما باع من بقية الورثة ابن القاسم الورثة الدخول معهم كالعصبة مع اهل  
السهم ابن الحاجب الشريك الاخص اولى ثم بقية الورثة ثم الاجانب ابن القاسم ان باع  
بعض الموصل لهم دخل مع بقيتهم اهل الميراث (و) ان تعدد البيع في الشقة ولم يعلم الشقيع  
او كان غائبا (أخذ) الشقيع الشقة (بأى بيع) شاء الاخذ به (وعهده) اي ضمان عنه ان  
استحق أو ظهر عيبه (عاهيه) أي من أخذ بشرائه في الامام مالك رضي الله تعالى عنه  
من ابتاع شقة صا ثم باعها وتداولته الاملاك فلا شقيع أخذ به أي صفقة شامو يتقضى ما بعدها  
وان أخذها بالبيع الاخير ثبتت البيوع كلها اشهب ان تباعه لانه لا دفع الشقة حتى  
عهده عليه ودفع من ثمن الشقة الى الثالث ما شاء . تراهم لانه يقول لا دفع الشقة حتى  
أقبض ما دفعت فيه ويدفع فضله ان كان للأول وان فضل للثالث شي مما شاء . تراهم يرجع به على

في الشفعة (قوله المورث) يفتح فيكون فكسر اي  
الورثة السفلى وورثة  
الميت الثاني مثلاً (قوله  
دون الشركاء الاجانب)  
المناصب دون ما تركه الشركاء  
(قوله وفيها) اي المدونة  
(قوله وورثته) اي الميت  
الحال (قوله فبقيتهم) اي  
الورثة (قوله ثبت) اي  
مالك رضي الله تعالى عنه  
(قوله فان شركاء) اي  
البائع في الوصية (قوله  
من بقية الورثة) صلة احق  
(قوله معهم) اي الموصل  
لهم (قوله بقيتهم) اي  
الموصل لهم في الشفعة  
(قوله ولم يعلم الشقيع) اي  
بما عدا البيع الاخير (قوله  
ما بعدها) اي الصفقة التي  
أخذ بها (قوله فاخذها)  
اي الشقيع الحصة المبيعة  
(قوله كتب) اي الشقيع  
(قوله عليه) اي الاول  
(قوله وفتح) اي الشقيع  
(قوله الى الثالث) صلة  
دفع (قوله من ثمن الشقة)  
بيان ما بعده (قوله لانه)  
اي الثالث (قوله ويدفع)  
اي الشقيع (قوله فضله)  
اي الثمن (قوله ان كان)  
اي وجد فضل (قوله للأول)  
صلة يدفع (قوله رجع) اي  
الثالث (قوله به) اي الفضل



(قوله وان أخذها) أي الشفع الحصة (قوله عليه) أي الثالث (قوله من بيع) بيان ما (قوله لانه) أي المشتري (قوله) أي الشقص (قوله فاعتلها سنين) أي ثم أخذت منه بالشفعة (قوله ثم أخذ) بضم فكسر أي الشقص (قوله منه) أي المشتري (قوله وبه) أي الفسخ صله أفق (قوله وبه) أي عدم فسخه صله أفق ٦١٣ (قوله مغيب) بضم الميم وكسر الغين المججمة

(قوله القرطبيون) بضم

القاف وسكون الراء (قوله

الطليطليون) بضم الطاء

الاولى وفتح اللام وكسر

الطاء الثانية واللام وشد

المثناة تحت (قوله مشتريه)

أي الشقص (قوله فإخذه)

أي الشفع الشقص بالشفعة

(قوله فهل له) أي الشفع

(قوله واكره) أي المشتري

الشقص حال (قوله رافع

رأسه) مضاف أو منون

(قوله بأنه) أي الشفع

(قوله الشارقي) بإعجام

السين وكسر الراء والقاف

وشد المثناة أي قال (قوله

وكتبها) أي النازلة (قوله

قرطبة) بضم القاف والطاء

وسكون الراء (قوله عتاب

بفتح العين المهملة وشد

المثناة فوق وآخره باء

موحدة (قوله والأي

وان لم يعلم شفيعه) (قوله

فيها) أي المدونة (قوله

عنده) أي المتباع (قوله

من هدم الخ) بيان ما (قوله

من عين الخ) بيان ما (قوله

أما بكسر الهمز وشد الميم

(قوله أخذ) أي الشفع

الشقص (قوله المشتري)

نفسه لفاعل هدم (قوله

العرصة) أي الارض (قوله من الثمن) بيان ما (قوله ان كان) أي النقض (قوله ولم يدخله) أي المشتري النقض (قوله والأي

وان كان المشتري أدخل النقض فيما بانه) (قوله فقيته) أي النقض للشفيع (قوله فيها) أي المدونة (قوله بحسب) بضم الباء وفتح

الثاني ولا تراجع بين الا قول والثاني لتمام بيعهما وان أخذها من الثالث كتب عهدته عليه وتم ما قبله من بيع (ونقص) بضم فكسر فساد مججمة أي فسخ (ما) أي البيع الذي (بعده) أي البيع الذي أخذ الشفع به وثبت ما قبله سواء اتفقت الاعيان أو اختلفت فان أخذ بالاول نقص جميع ما بعده وبالوسط تم ما قبله ونقص ما بعده وبالاخير تمت البياعات كلها (وله) أي المشتري المأخوذ منه بالشفعة (غلبه) أي الشقص المشفوع فيه التي استغلها قبل أخذه منه بالشفعة لانه كان ضامنا له وفي الحديث الخراج بالضمان في في الامام مالك رضى الله تعالى عنه من اشترى شقة صامن أرض فزرعها فاشفع أخذه بالشفعة ولا كراهة للزرع للزارع ومن ابتاع نخلا لا تعرفها فاعتلها سنين فلا شيء للشفيع من الغلة (و) ان اكرى المشتري الشقص وجبته أو مشاهرة فقبض كراه اشهر ثم أخذ منه بالشفعة قبل انقضاء مدة الكراه (في فسخ عقد كراهه) أي المشتري وبه أفق ابن عتاب وجعاعة وعدم فسخه وبه أفق ابن مغيب وجعاعة آخرون (تردد) للمتأخرين في الحكم لعدم نص المتقدمين عليه مبنا. هل الشفعة استحقاق قاله القرطبيون أو بيع قاله الطليطليون في تردد ابن سهل ان اكرى الشقص مشتريه ثم قام الشفع فأخذه فهل له ان يفسخ ذلك الكراه أفق ابن مغيب وغيره بعدم فسخه وأفق ابن عتاب وغيره بفسخه ونص ابن سهل ان اكرى الشقص مشتريه ثم قام الشفع نزلت بطليطلة واكره لعشرة أعوام فأفق ابن مغيب وابن رافع رأسه وغيره ما بانه ليس له فسخ الكراه انما له الاخذ بالشفعة كعيب حدث بالشقص الشارقي وكتبتم الى قرطبة فأفق ابن عتاب وابن القطان وابن مالك ان له الاخذ بالشفعة وان يفسخ الكراه وقد نزلت مرة أخرى فأفق فيها ابن عتاب بفسخ الكراه الا في المدة اليسيرة كشهرا هذا ان علم المتباع ان له شفيعا والا فلا يفسخ الا في الوجيبة الطويلة وأما فيما يقارب كاسنة ونحوها فذلك نافذ لانه فعل ما جازله ابن سهل هذا رجوع منه عما حكاه الشارقي عنه (و) ان نقص الشقص عند المشتري قبل اخذه بالشفعة بتغير سوق او بدن او صفة ولو بذهل المشتري لعمه ملكه واخذه الشفع بالشفعة (فلا يضمن) المشتري للشفيع (نقصه) بفتح النون وإعجام الصاد أي ما نقص من الشقص فيهما مع غيرها لا يضمن المتباع للشفيع ما حدث عنده في الشقص من هدم أو حرق أو غرق أو ما تخار من عين أو ثمر ولا يسقط عن الشفع شيء من الثمن لذلك اما اخذه واما تركه (فان هدم) المشتري الشقص (وبنى) المشتري بدل ما هدمه ثم اخذه الشفع بالشفعة (فله) أي المشتري (قيمه) أي البناء حال كونه قائما (يوم قيام الشفع لتصرفه في ملكه مع ما يخص قيمة العرصة بالبناء من الثمن الذي اشترى به) وللشفيع (النقص) بضم النون وإعجام الصاد ان كان باقيا بعينه ولم يدخله فيما بناه والا فقيته يوم الشراء في فيها لو هدم المتباع وبني قبل للشفيع خذ بجميع الثمن وقيمة ما عرفه الشهاب يوم القيام وله قيمة النقض الا قول منقوضا يوم الشراء بحسب كم قيمة العرصة بالبناء وكم قيمة النقض

العرصة) أي الارض (قوله من الثمن) بيان ما (قوله ان كان) أي النقض (قوله ولم يدخله) أي المشتري النقض (قوله والأي

وان كان المشتري أدخل النقض فيما بانه) (قوله فقيته) أي النقض للشفيع (قوله فيها) أي المدونة (قوله بحسب) بضم الباء وفتح

السبن (قوله يقسم) بضم الياء وفتح السين (قوله نصفه) اى الثمن (قوله يحيط) بضم الياء اى ما يجب للشفيع (قوله عنه) اى الشفيع (قوله من الثمن) صله يحيط (قوله ويغرم) اى الشفيع (قوله ما بقى) اى من الثمن للمشتري (قوله فان لم يشعل) اى يغرم الشفيع ما بقى من الثمن مع قيمة البناء ٦١٤ قائما (قوله قال) اى ابن المراز (قوله قد يكون) اى المبتاع (قوله

وقاسم) اى الوكيل (قوله المشتري) مقول قاسم (قوله فى العقار المشترك) صله قاسم (قوله عليه) اى الغائب (قوله تقسم) اى الحالك (قوله عليه) اى الغائب (قوله وهو) اى القاسم (قوله وقاسم) اى الشفيع (قوله أن يكون) اى المشتري (قوله ثم استحق) بضم التاء (قوله وأخذ) بضم فكسر (قوله فالثالث والخامس) اى من الاجوبة (قوله يقول المشتري) اى للشفيع (قوله يريد) اى ابن يونس (قوله أنه) اى القاضى (قوله قسم عليه) اى الغائب (قوله ولوعلم) اى القاضى (قوله ذلك) اى وجوب الشفعة للغائب (قوله يجوز) اى القاضى (قوله عليه) اى الغائب (قوله قسمه) اى القاضى على الغائب الذى له الشفعة (قوله لكان) اى قسم القاضى على الغائب (قوله كقسمه) اى الغائب فى اسقاط شفته (قوله فلو جاز قسمه) اى القاضى (قوله عليه) اى الغائب (قوله عليه) اى القاضى (قوله بوجوب) اى ثبوت شفته (قوله) اى الغائب (قوله ولما تقررت الخ) عطف على لما كانت الخ

مهدوما ثم يقسم الثمن على ذلك فان وقع النقص نصفه او ثلثه فهو الذى يجب للشفيع على المشتري ويحيط عنه من الثمن ويغرم ما بقى مع قيمة البناء قائما ابن المراز هذا قول الامام مالك وأصحابه رضى الله تعالى عنهم فان لم يفعل فلا شفعة له قبل لابن المراز كيف يمكن احداث بناء فى مشاع قال قد يكون قد اشترى الجميع فاتفق وبني وغرس ثم استحق وجعل نصف ذلك مشاعاى وأخذ النصف الباقي بالشفعة أو يكون شريك البائع غائبا فيرفع المشتري الى السلطان يطلب القسم والقسم على الغائب جائز ولا يطل شفته اه فى عبارة تمت قبل الحمد كيف يمكن احداث بناء فى مشاع مع ثبوت الشفعة والحكم ببقية البناء قائما وذلك لان الشفيع ان كان حاضرا فقد أسقط شفته وان كان غائبا فالباقي متعدد فلا يكون له قيمة البناء قائما بالحكم بثبوت الشفعة وبقية البناء قائما متنافيان غ وقد انفصل المصنف هنا بخمسة اجوبة أحدها أن يكون أحد الشرى يكن غاب ووكيل فى مقاسمة شريكه فباع شريكه نصيبه ثم قاسم الوكيل المشتري ولم يأخذ لوكله بالشفعة ثانيا أن يكون الشفيع غائبا وله وكيل على التصرف فى أمواله فباع الشريك فلم يرا الوكيل الاخذ بالشفعة وقاسم المبتاع وقد أشار الى هذين معا بقوله (اما) بكسر الهمزة وشدة الميم (الخبيثة شفعة) اى النقص حين اشتراكم (فقاسم وكيله) اى الشفيع الغائب المشتري فى العقار المشترك بينهم فقدم المشتري وبني ثم قدم الشفيع وأراد الاخذ بالشفعة والوكيل صادق بوكيل على مقاسمة شريكه سابق على شراء النقص وبوكيل على التصرف فى المال ثالثها أن يكون الشفيع غائبا ويرفع المشتري الى الحالك ويطلب منه القسمة بينه وبين الغائب والقسم عليه جائز تقسم عليه بعد الاستقصاء وضرب الاجل وهو لا يطل شفته فقدم المشتري وبني ثم قدم الغائب فله الاخذ بهما واليه أشار بقوله (أو) قاسم (قاسم عنه) اى الغائب رابعها أن يكذب المشتري فى الثمن فيتكذب الشفيع ويقاسم المشتري ثم يتبين كذبه ويأخذ الشفيع بالشفعة واليه أشار بقوله (أو ترك) الشفيع الاخذ بالشفعة (لكذب فى الثمن) وقاسم المشتري فقدم وبني خامسها أن يكون قد اشترى الجميع فهدم وبني وغرس ثم استحق نصفها وأخذ نصفها الآخر بالشفعة واليه أشار بقوله (أو) اشترى الدار كلها وهدم وبني ثم (استحق) بضم المثناة وكسر الحاء الملهمة (نصفها) اى الدار فالثالث والخامس ذكرهما ابن يونس عن ابن المراز وبقيا ذكرهما ابن شام وزاد سادسا وهو أن يقول المشتري وهبى الشريك النقص بغير ثواب فيقاسمه الشفيع ثم بقيت بعد الهدم والبناء الشرع اقاما جوابا ابن المراز فصيحان الا أن ابن عرفة قال فى قسم القاضى يريدانه قسم عليه على أنه شريك غائب فقط لا على أنه وجبت له شفعة ولوعلم ذلك لم يجوز له ان يقسم عليه اذ لو جاز قسمه لكان كقسمه هو بنفسه اذ لا يجوز أن يفعل الحاكم عن غائب الا ما يجب على الغائب فعليه فلو جاز قسمه عليه مع علمه بوجوب شفته لما كانت له شفعة ولما تقررت شفته لغائب اقدرة المشتري

على

(قوله بهذا) أي الدفع القاضى وطلب مقامته الخ (قوله وأما أجوبة ابن شاس) أي الأول والثاني والرابع والسادس (قوله قبلها) بكسر الموحدة (قوله وهو) أي الغاصب (قوله فإن) أي ظهر (قوله فحكمه) أي المشتري (قوله لم) بكسر ففتح (قوله لم يفتح فسكون) (قوله يجعل) بضم الباء (قوله كالتبدي) مفعول ثان ٦١٥ يجعل (قوله وله) أي جعله كالتبدي (قوله المشتري) (قوله

على إبطالها بهذا) وأما أجوبة ابن شاس قبلها ابن الحاجب وابن عبد السلام وابن هرون واعترضها ابن عرفة بأن الأول أن كان معناه أنه وكل في مقاسمة شريكه المعين لافي مقامته مطلق شريك فهذا راجع لاحد جوابي محمد لانه راجع القسم عنه لظن القاسم صحة قبان خطؤه وان كان معناه أنه وكله في مقاسمة مطلق شريك فلا شبهة له فامتنع كونه تصويرا للمسألة والثاني واضح رجوعه لاحد جوابي محمد أيضا لانه راجع للقسم عنه لظن القاسم صحة قبان خطؤه والرابع والسادس باطلان في أنفسهم ما لان كذب المشتري في دعوى الثمن الكثير وفي دعوى الهبة يصير متعددا في بناءه كغاصب بيده عرصة بقبانها وهو يدعي أنه مالك قبان أنه غاصب لحكمه في بناءه حكم الغاصب المعلوم غصبه بتداء وقد استشكل في التوضيح هذين الجوابين أيضا فقال وانظر لم يجعل المشتري إذا كذب في الثمن أو ادعى أنها صدقة ونحوها ثم تبين خلاف ذلك كالتبدي ولعله لا يظهر فلا يكون له الاقيمة النقض فلعل كلامهم محمول على ما إذا كان ما أظهر من الثمن من خلاف المشتري اه وهذا الحل لا يقبله لفظ ابن شاس ويقبله لفظ المصنف هذا وزاد أبو الحسن الصغير جوابين آخرين فقال أو يكون قسم مع رجل زعم أنه وكيل الغائب أو يكون العقاربين ثلاثة أحدهم غائب فباع أحد الحاضرين نصيبه فقسم المشتري مع الحاضر بظن أنه ليس له شريك غيره (وحط) بضم الحاء المهملة وشدا الطاء المهملة أي اسقط (عن) الشخص (الشفيق ما) أي القدر الذي (حط) عن المشتري من الثمن (له) ظهور (عيب) بالشقص (أو) ما حط (لهبة) ونحوها كتبرع (ان حط) ذلك القدر (عادة) بين الناس (أو) لم يحط عادة أشبه الثمن المعتادين الناس لمثل الشقص الباقي (به) أي ما حط عن المشتري من الثمن كشرائه الشقص بألف وحط البائع تسعمائة منه والمائة الباقية ثمن معتادة له فقط التسعمائة عن الشفيق وياخذ بمائة في ابن شاس لو وجد المشتري بالشقص عيبا بعد أخذ الشفيق لم يكن له طلب أرشه فان رده الشفيق عليه رده هو حيث دعي بآثمه ولو اطلع على عيبه قبل أخذ الشفيق الا انه حدث عنده عيب منعه من رده فاخذ أرش العيب القديم وذلك الارش يحط عن الشفيق قول واحد وفيها من اشترى شقصا بألف درهم ثم وضع عنه البائع تسعمائة درهم بعد أخذ الشفيق او قبله نظر فان أشبه أن يكون ثمن الشقص بين الناس مائة درهم اذا تغابوا بينهم واشتروا بغير تغابن وضع ذلك عن الشفيق لان ما أظهر من الثمن الأول انما كان سببا لقلع الشفعة وان لم يشبهه ان يكون ثمنه مائة ابن يونس اراد مثل ان يكون ثمنه ثلاثمائة او اربعة مائة لم يحط للشفيق شيئا وكانت الوضعية هبة للمبتاع وقال في موضع آخر ان حط عن المبتاع ما يشبه ان يحط في البيوع وضع ذلك عن الشفيق وان كان لا يحط مثله فهي هبة ولا يحط عن الشفيق شيئا ابن يونس وهذا الاول سواء (وان استحق) بضم المثناة وكسر الحاء المهملة (الثمن) المدفوع في الشقص وهو موقوف كعبد أو عرض أو الثمن المثلي

(قوله وضع) بضم فكسر جواب ان أشبه (قوله ذلك) أي التسعمائة (قوله أظهر) بضم الهمز (قوله من الثمن الأول) أي

(قوله بعد اخذ الشفع) صله استحق ٦١٦ (قوله بالشفعة) اي بسبب اصله استحق (قوله بقيمة) صله استحق (قوله يرجع

البائع الخ) جواب ان استحق (قوله المستحق) يفتح الحاء المهملة (قوله على المبتاع) صله ترجع (قوله الثمن) تفسير لنا تب فاعل رد (قوله لانه) اي الشقص (قوله من يده) اي البائع (قوله هو) اي الشقص (قوله وبه) اي ثمن الشقص (قوله يرجع بقيمة) الرجوع بقيمة الشقص مطلقا (قوله فأت) اي العبد (قوله يده) اي المبتاع (قوله قصيبته) اي العبد (قوله اخذه) اي الشقص (قوله وعهده) اي الشفع (قوله فان اخذه) اي الشقص (قوله وان استحق) اي العبد الذي اشترى به الشقص (قوله كانت) اي قيمة الشقص (قوله بما اخذ) اي المشتري (قوله فيه) اي الشقص (قوله يئنه) اي المشتري (قوله أو الذي رده) اي بائع الشقص عطف على المستحق (قوله بمنه) اي النقد (قوله فيه) اي الشقص (قوله لانها) اي الدراهم (قوله غرم) اي المشتري (قوله الاستثناء) اي الا لنقد (قوله لثمن الشقص) تنازع فيه الاستحقاق والرد

بعد اخذ الشفع بالشفعة بقيمة المقوم او بمنثل المثل يرجع البائع المستحق من يده على المبتاع بقيمة شقصه (اورد) بضم الراء وشدة الال الثمن المقوم والمثل على المشتري (بعيب بعد) الاخذ (بها) اي الشفعة تنازع فيه استحقاق ورد (رجع البائع) على المشتري (بقيمة شقصه) لانه خرج من يده وهو بذله ان كان الثمن مقوما بل (ولو كان الثمن مثليا) فانه محذور ومضنون وغيرهما وصوبه جماعة وشارب بولما في كتاب محمد يرجع بمنثل المثل المستحق او المعيب ق فيها للامام مالك رضى الله تعالى عنه من ابتاع شقصا من دار بعد بعينه فأت يده قصيبته من بائع الشقص وللشفيع اخذه بقيمة العبد وعهده على المبتاع لان الشفعة وجبت له بعد البيع فان اخذه الشفع بقيمة العبد ثم وجد بائع الشقص بالعبد عيبا فله رده وبأخذ ثمن المبتاع قيمة شقصه وقدمضى الشقص للشفيع بشفعة بخلاف البيع القاسم الذي تبطل فيه الشفعة لان البيع فسد لعينه والعيب لو رضىه البائع لم وان استحق العبد قبل قيام الشفع بطل البيع ولا شفعة في الشقص وان استحق بعد اخذ الشفع فقدمضى الشقص للشفيع ويرجع بائع الشقص على مبتاعه بقيمة الشقص كاملا كانت اكثر مما اخذ فيه من الشفع او اقل ثم لا تراجع منه وبين الشفع اذا الشفعة كبسيع فان ومن ابتاع شقصا بمحنة بعينه فاستحقته الحنطة قبل اخذ الشفع فسخ البيع ولا شفعة في ذلك الشقص وكذلك ان ابتاع الحنطة بثمن فاستحق بطل البيع ورجع بالثمن وليس على بائعها الاتيان بمنثلها وان كان الاستحقاق بعد اخذ الشفع مضى ذلك الاخذ ورجع بائع الشقص على المبتاع بمنثل الحنطة ابن الموارز هذا غلط بل يرجع بائع الشقص على مبتاعه بقيمة الشقص وقاله سحنون (الا الثمن) (النقد) اي الدراهم او الدراهم المستحق من يده بائع الشقص او الذي رده بعيب بعد اخذ الشفع او قبله فيرجع بائع الشقص على مبتاعه بمنه بقيمة شقصه ق فيها لابن القاسم ان غصب دراهم واشترى بها شقصا كانت الشفعة فيه للشفيع لانها ان استحققت غرم مثلها ولا يتقضى البيع عيب وهذه المسئلة قبل الاستثناء من افراد قوله وفي عرض بعرض بما خرج من يده او قيمته اي ان فات وقد فات الشقص هنا بأخذه بالشفعة وتقدم ان المراد بالعرض ما قابل المسكوك فهذه المسئلة فيها زيادة بيان على ما تقدم وهي ان المثل حكمه حكم المقوم الا لنقد (وان) استحق ثمن الشقص اورد بعيب بعد اخذ الشفع الشقص بالشفعة (لم يفتقض ما) اي الاخذ بالشفعة الذي حصل (بين الشفع والمشتري) بقيمة الثمن المقوم ومنثل الثمن المثل هذا قول ابن القاسم فيها اذا وجد البائع عيبا في الثمن رده واخذ قيمة الشقص وقدمضى الشقص للشفيع وفيها ايضا ومضى الشقص للشفيع ولا تراجع بينه وبين المشتري (وان وقع) الاستحقاق او الرد بعيب لثمن الشقص (قبل) اخذ (ها) اي الشفعة (بطات) الشفعة لا تقاض البيع الذي حصل بين البائع والمشتري اذا كان الثمن غير نقد والا فلا تبطل (وان اختلفا) اي المشتري الشقص وشقيقه (في) قدر (الثمن) الذي اشترى الشقص به بان قال المشتري مائة وعشر وقال الشفع مائة فقط ولا يئنه لاحدهما (فالقول للمشتري فيما يشبه) كونه ثمنامعا اذا مثل الشقص (بمين) من المشتري سواء اشبه الشفع ام لا وان لم يشبه المشتري فالقول للشفيع ان اشبه ق فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى اذا اختلف

الشفيع

الشفيع والمبتاع في الثمن صدق المبتاع لأنه مدعى عليه الآن يأتي بما لا يشبه مما لا يتغابن  
الناس عنه فلا يصدق الآن يكون مثل هؤلاء الملولك يرغب أحدهم في الدار اللاصقة بداره  
فالقول قوله إذا أتى بما يشبه ابن يونس لم يذكر هنا في اختلاف الشفيع والمبتاع عينا ابن  
المواز أن ادعى الشفيع أنه حضر المبايعه وعلم أن الثمن أقل مما ادعى المشتري حلف المشتري  
وإن كان لاحقيقة عنده فلا يمين على المشتري ابن يونس هذا صواب لأن اختلافه من غير تحقيق  
ضرب من التهم التي لا تلزم اليمين فيها إلا لمن تليق به ابن القاسم وهذا أن أتى بما يشبه ومثل  
للمشبه فقال (ككبير) قدره من نحو سلطان (يرغب) بفتح التحتية وضما (في) شراء  
(مجاورة) كذا في خط المصنف وفي بعض النسخ في مجاورته فيبقى عنه ذلك غ يرغب مبيع  
للفاعل ويجاوره بكسر الواو اسم فاعل كقول المدونة إلا أن يكون مثل هؤلاء الملولك يرغب  
أحدهم في الدار اللاصقة به (والا) أي وإن لم يأت المشتري بما يشبه (في) القول (للشفيع) أن  
أشبه (فإن لم يشبه) أي الشفيع والمشتري (حلف) كل على نفي دعوى الآخر وتحقيق دعواه  
مقدم ما نفي على الإثبات (ورد) بضم الراء وشدة الدال الشفيع (إلى) الثمن (الوسط) أي  
المتوسط بين الناس لمثل الشئ بأن يقوم قيمة عدل فيأخذ به إن شاء ونكولهما كالأهلهما  
وإن حلف أحدهما وتكل الآخر قضى لصالحه ق ابن رشدان أتى المشتري بما لا يشبه وأتى  
الشفيع بما يشبه فعنى المدونة أن القول قول الشفيع ابن يونس اختلاف أن أتى المشتري  
في ثمن الشقص بما لا يشبه وأتى الشفيع بما لا يشبه وأعدل الأقاويل أن يحلفا جميعا يأخذ  
الشفيع بالقيمة ابن رشد وهذا معنى ما في المدونة القضي أن أتيا معا بما لا يشبه - لما ورد  
إلى الوسط فيأخذ به أو يدع (وإن) اختلاف البائع والمشتري في قدر الثمن بأن قال البائع مائتين  
والمشتري مائة وقلنا القول للمشتري أن أشبه بيمينه (فشكل) شخص (مشتري) عن اليمين وحلف  
البائع وغرم المشتري مائتين (ففي الأخذ) لشخص بالشفعة (عما) أي القدر الذي ادعى  
المشتري) وهي مائة في المثال لأنه أقر بأنه مائة وإن البائع ظلمه في المائة الثانية وبه قال ابن  
المواز (أو) بما (أدى) بفتح الهمز والدال مشددا أي دفع المشتري للبائع وهو ما المائتان وبه  
قال ابن عبد الحكم وأصبح لأن المشتري يقول إنما خلصت الشقص بالمائة الثانية فكأنني  
اشتريته بمائتين ولو خلقت لا تفسخ البيع وسقطت الشفعة (قولان) لم يطلع المصنف رحمه  
الله تعالى على أرجحية أحدهما غ ليس هذا فرعا على اختلاف المشتري والشفيع بل  
على اختلاف البائع والمشتري يظهر بأدنى تأمل وأشار به لقول ابن يونس ابن المواز فإن  
حلف البائع أنه باعه بمائتين وتكل المبتاع لزمه الشراء بمائتين وأخذها الشفيع بمائة لأنه  
الثمن الذي أقر به المشتري وقال إن البائع ظلمه وأخذ ما ليس عنده له وقال ابن عبد الحكم  
وأصبح يأخذ بمائتين ابن يونس لأن المشتري يقول إنما خلصت الشقص بهذه المائة الثانية  
ولو خلقت لا تنقض البيع ولم يكن للشفيع شفعة (وإن ابتاع) أي اشتري شخص (أرضا  
ب) شرط دخول (زرعها الأخضر) في الابتاع (فاستحق) بضم التاء وكسر الحاء المهملة  
(نصفها فقط) أي دون زرعه (واستشفق) أي أخذ المصنف النصف الآخر بالشفعة لأنه  
بين أنه شر يك للبائع (بطل البيع) في نصف الأرض المستحق (وفي نصف الزرع) الذي في

(قوله صدق) بضم فكسر  
مثله (قوله لأنه) أي المبتاع  
(قوله مدعى) بفتح العين  
(قوله إلا أن يأتي) أي  
المبتاع (قوله بما لا يشبه)  
أي أن يكون ثمنًا مثل  
الشقص (قوله إلا أن  
يكون) أي المبتاع (قوله  
وعلم) أي الشفيع (قوله  
عنده) أي الشفيع (قوله  
لأنه) أي المشتري (قوله وبه)  
أي أخذه بما ادعى المشتري  
مسألة قال (قوله وبه) أي  
أخذه بما أدى صله قال  
(قوله هذا) أي وإن تكل  
مشتري في الأخذ الخ (قوله  
وأشار) أي خيل (قوله  
به) أي وإن تكل الخ

(قوله انه) اي نصف الزرع (قوله واستشفع) اي أخذ المشتق نصف الآخر بالشفعة (قوله ويطل) اي البيع (قوله به) اي  
النصف المشتق (قوله لا تفراده) اي نصف الزرع في البيع على التبقية (قوله ويسيره) اي البائع (قوله به) اي نصف الارض  
المشغوع فيه حال من الزرع (قوله لم يكن له) ٦١٨ اي الشفيع (قوله شفعة) اسم يكن (قوله ويرجع) اي نصف الزرع

النصف المشتق (بقائه) اي الزرع (بلا أرض) اي لتبين انه بيع وحده بلا أرض على التبقية  
ويبعه كذلك فاستدل شرره في فيها الامام ما للرضى الله تعالى عنه من ابتاع أرضا بزرعها  
الاخضر فاستحق نصف الارض خاصة واستشفع فالبائع في النصف المشتق باطل ويطل  
في نصف الزرع الذي لا تفراده بلا أرض فبذلك البائع نصف الثمن للمشتري ويسيره نصف  
الزرع والمشتق نصف الارض ثم يخير الشفيع في اخذ نصف الارض الباقي فان اخذه  
بالشفعة لم يكن له في نصف الزرع به شفعة ويرجع للبائع فيصير الزرع كله له ابن الموازي يأخذ  
نصف الارض بما يقابل من نصف الثمن بقيته وقيمة نصف الزرع على غره يوم الصفقة فان  
أخذ نصف الارض بالشفعة كما وصفنا يرجع الزرع كله للبائع الذي زرعه لانه صغير لا يحمل به  
بلا أرض ويرد البائع الثمن كله الى المشتري الا ما اخذ المشتري من الشفيع في نصف الارض  
وعلى البائع للمشتق كرا من نصف الارض للمشتق دون ما أخذ بالشفعة اذا استحق في امان  
الزراعة ابن يونس انكر بعض القرويين قوله يرجع الزرع كله للبائع وقال للمشتري أن  
يقسك نصف الزرع الذي قابل النصف المأخوذ بالشفعة لانه لم ينقص بيعه لان الاخذ  
بالشفعة كبيع مبتدا ابن يونس هذا أصوب وشبه في بطلان البيع فقال (كسر اشخص  
مشتوقه من جنان) بكسر الجيم اي بستان (بازاء) بكسر الهمزة ودال مقابلة  
(جنانه) اي المشتري (ليتوصل) المشتري (له) اي القطعة وذو كسر هاء باعتبار تسميتها ببيعا  
مثلا (من جنان مشتريه) اي الشقص وفيه اظهار في محل الضمير (ثم استحق) بضم التاء وكسر  
الحاء المهملة (جنانه المشتري) غ هكذا في جميع النسخ التي رأينا وهو الصواب والجنان  
بكسر الجيم جمع جنة بفتحها كقصه وقصاع وبالله تعالى التوفيق فقد انى ابن زيد وابن  
الطاريطلان بيع القطعة لبقائها بالامر موصل اليها وفيه اظهار في محل الضمير ايضا  
في من الوثائق المجموعة مانصه ابو عبد الله سألني ابن أبي زيد عن ابتاع قطيعا من جنة  
على ان يصرفه الى داره ولا يكون له طريق على جنان بانه وصرفه ثم استحق جنان  
المتاع بخاوت به بانه ينقص ابن أبي زيد نزات هذه المسئلة عنه لنا بالقبول وان فاقبت فيه  
بهذا ابن عات عن أبي الهباس الايباني بتقد البيع وهي مصيبة نزات بالمتاع ونعم الكلام  
على مسئلة يبيع الارض بزرعها الاخضر فقال (وردا للبائع نصف الثمن) للمشتري لبطلان  
البيع في نصف الارض المشتق وزرعه (وله) اي البائع (نصف الزرع) الذي في النصف  
المشتق (وخير) بضم الخاء المعجمة وكسر المثناة تحت مشددة (الشفيع) الذي استحق نصف  
الارض (أولا) بشد الواو ومنو ناصلة خيرا أي قبل تخيير المتاع وصلة خير (بين ان يشفع) اي  
يأخذ النصف الباقي بالشفعة لانه ظهر شره كاللبيع تجدد عليه ملك المشتري (أولا) يشفع فان

الذي في نصف الارض  
المشغوع فيه (قوله فيصير  
الزرع كله) اي البائع  
(قوله يأخذ) اي الشفيع  
(قوله من نصف الثمن)  
بيان ما (قوله بقيته) اي  
نصف الارض صلة يقابل  
(قوله يوم الصفقة) تنازع  
قده القيمان (قوله فان  
أخذ) اي الشفيع (قوله  
لانه) اي الزرع (قوله برد)  
بفتح فضم (قوله ما أخذ  
المشتري) اي قدره (قوله  
في نصف الارض) تنازع  
فمه أخذ وشفيع (قوله  
المشتق) بفتح الحاء مفت  
نصف (قوله أخذ) بضم  
فكسر أو بفتحات (قوله  
استحق) بضم التاء أو  
قصها (قوله قوله) اي محمد  
(قوله وقال) اي بعض  
القرويين (قوله هذا) اي  
قول بعض القرويين (قوله  
أصوب) اي من قول محمد  
(قوله قطيعا) اي بعضا  
(قوله على أن يصرفه) اي  
القطيع اي يصفه (قوله الى  
داره) اي المتاع الملاصقة  
له (قوله ولا يكون له) اي

المتاع (قوله بانه) اي القطيع (قوله وصرفه) اي ضم المتاع القطيع الى داره الملاصقة له (قوله  
ثم استحق) بضم التاء (قوله جنان المتاع) اي الذي صرف القطيع اليه (قوله بانه) اي يبيع القطيع (قوله بهذا) اي نقض بيع  
القطيع (قوله الايباني) بكسر الهمزة وشد الواو (قوله بتقد البيع) اي في القطيع (قوله ونعم) بفتح نون (قوله مثقلا) اي المصنف  
(قوله لانه) اي المشتق (قوله عليه) اي المشتق

(قوله والرجوع) أي إلى الذي في النصف المأخوذ بالشفعة (قوله وعليه) أي البائع خبر مقدم (قوله إلا ما أخذه) أي المشتري (قوله يلزم) أي الزرع الذي في النصف المشغوع فيه (قوله من نصف الثمن) صلة ينوب (قوله على البائع) صلة ترد (قوله والرجوع عليه) أي البائع عطف على رد (قوله لأنه) أي المبتاع الخ علة تخيرية (قوله استحق) بضم التاء (قوله من يده) أي المبتاع (قوله وهو) أي ماله بال (قوله وفي التمسك) عطف على في رد (قوله من الثمن) بيان ما (قوله ويرجع) أي المبتاع (قوله وزرعه) أي النصف المستحق عطف عليه (قوله من الصفقة) أي متعلقها بيان ما (قوله وأخذ) عطف على ان برد (قوله لأنه) أي الشأن (قوله وعليه) أي المبتاع (قوله وبين ان تماسك الخ) عطف على بين ان برد (قوله هذا) أي الفرق أي يبر ما يتقسم وما لا يتقسم (قوله مما حشى الخ) بيان من (قوله بظاهره) أي ما تقدم (باب القسمة) • (قوله تصيير) جنس وإضافته لمشاع بضم الميم وإبهام الشين أي شائع في جميع أجزاء كله فصل مخرج تصيير غيره (قوله من مملوك مالكين) بفتح الكاف وكسرها بيان مشاع فصل مخرج تصيير مشاع من مملوك مالك (قوله معينا) بضم ففتح مثقلا مفعول ٦١٩ ثان تصيير فصل مخرج تصيير مشاع من مملوك مالكين بحال

غير التعيين كرهنية ومعارية وموهوبية ومبيعية (قوله ولو باختصاص تصرف فيه) أي المعين مبالغة في تصيره لادخال قسمة المبالغة في الحد وما قبل المبالغة تصيره معينا باختصاص ملكه (قوله بقرعة) صلة تصيير (قوله فيدخل) أي في الحد فتربيع على قوله فيه مشاع من مملوك مالكين معينا (قوله ما) أي دين (قوله ولو كان) أي المدين (قوله نقله) أي جواز قسم ماعلى مدين غائب (قوله ورواه) أي جواز قسم ماعلى مدين غائب (قوله طعام

شفع فشفعته في نصف الأرض فقط والزرع قبل يرجع لأرضه البائع وعليه رد الثمن كله للمشتري إلا ما أخذه من الشفع وقيل يلزم المشتري بما ينوبه من نصف الثمن وصوبه ابن يونس وإن لم يشفع (فيخبر المبتاع في رد ما بقي) بعد الاستحقاق وهو نصف الأرض بزرعه على البائع والرجوع عليه بجميع ثمنه لأنه استحق من يده ماله بال وهو النصف وفي التمسك نصف الأرض الباقي بزرعه بما يقابله من الثمن ويرجع على البائع بما يقابل النصف المستحق وزرعه في فيها ابن القاسم وإن لم يشفع خبر المبتاع بين ان برد ما بقي في يده من الصفقة وأخذ جميع الثمن لأنه قد استحق من صفقته ماله بال وعليه فيه الضرر وبين ان تماسك بنصف الأرض ونصف الزرع ويرجع بنصف الثمن طئي قوله لأنه استحق من صفقته ماله بال وجهه ان الأرض تنقسم وما ينقسم لا يكون الخيار فيه إلا باستحقاق ماله بال وقول المصنف المتقدم أو استحق شائع وإن قل في الذي لا ينقسم ومن لم يعرف هذا ممن حشى تت اعترضه بما تقدم له مصنف اعترضه بظاهره فتصور بابه وقلة اطلاعه والكمال لله

• (باب في بيان القسمة وأقسامها وأحكامها وما يتعلق بها) •

ابن عرفة القسمة تصيير مشاع من مملوك مالكين معينا ولو باختصاص تصرف فيه بقرعة أو تراص فيدخل قسم ماعلى مدين ولو كان غائبا نقله الشيخ عن ابن حبيب ورواه ابن وهب في طعام سلم ويخرج تعيين معتق أحد عبديه أحدهما وتعيين مشتري أحد ثوبين أحدهما وتعيين مطلق عدد موصى به من أكثر منه بموت الزائد عليه قبل تعيينه بالقسمة ولم يعرفها ابن الحاجب ولا شارحوه وتعرفها القسريين بأنها اختصاص الشريك بما كان له مشاعا

سلم) أي مسلم فيه لاثنين مثلا من اثنين مثلا (قوله ويخرج) أي من الحد بقوله من مملوك مالكين (قوله معتق) بكسر التاء (قوله أحد عبديه) مفعول معتق (قوله أحدهما) أي العبدان مفعول تعيين المضاف لقاعله (قوله وتعيين الخ) عطف على (قوله أحد ثوبين) مفعول مشتري (قوله أحدهما) أي الثوبين مفعول تعيين المضاف لقاعله (قوله وتعيين مطلق الخ) عطف على تعيين معتق الخ (قوله من أكثر) حال من مطلق عدد (قوله منه) أي العدد الموصى به صلة أكثر (قوله بموت الزائد عليه) أي العدد الموصى به صلة تعيين (قوله قبل تعيينه) أي العدد الموصى به صلة موت (قوله بالقسمة) صلة تعيينه (قوله يعرفها) بضم ففتح فكسر مثقلا أي يشرح ماهية القسمة (قوله القسريين) بكسر القين المجهمة وسكون الموحدة وكسر الراء فتنة تخشية فنون فباء نسب فاعل تعريف المضاف لفعوله (قوله بأنما) أي القسمة الخ تصوير لتعريفها (قوله اختصاص) جنس وإضافته للشريك فصل مخرج اختصاص غيره (قوله بما كان له مشاعا) فصل مخرج اختصاص الشريك بغير ذلك

(قوله يرد) بضم فتح خبر يعر يفها (قوله بأن الخ) صلة يرد (قوله بالمشاع) صلة اختصاص (قوله ثابت) خبران (قوله خاصة) حال من فاعل ثابت المستقر فيه الرجوع للاختصاص (قوله لها) أي الشركة صلة خاصة (قوله وأعرضا عاما) عطف على خاصة (قوله لها) أي الشركة صلة عرضا (قوله ولما قبلها) أي الشركة عطف على لها (قوله فهو) أي اختصاص الشريك بالمشاع فربيع على خاصة الخ (قوله وأعم منها) أي القسمة عطف على مقدراى مساو لها (قوله تعريفا) أي القسمة (قوله به) أي الاختصاص (قوله ثبوته) أي الاختصاص بالمشاع (قوله قولها) أي المدونة (قوله دارا) مفعول وارثين (قوله حظها) أي الباتعة مفعول باعت (قوله منها) أي الدار بيان حظها (قوله فالأخرى) أي من الزوجتين (قوله فيه) أي الحظ المبيع (قوله من سائر) أي باقي صلة أحق (قوله فلاولا اختصاصا) أي الباتعة (قوله ما كانت) أي الأخرى (قوله وان عني) أي الغبريني (قوله ان يتعين له الخ) مفعول عنى ٦٢٠ (قوله فقيه) أي ما عناه الخ جواب ان عني (قوله عناية) أي معنى (قوله يعينها)

يرد بأن اختصاص الشريك بالمشاع ثابت حال شركته خاصة لها وأعرضا عاما لها ولما قبلها فهو مبين للقسمة أو أعم منها فيمتنع تعريفا بها ودليل ثبوته حال الشركة قوله لمع غيرها ان باعت إحدى الزوجتين الوارثتين دارا حظها منها فالأخرى أحق بالقسمة فيه من سائر الورثة فلاولا اختصاصا بحظها مشاعا ما كانت اشفع وان عني بقوله اختصاص الشريك ان يتعين له ما كان مشاعا فقيهه عناية بفيلفظ يعينها مع يسره ويظل اطراده باختصاص موصى له به مدمن أكرمه المتقلم لم ذكره واختصاص من تعدى على شريكه بما ألتف من المشترك بينهما المثل قدر حظ المتعدى كنفله قفيز حنطة بينهما في مقاراة غروا ألتف قدر حظ الناقل منه اه وتعبق ابن ناجي حداد بن عرفة بن اشتري وبيعة مثالا من صبرة يأخذها منها وهي ليست بقسمة وحده ينطبق عليها لان مشترى الوبة صار مالكا لها في الصبرة البساطي في تعيين أحد الثوبين ان كان على الخيار فهو لم يملك شيئا قبله وان كان على البت فيلزم انه من افراد القسمة غاية ما فيه ان لاحد الشريكين التعيين وهو لا يقدر فيها افادته في كبيره أقول لا خفاء في عدم ورود هذين اليرادين على حداد بن عرفة اما يراد ابن ناجي فلان شراء الوبة من الصبرة ليس تصيير مشاع من مملوك مالكين معينا بل هو تصيير بعض مملوك مالك واحد مملوكا لغيره مشاعا كما كيف ينطبق عليه حده وتعليله لا يفيج انطباقه عليه فدعواه ودليله باطلان وأما يراد البساطي فلان المشهور في بيع الخيار الا لخلال وان الملك للبائع وتعريف ابن عرفة مبني عليه فتعيين أحد هما ليس قسمة لانه تصيير مشاع من مملوك مالك واحد معينا والله أعلم البناي وقال مالكين فأكثر وحذف ولو وزاد أو قبل بقرعة لكان أحسن والله أعلم (القسمة) الشرعية ثلاثة أقسام الأول (تباين) بفتح فوقية أوله ونون أو تحتية مضومة عقب الألف أو موحدة مكسورة ويلها همزة على الأولين وتحتية على الأخير لان كل واحد هني صاحبه بما دفعه له وهياه وجهزه له وهبه له فهو على الأول من صلة نقل (قوله غروا) أي

أي يدل عليها (قوله يسره) أي اللفظ الذي يعينها (قوله اطراده) أي كون تعريف الغبريني مطردا بحيث يلزم من وجوده وجود القسمة (قوله باختصاص موصى له الخ) صلة يظل فانه قد وجد فيه التعريف ولم توجد فيه القسمة (قوله المتقلم) نعت اختصاص (قوله واختصاص من تعدى الخ) عطف على اختصاص (قوله بما ألتف) صلة اختصاص (قوله من المشترك) بيان ما (قوله المثل) نعت المشترك (قوله قدر حظ المتعدى) حال من ما (قوله كنفله) أي المتعدى (قوله بينهما) أي مشترك بين الشريكين (قوله في مقاراة) صلة نقل (قوله غروا) أي

نقل غروا (قوله منه) أي القفيز (قوله بن اشتري الخ) أي بشرائه فلاولى بشرائه الوبة الخ (قوله يأخذها) الهمزة

أي المشتري الوبة (قوله منها) أي الوبة (قوله وهي ليست) الأولى وهو ليس (قوله وحده) بفتح الحاء وشدة الدال أي تعريف ابن عرفة (قوله عليها) الأولى عليه (قوله البساطي) أي بحث (قوله في تعيين أحد الثوبين) أي أخرجه من الحد (قوله ان كان) أي المشتري (قوله على الخيار) أي فيما بين أخذ ورد (قوله فهو) أي المشتري (قوله قبله) أي الاختيار (قوله وان كان) أي الشراء (قوله انه) أي تعيين أحد الثوبين (قوله فيها) أي القسمة (قوله وتعليله) أي ابن ناجي بقوله لان مشترى الوبة صار مالكا لها (قوله انطباقه) أي الحد (قوله عليه) أي شراء الوبة (قوله فدعواه ودليله) أي ابن ناجي (قوله لو قال) أي ابن عرفة في الحد (قوله على الأولين) أي النون والمنشأة (قوله على الأخير) أي الموحدة (قوله لان كل واحد) أي من الشريكين بيان لحكمة القسمة بالامانة الثلاثة (قوله هني) بفتحتين مثقلا (قوله فهو) أي الاسم (قوله على الأول) أي النون عقب الألف



(قوله وعلى الثاني) أي المضافات عقبها (قوله وعلى الثالث) أي الموحدة عقبها (قوله لكن بقلب مكاني) أي تأخير القام  
وهي الواو عن اللام وهي الموحدة لستدرالك على من الهبة لرفع إجماعه بقاء ترتيب الحروف (قوله منهما) أي الشر يكون (قوله  
ومثل) يقتضات مثلاً (قوله أحد الشر يكون) مفعول خادمة المضاف للقاعدة في مزج الشارح وإن كان منوفاً في المتن (قوله  
أحد الشر يكون) فاعل سكنى المضاف لمفعوله (قوله في الاعيان) أي الذوات ٢٢١ المشتركة بأن يأخذ أحدهما رقيقاً  
يخدمه شهر أمثلاً والآخر  
رقيقاً آخر يخدمه كذلك  
أو يسكن أحدهما داراً  
عامثلاً والآخر أخرى  
كذلك أو يزرع أحدهما  
أرضاً سنة والآخر أخرى  
كذلك (قوله بالزمان)  
كاستخدام أحدهما رقيقاً  
شهر أو استخدام الآخر  
كذلك (قوله يفترق فيها  
الاستغلال والاستخدام)  
أي من حيث الزمان كما يأتي  
(قوله ووجهه) أي الفرق  
بين الاستخدام والسكنى  
والزرع (قوله أنهما) أي  
الدور والأرض (قوله  
مأمونة) أي من التغيير  
بجلاف الحيوان (قوله  
مأمونة) أي من العطش  
(قوله فالأول) أي المهاباة  
في الاعيان (قوله والضرب  
الثاني) أي المهاباة في  
الزمان (قوله وبذا) أي  
انقسام المهاباة إلى مهاباة  
في الاعيان ومهاباة في  
الزمان مسألة فسر (قوله  
القسمين) أي المهاباة في  
الاعيان والمهاباة في الزمان  
(قوله فيهما) أي القسمين  
(قوله وعلى هذا) أي حل كلامه على القسمين مسألة يتناول (قوله جوازاً) أي المهاباة في السكنى في الاعيان والزمان جائزة  
(قوله ومنها) أي المهاباة في الغلة ممنوعة في الاعيان وفي الزمان (قوله هذا) أي كون تحديد الزمان لا بد منه في القسمين (قوله  
اذ قال) أي ابن عرفة (قوله هي) أي المهاباة (قوله يوهم الخ) خبر قول (قوله عرو) بضمتين مثلاً أي خلو (قوله الثاني) أي  
مقاسمة الاعيان (قوله ومحملة) بفتح الميم أي المعنى الذي يحتمل عليه قول عياض

التمتة وعلى الثاني من التهيئة وعلى الثالث من الهبة لكن بقلب مكاني الرجاء المهاباة  
تقال بالنون لأن كل واحد منهما هي صاحبه بما اراده وتقال بالباء أيضاً لأن كل واحد منهما  
وهي لصاحبه الاستمتاع بحقه في ذلك الشيء مدمعة معلومة وتقال بالياء التحية باقية لأن كل  
واحد منهما هي صاحبه ما طلبه منه والثاني قسمة المنافع المشتركة (في زمن) معلوم كيوم  
أو أسبوع أو شهر أو عام ومثلاً لها بقوله (كخدمة) رقيق مشترك بين اثنين أو أكثر أحد  
الشر يكون أو الشر كله (شهر) ويخدم الشر يك الآخر شهر أو بضاً وهكذا (وسكنى دار) أحد  
الشر يكون أو الشر كله (سكنى) والشر يك الآخر كذلك وهكذا وزراعة أرض مأمونة الري  
أحد الشر يكون أو الشر كله والآخر كذلك وهكذا في ابن شماس القسمة ثلاثة أوجه مهاباة  
وهي ضربان مهاباة في الاعيان ومهاباة بالزمان ابن رشد قسمة المنافع لا تجوز بالقيمة على  
مذهب ابن القاسم ولا يجبر عليها من أنها ولا تكون الاعلى المراضاة والمهاباة وهي على  
وجهين بالزمان مثل ان يتفق ان يستغل أحدهما الدابة أو يستخدمها أو يسكن الدار  
أو يحرث الأرض مدة من الزمان والآخر مثلاً أو أقل أو أكثر فهذه يفترق فيها الاستغلال  
والاستخدام الوجه الآخر ان يكون التباين في الاعيان بأن يستخدم هذا عبداً وهذا عبداً  
أو يزرع هذا أرضاً وهذا أرضاً أو يسكن هذا داراً وهذا داراً أما التباين في الاستخدام فروى  
ابن القاسم يجوز في الشهر ابن القاسم وأكثر من الشهر قليلاً وأما التباين في الدور والأرضين  
فيجوز في السنين المعلومة والأجل البعيد ككرائهما قاله ابن القاسم ووجهه انهما مأمونة  
الان التباين إذا كان في أرض الزراعة فلا يجوز إلا بان تكون مأمونة بما يجوز فيه النقد غ  
ان قلت قد قرر ابن رشد وعياض وابن شماس ان قسمة المهاباة ضربان مهاباة في الاعيان  
ومهاباة في الزمان فالأول ان يأخذ أحد الشر يكون داراً يسكنها والآخر داراً يسكنها وهذا  
أرضاً يزرعها والآخر أرضاً يزرعها والضرب الثاني ان تكون المهاباة في عين واحدة  
بالزمنة كدار يسكنها هذا شهر وهذا شهر أو أرض يزرعها هذا سنة وهذا سنة وبذا انصرف  
التوضيح كلام ابن الحاجب فإياه اقتصر هنا على الأزمان دون الاعيان حيث قال في زمن قلت  
ينبغي ان يحمل كلامه على القسمين لأن الزمن المعلوم لا بد منه فيهما وعلى هذا فوله كخدمة  
عبد شهر يتناول صورتين أحدهما ان يكون العبد الواحد بين الشر يكون يستخدمه كل  
منهما شهراً والثانية ان يكون لهما عبدان يستخدم أحدهما أحد العبدين شهراً والآخر  
الآخر كذلك ولا يشترط مساواة المدين وانما يشترط حصرهما وافهم مثل ذلك في السكنى  
جوازاً وفي الغلة منعاً عما يزيد هذا وضوحاً مناقشة ابن عرفة عياضاً اذ قال وقول عياض هي  
ضربان مقاسمة الزمان ومقاسمة الاعيان يوهم عرو الثاني عن الزمان وليس كذلك ومحملة ان

(قوله فإنه) أى الزمان (قوله بالعرض) بفتح العين المهملة والراء (قوله لأن متعلقه) أى القسم (قوله به) أى الزمان (قوله يعرف) بضم فسكون ففتح (قوله هو) أى القسمة (قوله هو) أى المهايأة (قوله عن شريك) صلة اختصاص (قوله فيه) صلة شريك (قوله يتجاوز) أى المهايأة (قوله من متعلق الخ) بيان مشترك (قوله يتجاوز) أى المهايأة

(قوله منفعته) أى المشترك  
(قوله وفى مدتها) أى المهايأة  
(قوله جازن) خبر قول (قوله  
وشبهه) أى الشهر (قوله  
انما تجوز) أى المهايأة  
(قوله والرابع) عطف على  
العبد (قوله ناحية) تنازع  
فيه يسكن ويرزق (قوله  
حصرهما) أى ضبط  
المدتين (قوله بهذا) أى  
كالاجارة (قوله منهما) أى  
الشريكين (قوله أو منهم)  
أى الشركاء (قوله منه)  
أى المقوم (قوله فيهما)  
أى المتعد والمتعدد (قوله  
انها) أى المهايأة (قوله  
قالوا) بضم الهمز  
(قوله يأخذها) أى الذات  
الواحدة المشتركة (قوله  
كل واحد منهما) أى  
الشريكين مدة معينة  
متعاقبين كلما تبم مدة  
أحدهما يأخذها الآخر  
(قوله واحداهما) أى  
أو يأخذ أحد الشريكين  
أحدى الذاتين المشتركين  
مدة معينة والآخر الأخرى  
مدة معينة (قوله كدارين)  
أى مشتركتين (قوله يأخذ

كل واحد سكنى دار (ای بدون تعیین مدة (قوله المصنف) ای ابن الحاجب (قوله يضم) يضم فسكون الامام  
ففتح ای یقدر (قوله یحل) فتح ضم ای یفسخ (قوله تصویرها) ای غیر الازمة (قوله بالنال الاول) ای المقسوم المتحد (قوله  
للقدر) بکثرة الغلة فی يوم وقلما فی الذی یلیه وبالعکس

(قوله من) اي اليوم (قوله بالمرضاة) صلة تجوز وهو المحصور ونفسه (قوله والترعة) تفسير للاجبار (قوله وعلى هذا) اي جوازها بالمرضاة فقط صلة اقتصر (قوله وبه) اي جوازها بالمرضاة فقط صلة قطع (قوله انه) اي الحبس (قوله يقسم) بضم فسكون ففتح وكذا يجبر (قوله اباه) اي القسم (قوله وينفذ) اي قسم الحبس ٦٢٣ (قوله بينهم) اي الحبس عليهم (قوله من الموت) او الولادة بيان ما بعده (قوله ما يفرضه) اي الحبس (قوله الى هذا) اي قسم الحبس للاعتلال جبر (قوله ان الحبس يقسم بينهم) اي الحبس عليهم مقول قول المضاف لقاعله (قوله وبغير ذلك) عطف على بقولهم (قوله من الظواهر) بيان غير ذلك (قوله انه) اي الحبس (قوله الى ذلك) اي منع قسم الحبس للاعتلال (قوله يجوز) بضم ففتح مثقلا (قوله القسم) اي جوازه (قوله في ان من صار له شيء الخ) صلة كاف التشبيه (قوله وانها) اي المرضاة (قوله وانه) اي الشأن (قوله يداخل) بضم فسكون فكسر (قوله فيها) اي المرضاة (قوله مقوما) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله وانها) اي المرضاة (قوله وانه) اي الشأن (قوله على أخذ كل واحد) اي غيره من الشركاء (قوله ما يفرضه) اي ما أخذ الاول (قوله براض) تنازع فيه أخذ

الامام مالك رضي الله تعالى عنه ان قال استخدمه انت اليوم وانا غدا فهو جاز وكذا شهر وانا شهر اعم ولا يجوز في الكسب ولو يوما واحدا وقد سئل مالك رضي الله تعالى عنه في اليوم وكرهه في اكثر منه اه (تنبيهان) الاول الباجي وهبه الوهاب عن المذهب انما تجوز قسمة المهايأة وهي قسمة المنافع بالمرضاة لا بالاجبار والترعة وعلى هذا اقتصر ابن عرفة وبه قطع عياض والذبي في المقدمات لا تجوز القسمة بالمهايأة على مذهب ابن القاسم ولا يجبر عليها من ابائها ولا تكون الا بالمرضاة الثاني في المقدمات من هذا الباب قسمة الحبس للاعتلال فقبل انه يقسم ويجبر على القسم من اباه وينفذ بينهم الى ان يحدث بينهم من الموت او الولادة ما يفرضه بزيادة نقصان واحتج من ذهب الى هذا بقولهم فيمن حبس في مرضه على ولده وولد ولده ان الحبس يقسم بينهم اي على عدد الولد وولد الولد وبغير ذلك من الظواهر الموجودة في مسائلهم وقبل انه لا يقسم بهال واحتج من ذهب الى ذلك بقول مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة ان الحبس لا يقسم ولا يجزأ وقبل انه لا يقسم الا ان يراضى الحبس عليهم على قسمة قسمة اعتلال فيجوز ذلك لهم وقد عز ابن سهل هذه الاقوال لاشياخ السيموري ابن عرفة والاقرب حل القسم على غن المنفعة ومنعه على الربع الحبس نفسه والله اعلم (و) الثاني (مرضاة) بينهما او بينهم في قسمة ذات المشترك بينهما او بينهم (هـ) كالباع في ان من صار له شيء اختص بملكه وانما تكون فيما تملك وفيما تختلف وفي القوم والمثلي وانه لا يرد فيها بغير ان لم يداخل فيها مقوما وانما لا يحتاج الى تعديل ولا الى تقويم وانه لا يجبر عليها من ابائها الخط هذا هو القسم الثاني من اقسام القسمة الثلاثة وهي قسمة المرضاة وسماها بعضهم قسمة بيع ابن عرفة وهي اخذ بعضهم بعض ما بينهم على أخذ كل واحد منه ما يفرضه براض ملكا للجميع وهو قسمان قسم بعد تقويم وتعديل وهذا لا يقضى به على من اباه ويجمع فيه بين حظ اثنين وبين الاجناس والاصناف والمكيل والموزون الا ما يدر من الطعام الذي لا يجوز التفاضل فيه ويقام فيه بالغبن اذا ظهر والاظهر انه بيع وقسم بلا تقويم ولا تعديل وحكمه حكم الذي يتقويم وتعديل الا في القيام بالغبن وهو بيع بلا خلاف فانه في المعين وغيره ونحوه في التوضيح والتفصيلات (تنبيهان) الاول شبهة المرضاة بالبيع مع قول الخمي وابن رشد انها بيع لاجازتهم الفصل في قسمة قفيز بر لكل منهما نصفه بالتراضي على ان لاحد هاتلثيه ولا حرثلثه فلو كانت يما محض لم تجز لربا الثاني ابن راشد يعكز على قولهم قسمة المرضاة بيع اجازتهم فيها قسم قفيز بينهما فمن على الثلث والثلاثين ولو كانت يما لامتنتع بهذا الوجه للربا طني جوابه تصريحهم بجواز القسمة المذكورة انما يعكز عليهم لاولئك في قولهم انما بيع اما حيث قيدوا فلا يصرف قولهم انما بيع لغير هذه الصورة من عدم الجبر وجع الاجناس وجع حقلين وعدم القيام بالغبن واستقوا الصورة المذكورة الخمي يجوز

واخذ (قوله وهو) اي قسم التراضي (قوله ويقام فيه بالغبن) عطف على لا يقضى به الخ (قوله انه) اي قسم التراضي بعد التقويم والتعديل (قوله انها) اي المرضاة (قوله بر) بضم الموحدة (قوله على الثلث) صلة قسم (قوله من هدم الجبر الخ) بيان لغير هذه الصورة

(قوله ثم قال) اى ابن رشد

(قوله وان لم يكن) اى

الطعام (قوله وهو لا يجوز

فيه الفضل) حال (قوله

كصبرى) بفتح المثناة منى

بلا نون لاضاقته (قوله فلا

يجوز) اى القسم (قوله وان

كان) اى الطعام (قوله بما

ينهم) بيان حظ (قوله بما يتبع

علمه حين فعله) بيان ما يعين

لاخراج المراضة (قوله عند

مجنون) صلة تمييز (قوله

وقول) عطف على الصحيح

(قوله هي) اى القرعة

(قوله وأطرب) اى أحلى

عطف على أصوب (قوله

قول ابن القاسم) عام

لقوله باضافته (قوله فيه)

اى قسم القرعة (قوله

اختلف) بضم التاء (قوله

خلاف) خبر ذكر (قوله

وهو) اى ما يلجأ (قوله

به) اى التمييز (قوله عليها)

اى القرعة (قوله به)

اى نذب الاثنين (قوله

واشترطهما) اى الاثنين

(قوله وان كانا) اى

القاسمان (قوله فهما)

اى الاثنان (قوله لانه)

اى القاسم (قوله وعلمه)

اى القاسم (قوله بالمساحة)

يكسر الميم اى كيفية

قياس الارض (قوله

والحساب) اى قواعد

(قوله والتقويم) اى

معرفة القيم (قوله هذا)

اى المنقول عن الشافعية

التفاضل في المقاسمة بخلاف البيع والتراخي جائز أيضا وقال ابن رشد الصبرة الواحدة من  
المكيل أو الموزون لا خلاف في جواز قسمها على الاعتدال في المكيل أو الوزن وعلى  
التفضيل بين كان ذلك مما يجوز فيه التفضيل أم لا ويجوز بالمكيل المعلوم والمجهول ولا  
خلاف أن قسمه بغير مكيل ولا وزن ولا تحر لا يجوز لانه غير روغناطرة وان كان طعاما مقاننا  
مدخر ادخله أيضا التفضيل وقسمته بغير باجزة في الموزون دون المكيل ثم قال وان لم يكن  
صبرة واحدة وهو لا يجوز فيه الفضل كصبرى في قمح وشعير او محولة وسمر امرئى ومغاثون فلا يجوز  
الا باعتدال الكيل أو الوزن بمكيل معلوم وصحبة معلومة وان كان مما يجوز فيه الفضل جاز  
قسمه على الفضل بين الاعتدال بمكيل أو ميزان معلوم لا مجهول لانه غير روغناطرة وجب قسم كل  
صبرة وحدها ويجوز حينئذ بمكيل أو ميزان مجهول لان قسم الصبرة ليس قسمه حقيقيا انما  
هو تمييز حق اه فاذا احطت بهذا علما فلك ان تجيب عن مناقضة ابن رشد بما قلناه ولان  
نرد المناقضة من اصلها وتبقى القسمة يعا حق في منع الفضل ولا يعكر على هذا الجازتهم قسم  
القفيز على ثلثين وثلث لان قسمة الصبرة الواحدة ليست قسمة حقيقية فانه ابن رشد وهو ظاهر  
لاتحاد الصفة والقدر وهذا الجواب هو الواجب لا معارضة ولا تعكير اصلا فشد عليه يد  
الضنين ولذا اطلق صاحب المعين وغيره في المراضة منعها فيما يحرم فيه الفضل اشارة الى ان  
الصبرة الواحدة والقفيز الواحدة ليست قسمته قسمة حقيقية وقد اقتصر ح على كلام المعين  
وكذا اطلق ابن رشد في موضع آخر قسم المراضة الى وجهين بتعديل وبغيره فقال الوجهان  
يصحان في الجنس الواحد وفي الاجناس المختلفة وفي المكيل والموزون الا ما كان منه صنفا  
واحد مدخر الا يجوز الفضل فيه (و) النوع الثالث من أنواع القسمة (قرعة) بضم القاف  
وسكون الراء ابن عرفة وهو فعل ما يعين حفظ كل شريك مما بينهم مما يتبع علمه حين فعله وهذا  
القسم هو المقصود من هذا الباب اذا المهايآت اجارة ولها باب والمراضة بيع وله باب (وهى)  
اى القرعة (تمييز حق) مشاع عند مصنون عياض وهو الصحيح في مذهبا وقول ائمتنا ابن  
فرحون وهو المشهور وفي الشامل هو الاصح والمالك في المدونة هى بيع الغنمى وهو أصوب  
وأطرب قول ابن القاسم فيه ابن عرفة ابن رشد وكذا اختلف في قسم التراخي بالتقويم  
والتعديل دون قرعة هل هو بيع او تمييز وقسم التراخي دون تعديل بيع اتفاقا والظاهر  
ان قسم القرعة تمييز وقسم التراخي بيع قلت ذكره الخلاف في قسمة التعديل والتقويم هل  
تمييز أو بيع خلاف ظاهر ما للباي في قسم الصحنى والهبة بالحرص وهو قوله وعندى ان  
هذه القسمة لا تجوز الا بالقرعة لانها تمييز حق فلو لم يكن التمييز خاصا بالقرعة لم يصح استدلاله به  
عليها (وكفى) في القسمة (قاسم) واحد والاولى اثنان كما يفيد تعبير المصنف بكفى وصرح به ابن  
حبيب واشترطهما ابن شعبان ابن حبيب لا يأمر القاضى بالقسم الا المأمون المرضى العارف  
وان كانا اثنين فهما أفضل وان لم يوجد الا واحد كفى وقال الشافعية يشترط في منصوب الامام  
الحرية والعدالة والتكليف والذكورة لانه حاكم وعلمه بالمساحة والحساب والتقويم ولا  
يشترط في منصوب الشر كاه العدالة والحرية لانه وكيل ولم ار لاحصائنا ما يخالف هذا اه قاله  
في النخبة (لا) يكفى (مقوم) بضم الميم وفتح القاف وكسر الواو ومشددة الحظ الظاهر انه اراد

(قوله وأدوس) بضم الهمزة جمع أرش أى أسبايم التى هى العيوب الناشئة ٦٢٥ عن الجنابة (قوله وثقله) أى أقسامه

(قوله عنه) أى مالك رضى

الله تعالى عنه (قوله لانه)

أى إخباره (قوله لمعين)

بضم ففتح مثقلا (قوله

وشبه الرواية) عطف على

شبه الشهادته (قوله وهو)

أى تعطيل شبه الرواية

(قوله وشبه الحاكم) عطف

على شبه الشهادة (قوله من

إباحة الخ) بيان ما (قوله

ثم قال) أى القرافى (قوله

التاجر) أى من حرقه

التجارة فى السلع (قوله بها)

أى القيمة (قوله وروى)

بضم فكسر (قوله انه)

أى الشأن (قوله لابد) أى

فى التقويم (قوله مطلقا)

أى عن التقيد بترتيب حد

على القيمة (قوله ليحكم)

بضم الباء (قوله ثم قال)

أى القرافى (قوله فيه) أى

كلام الخط (قوله مورث)

بفتح فسكون فكسر

(قوله وكذلك) أى اجر

القاسم فى كونه على جميعهم

الخ (قوله عندنا) أى بقاس

(قوله بأنه) أى اجر القاسم

(قوله قوى) بضم فكسر

منقلا (قوله بأنه) أى قسم

الاجر بحسب الانصبا

(قوله لانهم) أى الشركاء

(قوله فى الاجرة) أى ثلثها

(قوله فان كانت) أى الاجرة

(قوله ومجمل) أى الكره

(قوله لتقسم) بضم القاف جمع قاسم

بمقوم السلع المتلفة وأروش الجنائيات ونحوهما وليس المراد به مقوم السلع المقسومة إذ  
الظاهر من كلامهم أن القاسم هو الذى يقوم المقسوم ويعدله القرافى فى الفرق الأول من  
قواعده فى الصور المركبة من الشهادة والرواية وإليه ما يقوم السلع وأروش الجنابة  
والسروق والمغصوب وغيرها قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه يكفى الواحد بالتقويم الا  
أن يتعلق بالقيمة حد كالسرق فلا بد من اثنين وروى عنه أيضا لا بد من اثنين فى كل موضع ومنشأ  
الخلافا حصول ثلاثة أشياء شبه الشهادة لانه الزام لمعين وهو ظاهر وشبه الرواية لان المقوم  
متصد لما لا يتناهى لا المترجم والفتاوى وهو ضعيف لان الشاهد كذلك وشبه الحاكم لان  
حكمه يتقضى القيمة والحاكم يتقضى وهو أظهر من شبه الرواية فان يتعلق بإخباره حد معين  
مرعاة الشهادة لوجهين أحدهما قوة ما يقضى اليه هذا الاخبار وينبى عليه من إباحة قطع  
عضو معصوم وثانيهما أن الخلاف فى كونه رواية أو شهادة شبهة يدرك الحد ثم قال وخامسها  
القاسم قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه يكفى فيه الواحد والاحسن اثنان وقال أبو إسحق  
لا بد من اثنين وللشافعية فى ذلك قولان ومنشأ الخلاف شبه الحكم أو الرواية أو الشهادة  
والأظهر شبه الحكم لان الحاكم استنابه فى ذلك وهو المشهور وعندنا وعند الشافعية اه ابن  
فرحون ابن القصار يقبل قول التاجر فى قيم المتلفات الا أن يتعلق بها حد فلا بد من اثنين وروى  
عن مالك رضى الله تعالى عنه انه لا بد من اثنين مطلقا مثال القيمة التى يتعلق بها حد تقويم  
الغرض المسروق ليعلم هل بلغت قيمته النصاب أم لا فلا بد فيه من اثنين ثم قال قال ابن القصار  
يجوز تقليد القاسم على رواية ابن نافع عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه كما يقبل المقوم  
لأروش الجنائيات لمقرته ذلك فعمل المصنف ترجع عنده الرواية الثانية فى المقوم والفرق بين  
القاسم والمقوم أن القاسم نائب عن الحاكم فاكتفى فيه بواحد والمقوم كالشاهد على القيمة  
طنى فيه نظروا الظاهر من كلامهم أن المقوم غير القاسم لتفريقهم بين القاسم والمعدل  
فى التحفة

وأجر من يقسم أو يعقل \* على الرأس وعليه العمل

وله فى شرحه أجرة القاسم والمعدل فى القسمة وهو المقوم اه وهو ظاهر أن تصفح كلامهم  
البنائى قول طنى انه خلاف ظاهر كلامهم غير ظاهر والله أعلم (وأجره) أى المال الذى يأخذه  
القاسم على قسمته يقسم على الشركاء (حسب) (العدد) لرؤسهم لا بحسب مقادير انصبتهم  
قاله ابن القصار الذى به العمل انه بحسب مقادير الانصبا فى فيها لا بأس أن يستأجر أهل  
مورث أو دفن قاسما برضاهم وأجره على جميعهم من طلب القسم ومن أباه وكذلك أجرة  
كاتب الوثيقة ابن حبيب ويكون الاجر فى ذلك على عددهم لا على انصبتهم التاودى جرى  
العمل عندنا بأنه بحسب الانصبا وقوى بأنه من المصالح لانهم اذا كانوا ثلاثة مثلا لا حد لهم  
العشر ربما كان ثلث الاجرة ازيد من قيمة عشر المقسوم فلا يكفى النصيب فى الاجرة (وكره)  
بضم فكسر لقاسم أخذ أجرة القسم من المقسوم بينهم فان كانت من بيت المال أو من وقف  
فلا يكره أخذها ومجمل فى القاسم الذى قدمه القاضى للقسمة كما فى المدونة والعينية ابن رشد  
فان استأجره الشركاء فلا يكره أخذ الاجر فى كره مالك رضى الله تعالى عنه لقاسم القاضى

(قوله جاز) اي أخذ الأجر (قوله ومن هذا) اي أجز القاسم اي مثله خبر مقدم (قوله جعل) بضم فسكون مبتدأ وشر  
 (قوله الشرط) بضم ففتح جمع شرط اي ذو بها وهم أعوان الحاكم الذين يجلبون الخوصوم ويخوهم (قوله فان لم يفعل) اي  
 يجعل السلطان الشرط ان اقامت المال (قوله كان) اي أجز الشرط (قوله احضاره) اي المطالب (قوله بضم فكسر)  
 فبالقيمة صلته (قوله أو يفتح فسكون) فبالقيمة خبره (قوله من سائر) اي باقي الخ بيان غيره (قوله الرابع) جمع ربع اي بيت  
 (قوله والاصول) اي الشجر (قوله بالسهم) اي القرعة (قوله عتبات) بضم فكسر منتقلا اي سويت (قوله الدارين)  
 المشتركين الذين أريد قسمهما (قوله بينهما) اي القيمتين (قوله احدهما) اي الدارين (قوله فأنظره) نصه اللغني ان  
 اختلفت قيمة الدارين تكون قيمة احدهما مائة والاخرى تسعين فلا بأس ان يقتصر على ان تكون قيمة الدارين سواء قلت  
 ظاهر الروايات منع التعديل في قسم القرعة بالعين (قوله وبه أفتى ابن عرفة) ونصه في مختصره قال هو اي ابن رشد والباقي  
 لا تجوز القرعة في شي مما يكال أو يوزن وعزام ابن زرقون له من قول قال وكذا عندى ما قسم بالصرى لان ما تساوى في الجنس  
 والجلودة والقدر لا يحتاج الى سهم ٦٢٦ كالدنانير والدرهم قلت تقدم للباجي في قسم لحم الاضحية خلافه فتأمل

ان يأخذوا الى القسم اجرا ابن القاسم وكذلك قسام الغنائم ولو كانت أرزاق القسام من  
 بيت المال جاز ابن رشد وكذلك ان استأجر القوم ما فلا كراهة فيه ومن هذا جعل الشرط  
 ما لك رضى الله تعالى عنه انما رزق الشرط على السلطان ابن رشد هذا كما قال فان لم يفعل كان  
 على الطالب في احضار خصمه الا أن يأتى المطالب ويحتج فيكون الجعل في احضاره عليه  
 (وقسم) بضم فكسر او يفتح فسكون (العقار) اي الارض وما اتصل به من بناء وشجر  
 (و) قسم (غيره) اي العقار من سائر المقومات (بالقيمة) لا بالمساحة ولا بالعدد في ابن رشد  
 يجوز ان تقسم الرابع والاصول بالسهم اذا عتبت بالقيمة الغني ان اختلفت قيمة الدارين  
 فكان بينهما يسير مثل كون قيمة احدهما مائة والاخرى تسعين فلا بأس ان يقتصر على ان من  
 صارت اليه التي قيمتها مائة يعطى صاحب خمسة دنانير لان هذا مما لا بد منه ولا يتحقق في الغالب  
 كون قيمته ما سواه وتعقب ابن عرفة هذا فانظره فلو كان المقسوم مكبلا أو موزنا فقال ابن  
 رشد لا تجوز القرعة فيه وقال الباجي تجوز فيه وبه أفتى ابن عرفة (وان ارد) القاسم في قسمة  
 القرعة (كل نوع) من المقسوم الخط يعني انه لا يجوز جمع جنسين ولا نوعين متبايعين في  
 قسمة القرعة قال في المدونة ولا تقسم اصناف مختلفة بالسهم مثل ان يجعلوا الدور حظا  
 والرقى حظا ويسمونها وان اتفقت قيم ذلك انه خطر وانما تقسم هذه الاشياء كل نوع على

(قوله وأفر كل نوع) ابن  
 عرفة المقسوم أنواع الاول  
 المكيل والموزن ان كان  
 صبرة واحدة فقال ابن رشد  
 لا خلاف في قسمه على  
 الاعتدال بالكيل  
 او الوزن وعلى بين الفضل  
 ولو حرم فيه التفاضل  
 وتجوز بالمكيل والضنجة  
 الجهولين ابن زرقون ابن  
 الماجشون يقسم الرطب  
 والتين والعنب على أكثر  
 شأنه في البلد من وزن أو كيل  
 محمد بن عبد الحكم لا بأس  
 ان يقسم القاضي الزيت

كلا أو وزنا في ذلك شاء وقال أشهب في المدونة يبيع الزيت بالكيل فأما الوزن فان عرف ما فيه من  
 الكيل فلا بأس به وان اختلف فلا خيرة به فجعل الاصل الكيل قلت ذكره قول أشهب في البيع يدل على ان ما به يعرف القدر  
 في البيع والقسم سواء هو خلاف نص ابن رشد بالتفرقة بينهما وهو الصواب ابن رشد لا يجوز قسمه جزافا دون تفرقا  
 وقسمه تحريا لا يجوز في الكيل ويجوز في الموزن ويدخله من الخلاف في بيعه تحريا قلت منع التحري في المكيل عزام الشيخ  
 لمجد وابن حبيب ابن رشد وان لم يكن صبرة واحدة وهو لا يجوز فيه التفاضل كصبرتي قمح وشعير ومجولة وسعراء ونقي ومغلاوث  
 فلا يجوز الا باعتدال الكيل بمكيال معلوم أو الوزن بصنعة معلومة ثم قال ابن عرفة اشأني العقار وفي جمع الدور في القسم  
 بتقارب مواضعها ويتساوى تفاقمها بالشهايم ما للباجي عن أشهب وابن القاسم في المجموعة وسجنون فأنزل ان كانت  
 احدهما قاعة لم يجمعهما وان كان بناء احدهما أجود جمعة ان كانتا في غط واحد وليست الدور كالارضين قد تكون للدور  
 في غط وتفاقمها مختلف وقرب الدور الى الجامع غط وهو متباين الباجي الخط قديم يستعمل بمعنى التقارب في الصفة فيحتل انه  
 أراد به المحلة الواحدة (قوله وان اتفقت قيم ذلك) مبالغة في احتجاج جمعها في قسمة السهم (قوله انه) اي جمع الاصناف المختلفة  
 في قسمة السهم (قوله وانما تقسم) بضم فسكون ففتح

حدة البقر على حدة والغنم على حدة والعروض على حدة الآن يتراضوا على شيء يغيرهم  
 وكذلك ان يجعلوا دائرية ناحية وماقية مثلها ناحية من ربيع أو عرض أو حيوان ويقترعوا  
 وأما بالتراضي بغير قرعة فحائز وأما داران في وضع وان تفاضلتا في البناء كواحدة جديدة  
 وأخرى رثة أو دار بهضهارث وباقيها جديدة فذلك يجمع في القسم لأنه نوع واحد من جيد  
 ودون بالقيم كقسم الرقيق على تفاوته وكل صنف لا بد فيه من ذلك فان كان كل صنف من ذلك  
 لا يحصل القسمة يسع الجميع عليهم وقسم عنه بينهم الان يتراضوا على قسم شيء يغيرهم فيجوز  
 اه (و جمع) بضم فكسر في قسمة القرعة (دور) بضم الدال جمع دار متلاصقة في فيها المالك  
 رضى الله تعالى عنه ان كانت مواضع الدور مختلفة عما يتشاح الناس فيها العمران أو غيره  
 قسمت كل دار على حدة الان يتفق منها داران أو ثلاثة في الصفة والنفاق في مواضعها  
 فيجمع المتفقة في القسم ويقسم باقيها كل دار على حدة (أو اقرحه) بفتح الهاء وسكون  
 القاف وكسر الراء فغامهلة جمع قراح بفتح القاف أى ارض زراعية ليس عليها بناء ولا فيها  
 شجر قاله الجوهري في فيها ابن القاسم رحمه الله تعالى والاقرحه وهى الفدادين اذا كانت  
 بين قوم فطلب بعضهم ان يجمع له في القسم نصيبه منها في موضع واحد فان كان بعضها قريبا  
 من بعض وكانت في الكرم سواء جمعت في القسم وجعل نصيب كل واحد في موضع واحد  
 ولم يحد لنا مالك رضى الله تعالى عنه في قرب الارض بعضها من بعض حد أو ارى الميل وشبهه  
 قريبا في الحواط والارضين وان كان الاقرحه مختلفة وهى متقاربة أو كانت في الكرم سواء  
 وبينها ما تباعد كالبومين قسم كل قريح على حدة الحط في بعض النسخ واقرحة بالواو في  
 بعضها واقرحة بالواو على النسخة الاولى قالوا ويعنى او والمراد ان الدور تجمعت على حدة  
 والاقرحه على حدة ولا يريد ان الدور تجمعت مع الاقرحه ابن الحاجب وتجمع الدور المتقاربة  
 المكان المستوية النفاق والرغبة مهمادعا اليه احدهم ثم قال وكذلك القرى والحواط  
 والاقرحه يجمع ما تقارب مكانه كالبلد والقرى ونسأوى في كرمه وعمونه بخلاف اليوم ابن  
 عبد السلام لم يرد المصنف ان هذه الانواع التي ذكرها من قرى وحواط واقرحة تجمعت في القسم  
 ولكن كل نوع منها تجمعت افراده الرباعي اتفقوا على انه لا يجمع في قسمة القرعة الدور مع  
 الحواط ولا الحواط مع الارضين وانما يقسم كل شيء من ذلك على حدة ويضم بعضه الى بعض  
 بشرط تذكرها اه ان كانت الدور والاقرحه حاضرة بل (ولو) كانت غائبة عن موضع القسم  
 وتقسيم في غيبتها (يوصف) ممن يعرفها بصفة عليه المقوم والمعدل والقاسم فيها لا بأس ان يقتسم  
 دارا غائبة على ما يوصف له ما من يوتها وساحتها ويميز حصتها ما منها بالصفة كما يجوز بيعها  
 بالصفة ولجمع الدور والاقرحه شرط اشار لها بقوله (ان تساوت) الدور والاقرحه (قيمة ورغبة  
 وتقدرت) مواضعها بان كان بينهما (كالميل) بكسر الميم (ان دعا اليه) أى جمعها في القسمة  
 (احدهم) أى الشر كالمجتمع حظه منها بموضع واحد وان اباه غيره ان كانت كاهابلا أو سجا  
 بل (ولو) كان بعضها (بلا) يشرب زرعته بعروق من نداء الارض ولا يحتاج لسنى  
 (و) بعضها (سجا) بفتح السين المهملة وسكون التحتية فغامهلة أى يشرب زرعته بما يسبح  
 عليه من نخويل لانها جنس واحد ان كان زرعتهما بالشر وأشار بول للقول بعدم جمعها

(قوله وكذلك) أى جمع  
 الاجناس المختلفة في قسمة  
 السهم في المنع (قوله من  
 ربيع الخ) بيان ما (قوله  
 وان تفاضلتا في البناء الخ)  
 مبالغة في الجواز (قوله  
 فذلك) أى المذكورين  
 الدور (قوله يجمع) بضم  
 فسكون فقطح (قوله  
 النفاق) بفتح الزون أى  
 الكراه (قوله في الكرم)  
 أى الجودة (قوله اليه)  
 أى الجمع (قوله لم يرد) بضم  
 فكسر (قوله المصنف)  
 أى ابن الحاجب (قوله  
 من قرى الخ) بيان الانواع  
 (قوله على انه) أى الشأن  
 (قوله عليه) أى الوصف  
 (قوله المقوم) بكسر الواو  
 (قوله والمعدل) بكسر  
 الدال (قوله من يوت الخ)  
 بيان ما (قوله ويميز) أى  
 الشريك (قوله كان)  
 حصتها (قوله أى نصيب)  
 الشريك (قوله منها) أى  
 الدار (قوله بالصفة)  
 تنازع فيه يقتسم او غيرها  
 (قوله وان اباه) أى جمعها  
 (قوله لانها) أى البعل  
 والسنج على جواز جمعها

وفهم منه انهم لا يجتمعان للتضع وهو الذي يسبق زرعها بالقرعة كقولهم نصف  
 عشرة فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى ان دعا احدهما الاشراف الى قسم ما ينقسم من ربع  
 او حيوان او رقيق او عروض او غيرها اشتراكهم بمورث او شراء او غيره جميع على  
 القسم من اياه وفي الموطا والمجموعة لا يقسم ما يسبق بالتضع والسواقي مع ما يسبق بالعيون  
 ولا يقسم البعل مع السقي وان تقاربت الحوائط ويقسم كل واحد من هذه على حدة الا ان  
 يترافوا ان يجتمعوا في القسم فذلك لهم بمعون بغير قرعة ولا يصح بها الاختلافها او يصير بجمع  
 حمار وفرس في القرعة وجوز في الموطا قسم البعل مع ما يسبق بالعيون سجدون نضح الهاجي  
 هذا هو مشهور المذهب لانهم ما ين كان بالعشر بخلاف التضع المزدكي ينصف العشر واستثنى  
 من الدور التي تجتمع في القسمة جبر اعلى من اياها من طلبة فقال (الادار امر وفة بالسكنى)  
 لمورثهم دعا احدهم لافرادها بالقسم وبعضهم لبعضها مع غيرها فيسه (فالقول لمورثها) بكسر  
 الراء اي طالب افرادها بالقسم ليحصل لهنها حظا ان احقت القسم وتاول الاكثر المدونة  
 عليه ابن ناجي وهو المشهور (وتورث) يضم القوقية والهمز وكسر الواو مشددة اي فهمت  
 المدونة (ايضا) اي كانوا ولت بان القول لمورثها (بخلافه) اي ان القول لمن دعا لجمعها اذا  
 لم يكن للميت دار غيرها يسكنها وهذا فهم ابن ابي زمين فان كان له دار اخرى كان يسكنها اجمعا  
 في القسم ولا يجاب من دعا لافرادها افاده قت عجم هذا ليس على ما ينبغي والذي يقيد به النقل  
 ان الثاني ارجح من الاول الذي هو لفضل وحده طق قول تت وتاول الاكثر المدونة عليه  
 الخ زاذي كبرمه وهو ماقى كآب ابن حبيب اذا مات الرجل الشريف وتولد دارا كان يسكنها  
 ولها حرمه بسكنه وترك دورا غيرها فان كانت بالقرب منها اقتشاح الورثة في تلك الدار واراد  
 كل واحد حظه منها فانها تقسم وحدها ان كانت تنقسم ويعمل في غيرها ما ينبغي فجعل كلام  
 المصنف في التاويل الاول موافقا لقول ابن حبيب ولذا عزا لالاكثر بقول التوضيح عن  
 ابن عبد السلام والاكثر عن لقيناه على ماقى الواضحة اه وكلام تت غير ظاهر من جهة  
 ان ما عزا ابن عبد السلام لا اكثر من لقيناه ليس هو تاول لاعلمها بقسم كلام ابن حبيب ونص  
 ابن عبد السلام والعبارة في المدونة بالقاضية مطربة والاكثر عن لقيناه على ماقى كآب ابن  
 حبيب وساق كلامه المتقدم فراد والله اعلم بكونهم على ماقى كآب ابن حبيب افرادها  
 بالقسم لامن كل وجه لان ابن حبيب قد يكون الرجل شريفا ولم يقيد به فيها ولم ارم من تاولها  
 على قول ابن حبيب لاني ابي الحسن ولا في ابن ناجي ولا في تقيها عياض وانما ذكر التاويلين  
 فضل وابن ابي زمين وجعل ابن عرفة قول ابن حبيب ثالثا مخالفا لهما فقال وفي كون المعروفة  
 بسكنى الميت كغيرها وقبول قول ميرد افرادها ثالثا ان كان شريفا لها حرمه لابن  
 ابي زمين مع اكثر مختصرهما وفضل وابن حبيب في تقرير المصنف في توضيحه قول ابن  
 الحاجب الا ان تكون واحدة معروفة بسكنهم فتقدر ان تشاهدوا فيها بقول ابن حبيب نظر  
 فيه على ذلك الشارح واباهما تباع تت والله اعلم ثم ان عبارة ابن الحاجب اوفق بقولها  
 ولذا اقتشاح الورثة في دار من دور الميت كانوا يسكنونها فادرك كل وارث اخذ حظه منها القرضها  
 المسئلة في سكنهم لاني افراد الميت بالسكنى وانهم تشاءوا في افرادها وكل اراد اخذ حظه

(قوله يتقسم) اي يقبل  
 القسمة (قوله من ربع الخ)  
 بيان ما (قوله واشترأكم)  
 الخ طال (قوله جبر) يضم  
 الجسيم وكسر الموحدة  
 (قوله ولا يصح) اي قسم  
 ما يسبق مع البعل (قوله  
 بها) اي القرعة (قوله  
 فيه) اي القسم (قوله  
 عليه) اي افرادها بالقسم  
 (قوله هذا) اي ترجيح  
 الاول بنسبته للاكثر  
 (قوله ان كانت) اي دار  
 سكنه (قوله تنقسم) اي  
 تقبل القسم (قوله ففعل)  
 اي تت (قوله ففعل تقرير  
 المصنف في توضيحه الخ)  
 تفريع ولم ارم من تاولها  
 على قول ابن حبيب (قوله  
 لقرضها) بفتح القاء  
 وسكون الراء اي المدونة  
 من اضافة المصدر لقاعله  
 وتكمل على نصب  
 مفعوله على اوفق بقولها  
 الخ (قوله وانهم تشاءوا  
 في افرادها الخ) عطف  
 على في سكنهم



منها بخلاف عبارة المصنف وابن عرفة وابقى عبارة المدونة على ظاهرها وحكي عن بعض  
 المشيوخ تخصيص الساكنين بكونهم من الولد دون العصابة قال وهذا في غير الشريف  
 اما الرجل الشريف فسواء بنوه وعصبته من سكنها او لم يسكنها اذ لها حرمة في نفسها توجب  
 افرادها بالقسم (تنبيهات) الاول طنى قوله ان تساوت قيمة ورغبة عبارة أهل المذهب  
 تقناها ورغبة في المدونة فان كانت الدور في النفاق والرغبة في مواضعها وتشاح الناس فيها  
 سواء وكان بعضهم اقرب من بعض جعت في القسم وكذا عبارة النعمي وابن رشد وابن شاس  
 وابن الحاجب وابن عرفة وغير واحد والمراد بالنفاق الرغبة والتشاح فهي ألفاظ متقاربة  
 ولذا اكتفى ابن عرفة بالنفاق فقال في جمع الدور في القسم بتقارب مواضعها او تساوى نفاقها  
 ثالثها هـ ا والمراد بالنفاق ان تكون كل واحدة بمحل مرغوب فيه النعمي فان كانت  
 احداها بمحل شرقة والاخرى مرغوب عنها فلا يجتمعان ولم أر من غير الاستواء في القيمة  
 فان اراد الاستواء في القدر بان يكون قدر قيمة هذه كهذه فلا اخالهم بشرطونه يصحون ان  
 كان بناء احداها ما اجود جعتا ان كانتا في خط واحد هـ والمراد بالخط التقارب وعزا ابن  
 عرفة ما درج عليه المصنف من اشتراط القرب وتساوى النفاق ليجنوا وهو مذهب المدونة  
 على تاويل بعضهم وان اراد به الاستواء في الغلاء والرخس حتى لو كانت احداها صغيرة قدر  
 نصف الاخرى تكون قيمتها قدر قيمة نصفها فهو يرجع الى النفاق والرغبة البناني في بعض  
 النسخ تقايد لقيمة وهو الصواب انه الذي في المدونة وابن رشد والنعمي وابن شاس وابن  
 الحاجب وغيرهم وعطف الرغبة على النفاق اما عطف تفسيره وانما اقتصر ابن عرفة على ذكر  
 النفاق ويحصل النفاق على رغبة الاجانب والرغبة على رغبة الشريك اذ لا يلزم من اتحاد  
 رغبة الاجانب اتحاد رغبة الشريك لان رغبة شريك في مسكن مودتهم اكثر من رغبة شريك في غيره  
 ولو كان افضل منه واما الاستواء في القيمة فلم يشترطوه جزما كما يفهمه كلام النعمي الثاني  
 طنى جمع المصنف الدور والاقرحه وجعل كالميل حد القرب فيهما والمدونة لم تجعله حدا له  
 الا في الاراضين والحوائط في الام لم يجعل لنا ما لى الله تعالى عنه قريب الارض بعضها  
 من بعض وأدى الميل وشبهه قريبا في الحوائط والارضين وفي التهذيب فالتقارب في اما كنه  
 وتساوى في كرم من قرى كثيرة أو حوائط أو أقرحة تجمع في القسم والميل وشبهه في ذلك  
 قريب وأما الدور فلم أرفها الاما تقدم من قولها وكان بعضها قريبا من بعض ثم قالت وان  
 اختلفت وكان بين البلدين مسيرة اليوم واليومين وتساوى الموضعان في الرغبة والنفاق  
 فلا يجتمعان في القسم هـ وقد نصح ابن الحاجب على منوالها فقال وتجمع الدور المتقاربة  
 المكان المستوية نفاقا ورغبة ثم قال وكذلك القرى والحوائط والاقرحه يجمع ما تقارب  
 مكانه كالميل ونحوه وتساوى في كرمه وعيونه ولما تكلم في توضيحه على قول ابن الحاجب  
 وتجمع الدور المتقاربة قال والتقارب قال في المدونة كالميل ونحوه مع ان المدونة لم تسلك  
 على المدنى الدور وكأنه رأى انه لا فرق بين الدور وغيرها وحكى على ذلك في مختصره ابن فرحون  
 لم يتكلم ابن الحاجب على القرب في الدور ونص صاحب التوضيح في مختصره ان الميل قرب  
 وهو ظاهر المدونة يؤخذ من قولها وان كان بين الدور مسيرة اليوم واليومين فلا يجتمعان

(قوله وتشاح) عطف على  
 النفاق (قوله فيها) أى  
 الدور صلة تشاح (قوله  
 وكان بعضها) أى الدور  
 (قوله جعت) بضم فكسر  
 أى الدور جواب ان (قوله  
 اخالهم) بكسر الهمز أى  
 انهم

(قوله هذا) أي الفصل بين الدور يومين أو يوم (قوله في المصير الواحد) أي الاندراك كماله لا مبول فقد قيل ان طولها يومان (قوله بينهما) أي البعل والسبح ٦٣٠ (قوله هذا) أي عدم جمع البعل والسبح (قوله ظاهرها) أي المدونة (قوله ونص)

عطف على الواضحة (قوله من قسم البعل الخ) بيان (قوله هذا) أي المتقدم عن ابن زرقون وابن رشد (قوله من دار واحدة) بيان العلو والسفل (قوله أي القسم) (قوله ومنعه) أي جمعها (قوله ذلك) أي قسم العلو والسفل (قوله مفسرا) بفتح السين (قوله وما في كتاب ابن شعبان) عطف على ما جاء (قوله والعلة) أي في منع جمع العلو والسفل في قسمة السهم (قوله أنه) أي قسم العلو والسفل (قوله شيتين) أي من صنفين (قوله مرتفق بفتح الفاء) (قوله اجازوه) أي جمع العلو والسفل (قوله بالسهم والمراضة) بيان للوجهين (قوله ورجمه) أي جواز جمعها بالسهم (قوله بالقرعة) صلة قسمة (قوله بحيث ينوب الخ) تصوير لاحتمالها (قوله بان كان كل صنف في جهة الخ) تصوير لتمييزها (قوله لبنه) بكسر اللام وسكون المنة تحت (قوله من الوان القمر) بيان ما (قوله غيره) أي من الشجر كما (قوله فيها) أي الارض (قوله ولا تفرد)

أوالحسن لا يتصور هذا في المصير الواحد وانما يتصور في البداية وظاهر كلام بعضهم مثل ما قدمناه عن التقريب ٥١ وفي الاخذ الذي ذكره نظر والذي قدمه عن التقريب هو قوله وفي التقريب على التهذيب هذا انما يكون بين القرى أي القرب بالميل ونحوه أما بين الديار في البلد في الاختلاف يحصل بنصف الميل التخييل راعى في قسم الدور مواضعها فان كانتا في محلين متقاربين جمعنا كاتنا في وسط البلد أو طرفه وان كانتا احدهما في وسطه والاخرى في طرفه فلا تجمعان الثالث البنائي جرى المصنف في قوله ولو بعلا الخ على قول الباجي جواز الجمع بينهما وهو مشهور المذهب لانهم ايركان بالاعشر لكنه خلاف قول ابن زرقون لا يجمع البعل مع النضج ولا مع السبح اتفاقا الاعلى رواية الخلة والزيتونة ومثله لابن رشد التخييل هذا قول ابن القاسم وأشهب ابن عرفة سمع ابن القاسم لا يجمع مع النضج مع السبق بالعين ابن رشد لم ينص هل يجمع ما سبق بالعين مع البعل أو لا ظاهرها انه لا يجمع مثل ما في الواضحة ونص معاصر أشهب خلاف ما في الموطأ من قسم البعل مع العين اذا كان يشبهها ٥١ وظاهر هذا ان الراجح خلاف ما اعتقده المصنف والله أعلم (وفي جواز جمع العلو والسفل) في القسم بالقرعة من دار واحدة الصالحين ومنعه (تاويلان) وأما بالتراضي فبإتفاقا طئي قول ت وفي جواز قسمه بالقرعة أي أو بالتراضي لان الجميز بالقرعة يقول بالتراضي من باب أولى فاقصر تن على المتوهم فهو كقول عياض ذهب بعضهم الى ان ذلك انما يجوز بالخراسات لا بالقرعة على ما جاء مفسر العبد الملك وما في كتاب ابن شعبان والعلة انه كقسم شيتين اذ لا مساحة للعلو وانما هو مرتفق للسفل والا كذا جازوه على الوجهين بالسهم والمراضة ورجمه أبو عمران وهو كذلك في ابن عرفة (وأفرد) القاسم في قسمة الشجر المختلف الاصناف بالقرعة (كل صنف) كتفاح ورماد وخوخ ونخل (ان احتمل) أي قبل وصلح كل صنف لقسمه وحده بحيث ينوب كل شريك شجرة منه سواء كانت الاصناف في حوايط أو في حائط واحد وتميز بعضها عن بعض بان كان كل صنف في جهة خاصة به (الا) اصنافا مجمعة في (حوايط) فيه شجر مختلفة كنبجاني وبرني وبجوة ولينة وتفاع ورماد وخوخ ولم يميز بعضها عن بعض بجهات واختلط بعضها ببعض كخلة فزيتونة فرماتة قنقا حنة وهكذا فجمع في قسمة القرعة في فيها ابن القاسم ان كان التفاح جنانا على حدة والرماد جنانا على حدة وكل نوع جنان على حدة وكل واحد يحمل القسم فليقسم كل جنان وحده بالقيمة وأما الانجاب المختلفة مثل تفاح ورماد وخوخ وغيرها من انواع الفاكهة وكها في جنان واحد محتلمة فانه يقسم كما يجتمع بالقيمة كقول مالك في النخل تسكون في حائط نفسه البرني والصيحاني والجعرور وانواع التمر انه يقسم على القيمة ويجمع لكل واحد حظه في موضع واحد من الحائط والالتفات الى ما يصير في حظ أحدهم من الوان التمر دون غيره (أو) كالأرض (متلبسة بشجر متفرقة) فيها الشجر كاهبيران أو غيره فيجمع الأرض مع الشجر في القسمة بالقرعة ولا تفرده عن شجره لاي يقع شجر أحدهم في أرض الأخرى وعكسه في فيها ابن القاسم رحمه الله تعالى ان ورت قوم أرضا فيها شجر متفرقة ههنا شجرة وههنا شجرة فاردوا قسمة فليقسموا الأرض والشجر جميعا اذ لو قسموا الأرض على حدة والشجر على حدة صار لكل

شجرة

أي الأرض (قوله عنه) أي الشجر (قوله فيها) أي المدونة (قوله صار) أي احتمل ان يصير

(قوله منها) اي التركة  
 (قوله كان) اي الدين  
 (قوله يتبع) اي الوارث  
 (قوله اي الدين) قوله  
 فيها اي المدونة (قوله  
 فان كانوا) اي المدينون  
 (قوله ينسب) اي الوارث  
 (قوله وينسبهم) اي المدينين  
 (قوله جاز) اي القسم  
 (قوله وان كانوا) اي  
 الغرماء (قوله لا يشترى)  
 بضم الياء (قوله وجه)  
 اي نوع (قوله وما قاله)  
 اي عجم (قوله شخص)  
 بكسر الخاء المعجمة اي  
 سافر (قوله المهم) اي  
 شركائه (قوله مائة)  
 اي قسمة (قوله ذلك) اي  
 قسم الدين (قوله عنده)  
 اي ابن القاسم (قوله عليه)  
 اي الغائب (قوله وان  
 كانت القسمة بيعا) حال  
 (قوله منها) اي الشر يكتن  
 (قوله فليس فيه) اي قسم  
 الدين على غائب (قوله فان  
 ثبت) اي الدين (قوله  
 فلهما) اي الشر يكتن  
 (قوله فيه) اي قسم ماعلي  
 مدين غائب (قوله فيها) اي  
 المدونة

شعر في أرض ما تحبسه (وجاز) ان يقسم (صوف على ظهر) الغنم (ان جز) بضم الجيم وشهد  
 الراي أي شرع في جزه حين قسمه بل (وان) تأخر ابتداء جزه (لكنه صنفه) (فيها) لان  
 القاسم رحمه الله تعالى لا بأس بقسمة الصوف على ظهور الغنم ان جزاءه الا أن أو إلى أيام  
 قريبة يجوز بيعه اليها ولا يجوز فيما بعد أت وبين هذا القرب في البيوع الفاسدة بنحو  
 ما قال المصنف طي في بيئته في الصوف بل في الزرع وما ساق في كبره كلامها قال وحكم  
 الصوف كذلك (و) ان مات عن عرض ودين وله وارثان أو اقسما فيجوز في قسمة المراضاة  
 (أخذ وارث عرضا) بفتح فسكون من تركه مورثهم (و) أخذ وارث (آخر ديناً) بفتح الدال منها  
 كان لمورثهم على غيره يتبع المدين به (ان) كان قد (جازيه) أي الدين بحضور المدين  
 واقراوه بالدين ق فيها لان القاسم رحمه الله تعالى ومن هلك وترك عروضا حاضرة ودينوا على  
 رجال شق فاقسم الورثة فاخذ أحدهم العروض واخذ الآخر الدين على ان يتبع الغرماء  
 فان كانوا حاضرين مقرين وجمع بينه وبينهم جاز وان كانوا غائبين لم يجز لان مال الكارضي الله  
 تعالى عنه قال لا يشترى دين على غريم غائب قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه وان ترك  
 دينوا على رجال فلا يجوز للورثة ان يقتسموا الرجال فتصير ذمة بذمة وليقتسموا اما كان على  
 كل رجل قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه سمعت بعض أهل العلم يقول الذمة بالذمة من  
 وجه الدين بالدين طي زاد عجم على قوله وليقتسموا ماعلي كل واحد أي حيث جازيه كما  
 هو ظاهر وكلام المصنف هذا يخالف قول ابن عرفة في تعريف القسمة فيدخل ماعلي مدين  
 ولو غائب لكن كلام المصنف فيما يجب الفتوى به وابن عرفة مقصوده بيان ان تعريف القسمة  
 يجري حتى على القول المقابل اه وما قاله غير صواب بل كلام ابن عرفة جار على المشهور  
 أيضا لان قسم ماعلي مدين واحد جائز ولو كان غائبا كما يدل عليه كلام المدونة في باب الصلح  
 في الشر كله الذين اذا شخص أحدهم دون الاعذار اليهم فليشر كانه ان يدخلوا معه فيما اقتضى  
 أو يسلموا له ما قبض ويتبعوا الغريم لان ذلك مقامة للدين أبو الحسن دلل هذه المسئلة على  
 جواز قسمة الدين على غائب ولو لم يكن محمل ذلك عنده محمل بيع ماعليه وان كانت القسمة بيعا  
 لان كل واحد منهم انما يأخذ نصيبه من الدين من نفس مدينه فليس فيه بيع ذمة بذمة فان  
 ثبت فلهما جميعا وان بطل فلهما جميعا فلا غرر فيه فالجواب ان قسمة الدين مع غيره وهو  
 منطوق المصنف حكمه كحكم بيع الدين وقسم الدين على رجال لا يجوز بحال لانه بيع ذمة  
 بذمة وقسم ماعلي مدين واحد جائز ولو كان غائبا والعجب من الرضا ع شاور الحدود حيث  
 قال في قول ابن عرفة فيدخل قسم ماعلي مدين ولو غائبا تأمل هذا مع ما ذكرنا في باب الصلح  
 وهو مخالف المذهب المدونة وله ايرادان الرسم على ما يعم المشهور وغيره اه فليت شعري اي  
 كلام المدونة الذي جعله مخالفا لكلام ابن عرفة (و) يجوز (أخذ أحدهما) أي الشر يكتن  
 (قطنية) كقول (و) أخذ (الاخرهما) فيما لو اقتسموا قطنية فاخذ هذا الخنطة وأخذ  
 هذا القطنية يدايه جاز ولو كان هذا القمح وهذا القطنية زراعا قد بلغ وطاب الحصاد فلا خير  
 فيه الا ان يحصدها مكانهما اين حبيب ان كان في حصاده تأخير دخله يبيع طعام غير يبيد  
 (تنبيه) ابن عاشر من قوله وجاز صوف على ظهر غنم اي قوله ان اتفق القمح صفة كاف

قصة المراضة وقوله برخص بالقرعة دليل لا كبعل وقوله أو غير أو زرع فيه أو كذا ما بعده  
فأمل كلام المصنف بقده في غاية الإيجاف فأظنه البناني (و) يجوز (خيار) أي شرطه في  
القسم (أحدهما) أي المتضامين (ك) خيار (البيع) المشترط فيه في قدر مدته المختلفة  
باختلاف المبيع من عقار وريق وبيع وعرض وفيما يقطعه في فيها الامام ما لرضي الله  
تعالى عنه لو اقتسمادارا أو رقيقا أو عرضا على أن لا أحدهما الخيار أو ما يجوز مثلها في البيع  
في ذلك الشيء بخلافه وليس لمن لا خيار له رد ذلك لثبوت شرطه وإذا بقي من له الخيار أو هدم أو سأم  
لبيع فذلك كالبيع (و) يجوز لمن كانت له شجرة في أرض غيره وانقلعت (غرس) شجرة (أخرى)  
في مكان شجرته من جنسها أو غيره (ان انقلعت شجرة من أرض غيرك) بقلعك أو بنحو  
ريح وسيل (ان لم تكن) الشجرة التي أردت غرسها مكان المنقلعة (أضر) من المتعاقبان  
كانت مساوية لهما أو خفيفة عنها فان كانت أضر بكثر عروقها أو فروعها فلا يجوز ذلك غرسها  
الأبرضا صاحب الأرض في فيها الامام ما لرضي الله تعالى عنه إذا انقلعت نخلة لك في  
أرض رجل من الریح أو قلعتها أنت فلك أن تغرس مكانها أخرى ابن القاسم أي من سائر  
الشجر التي يعلم أنها لا تكون أكر انتشارا ولا أكر ضررا بالأرض من النخلة ولا يغرس مكانها  
فختلين وانظر لو احتاجت هذه النخلة لتدعيم ابن سراج ليس له أن يدعها إلا في حريمها وفي  
سماع ابن القاسم ان سقطت الشجرة ونبتت فيها أخواف فأنالوف اصحاب الشجرة ابن رشد  
معناه ان نبتت في موضع الشجرة لأن من له شجرة في أرض غيره فله موضعها من الأرض وليس  
لغيره حكم معلوم عند الامام ما لرضي الله تعالى عنه وهو بقدر ما يحتاج اليه الشجرة فان  
كان له فيها منفعة يغرسها في أرضه فله قلعها والا فهي لرب الأرض بقيمتها حطبها ان كان لها قيمة  
والا فبغير شيء وان كان بقاؤها مضرا بمصل الشجرة كان لصاحب الشجرة قطعها بكل حال  
الا ان يقطع الذي ظهرت في أرضه العروق المتصلة بالشجرة حتى لا تضرب بها فله ذلك ويعطيه  
قيمتها ان كانت لها قيمة \* (تنبيهات \* الاول) \* سقى الشجرة التي في أرض غير مالكها على  
مالكها فان امتنع منه وشربت من ماء صاحب الأرض فالظاهر انه يلزمه أجر سقيها كما  
قاله صاحب البيان في رسم الشجرة من سماع عيسى من جامع البيوع فيمن اشترى زيتونة  
على ان يقلعها فتواني في قلعها حتى انثرت فقال ابن القاسم الثمرة لمشتريها ابن رشد وعليه أجره  
قيامه عليها ان كان يسقيها ولم يسقها المطر قاله ابن القاسم وعليه كرام موضعها من الأرض  
ان كان غائبًا باتفاق وان كان حاضرا على اختلاف \* الثاني ابن الحاج ان اتفق الجيران على  
من يحرس لهم جنتهم أو كرومهم وأبي بعضهم منه فانه يجبر معهم وأفتى به ابن عتاب في  
الدوران اتفق الجيران وأبي بعضهم الا ان يقول صاحب الكرم أنا أحرسه بنفسى أو يحرسه  
غلاى أو أختي فله ذلك \* الثالث أجر امامة الصلاة لا يجبر عليها من أباه ولا يهكم عليه بها  
لكرهتها ولان الصلاة مع الجماعة سنة وينبغي في آخر امامة الجمعة ان تلزم من أباه لان  
شهودها فرض عين فأقاده الخط وشبهه في الجواز فقال (كفره) أي صاحب الأرض اشجارا  
(يجانب نهره الجاري في أرضه) فيجوز وليس له منعه منه ولو أضر به نهره هذا ظاهر  
المدونة وقيدته الغنى بما لا يضر وهو مقتضى تمام التشبيه (و) ان كنت نهر لك (جملت) يضم

(قوله فحما) أي المراضة  
والقرعة (قوله مدته) أي  
الخيار (قوله يقطعه) أي  
الخيار (قوله كالبيع) أي  
في قطع الخيار (قوله فان  
كانت أضر) مفهوم ان لم  
تكن أضر (قوله فان  
امتنع) أي مالك الشجرة  
(قوله منه) أي سقيها (قوله  
يلزمه) أي مالكها (قوله  
وقيله) أي الجواز (قوله  
وهو) أي التقييد بعلم  
الضرر

(قوله شجرة) اي بدل حاقته (قوله فان لم تجد سعة) منهوم ان وجدت سعة ٦٣٣ (قوله والا) اي وان لم تجد سعة بين شجرة  
(قوله فعلية) اي شجرة  
تطرح كئاسة نهرك (قوله  
سنة) بضم ففتح مثقلا  
اي عرف (قوله بضعته)  
اي حاقته (قوله فان  
كانت) أي العادة (قوله  
فلا تطرحها) اي الكئاسة  
(قوله دونها) اي بعد امن  
الشجر (قوله من بضعته)  
اي حاقته بيان متسعا  
(قوله فان لم يكن) اي متسع  
(قوله فان ضاق) اي البين  
(قوله عنها) اي الكئاسة  
(قوله عزل) بضم فكسر  
(قوله القرين) اي  
اشب وابن فافع (قوله  
وان لم يعلم) اي القاضي  
ما صار لكل منهم (قوله  
الابوة) أي العدل (قوله  
وكذا) أي قضائه بما أخبر  
به القاسم العدل (قوله  
مالا يشره) اي القاضي  
(قوله وان اختلفوا) اي  
المقسمون فيما صار لكل  
منهم (قوله بعد ان نفذ)  
اي القاضي (قوله رسم)  
اي كآب (قوله ماضي  
حكمه) من اضافة ما كان  
صفة (قوله قولها) اي  
المدونة (قوله القسام)  
بضم القاف (قوله من بر)  
بيان فقير (قوله ان أخذ)  
بعد الهمز وكسر انلاه  
المججمة (قوله البين) بكسر  
المتناقض مثقلا اي الظاهر (قوله ان قسمه) اي الطعام

الحام الممثلة وكسر الميم وفتح التاء (في طرح كئاسته) اي النهر الذي بارض غيرك (على العرف)  
الطاوى بين اهل البلد سوا مجرى بطرحها بالارض التي بها النهر او غيرها (و) لكن ان جرى  
العرف بطرحها بحاقته وكان بحاقته شجرة لما حب الارض (لم تطرح) أنت كئاسة نهرك (على  
حاقته) وفي نسخة شجرة فواقصر عليها غ (ان وجدت سعة) تطرحها بها فان لم تجد سعة  
بعيدة عن الشجر ووجدت سعة منه فاطرحها بها والافعليه ان كان العرف الطرح بحاقته  
ق ان كان لك نهر مجرى في ارض قوم فليس لك منه سهم ان يغرسوا بحاقته شجرة فاذا كدت  
نهرك جلت على سنة البلد في طرح كئاسته فان كانت الطرح بضعته فلا تطرحها على شجرهم  
ان اصبحت دونها من بضعته متسعا فان لم يكن فيبين الشجر فان ضاق عنها طرحت فوق شجرهم  
ان كانت سنة بلدهم طرح طين النهر على حاقته ابو الحسن فان لم تكن سنة ذلك فعلى رب النهر  
جعلها الى حيث تطرح (وجاز) للقاسم (او تراقه) اي اخذ القاسم اجرة على قسمه (من يت  
المال) ويلزم من هذا جواز اعطاء ناظر بيت المال الاجرة للقاسم كالقاضي والعامل والساعي  
وكل من تحصل به منفعة للمسلمين (لا تجوز) (شهادته) اي القاسم بما خص كل واحد من قسم  
بينهم اذا اختلفوا في ذلك لانها شهادة على فعل نفسه اذا عزل القاضي الذي ولاه القسم او مات  
ولم توجد الوثيقة في سمع القرين ان اقدم القاضي عدلا للقسم بين قوم فاخبره بما صار لكل  
منهم قضى به وان لم يعلمه الا بقوله ابن رشد وكذا كل ما لا يشره وان اختلفوا بعد ان نفذ بينهم  
ما اخبروه به القاسم ولم يوجد رسم اصل القسمة التي قضى بها فقول القاسم وحده مقبول عند  
القاضي الذي قدمه لاعتداده غيره كالا تجوز شهادة القاضي بعد عزله على ماضي حكمه وهذا  
معنى قوله لا تجوز شهادة لقاسم فيما قسموا ابن عرفة ما قاله ابن رشد وفسر به المدونة مثله  
عن ابن الماخشون ابن حبيب وكذلك العاقد والمكاتب والناظر للعيب لا تجوز  
شهادتهم عند غيبتهم من امرهم وحدهم ولا مع غيرهم كالا تجوز شهادة المعزول فيما يذكر انه  
حكم به وهو قد سبق قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه وحاصل المسئلة ان شهادة القاسم  
فيما قسمه وبما امر القاضي جائز عند ولو بعد اتفاد حكمه بالقسمة عند اختلاف الورثة وضياع  
المستند الذي فيه القسمة ولا تجوز شهادتهم عند غير من امرهم لا وحدهم ولا مع غيرهم والله  
اعلم (و) جاز للمشتري كين على الشراء (في فقير) بفتح الفاف وكسر القاف آخره زاي في المصباح  
الفقير ميكال وهو ثمانية ككالك وجمعه افقزة وققزان ثم قال والمكوك ميكال وهو ثلاث  
كيلجات والكيلجة وسبعة اثمان منا ثم قال والمنا الذي يكال به السمن وغيره وقيل بوزنه  
رطلان وتثنيته منوان وجمعه أمناء مثل سبب واسباب وفي لغة تميم من بالتشديد وجمعه  
امنان وتثنيته منان على لفظه من بر مثلا (اخذ احدهما) اي الشريكين في الفقير  
(ثلاثه) اي الفقير والاخر ثلثه بقسمة المراضة اذا غايت ان أخذ الثلث اخذ بعض حقه  
وهو شريكه السدس تعلم النصف الذي كان يستحقه في ابن رشد الصبرة الواحدة من  
مكيل او موزون لا خلاف في جواز قسمها على الاعتدال في الكيل والوزن وعلى التفضيل  
البين كان ذلك مما يجوز فيه الفضل او من الطعام المدر الذي لا يجوز فيه الفضل ويجوز ذلك  
كله بالمكيل المعلوم والمجهول وبالمنجبة المعلوم والمجهول ولا خلاف ايضا ان قسمه جزافا بغير

كيل ولا وزن ولا ثمن لا يجوز لانه غرر ومخاطرة وان كان من الطعام المدخر دخله ايضا عدم  
المماثلة واما قسمه فخر يافلا يجوز في المكيل ويجوز في الموزون اللخمى الفضل يجوز في القسمة  
بخلاف البيع فالو كانا شر يدين في قفيز طعام بالنصف فاقسمه الثلث والثلثين جاز والتراخي  
جاز كما جاز القرض باخذ مائة دينار ليردها بعد سنة وفيها وقسمها مائة قفيز فحوا ومائة شعير  
فاخذ هذا اثنين فحوا واربعين شعيرا واخذ الاخر اثنين شعيرا واربعين قفيزا فذلك جاز ابو الحسن  
جعل القسمة تميز فلذلك اجاز هانيد عليه قوله لان هذا لم يأت احدهما بطعام والاخر بطعام  
ودراهم الخ ولو جعلها بيعا لمتنعها كما قال في السلم لو اخرج احدهما مد قمح ومد شعير والاخر  
منه لانه لا يجوز (لا يجوز القسم لمتنعك ربوي كعين او طعام مختلف بالجوذة والردا على  
اخذ احدهما الجيد والاخر الردي (ان زاد احدهما) اي المقتسمين وهو آخذ الجيد (عينا)  
اي دفاتير او دراهم لاخذ الردي مندر وجهما عن المعروف بدوران الفضل من الجانبين كدفاتير  
عشرة حمضية واحد عشر بنيدية ياخذ هذا الحمضية وهذا البريدية وكارب قمح جيد وارب  
قمح ردي ياخذ الجيد والاخر الردي موزن يدهم آخذ الجيد دينار (او) زاد احدهما وهو آخذ  
الجيد (كيلا) في قسمة طعامين جيد وري (لدانة) في قسم المزيده كارب قمح جيد وارب  
قمح ردي ياخذ هذا الجيد والاخر الردي وارب قمح وارب شعير فيهما عن ابن القاسم  
رحمه الله تعالى لا يجوز في قسمة ثمر الحائط تفضيل في الكيل لردافة حظه ولا التساوي في  
المقدار على ان يردى آخذ الجيد ثمننا صاحبه (و) جاز لمتنعك كين بالسوية (في كذا اثنين  
قفيزا) فحما مثلا (ولثنين درهم ما اخذا احدهما) اي المقتسمين بالمرضاة (عشرة دراهم  
وعشرين قفيزا) واخذ الاخر عشرين درهما وعشرة اققرة (ان اتحد القمح صفقة) بان كان  
كله سمرا ومحمولة تقيا وغلثا فان اختلفت صفته فلا يجوز لاختلاف الاعراض فينتقي  
المعروف ولان عدولهما عن الاصل الذي هو اخذ كل حصته من العين والاققرة الى غيره  
انما يكون لغرض وهو هنا المسايسة وهذا يقتضي انه لا بد من اتفاق صفقة الدراهم ايضا  
لكن كلام اللخمى يدل على انه لا يشترط اتفاق صفقة الدراهم لانها لا تراذلعا منها في الذي  
في المدونة لوقسمه اثلاثين قفيزا من القمح واثلاثين درهما فاخذ واحد الدراهم وعشرة اققرة  
واخذ الاخر عشرين قفيزا جاز ان تساوى القمح في النفاق والجودة والجنس لان هذا البات  
احدهما فيه بطله ام وافي الاخر بطعام ودراهم فيكون فاسدا (و) من اراد بيع قمح مثلا  
مغلوث بنحوين وطنين (وجبت) عليه وجوب بشرط في محبة لبيع (غير بلة) (كقمح) (لرادة  
بيع) له (ان زاد غلته على الثلث) لان بيعه بدون غرر بلمه غرر وخطر ليهل قدره (والا) اي  
وان لم يزد غلته على ثلثه بان كان ثلثه او اقل منه (ندبت) غرر بلمه فلو قال حب بدل قمح لمكان  
احسن لشهولة القمح وغيره ومفهوم لبيع انه لا يجب غرر بلمه لارادة قسمة له وهو كذلك فيها  
يغرر بل القمح المبيع وهو الحق الذي لا شك فيه ولو كان بينهما طعام غلوث وهو صبر واحدة  
جاز ان يقتسمه المتبطين اما غرر بلة القمح من التبن والغلت فذلك عند البيع واجب ان كان  
التبن والغلت فيه كثيرا يقع في أكثر من الثلث لان بيعه على ما هو عليه من الغرر وتستحب  
ان كان التبن والغلت فيه يسيرا ونحوه لابن رشد وهذا على ان القسمة تميز لا بيع وفي نسخة

(قوله لانه) اي قسمه جزافا  
(قوله والتراخي) اي التأخير  
(قوله جاز) اي في القسمة  
(قوله لمتنعك) بفتح الراء  
(قوله مختلف) بكسر اللام  
(قوله آخذ) بفتح الهمزة  
(قوله الحما) قوله لا اخذ  
(قوله بلفكسر صلة زاد) قوله  
تلمر وجهما الخ علة المنع  
(قوله وارب) بفتح الواو  
مشقولة مثني بلان لا ضاقته  
(قوله فان اختلفت صفته)  
مفهوم الشرط (قوله فلا  
يجوز) اي القسم المذكور  
(قوله هذا) اي التحليل  
(قوله لان هذا) اي القسم  
(قوله فيكون) بالنصب في  
جواب التني (قوله فلو  
قال حب بدل قمح) تفريع  
على تقدير الكاف وعلى  
التعليل (قوله جاز ان  
يقتسمه) اي بلا غرر بلة

(قوله بشرطها) أي الغريبة وهي الزيادة على الثلث (قوله في القسمة) ٦٣٥ صلة وجوب (قوله نصها المتقدم) أي ولو كان

بينهما طعام مغلوث وهو  
صبره واحدة جازان يقتسمها  
(قوله رأيت) أي أخبرني  
(قوله أيقسم) بضم الياء  
وفتح السين (قوله يجعل)  
بضم الياء (قوله قال) أي  
ابن القاسم (قوله يجمع)  
بضم الياء (قوله بسقي)  
بضم الياء وفتح القاف  
(قوله نضج) بفتح النون  
وسكون الضاد المعجمة أي  
بالآلة من نحو بر (قوله  
لأنهما) أي البعل والسيح  
(قوله يعدل) بضم ففتح  
منقلا (قوله فيه) أي الزرع  
الذي لم يدر صلاحه (قوله  
بالتحري) راجع للثمر والزرع  
(قوله فان دخل على جذه  
عقبه) مفهوم الشرط (قوله  
وجه الخطأ) بكسر الخاء  
المججمة وإهمال الطاء أي  
الخطأ وإضافته للبيان  
(قوله وان لم تختلف  
حاجتهما) أي الشريكين  
(قوله إليه) أي البعل الصغير  
مبالغة في جوار قسمته  
(قوله وان اقتسماه) أي  
البعل الصغير (قوله يعرف)  
بضم الياء وفتح الراء (قوله  
ذلك) أي القسم (قوله كما  
يجوز) أي القسم (قوله  
يجزاه) أي البعل (قوله  
مكانهما) أي حين قسمه  
بلا تأخير (قوله ولقهوم)  
عطف على قولها (قوله لذلك) أي الفرر

كسبح بكاف التشبيه وهذه تقيده وجوب الغريبة بشرطها في القسمة أيضا وهو تأويل أبي  
عمران أبو الحسن عقب نصها المتقدم ظاهره وان كان الغالب كثيرا وقال أبو عمران معناه في  
الحقير وأما الكثير فلا يجوز وان كان في صبرة واحدة (و) جاز (جمع) بفتح فسكون (بن)  
بفتح الواو وحده وشد الزاي أي ثياب في قسمة القرعة ان كانت من صنف واحد بل (ولو) كانت  
من أصناف (كصوف وحرير) وقطن وكان في فم الابن القاسم رحمه الله تعالى رأيت  
من مات وترك ثياب حرير وقطن وكان وجبا باوا كسبية أيقسم كل نوع على حدة أم يجعل  
ذلك كله في القسم كنوع واحد قال أرى ان يجمع البز كاه في القسمة فيجعل نوعا واحدا  
فيقسم على القيمة مثل الرقيق عند الامام مالك رضي الله تعالى عنه نوع واحد وفيهم الصغير  
والكبير والهرمة والجارية الفارسة وثمنهم متفاوت بمنزلة النوعين أو أشد فالبز عندى بهذه  
المنزلة وكذلك تقسم الابل وفيها أصناف والبقر وفيها أصناف فيجمع كلها في القسم على  
القيمة عياض البز بفتح الياء اطلاقه في الكتاب على كل ما يلبس كان صوف أو خرا أو كنانا أو  
قطنا أو حريرا مخيطا أو غير مخيط (لا) يجوز ان يجمع في قسمة القرعة (كبعل) أي أرض  
يشرب زرعها بعروقه من ندادتها فيسقي عن السقي (و) أرض (ذات) أي صاحبة (بشر)  
يسقي زرعها بمائته (أو) ذات (غرب) بفتح الغين المعجمة وسكون الراء أي دلو كبير يزرع به  
الماء من البئر لسقي الزرع لان زكاة زرع البعل العشر وزكاة زرع ذات البئر والغرب نصف  
العشر ولو قدم هذا عند قوله ولو بعبلا وسبعا لكان احسن في الموطن يجوز قسم البعل مع  
ما به في سجداتون نضع الباجي هذا مشهور المذهب لانهم ما يزيحون بالشرع ابن زريقون  
لا يجمع البعل مع النضج ولا مع السقي اتفاقا الا على رواية يسع الزرع قبل بدو صلاحه  
بالتحري على ان يجزاه مكانهما ان كان يستطاع ان يهدل بينهم فيه في قسمه تحريا (ولا) يجوز  
قسم (ثمر) على شجرة (وزرع) قائم باوضه بالتحري (ان لم يجزاه) أي لم يدخل المتقاسمان على  
جذ الثمر أو الزرع عقب قسمه بان دخل على ابقائه الى انهما طيبه أو اطلقا فان دخل على  
جذ عقبه جاز غ أشار بهذا المفهوم الى قوله الا بالأس بقسمة البعل الصغير بالتحري على  
ان يجزاه مكانهما اذا اجتهدا حتى يخرج من وجه الخطأ وان لم يختلف حاجتهما اليه وان  
اقتسماه وفضل أحدهما صاحبه بأمر يعرف فضله جاز ذلك كما يجوز في البعل الصغير بل نخلة  
ببل مختلفين على ان يجزاه مكانهما ما ولقهوم قولها قبل له بالأس بقسمة الزرع قبل ان يدر  
صلاحه بالتحري على أن يخصصه مكانهما ان كان يستطاع ان يهدل بينهما في قسمه تحريا  
وكذلك القضب والذين فان تر كالزرع حتى صار حيا انتقض قسمه وقسم ذلك كله كيد لا وشبه  
في المنع فقال (كقسمه) أي المذكور من الثمر والزرع (باصله) أي مع شجره أو أرضه فلا  
يجوز لانه يسع طعاما وشجرا أو أرضا بمنلهما (أو) قسم الزرع (قتا) بفتح القاف وشد المثناة  
أي حرما فلا يجوز لانه غير راسد لم يتحقق مماثلتها (أو) قسمه (ذريعا) أي بالذراع والقصبية  
والقدان فلا يجوز ذلك فيها الامام مالك رضي الله تعالى عنه اذا ورث قوم شجرا أو نخلا وفيها  
ثمر فلا يقسمون الثمار مع الاصل ابن القاسم وان كان الثمر طلعاً أو بلجا إلا أن يجزوه مكانه  
الباجي منع قسمها مع الطلع لانهما كقول يجري فيه الربا ولا يجوز قسمها دون الطلع لانها

بضم ففتح مثقلا (قوله)  
 انطب (بفتح الخاء المعجمة  
 والموحدة) قوله التبقية  
 على الشركة (الى تمام  
 الطبيب (قوله عليها) اى  
 التبقية (قوله وفيها) اى  
 المدونة (قوله بعدل) بضم  
 ففتح مثقلا (قوله ثم قال)  
 اى المدونة (قوله من وجه  
 الخطار) بكسر الخاء المعجمة  
 واهمال الطاء اى الخطرة  
 واصله البيان (قوله  
 اليه) اى البالغ الصغير  
 (قوله وان اقسامه) اى  
 البالغ الصغير (قوله وفصل)  
 اى زاد (قوله أحدهما)  
 اى قسمه (قوله يعرف)  
 بضم فسكون ففتح (قوله  
 جاز) اى القسم (قوله فيه)  
 اى القسم (قوله يجزأه)  
 اى البالغ (قوله مكانهما)  
 اى حين قسمه بلا تأخير  
 عنه (قوله ثم قال) اى متى  
 (قوله كانت) اى قسمه  
 (قوله يجزأ) اى ما قسمه  
 (قوله مكانهما) اى حين  
 قسمهما بلا تأخير (قوله  
 بالخرص) بفتح الخاء المعجمة  
 وسكون الراء اى الخرز  
 (قوله كرهه) اى القسم  
 بالخرص (قوله منها) اى  
 الثمار (قوله فاكرهه) اى  
 (قوله لا يعينى) اى قسمه (قوله)

فاستخدا  
الثمار (قوله فاكره قسمه) اى البقل (قوله ب) اى النخرس (قوله يقسم) اى البقل (قوله ب) اى النخرس  
(قوله لا يعجبني) اى قسمه (قوله ابعدهن الثمار) اى فى النخرس



(قوله فاختلقت) بضم التاء (قوله جلة) اى سوا موقع على الجزأ والتبعية (قوله ذلك) اى الجمل على المنع مطلقا (قوله عليه) اى مصنوعون (قوله وقال) اى ابن عبدوس (قوله اذا كانت) اى القسمة (قوله دليل) اى مدلول (قوله بعد) بالضم (قوله انه) اى الزرع (قوله يبعه) اى الزرع (قوله فى فداني) بفتح النون مثنى فدان ٦٣٧ بالنون لاضاقته (قوله سر يس) انظر ضبطه ومعناه فاقم اقم عليه ماختلف فى تأويلها فعملها مصنوعون على المنع جلة وانكر ذلك عليه ابن عبدوس وقال انما منع ذلك ابن القاسم اذا كانت على التأخير واما على الجذ فقبوز وهو قول اشهب وهذه دليل الكتاب بعد عندهم فى مسئلة الزرع انه يجوز بيعه بالخرص على الجذ اذ هو كذا فى البيع الصغير وكذا قوله فى فداني كراث بقدان كراث ايسر يس اوسلى قال لاخير فيه الا على الجز ثم قال وكذلك البقل عندى كله بين ان المنع عنده ان لم يكن على الجز اه وكلامه وان كان فى البقل لكن يؤخذ العموم من استدلاله فى جميع الثمار ولو بعد طيبها ماعدا ما يحرم الفضل فيه وهو ظاهر ولا شك ان الثمار التى منع مالك الخرص فيها بعد الطيب والمراد بالتأخير غير النخل والعنب وقال ابن رشد قسم الزرع قبل بدو صلاحه على ان يحصل كل منهما مكانه جائز على الاختلاف فى قسمة البقل القائم بالخرص والثمار التى يجوز فيه النفاضل اه فلم من كلام ابن رشد وبعض التسوية بين البقل والثمار التى يجوز فيها الفضل والزرع قبل بدو صلاحه لا يشترط الجميع فى العلة وهو جواز الفضل والمراد بالبقل غير ما يحرم الفضل فيه كالبصل وفخوه ولا فرق فيما يجوز فيه الفضل بين طيبه وعدمه حيث دخل على جزء الله الموفق (او) قسم (فيه فساد) له قسم فلا يجوز لانه اضاعة مال (كاقوتة وكجفير) كذا فى كثير من القسم بيمين وقام عليها تحسية وراوى فى بعض كتحسين مثنى خف فعلى الاول المعنى ظاهر وهو منع قسمة ما يفسد بها بالقرعة ولا بالمرأسة كلوثة ونقص وخاتم وجفير سيف واما على الثانى فلا يخلو الكلام من اشكال لانه اما ان المعنى قسمة القرعة فيه هم ان قسمة المرأسة جائزة فى الباقوتة والجفير جميعا وليس كذلك لان قسم اللوثة والنقص والخاتم والباقوتة لا يجوز بالمرأسة ولا بالقرعة واما ان يكون المعنى القسمة مطلقا فيه هم منه ان التحسين لا يجوز قسمه بالمرأسة وليس كذلك بل يجوز قسم التحسين والنخلين والمصرعين والباب والثوب الملقق من قطعيتين والرحا بالمرأسة فانه فى المدونة ابو الحسن فى قسم الرحا بان يأخذ هذا حجرا وهذا حجرا قلت مثله الكتاب من سفرين واسفار والله اعلم والسواران والقرطمان كما قال ابن رشد فيما اذا ظهر العيب باحد المزوجين وقال ابن رشد فى الباب وما له اخ لا يقسم الا بالتراضى وقال الرجز ارجى وما هو زوج لا يستغنى باحدهما عن صاحبه كالتحسين والبايين والغراتين فلا يقسم بين الشريكين الا بالتراضى واقه اعلم فيها قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه فى الجذع بين الرجلين اراد احدهما قسمته واما صاحبه لا يقسم اشهب انما القسم فى غير الباع والارضين فيما لا يحال عن حاله ولا يحدث بقسمه قطع ولا زيادة دراهم قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه لا يقسم الثوب بينهما الا ان يجتمعا عليه وكذا النخيل والنخلان والجل والخرج لا يقسم اذا أبى ذلك احدهم ابن القاسم والنقص والباقوتة واللؤلؤة وان خاتم هذا كله لا يقسم عند الامام مالك رضى الله تعالى عنه وفى الذخيرة قاعدة يجتمع القسم تارة لمحق الله تعالى الغرر كقسمة المختلفات بالقرعة او لربا كقسم الثمار بشرط (قوله عليه) اى قسمه (قوله الجمل) بضم الجيم اى سرج القوس مثلا (قوله الخرج) بضم الخاء المعجمة وسكون الراء (قوله المختلفات) اى الاصناف المختلفة (قوله او لربا) عطف على الغرر

(قوله سلق) بكسر السين  
وفتح اللام فقاق معاوم  
لكن بفتح فسكون (قوله  
بين) بفتح فسكون اى يظهر  
(قوله عنده) اى ابن القاسم  
(قوله وكلامه) اى ابن  
القاسم (قوله وان كان فى  
البقل) حال (قوله منع)  
اى القسم (قوله والمراد  
بالتأخير) اى لا بالجذر (قوله  
غير النخل) خبر ان (قوله  
منهما) اى الشريكين (قوله  
مكانه) اى حين القسم  
(قوله لجايز) خبر قسم (قوله  
بالخرص) صلة قسمة (قوله  
والثمر) عطف على البقل  
(قوله كالبصل) مثال لما  
يحرم الفضل فيه (قوله  
وفخوه) اى من كل مصلح  
للطعام (قوله لهما) اى القسمة  
(قوله لانه) اى الشان  
(قوله فيهم) بضم فسكون  
(قوله والسواران)  
عطف على الكتاب (قوله  
المزوجين) اى المشترين  
(قوله لا يحال) بضم الباء  
اى لا يغير (قوله لا يقسم)  
بضم الباء وفتح السين (قوله  
بينهما) اى الشريكين (قوله  
يجتمعا) اى الشريكان  
(قوله الخاء المعجمة وسكون الراء) (قوله

التأخير إلى طيبها لأنه بيع طعام بطعام غيره معاوى القائل أولاضاعة المال كقسم ياقوته  
وتأخر خلق آدمي كقسم دار صغيرة وحمام ومصر اعى باب ويجوز بالتراضى اذ لا آدمى اسقاط  
حقه بخلاف حق الله تعالى فليس له اسقاطه (أو قسم) ثم معلق (في اصله) اى الشجر  
(بالخرص) بفتح الخاء المعجمة وسكون الراء آخره صادمهمله اى الخبز فلا يجوز للفر ووشبه في  
المنع فقال (ك) قسم (بقل) بفتح الموحدة وسكون القاف قائم بارضه بالخرص فلا يجوز للفر  
فيما لا ين القاسم اذا ورث قوم بقل قائما فلا يجزى ان يقتسموه بالخرص وليبعضوه ويقتسموا  
نفسه لان مال كارضى الله تعالى عنه كره قسم ما فيه تفاضل من الثمار بالخرص فكذلك البقل  
واستثنى من الثمر في اصله فقال (الا اقر) بالثناة وسكون الميم اى البقل الذى قد يؤول الى  
كونه تمرا (والعنب) فيجوز قسمهما فى أصلهما بالخرص لسهولة تعرضهما وخفة غرضه  
لظهورهما وعدم استتارهما فيما للامام مالك رضى الله تعالى عنه اما ثمرة الخنثى والعنب  
فانه اذا طاب وحل بيعه واحتاج أهله الى قسمه فان كانت حاجتهم اليه واحدة مثل ان يريدوا  
كلهم أكله او يبيعه رطباً فلا يقسم بالخرص ابن القاسم لانه اذا كانت حاجتهم اليه واحدة  
كان بمنزلة الطعام الموضوع بينهم فلا يقسمونه الا كيلا قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه  
اذا ورث قوم شجرة غير الخنثى فلا يقسمون ما على رؤسها اذا طاب بالخرص والقواكه من  
المان والخنوخ والقرسك وما أشبهه لا تقسم بالخرص وان احتاج اليه أهله وانما يقسم  
بالخرص الخنثى والعنب ان اختلفت حاجة أهله اليه فأراد بعضهم ان يبيع وآخر أن يقر وآخر  
أن يأكل رطباً وحل بيعه اذا وجدوا عالماً بالخرص ابن القاسم اذا لم يطب ثمرة الخنثى والعنب  
فلا يقسم بالخرص ويجزونه ان أرادوا قسمه ثم يقسمونه كيلا وسأوى الامام مالك رضى الله  
تعالى عنه في سماع أشهب وابن نافع بين ثمار العنب والتين وغيرهما مما لا يجوز فيه التفاضل  
والى هذا السماع اشار في المدونة بقوله وذكر بعض اصحابنا ان مالكا ارحس في قسم القواكه  
بالخرص وهذا السماع اظهر وأوضح في المعنى من رواية ابن القاسم ويجوز قسم ثمرة الخنثى  
والعنب (اذا اختلفت حاجة أهله) بان أراد بعضهم بيعه وبعضهم أكله رطباً وبعضهم بيعه  
وبعضهم اهداه فهذا شرطان الحاجة اليه واختلافها فان لم يحتاجوا اليه واتفقت  
حاجتهم فلا يجوز قسمه بالخرص وان اختلفت بعمار جازيل (وان) كان اختلافها (بكثرة  
آكل) وقلته بعد الهمز وكسر الكاف أو بقصره وسكون الكاف واستظهر البساطى الاول  
النعمى ان اختلف حاجتهم للفضل عيال أحدهما على عيال الآخر جازان يقتسم بالخرص  
القدر الذى يحتاج اليه أكثرهما عيالاً (و) اذا (قل) الثمر المقسوم بالخرص ابن عرفة في  
كراهة الخرص في الكثير رواية الباجي وظاهرها (و) اذا (حل) بفتح الخاء المهمله واللام  
مشددة اى جاز (بيعه) اى الثمر بطيبه ويدو صلاحه فيها لا يقسم بالخرص الا اذا طاب وحل  
بيعه (و) اذا (اتحد) طور المقسوم بان كان كله (من بسر) بضم فسكون (أو رطب) بضم  
فتح اشهب ان كان بينهما بسر ورطب فلا يجوز أخذ أحدهما بالسر والاخر الرطب  
بالخرص وليقتسما كلاهما به وهذا شرطان اتحاد الطور وكونه من بسر أو رطب  
وصريح بمفهوم ثانياً فقال (لا) يقسم بالخرص ما اتحد من (تمر) بالثناة وسكون الميم ولو

(قوله لانه) اى قسمها بشرط  
تأخرها الى طيبها (قوله أو  
لاضاعة المال) عطف على  
لافر (قوله لانه) اى الا آدمى  
(قوله قائما) اى بارضه  
(قوله من الثمار) بيان ما  
(قوله لسهولة الخ) علة  
يجوز الخ (قوله لظهورهما)  
علة سهولة الخ (قوله  
لانه) اى المذكور من التمر  
والعنب (قوله اليه) اى  
المذكور (قوله كان) اى  
المذكور (قوله شجرة)  
الخ اى مثراً (قوله لا تقسم)  
خبر القواكه (قوله وان  
احتاج اليه) مبالغة في منع  
قسمه بالخرص (قوله فأراد  
بعضهم) اى الورثة الخ بيان  
لاختلاف حاجتهم اليه  
(قوله يقر) بضم فتح فكسر  
منقلاً (قوله اذا وجدوا  
عالماً بالخرص) صلة يقسم  
(قوله وسأوى مالك) اى فى  
القسم بالخرص (قوله فان لم  
يحتاجوا اليه الخ) مفهوم  
الشرطين (قوله القدر)  
مفعول يقتسما (قوله  
منهما) اى السر والرطب  
(قوله لانه) اى الخرص

(قوله لانه) اي القسم بالقرعة (قوله ويجمع) يضم اليه اي الابيض والاسود في القسم (قوله على التساوي) اي في الكيل (قوله الا اذا كان الاكثر أدنى) اي فلا يجوز نظرو وجههما من المعروف الى المكاييس لدوران الفضل من الجانبين (قوله فان اي أحدهم) اي الجمع (قوله قسم) يضم فكسر جواب ان (قوله يحبا) يضم فكسر مثقال اي الشر يكاف (قوله المقواة) اي المزايدة في الثمر حتى يقف على أحدهما فيختص به ويدفع لشر يكة ٦٣٩ ما ينوبه من القيمة التي أخذها (قوله فيها) اي المدونة (قوله وهو) اي

البلغ الكبير (قوله في حرمة) صلة كاف التشبيه (قوله فهو) اي معرفة (قوله وذ كره لذك كبر خبره (قوله وان لم يجزئه) مبالغة (قوله لجاز) اي مضى قسمه (قوله قسمه) يقع القاف (قوله قولها) اي المدونة (قوله يجمعها) اي البليغ والعنب (قوله واجازتها) اي المدونة (قوله قسم البليغ الكبير) لانه الذي لم ينز باجراره ولا باصفراره والبسيع انما يجعل بزوه باجراره أو اصفراره (قوله المصنف) اي قال في توضيحه مجيبا عن التناقض (قوله لانه) اي الذي طالب (قوله ولا يطل) اي القسم بتأخير بعد قسمه حتى يصير ثمر (قوله فانه) اي البليغ الكبير (قوله اذا ترك) يضم فكسر اي بعد قسمه (قوله انها) اي الثمرة (قوله منهما) اي الشر يكين (قوله الى بقاء الثمرة) اي على اصلها حتى يصير ثمر (قوله بقدر) اي الثمرة (قوله يفسد) بضم فسكون (قوله اصله) مفعول سقى (قوله على المشهور) صلة سقى (قوله فسقيه) اي الاصل (قوله عليه) اي بآئعه (قوله ههنا) اي في القسمة (قوله هو الصواب) خبر ما (قوله ثمرته) اي الاصل (قوله لعدم تساوي الخ) عمله فساد

اختلفت انواعه كصيحاني وبرني ومجوة (وقسم) يضم فكسر ثمر الخنل والعنب (بالقرعة) يضم القاف وسكون الراء (بالقرى) اي الحزر الباجي هذه القسمة لا تجوز الا بالقرعة وهو ظاهر قول اصحابنا لانه تميز حق ولان المراضاة بيع محض فلا تجوز في المطعوم الا قبض ناجز بشرط هذا القسم تساوي الكيل وان كان بعضه افضل كالعنب الابيض والاسود ويجمع على التساوي الخمي يجوز ان يفضل احدهما على الآخر على وجه المكارمة فباخذ ما خرصه عشرة اوسق والاخر ما خرصه خمسة اوسق لانه معروف الا اذا كان الاكثر أدنى الباجي فان اي أحدهم قسم كل نوع على حدته قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه الا ان يحبا المقواة وشبه في جواز قسم الثمر في أصله بالخرص فقال (ك) قسم (البليغ الكبير) فيها يجوز قسم البليغ الكبير اذا اختلفت حاجة اهله وهو كالسبر في حرمة الفضل ومن عرف حظه فهو قبض له وان لم يجزئه وان جازته بعد ثلاثة أيام او اكثر جاز ما لم يتركه حتى يزهي فان أزهي بطل قسمه ونافض بعضهم بين قولها اذا حل بهما واجازتها قسم البليغ الكبير المصنف ولعلهم انما شربوا الطيب هنا لانه يجوز تأخير بعد القسم الى أن يصير ثمر ولا يطل القسم بخلاف البليغ فانه اذا ترك حتى أزهي بطل القسم أبو الحسن من دعي الى قسم المزهية بالخرص فذلك له ومن دعي الى قسم البليغ الكبير لا يجاب ولا يقسم بالخرص الا مراضاة والفرق انها ان كانت مزهية فالدعي منهما الى بقاء الثمرة بقدر على ذلك اذا وقع القسم وان كانت بلحا فلا يقدر الذي أراد البقاء على ما أراد لان بقاءها الى الطيب يفسد القسم فاعلم ذلك اه (و) اذا قسمت الثمرة لاختلاف الحاجة ثم قسمت الاصول فوقع نصيب كل من الثمرة في أصل الاثر (سقي ذو) اي صاحب (الأصل) اصله وان كانت غمرته لغیره على المشهور وشبه في وجوب السقي فقال (ك) سقى (بأنه) اي الأصل (المستقى) بكسر التون اي المشتري (غمرته) اي الأصل المبيع فسقيه عليه حتى يجزئ غمرته ويسله لمشتريه ق فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى اذا اقسما الثمرة كما وصفتا بعدد قسمة الاصول كان على كل واحد منهما سقي فخله وان كان غمره الغيرة لان على صاحب الأصل سقيه اذا باع غمرته وقال مخزون السقي ههنا على رب الثمرة لان القسم تميز حق ابن يونس ما قال مخزون هو الصواب وأما من باع أصل حائط دون غمرته فالسقي على البائع لان المتباع لا يسلم له الاصل حتى يجزئ البائع غمرته وقاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه وعطف على الممنوع فقال (أوفيه) اي القسم (تراجع) اي رجوع أحد المتقاسمين بمال على الآخر لعدم تساوي القسمين في القيمة كدارين قيمة احدهما مائة والاخرى خمسون على ان من صار له ذات المائة يدفع خمسة وعشرين لمن صار له ذات

بفتح فسكون فكسر الخ خبر الداء (قوله على ذلك) اي البقاء الى التمر (قوله وان كانت) اي الثمرة (قوله يفسد) بضم فسكون (قوله اصله) مفعول سقى (قوله على المشهور) صلة سقى (قوله فسقيه) اي الاصل (قوله عليه) اي بآئعه (قوله ههنا) اي في القسمة (قوله هو الصواب) خبر ما (قوله ثمرته) اي الاصل (قوله لعدم تساوي الخ) عمله فساد

الحسين فلا يجوز لانه غرر اذا لا يدري كل منهما حين القسم هل يرجع أو يرجع عليه وهذا في  
 قسمة القرعة وأما في قسمة التراضي فيجوز لاتقاء الغرر ويمتنع بالقرعة في كل حال (الآن  
 يقل) بفتح فكسر مثقلا ما يرجع به أحدهما على الآخر فيفتقر ويجوز القسم المستقل عليه  
 بالقرعة الخمس لانه لا بد منه ولا يتحقق في الغالب كون قيمتي الدارين سواء فان اختلفت قيمتا  
 الدارين فكان بينهما سير مثل كون قيمة أحدهما مائة والاخرى ثمانين فلا بأس ان يقتريا  
 على أن من تصيره التي قيمتها مائة يعطى صاحبه خمسة وتعقبه ابن عرفة فانظره ونصه ظاهر  
 الروايات منع التعديل في قسم القرعة بالعين وليس من شرط قسم الدورا استقلال كل شريك  
 بداركامة وفي الرسالة وقسم القرعة لا يكون الا في صنف واحد ولا يؤدي أحد الشر كاه  
 ثمانية كان فيه تراجع فلا يجوز القسم الا بتراض مباح لا يجوز تعديل السهام بزيادة  
 دراهم أو دنائرا وغير ذلك من غير جنس المقسوم من إحدى الجهتين وجرم المصنف في  
 توضيحه بما قاله الغنى والله أعلم (أو قسم بين) نعم وهو (في ضرر) بان يأخذ أحدهما شاة  
 أو بقرة أو ناقة يجعلها والآخر شاة أو بقرة أو ناقة يجعلها فلا يجوز لانه غرر في كل حال (الا  
 لفضل بين) بكسر الياء مشددة أي ظاهر فيجوز بالتراضي كأخذ أحدهما شاة والاخر بقرة  
 أو ناقة لانه معروف في فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى لا يجوز قسم اللبن في الضرر لانه  
 مخاطرة وأما ان فضل أحدهما الآخر بأمرين على وجه المعروف وصكان اذا هلك ما يد  
 أحدهما من الغنى يرجع فيما يده صاحبه فذلك جائز لان أحدهما ترك الآخر فضلا بغير معنى  
 القسم (أو قسموا دارا) مثالا على ان نصيب أحدهم (بلا يخرج) بفتح الميم والراء وسكون  
 الخاء المجهمة أي باب يخرج منه ولا يخرج من الباب الذي في نصيب الآخر ولا يمكن فتح باب  
 آخر يخرج منه لاحاطة املاك الناس بها فلا يجوز (مطلقا) أي عن التقييد بكون القسمة  
 بالقرعة لانهم اضاعوا مال فيها وان اقتسموا دارا أي بتراض فأخذ أحدهما دبرها والآخر  
 مقدمها على أن لا طريق لصاحب المؤخر على الخارج جاز على ما شرطه ورضاء ان كان له  
 موضع يصرف اليه بابه والا فلا وكذلك ان اقتسما على ان يأخذ أحدهما الغرق على ان  
 لا طريق له في السفلى فعلى ما ذكرنا وان اقتسما ارضا على ان لا طريق لاحدهما على الآخر  
 وهو لا يجدر ببقا الاعليه فلا يجوز وليس هذا من قسم المسلمين (وصحت) القسمة لما له  
 مخرج واحد ولا يمكن غيره (ان سكت) بضم فكسر (عنه) أي المخرج حال القسم بان لم  
 يشترطوا شيئا ووقع المخرج في قسم أحدهم وصار ملكا لوحيد (ولشر يكد) أي من وقع  
 المخرج في نصيبه (الاتفاق) بالمرور منه عند ابن القاسم وهو المشهور فيها ان اقتسموا البناء  
 ثم اقتسموا الساحة ولينذروا الطريق فوقع باب الدار في حظ أحدهم ورضى بذلك صاحبه  
 فان لم يشترطوا في أصل القسم أن طريق كل حصه ومدخلها فيها خاصة فان الطريق بينهما  
 على حالها وملك باب الدار لن وقع في حظه ولما قسم فيه الممر (و) ان اشترى كوافي الماء ومجره  
 وطالب أحدهم قسم مجراه واباه الآخر (لا يجبر) بضم التحتية وفتح الموحدة الآتي (على  
 قسم مجرى) بفتح الميم والراء وسكون الجيم أي محل جريان الماء لانه اذا تعدد مجراه  
 لا يستوى جريه فيه بل قد يجري في بعضها أكثر من جريه في غيره فيلزم غن بعض الشر كاه

(قوله هل يرجع) بفتح الياء  
 (قوله أو يرجع) بضم الياء  
 (قوله وتعقبه) أي كلام  
 الغنى (قوله ونصه) أي  
 ابن عرفة (قوله بالعين) صلة  
 التعديل (قوله بان يأخذ  
 أحدهما شاة الخ) تصوير  
 لقسم اللبن في ضرره  
 (قوله بين) بكسر المثناة  
 مثقلة (قوله وكان) أي  
 الشان (قوله من الغنى)  
 بيان ما (قوله معنى القسم)  
 اضافته للبيان (قوله لانها)  
 أي القسم بلا مخرج وأنته  
 لتأنيث خبره (قوله فيها)  
 أي المدونة (قوله ان كان  
 له) أي صاحب المؤخر (قوله  
 والا) أي وان لم يكن له  
 موضع يصرف اليه بابه  
 (قوله الغرق) بضم ففتح  
 جمع غرقه أي البيوت  
 العالية (قوله على القسم)  
 صلة سكت (قوله بان لم  
 يشترطوا شيئا) تصوير  
 لسكت عنه (قوله فيها)  
 أي المدونة خبر مقدم (قوله  
 أصل القسم) اضافته  
 للبيان (قوله ملك) بكسر  
 فسكون (قوله فيه) صلة  
 الممر (قوله لانه) أي الماء  
 (قوله فيه) أي المجرى المتعدد

(قوله فيه) اى الماء (قوله فيها) اى المدونة (قوله أصل العين) اضافته للبيان (قوله بالقلد) بكسر فسكون اى قدر مثقوب أسفلها فلو لم يعلق يتقاطر الماء منه الى فراغه (قوله وما علت) بضم تاء المتكلم الامام مالك رضى الله تعالى عنه (قوله أحدا) اى من الصحابة والتابعين (قوله أجازره) اى قسم مجرى الماء (قوله على اجزاء مختلفة) كنصف وثلاث وسدس (قوله ولها) اى القرية (قوله قسمت) بضم فكسر (قوله منه) اى الماء (قوله منع) بضم فكسر ٦٤١ (قوله قسمه) اى مجرى الماء (لانه) اى قسم الجرى (قوله

واما فى محل جريه) عطف على اما فى أصل العين (قوله وهو) اى الجارى فى محل جريه (قوله لانه) اى الماء (قوله جوازه) اى الجرى (قوله وأصله) اى القلد (قوله فيها) اى القدر (قوله حقيقه) اى فى القدر (قوله يتجزئ) بضم ففتح متغلا (قوله به) اى القلد (قوله اعلaque الخاصة) اضافته للبيان (قوله تفسير) اى تصوير (قوله فيه) اى قسم الماء (قوله أن يامر) الامام رجلين الخ (قوله أو يجمع الورثة) بضم ففتح (قوله بفتح عطف على يامر (قوله بهما) اى الرجلين (قوله أسفلها) اى القدر (قوله بمنقب) بفتح (قوله بعدان) بضم فكسر ففتح متغلا اى يحضران (قوله انصدع الفجر) اى ظهر نوره (قوله هم) بفتح الهاء والميم متغلا اى قرب (قوله

فيه) اى لا يقسم أصل العين والآبار والكن يقسم شرها بالقلد ولا يقسم مجرى الماء وما علت ان أحدا أجازره وان ورثوا قرية على اجزاء مختلفة ولها ماء ومجرى ماء ورثوا أرضها وماءها وشرها وشجرها قسمت الأرض بينهم على قدر مواريتهم منه أبو الحسن أطلق الجرى هنا على الماء الجارى ولم يرد موضعه الذى يجرى فيه اه ابن ناجي أطلق الجرى هنا على الماء الجارى وانما منع قسمه لما فيه من النقص والضرر لانه لا يتأتى الا بجزء بين النصيبين اما فى أصل العين وهو يوقى الى نقص الماء وغوره ان صادف الجارى الينبوع واما فى محل جريه وهو لا يضبط الانصباء لانه قد يعرض له ما يميل به الى احدى الجهتين البساطى اى لا يجبر على قسم الأرض التى هى محل جري الماء اذا الماء لا ضابط له فى جريه لانه يفرض له من الرياح ما يميل به عما كان ما تلا عنه ومفهوم عدم الجبر جواز به بالتراضى (وقسم) بضم فكسر الماء المشترك (بالقلد) بكسر القاف وسكون اللام فدل المهملة اى القدر الماء الموقى به من أسفلها المتعلقة حتى يفرغ الماء الذى فيها وأصله الماء المجهول فيها ثم استعمل فيها العلاقة الحالية ثم صار حقيقة وقد تجوز به الى آلة اتصال كل ذى حق حقه العلاقة الخاصة ابن حبيب تفسير قسمه الماء بالقلد ان تخا كوافيه وأجمعوا على قسمه ان يامر الامام رجلين مأمورين أو يجمع الورثة على الرضا بمأقيا خذان قدران تخارا وشبهه فيثقبان فى أسفلها بمنقب بمسكانه عندهما ثم يعلقانها ويجعلان تحتها قصريه وبعدان الماء فى جرار ثم اذا انصدع الفجر صبا الماء فى القدر فيسمل الماء من الثقب فكلما هم الماء ان يفرغ صباحا حتى يكون سيل الماء من الثقب معتدلا التمازكه واللبل كله الى انصدع الفجر فينصبانها ويقسمان ما اجتمع من الماء على مقام أقلهم سهما كبلأ ووزنا ثم يجعلان لكل وارث قدر ما يحمل سهمه من الماء ويثقبان كل قدر منهما بالثقب الذى ثقب به القدر الاول فاذا أراد أحدهم السقى علق قدره بمائه وصرف الماء كله الى أرضه فيسقى ما سأل الماء من قدره ثم كذلك بغيرهم ثم ان تشاحوا فى التبدلة أسهموا ابن يونس قوله ثم يجعل لكل واحد قدر يحمل سهمه انما يصح ذلك اذا تساوت انصباءهم لان القدر كلما كبرت ثقل الماء فيه وقوى جريه من الثقب حتى يكون مثلى ما يجرى من الصغير أو أكثر والذى أرى ان يقسم الماء بقدر أقلهم سهما مأقيا خذ صاحب النهم قدر او ياخذ صاحب عشرة الاسهم عشرة قدور وهذا بين وشبه فى عدم الجبر فقال (كبناء) (سترة) بضم السين المهملة وسكون القوقية اى حائط ساتر بينهما) سكا عن شرط بنائه بينهما حين القسم ودعا أحدهما الآخر لبنائه فأبى فلا يجبر فان شرط الآخر لبنائه

٨١ منح ث صا) يشد الموحد اى الماء فى القدر (قوله الى انصدع الفجر) اى ظهر نوره من اليوم اى الثانى (قوله فيصباها) اى الجرار (قوله من الماء) بيان ما (قوله على مقام أقلهم سهما) اى تقاسم السدس فى المثال المتقدم (قوله كبلأ ووزنا) صلا يقسمان (قوله قدرا) بكسر القاف (قوله الاول) بضم الهمز (قوله قدره) بكسر القاف (قوله ما سأل الماء) اى ملة سيلانه (قوله أسهموا) اى اقرعوا (قوله مثلى) بفتح اللام مثنى مثل بالانوين (قوله بقدر) بكسر القاف (قوله قدرا) بكسر القاف

حينه جبر الاتى على بناء مع الداعي ق من المجموعة قال الامام مالان رضى الله تعالى عنه في  
الجدارين الرجلين يسقط فان كان لاحدهما فلا يجبر على بناءه ويقال للآخر استرعى  
نفسك ان شئت وان كان مشترك بينهما امر الاتى ان يبقى مع صاحبه ان طلب ذلك وفي  
المقتضات اذا اقسام الذم بكان الدار ولم يشترط ان يقيما بينهما حاجزا فلا يحكم بذلك عليهما  
ويقال ان رضى الى ذلك استرعى على نفسه في حظه ان شئت وان اشترط ذلك ولم يجداهما أخذ من  
نصيب كل واحد منهما نصف بناء الجدار وان كان أحدهما أقل نصيبا من صاحبه وكذلك  
الدفعة تكون عليهما بالسواء الى أن يبلغ مبلغ الستراد لم يجداهما ولا اختلاف في هذا  
اعليه اه واتحله المتعطل ولم يزد عليه وقال النخعي الصواب ان يجعل كل واحد منهما تحجيرا  
يستقر به عن صاحبه ولا يجوز لهما الرضا بغير تحجير لان نفسه كشفا لحريمهم في تصرفهم  
ودخول به منهم على بعض اه وأما الجدارين الرجلين يسقط فحصل في بناءه أربعة أقوال  
وتكلم عليه ابن عرفة في باب الشركة فانه غ (و) اذ قسمت تركه بين حصبة فقط (لا يجمع)  
القاسم في القسم (بين) نصيبى (عامين) أو أكثر في كل حال (الابرضاهم) اى الورثة ولذا  
جمع الضمير ق جمع ابن القاسم لا يجمع حظا اثنين في القسم ابن رشد هو قوله فيها ومعناه ان لم  
يكنوا أهل سهم واحد النخعي يجوز ان يجمع نصيبين في القسمة بالتراضى ومنع ذلك ابن  
القاسم في القرعة وجمع القرينان الاخوة للام يرثون الثلث فيقول أحدهم اقسما واحصى  
على حدة فلا يجاب بذلك ويقسم له ولاخوته جميعا الثلث ثم يقسم بعد ان شاء ابن رشد  
لا خلاف في ذلك في أهل السهم الواحد كالبنات والزوجات ونحوهم وأما العصبية فقال ابن  
القاسم لهم ان يجمعوا نصيبهم ان أرادوا ذلك عددا (الا) أن تكون العصبية (مع) ذى فرض  
(كزوجة) و بنت وأخت وأم وأخ لام (فيجمعون) بضم التحتية اى العصبية (أولا) بشد الواو  
منوا ويسمى بهم وبين ذى الفرض ثم يقتسمون ثانيا ان شاءوا فيها لا يجمع حظ رجلين في  
القسم الا ان ترك زوجة وولدا عددا أو عصبية غير ولا فيسهم للزوجة على أحد الطرفين  
ويكون الباقي للولد أو العصبية وشبه في جواز الجمع فقال (كذى) اى صاحب (سهم) اى  
نصيب كنصف من فجداد وباقى الشريك ومات عن سهمه (و) عن (ورثته) فجميع الورثة  
و يسهم بينهم وبين شريك مورثهم ثم يقتسمون ثانيا ان شاءوا (تنبيهان) الاول طى تفسير  
ضمير رضاهم بالورثة تبع فيه الشارح وهو غير صواب لانهم ما عزا وما قاله المصنف لابن القاسم  
في المدونة وهو لم يشترط رضا جميع الورثة بل العصبية فقط ابن رشد اختلف في جمع العصبية  
على ثلاثة أقوال أحدها انهم كاهل السهم الواحد يقسم لهم حقه مع ما يقتسمون بعد ان  
شاءوا وهو سماع أشهب وابن مافع واليه ذهب ابن حبيب في الواضحة والثاني انهم ليسوا كاهل  
سهم واحد فلا يجمع حظهم في القسمة بالسهم وان رضوا أو أرام قول المقبرة والثالث لا يجمع  
حظهم في القسمة بالسهم الا أن يريدوا ان لا يقتسموا الى هذا ذهب ابن القاسم في المدونة لانه  
فسر قول مالان فيها فمن ترك زوجة وعصبية وترك أرضا ان المرأة يضرب لها بمحقة في أحد  
الطرفين فقال معناه عندى ان كان العصبية واحدا أو عددا لا يريدون القسمة اه وقد نقل في  
توضيحه كلام ابن رشد فإياه أراد فارجع الضمير في رضاهم للعصبية وبه قرره الشارح في وسطه

(قوله أحص) بضم فكسر  
(قوله عليهما) اى أحدهما  
ان أباه (قوله ذلك) اى بناءه  
(قوله يجداه) بفتح ضم  
(قوله أخذ) بضم فكسر  
(قوله وان كان أحدهما  
أقل نصيبا) مبالغة (قوله  
ولذا) اى عودا الضمير على  
الورثة لانه جمع (قوله فيها)  
اى المدونة (قوله سهم) اى  
فرض (قوله القرينان)  
اى أشهب وابن مافع (قوله  
بعد) بالضم (قوله وبنت  
الخ) بيان ما دخل بالكاف  
(قوله تبع) اى تتب (قوله  
وهو) اى تفسير ضمير  
رضاهم (قوله لانهم) اى  
الشارح و تت (قوله  
وهو) اى ابن القاسم (قوله  
اختلف) بضم التاء (قوله  
بعد) بالضم (قوله لانه)  
اى ابن القاسم (قوله وبه)  
اى ارجاع الضمير للعصبية  
صله قوله

(قوله في شامله) خبر مقدم (قوله وفي جمع العصبه الخ) مبتدأ مؤخر (قوله ان رضوا) اي العصبه (قوله وبما تقدم) صلة تعلق  
 (قوله تقييده) اي ذى الفرض بقوله وهو الاجنبى (قوله الاختصاص) اي بالزوجه (قوله في هذا) اي جمع العصبه (قوله يعلم)  
 بضم الياء (قوله كلام ابن رشد المتقدم) اي قوله والذات لا يجمع - ظهروا في القسمة بالسهم الا أن يريدوا أن لا يقتسموا (قوله  
 وكان) يفتح الهمزة وشدة النون (قوله بها) اي مسئلة الزوجه (قوله فالا) ٦٤٣ اي ابن عبد السلام وخليل (قوله اختلج)  
 بضم التاء (قوله في قول

بضم التاء (قوله في قول  
 الامام الخ) اي تأويله (قوله  
 لا يجمع) الى وان أراد  
 مقبول قول المضاف لقاعله  
 (قوله وان أراد) اي  
 جمعهما مبالغة في عدم  
 الجمع (قوله فان القاسم  
 تأوله) اي قول الامام الخ  
 تفصيل للاختلاف في  
 تأويله (قوله انه) اي بان  
 القاسم (قوله جملة) اي  
 مطلقا (قوله جمعهم) تنازع  
 فيه رضيها وكرها (قوله  
 أو فرقههم) عطف على  
 جمعهم (قوله بذاك) اي  
 جمعهم (قوله وغيره) اي ابن  
 القاسم (قوله يضرب)  
 اي القاسم (قوله لهم) اي  
 أهل السهم (قوله به) اي  
 سهمهم (قوله ذلك) اي  
 الجمع (قوله كرهوه) اي  
 الجمع (قوله هم) اي أهل  
 السهم (قوله بعد) بالضم  
 (قوله يوقوا) يفتح فسكون  
 ففتح (قوله وقال) اي  
 عاصم (قوله خلاف) خبر  
 تأويل (قوله ومرا) اي  
 مالك عطف على قول (قوله

وفي شامله وفي جمع العصبه ثالثا فيها ان رضوا وفي تبصرة التلخيص اذا كآء الولد عدد داعم  
 الزوجه فقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه مرة هم كآء لهم واحد يقسم اثما فاما صار  
 الزوجه أخذته وما صار للولد استأفوا قسمة ان كان يقسم والا باعوه وفيها أيضا لكل واحد  
 سهم فيقسم على أقلهم ورأى ابن القاسم أنهم يسوا كآء لهم فيقسم على واحد ان تراضوا  
 على ان يجمعوا ويضرب سهم واحد للاختلاف في ذلك اه فلم يكن في قولهم من الأقوال  
 الثلاثة اشتراط رضا جميع الورثة وبما تقدم تعلم ان الصواب اسقاط الامن قوله الجمع  
 كزوجه اه (الثاني) طئي قوله مع ذى فرض وهو الاجنبى تقييده وبهم الاختصاص  
 وليس كذلك بل جميع ذوى القروض سواء في هذا كما يعلم من كلام ابن رشد المتقدم وقد قال  
 الشيخ عبد الرحمن الاجهوري في حاشيته الذي في ابواب الحسن وابن رشد أنهم اذا رضوا بالجمع  
 جمع بينهم في مسئلة الزوجه ونحوها كالام والجد اه وهو مراد المصنف ولذا أتى بالكاف في  
 قوله كزوجه وكان تمت غرضه قول التوضيح بما لا ينسب إليه السلام واستثنى ابن القاسم مسئلة  
 الزوجه من عموم المسئلة اه ففهم اختصاص الحكم بها وفيما قاله نظير بل ليستن ابن  
 القاسم مسئلة الزوجه فقط في التقييدات ابعاض الاختلاف في قول الامام مالك رضي الله تعالى  
 عنه لا يجمع بين نصيب اثنين في القسم وان أراد ابا ابن القاسم رحمه الله تعالى تأويله انه لا يجمع  
 جملة سهم اثنين اتفاقا أو اختلافا رضيها أو كرها جمعهم أو فرقههم الا العصبه اذا رضوا بذلك وغيره  
 رأى جمع أهل كل سهم في سهم واحد ويضرب لهم به ثابوا ذلك أم كرهوه ثم بعد بالخيار بين  
 أن يبقوا شركاء في سهم أو يستأفوا القسمة فيما بينهم اه وقال قسلا هذا قالوا وتأول ابن  
 القاسم هذا على مالك رضي الله تعالى عنه خلاف قول مالك رضي الله تعالى عنه ومرا اه ولم يرد  
 مالك رضي الله تعالى عنه لا يجمع الانصاف في واحد في جميع الاقسام بالقرعة وانما هذا فيما  
 هم فيه سواء في السهام فاذا اختلفت انصافهم فكانت لهم الثلث ولا تخير بينهم  
 السدس ولا تخير منهم النصف فانه يجمع أهل كل سهم بالقرعة عليه وان كرهوا ذلك كذا  
 فسره عن مالك رضي الله تعالى عنه في العتبية في سماع ابن مافع وأشهب وفي كتاب ابن حبيب  
 عن عبد الملك ومطرف وأصبغ قالوا وهو قول مالك وجميع أصحابه رضي الله تعالى عنهم اه  
 ونص العتبية الذي أشار إليه أشهب وسأله عن الاخوة لا يرون الثلث فيقول أحدهم  
 اقسمو الى حصتي على حدة ولا تضموني لاخوتي فقال ليس ذلك حتى يقسم له ولاخوته جميعا  
 الثلث ثم يقاسمهم بعد ان شاء وكذلك أزواج الميت يرثن الربع أو الثمن وكذلك العصبه الاخوة  
 وغيرهم يقول بعضهم اقسمو الى حصتي ليس ذلك لهم اه وفيه علم انه خلاف ما ذهب ابن

واما هذا) اي عدم الجمع (قوله في سهام فيه سواء في السهام) كآء احد عصبه والزوجه ولبنات والاخوات والجدات (قوله  
 اقوم منهم الثلث) اي كآء لا (قوله ولا تخير منهم السدس) اي بجدات (قوله ولا تخير منهم النصف) كشيقة (قوله  
 وسأله) اي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله فقال) اي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله بعد) بالضم (قوله يرثن الربع أو الثمن)  
 اي تقول احدها ان اقسمو الى حصتي على حدة ولا تضموني لباقي الزوجات

(قوله ويقيم) بضم فسكون ففتح (قوله وان لم ير ضوه) بمبالغة أو حال (قوله هو الذي حكى عليه ابن رشد الاتفاق) خبر جمع (قوله فلا خلاف الخ) جواب اما أهل السهم (قوله الواحد) أى الشخص (قوله لكنه) أى الذى حكى عليه ابن رشد الاتفاق (قوله فيها) أى المدونة (قوله ولا يجمع) الى قوله هذا مع قول المضاف لفاعله (قوله ثم قال) أى البنائى (قوله نقله) أى كلام عياض (قوله وهو) أى ما حكى ٦٤٤ ابن رشد الاتفاق عليه الخ حال (قوله وان اتقنه) أى نقل الاتفاق الخ حال

(قوله بما نقله عياض) صلة (قوله من الخلاف) (قوله لكن لا ينجى ربحانه) استدرالك على وان اتقنه ابن عرفة لرفع اجماعه ضعفه (قوله ولذا) أى دلالة كلام عياض على ربحانه على تقرير (قوله عليه) أى المصنف (قوله وبين) بفحوات مثقلا (قوله القاسم) تفسير لفاعل كنب المستتر فيه (قوله وليس) بفحوات مثقلا (قوله وجزأ) بفحوات مثقلا (قوله القاسم) تفسير لفاعل رضى (قوله فان كان) أى الاسم الذى فيها (قوله أولا) بشد الواو (قوله وهى المذكورة بالذات) أى واما المهايأة والمراضاة فذكرنا مجرد تميم الاقسام لان الاولى اجارة ولها باب والثانية بيع ولها باب (قوله وهى) أى القرعة (قوله بعين) بضم ففتح فكسر مثقلا الخ فصل مخرج المهايأة (قوله بما يمتنع عليه الخ) مخرج المراضاة (قوله فجزأ) بضم ففتح مثقلا (قوله بالقيمة) صلة يجزأ (قوله على عدد) صلة يجزأ (قوله مقام) بفتح الميم أى أحاده (قوله صفها) أى القرعة (قوله ولها) ويثمل هو) أى المقسوم الذى هو (قوله متساو) أى قيمة (قوله وما اختلف) أى والمقسوم الذى هو مختلف قيمة (قوله بجزب) بفتح الجيم وكسر الراء آخره واحدة أى من ريع من ناحية (قوله يعدل) أى فى القيمة لجودته (قوله بجزبين من ناحية أخرى) أى لهما

القاسم ولذا قال فى المدونة ولا يجمع حظ رجلين فى القسم وان أراد ذلك الباقون فى مثل هذا يعنى الزوجة مع العصبه ويفهم من قوله فى مثل هذا عدم اختصاص الحكم بالزوجة كما عاينت والمصنف رحمه الله تعالى جاز على مذهب المدونة وحام حول كلامها. وأراد تأدية ذلك فلم تساعده العبارة ولذا قلنا تبعاً لبعضهم الصواب اسقاط الأو يقول ولا يجمع بين رجلين إلا العصبه مع كزوجة والكمال لله تعالى البنائى جمع ذى السهم الواحد كالزوجيات فى القسم وان لم ير ضوه هو الذى حكى عليه ابن رشد الاتفاق ونصه اما أهل السهم الواحد وهم الزوجيات والبنات والاخوات والجدات والاخوة لام والموصى لهم بنحو الثالث فلا خلاف احفظه انهم يجمع حظهم فى القسمة بالسوية سواء أو أبو الانهم بمنزلة الواحد اه لكنه خلاف ما فسر به ابن القاسم فى المدونة قول مالك رضى الله تعالى عنه فيها ولا يجمع حظ رجلين فى القسم وان أراد ذلك الباقون الا فى مثل هذا أى العصبه مع أهل السهم قال فى التنبيهات الخ نصه المتقدم ثم قال نقله أبو الحسن وهذا الذى هو الذى حكى عليه ابن رشد الاتفاق وهو وان اتقنه ابن عرفة بما ذكره عياض من الخلاف لكن لا ينجى ربحانه من كلام عياض ولذا اقتربه غ وغيره فاعتراض طنى عليه بأنه خلاف المدونة غير ظاهر كيف وهو معنى قول مالك فيها عند الجماعة وبين صفة القرعة فقال (وكتب) القاسم (الشركاء) أى اسماءهم كل اسم فى ورقة صغيرة وليس عليها شمع مثلاً كالبنديقة لعدم تميز بعضهم من بعض وجزأ المقسوم اجزاء مستوية فى القيمة بعدد سهام مقام أصغرهم نصيباً فان كانوا ثلاثة لآخذهم نصف والثانى ثلث وللثالث سدس قسمه ستة أقسام (ثم روى) القاسم بنديقة على أول قسم ثم يفحصها وينظر الاسم الذى فيها فان كان اسم صاحب السدس فالقسم الأول ثم يرى بنديقة ثابته على القسم الثانى ثم ينظر ما فيها فان كان اسم صاحب الثلث فله القسم الثانى والثالث الذى يليه وتعين الاقسام الثلاثة الباقية لصاحب النصف فلا حاجة لرى ورقته عليها وانما كتبت وصنع فيها مائة ثم لاحتمال وقوعها أولاً وثانياً وان كان فى البنديقة الاولى اسم صاحب النصف لكل لهما يليه ثم ترى بنديقة أخرى على أول الاقسام الباقية فان كان فيها اسم صاحب السدس فهو له وتعين القسمان الباقيان لصاحب الثلث وان كان فيها اسم صاحب الثلث فله ما يليه وتعين القسم الباقي لصاحب السدس ابن عرفة الثالث قسم القرعة وهى المذكورة بالذات وهى فعل ما يعين حظ كل شريك مما يمتنع عليه حين فعله فيجزأ المقسوم بالقيمة على عدد مقام أقلهم جزأ الباجى صفتهم أن يقسم العرصة على أقل سهام القرصة فما هو متساو يقسم بالذراع وما اختلف يقسم بالقيمة ابن حبيب هذا قول جميع أصحابنا القاضى برب جريب يعدل جريبين من ناحية أخرى ولابن عبد دوس عن مهنون فى قسم الشجر تقوم كل شجرة

ويثمل (قوله على عدد) صلة يجزأ (قوله مقام) بفتح الميم أى أحاده (قوله صفها) أى القرعة (قوله ولها) ويثمل هو) أى المقسوم الذى هو (قوله متساو) أى قيمة (قوله وما اختلف) أى والمقسوم الذى هو مختلف قيمة (قوله بجزب) بفتح الجيم وكسر الراء آخره واحدة أى من ريع من ناحية (قوله يعدل) أى فى القيمة لجودته (قوله بجزبين من ناحية أخرى) أى لهما



(قوله ومن عرف جمل كل شجرة) عطف على أهل المعرفة (قوله منظر) بفتح الميم والظاء المعجمة أى صورة وهيئة حسنة (قوله  
بغير فائدة) أى من الثمر (قوله بالعكس) أى لها فائدة من الثمر لا منظر (قوله رفاع) بكسر الراء جمع رقعة أى قطعة من ورق  
مثلا (قوله وتجعل) بضم التاء أى الرفاع (قوله فى طين أو شمع) أى مكعب كالبنديق بحيث لا يتميز ما فيه ببعضه عن بعض (قوله  
ثم ترى كل بندقة فى جهة) أى على التعاقب لاندقة واحدة وان كان هو ٦٤٥ الظاهر من العبارة لان هذا قد يؤدى

الى تقرير مقام الواحد  
(قوله أدناهم سهما) أى  
عدد آحاد مقام أدناهم  
سهما (قوله لاحدهم) أى  
معين بأن يجعل بندقة ثم  
تقترن فيها فان كان له  
سهم واحد فله ما عليه  
البندقة وان كان له زائد  
على سهم كل له ما يلي  
ما عليه البندقة (قوله فى  
أحد الطرفين) بيان لعق  
كذلك (قوله عزل) بضم  
فكسر أى تعين بالقرعة  
للازول (قوله فى شق) بكسر  
الشين المعجمة وشد القاف  
أى طرف (قوله ضم) بضم  
الضاد المعجمة وشد الميم أى  
جمع (قوله ووصف) عطف  
على فسر (قوله فضلت)  
بضم فكسر مثقلا أى زيد  
بعض الاقسام بالساحة  
على بعض (قوله تقاضلها)  
أى الاقسام فى القيمة (قوله  
ثم أسسهم فى الطرفين معا)  
أى جعل على كل طرف  
بندقة (قوله القسمة) أى  
وحدها (قوله فريضته) أى  
العدد الذى صحت مسئلة  
منه (قوله على أدناهم)

ويستل أهل المعرفة بالقيمة ومن عرف جمل كل شجرة قرب شجرة لها منظر بغير فائدة وأخرى  
بالعكس فاذا قوم ذلك جمع القيمة فقسما على قدر السهام ثم يكتب أسماء الشركاء فى رفاع  
وتجعل فى طين أو شمع ثم ترى كل بندقة فى جهة ١١ وسمع عيسى ابن القاسم كيفية قسم الحائط  
أو الدار أو الارض ان تقسم على أدناهم سهما ثم يضرب لاحدهم فى أحد الطرفين ثم يضرب  
لمن بقى فيما بقى كذلك فى أحد الطرفين بعد الذى عزل فاذا وقع سهم أحدهم فى شق ضم اليه  
تمام نصيبه حيث وقع سهمه حتى يكون نصيب كل واحد مجتمعا كذا فسرلى مالك رضى  
الله تعالى عنه ووصف فان كان أدناهم سهما ذا سدس قسمت الارض ستة أجزاء مستوية  
بالقيمة وان كان بعضها أفضل فضلت بالقيمة على قدر تفاضلها فقد تكرر الارض فى بعض تلك  
السهم لرد استهات وتقل فى بعضها الكرمها فاذا استوت فى القيمة كتب كل اسم ذى سهم ثم أسسهم  
فى الطرفين معا فنخرج اسمه فى طرف ضم له ما بقى من حقه عيسى ان احقت الكروية  
القسمة قسمت على حدتها ابن رشد قوله يقسم على أدنى سهامهم معناه ان كانت فريضته  
تقسم على أدناهم سهما يكن تركت زواجا أو ما واختلا م تقسم اسداسا ثم يضرب باسمائهم  
على الطرفين فان خرج اسم الزوج فى أحد الطرفين واسم الام فى الطرف الآخر كان للاخت  
السدس الباقي فى الوسط وان خرج فى الطرفين اسمالاخت والام فالوسط للزوج وكذا ان  
خرج اسمالاخت والزواج والاخت على الطرفين فسهم الام وسط وقيل انما يضرب بأحد اسمائهم على  
الطرف الواحد ابداه هو التاب فى كل رواياتها وان كانت فريضتهم لا تقسم على أدناهم قسمت  
على مذهب ابن القاسم على مبلغ سهام فريضتهم التى تنقسم منها وان انتهى سهم أحدهم نصيبا  
الى عشرة أو أقل أو أكثر كزوج وأم وابن وابنة نصم فريضتهم من ستة وثلاثين تضرب  
أسمائهم على الطرفين كما خرج منهم اسمه على طرف أخذ منه كل سهامه ثم يسهم بين  
الباقين فنخرج اسمه على طرف ضم له بقية حقه وللباقي ما بقى وقيل لا يسهم الا على طرف بعد  
طرف فان تشاحوا فى أى الطرفين يسهم عليه أولا اسهم على ذلك وهو قوله فيها فى كيفية  
تعين المظا أربعة أقوال سمع عيسى يطرح اسمين على الطرفين ويضم لكل ذى سهم كل  
حظه فان بقى واحد أخذ ما بقى وان بقى اثنين طرح كل اسم على طرف وما بقى لمن بقى وان بقى  
أكثر فكما فعل أولا ولا بن رشد كل رواياتها انما يسهم على طرف واحد عياض ولا بن أبى  
زمن عن رواية ابن وضاح فيها اذا ضرب على أى الطرفين لكل لمن خرج اسمه كل حظه كان  
زوجة أو أم أو غيرهما ثم يقسم ما بقى على أقل من بقى سهامها وينتدئ القسمة والقرعة على أى  
الطرفين فانكرها ممنون وقال يقسم على أقل الانصاء حتى تنفد السهام وقال ابن بابويه  
مذهبها ان ابتدأ بالضرب لذى المظا الأقل وحكام فضل عن ابن الماجشون وقال المغيرة

أى عدد آحاد مقام أدناهم (قوله تقسم) أى الدار أو الارض (قوله باسمائهم) أى باثنين من ينادق أسمائهم (قوله اسما) منى  
اسم بلا نون لاضافة (قوله رواياتها) أى المدونة (قوله فريضتهم) أى العدد الذى صحت منه مسئلتهم (قوله على أدناهم) أى  
سهامه (قوله أسمائهم) أى اثنين منها (قوله منه) أى الطرف (قوله أولا) بشد الواو (قوله على ذلك) أى الطرفين

(قوله انظر ابن عرفة) نصه عقب ما في الشارح قلت انما هو الباعث الاول لنقل محمد بن عبد الحكم قال وقال أبو محمد انما هذا اذا كانت القسمة بين ابن وزوجة وهذا الذي ذكره أبو محمد قد يكون مع الجماعة أيضا اذا كانوا أهل سهم كالعصبة لقول مالك رضي الله تعالى عنه في الجسومة في قسمة الارض بين الزوجة والعصبة يضرب لها في أحد الطرفين ابن القاسم ولو كانت العصبة جماعة ابن حبيب لانهم أهل سهم واحد وقال المفيرة تعطى حقها حيث خرج في طرف أو غيره قاله ابن الماجشون قلت هذا خلاف ما عزاه عياض لابن الماجشون وعلى الضرب على طرف في الضرب على طرفين لتعين الضرب على من خرج اسمه منهما ثانيا ان تشاح الخمي عن ابن عبدوس ونقل عياض عن ابن لباية لمصره اعتبارا لتشاح بينهم في قسم الاجزاء من قبله الى جوف أو من شرق الى غرب لاختلاف اغراضهم بلوازقرب ملك أحدهم مما يصير له بقسمة الاول لا الثاني والعكس ولها وفيه ان ضرب على أحد الطرفين ٦٤٦ لتخرج اسمه في الضرب على الطرفين ثم تشاحوا ضرب أيضا على الطرفين فان

بقي اثنان تشاحا على اى الطرفين فلا يتظر الى قولهما ويضرب القاسم على اى الطرفين شاء وظاهر قول الجلال اذا اختلف المتقاسمان في القرعة على احدى الجهتين أفرع بين الجهتين فأيتهما خرجت قرعتهما أسهم عليهما خلافا ولم يحتج عياض غير الاول (قوله القاسم) تفسير لفاعل كتب (قوله القيمة) صلة مستوية (قوله بعدد آحاد الخ) حال من أجزاء (قوله القاسم) تفسير لفاعل أعطى (قوله استوت بالقباوهم) بأن كانوا عصبة مثلا (قوله ومن الاجزاء) بيان ما (قوله لاصماء) اى للمقسوم عليهم (قوله والجهات) اى اسماء المقسوم في أوراق أخرى ويجعل كل اسم في بندقة (قوله أوتكتب الجهات) اى ان كان القسم بحضور المقسوم (قوله أوتكتب الجهات) اى ان كان المقسوم غائبا عن مجلس القسم فتوزل اسماء جهات المقسوم منزلة (قوله لان الرى لا يقع فيها كلها) ان كان مراده لا يلزم وقوعه فيها بالفعل فسلم ولكنه لا ينتج عدم كتبها كلها وان كان أراد لا يحتمل وقوعه فيها كلها على البدل فباطل انما من جزء لا يحتمل الرى عليه وهذا يوجب كتب اسم كل جزء بيمينه (قوله في ثلاثة) مسلم لكنها غير معينة اذ يحتمل الابتداء بيمينه في اول أو وسط أو ثالث ويحتمل الابتداء بيمينه شمالا كذلك ويحتمل الابتداء بيمينه غربي كذلك ويحتمل الابتداء بيمينه جنوبي كذلك (قوله بل في اثنين) مسلم ولكنها غير معينين فيجوز فيهما ما يجزى في الثلاثة (قوله لان الاخير لا يحتاج لضرب) مسلم ولكنها غير معين فاس جزء لا يحتمل انه الاخير وانه الاول وانه الوسط فلا بد من كتابة اسماء جميع الاجزاء بيميناتها لاحتمال وقوع الرى على كل جزء بدلا عن غيره والله اعلم (قوله بطلان تفسير الخ) بما تقدمت عليه وطلان كلامه عليه

خلافه يسهم للزوجة حيثما خرج سهمها انظر ابن عرفة (أو كتب) القاسم (المقسوم) بعد بجزئته اجزاء مستوية بالقيمة بعدد آحاد مقام أقلهم حظا بان يكتب كل اسم من اسماء اجزائه في ورقة ويلبسها شعرا أو نحو ذلك لا يميز (وأعطى) القاسم (كلا) من البنادق التي فيها اسماء الاجزاء (لكل) من المقسوم بينهم اى يعطى كل شريك بندقة يفتكها وله مسعى الاسم الذي فيه او هذا ظاهر اذا استوت انصباوهم فان اختلفت فيعطى واحد من الشركاء بندقة يفتكها وله مسعى ما فيها من الاجزاء فان كان لجزء واحد فقط قسم له فيعطى غيره بندقة وان زاد مال على جزء كل له مما يلي ما خرج عليه الاسم وكذا ما بعده الى تمام العمل ابن شاس وقيل تكتب الاسماء والجهات ثم يخرج أول بندقة من الاسماء وبندقة من الجهات فيعطى من خرج اسمه نصيبه في تلك الجهة اى يكتب اسماء المقسوم بينهم واسماء الاجزاء ويبتدئها ويخرج بندقة من هذه وبندقة من هذه ويفتكها ما يعطى مسعى اسم الجزء للشريك الذي خرج اسمه ويكمل حظه متصلا زادا على واحد كما تقدم طي قوله أوتكتب المقسوم عبارة غيره كصاحب الجواهر والخمي من أهل المذهب أوتكتب الجهات اى التي يرى عليها فهم مراده بالمقسوم لا كل اجزاء المقسوم ومعنى ذلك انه بعد كتب اسماء الشركاء اما ان ترى على الجهات أو تكتب الجهات وتقابل بها الكل سواء ولذا قال غ أو كتب المقسوم عطف على رى لا على كتب الشركاء وقلنا لا كل جزء لان الرى لا يقع فيها كلها الا ترى ان القسمة اذا وقعت على أقلهم جزءا كالسدس ان كان فيها سدس وثلاثون فان الرى يقع في ثلاثة فقط بل في اثنين لان الاخير لا يحتاج لضرب فان خرج اسم صاحب النصف على جزء فياخذ وما بليه الى تمام حظه وكذا اسم صاحب الثلث وهذا واضح وبهذا تعلم بطلان تفسير من فسر

المقسوم (قوله والجهات) اى اسماء المقسوم في أوراق أخرى ويجعل كل اسم في بندقة (قوله أوتكتب الجهات) اى ان كان القسم بحضور المقسوم (قوله أوتكتب الجهات) اى ان كان المقسوم غائبا عن مجلس القسم فتوزل اسماء جهات المقسوم منزلة (قوله لان الرى لا يقع فيها كلها) ان كان مراده لا يلزم وقوعه فيها بالفعل فسلم ولكنه لا ينتج عدم كتبها كلها وان كان أراد لا يحتمل وقوعه فيها كلها على البدل فباطل انما من جزء لا يحتمل الرى عليه وهذا يوجب كتب اسم كل جزء بيمينه (قوله في ثلاثة) مسلم لكنها غير معينة اذ يحتمل الابتداء بيمينه في اول أو وسط أو ثالث ويحتمل الابتداء بيمينه شمالا كذلك ويحتمل الابتداء بيمينه غربي كذلك ويحتمل الابتداء بيمينه جنوبي كذلك (قوله بل في اثنين) مسلم ولكنها غير معينين فيجوز فيهما ما يجزى في الثلاثة (قوله لان الاخير لا يحتاج لضرب) مسلم ولكنها غير معين فاس جزء لا يحتمل انه الاخير وانه الاول وانه الوسط فلا بد من كتابة اسماء جميع الاجزاء بيميناتها لاحتمال وقوع الرى على كل جزء بدلا عن غيره والله اعلم (قوله بطلان تفسير الخ) بما تقدمت عليه وطلان كلامه عليه

(قوله يكتب ست أوراق) بأسماء الأجزاء ولا يكتب أسماء المقسوم عليهم استغناء بصورتهم ودفع البنادق اليهم عن كتب أسمائهم (قوله يعطى لصاحب النصف ثلاثة أوراق) المناسب ورقة وتطرأ اسم الجزء الذي فيها فهو له ويكمل له مما يليه وهكذا يفعل فيمن بقي فلا يلزم تقريظ النصف والسدس (قوله ثم أورد) بفتح الهمز أي القائل ست أوراق الخ (قوله عليه) أي أعطاه صاحب النصف ثلاثة أوراق الخ (قوله أنه) أي الشأن (قوله النصيب الواحد) أي كالنصف والثالث (قوله وأجاب) أي القائل المورد (قوله ثم قال) أي القائل المورد (قوله لا يتوقف القسم فيما على كتب الشركاء) أي لحضور اشخاصهم واعطائهم (قوله ليس قصده لأبد الخ) الأولى محله إذا غاب الشركاء (قوله ليس مراد الأئمة) ٦٤٧ بل هو مرادهم لما علمته (قوله غير صحيح في نفسه) بل هو صحيح فعطى ذو النصف بقدره ونظر ما فيها وتكمل النصف مما يليه وكذا ذو الثلث (قوله فقد علمت ما فيه) قد علمت ما فيه (قوله وتبعه) أي طي (قوله فيها) أي القسمة صلة اشتراء (قوله لأنه) أي الخارج (قوله مجهول) أي وقت اشتراؤه (قوله الشارحان) أي بهرام والبساطي (قوله ونحوه) أي ما قرره الشارحان (قوله من هذه الثياب) بيان ما (قوله) أي الاجنبي (قوله فيها) أي الثياب (قوله في تعيين الخ) صلة جاز وهو المحصور فيه (قوله خاصة) تأكيد لانما (قوله لأن القسم الخ) لانما (قوله لأن القسم الخ) علمه في تعيين حفظ الشريك (قوله أنه) أي الشأن (قوله وكذا) أي هذا التعليل في اقتضائه أنه لا فرق بين

المقسوم بجميع الأجزاء كالمائة في المثال المذكور فثلاثة يكتب ستة أوراق في كل ورقة اسم سدين معين ثم يعطى لصاحب النصف ثلاثة أوراق ولصاحب الثلث ورقتين ولصاحب السدس ورقة ثم أورد عليه أنه قد يحصل تقريظ النصيب الواحد وأجاب بما فيه خبط ثم قال وهذه الطريقة لا يتوقف القسم فيما على كتب الشركاء وقول الشارح أو كتب المقسوم يعني مع الشركاء ليس قصده لأبد من ذلك بل ليوافق ما نقله من كلام الجواهر اه وهذا الذي ذكره ليس مراد الأئمة وهو غير صحيح في نفسه لما فيه من تحليط الأجزاء ومراد الأئمة بالقرعة أخذ كل أحد حظه مجتمعا وتقريظت قوله أو كتب المقسوم بأنه من غير كتب أسماء الشركاء واستظهاره في كبره قائلًا وما قرره أنه أظهر أن كان مراده ما قال هذا القائل فقد علمت ما فيه وإن كان مراده كتب الجهات على ما فسرها فهو مما يتقرب به لأنه المفروض في كلامهم كما قال الشارح والله أعلم وتبعه البناني (ومنع) بضم فكسر (اشتراء) الجزء (الخارج) أي الذي يخرج بالقسمة قبلها لأنه مجهول وظاهره سواء كان المشتري شريكا أو أجنبيا وقرره الشارحان على منع شراء الاجنبي ونحوه قول التهذيب ولا يجوز لاجنبي ان يشتري من أحدهم ما يخرج له بالسهم من هذه الثياب إذا لشركته فيها وانما جاز ما يخرج السهم في تعيين حفظ الشريك خاصة لأن القسم بالقرعة عند الامام مالم يرض الله تعالى عنه ليس من البيوع والقسم يفارق البيع في بعض الحالات اه وهذا التعليل يقتضي أنه لا فرق بين الاجنبي وغيره وكذا تعليل الشارح بجعل الخارج والبساطي بأنه قد يخرج مالا يوافق غرضه وقدر تسليبه عند العقد قاله ثم طنى قرره الشارحان على منع شراء الاجنبي اعتراضا بظاهر لفظها وتبعهما ثم في كبره وكانهم لم يقفوا على قول أبي الحسن وكذا لا يجوز للشريك شراء ما يخرج بالسهم لشريكه وقد رد الخط على الشارح بكلامه وتبعه عجم ما تلا قصر الشارح وتكلام المصنف على شراء الاجنبي تبع الظاهر المدونة غير ظاهر ونص أبي الحسن هذا جواب سؤال مقدرك أنه قيل لم أجرت ما يخرج السهم بالقسم لأحد الشريكين ولم تجزه لاجنبي وكلاهما مبيع لأن كل واحد من المتقاسمين باع بعض نصيبه ببعض نصيب الآخر وذلك مثل القسمة مجهول إذ لا يدري أيهما بصيرة وما قدره كلاجنبي

الاجنبي والشريك (قوله والبساطي) عطف على الشارح (قوله بأنه) أي الشأن (قوله وتذكر) بضم الذال المجعولة مثقلة عطف على أنه قد الخ (قوله لفظها) أي المدونة (قوله وتبعهما) أي الشارحين (قوله وكأنهم) بفتح الهمز وشدة النون أي الشارحان وت (قوله بكلامه) أي أبي الحسن (قوله قصر) بسكون الصاد (قوله كلام) مفعول قصر المضاف لقاعله (قوله على شراء الاجنبي) صلة قصر (قوله تبع الخ) علمه قصر الخ (قوله غير ظاهر) خبر قصر (قوله هذا) أي كلام المدونة (قوله كأنه) بفتح الهمز وشدة النون (قوله ولم تجزه لاجنبي) أي يشتره (قوله وكلاهما) أي ما يخرج بالسهم للشريك وما يخرج به لاجنبي اشتراء (قوله لأن كل واحد من المتقاسمين باع الخ) علمه كون ما يخرج لأحد الشريكين مبيعا

(قوله فقال) أي ابن القاسم (قوله فانما تفارق البيع الخ) في قوة الاستدراك أو الاستثناء أي لكنها أو لأنها تفارق البيع الخ (قوله صحيح) نعم وجه أيضا (قوله فيها) أي المدونة (قوله كان) أي القسم (قوله ربع) يفتح الراء (قوله في القسمة) تنازع فيه الجور والغلط (قوله فان كان) أي القاسم (قوله أمضاء) أي الامام القسم (قوله والا) أي وإن رأه لم يعدل (قوله رد) أي الامام القسم (قوله بمنزلة حكم الحاكم) ٦٤٨ أي العالم العدل في عدم تعقبه (قوله الجور) تفسيره فاعل تفاحش

(قوله القسمة) تفسير لنايب فاعل نقض (قوله) وبإحدهما أي البيعة أو التفاحش (قوله نقضه) أي القسم (قوله في القرب) قيد في إيجاب نقضه (قوله معين) بضم فكسر (قوله ذلك) أي القرب (قوله العام) طئي محل القيام بالغبن مالم يطل الزمان فان طال فلا قيام له ولا تسمع دعواه حاله ابن سلون أبو ابراهيم لا يقيم بالغبن الا بقرب القسمة وما بعد الطول والاستقلال فلا قيام ونحوه في معين الحكم ولم يعد الطول وكذا ابن عاصم حيث قال

والغبن من يقوم فيه بعدا ان طال واستقل قد تعدى وفي المقصد المحمود فان طال الزمان واستقل كل انسان منهم خطه فلا قيام فيه بالغبن والسنة في ذلك كثير اه الخط الباسي في وثائقه انما يرجع في القرب ابن سهل عن أبي ابراهيم وحده ذلك العام

فقال وإن كانت القسمة عند الامام مالم يرض الله تعالى عنه يعا فانما تفارق البيوع في بعض الحالات وقوله اذا اشركه انما ذكره هذا التقرير بين الشريك والاجنبي وكذلك لا يجوز للشريك شرا ما يخرج بالسهم لشريكه اه والله أعلم (و) اذا قسم المشتري بوجه من أوجه القسمة صحيح (لزم) قسمه فليس لاحد المتقاسمين نقضه في فيما اذا قسم القاضي بين قوم دورا أو ورقا أو عروضاً لم يرض أحدهم بما أخرج السهم له أو غيره أو قال لم أظن ان هذا يخرج لي فقد لزمه وقسم القاضي ماض كان في ربع أو حيوان أو غيره (و) ان ادعى أحدا المتقاسمين الجور والغلط في القسمة (نظر) بضم نكسر (في دعوى جور) أي عدول من القاسم عن الحق (وغلط) أي عدول عنه منه خطأ فان لم يظهر شيء منهما ماض القسم ولزم وان اعترف الشريك به قضى عليه بما يقتضيه اعترافه (و) ان أنكر (حلف المنكر) على عدم ما ادعاه مقامه من جوراً وغلطاً في فيما الامام مالم يرض الله تعالى عنه اذا قالوا للقاسم غلطت أو لم تعدل نظر الامام في ذلك فان كان قد عدل أمضاء والارده ولم ير الامام مالم يرض الله تعالى عنه قسم القاسم بمنزلة حكم الحاكم (فان تفاحش) الجور والغلط (أو ثبتا) بشهادة أهل المعرفة (نقضت) بضم فكسر القسمة طئي أي مع القيام ومع القوات يترادان في القيمة في معين الحكم تنقض مالم تقف الاملاك ببناء أو هدم أو غير ذلك من وجوه القوات فان قامت بما ذكرنا رجعا في ذلك الى القيمة ويقسمونها وان فات بعضها وبقي سائرة على حاله قسم مالم يقف مع قيمة ما فات اه ابن عرفة دعوى الغلط في القسم دون نيئة ولا تفاحش بوجوب حلف المنكر وبإحدهما بوجوب نقضه الباسي في القرب وفي معين الحكم بعض الاندلسيين انما يقيم بالغبن فيما قرب وأما ما بعد امد وطال تاريخه فلا يقيم فيه بغن أبو ابراهيم وحده ذلك العام ويقبضه البناء والغرس أيضا وفي المعين اذا ثبت الغبن في القسمة انتقضت مالم تقف الاملاك ببناء أو هدم أو غير ذلك من وجوه القوات فان قامت الاملاك بما ذكرنا رجعا في ذلك الى القيمة ويقسمونها وان فات بعضها وبقي سائرة على حاله اقتسم مالم يقف مع قيمة ما فات افاده الخط طئي ونحوه لابن سلون وزاد في مؤلفه ابن لبابة اذا فات المقسوم ببناء أو هدم أو بيع مضي القسم ولا كلام للقائم بخلط أو غبن ابن عبد الغفور والاول احسن ابن عرفة ابن حبيب فونه بالبيع لغو مالم يقف ببناء مبتاعه اه فلو فصل المصنف بين القيام والقوت لكان أولى وهذا في قسمة القرعة وشبهها في النقض فقال (ك) قسمة (المرأضة) فنقض بتفاحش الجور والغلط او ثبته فيها (ان) كانا (ادخلا) أي المتقسمان في قسمة المرأضة (مقوما) بكسر الواو مستندة فان لم يدخلها مقوما فلا تنقض بذلك الخط ابن حبيب

اه وتبعه عجم في جعل العام حدا للقليل فأتلا الظاهر ان ما قارب كهو (قوله ويقبضه) أي القيام بالغبن (قوله مؤلفه) يفتح اللام (قوله والاول) أي ما في المعين (قوله فلو فصل) بفتحات متعلا الخ تقرير على قول ابن عبد الغفور الاول احسن (قوله فيها) أي القرعة (قوله في النقض) أي بالغبن التفاحش أو الثابت (قوله فيها) أي المرأضة (قوله فان لم يدخلها مقوما) مفهوم الشرط (قوله فلا تنقض) أي المرأضة (قوله بذلك) أي الغلط

ان ادعى احدهم الغلط بعد القسم فان كانوا قسموا بالتراضي بلا سهم وهم جائز والامر فلا  
يتظر الى دعوى ذلك وان كان الغلط بينة وبغيرها من امر ظاهر لانه كبيع التساوم يلزم  
فيه الغبن وان قسموا بالسهم على تعديل القيمة فهو كبيع المراجعة ابو عمران انما يصح قول  
ابن حبيب على وجه وهو اذا تولوا القسمة بانفسهم واما ان كانوا ادخلوا بينهم من قوم لهم ثم  
ظهر فيها الغبن فتفسخ القسمة لانهم وان سوهوا تراضيهم لا يدخلوا الاعلى التساوى اه وظاهره  
انهم اذا لم يدخلوا حق ما بينهم وقوموا لانفسهم لا يقيم فيها بالغبن والظاهر ان هذا ليس  
بمراد وانما المراد ان قسمة المراجعة اذا كانت بلا تعديل ولا تقويم لا يقيم بالغبن فيها ومتى  
كانت بتقويم وتعديل فيقيم بالغبن فيها سواء كان التقويم من غيرهم او منهم النسخى دعوى  
الغلط في القسمة على اربعة اوجه احدها ان يعدل ذلك ثم يقتصر او يأخذ بغير قرعة ثم يدعى  
احدهم ما غلط فهذا يتظر فيه اهل المعرفة فان كان سواء او قريبا من السواء فلا ينقض والا  
فينقض والقول قول مدعى الغلط والثاني ان يقول هذه الدار تكانى هذه وهذه العبدى تكانى  
هذه من غير ذكر القيمة ثم يقتصر او يأخذ ذلك بغير قرعة والجواب فيه كالاول لان مفهوم  
ذلك التعديل والمساواة في القيم وكذلك اذا قال هذه الدار تكانى هذا المتاع او هذه العبدى  
ثم اخذ كل واحد منهم احد الصنفين بالتراضي بغير قرعة ثم بين ان القيم مختلفة والثالث ان  
يقول احدهما اخذ هذه الدار وهذا العبد وانما اخذ هذه الدار وهذا العبد من غير تقويم  
ولا ذكر مكافاة فان كانت القسمة بالتراضي مضى الغبن على من كان في نصيبه الاعلى قول من  
لم يعضه في البيع وان كانت بالقرعة وهما عالمان به فسدت فتفسخ جبراً عليهما وان لم يطلبه  
احدهما لانه قد ردوان ككافانا التساوى محبت والقيام بالغبن فيها كالعيب والرابع  
اختلافهما في صفة القسم كقسمة عشرة أثواب فكان يدا احداهما ستة وقال هي نصيبى  
عليه اقسمتنا وقال الاخر واحد منها الى واناسلكت غلطا فاختلف فيها فقال ابن القاسم القول  
قول حائزه يمينه ان اقبى غنا يشبه لا قرار الا تخرب القسم واذا عاث به بعض ما يد صاحبه وقال  
اشهب القول للعائز يمينه وقال ابن عبدوس يتحالفان ويتقامضان ذلك الثوب وحده ثم ذكر  
كلام ابن حبيب في هذا القسم الرابع وقال الرابع ان ادعى احدهم الغلط في القسمة  
فذلك على وجهين احدهما ان يلو القسم بانفسهم والثاني ان يقدموا من يقسم بينهم  
فان تولوا بانفسهم ثم ادعى احدهم الغلط فذلك على اربعة اوجه وذكروا هذه الاربعة  
التي ذكرها النسخى ثم قال واما ان قدموا من قسم بينهم ثم ادعى احدهم ان القاسم جار  
او غلط فقال ابن القاسم فيها لا يلتفت الى قولهم وليتم قسمة فاذا فرغ منها فينظر السلطان  
فيها فان وجدها على التعديل مضى ما قسم ولا يرد فان رضى جميعهم برده ونقضه واستئناف  
القسمة بالقرعة او التراضي فلا يجوز لانهم يتفقون من معاوم لجهول وهو ما يخرج لهم  
بالقسمة الثانية ولو تراضوا ينقضه بشرط ان يأخذ كل واحد شيئا معلوما معينا جاز وان وجد  
السلطان فيه غيبا فاحشا فنقضه قولا واحدا وان كان غير فاحش فقال ابن القاسم فيها يرد  
وقال اشهب لا يرد اه وفي التنبيهات القسمة على ثلاثة اشرب قسمة حكم واجبار وهي قسمة  
القرعة وقسمة مراضاة وتقويم وقسمة مراضاة على غير تعديل وحكم هذه حكم البيع في كل

(قوله جائز) اي ما ضبون  
لرشد هم (قوله الامر) اي  
التصرف (قوله يتظر) بضم  
الياء وفتح الظاء (قوله ذلك)  
اي الغلط (قوله وان كان  
الغلط بينة من امر ظاهر)  
بيان غيرها (قوله لانه)  
اي قسم التراضي (قوله  
والاى وان لم يكن مساويا  
ولا قريبا من التساوى  
(قوله كالاول) اي ينظر  
اهل المعرفة فان كان سواء  
او قريبا منه فلا ينقض والا  
فينقض (قوله فاختلف)  
بضم التاء (قوله فيها) اي  
المسئلة (قوله القول للعائز  
يمينه) ظاهره وان لم يشبه  
(قوله ثم ذكر) اي النسخى  
(قوله فيها) اي المدونة (قوله  
مراضاة وتقويم) اي  
وتعدل بل بدليل ما يليه (قوله  
وحكم هذه) اي المراضاة  
على غير تعديل

(قوله به) اي الغبن (قوله الوجهين الاولين) اي القرعة والمرضاة على تقويم وتعديل (قوله من ذلك) اي الغبن (قوله في  
 قسمة التراضي) اي على تقويم وتعديل (قوله واختلف) بضم التاء (قوله الى آية) اي اليسير (قوله وأبي) بفتح الهمزة والياء  
 اي منع (قوله ذلك) اي العفو عن اليسير (قوله لانه) اي الغبن اليسير (قوله المشتركين) بفتح الكاف وكسر هاء (قوله سواء كان)  
 اي من شرط استفاضة (قوله ولذا) اي شرط استفاضة الطالب والاتب (قوله لفظ كل) اضافته للبيان (قوله لو وقع لفظ كل الخ)  
 عليه اوهم الخ (قوله من الشر كاه) ٦٥٠ بيان واحد (قوله من الساحة) بيان ما ينتفع به (قوله ٥٠) اذا شرط اي استفاضة

وجه ولا يرجع فيها الغبن على القول بأنه لا يرجع به في البيع ويرجع بالغبن في الوجهين الاولين  
 ويعني من اليسير من ذلك في قسمة التراضي واختلف في اليسير في قسمة القرعة كالدينار  
 والدينارين من العدد الكثير فذهب ابن أبي زيد وبعضهم الى أنه معقوب عنه وأي ذلك  
 آخرون وقالوا بانه في القسمة لانه خطأ في الحكم يجب قصصه ولا يفرق فيه بين القليل والكثير  
 اه ونحوه للباجي والله أعلم (و) اذا طلب بعض المشتركين قسمة القرعة وأبأها غيره (أجبر)  
 بضم الهـ مزوسكون الجيم وكسر الموحدة (هما) اي على قسمة القرعة (كل) من المشتركين  
 سواء كانت حصص طالبها مساوية لخصه غيره او أكثر او أقل (ان استفيع كل) منهم حصته التي  
 تخرج له سواء كان طالباً أو آتياً ولذا اعاد لفظ كل اذ لو اكتفى بضميره لاهم ان الشرط استفاضة  
 الا آتي لا الطالب لو وقع لفظ **كل** الاول على الآتي فقط لخط فلا يقسم القرن والرحى  
 والمعصرة في المقدمات الذي جرى به العمل عندنا ان الدار لا تقسم حتى يصير لكل واحد من  
 الشركاء من الساحة والبيوت ما ينتفع به ويستغنى به عن صاحبه اه ومفهوم الشرط  
 عدم الجبر ان لم ينتفع كل وهو كذلك (تفصيلات) الاول الباني هذا مذهب ابن القاسم وقال  
 عيسى بن دينار ان طالب القسمة صاحب الحظ الذي لا يصير له ما ينتفع به قسم له لانه رضى  
 بالضرر لنفسه واختاره ابن عتاب وكان يفتي به لكن قال ابن سلاون الاول هو الذي جرى به  
 العمل والقضاء مطرف وبه كان يقضي قضاء المدينة اه ونحوه في المقدمات الثاني  
 قيد في التوضيح الجبر يكون المشترك للقبية أو موروثاً فان كان للتجارة فلا يجبر على قسمه من  
 اياه لانه ينتفع عنه وهو خلاف ما دخل عليه قاله النخعي الثالث طي اطلق المصنف في  
 الانتفاع فهل يبقى على اطلاقه فيمكن حصول انتفاع ما هو قول ابن الماجشون وأصيح  
 عن ابن النائم أو يقيد بالانتفاع بالسكنى المعتادة والاستغناء عن صاحبه وهو ما عزا ابن  
 رشد لابن القاسم وظاهر قوله في توضيحه عن المقدمات والذي جرى به العمل عندنا ان الدار  
 لا تقسم حتى يصير لكل واحد من الساحة والبيوت ما ينتفع به ويستغنى به عن صاحبه اه  
 اعتماده وانه الذي أراد في مختصره فيقيد به اطلاقه ابن عرفة وفي الجبر في الدار والارض  
 ولولم يصير منتفع به في حظ او ان صار **كل** شريك ما ينتفع به في وجهه ما قاله ولولو واحد  
 ورابعها ان صار لكل ما يقرب به وينتفع بسكناه اه فالرابع هو الذي اعتمده المصنف  
 (و) ان أراد أحد المشتركين فيما لا يقسم بيع حصته منه وطلب من شريكه بيع نصيبه معه

كل (قوله قسم) بضم  
 فكسر (قوله لكن قال  
 ابن سلاون الخ) استدراك  
 على لانه رضى الضرر  
 لنفسه واختاره الخ لرفع  
 ايهاه جريان العمل به  
 (قوله الاول) اي اشتراط  
 انتفاع كل (قوله به) اي  
 الاول (قوله المدينة) اي  
 المنورة بانوار رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم (قوله  
 قيد) بفتح الحاء مثقلاً (قوله  
 وهو) اي نقص عنه (قوله  
 ما) مثقل بنكرة تامة  
 مؤكدة انتفاع لا فائدة  
 عمومته (قوله وهو) اي  
 الا كنفها بما انتفاع (قوله  
 أو يقيد) عطفاً على يبقى  
 (قوله وهو) اي التقييد  
 بانتفاع السكنى المعتادة  
 (قوله والذي جرى به العمل  
 الى صاحبه) مفعول قول  
 المضاف لقاعله (قوله  
 لا تقسم) اي جبراً (قوله  
 من الساحة الخ) بيان ما  
 (قوله اعتماده) اي التقييد

خبر ظاهر (قوله وأنه) اي التقييد الخ عطفاً على اعتماده (قوله فيقيد به) اي كون الانتفاع  
 بالسكنى الخ تفرع على ظاهر قوله الخ (قوله وفي الجبر) اي على القسمة (قوله ولولم يصير) اي بالقسمة (قوله في حظ) اي قسم  
 من الاقسام التي تخرج بالقرعة (قوله ما) مثقل بنكرة تامة مؤكدة وجه لا فائدة عمومته (قوله ولولو واحد) اي ولو كان الانتفاع  
 لواحد من المقسمين (قوله المشتركين) بفتح الكاف وكسر هاء (قوله منته) اي ما لا يقسم (قوله وطلب) اي يريد البيع  
 (قوله نصيبه) اي الشريك (قوله معه) اي يريد البيع

(قوله فاني) اي الشريك بيع نصيبه (قوله في كل ما لا يجبر الخ) تنازع فيه اجبر وشريك (قوله من حيوان الخ) بيان ما (قوله اي  
آبي البيع) تفسيره لها وشريكه هو طالب البيع (قوله فيما) اي المدققة (قوله الاشرار) بفتح الهمزة جمع شريك (قوله جبر)  
بضم فكه كسر (قوله عليه) اي يبعه (قوله لا آبي) بعد الهمزة وكسر الموحدة (قوله يعطى) بضم الياء وفتح الطاء (قوله  
يدعوى) اي طلب (قوله فبه) اي ما لا يتقسم (قوله وقسده) اي الحكم بالبيع (قوله خطه) اي طالب البيع (قوله انه) اي  
الآبي (قوله ولو التزم) اي الآبي (قوله الى عبده) اي جعله وصيا عليهم ٦٥١ (قوله فدعا) اي طالب (قوله الكبار) فاعل  
دعا (قوله منه) اي العبد  
الوصى على الصغار (قوله  
فان رضوا) اي الكبار (قوله  
وان دعوا) اي الكبار  
(قوله جميعه) اي العبد  
(قوله ذلك) اي بيع جميعه  
(قوله بقبته) اي العبد  
لصغار (قوله او يدفع)  
اي الحاكم من مال الصغار  
(قوله يعرج) بضم ففتح  
فكسر مثقلا (قوله عليه)  
اي كلام الغنى (قوله  
خلافه) اي كلام الغنى  
(قوله على انه) اي الشأن  
(قوله هذا الظاهر) اي  
جبر الآبي ولو التزم أداء  
النقص (قوله منها) اي  
المدققة (قوله لان الاجبار  
الخ) عليه لا تنقض (قوله  
يكسر) بفتح فضم مثل المراء  
اي يرجع (قوله اصل  
الايضا) اضافته للبيان  
(قوله بالابطال) صله يكر  
(قوله منه) اي العبد  
الوصى (قوله بالقيمة) صله  
يشترى (قوله ذلك) اي

ايكثر الثمن فاني اجبر (البيع) اي عليه شريك في كل ما لا يجبر فيه على القسمة من حيوان أو  
عرض أو عقار (ان نقصت حصته شريكه) اي آبي البيع ان يبتع حال كونها (مفردة) عن  
حصة الآبي اي قصص عنها مما يخصها من غن الكل في فيما اذا ادعى أحد الاشرار الى بيع  
مال يتقسم جبر عليه من اياه ثم لا آبي أخذ الجميع بما يعطى فيه وسواء كانت شركتهم بارث  
أو شراء أو غيره ابن عرفة المعروف بالحكم ببيع ما لا يتقسم بدعوى شريك فيه لم يدخل على  
الشركة وقيد غير واحد بنقص غن حظه منفردا عن غنه في بيع كله غ ظاهره أنه يجبر على  
بيع نصيبه ما لا يتقسم ولو التزم أداء النقص لشريكه فأنصاه مع قول الغنى وان أوصى  
بنييه الصغار الى عبده فدعى الكبار الى بيع انصباهم منه فان رضوا ببيع انصباهم خاصة جاز  
وبقي العبد على حاله في الوصية وان دعوا الى بيع جميعه لان في بيع انصباهم باقتراضها  
كان ذلك لهم على قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه الا ان يرى الحاكم أخذ بقبته حسن  
نظرا أو يدفع الى الكبار قدر ذلك الجبس فلا يساع على الصغار انصباؤهم اه ولم يعرج عليه  
ابن عرفة ههنا مع قوة عارضته البنائي في تكميل التقييد ولم يعرج عليه ابن عرفة ولا في  
الوصايا وظاهر المدققة وغيرها خلافه على أنه يقال مسئله العبد الوصى لا تنقض هذا الظاهر  
منها ومن غيرها لان الاجبار على بيع جميع العبد الوصى يكر على أصل الايصاع بالابطال واذا  
جاز ان يشترى للاصغر نصيب الكبار منه بالقيمة كأخذ ما يجاور المسجد لتوسعته فلا يجزى  
ذلك في مسئلة غير العبد الوصى ثم نقل عن التادلي ان مسئلة الغنى ليست خاصة بمسئلة  
العبد (تنبيه) البنائي المناسب لفق هذه المسئلة أن يقال ومن دعى لبيع حله ما لا يتقسم  
من عقار وغيره لنقص حصته ان يبتع مفردة ممكن منه اذا كان في التشارك فيه ضرر ثم  
لا آبي أخذ بما يعطى فيه قبل بيعه فان بيع مضى ولا يكون أحق الاجابة الشفعة كذا في  
المدققة والله أعلم ابن عبد السلام والموضح المذهب ان المبيع اذا وقف على غن بعد الأداء  
على جميعه ان لن أراد أخذه من الشر يكن بذلك الثمن فله ذلك سواء كان طالب يبعه أو آبيه  
وبه القضاء وقال الداودي ليس القسمة الا غير طالبه وعليه جاب المدققة (لا) يجبر الشريك  
الآبي بيع نصيبه عليه اذا لم ينقص غن نصيب طالب البيع ان يبتع مفردا مما يخصه من غن  
الجميع (كر بيع) بفتح الراء اي عقار (غلة) اي مقنى لكرائه وأخذ أجره ابن رشد ولا يحكم  
ببيع ما لا يتقسم اذا دعى اليه أحد الاشرار الا فيما كان في التشارك فيه ضرر بين كالأدار

اشترى نصيب الكبار للصغار بقبته (قوله ثم نقل) اي غ (قوله من عقار وغيره) بيان ما (قوله لنقص الخ) على دعا الخ (قوله  
مكن) بضم فكسر مثقلا جواب من (قوله منه) اي بيع جميع ما لا يتقسم (قوله لا آبي) بعد الهمزة وكسر الموحدة (قوله قبل  
يبعه) صله اخذه (قوله ولا يكون) اي الآبي (قوله الآبي) بعد فكسر (قوله بيع) مفعول الآبي (قوله عليه) اي بيع نصيبه  
(قوله على حصته) صله ينقص (قوله من ثمن الجميع) بيان ما يخصه (قوله ولا يحكم) بضم الياء وفتحها كالنكاح (قوله اليه) اي  
يبعه (قوله بين) بكسر المنة مثقلا

(قوله الجاهل) يشترط المبيع (قوله عن الغلة) - ان مثل الجاهل (قوله فلا) اي فلا يحكم ببيعها جواب اما (قوله ابو الوليد) اي ابن رشد (قوله ان من اراد) صلة يذهب (قوله مقاواته) اي المزايدة فيه حتى يثبت على احدهما (قوله فلا يجبر شريكه) اي على البيع او المقاواة (قوله الاشرار) بفتح الهمزة اي الشرارة (قوله فيه) صلة الاشرار (قوله الاختصاص) مقول يريد (قوله ما) منقول وكيد لمنفعة لا فائدة عمومها (قوله لابن رشد) صلة تنسب (قوله بعد) صلة تنسب (قوله قرر) اي ابن عبد السلام (قوله الاطلاق) اي عن التقييد يكون ٦٥٢ الربع اغير الغلة (قوله عن الجملة) اي ما يخص بعضها منه (قوله اكثر)

والخاطئ وأما مثل الجاهل والجاهل هو الغلة فلا اه في التنبهات كان شيخنا القاضي أبو الوليد يذهب في رباغ الغلات وما لا يحتاج اليه للسكنى والانفراد الى ان من اراد في مثل هذا بيع نصيبه او مقاواته فلا يجبر شريكه بخلاف ما يراى للسكنى والانفراد بالمنافع والسكنى فيه لان رباغ الغلة انما المراد منها الغلة ولا ينحط عن بعضها اذا بيع عن ثمنه في بيع جهتها بل رباها كان الراغب في شراء بعضها اكثر من الراغب في شراء جميعها بخلاف دور السكنى وما يربى بها احد الاشرار فيه الاختصاص بالمنفعة ما اه ولابن رشد نسبة ابن عبد السلام بعد ما قرر ان المذهب الاطلاق وأما ابن عرفة فنقل ما في التنبهات ثم قال والمعروف ان ثمن الجملة اكثر في رباغ الغلة وغيرها الا ان يكون ذلك كان عندهم بالاندلس وان كان فهو نادرو يلزم على مقتضى قوله ان لا شفعة فيه اه ثم قال في التنزيل وكان الشيخ عبد الحميد الصائغ يفتي أن الجبر على البيع انما هو فيما كان لطيف الثمن كالديار والحوائث وأما الرباع الكثيرة الاثمان كالقنادق والحمامات التي انصب فيها افضل وأرغب عند الناس من شراء جميعها فانه لا ينبغي ان يختلف في افراد بيع نصيبه منها خاصة اذا لاياله في ذلك بخس لان كثير من الناس يرغب في شراء النصيب من الحمام والقنادق لقله ثمنه ولا يرغب في شراء جميعه لكثرة ثمنه وتعدد اه وبمذاظهر وجه ما قاله ابن رشد وسقط اعتراض ابن عرفة عليه والله اعلم (أو اشترى) من اراد بيع نصيبه (بعضا) منفردا وطلب من شريكه بيع نصيبه معه فاني فلا يجبر على بيعه معه غ في التنبهات يجب أن يكون الجبر فيما ورث أو اشتراه الاشرار جملة وفي صفقة فاما لو اشترى كل واحد منهم جزءا منفردا أو بعضهم به - بعض فلا يجبر أحد منهم على اجمال البيع مع صاحبه اذا دعي اليه لانه كما اشترى منفردا كذلك يبيع منفردا ولا حاجة له هنا في بخش الثمن في بيع نصيبه منفردا لانه كذلك اشترى فلا يطلب فيه باخراج شريكه من ماله وعنه نقله ابن عرفة فكان انه لم يسبق اليه الا أنه قال قبله والمعروف الحكم ببيع ما لا يقسم بدعوى شريك فيه لم يدخل على الشركة وقيد غير واحد بقص من حظه منفردا عن ثمنه في بيعه كله وقال المتبلى من أوصى بثلاثة للمساكين فباع وصيه ثلث أرضه فلا شفعة فيه لانه بيع الوصي كبيع الميت فانه معنون وقال غيره فيه الشفعة للورثة ابن الهندي وهو الاصح لدخول الضرر على الورثة ورجع الى ما لاخر اجماعهم من ذلك اذ دعي مشتريه الى مقاسمته لم يحفل القسم ابن عرفة تعليقه نص في قبول دعوى البيع من دخل على الشركة اه ورأيت بخط بعض المحققين ما نصه طريق عياض اشتراط اتحاد المدخل في دعوى الشريك الى البيع

اي من ثمن البعض المبيع وحده (قوله ذلك) اي مساواة ثمن البعض المبيع منفردا ما يخصه من ثمن الجميع (قوله وان كان) اي وجد (قوله قوله) اي ابن رشد (قوله فيه) اي ربيع الغلة وانظر ما وجه لزوم مع انه اذا كان لا ينقسم كالحمام فالشعور لا شفعة فيه على الجبر أيضا (قوله يفتي) بضم الباء (قوله ان الجبر) صلة يفتي بحذف الباء (قوله من اراد بيع نصيبه) نفس يرفع لفاعل اشترى المستوفيه (قوله ورث) بضم فكسر (قوله اذا دعي) اي صاحبه (قوله اليه) اي اجمال البيع معه (قوله وعنه) اي عياض صلة تفصل (قوله فكانه) بفتح الهمز وشدة النون اي عياض (قوله يسبق) بضم الباء وفتح الباء اي عياض (قوله اليه) اي التقييد بشراء الشرارة الجملة في صفقة (قوله لا

أنه) اي ابن عرفة (قوله قبله) اي كلام عياض (قوله بدعوى) اي طلب (قوله وقيد) اي الحكم بالبيع (قوله وطريق حظه) اي اذا دعي الى البيع (قوله فلا شفعة فيه) اي لورثة الموصى (قوله غيره) اي محضون (قوله وهو) اي ثبوت شفعة الورثة (قوله آل) بعد الهمزة اي صار (قوله لاخر اجماعه) اي العقار كله (قوله مشتريه) اي الثلث (قوله ولم يحفل) اي العقار (قوله المدخل) بفتح فسكون اي دخول الشرارة في ملك العقار بشرائه جملة في صفقة (قوله في دعوى الشريك الى البيع) اي



الحكم بها صلة اشتراط (قوله هذا) اى اشتراط اتحاد المدخل (قوله فانه) اى النعمى (قوله لم يشترطه) اى اتحاد المدخل (قوله لانه) اى النعمى (قوله له) اى الشريك (قوله ما لا ينقسم) مقبول فان جعل (قوله خوف الخ) على جعل الاصل ما لا ينقسم (قوله بدعوى المشتري) اى شريكه الذى سبقه على شقه (قوله للبيع) اى لاجاله ببيع السابق معه (قوله والمشتري اتحادا دخل وحده) حال (قوله وقد جعله) اى النعمى المشتري ٦٥٣ الذى دخل وحده (قوله بدعوى البيع)

فهذا صريح في ان اتحاد المدخل ليس شرطاً في دعوى الشريك الى البيع (قوله هذا) اى جعل الاصل فيما جعلت له الشقة ما لا ينقسم وانظر ما مراده بالشقة فان المشهور اختصاصها بما ينقسم (قوله من نصيبه) بيان للاكثر (قوله بان زاد) اى المعيب الخ تصوير للاكثر (قوله وبناء الخ) بيان ما دخل بالكاف (قوله تباين) بفتح الفوقية جمع تباين كزمان سراويل قصير يستر اليتسين وبعض القديين (قوله لمن وجد) صله رد (قوله أخذ السالم) بدفع كسر (قوله فضل) اى زائد (قوله على قيمة حصة) فضل وصلة يرد مخرقة اى على أخذ المعيب (قوله بان كان) اى المعيب الخ تصوير لكونه ليس بالاكثر (قوله واجد المعيب) تفسير لقاعل رجوع المستقر فيه (قوله على أخذ السالم) صله رجوع (قوله من

وطريق النعمى خلاف هذا فانه لم يشترطه لانه جعل الاصل فيما جعلت له الشقة ما لا ينقسم خوف ان يدعوا المشتري للبيع والمشتري اتحادا دخل وحده وقد جعله يدعو الى البيع وتكرر هذا في كلامه في باب تشافع الورقة والشر كامن كآب الشقة ٨١ على ان ابن عبد السلام عز اقول عياض النعمى (وان وجد) احد المتقاعين (عياض بالاكثر) من نصيبه الذى خصه بالقسمه بان زاد على نصفه (قوله) اى واجد المعيب (ردها) اى فسخ القسمه ان كانت الاجزاء التى خصت شر كاه فاقمة يديهم لم تنف وتبدأ القسمه (فان) كان وجود المعيب بعد ان (فان) اى النصيب الذى كان (بده صاحبه) اى واجد المعيب (بكه دم) وبناء وقطع ثوب تباين وغرس وقلم وتحييس وهبة وصدقة (رد) صاحب القات (نصف قيمته) اى القات لمن وجد المعيب في نصيبه معتبرة (يوم قبضه) اى القات (وما) اى النصيب الذى (سلم) بفتح فكسر من القوات وهو المعيب (بينهما) اى الشر يكتن نصفين وهذا في الحقيقة نقض للقسمه ايضا القيام قيمة ما فات مقامه (و) ان فات (ما يده) اى واجد المعيب وهو المعيب (رد) واجد المعيب على الذى يده السالم من المعيب (نصف قيمته) اى المعيب يوم قبضه (وما) اى النصيب الذى (سلم) من المعيب والقوات (بينهما) وهذا نقض لها ايضا في الحقيقة المصنف وكذا لو فات النصيبان معا فبرد أخذ السالم نصف فضل قيمته على قيمة المعيب (والا) اى وان لم يكن المعيب بالاكثر بان كان بالنصف او اقل فلا تنقض القسمه (رجع) واجد المعيب على أخذ السالم من المعيب (ب) مثل (نصف) قيمة النصيب (المعيب عما) اى النصيب الذى (في يده) اى أخذ السالم من المعيب حال كون ذلك المائل (ثنا) بفتح المثناة والميم اى قيمة السالم (ولا) يرجع (شريكاً) في عينه بمثل ذلك (و) النصيب (المعيب) مشترك (بينهما) اى الشر يكتن فيما لا ينقسم رجعه الله تعالى اذا اقسام شر يكتن دوراً او ارضين او عروضاً او رقيقاً فوجد أحدهم ببعض ما اخذه عياضاً فان كان وجه مانابه وأكثره رد الجميع واستأ القسم الا ان يفت ما يده صاحبه ببيع او هبة أو حبس أو صدقة أو هدم أو بناء فبر دقيته يوم قبضه فيقسمان تلك القيمة مع الحاضر المردود ابن حبيب وان فات بعضه رد قيمة ما فات فكان ذلك مع ما لم يفت بينهما وكذلك بعض النصيب المعيب يرد نصف قيمة ما فات منه لصاحبه وان كان المعيب الاقل رده ولا يرجع فيما يده شريكه وان لم يفت اذ لم ينقض القسم ولكن ينظر فان كان المعيب قدر سبع ما يده رجوع على صاحبه بقيمة نصف سبع ما أخذ ثنائاً يقتسمان المعيب ولو بنى أحدهما في حصته من الدار وهدم بعد القسم ثم وجد عياضاً فذلك قوت ويرجع نصف قيمة المعيب ثنائاً على ما فسرناه (تنبيه) البنائى المراد بالاكثر على

المعيب (قوله بمثل نصف) صله رجوع (قوله على يده) بيان نصف المعيب (قوله فان كان) اى المعيب (قوله واكثره) تفسير وجه مانابه (قوله حبس) بضم الحاء والباء اى تحييس (قوله فبر د) اى صاحبه (قوله قيمته) اى ما فات (قوله ذلك) اى المقوم به (قوله ينظر) بضم فسكون ففتح (قوله ما يده) اى المعيب (قوله يرجع) اى أخذ المعيب (قوله على صاحبه) اى أخذ السليم (قوله من الدار) بيان حصته (قوله بعد القسم) تنازع فيه بنى وهدم (قوله فذلك) اى البناء والهدم

(قوله من بعض انصبا الخ) بيان نصف او الثلث (قوله المستحق) بفتح الحاء المهملة (قوله بين تقضى القسمة) صلة تغير (قوله القسمة) تفسير لنا ثانيا فاعل فسخ المستوفيه (قوله استحق) بضم التاء (قوله ذلك) اي نصفه لعله (قوله ان كان) اي العبد (قوله وان فان) اي العبد (قوله رجح) اي المستحق من يده (قوله عليه) اي صاحبه (قوله قيمته) اي العبد (قوله ولا خيار له) اي المستحق من يده نصف عبده ٦٥٤ (قوله استحق) بضم التاء (قوله ايسره) اي اقله (قوله لضر والشركة) اضافته

ما صححه غ. الثلث فاكثر فهو بمعنى الكثير لاحقية اسم التقضي لانه اذا كان النصف ندون فالخيار له في التسليم بالقسمة وعدم الرجوع على صاحب السليم من العيب وفي الرجوع عليه في السالم بقدر نصف العيب من السالم ويكون لصاحب السالم من العيب قدر ما يكون لصاحب العيب من السالم فلا تنتقض القسمة في الكل بل في البعض وان كان العيب أكثر من النصف فلا خيار بوجه آخر وهو التسليم بالعيب فلا رجوع له أو فسخ القسمة من أصلها وعليه في قول المصنف فلدرها بالجمال والحد فله على كل حال (وان استحق) بضم التاء وكسر الحاء المهملة (ذهب او ثلث) من بعض أنصبا المقسوم بينهم (خير) بضم الخاء المعجمة وكسر التحتية شدة المستحق من يده بين تقضى القسمة وبقائها والرجوع على صاحبه بنصف قيمة المستحق الشارح ويحتمل تخييره بين تقضها ورجوعه شر يكافيها يده صاحبه بقدر نصف ما استحق من يده (لا) يخبر ان استحق (رجح) بضم الراء فاقل منه ويرجع بنصف قيمته (وفسخ) بضم فكسر القسمة (في) استحقاق (الاكثر) من النصف ولا خيار ولا رجوع وتفسخ في استحقاق كل النصيب بالاولى فيهما الاين القاسم رحمه الله تعالى انما اقتسمه عديد فآخذ هذا عبدا وهذا عبدا فاستحق نصف عبدا أحدهما فللذي استحق ذلك من يده ان يرجع على صاحبه بربع العبد الذي في يده ان كان قائما وان فانت رجح عليه بربع قيمته يوم قبضه ولا خيار له في غير هذا أبو محمد لما استحق نصف ما صار اليك لم يكن لك ودباقيه بخلاف مبتاع عبدا يرد به باستحقاق ايسره لضر والشركة وفيها أيضا لا ينتقض القسم الا باستحقاق بل نصيبه فان استحق نصفه فلا ينتقض القسم ويرجع على صاحبه بربع قيمته ما يده ولا ينتقض القسم في هذا غ. ابن يونس بلغني عن بعض فقهاء ثنائ القرويين انه قال الذي يقصل عندي في وجود العيب أو الاستحقاق بطرأ بعد القسم ان ينظر فان كان ذلك كالرجح فاقل رجح بخصته عتقا وان كان نحو الثلث والنصف يكون شر يكافي بخصته ذلك فيما يده صاحبه ولا ينتقض القسم وان كان فوق النصف انتقض القسم وانما استحسن ابن يونس هذا التخصيل وقال ليس في الباب ما يخالفه الامسئلة الدار بما أخذ أحدهما رجحها والاخر ثلاثة أرباعها فاستحق نصف نصيب أحدهما فانه قال يرجح بقيمة ذلك فيما يده صاحبه ولو قال يرجع فيما يده صاحبه لاستنوت المسائل وحسن التأويل ولم يكن في الكتاب تناقض ولما ذكر عياض اختلاف أجوبة المدونة في هذه المسئلة قال فخص بذلك اختلاف فيها المتأولون وخالفه المتأولون وكثر فيها كلام المدققين وتعارضت فيها مذاهب المحققين فذهب القرويون الى أن ذلك كله نقر بين البيوع والقسمة فذهب الامام مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما الى أن ذلك كله البيوع ان الثلث كثير يرد منه وان القسمة على ثلاث درجات ليستوى مع البيوع في اليسير الذي

للبيان (قوله جل) بضم الجيم اي أكثر (قوله فان استحق) بضم التاء (قوله نصيبه) اي نصيبه (قوله ويرجع) اي المستحق منه (قوله في هذا) اي استحقاق النصف (قوله بعد القسم) تنازع فيه وجود والاستحقاق (قوله بنظر) بضم فسكون ففتح (قوله ذلك) اي العيب أو المستحق (قوله رجح) اي واجد العيب أو المستحق منه (قوله بخصته) اي العيب أو المستحق (قوله وان كان) اي المستحق أو العيب (قوله يكون) اي المستحق أو العيب (قوله وان كان) اي المستحق أو العيب (قوله قال) اي المستحق (قوله يأخذ) اي المستحق (قوله أحدهما رجحها الخ) تصوير لمسئلة الدار (قوله فانه) اي ابن القاسم (قوله يرجع) اي المستحق منه (قوله ذلك) اي المستحق (قوله وحسن) بضم السين

(قوله الكتاب) اي المدونة (قوله في هذه المسئلة) اي طريقان الاستحقاق على احد النصيبين بعد القسمة لا (قوله حار) بافعال الحاء والزاء (قوله المعالوم) نعت ذهب (قوله ان الثلث الخ) خبر مذهب (قوله يرد) بضم فتح (قوله منه) اي به (قوله وان القسمة الخ) عطف على ان الثلث الخ

المستحق (قوله لعله) ای

المستف (قوله لم يرد) بضم

فكسر (قوله هذا الباب)

ای القسمة (قوله ان كان)

ای المستحق (قوله يكون)

ای المستحق منه (قوله)

بعضی (ای المستحق) قوله

بعد القسمة) صله وجود

(قوله الفاظ) فاعل جاء

(قوله رجع) ای المستحق

منه (قوله كان) بفتح الهمزة

و شد انون (قولیغره) ای

ما شد شریکه (قوله فثلاثة)

ایمن الاقوال (قولہ ان

كان المستحق يفتح الحاء

(قرهوان ککان) ای

المستحق (قوله رحيم) ای

المستحق منه على شركه

(قولہ بقسمتہ) ای نصف

قصة المستقيم (قوله راجع)

ای المستحق منه علی

صاحبزادہ (قوالہ فساوی)

اعلم المستقيم منه (قوله

يقض / أي القسم (قوله

يُفَضِّلُ (أَيْ الْمُسْلِمُ) حُرِّيَّةَ

(تقریر) (مقرر)

(قوله بعد صلواته)

طرو (قولها منها) انا انزلت

(قوله ان استغفرها) اي

ريم على كل وارث وموصى

وله ويعطى) يضم الياء ومع

جميع الغني المجتهد والراعي

التركة (قوله أو على ورثة الخ) مطلق على ورثة وحدهم (قوله فكذاك) أي ينقض القسم ويرجع  
لجاء أخذ منهما أن استغرقها دينسه (قوله ابن القاسم) أي قال (قوله فتسبخ) بضم التاء  
الطاء (قوله يتبدأ) بضم الباء (قوله أو يستأن الخ) بيان لما دخل بالكاف (قوله لتعلق الغرض  
القسخ) (قوله وليس فيها) أي التركة (قوله فاقسمها) أي الدور (قوله تقض) بضم فسخر

(قوله المقسوم) تفسيره لا سم كان المستوفيا (قوله فغير عين) نعمت مثليا فصع عطفه على عيناهاو (قوله الغريم) تفسير لقاعل رجع (قوله بمن أخذ شيئا) بيان للمضاف اليه كل الذي ناب عنه التنوين (قوله من ذلك) أي المثل يان شيئا (قوله بما يخصه) صلة رجع (قوله ان كان) أي المأخوذ (قوله وان فات) أي المأخوذ (قوله من المطر وعليهم) بيان من (قوله به) أي ما يخصه المعسر (قوله ذمته) أي المعسر (قوله عليه) أي المعسر (قوله من المطر وعليهم) بيان من (قوله فان كانوا عالمين به) أي الطارئ مفهوم الشرط ٦٥٦ (قوله بعد القسم) صلة طرا (قوله وان تركه عين الخ) حال (قوله

فانما يتبع) أي الطارئ  
(قوله من حقه) بيان ما  
(قوله من قول ابن القاسم)  
صلة المشهور أو حال منه  
(قوله المنصوص) نعمت  
المشهور (قوله عليه) أي  
الوارث والمدين (قوله  
بإداء الخ) صلة يقتك  
(قوله واحد) أي من  
الورثة (قوله بعد قسمها)  
أي التركة صلة يسع (قوله  
أي بحياة لاحقيقة الغن)  
الفرق بينهما مع اشتراكهما  
في نقص الثمن علمه في الحياة  
وقصد معروفها وعدم علمه  
في الغبن (قوله ذلك) أي  
الجواز بلا قرينة (قوله فان  
يسع بحياة) مفهوم بلا  
غبن (قوله فكالهبة) أي  
والاعتاق بعد القسم (قوله  
لا ترد) بضم ففتح (قوله  
واختلاف) بضم التاء (قوله  
في دفع) أي الواهب أو  
المعتق قيمة ما وهبه أو  
اعتقه (قوله ولا يرجع)  
أي الواهب بما دفعه

القسم أو اقتسموا كل دار على حدة (وان كان) المقسوم (عينا) أي دنانير أو دراهم (أو مثليا)  
أي مكبلا أو موزونا أو معدودا غير عين فلا يفسخ القسم (ورجع) الغريم أو الموصى له بعدد  
الطارئ (على كل) من أخذ شيئا من ذلك بما يخصه ان كان قائما وان فات رجع بماله (ومن  
أعسر) من المطر وعليهم (فعلية) أي المعسر يرجع الطارئ ويتبع به في ذمته ولا يرجع بما  
عليه على ملي من المطر وعليهم (ان لم يعلموا) حين القسم بالطارئ فإله ابن القاسم فان كانوا  
عالمين به وقسموا رجع الطارئ على الملي بماعلى المعسر وعلى الخي بماعلى الميت وعلى الحاضر  
بما على الغائب لتدبيرهم وحمل فسخ قسمة القوم ان لم يدفع الورثة أو بعضهم للطارئ حقه  
فيها لابن القاسم رجه الله تعالى اذا طرأ وارث أو موصى له بثلاث بعد القسم والتركة عين  
أو عرض فانما يتبع كل وارث بقدر ما صار اليه من حقه ولا يتبع الملي بماعلى المعدم (وان  
دفع جميع الورثة) أو بعضهم للطارئ حقه (مضت) القسمة هذا هو المشهور من قول ابن  
القاسم المنصوص عليه في المدونة وفيها الكل واحد من الورثة ان يقتك ما يساع عليه في الدين  
بادا ما يتوبه فان قال واحد انا أودى جميع الدين أو الوصية عينا كانت أو طعما ولا اتبعكم  
بشيء ولا تنقصوا القسم لرغبته في حظه وقد قسموا ربعا أو حيوافا فذلك له وشبهه في مضي  
القسم وعدم فسخفه فقال (كبيهم) أي ورثة الميت انصباهم من تركته بعد قسمها (بلا  
غبن) أي بحياة لاحقيقة الغن وما ادري ما الحامل للمصنف على ارتكاب الجواز بلا قرينة  
وعدوله عن عبارة المدونة وابن الحاجب وغيرهما ويجوز الاختصار لا يسوغ ذلك فان يسع  
بحياة فكالهبة قاله ابن رشد والهبة لا تردواختلف هل يضمن الواهب والمعتق فقال ابن حبيب  
في دفع الغريم ولا يرجع على الموهوب له وذهب اشهب ومجنون الى انه لا يضمن فيرجع الغريم  
على الموهوب له ويرد المعتق فان قلت اذا كان البيع عضي مطلقا لم يقيد ابن الحاجب والمصنف  
بعدم الحياة قلت قولها وما يساع عليه ثمنه لا قيمته ان لم يحاب يدل على أن عدم الحياة قيد في  
اعطاء الثمن لافي الامضاء فتؤول عبارتهم بما يدل على كبيهم عضي وعليهم الثمن ان باعوا بلا  
حياة ثم ظهر عليه دين فلا ينقض البيع ابن الموارز يضمنون الدين بالبيع وان باع بعضهم  
نصيبه ولم يسع بعضهم نصيبه (استوفى الطارئ) جميع حقه (مما وجد) من التركة  
(ثم تراجعوا) أي رجع الوارث المأخوذ نصيبه في الدين على من باع نصيبه بما يخصه من الدين  
(ومن أعسر) منهم (فعلية) أي المعسر يرجع الطارئ بماعليه ويتبع ذمته ولا يأخذه من

(قوله انه) أي الواهب أو المعتق (قوله ويرد) بضم ففتح (قوله مطلقا) أي عن تقييده بعدم الحياة  
(قوله قولها) أي المدونة (قوله يدل) خبر قولها (قوله فتؤول) بضم التاء واللام (قوله عبارتهم) أي ابن الحاجب وخليل  
(قوله بذلك) أي بان عدم الحياة قيد في دفع الثمن (قوله عليه) أي الميت (قوله فلا ينقض) بضم الياء (قوله وان باع بعضهم)  
أي الورثة بعد القسم (قوله منهم) أي الورثة بيان من (قوله ويتبع) أي الطارئ (قوله ذمته) أي المعسر (قوله ولا يأخذه)  
أي الطارئ ما على المعسر

(قوله غيره) أي المعسر (قوله فان كانوا المين به) مفهوم الشرط (قوله أخذ) أي الطاري (قوله الاولى) بضم الهمزة (قوله بعدها) أي القسمة (قوله نقض القسمة) خبران (قوله لانه) أي المصنف ٦٥٧ (قوله شبهها) أي المسائل الاربع (قوله

باصتغاق الاكثر) أي في  
 إلى غيره (ان لم يعملوا) أي الورثة بالطاري فان كانوا المين به أخذ من الملى معاً على المعسر المحل  
 ذكرا المصنف رحمه الله تعالى أربع مسائل الاولى ان بطراً أعزيم على الورثة بعد ان اقتسموا  
 التركة الثانية ان بطراً موصى له بعدد على الورثة بعد القسمة أيضاً الثالثة ان بطراً أعزيم على  
 الورثة والموصى لهم بالثلث بعد القسمة الرابعة ان بطراً موصى له بعدد على الورثة والموصى  
 لهم بالثلث بعدها أيضاً وذكر ان الحكم في الصور الاربع نقض القسمة لانه شبهها باستغاق  
 الاكثر لكن شرط فيه كون المقسم مقوما كدار عبيد وثياب واحترز عن كون  
 عيناً ومثلياً فلا تنقض وصريحه بقوله وان كان عيناً او مثلياً رجع على كل من الورثة بحصته  
 وشرط نقضه في المقوم ان لا يدفع الورثة أو أحدهم جميع الدين ولا العدد الموصى به وقوله  
 ومن أعسر فعليه ان لم يعملوا مشكل لاقتضائه ان التركة اذا كانت عيناً او مثلياً وطراً أعزيم  
 بعد قسمها ورجد بعضهم موسراً وبعضهم معسراً فانه يرجع على الموسر بحصته فقط ويتبع  
 المعسر بحصته اذا لم يعملوا الدين وليس كذلك انما هذا في طر وغيره على غرماً او وارثاً على  
 ورثة أو موصى له على موصى لهم وأما اذا طراً أعزيم على ورثة فيرجع على ملهم بجميع ما اخذه  
 من التركة وله هو الرجوع على المعسر بما يخصه سواء عملوا الدين أم لم يعملوه وكذا قوله  
 بعد ومن أعسر فعليه ان لم يعملوا في قسمتها ومن هلك وعليه دين وتولد ورثة فاقوا صاحب  
 الدين غائب فجهل ان الدين قبل القسمة او لم يعملوا به فاقسموا ميراثه ثم عملوا الدين فترد القسمة  
 حتى يوفى الدين ان كان ما اقتسموا قاعاً فان أنفق بعضهم خطه وبقي في يدهم خطه فارب  
 الدين أخذ دينه مما يده فان كان دينه أقل مما يده أخذ قدر دينه وضم ما يده هذا الوارث  
 بعد الدين الى ما تلقه بقية الورثة فكانت التركة وما بقي يد الغارم فهو له ويتبع بقية الورثة  
 بقام مورثه من مال الميت بعد الدين ان بقي له شيء ويضمن كل وارث ما أكاد وما استهلكه مما  
 أخذه من التركة وما باع فعليه ثمنه ان لم يجاب طفي قوله ومن أعسر فعليه ان لم يعملوا  
 الظاهر انه وهم منه رحمه الله تعالى اذ لم يذكره في المدونة ولا ابن الحاجب ولا غيرهم عن وقف  
 عليه بل اقتصر ابن الحاجب على قوله يوفى دينه مما وجد ويتراجعون ولم ار من قال في تراجعهم  
 من أعسر فعليه ان لم يعملوا اذ لا معنى لهذا الشرط لاستوائهم في العلم بل ظاهر كلامهم اتباع  
 كل بحصته من غير تفصيل وان قيل محله التأخير فمأخذه الذي قبله كما قلناه يغني عنه وقد  
 استشكله الخط بعد استشكل الذي قبله قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه ومات ما يديهم  
 من حيوان او هلك باهر من الله تبارك وتعالى من عرض وغيره فلا يضمن من هلك ذلك يده  
 وضمائه من جميعهم ابن القاسم لان قسمة باطل للدين ثم قال وان قسم القاضي بينهم ثم طرأ دين  
 انتقض قسمهم بغير أمرهم وهم رجال ثم قال وان طرأ على الورثة وارث أو موصى له بالثلث بعد  
 القسم والتركة عين أو عرض فائماً يتبع كل واحد بقدر ما يصير اليه من حقه ولا يتبع الطاري  
 الملى معاً على المعدم كالغريم الطاري على ورثة ولكن كغريم طراً على غرماً وقد قسموا مال

٨٢ من عمن وقف عليه بيان غيرهم (قوله بايدهم) أي الورثة بعد قسمة التركة (قوله من حيوان) بيان ما (قوله من عرض أو غيره) بيان ما هلك (قوله وضمائه) أي الميت او الهالك (قوله للدين) عليه باطل (قوله كالغريم الطاري على ورثة) راجع لاتباع الطاري الملى معاً على المعدم (قوله وقد قسموا) أي الغرماً

(قوله بعضهم) ای المقتضین (قوله نقض) بضم فکسر (قوله کان) ای قدومه (قوله و مال المیت قائم) حال (قوله ولنکنه) ای الشان (قوله غیره) ای ابن الحاجب (قوله جریانه) ای التفریق بین کون المقتسوم مقوما و کونه مثلیا (قوله ب) ای جریان التفریق فیما ذکر (قوله غترق) ٦٥٨ ای یستغرق الدین (قوله أخذ) بضم فکسر (قوله ذلک) ای المقتسوم (قوله

الميت اجمع فاعدم بعضهم فلا يتبع الى الاجماع عنده من حصته بالخاص وان كانت التركة  
دورا ولا عين فيها فاقسمها الورثة ثم قدم وارث أو موصى له بثالث نقض القسم كانوا قد جعلوا  
الدور في القسم أو قسموا كل دار على حدة ولو قدم موصى له بدناثيرا ودرهما والثالث  
يحملها كان كالحق دين اما ان يؤدوه أو يقض القسم ولا تجبر الورثة على ادائه من مالهم  
ومال الميت قائم ثم قال ولو طاع أكثرهم بآداء الوصية والدين وأبى أحد منهم وقال انتضوا  
القسم ويسعون لذلك واقسموا ما بقي فذلك له ثم قال ولو دعو الى نقض القسم الا واحد اقل  
انا وأدى جميع الدين او الوصية عينا **==** مات او طعما ما ولا تتبعكم بشئ ولا تنقضوا القسمة  
لرغبة في حظه وقد قسموا اربعا وحسبوا فذلك له ٥١ (تنبيهات الاول) الخط التفریق  
بين كون المقسوم قومًا أو كونه عينا ومثلها انما ذكره ابن الحاجب في طريان وارث على مثله  
ولكنه يفهم من كلام غير جريانه في طريان غريم او موصى له بعدد على ورثة وصرح به في  
الباب قال واذا طرأ دين بعد القسمة يفرق التركة اخذ ذلك من يد الورثة وان كان لا يفرقها  
وكلهم حاضر موسر غير ملد اخذ من كل واحد ما ينوبه وان كان بعضهم غائبا او معسرا او  
ملدا اخذ دينه من الحاضر الموسر غير الملد ويتبع هو وامهاته وان كانت التركة عقارا او رقيقا  
نسخت حتى يوفى الدين علوا بالدين اولم يعلموا قاله في المدونة وقال اشهب وسحنون لا يفسخ  
ويقض الدين على ما يدينهم بالخاص طئي فيه نظر لا دليل له في كلام الباب لان القسح  
في المثلي انما تظهر فائدته اذا هلك امامه وجوده فلا يفسخ كما يأتي في كلام ابن رشد ولم يتكلم  
صاحب الباب على هذا انما ساكم على كيفية الاخذ وفي هذا لا تنتقض القسمة في المثلي بل  
في غيره وهو مخالف للمصنف في **==** يقيية الاخذ لقوله اخذ دينه من الحاضر الموسر وقال  
المصنف وموسر أعسر فعليه وهو قال علوا بالدين اولم يعلموا وقال المصنف ان لم يعلموا وقوله اخذ  
دينه من الحاضر معناه ما لم يجاوزه قبضه **==** الثاني غ اشغل كلامه على ثمانية أنواع من الاحكام  
عشر نوعا التي في المتقدمات وكأنه اسقط الثلاثة الباقية لرجوعها للثمانية التي ذكرها كما أشار  
اليه في المقدمات ٥١ قلت والثلاثة الباقية طر وغريم على غريم وورثة فان كان فيما اخذ  
الورثة كفاف الدين رجع الغريم عليهم كما تقدم في طر وغريم على ورثة وان لم يكن فيه كفاف  
دينه رجع على الغرماء يقيية ما يخصه بالخاصة كرجوع غريم على غرماء الثانية طر وموصى له  
يجز على موصى له بجزة وورثة وحكمها ان اذا كان فيما اخذ الورثة زائد على الثلثين وهو  
كفاف الجزء الطارى كان كطروا الموصى له بجزة على الورثة وان لم يكن فيه كفاف رجع ياقى  
ما يخصه بالخاصة في الثلث على الموصى لهم والثالثة طر وغريم على ورثة وموصى لهم بأقل من  
الثلث وحكمها ان كان ما قبضه الموصى له يخرج من الثلث بعد اداء الدين فلا يرجع الغريم

وان كان) أى الدين (قوله  
 وكلهم) أى الورثة (قوله  
 أخذ) بضم فكسر (قوله  
 اخذ) أى صاحب الدين  
 (قوله هو) أى المأخوذ منه  
 الدين (قوله فسخت) بضم  
 فكسر أى القسمة (قوله  
 يوفى) بفتح الفاء مثقلا (قوله  
 يقض) بضم الياء وفتح الفاء  
 وشدا الصاد المججمة أى  
 يقسم (قوله بأيديهم) أى  
 الورثة (قوله بالماض)  
 صلة يقض (قوله فيه) أى  
 كلام الخط (قوله) أى  
 الخط (قوله وجوده) أى  
 المثل (قوله على هذا) أى  
 علم فسخ القسمة مع وجود  
 المثل (قوله وفي هذا) أى  
 وجود المثل (قوله وهو)  
 أى كلام الباب (قوله  
 لقوله) أى صاحب الباب  
 (قوله وهو) أى صاحب  
 الباب (قوله وقوله) أى  
 صاحب الباب (قوله  
 كلامه) أى المصنف (قوله  
 ثمانية أنواع) لأن الطارى  
 اما غريم واما موصى له  
 بعدد والمطر وعلية اما ورثة  
 فقط واما ورثة مع موصى

لهم بالثالث فهذه اربعة وفي كل التركة امامة يوم وامامثلى (قوله وكأله) بفتح الهمز وشدا النون اى على  
المصنف (قوله كفاف) بفتح الكاف وى وفا (قوله رجع الغريم) اى الطارى (قوله عليهم) اى الورثة (قوله فيه) اى ما اخذه  
الورثة (قوله دينه) اى الغريم الطارى (قوله رجع) اى الغريم الطارى (قوله انه) اى الشان (قوله رهو) اى الزائد على الثلثين  
(قوله فيه) اى الزائد (قوله رجع) اى الطارى

(قوله وان كان) أى ما قبضه الموصى له (قوله بعده) أى الدين (قوله فيرجع) أى الغريم الطارى (قوله وهم) بفتح الهاء أى غلط (قوله ويخرج) ضم ففتح فكسر مثله (قوله طلق) أى من التقييد يكون ٦٥٩ المقسوم مقوما خبران (قوله ولأنه) أى

الغريم الطارى على ورثة فقط  
او على ورثة مع موصى لم يجز  
(قوله ما قبضه) أى الوارث  
(قوله عليهم) أى الورثة  
بأنفهم (قوله القادم) أى  
الغريم (قوله يتبع) أى  
الغريم القادم (قوله بجماعى  
المعهم) صلة يتبع (قوله  
بمخلاف طروه) أى لغريم  
(قوله اختلف) بضم الهمزة  
(قوله الورثة) فاعل قسم  
المضاف لقوله (قوله من  
دنانير الخ) حال من مفعول  
قسم ايانه (قوله على خمسة)  
صلة اختلف (قوله من  
جميعهم) خبر ما هلك (قوله  
جميعهم) خبر ما هلك (قوله من  
ذلك) أى الموجود من  
التركة (قوله نقضها) أى  
القسم (عده) أى القرض  
(قوله الضمان) من جميعهم  
خبران (قوله اختلف) أى  
المثل (قوله اذلا فائدة) أى  
نقض القسم (قوله ان  
وجد) بضم فكسر (قوله  
من المكيل والموزون) بيان  
ما قسموه (قوله ولهذا) أى  
عدم نقض المثل الموجود  
عنه قيد (قوله اولاً) بشد  
الواو (قوله بغير المثل) صلة  
قيد (قوله مطلقاً) أى عن

على الموصى له لافى عدم الورثة وان كان لا يخرج من الثلث بعده فيرجع بالرائد على الثلث على  
من وجده مليان الموصى لهم واما قدر الثلث فلا يرجع على الموصى له لافى عدم الورثة والله  
أعلم الثالث طاقى قوله كطرد غريم الخ تشبيهه في الفسخ سواء كان المقسوم مقوماً أو مثلاً  
ف قوله والمقسوم كدار الخ لا يصح هنا وماله بعد قوله أو وارث أو موصى له على مثله الخ كما فعل  
ابن الحارث بجماعى بن شاس ويحوى في المدونة وتقديمه هنا وهم من المصنف أو يخرج المبيعة  
لان المقض في طرو لغريم على الوارث مطلق ولأنه يأخذ المولى من المعدم ماله بما يوزن ما قبضه كما  
قدمه في باب الفسك ولا فرق بين علمهم وعدهم فكيف يصح قوله ومن أعسر ان لم يعلموا وانما هذا  
التفصيل في طرو الوارث على مثله ابن عرفة اذ ارجع القادم على الورثة في المدونة يتبع المولى  
في كل خطه بالارث بجماعى المعدم بمخلاف طروه على غرماء ابن رشد اختلف اذ اطرأ على  
التركة دين أو وصية بعد قسمها الورثة من دنائير أو دراهم أو طعام أو عرض أو حيوان أو عقار  
على خمسة أقوال أحدها نقض القسم مطلقاً تعالى شاء الورثة أو أبوا فها هلك أو نقص من  
جميعهم وما عدا الجميعهم فيخرج الدين أو الوصية من ذلك وان بقي شيء فيقسم على الورثة وهذا  
قول مالك في رواية أشهب رضى الله تعالى عنهما الثاني نقضها الا ان يتفق جميع الورثة على  
عدهم واخراج الدين أو الوصية من أموالهم فذلك لهم وهو المشهور من مذهب ابن القاسم  
المخصوص له في المدونة اه فعلم منه ان فائدة نقضها ولو كانت التركة مثلاً الضمان  
من جميعهم اذ اختلف بجماعى واذا كان المثل قائماً بأيديهم فلا تنقض اذلا فائدة ابن رشد  
ان وجد ما قسموه بأيديهم فلا ينقض قسمه من المكيل والموزون ولهذا قيد ابن عرفة المسئلة  
أولاً بغير المثل إشارة الى ان غير المثل ينقض مطلقاً وهو مع الهلاك الا ان ابن عرفة كلامه  
يقيد به ضمناً واما كلام المصنف فيحتاج الى وحى يسفر عنه بان يقال قيد بقوله كدار  
إشارة الى أن المثل فيه تفصيل وهو عدم النقض مع وجوده والنقض مع هلاكه كد والله أعلم ولم  
ومن قيد بالمثل كما فعل المصنف فان رشد عم كاترى وأطلق ابن شاس وابن الحارث وغير  
واحدوا المحب من شراره فكيف قررروه على ظاهره وأوجب منه قول غ رتب المصنف  
الطواري كما في المقدمات ورتبها على ترتيب ابن الحارث لاصولها مع ان المصنف لم يرتبها  
كذلك وقد تنبه لما قلناه من شرف الدين الطنجي فاعترض على المصنف في قوله والمقسوم كدار  
الانه لم يشف الغليل بإيراد النقول وقد ورد نالك ما شفى وكفى والله الموفق (وان طراً غريم)  
أى صاحب دين على مثله بعد قسمه مال الميت (أو) طراً (وارث) على مثله بعد القسم (أو) طراً  
(موصى له على مثله أو) طراً (موصى له بجزء) كدس (على وارث) بعده (اتباع) الطارى  
(كلا) بضم الكاف وشدة اللام أى كل واحد من المطرو عليهم (بمحضته) التى تخصه  
بالخاصة ولا ينقض القسم ولا يغرم مليان مع عدم فان وجد ما أخذوه قائماً بأيديهم أخذ من  
كل ما يجب له عنده ان كان مكيله أو موزوناً أو معدوداً وان كان حيواناً أو عرضاً أو عقاراً

التقييد بالهلاك (قوله وهو) أى المثل (قوله مع الهلاك) أى لأمع الوجود (قوله قررروه) أى كلام المصنف (قوله منه) أى  
تقريره على ظاهره (قوله الا انه) أى شرف الدين (قوله على مثله) أى صاحب دين (قوله على مثله) أى وارث (قوله على مثله)  
أى موصى له (قوله بعده) أى القسم (قوله الطارى) تفسير لفاعل اتبع (قوله ولا يغرم) أى الطارى

(قوله هذا) أى اتباع كل بحسنه ٦٦٠ (قوله واما ان كان) أى المقسوم (قوله قسمة التركة) تفسير لنا تب فاعل اخرت

انفسفت القسمة لتضرره بقبض حصته قاله قت الحط هذا ان كان المقسوم عيب واما  
ان كان دارا فلا تارى نقص القسمة قاله في المدونة وابن الحاجب ونصه ولو طرأ وارث  
والمقسوم كداره الفسخ وان كان عينا رجع عليهم ومن أعسر فعليه ان لم يعلموا به وقال  
اشهب من أعسر فعلى الجميع فى التوضيح قوله فله الفسخ أى وله مشاركة كل واحد بما ينوبه  
وتقدم لفظهما والباب (واخرت) بضم الهمز وكسر الخاء المججمة قسمة التركة على الورثة  
الذين أحدهم حل (لا) يؤخر (دين) أى دفعه من التركة لمستحقه وصلة اخرت (ا) وضع (حل)  
وارث (وفى) تأخير اخراج (الوصية) أى المال الذى اوصى به الميت لوضع الحمل وتجييله  
(قولان) لم يطلع المصنف على ارجحية أحدهما فى ابن رشد من مات وترك امرأة حملها  
وارثه يجب ان لا يجعل قسم تركته حتى تستل فان قالت انها حامل وقت التركة حتى تضع  
او يظهر عدم حملها بانه ضا عدة الوفاة ولم يظهر حملها وان قالت لا ادرى اخر القسم حتى  
يتبين ان لا حمل بها بحضرة او بعض امد العدة ولا رية حمل بها وكذا ان كان له ولادة قالت  
زوجته حملوا لى تحققت لم يكن لها ذلك واما الدين فيؤدى ولا ينتظر به الوضع الباجى هذا  
هو الصحيح خلافا لابن أئمن واما الوصية فسمع ابن القاسم لا تنفذ حتى تلد ورواه ابن أبى اويس  
وقاله ابن مسلمة قال لان ما يهلك من رأس المال وما يزيد منه اراد فيكون الموصى له استوفى  
وصيته على غير ما يرثه الورثة وروى ابن نافع تنفذ الوصية ويؤخر قسم الارث حتى تلد وقاله  
اشهب فانظر لم يجعل سماع ابن القاسم هو المشهور ورواه ابن أبى اويس وقاله ابن مسلمة  
غ اشارت قول ابن رشد فقف على هذه الثلاث مسائل الدين يؤدى باتفاق ولا ينتظر به وضع  
الحمل والتركة لا يقسمها لورثة باتفاق حتى يوضع الحمل والوصايا اختلف فيها هل يجعل  
انفاذا قبل وضع الحمل أو لا يجعل حتى يوضع الحمل قال لم اعرف فى الدين خلافا الا ما ذكر فيه  
عن بعض الشيوخ من الفاظ الذى لا بعد من الخلاف وقد قال الباجى شهدت ابن ائمن حكم فى  
ميت عن امرأة حامل انه لا يقسم ميراثه ولا يؤدى دينه حتى يوضع الحمل فانسكرت عليه فقال  
هذا مذموم ولم يأت بحجة والصحيح ان يؤدى دينه ولا ينتظر به وضع الحمل ولا يدخله اختلاف  
قول مالك رضى الله تعالى عنه فى توقف الوصية الى وضع الحمل على قول من رأى ذلك لعلة  
هى ان بقية التركة قد تلفت فى حال التنفيذ قبل وضع الحمل فيجب للورثة الرجوع على الموصى  
لهم بثلاثى ما قبضوا ولعلمهم معدومون أو غير معينين فلا يجذون من يرجعون عليه واما تأخير  
الدين حتى يوضع الحمل فلا علة توجب به بل يجب تجييل ادائه خوفا من هلاك المال فيبطل حق  
صاحب الدين من غير منقعة فيه للورثة واذا وجب قضاء دين الغائب بما وجب له من المال مع  
بقائه ذمته ان تلف المال الموجود له فاسرى ان يؤدى الدين عن الميت من تركته لوجهين  
احدهما ان الميت قد انقضت ذمته والثانى ان الحمل لا يجب له فى التركة حتى يولد حيا  
ويستمل ما رآه ولو مات قبل ذلك لم يورث عنه نصيبه والغائب حقه واجب فى المال الموجود  
ولو مات ورث عنه فاذا لم ينتظر الغائب مع وجوب المال الذى يؤدى منه الدين الا ان كان  
اخرى ان لا ينتظر الحمل الذى لم يجب له فى التركة حتى ومن قول ابن القاسم فى المدونة وغيرها

(قوله لوضع) صلة تأخير  
(قوله وتجييله) أى اخراج  
الوصية (قوله ان لا يجعل)  
بضم ففتح مثقلا (قوله  
تستل) بضم التاء أى المرأة  
(قوله وقت) بضم فكسر  
(قوله آخر) بضم فكسر  
مثقلا (قوله فيؤدى) بفتح  
المدال (قوله ولا ينتظر)  
بضم الياء وفتح الطاء (قوله  
لا تنفذ) بهم ففتح مثقلا  
(قوله من رأس المال)  
خبران (قوله منه) خبر ما  
(قوله لم) بكسر ففتح (قوله  
لم) بفتح فسكون (قوله وقد  
رواه الخ) حل (قوله قف)  
بكسر فسكون (قوله  
يؤدى) بفتح الدال مثقلا  
(قوله قال) أى ابن رشد  
(قوله فى الدين) أى تجييله  
(قوله من الغلط) بيان  
ما ذكر فيه (قوله انه) أى  
الشان صلة حكم بحذف  
الباء (قوله ولا بد منه) أى  
وفاء الدين (قوله ذلك) أى  
توقف الوصية اليه (قوله  
ولعلمهم) أى الموصى لهم  
(قوله فلا يجذون) أى  
الورثة (قوله وجد) بضم  
فكسر (قوله له) أى  
الغائب (قوله من المال)  
بيان ما وجد (قوله ذمته)  
أى الغائب (قوله يؤدى)

بفتح الدال مثقلا (قوله لوجهين) علة أخرى (قوله يولد) بفتح اللام (قوله ولو مات) أى الحمل (قوله يورث) ان  
بضم فكسر (قوله له) أى الغائب صلة وجوب





(قوله قسمه) أي القاضي (قوله عنه) ٦٦٢ أي الغائب (قوله ان طلبه) أي القسم (قوله شركاؤه) أي الغائب (قوله يلي)

جواز القسم فقال (ك) قسم (قاضي عن) رشيد (غائب) فيجوز قسمه عنه ار طلبه شركاؤه فيها  
 لابن القاسم اذا ورث قوم شقص دار والشريك غائب فاحبوا القسم فامتنعوا على ذلك على  
 الغائب ويعزل حفظه وكذلك هذا في الرق وجب جميع الاشياء (لا) (ك) ذي (أي صاحب) (شرطة)  
 بضم السين المجعومة وسكون الراء أي علامة في لبسه غيره وهم جنود السلطان فلا يقسم عن  
 صغير ولا عن غائب فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى ان طلب شريك الغائب القسم فالقاضي  
 يئ ذلك ويؤكل من يقسم بينهم ويعزل نصيب الغائب فان رفقوا ذلك الى صاحب الشرطة  
 فقسم بينهم لا يجوز قسم الاب على ابنه الكبير وان غاب ولا الام على ابنها الصغير الا ان  
 تكون وصية الخط ان كان الصغير متخدا وشريكه اخ كبير او اجنبي فانه يجوز قسم الوصي  
 عليه من غير مطالعة حاكم بخلاف وان تعدد الصغار وكان الشريك كبيرا فان كان حظ  
 الصغار مشتركا جاز ان يقسم أيضا بخلاف وان تميزت حظوظهم فقبل يجوز وقيل يكره وان  
 كان القسم بين الصغار فقط فذهب المدونة عدم الجواز وقيل يكره وقيل يجوز والله أعلم  
 (أو) أخ (كنف) بفتح الكاف والنون والقاء أي ربي أخ (أخا) له تيمنا فلا يقسم عنه ولا يبيع  
 عنه ومفهوم كنف احرى بالمع والظاهر ولومع علم القاضي وهو كذلك وسواء كان المقسوم  
 نكلا أو كثيرا ووكذلك (أوب) فلا يجوز قسمه (عن) ولد (كبير) رشيدان حنبل (وان  
 غاب) الابن (وفيها) أي المدونة (قسم نخلة وزيتونة) مشتركتين بين اثنين بان يأخذ احدهما  
 النخلة والاخر الزيتون (ان اعتدلا) أي النخلة والزيتونة وذكر باعتبار عنوان الشئيين  
 مثلا في القيمة واستند كل بان أصل ابن القاسم منع جمع الجنسيتين في قسمة لقرعة فاختلف  
 الشيوخ في جواب (هل هي) أي قسمة النخلة والزيتونة (قرعة) بضم القاف وسكون الراء  
 وأجيزت في الجنسيتين (للقلة) بكسر القاف وهو تأويل ابن يونس اقوالها وان تركوها لم يجبروا  
 واقوالها اعتدلتا (أو) هي (مراضاة) اعتبارا بقولها تراضيا واعتذر عن قولها اعتدلتا  
 بانها دخلت على الاعتدال وان لم يشترط في التراضي في الجواب (تأويلان) ومفهوم اعتدلتا  
 امتناع القسم ان لم تعدل فيها فان كانت نخلة وزيتونة بين رجلين فهل يقسمانها فقال ان  
 اعتدلتا في القسم وتراضيا بذلك قسمتهما ما بينهما يأخذ هذا واحدة وهذا واحدة وان كرها فلا  
 يجبران ابن يونس قوله تراضيا أي على ان يستمعا عليه ما قل ذلك شرط الاعتدال مضمون ترك  
 ابن القاسم قوله لا يجمع بين صنفين مختلفين في القسم غياض جعل بعضهم مسئلة النخلة  
 والزيتونة على قسمة القرعة وهو الاظهر لقوله اعتدلتا ومع ذلك فلا يكون الا بتراضيهما على  
 الاسماء عليهما قالوا وهذا نزوع من ابن القاسم الى مذهب أشهب في جمع الجنسيتين بالسهم على  
 التراضي وابن القاسم لم يجزه وقد يقال لان نزوع لشرطه في منع الجمع احتمال كل صنف انقسم  
 والاجاز كما هنا والله اعلم وقال مضمون المراضاة قسمة المراضاة والله سبحانه وتعالى اعلم

\*(باب في بيان القراض واحكامه وما يتعلق به)\*

(القراض) أي حقيقة شرعا في القدمات مأخوذة من القرض وهو ما يفعله الرجل ليجازي  
 عليه من خيرا وشرفا لما اتفق صاحب المال والعامل فيه على ان يتفع كل منهما صاحبه اشتق

أي يتولى (قوله ذلك) أي  
 القسم (قوله حفظه) أي  
 الغائب (قوله ويؤكل) أي  
 القاضي (قوله في القيمة)  
 صله اعتدل (قوله  
 واستشكل) بضم التاء أي  
 جمع النخلة والزيتونة في  
 القسمة (قوله لقولها) على  
 تأويلها بالقرعة (قوله  
 ولقولها اعتدلتا) عطف  
 على قوله لقولها (قوله  
 فيها) أي المدونة (قوله  
 يقتسمها) أي الرجلان  
 النخلة والزيتونة معا (قوله  
 فقال) أي ابن القاسم (قوله  
 قسمتهما) أي أجرت قسمهما  
 (قوله وان كرها)  
 أي الشريكان قسم النخلة  
 والزيتونة (قوله ومع ذلك)  
 أي الجمل على القرعة (قوله  
 فلا يكون) أي القسم (قوله  
 عليهما) أي النخلة والزيتونة  
 (قوله نزوع) بضم النون أي  
 ميل (قوله لشرطه) أي ابن  
 القاسم (قوله والا) أي وان  
 لم يجز كل صنف القسم  
 (قوله جاز) أي جمع الصنفين  
 \*(باب القراض)\*

(قوله القراض) أي حقيقة  
 (قوله مأخوذة من القرض)  
 لانه مزيد والقرض مجرد  
 (قوله وهو) أي القرض

(قوله ما يفعله الشخص) ينسئ شمل القرض وغيره (قوله ليجازي عليه) فصل مخرج ما يفعله لغير المجازاة  
 (قوله من خيرا) بيان ما (قوله او بشر) فيه انه لا يفعل للمجازاة (قوله فيه) أي المال



(قوله وعرفه) بفتحات مثقلا أى القراض (قوله تمكين) جنم وإضافته لمال فصل مخرج تمكين غيره (قوله لمن يجزئ) فصل مخرج تمكين مال لغير التجارة (قوله يجوز من ربحه) فصل مخرج تمكين مال لمن يجزئ به بجميع ربحه أو مجانا ويجزئ من ربحه غيره (قوله لا يلفظ اجرة) فصل مخرج تمكين مال للتجارة به يجوز من ربحه بلفظ اجرة (قوله قيد دخل) أى فى الحد (قوله هذه) أى الحد (قوله قولها) أى المدونة (قوله عليه) أى العامل (قوله هو) أى العامل (قوله هذا) أى ضمان العامل (قوله ان قال) أى

(مضروب) أى مسكوك محتوم بفتح الامام فصل مخرج التوكيل على تجر بنقد غير مسكوك فهو قرض فاسد (مسلم) بضم الميم وفتح السين واللام مثقلا أى مدفوع من رب المال للعامل فصل مخرج التوكيل على التجر بنقد مضروب دين فى نعمة العامل لرب المال فهو قراض فاسد (يجزئ) فصل مخرج التوكيل على التجر بنقد مضروب مسلم بجميع ربحه فهو قرض لا قراض أو مجانا فهذا معروف أو بقدر معلوم فهو اجارة (من ربحه) أى المال فصل مخرج التوكيل على التجر بنقد مضروب مسلم يجوز من ربح مال آخر فهو قراض فاسد وعرفه ابن عرفة بقوله تمكين مال لمن يجزئ به يجوز من ربحه لا يلفظ اجارة قيد دخل بعض الفاسد كالقراض بالدين والوديعة ويخرج عنه قولها قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه من اعطى رجلا مالا يعمل به على ان يرجع للعامل ولا ضمان عليه فلا بأس به عياض مضمون هو ضمان كالسلف فضل هذا ان لم يشترط ان لا ضمان عليه محمدان قال خذ قراضا ولا ربحه فلا ضمان عليه وان قال خذ وعمل به ولا ربحه ولم يذ كر قراضا فهو ضمان الباجى يجوز بشرط كل الرجح لاحدهما على مشهور مذهب الامام مالك رضى الله تعالى عنه وان اريد ادخاله على انه قراض قبل عقد على التجر بمال ائتمن ليس من غير ربحه اه كلام ابن عرفة الخط يخرج من هذا الاخير ما شرط كل ربحه لرب المال وحكمه الجواز فى التوضيح لاختلاف بين المسلمين فى جوازه وهو مستثنى من الاجارة المجهولة ومن السلف بمنفعة وفى التقيها لاختلاف فى جواز القراض وانه رخصة مستتناة من الاجارة المجهولة ومن السلف بمنفعة ابن عرفة يرد هذا بانه ليس بمضمون وكل سلف مضمون وحكمة مشروعية الاحتياج اليه قرب ذى مال لا قدرته على التجربه ووب قادر على التجر لا مال له فهو من المصالح العامة فى المقدمات كان القراض معروفا فى الجاهلية فأتى فى الاسلام لان الضرورة تدعو اليه لاحتياج الناس الى التصرف فى اموالهم وتتميمها بالتجربة فيها وليس كل يقدر عليه بنفسه فيضطر الى الاستئابة عليه واهله لا يجدمن يعمل له باجرة معلومة بل جريان عادة الناس بالقراض فرخص فيه لهذه الضرورة واستخرج بسبب هذه العلة من الاجارة المجهولة على فحوما رخص فى الما قارة مشراعية بخرصها والشركة فى الطعام والتولية فيه اه (تنبيهات الاول) ابن رشد القراض جائز بالدينار والدراهم وكذلك النقرة والانتار اعنى تبر الذهب والفضة فى البلد الذى يجزئ به ذلك ولا يتعامل فيه بالمسكوك اللخمى يجوز القراض بالنقر بالبلد الذى يتبايعون بها فيه ولا خلاف فى ذلك ابو عمر روى اشهب عن مالك رضى الله تعالى عنه ما جواز القراض بنقر الذهب والفضة قال لان الناس تقارضوا قبل ان يضرب الذهب والفضة وروى ابن القاسم ان مالكا رضى الله تعالى عنه ما سهل فى ذلك واجازه ولم يجزئه بالمصوغ وروى عنه فى المدونة

العامل (قوله ان قال) أى رب المال (قوله فهو) أى العامل (قوله لاحدهما) أى رب المال والعامل (قوله ادخاله) أى فى حد القراض (قوله من هذا) أى الحد (قوله وحكمه) أى القراض (قوله جوازه) أى القراض (قوله وهو) أى القراض (قوله يرد) بفتح ضم (قوله هذا) أى كونه سلفا بمنفعة (قوله بانه) أى لـ (قوله مشروعية) أى القراض (قوله انية) أى القراض (قوله معروف) أى معلوم (قوله فاقتر) بضم فكسر (قوله عليه) أى التصرف والتجر (قوله قرض فيه) أى القراض (قوله واستخرج) بضم التاء وكسر الراء أى استثنى القراض (قوله النقر) بكسر ففتح جمع نقرة أى قطع النقطة غير المسكوك (قوله الانتار) بفتح الهاء وسكون المنة فوق فو حدة جمع تبر بكسر فسكون أى ذهب مبشوث كالرمل (قوله يجزئ به ذلك) أى متعاملا به بين الناس (قوله فيه) أى البلد (قوله

قال) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله يضرب) بضم فسكون ففتح (قوله سهل) بفتحات مثقلا والعقبة (قوله فى ذلك) أى القراض بالنقار والانتار (قوله واجازه) أى القراض بالنقرة والتبر عطف تفسير (قوله ولم يجزئه) أى القراض (قوله وروى) بضم فكسر (قوله عنه) أى مالك رضى الله تعالى عنه

(قوله الكراهة) أي لقراض النصارى والأتبار (قوله وان نزل) أي حصل قراض الثقرة والتبر (قوله أنه) أي المضروب (قوله  
دونه) أي المضروب (قوله أنه) أي المضروب (قوله به) أي المضروب (قوله حينئذ) أي حين عدم التعامل به (قوله وأعله)  
أي زروق (قوله فهمه) أي منع القراض بالمضروب الذي لا يتعامل به (قوله من كلامه) أي عياض (قوله على ان القاضى) أي  
عياض (قوله أنه) أي القراض (قوله ما) نكرة تامة خبر كان مقدم (قوله كانت) أي العروض (قوله اختلف) بضم التاء  
(قوله شروطة) أي القراض (قوله نقد) أي دفع وتجميل (قوله وكونه) ٦٦٥ أي رأس المال (قوله عليه)  
أي للعامل (قوله وكونه)

أي القراض (قوله من  
العين) بيان ما (قوله من  
ويجبه) بيان الجز (قوله  
وكونه) أي الجز الذي  
تقارض عليه (قوله مشاء)  
بضم الميم أي شأنا في الربح  
(قوله أحدهما) أي رب  
المال وعامله (قوله سواء)  
أي الجز الذي تقارض عليه  
(قوله من نفقة وموتة) بيان ما  
(قوله عليه) أي العامل (قوله  
له) أي عمل القراض (قوله ما  
قوله الشيخ زروق) أي من  
أنه لا يجوز بالمضروب الذي  
لا يتعامل به (قوله بأنه) أي  
الجزء المقارض به (قوله  
مولي) بفتح الميم واللام أي  
عتيق (قوله الحرفة) بضم  
الحاء المهملة وفتح الراء (قوله  
بجاء) أي يعقوب (قوله  
فاعطاه) أي عثمان يعقوب  
(قوله مزود) بكسر فسكون  
فتح أي جراب (قوله وقال)  
أي عثمان رضي الله تعالى  
عنه (قوله له) أي يعقوب

والعتية الكراهة زاد في العتية وان نزل فلا يفسخ (الثاني) الخط ظاهر قوله مضروب أنه  
يجوز لقراض به كان التعامل به أو بالتبر دونه بان فرض ان المضروب لا يتعامل به ويتعامل  
بالتبر كعما في غالب بلاد السودان على ما قبل وقد نقل الشيخ أحمد زروق في شرح الرسالة  
عن التنبهات أنه لا يجوز القراض به حينئذ وأعله فهمه من كلامه فإني لم أر من صرح به  
لا في التنبهات ولا في غيرها على ان القاضى قال ولا خلاف أنه جائز بالدانير والدرهم غير جاز  
بالعروض ما كانت (الثالث) في التنبهات اختلف في الشروط التي يصح القراض بها  
فعندنا شرطه عشرة نقد رأس المال للعامل وكونه معلوما وكونه غير مضمون عليه وكونه  
بما يتابع اهل البلد من العين مسكوكا كان أو غير مسكوك ومعرفة الجز الذي تقارض عليه  
من ربحه وكونه مشاء لا مقدرا بعد ولا تقدير وان لا يختص أحدهما بشي معين سواء الا  
ما يضطر اليه العامل من نفقة وموتة في السفر واختصاص العامل بالعمل وان لا يضيؤ  
عليه بتجبر أو بتخصيص يضرب العامل وان لا يضرب له أجل اه قوله وكونه مما يتابع به الخ  
ربما يفهم منه ما قاله الشيخ زروق ابو الحسن قوله ولا تقدير بفسره ابن شاس بأنه مثل ما قارض  
به فلان ثم قال القاضى فان توفرت هذه الشروط جاز القراض وان اختلف شرط منها فسد اه  
(الرابع) اول قراض كان في الاسلام قراض يعقوب مولى الحرقه مع عثمان رضي الله تعالى  
عنه وذلك ان عمر رضي الله تعالى عنه بعث من يقيم من السوق من ايس يقيمه فاقم يعقوب  
فمن اقيم فجاء الى عثمان رضي الله تعالى عنه فاخبره فاعطاه مزرودين قراضا على النصف وقال  
له ان جاءك من يعرض لك فقل له المال لعثمان فقال ذلك فلم يقيم فجاء بمزودين مزرود رأس المال  
ومزود ربح ويقال اول قراض كان في الاسلام قراض عبيد الله وعبيد الله اخي عمر بن  
الخطاب رضي الله تعالى عنهم خرجا في جيش الى العراق فلما قفلا مرأ على أبي موسى الأشعري  
رضي الله تعالى عنه وهو أمير البصرة فرحب بهما وسهل ثم قال لو أقدر لك على أمر أنفك  
لقلت ثم قال ههنا مال من مال الله اريد ان ابعث به الى أمير المؤمنين فاسلفكاه فبنتاعان  
به متاعا من متاع العراق ثم تبعه الله بالمدينة فقتل بان رأس المال الى أمير المؤمنين ويكون  
ربح المال لكافة الاوددنا ففعل وكتب الى عمر رضي الله تعالى عنه ان يأخذ منهما المال فلما  
قدما المدينة باغا فربحا ودفعا رأس المال لعمر قال أكل الجيش أسلفكاه مثل الذي أسلفكاه  
فقبالا لا فقال عمر ابنا أمير المؤمنين أسلفكاه أديار ربح المال فسكت عبيد الله وقال عبيد الله

٨٤ من ت  
(قوله فقال) أي يعقوب (قوله يقيم) بضم ففتح (قوله فجاء) أي يعقوب (قوله ابني)  
بفتح الزون مثني ابن بلالون لاضافته (قوله خرجا) أي عبد الله وعبيد الله (قوله قفلا) أي رجعا من الغزو (قوله فرحب) بفتح  
منقلا أي قال مرحبا (قوله وسهل) بفتح منقلا أي قال وسهلا (قوله ثم قال) أي أبو موسى (قوله فقالا) أي عبد الله وعبيد  
الله (قوله ففعل) أي أسلف أبو موسى المال لعبد الله وعبيد الله (قوله وكتب) أي أبو موسى (قوله منهما) أي عبد الله وعبيد  
الله (قوله قدما) أي عبد الله وعبيد الله (قوله قال) أي عمر رضي الله تعالى عنه (قوله فقالا) أي عبد الله وعبيد الله

(قوله مضافا) تمت مضمونا وحوال من ضميره (قوله فهو) أي تصرف أبو موسى (قوله النظر) بضم النون جمع تطير (قوله من  
الاعراء) بضم فتح جمع امير بيان ٦٦٦ النظر (قوله نوابه) بضم النون مثقلا (قوله وان كان) أي امرهم (قوله فاراد)

أي عمر رضى الله تعالى عنه  
(قوله ابطالها) أي التهمة  
(قوله والذب) أي الدفع  
(قوله وفي قوله) أي السائل  
(قوله سفجة) بفتح السينين  
المهلين بينهما فاء ساكنة  
(قوله منها) أي السفجة  
(قوله لم يرد) بضم فكسر  
(قوله ثم قال) أي البابي (قوله  
عندهما) أي عبد الله وعبيد  
الله ما يوفيه (قوله اعراض)  
تبر قوله (قوله عنه) أي  
احتجاج عبيد الله (قوله  
تخلا) أي عبد الله وعبيد الله  
(قوله اما) بكسر الهاء زو شد  
الميم (قوله لهما) أي عبد الله  
وعبيد الله (قوله اوردته)  
أي فعل أبي موسى (قوله  
لاتقاءهما) أي عبد الله  
وعبيد الله (قوله كان) بفتح  
الهمزة وشد النون (قوله  
وهو) أي هذا الوجه المذكور  
(قوله مستنده) بفتح النون  
أي عمر رضى الله تعالى عنه  
(قوله وأصلها) أي العين  
(قوله كالنقرة) بفتح فسكون  
أي قطع القصة غير المضروبة  
والنقرة (قوله بها) أي النقرة  
(قوله والا) أي وان لم يتعامل  
بالنقرة (قوله بشرط ابن  
شاس) من إضافة المصدر  
لفاعلها وتكمل فعله بنصب  
مفعوله (قوله واضح) خبر  
شروط (قوله منه) أي الربح

ما ينبغي لك هذا يا امير المؤمنين لو هلك المال أو نقص لضعناه فقال أدياه فسكت عبد الله أيضا  
وراجعه عبيد الله فقال رجل يا امير المؤمنين لو جعلته قراضا فقال عمر قد جعلته قراضا فآخذ  
نصف الربح وترك لهما نصفه فان قيل أبو موسى حاكم عدل وقد تصرف بحسنة لان المال صار  
مضمونا في ذمتها فاسلافه أولى من بعده امانة لا تضمن مضافا إلى اكرام من ينبغي اكرامه  
فهو تصرف جامع للمصلحة فيتعين تنفيذ فخوابه ان عدم الاعتراض انما هو بين النظر من  
الاعراء أما الظليفة فله النظر في امر نوابه وان كان سدادا أو ان في هذا التصرف تهمة تتعلق  
بعمر رضى الله تعالى عنه بسبب أنه اكرام لابنيه فاراد ابطالها والذب عن عرضه بحسب  
الامكان وفي قوله لان المال صار مضمونا الخ نظر لان دفعه لهذا القصد يصير سفجة ومشهور  
مذهب الامام مالك رضى الله عنه منعها اولذا قال البابي لم يرد أبو موسى رضى الله تعالى عنه  
احراز المال في ذمتهم سواء انما اراد دفعها بالسلف وان اقتضى ضمانها المال وانما يجوز  
السلف لمجرد دفع التسلف سواء كان السلف صاحب المال او غيره بمن له النظر عليه من امام  
او قاض او وصي أو أب فلا يجوز للامام ان يسلف شيئا من مال المسلمين ليعرضه في ذمة التسلف  
وكذلك القاضي والوصي ثم قال وفعل أبي موسى هذا يحتمل وجهين احدهما ان يكون لمجرد  
نفع عبد الله وعبيد الله وجاز له لان المال كان بيده بمنزلة الوديعة لجامعة المسلمين فاستلحقه  
لنفسه باسلافهما اياه فلو تلف ولم يكن عندهما الضمة ابو موسى وثانيهما ان لابي موسى النظر  
في المال بالتبذير والاصلاح واذا أساقفه فللامام تعقبه فتعقبه عمر رضى الله تعالى عنه ورد الى  
القراض وقول عمر رضى الله تعالى عنه أكل الجيش تعقب منه لفعل أبي موسى ونظر في تصحيح  
افعاله وتبيين لموضع الخطور منه وموضع المجابة من كونها اتي امير المؤمنين وهذا كما كان  
عمر رضى الله تعالى عنه يتورع عنه ان يخص احدا من اهل بيته او عن يمينه بشئ من مال  
المسلمين وقوله أديا المال ويرى به هذا احتجاج عبيد الله اعراض عنه لان الموضع معه يضمن  
البضاعة اذا اشتري بها نفسه وان دخلها نقص جبره ويرى به الرب المال فان قيل كيف جعله  
قراضا وقد دخل على القرض وغاية الامر ~~كان~~ ان لعمر رضى الله تعالى عنه اما اجازة فعل  
أبي موسى وترك جميع الربح لهما اوردته واخذ جميع الربح فخوابه ما في سراج الملوثة  
للطوطوشى وهو أن عمر رضى الله تعالى عنه جعل لاتقاءهما مال المسلمين نصف الربح المسلمين  
كان المسلمين ساعدوهما في انهم لم وهو مستنده في تشطير عماله في اموالهم فهو كالقراض  
ويصح القراض بالنقد المضروب المسلم يجوز من ربحه (ان علم) بضم فكسر (قوله لهما) أي  
المال المقارض به وجز به اما المال فلا بد من علم عدده وحسب ومدة واما الثاني فلا بد من  
علم نسبة لجملة الربح كثلثه ونصفه ابن عرفة وشروط المال كونه عينيا معلوما محورا واصلا  
كالنقرة حيث التعامل بها الا خمي جائزا فاما الا فطرق وشروط ابن شاس كون المال معلوما  
احترازا من دفع صبر عينيا قراضا لان جهل المال يؤدي الى جهل ربحه واضح من مقتضى  
الروايات ويجب ان يكون حظ العامل جزأ من الربح معلوم النسبة منه ان كان النقد غير  
مغشوش بل (ولو) كان النقد المضروب (مغشوشا) بدنى عنه في البابي المغشوش

(قوله من الذهب والفضة) بيان المغشوش (قوله به) أي المغشوش (قوله وبه) أي منع القراض بالمغشوش صله قال (قوله ان كان) أي الغش (قوله جاز) أي القراض بالمغشوش (قوله وان كان) أي الغش (قوله وهذا) أي الخلاف (قوله لم تكن) أي الدنانير والدراهم (قوله فان كانت) أي الدراهم او الدنانير (قوله فيجوز القراض بها) ٦٦٧ أي اتفاقا (قوله بالقاس) أي النحاس (قوله به) أي الدنانير والدراهم المغشوشة (قوله بها) أي المغشوشة (قوله ولو كانت) أي الدراهم والدنانير المغشوشة (قوله يجوز ان) أي احتمال (قوله قطعها) أي ترك التعامل بها (قوله فيستعمل) أي يتغير (قوله سوقها) أي قيمتها (قوله لجرانها) أي جوازها (قوله مطلقا) أي عن تقييده بكونه متعاملا به (قوله مطلقا) أي عن تقييده بكونه غير متعامل به (قوله وقوله) بكسر الموحدة (قوله قيده) أي قول عبد الوهاب (قوله اطلق النع) أي عن التقييد بعدم التعامل (قوله قيده) أي المنع بعدم التعامل (قوله مطلقا) أي عن التقييد بكونه متعاملا به (قوله ومنعه) أي القراض (قوله القاضي) أي عبد الوهاب (قوله لاتفاق) عطف على تقويم (قوله ابن عبد السلام) فاعل قبول المضاف لمفعوله (قوله باطلاقه) حال من هاء قبول (قوله يرد) بضم قفتح خبر قبول (قوله وهذا) أي لابدين (قوله الدين) تفسير كاتب فاعل يقبض المستقر فيه (قوله ويحقق) عطف على اتفاق (قوله شرط تسليمه) اضافته للبيان (قوله يقبضه) صله بتحقيق (قوله ان كان) أي الدين (قوله أي المدين الدين) تفسير لفاعل المستقر (قوله البارز) (قوله المدين) تفسير لفاعل المستقر (قوله منه) أي الدين (قوله قراضه) أي المدين (قوله به) أي الدين

من الذهب والفضة حكى عبد الوهاب لا يجوز القراض به مضروبا كان وغير مضروب وبه قال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وقال الامام ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه ان كان النصف فاقبل جاز وان كان اكثر من النصف فلا يجوز وهذا اذا لم تكن السكة التي يتعامل بها فان كانت التي يتعامل بها فيجوز القراض بها لانها صادرة اصول الانعام وقيم المتلفات وقد جوزوا القراض بالقاس فكيف به هذه ولا خلاف عندنا في تعلق وجوب الزكاة بها ولو كانت عروضالم تتعلق الزكاة باعيانها ولا يترتب يجوز قطعها فيستعمل سوقه الجرياء في الخالصه ابن الحاجب ويجوز بالمغشوش على الاصح وظاهره مطلقا كالمستوف ومقابله لا يجوز مطلقا وكذا في التوضيح وقوله وعزى مقابل الاصح لعبد الوهاب وان الباجي قيده بعدم التعامل به هذا كلامه في التوضيح والمنقول في المذهب في هذا الفرع ان القاضي اطلق المنع والباجي قيده ولم يذكره قول لا يجوز اذ لا يجوز بالمغشوش مطلقا ابن عرفة ومنعه القاضي بالعين مغشوشه الباجي الاحث يتعامل بها التقويم المتلف بها كالمخالصة والاتفاق على تعلق الزكاة بها وقول ابن الحاجب يجوز بالمغشوشة على اصح وقوله ابن عبد السلام باطلاقه باتفاق القاضي والباجي على منعه حيث لا يتعامل به ابن شاس والضابط ان كل ما يختلف قيمته بالارتفاع والاختصاص لا يجوز ان يجعل رأس مال لانه اما ان ترتفع قيمته فيجبر بجميع الربح او بعضه او تنقص قيمته فيصير بعضه ربحا والله اعلم (لا يصح القراض) بدين عليه أي العامل فلا الدين ان يقول المدينه اعلم فيسهر قراضا نصف ربحه مثلا لانه سلف بزيادة ومفهوم عليه انه ان كان على غيره فقيده تفصيل ياتي (و) ان قال له ذلك (استمر) الدين على حاله في الضمان واختصاص المدين بربحه ان كان وعليه خسره وهذا محترز مسلم (مال يقبض) بضم المثناة تحت وفتح الموحدة الدين من المدين فان قبضه ربحه منه ثم دفعه له قراضا صحيح لاتفاقه ثم تأخيره بزيادة وتحقق شرط تسليمه بقبضه ودفعه فيها الامام مالا رضي الله تعالى عنه وان كان ذلك عند رجل دين فقلت له اعلم به قراضا فلا يجوز ان نزل ذلك فالربح للعامل وعليه الوضعية وكذلك لو احضره فقال له خذ قراضا فلا يجوز الا ان يقبضه منه ثم يعيده اليه ابن القاسم خوف ان يكون انما قصد ان يؤخره بالدين ويرزقه والوديعة مثله لاني أخاف ان يكون انشئ الوديعة فصارت ديناعليه ولا يجوز ان يقارضه بدين على غيره يقتضيه ثم يعمل فيه النعمي ان كان على حاضر مومر غير ملته جاز (أو) مال (محضر) أي المدين الدين لربه (ويشهد) بضم فسكون فكسر المدين على احضار الدين وبراءة من قبضه منه فيصح قراضه به بعد احضاره والشهادتان احضره بلا اشهاد فلا يصح على مذهبا كما تقدم وهو المشهور النعمي القراض بالدين ان كان على العامل لا يجوز ابتداء فان نزل ذلك واحضر العامل المال وأشهد على وزنه وزال عن ضمانه ثم عمل فيه كان الربح بينهما على ما دخل عليه والخسارة من رب المال الخط

(قوله) اى العامل (قوله ولو كان) اى الممار (قوله بان كان) اى المودع بالفتح الخ تصوير لكونها يسا غيره (قوله او دعها)  
 اى الوديعه (قوله عند غيره) اى المودع بالفتح (قوله انطباقه) اى وان يبدع غيره (قوله عليهم ما) اى الرهن والوديعه (قوله به)  
 اى وان يبدع غيره (قوله سلم) بضم فكسر اى نطبا فقه عليه ما (قوله يجعل) بضم الياء (قوله غايه) اى مبالغا عليه (قوله  
 فيه ما) اى الرهن والوديعه ٦٦٨ (قوله بعد) بضم الموحدة ممنونا (قوله لم يسع ويشتر) بضم اولهما وفتح ما قبل آخرهما

قوله ما لم يقبض نحوه فيها ومقتضاها انه بمجرد قبضه يصح القراض به وان أعاده له بالقرب وهو  
 كذلك فى التوضيح وابى الحسن (ولا) يصح القراض (برهن) يبدع العامل فى دين له على رب  
 المال ولا يبدع أمين قى ابن الموازين أعربته دنايه فلا تدفعها اليه قراض حتى يقبضها ولو كان  
 عرض فلا يجوز ومن لك عنده دنانير رهنا فقه ارضته بها فلا يجوز حتى يردوها وان كانت بيد  
 أمين فلا ينبغي ان تعطىها الا لمن قراض حتى تؤدى الحق الى ربه (أو) اى ولا يصح القراض  
 (بوديعه) سواء كانت بيد المودع بالفتح او يبدع غيره بان كان او دعها عند غيره لضرورة حدثت  
 اولسفره ان كان الرهن او الوديعه يبدع المرتن والمودع بالفتح بل (وان) كانت (بيده) اى  
 المرتن والمودع بالفتح غ ظاهره انطباقه عليه مامعا وانما صرحوا به فى الرهن فيما رأينا  
 ولو سلم فأنما ينبغي ان يجعل غايه ما يبدع أمينه لا ما يبدع فيه مامعا وفى بعض الشراح معناه ولو  
 كان قائما بيده لم يفت وقبه بعد اه البناى لان ما يبدع يشبه الدين وما يبدع غيره يشبه ما اذا  
 قال اقتض الدين الذى على فلان واعمل به ولا شك ان الاول أشد فى المنع فحل المبالغه هو  
 الثانى كما قال غ (ولا) يصح القراض (بشتر) بكسر القوقيه وسكون الموحدة آخره اى  
 ذهب غير مضروب (لم يتعامل) بضم التحتية وفتح القوقيه اى لم يسع ويشتر (به) اى التبر  
 (ينلده) اى القراض هذا هو الذى يرجع اليه الامام مالا رضى الله تعالى عنه وهو المشهور  
 فان تعامل به فيه جاز القراض به اتناها ولا يشترط التعامل فى جميع البلاد بل فى بلد لعقد  
 فقط وهذا مقابل مضروب وشبه فى المنع قتال (كفلوس) من فحاس فلا يصح القراض بها  
 فيها لابين القاسم رحمه الله تعالى لا يجوز القراض بالفلوس لانها تحول الى الفساد والكساد  
 ابن حبيب فان نزل مضى ورد فلوسا مثلها الخط يريد ولو كان التعامل بها كايه منهم من  
 كلامها أول كتاب القراض وفى الشامل ولا يجوز بالفلوس على الاصح وثالثها ان كثرت  
 ورابعها الكراهة وعلى المنع لأجره فى بيعها وقراض مثله فيما نض ويرد فلوسا اه وفيه  
 سقط وصوابه وقبل يعضى ويرد فلوسا الباجى اذا قلنا بالمنع فقال محمد القراض بالنقار  
 أخف والفلوس كالعرض وهذا يقتضى الفساد وله فى بيع الفلوس أجرة مثله وفيما نض  
 من نعم اقراض مثله وقال أصبح غى كالنقار وقال ابن حبيب مثله ويرد فلوسا الا ان يشترطوا  
 عليه صرفها ثم العمل بها فالحكم فيها كما فهمه الباجى من قول محمد والله أعلم (و) لا يصح  
 القراض (بعرض) بفتح العين المهملة وسكون الراء فساد مجمة (ان تولى) العامل  
 (بيعه) اى العرض فان تولى بيعه غير العامل فيجوز بان دفع له عرضا يدفعه لنفسه لان بيعه  
 ويقبض ثمنه ويذعه له ليعمل به قراضا بينه وبين دافع العرض الخط يعنى انه لا يجوز  
 أن يكون العرض رأس مال القراض على انه رأس المال ويرد مثله عند المقاصلة لاحتمال

(قوله فان تعامل به) اى  
 التبر (قوله فيه) اى بلد  
 القراض (قوله وهذا) اى  
 ولا يتبر الخ (قوله بها) اى  
 الفلوس (قوله فيها) اى  
 المدونة (قوله تحول) اى  
 تصير (قوله ورد) اى العامل  
 رأس المال (قوله بينهم)  
 بضم الياء وفتح الهاء (قوله  
 كلامها) اى المدونة (قوله  
 ولا يجوز بالفلوس) اى  
 مطلقا وثانيها يجوز بها مطلقا  
 (قوله وثالثها) اى لا يجوز  
 بها (قوله له) اى العامل  
 (قوله فى بيعها) اى الفلوس  
 (قوله نض) اى ظهر من  
 ربح (قوله ويرد) اى العامل  
 رأس المال (قوله وفيه) اى  
 نص الشامل (قوله أخف)  
 اى من القراض بالفلوس  
 (قوله وهذا) اى قول محمد  
 القراض بالنقار أخف الخ  
 (قوله وله) اى العامل (قوله  
 هى) اى الفلوس اى القراض  
 بها (قوله كالنقار) اى فى  
 الصحة ان تعامل بها (قوله  
 العامل) تفسير لفاعل تولى  
 المستتر فيه (قوله فان تولى  
 بيعه غير العامل) مفهوم  
 ان يشرط (قوله بان دفع) اى رب المال (قوله له) اى العامل (قوله يذعه) اى العامل (قوله ليعمل) اى العامل (قوله بينه وبين دافع العرض) اى العرض (قوله يعنى انه لا يجوز) ويرد بفتح فضم اى العامل لرب المال مثله

ان  
 ويدفعه) اى فلان الثمن (قوله له) اى العامل (قوله به) اى الثمن (قوله على انه) اى العرض (قوله  
 ويرد) بفتح فضم اى العامل لرب المال مثله



(قوله يظلي) أي العرض (قوله أو يرخص) أي العرض (قوله قيمته) أي العرض (قوله فيها) أي المدونة (قوله ويقسخ) أي القراض المجهول رأس ماله عرضاً (قوله وان يبيع) أي العرض مبالغته في فسخه ٦٦٩ (قوله مالم يعمل بالثمن) فإن عمل به فله

أجر مثله في بيعه وقراض مثله في عمله (قوله في بيعه) أي العرض (قوله أو يقول) أي رب المال للعامل (قوله كلف) بفتح فكسر مثقلا (قوله من يبيع) أي العرض (قوله ويأتيك بالثمن) أي فتعمل به قراضاً بثمن ربحه (قوله واعتمده) أي تعييده منع جعل العرض قراضاً بتولي العامل بيعه (قوله أولاً ولا) أي لا يكال ولا يوزن (قوله ولا ينظر) بضم اليا (قوله من الربح) بيان (قوله ولو كان) أي الدين (قوله وأجازه) أي التوكيل على دين العمل به (قوله حينئذ) أي حين كونه على حاضر ملي مغير ملد (قوله أو على أن) أي أو كونه على أن (قوله فله) أي العامل (قوله وهذا) أي الأمور ببيع السلعة (قوله لك) خبر الربح (قوله وعليك) خبر الوضعية (قوله فان اعتادوا أخذه) أي العامل الخ مفهوم ولاعادة (قوله صم) أي القراض بولك شرك (قوله بها) أي العادة (قوله فيهما) أي

أن يغلي غلوا يستغرق رأس المال والربح فيؤدي إلى حرمان العامل من الربح أو يرخص فيأخذ العامل بعض رأس المال ولا على أن رأس المال قيمته الآن أو عند المفاصلة وكأنه والله تعالى أعلم للغرر ولا أن يبيعه ويكون ثمنه رأس المال فيها ويقسخ وان يبيع مالم يعمل بالثمن وقيد اللغوي المنع بما في بيعه كافة وأجره لها خطب وان كانت الأجرة لا تخطب لها أو كان يعلم أنه يتكاف ذلك ولولم يعطه أياه قراضاً أو يقول كلف من يبيع ويأتيك بالثمن ولم يعقد المصنف تعييد اللغوي وبجعله خلافاً للمأزري لو قال خذ هذا العرض وامض به إلى البلد الغلاتي وادفعه إلى فلان يبيعه ويقبض ثمنه فإذا قبضه فخذ منه واعمل به قراضاً بينك وبينك جاز بلا خلاف ولا يدخله الخلاف في القراض بالعرض لأن المدفوع له العروض لا يتولى بيعها يتقنه اهـ من التوضيح واعتمده المصنف هنا لقول المأزري بلا خلاف فقال إن تولى بيعه والله أعلم وفيها لابن القاسم رحمه الله تعالى لا خير في القراض بطعام أو عرض كان مما يكال أو يوزن أولاً ولا للغرر بتغير السوق عند المفاصلة ويقسخ وان يبيع مالم يعمل بثمنه فإن عمل به فله أجر مثله في بيعه وقراض مثله في ثمنه ولا ينظر إلى ما شرطه من الربح وشبهه في المنع فقال (كان) بفتح الهمز وسكون النون حرف مصدري صلتته (وكله) أي رب المال العامل (على) قبض (دين) ممن هو عليه ثم يعمل به قراضاً فلا يجوز ظاهراً ولو كان على حاضر ملي غير ملد وأجازه اللغوي حينئذ (أو) دفع له نقداً (لبيصرة) العامل من غيره بنقد آخر (ثم يعمل) العامل بما يقبضه قراضاً فلا يجوز فإن عمل بما قبضه من ثمن العرض أو من الدين أو الصنف (فله) (أجر مثله) أي العامل (في توليه) أي العامل يبيع العرض أو قبض الدين أو الصنف في ذمة رب المال ولو تلف أو خسر (ثم) له أيضاً (قراض مثله في ربحه) أي المال فان تلف أو لم يربح فلا شيء له في ذمة رب المال في قرضه وان دفعت إليه ذناً لم يصرفها ثم يعمل بها أو على أن يقتضى من غيرك ديناً ثم يعمل به فله أجر الصنف أو التقاضي وقراض مثله أن عمل ابن حبيب سواء قال له خذ هذا العرض قراضاً أو بعه واعمل به قراضاً أو بعه في البيع والتقاضى وقراض مثله في الثمن وقال عبد العزيز لا تدفع إليه سلعتك وتقول قامت على بكذا لها كان من ربح بعد ذلك فيبقى وبينك وهذا أجر مثله فيما عمل والربح والوضعية لك وعليك وشبهه في أن للعامل قراض مثله فقال (ك) قراض قال رب المال للعامل فيه (لأن شرك) بكسر الشين المججمة وسكون الراء أي جر من ربحه (و) الحال (لأعادة) لأهل بلد هـ ما في قدر ما يأخذه العامل من الربح فان اعتادوا أخذه الثلث والنصف مثلاً صم وعمل بها (أو) القراض يجوز (مبهم) بضم الميم وسكون الموحدة وفتح الهاء كعمل ذلك جر من ربحه ولاعادة فان عمل فله قراض مثله في ربحه فيهما في في ابن القاسم رحمه الله تعالى ومن دفع إلى رجل مالا قراضاً ولم يسم ماله من الربح وتصادق على ذلك فله قراض المثل أن عمل وكذلك أن قال لك شرك في المال ولم يسمه كان على قراض مثله أن عمل ابن شماس أن كان لهم عادة أن يكون على النصف أو على الثلث فهم على ما اعتادوا (أو) قراض (اجل) بضم الهمز وكسر الجيم مثقلاً أي جعل

لشرك لوك جزء (قوله من الربح) بيان ما (قوله تصادقا) أي المتقارضان (قوله على ذلك) أي عدم تسمية الجزء (قوله فله) أي العامل

لعمله اجل محدود اما ابتداء كدفع المال في اول المحرم على ان لا يعمل به حتى يستعمل رجب  
او انتماء كامل فيه الى رجب فان عمل فله قراض مثله في فيها الامام مالم يرضى الله تعالى  
عنه ان اخذ قراضا الى اجل رد الى قراض مثله الاجبري لان حكم القراض ان يكون الى غير  
اجل لان لم يمس بعقد لازم ولكل واحد منهما تركه متى شاء فاذا شرط الاجل فكانه قد منع نفسه  
من تركه وذلك غير جائز فوجب رده لقراض مثله لقاعدة رد كل فاسد له اصل الى حكم صحيح اصله  
قلت ولانه زيادة غرر لعدم انضباط وقت ارتفاع السوق (او) قراض (ضمن) بضم الضاد  
المجسمة وكسر الميم مشددة اي شرط على عامله ضمان راس ماله فلا يجوز ان يعمل فله  
قراض مثله القسمي اذا شرط على العامل ضمان القراض ان هلك او اهلك لا يصدق في دعوى  
هلاكه او ضياعه كان الشرط باطلا ولا ضمان عليه ان قال هلك او خسر قال ابن القاسم وفيه  
قراض مثله (او) قراض قال فيه رب المال للعامل (اشترى) براس المال (سنة فلان) ثم  
بعها (ثم انجز في ثمنها) بفتح المثناة والميم الذي تبعتها فلا يجوز ان عمل فله قراض مثله في ربحه  
واجرة مثله في ثمن الشراء والبيع في ذمة ربه في فيها ان دفعت اليه مالا قراضا على النصف  
على ان يشتري به بعد فلان ثم يشتري به يبعه ماشاء فهو اجبري شرائه ويبيعه وفيما بعد ذلك  
قراض مثله (او) قراض قال فيه رب المال للعامل لا تشتري الا (بدن) في ذمتك ثم تدفع راس  
المال او لا تباع الا بدنه فلا يجوز وفيه قراض المثل ان عمل في فيها الابن القاسم رحمه الله تعالى  
ان دفعت الى رجل قراضا على ان لا يبيع الا بالنسيئة فباع بالنقد فلا يجوز ابن الموارث فان نزل  
كان اجيرا ابن يونس لم يجب ابن القاسم ماذا يكون عليه ان نزل ومن مذهب في التجير ان يرد  
الى اجارة المثل ولم ينع خليل هذا بقوله او بدنه لقوله بفد وفيما فسد غيره اجرمه (او) قراض  
شرط رب المال على العامل فيه ان يقبر (وما) اي نوع من السلع (يقبل) بفتح التحتية وكسر  
القاف وشدة الهم وجوده فلا يجوز ان نزل فسخ وان عمل فله قراض مثله في ربحه ونهها قال  
الامام مالم يرضى الله تعالى عنه لا ينبغي ان يقارض رجلا على ان لا يشتري الا البز الا ان يكون  
موجودا في الشتاء والصيف فيجوز ثم لا يعدوه الى غيره الباجي فان كان يتعد وجوده اقلته  
فلا يجوز وان نزل فسخ ثم قال فيها ان اشتري غير ما امره به فقد تعدى فان ربح فله فيما ربح  
قراض مثله وان خسر ضمن ولا اجر له في الوضعية ولا عطيه ان ربح اجارته اذ لم لها تنفرق  
الربح وتزيد فيصل بتعديه الى ما يريد وشبهه في الرد الى قراض المثل فقال (اختلافهما) اي  
العامل ورب المال بعد العمل في القراض الصحيح (في قدر) جزم (الربح) المشروط للعامل  
(وادعيا) اي رب المال والعامل (ما) اي قدرا (لا يشبه) بضم فسكون القدر المعتادين أهل  
بلدهما بان ادعى رب المال اقل منه جدا والعامل اكثر منه جدا فيردان الى قراض مثلهما  
فان ادعى احدهما ما يشبهه فالقول له في فيها الامام مالم يرضى الله تعالى عنه اذا اختلف  
المتقارضان في اجزاء الربح قبل العمل فقال وبالمال دفعته على ان التلث له املا وقال  
العامل بل على أن التلثين لي رد المال الا ان يرضى العامل بقول رب المال وان اختلفا بعد  
العمل فالقول قول العامل اذا جابجا يشبهه والارد الى قراض مثله وكذا المساقاة وتعلم  
بعضهم هذه التلث فقال

(قوله رد) بضم فتح مثقلا  
أي العامل (قوله لانه)  
أي القراض (قوله لم يجب)  
بضم كسر (قوله)  
مذهبه) أي ابن القاسم  
(قوله يرد) بضم فتح مثقلا  
أي العامل (قوله لم ينع)  
بفتح فسكون أي يرد (قوله)  
هذا) أي رد العامل لاجرة  
مثله ان نزل بل اراد رده  
لقراض مثله ان نزل (قوله)  
لقوله بعد وفيما فسد غيره  
أجر مثله) أي ولذكره في  
خلال ما فيه قراض المثل  
(قوله وجوده) نفسه  
لفاعل يقل (قوله يكون)  
أي البز (قوله لا يعدوه)  
أي لا يتعدى العامل البز  
(قوله فان ادعى أحدهما  
بما يشبه) مفهومه ادعيا  
فلا يشبه

(قوله لكل قراض) أى  
عامل قراض (قوله فصلت)  
بضم فكسر مثقلا (قوله)  
قانه) أى قراض المثل  
(قوله فان لم يكن) أى  
رجح (قوله يفرق) بضم  
فككون ففتح مخففا  
(قوله بينهما) أى قراض  
المثل وأجر المثل (قوله  
عشر) بضم فكسر أى  
أطلع (قوله ومثل) بفتح  
مثقلا (قوله فى المال)  
صلة يعمل (قوله فيه) أى  
المال (قوله كرهته) بضم  
تاء المتكلم مالت رضى الله  
تعالى عنه (قوله أحدهما)  
أى رب المال وعامله (قوله  
شرطه) فاعل يجوز (قوله  
لا يفسد) بضم الياء (قوله  
بيده) صلة مانعا (قوله  
ومارزقه الله تعالى) أى  
من الربح (قوله فيهما) أى  
شرط المراجعة وشرط  
الأمين (قوله فى مال  
القراض غير عين) صلة  
عمل (قوله والى عبده) أى  
رب المال (قوله ليكون)  
أى العبد (قوله عليه) أى  
الرجل (قوله لبعله) أى  
العامل الغلام الثبير (قوله  
وان كانا) أى الرجل  
والعبد

لكل قراض فاسد جعل مثله • سوى تسعة قد فصلت ببيان  
قراض بدین او بعرض ومبهم • وبالشرك والتأجيل او ضمان  
ولا يشتري الا بدین فيشتري • بتقصد وان يتناع عبد فلان  
وتعبر فى اعطائه بعسديعه • فهذى ان عدت تمام عان  
ولا تشر الا ما يقبل وجوده • فيشري سواء امع لحسن بيان  
كذا ذكر القاضي عياض قانه • خبر جباروى فصيح لسان  
(وفى) كل (ما) أى قراض (فسد) حال كونه (خسیره) أى المذكور (اجرة مثله) أى  
العامل حال كونها (فى الذمة) لرب المال ولو تلف او خسر بخلاف المسائل السابقة التى فيها  
قراض المثل قانه فى الربح فان لم يكن فلا شئ على ربه ويترك بينهما ايضا بان ما فيه قراض المثل  
اذا عثر عليه فى اثناء العمل لا يفسخ بخلاف ما فيه اجرة المثل فيفسخ وله اجرة مثله وبأن  
العامل احق من الغرماء فيما فيه قراض المثل واسوتهم فيما فيه اجرة المثل الا ما اشترط على  
العامل عمل يده كالخطاطة فهو احق منهم لانه صانع وهل تقدر به مقابل صنعته فقط او به  
وبمقابل عمل القراض قولان فى شرح ابى الحسن على المدونة ومثل لما فيه اجرة المثل بقوله  
(ك) قراض مشتل على (اشترط) رب المال على العامل أو العامل على رب المال عمل (بده)  
أى رب المال مع العامل فى مال القراض بالشرا والبيع ونحوهما فلا يجوز وفيه اجرة  
المثل ق فيه الامام مالت رضى الله تعالى عنه من اخذ قراضا على ان يعمل معه رب المال  
فى المال فلا يجوز فان نزل كان العامل اجيرا وان عمل رب المال فيه بغير شرط كرهته  
الا العمل اليسير ابن حبيب وكذلك ان اسلم احدهما صاحبه او وهبه او فعل العامل  
بصاحبه شيئا من الفرق مما لا يجوز له ابتداء بشرطه فذلك كله لا يفسد القراض ولا يغير  
الربح غير ان الصانع ان عمل بيده بغير الشرط فله اجر عمله ومن الاستغناء ان اعطى صانعا  
بيده مالا يشتري جلودا ويصنعها ومارزقه الله تعالى فيدفعها فلا يجوز ابن ايوب ان وقع من  
غير شرط جاز محمد ولا اجرة ابن ميسرة اجرة عمله وهو على قراضه الذى كان عليه  
وقاله ابن حبيب وفى مختصر الوقاير يجوز ان يعطيه مالا يصنعه حليا وبيعه والفضل بينهما اذا  
اخذ الصانع اجر صياغته (او) قراض بشرط (مراجعتة) أى مشاوراة العامل رب المال فى  
الشرا والبيع (او) قراض اشترط رب المال فيه على العامل شخصا (أميننا) من جهة رب  
المال (عليه) أى المال فلا يجوز وفيه اجرة المثل فيهما ق فيه الامام مالت رضى الله تعالى  
عنه لا يجوز ان تقراض رجلا على ان يشتري هو وتقد انت وتقبض عن ما باع او تجعل  
معه غير المثل ذلك أميننا عليه وانما القراض ان تسلم اليه المال ابن حبيب فان نزل ذلك  
كان اجيرا (بخلاف) شرط عمل (غلام) بضم الغين المججمة أى عبد او ولد لرب المال مع  
العامل فى مال القراض (غير عين) بفتح العين أى جاسوس على العامل بل لمجرد مساعدته على  
العمل فيجوز (بضم) من الربح (له) أى الغلام ق وروى عيسى عن ابن القمام اذا دفع  
الى رجل والى عبده مالا قراضا ليكون عينا عليه اوليها فلا خيرة وان كانا أمينين باجرين  
فلا بأس به ابن يونس صواب وليس بخلاف الاول وفيه الامام مالت رضى الله تعالى عنه يجوز

(قوله يشترط) أى العامل (قوله انفراد) أى العامل (قوله عليه) أى رب المال (قوله يشاركه) أى رب المال (قوله من عنده) أى العامل (قوله وأجازته) أى شرط المشاركة (قوله بماله) أى العامل (قوله يديه) أى العامل (قوله ذلك) أى الخلط (قوله قضيها) أى المدونة (قوله به) أى ٦٧٢ شرط الخلط (قوله وأن يجوز) أى شرط الخلط (قوله ويشترط) أى رب المال على

العامل (قوله يبيع) يضم فسكون فكسر أى يعطى العامل (قوله المال) أى لمن أراد سفر البلع يشترى به بضاعة ويبقى بها العامل يبيعها ويكون ربحها منه وبين رب المال (قوله أو يقارض) أى العامل بمال القراض عاملا آخر (قوله به) أى القراض (قوله فان قال) أى رب المال للعامل (قوله ان) أى القراض أو شئت أى الإضاع أو المقارضة أو المشاركة قافعل (قوله فذع) أى أترك (قوله نهو) أى قوله ان شئت الخ (قوله اذن) أى من رب المال للعامل فيما ذكر (قوله فان كان) أى الثانى (قوله من غيره) أى الاول (قوله وهو) أى العامل (قوله يحمل) أى يطبق (قوله بهما) أى المالين (قوله ذلك) أى خلط المالين (قوله وبيع) مائة أى غير معينة الخ حال (قوله لاحتدكا) خطاب لرب المال وعامله (قوله لك) خطاب لرب المال (قوله فلا يجوز) أى القراض جواب

ان يشترط على رب المال ان يعينه بعينه او بدائته في المال خاصة لا في غيره ابن يونس لان المنفعة لهما جميعا فليست بزيادة انفرادها ابن المواراختلف قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه في اشتراط عون غلام رب المال واجارة البيت ومنعه عبد العزيز ولا بأس به عندى ومفهوم نصيب انه يجوز بلانصيب بالاولى ومفهوم له انه ان كان نصيب لرب المال فلا يجوز (وكان) يفتح الهمز وسكون النون حرف مصدرى مقرون بكاف التثنية يشترط رب المال على العامل ان (يخيط) الثياب (أو يخزن) الخلود التى يشترطها بمال القراض للتجارة فيها ثم يبيعها والربح بينهما فلا يجوز وفيه أجرة المثل فيم الابن القاسم رحمه الله تعالى لا يجوز اشتراط عمل يد العامل لخفاف او صياغة فان نزل مكان أجيرا والربح لرب المال والوضعية عليه (أو) قراض شرط فيه رب المال على العامل ان (يشاركه) العامل بمال القراض ذامال المباحى منع ابن القاسم في المدونة ان يشترط في حال العقد ان يشاركه العامل بمال من عنده وأجازته في الواضحة النخعي لا بأس ان يخلط العامل مال القراض بماله او بمال قراض في يديه اذ لم يكن ذلك بشرط فان كان بشرط ففيه الاخير ففيه وفي كتاب محمد لا بأس به النخعي وأن يجوز احسن وعلى المنع ان نزل وفات بالعمل فقبل قراض مثله وقيل أجرة مثله ابن حبيب لا يصلح ان يتنازل ويشترط عليه ان يضع المال ويقارض أو يشاركه به أحد أو يجلس به في حانوت وشبه ذلك فان قال ان شئت وان شئت فذع فهو اذن ولا بأس بالاذن في العقد ما لم يكن شرطا (أو) قراض شرط فيه رب المال على العامل ان (يخلط) العامل مال القراض بماله أو بمال قراض آخر يبيعه ثم يعمل فيهما فلا يجوز وان نزل ففيه أجرة المثل فيم المال رضى الله تعالى عنه ولو أخذ من رجل قراضا فله ان يأخذ قراضا من رجل آخر ان لم يكن الثانى يشغله عن الاول فان كان يشغله عنه فلا يأخذ حينئذ من غيره شيئا ابن القاسم فان أخذ وهو يحمل العمل بهما فله ان يخلطهما ولا يضمن ولا يجوز ان يكون ذلك بشرط من الاول أو الثانى وفيهما من دفعت اليه مائتين قراضا على ان يعمل بكل مائة على حدة وريح مائة لاحد كما وريح الاخرى بينهما وريح مائة بعينها لك وريح الاخرى للعامل فلا يجوز ويكون العامل أجيرا في المالين وكذلك على مائة على النصف ومائة على الثلث ويعمل بكل مائة على حدة فلا خير فيه اذا كان لا يخلطهما وكذلك في مساقاة الحائطين حتى يكونا على حزم واحد (أو) قراض اشتراط فيه رب المال على العامل ان (يبيع) يضم التحية وسكون الموحدة وكسر الضاد المججمة أى يرسل مال القراض مع رجل مسافر ليشتري به بضاعة من بلد كذا فيما ان ابضع العامل ضمن ولو اذن له رب المال فلا بأس به ان لم يأخذ المال على ذلك (أو) قراض اشتراط فيه رب المال على العامل ان (يزرع) العامل بمال القراض فلا يجوز وان نزل ففيه أجرة المثل وان لم يشترط عليه فيجوز له ان ينفق مال القراض في الزراعة ان كان بموضع آمن وعديل فيم الامام مالك رضى الله تعالى عنه لا يجوز لرب المال ان يشترط على العامل ان يجلس بالمال ههنا في

حانوت

المستثنين (قوله وكذلك) أى المذكور في الامتناع (قوله على مائة) أى القراض على مائة الخ (قوله فيها) أى المدونة (قوله على ذلك) أى شرط الإضاع

(قوله القيسارية) بفتح

القاف وسكون المثناة

تحت واهمال السين

وكسر الراء وشدة التثنية

أى السوق المحيط به سور

وله بان (قوله قارب المال)

راجع للزرع والفضل

(قوله وعليه) أى رب

المال راجع للخسارة

(قوله وهو) أى كلام ابن

عبد السلام (قوله كقولها)

أى المدونة (قوله أى أخذ)

بعد الهمزة وكسر الخاء

المجسمة (قوله سلعة)

مفعول اشترا (قوله أى

أخذ المال) تفسير للفاعل

المستتر (قوله ربه) تفسير

للمفعول البارز (قوله

بالسلعة) صلة أخير (قوله

بأن قال) أى العامل

اشترى الخ تصوير

لاخباره بها (قوله من

رب الخ) بيان ما (قوله

فه) أى العامل راجع

لرب (قوله فعلية) أى

للعامل راجع للوضعية

(قوله وقاله) أى الجواز

(قوله استغلى) أى رأى

السلعة التى اشتراها غالية

(قوله ولو صح ذلك) أى

خلا عن الغش وحسن

فيه النية (قوله فيما) أى

السلعة التى اشتراها (قوله

منها) أى البيع والشراء

(قوله فى غير) أى الزمن

(قوله وفيه) أى القراض الذى قيد عمله بمن ان اطلع عليه بعد اتمام العمل

حانوت من البرازين أو السقاطين يعمل فيه ولا يعمل في غيره أو على ان يجلس في القيسارية  
أو على ان لا يشتري الا من فلان أو على ان لا يتجر الا في ساعة كذا وليس وجودها بما مون أو على  
ان يزرع فلا ينبغي ذلك كله فان نزل شيء من ذلك كان العامل اجيرا وما كان من زرع أو فضل  
أو خسارة قارب المال وعليه ولو علم رب المال انه يجلس في حانوت فهو جازم لم يشترط عليه  
ولو زرع العامل من غير شرط في ارض اشتراها من مال القراض أو اكرها جازان كان بموضع  
أمن وعدل فلا يضمن وأما ان خاطره في موضع ظلم وغريرى انه خطر فانه ضامن ولو اخذ  
العمل فخلا مسافة فاتفق عليها من مال القراض كان كالزرع ولم يكن متعليا اه وحل  
ابو الحسن لا ينبغي على المتع فالمضطر شرط فقط وقال قوله في حانوت هذا اذا كان الحانوت  
صغيرا جدا وما اذا كان متسعا فليس بتجبر للمعنى وكذا ان اشترط قسار ببيعها الا ان  
تكون كبيرة لا يتعد جالوسه فيها ابن عبد السلام اشترط الزراعة بمال القراض منعته في  
المدونة وينبغي ان يقيد ذلك بما اذا كان الزرع تعسر محالته في تلك الجهة بخلاف ما اذا كانت  
سهلة كما اذا شرط عليه التحري في نوع من السلع اه طق وهو ظاهر كقولها لا ينبغي ان تقارض  
رجلا على ان لا يشتري الا البرا لان يكون موجودا في الشتاء والصيف فيجوز ان لا يعدوه الى  
غيره وقولها وان قارضه على ان لا يتجر الا في سلعة كذا وليس وجودها بما مون فلا ينبغي اه  
(او) قراض شرط فيه رب المال على العامل ان لا (يشترى) بمال القراض سلعا حتى يبلغ  
(الى بلد كذا) فلا يجوز وان نزل فقيه اجرة المثل فيها الامام مالك رضى الله تعالى عنه من اخذ  
قراضا على ان يخرج به ابله كذا فاشترى منه متاعا فلا خير فيه يعطيه المال ويقوده كما يقود  
الاجير ابن القاسم كره الامام مالك رضى الله تعالى عنه من ذلك ان يجبر عليه ان لا يشتري الى  
ان يبلغ ذلك الموضع (او) اخذ شخص ما لا قراضا (بعد اشتراقه) أى أخذ المال سلعة للتجارة  
ليدفعه في غنم الذى لزمه بشرائها او يكون الربح بينه وبين رب المال مناصفة مثلا (فان  
اخبره) أى أخذ المال ربه بالسلعة وبائعها بان قال اشترى سلعة كذا من فلان اعطى  
ثمنها اذ دفعه له والربح بينهما مناصفة فدفعه له (فهو) قرض (فاسد بطرئه النفع لقرضه فيجب رده  
فورا وما يحصل فيه من ربح او وضعية فله وعليه ومفهوم الشرط انه ان لم يجبر رب المال  
بشرائه ولم يسم السلعة ولا بائعها جاز وقاله ابن المواز في الامام مالك رضى الله تعالى عنه من  
اشترى سلعة ويحجز عن بعض ثمنها فاقى الى رجل فاخذه منه قراضا وهو يريد ان يدفعه في بقية  
ثمنها ويكون قراضا فلا أحبه واخاف أن يكون قد استغلى ولو صح ذلك لجاز وفيه اه أيضا لو ابتاع  
سلعة ثم سأل رجلا ان يدفع اليه ما لا يتقدم فيها او يكون قراضا يئتمه اه فلا خير فيه فان نزل لزمه  
رد المال لربه وما يكون فيها من ربح او وضعية فله وعليه (او) قراض (عين) بفتحات منة لرب  
المال فيه للعامل (شخصا) يشتري منه سلعة التجارة ومنعه من شرائها من غيره فلا يجوز وان  
نزل فقيه اجرة المثل (او) عين له (زمننا) البيع والشراء ومنعه منها في غيره فلا يجوز وفيه اجر  
المثل (او) عين له (محلا) يتجر فيه كالقيسارية فلا يجوز وفيه اجرة المثل وشبه في المنع ولزوم اجر  
المثل بعد التزول فقال (كان) بفتح الهمزة وسكون النون حرف مصدرى صلت له (اخذ) شخص  
من آخر (مالا ليخرج) الاخذ بالم (به) أى المال (الى بلد) معين (فيشترى) الاخذ بالمال سلعا

(قوله فيها) أي المدونة (قوله به) أي المال (قوله من بلده) أي القراض (قوله يجوز) أي القراض (قوله وان كان) أي البلد (قوله وفيها) أي المدونة (قوله فلا ينبغي له ان يخرج) أي والعقد صحيح (قوله العامل) تفسير لقاعل استأجر المستقر فيه (قوله وان استأجر) أي العامل (قوله عليه) أي العامل (قوله وفيها) أي المدونة (قوله من ذلك) أي الاستئجار (قوله فيها) أي أعمال (قوله اذا كان) أي المال (قوله لا يقوى) أي العامل (قوله عليه) أي المال أي العمل فيه وحكم (قوله من يكفيه) مفعول ٦٧٤ يستأجر (قوله بعض مؤنته) أي المال مفعول يكفى (قوله منه) أي ربح مال

للقراض و يأتى بها الى بلد العقد ليبيعها فيه ويكون الربح بينهما فلا يجوز وان نزل ففيه اجرة المثل فيها من اخذ ما لا قراضا على ان يخرج الى بلد يشتري منه تجارة فلا خير فيه قال مالك الرضى الله تعالى عنه يعطيه ويقوده كما يقاد البعير ابن القاسم انما كرهه لانه قد يجبر عليه ان لا يشتري الا ان يبلغ ذلك الموضع ابن الموازن فارضه على ان لا يخرج به من بلده فان كان ذلك البلد كبيرا فيوزن ان كان غير متسع بل هو صغير فهذا التجبر وفيها للعامل ان يجبر بالمال في الحضر والسفر الا ان يقول له رب المال حين دفعه بالقسط لا يخرج من ارض مصر او من القسط فلا ينبغي له ان يخرج اهـ فالتجبر ليس على اطلاقه (وعليه) أي عامل القراض ما اعتيد (كالنشر) أي بسط السلة لمن اراد نظرها ليشترى ان اعجبته (والطى) للساعة بعد نظرها من يريد شرائها (الخفيين و) عليه (الاجر ان استأجر) العامل على ما يلزمه فعله بنفسه ابن شاس الركن الثاني العمل وهو عوض جزء الربح المشروط للعامل ابن الحجاب وعليه ما جرت العادة به من شروط وطى وفعل خفيف وان استأجر عليه فالاجرة عليه وفيها للعامل ان يؤاجر اجير الاعمال التي لا بد من ذلك فيها ويكرى البيوت والدور والادواب ابن قنوح للعامل ان يستأجر من المال اذا كان كثيرا لا يقوى عليه من يكفيه بعض مؤنته ومن الاعمال اعمال لا يعملها العامل وليس مثله يعملها (وجاز) ان يجعل للعامل جزء من ربح مال القراض (قل) بفتح القاف واللام عن جزء رب المال منه (او كثر) بفتح فضم أي زاد عليه فلا يشترط مساواته له فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى تجوز المقارضة عند الامام مالك الرضى تعالى عنه على النصف والخمس واكثر من ذلك (و) اقل وان عقد رب المال والعامل القراض على جزء معلوم النسبة من ربحه جاز (رضاهما) أي رب المال والعامل (بعد) بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه أي بعد العقد والعمل (على ذلك) أي ما قل عن العقود عليه او زاد عليه ق في ابن القاسم رحمه الله تعالى وان أعطينه قراضا على النصف ثم تراضينا بعد ان عمل على ان يجعلا على الثلثين له أولئك جاز وقال ابن حبيب ان كان المال حين تراضينا لا زيادة ولا نقص فيه حركه اولم يحركه فلا بأس به وان كان فيه زيادة او نقص او كان في سلع فلا يجوز ابن يونس قول ابن القاسم اولي لان المال ان كان عينا فكانت ما ابتداء لان العقد لان القراض لا يلزم بالعقد ولان شاعله مالم يشغله في سلع او يظعن به لتجارة وان كان المال في سلع فهي هبة تطوع بها احدهما لصاحبه وهبة المجهول جائزة الخط ان كانت الزيادة للعامل فهو احق بها في الموت والقبض لقبحه

القراض (قوله عليه) أي بر صوب المال منه (قوله مساواة) أي جزء العامل من الربح (قوله) أي جزء رب المال منه (قوله وفيها) أي المدونة (قوله من ربحه) أي مال القراض (قوله) أي العامل (قوله أولئك) خطاب لرب المال (قوله حين تراضينا) أي على خلاف ما اعتد عليه (قوله لازيادة) أي على رأس المال (قوله ولا نقص) أي من رأس المال (قوله فيه) أي المال تنازع فيه زيادة ونقص (قوله حركه) أي العامل المال أي عمل فيه بشرابويع (قوله به) أي التراضي على خلاف ما اعتد عليه (قوله وان كان فيه) أي المال حين التراضي على خلاف ما اعتد عليه (قوله زيادة) أي على رأس المال (قوله ونقص) أي عن رأس المال (قوله او كان) أي المال (قوله

فلا يجوز) أي التراضي على خلاف ما اعتد عليه (قوله اولي) بفتح الهمز أي اقوى خبر قول (قوله اياها ان كان) أي حين التراضي على خلاف المعقود عليه (قوله فكانت) أي رب المال والعامل (قوله الا ان) أي حين تراضينا (قوله ولان شاه) خبر حله (قوله مالم يشغله) أي العامل المال (قوله يظعن) أي يسافر العامل (قوله به) أي المال (قوله وان كان المال في سلع) أي حين تراضينا بغير ما دخلا عليه (قوله فهي) أي الزيادة (قوله بها) أي الزيادة (قوله احق) أي من غرم الرب المال (قوله في الموت والقبض) أي لرب المال (قوله لقبضه) أي العامل

(قوله وان كانت) أي الزيادة (قوله تبطل) أي بموت العامل أو فلسه (قوله وخرج) بفتحات متقلا (قوله بهما) أي الزيادة قرب المال بعد موت العامل أو فلسه (قوله إلى النفوذ) أي الزيادة قرب المال بعد موت العامل أو فلسه (قوله هذه المسئلة) أي تراخيهما بعد تغير ما عقد عليه (قوله من امتناع مهادة الخ) بيان ما (قوله وأجاب) أي أبو الحسن عنه أي التناقض (قوله من اتهم الخ) بيان ما (قوله موجود) خبر ما (قوله لا يجوز اشتراط زكاة رأس المال على العامل) لأنه غير لاحتتمال عدم ربح المال فيغررها العامل من ماله ولم ينله الا تعيب العمل (قوله يشترطها) أي زكاة رأس المال (قوله لانها) أي زكاة رأس المال (قوله واجبة عليه) أي رب المال فاشترطها عليه مؤكدا (قوله واختلف) بضم ٦٧٥ التاء (قوله على أربعة أقوال) صلة

اختلف (قوله انه) أي اشتراط زكاة الربح على أحدهما (قوله لكل واحد منهما) أي لرب المال على العامل وللعامل على رب المال (قوله وروايته) أي ابن القاسم عطف على قول (قوله لانه) أي جز الزكاة (قوله مسمى) أي معلوم (قوله على غيره) صلة مشترط (قوله أوله) أي غير مشترطها أي للمشرط عليه (قوله أو بينهما) أي المشترط والمشرط عليه (قوله ان) أي ان كان الربح بينهما (قوله انصافا) أي نصفين (قوله انظره) أي ابن عرفة ونصه وعلى الجواز لو تفاصلا قبل وجوبه ففي كون جزئيهما المشترط على غيره أوله أو بينهما انصافا رابعها الربح بينهما على تسعة اجزاء خمسة لرب

أياها وان كانت لرب المال فقبل تبطل لعدم حوزها وخرج الخ مسمى قولنا بصحتها في التلقين قال المتأخرون إلى النفوذ قاله ابن عبد السلام والمصنف وناقض أبو الحسن هذه المسئلة بما في القرض من امتناع مهادة المتقارضين وأجاب عنه بان الهدية هنا غير محققة لا مكان عدم الربح بخلاف الهدية فانها منقعة محققة البناء ما عللوا به المنع في باب القرض من اتهمه على قصد استدامة القراض موجود هنا وبعبارة الحظ تنبيه في المدونة هنا التراضي على جز قل او كثر وقال في باب الأجال وان قارض رجلا أو اساقفة مالا فلا تقبل منه هدية أبو الحسن الفرق بينهما ان الهدية محققة وهذه متوهمة وان في كتاب الأجال لم يعمل وهنا عمل (و) جاز اشتراط (زكاة) أي الربح المعلوم من قوله وجاز جز الخ (على أحدهما) أي رب المال والعامل وان لم يشترط على أحدهما فعلى كل منهما زكاة بوجه اذا كان رأس المال وحصته ربه من ربحه فصا ابان رشده لا يجوز اشتراط زكاة رأس المال على العامل ويجوز أن يشترطها العامل على رب المال لانها واجبة عليه واختلف اذا اشترط أحد المتقارضين زكاة ربح المال على صاحبه على أربعة أقوال أحدها انه جائز لكل واحد منهما وهو قول ابن القاسم في المدونة وروايته عن مالك رضي الله تعالى عنهما لانه يرجع إلى جز مسمى فان اشترطت الزكاة على العامل صار عمله على أربعة أعشار الربح وثلاثة أرباع عشره وان اشترطت على رب المال صار عمله على نصف الربح كاملا (وهو) أي جز الزكاة المشترط على أحدهما (أرب المال والعامل) (المشترط) بكسر الراء الزكاة على صاحبه (ان لم تجب) الزكاة في الربح لكون رأس المال وحصته ربه من ربحه اقل من فصاب او لقام العمل ورأس المال له به قبل تمام الحول او لكون العامل رقيقا مثالا ابن عرفة على جواز شرط زكاة الربح على أحدهما وتساويا قبل وجوبه ففي كون جزئيهما المشترط على غيره أوله أو بينهما انصافا رابعها الربح بينهما على تسعة اجزاء خمسة لرب المال وأربعة للعامل انظره (و) جاز ان يجعل (الربح) كله (لأحدهما) أي رب المال والعامل (أو لغيرهما) فيما قلت فان اعطيتهم مالا قراضا على ان ربحه للعامل وحده قال ذلك جائز وقد قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه فيمن اعطى لرجل مالا يعمل به على ان الربح للعامل ولا ضمان عليه انه لا بأس به وكذلك ان اعطاه فخلا مساقاة على ان جميع

المال وأربعة للعامل للصقلي عن رواية ابن وهب والمقدمات له عن مخنف وغيره قال وهو اعدل وقاله التوحي في شرط زكاة المساقاة وعز الاخير لابن عبدوس وعز والمقدمات للواضحة أنه لم يشترطه قائلا ان شرطه على العامل أخذ أربعة أعشار الربح وثلاثة أرباع عشره بخلاف نقل الصقلي في الزكاة قبل ذكره الاقوال الثلاثة عن الواضحة يقتضيه الشرط بربح عشر الربح ويتقسمان مابقي وهو رابع للثالث وتوجيه مخنفون يتداعيهما حظ الزكاة يقتضي كونه كذلك لو كان حظهما في الربح مختلفا ونعني بالثالث قسم الربح على ما يجب لكل منهما منه بعد طرح حظ الزكاة من حظ من شرطت عليه ففي قراضهما بالنصف على تسعة وثلاثين للمشرط منهما عشرون وعلى الثلث للعامل على مائة وسبعة عشر له منها سبعة وثلاثون (قوله يجعل) بضم الجيم (قوله قلت) بضم ناء المتكلم مخنفون (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله لا بأس به) مفعول قال

(قوله به) أي أعطاه الثالث للمساكين (قوله أي العامل) تفسير الفاعل المستتر في ضمن (قوله مال القراض) تفسير للمفعول المبزور (قوله لانه) أي المال (قوله فانتقل) أي المال (قوله فان تهاه الخ) ٦٧٦ مفهوم الشرط (قوله المال) تفسير لثاني فاعل

التمرة للعامل فلا بأس به الباجي يجوز شرط كل الربح لاحدهما في مشهور مذهب الامام مالك رضي الله تعالى عنه وفيها لابن القاسم رحمه الله تعالى اذا اشترط المتقارضان عند معاملتهما ثلث الربح للمساكين جاز ولا أحب له ما ان يرجعاه فيه ولا يقضى به عليهما (وضمنه) أي العامل مال القراض (في) الصورة التي اشترط فيها (الربح) كله (له) أي العامل لانه صار قرضاً بهذا الشرط فانتقل من الامانة للذمة (ان لم ينقه) أي رب المال الضمان عن العامل فان تهاه عنه فلا يضمنه (و) ان (لم يسم) بضم التحتية وفتح السين المهملة والميم مثقلة المال حين دفعه له (قراضاً) فان سمى رب المال قراضاً بان قال خذ هذه قراضاً ولا يرجعها كله فلا يضمنه أيضاً على المشهور ابن يونس ابن المواز ان قال رب المال للعامل حين دفع له المال خذ هذه قراضاً والربح للجاز وكان الربح كله للعامل ولا يضمن المال ان خسروا تلف والقول فيه قول العامل وان لم يقل قراضاً وانما قال خذها واغفل به والربح للجاز وهو ضمان لما تلف أو خسروا يريد الا أن يشترط ان لا ضمان عليه فلا يضمن (و) جاز (شرطه) أي العامل على رب المال (عمل غلام) بضم الغين المعجمة أي عبده (ربه) أي المال مجازاً في المال الكثير (أو) عمل (دايته) أي رب المال (في) المال (الكثير) فيها مالك رضي الله تعالى عنه يجوز للعامل ان يشترط على رب المال ان يبيعه به عبده او يدايته في المال خاصة لا في غيره ابن يونس لان المنفعة لهما جميعاً قليلاً بزيادة انقردا العامل بها ابن المواز اختلف قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه في اشتراط عون غلام رب المال واجازه الليث ومنه عبد المزي ولا بأس به عندى (تنبيهان) الاول قوله في الكثير لم يقيد في المدونة بهذا طي وكذا لم يقيد به ابو الحسن وذكره في توضيحه عن ابن زرقون قائلًا كما قالوا في المساقاة اه و مراده ابن زرقون وفي ابن عبد السلام وذكره بعض الشيوخ أنه يجوز بشرط كون المال كثيراً في كفاي المساقاة اه و مراده ابن زرقون فالقيد له فقط ولم يرجع عليه ابن عرفة بحال البنائي وفي الكثير فرض المسئلة المتبلى ولم يذكر في المدونة الثاني طي انظر هل يشترط في الغلام او الدابة ان يكون غير معين والا فلا يجوز الا بشرط الخلف كما في المساقاة ولا فاني لم أر من تكلم عليه من شرأه ولا في التوضيح ما يدل عليه ابن عاشر الجواز مقيد بعدم اشتراط العامل الخلف قال بعضهم لا يجوز اشتراط خلف الدابة والغلام ان هلك فان اشترط رد الى قراض المثل (و) جاز للعامل (خلطه) أي مال القراض بمال آخر والتجارة بينهما معاً وقسمة الربح عليهما ان كان الخلط بمال غير العامل بل (وان) كان الخلط بماله أي العامل (وهو) أي الخلط (الصواب ان خاف) العامل (بتقديم) التجارة (بما أحدهما) أي المالكين (رخصا) بضم الراء وسكون الخاء المعجمة في البيع وغلام في الشراء فيها الامام مالك رضي الله تعالى عنه اذا خاف العامل ان يقدم ماله على مال القراض أو آخره عنه وقع الرخص في مال القراض فالصواب خلطهما ويكون ما اشترى بهما من السلع على القراض وعلى ما نقد فيه الخاصة القراض رأس مال القراض وحصه العامل مانقده فيها ولا يضمن العامل ان خلطهما بغير شرط ابن يونس لا ينبغي شرط الخلط ولا على ان شاء خلطه أصبغ وليس بحرام ولكنه من الذرائع فان فعل فلا أقصه

يسم (قوله به) أي المال (قوله وهو) أي العامل (قوله عون غلام رب المال) من اضافة المصدر لفاعله ومفعوله أي العامل في عمل مال القراض (قوله بهذا) أي الكثير (قوله وذكره) أي التمسك بالكثير (قوله قائلًا) أي خليل في ضيحه (قوله و مراده) أي خليل (قوله و مراده) أي ابن عبيد السلام (قوله) أي ابن زرقون (قوله عليه) أي تفيد ابن زرقون بالكثير (قوله وفي الكثير) صلة قرض (قوله والا) أي وان كان معيناً (قوله الجواز) أي لشرط عمل غلام رب المال أو دابته (قوله مقيد) بفتح المثناة مثقلة (قوله الخلف) مفعول اشتراط (قوله فان اشترط) أي خلف الغلام أو الدابة (قوله رد) بضم ففتح أي العامل (قوله بهما) أي المالكين (قوله عليهما) أي المالكين (قوله الفاعل) تفسير لفاعل خاف (قوله من السلع) بيان ما (قوله فيها) أي السلع من مال العامل (قوله خاصة القراض) أي من المال

الخلط (قوله مانقده) أي العامل من ماله (قوله ان خلطهما بغير شرط) أي تخسر فيهما او تلف شي (و) ان منهما (قوله ولا على) أي ولا عقد اقراض على تخيير العامل في الخلط وعدمه (قوله وليس) أي الخلط (قوله ولكنه) أي الخلط



(قوله وزيادة) عطف على مال (قوله من عنده) أي العامل (قوله شارك) أي العامل (قوله بعددها) أي الزيادة (قوله بان تقوم) بضم فتح مثقال الخ تصوير لتقوم المؤجل (قوله العين) أي المؤجل التي زادها (قوله بعرض) بان يقال لاهل المعرفة المائة المحمدية من الدنانير المؤجلة بشهر مثلاً ما قيمتها من سلعة كذا مثلاً فان قالوا كذا فنقل لهم وما قيمة هذا من الدنانير المحمدية الحالية فاذا قالوا كذا فهي قيمة المؤجل (قوله ثم يقوم) أي العرض (قوله ويشارك) أي العامل القراض (قوله مجموعها) أي القيمة (قوله بمائتين نقداً) أي أحدهما مال القراض ٦٧٧ والآخر مال العامل (قوله صار) أي العامل

شريكاً (قوله فيها) أي السلعة (قوله نصفها) أي السلعة (قوله كان) أي العامل (قوله أصلها) أي المدونة (قوله أنه) أي العامل (قوله وهو) أي التشارك بما زادته قيمة السلعة على مائة القراض (قوله الايسار) بكسر الموحدة متعقلة (قوله المائة) أي المؤجل (قوله ان تقوم) بضم فتح مثقال الخ أي المائة المؤجلة (قوله أولاً) بشد الواو (قوله يشتري السلعة الخ) حال من العامل (قوله عليه) أي العامل (قوله لاجل) أي معلوم كشر (قوله شريكاً) خبر كون (قوله فيها) أي السلعة (قوله عرض) حال من قيمة (قوله يقوم) بضم فتح مثقال الخ العرض الخ نعت عرضاً (قوله أو بفضل) أي زائد (قوله عطف على قيمة) قوله يوم شرائها (قوله قيمة) قوله

(و) ان اشترى العامل سلعة بمال القراض وزيادة من عنده بمجمله شارك القراض بعددها وان اشترى بزيادة مؤجلة (شارك) العامل القراض (ان زاد) العامل على مال القراض ثمتاً (مؤجلاً) بضم الميم وفتح الهمز والجيم مثقالاً بجل معلوم كاشترائه سلعة بمائتين أحدهما حالة وهي مال القراض والآخر مؤجلة بشهر مثلاً فيشارك (بقيمة) أي المؤجل الذي زاده بان تقوم العين بعرض ثم يقوم بعين ويشارك بمثل نسبة هذه القيمة من مجموعها مع مال القراض فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى اذا أخذ العامل مائة قراضاً فاشترى سلعة بمائتين نقداً صار شريكاً فيها الرب المال فيكون نصفها على القراض ونصفها العامل وان كانت المائة الثانية مؤجلة على العامل قومت المائة المؤجلة بالنقد فان كانت قيمتها من مائة كان شريكاً بالثلث هكذا أصلها يحسنون وقوله ابن القاسم وأشهب وقال ابن القاسم أيضاً وروى عن مالك رضي الله عنه ما أنه يشارك بما زادته قيمة السلعة على مائة القراض وهو الذي كانت المدونة عليه وهي رواية القاسمي عن الباغي والايالي هكذا النقل في تنبيهات عماض وافي الحسن وابن عرفة والتوضيح ولا اجمال في كلام المصنف أصلاً فاختلاف انما هو في تقويم المائة أو السلعة المشتراة بمائتين وكيف قيمة تقويم المائة المؤجلة أن تقوم أولاً بعرض ثم يقوم العرض بنقد بان يقال كم يشتري من نوع كذا من السلع التي وصفها كذا بمائة مؤجلة الى شهر مثلاً فيقال كذا ثم يقال هذا اذا ابيع بالنقد كم يساوي فيقال ثمانون مثلاً فهي قيمة المائة المؤجلة ولا يقوم بالنقد المؤجل بنقد حال لانه ربا وهكذا فعل ابن عرفة قال في كون العامل يشتري السلعة بمال القراض مع دين عليه لاجل شريكاً فيه بقيمة الدين عرضاً يقوم بعين نقداً أو بفضل قيمة السلعة يوم شرائها على مال القراض لعمد مع روايته وابن القاسم وأشهب وسماح القرينين مع المجموعة والموازاة والمدونة فجعل الشارح القول بتقويم الدين بعرض مخالفاً للقول بتقويم الدين غير ظاهر ودرج على ذلك في شامله حيث قال قوم المؤجل وهل بنقد ابتداء أو بعرض ثم بنقد قولان وروى بما زادت السلعة الخ أقاده طي (تنبيه) محل مشاركة العامل بعدد النقد وقيمة المؤجل اذا اشتراه لنفسه ويصدق فيه قوله ابن رشد ونقله ابن عرفة أول القراض وأبى رب المال دفع الزائد اذا خياريه اذا اشترى العامل للقراض ولو في المؤجل صرح به ابن رشد ونقله ابن عرفة وأقره طي فيه نظر اذا الظاهر انه لا يخفى في المؤجل وتعيين المشاركة بقيمة لان شراء العامل بدين للقراض لا يجوز ولو باذن رب

على مال القراض) صله فضل (قوله فجعل) بفتح فسكون مصدر مضاف لقاعله ومفعولاه القول ومخالفاً (قوله غير ظاهر) خبر جعل (قوله على ذلك) أي جعله مخالفاً (قوله قوم) بضم فسكون مثقالاً (قوله وروى) بضم فسكون (قوله السلعة) أي قيمتها يوم شرائها (قوله اذا اشترى العامل لنفسه) خبر محمل (قوله فيه) أي اشتراؤه لنفسه (قوله والقراض) عطف على نفسه (قوله) أي رب المال (قوله وأقره) أي ابن عرفة ما نقله عن ابن رشد (قوله طي) أي قال (قوله فيه) أي قول ابن رشد ان خيار الرب المال اذا اشترى العامل للقراض ولو في المؤجل (قوله أنه) أي رب المال (قوله بقيمة) أي المؤجل

(قوله وعلى هذا) أي تعين المشاركة بقيمة المؤجل صله قرر (قوله والشارح) عطف على نت (قوله فجعله) أي الشارح و نت  
(قوله وهو) أي كون التخصيص فيما دفعه العامل نقدا فقط (قوله شرائه) أي العامل بالدين للقراض (قوله متحملا) حال من رب  
المال (قوله وقصه) أي ابن رشد (قوله ٦٧٨) وأما إذا كان (أي العامل) (قوله كان) أي رب المال ضامنا (قوله له) أي رب

المال فكيف يغير وعلى هذا قرر نت في كبره والشارح فجعله تخصيص رب المال فيما دفعه  
العامل من عنده نقدا فقط وهو الظاهر من كلامهم البنائي بل صحح ابن رشد بجواز شرائه  
بالدين للقراض أن أذن رب المال له متحملا ضمانه ونصه وللعامل إذا كان مديرا أن يشتري  
على القراض بالدين إلى أن يبيع ويقضى وأما إذا كان محتكرا فاشترى سلعة بجميع مال  
القراض فليس له أن يشتري غيرها بالدين على القراض فإن فعل فلا يكون على القراض  
وكان له ربحها وعليه وضيعتها وإن أذن له رب المال في ذلك إلا أن يأذنه أن يشتري على  
القراض على أنه إن ضاع مال القراض كان ضامنا لذلك فيجوز أن يكون السلعة على القراض  
أه فثبت كان له الأذن في الشراء بدين ثبت له الخيار به ودفعه (و) جاز للعامل (سفرة) بمال  
القراض لبلد آخر يتجر به فيه أو يبيع فيه سلعة القراض أو يجلب منه سلعا للبلد (ان لم يجز)  
عليه ربه أي يمنعه من السفر به (قبل شغله) أي المال بسلع السفر بأن لم يتجر عليه أصلا أو  
تجر عليه بعد شغله بها فلا يعتبر ومفهوما أنه إن تجر عليه قبل شغله فليس له السفر به مكنون  
رحمه الله تعالى ليس للمقارض أن يسافر بالمال القليل سفر الأباذن رب المال وفيها لابن  
القاسم للعامل أن يتجر بالمال في الحضر والسفر وحيث شاء إلا أن يقول له رب المال حين دفعه  
السلعة بالقسط ط لا يخرج من أرض مصر أو من القسطة ط فلا ينبغي له أن يخرج قال الامام  
مات رضي الله تعالى عنه ولرب المال رده ما لم يعمل به العامل أو يقطع به السفر ابن القاسم  
رحمه الله تعالى وكذلك لو تجهز واشترى متاعا يريده بعض البلدان فهل له أن يبيع المال للعامل  
النقود به وليس للورثة منعه وهو في هذا كوكيله (و) جاز القراض إذا قال العامل لشخص  
(ادفع لي) مالا قراضا (فقد وجدت) شيئا (رخيصا) اشتريه به فيها الامام مات رضي الله تعالى  
عنه لو باع سلعة ثم سأل رجلا أن يدفع اليه مالا ينقده فيها ويكون قراضا ينممه مالا خيرا فيه  
فإن نزل لزمه رد المال له وما كان فيها من ربح أو وضيعته فله وعليه وهو مكن أسافه رجل غن  
سلعة على أن له نصف ربحها ابن المواز لو كان ذلك قبل أن يستوجبها وقبل أن يجب عليه  
ضمانها جاز إذا لم يسم له السلعة ولا بائعها وروى عن عثمان رضي الله تعالى عنه أن رجلا قال  
له وجدت سلعة مريجة فاعطني قراضا ابتاعها به فقه (و) جاز (بيعه) أي عامل القراض  
ساع القراض (بعرض) بفتح العين المهملة وسكون الراء ابن عرفة مقتضى قولها مع غيرها  
يجوز كون العامل مديرا أو قولها تجوز زراعتها حيث الأمن بجوازيه بالعروض بخلاف  
الوكيل ولم أذكر فيه نصا الا قول ابن شاس له أن يبيع بالعروض (و) أن يظهر عامل القراض  
عيب في سلعة اشتراها للقراض لم يطلع عليه حال شرائها جاز له (رده) أي العامل السلعة التي  
اشتراها على بائعها (بعيب) وإن أي رب المال لتعلق حق العامل بربحها (والمالك) المال  
القراض (قبوله) أي العيب لنفسه ومنع العامل من رده (ان كان) العيب (الجميع) أي جميع  
مال القراض (والثمن) الذي اشتري المعيب به (عين) أي ذنابها ودرهم اذن من جهة ربه

المال (قوله) أي مال  
القراض (قوله فيه) أي  
البلد الذي سافر إليه (قوله  
منه) أي البلد الذي سافر  
إليه (قوله لبلده) أي  
القراض (قوله بها) أي سلعة  
السفر (قوله فلا يعتبر) أي  
بجهره عليه بعد شغله بها  
(قوله للمقارض) أي عامل  
القراض (قوله بالمال  
القليل) أي ولا بالكثير  
بالأولى (قوله رده) أي منعه  
من السفر (قوله يقطع)  
أي يمتنأ (قوله النقود) أي  
السفر (قوله وهو) أي  
العامل (قوله من ربح أو  
وضيعته) بيان ما (قوله له)  
أي المسألة (قوله ذلك)  
أي السؤال (قوله ان  
يستوجبها) أي يشتريها  
(قوله اذالم يسم) أي  
السائل (قوله له) أي  
المسؤول (قوله ففعل) أي  
اعطى عثمان رضي الله  
تعالى عنه الرجل مالا  
قراضا (قوله مقتضى) بفتح  
الضاد (قوله قولها) أي  
المدونة (قوله زراعتها)  
أي العامل بمال القراض  
(قوله بجوازيه) أي  
العامل سلعة القراض خير

(قوله ان يقول) اى للعامل (قوله فان كان الثمن عرضا) مفهوم والثمن عين ٢٧٩ (قوله فيه) اى العرض (قوله واخذه)

اى العرض (قوله وليس له) اى رب المال (قوله اخذه) اى العرض (قوله منه) اى العامل (قوله ثم رده) اى العامل العبد (قوله فرضيه) اى العبد المعيب (قوله ذلك) اى الرضا (قوله له) اى رب المال (قوله اخذه) اى العبد (قوله كذلك) اى معيبا (قوله جبر) بضم فكسر (قوله ما فيه) اى العبد (قوله برجه) اى العبد (قوله له) اى العامل (قوله ايت) اى ابقاه (قوله وان حابه) اى العامل البائع فى العيب (قوله فهو) اى العامل (قوله ان كان) اى اجبر الخدمة (قوله واختلفا) اى الجزآن (قوله فى القسمين) اى دفع المالكين معا ودفع واحد بعد واحد (قوله صلحه) اى الخلط (قوله له) اى المالك (قوله وان كانا) اى المالكين (قوله ان كانا) اى مبالغة (قوله هذا) اى المالكين (قوله ان كانا على جز واحد ولو اشترطا العمل فى كل مال على حدة) (قوله منين) بضم ففتح نسكون (قوله هو) اى اشتراط الخلط فى المتقين والمتقين

ان يقول لو رددته لنض المال وكان لى اخذ منه فان كان الثمن عرضا فليس له ذلك لرجاء العامل الرخص فيه ان رد المعيب واخذه وليس له اخذ منه فيها للامام مالك رضى الله تعالى عنه اذا اشترى العامل بجميع المال عبدا ثم رده بعيب فرضيه وبالمال فليس ذلك لان العامل ان اخذه كذلك جبر خسر ما فيه برجه الا ان يقول له رب المال ان ايت فترك القراض واخرج لانك اردت رده واخذ الثمن فبصرف القراض تقسدا لى اخذ منه فاما ان ترضى به والا فترك القراض واخرج وانما قبله بجميع ما لى ولو رضى العامل بالمعيب على وجه النظر جاز وان حابه فهو متعد (و) جاز للسيد (مقارضة عبده) اى معاقبته على دفع مال له ليتجر فيه بجز من رجه (و) جاز لمن استأجر شخصا للخدمة او عمل مقارضة (اجيره) اى دفع مال له ليتجر فيه بجز من رجه فيه ابن القاسم رحمه الله تعالى لا يأس ان يقارض الرجل عبده او اجيره للخدمة ان كان مثل العبد وقال مخنفون ليس الاجير مثل العبد اذ يدخل فى الاجير فسخ دين فى دين ابن يونس معنى قول ابن القاسم ان كان الاجير مثل العبد اذا ملك المستأجر جميع خدمته كالعبد وكان ما استأجره فيه يشبه عمل القراض بان كان استأجره ليتجره فى السوق ويتخدمه فى التجارة فمثل هذا اذا قارضه لم ينقله من عمل الى خلافه ولو كان استأجره لعمل معين مثل البناء والقصور فنقله الى التجارة فدخله فسخ دين فى دين كما قال مخنفون (و) جاز ان اراد القراض (دفع مالى) فى عقد واحد لعامل واحد كائة دينار أو ألف درهم (أو) دفع مالى (متعاقبين) اى اخذهم ما عقب الاخر ان كان دفع الثانى (قبل شغل) المال (الاول) اى شراء السلع به ان كانا يجران متعاقبين كالثلث فى كل بل (وان) كانا (جزين) (مختلفين) كنصف فى أحدهما وثالث فى الاخر (ان) كانا (شرطا) اى رب المال والعامل (خلطا) للمالكين وقت العقد فى دفعهما معا وعند دفع الثانى فى الثانية سواء اتفق جزأهما أو اختلفا فى القسمين ومفهوم الشرط انهما ان شرطاً عدمه أو اطلاقاً لا يجوز هذا هو المعتمد فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى وان قارضت رجلا على النصف فلم يعمل به حتى رددته مالا آخر على النصف على ان لا يخطأهما فلا يجوز مخنفون ويجوز على ان يخطأهما الرجوع عنهما الى جز واحد معلوم وروى ابو زيد عن ابن القاسم انه لا يجوز على غير الخلط وان كانا على نصف ونصف وقال ابن الموزان كانا على جز واحد جاز ان يشترط أن يعمل بكل مال على حدة ابن يونس هذا ظاهر المدونة واذا اشترط أن يخطأهما جاز كانا على جز واحد أو جزين مختلفين لانه يرجع الى جز منسب مثاله لو دفع اليه مائتين مائة على الثلث للعامل ومائة على النصف على أن يخطأهما فحسابه ان تنظر أقل عدده نصف وثلث صحيح تجده ستة وقد علمت ان للعامل من ربح احدى المائتين نصفه ومن ربح الاخرى ثلثه فخذ نصف الستة وثلثها وذلك خمسة ولرب المال نصف ربح المائة الواحدة وثلث ربح الاخرى فخذ نصف الستة وثلثها وذلك سبعة فجمعها مع الخمسة فيكون اثني عشر فيقسمان الربح على اثني عشر جزا للعامل خمسة اجزاء وذلك ربع الربح وسدسه ولرب المال سبعة اجزاء وذلك ثلث الربح وربعه وقد غلط فى حسابهما ابن مزين طي قوله ان شرطا خلط شرط فى متفق الجزين ومختلفيهما وهو المعتمد كما فى أبى الحسين وابن غرقه وغيرهما وهو مراد المصنف وبه قرأ الشارح ولو اراد انه

(قوله له) اى جعله فى المتقين والمختلفين صلحه قور (قوله ولو اراد) اى المصنف (قوله انه) اى اشتراط الخلط

(قوله لكن ظاهر كلامه في توضيحه الخ) استدراك على وهو العقد الخ لرفع ايهامه بجوابه عليه في توضيحه (قوله هذا) اي كونه شرطاً في المختلفين فقط (قوله ترجيحه) اي كونه شرطاً في المختلفين فقط (قوله ولذا) اي ترجيح شرطيه في المختلفين فقط على قدر (قوله وهو) اي اشتراطه في خصوص المختلفين (قوله التعليق) اي باتهام العامل باهتنامه بالعمل بكثر الجزم وتراخيه في العمل بتقليل الجزم (قوله اي العامل ٦٨٠ المال الاول) تفسير للفاعل والمفعول (قوله بشراء السلع) صلة شغل (قوله

شرط في المختلفين فقط كما قرر به فمهم اقال كان اختلفا ان شرطاً لخطا لكن ظاهر كلامه في توضيحه انه شرط في المختلفين فقط البناء قوله ان شرطاً لخطا اظهروا أنه شرط في المتفقين والمختلفين وهي رواية أبي زيد عن ابن القاسم طي وهو المعقد كما في أي الحسن وابن عرفة وغيرهما وقيل أنه شرط في المختلفين فقط قاله ابن الموارز ابن يونس هذا ظاهر المدونة وظاهر كلامه في التوضيح ترجيحه ولذا اقر به الشارح وهو الذي يناسبه التعليق (أو) دفع المال الثاني للعامل بعد ان (شغله) اي العامل المال الاول بشراء السلع به فيجوز (ان لم يشترطه) اي ان يخلط بان شرط عدمه أو اطلق ظاهره ولو مع اختلاف الجزمين وعن الامام مالك رضي الله تعالى عنه لا يجزئ مع اختلافهما اي للثمة فان كان اشتراطه فلا يجوز ولو اتفق الجزم أن لانه قد يخسر في الثاني فيجبر خسرته ربح الاول فيه الا بن القاسم رحمه الله تعالى ان أخذ الاول على النصف فابتاع به سلعة ثم أخذ الثاني على مثل ذلك أو أقل أو أكثر عني ان يخلطه بالاول لم يجز فاما على ان لا يخلط فجاز فان خسر في الاول وربح في الآخر فليس عليه جبر هذا طي بين عبارة المصنف ان لم يشترطه وعبارة على ان لا يخلط بون لكنه تبع ابن الحاجب وعند ابن عرفة الاطلاق كاشتراط الخلط قال ودفع ماله للعامل يجوز واحد بشرط خلطهما أو مطلقاً جاز وظاهر قول البخمي انه على الخلط حتى يشترط نفيه البتة قوله ان لم يشترطه يخالف قولهما على ان لا يخلط واحله أخذ بفهم قوله أو لا على ان يخلطه وماله هنا نحوه في ابن الحاجب والتوضيح وشبه في الجواز فقال (ك) دفع المال الثاني للعامل بعد (فروض) بضم النون وضم الضاد المجعولة الاولى اي صيرورة المال (الاول) ناضاً اي دفاتراً ودراهم ببيع السلع وقبض ثمنها دفاتراً ودراهم فيجوز (ان ساوى) الناصر رأس المال بلار ربح ولا خسر بان كان رأس المال ألفاً ونص ألفاً (و) ان (اتفق جزؤهما) اي جراً الربح المشروطان للعامل فيهما كالثالث من ربح كل منهما فان كان نص الاول بربح او خسر أو اختلف جزؤهما فلا يجوز طي قوله ان ساوى الخ هذا اذا شرط أن لا يخلطهما ولو شرط خلطهما لجاز مطلقاً اتفق الجزم أن أو اختلفا فدفعه بعد النصوص المساوى كدفعه قبل شغل الاول ففهموا وان تجز في الاول فباع ونص في يده ثم أخذ الثاني فان باع برأس المال الاول سواء جاز أخذه للثاني على مثل جزئه الاول لأقل ولا أكثر ابن يونس يريد اذا أخذ على ان لا يخلطهما ولو كان على الخلط جاز على كل حال لكن تقييد ابن يونس يأتي على قول محمد اذا اتفق الجزم يجوز ولو مع شرط عدم الخلط وتقدم أنه خلاف الراجح ولذا قال التونسي ظاهر قولها ان نص الاول دون ربح ونقص جاز اعطاء آخر ان كان بمنزلة الاول كقول محمد لان شرط

به) اي المال الاول (قوله) اي ان يخلط (قوله) اي بالاعتناء بكثر الجزم وعدمه بتقليل الجزم (قوله فان كان اشتراطه) اي ان يخلط مفهوم الشرط (قوله ان أخذ) اي العامل (قوله بين) خبر بون (قوله) ان لم يشترطه بيان لعبارة المصنف (قوله على أن لا يخلطه) بيان لعبارتها (قوله بون) بفتح الواو واحدة وسكون الواو آخره اي فرق ظاهر لصدق عبارة المصنف أيضاً وقصر عبارته على شرط عدمه (قوله لكنه) اي المصنف الخ لرفع ايهام ان لاسلف للمصنف (قوله قال) اي ابن عرفة (قوله أنه) اي الاطلاق (قوله نفيه) اي الخلط (قوله بفهمهم) اي معنى (قوله قولها) اي المدونة (قوله أو لا على ان يخلطه) اي أو أخذ الثاني بلا شرط خلطه بالاول بان أخذه على وجه الاطلاق بدون شرط خلط ولا عدمه

(قوله وماله) اي المصنف (قوله هنا) اي في المختصر (قوله فيهما) اي المالين (قوله فان كان نص الاول بربح الخ) مفهوم ان ساوى (قوله أو اختلف جزؤهما) مفهوم واتفق جزؤهما (قوله هذا) اي شرط اتفاق الجزمين بعد فوضه مساوياً (قوله ندفعه) اي المال الثاني (قوله كدفعه قبل شغل الاول) اي في جوازه بشرط الخلط (قوله اذا اتفق الجزم الخ) مقول قول المصنف لفاعله (قوله أنه) اي قول محمد (قوله كقول محمد) خبر ظاهر أي في الجواز اذا اتفق الجزم ولو مع

شرط عدم الخلط (قوله ومفهومة) أي الشرط (قوله ذلك) أي اختصاصه بشئ من وجه قبل تفصلهما (قوله ومن قطاع) عطف على من هجوم (قوله فيه) أي الوادي (قوله العامل) تفسير لفاعل ضمن المستتر فيه (قوله من مال القراض) بيان (قوله الفقهاء السبعة الخ) جمع بعضهم اسماءهم بقوله ألا كل من لا يقتدى بأئمة ٦٨١ فقصده ضيزي عن الحق خارجه

نخذهم عبد الله عروة فاسم  
عبد أبو بكر سليمان خارجه  
(قوله من فقهاء التابعين)  
بيان للفقهاء السبعة (قوله  
مشيخة) أحد جوع شيخ  
(قوله من نظر أئمتهم) بيان  
مشيخة (قوله أهل فقه)  
نعت مشيخة (قوله يجوز)  
رب المال الخ (قوله قال)  
(قوله به) أي المال (قوله  
العامل) تفسير لفاعل زرع  
(قوله أي جعل العامل)  
الخ (قوله لفعل وفاعله)  
(قوله يلزمه) أي الزرع أو  
عمل المسافة (قوله به) أي  
في موضع الزرع أو المسافة  
تنازع فيه وجاهة وبسط  
(قوله إن خاطر) أي عامل  
القراض (قوله يرى) بفتح  
الباء أي العامل (قوله أنه)  
أي العامل (قوله يظلم) بضم  
الياء وفتح اللام (قوله فأنه)  
أي العامل (قوله ولكنه)  
أي العامل (قوله له) أي  
عامل القراض (قوله ظاهر  
كلام المصنف) أي ابن  
الحاجب الخ (قوله قول  
المضاف لفاعل) (قوله أنه)  
أي العامل (قوله بمجرد)  
صلة يضمن (قوله يضمن)

مماثلة الجزء دليل على عدم الخلط (و) جاز (اشترائه) أي القراض سلعة (منه) أي العامل  
من سلعة القراض (ان ص) قصده بان يقصد بالشراء التوصل إلى اختصاصه بشئ من وجه  
قبل تفصلهما ومفهومة أنه ان قصد بشرائه منه ذلك فلا يجوز وهو كذلك في الموطأ قال  
الامام مالك رضي الله تعالى عنه لا بأس أن يشتري رب المال عن قراضه بعض ما يشتري من  
السلع إذا كان ذلك صحيحا على غير شرط الباجي سواء اشتراه بنقد أو بموئيل مالم يتوصل بذلك  
إلى أخذ شئ من وجه قبل المقايضة (و) جاز (اشترائه) أي رب المال على العامل (ان لا ينزل)  
بالمال في حال سفره للتجارة به في بلد آخر (وإدنا) أي مكانا من قبض يجمع فيه السبل النازل  
من الجبال والارض المرتفعة ويجري إلى البحر الملح خوفا من هجوم السبل عليه وهو به فيصمله  
إلى البحر قهرا عنه ومن قطاع الطريق واللصوص فان شأنهم الكمون فيه والاستتار به  
(أو) لا يمشي وهو مسافر بالمال (بلسل) ظاهره ولو مقبورا خوفا من قطاع واللصوص  
والتوهان عن الطريق (أو) لا يركب (بجبر) ملح أو عذب خوفا من غرقه (أو) لا يتاع أي  
يشتري بمال القراض (سلعة) معينة كالرقيق والطعام لغرض صحيح كقوله ربهها وخوف  
الوضعية فيها (وضمن) العامل ما تلف أو خسر من مال القراض (ان خالف) العامل رب المال  
في شئ مما بينهما عنه ق قال الفقهاء السبعة من فقهاء التابعين مع مشيخة سواهم من  
نظر أئمتهم أهل فقه وفضل رضي الله تعالى عنهم يجوز لرب المال أن يشتري على عامله أن لا ينزل  
به بطن واد ولا يسير به ليل ولا يجعله في بحر ولا يتاع به سلعة كذا فان فعل شيئا من ذلك ضمن  
المال وشبهه في الضمان فقال (كأن زرع) العامل (أو ساق) أي جعل العامل نفسه عامل  
مسافة لشجر أو زرع يجز من ثمره وصرف مال القراض فيما يلزمه وتنازع زرع وساق (عوض  
جور) بفتح الجيم وسكون الواو أو فاء أي ظلم بالنسبة (له) أي العامل سواء كان موضع جور  
لغيره أيضا أم لا فان لم يكن موضع جور له لوجهه وبسط يده فلا يضمن ولو كان موضع جور  
لغيره فيما إن خاطر بالزرع في موضع ظلم ضمن الخط يعني إذا زرع العامل أو ساق في موضع جور  
وظلم له أي العامل أي في موضع يرى أنه يظلم فيه فأنه يضمن واحترق بقوله مما إذا كان الموضع  
فيه ظلم أو جور ولكنه كان يرى أنه هو لا يظلم لوجهه ونحوها وأشار به لقوله في توضيحه في  
شرح قول ابن الحاجب وله أن يزرع ويبقى ما لم يكن موضع ظلم فيضمن ظاهر كلام المصنف  
أنه بمجرد كون الموضع موضع ظلم يضمن وفيما إن خاطر به في موضع ظلم أو غرر فهو ضامن  
فإذا دلت المخاطرة وقد يكون الموضع موضع ظلم ولا يبعد الزرع فيه مخاطرة لوجهه ونحوها  
وإذا ضمن لمخاطرة بزرعه في موضع ظلم فلا فرق بين كون الخسارة من سبب الزرع أو من  
سبب الظلم قال النخعي لتعديده في أصل فعله والله أعلم (أو حركة) بفتح الحاء متقلا أي التجبر  
العامل بالمال (بعده موته) أي رب المال واتفق له لورثته حال كون المال (عينا) أي ذائبا أو

٨٦ من ث  
أي العامل ما ظلم فيه من مال القراض (قوله وفيها) أي المدونة الخ حال (قوله إن  
خاطر) أي العامل (قوله به) أي مال القراض (قوله فهو) أي العامل (قوله لوجهه) أي الزارع (قوله ونحوها) أي  
الوجه (قوله وإذا ضمن) أي حكم بضمان العامل (قوله أي التجبر العامل بالمال) تفسير للفعل وفاعله (قوله واتفق له) أي المال



(قوله من الربح) صله يستحق (قوله فيها) اي المدونة خبر مقدم (قوله شرطه) اي شرطه (قوله وهو) اي التبعية وذكره  
لتذكير خبره (قوله على العامل الاول) صله يرجع (قوله بعض القرويين) اي قال (قوله يرجع) اي العامل الثاني على الاول  
(قوله عمله) اي الثاني (قوله لانه) اي الثاني (قوله باع) اي آجر (قوله استحق) ٦٨٣ بضم التاء (قوله وأصل الخسر)

اي معناه الموضوع هو له  
(قوله واراد) اي المصنف  
(قوله به) اي الخسر (قوله  
بدليل المبالغة) اضافته  
لبيان (قوله عليه) اي  
الخسر (قوله بعمله) اي  
الاول (قوله حصته) اي  
الثاني (قوله وتنام) اي  
متسم عطف على حصته  
(قوله دخل) اي الثاني  
(قوله معه) اي الاول (قوله  
ان كان) اي ما دخل عليه  
الثاني مع الاول (قوله  
فانقصت) اي الخسرون  
(قوله بغيره) اي الاول  
(قوله ودفع) اي الاول  
(قوله فصارت) اي الثلاثون  
(قوله يعطى) اي رب المال  
(قوله وبأخذ) اي رب  
المال (قوله من ربح الثاني)  
حال من العشرين (قوله  
وعشرة) عطف على عشرة  
(قوله له) اي الثاني (قوله  
فيها) اي المدونة (قوله  
المقارض) بفتح الراء  
وكسر ها (قوله جعل) بضم  
فكون (قوله فلا يستحق)  
بضم ليا (قوله ولو كانت  
غماقون ديناراً) اي  
مقارضها على النصف  
(قوله منها) اي الثمانين

الاول مع رب المال بان كان الاول ربها والثاني نصفا على المشهور وقال أشهب يستحق  
الثاني ما دخل عليه مع الاول من الربح ويرجع رب المال على الاول بما زاد وأما لو دخل  
الثاني مع الاول على أقل مما دخل الاول عليه مع رب المال بان كان الاول نصفا والثاني  
ربها كانت الثلاثة الارباع لرب المال ولا شيء للعامل الاول فيها ان أخذ قراضا على النصف  
فتعدى فدفعه الى غيره قراضا على الثلثين ضمن عند الامام مالك رضي الله تعالى عنه فان  
عمل به الثاني فربح كان لرب المال نصف الربح وللعامل الثاني نصفه ثم يرجع الثاني ببقية  
شرطه وهو السادس على العامل الاول وكذلك في المساقاة بعض القرويين الصواب ان يرجع  
في المساقاة بربح قيمة عمله لانه باع بثمره استحق وبعها وشبهه في غرم العامل الاول للعامل الثاني  
تمام ما دخل معه عليه فقال (كخسره) اي العامل الاول بعض رأس المال ودفع ببقية ما  
يعمل فيه بلا اذن ربه فربح قيمة ما يجبر الخسر كاه أو بعضه فيجبر المال بربح الثاني ويغرم له  
الاول حصته مما جبر به الخسر وأصل الخسر النقص بسبب التجبر وأراد به مطلق النقص سواء  
كان تجبرا أو نحو سرقة بدليل المبالغة عليه بقوله اذا كان الخسر بعمله بل (وان) كان الخسر  
(قبل عمله) اي العامل الاول في المال بنحو سرقة ثم دفع ببقية للعامل الثاني فربح فيه ما يجبر  
خسر الاول كله أو بعضه فيجبر رأس المال من ربح العامل الثاني (والربح) اي القدر الزائد  
منه على ما يجبر به رأس المال (لهما) اي رب المال والعامل الثاني على حسب ما دخل عليه  
رب المال مع العامل الاول ويغرم العامل الاول للثاني حصته مما جبر به رأس المال وتنام  
ما دخل معه عليه ان كان أكثر مما دخل عليه رب المال مع الاول مثاله دفع رب المال للاول  
خمسين يعمل بها على ثلث ربحها فنقصت عشرين بغيره أو نحو سرقة ودفع الثلاثين الباقية  
لمن يعمل بها على نصف ربحها فصارت بغير الثاني مائة وعشرة فربح المال خسرون رأس ماله  
والباقي ستون يعطى العامل الثاني ثلثها عشرين وبأخذ ثلثها أربعين ويغرم العامل  
الاول للعامل الثاني عشرة عوض نصف العشرين التي جبر بها المال من ربح الثاني وعشرة  
أيضا تمام نصف الستين فيتم له أربعون وهي نصف ربحه وهو غماقون قيمها اذا أخذ المقارض  
المال على النصف فدفعه الى آخر على الثالث فالسدس لرب المال ولا شيء للمقارض الاول لان  
المقارض جعل فلا يستحق الا بالعمل ولو كانت غماقون ديناراً فخير الاول منها أربعين ثم دفع  
الأربعين الى الثاني على النصف أيضا فصارت مائة ولم يعلم الثاني ذلك فربح المال أحق بأخذ  
الثمانين رأس ماله ونصف ما بقي وهي عشرة وبأخذ الثاني عشرة ويرجع على الاول بعشرين  
دينارا وهي تمام نصف ربحه على الأربعين وشبهه في عدم استحقاق شيء من الربح الذي نفعه  
قوله والربح لهما أي والربح لرب المال والعامل الثاني ولا شيء منه للعامل الاول لانه متعدي  
فقال (ككل أخذ) بعد الهمز وكسر الخاء المعجمة (مال) من مالكة (للتخمية) مالكة كوكيل  
على التجبر ومبضع معه (فتعدى) على المال بنصره فيه بغير ما أذن له فيه مالكة فان ربح

(قوله ثم دفع) اي الاول (قوله فصارت) اي الاربعون (قوله ونصف ما بقي) عطف على الثمانين  
(قوله وهي) اي النصف وانته لتأنيث خبره (قوله الذي) نعت علم (قوله فقال) عطف على شبه

(قوله نظرا لما دخلا) أي رب المال والوكيل أو المبيع معه (قوله عليه ابتداء) وهو أن الربح كله لرب المال فهذه له لا شيء من ربحه (قوله وعله فعليه خسر مقدرة) أي نظرا لتعديبه (قوله بلا إذن) تنازع فيه شارك وباع (قوله من أخذه) أي المال (قوله لاله) أي التهمة (قوله له) صله أخذ (قوله ولا يكون) أي المقارض (قوله به) أي غمائه (قوله لتعديبه) عله أولى به (قوله وفارق) أي تعدى المقارض (قوله لم يؤذن له) أي الغاصب والمودع الخ (قوله فارق الخ) قوله وضمناه (قوله بقتضات متقلا) أي حكمنا بضمناه (قوله شرطا) ٦٨٤ أي رب المال والعامل الأول (قوله كما يختص) أي العامل (قوله لانه) أي

فلا شيء له من ربحه وان خسر فعليه خسر نظرا لما دخلا عليه ابتداء بخلاف عامل القراض إذا شارك أو باع يدين مثلاً بلا إذن رب المال فان خسر المال فعليه خساره لتعديبه وان ربح فالربح بينهما وبين رب المال نظرا لما دخلا عليه ابتداء الا اذا تعدى بالمقارضة فلا شيء له من الربح كما تقدم ومفهوم التهمة أن من أخذه لاله كالمودع بالفقح والوصي والغاصب والسارق والتجربة فور ربحه وان خسر فعليه خسر ق أو بمحمد المقارض انما اذن له في تحريك المال الى ما يئمه فان حركه الى غير ماله أخذه ضمنه فلا كد ونقصه وان حركه بالتعدى الى ما غناه دخل ربه في غمائه ولا يكون أولى به لتعديبه وفارق تعدى الغاصب والمودع اذ لم يؤذن له بما في تحريك المال فتعدى العامل يشبه تعدى الوكيل والمبضع معه الخط يعني أن العامل اذا تعدى بوجه مما تقدم وضمناه فلا يختص بالربح ولا يقال كما يختص بالخسر يختص بالربح كالغاصب والمودع بالفقح بل الربح على ما شرطنا قال في التوضيح لانه يهتم على قصد الاستبداد بالربح فعوقب بتقيض قصده ولان استبداده به يحمله على التعدى ليستقل بالربح (لا) يشار لرب المال العامل في ربحه (ان تمامه) أي رب المال العامل (عن العمل) في مال القراض (قوله) أي العمل فخالقه وتعدى وعمل فيه فيختص بربحه لانه صار ضامنا له كالغاصب ابن الحاجب أما لو تم عن العمل قبل العمل فاشترى فكاكاً لوديعة له بربحه ما وعليه غرمها بخلاف ما لو تم عن سلعة فاشترىها ونحوه في المدونة وفيه اذا لم يشغل العامل المال حتى تمام ربه أن يتجربه فتعدى فاشترى به سلعة فيضمن المال والربح له لكن تعدى على وديعة عنده فاشترى بها سلعة فيضمنها والربح له بخلاف الذي نهى رب المال عن شراء سلعة وان نهى عن شراء سلعة في عقد القراض الصحيح أو بعد عقده وقبل ان يعمل به ثم اشتراها فهو متعد قلك تركها على القراض أو تضمينه المال ولو كان قبلها كان الربح بينهما على شرطهما والوضيعة عليه خاصة لانه فتر بالمال من القراض حين تعدى عليه ليكون له ربحه وكذلك ان تسلف من المال ما ابتاع به سلعة لنفسه فيضمن ما خسر وما ربح كان بينكما (أو جنى كل) من رب المال أو العامل على مال القراض فالتلف بعضه أو جميعه عطف على تمامه وفي بعض الفسخ ولو جنى كل غ وهو مطابق لفظ ابن الحاجب والمطلب سهل (أو أخذ) أحدهما (شيئاً) من مال القراض (ف) الجاني أو الاخذ (كاجنبي) جنى على مال القراض أو أخذ شيئاً منه في الاتباع بعوض ما جنى عليه أو أخذه بلا غرم ربحه على فرض التجربه فهو مشارك المعطوف عليه في

العامل الخ عله الربح بينهما (قوله لانه استبداده) أي العامل الخ عطف على لانه يهتم الخ (قوله به) أي الربح (قوله لانه) أي العامل (قوله له) أي المال (قوله فاشترى) أي العامل بالمال سلعة للتجارة (قوله له) أي العامل وحده (قوله ران نهى) بفتح تاء مخطاب رب المال والاهل للعامل (قوله في عقد القراض) صله نهى (قوله ثم اشتراها) أي العامل السلعة المنهى عن شرائها (قوله فهو) أي العامل (قوله متعد) أي على المال (قوله فلنك) خطاب لرب المال (قوله تركها) أي ابقاء السلعة (قوله أو تضمينه) أي العامل (قوله المال) أي وتلك السلعة للعامل فان ربحته اختص بربحها (قوله ولو كان) أي العامل (قوله باعها) أي السلعة التي نهى عن شرائها (قوله

بينهما) أي رب المال والعامل (قوله عليه) أي العامل (قوله لانه) أي العامل (قوله فتر بالمال من القراض) أي اتهم به (قوله عليه) أي المال (قوله ربحه) أي المال كله (قوله وكذلك) أي تعديبه بشراء ما نهى عنه ويصح في ضمانه التمسر واشترى كما في الربح (قوله وان تسلف) أي العامل (قوله من رب المال) بيان المضاف اليه كل الذي تاب عنه التنوين (قوله وهو) أي ولو جنى كل (قوله والمطلب) بفتح فسكون أي الامر (قوله أو الاخذ) بعد فكسر (قوله منه) أي مال القراض (قوله في الاتباع) صله كاف التشبيه (قوله فهو) أي أو جنى كل أو أخذ شيئاً

الاجراج



(قوله لهما) اي رب المال والعامل (قوله كان) اي انجني عليه أو المأخوذ (قوله عليهما) اي رب المال والعامل على سبيل البديل  
اي على الخاني أو الاخذ منهما (قوله وفي المال ربح) حال (قوله منه) اي مال القراض (قوله ضمنه) اي العامل (قوله منه)  
اي مال القراض (قوله الشيخ) اي ابو الحسن (قوله الى أنه) اي العامل (قوله ثم قال) اي ابو الحسن (قوله الا أنه) اي ما نسلفه  
العامل (قوله أو أكله) اي العامل نصف المال (قوله له) اي النصف الذي ٦٨٥ يفرمه العامل (قوله ثم أكل) اي العامل

(قوله تولوا) بشد الواو (قوله  
وأخرا) بفتح الكسر (قوله  
بينهما) اي رب المال والعامل  
(قوله وهو) اي القراض الخ  
حال (قوله عبدا) مفعول  
اشترى (قوله فنفقته) اي  
الجنابة العبد (قوله ثم باعه)  
اي العبد (قوله فيها) اي  
الخمس (قوله او وضع) اي  
خسر (قوله ذلك) اي جنابة  
رب المال على المال (قوله  
وربحه) عطف على ما (قوله  
ويجعل) بضم الباء (قوله له)  
أي الباقي (قوله ثم ذكر)  
اي عج (قوله مسئلة العبد)  
اي التي تقدمت قريبا (قوله  
وقال) اي عج (قوله فاذا  
باعه) اي العامل العبد  
(قوله واتجر) اي العامل  
(قوله فيها) اي الخمسين (قوله  
ما نقصته جنابته) اي مائة  
وخمسين (قوله ولا يكون له)  
اي رب المال (قوله ربح)  
اي من المائة والخمسين التي  
باعها المال بالتجر بالخمسين  
(قوله فلو كانت جنابة رب  
المال بعد شغل المال بجنابة  
الاجنبي ما كان لرب المال  
شي من الخمسين وربهما)

الاخراج من كون الرب لهما ابن الحناجب لوجبي العامل أو رب المال على المال بجنابة أو أخذ  
شيئا كان عليهما كاجنبي والباقي على القراض حتى يتقاسم ابن عبد السلام اراد أن ما جنابه  
العامل أو رب المال وفي المال ربح لا بعد رجاء ما بقي بيد العامل رأس المال لان المقاصد في  
الربح انما تكون بعد قبض رأس المال فاذا كان كذلك كان أخذ أحدهما كأخذ الاجنبي له  
يجب رده الى المال كما يرد ذلك من يد الاجنبي اه طئي ولا فرق بين كون الاخذ قبل شغل المال  
أو بعده قال في المدونة وليس ما استمكك العامل منه مشل ما ذهب أو خسر لان ما استمكك قد  
ضمنه ولا حصة لذلك من الربح أبو الحسن في الامهات وما بقي بيد العامل يعمل به هو الذي  
على القراض وليس ما نسلف منه على القراض الشيخ أشار الى أنه لا يحاسب بقدر ما كان ربح  
فيما نسلف ثم قال بعد قوله ولا حصة لذلك من الربح الا أنه عام رأس المال وان تسلف العامل  
نصف المال أو كله فالنصف الباقي رأس المال وربحه على ما شرط وعلى العامل غرم النصف  
فقط ولا ربح له وان أخذ مائة قراضا فربح فيها مائة ثم أكل مائة منها أو تجر في المائة الباقية  
فربح مالا فثانته في ضمانه وماربح أولا وآخر ايتينهما على ما شرط ولو ضاع ذلك ولم يبق إلا  
المائة التي في ذمته ضمنها لرب المال ولا تعد رجاءا لربح الا بعد رأس المال وان اشترى  
بالقراض وهو مائة دينار عبا يساوي مائتين فيجني عليه رب المال فنقصته مائة وخمسين ثم  
باعه العامل بخمسين فعمل فيها فربح مالا او وضع لم يكن ذلك من رب المال قبض الرأس ماله  
وربحه حتى يحاسب به ويقاسمه ويحسبه عليه فاذا لم يشغل فذلك دين على رب المال مضاف الى  
هذا المال اه كلامها وقد نقله كله في الجواهر وابن عبد السلام ونقل بعضه في توضيحه فقول  
عج هذا في الجنابة يضاف لما بقي وربحه ويجعل الربح الحاصل في الباقي له خاصة ثم ذكر  
مسئلة العبد وقال فاذا باعه بخمسين واتجر فيه اقصارت مائة وخمسين فانه يحسب على رب  
المال ما نقصته جنابته ولا يكون له ربح فياخذ العامل في القرض المذكور مائة من المائة  
والخمسين ويدفع لرب المال خمسين فيكون رب المال أخذ ماله وهي مائة وحصته من الربح  
وهي مائة وأخذ العامل حصته فلو كانت جنابة رب المال بعد شغل المال بجنابة الاجنبي  
ما كان لرب المال شيء من الخمسين وربها لان جنابة رب المال قد استوفت رأس ماله  
وحصته من الربح غير ظاهر بل اذا تأملت وجدة تمامنا وقول بعضهم ان كانت الجنابة  
قبل العمل يكون الباقي رأس مال وأما بعد فربح المال على أصله لان الربح يجبره ولا يجبر  
إذا حصل ذلك قبله خطأ فاحش والله أعلم البتة وهو ظاهر اذا ربح لا يجبر الاخذ ولا الجنابة  
لا قبل شغل المال ولا بعده للعدوى حاصل الققة انه لا يجبر سواء كان قبل العمل أو بعده وتزل  
جنابة العامل أو أخذ أو جنابة رب المال أو أخذ منه منزلة جنابة الاجنبي أو أخذ ومعلوم أنه

غير صحيح ومناقض لما قبله (قوله لان جنابة رب المال قد استوفت رأس ماله وربحه) غير صحيح لان رأس ماله مائة وربحه مائة  
وجنابته مائة وخمسون (قوله غير ظاهر) خير قول (قوله خطأ فاحش) خير قول (قوله أنه) اي الشأن (قوله سواء كان) اي  
الاخذ والاتلاف (قوله أنه) اي الشأن

(قوله في خذ و يضم ويعطى) يضم اوله وفتح ما قبل آخرها (قوله فان أعطاه) أى رب المال العامل (قوله فاشترى) أى العامل (قوله بها) أى المائة (قوله يده) أى العبد (قوله وباعه) أى العبد (قوله بها) أى الخمسين (قوله فضم) أى المائة والخمسون (قوله بها) أى الجناية (قوله ويعطيه) أى رب المال (قوله وأما شراؤه) أى العامل (قوله منه) أى رب المال (قوله لنفسه) أى العامل (قوله عليه) ٦٨٦ أى جواز شراؤه منه لنفسه (قوله وابتاعها) أى المدونة (قوله من عنها) أى

لوجنى أجنبي فيؤخذ عنه ارض الجناية ويضم لما بقى من المال ويرجعه ويعطى رب المال رأس ماله وما يخصه من الربح ويعطى العامل ما يخصه من الربح فكذلك الوجنى أو اخذ رب المال أو العامل فان أعطاه مائة فاشترى بها عبداً أو مائة من قطع يده رب المال ففدت قيمته مائة وخمسين وباعه العامل بخمسين وانجز بها فصار مائة وخمسين فضم للمائة والخمسين التي لم يمت رب المال بجنايته فيصير المجموع ثلاثمائة منها مائة رأس المال والمائة من ربح رب المال مائة وللعامل مائة فيحسب على رب المال المائة والخمسون التي لم يمت بها ويعطيه العامل خمسين تمام المائة بخمسين رأس ماله وحظه من الربح ويقي للعامل مائة هي حصته منه والله اعلم (ولا يجوز) للعامل ورب المال (اشترائه) أى للعامل سلعة للقراض (من ربه) أى المال وأما شراؤه منه لنفسه فاشترى على العتبية وظاهر المدونة كراهة شراؤه منه لنفسه وابتاعها بالحسن على ظاهرها خوف محاباة العامل رب المال بان يشتري منها كثيراً عنهم فيؤدى الى ان يجبر العامل النقص الحاصل بسبب المحاباة بالربح فيصير له أكثر مما دخلا عليه فيها وكراهة الامام مالك رضي الله تعالى عنه ان يشتري العامل من رب المال سلعة وان صح القصد منهم ما يصح من غيرهما ابن القاسم رحمه الله تعالى كراهه خوف ان يكون رأس المال يرجع له فصار القراض بهذا الغرض ابن المواز اختلف قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه في شراء العامل من رب المال فروى عبد الرحيم انه خففه ان صح القصد وكراهه في رواية ابن القاسم وكذا ان صرف منه وما ان اشترى منه سلعة لنفسه لا للقراض فذلك جائز (أو) أى ولا يجوز شراء العامل سلعة للقراض (بنسبة) أى بمن مؤجل ان لم يأذن له رب المال بل (وان أذن له) رب المال في ذلك في العقد وبعد فان فعل ضمن واختص برجه ق ابن المواز شراؤه بالدين على القراض او تسلفه عليه لا يجوز اذن فيه رب المال اولم يأذن وكيف يأخذ ربح ما يضمنه العامل في ذمته طق محمل منع شراؤه بالدين اذا كان غير مدير اما هو فيجوز له شراؤه ابن عرفة ابن رشد اما المدير فله الشراء بالدين على القراض قلت لان عروض المدير كالعين في الزكاة ويجب ان يقيده بكونه عن ما يشترى به يني به مال القراض والا فلا يجوز عجم لا يخالف هذا قوله وشارك ان زاد مؤجلاً ببقية لان هذا في شراؤه للقراض وذلك في شراؤه لنفسه ١ والصواب أن ذلك بيان لما يفعل به عند الوقوع سواء اشترى لنفسه او للقراض وهذا بيان لحكم القصد ثم يخص ما هنا بشراؤه للقراض ٢ ابن عرفة سمع ابن زيد بن القاسم لا خير في شراء العامل المتاع بنظرة أيام لانه يضمن الدين ان تلف وان ربح فيه أعطاه نصف الربح ابن رشد ان زل فالربح والوضعية للعامل وعليه وهو قوله في الموازية وهو ظاهر المدونة ولو أذن له رب المال فيه الا ان يأذن ان يشتري على انه ان ضاع

السلعة (قوله فيها) أى المدونة (قوله وان صح القصد منهم) أى رب المال والعامل مباغتة في الكراهة (قوله فان فعل) أى اشترى بنسبة (قوله ضمن) أى العامل ثمن ما اشتراه بنسبة (قوله يأخذ) أى رب المال (قوله شراؤه) أى العامل (قوله اذا كان) أى العامل (قوله هو) أى المدير (قوله له) أى المدير (قوله به) أى الدين (قوله فله) أى المدير (قوله يقيده) أى جواز شراؤه المدير يدين (قوله والا) أى وان كان ما يشترى به لا يني يثمنه مال القراض (قوله فلا يجوز) أى شراؤه بدين (قوله هذا) أى لا يجوز اشتراؤه بدين (قوله ببقية) صلة شاركة (قوله لان هذا الخ) علة لا يخالف (قوله يفعل) بضم الياء (قوله يخص) بضم ففتح (قوله بنظرة) بفتح فكسبر أى تأخير (قوله لانه) أى العامل (قوله أعطاه) أى العامل رب المال (قوله نصف الربح)

أى فيلزم أن كل رب المال ربح ما يضمن (قوله ان زل) أى حصل شراء العامل بدين (قوله للعامل) أى حال وحده راجع للربح (قوله وعليه) أى العامل راجع للوضعية (قوله وهو) أى اختصاص العامل بالربح والخسر (قوله) أى العامل (قوله فيه) أى شراؤه بدين (قوله يأذن) أى رب المال (قوله يشتري) أى العامل بدين (قوله على انه) أى الشأن

قوله يضمن) أي رب المال (قوله ذلك) أي الثمن المؤجل (قوله في ذمته) أي رب المال (قوله فيجوز) أي شراء ومدين (قوله  
لضمانه) أي العامل (قوله ويكون) أي ما اشتريه من أحد (قوله أنه لا خير فيه) مفعول ٦٨٧ قال (قوله والا) أي وان كان  
لا يشغله عن الأول (قوله  
حيث) أي حين كون الأول  
كثيرا يشغله الثاني عنه  
(قوله وهو) أي العامل  
(قوله يحمل) أي يطبق  
(قوله بهما) أي المالكين (قوله  
فه) أي العامل (قوله  
خلطهما) أي المالكين بلا شرط  
(قوله رده) أي يسبغ رب  
المال سلعة القراض (قوله  
بالمع) صله أخرى (قوله  
بعض مال القراض) تنازع  
فيه خسر وتلف (قوله منه)  
أي مال القراض (قوله  
الباقى) تفسير لنايب فاعل  
يقبض (قوله لأن هذا) أي  
المدفوع ثانيا (قوله القضاء)  
أي الحكم (قوله يقسم)  
بضم فسكون ففتح (قوله  
ما هلك) أي من رأس المال  
أو الربح (قوله يتعدى)  
أي المقارض (قوله أصل  
المال) نائب فاعل جبر  
(قوله بينهما) أي رب المال  
والعامل (قوله وان حاسبه  
الح) مبالغة (قوله اشترى)  
أي العامل (قوله بجميعه)  
أي مال القراض (قوله  
فتلف) أي مال القراض  
(قوله فأخلفه) أي المال  
ربه (قوله فلا يجبر) أي  
ربح الخلف (قوله فيها)  
أي السلعة التي اشتراها  
العامل

مال القراض يضمن ذلك في ذمته فيجوز وتكون الساعة على القراض ابن عرفة هذا خلاف  
ما تقدم للخصم من كون العامل في ذلك أجيرا وهو الصواب لأنها زيادة على القراض الأول بعد  
اشتغاله ابن رشد هذا في غير المدير وأما المدير إلى آخر ما تقدم والله أعلم (أو) أي ولا يجوز شراء  
العامل للقراض سلعا (ب) ثمن (أكثر) من مال القراض لضمانه الزائد في ذمته فيلزم أخذ  
رب المال ربح مالم يضمن ق فيها قال الإمام مالك رضي الله تعالى عنه في العامل يشتري  
سلعة باكثر من رأس المال يضمن ما زاد ديناء ويكون في القراض أنه لا خير فيه (ولا) يجوز  
للعامل (أخذه) أي العامل مال قراض (من) شخص (غيره) أي رب المال (ان كان) العمل  
في المال الثاني (يشغله) أي العامل (عن) العمل في المال الأول (والأجاز ق فيها) الإمام  
مالك رضي الله تعالى عنه لو أخذ من رجل ما اقراضا فله ان يأخذ قراضا من رجل آخر ان لم  
يكن الأول كثيرا يشغله الثاني عنه فلا يأخذ حينئذ شيئا من غيره ابن القاسم رحمه الله تعالى  
فان أخذ وهو يعمل العمل بهما فله خلطهما ولا يضمن ولا يجوز خلطهما بشرط من الأول أو  
الثاني (ولا) يجوز (يسبغ رب المال سلعة) من القراض (بلا إذن) من العامل فان نزل  
فلعامل رده فأحرى يسبغ الجميع بالمنع والرد ق فيها الإمام مالك رضي الله تعالى عنه لا يسبغ  
رب المال عبدا من القراض بغير إذن العامل وللعامل رده أو إجازته (و) ان خسرا وتلف  
بعض مال القراض وتجر العامل في باقيه فربح (جبر) بضم الجيم وكسر الموحدة (خسر) بضم  
الخاء المعجمة أي نقص مال القراض بسبب التجارة به (و) جبر (ما) أي القدر الذي (تلف) بفتح  
الفوقية وكسر اللام أي هلك منه أو سرق أو غصب ان كان التلف بعد عمله بل (وان) كان التلف  
(قبل عمله) أي للعامل بالمال في كل حال (الا ان يقبض) بضم التحتية وفتح الموحدة الباقي من المال  
أي يقبضه ربه من العامل ثم يرد له فربح فيه فلا يجبر ربه بخسر الأول ولا تالفه لأن هذا  
قراض مؤتلف ق لو قال وجبر الخسران وما تالف وان قبل عمله بالربح مالم يقبض لكان أبين  
ابن يونس القضاء في القراض أن لا يقسم ربه الا بعد كمال رأس المال وان المقارض مؤتلف  
لا يضمن ما هلك بيده إلا أن يتعدى فيه قال الإمام مالك رضي الله تعالى عنه وإذا ضاع بعض  
المال بيد العامل قبل العمل أو بعده أو خسرا أو أخذه لص أو العاشر ظمنا فلا يضمنه العامل  
الا انه ان عمل بقيمة المال جبر بما ربح فيه أصل المال الباقي بعد تمام رأس المال الأول كان  
ينتما على ما شرط ولو كان العامل قد قال رب المال لأعمل حتى يجعل ما بقي رأس المال ففعل  
واسقطا الخسارة فهو أبا على القراض الأول وان حاسبه وأخضره مالم يقبضه منه ثم يرد  
اليه أصبح على باب العصة والبراعة (و) ان تلف ككل المال أو بعضه فله (أي رب المال  
(الخلف) بفتح الخاء المعجمة واللام ففأى دفع بل ماتلف العامل ليخبر به ويلزم العامل قبوله  
ان تلف بعضه (فان تلف جميعه) أي مال القراض من يد العامل (لم يلزم الخلف) العامل  
لانتفاء القراض وانتفاء المعاملة بينهما كذا في النسخ التي وقفنا عليها ولعل صوابه فلا  
يلزمه الجبر وخبر المفعول للعامل فيطابق قول ابن الحاجب مالوا اشتري بجميعه فتلف قبل  
اقباضه فأخلفه فلا يجبر التالف وقد قال في المدونة وان نقد فيها رب المال كان مانقا الا ان

(قوله ولو انه) اي الشأن (قوله ضاع بعض المال) اي بعد شراء العامل السلعة وقبل اقباضه (قوله فاقمه) اي العامل (قوله اولا) بشد الواو (قوله تعدد) بضم فتح مثقلا (قوله قائمة) اي موجودة قائمة (قوله فيها) اي المعاملة (قوله انه) اي الشأن (قوله وهو) اي عدم لزوم قبول الخلف العامل (قوله جار) اي موافق (قوله تعليل ابن يونس المتقدم) اي قوله لانه لما ضاع الاول كله انقطعت المعاملة بينهما (قوله مانقص) اي من المقتن (قوله فله) اي رب المال (قوله ولا يلزمه) اي الخلف رب المال (قوله وان (اي) العامل قبول الخلف اي ودفع ٦٨٨ ثمن من ماله (قوله للعامل) راجع للربح (قوله وعليه) اي العامل راجع للنقص

رأس ماله دون الذهاب ابن يونس لانه لما ضاع الاول كله انقطعت المعاملة بينهما فان دفع اليه  
الآن رب المال شيئا فهو كابتداء قراض ولو انه انما ضاع بعض المال فاقمه له رب المال بقية  
من السلعة فهنا يكون رأس المال جميع ما دفعه اليه اولا وآخر اولا لا يستقط ما ذهب لان  
المعاملة بينهما تعدد قائمة فلم تنقصا فلا يثبت ظاهرا كلام المصنف على ما في التسخينه انه اذا تلف  
جميعه فلا يلزم العامل قبوله لانه قراض مؤتلف وهو جار مع قوله ولا يلزمه فتأمل مع تعليل ابن  
يونس المتقدم والله اعلم في انظر ما نقص هنا فلو قال ولو ضاع المال بعد الشراء به فله الخلف  
ولا يلزمه فان أخلفه فلا يجبر الا بوجه وان أي فرج السلعة ونقصها للعامل وعليه لو افق  
ابن عرفة فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى لو أخذ مائة قراضا فأخذ له الاصول خمسين فأراد رد  
ما بقي فاقمه له المائة لتكون هي رأس المال فان رأسه في هذا مائة وخمسون حتى يقبض ما بقي  
على المفاضلة وكذلك لو رضى ان يبقى ما بقي رأس المال فلا ينقص ذلك وأما لو أخذ الاصول جله  
رأس المال فأعطاه ربه مالا آخر فلا يجبر في ذلك وهذا الثاني هو رأس المال وانما يصح اذا بقي  
من الاول شيء (و) ان تلف المال كله واشترى العامل سلعة (لزمته) اي السلعة العامل فليس  
له رد ماله على بائعها ويخبر رب المال في دفع ثمنها وتكون على القراض الذي دخل عليه وعدمه  
فيلزم العامل دفعه من ماله ويختص به فان لم يكن له مال فتباع عليه فيه فان ربحته فله وار  
خسرت فعليه فيها واذا اشترى العامل سلعة ثم ضاع المال كله خير به في دفع ثمنها على القراض  
فان أي لزم العامل الثمن وكانت له خاصة (وان تعدد) العامل في مال القراض بأن كانا اثنين  
فا كثر ربحوا (فالربح) يقسم بينهما أو بينهم (كالعمل) فان كانوا مستوين في العمل قسم  
الربح بينهم بالسوية وان تفاوتوا فيه تفاوتوا في الربح بحسب تفاوتهم في العمل فلا يجوز  
استوائهم في الربح مع تفاوتهم في العمل ولا عكسه عند ابن القاسم ق فيها لابن القاسم رحمه  
الله تعالى وان فارضت رجلين على ان لك نصف الربح ولا حدهما ثلثه ولا آخر سدسه فلا يجوز  
كما لو اشترك العاملان على ذلك لان أحدهما يأخذ بعض ربح صاحبه بغير شيء أصبغ ويقسغ  
فان فاق العمل كان نصف الربح لرب المال والنصف بين العاملين على ما شرطوا ويرجع  
صاحب السدس على صاحب الثلث بأجارتها في فعل جزئته وقاله ابن حبيب ابن المواز لو شرط  
العمل على قدر اجرائهم من الربح لكان مكروها الا انه ان نزل مضى عياض فضل ظاهرها  
انه لو كان عملهما على قدر اجرائهم من الربح جاز ونحوه لجديس بعض مشايخنا المتأخرين

(قوله فأراد) اي العامل  
(قوله فاقمه) اي رب المال  
(قوله له) اي العامل (قوله  
وانما يصح) اي الجبر  
(قوله اي السلعة العامل)  
تفسير للفاعل المستقر  
والمفعول البارز (قوله له)  
اي العامل (قوله ردها)  
اي السلعة (قوله وتكون)  
اي السلعة (قوله وعدمه)  
اي الدفع (قوله ويختص)  
اي العامل (قوله بها) اي  
السلعة ربحا وخسرا (قوله  
له) اي العامل (قوله فتباع)  
اي السلعة (قوله عليه)  
اي العامل (قوله فيه) اي  
ثمنها (قوله فله) اي العامل  
(قوله فعليه) اي العامل  
(قوله فيها) اي المدونة  
(قوله خير) بضم فكسر  
مثقلا (قوله ربه) اي المال  
(قوله ثمنها) اي السلعة  
(قوله فان أي) اي ربه دفع  
ثمنها (قوله وكانت) اي  
السلعة (قوله اي العامل  
(قوله العامل) تفسير

لفاعل تعدد (قوله عكسه) اي تفاوتهم في الربح مع استوائهم في العمل (قوله فارضت) بفتح  
تاء خطاب رب المال (قوله ولا حدهما) اي الرجلين (قوله ثلثه) اي الربح الخ اي وعملهما مستو (قوله يقسغ) بضم  
الياء (قوله جزئته) اي الذي فضل به صاحب الثلث (قوله لو شرط) اي العاملان صلة (قوله من الربح) بيان اجرائهما  
(قوله لكان) اي القراض (قوله عياض فضل) اي قال قال (قوله ظاهرها) اي المدونة (قوله أنه) اي الشأن (قوله  
جاز) اي القراض (قوله نحوه) اي قول فضل (قوله لجديس) بفتح فسكون فكسر فثنا فتجبته فسين مهملة

الصواب

(قوله جواز) أي القراض إذا استوى هلهما وجرؤهما من الربح (قوله وأراد) أي عياض (قوله به) أي بعض شيوخه (قوله وهذا) أي جوازه عند استوائهما ولا جراً (قوله وعليه) أي المشهور (قوله هـ) بفتح السين والميم (قوله القليل) أي من الربح (قوله الكثير) أي من الربح (قوله بفضل) أي أجرة (قوله يردان) بضم ففتح مثقلاً (قوله هؤلاء) أي القائلون بردهما إلى حكم القاسد (قوله أجيرين) أي لكل أجر مثله (قوله وأجرى) بالميم (قوله وهو) أي قول التونسي (قوله العامل) تفسيراً لعل أنفق (قوله العامل) تفسيراً لعل سافر (قوله به) أي مال القراض ٦٨٩ (قوله في سفره) صلة أنفق (قوله أنه) أي الشأن (قوله له) أي

العامل من مال القراض (قوله ونجهيزه) أي لا سفر (قوله القضاء) أي الحكم (قوله شخص) أي خرج من بلد القراض (قوله يظعن) أي يشرع في السفر (قوله بالمعروف) حال من نفقته (قوله من غير سرف) بيان للمعروف (قوله ذاهبا وراجعا) أي ومقيما في غير بلد القراض (قوله ذلك) أي الاتفاق (قوله يلغي) بضم الياء وفتح الغين المجهمة (قوله له) أي على العامل (قوله فإذا وصل) أي العامل (قوله مصره) أي بلد القراض (قوله فلا يأكل) أي العامل (قوله منه) أي مال القراض (قوله العامل) تفسيراً لعل بين (قوله في سفره) صلة بين (قوله فيه) أي سفره (قوله فان بنى بها فيه) مفهوم

المواجب جوازاً وأراد به ابن رشد وهذا هو المشهور وعليه فان خالفت أعمالهم اجزاء الربح وفات العمل فقال محمد وابن حبيب يقسم الربح على ما سعى ويرجع صاحب القلب على صاحب الكثير بفضل عمله وقال أحمد بن خالد بل على رب المال وقال جماعة بل يردان إلى حكم القراض القاسد ثم اختلف هؤلاء فقال التونسي يكونان أجيرين وقال بفضل هلهما قراض مثلهما ابن عبد السلام قول التونسي أظهر وأجرى على قواعد المذهب الحنط وهو الجاري على قوله وفيما قد غيره أجرة مثله (وأنفق) العامل على نفسه من مال القراض أي يجوز للعامل أن ينفق على نفسه من مال القراض (ان سافر) العامل به من بلد القراض يولد آخر للتجارة به في سفره وقامت به يولد التجرة حتى يعود لبلد القراض ومفهوم الشرط أنه لا نفقة له ان لم يسافر ولو في وقت شرائه ونجهيزه وهو كذلك في المدونة وغيرها وظاهره ولو شغله عن الوجوه التي يقتات منها وهو كذلك وقال اللخمي ان شغله عنها فله الاتفاق منه في ابن يونس القضاء ان للعامل النفقة في مال القراض اذا شخص للسفر به لا قبل ذلك وفيه اللامام مالك رضي الله تعالى عنه اذا كان العامل مقيماً في أهله فلا نفقة له من المال ولا كسوة ولا ينفق عنه في تجهيزه إلى سفره حتى يظن فاذا شخص به من بلده كانت نفقته في سفره من المال في طاعمه وفيما يصلحه بالمعروف من غير سرف ذاهبا وراجعا ان كان المال يحمل ذلك ولا يحاسب بما أنفق في ربحه ولكن يفي وسواء في قرب السفر أو بعده وان لم يشتر شيأ له ان يرد ما بقي بعد النفقة إلى صاحبه فاذا وصل إلى مصر فلا يأكل منه (و) ان (لم بين) العامل في سفره (بزوجه) التي تزوجها فيه فان بنى بها فيه سقطت نفقته وفهم منه ان العقد لا يسهطها فيها لو خرج بالمال إلى بلد فنكح بها فاذا دخل وأوطن ما فن يومئذ تكون نفقته على نفسه (و) ان (احتمل المال) المفترض به الاتفاق لكثرة فلا يتفق من السير ولم يحسد الكثير ولا لامام مالك رضي الله تعالى عنه في الموازية يرجع فيه للاجتهاد ووقع له السبعون قبل وله يتفق في الخمسين وجع بينهما يحمل الاول إلى سفر بعيد والثاني على سفر قريب ابن عرفة اللخمي ان كان يسهده ما لان جل مجموعهما ولا يجعله أحدهما باقراؤه فله النفقة والقياس قوطها لحجة كل منهما بأنه اعتماد دفع له ما لا يجب فيه النفقة ابن عرفة لم أعرف هذه الرواية

من ث الشرط (قوله وفهم) بضم الفاء (قوله منه) أي بين (قوله لا يسقطها) أي النفقة (قوله فيها) أي المدونة (قوله فنكح) أي تزوج العامل (قوله دخل) أي العامل بزوجه (قوله أوطنها) أي البلدة التي سافر إليها (قوله يومئذ) أي يوم دخوله (قوله نفقته) أي العامل (قوله على نفسه) خبر تكون (قوله بعد) بضم الياء (قوله الكثير) أي الذي ينفق منه (قوله يرجع) بضم فسكون ففتح (قوله فيه) أي الكثير (قوله له) أي مال الذي رضي الله تعالى عنه (قوله جمع) بضم فكسر (قوله بيده) أي العامل (قوله جعل مجموعهما) أي الاتفاق (قوله ولا يجعله) أي الاتفاق (قوله له) أي العامل (قوله النفقة) أي منهما (قوله سقوطها) أي النفقة (قوله منهما) أي صاحبي المالين

(قوله لغيره) أى اللغوى (قوله وهى) ٦٩٠ (قوله أصل) أى قاعدة (قوله يبلغه) أى الثالث (قوله ماله)

الغیره ولم أجدها فى النوادر وهى خلاف أصل المذهب فمن جنى على رجلين ما يبلغ ارش بنيائيه على كل منهما ثلث الدية وارش مجموعهما يبلغه ان ذلك فى ماله لا على عاقلته اه (و) ان كان سفره (لغير اهل) أى زوجه (و) غير (جوع) غير (غزو) أى جهاد الكفار بأن كان لا يجبر بالمال فيها قيل للامام مالك رضى الله تعالى عنه عندنا تجار ياخذون المال قراضا ويشترون به متاعا يشهدون به الموسم ولولا ذلك ما خرجوا اهل لهم فى المال نفقة فقال لا نفقة لحاج ولا لغاز فى مال القراض فى ذهاب ولا فى رجوع وان كان انفاقه من المال (بالمعروف) أى مناسب الحال المال عادة بلا اسراف تقدم فى نصها فاذا شخص به من بلده كان نفقته فى سفره من المال فى طعامه وفيما يصلحه بالمعروف فى غير سفر واذا وجدت الشروط وأنفق فأنفق (فى المال) المقارض به لا فى ذمة ربه فان أنفق من مال نفسه ثم تلف مال القراض فلا رجوع له على ربه وكذا ان زاد ما أنفق على مال القراض (واستخدم) العامل من مال القراض فى سفره أى يجوز للعامل ان يستأجر من مال القراض من يخدمه فى سفره (ان تأهل) بقصمان مثقل الهاء أى كان أهلا لا يتخذ خادم يخدمه بأن كانت خدمته نفسه ترضى به لكونه من أ كابر الناس فيها للامام مالك رضى الله تعالى عنه للعامل أن يؤجر من مال القراض من يخدمه فى سفره ان كان المال كثيرا وكان مثله لا يخدم نفسه ابن عبد السلام الخدمة أخص من النفقة وكل ما هو شرط فى الاعم فهو شرط فى الاخص (لا يتفق) العامل من مال القراض فى (دواء) لمرض أصابه فى سفره لانه خارج عن معنى التجارة سمع القرينان أى شرب الدواء ويدخل الحمام من مال القراض قال ما كانت هذه الاشياء يوم كان القراض ان قلم ظفره أو أخذ من شعره كان كل من القراض وأما الحمامة والحمام تخفيف ابن رشد قوله ما كانت هذه الاشياء يوم كان القراض أراد ما كان يؤخذ عليها فى الزمان الاول اعواض والواجب الرجوع فى ذلك للعرف فى كل زمن وبلد فما العادة أن لا يؤخذ عليه عوض فلا يعطى عليه عوضا من مال القراض وما العادة أخذ العوض عليه وقدره يسير مكثر جاز أن يعطى عليه منه لدخول رب المال عليه لانه يكرره بخلاف الدواء (واكتسى) العامل من مال القراض فى سفره جوازا (ان بعد) بضم العين أى طال سفره بحيث يمتن ثيابه التى عليه والحق يبعد سفره طول اقامته بموضع للتجربة ومفهوم الشرط انه لا يكتسى فى السفر القريب ابن القاسم كما بين مصرود مياط وظاهر كلام المصنف ان له جميع الكسوة وهو المذهب فى فيها للامام مالك رضى الله تعالى عنه للعامل أن يكتسى من المال فى بعيد السفر ان كان المال يحمل ذلك لاقربيه لأن يقيم بموضع اقامة يحتاج فيها الى الكسوة \* (تنبيه) \* اشعر كلامه بأن مال البضاعة ليس كالقراض فى النفقة والكسوة منه وهو كذلك على قول من ثلاثة والثانى كالقراض فيهما والثالث كراهتهما منه ابن عرفة فى كون البضاعة كالقراض فى النفقة والكسوة وسقوطهما فيها ثالثا كراهتهما لسماع ابن القاسم مع رواية محمد وابن رشد عن سماع القرينين ورواية أشهب وصوب هو واللغوى الثانى ثم قال عن اللغوى العادة اليوم لا نفقة ولا كسوة منها ما ان يعمل مكارمة فلا شئ له أو بأجرة معاوية لاشئ لغيرها (و) ان سافر العامل للتجربة

والكسوة (قوله وسقوطهما) أى النفقة والكسوة (قوله فيها) أى البضاعة (قوله هو) أى ابن رشد  
(قوله ثم قال) أى ابن عرفة (قوله منها) أى البضاعة

بمال القراض وقضا حاجته لغير الحج والغزو والاهل وأتفق على نفسه ما لا في سفره (وزع) يضم  
الواو وكسر الزاي أي المال أي قسم المال الذي أنفقته على مال القراض لو سافر له وحده وما  
كان يتفق في سفره لحاجته لو سافر لها وحدها فان كان الأول مائة والثاني كذلك فيقسم  
ما أنفق نصفه على مال القراض ونصفه على العامل وان كان ربح الأول مائتين والثاني مائة  
فثلثاه على مال القراض وثلثه على العامل وان كان الأول مائة والثاني مائتين فعلى مال  
القراض الثلث وعلى العامل الثلثان ان كان قصده خروجه لثانها ما قبل تزوده واكثراته  
للاول بل (وان) قصد الخروج للثاني (بعد ان) اكثرت وتزود) للسفر الاول في فيها الامام مالك  
رضي الله تعالى عنه من تجهز اسره بمال أخذه قراضا من رجل واكثر وتزود ثم أخذ قراضا  
ثانيا من غيره فليحسب نفقته وركوبه على المالكين بالحصص وكذلك ان أخذ ما لا قراضا فإساره  
وبال نفسه فأنفقته على المالكين قال الامام مالك وان خرج في حاجة نفسه فأعطاه رجل  
قراضا فله ان يقض النفقة على مبلغ قيمة نفقته في سفره ومبلغ القراض فيأخذ من القراض  
حصة ويكون باقي النفقة عليه قال في العينية ينظر قدر نفقته في طريقه لحاجته فان كانت  
مائة والقراض سبع مائة فعلى المالك سبعة اثمان النفقة ابن عبد السلام في هذا التوزيع نظر  
اذ لا ينبغي أن تكون المحاصة بقدر نفقته في حاجته مع مبلغ مال القراض فان نفقته في حاجته  
من أثرها كما ان نفقته في مال القراض من آثاره فينبغي كون المحاصة في الآثار بحسب  
مؤثراتها وعللها لا بحسب أحد الأمرين مع المؤثراته وتبعه الموضح ابن عرفة وجهه ما في  
العينية ما في الموازية يجعل قضاء حاجته رأس مال يقض النفقة عليه وعلى القراض اه وفي  
المدونة نحو ما في الموازية فقيم او ان خرج لحاجة لنفسه فأعطاه رجل قراضا فله ان يقض  
النفقة على مبلغ قيمة نفقته في سفره من نفسه ومبلغ القراض وقال العوفي الصحيح حمل قول  
ابن القاسم على ان الحاجة أقل من مسافة القراض أو أكثر والاقامة فيها أكثر وأقل من  
الاقامة في القراض فلذا اعتبر القيمة لاختلاف النفقة فلو سئل عن تساوي المسافتين  
والاقامتين لاجاب بما قاله في مسئلة الصلح عن موضح عن عده وخطأهم ما نصق ان  
والحاصل انه ينظر كم نفقته لو ذهب في حاجته نقط وكم نفقته لو ذهب للقراض فقط ونقص  
النفقة على القيتين وهذا معنى ما في الموازية كما في ابن عرفة ونصه وفي الموازية يجعل قضاء  
حاجته رأس مال يقض النفقة عليه وعلى القراض اه فإفاده البناني وفيه نظر اذ كلام المدونة  
صريح في أن التوزيع على نفقة حاجته ونفس مال القراض كما في العينية وانما وجهه بتزويل  
نفقة حاجته منزلة رأس مال قراض آخر فلذا فاض عليها وعلى مال القراض لردها بحث ابن عبيد  
السلام والله أعلم (وان اشترى) العامل للقراض (من) أي رقيقا (يعتق على ربه) أي المال  
لكونه أصله أو فرعها وحاشيته القرية حال كونه (عالمًا) بقربائه له ابن عبيد السلام هذا هو  
العلم المشترك هنا لعله بعينه عليه (عتق) الرقيق الذي اشترى العامل للقراض (عليه) أي  
العامل لتعديده بشرائه عالما (ان أبسر) العامل أي كان وسرا وقت الشراء فيغرم لرب  
المال رأس ماله وحصته من ربحه فيه قبل شراء الرقيق وولاؤه لرب المال (والا) أي وان لم  
يكن العامل موسرا حين شرائه (يسم) بكسر الموحدة من الرقيق (بقدر غنمه) أي رأس ماله

(قوله وقضاه) عطفت على التجبر  
(قوله أي قسم المال) تفسير  
للفعل ونائب فاعله (قوله  
الاول) أي مال القراض  
(قوله والثاني) أي ما نفقه  
في حاجته (قوله كذلك)  
أي مائة (قوله فثلثاه) أي  
ما نفقه (قوله من غيره)  
أي الرجل الاول (قوله  
وان خرج) أي أراد  
الخروج (قوله يقض) يفتح  
الياء وضم الفاء أي يقسم  
(قوله طريقه) أي سفره  
(قوله ما في الموازية) خبر  
وجه (قوله يجعل قضاء  
حاجته رأس مال) بيان  
ما في الموازية (قوله عليه)  
أي قضا حاجته (قوله فيها)  
أي الحاجة (قوله وجهه)  
يفتحات مثقلا (قوله لرد  
بحث الخ) عله وجهه (قوله  
العامل) تفسير لفاعل  
اشترى (قوله للقراض)  
صلة اشترى (قوله لكونه)  
أي الرقيق (قوله أصله) أي  
رب المال (قوله كونه) أي  
العامل (قوله له) أي رب  
المال (قوله العامل) تفسير  
لفاعل أبسر (قوله فيغرم)  
أي العامل (قوله فيه) أي  
المال (قوله وولاؤه) أي  
الرقيق

كما في المدونة وابن الحاجب وغيرهما الا الثمن الذي اشتراه العامل به فلو عبر بذلك لكان اول  
 ويدل على ارادته رأس المال قوله (و) قدر (ربحه) اي الذي يستحقه رب المال من ربح  
 المال (قبل) الشراء (هـ) اي الرقيق وأما ربحه في نفس الرقيق ان كان كشرائه بمائة وقيته  
 مائتان فلا يباع منه قدر نصيب رب المال منه اذ لا يربح الشخص فيه يعتق عليه (وعتق  
 باقية) اي الرقيق على العامل ومحله يبيع بعضه ان وجد من يشتريه والا يبيع جميعه وكذلك  
 اذا لم يجد من يشتري برأس المال والحصة وانما يشتري بأكثر فباع منه بقدر ذلك مثاله  
 أصل مال القراض مائة وربع فيها قبل شراء القريب مائة واشترى بالماثنتين وهو يساوي  
 ثلثمائة فيباع نصفه بمائة وخمسين مائة رأس المال والخمسون حصة رب المال من المائة  
 التي ربحها قبل شراء القريب ويعتق نصفه لان حصة العامل من الربح خمسون أفصلها على  
 نفسه بشرائه والمائة الزائدة في قيمة الرقيق هدر (و) ان اشترى العامل من يعتق على رب  
 المال حال كونه (غير عالم) بقرايته لرب المال (فيعتق) على ربه) اي المال لدخوله في ملكه  
 ولا يثق على العامل لعذره بعدم علمه بقرايته لرب المال (و) على ربه (للعامل ربحه) اي العامل  
 الحاصل (فيه) اي الرقيق الذي عتق على ربه على المشهور ومذهب المدونة فيها لابن القاسم  
 ربه الله تعالى وان اشترى العامل بأرب المال ولم يعلم عتق على الابن وكان له ولأوه وعليه  
 للعامل حصة ربحه ان كان فيه فضل وان علم العامل وهو على عتق عليه لضمانه بالتعمد  
 والولاء لابن ويغرم العامل نفسه ابن المواز كان الثمن أكثر من القيمة أو أقل ابن يونس لانه  
 تعمدا تلافه عليه فوجب ان يغرمه له وهو سحر بعقد الشراء فان لم يكن للعامل مال يبيع منه  
 بقدر رأس مال الابن وحصة ربحه وعتق على العامل ما بقي منه عجز وعلى ربه للعامل حصته  
 من الربح الحاصل في المال قبل شراء الرقيق بالاولى وتبعه من بعده طي مراد المصنف  
 بقوله ربحه فيه الربح السكائن قبل الشراء فهو كقولهها وعليه للعامل حصة ربحه ان كان فيه  
 فضل أبو الحسن ابن رشد يرد ان كان في المال ربح يوم الشراء مثل أن يكون رأس مال  
 القراض مائة فربح فيها مائة أخرى ثم اشتراه بالماثنتين فنصيب العامل منه على هذا التنزيل  
 الربع فيغرم رب المال للعامل قيمة ربع العبد يوم الحكم ان كان له مال ويعتق العبد كله عليه  
 وان لم يكن له مال بقي ربه رقيمة للعامل بمنزلة العبد بين الشر يكتن بعته أحدهما نصيبه  
 ولا مال له يقوم فيه نصيب شريكه هذان معني كلامه في الكتاب وادانته اه ومثله للفرجاني في  
 حاشيته على المدونة قائلا وان لم يكن في الثمن ربح ولكن ان يبيع هذا ربح فلا شيء للعامل لانه  
 يعتق بنفس الشراء على رب المال فله غير واحد من الشيوخ اه ونقل ابن عرفة كلام المدونة  
 وكلام ابن رشد المتمد وأقره مقتصر عليه وقال قوله قيمة ربع العبد صوابه ربع قيمة العبد اه  
 اذا علمت هذا فقول عجز ومن تبعه ربحه فيه وأولى ربحه قبله غير صواب اه البنا في قول ابن  
 رشد للعامل قيمة ربع العبد وتصويب ابن عرفة له برابع قيمته صريح في ان له نصيبا من الربح  
 الواقع فيه ولا لم يكن له ان ربع الثمن في مثاله اه فله وكذا قوله فنصيب العامل منه الربع  
 (و) ان اشترى العامل بمال القراض (من) اي رقيمة (يعتق عليه) اي العامل كاصله وقرعه  
 وحاشيته القرية (و) قدر (علم) العامل حال شرائه بقرايته له (عتق) بفتح (الرقيق) على

(قوله بذلك) اي رأس ماله  
 (قوله يشتريه) اي بعضه  
 (قوله والا) اي وان لم يوجد  
 مشتر بعضه (قوله وهو)  
 اي الرقيق (قوله لدخوله)  
 اي الرقيق (قوله ملكه)  
 اي رب المال (قوله ومذهب  
 المدونة) عطف على المشهور  
 (قوله ولم يعلم) اي العامل  
 قرايته لرب المال (قوله على  
 الابن) اي رب المال (قوله  
 له) اي الابن (قوله وعليه)  
 اي الابن (قوله فيه) اي  
 الاب (قوله فضل) اي ربح  
 (قوله وان علم العامل) اي  
 أبوته لرب المال (قوله وهو)  
 اي العامل الخ حال (قوله  
 عليه) اي العامل (قوله  
 اضمه له) اي العامل (قوله  
 ثمنه) اي الاب (قوله تلافه)  
 اي الثمن (قوله عليه) اي  
 الابن (قوله يغرمه) اي  
 الثمن (قوله له) اي الابن  
 (قوله وهو) اي الاب (قوله  
 قيمه ربع العبد) اهل الاولى  
 ربع قيمة العبد (قوله له)  
 اي الابن (قوله عليه) اي  
 الابن (قوله ولا مال له) اي  
 من اعتق نصيبه حال (قوله  
 يقوم) بضم ففتح مثقلا  
 (قوله للفرجاني) بكسر الفين  
 المجهة (قوله كاصله) اي  
 العامل



(قوله وثيقه) اى العامل (قوله فانه) اى الرقيق (قوله عليه) اى العامل (قوله ويؤدى) اى العامل (قوله أخذه) اى ابتاع  
العامل (قوله حصل فى المال ربح) اى قبل شراء العامل قريشه (قوله عليه) اى العامل (قوله منته) اى قريشه (قوله صورتي)  
بفتح التاء من صورته بلا نون لاضافته (قوله وان اشترى) اى العامل ٦٩٣ (قوله عليه) اى العامل (قوله وهو)  
اى العامل الخ حال (قوله

غير عالم) اى بقراءة الرقيق  
هـ (قوله موسرا) حال من  
فاعل اشترى (قوله وفيه)  
اى المال (قوله عليه) اى  
العامل (قوله نصيبه) اى  
العامل من الرقيق الذى  
اشتراه (قوله ويقوم)  
بضم ففتح منقلا (قوله  
عليه) اى العامل (قوله  
سائر) اى باقى الرقيق  
(قوله يوم الحكم) صلة  
يقوم (قوله بين الشرىكين)  
حال من العبد (قوله  
أحدهما) اى الشرىكين  
(قوله منته) اى العبد (قوله  
وهو) اى أحد الشرىكين  
لمعتق الخ حال (قوله يقوم)  
بضم ففتح منقلا (قوله  
عليه) اى الشرىكين المعق  
(قوله سائر) اى باقى العبد  
(قوله يوم الحكم) صلة  
يقوم (قوله وان اشترى)  
اى العامل (قوله عليه) اى  
العامل (قوله وهو) اى  
العامل الخ حال من فاعل  
اشترى (قوله فيه) اى  
المال (قوله فيباع) اى  
الرقيق الذى اشتراه العامل

العامل وبعده رب المال (بالاكثر من قيمته) يوم الحكم قاله ابن عرفة فى توضيح (و) من (نعمه)  
لانه أخذ المال لتتميمه فليس له اتفاق بعضه بشراء قريشه بزائد عن قيمته ابن رشد اذا اشترى  
العامل من يعتق عليه وهو عالم موسر وفقه ربح فانه يعتق عليه ويؤدى الى رب المال رأس  
ماله وحصته من الربح يوم الحكم الا أن يكون غناه الذى اشتراه به أكثر من قيمته يوم الحكم  
فيؤدى الى رب المال رأس ماله وحصته من الربح من الثمن الذى اشتراه به لانه لما اشتراه وهو  
عالم انه يعتق فقد رضى أن يؤدى الى رب المال ما يجب له من الثمن الذى اشتراه به من رأس ماله  
وحصته من الربح فيكون لرب المال أخذه بالاكثر هذا اذا حصل فى المال ربح لتحقق الشركة  
بين رب المال والعامل حينئذ فى قريشه فيعتق عليه مائة مائة منه ويكمل عليه مائة مائة رب  
المال منه بل (ولو لم يكن فى المال فضل) بفتح الفاء وسكون الضاد المعجمة اى ربح فاضل  
على رأس المال لانه لما اشتراه عالم كان له المثل فلا يقال اذ لم يكن فى المال فضل فقد  
اشتراه بمال غيره فلم يدخل فى ملكه شئ منه حتى يعتق عليه نصيبه ويكمل عليه مائة مائة  
كما قاله المغيرة وأشاره المصنف ولو افاده البنائى وقال طنى المراد بالمال العبد المعق ولو قال  
ولو لم يكن فيه فضل لكان أبين وأشار بالمبالغة لقول المغيرة اذ لم يكن فيه فضل فلا يعتق عليه شئ  
ويدفع غنه لرب المال ابن رشد وان اشترى من يعتق عليه وهو عالم موسر ولا ربح فيه فانه يعتق  
عليه ويؤدى الى رب المال الا أكثر من قيمته يوم الحكم ومن الثمن الذى اشتراه به لانه لما اشتراه  
وهو عالم بأنه يعتق عليه فقد رضى أن يؤدى الثمن الذى اشتراه به ابن عرفة وان اشترى من يعتق  
وهو عالم موسر وفقه ربح عتق عليه وغرم لرب المال رأس ماله والاكثر من حظ ربه يوم الشراء  
ويوم الحكم ولو لم يكن فيه ربح غرم الا أكثر من غنه وقيمته يوم الحكم (والا) اى وان لم يعلم  
العامل بقراءة قريشه وقت شرائه وفيه ربح (ف) يعتق عليه ويتبعه رب المال (بقيته) اى  
الرقيق هذه عبارة ابن الحاجب قال فى توضيحه ظاهره انه يغرم لرب المال جميع قيمته وليس  
كذلك بل يعتق نصيب العامل من الفضل وعليه ربه ما يوجب من قيمته من رأس ماله ورجحه  
(ان أيسر) العامل اى كان موسرا حين شرائه من يعتق عليه (فيهما) اى صورتي علمه وعدمه  
ابن رشد وان اشترى من يعتق عليه وهو غير عالم موسر اوفيه ربح فيعتق عليه نصيبه ويقوم  
عليه سائر يوم الحكم فكما العبد بين الشرىكين يعتق أحدهما نصيبه منه وهو على من يقوم عليه  
سائر يوم الحكم وان اشترى من يعتق عليه وهو غير عالم وهو موسر ولا ربح فيه فيباع ويدفع  
الى رب المال ماله (والا) اى وان لم يكن العامل موسرا فيهما فلا يعتق عليه له سره ولا يباع  
الرقيق كله اذ لا تسلط لرب المال على ما يقابل ربح العامل و (يسح) بكسر الموحدة منه  
(ب) قدر (ماوجب) اى ثبت لرب المال من رأس المال وحصته من ربحه يوم الحكم وعق

(قوله ويدفع) بضم الياء (قوله ماله) نائب فاعل يدفع (قوله فيهما) اى اشتراه قريشه عالم اعترفه عليه وشراءه غير عالم به (قوله فلا  
يعتق) اى الرقيق الذى اشتراه العامل (قوله عليه) اى العامل (قوله له سره) اى العامل (قوله ما يقابل ربح العامل) اى  
من الرقيق (قوله منته) اى الرقيق (قوله من رأس ماله وحصته) اى رب المال بيان ماوجب (قوله من ربحه) بيان حصته  
(قوله يوم الحكم) صلة ويجب

(قوله فيه) أي المال (قوله واشترى) أي العامل (قوله عليه) أي العامل (قوله بالمائتين) صلة (قوله واشترى) (قوله وهو) أي العامل  
 الخ حال من فاعل (قوله وقوم) بضم فكسر مثقلا أي الرقيق (قوله منه) أي الرقيق (قوله بمائة وخمسة وعشرين) أي  
 رأس المال وحصته ربه من ربحه (قوله بآيه) أي الرقيق (قوله ذمته) أي العامل (قوله وان اشترى) أي العامل (قوله عليه)  
 أي العامل (قوله وهو) أي العامل الخ حال من فاعل (قوله واشترى) (قوله ومعه) عطف على غيره (قوله وفيه) أي المال (قوله فضل)  
 أي ربح (قوله منه) أي الرقيق (قوله وان كان) أي المال (قوله فيه) أي المال (قوله فيباع) أي الرقيق كله (قوله يدفع)  
 بضم الميم (قوله ماله) نائب فاعل يدفع (قوله هذا) أي عدم الفضل (قوله وتحصل) بفتحات مثقلا (قوله وتخصيصها) أي الثمانية  
 (قوله انه) أي العامل (قوله ان كان) أي العامل (قوله فيه) أي المال (قوله سواء كان) أي العامل (قوله يباع) أي الرقيق كله  
 جواب ان (قوله ويسلم) بضم ففتحين مثقلا (قوله ثمنه) أي الرقيق كله (قوله وان كان فيه) أي المال (قوله كان) أي الرقيق  
 الذي اشتراه العامل (قوله بين الشر يكثر) ٦٩٤ حال من العبد (قوله أحدهما) أي الشر يكثر (قوله حظه منه) أي العبد

الباقى على العامل أن كان رأس المال مائة ووربح فيه مائة أخرى واشترى من يعتق عليه  
 بالمائتين وهو معسر وقوم يوم الحكم بمائة وخمسين فيباع منه بمائة وخمسة وعشرين ويعتق  
 بآيه ويتبع رب المال ذمته بخمسة وعشرين ابن رشد وان اشترى من يعتق عليه وهو غير  
 عالم ومعسر وفيه فضل فيباع منه بقدر رأس ماله وحصته ربه من ربحه يوم الحكم ويعتق  
 الباقي وان كان لا فضل فيه فيباع ويدفع لرب المال ماله فلا فرق في هذا بين المعسر والمعسر  
 وتحصل مما تقدم ان الصور ثمانية لان العامل حين الشراء اما عالم أولا وفي كل اماموسر أم لا  
 وفي كل اما في المال فضل أم لا طئي وتخصيصا على ما في المقدمات وأبي الحسن انه ان كان غير  
 عالم ولا فضل فيه سواء كان موسرا أو معسرا يباع ويسلم ثمنه لرب المال وان كان فيه فضل  
 كان كالعبد بين الشر يكثر يعتق أحدهما حظه منه ان كان موسرا يعتق عليه حظه منه  
 وقوم عليه حظرب المال وان كان معسرا يعتق عليه حظه منه وبقي حظرب المال رقيقا  
 لأن يأتي ذلك ويطلب ماله فيباع له بقدر رأس ماله ووربحه ويعتق الباقي وان كان عالما  
 موسرا يعتق عليه وأدى لرب المال الاكثر من رأس ماله وحصته من الربح يوم الحكم أو من  
 الثمن الذي اشتراه به وان لم يكن فيه فضل وان كان عالما معسرا يبيع منه لرب المال برأس ماله  
 ووربحه ويعتق الباقي ان كان فيه فضل وان لم يكن فيه فضل أسلم لرب المال أو يبيع واسلم له ثمنه  
 وبه تعلم ما في كلام المصنف من القصور لان قوله يبيع يقتضي تحتمه مع أنه ان شاء ولا طلاقه  
 فيقتضي ان هذا الحكم سواء كان في المال فضل أم لا مع أنه ان لم يكن فيه فضل يباع ويسلم  
 له ثمنه في عدم العلم سواء كان موسرا أو معسرا خلافا لتمييز المصنف البيع بالاعسار واطلاقه

(قوله ان كان) أي العامل  
 (قوله عليه) أي العامل  
 (قوله حظه) أي العامل  
 (قوله منه) أي الرقيق  
 (قوله وقوم) بضم فكسر  
 مثقلا (قوله عليه) أي  
 العامل (قوله وان كان)  
 أي العامل (قوله ياتي) أي  
 يمنع رب المال (قوله ذلك)  
 أي بقاء حظه رقيقا (قوله  
 ويطلب) أي رب المال  
 (قوله فيباع له) أي لاجل  
 رب المال (قوله ماله ووربحه)  
 أي رب المال (قوله الباقي)  
 أي من الرقيق (قوله وان  
 كان) أي العامل (قوله  
 يعتق) أي الرقيق كله (قوله  
 عليه) أي العامل (قوله

وأدى) بفتح الهمزة واللام مثقلا أي دفع العامل (قوله من رأس ماله الخ) بيان الاكثر (قوله أو من الثمن) في  
 عطف على من رأس ماله (قوله وان لم يكن فيه) أي المال فضل بمائة (قوله وان كان) أي العامل (قوله عالما) أي بالقرابة  
 حين شرائه الرقيق (قوله موسرا) حال من فاعل عالما (قوله يبيع منه) أي الرقيق (قوله لرب المال) أي لاجل توقيته حقه  
 (قوله فيه) أي المال (قوله أسلم) بضم فسكون فكسر أي الرقيق (قوله أو يبيع) أي الرقيق كله (قوله وأسلم له) أي رب المال  
 (قوله ثمنه) أي الرقيق (قوله وبه) أي التفصيل المتقدم صله تعلم (قوله من القصور) بيان ما (قوله لان قوله) أي المصنف (قوله  
 يبيع يقتضي تحتمه) أي البيع (قوله مع أنه) أي البيع (قوله ان شاء) أي رب المال (قوله ولا طلاقه) أي المصنف عطف على  
 لأن قوله يبيع الخ (قوله هذا الحكم) أي يبيع ما وجب (قوله مع أنه) أي الحكم (قوله فيه) أي المال (قوله يباع) أي الرقيق كله  
 (قوله ويسلم) بضم الميم (قوله ماله) أي رب المال (قوله ثمنه) أي الرقيق (قوله في عدم العلم) أي من العامل بقرابة الرقيق (قوله  
 سواء كان) أي العامل (قوله واطلاقه) أي المصنف عطف على تقييد



(قوله الامه) مفعول ابني (قوله على القراض) صلة ابني (قوله ان شاء) اي رب المال (قوله الامه) تفسيرا لقاعل تحمل (قوله اتبعه) اي العامل (قوله بتمامها) اي القيمة (قوله في ذمته) اي العامل (قوله فان حملت منه) مفهوم ان لم تحمل اشارة الى تقريب فان اعسر الخ عليه ٦٩٦ (قوله ربح العامل) تفسيرا لقاعل الماتروا المفعول المارز (قوله ان شاء) اي رب المال

الامه على القراض ان شاء وهذا التخيير (ان لم تحمل) الامه من وطء العامل موسرا كالعامل أو معسر اقتباع عليه فان لم يتبعها بقيمتها اتبعه وبها اتمامها في ذمته قاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه في الموازية فان حملت منه (فان أعسر العامل اتبعه) ربحها العامل (بها) اي القيمة (وبحصة) بكسر الحاء وشد الصاد المهملة من اي حظ ربحها من قيمة (الولد) ان شاء ومقتضى كلام ابن الحاجب اعتبار قيمة الولد يوم وطئها (أو) ان شاربها (بأع) الحاكم ليدفع (له) أي ربحها فيبيع جوا منها (بقدر ما) أي الحق الذي وجب (له) أي ربحها من رأس ماله وحصة من الربح ويبقى باقيها على حاكم ام الولد للعامل ومفهوم ان اعسر انما ان حملت منه وهو موسر ان حكمها ليس كذلك وهو كذلك وحكمها انما اصارت أم ولد للعامل ويغرم قيمتها يوم وطئها رواه ابن القاسم عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه مما ابن عرفة لو وطئ العامل أمة من مال القراض ولم تحمل فللصلى عن محمد يغرم قيمتها وان كان عديما يبع فيها ابن شارس ان وطئها العامل ولم تحمل فن كان مليا قرب المال بخير بين ان يضمه قيمتها يوم وطئها أو يلزمه اياها بئتم وان كان معسرا يبع فيما يلزمه من قيمة أو عن ابن رشد ان اشترى العامل أمة للقراض ثم تعدى عليها ووطئها فحملت وله مال أخذ منه قيمتها يوم وطئها فيجبر بها القراض وصارت أم ولده وان لم يكن له مال ولم يكن فيها افضل يبع وتابع بقيمة الولد ينأ وان كان فيها افضل يبيع منها الرب الدين بقدر رأس المال ورجعه وله ما بقي بحكم أم ولد وقبل حكمها بحكم الامه المشتركة (وان أحبل) العامل الموسر أمة (مشتراة) من مال القراض (للوطء) من العامل (فالثن) أي عوضه يغرمه العامل لرب المال قاله ابن القاسم رحمه الله تعالى (واتبع) بضم الفوقية وكسر الموحدة العامل (به) أي الثمن (ان أعسر) العامل ابن رشد ان اشتراها لوطء ووطئها فحملت فادعاه ان اشتراها لنفسه من مال القراض فلا تباع ويتبع بالثمن الذي اشتراها به في ذمته قولوا واحدا ابن يونس روى عيسى عن ابن القاسم اذا تسلف العامل من مال القراض ما يتابع به أمة ووطئها فحملت فقد عرفتك بقول مالك رضي الله تعالى عنه وهو رأي انه يؤخذ منه ما اشتراها به في ملاته ويتبع به في عدمه وأما ما اشتراها للقراض وتعدى فوطئها وثبت ذلك نهضة تباع في عدمه عيسى ويتبع بقيمة الولد عينا لأن يكون في القراض فضل فيكون كن وطئ أمة يئنه وبين شريكه (تنبيهات الاول) \* طفي قوله تقوم ربحها أو ابني على هذا حمل المصنف في توضيحه قول ابن الحاجب فعليه قيمتها يوم وطئها ان شارب المال فقال يعني ان اشترى العامل بمال القراض جارية خير رب المال فان شاء الزمه قيمتها يوم وطئها وان شاء ابقاها على القراض وهو تابع في ذلك لابن عبد السلام ثم قال وهذا الذي قلناه من تخيير رب المال في أخذ القيمة أو ابقائها على القراض اذ لم تحمل هو ظاهر كلام المصنف وهو الحق وقال به ضمهم يخير في أخذ القيمة أو الثمن الذي اشتراها به

(قوله منها) أي الامه (قوله) من رأس ماله الخ بيان ماله (قوله انما) أي الامه (قوله) منه أي العامل (قوله) وهو أي العامل (قوله) ويغرم أي العامل (قوله) قيمتها أي الامه (قوله فيها) أي القيمة (قوله فان كان) أي العامل (قوله من قيمة) أو عن ابن رشد ان اشترى العامل أمة للقراض ثم تعدى عليها ووطئها فحملت وله مال أخذ منه قيمتها يوم وطئها فيجبر بها القراض وصارت أم ولده وان لم يكن له مال ولم يكن فيها افضل يبع وتابع بقيمة الولد ينأ وان كان فيها افضل يبيع منها الرب الدين بقدر رأس المال ورجعه وله ما بقي بحكم أم ولد وقبل حكمها بحكم الامه المشتركة (وان أحبل) العامل الموسر أمة (مشتراة) من مال القراض (للوطء) من العامل (فالثن) أي عوضه يغرمه العامل لرب المال قاله ابن القاسم رحمه الله تعالى (واتبع) بضم الفوقية وكسر الموحدة العامل (به) أي الثمن (ان أعسر) العامل ابن رشد ان اشتراها لوطء ووطئها فحملت فادعاه ان اشتراها لنفسه من مال القراض فلا تباع ويتبع بالثمن الذي اشتراها به في ذمته قولوا واحدا ابن يونس روى عيسى عن ابن القاسم اذا تسلف العامل من مال القراض ما يتابع به أمة ووطئها فحملت فقد عرفتك بقول مالك رضي الله تعالى عنه وهو رأي انه يؤخذ منه ما اشتراها به في ملاته ويتبع به في عدمه وأما ما اشتراها للقراض وتعدى فوطئها وثبت ذلك نهضة تباع في عدمه عيسى ويتبع بقيمة الولد عينا لأن يكون في القراض فضل فيكون كن وطئ أمة يئنه وبين شريكه (تنبيهات الاول) \* طفي قوله تقوم ربحها أو ابني على هذا حمل المصنف في توضيحه قول ابن الحاجب فعليه قيمتها يوم وطئها ان شارب المال فقال يعني ان اشترى العامل بمال القراض جارية خير رب المال فان شاء الزمه قيمتها يوم وطئها وان شاء ابقاها على القراض وهو تابع في ذلك لابن عبد السلام ثم قال وهذا الذي قلناه من تخيير رب المال في أخذ القيمة أو ابقائها على القراض اذ لم تحمل هو ظاهر كلام المصنف وهو الحق وقال به ضمهم يخير في أخذ القيمة أو الثمن الذي اشتراها به

ويتبع بضم الباء فتح الموحدة أي العامل (قوله به) أي ما اشتراها به (قوله عدمه) بضم فسكون أي والزام فقر العامل (قوله على هذا) صلة حمل (قوله فقال) أي المصنف في توضيحه عطف على حمل (قوله وهو) أي المصنف (قوله ثم قال) أي ابن عبد السلام (قوله من تخيير رب المال الخ) بيان الذي قلناه (قوله هو ظاهر) خبر هذا (قوله المصنف) أي ابن الحاجب

على بين ان يتبعه الخ (قوله فيها) أى الامة (قوله اذا وضعت) صله يسع (قوله فيمالزمه) صله يسع (قوله من قيمتها) أى الامة بيان ما (قوله ويتبعه) أى رب المال العامل (قوله فان كان فيها) أى الامة (قوله منها) أى الامة (قوله من الربح) بيان انصيبهما (قوله ويتبعه) أى رب المال العامل (قوله بنصيبه) أى رب المال (قوله من قيمة ولها) بيان انصيبه (قوله الشارح) أى بهرام (قوله فان كان) أى العامل (قوله منهما) أى قيمتا يوم وطلتها وقيمتا يوم حملها (قوله ولا يصدق) أى العامل (قوله فنباع) أى الامة (قوله وصدقه) بفتح حاء مثقلا أى العامل (قوله فلا تباع) أى الامة (قوله عنده) أى ابن القاسم

(قوله ١٤١) أي جهل حاشا لها (قوله غيره) أي ابن رشد (قوله علم) بضم العين (قوله أنه) أي المصنف (قوله ينما) أي المشتراة للقراض والمشتراة للوطء (قوله يقبل) بضم الياء وفتح الباء (قوله وان كان) أي العامل (قوله يبعها) أي الامة (قوله اولة) أي جبر رأس المال (قوله ولطئه) أي رب المال (قوله مطلقا) أي عن تقييد شرائها بكونه للقراض (قوله ان علم) بضم العين (قوله بها) أي البيعة (قوله فيها) أي علم شرائها بيعة للقراض وعلم شرائها بالنفس (قوله والالا) أي وان لم يعلم شرائها وببيعة للقراض ولا لنفسه (قوله على الاول) أي شرائها للقراض (قوله رجلها) أي الروايات (قوله ونصه) أي ابن رشد (قوله وعلى هذا) أي يبعها على الإطلاق صلته جل

(قوله عنه) أي هذا التخصيص (قوله وعلم) بضم العين (قوله أنه) أي الشأن (قوله عليه) أي ابن عبد السلام (قوله بالامة) صلة  
 رد (قوله غير واضح) خبر رد (قوله وهذا) أي كون المشهور في المشتراة للشركة الخ (قوله يقوى) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله  
 قتيبن) بفتح مثقلا (قوله من التحويل) بيان ما (قوله ليس عليه تعويل) خبر ان (قوله وان لم تحمل) أي الامة من وطء  
 عامل القراض (قوله وهو) أي العامل ٦٩٨ (قوله بضمه) بضم ففتح فكسر مثقلا أي رب المال العامل قيمة الامة (قوله

أو يتركه) أي التضمين  
 (قوله وباقيا للشركة)  
 صله صرح (قوله وفي اتباعه)  
 الخ) بيان كلام ابن  
 الحاجب (قوله ونصه) أي  
 التوضيح (قوله ومثاله)  
 أي عدم الاتباع (قوله  
 وقرره) أي كلام ابن  
 الحاجب (قوله في ذمته)  
 أي العامل لعدم وفاء عنها  
 ان ائبت بقيتها (قوله من  
 جميع القيمة) أي لولد  
 (قوله وأصل عطف) على  
 قول (قوله فجعل) أي ابن  
 عبد السلام (قوله وهو)  
 أي جعل ابن عبد السلام  
 (قوله وبهذا) أي النص  
 على انه ان اتبعه بقيتها  
 لا يتبعه بحصة الولد صلة  
 اعترض (قوله وان كان)  
 أي العامل (قوله فان  
 كانت) أي الامة (قوله  
 بضمه) بضم ففتح فكسر  
 مثقلا أي رب المال العامل  
 (قوله اياها) أي الامة (قوله  
 ويتبعه) أي رب المال  
 العامل (قوله بقيتها) أي

عنه هنا وعلم من كلام المتبسطي انه لا فرق بين شرائها لنفسه وشرائها للقراض وهو ظاهر كلام  
 ابن عرفة وغير واحد وعليه يحمل كلام المصنف وانما التخصيص في التي احببت خلافا لما في  
 التوضيح وان تبعه فت الثاني من تأمل علم ان كلام عجم ظاهر وان اعترض طئي عليه  
 تحمل وذلك لان موضوع كلام ابن عبد السلام في المشتراة للقراض فرد ابن عرفة عليه بالامة  
 التي اشتراها أحد الشرىكين لنفسه غير واضح وحيث صرح ان المشهور في المشتراة للشركة ان  
 لغير واطتها ابقاها للشركة فالتى للقراض مثلها وهذا يقوى ما لابن عبد السلام قتيبن  
 ان ما ذكره طئي من التحويل ليس عليه تعويل على ان ما ذكره ابن عبد السلام هو ظاهر  
 قول النوادر مانصه وان لم تحمل وهو ملقرب المال مخير بين ان يضمنه أو يتركه فله بعضهم  
 فان اترك تضمينه هو باقائه للقراض لا غير وباقائه للشركة صرح العبدوسى في شرح  
 المدونة والله الموفق (الثاني) طئي قوله اتبعه بها وبحصة الولد بهذا قرر في توضيحه كلام ابن  
 الحاجب وفي اتباعه بنصيبه من قيمة الولد قولان ونصه يعنى في اتباع رب المال العامل بنصيبه  
 من الولد اذا كان العامل معسرا قولان الاتباع اعيسى الباجى وهو أصل ابن القاسم ومثاله  
 لابن حبيب اه فظاهره اتباعه بحصة لولده مع اتباعه بالقيمة وعلى هذا جرى هذا في مختصره  
 وقرره ابن عبد السلام بقوله يعنى وحيث كان العامل معسرا وبقية من قيمة الامة بقيمة في  
 ذمته فهل يلزم العامل من قيمة الولد بنسبة تلك البقية من جميع القيمة فيه قولان احدهما ان  
 ذلك يلزمه وهو قول عيسى وأصل ابن القاسم اه فجعل محل الاتباع بحصة الولد اذا بقيت  
 من القيمة بقية وذلك اذا بيعت في قيمتها ولم يفت عنها او هو الصواب نص غير واحد على انه اذا  
 تبعه بقيتها لا يتبعه بحصة الولد وبهذا اعترض ناصر الدين على الموضح وتقرير ابن عبد السلام  
 هو مراد ابن الحاجب في الجواهر وان كان معسرا فان كانت مشتراة للقراض كان رب  
 المال بالخيار بين ان يضمنه اياها ويتبعه بقيتها يوم وطئها في ذمته وليس له من قيمة الولد ولا مما  
 نقصها وطوء شي ويزن ان يباع جميعها ان لم يكر في المال ربح فان كان فيه ربح يبيع  
 منها بقدر رأس المال وحصة ربه من الربح ويبقى ما يخصه من الربح بحساب أم الولد على  
 الخلاف في ذلك ولو نقص ثمن ما يبيع منها من قيمتها يوم وطئها الاتبعه بذلك النقصان مع نصيبه  
 من قيمة الولد وان شامتساك بنصيبه منها واتبعه بما يصيبه من قيمة الولد قاله عيسى القاضي أبو  
 الوليد هذا ما اختاره ابن القاسم اه كلام الجواهر وأراد بالقاضى أي الوليد الباجى اذ يعبر  
 عنه بهذا ولا شك ان هذا مراد ابن الحاجب بقوله فان كان معسرا فله ذلك ان شاء في ذمته

الامة (قوله في ذمته) أي العامل (قوله وليس له) أي رب المال (قوله من قيمة الولد الخ) بيان شئ (قوله) والا  
 وبين ان يباع جميعها) عطف على بين أن يضمنه اياها (قوله منها) أي الامة (قوله يخصه) أي العامل (قوله لا يتبعه) أي رب  
 المال العامل (قوله مع نصيبه) أي رب المال (قوله ان شاء) أي رب المال (قوله يصيبه) أي يخص رب المال (قوله من قيمة  
 الولد) بيان ما (قوله القاضي) أي قال (قوله ان هذا) أي كلام الجواهر (قوله فان كان) أي ان العامل (قوله فله) أي رب المال  
 (قوله ذلك) أي قيمتها يوم وطئها او يوم جالها (قوله ان شاء) أي رب المال (قوله في ذمته) أي العامل حال من ذلك او صلة شاء



ويختلف) اي العامل هل يردده  
(قوله وتقلب) اي اليمين  
(قوله عليه) اي رب المال  
(قوله التوثق) اي باليمين  
(قوله بحضورها) اي بالينة  
(قوله قبضه) اي المال  
(قوله تقبدها) اي الينة  
(قوله به) اي قصد التوثق  
(قوله ان اختلعا) اي رب  
المال والعامل (قوله في  
رده) اي المال (قوله  
وكان) اي العامل (قوله  
اخذ) اي العامل المال  
(قوله قوله) اي العامل  
(قوله يمينه) اي العامل  
(قوله وان كان) اي  
العامل (قوله عليه) اي  
العامل (قوله قوله) اي  
ابن القاسم (قوله اذا ادعى  
انه رده جميعه الخ) خيرا  
(قوله الى) بشد الباء (قوله  
ابن يونس) اي قال (قوله  
حكي) بضم فسكسر (قوله  
ذلك) اي كون القول لرب  
المال (قوله اذا قال) اي  
العامل (قوله لانه) اي  
العامل (قوله يده) اي  
العامل (قوله بعد) بالضم  
(قوله واما لو قال) اي  
العامل (قوله رد المال)  
مفعول دعوى المضاف  
لفاعله مقرر حال من العامل  
(قوله فان نكل) اي  
العامل (قوله فيها) اي المدونة

دعوى (رده) اي مال القراض لربه (ان) كان (قبض) بضم فسكسر المال من ربه (بلا يمينه)  
فان كان قبضه منه يمينه فلا يصديق في دعوى رده الا يمينه على المشهور ويختلف اتفاقا لان  
رب المال حقق الدعوى عليه وتقلب عليه ان نكل العامل وظاهر كلامه كالمدة عدم شرط  
قصد التوثق والاكتفاء بحضورها قبضه بلا قصد توثق وفي كلام غير واحد من الشيوخ  
تقبدها به النعمي ان اختلعا في رده وكان اخذه بغير يمينه كان القول قوله مع يمينه وان كان  
ثقة لان رب المال يدعي عليه التحقيق وان اخذه بيمينه فلا يقبل قوله هذا قوله في المدونة  
\*(تنبيهات)\* الاول الخط هذا اي تصديق العامل في الرضا ادعى انه رده بيمينه او رده بيمينه  
وكان الباقي لا يني برأس المال وانما يني بمارده واما لو كان الباقي يني برأس المال لكان القول  
قول رب المال مادام في المال ربح ففي المدونة ان قال العامل رددت اليك رأس مالك والذي  
ييدي ربح وقال رب المال لم تدفع لي شيئا صدق رب المال مادام في المال ربح وعلى العامل  
الينة ابن يونس حكى عن القاسمي انه قال ذلك اذا قال ما في يدي هذا ربح يميني وينك لانه  
اقر ان حق رب المال قائم بيده بعد واما لو قال رددت اليك المال وصحتك من الربح وما في  
يدي حصتي من الربح لكان القول قول العامل اذا كان قبضه بغير يمينه كالمدة لم يكن في المال  
ربح فادعى انه رده الى صاحبه لكان القول قوله بيمينه اه وقال النعمي بعد كلامها وينبغي  
ان يقبل قوله وكذلك اذا قال هذا ربحي وكما لو قال رددت بعض رأس المال ولا فرق بين قوله  
رددت بعض رأس المال او جميعه دون الربح اول ربح شبيها او ربحت وسلمت لك رأس مالك  
وربحك وقد قال مالك رضي الله تعالى عنه في كتاب محمد في المساقية يقول بعد جذا اذا التمرة دفعت  
اليك نصيبك فالقول قول العامل وان كان يقول هذا الذي في يدي نصيبي فكذلك القراض  
اه ابن عرفة بعد ما تقدم في قبول دعوى العامل رد المال مقر اية قاسم ربح بيده نالها ان ادعى  
رد حطرب المال منه للنعمي واهو لا قاسمي اه الجزولي من قال رددت اليك ما وكلتني عليه  
او على يمينه او دفعت اليك ثمنه او وديعتك او قراضك فالقول قوله الا ان يقول رددت اليك رأس  
المال والذي ييدي ربح يميني وينك وقال رب المال لم تدفع لي شيئا صدق رب المال مادام في  
المال ربح وعلى العامل الينة وهذا نص ما في المدونة اه (الثاني) \* الخط لو ادعى العامل  
انه لم يعمل بالمال فالتظاهر ان القول قوله بيمينه ولم أر الا في نصه ناصا والله اعلم \* (الثالث) \* حكم  
المبضع معه في دعوى الرد والتلف حكم القراض والله اعلم (أو قال) العامل هو (قراض بجزء)  
من ربحه (و) قال (ربه) اي المال هو (بضاعة باجر) مع لوم كعشر فالقول للعامل بيمينه  
وله اخذ الجزاء الذي ادعاه ان أشبهه فان نكل حلف رب المال ودفع الاجر فيها ان قال  
العامل قراضا وقال ربه بل ابضعتك لتعمل به فالقول قول رب المال بيمينه بعض القرويين  
ان كان أمرهم ان للبضاعة اجر افا لا شبه كون القول قول العامل (وعكسه) بان قال العامل  
بضاعة باجر ورده قراضا بجزء القول فيه للعامل أيضا النعمي ان قال العامل بضاعة باجرة  
وصاحب المال قراضا كان القول قول العامل مع يمينه (او ادعى) رب المال على من يده  
المال (الفصب) أو السرقة للمال الذي يده وقال من يده المال فعنه لي قراضا عمل فيه  
بجزء من ربحه فالقول ان يده المال اذا اصل عدم الغصب ابن الحاجب ان قال العامل



(قوله فلا يصدق) اى رب  
 المال (قوله فان كان) اى  
 الصانع (قوله بذلك) اى  
 السرقة (قوله صدق) بضم  
 فكسر منتقلا اى العامل  
 (قوله ولو خسر) اى المال  
 (قوله ويرجع) اى العامل  
 (قوله بها) اى المائة (قوله  
 فيه) اى مال القراض  
 (قوله ان اشبهت) اى  
 المائة (قوله وان ادعى)  
 اى العامل الانفاق على  
 نفسه من ماله فى حال سفره  
 للتجرب بالمال (قوله الباجى)  
 اى قال (قوله اختلقا) اى  
 رب المال والعامل (قوله  
 فان كان) اى العامل (قوله  
 له) اى رب المال (قوله  
 يتزعمه) اى المال (قوله  
 منه) اى العامل (قوله عنده)  
 اى العامل (قوله وادعى)  
 اى العامل (قوله فيه)  
 اى المال (قوله رب المال)  
 تفسير لقاعل قال (قوله  
 عدله) اى الاذن (قوله  
 ذلك) اى الكون امانة  
 (قوله سواء كان) اى مدعى  
 العصة (قوله احدهما) اى  
 رب المال والعامل (قوله  
 صدق) بضم فكسر منتقلا  
 (قوله منهما) اى رب المال  
 والعامل

قراضا وقال رب المال بل غصبته فلا يصدق وقيل الا ان يشبه ابن عرفة لم اعرف نص هذا  
 القرع ويقر بمنه قولها ان قال الصانع استعملتني هذا المتاع وقال رب به سرقته منى فالقول  
 قول الصانع فان كان من لا يشار اليه بذلك عوقب رب الثوب والا فلا يعاقب (أو قال) العامل  
 قبل المقاملة (انقثت) على نفسى فى سفرى للتجرب بمال القراض (من غيره) اى المال  
 لا يرجع به على المال وقال رب انقثت منه فالقول للعامل وله الرجوع به فى المال سواء ربح  
 المال او خسر وسواء كان المال عينا او سلعا فيها ان قال انقثت فى سفرى من مالى مائة درهم  
 لا يرجع فى مال القراض صدق ولو خسر ويرجع به اقيه ان اشبهت ثقة معمله وان ادعى بعد  
 المقاسمة فلا يصدق (و) ان تنازع رب المال والعامل (فى) قدر (جزء الربح) بعد العمل فالقول  
 للعامل بيمينه (ان ادعى) العامل قدرا (مشبها) بضم فسكون فكسر اى مما لا ما يقارض به  
 مثله فى يمينه الباجى سواء ادعى رب المال مشبها ايضا لا (و) ان كان (المال بيده) اى  
 العامل حين تنازعهما فى قدر جزء ربحه حسا ومعنى بأن كان (وديعه) لاجنبى بل (وان)  
 كان وديعة (لربه) اى عند رب المال ابن الحاجب القول قول العامل فى جزء الربح ان اقر بما  
 يشبه والمال بيده او وديعة ولو عند ربه اللخبى ان اختلفا فى الجزء فقال العامل اخذته على  
 النصف وقال رب على الثلث فان كان لم يعمل فالقول قول رب المال لان له ان يتزعمه منه وان  
 احب العامل ان يعمل على الثلث عمل اورد فان اختلفا بعد العمل وفى المال ربح كان القول  
 قول العامل اذا كان المال فى يديه او سلمه على وجه الايداع حتى يتفادى لانه لا تسليمه على  
 هذه الصفة ايسر تسليم وان سلم المال ليتصرف فيه به ويكون جزء الربح ساقا عنده كان  
 القول قول رب المال انه على الثلث (و) القول (لربه) اى المال فى قدر الجزء بيمينه (ان ادعى)  
 ربه (الشبه) بفتح الشين والموحدة اى جزءا مشبها للمعتاد (فقط) اى دون العامل وان ادعى  
 معاملا يشبهه حلفا ورد الى قراض المثل ونكولهما كلفهما وبقضى العاقبة على التاكيل  
 (أو قال) رب المال (قرض) بفتح القاف وسكون الراء اى سلف (فى) قول العامل (قراض  
 او وديعة) فالقول لربه فيها ابن القاسم رحمه الله تعالى ان اخذ رجل من رجل مالا وقال هو  
 يدي وديعة او قراض وقال ربه بل اسلفتك فالقول قول رب المال بيمينه لان العامل قد  
 اقر ان له قبله مالا وادعى انه لا ضمان عليه فيه ولو قال ربه قراضا وقال العامل بل سلفا صدق  
 العامل لان رب المال مدع ههنا فى الربح فلا يصدق (او) تنازعا (فى) قدر (جزء) من الربح  
 (قبيل العمل) فالقول لرب المال (مطلقا) عن التقييد بآنيانه بما يشبهه تقدم شاهده فى كلام  
 اللخبى (وان قال) رب المال اعطيتك المال (وديعه) عندك وقال العامل قراضا (ضمنه)  
 اى المال (العامل ان عمل) اى صار معرضا لضمائه ان تلف او خسر له عواما ان رب المال  
 اذن له فى تجريكه والاصل عدمه فان لم يعمل وضاع المال او تلف فلا يضمنه لاتفاقهما على انه  
 كان امانة لا اشتراط القراض والوديعة فى ذلك ابن الحاجب ان قال رب المال وديعة  
 ضمنه العامل بعد العمل لا قبله (و) ان تنازعا فى حصة القراض وعدمها فالقول (لمدعى العصة)  
 سواء كان رب المال او العامل فيها ان ادعى أحدهما مالا يجوز كدعواه ان له من الربح  
 مائة درهم ونصف ما بقى صدق مدعى الحلال منهما ان اقر بما يشبهه (ومن هلك) اى مات فى

(قوله ولم يعلم) بضم الياء (قوله وجد) بضم فكسر (قوله قراض) بلا تنوين لضافته لقلان مقدرا وكذا ما بعده (قوله أو شهدت بينة بذلك) أنه قراض فلان مثلا عطف على مكتوب عليه (قوله عليه) أي الميت (قوله لها) أي الديون (قوله وقدم) بفتحات متعلا أي المصنف ٧٠٤ (قوله صاحبه) تفسيره انما تب قدم (قوله فيه) أي المعين (قوله فيها) أي المدونة (قوله في

مرضه) صلة اقر (قوله وعليه دين) حال (قوله في صحته) لا مت فان الدين (قوله أو باقراره) عطف على بينة (قوله في مرضه) صلة اقرار (قوله هذا) نعم مرضه (قوله قبل اقراره بذلك) أي المعين صلة اقرار (قوله أو بعده) أي اقراره بذلك (قوله وان لم يعينها) أي الوديعة مثلا (قوله وجب) أي ثبت (قوله لم يذكر) أي المصنف (قوله بالقراض) صلة الوصية (قوله بكونها) أي الوصية صلة تقييد (قوله أما) يكسر الهمز وشد الميم (قوله لوضوحه) أي التقييد على عدم ذكره (قوله أذهى) أي المسئلة (قوله كذلك) أي في الوصية في مرضه (قوله فقها) أي المدونة (قوله وعلى هذا) صلة يأتي (قوله القرض) بفتح القاء وسكون الراء تابع ذا (قوله قيدها) أي المدونة (قوله به) أي عدم الاتهام (قوله وفيها) أي المدونة (قوله مطلقا) أي عن التقييد

سفر أو حضر (وقبله) بكسر القاف وفتح الموحدة أي عنده (قراض) أي مال يتصرف به يجوز من ربه وأدخلت الكاف الوديعة والبضاعة والعمارة والقطعة ولم يعلم أنه رده ولم يدع نفعه ووجد بعينه مكتوب عليه بخط الميت أو ربه ان هذا قراض أو بضاعة أو وديعة أو عمارة فلان أو قطعة أو شهدت بينة بذلك (أخذ) بضم فكسر من تركه بل (وان لم يوجد) لاحتمال اتفاقه على نفسه وصيرورته ديناً في ذمته (و) ان كان عليه ديون ولم تف تركتها (خاص) صاحب القراض ونحوه (غرماته) أي الميت وظاهر إطلاقه ضمان القراض ونحوه ولو طال الزمان وقدم في باب الوديعة ان ضمانها مقيد بعدم الطول (وتعين) بفتحات متعلا القراض ونحوه (وصية) بان هذا المال قراض أو وديعة أو بضاعة أو عمارة فلان (وقدم) بضم فكسر متعلا صاحبه على أصحاب الديون فليس لهم محاصنة فيه سواء كانت ديونهم مائة بينة أو اقرار أو سواء كانت الوصية (في الصحة والمرض) فيها ومن اقر بوديعة بعينها أو بقراض بعينه في مرضه وعليه دين بينة في صحته أو باقراره في مرضه هذا قبل اقراره بذلك أو بعده فليرب الوديعة والقراض أخذ ذلك بعينه دون غرماته وان لم يعينها وجب التحاصن بها مع غرماته (تنبيهات) \* الاول نت لم يذكر تقييد الوصية بالقراض والوديعة بكونها لمن لا يتم في الايصاء مع قول ابن رشد انه تقييد صحيح لاختلاف فيه اما لوضوحه أو لاستغناء بما تقدم في الاقرار \* الثاني ابن عاشر قوله في الصحة الخ الظاهر تعلقه بوصية البنائي وهو ظاهر \* الثالث طئي قوله تعين بوصية الخ أي في مرضه أذهى مقروضة كذلك فقها وان اقر بوديعة بعينها أو قراض بعينه في مرضه وعليه دين بينة في صحته أو باقراره في مرضه هذا قبل اقراره بذلك أو بعده فليرب الوديعة والقراض أخذ ذلك بعينه دون غرماته اه وعلى هذا القرض يأتي التقييد بمن لا يتم عليه كما قيد هابه أبو الحسن فقال قوله أو باقراره في مرضه يريد لمن لا يتم عليه اه وفيها في كتاب الوديعة وان قال عند موته هذا قراض فلان وهذه وديعة فلان فان لم يتم صدق اه أما الاقرار في الصحة فيقبل مطلقا ان كان غير مفلس وعلم من كلامه ان قول المصنف في الصحة والمرض متعلق بمحذوف لا يقدم أي قدم على الديون النابتة في الصحة أو المرض وبهذا قرر في توضيحه كلام ابن الحاجب الذي هو كعبارته هنا اه والظاهر تقرير ابن عاشر والله أعلم (ولا ينبغي) أي لا يجوز (عامل) في مال القراض (هبة) أي من مال القراض (أو تولية) أي بيع سلعة من سلع القراض بمثل غنها لا ربح اذ لم يخف من بيعها بناقص عنه لتقوية حصصه رب المال من ربحها (ووسع) بفتحات متعلا الامام مالك رضي الله تعالى عنه أي يجوز للعامل (ان يأتي) عامل القراض (بطعام) من مال القراض ليا كالمع غيره (كطعام) (غيره) أي العامل (الاكل منه) (ان لم يصد) عامل (التفضل) أي الزيادة على من يشارك في الطعام (والا) أي

بعلم الاتهام (قوله ان كان) أي المقر (قوله وعلم) بضم العين (قوله عنه) أي غمار قوله اتفويته (قوله وان العامل الخ عمله منع توليته) (قوله يجوز) بفتحات متعلا (قوله عامل) تفسيره انما على يأتي (قوله الاكل) بفتح فكسر نعت غير (قوله منه) أي القراض (قوله العامل) تفسيره لفاعل يقصد

(قوله اى يطلب العامل الخ) تفسير للفعل وفاعله (قوله فاما) بفتح الهمزة وشد الميم (قوله فان نعمده) اى العامل التفضل (قوله ان اجتمع) اى عامل القراض \* رباب المساقاة) \* (قوله مشقة نعمن السقي) لانها مزيدة وهو مجتزأ (قوله لانه) اى السقي على تخصصه باشتقاقها منه مع اشتغالها عليه وعلى غيره (قوله وهو) اى السقي (قوله فهمي) اى المساقاة (قوله وهو) اى استعمال المقاعة في فعل فاعل واحد (قوله له عماله) اى مصدر ٧٠٥ المذاعلة (قوله فعلى) بفتح اللام منى فعل بلا تون لاضافته (قوله

عليهما) اى القاعلين صله فعلى (قوله وهي) اى المساقاة (قوله رخصة) اى حكم شرعى سهل اتفق اليه من حكم شرعى صعب لعذر مع قيام سبب الحكم الاصلى (قوله ان اشكلت) اى المساقاة اى متعلقها (قوله المساقاة) اى حقيقة شرعا (قوله عقد) جنس (قوله على عمل) مؤنة الثبات فصل مخرج العقد على غيره (قوله بقدر الخ) فصل مخرج العمل على عمل مؤنة الثبات بعين أو عرض أو جز من غلة غيره (قوله لا يلفظ بيع الخ) فصل مخرج العقد على عمل مؤنة ثبات بقدر لامن غلة غيره بلفظ بيع أو اجارة أو جعل (قوله فيمداخل) اى فى الحد تقرب على بقدر الخ (قوله تولها) اى المدونة (قوله ومساقاة البعل) عطف على قولها وهذا مفرع على عمل (قوله طرده) اى كون وجود الحد ملزوما للمساقاة

وان قصد التفضل بطعام أفضل مما أتى به غيره (فليتخلله) اى يطلب العامل من رب المال أن يسامحه ويحبه له في حل (فان) سامحه فهو المطلوب وان (أبى) تجلله (فليكافئه) اى يعطيه عوض ما فضل به في فيه الامام مالاً رضى الله تعالى عنه ليس للعامل أن يهب من مال القراض شيئاً ولا يولى ولا يعطى عطية ولا يكافئ منه أحداً فاما أن يأتى بطعام الى قوم ويأتون بمثله فارجو أن يكون ذلك له واسعا اذ لم يعمد أن يتفضل عليهم فان نعمده بغير اذن صاحبه فليخلل صاحبه فان حله فلا بأس به وان أبى فليكافئه بمثله ان كان شبا له مكافاة ابن عرفة في الموطن وقرره المباحي بقوله ان اجتمع مع رفقائه بخلاف ما يخرجهم الرقعة في السفر فذلك واسع وان كان بعضه أكثر من بعض ما لم يعمد أن يتفضل عليهم بم يامر مـ ففكر وان كان منهم من يأكل في بعض الاوقات أكثر من صاحبه ومن يصوم في يوم دون رفقائه فذلك جائز وكذلك اذا أخرج كل واحد منهم بقدر ما يشاء اوى فيه ثم ينفقون منه في طعام وغيره مما يلزمهم الحاجة اليه وذلك لان افراد كل انسان يتولى طعامه يشق عليه ويشغله عما هو مسافر بسببه من أمر تجارة ابن عرفة وكذلك غير المسافرين قاله بعض من لقيت رهو وضح وسع ابن القاسم لا بأس على العامـل في اعطائه السائل الكسرة وكذا القرات ابن رشد لانه من اليسير الذي لا يتشاح في مثله وكذا الوصى يعطى السائل من مال يتيمه وأصله قول الله تعالى أو ما ملكتكم مما يحبه الآية والله سبحانه وتعالى أعلم

#### \* (باب) في بيان أحكام المساقاة \*

(انما نصح) اى توافق الحكم الشرعى (مساقاة) مشتقة من السقي لانه غالب عملها وهو من العامل فقط فهمي من المـتـعمل في فعل فاعل واحد كسافر وعاقاه الله تعالى وهو قال ل والكثير استعمله في فعل فاعلين عليهما كما شاركه والمناصة وهي رخصة مستثناة من الاجارة بجهول وكراه الارض بما يخرج منها ان اشتملت على بياض اى ارض خالية بزرعها العامل وبيع الثمرة قبل بدو صلاحها بل قبل وجودها وبيع الغرر ابن عرفة المساقاة عقد على عمل مؤنة الثبات بقدر لامن غلته لا يلفظ بيع أو اجارة أو جعل فيدخل قولها لا بأس بالمساقاة على ان كل الثمر للعامل ومساقاة البعل اه الخط يطل طرده بعقدها بلفظ عام لثباتها اليه بمساقاة عنه ابن القاسم غ في كـمـله انظرهـ لي يطل طرد بالمساقاة بكيل معلوم لا ندرجه في القدر البناني لو قال بدل قوله بقدر يعض غلته 'وكالها كان أحسن ابن عرفة وفيما تلزم به اربعة أقوال الاول العقد الثاني الشروع الثالث حوز المساقا فيه الرابع أولها لازم وآخرها كالجعل والاول نقل الاكثر عن المذهب وهو مذهب المدونة اللغوي هي مستثناة من بيع الثمر قبل بدو صلاحها واغفل لانه ان أمـسـيت الثمرة

٨٩ من مـ (قوله بعقدها) اى مساقاة صله يطل (قوله بلفظ عام لثبات) صله عقد (قوله لانه) اى المدونة بما صلت الخ صله يطل (قوله طرده) اى الحد (قوله لا ندرجه) اى الكيل المعلوم على يطل (قوله في القدر) اى والعقد على عمل مؤنة الثبات بكيل معلوم ليس مساقاة (قوله تلزم) اى المساقاة (قوله لانه) اى الشان

(قوله نظر) بفتح ن مثقلا (قوله بان الاصل) صلة تظر (قوله ووروده) اى فاعل (قوله اما) بكسر الهمزة وتشديد الميم (قوله لموافقة) اى فاعل (قوله اولوافقة فعل) ٧٠٦ اى المتعدى (قوله عنهما) اى افعول وفعل المتعديين (قوله ومنه) اى الغنى

كان عمله باطلا مع اتفان رب الحائط به والجهل بقدر الحظ وربا الطعام نسيته ان كان في الحائط حيوان يطعمه العامل ويأخذ عوضه طعما ابن عرفة والدين بالدين لان عمله في الذمة وعوضه. تناثر ابن شاس ومن الخابرة وهو كراه الارض بما يخرج منها ان كان فيها يارض زرعه العامل (تبيين الاول) نظر طنى في جعل المساقاة لما كان من فاعل واحد بان الاصل في فاعل اقتسام القاعلية والمفعولية وهى المشاركة ووروده لواحد قليل محصور عند النكاح اما الموافقة فاعل ذى التعدى نحو ما يترحل على الناقة واعليته او موافقة فعل نحو جاوزت الشئ وجرته وواعدت زيدا ووعده اولالاغنا عنهم ما كقاموا واربك الله ومنه ما فرغ من لم يثبت سفرا ومع ذلك فهو موقوف على السماع فليس لنا استعماله في غير القاعلية الا بسماع فلا يستعمل ضارب بمعنى ضرب ومنه ساقى فيتعين الجواب بانه باعتبار العدة من البائنين \* الثاني مصب المصير الشروط والشجر بقيد محذوف اى لا تصح صحة مطلقة عن شرط معجز به الا فى الشجر (شجر) ذى أصل ثابت تجزئ ثمرته وتبقى اصوله وشغل الشجر الخلل ان كان الشجر يحتاج لسقى بل (وان كان بعلا) بفتح الواو وسكون العين المهملة اى لا يحتاج لسقى لثمرته بعروقه من نداء الارض كشجر الشام وافريقية فيها لا بأس بمساقاة الخلل وفيها ما لا يحتاج الى سقيه كساقاة شجر البعل لانها تحتاج الى عمل وموتة التى على يجوز ان يجمع بين شجر البعل والسقى على جز واحد وقد كان في خيبر البعل والسقى وكانت على مقام واحد (ذى ثمر) بفتح المثناة والميم عياض من شروط المساقاة ان لا تصح الا فى أصل يثمر أو ما فى معناه من ذوات الازهار والاوراق المنتفع بها كالورد والاس فلا تصح المساقاة فيما لا يثمر اصلا كالفصاف والائل والصنوبر ويشترط كونه يثمر فى عامه فلا تصح فى الودى الذى لا يثمر فى عامه الا اذا كان قليلا تابعا لما يثمر فيه كايههم من كلام المتن فى قول المصنف الاتعار ارجع لهذه ايضا فاذا الخط (لم يحل بيعه) اى الثمر فان حل بيعه فلا تصح مساقاته فيها الا امام مالك رضى الله تعالى عنه المساقاة فى كل ذى أصل من الشجر جائز تمام يحل بيع ثمرها على ما يشترط من ثلث أو ربع أو اقل أو أكثر وتجوز على أن للعامل جميع الثمرة كالرجح فى القراض وفى الموطأ مساقاة ما حل بيعه كالأجاره وقال مصنفون فى مساقاة ما حل بيعه هي اجارة جائزة ابن يونس لجواز بيع نصفه ولان ما يجوز بيعه تجوز الاجارة به اه ق الخط احترز عما حل بيعه بان اذهى بعض الحائطة فلا تصح مساقاته فقها وان اذهى بعض الحائط فلا تجوز مساقاة جميعه لجواز بيعه ابن ناجي تسامح فى قوله مساقاة جميعه ومراده مساقاة شئ منه اذ لا ضرر على ربه فى عدمه لجواز بيعه وهذا هو المشهور وقال مصنفون تجوز مساقاته اه قلت ينبغي أن لا تجوز المساقاة فى الحائط الذى لم يزه ثمره اذا اذهى ما يجاوره من الحوائط لجواز بيعه بازاء مجاوره واذا عمل رب الحائط فى حائطه مدة ثم ساقى عليه قبل ان يزه ثمره او بعد ذلك قبل حل بيعه جاز بشرط أن لا يرجع على العامل بأجرة سقيه ولا بشئ منها قاله فى معارج أشهب ابن رشد فان ساقاه بعد ان سقى أشهرا على أن يتبعه بما سبق فانه يرد الى

(قوله ذلك) اى خصمه قيمته تقدم (قوله فهو) اى استعمال فاعل فى واحد (قوله استعماله) اى فاعل (قوله القاعلية) اى من فاعلين (قوله ومنه) اى غير المجموع (قوله بانه) اى المساقاة (قوله شرط مجز) اضافته للبيان (قوله فيها) اى المدونة (قوله وفيها) اى الخلل الخ حال (قوله لانها) اى الشجر البعل (قوله سقاء) بكسر السين اى جز واحد (قوله من ذوات الازهار) بيان ما (قوله الودى) بفتح الواو وكسر الدال المهملة وتشديد الباء اى الخلل الصغير (قوله فان حل بيعه) مفهوم لم يحل بيعه (قوله من الشجر) بيان ذى أصل (قوله جائزة) خبر مساقاة (قوله على ما يشترط) صلة جائزة (قوله من ثلث الخ) بيان ما (قوله وتجوز) اى المساقاة (قوله كالأجاره) اى فى الجواز (قوله نصفه) اى ما حل بيعه مثلا (قوله ولان ما يجوز بيعه) عطف على لجواز (قوله فقيها) اى المدونة (قوله عندها) اى المساقاة (قوله فانه) اى العامل (قوله يرد) بضم ففتح

(قوله الشجر) نفسه اعل يخلف (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله في عامه) صلة يثمر (قوله وان يحزر به عن عمله) مبالغة (قوله ان يكون) اي الاتباع (قوله منطبة) اي عائدا (قوله اما الثاني) اي انطباقة على لم يخلف (قوله لاتصاله) اي الاتباع (قوله به) اي لم يخلف (قوله سن) بضم فتح مثله لا (قوله سئل) بضم فكسر ٧٠٧ (قوله الثالث) نعت الموز (قوله نقال) اي مالت

رضي الله تعالى عنه (قوله جاز) اي عقد المساقاة (قوله وان اشترطه) اي الموز (قوله من الموز) بيان ما بعده (قوله قدر الثالث) بيان النابع (قوله ولا يكون) اي الموز (قوله لاحدهما) اي رب المال والعامل (قوله ويكون) اي الموز (قوله بينهما) اي رب الحائط والعامل (قوله وهو) اي الزرع (قوله لها) اي النخل (قوله واما الاول) اي انطباقة على لم يعمل بعه (قوله قال) اي ابن الحاجب (قوله منه) اي الحائط (قوله والا) اي وان لم يكن المزهي الاقل (قوله فلا يجوز) اي المساقاة (قوله فيه) اي المزهي (قوله غيره) اي المزهي (قوله عنها) اي الموازية (قوله قبله) بكسر الموحدة (قوله وعنه) اي ما كل نوع واحد طالب بعضه صلة احترز (قوله على انها) اي المساقاة (قوله انها) اي المعاملة على السقي ونحوه بكل الثمرة (قوله وهو)

أجرة مثله (ولم يخلف) الشجر بضم التحتية وسكون الخاء المججمة وكسر اللام اي لا يثمر مرة ثانية قبل جذ الثمرة الاولى في عامه الخط احتريه بما يخلف كالبقول والقضب بالصاد المججمة والموز والقرط بضم القاف وبالطاء المهملة فانه في المدونة اللغوي والسكران وكل ما ليس بشجر واذ اجر أخلف فلا تجوز مساقاته وان يحزر به عن عمله فانه في المدونة والفرق بين البصل والسكران ان البصل جرت العادة فيه بقلعه باصوله والسكران جرت العادة فيه بجزءه وابقاء اصوله في الارض تخلف (الا) أن يكون ما لا يثمر وما حل بيع غيره وما يخلف غيره (تبعه) لما يثمر ولما لم يعمل بعه واما لا يخلف فتجوز المساقاة في الجميع غ ينبغي أن يكون منطبقا على قوله لم يعمل بعه ولم يخلف اما الثاني فظاهر من لفظه لاتصاله به وهو منصوص في الموز في رسم سن من سماع ابن القاسم من كتاب المساقاة ونهسه سهل مالت رضي الله تعالى عنه عن الرجل يساقى النخل وفيها شيء من الموزا لث قدونه فقال اني اراه خفيفا مضمون ان كان الموز يساقى مع النخل جاز وان اشترطه العامل فلا يجوز ابن رشد قول مضمون مفسر لقول مالت رضي الله تعالى عنه ما وقع اللام مالت رضي الله تعالى عنه لا بأس ان يساقى الحائط وفيه من الموز ما هو سبع قدر الثالث فاقول ولا يكون لاحدهما او يكون بينهما على سقاء واحد مثل الزرع الذي مع النخل وهو سبع لها كما قال ابن القاسم واما الاول فهو الذي تهرض له ابن الحاجب قال ويختلف طيب نوع بيه منه اي اذا كان في الحائط انواع مختلفة حل بيع بعضها وكان الذي ازهي منه الاقل جازت المساقاة والا فلا تجوز فيه ولا في غيره حكاه البابي عن الموازية وحكي اللغوي عنها المنع ابن عبد السلام لعل معناه اذا كان كل مما طالب ومالم يطيب كثيرا وقبله في التوضيح وزاد امالو كان الحائط كله نوعا واحدا وطالب بعضه فلا تجوز مساقاته لانه يطيب بعضه حل بعه فانه ابن يونس وغيره وعنه احترز ابن الحاجب بقوله نوع وجزم ابن عرفة بان نقل البابي خلاف نقل اللغوي ومن شرط صحة المساقاة كونها (يجز) من ثمر الشجر (قل) الجزء كربع عشر او اكثر كتسعة اعشار (شاع) الجز في جميع الثمرة عياض شرطها ان تكون يجز مشاع مقددر (وعلم) بضم فكسر الجز اي هلت نسبت به لجميع الثمرة كثلثها الخط لا مفهوم لقوله يجز وانما يتبعه على أنهم لا تجوز بكيل من الثمرة فتجوز المساقاة بجميع الثمر للعامل فانه في المدونة وغيرها ابن نابي وظاهر كلامها انها مساقاة حقيقة ويجوز للعامل على العمل أو يستأجر من يعمل الا أن يقوم دليل على ارادة الهبة لقلة المؤنة وكثرة الثمرة اللغوي وهو مقتضى رواية ابن حبيب وقال التونسي هي الهبة وان استقر ربه اسقي أصوله ولومات قبل الحوز بطلت اللغوي ومتى اشكل الامر حل على المعاوضة لقوله اساقيل ورب الحائط أعلم بمنافعه ومصلحته ماله في المقدمات تجوز على أن الثمرة كلها للعامل بعمله وقيل هي منحة فتقتصر الى حيازته وتبطل بالموت قبله وهذا بعيد اه قلت واما عكسه فظاهر جوازه

اي جوازه بجميع الثمرة (قوله هي) اي المعاملة بكل الثمرة (قوله ولومات) اي ربحها (قوله اشكل) اي خفي (قوله الامر) اي الحال في المعاملة على السقي ونحوه بجميع الثمرة ولا يدبر هل هي مساقاة وهبة (قوله حل) بضم فكسر (قوله على المعاوضة) اي المساقاة (قوله تجوز) اي المساقاة (قوله هي) المعادلة (قوله منجبة) اي هبة (قوله قبله) اي الحوز

(قوله وهو) أى عكسه (قوله بان يكون) أى العمل بنصف بعضها وثالث آخر مثلا تصوير لاختلاف الجزء باختلاف اصناف الثمرة (قوله انواع) فاعل المختلف ٧٠٨ (قوله مختلطا) حال من شجرة قوله لا يحد (خبر الحائط) قوله وغيرهما سواء حال

وهو يكون الثمرة كلها الرب الحائط لان العامل تبرع بعمله ويشترط في الجزء أن لا يختلف في اصناف الثمرة بان يكون بنصف بعضها وثالث صنف آخر مثلا ابن عرفة والحائط المختلف أنواع شجره مختلطا كقصد للتمييز واختلاف ثمرته بالجوذة والرداة كسواءها وتعدد الحوائط وغيرها سواء في الجوذة والرداة والعمل أو تفارجهما واحدة اه وانما تصح المساقاة (ب) مادة (ساقيت) في المقدمات المساقاة أصل في تقسم أفلا تنعقد الا بلفظ المساقاة على مذهب ابن القاسم فلو قال رجل استأجرتك على عمل - تطي هذا بنصف ثمرته فلا تجوز على مذهبهم كما لا تجوز الاجارة عنده بلفظ المساقاة وذلك بين من قوله في الكتاب اذا ساقاه في غير حائط قد طاب بعضها فلا يجوز وأجازها سحنون وجعلها اجارة ولما كان في الموازي مثله وكلام ابن القاسم أصح اه الخط وعلى قول سحنون اقتصر ابن شاس وابن الحاجب فقال الصيغة مثل ساقيتك أو عاملةك على كذا فيقول قيات وما في معناه من قول أو فعمل اه عياض لا تنعقد الا بلفظ مساقاة على مذهب ابن القاسم فلو قال استأجرتك على عمل حائط أو سقيه بنصف ثمرته أو ربهما فلا تجوز حتى يسميها مساقاة وفي الشامل وصحت بلفظها بالبيانات خلافا لسحنون ونحوه للمتيطى وضح وغيره ما واقتصر ابن عرفة على كلام ابن رشد في البيان والمقدمات وفيه تصحيح قول ابن القاسم (ولا) تصح المساقاة بشرط (نقص) أى اخراج (من في الحائط) يوم عقد المساقاة من رقيق ودواب ربه وإيمان العامل بخلفه من ماله (ولا) تصح باستراط (تجديد) لشئ لم يكن فيه يوم المساقاة كيثرو عبيد ودواب من العمل على رب الحائط الا الميسر كغلام أو دابة في حائط كبير فيها للامام مالك رضى الله تعالى عنه لا ينبغي لرب الحائط أن يساقيه على أن ينزع ما كان فيه من غلمان أو دواب فيصير كزيادة شرطها الا أن يكون قد نزعهم قبل ذلك قال ومالم يكن في الحائط يوم عقد المساقاة لا ينبغي أن يشترطه العامل على رب الحائط الا ما قل كغلام أو دابة في حائط كبير ولا يجوز ذلك في حائط صغير الخط يعنى أنه يشترط في صحة المساقاة أن لا يخرج رب الحائط ما فيه من دواب وعبيد وأجر أو آلة يوم عقدها وما كان فيه من رقيق ودواب لربه فالعامل اشتراطهم فيها ولا ينبغي لرب الحائط أن يساقيه على أن ينزع ذلك منه فيصير كزيادة شرطها عليه الا أن يكون قد نزعهم قبل ذلك ثم قال فيها وكثر طرب الحائط اخراج رقيقه ودوابه منه فلا يجوز فان نزل ذلك فالعامل أجرة مثله والثمره لربها أبو الحسن معنى لا ينبغي المنع بدليل التعليل وقوله الا أن يكون قد نزعهم استثناء منقطع اه ابن ناجي لا ينبغي على التحريم للتعليل وصرح به عبد الحق الخط وآخر كلامه اصرح في أنه على التحريم لجهله ذلك مما تنفسد المساقاة به ابن نافع ويحيى اذا كان في الحائط رقيق فلا يدخلون الا بشرط ووجه الاول أنه صلى الله عليه وسلم لما ساقى أهل خيبر لم يخرج شيئا مما في الحوائط قاله في التوضيح وفي الام ان لم يشترطهم العامل وأراد المالك اخراجهم قال قال مالك أما عندهم ملته واشترطه فلا ينبغي اخراجهم وان كان أنخرجهم قبل ذلك فلا بأس وهل هو مطلق للاختلاف فيه أو مقيده بعدم قصد اخراجهم من المساقاة كن أراد طلاق زوجته فاخرجها من مسكنها التمسك بخارجها أبو حفص العطاريان أراد أن

(قوله في الجوذة) صلة سواء (قوله والعمل) عطف على الجوذة (قوله أو) تفارجهما أى الحوائط في الجوذة والرداة والعمل (قوله كواحدة) خبر تعدد (قوله بلفظ المساقاة) اضافته للبيان (قوله بين) أى ابن القاسم (قوله بكسر المنة من ثمة) قوله الكتاب أى المدونة (قوله مثله) أى قول سحنون (قوله وعلى قول سحنون) صلة اقتصر (قوله لا تنعقد) أى المساقاة (قوله وفيه) أى كلام ابن رشد (قوله من رقيق) بيان من بلاتنوين لضافته (قوله وإيمان) عطف على نقص (قوله من العامل) ماله اشتراط (قوله من غلمان الخ) بيان ما فيها (قوله التعليل) أى بانه كزيادة شرطها (قوله به) أى المنع (قوله في أنه) أى لا ينبغي (قوله فلا يدخلون) أى في المساقاة (قوله قال) أى ابن القاسم (قوله وهل هو) أى اخراجهم قبل عقد المساقاة (قوله مطلق) أى عن التقييد بعدم قصد اخراجهم من المساقاة (قوله فيه) أى الاخراج

بعدم عقد المساقاة (قوله ان أراد) أى مالك الحائط

(قوله فخرجهم) أي العبيد ونحوهم (قوله به) أي الخاطئ (قوله معه) ٧٠٩ أي المالك (قوله فيه) أي عقد المساقاة

(قوله يفهم) بفتح (قوله فيها) أي المدونة  
(قوله ما بعده) أي ورب  
حائط صغير تكفيه دابة  
لصغره فيصير كشرط جميع  
العمل على ربه (قوله  
منها) أي الثمرة (قوله انه)  
أي الشان (قوله شرطه)  
أي التجديد (قوله فيه) أي  
التجديد (قوله فيها) أي  
الزيادة (قوله ينبغي) أي  
التجديد (قوله ثبوتها) أي  
الزيادة (قوله عامل المساقاة)  
تفسير لقاعل عمل (قوله  
تفصيله) أي حال عقد  
المساقاة (قوله وجميع  
المؤنة) عطف على جميع  
العمل (قوله على العامل)  
خير جميع والمطوف عليه  
(قوله ذلك) أي المذكور  
(قوله عليه) أي العامل  
(قوله أين) أي أظهر (قوله  
فيها) أي المدونة (قوله  
ويقطع) أي العمل (قوله  
بعدها) أي المساقاة (قوله  
منه) أي العمل (قوله  
زبر) بفتح الزاي وسكون  
الموحدة أي ادعام واسناد  
(قوله التسريب) أي اجراء  
الماء (قوله والتسديد) أي  
لجاري الماء (قوله وان  
كان) أي العمل (قوله  
ويبقى) أي اثره (قوله  
ضغينة) بفتح الضاد المعجمة  
وكسر الفاء أي محل جمع الماء المتقي منه

بما بقي حائطه فخرجهم ثم أقبل يسوم به فلا بأس انما الذي لا يجوز اخر اجهم عند ارادة  
عقدها مع من تكلم معه فيه الخط هذا الذي يفهم من المدونة ويشترط في صحة المساقاة أيضا  
أن لا يشترط العامل على رب الخاطئ أن يحدد دواب واجرا لم تكن فيه حين العقد فان شرط  
ذلك فسدت المساقاة الا أن يكون ذلك بسيرا كدابة أو غلام في حائط كبير فذلك جائز  
وسيد ذكره المصنف في الجائزات فاطلاقه هنا يقيد ما سبأ في فيها وما لم يكن في الخاطئ يوم  
العقد فلا ينبغي ان يشترطه العامل على رب الخاطئ الا ما قل كغلام أو دابة في حائط كبير ولا  
يجوز شرطه في صغير ورب حائط تكفيه دابة واحدة لصغره فيصير كشرط جميع العمل  
على ربه وانما يجوز اشتراط ما قل فيما ذكر ولا يجوز للعامل ان يشترط على رب الخاطئ دواب  
أو رقيقا ليسوا في الخاطئ أو الحسن معه في لا ينبغي لا يجوز ابن ناجي لا ينبغي على التصريم  
بدايل ما بعده وأدسح منه قوله لا يجوز هذا هو المشهور ابن باقر لا بأس أن يشترط من  
الرقيق ما ليس فيه اللغمي هذا أقيس (ولا يصح عقد المساقاة بشرط (زيادة) من غير الثمرة  
كعين أو عرض أو منها مينا كوسق (لا حد هـ) أي رب الخاطئ والعامل على الآخر  
عياض ولا يشترط أحدهما من الثمرة ولا من غير هاشيا مينا حاصل لنفسه أو ورد البساطي أنه  
يلزم من التجديد الزيادة أي فاشترط عدم شرطه اغنى عن اشتراط عدم الزيادة وأجاب بان  
نفيه لا يستلزم نفيها فيمتنع مع ثبوتها في شرط عمل العامل في حائط آخر لرب الخاطئ المساق  
عليه (وعمل) عامل المساقاة (جميع ما) أي العمل الذي (يفتقر) أي يحتاج الخاطئ (اليه  
عرفا) بضم فسكون أي في عرف وعادة أهل البلد ولا يشترط تفصيله لقيام العرف مقام  
الوصف فان لم يكن له م عرف فلا بد من وصفه من عدد حراثته وسقي ما وسائر الاهمال فانه  
الباجي فيها الا لامام مالك رضي الله تعالى عنه جميع العمل والنفقة وجميع المؤنة على العامل  
وان لم يشترط ذلك عليه عياض من الشروط أن يكون العمل على العامل الخطي أكثر  
النسخ عمل بصيغة الفعل الماضي من العمل والعمل فاعله وجميع مفعوله وفي بعض النسخ  
وعلى العامل بجرا عامل بعلى ورنع جميع على انه مبتدأ تقدم خبره والمعنى واحد على أن على  
ابن في الدلالة على لزوم فيها وجه العمل في المساقاة أن جميع العمل والنفقة وجميع المؤنة  
على العامل وان لم يشترط ذلك عليه هـ يعني جميع العمل الذي تقتقر اليه الثمرة وينقطع  
بانقطاعها أو يبقى بعد هـ منه الشيء اليسير في المقدمات عمل الخاطئ الذي لا يتعلق باصلاح  
الثمرة لا يلزم العامل ولا يصح اشتراطه عليه الا اليسير كسد الحظير واصلاح الضغينة وان  
تعلق باصلاح الثمرة وكان ينقطع بانقطاعها ويبقى بعد هـ منه الشيء اليسير فهذا الذي يلزم  
الساقى كالحظير والسقي وزبر الكروم وتقليم الشجر والتسريب والتسديد واصلاح مواضع  
التي والتذكير والجداد وما أشبه ذلك وان كان يتأدوي يبقى بعد انقطاع الثمرة كأنشاء حفر  
يترأ وأنشاء ضغينة أو إنشاء غراس أو بناء بيت تجني فيه الثمرة كالجرين وما يشبه ذلك يلزم  
العامل ولا يجوز اشتراطه عليه عند المساقاة ابن الحاجب لا يشترط تفصيل العمل ويجعل  
على العرف ابن عبد السلام لعل مراده ان كان العرف مضبوطا والا فلا بد من البيان  
(كأبار) بكسر الهمزة وشد الموحدة أي تأبير للتخل بملق ثم الذكرو وضعه على غرة الاتي

عياض الابار والتلقيح والتذكير معنى واحد وفي الصحاح ابار النخل تلقينه يقال نخلة مؤبرة  
 مثل مأبورة والاسم منه الابار على وزن الاثار اه والجاري على الالسة التشديد وهو جاز  
 الرخصى في قوله تعالى وكذبوا باياتنا كذا بافعال في باب فعل فاش في كلام فصح العرب  
 لا يقولون غيره ومعنى بعضهم أفسر آية فقال لقد فسرتم افساراً ما سمع بمثله وقال بعضهم  
 هي افسه عينية وفيها لا بأس باشتراط التلقيح على رب الحائط فان لم يشترط عليه فعله  
 العامل التخصي اختاف قول الامام مالك رحمه الله تعالى في الابار فجعله مرة على رب الحائط  
 مرة على العامل فتأول بعضهم ذلك على أن على رب الحائط الشيء الذي يلحق به وعلى العامل  
 العمل التخصي وابتس بالعين وحله بعضهم على الخلاف (و) كز (تنقية) العين ومنافع شجر قاله  
 ن طي الصواب حله على تنقية الحياض التي حول الشجر لا على تنقية العين لانه سيأتي  
 ان كس العين على رب الحائط ويجوز اشتراطها على العامل وان كان المراد بها غير الكس  
 فلا متبذله اذ لم يرم ذلك فان كانت كس الحياض اى تنقيتها استنفوى في المدونة فينه  
 وبين كس العين في كونها على رب الحائط الا لشرط فقه وانما يجوز لرب الحائط أن يشترط  
 على العامل ما قبل موثته مثل سرو والشرب وهي تنقية ما حول النخل من منافع الماء وخم  
 العين وهو كنسها اه قلت المصنف تبع ابن الحاجب التابع لابن شاس القائل وعلى العامل  
 السقي والابار والتقليم وسرو والشرب وهي تنقية الحياض التي حول الشجر ثم قال فاما سبد  
 الحظائر وخم العين وهو كنسها ورم القف وهو الحوض الذي يسقط فيه ماء الدلاء ثم يجرى  
 منه الى الضفيرة فلا يجب على العامل وان جاز اشتراطه عليه اه ويحتمل أن المراد بالتنقية  
 تنقية النبات وهو ظاهر قول ابن الحاجب العمل هو القيام بما تقتضيه اليه الثمرة من السقي  
 والابار والتنقية والجذاذ ابن عبد السلام في معنى السقي والتنقية الدرهم ابن فرحون  
 يدخل في التنقية تنقية الحب واقطه في الحصاد وتنقية الثمر يوم الجذاذ اه وعلى كل حال  
 فلا يصح تفسيرها بما ذكره تتبها للشارح عياض سرو والشرب بفتح السين المهملة  
 وسكون الراء في الكلمة الاولى وفتح السين المهملة والراء في الكلمة الثانية الشربة الحفرة  
 حول النخلة يجتمع الماء فيها يسقيها شرباً وسروها كنسها مما يقع فيها (و) كز دواب  
 واجراء) بضم الهمز وفتح الجيم مدود اجمع أجبر من المدونة والواضحة السنة في المساقاة أن  
 على العامل جميع المؤنة والتفقة والاجر ام الدواب والدلاء والحبال والادائن حديد وغيره  
 الا أن يهـ كون شئ من ذلك في الحائط يوم عقد المساقاة فللعامل الاستعانة به وان لم يشترط  
 (وأنتق) العامل على دواب الحائط ورقية فيها ائتمه نفسه دواب الحائط ورقية كانوا له  
 أولرب الحائط (وكسا) العامل ورقيق الحائط المحتاج لكسوة الحائط يعنى أن العامل يلزمه  
 أن يتق على الدواب والاجر وان يكسوه هم سواء كانوا له أولرب الحائط هذا مذهب  
 المدونة ففيها وعليه نفقة نفسه ونفقة دواب الحائط ورقية كانوا له أولرب الحائط ولا يجوز  
 أن يشترط نفقتهم أو نفقة نفسه على رب الحائط ربيعة ولا ينتم ما لا يكون شئ من النفقة في  
 ثمة الحائط اه أبو الحسن قول ربيعة تفسير التخصي في مختصر مالدس في المختصر نفقة دواب  
 رب الحائط عليه (لا) يلزم العامل (أجرة من) اى الرقيق والدواب الذي (كان فيه) اى الحائط

(قوله فاش) اى كثير خبر  
 فعال (قوله فسار) بكسر  
 القاف وشدة السين المهملة  
 (قوله سمع) بضم فسكسر  
 (قوله وفيها) اى المدونة  
 (قوله وليس) اى التأويل  
 (قوله بالعين) بشد  
 الد كوز (قوله بالعين) بشد  
 المنة اى الظاهر (قوله  
 وحله) اى كلام مالك رضى  
 الله تعالى عنه (قوله بها)  
 اى التنقية (قوله سوى)  
 بفتح السين والواو مثقلا  
 (قوله فقهيا) اى المدونة  
 (قوله رم) بفتح الراء وشدة  
 الميم (قوله القف) بضم  
 القاف وشدة القاف (قوله  
 من المدونة) خبر مقدم  
 (قوله السنة) بضم السين  
 وشدة النون (قوله فيها) اى  
 المدونة (قوله تلزمه) اى  
 العامل (قوله وعليه) اى  
 العامل (قوله ربيعة) اى  
 قال (قوله عليه) اى العامل



(قوله هو) اى العامل (قوله  
قال) اى النعمى (قوله قال)  
اى الباجى (قوله عليه) اى  
رب الخائض (قوله لانه) اى  
الشان (قوله عليه) اى ريب  
الخائض (قوله نظاهرها)  
اى المدونة (قوله انه) اى  
رب الخائض (قوله من رقبتي  
الخائض الخ) بيان من قوله  
وعليه سم صله عمل بكسر  
الميم (قوله ولو شرط) اى  
رب الخائض (قوله خلفهم)  
اى رقيق الخائض ودوابه  
(قوله فيه) اى الخائض  
(قوله رد) يضم ففتح منقلبا  
(قوله من الرقيق الخ) بيان  
من (قوله من هو صاحب  
الخائض) حال من الرقيق  
وما بعده (قوله فعلية) اى  
رب الخائض (قوله من الدلاء  
الخ) بيان ما رث (قوله قال)  
اى الباجى (قوله استعمل)  
بضم التاء (قوله من الجبال  
الخ) بيان (قوله سرق) بضم  
فكسر (قوله فالتناسب)  
تقديم هذا) اى كارت على  
الاصح تقريع على جعل  
خلفه على العامل (قوله  
وهذا) اى عدم لزوم العامل  
(قوله عليه) اى عدم لزوم  
العامل (قوله من جبال  
الخ) بيان ما

يوم عقد المساقاة الحط يعنى أن حكم الاجرة يخالف لحكم النفقة والكسوة فانه انما يلزم  
العامل اجرة من استأجره هو واما من كان فى الخائض عند عقد المساقاة فاجرة على ربه فى  
التوضيح كذا فى الواضحة وقبده النعمى بما اذا كان الكراء وجيبية قال وان كان الكراء  
غير وجيبية كان حكمه حكمكم مالا اجرا فيه وخالف فى ذلك الباجى وراى ان ذلك على رب  
الخائض ولو كان غير وجيبية قال هذا اذا كان مستأجر الجميع العامل فان كان مستأجرا  
لبعضه فلم يجد فيه نصا وعندى ان عليه أن يستأجر من يتم العمل لانه لو مات للزومه ذلك  
فكذلك اذا انقضت مدة اجارته اه وما ذكره من الواضحة هو ظاهر المدونة فقيها وما كان  
فى الخائض يوم التعاقد من دواب ورقيق يخلف من مات منهم على رب الخائض وان لم يشترط  
العامل ذلك وان علمه عمل العامل ولو شرط خلفه سم على العامل فلا يجوز وليس فيها  
التصریح بان الاجرة على رب الخائض كما قال الشارح وأما كلام النعمى فخالف لظاهره لانه  
اذا كان عليه خاف من مات من الاجراء فذلك يقتضى ان الاجرة عليه سواء كانت وجيبية أو  
غيرها وكذلك اذا انقضت الاجارة فى بعض العام فظاهرها أنه يلزمه انعام الاجرة فى بقية السنة  
أو استئجار شخص خلفه ابن ناجى ذكر الموت فيها طردى لقول النعمى الا باق والتلف فى أول  
العمل والموت قلت وقال النعمى أيضا لو أراد رب الخائض أن يخرج من فيه ويأتى بمن يعمل  
علمهم فلا يكون للعامل فيه مقال والله أعلم (أو خلف) بفتح الخاء المعجمة واللام اى يدعو بعض  
(من مات) من رقيق الخائض ودوابه (أو) من مرض فليس على العامل بل على رب الخائض فيها  
لا يجوز للعامل أن يشترط على رب الخائض خلف ما أدخل العامل فيه من رقيق أو دواب ان  
هالك وأما ما كان فى الخائض يوم التعاقد من دواب ورقيق يخلف من مات منهم على رب الخائض  
وان لم يشترط العامل ذلك وعليه سم عمل العامل ولو شرط خلفهم على العامل فلا يجوز ابن  
حبيب فان شرط العامل على رب الخائض خلف ما أدخل العامل فيه أو شرط رب الخائض على  
العامل خلف ما هلك ما كان لرب الخائض فيه رد العامل فى الوجهين الى أجره مثله الباجى من  
مات من الرقيق والاجراء والدواب أو مرض أو منعه مانع من العمل عن هو لصاحب الخائض  
فعلية خلفه لان العقد كان على عمل فى ذمة صاحب الخائض ولكن تعيينه لا بالتسليم واليد  
وشبهه فى لزوم العامل فقال (ك) خلف (مارث) بفتح الراء والمثلثة مشددة اى على وتقطع من  
الدلاء والجبال اذا قنيت فى الزمن الذى يقضى فيه مثلها عادة خلفه اعلى العامل لاعلى ربه لان  
لها وقتا معلوما تقضى فيه بخلاف ضياعها وموت الدواب فخلفه اعلى رب الخائض (على الاصح)  
عند الباجى من الخلاف قال لو استعمل ما فى الخائض من الجبال والآلة حتى خلق فعلى العامل  
خلفه ولو سرق فعلى رب الخائض خلفه قاله بعض شيوخنا وقيل على رب الخائض خلفه فى  
الوجهين والاول اظهر فالتناسب تقديم هذا عقب قوله وانفق وكسا وقيل قوله لاجرة من  
كان فيه لايها تأخير انه تشبيهه فى عدم لزوم العامل وهذا وان كان قولنا لان الباجى ليصحه  
فلا يصح تشبيهه كادامه عليه غ فى بعض النسخ لمارث على الاصح بالنبي اى لا يلزم العامل خلف  
مارث وهذا صحيح وفى بعضها بالتشبيه وعلى هذا نحن حقه ذكره قبل قوله لاجرة الخ الحط يعنى  
ان ما كان فى الخائض من جبال وادلية والآلات وحده فذلك عند عقد المساقاة فانه يكون

العامل ولا يجوز لرب الحائط اخراجه وما لم يكن في الحائط فعل العامل الايمان به فاذا ارث  
 ما كان في الحائط من الاكالات أي بلى فهل يجب على ربه خلقه او على العامل ذكر الاله في ذلك  
 قولين قال وصح كونه على العامل اظهر لانه اعتماد على ان ينتفع به حتى تهلك عينه وامد  
 انما اتم معلوم بخلاف العبد والداية فانه لا يعلم امد هلاكهما وجرم اللعني بان خلقهما على  
 العامل ولم يجعل خلافة فقوله كما ثبت ان كان بكاف التشبيه كما في غالب النسخ حقه ذكره قبل  
 قوله لاجرة من كان فيه قاله غ لانه مشبه بما هو على العامل خلف وان كان بلا النافية فهو  
 من المتني قبله أي ليس على العامل خلف من مات أو مرض من كان فيه وعلمه خلف ما رث فلو  
 سرق ما كان في الحائط من الاكالات كان على رب الحائط اخلافها اتفاقا فاذا خلقه باربه  
 انتفع العامل بها قدر ما كان ينتهي اليه المسروق ثم اختلف فيه من قال اذا بلى يلزم ربه خلقه  
 قال يقرر العامل على الانتفاع به ومن قال الخلف على العامل قال لربه ان يأخذه والله اعلم  
 وشبه في حصة المساقاة فقال (ك) مساقاة (زرع وقصب) لسكر (و بصل وقثاء) بفتح الميم  
 وسكون الصاد فثلثة فتصح (ان يجزوه) أي المذكور بعد الكاف عن عمله المقترن هو اليه  
 الباجي أي عن عمله الذي يتم به او ينمو ويبقى وان كان له مال ابن رشد ما كان غير ثابت الاصل  
 كالثاء والباذنجان والزرع والكمون وقصب السكر فلا تجوز فيه المساقاة حتى يجزعه عنه  
 ربه هذا مذهب الامام مالك رضي الله تعالى عنه ابن يونس وجه قول الامام مالك رضي الله  
 تعالى عنه انه رأى ان السنة انما وردت بالمساقاة في الثمار فجعل الزرع وما اشبهه احط رتبة  
 منها فلم يجزها فيه الا عند شدة الضرورة التي هي سبب اجازة المساقاة وهو العجز عن القيام به  
 وبعد خروجه من الارض به من نباتا كالشجر (و) ان (خفيف) بكسر الخاء الموحدة أي تحقق  
 او ظن (موته) أي المذكور بعد الكاف ان لم يساق عليه (و) ان (برز) من ارضه واستقل  
 (و) ان (لم يرد) بفتح التحتية وسكون الموحدة أي يظهر (صلاحه) أي المذكور بعد الكاف فيها  
 انما تجوز مساقاة الزرع اذا استقل من الارض وان اسبل اذا احتاج الى الماء وكان ان ترك  
 مات فاما بعد جواريه فلا تجوز مساقاته (و) اختلف في جواب (هل كذلك) المذكور  
 بعد الكاف في توقفه مساقاته على مجزوه وخوف موته وبرزه وعدم بدو صلاحه (الورد)  
 بفتح الواو وسكون الراء مبتدأ أخبره كذلك (ونحوه) أي الورد مما تجني ثم تنبع بقاء صلاحه في  
 الارض كالسامين والاشجار بعد الهمز (والقطن) بضم القاف وسكون الطاء المهملة عطف  
 على الورد الذي يختلف حاله يجني ثمره مرارا مع بقائه صلاحه في بعض البلاد وجنبا مرة فقط في  
 بعض آخر (او) الورد وما عطف عليه (كالاول) في حصة مساقاته وان لم يجزعه عنه ربه ولم يحق  
 موته (وعليه) أي كونه كالاول (الاكثر) من شارحها في الجواب (تأويلان) أي فهمه ان  
 لشارحها ابن رشد كان ابن القطن يحمل المدونة على الجواز في القطن والزرع والمقاني ولا  
 يختلف في الورد والياسمين انه لا يعتبر فيها العجز وفيها منعهما في القرط والقصب والمحو في المقدمات قصب  
 ومثل القصب البقل والكرات واختلاف في الريحان والقصب الملو في المقدمات قصب  
 السكر مثل الزرع والكمون أفاده ق الحط كلامها كالصريح في أنه كالشجر ونحوه ولا بأس  
 بمساقاة الورد والياسمين والقطن وأما المقاني والبصل وقصب السكر فكالزرع يساقى ان يجز

(قوله قال) أي الباجي  
 (قوله لانه) أي العامل  
 (قوله ولم يجعل) أي اللعني  
 (قوله هو) أي المذكور  
 (قوله اليه) أي العمل  
 (قوله وان كان له) أي  
 الزرع وما عطف عليه  
 (قوله السنة) بضم السين  
 وشد التون (قوله منها)  
 أي الثمار (قوله فيه) أي  
 الزرع (قوله وهو) أي  
 شدة الضرورة وذكر  
 لقد كبر خبره (قوله فيها)  
 أي المدونة (قوله وان  
 اسبل) مبالغة في جوارها  
 فيه (قوله في توقف)  
 كاف التشبيه (قوله ولا  
 يختلف) بضم الياء وفتح  
 اللام (قوله أنه) أي الشان  
 (قوله وفيها) أي المدونة  
 (قوله منها) أي المساقاة  
 (قوله في أنه) أي الورد  
 ونحوه (قوله ونحوه) أي  
 كلامها

(قوله على الجواز) أى فى الورد ونحوه (قوله مطلقا) عن شرط مجزئيه وخوف موته (قوله لم اره) أى التأويل الاول (قوله  
الافيه) أى القطن (قوله كذلك) أى أقت فى ضم أوله وكسر ثانيه منفلا (قوله فيها) أى المدونة (قوله وهى) أى المسافة  
(قوله لم يؤجلا) أى رب الحائط والعامل (قوله ان كانت) أى الاشجار (قوله تطعم) أى نثر (قوله فهى) أى المسافة المطلقة  
أو المقيدة بالجداد المطلق (قوله لم يبين) أى صراحة اذ ظاهره انه شرط اذ الفعل ٧١٣ ظاهر فى الوجوب (قوله لم يسم) أى

المسافة (قوله كلامها)

أى قولها وهى الى الجذاذ

اذ لم يؤجلا (قوله انه) أى

التوقيت (قوله فيها) أى

المسافة (قوله يشترط)

بضم الياء وفتح الراء (قوله

تأقيتها) أى بيان وقت

المسافة حين عقدها (قوله

وأقله) أى التأقيب (قوله

أطلقت) بضم الهمز

وكسر اللام أى المسافة

(قوله جلت) بضم فكسر

ففتح فسكون أى المسافة

(قوله عليه) أى الجذاذ

(قوله بعيد) أى متناقض

خبر اشترط (قوله مراده)

أى ابن الحاجب (قوله ان

الجهالة) أى لدة المسافة

(قوله تفسدها) بضم

فسكون فكسر أى

المسافة (قوله وهو) أى

الجهالة وذ كره لتذكير

خبره (قوله كان الاجل)

أى الشهر أو السنة (قوله

لانه) أى الاجل (قوله

قبله) أى الجداد (قوله

لانه) أى رب الحائط (قوله

فى نصيبه) أى العامل

ربه ٨١ قال فى التوضيح جل المدونة على الجواز مطلقا اظهره وفى المقدمات لا ينبغي ان يختلف  
فى ان المسافة فى الياسمين والورد جازية على مذهب الامام مالك رضى الله تعالى عنه وان لم يجز  
صاحبها عن علمها واما القطن فاستبعد ابن رشد الجواز فيه وأشار ابن يونس الى ان الخلاف  
فى القطن ينبغي انه خلاف فى حال فيكون شجرة فى بعض البلاد كالاصول الثابتة تجزئ عمره سنين  
وفى بعضها يكون كالزراع لاصل له ثابت وهذا ظاهر والله اعلم البناني اظهر من ذكر التأويل  
الاول فى الورد ونحوه فأنى لم اره الا فى القطن ولم يذكره ضيغ ووحوق الافيه وظاهر كلامهم  
ان الورد ونحوه كالشجر بلا خلاف (وأقت) بضم الهمز وكسر القاف شديدة أى اجل  
كذلك على المسافة (بالجذاذ) بفتح الجيم وبعجم الذا الذين أو اهمالهما أى بقطع الثمرة فيها للامام  
مالك رضى الله تعالى عنه الشأن فى المسافة الى الجذاذ لا يجوز شهر أو لسنة محدودة وهى  
الى الجذاذ اذ لم يؤجلا ابن القاسم ان كانت تطعم فى العام مرتين فهى الى الجذاذ الاول حتى  
يشترط الثانى الخط لم يبين المصنف رحمه الله تعالى هل التوقيت شرط لصحتها ام لا والذى  
يقضيه كلامها انه ليس بشرط فيها ابن الحاجب يشترط تأقيتها وأقله الى الجذاذ وان اطلقت  
جلت عليه ابن عبيد السلام اشتراط التأقيب مع الحكم بعمدة المطلقة بعيد فان قلت لعل  
مراده ان الجهالة تفسدها وهو أمر زائد على اطلاقها قلت فتكون الجهالة مانعة من الصحة  
لان التأقيب شرط صحة ٨١ ابو الحسن قولها لا يجوز شهر أو لسنة محدودة ظاهرة كان الاجل  
ينقضى قبل اجل الجداد أو بعده فهذا لا يجوز لانه ان كان لا ينقضى الابد الجداد فهى  
زيادة اشترطها رب الحائط على العامل وان كان الاجل ينقضى قبله فهى زيادة اشترطها  
العامل على رب الحائط لانه يعمل فى نصيبه بعد الاجل الى الجذاذ فلما قال لا يجوز شهر أو لسنة  
محدودة (و) ان أقت بالجداد وكان الشجر يطعم مرتين فى العام (حات) بضم فكسر المسافة  
(على) جذاذ بطن (اول ان لم يشترط) بضم التحتية وفتح الراء بقاؤها الى أن يجذبطن (ثان)  
فان اشترط استمرت اليه ابن القاسم ان كانت تطعم فى العام مرتين فهى الى الجداد الاول حتى  
يشترط الثانى وفتح الياض بمسافة تغل يطعم فى السنة مرتين كما تجوز مسافة عامين وليس ماذكر  
هنا كما قاله القصب لان القصب يعمل به ويبيع ما يأتى بعده والشجر لا يتباع ثم راجع قبل ان  
ترهى ٨١ وعطف على قوله كزراع المشبه بالشجر فى صحة مسافاته مشبه آخر فيها فقال  
(وكيماض) أى ارض خالية من الشجر والزرع سميت بيضا لاشراقها فى النهار بشعاع  
الشمس وفى الليل بنور الكواكب فان استمرت عن ذلك بورق الشجر والزرع سميت سوادا  
لاسودادها بالظل بين (نخل او زرع) او مجاوره فيصبح ادخاله فى المسافة يجوز مما يخرج مما

٩٠ من ث (قوله يطعم) بضم فسكون فكسر أى يغير كذلك (قوله فان اشترط) أى الثانى مفهوم الشرط (قوله  
استمرت) أى المسافة (قوله اليه) أى الثانى (قوله ان كانت) أى الاشجار (قوله فهى) أى المسافة المطلقة أو المقيدة بالجداد  
المطلق (قوله وفيها) أى المدونة (قوله يطعم فى السنة مرتين) أى مع شرط بقائها الى الجداد الثانى (قوله ماذكر هنا) أى مسافة تغل  
يطعم مرتين الى الجداد الثانى (قوله كسافة القصب) أى فى الفساد (قوله مشبه) بفتح الباء مفعول عطف (قوله فيها) أى  
العمدة مشبه (قوله فان استمرت) أى الارض (قوله عن ذلك) أى عن شعاع الشمس ونور الكواكب (قوله ادخاله) أى البياض

(قوله فيه) أى البياض (قوله فيه) أى ما جرى العرف به (قوله فان كان بذرة) أى البياض (قوله منها) أى ربه والعامل (قوله  
مجموعه) أى كراء البياض (قوله حرثه وعمله) أى البياض (قوله فيها) أى المدونة (قوله فيه) أى البياض (قوله أو حرث  
البياض فقط) أى على ربه (قوله وان جعل الزرع بينهما) مبالغة (قوله وان كان) أى عقد المساقاة (قوله على ان يزرعه) أى  
البياض (قوله ويعمله) أى البياض ٧١٤ (قوله وما أثبت) أى البياض (قوله فينهما) أى ربه وعمله (قوله يشترط) بضم

يزرع فيه (ان وافق الجزء) المشروط فيه الجزء المشروط في مساقاة النخل أو الزرع كالثلث  
من كل منهما فان اختلفا كثلث احدهما ونصف الآخر فلا تصح مساقاته ولم يشترط اصبح  
مواقفة الجزء وقد جرى العرف عندنا بما ساس بان البياض لا يعطى الا بجزء أكثره مستند فلا  
يشوش على الناس اذ ذلك بذ كالمشهور وقاله السنأوى اه (و) ثاني (و) ان (بذره) أى البياض  
(العامل) من ماله فان كان بذره من ماله ربه أو منهما ما جميعا فلا تصح وان نزل فبذره الى مساقاة  
مثله في النخل واجرة مثله في البياض (و) ان (كان) كراء البياض (ثالثا) من مجموعهم مع قيمة  
الثمرة أو الحب (باسقاط كافة) بضم الكاف وسكون اللام أى ما كلفت به وانفق على (الثمرة)  
أو الزرع بان كان كراء البياض عشرة وقيمة الثمرة بعد اسقاط كافة عشرين مثلا الحط وبقي  
شرط رابع وهو كون حرثه وعمله على العامل ففيها لا يجوز ان يشترط فيه نصف البذر على رب  
الحائط أو حرث البياض فقط وان جعل الزرع بينهما وان كان على ان يزرعه العامل من عنده  
ويعمله وما أثبت فينهما فجزأه (والا) أى وان لم يتجه مع الشروط الثلاثة بان انتفت كلها  
أو بعضها (فسد) عقده مساقاة البياض فيها لا مالا لرضى الله تعالى عنه البياض التسع  
مثل الثلث فادنى لأبأس ان يشترط في المساقاة على مثل ما اخذ الاصول وأحب الى ان يلغى  
للعامل وهو اهله فان شرط انه بينهما فجزأه ان كان البذر والمؤنة من عند العامل ولا يجوز ان  
يشترطه رب الحائط لنفسه ان كان العامل يسقيه ابن حبيب فان كان بعلا أو كان لا يسقى  
بماء الحائط فجزأه ابن عرفة وفيها بياض الزرع كيباض النخل وعزماء الباجى للموازاة ابن  
عبدوس صفة اعتبار التبعية ان ينظر الى كراء الارض كانه خمسة والى غلة النخل على المعتاد  
منها بعد اسقاط قدر الاتفاق عليها فان بقي عشرة فـ كراء الارض الثلث فيجوز ادخاله في  
المساقاة لانه تسع ولو بقي من قيمة الثمرة ثمانية فلا يجوز لزيادة الخمسة على ثلث الجلة الباجى ان  
كان البياض أكثر من الثلث فلا يجوز مساقاته مع النخل قبل واحد في ضيق البياض الارض  
الخالية من الشجر والزرع وسواء كان بين السواد ومنفردا عنه قاله ابن المواز ولو قال المصنف  
وكيباض شجرة كان اشمل وشبه في الفساد فقال (كاشترطه) أى البياض من اضافة المصدر  
لمفعوله وفاعله (ربه) أى البياض ليزرعه لنفسه خاصة في الموطن لا يصلح لنبله سقى العامل فهي  
زيادة اشترطها ربه على العامل وفيها لا يجوز ان يشترطه رب الحائط لنفسه ان كان العامل  
يسقيه (وألقى) بضم الهمز وكسر الغين المججمة أى ترك البياض (للعامل) يزرعه من ماله  
ويعمله فيهم ويختص بما ينبتهم ان سكتا أى رب الشجر أو الزرع والعامل (عنه) أى البياض  
عند العقد أى لم يشترطاه لهما ولا أحدهما (او) ان (اشترطه) أى البياض العامل لنفسه ابن

الباء وفتح الراء (قوله على  
مثل) صلة يشترط (قوله  
فاخذ) أى العامل (قوله  
الى) بشد الباء (قوله  
يلغى) بضم الياء وفتح  
الغين المججمة أى يترك  
(قوله وهو) أى العامل  
(قوله اهله) أى مستحق  
ترك البياض له لفقره (قوله  
شرط) بضم فسكسر (قوله  
انه) أى البياض (قوله  
ينهما) أى ربه وعمله  
(قوله يشترطه) أى البياض  
(قوله يسقيه) أى البياض  
(قوله فان كان) أى البياض  
(قوله او كان) أى البياض  
(قوله فجزأه) أى شرطه  
لربه (قوله عزماء) أى كون  
بياض الزرع كيباض  
النخل (قوله ينظر) بضم  
فسكون ففتح (قوله كانه)  
يفتح الهمز وشد النون  
أى كراء الارض (قوله  
منها) أى الغلة (قوله  
عليها) أى الغلة (قوله  
فان بقي) أى من ثمن الغلة  
بعد اسقاط ما أنفق عليها  
(قوله ادخله) أى البياض

(قوله لانه) أى البياض (قوله فلا يجوز) أى ادخاله فيها (قوله الخمسة) أى كراء الارض (قوله الجلة) المواز  
أى مجموع كراء الارض وباقى ثمن الغلة وهى ثلاثة عشر (قوله في ضيق) خبر مقدم (قوله وسواء كان) أى البياض (قوله عنه) أى  
السواد (قوله لا يصلح) أى لا يصح شرط البياض لربه (قوله لنبله) أى اصابه البياض الخ فعلة لا يصلح (قوله فهي) أى سقى البياض  
وانته لما أثبت خبره (قوله وفيها) أى المدونة (قوله يشترطه) أى البياض (قوله يسقيه) أى البياض

(قوله فهو) أي الزرع (قوله له) أي العامل (قوله فيه) أي البياض (قوله فيه) أي الزرع (قوله له) أي الزرع (قوله فيها) أي المساقاة (قوله بان كانت قيمة ثمرته) أي الشجر الخ تصويرا تبعية الشجر الزرع (قوله ثلث) خبر تكون (قوله مجموعها) أي قيمة الثمرة (قوله على ما يكون) أي الزرع (قوله بحسبها) أي العادة (قوله الغاؤه) أي ٧١٥ الشجر (قوله السنة) بضم السين وشذ

النون (قوله مساقاة) أي الشجر (قوله الغاؤه) أي الزرع (قوله أي يجوز) لأن الفقه لا يتكلم إلا على ما يأتي (قوله فيها) أي المدونة خبر مقدم (قوله الشطر) أي النصف (قوله وفيه) أي ثم خبير الخ حال (قوله فيها) أي المدونة (قوله تدفع) خطاب لرب الحوائط (قوله مساقاة) أي بمساقاة أو دفع مساقاة (قوله أحدهما) أي الحائطين (قوله في صفقة) صلة (قوله أن يكون) تدفع أي دفعهما (قوله وان كان أحدهما) أي ثمه الخ مباغاة (قوله آخر) بضم فكسر فتح مثقلا أي حضر للبيع (قوله هذا) أي الصنف من الثمرة (قوله على الثالث) أي ثمة ثلث مجموعهم مع ثمن النصف الآخر (قوله وهذا) أي النصف الآخر (قوله على الثلثين) أي ثمة ثلثا مجموعهم مع ثمن النصف الآخر (قوله حوائط) أي مساقاتها (قوله في

الموازن سكاكن البياض في العقد فزرع فيه العامل فهو له خاصة وكذلك لو سكاكنه ثم تشا فيه عند الزراعة فهو للعامل وقاله ابن حبيب ابن عبدوس وإذا ألقى للعامل فاعملوا في فيه أن يصون بمعاملة العامل خاصة ولم يذكر ابن يونس خلاف هذا وقال الباجي ظاهر قول أصحاب الإمام مالك رضي الله تعالى عنه أنه يراعى في البياض كونه ثمة الثمرة فجميع الحائط فيما يلقي للعامل وفيما يشترط دخوله في مساقاة النخل ابن عرفة ظاهر أقوال أصحاب مالك رضي الله تعالى عنه أن المعتبر به ثمة جميع ثم الحائط في لغوه وفي ادخاله في المساقاة وقال ابن عبدوس إن ذلك في ادخاله فيها والمعتبر في لغوه للعامل به ثمة لحظة فقط ٥١ (و) أن عقد المساقاة زرع فيه ثمر نابع له (دخل في) بها زرع وما (شجر سبع زرع) بأن كانت قيمة ثمرته على ما تكون عليه بحسب العادة ثلث مجموعها مع قيمة الزرع على ما يكون عليه بحسبها فلا يجوز الغاؤه لاحدهما قاله ابن القاسم لأن السنة إنما وردت بالغاء البياض ولا بد من شروط مساقاة الزرع لأنه المتبوع وحكم عكس مسئلة المصنف كذلك في دخل الزرع التابع للشجر في مساقاته لا وما فلا يجوز الغاؤه لاحدهما والمعتبر بشروط مساقاة الشجر لأنه المتبوع (وجاز) أي يجوز (زرع وشجر) أي مساقاتها بما بعد واحد أن كان أحدهما ثمة الآخر بل (وان) كان كل منهما غير تبع (لا آخر) فيها من ساقى رجلا زرعاً على الثلث ونخل على النصف فلا يجوز حتى يكونا على جزء واحد جميعا ويجوز عن الزرع ربعه وان كانا في ناحيتين (و) يجوز (حوائط) أي مساقاتها بما بعد واحد أن كانت من صنف واحد بل (وان اختلفت) أصنافها وكانت (يجز) واحد كذلك كل وان كان بعضهما أفضل من بعض لمساقاة صلى الله عليه وسلم أهل خيبر على الشطر وفيه الجيد والردى فان اختلف الجزآن كذلك من أحدهما ورابع من الآخر فلا تصح في كل حال (الأي صفقات) بأن عقد المساقاة على كل حائط وحده فيها لا يجوز أن تدفع إلى رجل حائطين مساقاة أحدهما على النصف والآخر على الثلث في صفقة ولا بأس أن يكون على جزء واحد وان كان أحدهما أفضل من الآخر مما لو أقرق السوق كان هذا على الثلث وهذا على الثلثين وقد كان في خيبر الجيد والردى حين ساقاها النبي صلى الله عليه وسلم على الشطر كلها ابن الحاجب يجوز حوائط مختلفة أو متفقة في صفقة بشرط جزأ واحد أو في صفقات فلا شرط فيها (و) يجوز أن يساقى حائط (غائب) بعيد عن بلد عقد المساقاة (ان وصف) بضم الواو وكسر الصاد المهلة الحائط وما فيه من الشجر (و) ان (ومله) أي الحائط الغائب العامل ان سافر إليه عقب عقد المساقاة (قبل طيب) ثم (ه) فان كان لا يصل إليه إلا بعد طيبه فلا تصح مساقاته فيها لان القاسم رحمه الله تعالى لا بأس بمساقاة حائط يلبس بعيدا إذا وصف كالبيع يريد إذا كان يصل إليه قبل طيبه المراد بوصفه ذكر ما يحتاج إليه من العمل فيذكر ما فيه من الرقيق والدواب ان كان أو أنه لا شيء فيه منه ما هو

صفقة) صلة تجوز (قوله فيها) أي مساقاتها (قوله بعد) واولى القريب (قوله من الشجر) بيان ما (قوله أي الحائط) تفسير للمفعول البارز (قوله العامل) تفسير للمفاعيل المستتر (قوله فان كان لا يصل إليه الخ) مفهوم الشرط الثاني (قوله من العمل) بيان ما (قوله فيذكر) أي واصفه (قوله من الرقيق الخ) بيان ما (قوله أو أنه) أي الحائط (قوله منها) أي الرقيق والدواب

(قوله هو) أي الحائط (قوله غريب) بفتح الغين المعجمة وسكون الراء أي دلو كبير (قوله ووصف) عطف على ذكر (قوله من صلابة) بيان وصف أرضه (قوله وما فيه) أي الحائط عطف على ما يحتاج إليه (قوله من أنواع الشجر) بيان ما (قوله وعددها) أي الشجر عطف على أنواع (قوله والقدر الذي الخ) عطف على ما يحتاج إليه (قوله أنه) أي الشأن (قوله وهو) أي الاكتفاء بوصف رب الحائط (قوله الحائط) ٧١٦ مفعول رؤية المضاف لفاعله (قوله السابقة) نعمت رؤية (قوله كافية) خبر أن

هو بعل أو يسقى بعين أو غريب ووصف أرضه من صلابة أو ضدها وما فيه من أنواع الشجر وعددها والقدر الذي اعتد آثاره أشار له التعمي ونقله أبو الحسن \* (تنبيهات الأول) \* الظاهر أنه يكفي وصف رب الحائط ولم أره منصوفاً قاله الخط قلت وهو ظاهر قول ابن القاسم إذا وصف كالبيع \* (الثاني) \* الخط الظاهر أن رؤية العامل الحائط السابقة التي لا يتغير الحائط بعدها كافية كما في البيع \* (الثالث) \* الخط هل تجوز مساقاة الغائب بلا وصف وبلا رؤية سابقة بشرط خيار العامل بالرؤية كالبيع وهو الظاهر ويؤخذ من تشبيهها فيها بالبيع \* (الرابع) \* أن عقد في زمن يصل العامل الحائط فيه قبل طيحه فتوانى العامل فلم يصل إليه إلا بعد طيحه فلا تفسد المساقاة قاله بعض القرويين ونقله أبو الحسن وصاحب الشامل (الظاهر) نفقة العامل في حال سفره للعائط في ماله قاله في المدونة (و) يجوز (اشتراط جزأ الزكاة) على أحدهما فيها لا بأس أن تشترط الزكاة في حظ أحدهما على الآخر لأنه يرجع إلى جرم معلوم ساقى عليه فإن لم يشترط شيئاً فأن الزكاة إن يبدأ بها ثم يقسمان ما بقى التعمي قول الامام مالك رحمه الله تعالى أن المساقاة من زكاة على ملك رب الحائط بحسب ضمها للماله من غيرها وإن كان جميعها ولو كان العامل ممن لا يجب عليه ورثها ممن تجب عليه وإذا شرط أحدهما الزكاة ولم يكن له في الحائط نصيب ففيه ثلاثة أقوال ذكرها ابن يونس وبلا عز ولا تشهر ابن رشد الواجب إخراج الزكاة من جملة ثمرة الحائط المساقى إن بلغت نصيباً أو كان لرب الحائط ما من ضمه إليه بلغته ثم يقسمان ما بقى أفاده الخط أنما يركى على ملك ربه إذا كان حراً مسلماً وفي الحائط خمسة أوسق وأقل وله ثمراً خراً إذا ضم إليه باع خمسة أوسق وسواء كان العامل حراً مسلماً أم لا حصل له نصيب أم لا ثم قال وإن كان رب الحائط ممن لا تجب عليه الزكاة بأن كان عبداً أو كافراً فلا تجب الزكاة في حصته ولا في حصة العامل ولو كان حراً مسلماً حصل له نصيب ولو حصل للعامل من حائط له غير حائط المساقاة بعض نصيب فلا يضمه إلى ما حصل له في الحائط سواء وجبت فيه الزكاة أم لم تجب قاله ابن رشد فائلاً لا خلاف فيه ونقله ابن عرفة وفي التوضيح لو شرط رب المال الزكاة على العامل ونقص ثم الحائط عن النصيب فقبل يقسمان الثمرة نصفين وقال سحنون لرب الحائط ستة أعشارها وللعامل أربعة أعشارها وقال ابن عبدوس يقسمان الثمرة تساعاً لرب الحائط خمسة وللعامل أربعة وقيل يقسمانها من عشرين لرب الحائط أحد عشر جزءاً وللعامل تسعة أجزاء وهذا حيث دخل على أن للعامل النصف والافله بحساب ما دخلا عليه (و) تجوز المساقاة لشجر (سنين) في عقد واحد (مالم تكن) السنون المساقى فيها (جداً) بحيث تتغير الأصول (بلاحد) بعدد مخصوص في كل صورة في المعين من سنة لأربع فإن كثرت جداً فسحق فيها للامام مالك رضي الله تعالى عنه يجوز أن يساقيه سنين

(قوله تشبيهها) أي المساقاة (قوله فيها) أي المدونة (قوله بالبيع) صله تشبيه (قوله عقداً) أي رب الحائط والعامل المساقاة لحائط غائب (قوله فيه) أي الزمن (قوله فلم يصل) أي العامل (قوله إليه) أي الحائط (قوله في ماله) أي العامل (قوله أحدهما) أي رب الحائط والعامل (قوله لأنه) أي شرطها على أحدهما (قوله يشترطاً) أي رب الحائط والعامل (قوله أن المساقاة) أي ثمرها (قوله ضمها) أي ثمرة الحائط (قوله لعله) بفتح اللام أي الثمر الذي لرب الحائط (قوله من ثمر غيرها) أي المساقاة بيان ما (قوله ممن لا تجب عليه) أي الزكاة (قوله) أي الزكاة (قوله) أي رب الحائط والعامل (قوله الزكاة) أي على الآخر (قوله ولم يكن له) أي مشروط الزكاة (قوله ففيه) أي الفرع (قوله إن بلغت) أي ثمرته (قوله ما) أي ثمر (قوله إليه) أي ثمر الحائط (قوله بلغته) أي الثمرة النصاب (قوله أنما يركى) أي الثمر (قوله إذا كان) أي ربه (قوله وفي الحائط) أي الحائط (قوله مسلماً) أي حراً (قوله إذا ضم إليه) أي باع (قوله خمسة أوسق) أي حراً مسلماً (قوله سواء كان العامل) أي حراً مسلماً (قوله أم لا حصل له نصيب) أي حراً مسلماً (قوله ثم قال) أي حراً مسلماً (قوله إن كان رب الحائط) أي حراً مسلماً (قوله ممن لا تجب عليه الزكاة) أي حراً مسلماً (قوله بأن كان عبداً أو كافراً) أي حراً مسلماً (قوله فلا تجب الزكاة) أي حراً مسلماً (قوله ولا في حصته) أي حراً مسلماً (قوله ولا في حصة العامل) أي حراً مسلماً (قوله ولو كان حراً مسلماً) أي حراً مسلماً (قوله حصل له نصيب) أي حراً مسلماً (قوله ولو حصل للعامل من حائط له غير حائط المساقاة) أي حراً مسلماً (قوله بعض نصيب) أي حراً مسلماً (قوله فلا يضمه إلى ما حصل له في الحائط) أي حراً مسلماً (قوله سواء وجبت فيه الزكاة) أي حراً مسلماً (قوله أم لم تجب) أي حراً مسلماً (قوله قاله ابن رشد) أي حراً مسلماً (قوله فائلاً لا خلاف فيه) أي حراً مسلماً (قوله ونقله ابن عرفة) أي حراً مسلماً (قوله وفي التوضيح) أي حراً مسلماً (قوله لو شرط رب المال الزكاة على العامل) أي حراً مسلماً (قوله ونقص ثم الحائط عن النصيب) أي حراً مسلماً (قوله فقبل يقسمان الثمرة) أي حراً مسلماً (قوله نصفين) أي حراً مسلماً (قوله وقال سحنون) أي حراً مسلماً (قوله لرب الحائط ستة أعشارها) أي حراً مسلماً (قوله وللعامل أربعة أعشارها) أي حراً مسلماً (قوله وقال ابن عبدوس) أي حراً مسلماً (قوله يقسمان الثمرة تساعاً) أي حراً مسلماً (قوله لرب الحائط خمسة) أي حراً مسلماً (قوله وللعامل أربعة) أي حراً مسلماً (قوله وقيل يقسمانها من عشرين) أي حراً مسلماً (قوله لرب الحائط أحد عشر جزءاً) أي حراً مسلماً (قوله وللعامل تسعة أجزاء) أي حراً مسلماً (قوله وهذا حيث دخل على أن للعامل النصف) أي حراً مسلماً (قوله والافله بحساب ما دخلا عليه) أي حراً مسلماً (قوله (و) تجوز المساقاة لشجر) أي حراً مسلماً (قوله (سنين) في عقد واحد) أي حراً مسلماً (قوله (مالم تكن) السنون المساقى فيها) أي حراً مسلماً (قوله (جداً) بحيث تتغير الأصول) أي حراً مسلماً (قوله (بلاحد) بعدد مخصوص في كل صورة في المعين من سنة لأربع) أي حراً مسلماً (قوله فإن كثرت جداً) أي حراً مسلماً (قوله فسحق فيها) أي حراً مسلماً (قوله للامام مالك رضي الله تعالى عنه) أي حراً مسلماً (قوله يجوز أن يساقيه سنين) أي حراً مسلماً

أي ثمر الحائط (قوله بلغته) أي الثمرة النصاب (قوله أنما يركى) أي الثمر (قوله إذا كان) أي ربه (قوله وفي الحائط) أي الحائط (قوله مسلماً) أي حراً (قوله إذا ضم إليه) أي باع (قوله خمسة أوسق) أي حراً مسلماً (قوله سواء كان العامل) أي حراً مسلماً (قوله أم لا حصل له نصيب) أي حراً مسلماً (قوله ثم قال) أي حراً مسلماً (قوله إن كان رب الحائط) أي حراً مسلماً (قوله ممن لا تجب عليه الزكاة) أي حراً مسلماً (قوله بأن كان عبداً أو كافراً) أي حراً مسلماً (قوله فلا تجب الزكاة) أي حراً مسلماً (قوله ولا في حصته) أي حراً مسلماً (قوله ولا في حصة العامل) أي حراً مسلماً (قوله ولو كان حراً مسلماً) أي حراً مسلماً (قوله حصل له نصيب) أي حراً مسلماً (قوله ولو حصل للعامل من حائط له غير حائط المساقاة) أي حراً مسلماً (قوله بعض نصيب) أي حراً مسلماً (قوله فلا يضمه إلى ما حصل له في الحائط) أي حراً مسلماً (قوله سواء وجبت فيه الزكاة) أي حراً مسلماً (قوله أم لم تجب) أي حراً مسلماً (قوله قاله ابن رشد) أي حراً مسلماً (قوله فائلاً لا خلاف فيه) أي حراً مسلماً (قوله ونقله ابن عرفة) أي حراً مسلماً (قوله وفي التوضيح) أي حراً مسلماً (قوله لو شرط رب المال الزكاة على العامل) أي حراً مسلماً (قوله ونقص ثم الحائط عن النصيب) أي حراً مسلماً (قوله فقبل يقسمان الثمرة) أي حراً مسلماً (قوله نصفين) أي حراً مسلماً (قوله وقال سحنون) أي حراً مسلماً (قوله لرب الحائط ستة أعشارها) أي حراً مسلماً (قوله وللعامل أربعة أعشارها) أي حراً مسلماً (قوله وقال ابن عبدوس) أي حراً مسلماً (قوله يقسمان الثمرة تساعاً) أي حراً مسلماً (قوله لرب الحائط خمسة) أي حراً مسلماً (قوله وللعامل أربعة) أي حراً مسلماً (قوله وقيل يقسمانها من عشرين) أي حراً مسلماً (قوله لرب الحائط أحد عشر جزءاً) أي حراً مسلماً (قوله وللعامل تسعة أجزاء) أي حراً مسلماً (قوله وهذا حيث دخل على أن للعامل النصف) أي حراً مسلماً (قوله والافله بحساب ما دخلا عليه) أي حراً مسلماً (قوله (و) تجوز المساقاة لشجر) أي حراً مسلماً (قوله (سنين) في عقد واحد) أي حراً مسلماً (قوله (مالم تكن) السنون المساقى فيها) أي حراً مسلماً (قوله (جداً) بحيث تتغير الأصول) أي حراً مسلماً (قوله (بلاحد) بعدد مخصوص في كل صورة في المعين من سنة لأربع) أي حراً مسلماً (قوله فإن كثرت جداً) أي حراً مسلماً (قوله فسحق فيها) أي حراً مسلماً (قوله للامام مالك رضي الله تعالى عنه) أي حراً مسلماً (قوله يجوز أن يساقيه سنين) أي حراً مسلماً

(قوله قال) اي مالئرضي  
 الله تعالى عنه (قوله السنة)  
 بضم السين وشد الذون  
 (قوله ثم ذكر) اي خلد  
 (قوله انه) اي الشان (قوله  
 كونها) اي المساقاة (قوله  
 تجوز) اي المساقاة (قوله  
 هذا) اي ان الاخيرة  
 بالجدا (قوله عنها) اي  
 الاخيرة تنازع تقدم وتأخر  
 (قوله فيها) اي المساقاة  
 (قوله فيها) اي الشهور  
 (قوله اليه) اي الجداد  
 (قوله فان قصد) بضم  
 فكسر (قوله تحديدها)  
 اي المساقاة (قوله فسدت)  
 اي المساقاة (قوله سالته)  
 اي مالئرضي الله تعالى  
 عنه (قوله قال) اي مالئ  
 رضي الله تعالى عنه (قوله  
 اعلمه) تحرى به الصدق  
 (قوله الى السنين) صلة  
 المساقاة (قوله على وجهين)  
 خبر المساقاة (قوله قبلها)  
 اي الشهور (قوله انه) اي  
 الشان (قوله احدهما) اي  
 الغلام والدابة (قوله  
 عليهم) صلة عمل بكسر الميم  
 (قوله فهو) اي شرطه  
 (قوله ان شرط) اي العامل  
 (قوله غير معين) اي رقباً  
 او حيواناً غير معين (قوله  
 وان كان) اي المشروط  
 (قوله فلا يجوز) اي شرطه  
 (قوله بوجبه) اي الخلف  
 (قوله في البيان) خبر مقدم

مالئ نكثير جداً قيل فمشرة قال لا أدري تحديد عشر سنين ولا ثلاثين ولا خمسين في التوضيح هذا  
 يحتمل معنيين أحدهما انه لم يثبت عنده شيء من السنة والثاني انه رأى انه يختلف باختلاف  
 الحوائط اذ الجدي ليس كالقديم فلو حدد لهم الاقتصار على ذلك الحد في كل حائط وليمس كذلك  
 ثم ذكر عن المعين انه يستحب كونها من سنة الى اربع وذلك المتيقن ايضاً ابن الحاجب تجوز  
 سنين والاخيرة بالجدا الموضح في البيان لا خلاف في هذا سواء تقدم الجدا أو تأخر عنها وفي  
 المعين الصواب فيها ان تؤرخ بالشهور العجمية التي فيها الجداد فان أرخت بالعربية فانتقضت  
 قبل الجداد فعلى العامل التمسك اليه ابو الحسن هذا في السنين الكثيرة لان السنين العربية  
 تنقل الخط فان قصد تحديد ما بالعربي سواء تقدم على الجداد أو تأخر عنه فسدت وفي سماع  
 اشهب سألته عن الذي ساقى ثلاث سنين أليس ذلك من جداد الى جداد قال بلى ابن رشد هما  
 لا اختلاف فيه اعلم ان السنين في المساقاة انما هي بالاهل لا بالجدا فان ساقاه السنين واشترط  
 احدهما على الآخر الخروج قبل الجداد او بعده ودلى مساقاة مثله للعجمي المساقاة الى  
 السنين والثلاث على وجهين ان اريد انقضاء السنين بانقضاء الثمرة التي تكون في السنين  
 جازت وان قصد التمسك بالعمل الى انقضاء شهور السنة وان جدد الثمرة قبلها فلا تجوز  
 وللعامل في السنين الاولى مساقاة مثله وفي الاخيرة من حين جدد الثمرة الى ذلك الوقت اجرة مثله  
 الخط فحصل ان المطالب فيها بتحديد ما بالجدا سواء عقد اها لهام واحداً او سنيين فان  
 اطلاقها حلت على الجداد وان اراد التمسك بانقضاء السنة او السنين العربية المتقدمة على  
 الجداد والمتأخرة عنه فسدت طئي فالعبرة بالجدا لا الزمان فلا حاجة للتوريج بالعجمي ولا  
 بالعربي فمعنى ما قاله بعض الشيوخ ان المعتبر الجداد فاذا ارخ فليكون بالعجمي الذي يكون  
 الجداد عنده لا مطلقه لان المدار على الجداد وكذلك بالعربي الذي يكون الجداد عنده فلا فرق  
 بينهما الا تضابطاً بالجدا وانما يترق بالعجمي من العربي اذا كثرت السنين فاذا ارخ بالعجمي  
 الذي يكون الجداد عنده فلا يختلف الحال بكثرة السنين بخلاف التوريج بالعربي الذي يكون  
 الجداد عنده فانه يختلف عند كثرة السنين للانتقال كما تقدم عن ابي الحسن ويدل على ان  
 المعتبر الجداد قولها لا يجوز شهر او لسنة محدودة وقول المعين الصواب في المساقاة ان تؤرخ  
 بالشهور العجمية التي فيها الجداد فقيس العجمية التي فيها الجداد وكذلك يقال في العربية  
 التي فيها الجداد والله اعلم (و) يجوز اشتراط (عامل) على رب الحائط (دابة او غلاماً) اي  
 رقيقاً الرب الحائط يعمل معه (في) الحائط (الكبير) واولئح الخلو فيجوز اشتراطهما معاً ومفهوم  
 الكبير انه لا يجوز اشتراط احدهما في الحائط الصغير وهو كذلك اذ قد يكتفه ذلك فيصير  
 العمل كله على رب الحائط الخط ويجوز اشتراط مجموعهما بل يقال يفهم منه ايضاً انه لا مفهوم  
 لقوله دابة او غلاماً انه يجوز اشتراط الدابتين والغلامين اذا كان الحائط كبيراً ابن يونس اذا  
 اشترط الدابة او الغلام خلف مامات من ذلك على رب الحائط اذ عليهم عمل العامل فهو بمنزلة  
 مالو كانوا فيه وقال اللغوي ان شرط غير معين كان على ربه خلفه وان كان معيناً بأن قال هذا  
 العبد او هذه الدابة فلا يجوز الا بشرط الخلاف وفي التوضيح اذا شرط غلاماً او دابة فقال  
 سجنون لا يجوز الا بشرط الخلاف وقيل لا يجوز وان لم يشترط الخلف والحكم بوجبه في البيان

(قوله هو) أي الجواز مطلقا ٧١٨ (قوله فان لم يشترط) أي عصره (قوله فعليهما) أي رب الحائط والعامل عصره (قوله

هو ظاهر ما في الواضحة وما في المدونة محتسب للوجهين والذي اقول به وانه تفسير لجميع الروايات انه ان عين الغلام والدا به بإشارة أو تسمية فلا تجوز المساقاة الا بشرط الخلف والا فالحكم بوجبه وان لم يشترط اه (و) يجوز اشتراط (قسم الزيتون حبا) وشبهه في الجواز فقال (ك) شرط (عصره) أي الزيتون (على أحدهما) أي رب الحائط أو العامل فان لم يشترط على أحدهما فعليهما والعرف كالشرط فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى الجسد والحصار والدراس على العامل وان شرط قسم الزيتون حبا جاز ولو شرط عصره على العامل جاز ليسارته ابن المواز ان لم يكن فيه شرط فعصره بينهما اللغوي عصر الزيتون على من شرطه عليه منهما قاله في المدونة في الخط ظاهر كلامه أنه يجوز اشتراط قسم الزيتون حبا ويجوز اشتراط عصره على أحدهما فان لم يشترط واحد من الأمرين لزمهما أن يعصره ولا يقتضيهما الا بعصره وهو ظاهر لفظ المدونة لكنه خلاف ما ذكره أبو الحسن عن مضمون أن منتهى المساقاة في الزيتون جنبه فيها قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه في الزيتون ان شرطه قومه حبا جاز وان اشتراط عصره على العامل جاز أبو الحسن زاد ابن ونس ليسارته أو امحق ان شرط عصره على رب الحائط جاز ابن ونس ان لم يكن فيه شرط فعصره بينهما وحكمه اللغوي عن ابن المواز ومضمون مضمون منتهى مساقاته جناه اه الخط مقتضى كلام ابن رشد ان كلام مضمون هو المذهب ويمكن حل كلام المصنف عليه والله أعلم (و) يجوز اشتراط (اصلاح جدار وكس عين وشدة) بالشين المججمة أي ربط واهمالها أي تجميع (حظيرة) بفتح الحاء المهملة وكسر الظاء المججمة أي أعواد تجعل على أعلى الحائط لمنع تخبطه ففعيلة بمعنى فاعلة (واصلاح ضفيرة) بفتح الضاد المججمة وكسر الفاء أي أعواد مضمورة ملبسة بطين محبطة بالماء المجموع لسقي الشجر والزرع لمنع من السيلان كالخوض على العامل ليسارته فيم تنقية منافع الماعون العين وهو كسها وقطع الجريد وبار الخل وسد الخطار واليسير من اصلاح الضفيرة ونحوها مما تنقل مؤنته يجوز اشتراطه على العامل والا فلا يجوز ابن حبيب سدا الخطار هو تحصين الجدار وتزريقها والاضفيرة هي محبس الماء ومجموعه كالصهر يج فان لم تشترط هذه الاشياء على العامل فهي على رب الحائط الا الجداد والتذكير وسر والشرب فانه على العامل وان لم يشترط عليه عياض الشربة بفتح الشين المججمة والراء الحفرة حول الخلل يجمع فيها الماء ليقبها وتشرب عروق الخلة منها وسروها بفتح السين المهملة وسكون الراء كسها وتنقيتها مما يقع فيها وتوسعها ليكثر فيها الماء وخم بفتح الخاء المججمة كس العين عمالة يسقط فيها او ينهار من التراب وسد الخطار بالسين والشين وقيل ما حظر بزب قبالشين المججمة وما كان بجدارة بالمهملة والضفيرة عيذان تنسج وتضفروطين فيجتمع الماء فيها كالصهر يج وقيل هي مثل المساقاة الطويلة في الارض تجعل يجري الماء فيها خشب وجرارة يضفر بعضها ببعض تمنع من انقشار الماء على وجه الارض حتى يصل الى الحائط وفيه المن أخذ فخلا مساقاة فغار ماؤها بسقيها ان يتفق فيها بقدر حظ رب الارض من غرة تلك السنة لا أكثر ومثله في سماع ابن القاسم ابن رشد ظاهره ان ما زاد على حظ رب الحائط لا يلزمه ومثله في سماع مضمون لزوم الراهن اصلاحها ويلزم

على العامل) خبر الجداد وما بعده (قوله وان شرط) أي رب الحائط والعامل (قوله ولو شرط) أي رب الحائط (قوله فيه) أي عصر الزيتون (قوله منهما) أي رب الحائط (قوله ان) الشان (قوله لزمهما) أي جنبه (قوله فيها) أي المدونة (قوله فيه) أي عصر الزيتون (قوله بينهما) أي رب الحائط والعامل (قوله على) (قوله على) (قوله اصلاح) (قوله ليسارته) أي اصلاح الجدار وما بعده (قوله جواز شرطها على العامل) (قوله فيها) أي المدونة (قوله أي مما نقل مؤنته) بيان نحوها (قوله يجوز اشتراطه على العامل) خبر تنقية وما بعده (قوله والا) أي وان لم تقبل مؤنته (قوله فلا يجوز) أي اشتراطه على العامل (قوله وان لم يشترط عليه) أي العامل (قوله ما بالغة) (قوله بخشب) صلة تجعل (قوله ان يتفق) مؤول بمصدر مبتدأ خبر ان المتقدم (قوله من غرة تلك السنة) بيان حظ (قوله لا يلزمه) أي الزائد رب الحائط (قوله اصلاحها) أي العين



(قوله ذلك) اى الاصلاح (قوله منه) اى غير الحائط صلة يلزم (قوله يصطفاها) اى العتيق (قوله قدمه) اى أو ما قبل (قوله لا يلزم العامل) خبر ما (قوله اشتراطه) اى ما لا يتعلق بها (قوله عليه) اى العامل (قوله بها) اى الثمرة (قوله فهو) اى ما يتعلق بها وينقطع بانقطاعها أو يبقى منه يسير (قوله وعليه) صلة أخذ (قوله لانها) اى المسافة ٧١٩ (قوله وان لم يعمل) مباغلة فى لزومها

ذلك فى المسافة وان لم يكن لرب الحائط غيره منه بقدر ما يصلحها التلايذهب عمل العامل هدرًا (أو) اشتراط (ما) اى عمل (قل) بفتح القاف واللام مثقلة على العامل غير ما تقدم ليسارته وعدم بقائه بعد مدة المسافة غالباً ومفهومه انه لا يجوز اشتراط الكثير على العامل كحفر بئر وقتى عين وبناماتط وانشاء ضفيرة وهو كذلك الخط لوقدمه على قوله واصلاح جدار وأدخل عليه ككافا فقال كاصلاح جدار لكان أحسن لان فيه تنبيها على ان علة جواز اشتراطها على العامل ليسارته قال فيها وانما يجوز لرب الحائط ان يشترط على العامل ما تقل مؤنته عبد الوهاب ما لا يتعلق بالثمرة لا يلزم العامل ولا يجوزنا اشتراطه عليه وما يتعلق بها ان كان ينقطع بانقطاعها أو يبقى بعد هاهنا الشيء اليسير فهو جاز مثل التذكير والتفخيخ والسقي واصلاح مواضع وجلب الماء والجسد وما يتصل بذلك فهذا وشبهه لا يلزم العامل وعليه أخذ العوض وان كان يبقى بعد انقطاعها وينقطع به ربه مثل حفر بئر بها أو بناء بيت يجنى فيه كالجربن أو انشاء غرس فهذا لا يلزم العامل ولا يجوزنا اشتراطه عليه لانها زيادة يتقدم ارب الحائط فهي كالوجه الاول الذى لا يتعلق بالثمرة (و) يجوز (تقاييلهما) اى ارب الحائط والعامل من المسافة تقايلا (هدرا) بفتح الهاء والادال المهملة اى بلا شيء يأخذه أحدهما من الآخر فم الامام مالك رضى الله تعالى عنه ومن ساقى رجلا ثلاث سنين فليس لاحدهما الترك حتى تنقضى المسافة لانها تلزم بالعقد وان لم يعمل الا أن يتنازل كغيره شئ يأخذه أحدهما من الآخر فيجوز وليس من يبيع الثمر قبل بدو صلاحه اذ للعامل أن يساقى غيره فربه اذا تاركه كالاجنبى ومن ساقى حائطك فلا يجوز أن يقبلك على شئ تعطيه اياه كان قد شرع فى العمل أم لا لانه غرر ان كان أغر الخلل فانه يبيع للثمر قبل زهوه وان لم يفرقه ومن أكل أموال الناس بالباطل أبو الحسن قوله اذ للعامل أن يساقى غيره استدلل على جواز متاركة رب الحائط بجواز مسافة التفسير فجعل المتاركة مسافة انعقدت بخير لفظها لانها اقامة وهى معروف فان تقايلا على شئ يعطيه اياه ولم يعثر على ذلك حتى فات بالعمل بعد فمما عمل الى أجرة مثله وان خرج على جزء مسمى فان كان قبل العمل فلا خلاف فى جوازه وان كان بعده فلا جازه ابن القاسم ومنعه فى معاصى أشهب خوف أن تكون المسافة أظهرت أو لا وأخر اذ ربيعة لا جازة فى مدة عمل بجزء الثمرة فبرد الى أجرة مثله ابن رشد فان تقايلا على الجزء لا مبردا هما دون دلالة فلا خرج عليهما لانها مسافة صحيحة وظاهر كلام ابن رشد ان هذا هو المذهب وقوله الموضع (و) تجوز (مسافة العامل) عاملا (آخر) ان كان مثل الاول فى الامانة بل (ولو) كان (أقل امانة) منه فيها المن سوقي فى أصول أوزج مسافة غيره فى مثل أمانته فان ساقى غير أمين ضمن التضمي يجوز دفعه لأمين وان لم يكن مثله فى الامانة وسجل على ضدها وضمن الخط تجوز مسافة عاملا آخر على مثل الجزء بعد العمل وقبله على مذهب الامام مالك رضى الله تعالى عنه انها لازمة وعلى انها جائزة فلا تجوز قبل الشروع فى العمل الا برضاه وان

بضم فكسر اى المدفوع له (قوله ضدها) اى الامانة (قوله ضمن) اى الدافع (قوله بعد العمل) صلة مسافة (قوله وقبله) اى العمل (قوله لانها) اى المسافة (قوله بخلاف من) (قوله على انها) اى المسافة (قوله تجوز) (قوله فلا تجوز) اى مسافة آخر

(قوله ساقاه) أى العامل الأول العامل الثانى (قوله وقد سوقي) أى الأول (قوله فان كان) أى مساقاة الثانى (قوله كان له) أى الأول (قوله الفضل) أى الزائد على مساقاه الأول الثانى مما ساقى به رب الحائط الأول (قوله وان كانت) أى مساقاة الأول الثانى (قوله نبله) أى العمل (قوله فكذلك) أى مساقاته بعد العمل فى ان الفضل للأول (قوله على انها) أى المساقاة (قوله وليس له) أى الأول (قوله ذلك) أى الفضل (قوله موجب) بفتح الجيم أى مسبب (قوله أى العامل الحائط) تفسير للفاعل ٧٢٠ المستر والمفعول البارز (قوله لانها) أى المساقاة (قوله فى توقف استحقاق)

ساقاه على أكثر من الجزء الذى ساقى عليه رب الحائط كان ساقاه بالنصف وقد سوقي بالربع فان العامل الثانى بأخذ مساقاه عليه رب الحائط ويتبع الأول بتمام مساقاه به وان ساقاه بأقل مما ساقاه به رب الحائط بأن ساقاه بالربع وقد ساقاه رب الحائط بالنصف فان كانت بعد العمل كان له الفضل وان كانت قبله فكذلك على انه لازمة وليس له ذلك على أنه غير لازمة قاله ابن رشد (و حل) بضم فكسر العامل الثانى عند جهل حاله (على ضدها) أى الامانة حتى يتبين انه أمين (و ضمن) العامل الأول موجب فعل الثانى غير الامين سواء كانت المساقاة فى شجر أو زرع (فان عجز) العامل عما يلزمه عمله فى الحائط أو الزرع (ولم يجرد) أميناً يساقاه (أساه) أى العامل الحائط أو الزرع له به (هدرا) أى بلائى يأخذ من ربه لانها كالجعل فى توقف استحقاق عوضها على تمام العمل فيها ان عجز عن السقي قبل له ساق من شئت أميناً فان لم يجرد أسلم الحائط له ولا شئ له ولا عليه (ولم تنقسخ) المساقاة (بقلس ربه) أى الحائط سواء فلس قبل العمل أو بعده (و) بيع بكسر الموحدة الحائط لتوفية دين ربه على انه (مساقى) فيها ان فلس رب الحائط فلا تنقسخ المساقاة كان قد عمل أم لا ويقال للغرماء بيعوا الحائط على ان هذا فيه مساقى كما هو قيل لابن القاسم لم أجزته ولو أن رجلاً باع حائطه قبل الابار واستثنى ثمرته فلا يجزئه قال هذا وجد فيه الاستثناء وليس هذا عندى استثناء ثمره الحائط ظاهر قوله بيع سواء كان ساقاه سنة أو سنين ومنه مضمون فى السنين وصرح ابن عبد السلام والمصنف بأنه خلاف قول ابن القاسم (و) تجوز (مساقاة وصى) حائط محجوره لانها من تصرفه له (و) تجوز مساقاة (مدين بالاجر) من غرمائه عليه حائطه لانها ككراته لارضه وداره وليس لغرمائه فسجها فان كان محجوراً عليه فلا تجوز مساقاته وان نزلت فلهم فسجها فيها للوصى دفع حائط الايتام مساقاة لان الامام ما كارضى الله تعالى عنه قال يبعه وشراؤه لهم جائز وللمأذون دفع المساقاة وأخذها وللمدين دفع المساقاة ككراته أرضه وداره ثم ليس لغرمائه فمخ ذلك ولو ساقى أو كرى بعد قيامهم فلهم فسجها (و) تجوز (دفعه) أى الحائط (لذى) يعمل فيه مساقاة ان (لم يصر) الذى (حصته) أى الذى التى يأخذها فى نظير عمله من العنب ونحوه (خرا) أى تحقق أو ظن رب الحائط ذلك فان كان يعصرها خرا فلا تجوز مساقاته لانها اعانة له على عصيانه فيها كره الامام مالك رضى الله تعالى عنه أخذ من

صله كاف التشبيه (قوله فيها) أى المدونة (قوله ان عجز) أى العامل (قوله أميناً) حال من من (قوله فان لم يجرد) أى أميناً يساقاه (قوله أسلم) أى العامل (قوله ولا عليه) أى العامل (قوله المساقاة) تفسير للفاعل تنقسخ (قوله فلس) بضم فكسر مثقلاً (قوله الحائط) تفسير لثائب فاعل بيع (قوله فيها) أى المدونة (قوله كان) أى العامل (قوله لم أجزته) أى بيع الحائط على أنه فيه مساقى (قوله قال) أى ابن القاسم (قوله هذا) أى بيع الحائط قبل الابار واستثناء ثمرته (قوله وليس هذا) أى بيع الحائط على أنه فيه مساقى (قوله ومنعه) أى يبعه (قوله بأنه) أى منع يحنون (قوله لانها) أى مساقاته (قوله تصرفه) أى الوصى (قوله له) أى

محجوره (قوله حائطه) أى المدين مفعول مساقاة (قوله لانها) أى المساقاة (قوله نصراني) مسجها) أى مساقاة المدين (قوله فان كان) أى المدين الخ مفهوم بالاجر (قوله فيها) أى المدونة (قوله يبعه) أى الوصى (قوله وشراؤه) أى الوصى (قوله لهم) أى الايتام تنازع فيه بيع وشراء (قوله جائز) خبر بيع وشراء (قوله وللمأذون) أى له فى التجارة من مالكة (قوله رب الحائط) تنازع فيه تحقق وظن (قوله ذلك) أى عدم عصر حصته خرا (قوله فان كان) أى الذى (قوله يعصرها) أى حصته خرام فهو لم يعصر الخ (قوله لانها) أى مساقاته (قوله له) أى الذى (قوله أخذك) خطاب للمسلم

(قوله ولست) بضم تاء المتكلم مالت رضي الله تعالى عنه (قوله أراه) أي أخذ مسلم من نصراني مساقاة أو قراضا (قوله فخلك) خطابا لمسلم (قوله أمنت) بفتح تاء الخطاب المسلم (قوله أن يصير) أي النصراني (قوله يسقونها) أي الخمر (قوله ذلك) أي مساقاة رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل خيبر (قوله لأن فتح خير) الخ (قوله لا يقال) ٧٢١ (قوله تحريمها) أي الخمر (قوله حله) أي النصراني (قوله العامل) مفعول مشاركة (قوله في عمل المساقاة) صلة مشاركة (قوله القرينان) أي أشهب وابن نافع رضي الله تعالى عنهما (قوله أنت) فصل به ليصبح العطف على الفاعل المستقر في اسق (قوله المساقاة) أي سنتم (قوله اليه) أي العامل (قوله فكانه) بفتح الهاء وشدة التثنية (قوله لانه) أي الاعطاء المذكور (قوله وعمل) أي العامل (قوله وله) أي العامل (قوله ونفقته) أي عوض ما نفقته فيما تقدم (قوله فضل) أي قال (قوله له) أي العامل (قوله فان لم يقل) أي صاحب الأرض (قوله صحت) أي المعاقدة (قوله منها) أي المقارسة (قوله اطالع) بضم الطاء منفلا وكسر اللام (قوله والوا) أي وان لم يطالع (قوله العمل) (قوله براحا) أي خالته (قوله وهما) أي الأرض والشجر (قوله عشر) بضم فسكراي اطالع (قوله عليه) أي

نصراني مساقاة أو قراضا ولست أراه حراما ولا بأس أن تدفع فخلك إلى نصراني مساقاة أن أمنت أن يصير حصته خيرا ابن العربي كيف قال مالك هذا وقد ساق رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل خيبر ولم يشترط الا من من عصر الخمر الا أن يقال المذموم إذا كانوا يسقونها مساقاة ولا يقال كان ذلك قبل تحريم الخمر لأن فتح خير بعد تحريمها وظاهر المدونة حله على عدم الأمن حتى يعلم الأمن (لا) يجوز (مشاركة ربه) أي الحائظ العامل في عمل المساقاة سمع القرينان من قال لرجل اسق أنت وأما حاطي ولك نصف ثمرة فلا يصح لأن المساقاة أن يسلم الحائظ اليه ابن رشدان وقع وفات فالعامل أجبر لأن ربه شرط أن يعمل معه فكان له يسلم اليه انما أعطاه جزأ من الثمرة على أن يعمل معه بخلاف اشتراط العامل أن يعمل معه رب الحائظ قال في المدونة لا يجوز أن يشترط العامل أن يعمل معه رب الحائظ بنفسه فان نزل فله مساقاة مثله وقال أشهب يرد إلى أجرة مثله وقال مهنون يجوز ولا يرد إلى مساقاة مثله كاشتراطه غلاما أو دابة يعمل معه إذا كان الحائظ كبيرا (أو) أي لا يجوز (اعطاء أرض) شخصا (ليغرس) الشخص فيها شجرة كذا وكذا ويخدمها (فإذا بلغت) الأشجار الأعمار (كانت مساقاة) سنين سماها فلا يجوز لانه غرر ابن يونس فان نزلت فسخت مالم يثمر الشجر فان أثمر وعمل فلا تفسخ المساقاة وله فيما تقدم أجرة مثله ونفقته وفي سنين المساقاة مساقاة مثله فضل وله قيمة الأشجار يوم غرسه فان لم يقل كانت مساقاة بأن قال غرته هذه الأرض واغرسها فوعدها بمساواة بلغت قدرها خصوصا كان الشجر والأرض ينفصلت وكانت مقارسة فان انخرم شرط من أفدت فان اطالع عليه قبل العمل فسخت والأفلاو على الغارس نصف قيمة الأرض يوم غرسها براحا وعلى رب الأرض نصف قيمة الغرس يوم يبلغ وهما بينهما على ما شرط (أو) أي لا يجوز اعطاء (شجر لم يبلغ) الأعمار لمن يعمل فيها (خمس سنين وهي) أي الشجر (تبلغ) الأعمار (أشأها) أي الخمس سنين بعد سنتين مثلا عبد الحق فان غر عليه قبل بلوغها لا طعام فسخ وله نفقته وأجرة مثله وإذا غر عليه بعد الاطعام والعمل فلا تفسخ في بقية المدة وله فيها مساقاة مثله قوله نفقته أي ما نفقته في الشجر (وفسخت) بضم فسكراي (فاسدة) بضم فسكراي (أو شرط) أو وجود مانع (بلا عمل) أي اطالع عليه قبله سواء كانت على تقدير تمامه فيها مساقاة المثل أو أجرته لانه لا يصح شيئا على العامل ابن رشدان وقعت المساقاة على غير الوجه الذي جوزه الشارع فانها تفسخ مالم تنفث العمل ويرد الحائظ إلى ربه (أو) ظهر قسادها (في أشأها) أي العمل (أو بعد سنة من أكثر) مساقى عليه تفسخ (ان وجبت) فيها (أجرة المثل) للعامل وله أجرة مثله في عمله السابق على فسحها ومفهوم الشرط أنها ان كانت تجب فيها مساقاة فلا تفسخ وهو كذلك لا يصح عمل العامل فيقيم العمل وله مساقاة مثله لا ضرورة لانه لا يدفع

٩١ من ت الاعطاء المذكور (قوله وله) أي العامل (قوله نفقته) أي عوض ما نفقته في الماضي (قوله له) أي العامل (قوله فيها) أي بقية المدة (قوله قبله) أي العمل (قوله تمامه) أي العمل (قوله فيها) أي المساقاة (قوله لانه) أي الفسخ (قوله عليه) أي الأكثر (قوله وجبت) أي ثبتت (قوله فيها) أي المساقاة (قوله للعامل) صلة وجب (قوله له) أي العامل (قوله أنها) أي المساقاة

العروض الامن الثمرة فلو فسخت قبل تمامه فلا شيء له لانها كالجعل لا يستحق عوضها الا بالاعلم ابن رشد ما يرد فيه العامل الى اجرة مثله يفسخ متى عمر عليه قبل العمل او في اثنته عياض وله من الاجر بحسب عمله وأما ما يرد فيه الى مساقاة مثله فيفسخ مالم يعمل فان فات بائدائه العمل بماله بال فلا تنسخ الى انقضاء أمدها وله فيما بقي من الاعوام مساقاة مثله (و) ان ظهر فسادها (بعد) تقيم العامل (له) الى العمل فله (أجرة المثل ان) كانا (خرجا) الى رب الحائط والعامل في عقدهما (عن) حقيقة (هما) الى المساقاة الى الاجارة الفاسدة أو البيع الفاسد (كان) بفتح فسكون حرف مصدرى مقرون بكاف التثنية صلتها (ازداد) اي أخذ أحدهما من الاثر زيادة عن خطئه من الثروة فله (عينا أو عرضا) فان كان أخذ الحائط العين أو العرض العامل فقد خرج الى اجارة فاسدة اذ آل أمرهما الى استئجار رب الحائط العامل بما أعطاه من عين أو عرض ويجزئ الثمرة المجهول وان كان أخذ رب الحائط فقد خرج الى بيع جزئ الثمرة قبل زهوه بالعين أو العرض وعمل العامل (والا) اي وان لم يخرج الى بيع عقدهما عن حقيقة المساقاة (فله) (مساقاة المثل) اي الجزء الذي يساقى به مثله في مثل هذا الحائط في الثمرة فان أجبحت الثمرة فلا شيء له على رب الحائط بخلاف اجرة المثل في ذمته ولو أجبحت عياض الخلاف الجاري في القراض الفاسد كله جاز في المساقاة الفاسدة ابن رشد ان فاتت بالعمل فأصل ابن القاسم أنهم اذا خرجا فيها عن حكمها الى حكم الاجارة الفاسد أو الى بيع الثمرة قبل بدو صلاحها بما اشترطه أحدهما على صاحبه من زيادة يزيد اياه خارجة عنها فانه يرد فيها الى اجرة مثله اذ لم يعثر عليها حتى فاتت بالعمل وذلك مثل أن يساقى في حائطه على ان يزيد أحدهما صاحبه دنائير أو دراهم أو عرضا من العروض وما أشبه ذلك لانه ان ساقاه على ان يزيد صاحب الحائط دنائير أو دراهم أو عرضا فقد استأجره على عمله حائطه بما أعطاه من الدنانير أو الدراهم أو العروض ويجزئ من ثمرته فوجب رده الى اجرة مثله ولانه اذا ساقاه على ان يزيد العامل دنائير أو دراهم أو عرضا فقد اشترى جزأ من الثمرة بما أعطاه من الدنانير أو الدراهم أو العروض وبعده في الحائط فوجب رده الى اجرة مثله ايضا وأذا لم يخرج جاعن حكمها فانه يرد فيها الى مساقاة مثله ومثل المصنف لما يرد فيه لمساقاة المثل فقال (كساقاته) لحائطين (مع شجر أطعم) اي بلغ الاعشار في أحدهما وشجر لم يطعم اي لم يحد الاعشار في عامه في الحائط الاثر أو الحائط واحد فيه شجر مطعم وشجر غيره لم يطعم وليس الثاني تبعا للاول (أو) مساقاته شجرا أو زرعاً (مع بيع) في صفقة واحدة (أو) مساقاة (اشتراط) العامل فيها (عمل ربه) اي الحائط معه فيه سواء كان الحائط صغيراً أو كبيراً (أو) مساقاة (اشتراط) العامل فيها عمل (دابة أو غلام) لرب الحائط معه فيه (وهو) اي الحائط (صغير أو

استأجره) أى صاحب الحائط العامل (قوله من الدنانير الخ) بيان ما أعطاه (قوله ويجز) مسافة  
عطف على إعطاء (قوله رد) أى العامل (قوله اشترى) أى العامل (قوله عن حكمها) أى المسافة (قوله فانه) أى  
(قوله يرد) بضم فتح (قوله فيها) أى المسافة الفاسدة (قوله ومثل) بفتحات مثقلا (قوله يرد) بضم فتح (قوله أوله قط)  
على لاطعين (قوله الثانى) أى غير المطم (قوله لا ذل) أى المطم (قوله فيها) أى المسافة (قوله فيه) أى الحائط

(قوله من الثمرة) بيان ما يخص (قوله من الحائط) صلة بعمل (قوله اى العامل) ٧٢٣ رب الحائط) تفسير للفاعل المستر

والمفعول البارز (قوله بان يعمل) اى العامل (قوله) اى رب الحائط (قوله فيه) اى الحائط الاخر (قوله من ثمرته) اى الاخر (قوله وشبهه) بفتحات متعلا (قوله بعد العمل) صلة اختلاف (قوله فيردان) بضم ففتح (قوله وجد) بضم فكسر (قوله انه) اى العامل (قوله يرد) بضم ففتح (قوله وفيه ثمر قد اطم) اى وثمر لم يطعم وليس الثاني تبعاً للاول (قوله المساق) بكسر القاف (قوله على المساق) بفتحها (قوله وكذلك) اى الاربع في مسافة المثل (قوله تلزم) اى مسافة المثل (قوله عليه) اى العامل (قوله يرد) بضم ففتح اى العامل (قوله ساقته او اكريته فاقبته) بفتح تاء الخطاب فيها (قوله فيها) اى المدونة (قوله بينهما) اى عامل المسافة راجعاً للخدمة (قوله لم يقبض) اى البائع (قوله منه) اى المشتري (قوله فليس له) اى البائع (قوله لتقريطه) اى البائع (قوله حاله) اى المشتري (قوله هو) اى الرجل (قوله لزمه) اى البائع (قوله في القسم) صلة كلف التشبيه (قوله فيهما) اى

مسافة اشترط فيها رب الحائط على العامل أن (يحملة) اى العامل ما يخص رب الحائط من الثمرة من الحائط (لمنزله) اى رب الحائط (أو) مسافة اشترط رب الحائط فيها على العامل أن (يكفبه) اى العامل رب الحائط (موتة) حائط (آخر) بان يعمل له فيه بلاجز من ثمرته (أو) مسافة الحائط سنين و (اختلاف الجز) المشروط للعامل (ب) اختلاف (سنين) كثلث في سنة ونصف في أخرى وربع في أخرى (أو) مسافة حوائط في عقد واحد واختلاف الجز باختلاف (حوائط) كنصف في حائط وثلاث في حائط وربع في حائط وشبهه في مسافة المثل فقال (كاختلافهما) اى رب الحائط والعامل بعد العمل في قدر الجز المشروط للعامل من الثمرة (وليشبها) اى رب الحائط والعامل بان ادعى رب الحائط جراً أقل من المعتاد جدا والعامل أكثر منه جدا فيردان الى مسافة المثل ان حلقاً أو نكلاً ابن رشد والنزى وجدلان القاسم انه يرد فيه الى مسافة مثله أربع مسائل اثنان منها في المدونة وهما اذا ساقا في حائط وفيه ثمر قد اطم واذا اشترط المساق على المساق له يعمل معه في الحائط واثنان منها في العتبية وهما البيع والمسافة في صفقة والمسافة سنين احدهما على الثلث والاخرى على النصف ففي هذه كلها مسافة المثل عياض وكذلك مسئلة خامسة وهي مسافة حائط على ان يكفبه موتة أخرى وكذلك تلزم في حائطين على اختلاف الاجزاء وكذلك اذا اشترط العامل دابة أو غلاما ليس في الحائط وهو صغير تكفبه الدابة وكذلك ان اشترط عليه ان يحمل حطب المال الى منزله ففي كل هذه يرد الى مسافة مثله (وان ساقته) حائطك (أو اكريته) دارك (فألقته) بالقاه اى وجدته (ساقا) يخشى منه سرقة الثمرة وما يسقط من الشجر والابواب ونحوها (لم تنسخ) مساقته ولا كراؤه (وليتحفظ منه) رب الحائط أو الادار وأما ان اكريته للخدمة فوجدته سارقا فذلك الفسخ لعدم امكان التحفظ منه فيما ومن استأجر عبدا للخدمة فألفاه سارقا فهو عيب يرد به فقبل الفرق بينهما ان الاجير في الخدمة لا يقدر على التحفظ منه وقال عبد الحق وابن يونس الفرق بينهما ان كراء العبد للخدمة وقع في منافع معينة فهو كمن اشترى دابة فوجدته امة معينة بخلاف المكثري والمفلس والمساق فاعلم وقوع الكراء فيها على الذمة وشبهه في عدم الفسخ فقال (كبيعه) اى المفلس سلعة لم يقبض منه عنها (ولم يعلم) البائع له (بقلمه) فليس له فسخ البيع لتقريطه في عدم السؤال عن حاله قبل بيعه له فيما ومن ساقته حائطك أو اكريته دارك ثم ألقته سارقا فلا يفسخ عاقبه ولا كراؤه ليتحفظ منه وكذلك قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه من باع من رجل سلعة الى أجل فاذا هو مفلس ولم يعلم البائع بقلمه ان البيع قد لزمه ابن يونس لان حقه في السقاء والكراء وقع على منافع معينة والمكثري والمفلس انما وقع شراؤه على الذمة فان لم يقدر على التحفظ منه أكرى عليه وسوق عليه ولا يفسخ العقد (وساقط النخل) اى ما يسقط منه (كليف) وجريد وثمره تلقىها الرمح أو غيرها (كالثمره) في القسم بين رب الحائط والعامل فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى وما كان من سواقط النخل من بلع أو غيره والجريد والليف وتبن الزرع فيبينها على ما شرط من الاجزاء (و) ان تنازعا في حصة المسافة فسادها فاقول لادعى الحصة (ظاهره ولو غلب فسادها وليس كذلك على الصواب فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى ان ادعى أحد المتساقين فسادا فاقول رب الحائط والعامل (قوله من الاجزاء) بيان ما (قوله فيها) اى المدونة

(قوله عليها) أي الصحة (قوله وفصل) بفتح مثقلا أي اللغوي (قوله قبله) أي العمل (قوله لا بعده) أي العمل والحاصل أن اللغوي قال يصدق مدعي الصحة سواء كان اختلافا فهما قبل العمل أو بعده ولكن يحذف قبله لا بعده (قوله قائله) أي كلام اللغوي وابن رشد (قوله وصدق) بضم فكسر مثقلا (قوله والا) أي وإن ادعاهما قبل العمل (قوله تعلقا) أي رب الحائط والعامل (قوله وفصلت) أي المساقاة فتفيد تصديق مدعي الصحة بكون اختلافا فهما بعده العمل خلاف إطلاقه للغوي وابن رشد (قوله فانه) أي الشأن (قوله هذا) ٧٢٤ أي كون القول قول مدعي الصحة (قوله تعلقا) أي رب الحائط والعامل

على المساقاة (قوله فقال) قول مدعي الصحة اللغوي أقول قول مدعي الحلال سواء كان اختلافا فهما قبل العمل أو بعده ويحذف عليها قبل العمل وفصل في توجيه اليمين في اختلافهما قبله لا بعده ونحوه لابن رشد الخط قائله مع قول الشامل وصدق مدعي الصحة بعده العمل والاتفاقا وفصلت أبو علي المسناوي ما في الشامل هو الذي لابن القاسم في العتبية وابن يونس والتمقين والتونسي وأبي الحسن وابن عرفة وغيرهم ادعاهما قال في المدونة قال قول مدعي الصحة قال أبو الحسن هذا بعد العمل ابن يونس ابن القاسم في العتبية إذا تعاقد فقال رب الحائط أنا ما أقبلت الحائط وحده دون دواب ولا رقيق وقال الآخر بل بدوا به ورقيقه يتخالفان ويتفامحان التونسي ينبغي أن يحذف مدعي الفساد وحده وأما بعد فوات العمل فالقول قول مدعي الصحة مع غيره ابن يونس لأنه مدع العرف والآثر غير مدع له فوجب ككون القول لمدعي الصحة ونحوه لابن عرفة لكن قال غجل أبو إسحق وابن يونس رواية العتبية على أنه من الاختلاف في الصحة والفساد وجعلها ابن رشد على جواز المساقاة على إخراج ما في الحائط من الدواب فكلاهما مدع للصحة فن ثم قال فيها يتخالفان ويتفامحان وأما على منعه ذلك وهو مذهب المدونة فالقول قول مدعي الصحة فتحصل أن طريقة ابن رشد واللغوي أن القول لمدعي الصحة مطلقا وطريقة غيرهما التفصيل وعليهما ما في الشامل ومحل كون القول قول مدعي الصحة ما لم يغلب فسادها هذا هو الصواب بدليل تعدل ابن يونس ترجيح كون القول قول مدعي الصحة بالعرف أي فإن عكس العرف على به ترجيح كون القول قول مدعي الفساد لشهادة العرف له كما في البيوع (وإن قصر) بفتح مثقلا (عامل عبا) أي بعض العمل الذي (شرط) بضم فكسر أي شرط رب الحائط عليه (خط) بضم الحاء المهملة وفتح الطاء المهملة مثله أي أسقط من الجزء الذي اشترطه في عقدها جزء من خطه نسبة له (ب) مثل (نسبته) أي العمل الذي تركه لجميع العمل المسترط عليه فإذا شرط عليه الحرف ثلاث مرات فحرف مرتين خط من جزئه لأنه مصنوع من أعطيته كرمة وزيتونة مساقاة على أن يسقى ويقطع ويجني وعلى أنه يحرقه ثلاث حرثان فعمل ما شرط عليه إلا أنه لم يحرقه الآخرتين قال ينظر على جميع الحائط المسترط عليه من سقاء وحرث وقطع وجني فيه نظر ما عمل مع ما ترك ما هو منه فإن كان ما ترك يكون منه الثلث خط من النصف ثلثه أن كان ساقاه على النصف وإن كان ساقاه على الثلث أو الربع

بين كون اختلافهما قبل العمل فيتخالفان ويتفامحان وكونه بعده فالقول لمدعي الصحة بيمينه (قوله وعليها) أي طريقة غيرهما (قوله بالعرف) صله ترجيح (قوله عكس العرف) أي جرى بالفساد (قوله على به) أي العرف (قوله عليه) أي العامل (قوله له) أي لعامل (قوله عقدها) أي المساقاة (قوله لجزء) تفسير لثائب فاعل خط (قوله من خطه) أي العامل (قوله نسبة) أي الجزء (قوله له) أي حظ العامل (قوله أعطيته) بفتح تاء مخطوب رب الحائط (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله ينظر) بضم فسكون ففتح (قوله المسترط) نعت عمل (قوله عليه) أي العامل (قوله من سقاء الخ) بيان عمل (قوله ما هو) أي المتروك (قوله منه) أي جميع العمل المعمول والمتروك (قوله منه) أي الثلث والرابع

(قوله وهو) أي زمن السقي (قوله وذكر) عطفت على التعرض (قوله فيه) ٧٢٥ أي الباب (قوله ولكمهم) أي المؤلفين

المختصرين (قوله ولما) يكسر اللام وخضة الميم صلة يتعرضوا (قوله بذلك) أي ترك التعرض لباب المغارسة (قوله عنيت) يضم الهمزة المهملة وكسر التون لالتزام العرب فيه وفي ترك صيغة المجهول وضم تاء المتكلم عند الرحمن الفاسي أي أردت (قوله ونهجهما) بفتح فككون مرادف طريق (قوله إلى) بشد الياء في المجلدين (قوله جهة) بفتح الجيم وشد الميم أي كثيرة (قوله فيه) أي الباب (قوله علم) يضم العين (قوله من جهلي الخ) بيان ما (قوله لما) بكسر اللام وخضة الميم علة أسعفتهم (قوله من تا كيد الخ) بيان ما (قوله لرباه الخ) علة لا سعا ففهم مع علمه (قوله من الثواب الخ) بيان ما (قوله جنوح) يضم الجيم رديف جميل (قوله أنه) أي الله سبحانه وتعالى (قوله ولي) أي متوليه وقاعله يفضله (قوله من جهة) الأحكام (قوله من الخ) طريقة الخ صلة أذكر (قوله من مقاصد الخ) بيان ما (قوله كل) يضم فكسر (قوله منه) بيان ما (قوله مرق) يضم فكسر (قوله كات) أي الما كرول وأنه لتأنيث خبره (قوله لا تنفع به أحد) أي هذا انتفاع

حط منه ثلثه وأشعر قوله قصر بأنه لو لم يقصر بان شرط عليه السقي ثلاث مرات فسقي اثنين وأعفى المطر عن الثالثة فلا يحيط من نصيبه شيء ابن رشد بلا خلاف قال بخلاف الاجارة بالدنانير والدراهم على سقاية حائطه زمن السقي وهو معلوم عند أهل المعرفة فجاء ماء السماء فأقام به حيناً فيصط من اجارته بقدر إقامة الماء فيه لان الاجارة مبنية على المشاحة كالبيع والمساواة مبنية على المعروف والله سبحانه وتعالى أعلم قال الشيخ النقيب العالم عبد الرحمن بن عبد القادر الفاسي رحمه الله تعالى لما كان باب المغارسة مما ينبغي للمؤلفين المختصرين التعرض له وذكر أحكام المغارسة ومسائلها فيه ولكمهم لم يفعلوا ولما ذكر لم يتعرضوا ولا أدري ما قصد بهم بذلك ولما أرادوه هنالك وعنيت بمن أشرت إليه الشيخ الامام العالم العلامة القدوة الكامل أبو عمر وعثمان بن الحاحاب والشيخ الفاضل والاسوة الكامل خليل بن اسحق رحمه الله تعالى وتغنناهما ما وبأمنناهما ولا حاد بنا عن طريقهما ونهجهما وكان بعض شبوخنا على الله تعالى مقامه ورفع في الدارين ذروته وسنانه كتب الى ان اكتب بعض مسائلها وما يصح منها وما يترتب على فاسدها فكسبت اليه في ذلك بعض ما حضرنى ثم طلب مني بعض اخواني من الطلبة ورغب الى بعض أجباني من أهل النسبة ان اجع في الباب مسائل جهة وان اذكر فيه أحكاماً مهمة هذا مع ما علم من جهلي وقصوري لو بعدى عن طريق الحق بالكيفية وتقصيري لكن لما رأيت من تأكيد طلبتهم وحديث رغبتهم أسعفتهم لما طلبوا وأجبتهم لما فيه رغبتهم رجا ففهم عند الله تعالى من الثواب الجزيل واتقاء لما عنده من العذاب الجليل نسأله سبحانه وتعالى أن ين علينا بتوبة نصوح بحيث لا يلق معها الى الخفاضة ميسر ولا جنوح وان يصحبنا بعونه ويكون معاً داعماً لمطعمه انه ولي ذلك والقادر عليه ثم اني رأيت ان أذكر ما حضرنى في هذا الباب من جملة الأحكام التي اخذت منها من غير ما كآب على طريقة الشيخ خليل في مختصره في اصطلاحه ومحاذاة عباراته ثم اتبعه ان شاء الله تعالى بذكر ما حضر كالشرح لتلك الالفاظ والبيان لما فيها من مقاصد واغراض ونسأل الله تعالى التوفيق للصواب وان يسلك بنا الزاني وحسن ما تبجاء سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله ولا أصحاب

#### \* (باب في بيان أحكام المغارسة)

(نذب) يضم فكسر (الغرس) بفتح الغين المهمة وسكون الراء أي لشهر يثمر لقوله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يغرس غرساً الا كان مأكل منه صدقة وما سرقة منه صدقة وما أكل منه السبع فهو له صدقة وما أكلت الطير فهو له صدقة روى مسلم عن جابر رضي الله تعالى عنه وقوله عليه الصلاة والسلام لا يغرس مسلم غرساً ولا يزرع زرعاً فمأكل كل منه انسان ولا دابة ولا شيء الا كانت له صدقة الى يوم القيامة وقوله صلى الله عليه وسلم ما من رجل يغرس غرساً الا كتب الله له من الاجر قدر ما يخرج من ذلك الغرس وقوله صلى الله عليه وسلم من بنى بناً في غير ظلم ولا اعتداء أو غرس غرساً في غير ظلم ولا اعتداء كان له أجر جارياً ما انتفع به أحد من خلق الرحمن تبارك وتعالى وقوله عليه الصلاة والسلام سبع يجري للعبد أجرهن وهو في قبره

(قوله كل) بفتح كات (قوله كات) أي الما كرول وأنه لتأنيث خبره (قوله لا تنفع به أحد) أي هذا انتفاع

(قوله علم) بقصاف مستقلا أى تعليم من علم وكذا ما بعده (قوله العقد الخ) تعريف للمغارسة وشروح لمأهيتها الشرعية  
(قوله اجارة) حال من العقد (قوله أو يميز شائع) عطف على يعرض معلوم (قوله شركة) حال (قوله سائر) أى باقى  
(قوله بلا عوض) صلة التوكيل ٧٢٦ (قوله عينا كان) أى العوض (قوله اللازمة الخ) صفة كاشفة للاجارة

من علم علما أو أبخرى نهر أو حفر ثرا أو غرس نخلا أو بنى مسجدا أو ورث موصفا أو ترك ولدا  
يستغفر له بعد موته (وجازت المغارسة) أى العقد على غرس شجر فى أرض بعرض معلوم من  
غيرهما اجارة أو جعالة أو يميز شائع منها شركة فالعقد جنس شمل المعرف وسائر العقود على  
غرس شجر فصل يخرج العقد على غيره وبعرض معلوم فصل يخرج التوكيل على غرس شجر  
بلا عوض ومن غيرهما أى الأرض والشجر عينا كان أو عرضا أو طعاما أو حيوانا اجارة أى  
على وجه الاجارة اللازمة بعقدتها التى لم يشترط فى استحقاق عوضها توقفه على الاتمام أو جعالة  
أى على وجه الجعالة غير اللازمة بعقدتها المتوقف استحقاق عوضها على الاتمام أو يميز شائع  
عطف على يعرض معلوم منها أى الأرض والشجر شركة أى على وجه الشركة بينهما فى  
الأرض والشجر فى الذخيرة للمغارسة مفعلة وأصلها كونها الصدور الفعل من فاعلين عليهما  
كالضاربة والمناظرة والمدافعة فيقتضى ان كل واحد منهما ما يقرس لصاحبه وليس كذلك  
فيجاب بانها اعتبارا بمول العقد منهما وتجاوز المغارسة (فى الاصول) أى الاشجار  
(أو ما) أى زرع (يطول مكثه) فى الأرض (سنتين) وتجننى غرنه مع بقاءه فيها (كره قران وقطن)  
فلا يجوز فيما يزرع كل سنة ابن عرفة من شرطها كونها فى أصل لا فى زرع ولا فى بقل وفى  
جوارها فى الرعقران الذى يقيم اعواما ثم ينقطع قول سحنون وبمع ابن القاسم سحنون  
وتجوز فى القطن الذى يبقى سنتين لا فيما يزرع كل سنة وتجوز فيما ذكر سواء كان عقدتها  
(اجارة) لازمة بمجرد عقدتها غير متوقف استحقاق عوضها على الاتمام بان يقول له اغرس لى  
هذه الأرض نخلا أو عنباً أو تينا ولك كذا دينار أو دراهم أو عرض كذا أو كذا عبدان كان  
الغرس من عند صاحب الأرض سواء سمى له عدد دأماً لأنه معلوم بالعرف (وجعالة) غير  
لازمة بعقدتها متوقفاً عوضها على الاتمام والواو بمعنى أو بان يقول له اغرس هذه الأرض نخلا  
أو عنباً أو تينا ولك بكل شجرة تثبت أو تفرك كذا دينار أو دراهم أو عرض كذا وتنازع اجارة  
وجعالة فى قوله (بعرض) بكسر العين وفتح الواو أى معلوم سواء كان دنائره أو دراهمه أو  
حيوانا أو عرضا أو طعاما فلا يجوز بمجهول لأنه غرر (وشركة) بينهما (يجز معلوم) نسبته لكل  
كنصفه وثلثه فحذف لفظ معلوم من العوض دلالة هذا عليه فلا تصح بجز بمجهول وصلة  
شركة (فى الأرض والشجر) الذى يغرس بها وهذا القسم هو المقصود بهذا الباب لان الاجارة  
والجعل باين (لا) نصح للمغارسة على وجه الشركة بجز بمعلوم (فى أحدهما) أى  
الأرض أو الشجر لخروجهما عن موردها فيها ان قلت له اغرس هذه الأرض شجرا أو نخلا فإذا  
بلغت كذا وكذا فالأرض والشجر بينهما نصفين جاز وان قال فالأصول بينهما فقط فان كان مع  
مواضعهما من الأرض جاز وان لم يشترط ذلك وشرط تركه والأصول فى أرضه حتى تبلى فلا يجوز

(قوله غير اللازمة الخ)  
صفة كاشفة للجعالة (قوله  
وأصلها) أى صيغة المفاعلة  
(قوله عليهما) أى الفاعلين  
صلة صدور (قوله فيقتضى)  
أى لفظ المغارسة تفريع  
على وأصلها الخ (قوله  
منهما) أى رب الأرض  
والعامل (قوله بانها) أى  
المغارسة (قوله منهما) أى  
رب الأرض والعامل (قوله  
فيها) أى الأرض (قوله  
بشرطها) أى المغارسة  
(قوله كونها) أى المغارسة  
(قوله لجوارها) أى المغارسة  
أى وعنده قول سحنون  
أى بجوارها فيه (قوله  
وبمع ابن القاسم) أى  
بمعناه (قوله وتجوز)  
أى المغارسة (قوله لازمة  
الخ) صفة اجارة كاشفة  
(قوله بان يقول الخ) تصوير  
للاجارة (قوله لانه) أى  
العدد (قوله غير لازمة الخ)  
صفة جعالة كاشفة (قوله  
بان يقول الخ) تصوير  
للاجارة (قوله فلا يجوز) أى  
المغارسة اجارة أو جعالة  
(قوله لانه) أى المغارسة

بمجهول وذ كرلند كبر خبره (قوله بينهما) أى رب الأرض والعامل (قوله فحذف لفظ معلوم)  
تفريع على تقدير عقب عوض وإضافته للبيان (قوله فلا تصح بجز بمجهول) أى لانه غرر خارج عن موردها (قوله فيها)  
أى المدونة (قوله ان قلت) بفتح تاء متطاب صاحب الأرض (قوله) أى العامل (قوله جاز) أى عقد المغارسة (قوله وان قال)  
أى رب الأرض (قوله من الأرض) بيان مواضعها (قوله يشترط) أى رب الأرض



(قوله انه) أى العامل (قوله له) أى العامل (قوله وانه) أى العامل (قوله منها) أى الشجر (قوله شرط صحيحها) أى المغارسة (قوله بالمغارسة) أى بسببها صلة المشتركة (قوله من الارض) بيان ما (قوله أى يشترط رب الارض عدم دخوله فيها) أى الشركة تفسير لفعل وفاعله المستر ومفعوله البارز (قوله فيها) أى الشركة (قوله فهو) أى الارض وذلك كبر خبره (قوله وان لم يستثنها ربه) مبالغة (قوله وهذه) أى الارض البعيدة عن الغرس (قوله والاولى) بضم الهمز أى المغروس فيها (قوله فقيهه) أى المفهوم (قوله وانه) أى الشان عطف على ان الارض (قوله قسم) بفتح ق ٧٢٧ مخففا ومثاقلا (قوله الى الاقسام

الثلاثة) أى الاجارة والجمالة والشركة (قوله مع ابن القاسم) أى مالك الارضى الله تعالى عنه (قوله قاضى) أى عاقد (قوله له) أى الرجل (قوله بضم الجيم اسم ان) بضم الجيم (قوله له) أى الرجل (قوله به) أى التقاضى (قوله شرطاً) أى رب الارض والعامل (قوله يعرف) بضم فسكون ففتح (قوله اربع سفقات) أى نباتها بيان للقدر (قوله من الاصل) أى الارض والشجر بيان جزء (قوله وفيها) أى المدونة (قوله ان قلت) بفتح تاء مخاطب رب الارض (قوله له) أى العامل (قوله بباطنة) أى قطعة (قوله جاز) أى العقد (قوله والشجر) عطف على فاعل بلغت المستتر (قوله كذا) عطف على كذا لو كذا

اه وكذا لا يجوز ان يشترط انه لاحق له فى الشجر وانه لا يتفقع منها لا بقلتها قاله فى مباح عيسى ابن القاسم ابن عرفة شرط صحيحها كون الارض والشجر بينهما (ودخل) فى الارض المشتركة بينهما بالمغارسة (ما بين الشجر من الارض ان لم يستثنه) أى يشترط رب الارض عدم دخوله فيها (أولاً) بشد الواو أى حين عقدها اعلم ان الارض ثلاثة اقسام الاول الموضع المغروس فيه الشجر ودخوله فيها شرط مهمة الثاني الارض التى بين الشجر فهو مشترك بينهما فلا تعامل جزؤه منه مع بقاء الشجر وبعد فناءه الا اذا استثنى اربابها حين العقد فلا يستحق العامل شيئاً منها الثالث الارض البعيدة عن الغرس فلا يستحق العامل شيئاً منها أيضاً وان لم يستثنها ربه وهذه والاولى مفهوم ما بين الشجر فقيهه تفصيل وانه قسم ابن رشد والمبسطى وابن عرفة وغيرهم المغارسة الى الاقسام الثلاثة التى تقدمت ابن عرفة المغارسة جعل واجارة وشركة فى الاصول جمع ابن القاسم من قاضى رجلا على غرس نخل أرضه على ان له فى كل نخلة تنبت جعلاً مسمى وان لم تنبت فلا شئ له وله التركة متى شاء فلا بأس به ان شرطاً للنخل قدر اربع اربع ساعات أو خمساً ابن رشد المغارسة على الجعل جائزة وكذا على الاجارة وعلى جزء من الاصل وفيها ان قلت له اغرس لى ارضى هذه نخلاً أو شجراً بباطنة أخرى من أرضك جاز ككراه الارض بالخشب وان قلت له اغرسها شجراً أو نخلاً فاذا بلغت كذا وكذا ساعة والشجر قدرا كذا فالارض والشجر بينهما نصفين فذلك جائز وان قال فالاصل يتناقض فان كان مع مواضعها من الارض جاز وان لم يشترط واشترط بقاء تلك الاصول فى ارضه حتى تبلى فلا يجوز ابن رشد للمغارسة سنة تخصصها فليست محض اجارة ولا جعل بل تشبه الاجارة بلزوم عقدها والجعل يوقف عوضها على ثبوت الغرس ومع عيسى ابن القاسم لو قال ستاجر لك على غرس ارضى هذه كذا وكذا نخلة ان ثبت فمضى يتناجز وهو جعل لاجارة له التركة متى شاء ولو مات لم يكن له شئ ولو لم يكن جعلاً ما جاز اذ لم يعمل فيبطل ولا يقدر ان يخرج فيذهب عليه بغير شئ ولو استأجره على ان يغرس فى حائطه هذا كذا وكذا نخلة بنصف أرضه هذه جاز وكانت اجارة ولا تركة له حتى يفرغ من غرسه فان غرسها وغيثها فى أرضه ثبت أجره ولو عطبت ابن رشد قوله ان ثبت فمضى يتناجز يدومان ثبت منها فهو أيضاً يتناجز الا لو جلتا على ظاهره من ان العامل لا يجب له شئ الا يثبت كل النخل للزم ان ثبت بعضها فقط أن لا يكون للعامل فيه

(قوله بينهما) أى رب الارض والعامل وفيه انتقادات من التكلم الى الغيبة (قوله وان قال) أى صاحب الارض (قوله فالاصل) أى الشجر (قوله مواضعها) أى الشجر (قوله من الارض) بيان مواضعها (قوله وان لم يشترط) أى كون مواضعها معها (قوله وان شرط) أى صاحب الارض (قوله سنة) بضم السين وشدة النون أى طريقة (قوله ولا جعل) أى محض (قوله بل تشبه) أى المغارسة (قوله وهو) أى العقد (قوله له) أى العامل (قوله ولو ماتت) أى النخل (قوله لم يكن له) أى العامل (قوله أرضه هذه) أى غير الحائط (قوله وكانت) أى المعاقدة (قوله ولا تركة) أى العامل (قوله ولو عطبت) أى ماتت النخل التى غرسها - بالغة (قوله من ان العامل لا يجب له شئ الخ) بيان لظاهره

(قوله ولم ينفق) أي ابن القاسم (قوله إلى لفظ الإجارة) اضافته البيان (قوله لما) يكسر اللام وخفة الميم أي لشرطه لم يلتفت (قوله فيها) أي المعاقدة (قوله بان لا يلزم القمادى الخ) تصوير لوجه الجعل (قوله بخلاف المشهور) خبر قوله (قوله من انما) أي المغارسة الخ بيان المشهور ٧٢٨ (قوله وان كان لا يجعله لانياس) حال (قوله قياسا إلى المساقاة) علة

جائزة (قوله وان كان فيه) أي القياس الخ حال (قوله لان شرط الجماعة الخ) علة كون فيه اعتراض (قوله لانه) أي الجعل (قوله يدري) بضم الياء وفتح الراء (قوله اراد) أي مآل الله تعالى عنه باقدر المعلوم الذي لا يثمر قبل بلوغه (قوله غيره) أي ابن القاسم (قوله فان اتفقا على تحديدها بقدر لا تبلغه الا بعد انما) مفهوم ولا تثمر دونه (قوله فسدت) أي المغارسة (قوله صحتها) أي المغارسة (قوله ان جعلها) أي المغارسة (قوله فلا تجوز) أي المغارسة (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله يلقيها) أي يثبتها (قوله حدها) أي تحديدها (قوله اجازها) أي تحديدها بالانما (قوله موازية) أي قوله منعه (قوله لا يجرى) أي الشان (قوله لا يدري) بضم الياء وفتح الراء (قوله وان حدها) أي

شيء وهذا باطل اتفاقا ولم ينفق إلى لفظ الإجارة في قوله استأجرتك لما شرط فيها العمل على حكم الجعل وهو قوله فيها لا تفرق شيئا ولو ما تم لم يكن له شيء وانما ينظر الفعل لا يقول وقوله ان المغارسة في الأرض على جزء منها لا تجوز الا على وجه الجعل بان لا يلزم القمادى وله التردد حتى شاء بخلاف المشهور من انما في الأرض على جزء جائز على لزوم عقدها لهما وان كان لا يجعله القياس قياسا على المساقاة وان كان فيه اعتراض لان شرط الجماعة كون الجعل فيها معلوما والجعل في هذه المغارسة غير معلوم لانه الجز الذي شرطه له من الأرض بعد غرسها ولا يدري كيف يكون الغرس وتصح المغارسة (ان اتفقا) أي رب الأرض والغارس (على قدر معلوم تبلغه الشجر ولا تثر) الشجر (دونه) أي قبل بلوغها القدر المعلوم قاله الامام مآل الله تعالى عنه ابن القاسم اراد كالكافة أو نصفها زاد غيره أو ستة اشبار ونحوها بشبر متوسط فان اتفقا على تحديدها بقدر لا تبلغه الشجر الا بعد انما غرسها فسدت ابن رشد وشرط صحتها وقسمتها بشباب معلوم قبل الاطعام التيطي ان جعلها إلى قدر سميا ويثر الشجر قبله فلا يجوز ابن عرفة في سماع حسين بن عاصم لابن القاسم ما حد الشبان الذي وصف مآل قال حد الشجر في ارتفاعها قدر معلوما كقائمة أو نصفها وما أشبه ذلك في سعنات يلقيها الشجر معروفة والسنة بذكر يك غصن النخل قاله الجوهري وشبه في الجواز قال (كحديدها) أي المغارسة (بالانما) ابن عرفة سمع ابن القاسم جواز حدها بالانما ابن رشد اجاز في هذا السماع وفي رسم الجواب في الموازية قوله في موضع آخر منعه لانه لا يدري متى تثر المصنف الظاهر ان هذا ليس خلافا حقيقيا وان القول بالجواز محمول على ما يعلم وقت اطعامه بالعادة والقول بالمنع محمول على ما لا يعلم وقت اطعامه (أو) تحديدها (اجل) من الاشهر والسنين يتم (دونه) أي قبل الانما ابن عرفة وان حدها باجل دون الاطعام ففي صحتها ومنعها أول سماع حسين ابن عاصم ابن القاسم وما في اثنا عشر رواية الواضحة (لا) يجوز تحديدها باجل تبلغه (بعده) أي الاطعام الكافي المغارسة إلى الاطعام هي الجائزة الصحيحة ابن سلون المغارسة إلى الانما جائزة وتجوز إلى شباب معلوم ما لم يكن يثمر قبله التيطي ان جعلت إلى الانما كان حسن لانه معروف ومنه في مفيد الحكم لابن هشام وفي المذهب الرازي في تدريب القضاة وأهل الوثائق ابن رشد وما اذا كان الاجل إلى ما فوق الاطعام فلا تجوز المفيد فان حدها بشبابا يكون بعد الاطعام او لم تكن فوقه فلا تجوز وتفسخ ومنه في المذهب والعقبة من سماع ابن القاسم فيمن أعطى رجلا أرضه ليغرسها على انما ان بلغت كذا قدرها من ماء فالأرض والشجر بينهما فاطمعت قبله قال لا يصح أن يتعامل على مثل هذا ولا تصح الامانة في هذا الا على ما بين الاطعام أو إلى الاطعام (وجلا) بضم الجاء المهملة وكسر الميم أي العاقدان (عليه) أي

المغارسة (قوله صحتها) أي المغارسة (قوله ومنعها) أي لمعارسة (قوله أول سماع الخ) راجع الانما لصحتها (قوله وما في اثنا عشر) أي سماع حسين راجع لمنعها (قوله ان جعلت) بضم فكسر أي المغارسة (قوله كان) أي عقدها (قوله لانه) أي جعل المغارسة إلى الانما (قوله معروف) أي ثابت عن السلف الصالح (قوله المذهب) بفتح الذال المججمة مثقلة (قوله حدها) بفتح الحاء المهملة وشدة الدال (قوله فوقه) أي الاطعام (قوله المغارسة) تفسير لقاعل صح

(قوله يذكر) بضم الياء وسكون الهمزة والذال وفتح الكاف (قوله لجاز) أى العقد (قوله وجعل) بضم جيمه وكسر أى الحد (قوله يعرف) بضم فسكون ففتح (قوله لانه) أى الاثمار (قوله جوازها) أى المغارسة (قوله ومنهها) أى المغارسة (قوله سماع عيسى ابن القاسم) راجع لمنهها (قوله وقول ابن حبيب) راجع بلجوازها (قوله وجعله) ٧٢٩ أى الحد (قوله في الباب) صلة المؤلفين (قوله ولذا) أى كون ظاهر كلامهم ان قول ابن حبيب هو المشهور وعمله اقصر (قوله في الاصل) أى المتقن (قوله وهذا) أى جوازها مع السكون عن تحديدها (قوله من عقدها على عمل) قوله من عقدها على العمل ما عاش فلم يقل أحد بضمها لما تقدم ان التحديد شرط في ههنا ولبيد كروالعقد المغارسة صبغة معينة وشبهه في الجواز يقال (كاشترطه) أى رب الارض (على العامل ما) أى عملا (خفف مؤنه كرر لا) يجوز لرب الارض ان يشترط على العامل (ما عظام) بضم الظاء المعجمة (من يذيان) غلط مثلاً (وحفر يروا والشعرا) كحمره أى اشجارنا تبتغى نفسها لا تخرلها في المتسطة ان كانت الارض مشجرة كلها فلا يجوز المغارسة لان تنقيتها من الاشجار اقل قدر وبال وهي زيادة في الجعالة وكذلك ان شرط عليه بناء دار حول الارض مما تكثر التفقة فيه فلا يجوز وهو غرر لان الغرر ربما يثبت أو يهلك قبل بلوغ الحد المسترط فترجع الارض الى ربها وقد اتفق بنسبة البنان حوله او يذهب عمل الغارس باطلا فاما ان كان فيه الملع يسيرة من الشعرا تخفف ازالها فلا بأس بالشرط ذلك عليه اه ابن سلون لا يجوز ان يشترط عليه ما عظم فنته الا ان يشترط عليه التزريب الخفيف أو ما قل من البناء (وهل تلزم) المساقاة عاقبتها (ب) مجرد (العقد أو) لا تلزمهما (الار شرع) العامل (في العمل) في الجواب (خلاف) أى قولان مشهوران فقد صح ابن رشد بجمهوره يقر ومهابد بعدد واقره ابن عروقة وأما القول الثاني فعليه اعتمد شير من المؤلفين والمؤلفين ابن رشد في المقدمات ليست المغارسة باجارة منقردة ولا جعلة لانه من وانما هي سنة على حياها وأصل في نفسها اخذت شه من البابين اشبهت الاجارة من جهة لزومها بالعقد والجعل من جهة ان الغارس لا يجب له شيء الا بعد ثبوت الغرس وبلوغه الحد المسترط فان بطل فلا شيء له ولا كان من حقه ان يعيده مرة أخرى (وعمل) بفتح فكسر (العامل) وجوبا (ما) أى العمل الذى (دخل) العامل في عقد المغارسة (على) عملا (عرفا) أى بسبب عاداتهم فيها (أو نسبية) من العاقلين حين عقدها (وضمن) العامل ما تلف من الشجر (ان فرط) بقصحات منقلا العامل في نهاده في المتبعية نهاده العامل الاشجار بالحرق والسقي والتنقية الى ان تبلغ الاثمار والحد المشترط فان فرط فيها حتى أصابها ماء ملكها بسبب تضريره فيض من لرب الارض نصيبه منها انقله صاحب الدرر عن الوغليسي

٩٢ منح ت (قوله وجوبا) بيان لمحكم عمله الظاهر من عمل (قوله العامل) تفسير لفاعل دخل المستقر فيه (قوله أى المغارسة) (قوله عقدها) أى المغارسة (قوله العامل) تفسير لفاعل ضمن (قوله ما تلف) مقول ضمن (قوله من الشجر) بيان ما (قوله العامل) تفسير لفاعل فرط (قوله في نهاده) أى الشجر صلة فرط (قوله في المتبعية) خبر مقدم (قوله فيها) أى الاشجار (قوله في ضمن) أى العامل (قوله منها) أى الاشجار (قوله الوغليسي) بفتح الواو وسكون الغين المعجمة

وصكسر اللام فثنا سا كنة فسينز مهمله مكسورة ثناء نسب مشددة (قوله العامل) تفسير لفاعل عجز (قوله عن عمل صله) عجز (قوله بجانع) صله عجز (قوله أى سافر العامل) تفسير للفعل وقاعله (قوله بعد العقد) تنازع فيه عجز وغاب (قوله العامل) تفسير لفاعل عمل (قوله مما دخل عليه) بيان البعض (قوله مما دخل العامل عليه) بيان الباقي (قوله العامل) تفسير لفاعل شاه (قوله وان شاه) أى العامل (قوله تركه) أى عمل المغارسة (قوله أو تركه) عطف على عجز (قوله بعد عقدها) أى المغارسة تنازع فيه عجز وترك (قوله أو أقام) أى رب الأرض (قوله بالبقى) صله تولى (قوله قدم) بفتح فكسر أى من مفره (قوله حقه) أى من الأرض ٧٣٠ والشجر (قوله فله) أى العامل الاول (قوله ذلك) أى الدخول فى حقه من الأرض

(فان عجز) العامل عن عمل مادخل عليه بجانع طرأ له (أو غاب) أى سافر العامل من البلد (بعد العقد) للمغارسة وقبل شروعه فى العمل (أو عمل) العامل (البعض) مما دخل عليه (وعمل ربه) أى الشجر (أو غيره) الباقي مما دخل عليه العامل (فهو) أى العامل (على حقه) فى الأرض والشجر (ان شاه) العامل الباقى على مغارسته وان شاه تركه (وعليه) أى العامل (الاجرة) لما عمل ربه أو غيره فى كل حال (الا ان يتركه) أى العامل عمل المغارسة ويفضضه عن نفسه (أولا) بشد الواو أى قبل عمل غيره فلا شئ عليه ولا له يعنى ان العامل ان عجز عن العمل بجانع حدث له أو تركه لغيبته بعد عقدها وقبل عمله شيئا أو بعد غرسه بعضا فاقام رب الأرض من غرسها باجرة أو غرسها ربه بقتنه أو أقام من تولى ما غرسه العامل الاول بالسقي والتنقيمة ونحوهما حتى تم الغرس ثم قام العامل الاول أو قدم وأراد الدخول فى حقه فله ذلك وعليه اجرة ما عمله غيره وهذا حاصل ما قاله ابن رشد عن ابن القاسم ثم عارضه بجماله فى غير هذا الباب من كتاب الجعل والاجارة فى حفر البئر ونحوها وخرج الخلاف هنا من ذلك فان تركه حقه وأراد رب الأرض أخذه به ففيه خلاف ابن رشد لولم يطلب الاول حقه وقال لا حاجة لى به وطالب الذى عمل عنده اجرة عمله منه لتخرج على الخلاف فى لزوم المغارسة بالعقد كالمساقاة وعدم لزومها به كالجعل ولو عجز قبل ان تقوت المغارسة فى الأرض فغارس ربه فيها غيره كان الاول أحق وعليه قيمة عمل الثانى وان تركه حقه أولا وسلم فيه قبل عمل غيره ثم عمل غيره ثم أراد الاول الرجوع فلا شئ له (ووجب) شرطان صحة المغارسة (بيان) نوع (ما) أى الشجر الذى (يفرس) بالأرض لاختلاف الاشجار فى مدة الثمار وخدمتها بالقله والكثرة وشبهه فى وجوب البيان فقال (كعدد) أى ما يفرس فيجب بيانه (الآن) بفتح فسكون حرف مصدرى صلتة (يعرف) بضم التحتية وسكون العين وفتح الراء أى يكون قدر ما يفرس فيها معروف (عند أهله) أى الفرس بعض الموثقين تكسب فى عقد المغارسة دفع قتان الى فلان أرضه ليغرسها كذا وكذا شجرة من جنس كذا وكذا من زيتون او رمان حلو أو حامض أو مر أو أمانه قيمة عدد ما يفرس فحسن فان لم يحصرها جاز لان ما يبق شجرة وأخرى معروف بعض المتأخرين انما تجوز مغارسة الانواع اذا كان اطعمها متفقاً فى زمن واحد او متلاحقا فان اختلفت بالتبكير والتأخير فلا تجوز فى عقد

والشجر (قوله وعليه) أى العامل الاول (قوله عارضه) أى ابن رشد ما نقله عن ابن القاسم (قوله بجماله) أى ابن القاسم (قوله من كتاب الجعل والاجارة) بيان غيره (قوله فى حفر البئر ونحوها) حال عمله فى الجعل والاجارة من ان العامل اذا عجز أو ترك فلا شئ له اذا تم العمل غيره (قوله وخرج) بفتحات متقلا أى ابن رشد (قوله الخلاف) أى قولان (العامل اذا عجز أو ترك فليس على حقه) (قوله هنا) أى فى المغارسة (قوله من تلك) أى مسئلة الجعل والاجارة صله تخرج (قوله فان تركه) أى العامل الذى عجز أو غاب وعمل غيره (قوله حقه) أى من الأرض (قوله فله) أى العامل (قوله به) أى حقه من

الأرض والشجر وتقر به اجرة العمل (قوله ففيه) أى الزامه باخذ حقه ودفع اجرة العمل وعلمه واحد

(قوله وقال) أى الاول (قوله به) أى حتى من الأرض والشجر (قوله عنه) أى الاول (قوله منه) أى الاول صله طلب (قوله تخرج) بفتحات متقلا أى الحكم (قوله وعدم لزومها) أى المغارسة (قوله به) أى العقد (قوله ولو عجز) أى الاول (قوله ربه) أى الأرض (قوله فيها) أى الأرض (قوله أحق) أى بنصيبه من الأرض والشجر (قوله وعليه) أى الاول (قوله وان تركه) أى الاول (قوله أولا) بشد الواو (قوله وسلم) بفتحات متقلا أى الاول (قوله ففيه) أى حقه من الأرض والشجر (قوله لاختلاف الاشجار الخ) على وجوب البيان (قوله ليقى) بضم ففتح متقلا أى يفرس ويصير

واحد البرزلى ظاهر قول ابن حبيب خلاف هذا والله أعلم (ومنع) بضم فكسر (جمعها) اى  
 المغارسة (مع يبع أو اجارة) فى عقد واحد وشبه فى المنع فقال (ك) بضمها مع (جعل وصرف  
 ومساقاة وشركة ونكاح وقراض وقرض) ثم قال (واقسمها) اى رب الارض والغارص بها  
 الاشجار (ان بلغ) الشجر (الحد المشتراط) حال عقد المغارسة كالانغار والقامة أو نحوها  
 أو الاشبار (أو) ابقياها مشتركة بينهم على ما دخل عليه و (توليا) اى التمرى كان فى الاشجار  
 (العمل) فيما بينهم ما اوجبوا ثم ما فى المتبعية ويتعهد العامل الاشجار بالحفر والسقي  
 والتنقية حتى تبلغ الاطعام أو تبلغ كل شجرة منها قامة أو نحوها اراد على حسب ما اتفقا عليه  
 فتكون الارض حيثما والشجر بينهما فيقسمانهما ان احببا أو يقيمانها مشتركة بينهما  
 على الشيوع ان شا أو يكون العمل بينهما بقدر حظ كل منهما (وان هلك الاشجار بعده)  
 اى الحد المشترط باقاة او عاهة او جأحة مما وية أو اشتراك (فالارض) مشتركة (بينهما) اى  
 ربهما والعامل على حسب ما عقد عليه من مناصفة أو غيرها ابن سلون اذا بلغ الفرس الحد  
 المشترط وجب للعامل حظه فان لم يقسمها واحترق الفرس او طرأت عليه آفة فالارض بينهما  
 ونحوه فى المتبعية ومفهوم بعده انها ان هلك قبله فلا شئ للعامل كالجعالة (ولا شئ للعامل  
 فيما) اى الشجر الذى (قل) بفتح القاف واللام مثقالا (ان بطل الجبل) بضم الجيم وشدة اللام اى  
 هلك أكثر الشجر ولم ينبت فى كل حال (الا ان ينبت) الاقل السالم (بناحية) من الارض (أو كان)  
 الاقل (له) اى الاقل (قدر) بفتح فسكون فللعامل نصيبه منه يعنى ان الاشجار اذا خابت ولم  
 ينبت منها الا القليل فلا شئ للعامل فيه اذا كان الاقل متقرا وكان لا قدر له فان كان مقبرا  
 بناحية من الارض أو كان له قدر وبال فله حظه منه (بخلاف العكس) اى بطلان الاقل  
 وسلامة الجبل فللعامل نصيبه من الارض والشجر ابن سلون ان اغمر البعض دون البعض فان  
 كان الذى اغمر أكثرها كان غديره تبعها واقسم الجميع وان كان الاقل فان كان الى ناحية  
 بعينها كانت بينهما وسطا عن العامل العمل بها ويعمل الباقي حتى ينروا ان كان محتلا لزمه  
 العمل فى الجميع حتى يثمر معظمه والثمره بينهما ونحوه للمتبعية وابن عرفة (وليس له) اى  
 العامل (قبله) اى الحد المشترط من الانغار وغيره (جعل) بفتح فسكون اى زرع (كبقل) بفتح  
 الموحدة وسكون القاف بين الشجر (الاباذن) من رب الارض لانه لا يستحق شيئا منها  
 الا بالقيام سئل الوائى عن اخذ ارضه مغارسة فغرسها ثم جعل فى عمارة الفرس مقائى  
 وبقولنا فأجاب ليس للغارص أن يعمل فى الارض شيئا الا باذن ربه فان عمل قبل اذنه فالغلة له  
 وعليه الكراء قال وسئل أبو الحسن الصغير عن الغارص يزرع نوليا بين الاشجار قبل الاطعام  
 فيطلبه رب الارض قبل الابان أو بعده فأجاب بانه متعدي لاشئ له فى الارض الا بعد الاطعام  
 فلصاحب الارض القلع فى الابان والله كرا بده ويمنع رب الارض الضامن زراعتها لانه  
 يضرب الفرس الا ان تكون لهم عادة (وان اختلفا) اى رب الارض والعامل بعد العمل (فى  
 الجزء) المجهول للعامل من الارض والشجر (حالا) بضم فكسر اى رب الارض والعامل (على  
 العرف) بين اهل بلدهم فى مغارستهم (و) ان اختلفا فى صحتها وعدمها (اذ) لقول المدعى العمة  
 لانها الاصل فى عقود المسلمين فى كل حال (الا أن يغلب القساد) فى عرفهم فالتول مدعى

(قوله اى رب الارض)

والغارص) تفسير للفاعل

(قوله الاشجار) تفسير

للمفعول (قوله كالانغار

الخ) تمثيل للحد المشترط قوله

أو ابقياها) اى الاشجار

(قوله من مناصفة الخ) بيان

ما (قوله وجب) اى ثبت

(قوله حظه) اى من الارض

والشجر (قوله وان كان)

اى الذى اغمر (قوله فان

كان) اى الاقل (قوله

كانت) اى الناحية التى

بها الاقل (قوله وان كان)

اى الذى اغمر (قوله محتلا)

اى بغير (قوله لزمه)

اى العامل (قوله من

الانغار وغيره) بيان الحد

المشترط (قوله لان) اى

العامل (قوله منها) اى

الارض (قوله قال) اى

الواائى رضى بكسر النون

وسكون السين المجعلة

وكسر الراء ثنائة فسين

مهملة مكسورة فيما نسب

(قوله فيطلبه) الى يبعه

(قوله بانه) اى الغارص

(قوله له) اى الغارص (قوله

من الارض والشجر) بيان

الجزء

(قوله ففتح (قوله بالحد) صلة تمام (قوله قيمتها) اى الارض (قوله ان كان) اى الشأن (قوله فيها) اى المغارسة (قوله المذكور) تفسير لذا (قوله في كونه يجزى العامل) صلة فكاف التشبيه (قوله ولاشئ له) اى العامل (قوله وان لم تكن) اى المغارسة (قوله له) اى العامل (قوله من الارض والشجر)

لنسخه الاصل قاله ابن رشد وابن عرفة وفيه خلاف (وفسخت) بضم فس كسر مغارسة (فاسدة) ان كانت (بلا عمل) من العامل في الارض قبل ظهور فسادها فقدرت الارض لربها ولاشئ لاحدهما على الآخر (والا) اى وان لم تكن بلا عمل بأن عمل العامل فيها قبل ظهور فسادها (فهل تنضى) المغارسة بينهما الى تمامها بالحد المدخول عليه كالصيحة (ويترادان) اى رب الارض وغارسها (قيمة الارض و) قيمة (العمل) فيرجع رب الارض بنصف قيمتها على العامل والعامل بنصف قيمته عمله على رب الارض فيبقى ما صان ومن زاد عليه شئ يدفعه للآخر (ان) كان (جعل) رب الارض (للعامل جزءاً) من الارض والشجر حين عقدها فان لم يجعل له جزءاً انفسخ وهذه طريقة بعض المؤلفين فيها غير ابن رشد (او ان كان) عقد المغارسة (كذلك) المذكور في كونه يجزى للعامل والموضوع ظهور الفساد بعد العمل (فه) اى العامل على رب الارض (قيمة غرسه وعمله فقط) اى ولاشئ له من الارض والشجر (والا) اى وان لم تكن كذلك في كونهما يجزى للعامل بان كانت بلا جزء له من الارض والشجر (ففي كونه) اى العقد (كراء) للارض (فاسداً) فالغلة كلها للعامل وعليه كرا المثل فيما مضى ويجزى رب الارض في الزامه بقلع غرسه وابقائه لنفسه ودفع قيمته له مقلوعاً (او) كونه (اجارة) للعامل (فاسدة) فالارض والشجر لرب الارض ولاشئ منهما للعامل حال كونهما (كذلك) المذكور في انه ليس للعامل الا قيمة غرسه وعمله (قولان) مبتدأ خبره في كونه كراء فاسداً واجارة كذلك وهذه طريقة ابن رشد (تردد) اى طريقتان مبتدأ خبره مخذوف اى في جواب هل تنضى الخ يعنى ان المغارسة الفاسدة اذا اطاع عليها قبل شروع العامل في عملها فانما تنفسخ ولاشئ لواحد منهما على الآخر وان اطاع عليها بعد الغرس ومعالجته ففيها طريقتان الاولى لبعض المؤلفين النظر في المغارسة فان كان فيها جزء للعامل من الارض والشجر ففسدت من وجه آخر كما يكونها لاجل بعيد يثمر الشجر قبله او يتخذها العامل ما عاش فقضى ويترادان قيتي الارض والعمل بينهما اى يرجع صاحب الارض على العامل بنصف قيمة الارض ويرجع العامل عليه بنصف قيمة عمله وان لم يجعل له جزءاً منهما تنفسخ قاله الامام مالك رضى الله تعالى عنه الا ان هذا الشرط رده فهو لم يذكروه عنه وانما اخذناه من قوة كلامهم الطريقة الثانية لابن رشد ومن وافقه انه ان كان فيها جزء للعامل فله قيمة غرسه اى الاعواد التي غرسها وعمله اى معالجته الى يوم الحكم وعبارة ابن رشد اذا جعل له جزءاً من الارض على وجه لا يجوز في المغارسة كقوله اغرس هذه الارض وقم على غرسها كذا وكذا سنة او حتى تبلغ كذا وكذا لاجل او حتى يكون الاطعام دونه ففيها ثلاثة اقوال احدها انها اجارة يرد عليه الفارس ما اخذ منها يريد من الثمرة مكيلتها ان عرفت ونحوها ان جهلت ثم قال وهذا هو القول الصحيح اه وعلى هذا فالغرس كله

بيان جزء (قوله الزامه) اى العامل (قوله وابقائه) اى الغرس (قوله لنفسه) اى رب الارض (قوله قيمته) اى الغرس (قوله له) اى العامل (قوله منها) اى الارض والشجر (قوله في انه) اى الشأن (قوله قيتي) بفتح التاء مشئى قيمة بلا نون لضافته (قوله اى يرجع صاحب الارض الخ) تفسير يترادان قيتي الخ (قوله عليه) اى صاحب الارض (قوله منها) اى الارض والشجر (قوله هذا الشرط) اى جعل جزءاً للارض والشجر للعامل (قوله عنه) اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله انه) اى الشأن (قوله فيها) اى المغارسة (قوله جزءاً) اى من الارض والشجر (قوله فله) اى العامل (قوله وعمله) عطفت على غرسه (قوله اذا جعل) اى رب الارض (قوله له) اى العامل (قوله حتى) بفتح الحاء وشد الدال (قوله دونه) اى قبله (قوله قيتي) اى العقد (قوله انها) اى العقد وانته لتأنيث خبره (قوله اجارة) اى للعامل فاسدة بله لاجرتها (قوله يرد) بضم

فضم (قوله عليه) اى رب الارض (قوله منها) اى الارض (قوله من الثمرة) بيان ما (قوله مكيلتها) بدل ما (قوله عرفت) بضم فكسر اى مكيلتها (قوله ونحوها) بضم فكسر انما المهجمة وسكون الراء اى قدرها بالجزء (قوله جهلت) بضم فكسر اى مكيلتها (قوله ثم قال) اى ابن رشد

(قوله منه) أي الغرض أي ولا من الأرض (قوله للعامل) أي وله اجر مثله (قوله وان ذهبت) أي الاثبات (قوله فيها) أي الأرض (قوله اخذها) أي العامل الأرض (قوله في أمره) أي العامل (قوله واعطائه) أي العامل (قوله قيمته) أي الشجر (قوله وفيها) أي المسئلة (قوله عند من لا يستحقه) صلة قات (قوله من رب الأرض أو العامل) ٧٣٣ بيان من (قوله وهو) أي صاحبها

(قوله والعامل) عطف على رب الأرض (قوله على من قات يده) صلة رجوع (قوله وهو) أي من قات يده (قوله ورب الأرض) عطف على العامل (قوله الغلة) تفسير نائب فاعل (قوله الأول) أي الرجوع بقيمتها (قوله لذا) أي تأدية الرجوع بالخص (رب الفضل) قال (قوله جهل) بضم فكسر (قوله في الأرض) تنازع فيه عرس وبني (قوله في غيبة شريكه) تنازع فيه عرس وبني (قوله غير عال) حال من هاء محذورة (قوله الآخر الداخل) تفسير للقاعل (قوله الباني أو الفارس) تفسير للمفعول (قوله بشبهة الشريك) اضافته للباني (قوله أي حصته) أي الآخر (قوله منها) أي قيمة البناء أو الغرس قائما (قوله فيها) أي الأرض المشتركة تنازع فيه احتقر وغرس (قوله انه) أي مريد الدخول الخ مفعول أخبر (قوله له) أي الداخل (قوله ولم يبين) أي مالك

رب الأرض ولا شيء منه للعامل وأما ان لم يجعل للعامل جزء من الأرض بان قال له اغرسها والمثمر فقط بيننا أو الثمر والشجر فقط بيننا ولا شيء لك من الأرض أو قال له مادامت ادخار قائمته فانك تنفع بها في الأرض وان ذهبت فلا حق لك فيها فقبل انه كراه الفاسد وهو قول ابن القاسم وقال آتاهم وسحقون اجارة فاسدة فعلى انه كراه الغلة كلها للعامل ولرب الأرض كراه أرضه من يوم اخذها وقبل من يوم غرسها وقبل من يوم اثمارها ويخبر رب الأرض في أمره بقلع شجره واعطائه قيمته مقلوعا وقبل قائما لانه غرسه بشبهة وعلى انها اجارة فاسدة فالغلة كلها لرب الأرض ويرجع بمكيلا ما اخذ منه ان عات وخرصها ان جهلت وللعامل اجر مثله في غرسه ونسبته وعلاجه وفيما أقوال آخر (وما فات من غلة) بيان ما عند من لا يستحقه من رب الأرض أو العامل (رجع صاحبها) أي الغلة الذي يستحقها وهو رب الأرض في الاجارة الفاسدة والعامل في الكراه الفاسدة على من قات يده وهو العامل في اجارة الفاسدة ورب الأرض في الكراه الفاسدة ورجع (بمثل) كميلا (أو وزن) (ان عات) بضم فكسر الغلة قدر ايكيل أو وزن (و) رجع صاحبها (بقيمتها) أي الغلة (ان جهلت) بضم فكسر الغلة قدر من كيل أو وزن (كم الرجوع) (المثل) المكيلا أو الموزن أو المعدود بالجهول البات يدين لا يستحقه (في غيرها) أي المفارسة وقال ابن رشد ان جهلت يرجع بخرصها أي قدرها بالتقدير والاجتهاد والخز والصواب الاول لتأدية الرجوع بالخص الى رب الفضل ولذا قال ابن رشد في كتاب الاستحقاق من استهلك فولا مجهول المقد رفع له قيمته لامتله وقال الحمصي غاصب الطعام يفرم مثله صفقة وقدرا فان كان جوا جهل كيله غرم قيمته يوم غضبه (واذا غرس أحد الشريكين أو بني) في الأرض المشتركة بينهما في غيبة شريكه أو حضوره غير عالم (قال الشريك الآخر) الذي لم يغرس ولم يبين (الدخول معه) أي الباني أو الفارس في غيبة غيره أو بناء (ويعطيه) أي الآخر الداخل الباني أو الفارس (قيمة ذلك) الغرس والبناء حال كونه قائما (لوضعه بشبهة الشريك) أي حصته منها يحتمل أن خبر في ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنهم في أرض يزرعها رجلان احتقرا أحدهما بئرا أو غرسا فقيمها فإراد الآخر الدخول معه انه يكون له في البئر بقدر ماله في الأرض ابن رشد قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه في هذه الرواية ان اراد الشريك ان يدخل مع شريكه في بئرا أو يحفر أو غرس فعليه في البئر بقدر ماله في الأرض ولم يبين هل يكون حظه من النفقة التي افاقها أو من قيمة العمل قائما أو منقوصا وفيه تفصيل لانه اما أن يكون الغرس والبناء أو الحفر مع غيبة الشريك الثاني أو مع حضوره وسكوته عالما أو مع اذنه فان كان غائبا غير عال فيتخرج فيه قولان أن يكون له قدر حظه شريكه من قيمة عمله قائما لان الشريك في الأرض شبهة الآن يزيد على قدر حظه من النفقة التي أنفقها فلا يزاد عليه والثاني ان الشريك ليست شبهة فليس له سوى قيمة

رضي الله تعالى عنه (قوله وفيه) أي ما يلزم الداخل (قوله لانه) أي الشأن (قوله فان كان) أي الشريك (قوله فيه) أي ما يلزمه (قوله له) أي الباني أو الفارس (قوله الآن يزيد) أي الباني أو الفارس (قوله عليه) أي الداخل (قوله فليس له) أي الباني أو الفارس

(قوله حضوره وسكوته) أي الدخول (قوله فاختلف) بضم الفاء (قوله صار) أي البناء أو الغرس (قوله فيها) أي القسمة (قوله الصورة الأولى) أي الانتفاذ على القسمة (قوله القائم) أي على الباقي أو الغارس (قوله قدر حظه من الأرض) أي من قيمة البناء والغرس • والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب • وصلى الله على سيدنا محمد وآله والأصحاب • تم الربع الثالث من التسهيل مخ الجليل على مختصره ولا تأني الضياء خليل بفضل الله سبحانه وتعالى الملك الوهاب فله الحمد والشكر دائماً بين الظهريين سنة ٧٣٤ بقيت من شعبان من العام التاسع والثمانين من القرن الثالث بعد الألف

من هجرة من له غاية الكمال والشرف سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم كتبه محمد ابن أحمد بن محمد عlish تاب الله سبحانه وتعالى عليه ولطف به وأحسن إليه ووالديه والمسلمين أجمعين سبحانه وربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\*

اللهم صل على سيدنا محمد وسلم (قوله وكراه) عطف على الإجارة (قوله والجمام) بفتح الجاء المهملة وتشديد الميم (قوله يناسبها) أي الأحكام (قوله الشرع) مقبول موافقة

المضاف لقاعله (قوله بكسر الهمزة) حال من الإجارة (قوله وحكى) بضم فاء بكسر (قوله ضمه) أي الهمزة (قوله من الإجر) حال من الإجارة أي مشتقة منه لأنهم مزيدة وهو مجرد (قوله أي الجزاء) أي المقابلة على العمل (قوله

حظه منقوضاً وهذا قول ابن القاسم وإن كان الغرس ونحوه مع حضوره وسكوته فإن قلنا السكوت إذن فاختلف هل له كراهية حصته فيما مضى قبل قيامه أم لا على قولين وعلى الأول لا بد من عيونه أنه ما سكت راضياً بترك حقه وإن قلنا ليس السكوت إذن فله كراهية الماضي قولاً واحداً وإن كان الغرس ونحوه بأذن الشريك فحكمه حكم ما تقدم في السكوت على أنه إذن وإن أراد مقاضته فقال ابن القاسم تقسم الأرض بينهما فإن كان بنيانه وغرسه فيما صار له من الأرض كان له ذلك وعليه من الكراهية بقدر انتفاعه بنصيب صاحبه وإن كان البناء والغرس في نصيب غيره خيراً الذي صار في حظه بين إعطائه قيمته منقوضاً وبين إسلامه إليه نقضه هذا كلام ابن القاسم وظاهره سواء انتفع على القسمة واختلفا فيها أم في الصورة الأولى فلا إشكال فيها وأما في الثانية فالذي يأتي على مذهب المدونة أن يعطى القائم شيئاً من حظه من الأرض ثم يقسمان أو يتركان له • والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب • وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله والأصحاب • تم الربع الثالث من الكتاب بمحض فضل الله تعالى الملك الوهاب فله الحمد والشكر دائماً بعد عصر يوم الأربعاء لخمس بقيت من شهر صفر من سنة سبعة وسبعين ومائتين وألف من هجرة من له غاية الشرف سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام والحمد لله رب العالمين كتبه محمد عlish تاب الله عليه ورحمه ووالديه والمسلمين أجمعين آمين

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

• (باب في بيان أحكام الإجارة وكراه الدواب والجمام والدار والأرض وما يناسبها) •

(حجة) بكسر الصاد المهملة وتشديد الحاء أي موافقة (الإجارة) الشرع بكسر الهمزة وحكى ضم من الإجر أي الجزاء وفي فعلها المد والقصير وأنكر الأصمعي المدعيان وهو الصحيح ونقله غير واحد ولما كان أصل هذه المادة الثواب على العمل وهو منفعة خصت الإجارة في اصطلاح الشرع بالعقد على المنفعة على قاعدة العرف من تخصيص كل نوع من جنس باسم ليحصل التعارف عند الخطاب وقد علم وضع الفعالة بالكسر للصنائع نحو الصباغة والحياكة والخباطة والتجارة والفعالة بالفتح لاختلاف النفوس كالسباحة والشجاعة والفصاحة والفعالة بالضم لما يطرأ من المحقرات نحو الكفاة والقامة والتخالة أفاده في الذخيرة وفي الباب حقيقة

فعلها) أي ماضى الإجارة (قوله المد) أي المد (قوله ونقله) أي المد (قوله أصل) تليق أي معنى (قوله المادة) أي إجر (قوله الثواب) خيم كان (قوله وهو) أي العمل الخ حال (قوله خصت) بضم الخاء المعجمة وتشديد الصاد المهملة (قوله الإجارة) أي هذا اللفظ (قوله في اصطلاح الشرع) صلة تخص (قوله على المنفعة) صلة العقد (قوله على القسمة) أي التقسيم (قوله على العرف) أي التقسيم (قوله من تخصيص الخ) بيان قاعدة (قوله باسم) صلة تخص (قوله ليحصل التعارف) صلة تخص (قوله علم) بضم العين (قوله يطرأ) بضم الباء (قوله من المحقرات) بيان ما (قوله الباب) بضم اللام وموحدين (قوله حقيقة) أي الإجارة



(قوله عليك) جنس واصله المنفعة فصل مخرج عليك ذات (قوله بعوض) فصل مخرج الاعارة والاخداوم وقت الفل (قوله وعرفها) بفتحات مثقلا (قوله عقد) جنس واصله معاوضة فصل مخرج الصدقة والهبة والاخداوم والاعارة والوقف والعقود والتدبير (قوله على منفعة) فصل مخرج البيع ونحوه واصله معاوضة ما يمكن نقله فصل مخرج الكراء (قوله غير سفينة وبهيمة) فصل مخرج كراء السفينة والهيمة (قوله غير ناشئ عنها) أي المنفعة فصل مخرج القراض والمساواة والمغارسة (قوله بعضه) أي العوض (قوله يتبع بعض) أي بعض العوض (قوله يتبع بعضها) أي المنفعة فصل مخرج الجعل أي وبعضه لا يتبع بعض يتبع بعضها بخلاف الجعل فان جميع افراد عوضه لا يتبع بعض يتبع بعضها (قوله فيخرج) أي من الحد (قوله قال) أي ابن عرفة (قوله خوف نقض) بفتح الثون وكون اتفاق وانجام الضاد أي ابطال (قوله عكسه) أي كون عدم الحد ملازم لعدم الاجارة (قوله بمثل قوله تعالى) صله نقض (قوله فانها) أي معاملته السيد بن الرسولين الكريمين شعيب وموسى عليهما صلوات الله تعالى وسلامه (قوله اقولها) أي بنت شعيب عليهما السلام (قوله وعوضها) ٧٣٥ أي الانكاح لا يتبع بعض حال (قوله هي) أي الاجارة (قوله طرده) أي كون وجوده ملازما لوجود الاجارة (قوله لوجوده في الكراء) (قوله ونحوه) أي قول القاضي في بطلان طرده بالكراء (قوله فاسدها) أي الاجارة (قوله عنه) أي قول عياض (قوله والحد الخ) حال (قوله وقولها) أي المدونة (قوله مجاز) خبر قول والجله مستأنفة جواب عما يقال قولها المذكور نص في ان العقد على منفعة مالا ينقل اجارة فيجب ادخاله في الحد عكس ما صنعت (قوله لانه) أي المجاز (قوله أخف من المشترك) مسلم

عليك منفعة معلومة بعوض معلوم وعرفها ابن عرفة بانها عقد معاوضة على منفعة ما يمكن نقله غير سفينة وبهيمة بعوض غير ناشئ عنها بعضه يتبع بعض يتبع بعضها فيخرج كراء الدور والسفن والرواحل والقراض والمساواة والمغارسة والجعل قال وقت بعضه يتبع بعض خوف نقض عكسه بمثل قوله تعالى أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تاجرني ثمانى حجج فانها اجارة اجماعا لقولها يا أبت استأجره وعوضها لا يتبع بعض وقول القاضي هي معاوضة على منافع الاعيان لا ينبغي بطلان طرده ونحوه قول عياض يبيع منافع معلومة بعوض معلوم مع خروج فاسدها عنه والحد ينال الصريح والقاسد وقولها يجوز ان يستأجر طريقا في دار رجل أو مسيل صاب مرضاض مجاز لانه أخف من الاشتراك واعترضه غ بان لفظ البعض مبهم لا يناسب التعريف وبانه يلزمه دخول الجعل في التعريف فيبطل طرده على انه لو حذف لفظ بعض لم يخرج الاجارة بالبضع لان تبعيض المنفعة فيها يوجب الرجوع في صدق المثل وهو يتبع بعض يتبع بعضها فتدخل في قوله يتبع بعض الخ أي حقيقة أو حكما ولو قال يتبع بعض يتبع بعضها أو بضعها وحذف لفظ بعض لم من ذلك كله القريباطي الاجارة تطلق اصطلاحا على العقد على منافع العاقدة والمقول الا السفينة والهيمة والكراء على العقد على منافع مالا ينقل والسفينة والهيمة هذا هو الاصل وقد يطلق أحدهما على معنى الآخر فقها ان استأجرت منه دارا ثوبا الخ وفي الباب خص عليك منفعة الا أدى باسم الاجارة وتعليك منفعة المملوكات باسم الكراء وحكمها الجواز ابتداء والزم بقس العقد ما لم يقسرت به ما يفسدها ابن عرفة محمد بن جازة اجماعا الصقلي خلاف الاصم فيها لقولانه مبتدع وفيها مع غيرها عقدها لازم

ولكن يقال لا بد له من قرينة مانعة اذا لاصل الحقيقة فاقريته هذا المجاز (قوله واعترضه) أي حد ابن عرفة (قوله وبانه) أي بعضه يتبع بعض الخ (قوله يلزمه دخول الجعل في التعريف فيبطل طرده) ممنوع فان الفصل أن بعض افراد العوض يتبع بعض المنفعة وبعضه افراده لا يتبع بعض يتبع بعضها وهذا ليس في الجعل اذ جميع افراده لا يتبع بعض يتبع بعضه والله أعلم (قوله على انه) أي ابن عرفة (قوله لفظ بعض) اضافته للبيان (قوله فيها) أي الاجارة بالبضع (قوله وهو) أي صدق المثل (قوله تندخل) أي الاجارة بالبضع (قوله الفرناطي) بفتح الفين المجمة وسكون الراء فثون قطاعة مملوكة فناء نسب (قوله هذا) أي الفرق (قوله الاصل) أي الكثير (قوله فقها) أي المدونة (قوله باسم الاجارة) اضافته للبيان (قوله المملوكات) أي غير الا أدى (قوله باسم الكراء) اضافته للبيان (قوله وحكمها) أي الاجارة (قوله به) أي العقد (قوله يفسدها) أي الاجارة (قوله هي) أي الاجارة (قوله الاصل) علم شخص (قوله فيها) أي الاجارة (قوله لغو) خبر خلاف (قوله لانه) أي الاصل (قوله وفيها) أي المدونة (قوله عقدها) أي الاجارة

(قوله لها) اي الاجارة (قوله لم يجد) اي المضطر للاعانة (قوله ووجبت اعانته) حال العجز عن الاستقلال بشعله (قوله مشروعيها) اي الاجارة (قوله فشمع) تقريع على تقدير جسر (قوله كذلك) اي المؤجر في كسر الجسيم (قوله في كون الاول) اي العاقلة صلة كاف التشبيه (قوله والثاني) اي الاجر (قوله فيه) اي البيع (قوله امرهما) اي شروطهما المله من امر عاقدى البيع لتساويهما في الاحكام (قوله هذا) اي كون عاقدى الاجارة كعاقدى البيع (قوله اورد) بضم الهمزة وكسر الراء (قوله عليه) اي اجر كالبيع (قوله انه) اي اجر ٧٣٦ كالبيع (قوله وهذا) اي كل ما يصلح غنا يصلح اجرا (قوله بما يخرج) اي ثبت ولا

تطول اقامته بها (قوله والطعام) اي الذي لا يخرج من الارض عطف على ما (قوله غنا) اي الارض (قوله هو) اي ذاته بقطع النظر عما يعرض له (قوله كذلك) اي من حيث هو (قوله وهو) اي المانع (قوله انتهى) اي من كراء الارض بما يخرج منها وباطعام (قوله عدم انتهى) اي شرطه في الاجر كالغنى (قوله وانه) اي اجر كالبيع عطف على انه (قوله تعين) بضم فتحة مثقلا (قوله وهو) اي قسادهما (قوله مالكا) منعول سماع المضاعف لتماثل (قوله من صحتهما) اي الاجارة والكراء المذكورين بيان ما (قوله اذا كان) اي الاجير (قوله مخالفا) اي المستأجر (قوله وارضاء) اي المستأجر الاجير (قوله يعطى) اي المجتنب (قوله يشارطه) اي المجتنب (قوله قبله) اي العمل (قوله يعطى) اي الرجل (قوله في الحمام) بفتح الحاء وشدة الميم (قوله ودليله) اي ما مضى عليه الناس (قوله من السنة) يقاطع بضم السين وشدة التون بيان دلائل (قوله ما ثبت) خبر دليل (قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم) بيان ما جحد من (قوله بحجته) اي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فامر) اي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله له) اي ابي طيبة (قوله واهم) اي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله أهله) اي ابي طيبة (قوله عنه) اي ابي طيبة (قوله من الثياب) بيان ما (قوله من الخبز) بيان ما (قوله عرف) اي انطباط أو انطباط (قوله صال الرجل) اي المستأجر (قوله وما يحتاجون اليه) عطف على عمال (قوله من ذلك) اي الثياب والخبز

(قوله يعطى) اي الرجل (قوله في الحمام) بفتح الحاء وشدة الميم (قوله ودليله) اي ما مضى عليه الناس (قوله من السنة) يقاطع بضم السين وشدة التون بيان دلائل (قوله ما ثبت) خبر دليل (قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم) بيان ما جحد من (قوله بحجته) اي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فامر) اي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله له) اي ابي طيبة (قوله واهم) اي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله أهله) اي ابي طيبة (قوله عنه) اي ابي طيبة (قوله من الثياب) بيان ما (قوله من الخبز) بيان ما (قوله عرف) اي انطباط أو انطباط (قوله صال الرجل) اي المستأجر (قوله وما يحتاجون اليه) عطف على عمال (قوله من ذلك) اي الثياب والخبز

(قوله قال) أي ابن حبيب (قوله إذا قلت) بفتح تاء خطاب المستأجر أي للاجير (قوله خطه) أي التوبه مثلاً (قوله وقال) أي الاجير (قوله له) أي الاجير (قوله قول ساكن الدار) أي لمالكها اسكنها شهر ابدرهم فقال مالكها ابدرهم وسكنها شهر ا فليس له الادرههم (قوله في النوادر) خبر من دفع الخ (قوله من رواية ابن المواز) حال عن دفع الخ (قوله وجعله) أي الثوب (قوله عنده) أي الخطاط (قوله ربه) أي المنزل (قوله والا) أي وان لم ترض بدينار (قوله فأخرج) مضارع فاعله ضمير المتكلم الساكن (قوله فسكت) أي رب الدار (قوله قال) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله لا يلزمه) أي الساكن (قوله تقدم قوله) أي الخطاط (قوله تقدم قوله) أي الساكن (قوله ربه) أي المنزل (قوله وتأخره) أي ٧٣٧ قول الساكن (قوله عنه) أي قول ربه (قوله عن حارس) أي

(قوله عن حارس) أي استجاره (قوله بالضم) أي بشرط ضمان الحارس الزرع أو الزيتون (قوله أو غيره) أي الضمان (قوله يصح) أي استجاره (قوله وهل يلزمهم) أي الحرسة (قوله الشباك) بكسر الشين المجهمة جمع شبكة التي يحمل فيها الزرع (قوله والاجال) جمع حل (قوله فأجاب) أي ابن أبي زيد (قوله علم بضم العين) قوله والا) أي وان لم يشترطوا تقريغ الشباك ولا تنزيل الاجال (قوله أي الحارس الذي شرط عليه الضمان) (قوله سئل) أي ابن أبي زيد (قوله عن حارسهم) أي استجارهم عليها (قوله الانذر) أي الموضع الذي يجبل زرعهم فيه لدرسها وتذريتها (قوله ومنهم) أي اصحاب الزرع (قوله

يقاطع بشئ مسمى ذكره ابن حبيب أيضا قال ولا يبلغ التحريم والامر فيه واسع \* (فروع) \* الاول في النخيرة ابن يونس اذا قلت خطاه ابدرهم وقال ابدرهم فخطاه فليس له الادرههم قاله ابن القاسم لانك أعلنته بما ترضى به وكذلك قول ساكن الدار وفي النوادر عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه من رواية ابن المواز من دفع ثوبا لخطاط فقال لا أخبطه الا بدرهمين وقال ربه لا أخبطه الا بدرهم وجعله عنده فخطاه فليس له الادرههم ومن سكن منزلا فقال له ربه بدينارين في السنة وقال الساكن لا أعطى الا ديناروا لا فخرج ان لم ترض فسكت ولم يجبه بشئ حتى تمت السنة قال لا يلزمه الا دينار ابن رشد مثله الخطاط لا تشبهه كراه المنزل لان رب الثوب لم يتول استبقاء المنفعة بنفسه فلا فرق بين تقدم قوله وقول صاحب الثوب والساكن استوفى المنفعة بنفسه مع علم رب المنزل به فترقوا بين تقدم قوله على قول ربه وتأخره عنه \* (الثاني) \* سئل ابن أبي زيد عن حارس الزرع والزيتون لا يؤمنهما بالضممان أو بغيره على ان كل قفيز عليه مدان أو ثلاثة فهل يصح وهل يلزمهم تقريغ الشباك والاجال فأجاب اما استجارهم لكل قفيز مدان في ثروا قلت الاقترقا وكثرت لاغتفار جهل الجله اذا علم التفصيل على المذهب فان شرطوا تقريغ الشباك وتنزيل الاجال فليزموه والا فلا وشرط الضمان عليهم لا يلزم وله أجرة مثله من لا ضمان عليه \* (الثالث) \* سئل أيضا عن حارسهم الاندراك باقفة معلومة ومنهم من له ألف ومنهم من له مائة ومنهم من له أكثر ومنهم من له أقل هل هو على عدد الرؤس او على قدر المالكل فأجاب ان كان استجارهم قبل حصوله في الاندراك رؤيته فلا يجوز ان كان بعد حصوله رؤيته فيجوز تفض على قدر المالكل وقال مهنون على الرؤس والاول أحب الي \* (الرابع) \* فيها لو سكن أجنبي طائفة من دارك وقد علمت به ولم تخرجه فليزموه كراما سكن أبو الحسن لان لاصل فيها المعاوضة لا الارفاق ولا يمين عليك الا ان يدعى عليك أنك أرفقته فخير على الخلاف في دعوى المعروف \* (الخامس) \* في فوازل ابن الحاج اذا خرج أحد الشريكين في دين لا قضاؤه دون اذن صاحبه فاقضاه كله أو بعضه وطلب الاجرة من صاحبه وجبت له بعد حلقه ما خرج لذلك متطوعا الا ان تشهد العادة ان مثله لا يأخذ اجرة على ذلك \* (السادس) \* سئل الامام مالك رضي الله تعالى عنه عن رهن دار وواقضى

٩٣ مخ ث الف) أي من الاقفة (قوله هو) أي الاجر المعلوم من الاقفة (قوله الرؤس) أي لاصحاب الزرع (قوله مالكل) أي من الزرع (قوله وأجاب) أي ابن أبي زيد (قوله حصوله) أي الزرع (قوله وتفض) أي تقسم الاقفة المستأجر بها (قوله الى) بشد الياء (قوله فيها) أي المدونة (قوله به) أي الاجنبي (قوله فليزموه) أي الاجنبي (قوله فيها) أي السكنى (قوله عليك) خطاب لرب الدار (قوله يدعى) أي الساكن (قوله فخيرى) أي البين (قوله في دين) صلة شريكين (قوله لا قضاؤه) أي الدين صلة تخرج (قوله دون اذن صاحبه) صلة تخرج (قوله فاقضاه) أي الخارج الدين (قوله وطلب) أي الخارج (قوله وجبت) أي ثبتت الاجرة (قوله مثله) أي الخارج (قوله ذلك) أي الخارج لا قضاؤه الدين (قوله رهن) بضم فكسر

(قوله طلب) اي المرتين (قوله اياها) اي غلة الدار (قوله فقال) اي مالك رضى الله تعالى عنه (قوله ذلك) اي الاجر على الاقتضاء  
 (قوله في العجرا) تنازع فيه يجوز ترك (قوله لانه) اي ربه (قوله مكره) بضم فسكون ففتح (قوله بالاضرار) صلة مكره  
 (قوله ويدفع) اي ربه (قوله هي) اي الدابة (قوله ولا شيء له) اي عاقلة (قوله علم) بضم العين (قوله عاقدها) اي الاجارة (قوله  
 المحجور عليه) اي لرقاؤسفه او صغر (قوله صح) اي ايجاره نفسه (قوله لزومه) اي ايجاره نفسه (قوله فيه) اي ايجاره نفسه  
 (قوله يعمل) اي المحجور قبل علم ٧٣٨ وليه به (قوله عمل) اي المحجور قبل علم وليه به (قوله فله) اي المحجور (قوله فان

علمنا ثم طلب أجره اقتضائه اياها فقال من الناس من يكون له ذلك ومنهم من لا يكون له ذلك  
 فالرجل الذي يشبهه أن يعمل بأجرة ومثله يؤجر نفسه في مثله فإرى ذلك له وأما من مثله يعين  
 ولا يرى ذلك له ابن رشد بعد عيونه ما قام به احتسابا وانما فعل ذلك ليقيم بأجرته \* (السابع) \*  
 في المسائل الملقطة اذا عجز رب الدابة عن علمها وتركها في العجرا فعلقه غيره ثم وجدها  
 قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه ربه أحق بها لانه مكره على تركها بالاضرار به ويدفع  
 ما أنفق عليها وقيل هي اما لفقها الاعراض ربه عنها ولا شيء له في قيامه عليها لانه قام عليها بنفسه  
 \* (الثامن) \* علم من تشبهه عاقدها باقدا البيع ان المحجور عليه اذا أجر نفسه بغير اذن وليه  
 صح وتوقف لزومه على اجازة وليه قاله في المدونة وفي المبسطة ليس لذي الاب أو الوصي ان  
 يؤجر نفسه بدون اذن وليه فان فعل نظريه وليه فيحسبه أو يردده ما لم يعمل فان كان عمل فله  
 الا كثر من المسمى وأجره مثله فان أصابه شيء من عمله فله ارش النقص وان هلك فله الدية وله  
 الاجرة الى يوم الاصابة وليس له فيما أصابه من غير العمل شيء \* (التاسع) \* ان اجر الرجل ابنه  
 من نفسه او من غيره ومثله لا يؤجر فسخت الاجارة وينفق الاب عليه ان كان غنيا ولا مال لولد  
 فان كان له مال أنفق عليه منه وله ان يؤجره فيما لا معرفة فيه على الابن ان كان الاب فقيرا  
 او مقلا او اراد تعليمه فيجوز حينئذ ذلك وينفق عليه من اجرة فان فضل منها شيء حيسبه له  
 ولا يجوز له أن يأكل ما فضل من عمل الصبي وان كان فقيرا خوفا من ان لا يتكف الصبي من العمل  
 في المستقبل والمرض فلا يجبر ما يأكل وقال ابن ابي ابياس ان يأكل بال معروف \* (العاشر) \*  
 المتبطى وابن قنوح يجوز عقد الحاضنة على محضون اما كانت او غيرها ولا يفسخ الا ان يزداد  
 في اجرة الصبي فتقبل الزيادة وينسخ عقد الام ويمنظره احسن المواضع ولو باقل من موضع آخر  
 ولا تقبل الزيادة في عقد الوصي الا ان يثبت انه غيب على اليتيم \* (الحادي عشر) \* لا يجوز استئجار  
 العزب امرأته لخدمته في بيته ولو كان مأمونا فان كان له اهل جاز ان كان مأمونا وكانت المرأة  
 متجالة ذارب للرجل نيم او كانت شابة ومسنأجرها شيخ كبير \* (الثاني عشر) \* سئل الامام مالك  
 رضى الله تعالى عنه عن المرأة العزبة الكبيرة تلجأ الى الرجل فيقوم لها بجوارحها او يناولها  
 الحاجة هل ترى له ذلك حسنا قال لا بأس به وليد دخل معه غيره احب الى ولو تركها الناس  
 اضاعت ابن رشد هذا على ما قال اذا غرض بصره عما لا يحل له النظر اليه مما يظهر من زينة بالقوله  
 تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها وذلك الوجهه والسكفان على ما قاله اهل التأويل بخانز

اصابه) اي المحجور (قوله  
 فله) اي المحجور على من  
 استأجره (قوله وان ذلك)  
 اي المحجور (قوله فله) اي  
 ولي المحجور (قوله ومثله)  
 اي الابن (قوله فسخت)  
 بضم فسكون (قوله عليه)  
 اي ابنه (قوله ان كان) اي  
 الاب (قوله) اي الولد  
 (قوله عليه) اي الولد (قوله  
 منه) اي مال الولد (قوله  
 وله) اي الاب (قوله يؤجره)  
 اي الابن (قوله له) اي  
 الاب (قوله ذلك) اي ايجار  
 ابنه (قوله وينفق) اي الاب  
 (قوله عليه) اي ابنه (قوله  
 اجرة) اي الابن (قوله  
 منها) اي اجرة الابن (قوله  
 حيسبه) اي حفظ الاب  
 الفضل (قوله له) اي ابنه  
 (قوله له) اي الاب (قوله  
 وان كان) اي الاب (قوله  
 فلا يجبر) اي الولد (قوله  
 ان يأكل) اي الاب ما فضل  
 من عمل الصبي (قوله عقد  
 الحاضنة) اي الاجارة (قوله

أما بضم الهمزة وشد الميم خبر كان (قوله كانت) اي الحاضنة (قوله ولا يفسخ) اي ايجارها محضون (قوله للرجل  
 وينظر) بضم فسكون ففتح (قوله انه) اي عقد الوصي (قوله العزب) بفتح العين والزاى اي من لازمة له (قوله امرأه) اي اجنبية  
 (قوله فان كان له) اي المستأجر (قوله جاز) اي استئجاره امرأته لخدمته في بيته (قوله ان كان) اي المستأجر (قوله العزبة) اي  
 التي لازوجها (قوله تلجأ) اي تستند في قضاء حوائجها (قوله له) اي الرجل (قوله ذلك) اي القيام بجوارحها او مناولها (قوله قال)  
 اي مالك رضى الله تعالى عنه (قوله معه) اي الرجل (قوله الى) بشد الياء (قوله اذا غرض) اي الرجل (قوله وذلك) اي ما ظهر منها

(قوله ذلك) أي الزوجه والكفين (قوله فان اضطرب) أي الرجل القائم بهوانج المرأة (قوله ليعبد) يضم فسكون فكسر (قوله عليه) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ومعها) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فسما) بفتحان مثقلا أي الرجلان (قوله عليه) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وانطلقا) أي الرجلان (قوله فقال) أي النبي عليه الصلاة والسلام (قوله على رسلكما) بكسر الراء وسكون السين أي لا تسرعان في سيركما (قوله انهما) أي المرأة التي معي (قوله حتى) يضم الحاء المهملة وفتح الياء الاولى وشدة الشامية (قوله فقالا) أي الرجلان (قوله سبحان الله) أي تنزه الله تعالى عن ان يخلق ما يشبهك (قوله فقال) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله بجري) بفتح فسكون (قوله بجري) بفتح الميم والراء (قوله خشيت) يضم تاء المتكلم النبي صلى الله عليه وسلم (قوله يلقي) يضم فسكون فكسر أي الشيطان أي ظننا ساء ٧٢٩ (قوله الاجر) تفسر لنا ثاب فاعل فعل

لأرجل ان ينظر الى ذلك من المرأة عند الحاجة والضرب ورفق اضمار الى الدخول عليها ادخل  
غير معه ليعد سوء الظن عن نفسه فقد ورد ان رجلين من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم هما  
عليه السلام ومعه صفيية زوجته رضى الله تعالى عنها فسلما عليه وانظرا فافق لهما ما على وسلكا انهما  
صفيية بنت حيي فقلا لاسبحان الله يا رسول الله فقال ان الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم  
واني خشيت ان يلتقي في قلوبكما فتلهكا (وعجل) بضم فكسر مثقلا الاجر وجوبه بشرط اني الصحة  
(ان حين) بضم فكسر مثقلا الاجر كاجارة رجل لخدمة سنة بعد معين فيجب تحجيله لان علمه  
يؤدى الى بيع معين يتأخر قبضه وفيه غرر (أو) لم يعين وعقد الاجارة (بشرط) لتحجيله فيجب  
وفاء بالشرط (أو) لم يعين ولم يشترط تحجيله ووقعت الاجارة معصومة (ب) عادة لتحجيله فيجب  
لانها كاشترط (أو) لم يعين ولم يشترط تحجيله ولم يعقد ووقعت الاجارة (في) منفعة (معصومة) في  
ذمة الموثق كاجارة على خطا طهوب بدوهم فيجب تحجيله تحلصا من ابتداء دين يدين ان (لم يشترط)  
العامل (فيها) أى المنفعة المعصومة فان شرع فيها فلا يجب التحجيل قاله عبد الوهاب لا تتفاء  
الدين بالدين بناء على ان قبض الاول كقبض الآخر الخط قوله أو في معصومة لم يشترط فيها  
أراد لم يشترط فيها الابد طول وأما ان قرب الشروع فيجوز تأخير الكراء ويجوز اشتراط ذلك  
المستطى ان كان المضمون في الكراء انما هو على ان يأتي به تلك اليلة أو في القدر فلا بأس باشتراط  
تأخير الكراء الى اجل ابن عرفة العرض المعين اجرا كشرائه فيجب تحجيله وفيه الابن القاسم  
رحم الله تعالى من اكثرى دابة تركوب أو حمل أو اكثرى ذارا أو استأجر اجرا بثي بعينه من  
عرض أو حيوان أو طعام فتشاح في النقد ولم يشترط شيئا فان كانت سنة الكراء بالبلد النقد  
جاز وقضى بنقدها وان لم تكن سنة بنقد النقد فلا يجوز لكراءه ان عجلت هذه الاشياء الا ان  
يشترط النقد في العقد كما يجوز بيع ثوب أو حيوان بعينه على ان يقبض الى شهر ويقبض ذلك  
ابن يونس العرفى كاشترط وان لم يكن اهم سنة رتبة وكذا لو اكروا بالنقد وانفسية  
وأهم هو الكراء فاصل ابن القاسم انه على التأخير لان عقد الكراء لا يوجب نقد ثمنه

(قوله الا ان يكون) أى النقد (قوله عرفا) أى معروفا (قوله شرطا) أى مشروطا فى العقد (قوله والا) أى وان لم يعرف ولم يشترط (قوله فلا يلزمه) أى المكترى (قوله هذه) أى السلع المعينة (قوله تقديهما) أى تعجيلها (قوله فوجب) أى لزم (قوله ما ذكرنا) أى من دارا وارض أو يميم ٧٤٠ (قوله تشاحا) أى العاقدان (قوله فى النقد) أى التعجيل (قوله فان كان الكراء)

الان يكون عرفا أو شرطا والا فلا يلزمه ان يتقد لا بقدر ما ركب أو سكن بخلاف شراء السلع المعينة هذه بنجام عقد شرائها يجب عليه تقديمها لانه يتقددها فوجب عليه تقديمها والركوب والسكنى لم يتقدده فوجب ان لا يتقد الاثنى ما قبض منه فلما كان عقدا الكراء لا يوجب استقاده فكذا نكاهما دخلا فى الكراء بهذه المعينات على التأخير فوجب فساد الكراء ابن القاسم ان اكترى ما ذكرنا بدنانير معينة ثم تشاح فى النقد فان كان الكراء نقدا قضى بتقددها والا فلا يجوز الكراء الا بشرط تعجيلها فى العقد وقال الامام مالك لترضى الله تعالى عنه من استأجر صائغا على عمل عرف أنه يعمل يده فساله تقديم الاجرة وهو يقول لا اعمله الى شهر فلا يصح تقديم اجرة له حتى يشترع فى عمله فان شرع فيه قدمه اليه ان شاء ابن رشد هذا يدل على انه لا يجب عليه تقديم الاجرة الا بشرط أو عرف وفيها للامام مالك لترضى الله تعالى عنه اذا أراد الصنائع والاجرة تعجيل الاجر قبل الفراغ وامتنع رب العمل جلاوا على المتعارف بين الناس فان لم يكن لهم سنة فلا يقضى لهم الا بهد فراغ أعمالهم وأما فى الاكرية فى دار واحدة أو اجارة يبيع السلع ونحوها فبه تقديم ما مضى وليس للخطاط اذا خط نصف الثوب أخذ نصف الاجرة حتى يتم اذ لم يأخذ على ذلك ابن يونس ولانه لو خط كله ثم ضاع الثوب ببينة فلا يكون له اجر عند ابن القاسم فكذلك اذا خط بعضه ابن رشد الاجارة على عمل معين كسج الغزل ان كان مضمونا فى النعمة فلا تجوز الا بتعجيل الاجر او الشروع وان تأخر اكان الدين بالدين فلا تجوز الا بتعجيل الطرفين أو احدهما الخط التعيين تارة يكون فى الاجرة وتارة فى المنفعة ويقضى بتعجيل الاجرة اذا شرط التعجيل سواء كانت الاجرة معينة أو مضمونة أو كانت العادة التعجيل فيه ما وسوا فى ذلك المنفعة المعينة والمضمونة ويقضى به اذا كانت المنفعة مضمونة وتأخر شروعه فيها يومين أو أكثر فان تأخر يوما واحدا جاز التقديم والتأخير فقوله ان عين مستغنى عنه لانه ان شرط أو اعتيد تعجيله صح وقضى به وهذا افاده بقوله أو بشرط أو عادة وان لم يشترط ولم يعتد تعجيله فالاجارة فاسدة كما سبق قول وفسدت ان اتقى شرط تعجيل المعين ولا يرد هذا على ابن الحاجب لانه لا يفسد عنده الا اذا كان العرف التأخير فيجمل قوله بجمل ان كان معيننا على ما اذا لم يكن عرف ولا شرط بالتعجيل وهذا خلاف قول ابن القاسم اه واجيب عن المصنف بان الذى يقههم من قوله وفسدت ان اتقى عرف الخ انما هو صحة العقد مع عرف التعجيل ولا يفهم الجبر على الدفع فعرف التعجيل يدفع الفساد والجبر عليه شئ آخر وهو الذى نبه عليه بقوله ويجعل ان عين فاول حق الله تعالى والثانى حق الادعى فقوله ويجعل ان عين أى مع شرطه أو اعتياده وقوله أو بشرط الخ فى غير المعين اه البنانى وفيه نظر لانه حينئذ يستغنى عنه بقوله أو بشرط أو عادة كما قال الخط فالحق فى كلام المصنف جله على ظاهره وان قوله بشرط الخ فى غير المعين وانه عطف على معنى ان عين أى أو يجعل بتعيينه أو بشرط الخ وان ما

أى الانتفاع (قوله نقدا) أى مجبلا (قوله قضى) بضم فكسر أى حكم (قوله بتقددها) أى تعجيل الدنانير (قوله والا) أى وان كان الكراء مؤجلا (قوله تعجيلها) أى الدنانير (قوله عرف) بضم فكسر محققا (قوله فساله) أى الصانع المستأجر (قوله وهو) أى الصانع الخ حال (قوله له) أى الصانع (قوله جلاوا) بضم فكسر (قوله سنة) بضم السين (قوله ذلك) أى أخذ نصف الاجرة بخباطة نصف الثوب (قوله ان كان) أى العمل (قوله تأخر) أى الاجر والشروع (قوله فلا تجوز) أى الاجارة (قوله الطرفين) أى المنفعة والاجرة (قوله او كانت العادة التعجيل) عطف على شرط التعجيل (قوله فيها) أى الاجرة المعينة والاجرة المضمونة (قوله ويقضى) بضم فسكون ففتح (قوله به) أى التعجيل (قوله شروعه) أى العامل (قوله فيها) أى المنفعة (قوله لانه) أى المعين (قوله

اورده

صحت (قوله الا اجارة (قوله به) أى التعجيل (قوله ون لم يشترط) أى تعجيله (قوله هذا)

أى الاعتراض بالاستئذان عن قوله ان عين (قوله لانه) أى العقد (قوله عنده) أى ابن الحاجب (قوله وهو) أى الجبر على التعجيل (قوله فالاول) أى الصحة به فالتعجيل (قوله والثانى) أى الجبر على التعجيل (قوله وفيه) أى الجواب المذكور

(قوله من ان قوله ان عين مستغنى عنه) بيان ما اورد الخط (قوله تعجيله) تنازع ٧٤١ فيه اشترط واعتيد (قوله فهو) اى

المعين (قوله تأخير) اى  
المعين (قوله وفيه) اى  
اعتراض الخط (قوله قبل  
وقته) اى الموسم له كرى  
(قوله وجوبا) بيان الحكم  
تعجيل اليسير (قوله ويقوم)  
اى تعجيل اليسير منه (قوله  
هروهم) اى الاكراه (قوله  
به) اى الكراه (قوله وقته) اى  
السفر (قوله بانه) بكسر  
الهمزة وشدة الموحدة اى  
وقته المعتاد (قوله النقد)  
اى الكراه كله للدين بالدين  
(قوله وقد كان) اى مالك  
(قوله ثلثى) بفتح المثلثة الثانية  
مثنى ثلث بلا تون لضافته  
(قوله ثم رجع) اى مالك  
(قوله فلا ينبغي ان يؤخروهم  
بالنقد) اى الكراه كله  
(قوله اراد) اى مالك رضئ  
الله تعالى عنه (قوله لو كان)  
اى الكراه (قوله وشرع)  
اى المكثري (قوله جاز) اى  
الكراه (قوله خص الحج)  
اى هنا (قوله ومنه) اى  
التأجيل (قوله ومنه) اى  
فرضه فى الحج (قوله  
واختلف) بضم التاء (قوله  
فقال مالك رضئ الله تعالى  
عنه فحين اكرى الخ) تفصيل  
للاختلاف (قوله ولا يجوز)  
اى تأخير بعض الكراه  
(قوله فى غيره) اى الحج  
(قوله ذلك) اى الاكتفاء

أورده الخط لازم لمن ان قوله ان عين مستغنى عنه لان المعين ان اشترط أو اعتيد تعجيله  
فهو مندرج فى قوله بشرط أو عاده وان كان العرف تأخير أو لا عرف أصلا فالاجارة فاسدة كما  
قال وفسدت ان اتقى عرف تعجيل المعين والتعجيل فرع ههنا ٨١ وفيه انه اعتراض باغناء  
التأخير عن المتقدم وقد شاع عدم توجيهه لوقوع الاول فى مركزه والله اعلم واستغنى من  
المضمون الذى يجب تعجيله فقال (الا كرى) بفتح الكاف وكسر الراء وشدة الياء اى كارى ابل  
مضمونة فى ذمتك كرمها أو الحمل عليها (عج) من كل موسم له وقت مخصوص لا يتقدم  
عليه ولا يتأخر عنه قبل وقته (ف) لا يجب تعجيل جميع الكراه ويجعل (اليسير) منه وجوبا  
ويقوم مقام تعجيل الجميع للضرورة لانه اذا جعل الجميع للمكثري قيل وقت السفر يحشى هروهم  
به وعدم اتيانهم بالابل وقته فيضيق الكراه على المكثري ابن المواز قال الامام مالك رضئ الله  
تعالى عنه من تكارى كراه مضمونا لى اجل مثل الحج فى غير ابانه فلا يجوز ان يتأخر النقد ولكن  
يجعل مثل الدينار يز ونحوهما وقد كان يقول لا ينبغي الا بة مثل لثى الكراه فى مثل هذا  
المضمون الى اجل ثم رجع وقال قد اقتطع الاكراه أموال الناس فلا ينبغي ان يؤخروهم بالنقد  
ولينقدوهم الدينار وشبهه ابو محمد اراد لو كان مضمونا بغير اجل وشرع فى الركوب جاز بغير  
نقد لان نقد أوائل الركوب كقبض جمعه اذهوا كقر النقد ور عليه فى قبضه ابن يونس يريد  
انه ان اكثري كراه مضمونا لا يركب فيه الا الى اجل فالنقد فيه جائز بل لا يجوز تأخير النقد كله  
بشرط فى هذا المضمون كذا خبر رأس مال السلم وانما اجازته مالك اذا اخر بعض النقد لان  
الاكراه اقتطعوا أموال الناس فاجاز فيه تأخير بعض الثمن لهذه الضرورة بخلاف تأخير  
بعض رأس مال السلم طئى فلا خصوصية للحج اذا المسئلة مقرضة فى الكراه المضمون المؤجل  
الذى يتأخر الشروع فيه وقد نقل فى توضيحه كلام الموازية الدال على العموم فى كل مضمون  
مؤجل ومع ذلك خص الحج وأخل بالتأجيل ولا بد منه اذ لو كان غير مؤجل فلا بد من الشروع  
أو تعجيل جميع النقد اذ لا ضرورة حقيقته والله اعلم وقد يقال فرضه فى الحج لمجرد التسهيل ومنه  
علم شرط التأجيل والله اعلم الخط لو ادخل الكاف على حج كان اشمل الميسطى روى  
ابوزيد عن ابن القاسم ذلك فى الكراه المضمون ولم يذكر الحج ونصه تعجيل النقد فى الكراه  
المضمون الى اجل هو الاصل ولا يجوز تأخير بشرط واختلف فى تعجيل بعضه وتأخير باقى  
دون شرط فقال مالك رضئ الله تعالى عنه فحين اكرى الى الحج فى غير ابانه ليخرج فى ابانه  
لا بأس ان يقدم منه الدينار والدينارين ولا يجوز فى غيره وروى ابو زيد عن ابن القاسم ذلك  
فى الكراه المضمون ولم يذكر الحج وقال كم كرى قد هرب بالكراه وروى ابن المواز عن  
مالك كراهة تأخير النقد الا ان ينقد اكثره أو ثلثيه وقال أشهب مثله ثم قال قد اقتطع  
الاكراه أموال الناس فلا بأس ان ينقد الدينار والدينارين على ما رجح اليه مالك اراد  
فى غير الحج وفى التوضيح عن الموازية مثل الحج فى غير ابانه واليسير الدينار والديناران على  
ما رجح اليه مالك والله اعلم (والا) أى وان لم يكن الاجر معيناً ولا يشترط تعجيله ولم يجز به  
العرف ولم تكن المنفعة مضمونة لم يشرع فيها بان كانت معينة أو مضمونة شرع فيها  
(فياومة) بضم الميم فثلاثة فحسية وفتح الواو أى كلما استوفى المستأجر منفعة يوم تعين عليه

بتقديم الدينارين (قوله ثم قال) اى ابن المواز (قوله قال) اى مالك رضئ الله تعالى عنه (قوله يجز به) اى التعجيل

(قوله قبله) أي الاستيقظة (قوله والا) أي وإن لم يتشاح (قوله بذلك) أي جواز التقديم والتأخير عند التراضي (قوله يعترض) بضم الياء وفتح الراء (قوله في قوله) أي ابن الحاجب (قوله بأن ظاهر كلامه) صله يعترض (قوله عليها) أي الصانع (قوله ففهي) أي المدونة (قوله الصانع) بضم الصاد المهملة وشدة النون جمع صانع (قوله والاجر) بضم الهمزة وفتح الجيم جمع أجرة (قوله الفراغ) أي من العمل المستأجر عليه (قوله وامتنع) أي من تعجيلها (قوله جازوا) بضم فكسر (قوله سنة) بضم السين (قوله فلا يقضى لهم) أي الصانع والاجر ٧٤٢ يقبض الاجرة (قوله على ذلك) أي أخذ نصف الاجرة بخياطة نصف القميص

دفع اجرة ولا يجب عليه تعجيل شيء قبله الخط وهذا عند المشاحة والافيجوز التقديم والتأخير صرح بذلك في البيان ونقله ابن عرفة (تنبيهات) الاول يعترض على المصنف بمثل ما اعترض به على ابن الحاجب في قوله فإن لم يكن شرط ولا إعادة اخذ مياومة بأن ظاهر كلامه يتناول الصانع بل الاجارة في العرق مقصورة عليهما والمذهب ان الصانع لا يستحق الاجرة عند الاطلاق الا بعد استتمام العمل اه ففهي اذا اراد الصانع والاجر تعجيل الاجرة قبل الفراغ وامتنع رب العمل جازوا على المتعارفين الناس فان لم تكن لهم سنة فلا يقضى لهم الا بعد فراغ أعمالهم واما في الكربة في دار أو راحلة أو في اجارة يسع سبعة ونحوه فبقدر ماضى وليس لخياط اذا خاط نصف القميص اخذ نصف الاجرة حتى يتم اذ لم يأخذ على ذلك (الثاني) محل جواز التقديم والتأخير في المنفعة المعينة اذا شرع في العمل أو تأخر نحو عشرة الايام وان طال فلا يجوز تقديم الاجرة ابن رشد الاجارة على شيء بهينه مثل نسج الغزل وخياطة الثوب على قسمين مضمونة في ذمة الاجرة فلا تجوز الا بتعجيل الاجر والشروع في العمل أو تعجيلهما ومعمنة في عينه فتجوز بتعجيل الاجر وتأخيرها على ان يشرع في العمل فان لم يشرع الى اجل فلا يجوز النقد الا عند الشروع في العمل اه وتأخير الشروع الى يومين لا يضر قاله في المدونة ابو الحسن والى عشرة ايام فعلى هذا اذا كان العمل معينا على ان لا يشرع فيه الى اجل وكان الاجر شيئا معينا فالاجارة فاسدة لا تقتضى تعيين الاجر وجوب التقديم وتأخير الشروع وجوب التأخير والله اعلم (الثالث) ابن رشد ان صرح بكون العمل مضمونا كاستأجره على كذا في ذمتك ان ثمت علمته بذلك أو بغيره أو معينا كاستأجره على عمل كذا بنفسك فلكل منهما حكمه وان لم يصرح بواحد منهما وظاهر انظنه انه مضمون كاعطيتك كذا على خياطة هذا الثوب جل على المضمون انفاقا الا ان يعرف انه يعمل بيده أو كان عمله بيده مضمونا والرقته واحكامه وان كان ظاهره التعمين كاستأجره على خياطة هذا الثوب أو على أن يخطه ففى عمله على المضمون أو لمعين قولان المشهور وجله على المضمون الا ان يعلم انه يعمل بيده أو يقصد عمله بيده لرقته وحكامه (الرابع) ابن يونس كره مالك رضي الله عنه الى عنه نقد الكراء في السفن لانه لا يجب الابلاغ وجوز ابن نافع وقال له من الكراء بحسب ما قطع فان عطبت قبل البلاغ وادعيت النقد صدق عليك لان الاصل عدمه ولا يشهد بعضهم لبعض وقيل تجوز كما في قطع الطريق والله اعلم (وفسدت) الاجارة بشئ معين (ان اتنى) منها (عرف تعجيل) الاجر (المعين) بضم الميم وفتح العين والياء مثقلة بان كان العرف تأخير

(قوله أو تأخر) أي الشروع في العمل (قوله وان طال) أي تأخر الشروع فيه (قوله فلا تجوز) أي الاجارة (قوله تعجيلهما) أي الاجر والشروع في العمل (قوله ومعينة) عطف على مضمونة (قوله فتجوز) أي الاجارة (قوله والى عشرة ايام) عطف على الى يومين (قوله منهم) أي المضمون والمعين (قوله وظاهر انظنه) أي المستأجر الخ حال (قوله حمل) بضم فكسر الخ جواب ان (قوله يعرف) أي المستأجر (قوله انه) أي الصانع (قوله علمه) أي الصانع (قوله ظاهره) أي لفظ المستأجر (قوله نقد الكراء في السفن) أي تعجيله (قوله لانه) أي كراء السفن (قوله لا يجب) أي لا يستحق (قوله وجوزه) بفتححات مثله لا أي نقد كراء السفن (قوله وقال) أي ابن نافع (قوله أي السفن) (قوله فان عطبت) أي

السفينة (قوله وادعيت) بفتح با مخطاب المكثري (قوله النقد) أي قنيل الكراء أي وانكره السفان (قوله صدق) بضم فكسر مثقلا أي السفان (قوله عدمه) أي التقدير قوله بعضهم) أي المتكثرين (قوله بعض) أي بتعجيل الكراء (قوله تجوز) أي شهادة بعضهم لبعض بتعجيله للضرورة (قوله قطع الطريق) أي الذي تجوز فيه شهادة بعض القائله لبعض على من قطع طريقهم وسلب أموالهم وقتل أو جرح بعضهم للضرورة (قوله منها) أي الاجارة



(قوله بأحدهما) أى التجبيل والتأخير (قوله لهما) أى التجبيل والتأخير (قوله الوجهين) أى عرف التأخير وعرفهما معا (قوله سنة) بضم السين (قوله راتبه) أى دائمة (قوله وأيهما) أى أطلقوا (قوله أنه) أى الكراه (قوله عرف أو شرط) أى يتجمله (قوله والوا) أى وإن لم يكن عرف ولا شرط يتجمله (قوله فيفسدان) أى الإجارة والجعل (قوله احكامهما) أى الإجارة والجعل أى وهو يدل على تنافيهما (قوله اختلف) بضم الهمزة (قوله مملوما) أى من الأجر ٧٤٣ (قوله معلوم) أى من العمل

أولاً عرف بأحدهما بأن جرى العرف بهما معاً هذا مذهب ابن القاسم وقال ابن حبيب  
تصح في الوجهين ابن يونس لأن العرف كالشرط وإن لم تكن لهم سنة راتبه وكذا لا يكون  
بالنقد والتسبئة وأيهما الكراء فأصل ابن القاسم أنه على التأخير لأن عقد الكراء لا يجب  
تقديم غنمه إلا أن يكون عرفاً أو بشرط والأفلا يلزمه أن يتقدم إلا بقدر ما ركب أو سكن بخلاف  
شراء السلع المعينة هذه بتمام عقد شرعها يجب عليه تقديمها وشبهه في الفساد فقال (ك) اجارة  
(مع جعل) في عقدة واحدة فيفسدان على الشهور لثاني أحكامهما ابن عرفة اختلف في  
البيع والجعل في عقد واحد ابن رشد لا يجمع الجعل والاجارة لأن الاجارة لا تنعقد إلا معلوماً  
في معلوم والجعل يجوز في المجهول فهما مختلفان في الأحكام متى جعلا فساداً وعن سحنون اجارة  
المغارمة مع بيع وهو من هذا المعنى الخطأ لا يجوز اجتماع الاجارة مع السلف فقيمها ان  
دفعته الى حائل غز لا ينسحب لك ثوباً به شدة دراهم على ان يسلفك فيه رطلين من غزل فلا يجوز  
لانه سلف واجارة ابن يونس الاجارة بيع فيحرم فيها ما يحرم فيه وقد ورد النهي عن بيع وسلف  
(لا) تنسند الاجارة للمجموعة (مع بيع) في عقد واحد لا تنافقهما في الاسكام تت شمل كلامه  
صورتين احدهما كونها على محل واحد كشرائه جلوداً على ان يخرج زهاله البائع خفافاً  
والثانية كونها في محلين كشرائه جلوداً كذلك على ان يخطب البائع له ثوباً فيجوز على المشهور  
فيهما فيها لا بأس باجتماع بيع واجارة وقال سحنون كذلك الا في المبيع ابن رشد قول مالك  
وابن القاسم ان البيع والاجارة جائزتان في المبيع وغيره الا انه يشترط اذا كانت الاجارة  
في المبيع ان يكون مما عرف وجهه خروجه أو امكنت اعادته كالصقر على ان يعمل له البائع  
قدماً الخطأ اطلق رحمه الله تعالى في هذا وفيه تفصيل فان كانت الاجارة في غير الثوب المبيع  
فذلك جائز وإن كانت الاجارة في الشيء المبيع بأن يباع له جلوداً على ان يحذوها البائع فعلاً  
للمشتري ففي التوضيح عن ابن عبد السلام فيها قول مشهور بالمنع خليل هو قول سحنون  
في النوادر وهو خلاف قول ابن القاسم واشبه في العتبية سئل سحنون عن البيع والاجارة  
فقال جائز في غير ذلك الشيء المبيع بعينه ابن رشد هذا معلوم مشهور من مذهب سحنون ان البيع  
والاجارة في الشيء المبيع عند لا يجوز على حال ومذهب ابن القاسم وروايته عن مالك رضي  
الله تعالى عنهما وهو الصحيح انه ان كان ذلك فيما يعرف وجهه خروجه كبيعه ثوباً على  
ان على البائع خياطته أو قفها على ان على البائع طعنه أو فيما لا يعرف وجهه خروجه وعقد كان  
اعادته كبيعه صقراً على ان على بائعه صبي غنمه قد حافظا كانت فيما لا يعرف وجهه خروجه ولا  
تمكن اعادته لاجل كبيعه غزلاً على ان على البائع نسجه أو الزيتون على ان على البائع عصره  
أو الزرع على ان على البائع حصده ودرسه وما أشبه ذلك فلا يجوز باتفاق اه وعطف على كع

(قوله عن البيهق والجاره) أى جهه - ما فى عقد واحد (قوله فقال) أى مضمون (قوله ان البيهق والجاره الخ) بيان مذهب  
مضمون بمذهب من (قوله عنده) أى مضمون صله يجوز (قوله أنه) أى الشأن الخ خبر مذهب (قوله ذلك) أى جمع البيهق والجاره  
(قوله يعرف) بضم فسكون فقطع (قوله وجهه) أى صفة

(قوله فيه) أى الفساد (قوله بقدرها وصفتها) أى الخالة (قوله فيها) أى المدونة (قوله انه) أى الشان (قوله ولعله) أى الشان (قوله منع) بضم فكسر أى الإيجار على السلب بالجلد (قوله لا يستحقه) أى الجلد (قوله ولا يدري) بضم الياء وفتح الراء (قوله يخرج) أى يتصل بالجلد (قوله واني) أى المصنف (قوله أنه) أى الشان (قوله وأعليه) أى الذبح (قوله لانه) أى الشان (قوله صفته) أى الثوب (قوله فيها) ٧٤٤

جعل المشبه في الفساد مشبها آخر فيه فقال (و) أجازة على سلب: (جلد اسلاخ) بفتح السين وشد اللام فهي فاسدة للغرر بتقطع الجلد حال سلبه (و) أجازة على طعن: (خالة) بضم النون وإعجام الخاء لطعان) للغرر الجهل بقدرها وصفتها فيها لا تجوز الأجازة على سلب شاة بشئ من لجها ابن شاس لو استأجر السلاخ بالجلد والطعان بالخالة فلا يجوز ابن عرفة بالجلد يجزى على ما تقدم في بيعه والخالة تجزى على حكم الدقيق وفيها تجوز الأجازة على طعن أردب حنطة بدرهم وقسيز من دقيقه لقول مالك رضى الله تعالى عنه ما جاز بيعه جازت الأجازة ابن عبد السلام ظاهر كلام ابن الحاجب أنه لا فرق بين كون الشاة حية أو مذبوحة وهو كذلك ولعله أنما منع لأن السلاخ لا يستحقه إلا بعد سلبه ولا يدري هل يخرج سليما من القطع أو لا وفي أى جهة يكون قطعه وأتى بالكاف ليدخل اللعم وانظر لو استأجره برأس أو بالأكراع والظاهر أنه ان استأجره على الذبح فقط أو عليه وعلى السلب فلا يجوز لأنه لا يدري هل نصح ذكاته أم لا وان استأجره على السلب بعد الذبح فذلك جائز لأنه لا غرر فيه والله أعلم قاله الخط (و) كالأجرة: (جزء ثوب لتساج) على التسج للجهل بصفته بعد خروجه فيها وان أجزته على ذبح جلود أو عملها أو نسج ثوب على أن له نصف ذلك إذا فرغ فلا يجوز ابن القاسم لأنه لا يدري كيف يخرج ولأن مالك رضى الله تعالى عنه قال ما لا يجوز بيعه لا يجوز أن يستأجر به ابن المواز الإمام مالك رضى الله تعالى عنه إلا أن قال لك نصف الغزل على أن تسج نصفه فيجوزونهم من قوله وجزء ثوب أنه لو استأجره بجزء الغزل أو الجلد أو الجلود قبل الذبح بلحاز وهو كذلك أن شرط تجليله أو عرف والافسدت (أو) أجازة على أرضاع بجزء: (رضيع) رقيق أو بهيم أن كان لا يملكه إلا بعد قطامه بل (وان كان) على أن يملكه (من الآن) أى وقت عقد الأجرة ابن الحاجب لو أرضعت بجزء من الرضيع الرقيق بعد القطام فلا يجوز ابن عرفة لم أعرف هذه المسئلة بشخصها إلا للفرز إلى وهي شحومات المدونة من وأجزته على تعليم عبدك الكتاب سنة وله نصفه فلا يجوز أن لا يقدر على قبض ماله فيه قبل السنة وقد عوت الرضيع فيمسا فيذهب أرضاعه باطلا أبو محمد وكذلك لو كان الشرط فيه أن يقبض المالم نصفه الآن على أن يعلم سنة فلا يجوز غ كانه لم يقف على قول ابن رشد في مختصره المبسوط سئل ابن كثة عن يعطى فصيلة من يغذيه بسانقه ويكون الفصل بينهما فقال لا بأس بذلك إذا ابتداءه بساعة يدفعه له قال ابن القاسم لا خير فيه وقوله وان من الآن خاص بمسئلة الرضيع وهو خلاف قول ابن الحاجب بعد القطام لكنه على قول ابن محمد في مسئلة المدونة المذكورة ولو كان الشرط فيه أن يقبض المعلم نصفه الآن على أن يعلم سنة فلا يجوز ابن عبد السلام لعل سبب ذلك أن

أو الثوب (قوله لانه) أى الشان (قوله لا يدري) بضم النون (قوله يبيع) بضم الياء وفتح الراء (قوله يستأجره) بضم الياء (قوله الإمام مالك) أى قال (قوله قال) أى المستأجر (قوله لك) خطاب للصانع (قوله انه) أى الشان (قوله تجليله) أى الأجر (قوله أو عرف) بضم فكسر محققا أى اعتد تجليله (قوله والا) أى وان لم يشترط ولم يعرف تجليله (قوله ان كان) أى الأجير أو العبد (قوله لا يملكه) أى الأجير بجزء الرضيع (قوله لو أرضعت) أى الظئر (قوله وهى) أى المسئلة (قوله من وأجزته) الخ بيان ما فيها (قوله إذا لا يقدر) أى المعلم (قوله له) أى المعلم (قوله فيه) أى العبد (قوله يكون) أى لعبد (قوله فيها) أى السنة (قوله وكذلك) أى استأجره على تعليمه سنة بجزء بشرط قبض بجزءه بعدها فى الفساد (قوله فيه) أى الاستئجار (قوله كانه) بفتح الهـ مـز

وشد النون أى ابن عرفة (قوله فصيلة) أى ولد ناقته (قوله بينهما) أى لمتعاقدين (قوله فقال) أى ابن كثة (قوله بذلك) أى الإعطاء (قوله إذا ابتداءه) أى ملك بجزءه (قوله يدفعه) أى المالك (قوله له) أى من يغذيه بلبن ناقته (قوله فيه) أى إعطاء الفصل بجزءه أن يغذيه بناقته (قوله وقوله) أى المصنف (قوله وهى) أى وان من الآن (قوله لكنه) أى وان من الآن (قوله على قول ابن محمد) أى جاز عليه (قوله ذلك) أى المنع

(قوله صار الخ) جواب لما (قوله نقد) أي تعجیل (قوله فهي) أي الاجارة (قوله في الاولى) بضم الهمز أي الاجارة على النفس (قوله في الثانية) أي اجارة العصر (قوله فيها) أي المدونة (قوله ان قال) ٧٤٥ أي مالك الزيتون مثلا (قوله مجهول) أي

قدره (قوله لا يدري) بضم  
الياء وفتح الراء (قوله واذا  
لا يقدر) أي ولائه لا يقدر  
عطف على لانه الخ (قوله  
جواز عصر) أي اجارة  
عصر (قوله جواز النقص)  
أي اجارة النقص (قوله غير  
معتاد) أي وغير ممكن (قوله  
وكلامه) أي الموضع (قوله  
انه) أي قول ابن يونس  
(قوله يفهم) بضم فسكون  
فكسر (قوله انه) أي جواز  
العقد على نفسه كانه نصفه  
مثلا (قوله أبتته) أي  
الارض الطعام (قوله او  
كرائم) أي الارض (قوله  
له) أي الزرع (قوله وكان)  
بفتح الكاف (قوله واما  
كرائم البناء فيها) مفهوم  
الزرع (قوله بما ذكر) أي  
الطعام او ما تنبته (قوله فيها)  
أي المدونة (قوله ذلك) أي  
الكرا (قوله بضم)  
بفتح الناف وسكون الضاد  
المجمعة فوحدة (قوله نصب)  
بفتح القاف والصاد المهملة  
(قوله قوط) بضم القاف  
وسكون الراء (قوله صير)  
بكسر الصاد المهملة وسكون  
المثناة أي صغير السمك  
(قوله اكترائم) أي الارض  
للزراعة (قوله من الطعام)  
بيان ما (قوله ان يدخله) أي الكرا نائب فاعل خيف (قوله خيف الخ)

الصبي لما كان معينا ولو تعذر تعليمه يموت أو غيره فلا يلزم به خلفه صار نقد الاجرة فيه كالتقيد  
في الامور المحتملة بشرط وعلى هذا التقدير سواء كانت الاجرة جزأ منه او غير ذلك ويشارك في  
هذا مسئلة الرضيع (و) ان استأجره على نقض زيتون أو عصره (بجزء) م (ما سقط) منه بسبب  
نقصه كثلثه (او) بجزءهما (خرج) من زيتته بسبب عصره وصلة سقط (من نقض) بفتح النون  
وسكون الفاء ونقط المصاد أي ضرب (زيتون) وصلة خرج من (عصره) أي الزيتون فهي  
فاسدة للجهل بالقدر في الاولى والصفة في الثانية فيما ان قال له انقض شجري او حر كها فانقضت  
اوسقط فلك نصفه فلا يجوز لانه مجهول وان قال اعصر زيتوني او جليلاني فاعصرت فلك  
نصفه فلا يجوز لانه لا يدري كم يخرج ولا كيف يخرج واذا لا يقدر على الترك اذا شرع وليس  
هكذا الجمل اه فتدبر وجه عدم جواز عصر الزيتون بجزء ما يخرج منه واما وجه عدم  
جواز النقص والتحريك فقال الشيخ ابو الحسن عن القاضي اسمعيل لان الشجر يختلف نفسه  
ما هو قاصح يقل ما يسقط منه ومنه ما هو بخلافه اه فلا يصح اجارة ولا جعله لاجل المذكور  
\*(تنبيهات)\* الاول ابن القصار معنى التحريك هنا النقص باليد واما بالقبض فهو كالخصد  
ابو الحسن هذا بعيد لان النقص باليد غير معتاد \*(الثاني)\* في التوضيح عقب مسئلة النقص  
ابن يونس لو قال انقضه كاه وملك نصفه جاز وكلامه يوهم انه تقييد لقول ابن القاسم وكلام ابن  
عرفه يفهم انه لا ينحيب مخالفا لقول ابن القاسم \*(الثالث)\* اذا وقع شيء من هذه الوجوه  
القاسدة واتم العمل فلا يعمل اجرة مثله وجب الزرع لربها فان اقتسم على ما قالنا فخذ  
العامل حرام وما اخذ رب الزرع فلا يحرم عليه لان الزرع جسيم له افاده الخط وشبهه في  
الفساد فقال (ك) قوله (احصد) بضم الصاد وكسرها (وادرس) بضم الراء هذا الزرع (ولك  
نصفه) فهي اجارة فاسدة اذ لا يدري كم يخرج ولا كيف يخرج فيها ان قال احصده وادرسه ولك  
نصفه فلا يجوز لانه استأجره بنصف ما يخرج من الحب وهو لا يدري كم يخرج ولا كيف يخرج  
وعطف على احصد فقال (و) كرا (الارض) اترزع (بطعام) فهو فاسد للثمن عنه سواء تنبته  
كالقمح ام لا كالبن (او) كرا (له) بما تنبته من غير طعام كقطن وكان وأما كرا وها للبناء  
فيها بما ذكر فيجوز بالاجاع فيها الا ان مال الله رضى الله تعالى عنه لا يجوز كرا الارض بشيء  
مما ينبت قل أو كثر ولا بطعام تنبت مثله أو لا تنبته ولا بما تنبته من غير الطعام من قطن أو كان  
أو اصطبه وهو المشاق اذ قد يزرع ذلك فيها فيصير محاقلة ولا يتقصب وقصب وقرط أو تبن  
أو علف ولا لبن محلوب أو في ضرعه ولا يجبن أو غسل أو سمن أو تمر أو صير أو ملح ولا بسائر  
الاشربة والانبذة واذا خيف في كرا تائمها بعض ما تنبت من الطعام ان يدخله طعام بمثله الى  
أجل خيف في كرا تائمها بطعام لا تنبته ان يكون طعاما بطعام خلافة الى أجل ولا تسكرى  
بالقلقل ولا بزيت زريعة السكان ولا بزيت الجليلان ولا بالسك ولا بالمر الماء ولا بشاة اللحم لان  
هذا من الطعام ولا بزريعة لانها تنبته ولا بوزن وباسمين ونحوهما ولا بصفر (الا كخشب)  
فيها قال مالك رضى الله تعالى عنه ولا بأس بكرا تائمها بالعود اراد الهندي وبالصندل والخطب

جواب اذا (قوله ولا تكري) أي الارض للزرع (قوله لان هذا) أي المذكور كما (قوله فيها) أي المدونة

(قوله بالعين) أي الذهب والنضة (قوله لذلك) أي طول مكثها ووقتها على سهل (قوله سهل) يضم فكسر مثقلا (قوله وان كانت) أي الأرض الخ حال (قوله منعها) أي منع كراتها للزروع (قوله به) أي الماء (قوله على أنه) أي الماء (قوله لانه) أي كون الماء طعاما (قوله وهو) أي ابن نافع (قوله يجيزه) أي كراه الأرض للزروع (قوله وجهل) بفتح فسكون مصدر مضاف لفاعله (قوله القصب) مفعول أول لجعل (قوله كالجدوع) أي في جواز كراتها للزروع بما فيه قول ثان لجعل (قوله وقبوله) أي الجعل المذكور عطف عليه (قوله ابن هرون) فاعل قبول المضاف لمفعوله (قوله لم أعرفه) خبر جعل (قوله بل قواها) أي المدونة (قوله وضبطه) أي القصب (قوله ونقل) أي في التوضيح ٧٤٦ (قوله الجواز) أي الكراه الأرض بالقصب (قوله فيرد) يضم ففتح أو بالعكس

والقصب والجدوع والعين محنون لأن هذه الأشياء بطول مكثها ووقتها قل ذلك سهل فيها وان كانت تنبت الأرض ابن عرفة لا بأس بكراتها بالماء ولا يخرج منها به على أنه طعام لانه قول ابن نافع وهو يجيزه بالطعام غير الخنطة وجنسها وجعل ابن الحجاب وابن شماس القصب كالجدوع وقبوله ابن هرون لم أعرفه بل قوله لا يجوز كراتها بالقصب اه وضبطه في التوضيح بفتح المهملة ونقل الجواز عن صاحب التلخيص فيرد انكار ابن عرفة وما ذكره عن المدونة قائما هو القصب بسكون الصاد المججمة كذا رأيت في نسخة مصححة وبديل له ذكره مع القرطوب والتمين قاله الخط البناي وكذا ضبطه أبو الحسن بضاد مججمة ساكنة قائلا هو المذكور في الكتاب العزيز يزويه علم ان الصواب في القصب بالصاد المهملة جواز كراتها بالقصب وان القصب بالصاد المججمة الساكنة لا يجوز كراتها به كافي المدونة (قصبها) \* الاول اللغوي يجوز كراتها بفتح القطن والكان لان الصنعة غير متماثلة أعلم (الثاني) \* ابن عرفة قول اللغوي يجوز كراتها بالمصطكى نص في أنها غير طعام (الثالث) \* فيهما من أكرى أرضه يدنانير موجهة وحلت فلا يأخذن طعاما ولا داموليا أخذ ما يجوز ان يتدنى كراتها به والله أعلم (الرابع) \* فيها يجوز كراه الأرض بشجر باصولها يأخذها من المكثرى ان لم يكن فيها ثمر فان كان فيها ثمر فلا يجوز (الخامس) \* فيها يجوز بيع رقبه الأرض بشجر فيها ثمر كما تباع طعام عاجل وأجل وفي النوادر لا بأس بشراهم بذلك كما لم يكن فيه طعام ولا بأس ان تكسرى بتر إلى جانب أرضك لتسقيها بما علمت بما شئت من الطعام اه وتقسم ان الماء غير روي وأنه يجوز بيعه بطعام إلى أجل وصرح به في سلها الثالث (السادس) \* اذا وقع كراتها بما منع كراتها به قائما له كراتها بالدرهم وذ كر الشيخ أبو محمد ان عيسى بن مسكين وغيره من قضاة اصحابنا افر ببيعة حكموا بأن يعطى له قيمة الجز الذي يقع له من ثلث أو ربع دراهم لانه لا تعرف لها بالمغرب قيمة كراه العين ولم يعتبر قيمة كراتها يوم العقد لانه لا كراه على المكثرى في الأرض اذا لم يصب شيئا فيها ابن عرفة المتسبى بعض المؤثقي أرض الاندلس عندي بخلاف ذلك الكراه فيها بالدرهم والدنانير معروف فيجب أن يقضى فيها بكرات المثل قائم وكذا الامر عندنا في أرض تونس وفي قولهم ينظر إلى ما وقع له من ذلك الجز من ثلث أو ربع دراهم نظر لان ظاهره البناء

(قوله وما ذكره) أي ابن عرفة (قوله قائما هو) القصب خبر ما (قوله به) أي ما ذكر عن التوضيح وأبي الحسن صله علم يضم العين (قوله كراتها) أي الأرض للزروع (قوله في انها) أي المصطكى (قوله فيها) أي المدونة (قوله بها) أي بدل الدنانير (قوله يأخذها) أي المكثرى الشجر (قوله فيها) أي الشجر (قوله رقبه) أي ذات وضافته للبيان (قوله تباع) أي الأرض (قوله فيها) أي الأرض (قوله تكسرى) يضم التاء أي تكسرى (قوله لتسقيها) أي أرضك (قوله بما) أي البئر (قوله بها) شئت صلة تكسرى (قوله من الطعام) بيان ما (قوله كراتها) أي الأرض (قوله منسح) يضم فكسر (قوله قائما) أي المكثرى جواب

اذا (قوله يعطى له) أي مكررى الأرض (قوله من ثلث أو ربع) بيان الجز على (قوله درهم) حال من قيمة (قوله لانه) أي الشأن (قوله تعرف) يضم فسكون ففتح (قوله لها) أي الأرض (قوله قيمة) نائب فاعل تعرف وضافته للبيان (قوله بالعين) أي الدنانير والدرهم (قوله فيها) أي الأرض (قوله فيها) أي أرض الاندلس (قوله معروف) خبر السكر (قوله فيها) أي أرض الاندلس ان وقع كراتها به (قوله قلت) يضم تاء المتكلم ابن عرفة (قوله وكذا) أي أرض الاندلس في معرفة كراتها بالدنانير والدرهم (قوله وفي قولهم) خبر مقدم (قوله ينظر) يضم فسكون ففتح الح مفعول قول المضاف إلى فاعله (قوله نظره) مبتدأ مؤخر (قوله لان ظاهره) أي النظر إلى ما وقع الخ



أي الطعام (قوله لا يصير له) أي المكاري (قوله قولها) أي المدونة (قوله لأنه) أي - حفظ الجلال من الطعام (قوله إقامته) أي الطعام (قوله فعلية) أي الجلال (قوله مثله) أي الطعام (قوله فيه) أي البلد المحول إليه (قوله فيه) أي الفساد (قوله فهي) أي خياطته (قوله أن نزل) أي وخاطه (قوله فله) أي الخياط (قوله فيها) أي المدونة (قوله فلا يجوز) أي العقد (قوله لأنه) أي الخياط (قوله فكرهه) أي ما لا يرضى الله تعالى عنه (قوله وبها) أي إجازته - مسألة أخذ (قوله وفيها) أي المدونة (قوله فلا يجوز) أي العقد (قوله وجه) أي نوع (قوله غيره) أي ما لا يرضى الله تعالى عنه (قوله في الأولى) بضم الهمز أي أن خطته اليوم قبل درهم والافين نصف درهم (قوله يزيد) أي أجر مثله (قوله فان كان) أي الخياط (قوله تعجيله) أي في اليوم (قوله وان كان) أي الخياط (قوله ما لا يرضى) منزعول سماع المضاف لفاعله (قوله من الإجارة) صلة سماع (قوله ان كان ذلك) أي المطروح

إليه فكيف يضمنه إذا هلك قبله وهو لا يصير له إلا بعد وصوله وانما يكون الطعام كله له عليه أجره كله كما ابن يونس هذا هو الصواب كما في مسألة دبر الجلود ونسج الثوب على أنه له نصفه إذا فرغ فعمل على ذلك فله أجر عمله والثوب والجلود له بها فكذا هذا أبو الحسن الظاهر أن قول ابن أخي ابن هشام هو ظاهر قولها لأنه شيء بعينه يسع على أن يتأخر قبضه فان إقامته الجلال بعد وصوله للبلد المحول إليه فعليه مثله قيمه وله جميع الكرامة والله أعلم وعطف على المشبه في الفساد مشبهًا آخر فيه فقال (وكم) إجازته على خياطة ثوب قاتلا (ان خطته) أي الثوب (اليوم) مثلاً فهي (بكذا) كدرهم (والأ) أي وان لم تخطه اليوم (ف) خياطته (بكذا) أي إجره أقل كمنصف درهم قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه ان نزل فله أجر مثله زادوا نقص فيها لابن القاسم ان واجرت رجلاً يخط لك ثوباً على انه ان خاطه اليوم فيسدرهم وان خاطه غداً فينصف درهم فلا يجوز عند الامام مالك رضي الله تعالى عنه لانه أجره لنفسه لا يعرف ابن المواز قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه من واجر من يبلغ له كتاباً إلى ذي المروة ثم قال بعد صحة الإجارة وان بلغته في يومين فلك زيادة كذا فكرهه واستخفه في الخياطة بعد العقد ابن عبد الحكم إجازته أحب اليائوس وأخذ منهن وفيها ان واجرت رجلاً يخط ثوباً ان خاطه اليوم فيسدرهم وان خاطه غداً فينصف درهم أوقت له ان خطته خياطة رومية فيسدرهم وان خطته خياطة بحسية فينصف درهم فلا يجوز وهو من وجهين يعني في سعة فان خاطه فله أجر مثله زاد على التسمية أو نقص قال غيره في الأولى الا ان يزيد على الدرهم أو ينقص عن نصفه فلا يزدول ينقص أبو الحسن ويعتبر في التقوم التعجيل والتأخير بان يقال كم قيمة خياطة مثل هذا الثوب اليوم وكم قيمة خياطته إلى غد ونحوه لابن يونس معنون وقول ابن القاسم احسن (فرعان) الأول اذا استأجره على خياطة ثوب بدرهم ثم قال له عجل في اليوم وأزيدك نصف درهم فان كان على يقين من أن يمكنه تعجيله فهو جائز وان كان لا يدري اذا اجهد نفسه هل تمه في اليوم أم لا فكرهه الامام مالك رضي الله تعالى عنه ومثله استخار رسول على تبليغ كتاب لبلد كذا ثم زيادته على ان يسرع السير فيبلغه في يوم كذا يقل فيه هذا الذي ارتضاه ابن رشد ونصه سئل الامام مالك رضي الله تعالى عنه عن الرجل يستخط الثوب بدرهم ثم يقول له بعد ذلك عجله الى اليوم ولك نصف درهم فقال رضي الله تعالى عنه لا أرى به بأساً وأرجو أن يكون خفيماً ولم يره كالرسول يزدل سرعة السير ابن رشد اما الذي يستخط الثوب باجر مسمى ثم يزيده بعد ذلك على ان يعجل له فلا اشكال في جواز ذلك لان تعجيله ممكن له ولا ينبغي أن يتعمد تأخيرها ومطالها اضرازا به لغیر سبب وله أن يتسع في عمله ويؤخره في عمل غيره قبله أو للاشتغال بما يحتاج اليه من حوائجه على ما جرى عرف الصانع في التراخي في أعمالهم فاذا زاده على ان يتفرغ له ويعجله يازلانه أخذ ما زاده على فعل ما يقدر عليه ولا يلزمه اه ونقله ابن عرفة وبعضه في التوضيح (الثاني) في أول سماع ابن القاسم ما لا يرضى الله تعالى عنه سماع من الإجارة من استأجر غلاماً يخطون الثياب كل شهر بشئ مسمى فلا يجوز له أن يطرح على أحد هم ثياباً على انه ان فرغ منها في يومها فله بقيمة يومه وان لم يفرغ منها فيه فعليه يوم آخر لا يحسب له من شهره ان كان ذلك كثيراً الكثيرة الغرض فيه وان كان يسير اخف ذلك (و) كقوله (اعمل) بكسر

الح شرط في لا يجوز (قوله وان كان) أي المطروح

الهمز

(قوله وهو) اى الحكم (قوله فيها) اى المدونة (قوله ان السكر امل بها الخ) مقول ساوى بحدف (قوله وهو) اى المتساوى (قوله وكأنه) يفتح الهمز وشد الذون أى الثانى الذى قبل له اعمل الخ (قوله والاول) اى الذى قبل اكرها الخ (قوله فى ذلك) اى اهل (قوله وكذلك) اى لا فرق بين الدابة والسفينة (قوله فى العكس) أى اكر ٧٤٩ (قوله معها) أى الدابة (قوله فيها) اى العكس (قوله الاصل) اى الام (قوله يذهب) بضم الياء (قوله فهو) اى المأمور (قوله فيها) اى الرباع (قوله فيها) أى الرباع (قوله فيها) اى الرباع (قوله قبله) بكسر الموحدة (قوله فيها) اى السفينة (قوله قومة) بفتحات جمع قائم اى خدمة (قوله لانه) اى المأمور (قوله فغلثا) اى السفينة (قوله له) اى المأمور (قوله ولوسافر) اى المأمور (قوله فيها) اى السفينة (قوله فالرحل) اى المأمور (قوله ولربها) اى السفينة (قوله فيها) اى الحمام والقرن (قوله وعليه) اى العامل (قوله وان كانا) اى الحمام والقرن (قوله هو) أى العامل (قوله فيها) اى الحمام والقرن (قوله فى) اى الحمام والقرن (قوله القندق) بضم القاف والدال وسكون الذون آخره قاف محلى به بيوت سقلى ويوت عليها يسكنه الاغراب العزاب والتجار البيع (قوله وصرح) عطف على ظاهر (قوله هو) أى اى (قوله أصيب) اى تلف (قوله فهو) اى المصاب اى ضمائه (قوله يحصل) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله عليه) اى العامل (قوله عرف) بضم فكسر اى ثبت (قوله عليه) اى العامل (قوله شياً كاملاً) مقول المثل (قوله فهمي) اى الاجارة

الهمز وفتح الميم (على دابق) باحتطاب أو احتشاش أو سقى ما يبيعه أو يتحميلها باجرة (فما حصل) من ثمن أو اجرة (فلك نصفه) ففاسد لا غرر (و) ان نزل (فهو) اى الحاصل (للعامل وعليه) أى العامل (كرأوها) اى الدابة وذلك (عكس) حكم خذ دابقى (لسكر بها) أى الدابة ولا نصف كراهم او هو ان ما حصل لربها وعليه اجرة العامل فيها وان دفعت اليه دابة أو ابلا او داراً أو سفينة أو حماراً على ان يكرى ذلك وله نصف الكراء فلا يجوز فان نزل كان لا جميع الكراء وله اجر مثله كما لو قلت له بعبع سلعى فباعتهابه من شئ فهو يبنى وينك او قلت له فجازا على مائة فيمتنا فذلك لا يجوز والثلث له وله اجر مثله ابن يونس ساوى بين الدواب والدور والسفن اذا قال اكرها (لكن نصف الكراء) ان الكراء لربها وعليه اجارة المثل للرجل وهو اصوصب ولو اعطيته الدابة او السفينة او الابل ليعمل عليها فاصاب بشئ فلا يجوز ذلك فان عمل عليها فالكسب ههنا للعامل وعليه كراء المثل فى ذلك ما بلغ وكأنه اكرى ذلك كراء فاسداً والاول آخر نفسه منك فاسدة فافتراغ قوله فاحصل فلك نصفه أى من ثمن أو اجرة بدلالة قوله بعد وجاز نصف ما يحتطب عليها (تنبيهات) الاول لا فرق فى ذلك بين الدابة والسفينة فانه فى المدونة وكذلك فى العكس وزاد فى المدونة معها فيه الحمام والدور وسكت فى الاصل عن الدور والحمام فقال عياض لان ما لا يذهب به ولا عمل فيه لم يولى كراءه فهو فيها أجبر والكسب لربها ويستوى فيها العمل واجر قتلها أو الحسن وقبله اللحنى قوله فى السفينة اكرها واعمل عليها سواء ان كان فيها قومة لربها لانه انما يتولى العدة فغلثا لربها وله اجر مثله ولوسافر فيها جماعة فالرحل لربها الاجارة والحمام والقرن ان لم يكن فيه مادواب ولا آلة كان ما يوزجر به للعامل وعليه اجرة المثل وان كانا به واجه ما يشتري الخطب من عند ربها او من غلثا فاصاب فاربها وللعامل اجرة مثله وانما هو قيم فيه ما وكذا القندق ما اكرى به مساكته لربه وللقيم أجرته (الثانى) لا فرق اذا قال اعمل على دابقى او فى سفينتى او بلى بين ان يقول لى ولا يقول لها على ظاهر رواية الاكثرين وصرح رواية الدباغ وفى الجلاب اذا قال اعمل لى كان الكسب كله لرب الدابة عياض والصواب الاثر لا فرق بين ان يقول لى ولا يقول لها اذا هو المقصود بقتله أو بالحسن (الثالث) اذا أصيب بماعل عليها قبل بيعه فهو من العامل بقتله أو بالحسن (الرابع) اذا قال اعمل على دابقى فعمل ولم يحصل شيئاً قال المقل عليه الكراء لانه فى ذمته ولا ينحيب ان عرف انه عاقه عائق فلا شئ عليه ان لم يكرها بشئ مضمون عليه (الخامس) لو قال اكرها فعمل عليها فالكسب للعامل ولربها كراء مثله وان قال اعمل عليها فاكراها فقال ابن القاسم ما اكرى به لا جبر ولربها اجرة مثله وفى كتاب الشفعة ما اكرى به لربها لان ضمائه اتمته وعطف على المشبه فى الفساد مشبه آخر فيه فقال (وكبيعه) أى المالك شيئاً كاملاً ومقوله ببيع المضاف لفاعله (نصفاً) منه وصلة ببيع (بأن يبيع) أى المشتري (نصفاً) ثانياً من ذلك الشئ فتمن النصف الاول ببيع النصف الثانى فهى فاسدة على المشهور

(قوله لانه) اى المشتري الخ غلة فاسدة (قوله وهو) اى الاجل (قوله فى كل حال) صلة فاسدة (قوله ولا بن لبابة الخ) مقابل المشهور (قوله كالبلد) أى فى الجواز (قوله ليخرج) اى العاقدان (قوله فان جمعهما) أى البيع والجعل (قوله الى البيع والاجارة) صلة ليخرج (قوله فان كان) اى النصف البيع الخ فهو ولم يكن (قوله لانه) اى المشتري (قوله لا يعرف) بضم فـ يكون ففتح (قوله ذلك) اى النصف الآخر (قوله لانه) أى الاجير (قوله وكذلك) أى الطعام فى الامتناع (قوله واجازه) اى يبيع النصف ببيع النصف فى المثلى (قوله ذكر) بضم فكسر (قوله فثالثها الخ) أى وأولها الجواز مطائنا وثانيها المنع كذلك (قوله عكسه) اى

٧٥٠

أبو اسحق لانه اشترى شيأ بعينه لا يقبضه الا الى اجل بعيد وهو باوغة البلد الآخر الذى يبيع فيه فى كل حال (الا) أن يكون محل البيع (بالبلد) الذى هما به فيجوز ولا بن لبابة غير البلد كالبالد (ان اجلا) بفتحات مثقلا أى يجعل العاقدان البيع أجلا معلوما ليخرج من البيع والجعل فان جمعهما تمتنع الى البيع والاجارة الجائز اجتماعهما (ولم يكن الثمن) أى المبيع وهو النصف الاول (مثليا) مكثلا أو موزونا أو معدودا فان كان مثليا فسدت لتعدد دين السلف والثمن مضمون لانه قبض أجرته وهى طعام لا يعرف بعينه وقد يبيع فى نصف الاجل فيرد نصف الاجرة فتصير اجارة وسلفا فيها لا امام مالك رضى الله تعالى عنه من باع من رجل نصف ثوب أو نصف دابة أو غيرهما على ان يبيع له النصف الآخر بالبلد جازان شربا ببيع ذلك أجلا ما خلا الطعام فنه لا يجوز مضمون لانه قبض اجارته وهى طعام لا يعرف بعينه وقد يبيع فى نصف الاجل فيرد حصه ذلك فتصير اجارة وسلفا أراد وكذلك كل ما لا يعرف بعينه وأجاز فى كتاب محمد قال ابن المواران لم يضرب لبيعه أجلا لم يجز شرط يبيعه فى البلد أو فى غيره وقد ذكر عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه انه اذا باعه نصف الثوب على ان يبيع له النصف الآخر انه لا خير فيه فتاها ان عين أجلا جاز ورابعها عكسه انه لا فرق بين بيعها بالبلد أو بغيره كما قال ابن لبابة والجواز فى المدونة مقيد بكونه فى البلد كما فعل المصنف غير ان مسئلة المدونة هى الاولى من صورتى ابن الحاجب ثم قال وتخص من كلامه ان الجواز ثلاثة شروط كون البيع بالبلد وكونه لاجل وكون المبيع غير مثلى وعلت ان ابن الحاجب ذكر صورتين وأن المصنف اقتصر على ثانيتهما وفرق بينهما فى توضيحه بان التى اقتصر عليها هنا النصف فيها مجموع الثمن أى البيع النصف الآخر بخلاف الاخرى فان يبيع النصف بعض الثمن كقولنا ابيع لك النصف بيدى نار على ان يبيع النصف الآخر اه ورأى ابن الحاجب ان هذا الفرق لا يفتقر الى الحكم معه فسوى بينهما ورعا الشرح هذا استثناء المصنف من المسئلة التى اقتصر عليها لان الاستثناء فى المدونة انما هو من الاخرى ودوى البساطى تصنف المصنف غير ظاهر وقوله ان التى اقتصر المصنف عليها وقرر كلامه عليها اعترض ابن عرفة بانها دون الاجل مجرد جعل وبه اجارة فلا مانع من الجواز غير ظاهر أيضا لان ابن عرفة انما تعقب على ابن جبرون وابن عبد السلام نقل ابن الحاجب

(قوله الاولى) بضم الهمز أى باع له نصف سلعة على ان يبيع له نصفها (قوله صورتى) بفتح التامعنى صورة بلا نون لاضافته (قوله ثم قال) اى نت (قوله كلامه) اى المصنف (قوله وعلت) بفتح تاء خطاب الواقع على الكتاب (قوله صورتين) اى يبيعه له نصف شئ على ان يبيع له نصفه الآخر ويبيعه له نصفه بان يبيع له نصفه الآخر وفسر بفتحات محققا (قوله بينهما) اى الصورتين (قوله بان التى اقتصر عليها هنا الخ) صلة فرق (قوله فان يبيع النصف) اى الثانى (قوله بعض الثمن) اى للنصف الاول (قوله فسوى) بفتحات مثقلا اى ابن الحاجب (قوله بينهما) اى الصورتين (قوله بهذا) اى التناوى بينهما (قوله لان الاستثناء فى المدونة

القول

الخ) غلة اشعر بهذا (قوله انما هو) اى

الاستثناء (قوله تصنف) مفعول دعوى المضاف لقاعله (قوله غير ظاهر) خبر دعوى (قوله وقوله) اى البساطى ان التى اقتصر المصنف (قوله وقسر) بضم فكسر مثقلا (قوله كلامه) اى المصنف (قوله اعترضها) ابن عرفة خبر ان (قوله بانها دون الاجل) صلة اعترض (قوله وبه) اى الاجل (قوله غير ظاهر) خبر قوله (قوله نقل ابن الحاجب) مفعول مضاف لفاء لا مفعول تعقب



(قوله القول) مفعول نقل (قوله مطلقا) حال من القول (قوله في هذه الصورة) أي بان يبيع ماله نقل (قوله بانه) أي نقل ابن الحاجب ماله تعقب (قوله لانه) أي العقد (قوله وبه) أي الاجل (قوله وكلاهما) أي الاجل والاجارة (قوله اه) أي كلام قت (قوله وفي جواز بيع نصف ثوب الخ) أي ومنعه (قوله ان ضرب ببيع اجلا) أي جاز (قوله ان ضربه) أي الاجل (قوله كره) بضم فكسر (قوله والا) أي وان لم يضربه (قوله لعياض عن ابن لبابة مع الموطا) راجع للادل (قوله والصقل عن محمد بن احمد بن روايته) أي المدونة راجع للثاني (قوله والمشهور منهما) أي روايتهما راجع للثالث (قوله والنهي الخ) راجع للرابع (قوله ولعياض خبر مقدم (قوله لو كان) أي العقد (قوله لو ياخذ) أي السمسار (قوله فيها) أي المدونة (قوله وجه الجعل) اضافته للبيان (قوله عنه) أي ابن لبابة (قوله لا بقيد) اضافته للبيان (قوله وتعبه) أي ٧٥١ الصقل ماقاله عن ابن لبابة (قوله وقبل)

بكسر الموحدة (قوله يبيع نصف سلعة الى حلال) مفعول قول المضاف لفاعله (قوله احسبه) أي ماله (قوله يريد) أي مالك (قوله ضرب) أي العاقد (قوله يبيع النصف) (قوله في بلده) أي قيد يبيع النصف بكونه في بلده (قوله في بلده) أي العاقد (قوله في بلده) أي يبيع (قوله من الاجل) بيان قدر (قوله ان لم يضرب) أي الاجل (قوله قدر) مبتدأ خبره (قوله ومن قوله احسبه الى هامة مفعول قول ابن لبابة (قوله القرينان) أي أشهب وابن نافع (قوله قوما) مفعول اشرك (قوله على ان يبيعه) أي اللؤلؤ (قوله لهم) أي نيابة عنهم (قوله ولو بار) أي اللؤلؤ (قوله يريد) أي المشترك الذي التزم بيع اللؤلؤ (قوله يبيعه) أي اللؤلؤ (قوله ذلك)

القول بالفساد مطلقا في هذه الصورة بانه غير صواب لانه دون أجل مجرد جعل وبه اجارة وكلاهما جائز اه ونص ابن عرفة وفي جواز بيع نصف ثوب أو دابة على أن يبيع مشتر به بانه لبابة ماله ان ضرب ببيع اجلا وروايته ان ضربه كره والا جاز لعياض عن ابن لبابة مع الموطا والصقل عن محمد بن احمد بن روايته او المشهور منهما والنهي عن رواية مختصر ما ليس في المختصر مع قول ابن زرقون نحوه روى اشهب فيمأذ كر فضل ولعياض عن محمد لو كان فيما يقسم بما يعرف بعينه وبأخذ نصيبه متى شاء جاز ان ضرب الاجل وهو قول بعض الرواة عن مالك فيها قال ابن لبابة كان على وجه الجعل أو الاجارة كذا نقل عنه عياض ونقله الصقل عنه لا بقيد بما يعرف بعينه وتعبه بانه يدخل فيه المكمل والموزون وكل ما لا يعرف بعينه وفي الموطا ما ينسبه من اتباع ساعة فقال له رجل اشركني بنصفها وأنا أبيعها لك جميعا فلا يجوز وقيل عياض قول ابن لبابة في قول مالك في الموطا يبيع نصف سلعة على ان يبيع له النصف الاثر حلال احسبه يريد ضرب أجل لا في بلده أو غيره وله من الاجل ان لم يضرب بقدر ما ابتاع اليه وبيع القرينان من اشرك في لؤلؤ اشتراه قوما على أن يبيعه لهم ولو بار وذهب الذي كان يريد يبيعه اليه فلا يرى ذلك عليه ويدفع لهم الذي لهم عقابته اياهم ابن رشد ظاهره جوازه وان لم يضرب ببيع اجلا وهو فاسد لانه جعل وبيع ووجه هذه الرواية انه رأى فيها أن ما يباع له اللؤلؤ معنوف بالعادة فهو كالاجل المضروب وهذا بين من قوله لو بار اللؤلؤ وذهب الذي كان يراديه اليه يريد ويستوجب البائع كل الثمن ولو باعه في نصف الاجل لرجع المتساعون بمثلها من الثمن ويقضي كلام ابن رشد عدم وجود القول الاول وقال ابن الحاجب لو باع نصف سلعة على ان يبيع له نصيبها أو بان يبيع له نصفها ماله ان عين أجل جاز ورابعها عكسه فلم يميز ابن هرون القول الرابع واستبعده وكذا ابن عبد السلام وزادو يقرب منه ما في مختصر ماليس في المختصر قلت الاظهر أنه هو ولذا لم يذكره ابن الحاجب واشهر عن الإمام مالك رضي الله تعالى عنه وغيره اطلاق لفظ المكروه على المحرم قاله في جامع الفتية وغيره وقبوله ما نقله القول بالفساد في بيع نصف

أي يبيع اللؤلؤ (قوله عاينه) أي المشترك (قوله ويدفع) أي المشترك (قوله لهم) أي شركائه (قوله وهو) أي العقد بالاضرب اجل (قوله نه) أي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله فيها) أي هذه الرواية (قوله بين) بكسر الميم منقلبة (قوله يستوجب) أي يستحق (قوله القول الاول) أي الجواز مطلقا (قوله واستبعده) أي ابن هرون القول الرابع (قوله وزاد) أي ابن عبد السلام (قوله منه) أي الرابع (قوله قلت) بضم ناه المتكلم ابن عرفة (قوله انه) أي الرابع (قوله هو) أي ما في مختصر ماليس في المختصر (قوله ولذا) أي كونه آياه على لم يذكره أي ما في مختصر ماليس في المختصر (قوله وقوله ولهما) أي ابن هرون وابن عبد السلام (قوله نقله) أي ابن الحاجب (قوله القول بالفساد) مفعول نقل المضاف لفاعله (قوله في بيع نصف سلعة) ماله نقل

(قوله بان يبيع له نصفها) صلة يبيع (قوله غير صواب) خبر قبول (قوله لانه) اي يبيع نصف سلعة يبيع نصفها (قوله دون اجل) حال من هاء انه (قوله مجرد جعل) ٧٥٢ خبر ان (قوله وبالاجل) عطاف على دون اجل (قوله اجارة) عطاف على مجرد (قوله

سلعة بان يبيع له نصفها غير صواب لانه دون اجل مجرد جعل وبالاجل اجارة وكلاهما جائز وظاهر كلام ابن الحارث ان لا فرق بين كون يبيعه بالبلد أو بغيره والجواز في المدونة مقيد بكونه في البلد وتقدم لابن كثة غير البلد كالبلد اه طنى والعجب من المصنف كيف ذكر القرض المتعقب متصرا عليه وترك القرض السالم من التعقب الذي هو قرض المدونة مع ذلك في توضيحه وأعجب منه تقريره له على ظاهره وتعليقه باجتماع الجعل والبيع وقد تكلف من جعل الباء بمعنى على (تنبيهات) الاول علم أن الثمن في كلام المصنف بمعنى الثمن وهو النصف المبيع وبه عبر الخرشى أو لافقال الثالث أن لا يكون المبيع مثليا ثم قال وقال أحد أي عن العمل الذي هو المبيعة على بيع النصف الآخر مثليا وحينئذ فهو مساو للتعبير بالثمن أو بالمبيع وبعبارة الثمن هو بهض السلعة المعقود عليها أي وإذا كان النصف مثليا تضمن ذلك كونها كلها مثلية وقال طنى المراد بالثمن الثمن اه (الثاني) الشيخ أبو الحسن معنى قوله يولد آخر أي لا يجوز تأخير المبيع إلى مثله ويخفى إذا كان قريبا جدا أن يجوز لانه كالبلد الواحد (الثالث) اشترط الاجل ليكون اجارة وهي تجامع البيع وإذا لم يؤجل كان جملا وهو لا يجامع البيع (الرابع) اشترط كون المبيع غير مثلي لئلا يكون نارة سلقا ن باع في نصف الاجل مثلا وردهما زاد على ما يخص يبيعه في نصفه وتارة غنما ان باع في آخره أو بعده (وجاز) الكراة الدابة أو سقينة (نصف ما) أي الخطب الذي (يخطب) بضم التثنية وفتح الطاء المهملة أي يحمل (عليها) أي الدابة والسقينة من غاية معلومة إلى بلد معلوم إذا كان من نوع معلوم بشرط أو عبادة ومثل الخطب الخلال والماء والحجر ونحوها بان كانت نقلة لهذا ونقلة لآخر أو يوم لآخر أو يوم لآخر أو خمسة أيام لآخرهما وخمسة لآخر ابن المواز قال الامام مالك رحمه الله تعالى لا خير في ان يدفع الرجل دابة لمن يخطب عليها على النصف محمد أراد نصف ثمن الخطب ولو جعل له نصف النقلة لجاز وكذلك على نقلات معروفة أو قال في نقلة ولان نقلة فذلك كما جائز يحيى بن سعيد إذا قال ما يخطب عليها من الخطب في نصفه ولان نصفه فلا بأس به ابن القاسم لا بأس ان يعطيه دابة ليعمل عليها اليوم لنفسه على ان يعمل عليها غد الربها ابن المواز لو قال خذ دابة فاعمل عليها بنفسك وتعمل عليها بنفسه فلا يجوز الا في مثل خمسة الايام وستة او قد قال الامام مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما لا يصلح ان يستأجر الرجل العبد وينقده الاجرة على ان يأخذه إلى عشرة أيام ابن القاسم يجوز النقد فيه إذا كان يقضى إلى خمسة أيام محمدا يصلح ان يستأجره يعمل له بعد شهر وينقده كراء الا ان دفعه دابة يعمل عليها هذا الشهر هو أجره وأما في الخمسة الايام ونحوها فهو مثل الذي أجاز ابن القاسم ولا يدخله الدين بالدين لان مالك رحمه الله تعالى أجاز ان يكتري الرجل دارا يسكنها سنة يسكن داره السنة المتعقب له ولم يجوز ذلك في الحيوان ابن يونس لقوله آمن الحيوان فصار النقد فيه اذا لم يقبض غررا ولا غرر فيما قرب (و) جازت الاجارة على طعن حب او على عصر زيتون (صاع دقيق منه) أي الحب (أو) صاع (من زيت)

وكلاهما) أي الجعل المجرد والاجارة (قوله انه) أي الشان (قوله اه) أي نص ابن عرفة (قوله القرض) بفتح القاف وسكون الراء (قوله المتعقب) بفتح القاف مثقلا (قوله متصرا) حال من فاعل ذكر (قوله عليه) أي القرض المتعقب (قوله وترك) أي المصنف (قوله القرض) بفتح القاف وسكون الراء (قوله ذلك) أي القرض السالم من التعقب (قوله من جعل الخ) فاعل تكلف (قوله بضم العين) قوله (وبه) أي الثمن صلة عبر (قوله أولا) بشدالواو (قوله ثم قال) أي الخرشى (قوله فهو) أي التعبير بالثمن (قوله اذا كان) أي البلد الآخر (قوله الكراء) تنسيب لفاعل جاز المستتر فيه (قوله غابة) بوحدة أي موضع في صحراء ينفث فيه شجر كثير بدون استنبات مخاوق تختسفي فيه السباع والصوص (قوله اذا كان) أي الخطب (قوله الخلال) بإحكام الخامة مصورا ما ينفث بالاستنبات بلاساق (قوله بأن كانت نقلة لهذا الخ) تصوير لكرائها بنصف ما يخطب عليها

للزيتون

ما يخطب عليها (قوله أراد) أي الامام مالك رضي الله تعالى عنه

(قوله ولو جعل) أي رب الدابة أو السقينة (قوله له) أي العامل (قوله من الخطب) بيان ما (قوله هـ) أي الايام



(قوله وان كانا) اى التعليم والعمل (قوله ان مات) اى الغلام (قوله مثلى) بفتح اللام مثلى مثل بلانوث لاضاقته (قوله يرجع) اى المعلم (قوله قلت) بضم تاء المتكلم ابن عرفة (قوله منع اجارته) اى المعلم على تعليمه بعمله لا اختلاف الخ فيه نظر من وجهين الاول انه لم ينقل خلافه عن المتقدمين في جواز الاجارة على تعليمه بعمله سنة مثلاً ولم يحتج عليهم اختلاف عمله باختلاف سرعة تعلمه وبطئه فدل على انهم عدوه من الغرر اليه بالمقتدر والثاني ان الاختلاف في التعليم ايضا فلو كان مانعاً لكان مانعاً للاجارة على التعليم مطلقاً ولم يلهأخذوا الله اعلم (قوله وقيدها) اى المدونة (قوله علم) اى المأمور (قوله كم) بفتح الكاف والميم مثلاً اى قدر (قوله ونظر) اى المأمور ٧٥٤ (قوله اليه) اى الزرع (قوله والا) اى وان لم يعلم المأمور كم لزرع اول ينظر اليه (قوله

وان كانا مستويين فلا رجوع لاحدهما على الآخر ابن عرفة بعض شيوخ عبد الحق ما حاصله ان مات في نصف السنة فان كانت قيمة تعليمه في النصف الاول مثلى قيمة تعليمه في النصف الثاني وقيمة عمله في النصف الاول نصف قيمة عمله في النصف الثاني يرجع على ربه بثلاث قيمة تعليم قلت الاظهر منع اجارته بعمله لا اختلاف عمله بحسب سرعة تعلمه وبعده (و) جازت الاجارة على حصد زرع معين بقوله (احصد) بكسر الصاد وضمها (هذا) اى الزرع المعين الحاضر (ولك نصفه) اى الزرع (و) يجوز ان يقول له (ما حصدت فلك نصفه) مثلاً وتسبع المدونة في الاطلاق وقيدها أبو محمد بما اذا علم كم الزرع ونظر اليه والا فلا خير فيه فيها الامام مالك رضى الله تعالى عنه من قال لرب بل احصد زرعى هذا ولك نصفه او جدت فلي هذا ولك نصفه جاز وليس له تركه لانها اجارة وكذلك لقط الزيتون ابن حبيب والعمل في تهذيبه بينهم ما أراد لو شرط قسم الزرع حياً فلا يجوز وان كان انما يجب له بالحصار فجاز وان قال فما حصدت اولقطت فلك نصفه جاز وله التركة متى شاء لان هذا جعل على (و) جاز (اجارة دابة) من كذا كحصر (لكذا) كالمدينة المنورة على ساكنها افضل الصلاة والسلام بقدر معين من الدنانير والدرهم (على) شرط (ان استغنى) المكثري عن ركوب الدابة (في) اثنا (ها) اى المسافة لظفره بما حمله التي سافر اليها من وجوده أبناً وبعد يشارداً ومدين هارب مثلاً فسخ الاجارة (حاسب) رب الدابة باجرة المسافة التي ركبهم قبل استغنائه ان ريقه والالزم التردد بين السلفية والخفية لخفة الغرر اذا الاصل والغالب عدم استغنائه فيها فاندفع قول ابن عاشر ما وجبه جوازها مع ان المؤخر لا يدري ما باع من المنفعة ونحوه للخرشي واجب بيسارة الغرر لما تقدم والله أعلم من العتبية والموازية قال الامام مالك رحمه الله تعالى من تكارى دابة بدينار الى بلد كذا على أنه ان تقدم بها فحساب ما تكارى منه فذلك جائز اذا سمى موضع التقدم او عرف نحوه وقدره وان لم يسمه مثل ان يقول عبدي الا بدينار المروة فاكثرى منك اليها بدينار فان تقدمت فحساب ذلك فهذا الا بأس به لانه امر قد عرف وجهه فهو كسمية الموضع الذي يتقدم اليه فاما ان تكارى منه الى موضع بدينار على انه اينما يبلغ من الارض كاه فحسابه فلا خير فيه مرة يذهب الى العراق ومرة الى الغرب فلا يجوز حتى يكون موضع التقدم معلوماً

فيه) اى الايجار (قوله جد) بضم الجيم واهمال أو اجماع الحدال اى اقطع (قوله وليس له) اى العامل (قوله تركه) اى الجسد (قوله لانها) اى العقد وانما ثلثاً بينه وبينه (قوله اجارة) اى وحكمها الزوم بعقدها (قوله وكذلك) اى العقد على الجلب بنصفه في الزوم (قوله لقط الزيتون) اى من الارض بعد اسقاطه من شجره اى عقده (قوله تهذيبه) اى تصفية الزرع من تبنيه بدرسه وتذريته (قوله بينهما) اى رب الزرع والعامل (قوله أراد) اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله لو شرط) اى العامل او رب الزرع (قوله انما يجب) اى يثبت النصف (قوله له) اى العامل (قوله وله) اى العامل (قوله لان هذا) اى العقد (قوله

المكثري) تفسير افعال استغنى (قوله لظفره) اى تحصيله (قوله من وجوده أبناً الخ) بيان حاجته (قوله مسمى فسخ الاجارة) جواب ان استغنى (قوله ان لم يتقد) اى يعجل الكراء (قوله والا) اى وان كان يعمل الكراء فلا يجوز (قوله لخفة الغرر) على الجواز ان لم يتقد (قوله فيها) اى المسافة قبل تمامها (قوله فاندفع الخ) تشريع على لخفة الغرر الخ (قوله من العتبية) خبر مقدم (قوله تقدم) اى زاد في السفر عليها الى البلد الذي سمى (قوله فحساب) اى فيزيد على الكراء المسمى الخ (قوله عرف) بضم فكسر (قوله المروة) بفتح الميم وسكون الراء (قوله فان تقدمت) اى زدت على ذى المروة (قوله لانه) اى التقدم (قوله مرة يذهب الى العراق) اى لانه يذهب مرة الى العراق الخ وهذا غير كثير لا يغتفر

(قوله لا ينقده) أي لا يدفع اليه عاجلاً (قوله الكرامين) أي كراه الغاية الأولى وكراه الغاية الثانية (قوله يبيع وسلف) أي التردد بينهما (قوله موضعاً) أي ينتهي اليه (قوله دون) أي قبل (قوله ذلك) أي الموضع المسمى (قوله على) بشد الياء (قوله ان لم ينقده) أي يجبل الكرام (قوله في أكثر الدار سنة) صلة سماع (قوله على انه) أي المكثري (قوله خرج) أي من الدار (قوله قبلها) أي تمام السنة (قوله على ان المستاجر) يفتح الجيم (قوله جازان لم ينقده) مفعول قول المضاف لقاعله (قوله ومنعها) أي الاجارة فيعذر (قوله إلى أم دبعبس) أي زائد على الخيار في بيع الثوب وهو ثلاثة أيام (قوله ليس) أي الامر (قوله كما قال) أي فضل (قوله لانه) أي الشأن (قوله انما هو) أي المأمور (قوله في الجميع) أي جميع ٧٥٥ العمل (قوله الآن) أي وقت العقد

مسمى أو امر الله وجه يعرف قدره وان لم يسمه ابن المواز لم لا ينقده الا كراه الغاية الأولى فان نقده الكرامين دخله يبيع وسلف قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه ومن أكثر دابة في طلب ضالة أو ابن فلا يجوز حتى يسمى موضعاً فان سماه وقال ان وجدت حاجتي دون ذلك رجعت وكان على من الكرام بحسابه فذلك جائز ان لم ينقده ابن رشد قوله لا بأس به ان لم ينقده هو سماع ابن القاسم في أكثر الدار سنة على انه ان خرج قبلها حاسبه بما سكر ومثله قوله في المدونة في اجارة الرجل شهر اعلى ان يبيع له ثوباً على ان المستاجر متى شاء ترك انه جائز ان لم ينقده لانها اجارة بخيار فضل ومنعها يصحون لانه خيار الى أم دبعبس ابن رشد ليس كما قال لانه انما هو بالخيار في الجميع الآن وكلما مضى من الشهر شيء كان بالخيار فيما بقي (و) جاز (استجار مؤجر) بضم الميم وفتح الجيم سواء استأجره مؤجره أو غيره والمعنى ان الثاني المستاجر رقيقاً أو عقاراً أو بهيمة تجوز اجارته لمن هو مستأجره أو لغيره مدة تلي مدة الاجارة الأولى (أو) أي و جاز استجار شيء مبيع (مستقفي) بفتح الميم وثاقب فاعله (منفعته) من بائعه مدة معينة يبقى المبيع على حاله غالباً لا يغيره الى انتهاء فاشترى به اجارته مدة معينة تلي مدة الاقراض ابن الحاجب يصح استجار الرقبة وهي مستأجرة أو مستقفي منفعته مدة تلي في اغالبا والنقد فيها يختلف باختلافها ابن عبد السلام الرقبة تشمل الحيوان وغيره (و) يجوز (النقد) أي تجبيل الاجر (في) ايجار (هـ) أي المؤجر أو المستقفي منفعته (ان لم يغير) المؤجر أو المستقفي منفعته قبل فراغ مدة الاجارة الثانية أي ارظن او تحقق بناؤاً ويحله حتى تم المنفعة للمستأجر والا كان من الغرر ولذا جاز واشترط النقد في العقار على ان يقبض بعد سنين ولم يجيزه في الحيوان الا في المدة القصيرة كعشرة الايام ابن شاس له ان يكرى الدار الى حد لا يتغير فيه غالباً وينقدها ما لا يؤمن تغيرها فيه لطول المدة وضعف البناء وشبه ذلك فيجوز العقد دون النقد ما لم يغلب على الظن انها لا تبقى الى المدة المعينة فلا يجوز كراؤها اليها فيها الامام مالك رضي الله تعالى عنه لا بأس باجارة العبد عشر سنين وخمس عشرة سنة ولا يرى به بأس والدور أبين ان ذلك جائز فيها ويجوز تقديم الاجرة به بشرط ابن يونس يجوز اجارة لدور ثلاثين سنة بالنقد والمؤهل لانها مأمونة البتة في قوله ان لم يغير أي في المدة الثانية لان كلامهم فيها

(قوله ولدا) أي اعتباراً بغير صلة اجازوا (قوله في العقار) أي ايجاره وهو مؤجر أو مستقفي منفعته (قوله ولم يجيزوه) أي النقد (قوله) أي المالك (قوله وينقده) أي المالك الكرام قبل سكنها (قوله فاما ما) أي الزمن الذي (قوله العقد) أي الاكرام (قوله النقد) أي قبض الكرام قبل السكنى (قوله انها) أي الذات المكثرة (قوله كراؤها) أي الذات (قوله اليها) أي المدة المعينة (قوله فيها) أي المدونة (قوله به) أي ايجار العبد خمس عشرة سنة (قوله أبين) أي أظهر (قوله ذلك) أي اكرأها خمس عشرة سنة (قوله فيها) أي الدار (قوله فيسه) أي ايجار العبد والدار خمس عشرة سنة (قوله أي في المدة الثانية) أي ويلزم من عدم تغيره في الثانية عدم تغيره في الأولى بخلاف العكس وعلى هذا فلا خصوصية للمؤجر والمستقفي منفعته بهذا الشرط بخلاف ظاهر المصنف

(قوله ثم قال) أي الباني (قوله الأمرين) أي السلامة والتغير (قوله في الثانية) أي احتمال الأمرين على السواء (قوله في الصور الثلاثة) أي غلبة السلامة وغلبة التغير واحتمال الأمرين على السواء (قوله فالحال) أي غالباً (قوله منها) أي الأجرة المعلومة (قوله معين) بضم ففتح فكسر مثقلاً أي المكرى ٧٥٦ (قوله كالأشهر) بضم لها جمع شهر (قوله وفيها) أي المدونة (قوله الكل) (قوله)

الهمزة للاستفهام (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله تحسب) أي الثلاثون ديناراً (قوله نقولها) أي منفعة الأرض (قوله يدر) بضم ففتح فكسر مثقلاً أي بين المتأخر (قوله وبهذه) أي المدّة (قوله مسجديتها) أي الأرض (قوله والأجر) بضم الهمز وضمة الجيم وشدّ الراء (قوله له) أي مالك النقص (قوله فيه) أي النقص (قوله ولا يجبر) بضم الياء وفتح الموحدة (قوله اراده) أي البقاء الباني (قوله يكرى) بضم الياء أي المالك (قوله يجعله) أي الباني النقص (قوله في غيره) أي من المساجد (قوله تستحق) بضم التاء الأولى وفتح الحاء المهملة (قوله وقد بنيت مسجداً) حال من نائب فاعل تستحق (قوله أراد) أي ابن القاسم (قوله فتنقض هذا) أي المسجد المستحقة أرضه (قوله غيره) أي من المساجد (قوله لأنه) أي الباني (قوله أخرجه) أي النقص (قوله والآخر) أي الذي أكثر أنضاعه سنين وبنائها مسجداً

ثم قال والصور هنا ثلاثة غلبة السلامة إلى أنضام مدة الأجرة الثانية وغلبة تغير فيها واحتمال الأمرين على السواء فإن غلب التغير امتنع العقد وان غلبت السلامة جاز له ذو النذور وذو النذور أحتمل الأمرين جازاً لم يمتنع عند ابن عرفة وابن شاس وامتنع عند ابن الحاجب ولم يوضح فقوله أن لم يتغير غالباً شامل صورتي غلبة السلامة واحتمال الأمرين فهو على كلام ابن شاس هذا أن رجع الشرط للمؤجر والمستثنى منفعته ~~لكنه~~ يقتضي أن النقد جائز في الثانية وليس كذلك وكذا أن رجع له ولما بعده فارجع لقوله والنقد فقط يقتضي مع ذلك أن النقد جائز في الصور الثلاثة وليس كذلك فلو قال المصنف والقدر فيه أن لم غالباً لم يرد عليه ما ذكرناه وأجيب بأن ما ذكره مبق على أن معنى قوله أن لم يتغير غالباً هو أن لم يغلب تغيره كما هو ظاهر ويحتمل أن معناه أن اتسب التغير غالباً أي أن كان الغالب اتقاه فالحال قيد في النبي لافي المتني فيسلم مما تقدم والله أعلم (و) يجوز إيجاد الشيء سنين بأجرة معلومة (و) عدم التسمية لكل سنة) قدر معلوماً منها كما يجوز استجارها سنة بأجرة معلومة بدون تسمية ما يخص كل شهر منها ابن عرفة عن غير واحد أنه يجوز كراء الربع عدة سنين غير معين لكل سنة قدره من الكراء كالأشهر في السنة وفيها أن كريت أرضاً ثلاث سنين بثلاثين ديناراً لكل سنة عشرة قال لا بل يجب على قدر نقاقها كل سنة وقال ابن شاس لو أجر سنين ولم يقدر سنة كل سنة من الأجرة صح كافي الأشهر من سنة واحدة (و) يجوز (كراء أرض لتخذ) بضم فوقية الأولى وفتح الثانية والخاء المعجمة (مسجداً مدّة) بضم الميم معية وبعدها تزول مسجديتها (والنقص) بضم التثنية وكسرها وسكون القاف وإعجام الضاء أي الحجر والأجر والخشب ونحوها المنقوضة المهدومة من بناء المسجد لا (لرب) أي النقص الذي بني به المسجد فله التصرف فيه بما يشاء (إذا انقضت) مدّة الكراء قاله ابن القاسم ولا يجبر رب الأرض على بقاءه مسجداً إن أراد الباني ولا الباني أن أراد صاحب الأرض فيها لا ابن القاسم رحمه الله تعالى لا بأس أن يكرى أرضه على أن تتخذ مسجداً عشر سنين فإذا انقضت المدّة رجعت الأرض إلى ربها وكان النقص إن بناءه يحسن ويجعله في غيره أبو محمد قول ابن القاسم ليس مثل الأرض تستحق وقد بنيت مسجداً أراد فنقص هذا يجعل في غيره لأنه أخرجه من يده لله تعالى على التأييد والالتزام بما جعله الله تعالى إلى مدّة فيرجع إليه به دعائها ابن يونس يكن دفع فرسه لمن يغزوه به غزوة ثم يرجع إليه (و) يجوز الاستجار (على طرح) أي حمل (مبتة) أو عذرة أو دم من يت مثل الطرحها خارج البلد وأن لم عليه التلطيح بالنجاسة للضرورة فيها لا ابن القاسم رحمه الله تعالى لا بأس بالأجرة على طرح الميتة والدم والعذرة (و) يجوز الأجرة (على القصاص) من جان عمداً أو فاعلاً أو قتل أو جرح فيها من قتل رجلًا ظلماً بأجر فلا أبر له ومن وجب لهم الدم قبل رجل فقتلوه قبل أن ينفوا الحيال الإمام فلا شيء عليهم

وقت (قوله إنما جعله) أي النقص (قوله فيرجع) أي النقص (قوله إليه) أي بانيه (قوله بعد تمامها) أي المدّة (قوله ثم غير يرجع) أي القرض (قوله إليه) أي دافعه (قوله وإن لم عليه) أي حمله الخ حال (قوله للضرورة) على جوازها (قوله فيها) أي لابن القاسم (قوله قطع) تنازع فيه قصاص وبيان (قوله له) أي القاتل على من استأجره (قوله وجب) أي ثبت (قوله قبل) فكسر ففتح

(قوله يجرأ) بضم فسكون (قوله على العدا) اي القتل عدوانا ونهدي انه قصاص (قوله يمكن) بضم ففتح مثقلا (قوله القود) بفتح القاف والواو اي القصاص (قوله وأجرته) اي المقتص العارف (قوله ثبوته) ٧٥٧ اي موجب القصاص (قوله اذا كان) اي

القتل (قوله لخلق الله تعالى)

اي كدة وترك صلاة (قوله

ولا يستأجر) بضم الياء

وفتح الجيم (قوله في ذلك) اي

القتل والجرح (قوله فيها)

اي المدونة (قوله يصدق)

بضم ففتح مثقلا (قوله ان

العبد) اي في ان العبد

(قوله ذلك) اي الادب (قوله

انه) اي العبد (قوله يمكن)

بضم ففتح مثقلا اي السيد

(قوله موجب) بكسر الجيم

أي سبب (قوله به) أي ايجاز

العبد خمس عشرة سنة

(قوله اي) أي اظهر (قوله

فيها) اي الادار (قوله فيه)

أي ايجاز العبد أو الادار

خمس عشرة سنة (قوله

يتقرر) بضم فسكون ففتح

(قوله للغير الخ) أي من

الرقيق (قوله من قوله) أي

المصنف (قوله معناه) أي

نص المدونة (قوله فوسعها)

أي المؤخرات (قوله نقد

أي تعجيل كراه (قوله فيجوز)

أي كراهها (قوله مع النقد)

أي تعجيل انكراه (قوله مثل

ذلك) أي كراهها بالعين

سنة (قوله وان كانت) أي

الدور (قوله واختلف)

بضم التاء (قوله ومنعه)

أي الايجاز في العبد (قوله

يتقرر) بضم فسكون ففتح

(قوله التام) بضم التاء (قوله ذلك) اي الجيم (قوله من الاجل) بضم فسكون ففتح

(قوله سائر) اي باقي (قوله

الاجارة) بضم فسكون ففتح (قوله يعرف) بضم فسكون ففتح اي بضبط (قوله جمع) اي المستأجر (قوله بينهما) اي الزمن والعمل

غير الادب لا يجزأ على العدا ولا يمكن الذي له القود في الجراح ان يقتص بنفسه ويقتص له من يعرف القصاص ما يقدّر عليه واجرته على من يقتص له وما في القتل في دفع القاتل الى رلى المقتول فيقتله وينهي عن العيب فيه وفيه الاياس بالاجارة على قتل قصاص أراد بعد ثبوته يحكم قاض عدل اللغسي الاجارة على القتل والجرح جائز اذا كان عن قصاص أو لخلق الله تعالى ولا يستأجر في ذلك الا من يرى انه باقى بالامر على وجهه ولا يعيب في القتل ولا يجاوز الحد في الجرح (و) تجوز الاجارة على (الادب) لرقيق أو ولد أو زوج أو غيرهم فيها لاياس بالاجارة على ضرب عبدك أو ولدك للادب وامام على غير ما لا ينبغي من الاب فلا يعيبى بوالحسن قالوا يصدق السيدان العبد فعل ما يوجب ذلك قالوا اقر السيد انه لم يفعل ما يوجب عليه الادب فهل يمكن من الضرب اليسير دون سبب أو لانه اختلاف ويصدق الزوج ان زوجته فعلة ووجب الادب انظر غنة فيه والله اعلم (و) تجوز اجارة (عبد) اوامة لخدمة وقحوها (خسة عشر عاما) فيها لاياس باجارة العبد عشر سنين وخمس عشرة سنة ولا يرى به بأس والدارأين ان ذلك جائز فيها ويجوز تقديم الاجرة فيه بشرط ابن يونس تجوز اجارة الدار ثلاثين سنة بالنقد والمؤجل لانها مأمونة وبعبارة ينظر للصغير والكبير والشيخ والهرم وللداية الصغيرة والكبيرة والقوية والضعيفة ولا شيء أحسن من قوله والنقد فيه ان لا يتغير غالب وليس معناه ان كل عبد يستأجر خمسة عشر عاما اللغسي الامد في المستأجر يختلف باختلاف الامن والخوف في ذلك المدة فاعلم في الاجل الارضون ثم الدور ثم العبد ثم الدواب ثم الثياب فيجوز كراه الارض ثلاثين سنة واربعةين بغير نقد الا ان تكون مأمونة الشرب فيجوز مع النقد ويجوز مثل ذلك في الدور اذا كانت جديدة مأمونة المنيان وان كانت قديمة فدون ذلك فبدر ما يرى انه يامن سلامتها في الغالب واختلف في العبد فاجاز في كتاب محمد اله شرب سنة بالنقد وفي المدونة خمسة عشر عاما ومنه غير ابن القاسم في العشرين وأرى ان ينظر في ذلك الى سن العبد وكذلك الحيوانات اختلف في كراهها باختلاف العادة في اعمارها فالبعال أو سعتها اجلا لانها اطولها اعمارا والحمير دون ذلك والايل فوق ذلك والملايس في الاجل مثل ذلك فيغير في الاجل في الحرير والسكان والصوف والقديم والجديد فيضرب من الاجل لكل واحد بقدره (و) تجوز الاجارة على خياطة (يوم) مثلا (أو) على (خياطة ثوب مثلا) راجع لليوم لا دخال الا بسبوع والشهر والعام والخياطة لا تدخل سائر الصانع (وهل تسد) الاجارة (ان جعهما) أي التحديد بالزمن والعمل في عقد واحد كخياطة ثوب في يوم (و) الحال انه (تساوي) الزمن ولعمل بان كان اليوم يسع خياطة ثوب لا كثيرا فاعند ابن رشد وعلى احد المتهورين عند ابن عبد السلام (أولا) تقصد الاجارة مع تساويهما وهو واحد شهريين عند ابن عبد السلام (أو تقصد) الاجارة بجمعهما مقسدا (مطلقا) من اتيه بضم في الزمن عن العمل او مساواته وشهره ابن رشد في الجواب (خلاف) ابن شاس استصناع الايدي يعرف اما بالزمن او بعمل العمل كاستئجار الخياط يوما وخياطة ثوب معين فلو جمع بينهما وقال

يتقرر بضم فسكون ففتح (قوله اختلف) بضم التاء (قوله ذلك) اي الجيم (قوله من الاجل) بضم فسكون ففتح (قوله سائر) اي باقي (قوله الاجارة) بضم فسكون ففتح (قوله يعرف) بضم فسكون ففتح اي بضبط (قوله جمع) اي المستأجر (قوله بينهما) اي الزمن والعمل

(قوله يشك) بضم فتح مثقلا

(قوله في سعة) اي الزمن

(قوله اي العمل) قوله

(قوله) عطف على سماع

(قوله دليل) اي مدلول (قوله

فصدر) بفتحات مثقلا

(قوله فيه) اي المساوي

(قوله وعقبه) بفتحات

مثقلا (قوله بعده) اي

انفساد (قوله ابن رشد)

فاعل تشهير المضارع لفعوله

(قوله ولم يعتبر) اي المصنف

(قوله ولم يتعرض) اي

المصنف (قوله لا منها)

بكسر اللام وفتح الهاء اي

الدار (قوله فيها) اي

المدونة (قوله وفي حدها)

اي تحديد المادة (قوله حال)

اي صفة (قوله فان كانت)

اي الدار (قوله فيها) اي

السنة (قوله جاز) اي استثناء

منفعتها فيها (قوله فيها)

اي العشر سنين (قوله يجوز)

بضم فتح بكسر مثقلا (قوله

اليه) اي الاسترضاع (قوله

وان كان فيه) اي الاسترضاع

الحال (قوله استيفاء) اي

اخذ اسم كان (قوله عين)

اي ذات هي اللبن (قوله

ولنص القرآن) عطف على

للضرورة (قوله جوازه)

اي الاسترضاع (قوله الا ان

شرطت عليهم طعامها

وكسوتها) اي استثناء من

مقدر اي ولا يلزمهم غير

ما استأجرها به (قوله وذلك) اي طعامها وكسوتها

استأجره لتخصه هذا الثوب في هذا اليوم فلا يصح ابن رشد الاجابة على شيء بعينه كخطا  
 ثوب أو نسج غزل أو طعن قح وشبهه مما القراغ منه ما لم لا يجوز تأجيله بوقت يشك في سعة  
 وان كان لا اشكال في سعة له فقبل ان ذلك جائز وهو ظاهر سماع ابن القاسم وقوله وهو  
 دليل قوله في المدونة في الذي استأجر ثوبا يطحن له كل يوم اورد بين فوجده يطحن ارضا فقط له  
 رده ولم يفسخ الاجارة وهو قول ابن حبيب اجاز ان يشترط على المعلم تعليم السلام القرآن  
 الشريف على الحدقة نظرا او حفظا سميا في ذلك اجلا اول سمي اعز مالكا والمشهور ان ذلك  
 لا يجوز وقال النعمي اري ارضى افاده المواق المط يعنى ان المنفعة التي هي احد اركان  
 الاجارة اذا كانت صنعة يجوز ان تقيد بزمان كخطا بزمان او عملها كخطا بوقت مثلا فان جما  
 بينهم اي التقيد بالهل والزمن في البيان فان كان الامر في ذلك مشكلا فلا اختلاف  
 في ان ذلك لا يجوز وان كان لا اشكال في ان العمل يمكن تمامه قبل انقضاء الاجل فقد قيل  
 ان ذلك جائز والمشهور انه لا يجوز واذا راعى النعمي امضاها ابن عبد السلام الذي ارتضاء  
 الشيوخ ان الزمن الذي قيدت الاجارة به ان كان اوسع من العمل بكثير ولا يختلف في جوازها  
 وان كان اضيق بكثير فلم يختلف في منعها وان تساوى او قلوا ان اختلف في المشهور وورثها  
 فالضيق لا يجوز اتفاقا وكذا المساوى عند ابن رشد وعلى احد المشهورين عند ابن عبد  
 السلام فصدر المصنف فيه بالفساد اقوته الحكاية ابن رشد الاتفاق عليه وعقبه بعده لقول  
 ابن عبد السلام انه احده مشهورين والزمن الزائد عن العمل كثيرا ذكر المصنف فيه الفساد  
 تشهيره ابن رشد ولم يعتبر بكاية ابن عبد السلام الاتفاق على صحته لان من حفظ حجة على  
 من لم يحفظ ولا يتعرض للضيق لوضوح فساد وعلمه بالاولى من المساوى فقوله وتساوى  
 مفهومه تفصيل فالضيق تفصيله بالاولى والواسع تصح فيه على هذا القول وقوله او مطلقا  
 أي تفصيله سواء كان مساويا ام واسعا عجم والمناصب لاصطلاح المصنف تردد بدل خلاف  
 (و) جاز (بيع دار) واستثناء البائع منفعتها عاما (لتقبض) بضم فـ كون فتح أي  
 يقبضها المشتري (بعد عام) عند ابن القاسم لانها من التغير لا أكثر من عام فيها مع غيرها  
 جواز بيع الدار واستثناء سكناها مدة لا تتغير فيها غالبا وفي حدها سنة اقوال مذهب المدونة  
 مع سماع يحيى ابن القاسم سنة فأتلا ولو كان الثمن مؤجلا في التوضيح اجاز ابن القاسم استثناء  
 سنة كفى الدار ما بينه وبين العام ولم يجز أكثر من ذلك لما يخشى من تغيرها و اجاز ابن حبيب  
 السنة ونصف الخ قال والخلاف خلاف في حال لافي فقه فان كانت لا تتغير فيها غالبا جاز (أو)  
 بيع (ارض) واستثناء منفعتها (ال) تقبض بعد (عشر) من السنين عند ابن القاسم لعدم تغيرها  
 فيها غالبا ابن رشد وبيع الارض واستثناء منفعتها أعواما خلف ابن القاسم يجوز عشرة  
 أعوام (و) جاز (استرضاع) لرضيع باجرة معلومة للضرورة اليه وان كان فيه استثناء عين قصد  
 ولنص القرآن العزيز على جوازه وواء كانت الابرة نقد أو حيوانا أو عرضا أو طعاما  
 للضرورة ولو كان الرضيع محرم الاكل كحمار فتكبرى جارة لارضاعه للضرورة فنعى الامام  
 مالك رضي الله تعالى عنه لا بأس باجرة الظئر على ارضاع الصبي حولا وحولين بكذا وكذا الا ان  
 شرطت عليهم طعامها وكسوتها فهو جائز ابن حبيب وذلك معروف على قدرها وقد رويتم

وقدر



(قوله ولا يدخلها) اى  
 الاجارة على الارضاع بشرط  
 طعام الظئر (قوله ويصحبون)  
 بضم فسكون ففتح (قوله  
 على انه) اى ما يحتاج  
 الرضيع (قوله وكلامه)  
 اى ابن الحاجب (قوله  
 لتضرره) اى زوجها (قوله  
 فان كان اذن اياه) اى  
 مفهوم ان لم يأذن (قوله  
 لزوجها) اى من اجرت  
 نفسها للارضاع (قوله وان  
 كان) اى ايجارها نفسها  
 للارضاع (قوله اذنه) اى  
 زوجها (قوله فله) اى زوجها  
 (قوله قال) اى ابن القاسم  
 (قوله فان قيد) بضم فكسر  
 مثلاً (قوله به) اى الخوف  
 على الرضيع (قوله فيها) اى  
 المدونة (قوله به) اى الخوف  
 (قوله لانه) اى الخوف (قوله  
 لذكره) اى الخوف (قوله  
 فيها) اى المدونة (قوله عليه)  
 اى النقيض بالخوف (قوله  
 به) اى الخوف (قوله يرشح)  
 اى يقوى (قوله دنت)  
 بضم فكسر (قوله والا) اى  
 وان لم ينقدها (قوله لانه)  
 اى اتيانها باخرى (قوله  
 يرد) بضم ففتح

وقدر أبى الصبي في غناه وفقره ابن يونس ولا يدخلها طعام بطعام الى اجل لان النهى انما  
 ورد في الاطعمة التي جرت عادة الناس باقتياتها واما الارضاع فقد جرى العمل على جوازه  
 في مثل هذا ولا خلاف فيه ولان اللبن الذي يرضعه الصبي لا قدر له من القيمة واكثر الاجارة  
 لقيامها بالصبي وتكلفتها جميع مؤنته فكان اللبن في جنب ذلك لا قدر له (و) ان لم يشترط  
 غسل خرقه على الظئر ولا على اهل الطفل (ف) العرف بضم فسكون الجارى بين الناس يعمل  
 به (في كفسل خرقه) اى الرضيع وربطه في تحت وجهه ودهنه وتكعبه ودق ربحانه  
 وطيبه فيه او يصحبون فيما يحتاج اليه الصبي من المؤنة في غسل خرقه وجمعه ودهنه ودق ربحانه  
 وطيبه على ما تعارفه الناس ابن الحاجب ويحمل في الدهان وغسل الخرق وغيره على العرف  
 وقيل على الظئر التوضيح قوله وغيره اى تكعبه ودق ربحانه ونحوهما على العرف فان اقتضوا  
 انه على الاب فعليه هدماء مذهب المدونة ولم يصرح فيها بالحكم اذ لم يكن عرف وانه  
 ابن حبيب على انه مع عدم العرف على الاب وقوله وقيل على الظئر اى مع عدم العرف لان  
 العرف يحمل اتفاق وهذا القول لابن عبيد الحكم وكلامه يوهم ان هذا القول مع ثبوت  
 العرف (و) ان اجرت ذات زوج نفسها لارضاع طفله (ل) (لزوجها) فسخه اى الاجارة  
 والزماها برد الطفل لاهله (ان لم يأذن) الزوج لها في ايجارها للارضاع لتضررها باشتغالها  
 عنه بالرضيع وتغير حالها ان كانت خادمة الرضيع عليها بشرط او عرف فان كان اذن لها  
 فيه فليس له فسخه فيها للامام مالك رضى الله تعالى عنه ليس لزوجها وطؤها ان اجرت نفسها  
 باذنه وان كان بغير اذنه فله ان يفسخ اجارتها ولا يلزمها ان تأتي بغيره ترضعه لانها انما كتبت  
 على ارضاعه بنفسها وان اراد الابوان السقر فليس لهما أخذ الصبي الا ان يدفع الظئر جميع  
 الاجرة وشبهه في استحقاق الفسخ فقال (كأهل الطفل) بكسر الطاء المهملة وسكون الذا  
 فلهن فسخ الاجارة (اذا حملت) الظئر لان لبنها يضر الطفل فت وقول المدونة ان حملت  
 وخافوا على الطفل ألهم فسخ الاجارة قال نعم ولم يفسخه عن مالك اه فار قيد كلام المصنف  
 به ووافق ما فيها اه وقديقال ارضاع الحامل مظنة ضرر الطفل واذا كان كذلك فلا يحتاج  
 الى التقيد به لانه مقطوع به واما الذى قد يكون وقد لا يكون فهو حصول الضرر اه طق  
 فيه نظر ذلوا كان كذلك ما احتاج لذكره فيها وما جرى عليه المختصرون في التذويب اذا حملت  
 الظئر وخيف على الولد وابناها ابو الحسن على ظاهرها فقال ظاهره اذا تحقق الخوف عليه  
 وقيد الشارح به كلام المصنف فقال يريد وخيف على الولد نعم لما نقل ابن عرفة كلامها  
 ونقل عن اللخمي فسختها بمجرد الحمل لا بقيد الخوف على الولد قال لان رضاع الحامل يضر بالولد  
 اه فلعل اه ذاب رشح ما قال تت تبعاً للسامي واذا فسخت فلها بحسب ما ارضعت فلو  
 دفعت لها الاجرة فاكتمها فلا تحسب عليها التبرع بهم بدفعها لها قاله ابن عبد السلام البناء  
 انظره فانما نقل في التوضيح عن ابن عبيد الحكم واهله مقابل فتأمل مع ما في التوضيح ونصه  
 ولا يلزمها ان تأتي باخرى ترضعه طاله في المدونة ولا يجوز ان تأتي بغيرها ان كان نقدها الاب  
 الاجرة لانه فسخ في دين على اصل ابن القاسم ولا جاز اه ونقله الخط عن ابى الحسن فهذا  
 صريح في رد ما في الخرش والله أعلم وهذا يرد بقول المدونة وان ذلك الاب فخصة باقى

المدة في مال الولد قدمه الأب أو لم يقدمه وترجع حصة باقي المدة ان قدمه الأب ميراثا وليس ذلك عارية وجبت اه وعطف على المشبه في استحقاق الفسخ مشبا فيه فقال (و) كرحون (أحدى الظنرين) بكسر الظاء المعجمة وسكون الهمزة منقظا كذلك أي مريض المستأجرين لرضاع صبي يبيع للباقية فسخ الاجارة لتضررها بارضاعه وحدها فيما من واجر ظنرين فمات احداهما فللباقية ان لا ترضع وحدها مخنون وتفسخ الاجارة الخطا الظنر بكسر الظاء المعجمة وسكون الهمزة من المرضع واراد المصنف اذا استأجرهما معا او الثانية بعد الاولى عالمتهما ففيها ومن واجر ظنرين فمات واحدة منهما فللباقية ان لا ترضع وحدها ومن واجر واحدة ثم واجر أخرى فمات الثانية فالارضاع لازم الاول كما كانت قبل مواجة الثانية وان مات الاول فعليه أن يأتي بغير ترضع مع الثانية ابو الحسن عبدالحق هذا ان علمت الثانية حين اجارتها ان معها غيرها وان لم تعلم فلا كلام لها انهم ادخلت على ان ترضعه وحدها وكذا ذكر جديس وعطف على المشبه في استحقاق الفسخ مشبا آخر فيه فقال (و) كرحون (ايه) أي الرضيع (ولم تقبض) ظنر (أجرة) لمدة مستقبلة فينسى بها ارضاعه السنتين ولم يترك الأب مالا ولا مال للرضيع فلا ترضع الاجارة في كل حال (الا ان يتطوع) بها (متطوع) فليس لها فسخها فيها ان هلك الأب فحصة باقي المدة في مال الولد قدمه الأب أو لم يقدمه وترجع حصة باقي المدة ان قدمه الأب ميراثا لانه ثقة قدمها الأب ولم تلزمه الاماد حيا فاذا مات انقطع عنه ما كان يلزمه من اجر رضاعه وليس ذلك بعطية وجبت اذ لو مات الصبي فلا نورث منه وكان ذلك للأب خاصة دون امه فقارق الضامن الذي قال لرجل اعمل لقن او بعه سلعتك والتمن ان على فالفن في ذمة انضامن ان مات ولا طلب على المبتاع ولا على الممول له ابن يونس الفرق بينهما ان أجبر الرضاع لم يلزم الأب وانما قدمه وهو يظن ان الصبي يحيا وانه لازمه فلما مات الصبي بان انه لم يلزم فوجب ان يرجع فيه والذي قال بيع سلعتك من فلان والتمن على تطوعه ولم يكن يلزمه فلما تطوع به وضمنه للبايع لزمه ما التزمه ولم يبق له حجة فيها وان مات الأب وليدع مالا ولم تأخذ الظنر من اجارتها شيئا فلهما فسخها ولو تطوع رجل بائنا فلا تفسخ وما وجب للظنر فيما مضى في مال الأب وذمته ولا طلب فيه على الصبي اراد ولو قبضت أجرها ثم مات الأب ولم يدع شيئا فلا يكون للورثة فسخ الاجارة واخذ حصة باقي المدة من اولئك يتبعون الصبي بما ينوبهم منها ابن يونس هذا استحسن وتوسط بين القواين في النكث وهذا بخلاف تقديم الأب اجرة تعليم ولده ثم مات فلا تكون ميراثا والفرق بينهما ان التعليم لا يلزم الأب ولما أوجبه على نفسه لزمه حيا وميتا واما اجرة رضاع فهي واجبة على الأب فانما قدم ما يلزمه واذا مات سقط عنه الا ان يعلم ان الأب قدمها للولد خوف موته فهي عطية أرجبها في صحته فلا سبيل الى رجوعها ميراثا وتستوى اجرة الظنر واجرة التعليم وأعرف فجو هذا التفسير لابن الموارز وعطف على اهل الطفل المشبه في استحقاق الفسخ مشبا آخر فمات (وكظهور) بضم الظاء المعجمة اي تبين شخص (مستأجر) بفتح الجيم على خدمة أو عمل صنعة أو رعى ماشية أو حراسة (أو جحر) بضم الهمزة وكسر الجيم (يا كله) اي المستأجر وحده أو مع دراهم مثلا سال كونه (أو كولا) بفتح فضم اي

(قوله قدمه) يقتضات مئة فلا  
الى الاجر (قوله الاولى) بضم  
الهمزة (قوله عالمه) أي  
الثانية (قوله بها) اي الاولى  
فماتت الاولى (قوله فحصة  
باقي المدة) اي من اجرة  
الظنر (قوله قدمه) أي الاجر  
للظنر (قوله لانها) اي  
الاجرة (قوله ولم تلزمه) حال  
(قوله فاذا مات) اي الأب  
(قوله عنه) أي الأب  
(قوله من اجر رضاعه) بيان  
ما (قوله على) بشد الذاء  
(قوله فيها) أي المدونة  
(قوله يدع) بفتح الدال أي  
يترك (قوله منها) أي الظنر  
(قوله منها) اي حصة باقي  
المدة (قوله في النكث) خبر  
مقدم (قوله موته) أي الأب  
(قوله أعرف) فعل مضارع  
فاعله ضمير المتكلم عبدالحق

(قوله) أي المستاجر بكسر الجيم (قوله لانها) أي الزوجية (قوله لاترد) بضم فتح أي بلا شرط (قوله ان كان) أي الوطء  
(قوله حضرة) أي الزوج (قوله شرط) بضم فسكسر (قوله عليه) أي الزوج (قوله تركه) أي الوطء (قوله لهم) بفتح الهاء والميم متعلا  
(قوله الغيلة) بكسر الغين المججمة أي وطء الموضع (قوله قبله) أي الرسول صلى الله عليه وسلم (قوله يغفلون) بفتح الباء وكسر  
الغين المججمة أي يطؤون الموضع (قوله فلم ينه) أي الرسول صلى الله عليه وسلم (قوله عنهما) أي الغيلة  
761

كثيرا الا كل جدا فليست اجارته الا أن يرضى الاجير بطعام وسط فليس للمستاجر فسحها  
ابن يونس ان وجد الاجير الذي استأجره بطعامه ا كولا خارجا عن عادة الناس في الاكل فني  
المبسوط له فسح الاجارة ابن يونس لانه كعب وجده به الا ان يرضى الاجير بطعام وسط واما  
ان تزوج امرأه فوجدها كولة خارجة عن الناس فليس له فسح نكاحها فاما اشبعها واما  
طلقها لانها لاترد الا من العيوب التسعة الاربعة المشتركة بين الزوجين والتمسة المختصة بها  
فهو كوجودها عوراء أو سوداء أو لوشاء لا ستيت (ومنع) بضم فسكسر (زوج) الظئر (رضى)  
الزوج باجارتها الارضاع فيمنع (من وطء) لزوجته الظئر ان كان يضرب الرضيع بل (ولو لم يضرب)  
الوطء الرضيع قاله ابن عبيد الحكم وسوا محضر العقد دائم لا وسوا مشروط عليه تركه ام لا  
وأشار بولول قول أصبغ لا يمنع منه الا بشرط أو حصول ضرر ولا نرسول الله صلى الله عليه وسلم  
هم ان ينهى عن الغيلة قبله ان فارس والروم يغفلون ولا يضرب أولادهم فلم ينه عنها ابن حبيب  
قول ابن القاسم أحب الى الاترى ان الزوج لا يكون موليا باليمين على تركه هذه ارضاءها  
ونصفها ليس لزوجها وطؤها وان واجرت نفسها باذنه فان تعدى ووطئها فلا بد الرضيع فسح  
الاجارة لما يتقى من ضرره قاله الامام مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما وقال ابن  
المجايشون ليس له فسحها (و) منع زوج رضى من (سفر بها) أي الظئر من بلد اهل الرضيع  
ابن عبيد الحكم وان أراد الزوج ان يسافر بها فان كانت آجرت نفسها للارضاع باذنه فليس  
له ذلك وان كانت بغير اذنه فله ذلك وتفسح الاجارة وشبهه في المتع فقال (كان) بفتح الهمز  
وسكون النون عرف مضوى صلته (ترضع) بضم القوقية وكسر الضاد المججمة الظئر (معه)  
أي الرضيع رضيعا (غيره) ففتح منه ولو كان فيها كفاية لهما الا انهم ملكوا جميع لبنها وسوا  
اشترط عليها عدم ارضاع غيره أم لا وان شرطت ارضاع غيره فلا تنع منه فيها لابن القاسم  
رضى الله تعالى عنه لو ابرها على رضاع صبي لم يكن لها أن ترضع معه غيره (ولا يستمتع)  
الاسترضاع (حضانة) أي حفظا وخدمة للرضيع وشبهه في عدم الاستمتاع فقال (كعكسه)  
أي لا استمتع بالحضانة الارضاع فلا يلزم الظئر حضانة ولا الطائفة ارضاع ابن شلاس  
الاجارة على الارضاع لا توجب الحضانة ولا العكس ابن عرفة لعدم استلزام الدلالة على الآخر  
كالخداطة والطرز (و) جاز (يعه) أي المالك الرشيد (سلعة) بمائة مثلا (على) شرط (ان يجبر)  
يفتح التحسية والقوقية وكسر الجيم المشتري للبائع (يقنها) أي السلعة بمائة دينار (سنة) مثلا  
والربح للبائع وحده اذ غايته انه يبيع السلعة بالمائة مثلا واتجار المشتري بها سنة واجارة  
للمشتري على التجرب بالمائة مثلا سنة مثلا يبيع السلعة ويجمعها جاز لا اتفاق احكامهما (ان)

اللفظين الارضاع والحضانة (قوله المشتري) تفسير لفاعل  
96  
منح  
ن  
يجبر (قوله للبائع) صلة يجبر (قوله سنة) صلة يجبر (قوله اذ غايته) أي يبيع السلعة بشرط التجارة بثمن اسنة على جواره  
(قوله واتجار) عطاف على المائة (قوله بها) أي المائة تنازع فيه ايجاروا المشتري (قوله واجارة) عطاف على يبيع (قوله يبيع)  
صلة اجارة (قوله ويجمعهما) أي البيع والاجارة الخ حال



(قوله وتكلف) يقتضات مثلاً (قوله بان التشبيه) حسله تكلف (قوله في ان على المالك) حسله التشبيه (قوله الخلف) اسم ان  
(قوله لافي حسه الاجارة) عطف على في ان الخ (قوله وعندها) أي الحصة ٧٦٣ (قوله بعده) أي الشرط (قوله به) أي

الخلف (قوله فلا تصح) أي

الاجارة على رعيها (قوله لا

بشرطه) أي الخلف (قوله

كالقز) أي في الخلف (قوله

وبانه) أي التشبيه عطف

على بان التشبيه (قوله على

الاول) أي كون التشبيه

في كون الخلف على المالك

(قوله انه) أي الراعي (قوله

مع شرطه) أي الخلف (قوله

فه) أي المالك (قوله على

الثاني) أي ان التشبيه في

الجواز (قوله وهو) أي

الخلف (قوله وهو) أي

تصحح الباطي (قوله

مبسوطه) خبر بقية (قوله

غيره حسه) تفسير لمضمره

(قوله فهلكت) أي الدابة

(قوله قبله) أي ركوبها

(قوله الشارحان) أي بهرام

والباطي (قوله فيجب

خلفه) أي تسليم جميع

الكراء لرب الدابة (قوله

فبدا) أي ظهر له عدم

التشيع او الركوب (قوله

لزمه) أي المكترى (قوله

الاضافة) أي في نهرك

(قوله قلت) بضم التاء

(قوله وصن البناء) أي

الذي أريد احداثه بجانب

النهر (قوله بحث) أي لان

رب النهر يتضرر بما يضيق

نهره ويريد في شغل أرضه

عنه وتكلف الباطي رحمه الله تعالى فحسبه بان التشبيه بين الغنم غير المعينة وبين التجر بمن  
للمسكة مع شرط الخلف في ان على المالك الخلف لافي حسه الاجارة بالشرط وعندها بعده يعني  
ان الغنم غير المعينة تصح الاجارة على رعيها وان لم يشترط الخلف ويقضى على رعيها به بخلاف  
المعينة فلا تصح الا بشرطه فافهمه فانه كاللغز وبانه في الجواز اي يجوز كذا كما يجوز الاستقار  
على رعي غنم غيره معينة وقوله والا فلا الخلف معناه على الاول انه يقضى له بالخلف في غير المعينة  
وان عنت أي مع شرطه انه ان يأتي بالخلف أو يدفع جميع الاجرة ومعناه على الثاني ان الاجارة  
على رعي الغنم المعينة لا تجوز الا بشرط الخلف وهو على أجره الاول اه وهو في غاية التكلف  
بعد الملاحة لكلام المصنف فيه بعض النسخ المصححة ككنتم عنت بالقول الماضي المبني للمعول  
والأفله الخلف على أجره وهذه الاشكال فيها ومعناها ان الغنم المعينة تجوز الاجارة على رعيها  
اذا شرط خلقها وان لم تكن معينة فلا تحتاج الى الشرط وله الخلف على أجره يبدأ ويدفع له  
الاجرة كاملة وهذه النسخة مطبقة لنص المدونة المتقدم وقوله على أجره أي به لزيادة البيان  
والانصاح ان الذي عليه الخلف انما هو الاجر اي رب الغنم والله أعلم وبقيصة شر وطها  
وتقرر بعانتها مبسوطه في شروح المدونة وذكرها من جهة شر وطها ان لا يشترط عليه التجرب بالريح  
بخلاف أولاد الغنم فيجوز شرط رعيها على راعي أمهاتها قالوا لان الربح مجهول وماتلده الغنم  
معروف وانما ظاهرة غير معروف نعم غرده اخف من غر الرابح وشبهه في القضاء بالخلف فقال  
(كراكب) أي مرير ركوب مثلاً لا كركب دابة مضعونة غير معينة لربها الموضع كذا فهلكت  
قبله اوفي المسافة فعلى رعيها خلفها قدره الشارحان ويحتمل كراكب تعذر ركوبه فيجب  
خلفه ولا ينسخ الكراء فيه الامام مالك رضى الله تعالى عنه واذا تشاركى قوم دابة  
ايرتوا عليها عروسا ليلتهم فلم يزلوا تلك الليلة فعليهم الكراء وان اكرت دابة ليشيع عليها  
رجلا الى موضع معلوم أولي ركبها الى موضع منها فبدا له أول رجل لزمه الكراء وليكر الدابة  
الى الموضع في مثل ما اكرت وان اكرها الى الحج او الى بيت المقدس أو الى مسجد النبي صلى  
الله عليه وسلم فعاقبه مرض أو سقطه أو مات أو عرض له غريم حبسه في الطريق فالكراء لازم  
له ولها ولو رثته كراؤها في مثل ما اكرت وصاحب الابل أو البع أو البغال أو البقر من الغرما (و) جاز  
ايجار (حاشي) بجمامه حلة متقى حافة سقطت نونه لاضاقته أي جاني (نهرك) من اراد ان  
(يبنى) عليه ما جدار بين ويرفعهما بيني عليهما (يتا) يجري نهرك من تحت المسنوى الظاهر  
انه لا مفهوم لهذه الاضافة فان جرى نهرك بآرضك فلك كرا حاقبه لمن بيني عليهما لانهما  
لان ابن ناجي قلت في درس شيخنا أبي مهدي لا يشترط وصف البناء بخلاف من اكرت جدارا  
ليبقى عليه لتضرر الجدار بخلاف الأرض فاستحسنه تت وفيه بحث (و) جاز اجارة (طريق)  
في دار يمر منها المستأجر لداره مثلاً والافه ومن كل اموال الناس بالباطل نقله ابو الحسن عن  
اشهب فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى لا باس ان تواج حاشي نهرك ممن بيني عليه يتأ أو  
ينصب عليه رعي ويجوز ان يستأجر طريقا في دار أو جارتان يستأجر مضرب مرص من دار  
وامام سبل ما ميازيب المطر من دار فلا يجنب لان المطر يقبل ويكثر ويكون ولا يكون ابن

فلا بد من وصفه والله أعلم (قوله والا) أي وان كان لا يمر من الدار ولا يستأجر ولا غيرها (قوله عليه) أي النهر

(قوله قبح) بضم فسكسر مثقلا (قوله فعله) أي الاب (قوله عذر) بضم فسكسر أي الاب (قوله فلا يدعه) بفتح الدال أي يترك الولد (قوله جماعته) أي البلد (قوله توجه) بفتحات مثقلا (قوله حكم النذب) إضافة للبيان (قوله علي وليه) أي الولد (قوله أسلم) أي حدث إسلامه من الكفار (قوله يتعين) أي تعليم من أسلم (قوله كذلك) أي فرض كفاية يتعين على من انقرد به دون عوض (قوله ويتعين) أي تعليم ما يصلح به (قوله وكذا) أي تعليم الزائد على ذلك في الحسن (قوله العلم) أي تعليمه الاتي (قوله تعليمها) أي الاتي (قوله اصون) خبر ترك ٧٦٦ (قوله معهم) أي المتعلمين (قوله عنف) اضم فسكون (قوله مرفقا) بضم فسكسر

ولده القرآن لشع قبح فعله ولقوله عذر فان كان للولد مال فلا يدعه دون تعليم وليه أو قاضى بلده أو جماعته ان لم يكن قاضى وان لم يكن له مال توجه حكم النذب على وليه وأمه الاقرب فالاقرب وتعليم من أسلم ما يصلح به فرض كفاية يتعين على من انقرد به دون عوض وتعليم الاتي ما تصلح به كالذكر كذلك ويتعين على الولي والزائد على ذلك للاتي حسن وكذا العلم لا الرسائل والشعر وترك تعليمها الخطأ أصون ويكون المعلم معهم مهيبا لا في عنف لا يكون عموما غضبا ولا منبسطا مرفقا بالصبيان دون لين قلت ويكتفى في اباحة اتصافه بستر الحال للمتزوج ويستل عن غيره فان لم يسمع عنه الا العفاف أبيع له ويمنع من يتحدث عنه بسوء مطلقا وبهذا جرى العمل وهو الحق قال وعليه ان ينزجر المتخاذل في حفظه أو منقصة كتبه بالوعيد والتقريع لا بالشتم كما قد رد فان لم يقدر القول انتقل للضرب بسوط من واحد الى ثلاثة ضرب ان يلام فقط دون تأثر في العضوف ان لم يقدر زاد الى عشرة قلت ضرب معلم صبي بالسوط في رجله لتكرره حفظه فحدثت برجله من ضربه قرحة صارت فاصولا يشك في موته به قال ومن ناهز الحلم وغفلت خلقه ولم ترعه العشر فلا بأس بالزيادة عليه قلت الصواب اعتبار حال الصبيان شاهدت غير واحد من معلمينا الصلحاء يضرب الصبي نحو العشرين وأزيد وكان معلما يضرب من عظم جرمه بالعصى في سطح أسفل رجله العشرين وأكثر ومنعه الزجر ياقرد ضعيف والصواب فعل بعضهم ذلك وقد اجازوه للقاضى ان يستحقه مع قدرته على ضربه وكذا كان بعض شيوخنا يزجر به في مجلس اقرائه من يستحق الزجر لتعذره بالضرب وتقلوه عن بعض شيوخهم وسمعتهم عن شيوخهم في ذلك مقالات عن قلنا عنه شائعا الشيخ الفقيه العدل الخطيب أبو محمد البرجيني والشيخ الحوى المشهور بالزهد وكان يصدر كثيرا من شيخنا أبي عبد الله ابن الحبيب وقلنا من شيخنا أبي عبد الله بن عبد السلام رحمهما الله تعالى وفائدة واضحة ان النصف لانها تسكب تثبت الطالب فيما يريد أن يقول من بحث أو نقل وقد والله سمعت شيخنا ابن عبد السلام زجر بعض أهل مجلسنا في مدرسة السماعين في قول قاله بما يقول هذا مسلم وكان هذا المقول له متصنا به مدة الشهود المنتصين للشهادة وخطة القضاء بالبلاد المعبرة ولم يترك لذلك مجلسه الى أن توفي رحمه الله تعالى والاعمال بالنيات قال ومن اتصف من الصبيان بأذى أو لعب أو هروب من المصيبة استشار وليه في قدر ما يرى من الزيادة في ضربه قدر ما يطيق قلت اما في الاذية فلا يستشير لانه حق عليه يتعذر طلبه عند غير معلمه لتعسر

فسكسر مثقلا (قوله يكتفى) بضم الياء وفتح الفاء (قوله اتصافه) أي للتعليم (قوله يستر) بفتح السين صلة يكتفى (قوله للمتزوج) صلة ستر (قوله ويستل) بضم الياء (قوله عن غيره) أي المتزوج (قوله تسمع) بضم الياء (قوله عنه) أي غير المتزوج (قوله ويمنع) بضم الياء (قوله يتحدث) بضم الياء (قوله قال) أي القابسي (قوله وعليه) أي المعلم (قوله المتخاذل) أي المتكاسل (قوله بالوعيد) صلة ينزجر (قوله كما قد رد) مثال للشتم (قوله فان لم يقدر) أي الزجر (قوله انتقل) أي العلم (قوله قلت) بضم التاء (قوله قال) أي القابسي (قوله ناهز) أي قارب (قوله الحلم) أي البلوغ (قوله خلقته) بفتح فسكون (قوله ترعه) أي تخفه وترزحه (قوله عليه) أي العشر (قوله قلت) بضم التاء (قوله ومنعه)

أي القابسي (قوله الزجر) متعول منع المضاف لقاعله (قوله ياقرد) صلة الزجر (قوله ذلك) أي الزجر ياقرد اثبات (قوله اجازوه) أي الزجر ياقرد (قوله وتقلوه) أي الزجر ياقرد (قوله من بحث أو نقل) بيان ما (قوله بما يقول هذا مسلم) صلة زجر (قوله وكان هذا المقول له الخ) حال (قوله خطه) بكسر الخاء المججمة أي منصب وإضافته للبيان (قوله ولم يترك) أي المقول له ذلك (قوله لذلك) أي القول (قوله مجلسه) أي ابن عبد السلام (قوله الى ان توفي) أي ابن عبد السلام (قوله قال) أي القابسي (قوله استشار) أي المعلم (قوله يطيق) أي الصبي (قوله لانه) أي تأديب المؤذي (قوله عليه) أي المعلم

(قوله موجب) بكسر الجيم اى سببه (قوله عليه) اى الصبي (قوله أن لا يولى) اى المعلم (قوله منهم) اى الصبيان (قوله ولا يضرب) اى المعلم (قوله قال) اى القاسمى (قوله ويحترز) اى المعلم (قوله هذا) اى الذى يخاف فسادا على الصبيان (قوله قال) اى القاسمى (قوله والدره) بكسر الهمزة (قوله وان كان) اى الصبي ٧٦٧ (قوله لا يقر) اى لا يستقر (قوله به) اى المسجد (قوله ذلك) اى

المسجد (قوله ذلك) اى تعليمه فى المسجد (قوله تعليمهم) اى الصبيان (قوله فيه) اى المسجد (قوله وهذا) اى منع تعليمهم فى المسجد (قوله بانه) اى الانتقال صله اجاب (قوله لبعده) اى الموضع الذى اراد الانتقال اليه علة يضر (قوله له) اى المعلم (قوله ذلك) اى الانتقال (قوله والا) اى وان كان يضر بعض الصبيان لبعده من داره (قوله فان كان) اى المعلم (قوله على الزوم) صله عقد (قوله فليس ذلك) اى الانتقال (قوله له) اى المعلم (قوله والا) اى وان لم يكن عقده معه على الزوم (قوله واحكام) بفتح الهمز جمع حكم (قوله قلت) بضم التاء (قوله بحمل) بفتح الميم اى المعنى الذى يحتمل علمه (قوله قال) اى القاسمى (قوله فيه الجمل) بضم الجيم (قوله ذلك) اى التفضل (قوله فرائه) اى القرآن (قوله عنها) اى لقراءة بالاحكام (قوله عنه) اى يحتمون (قوله بنهى) اى يحتمون (قوله عنه) اى الجارة

اثبات موجب عليه واستحب يحتمون ان لا يولى احدا من الصبيان ضرب غيره منهم يحتمون ولا يضرب وجهها ولا رأسا ومن حسن النظر التفريق بين المذكورين الاثبات يحتمون أكره خطاهم لتأديته للفساد قلت من بلغ حد التفرقة فى المضجع فواجب تفرقه منهم قال ويحترز من يخاف فسادا على الصبيان عن قارب العلم أو كان ذائرا أقلت الصواب فى هذا منع تعليمهم قال ولا يقبل شهادة بعضهم على بعض الا من عرفه بالصدق فيقبل قوله قال ويتراهم عن الر باقى تسابعهم طعاما بطعام ويسفغهم ان نزل ومافات فهو فى مال مقفونه أو ذمتهم يحتمون وشراء الفلقة والدره وكرام موضع العلم على المعلم فان استوجر على تعليم صبيان معلومين سنة معلومة فعلى أوليائهم كراه الموضع واما تعليمهم فى المسجد فروى ابن القاسم ان بلغ الصبي مبلغ الادب فلا بأس ان يوقى به فى المسجد وان كان صغره الا بقرته ويعت فلا أحب ذلك وروى يحتمون لا يجوز تعليمهم فيه لانهم لا يتفقدون من الخجاسة وهذا هو الصحيح وأجاب يحتمون عن معلم أراد أن ينتقل من موضع لا يتر بانه ان لم يضرب بعض الصبيان لبعده من داره فله ذلك والا فان كان عقدا اجازته مع من يتضرر بذلك على الزوم فليس ذلك الا باذن وليه والاجاز دون اذنه ومنع تعليمه بالذات قراءة القرآن حفظا أو نظرا ابن محضون ينبغي أن يعلم اعراب القرآن ويلزمه ذلك والشكل والهجاء والخط الحسن وحسن القراءة بالترتيل واحكام الوضوء والصلاة وفرائضها وشتمها وصلاة الجنائز ودعائها وصلاة الاستسقاء والخسوف قلت بحمل قوله عن لدى اعراب القرآن هو تعليمه معبر باحتراز من اللحن اذا اعراب النحوى منه عند وحسن القراءة ان اراد به التجويد فهو لازم في عرفنا الاعلى من شهر بتعليمه واما احكام الوضوء وما بعده فواضح عدم لزومه وكثير من المعلمين لا يقومون بذلك قال ويجب عدله بينهم فى التعليم لا يفضل بعضهم فيه على بعض ولو تفاضلوا فى الجمل الا ان بين ذلك وليه فى عقده أو يكون تفضيله فى وقت غير وقت تعليمه ولا يعلمهم قراءتها بالاحكام انتهى مالك عنها ابن محضون عنه ولا يعلمهم اباجاد ونهى عن ذلك لافى سميت حفص بن غياث يحدث اباجاد اسماء الشياطين القوها على السنة العرب فى الجاهلية فكتبوها محمد فكتبها حرام واخبرنى محضون عن ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن عبيد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهم قال قوم ينظرون التجويد يكتبون اباجاد لا خلاق لهم قلت لعلى الاستاذ الشاطبى لم يصح عنده هذا أول سلفه أو رأى النهى انما هو باعية راسعها الهاء على أصل ما وضعت له لامع تغيرها بالقل المعنى صحيح وعلى هذا يسوغ استعمالها عددا كسراج اليمين فى التخصيل واختصار الاربعين وغيره عقدها يجوز متوحلا لملة معلومة فيلزم ومشاهدة فلا يلزم أحدهما ابن حبيب مالك يجوز أن يشارط المعلم على الحدقة ظاهرا أو نظرا ولو سميا أجلا أصبح ان تم الاجل ولم يحدقه فله أجر مثله القاسمى فرق أصبح بين ضرب الاجل للمعلم والخطا اذا كان الفعل يمكن الفراغ منه فيه قلت

اى يحتمون (قوله عن ذلك) اى تعليمهم اباجاد (قوله فكتبها) اى اباجاد (قوله فى التخصيل) خبر مقدم (قوله عقدها) اى الاجارة على تعليم القرآن (قوله له) اى المعلم (قوله فرق) بفتحات محققا (قوله للمعلم) اى فاجازه (قوله والخطا) اى فخره (قوله منه) اى الفعل (قوله فيه) اى الاجل

(قوله سوى) بفتح السين والواو مثلاً (قوله بينهما) أى ضرب الأجل للمعلم وضربه للخطاط فى المنع (قوله عوضها) أى الحذقة (قوله ما اشتراطه) أى المعلم وأبو الصبي (قوله فان لم يشترط) أى قدز الحذقة (قوله فهى) أى الحذقة (قوله ويؤدب) بفتح الدال (قوله ان كان) أى المعلم ٧٦٨ (قوله تقريره) أى التلخيص (قوله فان اعتذر) أى المعلم (قوله اختير) بضم

سوى الخفى وابن رشد بينهما القابسى الحذقة ظاهر احفظ كل القرآن وتظر اقرانه فى المصنف وقد عوضها ما اشتراطه فان لم يشترط فهى على حسب حال الاب فى كسبه وحفظ الصبي وقرانه مع اعتبار حسن خطه فان قصر تعلم الصبي فى احدهما فاعلمه من الحذقة بقدر ما تعلم وان لم يسفر الصبي فى الحفظ أوفى القسراة فى المصنف فلا شئ للمعلم ويؤدب المعلم على تقريره ان كان يحسن التعليم وعلى تقريره ان لم يحسنه فان اعتذر بزيادة الصبي اختياره فان بان صدقه فله من الاجر بقدر حرزه وتاديه الآن ان يكون عرف اباه يلهيه قلت أو يكون الاب عرف ذلك قال ومحل الحذقة من السور ما تقرره عرفاً مثل لم يكن وعم وباركوا الفخ والصافات قلت لم يذكر القاتحة وهى حذقة فى عرفنا قال وكذا عطية العبد تثبت بالعرف وقولهم تنون لا تلزم الحذقة الا فى ختم القرآن لعل معناه ان لم تكن عادة بغيرها وكذا قول ابن حبيب لا يجب الاخطار ولا يجوز اعطاؤه فى عهد العجم حدثاً أسد بن موسى عن الحسن بن دينار عن الحسن البصرى انه يكره اعطاء المعلم فى النيروز والمهرجان انما كان المسلمون يعرفون حق المعلم فى العيدين ورمضان وقدوم غائب القابسى اما الغيدان فتعمل العامة وأما غيرهما وعاشوراء فتعمل الخاصة وأجاب عن علمه معلم بعض القرآن ثم اكلاه غيره بان لكل منهم ما من الحذقة بقدر ما علم انصافاً أو اثلاثاً ونحوه ما ورعنا استحقها الاول فقط ان بلغ من تعليمه بمقاربة التلخيص بحيث يبلغ ما يستغنى به عن المعلم وربما استحقها الثانى فقط ان قل لبثه عند الاول ولم ينل من تعليمه ما له بال ابن حبيب ان شرط المعلم أبراء معلوماً فى كل شهر أو شهرين وقدرا معلوماً فى الحذقة فلوا به اخر اجبه وعليه من الحذقة بقدر ما قرأ منه منها ولم يقرأ منها الا الثلث أو الربع فعليه بحسابه لا اشتراطه ما سمى مع اخر اجبه ولو شرطه على ان يحذقه بكذا وكذا لم يكن لوليه ان يخرج حقه حتى يتم حذقه القابسى فرق هذا التفریق ولم يقم حجة عليه وقال ما حاصله انهما سواء لا اشترا كهما فى التزام الولى الحذقة واختصاص احدى الصورتين بزيادة قدر فى كل شهر لا يوجب حل مالزم بالتزام الحذقة وان لوليه اخر اجبه وعليه بقدر ما بلغ منها قلت تقرير وجه تفرقته أنه اذا شرطه فى الحذقة فقط كان امدها العرفى كدعة مغنية عاقده عليه ما غير مقررة بما يبدل على انحلال عقدها فان ضم اليها شرط قدر فى كل شهر كان دليلاً على عدم لزوم عقده وصرفه لحكم عقد المشاهدة قال وانما جعل له بقدر ما بلغ اذا أخرجه فى المشاركة على الحذقة لاني رأيت من تجوز الاجارة التي لم يشترط لها غاية فما حصل منها كان عليه من الاجر بقدره وأما حكم بطلان الصبيان فقال مصنون تسري بهم يوم الجمعة سنة المعلمين ابن عبد الحكم لمن استؤجر شهراً بطلان يوم الجمعة وتركه من عشية يوم الخميس لانه امر معروف وبطلانته كل يومه بعبد لان غرضهم اجراءهم فيه من عشي يوم الاربعاء وبطلانهم فى الاعياد على المعروف هى فى انظر ثلاثة أيام وهكذا فى الاضحية ولا بأس بالخصه بجنون من عمل الناس بطلان الصبيان فى الجمعة اليوم وبعضه ولا يجوز أكثر من ذلك الا باذن أولياء الصبيان

المثناة وضم الموحدة أى الصبي (قوله فان بان) أى ظهر (قوله صدقه) أى المعلم (قوله انه) أى المعلم (قوله الان يكون) أى المعلم (قوله عسرف) بفتحات مثلاً أى المعلم (قوله اباه) أى الصبي (قوله ذلك) أى به الصبي (قوله قال) أى القابسى (قوله لعل) معناه أى قول مصنون (قوله وأجاب) أى القابسى (قوله بان لكل منهما) أى المعلمين صلة أجاب (قوله من الحذقة) بيان قدر ما علم (قوله استحقها) أى الحذقة (قوله وعليه) أى وليه (قوله منها) أى الحذقة (قوله فرق) أى ابن حبيب (قوله وقال) أى القابسى (قوله لا يوجب حل مالزم) بالتزام الحذقة (قوله خبر اختصاص (قوله قلت) بضم التاء (قوله تفرقه) أى ابن حبيب بين الصورتين (قوله انه) أى الولى (قوله اذا شرطه) أى المعلم (قوله كان امدها) أى الحذقة (قوله العرفى) نعمت امده (قوله كدعة معينة الخ) خبر كان (قوله فان ضم)

أى الولى (قوله اليها) أى الحذقة (قوله كان) أى ضمه شرط قدر فى كل شهر (قوله قال) قبل أى القابسى (قوله سنة) بضم السين أى طريقة (قوله وتركه) أى العمل (قوله كل يومه) أى الخميس (قوله فيه) أى الخميس



(قوله ومن هنا) اى أخذ  
المعلمين هدايا الصبيان  
لزيادة البطالة على سقطات  
(قوله ولله) بضم فكسر  
(قوله لا يجوز) خبر بعث  
(قوله واتخاذ) اى المعلم  
(قوله حسن) خبر اتخاذ  
(قوله بعثهم) اى الصبيان  
(قوله فى حوائجهم) اى  
المعلم (قوله به) اى المعلم  
(قوله وشركة المعلمين) اى  
فى التعليم (قوله جائزة)  
خبر شركة (قوله وان كان  
بعضهم) اى المعلمين الخ  
مبالغة فى جوازها (قوله  
لان فيه) اى الاشتراك فى  
التعليم (قوله لا يصلح) اى  
الاشتراك فى التعليم (قوله  
فلا يصلح) اى الاشتراك  
(قوله اجانته) بكسر الهمز  
وشد الجيم ثم نون اى قصعة  
من طين محرق (قوله قلت)  
بضم التاء (قوله الجوهرى)  
اى قال (قوله بالكسر)  
اى للميم وسكون الراء وفتح  
الكاف آخره نون (قوله  
منه) اى الماء ان يصب  
بداً وأغـيره (قوله يتبعين)  
مقدار الخفر الخ (قوله  
لكونه اجارة) قوله بعدم  
التعيين الخ (قوله لكونه  
جعالة

قيل له بما اهدى الصبي للمعلم ليزيده فى البطالة قال هذا لا يجوز القابسى ومن هنا سقطت  
شهادة أكثر المعلمين لانهم غير مؤدين ما يجب عليهم الامن عصمه الله تعالى وبعثهم ان تزوج  
أو ولده ولد لمعطو شيأ لياؤابه مؤدبهم لا يجوز وكذا ما يأتون به من يوت آباءهم الا باذنهم  
قلت بعثهم لدار بعض الاولاد ختمه أو نفاس أو ختان أمر معروف فى بلدنا والغالب أن  
لا يكون مسير الولد لذلك الا بعلم من وليه لانهم لا يعيشون بذلك بمعتاد ثيابهم بل بثياب التجميل  
والترزين فى الاعياد قال واتخاذهم بعضهم على بعض حسن ولا يجوز بعثهم فى حوائجهم ولا  
ينبغي أن يتشاغل عن تعليمهم بشئ وان نزلت به ضرورة استجاب مثله فيما قرب مضمون ان  
استؤجر على تعليم صبيان تعليم غيرهم معهم ان لم يضرهم ولم يشترط عليه عدم الزيادة عليهم  
وشركة المعلمين جائزة ان كانوا بمكان واحد وان كان بعضهم أجور تعليمهم من بعض لان فيه  
رفقا بمرض أحدهم فيقوم الصحيح مقامه وان كان بعضهم عربى القراءة والآخر ليس  
كذلك اسكنه لا يلحق فلا بأس بذلك قاله الامام مالا يرضى الله تعالى عنه وابن القاسم رحمه  
الله تعالى وعن مالك لا يصلح حتى يستويافى المعلم فان كان أحدهما أعلم فلا يصح الا أن يكون  
لأعلمهما أفضل من الكسب بقدر فضل معلمه على صاحبه القابسى ان لم يكن لأحدهما من  
الزيادة الا أن يعرب قراءته والا خرا لا يعربها ولا يلحق أو أحدهما رفيع الخط والآخر ابر  
كذلك الا انه يكتب ويتعجب فهذا قريب معتبر فى الشركة فى الصنائع والتجارات ولو كان  
أحدهما يقوم بالشكل والهجاء وعلم العربية والشعر والنحو والحساب وأما لو اقر بمعلم  
القرآن يجمعه لجاز شرط تعليمه اياه مع تعليم القرآن لانه يعين على ضبطه وحسن معرفته  
وهذا ان شارك من لا يحسن القراءة القرآن والكتب كانت الاجارة بينهما متفاضلة على  
هذه الرواية على قدر علم كل منهما ولو استؤجر أحدهما على النحو والشعر وشبههما  
والآخر على تعليم القرآن والحساب ما صحت شركتهما وقيل لانس رضى الله تعالى عنه  
كيف كان المؤدبون على عهد أبى بكر وعمر وعثمان وعلى رضى الله تعالى عنهم قال كان  
للمؤدب اجانة يجنى كل صبي يوم نوبة بما ظاهر يصبه فيها يعنونهم ألو ادهم ثم يصجون ذلك  
فى حفرة بالارض فيكشف قلت الجوهرى الاجانة واحدة الاجاجين ولا يقال الاجانة وفى باب  
آخر المكن بالكسر الاجانة التى تغسل فيها الثياب ان سيده يقال اجانة ونجاسة وينبغي  
أن يصب ذلك الماء بالمواضع البعيدة عن النجاسة وكان معلما يأمر ناصبه فى حفرة يبر  
القبور وينبئ الحفظ منه لان غالب الصبيان لا يتحفظون فى أيديهم من نجاسة أبو الهم  
محمد بن الحسن بن محمد بن موسى عن جرير عن منصور قال كان ابراهيم النخعي يقول من المرأة  
أن يرى فى ثوب الرجل وشفتيه مداد الله الهادى الى سبيل الرشاد (و) جاز (اجارة ماء عون  
كصحة وقد) بكسر القاف وسكون الدال ومثله وغيره قال وفاس كان يعرف بعينه أم لا  
وقال ابن العطار يمنع كراما لا يعرف بعينه ككة قدر الفخار التى غيرها الدخان فصارت  
لا تعرف الابنة شيئا ابن عرفة هـ ذاق قصور (و) جاز العقد (على حقير) حال كونه (اجارة)  
بتعيين مقدار الخفر وصفته وانهم لم يدر في الاثنا فله بحساب ما عمل وبعد الفراغ فله جميع  
الاجرة (و) حال كونه (جعالة) بعدم التبيين ولا شئ له لابقام الحقير فى الابن القاسم رحمه

(قوله من صفتها كذا) نعمت بئر (قوله لانها) اي العقد على الوجه المذكور واثنته ثلث خبره (قوله وهي) اي الاجارة (قوله من القضاة) بفتح القاف واللام اي الموات بيان غيره (قوله الا ان تكون) اي المعاقدة (قوله بمعنى الجعل) اضافته للبيان (قوله يجعل له دراهم الخ) تصوير الجعل (قوله لاشئ له) اي الحاقه بمول قال (قوله فله) اي الحافر (قوله هذه الاجارة فيما لا يملك) بضم الياء اي لا في ملكك (قوله من الارضين) بيان ما (قوله يريد) اي ابن القاسم (قوله انه) اي العقد (قوله اذا اراد المجمول له الخ) نعمت شئ (قوله يقي من عمله شئ الخ) جواب اذا (قوله هذا) اي الذي افاده ابن القاسم ووضعه ابن المراز (قوله ايين) اي اظهر (قوله فرق) بفتح فسكون (قوله فيما يملك) بضم الياء تنازع فيه البناء والحفر (قوله من الارضين) بيان ما (قوله لا تجوز فيه الا الاجارة) ٧٧٠ خبر البناء والحفر (قوله الجمل) بفتح الجيم وشدا الميم اي الجمع (قوله الغفير)

الله تعالى لو واجره على حفر بئر من صفتها كذا ثم انهم دمت فله بحساب ما عمله ولو انهم دمت بعد فراقها أخذ جميع الاجر حفرها في ملك أو في موات ابن يونس لانها اجارة وهي تجوز في ملك وفي غيره من القضاة الا ان تكون بمعنى الجعل يجعل له دراهم معاملة على أن يحفر لك بئر من صفتها كذا وكذا الحفر نصفها ثم انهم دمت فان انهم دمت في هذا قبل اسلامها اليك فلا شئ له واسلامها اليك فراقه من حفرها وقد قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه في الاجير على حفر قبر انهم دمت قبل فراقه لاشئ له وان انهم دمت بعد فراقه فله الاجرة ابن القاسم هذه الاجارة فيما لا يملك من الارضين ابن يونس يريد أنه جعل ابن المراز لا يكون الجعل في شئ اذا اراد المجمول له ترك العمل بعد أن شرع فيه يقي من عمله شئ فينتفع به الجاعل محمد هذا بين فرق بين الجعل والاجارة فالبناء والحفر فيما يملك من الارضين لا تجوز فيه الا الاجارة ابن عرفة المتبطل الجمل الغفير على قول ابن المراز وادشرطين آخرين أحدهما اختبار الارض في لينة او قساوتها والثاني استواء الجاعل والمجمول له في العلم أو الجهل بها وهذا الشرطان متدافعان لان الاول يقتضي ان من شرط الجعل العلم بجمال الارض والثاني يقتضي ان هذا ليس بشرط لكن يفهم من كلام ابن عبد السلام أن الاول في المدونة والثاني في العتبية فهما قولان ابن الحاجب العمل كعمل الاجارة الا أنه لا يشترط كونه معلوما فان مسافة الا بقى والفاقة غير معاملة ابن عبد السلام كلامه بوجه العموم في كل أنواع عمل الجعالة وليس كذلك اذ مذهب المدونة لا يجوز الجعل على حفر البئر الا بعد خبرتم ما بالارض معا وشرط في العتبية استواء حالي الجاعل والمجمول له في العلم بجمال الارض ابن عرفة عزوه للمدونة شرط الخبرة لم أعرفه في الجعل نصا ولا ظاهرا بل يلزم يأتي في محله انما ذكره في الاجارة ولعله اعتمد في ذلك على ظاهر افظ المسقلى قال ما نصه ما لا رضى الله تعالى عنه لا بأس بالاجارة على حفر بئر بوضع كذا وقد خبرنا الارض وان لم يخبرها لم يجوز يحيى بن يحيى عن ابن القاسم ان عرفنا الارض ببلن أو شدة أو جهلاها ما عا جاز وان لم يذلل أحدهما وجهله الا لم يجوز الجعل فيه اه فهذا كالتص في حل مسألة المدونة على الجعل لذكره عليها نقل يحيى عن ابن القاسم في الجعل قلت لفظها في الام قلت ان استأجرت

بفتح الغين المجعولة وكسر القاء اي الكثير (قوله وزاد) اي المتبطل (قوله هذا) اي العلم بجمالها (قوله يفهم) بضم فسكون (قوله أن الاول) اي شرط العلم بجمال الارض (قوله والثاني) اي استواء المتجاعلين في العلم أو الجهل بجمالها (قوله العمل) اي في الجعل (قوله الا أنه) اي عمل الجعل (قوله كلامه) اي ابن الحاجب (قوله خبرتهم) اي العاقدان (قوله بالارض) اي حالها من صلاحية أو رخاوة وقرب ما بها أو بعده (قوله حالي) بفتح اللام مشى حال بالون اضافته (قوله في العلم) اي وجودا أو عدما أو حذف منه أو موقوفها اي والجهل والافهوعين ما قبله (قوله عزوه) اي ابن عبد السلام (قوله لم أعرفه الخ) خبر عزوه (قوله انما ذكره) اي شرط الخبرة (قوله ولعله) اي ابن عبد السلام

من (قوله في ذلك) اي عزوه لشرط الخبرة لها (قوله قال) اي المسقلى (قوله مالك) اي قال (قوله وقد خبرنا) اي علم العاقدان حال (قوله وان لم يخبرها) اي العاقدان الارض (قوله لم يجوز) اي العقد (قوله ان عرفنا) اي العاقدان (قوله جهلاها) اي العاقدان الارض (قوله جاز) اي الجعل (قوله بذلك) اي ابن الارض أو يسم (قوله فهذا) اي كلام ابن يونس (قوله لذكره) اي ابن يونس (قوله عليها) اي المدونة (قوله قلت بضم التاء) (قوله لفظها) اي المدونة (قوله قلت) بضم التاء (قوله ان استأجرت) بضم التاء

(قوله قال) اي ابن القاسم (قوله خبروا) اي علوا (قوله الارض) اي رخوا او ينسبها (قوله فقير النخل) في القاموس والفقير الكسير افتقار كالفقر ككتف والمادة قور و البتر تغرس فيها القسيبة بجمعها فقر بضمين وقد فقر لها فقير (قوله يبلغ الماء) اي ثم تغرس فيه القسيبة بفتح القاء وكسر السين المهملة اي النخلة الصغيرة (قوله ان عرف) اي العامل (قوله قلت) بضم التاء (قوله فلانظ الاجارة) اضافته للبيان (قوله كالنص) خبر لفظ الاجارة ٧٧١ (قوله في عدم الجعل) اي وثبوت الاجارة

(قوله والجعل على الحفر)  
(الخ) حال (قوله وما نسبه)  
اي ابن عبد السلام (قوله)  
من ايهام العموم بيان ما  
(قوله مثله الخ) خبر ما (قوله)  
لانه اي ايجار الحلي الخ  
عنه كراهته (قوله الناس)  
اي السلف الصالح رضي  
الله تعالى عنهم (قوله)  
وليس اي ايجاره (قوله)  
بين بكسر الباء منقولة  
(قوله واستنقله) اي ايجاره  
(قوله سالت) اي قال (قوله)  
تلك الدابة مفعول ايجار  
(قوله ذلك الثوب) مفعول  
ايجار (قوله اولي) اي في  
الكراهية (قوله وان  
استأجرت) بفتح التاء (قوله)  
فان ذلك اي الثوب (قوله)  
كراهها) مفعول كره (قوله)  
كان اي غيره (قوله ولو  
بدا) اي ظهر له العدول  
عن السفر مباغتة في  
الكراهية (قوله وما اكرهت  
في مثله) عطفت على السفر  
اي ولو بداه العدول عما  
اكرهها واكرها في  
مثله (قوله وكذا) اي

من يحفر لي بئرا بوضع من المواضع قال ان خبروا الارض فلا بأس وان لم يخبروها فلا خير  
فيه كذا سمعت مالكا رضي الله تعالى عنه ومعه في الاجارة على حفر فقير النخل يحفر الى  
أن يبلغ الماء ان عرف الارض فلا بأس وان لم يعرفها فلا أخيه قلت فلفظ الاجارة مع ذكر  
فقير النخل كانه في عدم الجعل لان حفر فقير النخل انما يكون في الارض المملوكة دائما  
او غالبا والجعل على الحفر لا يكون فيما عدا ذلك الجاعل على المشهور وتقل الشيخ عن محمد بن  
ابن القاسم ان كانت الارض للمستأجر فلا يجوز فيها جعل على بناء أو حفر وما نسبه لابن  
الحاجب من ايهام العموم مثله لفظ المقدمات وال تلقين اه كلام ابن عرفة (ويكره) بضم  
التحنية أن يؤجر (حلي) باهمال الحاء مقرونة أو مضمومة مع سكون اللام في الاول  
وكسر هاء الثاني لانه ليس من أخلاق الناس وليس يجرأ بين فيما لابن القاسم لا بأس  
باجارة حلي الذهب بذهب أو فضة واستنقله الامام مالك رضي الله عنه مرة وخففه مرة ابن  
يونس مالك رضي الله تعالى عنه ليس كراه الحلي من أخلاق الناس معناه أنهم كانوا يرون  
زكاته أن يعرف ذلك كرهوا أن يكرهوا في الكراهية فقال (كايجار) شخص (مستأجر)  
بكسر الجيم (دابة) لبركها الموضع معين تلك الدابة (أو ثوب) ليلبسه زمانه من ذلك الثوب  
(ل) راكب أو لا يس (مثله) في الخلق أو الثقل والامانة وأولى لانقل منه ولا مفهوم له فيكره  
كراؤها لا تخف منه وأشهر قوله لانه يانه اكرهاها لركوبها فان اكرهاها ليجعل عليها اربابا  
لموضع معين فلا يكرهه كراؤها لانه في فيما لابن القاسم رحمه الله تعالى وان استأجرت  
ثوبا تلبيه يوما الى الليل فلا تعطيه غيرك ليلبسه لا خلاف اللبس والامانة فان ذلك يدل  
فلا تضمنه وان دفعته الى غيرك ضمنته ان تلف وقد كره مالك المكثري الدابة لركوبه كراهها  
من غيره كان أخف عنه أو مثله فان كراهها فلا فسخته وان تلفت فلا يضمنها ان كان كراهها  
فيما اكرهاها فيه من مثله في حالته وأمانته وخفته ولو بداه العدول بن السفر أو ما كرهت  
من مثله وكذا الثياب في الحياة والمهمات فليس ذلك ككرهاها لركوبها والسقينة والدار اذهبا  
له أن يكرهاها من مثله في مثل ما اكرهاها ابن يونس أراد في هذا أنه له أن يكرهاها بغير  
كراهية وفي الثوب للبس والدابة للركوب يكره له ذلك لا خلاف اللبس والركوب فان أكرى  
ذلك من مثله فلا يفسخ ولا يضمنها وفي جماع عيسى من استأجر أجيرا يعمل له فله ان يؤجره  
من غيره لاستحقاقه منافعه وفي بعض النسخ أو لفظ لانه بأوال العاطفة ولفظ بلام الجر واللفظ  
من اللفظة وهي عبارة غلظة ولعل فيها تقديم أو على لفظ غلظا من النسخ وأصلها لفظ  
أو لفظ المعنى انه يكره أن يؤجرها لفظ أو لفظ والعهد عليه في كراهية اجارته لفظ فان

الدابة المكثرة في كراهية كراهتها الغيرة (قوله فليس ذلك) اي كراه الدابة والثياب (قوله ككرهاها لركوبها) بفتح الحاء المهملة  
اي الدابة المكثرة العمل عليها (قوله اذهبا) اي مكثري الدابة العمل والسقينة والدار (قوله في هذا) اي مكثري الركوب  
والسقينة والدار (قوله يكره ذلك) اي كراؤها لغيره (قوله غلظة) بفتح الغين المججمة وكسر اللام اي غامضة خفية (قوله  
عليه) اي المصنف

(قوله عليه) أي المنع (قوله به) أي المنع (قوله اختلف) بضم التاء (قوله بالطلب) أي الجازم أو غيره فشمع الإيجاب والتدب (قوله النبي) أي الجازم أو غيره فشمع التصريح والكراهة (قوله الوضع لها) أي الطلب والنهي والاباحة أي من حيث موافقة الشرع أو مخالفة أو من حيث استلزام الوجود والوجود أو العدم أو العدم فقط أو الوجود والعدم فقط فشمع الإحصاء والقساد والسبب والشرط والمنازع (قوله والشرط) أي الإيجار (قوله أشهد) أي من يبيع كتبها (قوله غيره) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله على هذا) ٧٧٤ أي جواز بيع كتبه (قوله وهو) أي جواز الاجارة على تعليمه (قوله وأصحابنا) أي

الذي في المدونة كراهة اجارته لمثله أو أخف منه وصرح النخعي بتعديده باجارتهم لفظ أو غيره أمين وظاهره المنع ونص عليه أبو الحسن وصرح به في العتبية عن أبي بصير في سماع عيسى قال المصنف لمثله أو أخف لجرى على لفظ المدونة ولما قال رضي الله تعالى عنه في كراهة الرواحل اجازة كراهة الدابة لمثله أو أخف أبو الحسن اختلف عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه في كراهة الدواب بالجواز والكراهة وأكثروا أنه جائز وأقل قوله كراهيته اه فقد درج المصنف على القول لاقول مع نقله في توضيحه به لابن عبد السلام كلامها في كراهة الرواحل (و) تكره الاجارة (على تعليم فقه) أي العلم المبين فيه حكم فعل المكلف بالطلب أو النهي أو الاباحة أو الوضع لها (و) تعليم (فرائض) أي العلم المبين فيه ما يتعلق بالتركات وشبهه في الكراهة فقال (كبيع كتبه) أي المذكور من الفقه والقراءة في الامام القاسم اكره الاجارة على تعليم الفقه والقراءة لان الامام مالك رضي الله تعالى عنه كره بيع كتب الفقه والشرط على تعليمها أشهد ابن يونس قد أجاز غيره بيع كتب الفقه فكذلك الاجارة على تعليمه جائزة على هذا وهو الصواب ابن عبد الحكم يبيع كتب ابن وهب بثلاثمائة دينار وأصحابنا متوافرون فلم يشكروه وكان أبي وصيه النخعي وعلى هذا فتجوز الاجارة على تعليمه وكذا به وهو أحسن ولا أرى ان يختلف فيه اليوم لنقص فهم الناس وحفظهم عن تقديم والله أعلم وقد كان كثير من تقدم لا كتب لهم مالك لم يكن للقاسم ولا لسعيد كتب ولقد قلت لابن شهاب اكتب تكتب العلم فقال لا قلت اكتب تسألهم أن يعيدوا عليك الحديث فقال لا هذا شأنهم فلو سأل الناس بغيرهم لضاع العلم وذهب رتبته والناس اليوم يقرؤون كتبهم ثم هم في غاية القصور والله ولي الأمور النخعي يجوز لامة في ان يكون له جار من بيت المال ولا يأخذ أجر من يفتيه ابن عرفة في الاجرة على الشهادة خلاف وكذلك في الرواية ومن يشغله ذلك عن جل تكسبه فأخذه الاجرة من غير بيت المال لتعذرهما منه خفيف وهو محل ماسمته من غير واحد عن بعض شيوخ شيوخنا وهو الشيخ أبو علي بن هارون أنه كان يأخذ الاجرة الخفيف في بعض فتاويه (و) تكره الاجارة على تعليم قراءة (قرآن بلعن) بسكون الحاء أي نظرياً وهو تطيع الصوت بالانغام على حذو المعروف في المويدي ومحل الكراهة ما لم يخرج عن كون قرأنا كالماء فيصير حديثاً ابن القاسم اكره الاجارة على تعليم الشعر والنوح أو على كتابة ذلك أو اجارة كتب فيه ذلك أو بيعها ابن يونس يعني وكراهة مالك قراءة القرآن

الفقهاء (قوله متوافرون) أي متكاثرون (قوله وصيه) أي ابن وهب (قوله وعلى هذا) أي جواز بيع كتبه (قوله وهو) أي جواز الاجارة على تعليمه وكذا به (قوله يختلف) بضم الياء وفتح اللام (قوله مالك رضي الله تعالى عنه) أي قال (قوله للقاسم ولا سعيد) أي الامامين التابعين من شيوخ مالك رضي الله تعالى عنه (قوله ولقد قلت) بضم تاء المتكلم (قوله مالك رضي الله تعالى عنه) (قوله لابن شهاب) أي محمد بن مسلم الزهري التابعي شيخ مالك رضي الله تعالى عنهما (قوله فقال) أي ابن شهاب (قوله فقلت) بضم شهاب التاء ضمير مالك المتكلم رضي الله تعالى عنه (قوله فقال) أي ابن شهاب (قوله هذا) أي اللفظ بمجرد السماع وعدم التسيان والاستغناء بهما عن

الكتب (قوله شأنهم) أي التابعين رضي الله تعالى عنهم (قوله جار) بكسر الراء أي جاري منقص اللام بالالحان أي معلوم يجري له (قوله ولا يأخذ) أي المقتضى (قوله على الشهادة) أي تحمله أو تأنيته غير متعينة (قوله في الرواية) أي تأنيته (قوله ذلك) أي الشهادة والرواية (قوله جل) بضم الجيم وشهد اللام أي أكثر (قوله لتعذرهما) أي الاجرة (قوله منه) أي بيت المال (قوله خفيف) خبر أخذه (قوله وهو) أي الاخذ من المستغنى لتعذرهما من بيت المال (قوله محل) بفتح الميم أي المعنى الذي يعمل (قوله المويدي) بضم الميم وفتح الواو وسكون الياء وكسر السين المهملة وفتح القاف علم بين طرق الغناء

(قوله وضعفه) بقتضات  
منقلا (قوله أراد) اي ابن  
القاسم (قوله ضعف)  
اي مالك رضي الله تعالى  
عنه (قوله كرها) اي  
اجارة الدف (قوله لانه)  
اي ايجار الدف (قوله  
وان كان ضربه مباحا في  
العرس) حال (قوله البرابط)  
بموجبين واحمال الطاء  
جمع بر بط مثل جعفر من  
ملاهي العجم ولذا قيل  
معرباه مضياح (قوله  
فيما يجوز عمله للمسلم)  
كراه (قوله اذا لم يغيب) اي  
الكافر (قوله عليه) اي  
العبد (قوله فان غاب) اي  
الكافر (قوله عليه) اي  
العبد (قوله في يمينه) اي  
الكافر (قوله من استيلاء)  
بيان مفاسده (قوله يستبد)  
اي يستقل (قوله عمله) اي  
المسلم (قوله كونه) اي  
المسلم (قوله يده) اي  
الكافر (قوله كونه) اي  
المسلم (قوله عشر) بضم  
فكسر اي اطلع (قوله وله)  
اي المسلم (قوله وهذا) اي  
التحريم (قوله ما هنا) اي  
في المختصر من الكراهة

بالاحسان فكيف بالتغني عياض معناه قول المتصوفة وأناشيدهم المسمى بالتغني على طريقة  
النوح والبكاء (فرع) القرطبي في أول شرح مسلم أخذ الابرة والجمل على ادعاء علم  
الغيب أو ظنه لا يجوز باجتماع حكماء الحفاظ أبو عمر بن عبد البر (و) كره (كرادف) بضم الدال  
المهملة وشدة الفاء آلة الطبل المدورة المغشاة بجلد من جهة واحدة كالغربال (و) كراه  
(معرف) بكسر الميم وسكون العين المهملة وقع الزاى فقاء الجوهرى المعازف الملاهي  
الشارح شئ من أنواع العيدين عياض عيدين الغناء (لعرس) بضم العين وسكون الراء  
فسين مهملة اي فرح نسكاح فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى لا ينبغي اجارة الدف والممازف  
كاهما في العرس وكره ذلك مالك رضي الله تعالى عنه وضعفه ابن يونس أراد ضعف قول من أجاز  
ذلك ابن يونس الدف الذي ابيع ضربه لعرس ونحوه فينبغي أن يجوز اجارته ابن عرفة كرها  
الامام مالك رضي الله تعالى عنه لانه غير عمل الصالحين وان كان ضربه مباحا في العرس فليس  
كل مباح تجوز الاجارة عليه عياض المعازف عيدين الغناء لا يجوز ضربها ولا استجارها  
وهي من أنواع البرابط والعيدين (و) كره (كراه عيدين) مسلم (ل) شخص (كافر) فيما يجوز  
للمسلم عمله كبناء وخياطة لا فيما لا يجوز كعمل خروعي خنزير غ في بعض الفسخ ادخال  
لام الجر على عيدين بالثناة واحد الاعياد مضافا للكافر وفي بعضهم اكرام عبد الكافر باضافة كراه  
لعبد الموحدة واحد العبيد وادخال لام الجر على كافر وكلاهما صحح زاد الخط وفي بعضها  
وكراه كعبد كافر بادخال كاف التثنية على عبيد الموحدة واحد العبيد ونجريد كافر من اللام  
والظاهر رجوعها للنسخة الاولى باضافة كراه الى كافر باضافة مصدر الى فاعله مع الفصل  
بينها بجمعوله أو باضافة كراه الى كاف كعبد باضافة مصدر لفاعله ورفع كافر بقا عليه  
وكراه كراه العبد المسلم للكافر اذا لم يغيب عليه فان غاب عليه في يمينه فلا يجوز لمفاسده من  
استيلاء الكافر على المسلم واهاتته والتمكين من اذيتة وقد قال الله تعالى ولن يجعـل الله  
للكافر يمين على المؤمنين سبيلا وخشية فنتنه في دينه لقمه كنه منه واطعامه محرما كخنزير  
وميتة ونحو ومنعه من الواجبات عليه كالصلاة والصوم ووطء الامسة فان نزلت الاجارة  
بالصفة المذكورة فتفسخ ابن رشد في البيان اجارة المسلم نفسه من كافر اربعة اقسام جائزة  
ومكروهة ومحظورة وحرام فالجائز على المسلم به على يمين العامل كصانع يعمل للناس  
والمكروهة أن يستبد الكافر بجميع عمله من غير كونه تحت يده مثل كونه عامل قراص أو  
مساقاة والمحظورة اجارة نفسه في عمل تحت يده كخدمته في بيته وارضاع ولده في بيته فهذه  
تفسخ ان عمر عليها فان قامت مضت وله الابرة والحرام اجارة نفسه فيما لا يحل من عمل خنـ  
ورعي خنزير فهذه تفسخ قبل العمل فان قامت تصدق بالابرة فاذا كان هذا في اجارة الحر  
نفسه فكيف بالرقيق فلا شك ان اجارة الرقيق المسلم للكافر اذا كان يغيب عليه في بيته  
لا تجوز وتفسخ وبؤدب المستأجر والمؤجر أدبا يليق بجاهلها والله أعلم (و) يكره (ب) مسجد  
لا كراه ان يصلى فيه فيها لا يصلح لاحد ان يبنى مسجدا ليكرهه من يصلى فيه الباجي لا يصلح  
على التحريم وهذا خلاف ما هنا وفي التهذيب لا يصلح ان يبنى مسجدا ليكرهه من يصلى فيه  
أو يكره يمينه من يصلى فيه وأجاز ذلك غيره في البيت ابن يونس لا يجوز لاحد ان يبنى

(قوله ثم قال) اي ابن يونس (قوله ابن القاسم) اي قال (قوله فاجازتم سما) اي المسجد والبيت (قوله لذلك) اي الصلاة فيه  
(قوله لانه) اي ايجاز المسجد والبيت لمن يصل فيه (قوله قلت) بضم تاء المتكلم ابن عرفة (قوله اقتصاره) اي التخصيص (قوله  
على هذا) اي الجواز (قوله وان وافق) اي الجواز (قوله مفهوم) اي معنى ومدلول (قوله لانه) اي المسجد (قوله قوله) اي  
بما لا رضى الله تعالى عنه (قوله وكرهيته) اي مالك (قوله له) اي بناء مسجد لكرائه للصلاة فيه عطف على قوله (قوله في  
رواية ابن القاسم) خبر قوله ٧٧٤ (قوله وقول غيره) اي مالك (قوله في البيت) صلة قول (قوله لا بأس باجازه) اي

مسجدا ليكرهه لمن يصل في فيه ثم قال ابن القاسم ومن واجريته من قوم يصلوا فيه في رمضان  
فلا يجزئ ذلك كمن اكرى المسجد وقال غيره لا بأس بذلك في كراهية البيت ابن عرفة وفيها  
لا يصلح أن يبنى مسجدا ليكرهه ممن يصل فيه ولا يبيته فاجازتم - ما لذلك لا تجوز وأجازها غيره  
في البيت عياض لانه ليس من مكارم الاخلاق التي من بنى مسجدا ليكرهه يجازت  
اقتصاره على هذا دون قولها لا يجوز غير صواب وان وافق مفهوم نقل الصفة عن معنوي  
انما يجوز كراهة المسجد لانه حبس لا يساع ولا يكرى والبيت ليس مثله كراهة جائز وفي  
التنبيهات قوله في الرجل يبنى مسجدا ليكرهه ممن يصل فيه وكرهيته له في رواية ابن القاسم  
وكذا الذي واجريته من قوم يصلوا فيه قال لا يجزئ وهو كمن اكرى المسجد وقول غيره في  
البيت لا بأس باجازه لمن يصل فيه واجازته كراه الدار على ان تقتض مسجدا بين أن بين هذه  
المسائل فرقا أما الذي بنى مسجدا فأكراه فلا بأس به للمسلمين لكان حبسا لا حكم له ولا للاحد  
فيه وان لم يحبه وبنائه ليكرهه فهذا ليس من مكارم الاخلاق وهذا معنى قوله والله أعلم في  
كراهة المسجد لا يصلح وفي كراهة البيت لا يجزئ وأنه يجوز ان فعله كاجازة المصنف لكنه ليس  
من مكارم الاخلاق أبو الحسن انظر قوله لا يصلح هل هو على الكراهة أو على المنع فعلى  
ما نقل ابن يونس عن معنوي هو على المنع لقوله لم يجز في المسجد لانه حبس لا يساع ولا يكرى  
وعلى ما تقدم ليعاوض هو على الكراهة لقوله ليس من مكارم الاخلاق ٨١ ابن ناجي قوله  
لا يصلح على التحريم لقوله فيها واجازتم - ما لذلك غير جائزة الخط وعلى كل حال فأكثر عبارات  
أهل المذهب عدم الجواز لا الكراهة التي عبر بها المصنف أبو الحسن اثر قول انتهت بآجاز  
ذلك غيره في البيت الشيخ وأجاز هو وغيره أن يكرى الارض ممن يتخذها مسجدا عشر سنين  
فالمسجد في طرف والارض لتتخذ مسجدا في طرف والبيت واسطة بينهما ووفق بين قول  
القاسم وقول غيره في البيت بان غيره يتكلم بعد الوقوع وابن القاسم قبله وبيان قول ابن  
القاسم في كراهته في أوقات الصلاة خاصة ويرجع اليه في غيرها وقول غيره في كراهته من  
المنع هو بامه مدة كراهته للصلاة وغيرها فيما شاؤا أو مما هو من جنس الصلاة والله أعلم (و) تكره  
(سكنى) الرجل (فوقه) اي المسجد بأهله قاله الشارح وقال البساطي مطلقا بأهله أو وحده  
(تنكىت) \* سبأ في الاحياء منع سكنى فوقه ومفهوم فوقه جوارها تحتها وهو كذلك نص  
عليه فيها وسبأ في الاحياء جواز السكنى فيه لرجل تجرد للعبادة قاله تقي تبيع المصنف  
في تعبيره بالكراهة هنا لفظ المدققة وفي تعبيره بالمنع في الاحياء ابن شماس وابن الحاجب

البيت الخ مقبول قول  
المضاف لفاعله (قوله  
واجازته) اي مالك رضى  
الله تعالى عنه (قوله بين)  
بفتح باء الخ خبر اجازته  
(قوله هذه المسائل) اي  
بناء المسجد لكرائه لمن يصل  
فيه وكراهة البيت لذلك  
وكراهة الارض لمن يتخذها  
مسجدا (قوله فيه) صلة  
حكم (قوله معنى) اي وجه  
وحكمة (قوله وانه) اي  
كراهة البيت (قوله الشيخ)  
اي أبو الحسن (قوله  
وأجاز هو) اي مالك رضى  
الله تعالى عنه (قوله  
فالمسجد) اي كراهة (قوله  
وفق) بضم فكسر (قوله  
في البيت) تنازع فيه قول  
ابن القاسم وقول غيره  
(قوله بان غيره) اي ابن  
القاسم صلة وفق (قوله  
قبله) اي الوقوع (قوله في  
اكرائه) اي البيت (قوله  
ويرجع) اي البيت (قوله  
اليه) اي المكبرى (قوله  
غيرها) اي أوقات الصلاة

(قوله وقول غيره) اي ابن القاسم (قوله في كراهته) اي البيت (قوله منهم) اي الناس (قوله  
لننقعهوا) اي الناس (قوله به) اي البيت (قوله في الاحياء) اي بابه من هذا المختصر (قوله جوارها) اي السكنى (قوله عليه)  
اي جوار السكنى تحتها (قوله فيها) اي المدققة (قوله فيه) اي المسجد (قوله وفي تعبيره بالمنع) عطف على في تعبيره بالكراهة  
(قوله ابن شماس) عطف على لفظ المدققة

(قوله وعارضه) أي المتع (قوله بنصها) أي المدونة بالكراهة (قوله وأجاب) أي المصنف (قوله بجملة) أي نصها بالكراهة (قوله كلاميه) أي المصنف (قوله هنا) أي في هذا المختصر فحمل الكراهة ٧٧٥ هنا على المتع (قوله لأنها) أي الزوجة

(قوله وذلك) أي وطؤها

على ظهر المسجد (قوله

هذا) أي التبرير بالكراهة

(قوله وكان) أي عمر رضي

الله تعالى عنه (قوله فيه)

أي ظهر المسجد (قوله

لأنه) أي علو المسجد (قوله

وفي جعل المدونة) بضم

الجسيم (قوله وقرئ) بفتح

فسكر (قوله يتم) أي

العلو والسفل (قوله إذا

بني) بضم الباء (قوله يختلف)

بضم الباء وفتح اللام (قوله

في أنه) أي المسجد (قوله

الاهوية) جمع هواء (قوله

الطلق) أي الذي أطلقه

مالك لا تتعاضد الناس به بلا

تحسيس (قوله يمنع) بضم

الباء (قوله ولها) أي

المساجد والوقوف (قوله

سقا عليه بيان) بحيث

يكون المسجد أو الوقف

تحت (قوله ثم أخذ) أي

القرافي (قوله خروجه)

أي القرع الواحد عن

القاعدة (قوله يوق) بضم

فتح مثقلا (قوله ويجعل)

بضم الباء (قوله على الشق

الأول) أي بناء المسجد

وحيازته ثم ارادة أحداث

بناء فوقه للسكنى (قوله

جعلها) بضم الجيم (قوله

على الشق الثاني) أي ارادته أن يبنى

أوابقا لعلوه ملكا (قوله وان كان لفظ اللغوى الجواز)

جال (قوله لانه) أي الجواز

وعارضه في توضيحه بنصها وأجاب بجملة على المتع فيقال كذا في كلاميه هنا فيها كره الامام مالك رضي الله تعالى عنه ان يبنى الرجل مسجدا ثم يبنى فوقه بيتا يسكنه باهله أراد لانها اذا كانت معه يطؤها على ظهر المسجد وذلك مكره الخط هذا موافق لظاهر ما في جعلها واجازتها وظاهر كلام ابن يونس ومخالف لظاهر ما يأتي للمصنف في الاحياء وظاهر كلام ابن شاس هناك والقرافي وابن الحاجب في التذيب كره مالك السكنى بالاهل فوق ظهر المسجد ابن يونس كره مالك أن يبنى الرجل مسجدا ثم يبنى فوقه بيتا يسكنه باهله لانها اذا كانت معه يطؤها على ظهر المسجد وذلك مكره وكذا مالك أن عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه كان يبيت على ظهر المسجد في الصيف بالمدينة المنورة على ساكنهم أنفضل الصلاة والسلام وكان لا يقرب فيه امرأة ابن الحاجب يجوز للرجل جعل علوه مسكنه مسجدا ولا يجوز جعل سفله مسجدا ويسكن العلوان له حرمة المسجد ونحوه في الذخيرة والجواهر في التوضيح ونحوه في المدونة والواضحة وفي جعل المدونة كره مالك السكنى فوقه فان قلت قد صرح بالكراهة هنا خلاف ما في كتاب الصلاة والواضحة في مختصرها أجاز مالك لمن له سفل وعلو أن يجعل العلو مسجدا ويسكن السفل ولم يجره ان يجعل السفل مسجدا ويسكن العلو وقرئ يتم ما أنه اذا جعل السفل مسجدا صار لما فوقه حرمة المسجد ثم قال الخط وتحقيق هذه المسئلة ان المسجد اذا بنى لله تعالى وحيز عن بانيه فلا ينبغي أن يختلف في أنه لا يجوز البناء فوقه فقد قال القرافي حكم الاهوية تابع لحكم الابنية فهو الوقت وقف وهو الطلق طلق وهو الموات موات وهو الملك ملك وهو المسجد المسجد له حكم المسجد لا يقرب فيه الجنب ومقتضى هذه القاعدة ان يمنع هو المسجد والوقوف الى عنان السماء لمن أراد غرس خشب حولها ويبنى على رؤس الخشب سقفا عليه بيان ولم يخرج عن هذه القاعدة الا فرع واحد وهو اخراج الرواشن والاحصنة عن الحيطان ثم أخذ بين وجهه خروجه فالتطره ونحوه في الذخيرة وقواعد المقرئ وفي تبصرة النعمي من بنى لله مسجدا وحيز عنه وأحب أن يبنى فوقه فلا يكون له ذلك وأما اذا كانت له دار لها علو وسفل وأراد أن يحبس السفل مسجدا ويبقى العلو على ملكه فظاهر ما تقدم للواضحة وابن الحاجب وتابعيه وما يأتي للمصنف في الاحياء انه لا يجوز ولكن صرح اللغوي بجوازه فقال اثر ما تقدم عنه وان قال أنا بانيه لله تعالى واجب فوقه مسكنا وعلى هذا بنى جازوكذا لو كانت دار لها علو وسفل فأراد أن يحبس السفل مسجدا ويبقى العلو على ملكه جازاه وينبغي أن يوفق بين هذه النقول ويجعل معنى قوله في المدونة لا يجزئ أولي بنى لا يجوز ويجعل هو ما في الواضحة وابن شاس والقرافي وابن الحاجب والآخرى للمصنف في الاحياء على الشق الأول الذي تقدم أنه لا ينبغي أن يختلف في منعه ويجعل ما في جعلها وكلام اللغوي الآخر وما للمصنف هنا على الشق الثاني وان كان لفظ اللغوي الجواز لانه لا ينافي الكراهة ويساعد هذا التوفيق كلام ابن ناجي في شرح المدونة ونصه على قول التذيب ولا ينبغي الخ قال

على الشق الثاني) أي ارادته أن يبنى مسجدا ويبنى فوقه بيتا أو ارادته تحسيس سفلى مسجدا

أوابقا لعلوه ملكا (قوله وان كان لفظ اللغوى الجواز)

جال (قوله لانه) أي الجواز

في الام لا يجزئ ذلك لانه يصير مسكنا يجمع فيه وذلك كالنص على التعريم ولم أعلم فيه خلافا  
 وذكر أبو عمران التظاهر بالمساومة التي تدل على الخلاف هل ظاهر المسجد كباطنه أم لا وذلك  
 بوجه جواز البناء عليه على قول وايس كذلك ما ذكره في الام مع أن اللفظ يقتضي سبق المسجد  
 فهو تغير للقبس بل ظاهرها ان من عنده علو وسعة للقبس العلو مسجد اقله جاز ونص  
 عليه القمى وعلى قولها المتقدم وكرهه يريديكون تحجيس المسجد متأخرا عنه اه (و) نصح  
 الاجارة (بمنفعة) ابن عرفة المنفعة ما لا يمكن الاشارة اليه حسادون اضافة يمكن استيفاء  
 غير جزم مما اضيف اليه فتخرج الاعيان ونحو العلم والقدرة ونصف العبد ونصف الدابة  
 مشاعا وهي ركن لانهم اعوض الاجرة (تتقوم) بفتحات مشددا والواو أى لها قيمة فلا تصح  
 الاجارة بمنفعة نافعة حقيرة جدا لا قيمة لها كالايقاد من نار ابن شاس من أركان الاجارة  
 المنفعة ومن شروطها كونها متقومة فلا تقوم منفعتها فلا تصح اجارته (فاعدة) من ملك  
 المنفعة فله المفاوضة عليها وأخذ عوضها ومن ملك الانتفاع بنفسه فقط فليس له المفاوضة  
 عليها ولا أخذ عوضها كساكن المدرسة والرباط والجالس في المسجد أو في الطريق فليس  
 لاحد اجار مكانه من المسجد والمدرسة أو الرباط أو الطريق لانه لم يملك منفعة بل ملك  
 انتفاعه بنفسه فقط ابن عرفة فسر وانتقوم بما لها قيمة وهو قول الغزالي لا يصح اجارة تباحة  
 لشعها وطعام لتزيين حانوت به فانه لا قيمة له الخط اختلف في فروع بناء على أن المنفعة فيها  
 متقومة أم لا منها اجارة معحف للقرائة فيه واجارة شجرة للتجفيف عليه (قدر) بضم فكسر  
 محققا (على تسليها) أى المنفعة القرائى احتراز من اجار آخرس للكلام وأعمى للبصار  
 وأرض لاماء الزراعة أو غمرها الماء ونذر انكشافه عنها وان كان مذهب المدونة جوازها  
 في الاخيرة ان لم يتقد ابن شاس من شروط المنفعة كونها مقدورا على تسليها احسا وشرا  
 فيمنع اجار آخرس للتعليم وأعمى للحراسة والاجارة على قتل معصوم أو قطع عضو أو حائض  
 على كنس مسجد فلا تجوز الاجارة على اخراج الجان وحل المربوط الابى لا يحمل ما يأخذ كاتب  
 البراءة لرد التليف لانه صحر وما يؤخذ للخل المعقود فكالبرقية عريسة جاز وان كان بحجبة  
 استمتع وفيه خلاف ابن عرفة ان اعتيدت نفعة جاز (بلا استيفاء عين قصدا) هكذا عبر ابن  
 شاس ابن عرفة شرط المنفعة امكان استيفائها دون اذهاب عين ابن شاس فلا يصح اجار  
 الاشجار لثمارها وشاة انتاجها وابنها وصوفها لانه يبيع عين قبل وجودها ابن عرفة لم يعرف  
 هذا الفرع لاهل المذهب لوضوح حكمه من البياعات وتبع فيه الغزالي ولورسم المنفعة  
 بما قلناه ما احتاج الى ذكره (و) (الاحظر) بفتح الحاء المهملة ويكون الظاء المعجمة أى منع  
 من استيفائها فلا تجوز الاجارة على ممنوع شرعا كقتل أو قطع أو ضرب عدونا ابن عرفة تبسع  
 ابن شاس الغزالي في قوله المجزئ لشرعى كالخس في الابطال ولو استؤجر على قلع سن صحيحة  
 أو قطع يد صحيحة لم تجز ولو كانت اليد متناكلة والسن متوجهة جازت ابن وهب وأشهب من  
 ذهب بعض كفه بخلاف على باقى يده فلا بأس ان تقطع يده من المفصل ان لم يحجب موته ابن رشد  
 ان كان خوف موته من بقى يده أشد من خوف موته لقطعها فله قطعها عياض يأتي على  
 ما ادخله الطبري في النهي من خالق له اصبع او يذرائه انه لا يجزئ له قطعها ولا نزاعا لانه تغيير

(قوله المنفعة) أى حقيقة بها  
 (قوله ما) أى شئ جنس  
 (قوله لا يمكن الاشارة حسا  
 دون اضافة) فصل مخرج  
 الذات (قوله يمكن استيفاءه)  
 فصل مخرج ما لا يمكن  
 استيفاءه كالحياة والعلم  
 (قوله غير جزم) فصل مخرج  
 الجزء الشائع كنصف النخى  
 (قوله فتخرج) أى من حد  
 المنفعة (قوله وهى) أى  
 المنفعة (قوله ركن) أى  
 من الاجارة (قوله لانها)  
 أى المنفعة (قوله وأخذ  
 عوضها) تفسير للمفاوضة  
 عليها (قوله فانه) أى التمس  
 والتزيين (قوله جوازها)  
 أى الاجارة (قوله فى  
 الاخيرة) أى الارض التي  
 غمرها الماء ونذر انكشافها  
 (قوله لانه) أى كتب البراءة  
 لرد التليف (قوله عدونا)  
 واجمع لقتل وما بعده (قوله  
 لم تجز) أى الاجارة قوله  
 تقطع بضم التاء (قوله  
 يحجب) بضم الباء



خلق الله تعالى الا ان يكون هذا الزاد يؤذيه ويؤلمه من اصبغ اوضر من فلابأس بنزعه  
 على كل حال (و) بلا (تعيين) يفتح القوقية والعين المهمة وضم التثنية مثله اى طلب المنفعة  
 من كل مكلف بعينه ولو غير فرض كغيبه وضحي وصوم عاشوراء و حج تطوع وعمره وتجهيز  
 ميت متعين والتقاط لقطة خيف عليها الخيانة فلا تنصح الاجارة على شئ منها التعينه على الاجير  
 ابن يونس لا جعل لمن وجد ضالته واتى بها الا لا جعل في رد الامانة الى ربها ابن رشد الجاهر  
 لا يجوز فيما يلزم الرجل فعله وانما يجوز فيما لا يلزمه فعله الامام مالك رضى الله تعالى عنه  
 لو قال دلفى على امرأة اتزوجه اولك كذا فدلته فلا شئ له ابن رشد معناه اشترى على وانصح لى  
 ذلك وهذا لو سلمه دون جعل للزمن ان فعله الحديث الدين النصيحة ابن شامس تقدم الكلام  
 فى الاستنابة على الحج والاجارة عليه واما جعل الجنازة وحفر القبر وغسل الميت فيجزى فيه  
 النيابة والاجرة ويجوز الاجارة على الامامة مع الاذان ولا تجوز على الصلاة باقرارها ورضا  
 كانت او تفلا ولا على العبادات الا لا تجزى النيابة فيها كالصلاة والصيام ونحوهما وانصح  
 اجارة ما للمنفعة متقومة مقدور على تسليمها بلا استيفاء عين قصدا غير محظور ولا متعينة ان  
 كان غير معصف وأرض غمرها الماء ونذر انكشافها وشجرها تحفيف ثياب بل (ولو) كان  
 (معصفا) بضم فسكون اى كبا مشتملا على القرآن العزيز فتصح اجارته للقراءة فيه فيها لابن  
 القاسم رحمه الله تعالى تجوز اجارة المعصف ان يقرأ فيه لجواز بيعه وأجاز الامام مالك رضى  
 الله تعالى عنه وكثير من التابعين به قال ابن عباس رضى الله تعالى عنهم ما لم يجعله تجرا اما  
 ما علمه يملك تجارا وتجوز الاجارة على كتابته أبو الحسن انظر قول ابن عباس ما لم يجعله تجرا  
 هل معناه فلا يجوز أو يفكره وأشار بولول منع ابن حبيب اجارته (وارضا غمر) بفتح الغين المجبة  
 والميم اى كثر (ماؤها) الجارى عليها (ونذر) بفتح النون والدال المهمة اى قل جسدا  
 (انكشافه) اى زوال الماء عن الارض فيصح كراؤها والماء الكثير غمرها واما ما لا تنكشف  
 أصلا فلا يصح كراؤها لعدم القدرة على تسليمها ابن الحاجب لا تجوز اجارة الارض للزراعة  
 وماؤها غامر وانكشافه نادر ابن عرفة ظاهر المدونة والموازية جوازها وانما منعه الغير  
 ونصها من أكرى أرضه الغرة بكذا ان انكشف ماؤها والا فلا كراها بينهما وهو يخاف ان  
 لا ينكشف عنها اجاز ان لم ينقد ولا يجوز النقد الا ان يوقن بانكشافه وقال غيره ان خيف  
 ان لا ينكشف فلا يجوز وان لم ينقد فى المقدمات تحصيل مذهب ابن القاسم جواز العقد  
 كانت الارض أرض مطرا ونيل او غيرهما مأمونة او غير مأمونة واما بالنسبة الى جواز  
 النقد وجوبه لما كان من الارض مأمونا كارض النيل والمطر المأمونة وأرض السقي  
 بالعيون الثابتة والا بار المعينة فالتقيد فيها للاعوام الكثيرة جائز وما كان منها غير مأمون  
 فلا يجوز النقد فيه الابدان يروى ويمكن من الحرث كانت من أرض النيل او المطر او السقي  
 بالعيون والا ياروا ما وجوب النقد فيجب عنده فى أرض النيل اذا رويت اذ لا تحتاج الى  
 غيره وما غيرهما فلا يجب فيها النقد حتى يتم الزرع ويستغنى عن الماء (وشجرا) اكرت  
 (لتجفيف) بالميم اى تشييف ثياب تشمر (عليها) فيجوز (على الاحسن) عند ابن عبد السلام  
 من قولين ذكرهما ابن الحاجب بقوله فى اجارة الشجر لتجفيف الثياب قولان ابن عرفة يبيع

(قوله جواز) اى ايجاز  
 الارض التى غمرها الماء  
 ونذر انكشافه عنها (قوله  
 ونصها) اى المدونة (قوله  
 والا) اى وان لا ينكشف  
 ماؤها (قوله وهو) اى  
 المكثري (قوله العقد)  
 اى كرا الارض للزراع فيها  
 (قوله من الارض) بيان  
 ما (قوله منها) اى الارض  
 بيان ما (قوله عنده) اى  
 ابن القاسم

(قوله وقيله) بكسر الموحدة ٧٧٨ (قوله بحث) بفتح (قوله بان استجارها) اى الشاة (قوله ينظر) بضم فسكون ففتح

ابن الحاجب ابن شاس في حكاية القولين وقيله شارحوه ولم اعرف القول بالفتح ومقتضى المذهب الجواز كاجارة مصب مرحاض وحائط لجل خشب (لا) يجوز كراشجر (لاخذثره او شاة) لاخذ (لبنها) او تاجها او صوفها لان فيه استيفاء عين قصدا ابن شاس لا يضحى اجار الا شجار لشارها وشاة لتاجها ولبنها او صوفها لانه يبيع عين قبل وجودها غ بحث ابن عبد السلام بان استجارها اللبن لا يتمتع مطلقا وينظر فيه فان يبيع اللبن جوازا بشرط تعدد الشاة وكثرة ما وان كان بكيل لم يحتج الى هذا الشرط واجارة الشاة للبنها اقصارا انه يؤدى الى بيع لبنها فلا ينسحق ان يطلق المنع منه ٨١ واستوفى في توضيح شروط الجواز المعروفة ومن حملها كونه في الابان تم حمل كلام ابن الحاجب على ما اذا لم يكن في الابان كما في الثمرة والصوف ٨٢ وهو بين من تعليل ابن شاس بانه يبيع عين قبل ودها الخط يصح ان يقر شاة بالجر عطفها على مقدر في قوله لا لاخذثره او لا شجر لاخذثره ولا شاة لاخذثرتها فهو ممنوع وبالنصب عطفا على شجرة فهو من الجائر وعلى ككل فلا بد من عناية فيه فان جعل من الممنوع قبل الابشروط يأتى ذكرها وان جعل من الجائر قبل بشرط يأتى ذكرها وهى كون الغنم كثيرة كعشيرة وكونه في ابان اللبن ومعرفة وجه حلاها وكونه الى أجل لا ينقص اللبن قبله وشروعه في الاخذ من يومه أو بعد ايام يسيرة وكون السلم الى ربه اهذان كما جازا فان كان بكيل اسقط الشرط الاول لا يقال افراد الشاة ياتى الاول لان المراد جنسها والله أعلم (وأعترف) بضم المنة وكسر الشاء (ما فى ارض) او الدار المكتراة من ثمرة الية او نخلة (ما لم يزد) ما فيها (على الثلث) معتبرا (بالتقويم) لكراء الارض بالثمرة والثمرة اتى اعتمدت للذالية او النخلة ويسقط من قيمتها ثمة منها وخدمتها ونسبة كل منها لمجموعهما فيها الابن القاسم ربه الله له لى من ا كثرى دارا أو أرضا فيها سادرة أو دالية أو كان فى الارض ينسب من نخل أو شجر ولا ثمرة فيها حينئذ وفيها ثمرة لم تره فهى للمكرى الا انه ان اشترط المكترى ثمرة ذلك فان كان تعا شمل الثلث فأقل فذلك جائز ومعرفة ذلك أن يقوم كراء الارض أو الدار بغير شرط الثمرة فان قيل عشرة قبل ما قيمة الثمرة فيما عرف مما تطعم كل عام بعد طرح قيمة المؤنة والعمل فيعلم الوسط من ذلك فان قيل خمسة أو أقل جاز أصبح هذا اذا علم ان الثمرة تطيب قبل تمام مدة الكراء والا فلا يجوز ان يعقدها ابن يونس اجيز للضرورة التى تدخل على المكترى في دخول رب الدار لاصلاح الثمرة وجدانها كما اذا أجيز شراء العربية بنجر صم انما ابن رشده مذهب الامام مالك رضى الله تعالى عنه ان ككل ما يفتقر قليله من كثيره فثلثه يسير الا الجواشع ومعاقله المرأة الرجل وماتحمله العاقلة من الدية وجهها غ في قوله

فالثلث نزر في سوى المعاقلة • ثم الجواشع وحمل المعاقلة

(و) لا تجوز الاجارة على (تعليم غناه) بكسر السين المجسمة محمودا أى التغنى والتطريب بالاهوية المعروفة في علم المويستى وأما المقصور فهو اليسار وكذا على تعليم استعمال آلات الطرب كالعود والمزمار الحديث ان الله اذا حرم شيئا حرم غناه وهذا من مشهوره بلا حذر الابي في شرح مسلم لا خلاف في حرمة اجر المغنية والناطقة ولا في حرمة ما ياخذها الكاهن ولا يحل ما ياخذها الذى يكتب البراءة لرد التلبقة لانه من السحر وسئل ابن عرفة عن ذهب له حوانج

أى يتأمل (قوله فيه) أى استجارها للبنها (قوله فان يبيع) أى شرط يبعه (قوله الى هذا الشرط) أى كثرة الشاة (قوله قصاراه) بضم القاف أى غايته (قوله يطلق) بضم فسكون ففتح (قوله منه) أى استجبه رها للبنها (قوله أى كونه) أى شراء اللبن (قوله وهو) أى حمله على كونه في غير الابان (قوله بين) بكسر المنة منقلة (قوله دالية) أى عجمة (قوله نبد) بضم النون وفتح الموحدة جمع نمدة اى قطعة (قوله حينئذ) اى حين عقد كراء (قوله الا انه) اى الشاة (قوله يتوهم) بضم وفتح متعة (قوله من ذلك) اى الامار والعمل (قوله لا) أى وان كان يتأخر طيبه عن مدة الكراء (قوله اجيز) أى ادخل الثمرة المتأخرة لا كراء فيه (قوله ان كل ما يفتقر الخ) خبر مذهب (قوله فثلثه يسير) خبر ان (قوله الجواشع) أى التى تصيب الثمرة المبيسة (قوله ومعاقله المرأة الرجل) أى مساوئهم اياه في دية الجرح (قوله لمن الدية) بيان ما (قوله نزر) أى قليل (قوله رة) أى وتعليم غناه (قوله لانه) أى كتب البراءة لذلك

فقرأ في دقيق وجعل يطعمه أناساً منهم ومنهم امرأته حامل ثقالت أن اطعمتوني أموت  
 فاطعموها منه فماتت فأجاب بأنه ليس عليه إلا الأدب وأما ما يؤخذ على حل المعقود فإن  
 كان برقية عربية جاز وإن كان برقية مجمية فلا يجوز وفيه خلاف وقال ابن عرفة إن تكرر  
 نفعه جاز (و) لا تجوز الأجرة على (دخول حائض لمسجد) لتكسسه لمرة دخوله فيها ومثلها  
 أجرة مسلم لكس كنيشة أو رعي خنزير أو عمل خرفيئسخ ويؤدب أن لم يعذر بجعل وإن نزل  
 وفات فاستحب ابن القاسم التصديق بالأجرة (أو) كراء (دار) أو أرض (لتخذ) يضم الثاني الأولى  
 وفتح الثانية (كنيسة) أو بيعة أو بيت نار أو لباع فيها الخمر ولا اجتماع المفسدين (أو بيعها)  
 أي الدار والأرض (ذلك) أي اتخاذا كنيسة أو نحوها (وإن) نزل (تصدق) يضم المائة  
 والصاد وكسر الدال مشددة (بالكرام) كراه أن كريت (وبفضله) أي زيادة (الشر) الذي  
 يعبث به على الثمن الذي تباع به بيعاً جائزاً (على الأربع) عهده ابن تونس من الخلاف فيها  
 للإمام - لا رضي الله تعالى عنه لا يجزئ أن يبيع الرجل داره أو يكرها ممن يتخذها كنيسة  
 ابن تونس فإن نزل فقال بعض شيوخنا يتصدق بالثمن وبالكراه وقال بعضهم يتصدق بفضله  
 الثمن وبفضله الكراه تقوم الدار لو بيعت أو أكرت على غير هذا الوجه فيعلم الزائد  
 في تصدق به لأنه غن ما لا يجمل وقال بعضهم يتصدق بالفضلة في البيع وبالجس في الكراه ابن  
 تونس وبهذا أقول (ولا) تجوز الأجرة على عمل شيء متعين أي مطلوب من عين الأجير ولو على  
 سبيل الذنب (كر كعتي القبر) وركعة الوتر سواء استأجر على فعل ذلك عن مسأجره لأنه  
 لا تصح فيه النيابة أو عن نفسه - لا اجتماع العوض والمعوض لواحد وهو ممنوع لأنه من  
 أكل أموال الناس بالباطل طئي فليس المراد كل منه - دواب بل ما لا يقبل النيابة كالصلاة  
 والصوم وأما غيرهما من المنذوبات كقراءة القرآن والأذكار فتجوز الأجرة عليه ابن فرحون  
 هذا - الصوم الصلاة الصوم الواجب والمنذوب وأما قراءة القرآن فالأجرة عليها مبنية على  
 وصول ثوابها للميت وفي فتوى ابن رشد في جواب السؤال عن قوله تعالى وأن ليس للإنسان  
 إلا ما سعى قال إن قرأ وأهدى ثواب قراءته للميت جاز ذلك وحصل أجره للميت ووصل إليه  
 نفعه إن شاء الله تعالى الحديث الساقى عنه صلى الله عليه وسلم لم من دخل مقبرة وقرأ قل هو  
 الله أحد إحدى عشرة مرة وأهدى ثوابها لهم كتب الله له من الحسنات بعدد من دفن فيها  
 القرائي الأعمال ثلاثة أقسام قسم لا يصل اتفاقاً كالإيمان وقسم يصل اتفاقاً كالصدقة  
 والعقود وقسم مختلف فيه كالصيام والحج وقراءة القرآن فقال مالك والشافعي لا يصل وأبو  
 حنيفة وأحمد رضي الله تعالى عنهم أجمعين يصل ثم قال فينبغي للإنسان أن لا يترك فعل الحق  
 هو الوصول فإنه مغيب وكذا التهليل الذي اعتاده الناس ينبغي عمله والاعتماد على فضل  
 الله تعالى ابن العربي أوصيك بالمحافظة على شرائع نفسك من الله تعالى بأن تقول لا إله إلا الله  
 سبعين ألفاً فإن الله تبارك وتعالى يعتقك ويعتق من تقولها عنه من النار ورده خبر  
 نبوي طي فكلهم هؤلاء الأئمة يدل على الوصول فتجوز الأجرة على ذلك وقد اسقر العمل عليها  
 شرها وغرباً ولو لا قوله ركعتي الفجر لجل قوله ولا متعين على خصوص الواجب ويكون إشارة  
 لقول ابن رشد لا يجوز العمل فيما يلزم فعله وإنما يجوز فيما لا يلزم فعله والله أعلم (بخلاف)

(قوله فأجاب) أي ابن عرفة  
 (قوله بأنه) أي مطعمها  
 (قوله عليه) أي مطعمها  
 (قوله تقوم) يضم فقطح  
 (قوله غير هذا) مثقلاً  
 (أي الحرام من الوجه)  
 الوجه الجائز (قوله)  
 الوجه الماء (قوله به)  
 فاعلم يضم الماء (قوله لأنه) أي  
 أي الزائد (قوله لأنه) أي  
 الزائد (قوله قال) أي  
 ابن رشد (قوله مختلف)  
 بفتح اللام (قوله ثم قال)  
 أي القرائي (قوله فإنه)  
 أي الوصول (قوله على ذلك)  
 أي قراءة القرآن  
 والتلليل (قوله عليه) أي  
 الأجرة على قراءة القرآن  
 والتلليل (قوله) أي  
 المصنف

(قوله وجوباً بشرطاً) بيان حكمه تعيينه (قوله تخفيفاً للفرق) علمه تعيينه (قوله غنم ونحوها) أي من البهائم المستأجر على رعيها فلا يشترط تعيينها (قوله ليزي) ٧٨٠ بضم الياء (قوله فان كان) أي الصبي (قوله فلا تجوز) أي الاجارة على ارضاعه

(قوله يذكّر) بضم الياء (قوله سنه) بكسر السين وشدة النون (قوله جرب) بضم فكسر مثقلاً (قوله ليعلم) بضم الياء (قوله فان لم يفعل) أي يجزى بالمل يحضر الصبي ولي يذكّر سنه في العقد (قوله جاز) أي عقد الاجارة على ارضاعه (قوله لا تجوز) أي الاجارة على الارضاع (قوله قال) أي مضمون (قوله لانه) أي المستأجر (قوله لم تدر) أي الظن (قوله وهو) أي المكتري (قوله جاز) أي الخجل (قوله جاز) أي أكثر (قوله بالتقيد) أي تجبيل الكرا (قوله فيها) أي الدار (قوله لانه) أي الدار (قوله فيه) أي البناء (قوله وصفه) أي البناء (قوله لانه) أي البناء (قوله عراب) وبخت بكسر العين وضم الموحدة مضمونان للابل (قوله وعريسة) أو برذون (قوله مضمونان) (قوله ومغربية أو شامية) مضمونان للبعول (قوله وحضرية أو بدوية) مضمونان للبحار (قوله قوماً) أي المدونة (قوله أن)

العمل المطلوب على سبيل (الكفاية) من البعض عن غيره كتغسيل الميت وتكفنه ودفنه فتجوز الاجارة عليه الا الصلاة فلا تجوز الاجارة عليه بالتعيين بصورتها بالعبادة الله تعالى بخلاف التغسيل والتكفين والحمل والدفن (وعين) بضم فكسر مثقلاً وجوباً بشرطاً في صحة الاجارة على التعليم لقراءة أو صناعة شخص (متعلم) تخفيفاً للفرق لاختلاف التعليم صعوبة وسهولة وقوسطاً بينهما باختلاف حال المتعلم بالحدق والبلادة والتوسط بينهما (و) عين في الاجارة على الارضاع شخص (رضيع) لاختلاف ارضاعه بالقله والكثرة باختلاف قلته رضاعه وكثرته ابن الحاسب يلزم تعيين الرضيع والمتعلم بخلاف غنم ونحوها التي تسمى تجوز اجارة الظئر اذا كان الصبي حاضر البري فان كان غائباً فلا يجوز الا أن يذكّر سنه وان جرب رضاعه لم يعلم قوة رضاعه من ضعفه كان أحسن فان لم يفعل جاز لتقارب الرضاع وقال مضمون لا تجوز الا بعد معرفة رضاعه قال في الظئر تستأجر لارضاع صبيين تنفسخ الاجارة بموت أحدهما لانه ان أتى بالآخر مكان من مات لم تدر هل رضاعه مثل من مات أم لا لاختلاف الرضاع (و) عين (دار وحافوت) وسهام وقنفذ ونحوها في كرايتها لاختلاف الاغراض فيها باختلافها بالسعة والعلو والسفل والنور والظلة والموضع وقربها من المسجد والشارع وبعد هاهنا والتوسط والتطرف وغيرها فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى من أكثرى داراً بآفريقية وهو بمصر جاز كسرها ولا بأس بالنقد فيها لانها مأونة (و) عين أي وصف (بناء) أريد انشاؤه (على جدار) مكتري البناء عليه لاختلاف الاغراض فيه لرغبة قرب الجدار في خفته والمكتري في مناته ومفهوم على جداره ان أكثرى ارضاء البناء عليها فلا يشترط وصفه لعدم اختلاف الاغراض فيه له دم تضرر الارض بالثقل (و) عين (محمل) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية ما يركب فيه لاختلاف الاغراض فيه بسعته وضيقه وكبره وصغره وخفته وثقله (ان لم يوصف) ما ذكر من المتعلم وما عطف عليه فان وصفه شافياً أغنى عن تعيينه ولا يتأق في البناء على الجدار الا الوصف لعدم حال العقد (و) عين (دابة) أكثرى للركوب (عليها) لاختلاف الاغراض فيها بآلات ظهرها وبيسها وسرعة سيرها وبطئها وسهولة اقيادها وصعوبتها (وان ضمنت) الدابة بضم فكسر فذمة مكريها فلا يشترط تعيينها بشخصها (و) عين (جنس) لها الغرض من ابل أو خيل أو بغل أو سمار لاختلاف الاغراض فيها (و) عين (نوع) أي صنف لها من عراب أو بخت وعريسة أو برذون ومغربية أو شامية وحضرية أو بدوية لاختلاف الاغراض بذلك (و) عين (ذكورة) أو أنوثة لاختلاف الاغراض بهما ومفهوم لركوبها ان أكثرى حمل أو سقى أو حرث أو درس فلا يشترط تعيين شيء مما ذكر الا أن يختلف الغرض فيه فيها كراء الدواب على وجهين دابة بعينها أو مضمونة وفي المأمونة الموكوب المعين لا بد ان يعرف بتعيينه بإشارة اليه كهذه الدابة والناقعة ابن عرفة يريد ابيضها المكتري معرفة كالمشترى قال والمضمونة يذكّر جنسها ونوعها والذكورة والانوثة وتبعه ابن شامس والمتعطى ابن رشد كراء الرواحل والدواب على وجهين معيناً ومضموناً

فالمعين

يعرف بضم فسكون ففتح (قوله يريده) أي عبد الوهاب (قوله المكتري) فاعل يبيض (قوله قال)

أي عبد الوهاب (قوله وتبعه) أي عبد الوهاب

فالمعبر يجوز بالنقد والى أجل اذا شرع في الركوب او كان الى أيام قلائل كعشرة قاله الامام  
مالك رضي الله تعالى عنه وقال ابن القاسم لا يجزئ الى عشرة أيام أي اذا نقد وهذا اذا  
كانت الدابة او الرحلة حاضرة فان كانت غائبة فلا يجوز تعجيل النقد لانه لا يصلح في شراء  
الغائب وان كانت الرحلة معينة على أن لا يركبها الى ثلاثين يوما ونحوها فلا يجوز تركها  
بالنقد ويجوز بغيره قاله في المدونة والمعين ينسخ كراؤه بونه في بعض الطريق فان اراد  
المكبري أن يعطيه دابة أخرى بعينها يبلغ عليها الى منتهى سفره فان لم يتقدد جاز كراؤه مبتدأ  
وان كان قد تقدم فلا يجوز لانه فسخ دين في دين الا ان يكون في مغارة فيجوز للضرورة الاعلى  
مذهب أشهب فيجوز مطلقا لان قبض الاوائل عنده كقبض الاواخر عياض الرحلة هي  
التأقية المعلقة للركوب المذلة له وتستعمل في ذكورا لابل وانما واصلها من الرحل الموضوع  
عليها ابن المواز ما استؤجر على عمله او رحله او عاينه فلا يصلح شرط انه بعينه لا غيره فيصير رب  
تلك الاشياء لا يقدر على بيعها والاتبان بغيرها قبل تمام المدة وان هانكت لا يقدر أن يأتي  
ببديلها ولو اراد حين العقد ما يسهله او يحمله او يرعاه فذلك كالصفة لا يعمل او يحصل  
او يرى فان شرطه بعينه لا يعدوه فلا يجوز ابن الحاجب وفي الدواب المركوبة بتعيينها وفي  
الذمة بتعيين الجنس والنوع والذكورة لا بتعيين الركب وان عين فلا يلزم تعيينه ابن رشد وما  
كراه الدابة المضمونة والرحلة المضمونة فهو ان يقول اكترى منك دابة او رحلة فيجوز  
بالنقد والى أجل اذا شرع في الركوب فان لم يشرع فيه واكترى كراؤه مضمونا الى أجل  
كالمكبري للرجح في غير ابانه فلا يجوز الا بتعجيل جميع الاجر كالمسلم الا ان الامام مالك اخفف  
ان يعبر عن الدابة بالان كرايه قطعوا بالناس ولا يسهل الكراه المضمون بوث الدابة الا ان  
المكبري اذا قدم للمكبري دابة فتركها فليس له ان يسدها تحتها الا برضاه (وليس راع)  
استؤجر على رعي ماشية (رعي) ماشية (أخرى) معها (ان لم يقو) على رعي الأخرى مع  
الاولى بحيث لا يأتي بما يلزمه في رعي الاول (الا) شخص (مشارك) له في الرعي بحيث يقوى  
به على رعي الاول والقيام بما يلزمه في رعيها مع الثانية (او تنقل) الماشية الاولى بحيث يقدر على  
رعي غيرها معها من غير اخلال بشي مما يلزمه في رعيها فيجوز له رعي غيرها معها (ان لم يشترط)  
بضم الياء وفتح الراء عليه في اجارته لرعي الاول (خلافه) أي عدم رعي غيرها معها (والا) أي  
وان اشترط عليه في اجارته لرعي الاول ان لا يرعي غيرها معها فحاشا ورعي غيرها معها باجرة  
(فأجره) لرعي غيرها مستحق (لمستأجره) على رعي الاول المالك جميع رعيه وشبهه في استحقاق  
المستأجر الاول اجرة الاجير على العمل الثاني فقال (ك) اجر (اجير) استؤجر (لخدمة) فأجر  
نفسه لغير مستأجره فأجره الثاني مستحق لمستأجره الاول فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى  
ومن استؤجر على رعايته غنم كثيرة لا يقوى على رعي أكثر منها فليس له ان يرعي معها غيرها الا ان  
يدخل معه راعيا يقوى به وان كانت غنما يسيرة فذلك له الا ان يشترط عليه رعيها ان لا يرعي  
معهما غيرها فان رعي الراعي معها غيرها بعد هذا الشرط فالاجر لرب الاول وكذلك اجيرك  
للخدمة بواجب نفسه من غيرك يوما واكثر فلك اخذ الاجر وتركه واسقاط حصته ذلك اليوم

(قوله أو كان) أي الشروع  
فيه (قوله لانه) أي النقد  
(قوله أن يعطيه) أي  
المكبري (قوله مطلقا)  
أي نقدا لا (قوله وان  
عين) أي الركب (قوله  
يعبر) بضم ففتح فسكون  
فكسر أي يعجل (قوله  
مسحق) بفتح الحاء  
المهمله (قوله للملك) أي  
مستأجره (قوله يدخل)  
بضم فسكون فكسر  
(قوله وان كانت) أي  
الغنم المستأجرة (قوله  
فذلك) أي رعي أخرى  
معه (قوله فالاجر) أي  
على رعي الثانية (قوله  
أخذ الاجر) أي الثاني

(قوله من الاجر) اي الاول (قوله وأسهم) بضم الهمز وكسر الهاء (قوله من عملك) بيان ما (قوله من الاجر) أي الاول بيان  
 حصته (قوله حملا) بضم فكسر أي رب الغنم وراعيها (قوله سنة) بضم السين وشدة النون أي طريقة في رعي الولد (قوله  
 براع) أي للولاد (قوله معه) أي في محل واحد (قوله بسدود) بضم النون أي هروب (قوله القوس) بضم القاف والهمز  
 بجمع فاس بالهمز (قوله والقفاف) ٧٨٢ بكسر القاف جمع قفة (قوله والدلاء) بكسر الدال جمع دلو (قوله على

من الاجر عندك ابن يونس ان اجر نفسه فيما يشاء ما أجرته فيه او يقاربه وامان أجرته على  
 الرعاية شهر ابد ينل أجر نفسه في المصايد وا أجرته يخدمك في الغزو وقاتل واسهم له في الغنية  
 عشرة قدان يعرف هذا وشبهه لا يكون فيه الاسقاط حصته ما عطل من عملك من الاجر (ولم يلزمه)  
 ي الراعي (رعي) جنس (الولد) الذي ولدته الماشية التي استؤجر على رعيها (الاعرف) بضم  
 فسكون يفتح برعيه الولد فيلزمه فيها ابن القاسم رحمه الله تعالى اذا استؤجر على رعاية غنم  
 باعسانه واشترط رعيها ان مأمات منها الخلفه فتولد الغنم حملا في رعاية الولد على عرف الناس  
 فان لم تكن لهم سنة فلا يلزمه رعايتها ابن الابدو على رعيها ان يأتي براع برعي معه للتفرقة ابو  
 الحسن راعى التفرقة في الحيوان البهيبي ومثله في سماع عيسى ابن عرقمة معناه ان التفرقة  
 تعذيب لها فهو من النهي عن تعذيب الحيوان ولتضر الراعي بندود الامهات الى اولادها  
 والله اعلم (وعمل) بضم فكسر (به) اي العرف (في الخيط) الذي يخاط به الثوب المستاجر  
 على خياطته في كونه على رب الثوب او الخياط (ونقش الرحي) المكتراة للطنين بها في  
 كونه على مكربها او مكترها (و) في (آلة بناء) في كونها على رب البيت او على العامل (والا)  
 اي وان لم يكن عرف (فعلى ربه) اي المصنوع من ثوب ورعي وبنت فيها لابن القاسم رحمه الله  
 تعالى من واجره على بناء دار فالاداة والقوس والقفاف والدلاء على من تعارف الناس انه  
 عليه وكذلك حثيان التراب على القبر ونقش الرحي وشبهه فان لم تكن لهم سنة فآلة البناء على  
 رب الدار ونقش الرحي على ربه ابن شامس استجار الخياط لا يوجب عليه الخيط الا ان يكون  
 العرف ابن عرقمة هو كقولها في آلة البناء وعرقنا في الاجير ان لا يخط عليه وفي الصانع الخيط  
 عليه ابن العطار نقش الرحي على من هو عليه عرفا فان عدم العرف فعلى ربه ابن حبيب وابن  
 بي زمنين عرفنا على المكترى وذلك (عكس) اي خلاف حكم (الكاف) بكسر الهمزة وخفة  
 الكاف اي رحل (وشبهه) اي الاكاف كبر ذعة وسرج وحزام فهو عند عدم العرف على  
 المكترى حكمه ابن عبد السلام عن بعض الشيوخ وقرره كلام ابن الحاجب وبعده المصنف  
 ومفهوم كلام المدونة انه على رب الدابة وبه قرر البساطي كلام المصنف قاله ت ابن شامس  
 على رب الدابة تسليم ما العادة تسليمه معها من اكاف وبرذعة وحزام وسرج في القوس وغير  
 ذلك من هتاف لان العرف كالشركة وكذا الحكم في اعانة الركب في النزول والركوب في  
 المهمات المتكررة وكذا رقع الحمل والمحمل غ قوله عكس الكاف وشبهه اي فان كان فيه  
 عرف عمل به والا فهو على رب الدابة فالعكس حيث لا عرف ولو كان حيث لا عرف على المكترى  
 كما فهم الشارح لكان مساويا لما قبله لا يخالفه فاذا اتقرر هذا ظهر منه ان المصنف عدل  
 عن طريقة ابن شامس وابن الحاجب وعول على ما اقيم من قولها في كتاب الرواحل والدواب

من تعارف الناس الخ)  
 خبر الاداة وما عطف  
 عليها (قوله انه) اي  
 المذكور (قوله سنة)  
 بضم السين وشدة النون  
 (قوله ومعه) أي مدلول  
 (قوله انه) أي الاكاف  
 وشبهه (قوله به) أي  
 كون ذلك على رب الدابة  
 عند عدم العرف صلة قرر  
 (قوله ما العادة تسليمه  
 معها) مفهومة انه على  
 المكترى عند عدم العادة  
 بكونه على رب الدابة بان  
 كانت له اداة على  
 المكترى او لم يتجر العادة  
 بكونه على رب الدابة  
 ولا على المكترى (قوله  
 من اكاف وبرذعة الخ)  
 بيان ما (قوله لان العرف  
 كالسرج) علة على رب  
 الدابة تسليم ما العادة الخ  
 (قوله وكذا) أي الحكم  
 في الاكاف وما بعد في  
 كونه على رب الدابة ان  
 جرت العادة بكونه عليه  
 (قوله والا) أي وان لم يكن  
 فيه عرف (قوله فهو) أي  
 الاكاف وشبهه (قوله

ولو كان) أي الاكاف وشبهه (قوله كما فهم الشارح) أي تبه الابن شامس وابن الحاجب وابن عبد السلام ولا  
 والتوضيح (قوله لكان) أي الاكاف وشبهه (قوله ابن شامس وابن الحاجب) أي والتوضيح (قوله وعول) بفتحات متغلا أي  
 اعقد (قوله أقيم) أي فهم وأخذ (قوله قولها) أي المدونة

(قوله فان ظاهره) أى مفهوم قولها على ان عليك رحلتها على أقيم (قوله ذلك) أى الا كاف وشبهه (قوله بل حكا) أى كونه على رب الابل عن بعضهم (قوله وان بحث) أى ابن عبد السلام حال (قوله فيه) أى ما حكاه ابن عبد السلام بان التحقيق ان الشروط كما يستفاد منها انتفاء المشروط لانتفاء ما غالباً قد يوثق به الرفع التوهم والتزاع وهذا هو الغالب من شروط الموثقين فلا يدل انتفاؤها على انتفاء مشروطها وتأتى عليه المخالفة (قوله وارتضاء) أى بحث ابن عبد السلام (قوله ويجعله) أى ابن عبد السلام ما حكاه عن بعضهم (قوله اذ مفهوم قوله بالعرف الخ) على جعله خلاف قول ابن الحاجب (قوله اسم الرحلة) اضافته للبيان (قوله أبين) أى اظهر حاله من رفع (قوله من تناوله) أى اسم الرحلة (قوله أم هما) أى تناوله الرفع وتناوله الا كاف وشبهه (قوله هو) أى ابو الحسن (قوله قولها) أى المدونة (قوله بذلك) ٧٨٣ أى الذى أتفقته (قوله وتناولها) أى

ولا بأس ان تكترى من رجل ابل على ان عليك رحلتها ابو الحسن قوله رحلتها معناه حملها وربطها والقيام بها فان ظاهره لولا الشرط لكان ذلك على رب الابل بل حكا ابن عبد السلام وان بحث فيه وارتضاء المصنف وجعله خلاف قول ابن الحاجب وعلى مكبرى الذابة البرذعة وشبهها والاعانة فى الركوب والنزول ورفع الاحمال وحطها بالعرف اذ مفهوم قوله بالعرف انه لو لم يكن عرف لكان ذلك على المكترى وانظر هل يناول اسم الرحلة رفع الاحمال وحطها ابن من تناوله الا كاف وشبهه ام هما سواء وقد نسر ابو الحسن الرحلة بجهل الابل وربطها والقيام بها وزاد هو وابن عرفة اقامة اخرى من قولها واذا كثرت من رجل ابل ثم هرب الجمل وتروكها في يدك فانفقت عليه اقلت الرجوع بذلك وكذلك ان كثرت من رجل ابل رجعت بكراثة وتناولها أبو اسحق بكون العادة أن رب الابل هو الذى يرحلها ابن عرفة والاطهر بمقتضى القواعد أن يلزم المكبرى البرذعة والسرج ونحوهما لا مؤنة الخطو الجمل لما فى سماع عيسى ابن القاسم في أكثر من لافيه علو بلا سلم فقال لربه اجعل لي سلما فتوانى ولم ينتفع به المكترى حتى مضت السنة انه يطرح عنه مناب العلو هو يجعل السلم له والكراة فى هذا بخلاف الشراء ابن عرفة قسم العلو كالبرذعة والسرج ونحوهما مما طنى نقل ابن عبد السلام ان قول المدونة المتقدم مخالفا لقول ابن الحاجب وعلى مكبرى الدابة البرذعة وشبهها الخ فانه قال فان لم يوجد عرف فقل لا يلزمه الامقتضى اللفظ وأشار الى ان البرذعة والاحبل لا يتناولها اللفظ وكذلك الاعانة فى الركوب والنزول ورفع الاحمال وحطها ان لم يكن عرف فلا يلزم الجمل وأشار الى ان ما فيها خلاف هذا الا ان التحقيق ان الشروط كما يستفاد منها انتفاء المشروط لانتفاء ما غالباً قد يوثق به الرفع التوهم والتزاع وهذا هو الغالب من شروط الموثقين فلا يدل انتفاؤها على انتفاء مشروطها وتأتى عليه المخالفة لان قوله والاعانة فى الركوب والنزول ورفع الاحمال وحطها نحو قولها رحلتها واقتصر المصنف على الا كاف وشبهه فليس فيه مخالفة للمدونة اذ لم تذكر ذلك ولا يلزم من ذكرها الرحلة أن

عليها (قوله وأشار) أى القائل لا يلزمه الامقتضى اللفظ (قوله الى ان ما فيها) أى المدونة من ان رب الدابة يلزمه رحلتها عند عدم العرف (قوله خلاف هذا) أى الذى يقيد به من انه عند عدم الشرط يلزم المكترى (قوله الا ان التحقيق الخ) استدراك من ابن عبد السلام ويبحث منه فيما فهمه بعضهم من المدونة من ان مفهوم قولها على ان عليك رحلتها انه ان عدم الشرط تكون الرحلة على رب الدابة (قوله وهذا) أى الاتيان به الرفع التوهم والتزاع (قوله فلا يدل انتفاؤها) أى شروط الموثقين (قوله وتأتى) عطف على يدل أى ولا تأتى (قوله عليه) أى الغالب من كون الشرط مجرد دفع التوهم والتزاع (قوله المخالفة) أى بين المدونة وابن الحاجب (قوله لان قوله) أى ابن الحاجب (قوله واقتصر المصنف) أى خيل هنا فى هذا المختصر (قوله فيه) أى كلام المختصر (قوله اذ لم تذكر) أى المدونة (قوله ذلك) أى الا كاف وشبهه (قوله من ذكرها) أى المدونة الرحلة

(قوله كذلك) أي الرحلة في كونها على رب الدابة عند عدم الشرط والعرف (قوله ما ذكر) أي إلا كاف وشبهه (قوله ما زاده ابن الحاجب) أي الإغانة في الركوب والنزول ورفع الأجال وسطها (قوله لهذا) أي كون الظاهر بمقتضى القواعد لزوم رب الدابة إلا كاف وشبهه دون الرفع والخط (قوله فهو) أي كلام المصنف (قوله منه) أي ما أورد على ابن الحاجب (قوله الأبراد) أي بمخالفة المدونة ٧٨٤ (قوله غير ظاهر) خبر نقل (قوله يحتمل الآخر) أي قوله التحقيق أن الشرط الخ (قوله

البرذعة وشبهها كذلك أقول ابن عرفة والظاهر بمقتضى القواعد أن يلزم المكري البرذعة والسرير وهو محال لا مونة الخط والحمل ولعل المصنف اقتصر على ما ذكر ولم يزد ما زاده ابن الحاجب لهذا فهو سالم منه فنقلت تسمي للشارح الأبراد على كلام المصنف غير ظاهر ونزع ابن عرفة ابن عبد السلام في بحثه الأخير بقوله لم يكن فيها إلا هذا اللفظ أمكن رده بما قال إمامهم قولها أن كريت بلا فخر بالجمال وتر كها في يدك فأثقت عليها ذلك الرجوع عليه بذلك وكذا أن كريت من رحلها رجب بكراثة اه لكن قيسدها التونسي بقوله يريدان العادة أن المكري رحلها فلا دليل فيه لابن عرفة وقد قيده التونسي فكأنه وقف مع ظاهر لفظها ولم يعتبره ت وبمفهومه قررا بالسطح كلام المصنف زاد في كبره ويتم حينئذ ما ذكره المصنف وكذا قرره الشارح في كبره فانه قال يريد بالعكس أنه ان لم يكن لهم عرف فعلى رب الدابة وهو مفهوم المدونة وذ كر نصها المتقدم ثم قال وقول ابن الحاجب مخالفا لها وقد علمت انها لم تسلك على ما ذكره المصنف في عز والشارح لهذا ذلك نظروا لله اه (و) عمل بالعرف (في) أحوال (السير) من كونه نهارا أو ليلا وكونه سريعا أو بطيئا أو بينهما (و) في أحوال (المنازل) أي مواضع النزول للقبولة والمبيت ومقصد الإقامة فيها ابن شام كيفية السير وتفصيله وقد رانا المنازل ومحل النزول في معجورا ومعجرا معتبرا بالعرف (و) في أحوال (المعالين) بفتح الميم جمع معسوق بضمها أي الأدوات التي تعلق على الدابة للسمن والزيت والعسل والماء ونحوها ابن شام يصف المحمل بالسعة والضيقة ويعرف تفاصيل المعالين فان اطلق في شيء من ذلك وكان معلوما بالعادة صح العقد (و) في أحوال (الزاملة) بالزاي أي الخرج ونحوه مما يجمع فيه المسافر ما يحتاج اليه في كونه على المكري أو المكثري وكونه كبيرا أو صغيرا أو متوسطا (و) في أحوال (وطائه) بكسر الواو أي فرش الراكب (بمحمل) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية أو على حوية أو قتب وكذا غطاءه فيها أن كثر محملها لم يكن كروطاه أو زاملة ولم يذ كر ما يحمل فيها من ابطال جاز وجل على فعل الناس فيها لان الزامل عرفت عندهم وعليه ان يحمل له المعالين وكل ما عرفه الناس من الامر اللازم للمكثري عياض الزاملة ما يحمل فيه مثل الانخراج وشبهها وتشد على الدواب والرواحل (و) في (بدل الطعام المحمول) مع الراكب اذا نقص باكل أو يسع او فني فيها ان نقصت زاملة الحاج او نفدت وأراد انعامها وأباه الجمال حمل على عرف الناس وان لم يكن لهم عرف فعليه حمل الوزن الاول (و) في (توقيه) أي الطعام المحمول لعدم الاكل منه مخشون من أكثر دابة على حمل فيه خسمائة رطل فأصابه مطرف الطريق فزاد وزنه فامتنع الجمال من حمل الزيادة وقال المكثري هو المتاع بعينه فلا يلزم الجمال حمل الزيادة ابن عرفة بمقتضى قولها يلزم حمل ولد المرأة معها حمل زيادة البلبل وظاهر

بقوله) أي ابن عرفة صلة نازع (قوله فيها) أي المدونة (قوله هذا اللفظ) أي على ان عليك رحلتها (قوله بما قال) أي ابن عبد السلام (قوله قولها) أي المدونة (قوله لكن قيسدها) أي المدونة (قوله استندرا على قول ابن عرفة إمامهم قولها وان أ كريت ابلا الخ) (قوله بقوله) أي التونسي صلة قيد (قوله فلا دليل فيه) أي قولها ان أ كريت ابلا الخ تفرع على قيدها الخ (قوله فكأنه) بفتح الهمز وشد النون أي ابن عرفة (قوله ولم يعتبره) أي تقييد التونسي (قوله وبمفهومه) أي قولها على ان عليك صلة قرر (قوله ثم قال) أي ت (قوله انها) أي المدونة (قوله ما ذكره المصنف) أي إلا كاف وشبهه (قوله ذلك) أي ما ذكره المصنف (قوله مما يجمع الخ) بيان نحوه (قوله في كونها على المكري الخ) بيان لاهوال

الزاملة (قوله من ابطال) بيان ما (قوله جاز) أي إلا كثر (قوله وجلا) بضم فكسر أي العاقدان قول (قوله فيها) أي وطائه المحمل وما يحمل في الزاملة (قوله وعليه) أي المكثري (قوله له) أي المكثري (قوله نفدت) بكسر الفاء أي فرغت (قوله جلا) بضم فكسر (قوله فعليه) أي الجمال (قوله على حمل) بكسر فسكون (قوله يلزم حمل ولد المرأة) أي الذي تلمه في سفرها مقبول قول المضاف لفاعله (قوله حمل زيادة البلبل) خبر مقتضى



(قوله سواء كان عرف أم لا)  
 خبر ظاهر (قوله اعتبار  
 العرف) خبر مقتضى (قوله  
 لذلك) أى جعله على الرأس  
 (قوله أو دوام) عطف على  
 وقت (قوله أسلم) بضم  
 فسكون فكسر (قوله  
 كونهم الخ) خبر القضاة  
 (قوله لها) أى الطعام  
 والشراب والادام (قوله  
 فضمنوا) بضم فسكون مثقلا  
 (قوله وما لا يضمن) بضم  
 فسكون ففتح (قوله الفقهاء  
 السبعة) أى عبيد الله  
 وعروة وقاسم وسعيد وأبو  
 بكر وسليمان وخارجة أى  
 قالوا (قوله ان اشترط عليهم  
 أى الجالين) (قوله ومن  
 الاستغناء) خبر مقدم (قوله  
 من العبد) بيان ما (قوله  
 من الدواب) بيان ما (قوله  
 فرطوا) بفتحات مثقلا  
 (قوله فان غر بفعل) فهووم  
 لم يغر بفعل (قوله انه) أى  
 العرض الخ مفعول قال  
 (قوله صدق) بضم فسكون  
 مثقلا جواب اذا (قوله  
 يستدل) بضم الياء وفتح  
 الدال (قوله أريد كرى أى  
 المكربى) (قوله ان ذهابه)  
 أى العرض (قوله أى)  
 ادعى المكربى

قول سحنون سواء كان عرف أم لا ومقتضى قوله فى زام له الجاح اعتبار العرف وشبهه فى  
 العمل بالعرف فقال (كفرع أى خلع) (الطيلسان) بفتح الطاء المهملة واللام وكسرها  
 بينهما تخفية ساكنة أى الشال الذى يجعل على الرأس لاتقاء البرد المستأجر لذلك وصلة نزع  
 (قائله) بالهمز أى وسط النهار وشدة الحر وأولى له لا ابن شاس ان استأجر نوبا للبه نزع  
 فى الاوقات التى اعتيد نزعها فيها كليل وقائله ابن عرفة هذا صواب كقولها من استأجر  
 اجبر الخدمته استعماله على عرف الناس من خدمة الليل والنهار فان اختلف العرف فى اللبس  
 لزم بيان وقت نزع او دوام لبسه (وهو) أى المستولى على شئ باجارة او كراء سواء كان  
 مستأجرا او مؤجرا (أمين) على ما استولى عليه (فلا ضمان) عليه لما تلف أو ضاع بغير  
 تعد ولا تفریط منه ابن رشد اتفاقا ابن الحاجب على الاصح ويصدق فى دعوى التلف  
 أو الضياع ولو فيما يغلب عليه ابن يونس القضاء ان الاكرى باء ولاجرء فيما ألم اليهم كونهم  
 أمناء عليه فلا يضمنونه الا الصانع والا كرى على محل الطعام والشراب والادام خاصة  
 لتسارع الايدى لها فضمنوا فى صلاح العامة كاله صناع الا ان تقوم ينة بهلا كغير سبهم  
 أو يكون معه اربابه لم يسألوه اليهم فلا يضمنون سواء لم يوع على سقينة او دابة أو رجل ان لم  
 يشترط ضمانه بل (ولو شرط) بضم فكسر (اثباته) أى الضمان على المستولى على شئ  
 باجارة او كراء (ان لم يأت) المستولى (بسعة) بكسر السين المهملة أى علامة الحيوان  
 (الميت) أى الذى يدعى موته فشرطه له ولا ضمان عليه اذ لم يأت به فى الموزنة الامام مالك  
 رضى الله تعالى عنه ان شرط الجالون ان لا ضمان عليهم فى الطعام وان عليهم ضمان العرض  
 وما لا يضمن فالتربط باطل والعقد فاسد لانهما السبعة من فقهاء المدينة التابعين رضى الله  
 تعالى عنهم اجمعين ان اشترط عليهم ضمان العرض فلا يلزمهم الا ان يخالفوا فى شرط يجوز  
 ومن الاستغناء المكربى مصدق فيما ادعى ابا قه من العبد وتلفه من الدواب وفيه الامام مالك  
 رضى الله تعالى عنه لا ضمان على الرعاة فيما تعدوا فيه أو فرطوا فى بيع ما رعو من الغنم  
 والدواب لاس شق اول رجل واحد واذا شرط على الراعى الضمان فسدت الاجارة ولا يضمن  
 ما به لك ابن القاسم وكذلك ان اشترطوا على الراعى ان لا يأت بسعة مبيوت منها يضمن فلا يضمن  
 وان لم يأت بها (أو غير) بفتح العين المهملة والمثلثة الجال على رأسه او ظهره او دابته (بدن)  
 بضم الدال المهملة ممن مانع أو زيت (أو) (طعام) مستأجر على سحله فتلف فلا يضمنه  
 (أو) غير (بائية فانكسرت) (الحال) (البيعة) بفتح الميم مثقلا فى سيرة ولا فى سوف دابته  
 (او انقطع الجبل) المربوط به الجبل أو الحامل به على ظهره (و) (الحال) (لم يغر) بفتح التخية  
 وضم الغين المجهة وشدة الراء (بفعل) فارغ بفعل كرى بيجبل رث ومشى برأو ونشديد فى  
 سوق دابة فتلف فيضمنه فم لا ابن القاسم رحمه الله تعالى اذا قال المكربى فى كل عرض انه  
 هلك او سرق او عثرت الدابة فانكسرت القوارير فذهب الدهن صدق لان يستدل على  
 كذبه او يذ كر ان ذهابه كان على صفة أى فيما يجمالا بوجهه قال الامام مالك رضى الله تعالى  
 عنه من استأجر به يحمل لك على دابة دهننا او طعاما الى موضع كذا فعثرت الدابة فانكسرت  
 القوارير فذهب الدهن او هلك الطعام وانقطعت الجبال فسقط المانع ففسد فلا يضمن

(قوله دلسه) بفتح الهمزة (قوله دلسه) بكسر الميم أي آلة الطعن (قوله وهو) أي مكريه (قوله ذلك) أي

الكري قليلا أو كثيرا إلا أن يفرضنا روضه فلاحبل عن جل ذلك فيضمن حينئذ ابن عرفة  
ماتلف بسبب عيب دلسه الكري ضمنه فيما من الكري دابة أو نور الطعن فربطه في المطحنة  
فكسرها واقصد آلتها فلا يضمن ذلك مكريه إلا أن يغرو هو يعلم ذلك منه كقول مالك رضى  
الله تعالى عنه من أكرى دابة عالمنا فهو عثور ولم يعلم المكري به فعمدت فأنكسر ما عليها فهو  
ضامن ابن عرفة أخذ بعضهم من مسئلة كسر الثور التضمن بالغرور بالقول لأن عقد الكراء  
انما هو بالنظر برديان إيجاب لزوم العقد يصير كالفعل فالقول أن تضمن عقدا كان غرورا  
بالفعل لا بالقول وشبهه في عدم الضمان فقال (نحارس) فلا يضمن ما سرق إن لم يكن حيا ميا بل  
(ولو) كان (حيا ميا) بشد الميم الأولى فلا يضمن ما يسرق من ثياب الداخلين ولو أخذ جرة  
ونكسرها سنا ليشمل الحراس كرم أو نخل أو دور أو زرع أو ماشية إلا أن يتعدى أو يفرط  
وسواء كان ما يجرسه طعما ما أو غيره إلا أن تظهر خيائته فإله في الطراز ابن الحاجب أجبر الحراسة  
لا يضمن شيئا فيها للإمام مالك رضى الله تعالى عنه من لم يسلم يحفظ ثياب من دخل الحمام فضاع  
منه شيء فلا يضمنه لأنه بمنزلة الأجير ابن المواز مالك من استأجر بحر من بيتا فنام فسرق ما فيه  
فلا يضمن وإن غاب عليه وله جميع الأجر وكذا الحراس النخل ابن المواز لا يضمن جميع الحراس  
إلا أن يتعدوا كان ما يجرسونه مما يغيب عليه أم لا طعما ما كان أو غيره وكذلك من يعطى متاعا  
ليبيعه فيضيع أو يضيع عنه إلا أن هذا الأجر له ولا ضمان عليه (و) لا ضمان على (أجير  
الصانع) كخباط وحيال وصانغ وصباغ وقصار فيها يضمن أقصا ما أفسده أجيره ولا شيء  
على الأجير إلا أن يتعدى أو يفرط البساطى هذا هو المشهور وقال أشهب رحمه الله تعالى  
لو كثرت الثياب عند الغسل فاستأجر أجير يبيعها إلى الجرف فيدعى تلفها فيضمنها (و) لا  
ضمان على (سمسار) بكسر السين وسكون الميم أي دلال طواف في الأسواق بالسلع أو ينادى  
عليها للمزايدة إن (ظهر خيره على الأظهر) عند ابن رشد من الخلاف فإن لم يظهر خيره فيضمن  
أقضا فاقومقابل ما استظهره ابن رشد ضمان السمسار ولو ظهر خيره والقولان للإمام مالك رضى  
الله عنه في التوضيح اختلف قول الإمام مالك رضى الله تعالى عنه في تضمينه وافتى ابن رشد  
بتضمينه إلا أن يكون مشهورا بالخير ونفسه والذي افتى به على طريق الاستحسان مراعاة  
للخلاف تضمينه إلا أن يكون مشهورا بالخير اه طنى وانت اذا تأملت وجددت ابن رشد  
لم يستظهر قول من قولى الإمام مالك رضى الله تعالى عنه وإن فتواه بخلافه ما نفي تعبيره  
بالأظهر ونظر وقد جعل ابن عرفة فتواه قولنا لما فقال في ضمانه ما دفع إليه لبيعه أو ما  
طلبه من ربه لم يشرأمره بشرائه نالها ما لم يكن مأمونا لنوازل ابن رشد عن مضمون مع  
ابن عات عن جديس عن بعض أقواله ولا عن العتبية وفتوى ابن رشد فلو اقتصر المصنف على  
عدم ضمانه مطلقا لاجاد عياض المعروف من قول الإمام مالك وأصحابه رضى الله تعالى عنه  
في السمسرة والأمور بين وألوكا هانهم لا يضمنون لأنهم أمناء وليسوا بصناع سواء كانوا  
بحوانيت أم لا كذا جاء في أمهاتنا واجوبة شيوخنا اه واطال في ذلك بحلب كلام المدونة  
والعتبية الدال على عدم الضمان فمكان على المصنف أن يعقد المعروف من قول مالك وأصحابه  
ولا يليق به أن يتركه ويعقد فتوى ابن رشد ابن عرفة وهذا واضح أن لم ينصب نفسه لذلك وإن

كسره المطحنة وافساده  
(قوله منه) أي الثور (قوله  
عثور) بفتح العين المهملة  
(قوله ولم يعلم) بضم الياء  
وكسر اللام أي المكري  
(قوله به) أي غيرها (قوله  
فهو) أي مكريها (قوله  
التضمن) مفعول أخذ  
المضاف لفعله (قوله لأن  
عقد الكراء) إلخ (قوله أخذ  
(قوله برد) بضم ففتح خبر  
أخذ (قوله بان إيجابه)  
أي اللفظ (قوله يصيره) أي  
اللفظ (قوله سرق) بضم  
فكسر (قوله يسرق)  
بضم الياء (قوله من ثياب  
الداخلين) بيان ما (قوله  
ولو أخذ) أي الحراس  
مبالغة في عدم ضمانه  
(قوله منها) أي الثياب  
(قوله في تضمينه) أي  
السمسار (قوله ونفسه) أي  
ابن رشد (قوله أفتى) بضم  
الهمز (قوله قولى) بفتح  
اللام مثنى قول بلانون  
لاضافته (قوله وإن فتواه)  
أي ابن رشد (قوله لهما)  
أي قولى مالك رضى الله  
تعالى عنه (قوله فني ضمانه)  
أي السمسار (قوله ما دفع)  
بضم فكسر (قوله  
اليه) أي السمسار (قوله  
أو ما طلبه) أي السمسار  
(قوله أمره) أي المشتري

السمسار (قوله مطلقا) أي عن تقييده بظهور خيره (قوله إن لم ينصب) أي السمسار

(قوله انه كالصانع) أى فى الصمان (قوله على هذا) أى تضمين من نصب نفسه لذلك (قوله فى الجليس) صلة وقفت (قوله وهو) أى الجليس (قوله فيها) أى أى سفينته (قوله فيها) أى المدونة (قوله فقال) أى ابن القاسم (قوله من المدائح) بيان ما (قوله فيها) أى السفينة (قوله من الناس) بيان ما (قوله اليه) أى يوم تعديده (قوله منه) ٧٨٧ أى الانزاء (قوله ربوض) بفتح

الراء وضم الموحدة وانحام الضاد أى تبرك بمحملها (قوله ولم يعلم) بضم الياء أى المكبرى (قوله فلسطين) بكسر الفاء وتفتح وتفتح واللام وسكون السين المهملة وكسر الطاء المهملة (قوله بالعريش) بفتح العين وكسر الراء وفتح السين (قوله ضمن) أى المكبرى (قوله لانه) أى المكبرى (قوله منها) أى مصر صلة تعدى بفتحات مثقلا (قوله له) أى الاجير (قوله اليه) أى يوم التلف (قوله ثم نقل) أى ابن عرفة (قوله كلامها) أى المدونة (قوله وقال) أى ابن عرفة (قوله عقبه) أى كلامها (قوله وقال) أى ابن عرفة (قوله كان) أى الغرور (قوله فهمه) أى كون القول المتضمن غرورا بفعل لا بقول (قوله قولها) أى المدونة (قوله فلانة) حرة أى وهى رقيقة (قوله ثم زوجها) بفتحات مثقلا أى فلانة (قوله منه) أى المتول له (قوله غيره) أى النازل (قوله ولوعلم) أى الخبر (قوله انها) أى فلانة

نصب نفسه فالظاهر انه كالصانع واطن أى وقفت على هذا البعضهم فى الجليس وهو من نصب نفسه فى حانوت لشبرا الامتعة منه عياض وهم كثر فى البلد يتعبدون لذلك والله أعلم (و) لضمان على (نوق) بضم النون أى خادم سفينته (غرقت) بكسر الراء (سفينته) بفعل سائخ (له فيها) أى بغير فعل كهيجان ربح أو اختلافه مع غيره عن صرفها المتربحى سلاية تمامه فيها اذا غرقت السفينة من مدا النواتية الشراع فقال ان صسته وما يجوز لهم من المد والعمل فيها فلا يضمنون وان تسدوا فانزوا فى مدا وعلاج فيضمنون ما هلك فيها من الناس والمجولة ابن يونس اراد فى أموالهم وقيل ان الديات على عواقلهم (لا) يتنى الضمان عن الراعى (ان خالف) الراعى (مرهى شرط) بضم كسر عليه ان لا يربح فيه مكانا أو زمانا كلاترعى فى مكان كذا خوف وسوسة أو لصوصه أو ضرر عسبه كرمى الغنم فى اثر الجاسوس لحصول الغش وهو فساد الجوف لها بذلك ولا ترعى ايام الخريف أو الاربعاء به مصر قبل ارتفاع التدى عن الثبات فيها ان شرط رعيه فى موضع فرعى فى غيره ضمن يوم تعديده وله اجر رعيه اليه (او انزى) بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الراء أى حمل الراعى الذى كرم على الاثرى (بغير اذن) من المالك فمات منه أو من الولادة فيضمنها فيها ان انزى الراعى على النعم بغير اذن اهلها ضمنها (او غر) بفتح الغين المجعولة وشد الراء أى خمار (بفعل) كرم بجعل رث ومشى فى رثى قتلف الشيء بسبب غريره فيضمنه قيمته اكرى دابته وهى عثورا وربوض ولم يعلم المكبرى بذات فعل علم ادهان من مصر الى فلسطين فعمرت بالعريش ضمن قيمة الدهن بالعريش وقال غيره بمصر لانه منها تعدى (فقيمه) أى الذى المتعدى عليه برعائه فى غير محل الاذن والانزاء علمه بلا اذن أو المغرور فيه بفعل معتبرة (يوم التلف) تلزم الاجير للمستأجر وله أجرته اليه تت اعاد هذا مع أنه قد علمه فى مفهوم قوله ولم يفرع على ما علمه اعتبار المنة وهو كونه مفهوم غير شرط أول مرتب عليه فقيمه يوم التلف طوى وقد ترجم ابن عرفة بقوله وماتانف بسبب عيب دلته المكبرى ضمنه ثم نقل كلامها فى مسئلة الطعن والعريش وقال عقبه وأخذ بعضهم من مسئلة كسر الثور المطحنة التضمن بالغرور بالقول لان عقد الكراء انما هو بالنظر يرد بان ايجاب لزوم العقد يصير كالتعل وقال فى موضع آخر القول ان تضمن عقدا كان بالفعل لا بالقول ومن تأمل وانصف فهمه من قولها من قال لرجل فلانة حرة ثم زوجها منه غيره فلا رجوع للزوج على الخبر ولوعلم انها مائة وان وليه عالم ارجع عليه بالصدق وبهذا يرد قول التولى فى مكبرى الدابة العثوران أسلمها مكربها وهو عالم بعثاها المالك تربيها فحمل عليها فهو غرور بالقول مختلف فيه وان أسلم المتاع ربه لرب الدابة فحمل عليها ضمنه الجبال تعديده اه وفيما قاله ابن عرفة نظرا لقوله ان الغرور اذا تضمن عقدا كان غرورا بالفعل واستدل له على هذا بقولها من قال لرجل الخ يقتضى انه فى القبل بس فى الكراء لا بد ان ياشترى العقد

(قوله وان وليه) أى الخبر عقدها (قوله عالم) أى برقيتها (قوله رجح) أى الزوج (قوله عليه) أى الخبر بقرتها (قوله وبهذا) أى قولها وان وليه عالم ارجع عليه بصداقها صلا يرد بضم ففتح (قوله ان اسلمها) أى الدابة (قوله وهو) أى مكربها (قوله لمكربها) صلة اسلمها (قوله مختلف) بفتح اللام (قوله لانه) أى المكبرى (قوله لا بد) أى فى فعله

(قوله والا) أي وان لم يباشر العقد (قوله ولذا) أي اطلاقها ضمن المكري كاتم العيب (قوله من الضمان بالغرور بالقول) أي على خلاف القاعدة (قوله غير ظاهر) أي لان قول طائي كلام ابن عرفة يقتضي انه في التدليس في الكرا لا بد ان يباشر العقد والا فلا يضمن ممنوع لان كلام ابن عرفة انه لا بد في كونه غرورا فعليا ان يباشر العقد والا فليس غرورا فلهذا كونه موجبا للضمان على خلاف القاعدة أولا يوجب العلم بشئ آخر والله اعلم (قوله عنه) أي العيب (قوله فهو) أي الضمان (قوله به) أي كتم العيب (قوله خاتمة) ٧٨٨ بإجماع علماء أي وعاء كبير من الفخار يجعل فيه الزيت والسمن والماء يسمى في

والا فلا يضمن وليس كذلك لاطلاق المدونة الضمان حيث علم بالعيب وكتمه واطلاقها عن الشيوخ كالعموم حسبما نص عليه ابن عرفة آخر الغصب ولذا جعله التونسي من الضمان بالغرور بالقول ومثله لابي ابراهيم الاعرج وتبعه ما أبو الحسن البنا في ما عترض به طائي كلام ابن عرفة غير ظاهر فتأمل طائي حيث حكمنا بالضمان عند الغرور بكم عيب نشأ عنه تلف فهو خاص بالكرا فلا ضمان به في البيع الا ان يملك المبيع بعيب التدليس ابن عرفة في نوازل الشهي محمد بن عبد الملك من باع خابية دلس فيه ابكر مرو علم ان المشتري يجعل فيها زيتا فجعله المشتري فيه فاسال من كسرها فلا يضمن البائع الزيت كتدليسه بسرقة عبد فسرقة من المشتري فلا يضمن بانه المسروق ولو اكره انما يضمن كذلك فانه يضمن الزيت اه البرزلي مثله من باع مطهر ايسيس مدلسا أو اكره كذلك اه والقرقيبي البيع والا كراه ان المنافع في ضمان المكري حتى يستوفى ان كسرت في خلاف البيع والله اعلم وعطف على معنى تلف مري شرط اي لا يخالف الخ فقال (أوصانع) زعمه الضمان (في صنوعه) الذي تتعلق صنعة به كدوب يخجه طه وغزل ينسجه وعين يصبغها ونحاس يصنعه اياه وحب يطعنه وزيتون يعصره و (لا) ضمان عليه في (غيره) أي مصنوعه ان لم يتحمله عمله كخشية للثوب المخيط أو المنسوج وكيس للعيزيل (ولو) كان غير المصنوع (محتاجا له عمل) الصانع كغاية الزيت وقفة للدقيق ابن رشد الاصل في الصانع انه لا ضمان عليهم وانهم مؤتمنون لانهم اجرا وقد أسقط النبي صلى الله عليه وسلم الضمان عن الاجراء وخففه عن العامة من ذلك الصانع وضمنوهم نظرا واجتهادا لضرورة الناس لغلبة فقر الصانع ورقة ديانتهم واضطرار الناس الى صنعتهم فتضمنهم من المصالح العامة الغالبة التي تجب مراعاتها في التوضيح أبو الهيثم الى الامام مالك رضي الله تعالى عنه كثيرا ما يني مذهب على المصالح وقد نقل عنه نقل ثلث العامة لا صلاح الثلثين المازري ما حكاه ابو المعالي عن مالك صحيح زاد الخط بعده عن شرح المصالح ما ذكره امام الحرمين عن مالك لم يوجد في كتب المالكية البنا في شيخ شيوخنا المحقق محمد بن عبد القادر وهذا الكلام لا يجوز ان يسطر في الكتب الثلاث يقتريه بعض ضعفة الطلاب وهذا لا يوافق شيخنا من القواعد الشرعية الشهاب القرافي مانق له امام الحرمين عن مالك أنكر المالكية انكارا شديدا ولم يوجد في كتبهم ابن اشماع مانق له امام الحرمين لم ينقله أحد من علماء المذهب ولم يخبر به رواته نقلته انما الزمة ذلك وقد اضطرب امام الحرمين في ذلك

عرف أهل مصر زاعة (قوله دلس) بقصات مثقلا (قوله بكسر) أي يكفه عن مشتريها (قوله وعلم) أي البائع (قوله فيها) أي الخابية زيتا (قوله فجعله) أي الزيت (قوله كتدليسه) أي البائع (قوله كذلك) أي مدلسا بكسرها علما بان المكري يجعل فيها زيتا (قوله فانه) أي المكري (قوله يسيس) أي الحب المطبور فيه (قوله مدلسا) أي كتما كونه يسيس (قوله كخشية) بضم الموحدة وسكون الخاء المعجمة وإجماع الشين أي ثوب مربوع له ظاهرة وبطانة ياف فيه ما يستحسن من الثياب (قوله انه) أي الشان (قوله مؤتمنون) بفتح الميم الثانية (قوله اجراء) بضم ففتح مدود اجمع اجير (قوله وخصص) أي استثنى (قوله وضمنوهم) بفتح الميم مثقلا أي كتموا بضمهم

مصنوعهم (قوله لضرورة الناس) أي الى تضمنهم (قوله فتضمنهم) أي الصانع مصنوعاتهم (قوله عنه) على المصالح أي العامة (قوله نقل) بضم فكسر (قوله عنه) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله هذا الكلام) أي جواز قتل الثلث لا صلاح الثلثين (قوله انه) أي مانق له امام الحرمين (قوله رواه) أي مانق له امام الحرمين (قوله نقلته) أي المذهب (قوله الزمة) أي امام الحرمين مالك كارضى الله تعالى عنه (قوله ذلك) أي جواز قتل الثلث لا صلاح الثلثين (قوله اضطرب) أي اختلاف كلامه وناقض بعضه بعضا (قوله في ذكره) أي امام الحرمين (قوله ذلك) أي جواز قتل الثلث لا صلاح الثلثين

(قوله عنه) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله ذلك) أي الاضطراب (قوله كآب البرهان) من إضافة المسمى (قوله وهو) أي  
 اول الكلام (قوله انه) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله اوانه) أي المازري (قوله حله) أي جواز قتل الثالث الخ (قوله  
 وقوله) أي ابي المعالي (قوله فيه نظر) خبر قوله (قوله ذلك) أي بناء مالك رضي الله تعالى عنه مذهب على المصالح مفعول انكار  
 المضاف لقوله (قوله حله) أي بناء المذهب على المصالح (قوله في هذا) أي نقل ٧٨٩ أي المعالي (قوله تاويل ز) أي جواز

قتل الثالث لاصلاح الثلثين

(قوله موجباتها) بكسر

البيم أي اسبابها (قوله

في سفك) صله توقع (قوله

فانه) أي الشأن (قوله يرى)

بضم الياء وفتح اليم أي في

البحر تخفيف المركب

ونجاتهم من الفرق (قوله

فيه) أي الاقتراع (قوله

عقبه) أي كلام النعمي

(قوله نسبته) أي طرح

الذي لنجاة المسلم (قوله

تضمينهم) أي اصناع الخ

خبر قول المضاف لقوله

(قوله ولم يعلم) بضم الياء

(قوله ذلك) أي تلافه (قوله

الامن قولهم) أي الصناع

(قوله وتابعه) أي مالك

رضي الله تعالى عنه (قوله

على ذلك) أي تضمين الصانع

ما يغيبون عليه ويدعون

تلافه بلائنه (قوله فانه) أي

اشبه (قوله ضمهم) بفتح

الميم مثقلا أي الصانع

(قوله واقوله) أي اشبه

(قوله لانه) أي الشأن

(قوله وجب) أي ثبت

(قوله وجب) أي ثبت

(قوله لا يخصص)

(قوله لا يخصص)

(قوله لا يخصص)

(قوله لا يخصص)

(قوله لا يخصص)

(قوله لا يخصص)

(قوله لا يخصص)

(قوله لا يخصص)

عنه كما اتضح ذلك من كآب البرهان وقول المازري ما سلكه ابو المعالي صحيح راجع لاول الكلام  
 وهو انه كثيرا ما بيني مذهب على المصالح لا الى قوله نقل عنه قتل الثالث الخ اوانه حله على  
 ترمس الكفار ببعض المسلمين وقوله مالك بيني مذهب على المصالح كثيرا في نظر لانكار  
 المالكية ذلك الاعلى وجه مخصوص حسبما تقر في الاصول ولا يصح حله على الاطلاق  
 والعموم حتى يجري في الفتن التي تقع بين المسلمين وما يشبهها وقد اشبع الكلام في هذا شيخ  
 شيوخنا العلامة الحق ابو عبد الله سيدي العربي القاسمي في جواب له طويل وقد نقات منه  
 بقيدته اعلاه وهو تنبيههم هم تدب في المحافظة عليه لئلا يفتربما في التوضيح ٨١ وأما تاويل ز  
 بان المرادة قتل ثلث المفسدين اذ تعين طريقا لاصلاح باقيةهم فغير صحيح ولا يحمل القول به فان  
 اشعار انما وضع لاصلاح المفسدين الحدود وعندئذ موت موجباتها ومن لم تصلحه السنة فلا  
 أصله الله تعالى ومنزل هذا التأويل الذاس هو الذي يقع كثيرا من الظلمة المفسدين في سفك  
 دماء المسلمين نعم وبالله من شرور الفساد في الحديث من شارك في دم امرئ مسلم ولو بشطار  
 كلمة جى به يوم القيامة مكتوب بين عذبه آيس من رجة الله ولما ذكر النعمي ان المركب اذا  
 تقبل بالناس وخيف غرقه فانهم يفترون على من يرى الرجال والنساء والعبيد واهل لذة  
 فيه سواء قال ابن عرفة عقبه تعقب غير واحد من الخبيط طرح الذي لنجاة غيره وربما نسب  
 بعضهم لخرق الاجماع وقالوا لا يرى الا دمي لنجاة الباقيين ولودميا فادب الشافعي وقول الامام  
 مالك رضي الله تعالى عنه تضمينهم ما يغيبون عليه ويدعون تلافه ولم يعلم ذلك الامم قولهم  
 ولا ضمان عليهم فيما ثبت ضياعه بينة من غير تضمين وتابعه على ذلك جميع مصابه الاشبه  
 فانه ضمهم وان قامت بينة بالتلف واقوله حظ من النظر لانه لا وجب تضمينهم للمصلحة العامة  
 وجب ان لا يقطع عنهم به حسم لا لذرية لانه لا ماطرية المصلحة وسد الذريعة لا يخصص  
 بموضع من قبيل هذا شهادة الابن لابي ولا من ضمن بلائنه فمن وار قامت البينة وقول  
 الامام مالك رضي الله تعالى عنه اصبح ابن شاس محمد يضمن الصانع ما صنع له فيه اذا كان  
 لا يستغنى عن حضوره عند الصانع كالكتاب المنسخ منه والمثال الذي يعمل عليه وجن  
 السبي الذي يصاغ على أصله اذا كان بحيث لو سلم للصانع بغير جفن فسد ومنه نظير القمع  
 والعجين وقال سحنون لا يضمن ذلك كله النعمي قول محمد احسن ابن رشد اذا كان الثوب  
 غلظا يحتاج الى وقاية فلا خلاف ان الصانع لا يضمن المنديل الذي يجعل فيه والاني ضماته  
 ثلاثة أقوال قول سحنون وقول ابن حبيب وقول ابن الموازع مذهب مالك ويضمن الصانع

(قوله وجب) أي ثبت (قوله يقطع) أي الضمان (قوله عنهم) أي الصانع (قوله به) أي قيام البينة بالتلف (قوله حسم) أي

قطعا (قوله للذرية) أي الوسيطة (قوله لا يخصص) بضم الياء وفتح الخاء المعجمة والصاد الاولى المهملة (قوله من قبيل) خبر

مقدم (قوله أصبح) خبر قول (قوله اذا كان) أي ما لا صنعت له فيه (قوله يجعل) بضم الياء أي الثوب (قوله والا) أي وان لم يكن

الثوب غلظا واحتاج الى وقاية (قوله في ضماته) أي المنديل الذي يجعل الثوب فيه (قوله قول سحنون) أي يضمنه مطلقا

(قوله وقول ابن حبيب) أي لا يضمنه مطلقا (قوله وقول ابن الموازع الخ) أي يضمنه الا اذا قامت بينة يتلافه بلائنه ولا تقر بيط

(قوله سواء كان) أى عمل الصانع (قوله فيها) أى المدونة (قوله ما قبضوه) أى الصانع (قوله كغيره) أى فى ضمانهم أيا  
 خبر ما (قوله سواء) أى فى الضمان ٧٩٠ (قوله أى أقام الصانع) تفسيره لا فعل وفاعله (قوله فان كان) أى الصانع

المصنوعه ان عمله بمحافوت باجر بل (وان) عمل (بيت) اللخمى سواء كان بسوقها او داره  
 (او) عمل (بلاجر) فيها ما قبضوه بغير بينة او علمه بغير اجر كغيره ابن رشد سواء على مذهب  
 الامام مالك رضى الله تعالى عنه يستعمل الصانع باجر او بغير اجر بشرط ضمان الصانع مصنوعة  
 ان نصب (أى أقام الصانع) نفسه للصناعة لعموم الناس فان كان يصنع لشخص مخصوص  
 فلا يضمن ابن عرفة اللخمى المنتصب من أقام نفسه لعمل الصناعة التى استعمل فيها كان  
 بسوقها او داره وغير المنتصب لها من لم يقيم نفسه لها ولا منها معاشه قلت ظاهره ولو كان  
 انتصابه للجماعة مخصوصة ونص عياض على ان الخاص بجماعة دون غيره لم يضمن عليه ونحوه  
 فى المقدمات ثم قال فى ضمانه بغير نصب نفسه او بغير عموم للناس قولان لظاهرهما مع  
 عيسى مع بعض شيوخ الصقلي وطريق عياض مع ابن رشد هذا فى الصانع المشترك الذى  
 نصب نفسه للعمل للناس اما الصانع الخاص الذى لم ينصب نفسه للعمل للناس فلا يضمن فيما  
 استعمل فيه سواء سلم اليه او عمله ينزل رب المتاع (و) ان (غاب) الصانع (عليها) أى الذات  
 المصنوعة فان عملها بمحضرة ربه او ملازمته فلا يضمن ابن رشد يضمن الصانع كل ما أتى على  
 أيديهم من خرق أو كسر أو قطع اذا عمل فى حانوته وان كان مساحبه فاعدا معه الا فيما فيه تغير  
 من الاعمال مثل ثقب اللؤلؤ ونقش النصوص وتقويم السيوف واحتراق الخبز عند القران  
 او الثوب فى قدر الاصباغ وما اشبه ذلك فانه لا ضمان عليهم فيما أتى على أيديهم فيه الا ان يعلم  
 انه تعدى فيها أو اخذها على غيره وجهه مأخذها فيضمن حينئذ ومثل ذلك البيطار يطرح  
 الدابة فيموت منه والخاتم يفتن أصبى فيموت من خنائه والطبيب يسقى المريض فيموت من  
 سقيه او يكويه فيموت من كيه او يقطع منه شيئا فيموت من قطعه والجبار يقطع ضرره فيموت  
 من قلمه فلا يضمن واحد من هؤلاء فى ماله ولا عاقلة فى جميع هذا لان ما فيه التغير كان  
 صاحبه هو الذى عرضه لما أصابه وهذا اذا لم يخطئ فى فعله فان خطأ مثل سقى الطبيب المريض  
 مالا يوافق مرضه او تزل يد الخائن والقاطع فيتجاوز فى القطع او يد الكاوى فيتجاوز فى الكي  
 او يد الجبار فيقطع غير الضرر التى أمر بقلعها فان كان من أهل المعرفة ولم يغر من نفسه فذلك  
 خطأ على العاقلة لان يكون أقل من الثلث فى ماله وان كان لا يحسن او غر من نفسه  
 فيما قب وظاهر قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه ان الدية عليه وقال ابن القاسم على عاقلة  
 واذا ضمن الصانع (ف) يضمن المصنوع (بقيته) معتبرة (يوم دفعه) أى المصنوع للصانع  
 خالبا عن الصناعة وايسر له ان يقول انا دفع الاجرة واخذ قيمته معه ولا ان القيمة انما تلزم  
 الصانع يوم الدفع ابن رشد اذا ادعى الصانع ضياع المتاع الذى استعمل فيه فانه يضمن قيمته يوم  
 دفعه اليه على ما يعرف من صفته حينئذ لان يقران قيمته يوم ضاع كانت أكثر من قيمته يوم  
 دفعه اليه بعد فعله قيمته يوم ظهر عنده على ما شهد به من قيمته يومئذ وان كانت قيمته يومئذ  
 أقل من قيمته يوم دفعه اليه وكذلك الرهن والمارية (و) يضمن الصانع مصنوعة بالشروط

الحق مفهوم الشرط (قوله  
 قلت) بضم تاء المتكلم  
 ابن عرفة (قوله ظاهره)  
 أى كلام اللخمى (قوله ثم  
 قال) أى ابن عرفة (قوله  
 فى ضمانه) أى الصانع  
 (قوله بمجرد نصب نفسه)  
 أى وان لم يكن لعموم  
 الناس (قوله أو يقيد)  
 اضافته للبيان (قوله هذا)  
 أى الضمان (قوله فان  
 عمله بمحضرة ربه) مفهوم  
 وغاب عليها (قوله اذا عمله  
 فى حانوته) هذا معنى قول  
 المصنف وغاب عليها (قوله  
 تقويم السيوف) أى  
 تعديلها (قوله يعلم) بضم  
 الياء (قوله انه) أى الصانع  
 (قوله بطرح) بضم ففتح  
 فكسر مثقلا أى يجعل  
 فعلا من حديد بمسامير  
 (قوله كان) بفتح الهاء  
 وشدة النون (قوله عرضه)  
 بفتح صاء مثقلا (قوله لم  
 يخطئ) بضم الياء وسكون  
 الخاء المهملة (قوله فان  
 كان) أى الخطئ  
 (قوله وان كان) أى الخطئ  
 (قوله عليه) أى الخطئ  
 (قوله من صفته) بيان ما  
 (قوله حينئذ) أى حين

دفعه (قوله يقر) بضم فكسر مثقلا أى الصانع (قوله فعليه) أى الصانع (قوله شهد) بضم  
 فكسر (قوله من قيمته يومئذ) أى يوم ظهوره عنده بعد يوم دفعه له بعد بيان ما (قوله وان كانت قيمته يومئذ الخ) مبالغة فى  
 ان المعنى بقر قيمته يوم ظهوره عنده (قوله وكذلك) أى المصنوع فى هذا التفصيل

(قوله لا يضمن) أي الصانع (قوله نفيه) أي الضمان (قوله وهما) أي الضمان ونفسه (قوله) أي الصانع (قوله لانه) أي الصانع (قوله يدع) يسكون الدال (قوله وقد فرغ منه) حال (قوله فهو) أي الصانع (قوله) أي الثوب (قوله بصير) أي الثوب (قوله هذا) أي ضمان الصانع مادعا به لاخذه (قوله ان لا يتبض) ٧٩١ أي الصانع (قوله لكل) خبر منع (قوله

ياخذ) أي الحامل او العامل

(قوله ذلك) أي الممول

او الممول (قوله لا يدعهم)

أي الصانع او الجمل

(قوله في منعهم) أي الصانع

او الجمل (قوله فالصانع

ضامنون) أي ولا ضمان

على الجمل الا ان يغروا

بفعل (قوله ولا اجر لهم)

أي الصانع (قوله عليهم)

أي الصانع (قوله وكان)

أي صاحبه (قوله ثم تركه)

أي صاحب المصنوع

المصنوع (قوله عنده)

أي الصانع (قوله فادعى

أي الصانع (قوله فيصدق)

بضم ففتح أي الصانع (قوله

لانه) أي المصنوع (قوله

لا فرق) أي في ضمان الصانع

المصنوع (قوله بالصناعة)

أي بسببها اذ لم يكن فيها

تقرير ومخاطرة كما تقدم

ويأتي في كلام ابن

رشد (قوله أو بغيرها) أي

الصناعة (قوله كالوادعي)

أي الصانع (قوله ثم يوجب

أي المصنوع (قوله فهو)

أي المصنوع (قوله هو)

أي العبد (قوله ههنا

المتقدمة (ولو شرط) الصانع (نفيه) أي الضمان عند ابن القاسم وروى اشهب لا يضمن ان شرط نفيه وهما روايتان ابن رشد ان اشترط الصانع ان لا ضمان عليه فلا ينفعه شرطه وعليه الضمان هذا قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة وينبغي على هذا ان لا اجر مثله لانه انما رضى بالاجر المسمى لا سقاط الضمان عنه ويضمن الصانع ان لم يدع ربه لاخذه (اودعا) الصانع ربه (لاخذه) أي المصنوع فلم يأخذه وضاع فيضمنه الصانع في كل حال فيما اذا دعا الصانع لاخذ الثوب وقد فرغ منه فلم يأخذه فهو ضامن له حتى يصير الى يدك ابن عرفة هذا ان لم يقمض الاجرة (الا ان تقوم) أي تشهد (بينة) يتلقه بلا تقريطه ولا تعديه (فلا يضمنه) (تسقط الاجرة) التي استؤجر بها عن مستأجره فيها ابن القاسم لكل صانع او حال على ظهر أو سقينة منع ما حل او عمل حتى يأخذ اجره وان ذلك لا يدعهم في منعهم فالصانع ضامنون ولا اجر لهم الا ان تقوم بينة على الضياع فلا ضمان عليهم ولا اجر لهم لانهم لم يسألوا عما حلوا الى أربابه وفيها ان احترق الثوب عند القصار او افسده او ضاع عنده بعد القصار ضمن قيمته يوم قبضه ايض وليس له ان يغرمه قيمة مصنوعة على صنعه ويعطيه اجرته (والا ان يضمنه) أي الصانع المصنوع (لربه) مصنوعا (بشرطه) أي بالصفة التي شرطها عليه فتركه عنده فادعى ضياعه فلا يضمنه الخمي لو احضر الصانع الثوب ورآه صاحبه مصنوعا بصفة ما شرطه عليه وكان قد دفع له الاجرة ثم تركه عنده فادعى ضياعه فيصدق له لانه خرج عن حكم الاستصناع وصار الى حكم الابداع (تنبيهات الاول) لا فرق بين تأف المصنوع بالصناعة أو بغيرها ابن الحاجب تلقى بصنعه أو بغير صنعه في التوضيح كالوادعي ان سار قاسرقه (الثاني) ابن رشد الضمان بسبب الصناعة انما هو اذا لم يكن فيها تقرير فان كان فيها تقرير كغيب الثول ونقش القصص وتقويم السخوف واحتراق الخبز عند القزاز والثوب في قدر الصباغ فلا يضمن الا ان يعلم انه تعدى فيها أو أخذها على غيره ما أخذها قاله ابن الموار (الثالث) اذا ضاع المصنوع وغرم الصانع قيمته ثم يوجب دفعه للصانع وكذلك لو ادعى سيد عبده على رجل انه سرق عبده فأنكره فصالحه على شيء ثم وجد العبد ابن رشد هو للمدعي عليه ولا ينتص الصلح ههنا كان او معيبا الا ان يجهده عنده قد أخفاه فهو له وفي التهذيب في المكبري يتعدى على الدابة فتضل فيغرم قيمتها ثم توجد فهي للمكبري (وصدق) بضم الصاد وكسر الدال منقلة الراعي (ان ادعى) الراعي (خوف موت) على بغير أو شاة مثلا (فحصر) أو ذبح ما خاف موته وكذبه ربه وقال له تعديت لانه امين (او) ادعى الراعي (سرقه مخبورة) أو مذبوحه الذي خاف موته وقال ربه بل بعته مثلا فيصدق الراعي لانه امين فيها ابن القاسم رحمه الله تعالى والراعي مصدق فيما هلك أو سرق ولو قال ذبحت ثم سرق صدق ولو خاف موت الشاة فأبى به ما مذبوحه أو بثمتها صدق

كن) أي العبد (قوله يجده) أي سيد العبد العبد (قوله عنده) أي المدعي (قوله أخفاه) أي المدعي عليه العبد (قوله فهو) أي

العبد (قوله فهو) أي الدابة (قوله الراعي) تفسيره لاتب فاعل صدق (قوله الراعي) تفسيره لفاعل ادعى (قوله لانه) أي الراعي

الخ لانه تصدقه (قوله امين) أي اتقنه رب الماشية عايم (قوله ولو قال) أي الراعي (قوله صدق) بضم فكسر منقلا أي الراعي

(قوله ولو خاف) أي الراعي (قوله أو بثمتها) بفتح المثناة عطف على بها





(قوله لانه) اي الحامل (قوله عنده) اي ابن القاسم (قوله وتصرح ابن رشد) عطف على لانه عنده الخ (قوله وعلى هذا) اي المتقدم (قوله لا يفسر) بضم الباء وفتح القاف والسين مثقلا (قوله قوله) اي المصنف (قوله بقولها) اي المدونة (قوله ان المصنف الخ) بيان ما يحذف من (قوله في تفسيره) اي او غير بد من او طعام (قوله به) اي قواها الاضمان ولا كراه (قوله واستدلاله) اي جلد عجم (قوله واطل) اي عجم (قوله ولم يثبتها) اي عجم وجده (قوله وان قبله) بضم فسكسر مثقلا (قوله كلامه) اي المصنف (قوله كان) اي كلامه (قوله مذهبها) اي المدونة (قوله وبه) اي مذهبها اصله يفسر ٧٩٣ (قوله لكن بعده) اي التقييد (قوله ولم يستثن) اي المصنف (قوله

الاربعة) اي صبي تعلم ووضوح وقرس تزور ورض (قوله وروايته) عطف على ابن القاسم (قوله وركي) اي البستاني (قوله نفسه) اي البستاني قال ابن القاسم وقال مالك رضي الله تعالى عنه فيمن تكاري على حل مناع بعينه يريد المكري الى باد معلوم فسرق المتاع قبل ان يخرج به او بعد ما سار به بهض الطريق ان ذلك سواء له الكراه لازم ان شامعاه بمشله ذلك المتاع وان شاء اكرى ذلك اليغير ممن يحمل عليه ابن رشد هذا قول ابن القاسم وروايته عن مالك في المدونة ان الكراه لا ينفسخ بقاء الشيء المستاجر على حله وهو المشهور في المذهب خلاف ما في مباح اصغ انه ينفسخ ويحصل في هذه المسئلة ثلاثة اقوال احدها انه ينفسخ بقله من غير تفصيل والثاني

لانه عنده لا اجاره وليس على المكثري الا تيسار بمنزل ذلك اذ لو كانت الاجارة لا تنقض لكان عليه ان يأتي بمشله ويلزمه الكراه وتصرح ابن رشد بان مذهبها الفسخ ثم قال طغى وعلى هذا لا يفسر قوله او غير بد من او طعام الخ بقولها الاضمان ولا كراه الماعلت ان المصنف جاز على غير مذهبها خلافا لجد عجم في تفسيره به واستدلاله بكلامها المتقدم ونسبه عجم واطال بقل كلام ابي الحسن ولم يثبتها الاطلاق المصنف هنا وان قيد كلامه هنا بغير ما كان من سبب حامله كان جازيا على مذهبها وبه يفسر قوله او غير بد من او طعام الخ كما فعل جلد عجم ومن قبله لكن يبعده اطلاق المصنف فيه الغيرة ولم يستثن الا الاربعه والعجب من شراحه حيث لم ينهوا على هذا والله الموفق البناني الذي رايته في البيان ان القول المشهور هو الذي عزاه لابن القاسم في المدونة وروايته وذلك كراهته ثم قال تحصل فيها ثلاثة قول الفسخ بثلثه بلا تفصيل وعنده بلا تفصيل والتفصيل بين تلفه باهر من الله تعالى فلا تنفسخ وتلقه من قبل ما عليه استعمل انفسخ الكراه فيما بقي ولا شيء له فيما مضى وقيل له بحساب ما سار (اذ تلف صبي تعلم) بفتح الدوقبوا العين وضم الدوم مثقلا لقراءه اوصفة (و) صبي (رضع) بفتح فسكون اي رضاع (وهو من زو) بفتح فسكون (د) قرس (روضر) بفتح الواو وسكون الواو وعجم المضاداء تأديب فنفسخ الاجارة به ابن رشد ان استاجر على عمل في شيء معين لا غاية له الا بضرب الاجل وذلك مثل ان يستاجر على ان يرعى له غنما بائناها او يجبره في مال شهر او سنة فذهب المدونة ان هذه الاجارة لا تجوز لابشرط الخلف الا في اربع مسائل فان الاجارة تنفسخ فيها بموت المستاجر له موت الصبي المستاجر على تعليمه وموت الصبي المستاجر على ارضاعه وموت الدابة المستاجر على رباضته وعقود الرمكة قبل تمام الاكوام المشترطة ابن الحاجب تنفسخ بلف العين المستاجرة بموت الدابة المعينة وان دام الدار واما محل المنفعة فان كان مما يلزم تعيينه كالرضع ولمن لم فكذلك والا فلا تنفسخ على الاصح كتب الخياطة (و) فسخت اجارة لي (سن اقلع فسكنت) السن اي برقت وذهب المهنا قبل فلهما وشبهه في الانفساخ فقال (ك) اجارة على قصاص من جان على نفس او طرف فنفسخ به (عفو) مستحق (القصاص) عن الحاني ابن شامس تنفسخ منع استيفاء المنفعة شرعا كسكون الم السن المستاجر على قلهما والعفو عن القصاص المستاجر عليه ابن عرفة هذا اذا كان العفو من غير المستاجر وانظر هل يقبل قول المستاجر في ذهاب اهلها والاظهر انه

انه لا ينفسخ بقله من غير تفصيل والثالث الفرق بين ان تلف باهر من الله تعالى لا ينفسخ الكراه وان تلف من قبل ما عليه استعمل انفسخ الكراه فيما بقي ولم يكن له شيء فيما مضى وقيل انه لا يفسخ ما سار (قوله لقراءة) صلة تعلم (قوله به) اي تلف الصبي او القرس (قوله وعقود) بضم العين اي حل (قوله الرمكة) بفتح الواو والميم اي اثنى الجبل (قوله لا كوام) اي التزوات (قوله تنفسخ) اي الاجارة (قوله الدار) اي المقيمة (قوله فكذلك) اي المستاجر المعين في انفساخ الاجارة بثلثه (قوله والا) اي وان لم يلزم تعيينه (قوله الماه) اي السن

(قوله غاصب) فاعل غصب المضاف له قوله (قوله كذلك) أي من غاصب لا تناله الأحكام الشرعية (قوله ولا كراهة) أي ربهما  
(قوله في المكثري) يفتح الراء (قوله من أمر غالب) حال من الجائحة (قوله لا يستطيع) أي المكثري (قوله من سلطان) بيان  
أمر غالب (قوله فهي) أي الجائحة (قوله ما لو منع) أي المكثري (قوله بان كانت) أي الظئر (قوله غير  
ظاهرة) أي الحمل (قوله ثم ظهر) ٧٩٤ أي جعلها (قوله أهم) الهمزة للاستفهام أي هل لهم قوله قال أي ابن القاسم

(قوله فسفه) أي الإيجار  
للأرضاع (قوله جعلها) أي  
الظئر (قوله لا يقيد الخوف)  
اضافته للبيان (قوله فأنلا)  
أي الضمى (قوله من منع  
الزوج الخ) بيان ما (قوله  
أما) بكسر الهمزة وشد  
الميم (قوله لكونه) أي  
الزوج (قوله في الأول) أي  
خوف الموت (قوله في الثاني)  
أي خوف دونه (قوله  
بعيد) خبر قول (قوله التخيير)  
أي تخيير أولياء الرضيع  
في فسخ الإجارة إذا حلت  
الظئر (قوله لفظها) أي  
المدونة (قوله كلامه) أي  
المصنف (قوله وان أوجب)  
أي حله على التخيير الخ حال  
(قوله وهو) أي حله على  
التخيير (قوله أو على تحتم  
الفسخ) عطف على على  
التخيير (قوله وان استبعده  
الخ) حال (قوله الظئر)  
تفسير لفاعل تقدرفه وجار  
على غير ما هو له ولا يس  
(قوله عليه) أي الأرضاع  
(قوله منها) أي مدة الرضاع  
(قوله جبرت) بضم الجيم  
وكسر الموحدة أي الظئر

لا يصدق (و) فسخ الكراهة مرة شهر أو سنة مثلاً (و) سبب (غصب) ذات (الدار) غاصب  
لاتناله الأحكام الشرعية (و) (غصب منهفتها) أي الدار كذلك في الواضحة من أكثر  
دار أشهر أو سنة وقبضها ثم غصبها السلطان خصيته على ربه لا كراهة وقوله لا أمام مالك  
في المبسوطة في غصب أخرجوا المتكاريين وسكنوا وكذا في سماح ابن القاسم ابن حبيب  
سواء غصبوا الدار من أصهار أو أخرجوا أهلها وسكنوا ولا يريدون إلا السكنى حتى يرتحلوا  
(و) فسخ كراهة الخواين (و) سبب (أمر السلطان بغسل الخواين) لعدم إمكان مخالفة  
أمره ابن حبيب وكذلك الخواين بأمر السلطان بغسلها ابن يونس الجائحة في المكثري  
للسكنى من أمر غالب لا يستطيع دفعه من سلطان أو غاصب فهي بمنزلة ما لو منع أمر من  
الله تعالى كأنه دام الدار واستناع ماء السماء حتى منعه حث الأرض فلا كراهة عليه في ذلك كله  
لأنه لم يصل إلى ما أكثرى وقال اصبر من أكثرى حتى سنة فأصاب أهل ذلك المكان فتنة  
جاءوا من منازلهم وجلاهم المكثري أو بقى آمننا إلا أنه لا يأتيه الطعام بخلاء الناس فهو  
كبطلان الرحي من نقص الماء أو كثرة بوضع عنه قدر المدة التي جلا واقع الجلا في الدار  
تكثرى ثم يجيئوا للناس فتنة وأقام المكثري آمننا ورجل للوحشة وهو آمن فليزمه الكراهة  
كله ولو انحلي للخوف سقط عنه كراهة المدة بخلاء (و) فسخت إجارة الظئر بسبب ظهور (جمل  
ظئر) أن كانت وقت العقد غير ظاهرة ثم ظهر فيها أن حلت المرضع لخافوا على المبي أهم  
فسخ لإجارة قال نعم ولم أحفظه عن الإمام مالك رضي الله تعالى عنه ابن عرفة نقل الضمى  
فمنه مجرد جعلها لا يقيد الخوف على الولد فأنلا لأن أرضاع الحامل يضرب بالولد ابن ناجي  
لا يمارض ما تقدم من منع الزوج من وطئها ما لا يكون بعدى وما لا يكون هذا الحمل من وطئ  
سابق ولم يظهر وقت العقد فيها وإذا حلت الظئر وخيف على الصبي فله فسخ الإجارة ولا  
يلزمها أن تأتي بغيره ابن ناجي في قولها لهم تسامح وهو يعني عليهم سواء خافوا عليه الموت أو  
دونه وقول المغربي يجب عليهم في الأول ويندب في الثاني بعيداه والمصنف ذكر التخيير فيما  
تقدم تبعاً لظاهر لفظها ولقول المغربي لا يجب إلا إذا خيف موته فاما أن يجعل كلامه هنا على  
التخيير أيضاً وان أوجب التكرار كما حله عليه جد عجم وهو الذي يظهر من منسب الخط  
أو على تحتم الفسخ لخوفهم ووجه على حل المغربي وان استبعد ابن ناجي والله أعلم فأخذه طي  
(أو) بمحصول (مرض) الظئر (لا تقدر) (مرض) أي المرض (على رضاع) منها فتنسخ  
إجارتها عليه فيما أن مرضت الظئر بحيث لا تقدر على رضاع الصبي فسخت الإجارة فان حلت  
في بقية منها جبرت على أرضاعه بغيرها وإلا من الأبى بقدر ما أرضعت ولا عليها الرضاع  
ما مرضت قال غيره إلا أن يكوناته اسحقاً فلا تجبر على أرضاعه بغيرها (و) فسخت الإجارة بسبب

(قوله بقيتها) أي المدة (قوله ولها) أي الظئر  
(قوله من الآخر) بيان قد رما (قوله ولا عليها) أي الظئر (قوله ما مرضت) أي عوضه (قوله قال غيره) أي ابن القاسم  
(قوله إلا أن يكونا) أي ولي الرضيع والظئر

(قوله مستأجر) بفتح الميم (قوله لا يقدر) أي العبد (قوله معه) أي المرض (قوله العبد) تفسيره انما على يرجع المستغني (قوله فيلزمه) أي العبد (قوله السيد) أي المؤجر دون العبد (قوله بينهما) أي المؤجر والمستأجر (قوله المستأجر) بفتح الميم (قوله غيره) أي مالك رضى الله تعالى عنه (قوله تقاضا) أي المؤجر والمستأجر لا يرفع لما (قوله أو فسخ) أي الحاكم (قوله ذات) أي عقد الاجارة تنازع فيه تقاضا وفسخ (قوله قبل ذلك) أي برء العبد (قوله وعليه) أي كون الفسخ بحكم (قوله فقول الغير) أي تقاضا أو فسخ (قوله وعليه) أي الخلاف صله جاز (قوله قال) أي أبو الحسن (قوله وانه) أي العقد (قوله واولا) بشد الواو (قوله وكذلك) أي مرض العبد وصحته مع بقاء بعض مدة عمله في لزومه بقية المدة وسقوط حصة مدة مرضه من أجره

٧٩٥

(مرض عبد) مستأجر لخدمة أو صنعة لا يقدر معه على فعل ما استؤجر عليه (و) بسبب (مر به) بفتح الهاء والراء أي هرب العبد (لا) بفتح اللام (ك) بلد (العدو) أي الكافر المحارب للمسلمين فتفسخ اجارته (الا ان يرجع) العبد لصحته أو لبلد مستأجره (في بقية) أي زمن اجارته فيلزمه بقية عمله فوفية للعقد ويسقط من أجره حصة أيام مرضه أو هربه فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى من واجبه عهده ثم هرب السيد إلى بلد الحرب فالاجرة فيها لها لا تنقض وأما ان هرب العبد إلى بلد الحرب أو ابق فتفسخ الاجارة بينهما الا ان يرجع العبد في بقية من المدة فيلزمه تمامها قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه لو مرض العبد المستأجر مرضا ينافي انفسخ الاجارة بينهما الا ان يصح العبد قبل تمام المدة فيلزمه تمامها قال غيره الا ان يكونا تقاضا أو فسخ ذلك بينهما قبل ذلك فلا يلزمه تمامها أبو الحسن قوله تفسخ الاجارة ظاهره بحكم وعليه نقول الغير خلاف وعليه صله ابن يونس قال ويحتمل الوفاق وانه لم يفسخ أولا بحكم ابن يونس وكذلك الدار ينعدم بعضها ثم يصلها به اقبل الفسخ وقد بقي بعض المدة فيلزمه تمامها وأما لو ندم جميعها ثم نأى عنها فلا يلزم المكسرى سكتي بقية المدة ومن العتبية لو تروغ العبد المستأجر حتى تمت المدة انفسخت الاجارة وان كان عمل شيئا منه بحسابه وهذا في شهر أو سنة معينة وانما الذي يلزمه عمله بعد ذلك مثل ان يقول اطين في هذا الشهر في كل يوم وية فهو هذا لا يضر ذكر الوقت فيه ويلزمه العمل بعده وليس بواقع على وقت ولكن على عمل مسمى ولكن قال للسقاء اسكن في هذا الشهر ثلاثين ليلة فتردغ فيه فذلك باق عليه ابن رشد من استأجر اجير الشهر بعينه فرضه كله أو مرضه بعضها ودرغ فيه فلا يلزمه قضاءه في يوم آخر بل لا يجوز رضاه ما به اذا كان قد نقد الا فيعاقل لانه فسخ يس في دين (بخلاف) حدوث (مرض دابة) مكثرة (في سقر) منعها عما كثر ت له من ركوب او حمل (ثم تصح) الدابة في بقية المدة فلا ترجع للعمل الذي اكثرت له بعد الفسخ فيما لابن القاسم رحمه الله تعالى اذا اعتلت الدابة المكثرة في الطريق أي وهي معينة في عقد كرائها فمخ الكرامة وان صحت بعد ذلك فلا يلزمه كراؤها بقية الطريق بخلاف العبد للضرورة في صبر المسافر عليها وهي وان صحت بعد لم تلحقه وان لحقت فله قدا كثرى غيرها ابن يونس اراد كذلك لو كان يجارده العبد في السفر لانه يلحقه منه من الضرر ما يلحقه في الدابة واقترب جواره في العبد والدابة

دفع الاجرة للمؤجر (قوله لانه) أي رضاه ما به (قوله معها) أي المرض (قوله من ركوب او حمل) بيان ما (قوله فلا ترجع) أي الدابة (قوله اعتلت) أي اصابته اعلة (قوله في عقد كرائها) صله معينة (قوله فسخ الكرامة) جواب اذا (قوله وان صحت) أي الدابة (قوله ذلك) أي اعتلالها (قوله عليها) أي الدابة لصحتها (قوله لم تلحقه) أي المكسرى (قوله فله) أي المكسرى (قوله لانه) أي الشأن (قوله يلحقه) أي المكسرى (قوله نية) أي السفر (قوله من الضرر) بيان ما بعده (قوله جواره) أي ابن القاسم (قوله في العبد والدابة) صله افتقر

(قوله ولو كانت) أي الدابة في الحضر والعبد في السفر (قوله والعبد في السفر) أي والدابة فيه (قوله المستأجر) تفسير لنائب  
فاعل خبر المستتر فيه (قوله لانه) أي السرقة وذكروا كذا خبره عليه خبر (قوله فألقاه) بناء أي وجدته (قوله فهو) أي  
كونه سارقا (قوله يرد) بضم ففتح أي العبد يفسخ اجارته (قوله به) أي كونه سارقا (قوله ولانه) أي المستأجر (قوله لقيت)  
بفتح تاء مخاطب رب الحائط (قوله ملكك) بفتح تاء مخاطب المستأجر (قوله فهو) أي الاستئجار (قوله أو سلمه) أي الصغير  
(قوله قرشد) أي الصغير (قوله فيها) أي مدة إيجاره أو سلمه (قوله خبر) ضم الخاء للمجوعة وشدة المنفعة مكسورة (قوله مقدم)  
بفتح الدال مثقلا أي قدمه ٧٩٦ القاضي (قوله عليه) أي الصغير (قوله فختلف) بفتح خاء مثقلا (قوله طنه)

لاختلاف السؤال عن العبد في الحضر والدابة في السفر ولو كانت في الحضر والعبد في السفر  
يستوى الجواب (وخبر) بضم الخاء المجعولة وكسر المثناة مشددة المستأجر في فسخ اجارته  
وعنده (ان تبين انه) أي الاجير حر أو عبد الخدمية أو عمل أو رعي (سارق) أي شأنه السرقة لانه  
عيب مضر فيمن آمن استأجره بعد الخدمة فالقاء سارقا فهو عيب يرد به كالمبيع ولانه لا يستطيع  
التحفظ منه بخلاف ما إذا لقيت المساق بالفتح سارقا ابن يونس لأن أجرة الخدمة مقدمة ملكك  
جميع منافعه فهو كالشراء والمساق إنما أوجر في شيء يعميه فانت قد تدور على التحفظ منه  
(و) ان أوجر ولي صغير أو سلمه مدة قرشد فيها خيرا الرشيد في فسخ اجارته وعنده (ب) سبب  
رشد صغير عقد (الاجارة عليه) أي الصغير نفسه (أو) عقدها (على سلمه) أي الصغير وفاعل  
عقد (ولي) أي أب أو وصي له أو قدم عليه في كل حال (الاطن) الولي (مدم) بوجه أي  
الصغير في مدة الاجارة فختلف ظنه برشده (و) قد (بقي) منها يسير (كاشهر) فيلزمه اتمامها  
فان بقي منها كثير فلا يلزمه وهذا في العقد على نفسه وأما في العقد على سلمه فيلزمه اتمامها  
ولو بقي منها كثير فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى من واجر يتيم في حجره ثلاث سنين فاحتمل  
بمد سنة ولم يظن ذلك به فلا يلزمه باقي المدة الآن يبقى كاشهر و يسير الايام ولا يوجب وصي يتيم  
ولأب ولده بعد احتلامه بحى ورشده وان أكرى الوصي ربع يتيم ودوايه و رقيقه سنين  
فاحتمل مدته سنة فان كان يظن بمثله ان لا يحتمل في تلك المدة ففجّل عليه الاحتلام وأيس منه  
فلا فسخ له ويلزمه باقي المدة لان الوصي صنع ما جازله وأما ان عقد عليه أمدا بعد ان يبلغ فيه فلا  
يلزمه في نفسه ولا فيما عدا من ربع وغيره وكذلك الأب طفي وأنت اذا تأملت ظهر لك ان  
هذا أي التخيير بين الفسخ وعدمه مراد من غير الفسخ كمن الحاجب وتبعه المصنف  
والشارحان ولذا أتى المصنف بالجرع طافعا على ما يفسخ به ولا يتوهم تحتم الفسخ لانه حق  
للرشد لا عليه كيف وقد نقل الشارح لفظ التهذيب وعبارة ابن شامس ان فسخ الاجارة  
ولا يلزمه باقي المدة اهـ فهذا أدل دليل على ان مراد من غير الفسخ عدم اللزم ولا شك ان ابن  
الحاجب نسج على منوال ابن شامس وتبعه المصنف وتقريره بالعطف على معمول خير  
يشكل بدخول الباب فان أجيب بأنه عطف على التوهم أي خبر بان تبين انه سارق وبرشد الخ

أي الولي (قوله برشده) أي  
الصغير فيها صلا فختلف  
(قوله منها) أي مدة إيجاره  
(قوله فيلزمه) أي الرشيد  
(قوله اتمامها) أي مدة  
الاجارة (قوله فان بقي منها  
كثير) فهو مدم وبقي كاشهر  
(قوله فلا يلزمه) أي الرشيد  
اتمها (قوله وهذا) أي  
التفصيل (قوله نفسه) أي  
الصغير (قوله فيلزمه) أي  
الرشيد (قوله اتمامها) أي  
المدة (قوله ولم يظن) أي  
وابسه الذي واجر (قوله  
ذلك) أي احتلامه (قوله  
به) أي اليتم (قوله فلا  
يلزمه) أي المحتمل (قوله بعد  
احتلامه) صلا يوجب  
(قوله يحى) أي قال (قوله  
رشده) عطف على احتلامه  
(قوله ربع) بفتح الراء  
(قوله ودوايه) أي اليتم  
(قوله ورقيقه) أي اليتم  
(قوله فان كان) أي اليتم

(قوله يظن) بضم ففتح مثقلا (قوله بمثله) أي ليقيم (قوله فجّل) بضم فكسر  
(قوله عليه) أي اليتم (قوله منه) أي احتلامه (قوله له) أي المحتمل (قوله ويلزمه) أي المحتمل (قوله واما ان عقد) أي الوصي  
(قوله عليه) أي اليتم (قوله يعلم) أي الوصي (قوله انه) أي اليتم (قوله من ربع وغيره) بيان ما (قوله وكذلك) أي الوصي  
في التفصيل المتقدم (قوله والشارح) أي جبرام والبساطي (قوله ولذا) أي تبعية المصنف ابن الحاجب عليه أي (قوله  
ولا يتوهم) بضم الباء (قوله لانه) أي الفسخ (قوله كيف) أي يتوهم تحتم الفسخ (قوله التهذيب) أي الدال على التخيير  
في الفسخ (قوله يشكل بدخول الباب) أي دلالاته على عطفه على بقاء ما يستوفى منه المنعاق بفسخه

فيشكل

(قوله من قوله وبموت مستحق وقف) بيان ما (قوله لتعصم الفسخ فيه) أي موت مستحق وقف عليه يشكّل (قوله فيطلب) بضم الياء وفتح اللام (قوله وان كان) أي محمل غل الخ حال (قوله منه) أي ابن عاشر (قوله فيه) أي التخيير (قوله ان هذا) أي التخيير (قوله ثم قال) أي البنائي (قوله درك) بفتحات أي اعتراض (قوله وهو) أي رجوعه لهما (قوله بانه) أي وبني كالشهر (قوله بالاولى) بضم الهمزة أي اجارة نفسه (قوله ولا تصرفه) عطف على حفظ (قوله فيه) أي ماله ٧٩٧ (قوله على منافع ربه) أي السفينة صلة

فيشكل. بعد من قوله وبموت مستحق وقف لتعصم الفسخ فيه والله أعلم غ في بعض النسخ كرشد صغير بكاف التشبيه وهو الصواب وهو راجع لتخيير ابن عاشر قد قطع ابن القاسم بالفسخ فيطلب نقل يساعدهم غ وان كان واضحا من جهة النظر البنائي والمحب منه وانظ المدونة المتقدمة صريح في التخيير اذ قولها فلا يلزمه صريح فيه واذا تأملت ظهر لك ان هذا مراد من محبر با صبح كابن الحاجب ثم قال وبالجملة فلا درك على المصنف الا في قوله وبني كالشهر فان ظاهره انه يرجع للمستأجرين وهو قول أشهر والمعقد قول ابن القاسم بانه مختص بالاولى والله أعلم وشبه في الازوم فقال (ك) هقدولي (سفيه) اي بالغ لا يحسن حفظ ماله ولا تصرفه فيه على منافع ربه أو رقيقه او دابة (ثلاث سنين) فرشد فيه اذ يلزمه البقاء على حكم الكراه والاجارة الى تمامها الفعل وليه ما جازله فيما لابن القاسم رجعة الله تعالى وأما سفيه بالغ واجر عليه ولي أو سلطان ربه ورقيقه سنتين أو ثلاثا ثم انتقل الى حال الرشد فذلك يلزمه لان الولي عقديو ثم ما جازله (و) فسخت (ب) سبب (موت) شخص (مستحق) بكسر الحاء المهملة ريعا (وقفا آخر) بدل الهمز أي اكرى المستحق لوقف سنين (ومات) المستحق المؤجر (قبل تقضيا) بفتح القوية والفاء أي قضاء المدة التي اجر الوقف فيها فنفسخ الاجارة لا تقطاع حقه من الوقف بمجرد موته وانتقال الحق لمن يليه في ترتيب الوقف (على الاصح) من الخلاف عند ابن راشد وغيره ومقابلة اذا اكرى المستحق الوقف مدة يجوز له كراهه فيها ومات فيها فان كراهه لا ينفسخ ونهه انه ان اجره غير مستحق كواقف وانظر مدة ومات قبل تقضيا فلا ينفسخ وهو كذلك لمن شاس ان مات البطن الاول من ذوى الوقف بعد اجارته قبل تمام مدتها انفسخت الاجارة في باقي المدة لتساؤلها ما لاحق فيه للمؤجر وقيل ان اكرى مدة يجوز الكراهه لزم باقيا ونقل ابن الحاجب القولين بلا ترجيح ابن عرفة لا أعرف هذا القول الثاني لغير ابن شاس ولا يعزه ابن هرون ولا ابن عبد السلام وظاهر اقوال الشيوخ فيه وفيه ان أعمره رجل حياته خدمة عبد فلا تواجبه المدة قريية كسنة أو سنتين او امدامأمونا ولو أوصى لثبته مدة عشر سنين فأكرهه فيها جاز وهو خلاف الخدم حياته لانه مات الخدم حياته سقطت الخدمة والمؤجر يلزم باقيا الورثة الميت ثم ذكر عن ابن رشد الميطي وابن فتوح انه ينتقض بموت الخدم فيها (لا) تنفسخ الاجارة والكراهه باقر او المالك) لمؤجر أو المكري بان ما أجره وأكرهه بغير باعه له او وهبه له قبل ايجارها او كراهه تعديا منه على مالكة لاتهمه بالكذب في اقراره فجعل على فسخ الاجارة والكراهه الا لازم بمجرد عقده ابن عرفة قول ابن الحاجب لا تنفسخ الاجارة باقرار المكري بخصه المكري واضح كقولها في لغوا اقرار الرهن بيمينه عبده الرهن بعد رهنه وعدم قبوله على المرتن (أو) اي ولا ينفسخ الكراهه (قوله قبل اكرائه) تنازع فيه باع ووهب (قوله لاتهمه) أي المكري أو لمؤجر الخ لانه لا باقرار المالك (قوله بخصه المكري) بفتح الراء من ارامن اضافة المصدر افعاله وتكميل عمله بخصه مفعوله (قوله واضح) خبر قول (قوله كقولها) أي المدونة (قوله بيمينه عبده الرهن) صلة اقرار (قوله بعد رهنه) صلة اقرار (قوله وعدم قبوله) أي اقرار الرهن بيمينه عبده الرهن عطف على نحو

عقد (قوله فرشد) أي السفينة (قوله فيها) أي السنين (قوله الى تمامها) أي السنين (قوله ثم انتقل) أي السفينة (قوله الى حال الرشد) اضافته للبيان (قوله ريعا) بفتح الراء من ارامن (قوله ومقابلة) أي الاصح (قوله ومات) أي المستحق (قوله فيها) أي المدة (قوله وفيه) بضم الزايم (قوله منه) أي كلام المصنف (قوله انه) أي الوقف (قوله بعد اجارته) صلة مات (قوله قبل تمام مدتها) أي اجارته صلة مات (قوله لتساؤلها) أي الاجارة (قوله هذا القول الثاني) أي يلزم الاجارة باق المدة (قوله ان اكرى مدة يجوز له الكراهه) (قوله ولم يعزه) أي القول الثاني (قوله فيه) أي القول الثاني (قوله فيها) أي العشرين سنين (قوله وهو) أي الخدم (قوله ثم ذكر) أي ابن عرفة (قوله انه) أي ايجار الخدم (قوله غير) (قوله بانه) أي المكري (قوله أي غيره) (قوله كراهه) أي غيره

(قوله) أي مشتهر بها (قوله من

بفتح التاء (قوله عليه) أى  
المكرى (قوله يكرى) بضم  
الياء وفتح الراء (قوله عليه)  
أى المكرى (قوله) أى  
المكرى (قوله تغيب)  
يفتحان مثقلا (قوله يوم  
خروجك) أى الملاقاة أو  
التشيع مثلا (قوله عليه)  
أى الجال (قوله) أى  
الجال (قوله وان كان) أى  
الجال (قوله ابانه) بكسر  
الهمزة وشد الياء أى وقته  
(قوله ولا يقادى) أى على  
الكرام (قوله وان رضيا)  
أى المكرى والمكترى  
مبالغة (قوله هذا) أى  
وجوب القسح ومنع  
القصادى (قوله ان كان)  
أى المكرى (قوله بقده)  
أى المكترى (قوله ورد  
ما انتد) عطف على فسح  
(قوله ان يأخذ) أى المكرى  
(قوله فى ذلك) أى ما انتد  
(قوله لانه) أى أخذ الركب  
فى المنقود (قوله غير) أى  
مالا (قوله لورفع) أى المكترى  
(قوله نظار) أى الامام (قوله  
اقر) بضم فكسر مثقلا  
أى ترك (قوله فيها) أى

وهي مكررة لفيرة (قوة بيعت) أي الذاب

(قوله يخرج) يضم الياء وفتح الراء (قوله يخرج) يضم التاء أي تكري (قوله وقوله) أي ابن القاسم (قوله فيه) أي السماع (قوله من رجاء توبته) بيان ما (قوله سنة) تنازع فيه واجر واخدم

٧٩٩

بكسر الجيم حقه في عمله  
(قوله والمخدم) بفتح الدال  
حقه في خدمته (قوله أعنى)  
بضم الهمز وكسر التاء  
(قوله فاجرة) أي العبد  
(قوله له) أي العبد (قوله  
وان لم يستثن) أي السيد  
(قوله ماله) أي العبد (قوله  
وان كان) أي الرقيق (قوله  
به) أي المعتق وهو مؤجر  
(قوله واحكامه) أي المعتق  
وهو مؤجر (قوله واختلاف)  
بضم التاء (قوله يستل)  
بضم الياء (قوله له) أي سيده  
(قوله ففى) أي الاجارة (قوله  
ترد) بضم التاء (قوله بعث)  
بفتح التاء (قوله كفوا) بضم  
الكاف والقاف منقلا (قوله  
يجبرانها) صلة تغلوا بفتح  
التاء وسكون الغين المعجمة  
(قوله ترخص) آخره سين  
مهملة وهي لغة في الصاد كما  
يستفاد من القاموس  
(فصل كراء الدواب  
والرباع)

(قوله والرباع) بكسر  
الراء جمع رباع بفتحها  
(قوله ويمكن) بضم فسكون  
فكسر عطف على عاقل  
(قوله غير السفينة) نعت يمكن  
(قوله في توقف) صلة كاف  
التشبيه (قوله والجواز)  
اقى عطف على توقف (قوله

عنه في فاسق يأرى اليه اهل الفسق يخرج من منزله ويخرج عليه الدار والبيتون ولا باع  
عليه له يتوب ابن القاسم يتقدم اليه مرة أو مرتين أو ثلاثا فان لم يقبضه أخرجه وأكرى عليه  
ابن رشد رواية ابن حبيب يباع عليه خلاف هذا السماع وقوله فيه أصبح لما ذكره من رجاء  
توبته ولولم تكن لداره الابكر اه اكرى عليه ولا يصح كراهه ابن عرفة لان فسخه مضرة  
على مكربه ويحتمل حمل رواية ابن حبيب على من لا ترتفع مضرة فسقه الا برفع ملكه وحمل  
رواية ابن القاسم على من ترتفع مضرته بمجرد كراهه اعليه ابن رشد روى يحيى بن يحيى انه قال  
ارى ابن حريق بيت الخمار قال وأخبرني بعض أصحابنا ان الامام مالكا رضى الله تعالى عنه كان  
يستحب حرق بيت المسلم الذى يبيع الخمر قبل له فالنصرانى يبيعها بين المسلمين قال ان تقدم اليه  
فلم يقبضه أخرجه بيته قال وحديث الثمان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه أخرجه بيت  
وريشد الثقفى لبيعه الخمر به وقال له أنت فويسق لا رويشد والله تعالى أعلم (او) أي ولا تنفخ  
الاجارة (بعنى عبدا) مؤجر او امة مؤجر فلا تنفخ اجارته (ويبقى بحكمه) أي المعتق وهو  
مؤجر (على) (حكم) (الرقي) في شهادته وقصاصه حتى تتم مدة اجارته فحينها واجر عبده أو اخدمه  
سنة ثم اعنته قبل تمام السنة فلا يعتق حتى تتم ولومات سيده قبل تمام السنة فلا تنقض الاجارة  
ولا الخدمة ويعتق العبد لتمام السنة من رأس ماله الا ان يترك المستاجر او المخدم (واجرة)  
أي الرقيق الذي اعتق وهو مؤجر بعد عتقه في بقية مدة الاجارة (لسيده ان اراد) سيده  
باعثاقه وهو مؤجر (انه) أي الرقيق (محرره) تمام مدة (ها) أي الاجارة فان ارادانه حر بمجرد  
الصيغة او لم ير شيئا منها فاجرة له في سماع عيسى وكرأه سيده وان لم يستثن ماله وان كان  
امة فلا يصونها ابن حبيب الاجارة مالت به واحكامه احكام عبدا واختلاف في اجرة فقال  
الامام مالك رضى الله تعالى عنه يستل سيده ان ارادانه حر بتمام الاجارة فيصدق والاجرة  
ولولم يقبضها وان اراد تجبيل عتقه فهي لا يمد قبضها أم لا (تجيم) ابن يونس من اكرى دارا  
فوجدها اجيران مؤجر ردها لانه عيب ولهذا قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه فيمن  
اشترى دارا فاذا له اجيران سواه عيب ترد به قال الشاعر

يقولون لي بيت الديار رخيصة • ولا أنت حديثون ولا أنت مفلس  
فقلت لهم كفوا الملامة واقصروا • يجبرانها تغلوا الديار وترخصن

والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل في بيان احكام كراء الدواب والرباع) (وكرأه الدابة كذلك) أي ايجار عاقل ويمكن  
النقل غير السفينة والدابة في توقف السفينة على عاقل واجر كالبيع والجواز والمنع وال لزوم  
بغير العقد وسائر الاحكام السابقة ابن شاس أقسام الاجارة ثلاثة القسم الاول في  
استئجار الادنى القسم الثاني في استئجار الاراضى القسم الثالث في استئجار الدواب  
وهي تستأجر لاربعة أوجه للركوب والعمل والاستقاء والعوث (وجاز) كراء الدابة (على)  
شرط (ان عليك) يا مكترى (علقها) بفتح العين المهملة واللام والفاء أي مائتا كاه الدابة

عطف على توقف (قوله بمجرد) صلة للزوم واضافه من اضافته ما كان صفة (قوله وسائر) أي  
وهي أي الدواب (قوله واللام) واما يسكون فاصدر عطف بقصده أي قدم لها مائتا كاه

(قوله وهو) ای مائتا كه (قوله معلوم) راجع لانه قد سد وما بعده (قوله وهو) ای طعام ربها (قوله فيجوز) ای كراه الدابة (قوله كذلك) ای علقها أو طعام ربها في اسمها لكرها وحدها أو مع نقد أو عرض أو طعام معلوم (قوله وفي هذا) ای ابتراء الدابة على ان على ربها طعامك (قوله وهو) ای اجتماع الكراء والبيع (قوله لان به ضم) قطيعه الخ) انه في هذا اجتماع الخ (قوله في وكوبها) خبر ان وهذا الكراء (قوله وبضمه في طعامك) وهذا البيع (قوله عليه) ای ربها (قوله وهو) ای وبها أو كبدها له عليه (قوله ذاهبا) ٨٠٠ وراجعا) راجع لجميع ما قبله (قوله فذلک كما جائز) توکید لما قبله

المكثرة وهو الكراء وحده او مع نقد أو عرض أو طعام معلوم (أو) على ان عليك (طعام  
رهباً) أي الدابة الذي يأكله في السفر وهو الكراء وحده او مع شيء مما تقدم أو مانعة خلو  
فقط فيجوز على ان عليك علقها وطعام رهباً معاً كذلك (أو) على ان (عليه) أي رب الدابة  
(طعامك) يا مكثري الذي تأكله في سفرك ان اكريتها بغير طعام وفي هذا اجتماع الكراء  
ويسع في صفة وهو جائز لان بعض مانعة عليه لربها في ركوبها وبعضه في طعامك فيها لا بأس  
ان تسكتري ابلاً من رجل على ان عليك رحلتها او تسكتري دابة بعاقها أو اجير ابداً معه أو ابلاً  
على ان عليك علقها وطعام رهباً أو على ان عليه هو طعامك ذهاباً ورجوعاً فذلك كله جائز  
وان لم توصف النقة لانه معروف وقد قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه لا بأس ان يؤاجر  
الحرو العبد اجلاً معلوماً بطعامه في الاجل أو بـ كسوته فيه وكذلك ان كان مع الكسوة  
والطعام دنائير او دراهم او عروض بينهما فجعله فلا بأس به وان كانت عروضاً مضمونة بغير  
عينها جائزاً خيراً من ضربها بالاجل كاجل السلم (أو) كراؤها (ليركها) أي المكثري الدابة  
(في) قضاء (حوائج) أي المكثري شهرافياً ومن اكرى دابة ليركها في حوائج شهرافياً  
شاء في ليل او نهار فان كان على ما يركب الناس الدواب جاز أبو الحسن معناه في البلد ونقل  
الغمي عنه يكثر بها شهرافياً ان يركبها في حوائج شهرافياً حيث شاء وان كانت تقل مرة وتكثر  
خرى بالضرورة اذ لا يقدر على تعيين ما يحتاجه اهـ فناءه مع نصها وفي انشامل أو  
لتركها في حوائج ان عرف وقيل بالضرورة وظاهره ان كلام الغمي مخالف لها في اشتراطها  
معرفة ذلك للناس والغمي لم يشترطها وانما الحواجز عنده بالضرورة وهذا خلاف قول  
أبي الحسن تعليل الغمي خلاف ظاهر الكتاب لان ظاهره جوازهم غير ضرورة لانه  
معروف اهـ فعلى هذا يوفق الغمي الكتاب على شرط معرفة الناس ونما يخالفه في  
تقديمه بالضرورة قاله طفي (أو) ويجوز ركؤها (لبطن) أي المكثري (بها) أي  
الدابة (شهرافياً) معناه فيجوز وار لم يذكره وما يطعن بها كل يوم فيها عقب ما تقدم عنها  
وكذلك اراكتها لطس قبح شهرافياً به ولم يذكر كم بطن كل يوم جاز لان طعين الناس  
كل يوم معروف الغمي ان اعتادوا لطعن نوع خاص كقمح جاز وان كان مرة شعير او مرة  
قمح او مرة ارز او كانت الاجارة على = ل واحد بغير اده سواء او بمقاربة جاز وانما عدلت  
فلا يجوز بالاعتيين النوع (أو) أي يجوز ركؤها (ليعمل) المكثري (على دوابه) أي  
المكثري (مائة) من ارادب القمح أو قنطرة القطن او من الرقيق فيجوز ان سمي لكل دابة

لوصـل المبالغة به (قوله  
لانه) أى المنقصة فذكر  
لذلك خبره (قوله معروف)  
أى معلوم للناس وتفاوته  
مختل ليسართვე (قوله فيه)  
أى الاجل (قوله ضربا) أى  
سمى المستأجر والاجير  
(قوله نهرا) صله كراء (قوله  
فان كان) أى ركوب الكثير  
(قوله فى البلاد) صله يركب  
(قوله عنها) أى المدينة  
(قوله يكثر بها)  
أى الدابة (قوله وان  
كانت) أى حوائج الخ  
مبالغة (قوله للضرورة) قوله  
جواز (قوله متامله) أى  
قول اللحن وان كانت تقل  
مرة وتكثر أخرى (قوله  
أصها) أى فان كان على ما  
يركب الناس الدواب جاز  
أقول الظاهر لا مخالفة  
بينهما لان ركوب الناس  
يقـل مرة ويكثر أخرى ولا  
يقـررون على تعيينه (قوله  
ان عرف) بضم فكسرى  
ركوبها فى حوائجك (قوله  
وقل للضرورة) أى يجوز

وان لم تعرف للضرورة (قوله وظاهره) أي كلام السائل (قوله لها) أي المدونة، قوله اشتراطها أي المدونة ما  
(قوله ذلك) أي ركوها في الحواتج (قوله للناس) صلتها معرفة (قوله لم يشترطها) أي المعرفة للناس (قوله عنده) أي التخصيص (قوله  
وهذا) أي ظاهره الشامل (قوله ظاهره) أي الكتاب (قوله جوازها) أي كراهة البداية شهر الركنين في الحواتج (قوله لانه) أي  
ركوبها في الحواتج (قوله معبري) أي معلوم للناس (قوله وان كان) أي المطعون



(قوله من دوابه) أي المكبرى (قوله من المائة) بيان قدر (قوله لرجل واحد) نعت دواب (قوله وتعلم) بسكون اللام  
 وضم التاء وفتح الحاء والميم مثقلا (قوله قوتها) بفتح الواو ومثقلا (قوله وسجلها مختلف) حال (قوله فلا يجوز) أي كراهي  
 صفة ليحمل عليها مائة اردب فتح مثلا (قوله من مصر) صلة حمل (قوله لبسارة الغرر) على جوازها (قوله لان شأنها) أي  
 المرأة (قوله ذلك) أي الولادة (قوله فهو) أي المكبرى (قوله عليه) أي سجل ولها (قوله ولانه) أي ولها (قوله لهما) أي  
 أي رب الدابة الرجلين والمرأتين (قوله فان اتاه) أي المكبرى (قوله فلا يلزمه) أي المكبرى (قوله ويأتيه)  
 أي المكبرى (قوله من ذلك) أي الرجال أو النساء (قوله عينه) ٨٠١ بفتح العين المهملة أي وعاء عينه

(قوله لغيره) أي المكبرى  
 نعت ثوبا أو ثوبين (قوله  
 ولا يخبر) أي المكبرى  
 (قوله بذلك) أي الثوب  
 أو الثوبين (قوله وهو)  
 أي حمل الثوب أو الثوبين  
 لغيره في عينه (قوله بين)  
 بضم ففتح مثقلا (قوله  
 هذه الاشياء) أي التي  
 أراد المكبرى حملها على  
 الدابة المكثرة حال  
 اكترائها (قوله اجبر)  
 بضم فسكون فكسر (قوله  
 ذلك) أي حمل ما تلده في  
 سفرها (قوله لانه) أي  
 حمل ما تلده المرأة في سفرها  
 (قوله فظاهرها) أي المدونة  
 (قوله حديث جابر) على  
 جوازها (قوله في الصحيحين)  
 أي صحيح البخاري وصحيح  
 مسلم حال من حديث جابر  
 (قوله ان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم الخ) بيان  
 حديث جابر بهذا من

ما تحمله من المائة بل (وان لم يسم) المكبرى قدر (مال لكل) من دوابه من المائة ويحمل على  
 كل دابة ما تطيق حمله فيها من استأجر دواب لرجل واحد في صفة ليحمل عليها مائة اردب فتح  
 ولم يسم ما يحمل على كل دابة جاز وتعلم كل دابة بقدر قوتها وان كانت الدواب لرجل شق  
 وحملها مختلف فلا يجوز ان لا يدري كل واحد ما كرى دابته لجله (و) جاز كراهية (على حمل  
 آدمي) غير معين من مصر المدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام (ليره) أي  
 الاذي الذي اريد حمله صاحب الدابة لبسارة الغرر بتقارب الاجسام غالبا (ولم يلزمه) أي  
 رب الدابة الاذي (القادح) بالقاء واهمال الدال والماء أي الخارج عن المعتاد في عظم  
 جسمه وثقله عياض القادح من الرجال والجمال الثقيل جدا الذي تم لك الدابة تحته بخلاف  
 ولولده (المرأة في سفرها فيلزم الجمال حمله لان شأنها ذلك فهو داخل عليه ولانه كان محمولا  
 معها في بطنها فيها من كرى دابته من رجل على رجل رجلين وامرأتين ليرهما جاز لتساوي  
 الاجسام الانحصاص فان اتاه بفادحين فلا يلزمه ذلك أراد لا يلزمه حملها والكرايا فينما  
 ويأتيه بالوسط من ذلك أو يكري الابل في منبل ذلك وأجاز الامام مالك رضي الله تعالى عنه  
 للمكثرة ان يحمل في عينه ثوبا أو ثوبين لغيره ولا يخبر بذلك الجمال وهو من شأن الناس  
 ولوثين هذه الاشياء يجوزنها كان أحسن واذا ولدت المكثرة في الطريق أجبر الجمال على حمل  
 ولها وان لم يشترط ذلك ابن يونس أراد لانه العرف ابن عرفة فظاهرها لا يحتاج لتعين الراكب  
 من رجل أو امرأ أو الاظهر وجوب تعيين أحدهما لان ركوب النساء أشد (وجازيغها)  
 أي الدابة (واستثناء) أي اشتراط بانعها (ركوبها) أي الدابة (الثلاث) من الايام واولى  
 اليومين واليوم القرطبي في شرح صحيح مسلم حديث جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه ما في  
 الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى منه جلا فرجوعهم الى المدينة وجعله  
 ركوبه اليها ثم أعطاه اثني ثمانين وقيده مالك رضي الله تعالى عنه بقرب المسافة (لا يجوز  
 بيعها واستئثار ركوبها) (بعة وكسره) بضم فسكون (المتوسط) بين الثلاثة والجمعة أي  
 استثناء ركوبه وهو الاربعة والخمسة والستة فيها الامام مالك رضي الله تعالى عنه من باع دابة  
 فاستثنى ركوبها يوما أو يومين أو يسافر عليها اليوم أو الى المكان القريب جاز ولا ينبغي فيها

١٠١ منج  
 (قوله منه) أي جابر (قوله رجوعهم) أي الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه  
 رضى الله تعالى عنهم من غزو (قوله وجعل) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله) أي جابر رضي الله تعالى عنه (قوله  
 ركوبه) أي الجمال (قوله اليها) أي المدينة (قوله ثم أعطاه) أي الرسول صلى الله عليه وسلم جابر رضي الله تعالى عنه بعد  
 وصولهم المدينة (قوله وقيده) بفتحان مثقلا أي جواز بيع الدابة واستئثار ركوبها (قوله لا يجوز بيعها) أي الدابة (قوله  
 ركوبها) أي الدابة (قوله فاستثنى) أي اشتراطها (قوله أو يسافر) أي البائع عطف على ركوبها (قوله عليها) أي الدابة  
 (قوله ولا ينبغي) أي استثناء ركوبها أو السفر عليها

(قوله بعد) بضم العين (قوله رضاءها) أى الدابة (قوله فيما يجوز استثناءه) أى ان هلكت فيه (قوله فيما لا يجوز) أى استثناءه (قوله وكه) بضم الكاف (قوله وينع) بضم الياء (قوله المتوسط) أى استثناءه ركوبها فيه (قوله فيه) أى المتوسط (قوله عنده) أى النخعي (قوله عند ابن القاسم) صلة يجوز (قوله ومنعه) أى كراه الدابة لركوبها مسافة معلومة بعد شهر وان لم ينقله غرركبيس معين ٨٠٢ يتأخر قبضه (قوله غيره) أى ابن القاسم ولعل ابن القاسم رآه من الغرر اليسير

بعد اذ لا يدري المتابع كيف ترجع اليه وضاءها من المتابع فيما يجوز استثناءه ومن البائع فيما لا يجوز النخعي من باع راحلة واستثنى ركوبها يوماً أو يومين في الحضر والسفر جاز وكه ما زاد على ذلك وينع ما كثر كالجعة أو الحسن قوله يوماً أو يومين أى أو ثلاثة ونحوه لابن رشد والمأزى وجل أبو الحسن قوله لا ينبغي على المنع ونوقش المستنف بأن كراهة المتوسط للنخعي والثالث داخل فيه عنده (و) يجوز (كراهة دابة) معينة لركوبها المكثري من مصر الى المدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام على ان يتأخر الشروع في ركوبها (شهر) ان لم ينقد أى يدفع المكثري الكراهة للمكثري عند ابن القاسم ومنعه غيره ومفهوم شهر ارجواز مادونه وان نقصد ومفهوم ان لم ينقد منعه ان نقصد وهو كذلك فيهما غ في بعض النسخ وكراه دابة ان لم ينقد الى شهر يجزى شهر بالى وهو الصواب فهو اشارة الى قولها ومن اكرى راحلة بعينها على أن يركب الى اليوم أو اليومين وما قرب جاز ذلك جاز النقد فيه وان كان الركوب الى شهر او شهرين جاز ما لم ينقد وقال غيره لا يجوز له وقال في لعله الى شهر وتقبل نصها المتقدم (و) ان اكرى دابة معينة لركوبها من مصر الى مكة مثلاً وهاتى في أثنائها جاز (الرضا) دابة معينة او مضمونة يركبها في المسافة (غير) الدابة (المعينة الهالكه) في الاثناء (ان لم ينقد) المكثري الكراهة للمكثري فان كان نقده فلا يجوز الرضا بغير المعينة لا تساخ الكراهة لركوبها او وجوب الرجوع بمهصة الباقي وهو دين في ذمة المكثري فان رضى بغيرها فقد فسخ ديناً في دين (أو) كان (نقد) الكراهة للمكثري (و) قد اضطر (المكثري للرضا بغير المعينة لعدم وجوده دابة يكثرها أو يشتريها وهو في مقامه يخشى الهلاك فيها ان لم يرض بغير المعينة فيجوز رضاه بغيرها وان لم يرض بغيرها فسخ دين في دين للضرورة ومفهوم المعينة جواز الرضا بغير المضمونة الهالكه وان كان نقده الكراهة لعدم انقضاء الكراهة لركوبها فيها لا امام مالك رضى الله تعالى عنه ولو هلكت الدابة المعينة ببعض الطريق أى وقد نقده فلا ينبغي ان يهبطه دابة اخرى يركبها ببقية سفره الا ان يصيبه ذلك بقلة وموضع لا يوجد فيه كراهة فلا بأس به في الضرورة الى موضع مستعجب فقط وسواء تحول في كراهة معين أو مضمون اذا كان الكراهة الاول معيناً ابن رشد ان لم ينقد جاز لانه كراهة مبتدأ (وفعل) المستأجر الفعل (المستأجر) بفتح الجيم (على) فعلاً (ه) وهذا معلوم وذ كره توصلاً لما بعده ومساويه (ودونه) بالاولى (لا) يجوز له ان يفعل فعلاً (اضر) منه بفتحات مثقلاً فيهما ان اكرى دابة لركوبها لعل يحمل فعملها زالة فعطيت فان كان ذلك أقل من الحمل أو مساوياً له فلا يضمن وله ان يحمل غير ما سمى ان لم يكن

(قوله ذوقه) أى الشهر (قوله فيها) أى المفهومين (قوله النقد) أى تعجيل الكراهة (قوله لعله) أى المتن (قوله ونقل) أى ق (قوله أثنائها) أى المسافة (قوله لركوبها) أى المعينة (قوله وهو) أى حصبة الباقي وذكره لتذكر خبره (قوله ديناً) هو نصيب الباقي (قوله في دين) هو ركوب المأخوذ لان قبض الاول ليس قبضاً للآخر عند ابن القاسم (قوله وان لم يرضه فسخ دين في دين) حال (قوله يصيبه) أى المكثري (قوله ذلك) أى موت المعينة (قوله بقلة) بفتح الفاء أى مصراً (قوله به) أى اعطاه دابة اخرى يركبها (قوله مستعجب) بفتح التاء الثانية أى مطروق للناس يتيسر فيه الكراهة والشراء (قوله تحول) بفتحات مثقلاً أى انتقل المكثري (قوله جاز) أى اعطاه أخرى

لركوبها (قوله لانه كراهة مبتدأ) أى مجرد عن فسخ دين في دين (قوله المستأجر) تفسير لفعل المستأجر (قوله فيه) (قوله وهذا) أى جواز فعل المستأجر عليه (قوله يوم) أى فلا حاجة لذكره (قوله وذ كره توصلاً لما بعده) بيان لوجه ذكره (قوله ومساويه) أى المستأجر عليه عطف عليه (قوله بالاولى) بفتح الهمز أى فلا حاجة الى ذكره (قوله منه) أى المستأجر عليه (قوله يحمل) بفتح الهمز الاولى وكسر الثانية (قوله زاملة) أى وعاطفه امنعة من شعرا وبرأوصوف أو كان أو جلد أوليف أو خشب (قوله ذلك) أى الذى حله (قوله له) أى الحمل (قوله له) أى المكثري

(قوله ذلك) أى غير المسمى (قوله يعرف) بضم فسكون ففتح (قوله فان غاب) أى المحمول (قوله عرف) بضم فسكون (قوله فذلك) أى الكراء (قوله عرفوا) أى اعتادوا (قوله من الجمل) بيان ما (قوله لوسمى) أى المكترى (قوله بن) بفتح الباء واجام الزاى أى ملبوس (قوله جاز) أى الكراء (قوله وحملها) بفتح حاء متقللا أى المكترى ٨٠٣ الدابة (قوله اختلف) بضم التاء

(قوله واليه) أى الوفاق  
صلة ذهب (قوله وهو)  
أى الوفاق (قوله انه) أى  
المحمول الخ بيان ظاهر  
بجذف من (قوله عرف)  
بضم فسكون (قوله ليال)  
بفتح اللام (قوله وجلت)  
بضم فسكون متقلا (قوله  
قاله) أى الاكتفاء معرفة  
جنس المحمول وعدم المبالاة  
بمعرفة قدره وتحميل الدابة  
ما تطيق (قوله ليحمل) أى  
المكترى (قوله ولم يسم)  
أى المكترى (قوله لا يجوز)  
أى الكراء (قوله أول)  
بفتح حاء متقلا (قوله فقال)  
أى الغنى (قوله ان سمى)  
أى المكترى (قوله  
واختلف) بضم التاء (قوله  
قعه) أى الكراء (قوله  
ويحمل) أى المكترى  
(قوله عليها) أى الدابة  
(قوله والاول) أى المنع  
(قوله في حمل) صلة تبع  
(قوله لاختياره) أى الجمل  
على الخلاف من اضافة  
المصدر لقوله وقاعله  
الغنى (قوله وقوله) أى  
المصنف (قوله الشارحان)  
أى هرام والساطى (قوله  
وبه) أى اختصاصه

ذلك اضر ولا انقل من محمل البناء أى فعل مثله وليس المراد به عين المعقود عليه كفى ز وغيره  
لقلة فائدة (و) جاز كراء دابة لجل (برؤيته) أى المحمول من غير بيان جنسها كقفا برؤيته  
ابن القاسم ويكون قدرا للمحمول عرفا ونصا (أو) (بكيلة) أى المحمول كأردب (أو) (وزنه)  
كقنطار (أو عده) كقائمة (ان لم يتفاوت) المكيل بالخفة والثقل او الموزون باليونة واليوسنة  
أو المعدود بالكبر والصغر ابن شاس الجهة الثانية استخبار الدابة للعمل ويعرف المحمول  
بالرؤية ان حضر فان غاب فبذل الكيل او الوزن او العدد فيما لا كثيره تفاوت بين أحاده فيها  
من اكترى دابة ولم يسم ما يحمل عليه لم يجز الا من قوم قد عرف حملهم فذلك لازم على ما عرفوا  
من الجمل وقال غيره لوسمى حمل طعام او برز او عطر جاز وحملها قلندرجل مثلها عياض اختلف  
في تأويل هذا القوله بعض القرويين على الخلاف وان معنى قوله قد عرف حملهم أى قدره  
والاندلسيون على الوفاق أى عرفوا جنس ونوع ما يحملون من التجارة ولا يضرمهم جهل قدره  
واليه ذهب فضل وهو ظاهر الكتاب انه متى عرف جنسه لم يبال بعدم معرفة قدره وجلت الدابة  
حمل مثلها وقد قاله في الباب قبل هذا في مكترى دواب من واحد ليحمل عليها مائة أردب ولم يسم  
ما تحمل كل دابة جازو يجعل على كل دابة ما تقوى على حمله وكذا قوله في زاملة الحاج أبو الحسن  
حاصل هذا ان القرويين قالوا لا يجوز وان سمى الجنس حتى يعرف القدر اما بنص أو عرف ولا  
يكتفى الاجتهاد وقال الاندلسيون ان سمى الجنس جازو يعرف القدر لا اجتهاد ومن أول  
بالخلاف الغنى فقال ان سمى قدر ما يحمل دون جنسه لم يجز فقد يتفق الوزن ويختلف الكراء  
لاختلاف المضرة كالسكان والرماس المستويين وزنا واختلف اذا سمى الجنس دون القدر  
فغنى ابن القاسم واجاز وغيره ويحمل عليها حمل مثلها والاول أحسن اذ قد لا يعرف قدر  
ما تحمله الاربع وتسع المصنف ابن شاس وابن الحاجب في حمل كلام الغير على الخلاف لاختياره  
الغنى وقوله ان لم يتفاوت خاص بالمعدود كما قال الشارحان وبه قررا بن عبد السلام وابن  
فرحون وهو الظاهر اذ كراء الجنس لا بد منه كفى التوضيح وغيره والجنس المكيل او الموزون  
لا يتصور فيه تفاوت بالخفة والثقل اقاده طق (و) من اكترى دابة لم يجز او غيره ثم نقابلا  
جازت (الاقالة) من الاكراء ان كانت (قبيل النقد) للكراء من المكترى للمكترى  
سواء كانت بالكراء او بازديمنه وسواء كانت الزيادة قد تميزت او دراهم أو عرضا بشرط تجميلها  
لان المكترى اكترى الدابة من المكترى بالكراء فقط أو به وبالزيادة فان اجلت الزيادة منعت  
الاقالة لانه فسخ دين في دين (و) تجوز الاقالة منه (بعدة) أى النقد (ان لم يغيب) المكترى  
(عليه) أى الكراء (والا) أى وان كان غاب عليه (فلا) تجوز الاقالة لاتهمها على السلف  
بزيادة (الا ان) تكون الزيادة (من المكترى فقط) أى دون المكترى فنجوز (ان) كانا (اقتضا)  
أى شرطا المقاصة ليس لمن ابتداء الدين بالدين (أو) تقابلا بزيادة من المكترى أو المكترى

بالمعدود صلة قرر (قوله وهو) أى اختصاصه بالمعدود (قوله وسواء) كانت (أى الاقالة) قوله تجميلها (أى الزيادة) قوله فسخ  
دين (أى منقعة الدابة) قوله في دين (أى الزيادة) قوله منه (أى المكترى) قوله لاتهمها (أى المكترى والمكترى) قوله بزيادة  
هى اتفاه المكترى بالدابة قبل الاقالة ان تقابلا على الكراء وبه وبالزيادة فان كانت بزيادة عليه من المكترى (قوله فنجوز)

(قوله وبالعرض) عطف على بالقصة أي وتمنع بزيادة عرض مؤخر (قوله لانه) أي الاقالة بزيادة عرض مؤخر وكذا كبر خبره وفيه نظر لان الزيادة من المكثري فلعل الصواب جوازها به لان المكثري باع منافع الدابة والعرض بذهب الكرام لكن يشترط تأجيل تأجيل السلم ونجبل رد الكراء والله أعلم (قوله وان كانت) أي الزيادة (قوله ويجلت) بضم فكسر مثقلا أي الزيادة (قوله فنجوز) أي الاقالة (قوله بذهب أو فضة أو عرض) أي زيادتها أي ان لا يغب على النقد والافتقار للسلف بزيادة (قوله وتمنع) أي الاقالة (قوله بالتأجيل) أي زيادته (قوله في الثلاثة) أي الذهب والفضة والعرض (قوله لانها) أي الاقالة (قوله في الذهب) أي زيادته (قوله فسخ دين) أي منفعة الدابة (قوله في دين) أي الزيادة (قوله وفي الفضة صرف مؤخر) غير صحيح والصواب جوازها لان المكثري أكثر منافع الدابة بالدنانير المجعلة والدرهم المؤخرة (قوله فهذه ثلث عشرة صورة) لان الزيادة اما ذهب واما فضة ٨٠٦ واما عرض وفي كل منها اما مجعلة واما مؤجلة وفي كل منها اما من المكثري

واما من المكثري (قوله) أربع وعشرون صورة) بلريان الاثني عشرة صورة السابقة فيها وفي كل منها اما ان تكون الاقالة قبل الغيبة على الكراء واما ان تكون بعدها (قوله) واما الاقالة أي بزيادة (قوله في الدور) أي من كرائها (قوله منه) أي المكثري (قوله ذلك) أي الانتفاع بسكنى الدار (قوله بزيادة) حلة الاقالة (قوله وتسعون) هي مجموع أربع وعشرين صورة الاقالة من كراء الدابة المضبوقة وست وثلاثين صورة الاقالة من كراء الدابة المعينة وست وثلاثين صورة

وبالعرض لانه فسخ دين في دين وان كانت من المكثري ويجلت فنجوز بذهب أو فضة أو عرض وتمنع بالتأجيل في الثلاثة لانها في الذهب والعرض فسخ دين في دين وفي الفضة صرف مؤخر فهذه ثلث عشرة صورة في المعين التأجيل وفي المعين المجعل أربع وعشرون صورة فمجموع صور المعين ست وثلاثون واما الاقالة في الدور فهي كالاتالة في الكراء المعين فقيهاست وثلاثون أيضا الا في مسألة واحدة وهي اذا غاب المكثري على المال فلا تجوز الاقالة على الزيادة منه وان طال ذلك فلا يكون سكنى بعض المدة كبير بعض المسافة لضعف التهمة في المسافة فحصل عما تقدم ان مجموع صور الاقالة بزيادة ست وتسعون بتقديم المثناة هكذا حصلها أبو الحسن وابن رشد وصاحب التكميل ونظمها أبو الحسن وغيره ووضع لها في التكميل جدولاً واما الارض فان كانت مأمونة فكالدار وان كانت غير مأمونة فزيادة المكثري لا تجوز نقد الاجتهال عدم ربه في فسخ الكراء والله أعلم (و) يجوز اشتراط حمل (هدية) الحاج (المكة) على المكثري (ان عرف) بضم فكسر قدرها فيها لو شرط عليه حمل هدايا مكة فان كان امرأ عرف وجهه جاز والا فلا يجوز أبو الحسن أي كسوتها وطينها فظاهره جواز تطييبها وكسوتها الا ان الصدقة أفضل كما قال في كتاب الصلاة الاول ويتصدق بثلث ما يخلق به المسجد أو يجمعه أحب الى الله وقد قالوا ان كسوة الكعبة مخصصة لمعصوم النبي عن كسوة الجدران وبهذا قرره الشارح وقرره البساطي على انه يجوز للمكثري ان يشترط على المكثري هدية وصوله الى مكة ان عرف قدرها (و) يجوز للمكثري اشتراط (عقبة) بضم فكسر أي ركوب (الاجير) أي الخيل الذي يقوده الدابة الميل السادس على الدابة مع المكثري أو بدله ويمشي به المكثري قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه لا بأس ان يكتري

الاقالة من كراء الدار (قوله حصلها) بفتحات مثقلا (قوله واما الارض) أي الاقالة بزيادة من كرائها (قوله فكالدار) أي الاقالة بزيادة من كرائها في كون صورها ستا وثلاثين وجوازها يجوز منها وامتناع ما يمنع منها (قوله وان كانت) أي الارض (قوله في فسخ الكراء) أي قضيها تردد السابقة والثمن (قوله على المكثري) حلة اشتراط (قوله قدرها) أي الهدية تفسير لثابت فاعل عرف (قوله فيها) أي المدونة (قوله لو شرط) أي المكثري (قوله عليه) أي المكثري (قوله فان كان) أي ما يهدي (قوله جاز) أي الشرط (قوله والا) أي وان لم يعرف (قوله فلا يجوز) أي الكراء (قوله أي كسوتها) أي الكعبة المشرفة الخ تفسير هداياها (قوله الصدقة) أي بما يصرف في كسوتها وطينها (قوله ويتصدق الخ) بيان ما في كتاب الصلاة الاول (قوله يخلق) بضم ففتحين مثقلا أي يطيب (قوله يجمعه) بضم ففتح فكسر أي يخبره (قوله الى) يشد الياء (قوله مخصصة) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله بهذا) أي جواز شرط حمل ما يهدي للمكة حلة قرر (قوله على انه) أي الشأن (قوله به) أي المكثري (قوله الميل السادس) حلة ركوب (قوله على الدابة) حلة ركوب (قوله ويمشي به) أي الميل السادس

(قوله لانه) أى عقبة الاجير وذ كره لانه كبر خبره (قوله وهو) أى عقبة الاجير (قوله لانه) أى الاجير (قوله أى بعقبه)  
 أى المكترى (قوله لانه) أى المكترى (قوله ان اكرها) أى الدابة (قوله ليس هذا) أى رفع الاشتراط الكراهة (قوله بين)  
 بكسر المنة مثقلة (قوله لانه) أى المكترى (قوله ان لم يشترطها) أى عقبة ٨٠٧ الاجير (قوله وما قبله) أى ركبها الاجير.

عقب ركوب المكترى

(قوله صار) أى المكترى

(قوله اكزى) أى الدابة

التي اكزها للركوب (قوله

الهي) بفتح العين المهملة

وكسر الياء الاولى أى

التي تعقب من المشى (قوله

من غيره) أى الذي تعقب

من المشى (قوله ففأذنه)

أى الاشتراط (قوله

والاول) أى رفعه الكراهة

(قوله والثاني) أى رفعه

المنع (قوله فبسه) أى

الاشتراط (قوله وهو) أى

رفع المنع (قوله لانه) أى

كلام المصنف (قوله دابة)

مفعول اكراه المضاعف

لقاعله (قوله منهم) أى

الجماعة (قوله عليها) أى

الدابة (قوله لانه) أى

اكراه الدابة لجل ازوادهم

بشرط حمل من مرض

منهم (قوله لا يجوز) (قوله

يظهر) بضم فسكون

فكسر (قوله أى المكترى

المكترى) تفسير للنعال

المستتر والمفعول البارز

(قوله ليركبها) أى المكترى

الدابة (قوله ان كان) أى

المكترى (قوله نقد) أى دفع (قوله لانه) أى اتيانه بغيرها (قوله فسخ دين) أى حصة باقى المساقاة من الكراه (قوله فدين) أى

ركوب غير الهالك (قوله أوطا) آخره همزة أى أمكن وأحسن (قوله ولو بشرط) أى المكترى (قوله أنهما) أى الدابة المعينة

(قوله فدايته) أى المكترى (قوله أو مشتركن) أى الرجال (قوله فيها) أى الدواب (قوله لجل احوال مختلفة) صلة اكراه (قوله

فيها) أى المدربة (قوله فلا يجوز) أى اكراهها فى صفقة واحدة (قوله وهما) أى الدابتان (قوله من عرض الخ) بيان معين

محملا وبشرط عقبة الاجير ابن يونس لانه أمر معروف وهو رأس ستة أميال ومعناه انه يركب  
 الميل السادس وفي نذب اشتراط عقبة الاجير ليخرج من كراهة فعل مثل ما استؤجر له  
 ووجوبه ليخرج من حرمة فعل الاضرمما استؤجر له فولان أبو الحسن أى بعقبه اجيره فى  
 الركوب بعضهم يرفع الاشتراط الكراهة لانه يكره اكراهه لغيره ان اكراهه للركوب أبو  
 الحسن ليس هذا بين لانه ان لم يشترطها وعاقبه صار كمن أكرى لمن هو أثقل منه لان العبي  
 أثقل من غيره أبدا ففأذنه دفع المنع اه والاول ظاهر يمنع عيسى ابن القاسم والثاني نص  
 قول اصبح فيه ابن رشد وهو القياس والتبادر من كلام المصنف ابوازا المستوي الطرفين  
 فلا يؤخذ منه نذب ولا وجوب (لا) يجوز اكثر جماعة مشاة لجل ازوادهم بشرط (حمل  
 من مرض) منهم عليهم لانه غررو بهالة وقد يظهر صحيح المرض لرغبته فى الركوب فيؤدى  
 للتنازع فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى من تكارى من رجل الى مكة مثل ما يسكارى الناس  
 فلا يجوز وان اكزى مشاة على ازوادهم على ان لهم حمل من مرض منهم فلا يجوز (ولا) يجوز  
 اكراه دابة معينة من مصر الى مكة مثلا (اشتراط ان ماتت) دابة (معينة) أو مجزئت (أنه)  
 أى المكترى (بغيرها) أى المعينة الهالك ليركبها فى بقية المساقاة ان كان نقد  
 الكراه ولو قطوعا لانه يصير فسخ دين فى دين وان لم يتقد جاز ابن يونس ابن القاسم وعبد الملك من  
 اكترى دابة بعينها الى بلد بعينها ثم أراد أن يتحول الى دابة أوطا منها فلا يجوز بزيادة ولا بغيرها  
 قال فى الواضحة ولو بشرط فى أول كراهتها ان ماتت فدأته الاخرى بعينها مكانها الى غاية سفره  
 أو بشرط ان كراه باقر مضمون عليه فلا خير فيه وشبهه فى المنع فقال (ك) اكراه (دواب)  
 مملوكة (لرجال) لكل رجل دابة أول رجل واحدة والباقي لا تقرأ وشتر كين فيها باجر جماعة مختلفة  
 لجل احوال مختلفة من غير تعيين ما لكل دابة فلا يجوز للجهل بما تقتضيه كل دابة وتأذيه للتنازع  
 فيها وان كانت الدواب لرجال شتى واحمالها مختلفة فلا يجوز اذا ليدرى كل واحد ما أكرى  
 دأته لجله (أو) كراه دواب فى صفقة (لامكنة مختلفة) كبرقة واقرىقة وطخبة من غير تعيين  
 ما لكل دابة منها فلا يجوز ولو كانت لملك واحد لاختلاف اغراض المتكاريين لان  
 المكترى يرغب فى ركوب القوية للمكان البعيد والمكترى يرغب فى عكسه ابقاء لقوة القوية  
 فضيه مخاطرة وتنازع قاله ابن يونس فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى من اكترى دابتين واحدة  
 الى برقة والاخرى الى افرىقة وهما الرجل واحد فلا يجوز حتى يعين التى الى برقة والتى الى  
 افرىقة (أو) كراه دابة بشئ معين من عرض أو حيوان أو طعام (لم يكن العرف) فى بلد  
 الكراه (نقد) أى تجليل كراه (معين) ولم يشترط تجليله أيضا فلا يجوز ان لم يتقداه بل وان  
 نقد أى عجل الكراه المعين فان عرف تجليله أو بشرط جاز فيها من اكترى دابة أو ذارا أو

المكترى (قوله نقد) أى دفع (قوله لانه) أى اتيانه بغيرها (قوله فسخ دين) أى حصة باقى المساقاة من الكراه (قوله فدين) أى

ركوب غير الهالك (قوله أوطا) آخره همزة أى أمكن وأحسن (قوله ولو بشرط) أى المكترى (قوله أنهما) أى الدابة المعينة

(قوله فدايته) أى المكترى (قوله أو مشتركن) أى الرجال (قوله فيها) أى الدواب (قوله لجل احوال مختلفة) صلة اكراه (قوله

فيها) أى المدربة (قوله فلا يجوز) أى اكراهها فى صفقة واحدة (قوله وهما) أى الدابتان (قوله من عرض الخ) بيان معين

(قوله سنة) بضم السين وشد النون (قوله سنتهم) بضم السين وشد النون (قوله علمت) بضم فكسر مثقلا (قوله واعاد) اى المصنف (قوله وان قدمه) حال ٨٠٨ (قوله ايرتب) علمه اعاد (قوله وهذا) اى اولى يكن العرف نقده عين (قوله لاذكرهما)

استأجر أجيرا بشئ بعينه فان كانت سنة البلد الكرام بالنقد جازوان لم يكن سنتهم الكرام بالنقد فلا يجوز وان علمت هذه الاشياء الا ان يشترط النقد في العقد واعاد هذا وان قدمه بقوله وفسدت ان اتقى تعجيل المعين ليرتب علمه قوله وان نقد وهذا في غير الدنانير والدراهم لذكرهما بعده (أو) كراهية مثلا (بدنانير) أو دراهم (عينت) بضم فكسر مثقلا وهى غائبة عن مجلس الكرام ان كانت موقوفة لا مكترى على يد قاض أو وديعة عند أمين فلا يجوز (الا بشرط الخلف) على المكترى ان تلقت قبل قبضها المكبرى فان كانت حاضرة عرف أو شرط تعجيلها جازوا فلا وان علمت فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى ان انا كترى ما ذكرنا بدنانير معينة ثم تشاح في النقد فان كان الكرام بالنقد قضى به والا فلا يجوز الا ان يشترط تعجيلها في العقد كقول الامام مالك رضي الله تعالى عنه فيمن ابتاع سلعة بدنانير يلد أخرى عند قاض أو غيره فان شرط ضمانها ان تلقت جازوا والا فلا يجوز فاحرى ان كان الكرام بالنقد في مثله ان لا يجوز الا ان يشترط في الدنانير ان تلقت فعليه مثلها (أو) كراهية (ايحتمل) المكترى (عليها) اى الدابة (ما) اى المتاع الذى (شاء) المكترى جعله عليه فلا يجوز للغرر والجهالة لان الحمولات تختلف بالثقل والخفة واليوسنة والليونة (أو) ليركبها (اى) مكان (شاء) المكترى فلا يجوز لاختلاف الطرق بالسهولة والصعوبة والطول والقصر والامن والخوف فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى من ا كترى دابة ولم يسم ما يعمل عليها فلا يجوز لامن قوم قد عرف حملهم فذلك لازم على ما عرفوا به من الحمل ولو قال اجل عليه اجل مثلها مما شئت فلا يجوز لاختلاف ضرر الاشياء في الحمل وكذلك ليركبها الى أى بلد شاء لا يجوز لاختلاف الطرق بالسهولة والوعورة وكذلك الحوائيت والدور وكل ما يتعدد الاختلاف فيه لان فيه ما هو اضر بالمدران (أو) كراهية (لشيع) بضم التثنية الاولى وفتح الشين المتجمعة وكسر التثنية الثانية مثقلا المكترى عليها (رجلا) مسافرا اى يسير معه بعض المسافة تأنيضا له وتدرى على السقرو جبر الخاطرة وتوديعه من غير ذكر نهاية التشيع فلا يجوز للجهل بغايته فيها لا يجوز كراهية لشيع عليها رجلا حتى يسمى منتهى التشيع قال غيره الا ان يكون مبلغ التشيع بالبلد قد عرف فلا بأس به (أو) كراهية دابة من مصر لمكة مثلا (بمثل) بكسر فسكون (كراه الناس) الذى يظهر في المستقبل فلا يجوز للجهل بقدر الكرام حال عقده فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى من تسكاري من رجل الى مكة بمثل ما يتسكاري به الناس لم يجوز أبو الحسن أما في المستقبل فجهول وانظر اذا كان مثل كراه الناس في الماضي فهل يجوز لانه معلوم ولا يجوز لاختلاف اكرية الدواب اه طنى الظاهر ان المصنف تابع في هذه المسائل كلها المدونة فعليه ان يتبع اظهرها في التعبير بالمستقبل (أو) كراه قال فيه (ان وصلت) من مصر الى مكة (في كذا) يوما كثلثين (أو) كراه (بكذا) درهما كشره وان وصلت اليها في أكثر من ذلك فبمستدراهم مثلا فلا يجوز للجهل بقدر الاجرة والفرح حال العقد فيها لابن

اى الدنانير والدراهم (قوله بان كانت) اى الدنانير أو الدراهم (قوله المكبرى) فاعل قبض المضاف لقوله (قوله عرف) بضم فكسر محققا (قوله شرط) بضم فكسر (قوله تعجيلها) تنازع فيه عرف وشرط (قوله والا) اى وان لم يعرف ولم يشترط تعجيلها (قوله وان علمت) اى الدنانير المعينة مبالغة (قوله فيها) اى المدونة (قوله تشاح) اى المكبرى والمكترى (قوله في النقد) اى تعجيل الدنانير المعينة وعدهم (قوله بالنقد) اى شرط التعجيل أو عرفه (قوله قضى) بضم فكسر (قوله به) اى النقد (قوله والا) اى وان لم يعرف ولم يشترط النقد (قوله عند قاض أو غيره) نعت ثان لدنانير (قوله فان شرط) اى المتاع (قوله ضمانها) اى خلفها (قوله جاز) اى الاتباع (قوله والا) اى وان لم يشترط ضمانها (قوله لا ينقد) بضم فسكون فقطع (قوله ان لا يجوز) مؤول بمصدر مبتدأ خبره أبهى (قوله

فعليه) اى المتاع (قوله من الحمل) بيان ما (قوله الاولى) بضم المهمز (قوله المكترى) تفسيرا لفاعل القاسم يشيع المستتر (قوله عليها) اى الدابة صلة يشيع (قوله من غير ذكر نهاية التشيع) صلة كراه (قوله بغايته) اى التشيع (قوله غيره) اى ابن القاسم (قوله عرف) بضم فكسر (قوله به) اى كراههم ابدون ذكر نهاية التشيع

(قوله قبل الركوب) صلة ينسخ (قوله فان ركب) اى المكترى (قوله فله) اى المكبرى (قوله ولا يتظر) يضم فسكون فقط  
(قوله اى يعدل المكبرى) بنفسه لعله وفاعله (قوله للسفر عليها) اى الدابة صلة ينقل (قوله المكبرى) تنازع فيه صدقة  
وعداوة المضامين لفاعلهما (قوله الاولى) يضم الهمز اى المسافة التى اكترى ٨٠٩ لسفرها (قوله اصدقاؤه) اى المكبرى (قوله  
اعدائه) اى المكبرى (قوله

فيضى) اى المكبرى (قوله  
عليها) اى دابته (قوله فان  
أذن له) اى المكترى الخ  
مفهوم بلا اذن (قوله باز)  
اى الانتقال (قوله غيره) اى  
ابن القاسم (قوله لا يجوز)  
اى الانتقال ولوأذن له  
ربها منه (قوله لانه) اى  
الانتقال من مسافة لاخرى  
(قوله ولم يجزه) اى صرفها  
الى غيره (قوله وان رضى)  
اى المكبرى والمكترى  
(قوله رديفها) مفعول  
اراد ان المضامين لفاعله  
(قوله عليها) اى الدابة  
المعينة التى اكترى بها (قوله  
فلا يجوز له) اى المكبرى  
(قوله فان اكترى منه  
حمل زنة معلومة) فحمل  
المكبرى عليها غير هام مفهوم  
ان لم يحمل زنة (قوله بدونها)  
اى الزيادة (قوله وبها)  
اى الزيادة (قوله ان حمل)  
اى المكبرى الدابة (قوله  
من قوله وكرا الدابة  
كذلك) بيان ما (قوله فان  
اكرها لامين مثله) منهوم  
لغير أمين (قوله وفى كل)  
اى من الثلاثة (قوله يعلم)  
اى الثانى (قوله فان كان)

القاسم من ا كترى من رجل دابة على انه ان بلغه موضع كذا يوم كذا فله كذا درهم ما والا فلا  
كراهه لم يجز وكذلك على انه ان بلغك الى مكة فى عشرة ايام فله عشرة دنانير وان وصلك فى  
أ كتر فله خمسة دنانير فلا يجوز ان ينسخ ان نزل قبل الركوب فان ركب لم يكن فله كرامته  
فى سرعة غيره وباطائه ولا ينظر لاسمها (أو) اى ولا يجوز ان ينقل (اى يعدل المكترى  
دابة ليسافر عليها الى بلد معين للسفر عليها (بلد) آخر غير الذى اكرها اليه ان لم تساوها بل  
(وان ساوت) التى انتقل اليها التى اكترى اليها فى قدر المسافة ونحوها أو صعوبة (الاباذنه)  
اى المكترى لاختلاف الطرق بصدقة أهلها وعداوتهم المكبرى فيجتمل ان أهل الاولى  
اصدقاؤه فلا يفتنى على دابته منهم وأهل الثانية اعداؤه فيفتنى عليها منهم فان أذن له ربه فى  
الانتقال جاز وقال غيره لا يجوز لانه فسح دين فى دين فيها من اكترى من رجل على حيلة الى بلد  
فليس له صرفها الى غير ذلك البلد الذى اكترى اليه وان ساواها فى المسافة والسهولة او الصعوبة  
الاباذن الكرى ولم يجزه غيره وان رضى ما لانه فسح دين فى دين وشبهه فى المنع فقال (كردافه)  
اى وب الدابة التى اكترىها منه بعينها رديفا (خلقك) يامكترى عليها فلا يجوز له (أو حمل)  
عليها (ملك) متاعا له أو غيره فلا يجوز له لانك ملكك جميع منفعتها الى نهاية سفرك فيها الامام  
مالك رضى الله تعالى عنه وان اكترى دابة بعينها فليس لربها ان يحمل تحتك متاعا ولا يردف  
خلقك رديفا وكأنت ملكك ظهرها وكذلك السفينة (و) ان اردف شخصا خلقك أو حمل عليها  
شيء أمك (فالكرا) للردف أو المحمول معك حق (لك) يامكترى (ان لم تحمل زنة) معلومة  
فان اكترى منه حمل زنة معلومة فكرا الزائد لربها وله الزيادة ان لم تضرب الزيادة بالمكترى فان  
أضربت به بان كان يصل فى يومه بدونها وبها لا يصل الا فى يومين فيمنع المكبرى من الزيادة أفاده  
البنائى فيها الامام مالك رضى الله تعالى عنه ان حمل فى متاعك على الدابة متاعا بكرة أو بغير  
كرا فلك كراؤه الا ان تكون اكترى منه حمل ارطال مسما فالزيادة له قال أشهب رحمه الله  
تعالى ان اكرا له لجملة وحده أو مع متاعه فكراؤه الزيادة للمكترى ابن يونس وغير واحد من أصحابنا  
قول أشهب وفاق لقول ابن القاسم رحمه الله تعالى وشبهه السفينة بالدابة فى جميع ما تقدم  
من قوله وكرا الدابة كذلك فقال (كالسفينة و) من اكترى دابة لركوبه عليها من مصر لمكة  
مثلا ثم اكراها لغيره فعطيت أو ضاعت (ضمن) المكترى الاول قيمتها (ان اكراها) لغير أمين  
أو لا تقل منه فان اكراها لامين مثله أو اخف منه فلا يضمنها فيها الامام مالك رضى الله تعالى  
عنه من اكترى دابة لركوبها فحمل عليها مكانه مثله فى الخفة والامانة فلا يضمنها وان اكراها من  
هو أثقل منه أو من غير مأمون ضمن البنائى حاصله مع زيادة ان الدابة اذا تلفت عند الثانى فاما  
عمدا أو خطأ أو بسماوى وفى كل امان يعلم بتعدى الاول أو بانه مكتر فقط أو يظن أنه المالك  
فان كان عمدا ضمن مطلقا وان كان خطأ فان علم بالعدا ضمن والا فقولان وان كان بسماوى

١٠٢ من ث أى اتلاف الثانى الدابة (قوله ضمن) أى الثانى (قوله مطلقا) اى سواء علم تعدى الاول أو انه مكتر فقط  
أو ظنه مالك (قوله وان كان) اى اتلاف الثانى الدابة (قوله فان علم) أى الثانى (قوله بالعدا) اى من الاول فى اكراها (قوله  
ضمن) اى الثانى (قوله والا) أى وان لم يعلم الثانى بعدا الاول (قوله فقولان) أى فى ضمانه وعدمه (قوله وان كان) أى تلفها

(قوله فان علم) أي الثاني (قوله بالتعدي) أي من الأول في كرايتها (قوله ضمن) أي الثاني (قوله مطلقا) أي أعدم الأول أم لا (قوله وان علم) أي الثاني (قوله ضمن) ٨١٠ (قوله وان ظنه) أي الثاني الأول (قوله عليه) أي الثاني

فان علم بالتعدي ضمن مطلقا وان علم بالكراه فقط ضمن ان أعدم الأول وان ظنه المالك فلا ضمان عليه والله أعلم (أو عطيت) بفتح العين وكسر الطاء المهملين الدابة المكتراة (ب) سبب (زيادة) المكترى على (مسافة) مشترطة زيادة لها بال تخوميل فيضمن قيمتها يوم بلوغها الى نهاية المسافة المشتركة أو كراه الزيادة الخيار المكترى وسواء كان شأن الزيادة التعطيل أو السلامة فان سلمت فله كراؤها فقط. فيما لابن القاسم رحمه الله تعالى وإذا باغ المكترى الغاية التي اكترى اليها ثم زاده ميلا أو نحوه فعطيت الدابة فله كراؤه الأول والخيار في أخذ كراه الزيادة بالغاية ما بلغ أو قيمة الدابة يوم التعدي ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنه ما يضمن في زيادة الميل ونحوه وأما مثل ما يعدل الناس اليه في المرحلة فلا يضمن (أو) عطيت بسبب زيادة (حل) على الحل المشترك شرط شأنه (تعطيت) بفتح القوقية والطاء المهملة الدابة (ب) سبب زيادة (مثلا) فيضمن قيمتها يوم الزيادة أو كراه الزيادة مع الكراه الأصلية الخيار لربها (والا) أي وان لم يكن ما زاده شأنه التعطيل سواء سلمت أو عطيت (فالكراه) للعمل الزائد متعين لربها مع الكراه الأول وشبه في تعين كراه الزيادة فقال (كان) زادا متعطيل بمثل (لم تعطيت) فله كراه الزيادة مع الكراه الأول فيها للإمام مالك رضي الله تعالى عنه إذا زاد المكترى على الحل الذي شرط فعطيت الدابة فان كان زادا متعطيل بمثل فله خير ربها من أخذ هذه المكترى بكرة ما زاد على الدابة بالغاية ما بلغ مع الكراه الأول أو قيمة الدابة يوم التعدي ولا كراه ابن يونس أراد إذا زاد في أول المسافة فان زاد حذير نصف الطريق واختار أخذ قيمة الدابة فله قيمتها يوم التعدي ونصف الكراه الأول وكذلك في ثلث الطريق أو ربعها لثلث الكراه أو ربعه مع قيمتها الإمام مالك رضي الله تعالى عنه ان زاد ما لا تعطيل في مثله فعطيت فله كراه الزيادة مع الكراه الأول ابن يونس لان عطيتها ليس من أجل الزيادة بخلاف مجاوزة المسافة لان مجاوزتها تعد كاهل فيضمن إذا هلك في قليله وكثيره والزيادة على الحل المشترك اجتمع فيه اذن وتعد فان كانت الزيادة لا تعطيل في مثلها علم ان هلاكها بما اذن له فيه وصفة كراه الزيادة في الحل اذا وجبت لربها أو اختاره فيما تعطيل فيه أن يقال كم يساوي كراه هذه الزيادة على هذه الدابة المحملة حسب ما تعدي عليه المكترى فيكون ذلك لربها مع كراه الأول وفيها للورد بها بما بعد زيادة الميل أو الاميال أو بعد ان حبسها اليوم أو نحوه ابن حبيب عن مالك أو إماما يسيرة فلا يضمن إلا كراه الزيادة واستثنى من قوله والافالكراه فقال (الآن) بحبسها) أي يؤخر الدابة عن ربها مكترى ما زمتا (كثيرا) كشهرا (فه) أي ربحا (كراه الزائد) الذي حبسها فيه مع الكراه الأصلية إذا ردها بما لها لم تتغير سواء استعملها المكترى في مدة حبسها أم لا (أو قيمتها) يوم التعدي ابن القاسم ان كثرت الزيادة أو حبسها أياما أو شهرا أو ردها بها فله كراه الأول والخيار في أخذ قيمتها يوم التعدي أو كرايتها فيما حبسها بنفسه من عمل أو حبسها إياها بعد عمل ما بلغ وان لم تتغير (تبيين) الأول ابن عائشة سوق هذه المسئلة في غير الاستثناء يوم تعديها على التعدي بزيادة مسافة أو حل وليس كذلك فلو قال وان حبسها لم يكن خصرا ووضح (الثاني) وروى ابن حبيب لايام اليسيرة كالיום والايام

(قوله وكراه الزيادة) عطفت على قيمتها (قوله فان سلمت) مفهوم عطيت (قوله فله) أي المكترى (قوله كراؤها) أي المسافة الزائدة (قوله الأول) نعمت كراه (قوله أو قيمة) عطفت على كراه (قوله أو كراه) عطفت على قيمة (قوله المكترى) مفعول أخذ المضاف لفاعله أي تكليفه (قوله أو قيمة) عطفت على كراه (قوله اذن) أي يجعل المشترك (قوله وتعد) أي يجعل الزيادة (قوله علم) بضم العين (قوله أي يؤخر الدابة عن ربها مكترى بها) تنبيه على العمل ومفعوله البارز وفعاله المستتر (قوله ان كثرت الزيادة) أي في الحل (قوله لمن عمل) بيان ما (قوله وان لم تتغير) مبالغة (قوله هذه المسئلة) أي حبسها كثيرا (قوله روى ابن حبيب) ابن عرفة اله حقل روى ابن حبيب الايام اليسيرة كاليوم والايام الكثيرة مثل الشهر ونحوه قلت فظاهر ان الخمسة عشر يوما يسيرة وقال أبو حفص الطائفة مدة يضمنها فيها من الحبس ما تتغير الاسواق السهوه وقد اجاز السلم الى خمسة عشر يوما لان الاسواق تتغير اليه نقله البناني



(قوله من الحبس) بيان ما (قوله ما تنفي الاسواق اليه) خبر مفعول (قوله وهو) اي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله اولهما) اي  
عضوض وجوح (قوله دابة) اي غيـم يعبر بعينها بقريته ما بعدها (قوله دبرت) بفتح فكسر (قوله انه) اي المكثرى (قوله  
تسك) اي اختار بقاء الكراه (قوله لا يحط) بضم فتح اي لا يسقط (قوله عنه) اي المكثرى (قوله شيء) اي من الكراه الذي  
سماء (قوله وهذا) اي عدم حط شيء من الكراه (قوله فيسقط الخ) تفرع ٨١١ على علمه (قوله وصوبه) بفتحات

متقبلا (قوله ارادا) حل من  
طقي (قوله في الزامه) اي  
المكثرى (قوله جميع  
الكراه) اي ان اختار بقاءه  
(قوله بانه) اي لزوم جميع  
الكراه للمكثرى ان اختار  
بقائه صلة رادا (قوله  
وظاهرها) اي المدونة (قوله  
صحة العقد) اي مع اشتباهه  
على التصديق بالزمان والعمل  
معا (قوله وهو) اي صحة  
العقد وكذا كبر خبره  
(قوله الذي يحمل العمل)  
نعت الزمان (قوله والنهي)  
عطف على عباض (قوله  
اذا زاد) اي الزمان (قوله  
فيه) اي اليوم (قوله  
طعاما) اي مقدرا بكيـل  
معلوم كاردب (قوله فزاد)  
اي فوجد زائدا على ذلك  
القدر (قوله أو نقص) اي  
وجد ناقصا (قوله فلا شيء له)  
اي الرجل في الزيادة (قوله  
ولا شيء) اي ما مكثرى في  
النقص (قوله وبهذا) اي  
فرع الحمل صلة قرر (قوله  
الشارحان) اي هــرام  
والبساطي (قوله وهو) اي  
كلام المصنف

الكثير مثل الشهر ونحوه ابن عرفة ظاهره ان الخمسة عشر يوما سيرة وقال ابن العطار مدة  
ما يضيئها فيه من الحبس ما تنفي الاسواق اليه وهو قد اجاز الـم الى خمسة عشر يوما لان  
الاسواق تنفي اليه (و) ان اكرت دابة فوجدتهم اعضوضا أو جوحا أو عشا أو بهادير فاحض  
فـ (لـك) يا مكثرى (فسخ) كراه بعير أو فرس أو بغل أو حمار (عضوض) أي شاته عض من قرب  
منه وان لم يكثر منه (أو جوح) بفتح أولهما اي لا يتقاد الا بعسر (اراعشي) بفتح الهمز  
وسكون العين المهملة والموحدة أي لا يصير ليلا أو جهر لا يصير نهارا (أو) كان (دبره)  
بفتح الدال المهملة والموحدة أي جرحه الذي في ظهره (فاحشا) فضررنا تحتها وكبه فم أو ان  
اكرت دابة أو بعيرا بعينه فاذا هو عضوض أو جوح أو لا يصير بالليل أو دبرت تحت دبرة  
فاحشة يؤذي كرايها فاحض من ذلك برا كها فذلك فيه الفسخ لانها عيوب والكراهية  
مضمون البنائي مقتضى الخبر انه ان تسك لا يحط عنه شيء وهذا هو ظاهر المدونة وغيرها ولم  
أر من ذكر الحط مع التسك وشبهه في التغيير بين الفسخ والابقاء فقال (كان) بفتح الهمز  
وسكون النون حرف مصدرى مقرون بكاف التشبيه صلتها تستاجر ثورا مثلا على ان (يطعن  
لـك) كل يوم ارد بين بدرهم فوجد) بضم فكسر النون مثلا (لا يطعن) في اليوم (الاردب) واحدا  
فذلك الخبر بين الفسخ وعدمه فيسقط عنك نصف الكراه قاله ت وصوبه طقي رادا على  
أحمد وعج ومن تبعهما في الزامه جميع الكراه بانه خلاف ما دخل وعقد عليه الحط  
ونصها وان اكرت ثورا تطعن عليه كل يوم ارد بين بدرهم فوجدته لا يطعن الاردب فذلك  
وده وعليك في الاردب نصف درهم اه وظاهرها صحة العقد وهو جار على احد القولين  
المشهورين المتقدمين في التقييم بالعمل والزمان الذي يحمل العمل كما اشار الى ذلك  
عباوض في التقييمات والنهي وتقدم ان الخلاف اذا ممكن اتمام العمل في الزمان والتمام علم  
وهذا على صحة الكراه مع الجمع بين العمل والزمان اذا زاد على العمل أو سواء كما تقدم والله  
أعلم (و) ان اكرت ثورا مثلا طعن ارد بين في يوم بدرهم مثلا (زاد) ما يطعنه فيه على ارد بين  
ما يشبه الكيل (أو نقص) ما يطعنه عنهما وتنازع زاده ونقص (ما) أي قدرا (يشبه) بضم  
فسكون فكسر (الكيل) أي جرت العادة بزيادته فيه تارة ونقصه عنه مرة أخرى (فلا شيء) (لـك)  
يا مكثرى في الزيادة (ولا شيء) (عليك) يا مكثرى في النقص فيهما لابن القاسم رحمه الله تعالى واذا  
حل للرجل طعاما فزاد أو نقص ما يشبه زيادة الكيل أو نقصه فلا شيء له ولا شيء من ضمان ولا  
حصة كراه وبهذا اقر الشارحان كلام المصنف وهو محتمل للتقريرين والله اعلم

• (فصل في اسكام كراه الحمام والدار والارض والعبد واختلاف المتكاريه) • (جاز كراه  
حمام) بفتح الحاء المهملة وشـد الميم أي البيت المعد للعموم فيه بالماء الحار وما اشبهه كفرن

\* (فصل كراه الحمام والدار الخ) • (قوله واختلاف) عطف على كراه (قوله البيت) بنذر (قوله المعد للعموم) بضم الحاء  
المهملة أي الاعتسال فصل يخرج البيت المعد لغيره (قوله بالماء الحار) فصل يخرج البيت المعد للعموم فيه بالماء البارد  
(قوله وما أشبهه) أي الحمام عطف عليه

(قوله فيها) أي المدونة (قوله منه) أي جواز كراهات الحمامات (قوله بشرطه) مفرد مضاف للضمير فم شرطه من ستر العورة والغرض عن عورة الغير والاقتصاد في استعمال الماء ونحوها (قوله واختلف) بضم التاء (قوله بالماز) أي السائرة ما بين السرة والركبة فقط (قوله مادخوله) أي الحمام (قوله لانه) أي الامام (قوله وقال ابن عرفة) أي في عمله نفي مخالفة ما في العتبية ما في المدونة (قوله ومكره) أي الحمام (قوله منه) أي فعل المكثري ما ينفي صواب دخوله (قوله ولم يقل) أي الامام (قوله في فعله) أي المكثري (قوله وربيع) بفتح الراء الخ ٨١٢ إشارة إلى أن دار مثال (قوله في اشتراط الخ) صلة كاف التشبيه (قوله

ومعمل فروج فيها لا بأس بكراهات الحمامات أبو الحسن يؤخذ منه جواز دخول الحمام بشرطه اللغوي اجارة الحمام للرجال جائزة اذا كانوا يدخلونه مستترين واجارته للنساء على ثلاثة أوجه جائزة ان كن يسترن جميع جسدهن وغير جائزة ان كانت عادت من عدم ستر عوراتهن واختلاف اذا كان عادت من الدخول بالماز وقال ابن ناجي دخول الرجل الحمام على ثلاثة أوجه الاول دخوله مع زوجته أو جارته او وحده فباح الثاني دخوله مع قوم لا يستترون فمنوع الثالث دخوله مع قوم مستترين فمكروه اذ لا يؤمن ان ينكشف بعضهم فيقع بصره على ما لا يحل وقيل يجوز في هذا الوجه وقول العتبية والله ما دخوله بصواب لا يخالف قول المدونة لا بأس بكراهات الحمامات لانه انما نفي في العتبية صواب دخوله ساكنا عن عقد كراهته وقال ابن عرفة لان المكثري متعد في فعله ما ينفي صواب دخوله ومكثريه برى منه ولم يقل في فعله صواب ما ينفي عقده والله أعلم افاده البنا (و) جاز كراه (داو غائبة) وربع وحافوت وارض وظاهره ولو كانت الغيبة بعيدة كما كراهته دارا بمصر وهو بمكة حال كون كراهات الحمام والدار الغائبة (كسبهما) أي الحمام والدار ونحوهما وفي بعض النسخ كبسهما في اشتراط رؤية سابقة لا يتغير بعدها أو وصف ولومن المكثري أو شرط خيار المكثري بالرؤية فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى ومن أكثر دارا بقرية وهو بمصر جاز كالشراء ولا بأس بالنقد فيها لانها أمونة فان قدم فلم يرضها حين رآها وقال هي بعيدة من المسجد فالشراء لا يصلح الا ان يكون قد رأى الدار وعرف موضعها أو على صفة والأفلا يجوز ولا بأس بكراهات ارض يلد قريب أو بعيد على صفة أو رؤية متقدمة وينتقد كالبسج ثم لارده ان وجدها على الصفة وانما يجوز ذلك على رؤية متقدمة منذ آمد لا تتغير في مثله اه أبو الحسن قوله وينتقد كالبسج قال محمد بن ابراهيم لا يتقدم على صفة ربه وانما ينتقد على صفة غيره أو يرسل المكثري رسولا يبصرها (أو) كراه (نصفها) أي الدار بمشاعا فيها لا بأس بكراهات نصف دارا وسدسها أو جزء شائع قل او أكثر منها كالشراء (أو) كراه (نصف عمدا) أو دابة فيها يجوز اجارة نصف عمدا ونصف دابة يكون للمستهاجر يوما والذي له النصف الاخر يوما كالبيع وما جاز لك بيعه من غرة ان جاز لك اجارته (و) جاز كراه الدار (شهر) على شرط (ان سكن) المكثري (يوما) منه (لزمه) كراه الشهر كله (ان ملك) المكثري (البقية) من الشهر يسكنها أو اشكاتها غيره بكراه أو يجانافا ان شرط انه ان سكن يوما مشا منته ونخرج منه الزمة كراه الشهر كله ولا يملك البقية بل تعود المنفعة للمكثري فلا يجوز فيها من أكثر بيتا شهرا بعشرة على انه ان سكن فيه يوما واحدا

لا يتغير) أي المبيع (قوله او وصف) عطف على رؤية (قوله او شرط خيار المكثري بالرؤية) عطف على رؤية (قوله وهو) أي المكثري الخ حال (قوله جاز) أي أكثر أو (قوله بالنقد) أي تعجيل الكراه (قوله فيها) أي أكثر الدار الغائبة (قوله لانه) أي الدار (قوله ما مونة) أي من التغير فلا يلزم التردد بين السلفية والتمنية (قوله فان قدم) أي المكثري إلى الدار التي أكثرها غائبة (قوله فلم يرضها) أي المكثري الدار (قوله حين رآها) أي المكثري الدار (قوله وقال) أي المكثري (قوله هي) أي الدار (قوله رأى) أي المكثري (قوله وعرف) أي المكثري (قوله وعلى صفة) أي المكثري (قوله أو رؤية متقدمة) أي المكثري (قوله وينتقد كالبسج) أي المكثري (قوله منذ آمد لا تتغير في مثله) أي المكثري (قوله يرسل المكثري رسولا يبصرها) أي المكثري (قوله أو دابة فيها يجوز اجارة نصف عمدا ونصف دابة يكون للمستهاجر يوما والذي له النصف الاخر يوما كالبيع وما جاز لك بيعه من غرة ان جاز لك اجارته) أي المكثري (قوله شهر) أي المكثري (قوله على شرط) أي المكثري (قوله ان سكن) أي المكثري (قوله يوم) أي المكثري (قوله منه لزمه) أي المكثري (قوله كراه الشهر كله) أي المكثري (قوله ان ملك) أي المكثري (قوله البقية) أي المكثري (قوله من الشهر يسكنها أو اشكاتها غيره بكراه أو يجانافا ان شرط انه ان سكن يوما مشا منته ونخرج منه الزمة كراه الشهر كله ولا يملك البقية بل تعود المنفعة للمكثري فلا يجوز فيها من أكثر بيتا شهرا بعشرة على انه ان سكن فيه يوما واحدا

بشرط ان لم يرضها (قوله وينتقد) أي بجعل المكثري الكراه (قوله مشاعا) بضم الميم فالشراء أي شائعها فيها (قوله فيها) أي المدونة (قوله منها) أي الدار (قوله فيها) أي المدونة (قوله منه) أي الشهر (قوله فان شرط) أي المكثري (قوله لانه) أي المكثري (قوله وخرج) أي المكثري (قوله منها) أي الدار (قوله ولا يملك) أي المكثري مفهوم الشرط (قوله فلا يجوز) أي الكراه (قوله على انه) أي المكثري (قوله فيه) أي البيت

(قوله) اى المكترى (قوله والا) أى وان لم يكن له أن يسكن بقية المدة ولا أن يسكنها غيره (قوله وانه) اى المكترى بالخيار (قوله فان اراد) اى المكترى (قوله كان) اى الكراء (قوله من بيع الشرط) اى البيع بشرط يناقض المقصود من البيع (قوله الذى) اى كالتى (قوله منه) اى له (قوله على انه) اى المشتري (قوله لايجب ٨١٣ ولا يبيع) اى ما يشترطه (قوله فان أسقط)

قال كراء لازم له جازا اذا كان له أن يسكن بقية الشهر أو يكره اذا خرج والا فلا يجوز بعض القرويين ظاهره ان العقد جائز وانه بالخيار ما لم يسكن فان سكن لزم الكراء فى شهر فان أراد ان سكنت يوما قال كراء لازم وليس لى ان اكرى من غيرى كان من يبيع الشرط الذى يبيع منه على انه لا يجب ولا يبيع فان أسقط الشرط صح العقد على احد القولين وان شرط ان يخرج عاد المسكن الى المكترى وعلى المكترى جميع الكراء فهذا قاسم لا يذم من فسخته لانه غرر نقله ابن يونس (و) جاز ان اكرى دارا مثلا شهرا أو سنة (عدم بيان ابتداء) لو قف سكناها (وجعل) بضم الحاء المهملة وكسر الميم على ان ابتداءها (من حين العقد) فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى ومن اكرى دارا سنة أو سنتين ولم يسم متى يسكن جاز ويسكن أو يسكن غيره متى شاء ما لم يأت من ذلك ضرر بين على الدار أى فى السكنى قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه فى المختصر الكبير وان غلقها المكترى وخرج منها فذلك له وليس للمكترى ان يقول اغلقها بخبرها على ابن القاسم رحمه الله تعالى السنة محسوبة من يوم التعاقد كما لو قال هذه السنة بعينها فى التوضيح لم يعمل على ذلك فسد العقد لان الكراء لا يجوز على سنة غير معينة (و) جاز كراء الدار ونحوها مباحة و (مشاهرة) وسابقة بان يكرىها كل يوم او كل شهر أو كل سنة بكذا واضح و (لم يلزم) العقد فيما ذكر (لهما) اى المتعاقدين سواء سكن بعض الشهر أو السنة او لا عند ابن القاسم وفى روايته عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه ما فيها واختارها ابن يونس وروى مطرف وابن الماجشون لزومها فى اقل المسمى من شهر او عام واختاره النخعي واستثنى من عدم لزوم فقال (الا) اذا كانت المشاهرة مصحوبة (بقدر) أى تعجيل كراء من المكترى للمكترى (ف) يلزم (قدره) أى المنقود من كراءه شهر أو سنة أو أكثر فان كان قال كل يوم او شهر أو عام بدرهم وعجل عشرة دراهم لزم عشرة أيام او شهر أو سنتين فيها الامام مالك رضى الله تعالى عنه من قال لرجل اكرى منك دارك او حاتونك او أرضك او غلامك او دابةك فى كل شهر أو فى كل سنة بكذا او قال فى الشهر أو فى السنة بكذا او الشهر أو السنة فلا يقع الكراء على تعيين وليس بغيره لازم فلو لم يدر الدار أن يخرج متى شاء والمكترى أن يخرج متى شاء ويلزمه حصصة ما سكن من الكراء ابن يونس كأنه فى ذلك كما قال له أكرىك من حساب الشهر أو السنة بكذا هذا موضوع هذه الالفاظ الآن ينقده فى ذلك كراء شهر أو سنة فيلزمه تمام الشهر أو السنة البناني هذا قول ابن القاسم وهو احد ثلاثة أقوال ابن رشد فى المقدمات فى كراء الدور ومشاهرة ثلاثة أقوال احدها قول ابن القاسم لا يلزمه الشهر الاول ولا ما بعده وله ان يخرج متى شاء ويلزمه من الكراء بحسب ما سكن والثاني قول ابن الماجشون يلزمهما الشهر الاول ولا يلزمهما ما بعده والثالث رواية ابن ابي اويس عن مالك رضى الله تعالى عنه يلزمه كراء الشهر يسكن به فانه كان اول الاشهر أو لم يكن وكذلك تجرى الاقوال الثلاثة

الشهر او السنة بكذا قال (قوله قال) اى المكترى (قوله له) اى المكترى (قوله هذه الالفاظ) اى كل شهر او كل سنة او الشهر او السنة (قوله ينقده) اى المكترى المكترى (قوله لا يلزمه) اى المكترى (قوله له) اى المكترى (قوله ويلزمه) اى المكترى (قوله يلزمهما) اى المكترى والمكترى

(قوله مساناة) بضم الميم أى كل سنة أو السنة يكذا (قوله وذ كرها) أى الأقوال الثلاثة (قوله وليس) أى كراء المشاهدة (قوله ان يخرج به) أى المكبرى المكبرى (قوله ثم قال) أى أبو الحسن (قوله لانهما) أى المتكاريين (قوله اوجبا) أى اثبتا (قوله يحمل) بضم الياء وفتح الميم أى العقد (قوله وذ كرها) أى الأقوال الثلاثة (قوله وعلى هذا القول الثالث) أى لزوم كراء الشهر بسكنى بعضه (قوله عندنا) أى بخاص (قوله وان من ا كثرى مشاهدة الخ) أى ان العمل الجارى بقاس (قوله كل شهر يكذا) تفسير لمشاهدة (قوله لانهما) أى المتكاريين (قوله لم يذ كرها) أى المتكاريين ٨١٤

المدة (قوله للعامة فى ذلك) فى كراء الدور مساناة اه وذ كرها ابن عرفة وغيرة ايضا والقول الاول هو مذهب المدونة وعبارتها وليس بعقد لازم ولرب الدار ان يخرج به متى شاء ولم يكترى أن يخرج متى شاء ولم يذ كرها (قوله مطمرا) بفتح الميم وسكون الطاء المهملة أى محلا فى باطن الارض معدودا لخزن الحب به (قوله لمطمر) بضم فسكونه فكسر (قوله كل شهر) بضم شين (قوله يكترى) بضم اخراجه (قوله الحب المطمور) بضم (قوله فان لم يسع) أى المكترى الحب المطمور (قوله منه) أى المكترى (قوله منه) أى اخراج الحب المطمور (قوله لان البقاء) أى الى الغلاء (قوله من غرر) المدة (قوله لانه) أى غرر المدة (قوله ويتطرر) بضم الياء وفتح الطاء (قوله فيحملان) بضم فسكون ففتح أى المتكاريين (قوله عليها) أى العادة (قوله فى الصيف) صلة كراء (قوله ويعلم) أى المكبرى (قوله انه) أى المكترى (قوله عليه) أى الخزن (قوله

فى كراء الدور مساناة اه وذ كرها ابن عرفة وغيرة ايضا والقول الاول هو مذهب المدونة وعبارتها وليس بعقد لازم ولرب الدار ان يخرج به متى شاء ولم يكترى أن يخرج متى شاء ولم يذ كرها (قوله مطمرا) بفتح الميم وسكون الطاء المهملة أى محلا فى باطن الارض معدودا لخزن الحب به (قوله لمطمر) بضم فسكونه فكسر (قوله كل شهر) بضم شين (قوله يكترى) بضم اخراجه (قوله الحب المطمور) بضم (قوله فان لم يسع) أى المكترى الحب المطمور (قوله منه) أى المكترى (قوله منه) أى اخراج الحب المطمور (قوله لان البقاء) أى الى الغلاء (قوله من غرر) المدة (قوله لانه) أى غرر المدة (قوله ويتطرر) بضم الياء وفتح الطاء (قوله فيحملان) بضم فسكون ففتح أى المتكاريين (قوله عليها) أى العادة (قوله فى الصيف) صلة كراء (قوله ويعلم) أى المكبرى (قوله انه) أى المكترى (قوله عليه) أى الخزن (قوله

لقد مررت فلبى سهام جفونها \* كما مررت فى اللغوى مذهب مالك وشبه فى الزوم فقال (ك) كراء (وجيبة) بفتح الواو أى مدة معينة مصورة (بشهر كذا) أى بتسمية الشهر أو السنة كرمضان وسنة كذا كسنة سبعة وثمانين بتقديم السين (أو) ب (هذا الشهر) أو هذه السنة (أو) بقوله كترها (أشهر) بفتح فسكون فضم جمع شهر أو سنتين (أو) بقوله كترها (الى كذا) أى كتمام سنة سبعة وثمانين غ كانه اختصر بهما قول عباس فى تنبيهه انه لا خلاف اذا نضر على تعيين السنة أو الشهر أو جاء بما يقوم مقام التعيين انه لازم له ما وذلك فى خمس صور اذا قال هذه السنة أو هذا الشهر أو سنة كذا أو مى عدد اذا نذر

اخراجها أى الطعام (قوله قبله) أى الشتاء (قوله ثم قال) أى ابن عرفة (قوله قوله) أى اللغوى (قوله انه) على أى اللغوى (قوله لغاية) أى هى الغلاء (قوله العكس) أى تأجيله لغاية فى حق المكبرى على المكترى (قوله كونه) أى التأجيل بالغلاء (قوله وقوله) أى اللغوى (قوله فاسد) خبر قوله (قوله واحاديث) عطوف على يسع (قوله عنه) أى الفرر (قوله يشد) بضم فسكون فكسر (قوله سبعة وثمانين) تاريخ كتابه هذا المجل من الشرح (قوله كانه) بفتح الهمزة وشدة الثون أى المصنف (قوله انه) أى الكراء صلة بخلاف يحدف فى (قوله لهما) أى المكبرى والمكترى (قوله نص) أى المكبرى (قوله اوجبا) أى المكبرى

(قوله وكان) بفتح الهمز وشدة النون (قوله صدق) بفتح الصاد مخففة اي بدعي (قوله وجيبة) خبر كون (قوله لانه) اي الشان  
(قوله فكانه) بفتح الهمز وشدة النون اي المكثري (قوله او غير وجيبة) ٨١٥ عطف على وجيبة (قوله اختلف)

بضم التاء (قوله على انه)  
اي اكثري سنة او شهرا  
(قوله في لزومهما) اي  
المكثريين (قوله السنة)  
فاعل لزوم المضاف لقوله  
(قوله وهو) اي لزومهما  
السنة والشهر (قوله بين)  
يكسر المشقة (قوله  
من قولها) اي المدونة (قوله  
وله) اي المكثري (قوله  
ويسكن) بضم الياء اي  
المكثري (قوله لربها) اي  
الدار (قوله واخرجه) اي  
المكثري (قوله لم يتركه) اي  
ربها المكثري (قوله ومن ذلك)  
اي البين في الزوم (قوله  
قال) اي ابن القاسم (قوله  
تحسب) بضم التاء (قوله  
هذه الايام) اي التي مضت  
من الشهر (قوله ثم تكمل)  
بضم التاء وفتح الميم متغلا  
اي الايام التي مضت من  
الشهر قبل الكراه (قوله اذا  
قال) اي السيد (قوله فرض)  
اي العبد (قوله فانه) اي  
العبد (قوله قال) اي ابن  
القاسم (قوله وقته) اي  
معينة (قوله ثم ذكر) اي  
ابن القاسم (قوله له) اي ابن  
القاسم (قوله متى شاء)  
تنازع فيه الخروج واخراج  
(قوله وان ما وقع في الكتاب)  
اي المدونة عطف على ان قولها كرى الخ (قوله من هذا) بيان ما (قوله وخالفه) اي ابنا محمد صالح (قوله بعد) بضم العين (قوله ثم  
قال) اي عياض (قوله الثانية) اي من الصور المختلفة فيها

على واحد كسنتين أو ثلاثا وذكرا لاجل فقال اكثريها الى شهر كذا وسنة كذا او قد اشهرها  
أو سنة او اكثر اه فقول المصنف او اشهرها كذا بصيغة الجمع في بعض النسخ وهو الصواب  
اشار به لقول عياض أو سمى عددا زائدا على واحد كسنتين أو ثلاثا ق انظر قول عياض  
وسمى عددا زادا على الواحد قل لفظ الشيخ خليل كان او اشهرها فاسقط النسخ الاثني  
والذي لابن يونس ومن المدونة وان اكثري منه سنة بعينها او شهر بعينها فلا يكون لاحدهما  
فسخه الا ان يتراضيا بجمعا ابن حبيب وكذا قال سنة اشهر أو هذه السنة او الى سنة كذا  
فهذا كله وجيبة لازمة الا ان يشترط الخروج بان شاء جد عجم جعل المصنف شهرا من  
الفاظ الوجيبة كما في المقدمات وسبق قول وفي سنة كذا تاويلان فالظاهر ان هذا على  
احد التأويلين وكان وجهه انه اذا جمل على الابتداء من حين العقد يصير منزلة قوله هذا  
الشهر فانظر في ذلك اه الثاني صدق في ان هذا على احداثا ويلين ابن عرفة جعل ابن رشد  
الفاظ الدالة على التعيين اربعة فقط التسمية كشهر كذا والاشارة كهذا الشهر والثالث  
التشكيك دون اضافة لامنكر كقوله اكرهك الدار شهرا ارسنة الرابع قوله اكره لوقت  
كذا وان سمي الكراه دون تعيين مدته كاكثري الشهر بكذا أو كل شهر بكذا وفي كل شهر  
بكذا وفي لفظ السنة كذلك قاله الكرمي لا يغير لازم اه فعند ابن رشد الزوم في المنكر غير المضاف  
فقربه تت كلام المصنف ولم يتنبه لما فاته ما بعده والكمال لله تعالى (وفي) كونا اكثريها  
(سنة) أو شهرا (بكذا) كعشرة دراهم وجيبة لانه لما كان الابتداء من حين العقد فسكانه  
قال هذه السنة أو هذا الشهر وهذا تاويل ابني ابية والاكثر غير وجيبة لعدم تيقن المدة  
لصدق سنة باي سنة وشهر باي شهر وهذا تاويل ابني محمد صالح (تاويلان) عياض اختلف  
في ثلاث صور اذا قال اكثري منك سنة أو شهرا بدرهم فعمل الاكثر ظاهر الكتاب على انه منسك  
هذه السنة في لزومها السنة أو الشهر هو بين من قولها ان اكثريته دار اسنة أو سنتين  
فيما نزلها ان يسكن ويسكن من يشاء ولو كان لربها التلميذ واخرجه لم يتركه يسكن من  
شاء ومن ذلك قوله ان استأجرت دار اسنة بعلمه فني عشرة ايام من هذا الشهر قال تحسب هذه  
الايام ثم احده عشر شهرا ثم تكمل مع الايام التي بقيت من الشهر الاثني يوما وفي كتاب المدر  
اذا قال اعبد اخذ في سنة وانت حر أو هذه السنة لسنة مما فرض حتى مضت السنة فانه  
حر قال وانما سأت ما لك من سنة وقته ثم ذكره مثله الذي اكره داره أو دابته أو غلامه  
فقال اكرهها منك سنة فالسنة من يوم رفع الكراه وكذلك اذا قال هذه السنة بعينها وهكذا  
له في العتية في تفسير يحيى وكتاب ابن حبيب وذهب أبو محمد صالح الى ان قوله اكره منك  
سنة لا يقتضي التعيين وله الخروج ولربها اخرجه متى شاء مثل قوله كل سنة وان ما وقع في  
الكتاب من هذا التمام سنة معينة وخاها ابن ابية في تاويل لفظ الكتاب على ما به ثم قال  
الصورة الثانية قوله اكرهك كل سنة بدرهم أو كل شهر بدرهم فذهب الكتاب والعتية انه غير  
لازم والثالثة قوله اكرهك السنة بدرهم فني العتية هو مل قوله سنة الشارح جري الخلاف

في المقرد لانه يد كزارة لتحديد المسدة وتارة لتحديد الكراء (و) جاز كراء (أرض مطر عشرا) من السنين (ان لم ينقد) المكثري الكراء المكثري أي لم يشترط النقذ ولو نقذ بالفعل فان شرط النقذ فلا يجوز طي المضر هو شرط النقذ فلا يضر النقذ مع السكون كما يؤخذ من كلام المصنف في فصل الخيار وقد صرح هناك بجواز النقذ تطوعا كالمدينة فقال أبو الحسن معناه ان لم يشترط النقذ يدل عليه قوله فان شرط النقذ فسد الكراء كله ان شرط النقذ لكل العشر بل (ولو) شرط النقذ (سنة) واحدة من العشر فيها لا ين القاسم رحمه الله تعالى ولا بأس بكراء أرض المطر عشر سنين ان لم ينقد أبو الحسن معناه ان لم يشترط النقذ يدل عليه قوله فان شرط النقذ فسد الكراء وان اكرها سنين وقد امكنت الحرث جاز نقذ حصه عامه هذا ولا ملام مال للدرجته الله تعالى وان اكرى أرض المطر سنة قرب الحرث وحين توقع الغيث فلا يجوز النقذ حتى تروى ويمكن من الحرث (الا) الأرض (المأمونة) الري (ك) أرض (النيل) بكسر التون وسكون التحيية أي نهر مصر المنخفضة (و) الأرض (المعينة) بفتح الميم وكسر العين المهملة أي التي تسقى بعين جارية أو بئر (فيجوز) شرط النقذ فيها ابن رشد عقد الكراء جاز في الأرضين كلها من غير تفصيل للسنين الكثيرة وسواء على مذهب ابن القاسم كانت مأمونة أو غير مأمونة وتنقسم في جواز النقذ فيها على قسمين فما كان منها مأمونا كارض النيل وارض المطر المأمونة وارض السقي بالانهار والعيون الثابتة والآبار المعينة فالنقذ فيها للأعوام الكثيرة جاز وما كان منها غير مأمون فلا يجوز النقذ فيه إلا بعد ان يروى ويمكن من الحرث كانت من أرض أنيسل أو من أرض المطر والسقي بالعيون والآبار طي مراده بالجواز وعدمه مع الشرط وكذا قول المصنف فيجوز أي مع الشرط وعلم من كلام ابن رشد ان غير المأمونة يجوز النقذ فيها بالشرط سنة واحدة بعد ريهما أو التمكن من حوثها وانما يمنع ذلك في السنين الكثيرة ونحوه قول المدونة وان اكرها سنين وقد أمكنت الحرث جاز نقذ حصه عامه هذا أبو الحسن معناه هذا بشرط وقوله وقد أمكنت أي ورويت فقول المصنف ان لم ينقد في مفهومه تفصيل وكذا قوله ولو سنة أبو الحسن فعند ابن القاسم يجوز النقذ فيها اذا رويت وقال غيره لا يجوز النقذ حتى تروى رياه مأمونا والخاص ان الأرض الغير المأمونة انما يمنع اشتراط النقذ فيها السنين أو قبل ريهما ما بعده فيجوز سنة واحدة وعند ابن المباحثون لا يجوز حتى تروى رياه مأمونا وفيها عقب ما سبق وان اكرها قرب الحرث وحين توقع الغيث لم يجوز النقذ حتى تروى وقال غيره لا تكري أرض المطر حتى تروى مرة وتعتش أخرى الأقرب الحرث وتوقع الغيث اذا لم ينقد ولا يجوز كراهها بالنقذ حتى تروى رياه مأمونا متواليا مبلغا للزرع أولا كثره مع رجاء وقوع المطر أبو الحسن قوله لم يجوز النقذ معناه بشرط (ويجب) النقذ أي يقضى به المكثري الأرض على مكثريها (في مأمونة النيل اذا رويت) لانها لا تحتاج لسقي آخر ومفهوم النيل ان أرض المطر والسقي لا يجب النقذ فيها ريهما لانها تحتاج للسقي مرارا فلا يجب النقذ فيها حتى يتم الزرع ويستغنى عن الماء ابن رشد قال أرض النيل فيجب النقذ فيها اذا رويت لانها لا تحتاج الى السقي فيما يستقبل فبالري يكون المكثري قابضا لما اكرى واما أرض السقي والمطر فلا يجب على المكثري دفع الكراء حتى يتم الزرع ويستغنى

(قوله المقرد) بفتح الراء أي  
الشهر أو السنة غير المضاف  
منكر أو معرفا (قوله لانه)  
أي المقرد (قوله فان شرط  
النقذ) مفهوم ان لم ينقد  
(قوله وقد صرح) أي  
المصنف (قوله عليه) أي  
كون معناه ان لم يشترط  
النقذ (قوله فان شرط النقذ)  
أي ولم يقل فان نقذ (قوله  
قرب) بضم فسكون صلة  
أكثري (قوله وحين توقع  
الغيث) عطف تفسير (قوله  
فيها) أي عقد كراهها (قوله  
وتنقسم) أي الأرضين (قوله  
منها) أي الأرضين حال من  
مأمونا (قوله فيه) أي غير  
المأمون (قوله ويمكن) بضم  
فتح فكسر مثقلا (قوله  
مراده) أي ابن رشد (قوله  
وعلم) بضم العين (قوله  
هذا) نعت عامه (قوله  
تفصيل) أي بين النقذ  
بشرط فلا يجوز النقذ  
بالشرط فيجوز (قوله غيره)  
أي ابن القاسم (قوله لانه)  
أي أرض النيل

(قوله انه) اى المصنف (قوله هو) اى كلام ابن رشد (قوله اعترضه) اى كلام المصنف (قوله معه) اى التعمي (قوله كعدان) بفتح القاموس والحدال المهمل آخره نون مساحطة معلومة للزراعي (قوله فيها) اى المدونة (قوله جاز) اى اكثر او (قوله ان تساوت) اى الارض في الجودة او وضدها والغرض منها (قوله والا) اى وان لم تستو (قوله يعين) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله موضعهما) اى الاذرع (قوله شرطه منقمة) اى على ترتيب ٨١٧ عليه منقمة (قوله تبقى في الارض) اى بعد تمام مدة كراثها (قوله

كسر طنفد) اى تعجل بعض كراثها اى في الجواز ان كانت الارض مأمونة (قوله فيها) اى المدونة (قوله يكرها) بفتح فسكون فضم فوحدة اى يحجرها (قوله الكراب) بكسر الكاف (قوله جاز) اى اكثر او (قوله وكذلك) اى اكثر اوها على ان يكرها الخ او على الجواز اكثر اوها (قوله كانت) اى الارض (قوله فان نزل) اى الاكثر على ان يكرها الخ او على ان يكرها (قوله ذرعه) اى المكثري (قوله نظره) بضم فكسر (قوله يزيد كراثها) اى في السنة التي تلي السنة التي اكرتت فيها بشرط زيادة الحشر على المعتاد (قوله لزيادة) اى حشرها المشتراط عليه يزيد (قوله على معتاد حشرها) صلة زيادة وضاقتهم من اضافة ما كان صفة (قوله وهو) اى معتاد حشرها (قوله على المعتاد) صلة زيادة (قوله فيرجع) اى

عن الماء طفي فلم يتعد ابن رشد ارض النيل التي رويت بالمأمونة كما فعل المصنف ولا شك انه قصد اختصار كلام ابن رشد اذ هو الذي اعتمد في توضيحه وقد اعترضه ج في التقييد بالمأمونة اذ يحصل الى كون مأمونة وقوله ذارويت اى بالفعل كما هو ظاهر عبارة ابن رشد وغيره من أهل المذهب وقال التميمي معنى قول ابن القاسم يلزم النقد في ارض النيل ان رويت اذا انكشف الماء عنها وامكن قبض منافعهما والقيام ان لا يلزم النقد فيها بربها لان المكثري اشترى شيتين الماء ومنافع الارض فلا يلزم النقد باحدهما ولا ينزعة عنه كلام لانطيل به وانما اطلت في هذه المسئلة بعض الطول لاني لم ادر حقها من شرابه والله الموفق (و) جاز كراث (قدر) بفتح فسكون اى مقدار محدود وبيان قدر (من ارضك) بيا مكري كعدان (ان عين) بضم فكسر منقلا بتسمية أو اشارة أو علامة (أو) بفتح و (تساوت) ارضك في الجودة أو الراداة وفي الاغراض المرادة منها ومفهوم قدران كراث الجسء الشائع كالنصف والثلث جائزان لم يعين ولم تستو الارض فيها من اكرت مائة ذراع من ارض معينة جازان تساوت والا فلا يجوز حتى يعين موضعها (و) جاز كراث ارض (على) بشرط (أن يجرها) المكثري حراثا (ثلاثا) ثم يذرهما (أو) على شرط (ان يبلها) اى يجعل المكثري فيها زبل لتقويتها (ان عرف) بضم فكسر نوع الزبل وقدره ابن عرفة شرط منقمة تبقى في الارض كشرط نقد بعض كراثها فيما من اكرت ارضها على أن يكرها ثلاث مرات ويزرعها في الكراب الرابع جاز كذلك على ان يزرعها ان كان الذي يزرعها به شيئا معروفا ابن يونس اراد اذا كانت مأمونة لان زيادة الحشر والتزليل تبقى منقمة في الارض ان لم يتم زرعها فيصير كنفد اشتراطه في غير المأمونة فان نزل في غير المأمونة ولم يتم زرعها نظر كم يزيد كراثها الزيادة ما اشترط على معتاد حشرها وهو عندنا حشرها على كراثها دون ما اشترطت زيادته على المعتاد فيرجع الزائد لانه كنفد شرط فيها وان ثم زرعه فيها فعليه كراثها بشرط تلك الزيادة لانه كراثها فاسد قاله التونسي ابو الحسن قوله نظر كم يزيد كراثها اى في السنة الثانية واجاز هذا يسع الزبل فناقض ما في البيوع الفاسدة ان كان للامام مال وان كان لابن القاسم فهو موافق اه (و) جاز كراث (ارض) مكربة (سني لذي) اى صاحب (شجر) مغروس (بها) اى الارض فيجوز كراثها (سني مستقبله) تلي السنين الاولى لذي الشجر أو لغيره غ في بعض النسخ كذا يكاف وفي بعضها الذي بلام فان كان بالكاف فارض منون وسني صلة كراث المقدور والكلام مشغل على فروعين مشبه به وهو ما قبل الكاف وشبه وهو ما بعده والمعنى جاز كراث ارض سني وشبه في الجواز فقال كراثها الذي شجر بها سني مستقبله وليس الاول المشبه به مكررا مع

١٠٣ م ح ث المكثري على المكري (قوله لانه) اى الحشر الزائد على المعتاد (قوله فيها) اى غير المأمونة (قوله فعليه) اى المكثري (قوله لانه) اى اكثر اوها بشرط الزيادة (قوله ما في البيوع الفاسدة) اى من منعه (قوله ان كان) اى الجواز بشرط في ناقض (قوله وان كان) اى الجواز (قوله فهو) اى الجواز (قوله موافق لمذهب ابن القاسم) من جواز بيع الزبل للضرورة (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله لذي الشجر) صلة كراث (قوله فان كان) اى المقن

(قوله هذا) أي وارض سنين (قوله بدليل) صلة شمول و اضافته اليه ان (قوله انه) أي المصنف (قوله الاول) أي وارض مطر  
عشر (قوله في النقد) صلة فصل ٨١٨ (قوله وان كان) أي المتن (قوله ان كان) أي الشهر (قوله لك) أي المكثري (قوله منك)

قوله وارض مطر عشر الخ لشمول هذا كراهها لغرس او بناء بدليل انه فصل في الاول في النقد  
دون هذا وأشار بالمسبة الذي به الكاف الى ان من اكثري أرضا سنين وغرس بها شجر ايجوز  
له أن يكثر بها سنين مستقبلة تلي السنين الاولى لقول المدونة قال الامام مالك رضي الله تعالى  
عنه ولوا كثر ت أرضا سنين مسافة فغرس فيها شجر افاقتت المدونة فيها شجر فلا بأس أن  
تكرر بها من ربحا سنين مستقبلة وان كان بلام فلعن أرض غير ممنون لاضافته لسنين لادنى  
مناسبة سبويه الاضافة تقع بادنى سبب وحينئذ فالكلام مشتمل على فرع واحد وهو نصها  
الما تقدم والمعنى وبارك كراه أرض سنين ماضية سنين مستقبلة لمن غرس بها شجر الى السنين  
الماضية وفيه قلق ولو قال وارض سنين مستقبلة لذي شجر بها أو غيره لكان أخصر وأوضح  
وعبارة الشامل أحسن اذ قال ككرائم الذي شجر بها أو غيره سنين مستقبلة ودخل في الغير  
الاجنبى والحكم سواء وان لم يذكروا في المدونة والله أعلم ويجوز كراه الأرض التي بها شجر لغير  
مكثريها سنين مستقبلة ان كان لك بل (وان) كان الشجر الذي بها (لغيرك) بأن اكثراها زيد سنين  
وغرس بها شجر اوانقضت مدته فيجوز لغيره كترها وها سنين مستقبلة ثم ان اكثراها منك المكثري  
الاول بقى شجره الى تمام المدة الثانية والأفلاك الزامه بقلع شجره ونسوية الأرض فيها لابن  
القاسم رحمه الله تعالى لو اكثرت أرضا سنين ثم اكثرت الغيرك فغرس فيها شجر اثم انقضت مدة  
الكرام وفيها غرسه فلك ان تكرر بها من ربحا سنين مستقبلة ثم ان أرضا لك الغارس والاقلع  
غرسه ابن يونس جاز كراهها عند ابن القاسم لان لرب الأرض ان يجبر الغارس على قلع غرسه  
به تمام كراهه فكان المكثري انما دخل على ان يقطع الغارس غرسه عنده لانه ملك من الأرض  
ما كان ربحا يملكه ولا يستطيع مخالفته فقد دخل على امر معروف غ قبحوز المصنف في  
اطلاق ذي الشجر على ما هو اعم من غارسه والتفت مخاطبه به لذكره بصيغة الغيبة ولا يخفى  
ما في ذلك وعبارة المدونة احسن والله اعلم (لا) يجوز كتر أولك أرضا بها (زرع) أخضر لغيرك  
عقب انقضاء مدة كراه زارعه اذ ليس لمكثري الأرض الزامه بقلعه بل يلزمه بقاءه بها الى  
قناهي طيبه وله كراه ما زاد على المدة الاولى ابن القاسم لو كان موضع الشجر زرع أخضر  
لم يكن لرب الأرض ان يكرها مادام زرع هذا فيها لان الزرع اذا انقضت المدة لا يمكن لرب  
الأرض قلعها وانما كراه أرضه وله قلع الشجر فاقترا لا ان يكرها الى تمام الزرع فلا بأس  
بذلك ابو الحسن قوله الا أن يكرها الى تمام الزرع أي بعد الزرع فالى معنى بعد هذا هو الظاهر  
اذ لا معنى لابقائها على ظاهرها لانه يلزمه ككرائم المثل في المدة التي بقيت للزرع حسب ما بقى  
للمصنف فلا معنى له قد الكراه على ذلك (و) جاز اشتراط (كس) مر حاض في اكثر امدار على  
المكثري لانه معروف وجهه فيها لابن القاسم ومن اكثري دارا أو حيا ما واشترط كس  
المراحيض والترات وبغسالة الحمام على المكثري جاز لانه امر معروف ابن يونس قيل معنى ذلك  
في كس ما يكون بعد عقد الكراه واما ما كان يوم العقد في المراحيض فهو على المكثري شرط  
عليه ام لا كمالو كان في احد البيوت المكترا فثنى فان عليه ازالته وقرىخ البيت للمكثري  
فكذلك المراحيض ابن القاسم ومن اكثري دارا فعلى ربحا امر متا وكس مر احبها

بالمكثري ثانيا (قوله والا)  
أي وان لم يكثرها منك  
المكثري الاول (قوله فلك)  
بالمكثري ثانيا (قوله الزامه)  
أي المكثري الاول (قوله  
ثم ان أرضا لك الغارس)  
أي بقى غرسه (قوله والا)  
أي وان لم يرضك (قوله جاز  
كراهها) أي الأرض التي  
فيها شجر لغير مكثريها  
(قوله عنده) أي تمام  
كرائه (قوله لانه) أي  
المكثري (قوله من الأرض)  
بيان ما بعده (قوله ولا  
يستطيع) أي الغارس  
(قوله مخالفته) أي المكثري  
(قوله فقد دخل) أي المكثري  
(قوله قبحوز) بفتح  
منقلا الخ تقرىخ على نص  
ابن القاسم (قوله والتفت)  
أي استقل المصنف من  
طريق من طرق التعبير الى  
طريق غيره (قوله مخاطبه)  
أي المصنف ذا الشجر  
(قوله عقب انقضاء) صلة  
اكثرا (قوله وله) أي المكثري  
(قوله على المكثري) صلة  
اشتراط (قوله لانه معروف  
وجهه) أي الكس على  
جواز اشتراطه عليه  
أي فلا جهالة فيه واحتج  
لهذه اللة لان الكراه بعضه  
في مقابلة كسها وبعضه

واصلاح

في مقابلة كس ما يجتمع في مرضها (قوله جاز) أي اكثراؤه (قوله لانه) أي الكس



(قوله وهي) بفتح الواو والهاء أي اختل (قوله من الجذرات الخ) بيان ما (قوله هطل البيت) أي نزل المطر من سقفه (قوله انظر) بفتح الطاء المهملة وشد الراء أي تليس سطحه بما يمنع نزول المطر منه ٨١٩

وفتح الميم أي المكسرى  
والمكثري (قوله أنه) أي كس  
المرحاض (قوله خلاف)  
أي بين الموضوعين (قوله  
حكاهما) أي التأويلين  
(قوله على المكثري) صلة  
شرط (قوله من كرا وجب)  
صلة شرط (قوله بشرط  
التقيد) صلة وجب (قوله على  
المكثري) صلة اشتراط (قوله  
وهو) أي التطين (قوله  
تسليمه) تفسير لقاعل وجب  
(قوله بشرط أو عرفت)  
صلة وجب (قوله وقيدت)  
بضم فكسر متصلا أي  
المدونة (قوله بتجديده) أي  
التطين (قوله لأنه) أي  
التطين عليه جواز شرطه  
على المكثري (قوله فان لم  
يجدد) أي التطين (قوله  
وقال) أي المكثري (قوله  
هذا) أي القيد بتجديده  
(قوله منه) أي التقييد  
بالتجديد (قوله من مرمة)  
بيان ما (قوله فان شرطاً)  
أي المكثري والمكثري (قوله  
ذلك) أي الترميم (قوله  
سوى) بفتح السين والواو  
مثقلاً (قوله في اشتراط)  
صلة سوى (قوله فلم يذكر  
في التطين الخ) بيان  
الفرق بينهما (قوله وذكره)  
أي اشتراط كونه من

واصلاح ما وهي من الجذرات وليسوت ابن نونس له اراد في المرمة والاصلاح الخفيف  
أراد أنه عليه ولا يجبر عليه لقوله بعده هذا اذا هطل البيت فلا يجبر به على الطر والمكثري  
اندرج في الضرر الدين الا ان يطرحا لهما فكذا هذا وقوله هنا وعلى ربهما نفس المرحاض  
لهما وأما كان فيه قديماً لان ظاهر كلامه في المسئلة ان التكس على المكثري الا ان يشترطه  
على رب الدار وهذا كله ما لم يكن عرف أو شرط فيجملان عليه غ ظاهر نصها السابق انه  
على المكثري حتى يشترط على رب الدار وقد قال بعده ومن اكثري دارا فعلى ربهما مرمتا  
وكس المرحاض وهذا يقتضي انه على ربهما حتى يشترطه على المكثري فقبل خلاف وقبل  
الاخير فيما كان قبل الكرا والاول فيما حدث بعده حكاهما عياض زاد التبيط قبل ما هنا في  
غير الفتادق وما هنا في الفتادق كافي جماع ابي زيد (أو) شرط (مرمة) بفتح الميم والراء مثقلاً  
عياض هو البناء والاصلاح على المكثري عند الاحتياج اليه من كرا وجب بشرط التقيد أو  
اعتباره لان لم يجب فلا يجوز (و) جاز اشتراط (تطينين) لدار على المكثري أبو الحسن وهو  
جعل التطين على سقفه أو سطوحها لمنع نزول المطر منه ويسمى طرا بفتح الطاء وشد الراء حال  
كون الترميم (من كرا وجب) على المكثري تسليمه للمكثري بشرط أو عرف قاله ابن قنوج  
وقيدت بتجديده مرة أو مرتين مثلاً في السنة لانه معروف فان لم يجدد وقال كلما احتاجت فلا  
يجوز لانه مجهول وترك هذا المصنف ولا يذم منه فيها الامام مالك رضي الله تعالى عنه من اكثري  
داراً أو حاماً على ان ما احتاج اليه من مرمة ومما المكثري فان شرط ان ذلك من الكرا جاز  
ولو شرط ان ما عجز عنه الكرا أنفق السالك من عنده فلا يجوز ولا يجوز ان يشترط عليه من  
يسير مرمة الا ان يكون ذلك من كراتها غ أما المرمة فقال في المدونة ومن اكثري داراً  
أو حاماً على ان ما احتاج اليه من مرمة ومما المكثري فان اشترط ان ذلك من الكرا جاز وما  
التطين فلم يصح في المدونة بشرط كونه من الكرا الذي وجب وانما قال ومن اكثري داراً  
على ان عليه تطين البيوت جاز اذا سمى تطيناً في السنة مرة أو مرتين أو في كل سنتين مرة  
لانه معلوم أبو الحسن ظاهره ان هذا زيادة على الكرا فيكون اكثري منه بما سمى وبالتطين  
ويحتمل انه هو الكرا طي سوى المصنف رحمه الله تعالى بين المرمة والتطين في اشتراط  
كونهما من كرا وجب وقد فرق بينهما في المدونة فلم يذكر في التطين اشتراط كونه من  
الكرا مؤذ كره في المرمة ونصها على اختصار ابي سعيد ومن اكثري داراً أو حاماً على ان ما  
احتاجت اليه من مرمة ومما المكثري فان شرط انها من الكرا جاز ولو شرط ان ما عجز عنه  
الكرا أنفق السالك من عنده فلا يجوز ولو شرط ان عليه ما احتاجت اليه من يسير مرمة  
أو كسر خشبة فلا خير فيه الا ان يكون ذلك من كراتها أبو الحسن قوله فان اشترط ذلك من  
الكرا جاز قبل معناه والكرا على التقيد أو كان ستمهم التقيد والافلا يجوز اذا لا يدري ما يحصل  
عليه بالهدم صح من جامع الطر وقال اللغوي يريد ان كان الكرا مؤجلاً فان هذا الشرط  
لا يقصد العقد لان القصد في ذلك ما يحتاج في الغالب الى اصلاحه مثل خشبة تكسر أو ترقيع  
حائط وشبه ذلك مما يقل خطبه ولا يؤدي تحجيه الى غرر ٨١ كلام ابي الحسن الوان غني في

كرا وجب (قوله ستمهم) بضم السين وشد النون

تعلية انظر اذا كان الكراء انما يقبض يوما بيوم او كانت العادة تأخيره الى آخر السنة فقد  
تحتاج الادار الى حرمه اول السنة بجميع الكراء فهذا غير لانه لا يدري متى يدفع الكراء  
وهذا كان الشيوخ قديما يعارضونه اه ونصها في التطيين ومن اكثرى دارا على ان عليه  
تطين السيوت جاز ذلك ان سمي تطيينا في السنة مرة او مرتين او في كل سنتين مرة لانه معلوم  
واما اذا قال كلما احتاجت طينها فهذا مجهول لا يجوز ابو الحسن ظاهرا ان هذا زائد على  
الكراء فيكون اكثرى منه بالكراء وهذا التطيين او ذلك هو الكراء اه فانت ترى ان  
التقسيد بكونه من الكراء لم يذكر في المدونة الا في المزمة وتقسيد به بكونه واجبا ذكره  
ابو الحسن بصيغة التمريض وجعله القاسم محل نظر وان النعمى حرم بخلافه فعلى المصنف  
المواخذة في اعتماده وان التطيين غير مقيد بكونه من الكراء ذلم اومن حرم بذلك وابو الحسن  
كما ترى جعله محل نظر والظاهر عدم التقيد بذلك لاختلاف المسئلة في تصويرها كما علمت من  
نصها لان مسئلة المزمة اشترط عليه ذلك ان احتاجت اليه فهو مجهول فلذلك قيد بكونه من  
الكراء ومسئلة التطيين اشترط عليه تطيين امرأة او مرتين او نحو ذلك مما هو معلوم فلا جهالة  
فيه وبذا علم في المدونة ولو اتفقنا في التصوير اتفقنا في الحكم والله الموفق (لا يجوز ان شرط  
المزمة على المكثري (ان لم يجب) الكراء على المكثري لانتفاء عرف وشرط تجليه لثمة سلف وكراء  
ولانه غرر غ هذا القيد ذكره ابن قنوح قائلا جازان كان الكراء على النقة بالشرط او  
العرف وبه قيد في المدونة في جامع الطر فقال معناه الكراء على النقة او كانت سنتهم التقيد  
والا لم يجز اذ لا يدري ما يحل بالهدم وقال النعمى قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه فيمن  
اكثرى سنة بعشرين دينارا على ان احتاجت الادار الى حرمه ردها المكثري منها بالباس به  
اراد وان كان الكراء وجبا فهذا الشرط لا يقصد لان القصد في ذلك ما يحتاج في الغالب  
الى اصلاحه مثل خشبة تنكسر او ترقيق حائط وما اشبه ذلك مما يشبه خطبه ولا يؤدي تجليه  
الى غرر (أو) شرط ان الترميم (من عفسد المكثري) فلا يجوز للجهالة في الكراء (أو) اكثرى  
الحمام على شرط (حريم اهل ذى الحمام) اي اغتسالهم فيه بما تهم على المكثري (أو) على شرط  
(نورهم) بضم النون اي ما يطل اهل ذى الحمام به اجسادهم لازالة اشعارهم الى المكثري  
فلا يجوز (مطلقا) عن التقيد بعدم علم عددهم فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى من اكثرى  
حما على ان عليه له ما يحتاج اهلهم من نورة او حريم فلا يجوز حتى يشترط شيئا معروفا (أو)  
اكثرى ارض ابناء او غرس و (لم يعين) بضم الياء وفتح العين والياء الثانية منقولة ما يفعل  
(في الارض) من (بناء او غرس و) الحال (بعضه) اي البناء او الغرس (أضر) بالارض من بعض  
(و) الحال (لا عرف) جازيلدهما ببناء خاص او غرس خاص فلا يجوز للغرر ابن الحاجب  
لو لم يعين في كراء الارض بناء او غرسا ولا زرع ولا غيرها وبعضه أضر فله ما يشبهه فان أشبهه  
الجميع فسد ولو سمي صنفا يزرعه جاز مثله ودونه وفيه لابن القاسم رحمه الله تعالى من استأجر  
ارضاً عشر سنين يزرعها واراد ان يغرس فيها شجرة اذ اذ لم يضر الارض النعمى وان  
استأجرها ليزرعها شجرة او اراد ان يزرعها خنطة فلا يمنع اذ لم يضر والذي يقيد به كلام  
التوضيح ان ابن القاسم قال بالجواز مع الاجمال لكر منع المكثري من فعل ما فيه ضرر وقال

(قوله اعقاده) أي تقيد  
المزمة بكونها من كراء موجب  
(قوله بذلك) أي بكونه من  
كراء موجب (قوله على  
المكثري) صله شرط (قوله  
من بناء أو غرس) بيان ما  
وقبه تغييرا عراب التزويج  
اقوال منها جواز مطلقا  
ومنها جواز للشراح  
المأزج (قوله يلدهما) أي  
المتكاريين (قوله لم يعين)  
اي المكثري (قوله يشبه)  
اي يعتاد (قوله الاجال)  
اي عدم تعيين نوع المزروع  
أو المغروس (قوله منع) أي  
ابن القاسم

(قوله غيره) أي ابن القاسم  
 (قوله حيثئذ) أي حين  
 الاجال (قوله يدخل) بضم  
 فسكون فكسر (قوله ولم  
 يقل) أي ابن القاسم (قوله  
 وقال) أي ابن القاسم (قوله  
 ذلك) أي غرس الشجر  
 (قوله منع) بضم فكسر  
 (قوله والا) أي وان لم يكن  
 غرس الشجر اضر بها (قوله  
 فله) أي المكتري (قوله  
 ذلك) أي غرس الشجر  
 (قوله بذلك) أي صنعة  
 مكتري الحانوت وحال من  
 يسكن الدار (قوله يكرى)  
 بضم فسكون فكسر (قوله  
 يغني) بإعطاء الغني وسكون  
 الموحدة أي نقص (قوله  
 وله) أي الموكل (قوله ولو  
 اعارها) أي لو كبل الدار  
 الموكل على اكرثها (قوله  
 صادق) أي الحصاد (قوله  
 تمامها) أي السنة (قوله  
 قلعه) أي ان آخر حصاده  
 عن تمام السنة بالشهور  
 (قوله بفعل) بفتح الميم وكسر  
 الحاء المهملة وشدة اللام أي  
 حاول (قوله فيها) أي ارض  
 المطر (قوله غرس) بفتح  
 الغين المعجمة وسكون الراء  
 أي دلو كبير (قوله سانية)  
 أي دولا ب (قوله امد)  
 بفتح الهمز والميم أي زمن  
 واضافه للبيان

غيره بالمتع حيثئذ فالمصنف جرى على مذهب غير ابن القاسم فيها لابن القاسم من اكرى دارا  
 فله أن يدخل فيها ما يشاء من الدواب والامتنعة وينصب الحدادين والقصارين والارحية ما لم  
 يكن ضرر فيمنع ولم يقل فيفسد العقد وقال في الارض من اكرى أرضا لزرها عشر سنين  
 فاراد ان يغرس فيها شجرا فإذا كان ذلك اضر بها منع والا فله ذلك اللهم اجاز ابن القاسم  
 كراه الحوانيت والديار على الاطلاق من غير مراعاة الصنعة مكتري الحوانيت والخال من  
 يسكن الدار وقال غيره لا يجوز الا بعد المعرفة بذلك وهو خلاف قول ابن القاسم وقول الغير  
 لا يجوز يقتضي الفساد ان وقع لقوله وقد منتهى عنه الابدليس ولذا قال في التوضيح قول  
 ابن الحاجب يشبه مذهب الغير بخلاف قول ابن القاسم فان كان ذلك اضر منع الاضرمع  
 جواز العقد ولذا قال الشيخ ميارة الحاصل ان غير ابن القاسم شد دفع العقد مع الاجال  
 وأجاز ابن القاسم ومنع فعل الاضرمع ولا يفسد العقد عنده وانه أعلم (و لا يجوز) كراه  
 وكسبل) دارا أو أرضا (بجهاة) بضم الميم واهمال الحاء بموحدة أي باقل مما سها له الموكل أو  
 من كراه المثل ان لم يسم له قدر الكراء (أو) كراؤه (بعرض) بفتح فسكون ما وكل على كرائه  
 بنقد بشرط أو عرف فلا يجوز ولو فوض له في التوكيل لانه لا يجوز له التصرف الا بالمصلحة  
 لموكاه وأخذ العرض في كراه الدور مثلا لا مصلحة فيه لموكاه ابن عاشر لا خصوصية للكراء  
 بهذا الحكم والانساب به باب الو كلة فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى ومن وكل رجلا يكرى  
 داره فاكراه يغني أو جاني في الكراء فهو كالبيع لا يجوز ابن يونس وله فسخ الكراء أو اجازته  
 ان لم يفت فان فات رجوع على الوكيل بالمحاباة ولو اعارها أو وهبها أو تصدق بها أو أسكنتم ارجع  
 ربهما على الساكن بالكراء ولا رجوع للساكن على الوكيل (أو) كراه (أرض مدة) معلومة  
 كعشر سنين (الغرس) بفتح الغين المعجمة وسكون الراء معلوم التصنف والعدد (فاذا انقضت)  
 مدة الكراء (فهو) أي المغروس ملك (لرب الارض) كله (أو نصفه) مثلا فلا يجوز للجهل بالكراء  
 فيها الامام مالك رضي الله تعالى عنه من اكرى أرضا عشر سنين على ان يغرسها المكتري شجرا  
 سماها على ان غرسها لغيره فإذا انقضت المدة فالشجر لرب الارض فلا يجوز لانه أكرها  
 بشجر الى أجل لا يدري أي سلم اليه أم لا اللهم وكذلك لو قال أكرىك عشر سنين على ان نصف  
 الشجر لي ونصفه لك بعد عشر سنين فان قال على ان لك نصفها من الان جاز عند ابن القاسم  
 وقال غيره لا يجوز وهو فسخ دين في دين (و) من اكرى أرضا لزرها سنة انقضت (السنة في)  
 الارض التي سقيها (المطر) أو النيل (الحصاد) لزرها سوا مصادف تمامها بالشهور أو نقص  
 عنه أو زاد عليه ليس لمكري الارض قلعها ولا أجره ما زاد على تمامها بالشهور فيها لابن القاسم  
 رحمه الله تعالى من اكرى أرضا فحصد زرعها قبل تمام السنة فاما ارض المطر فحل السنة فيها  
 الحصاد و يقتضي بذلك فيها والمراد بالحصاد الازالة سواء كانت بحصد أو قلع أو جرد أو رعي فان  
 كان يخلف فحصد آخر بطن وتنقضي السنة (في) أرض (السقي) بعين أو غرب أو سانية بتمامها  
 (بالشهور) الاثني عشر (فان تمت) السنة بالشهور (و) خلال (له) أي المكتري فيها (زرع)  
 أخضره) ليس للمكري قلعها ولا أخذه ويلزمه بقاؤه الى حصد موله (كرامثل) الوقت (الزائد)  
 على سنة شهور ابن القاسم واما ذات السقي التي تكرى على امد الشهور والسنين للمكتري

(قوله وله) أي المكثري (قوله فيها) أي الأرض (قوله وعليه) أي رب الأرض (قوله تركه) أي الزرع (قوله وله) أي المكثري (قوله فيما بقي) أي من مدة الزرع (قوله مثلها) أي الأرض (قوله ما كراها) أي المكثري الأرض (قوله منسه) أي المكثري (قوله طرح) أي التي واسقط (قوله وابقى) أي محتون (قوله ونقلها) أي المدونة (قوله وله فيما بقي الخ) بيان لما نقلها واختصرها عليه أبو محمد وهو موافق لاختصاره محتون (قوله ووجهه) يقتضات مثقلاي بين ابن يونس ووجه كلام ابن القاسم مخالفاً لمحتون وأبو محمد (قوله وللمكثري الخ) حال (قوله اشترى) بضم التاء أي الزرع (قوله مع الأرض في صفقة) أي أو ألحق بها (قوله وكذلك) أي الأرض مع زرعها الذي لم يبد صلحه في جواز بيعه معها والملاحق بها (قوله بثمرها) أي الذي لم يبد صلحه (قوله فان ٨٢٢ لم يشترطه) أي الثمر (قوله من الثمر) بيان ما (قوله من الأرض)

العمل إلى تمام ستة فانت وت وله فيها زرع أخضر فليس لب الأرض قلعه وعليه تركه إلى تمامه وله فيما بقي كراهتها على حساب ما كراها منسبه طرح محتون على حساب ما كثرى وأبقى كراه المفضل ونقلها أبو محمد في مختصره وله فيما بقي كراهتها على ما كراها ابن يونس كلام ابن القاسم جيد ووجهه انظره في ترجمة من اكثري أرضا بالزرعها ابن القاسم اذا انقضت الفنون والمكثري في الأرض زرع لم يبد صلحه فلا يجوز لب الأرض شراؤه وانما يبيع الزرع أخضر ان اشترى مع أرض في صفقة وكذلك الأصول بثمرها فان لم يشترطه المبتاع فأي ثمر من الثمر وما ظهر من الأرض للباقي واذ لم يؤبر الثمر ولم يظهر الزرع من الأرض فهو للعتاق ابن يونس بعض القسرويين الاشبه ان يجوز لب الأرض شراؤها من زرع لان الأرض ملكه قبضه مقبوضا بالعقد وما يحدث فيه من غمها فأنما هو في ضمان مشترية انكونه في أرضه وانما منع عليه الملاحقة والسلام بيع الثمار قبيل ان يبدو صلاحها الكون ضمانا من بائعها لانها في أمواله لقوله صلى الله عليه وسلم رأيت ان منع الله تعالى الثمرة بمأخذ أحدكم مال أخيه وعلى هذا التعليل اجاز عبد الملك شراعتان فيه ثمرة بقمع أو بيجان آخر فيه ثمرة فخالقها لان كل ثمرة مقبوضة فكانا متناجزين وفي الشامل وفي السني بتمامها فان تمت والزرع باق وكان ربه يظن تمامه فزاد الشهر ونحوه لزوم لب الأرض تركه لتمامه بكره المفضل فيما زاد وقبل بنسبة المسمى ولو بعد الامد وعلم ربه بذلك فله ان يملكه أو تركه بالاكثر من المسمى وكراه المثل وليس لشراؤه على الاصح (و) ان اكثري شخص أرضا وزرعها وحده لم يزرعه (و) (اتر) بمنزلة أي سقط فيها (للمكثري) حال من فاعل اتر وهو (حب فنت) الحب في الأرض عاما (قابلا) بموحدة أي آتيا بعد عام الاكراه (فهو) أي النابت (لب الأرض) لأعراض المكثري عنه سواء اتر باقاة كنقل غل أو غيره بان سقط منه حال الحصد لشدة يس الزرع وشبهه في الكون لب الأرض فقال (كن) أي صاحب أرض (جره) أي البزرا والزرع (السييل إلى) أرضه (ه) فنت فيها فهو لب الأرض التي الفجر اليها فيها للامام مالك رضي الله تعالى عنه واذ اتر للمكثري في حصاده حب في الأرض فنت قابلا فهو لب الأرض وكذلك

بيان ما (قوله للباقي) راجع لمؤبر الثمر وظاهر الزرع (قوله من زرع) أي أخضر بيان ما (قوله قبضه) أي الزرع (قوله فيه) أي الزرع (قوله من غمها) أي زيادة بيان ما (قوله لانها) أي الثمار (قوله في أمواله) أي أصوله (قوله رأيت) أي اخبرني (قوله منع الله تعالى الثمرة) أي لم يتم صلاحها وأجابه (قوله مال) أي غن (قوله أخيه) أي في الايمان (قوله التعليل) أي يكون الثمر في ضمان المشتري لكونه في أرضه (قوله فخالقها) أي في جنسها (قوله مقبوضة) أي (قوله فكلانا) أي المتبايعان (قوله متناجزين) أي قسما من ربه النساء (قوله بتمامها) أي السنة

بالشهور (قوله فان تمت) أي السنة بالشهور (قوله والزرع باق) أي أخضر حال (قوله وكان ربه) أي المكثري (قوله تمامه) أي في السنة (قوله فزاد) أي الزرع (قوله تركه) أي الزرع في الأرض (قوله بعد) بضم العين (قوله الامد) أي الزمن الذي يتم فيه الزرع (قوله وعلم ربه) أي المكثري (قوله بذلك) أي بعد امده (قوله فله بها) أي مكثريها (قوله قلعه) أي الزام المكثري به (قوله وليس له) أي المكثري (قوله شراؤه) أي الزرع الأخضر من المكثري (قوله فيها) أي الأرض (قوله لأعراض) بكسر الهمزة (قوله عنه) أي الحب المنتثر (قوله منسه) أي المكثري (قوله وكذلك) أي رب الأرض في استحقاقه ما نبت من حب المكثري المنتثر حال حصده بعد مدة كراهه

(قوله الى ارض غيره) صلة حمل (قوله فثبت) اي الزرع (قوله فيها) اي ارض غيره (قوله فيها) اي الارض الاخرى (قوله فليستظر) بضم فسكون فتح (قوله فان كانت) اي الشجر (قوله وردت) ٨٢٣ بضم الراء (قوله فله) اي ربهها

(قوله وان كان) اي ربهها  
(قوله فلهذا مضار) اي  
فليس له قلعها (قوله وله)  
اي ربهها (قوله وكان) اي  
التراب (قوله ذلك) اي نقله  
(قوله فلا يلزمه) اي نقله  
ربه (قوله لانه) اي ربه (قوله  
لزعمها) صلة مكترى (قوله  
منه) اي زرعها (قوله زرعها)  
تفسير لقاعل فسد (قوله  
فيها) اي الارض (قوله كبرد)  
بفتح الراء اي حجر السحاب  
(قوله لا تززع) بضم التاء اي  
الارض (قوله فان غرقت  
في ابان الحرث الخ) مفهوم  
بعد ابان الحرث (قوله  
الاستحق) اي مكسرى  
الارض (قوله من المنفعة)  
بان ما (قوله لا يلزمه) اي  
المكترى (قوله لو حبس)  
اي عطل المكترى (قوله  
المعينة) اي الانتفاع بالاداة  
او الثوب (قوله لزعمه) اي  
المكترى (قوله اذا تمكن)  
اي من الاستيفاء (قوله  
فيها) اي المدونة (قوله  
ما زرع) اي المكسرى  
الارض المكترى (قوله بذلك)  
اي المطر (قوله وعليه)  
اي الزارع (قوله هلاكه)  
اي الزرع (قوله القحط)  
اي العطش (قوله عليه)  
اي الزارع (قوله محمل)  
بفتح المبين (قوله منه) اي الكرايه بان شئ

من زرع زرعاً حمل السيل زرعه قبل ان ينبت الى ارض غيره فثبت فيها قال الامام مالك  
ربني الله تعالى عنه الزرع لمن جره السيل الى ارضه ولا شئ للزارع مخنون ولو قلع السيل  
شجرات من ارض قصيرها الى ارض آخر فثبتت فيها فليستظر فان كانت اذا قلعته وردت الى  
ارضه تنبت فله قلعها وان كان انما يعلقها الحطب لا يلغرسها فهذا مضار وله القيمة  
وان كانت الشجرة ولو قلعته لا تنبت في ارض ربه او انما تصير حطباً فالذي ينبت في ارضه مخير  
بين امر ربه باقلعها واعطائه قيمتها مقلوعة ولو نقل السيل تراب ارض الى اخرى فان اراد ربه  
نقله الى ارضه وكان معروفاً فله ذلك وان ابي أن ينقله وطلب من صار في ارضه تحبته عنه فلا  
يلزمه لانه لم يجبر شيئاً (ولزم الكراء) مكترى الارض لزعمها واصله لزيم (بالتمكن) منه ان سلم  
زرعها بل (وان فسد) زرعه فيها (بالحاجة) غير ارضية كبرد وجليد وطير وجراد وريح  
(أو غرق) بفتح الغين المججمة والراء عطف على جائحة أو يكسر الراء عطف على فسد (بعد  
ابان) بكسر الهمزة وشدة الواو وحدة آخر دون اي وقت (الحرث) المعتاد بحيث لا تززع اذا  
انكشفت فان غرقت في ابان الحرث او قبله واستقرت كذلك حتى فات ابانه سقط كراؤها لعدم  
تمكن المكترى من زرعها ابن شاس لا يستحق تقديم جزء من الاجرة الا بالتمكن من استيفاء  
ما يقابلها من المنفعة ابن يونس لا يلزمه ان يتقدم الا بقدر ما ركب أو سكن ابن الحاجب لو  
حبس الاداة او الثوب المدة المعينة لزمه جميع الكرايه اذا التمكن كما لا يستفاد فيها ان اتي مطر  
بعد ما زرع وفات ابان الزراعة فغرق زرعه حتى هلك بذلك فهي جائحة على الزارع وعليه جميع  
الكرايه بخلاف هلاكه من القحط وكذلك لو هلك زرعه ببرد أو جليد أو جائحة فالكرايه عليه  
وأما ان اتي مطر فغرق زرعه في ابان الحرث لو انكشف الماء عن الارض ادرك زرعهما ثانية فلم  
ينكشف حتى فات الابان فذلك كفر قها في الابان قبل ان يزرع حتى فات الحرث فلا كرايه عليه  
ولو انكشف الماء في ابان يدرك فيه الحرث لزمه الكرايه وان لم يحرث (او) لم يزرع (لا علمه) اي  
فقد المكترى (بذرا) يذره بها فيلزمه الكرايه لتمكنه من اكرائها الفيرمه فان لم يوجد البذر عند غيره  
ايضا فلا يلزمه الكرايه لعدم تمكنه من زرعها وكرائها (أو) (لجبهه) بفتح أي حبس المكترى  
فيلزمه الكرايه لتمكنه من اكرائها فيها لابن القاسم لا ينقض الكرايه موت المتكاري بين  
أو احدهما وكذلك من اكترى داراً وأرضاً لم يجبر اذا وجبهه السلطان باقى المدة فالكرايه  
يلزمه ولا يعد به هذا ولكن يكرهها ان لم يقدر ان يزرعها أو يسكن الدار التي محمل قوله  
في البذر على حزم المكترى عنه وحده لانه قادر على ان يكرهها ولو كانت شدة فلم يجبر اهل الموضع  
البذر سقط الكرايه عنه وكذلك اذا قعد السلطان ان يجبسه ويحول بينه وبين زرعها وكرائها  
فلا شئ عليه وان لم يقصد ذلك وانما طلبه السلطان بأمر فكان سبباً في عدم حرثها كان عليه  
كراؤها (أو انهدمت شرفات) بضم الشين المججمة والراء وسكونها وقحها جمع شرفة بضم  
فسكون أي العرائس التي تجعل فوق جائط (البيت) لتزيينه فيلزم مكتريه جميع كرائته لان  
انهدمها لا ينقص شأمن منافعه فيها لابن القاسم اذا لم يكن فيها انهدم ضرر على المكترى ولم  
ينتهرب الدار لزم المكترى السكنى بجميع الكرايه ولا يوضع عنه شئ منه ذلك كانه داهم شرفات

(قوله ولا شيء له) أي المكتري  
 (قوله فله) أي المكتري  
 (قوله به) أي النقص (قوله  
 وله) أي المكتري (قوله منه)  
 أي الكراء (قوله فيصط)  
 يضم الياء وفتح الحاء المهملة  
 أي يسقط (قوله واختلف)  
 يضم التاء (قوله مكريه)  
 تفسير لفاعل يأت (قوله  
 فكذلك) أي أنهم دام بيت  
 منها في لزوم السكنى المكتري  
 وحط ما ينوب البيت من  
 الكراء عنه (قوله فعليه)  
 أي المكري (قوله اليه) أي  
 المكتري (قوله وتسليمه) أي  
 المكري (قوله أي الملو  
 (قوله عليه) أي السلم (قوله  
 اليه) أي الملو (قوله عليه)  
 أي البايع (قوله المنتخب)  
 بفتح الخاء المعجمة (قوله به)  
 أي الملو (قوله قال) أي  
 ابن القاسم (قوله ينظر)  
 يضم فسكون ففتح (قوله  
 من الكراء) بيان ما (قوله  
 به) تنافز فيه السكنى  
 والزرع (قوله من الكراء)  
 بيان حصته (قوله بالقيمة)  
 بيان من حصته (قوله جلها)  
 تنافز فيسه عطش وغرق

لا تضر يسكن المكتري وإن اتفق فيها كان متطوعا ولا شيء له إلا النقص فله أخذه أن كان ينقص  
 به (أو سكن اجنبي به) أي البيت المكتري فيلزم المكتري جميع كرائه وله الرجوع على  
 الاجنبي باجرة ما سكنه ومحل لزوم جميع الكراء المكتري في انهدام الشرفات أن لم ينقص  
 انهدامها شيئا منه (لا) يلزم المكتري جميع الكراء (أن نقص) شيء يأنهدامها (من قيمة  
 الكراء) فيحط من الكراء بقدره أن كثر بل (وأن قيل) ولا خيار للمكتري في الخروج ابن  
 رشد الهدم في الدار المكترة أن كان يسير فهو على ثلاثة أوجه الأول ما لامضرة فيه على  
 الساكن ولا ينقص من قيمة كراء الدار شيئا كأنهدام الشرفات وهو خلاف خلاف أن الكراء  
 لازم للمكتري ولا يحط عنه منه شيء الثاني أن يكون لامضرة فيه على الساكن إلا أنه ينقص  
 من قيمة كراء الدار في هذا يلزم المكتري السكنى ويحط عنه ما حط ذلك من قيمة الكراء أن لم  
 يصلح رب الدار ولا يلزمه إصلاحه فان سكت وسكن فلا يكون له شيء الثالث أن تكون فيه  
 مضرة على الساكن من غير أن يطل من منافع الدار شيئا كالهدم واختلاف فيه فقال ابن  
 القاسم أن رب الدار لا يلزمه الإصلاح إلا أن يشاء فان ابى فالمكتري بالخيار بين أن يسكن  
 بجميع الكراء أو يخرج فان سكت وسكن لزومه جميع الكراء وان كان الهدم كثيرا فلا يلزم رب  
 الدار إصلاحه باجتماع وهو على ثلاثة أوجه أيضا أحدها أن يعيب السكنى وينقص من قيمة  
 الكراء ولا يطل شيئا من المنافع مثل كون الدار مبلطة بمحصة فيذهب تيلطها وتجصصها  
 فيضير المكتري بين السكنى بجميع الكراء والخروج إلا أن يصلح ذلك رب الدار فان سكت وسكن  
 لزومه جميع الكراء على مذهب ابن القاسم في المدونة الثاني أن يطل يسير من منافعها  
 كأنهدام بيت من الدار فيلزمه السكنى ويحط عنه ما ناب البيت المنهدم من الكراء الثالث أن  
 يطل أكثر منافع الدار أو منفعة البيت الذي هو وجهها أو يكسفه بأنهدام حائطها فيخير  
 فيه المكتري بين السكنى بجميع الكراء والخروج فان أراد السكنى وحط ما ينوب ما انهدم من  
 الكراء فليس له ذلك إلا برضا صاحب الدار فيجوز على جميع الرجلين ساعته ما في البيع فله في  
 (أو انهدم بيت منها) أي الدار المكترة فيلزم المكتري سكنها ويحط عنه ما ناب البيت المنهدم  
 من الكراء (أو سكنه) أي البيت منها (مكريه) فكذلك (أوليات) مكريه (بسلم) يضم السين وضم  
 اللام مشددة (البيت) (لا على) الذي لا يوصل اليه إلا بسلم فكذلك نحوه في سماع عيسى ابن  
 رشد لأنه كراء جميع منافع الدار فعليه تسليمها اليه وتسليمه للعلو هو يجعل سلم له يرقى عليه اليه  
 والكراء في هذا بخلاف البيع فان باعه جميع الدار وفيها علو لا يرقى اليه إلا بسلم لم يكن عليه أن  
 يجعل له سلما يرقى عليه اليه كالألزامه أن يجعل له دلوًا وحبلًا يصل به إلى ماء البئر لأن ما باع منه  
 قد أسلمه اليه فهو أن شاء سكنه وأن شاء هدمه وأن شاء باعه لا يمنعه من التصرف فيه بما شاء  
 كونه دون سلم ١١ ومثله في المنتخب عن ابن القاسم إذا تولى صاحب المنزل فلم يجعل للعلو سلما  
 ولم ينقص به المكتري حتى انقضت السنة قال ينظر إلى ما يصيب ذلك من الكراء فيطرح عن  
 المكتري (أو عطش) بكسر الطاء (بعض الأرض) فكذلك (أو غرق) بعضها بكسر الراء  
 (ف) يلزمه السكنى والزرع (بحصته) أي السالم من الكراء بالقيمة لا بالمساحة كما في المدونة فان  
 عطش أو غرق جلها أو كلها فلا شيء عليه من الكراء فيها من أكثر أرضها ليزرعها فغرق

بعضها قبل زرعها او عطش فان كان اكثرها دجيمها وان كان نافعها رده حظه بقدر حصته  
 من الكراء (وخير) بضم الهمزة وكسر التخمينة وثقل بين السكتي والخروج (في) حدوث  
 امر (مضر) بضم الميم وكسر الضاد المججمة وشد الراء ان كان كثيرا بل وان كان يسيرا  
 (كعطل) يفتح الهاء وسكون الطاء المهملة اي تتابع المطر من سقف البيت (فان بقي) المكثري  
 ساكنا في البيت الى انتهاء المدة (فالكراء) جميعه لازم للمكثري لزال ضرره بتغييره وشبه في لزوم  
 جميع الكراء فقال (كعطش ارض صلح) عليها من اهلها الكفار وزرعوها فطشت فيلزمهم  
 جميع المصالح به عليها لانه ليس كرا محققا (وهل) يلزمهم جميعه لزوما (مطلقا) عن التقيد  
 بعدم تعيين قدر من المال المصالح به للارض (أو) يلزمهم جميعه في كل حال (الا ان يصلحوا)  
 أي الكفار الامام (على الارض) بقدر من المال معلوم فلا يلزمهم اذا عطشت في الجواب  
 (تاو يلان) فيها ومن زرع في ارض الخراج كرا مثل ارض المطر فترقت او عطشت فلا  
 كرا عليه اذ لم يتم الزرع فاما ارض الصلح التي صلحوا عليها اذ ازرعوا فترقت عطش زرعهم فعلمهم  
 الخراج وقال غيره هذا اذا كان الصلح وظيفة عليهم واختلف في قول غيره فقال ابو عمران هو  
 خلاف قول ابن القاسم وقال بعض الفرويين هو وفاقه واقطاعه ان التاويل في صورتين فقط  
 صلحهم على الارض وحدها وصلحهم على الارض والرؤس مع تعيين ما ينقص الارض فان  
 صلحوا على الرؤس فقط او عليهم ما اجلا لاجل وفاق افاذه البناني وذلك (عكس) أي خلاف  
 حكم (تلف الزرع لكثرة دودها) اي الارض (أو) كثرة (قارها) اي الارض (أو) (لا عطش) فيسقط  
 كراؤها عن المكثري لعدم تمكنه من المنفعة التي اكترها وسواء تلف جميعه (أو) اكثره (وبقي  
 القليل) منه اللغمي هلاك الزرع ان كان لقطط المطر أو تعذر ماء البئر أو العين أو لكثرة تبويع  
 ماء الارض اولدود أو فار سقط كرا الارض كان هلاكه في الابان أو بعده وان هلك لطير أو  
 جراد أو جليلد أو برد أو جيش اولان الزريعة لم تنبت لزم الكراء هلاك في الابان أو بعده  
 المتبقي ومثل قطط المطر وتواليه وكذلك اذا منعه من الزرع فتمت وفيها ان جاء من المنع ما يمكن  
 بعضه وهلاك بعضه فان حصد ما له بال وله فيه نفع فعليه من الكراء بقدره ولا شيء منه عليه ان  
 حصد ما لا بال له ولا نفع له فيه محمد مثل خمسة أو ستة فدادين من مائة ابن عرفة اللغمي اراد  
 اذا كانت منقورة في المائة لانه كالهالك وكثير من الناس لا يتكلف جمع مثل ذلك ولو سلمت  
 الخمسة على المعتاد من سلامتها لزمه كراؤها ثم قال ابن عرفة وذكر اصلا في كلام محمد ولم يقسده  
 (و) ان حدث خلل في العقار المكثري قبل تمام مدته (لم) الاولي لا (يجبر) بضم التخمينة وسكون  
 الجيم وفتح الموحدة (آجر) بدل الهمزة وكسر الجيم أي مكر (على اصلاح) لما انتم دم من العقار  
 الذي اكراه (مطلقا) عن تقييده بعدم اضراره بالمكثري وحدوثه بعد العقد وامكان البكثي  
 معه ويخير المكثري بين السكنى بجميع الكراء والخروج على التفصيل المتقدم عن ابن رشد هذا  
 مذهب ابن القاسم فيها وقال غيره يجبر عليه ابن عبد السلام وعليه العمل في زمننا (بخلاف)  
 شخص (ساكن) في بيت غيره بكراء (أصلح له) ربا البيت ما انتم دم منه فتلزمه السكنى (بقية  
 المدة) ان اصلح له (قبل خروجه) أي الساكن من البيت فان اصلح له بعد خروجه منه فلا يلزمه  
 سكناه بغيره لانفساخ عقد الكراء بخروجه قبل اصلاح فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى

(قوله فان كان) أي  
 العطشان أو الغرقان (قوله  
 بين السكتي الخ) صلة خبر  
 (قوله لانه) أي المصالح  
 به (قوله فيما) أي المدونة  
 خبر مقدم (قوله غيره) أي  
 ابن القاسم (قوله هذا) أي  
 لزوم الخراج اهم (قوله  
 واختلف) بضم التاء (قوله  
 هو) أي قول غيره (قوله وفاق)  
 أي على لزوم جميع الخراج  
 (قوله ان جاءه) أي الزرع  
 (قوله من الماء) بيان ما بهله  
 (قوله نفسه) أي الكراء  
 (قوله اذا كانت) أي خمسة  
 الفدادين (قوله لانه) أي  
 المتفرق (قوله وحدوثه) أي  
 الخلل عطف على عدم (قوله  
 وامتنان السكتي) عطف  
 على عدم (قوله فيما) أي  
 المدونة (قوله غيره) أي ابن  
 القاسم (قوله يجبر) أي  
 المكثري (قوله عليه) أي  
 الاصلاح (قوله وعليه) أي  
 الجبر (قوله فان اصلح له بعد  
 خروجه) مفهوم قبل خروجه

(قوله طره) بفتح الطاء المهملة وشدة الراء أى تطمين سقته (قوله وتنازعا) أى المكريان (قوله فيه) أى الخانوت (قوله ليظهر) بضم فسكون فكسر (قوله المقدم) ٨٢٦ تفسير لنائب فاعل قسم (قوله قسمه) تفسير لفاعل أمكن (قوله الخانوت)

تفسير لنائب فاعل أى كرى من ا كرى يتناقل على طره ولا مكره عليه من كراته وله الخروج في الضرر البين الا ان طره مكره فلا خروج له ومن ا كرى دارا فانه دمت كلها أو بيت أو حائط فلا يجبر مكرها على ثباتها الا ان يثام فان انهدم منها ما فيه ضرر على المكرى قبل ان تثبت فاسكن اراد بجميع الكرا ولم يكن نقدا أو فخرج وليس للمكرى ان يصطفاها من كراته او يسكنها الا باذن مكرها وان بناها مكرها في بقية من وقت الكرا لمزم المكرى السكنى وليس له نقض الكرا ان بناها رجا قبل خروج المكرى منها (وان ا كرى) أى المكريان (خانوتا) بجاء مهملة ثم نون مضمومة ثم فوقية أى محلا معدا للبيع وتنازعا في كيفية جالوسهما فيه لينبع السلع (فاراد كل) من المكريين ان يجلس بسلعه (مقدمه) بضم الميم وفتح القاف والذال مثقلا أى اول الخانوت ليظهر سلعه لمن يريد شراءها (قسم) بضم القاف وكسر السين المقدم بين المكريين نصين ليجلس كل واحد منهما بسلعه في نصف وان تنازعا في الايمن واليسر اقترعا (ان امكن) قسمه لا تساعه (والا) اى وان لم يمكن قسمه عادة لضمقه (اكرى) بضم الهمز وكسر الراء الخانوت لغيرهما جبرا (عليها) لازالة تنازعهما اللحنى ابن القاسم في قصار وحداد ا كرى خانوتا ثم تنازعا فقال كل واحد منهما انا اكون في المقدم ولم يكن بينهما شرط فان حصل القسم والا كرى عليهما وان اختلفا في الجانبين لان احدهما افضل قوما ما واقتراعا عليهما (وان) ا كريت موضع من الارض لزعه وله عيز يسقى منها (وغارت عين) مكان (مكرى) بضم الميم ويكون الكاف وفتح الراء مكرى (سنتين) ثلاثا أو أكثر وانهدمت بئر واصله غارت (بعد زرع) اى المكرى وقبل انتهائه واستغنائه عن السقى والى مكره من اصلاح عينه أو بئر (نققت) بضم النون وكسر القاف (حصنة سنة) من السنين (فقط) اى لا أكثر منها اى يتفق المكرى في اصلاح العين أو البئر ما يخص سنة واحدة من كرا السنين لاحياء زرعهم وتمكنه من زرع الارض في بقية السنين غ مكرى اسم مفعول وسنتين متعلق به والتظاهر في زرعهم انه مصدر. ضاف لمفعوله فيها الامام مالك رضى الله تعالى عنه من ا كرى ارضا ثلاث سنين فزرعها سنة أو سنتين ثم تهوور بئرها أو انتطعت عينها فاراد ان يحاسب صاحبها فلا يقسم الكرا على السنين سواء امكن يقسم على قدر نفاقها وتشاخ الناس فيها وليس كرا الارض في الشتاء والصيف واحد أو لا ما ينقد فيه كالذى يستأخر نقده وكذلك يحسب كرا الدور في الهدم ولا يجسب على عدد الشهور والاعوام وقد تسكرى سنة لا شهر فيها كدور النيل بمصر ودور اشهر الحج بمكة ومن ا كرى ارضا ثلاث سنين وزرعها ثم غارت عينها أو انهدم بئرها وادى مكرها الاتفاق عليها فلا مكرى ان يتفق عليها حصنة تلك السنة خاصة من السكراء يلزم ذلك رجا وان زاد على كرا سنة فهو متطوع ابن يونس لان المكرى متى ترك فسد زرع له ولم يكن لرب الارض عليه كلام اذ لو بطل زرع له فلا يكون له كرا فلا يمنع أمره ان يتفق به غيره ولا ضرر عليه هو فيه وان كان قبضه بها غرمه فان قبضه وهو عديم فلم يكرى اتفاق قدره وانباعه به وان كان ذلك في السنة الثانية فلا اتفاق حصتها ولا يتفق عليها شيئا من حصنة السنة الأولى فان كان ذلك قبل زرعها فقال أشهب لا تبنى على رجا والمكرى الفسخ فان اتفق

تفسير لنائب فاعل أى كرى (قوله قصار) بفتح القاف وشدة الصاد المهملة (قوله حداد) بفتح الحاء المهملة وشدة الدال (قوله فان حصل) أى الخانوت (قوله والالا) أى وان لم يحمل القسم (قوله وان اختلفا) أى القصار والحداد (قوله قوما) بفتحات مثقلا (قوله وقبل انتهائه) أى الزرع (قوله تهوور) بفتحات مثقلا أى تهدم (قوله فلا يقسم) بضم الباء وفتح السين (قوله تقاها) بفتح النون أى نفعها (قوله يتفق) بضم فسكون ففتح (قوله يستأخر) بضم الباء وفتح الخاء (قوله تسكرى) بضم التاء وفتح الراء أى الدار (قوله من السكراء) بيان حصنة (قوله وان زاد) أى ما اتفقته (قوله متطوع) أى متبرع بالزائد (قوله لان المكرى متى ترك) أى اصلاح بكر سنة الحيلة جواز له (قوله فلا ينسج) أى رب الارض (قوله وان كان) أى الكرا (قوله وهو) أى رجا (قوله قدره) أى الكرا (قوله به) اى الكرا (قوله وان كان ذلك) أى بئور البئر مثلا (قوله فله) أى المكرى (قوله فان

مكان ذلك) أى الهوور مثلا



(قوله نقض) بضم النون أو كسرها وتقطعا للضاد أي منقوض (قوله قائم) أي موجود (قوله من حجر ونحوه) بيان نقض (قوله يعطيه) أي المكري انكري (قوله وهي في بيت أكثره) حال ٨٢٧ (قوله فيه) أي البيت (قوله وهي) أي

الدار المكراة (قوله قائما)

بكسر الهمزة وشدة الميم

(قوله أدبت) بفتح التاء أي

الكرام الرب الدار (قوله أو

أخرجت) أي تنقلني إلى

دار أخرى على كرام أو تكريمها

أو تستعيرها (قوله فانه)

أي كراء العدة (قوله

واختلف) بضم التاء (قوله

فيه) أي المنزل (قوله ثم قال)

أي اللغوي (قوله فيختلف)

أي أخوها أو عها أنه لم

يتبرع للزوج بالسكنى (قوله

إذا سكن) أي الزوج بزوجه

(قوله وذلك) أي طلب

الكراء (قوله كتاب أي

مثلا (قوله لانه) أي المستاجر

الخ (قوله للاجير الخ

(قوله فاعليه) أي المستاجر

(قوله له) أي الاجير (قوله

عليه) أي الايصال (قوله

لغيره) حال من ما (قوله ما

له فيه صنعة) بيان ما (قوله

انه أودعه اياه) مفعول

ادعى (قوله مصدق) بفتح

الدال (قوله لانهم) أي

الصناع (قوله لا يشهدون)

بضم فسكون فكسر (قوله

في هذا) أي استصناعهم

(قوله هذا) أي ادعاء ابداعهم

(قوله اتفقا) أي المسالك

والصانع (قوله الاجير)

تفسيره نائب فاعل خوف

(قوله مدعيها) أي الصانع (قوله

أي الاخضر

من عنده قلب الارض كراؤه كاملا ولا شيء للمكري فيما اتفق الا في نقض قائم من حجر ونحوه يعطيه قيمته منقوضا أو يأمره بقلعه (وان تزوج) رجل امرأة (ذات) أي صاحبة (بيت) ساكنة هي فيه ان كان لها بلك بل (وان) كان لها بكراء (وسكن معها فيه مدة) فلا كراء لها عليه بل بان العادة بعدم اخذها الكراء منه في كل حال (الا ان تبين) بضم القوقية وفتح الموحدة وكسر التحتية منقولة أي تذكر الزوجة لزوجها انه عليه اجرة المسكن فتلزمه حيثئذ فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى ومن تكح من أهوه في بيت أكثره سنة فدخل بها فيه وسكن باقي السنة فلا كراء عليه لها ولا لرب البيت وهي كدار تملكها هي الا أن تبين له اني بالكراء قائما أدبت او اخرجت بعض فقهاء القرويين ينبغي لو كانت الدار لها وطلقتها فقامت عليه بكراء العدة فانه لها اللغوي ابن القاسم فيمن بنى بزوجته في دارها ثم طلبته بالكراء عن سكناه فلا شيء لها اراد لان العادة ان ذلك على وجه المكارمة واختلف اذا كانت فيه بكراء ثم قال وكل هذا ما كانت العصة قائمة فان طلقها زال موضع المكارمة ولها طلبه بكراء عدها ثم قال وان سكن بها في مسكن لا يبيع أو لأمها فانه كبيتها لا شيء لها عليه منذ كانت في عصمته لان العادة تجارية ان ذلك على وجه المكارمة واما الاخ والم فالأمر فيه مما شك فيختلف ويستحق الا ان تطول المدة والسنوات وهو لا يتسكك ومثله اذا سكن عده ابويه ثم طلبها بالكراء فلا شيء لهما وذلك لاختيه وعه ان لا يقيم دليل على مكارمتهم ما (و) ان استؤجر شخص على ايصال كتاب من بلد الى بلد آخر فغاب منه بكمه فيه الذهاب والاياب وادعى انه وصله وكذبه مستأجره (قوله القول للاجير) على ايصال كتاب لبلد آخر (انه) أي الاجير (وصل) بفتحات مثقلا أي الاجير (كتابا) مثالا استؤجر على ايصاله لمن ادعى انه وصله اليه اذا مضى زمن يمكن ذهابه ورجوعه فيه عادة لانه اتقنه فعليه دفع كراته له فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى وان واجرت رجلا على تبليغ كتاب من مصر الى افرقية بكذا قال بعد ذلك أو صلته واكذبه فاقول قوله مع يمينه في امد يبلغ في مثله لانك اتقنته عليه وعليك دفع كراته اليه وكذلك الجملة كلها انك تدره على توصيلها الى بلد كذا فمدعى بهذا ذلك انه اوصله فاقول قوله في امد يبلغ في مثله (قوله القول للاجير) (انه) استصنع بضم التاء وكسر النون أي الاجير فيما يدره لغيره ما له فيه صنعة كتب يدر خطا وغزل يدر نساج وعين يد صانع (وقال) ربه (ودبعة) عندك فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى ومن ادعى على صباغ او صانع فيما قد عمله انه أودعه اياه وقال الصانع بل استعملتني فيه فالصانع مصدق لانهم لا يشهدون في هذا ولو جاز هذا الذهب اعمالهم (او) أي والقول للصانع ان اتفقا على استصناعه و(خواف) بضم الخاء المعجمة للاجير (في الصفة) فالقول قوله ان اشبهت الصفة رب المصنوع كصفة ثوبا اخضر لشر يف مدعيها امر به وخالفه الشريف قائلا امرتك بصيغة اسودد وخطا طه ثوبا واسع الاجام افقه فقال الفقيه امرتك بتضييقه (أو) اتفقا على استصناعه وصفته وخواف في قدر (الاجرة) بان قال عشر قوال الاخر خمسة فالقول للاجير (ان أشبه) بفتح الهمزة والموحدة أي وافق الاجير في دعواه الاستصناع والصفة والاجرة العادة بين مثله ومثله رب الشيء (و) ان (حاز) بحامه حله وزاي أي استولى الاجير على المصنوع ومفهومه ان اشبه انه ان

(قوله مدعيها) أي الصانع (قوله

أي الاخضر

لم يشبهه فلا يكون القول قوة والقول قول رب المال ان شبهه فان لم يشبهه ايضا حلفا ووردا الى  
اجرة المثل وتكولهما كحلتهما يقضى للعالف على النا كل وذكر مفهوم حازقة قال (لا) ان لم  
يجز (كينة) بفتح الموحدة والتون مثة لا ويكسر الموحدة مخفقا فليس القول قوله في قدر  
الاجر فقيم ان قال اللات امرتني ان اتبه بعشرة فقلت وقال ربه بل امرتك بخمسة وبم التته  
فاللات مصدق بيمينه ان أشبهه أن يكون فيه من بعشرة لانه مدعى عليه الضمان كقول مالك  
رضي الله تعالى عنه في الصباغ اذا صبغ الثوب بعشرة دراهم عصفر وقال ربه بذلك امرتني  
وقال ما امرتك أن تجعل فيه الا بخمسة دراهم عصفر ان الصباغ مصدق بيمينه ان اشبهه ان  
يكون فيه بعشرة فان اتي بما لا يشبهه صدق رب الثوب بيمينه فان اتي بما لا يشبهه فله اجر مثله  
ابن القاسم ولت مثله سواء ولو قال رب الثوب لي صبغ متقدم او في السوق ثلث متقدم فلا  
يصدق وجميع ما ذكرناه اذا سلم اليه السوق والثوب فان لم يسلم اليه ولم يغب عليه فربه  
مصدق اذا لم يأتمنه ابن شاس ان اختلف الصانع ورب الثوب في قدر الاجر فالقول قول  
الصانع بخلاف البناء يقول بنيت هذا البناء بشار ويقول ربه باقل فالقول قوله مع يمينه لانه  
حازر لذات الان يدعى ما لا يشبهه \* (تنبيهات) \* الاول غ ان اشبهه وحازا شبه راجع للقروع  
الاربعة بخلاف حاز بالهاء المهملة \* (الثاني) \* البناني الحوزا غما يحتاج اليه اذا اشبهها معا اما  
اذا أشبهه الصانع فقط فلا يحتاج الى الحوزو والحاصل انهما ان اشبهها معا فالقول قول الحازر منهما  
وان لم يشبهها معا فاجرة المثل ولا يتظر الى حوزو ان اشبهه احدهما فقط فالقول قوله وان لم يحز  
\* (الثالث) \* اجاز الشارح كون جاز بالميم من الجواز احتراز عن ادعاء الاجير ما لا يجوز فلا  
يصدق (ولا) يصدق الصانع (في رده) اي المصنوع ربه (ف) القول (لربه) اي المصنوع في غير  
الحوز وفي عدم رده ان دفعه للصانع مبنية مقصودة للتوثيق بل (وان) كان دفعه له (ولا يمينه)  
لانه قبضه على ضمانه كالرهن فيها اللام مالت رضي الله تعالى عنه اذا اقر الصانع بقبض متاع  
وقال عمله وددته وكذبه ربه قبضه ان الان يقيم يمينه برده ابن الماجشون الصانع مصدقون  
في رد المتاع الى اهل الحق ايمانهم الان ياخذون يمينه فلا يبرؤن الا يمينه ابو الحسن زاد في  
تضمين الصانع قبضه يمينه او يغير يمينه ابن يونس فان لم يقيم يمينه حلف ربه واخذ قيمته بغير  
صنعة (وان ادعاه) اي الاستصناع صباغ مثاقوب يمينه (وقال ربه) اي المصنوع بل (سرق)  
بضم فكسر اي الثوب مثا لم يصب (واراد ربه اخذه) اي المصنوع لتخيره فيه وفي  
تضمينه للصانع اخذوه (دفع) ربه للصانع (قيمة) اي اجرة (الصبيغ) بفتح الصاد المهملة (يمين)  
من رب الثوب انه لم يستصنعه (ان زادت دعوى الصانع عليها) اي قيمة الصبيغ فان كانت مثلها  
او اقل فلا يختلف لانه يحتاج لاسقاط زيادة دعوى الصانع (وان اختار) رب الثوب حين تخيره  
اولا (تضمينه) اي الصانع قيمة الثوب ايض (فان دفع الصانع قيمته) اي الثوب حال كونه  
(ايض) لربه (فلا يمين) على واحد منهما ولو ملك الصانع الثوب ولا كلام لصاحبه (والا) اي  
وان لم يدفع الصانع قيمته ايض وامتنع منه (حلفا) اي رب الثوب والا انه لم يستصنعه  
والصانع انه استصنعه (واشتركا) أي رب الثوب والصانع في الثوب ربه بيمينه ايض والصانع  
بقيمة صبيغه فيها ابن القاسم رحمه الله تعالى اذا قال استعملني هذا المتاع وقال بل سرق فمضى

(قوله منه) ای دفع (قوله أولا) بند الواو (قوله اذا قال) أي الصانع (قوله وقال) ای رب انشأ

الف

(قوله تعالى) اي رب الشيء والصانع (قوله هذا) اي ربه (قوله وهذا) اي الصانع (قوله فان قال) اي رب التوب (قوله اخذ ثوبي) مصدر مضاف لمفعوله (قوله تنظر) بضم فكسر (قوله ايمان) بفتح الهمز (قوله هب) بفتح فسكون اي قدرب (قوله انه سرقه منك) بيان ما يحذف من (قوله على اخذه) اي التوب (قوله وان كانت) اي قيمة صبيغته (قوله ليجط) بفتح فضم اي يسقط رب التوب (قوله بما ادعاه الصانع) بيان الزائد (قوله ودفعها) اي اجرة صبيغته (قوله له) اي الصانع (قوله اولاً) بشد الواو (قوله وعلى هذا) اي التفصيل المتقدم (قوله في قوله) اي رب التوب (قوله سرق) ٨٢٩ بضم فكسر (قوله فان قال) اي

تخالفنا ثم قيل لربه ادفع اليه اجرة عمله وخلقه فان ابي كاشف يكتفي بهذا بقيمة ثوبه غير معمول وهذا بقيمة عمله لان كلاهما مدع على صاحبه بعض القرويين اذا قال رب التوب سرق مني والصانع استعملني فلا يتخالفان - في يقال لرب التوب ما تريد فان قال اخذ ثوبي نظر الى قيمة صبيغته فان كانت مثل دعوى الصانع او اكثر فلا ايمان بينهما واما يقال لرب التوب هب ان الامر كما قلت انه سرق منك فلا تقدر على اخذه الا بدفع الاجرة التي قالها الصانع فادفعها له وخذ ثوبك وان كانت اقل من دعوى الصانع حلف رب التوب وحده ليجط عن نفسه الزائد على قيمة العمل مما ادعاه الصانع ودفعها له واخذ ثوبه وان قال صاحب التوب ولا اردت تضمين الصانع قيل له احلف انك لم تستعمله فان حلف قيل لا لا آخر احلف انه استعملك لتسبرأ من الضمان ثم قيل لرب التوب ادفع اليه قيمة الصبيغ وخذ ثوبك فان ابي قيل لا لا آخر ادفع اليه قيمة ثوبه ايض ويصير التوب لك فان ابي ايضاً كاشف يكتفي في التوب بقيمة ايض وقيمة صبيغته وعلى هذا يصح الجواب في قوله سرق مني فان قال سرقته انت فهو مدع عليه انه يضمن بتعديه فالجواب عليهم ما يجب بالوجوب احدهما الضمان على الآخر ويبرأ منه الا انه ان كان الصانع ممن لا يشار اليه بالسرقه يعاقب رب التوب والا فلا (لا يتخالفان بالخاء المعجمة) (ان تخالفنا) بخلاف مجمعة اي رب السويق والسمان (في ات) بفتح اللام وشدة المشقة اي بل (السويق) بفتح السين المهملة وكسر الواو آخره قاف اي رقيق الحب الملو بسمان فان قال السمان امرتني بلبته بعشرة ارطال من وقال رب السويق لم امرك بشئ فلا يتخالفان ولا يتشاور كان فيه ويقال لصاحب السويق ادفع للسمان مثل ما قال وخذ سويقه كملتونا فان فعل اخذ سويقه (وان ابي) اي امتنع صاحب السويق (من دفع) مثل (ما قال اللات) يشد القوقية اسم فاعل لت كذلك (فقل سويقه) غير ملتوت يذفقه اللات له في امن لت سويقه لغيره بسمان وقال لربه امرتني ان آتته لك بعشرة دراهم وقال ربه لم امرك ان تلتني بشئ قيل لصاحب السويق ان شئت فاغرم له ما قال وخذ السويق ملتوتاً فان ابي قيل للات اغرم له مثل سويقه غير ملتوت والا فاسأله بلبته ولا شئ لك ولا يكونان شريكين في الطعام لوجود مثله وقال غيره اذا امتنع رب السويق ان يعطيه مالت به قضى له على اللات بمثل سويقه غير ملتوت ابو الحسن مسئله السويق هذه دائرة بين ان يقول ربه او دعيتك اياه او يقول سرق فقوله في الكتاب وقال ربه لم امرك بلبته اعم من ذلك وكذا القطة في الامهات ونقلها عبيد الحق بلفظ وقال ربه مادفعت اليك شيئاً عبد

وضم اللام (قوله فاغرم) بفتح الراء اي ادفع (قوله له) اي اللات (قوله ما قال) اي مثله (قوله له) اي رب السويق (قوله والا) اي وان لم تدفع له مثل سويقه غير ملتوت (قوله فاسأله) بفتح الهاء سري اي ادفعه (قوله بلبته) بكسر اللام (قوله ولا شئ لك) اي بالات (قوله ولا يكونان) اي رب السويق واللات (قوله غيره) اي ابن الصائم (قوله قضى) بضم فكسر (قوله له) اي رب السويق (قوله سرق) بضم فكسر (قوله اعم من ذلك) اي بعم قوله او دعيتك اياه وقوله سرق (قوله وكذا) اي لفظه في الكتاب في عموم الامرين (قوله ونقلها) اي اختصر المدونة (قوله بلفظ) مضاف لما بعده اضافة بيان

(قوله نهذا) اي ما دفعت لك شيئا (قوله ثم ذكر) أي عبد الحق (قوله ثم قال) أي عبد الحق (قوله انه) أي رب السويق (قوله رضى) أي رب السويق (قوله لا فضل) أي بين الطعامين المتحدين جنسا (قوله لانه) أي عدم القبض (قوله فيه) أي قبض الكراء (قوله المحولة) بفتح الحاء ٨٣٠ (قوله بيده) أي الجبال (قوله تسليها) أي المحولة

الحق فهذا مثل قوله في الثوب سرق مني ثم ذكر قول ابن القاسم وقول غيره ثم قال وهو خلاف او وفاق والظاهر ان المصنف حمله على الخلاف وترك قول ابن القاسم لترجيح قول غيره عنده قاله الخطاطي وجهه الوفاق ان معنى قول الغير انه لم يرض باخذ مملوئا وقول ابن القاسم اذا رضى باخذ مملوئا وهذا انما قيل ابن يونس وجهه عبد الحق على الخلاف فعلى قول الغير يقضى باخذ مملوئا سويقه ولا يجوز اخذ مملوئا للفضل والله اعلم (و) ان تنازع المستأجر والاجير في قبض الاجرة فالقول (له) أي الاجير المتقدم ذكره يمين في عدم قبض الاجرة (و) ان تنازع الجبال والمكترى منه في قبض الكراء فالقول (للبجمال يمين في عدم قبض الاجرة) لانه الاصل فعلى مدعى القبض اثباته ان لم يبلغ الغاية بل (وان بلغا) أي الجبال والمكترى منه (الغاية) أي المكان الذي تكاربا اليه سواء تنازعا فيه قبل تسليم الاجمال أو بعده في كل حال (الاطول) في الزمان بعد تسليمها فالقول (لمكترى يمين) فيه الابن القاسم رحمه الله تعالى وان قال المكترى دفعت الكراء وأ كذبه الجبال وقد بلغا الغاية فالقول قول الجبال ان كانت المحولة بيده أو بعد تسليمها بمقرب وعلى المكترى البينة وكذا الجحاج ان قام الكرى بعد بلوغهم فيصدق يمينه ما لم يعد فان تطاول ذلك فالمكترى مصدق يمينه الا ان يقيم الجبال بينة وكذا قيام الصانع بمجدان رد المتاع فان قبض المتاع ربه وتطاول ذلك فالقول قول رب المتاع وعليه اليمين أبو الحسن قوله الا ان يقيم الجبال ظاهرا ان الجبال يقيم البينة ان المكترى لم يقبضه وليس هذا مجرد ادب يونس اراد على اقرار المكترى انه لم يدفع اليه شيئا فيقضى بها ويحتمل ان الضمير في قوله له راجع لرب الدار أو الارض المفهومة من السياق لانه في فصل آ كرية الدور والارضين والحكم في المسئلة كذلك قاله في رسم يوصى من سماع عيسى من كتاب آ كرية الدور والارضين وهي مسئلة طويلة قاله الخطاط (وان) اتفق الجبال والمكترى منه على قدر الاجرة واختلفا في المسافة بأن (قال) الجبال آ كرية بمائة لبرقة) بفتح الموحدة وسكون الراء بلام المغرب بينهما وبين مصر نحو شهر (وقال) المكترى (بل) بها (لا ترقية) بكسر الهمزة وسكون القاء وكسر القاف وتخفيف التحتية عتها وتشديد السير بها بلام المغرب بينهما وبين مصر ثلاثة اشهر (حلقا) أي الجبال والمكترى كل على نفي دعوى الآخر واثبات دعوى نفسه (وفسخ) بضم فمكسر عقد الكراء (ان عدم) بضم فسكسر (السير) بان تنازعا قبل الشروع فيه (او قل) بفتح القاف واللام مشقلا السير بحيث لا ضرر على الجبال في دجوعه ولا على المكترى في طرح متاعه ان لم ينقد الكراء بل (وان) كان قد (نقد) المكترى الكراء المكترى قاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة وقال غيره فيها ان كان نقد واشبه المكترى فالقول قوله (والا) أي وان كان اختلافا ما بعد سير كثيرا وبعد بلوغهما الغاية (ف) حكمه حكمكم اختلاف المتبايعين في قدر الثمن بعد (قوت المبيع) يدمشتر به

لربها (قوله البينة) أي على دفع الكراء للجبال (قوله وكذا) أي المكترى على الجمل في ان عليه بينة الدفع (قوله قام) أي بطلب الكراء (قوله فيصدق) أي الكرى في عدم قبض الكراء (قوله يمين) أي بطل الزمان بعد بلوغ الغاية والكبرى ساكت (قوله ذلك) أي الزمان بعد بلوغ الغاية والكبرى ساكت بلا عذر (قوله مصدق) أي في دفع الكراء (قوله بينة) أي على اقرار المكترى بعدم دفعه الكراء (قوله وكذلك) أي قيام الكرى في تصديقه في عدم قبض الكراء ما لم يعد بعد بلوغ (قوله بمجدان) بكسر فسكون أي قرب (قوله ذلك) أي الزمان (قوله وليس هذا مجرد) أي لعدم افادته تصديق الجبال لاحتمال ان المكترى قبضه ولم تعلم به البينة التي شهدت بعدمه (قوله بها) أي البينة الشاهدة باقرار المكترى بعدم دفعه الكراء للكبرى (قوله في قوله) أي المصنف

(قوله لانه) أي قوله وله الجبال الخ (قوله في المسئلة) أي اختلاف رب الدار والارض والمكترى في قبض الكراء (قوله كذلك) أي حكم اختلاف المكترى والجبال فيه (قوله فيه) أي السير (قوله السير) نفسه افعال قل (قوله بحيث لا ضرر الخ) تصوير للقليل

(قوله من كون القول قول المشتري) بيان حكم اختلاف المتبايعين في قدر الثمن بعد فوات المبيع (قوله فقال المكري انما اكريتك الخ) بيان ما اختلفا فيه (قوله فقال الخ) بيان حكم اختلافهما ٨٣١ المذكور (قوله انتقد) أى

قبض (قوله فهو) أى الكرى (قوله صدق) بفتح الدال (قوله ويحلف) أى الكرى (قوله حلقة) أى المكبرى والمكبرى (قوله ولا يلزمه) أى الكرى (قوله ينتقد) أى يقبض الكرى الكراء (قوله قال) أى المكبرى والكبرى (قوله حلقة) أى المتكاريان زقره قضض) بضم الفاء وشد الضاد المججمة أى قسم (قوله ولا ينادى) أى لا يلزم الجبال التماضى الى افر يقبض (قوله وايهما) أى المكبرى والمكبرى (قوله مكافاة) أى البينتان (قوله حلقة) أى المتكاريان (قوله وكأنتهما) بفتح الهمز وشد النون أى المتكاريين (قوله فى القرب) أى فى اختلافهما معه (قوله فهو) أى أمر المتكاريين (قوله المبيع) اظهار فى محل الضمير (قوله وصار) أى المشتري (قوله يطلب) بضم اليا وفتح اللام (قوله فهو) أى المشتري (قوله وهما مشبهان) حال (قوله المكبرى) تفسير لفاعل قال (قوله فيحمله) أى الجبال المكبرى (قوله

من كون القول قول المشتري فيكون القول هنا قول المكبرى فيما بالامام ما لا يرضى الله تعالى عنه واذا اختلف المتكاريان قبل الركوب أو بعد مسير لا ضرر فى رجوعه فقال المكبرى انما اكريتك الى برقة بمائة وقال المكبرى بل الى افر بقيمة بمائة تحت الفاء وتقا مائة نقد الكراء ولم ينتقد وان اختلفا بعد ما بلغا برقة فقال المكبرى انما اكريتك الى برقة بمائة درهم وقال المكبرى الى افر بقيمة بمائة درهم فان انتقد الكرى فهو صدق ان اسمه ان يكون كراء الناس الى برقة بمائة درهم ويحلف ابن القاسم وان لم يشبهه الا قول المكبرى فلجبال حصنة مسافة برقة على دعوى المكبرى بعد حلقة هما ولا يلزمه التماضى الى افر بقيمة وان لم ينتقد واسمهما ما قال الاكون ذلك بما يتفان الناس فيه حلقة وقض الكراء فاخذ الجبال حصنة مسافة برقة ولا ينادى وأيهما فكل قضى عليه لمن حلف وان اقاما بينتين قبل الركوب او بعد بلوغ برقة قضى بأحد لهما فان تكافأا ناحلة او فسح ابن المواز ان اختلفا بعد طول المسافة فقول المكبرى فى المسافة وقول المكبرى فى الثمن ان لم ينتقدوا كلهما فى القرب متبايعان سلعتا هما بايديهما لم تنق وان فان ذلك بعد السقر فهو كقبض المشتري المبيع وفوت ما يبيده وفات رد المبيع وصار يطلب بالثمن فهو مبدى عليه (و) القول (للمكبرى) بضم الميم وكسر الراء وهو الجبال فى اختلافهما (فى المسافة فقط ان أشبه قوله) أى المكبرى (فقط) أى دون المكبرى سواء انتقد أو لم ينتقد (أو أشبهها) أى المكبرى والمكبرى معا (وانتقد) المكبرى الكراء من المكبرى (وان لم ينتقد) المكبرى الكراء من المكبرى وهما مشبهان (حلف المكبرى ولزم الجبال ما قال) المكبرى فيحمله الى افر بقيمة فى كل حال (الا ان يحلف) الجبال أيضا على المسافة التى ادعاها التى انتهيا اليها وهى برقة (قوله) أى الجبال (حصنة المسافة) التى انتهى اليها وهى برقة (على دعوى المكبرى وفسح) بضم فكسر (الباقى) من برقة الى افر بقيمة (وان لم يشبه حلقة وفسح) الكراء وحوسب الجبال (بكره المثل فيما مشى) من المسافة ويقضى للمالك منهم ما على التام كل ابن رشد تلخص هذه المسئلة ويأمنها على اصل ابن القاسم ان ينظر فان أشبهه قول المكبرى خاصة فاقول قوله انتقد وان أشبهه قول المكبرى خاصة فاقول قوله نقد الكراء ولم ينتقد وان أشبهه ما قال لاجب ما نظر فان انتقد الكراء فاقول قول الكرى وان لم ينتقد فاقول قول المشتري واذا كان القول قول الكرى فيحلف وله جميع الكراء واذا كان القول قول المكبرى حلف ولزم الجبال ما قال الا ان يحلف على ما ادعى فله حصنة مسافة برقة على دعوى المكبرى ويفسح عنه الباقى وان لم يشبهه قول واحد منهما حلقة وفسح وله كراء المثل فيما مشى وايهما من كل قضى عليه لمن حلف (وان) اختلفا فى المسافة والاجرة فلما بان (قال) الجبال (اكريتك للمدينة) المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام (بمائة وبلغاها) المتكاريان المدينة (وقال) المكبرى (بل) اكريتك (للمكة) المشرفة (باقول) من المائة كسمين (فان) كان (نقد) أى المكبرى المكبرى الحسين (فقال قول الجبال فيما يشبهه) لتقوى دعواه بالانتقاد والشبه واراد مع شبهه المكبرى بدليل قوله (وحلقة) أى الجبال والمكبرى وقوله الا ترى وان أشبهه المكبرى فقط فاقول له جمين (و) اذا حلقة

من المسافة) بيان ما (قوله ينظر) بضم فسكون ففتح (قوله ينظر) بضم فكسر (قوله ما قال) أى المكبرى فاعل لزم (قوله الا ان يحلف) أى الجبال (قوله عنه) أى الجبال (قوله وقوله) عطف على قوله

(فسخ) الكراء فيما بقي وكذا ان نكلا وان نكل أحدهما قضى عليه للعاقب وان لم يشبها  
 حلقا وفسخ الكراء المثل فيما مشى وسكت عنه لوضوحه ولدلالة ما مر عليه (وان لم ينقد) المكثري  
 المكثري شيئا من الكراء (فالقول للجمال في) قدر (المسافة) انه المدينة المنورة على ساكنها  
 أفضل الصلوات وازكى التسليمات (و) القول (للمكثري - صحتها) أي المسافة (بحاذكره)  
 المكثري من الكراء ككونه خمسين (بعد عينيها) على ما ادعياه فلا يقبل قول المكثري انه  
 للمدينة بمائة ولا قول المكثري انه المكثري بخمسين لان بلوغ المسافة رجع قول المكثري وعدم  
 الاتية فادرج قول المكثري (وان أشبه قول المكثري فقط) أي دون المكثري (فالقول له) أي المكثري  
 (بمين) فياخذ المائة التي حلف عليها (وان أقاما) أي الكري والمكثري (بينة) أي جنسها  
 الصادق بينتین بينة شهدت للمكثري وبينة شهدت للمكثري (قضى) بضم فكسر (باعدلها) أي  
 البيتين سواء كانت بينة المكثري أو المكثري (والا) أي وان لم تكن احدهما أعدل من الاخرى  
 وتساوتا في العدالة (سقطتا) أي البيتان وصارا كمن لا بينة له ما فيها لابن القاسم رحمه الله  
 تعالى لو قال المكثري اكرت لك المدينة بمائتين وقد بلغاها وقال المكثري بل الى مكة بمائة  
 فان كان تقدم المائة فالقول قول الجمال فيما يشبه ابن يونس معناه اذا اشبه ما قاله جميعا  
 ابن القاسم ويحلف له المكثري في المائة الثانية ويحلف الجمال انه لم يكره الى مكة بمائة  
 وية فاسخان ابن القاسم وان لم يتقدم صدق الجمال في المسافة وصدق المكثري في حصتها من  
 الكراء الذي يذكر بعد ايمانها ويقتض الكراء على ما يدعي المكثري وان أقاما بينة قضى  
 باعدلها وان تسكافا تسقطا الخطا اختلافهما في المسألة الاولى في المسافة فقط واختلافهما  
 في هذه في المسافة وقدر الكراء وقد اختصر الكلام فيها تبعا للمدونة فلم يذكر حكم اختلافهما  
 قبل الركوب أو بعد سير يسيرا وبعد ركوب كثيرا اعتمادا على ما تقدم في التي قبلها فان الحكم  
 فيها في اختلافهما قبل الركوب او بعد سير يسيرا اتصافا والتفاسخ في تقدم وبعد الركوب الكثير  
 بحكمه بعد بلوغ الغاية التي ادعاها المكثري فقوله فان تقدم فالقول للجمال فيما يشبه وحلقا  
 وفسخ يعني اذا اختلفا بعد بلوغ المدينة أو بعد سير كثيرا فان كان بعد اتيان الجمال فالقول  
 قوله فيما يشبه لانه اتفقنا ويحلف المكثري في المائة الثانية والجمال انه لم يكره الى مكة بمائة  
 وبقا فاسخان ثم قال واتي وجه لم يتكلم عليه المصنف وهو ما اذا لم يشبه قول واحد منهما  
 والحكم فيه حلفهما والمكثري كرا مثله في المسافة المتفق عليها بالغاما بلوغ ومن نكل منهما قبل  
 عليه قول من حلف والله أعلم وان اختلفا فيمن يبدأ باليمين اقترعا قاله أبو الحسن (تنبيهات) \*  
 الاول ذكر قوله وان أقاما بينة الخ وان كان من تعارض البيتين لينبه على قول غير ابن القاسم  
 في المدينة بقبول بينة كل منهما اذا كانت عدلة لان كل واحد منهما ادعى فضله قام عليه بينة  
 فيه قضى بابعد المسافتين واكثر الكراء من جماعين البيتين سواء اتقدما لم ينقد (الثاني) \*  
 فيها ان طلب الجمال نقد الكراء قبل الركوب او بعد السير القريب فامتنع المكثري منه حلقا  
 على سنة الناس في نقد الكراء أو تأخيرها فان لم يكن اهم سنة فكالسكنى في انه لا يعطيه الا بقدر ما  
 مضى من المنفعة وان يعمل الكراء بلا شرط فلا يرجع له فيه فان طالب أحدهما بتقديله الغاية  
 والاخر بتقديله العقد قضى يتم ما يتقدم العقد (الثالث) \* أبو الحسن يقال للجمال مثلا

(قوله في المسألة الاولى)  
 أي والمكثري في المسافة فقط  
 الخ (قوله في هذه) أي وان  
 قال اكرت لك المدينة بمائة  
 الخ (قوله اختصر) أي  
 الماهن (قوله فيها) أي الثانية  
 (قوله فلم يذكر اختلافهما  
 الخ) بيان لكيفية اختصاره  
 (قوله اعتمادا الخ) عليه لم  
 يذكر الخ (قوله فان الحكم  
 فيها) أي الثانية (قوله  
 بحكمه) أي التخالق (قوله  
 يتم قال) أي الخط (قوله وان  
 كان من تعارض البيتين)  
 دل وله بحيث يأتي آخر باب  
 الشهادات (قوله لينبه  
 الخ) عليه ذكر (قوله ببول)  
 ص - له قول (قوله نقد) أي  
 دفع (قوله منه) أي النقود  
 (قوله حلقا) بضم فكسر أي  
 المكثري والمكثري (قوله  
 سنة) بضم السين وشدة النون  
 (قوله نقد) أي سكة (قوله  
 قضى) بضم فكسر (قوله  
 ينقد) أي سكة (قوله مثلا)  
 لا يدخل النبل والبغال والحمير

(قوله عادة) مفعول أشبه (قوله منها) أي السنين ٨٢٣ (قوله في كونه) صلة ترديد (قوله في

اعتبار) صلة كاف كن (قوله

فان كن) أي اختلافهما

(قوله وان كن) أي المكتري

(قوله قوله) أي المكتري (قوله

وهو) أي ما قر به المكتري

(قوله ويختلف) أي المكتري

(قوله وان لم يشبه) أي

المكتري (قوله قبل) ضم

فكسر (قوله هو) أي قول

ربها (قوله فله) أي المكتري

(قوله دعواه) أي المكتري

(قوله مصدق) يفتح الدال

(قوله هذا) أي قول غيره

(قوله ذلك) أي التردد (قوله

فيكون) أي قول مالك

رضي الله تعالى عنه (قوله

أقوله) أي ابن القاسم (قوله

معنى قوله) أي ابن القاسم

(قوله قوله) أي ابن القاسم

(قوله هذا) أي وهذا ان لم

ينتقد (قوله بقوله) أي

ابن القاسم (قوله فهذا) أي

ومن قول مالك الخ (قوله

سماعة) أي ابن القاسم

(قوله الوجهين) أي الانتقاد

وعلمه (قوله أنه) أي وهذا

ان لم ينتقد (قوله هو) أي

أول المسئلة (قوله فيها)

أي المدونة (قوله من المدة)

بيان ما (قوله صدق) أي

المكتري (قوله على ما قر)

أي المكتري (قوله ويرجع)

أي المكتري (قوله بعد عينة)

أي المكتري (قوله فيما ادعى)

أي المكتري (قوله فله) أي الكراء

كري ومكار ومكر والركب مكر ومسكر وجمع المكري مكرون والركب مكرون (وان قال) المكتري داراً أو أرضاً مثلاً (أكثر من ذلك) الدار والأرض مثلاً (عشر) من السنين (بضم سين) دياراً مثلاً (وقال) بها (بل) أكثر (خمس) من السنين (بمئة) من الدنانير مثلاً ولا ينسب لهما (حلقاً) أي المكري والمكتري (وفسخ) يضم فكسر الكراء ان كان اختلافهما بمحضرة العقد دليل قوله (وان زرع) المكتري أو سكن (بعضاً) من السنين (ولم ينتقد) المكتري شيئاً من الكراء (فلربها) أي الذات المكترة أرضاً كانت أو داراً (ما قر به المكتري) فيما مضى (ان أشبه) المكتري في قوله عشران بمسكين عادة الناس (وحلف) المكتري على دعواه سواء شابه قول المكري أم لا (والأ) أي وان لم يشبه قول المكتري (في القول) قول ربها (بيمينه) ان أشبه قوله خمساً بمائة عادتهم (وان لم يشبهها) بان خالفها المعتاد (حلقاً) أي المكري والمكتري (ووجب) المكري (كراه المثل فيما مضى) من السنين (وفسخ) يضم فكسر (الباقى) منها فسحاً (مطلقاً) عن التقييد ببعض الصور قاله الشارح رد كرقسيم ولم ينتقد نقال (وان) كن (تقد) المكتري الكراء (في) فيه (تردد) في كونه كن لم ينتقد في اعتبار الشبه أو القول قول المكتري لربحان قوله بالنقد فيما لا ينقسم رجه الله تعالى وان قال المكتري أكثر من الأرض عشر سنين بخمسين ديناراً وقال ربها بل خمس سنين بمائة دينار فان كان بمحضرة الكراء صحا لقوا وقفاً مضوا وان كان قد زرع سنة أو سنتين ولم ينتقد أقول قوله لانه غارم ولز بها ما قر به المكتري ابن يونس وهو خمسة في كل سنة ان أشبه ان يتقارب الناس مثله ويختلف ابن يونس وان لم يشبهه قبل قول ربها ان أشبه بيمينه وهو عشرون في كل سنة اذا تساوت السنين وان لم يشبهه واحد منهم ما قلناه كراه المثل فيما مضى ويفسخ باقي المدة على كل حال لدعواه في كرائها أكثر من المعتاد وهذا اذا لم ينتقد قال الامام ما انتدري الله تعالى عنه رب الأرض والدار والاداء مصدق في الغاية فيما يشبهه وان لم ينتقد وقال غيره اذا انتقد أقول قول ربها بيمينه ابن يونس هذا موافق قول ابن القاسم اقاده في الخط أجل المصنف رجه الله تعالى في كره هذا التردد ولم يبين ذلك شارحوه وانما يتبين بكلامها وشرائحها فقيمها بعد ذكر الأوجه الأربعة وهي شبه المكتري وحده وشبههما وشبه المكري وحده وعدم شبههما معا وهذا ان لم ينتقد أبو الحسن مفهومه لو انتقد لكان القول قول ربها ولا يفسخ بقية الخمس سنين فيكون كقول الغير ومخالفاً لقوله ويفسخ باقي المدة على كل حال فقيس بمعنى قوله وهذا ان لم ينتقد أي هذا الذي سمعت من الامام مالك رضي الله تعالى عنه ولم اسمع منه اذا انتقد والحكم عندي سراجهما ان يترض قوله هذا بقوله ومن قول مالك رب الأرض والدار والاداء مصدق اذا انتقد اذ هو مصدق ان لم ينتقد من باب أولى فهذا يعطى سماعة الوجهين وقبل انه يعود على اول المسئلة وهو اذا زرع سنة أو سنتين الا ان فيه تكراراً نص قول الغير فيها قال غيره اذا انتقد القول قول ربها مع يمينه فيما يشبهه من المدة فان لم يأت بما يشبهه وأق المكري بما يشبهه صدق فيما سكن على ما قر به ويرجع بقيمة المال على ربها بعد عينة على ما ادعى عليه وبين المكري فيما ادعى عليه من طول المدة وان لم يشبهه واحد منهم مخالفاً لفسخ الكراء وعلى المكتري قيمة ما سكن ان أتى بما يشبهه صدق رب الأرض لانه استقدم عينة اه بخله

١٠٥ منج ث أي المكتري (قوله عليه) أي ربها (قوله من طول المدة) بيان ما (قوله فله) أي الكراء

إذا أتى رب الأرض بما يشبه لا ينسخ وكذا إذا أتى بما يشبه فيكون في هذين الوجهين مخالفا  
لما تقدم فيما إذا لم يتقدم الشيوخ من حمل قول ابن القاسم وهذا إن لم ينتقد على معنى أنه  
ينسخ في الباقي وأما إن انتقد فلا ينسخ يريد في هذين الوجهين ويكون قول ابن القاسم موافقا  
لقول غيره ومنهم من رأى أن مذهب ابن القاسم النسخ مطلقا ويكون قول الغير خلافا وهذا  
تأويل ابن يونس فإنه قال هذا الذي ذكره غيره موافق قول ابن القاسم لا قوله  
إذا أشبه قول ربه أو أشبه ما قاله إن المكثري يلزمه أن يسكن ما أقرب به  
المكثري فهذا يخالف فيه ابن القاسم ويرى أنهما مختلفان وينسخ  
في بقية المدة لأنها كساعة لم تقبض والله أعلم طي فالتردد  
خاص باتيانها بما يشبه أو أشبه المكثري وحده  
وما عداها تين لا فرق فيه بين التقد وعدمه  
هكذا النقل في المدونة وغيرها وقد  
شرح المسئلة وتبعه ع  
والحل للتأويلين  
واقه أعلم  
تم

(قوله فانه) أي ابن يونس  
(قوله ويرى) أي ابن القاسم

• (تم الجزء الثالث ويليه الجزء الرابع أوله باب في بيان أحكام الجعل وما يتعلق به) •



• (فهرسة الجزء الثالث من شرح منج الجليل على مختصر الامة خليل) •

صحيفة

|     |  |
|-----|--|
| ٢   | (باب في بيان احكام السلم)  |
| ٤٦  | فصل في بيان احكام القرض وما يتعلق به                                       |
| ٥٢  | فصل في بيان احكام المقاصة  |
| ٥٦  | (باب في بيان حقيقة وأحكام الرهن)   |
| ١١٢ | (باب في بيان احكام الحاطة الدين بمال المدين والتفليس الاعم والتفليس الاخص) |
| ١٦٢ | (باب في بيان أسباب الحجر واحكامه وما يتعلق به)                             |
| ٢٠٠ | (باب في بيان أقسام الصلح وأحكامها وما يناسبها)                             |
| ٢٢٨ | (باب في بيان شروط الحوالة وما يتعلق بها)                                   |
| ٢٤٣ | (باب في بيان الضمان واقسامه واحكامها وما يتعلق بها)                        |
| ٢٧٨ | (باب في بيان حقيقة الشراكة واقسامها واحكامها وما يناسبها)                  |
| ٣٢٨ | فصل في بيان احكام الشركة في الزرع  |
| ٣٥١ | (باب في بيان احكام الوكالة)  |
| ٣٩٣ | (باب في بيان احكام الاقرار)  |
| ٤٢٧ | فصل في بيان احكام الاستحقاق  |
| ٤٥٠ | (باب في بيان احكام الوديعة وما يتعلق بها)                                  |
| ٤٨٥ | (باب في بيان احكام العارية)  |
| ٥٠٣ | (باب في بيان حقيقة الغصب واحكامه)  |
| ٥٥٦ | (باب في بيان احكام الاستحقاق)  |
| ٥٨٢ | (باب في بيان حقيقة الشفعة واحكامها)  |
| ٦١٩ | (باب في بيان القسمة واقسامها واحكامها وما يتعلق بها)                       |
| ٦٦٢ | (باب في بيان القراض واحكامه وما يتعلق به)                                  |
| ٧٠٥ | (باب في بيان احكام المساقاة)   |
| ٧٢٥ | (باب في بيان احكام المغارسة)   |
| ٧٣٤ | (باب في بيان احكام كراء الدواب والجمام والدار والارض وما يناسبها)          |
| ٧٩٩ | فصل في بيان احكام كراء الدواب والرباع                                      |
| ٨١١ | فصل في احكام كراء الجمام والدار والارض والعباد واختلاف المتكاريين          |

• (تمت) •